



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه  
صباح  
الرمضان

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir



# کتابخانه العلماء

عن مؤلفات الشریعة الفراء

للعلامة الشیخ محمد کاشف الغطاء

الجزء ۱-۴

مجلد

مکتب الاعلام الاسلامی - قم - ایران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء (ط - الحديثه)

كاتب:

حسن بن جعفر بن خضر نجفى كاشف الغطاء

نشرت فى الطباعة:

نسخه خطى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية



## الفهرس

- الفهرس - ..... ٥
- كشف الغطاء عن مهمات الشريعة الغراء (ط - الحديثه) - ..... ١٠٤
- اشاره - ..... ١٠٤
- الجزء الأول - ..... ١٠٦
- اشاره - ..... ١٠٦
- مقدمه التحقيق - ..... ١١٠
- اشاره - ..... ١١٠
- المؤلف و كلمات الفقهاء فى شأنه: - ..... ١١٠
- مشايخه: - ..... ١١٥
- اشاره - ..... ١١٥
- ١ أول مشايخه، والده المكرم، - ..... ١١٥
- ٢ الأقا محمّد باقر بن محمّد أكمل المعروف بالوحيد البهبهاني (١١١٦ ١٢٠٥ هـ. ق). - ..... ١١٦
- ٣ السيد مهدي الطباطبائي (١١٥٥ ١٢١٢ هـ. ق) - ..... ١١٦
- ٤ السيد صادق الحسيني الأعرجي النجفي المعروف بالفخام (١١٢٢ ١٢٠٥ هـ. ق) - ..... ١١٦
- ٥ الشيخ محمّد مهدي الفتوني العاملي النجفي - ..... ١١٧
- ٦ الشيخ محمّد تقي الدّورقي النجفي (المتوفى ١١٨٦ هـ. ق). - ..... ١١٧
- تلاميذه: - ..... ١١٧
- اشاره - ..... ١١٧
- ١ ولده الشيخ موسى النجفي (المتوفى ١٢٤٢ هـ. ق تقريباً). - ..... ١١٧
- ٢ ولده الشيخ علي النجفي (المتوفى ١٢٥٣ هـ. ق). - ..... ١١٩
- ٣ ولده الشيخ حسن كاشف الغطاء (١٢٠١ ١٢٦٢ هـ. ق). - ..... ١١٩
- ٤ ولده الشيخ محمّد كاشف الغطاء (١١٩٥ ١٢٤٧ هـ. ق). - ..... ١٢٠
- ٥ الشيخ أسد الله الكاظمي (المتوفى ١٢٢٠ هـ. ق). - ..... ١٢٠
- ٦ الشيخ محمّد حسن ابن الشيخ باقر النجفي (صاحب جواهر الكلام) (المتوفى ١٢٦٦ هـ. ق) - ..... ١٢١
- ٧ الشيخ محمّد تقي الأصفهاني (المتوفى ١٢٤٨ هـ. ق). - ..... ١٢٢
- ٨ الشيخ عبد الحسين الأعسم النجفي (حدود ١١٧٧ ١٢٤٧ هـ. ق) - ..... ١٢٢
- ٩ الشيخ عبد علي بن أميد علي الرشتي الغروي. (المتوفى بعد ١٢٢٦ هـ. ق). - ..... ١٢٢

- ١٠ الشيخ خضر بن شلال العفكاوى النجفى (المتوفى ١٢٥٥ هـ. ق). ----- ١٢٣
- ١١ السيد عبد الله الشتر الكاظمى (١١٩٢ ١٢٤٢ هـ. ق). ----- ١٢٣
- ١٢ السيد باقر الحسينى القزوينى (المتوفى ١٢٤٦ هـ. ق). ----- ١٢٤
- ١٣ السيد صدر الدين العاملى (١١٩٣ ١٢٦٣ هـ. ق). ----- ١٢٤
- ١٤ الحاج محمد المشهدى (المتوفى ١٢٥٧ هـ. ق) ----- ١٢٤
- ١٥ الشيخ محمد إبراهيم الكلباسى (١١٨٠ ١٢٦١ هـ. ق) ----- ١٢٥
- مدرسته الفقيهيه: ----- ١٢٥
- آثاره العلميه: ----- ١٢٦
- سيرته الأخلاقيه: ----- ١٢٨
- اشاره ----- ١٢٨
- أ التهجد و العبوديه ----- ١٢٨
- ب عنايته بالتفقه ----- ١٣٠
- ج على منبر الوعظ و الإرشاد ----- ١٣٠
- د حمايته للضعفاء و الفقراء و المساكين، ----- ١٣٠
- مكانته الاجتماعيه: ----- ١٣١
- اشاره ----- ١٣١
- منها: إذنه لفتح على شاه القاجارى فى أمر الدفاع عن حوزة الإسلام و المسلمين، ----- ١٣١
- اشاره ----- ١٣١
- و هاك عمدته مواضع: ----- ١٣٢
- و منها: دفاعه عن النجف فى الحوادث الداميه، ----- ١٣٤
- و منها: مكانته عند سلاطين المسلمين فى العراق و إيران. ----- ١٣٤
- و منها: تصلّبه فى النهى عن المنكر و ردّ أهل البدع. ----- ١٣٥
- تحريضه على الوهابيين ----- ١٣٧
- موقفه أمام الأخباريين ----- ١٣٨
- حجّه و رحلاته ----- ١٣٩
- أدبه و نبذه من إشعاره: ----- ١٤٠
- مولده و وفاته و مدفنه ----- ١٤٢
- كشف الغطاء و كلمات الفقهاء فيه ----- ١٤٤
- اشاره ----- ١٤٤

١٤٥	و بالجمله فللكتاب ميزتان:
١٤٦	مراحل تحقيق الكتاب:
١٤٧	كلمه شكر و ثناء:
١٥٢	مقدمه المؤلف
١٥٦	الفن الأول في الاعتقادات
١٥٦	اشاره
١٥٨	المبحث الأول: في التوحيد
١٦٢	المبحث الثاني: في النبوه
١٦٨	المبحث الثالث: في المعاد الجسماني
١٧١	المبحث الرابع: في العدل
١٧٣	المبحث الخامس: في الإمامه
١٧٣	اشاره
١٧٤	[أقوال علماء الإسلام في الإمامه]
١٧٤	اشاره
١٧٤	[بطلان القول بأن الإمامه بالرأى و الاختيار]
١٧٧	[أدله القول بأن الإمامه بتعيين من العزيز الجبار]
١٧٧	اشاره
١٧٧	منها: ما دلّ على حصر الأئمه الاثني عشر،
١٨١	و منها: ما يدلّ على ثبوت إمامه الاثني عشر بعد أدنى تأمل،
١٨٧	و منها: ما يدلّ على أنّ الناجين من فرق الإسلام ليسوا سوى الشيعة.
١٩٢	و أما الآيات الدالّه على زياده الفضل و عظم المنزله على وجه لا يرضى لغير نبي أو وصى نبي؛
١٩٦	و أما الأخبار فلا حصر لها،
١٩٦	اشاره
١٩٦	منها: ما دلّ على أنّه أولى بالخلافه،
٢٠٠	و منها: ما دلّ على جلاله قدره، و علوّ شأنه،
٢٠٩	و أما الأخبار المنقوله في بيان غزواته و بعض كراماته
٢١٣	و أما الأئمه الاثنا عشر
٢١٣	فأولهم: عليّ بن أبي طالب عليه السلام،
٢١٤	الثاني: ولده الحسن عليه السلام،

- الثالث: أخوه الحسين عليه السلام ..... ٢١٤
- و أمّا التسعة المعصومون من ذريته الحسين عليه السلام: ..... ٢١٥
- فأولهم: الإمام علي بن الحسين عليهما السلام، زين العابدين و الساجدين، ..... ٢١٥
- الثاني: الإمام ولده محمّد الباقر لعلم الدين عليه السلام، ..... ٢١٥
- الثالث: الإمام ولده أبو عبد الله جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام، ..... ٢١٧
- الرابع: الإمام ولده موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام، ..... ٢١٨
- الخامس: الإمام ولده علي بن موسى الرضا عليه السلام، ..... ٢١٨
- السادس: الإمام ولده محمّد الجواد عليه السلام، ..... ٢١٩
- السابع: الإمام ولده علي بن محمّد الهادي التقي عليه السلام، ..... ٢١٩
- الثامن: الإمام ولده الحسن بن علي العسكري عليه السلام، ..... ٢١٩
- التاسع: الإمام ولده محمّد بن الحسن القائم بالحق المهدي صاحب الزمان، ..... ٢٢١
- اشاره ..... ٢٢١
- و غيبته الصغرى أربع و سبعون سنة. .... ٢٢١
- [النظر في بعض مناقب التي لأمرير المؤمنين عليه السلام، و المثالب التي لأعدائه لعنهم الله.] ..... ٢٢٣
- اشاره ..... ٢٢٣
- و أمّا القسم الأول: و هي المناقب ..... ٢٢٣
- اشاره ..... ٢٢٣
- و إن أردت تفصيل بعض فضائله: ..... ٢٢٧
- فأولها: الإخبار بالمغيبات، ..... ٢٢٧
- ثانيها: استجابته الدعاء، ..... ٢٢٩
- ثالثها: شرف النسب، ..... ٢٣٠
- رابعها: فضيله المصاهرة، ..... ٢٣٠
- خامسها: جامعته العلوم بأقسامها، ..... ٢٣٠
- و أمّا الشجاعه: ..... ٢٣٢
- اشاره ..... ٢٣٢
- منها: غزوه بدر، ..... ٢٣٤
- و منها: غزوه أحد، ..... ٢٣٤
- و منها: غزوه الخندق، ..... ٢٣٤
- و منها: غزوه بني النضير، ..... ٢٣٤

- ٢٣٧ ..... و منها: غزوه بنى قريظ،
- ٢٣٧ ..... و منها: غزوه بنى المصطلق،
- ٢٣٧ ..... و منها: غزوه الحديبيه،
- ٢٣٨ ..... منها: غزوه خيبر،
- ٢٣٩ ..... و منها: غزوه الفتح،
- ٢٣٩ ..... و منها: غزوه حنين،
- ٢٣٩ ..... و منها: غزوه السلسله،
- ٢٤١ ..... و منها: غزوه تبوك،
- ٢٤١ ..... و أمّا حروبه فى عهد خلافته
- ٢٤١ ..... فمنها: وقعه الجمل بينه عليه السلام و بين جند عائشه،
- ٢٤١ ..... و منها: وقعه صفين،
- ٢٤٢ ..... و منها: وقعه النهروان مع الخوارج،
- ٢٤٢ ..... و أمّا الزهد
- ٢٤٥ ..... و أمّا العباده
- ٢٤٦ ..... و أمّا الحلم
- ٢٤٦ ..... و أمّا الفصاحه
- ٢٤٧ ..... و أمّا حسن الأخلاق و طلاقه الوجه
- ٢٤٧ ..... و أمّا السخاوه و الجود
- ٢٤٨ ..... و أمّا مرتبته فى الآخره
- ٢٥١ ..... و أمّا المثالب الثابته للقوم التى يابى كثيراً منها الإسلام، فضلاً عن الإيمان و العداله
- ٢٥١ ..... اشاره
- ٢٥١ ..... أمّا ما صدر من الأوّل
- ٢٥١ ..... اشاره
- ٢٥١ ..... منها: التخلّف عن جيش أسامه،
- ٢٥٣ ..... و منها: شهاده عمر أنّ بيعته كانت فلته،
- ٢٥٣ ..... و منها: استقالته المشهوره،
- ٢٥٣ ..... و منها: منع فاطمه الزهراء عليها السلام إرثها بروايه مخالفه للقران،
- ٢٥٧ ..... و أمّا ما صدر من الثانى:
- ٢٥٧ ..... فمنه: قول الزمخشري فى ربيع الأبرار قد تمثّل بهذه الأبيات عمر و هو سكران:

- ٢٥٧ ..... ومنه: مخالفته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي لا ينطق عن الهوى في إحضار الدواء و القرطاس؛
- ٢٥٩ ..... ومنه: يبعه أبي بكر،
- ٢٥٩ ..... ومنه: قصد بيت النبوة
- ٢٥٩ ..... ومنه: أمره برجم الحامل و رجم مجنونه، فنهاه علي،
- ٢٥٩ ..... ومنه: منع المغالاه في المهر،
- ٢٥٩ ..... ومنه: أنه أعطى عائشه و حفصه في كل سنه عشره آلاف درهم من بيت المال،
- ٢٥٩ ..... ومنه: أنه تسور على قوم فوجدهم على منكر؛
- ٢٦١ ..... ومنه: أنه منع خمس أهل البيت
- ٢٦١ ..... ومنه: أنه عطل حدود الله في المغيره بن شعبه،
- ٢٦١ ..... ومنه: أنه قال: متعتان كانتا على عهد رسول الله، و أنا أنهى عنهما و أعاقب عليهما.
- ٢٦٣ ..... ومنه: قضيه الشورى،
- ٢٦٣ ..... ومنه: صلاه التراويح جماعه،
- ٢٦٣ ..... و أما ما صدر من الثالث:
- ٢٦٣ ..... اشاره
- ٢٦٥ ..... ومنه: ردّ الخكم بن أبي العاص طريد رسول الله إلى المدينة،
- ٢٦٥ ..... ومنه: أنه ضرب أبا ذر مع تقدمه في الإسلام، و علو شأنه عند النبي،
- ٢٦٦ ..... ومنه: ضرب عبد الله بن مسعود حتى كسر بعض أضلاعه،
- ٢٦٦ ..... ومنه: ضرب عمار بن ياسر حتى حدث به فتق بغير جرم،
- ٢٦٧ ..... و أما معاويه
- ٢٦٩ ..... و أما عائشه:
- ٢٧٣ ..... الفتر الثاني فيما يتعلق ببيان بعض المطالب الأصوليه الفرعيه و ما يتبعها من القواعد المشتركه بين المطالب الفقهيّه
- ٢٧٣ ..... اشاره
- ٢٧٥ ..... المقصد الأول فيما يتعلق ببيان بعض المطالب الأصوليه الفرعيه
- ٢٧٥ ..... و فيه أبحاث:
- ٢٧٥ ..... البحث الأول [مقتضيات الآثار الصادره عن الذوات أو الصفات]
- ٢٧٨ ..... البحث الثاني [في الوضع]
- ٢٨٠ ..... البحث الثالث في أنّ مقتضى القاعده في التخاطب حمل كلام المتكلم في مكالمته، أو المرسل في رسالته، أو الكاتب في كتابته على مصطلحه،
- ٢٨٢ ..... البحث الرابع [استعمال اللفظ في معنى الواحد]
- ٢٨٤ ..... البحث الخامس [في وجوب اتباع اللغة في كفيته الاستعمالات و المواقع].

- البحث السادس في أن الارتباط بين موجودين، أو معدومين، أو مختلفين، و اتحاد أحدهما بالآخر يتوقف على المقارنه فيهما في الان الواحد،----- ٢٨٥
- البحث السابع [في أن جميع ما أفاد الإذن و الرخصه و الجواز يقتضى الصحه و ترتب الغرض لا مجرد الجواز و عدم الحظر]----- ٢٨٦
- البحث الثامن في أن ما دلّ على مجرد مطلق الطلب و الإراده من أيّ لغه كانت بعبارة لا يستفاد التذب أو غيره من صيغتها----- ٢٨٧
- البحث التاسع في أن مطلوبته الترك- بلفظ خبري أو إنشائي، أو ما قام مقامه في أيّ لسان كان، مشتمل على صيغه نهى أو لا- تقتضى الحظر و التحريم----- ٢٨٩
- البحث العاشر في أن مطلوبته الفعل في جميع اللغات، إيجاباً أو ندباً، بأيّ صيغه كانت، من غير فرق بين «افعل» و غيرها كمطلوبته الترك لا تقتضى توقيتاً----- ٢٨٩
- البحث الحادي عشر في أن الأمر بالشيء في سائر اللغات كالإخبار عنه و تمتيه و ترجيه و إباحته و محبته و إرادته لا يدلّ على وحده بلا شرط، و لا بشرط لا،----- ٢٩٠
- البحث الثاني عشر في أن الأمر بالأمر ليس بأمرٍ----- ٢٩١
- البحث الثالث عشر في أن الخطاب بالمركبات الصرفه و ذوات الأجزاء المتصله ظاهر في إرادته المجموع و الأجزاء بالتبع؛----- ٢٩٢
- البحث الرابع عشر في أن القاعده المستفاده من حديث: «لا يسقط الميسور بالمعسور» و قاعده: «ما لا يدرك كله لا يترك كله» تفيد الاجتزاء ببعض الجزئيات----- ٢٩٤
- البحث الخامس عشر الأصل في كلّ مطلوب من الواجب و المندوب أن يكون عبادته بالمعنى الأخصّ----- ٢٩٤
- البحث السادس عشر الأمر كائناً ممتنّ كان، من شارع أو غيره، لا يخلو من أحوال:----- ٢٩٦
- أحدها: ما يتعلّق بالزمان و المكان و اللباس و الوضع و العدد و نحوها،----- ٢٩٦
- ثانيها: ما يتعلّق بالفعل و هو على أقسام:----- ٢٩٧
- ثالثها: ما يتعلّق بالفاعل----- ٢٩٨
- البحث السابع عشر في أن وجوب المقدمه للواجب المطلق صورهُ صورهُ، و حقيقهُ حقيقهُ عقلاً و شرعاً و عرفاً و عادهُ و ندبها للمندوب كذلك، بمعنى لزومها للتوقف من الأمور القطعيه----- ٢٩٩
- البحث الثامن عشر في أن وجود الشيء ضدّ عدمه، و عدمه ضدّ وجوده،----- ٣٠١
- البحث التاسع عشر [حرمه العمل مقتضيه لفساد العباده على وجه اللزوم واقعاً]----- ٣٠٣
- البحث العشرون في أن للعموم صيغاً تدلّ عليه حقيقهُ، من غير حاجه إلى قرينه،----- ٣٠٥
- البحث الحادي و العشرون قد تبين أن وجود ألفاظ في لغه العرب و غيرها من اللغات في الجملة تفيد العموم حقيقه----- ٣٠٩
- البحث الثاني و العشرون إخراج المجلّم المتمشّي إجماله إلى ما أخرج منه لا المختصّ به؛----- ٣١٠
- البحث الثالث و العشرون في أن منتهى التخصيص إلى محلّ يتحقّق فيه القبح و ينكر بحسب العرف و العاده،----- ٣١١
- البحث الرابع و العشرون [الفحص عن مخصص]----- ٣١٢
- البحث الخامس و العشرون في المطلق و حصول الامتثال----- ٣١٤
- البحث السادس و العشرون الأصل الإطلاق و عدم التقييد،----- ٣١٥
- البحث السابع و العشرون الأحكام المتماثله من الأحكام----- ٣١٥
- البحث الثامن و العشرون في أن ما أريد به الإفاده و الاستفاده [على مطلق الفهم]----- ٣١٦
- البحث التاسع و العشرون قد علم بالبديهه أن المدار في طاعه العبيد لمواليهم و سائر المأمورين لأمرهم على العلم بمرادهم،----- ٣١٩
- البحث الثلاثون في أن ما صدر من الأقوال و الأفعال الاختياريه عن الطبيعه لا بدّ أن يكون عن داع و غرض معتدّ به،----- ٣٢٠
- البحث الحادي و الثلاثون في أن لزوم العمل بالقران في الجملة و فهم معانيه كذلك يكاد أن يلحق بالضروريات و بالتواترات معني؛----- ٣٢٣

٣٢٤	البحث الثاني والثلاثون في أنّ الحجّه في رأى المعصوم.
٣٢٩	البحث الثالث والثلاثون السكوت من حيث هو لا يُعرف به مذهب، و لا تثبت به شهره و لا إجماع بسيطان، و لا مركبان؛
٣٢٩	البحث الرابع والثلاثون في أنّ أصله الإباحه، و الخلوّ عن الأحكام الأربعة، فضلاً عن مطلق الجواز فيما لم يترتب عليه ضرر،
٣٣١	البحث الخامس والثلاثون في أصل البراهه، و حجّيته مقطوع بها؛
٣٣٣	البحث السادس والثلاثون في أنّ الأصل فيما خلق الله تعالى من الأعيان؛ من عرض أو جوهر، حيوان أو غير حيوان صحّته.
٣٣٦	البحث السابع والثلاثون أصل الصحّه يمضى في الأقوال و إخباراتها و إنشاءاتها.
٣٣٧	البحث الثامن والثلاثون إته لا مانع من التصرف فيما يتعلّق بالمنافع الدنيويّه أو الأخرويّه؛
٣٣٩	البحث التاسع والثلاثون في أنّ الأصل أن لا يكون لأحد بعد الله تعالى سلطان على أحد؛
٣٤٠	البحث الأربعون في أنّ الأصل حرمة مال المسلم و عصمته،
٣٤٠	البحث الحادى و الأربعون إنّ السلطان على البدن و المال مشروط بعدم المانع،
٣٤١	البحث الثانى و الأربعون في أنّ الأصل أن لا يلي أحد على مال أحد، و لا على منافع بدنه؛
٣٤٢	البحث الثالث و الأربعون في أنّ العمل العائد نفعه إلى الغير، أو المال من نقد أو جنس يقع على ثلاثة أقسام؛
٣٤٣	البحث الرابع و الأربعون الأدلّه إمّا أن تكون مثبتة لذاتها من غير جعل،
٣٤٤	البحث الخامس و الأربعون في أنّ الأدلّه المثبتة للأحكام مقتضى القاعده فيها اشتراط أن تكون علميّة أوّلاً و بالذات، أو راجعه إلى العلم بالأخره.
٣٤٦	البحث السادس و الأربعون ينبغى للفقهاء إذا حاول الاستدلال على مطلب من المطالب الفقهيّه أن يتخذ الأدلّه الظلّتيه من الأخبار و غيرها
٣٤٧	البحث السابع و الأربعون في أنّه لا ريب أنّ في الواقع أحكاماً مختلفه منقسمه إلى الأحكام الخمسه أو الستّه، عقليّه أو عاديّه أو عرفيّة أو شرعيّه.
٣٥٠	البحث الثامن و الأربعون إنّ ما اشتملت عليه الكتب الأربعة للمحمّدين الثلاثة أو غيرها من كتابين أو ثلاثة لا يعقل فيها التواتر لفظاً، و لا معنى
٣٥٣	البحث التاسع و الأربعون في أنّه لا بدّ من أخذ الأحكام إذا لم تكن من ضروريّات الدين و المذهب
٣٥٨	البحث الخمسون في أنّ المرجع في أخذ الأحكام شرعيّاتها و عقليّاتها و عاديّاتها لا يكون إلا إلى طريق قاطع يكون مرأه كاشفه عن الواقع.
٣٦٠	البحث الحادى و الخمسون لما ظهر أنّ الاجتهاد و التقليد من الأحكام التعديديّه،
٣٦٢	البحث الثانى و الخمسون في بيان تفاصيل السنن، و هى أقسام؛
٣٦٣	البحث الثالث و الخمسون أنّه ممّا حكمت به بديهه العقل و اتفقت عليه العقلاء رجحان الاحتياط في جلب المنافع و دفع المفساد،
٣٦٤	البحث الرابع و الخمسون في أنّ الاحتياط في الجواز و الحرمة و الطهاره و النجاسه، لا يجرى في الأمور العائقه؛
٣٦٥	البحث الخامس و الخمسون في أنّ متعلّق الأحكام في العبادات، و المعاملات، و الأحكام قسماً
٣٦٨	البحث السادس و الخمسون في أنّ الإنسان بين صفتين لا ثالث لهما: الحرّيّه، و الرقيّه
٣٦٩	خاتمه
٣٨٣	المقصد الثانى في القواعد المشتركه بين المطالب الفقهيّه
٣٨٣	إشاره
٣٨٣	المقام الأوّل: فيما يتعلّق بالأمور العامه الجاريه في أقسام الفقه بتمامها.



- ٣٨٣ ..... اشاره
- ٣٨٣ ..... المطلوب الأول: في الشرائط
- ٣٨٣ ..... اشاره
- ٣٨٣ ..... القسم الأول: فيما يتعلّق بالفاعلين
- ٣٨٣ ..... اشاره
- ٣٨٣ ..... الأول: البلوغ:
- ٣٨٣ ..... اشاره
- ٣٨٥ ..... منها: خروج المنى،
- ٣٨٦ ..... و منها: نبات الشعر الخشن على العانة بنفسه: -
- ٣٨٦ ..... و منها: إقبال المرأة من مائه -
- ٣٨٦ ..... و منها: بلوغ خمس عشره سنه
- ٣٨٦ ..... و منها: الحيض
- ٣٨٦ ..... و منها: الحمل
- ٣٨٨ ..... و منها: بلوغ تسع سنين
- ٣٨٩ ..... الثاني: العقل
- ٣٩٠ ..... الثالث: القدره
- ٣٩١ ..... الرابع: الاختيار
- ٣٩٣ ..... الخامس: المعرفة
- ٣٩٤ ..... السادس: التعيين و التعيّن
- ٣٩٤ ..... القسم الثاني: فيما يتعلّق بالأفعال
- ٣٩٤ ..... اشاره
- ٣٩٤ ..... منها: التعيين الرافع للإبهام،
- ٣٩٧ ..... و منها: الوقوف و التحبيسات،
- ٣٩٧ ..... و منها: ما لا يتوقف على علم، لا أولًا و لا آخرًا -
- ٣٩٧ ..... و منها: قصد الأسباب و الأفعال المترتبه عليها الأغراض من عبادات قوليه أو فعليه،
- ٣٩٨ ..... و منها: قصد الأغراض المترتبه على تلك الأسباب،
- ٣٩٩ ..... القسم الثالث: فيما يتعلّق بصفات الأفعال و الأقوال
- ٣٩٩ ..... اشاره
- ٣٩٩ ..... الأول: ترتّب النفع في الجملة عليها أو دفع الضرر،

- الثاني: أن يكون موجوداً وقت المعامله في المعاملات على الأعيان ..... ٣٩٩
- الثالث: أن يكون متعيناً في الواقع متميزاً، ..... ٤٠٠
- المطلب الثاني في أنّ الشكّ إذا تعلق بصحّه عباده أو معاملته، وكذا جميع المؤثّرات من إحياء موات، أو حيازه، أو سيق إلى مشترك كوقف عام، وغيرها، حكم بالفساد؛ ..... ٤٠٠
- المطلب الثالث في أنّه لا يجوز الإتيان بعباده، و لا معاملته، و لا بغيرهما، ممّا يرجع إلى الشرع في تكليفه أو تعريفه من غير مأخذ شرعي، ..... ٤٠٣
- المقام الثاني: فيما يتعلّق بجملة العبادات بالمعنى الأخصّ ..... ٤٠٥
- اشاره ..... ٤٠٥
- المقصد الأول: في النتيه ..... ٤٠٥
- اشاره ..... ٤٠٥
- المبحث الأول: في بيان حقيقتها ..... ٤٠٥
- المبحث الثاني: في بيان ما يتوقّف عليها: ..... ٤١٠
- المبحث الثالث: في أحكامها، ..... ٤١٣
- اشاره ..... ٤١٣
- منها: أنّها شرط في الصلاة وغيرها من العبادات لا شرط، ..... ٤١٣
- و منها: أنّه يلزم استمرارها حكماً إلى تمام العباده ..... ٤١٤
- و منها: أنّها قد يدخل الشئ من نوع في حكم ما هو من نوع آخر بمجرد قصده وإرادته في المقامات العرفيه و العاديه، ..... ٤١٦
- و منها: أنّه على العامل النتيه في العباده البدنيه ..... ٤١٨
- و منها: أنّه لو ردّ النتيه بين نوعين من العمل بطل العمل، و بين الفردين (لا مانع) ..... ٤١٨
- و منها: أنّه لا تجوز نتيان لعمليين في عمل واحد لا ابتداء و لا استدامه، ..... ٤١٩
- و منها: أنّ نتيه الطاعه طاعه يثاب عليها، و إن لم يترتب عليها عمل لحصول مانع، و نتيه المعصيه قبيحه و معصيه. ..... ٤١٩
- المبحث الرابع: فيما تضمّن لزوم المحافظه عليها ..... ٤١٩
- المقصد الثاني: في الإسلام ..... ٤٢٤
- المقصد الثالث: في الإيمان ..... ٤٢٧
- المقصد الرابع: في إباحه المكان ..... ٤٢٩
- المقصد الخامس: في إباحه المباشره بالألات التي يباشر بها العمل ..... ٤٣١
- المقصد السادس: في العمل بموافقته التقيّه ..... ٤٣٣
- المقصد السابع: إنّ كلّ عباده ترك منها جزء أو شرط، أو اعترافها مناف، عمداً أو سهواً، علماً أو جهلاً بالموضوع أو بالحكم، اختياراً أو اضطراراً؛ بُنى فيها على ركنيّته الجزء ..... ٤٣٦
- المقصد الثامن: في أنّه لا يجوز التداخل في العبادات ..... ٤٣٩
- المقصد التاسع: في أنّه لا يجوز العدول من عباده إلى أخرى في الأثناء ..... ٤٤١
- المقصد العاشر: في أنّه لو شكّ في فعل عباده أو جزئها أو شرطها أو مانعها، و قد دخل في أخرى مرتبه عليها؛ ..... ٤٤٢

- ٤٤٤----- المقصد الحادى عشر فى الوسواس الذى أمر بالاستعاذه منه ربّ الناس فى سورة الناس.
- ٤٤٦----- المقصد الثانى عشر فى أنّه إذا أوجب الشارع شيئاً أو ندب إليه، و بين حقيقته فى محلّ الإيجاب أغنى عن بيانه فى مقام الندب،
- ٤٤٧----- المقصد الثالث عشر فى أنّ أصحاب الأعدار مثنّ تعلق الحكم بوصفهم، لا من قضى الوصف بسقوط حكمهم لهم البدار،
- ٤٤٨----- المقصد الرابع عشر فى أنّ حقيقه التحريم و الكراهه و الإباحه منافيه للعباده،
- ٤٤٩----- المقصد الخامس عشر فى أنّ جاهل الحكم بشىء منها، إن تركها أو ترك شيئاً من شروطها أو شروطها
- ٤٥٠----- المقصد السادس عشر فى أنّ العبادات إذا تعدد المأمور به منها،
- ٤٥٢----- المقصد السابع عشر فى أنّ الواجب الكفائى مع وجود من يقوم به و المخير مع إمكان إفراده و الموسع مع بقاء وقته، لا يتعين على العامل دون غيره،
- ٤٥٣----- المقصد الثامن عشر فى أنّه يستحبّ التظاهر فى العبادات الواجبات و المندوبات لمن كان قدوه للناس يقتدون به؛
- ٤٥٤----- المقصد التاسع عشر فى أنّه إذا علم اشتغال ذمته بشىء من الأعمال و لم يشخصه،
- ٤٥٥----- المقصد العشرون فى أنّه لا ينبغي ترجيح العبادات الراجحه بحسب الذات، لا من جهه الصفات
- ٤٥٦----- المقصد الحادى و العشرون فى أنّ الراجح من العبادات قد يعارضه ما هو أرجح منه،
- ٤٥٧----- المقصد الثانى و العشرون فى أنّ كلّ ما اعتبر فيه القربه لا بدّ أن يقصد به وجه الله تعالى،
- ٤٥٧----- اشاره
- ٤٥٨----- خاتمه
- ٤٦٠----- المقام الثالث: فى مشتركات العبادات البدنيه-----
- ٤٦٠----- اشاره
- ٤٦٠----- منها: أنّه كما يؤمر المكلف بفعل الواجبات من الصوم و الصلاه و الطهاره و غيرها و ترك المعاصى، و تُراد منه، كذلك يُراد منه أن يحمل عياله و أهل بيته على فعلها و تركها
- ٤٦٣----- و منها: لزوم المباشره و عدم إجزاء النيابة فيها؛
- ٤٦٤----- و منها: أنّ النائب فى العبادات يلزمه فى عمله الإتيان به على وفق ما يُراد من المنوب عنه
- ٤٦٦----- و منها: إباحه الآلات التى يباشر بها العباده،
- ٤٦٧----- و منها: أن تكون منافع البدن مملوكه له،
- ٤٦٨----- و منها: أن لا يبلغ فى عبادته حدّ الطاقه و لزوم الحرج،
- ٤٦٩----- و منها: أنّه لا تجوز المعاوضه عليها بعقد جائز أو لازم
- ٤٧١----- المقام الرابع: فى مشتركات الطهاره بالمعنى المجازى العام لرافع الحدث و المبيح و الرفع للخبث و غيرها من الوضوءات و الأغسال الموقّفه المسنونه
- ٤٧١----- اشاره
- ٤٧١----- منها: طهاره ما يتطرّف به عند الاتصال مع القابليه للاتصاف بها
- ٤٧٢----- و منها: إطلاقه
- ٤٧٣----- و منها: أنّه ليس شىء منها واجباً لنفسه من جهه ذاته،
- ٤٧٣----- و منها: توقّف حصولها على وجه يتحقّق الإتيان بها على إدخال الحدود فى المحدود؛

- ٤٧٤ ..... ومنها: أنه يجب في الواجب، و يستحب في المستحب تحصيل ما يتوقف عليه
- ٤٧٥ ..... المقام الخامس: في الطهارة الداخلة في العبادات مائيه أو لا
- ٤٧٥ ..... اشاره
- ٤٧٥ ..... منها: إباحه الطهور
- ٤٧٦ ..... ومنها: الترتيب،
- ٤٧٧ ..... ومنها: رفع الحاجب عن مباشره المطهر و الماسح ضرباً أو مسحاً
- ٤٧٨ ..... ومنها: أن لا يكون محلّ الضرب أو ما يغسل فيه أو ما يؤخذ منه ماء الغسل إنيه مغصوبه أو إنيه ذهب أو فضّه،
- ٤٧٩ ..... ومنها [زوال المانع عن محلّ الغسل و المسح]
- ٤٨٠ ..... المقام السادس: في المشتركات بين الطهارات المائيه عبادات أو لا
- ٤٨٠ ..... اشاره
- ٤٨٠ ..... منها: أنها يعتبر فيها مستمى الغسل في المغسول لرفع خبث أو لرفع حدث أو غيرهما.
- ٤٨٢ ..... ومنها: أنه يكفى مستمى المسح في الممسوح
- ٤٨٢ ..... ومنها: أنه إذا تعارضت طهاره الحدث أو بعضها
- ٤٨٤ ..... المقام السابع: في المشترك بين الطهارات من العبادات من الأغسال و الوضوءات الرافعه و المبيحه و غيرهما، كالوضوءات أو الأغسال المسنونه لغير الرفع.
- ٤٨٤ ..... اشاره
- ٤٨٤ ..... منها: أنه لو كان في محلّ من محالّ الوضوء أو الغسل فرضين أو نفلين
- ٤٨٦ ..... ومنها: أنه لا بدّ من إطلاق مائه و إباحته و إباحه إنائه بخلوه عن الغصب،
- ٤٨٧ ..... ومنها: طهاره الأعضاء من الخبث،
- ٥١١ ..... ٧. فهرس مصادر التحقيق
- ٥٢٩ ..... الجزء الثاني
- ٥٢٩ ..... اشاره
- ٥٣٥ ..... كتاب الصلاه
- ٥٣٥ ..... اشاره
- ٥٣٥ ..... [المبحث] الأول في بيان معناها
- ٥٣٩ ..... المبحث الثاني في بيان فضلها و كثره مرتبتها على غيرها من العبادات
- ٥٤٢ ..... المبحث الثالث في شدّه العناية بها و تأكّد وجوبها.
- ٥٤٥ ..... المبحث الرابع في حكم تاركها
- ٥٤٧ ..... المبحث الخامس في بيان وقت مؤاخذه الصبيان بها
- ٥٥٠ ..... المبحث السادس في شرائطها

٥٥٠	.....	اشاره
٥٥١	.....	الأول الطهاره،
٥٥١	.....	اشاره
٥٥١	.....	الأول الحديثه
٥٥١	.....	اشاره
٥٥١	.....	المطلب الأول: فى الطهاره المائيه
٥٥١	.....	اشاره
٥٥٣	.....	المقصد الأول: فى الوضوء
٥٥٣	.....	اشاره
٥٥٣	.....	المقام الأول فى بيان أجزاءه،
٥٥٣	.....	اشاره
٥٥٣	.....	البحث الأول فى تفصيلها
٥٥٥	.....	البحث الثانى: فى بيان حقيقه الغسل
٥٥٦	.....	البحث الثالث: فى بيان حقيقه المسح
٥٥٧	.....	البحث الرابع: فى الغاسل
٥٥٩	.....	البحث الخامس: فى الماسح
٥٦٠	.....	البحث السادس: فى المغسول من الأعضاء
٥٦٠	.....	اشاره
٥٦٠	.....	الأول: الوجه،
٥٦٥	.....	الثانى و الثالث من الأعضاء المغسوله: اليد اليمنى و اليد اليسرى.
٥٦٧	.....	البحث السابع: فى الأعضاء الممسوحه
٥٦٧	.....	اشاره
٥٦٧	.....	الأول: مقدم الرأس
٥٦٩	.....	الثانى و الثالث: الرجل اليمنى و الرجل اليسرى.
٥٧١	.....	المقام الثانى: فى بيان شروطه
٥٧١	.....	اشاره
٥٧١	.....	أحدها: الترتيب بين أجزاءه
٥٧٤	.....	ثانيها: المباشره
٥٧٦	.....	ثالثها: الموالاه

٥٧٩	رابعها: تقديم الأعلى في غسل الوجه و اليدين.
٥٨١	خامسها : جمع ما يتطهر به لعدّه صفات: ..
٥٨١	أحدها: الطهاره ..
٥٨١	ثانيها: الإطلاق؛ ..
٥٨٣	ثالثها: جواز استعماله في نفسه و في آلاته و بعض أقسام متعلقاته، ..
٥٨٥	رابعها: إباحه المكان ..
٥٨٨	خامسها: عدم المانع من استعمال الماء؛ لضيق وقت أو لخوف عدوّ، ..
٥٨٩	سادسها: عدم التقيّه في الإتيان بالعمل؛ ..
٥٩١	سابعها: التّيه؛ ..
٥٩٤	المقام الثالث: في الوضوء الاضطرارى ..
٥٩٤	اشاره ..
٥٩٤	القسم الأول: وضوء التّقيه. ..
٥٩٤	القسم الثانى: وضوء الأقطع. ..
٥٩٦	القسم الثالث: وضوء العاجز لمرض أو نحوه عن المباشره لأفعال الوضوء. ..
٥٩٧	القسم الرابع: وضوء من يلزم في وضوئه الجفاف لحراره شمسٍ أو نارٍ أو هواءٍ أو حتى ..
٥٩٩	القسم الخامس: وضوء صاحب الحدث المستدام من ريح أو بول أو غائط و نحوها. ..
٦٠٠	القسم السادس: وضوء الجبائر و نحوها. ..
٦٠٤	المقام الرابع: في ارتفاع الأعدار ..
٦٠٥	المقام الخامس: في انتظار أصحاب الأعدار ..
٦٠٦	المقام السادس: في بيان الواجب و الشرط ..
٦٠٦	اشاره ..
٦٠٦	أحدها: ما يتّصف بالوجوب و الشرطيّه معاً ..
٦٠٦	اشاره ..
٦٠٦	أحدها: ما كان من الوضوء الواقع من مشغول الذمه بصلاه واجبه بأمر الشارع أوّلاً و بالذات، أو ثانياً و بالعرض، ..
٦٠٩	ثانيها: ما كان للطواف الواجب بأمر الشارع لا لأمر المخلوق أصاله أو تحمّلاً؛ ..
٦٠٩	ثالثها: ما كان للمسّ ..
٦١٣	القسم الثانى: ما يختصّ بالشرطيّه و لا يوصف بالوجوب ..
٦١٤	القسم الثالث: ما يتّصف بالوجوب دون الشرطيّه. ..
٦١٤	المقام السابع: فيما يستحقّ فيه الوضوء ..

٦١٨	المقام الثامن: فيما يستحبّ في الوضوء
٦٣٣	المقام التاسع: فيما يكره فيه
٦٣٦	المقام العاشر: في الأحكام
٦٣٦	إشاره
٦٣٦	أحدها: ما لو شكّ في حدث أو طهاره أو إباحه مثلاً
٦٣٦	إشاره
٦٣٦	القسم [الأول]: إذا تيقّن (سبق طهاره أو إباحه أو حكم بهما شرعاً، أو علم بهما مع جهل مدركه) و ظنّ أو توهم أو شكّ في الحدث
٦٣٨	القسم الثاني: إذا تيقّن الحدث (أو الحكم أو العلم، و شكّ أو ظنّ أو توهم) الطهاره، فالبناء على الحدث
٦٣٨	القسم الثالث: أن يتيقنهما، و يشكّ في المتأخر أو حكمهما شرعاً أو على الاختلاف من دون مثبت شرعي مع التعاقب و وحده العدد
٦٤٠	القسم الرابع: إذا جدّد الطهاره ندباً
٦٤١	القسم الخامس: لو توضّأ و صلّى ثم أحدث و توضّأ و صلّى اخرى ثم ذكر الإخلال في إحدى الطهارتين لا على التعيين
٦٤٢	القسم السادس: ما لو صلّى كلّ فريضه من الخمس بوضوء، و علم فساد طهارتين فما زاد
٦٤٤	البحث الثاني في الشك بل مطلق التردّد
٦٤٦	البحث الثالث: في معارضة الوضوء لغيره من الطهارات
٦٤٦	إشاره
٦٤٦	أحدهما: في المعارضة بالنسبه إلى المكلف نفسه
٦٤٨	المبحث الثاني: في المعارضة بين المتعدّدين
٦٥٠	البحث الرابع لو شكّ فيما يلزمه من الطهاره مع علمه باشتغال ذمته بإحدى الطهارات الرافعه
٦٥١	البحث الخامس لو قصر الماء عن إتمام الوضوء أو الغسل
٦٥١	البحث السادس أنّه لا يلزم غسل الخبث قبل الدخول في الوضوء، أو الأغسال الغير الرافعه
٦٥٢	البحث السابع لو تمكّن من ماء يكفي لبعض الأعضاء، أو لبعض أعضائها دون بعض، لم يلزمه استعمال الماء فيها
٦٥٢	البحث الثامن في أقسام التراكييب
٦٥٣	البحث التاسع في أنّ الاستباحه بوضوء و غسل مستدام الحدث، و بالتيمّم لها حدّ مقزّر في الشرع لا يتجاوزّه بخلاف الرفع
٦٥٤	خاتمه: في الأحداث
٦٥٤	إشاره
٦٥٤	البحث [الأول]: في بيانها مجمله
٦٥٤	إشاره
٦٥٤	القسم الأول: ما يترتّب عليه الوضوء فقط
٦٥٦	القسم الثاني: ما يترتّب عليه الغسل فقط

- القسم الثالث: ما يترتب عليه الوضوء و الغسل معاً ..... ٦٥٦
- البحث الثاني: في بيانها مفضلته، ..... ٦٥٦
- اشاره ..... ٦٥٦
- أولها: النوم الغالب على حاسته السمع، أو حاسته البصر، ..... ٦٥٦
- ثانيها: كلما غلب على العقل ..... ٦٥٩
- ثالثها: الريح الخارجه من المعده، ..... ٦٥٩
- رابعها و خامسها: البول و العائط، ..... ٦٦٠
- البحث الثالث: في أحكامها، ..... ٦٦٢
- اشاره ..... ٦٦٢
- أحدها: أنه لو علم وحده الحدث و شك في موجهه. .... ٦٦٢
- ثانيها: أن رفع الأحداث بجملتها مستحب لنفسه، ..... ٦٦٢
- ثالثها: لو حدث في أثناء الوضوء أو غيره مما يرفع الحدث - ..... ٦٦٢
- رابعها: أن العالم بعدم الماء أو فقد الطهورين أو تعدد الاستعمال عقلاً أو شرعاً إلى آخر الوقت إذا كان على طهاره و لم يكن وقت وجوب الغايه داخلاً جاز له إراقه ما عنده من الماء، .. ٦٦٤
- خامسها: أنه لا يجب تنبيه النائمين، أو الغافلين بعد العلم، أو الجاهلين بالموضوع على الأحداث ..... ٦٦٤
- سادسها: أن الغايات المرتبطه برفع الحدث أو الاستباحه يبقى حكمها ما دامت الطهاره أو الإباحه اتصلت أفعالها أو انفصلت، ..... ٦٦٥
- سابعها: أن الحدث الأصغر سبب واحد، ..... ٦٦٥
- ثامنها: أنه لا يجوز رفع الحدث الأصغر مع بقاء الأكبر، ..... ٦٦٥
- تاسعها: أن مستدام الحدث يرفع حكم ما تقدم على تأمل فيه ..... ٦٦٥
- عاشرها: لو دار الحدث بأقسامه بين اثنين فما زاد. .... ٦٦٥
- حادى عشرها: حكم الاثنين على حق واحد، ..... ٦٦٨
- ثانى عشرها: إذا بان الإمام محدثاً بعد الفراغ، متعمداً عاصياً، أو لا، صحت صلاه المأمومين، ..... ٦٦٨
- ثالث عشرها: أن الأحداث الواقعه من الصغار يتعلّق حكمها من المنع عما يتوقّف على رفعها، ..... ٦٦٨
- رابع عشرها: إذا وجد في الثوب المشترك بول أو غائط أو أحد الدماء الثلاثه أو سمع صوت ريح أو شمّت رائحته، ..... ٦٦٩
- خامس عشرها: أحكام التخلّي: ..... ٦٦٩
- اشاره ..... ٦٦٩
- أولها: أنه يجب ستر العوره عن الناظر حال التخلّي كما في غيره؛ ..... ٦٦٩
- المقام الثانى: فيما يحرم التخلّي فيه ..... ٦٧٣
- المقام الثالث: فيما يحرم التوجه إليه، و محلّه التخلّي العرفى. .... ٦٧٨
- المقام الرابع: فى الاستنجاء، ..... ٦٨١



- ٦٨١ ..... اشارة
- ٦٨١ ..... الأول: فى بيان حقيقته
- ٦٨١ ..... الثانى: فى حكمه:
- ٦٨٢ ..... الثالث: فيما يستنجى به،
- ٦٨٢ ..... اشارة
- ٦٨٢ ..... القسم الأول الماء المطلق:
- ٦٨٣ ..... القسم الثانى: الخاص بالغايط السالم عن التعدى،
- ٦٨٥ ..... المطلب الرابع: فيما يحرم الاستنجا به
- ٦٨٥ ..... اشارة
- ٦٨٥ ..... أحدها: الروث؛
- ٦٨٨ ..... ثانيها: العظم من ميت أو حي، إنسان أو غيره،
- ٦٨٨ ..... ثالثها: المحترمات
- ٦٩٠ ..... رابعها: المحزّمات من مغصوب أو مرهون أو محجور عليه،
- ٦٩١ ..... المطلب الخامس: فى كيفيته
- ٦٩٢ ..... المطلب السادس: فى حكم ما يستنجى به
- ٦٩٣ ..... المقام الخامس: فى سنن التخلّى و آدابه
- ٧٠١ ..... المقام السادس؛ فى المكروهات،
- ٧٠٩ ..... المقصد الثانى: فى الغسل
- ٧٠٩ ..... و فيه مقامات
- ٧٠٩ ..... الأول: فى بيان حقيقته
- ٧١٥ ..... المقام الثانى: فى بيان أقسامه:
- ٧١٥ ..... اشارة
- ٧١٦ ..... الأول فى الرافعه،
- ٧١٦ ..... اشارة
- ٧١٦ ..... الأول: فى غسل الجنابه
- ٧١٦ ..... اشارة
- ٧١٦ ..... الأول فى بيان السبب،
- ٧١٦ ..... اشارة
- ٧١٦ ..... أحدهما: خروج المنى إلى خارج من ذكر ذكر، أو فرج أنثى،

- ٧١٨ .....الأمر الثاني: دخول مقدار حشفه ذكر الفاعل من الإنسان
- ٧٢٠ .....الثاني في الغايات المتوقفه عليه من العبادات و غير العبادات
- ٧٢٠ .....اشاره
- ٧٢٠ .....منها: ما يتوقف على رفع الحدث الأصغر من صلاه، و طواف و مس
- ٧٢١ .....و منها: اللبث في المساجد ابتداء و استدامه
- ٧٢٣ .....و منها: الجواز في المسجدين الحرميين لمن أجنب خارجاً،
- ٧٢٣ .....و منها: الوضع في المساجد من داخل أو خارج بتمامه أو بعضه بما يسمّى وضعاً،
- ٧٢٤ .....و منها: قراءه شىء من العزائم الأربع: الم تنزيل، و حم سجده، و النجم، و اقرأ،
- ٧٢٥ .....و منها: الصوم مطلقاً واجباً أو لا،
- ٧٢٦ .....الثالث: في السنن و الآداب
- ٧٢٦ .....اشاره
- ٧٢٦ .....منها: غسل الكفّين من الزندين،
- ٧٢٦ .....و منها: المضمضه و الاستنشاق
- ٧٢٧ .....و منها: أن يقول عند غسل الجنابه قبل الشروع فيه مع المقارنه لأوله
- ٧٢٧ .....و منها: الاستبراء بعد تحقّق خروج المنى،
- ٧٢٨ .....و منها: إمرار اليد أو ما يقوم مقامها مع المأذونتيه شرعاً
- ٧٢٩ .....و منها: استحضار العبوديّة و الانقياد في تمام الفعل
- ٧٢٩ .....و منها: الإسراع في الإتيان به،
- ٧٢٩ .....و منها: طلب ماء و مكان و زمان
- ٧٢٩ .....و منها: أن يكون بالماء الفرات،
- ٧٢٩ .....و منها: أن يكون بصاع،
- ٧٣١ .....و منها: إرخاء الشفتين، و الجفنين، و حلقة الدبر،
- ٧٣١ .....و منها: الأترار وقت الغسل في حال الارتماس
- ٧٣١ .....و منها: توزيع الصاع على الأعضاء، و إعطاء كلّ واحد ما يناسبه،
- ٧٣١ .....و منها: اختيار الترتيب على الارتماس
- ٧٣١ .....و منها: ائتمان النائب
- ٧٣٢ .....الرابع: في المكروهات للجنب
- ٧٣٢ .....اشاره
- ٧٣٢ .....منها: استعمال الماء المتعقّن لطول زمانه أو لعارض أو سؤر غير مأكول اللحم

- ٧٣٣ ..... ومنها: الأكل و الشرب بما يستقى أكلاً و شرباً عرفاً،
- ٧٣٣ ..... ومنها: النوم قبل الوضوء،
- ٧٣٣ ..... ومنها: الخضاب في اللحية بالحمرة أو السود، أو الرأس و الكفين،
- ٧٣٣ ..... ومنها: قراءة شيء من القرآن و إن قلّ،
- ٧٣٥ ..... ومنها: الدخول إلى المواضع المعظمة،
- ٧٣٥ ..... ومنها: الجماع قبل الغسل،
- ٧٣٥ ..... ومنها: الحضور عند المحتضر،
- ٧٣٥ ..... ومنها: صلاة الجنائز،
- ٧٣٥ ..... القسم الثاني: غسل الدماء المخصوصه بالنساء،
- ٧٣٦ ..... اشاره
- ٧٣٦ ..... [المطلب الأول]: في أقسامها
- ٧٣٦ ..... اشاره
- ٧٣٦ ..... الأول: دم الحيض؛
- ٧٣٨ ..... الثاني: دم الاستحاضه.
- ٧٣٩ ..... الثالث: دم النفاس:
- ٧٣٩ ..... الرابع و الخامس و السادس: دم الغدرة:
- ٧٣٩ ..... المطلب الثاني: في حصول الاشتباه بين أنواع الدماء ما عدا دم الحيض،
- ٧٣٩ ..... اشاره
- ٧٣٩ ..... [المقام الأول]: في المقدمات
- ٧٤٠ ..... المقام الثاني: في بيان أحوال التعارض
- ٧٤٠ ..... اشاره
- ٧٤٠ ..... الأول: اشتباه دم النفاس بدم الاستحاضه،
- ٧٤٠ ..... الثاني و الثالث و الرابع: اشتباهه بدم البكاره
- ٧٤٠ ..... الخامس و السادس: اشتباه دم الغدرة بدم الجرح أو القرح،
- ٧٤٢ ..... السابع: اشتباه دم الجرح بدم القرح،
- ٧٤٢ ..... الثامن و التاسع و العاشر: اشتباه دم الاستحاضه بدم الغدرة أو الجرح أو القرح،
- ٧٤٢ ..... المطلب الثالث: في الاشتباه بين الحيض و غيره
- ٧٤٢ ..... اشاره
- ٧٤٢ ..... [البحث الأول]: في المقدمات

- ٧٤٢ ..... اشاره
- ٧٤٢ ..... [الفصل] الأول: فيما يمتنع فيه الحيض.
- ٧٤٢ ..... اشاره
- ٧٤٣ ..... أحدها: الصغر
- ٧٤٤ ..... ثانيها: اليأس
- ٧٤٥ ..... ثالثها: الذكوره؛
- ٧٤٥ ..... رابعها: النقصان عن ثلاثه أيام متواليه يستمرّ فيها الدم من أولها إلى آخرها
- ٧٤٥ ..... خامسها: الزيادة على عشره أيام
- ٧٤٦ ..... سادسها: أن يكون مسبوفاً أو ملحوقاً بحيض أو نفاس قطعيتين،
- ٧٤٦ ..... سابعها: أن يخرج من غير الموضع المعتاد
- ٧٤٦ ..... الفصل الثاني: في تحقيق الأصل من الدماء الذي يرجع إليه عند الاشتباه.
- ٧٤٦ ..... الفصل الثالث: فيما يستثنى من ذلك الأصل
- ٧٤٨ ..... البحث الثاني: في بيان حال اشتباهه مع باقي الدماء
- ٧٤٨ ..... اشاره
- ٧٤٨ ..... [القسم] الأول: اشتباهه بدم النفاس،
- ٧٤٨ ..... [القسم] الثاني اشتباهه بدم العذره؛
- ٧٥٠ ..... القسم الثالث: اشتباهه بدم القرع و مثله الجرح؛
- ٧٥٢ ..... القسم الرابع: اشتباهه بدم الاستحاضه،
- ٧٥٢ ..... اشاره
- ٧٥٢ ..... أولها: ذات العاده التاته وقتاً و عدداً،
- ٧٥٧ ..... القسم الثاني: ذات العاده العدديّه فقط التاته
- ٧٥٩ ..... القسم الثالث: ذات العدد الناقص و لا وقت بالمرّه
- ٧٥٩ ..... القسم الرابع: ذات الوقت الناقص،
- ٧٦٠ ..... القسم الخامس: ناقصه الوقت و العدد،
- ٧٦٠ ..... القسم السادس: في المضطربه،
- ٧٦٣ ..... القسم السابع: المبتدأه
- ٧٦٥ ..... القسم الثامن: الناسيه؛
- ٧٦٥ ..... اشاره
- ٧٦٥ ..... منها: الصرفه،

- ٧٦٥ ..... ومنها: الناسيه للوقت صرفاً
- ٧٦٥ ..... ومنها: الناسيه للوقت صرفاً الحافظه لبعض العدد،
- ٧٦٧ ..... ومنها: الناسيه للعدد صرفاً فلا تدرى هل كانت لها فيه عاده أو لا،
- ٧٦٧ ..... ومنها: الناسيه لبعض الوقت،
- ٧٦٨ ..... القسم التاسع: الذاكره
- ٧٦٨ ..... اشاره
- ٧٦٨ ..... منها: أن تكون ناسيه لتمام حالها ذاكره له كذلك،
- ٧٦٨ ..... ومنها: أن تذكر بعض الوقت مع البقاء على نسيان العدد،
- ٧٦٨ ..... ومنها: أن تذكر بعض الوقت و تمام العدد،
- ٧٧٠ ..... ومنها: أن تذكر بعض الوقت و بعض العدد،
- ٧٧٠ ..... المطلب الرابع: في أحكام الدماء
- ٧٧٠ ..... اشاره
- ٧٧١ ..... المقصد الأول: في الأحكام المشتركة بينها
- ٧٧١ ..... اشاره
- ٧٧١ ..... منها: عدم العفو عما قلّ عن الدرهم،
- ٧٧١ ..... ومنها: عدم العفو عن نجاسه الباطن
- ٧٧١ ..... ومنها: اختصاصها بالنساء
- ٧٧١ ..... ومنها: دلالتها على البلوغ سبقاً أو اقتراًناً شرعاً و عاده،
- ٧٧١ ..... ومنها: توقّف صحّه طهارتها على نحو كلّ طهاره من العباده صغرى أو كبرى على طهاره الماء،
- ٧٧١ ..... ومنها: حرمة مسّ القرآن قبل الطهاره منها
- ٧٧٢ ..... ومنها: إجراء حكم الجائر و الجروح المعصبه، و اللطوخت في أغسالها و وضوءاتها؛
- ٧٧٢ ..... ومنها: أنه لا يجوز العدول في غسل من أغسالها إلى غيره
- ٧٧٣ ..... ومنها: اعتبار النّيّه في طهارتها
- ٧٧٣ ..... ومنها: لزوم الوضوء و الغسل معاً لرفع الحدث أو الاستباحه،
- ٧٧٤ ..... ومنها: أن الغسل فيها كغيرها من الأغسال الرافعه و غيرها يجرى فيها الترتيب و الارتماس،
- ٧٧٤ ..... ومنها: أنه لو اجتمعت أسبابها مع الموت أجزاء غسل الموت عنها
- ٧٧٥ ..... المقصد الثاني: أحكام الحائض
- ٧٨٦ ..... المقصد الثالث: في النفاس بكسر النون و هو لغه ولاده المرأه
- ٧٨٩ ..... المقصد الرابع: في الاستحاضه

٧٨٩	اشاره
٧٨٩	الأول: في بيان أقسامها
٧٩٢	البحث الثاني: في بيان أحكامها
٧٩٢	اشاره
٧٩٢	الأول: في الأحكام المشتركة بين الأقسام الثلاثة و بين الكثيره و المتوسطه و بين المتوسطه و القليله،
٧٩٤	المبحث الثاني: في حكم الاستحاضه الكثيره،
٧٩٦	المبحث الثالث: في حكم الاستحاضه المتوسطه،
٧٩٦	المبحث الرابع: في حكم الاستحاضه القليله،
٧٩٧	القسم الثالث: غسل الأموات
٧٩٧	اشاره
٧٩٧	الأول: في المقدمات
٨٠٦	المبحث الثاني: في الاحتضار
٨٠٩	المبحث الثالث: في حال خروج الروح من البدن
٨١٠	المبحث الرابع: في تجهيزه
٨١٣	المبحث الخامس: في التفسيل
٨١٣	اشاره
٨١٣	الفصل الأول: في بيان أجره
٨١٤	الفصل الثاني: في الغاسل
٨١٦	الفصل الثالث: فيمن يجب على الناس تفسيله
٨١٨	الفصل الرابع: في ماء الغسل
٨٢٠	الفصل الخامس: فيما يغتسل فيه أو عليه أو منه من مكان أو ساجه أو نحوهما
٨٢٠	الفصل السادس: في بيان حقيقته
٨٢٤	المبحث السادس: في التحنيط
٨٢٦	المبحث السابع: في الكفن
٨٣٥	المبحث الثامن: في الصلاه عليه
٨٣٥	اشاره
٨٣٥	الفصل الأول: في بيان أجرها
٨٣٦	الفصل الثاني: في المصلّى
٨٣٧	الفصل الثالث: فيمن يصلّى عليه

٨٣٧	الفصل الرابع: في كيفيته الصلاة
٨٤٢	المبحث التاسع: في الدفن
٨٤٦	المبحث العاشر: في بيان الأولياء
٨٤٧	المبحث الحادي عشر: في حكم من كان صورته من مبدأ إنسان مؤمن و من في حكمه، أو فرداً منه إلى حين البلوغ و في حكم الأبعاض
٨٥١	المبحث الثاني عشر: في أحكام الخلل
٨٥٣	المبحث الثالث عشر: فيما بعد الدفن
٨٥٧	المبحث الرابع عشر: في التعزیه
٨٦٢	القسم الرابع: غسل متى الأموات
٨٦٤	البحث الثاني: في الأغسال المسنونه
٨٦٤	اشاره
٨٦٤	الأول: ما سُنَّ للفعل،
٨٦٨	القسم الثاني: ما سُنَّ للزمان
٨٧١	القسم الثالث: ما سُنَّ للمكان
٨٧١	المقام الثالث: في الشروط
٨٧٦	نتمه في الأحكام
٨٧٨	المطلب الثاني: في الطهاره الترابيه و هي التيمم
٨٧٨	اشاره
٨٧٨	المقام الأول: في بيان حقيقته
٨٨٣	المقام الثاني: في الشروط
٨٨٣	اشاره
٨٨٤	أحدها: النية،
٨٨٥	ثانيها: تعدد استعمال الماء عقلاً أو شرعاً،
٨٩٠	ثالثها: الترتيب،
٨٩٠	رابعها: الابتداء بالأعلى،
٨٩١	خامسها: المباشرة بكفّيه
٨٩١	سادسها: الموالاه
٨٩١	سابعها: عدم الحاجب بين بشره الضارب و المضروب،
٨٩٢	ثامنها: دخول وقت العباده المستباحه به،
٨٩٢	تاسعها: طهاره محلّ المسح حين إرادته مسحه،

المقام الثالث: فيما يتيّم به	٨٩٣
اشاره	٨٩٣
منها: الطهارة	٨٩٣
و منها: الإباحه مع العلوق	٨٩٣
و منها: إباحه ما وضع عليه من أرض أو سقف أو ظرف أو فراش و نحوها	٨٩٣
و منها: الإطلاق	٨٩٥
و منها: الترتيب بين أقسامه	٨٩٥
اشاره	٨٩٥
الأوّل: التراب	٨٩٥
الثاني: الأرض المطلقه من غير التراب التي يطلق عليها اسم الأرض	٨٩٧
الثالث: غبار التراب	٨٩٧
الرابع: غبار أجزاء الأرض مما لا يعدّ تراباً،	٨٩٧
الخامس: الوحل من التراب	٨٩٨
السادس: الوحل من سحق أجزاء الأرض	٨٩٨
السابع: ما تركّب من قسمين من الأقسام السابقه أو أكثر؛	٨٩٨
الثامن: الثلج	٩٠٠
المقام الرابع: في التيّم الاضطرارى	٩٠٠
اشاره	٩٠٠
أحدها: تيّم التقيّه بالنكس أو مسح جميع محالّ الغسل في الطهاره المائيه و نحو ذلك،	٩٠٠
ثانيها: ما يتيّم به،	٩٠٠
ثالثها: أنه إذا كان في الكفّ، في ضربه أو مسحه لقطه نقص من الكفّين أو من أحدهما، تعلق الحكم بالباقي،	٩٠٢
رابعها: ما يكون في الممسوح،	٩٠٢
اشاره	٩٠٢
أحدها: القطع	٩٠٢
ثانيها: تيّم الجبائر و العصائب،	٩٠٢
المقام الخامس: في سننه و آدابه و مكروهاته	٩٠٤
المقام السادس: في الغايات المرتبطه به	٩٠٥
المقام السابع: في الأحكام	٩٠٦
اشاره	٩٠٦



٩٠٦	البحث [الأول]: أنه قد تقدم أن صحته التيمم مشروطه بعدم تيسر استعمال الماء،
٩٠٧	البحث الثاني: أن الاضطرار شرط فيه في ابتداء الدخول في الغايه والاستمرار،
٩٠٧	البحث الثالث: أنه لا فرق بين المتعمد للحدث وغيره أصغر أو أكبر، جنابه أو غيرها، قبل الوقت أو بعده،
٩٠٨	البحث الرابع: في أن من أحدث بالأصغر أو بالأكبر في أثناء تيمم أو بعد تمامه من أصغر أو أكبر رجع حكم الحدث الذي كان على ما كان؛
٩٠٨	البحث الخامس: في أن ضيق صلاه الخسوف والكسوف و خوف فوات الصلاه مع الناس في الجمعة والعيدين
٩٠٨	البحث السادس: في أنه لا يشترط طهاره البدن أو الثياب في صحته التيمم،
٩٠٨	البحث السابع: في أنه لا يجوز التيمم لغايه قبل توجه الأمر إليها،
٩٠٩	البحث الثامن: في أنه إذا وجد ماء أو تراباً أو غيره مما يتيمم به أو مرتبه متقدمه على غيرها من مراتب ما يتيمم به،
٩٠٩	البحث التاسع: لو تيمم لصلوات بتيممات بعددها، و علم الفساد في أحدها أو علم بحدث و تيمم، و جهل المتقدم،
٩٠٩	البحث العاشر: في أنه إذا وجبت عليه طهاره مائته بنذر أو عهد أو استئجار و نحوها،
٩١٠	البحث الحادي عشر: لو تيمم لعباده بزعم وجوبها مثلاً، فظهر الخلاف
٩١٠	(البحث الثاني عشر: أنه يجوز التيمم بما تيمم به عن غير الجنابه سابقاً،
٩١٠	البحث الثالث عشر: أنه لو علم أن عليه تيمماً و جهل أنه متعدّد
٩١٠	البحث الرابع عشر: أنه هل يجرى التجديد فيه مطلقاً أو لا،
٩١٠	القسم الثاني: في الطهاره الخبيثه
٩١٠	اشاره
٩١٠	[المطلب الأول]: فيما يتطهر منه من المنجسات،
٩١٠	اشاره
٩١٠	[القسم الأول]: منها من المائعات و الغائط ملحق بها،
٩١١	اشاره
٩١١	أولها و ثانيها و ثالثها: ما يخرج من ذى النفس السائله التي يخرج دمها باقتضاء الطبيعه من بعض العروق شخياً لا رشحاً
٩١٣	الرابع: الدم من ذى النفس السائله أو متكوّناً فيه كالعلقه، و دم البيضه،
٩١٥	الخامس: المسكرات المانع بالاصاله
٩١٦	السادس: الفقاغ
٩١٦	السابع: العصير العنبي، لا الزببى، و لا التمرى، و لا الحصرمى،
٩١٧	الثامن: عرق الجنب من الوطء الحرام لذاته في أحد المأئين من الإنسان لأتى الصنفين مع الموت و الحياه،
٩١٨	التاسع: عرق الإبل الجله صغراً أو كباراً،
٩١٩	القسم الثاني: ما كان من الحيوان
٩١٩	اشاره

- الأول: الكافر؛ ..... ٩١٩
- اشاره ..... ٩١٩
- أولهما: الكافر بالذات ..... ٩١٩
- ثانيهما: ما يترتب عليه الكفر بطريق الاستلزام ..... ٩٢١
- الثاني و الثالث: الكلب و الخنزير البريتان ..... ٩٢٢
- الرابع: الميت من نوع ذى النفس السائله إنسانا أو غيره حاز الجسم أو بارده، ..... ٩٢٣
- القسم الثالث: ما لم يكن من القسمين الأولين ..... ٩٢٤
- اشاره ..... ٩٢٤
- أحدها: ما يخرج عن اسم الطاهر بالاستحاله، ..... ٩٢٤
- ثانيها ما يخرج بالانتقال، ..... ٩٢٤
- ثالثها: ما عرض له إصابه شئ ء من النجاسات مع رطوبه في الطرفين أو فى أحدهما ..... ٩٢٤
- المطلب الثاني: فى أحكام النجاسات ..... ٩٢٧
- اشاره ..... ٩٢٧
- المقصد الأول: فى أحكامها الأصليه، ..... ٩٢٧
- اشاره ..... ٩٢٧
- و يُعفى عن النجاسات بالنسبه إلى العبادات، و ما يتبعها دون المحترمات فى مواضع: ..... ٩٣٠
- منها: ما كان من خصوص الدم ممّا عدا الدماء الثلاثه و دم نجس العين و غير مأكول اللحم، ..... ٩٣٠
- و منها: دم الجروح و القروح المستديمه الخروج من ظاهر البدن فى العبادات لا المحترمات ..... ٩٣٢
- و منها: ما لا تتم صلاه اللابس الذكر الذّاكر المختار وفقاً لشكله، ..... ٩٣٣
- و منها: المحمول الذى لا ينصرف إليه إطلاق اللبس و الملبوس، ..... ٩٣٤
- و منها: ما زاد من اللباس من ثوب أو قباء و نحوهما على القامه ..... ٩٣٥
- و منها: البواطن ..... ٩٣٦
- و منها: مطلق اللباس دون البدن متّحداً أو متعّداً ..... ٩٣٧
- و منها: الخصى الذى يتواتر بوله، ..... ٩٣٧
- المقصد الثاني: فى بيان أحكامها العارضيه ..... ٩٣٨
- اشاره ..... ٩٣٨
- البحث الأول: أنّ استعمال المتنجس أو النجس ممّا اختصّ المنع عنه بالغايه المشروطه بالطهاره من الخبث فى غير محلّ العفو من العبادات يقع على نحوين: ..... ٩٣٨
- البحث الثاني: إذا اشتبهت النجاسه فى ثياب محصوره و لم يكن سواها ..... ٩٣٩
- البحث الثالث: إذا وقع صيد مجروح فى ماء قليل فلم يعلم استناد موته إلى الموت أو التذكيه ..... ٩٤٠

- ٩٤٠ ..... البحث الرابع: أنه لو رأى النجاسة بعد الصلاة
- ٩٤٠ ..... البحث الخامس: أنه إذا رأى نجاسة في بدن الغير أو ثيابه أو طعامه أو شرابه
- ٩٤٠ ..... البحث السادس: لا يجبّ الإسلام حكم نجاسة الخبث
- ٩٤٠ ..... البحث السابع: النسيان للنجاسة من الأصل،
- ٩٤٠ ..... المطلب الثالث: في المطهّرات
- ٩٤٠ ..... اشاره
- ٩٤١ ..... أحدها: الماء المطلق
- ٩٤١ ..... اشاره
- ٩٤٢ ..... أحدهما: الماء المعتصم بماده سماوته كماء المطر، أو أرضيه
- ٩٤٢ ..... القسم الثاني: الماء القليل الخالي عن العاصم،
- ٩٤٢ ..... اشاره
- ٩٤٣ ..... أحدها: ما يعتبر فيه العصر فقط،
- ٩٤٥ ..... ثانيها: ما يعتبر فيه التعدّد فقط دون إضافه العصر و لا التراب،
- ٩٤٨ ..... ثالثها: ما جمع فيه العصر و التعدّد من دون إضافه التراب،
- ٩٤٨ ..... رابعها: ما جمع فيه بين التعدّد و التراب المطلق،
- ٩٥٠ ..... خامسها: ما يلزم فيه الإجراء فقط مع الانفصال من دون حاجه إلى عصر أو تعدّد أو إضافه تراب،
- ٩٥٠ ..... سادسها: ما لا يحتاج إلى شيء مما مرّ كالبوطن من المنتجسات الجامده
- ٩٥١ ..... الثاني من المطهّرات: إشراق عين الشمس غير محجوبه بما يحدث ظلا من سحب و غيره
- ٩٥٣ ..... الثالث من المطهّرات: بعض الأرض الذي يصحّ إطلاق الأرض عليه من دون إضافه الطاهر، الخالي عن رطوبه ساريه متصلاً أو منفصلاً،
- ٩٥٤ ..... الرابع من المطهّرات: الاستحاله،
- ٩٥٤ ..... اشاره
- ٩٥٤ ..... أحدهما: ما استحال بنفسه من غير محيل و لا عمل، نجساً أو منتجساً،
- ٩٥٤ ..... القسم الثاني: ما استحال بواسطه،
- ٩٥٤ ..... اشاره
- ٩٥٥ ..... أحدها: ما استحال بعمل مجرد عن الإصابه بتحريك قويّ أو بمعالجه أو بآلات،
- ٩٥٥ ..... ثانيها: ما استحال بالإضافه
- ٩٥٦ ..... ثالثها: ما استحال بتأثير مؤثّر،
- ٩٥٧ ..... الخامس: مطلق إخراج قدر معين من ماء البئر،
- ٩٥٧ ..... السادس: ذهاب الثلثين وزناً أو مسحاً من العصير المحكوم بنجاسته،

- ٩٥٨ ..... السابغ: زوال التغيير عن ماء البئر أو غيرها من جار أو ماء مطر أو معتصم بمادّه أرضيّة كالعين و نحوها،
- ٩٥٨ ..... الثامن: الانتقال،
- ٩٥٨ ..... التاسع: الجفاف،
- ٩٥٩ ..... العاشر: حجر الاستنجاء و خرقة و نحوها إذا لم يستلزم هتك حرمة تقضى بالتكفير،
- ٩٥٩ ..... الحادى عشر: تغيير الإضافة
- ٩٥٩ ..... الثانى عشر: استبراء العجله،
- ٩٥٩ ..... الثالث عشر: الانفصال،
- ٩٥٩ ..... الرابع عشر: زوال العين عن بدن الحيوان الصامت و عن البواطن و ما تضمنته ممّا يعلق بالأسنان و نحوه،
- ٩٦٠ ..... الخامس عشر: خروج دم الذبغ من المذبغ أو المنحر لا مطلق الانفصال.
- ٩٦١ ..... السادس عشر: العيّته؛
- ٩٦١ ..... السابع عشر: الاستعمال
- ٩٦١ ..... الثامن عشر: التبعيته فى التطهير
- ٩٦١ ..... التاسع عشر: الاشتراك؛
- ٩٦٣ ..... العشرون: إسلام الكافر الأصلي أو الارتدادى ما عدا الفطرى فى الرجال و الخنثى المشكل
- ٩٦٣ ..... الحادى و العشرون: التبعيته فى الإسلام للأب أو الأمّ أو الجدّين القريبين أو السابى المسلم
- ٩٦٣ ..... الثانى و العشرون: سبق استعمال الماء كالمغتسل قبل الصلب،
- ٩٦٣ ..... الثالث و العشرون: الشهاده
- ٩٦٣ ..... الرابع و العشرون: المطهر للنجاسه الحكميّة،
- ٩٦٣ ..... الخامس و العشرون: التيمّم للميت فى وجه قوى،
- ٩٦٥ ..... المطلب الرابع: فى مستحبات التطهير
- ٩٦٦ ..... المطلب الخامس: فى الأوانى
- ٩٦٦ ..... اشاره
- ٩٦٧ ..... أولها: ما كان من النقدين الفضة و الذهب
- ٩٦٨ ..... المقام الثانى: ما اتخذ من الجلود
- ٩٧٠ ..... المقام الثالث: ما اتخذ من الأشياء المحترمه
- ٩٧١ ..... المقام الرابع: الأوانى ممّا عدا ما مرّ
- ٩٧٢ ..... المطلب السادس: فى المياه
- ٩٧٢ ..... اشاره
- ٩٧٢ ..... أحدهما: المطلق،

- ٩٧٢ ..... اشاره
- ٩٧٤ ..... و بالنسبه إلى ما عدا التغيير ينقسم إلى أقسام تختلف بها الأحكام:
- ٩٧٤ ..... أحدها: الجارى،
- ٩٧٥ ..... ثانيها: ماء المطر
- ٩٧٥ ..... ثالثها: الماء المعصوم، بالاعتصام بإحدى المياه المعصومه من ماء جارى أو ماء مطر أو كر فما زاد
- ٩٧٦ ..... رابعها: الكز من الراكد،
- ٩٧٦ ..... اشاره
- ٩٧٦ ..... [البحث] الأول: فى بيان معناه و كفيته،
- ٩٧٨ ..... البحث الثانى: فى بيان أحكامه،
- ٩٧٩ ..... خامسها: ما نقص عن الكز من الراكد الغير المعتصم.
- ٩٨٠ ..... سادسها: ماء الاستنجاء من غير المعتصم من البول أو الغائط الخارجين من المخرجين الطبيعيتين
- ٩٨٢ ..... سابعا: ماء الحقام،
- ٩٨٢ ..... اشاره
- ٩٨٣ ..... و ينحصر البحث فى ثلاث مقامات، و أحكام التوايع:
- ٩٨٣ ..... [المقام] الأول: فى الواجبات
- ٩٨٣ ..... اشاره
- ٩٨٣ ..... الأول: حيس النظر و اللمس عن عوره الممائل و غير الممائل الأرحام و غير الأرحام و أهل الإسلام و غير أهل الإسلام،
- ٩٨٤ ..... الثانى: حيس النظر و اجتناب اللمس من الممائل و المحرم لممائله و محرمه
- ٩٨٥ ..... الثالث: عدم الإسراف فى الماء، أو المكث و البقاء زائداً على المعروف حتى يدخل فى المنكر،
- ٩٨٥ ..... الرابع: ألا يدخل الأبعد تسليم أجرته أو العلم برخصته أو الإخبار بعدم مبادرته،
- ٩٨٥ ..... المقام الثانى: فى المندوبات
- ٩٨٩ ..... المقام الثالث: فى مكروهاته
- ٩٩٠ ..... و أما أحكام التوايع:
- ٩٩٠ ..... اشاره
- ٩٩٠ ..... الأول: فى السواك
- ٩٩٠ ..... الثانى: فى الشعر
- ٩٩٤ ..... الثالث: فى قصّ الأظفار؛
- ٩٩٥ ..... الرابع: فى الاكتحال؛
- ٩٩٥ ..... الخامس: فى التطيب؛

- ٩٩٦ ..... (السادس: إظهار النعمه، و فراهه الدابّه، و حسن وجه المملوك،
- ٩٩٧ ..... ثامنها: الأستار
- ٩٩٩ ..... تاسعها: ماء البئر؛
- ٩٩٩ ..... اشاره
- ٩٩٩ ..... و البحث فيه في مقامات:
- ٩٩٩ ..... [المقام الأول: في بيان عصمته
- ١٠٠١ ..... المقام الثاني: في كيفيته تطهيره تخفيفاً أو تنزيهاً
- ١٠٠٦ ..... المقام الثالث: في بيان أحكامها،
- ١٠٠٦ ..... اشاره
- ١٠٠٦ ..... أولها: أنه يستحبّ التباعد بين البئر المعدّه للاستعمال فيما يراد فيه الطهاره أو الأعمّ منها
- ١٠٠٨ ..... ثانيها: أنّ تنجيس ماء الابار على القول بالاستحباب من غير انفعال أو معه لا مانع منه،
- ١٠٠٨ ..... ثالثها: إذا كانت البئر مشتركة قسم النزح على وفق الحصص وجوباً أو ندباً على اختلاف الرأيين،
- ١٠٠٨ ..... رابعها: أنّ غرض الموجب إن كان الوجوب النفسى صحّ الوضوء و الغسل بمائها، و عصى بترك العمل،
- ١٠٠٩ ..... خامسها: صغير الحيوان أو كبيره، و ذكره و أنثاه،
- ١٠٠٩ ..... سادسها: إذا تغتير الماء بالنجاسه طهر بزوال التغيير من نفسه أو بالنزح، و دخل الأقل من المقدّر أو مزيل التغيير في الأكثر،
- ١٠٠٩ ..... سابعها: أنه يقوى القول بعدم الفرق فيما أطلق فيه الدم و المنى و البول، و الغائط بين ما كان من المسلم و الكافر،
- ١٠٠٩ ..... ثامنها: لو تغتيرت فطهرها بزوال التغتير بأيّ نحو اتفق،
- ١٠٠٩ ..... تاسعها: يقبل قول صاحب اليد من مالك أو وكيل أو مأمور من حرّ أو مملوك في التنجيس و التطهير
- ١٠٠٩ ..... عاشرها: لو وضع حاجز بين أبعاض الماء قبل وقوع النجاسه أو بعده احتاج كلّ بعض إلى تمام النزح،
- ١٠١١ ..... حادى عشرها: لو أجرى ماء من إحدى البئرين إلى الأخرى
- ١٠١١ ..... ثانى عشرها: لا بدّ من اعتبار العدد بعد زوال العين أو استحالتها،
- ١٠١١ ..... ثالث عشرها: إذا طهرت طهر ما فيها من حطب و خشب و حجر و مدر،
- ١٠١١ ..... رابع عشرها: يجب اجتناب الغسل عن النجاسه، و الغسل عن الحدث أو القذارات الساريه إلى الماء،
- ١٠١١ ..... خامس عشرها: لو علم بنجاسه مائها أو أتى ماء كان أو أتى شىء كان، ثمّ غاب عنه، و رأى المسلمين بعد علمهم يستعملونه استعمال الظاهر حكم بطهارته،
- ١٠١١ ..... سادس عشرها: يعتبر في الدلو ما يناسب حال البئر و ماؤها قلّة و كثره،
- ١٠١٣ ..... سابع عشرها: يحرم استعمال ماء زمزم مطلقاً في إزالة نجاسه أو غسل جنابه،
- ١٠١٣ ..... ثامن عشرها: ليست حال الشركه في ماء البئر كحال الشركه في غيرها،
- ١٠١٣ ..... تاسع عشرها: إذا وجد بئراً و لم يعلم هل انقطعت مادّتها أو لا،
- ١٠١٤ ..... العشرون: أنه لا فرق بين خروج المادّه من أسفل الأرض أو من أعلاها

- الحادى و العشرون: لو اختلف مذهب الشريكين اجتهاداً أو تقليداً ..... ١٠١٤
- الثانى و العشرون: لو كان لبئر طريقان، ..... ١٠١٤
- الثالث و العشرون: عند المعارضه ترعى الحصص، ..... ١٠١٤
- الرابع و العشرون: إذا وجد بئراً أو مورداً يتعاطاه المسلمون فلا يجب عليه السؤال، ..... ١٠١٤
- تتمه: فى تطهير المياه ..... ١٠١٤
- القسم الثانى من قسمى المياه: الماء المضاف ..... ١٠١٦
- الجزء الثالث ..... ١٠١٨
- اشاره ..... ١٠١٨
- تتمه كتاب الصلاه ..... ١٠٢٤
- تتمه المبحث السادس فى شرائط الصلاه ..... ١٠٢٤
- القسم الثانى: من شرائط الصلاه اللباس ..... ١٠٢٤
- اشاره ..... ١٠٢٤
- و ينحصر البحث فيه فى مقامات: ..... ١٠٢٥
- الأول: فيما تتحقق به حقيقه الستر المراد ..... ١٠٢٥
- المقام الثانى: فى بيان مقدار الساتر للعوهر ..... ١٠٢٦
- اشاره ..... ١٠٢٦
- أحدهما: عوره النظر ..... ١٠٢٦
- ثانيهما: عوره الصلاه ..... ١٠٣٠
- اشاره ..... ١٠٣٠
- و لا بدّ فى عوره الصلاه من بيان أمور: ..... ١٠٣٢
- الأول: أنّه لا يجب ستر رأس الصبيّه الشامل لأسفل الرقبه إلى أعلاها إلى أعلى القنّه، ..... ١٠٣٢
- الثانى: أنّه كما يشترط الساتر فى الصلاه، كذلك يشترط فى أجزاءها المنسيّه، ..... ١٠٣٣
- الثالث: أنّ كلّ من تمكّن من شرط الساتر أو غيره بمقدار صلاه من فرضه التقصير، تعين عليه القصر ..... ١٠٣٣
- الرابع: أنّ من كان عنده من المال ما يفي بقيمة الماء لرفع الحدث أو الساتر، رجح الساتر ..... ١٠٣٣
- الخامس: الخنثى المشكل و الممسوح يأخذان بالاحتياط فى الصلاه، و غيرها، ..... ١٠٣٤
- السادس: أنّه قد ظهر ممّا مرّ أنّ الساتر من الشرائط العلميه، ..... ١٠٣٤
- المقام الثالث: فى بيان شروطه و ما يتبعها ..... ١٠٣٥
- اشاره ..... ١٠٣٥
- الأول: الستر، ..... ١٠٣٥

١٠٣٥	الثاني: الإباحه،
١٠٣٩	الثالث: أن لا يكون [أمن الذهب]
١٠٤٠	الرابع: أن لا يكون من الحرير و الفز المحض،
١٠٤١	الخامس: أن لا يكون كلاً أو بعضاً نجساً،
١٠٤٣	السادس: أن لا يكون من جلد ميتة نجسه، أو جلد ميتة نجس أخذ من حيته، أو من جلد إنسان حتى أو ميتة، بعد تطهيره أو قبله،
١٠٤٥	السابع: أن لا يكون مُحزماً من جهه خصوص الزي،
١٠٤٥	الثامن: أن لا يكون من حيوان غير إنسان له لحم لا يجوز أكله شرعاً حال التذكيه و عدمها، بالأصل أو بالعارض:
١٠٤٨	التاسع: أن لا يكون مانعاً عن بعض الواجبات،
١٠٤٩	المقام الرابع: في بيان المستحبات
١٠٥٠	المقام الخامس: في بيان المكروهات
١٠٥٣	خاتمه
١٠٥٣	اشاره
١٠٥٣	الأول: فيما يحرم منه
١٠٥٤	المبحث الثاني: في المستحبات
١٠٥٥	المبحث الثالث: في المكروهات
١٠٥٦	المبحث الرابع: في خصوص الثياب المتعلقة بما بين الرأس و منه الرقبه و القدم
١٠٥٦	اشاره
١٠٥٦	الأول: فيما يستحبّ فيها و لها،
١٠٥٨	المبحث الثاني: فيما يكره منها و لها
١٠٦٠	المبحث الخامس: في خصوص ملابس الرأس
١٠٦٠	اشاره
١٠٦٠	أولهما: العمام
١٠٦٢	ثانيهما: القلانس
١٠٦٣	المبحث السادس: في ملابس القدمين
١٠٦٣	اشاره
١٠٦٣	الأول: في لبس النعل
١٠٦٦	المقام الثاني: في لبس الخفاف و الحذاء
١٠٦٦	المبحث السابع: في ملابس الأصابع
١٠٧٠	القسم الثالث: المكان



- ١٠٧٠ ..... اشاره
- ١٠٧٠ ..... والكلام في مكان المصلّى
- ١٠٧٠ ..... اشاره
- ١٠٧٠ ..... الأول: فيما تتوقف عليه قابليته من الشروط،
- ١٠٧٠ ..... اشاره
- ١٠٧٠ ..... الأول: أن يكون مباحاً بملك عين، أو منفعه، أو إذن مالك متسلط شرعاً
- ١٠٧٦ ..... الثاني: أن لا يكون نجساً أو مُتَنَجِّساً تتعدى نجاسته إلى بدن المصلّى أو ثيابه على وجه لا يُعفى عنه؛
- ١٠٧٧ ..... الثالث: أن يكون ممّا يمكن أداء الأفعال فيه،
- ١٠٧٨ ..... الرابع: أن يكون غير مخوف خوفاً يبعث على حرمه المكث والاستقرار، والهرب عنه،
- ١٠٧٨ ..... الخامس: أن لا يكون الكون عليه مُنافياً للشرع، فتجب الحركة عنه،
- ١٠٧٩ ..... السادس: أن يكون مُستقراً بتمام بدنه،
- ١٠٨١ ..... السابع: أ لا يجب عليه الكون في غيره للصلاه أو لغيرها،
- ١٠٨٢ ..... الثامن: على قول أن لا يتقدّم في صلاه فريضه أو توابعها أو نافله أو صلاه جنازه قبر نبيّنا صلى الله عليه وآله وسلم والأئمه عليهم السلام،
- ١٠٨٣ ..... التاسع: أن لا يصلى الفريضه الواجبه بالأصاله أو بالعارض اختياراً في بطن الكعبه، أو على ظهرها؛
- ١٠٨٤ ..... العاشر: ما قيل: أن لا يجتمع فيه مُصلبان، ذكر و أنثى، أو خنثى مُشكل أو ممسوح، أو أنثى كذلك،
- ١٠٨٦ ..... الحادى عشر: أن يجمع شرائط موضع السجود من الجبهه،
- ١٠٨٦ ..... اشاره
- ١٠٨٦ ..... الأول: عدم ارتفاع مقدار ما يجزى من الجبهه كلاً أو بعضاً على وجه القيام دون التسريح،
- ١٠٨٨ ..... الثاني: أن يكون على ما يصح السجود عليه من الأرض مطلقه يصح إطلاق الاسم عليها، من دون إضافه، و لا قرينه
- ١٠٩٠ ..... الثالث: أن يكون المحلّ طاهراً،
- ١٠٩١ ..... الرابع: المباشره لما يصح السجود عليه،
- ١٠٩١ ..... الخامس: أن يقع ثقل الجبهه في الجملة على محلّ السجود، و مجرد الممانته لا يفيد شيئاً.
- ١٠٩٢ ..... المقام الثاني: في مستحبات الأمكنه
- ١٠٩٢ ..... اشاره
- ١٠٩٢ ..... الأول: الروضات المُشرفه للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، أو الزهراء عليها السلام، أو أحد الأئمه عليهم السلام،
- ١٠٩٣ ..... الثاني: في باقى الأمكنه الشريفه المشتمله على رجحان،
- ١٠٩٣ ..... الثالث في المساجد
- ١٠٩٣ ..... اشاره
- ١٠٩٣ ..... أحدهما: في بيان فضل الصلاه فيها

١٠٩٣	.....	اشاره
١٠٩٣	.....	الأول: في مُطلق المساجد
١٠٩٥	.....	المبحث الثاني: في فضيله بعض الأصناف الخاصه
١٠٩٧	.....	المبحث الثالث: في فضيله المساجد المشخصه المعينه
١٠٩٧	.....	اشاره
١٠٩٧	.....	منها: المسجد الحرام
١٠٩٩	.....	و منها: مسجد الخيف
١٠٩٩	.....	و منها: مسجد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ إلهِ وَ سَلَّمَ
١١٠١	.....	و منها: باقى مساجد المدينه
١١٠١	.....	و منها: مسجد الغدير
١١٠٣	.....	و منها: مسجد البصره؛
١١٠٣	.....	و منها: مسجد المدائن؛
١١٠٣	.....	و منها: مسجد بُرأنا
١١٠٣	.....	و منها: بيت المقدس
١١٠٤	.....	و منها: مسجد كوفان
١١٠٦	.....	و منها: مسجد سُهيل
١١٠٧	.....	و منها: المساجد الباقية في الكوفه
١١٠٧	.....	و أما المساجد الملعونه:
١١٠٧	.....	المقام الثاني: في بيان أحكامها
١١٠٧	.....	اشاره
١١١٣	.....	و يكره فيها أمور:
١١١٧	.....	المقام الثالث: في مكروهات أمكنه الصلاه
١١٢٤	.....	أحكام النوم و أقسامه
١١٢٦	.....	خاتمه: في أحكام البيوت و المساكن و ما يتبعها
١١٢٦	.....	و ينبغي فيها المحافظه على أمور:
١١٢٨	.....	و يُكره فيها أمور:
١١٣١	.....	القسم الرابع: في القبلة
١١٣١	.....	اشاره
١١٣١	.....	الأول: في بيان معناها،

المبحث الثاني: في طريق معرفتها .....	١١٣٤
اشاره .....	١١٣٤
أحدها: ملاحظه المحارِب المنصوبه التي صَلَّى فيها أو إليها معصوم، .....	١١٣٤
ثانيها: ملاحظه كيفيته دفن المسلمين، و كيفيته وضعهم حال الدفن، .....	١١٣٤
ثالثها: بالتنسبه إلى أوساط العراق كالكوفه، و ما سامتها من موصل، و ما حاذها إلى الججاز، .....	١١٣٥
رابعها: بالتنسبه إلى أهل الشام و من يُسامتهم من الجانبين، و قبيلتهم الركن الشامي أو ما حاذاه. ....	١١٣٦
خامسها: بالتنسبه إلى أهل المغرب و من يُسامتهم من الجانبين. ....	١١٣٧
سادسها: بالتنسبه إلى أهل اليمن، و من سامتهم من الجانبين. ....	١١٣٧
المبحث الثالث: فيما يُستقبل له .....	١١٣٨
المبحث الرابع: في الأحكام .....	١١٤٠
اشاره .....	١١٤٠
أولها: أنه يجب تحصيل العلم بجهه القبله للبعيد عنها، و التوجّه إليها، .....	١١٤٠
الثاني: أنّ مَنْ انسَدّت عليه معرفه طُرُق معرفه القبله لعمى مع عدم المرشد أو ظلمه أو عُبار أو نحوها، .....	١١٤١
الثالث: أنّ تارك الاستقبال في الصلاه في موضع الوجوب أو فيما يتبعها إن كان عامداً مختاراً، عالماً بالحكم أو جاهلاً به، مختاراً مجبوراً مع سعه الوقت، بطلت صلاته .....	١١٤٣
الرابع: في أنّ حكم التحير و الخطأ هل يجرى بالتنسبه إلى المعصومين من الأنبياء و المرسلين، و الأئمه الطاهرين عليهم السلام، أو لا؟ .....	١١٤٥
المبحث الخامس: في كيفيه الاستقبال .....	١١٤٧
القسم الخامس: الأوقات .....	١١٤٧
اشاره .....	١١٤٧
المقام الأول: في أوقات الفرائض .....	١١٤٧
اشاره .....	١١٤٧
البحث الأول: في أوقات الفرائض اليوميّه الإجرائيّة، .....	١١٤٧
اشاره .....	١١٤٧
الأول: وقت صلاه الصبح .....	١١٤٩
الثاني: وقت صلاه الظهر .....	١١٤٩
الثالث: وقت صلاه العصر .....	١١٥٠
الرابع: وقت صلاه المغرب .....	١١٥٠
الخامس: وقت صلاه العشاء .....	١١٥٠
البحث الثاني: في أوقات الفرائض اليوميّه الفضليّه .....	١١٥٤
اشاره .....	١١٥٤

- و للظَّهر ثلاث أوقات فضيلتيه: ..... ١١٥٤
- و للعصر أربعة: ..... ١١٥٤
- و للمغرب ثلاثه: ..... ١١٥٥
- و للعشاء إجرائيتان: ..... ١١٥٥
- المقام الثاني: في أوقات النوافل اليوميّه ..... ١١٥٦
- لنافلة الفجر وقت فضيلتي: ..... ١١٥٦
- و لنافلة الظهر وقت فضيلتي: ..... ١١٥٦
- و لنافلة العصر وقت فضيلتي: ..... ١١٥٧
- و لنافلة المغرب وقت فضيلتي: ..... ١١٥٧
- و لنافلة الليل و الشَّفَع و الوتر وقت إجرائي: ..... ١١٥٧
- و لنافلة الوتيره وقت ممتدّ بامتداد وقت العشاء. .... ١١٥٧
- المقام الثالث: في الأحكام ..... ١١٥٩
- اشاره ..... ١١٥٩
- أحدها: أنّ الأوقات المخصوصه للفرائض و النوافل إذا أتى بالعمل أو ببعض منه قبل الوقت عمدًا أو سهوًا أو غفله، ..... ١١٥٩
- ثانيها: أنّ مُدرك الركعه من الفرائض اليوميّه و صلاه الجمعه من آخر الوقت مُدرك للفريضة. .... ١١٥٩
- ثالثها: أنّه لا بدّ من التعويل على العلم، ..... ١١٥٩
- رابعها: أنّه يرجح الإتيان بالصلاه المفروضه في أوّل وقتها. .... ١١٦٠
- خامسها: أنّ ضيق الوقت عن أداء واجبات الفريضة يُلغى اعتبار الشروط إذا أدى فعلها إلى خروج الوقت قبل إتمام الفريضة، ..... ١١٦٠
- سادسها: لو اختلف اثنان أو أكثر في دخول الوقت، لم يَأتم بعض ببعض في الابتداء. .... ١١٦٠
- سابعها: أنّه يُستحبّ التفريق بين الظهرين و العشاءين، ..... ١١٦٠
- ثامنها: أنّه لا خفاء في طريق معرفه وقت الصبح و المغرب و العشاء، ..... ١١٦٠
- تاسعها: أنّه لا يُفسد الصلاه بعد الاضطرار و الإلجاء بعد الإيمان و التمييز و العقل من الشروط، ..... ١١٦١
- عاشرها: أنّه تنبغى المبادره إلى الصلاه في أوّل وقتها، ..... ١١٦١
- حادى عشرها: أنّه يكره التنقّل لمن عليه فريضة حلّ وقتها من مؤداه ..... ١١٦١
- ثاني عشرها: أنّه ينبغي تأخير النوافل مع جمع الصلاتين ..... ١١٦١
- ثالث عشرها: إنّ قضاء نافله الليل أفضل من تقديمها على الانتصاف ..... ١١٦١
- رابع عشرها: استحباب تخفيف كلّ صلاه مع احتمال خوف فوتها، ..... ١١٦١
- خامس عشرها: استحباب إعادته نافله الفجر ..... ١١٦٢
- سادس عشرها: استحباب تفريق صلاه الليل أربعاً، ..... ١١٦٢

- سابع عشرها: قضاء ما فات من صلاة الليل بعد صلاة الصبح، ..... ١١٦٢
- ثامن عشرها: تعجيل قضاء ما فات نهاراً و لو بالليل، ..... ١١٦٢
- تاسع عشرها: أنه إذا شك في الظهر بعد فعل العصر، أو في أثنائه، أو في المغرب بعد فعل العشاء، أو في أثنائه، ..... ١١٦٢
- العشرون: أنه يُستحب تأخير نافلة الليل إلى آخره، ..... ١١٦٢
- الحادى والعشرون: أن من جلس بعد الصبح، و لم يصل نافلة الليل، ..... ١١٦٢
- الثانى والعشرون: أن الله تعالى كما جعل أزمته و أمكنه فى الدنيا تتضاعف فيها الأرباح و الفوائد، ..... ١١٦٢
- الثالث والعشرون: أنه يُستحب قضاء التوافل الزواتب، ..... ١١٦٢
- الرابع والعشرون: نافله الجمعة عشرون ركعه، ..... ١١٦٤
- الخامس والعشرون: أن الأوقات متساويه فى القضاء، الفريضة أو نافله، ما لم تعارض واجباً، ..... ١١٦٥
- السادس والعشرون: أنه تُستحب الإيقظه و الإيقاظ فى أوقات الصلاه ممن لم يصل، ..... ١١٦٦
- (التابع والعشرون: أن من نسي ركعتين من نافله الليل، ثم صلى الوتر، أتى بهما، ..... ١١٦٦)
- المبحث السابع: من المباحث التى بنى عليها كتاب الصلاه ..... ١١٦٦
- اشاره ..... ١١٦٦
- الأول: فى أعداد الفرائض ..... ١١٦٧
- المقام الثانى: فى النوافل ..... ١١٦٧
- اشاره ..... ١١٦٧
- البحث الأول: فى أعدادها و جملة من أحكامها ..... ١١٦٧
- البحث الثانى: فى كفيات النوافل مطلقاً ..... ١١٧١
- المبحث الثامن: فى أفعال الصلاه و الأعمال المرتبطه بها المشبهه لأجزائها ..... ١١٧٤
- اشاره ..... ١١٧٤
- الأول: فى المقدمات ..... ١١٧٤
- المقام الثانى: فى الأفعال الخارجه ..... ١١٧٦
- اشاره ..... ١١٧٦
- أحدها: الأذان ..... ١١٧٦
- اشاره ..... ١١٧٦
- الأول: فى بيان حكمه و فضله ..... ١١٧٦
- المبحث الثانى: فى بيان ما يظهر من حكمته ..... ١١٨٢
- المبحث الثالث: فى بيان أقسامه ..... ١١٨٣
- المبحث الرابع فيما يتعلق به خاصه دون الإقامه لعدم تعلقه بها رأساً، أو تعلقه نادراً، ..... ١١٨٣

١١٨٦	.....	ثانيها: الإقامه
١١٨٦	.....	و فيها بحثان:
١١٨٦	.....	الأول: في ماهيتها:
١١٨٧	.....	البحث الثاني: في أحكامها،
١١٨٨	.....	تتقه فيما يشترك بينها و بين الأذان،
١١٩٦	.....	ثالثها: التكبيرات و الدعوات عند الافتتاح
١١٩٩	.....	المقام الثالث: في الأفعال الواجبه
١١٩٩	.....	اشاره
١٢٠٠	.....	الأول: التيه
١٢٠٣	.....	الثاني: تكبيره الإحرام
١٢٠٦	.....	الثالث: القيام
١٢١٣	.....	الرابع: القراءة
١٢١٣	.....	اشاره
١٢٢٣	.....	و يُستحب فيها أمور:
١٢٢٧	.....	و يُستحب في النوافل أمور:
١٢٣١	.....	الخامس: الركوع
١٢٣٧	.....	السادس: السجود
١٢٣٧	.....	اشاره
١٢٤٣	.....	و يُستحب فيه أمور:
١٢٤٨	.....	و يُستحب السجود لأمور:
١٢٥٣	.....	السابع: التشهد
١٢٥٣	.....	اشاره
١٢٥٤	.....	و تُستحب فيه أمور:
١٢٥٦	.....	الثامن: التسليم
١٢٥٧	.....	المقام الرابع: في القنوت
١٢٥٧	.....	اشاره
١٢٦٢	.....	التعقيب
١٢٧٨	.....	المقام الخامس: في جميع ما يستحب فعله أو يكره في الصلوات
١٢٧٨	.....	اشاره

- أحدها: ما يشترك بين الذكور و الإناث، ..... ١٢٧٨
- ثانيها: ما يتعلّق بالذكور فقط، ..... ١٢٨٠
- ثالثها: ما يتعلّق بالإناث فقط ..... ١٢٨٢
- المبحث التاسع: باقى الصلوات المفروضات ..... ١٢٨٣
- اشاره ..... ١٢٨٣
- الأول: فى صلاه الجمعه ..... ١٢٨٣
- اشاره ..... ١٢٨٣
- الأول: فى شرائط عينيتها، ..... ١٢٨٤
- اشاره ..... ١٢٨٤
- أحدها: وجود السلطان العادل المنسوب من قِبل الله تعالى؛ ..... ١٢٨٤
- الثاني: العدد ..... ١٢٨٨
- الثالث: أن يكون العدد اللازم ممن يجب عليهم السعى إلى الجمعة و تصخّ منهم، ..... ١٢٨٩
- البحث الثاني: فى شرائط صحتها ..... ١٢٨٩
- اشاره ..... ١٢٨٩
- الأول: البلوغ أو التمييز؛ ..... ١٢٨٩
- الثاني: العقل؛ ..... ١٢٨٩
- الثالث: كون الإمام نبياً أو إماماً ..... ١٢٨٩
- الرابع: الوحده فى مقدار فرسخ شرعى، عبارته عن ثلاثه أميال، ..... ١٢٨٩
- الخامس: الجماعة، ..... ١٢٩١
- السادس: الإمامه، ..... ١٢٩١
- السابع: الخطبتان، ..... ١٢٩٢
- اشاره ..... ١٢٩٢
- و يُشترط فيهما أمور: ..... ١٢٩٢
- و يُستحبّ فيها أمور: ..... ١٢٩٣
- الثامن: الوقت، ..... ١٢٩٤
- التاسع: عدم المانع منها من تقية و غيرها، و صاحب التقية أدري بها. ..... ١٢٩٤
- البحث الثالث: فيمن تصخّ منهم و لا تتعين عليهم ..... ١٢٩٤
- اشاره ..... ١٢٩٤
- أحدها: الرقيه؛ ..... ١٢٩٤

- ١٢٩٥ ..... ثانيها: السفر المعين للقصر أو المختير،
- ١٢٩٥ ..... ثالثها: خلاف الذكوره،
- ١٢٩٥ ..... رابعها: عدم البصر،
- ١٢٩٥ ..... خامسها: المرض مرضاً مُعتدّاً به،
- ١٢٩٥ ..... سادسها: الإقعاد و ما يشبهه من العرج،
- ١٢٩٥ ..... سابعها: الشيخوخه البالغه قريب العجز؛
- ١٢٩٦ ..... ثامنها: الزيادة على فرسخين فيما بينه و بين الجمعه؛
- ١٢٩٦ ..... تاسعها: حصول خمسه أو ستّه تنعقد بهم الجمعه، أحدهم الإمام.
- ١٢٩٦ ..... عاشرها: عدم وجود إمام مُستعد لمعرفة كيفيّة خطبه و الجمعه، و لم يكن قابلاً بالفعل،
- ١٢٩٦ ..... حادى عشرها: الكون فى زمان الغيبه أو الحضور المشبه لها؛
- ١٢٩٧ ..... ثانى عشرها: الإتيان بصلاه العيد،
- ١٢٩٧ ..... البحث الرابع: فيمن تصخ منه و لا تجب عليه بقسم من الوجوبين و لا تنعقد به
- ١٢٩٧ ..... البحث الخامس: فيمن تنعقد بهم، فتجب على غيرهم تعييناً فى مقام التعيين، و تخيراً فى مقام التخيير.
- ١٢٩٧ ..... البحث السادس: فيما يُستحبّ فيها
- ١٢٩٩ ..... البحث السابع: فى الأحكام
- ١٢٩٩ ..... اشاره
- ١٢٩٩ ..... أحدها: أنّه يحرم السفر الحلال، و تتضاعف حرمة الحرام، و مُطلق الحركه، و الأفعال المُنافيه للإتيان بالجمعه بعد الزوال،
- ١٢٩٩ ..... ثانيها: يحرم البيع و سائر المعاضات على الأعيان و المنافع، و النواقل الشرعيّه و التبرعات، لازمه أو جائزه
- ١٣٠٠ ..... ثالثها: أن يؤذّن للجمعه أذاناً واحداً و لا يجوز التعدد؛
- ١٣٠٠ ..... رابعها: أنّه لو علم شخص بفساد جُمعه، لم يجب عليه حضورها،
- ١٣٠٠ ..... خامسها: أنّ الجماعه فى الجمعه كغيرها من الفرائض اليوميّه، و غيرها من الواجبات،
- ١٣٠١ ..... سادسها: أنّه إذا دخل المسجد و الإمام راعى فخاف فوت الركعه ركع مكانه، و يمشى و هو راعى حتّى يلتحق بالصف.
- ١٣٠١ ..... سابعها: أنّه لو رفع رأسه قبل الإمام فى ركوع أو سجود سهواً أعاد، و عمداً انتظر.
- ١٣٠١ ..... ثامنها: أنّه لا يُعتبر فى الإمام مع الغيبه سوى ما يُشترط فى صلاه إمام الجماعه،
- ١٣٠١ ..... تاسعها: أنّه تجب نيّه المأموميّه فيها و فى غيرها من مواضع شرائط الإمامه،
- ١٣٠٢ ..... عاشرها: أنّه يُعتبر فيها ما يُعتبر فى صلاه الجماعه من ملاحظه العلوّ و الهبوط،
- ١٣٠٢ ..... حادى عشرها: أنّه من أدرك من وقتها ركعه بشرائطها، فقد أدركها،
- ١٣٠٢ ..... ثانى عشرها: أنّه لا يجوز العدول منها إلى غيرها،
- ١٣٠٢ ..... ثالث عشرها: أنّه لو زوحم المأموم فى سجده الأولى،



- رابع عشرها: أن حكم الجمعة حكم الجماعة في الفريضة في بطن الكعبه، و السفينه، ..... ١٣٠٣
- خامس عشرها: أنه لو خرج البعيد بأكثر من فرسخين مُسافراً إلى صوبها حتى خرج عن محلّ الترخّص، ..... ١٣٠٣
- سادس عشرها: ..... ١٣٠٣
- سابع عشرها: أنه لا يجوز ائتمام مُصلّي الظهر بمصلّيها، و بالعكس. .... ١٣٠٣
- ثامن عشرها: أنه يُعتبر فيها ما يُعتبر في اليوميّه من الشرائط، و فقد الموانع، ..... ١٣٠٣
- تاسع عشرها: أنه لو خرج من لم تجب عليه لبعده إلى سمتها فقرب إليها و لم يحضرها، ..... ١٣٠٤
- العشرون: لا يجوز العدول منها إلى الظهر، ..... ١٣٠٤
- البحث الثامن: في السنن ..... ١٣٠٤
- المقام الثاني: في صلاه العيدين ..... ١٣٠٥
- اشاره ..... ١٣٠٥
- الأوّل: في بيان كيفيتها ..... ١٣٠٥
- الثاني: في وقتها ..... ١٣٠٦
- الثالث: في أحكامها ..... ١٣٠٦
- اشاره ..... ١٣٠٦
- أحدها: أن شرائطها وقت وجوبها شرائط الجمعة، ..... ١٣٠٧
- ثانيها: أنه يحرم السفر بعد طلوع الشمس ..... ١٣٠٨
- ثالثها: أن الخطبتين بعدها بعكس الجمعة، ..... ١٣٠٨
- رابعها: أنه يتخيّر حاضر صلاه العيدين حضور صلاه الجمعة و عدمه ..... ١٣٠٨
- خامسها: أنه لو أدرك الإمام راکعاً، تابعه، و سقط عنه ما فات من التكبيرات و القنوت. .... ١٣٠٨
- سادسها: ..... ١٣٠٨
- سابعها: أنها لا يجوز الجلوس فيها اختياراً، أو الركوب على الدابه، أو السفينه، و نحوها اختياراً، ..... ١٣٠٨
- ثامنها: أنه إذا قدم التكبير على القراءه نسياناً، أعاد. .... ١٣٠٨
- (تاسعها: أنه لو دخل مع مسبوق فانفرد، ثم دخل معه آخر، ..... ١٣٠٨
- عاشرها: أنه لو دخل فيها، ثم ظهر الاشتباه فيها في الأثناء، قطع. .... ١٣٠٨
- حادي عشرها: أنه لا يجوز الائتمام فيها بغيرها من الصلاه، و لا العكس، ..... ١٣١٠
- ثاني عشرها: أن الأحوط عدم الاحتياط بفعلها ..... ١٣١٠
- ثالث عشرها: أن المأموم يُصغى إلى قراءه الإمام مع سماعها، ..... ١٣١٠
- الرابع: في مستحباتها ..... ١٣١٠
- الخامس: في مكروهاتها ..... ١٣١٣

المقام الثالث: في صلوات الآيات	١٣١٣
اشاره	١٣١٣
الأول: في كيفيتها	١٣١٣
الثاني: في الموجب	١٣١٤
الثالث: في الوقت	١٣١٥
الرابع: في أحكامها	١٣١٦
الخامس: في سننها	١٣١٧
المبحث العاشر: في الصلوات الواجبه بالعارض	١٣١٨
اشاره	١٣١٨
الأول: إن الإلزام إن كان من جهه أمر يعود إلى المخلوق	١٣١٨
الثاني: أن صلاه التطوع إن غايرت الفرض لأمر يعود إلى الحقيقه	١٣١٩
الثالث: أنه إذا قئد عدداً من الصلوات، أو أطلق، فالظاهر النوافل زوّاتٍ أو لا، ذوات أسباب أو لا، و يدخل فيها الوتر.	١٣١٩
الرابع: أنه لو نذر الترتيب أو الموالاه في غير محلّ الوجوب بين الصلوات أو بعضها،	١٣٢٠
الخامس: أن الالتزام بالأصل لا يغير مندوباً عن صفته،	١٣٢١
السادس: أن ما كان التزامه على نحو العبادات لم تجز النياه فيه إلا عن الأموات، إلا في بعض المستثنيات.	١٣٢١
السابع: لو نذر مثلاً صلاة مع الحدث أو النجاسه، و كان دائم الحدث، أو فاقد الماء؛ أو مُصاحباً لنجاسه معقّف عنها،	١٣٢١
الثامن: لو تعارضت الصلوات الملتزمات لإهماله حتى ضاق وقت الجميع، قُدمت مُستحقه المخلوق،	١٣٢١
التاسع: حُرّمه القطع في النافله لا يدخلها في حكم الواجب،	١٣٢٢
المبحث الحادى عشر: في النوافل المسماه من غير الرواتب	١٣٢٢
اشاره	١٣٢٢
الأول: في تعدادها و كيفياتها،	١٣٢٢
البحث الثاني: في أحكام النوافل	١٣٤٠
اشاره	١٣٤٠
الأول: أنه لا بحث في جواز بل استحباب مزاحمه الرواتب من النوافل في الأوقات الموظفه لها فرائضها مع توسعتها،	١٣٤٠
المبحث الثاني: في أن ما يتعلّق بها من الآداب الخارجه، ممّا يتعلّق بالأزمنه و الأمكنه، إنمّا هو من المكملات [	١٣٤١
المبحث الثالث: لو دار الأمر بين فعل مكروه الصلاه باعتبار زمان أو مكان أو لباس أو غيرها و تركها، ترجح فعلها.	١٣٤١
المبحث الرابع: في أن التبويض و الجمع يقتضى تبويض الحكم،	١٣٤٢
المبحث الخامس: في أنه يجوز لكلّ من المجتهدين و الأعوام الرجوع إلى الروايات	١٣٤٢
المبحث السادس: في أنه إذا دار الأمر بين أداء ما لها قضاء على أحسن الأحوال، و بين القضاء على أحسن الأحوال،	١٣٤٣

- المبحث السابع: في أن إخراجها إلى صفة الوجوب لتحصيل زياده فضيله الواجب لا رجحان فيه؛ ..... ١٣٤٣
- المبحث الثامن: في أنه لا يجوز قطع النافله، ..... ١٣٤٣
- المبحث التاسع: في أن الأوقات متساويه في ذوات الأسباب، و الكراهه مخصوصه بالنوافل المبتدأه، ..... ١٣٤٤
- المبحث العاشر: في أن النافله إن صلاها من قيام فلا تضعف، ..... ١٣٤٤
- المبحث الحادى عشر: في أن الفرائض من توجّه و دعاء و تكبيرات و تكريرات و تسليمات و تعقيبات جاريه في النوافل؛ ..... ١٣٤٤
- المبحث الثانى عشر: في أنه لا قضاء في غير الرواتب منها، و لا في شىء من العبادات ممّا لا نصّ على قضائه. .... ١٣٤٤
- المبحث الثالث عشر: في أنه تجوز النيباه فيها عن الأموات، ..... ١٣٤٤
- المبحث الرابع عشر: في أنه يحرم الإتيان بكلّ تطوّع من العبادات بالمعنى الأخصّ ..... ١٣٤٤
- المبحث الثانى عشر: في صلاه الجماعه ..... ١٣٤٥
- اشاره ..... ١٣٤٥
- الأول: في بيان حكمها ..... ١٣٤٥
- البحث الثانى: في بيان مقدار فضلها ..... ١٣٤٦
- البحث الثالث: في بيان شدّه طلبها و كراهه تركها ..... ١٣٤٨
- البحث الرابع: فيما تنعقد به الجماعه ..... ١٣٥٠
- البحث الخامس: في كيفيّة النظام في تقرير محال المأمومين و الإمام ..... ١٣٥٢
- اشاره ..... ١٣٥٣
- الأول: في موقف الإمام، ..... ١٣٥٣
- المبحث الثانى: في موقف المأموم ..... ١٣٥٥
- البحث السادس: في شرائط الإمامه ..... ١٣٥٧
- اشاره ..... ١٣٥٧
- أحدهما: ما تتوقّف عليها الصحه ..... ١٣٥٧
- اشاره ..... ١٣٥٧
- أحدها: التقدّم على المأموم ..... ١٣٥٧
- ثانيها: التقدّم بكلّ جزء من تكبيره إحرامه على ما يمثله من أجزاء تكبيره إحرامه بدايه و وسطاً و نهايه، ..... ١٣٥٧
- ثالثها: حصول العقل حين الانتمام للإمام و المأموم، ..... ١٣٥٧
- رابعها و خامسها: الإسلام و الإيمان، ..... ١٣٥٧
- سادسها: العداله، ..... ١٣٥٩
- سابعها: الذكوره في إمامه الذكور و الخنثاى المشكله و الممسوحين، ..... ١٣٦١
- ثامنها: القيام فيما لو كان المأمومون جملته أو بعض منهم قائماً، ..... ١٣٦١

- ١٣٦٢ ..... تاسعها: السلامة من الخرس، أو تبديل الحروف في القراءه النائب فيها بغير ما يسوغ تبديله، أو زيادتها.
- ١٣٦٣ ..... عاشرها: طهاره المولد.
- ١٣٦٣ ..... حادى عشرها: الختان.
- ١٣٦٣ ..... ثانى عشرها: السلامة من المحدوديه الشرعيه؛
- ١٣٦٣ ..... ثالث عشرها: السلامة من الأعرابيه بعد الهجره،
- ١٣٦٥ ..... رابع عشرها: الوحده،
- ١٣٦٥ ..... خامس عشرها: التعين، و التعيين بالإشاره أو الاسم أو الوصف.
- ١٣٦٥ ..... القسم الثانى ما يتوقّف عليه الكمال
- ١٣٦٧ ..... البحث السابع: فى أحكام الجماعه
- ١٣٧٣ ..... المبحث الثالث عشر فى صلاه القضاء
- ١٣٧٣ ..... اشاره
- ١٣٧٣ ..... أولها: بيان ما فيه القضاء من الفوائت
- ١٣٧٣ ..... ثانيها: ما بسببه يترتب القضاء،
- ١٣٧٣ ..... ثالثها: بيان ما يسقط معه القضاء.
- ١٣٧٥ ..... رابعها: قضاء ما فات من الفرائض على نحو ما فات، إن قصرأ فقصرأ، و تماماً فتمام.
- ١٣٧٨ ..... المبحث الرابع عشر فى صلاه السفر
- ١٣٧٨ ..... اشاره
- ١٣٧٨ ..... الأول: فى الشروط
- ١٣٧٨ ..... اشاره
- ١٣٧٨ ..... أولها: المسافه،
- ١٣٨٠ ..... ثانيها: قصد المسافه،
- ١٣٨٢ ..... ثالثها: استمرار حكم القصد بأن لا ينقضه بما ينافيه.
- ١٣٨٣ ..... رابعها: بلوغ محلّ الترخّص فى الخارج من الوطن، أو موضع الإقامه،
- ١٣٨٤ ..... خامسها: كون السفر و غايته الباعثه عليه مُحاحين، من أول المسافه إلى آخرها،
- ١٣٨٦ ..... سادسها: أن لا يعزم على الإقامه عشره أيام متّصله،
- ١٣٨٨ ..... سابعها: أن لا يبلغ الثلاثين يوماً مع التردد ظناً من غير اطمئنان، أو شكأ، أو وهماً،
- ١٣٨٨ ..... ثامنها: أن لا يكون السفر عمله، كالمكارى، و الملاح، و الحطاب،
- ١٣٨٩ ..... تاسعها: أن لا يكون من المواطن الأربعه:
- ١٣٩١ ..... عاشرها: أن لا ينقطع سفره بشىء من القواطع،

- ١٣٩٢----- حادى عشرها: الضرب فى الأرض فيما لم يُعتبر فيه محلّ الترخّص -
- ١٣٩٣----- ثانى عشرها: أن لا يكون جاهلاً بالقصر و الإتمام جهالةً أصليةً دون الجهل بالخصوصية،
- ١٣٩٣----- المقام الثانى: فى الأحكام -
- ١٣٩٣----- اشاره -
- ١٣٩٣----- الأول: فى أن ابتداء مسح المساحة من منتهى البلد، أو مجمع بيوت الأعراب، إذا لم تكن مُتسعة اتساعاً حارقاً للعادة،
- ١٣٩٤----- المبحث الثانى: تُعتبر المسافة جديداً بعد ارتفاع كلّ قاطع، من وطن، أو إقامه، أو مضى ثلاثين بعد التردد.
- ١٣٩٤----- المبحث الثالث: يُعتبر فى جواز القصر بعد الضرب بلوغ محلّ الترخّص فى الخروج عن الوطن،
- ١٣٩٤----- المبحث الرابع: يُعتبر فى انعقاد الإقامة العزم على عدم الخروج من محلّها إلى مسافة أو ما نقص عنها ممّا يخرج عن الحدود المتعارفه.
- ١٣٩٥----- المبحث الخامس: أنّه بعد انعقاد الإقامة و تمامها أو لزومها بفعل فريضه تامه، أو بعد مضى الثلاثين،
- ١٣٩٥----- المبحث السادس: إنّما تنعقد الإقامة بإضمار عشره لا يدخل معه إضمارٌ مُنافٍ،
- ١٣٩٥----- المبحث السابع: إذا حصل سبب التمام من أى الأقسام، و كان بعد الإتمام، أغنى القصر عن التمام،
- ١٣٩٥----- المبحث الثامن: إذا ارتفعت فى الأثناء أسباب التمام،
- ١٣٩٦----- المبحث التاسع: من قصر فى موضع الإتمام عالماً بالموضوع أو الحكم أو جاهلاً بهما أو ساهياً أو غافلاً،
- ١٣٩٦----- المبحث العاشر: من أتم فى موضع القصر مُتعمداً، بطلت صلاته.
- ١٣٩٦----- الحادى عشر: المدار فى القصر و الإتمام على حال الأداء، لا على حال الوجوب.
- ١٣٩٧----- الثانى عشر: أن الإفطار و التقصير فى الصلاه فى ابتداء وجود السبب مُتلازمان؛
- ١٣٩٧----- الثالث عشر: لو ضاق الوقت عن الإتمام، و كانّ المانع عن التقصير مُمكن الرفع،
- ١٣٩٧----- الرابع عشر: لو كانّ عليه صوم مُعيّن من رمضان أو قضاؤه مع مزاحمه رمضان آخر أو من مُلتزم معيّن،
- ١٣٩٨----- الخامس عشر: كلّ من زعم أنّه على حالٍ فنسى، و عمل على خلاف ما زعم، فأصاب الواقع لخطأه فى زعمه، مضى عمله.
- ١٣٩٨----- السادس عشر: من علم المسافه أو عدمها فعمل بمقتضى علمه، ثمّ انكشف له الخلاف،
- ١٣٩٨----- السابع عشر: الأقوى استحباب الجمع بأذان و إقامتين سرفراً،
- ١٣٩٨----- الثامن عشر: يُستحبّ جبر المقصوره بالتسيّحات الأربع ثلاثين مرّه،
- ١٣٩٨----- التاسع عشر: أنّه متى ارتفع موجب القصر أو موجب التمام بعد قول: «السلام علينا» و قبل قول: «السلام عليكم»،
- ١٣٩٩----- العشرون: أنّه لو انقلب حكمه إلى القصر، و لم يبقَ من الوقت إلا ما يسع الفريضه فقط،
- ١٣٩٩----- الحادى و العشرون: أنّه إذا قصر و لا يعلم وجوب القصر، أعاد،
- ١٣٩٩----- المبحث الخامس عشر: فى صلاه الخوف -
- ١٣٩٩----- اشاره -
- ١٣٩٩----- أحدها: صلاه ذات الرقاع -
- ١٤٠١----- ثانيها: صلاه عسفان -

- ١٤٠١----- نالئها: صلاه المطارده و المعانقه
- ١٤٠٢----- رابعها: صلاه بطن النحل
- ١٤٠٤----- المبعث السادس عشر: فى أسباب الخلل
- ١٤٠٤----- اشاره
- ١٤٠٤----- الأول: فى الشروط،
- ١٤٠٤----- اشاره
- ١٤٠٤----- الأول: فى ترك نفس الشروط،
- ١٤٠٤----- اشاره
- ١٤٠٦----- أولها: النيه؛
- ١٤٠٦----- ثانيها: الطهاره الحدئيه، حقيقيه أو مجازيه؛
- ١٤٠٦----- ثالثها: الطهاره الخبيثيه فى البدن و الملبوس دون المحمول فى غير محلّ العفو،
- ١٤٠٧----- رابعها: ستر العوره؛
- ١٤٠٧----- خامسها: إباحه اللباس و المحمول فى الصلاه؛
- ١٤٠٧----- سادسها: ليس ما يجوز لبسه فى الصلاه؛
- ١٤٠٧----- سابعها: إباحه المكان بجمع تفاسيره؛
- ١٤٠٨----- ثامنها: طهاره محلّ سجود الجبهه بقدر المجزى،
- ١٤٠٨----- تاسعها: كون محلّ الجبهه (بقدر المجزى فى غير مسأله الإباحه،
- ١٤٠٨----- عاشرها: الاستقرار؛
- ١٤٠٨----- حادى عشرها: الاستقبال،
- ١٤٠٨----- ثانى عشرها: الخطبتان؛
- ١٤١٠----- ثالث عشرها: تقديم الظهر و المغرب على العصر و العشاء،
- ١٤١٠----- رابع عشرها: الوقت،
- ١٤١٠----- البعث الثانى: فى ترك شطور الشروط المركبه
- ١٤١٢----- البعث الثالث: فى ترك شروط الشروط
- ١٤١٢----- البعث الرابع: فى حدوث منافيات الشروط
- ١٤١٢----- البعث الخامس: فى ترك شروط الأجزاء
- ١٤١٣----- البعث السادس: فى الشكّ فى نفس الشروط من عبادات و غيرها
- ١٤١٣----- البعث السابع: فى الشكّ فى أجزاء الشروط
- ١٤١٤----- البعث الثامن: فى الشكّ فى شروط الشروط

- ١٤١٤ ..... البحث التاسع: في الشكّ في حصول المنافيات
- ١٤١٤ ..... المقصد الثاني: في الغايات
- ١٤١٤ ..... اشاره
- ١٤١٤ ..... الأول: في عدم الإتيان بالصلاة اليوميته مُطلقاً، أو الأتيه عمداً
- ١٤١٥ ..... المطلب الثاني: في نقص ما عدا الركعات من الأجزاء المقومه للواجب أو المندوب
- ١٤٢٤ ..... المطلب الثالث: في نقص الركعات
- ١٤٢٥ ..... المطلب الرابع: في زياده ما عدا الركعات من الأجزاء
- ١٤٢٦ ..... المطلب الخامس: في زياده الركعات
- ١٤٢٧ ..... المطلب السادس: في الشكّ في نقص الأجزاء ممّا عدا الركعات
- ١٤٣٠ ..... المطلب السابع: في الشكّ في زياده الأجزاء ممّا عدا الركعات
- ١٤٣٠ ..... المطلب الثامن: في الشك المرّدّد بين النقص و الزيادة
- ١٤٣١ ..... المطلب التاسع: في الشك في نفس الصلاة يوميته أو غيرها فريضه أو نافله
- ١٤٣٢ ..... المطلب العاشر: في الشكّ في حصول المنافيات
- ١٤٣٢ ..... الحادى عشر في الشكّ بين ما يبطل عمداً فقط، أو عمداً و سهواً، و الإلحاق بالأوّل قوى
- ١٤٣٢ ..... الثانى عشر: في الشكّ المتعلّق بالركعات
- ١٤٣٢ ..... اشاره
- ١٤٣٢ ..... الأول: فيما لا يُعتبر من الشكّ، تعلّق بالزيادة أو النقيصه أو تركّب منهما، و يبني فيه على الصخه
- ١٤٣٤ ..... المقام الثاني: فيما يبطله الشكّ في الركعات من الأنواع زياده و نقصاً
- ١٤٣٥ ..... المقام الثالث: في الشكّ في الركعات من الصلاة التي يُداخلها الشكّ في بعض الأعداد من غير إفساد،
- ١٤٣٥ ..... اشاره
- ١٤٣٦ ..... أحدهما: ما يكون مُفسداً كالفسم المتقدم،
- ١٤٣٧ ..... القسم الثاني: ما لا يبعث على الفساد
- ١٤٣٩ ..... [المقام] الرابع: في أحكامه
- ١٤٣٩ ..... اشاره
- ١٤٣٩ ..... الأول: ما دُكر من القيام و الجلوس بالنسبه إلى المستقرّ القادر على القيام واضح،
- ١٤٣٩ ..... اشاره
- ١٤٣٩ ..... الأول: فيمن فرضه الجلوس،
- ١٤٤١ ..... البحث الثاني: فيمن فرضه الركوب،
- ١٤٤١ ..... البحث الثالث: فيمن يكون على هيئته الراكع،

- ١٤٤١ ..... البحث الرابع: فيمن فرضه الاضطجاع و ما بعده،
- ١٤٤١ ..... البحث الخامس: في المركب،
- ١٤٤١ ..... البحث السادس: فيمن فرضه التكبير،
- ١٤٤٢ ..... المبحث الثاني: أنه إذا انقلب الظن إلى الشك أو بالعكس،
- ١٤٤٣ ..... المبحث الثالث: لو حصل الشك بعد الخروج من الصلاة، فلا عبره به،
- ١٤٤٣ ..... الرابع: لو خصل الشك بين الثنتين فما فوق من جميع أقسامها في مواضع التخيير بعد الإحراز،
- ١٤٤٣ ..... الخامس: لو عرّض الشك بعد إحراز الثانيه بينها و بين ما زاد،
- ١٤٤٣ ..... السادس: لو شك فيما تقدم منه هل كان شكاً أو غيره من الإدراكات،
- ١٤٤٣ ..... السابع: لو شك بين الثنتين فما فوق، ثم شك بعد أن قام في الركعه التي بنى على كونها ثلثه أو رابعه في أنّ شكّه هل كان قبل الإحراز أو بعده،
- ١٤٤٣ ..... الثامن: لو شك بعد الفراغ في أنّ شكّه هل كان مُفسداً أو لا،
- ١٤٤٥ ..... التاسع: لو شك في أثناء فريضة في كون الشك فيها أو في فريضه قبلها،
- ١٤٤٥ ..... العاشر: لو علم فساد صلاة بفوات ركعه أو ركوع أو زيادة أحدهما، و دار بين صلوات مُختلفه الهيئه، أتى بها جميعاً،
- ١٤٤٥ ..... الحادى عشر: لو شك في كونه كثير الشك، وحبّ عليه استعلام الحال على الأقوى،
- ١٤٤٥ ..... الثانى عشر: لو عاد بعد كثره الشك إلى الاستقامه، رجع حكمه إلى حكم المستقيم،
- ١٤٤٥ ..... الثالث عشر: أنّ للركعات حكماً مُغايراً لحكم باقى الأجزاء،
- ١٤٤٦ ..... الرابع عشر: لو شك في فرض، فزعم أنه ثنائى، فيبنى على القطع، ثم علمه رباعياً، عمل على الشك،
- ١٤٤٧ ..... الخامس عشر: لو شك بين الثنتين فما زاد قبل الإحراز،
- ١٤٤٧ ..... السادس عشر: لو شك كذلك بعد الإحراز، فالتزم بالاحتساب ثالثه، و الإتيان بالرابعه، و عمل الاحتياط،
- ١٤٤٧ ..... السابع عشر: إذا التزم بنذرٍ أو غيره بأربع ركعات فقط غير معنون بعنوان يوميه،
- ١٤٤٧ ..... (الثامن عشر: أنه لا تُشترط في صحه الصلاه معرفه شىء من أعمال الشك
- ١٤٤٧ ..... التاسع عشر: لو شك في أنّ ما عمله أخذه عن طريق شرعى، اجتهاد أو تقليد أو لا،
- ١٤٤٧ ..... العشرون: لو حصل له الشك في أثناء العمل، و لم يكن سأل،
- ١٤٤٧ ..... الحادى و العشرون: لا يجب وضع العلامه للضبط، مع كثره الشك،
- ١٤٤٧ ..... المقام الخامس: في ركعات الاحتياط
- ١٤٤٨ ..... اشاره
- ١٤٤٨ ..... المطلب الأول: في كيفيتها
- ١٤٤٩ ..... المطلب الثانى: في أحكامها
- ١٤٤٩ ..... اشاره
- ١٤٤٩ ..... أحدها: أنه يجب فيها ما يجب في الصلاه



- ١٤٤٩ ..... ثانيها: أنه إذا تبتن التمام بعد الاحتياط، كان ما أتى به نفلاً،
- ١٤٤٩ ..... ثالثها: لو ذكر التمام في الأثناء، أتم ركعتين.
- ١٤٥١ ..... رابعها: أنه لو ذكر النقص بعد التمام و عمل الاحتياط، و كان المأتمى به موافقاً بالكيفيه و العدد،
- ١٤٥١ ..... خامسها: لو ذكر النقص بعد التمام و عمل الاحتياط،
- ١٤٥١ ..... سادسها: أن يذكر النقصان في أثناء عمل الاحتياط،
- ١٤٥١ ..... سابعها: لو أتى بالموافق مفصلاً بالمخالف،
- ١٤٥١ ..... ثامنها: لو كان شاكاً بين ما يوجب ركعتي قيام أو ركعتي جلوس
- ١٤٥٣ ..... تاسعها: في أنه هل لمن عليه ركعه قيام مختيراً بينها و بين الجلوسيتين أن يجلس بعد تكبيره الإحرام،
- ١٤٥٣ ..... عاشرها: لو كان مما يجب عليه ركعه قيام أو جلوسيتان،
- ١٤٥٣ ..... حادى عشرها: أنه في مقام التخيير
- ١٤٥٣ ..... ثانى عشرها: هل يجوز ترك ركعات الاحتياط و إعادة الصلاه من رأس إذا بقي من الوقت ما يسعها، أو لا؟
- ١٤٥٣ ..... ثالث عشرها: في أن من صلى الأولى من الظهرين، و لزمه الاحتياط،
- ١٤٥٣ ..... رابع عشرها: لو مضى من أول الوقت ما وسع الصلاه دون ركعات الاحتياط، فحصل المانع من حيض و نحوه، لم يجب القضاء.
- ١٤٥٥ ..... خامس عشرها: لو نسي ما لزمه من الاحتياط، بطلت صلاته،
- ١٤٥٥ ..... سادس عشرها: لو نسي الاحتياط حتى كثر لصلاه أخرى،
- ١٤٥٥ ..... سابع عشرها: لو دخل في لاحقه، و ذكر سابقه في أثناء عمل الاحتياط،
- ١٤٥٥ ..... ثامن عشرها: لو تكلم أو سَلَمَ قبل المحلّ في أثناء صلاه الاحتياط،
- ١٤٥٥ ..... تاسع عشرها: تجب المبادره إليها بعد التسليم بلا فصل.
- ١٤٥٥ ..... العشرون: إذا أتى بعمل الاحتياط، و شكّ في أن المأتمى به هل كان موافقاً للشكّ أو لا،
- ١٤٥٥ ..... (الحادى و العشرون: لو اشتَرَكَ الشكّ بين الإمام و المأمومين فلزمتهم صلاه الاحتياط،
- ١٤٥٦ ..... الثانى و العشرون: لو مات بعد التسليم قبل عمل الاحتياط، بطلت صلاته،
- ١٤٥٧ ..... الرابع و العشرون: لو نَدَرَ صلاه ركعه أو ركعتين و أطلق، لم يمثل بصلاه الاحتياط؛
- ١٤٥٧ ..... الخامس و العشرون: يلزم تعيين الفريضه المحتاط عنها على الأقوى،
- ١٤٥٧ ..... السادس و العشرون: لو زاد عمل الاحتياط على النائب، فليس للنائب الرجوع بأجره الزياده،
- ١٤٥٧ ..... السابع و العشرون: أن العاجز عن قراءه الفاتحه يبديل بغيرها من القرآن،
- ١٤٥٧ ..... الثامن و العشرون: لو علم أنه ليس له مرجع في مكان يصل إليه، و أنه كثير البلوى بالشكّ،
- ١٤٥٧ ..... التاسع و العشرون: لو سَلَمَ على ركعه للاحتياط فذكر ركعتين،
- ١٤٥٧ ..... المقصد الثالث: في الأجزاء المنسيه
- ١٤٥٧ ..... اشاره

- الأول: في أقسامها، ..... ١٤٥٨
- الثاني: في أحكامها، ..... ١٤٥٩
- إشاره ..... ١٤٥٩
- الأول: أنه يلزم في مقضياتها من شروط الصلاة. .... ١٤٥٩
- الثاني: في وجوب الإتيان بمقضياتها فوراً من غير فصل مُفسد في العمد، أو في العمد و السهو، ..... ١٤٥٩
- الثالث: أنه لا يجب فيها سوى الإتيان بها ..... ١٤٥٩
- الرابع: أنه يجب ترتيب اللاحق من التشهد، و السجود على السابق. .... ١٤٦٠
- الخامس: أنه يجب سجود السهو بعدهما على الفور من دون تأخير. .... ١٤٦٠
- (السادس: لو شك في المتروك منهما، أتى بهما معاً ..... ١٤٦٠
- السابع: أنه لو شك في أن المنسى مما يتدارك أو لا، بنى على العدم. .... ١٤٦٠
- الثامن: أنه إذا بنى على سبق سابق فأتى به، و ثم ظهر لاحقاً، صح. .... ١٤٦٠
- التاسع: أن ما يقضى من الأجزاء المنسيه مخصوص بالواجبات الأصلية، دون الغرضية في وجهه، ..... ١٤٦٠
- العاشر: أنه يستحب تخفيف الصلاة، و قراءه التوحيد و الجحد، ..... ١٤٦٠
- الحادى عشر: أن من كثر عليه السهو يعدّ بالحصى، ..... ١٤٦٠
- الثاني عشر: لو كان المنسى كون محلّ السجود مما يسجد عليه أو الطمأنينه ..... ١٤٦٠
- الثالث عشر: أنه لو كان المنسى نقص التشهد، كإحدى الشهادتين أو الصلاة، وجب القضاء؛ ..... ١٤٦٢
- الرابع عشر: يجب على كل من المأمومين و الإمام العمل على مقتضى سهوه ..... ١٤٦٢
- الخامس عشر: لو شك في أن المسهوّ عنه ركن أو غيره، ..... ١٤٦٢
- السادس عشر: لو علم بالسهو المُفسد في فريضه واحده، و دار بين صلوات مختلفه الكيفيه أو المقدار، وجبت إعادتها أو قضاؤها جميعاً. .... ١٤٦٢
- السابع عشر: أن كثير السهو ككثير الشك، لا اعتبار بسهوه، ..... ١٤٦٢
- الثامن عشر: أن الأحوط ترك الاعتماد على حكم كثره سهوه مع عدم إمكان تنبيهه و ضبطه في إمامه أو نيابه عن ميت، ..... ١٤٦٢
- التاسع عشر: أنه لا يُعتبر الشكّ و السهو في إتيانها بعد محلّه ..... ١٤٦٢
- العشرون: أنه لا يجوز ترك التدارك، ..... ١٤٦٢
- الحادى و العشرون: أنه لو ضاق وقت العصر عن الوفاء بتدارك ما فات من الظهر، و ركعه من العصر، ..... ١٤٦٢
- الثاني و العشرون: لو مات قبل التدارك، ..... ١٤٦٢
- الثالث و العشرون: لو اشترك التدارك، و اتحد بين المأمومين و الإمام، ..... ١٤٦٣
- الرابع و العشرون: لو نسي التدارك حتى كبر لصلاه أخرى ..... ١٤٦٤
- الخامس و العشرون: يجب تعيين الفريضه ..... ١٤٦٤
- المقصد الرابع: في سجدتي السهو ..... ١٤٦٤

- ١٤٦٤ ..... اشاره
- ١٤٦٤ ..... الأول: في الموجب،
- ١٤٦٤ ..... اشاره
- ١٤٦٤ ..... الأول: الكلام
- ١٤٦٤ ..... الثاني: السلام بقصد الصلاة في غير محلّه،
- ١٤٦٤ ..... الثالث: نسيان التشهد كملّه،
- ١٤٦٥ ..... الرابع: نسيان سجده، أو سجّدت كلّ واحد من ركعه،
- ١٤٦٦ ..... الخامس: الشكّ بين الأربع والخمس
- ١٤٦٦ ..... السادس: القيام في موضع القعود و بالعكس
- ١٤٦٦ ..... المبحث الثاني: في كيفيّتهما
- ١٤٦٧ ..... المبحث الثالث: في أحكامهما
- ١٤٦٧ ..... اشاره
- ١٤٦٨ ..... تتقّه:
- ١٤٦٩ ..... المبحث السابع عشر: في عوارض الصلاة
- ١٤٦٩ ..... اشاره
- ١٤٦٩ ..... الأول: ما يُبطل عمداً و سهواً و اختياراً و إجباراً، فرضاً و نفلًا،
- ١٤٧٠ ..... القسم الثاني: ما يُبطل عمداً و سهواً، مع سعه الوقت، و الاختيار،
- ١٤٧٠ ..... القسم الثالث: ما يُبطل عمداً مع الاختيار، دون الاضطرار في وجه قوى،
- ١٤٧٦ ..... القسم الرابع: ما لا يبطل عمداً و لا سهواً
- ١٤٧٦ ..... اشاره
- ١٤٧٦ ..... أحدهما: مكروه،
- ١٤٧٩ ..... القسم الثاني: ما لا كراهيه فيه
- ١٤٧٩ ..... تتقّه في أحكامها
- ١٤٧٩ ..... اشاره
- ١٤٧٩ ..... الأول: أنّ كلّما ذكر من راجح الأقوال و مرجوحاتها، و واجباتها و مُفسداتها، تتمشّي في إداره لسان الأخرس و إشارته مع قصدها،
- ١٤٨٠ ..... البحث الثاني: أنّ كلّما ذكر من راجح أو مرجوح في آداب و سنن يشتدّ استحبابها و كراهتها باشتدادها في الرجحان،
- ١٤٨٠ ..... البحث الثالث: أنّ ما حكم بکراهته و ندبه يشتدّ حكمه باشتداد الرجحان في الصلاة،
- ١٤٨٠ ..... البحث الرابع: أنّه في مقام الاضطرار أو الإجماع حيث تصخ الصلاة معهما إذا حصل الغرض ببعضها، فلا بدّ من تقديم الأضعف مرجوحته،
- ١٤٨٠ ..... البحث الخامس: أنّ ما تضمّن الآداب و الكراهه و الاستحباب الظاهر تمشيته فيما دخل في العبادات من سجود شكر و تلاوه،

١٤٨٠	البحث السادس: أنّ ما شكّ في حصوله من المنافيات يُحكّم بعدهم.
١٤٨٠	البحث السابع: أنّه لو عرض له الشكّ في أنّ ما وقع موجب لسجود السهو أو لا، بُنى على العدم.
١٤٨٠	البحث الثامن: أنّه متى علم بوقوع مُفسد في صلاه، و غفّل عن تعيينها، فلا يخلو الحال من أحوال:
١٤٨١	البحث التاسع: أنّه لا يجوز ردّ التحيّة في الصلاه من جميع الأقسام غير السلام.
١٤٨٨	خاتمه: في بيان أسرار الصلاه
١٤٨٨	اشاره
١٤٨٨	الأول: في سرّ كونها أشرف الأعمال، و أفضلها، و عمودها.
١٤٨٨	المبحث الثاني: في أسرار الشروط
١٤٨٩	الثالث: في المنافيات
١٤٩٠	المبحث الرابع: في مقدماتها
١٤٩٠	اشاره
١٤٩٠	أولها: الأذان
١٤٩١	ثانيها: الإقامة
١٤٩١	ثالثها: التكبيرات السبع
١٤٩١	اشاره
١٤٩٢	أولها: النيّة
١٤٩٢	ثانيها: تكبيره الإحرام
١٤٩٢	ثالثها: القيام
١٤٩٣	رابعها: قراءه الفاتحه
١٤٩٥	خامسها: الركوع
١٤٩٥	(سادسها: الرفع من الركوع؛
١٤٩٦	سابعها: السجود
١٤٩٦	(ثامنها: الرفع من السجود الأوّل؛
١٤٩٧	المبحث الخامس: في بيان السرّ في أجزائها و ما دخل أو أشبهه الداخل فيها
١٤٩٧	و هي أمور:
١٤٩٧	و إذا دققت النظر، وقفت على أسرار أخر،
١٥١٠	كتاب القرآن
١٥١٠	اشاره
١٥١١	الأول: في حدوثة

- المبحث الثاني: في إعجازه ..... ١٥١١
- المبحث الثالث في كفيته الخطاب به ..... ١٥١٢
- المبحث الرابع: أنه أفضل من جميع الكتب المنزله من السماء، و من كلام الأنبياء و الأصفياء. .... ١٥١٣
- المبحث الخامس: أن تلاوته أفضل من تلاوه الدعاء، و الأذكار، و الأحاديث، قدسيه و غيرها. .... ١٥١٣
- المبحث السادس: أن فيه المتشابه الذي لا يعلم إلا بتعليم، ..... ١٥١٤
- المبحث السابع: في زيادته ..... ١٥١٤
- المبحث الثامن: في نقصه ..... ١٥١٤
- المبحث التاسع: في بيان معنى القراءه و التلاوه ..... ١٥١٥
- المبحث العاشر: في بيان ما يحرم منها ..... ١٥١٦
- المبحث الحادى عشر: في استحباب أن يكون في البيت، و أن يعلق فيه ..... ١٥١٧
- المبحث الثانى عشر: في تعلمه أو تعليمه ..... ١٥١٧
- المبحث الثالث عشر: في إكرامه، و عدم إهانته ..... ١٥١٩
- المبحث الرابع عشر: في إكرام أهله، و عدم إهانته ..... ١٥١٩
- المبحث الخامس عشر: في شرف حملته ..... ١٥٢٠
- المبحث السادس عشر: في حفظه ..... ١٥٢٠
- المبحث السابع عشر: في ترك السفر به إلى أرض العدو ..... ١٥٢٠
- المبحث الثامن عشر: في الإسرار به ..... ١٥٢١
- المبحث التاسع عشر: في الطهاره حال قراءته ..... ١٥٢١
- المبحث العشرون: في الخضوع و الخشوع و التذلل ..... ١٥٢١
- الحادى و العشرون: البكاء و التباكى عند سماع قراءته، ..... ١٥٢٢
- الثانى و العشرون: الاستخاره به بفتحه، و ملاحظه أول ما يقع عليه النظر، و التفلؤ به؛ ..... ١٥٢٢
- الثالث و العشرون: أنه يستحب للقارئ و المستمع استشعار الرقه، و الخوف، من دون إظهار الغشيه، و نحوها، ..... ١٥٢٢
- الرابع و العشرون: العوده و الرقيه و التشره إذا كانت من القرآن، ..... ١٥٢٢
- الخامس و العشرون: كتابه شىء من القرآن، و غسله، و شرب مائه ..... ١٥٢٣
- السادس و العشرون: قراءه الحزن، ..... ١٥٢٣
- السابع و العشرون: استحباب القراءه بالمصحف، ..... ١٥٢٣
- الثامن و العشرون: أنه يجب الإنصات للقراءه على المأموم إذا سمع قراءه الإمام ..... ١٥٢٣
- التاسع و العشرون: يستحب التفكر في معانى القرآن، ..... ١٥٢٤
- الثلاثون: روى أنه لا ينبغي قراءه القرآن من سبعة: ..... ١٥٢٤

- ١٥٢٤ ..... الحادى و الثلاثون: حكم العربيه و شهره القراءه، و أحكام العجز و القدره،
- ١٥٢٥ ..... الثانى و الثلاثون: أنه تُستحب الاستعاذه من الشيطان عند قراءه آتى سوره كانت،
- ١٥٢٥ ..... الثالث و الثلاثون: أنه يُكره ترك القراءه حتى يبعث على النسيان،
- ١٥٢٥ ..... الرابع و الثلاثون: ترتيب القراءه،
- ١٥٢٦ ..... الخامس و الثلاثون: أنه يُستحب إهداء ثواب القراءه إلى النبى صلى الله عليه و آله و سلم، و الأئمه، و الزهراء عليها السلام، و المؤمنين؛
- ١٥٢٦ ..... السادس و الثلاثون: تُستحب قراءته استحباباً مؤكداً،
- ١٥٢٦ ..... السابع و الثلاثون: أنه يُستحب استماع قراءته،
- ١٥٢٨ ..... الثامن و الثلاثون: أنه تُستحب كثره القراءه،
- ١٥٢٨ ..... التاسع و الثلاثون: أنه يُستحب تعليم الأولاد للقران،
- ١٥٢٨ ..... الأربعون: روى أن كل من دخل الإسلام طائعاً، و قرأ القرآن ظاهراً، فله في كل سنه مائتا دينار في بيت مال المسلمين،
- ١٥٢٩ ..... الحادى و الأربعون: أنه يُستحب الإكثار من قراءه بعض السور: -
- ١٥٣٢ ..... الثانى و الأربعون: إنه يُستحب ختمه في كل شهر مره،
- ١٥٣٢ ..... الثالث و الأربعون: إنه يُستحب قراءته في البيت،
- ١٥٣٣ ..... الرابع و الأربعون: أنه يُستحب شىء من القرآن كل ليله،
- ١٥٣٣ ..... الخامس و الأربعون: إنه تُستحب قراءته في شهر رمضان؛
- ١٥٣٣ ..... السادس و الأربعون: قراءه خمسين آيه في كل يوم؛
- ١٥٣٣ ..... السابع و الأربعون: ختمه بمكّه،
- ١٥٣٤ ..... الثامن و الأربعون: في بيان ما نص على استحبابه من السور مرتباً،
- ١٥٣٩ ..... التاسع و الأربعون: في بيان ما يُستحب أن يقال بعد السور،
- ١٥٤٠ ..... الخمسون: فيما تُستحب قراءته في الصلاه من السور،
- ١٥٤٠ ..... اشاره .....
- ١٥٤٠ ..... أحدها: ما تُستحب قراءته في مُطلق الصلاه، فرضها و نفلها،
- ١٥٤١ ..... الثانى: ما يستحب في مُطلق الفريضه،
- ١٥٤١ ..... الثالث: ما يُستحب في مُطلق النافله من السور،
- ١٥٤١ ..... الرابع: ما يُستحب في خصوص بعض الفرائض،
- ١٥٤٣ ..... الخامس: ما يُستحب في خصوص بعض النوافل،
- ١٥٤٧ ..... كتاب الذكر .....
- ١٥٤٧ ..... و فيه مقامات: .....
- ١٥٤٧ ..... الأول: في أن ذكره تبارك و تعالى من أعظم الطاعات،

- ١٥٤٧ ..... الثاني: في أنّ ذكره راجح على كلّ حال،
- ١٥٤٧ ..... الثالث: في أنّه ينبغي ذكره تعالى في كلّ مجلس،
- ١٥٤٨ ..... الرابع: يُستحبّ كثره الذكر؛
- ١٥٤٨ ..... الخامس: الذكر في الخلوات،
- ١٥٤٨ ..... السادس: يُستحبّ الذكر في ملأ الناس،
- ١٥٤٨ ..... السابع: يُستحبّ ذكر الله تعالى في كلّ واد،
- ١٥٤٨ ..... الثامن [يُستحبّ لدفع الوسوسة].
- ١٥٤٨ ..... التاسع: يستحبّ الذكر في الغافلين؛
- ١٥٤٨ ..... العاشر: استحباب الذكر في النفس،
- ١٥٥٠ ..... الحادي عشر: يُستحبّ ذكر الله تعالى في السوق؛
- ١٥٥٠ ..... (الثاني عشر: إنّ للذكر فضيله خصوصيّة اللفظ، و محلّها اللفظ العربي،
- ١٥٥٠ ..... و لكلّ من الأذكار الخاصه ثواب خاصّ،
- ١٥٥٤ ..... و منها: ما يقال في الصباح و المساء،
- ١٥٥٨ ..... [بما ذا يتحقّق الذكر]
- ١٥٦٠ ..... كتاب الدعاء
- ١٥٦٠ ..... اشاره
- ١٥٧٥ ..... الصلاة على النبي و آله
- ١٥٧٥ ..... اشاره
- ١٥٧٥ ..... الأوّل: في فضلها، و زياده الأجر فيها؛
- ١٥٧٧ ..... الثاني: في كفيّته الصلاة و معناها
- ١٥٧٨ ..... الثالث: في استحباب ذكر النبي صلى الله عليه و آله و سلم، و ذكر الأئمة عليهم السلام، في كلّ مجلس، و كراهه ذكر أعدائهم.
- ١٥٧٩ ..... الرابع: استحباب الصلاة عليه و إله، ليذكر ما نسي.
- ١٥٧٩ ..... الخامس: ختم الكلام بالصلاة على محمّد و آل محمّد
- ١٥٧٩ ..... السادس: رفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله عليه و آله و سلم، و آله عليهم السلام؛
- ١٥٧٩ ..... السابع: تكثير الصلاة على محمّد و آل محمّد،
- ١٥٨٠ ..... الثامن: ذكر الصلاة على محمّد و آله،
- ١٥٨٠ ..... التاسع: تقديم الصلاة على محمّد و آله على الصلاة على الأنبياء؛
- ١٥٨٠ ..... العاشر: أنّه يتأكّد استحباب الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله و سلم متى ذكره، أو سمع ذكره عن استماع و بدونه،
- ١٥٨١ ..... الحادي عشر: إنّها لا تجب من دون موجب خارجي،

- الثاني عشر: قد وردت أخبار كثيرة تدلّ على وجوب الصلاة عليه إذا دُكر، ..... ١٥٨٢
- الثالث عشر: (أنّ نداء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، و آله عليهم السلام، و سائر أولياء الله عليهم السلام، و ترجيهم، و الاستغاثه بهم، ..... ١٥٨٤
- الرابع عشر: أنّه يستحبّ الإلحاح في الدعاء، ..... ١٥٨٤
- خاتمه: في بيان الأحكام المشتركة بين القرآن و الذكر و الدعاء ..... ١٥٨٤
- اشاره ..... ١٥٨٤
- الأول): أنّ اختلاف مقادير الثواب في العمل الواحد، أو ذكر أكثرته الثواب في المفضول، ..... ١٥٨٤
- (الثاني: أنّه يُستحبّ الخضوع، و الخشوع، ..... ١٥٨٤
- الثالث: التأتى و الترتيل فيها، و الترتيل؛ ..... ١٥٨٥
- الرابع: أن يجتمع مع جماعه من المؤمنين فيها، ..... ١٥٨٥
- الخامس: أن لا تكون معارضة بما هو أعمّ منها، ..... ١٥٨٥
- السادس: أن يرفع صوته؛ لينتفع به من أراد متابعتة، ..... ١٥٨٥
- السابع: التذتير ..... ١٥٨٥
- الثامن: الاعتقاد على أوراد خاصه؛ ..... ١٥٨٥
- التاسع: حُسن الصوت فيها، ..... ١٥٨٥
- العاشر: إظهارها ..... ١٥٨٥
- الحادي عشر: أن يستعيز بالله من الشيطان أمامها، ..... ١٥٨٥
- الثاني عشر: أن يتطهر من الحدث ..... ١٥٨٦
- الثالث عشر: أن يحضر أهل بيته، و أتباعه؛ ..... ١٥٨٦
- الرابع عشر: يجوز العمل بما نقل من خصوص ثواب الأوقات و الأمكنه، ..... ١٥٨٦
- الخامس عشر: لو تداخل بعضها في أحد الصور الثلاثه، أمكن إدخالها في القصد؛ ..... ١٥٨٧
- السادس عشر: أنّ الأظهر أنّ كلّما وردَ فيها من الوظائف، فهو من المحسنات، و المكملات، لا من الشروط اللازمة، ..... ١٥٨٧
- السابع عشر: أنّ الأقوى وجوب الدعاء عند الشدائد العظام، ..... ١٥٨٧
- الثامن عشر: أنّ قراءة القرآن و الذكر و الدعاء إنّما تجب أصاله في الصلاة الواجبه، ..... ١٥٨٧
- التاسع عشر: لو نذر أو عاهد أو خلف على الإتيان بشئ ء منها، فأطلق، ..... ١٥٨٧
- العشرون: أنّه لو التزم بشئ ء منها سوى الذكر، ..... ١٥٨٧
- الحادي و العشرون: ما كان منها محزماً لجهه من الجهات، خرج عن الحكم، ..... ١٥٨٧
- الثاني و العشرون: أنّ ما خرج عن الاسم بالتصرف ..... ١٥٨٧
- الثالث و العشرون: أنّ خطاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، و الأئمه عليهم السلام بصوره الدعاء، و الاستغاثه، ..... ١٥٨٨
- الرابع و العشرون: ينبغى اختيار أفضل الأزمنه و الأمكنه و الأوضاع لها ..... ١٥٨٩



- الخامس والعشرون: يستحبّ الإنصات لكلّ منها، ..... ١٥٨٩
- السادس والعشرون: لكلّ مأثور منها عن أهل البيت عليهم السلام مزيه على غير المأثور، ..... ١٥٨٩
- السابع والعشرون: أنّ الجمع بين الفاضل والمفضول منها أولى من الاقتصار على الفاضل ..... ١٥٨٩
- الثامن والعشرون: أنّه لو دخل في شيء مشترك بينها، كان التعيين موقوفاً على النية، ..... ١٥٨٩
- التاسع والعشرون: لو دخل في المشترك بقصد معيّن في فريضه، جازّ العدول إلى غيره في غيره، ..... ١٥٨٩
- الثلاثون: يجوز الاستنجار ونحوه من الأحياء للدعاء لهم، لا عنهم؛ ..... ١٥٨٩
- الحادي والثلاثون: يجوز قطعها، ..... ١٥٨٩
- الثاني والثلاثون: أنّ كلا من القراءة والذكر والدعاء لا يخلو من ثلاثة أحوال: ..... ١٥٩٠
- الثالث والثلاثون: إنّ المؤسس منها خير من المكرر ..... ١٥٩١
- الرابع والثلاثون: أنّه لا بأس بالتكلم بها ..... ١٥٩١
- الخامس والثلاثون: أنّه لو اشتبه أمر بين مادّه لفظاً أو هيئته اللازمه أو المفارقة، ..... ١٥٩١
- السادس والثلاثون: أنّه لو عيّن وقتاً لشيء معيّن بطريق الالتزام ممّا يتعلّق بحقوق الله، ..... ١٥٩١
- السابع والثلاثون: أنّه لو أراد إعادته شيء مرتبب بما قبله مُنفرداً أو مع المرتبب به ارتباط التوابع بالمتبوعات، ..... ١٥٩١
- الثامن والثلاثون: أنّه إذا داخل الغناء أو أدبته مؤمناً شيئاً منها، جاءت المعصية من جهتين، ..... ١٥٩١
- التاسع والثلاثون: إنّ تلاوه كلّ واحد منها مكتوباً ..... ١٥٩١
- الأربعون: إنّ القرآن أفضلها كلاماً، والذكر أرفعها مقاماً، ..... ١٥٩٢
- الحادي والأربعون: أنّه لا بأس بنيابه المؤوف اللسان فيها عن صحيحه ..... ١٥٩٢
- الثاني والأربعون: إذا اجتمع عنوانان منها أو أكثر في محلّ واحد، ..... ١٥٩٣
- الثالث والأربعون: أنّه لا بأس بالإتيان بشيء منها في الصلاة، في أيّ محلّ كان، بقصد الأجر على المطلق، ..... ١٥٩٣
- الرابع والأربعون: أنّه يُستحبّ تمرين الأطفال عليها من ذكور وإناث، ..... ١٥٩٣
- الخامس والأربعون: أنّ جرى حكم العزائم وغيرها في المشتركات ..... ١٥٩٣
- السادس والأربعون: أنّ الأقسام الثلاثة عبادات يتوقّف احتسابها على النيات، ..... ١٥٩٣
- السابع والأربعون: أنّه لا بأس بقطعها مع قصد إتمامها، والاقتصار على القليل مع قصد الكثير. ..... ١٥٩٣
- الثامن والأربعون: أنّه لا يجوز أخذ الأجره على غير الواجب منها على المنوب عنه أو النائب الحيتين، ..... ١٥٩٣
- التاسع والأربعون: أنّ القراءة للقران مع اللحن غير سائغه، مع القصد لذاتها، ..... ١٥٩٣
- الخمسون: أنّ من كان مُستأجراً على شيء منها، وكان فيه طول، فأخطأ في شيء منه، اقتصر في الإعادة على محلّ الخطأ، ..... ١٥٩٥
- الحادي والخمسون: أنّه لو شكّ في جزء منها، وكان كثير الشكّ، ..... ١٥٩٥
- الثاني والخمسون: لو طلب طالب منه فعل شيء منها، ولم يظهر التبرّع، ..... ١٥٩٥
- الثالث والخمسون: أنّه قد يرجّح المرجوح منها لزياده الرغبه إليه، ..... ١٥٩٥

- الرابع و الخمسون: أنه تجوز تلاوه ما كان منها على اختلاف أحوالها، ..... ١٥٩٥
- الخامس و الخمسون: أنه تُستحب كتابه شيء منها كائناً ما كان لدفع شيء من المضار كائناً ما كان، ..... ١٥٩٥
- السادس و الخمسون: أنه يرجح في الكتابه من موافقه العريته ما يرجح في الكلام، ..... ١٥٩٥
- السابع و الخمسون: أن تعدد الأمكنه في الإتيان بها راجح فيها، ..... ١٥٩٥
- الثامن و الخمسون: أنه لا يجوز التداخل فيها مع تعدد الأسباب، ..... ١٥٩٦
- التاسع و الخمسون: أن فعل شيء منها في المكان المغصوب لا يفسدها، ..... ١٥٩٦
- الستون: أن الإتيان بها قياماً أفضل من الجلوس ..... ١٥٩٦
- الحادي و الستون: إن الإسرار بها باقيه على الاستحباب أو محموله عليه في نظر الناس أفضل من الإجهار، ..... ١٥٩٦
- الثاني و الستون: أن المتابعه فيها تختلف في الفضل باختلاف المتبوع، ..... ١٥٩٦
- الثالث و الستون: أن من في لسانه أفه، أتى من الحروف بما أمكن، ..... ١٥٩٦
- الرابع و الستون: أنه يجب الإتيان بالمجانس منها عوض مجانسه مكرراً ..... ١٥٩٦
- الخامس و الستون: أنه لا تجوز قراءه شيء منها على ضوء مغصوب دهنه أو فتيلته أو ظرفه ..... ١٥٩٨
- السادس و الستون: لو وضع المضيء في آنيه ذهب أو فضه، ..... ١٥٩٨
- السابع و الستون: لو قرأ شخص شيئاً منها، و لم يرضَ باستماع غيره، ..... ١٥٩٨
- الجزء الرابع ..... ١٥٩٩
- اشاره ..... ١٥٩٩
- كتاب الصيام ..... ١٦٠٥
- [في معنى] الصوم ..... ١٦٠٥
- الأول: في فضيلته ..... ١٦٠٥
- المبحث الثاني: في آدابه ..... ١٦٠٨
- المبحث الثالث: في شرائطه ..... ١٦١٨
- اشاره ..... ١٦١٨
- الأول: شرائط الوجوب، ..... ١٦١٨
- اشاره ..... ١٦١٨
- أحدها: البلوغ، ..... ١٦١٨
- ثانيها: العقل، ..... ١٦١٩
- ثالثها: السلامه من المرض، ..... ١٦١٩
- رابعها: الطهاره ..... ١٦١٩
- خامسها: السلامه من الإغماء الغالب على العقل. .... ١٦١٩

- سادسها: الخلو عن السفر الموجب للقصر في الصلاة، ..... ١٦١٩
- سابعها: أن لا تكون مرضعه قليله اللبن، أو شيخاً، أو شيخه، ..... ١٦٢١
- ثامنها: أن لا يكون باعثاً على ضعفٍ يمنع عن مقاومه عدو طالبٍ لقتله، ..... ١٦٢١
- تاسعها: أن لا يكون مانعاً عن تحصيل قوتٍ ضروري، ..... ١٦٢١
- عاشرها: أن لا يخاف على نفسه من جوع أو عطش أو نحوهما؛ ..... ١٦٢١
- القسم الثاني: في شروط الصَّحَّة ..... ١٦٢١
- اشاره ..... ١٦٢١
- أولها: ما مر من شرائط الوجوب عدا مسأله الشيخ و الشيخه و ما أُحق بهما. .... ١٦٢١
- ثانيها: الإيمان، ..... ١٦٢٢
- ثالثها: أن لا يكون في شهر رمضان من غيره، ..... ١٦٢٢
- رابعها: فراغ الذمه من قضاء شهر رمضان في غير الإجاره لمن أراد صوم النذب، ..... ١٦٢٣
- خامسها: أن يكون المحلّ مُتَّسِعاً له على وفق إرادته الشارع. .... ١٦٢٣
- سادسها: النتيه، ..... ١٦٢٣
- اشاره ..... ١٦٢٣
- و فيها أبحاث: ..... ١٦٢٣
- أولها: لا يُشترط فيها نتيه الوجه من الوجوب و النذب، ..... ١٦٢٣
- ثانيها: يُشترط وقوع النتيه في بعض أجزاء اللَّيل في الواجب المعين، ..... ١٦٢٥
- ثالثها: لا يجوز العدول من نتيه صومٍ إلى غيره، مُعْتَبِراً كان أو غيره، ..... ١٦٢٦
- رابعها: لو عقد نتيه الصوم و دخل فيه، ثم نوى القطع متصلاً أو منفصلاً ..... ١٦٢٦
- خامسها: لو علم أنّ عليه صوماً مُعْتَبِراً في الواقع، مُشْتَبِهاً في علمه، ..... ١٦٢٦
- سادسها: يجوز قطع نتيه الصوم المندوب و الواجبات الموسعه في أي وقت شاء من النهار، ..... ١٦٢٦
- سابعها: يُستحب أن ينوي الصوم بل سائر العبادات تبرعاً عن الأموات، ..... ١٦٢٧
- ثامنها: تقع نتيه القربه من الأجير؛ ..... ١٦٢٨
- تاسعها: نتيه الصبيّ المميّز و صومه و عباداته صحيحه على الأصحّ شرعيّه. .... ١٦٢٨
- عاشرها: يُمرّن الصبيّ على الصوم و نتيته، و سائر الأعمال و نتيته بلوغ تسع سنين إذا كان ذكراً، ..... ١٦٢٨
- حادي عشرها: يُمرّن العاجز من الأطفال عن إتمام الأيّام بصيام بعضها، نصفها أو ثلثها، ..... ١٦٢٨
- ثاني عشرها: نتيه المسافر الوارد قبل الزوال ..... ١٦٢٨
- ثالث عشرها: لو نوى صوماً بزعم أنه عليه و لم يكن عليه، فصامه، ..... ١٦٢٩
- رابع عشرها: لو ضمّ إلى نتيه الصوم في المبدأ أو في العارض نتيه الرياء، فسدّ. .... ١٦٢٩

- خامس عشرها: من فُسد صومُه، و وجب عليه الإمساك بقيته النهار ..... ١٦٣٠
- سادس عشرها: مظلته طروء العارض لا تُنافي نتيه الصيام، ..... ١٦٣٠
- سابع عشرها: لا مانع من النتيه في أثناء الأكل، و الجماع، ..... ١٦٣٠
- ثامن عشرها: تكفى النتيه الإجماليه في الصوم، ..... ١٦٣٠
- تاسع عشرها: لا حاجة في نتيه الصوم إلى معرفه حقيقته من كونه التوطنين أو الكفّ، ..... ١٦٣٠
- العشرون: لا حاجة إلى تجديدها إذا فعل بعض المفطرات ..... ١٦٣٠
- الحادى و العشرون: تكرير النتيه يؤكدها، ..... ١٦٣٠
- الثانى و العشرون: قيل: دخول العجب في أثناء الصوم أو غيره من الأعمال رافع للقبول دون الصحه «١» ..... ١٦٣١
- الثالث و العشرون: نتيه الخوف و الرجاء إن كانت على وجه المعاوضه الحقيقته ..... ١٦٣١
- الرابع و العشرون: من اغتسل للجنابه، و كان عليه صوم واجب، ..... ١٦٣٢
- الخامس و العشرون: إنّ الرياء و العجب المتأخرين لا يُفسدان، ..... ١٦٣٢
- السادس و العشرون: لا بدّ لكلّ يوم من نتيه مُستقلّه، ..... ١٦٣٢
- السابع و العشرون: إذن المالك و الزوج مطلقاً، و عدم منع الوالدين في صوم التطوع، ..... ١٦٣٢
- الثامن و العشرون: الأخذ عن الفقيه المأمون المجتهد الحى في كلّ حكم نظرى، ..... ١٦٣٢
- التاسع و العشرون: أن لا يكون باعثاً على تعدى حدود الشرع، ..... ١٦٣٢
- المبحث الرابع: في موانعه و مفسداته و مفطراته ..... ١٦٣٢
- اشاره ..... ١٦٣٣
- أولها و ثانيها: الأكل و الشرب، ..... ١٦٣٤
- ثالثها: وصول الغبار الغليظ إلى الجوف، ..... ١٦٣٧
- رابعها: الارتماس عمداً، ..... ١٦٣٧
- خامسها: القى ء عامداً مختاراً، ..... ١٦٣٨
- سادسها: الخفنه بما يسمّى احتقاناً عرفاً بالمائع ..... ١٦٣٩
- سابعها: الجنابه، مع العمد و الاختيار، ..... ١٦٤٠
- ثامنها: البقاء على الجنابه عمداً مختاراً حتى يطلع الفجر، ..... ١٦٤١
- تاسعها: البقاء على حدث الحيض بعد النقاء حتى تصبح، مع العمد، و الاختيار، ..... ١٦٤٢
- عاشرها: البقاء على حدث النفاس بعد النقاء حتى تصبح، مع العمد و الاختيار، ..... ١٦٤٢
- حادى عشرها: ترك المستحاضه التى يلزمها الغسل لصلاتها النهاريه ما يلزمها من الأغسال لها كلاً أو بعضاً، ..... ١٦٤٣
- ثانى عشرها: تعمد الكذب، و تعمد كونه على الله أو رسوله أو أحد الأئمه الاثنى عشر عليهم السلام ..... ١٦٤٤
- ثالث عشرها: خروج دم الحيض المعين في نفسه أو بتعيينها ..... ١٦٤٥

- ١٦٤٥ ..... رابع عشرها: خروج دم النفاس على نحو دم الحيض،
- ١٦٤٥ ..... خامس عشرها: السفر بالغا محلّ الترخّص قبل الزوال،
- ١٦٤٦ ..... سادس عشرها: حدوث المرض الضارّ ضرراً مُعتدّاً به بسبب الصيام،
- ١٦٤٦ ..... سابع عشرها: عروض سبب الخوف على محترم من نفس أو غيرها من جوع أو عطش، أو تقيّه، أو خوف على مال،
- ١٦٤٦ ..... ثامن عشرها: عروض الجنون في أثناء اليوم،
- ١٦٤٦ ..... تاسع عشرها: عروض الإغماء و السكر، بعلاج و بدونه،
- ١٦٤٦ ..... العشرون: عروض الردّه عن الإسلام أو الإيمان،
- ١٦٤٧ ..... الحادى و العشرون: منع السيّد عبده، و الزوج زوجته، و الوالدين ولدهما عن صوم التطوع بعد الدخول فيه بعد الإذن منهم،
- ١٦٤٧ ..... الثانى و العشرون: عروض مُنافاه بعض الواجبات،
- ١٦٤٧ ..... المبحث الخامس: فى أنواعه .....
- ١٦٤٧ ..... اشاره .....
- ١٦٤٧ ..... القسم الأوّل: المندوب .....
- ١٦٥٨ ..... القسم الثانى: الصوم المكروه .....
- ١٦٥٩ ..... القسم الثالث: المحظور .....
- ١٦٦٠ ..... القسم الرابع: الصوم الواجب .....
- ١٦٦٠ ..... اشاره .....
- ١٦٦١ ..... الأوّل: فى صوم شهر رمضان .....
- ١٦٦١ ..... اشاره .....
- ١٦٦١ ..... الأوّل: فيما يثبت به دخول شهر رمضان و غيره،
- ١٦٦١ ..... اشاره .....
- ١٦٦١ ..... أحدها: رؤيه الهلال؛ .....
- ١٦٦٢ ..... ثانيها: عدّ ثلاثين للشهر السابق؛ .....
- ١٦٦٣ ..... ثالثها: الشيع المّفيد للعلم، أو الظنّ المؤاخى له؛ .....
- ١٦٦٣ ..... رابعها: الشيع العمليّ؛ .....
- ١٦٦٣ ..... خامسها: شهاده العدلين من الرجال دون النساء، و الخناتى المُشكّله على المُثبت للهلال،
- ١٦٦٤ ..... سادسها: حكم الفقيه المجتهد المأمون بالنسبه إلى مقلّديه،
- ١٦٦٤ ..... سابعاها: الرجوع إلى الثقة العدل مقلّ لا يمكنه التوصل إلى العلم،
- ١٦٦٤ ..... ثامنها: كلّما أدى إلى حصول العلم بدخول الشهر من القرائن المحضله .....
- ١٦٦٤ ..... المبحث الثانى: فى بيان ما لا تعويل عليه من الأمارات فى دخول الشهر .....

- المبحث الثالث: في تعدّي الحكم إلى غير محلّ الثبوت ..... ١٦٦٥
- المبحث الرابع من انسّد عليه طريق معرفه أول شهر رمضان، و ضاع عليه بين الشهور؛ ..... ١٦٦٥
- المبحث الخامس يكره السفر في شهر رمضان ..... ١٦٦٦
- المبحث السادس كلّ موضع تقصر فيه الصلاة عند السفر وجوباً أو جوازاً يلزمه فيه الإفطار ..... ١٦٦٦
- المبحث السابع شهر رمضان ليس عملاً واحداً، بل كلّ يوم منه عباده مستقلّه؛ ..... ١٦٦٧
- المبحث الثامن وجوب صيام شهر رمضان من ضروريّات الإسلام، فضلاً عن الإيمان؛ ..... ١٦٦٧
- المبحث التاسع يُستثنى من كراهه السفر في شهر رمضان ما كان لتشييع المؤمن أو لاستقباله، ..... ١٦٦٧
- المقام الثاني: في صوم النذر و العهد و اليمين ..... ١٦٦٨
- المقام الثالث: في صوم بدل هدى المتعه ..... ١٦٦٩
- المقام الرابع: في صوم النياحه بالإجاره و نحوها من العقود ..... ١٦٦٩
- المقام الخامس: في بيان صوم النياحه بالقراه ..... ١٦٧٣
- المقام السادس: في صوم القضاء ..... ١٦٧٥
- اشاره ..... ١٦٧٥
- الأول: فيمن يسقط عنهم القضاء ..... ١٦٧٥
- اشاره ..... ١٦٧٥
- الأول: الكافر الأصلي الذي لم يتشبهت بالإسلام إذا تاب، ..... ١٦٧٥
- الثاني: المخالف لطريقه الحقّ، ..... ١٦٧٦
- الثالث: غير البالغ، ..... ١٦٧٧
- الرابع: المجنون، و المُغمى عليه؛ ..... ١٦٧٧
- الخامس: الصوم عن المريض و الحائض و النفساء ..... ١٦٧٧
- السادس: المريض إذا استمرّ به المرض إلى شهر رمضان المُقبل، ..... ١٦٧٧
- السابع: من وجبّ عليه صوم موقّت، ..... ١٦٧٧
- الثامن: من صام في سفره، و لم يكن عالماً بأنّ المسافر حكمه الإفطار، ..... ١٦٧٧
- التاسع: تُستحبّ المبادرة إلى القضاء مع عدم خوف الفوت، و إلا وجبت. ..... ١٦٧٩
- المطلب الثاني: فيما يقضى و يتدارك من أقسام الصيام ..... ١٦٧٩
- اشاره ..... ١٦٧٩
- أحدها: صوم عقّد النذر و العهد و اليمين المتعلّقه بوقّت معيّن مع فوت الوقت، ..... ١٦٧٩
- ثانيها: صوم شهر رمضان؛ ..... ١٦٨٠
- ثالثها: ما يقضى استحباباً، ..... ١٦٨١

- ١٦٨١ ..... المطلب الثالث: في أحكام القضاء
- ١٦٨١ ..... اشاره
- ١٦٨١ ..... المسألة الأولى: الشيخ و الشيخه،
- ١٦٨٢ ..... المسألة الثانية: ذو العتاش،
- ١٦٨٢ ..... المسألة الثالثة: الحامل المُقرب و المرضعه القليله اللبن لهما الإفطار مع الخوف على النفس أو الولد،
- ١٦٨٢ ..... الرابعه: لا ترتيب و لا موالاه بين أنواع القضاء، و لا أفراده
- ١٦٨٢ ..... الخامسه: يُستحبّ تحزى أوقات فضيله الصيام لصوم القضاء،
- ١٦٨٢ ..... السادسة: يجوز إفساد كلّ صوم مندوب و واجب موسّع، قبل الزوال أو بعده،
- ١٦٨٤ ..... السابعه: من أراد صوم التطوع، و عليه قضاء شهر رمضان أمكنه نذره،
- ١٦٨٤ ..... الثامنه: لو أتى بالواجب الموسّع من الصيام، من القضاء و غيره،
- ١٦٨٤ ..... التاسعه: لو كانَ عليه قضاء نفسه و قضاء النياه،
- ١٦٨٤ ..... العاشره: قد تقدّم أنّ صيام القضاء أصله و نيابه ما لم يتعيّن بسبب،
- ١٦٨٤ ..... الحاديه عشره: من أحرّ قضاء شهر رمضان إلى الشهر المُقبل عن عُذر،
- ١٦٨٤ ..... الثانيه عشره: كلما ذكرناه من المفطرات فهو سبب للقضاء في الصوم المستتبع للقضاء،
- ١٦٨٤ ..... الثالثه عشره: إذا دخل رمضان الثاني، و شكّ في أنّه أتى بما فاتّ من رمضان السابق أو لا،
- ١٦٨٥ ..... الرابعه عشره: لا يجوز لولئ الميّت أخذ الأجره من مال الميّت أو من غيره على فعل ما وجب فعله عليه،
- ١٦٨٥ ..... الخامسه عشره: لا يجب على نائب القرابه سوى الإتيان بمجرّد الواجب،
- ١٦٨٥ ..... السادسة عشره: لو دخلَ في صيام و قد شكّ في تعينه؛ لتعدّد جهات شُغل ذمّته
- ١٦٨٥ ..... السابعه عشره: لو نوى قِسماً من الصيام فدخلَ فيه،
- ١٦٨٦ ..... المقام السابع: في صوم الكفّارات
- ١٦٨٦ ..... و فيه بحثان: -
- ١٦٨٦ ..... الأوّل: في بيان أقسامها
- ١٦٨٦ ..... و قبل الشروع فيها لا بدّ من تمهيد مقدّمه،
- ١٦٨٧ ..... الأوّل: كفّاره شهر رمضان،
- ١٦٨٨ ..... الثاني و الثالث: كفّاره النذر و العهد
- ١٦٨٨ ..... الرابع و الخامس: كفّاره الظهار، و قتل الخطأ،
- ١٦٨٨ ..... السادس: كفّاره قتل المؤمن عمداً ظلماً؛
- ١٦٨٨ ..... السابع: كفّاره حُلْف اليمين،
- ١٦٨٨ ..... الثامن: كفّاره الإيلاء؛

- ١٦٨٨ ..... التاسع: كفّاره الإفطار في قضاء شهر رمضان بعد الزوال؛
- ١٦٨٨ ..... العاشر: كفّاره الاعتكاف؛
- ١٦٨٩ ..... الحادى عشر: الشيخ، و الشيخه، و ذو العطاش -
- ١٦٩٠ ..... الثانى عشر: كفّارات الحج -
- ١٦٩٠ ..... الثالث عشر: باقى الكفّارات من المفردات،
- ١٦٩٠ ..... اشاره
- ١٦٩٠ ..... أولها: جزّ المرأة شعرها فى المصاب -
- ١٦٩٠ ..... ثانيها: نتف المرأة شعرها فى المصاب -
- ١٦٩٠ ..... ثالثها: النوم عن صلاة العشاء حتّى ينتصف الليل،
- ١٦٩٠ ..... رابعها: الوطء فى الحيض مع العلم به، على الواطئ دينار فى ثلث زمانه الأوّل،
- ١٦٩٢ ..... خامسها: نكاح المرأة فى عدّتها، -
- ١٦٩٢ ..... سادسها: تزويج امرأة لها زوج، -
- ١٦٩٢ ..... سابعها: الحلف بالبراه كاذباً، -
- ١٦٩٢ ..... ثامنها: العجز عن الوفاء بصوم يوم منذور، -
- ١٦٩٢ ..... تاسعها: ضرب العبد فوق الحدّ الشرعى -
- ١٦٩٢ ..... عاشرها: من نذر أياماً من الصوم فعجز، -
- ١٦٩٤ ..... البحث الثانى: فى أفرادها -
- ١٦٩٤ ..... اشاره
- ١٦٩٤ ..... الاولى فى العتق: -
- ١٦٩٦ ..... الثانية: فى الصيام، -
- ١٦٩٦ ..... اشاره
- ١٦٩٦ ..... الأوّل: صوم شهرين متتابعين هلاليين فى الحزّ، -
- ١٦٩٨ ..... الثانى: صوم ثلاثه أيام فى كفّاره اليمين و كفّاره قضاء شهر رمضان، -
- ١٦٩٨ ..... الثالث: صوم عشره أيام و ثلاثه أيام فى كفّارات الحجّ، -
- ١٦٩٨ ..... الرابع: صوم من آخر صلاة العشاء إلى نصف اللّيل فى اليوم الذى أصبح فيه، -
- ١٦٩٨ ..... الثالثه: فى الإطعام -
- ١٧٠١ ..... الرابعه: فى الكسوه -
- ١٧٠٢ ..... تتمه فى بيان أحكامها، و فيها أبحاث: -
- ١٧٠٢ ..... الأوّل: فى أنّه لا فورتيه فى شىء من الكفّارات، -



- الثاني: الكفّارات عبادات تُعتبر فيها النيّة ..... ١٧٠٢
- الثالث: لو وجب العمل بئذٍ أو غيره من الموجبات، ..... ١٧٠٢
- الرابع: إعطاء الكفّاره لأهل البلد أولى، ..... ١٧٠٢
- الخامس: لو تكررت أسباب الكفّارات، تكررت، ..... ١٧٠٢
- السادس: لو عجز عن المرتبه الأولى، ..... ١٧٠٤
- السابع: لو كان قادراً على المرتبه الأولى فأهمل، ..... ١٧٠٤
- الثامن: لا يجوز تلفيق الكفّاره من جنسين مُتغايرين، ..... ١٧٠٤
- التاسع: يجوز التوكيل في إخراجها ..... ١٧٠٤
- العاشر: لو كفر من جنسٍ، فظهر أنّ الواجب غيره، ..... ١٧٠٤
- الحادي عشر: الكفّاره عن معصيه لا ترفع الذنب وحدها، ..... ١٧٠٤
- الثاني عشر: حال الكفّارات كحال غيرها من العبادات ..... ١٧٠٤
- الثالث عشر: لو فعل المفطر الموجب للكفّاره، ثمّ عرض له ما يُفسد الصوم اختياراً كالسفر، ..... ١٧٠٥
- الرابع عشر: لو مات و عليه صوم كفّاره، تحمّلها الولي عنه، ..... ١٧٠٦
- الخامس عشر: لا ترتيب بين القضاء و الكفّاره ما لم يتعيّننا بمعيّن، ..... ١٧٠٦
- السادس عشر: الصوم كلّه يجب فيه التتابع، إلا أربعة: ..... ١٧٠٦
- السابع عشر: الظاهر عدم اشتراط تقدّم التوبه في صحّتها، ..... ١٧٠٦
- الثامن عشر: تجب المحافظه على المقادير في الكفّارات، ..... ١٧٠٦
- التاسع عشر: تجب ملاحظه التراب، و الخليط، ..... ١٧٠٦
- العشرون: لو قدّم الطعام إلى مريض يضرّه الطعام، ..... ١٧٠٧
- الحادي و العشرون: يُستحبّ تسليم الكفّاره إلى المجتهد، ..... ١٧٠٧
- الثاني و العشرون: ليس على المجتهد نيّة في الدفع إن قبضها بحسب الولاية عن الفقراء، ..... ١٧٠٧
- الثالث و العشرون: أنّه يُعتبر القبض في تملكها كسائر الصدقات، ..... ١٧٠٨
- الرابع و العشرون: أنّه لا يجوز العدول منها إلى غيرها من العبادات، ..... ١٧٠٨
- الخامس و العشرون: إذا تعدّدت الكفّارات، و امتنع الجمع بينها، ..... ١٧٠٨
- السادس و العشرون: الجهل في الحكم بمنزله العمد مع التقصير ..... ١٧٠٨
- السابع و العشرون: أنّ في اشتراط البناء على التوبه فيما فيه عصيان ..... ١٧٠٨
- الثامن و العشرون: أنّه لو نذر صيام رمضان في الاعتكاف فأفطر في يوم منه بعد الدخول في ثالث الاعتكاف ..... ١٧٠٨
- التاسع و العشرون: أنّ من كان عليه شيء من الكفّارات، فنسى تعيينه، أتى بجميع المحتمل مع الحصر، ..... ١٧٠٨
- كتاب الاعتكاف ..... ١٧٠٩

١٧٠٩	اشاره
١٧١١	الأوّل: في حقيقته
١٧١٢	المبحث الثاني: في شروطه
١٧١٢	اشاره
١٧١٢	الأوّل: النيه
١٧١٤	الثاني: الصوم
١٧١٥	الثالث: المكان
١٧١٧	الرابع: اللبث فيه بنفسه
١٧١٧	الخامس: استدامته
١٧١٩	السادس: إباحته
١٧٢٠	السابع: الزمان
١٧٢٢	الثامن: التمييز، والعقل، والإسلام، والإيمان، وجميع شرائط صحّه الصيام، وارتفاع الموانع.
١٧٢٢	المبحث الثالث: في الأحكام
١٧٢٢	اشاره
١٧٢٢	الأوّل: الاعتكاف إذا لم يتعيّن بنذرٍ و نحوه لا يلزمه إتمامه بالشروع فيه،
١٧٢٣	الثانيه: يلزم قضاء الاعتكاف المعيّن الواجب بنذرٍ و نحوه،
١٧٢٣	الثالثه: إذا نذر اعتكافاً في زمانٍ مُعيّن، أو عاهد أو حلف فلم يأت به،
١٧٢٣	الرابعه: ما يحرم على المعتكف قسمان:
١٧٢٥	المسأله الخامسه: يحرم عليه جميع مُفسدات الصوم،
١٧٢٦	السادسه: لا يجوز لها طلب الطلاق الرجعي مع وجوبه و تعيّنه.
١٧٢٦	السابعه: لو أفسد اعتكافه، كان له الخروج من المسجد
١٧٢٦	الثامنه: يُستحبّ فيه المحافظه على العبادات، من تلاوه، أو دعاء، أو صلاه،
١٧٢٧	التاسعه: قد علم أنّ الاعتكاف لا يجوز أن تُعلّق نيّته بمسجدين أو مساجد،
١٧٢٧	العاشره: قد تبين أنّ كفّاره الاعتكاف حيث تجب رمضانتيه،
١٧٢٧	الحاديه عشره: لا يجب على الولي تحمّل قضاء الاعتكاف عن الميت،
١٧٢٧	الثانيه عشره: ما يوجب الكفّاره فيه، كالجماع، يجرى في الواجب المعيّن منه،
١٧٢٨	الثالثه عشره: لو نذر ثلاثه اعتكافات مثلاً، فاعتكف كلّ تسعه أيام بنيّه اعتكاف واحد،
١٧٢٨	الرابعه عشره: من تعيّن عليه الاعتكاف، فعارضه حقّ لازم من أداء دين فوري أو إنقاذ ما يجب إنقاذه أو نحو ذلك هدمه
١٧٢٨	خاتمه

١٧٣١	كتاب العبادات الماليه
١٧٣١	اشاره
١٧٣٣	الأول في المقدمات
١٧٣٣	اشاره
١٧٣٣	المبحث الأول أن متعلق التكليف مختلف باختلاف أحوال المكلفين؛
١٧٣٤	المبحث الثاني في أن الغرض من التكليف اختبار العباد، و إلقاء الحجّه عليهم،
١٧٣٥	المبحث الثالث في بيان فضيله بذل المال
١٧٣٦	الباب الثاني: في الأحكام المشتركة بين العبادات الماليه جلّها أو كلّها،
١٧٥٥	الباب الثالث: في الزكاه [الماليه].
١٧٥٥	اشاره
١٧٥٦	الأول: في وجوبها،
١٧٥٧	المبحث الثاني: في فضلها
١٧٥٨	المبحث الثالث: في عقاب تاركها
١٧٥٩	المبحث الرابع: علتها
١٧٦٠	المبحث الخامس إنّه لا يجب في المال حقّ بالأصله سوى الزكاه و الخمس.
١٧٦٠	المبحث السادس أنّ الزكاه هنا متعلّقه بعين المال على وجه الشركه، لا بالذّمه، و لا بالعين
١٧٦٣	المبحث السابع لو اشترى أو تملّك بوجهٍ آخر،
١٧٦٣	المبحث الثامن لا يشترط الإيجاب و القبول،
١٧٦٣	المبحث التاسع: فيمن تجب عليه
١٧٦٣	اشاره
١٧٦٣	أحدها و ثانيها: العقل، و البلوغ
١٧٦٦	ثالثها: الحزيه،
١٧٦٧	رابعها: إمكان التصرّف بما يُطلق عليه ذلك عُرفاً،
١٧٦٨	خامسها: ملكيته النصاب لملكٍ واحد،
١٧٦٩	سادسها: أن لا يكون مخلوطاً بالحرام.
١٧٦٩	المبحث العاشر: فيما تجب فيه من المال
١٧٦٩	اشاره
١٧٧٠	المطلب الأول: في الغنّات
١٧٧٠	اشاره

- الأول: أنه لا يجب في الغلات مما عدا الأربع ..... ١٧٧٠
- المقصد الثاني في أنه يُشترط في تعلق وجوب الزكاة بها النصاب، ..... ١٧٧٠
- المقصد الثالث في أن الوجوب مشروط بالدخول في الملك بملكه أرض أو بذر، ..... ١٧٧٣
- المقصد الرابع: في بيان وقت تعلق الزكاة في الغلات الأربع ..... ١٧٧٣
- المقصد الخامس: في جنس ما يؤخذ ..... ١٧٧٤
- المقصد السادس في القدر المخرج: ..... ١٧٧٤
- المقصد السابع: في الخرص ..... ١٧٧٦
- المقصد الثامن في أنه لا يرفع وجوب إعطاء الزكاة وجوب الخمس، ..... ١٧٧٧
- المقصد التاسع أنها لا تجب إلا بعد إخراج حصه السلطان ..... ١٧٧٨
- المطلب الثاني: في النقدين ..... ١٧٧٩
- اشاره ..... ١٧٧٩
- أولها: النصاب، ..... ١٧٧٩
- الشرط الثاني: أن يكون مسكوكاً بسكّه المعامله، ..... ١٧٨١
- الشرط الثالث: أن يحول عليه الحول. .... ١٧٨١
- المطلب الثالث: في زكاة الأنعام ..... ١٧٨٢
- اشاره ..... ١٧٨٢
- أحدها: النصاب ..... ١٧٨٢
- اشاره ..... ١٧٨٢
- النصاب الأول للإبل [ ..... ١٧٨٢
- النصاب الثاني: للبقر، ..... ١٧٨٤
- النصاب الثالث: للغنم ..... ١٧٨٦
- الشرط الثاني: الحول على نحو ما في النقدين، ..... ١٧٨٨
- الشرط الثالث: السوم و الرعى في المرعى، ..... ١٧٨٩
- الشرط الرابع: أن لا تكون عوامل، ..... ١٧٩٠
- المطلب الرابع: فيما تُستحب فيه الزكاة، ..... ١٧٩١
- اشاره ..... ١٧٩١
- الأول: مال التجاره، ..... ١٧٩١
- القسم الثاني: الخيل الإناث العتاق العربيّه، ..... ١٧٩٢
- الثالث: ما عدا الغلات الأربع ..... ١٧٩٣

- ١٧٩٣ ..... الرابع: غلات الأطفال و المجانين و مواشيهم
- ١٧٩٣ ..... الخامس: الخلي
- ١٧٩٣ ..... السادس: الخلي التي فُرَ بها من الزكاه
- ١٧٩٣ ..... السابع: المال الغائب،
- ١٧٩٣ ..... الثامن: النماء الحاصل من العقارات المتخذة للنماء،
- ١٧٩٣ ..... التاسع: زكاه المؤمن
- ١٧٩٣ ..... العاشر: زكاه العوامل
- ١٧٩٣ ..... الحادي عشر: زكاه الدين
- ١٧٩٤ ..... الثاني عشر: زكاه ما تعلقت به المعاوضه
- ١٧٩٤ ..... الثالث عشر: زكاه ما شك في تعلق الزكاه به
- ١٧٩٤ ..... الرابع عشر: زكاه ما شك فيه بعد التسليم،
- ١٧٩٥ ..... المطلب الخامس: في أصناف المستحقين و هم ثمانية
- ١٧٩٥ ..... الأول و الثاني: الفقراء و المساكين
- ١٧٩٦ ..... الثالث: العاملون
- ١٧٩٨ ..... الرابع: المؤلفه قلوبهم
- ١٧٩٨ ..... الخامس: الرقاب
- ١٧٩٩ ..... السادس: المدينون
- ١٨٠٠ ..... السابع: في سبيل الله
- ١٨٠١ ..... الثامن: ابن السبيل
- ١٨٠٢ ..... المطلب السادس: في أوصاف المستحقين
- ١٨٠٢ ..... اشاره
- ١٨٠٢ ..... أحدها: الإيمان،
- ١٨٠٣ ..... ثانيها: العدالة،
- ١٨٠٣ ..... ثالثها: أن لا يكون واجب النفقه على المالك،
- ١٨٠٤ ..... رابعها: الحرية،
- ١٨٠٥ ..... خامسها: أن لا يكون هاشمياً من ذريته هاشم بن عبد مناف
- ١٨٠٦ ..... المطلب السابع: في كيفيته الإخراج
- ١٨٠٩ ..... الباب الرابع: في زكاه الفطره
- ١٨٠٩ ..... اشاره

- الأول: في شروطها و هي أمور : ١٨٠٩
- المقام الثاني: فيمن تجب عليه و عنه ١٨١٠
- المقام الثالث: في جنس المخرج ١٨١٢
- المقام الرابع: في قدر المخرج ١٨١٢
- المقام الخامس: في مبدأ وقت الوجوب و جواز الأداء و آخر وقت الأداء ١٨١٤
- المقام السادس: في مصرفها و مقدار ما يعطى منها ١٨١٤
- المقام السابع: في أحكامها ١٨١٥
- الباب الخامس: في الخمس ١٨١٦
- اشاره ١٨١٦
- البحث الأول: فيما يجب فيه الخمس ١٨١٦
- اشاره ١٨١٦
- المقام الأول: في غنائم دار الحرب ١٨١٧
- المقام الثاني: في المعادن ١٨١٩
- المقام الثالث: في الكنوز ١٨٢٠
- المقام الرابع: فيما يخرج من البحر بالغوص ١٨٢٢
- المقام الخامس: في أنه يجب الخمس في أرض الذمي إذا اشتراها من مسلم، ١٨٢٣
- المقام السادس: في أنه يجب في الحلال المختلط بالحرام مع عدم إمكان معرفه صاحبه و مقداره، و كونه عيناً، ١٨٢٤
- المقام السابع فيما يفضل عن مئونه السنه لنفسه، ١٨٢٥
- البحث الثاني: قسمه الخمس ١٨٢٨
- اشاره ١٨٢٨
- الأول: في كيفيه ١٨٢٨
- المطلب الثاني: في كيفيه دفعه ١٨٣٠
- المطلب الثالث: في زمان دفعه ١٨٣٢
- اشاره ١٨٣٢
- و يختص بالإمام الأنفال، و هي أقسام: ١٨٣٣
- الباب السادس: في الصدقات المندوبات غير الزكاه ١٨٣٤
- اشاره ١٨٣٤
- الأول: في الصدقات الداخلة في الهبات، ١٨٣٤
- اشاره ١٨٣٤

- الأول: في فضلها، ..... ١٨٣٥
- المقام الثاني: في مصرفها ..... ١٨٣٦
- المقام الثالث: في مقدارها ..... ١٨٣٦
- المقام الرابع: في جنسها ..... ١٨٣٦
- المقام الخامس: في أحكامها ..... ١٨٣٧
- فَن العبادات من المالتيات المحضه الداخله فى العقود، و الإيقاعات و الأحكام، ..... ١٨٣٨
- اشاره ..... ١٨٣٨
- كتاب العبادات الداخله فى العقود و ما يتبعها من الملحقات ..... ١٨٤٠
- اشاره ..... ١٨٤٠
- الباب الأول: فى الوقف ..... ١٨٤٠
- اشاره ..... ١٨٤٠
- الأول: فى حقيقته ..... ١٨٤٠
- البحث الثانى: فى صيغته ..... ١٨٤٢
- البحث الثالث: فيما يتعلّق بمطلق المتعاقدين ..... ١٨٤٤
- اشاره ..... ١٨٤٤
- أحدها: قصد اللفظ منهما جنساً و نوعاً، و صنفاً، و شخصاً، ..... ١٨٤٤
- ثانيها: بناء كلّ منهما على قصد صاحبه، ..... ١٨٤٥
- ثالثها: قصد الإنشاء فى تحصيل مضمون العقد، ..... ١٨٤٥
- رابعها: قصد الدلاله، ..... ١٨٤٥
- خامسها: قصد المدلول، ..... ١٨٤٥
- سادسها: قصد التأثير من الصيغه المعينه، ..... ١٨٤٥
- سابعها: قصد الأثر و طلبه و إرادته، ..... ١٨٤٦
- ثامنها: قصد كلّ منهما فى خطابه شخصاً معيّناً بالاسم أو الإشاره، ..... ١٨٤٦
- تاسعها: أن يكونا أصليين، أو ولّتين، أو وكيلين، أو مختلفين، ..... ١٨٤٦
- عاشرها: تعيين النائب، ..... ١٨٤٧
- حادى عشرها: سماع كلّ واحدٍ منهما ما أوقعه صاحبه، ..... ١٨٤٧
- ثانى عشرها: قصد كلّ منهما إسماع صاحبه أو إفهام ما يوجهه إليه ممّا يقوم مقام اللفظ، ..... ١٨٤٧
- ثالث عشرها، رابع عشرها، خامس عشرها، سادس عشرها، سابع عشرها، ثامن عشرها: البلوغ، و العقل، و اليقظه، و التدكّر، و الصحو، و الإفاقه، و الاختيار، و الشعور، ..... ١٨٤٧
- البحث الرابع: فيما يتعلّق بخصوص الموجب ..... ١٨٤٨

١٨٤٨	اشاره
١٨٤٨	أحدها: نته التقرب بإيقاع الصيغه و قصد معناها و تأثيرها و أثرها
١٨٤٩	ثانيها: قصد الدوام من الوجوه،
١٨٤٩	ثالثها: أنه يجوز له إدخال نفسه في الوقف إذا كان مأذوناً بالخصوص أو العموم
١٨٥٠	رابعها: أن الإذن بالوقف أو الأمر به بصيغه «قف» يفيد الإذن بالوقف التام بتبعيته الإذن بالمقدمات،
١٨٥٠	البحث الخامس: فيما يتعلّق بخصوص القابل
١٨٥٠	اشاره
١٨٥٠	أحدها: أنه يلزم أن يقبل ما ألقى إليه على نحو ما وُجّه إليه،
١٨٥٠	ثانيها: أنه لو تعلّق الإيجاب بجماعه، فقبل بعضهم، احتمل القول بالصحة في الجميع، و البطلان فيه، و التوزيع
١٨٥٠	البحث السادس: في الواقف
١٨٥٠	اشاره
١٨٥٠	و شروطه قسمان:
١٨٥٠	أحدهما: ما تتوقّف الصحة على اتصافه به،
١٨٥٣	القسم الثاني: ما يتحقّق فيه الشرط منه أو من وليّه أو وكيله باتصافه أو اتصاف نوابه،
١٨٥٥	البحث السابع: في الموقوف
١٨٥٥	اشاره
١٨٥٥	أحدها: أن يكون مذكوراً،
١٨٥٥	ثانيها: أن يكون موجوداً حين الوقف؛
١٨٥٦	ثالثها: التعيّن بذاته أو بالتعيين،
١٨٥٦	رابعها: أن يكون معلوماً حين العقد أو أدى إلى العلم بعده.
١٨٥٧	خامسها: أن يكون عيناً، لا منفعه، و لا ديناً،
١٨٥٧	سادسها: أن يكون محللاً يجوز الانتفاع به في نفسه،
١٨٥٧	سابعها: أن لا يكون نجساً أو متنجساً لا يقبل التطهير،
١٨٥٧	ثامنها: أن يكون له منفعه في حدّ ذاته
١٨٥٧	تاسعها: أن يكون ممّا يُنتفع ببقائه، و لا يختص نفعه بفتائه،
١٨٥٧	عاشرها: أن يكون قابلاً للانتقال إلى الموقوف عليه أو الموقوف له،
١٨٥٨	حادي عشرها: أن لا يكون مُعيّناً على معصيه مقارنة لوقفيته،
١٨٥٨	ثاني عشرها: أن لا يكون من الأراضي المشتركة بين المسلمين،
١٨٥٨	البحث الثامن: في الموقوف عليه



- ١٨٥٨ ..... اشاره
- ١٨٥٨ ..... الأُول: في شروطه؛
- ١٨٦١ ..... المقام الثاني: في بيان مصاديق عناوينه
- ١٨٦٥ ..... البحث التاسع: في الناظر
- ١٨٦٥ ..... اشاره
- ١٨٦٥ ..... القسم الأُول: الناظر الشرعي
- ١٨٦٦ ..... القسم الثاني: الناظر الجعلي
- ١٨٦٩ ..... البحث العاشر: في الشرائط الأصلية
- ١٨٦٩ ..... اشاره
- ١٨٦٩ ..... أحدها: الدوام،
- ١٨٧٠ ..... ثانيها: إخراج الواقف نفسه عن الموقوف عليهم في جميع الطبقات،
- ١٨٧١ ..... ثالثها: القبض عن إقباض مَنْ لَهُ ذلك أو مستمراً في يد الواقف،
- ١٨٧٢ ..... رابعها: الرجحان بحسب الدين أو الدنيا؛
- ١٨٧٣ ..... خامسها: قصد القربة،
- ١٨٧٤ ..... سادسها: أن يجمع بين شرائط الصيغه، و الموجب، و القابل، و الموقوف، و الواقف، و الموقوف عليه،
- ١٨٧٤ ..... البحث الحادي عشر في الشرائط الجعليه الصادره من المالك أو من نوابه،
- ١٨٧٤ ..... اشاره
- ١٨٧٤ ..... أمّا الصحيحه:
- ١٨٧٥ ..... القسم الثاني: الشرائط الفاسده،
- ١٨٧٦ ..... البحث الثاني عشر: في أقسامه
- ١٨٧٩ ..... البحث الثالث عشر: في الأحكام
- ١٨٧٩ ..... اشاره
- ١٨٧٩ ..... أولها: في بيعه
- ١٨٨٠ ..... ثانيها: في اضمحلاله
- ١٨٨١ ..... ثالثها: فيما يثبت به
- ١٨٨٣ ..... رابعها: في قسمته
- ١٨٨٤ ..... خامسها: وقف المشاع منه
- ١٨٨٥ ..... سادسها: أنه لا شفعه في الوقف،
- ١٨٨٦ ..... سابعها: أن المستنبت من نفس الموقوف قد يملك بالفصل،

- ١٨٨٦ ..... ثامنها: أن الوقف العام إذا تم وقفه انسلخ عن حكم الواقف
- ١٨٨٨ ..... تاسعها: أن القبض إن جعله عباره عن التخليه في جميع المقامات،
- ١٨٨٨ ..... عاشرها: أن أم الولد لقا لم يجز نقلها إلى مالك بشىء من التواقل لم يجز وقفها،
- ١٨٨٩ ..... حادى عشرها: أنه إذا قامت البيئه على أن الشىء الفلانى وقف بهذه العباره، و أقوال المالك كذلك،
- ١٨٨٩ ..... ثانى عشرها: وقف المريض في مرض نشأ عنه الموت يخرج من الثلث،
- ١٨٩٠ ..... ثالث عشرها: أن كل وكيل ترك قيدياً اعتبره المالك،
- ١٨٩٠ ..... رابع عشرها: أن كل من تعلق به ضمان الوقف، عاماً أو خاصاً، لتلف أو تعدد أو تعويض، من أهله أو لا،
- ١٨٩٠ ..... خامس عشرها: أنه لا يدخل فيه خيار، و لا خيار الشرط،
- ١٨٩١ ..... سادس عشرها: أن نفقه الموقوف تلزم الموقوف عليه في الوقف الخاص،
- ١٨٩١ ..... سابع عشرها: ملك المنافع للموقوف عليهم، في عامه للعموم، و خاصه للخصوص،
- ١٨٩١ ..... ثامن عشرها: لا يجوز للموقوف عليهم نكاح الموقوف،
- ١٨٩١ ..... تاسع عشرها: وقف الحامل لا يدخل فيه الحمل المتكون قبل العقد،
- ١٨٩٢ ..... العشرون: أنه إذا جنى على الموقوف، كان الاستيفاء للموقوف عليه،
- ١٨٩٢ ..... الحادى والعشرون: أنه لو كان الموقوف وصياً، أو مجتهداً و لم يكن ناظر شرعى أو كان، فهل يكتفى بنفسه عن غيره أو لا؟
- ١٨٩٢ ..... الثانى والعشرون: أن الموقوف لا يملك شيئاً،
- ١٨٩٢ ..... الثالث والعشرون: إذا اختلط الوقف بالحرام و جهل صاحب و المقدار، أخرج الخمس لبنى هاشم
- ١٨٩٣ ..... الرابع والعشرون: أنه لو دار بين الأنواع من عام و خاص، و مطلق و مقيد،
- ١٨٩٣ ..... الخامس والعشرون: أنه لو أخذ من مال الزكاه شيئاً، و جعله المجتهد وقفاً في سبيل الله،
- ١٨٩٣ ..... السادس والعشرون: أنه لا يجوز وقف المشتركات على أرباب الحصص جميعاً من مجتهد و غيره؛
- ١٨٩٣ ..... السابع والعشرون: أنه لو وقف على جماعه، فقبل بعض، و رد بعض،
- ١٨٩٣ ..... الثامن والعشرون: أنه لو وقف على غير القابل، فصار قابلاً في أثناء العقد
- ١٨٩٤ ..... التاسع والعشرون: أنه إذا وقف شيئاً على جهه، فزادت فوائده على مصارفه،
- ١٨٩٤ ..... الثلاثون: أنه إذا نذر أو عاهد أو حلف أن يقف شيئاً معيناً على نحو،
- ١٨٩٤ ..... الحادى والثلاثون: أن نفقه الموقوف من المالك على الموقوف عليهم إن قلنا بملكهم،
- ١٨٩٤ ..... الثانى والثلاثون: أنه إذا قتل الموقوف عليه قصاصاً بطل الوقف،
- ١٨٩٤ ..... الثالث والثلاثون: أنه إذا أجز بطن من البطون الوقف إلى مده،
- ١٨٩٥ ..... الرابع والثلاثون: أنه بعد أن تبين أن الوقف يصح من بعض أقسام الكفار،
- ١٨٩٥ ..... الخامس والثلاثون: أنه ليست الوقفيه كالحريه
- ١٨٩٥ ..... السادس والثلاثون: أنه إذا وجد شىء في يد مسلم قد تصرف به تصرف المالك في أملاكهم،

- السابع والثلاثون: أنه لو علم أن على شيء بدأ متصرفه، ثم جهل صاحبها جهلاً مطلقاً ..... ١٨٩٦
- الثامن والثلاثون: أنه لا بأس بأخذ شيءٍ للتبرك من الأوقاف بعد أولها إلى الخراب، ..... ١٨٩٦
- التاسع والثلاثون: أن جميع الأوقاف العامة من مساجد، ومدارس، ومقابر، ورتب، ونحوها إذا خربت وتعطلت، جاز للحاكم إيجارها ..... ١٨٩٦
- الأربعون: إن الأوقاف كالمساجد ونحوها للحاكم أو من قام مقامه التصرف فيها لمصالحها، ..... ١٨٩٦
- الباب الثاني: في الحبس ..... ١٨٩٧
- إشاره ..... ١٨٩٧
- الأول: في بيان حقيقته ..... ١٨٩٧
- الثاني: في بيان صيغته: ..... ١٨٩٧
- الثالث: في بيان مطلق المتعاقدين، ..... ١٨٩٨
- الرابع: في بيان ما يختص بالموجب، ..... ١٨٩٨
- الخامس: فيما يختص بالقابل، ..... ١٨٩٨
- السادس: في الحابس، وشروطه ..... ١٨٩٨
- السابع: في المحبوس، ..... ١٨٩٩
- الثامن: في المحبوس عليه، ..... ١٨٩٩
- التاسع: في الناظر، ..... ١٨٩٩
- العاشر: في الشروط، ..... ١٨٩٩
- إشاره ..... ١٨٩٩
- القسم الأول: الشروط الأصلية، ..... ١٨٩٩
- إشاره ..... ١٨٩٩
- أحدها: عدم الخروج عن ملك الحابس أو قصد الخروج، ..... ١٩٠٠
- ثانيها: القبض ..... ١٩٠١
- ثالثها: القربه، ..... ١٩٠١
- رابعها: إخراج الحابس نفسه عن الحبس، ..... ١٩٠١
- خامسها: الرجحان ..... ١٩٠١
- القسم الثاني: في الشرائط الجعليه، ..... ١٩٠١
- إشاره ..... ١٩٠١
- القسم الأول: الصحيح منها، ..... ١٩٠٢
- القسم الثاني: الشرائط الفاسده، ..... ١٩٠٣
- الحادي عشر: في أقسامه: ..... ١٩٠٣

- ١٩٠٣ ..... اشاره
- ١٩٠٣ ..... القسم الأول: السكنى،
- ١٩٠٣ ..... القسم الثاني: العمرى،
- ١٩٠٤ ..... القسم الثالث: الرقى،
- ١٩٠٤ ..... الثاني عشر: فى الأحكام،
- ١٩٠٧ ..... كتاب الجهاد
- ١٩٠٧ ..... اشاره
- ١٩٠٩ ..... و فيه أبواب
- ١٩٠٩ ..... الباب الأول: فى المقدمات
- ١٩٠٩ ..... اشاره
- ١٩٠٩ ..... المبحث الأول: فى بيان معناه و الإشارة إلى مصاديقه و أنواعه.
- ١٩٠٩ ..... الجهاد ينقسم، من جهة اختلاف متعلقاته، إلى أقسام خمسة:
- ١٩٠٩ ..... أحدها: الجهاد ليجفظ بيبضه الإسلام
- ١٩١٠ ..... ثانيها: الجهاد لدفع الملاعين عن التسلط على دماء المسلمين و أعراضهم بالتعرض، بالزنا بنسائهم، و اللواط بأولادهم،
- ١٩١٠ ..... ثالثها: الجهاد لدفعهم عن طائفه من المسلمين التقت مع طائفه من الكفار،
- ١٩١٠ ..... رابعها: الجهاد لدفعهم عن بلدان المسلمين و قراهم و أراضيهم،
- ١٩١١ ..... خامسها: جهاد الكفر و التوجه إلى محالهم، للرد إلى الإسلام، و الإذعان بما أتى به النبى الأتى
- ١٩١٢ ..... و تفرق الأربعة المتقدمه عن الخامس بوجه:
- ١٩١٢ ..... أحدها: أنه يشترط فى الجهاد بالمعنى الأخير
- ١٩١٢ ..... ثانيها: أنه يستثنى من المكلفين أصناف فى وجوب الجهاد بالمعنى الأخير،
- ١٩١٣ ..... ثالثها: أنه لا يجوز التخلف عن الهدنه و الأمان، و الصلح، و العهد،
- ١٩١٣ ..... رابعها: أنه يختص المحاربه فى القسم الأخير بما كانت مع الكفار لجليهم إلى الإسلام.
- ١٩١٣ ..... خامسها: أنه يلحظ فى القسم الأخير عدم زياده الكفار على الضعف
- ١٩١٣ ..... سادسها: أنه لا يجوز الجهاد بالمعنى الأخير فى الأشهر الحزم،
- ١٩١٣ ..... سابعها: تخصيص الوجوب فى القسم الأخير بمره فى السنه،
- ١٩١٣ ..... ثامنها: لزوم الدعاء إلى الإسلام قبل محاربتهم فى القسم الأخير،
- ١٩١٣ ..... تاسعها: أنه ليس للإمام الأخذ من أموال المسلمين قهراً
- ١٩١٥ ..... عاشرها: أنه لا ينقض عقد الجزية، و الأمان، و الهدنه، و الصلح،
- ١٩١٥ ..... حادى عشرها: أنه لا يجب بذل مال يضرب بحاله فى القسم الأخير،

- ثاني عشرها: أنه تجب قسمة الغنائم بين المجاهدين في القسم الأخير ..... ١٩١٥
- ثالث عشرها: أنه لا ينبغي القتل بالسم، و لا الهجوم عليهم، ..... ١٩١٥
- رابع عشرها: أن الغنيمة إذا جاءت بها سرية بغير إذن الإمام تكون للإمام، ..... ١٩١٥
- ثم إن هناك أنواعاً أخر من الحرب السائغة أو الواجبه بحسب الشرع يُطلق عليها اسم الدفاع، ..... ١٩١٥
- اشاره ..... ١٩١٥
- و هي أقسام ثلاثه: ..... ١٩١٥
- أحدها: الدفع عن نفسه في مُقابله عدو أراد قتله، ..... ١٩١٥
- ثانيها: الدفع عن عرضه، أو عن نفس مؤمن أو عرضه، ..... ١٩١٦
- ثالثها: الدفع عن ماله أو مال مؤمن، ..... ١٩١٦
- المبحث الثاني: في بيان فضيله الجهاد ..... ١٩١٧
- اشاره ..... ١٩١٧
- و أما الآيات ..... ١٩١٨
- و أما الروايات الواردة في ذلك ..... ١٩٢١
- المبحث الثالث في بيان حُسن التكليف و فُيح قول من قتيحه، ..... ١٩٢٥
- اشاره ..... ١٩٢٥
- أولها: أن بديهه العقل تحكم بأن صاحب العظمه و الجبروت، و المُلِك و الملكوت، يحسن منه إظهار عظمته و جبروته، ..... ١٩٢٥
- ثانيها: أنه يجب خلق الممكنات مختلفه الحقائق و الصفات، ..... ١٩٢٥
- ثالثها: أن التكليف في نفسه من أعظم اللطف و أكبر النعم؛ ..... ١٩٢٦
- رابعها: أن المبدأ الفياض جلّ و علا يجب عليه بمقتضى فيضه و لطفه و كرمه أن يفيض نعمه على عباده، ..... ١٩٢٦
- خامسها: أن جميع ما أمر به بعد التأمل التام ترى فيه صلاحاً للمأمور: ..... ١٩٢٧
- سادسها: أنه باعث على ترتب اللذات بالخدمه، ..... ١٩٢٧
- سابعها: اشتماله على لذه الوفاء، ..... ١٩٢٧
- ثامنها: أنه أقرب في رجاء نيل النعم، و دفع النقم، ..... ١٩٢٨
- المبحث الرابع أنه لما علم أنّ للواجب جلّ و علا مطالب يُريدها من العبد؛ لصلاح يعود إلى العبد لا إليه؛ ..... ١٩٢٨
- المبحث الخامس [لزوم معرفه النبي المبعوث] ..... ١٩٢٩
- اشاره ..... ١٩٢٩
- و في جمعه لمكارم الأخلاق التي قام عليها من الجميع الاتفاق، ..... ١٩٣٢
- قد شهدت بنبوته الكتب المنزله من السماء، و كتب الرُسل و الأنبياء: ..... ١٩٣٤
- اشاره ..... ١٩٣٤

١٩٣٩	.....	مناقشه اليهود و النصارى]
١٩٣٩	.....	اشاره
١٩٤٠	.....	مقايسه القرآن مع سائر الكتب و ما فيها.]
١٩٤٠	.....	اشاره
١٩٤٠	.....	أما التوراه
١٩٤٠	.....	اشاره
١٩٤٠	.....	أحدها: ما يقتضى نفى الاعتماد على التوراه
١٩٤٢	.....	ثانيها: إسناد الأنبياء إلى فعل القبائح:
١٩٤٢	.....	ثالثها: ما يُنافى تنزيه الله تعالى
١٩٤٣	.....	و أما الإنجيل
١٩٥٠	.....	المبحث السادس فى أسباب تفاصيل التكاليف، و بيان اللوم فى وضعها على أنحاء مختلفه.
١٩٥١	.....	المبحث السابع: فى بيان سبب العصيان
١٩٥٢	.....	المبحث الثامن: فى تقسيم المعاصى و جميع الذنوب و الخطايا بين قسمين:
١٩٥٣	.....	المبحث التاسع: فى تقسيم الواجبات
١٩٥٤	.....	المبحث العاشر: فى أقسام الكفر
١٩٥٥	.....	المبحث الحادى عشر: فى أحكام الكفر على الإجمال
١٩٥٥	.....	أما الإيمانى الأصلى منه و الارتدادى الفطرى و الملى،
١٩٥٥	.....	و أما الكفر الإسلامى، فلا يخلو من أقسام:
١٩٥٥	.....	أحدها: الارتدادى
١٩٥٥	.....	اشاره
١٩٥٥	.....	أما المرتدّ الفطرى؛
١٩٥٥	.....	و أما الملى؛
١٩٥٧	.....	ثانيها: بالكفر الأصلى
١٩٥٧	.....	اشاره
١٩٥٧	.....	أحدهما: المتشبتّ بالإسلام
١٩٥٧	.....	القسم الثانى: من لا تشبتّ له بالإسلام،
١٩٥٧	.....	المبحث الثانى عشر: فى بيان ما يحتاج إلى رئيس مُطاع و عسكر و أشيعاء و أتباع و ما لا يحتاج إلى ذلك.
١٩٦٢	.....	الباب الثانى: فى بيان أقسام الحروب
١٩٦٢	.....	اشاره

١٩٦٢	القسم الأول: الدفاع الصرف
١٩٦٣	القسم الثاني: الجهاد المتضمن للدفاع
١٩٦٤	الباب الثالث: في بيان الشروط
١٩٦٦	الباب الرابع: في تفصيل أسباب الاعتصام
١٩٦٦	اشاره
١٩٦٦	الفصل الأول: بذل الجزية للإمام، أو نائبه الخاص أو العام
١٩٦٩	الفصل الثاني من أسباب الاعتصام: الإقرار بكلمة الإسلام
١٩٦٩	الفصل الثالث: الأمان
١٩٦٩	اشاره
١٩٦٩	الأول: في عقده
١٩٧٠	الثاني: في محلّه
١٩٧٠	الثالث في العاقد
١٩٧١	الرابع في أحكامه
١٩٧١	اشاره
١٩٧١	أولها: أنّ عقد الأمان لازم
١٩٧١	ثانيها: أنّه لو دخل حربيّ دار الإسلام بغير أمان، فلا أمان على نفسه، و لا عرضه، و لا ماله
١٩٧١	ثالثها: أنّه لو دخل بأمان مع ماله
١٩٧٣	رابعها: أنّه إذا دخل المسلم أرض العدو بأمان، فسرقت أو سلب شيئاً، وجبّ ردّه
١٩٧٣	خامسها: أنّه لو فكّ نفسه بمال يبعثه، و إلا رجع، فلا يبعد وجوب الوفاء إن تمكّن من المال
١٩٧٣	سادسها: أنّه يقتصر في الأمان على متعلّقه
١٩٧٣	سابعها: أنّه لو أمر رئيس العسكر بالرسالة
١٩٧٣	ثامنها: أنّ الأمان يجري على نحو ما وقع
١٩٧٣	تاسعها: لو ادعى رئيس المسلمين أو الرسول خصوص الأمان
١٩٧٤	عاشرها: إذا أمتنا شخصاً على شرط
١٩٧٥	حادى عشرها: إذا أمتوهم بشرط مالٍ أو نساءٍ أو صبيهٍ أو نحو ذلك
١٩٧٥	ثاني عشرها: يقع الأمان على نحو ما يتعتّن به من عموم الأمكنه، و الأزمنه، و الأحوال
١٩٧٥	ثالث عشرها: إذا جاء الرسول منهم، و علموا أنّ غرضه التطلّع على أحوالهم
١٩٧٥	رابع عشرها: أنّه يجوز لرئيس المسلمين نقض الأمان
١٩٧٥	خامس عشرها: أنّ الأمان و خلافه قد يكون بالتحكيم

- سادس عشرها: إنما يتبع حكم الحاكم إذا لم يخالف الشرع، ..... ١٩٧٧
- سابع عشرها: إذا حكم الحاكم بأمر، و أسلموا قبل فعله، ..... ١٩٧٧
- ثامن عشرها: لو حكم الحاكم بما لا يجوز، لم يمض حكمه. .... ١٩٧٧
- تاسع عشرها: لو حكموا من يختارونه من عسكر المسلمين جازاً، ..... ١٩٧٧
- العشرون: يُعتبر في الحاكم البلوغ والعقل حين الحكومه، و الحرّيه، و الذكوره، و المعرفه بطريق الحكم ..... ١٩٧٧
- الحادى و العشرون: لا يُعتبر في التحكيم و لا في الحكم صيغه مخصوصه، ..... ١٩٧٧
- الثانى و العشرون: موت الحاكم أو جنونه أو نسيانه لا يخلّ بالحكم، ..... ١٩٧٩
- الثالث و العشرون: أنّ أمر التحكيم و قبوله موكل إلى الإمام ..... ١٩٧٩
- الرابع و العشرون: ليس للحاكم بعد الحكم أن يرجع عن حكمه، ..... ١٩٧٩
- الفصل الرابع: فيمن اعتصموا بالإسلام ..... ١٩٧٩
- اشاره ..... ١٩٧٩
- القسم الأول: الذين أسلموا قبل توجه الجند إليهم، ..... ١٩٧٩
- القسم الثانى: الذين أسلموا بعد الاستيلاء التام عليهم، ..... ١٩٧٩
- القسم الثالث: الذين أسلموا بعد الاستيلاء على بعض ما يلحق بهم، دون بعض، ..... ١٩٨٠
- الفصل الخامس: المعتصمون بالصلح ..... ١٩٨١
- الفصل السادس: المعتصمون بالعهد و الايمان و النذور ..... ١٩٨٢
- الفصل السابع: فى المهادنه ..... ١٩٨٣
- الفصل الثامن: فى الأحكام المشتركه بين أقسام الاعتصام ..... ١٩٨٤
- اشاره ..... ١٩٨٤
- أحدها: أنّها إن وقعت عامه مصرحاً فيها بالعموم، ..... ١٩٨٤
- ثانيها: أنّها لا تضادّ فيها، ..... ١٩٨٤
- ثالثها: أنّها لا تحتاج إلى صيغ خاصه، ..... ١٩٨٤
- رابعها: أنّ العام منها و المطلق يقتضى رفع الأذيه عن الكفّار بقول، أو فعل ضرب، أو شتم أو إهانته مواجهه؛ ..... ١٩٨٤
- خامسها: أنّه إذا شرط عليهم مال أو عمل أو شرط آخر، ..... ١٩٨٥
- سادسها: أنّ كلّ من ظهرت منه خيانه للمسلمين، ..... ١٩٨٦
- سابعها: لو بانّ فساد العقد، و قد كان بعض الكفّار ظلّوا صحته مده، فدخلوا أرض المسلمين، ..... ١٩٨٦
- ثامنها: أنّ الشرط الفاسد يُفسد العقد، ..... ١٩٨٦
- تاسعها: لو جاءت معهم امراه، فأسلمت، لم تردّ. .... ١٩٨٦
- عاشرها: لو تعرّضهم أحد من المسلمين أو المعتصمين أو غيرهم فى أرض المسلمين، وجبّ الذبّ عنهم، ..... ١٩٨٦



- ١٩٨٦ ..... حادى عشرها: لو بَدَل أحدهم دينه، و لم يخلِّ بالعقد،
- ١٩٨٧ ..... ثانى عشرها: لو نقَضَ رئيسهم العقد،
- ١٩٨٨ ..... ثالث عشرها: إذا نقض عقدهم، لظهور خيانتهم أو لغير ذلك،
- ١٩٨٨ ..... رابع عشرها: إذا آغاز قوم من أهل الحرب أو غيرهم،
- ١٩٨٨ ..... خامس عشرها: إذا حصلت مُرافعه بينهم و بين المسلمين،
- ١٩٨٨ ..... سادس عشرها: تجوز المعامله معهم ببيع، و شراء، و إجاره، و جعله،
- ١٩٨٨ ..... سابع عشرها: تجوز الضيافه عندهم، و شُرب مائهم، و قهوتهم،
- ١٩٨٨ ..... ثامن عشرها: لا يجوز تملك المملوك المسلم و إن كان من الفِرَق المبدعه،
- ١٩٨٩ ..... تاسع عشرها: لا يجوز تملك المصاحف، و كُتُب الأخبار، و الدعوات، و الحُطَب، و المواعظ لهم.
- ١٩٨٩ ..... العشرون: تجوز الصدقه المندوبه عليهم،
- ١٩٩٠ ..... الحادى و العشرون: تجرى أحكامهم، و يمضى نكاحهم، و طلاقهم،
- ١٩٩٠ ..... الثانى و العشرون: أنهم نجسوا العين ذمهم و غيره
- ١٩٩٠ ..... الثالث و العشرون: تحرم مُناكحتهم مع المسلمين،
- ١٩٩٠ ..... الرابع و العشرون: أنهم لا يُغسلون، و لا يُحتطون، و لا يَكفنون،
- ١٩٩٠ ..... الخامس و العشرون: أنّ المسلمين يعينونهم على الكفّار إذا دهموهم؛
- ١٩٩٠ ..... السادس و العشرون: لو أخذ منهم مسلم مائلاً، ردّه عليهم،
- ١٩٩٠ ..... السابع و العشرون: أنه يتحلّ العاصم من جزيه و غيرها بإخلالهم بأمر المسلمين،
- ١٩٩٢ ..... الفصل التاسع: فى تفصيل أحكام عقد الذمه
- ١٩٩٢ ..... اشاره
- ١٩٩٢ ..... أحدها: فى نفس العقد
- ١٩٩٣ ..... ثانيها: فى العاقد
- ١٩٩٣ ..... ثالثها: فى المعقود له
- ١٩٩٤ ..... رابعها: فى المعقود به
- ١٩٩٥ ..... خامسها: فيما يلزم لهم بعد عقد الذمه على الإطلاق،
- ١٩٩٦ ..... سادسها: فيما يلزم عليهم
- ١٩٩٦ ..... اشاره
- ١٩٩٦ ..... أحدها: ما لا تنعقد بدونه الذمه،
- ١٩٩٧ ..... الثانى: ما يفيد تركه مع الشرط،
- ١٩٩٧ ..... الثالث: ما يجب عليهم، شُرطاً أو لم يُشرط،

- ٢٠٠٠ ..... الرابع: ما لا يجب إلا بالشرط،
- ٢٠٠٠ ..... الباب الخامس: فى باقى أقسام الكفّار و من بحكمهم
- ٢٠٠٠ ..... اشاره
- ٢٠٠٠ ..... الفصل الأول: فى الكفّار المُتَشَتِّين بالإسلام،
- ٢٠٠٠ ..... اشاره
- ٢٠٠٠ ..... أحدها: الخورج،
- ٢٠٠٢ ..... ثانيها: النواصب،
- ٢٠٠٣ ..... ثالثها: الغلاة،
- ٢٠٠٥ ..... الفصل الثانى: فى البغاه
- ٢٠٠٧ ..... الفصل الثالث: فى الكفّار الخالين عن أسباب الاعتصام
- ٢٠١٠ ..... الباب السادس: فيما يتعلّق بالمحاربه و المقاتله
- ٢٠١٠ ..... اشاره
- ٢٠١٠ ..... الفصل الأول: فى أنّه ينبغى الاستعداد،
- ٢٠١٥ ..... الفصل الثانى: فى الاستيلاء بالحرب و الجهاد
- ٢٠١٧ ..... الفصل الثالث: فى بيان نُبذه من الأحكام، ممّا يتعلّق بغير القسم الأخير من أقسام الجهاد،
- ٢٠١٧ ..... اشاره
- ٢٠١٧ ..... أحدها: أنّه يجوز صرف الصدقات الواجبات
- ٢٠١٧ ..... ثانيها: أنّه يجوز لمقوم العساكر و رئيسها المطاع الأخذ من خراج الأراضى و الأشجار و المزارع، و مال الجزية،
- ٢٠١٧ ..... ثالثها: أنّه يجوز له أن يدفع من مال الخراج، و مال الجزية، و الزكاه،
- ٢٠١٩ ..... رابعها: أنّه يجوز جبر الناس من المسلمين و غيرهم على الحرب، و الجهاد؛ و المُحاربه معهم على ذلك
- ٢٠١٩ ..... خامسها: أنّ من قتل فى محلّ الحرب من الأقسام الأربعة، [يجرى عليه ما يجرى على الشهيد بين يدى الإمام].
- ٢٠١٩ ..... سادسها: أنّه يجوز استعمال الات اللهوى، و اللعب، و الغناء، و الأمور المُشجّعه للناس إذا توقّف عليها نظم الجنود،
- ٢٠١٩ ..... سابعها: أنّه تجب صلاه الفريضة مع الخوف من تسلّط العدوّ
- ٢٠٢١ ..... ثامنها: أنّه إذا كان فى بدنه أو بعض ثيابه نجاسه،
- ٢٠٢١ ..... تاسعها: أنّه يجوز لبس ما لا تجوز الصلاه به فى الصلاه،
- ٢٠٢١ ..... عاشرها: أنّه يجوز التوصل إلى دفعهم بجميع أنواع الجيّل،
- ٢٠٢١ ..... حادى عشرها: أنّه لا مانع من مُقاتلتهم و فيهم مسلمون لا يمكن عزلهم عنهم،
- ٢٠٢٣ ..... ثانى عشرها: أنّه إن ظنّ أنّهم يندفعون بالقول بحيث لا تزيد جرأتهم على المسلمين، قدّمه على غيره حفظاً.
- ٢٠٢٣ ..... ثالث عشرها: أنّه لو أمكن التحصن منهم بالقلاع، و حفر الخنادق، مع استيلائهم على أرض المسلمين أو مع خوف بقائهم،

- ٢٠٢٣ ..... رابع عشرها: أنه يجب على العلماء إعانة الرئيس المتوجه لدفع الكفار،
- ٢٠٢٣ ..... خامس عشرها: أنه كما يجب على الرئيس المطاع نظم الجنود و العساكر، و جعل كلّ في مقامه المناسب له، كذلك يجب عليهم استماع كلامه،
- ٢٠٢٣ ..... سادس عشرها: أن يجعل له من أصحاب الرأي، و التدبير، و الديانة، و الأمانه جمعاً يستشيرهم في الأمور،
- ٢٠٢٤ ..... سابع عشرها: أن يكثر البشاشه و التبسم في وجوه أصحابه،
- ٢٠٢٥ ..... ثامن عشرها: أن يتخذ خطيباً واعظاً ينادى عسكر المسلمين، و يزهدهم في الدنيا،
- ٢٠٢٥ ..... تاسع عشرها: أن يجعل الحزاس في جميع أطراف العسكر،
- ٢٠٢٥ ..... العشرون: أن لهم أن يتوصلوا إلى إذلال العدو بما شاؤوا من الطرق،
- ٢٠٢٥ ..... الحادى و العشرون: أنه ينبغي للرئيس المطاع إذا علم توقّف التسلط على الكفار
- ٢٠٢٥ ..... الثانى و العشرون: أنه ينبغي للرئيس المطاع أن ينصب للعسكر رؤساء، مترتبين،
- ٢٠٢٦ ..... الثالث و العشرون: أن الحرب فيما عدا القسم الأخير لا يختص بالواحد مع العشره فما دون،
- ٢٠٢٦ ..... الرابع و العشرون: أنه لا مانع من قتل النساء، و الصبيان، و المجانين، و المرضى، و المشايخ الفانين من الكفار إذا كانوا معهم في الحرب،
- ٢٠٢٦ ..... الخامس و العشرون: أنه لا مؤاخذه في قتل المسلمين إذا دخلوا مع الكفار و تترسوا بهم،
- ٢٠٢٦ ..... السادس و العشرون: أنه يجب دفن المقتول من المسلمين في المعركة، مع اليقين بدخولهم في القتلى، و ترك الكفار.
- ٢٠٢٦ ..... السابع و العشرون: أنه يُستحبّ مؤكداً الغرابطه،
- ٢٠٢٧ ..... الثامن و العشرون: أنه يجب على كلّ ذى رئاسه في إقامه جنود أو سياسه عساكر أو أمر أو نهى في الرعيه
- ٢٠٢٧ ..... التاسع و العشرون: أن من علم الإذن له بسبب قابليته، كان له منع من عداه من الرئاسه،
- ٢٠٢٧ ..... الثلاثون: أنه ينبغي للمجاهدين حسن التوكّل على الله،
- ٢٠٢٧ ..... الحادى و الثلاثون: أنه يجب على من قام هذا المقام،
- ٢٠٢٨ ..... الثانى و الثلاثون: أنه ينبغي لرئيس عسكر المسلمين أن يأمرهم بحسن النيه، و الاعتماد على ربّ البريه،
- ٢٠٢٨ ..... الثالث و الثلاثون: أن يرفعوا الأضغان و العداوه فيما بينهم،
- ٢٠٢٨ ..... الرابع و الثلاثون: الدعاء عند التقاء الصّقين بالمأثور،
- ٢٠٢٩ ..... الخامس و الثلاثون: أنه يحرم الفرار عند التقاء الصفوف،
- ٢٠٢٩ ..... الفصل الرابع: في المرابطه
- ٢٠٣٢ ..... الباب السابع: في الغنائم
- ٢٠٣٢ ..... اشاره
- ٢٠٣٢ ..... الأول: في أنّ المباحات إذا لم تسيق عليها يد مالك
- ٢٠٣٢ ..... الفصل الثانى: في الأسارى المملوكين بالأسر
- ٢٠٣٢ ..... اشاره
- ٢٠٣٢ ..... أحدهما: الذرارى،

- ٢٠٣٤ ..... ثانيهما: النساء و الخنثى المشكله، و الممسوحون،
- ٢٠٣٧ ..... الفصل الثالث: فيما لا ينقل كالأراضى و ما يتبعها
- ٢٠٣٧ ..... اشاره
- ٢٠٣٧ ..... الأول: أرض من أسلم أهلها طوعاً قبل الاستيلاء عليها،
- ٢٠٣٧ ..... الثانى: الأرض التى ترك أهلها عمارتها للمسلمين كانت أو للمعتصمين أو للمتشيئين،
- ٢٠٣٨ ..... الثالث: الأرض الموات بالأصل، و ما فى حكمها
- ٢٠٤١ ..... الرابع: الأرض التى صولح عليها أهلها،
- ٢٠٤١ ..... الخامس: الأرض التى جلى عنها أهلها و تركوها،
- ٢٠٤٢ ..... السادس: الأرض التى كانت مُحياه فى أيدى الكفار، ثم ماتت،
- ٢٠٤٢ ..... السابع: الأرض التى كانت مُحياه بأيدى المسلمين،
- ٢٠٤٢ ..... الثامن: الأرض المفتوحه بالقهر و الغلبه،
- ٢٠٤٣ ..... التاسع: الأرض المفتوحه بغزو الكفار عن إذن المسلمين للمسلمين،
- ٢٠٤٣ ..... العاشر: ما فتح بغزو الكفار للمسلمين من غير استئذانهم،
- ٢٠٤٣ ..... الحادى عشر: ما فتح بغزو الكفار
- ٢٠٤٤ ..... الثانى عشر: الأرض التى استولى عليها الكفار،
- ٢٠٤٤ ..... اشاره
- ٢٠٤٤ ..... الأول: أن ما كان فى أيدى المسلمين من الأراضى العربيه، و العجميه، و الهنديه، و غيرها،
- ٢٠٤٥ ..... المقام الثانى: أن يد المسلمين و رئيسهم شاهده بأن أرض الموات التى عليها اليد للمسلمين، و قضت المظنه بحسب العاده بسبق إحيائها،
- ٢٠٤٥ ..... المقام الثالث: فيما ظهر حالها من الأراضى
- ٢٠٤٥ ..... اشاره
- ٢٠٤٥ ..... الأول: ما ظهر أنها من مفتوح العنوه،
- ٢٠٤٧ ..... الثانى: ما يظهر أنها فتحت صلحاً،
- ٢٠٤٧ ..... الثالث: ما يظهر أنها فتحت بإسلام أهلها طوعاً،
- ٢٠٤٩ ..... الفصل الرابع: فيما لا يقسم من الغنائم
- ٢٠٤٩ ..... اشاره
- ٢٠٤٩ ..... أحدها: المُحياه وقت الفتح من الأرض المفتوحه عنوه
- ٢٠٥٠ ..... ثانيها: أرض الأنفال،
- ٢٠٥٢ ..... ثالثها: صفايا الأموال،
- ٢٠٥٢ ..... رابعها: السلب،

- ٢٠٥٣ ..... خامسها: الرضح،
- ٢٠٥٤ ..... سادسها: ما وضعه ولي الأمر من الجعائل على حفظ أو رعى دواب
- ٢٠٥٤ ..... سابعا: ما يجعل لنفقه الغنيمه من النساء، و الأسارى، و الحيوانات،
- ٢٠٥٤ ..... ثامنها: ما يحفظه ولي الأمر لخوف بعض الحوادث المتوقفه على بذل بعض الأموال،
- ٢٠٥٤ ..... الفصل الخامس: فى قسمه الغنائم .....
- ٢٠٥٤ ..... اشاره .....
- ٢٠٥٥ ..... الأول: فى أنها يتعلّق بها حقوق الغانمين أعياناً أو منافع أو حقوقاً .....
- ٢٠٥٦ ..... الثانى: فى أنّ البناء على الاشتراك هو الموافق للحكمه المقتضيه للمصلحه المانع عن المفسده؛ .....
- ٢٠٥٦ ..... الثالث: أنه لا بدّ من أتباع سيره النبي صلى الله عليه و آله و سلم و الخلفاء الراشدين فى القسمة، .....
- ٢٠٥٧ ..... الرابع: أنّ الحكم متمشّ فيما بعد الغيبه و شبهها، .....
- ٢٠٥٧ ..... الخامس: فى القاسم .....
- ٢٠٥٨ ..... السادس: فى المقسوم له .....
- ٢٠٥٨ ..... السابع: فى المقسوم .....
- ٢٠٥٩ ..... الثامن: فى مكان القسمة .....
- ٢٠٥٩ ..... التاسع: فى زمان القسمة .....
- ٢٠٦٠ ..... العاشر: فى كيفيه القسمة .....
- ٢٠٦٠ ..... الحادى عشر: فى مقدار السهام .....
- ٢٠٦١ ..... الثانى عشر: فى الأحكام، و فيها مطالب: .....
- ٢٠٦٣ ..... خاتمه .....
- ٢٠٦٣ ..... اشاره .....
- ٢٠٦٣ ..... الأول: فى أحكام الارتداد .....
- ٢٠٦٣ ..... اشاره .....
- ٢٠٦٣ ..... أحدهما: فيما يتحقّق به الارتداد .....
- ٢٠٦٥ ..... المقام الثانى: فى أحكامه .....
- ٢٠٦٥ ..... اشاره .....
- ٢٠٦٨ ..... و يترتب على هذه الأقسام أحكام: .....
- ٢٠٧٠ ..... المبحث الثانى: فى المحاربه .....
- ٢٠٧٠ ..... اشاره .....
- ٢٠٧٠ ..... الأول: فى المحارب اسم فاعل .....

- ٢٠٧٠ ..... الثاني: في المحازب اسم مفعول.
- ٢٠٧٠ ..... الثالث: في الأحكام.
- ٢٠٧١ ..... المبحث الثالث: في الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ..
- ٢٠٧٨ ..... كتاب الحج
- ٢٠٧٨ ..... اشاره
- ٢٠٨٠ ..... الأول: في المقدمات،
- ٢٠٨٠ ..... اشاره
- ٢٠٨٠ ..... الأول: في بيان معناه
- ٢٠٨١ ..... البحث الثاني: في مقدماته
- ٢٠٨١ ..... اشاره
- ٢٠٨١ ..... القسم الأول: فيما يتعلّق بالسفر
- ٢٠٨١ ..... اشاره
- ٢٠٨١ ..... أولها: رجحانه في ذاته،
- ٢٠٨٣ ..... ثانيها: رجحانه لغيره،
- ٢٠٨٣ ..... ثالثها: استحباب الوصيّة عند إرادته،
- ٢٠٨٣ ..... رابعها: الغُسل عنده، و الدعاء، و أفضله المأثور،
- ٢٠٨٥ ..... خامسها: توديع العيال عند التوجّه إليه،
- ٢٠٨٥ ..... سادسها: التصدّق أمامه بما تيسّر،
- ٢٠٨٦ ..... سابعها: التعمّم،
- ٢٠٨٦ ..... ثامنها: التحتّك بإداره طرف العمامة تحت حنكه،
- ٢٠٨٦ ..... تاسعها: اصطحابُ عصا لوز في سفره،
- ٢٠٨٧ ..... عاشرها: ما يفعله عند باب داره إذا توجّه إلى السفر،
- ٢٠٨٩ ..... حادي عشرها: ما يفعله عند الركوب،
- ٢٠٩١ ..... ثاني عشرها: زياده الاعتماد، و التوكّل، و الانقطاع إلى الله تعالى،
- ٢٠٩١ ..... ثالث عشرها: تحسين ما يصحبه من الزاد و الراحله في السفر، لا سيّما سفر الحجّ،
- ٢٠٩٢ ..... رابع عشرها: اتخاذ الرفقه في السفر، و تكراه الوحده،
- ٢٠٩٣ ..... خامس عشرها: المحافظه على مكارم الأخلاق في السفر،
- ٢٠٩٥ ..... سادس عشرها: توديع المسافرين و تشييعه و إعانتته،
- ٢٠٩٦ ..... سابع عشرها: اختيار الأيام السالمة من النحوسه من الأسبوع،

- ٢٠٩٧ ..... ثامن عشرها: تجتنب الأيام النحسه من الأسبوع،
- ٢٠٩٩ ..... تاسع عشرها: اختيار الأيام السالمه من النحوسه من الشهر: .....
- ٢١٠٢ ..... العشرون: تجتنب الأيام النحسه من الشهر: .....
- ٢١٠٨ ..... القسم الثاني: ما يتعلق ببيان فضله .....
- ٢١١٢ ..... القسم الثالث: ما يتعلق بوجوبه و وجوب العمره .....
- ٢١١٧ ..... الباب الثاني: في أقسامه .....
- ٢١١٧ ..... اشاره .....
- ٢١١٨ ..... الأول: التمتع .....
- ٢١١٨ ..... اشاره .....
- ٢١١٩ ..... الأول: فيمن يتعتين عليه .....
- ٢١٢٠ ..... الوجه الثاني: في شروطه، و هي أمور: .....
- ٢١٢١ ..... القسم الثاني: حج الأفراد .....
- ٢١٢٢ ..... القسم الثالث: حج القران .....
- ٢١٢٢ ..... اشاره .....
- ٢١٢٢ ..... البحث الأول: في أنها في حد ذاتها من دون ملاحظه أمر خارجي مشروطه بشروط: .....
- ٢١٢٥ ..... البحث الثاني: في أنه كما لا يجوز بالاختيار للنائي في حجّه الإسلام حال الاختيار أن يعود في الابتداء .....
- ٢١٢٦ ..... البحث الثالث: في أنه لا يجوز جمع نسكين فما زاد متمائلين، كحجتين، و عمرتين، .....
- ٢١٢٧ ..... البحث الرابع: في أن الواجب منقسم إلى واجب أصلي إسلامي، و واجب بالسبب، .....
- ٢١٢٧ ..... اشاره .....
- ٢١٢٧ ..... الأول: الواجب الأصلي من الحج بأقسامه، .....
- ٢١٢٧ ..... اشاره .....
- ٢١٢٧ ..... أحدها: الاستطاعه، .....
- ٢١٢٧ ..... اشاره .....
- ٢١٢٧ ..... الأول: في الزاد، .....
- ٢١٢٨ ..... المقام الثاني: في الراحله، .....
- ٢١٣٣ ..... ثانيها: عدم المعارضه بشي ء من الواجبات المخاطب بها في الابتداء. ....
- ٢١٣٤ ..... ثالثها: أن يتيسر المسير، .....
- ٢١٣٤ ..... اشاره .....
- ٢١٣٤ ..... منها: إحراز الصّحه و القوّه، .....

- ٢١٣٤ ..... ومنها: التثبّت على الدابّة، و عدم الخوف الشديد من الركوب
- ٢١٣٥ ..... ومنها: اتّساع الوقت لقطع الطريق،
- ٢١٣٦ ..... ومنها: خلّو الطريق عمّا يمنع من سلوكه،
- ٢١٣٧ ..... أمنها في أنّه إذا اجتمعت الشرائط و أهمل، أئِمّه،
- ٢١٣٧ ..... اشاره
- ٢١٣٧ ..... الأوّل: أن يموت قبل الإحرام؛ و دخول الحرم.
- ٢١٣٨ ..... القسم الثاني: أن يموت بعد الإحرام،
- ٢١٣٨ ..... الموضوع الثاني: في الواجبات بالأسباب الخارجيّة،
- ٢١٣٨ ..... اشاره
- ٢١٣٨ ..... الأوّل: النيابة
- ٢١٣٨ ..... اشاره
- ٢١٣٨ ..... الأوّل: في النائب،
- ٢١٤٠ ..... الثاني: في المنوب عنه،
- ٢١٤١ ..... الثالث: في العمل
- ٢١٤١ ..... الرابع: في عقد النيابة
- ٢١٤١ ..... الخامس: في أحكام النيابة:
- ٢١٤١ ..... اشاره
- ٢١٤١ ..... الأوّل: أنّ النائب في حجّه الإسلام أو مطلقاً في وجه إذا مات بعد الإحرام و دخول الحرم على نحو ما مرّ في المستطيع نفسه تكون حجّته تامّة،
- ٢١٤٢ ..... المطلب الثاني: في أنّ النائب إذا مات بمرض قبل أن يحصل له مجموع الأمرين:
- ٢١٤٣ ..... المطلب الثالث: في أنّ الأجير إذا اشترط عليه شروط،
- ٢١٤٣ ..... اشاره
- ٢١٤٤ ..... الأوّل: أن تكون مخالفته في تبديل النوع،
- ٢١٤٤ ..... الثاني: أن تكون مخالفته في المقدمات،
- ٢١٤٥ ..... الثالث: أن يكون الاختلاف في شروط أخر،
- ٢١٤٥ ..... المطلب الرابع: في أنّ الأجير إذا صدّ أو أحصر، فتحلّل بذبح الهدى، لم يجبر على القضاء،
- ٢١٤٦ ..... المطلب الخامس: في أنّ من تعدّدت عليه حجّات لتعدّد أسبابها، فوجب عليه الاستنابه لعجزه، جاز أن يستنّب نواباً متعدّدين في سنة واحده.
- ٢١٤٦ ..... المطلب السادس: في أنّه لو وجب عليه حجّ لنفسه، فنواه ابتداء عن غيره أو بالعكس؛
- ٢١٤٦ ..... المطلب السابع: في أنّ الإقالة مع التراضي من الحاكم جائزه،
- ٢١٤٧ ..... المطلب الثامن: في أنّه يجوز للنائب أن يستنّب مع الإذن،



- المطلب التاسع: في أن الثالث في العبادات في حج أو غيره عليه الإتيان بالشرائط المعتبرة في حقه، لا في حق المنوب عنه: ٢١٤٧
- المطلب العاشر: أنه يجري في عقد النيابة ما يجري في عقد البيع والإجارة: ٢١٤٧
- المطلب الحادي عشر: في أنه لو استطاع بأجرته: ٢١٤٨
- المطلب الثاني عشر: في أنه لا يلزم النائب سوى الإتيان بالمسمى: ٢١٤٨
- المطلب الثالث عشر: في أنه تجوز النيابة تبرعاً: ٢١٤٨
- المطلب الرابع عشر: في أنه إذا أوصى الميت بحج واجب أخرج من الأصل، إسلامياً كان أو لا، على الأصح: ٢١٤٨
- المطلب الخامس عشر: في أنه يستحق الأجير الأجره بالعقد إذا وافق: ٢١٤٩
- المطلب السادس عشر: في أنه يشترط علم الأجير بمقدار الأجره والأعمال في الجملة: ٢١٥٠
- المطلب السابع عشر: في أنه لو لم يتمكن الأجير في السنه المعينه، انفسخت الإجارة: ٢١٥٠
- المطلب الثامن عشر: في أنه يجوز للأجير في حج أن يعتمد عن نفسه، وفي عمره أن يحج عن نفسه، أو عن منوب آخر، مع إمكان الجمع: ٢١٥٠
- المطلب التاسع عشر: في أنه لو فاته الحج بتفريطه، تحلل بعمره عن نفسه، وليس له شيء: ٢١٥٠
- المطلب العشرون: في أنه لو أفسد حجّه، كان عليه قضاؤه عن نفسه في القابل: ٢١٥١
- المطلب الحادي والعشرون: لو عتین النائب و القدر تعینا: ٢١٥١
- المطلب الثاني والعشرون: في أنه إذا شرك في النيابة، وجعل قطع الطريق لواحد، والعمل لواحد: ٢١٥١
- المطلب الثالث والعشرون: في أن المنوب لو ظن نفسه بالغاً، فظهر الخلاف: ٢١٥١
- المطلب الرابع والعشرون: في أنه إذا قطع بعض المسافه، فخرج عن الإسلام أو الإيمان: ٢١٥٢
- المطلب الخامس والعشرون: في أنه لو كان عازماً على قطع الطريق أو بعضه أو الوصول مع القصد للعمل المستأجر على مثله أو غيره: ٢١٥٢
- المطلب السادس والعشرون: في أنه لو صح المنوب، ولم يعلم النائب حتى أتم العمل: ٢١٥٢
- المطلب السابع والعشرون: في أنه إذا استناب عن منوب في سنه مطلقه على حج التمتع، فتأخر حتى تم للمعصوب في مكّه أكثر من سنتين: ٢١٥٢
- المطلب الثامن والعشرون: في أنه إذا ارتد المعصوب، فخرج عن الإسلام أو الإيمان، فهل تكون ردّته مفسده في الأثناء كالأبتداء، أو لا؟ ٢١٥٣
- المطلب التاسع والعشرون: في أنه إذا تأخر النائب مختاراً فضاقت وقت الحج المستأجر عليه، فأتى بغيره: ٢١٥٣
- المطلب الثلاثون: في أنه إذا استناب فظهرت استطاعته، أو أن عليه حجاً واجباً في ذلك العام: ٢١٥٣
- المطلب الحادي والثلاثون: في أنه إذا استناب عن المعصوب في حجّه الإسلام، فظهرت عدم استطاعته: ٢١٥٣
- المطلب الثاني والثلاثون: في أنه يجوز حج كل من الرجل و غيره، و الصوره و غيره في ثمان صور: ٢١٥٤
- المطلب الثالث والثلاثون: في أنه إذا مات من عليه حجّه واجبه، ولم يوص، أو أوصى بخلافها: ٢١٥٤
- المطلب الرابع والثلاثون: في أنه يُستحب للنائب أمور: ٢١٥٤
- المطلب الخامس والثلاثون: في أنه إذا أجز نفسه في حج أو عمره: ٢١٥٥
- الضرب الثاني: فيما يجب فيه القضاء و ما لا يجب: ٢١٥٥
- إشارة: ٢١٥٥

- الأول: في أن من شُغلت ذمته بحج أو عمره، وجب الإتيان به؛ ..... ٢١٥٥
- المطلب الثاني: في القضاء بسبب الإفساد في الحج لكل من جامع في قُبل أو دبر، أنزل أو لا. .... ٢١٥٦
- المطلب الثالث: في الإفساد في العمره. .... ٢١٥٦
- المطلب الرابع: في أنه لا يجب القضاء على الكافر إذا سبقت استطاعته، ..... ٢١٥٧
- المطلب الخامس: في قضاء حج المخالف و عمرته إذا استطاع المخالف حجاً، أو عمره أو هما حال خلافه، و لم يأت بهما، شغلت ذمته بهما، ..... ٢١٥٨
- المطلب السادس: لو أفسد العبد المأذون، أمم، و قضى حال الرق، ..... ٢١٥٩
- المطلب السابع: تجرى في القضاء و سائر ما وجب بالأسباب الخارجيه الاستطاعه العاديه، ..... ٢١٥٩
- المطلب الثامن: إذا بلغ الصبي، و أعتق العبد، و عقل المجنون قبل الوقوف بالمشعر، ..... ٢١٦٠
- الضرب الثالث: في النذر، و العهد، و اليمين ..... ٢١٦٠
- اشاره ..... ٢١٦٠
- المطلب الأول: في أنه لا بد من إجراء الصيغه فيها على النحو المقر في مباحثها، ..... ٢١٦٠
- المطلب الثاني: في أنه يُعتبر في صحتها التمييز، و العقل، و القصد، و الاختيار، و الإسلام، و الإيمان؛ ..... ٢١٦٠
- المطلب الثالث: في أنها إذا تعلق بحج أو عمره أو زياره، و نحو ذلك، و لم يصرح ببلديتها، و ميقاتيتها، ..... ٢١٦١
- المطلب الرابع: في أنها إذا تعدت القيام بجميعها، و انحصر في بعضها، فما أذى يقدم منها؟ ..... ٢١٦١
- المطلب الخامس: في أنه يشترط في الملزمات الثلاثه إذا صدرت من زوجه دائمه، أو متمتع بها، ..... ٢١٦٢
- المطلب السادس: في أنه إذا فات شئ منها، عن تقصير و مطلقاً في النياه و تعقب الموت، قضى من أصل المال، ..... ٢١٦٢
- المطلب السابع: في أن الأقسام لا تتداخل، فلا يجزى الإتيان بقسم عن غيره، ..... ٢١٦٢
- المطلب الثامن: في أنه لا يتوقف وجوبها على الاستطاعه الشرعيه، ..... ٢١٦٢
- المطلب التاسع: فيمن التزم بحج أو عمره أو زياره و نحوها بكيفيه مخصوصه، ..... ٢١٦٣
- اشاره ..... ٢١٦٣
- الأول أن يلتزم بطريق الاستنجار و نحوه ..... ٢١٦٣
- المقام الثاني: فيما كان الالتزام بطريق النذر أو العهد أو اليمين، ..... ٢١٦٣
- اشاره ..... ٢١٦٣
- الأول: في أن من التزم بواحدٍ من طرق الالتزام، ..... ٢١٦٣
- الثاني: في أن من التزم بالحج مطلقاً تختير، ..... ٢١٦٣
- الثالث: في أن النذر للحج و غيره و تفرغ الذمه بالفراغ ..... ٢١٦٥
- الرابع: في أنه إذا تعينت عليه حجّه الإسلام غلبت ما عداها، تقدم سببه أو تأخر. .... ٢١٦٦
- الموضع الثالث: في أنه يستحب الحج و العمره أصاله عن نفسه بالضرورة، و الإجماع، و الأخبار المتواتره، ..... ٢١٦٦
- الباب الثالث: في أفعال الحج بأقسامه الثلاثه و العمرتين ..... ٢١٦٧

٢١٦٧	.....	اشاره
٢١٦٧	.....	[البحث في أفعال الحج]
٢١٦٧	.....	اشاره
٢١٦٩	.....	الأول: الإحرام
٢١٦٩	.....	اشاره
٢١٦٩	.....	الفصل الأول: في المقدمات،
٢١٦٩	.....	اشاره
٢١٦٩	.....	الأول: في ما يستحب قبل الشروع فيه
٢١٧٣	.....	المبحث الثاني: فيما يقارنه من الاداب من جهه كونه إحراماً
٢١٧٤	.....	المبحث الثالث: فيما يتعلق بكيفيته
٢١٧٥	.....	المبحث الرابع: في بيان حقيقته
٢١٧٦	.....	الفصل الثاني: في التلبيه
٢١٧٦	.....	اشاره
٢١٧٦	.....	الأول: في بيان كيفيتها الموظفه
٢١٧٨	.....	الثاني: فيما يستحب من الإضافه إليها
٢١٧٩	.....	الثالث: فيما يستحب فيها
٢١٧٩	.....	اشاره
٢١٧٩	.....	أحدها: أنه ينبغي للملبى أن يرى نفسه بمحضر الخطاب،
٢١٨٠	.....	الثاني: أنه يستحب تجديدها في كل حين؛
٢١٨٠	.....	الثالث: أنه يستحب الجهر بها للحاج من الرجال، دون النساء و الخنثى
٢١٨٠	.....	الرابع: ان تنتهى التلبيه استجاباً
٢١٨١	.....	الرابع: في حكمها
٢١٨١	.....	اشاره
٢١٨١	.....	أحدها: النتيه،
٢١٨٢	.....	ثانيها: أنها في حج التمتع و الإفرد و العمرتين بمنزله تكبيره الإحرام في الصلاة،
٢١٨٢	.....	ثالثها: أنه يستحب بعد الإتيان بها أحد أمرين:
٢١٨٣	.....	الفصل الثالث: في لبس ما يلزم المحرم
٢١٨٣	.....	اشاره
٢١٨٣	.....	الأول: في حكمه

٢١٨٤	الثاني: في عدد الملبوس
٢١٨٤	الثالث: في شروطه
٢١٨٥	الرابع: في كَيْفِيَّتِهِ
٢١٨٧	الخامس: فيما يتعلّق بأحكامه
٢١٨٨	الفصل الرابع: في أحكامه
٢١٨٨	اشاره
٢١٨٨	الأوّل: في أنّه يجب الإحرام مقتدياً بنوع من أنواع الحجّ، و العمره وجوباً أصلياً،
٢١٨٨	اشاره
٢١٩٠	و يُستثنى من ذلك أمور:
٢١٩٠	أحدها: من يتكرّر دخوله في كلّ شهر من حطّاب، و حشّاش، و راع، و ناقل ميره،
٢١٩١	ثانيها: من سبق له الإحرام قبل مضي شهر عددي ثلاثين يوماً،
٢١٩١	ثالثها: من دخل بقتال مُباح في زعمه أو في الحقيقة،
٢١٩١	الثاني: أنّه لا يجوز لمحرّم إنشاء إحرام آخر بنسك آخر أو بمثله قبل إكمال الأوّل،
٢١٩٢	الثالث: أنّه يجوز لمن نوى الإفراد
٢١٩٢	الرابع: أنّه ممّا يرفع وجوب الإتمام اشتراط الحلّ على الله بعد الحبس من المحصور
٢١٩٣	الخامس: أنّه لا منافاه بين الحيض، و النفاس، و الجنابه، و سائر الأحداث كبراً و صغاراً، و بين الإحرام.
٢١٩٣	السادس: أنّه لا يجوز الجمع بين إحرامين لنسكين، متمائلين أو متغايرين بالأصالة، و النيباه، و التفليق، إلا من الولي
٢١٩٣	السابع: أنّ العزم على فعل المحرّمات في حال عقد الإحرام يُنافيه،
٢١٩٣	الثامن: في أنّ ترك لبس التّوبين أو لبس ما لا يسوغ للمحرّم لا يفسد،
٢١٩٣	التاسع: في أنّه إذا نوى نسكاً واجباً، و أحرم ندباً،
٢١٩٣	العاشر: في أنّه إذا عقد لواحدٍ من التلبيه أو الإشعار و التقليد،
٢١٩٣	الحادي عشر: في أنّه يكره دخول الحمام، و ذلك الجسد،
٢١٩٤	الثاني عشر: يكره الاحتباء للمحرّم،
٢١٩٥	الفصل الخامس: في مواقيت الإحرام
٢١٩٥	اشاره
٢١٩٥	الأوّل: في أقسامها
٢١٩٥	اشاره
٢١٩٥	الأوّل: العقيق،
٢١٩٥	اشاره

- أحدها: ماء السيل، ..... ٢١٩٥
- ثانيها: المسلح ..... ٢١٩٧
- ثالثها: غمره ..... ٢١٩٧
- رابعها: ذات عرق ..... ٢١٩٧
- الثاني: مسجد الشجرة، ..... ٢١٩٧
- الثالث: الجحفة، ..... ٢١٩٩
- الرابع: يلملم، و ألملم، ..... ٢٢٠٠
- الخامس: قرن المنازل ..... ٢٢٠٠
- السادس: موضع مكّه القديم الكائن ..... ٢٢٠١
- السابع: مُحاذاه أقرب المواقيت إلى مكّه، لمن يؤمّ مكّه، ..... ٢٢٠١
- الثامن: منزل من كان منزله أقرب إلى موضع مكّه القديم، أو مطلقاً في أحد الوجهين، ..... ٢٢٠١
- التاسع: فَحّ ..... ٢٢٠٢
- العاشر: محلّ الإمكان لمن تعذّر عليه الإحرام من ميقاته من دون تعقد لتركه، ..... ٢٢٠٣
- الحادي عشر: المكان المنذور فيه الإحرام، ..... ٢٢٠٣
- الثاني عشر: مكان خوف تقصّي رجب، فلا يدرك عمرته، ..... ٢٢٠٤
- الثالث عشر: رأس مسافه تساوى أقرب المواقيت إلى مكّه لمن لم يكن له مُحاذاه لبعض المواقيت، ..... ٢٢٠٤
- الرابع عشر: أدنى الحلّ إلى الحرم، ..... ٢٢٠٤
- المقام الثاني: في أحكامها ..... ٢٢٠٨
- اشاره ..... ٢٢٠٨
- الأول: في أنّ المواقيت بأسرها عباره عمّا يساوى الأسماء من تخوم الأرض إلى عنان السماء، ..... ٢٢٠٨
- الثاني: في أنّه إذا أحرم، و بعض من بدنه في الميقات، و بعض خارج أتبع العرف، ..... ٢٢٠٨
- الثالث: في أنّ الإحرام من أبعد المواقيت إن يتمكّن من غيره ..... ٢٢٠٨
- الرابع: أنّ كلّ من يمرّ على ميقات قاصداً دخول مكّه في حجّ أفراد أو قران أو عمره تمتّع، ..... ٢٢٠٨
- الخامس: في أنّه لو بعثته التقية على ترك الإحرام من الميقات، أضمره في نفسه، ..... ٢٢٠٩
- السادس: في أنّه إذا أحرم من ميقات فأفسد، لم يكن له تجديد الإحرام في ميقات، ..... ٢٢١٠
- السابع: في أنّه تكفى المظنّه في معرفه المواقيت الناشئه من قول الأعراب، و لو من واحد. .... ٢٢١٠
- الثامن: في أنّه لو نذر أو عاهد أو حلف على أن يحرم من ميقات، فمرّ بغيره، انحلّ نذره. .... ٢٢١٠
- التاسع: في أنّه لو حصل جهل في مبدأ الميقات، قدّم الإحرام و اللبس و التلبيه، ..... ٢٢١٠
- العاشر: في أنّه لو كانت دويره أهله مسامته للميقات، جازت المحاذاه من خارجها، ..... ٢٢١٠

- الحادى عشر: لو نوى بزعم أنه ميقات، فظهر الخلاف بالتقدم، عاد. ٢٢١٠
- الثانى عشر: فى أنه لا يجوز إدخال إحرام على إحرام، ٢٢١٠
- الثالث عشر: فى أنه تجوز نيابه الرجل و المرأة و الخنثى بعض عن بعض فى الإحرام و غيره، ٢٢١١
- الرابع عشر: فى أنه لا يجوز الجمع بين نيتي إحرامين، ٢٢١١
- الفصل السادس: فى محرمات الإحرام، ٢٢١٢
- اشاره ٢٢١٢
- الأول: فى أقسامها، ٢٢١٢
- اشاره ٢٢١٢
- أولها: الصيد ٢٢١٢
- اشاره ٢٢١٢
- و يُستثنى من ذلك شيئان: ٢٢١٦
- أحدهما: الصيد البحرى، ٢٢١٦
- ثانيها: الحيوان الأنسى بالأصله، ٢٢١٧
- الثانى: من المحرمات، ممّا لا يُسَمّى لصغرها، و حقرتها أو لعدم امتناعها صيداً، ٢٢١٩
- الثالث: النساء، ٢٢٢٠
- الرابع: فعل المحرمات، و ترك الواجبات من المحرم حين الإحرام، ٢٢٢١
- الخامس: الطيب، ٢٢٢٢
- اشاره ٢٢٢٢
- و تفصيل الحال: أنّ غير المنصوص أقسام: ٢٢٢٣
- السادس: حبس الأنف، ٢٢٢٥
- السابع: لبس المخيط و ما أشبهه من ملصق، و ملتبد و غيرهما للذكر و الخنثى المشكل، ٢٢٢٦
- الثامن: القفّار، ٢٢٢٦
- التاسع: لبس الخفّين، ٢٢٢٧
- العاشر: ستر الرأس بما فوق الرقبه، عدا ما يُسَمّى وجهاً فى اللغه و العرف ٢٢٢٨
- الحادى عشر: ستر الوجه للمرأة، ٢٢٢٩
- الثانى عشر: التظليل للذكر أو الخنثى فوق رأسه سائراً، ٢٢٣٠
- الثالث عشر: الاكتحال بالسواد بنفسه أو بمباشره الغير مطيباً أو لا، ٢٢٣١
- الرابع عشر: النظر إلى وجهه أو سائر بدنه دون بدن الغير بمرأه تكشف عن الحال مع قصد الزينه، ٢٢٣٢
- الخامس عشر: قسّ الأطفال أو إزالتها بوجه آخر قطعاً أو حكاً أو أسأ أو غيره جميعها أو بعضها ٢٢٣٢

- ٢٢٣٢ ..... السادس عشر: إزالة الشعر تنوّراً أو حلقاً أو نتفأً أو قصاً، بنفسه أو بغيره،
- ٢٢٣٣ ..... السابع عشر: الادهان بالدهن مذاباً أو مستنطقاً من اللبن، مطيباً أو لا
- ٢٢٣٤ ..... الثامن عشر: إخراج الدم بنفسه أو بغيره اختياريّاً، بحجامه أو حكّ رأس أو بدن أو سواك
- ٢٢٣٥ ..... التاسع عشر: الفسوق،
- ٢٢٣٥ ..... العشرون: الجidal،
- ٢٢٣٦ ..... الحادى و العشرون: لبس الخاتم بقصد الزينه،
- ٢٢٣٦ ..... الثانى و العشرون: لبس النساء الحلى للإحرام، و الملبوس للزينه مع المشهورته و الظهور،
- ٢٢٣٧ ..... الثالث و العشرون: الحتاء للزينه فى الكفّين، و الرأس، و القدمين،
- ٢٢٣٧ ..... الرابع و العشرون: لبس السلاح أو حمله بنفسه أو على غيره،
- ٢٢٣٨ ..... الخامس و العشرون: قلع السنّ فى نفسه، مع عدم الإدماء،
- ٢٢٣٨ ..... السادس و العشرون: قطع الشجر و الحشيش النابتين فى الحرم،
- ٢٢٣٨ ..... اشاره .....
- ٢٢٣٨ ..... و يُستثنى من ذلك أمور: .....
- ٢٢٤١ ..... المقام الثانى: فى أحكامها .....
- ٢٢٤١ ..... اشاره .....
- ٢٢٤١ ..... الأول: فى أن ما ذكر من الحرام ينقسم إلى أقسام: .....
- ٢٢٤١ ..... البحث الثانى: فى أن كلّما حرم على المحرم فعله بنفسه، يحرم على الغير فعله به .....
- ٢٢٤٢ ..... البحث الثالث: فى أنّه إذا التزم بأحد الملزمات الشرعيّة بفعل ما يرجح فى نفسه من المحزّمات الإحراميّة، .....
- ٢٢٤٢ ..... البحث الرابع: فى أنّه إذا اضطرّ إلى واحد من محرمين أو محزّمات وجب عليه الاجتهاد فى غير ما هو أشدّ إثماً، و غيره، .....
- ٢٢٤٢ ..... البحث الخامس: فى أنّ جميع المحزّمات إنّما تحزّم بعد إتمام التلبّيات الأربع، .....
- ٢٢٤٢ ..... البحث السادس: فى أنّه يلزم على الأولياء إذا أحرموا عن المولى عليهم أو جعلوهم مُحرمين أن يجتنبوهم ما يتجنّبهُ المحرمون، .....
- ٢٢٤٢ ..... البحث السابع: فى أنّه ليس منها مُفسدٌ للحجّ أو العمرة، و إنّما يتضمّن استعمالها عصباناً؛ .....
- ٢٢٤٢ ..... البحث الثامن: فى أنّ التحريم فيها مبنّى على حصول ما يجرى عليه حكم الإحرام .....
- ٢٢٤٤ ..... [الثانى فى الكفارات]
- ٢٢٤٤ ..... اشاره .....
- ٢٢٤٤ ..... الأول: فى بيان ما ليس فيه كفّاره أو يجوز التعرّض له من الحيوان للمُحرم و فى الحرم، .....
- ٢٢٤٤ ..... اشاره .....
- ٢٢٤٤ ..... الأول: كل مؤذّ قصد المُحرم بأذّيه فى الحلّ أو الحرم، .....
- ٢٢٤٦ ..... الثانى: كلّ سبع من أسدٍ أو ذئبٍ أو فهدٍ أو نحوها أو طائرٌ أدخل أسيراً إلى الحرم يجوز إخراجهُ لمن أدخله و لغيره من الحرم، .....

- الثالث: في أنّ كلّ حيوان يؤذى حيوانات الحرم أو سكّانه من الناس، ..... ٢٢٤٦
- الرابع: في أنّه يجوز قتل الأفعى، و الكلب العقور، ..... ٢٢٤٦
- الخامس: في أنّه لا كفّاره في قتل شيء من المحرّمات، ممّا يجوز قتله و ما لا يجوز، ..... ٢٢٤٦
- المقام الثاني: في بيان كفّارات المحلّلات و أحكامها ..... ٢٢٤٨
- اشاره ..... ٢٢٤٨
- الأوّل: في كفّاره قتل النعام، ..... ٢٢٤٨
- اشاره ..... ٢٢٤٨
- الأوّل: كفّارته بدّنه محرّكه الدال الهدى إلى مكّه من الإبل و البقر، من ذكرٍ أو أنثى، ..... ٢٢٤٨
- الثاني: في الأحكام التابعه لها، ..... ٢٢٥١
- اشاره ..... ٢٢٥١
- أحدها: أنّ على المحرّم في كسر كلّ بيضه من بيض النعام إذا تحرّك بها الفرخ بكره ..... ٢٢٥١
- الثاني: أنّه يلزم على المحرّم إن لم يتحرّك فيها الفرخ لصغر أو لا يرسل فحوله الإبل ..... ٢٢٥١
- الثالث: أنّه إذا اشترى محلّ بيض نعامٍ لمحرّم، فأكله، فعلى المحرّم عن كلّ بيضه شاه، ..... ٢٢٥٣
- الثاني: في قتل القطاه و ما أشبهها ..... ٢٢٥٣
- الثالث: في الحمام، ..... ٢٢٥٥
- الرابع: في كلّ واحد من العصفور، و القتره، و الصعوه، مدّ من طعام، ..... ٢٢٥٧
- الخامس: في كلّ من بقره الوحش و حماره بقره أهليّه، ..... ٢٢٥٧
- السادس: في الطيبي شاه، ..... ٢٢٥٧
- السابع: في كسر قرني الغزال نصف قيمه، و في كسر واحد ربعها، ..... ٢٢٥٨
- الثامن: يستوى الحمام أو اليمام الأهلي المملوك و غير المملوك من حمام الحرم و الوحشي منه في قيمه، ..... ٢٢٥٨
- التاسع: يخرج عن الحامل إذا ضاع الحامل أو قتل ممّا له مثل من النعم حامل منها، ..... ٢٢٥٩
- العاشر: لو ضرب الحامل فألقت حملها ميتاً، و بقيت على حياتها، و علم سبق موته على الضرب، ..... ٢٢٦٠
- الحادي عشر: العبره بتقويم الجزاء وقت الإخراج؛ ..... ٢٢٦٢
- الثاني عشر: إذا شكّ في كونه صيداً أو لا، بزياً أو بحرياً، فلا ضمان. ..... ٢٢٦٢
- الثالث عشر: يجب أن يرجع في التقويم إلى عدلين عارفين. ..... ٢٢٦٢
- الرابع عشر: لو فقد العاجز عن البدنه مثلاً البر، انتقل إلى قيمه، ..... ٢٢٦٣
- الخامس عشر: يجزى عن الصغير الذي له مثل من النعم صغير مثله في الحجم، و يجزى الكبير عنه، ..... ٢٢٦٤
- السادس عشر: لو حصل المبدل بعد الإتيان بتمام البدل أو تسليمه مضى على حاله، بقي البدل لو تلف. ..... ٢٢٦٤
- المقام الثالث: فيما يتحقّق به الضمان ..... ٢٢٦٥



- ٢٢٦٥ ..... اشاره
- ٢٢٦٥ ..... الأول: في المباشره
- ٢٢٦٥ ..... اشاره
- ٢٢٦٥ ..... منها: أن من قتل صيداً ضمنه،
- ٢٢٦٥ ..... ومنها: أنه لو ضرب المحرم في الحرم بطيرٍ على أرض الحرم فمات بذلك الضرب، فعليه دم و قيمتان،
- ٢٢٦٧ ..... ومنها: أنه إذا شرب لبن طيبه في الحرم، فعليه دم و قيمه اللبن،
- ٢٢٦٨ ..... ومنها: أن أبعاض الصيد مضمونه على المحرم، ففي كسر قرني الغزال نصف قيمته،
- ٢٢٦٩ ..... ومنها: أنه إذا أكل الصيد في مخمسه مضطراً بقدر ما يمسك به الرمق،
- ٢٢٦٩ ..... ومنها: أنه لو عمّ الجراد أو شبهه الطرق، لم يبقَ له حُرْمه،
- ٢٢٦٩ ..... ومنها: أنه لو رمى صيداً فأصابه و لم يؤثّر، عصي، و لم يكفّر، و يستغفر الله.
- ٢٢٧٠ ..... الثاني: في التسبيب
- ٢٢٧٠ ..... اشاره
- ٢٢٧٠ ..... منها: ما لو وقع الصيد في شبكة أو نقب جدار أو طين أو نحوها فخلّصه، ثم مات في يده أو عيب،
- ٢٢٧٠ ..... ومنها: الدالّ على الصيد، و أغرى الكلب به،
- ٢٢٧٥ ..... الثالث: في اليد
- ٢٢٧٥ ..... اشاره
- ٢٢٧٦ ..... صيد الحرم:
- ٢٢٨٠ ..... ومنها: تكرر الكفّارات بتكرر القتل و نحوه سهواً.
- ٢٢٨٠ ..... ومنها: أنه يضمن الصيد بقتله عمداً، و سهواً، و خطأً.
- ٢٢٨١ ..... ومنها: أن كلّ من وجبت عليه شاه في الحجّ في كفّاره الصيد،
- ٢٢٨١ ..... ومنها: ما لا دم فيه كالعصفور، و الجراد، و الزنبور،
- ٢٢٨٢ ..... ومنها: ما يلزم المعتّم من الكفّارات مكانها مكّه، و ما يلزمه في الحجّ مكانه منى،
- ٢٢٨٢ ..... ومنها: لو كسر المحرم بيضاً جاز أكله للمحلّ.
- ٢٢٨٢ ..... ومنها: لو أمر المحرم مملوكه بقتل الصيد، فقتله، ضمن المولى
- ٢٢٨٣ ..... المقام الرابع: في باقي المحظورات
- ٢٢٩٢ ..... المقام الخامس: في بيان الضوابط المستفاده من الأخبار
- ٢٣٠٣ ..... [الثالث في الصد و الحصر و أحكامهما]
- ٢٣٠٣ ..... اشاره
- ٢٣٠٣ ..... الأول: في أحكام الصّد

- أشاره ..... ٢٣٠٣
- الأول: في أن المصدود بعد الإحرام في العمره عن الطواف أو السعى أو عن الموقفين أو أحدهما صدّاً يعتم السبل، ..... ٢٣٠٤
- الثاني: أنه إذا لم يكن سائق هدياً، و لا تحلل بهدي آخر، بقي على إحرامه، ..... ٢٣٠٥
- الثالث: أنه لا يجوز له التحلل بمجرد احتمال المنع و خوفه، ..... ٢٣٠٥
- الرابع: أنه لا يتحقق الصدّ في الحجّ إلا بالمنع عن الموقفين معاً، الاختياريين و الاضطراريين، و المختلفين، ..... ٢٣٠٥
- الخامس: أنه يجوز التحلل من دون هدى مع الاشتراط في وجه قويّ، ..... ٢٣٠٦
- السادس: أنه لو حبس على مالٍ مُستحقّ، و هو متمكّن منه، فليس بمصدود، ..... ٢٣٠٦
- السابع: أنه لو صدّ عن مكّه بعد إدراك الموقفين، ..... ٢٣٠٦
- الثامن: أنه إذا صدّ عن الموقفين أو عن أحدهما مع فوات الأخر، جاز له التحلل، ..... ٢٣٠٦
- التاسع: أنه لو ظنّ انكشاف العدوّ قبل الفوات، انتظر؛ ..... ٢٣٠٦
- العاشر: أنه لو أفسد الحجّ، فضدّ فتحلل، جاز، ..... ٢٣٠٦
- الحادي عشر: أنه إن تحلل المصدود قبل الفوات، و انكشف العدوّ و الوقت باقٍ، ..... ٢٣٠٨
- الثاني عشر: أنه لو لم يكن تحلل المصدود في الحجّ الفاسد مضى فيه، ..... ٢٣٠٨
- الثالث عشر: أنه لو صدّ فأفسد، جاز التحلل، ..... ٢٣٠٨
- الرابع عشر: أنه لو لم يندفع العدو إلا بالقتال، لم يجب ..... ٢٣٠٨
- الخامس عشر: أنه لو طلب العدوّ مالاً، ..... ٢٣٠٨
- السادس عشر: لو صدّ المعتّم من أفعال مكه، تحلل بالهدى، ..... ٢٣٠٨
- السابع عشر: أنه لو طرأ عليه الخوف على ما خلف من ماله و عياله، أو أرحامه، أو نفوس أو أعراض محترمه، ..... ٢٣٠٨
- الثامن عشر: أنه لو خاف على ما يضطرّ إلى صحبتته، ..... ٢٣٠٩
- التاسع عشر: أنه لو تعارض الصادّ عن الحجّ، و الصادّ عن الرّدّة، تبع الأقوى خطراً ..... ٢٣٠٩
- العشرون: لو حصل الصدّ و قد بقي ما يظنّ وفاءه بعد انصراف العدوّ انتظره، ..... ٢٣١٠
- المقام الثاني: في المحصور ..... ٢٣١٠
- أشاره ..... ٢٣١٠
- الأول: في بيان معناه، ..... ٢٣١٠
- الثاني: في أحكامه، ..... ٢٣١٠
- أشاره ..... ٢٣١٠
- الأول: أنه إذا تلبس بالإحرام و أحصر، ..... ٢٣١٠
- الثاني: أنه لو زال المرض قبل التحلل، ..... ٢٣١١
- الثالث: أنه لو زال عذر المعتّم مفرده بعد تحلّله، ..... ٢٣١٢

- الرابع: أنه لو تحلل القارن للصد أو الإحصار، لم يجب عليه في القضاء قران، ..... ٢٣١٢
- الخامس: أن السائق إذا أشعر أو قلد بعيره، ..... ٢٣١٢
- السادس: أنه يسقط لزوم الهدى في الصد و الحصر مع الاشتراط، ..... ٢٣١٢
- السابع: أن حكم الصد و الإحصار إنما يتمشى بعد التلبيه، ..... ٢٣١٢
- الثامن: أنه إذا اجتمع الصد و الحصر، و سبق أحدهما الآخر، قدم الحكم المتقدم، ..... ٢٣١٢
- التاسع: أن المدار على حصول الخوف في باب الصد، ..... ٢٣١٢
- العاشر: أنه لو صد فتحلل، و بقي وقت للإحرام ثم جدد الإحرام، و صد، و هكذا، ..... ٢٣١٣
- الحادي عشر: أنه لو صد أو حصر فتحلل، ..... ٢٣١٣
- الثاني عشر: أنه لو صد، و خیر بين الحج و العمره، اختار الحج، ..... ٢٣١٣
- الثالث عشر: أنه لو سأل الصد أو صنع ببدنه ما يمرضه عصى، ..... ٢٣١٣
- الرابع عشر: أنه لو صد و معه من أحرم به، صنع معه ما صنع مع نفسه، ..... ٢٣١٤
- الخامس عشر: أنه روى هارون بن خارجه: أن أبا مراد بعث ببدنه، ..... ٢٣١٤
- في العمره ..... ٢٣١٤
- إشاره ..... ٢٣١٤
- الأول: في حكمها، ..... ٢٣١٤
- الثاني: في تقسيمها، ..... ٢٣١٦
- الثالث: أنه يجوز نقل العمره المفرده في أشهر الحج إلى العمره المتمتع بها، ..... ٢٣١٦
- الرابع: أن العمره المفرده لا تختص زماناً مندوبه أو واجبه مطلقه، ..... ٢٣١٦
- الخامس: أن صفه العمره المفرده و المتمتع بها واحده، ..... ٢٣١٦
- السادس: أن العمره قد تجب بالنذر و شبهه، و بالاستنجار، و الإفساد، ..... ٢٣١٦
- السابع: أنه ليس في عمره التمتع طواف النساء، ..... ٢٣١٧
- الثامن: أن من اعتمر متمتعاً ارتهن بالحج، ..... ٢٣١٧
- التاسع: أنه يتحلل من المفرده بالتقصير أو الحلق إن كان رجلاً، ..... ٢٣١٧
- العاشر: أنه مع الحلق أو التقصير في العمره المفرده يحل من كل شيء إلا النساء، ..... ٢٣١٧
- الحادي عشر: أنه يستحب تكرار العمره مطلقاً، ..... ٢٣١٧
- الثاني عشر: لو أوجب على نفسه عمره التمتع، وجب حجه، ..... ٢٣١٧
- الثالث عشر: أنه لو أفسد حج القران أو الأفراد، وجب إتمامه، ..... ٢٣١٧
- الرابع عشر: أنه لو كان الإفساد في حج الإسلام وجبت العمره؛ ..... ٢٣١٧
- تعريف مركز ..... ٢٣١٩

شماره بازیابی : ۱۷۲۶-۶

شماره بازیابی : ۲۳۳۴-۶

شماره بازیابی : ۲۸۵۰۶-۶

شماره بازیابی : ۲۸۸۰۰-۶

شماره بازیابی : ۳۰۲۵۲-۶

شماره بازیابی : ۳۲۲۶۶-۶

شماره بازیابی : ۳۲۲۹۶-۶

شماره بازیابی : ۳۲۳۳۲-۶

شماره بازیابی : ۳۲۹۰۷-۶

شماره بازیابی : ۳۳۲۹۷-۶

شماره کتابشناسی ملی : ۲۳۳۴/۱

سرشناسه : کاشف الغطاء، جعفر بن خضر، ۱۱۵۴ - ق ۱۲۲۸

عنوان و نام پدید آور : کاشف الغطاء عن خفیات مبهمات شریعه الغراء (منتخب - فهرستی) [چاپ سنگی] جعفر بن خضر الحلّی الجناحی النجفی مصحح ابوالقاسم بن محمد علی الحسینی السدهی الاصفهانی

وضعیت نشر : [طهران] ابوالقاسم بن محمد علی الحسینی السدهی الاصفهانی، میرزا عبدالرحیم معروف به حاجی آقا ۱۳۱۷ ق. [طهران]: دارالطباعه سیدمرتضی

مشخصات ظاهری : ۴۷۲ ص ۳۴/۵X۲۲ س م

یادداشت استنساخ : کتابی مشتمل بر سه فن در موضوعهای اصول دین و عقاید، بعضی مسائل اصول فقه، فروع فقه است. فن اول این کتاب به (العقاید الجعفریه) نام بردار است. چاپ حاضر از روی نسخه صحیح موجود در نزد نوه مولف شیخ محمد حسن ملقب به شیخ العراقین تصحیح شده است. آن نسخه را فرزند مولف موسی بن جعفر با نسخه اصلی که پدرش

برای او نوشته بود مقابله کرده است. ناشر شرح احوال مولف را از روی (روضات الجنات) در پایان کتاب به طبع رسانده است. نشان تصحیح و نسخه بدل و علامت ظ در هامش اوراق دیده میشود. نسخه ممهور به مهر دولتی (ملاحظه شد) با نشان شیر و خورشید و مهر کت اهدایی خاندان حاج شیخ جعفر شوشتری و مهر (حاج شیخ بهاآالدین شریعت) است

مشخصات ظاهری اثر : نسخ

صحافی جدید، مقوایی، روکش تیماج مشکی (۱۷۲۶)، صحافی جدید، مقوایی، روکش گالینگور زرشکی (۲۳۳۴)

یادداشت عنوانهای مرتبط : کشف الغطاء عن مبهمات الشریعه الغراء

توضیحات نسخه : نسخه بررسی شد.

عنوانهای گونه گون دیگر : کشف الغطاء عن مبهمات الشریعه الغراء

موضوع : فقه جعفری \_\_ قرن ۱۳ق. ۲. شیعه \_\_ عقاید ۳. شیعه امامیه \_\_ اصول دین ۴. اصول فقه

شماره بازیابی : ۲۳۳۴ ت. ۲۵۴۷۳۴

۱۷۲۶-۶ : ت ۲۵۳۵۴ (مقوایی، روکش تیماج مشکی، مجدول مضاعف ضربی؛ یادداشت تملک به تاریخ ۱۳۷۰ق. از شیخ الاسلامی شیرازی در ابتدای نسخه)

۲۸۵۰۶-۶ (مقوایی، روکش تیماج سبز، مجدول مضاعف ضربی؛ از هم گسیختگی شیرازه از جلد؛ ۲ صفحه افتادگی در ابتدای نسخه)

۲۸۸۰۰-۶ (مقوایی، روکش تیماج قهوه ای؛ ص. ۴۷۳ ممهور به مهر بیضی به سجع «عبدالله ابن عبدالحمید» پارگی جلد، وصالی برخی از اوراق، از هم گسیختگی شیرازه از هم و شیرازه از جلد)

۳۰۲۵۲-۶ (مقوایی، روکش تیماج عنابی؛ مجدول ضربی؛ وصالی برخی از اوراق)

۳۲۲۶۶-۶ (مقوایی، روکش تیماج زرشکی، مجدول ضربی؛ از هم گسیختگی شیرازه از جلد)

۳۲۲۹۶-۶ (مقوایی، روکش تیماج عنابی، مجدول ضربی؛ از هم گسیختگی برخی اوراق از شیرازه و شیرازه از جلد)

۳۳۲۹۷-۶ (مقوایی، روکش تیماج عنابی، مجدول مضاعف ضربی؛ ابتدا و انتهای نسخه ممهور به مهر مستطیل «کتابخانه و مجموعه ده هزار جلدی بهمن عنایتی» و ص. ۳ ممهور به مهر مستطیل «کتابخانه و آرشیو خصوصی بهمن عنایتی»؛ از هم گسیختگی شیرازه از جلد)

۳۲۳۳۲-۶ (مقوایی، روکش تیماج مشکی، مجدول ضربی، عطف روکش تیماج مشکی؛ از هم گسیختگی اوراق از شیرازه)

۳۲۹۰۷-۶ (مقوایی، روکش تیماج عنابی؛ در ابتدای نسخه یادداشت وقف از صادق الحسینی به تاریخ ۲۹ ذی القعدة سال ۱۳۲۳؛ ابتدای نسخه ممهور به مهریضی به سجع «الراجی صادق الحسینی»؛ از هم گسیختگی شیرازه از جلد)

ص: ۱

**الجزء الأول**

**اشاره**









## مقدمه التحقيق

## اشاره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى خلق الإنسان لعبادته، و جعل الفقاهاه فى الدين أفضل العباده و مفتاحاً لها، و طريقاً إلى نيل السعاده الأبدية.

و الصلاه و السلام على حججه فى البريه و سادتها و هدايتها، محمد و آله المعصومين المكرمين خير الأنام و أفضل الكرام، سيما مهدي الأئمه و هاديها و ملاذها و منجيتها، الحجّه الثاني عشر عجل الله فرجه محيي الشريعة و الأيام، و رافع الجور و الآثام، و اللعن على أعدائهم اللثام. و نسال الله و نستعينه على صدق البدء و حسن الختام.

## المؤلف و كلمات الفقهاء فى شأنه:

إن من الفقهاء العظام الذين عاشوا فى القرن الثالث عشر من الهجره النبويه على مهاجرها صلى الله عليه و آله آلاف التحية و الثناء أيه الله و المرجع الدينى الكبير، الشيخ جعفر ابن الشيخ خضر بن يحيى بن مطر بن سيف الدين المالكى القناقى الجناحى النجفى.

و المالكى نسبه إلى بنى مالك، و هم المعروفون اليوم فى العراق بالعلوى، و يقال إن نسبهم يرجع إلى مالك الأشر النخعى من حوارى أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام كما قال السيد صادق الفحام فى رثاء الشيخ حسين أخى المترجم

يا مُنْتَمِي فخرًا إلى مالِك ما مالِكِي إلاك في المعْتين

و الجناجى، نسه إلى جناجيه أو جناجيا قريه من أعمال الحله، أصلهم من آل على المقيمين فيها، و أصل اسمها قنانيا و يلفظها العرب جناجياً على قاعدتهم فى إبدال القاف جيماً.

و لقب الشيخ المعروف: «كاشف الغطاء» و صار هذا لقباً للعائلة، نسه إلى كتابه: كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء (١) و للتعرف على شخصيته الفقهية و الأصولية و الأخلاقية و الاجتماعية و السياسية، نقل هنا كلام جماعه من أعظم العلماء فى شأنه:

١ قال تلميذه المحقق صاحب مفتاح الكرامه فى أول كتابه: امتثلت أمر سيدي و أستاذي و من عليه بعد الله سبحانه و أوليائه معولى و اعتمادى، الإمام العلامة، المعبر المقدس، الجبر الأعظم الشيخ جعفر، جعلنى الله فداه، و أطال الله تعالى للمؤمنين بقاءه. (٢).

٢ و قال المحقق التستري فى كتابه مقابس الأنوار: الأستاذ السعيد، و الشيخ الأعظم، الأعلم الأعصم، قدوه الأنام، سيف الإسلام، علم الأعلام، علامه العلماء الكرام، خربت طريق التحقيق و التدقيق، مالك أزمه الفضل بالنظر الدقيق، مهذب مسائل الدين الوثيق، مقرب مقاصد الشريعة من كل فج عميق، وحيد العصر و فريد الدهر، و مدار الفصل و الوصل و منار الفخر و الفضل، خاتمه المجتهدين و أسوه الأفاضل المعتمدين، و حامى بيضه الدين، و ماحى آثار المفسدين، بدر النجوم، بحر العلوم، المؤيد المسدد من الحى القيوم، شىخى و أستاذى و معتمدى و استنادى و جدّ أولادى الموققين المحروسين المهذبين بعين عنايه الله البارى، الهادى الأجل، الرضى المرضى، الذكى الوفى الصفى، الخائض المغمور فى عواطف بحار لطف الله الجلى الخفى الشيخ جعفر ابن المرحوم المبرور الشيخ خضر النجفى، أدام الله ظله العالى على رؤوس العالمين، و زين به كراسى العلم للعالمين، و جزاه الله عنى يوم الدين خير جزاء المحسنين و المعلمين.

١- راجع أعيان الشيعة ٤: ٩٩.

٢- مفتاح الكرامه ١: ٢.

و هو صاحب كتاب «كشف الغطاء» الذى هو باسط العطاء على أولى الذكاء و الصفاء و الوفاء، و على غيرهم فى غايه الغموض و الخفاء. و شرح أوائل متاجر قواعد العلماء، و العقائد الجعفريه، و رسائل عديده سديده فى الأصول و العبادات، محتويه على إيجازها على غرائب التنبيهات و التفريعات و عجائب التحقيقات (١).

٣ و قال المحقق الخوانسارى فى كتابه روضات الجنّات: أستاذ الفقهاء الأجلّه، و شيخ مشايخ النجف و الحلّه. كان رحمه الله عليه من أساتذه الفقه و الكلام و جهابذه المعرفه بالأحكام، معروفاً بالنباله و الأحكام، منقحاً لدروس شرائع الإسلام، مفرّعاً لرؤوس مسائل الحلال و الحرام، مروّجاً للمذهب الحقّ الاثنى عشرى كما هو حقّه، و مفرّجاً عن كلّ ما أشكل فى الإدراك البشرى، و بيده رتقه و فتقه، مقدّماً عند الخاصّ و العامّ، مُعظّماً فى عيون الأعاضم و الحكام، غيوراً فى باب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، وقوراً عند هزائز الدهر و هجوم أنحاء الغيّر، مطاعاً للعرب و العجم فى زمانه، مفوّقاً فى الدنيا و الدين على سائر أمثاله و أقرانه. و من صفاته المرضيه أنّه رحمه الله كان شديد التواضع و الخفض و اللين، و فاقد التجبّر و التكبر على المؤمنين، مع ما فيه من الصوله و الوقار و الهيبه و الاقتدار.

فلم يكن يمتاز فى ظاهر هيئته عن واحد الأعراب، و ترتعد من كمال هيئته فرائص أولى الألباب.

كان أبيض الرأس و اللحيه فى أزمه مشيبه، كبير الجثّه، رفيع الهمّه، سَمِحاً شجاعاً، قوياً فى دينه، بصيراً فى أمره.

كان يرى استيفاء حقوق الله من أموال الخلائق على سبيل الخرق و القهر، و يباشر صرف ذلك بمحض القبض إلى مستحقّيه الحاضرين من أهل الفاقه و الفقر (٢).

٤ و قال المحدّث النورى فى حقّه: و هو من آيات الله العجيبه التى تقصر عن دركها العقول، و عن وصفها الألسن، فإن نظرت على علمه فكتابه «كشف الغطاء» الذى ألفه فى سفره ينبؤك عن أمر عظيم، و مقام علىّ فى مراتب العلوم الدينيه، أصولاً و فروعاً.

و إن تأملت فى مواظبه للسنن و الاداب و عباداته و مناجاته فى الأسحار و مخاطبته

١- مقابس الأنوار: ١٩.

٢- روضات الجنّات ٢: ٢٠٠.

بقوله: كنت جعيفراً، ثم صرت جعفرأ، ثم الشيخ جعفر، ثم شيخ العراق، ثم رئيس الإسلام؛ و بكائه و تذللّه، لرأيته من الذين وصّفهم أمير المؤمنين عليه السلام من أصحابه للأحنف بن قيس. و مع ما اشتهر من كثره أكله و إن كان «رحمه الله» ما كان يأكل إلا الجشب و لا يلبس الله الخشن فلا تورثه الملل و الكسل، عمّا كان عليه من التضرع و الإنابه و السهر.

و إن تفكرت في بذله الجاه العظيم الذي أعطاه الله تعالى من بين أقرانه، و المهابه و المقبوليه عند الناس على طبقاتهم من الملوك و التجّار و السوّف للفقراء و الضعفاء من المؤمنين، و حصّه على طعام المسكين، لرأيت شيئاً عجيباً، و قد نقل عنه في ذلك مقامات و حكايات لو جمعت لكانت رساله طريفه نافعه (١).

٥ و قال العلّامة السيّد محسن الأمين العاملي في كتابه أعيان الشيعة:

قد انتهت إليه رئاسه الإماميه الدينيه في عصره و الزمّيه في قطره، فهو الفقيه الأكبر مفتى الإماميه، رجع إليه الناس و أخذوا عنه، و رأس بعد وفاه شيخه السيّد مهدي بحر العلوم الطباطبائي سنة (١٢١٢ هـ ق) و اشتهر باعتدال السليقه في الفقه، و قوّه الاستنباط من الأدلّه، فكان أعجوبه في الفقه، و لقوّه استنباطه اشتهر من باب الملح أنّ الشيخ جعفر عنده دليل زائد، و هو دليل الشّم، و كان مع ذلك أديباً شاعراً (٢).

٦ و قال المحقق الصمداني الآقا بزرك الطهراني في كتابه الكرام البرره: هو شيخ الطائفه جعفر الشهير بالشيخ الأ-كبر. زعيم الإماميه الميمون، و مرجعها الأعلى في عصره، و من فطاحل فقهاء الشيعة إلى أن قال: و الحقّ أنه من الشخصيات العلميه النادره المثل، و أنّ القلم لقاصر عن وصفه و تحديد مكانته، و إن بلغ في التحليل و في شهرته و سطوع فضله غنى عن إطاء الواصفين، و قد ارتوى الكلّ من ندير فضله، و اعترف الجميع بغزاره علمه و تقدّمه و تبخره و رسوخ قدمه في الفقه، و ماثره الجمّه كفيله بالتدليل على ذلك.

و أمّا الرئاسة، فقد بلغ المترجم ذرّوتها. فقد كان مطاعاً معظماً محبوباً مقدراً، امتدّ نفوذه و سمت مكانته، فأفاض العلم و نشر الدعوه الإسلاميه و أقام معالم الدين و شاد دعائمه. و كان أمراء آل عثمان يرمقونه بعين التعظيم و الإكبار، و بذلك كانت له الموقّيه بالحصول على غايات

١- مستدرك الوسائل ٣: ٣٩٨ ٣٩٧.

٢- أعيان الشيعة ٤: ١٠٠.

شريفه قل من ضاهاه فيها (١).

٧ و قال العلامه الرجالي ملا علي العليارى فى بهجه الآمال:

جلاله شأنه و غزاره علمه، لا تحتاج إلى البيان، لما هو محسوس بالعيان، و الإنصاف أن من زمان الغيبه إلى زماننا هذا لم يوجد أحد فى الإحاطه تحت فللك القمر، كما قال أعلى الله مقامه و رفع فى الخلد أعلامه: الفقه باق على بكارته لم يمسه أحد الله أنا و الشهيد و ابنى موسى.

و ينبى عن هذا قوله رحمه الله: إنى باحثت الشرائع ثلاثمائه مره. و قال أيضاً: لو ملى كل كتب الفقه أكتب من أول الطهاره إلى الديات. و الشاهد على ذلك مصنّفاته و تأليفاته المنيفه، مثل كشف الغطاء عن مبهمات الشريعه الغراء (٢).

٨ و فى «ماضى النجف و حاضرها» ناقلاً عن «الروضه البهيّه» (٣): الشيخ المكرّم المعظم، ملجأ العرب و العجم، ملاذ كافه الأمم، منبع الفضائل الجليله، و معدن السجاياء العليّه، ناهج المناهج السويّه، بالغ المقاصد العليّه، مهذب المعالم الدينيه، المشتهر فى جميع الأمصار و الآفاق.

و هذا الشيخ أفضل أهل زمانه فى الفقه، لم ير مثله، مبسوط اليد فى الفروع الفقهيّه و القواعد الكليه، قوى فى التفريع غايه القوه، مقبول عند السلطان و الرعيه، كان العرب يطيعونه غايه الإطاعه.

و يطيعه السلطان فتح على شاه قاجار غايه الإطاعه، و كذا كل أكابر دولته و أبنائه، و يأخذ من السلاطين و الأكابر من العجم و أرباب الثروه و الغنى مالاً كثيراً، و يعطيه الفقراء بتمامه فى مجلس الأخذ و فى يومه.

كان رحمه الله قد جمع صفات الأبدال، و حاز فضل الفطاحل من الأعلام، و تقدّم على كثير من العلماء (٤).

١- الكرام البرره ١: ٢٤٨.

٢- بهجه الآمال ٢: ٥٣٣.

٣- الروضه البهيّه فى الإجازه الشفيعيّه للسيد محمّد شفيح ابن السيد على أكبر الحسينى الموسوى الجابلقى المتوفى (١٢٨٠ هـ. ق). و هى على حدو اللؤلؤه ذكر فيها تراجم كثيره ممن تأخر عن صاحب اللؤلؤه. الذريعه ١١: ٢٩٢.

٤- ماضى النجف و حاضرها ٣: ١٣٣.

٩- وقال فى موضع آخر من الكتاب: وقفت على عدّه رسائل من الشيخ محمّد بن راضى بن شويهى يخاطب بها الشيخ رحمه الله بكلّ تبجيل واحترام، منها تُعرف مكانه الرجل وأهميته فى المجتمع:

منها: ما يقول فيها: أيها المرجع للخلق والمتكلم بالحق والناطق بالصدق، والمحى علوم المرسلين والمقتنى آثار الأئمّه الطاهرين.

ومنّها: الحمد لله الذى أقام الدين بسيفكم، وقمع شوكة العصاه بكفوفكم، فأعلى الله مقامكم، وأجزل فى الخلد إكرامكم.

ومنّها: التى يقول فيها: حرسك الله قطب العلماء، و سنام الفضلاء، و وجه الشيعه، و محى الشريعه، و مصباح الأئمّه، و المنصوب من قبل الأئمّه، و بهجه الزمان، و قمر الأقران، و صدر المحقّقين، و قوام المتبحّرين، و مرجع الفقراء و ملاذ الضعفاء، و والد المشتغلين و أخو الفقراء و المساكين (١).

١٠ و قال السيّد على الطباطبائى «صاحب الرياض» فى حقّه حيث كتب إجازةً للشيخ عبد على بن اميد الرشتى الغروى:

لقد أجزته أدام الله تعالى توفيقه كما أجازه أخونا علّامه العلماء فريد الدهر، و وحيد العصر، الشيخ جعفر، حرسه الله، ملتمساً منه الدعاء بالعافيه و حسن العاقبه (٢).

### مشايخه:

### إشاره

و تشهد لعلوّ فقاوته الأساتذه الكرام الذين استفاد الشيخ رحمه الله من نور علومهم، و التلامذه الذين استضاءوا من شعاع علمه. و نحن نذكر نبذه منهم باختصار:

### ١ أوّل مشايخه، والده المكرّم،

الشيخ خضر (المتوفى ١١٨٠ هـ. ق) قال المترجم له فى حقّ والده: و عرف بالصلاح و التقوى و الفضيله، و كان الفضلاء و الصلحاء يتزاحمون على الصلاه خلفه (٣).

و قال المحدث النورى فى شأنه: كان الشيخ خضر من الفقهاء المتبتّلين و الزهاد المعروفين،

١- ماضى النجف و حاضرها ٣: ١٣٨.

٢- أعيان الشيعه ٨: ٣٠.

٣- روضات الجنّات ٢: ٢٠٣.

و علماء عصره كانوا يزدحمون على الصلاة خلفه (١).

### ٢ الآقا محمد باقر بن محمد أكمل المعروف بالوحيد البهبهاني (١١١٦ ١٢٠٥ هـ. ق).

وصفه تلميذه السيد مهدي بحر العلوم في بعض إجازاته بقوله: العالم العامل العلّامة، و أستاذنا الحبر الفاضل الفهّامه، المحقّق النحرير و الفقيه العديم النظر، بقيه العلماء و نادره الفضلاء، مجدّد ما اندرس من طائفه الفقهاء، معيد ما انمحي من آثار القدماء، البحر الزاخر، و الإمام الباهر الشيخ محمد باقر ابن الشيخ الأجلّ الأكمل، و المولى الأعظم الأجل، المولى محمد أكمل، أعزّه الله تعالى برحمته الكامله، و أظافه السابغه الشامله. و له خمسه عشر من الآثار العلميه، منها: شرح المفاتيح من الأوّل إلى آخر الصلاة في مجلدين كبيرين (٢).

### ٣ السيد مهدي الطباطبائي (١١٥٥ ١٢١٢ هـ. ق)

قال صاحب الأعيان في شأنه: هو الإمام العلّامة الرّحله، رئيس الإماميه و شيخ مشايخهم في عصره، نادره الدهر و إمام العصر، الفقيه الأصولي الكلامي، المفسّر المحدث الرجالي، الماهر في المعقول و المنقول، المتصلّع بالأخبار و الحديث و الرجال، التقى الورع الأديب الشاعر، الجامع بجميع الفنون و الكمالات، الملقّب ببحر العلوم عن جداره و استحقاق، ذو همّه عاليه، صاحب «المصابيح في الفقه» ثلاثه مجلّدات و «الفوائد في الأصول» و «مشكاه الهدايه» لم يخرج منه إلا الطهاره، عليه شرح لتلميذه الشيخ جعفر باقتراح منه، و كتاب «الرجال» و «الدرّه النجفيّه».

و قال المحدث النوري في حقّه: أيه الله بحر العلوم صاحب المقامات العاليه و الكرامات الباهره. و قد أذعن له جميع علماء عصره و من تأخّر عنه بعلوّ المقام و الرياسه في العلوم النقليه و العقلية، و سائر الكمالات النفسانيه، حتّى أنّ الشيخ الفقيه الأكبر، الشيخ جعفر النجفي مع ما عليه من الفقاهاه و الزهاده و الرياسه كان يمسح تراب حُفّه بحنك عمامته، و هو من الذين تواترت عنه الكرامات و لقاءه الحجّه صلوات الله عليه (٣).

### ٤ السيد صادق الحسيني الأعرجي النجفي المعروف بالفخام (١١٢٢ ١٢٠٥ هـ. ق)

١- مستدرک الوسائل ٣: ٣٩٧.

٢- أعيان الشيعة ٩: ١٨٢.

٣- رجال السيد بحر العلوم ١: ٤٦.



و هو كما فى الأعيان: كان ذا همّه عالىه، كريم اليد و النفس، له منزله ساميه بين أقرانه، حسن المناظره، جيّد الكلام، لا يملّ منه و كان غالب لياليه فى المطالعه و الكتابه، و كان إماماً فى العربيّه، لا سيّما فى اللغه، دُعِيَ قاموس لغه العرب.

و له مراسلات و محاورات أدبيّه مع شعراء عصره، غايه فى الحسن و الظرافه.

و له شرح «شرائع الإسلام» وجد منه مجلّد فى الطهاره، و شواهد القطر، و ديوان شعر ضخم، و «الرحله الحجازيّه» منظومه، و «الرحله الرضويّه» نثراً (١).

### ٥ الشيخ محمّد مهدي الفتونى العاملى النجفى

و فى الأعيان: قال السيّد بحر العلوم فى حقّه: شيخنا العالم العامل المحدث الفقيه، أستاذنا الفاضل الوجيه النبيه، شيخ مشايخ عصره، و واحد علماء دهره، الشيخ البهى الرضى المرضى أبو صالح محمّد مهدي العاملى الفتونى قدّس الله لطيفه و أجزل تشريفه. (٢).

### ٦ الشيخ محمّد تقى الدورقى النجفى (المتوفى ١١٨٦ هـ. ق).

و هو كما قال القزوينى: من أعلام الفضلاء، و من أفراد العلماء، جمع بين العلوم العقليّه و النقليه، مع تحقيق رائق و تدقيق فائق، و عمل كامل، و زهد شامل.

انتشر فضله فى العراق و أخذ منه علماء الأطراف، و سكن النجف الأشرف، و استفاد منه جميع الأقطار بدون استنكاف، كان له ذهن دقيق، و فكر عميق، و عمِل بجدّ و سعى بكّد، ففاق أهل عصره، و استعلى أهل دهره رحمه الله (٣).

### تلاميذه:

### اشاره

تلمذ عند الشيخ جمّ غفير، و روى عنه جمع كثير، نذكر نبذه منهم؛ شكراً لمساعيهم الجميله فى الحوزات العلميه و المجتمع الإسلامى:

### ١ ولده الشيخ موسى النجفى (المتوفى ١٢٤٢ هـ. ق تقريباً).

هو أجلّ أنجال الشيخ الكبير الأربعة شأناً و أنبهم ذكراً، و أعلاهم صيتاً و أرفعهم جاهاً و

٢- المصدر السابق ١٠: ٦٧.

٣- تميم أمل الآمل: ٨٧.

أطولهم باعاً في العلوم الفقهيّة، وأخبرهم بفنون المعقول والمنقول. وكان من المبرزين في العلم والفضل مدققاً، فهو علّامه عصره وفريد دهره، فقيه مجتهد، وقد سئل أبوه: من أفقه الناس؟ فقال: أنا وولدي موسى والشهيد الأول. وكان الشيخ محمّد حسن ياسين والسيد على الطباطبائي وغيرهما من العلماء يفضّلونه على أبيه في الدقّة والمتانة، انتهت إليه المرجعيّة العامّة بعد والده فهو الزعيم الديني المطاع، والعلّامه الذي ملأ صيته الأصقاع (١).

وقال صاحب الروضات في حقّه: وكان خلاقاً للفقّه، بصيراً بقوانينه، لم تبصر نظيره الأيام، وكان أبوه يقدّمه في الفقه على من عدا المحقّق والشهيد المرحومين. وله شرح رساله أبيه من أول الطهاره إلى آخر الصلاه في مجلدين (٢).

### ٢ ولده الشيخ علي النجفي (المتوفى ١٢٥٣ هـ ق)،

وهو أحد أنجال الشيخ الأربعة الأعلام الذين نهضوا بأعباء الزعامه والتحفوا بأبراد المجد والكرامه، كان عالماً فاضلاً، تقيّاً، ورعاً، زاهداً، مجتهداً، ثقه، عدلاً، جليل القدر، عظيم المنزله، إليه انتهت الرئاسة العلميّة، ورجعت إليه الفتيا والقضاء بعد أبيه وأخيه الشيخ موسى، من كافه الأقطار الشيعيّة.

وكان ذا همّه عاليه وحزم وإقدام، لا تأخذه في الله لومه لائم، كثير الذكر، دائم العباده، مواظباً على الطاعات، امرأً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، له مناقب جمّه وكرامات باهره، تنسب له ملاقاته الحجّه «عجل الله فرجه». وله كتاب في الخيارات ورساله في حجّيه الظنّ مفضّلاً والقطع والبراءه والاحتياط، على الطريقيه التي تابعه عليها تلميذه «العلّامه الأنصاري»، وله رسائل كثيره متفرّقه، وله تعليقه على رساله والده: «بغية الطالب» لعمل المقلّدين (٣).

### ٣ ولده الشيخ حسن كاشف الغطاء (١٢٠١ ١٢٦٢ هـ ق).

وهو البارز في عصره، انتهت إليه رئاسه الشيعه الإماميّة. كان علماً في الفقه، و مناراً في الأصول، زاهداً عابداً، وهو على جانب عظيم من حسن الخلق وطيب المفاكهه، لا تحصى مفاخره، ولا تستقصى ماثره.

١- ماضى النجف وحاضرها ٣: ١٩٩.

٢- روضات الجنّات ٢: ٢٠١.

٣- ماضى النجف وحاضرها ٣: ١٦٨، ١٧٠.

سُئل عنه بعض من عاصره من الفقهاء الأعلام فقال فيه: هو أفضل من أبيه، اجتهد و عمل برأيه قبل أن يبلغ العشرين من عمره. و من أشهر مؤلفاته أنوار الفقاهاه، و له شرح مقدّمه كشف الغطاء لوالده، و له رساله عمليّته و رساله فى الإمامه و تأليف أُخرى (١).

#### ٤ ولده الشيخ محمّد كاشف الغطاء (١١٩٥ ١٢٤٧ هـ. ق).

هو أحد أنجال الشيخ المعظّم الأربعة، و كان من أعيان العصر و وجهاء زمانه. و هو المقدم فى الطائفة الجعفريّة بعد أبيه و أخويه الشيخ موسى و الشيخ عليّ. هاجر بعد وفاة والده إلى الحلّه و مكث فيها برهه من الزمان، و كانت له الرئاسة بها، تخشاه الحكّام و تخافه الأمراء (٢).

#### ٥ الشيخ أسد الله الكاظمي (المتوفى ١٢٢٠ هـ. ق).

كان عالماً فاضلاً متتبّعاً من أهل التحقيق و الفهم و المهاره فى الفقه و الأصول و كان غالب تلميذه على شيخ مشايخنا الآقا محمّد باقر البهبهاني، و السيّد محمّد مهدي الطباطبائي النجفي، و الشيخ جعفر النجفي، و يعبر عنه فى كلماته، بشيخي و أستاذي و جدّ أولادي، و ذلك لكونه صهراً للشيخ المذكور على ابنته.

و من كتابه المسمّى ب «مقابس الأنوار و نفائس الأبرار فى أحكام النبي المختار و عترته الأطهار» يظهر منه غايه فضله، و تمام مهارته فى الفقه و إحاطته بالأدله و الأقوال.

و له أيضاً كتاب «كشف القناع عن وجوه حجّيه الإجماع» و كتاب «منهج التحقيق فى حكم التوسعه و التضييق» و كتاب «نظم زبده الأصول» (٣).

و فى الأعيان: قال الشيخ جعفر النجفي فى إجازته له: أمّيا بعد فلّما كان من النعم التي ساقها الله إلى و تلطف بها من غير استحقاق، على توفيقى تربيته قره عيني، و مهجه فؤادى، و الأعرّ علىّ من جميع أحبائى و أولادى، و من أفديه بطارفى و تلادى، معدوم النظير و المثل، آغا أسد الله، نجل مولانا العالم العامل الحاج إسماعيل، فإنّه سلّمه الله قد قرأ علىّ جملةً

١- ماضى النجف و حاضرها ٣: ١٤٧، ١٤٩.

٢- المصدر السابق ٣: ١٧٩.

٣- روضات الجنّات ١: ٩٩.

من المصنّفات، و طائفه من العلوم النقليات، فرأيت ذهنه كشعله مِقباس، و فكره لا يصل إليه فحول الناس، و كانت ساعته بشهر و شهره بدهر (١).

### ٦ الشيخ محمد حسن ابن الشيخ باقر النجفي (صاحب جواهر الكلام) (المتوفى ١٢٦٦ هـ. ق)

قال صاحب الروضات في حقّه: هو واحد عصره في الفقه الأحمدي و أوجد زمانه الفائق على كلّ أوجدى، لم ير مثله إلى الان في تفرّيع المسائل، و لا شبهه في توزيع نواذر الأحكام على الدلائل.

و لَمّا يستوف المراتب الفقهية أحد مثله، و لا- حام في تنسيق القواعد الأصولية أحد حوله، أو في توثيق المعاهد الاستدلالية مجتهد قبله.

كيف و له كتاب في فقه المذهب من البدء إلى الختام سمّاه «جواهر الكلام» في شرح شرائع الإسلام، قد أرخى فيه عنان البسط في الكلام، و أسخى فيه بنان الخطّ بالأقلام إلى حيث قد أناف على الثلاثين مجلّداته.

و نقل أنّ عدّه فقهاء مجلسه المسلم لديه اجتهادهم، يناهز ستين رجلاً، و ليس ذلك بعيد.

و كان غالب تلمّذه كما استفيد لنا على من كان من تلامذه مولانا المروّج البهبهاني مثل صاحب «كشف الغطاء» بل و ولده الشيخ موسى و السيد جواد العاملى صاحب «شرح القواعد الكبير» المعين على تأليف «الجواهر» كثيراً (٢).

و قال صاحب الأعيان في حقّه: فقيه الإمامية الشهير و عالمهم الكبير، مربّى العلماء، و سيّد الفقهاء، أخذ عن الشيخ جعفر و ولده الشيخ موسى و عن صاحب المفتاح الكرامه.

و رزق في التأليف حظاً عظيماً، قلّما اتفق لسواه، و اشتهرت كتبه اشتهاً يقلّ نظيره، و هو يدلّ على غزاره مادّته، و تبخره في الفقه، أشهرها «جواهر الكلام» في شرح شرائع الإسلام، لم يؤلّف مثله في الإسلام. (٣).

١- أعيان الشيعة ٣: ٢٨٣.

٢- روضات الجنّات ٢: ٣٠٤.

٣- أعيان الشيعة ٩: ١٤٩.

### ٧ الشيخ محمد تقي الأصفهاني (المتوفى ١٢٤٨ هـ. ق).

صاحب «حاشيه المعالم» أحد رؤساء الطائفة و محققى الإماميه، المؤسسين فى هذا القرن [الثالث عشر].

هاجر فى أوائل شبابه إلى العراق بعد تكميل المبادئ و المقدمات، فحضر فى الكاظميه على السيد محسن الأعرجى، و فى كربلاء على الأستاذ الوحيد محمد باقر البهبهانى، و السيد على صاحب «الرياض».

و فى النجف على السيد مهدي بحر العلوم، و الشيخ الأكبر جعفر كاشف الغطاء، لازم الأخير زماناً و صاهره أخيراً على كريمته و استمر على الاكتساب من معارف الشيخ و أقرانه حتى فاز بدرجه عاليه من العلم و العمل، معقولاً و منقولاً، فقهاً و أصولاً.

و للمترجم آثار هامه جليله، أشهرها: حاشيه المعالم سمّاها «هدايه المسترشدين» فى شرح أصول معالم الدين. قال المحدث النورى فى خاتمه المستدرک عند ذكر هذا الكتاب: أنه فى كتب الأصول كالربيع من الفصول. (١).

### ٨ الشيخ عبد الحسين الأعسم النجفى (حدود ١١٧٧ ١٢٤٧ هـ. ق)

و هو كما قال العلّامه السيد محسن الأمين فى حقه: كان عالماً فقيهاً أصولياً ثقه محققاً مدققاً مؤلفاً أديباً شاعراً.

تخرّج على أساتذته أبيه: السيد مهدي بحر العلوم، و الشيخ جعفر صاحب «كشف الغطاء» و قرأ على المحقق السيد محسن الأعرجى الكاظمى صاحب «المحصول» و شرح منظومات والده الثلاث فى المواريث و الرضاع و العّد بأمره.

و له كتاب «ذرائع الأفهام إلى أحكام شرائع الإسلام» برز منه كتاب الطهاره فى ثلاثه أجزاء (٢).

### ٩ الشيخ عبد على بن أميد على الرشتى الغروى. (المتوفى بعد ١٢٢٦ هـ. ق).

قال صاحب الأعيان فى حقه: عالم فاضل فقيه صالح، من مصنفاته: شرح كتاب الطهاره من الشرائع، شرحاً مزجياً يدل على فضله، توجد نسخه بخطه و على ظهرها تقریظ

١- الكرام البرره ١: ٢١٥.

٢- أعيان الشيعة ٧: ٤٥٢.

و إجازته من الشيخ جعفر صاحب «كشف الغطاء» و من السيّد عليّ الطباطبائي صاحب «الرياض» و صورته ما كتبه الشيخ بعد البسملة و التحميد:

لقد أجاد و أفاد و جاء بما فوق المراد، قرّه العين، مهجه الفؤاد، من نسبه إلى نسبه الأولاد إلى الإباء و الأجداد، العالم العلّامه و الفاضل الفهّامه و الورع التقى، ذو القدر الجلى، عالي الجناب الشيخ عبد العلى، فيا له من كتاب جامع و مصنّف لطالب العلوم، قد شهد لمصنّفه بطول الباع و دقّه الفكر و كثره الأطلاع. إلى آخر الإجازة (١).

#### ١٠ الشيخ خضر بن شلال العفكاوى النجفى (المتوفى ١٢٥٥ هـ. ق).

كان عالماً فقيهاً زاهداً ورعاً، تنسب إليه كرامات، من أجلّ تلامذه الشيخ جعفر صاحب «كشف الغطاء».

و وصّفه المحدث النورى فى كتابه «دار السلام» بالشيخ المحقق الجليل العالم المدقق النبيل، صاحب الكرامات الباهره المعروفه، كان من أعيان هذه الطائفة و علمائها الربّانيين الذين يضرب لهم المثل فى الزهد و التقوى و استجابته الدعاء. انتهى.

و من مؤلفاته «التحفة الغرويّه فى شرح اللمعه الدمشقيّه» كبير فى عدّه مجلّدات، إلى آخر الحجّ. و «أبواب الجنان و بشائر الرضوان» و «جنّه الخلد» و هى رساله لعمل المقامدين مرتبه على مطلبين: الأوّل فى أصول الدين و الثانى فى فروع من الطهاره إلى آخر الصلاه. و كتاب «المعجز» (٢)، و تأليف اخرى.

#### ١١ السيّد عبد الله الشّبر الكاظمى (١١٩٢ ١٢٤٢ هـ. ق).

و فى الأعيان: حكى عن تلميذه الشيخ عبد النبي الكاظمى صاحب تكمله الرجال، بأنّ السيّد عبد الله حاز جميع العلوم: التفسير و الفقه، و الحديث و اللغه.

و صنّف فى أكثر العلوم الشرعيّه من التفسير و الفقه و الحديث و اللغه و الأصولين و غيرها، فأكثر و أجاد و انتشرت كتبه فى الأقطار و ملأت الأمصار، و لم يوجد أحد مثله فى سرعه التصنيف و جوده التأليف.

قرأ على والده فى مشهد الكاظمين (عليهما السلام)، و على السيّد محسن الأعرجى،

١- أعيان الشيعة ٨: ٣٠.

٢- أعيان الشيعة ٦: ٣٢٢.

و يروى بالإجازة عنه و عن الشيخ جعفر.

و كان سريع الكتابه مع التصنيف. كتب فى آخر بعض مصنفاته: شرعت فيها عند العشاء و تمت عند نصف الليل. و نافى مؤلفاته على الاثنيين و الخمسين مؤلفاً (١).

### ١٢ السيد باقر الحسينى القزوينى (المتوفى ١٢٤٦ هـ. ق).

قال صاحب الأعيان فى حقه: أنه من أجله العلماء فى النجف علماء و عملاً و معرفه، عالم عابد مشهور، من ذوى الكرامات و هو عمّ السيد مهدي القزوينى الشهير، و أمّه أخت السيد مهدي بحر العلوم الطباطبائى.

أخذ عن خاله المذكور و عن الشيخ جعفر صاحب كشف الغطاء و يروى بالإجازة عنهما، و أخذ عنه جماعه منهم ابن أخيه السيد مهدي. له من المصنفات: «الوجيز» فى الطهاره و الصلاه متن فقهيّ، «الوسيط» استدلال فى بعض الطهاره، «حواشى كشف اللثام»، و «جامع الرسائل فى الفقه» (٢).

### ١٣ السيد صدر الدين العاملى (١١٩٣ ١٢٦٣ هـ. ق).

قال العلامة الطهرانى فى شأنه: حضر فى النجف على السيد مهدي بحر العلوم فاختره لعرض «الدرّه» عليه، لقوته فى الأدب، و مهارته فى الشعر، و حضر على الشيخ الأكبر جعفر كاشف الغطاء أيضاً و صاهره على ابنته.

و له آثار كثيره تدلّ على جلاله قدره، و كونه من أعيان الفقهاء و المجتهدين، منها: «أسره العتره» و «القسطاس المستقيم» و «المستطرفات» و «شرح منظومه الرضاع» من نظمه أيضاً و «التعليقه على منتهى المقال» و «قرّه العين» فى النحو، و «شرح مقبوله ابن حنظله»، و «رساله حجّيه الظنّ»، و «مسائل ذى الرأسين» و «قوت لا يموت» و «المجال فى الرجال» و «تعليقه على نقد الرجال»، و يروى عن أكثر من أربعين عالماً (٣).

### ١٤ الحاج محمد المشهدى (المتوفى ١٢٥٧ هـ. ق)

قرأ على صاحب الرياض، و شريف العلماء و الشيخ جعفر صاحب «كشف الغطاء» و له

١- أعيان الشيعة ٨: ٨٢.

٢- أعيان الشيعة ٣: ٥٢٩.

٣- الكرام البرره ٢: ٦٦٨.



شرح على منظومه بحر العلوم، و كتاب فى شرح الأحاديث والآيات و كتاب فى أصول الفقه (١).

### ١٥ الشيخ محمد إبراهيم الكلباسى (١١٨٠ ١٢٦١ هـ. ق)

هاجر المترجم إلى العراق فأدرك الوحيد البهبهاني، و السيد مهدي بحر العلوم و الشيخ كاشف الغطاء و مؤلف «الرياض» و المقدس الكاظمي، فاشتغل عندهم و حضر عليهم مدة طويله.

و له تصانيف نافعه هامه فى الفقه و الأصول:

منها: «الإيقاظات» أولها و «الإشارات» ثانياً و «شوارع الهدايه» إلى شرح الكفايه «للسبزواري» و «منهاج الهدايه» و «إرشاد المسترشدين» و «الإرشاد» و «النخبه» فى العبادات انتخبها من الإرشاد فارسياً و «مناسك الحج» فارسى و غيرها من الرسائل (٢).  
و غيرهم من الفقهاء الذين استضاءوا من علمه رضوان الله تعالى عليهم.

### مدرسته الفقيهيه:

كان عصر الشيخ كاشف الغطاء، عصر النهضه العلميه و ازدهار الفقه و الأصول. و مبدأ هذه الحركه هو الأستاذ الأكبر الآقا محمد باقر المعروف بالوحيد البهبهاني، و تكاملت فى عصر كاشف الغطاء و السيد مهدي بحر العلوم، و استمرت إلى عصر علامه الشيخ الأنصارى.

و فى ذلك القرن الثالث عشر من الهجره النبويه كثرت هجره طلاب العلم من بلاد الهند و باكستان و إيران و أفغانستان و تركيا و تبت و لبنان و سوريا و الأحساء و الخليج و غيرها إلى النجف الأشرف، حتى بلغوا خمسه آلاف من رواد العلم.

و مع ذلك كانت الحوزات العلميه و العلماء، فى معرض هجمه الأعداء و أياديههم، و فى مقابلهم اشتدّ دفاع العلماء عن النجف و الحوزات العلميه، و كان فى مقدّماتهم و فى الصف الأول من هذا الدفاع المشروع و الجهاد ضدّ أعداء الدين الميرزا محمد تقى الشيرازى، و الشيخ

١- أعيان الشيعه ١٠: ٥٦.

٢- الكرام البرره ١: ١٤.

جعفر كاشف الغطاء، و من نتائج الازدهار العلمى فى هذا العصر اجتماع عدّه من فطاحل الفقهاء فيه و تأليف موسوعات فقهيّه قيمه، كالمصاييح للسيد بحر العلوم، و مفتاح الكرامه للسيد جواد العاملى، و كشف الغطاء لكاشف الغطاء، و مقابس الأنوار للشيخ أسد الله التستري، و مستند الشيعة فى أحكام الشريعة، للمولى أحمد النراقى و غيرها (١).

و إنّه لما رجع الشيخ جعفر جدّ أسره آل كاشف الغطاء من الحجّ أجمع العلماء على أن يجعلوا أمر التدريس للسيد مهدي رحمه الله و أمر الفتوى و التقليد للشيخ جعفر، حتّى أنّ المرحوم السيد مهدي أمر أهله بتقليد الشيخ جعفر. و أمر صلاه الجماعه للشيخ حسين نجف، فلم يكن سواه إماماً فى النجف الأشرف و كانت العلماء تقتدى به، حتّى السيد مهدي و الشيخ جعفر يصليان خلفه أغلب الأوقات.

و لم يبق للسيد مهدي رحمه الله إلا- أياماً قليله حتّى انتقل إلى جوار ربّه، و أصبح التدريس منحصراً بالشيخ جعفر، و ذكر المؤرّخون أنّه كان يحضر درسه من المجتهدين ما لا يحصى عددهم، فضلاً عن المراهقين للاجتهد (٢).

و قد تعرّض الشيخ الأعظم الأنصارى (رحمه الله) فى مصنفاته كثيراً لأرائه الفقهيّه و الأصوليه و كان يعبر عن كاشف الغطاء كثيراً ببعض الأساطين و عن صاحب الجواهر ببعض المعاصرين. و كذا كان يذكره أيضاً صاحب الجواهر فى جواهره بشيخنا، و الأستاذ المعتر، و الأستاذ الأكبر.

### آثاره العلميه:

و للمترجم له رحمه الله تأليف قيمه مشحونه بالتحقيق و التدقيق، و هى:

١ كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء، و سيأتى الكلام فيه.

٢ مختصر كشف الغطاء (٣).

٣ غايه المأمول فى علم الأصول (٤).

١- موسوعه النجف الأشرف ٦: ١٧٥ ١٧٩.

٢- المصدر السابق ٦: ١٥٠.

٣- الذريعه إلى تصانيف الشيعة ٢٠: ٢٠٥.

٤- الذريعه ١٦: ١٦.

٤ غايه المراد فى أحكام الجهاد (١).

٥ بغيه الطالب فى معرفه المفروض و الواجب، رساله عمليه، اقتصر فيها على ذكر مجرّد الفتاوى، مرتّب على مطلبين: أوّلهما فى أصول العقائد و ثانيهما فى فروع الأحكام، خرج منه من أوّل الطهاره إلى آخر الصلاه. (٢).

٦ مشكاه المصاييح فى شرح منشور الدرّه، الموسوم ب «مشكاه الهدايه» (٣).

٧ الرساله الصوميه، على ظهرها خطّ السيد جواد بن محمّد العاملى صاحب «مفتاح الكرامه» مصرّحاً بأنّها له مع ألقاب كثيره منها قوله: الشيخ المعتبر و العقل الحادى عشر جناب شيخنا الشيخ جعفر لا زال له من التوفيق دوام. و كأنّها تتميم لبغيه الطالب حيث إنّه انتهى إلى آخر الصلاه (٤).

٨ سؤال و جواب (٥).

٩ الحقّ المبين فى تصويب المجتهدين و تخطئه جهال الأخباريين، ألفه فى أصفهان لولده الشيخ على بن جعفر. بين فيه حقيقه مذهب الطرفين و أنّ عقائدهما فى أصول الدين متّحده سواء و فى فروع الدين، مرجعهما جميعاً إلى ما روى عن الأئمه عليهم السلام. فالمجتهد إخبارى و الأخبارى مجتهد، فضلاء الطرفين ناجون، و الطاعنون هالكون. (٦).

١٠ مجموعه فقهيه (٧).

١١ التحقيق و التنقىير فيما يتعلّق بالمقادير (٨).

١٢ كشف الغطاء عن معايب ميرزا محمّد عدوّ العلماء، و هى رساله لطيفه فى الطعن على الميرزا محمّد بن عبد النبى النيسابورى الشهير بالأخبارى أرسلها إلى فتح على شاه، أبان فيها قبائح أفعال ذلك الرجل و اعتقاداته الكفريّه، و فى معارف الرجال و الكرام البرره:

١- الذريعه ١٦: ١٦.

٢- الذريعه ٣: ١٣٣.

٣- الذريعه ٢١: ٦١.

٤- الذريعه ١١: ٢٠٥.

٥- الذريعه ١٢: ٢٤٤.

٦- الذريعه ٧: ٣٧.

٧- الذريعه ٢٠: ٩٢.

٨- الذريعه ٣: ٤٨٥.

كاشف الغطاء.

١٣ رساله مناسك الحج.

١٤ العقائد الجعفريه في أصول الدين.

١٥ شرح الهدايه للعمه الطباطبائي، خرج منه كتاب الطهاره فقط.

١٦ إثبات الفرقه الناجيه.

١٧ أحكام الأموات.

١٨ رساله في الدماء الثلاثه.

١٩ القواعد الجعفريه في شرح بعض أبواب المكاسب. و هو كما قال صاحب الروضات: كتاب كبير مشتمل على قواعد فقهيه و فقاهاه إعجازيه، لم تر مثلها عين الزمان. انتهى. وصل فيه إلى بيع الصرف.

٢٠ كتاب الطهاره. قال في الروضات: و هو كتاب كبير في الطهاره، كتبه في مبادئ أمره لجمع عبائر الأصحاب و الأحاديث الوارده في ذلك الباب.

و قال في الأعيان: من أول الطهاره إلى خشه الأقطع و هو شرح الشرائع.

٢١. منهج الرشاد لمن أراد السداد في ردّ الوهابيه (١).

### سيرته الأخلاقيه:

### اشاره

كان للشيخ كاشف الغطاء سيره و مُثلُ أخلاقيه بارزه، نشير إلى بعضها:

### أ التهجد و العبوديه

و هو مع كثره اهتماماته العلميه و الاجتماعيه، كان يقوم قسطاً من الليل بالصلاه و المناجاه و التضرع.

و نقل عن الشهيد الثالث قوله: إنني كنت في بلد قزوين ليله، في دار أخي الحاج ملا محمّد صالح، الواقعه في بستانه نائماً في ناحيه من البستان، فأيقظني الشيخ و ناداني:

انهض و صلّ صلاه الليل. فلما انتهت وجدت الشيخ في غاية التضرع و البكاء

---

١- نقلنا رقم ١٢ إلى ٢١ من مقدمه منهج الرشاد. طبعه «المجمع العالمى لأهل البيت (ع)» من تحقيق السيد مهدي الرجائي. و استفدنا منه كثيراً، جزاه الله خير الجزاء.

و النحيب، مشغولاً بالمناجاة مع الله تعالى. (١).

فقد كان الشيخ يقوم في كل ليله و يوقظ أهله لصلاه الليل أيضاً.

### ب عنايته بالفقه

و كان من دأبه أن يأمر بتهيئه الطعام ليجتمع أولاده في الأكل ثم يباحثون بعده في علم الفقه (٢).

### ج على منبر الوعظ و الإرشاد

جاء في قصص العلماء ما معناه: مرّ الشيخ يوماً على مدينة رشت من مدن إيران فأراد الناس الاقتداء به في صلاه الجماعه و لم تكن المساجد تسع الحاضرين، فاجتمعوا في بعض ساحات المدينة، و بعد الصلاه طلبوا من الشيخ أن يعظهم فقال: إننى لا أجيد الفارسيه، و لكنّ الناس أصرّوا عليه، فرقى المنبر و تكلم بكلمات مفادها:

أيها الناس! الشيخ يموت و أنتم تموتون، ففكروا في آخرتكم. أيها الناس! إنّ مدينتكم رشت، تشبه الجنه، فكما أنّ في الجنه قصوراً عاليه، و بساتين و أنهاراً و حورَ عينٍ. فهكذا مدينتكم، و كما أنّ جميع التكاليف من الصلاه و الصوم و سائر العبادات مرفوعه عن أهل الجنه، فكذا بلدكم كأنّ الصلاه و الصوم و جميع العبادات مرفوعه عنكم!! ثمّ قال للقارئ: انهض و اذكر مصيبه الحسين (عليه السلام) و نزل من المنبر (٣).

### د حمايته للضعفاء و الفقراء و المساكين،

و نذكر نبذه من ذلك كما في قصص العلماء ما معناه:

١ كان من دأب الشيخ رحمه الله كلّما صلّى بالجماعه أن يأخذ طرف ردايه و يدور بين الصفوف و يجمع الدراهم و الدنانير و يعطيها للفقراء و المساكين.

٢ ربما كان يحضر مجلس الضيافه لبعض التجار فلا يأكل و لا يأذن لأحد في الأكل حتّى يقوّم ما فيها فيبيعهها لصاحب المجلس، و يأخذ ثمنها ثمّ يأمر بالأكل و يعطى الثمن للمستحقين. و إنّما كان يعمل ذلك، لعلمه بوجود حقّ الفقراء في ذلك المال.

١- قصص العلماء للتكاتبني: ١٩٣.

٢- بهجه الآمال ٢: ٥٤٠.

٣- قصص العلماء: ١٩٠.

٣- و نقل أنّ الشيخ ورد أصفهان فأقام فيها أياماً، ثم أراد الخروج منها فركب، فحينئذ حضر أحد من الساده و أخذ لجام فرس الشيخ و قال: أنا سيّد محتاج إلى مائه دينار و لا أخليّك إلا أن تعطيها! و كان أمين الدوله في تلك الأيام حاكماً في أصفهان فقال الشيخ للسيد: اذهب إلى أمين الدوله و قل: الشيخ يأمرك أن تعطيني مائه دينار. فقال السيد أخاف أن لا يعطيني.

قال الشيخ أنا واقف هنا حتّى يعطيك فذهب السيد و بلّغ المقالاه، فقال أمين الدوله أين الشيخ؟ قالوا: راكب للترحّل. فقال للملازمين هاتوا مائه دينار. فأحضروا كيساً و أرادوا عدّها فقال: أعطوا الكيس له، أخاف أن يطول و يصير تعباً للشيخ، فأخذ السيد و رجع إلى الشيخ و أمر بعده فوجدوا فيه مأتى دينار فأعطى للسيد مائه و أنفق الباقي للفقراء، ثم ارتحل.

٤ و قالوا: إنّ الشيخ قسّم أموالاً بين فقراء أصفهان و بعد نفاذها قام للصيلاه، فطلب منه سيّد بين الصلاتين أن يساعده. فقال له الشيخ: جئت متأخراً و لم يبق شىء. فاغتاظ السيد و أهانه بصق على لحيته! فقام الشيخ و أخذ طرف ردايه و دار بين الصفوف و هو يقول: من يحبّ لحيه الشيخ فليساعد السيد، فاجتمع في ردايه كثير من المال فأعطاه للسيد و أقام صلاه العصر.

٥ و حكى أنّه نزل في مدينه قزوین على عالمها الكبير الحاج عبد الوهاب. فاستدعى جمع من التجار أن يدخل الشيخ حجراتهم في خان الشاه، و كلّ استدعى أن يرد حجرته أوّلاً فلمّا بلغت المنازعه إلى الشيخ جلس و قال: من أعطاني أكثر من المال نزلت حجرتي أوّلاً، فقدّم له بعضهم إناءً مملوءاً من النقود، فدعا الشيخ الفقراء و قسّمها بينهم أوّلاً ثمّ دخل حجره ذلك الشخص و زاره (١).

### مكانته الاجتماعيه:

#### اشاره

كانت للشيخ كاشف الغطاء الكبير مكانه اجتماعيه ساميه، تشهد لها قضايا مهمه في طول حياته الاجتماعيه، نُشير إلى أهمّتها:

**منها: إذنه لفتح على شاه القاجارى في أمر الدفاع عن حوزة الإسلام و المسلمين،**

#### اشاره

و الذى اقتضاه أمور حدثت في عصره كثوره فرنسا الكبرى و هجوم نابليون و وقوع الحروب بين تزار

روسيا و إيران و استحلالها مناطق من بلاد القفقاز، و مقاصدها التوسيعيه، استباق فرنسا و الإنجليز إلى التسرب في دوله إيران و التحركات الداخليه تجاه الدوله المركزيه، من ناحيه بقايا الحكومات الأفشاريه و الزنديه و أبناء ملوك القاجار، و تلف النفوس، و هتك الأعراض في الحروب الداخليه و غير ذلك (١).

و لأجل هذه الأمور و غيرها أذن الشيخ لفتح على شاه و قوى موضعه في أمر الدفاع، رعايه لمصلحه المسلمين العامه، و كتب له الإجازة الموجوده في كتاب الجهاد من كشف الغطاء.

### و هاك عمدته مواضع:

- ١ الإذن في إداره الجيش و تدبيره و تقويه الحكومه من حيث العده و العده للدفاع عن أراضى المسلمين و أعراضهم.
- ٢ وجوب إطاعه السلطان في ذلك؛ حيث أنه مأذون من قبل الحاكم الشرعى و الفقيه الجامع للشرائط.
- ٣ توصيه السلطان و عمال الحكومه برعايه التقوى و العدل و المساواه و الشفقه، و أن يكونوا للرعيه كالأب الرؤوف و الأخ العطوف.
- ٤ لزوم حفظ الأسرار و عدم إذاعتها للأغيار.
- ٥ توظيف المعلمين لتعليم الصلاه و مسائل الحلال و الحرام و أحكام العبادات؛ ليجعلوا الجيش في زمره حزب الله.
- ٦ إقامة الشعائر الإسلاميه، و تعيين المؤذنين، و أئمه الجماعات و المحافظه على الصلاه و الصيام في جيش المسلمين.
- ٧ نصب الوعاظ العارفين باللغه الفارسيه و التركييه في صفوف الجيش، للوعظ و ترويح مفهوم الشهاده في سبيل الله تعالى.
- ٨ وجوب قيام المجتهدين في مقام الجهاد الدفاعى عن حوزة الإسلام و المسلمين

١- راجع الكتب المؤلفه حول تاريخ إيران، منها: «إيران در دوره سلطنت قاجار» صفحات ١٢١ إلى ١٥٣، تأليف دكتور على أصغر شميم.



أو المأذون منهم. حيث قال المؤلف: «و يجب تقديم الأفضل أو مأذونه في هذا المقام، و لا يجوز التعرض في ذلك لغيرهم. و يجب طاعه الناس لهم، و من خالفهم فقد خالف إمامهم.

فإن لم يكونوا، أو كانوا و لا- يمكن الأخذ عنهم و لا- الرجوع إليهم. و جب على كل بصير صاحب رأى و تدبير، عالم بطريق السياسة عارف بدقائق الرئاسة، صاحب إدراك و فهم، و ثبات و حزم و حزم، أن يقوم بأعمالها، يتكلف بحمل أثقالها، و جوباً كفاً مع مقدار القابليين، فلو تركوا ذلك، عوقبوا أجمعين. و مع تعين القابليين، و جب عليه عيناً مقاتله الفرقة الشنيعة الأروسيه و غيرهم من الفرق العاديه البغيه.

و تجب على الناس إعانتة و مساعدته إن احتاج إليهم (١) و نصرته. و من خالفه فقد خالف العلماء الأعلام، و من خالف العلماء الأعلام فقد خالف و الله الإمام. و من خالف الإمام فقد خالف رسول الله سيد الأنام، و من خالف سيد الأنام فقد خالف الملك العلام».

ثم أجاز الشيخ سلطان زمانه فتح على شاه، في أخذ ما يتوقف عليه تدبير العساكر و الجنود و رد أهل الكفر و الطغيان و الجحود، بأخذ الخراج المقرّر في الإسلام و الزكاه من الموارد التسعه، فإن ضاقت عن الوفاء و لم يكن عنده ما يدفع به هؤلاء الأشقياء، جاز له التعرض لأهل الحدود، بالأخذ من أموالهم، إذا توقف عليه الدفع عن أعراضهم و دمائهم، فإن لم يف أخذ من البعيد بقدر ما يدفع به العدو المرید.

ثم قال: «و يجب على من اتصف بالإسلام و عزم على طاعه النبي و الإمام عليهما السلام، أن يمثل أمر السلطان، و لا يخالفه في جهاد أعداء الرحمن فيتبع أمر من نصبه عليهم و جعله دافعاً عما يصل من البلاء إليهم، و من خالفه في ذلك فقد خالف الله، و استحقّ الغضب من الله.

و الفرق بين و جب طاعه النبي و و جب طاعه السلطان الذابّ عن المسلمين و الإسلام، أنّ و جب طاعه الخليفه الرسول و الإمام (عليهما السلام) بمقتضى الذات، لا- باعتبار الأغراض و الجهات و طاعه السلطان إنما و جب بالعرض لتوقف تحصيل الغرض فو جب طاعه السلطان كوجوب تهيئه الأسلحه و جمع الأعوان من باب و جب المقدمات الموقوف عليها

الإتيان بالواجبات.» انتهى (١).

### و منها: دفاعه عن النجف في الحوادث الداميه،

كحادثه الشمرة و الزقرة المشهوره التي أخذت دوراً مهماً و هي أعظم حادثه يحتفظ بها تاريخ النجف و دافع المترجم له عنها مع زمرة من أهل العلم الذين مَرَّتهم على حمل السلاح و الرمي. و قد كانت داره الكبيره الشهيره، مذخرًا للأسلحه و ثكنه للجنود الذين قَرَّر لهم الرواتب و دَرَّبهم على القتال. فكان الشيخ جعفر أبا النجف البار و قائدها الروحي يرجع إليه في المَلَمَّات و الحوادث و يستغاث به عند النوازل (٢).

و لم تكن النجف يومذاك يطيب بها مسكن و لا يألفها ساكن، فهو بحزمه و عزمه و شدّه صولته و نفوذ أمره، كان يذبّ عن الضعفاء و يحرس الفقراء فكان لهم حرزاً منيعاً و سوراً ربيعاً (٣).

و قد قام الشيخ رحمه الله على تمصير النجف، فبنى لها سوراً، و أسكن بها جملة صالحه من بيوت العرب و العجم؛ لتعلّم العلوم الدينيه فيها. و تولّى الزعامه الدينيه، و أصبحت له المرجعيه العامه في التقليد.

و بلغ من حرصه على تقدّم الثقافه و نموّها أن استدعى جملة من المهرة في سائر العلوم للنجف، و تصدّى لصدّ هجمات الأعراب عليها، و التزم بإعاشه الطلاب فيها، حتّى اشترى لهم الدور و المساكن و بذل لهم حتّى مصارف الأعراس فضلاً عن اللوازم و الضرورات (٤).

### و منها: مكانته عند سلاطين المسلمين في العراق و إيران.

قال العلامة الطهراني: و قضيه واحده تعطينا صورته واضحه عن تركّز المترجم و مدى التقدير الذي حصل عليه. قال في روضه الصفا عند ذكر أحوال السلطان فتح علي شاه القاجاري ما ترجمته، أنّه في جمادى الأولى سنة ١٢٢١ هـ. ق ولى السلطان ولده الأكبر «محمد علي ميرزا» تمام محالّ كردستان من كرمانشاه إلى خانقين، و من خرّم آباد إلى حدود البصره. و ذلك حين تعدّى علي باشا والى بغداد على إيران و جنّد ثلاثين ألفاً

١- راجع كتاب الجهاد، من كشف الغطاء.

٢- الكرام البرره ١: ٢٥١.

٣- ماضى النجف و حاضرها ٣: ١٣٨.

٤- راجع موسوعه النجف الأشرف ٦: ١٥٠.

بقيادة ابن أخيه سليمان باشا كهيا الكرجى الرومى، فتجاوزوا من خانقين إلى شهرزور، و منها إلى بحيره مريوان، فتلاقوا هناك، و اشتعلت نيران الحرب بينهما، حتى انكسر عسكر الروم، و انهزم إلى حدود الموصل و بغداد عن ثلاثه آلاف قتيل، و أكثر منهم أسيراً و فيهم القائد كهيا المذكور.

فالتجأ على باشا والى بغداد إلى شيخ الجعفرية الشيخ جعفر النجفى، فقبل الشيخ التماسه، و ذهب إلى محمّد على ميرزا، شفيعاً للأسراء فقبل شفاعته ما عدا كهيا، فأطلقهم جميعاً، و بعث كهيا مقتيداً إلى السلطان فتح على شاه، فأمر بحفظه و فكّ قيده، إلى أن تهياً الشيخ للسفر إلى طهران، فوصل إلى السلطان مكرماً مقبول الشفاعه فأخذه معه و رجع إلى بغداد.

و كان تشفع فى كهيا يوسف باشا والى أرزنه الروم، و بعث معتمده الفيضى محمود أفندى مع عريضه إلى عباس ميرزا، فلم يقبل شفاعته، و إنما قبل شفاعه الشيخ تكريماً له (١).

### و منها: تصلّبه فى النهى عن المنكر و ردّ أهل البدع.

و نكتفى فى ذلك بذكر رساله أرسلها إلى أهل خوى، من مدن إيران، لما توسّعت دعوه الصوفيه فيهم، و كان فيها توبيخ و تهديد و تحذير، و استعطاف و هى:

«بسم الله و الحمد لله و الصلاه على محمّد و إله. من المعترف بذنبه المقصّر فى طاعه ربّه، أقلّ الأنام، كثير الذنوب و الاثام، الأقلّ الأحقر عبد الله جعفر، إلى الإخوان الكرام و الأخلاء العظام، أعظم أهل خوى و أعيانها و أساطينها و أركانها.

أمّا بعد: فقد صحّ الكلام المأثور و المثل المشهور أنّه ما يثنى إلا و قد يثلث. فقد حصل ثالث الأديان فى بلادكم، المذهب الوهابى و بيكجان، فهنيئاً لكم على هذا الدين الجديد، و المذهب السديد، و ظهور هؤلاء الأنبياء الذين يخاطبون بصفات جبار السماء، بل كانوا عين الله، و كان الله عينهم، و لا فرق بينه و بينهم!! فدقّوا الطبول، و غنّوا بالمزامير، و أظهروا العشق للطفيف الخبير، و أكثروا النظر إلى الأمرد الحسان. فإنّه يتحد بهم الرحيم الرحمن، و دعوا الصلاه و الصيام و جميع العبادات بالتمام، فإنكم نلتم درجه الوصول، فلمن تعبدون؟! و أنتم مع الله متحدون فلمن تسجدون؟! إنما يعبد

من لم يبلغ الوصول إلى تلك الرتب، كمحمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَيِّدِ الْعَرَبِ، أَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي جَبَّتِهِ غَيْرَ اللَّهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ صِيَامٌ وَلَا صَلَاةٌ.

فالحمد لله الذي أعطاكم أنبياء متعددين، و أبان غَلَطْنَا فِي أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ خَاتَمَ النَّبِيِّينَ، وَ الشُّكْرَ لِلَّهِ الَّذِي بَعَثَ إِلَيْكُمْ رَسُولًا لَا يَعْرِفُونَ أَصْلًا وَلَا فِرْعَاءَ، فَلَوْ سَأَلْتُمْ أَكْبَرَهُمْ عَنْ أَفْعَالِ الشُّكِّ لِتَحْيِيرٍ، أَوْ عَنْ أَحْكَامِ السُّهُوِّ لَمَا تَدَبَّرُوا، أَوْ عَنْ بَعْضِ الْفُرُوعِ الْفَقْهِيَّةِ لَوْ جَدْتُمُوهُ جَاهِلًا بِالْكَلْبِيِّ.

و على كلِّ حال فلکم الهناء، و قد بلغت من معرفه الدين كلَّ المنى، و نحن لنا عليكم حقَّ يجب عليكم فيه الأداء، و لا يتم ذلك إلا- بإرسال هؤلاء الأنبياء، ليعلّمونا كما علّموكم، و يفهمونا كما فهموكم، لنصل إلى بعض ما وصلتم إليه، و نقف على بعض ما وقفتم عليه. حلواى تنتناني تا نخورى ندانى (١).

فأقسمت عليكم بالله أن تطعمونا من هذه الحلواء التي ما ذاقها الأنبياء، و لا الأوصياء، و لا العلماء من المتأخرين و القدماء، و لا وصفت أجزاءها في كتاب منزل و لا على لسان نبي مرسل.

فإما أن لا يكونوا علموها و لا وصلوا إليها و لا فهموها، أو وجدوها حلواء ميسومه، بأنواع السمِّ مسمومه، تقتل آكلها بحرارتها، و تقطع أمعائهم لشده مرارتها.

و الله إنني أُخبرت و اخترت أهل هذه الأقاليم، فوجدتهم بين من يسلك هذه الطريقه ليتيسر له تحصيل ملاذ الدنيا: من النظر إلى وجوه الأُمرد الحسان، و التوصل إلى ضروب العصيان، و بين من يريد جلاله الشأن و ليس من أهل العلم حتى ينال ذلك في كلِّ مكان، فيدلّس نفسه في اسم طاعه الرحمن، و بين ناقص عقل قد امتلأ من الجهل.

و إلا- فكيف يخفى على الطفل الصغير فضلًا عن الكبير السيره النبويه، و الطريقه المحمديه و الجاده الإماميه، حتى يشتهه عليه التديس، و ما عليه إبليس و جنود إبليس؟! اللهم إنني أنذرت، اللهم إنني أخبرت، اللهم إنني وعظت، اللهم إنني نصحت، فلا تؤاخذني بذنوب أهل خوى و أمثالهم يا أرحم الراحمين» (٢).

١- من الأمثال الفارسيه بمعنى: من لم يذق لم يدر.

٢- مقدمه منهج الرشاد: ٣٤.

## تحريضه على الوهابيين

بعد ظهور بدعه محمّد بن الوهاب و انتشار مذهب الوهابيّة في طائفه عنزه اعتنق هذا المذهب سعود بن عبد العزيز، و به عظمت شوكة الوهابيين و كانت له هجمات وحشيّة على العراق فضربوا في الهمجيّه و الوحشيّه الرقم القياسي، فإنّ وحشيتهم تنفر منها آكله لحوم البشر، كلّ ذلك عداوه و نفوراً عن الحقّ و دليله.

و طالما عانت منهم العتبات المقدّسه في سفك الدماء و نهب الأموال، فقد عاثوا في كلّ كربلاء المقدّسه، إلا أنّهم لم يستطيعوا أن يفعلوا في النجف ما فعلوه في غيرها ببركه هذا الشيخ و أمثاله.

ففي سنة «١٢١٧ هـ ق» غار عبد العزيز الوهابي على الحرمين الشريفين النجف و كربلاء و قتل جماعه من العلماء و المجاورين، و من جمله من قتلهم العالم الفاضل الكامل ملّا عبد الصمد الهمداني صاحب بحر المعارف.

و لَمّا بلغ أهل النجف نبأ توجهه إلى البلده، و أنّه قاصد مهاجمتها على كلّ حال، فأول ما فعلوه أنّهم نقلوا خزانه الأمير (عليه السلام) إلى بغداد خوفاً عليها من النهب كما نهبت خزانه الحرم النبوي، ثم أخذوا بالاستعداد له و الدفاع عن وطنهم و حياتهم.

و كان القائم بهذا العبء، و المتكفل شؤون الدفاع هو العلّامة الزعيم الشيخ جعفر صاحب كشف الغطاء «رحمه الله»، و ساعده بعض العلماء، فأخذ بجمع السلاح، و بجلب ما يحتاج إليه في الدفاع، فما كانت إلا أيام حتى ورد الوهابي بجنوده و نازل النجف ليلاً، فبات تلك الليله، و عزم على أن يهجم على البلده نهاراً، و يوسّع أهلها قتلاً و نهباً.

و كان الشيخ «رحمه الله» قد أغلق الأبواب، و جعل خلفها الصخور و الأحجار، و كانت الأبواب يومئذٍ صغيره، و عيّن لكلّ باب عدّه من المقاتله، و أحاط باقي المقاتلين بالسور من داخل البلده، و كان السور يومئذٍ واهي الدعائم، بين كلّ أربعين أو خمسين ذراعاً منه قوله أي حصار و كان قد وضع في كلّ قوله ثلّة من أهل العلم شاكين بالسلاح، فكان جميع ما في البلده من المقاتله لا يزيدون على المأتين؛ لأنّ أغلب الأهالي خرجوا هارين حينما وقفوا على توجّه العدو، و استجاروا بعشائر العراق، فلم يبق مع الشيخ إلا ثلّة من مشاهير العلماء،

كالشيخ حسين نجف، و الشيخ خضر شلال، و السيد جواد صاحب مفتاح الكرامه، و الشيخ مهدي ملا كتاب، و غيرهم من المشايخ الأختيار.

ثم إن الشيخ و أصحابه و طنوا أنفسهم على الموت لقلتهم و كثره عدوهم، فاستغاثوا بأمر المؤمنين عليه السلام، و استجاروا بحامى الجار، فأجارهم و هزم المنافقين و شتت شملهم، و ما أصبح الصباح إلا و هم قد انجلوا عن البلده المشرفه و تفرقوا (١).

و ذكرها العلّامة السيد جواد العاملى فى آخر المجلد الخامس من مفتاح الكرامه حيث قال: و فى سنة «١٢٢١ هـ ق» فى الليله التاسعه من شهر صفر قبل الصبح بساعه هجم علينا فى النجف الأشرف و نحن فى غفله، حتى أن بعض أصحابه سعدوا السور و كادوا يأخذون البلد، فظهرت لأمر المؤمنين عليه السلام المعجزات الظاهره، و الكرامات الباهره، فقتل من جيشه كثيراً و رجع خائباً، و له الحمد على كل حال (٢).

### موقفه أمام الأخباريين

ناهض المترجم له رحمه الله الأخباريين و رأسهم فى ذلك العصر، الميرزا محمّد الأخبارى أكبر خصوم علماء العراق الأصوليين، بعد أن تمكن من نشر دعوته، و استلقت إليها أنظار الناس خصوصاً فى إيران، حيث انتظر تغلب مذهب الأخباريين. فخرج المترجم رحمه الله من أجل ذلك إلى الرى و بلاد الجبال، و ألف رسائله الشهيره فى الردّ عليهم، و أهدى بعضها إلى فتح على شاه القاجارى، سنة ١٢٢٢ هـ. ق.

و كان شيخ الأخبارية المتقدم قد اتصل به و ألف له الرسائل، فلم يزل المترجم له رحمه الله إلى أن قضى على هذه الحركة (٣).

و له كتاب «الحقّ المبين» فى الردّ على الأخباريين، و رساله لطيفه فى الطعن على الميرزا محمّد عبد النبى النيسابورى، الشهير بالأخبارى، سماها أيضاً ب «كشف الغطاء» عن معايب ميرزا محمّد عدو العلماء. أرسلها إلى السلطان فتح على شاه القاجار، و دّل فيها قبائح أفعال

١- ماضى النجف و حاضرها ١: ٣٢٦ و ج ٣: ١٣٧.

٢- مفتاح الكرامه ٥: ٥١٢.

٣- أعيان الشيعة ٤: ١٠١.

ذلك الرجل و مفاسد اعتقاداته الكفريّة، بما لا مزيد عليه و ذلك حين التجائه إلى حريم ذلك الملك، خوفاً على نفسه الخبيثه و فراراً من أيدي علماء العراق.

و قد أرّخها مخاطباً لأهل طهران: ميرزا محمّد كم لا مذهب له، و فيها مخاطباً لذلك الرجل: اعلم و الله إنك نقصت اعتبارك، و أذهبت وقارك و تحمّلت عارك، و أجبجت نارك، و عرفت بصفات خمس هي أحسن الصفات و بها نالتك الفضيحة في الحياه و تنالك بعد الممات:

أولها: نقص العقل، ثانيها: نقص الدين. ثالثها: عدم الوفاء، رابعها: عدم الحياء، خامسها: الحسد المتجاوز للحدّ. و على كلّ واحد منها شواهد و دلائل لا تخفى. إلى آخر الرساله (١).

### حجّه و رحلاته

تشرّف المترجم له رحمه الله بزياره بيت الله الحرام مرّتين:

الأولى: سنة (١١٨٦ هـ. ق) و قد مدحه معاصره و أستاذه العلامة السيّد صادق الفخام بقصيده، و أرّخ عام حجّه، فقال من مطلعها:

لله درّك من عميد لم تزل بالصالحات مُتّيماً معموداً

حقّ الركاب يؤمّ بيتاً لم يزل للناس من دون البيوت قصيداً

إلى أن قال مؤرخاً:

و بذلت أقصى الجهد في تاريخه «نلت المنى بمنى و جئت حميداً»

و الثانيه: سنة (١١٩٩ هـ. ق) و معه الأعلام من الساده كالسيّد محسن الأعرجي صاحب المحصول، و السيّد جواد العاملي صاحب مفتاح الكرامه، و الشيخ محمّد عليّ الأعسم، فقد مدحه الشعراء بحجّه هذا (٢).

و سافر إلى أكثر مدن إيران، كزنجان و جيلان و قزوین و لاهيجان و طهران و أصفهان و له قضايا في هذه الأسفار المذكوره في محلّه نشير إلى قضيه واحده تعدّ من كراماته قدّس سرّه:

١- أعيان الشيعه ٤: ١٠١.

٢- ماضى النجف و حاضرها ٣: ١٣٤.

و هي: أن شخصاً ابتلى بوجع العين و عجز الأطباء و الجراحون عن علاجه، و كان الشيخ يومئذٍ في مدينة لاهيجان، فحضر عنده ذلك الشخص، فدعا له الشيخ و تفل في عينه، فبرء (١).

### أدبه و نبذه من إشعاره:

كان المترجم له شاعراً أديباً، و له أشعار و مطارحات مشهوره مع أدياء عصره و علمائه. و من شعره مادحا أستاذه السيد مهدي بحر العلوم الطباطبائي:

إليك إذا وجهت مدحي وجدته معيياً و إن كان السليم من العيبِ

إذا المدح لا يحلو إذا كان صادقاً و مدحك حاشاه من الكذبِ و الريبِ

و قال أيضاً في مدحه:

لساني عن إحصاء فضلك قاصر و فكري عن إدراك كنهك حاسر

جمعت من الأخلاق كل فضليه فلا فضل إلا عن جناحك صادر

يكلفني صحبي نسيدي مديحك لزعمهم أني على ذاك قادر

فقلت لهم هيهات لست بناعت لشمس الضحى يا شمس ضوءك ظاهر

و ما كنت للبدر المنير بناعت له أبداً بالنور و الليل عاكر

و لا للسماء بشراك أنت رفيعه و لا للنجوم الزهر هنّ زواهر

و قال مؤرخاً شفاه السيد مهدي المذكور من مرض أصابه:

الحمد لله على عافيه كافيه لخلقه شافيتك

قد ذاب قلب الوجد في تاريخها شفاء داء الناس في عافيتك

و له قصيده طويله في رثاء أستاذه السيد مهدي الطباطبائي و إليك بعضها:

إن قلبي لا يستطيع اصطبارا و قراري أبي الغداه قراراً

غشى الناس حادث فترى الناس سكارى و ما هم بسكارى



غشيتهم من الهموم غواش هسّمت أعظما وقّدت فقارا

لمصاب قد أورث الناس حزناً و صغاراً و ذلّه و انكساراً

---

١- بهجه الآمال ٢: ٥٤٠.

و كسا روتق النهار ظلاماً بعد ما كانت الليالي نهراً  
 ثلّم الدين ثلمه مالها سدّ و أولى العلوم جرحاً جباراً  
 لمُصاب العلامه العلم المهدي من [هو] بحر علمه لا يجارى  
 خلف الأنبياء زبده كلّ الأصفياء الذى سما أن يبارى (١)  
 و من إشعاره:

أنا أشعرُ الفقهاء غير مدافع فى الدهر بل أنا أفقه الشعراء  
 شعرى إذا ما قلت دونه الورى بالطبع لا بتكلف الإلقاء  
 كالصوت فى قلل الجبال إذا علا للسمع هاج تجاؤب الأصداء  
 و إلى غير ذلك (٢).

### مولده و وفاته و مدفنه

وُلد المترجم قدّس سرّه فى النجف الأشرف سنة ١١٥٦ من الهجره النبويه. كما صرّح بذلك العلامه الطهرانى فى الطبقات.  
 و زاد فى الهامش: و قيل (١١٤٦) و قيل (١١٥٤) و الصحيح ما ذكرناه.

و قد صرّح به حفيده الشيخ على بن محمّد رضا بن موسى بن جعفر فى (الحصون المنيعه)، و هو أعرف بولاده جدّه من غيره  
 (٣).

و توفّى يوم الأربعاء عند ارتفاع النهار فى ٢٢ أو ٢٧ رجب سنة ١٢٢٨ هـ. ق، كما فى مستدركات الوسائل. أو سنة ١٢٢٧ كما فى  
 روضات الجنات، و يدلّ عليه ما قيل فى تاريخ وفاته: العلم مات بيوم فقدك جعفر. و دفن فى تربته المشهوره فى محلّه العماره  
 بالنجف (٤).

و فى «ماضى النجف و حاضرها» توفّى يوم الأربعاء قبل الظهر، فى أواخر شهر رجب سنة ١٢٢٨، و دفن فى مقبره أعدّها لنفسه، و  
 هى قطعه من ساحه كبيره أوقفها عليه أمان الله خان السنوى المتوفّى سنة ١٢٤١، و أجرى صيغه الوقف عليها فى اليوم الثانى و  
 العشرين من

٢- العقبات العنبريه: ١٣٥.

٣- الكرام البرره ١: ٢٤٩.

٤- أعيان الشيعه ٤: ٩٩.

شهر ربيع الأول سنة ١٢٢٨ هـ. ق، و قد عمّر منها مقبره و مسجداً محاذياً لها، و المدرسه المعروفه بمدرسه المعتمد (١).

و فى الروضات: و كان قد توفى فى أرض الغرى السرى، و دفن أيضاً بها من أولاده و عشيرته المنتجبين رضوان الله عليهم أجمعين و ذلك فى أواخر رجب المرجب المبارك من شهور سنه سبع و عشرين و مأتين بعد الألف أعلى الله تعالى مقامه و أجزل بزه و إنعامه أمين رب العالمين (٢).

### كشف الغطاء و كلمات الفقهاء فيه

#### إشاره

و هنا ذكر نبذه من أقوال العلماء فى كشف الغطاء:

١ قال صاحب الروضات: و من جمله مصنّفات صاحب العنوان، كتابه المعروف المشهور المسمى ب «كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء».

و قد خرج منه أبواب الأصولين أصول الدين و أصول الفقه و من الفقه ما تعلق بالعبادات إلى أواخر أبواب الجهاد. و لم يكتب أحد مثله. ثم ألحق به كتاب الوقف و توابعه، ينيف ما خرج منه على أربعين ألف بيت، إلا أنه فائق على كل من تقدّمه من كتب الفن. مع أنه إنما صنّفه فى بعض الأسفار و هو فى بيت السريير، و لم يكن عنده من كتب الفقه غير القواعد للعمه كما نقله الثقات (٣).

٢ و قال العلامة الطهرانى: و آثاره غزه ناصعه فى جبين الدهر، أشهرها و أهمّها: «كشف الغطاء عن خفيات مبهمات الشريعة الغراء». و هو الذى اشتهر به و لقبّت بعده ذريّته و قد طبع فى إيران على الحجر مراراً، و هو أمر عظيم ألفه فى السفر و لم يكن معه غير القواعد للعمه الحلى (٤).

٣ و قال المحدّث النورى: كان الشيخ الأعظم الأنصارى رحمه الله يقول ما معناه: من

١- ماضى النجف و حاضرها ٣: ١٤٠.

٢- روضات الجنّات ٢: ٢٠٦. راجع العبقّات العنبريه فى الطبقات الجعفرية: ١٨٠٣٠ تأليف العلامة الشيخ محمّد حسين كاشف الغطاء، تحقيق الدكتور جودت القزوينى لمزيد الاطلاع على حياه المؤلف.

٣- روضات الجنّات ٢: ٢٠٢.

٤- الكرام البرره ١: ٢٥١.

أتقن القواعد الأصولية التي أودعها الشيخ في كشفه فهو عندي مجتهد. انتهى.

ثم قال: وحدثني الأستاذ الشيخ عبد الحسين الطهراني رحمه الله قال قلت لشيخى صاحب جواهر الكلام: لم أعرضت عن شرح كشف الغطاء، تؤدى حق صاحبه و هو شيخك و أستاذك، و فى كتابه من المطالب العويصه و العبارات المشكله ما لا يحصى؟ فقال: يا ولدى أنا عجزان من أووات الشيخ، أى لا أقدر على استنباط مدارك الفروع المذكوره فيه: أو كذا أو كذا (١).

و موجز القول: أن الشيخ جعفر يبدو فى هذا الكتاب، و كأنه محيط بالمسائل فى عرض البعض، و كأنها حاضره فى ذهنه مع بعض، فيجمع بين متشابهاتها المتناثره، و يستوفى شروط مشروطاتها و يكثر تقسيم منقسماتها و يفرع كيف يحلو له، لا يكثر بالترتيب السائد أو التقسيم المشهور.

و قد خاض فى استنباط الأحكام على غير المتعارف، و استدل كيف استدل، لا يذكر آيه و لا يذكر روايه، بل معان كليه استلهمها من منابعها و صاغها بما يختصرها و يجمعها فهو استدلال لا مردود لمتانته و لا مقبول لغرابته.

فَقَهَ وَ كَتَبَ وَ ما نقل فانتقل، فهو أعجوبه دهره بثاقب فكره.

و تراه يختار ضيق الطريق بوفد عريض و يكثر الاستدلال لما ليس إليه سبيل، و لا عليه دليل، و ذكر فروغاً فى الخنى و ذوى الرأسين لم يسبقه إليه مثل، و ما لأحد فيه كثير و لا قليل.

و كلما تعمقت فى هذا الكتاب لازددت عجباً و اعتقدت أن العلم و الفقه لا كما عقدا، و أن الفقيه هو من يستلهم طريقاً صعداً، و لا يتكأأ و لا يكبو أبداً، فلمثل هذا فليعمل العاملون.

### و بالجمله فللكتاب ميزان:

الأولى: من حيث سبك التأليف؛ لأنه مشتمل على الأصول الاعتقاديّه فى الفنّ الأوّل منه مع الدلائل المتقنه و البراهين الساطعه فى التوحيد و العدل و النبوه و المعاد، بإيجاز و اختصار. و لكن ذكر المؤلف مبحث الولايه و الإمامه بتفصيل.

و استدلل لها بالأدلة العقلية و النقلية من الكتاب و السنّة القطعيّة، و أشار إلى أكثر من عشرين آية نزلت في شأن الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب و الأئمّة من بعده عليهم السلام.

و كذا نقل أكثر من خمسين روايه متواتره نقلها الفريقان من العامّة و الخاصّة في ذلك كحديث الثقلين، و حديث المنزله و حديث الرايه و حديث خاصف النعل و حديث الإخاء و حديث الطير المشوى و غيرها.

و قال: «و قد روى من طريق أهل السنّة في هذا المعنى أمر الإمامه في أهل البيت (عليهم السلام) أكثر من ستين حديثاً كلّها تشتمل على ذكر الاثنى عشر و في بعضها ذكر أسمائهم» (١).

الثانيه: من جهه تحكيم المباني الأصولية في استنباط الأحكام الشرعيّة، حيث أنّ المسلك الأخباري صار ضعيفاً بالأدلة القويمه التي أقامها أولاً الوحيد البهبهاني، ثم استحكمها و قوّاها الشيخ جعفر كاشف الغطاء و هو من أجله تلامذه الوحيد و من عاصره من الفقهاء العظام في ذلك العصر كالسيد محمّد مهدي الطباطبائي بحر العلوم مؤلف «المصابيح» و السيد محمّد جواد الحسيني العاملي صاحب «مفتاح الكرامه» و الشيخ محمد حسن النجفي صاحب «جواهر الكلام» و السيد عليّ الطباطبائي صاحب «رياض المسائل» و أبي القاسم بن محمّد حسن القمي صاحب «قوانين الأصول» و «غنائم الأيام»، و غيرهم من الفقهاء الأصوليين. جزاهم الله عن الإسلام و أهله خير الجزاء.

و ذكر المؤلف في الفن الثاني من الكتاب ستاً و خمسين مبحثاً من المباحث الأصولية الدقيقة و القواعد المشتركة بين الفقه و الأصول التي قال فيها الشيخ الأعظم العلامة الأنصاري: من أتقن القواعد الأصولية التي أودعها الشيخ جعفر في كشفه فهو عندي مجتهد. كما ذكرنا أنفاً.

### مراحل تحقيق الكتاب:

الأولى: و هي الحصول على النسخ المخطوطه له، و قد حصلنا على نسخ معتبره كتبت

قريباً من حياه المؤلف، بالإضافة إلى النسخه الحجرية المعروفة، و النسخ هي:

ألف النسخه الخطية من مكتبه المسجد الأعظم. بقم المقدسه المرقمه ١٥٨٥ و قد أشرنا إليها برمز «س».

ب النسخه الخطية من المكتبه الرضويه فى مشهد، و المرقمه ١٣٢ و قد أشرنا إليها برمز «م».

ج و نسخه خطية أخرى من المكتبه الرضويه، المرقمه ١٢٦٦١ التى أشرنا إليها برمز «ص» و تبتدأ من العبادات المالىه.

الثانيه: صفّ الحروف و مقابله النسخ الخطية، و تثبيت موارد الاختلاف.

الثالثه: استخراج الآيات القرآنيه و الأحاديث المرويّه عن النبى الكريم و الأئمه المعصومين (عليهم السلام) و الأقوال من مصادرها.

الرابعه: تقويم النصّ و هو أهمّ المراحل الذى يشمل تصحيح المتن عن الأخطاء العلميه و المعنويه و النحويه و الإملائيه حيث وجدت، و تزيينه بالفواصل المطلوبه، و انتخاب النسخه الصحيحه، و الإشاره إلى سائر النسخ حيث لزم، و تفسير بعض الكلمات الصعبه، مع صياغه الهامش و تنظيمه.

الخامسه: المراجعه النهائيه، فقد تمت مراجعه الكتاب مرّات عديده لتجنّب الكبوه. و قد يتبقى من الأخطاء ما يغتفر، فإنّه من ملازمات طبع البشر. و يكون الكتاب حسب تجزئتنا فى أربع مجلدات.

### كلمه شكر و ثناء:

و فى الختام نقدّم جزيل الشكر و الثناء إلى كلّ المساعدين الذين ساهموا فى تحقيق هذا السفر القيم.

و نخصّ بالذكر منهم المحقّق المفضل حجّه الإسلام الشيخ عباس تبريزيان لمساعدته المستمرّه و إرشاداته فى جميع مراحل العمل و إشرافه على عمل اللجان و كان على عاتقه تقويم النصّ و المراجعه النهائيه فى الجزأين الأخيرين من الكتاب.

كما و نخصّ بالشكر المحقّق الفاضل حجّه الإسلام الشيخ محمّد رضا طاهريان الداكرى

الذى تابع عمل اللجان و نسق بينها و راجع الكتاب نهائياً و قوم نصّه و رتب فهارسه فى الجزأين الأولين و أعدّ مقدّمه التحقيق.  
و نخصّ أيضاً الأخ المفضل حجّه الإسلام الشيخ عبد الحكيم ضياء لجهده البليغ فى تقطيع النصّ و تخريج الآيات و الروايات و الأقوال.

و كذا الأخوه الأفاضل السيّد جواد الحسينى و الشيخ عبد الحلّيم الحلّى و عادل البدرى لمشاركتهم فى مقابله النسخ الخطيّة و النسخه الحجرية للكتاب.

و كذا السيّد بلاسم الموسوى الحسينى الذى شارك فى عمل التحقيق و كذا كان على عاتقه تنضيد الحروف و تصحيح الأخطاء و تنظيم الصفحات بكلّ دقّه و عناية.

و المرجو من المولى الكريم أن يتقبّله بقبول حسن. و آخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

قسم إحياء التراث مكتب الإعلام الإسلامى فرع خراسان









## مقدمه المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم و به ثقتي الحمد لله الذي اختص بالأزليته و القدم و (غمر الخلائق بالنعم، و شمل الكائنات باللطف الجميل و الكرم، بعد أن) (١) أبرز نور الممكنات (٢) من ظلمه العدم، و جعل شريعته محمد صلى الله عليه و آله و سلم بين الشرائع كمنار على علم، و فضله على جميع من تأخر من الأنبياء أو تقدم، و أكمل دينه بخلافه ابن عمه سيد العرب و العجم، و أولاده القائمين في الإمامه على أرسخ قدم، صلى الله عليه و إله و سلم، ما غسق ليل و أظلم، و ما انفجر صبح من الظلام و ضحك أو تبسم.

أما بعد، فإنني بعد ما صنفت رساله مختصره لبيان أحكام الشريعة الطاهره المطهره، يرجع إليها عامه المكلفين؛ للتقليد في أمور الدين، (عزمت) (٣) أن أكتب كتاباً حاوياً لفروع المسائل، معلماً كيفيه الاستنباط من الشواهد و الدلائل؛ لينتفع به المبتدئ و الواسطه و الواصل، و يكون مرجعاً لفحول العلماء، و ميداناً لسباق المحصلين و الفضلاء (٤).

١- ما بين القوسين ليس في «س».

٢- في «ح» المكنونات.

٣- بدل ما بين القوسين في «ح»: سألتني ولدي الطاهر المطهر، قره عيني و مهجه فؤادي موسى بن جعفر أطل الله تعالى بقاءه، و جعلني ليكون خلفاً لي فداءه.

٤- جاء في هامش «ح»: أن أكتب رساله مبسوطه و افيه في بيان فروع الأحكام كافيه شافيه؛ لتكون مرجعاً لفحول العلماء، و ميداناً لسباق المحصلين و الفضلاء، فأجبتة إلى مأموله و مراده، راجياً من الله تعالى أن ينتفع بها جميع خلقه و عبادته، و أجزت له أن يضيف إليها ما زاغ البصر، و قصرت عن الوصول إليه دقائق الفكر. كذا في بعض النسخ.

(فلم أتمكّن من ذلك؛ لشغل البال، وتشويش الفكر واضطراب الخيال) (١) إلى أن دخلتُ في مملكه صفا فيها (بالى، واستقرّ بحمد الله فيها فكري وخيالي، حيث) (٢) رأيت العلماء قد ارتفع مقدارهم، و غلت بعد نهايه الرخص أسعارهم، بأيام دوله فاق ضوؤها ضوء القمر، و انجلت في أيامها الغبره عن وجوه البشر (٣) الدوله المحميّه بحمايه ملاك القضاء و القدر، و بشفاعه خاتم الأنبياء و المرسلين محمّد سيّد البشر (الدوله الفائقه ما تقدّمها من الدول أو تأخر) (٤) التي شاع صيتها في جميع الممالك (دوله القاجار لا- زالت محميّه بعين الله من كلّ بؤس و ضرر. و قد تمّت لطائف النعم، و عمّ السرور جميع الأمم) (٥) بانقياد أزمه الدوله السلطانيه، و المملكه العظيمة الخاقانيه، لصاحب الهمة العليا، الموفق لخير الآخره و نعيم الدنيا (٦) ذى السيف البتار، و الرمح النافذ في قلوب الكفار، و المتضعضع لهيبته سكان الفيافي و القفار، و من حلّ في السواحل أو في جزائر البحار (٧).

له في الحرب وثبه الأسد الغضنفر، و في محلّ الإمارات نور الروض إذا أزهروا، إذا تكلمت تبسم، و إن أجاب كان جوابه نعم، إذا رأيت خلّقه و طبعه السليم، قلت «ما هذا بشراً، إن هذا إلا ملك كريم».

- ١- بدل ما بين القوسين في «ح»: و حيث كنت في أرض كثرت همومها، و تزايدت على مرور الزمان غمومها، و لم يكن فيها من يشتري العلم من أهله، و لا من يفرّق بين العالم في علمه و الجاهل في جهله، فتأخّرت في إجابته، و لم أبادر في جواب مسألته.
- ٢- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: ذهني، و ارتفع بحمد الله عند حلولي فيها همّي و حزني، حيث لم أر فيها شاكياً و لا شاكيةً، و لا باكياً و لا باكيةً، بل رأيت جميع الرعايا بين داع و داعيه و.
- ٣- في «ح» زياده: دوله أدام الله أيامها و قوامها، على رغم أنف من طغى و فجر، و تجبرّ و تكبر، و ما آمن بل كفر.
- ٤- في «س»، «م»: دوله الطائفه الفائقه من تقدّم من السلاطين و من تأخر.
- ٥- بدل ما بين القوسين في «ح»: و أطراف الأرض دوله القجر، لا زالت محميّه بحمايه الله من كلّ بؤس و ضرر. ثمّ قد تمّت لطائف النعم، و شمل السرور جميع طوائف العرب و العجم.
- ٦- في «ح» زياده: صاحب الآراء السديده، و المكارم العديده، و الأخلاق الحميده.
- ٧- في «ح» زياده: إن جالس العلماء كان مقدّمهم، أو اختلى بالوزراء كان مدرّسهم و معلّمهم، إن عارض رأيه الآراء كان رأيه الصائب، أو خالف فكره الأفكار كان فكره الثاقب، حتّى أنسى أياساً و ذكاءه، و حاتمياً و سخاءه، و السموأل و وفاءه، و الأحنف و حلمه، و المنصور و حزمه، و كعباً و رياسته، و النعمان و سياسته، و عنترأ و شجاعته، و فاق على الإسكندر في الرأي و البأس، و على الريان في العزم و الحدس.

شمس قد أشرق نورها على جميع الآفاق، وعمّ ضوءها أقاليم المسلمين على الإطلاق، قد تولدت منها أهله بقيت تحت الشعاع؛ فترتب عليها تمام الانتفاع، وأهله خرجت من تحت شعاعها، فصارت بدوراً عمّ ضوءها جميع البقاع؛ فتلاّأت أنوارها، وأشرقت غايه الإشراق في أذربيجان وخراسان وفارس والعراق، إذا رأيت تمكينهم وقارهم، قلت: سبحان العزيز الحق، من غمرني بالفضل والشفقة والإحسان، وقدمني من غير قابلتيه على جميع الأمثال والأقران، وطار به اسمي في جميع (ممالك بني عثمان) (١)؛ شاه هذا الزمان، والفائق من يكون من الملوكة، أو كان (٢)؛ السلطان ابن السلطان، والخاقان ابن الخاقان، من لم أصرح باسمه تعظيماً، وعبرت عنه بالإشارة تبجيلاً وتفخيماً، من جرى فتح الممالك على يديه، وعلى سيده ومولاه معينه عليه، فكان اسمه الفتح مضافاً إلى عليّ، وعليّ مضاف إليه.

لا زال في حمايه الملك الديان، حتى تتصل دولته بدوله مولاه ومولاي ومولى الإنس والجآن، صاحب العصر والنصر والأمر والنهي، صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه).

فلما دخلت في أطراف مملكته من الله عليّ وعلي سائر المسلمين بدوام بقائه، واستقامه دولته (أخذت) (٣) في تصنيف كتاب يتضمّن أوجز كلام وأبلغ خطاب، مشتمل على بيان (٤) الأحكام الشرعيّه الجعفريّه، وعلى مقدماتها ممّا يتعلّق بالاعتقادات الأصوليّة، ونبذه من مهمّات الأصول الفقهيّه.

ثمّ أوصله إلى حضرته «برسم پیشکش» المسمّى بلغه العرب هديّه، لأنّي لم أجد مشترياً سواه؛ (٥) ولم يكن لي محرّك على تصنيفه لولاه، فجاء من يمينه وسُعوده وإقباله جامعاً لمهمّات الأحكام الصادره عن محمّد وإله. فالرجاء من حضره سلطان الزمان أن يتلقاه بالرضا والقبول، على ما فيه من الخلل والنقصان، فإنّما هو بمنزله جواده أهديت إلى سليمان.

١- بدل ما بين القوسين في «ح»: الممالك من بني عثمان وغير بني عثمان.

٢- في «ح» زياده: سلطان إيران وخراسان وآذربايجان، من كان فتح الممالك على يديه بحكم الله، فطابق اسمه الشريف مفهومه ومعناه.

٣- بدل ما بين القوسين في «ح»: و عندها صار في بالي، و جرى في فكري و خيالي أن أشرع.

٤- في «ح» زياده: أسرار الشريعه المصطفويه و.

٥- في «ح» زياده: و لا طالباً لمطالب العلوم إلا إياه.

شعر:

ليس الهدية قدر من تُهدى له إنّ الهدية قدر من يهديها

و بالله المستعان، و هو حسبى و عليه التكلان. و سمّيته «كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء»، و ربّته على ثلاثة فنون:

الفنّ الأوّل: فيما يتعلّق ببيان الأصول الإسلاميه، و العقائد الإيمانيه الجعفريه.

الفنّ الثانى: فيما يتعلّق ببيان بعض المطالب الأصوليه الفرعيه، و ما يتبعها من القواعد المشتركه بين المطالب الفقهيّه.

الفنّ الثالث: فيما يتعلّق بالفروع الدينيه، و هو على أربعة أقسام: عبادات، و عقود، و إيقاعات، و أحكام.

ص: ٤٧

## الفنّ الأوّل فى الاعتقادات

اشاره

وفيه مباحث





## المبحث الأول: فى التوحيد

بمعنى أن يعرف أنّ الله تعالى واحد فى الربوبية، و لا شريك له فى المعبودية، و يتبعه النظر فى الصفات من الثبوتيات و السلبيات.

و يكفى فى هذا المقام ما يغنى عن الخوض فى مباحث الكلام، من إمعان النظر فى الآثار، و اختلاف الليل و النهار، و نزول الأمطار، و جرى الأنهار، و ركود البحار، و حركة السماء، و اضطراب الهواء، و تغيير الأشياء، و إجابة الدعاء، و ما نزل على سالف الأمم من البلاء، و إيجاد الموجودات، و صنع المصنوعات، و تكوين الأبدان، و تقصّى الزمان، و استقامه النظام، و اصطكاك الغمام.

و كفى بصنع الإنسان فضلاً عن سائر أنواع الحيوان دليلاً قاطعاً، و برهاناً ساطعاً، خلقه من تراب، ثم أودعه الأضلاب نطفةً، ثم علقه، ثم مضغه، ثم عظاماً، ثم كسا العظام لحماً، ثم أخرجه خلقاً سوياً، و خلق له لبناً صافياً، و جعله غذاءً وافياً، ينجذب إذا جذب، و يحتبس إذا رفع فمه، و لولاه لم يتغذّ بما أكل و لا مشروب؛ للطافه بدنه، و ضعف هاضمته، و أودع محبته فى قلب امه، فتحملت سهر الليل، و ثقل الحمل، و كلفه التطهير و الغسل.

ثم لمّا كملت قوته، و عظمت إلى ما غلظ من المأكّل حاجته، خلق له أسناناً يقتدر بها على طحن المأكول، و جعلها على مبدأ الدخول، و ألهمه الفكر الصحيح، و علّمه

المنطق الفصيح، ليتعرض لتحصيل مطالبه، و اكتساب مأربه، و حبه إلى أبيه لاحتياجه حينئذ إليه، حيث لا موعول له بعد الله إلا عليه.

حتى إذا بلغ الكمال و ملّت أهاليه من تربيته في تلك الحال، أودعه قوه يقتدر بها على المعاش، و اقتناء اللباس و الغطاء و الفراش، بعد أن شقّ له سمعاً قسيّمه على الجانبين، و حرسه من لطفه بحواطين تحرسانه عن وصول ما يسدّه من القذارات، و حصّنه بمّر الوسخ عن بلوغ مؤذيات الحيوانات، و بصراً في محلّ مكشوف، ليتمكّن من الإبصار، و سورّه بجفنين يحفظانه من المضارّ.

و جعل له أمعاء و شهوه الغذاء، و مجرى الشراب و الطعام و الهواء، و أودعه قوه جاذبه ترسل ذلك إلى ماسكه مصحوبه بهاضمه، مناوله لدافعه، و خلق له مدخلاً و مخرجاً، و يداً للبطش، و رجلاً للمشى، و آله و إمناءً، و رحماً يحفظ تلك النطفه إلى حيث يشاء.

فتبارك الله الذي خلق الأشياء (١) بلا- مثال، و أقام الخلائق على أحسن اعتدال، فلو تأملت في نفسك التي بين جنبيك، و تفكرت بجسمك الذي هو محطّ عينيك، فضلاً عن أن توجه حواس الإدراك إلى عجب صنع الأفلاك، و ما أحاطت به الأرضون و السماوات من عجائب المخلوقات من الملائكة المقربين، و ضروب الجنّ و الشياطين، لأنباك هذا النظام المستقيم الجارى على النهج القويم؛ أنّ هناك موجداً لا يعارض، و حاكماً لا يناقض، عالماً بحقائق الأشياء، قديراً على ما يشاء، و لو دخله الجهل أو العجز فسد النظام، و لم يحصل للصنع ذلك الإحكام.

و علومه الذاتية نسبتها إلى المعلومات بالسويّه.

و قدرته عامّه لجميع المقدورات؛ لأنها ثابتة بمقتضى الذات.

و العلم و القدره برهانان على حياه الجبار. و جرى الأفعال على وفق المصالح أيبين شاهد على أنّه فاعل مختار، قديم أزلي، لم يسبق بعدم أصلي، و إلا لم يكن قادراً،

بل مقدوراً عليه، مع أنّ مقتضى الذات لا يجوّز الاختلافات بالنسبه إليه.

أبدى سرمدى، إذ مقتضى القَدَمِ عدم إمكان العدم؛ وقد تقرّر في العقول أنّ معلول الذات لا يحول ولا يزول، ولا يمكن استناده إلى العلل الخارجيات؛ لأنّ ذلك ملزوم لحدوث الذات.

مُريد للحسن، كاره للقيح؛ لاستغنائه عنهما، مع علمه بالجهتين اللتين نشأ الوصفان منهما.

مُدرك للمدركات؛ لانكشافها لديه، ولأنّ الإدراك علم خاصّ دلّ صريح الكتاب والسنة عليه.

مُتكلّم؛ لحسن صدور الكلام منه، وشهاده إعجاز القرآن بصدوره عنه.

صَادِقٌ منزّه عن الكذب والافتراء، متعالٍ عن الاتّصاف بنقائص الأشياء.

فقد اتّضح لك في هذا المقام ثبوت صفات الجمال والإكرام، وهي الثمانية المعدودة في علم الكلام:

أولها: القدره والاختيار.

ثانيها: العلم.

ثالثها: الحياه.

رابعها: الإراده والكراهه.

خامسها: الإدراك.

سادسها: القَدَمِ والأزليّه والبقاء والسرمدية.

سابعها: الكلام.

ثامنها: الصدق، ويلزم من إثبات القدم لذاته، واستحاله إدخال الوصف القبيح في صفاته، نفى التركيب من الأجزاء، وإلا توقّف عليها، وسلب الجسميّة والعرضيّة عنه، وإلا لآزَمَ الأمكنه واحتاج إليها.

و حيث تنزّه عن مداخله الأجسام، استحال عليه لوازمها من اللذات والآلام. و امتنع الإبصار بالنسبه إليه. و لم يَجْزُ فعل القبيح و الإخلال بالواجبات عليه.

و لا يقبل التأثير و الانفعال، فيستحيل عليه حلول الحوادث و الأحوال، و يستحيل عليه الاحتياج إلى مخلوقاته، و إلا لزم عدم قدم ذاته.

و ليست صفاته الأصليه مغايره له زائده عليه، و إلا لزم التعدد بالنسبه إليه.

و ثبوت الشريك يستلزم فساد النظام، و عدم ثبوت عليّه الوجود له على وجه التمام. و بتحقيق هذا المقال يتضح لك طريق إثبات صفات الجلال، و هي السبعه التي ذكرها المتكلمون:

أحدها: نفى التركيب.

ثانيها: نفى الجسميه و العرضيه.

ثالثها: نفى كونه محلًا للحوادث.

رابعها: نفى الرؤيه عنه.

خامسها: نفى الشريك.

سادسها: نفى المعانى و الأحوال.

سابعها: نفى الاحتياج.

و جميع ذلك معروف ممّا ذكرناه، و مبرهن عليه ممّا سطرناه، و يكفى في إثبات كثير من تلك الصفات محكم الآيات و متواتر الروايات.

## المبحث الثاني: في النبوة

و الواجب على أهل كلِّ ملة معرفة نبيها المبعوث إليها لإبلاغ الأحكام، و تعريف الحلال و الحرام، و أنه الواسطه بينهم و بين المعبود، و الموصل لهم بطاعته إلى غايه المقصود؛ لأنَّ تقريب الناس إلى الصلاح و إبعادهم من الفساد واجب على ربِّ العباد.

و لا يمكن ذلك بتوجيه الخطاب من ربِّ الأرباب بخلق الأصوات؛ لكثرة الوجوه فيها و الاحتمالات، فلا يحصل لهم كمال الاطمئنان؛ لتجوُّز أنها أصوات صدرت من بعض الجن.

و لا يارسال من لا يدخل تحت قسم من الناس من الملائكة أو الجنَّ أو النسناس؛ لأنَّ النفوس لا تركز إليه، و فعل المعاجز ربما لا يُحال عليه.

فالنبي المبعوث إلينا، و المفروض طاعته من الله علينا، أعلى الأنبياء قدراً، و أرفع الرسل في الملائكة الأعلى ذكراً، الذي بشرت الرسل بظهوره، و خلقت الأنوار كلها بعد نوره، علّه الإيجاد، و حبيب ربِّ العباد، محمّد المختار صلّى الله عليه و إله و سلم، و أحمد صفوه الجبار، ذو المعجزات الباهره، و الآيات الظاهره التي قصرت عن حصرها ألسن الحُساب، و كلت عن سطرها أقلام الكُتاب:

كانشقاق القمر، و تظليل الغمام، و حنين الجذع، و تسبيح الحصى، و تكليم الموتى، و مخاطبه البهائم، و إثمار يابس الشجر، و غرس الأشجار على الفور في

القفار، وقصّه الغزاله مع خشفها (١).

و خروج الماء من بين أصابعه، و انتقال النخله إليه بأمره، و إخبار الذراع له بالسّم، و النصر بالرعب بحيث يخاف من مسير شهرين. و نوم عينيه من دون قلبه، و أنّه لا- يمرّ بشجر و لا- مدر إلا سجد له، و بلع الأرض الأخبثين من تحته، و عدم طول قامه أحد على قامته.

و أنّ رؤيته من خلفه كرؤيته من أمامه، و إكثار اللبن في شاه أمّ معبد، و إطعامه من القليل الجّم الغفير، و طيّ البعيد إذا توجّه إليه، و شفاء الأرمذ إذا تفل في عينيه، و قصّه الأسد مع أبي لهب، و نزول المطر عند استسقائه، و دعائه على سراقه فساخت قوائم فرسه، ثم عفا عنه فدعا فأطلقت، و إخباره بالمعيبات، كإنبائه عن العتره الطاهره، واحداً بعد واحد، و ما يجرى عليهم من الأعداء في وقعه كربلاء و غيرها.

و إخباره عن قتل عمّار، و أنّه تقتله الفئه الباغيه، و وقعه الجمل، و خروج عائشه، و نباح كلاب الحوآب، و وقعه صفين، و إخباره عن أهل العقبه و أهل السقيفه، و تخلف من تخلف عن جيش أسامه، و أهل النهروان، و بنى العباس، إلى غير ذلك (٢)، و إخبار الأخبار عنه عليه السلام قبل ولادته بسنين و أعوام (٣).

و من ذلك ما ظهر له من الكرامات عند ميلاده: كارتجاج إيوان كسرى حتى سقط منه أربع عشره شرافه، و غور بحيره ساوه، و خمود نار فارس؛ و لم تخدم قبل بألف سنه (٤).

١- الخشف: ولد الغزال، المصباح المنير ١: ٢٠٧، كتاب العين ٤: ١٧١.

٢- لاحظ صحيح مسلم ٤: ٤٦١ ٤٨٤ كتاب الفضائل و ج ٥: ٤٣٠ ح ٢٩١٦، كتاب الفتن، و سنن ابن ماجه ٢: ١٣٦٦ ح ٤٠٨٢، و سنن الترمذى ٥: ٥٩٧ ٨٣ ٥، و مستدرک الحاکم ٢: ٦١٨ ٦٢٠، و منتخب كنز العمال في هامش المسند ٤: ٢٧٠ ٣١٥، و دلائل النبوه: ٣٤٠ ٤٠٢، و صفه الصفوه ١: ١٠٠، و روضه الواعظين للنيسابورى: ٦٠، و إعلام الورى: ١٨ ٤٦، و كشف الغمّه ١: ٢٠ ٢٧، و المناقب لابن شهر آشوب ١: ٧٨ ١٣٧، و ص ١٤٠، و مسند أحمد ٦: ٩٧، و الإمامه و السياسه: ٦٣، و التاج الجامع للأصول ٣: ٢٤٦ ٢٥٠، و ص ٢٧٦ ٢٩٠، و جامع الأصول ١١: ٣١٦ ح ٨٨٧٩.

٣- السيره النبويه لابن كثير ١: ٢٨٦، الخصائص الكبرى ١: ٧٥ ٤٥، جامع الأصول ١١: ٢٥٩ ح ٨٨٣٦.

٤- الخصائص الكبرى ١: ١١٣ ١٣٢، المنتظم ٢: ٢٥٠، السيره الحلييه ١: ١٨٣، بحار الأنوار ١٥: ٢٥٧.

و اضطراب الأبحار و الرهبان عند ولادته، حتّى رآه بعضهم و عرف خاتم النبوة على جسمه الشريف، فقال: إنّه نبي السيف، و حذّر اليهود منه (١)، و تهنئه أمّه من جهة السماء و ما ظهر لها من الكرامات حين الحمل (٢)، و كفى بكتاب الله معجزاً مستمراً مدى الدهر، حيث أقرّت له العرب العرباء، و أذعن له جميع الفصحاء و البلغاء، مع أنّ معارضته كانت عندهم من أهمّ الأشياء.

على أنّ في النظر في أخلاقه الكريمه و أحواله المستقيمه كفايه لمن نظر، و حجّه واضحه لمن استبصر، ككثره الحلم، و سعه الخلق، و تواضع النفس، و العفو عن المسيء، و رحمه الفقراء، و إعانه الضعفاء، و تحمّل المشاق، و جمع مكارم الأخلاق، و زهد الدنيا مع إقبالها عليه، و صدوده عنها مع توجّها إليه، و له من السماحة النصيب الأكبر، و من الشجاعه الحظّ الأوفر.

و كان يطوى نهاره من الجوع، و يشدّ حَجْر المجاعه على بطنه، و يجيب الدعوه، و يأكل أكل العبد، و كان بين الناس كأحدهم، و لازم العباده حتّى ورمّت (٣) قدماه، إلى غير ذلك من المكارم التي لا تحصر، و المحاسن التي لا تسطر.

و لبدنه الشريف أحوال مخصوصه به، و مقصوره على جنابه؛ كظهور نوره في الليل المظلم، و غلبه طيبه على المسك الأذفر، و احتوائه على محاسن لم يُعزّ إليها بشر (٤). ثمّ لا- تجب على الأمم اللاحقه معرفه الأنبياء السابقين، نعم ربما وجبت معرفه أنّ لله أنبياء قد سبقت دعوتهم، و انقرضت ملّتهم على الإجمال.

و تجب معرفه عصمته بالدليل، و يكفي فيه أنّه لو جاز عليه الخطأ و الخطيئه لم يبق

١- بحار الأنوار ١٥: ٢١٥، ٢١٧، ٢٦٠.

٢- بحار الأنوار ١٥: ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٩.

٣- في «م»: حتّى مضى.

٤- انظر الكافي ١: ٤٣٩ ح ١، ٤٠، و الأمالي للطوسي: ٣٤٠ ح ٦٩٥، و بحار الأنوار ١٦: ١٤٤، ١٩٤، و حليه الأبرار ١: ١٦٣ و ١٧١، ١٨٢، و صحيح مسلم ٤: ٤٦١، ٤٩٢ من كتاب الفضائل، و سنن الترمذى ٥: ٥٨٣، و الطبقات الكبرى ١: ٢٧٣، ٣٥٦، و السير النبويّه لابن كثير ١: ٢٠٦، ٢٣٢، و مستدرک الحاكم ٢: ٦٢١، ٣١٨، و صفه الصفوه ١: ١٥١، ١٨٠، و جامع الأصول ١١: ٢٤٨، ٢٥٨ ح ٨١٩



وثوق بإخباره، ولا اعتماد على وعده و وعيده؛ فتنفى فائده البعته.

ولا يتوقف الإيمان على العلم بوجوب (١) نراهه إباته إلى مبدأ وجودهم عن الكفر و أضرابه؛ وإنما هو من المكملات (٢)، و كذا معرفه الأنساب و الأزواج و الأولاد و العمر و مكان الميلاد، و من أراد الازدياد، فليعلم أنه محمّد، بن عبد الله، بن عبد المطلب و اسمه شيبه الحمد، بن هاشم و اسمه عمرو، بن عبد مناف و اسمه المغيرة، بن قصى، و اسمه زيد، ابن كلاب، بن مرّه، بن كعب، بن لؤى، بن غالب، بن فهر، بن مالك، بن النضر، ابن كنانه، و اسمه قريش، بن خزيمه، بن مدركه، بن إلياس، بن مضر، بن نزار، بن معد، ابن عدنان.

و أمه آمنه بنت وهب بن عبد مناف. و كنيته أبو القاسم، و لقبه المصطفى.

و مولده بمكّه، فى شعب أبى طالب، يوم الجمعة السابع عشر فى ربيع الأوّل، و نقل عليه إجماع الشيعة (٣)، و ذكر بعضهم أنّ ميلاده يوم الثانى عشر منه (٤)، و عليه المخالفون (٥).

و على القولين فإما مع الزوال أو عند الفجر، و كان ذلك فى عام الفيل، و له من الأزواج خمسة عشر، على ما نقل بعضهم (٦).

و فى المبسوط: عن أبى عبيده (٧) أنّ له من الأزواج ثمانية عشر، سبع من قريش، و واحده من حلفائهم، و تسع من سائر القبائل، و واحده من بنى إسرائيل بن هارون بن عمران، و اتخذ من الإماء ثلاثاً: عجميتين و عربيّه، و أعتق العربيّه، و استولد إحدى العجميتين.

١- فى «س»، «م»: بوجود.

٢- فى «س»، «م»: الكمالات.

٣- إعلام الورى بأعلام الهدى: ١، بحار الأنوار ١٥: ٢٤٨، الدرر النجفیه: ٦٧.

٤- الكافى ١: ٤٣٩ باب مولد النبىّ صلّى الله عليه و آله.

٥- السيره الحلبيّه ١: ٩٣، السيره النبويه لابن هشام ١: ١٥٨، مستدرک الحاكم ٢: ٦٠٣، التلخيص للذهبي فى ذيل المستدرک ٢: ٦٠٣، الوفاء بأحوال المصطفى ١: ١٥٤.

٦- مستدرک الحاكم ٤: ٣، المختصر فى أخبار البشر: ١٥٣، بحار الأنوار ٢٢: ١٩١.

٧- مستدرک الحاكم ٤: ٣، و حكاه عنه فى بحار الأنوار ٢٢: ١٩١ و ابن شهر آشوب فى المناقب ١: ١٥٩ عن المبسوط.

فأول من تزوج بها خديجه بنت خويلد، و هو ابن خمس و عشرين سنه. ثم بعد موتها سوده بنت زمعه، ثم عائشه، و لم يتزوج بكرًا سواها، ثم أم سلمه و حفصه، ثم زينب بنت جحش من الحلفاء، ثم جويزيه بنت الحارث، ثم أم حبيبه بنت أبي سفيان، ثم من بنى إسرائيل صفيه بنت حبي، ثم ميمونه الهلاليه، ثم فاطمه بنت شريح الواهبه، ثم أم المساكين زينب بنت خزيمه، ثم أسماء بنت النعمان، ثم قتيله أخت الأشعث (١)، ثم أم شريك، ثم سبا (٢) بنت الصلت.

و كانت له وليدتان (٣): ماريه القبطيه، و ريحانه بنت زيد بن شمعون.

و كان له من الأولاد ثمانية، وُلد له من خديجه قبل المبعث القاسم، و رقيه، و زينب، و أم كلثوم. و ذكر بعض أصحابنا فى رقيه و زينب أنهما بنتا تبّ، لا بنتان على الحقيقه، و أنّهما بنتا هاله أخت خديجه (٤). و قد نقل عن أئمه الهدى عليهم السلام (٥).

و بعد المبعث: الطيب، و الطاهر، و فاطمه. و روى أنّه لم يُولد له بعد المبعث سوى فاطمه عليها السلام (٦)، و أنّ الطيب و الطاهر قبله، و له أيضاً ولد يُسمى إبراهيم.

و نزل عليه الوحى و تحمّل أعباء الرساله يوم السابع و العشرين فى رجب، و هو ابن أربعين سنه.

و اصطفاه ربّه إليه بالمدينه مسموماً يوم الاثنين، لليلتين بقيتا من صفر، سنه إحدى عشره من الهجره، و له ثلاثه و ستون سنه. و دفن فى حجرته التى توفى فيها.

و مات أبوه عبد الله و هو ابن شهرين، و فى كشف الغمّه: أنّه بقى مع أبيه سنتين و أربعه أشهر (٧).

١- فى «س»: بنت الأشعث.

٢- كذا فى «م»، «س». و يحتمل كونه تصحيف سنّى أو سنا، راجع البحار ٢٢: ١٩٢، ١٩٤ و ١٩٥. و فى «ح» صبا.

٣- الوليده: الأمه، انظر المصباح المنير: ٦٧١، و مجمع البحرين ٤: ١٦٥.

٤- الاستغاثه لعلّى بن أحمد الكوفى: ١٠٨.

٥- هذا منقول عن كتاب الاستغاثه للشريف أبى القاسم على بن أحمد الكوفى المتوفى عام ٣٥٢ هـ. فانظر أعيان الشيعة ٧: ٣٥.

٦- الكافى ١: ٤٣٩ باب مولد النبى صلى الله عليه و آله.

٧- كشف الغمّه ١: ١٦، و أنظر المنتظم ٢: ٢٤٥.

و نقل أنّ أباه مات و هو حمل (١)، و قيل: مات و عمره سبعة أشهر (٢).

و مات أمّه و هو ابن أربع سنين، و فى كشف الغمّه: ستّ سنين (٣).

و كان كما وصفه ولده الباقر عليه السلام أبيض اللون، مشرباً بالحمرة، أدعج العينين أى أسودهما مع سعه مقرون الحاجبين، خشن الأصابع، كأنّ الذهب صبّ على كفّه، عظيم المنكبين، إذا التفت يلتفت جميعاً من شدّه استرساله، سائل الأطراف، كأنّ عنقه إلى كاهله إبريق فضّه، و إذا مشى تكفّفاً كأنّه نازل إلى منحدر، و لم يُرْ مثل نبيّ الله صلّى الله عليه و آله قبله و لا بعده (٤).

١- الطبقات الكبرى ١: ٧٩، المنتظم ٢: ٢٤٤، السيره الحليّيه ١: ٤٩، مستدرك الحاكم ٢: ٦٠٥، السيره النبويّه لابن كثير ١: ٢٠٤،

مروج الذهب ٢: ٢٨٠، سبل الهدى و الرشاد ١: ٣٩٨.

٢- السيره الحليّيه ١: ٤٩، و حكاة ابن الجوزى فى المنتظم ٢: ٢٤٥.

٣- كشف الغمّه ١: ١٦.

٤- الكافى ١: ٤٤٣ باب مولد النبيّ صلّى الله عليه و آله ح ١٤، بحار الأنوار ١٦: ١٨٨، حليه الأبرار ١: ١٦٥، مستدرك الحاكم ٢:

### المبحث الثالث: فى المعاد الجسمانى

و يجب العلم بأنه تعالى يعيد الأبدان بعد الخراب، و يرجع هيئتها الأولى بعد أن صارت إلى التراب، و يحلّ بها الأرواح على نحو ما كانت، و يضمّها إليها بعد ما انفصلت و بانت.

فكأنّ الناس نيام انتبهوا (١)، فإذا هم قيام ينظرون إلى عالم جديد، لا يحيط به التوصيف و التحديد، قد أحسّوا بالمصيبة الكبرى، و تأهّبوا لشدائد الرجعة الأخرى، و قد أخذتهم الدهشه، فصاروا حيارى، و غلبت عليهم الخشيه فكانوا سكارى، و ما هم بسكارى، قد اتّضح لديهم ما قدّموا و بدأ، و وجدوا ما عملوا حاضرًا، و لا يظلم ربّك أحدًا، قد فقدوا الناصر و المعين، و سلّموا الأمر لربّ العالمين.

و الحجّجّه فى إثبات المعاد: أنه لولاه لذهبت مظالم العباد، و تساوى أهل الصلاح و الفساد، و ضاعت الدماء.

ثمّ لم تبق ثمره لإرسال الأنبياء، و أنّ لطف الله تعالى يستحيل عليه الانقضاء؛ لأنّ الموجب للابتداء هو المانع عن الانتهاء، و ممّا يحيله العقل اختصاص لطفه تعالى بهذه الأيام القلائل التى هى كظلّ زائل.

١- فى «م»، و «س»: تبّهوا.

ثم لولا ذلك لم يحسن الوعد والوعيد، والترغيب والتهديد، ولساوى أفضل الأنبياء فى الفضيله أشقى الأشقياء.

و فيما تواتر من بعض الكرامات كإحياء كثير من الأموات، وإخبارهم عما شاهدوا من الكربات، وما شاهده بعض الأولياء عند الممات كفايه لمن نظر، وعبره لمن اعتبر.

و كفى فى ذلك شهاده الآيات، ومتواتر الروايات؛ مع ما دلّ على عصمه الأنبياء، وعدم جواز صدور الكذب منهم والافتراء.

و المقدار الواجب بعد معرفه أصل المعاد معرفه الحساب و ترتب الثواب والعقاب.

ولا- تجب معرفه على التحقيق التى لا- يصلها إلا- صاحب النظر الدقيق، كالعالم بأنّ الأبدان هل تعود بذواتها، أو إنّما يعود ما يماثلها بهيئاتها؟

و أنّ الأرواح هل تعدم كالأجساد، أو تبقى مستمرّة حتى تتصل بالأبدان عند المعاد؟

و أنّ المعاد هل يختصّ بالإنسان، أو يجرى على كافّة ضروب الحيوان؟

و أنّ عودها بحكم الله دفعى أو تدريجى؟

و حيث لزمته معرفه الجنان و تصوّر النيران لا تلزمه معرفه وجودهما الان، و لا العلم بأنّهما فى السماء أو فى الأرض أو تختلفان.

و كذا حيث تجب عليه معرفه الميزان، لا تجب عليه معرفه أنه ميزان معنوى، أو له كفتان، و لا تلزم معرفه أنّ الصراط جسم دقيق، أو هو عبارته عن الاستقامة المعنويّة؛ على خلاف التحقيق، والغرض أنّه لا تشترط فى تحقّق الإسلام معرفه أنّهما من الأجسام و إن كانت الجسميّة هى الأوفق بالاعتبار و ربما وجب القول بها عملاً بظاهر الأخبار (١).

و لا تجب معرفه أنّ الأعمال هل تعود إلى الأجرام، و هل ترجع بعد المعنويّة إلى صور الأجسام؟

و لا تلزم معرفه عدد الجنان و النيران، و إدراك كنه حقيقه الحور و الولدان.

١- أنظر الكافى ٨: ٩٥ ح ٦٩ و ص ٣١٢ ح ٤٨٦، و نهج البلاغه: ١١١ الخطبه ٨٣، و معانى الأخبار: ٣٢، و تفسير الصافى ١: ٨٥، و بحار الأنوار ٧: ٣٧ ح ٥ و الترغيب و التهيب: ٤٢٨ و ٤٢٩.

و حيث لزم العلم بشفاعه خاتم الأنبياء، لا يلزم معرفه مقدار تأثيرها فى حقّ الأشقياء.

و حيث تلزمه معرفه الحوض لا يجب عليه توصيفه و لا تحديده و تعريفه.

و لا تلزمه معرفه ضروب العذاب و كيفيّه ما يلقاه العصاه من أنواع النكال و العقاب.

نعم ينبغى لمن صبغ بصبغه الإسلام، و تجنّب عن متابعه الهوى و الشيطان، أن يشغل فكره فيما يصلح أمره، و يرفع عند الله قدره، و يستعين على نفسه بالتفكر فيما يصيبه إذا حلّ فى رسمه، و ما يلقى من الشدائد العظام بعد الحضور بين يدى الملك العلام، و يكثر النظر فى المرغبات المحرّكه للنفس إلى طاعه ربّ السماوات، كالتفكر فى تلك الجنان و ما فيها من الحور و الولدان، و التأمل فى تلك الأشجار الحاويه لما تشتهيه الأنفس من الثمار.

فينبغى للعاقل أن يفرض الجنّه كأنّها بين يديه، و يتخيّل النار كأنّها مشرفه عليه، هذه تسوقه و تلك تقوده، فليخش من لحوق السائق، و ليحكم الجانب، حذراً من انقطاع الزمام بيد القائد.

و هذه المعارف الثلاث أصول الإسلام، فمن أنكر منها واحداً عرف بالكفر بين الأنام.

و لا فرق بين إنكارها من أصلها، و بين عدم معرفتها و جهلها.

نعم يحصل الاختلاف فى بعض شعوبها و أقسامها و ضروبها.

فإنّ منها: ما يكون عدم العلم به مكفراً، من دون فرق بين الإنكار و الشكّ و الذهول تساهلاً.

و منها: ما يكون كذلك بشرط الإنكار و الجحود.

و منها: ما يكون فيه ذلك مع الإنكار و الشكّ فقط.

و بعضها يلزم منها العصيان دون الكفر، و هو منقسم إلى تلك الأقسام.

فمن أراد تمام معرفه، فليرجع إلى بعض العارفين؛ ليقف على حقيقه ذلك، و الله ولىّ التوفيق.

## المبحث الرابع: في العدل

بمعنى أنه لا يجوز في قضائه، ولا يتجاوز في حكمه و بلائه؛ يثيب المطيعين، و ينتقم بمقدار الذنب من العاصين.

و يكلف الخلق بمقدورهم، و يعاقبهم على تقصيرهم، دون قصورهم.

و لا يجوز عليه أن يقابل مستحقّ الأجر و الثواب بأليم العذاب و العقاب.

لا يأمر عباده إلا بما فيه صلاحهم، و لا يكلفهم إلا بما فيه فوزهم و نجاحهم. الخير منشؤه منه، و الشرّ صادر عنهم، لا عنه.

و يكفى في البرهان عليه: غناه عن الظلم، و عدم حاجته إليه، و أنه تعالى منزّه عن فعل القبيح، كما يشهد بذلك العقل الصحيح، مع أنه أمر بالعدل و الإحسان، و ذمّ الظلم و أهله في صريح القرآن، و أحال الظلم على ذاته، كما دلّ عليه صريح آياته، و كرر اللعن على الظالمين في محكم كتابه المبين، و أخرجهم عن قابليته الدخول في جملة الأوصياء و المرسلين، بقوله تعالى لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ (١).

و قد جرى مثل ما ذكرناه و حرّناه و سطرناه على لسان أنبيائه و خاصّه أصفياؤه و أوليائه، الذين دلّت على صدقهم المعجزات، و قامت عليه البراهين و الآيات.

و قد شهد بثبوت العدل متواتر الأخبار، و قامت عليه ضروره مذهب الصفوه الأبرار.

ثمَّ أوَّل درجات اللطف العدل، و بعدها مراتب الرحمه و الفضل، و عليه يُبنى العفو عن المذنبين، و التجاوز عن الخاطئين و المقصّرين، فلا يئأس المذنب من عفوهِ؛ طمعاً في فضله، و لا يقطع على نجاه نفسه، حذراً من أن يُعامله بعدله.

فقد وصف نفسه بشدّه العقاب، و فتح للتوبه أوسع باب، و أمرَ بكثرة الرجاء عصاه الناس، و نهاهم عن القنوط من رحمته و الإيأس، و حذرهم من سطواته، و دلّهم على سبيل طاعاته، و قوى أمل المسرفين، و حقّق رجاء المقترفين، بقوله تعالى يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنُطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا (١). و قال تبارك و تعالى إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ\* (٢).

و سمّى نفسه: بالتّوّاب، و الرؤوف، و الرحمن، و الرحيم، و العطوف.

و يكفى في معرفه العدل ذلك المقدار، و لا- يجب على الناس إدراك ما يفهمه أهل الأفكار و الأنظار، من معرفه مقادير جزاء الطاعات، و ما يستحقّه العصاه من العقاب على التبعات، و الله وليّ التوفيق.

١- الزمر: ٥٣.

٢- النساء: ١١٦.



فإن من الواجب على كافته البشر معرفه من عاصرهم أو تقدّمهم من الأئمّه الاثنى عشر؛ لشهاده العقل بوجوب وجود المبيّن للأحكام، كما حكم بلزوم وجود المؤسس للحلال و الحرام؛ لمساواه الجهتين، و حصول الجهاله عند فقد كلّ من الأمرين.

و لكثره المجملات في القرآن و في الأخبار الوارده عن سيّد ولد عدنان، و لورود كثير من المتشابهات في كثير من الآيات؛ مع عموم الخطابات للمكلّفين على مرّ الأوقات.

و لأنّ انقطاع معاذير العباد فيما يرتكبونه من أنواع الضلال و الفساد موقوف على وجود من يؤمّن من الخطأ بالنسبه إليه، و لا يجوز العقل النسيان و العصيان عليه.

و قيام الحجّه بالوجود من غير بيان ثابت (١)، حيث كان الباعث لغيبته ما يخشاه على نفسه من أهل الجور و الطغيان.

و كفى في إثبات وجوب وجود الإمام مدى الدهر، ما اتفق لهشام في بعض الأيام مع عمرو، حيث سأله أ لك اذن؟ أ لك لسان؟ حتّى أتى على تمام حواس الإنسان، ثمّ قال: أ لك قلب؟ فأنعم في الجواب، فقال: و ما تصنع به؟ فقال: ليميّز خطأ تلك الحواس من الصواب، فقال: أ تظنّ بمن يتكفّل بنصب ميزان لتلك الحواس، لا ينصب إماماً يميّز

الحقّ لكافّة الناس؟ فانقطع عمرو من الكلام، و لم يزد على أن قال له: إنك أنت هشام (١).

على أنه متى وجب وجود الإمام في وقتٍ لزم استمراره مدى الأيام؛ لأنّ علّه وجوبه في الابتداء مستمرّه على الدوام.

و يكفي في إثبات الأبدية ما تواتر من الجانيين من السنّة المحمّديّة أنّ: «من مات و لم يعرف إمام زمانه فقد مات ميتة جاهليّة» (٢).

و ما تواتر نقله من الطرفين على كون كتاب الله و عتره نبيّه مقترنين، حتّى يراد على النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم و يصلأ إليه، و يشهدا على تمام الأُمّة بين يديه (٣).

و حيث تبين عدم جواز خلوّ الأرض من حجّه على الدوام، و امتنع حدوث الأنبياء بعد نبينا صلّى الله عليه و آله و سلّم، تعيّن الإمام.

و يمكن بعد إمعان النظر فيما ذكرناه إثبات الأئمّة الاثني عشر، لأنّ كلّ من قال ببقاء الإمام، قال بذلك، سوى طوائف لا عبره بها بين أهل الإسلام.

### [أقوال علماء الإسلام في الإمامه]

#### إشاره

و ممّا ينبغي التمسك به في هذا المقام، ما اشتهر بين علماء الإسلام، من أنّهم بين قولين لا ثالث لهما، و مفترقون على مذهبين لا يخرجون عنهما.

أحدهما: أنّ الإمامه بالرأى و الاختيار.

ثانيهما: أنّها بتعيين من العزيز الجبار.

### [بطلان القول بأنّ الإمامه بالرأى و الاختيار.]

و بطلان الأول واضح ليس فيه خفاء، و لا يرتضيه أحد من آحاد العقلاء؛ لأنّه

١- الكافي ١: ١٦٩ باب الاضطرار إلى الحجّه ح ٣، علل الشرائع ١: ١٩٣ ح ٢.

٢- مسند أحمد ٢: ٨٣، المسند للطيالسي: ٢٥٩، حليه الأولياء ٣: ٢٢٤، مجمع الزوائد ٥: ٢٢٤، تفسير ابن كثير ١: ٥٣٠ شرح

المقاصد ٥: ٢٣٩، كنز العمال ٦: ٦٥ ح ١٤٨٦٣، ينابيع المودّة ١: ٣٥١، و ٣: ٣٧٢ و ٤٥٦، سنن البيهقي ٨: ١٥٦، الكافي ٢: ٢٠ باب دعائم الإسلام ح ٦ و ٩، ثواب الأعمال: ٢٤٥، دعائم الإسلام ١: ٢٥، تلخيص الشافى ٤: ١٣٢.

٣- سنن الترمذى ٥: ٦٦٢، مسند أحمد ٤: ٣٦٧ و ج ٥: ١٨٢ و ١٨٩، مصابيح السنّه ٢: ٢٠٢، السيره الحلبيّه ٣: ٢٧٤، فيض القدير ٣: ١٤، شرح الشفاء ٢: ٨٢، مرقاه المفاتيح ٥: ٦٠٠، مجمع الزوائد ٩: ١٦٣، المناقب لابن المغازلى: ١٨، ٢٣٤، المناقب للخوارزمى: ١٥٤ ح ١٨٢، ينابيع المودّة ١: ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥، الصواعق المحرقة: ٨٩، مستدرک الحاکم ٣: ١٠٩، كنز العمال ١: ١٧٢ ح ٨٨٠ ٨٨٣ و ص ١٨٥ ١٨٩ ح ٩٤٣ ٩٥٨.

يستحيل على الحكيم أن يحيل إلى خلقه هذا الأمر العظيم، الذى عليه مدار الأحكام، و امتياز الحلال من الحرام، و كشف حقائق الأشياء، و تمييز تكاليف رب السماء، مع أنه لم يُحل إليهم شيئاً أمر به من الواجبات، بل و لا- أقل شىء من المسنونات و المندوبات.

مع أن فى تلك الإحالة بعثاً على إثارة البغضاء، و إقامة المنازعة الشديده و الشحناء، كما يظهر من تتبع أحوال المهاجرين و الأنصار حين فقدوا النبى المختار صلى الله عليه و آله و سلم، فكلّ يدعى أنه بالإمامه أولى، و أن قدره من قدر غيره أعلى، حتى حصلت الفضيحة الكبرى، و ظهر حرص القوم على الدنيا و إعراضهم عن الأخرى.

على أنه كيف يرضى (١) العقل لسيد الكونين، و خيره رب العالمين، المبعوث رحمه للناس، أن يوصى ببعض الأثاث و العروض و اللباس، و يبين موضع الدفن و كيفية الكفن، و لا- يوصى بما لو أُطيع به لارتفعت الفتن، و يدع الخلق فى هرج و مرج، و لا يقيم لهم ما يصلح به العوج! و حيث بطل طريق الاختيار تعينت إمامه الأئمة الأطهار، و علم أن الأئمة هم اثنا عشر؛ بانقراض أو شبه انقراض الطوائف الأخر.

و كذا يمكن إثبات ذلك بأوضح المسالك، و ذلك بما أوضحناه من وجوب العصمه فى الإمام، و ذلك لا يُعرف لغيرنا من أهل الإسلام.

على أن التأمل فى الوقائع السالفه، و الأحوال العارضة فى عصر النبى صلى الله عليه و آله و سلم قرب الممات: كالتفكر فى سر إبعادهم مع أسامه و إبقاء على عليه السلام، مع أنه يخبر بقرب الأجل.

و التشديد على إنفاذ الجيش (٢)، و سرّ الغزل عن الصلاة (٣)، و سرّ الغوغاء فى الرقع و الدواه، و شدّه الامتناع عنها (٤)، و شدّه العناية فى يوم الغدير مع شدّه

١- فى «س»: يرى.

٢- الطبقات الكبرى ١: ٥٢١، الاستغاثه: ٥٣، الملل و النحل للشهرستانى ١: ٢٣، سيره المصطفى: ٧٠٥.

٣- المسترشد فى الإمامه: ١١٣، ١١٦، و فيه: صلى بالناس و آخر أبا بكر، حقّ اليقين للشبر ١: ٢١٤.

٤- مسند أحمد ٣: ٣٤٦، الطوائف: ٤٣١.

الرمضاء، و استعجال القوم فى طلب الأمر قبل تجهيز النبى صلى الله عليه وآله وسلم.

و عدم تقديم أمير المؤمنين عليه السلام المقدم فى زمان سيد المرسلين فى (١) شىء من الأمور، و غير ذلك.

و فى النظر فى سيره الفريقين، و فى التأمل فى أحوال ذات البين من العلماء و العباد و النساك و الزهاد، ما يغنى من نظر، و يكفى من تبصر و اعتبار.

و يكفى لمن استعمل جاده الإنصاف، و تجنّب سبيل التعنت و الاعتساف، النظر فى أحوال القوم و سيرتهم و سنتهم و طريقتهم من إظهار الغلظة و الجفاء على عتره خاتم الأنبياء، حتى ورثها صاغرهم عن كابرهم، و سنّها أولهم لآخرهم.

و كانت كامنه فى الصدور و إن لاحت أماراتها، و لكن ظهرت كلّ الظهور بوقعه الجمل و صفين، و الإعلان بسبب المعادى لأمير المؤمنين عليه السلام، و ما جرى فى كربلاء على بضعه فؤاد خاتم النبیین صلى الله عليه و آله و سلم.

و ما جرت عليه سنّه العباسيين و الأمويين من استباحه دماء العلويين، و تغريب أجله الفاطميين، بحيث لو تأملت لوجدت خبراً مسلسلًا، تناوله العباسى عن الأموى عن الفراعنه الأولى!!

### [أدله القول بأن الإمامه بتعيين من العزيز الجبار]

#### إشاره

و حيث إنّ هذا المقام من مزالّ الأقدام بين طوائف الإسلام، التزمنا بإطناب الكلام، و الإشاره إلى ما استفاضت روايه المخالف له عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم، و هى على أقسام:

#### منها: ما دلّ على حصر الأئمه الاثنى عشر،

و هى عدّه أخبار مرويه فى كتبهم المعتمره أى اعتبار، كما روى فى الجمع بين الصحيحين (٢)، عن سيد الكونين، بسند

١- فى «ح» زياده: كل.

٢- الجمع بين الصحيحين لمحمد بن أبى نصر فتوح الحميدى الأندلسى المتوفى سنة ٤٨٨ هـ، رتب الأحاديث على حسب فضل الصحابى، و قال ابن الأثير فى جامع الأصول: و اعتمدت فى النقل من الصحيحين على ما جمعه الحميدى فى كتابه فإنه أحسن فى ذكر طرقه و استقصى فى إيراد رواياته، و إليه المنتهى فى جمع هذين الكتابين كشف الظنون ١: ٥٩٩.

ينتهي إلى جابر بن سمره عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «يَكُونُ مِنْ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً» ثُمَّ تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ خَفِيَّةٍ، ثُمَّ قَالَ: «كَلِّمُوا مِنْ قَرِيْشٍ» (١).

و روى البخارى فى صحيحه بطريقتين:

أولهما إلى جابر بن سمره قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «يَكُونُ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا»، ثم قال كلمه لم أسمعها، ثم قال: «كَلِّمُوا مِنْ قَرِيْشٍ» (٢).

و ثانيهما إلى ابن عيينه قال، قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِيًا مَا وَلِيَهُمْ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا» ثُمَّ تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ خَفِيَّةٍ عَلَيَّ، فَسَأَلْتُ أَبِي: مَاذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ، قَالَ: «كَلِّمُوا مِنْ قَرِيْشٍ» (٣).

و قد روى مسلم أيضاً الحديث الأول بثمان طرق، ألفاظ متونها لا تختلف (٤).

و رواه الحميدى فى الجمع بين الصحيحين بست طرق (٥). و رواه الثعلبى فى تفسيره بثلاث طرق (٦). و رواه أيضاً فى الجمع بين الصحاح الست بثلاث طرق (٧). و روى مسلم أيضاً الحديث الثانى بلفظه (٨).

١- صحيح مسلم ٤: ١٠٠ كتاب الإمامه باب ١ ح ١٨٢١، سنن الترمذى ٤: ٥٠١ ح ٢٢٢٣، مسند أحمد ٥: ٨٨، ٩٨، ٩٩، مسند أبى عوانه ٤: ٣٩٦، حليه الأولياء ٤: ٣٣٣، جامع الأصول ٤: ٤٥ ح ٢٠٢٢، مصابيح السنه ٢: ١٩٢، البدايه و النهايه ٦: ٢٤٨، ينابيع الموده ٣: ٢٨٩، العمده لابن البطريق: ٤١٧.

٢- صحيح البخارى ٩: ١٠١ كتاب الأحكام باب الاستخلاف، سنن الترمذى ٤: ٥٠١ ح ٢٢٢٣، مسند أبى عوانه ٤: ٣٩٨، مستدرک الحاكم ٣: ٦١٧ بتفاوت، ينابيع الموده ٣: ٢٨٩.

٣- انظر صحيح مسلم ٤: ١٠٠ كتاب الإمامه ح ١٨٢١، و مسند أحمد ٥: ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، و مستدرک الحاكم ٣: ٦١٨ بتفاوت، و حكاه عنه ابن البطريق فى العمده: ٤١٦ ح ٨٥٧.

٤- و لا يخفى أن ألفاظ الأحاديث فى صحيح مسلم مختلفه و لكنها متفقہ فى لفظ الاثنى عشر و كلهم من قريش. صحيح مسلم ٤: ١٠٠ كتاب الإمامه ح ١٨٢١، و انظر تيسير الوصول إلى جامع الأصول ٢: ٣٣.

٥- أنظر جامع الأصول ٤: ٤٥ ح ٢٠٢٢، و مسند أحمد ٥: ٩٩، و ينابيع الموده ٣: ٢٨٩.

٦- لاحظ مستدرک الحاكم ٣: ٦١٧، و تيسير الوصول ٢: ٤٢ ح ٥، و كفايه الأثر: ٤٩، ٥٠، و إثبات الهداه ١: ٥٤٥ ح ٣٦٢ و ٣٦٣، و إعلام الورى: ٣٨١، ٣٨٤.

٧- انظر سنن الترمذى ٤: ٥٠١ ح ٢٢٢٣، و جامع الأصول ٤: ٤٥ ح ٢٠٢٢، و فرائد السمطين ٢: ١٤٧، و ينابيع الموده ٣: ٢٨٩.

٨- صحيح مسلم ٤: ١٠٠ كتاب الإمامه، ح ١٨٢١، و أنظر فرائد السمطين ٢: ١٤٧ ح ٤٤٢، ٤٤٥.

و فى صحيح مسلم عنه صلى الله عليه و آله و سلم: «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة و يكون عليهم اثنا عشر خليفه، كلهم من قريش» (١).

و فى الجمع بين الصحاح الست فى موضعين أنه صلى الله عليه و آله و سلم قال: «إن هذا الأمر لا ينقضى حتى يمضى فيهم اثنا عشر خليفه، كلهم من قريش» (٢). و كذا فى صحيح أبى داود (٣) و الجمع بين الصحيحين (٤).

و ذكر السدى فى تفسيره و هو من علماء الجمهور و ثقاتهم قال: لما كرهت ساره مكان هاجر، أوحى الله تعالى إلى إبراهيم أن انطلق بإسماعيل و أمه، حتى تنزله بيت النبى التهامى، فإني ناشر ذريتك و جاعلهم ثقلاً على من كفر، و جاعل من ذريته اثني عشر عظيماً (٥). و فيه ضرب من التغليب.

و عن ابن عباس قال: سألت النبى صلى الله عليه و آله حين حضرته الوفاه، و قلت: إذا كان ما نعوذ بالله تعالى منه فإلى من؟ فأشار بيده إلى على، و قال: «إلى هذا، فإنه مع الحقّ و الحقّ معه، ثمّ يكون من بعده أحد عشر إماماً» (٦).

و فى المرفوع عن عائشه أنها سئلت: كم خليفه لرسول الله صلى الله عليه و آله و سلم؟ فقالت: أخبرني أنه يكون من بعده اثنا عشر خليفه، قال، فقلت: من هم؟ فقالت: أسماؤهم مكتوبه عندي بإملاء النبى صلى الله عليه و آله و سلم، فقلت لها: فاعرضيه، فأبت (٧).

١- صحيح مسلم ٤: ١٠١ كتاب الإمامه ح ١٨٢٢، و أورده فى مسند أحمد ٥: ٩٨ و جامع الأصول ٤: ٤٧ ح ٢٠٢٢ بتفاوت، و مسند أبى عوانه ٤: ٣٩٥.

٢- راجع صحيح مسلم ٤: ١٠٠ كتاب الإمامه ح ١٨٢١، و جامع الأصول ٤: ٤٦ ح ٢٠٢٢، و مسند أبى عوانه ٤: ٣٩٥.

٣- سنن أبى داود ٢: ٥٠٨ ح ٤٢٧٩ و ٤٢٨٠.

٤- راجع مسند أحمد ٥: ١٠١، و مصابيح السنه ٢: ١٩٢.

٥- البدايه و النهايه ٦: ٢٥٠ و فيه بعض الحديث، و نقله عنه العلامة فى نهج الحقّ: ٢٣٠، و ابن طاوس فى الطرائف: ١٧٢ ح ٢٦٩ و المجلسى فى البحار ٣٦: ٢١٤ ح ١٦، و صاحب إحقاق الحقّ ٧: ٤٧٨.

٦- إعلام الورى: ٣٦٥، كفايه الأثر: ٢٠ «بتفاوت» بحار الأنوار ٣٦: ٣٠٠ ح ١٣٦.

٧- إعلام الورى: ٣٦٥، كفايه الأثر ١٩٠، بحار الأنوار ٣٦: ٣٠٠ ح ١٣٧.

و روى صدر الأئمة أخطب خوارزم، بإسناده إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، قال: سمعتُ رسول الله يقول: ليله اسرى بى إلى السماء، قال لى الجليل جلّ جلاله: أمن الرسول بما أنزل إليه من ربه. فقلت: و المؤمنون، فقال لى: صدقت، من خلفت فى أمتك؟ قلت: خيرها، قال: على بن أبى طالب عليه السلام، قلت: نعم يا ربّ.

قال: يا محمد إننى أطلعت إلى الأرض اطلاعه اخترتك منها، فشقت لك اسماً من أسمائى، فلا اذكر فى موضع إلا ذكرت معى، فأنا المحمود و أنت محمد، ثم أطلعت ثانيه و اخترت منها علياً عليه السلام و اشتقت له اسماً من أسمائى، فأنا الأعلى و هو علىّ.

يا محمد إننى خلقتك و خلقت علياً و فاطمه و الحسن و الحسين و الأئمة عليهم السلام من ولده من نورى، و عرضت ولايتكم على أهل السماوات و الأرض، فمن قبلها كان عندى من المؤمنين، و من جحدها كان من الكافرين.

يا محمد لو أنّ عبداً من عبادى عبدنى، حتى يصير كالشنّ البالى، ثم أتانى جاحداً لولايتكم ما غفرت له، حتى يقرّ بولايتكم.

يا محمد تحبّ أن تراهم؟ قلت: نعم. فقال لى: التفت إلى يمين العرش، فالتفت فإذا بعلىّ، و فاطمه، و الحسن، و الحسين، و علىّ بن الحسين، و محمد بن علىّ، و جعفر بن محمد، و موسى بن جعفر، و علىّ بن موسى، و محمد بن علىّ، و علىّ ابن محمد، و الحسن بن علىّ، و المهدي، فى ضحضاح من نور قيام يصلّون، و هو فى وسطهم يعنى المهدي كأنه كوكب درى. و قال لى: يا محمد، هؤلاء الحجج، و هو الثائر من عترتك، و عزّتى و جلالى، إنّه الحجة الواجبه لأوليائى، و المنتقم من أعدائى (١).

١- مقتل الحسين للخوارزمى ١: ٩٦، و أنظر فرائد السمطين ٢: ٣١٩ ح ٥٧١، و مائه منقبه لابن شاذان: ٦٤، و إحقاق الحق ٥: ٤٥، و ينابيع الموده ٣: ٣٨٠، و كفايه الأثر: ٧٤ بتفاوت، و كمال الدين ١: ٢٤٠ ب ٢٣ ح ٢، و عيون أخبار الرضا ٢: ٦٠ ب ٦ ح ٢٧، و بحار الأنوار ٣٦: ٣٠٢ ح ١٤٠ بتفاوت.



و قد روى من طرق أهل السنّه في هذا المعنى أكثر من ستين حديثاً، كلّها تشتمل على ذكر الاثني عشر (١)، و في بعضها ذكر أسمائهم (٢)، و كتبهم مملوءه من ذلك.

و عن أبي طالب أنّه قال له: يا عمّ، يخرج من ولدك اثنا عشر خليفه، منهم يخرج المهدي من ولدك، به تصلح الأرض، و يملؤها الله قسطاً و عدلاً كما ملئت ظلماً و جوراً (٣). إلى غير ذلك من الأخبار المنقوله في كتبهم على هذا النحو (٤).

و لا يراد بالخلفاء أرباب السلطنه و الدوله؛ لزياده عددهم من قريش أضعافاً مضاعفه؛ لأنّه يظهر من بعضها أنّ آخرهم متّصل بآخر الزمان، و في بعضها الآخر المهدي.

ثمّ اعتنائه ببيان الطاغين و الظالمين من العباسيين بعيد.

و ثبوت الخلافه لا يتوقّف على بسط اليد، كما أنّ النبوه و الرساله كذلك. و على تقدير التوقّف، فحملها على الرجعه موافق لرأينا فإنّ طائفه منّا حكموا بثبوت الرجعه للجميع في نهايه الاستقلال.

**و منها: ما يدلّ على ثبوت إمامه الاثني عشر بعد أدنى تأمل،**

كما نقل عنه صلّى الله عليه و آله و سلّم أنّه قال: «عدد أوصيائي من بعدى عدد أوصياء موسى و حواربي

١- أنظر سنن أبي داود ٢: ٥٠٨ ح ٤٢٧٩، ٤٢٨٠، و مسند أحمد ١: ٣٩٨ ج ٥: ١٠٨٨٧، و فرائد السمطين ٢: ١٤٧، ح ٤٤٢ ٤٤٥، و تاريخ بغداد ١٤: ٣٥٣ ح ٧٤٧٣، و مستدرک الحاكم ٣: ٦١٨، و الخصائص الكبرى ٢: ٤١٥، و مصابيح السنّه ٢: ١٩٢، و تيسير الوصول إلى جامع الأصول ٢: ٣٣، و ينابيع المودّه ٣: ٢٨٩ ٢٩٢، و العمده لابن البطريق: ٤١٦ ٤٢٣.

٢- انظر فرائد السمطين ٢: ٣١٩ ح ٥٧١، و ص ٣٢١ ح ٥٧٢، و ص ١٣٦ ح ٤٣٢ ٤٣٥، و ينابيع المودّه ٣: ٢٨٢ ٢٨٤، و الغيبه للطوسي: ١٤٩ ح ١١٠، و ص ١٥٠ ح ١١١، و مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ١: ٢٨٠، ٢٨٢، و كفايه الأثر: ١٧، ٤٠، ٥٤، ٥٨، ٦٢، ١٦٧، و بحار الأنوار ٣٦: ٢٦٠ ح ٨١ و ص ٣٠٥ ح ١٤٤، و إثبات الهداه ٣: ٩٤ ح ٨١٠ ٨١١.

٣- فرائد السمطين ٢: ٣٢٩ ح ٥٧٩، إعلام الوري: ٣٨٦ بتفاوت، إحقاق الحق ١٣: ٧٤، مناقب آل أبي طالب ١: ٢٩٣، بحار الأنوار ٣٦: ٣٠١ ح ١٣٨.

٤- انظر سنن الترمذي ٤: ٥٠٥ ح ٢٢٣٠، و سنن أبي داود ٢: ٥٠٨، ٥١١ كتاب المهدي ح ٤٢٧٩ ٤٢٩٠، و سنن ابن ماجه ٢: ١٣٦٦ ١٣٦٧ ح ٤٠٨٢ ٤٠٨٥، و مسند أحمد ٥: ٩٧ ١٠١، و فرائد السمطين ٢: ٣١٢ ح ٥٦٢، ٥٦٤، و ينابيع المودّه ٣: ٢٩١، ٢٩٦، و مجمع الزوائد ٧: ٣١٧، و إحقاق الحق ١٣: ٧٤١.

عيسى، و كانوا اثني عشر» (١).

و عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ بطريق مسرُوق، عن ابن مسعود: «إِنَّ عِدَّةَ أَوْصِيَائِي مِنْ بَعْدِي عِدَّةَ نَقَبَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَ كَانُوا اثْنِي عَشَرَ» (٢).

و روى الزمخشري بإسناده أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ قال: «فَاطِمَةُ ثَمَرَةُ فُؤَادِي، وَ بَعْلُهَا نُورُ بَصْرِي، وَ الْأَثَمَةُ مِنْ وُلْدِهَا أُمَّنَاءُ رَبِّي، وَ حَبْلٌ مَمْدُودٌ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ خَلْقِهِ، مَنْ اعْتَصَمَ بِهِمْ نَجَى، وَ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُمْ هَوَى» (٣).

و روى الثعلبي في تفسير قوله تعالى وَ اعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَ لَا تَفَرَّقُوا، بِأَسَانِيدٍ عَدِيدَةٍ بِهِمْ (٤).

و عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ أنه قال: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّ كِتْمٌ بِهِ لَنْ تَضَلُّوا: كِتَابُ اللَّهِ وَ عَتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي، وَ إِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ» (٥).

و روى عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ أنه قال: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ: كِتَابُ اللَّهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ، وَ عَتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي، وَ إِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ» (٦). و مثله ما في الجمع بين الصحيحين،

١- أنظر مسند أحمد ١: ٣٩٨، و الجامع الصغير ١: ٣٥٠ ح ٢٢٩٧، و مستدرک الحاکم ٤: ٥٠١، و ينابيع المودّة ٢: ٣١٥، و كفايه الأثر: ١٧، و إحقاق الحقّ ٤: ٨٠، ٨٣.

٢- مسند أحمد ١: ٣٩٨، ٤٠٦، مجمع الزوائد ٥: ١٩٠ بتفاوت، مستدرک الحاکم ٤: ٥٠١، ينابيع المودّة ٢: ٣١٥، كفايه الأثر: ٢٥.

٣- في المناقب للزمخشري (مخطوط)، و أورده في مقتل الحسين للخوارزمي ١: ٥٩، و فرائد السمطين ٢: ٦٦ ح ٣٩٠، و ينابيع المودّة ١: ٢٤٣، و مائه منقبه: ١٠٤ و نهج الحقّ: ٢٢٧.

٤- يعني: تفسير حبل الله بالأئمة من أهل البيت عليهم السلام، انظر شواهد التنزيل ١: ١٣٠ ح ١٧٨، و الصواعق المحرقة: ٩٠، و ينابيع المودّة ١: ٣٥٦، و روح المعاني ٤: ١٨، و الدرر المنثور ٢: ٢٨٥، و و التفسير الكبير للرازي ٨: ١٧٣. ذيل الآيه ١٠٣ من آل عمران.

٥- سنن الترمذی ٥: ٦٦٢ ح ٣٧٨٦ و ح ٣٧٨٨، التاج الجامع للأصول ٣: ٣٤٨، كنز العمال ١: ١٨٨ ح ٩٥٧ و ٩٥٨، المعجم الصغير للطبراني ١: ١٣٥، ينابيع المودّة ١: ١١٣، ١٢٦، الإفصاح: ٢٢٣ و الحديث متواتر بين علماء الأمة الإسلاميّة.

٦- صحيح مسلم ٥: ٢٥ باب فضائل الصحابة ح ٢٤٠٨، سنن الترمذی ٥: ٦٦٢ ح ٣٧٨٨، سنن الدارمی ٢: ٤٣٢ بتفاوت، مسند أحمد ٣: ١٧، و ج ٤: ٣٦٧، السنن الكبرى ٢: ١٤٨، النهاية لابن الأثير ١: ٢١٦، السيرة الحليّة ٣: ٢٧٤، مستدرک الحاکم ٣: ١٠٩، مجمع الزوائد ٩: ١٦٢، كنز العمال ١: ١٨٨ ح ٩٥٧، فرائد السمطين ٢: ١٤٢، ١٤٤ ح ٤٣٦ و ٤٣٨، العمدة لابن البطريق: ٦٨، ينابيع المودّة ١: ١٠٢، ١٠٣.

و كذا صحيح مسلم فى موضعين (١)، و روى مثله أبو سعيد الخدرى (٢).

و لا ريب فى أنه لا رجوع إلى العتره إلا من الشيعة، و قد فسرت العتره فى كتبهم المعتره بالذريّه (٣).

و روى فى طرقهم المعتره أنه: «من مات و لم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّه» (٤)، و فيه أبين دلالة على بقاء الأئمة إلى انقضاء التكليف.

فإنّ هذه الأحاديث و أمثالها تدلّ على أفضلية أهل البيت على غيرهم، كما اعترف به التفتازانى فى شرح المقاصد (٥). و تدلّ على وجود من يكون أهلاً للتمسك به من أهل البيت الطاهرين فى كلّ زمان وجدوا فيه إلى قيام الساعة، حتّى يتوجه الحث المذكور على التمسك بهم، كما أنّ الكتاب كذلك.

و لهذا كانوا أماناً لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض.

قال الفاضل أحمد بن السوسى الشافعى و قال ابن حجر: إنّ القطب لا يكون إلا من أهل البيت (٦). و روى أنّ هذا الحديث صار سبباً لتشيع بعض المخالفين من علمائهم،

١- صحيح مسلم ٥: ٢٧ ح ٢٤٠٨ باب فضائل عليّ بن أبى طالب (ع)، مستدرک الحاكم ٣: ١٠٩، الصواعق المحرقة: ٨٩، تيسير الوصول ٣: ٢٦٠ ح ٦، البدايه و النهايه ٧: ٣٥٠ بتفاوت، كنز العمال ١: ١٧٢ ح ٨٧٢ ٨٧٠، و ص ١٨٦ ح ٩٤٧.

٢- مسند أحمد ٣: ١٤، ١٧، ٢٦، ٥٩، سنن الترمذى ٥: ٦٢ ح ٣٧٨٦ و ٣٧٨٨، مصابيح السنّه ٢: ٢٠٢، رياض الصالحين للنووى: ١٢٧، شرح الشفاء ٢: ٨٢، مناقب عليّ بن أبى طالب لابن المغازلى: ٢٣٥ ح ٢٨٢، ٢٨٣، ينابيع المودّه ١: ٩٩، مناقب الإمام أمير المؤمنين لابن سليمان الكوفى ٢: ٩٨ ح ٥٨٤، و ص ١٠٥ ح ٥٩٣، ص ١١٢ ح ٦٠٤.

٣- العين للخليل بن أحمد الفراهيدى ٢: ٦٦، فيض القدير ٣: ١٤، الصواعق المحرقة: ٩٠، النهايه لابن الأثير ٣: ١٧٧، المصباح المنير للفيومى: ٣٩١ نقلًا عن ابن الأعرابى، القاموس المحيط ٢: ٨٧.

٤- مسند أحمد ٤: ٩٦، شرح المقاصد ٥: ٢٣٩، ينابيع المودّه ١: ٣٥١، و ج ٣: ٣٧٢، ٤٥٦، حليه الأولياء ٣: ٢٢٤، و فيه: من مات بغير إمام، الإفصاح: ٢٨، الإيضاح: ٧٥، مجمع الزوائد ٥: ٢٢١.

٥- شرح المقاصد ٥: ٣٠٢، ٣٠٣.

٦- راجع الصواعق المحرقة: ٩١، و فيض القدير ٥: ٥١٧.

معللاً بأن ميثه الجاهليّه إنّما تكون بفوات المعارف التي هي من أصول الدين؛ وذلك لا ينطبق إلا على رأى الشيعة.

و ممّا يفيد بقاءهم إلى انقضاء التكليف، ما فى مسند ابن حنبل أنّه صلّى الله عليه وآله وسلم قال: «إنّ النجوم أمان لأهل السماء، فإذا ذهب ذهبوا، وأهل بيتى أمان لأهل الأرض، فإذا ذهب أهل بيتى ذهب أهل الأرض» (١) وقد فسر أهل البيت بهم (٢).

و روى الزمخشري فى ربيع الأبرار: أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم قال: «لما أسرى بي جبرائيل إلى السماء أخذ بيدي وأقعدنى على درنوك من درانيك الجنة، ثم ناولنى سفرجله، فبينما أنا أقبلها انفلقت وخرجت منها جاريه لم أر أحسن منها، فسلمت على، فقلت: من أنت؟».

فقلت: أنا الراضيه المرضيه، خلقنى الجبار من ثلاثه أصناف: أعلاى من عنبر، ووسطى من كافور، وأسفلى من مسك، ثم عجننى بماء الحياه و قال لى: كونى، فكنت، خلقنى لأخيک و ابن عمك على بن أبى طالب

(٣). و الدررُوك ضرب من البُسط (٤).

و روى أبو بكر الخوارزمى فى كتاب المناقب عن بلال بن خمامه (٥)، قال: طلع علينا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم ذات يوم متبسماً ضاحكاً، و وجهه مشرق

١- نقله عنه فى الصواعق المحرقة: ٩١، و عن أحمد فى مرقاه المفاتيح ٥: ٦١٠، و أنظر المطالب العالیه ٤: ٧٤ ح ٤٠٠٢، و كنز العمال ١٢: ٩٦ ح ٣٤١٥٥، و ص ١٠١ ح ٣٤١٨٨ و ص ١٠٢ ح ٣٤١٩٠، و ينابيع المودّه ١: ٧٢ و ج ٢: ١١٤، و مناقب الإمام أمير المؤمنين لابن سليمان الكوفى ٢: ١٤٢، و فرائد السمطين ٢: ٢٥٣ ح ٥٢٢، و ذخائر العقبى: ١٧، و تذكره الخواص: ٢١٩.

٢- انظر صحيح البخارى بشرح الكرمانى ١٥: ٥، و صحيح مسلم ٥: ٣٧ باب فضائل أهل بيت النبى (ص) ح ٢٤٢٤، و سنن الترمذى ٥: ٦٦٣ ح ٣٧٨٧، و ترجمه الإمام الحسن (ع) لابن عساكر: ٧٢، الإثقان للسيوطى ٤: ١٠٥، فيض القدير ٣: ١٤ تيسير الوصول ٣: ٢٦٠ ح ٦، الصواعق المحرقة: ٨٦، ٨٧ غايه المأمول فى هامش التاج الجامع للأصول ٤: ٢٠٧.

٣- ربيع الأبرار ١: ٢٨٦، و أنظر المناقب للخوارزمى: ٢٩٥ ح ٢٨٨، و ينابيع المودّه ١: ٤١٠ و ج ٢: ١٧٩، و ذخائر العقبى: ٩٠.

٤- البسط و البُسط: الناقه المخلاه على أولادها المتروكه معها لا تمنع منها. لسان اللسان ١: ٨٦.

٥- فى المصدر: بلال بن كمامه.

كدائره القمر، فسألته عن ذلك، فقال: بشاره أتتني من ربّي في أخي و ابن عمّي و ابنتي، فإنّ الله تبارك و تعالى زوج عليّاً عليه السلام من فاطمه، و أمر رضوان خازن الجنان بهزّ (١) شجره طوبى، فحملت رقاقاً يعنى صكاً بعدد محبّي أهل البيت عليهم السلام، و أنشأ ملائكه من نور، و رفع إلى كلّ ملك صكاً، فإذا استوت القيامة بأهلها، نادى الملائكه فى الخلائق، فلا يبقى محبّ لأهل البيت إلا دفعت إليه صكاً فى فكاكه من النار

(٢)؛ و الأحاديث هنا كثيره.

و من حديث رفعه الخوارزمى إلى ابن عباس، قال، قال رسول الله صلى الله عليه و إله و سلّم

لو اجتمع الناس على حبّ عليّ بن أبى طالب ما خلق الله النار

(٣). و فى الشفاء للقاضى عياض، بلا إسناد، من أنه قال

معرفة آل محمّد براه من النار، و حبّ آل محمّد جواز على الصراط، و الولايه لآل محمّد أمان من العذاب

(٤). و يؤيد ذلك قوله صلى الله عليه و آله و سلّم

لو أنّ رجلاً صَفَنَ أى جمع قدميه قائماً بين الركن و المقام، فصلّى و صام، ثمّ لقي الله مبغضاً لآل محمّد دخل النار

(٥). و جاء فى قوله تعالى وَ إِنِّي لَعَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَ آمَنَ وَ عَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى (٦)، إلى ولايه أهل البيت عليهم السلام (٧).

١- فى «م»، «س»: يهزّ، و فى المصدر: فهزّ.

٢- المناقب للخوارزمى: ٣٤٠ ح ٣٦٠، و أنظر يبايع المودّه ٢: ٦٦، و مائه منقبه لابن شاذان: ١٥٣.

٣- المناقب للخوارزمى: ٦٧ ح ٣٩، و راجع يبايع المودّه ٢: ٢٩٠، الفردوس بمأثور الخطاب ٣: ٣٧٣ ح ٥١٣٤، و مائه منقبه: ٧١.

٤- شرح الشفاء للفاضل على القارى ٢: ٨٢، و نقله عن الشفاء و عن نواذر الأصول للحكيم الترمذى مسنداً فى يبايع المودّه ١:

٧٨، و ج ٢: ٢٥٤، ٣٣٢، و ج ٣: ١٤١، فرائد السمطين ٢: ٢٥٧ ح ٥٢٥، إحقاق الحق ٩: ٤٩٤.

٥- مستدرک الحاكم ٣: ١٤٩، الخصائص الكبرى ٢: ٢٥٦، مجمع الزوائد ٩: ١٧١، ذخائر العقبى: ١٨، يبايع المودّه ٢: ١١٥،

٣٧٦، ٤٦٢، الصواعق المحرقة: ١٠٤.

٦- طه: ٨٢.

٧- الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ١١: ٢٣١، الصواعق المحرقة: ٩١، شواهد التنزيل ١: ٤٩١ ح ٥١٨، روح المعانى ١٦: ٢٤١،

مناقب الإمام أمير المؤمنين (ع) لابن سليمان الكوفى ٢: ١٠٣.

و عن الزهري أنّ محبّه العبد لله و رسوله و أهل بيته طاعه لهما و أتباع لأمرهما (١).

و روى أبو الحسن الأندلسي في الجمع بين الصحاح الست موطأ مالك، و صحيحى مسلم و البخارى و سنن أبي داود و صحيح الترمذى و صحيح السلمى عن أم سلمه زوجة النبي صلى الله عليه و آله و سلم: أنّ قوله تعالى **إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ (٢)** نزل في بيتها و هى جالسه على الباب.

فقلت: يا رسول الله أ لست من أهل البيت؟

فقال صلى الله عليه و آله و سلم

إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ، إِنَّكَ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَمٍ.

قالت: و فى البيت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و عليّ و فاطمه و الحسن و الحسين عليهم السلام.

فقلت: فجللهم بكساء و قال صلى الله عليه و آله و سلم

اللَّهُمَّ هُوَ أَهْلُ بَيْتِي، فَأَذْهَبْ عَنْهُمْ الرِّجْسَ، وَ طَهِّرْهُمْ تَطْهِيراً

(٣). و رواه صدر الأئمة موفق بن أحمد المكي (٤).

و ربّما يستفاد من قوله تبارك و تعالى **إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَ لِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ (٥)** فإنّ المراد بالهادى ظاهراً الهادى إلى واقعى الشرع، كما أنّ إنذاره على ذلك النحو، و يؤيد إرادته

١- الجامع لأحكام القرآن ٤: ٦٠، تفسير أبي السعود ٢: ٢٤ بتفاوت، تفسير البغوى ١: ٢٩٣.

٢- الأحزاب: ٣٣.

٣- سنن الترمذى ٥: ٣٥١ ح ٣٢٠٥ و ص ٦٦٣ خ ٣٧٨٧ و ص ٦٩٩ ح ٣٨٧١، مسند أحمد ٦: ٢٩٢، ترجمه الإمام الحسن (ع) من تاريخ دمشق لابن عساكر: ٦٣ ٧١، مصابيح السنه ٢: ٢٠١، صحيح مسلم ٥: ٣٧ باب فضائل أهل بيت النبي (ص) ح ٢٤٢٤، أسباب النزول: ٢٠٣، شرح الشفاء ٢: ٨٢، الإتيان للسيوطى ٤: ٢٧٧، المحرر الوجيز ١٣: ٧٢، ٧٣، ينابيع المودّه ٢: ٢٢٤، ذخائر العقبى: ٢٣.

٤- المناقب للخوارزمى: ٦١ ح ٣٠ بتفاوت، و أنظر مستدرک الحاكم ٣: ١٤٦ ١٤٨، و العقد الفريد ٤: ٣١١، و التاج الجامع للأصول ٤: ٢٠٧، و تيسير الوصول للشيبانى ٣: ٢٥٩ ح ٣، و المعجم الصغير ١: ١٣٥، و سنن البيهقى ٧: ٦٢ بتفاوت، و خصائص النسائى ٦١ ٦٣.

٥- الرعد: ٧.

هذا ما ورد في تفسير الباطن: أنه عليّ عليه السلام (١). و لو أريد مطلق الهادى لم يكن لعليّ مزيه.

و من مستطرفات الأخبار، أنّ بعض الأمراء و الوزراء عثر على الأخبار الدالّة على أنّ الأئمّه اثنا عشر، فجمع العلماء و سألهم عن معنى ذلك، مورداً عليهم: أنّه إن عني مطلق قریش فعدد سلاطينهم فوق ذلك أضعافاً مضاعفه، و إن أراد غير ذلك فينبوه، فاستمهلوه عشره أيام فأمهلهم.

فلما حلّ الوعد تقاضاهم الجواب، فجاؤا؛ فتقدّم رجل مُبرّز منهم و طلب الأمان، فأعطاه الوزير الأمان، فقال: هذه الأخبار لا تنطبق إلا على مذهب الشيعة الاثنى عشرية، لكنّها أخبار آحاد لا توجب العمل، فرضى بقوله و أنعم عليه (٢).

و لعمرى، إنّ هذه الأخبار إن لم تكن من المتواتره على كثرتها و كثرة روايتها و كثرة الكتب التى نقلت فيها (٣)، لم يكن متواتر أصلاً.

ثمّ إن لم تكن متواتره، فهى من المحفوفه بالقرائن، و إنّما حُفظت بلطف الله، و كان مقتضى الحال إخفاءها، لإخلالها بدينهم المؤسس بالسقيفه المودع فى ضمن تلك الصحيفه و مخالفتها لهوى الأمراء، فظهورها مع أنّ المقام يقتضى إخفاءها قرينه على أنّ الجاحد لا يمكنه إنكارها، كما أنكر كثيراً من أضرابها.

### و منها: ما يدلّ على أنّ الناجين من فرق الإسلام ليسوا سوى الشيعة.

و روى الحافظ و هو من علمائهم بسند يتصل بعلى عليه السلام أنّه قال

تفترق الأمة

١- تفسير الطبرى ١٣: ٧٢، روح البيان ٤: ٣٤٦، المحرّر الوجيز ١٠: ١٥، ترجمه الإمام عليّ (ع) لابن عساكر ٢: ٤١٧٤١٥، مائه منقبه: ٤٦.

٢- أورد الاستدلال بهذا النحو فى ينابيع المودّه ٣: ٢٩٢ نقلاً عن بعض المحقّقين و لم يورد القصّه.

٣- انظر صحيح البخارى ٩: ١٠١ كتاب الأحكام باب الاستخلاف، و صحيح مسلم ٤: ١٠٠ كتاب الإمارة ح ١٨٢١، ١٨٢٢، و سنن أبى داود ٢: ٥٠٨، و سنن الترمذى ٤: ٥٠١ ح ٢٢٢٣، و مسند أبى عوانه ٤: ٣٩٨، و مسند أحمد ٥: ٨٨، ٨٩، و جامع الأصول ٤: ٤٧ ح ٢٠٢٢، و مصابيح السنه ٢: ١٩٢، و ينابيع المودّه ٣: ٢٨٩ و تيسير الوصول إلى جامع الأصول ٢: ٣٣، و الخصائص الكبرى ٢: ٤١٥، و مستدرک الحاكم ٣: ٦١٨، فرائد السمطين ٢: ٣٢١ إلى غير ذلك من الكتب المعتمده.

ثلاثة و سبعين فرقه، اثنتان و سبعون فى النار و واحده فى الجنة، و هم الذين قال الله تبارك و تعالى وَ مِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْتَدُونَ بِالْحَقِّ وَ بِهِ يَعدُّوْنَ (١) و هم أنا و شيعتى

(٢). و فى الصواعق المحرقة لابن حجر المتأخر، و نقله صاحب كشف الغمّة عن الحافظ ابن مردويه، فى تفسير إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُم خَيْرُ الْبَرِيَّةِ (٣) هم أنت و شيعتك يا على، تأتى أنت و شيعتك يوم القيامة راضين مرضيين، و تأتى أعداؤك مقمحين

(٤). و لفظ الشيعة إن لم يكن صريحاً كما يقتضيه ظاهر الإطلاق فى الصنف المخصوص، فالقرينه من جهة الإضافة واضحة؛ لأنّ غير هذا الصنف شيعة الخلفاء، و إسنادهم إلى الخليفة السابق أولى من وجوه شتى، كما لا يخفى.

و ممّا يقرب من ذلك: ما دلّ من الكتاب على وجوب طاعتهم على الاجتماع أو الانفراد قوله تعالى فَشِئْتُوا أَهْلَ الذِّكْرِ\* (٥) و المراد بهم: محمّد و على و فاطمه و الحسن و الحسين عليهم السلام، كما رواه الحافظ محمّد بن موسى الشيرازى من علمائهم، و استخرجه من التفاسير الاثنتى عشره عن ابن عباس (٦).

و قوله تعالى أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ (٧) فَإِنَّهُمْ فَسَرُوا أُولَى الْأَمْرِ بَعلى عليه السلام (٨).

١- الأعراف: ١٨١.

٢- المناقب للخوارزمى: ٣٣١ ح ٣٥١، و أنظر ينابيع المودّه ١: ٣٢٧، و الدرّ المنتثور ٣: ٦١٧ بتفاوت.

٣- البيّنه: ٧.

٤- الصواعق المحرقة: ٩٦، كشف الغمّة ١: ٣٢١، و أنظر المناقب للخوارزمى: ٢٦٥ ح ٢٤٧ بتفاوت، و الدرّ المنتثور ٨: ٥٨٩، و فتح القدير ٥: ٤٧٧، و تفسير الطبرى ٣٠: ١٧١، و شواهد التنزيل ٢: ٣٥٧ ح ١١٢٦، و ص ٤٥٩ ٤٧٣، و ينابيع المودّه ٢: ٣٥٧.

٥- النحل: ٤٣.

٦- انظر تفسير الطبرى ١٤: ٧٥ و ج ١٧: ٥، تفسير القرآن لابن كثير ٢: ٥٩١، شواهد التنزيل ١: ٣٣٤ ٣٣٧ ح ٤٦٦٤٥٩، روح المعانى ١٤: ١٤٧، ينابيع المودّه ١: ٣٥٧، نهج الحق: ٢١٠، نفحات اللاهوت: ٧٤.

٧- النساء: ٥٩.

٨- شواهد التنزيل ١: ١٨٩ ١٩١، التفسير الكبير للرازى ١٠: ١٤٤، البحر المحيط ٣: ٢٧٨، المفردات للراغب: ٢٥، ينابيع المودّه ١: ٣٤١، تفسير فرات الكوفى ١: ١٠٨ و ١٠٩، منتهى المرام: ١٨٠، تفسير العياشى ١: ٢٥٠ ٢٥٣، نور الثقلين ١: ٣٣٠، ٤٩٩، و أنظر الكافى ١: ٢٤٩ ح ٦، و فرائد السمطين ١: ٣١٤ ذ. ح: ٢٥٠.



وقوله تعالى إِنَّمَا وَدَّعْتُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ (١) أجمعوا على نزولها في علي عليه السلام (٢)، مع أنه مذكور في الصحاح الست (٣).

وظاهر الولاية ولايه التصرف في الأمر والنهي، ولا سيما بعد أن أسندت إلى الله ورسوله؛ وصيغته «إنما» قضت بقصرها عليه مع وجوده.

وقوله تعالى وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ (٤) روى الجمهور عن ابن مسعود أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم

انتهت الدعوه إلى و إلى علي

(٥). وقوله تعالى وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ (٦) روى الجمهور أنها نزلت في علي عليه السلام (٧). إلى غير ذلك من الآيات الدالة على وجوب طاعتهم والانقياد لهم (٨).

مع أنه قد علم بالضروره تظلم أمير المؤمنين عليه السلام من القوم و تفردده عنهم، و كفى في ذلك التطلع في خطبه و كلماته المنقوله عنه عليه السلام في كتبهم: كالخطبه

١- المائدة: ٥٥.

٢- المحرر الوجيز ٥: ١٣٦، أسباب النزول: ١١٣، الكشاف ١: ٦٤٩، التفسير الكبير للرازي ١٢: ٢٦، تفسير أبي السعود ٣: ٥٢، جامع الأصول ٨: ٦٦٤ ح ٦٥١٥، المناقب لابن المغازلي: ٣١١ ٣١٣.

٣- جامع الأصول ٨: ٦٦٤ ح ٦٥١٥، تفسير البغوي ٢: ٤٧، تفسير الطبري ٦: ١٨٦، المناقب للخوارزمي: ٢٦٤ ح ٢٤٦، الكشاف ١: ٦٤٩، ترجمه الإمام علي (ع) لابن عساكر ٢: ٤٠٩، ٤١٠، تذكرو الخواص: ١٥، شواهد التنزيل ١: ٢٠٩ ٢٣٩، مجمع الزوائد ٧: ١٧، ذخائر العقبى: ١٠٢ ٨٨، العمده لابن البطريق: ١١٩، التفسير الكبير للرازي ١٢: ٢٦.

٤- البقره: ١٢٤.

٥- المناقب لابن المغازلي: ٢٧٧، الجواهر السننيه: ٢٠٣، الأمالي للطوسي: ٣٧٩ ح ٨١١، نور الثقلين ٢: ٥٤٧ ح ٩٨، البرهان في تفسير القرآن ٢: ٣١٨ ح ٧، نهج الحق: ١٨٠، بحار الأنوار ٣٨: ١٤٣.

٦- التوبه: ١١٩.

٧- الدر المنثور ٤: ٣١٦، المناقب للخوارزمي: ٢٨٠ ح ٢٧٣، تذكرو الخواص: ١٦، روح المعاني ١١: ٤٥، فتح القدير ٢: ٤١٤، ينابيع الموده ١: ٣٥٨، فرائد السمطين ١: ٣٧٠ ح ٢٩٩ و ٣٠٠.

٨- آل عمران: ١٠٣، النساء: ٩٥، التوبه: ١١٩، النحل: ٤٣.

الشقيقيه (١) و نحوها، و كيف يقع التظلم منه صلوات الله عليه و لو صوره و هو مقتضٍ لعدم الوثوق بالخلفاء؟! و ممّا رواه جماعه أهل الآثار: أنّ قوماً من الناس قالوا: ما بال على عليه السلام لم ينازع أبا بكر و عمر و عثمان، كما حارب طلحه و الزبير؟! فبلغ الخبر إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأمر أن ينادى بالصلاه جامعاً.

فلتّمياً اجتمع الناس قام فيهم أمير المؤمنين عليه السلام خطيباً، فحمد الله و أثنى عليه، و ذكر النبي صلّى الله عليه و آله و سلم فصلّى عليه، فقال: معاشر الناس، بلغنى أنّ قوماً قالوا: ما بال على عليه السلام لم ينازع أبا بكر و عمر و عثمان كما نازع طلحه و الزبير، ألا و إنّ لى فى سبعة من أنبياء الله أسوه:

أولهم: النبي نوح عليه السلام؛ إذ قال الله تعالى مخبراً عنه أنّى مغلوبٌ فانتصرت (٢)، فإن قلت ما كان مغلوباً كفرتم و كذبتم القرآن، و إن كان نوح مغلوباً، فعلى أعذر منه.

الثانى: إبراهيم عليه السلام؛ حيث يقول و أعتزلكم و ما تدعون من دون الله (٣)، فإن قلت: إنه اعتزلهم من غير مكروه كفرتم، و إن قلت: أنه رأى المكروه منهم فاعتزلهم، فأنا أعذر.

الثالث: لوط عليه السلام؛ إذ قال لقومه لو أنّ لى بكم قوه أو آوى إلى ركن شديد (٤)، فإن قلت: إنه كان له قوه، فقد كفرتم و كذبتم القرآن، و إن قلت: إنه لم يكن له بهم قوه، فأنا أعذر منه.

الرابع: يوسف عليه السلام؛ إذ قال ربّ السجن أحبّ إلى ممّا يدعونى إليه (٥)،

١- تذكره الخواص: ١٢٤، النهايه لابن الأثير ١: ٢٥٠، و ج ٢: ٤٤، ٤٩٠، لسان العرب ١٠: ١٨٥، القاموس المحيط ٣: ٢٥٩، شرح

نهج البلاغه: ١: ١٥١.

٢- القمر: ١٠.

٣- مريم: ٤٨.

٤- هود: ٨٠.

٥- يوسف: ٣٣.

فإن قلت: إنه دعا بغير مكروه و سخط، فقد كفرتم و كذبتم القرآن، و إن قلت: إنه دعا لما أسخط الله عزّ و جلّ فاختار السجن، فأنا أعذر منه.

الخامس: موسى بن عمران عليه السلام؛ إذ قال فَفَرَزْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَ جَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ (١). فإن قلت: إنه لم يفرّ منهم خوفاً على نفسه فقد كفرتم، و إن قلت: إنه فرّ خوفاً فالوصى أعذر منه.

السادس: هارون عليه السلام؛ إذ يقول ابْنُ أُمِّ إِبْنِ الْقَوْمِ اسْتَضَعْفُونِي وَ كَادُوا يَقْتُلُونِي فَلَا تُشِمْتُ بِي الْأَعْدَاءَ (٢). فإن قلت: إنهم لم يستضعفوه و لا كادوا يقتلونه حيث نهاهم عن عباده العجل فقد كفرتم، و إن قلت: إنهم استضعفوه و كادوا يقتلونه لقله من يعينه، فالوصى أعذر منه.

السابع: محمّد صلّى الله عليه و آله؛ إذ هرب إلى الغار، فإن قلت: إنه هرب من غير خوف على نفسه من القتل، فقد كفرتم، و إن قلت: إنهم أخافوه فلم يسعه إلا الهرب إلى الغار، فالوصى أعذر منه، فقال الناس بأجمعهم: صدّق أمير المؤمنين عليه السلام (٣). و كذا تظلم أهل بيته عليهم السلام، و سيجىء لذلك مزيد بيان.

و قد قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم

ما ولت أمّه رجلاً و فيهم من هو أعلم منه إلا و لم يزل أمرهم إلى سفال ما تركوه

(٤). و ما رواه محمّد بن النعمان، عن عكرمه و ابن عباس قال، قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم

ما من قوم أمّروا أميراً و هو غير مرضى عند الله إلا خانوا الله و رسوله و كتابه و المؤمنين

(٥).

١- الشعراء: ٢١.

٢- الأعراف: ١٥٠.

٣- راجع علل الشرائع ١: ١٤٨، الاحتجاج ١: ١٨٩ بتفاوت يسير.

٤- ينابيع المودّة ٣: ٣٦٩ و فيه: لم يزل أمرهم سفالاً حتى يرجعوا إلى ما تركوه، ثواب الأعمال: ٢٤٦، الأمالى للطوسى: ٥٦٠ ح ١١٧٣.

٥- الترغيب و التهيب ٣: ١٧٩ بتفاوت يسير، و أنظر الغدير ٨: ٢٩١.

## وَأَمَّا آيَاتُ الدَّالَّةِ عَلَى زِيَادَةِ الْفَضْلِ وَعَظْمِ الْمَنْزَلَةِ عَلَى وَجْهِ لَا يَرْضَى لِغَيْرِ نَبِيِّ أَوْ وَصِيِّ نَبِيِّ؛

لأنه لو كان الحال على ما قالوه لساوى سلمان وأبا ذر ومن قاربهم.

وروى أحمد بن حنبل عن ابن عباس أنه قال: ما فى القرآن آية فيها الَّذِينَ آمَنُوا\* إلا وعلى رأسها وقائدها وشريفها وأميرها. وقد عاتب الله أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم فى القرآن، وما ذُكِرَ على إلا بخير (١).

وروى مجاهد أنه نزلت فى حقّ على بخصوصه سبعون آية (٢). وعن ابن عباس ما نزل فى أحدٍ من كتاب الله ما نزل فى على عليه السلام (٣).

ثم إنهم رووا أنّ الكلمات التى نجى بها آدم: محمد، وعلى، وفاطمة، والحسن، والحسين عليهم السلام (٤).

وروى الثعلبى بأربع طرق فى تفسير قوله تعالى يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ (٥)، وأنها لما نزلت أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيد على عليه السلام وقال

من كنت مولاه فعلى مولاه

(٦).

١- فضائل الصحابة ٢: ٦٥٤ ح ١١١٤، وأنظر ترجمه الإمام على (ع) لابن عساكر ٢: ٤٣٠ ح ٩٣٨ وحكاية عنه فى الصواعق المحرقة: ٧٦، ومختصر كنز العمال فى هامش مسند أحمد ٥: ٣١، ٣٨، وتاريخ الخلفاء: ١٧١، ومناقب الإمام أمير المؤمنين لابن سليمان ١: ١٤٦ ح ٨١ بتفاوت، وينايع المودّة ١: ٣٧٧، والمناقب للخوارزمي ٢٦٦ ح ٢٤٩، وحليه الأولياء ١: ٦٤، وشواهد التنزيل ١: ٤٩ ح ٧٠، وحكى فى نهج الحقّ: ٢٠٩ عن مسند أحمد.

٢- حكاية عنه فى شواهد التنزيل ١: ٤١ ذ. ح ٥٠، والصواعق المحرقة: ٧٦.

٣- شواهد التنزيل ١: ٣٩ ح ٤٩، ترجمه الإمام على (ع) لابن عساكر ٢: ٤٣٠ ح ٩٤٠، الصواعق المحرقة ٧٦، تاريخ الخلفاء: ١٦٨، وينايع المودّة ٢: ٤٠٦.

٤- الدرّ المنثور ١: ١٤٧، المناقب لابن المغازلى: ٦٣، وينايع المودّة ١: ٢٨٨، مناقب الإمام أمير المؤمنين (ع) لابن سليمان الكوفى ١: ٤٨٧ ح ٤٨٧.

٥- المائدة: ٦٧.

٦- انظر شواهد التنزيل ١: ١٨٩ ذ. ح ٢٤٥، وأسباب النزول: ١١٥، وترجمه الإمام على (ع) لابن عساكر ٢: ٨٥، ٨٦، والمطالب العالیه لابن حجر ٤: ٦٠ ح ٣٩٥٧، ومجمع الزوائد ٩: ١٠٣، ١٠٨، وتاريخ بغداد ٨: ٢٩٠، مناقب الإمام أمير المؤمنين (ع) لابن سليمان الكوفى ١: ١٧١ ح ١٠١ ج ٢: ٣٨٢ ح ٨٥٦، وخصائص النسائي: ١٠٤٩٣، الجوهره للبري: ٦٧، وتفسير الصافى ٢: ٥١، ٧٠، والتفسير الكبير للرازي ١٢: ٤٩، ونفحات اللاهوت: ٦٢، وتاريخ الخلفاء: ١٦٩، وينايع المودّة ٢: ٢٤٩. وفرائد السمطين ١:



و روى أحمد بن حنبل فى مسنده بسنّه عشر طريقاً (١)، و رواه الحميدى فى الجمع بين الصحيحين (٢)، و رواه ابن المغازلى بسنّه طرق؛ ثمّ قال: رواه عن النبى صلّى الله عليه وآله و سلم نحو مائه رجل (٣). و تأويل المتوغّلين فى بغضه و الانحراف عنه لهذا الحديث، كتغيطه وجه النهار.

و خبر يوم الغدير الذى نقلوه فى صحاحهم و غيرها بطرق لا حصر لها، حتّى صنّفوا فيه الكتب و الرسائل، و فيه أنّ النبى صلّى الله عليه وآله و سلم قال فى حقّ على عليه السلام

من كنت مولاه، فهذا على مولاه

(٤). و المراد ولايه التصرف و الأمر و النهى لأنّه الظاهر، أو لأنّه لا- يرضى العاقل أنّ النبى صلّى الله عليه وآله و سلم يأمر (بنصب الرحال) (٥) فى وقت الحرّ الشديد، ثمّ يقوم و يجمع الناس و يخطبهم فى ذلك الوقت؛ لا- لنصب خلافه، و لا- إماره سرّيه، و لا- إفتاء، و لا- قضاء، و لا- إمامه جماعه، و لا توليه بيت مال، و لا حكمه قريه و لا إماره حاجّ، و لا غير ذلك إذ كان خالياً من الجميع فى أيامهم بل لمجرّد بيان أنّ من كنت صاحبه فعلى صاحبه!! ثمّ ما معنى تهنئه القوم له إذن!؟

- 
- ١- مسند أحمد ٤: ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٢، و أنظر النهايه لابن الأثير ٥: ٢٢٨، و روح المعانى ٦: ١٩٣، و ينابيع المودّه ١: ١١٧، و المطالب العالىه لابن حجر ٤: ٦٠ ح ٣٩٥٧، و الصواعق المحرقة: ٧٣.
  - ٢- انظر سنن الترمذى ٥: ٦٣٣، ح ٣٧١٣، مسند أحمد ٥: ٣٧٠، و السيره الحلبيه ٣: ٢٧٤، ٢٧٥ بتفاوت، و الدرّ المنثور ٣: ١٩، و فتح القدير ٢: ٦٠، و فيض القدير ٦: ٢١٧، ٢١٨، و كنز العمال ١: ١٨٦ ح ٩٤٧ ٩٤٨، و ص ١٨٨ ح ٩٥٧، ٩٥٨.
  - ٣- المناقب لابن المغازلى: ٢٧ ١٦، العقد الفريد ٤: ٣١١، مجمع الزوائد ٩: ١٠٣، خلاصه الوفاء للسهمودى: ٤٨٢.
  - ٤- سنن الترمذى ٥: ٦٣٣ ح ٣٧١٣، سنن ابن ماجه ١: ٤٥ ح ١٢١، مسند أحمد ١: ٨٤، ٨٨، ١١٨، ١١٩، ١٥٢، ٣٣١، و ج ٤: ٢٨١، ٣٦٨، ٣٧٢، و ج ٥: ٣٤٧، ٣٦٦، ترجمه الإمام علىّ (ع) لابن عساكر ٢: ٣٥، ٨٨ مستدرک الحاكم ٣: ١٠٩، البدايه و النهايه ٧: ٣٣٥، ٣٤٧، ٣٥٠، مجمع الزوائد ٩: ١٦٤، تاريخ بغداد ١٤: ٢٣٦، الصواعق المحرقة: ٧٣، فرائد السمطين ١: ٦٨ ح ٣٤، ٣٥، ٣٦ و ص ٧٧ ح ٤٤.

٥- كذا فى «ح» و فى «م»، «س»: بنصب الرجال، و الأنسب من كلّ ذلك: بحطّ الرحال.

و أورد أهل التفاسير في السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ (١) أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٢).

و روى أحمد بن حنبل في مسنده في قوله تعالى وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ (٣) أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي عَلِيٍّ، وَ الصَّادِقُونَ ثَلَاثَةٌ: حَبِيبُ بْنُ مُوسَى النَّخَّارِ وَ هُوَ مُؤْمِنُ آلِ يَسَّ، وَ حَزَقِيلُ وَ هُوَ مُؤْمِنُ آلِ فِرْعَوْنَ، وَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَ هُوَ أَفْضَلُهُمْ؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مَسْنَدِهِ بِثَلَاثِ طَرُقٍ (٤). وَ رَوَاهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ بِطَرِيقَيْنِ؛ (٥).

و قوله تعالى وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ (٦) رَوَاهُ فِي تَفْسِيرِهِمْ عَنِ مَجَاهِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٧).

و قوله تعالى وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ (٨)، وَ رَوَى الثَّعْلَبِيُّ وَ غَيْرُهُ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٩).

و قوله تعالى وَ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ (١٠) رَوَى الثَّعْلَبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ بِطَرِيقَيْنِ أَنَّهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ (١١).

١- الواقعة: ١٠.

٢- الدر المنثور ٨: ٧، تفسير القرآن لابن كثير ٤: ٣٠٤، روح المعاني ٢٧: ١٣٢، شواهد التنزيل ٢: ٢١٥ ح ٩٢٧، وص ٢١٦ ح ٩٢٨ ٩٣١.

٣- الحديد: ١٩.

٤- فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل ٣: ٦٢٧ ح ١٠٧٢، و أنظر كتر العمال ١١: ٦٠١ ح ٣٢٨٩٨، و الدر المنثور ٧: ٥٣، و الصواعق المحرقة: ٧٥، و إحقاق الحق ٥: ٥٩٧ و ٣: ٢٤٣ نقلًا عن أحمد.

٥- انظر ترجمه الإمام علي (ع) لابن عساكر ٢: ٢٨٢، و الجامع الصغير ٢: ١١٥ ح ٥١٤٨ و ٥١٤٩، و التفسير الكبير للرازي ٢٧: ٥٧، و شواهد التنزيل ٢: ٢٢٤ ذ. ح ٩٣٨، و ينابيع المودّة ٢: ٥٩، و كتر العمال ١١: ٦٠١ ح ٣٢٨٩٨.

٦- الزمر: ٣٣.

٧- المحرر الوجيز ١٤، ٨٤، الدر المنثور ٧: ٢٢٨، روح المعاني ٢٤: ٣، شواهد التنزيل ٢: ١٢٠ ح ٨١٠ ٨١٢، الجامع لأحكام القرآن ١٥: ٢٥٦، ترجمه الإمام علي بن أبي طالب (ع) لابن عساكر ٢: ٤١٨، المناقب لابن المغازلي: ٢٦٩.

٨- التوبة: ١١٩.

٩- الدر المنثور ٤: ٣١٦، روح المعاني ١١: ٤٥، تفسير الصافي ٢: ٣٨٧، شواهد التنزيل ١: ٢٥٩ ح ٣٥٠ ٣٥٧، ترجمه الإمام علي (ع) لابن عساكر ٢: ٤٢١، المناقب للخوارزمي: ٢٨٠ ح ٢٧٣، ينابيع المودّة ١: ٢٥٨.

١٠- الرعد: ٤٣.

١١- حكاة عنه في ينابيع المودّة ١: ٣٠٥، و أنظر شواهد التنزيل ١: ٣٠٨ ح ٤٢٤، و المناقب لابن المغازلي: ٢٦٩.

و كذا آيه المناجاة (١)، و آيه المباهله (٢)، و صالح المؤمنين (٣)، و قوله تعالى يُحِبُّهُمْ وَ يُحِبُّونَهُ (٤)، و قوله تعالى إِنْوَآنَا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ (٥)؛ إلى غير ذلك.

**و أما الأخبار فلا حصر لها،**

**إشاره**

و إنما نذكر منها شرطاً صالحاً:

**منها: ما دل على أنه أولى بالخلافه،**

لما فى مسند ابن حنبل: أنه لما نزلت آيه وَ أَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ (٤)، جمع النبى صَلَّى الله عليه و آله و سلم أهل بيته فأكلوا و شربوا، ثم قال لهم

من يضمن عني ديني، و ينجز مواعيدى، و يكون خليفتي، و يكون معي فى الجنة؟.

فقال على عليه السلام

أنا يا رسول الله

فقال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم: «أنت» (٧).

و رواه الثعلبي، و فيه: أنه قال ذلك ثلاث مرّات فلم يجب أحد سوى على عليه السلام (٨).

١- قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صِدْقَهُ الْآيَه: ١٢ من المجادله، و أنظر تفسير الطبرى ٢٨: ١٤، الجامع للأحكام القرآن للقرطبي ١٧: ٣٠٢، و الدرّ المنثور ٨: ٨٤ و ٨٥، و أسباب النزول: ٢٣٥، و تفسير البغوى ٤: ٣١٠، و المناقب للخوارزمي: ٢٧٦ ح ٢٦١.

٢- قوله تعالى: فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَ أَبْنَاءَكُمْ وَ نِسَاءَنَا وَ نِسَاءَكُمْ وَ أَنْفُسَنَا وَ أَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلُ الْآيَه: ٦١ من آل عمران، و أنظر سنن الترمذى ٥: ٢٢٥ ح ٢٩٩٩، الدرّ المنثور ٢: ٢٣١، أسباب النزول: ٥٨، ٥٩، و تفسير البغوى ١: ٣١٠، شرح الشفاء ٢: ٨٢، و روح المعانى ٣: ١٨٨.

٣- قوله تعالى: وَ صَالِحِ الْمُؤْمِنِينَ الْحَرِيمِ: ٤، و أنظر تفسير القرآن لابن كثير ٤: ٤١٥، و الدرّ المنثور ٨: ٢٢٤، و الجامع لأحكام القرآن ١٨: ١٩٢، و روح المعانى ٢٨: ١٥٣، و ترجمه الإمام على بن أبى طالب (ع) لابن عساكر ٢: ٤٢٥، و كفايه الطالب: ١٣٨، و شرح المقاصد ٥: ٢٩٦، و شواهد التنزيل ٢: ٢٥٤ ٢٦٣ ح ٩٧٩ ٩٩٦.



- ٤- المائده: ٥٤ و أنظر التفسير الكبير للرازي ١٢: ٢٠، و نور الثقلين ١: ٦٤٢، و التبيان ٣: ٥٥٦، و تفسير البحر المحيط ٣: ٥١١، و تفسير البرهان ١: ٤٧٩ ح ٧٣ و تفسير الصافي ٢: ٤٣.
- ٥- الحجر: ٤٧، و أنظر الدرّ المنثور ٥: ٨٤، و روح المعاني ١٤: ٥٨، و المحرّر الوجيز ١٣: ١٩٥.
- ٦- الشعراء: ٢١٤.
- ٧- مسند أحمد ١: ١١١، و أنظر تفسير الطبري ١٩: ٧٥، و تفسير البغوى ٣: ٤٠٠ بتفاوت، و تاريخ الطبري ١: ٥٤٣، و منتخب كنز العمال فى هامش مسند أحمد ٥: ٤٢، و تفسير القرآن لابن كثير ٣: ٣٦٣، و السيره النبويه لابن كثير ١: ٤٦٠، و البدايه و النهايه ٣: ٤٠، و مجمع الزوائد ٩: ٣٠٢، و ينابيع الموده ١: ٣١١، و خصائص النسائي: ٨٦.
- ٨- حكاه عنه فى شواهد التنزيل ١: ٤٢٠ ح ٥٨٠، و فى العمده لابن البطريق: ٧٦ ح ٩٣، و مجمع البيان ٧: ٣٢٣، و بحار الأنوار ٣٨: ١٤٤ ح ١١١ و أنظر تفسير الطبري ١٩: ٧٥ بتفاوت، و تفسير القرآن لابن كثير ٣: ٣٦٤، و منتخب كنز العمال فى هامش مسند أحمد ٥: ٤٢، و مستدرک الحاكم ٣: ١٣٣، ١٣٥ بتفاوت.

و فى المسند، عن سلمان رضى الله عنه أنه قال له: يا رسول الله من وصيك؟ فقال

يا سلمان، من كان وصى أخى موسى؟

، فقال: يوشع، قال

فإن وصى و وارثى الذى يقضى دينى و ينجز مواعيدى على بن أبى طالب عليه السلام

(١). و فى كتاب المناقب لأحمد بن مردويه و هو حجه عند المذاهب الأربعة بإسناده إلى أبى ذر، قال: دخلنا على النبى صلى

الله عليه و آله و سلم، فقلنا: من أحب أصحابك إليك، فإذا كان أمر كنا معه؟ فقال

هذا على عليه السلام أقدمكم سلماً و إسلاماً

(٢). و فى كتاب ابن المغزلى الشافعى، بإسناده إلى النبى صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال

لكل نبى وصى و وارث، و إن وصى و وارثى على بن أبى طالب

(٣). و بعد أن ذهبوا إلى أنه لا مال للنبى موروث، فالمراد بالإرث إرث العلم و الولاية، و ليس له شريك فى ذلك، كما يفيد

قوله صلى الله عليه و آله و سلم

إن لكل نبى وصياً و وارثاً.

و كفاك قول سلمان (٤): إذا كان أمر كنا معه، يعطى أنه منفرد بهذه الخاصه.

و فى صحيح ابن حنبل من عدّه طُرق، و صحيحى البخارى و مسلم: أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم لما خرج إلى تبوك،

استخلف علياً عليه السلام على المدينة، و على أهله، فقال على

ما كنت أؤثر أن تخرج فى وجه إلا و أنا معك

، فقال

أما ترضى أن تكون منى بمنزله هارون من موسى إلا أنه لا نبى بعدى

(٥).

٢: ٢٣٤، ينابيع المودّه ١: ٣٣٥، نهج الحق: ٢١٣، إحقاق الحقّ ٤: ٧٥.

٢- حكاة عن المناقب لأحمد بن مردويه في نهج الحقّ: ٢١٤، و بناء المقالة الفاطمية: ٣١٥، و إحقاق الحقّ ٤: ٣٣١.

٣- المناقب لابن المغازلي: ٢٠٠، و أنظر ترجمه الإمام عليّ بن أبي طالب (ع) لابن عساكر ٣: ١٠٣٠، و المناقب للخوارزمي: ٨٤

ح ٧٤، و ينابيع المودّه ٢: ٧٩.

٤- هكذا و الظاهر: قول أبي ذر.

٥- صحيح البخارى ٥: ٢٤٠ باب مناقب علي بن أبي طالب (ع) و ج ٦: ٣ باب غزوه تبوك، صحيح مسلم ٥: ٢٢ باب من فضائل

علي بن أبي طالب (ع) ح ٢٤٠٤، سنن الترمذى ٥: ٦٤١ ح ٣٧٣٠، ٣٧٣١، سنن ابن ماجه ١: ٤٣، ٤٥، مسند أحمد ١: ١٧٠، ١٧٧،

١٧٩، المناقب لابن المغازلي: ٢٧ ٣٦، العقد الفريد ٤: ٣١١، صفه الصفوه ١: ١٣٢ بتفاوت، ينابيع الموده ١: ١٥٦.

و عموم المنزله يقتضى المساواه و لا ريب أنّ هارون لو بقى بعد موسى لم يتقدّم عليه أحد.

و فى مسند ابن حنبل، و الصحاح الستّ، عن النبي من عدّه طرق

على منّى، و أنا من على، و هو وليّ كلّ مؤمن بعدى، لا يؤدّى عنّى إلا أنا أو على

(١). و فى قوله صلّى الله عليه و آله و سلّم

وليّ كلّ مؤمن بعدى، و لا يؤدّى عنّى إلا أنا أو على عليه السلام

أبين دلالة على أنّه أولى بالناس من كلّ أحد، و أنّه لا أحد له أهليّه التبليغ غيره.

### و منها: ما دلّ على جلاله قدره، و علوّ شأنه،

بحيث لا يرضى العقل بتقدّم أحد عليه، كما رواه ابن حنبل فى مسنده، عن النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم أنّه قال

كنت أنا و علىّ نوراً بين يديّ الله قبل أن يخلق آدم بأربعه عشر ألف سنه، فلمّا خلق آدم عليه السلام قسّم ذلك النور جزءين، فجزء أنا، و جزء علىّ

(٢). و فى روايه ابن المغازلى الشافعى

فلمّا خلق الله آدم ركب ذلك النور فى صلبه، فلم نزل فى شىء واحد، حتّى إذا افترقنا فى صلب عبد المطلب، ففى النبوه، و فى علىّ الخلافه

(٣). و فى خبر آخر، رواه ابن المغازلى عن جابر تتمته

فأخرجنى نبياً، و أخرج عليّاً

١- سنن الترمذى ٥: ٦٣٢، خصائص النسائى: ٨٨، ٩٠، سنن ابن ماجه ١: ٤٤ ح ١١٩، مسند أحمد ٤: ١٦٤، ١٦٥ و ج ٥: ٣٥٦، تاريخ الخلفاء: ١٦٩، التاج الجامع الأصول ٣: ٣٣٥، كنز العمال ١١: ٦٠٣ ح ٣٢٩١، وص ٦٣٦ ح ٣٧١٩، مصابيح السنّه ٢: ١٩٩، البدايه و النهايه ٧: ٣٤٥ ٣٥٧، الصواعق المحرقة: ٧٣، ينياع المودّه ٢: ٧٨، الجوهره للبرى: ٦٣.

٢- انظر فضائل الصحابه ٢: ٦٦٢ ح ١١٣٠، و ترجمه الإمام علىّ (ع) لابن عساكر ١: ١٥٢، و ميزان الاعتدال ١: ٥٠٧ ح ١٩٠٤، و لسان الميزان ٢: ٢٢٩ ح ٩٨٧، و الفردوس بمأثور الخطاب ٣: ٢٨٣ ح ٤٨٥١، و ينياع المودّه ١: ٤٧، و المناقب لابن المغازلى: ٨٧، ٨٩، و إحقاق الحق ٥: ٢٤٣ و ج ٧: ٣٩٠.



(١). وهذا الخبر بهذين الطريقين حاله حال الأخبار المتقدمه في الدلاله على المطلوب.

و روى الجمهور عنه صَلَّى الله عليه وآله وسلم أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى بَرَّازِ ابْنِ عَبْدِ وَدَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

برز الإيمان كله للكفر كله

(٢). وفي مسند ابن حنبل عنه صَلَّى الله عليه وآله وسلم: أَنَّهُ أَخَى بَيْنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ وَبَقِيَ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: آخِيَتٌ بَيْنَ أَصْحَابِكَ وَتَرَكْتَنِي؟

فقال

إِنَّمَا تَرَكْتَكِ لِنَفْسِي، فَأَنْتِ أَخِي، وَأَنَا أَخُوكِ، وَأَنْتِ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، وَأَنْتِ أَخِي وَوَارِثِي

(٣). وفي الجمع بين الصحاح الست: مكتوب على باب الجنه

محمد رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم، وعلي مقيم الجنه

قبل أن تخلق السماوات بألفى عام (٤).

و روى ابن المغازلي الشافعي في كتاب المناقب عن رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم أَنَّهُ قَالَ لِعَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

إِنَّ الْأُمَّةَ سَتَغْدُرُ بِكَ بَعْدِي

(٥). و روى الحافظ ابن مردويه من أكابرهم بإسناده إلى ابن عباس أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

١- المصدر السابق: ٨٩.

٢- انظر شرح نهج البلاغه ١٩: ٦١، و ينابيع الموده ١: ٢٨١ و ٢٨٤، و نهج الحق: ٢١٧، و كشف اليقين: ١٣٢، و الطرائف ١: ٣٥، و إحقاق الحق ٦: ٩ و بحار الأنوار ٢٠: ٢١٥.

٣- فضائل الصحابه ٢: ٦٣٨ ح ١٠٨٥ بتفاوت، سنن الترمذى ٥: ٦٣٦ ح ٣٧٢٠ بتفاوت، خصائص النسائي: ٨٤، مستدرک الحاكم ٣: ١٤، السيره الحلبيه ٢: ٩١، جامع الأصول ٨: ٦٤٩ ح ٦٤٨٧، الصواعق المحرقة: ٧٣، التاج الجامع للأصول ٣: ٣٣٥، كنز العمال ١٣: ٦٠٥ ح ٣٦٣٤٥، مصابيح السنه ٢: ١٩٩، ذخائر العقبى: ٦٦، المطالب العاليه ٤: ٥٨ ح ٣٩٥٤، ينابيع الموده ١: ١٧٧ نقلًا عن مسند أحمد، المناقب للخوارزمي: ١٥٠ ح ١٧٨.

٤- نقله في ذخائر العقبي: ٦٦، و أنظر حليه الأولياء ٤: ٣٥٥، و المناقب لابن المغازلي: ٩١ بتفاوت، و ميزان الاعتدال ٢: ٧٦ ح ١٠٥ و مجمع الزوائد ٩: ١١١، و منتخب كنز العمال في هامش مسند أحمد ٥: ٣٥ بتفاوت، نهج الحق: ٢١٨، ينابيع المودّه ٢: ٢٩١ بتفاوت، المناقب للخوارزمي: ١٤٤ ح ١٦٨.

٥- لم يكن الحديث في المناقب الموجود عندنا و لكن انظر مستدرك الحاكم ٣: ١٤٠، ١٤٢ بتفاوت، و ترجمه الإمام عليّ (ع) لابن عساكر ٣: ١٤٨، و البدايه و النهايه ٦: ٢١٨، و المطالب العاليه ٤: ٥٦ ح ٣٩٤٦، ٣٩٤٧، و نقله في إحقاق الحق ٧: ٣٢٤ عن كتب القوم.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بَكَى حَتَّى عَلَا بَكَاءُهُ، فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا يَبْكِيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ

ضَغَائِنٌ فِي صَدُورِ قَوْمٍ، لَا يَبْدُونَهَا لَكَ حَتَّى يَفْقِدُونِي

(١) وَفِيهِ مِنَ الدَّلَالَةِ كَمَا فِي السُّوَابِقِ.

وَفِي مَسْنَدِ ابْنِ حَنْبَلٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ

إِنَّ مِنْكُمْ مَنْ يَقَاتِلُ عَلِيَّ تَأْوِيلَ الْقُرْآنِ، كَمَا قَاتَلْتَ عَلِيَّ تَنْزِيلَهُ

، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ

لَا، وَلَكِنَّهُ خَاصَفَ النَّعْلَ

، وَكَانَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَخْصِفُ نَعْلَ رَسُولِ اللَّهِ فِي حَجْرِهِ فَاطِمَةَ (٢).

وَفِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحَابِ السَّبْتِ

لَتَنْتَهَى يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ أَوْ لِيَبْعَثَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مِنْ أُمَّتِي رَجُلًا امْتَحَنَ اللَّهُ قَلْبَهُ لِلْإِيمَانِ، يَضْرِبُ رِقَابَكُمْ عَلِيَّ الدِّينِ

قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَبُو بَكْرٍ؟ قَالَ: «لَا»، قِيلَ: عُمَرُ؟ قَالَ

لَا، وَلَكِنَّهُ خَاصَفَ النَّعْلَ فِي الْحَجْرِهِ

(٣). وَفِي مَسْنَدِ ابْنِ حَنْبَلٍ، وَالْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحَابِ السَّبْتِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ طَائِرٌ قَدْ طَبَخَ لَهُ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

اللَّهُمَّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ النَّاسِ إِلَيْكَ يَا أَكْلَ مَعِي، فَجَاءَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَكَلَ مَعَهُ

(٤).

١- انظر ترجمه الإمام عليّ (ع) لابن عساكر ٢: ٣٢٢ ٣٢٥، المناقب للخوارزمي: ٦٥ ح ٣٥، المطالب العالیه ٤: ٦٠ ح ٣٩٦٠،

مجمع الزوائد ٩: ١١، يبايع المودّه ١: ٤٠٣، ونقله في إحقاق الحقّ ٦: ١٨٥ عن كتب القوم.

٢- مسند أحمد ٣: ٣٣، وأنظر مستدرک الحاکم ٣: ١٢٢، والمناقب لابن المغازلي: ٤٣٨، ومنتخب كنز العمال في هامش مسند

أحمد ٥: ٣٣٣ ٣٧، ومجمع الزوائد ٩: ١٣٣، و يبايع المودّه ١: ١٨٦، وخصائص النسائي: ١٣١

٣- سنن الترمذی ٥: ٢٩٧ ح ٢٧٩٩، خصائص النسائي: ٦٩، مسند أحمد ٣: ٣٣، فضائل الصحابه ٢: ٦٤٩ ح ١١٠ بتفاوت، المناقب



لابن المغازلي: ٤٣٩، التاج الجامع للأصول ٣: ٣٣٤، كنز العمال ١٣: ١٢٧ ح ٣٦٤٠٢، وص ١١٥ ح ٣٦٣٧٣، و ص ١٧٣ ح ٣٦٥١٨، و ص ١٧٤ ح ٣٦٥١٩. أسد الغابه ٤: ٢٦، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر ١٨: ٤٦، مستدرك الحاكم ٢: ١٣٨ و ٣: ١٢٣ و ٤: ٢٩٨، ينابيع الموده ١: ١٨٥، المناقب للخوارزمي: ١٢٨ ح ١٤٢، إحقاق الحق ٥: ٦٠٩.

٤- راجع فضائل الصحابه ٢: ٥٦٠ ح ٩٤٥، و أنظر سنن الترمذي ٥: ٦٣٧ ح ٣٧٢١، و مستدرك الحاكم ٣: ١٣٠، و مصابيح السنه ٢: ٢٠٠، و المناقب لابن المغازلي: ١٥٦، و المناقب للخوارزمي: ١٠٧ ح ١١٣، و جامع الاصول ٨: ٦٥٣ ح ٦٤٩٤، و ترجمه الإمام عليّ (ع) لابن عساكر ٢: ١١٠ ١٣٢، و البدايه و النهايه ٧: ٣٥٤ ٣٥١، و ميزان الاعتدال ٢: ١٤ ح ٢٦٣٣، و المطالب العاليه ٤: ٦١ ح ٣٩٦٢ و ص ٦٢ ح ٣٩٦٤، و خصائص النسائي: ٥١، و إحقاق الحق ٥: ٣١٨.

و عن ابن عباس: أنه لما حضرته الوفاة قال

اللهم إني أتقرب إليك بولاية عليّ

(١). وفي مسند ابن حنبل و صحيح مسلم: لم يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «سلوني» غير عليّ (٢).

و في المسند عنه صلى الله عليه وآله وسلم

أنا مدينة العلم و عليّ بابها

(٣). و في الجمع بين الصحاح الستّ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال

اللهم أدر الحقّ مع عليّ حيث دار

(٤). و روى الجمهور أنه قال لعمرار

سيكون في أمتي بعدى هنات و اختلاف، يا عمّار، تقتلك الفئة الباغية، و أنت مع الحقّ، و الحقّ معك، إن سلك الناس كلّهم وادياً و سلك عليّ عليه السلام وادياً، فاسلك وادياً سلكه عليّ عليه السلام، و خلّ الناس طراً، يا عمّار، إن طاعه عليّ عليه السلام من طاعتي، و طاعتي من طاعه الله

(٥). و روى أحمد بن موسى بن مردويه من الجمهور من عدّه طرق، عن عائشه:

١- نهج الحقّ: ٢٢١، كفايه الأثر: ٢٢، إحقاق الحقّ ٧: ٤٥٢، بحار الأنوار ٣٦: ٢٨٨.

٢- فضائل الصحابه ٢: ٦٤٦ ح ١٠٩٨. و نقله في نهج الحقّ: ٢٢١، ٢٤٠ عن مسند أحمد، و عنه و عن فضائل الصحابه في إحقاق الحقّ ٧: ٤٥٨، و أنظر ترجمه الامام عليّ (ع) لابن عساكر ٣: ٣١، و المناقب للخوارزمي: ٩٠ ح ٨٣، و أسد الغابه ٤: ٢٢، و تاريخ الخلفاء: ١٧١، و الصواعق المحرقة: ٧٦، و منتخب كنز العمال في هامش المسند ٥: ٤٨، و ينابيع المودّه ٢: ٤٠٥، و الاستيعاب ٣: ١١٠٣.

٣- انظر المناقب لابن المغازلي: ٤٢٧، و مستدرك الحاكم ٣: ١٢٦، و شواهد التنزيل ١: ٨١ ح ١١٨، و المناقب للخوارزمي: ٨٢ ح ٦٩، و الصواعق المحرقة: ٧٣، و تذكره الحفاظ ٤: ١٢٣١، و حياه الحيوان ١: ٧٩، و لسان الميزان ١: ٤٣٢، و كفايه الطالب: ٢٢٠، و ينابيع المودّه ١: ٢٠٥، و الجوهرة: ٧١، و أسد الغابه ٤: ٢٢، و تاريخ بغداد ٢: ٣٧٧، و ج ٤: ٣٤٨، و ج ٧: ١٧٣. و تهذيب التهذيب ٦: ٣٢٠، و فيه صدر الحديث، و ج ٧: ٤٢٧، و فيض القدير ٣: ٤٦ ح ٢٧٠٥، و مختصر تاريخ دمشق ١٨: ١٧، و جامع الأصول ٨: ٦٥٧ ح ٦٥٠١، و إحقاق الحق ٥: ٤٦٨.

٤- سنن الترمذى ٥: ٦٣٣ ح ٣٧١٤، ترجمه الإمام عليّ (ع) لابن عساكر ٣: ١٥١، المناقب للخوارزمي: ١٠٤ ح ١٠٨، مستدرك

الحاكم ٣: ١٢٤، تاريخ بغداد ١٤: ٣٢١ ح ٧٦٤٦ بتفاوت، جامع الأصول ٨: ٥٧٢ ح ٦٣٨٢، السيره الحلبيّه ٣: ٢٧٤، و نقله في إحقاق الحقّ ٥: ٦٢٦ عن الجمع بين الصحاح الستّ.

٥- أسد الغابه ٥: ٢٨٧، البدايه و النهايه ٧: ٢٧١، العقد الفريد ٤: ٣٤١ و فيه بعض الحديث، تاريخ بغداد ١٣: ١٨٧، المناقب للخوارزمي: ١٩٣ ح ٢٣٢، الطبقات الكبرى ٣: ٢٦٢، ينابيع المودّه ١: ٣٨٤ و ج ٢: ٢٨٧ بتفاوت، فرائد السمطين ١: ١٧٨ ح ١٤١، نهج الحقّ: ٢٢٤.

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ

الْحَقُّ مَعِ عَلِيٍّ، وَ عَلِيٌّ مَعَ الْحَقِّ، لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرُدَا عَلَى الْحَوْضِ

(١). و هذا القسم من الأخبار كثير منها دالٌّ على وجوب طاعه عليٍّ عليه السلام و الانقياد إليه في جميع الأوقات بعد النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم، فلو لم تكن الإمامه مستحقّه له بعد موت النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم لكان كأحد من الصحابه (٢).

و في الباقي منها ما يؤذن برفعه منزلته، و علوّ قدره على سائر الصحابه، فيكون هو الأحقّ بالخلافه؛ لاستحاله ترجيح المفضل على الفاضل.

و نظير هذه الروايه ما دلّ على أَنَّ حَبِيْبَهُ إِيمَانٌ وَ بَغْضُهُ كُفْرٌ كَمَا فِي مَسْنَدِ ابْنِ حَنْبَلٍ، وَ الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّحِيحِينَ، وَ الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّحَّاحِ السِّتِّ، مِنْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ

يَا عَلِيُّ لَا يَحْبُبُكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَ لَا يَبْغُضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ

(٣). و في مسند ابن حنبل: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَلِيِّ

إِنَّ فِيكَ مِثْلًا مِنْ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ، أَبْغَضَهُ الْيَهُودُ حَتَّى أَتَّهُمُوا أُمَّهُ، وَ أَحَبَّهُ النَّصَارَى حَتَّى أَنْزَلُوهُ الْمَنْزِلَةَ الَّتِي لَيْسَ بِأَهْلٍ

؛ (٤). و من كان بغضه كفر و حبه إيمان، لا يكون إلا نبيًّا أو إمامًا.

١- تاريخ بغداد ١٤: ٣٢١، ح ٧٤٤٣، و في مستدرک الحاكم ٣: ١٢٤ و ترجمه الامام عليّ (ع) لابن عساكر ٣: ١٥٣ بتفاوت، فرائد السمطين ١: ١٧٧ ح ١٣٩، البدايه و النهايه ٧: ٣٦١، مجمع الزوائد ٧: ٢٣٥، المناقب للخوارزمي: ١٢٨ ح ١٤٣، ينابيع المودّه ١: ٢٧٠.

٢- سنن الترمذى ٥: ٦٦٢ ح ٣٧٨٦، و ص ٦٣٢ ح ٣٧١٢، المناقب لابن المغازلي: ١٣٢، ١٣٤، المناقب للخوارزمي: ٢١٩، ٢٢٦، ينابيع المودّه ١: ٣٥١، ٣٦٠، ٣٧١، فرائد السمطين ١: ٣١٤ ذ. ح ٢٥٠، كنز العمال ١٣: ١٢٥ ح ٣٦٣٩٩، الاختصاص للمفيد: ٢٧٧، إحقاق الحقّ ٤: ١٤٤، نور الثقلين ٥: ٧٣.

٣- سنن الترمذى ٥: ٦٤٣، ح ٣٧٣٦، صحيح مسلم ١: ١٢٠ كتاب الإيمان ح ١٣١، سنن ابن ماجه: ١: ٤٢، ١١٤، مسند أحمد ١: ٨٤، ٩٥، الصواعق المحرقة: ٧٣، البدايه و النهايه ٧: ٣٥٥، كفايه الطالب: ٦٨، و في جامع الأصول ٨: ٦٥٦، و تاريخ الخلفاء: ١٧٣ بتفاوت، شرح الشفاء ٢: ٨٣، الجوهرة: ٦٦، كنز العمال ١١: ٥٩٨ ح ٣٢٨٧٨، ٣٣٠٢٨، ينابيع المودّه ١: ١٥٠، ١٥١، ٢٥٣، و ج ٢: ٨٥، مجمع الزوائد ٩: ١٣٣ نقلًا عن الجمع بين الصحيحين، إحقاق الحقّ ٧: ١٩٠ نقلًا عن الجمع بين الصحاح الستّ.

٤- مسند أحمد ١: ١٦٠، و أنظر العقد الفريد ٤: ٣١٢، و ترجمه الإمام عليّ (ع) لابن عساكر ٢: ٢٣٤ ح ٧٣٩، و الصواعق المحرقة: ٧٤، و البدايه و النهايه ٧: ٣٥٦، و إحقاق الحقّ ٧: ٢٨٥.

## وَأَمَّا الْأَخْبَارُ الْمَنْقُولَةُ فِي بَيَانِ غَزْوَاتِهِ وَبَعْضِ كَرَامَاتِهِ

فلا حصر لها: كحديث الكساء (١)، و حديث المباهله (٢). و خبر فتح خيبر، و فيه أنه بعد أن بعث الأول و الثاني فرجعا خائبين، قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم

لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ، وَ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَ رَسُولَهُ، كَزَّارٍ غَيْرِ فَرَّارٍ.

فلَمَّا أَصْبَحَ الصَّبْحُ جَاءَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، يَزْعُمُ كُلُّ مِنْهُمْ أَنَّهُ الْمَعْنَى بِذَلِكَ، فَأَعْطَاهَا عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ (٣).

و حديث بعثه براءه، بعد أن بعث الأول، ثم نزل جبرئيل برده و قال عليه السلام

لَا يُؤَدِّبُهَا إِلَّا أَنْتَ أَوْ رَجُلٌ مِنْكَ

، فَأَرْسَلَ خَلْفَهُ وَ أَرْسَلَ عَلِيًّا بِهَا (٤).

و خبر مبيته على فراش النبي صلى الله عليه و آله و سلم ليقه بنفسه (٥). و حديث المناجاة، و أنه لم يعمل بآيه المناجاة من تقديم الصدقه عندها سوى علي (٦). و خبر

١- صحيح مسلم ٥: ٣٧ باب فضائل أهل بيت النبي (ص) ح ٢٤٢٤، سنن الترمذى ٥: ٦٦٣ ح ٣٧٨٧، مسند أحمد ٦: ٣٠٤، خصائص النسائي: ٦١، مصابيح السنه ٢: ٢٠١، الصواعق المحرقة: ٨٥، ٩٣، إحقاق الحق ٤: ٤٠٧.

٢- صحيح مسلم ٥: ٢٤ باب فضائل علي بن أبي طالب ح ٢٤٠٤، سنن الترمذى ٥: ٦٣٨ ح ٣٧٢٤، مصابيح السنه ٢: ٢٠١، الصواعق المحرقة: ٧٢، البدايه و النهايه ٧: ٣٤٠، الإرشاد: ٩٠، الطرائف ١: ٤٢، المناقب لابن سليمان ٢: ٥٠٢ ح ١٠٠٤، دعائم الإسلام ١: ١٧، كشف اليقين: ٢١٣.

٣- صحيح البخارى ٥: ٢٢ باب مناقب علي بن أبي طالب و ص ١٧١ باب غزوه خيبر، صحيح مسلم ٥: ٢٣ باب فضائل علي بن أبي طالب ح ٢٤٠٥ و فيه بعض الحديث، سنن الترمذى ٥: ٦٣٨ ح ٣٧٢٤ بتفاوت، خصائص النسائي: ٥١، ٥٦، فتح البارى ٧: ٤٧٦ ح ٤٢١٠، العقد الفريد ٤: ٣١٢، الصواعق المحرقة: ٧٢، البدايه و النهايه ٧: ٣٣٧، رياض الصالحين: ٧٥، الجوهره: ٦٨، ٦٩، المناقب لابن سليمان ٢: ٤٩٥ ح ٩٩٥ ١٠٠٣، مصنفات الشيخ المفيد ١١: ٦٤ من الجزء الأول، الإفصاح: ١٣٢، كشف اليقين: ١٤٠، إحقاق الحق ٥: ٣٦٩.

٤- صحيح البخارى ٦: ٨١ كتاب التفسير، سنن الترمذى ٥: ٢٧٥ ح ٣٠٩٠، ٣٠٩١، مسند أحمد ٣: ٢١٢، ٢٨٣، خصائص النسائي: ٩١، سنن البيهقي ٩: ٢٢٤، الدرر المنثور ٤: ١٢٢، ١٢٣، التاج الجامع للأصول ٤: ١٣٠، تفسير القرآن لابن كثير ٢: ٣٤٦، ٣٤٧، المناقب لابن سليمان الكوفى ١: ٤٨٤ ح ٣٨٨ ٣٩٠، الإرشاد: ٣٧ و فيه لا يؤدى عنك، كشف اليقين: ١٧٣، كشف الغمه ١: ٣٠٠، دعائم الإسلام ١: ١٨، منار الهدى: ٩٣.

٥- مستدرک الحاكم ٣: ٤، ترجمه الإمام علي (ع) لابن عساكر ١: ١٥٣، مروج الذهب ٢: ٢٨٥، شواهد التنزيل ١: ١٢٣ ح ١٣٣،

المناقب للخوارزمي: ١٢٧ ح ١٤١، التفسير الكبير للرازي ٥: ٢٠٤، أسد الغابه ٤: ١٩، خصائص النسائي: ٦٣، الجوهره ١١، إعلام  
الوري: ٧٢، الإرشاد: ٣١ ٣٠، حليه الأبرار ١: ١٣٤ ح ٦.  
٦- سنن الترمذي ٥: ٤٠٦ ح ٣٣٠٠، الدر المنثور ٨: ٨٤، تفسير الطبري ٢٨: ١٤، الكشاف ٤: ٤٩٤، المناقب لابن المغازلي: ٣٢٥،  
٣٧٢، ٣٧٣، تذكره الخواص: ٢٦، ينابيع الموده ١: ٢٩٩.

تسميته أبا تراب (١).

و حديث حمل النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم له حتى كسر الأصنام (٢). و خبر أنه لا يجوز على الصراط إلا من كان معه كتاب بولايه علي بن أبي طالب عليه السلام (٣)، و حديث ردّ الشمس عليه بعد الغروب، مرّه أو مرّتين، و روى ستين مرّه (٤).

و خبر نزول

لا سيف إلا ذو الفقار و لأفتى إلا علي

في واقعه أحد (٥). و روى أنها نادى بها المنادى يوم بدر (٦)، إلى غير ذلك، ممّا لو أمعت النظر و اقتفيت الأثر، لعلمت من مجموعته أنه ليس من بعد النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم أهلًا للنهوض بأعباء الخلافة سوى من نصبه الله تعالى لها.

على أنه لا يخفى على من له أدنى خبره بأحوال السلف، أنّ في البين فريقين مختصمين أشدّ الخصومه، و لا زالت الحرب بينهما قائمه، فهذا عليّ عليه السلام كان في زمن المشايخ جالساً في داره مشغولاً بعباده ربّه، لا يؤلّي على جانب، و خالد بن الوليد و أضرابه أقدم منه! و بقي على هذه الحاله إلى قيام الثالث الذي قتله المهاجرون و

١- مسند أحمد ٤: ٢٦٣، مجمع الزوائد ٩: ١٠١، صحيح البخاري ٥: ٢٣ باب مناقب عليّ بن أبي طالب (ع) البدايه و النهايه ٧: ٣٣٦، مستدرک الحاكم ٣: ١٤١.

٢- مسند أحمد ١: ٨٤، مستدرک الحاكم ٢: ٣٦٦، و ج ٣: ٥، المناقب للخوارزمي: ١٢٣ ح ١٣٩، صفه الصفوه ١: ١٣١، ينابيع المودّه ١: ٤٢١، علل الشرائع ١: ١٧٢ باب ١٣٩ ح ١، كشف اليقين: ٤٤٧، الطرائف ١: ٨٠، منار الهدى: ٢٨٧، نهج الحقّ: ٢٢٣، إحقاق الحقّ ٨: ٦٨٠.

٣- تاريخ بغداد ١٠: ٣٥٧ ح ٥٥١١، المناقب لابن المغازلي: ٢٤٢، المناقب للخوارزمي: ٣٢٠ ح ٣٢٤، الصواعق المحرقة: ٧٥، ميزان الاعتدال ١: ٢٨ ح ٧٥، ينابيع المودّه ١: ٣٣٥، فرائد السمطين ١: ٢٨٩ ح ٢٢٨ بتفاوت، مائه منقبه: ٦٣، نهج الحقّ: ٢٢٣، إحقاق الحقّ ٧: ١١٨، الطرائف ١: ٨٢.

٤- ترجمه الإمام عليّ (ع) لابن عساكر ٢: ٢٨٤ ٢٩٢، المناقب للخوارزمي: ٣٠٦ ح ٣٠١ و ٣٠٢، الصواعق المحرقة: ٧٦، ينابيع المودّه ١: ٤١٥، ٤١٩، إحقاق الحقّ ٥: ٥٢١، المناقب لابن المغازلي: ٩٦، كفايه الطالب: ٣٨٤.

٥- تاريخ الطبري ٢: ٦٥، الأغاني ١٥: ١٩٢، لسان الميزان ٤: ٤٠٦ ح ١٢١٤١، شرح المقاصد ٥: ٢٩٨، ينابيع المودّه ١: ٤٥٤، مصنفات الشيخ المفيد ١١: ٨٧ من الجزء الأول، إحقاق الحقّ ٦: ١٥.

٦- المناقب لابن المغازلي: ١٩٧ ١٩٩، المناقب للخوارزمي: ١٦٧ ح ٢٠٠، ترجمه الإمام عليّ (ع) لابن عساكر ١: ١٥٨، ميزان الاعتدال ٣: ٣٢٤ ح ٦٦١٣، البدايه و النهايه ٧: ٣٣٦، ذخائر العقبى: ٧٤، الرياض النضرة ٢: ٢٥١، إحقاق الحقّ ٦: ١٢.

الأنصار، و معظمهم من أصحاب عليّ عليه السلام.

ليت شعري، كيف يرضى العاقل بوثوق عليّ بإيمان عثمان، و يُقتل بمرأى منه و مسمع!! و العجب أنهم يستندون في رضا عليّ بخلافه القوم بسكوته، مع أنه سيف الله، و لا- يستدلّون بسكوته عن قتل عثمان عليّ رضاه به، سبحان الله! كيف يخفى عليّ العاقل رضاه؟ و قد كان القاتل له بيده أخصّ خواصّه محمّد بن أبي بكر! ثمّ الرابع الذي تلقّى الأمر منه، معاويه كاتب الوحي الذي وضع سبّ أمير المؤمنين في خطبه، و فرضه عليّ نفسه، و دام عليّ ذلك ما شاء الله (١).

و روى أنّ قوماً من بنى أميّة لعنهم الله قالوا لمعاويه: يا أمير الفاسقين، إنك قد بلغت ما أمّلت، فلو كففت عن لعن هذا الرجل، فقال لعنه الله لا، حتّى يربو عليه الصغير، و يهرم عليه الكبير، و لا يذكر له ذاكر فضلاً (٢).

ثمّ تورّثها منه ولده الملعون لعنه الله يزيد، و قد قتل فرخ رسول الله و قرّه عينيه مع جماعه من الصحابه الذين مدحهم الله تعالى في القرآن، و لا يجتمعون عليّ باطل.

ثمّ تورّثها باقى بنى أميّة، و ساروا مع أولاد رسول الله ما علم به كلّ سامع.

ثمّ تورّثها بنو العباس و صنعوا مع ذريّه رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلم من القتل و الصلب و البناء في الجدران و الدفن في الأرض، ما ليس له عدّ و لا حدّ. ثمّ استمرّت دوله بين الأغنياء يتوارثها القوم صاغراً عن كابر.

كلّ ذلك مضافاً إليّ ما علمت من حال عائشه مع عليّ، و حربها له مع الصحابه الممدوحين في القرآن. و حال معاويه مع الحسن عليه السلام، و غير ذلك.

لكنّ القوم لحدّه أذهانهم و جوده أنظارهم يعتذرون مرّه بالاجتهاد! و هو عذر مسموع كيف لا، و إيمان عليّ عليه السلام و إسلامه كان نظرياً أو أنّ تحريم لعن المسلم

١- انظر شرح نهج البلاغه ٤: ٥٦، و وقعه صفّين: ٥٥٢، و مستدرك الحاكم ٣: ١٠٨.

٢- شرح نهج البلاغه ٤: ٥٧.



كان نظرياً؟! والأولى في الجواب أنّ هذا الاجتهاد لا يزيد على اجتهاد الدباب التي دحرجوا بها لناقه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (١). واجتهاد التخلف عن جيش أسامة (٢). واجتهاد أذنيه بنت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (٣) إلى غير ذلك من الكرامات التي نشير إليها.

وإن رجعوا إلى التوبه، فكأن معنى التوبه عقر الجمل! وهزيمة الجند! وموت معاويه! ونحو ذلك.

ثم سرى الخلاف إلى فقهاء القوم مع ذريته رسول الله، فكان الرجوع إلى الفقهاء منهم، وعتره النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ معزولون معتكفون في دورهم، كل له طريق ينفرد به.

فالباقر والصادق وأولادهما عليهم السلام وأصحابهم لا يألون إلى أولئك، ولا هم يألون إليهم.

فإن صحَّ أنّ باب الاجتهاد انسدَّ، واختصَّ الرجوع بالأربعه، فقد نسبوا العتره التي أمروا بالتمسك بها إلى الضلال! وإذا ظهر البون بين الفريقين، قديما وحديثا، فعلى العاقل أن يختار إحدى الجادتين، ولا يجمع بين أمرين متضادين. الله أكبر، الله أكبر، ما أكثر البقر!

### وَأَمَّا الْأَنْتَمُ الْإِثْنَا عَشَرَ

### فَأَوْلَهُمْ: عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ،

ابن عبد المطلب، بن هاشم، و أمه فاطمه بنت أسد، ولد في الكعبه، يوم الجمعة، ثالث عشر رجب. و روى سابع شعبان (٤)،

١- تفسير القرآن لابن كثير ٢: ٣٨٦، تفسير نور الثقلين ١: ٦٥٧، تفسير الصافي ٢: ٧٠.

٢- الإرشاد: ٩٨، منتخب كنز العمال في هامش المسند ٤: ١٨٢، تاريخ يعقوبى ٢: ١٢٧.

٣- صحيح مسلم ٤: ٣٠ كتاب الجهاد والسير ح ١٧٥٩، سنن البيهقي ٦: ٣٠٠، مسند أحمد ١: ٦، ٩، ١٠، الطبقات الكبرى ٢: ٢٤٠

و ج ٨: ٢٣، السير النبويه لابن كثير ٤: ٤٩٥، السير النبويه للذهبي: ٤١٢، البدايه و النهايه ٥: ٢٨٥، تاريخ المدينه المنوره ١:

١٩٦، كنز العمال ٥: ٦٠٤ ح ١٤٠٦٩.

٤- بحار الأنوار ٣٥: ٧، حكاه الشهيد فى الدروس ٢: ٦، مرآه العقول ٥: ٢٧٦.

بعد مولد رسول الله، بثلاثين سنة.

و اصطفاه الله إليه و اختار له جواره قتيلاً بالكوفة، ليله الجمعة لتسع ليالٍ بقين من شهر رمضان سنة أربعين، عن ثلاث و ستين سنة، على نحو ما عمّر رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و دفن بالغرّي من نجف الكوفة بمشهده الان (١).

### الثاني: ولده الحسن عليه السلام،

و هو الإمام ابن الإمام الزكيّ، ولد بالمدينة، يوم الثلاثاء، منتصف شهر رمضان، سنة اثنتين من الهجرة. و قال المفيد: سنة ثلاث (٢).

و اصطفاه ربّه مسموماً في المدينة أيضاً يوم الخميس سابع صفر سنة سبع أو ثمان و أربعين. و قيل: سنة خمسين من الهجرة، عن سبع و أربعين سنة (٣).

### الثالث: أخوه الحسين عليه السلام

و هو الإمام ابن الإمام، أبو عبد الله عليه السلام الشهيد المظلوم، ولد بالمدينة آخر ربيع الأول سنة ثلاث من الهجرة. و قيل: يوم الخميس ثالث عشر شهر رمضان (٤). و قال المفيد: لخمس خلون من شعبان سنة أربع (٥).

و اصطفاه ربّه إليه قتيلاً بكربلاء يوم السبت عاشر محرّم سنة إحدى و ستين، عن ثمان و خمسين سنة (٦).

و أمّيا أمّهما؛ فهي فاطمة الزهراء، بنت رسول الله محمّد المختار، زوجه عليّ حيدر الكرار، والده الأئمّه الأطهار، سيّده نساء العالمين.

١- انظر خصائص الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (ع) للنسائي: ١ ٢٢٨، و كفايه الطالب ١: ٣٢٢، و ترجمه الإمام عليّ بن أبي طالب (ع) لابن عساكر ١: ٥ ٣٠، و تذكره الخواص: ١٤ ١١٤، و الفصول المهمّة لابن الصبّاغ: ٢٩ ١٤٠، و الإرشاد: ١١٩ ١، و الرياض النضرة ٢: ٢٠١ ٣٢٧، و إعلام الوري: ١٥٣ ٢٠٢.

٢- الإرشاد: ١٨٧.

٣- تذكره الخواص ٢١١، الإرشاد: ١٩٢، ترجمه الإمام الحسن (ع) لابن عساكر: ١ ٢٠١، إعلام الوري: ٢٠٦.

٤- الدروس الشرعيّة للشهيد الأوّل ٢: ٨، مرآة العقول ٥: ٣٦١.

٥- الإرشاد: ١٩٨.

٦- راجع التهذيب ٦: ٤٢، و تهذيب التهذيب ٢: ٣٥٦، و الجوهرة للبرّي: ٤٤، و مصنّفات الشيخ المفيد ١١: ١٣١ من الجزء الثاني، و البدايه و النهايه ٨: ١٧٣، و مجمع الزوائد ٩: ١٩٨، و إعلام الوري: ٢١٥، و تذكره الخواص ٢١٠-٢٢٤.

و روى فى حَقِّها ما تواتر نقله بين الفريقين عن النبىِّ صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم أنه قال

فاطمه بضعه منى، من أذاها فقد أذانى، و من أذانى فقد أذى الله

(١). و قال الله تعالى الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَ يَلْعَنُهُمُ الْمَلَائِكَةُ (٢).

و أنها وُلدت بعد المبعث بخمس سنين.

و اصطفاها ربُّها بعد أبيها بنحو أربعين يوماً، و أوصت إلى علىِّ بأن تدفن ليلاً! و أن لا يصلِّيا عليها، و ماتت و هى ساخطه عليهما (٣).

### و أمَّا التسعة المعصومون من ذريته الحسين عليه السلام:

#### فأولهم: الإمام على بن الحسين عليهما السلام، زين العابدين و الساجدين،

الذى انتهى إليه العلم و الزهد و العبادة؛ كما لا يخفى على مسلم.

ولد بالمدينة يوم الأحد خامس شعبان سنة ثمان و ثلاثين.

و اصطفاه الله ربُّه بالمدينة يوم السبت ثانى عشر محرّم سنة خمس و تسعين، عن سبع و خمسين سنة.

و أمّه شاه زنان بنت شيرويه بن كسرى، و قيل: بنت يزدجرد (٤).

#### الثانى: الإمام ولده محمّد الباقر لعلم الدين عليه السلام،

سُمى بباقر العلم لا تساع علمه و انتشار خبره، و أخير النبىِّ صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم جابر الأنصارى - رحمه الله

١- صحيح البخارى ٥: ٣٦ باب مناقب فاطمه عليها السلام، صحيح مسلم ٥: ٥٤ باب فضائل فاطمه بنت النبى (ص) ح ٢٤٤٩، سنن الترمذى ٥: ٦٩٨ ح ٣٩٦٧، مستدرک الحاکم ٣: ١٥٨، مسند أحمد ٤: ٣٢٣، صفه الصفوه ٢: ١٣، أسد الغابه ٥: ٥٢١، تذکره الخواص: ٢٧٩، ذخائر العقبى: ٣٧، كفايه الطالب: ٣٦٥، حليه الأولياء ٢: ٤٠، ينابيع المودّه ٢: ٥٢، ٥٣، ٩٧، و أنظر الغدير ٧: ٢٣٢، نقلها العلامة الأمينى مع اختلاف ألفاظها عن تسعة و خمسين مصدراً من كتب العامه.

٢- الأحزاب: ٥٧.

٣- راجع تاريخ الطبرى ٢: ٢٣٦، و السيره النبويه لابن كثير ٤: ٥٦٧، و الشافى فى الإمامه ٤: ١١٤ و بحار الأنوار ٤٣: ١٩١ ح ٢،

وص ١٩٩ ح ٢٩، و مرأه العقول ٥: ٣٢١.

٤- انظر التهذيب ٦: ٧٧، و إعلام الوری: ٢٥٦، و كشف الغمه ٢: ٢٨٦ ٣٢٥.

أنه سيدرکه، وأن اسمه اسم رسول الله، وأنه يبقر العلم بقرأ، وقال

إذا لقيته فاقراً عليه منى السلام

(١). ولم ينكر أحد تلقيه بباقر العلم، بل اعترفوا بأنه وقع موقعه، وحل محله.

ولد بالمدينة يوم الاثنين ثالث صفر سنة سبع وخمسين.

و اصطفاه الله بها إليه يوم الاثنين سابع ذى الحجة سنة أربع عشرة ومائة، و روى: سنة ست عشرة (٢).

و أمه أم عبد الله بنت الحسن بن علي عليه السلام، فهو علوي بين علويين.

### الثالث: الإمام ولده أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام،

العالم الذي اشتهر عنه من العلوم ما أبهر العقول، حتى غالى فيه جماعه و أخرجه إلى حد الإلهية.

و دون العامة و الخاصه ممن برز و مهر بتعلمه من الفقهاء و العلماء أربعة آلاف رجل، كزراره بن أعين، و أخويه بكيير و حرمان، و جميل بن دراج، و محمّد بن مسلم، و بريد بن معاوية العجلي، و هشام بن الحكم، و هشام بن سالم، و أبي بصير، و عبد الله ابن سنان، و أبي الصباح، و غيرهم من أعيان الفضلاء، من أهل الحجاز و العراق و الشام و خراسان، من المعروفين و المشهورين من أصحاب المصنّفات المتكثّرة و المباحث المشهورة، الذين ذكرهم العامة في كتب الرجال، و أثنوا عليهم بما لا مزيد عليه، مع اعترافهم بتشيعهم و انقطاعهم إلى أهل البيت (٣).

و قد كتبت من أجوبه مسائله هو فقط أربعمائه مصنّف، تسمى الأصول في أنواع العلوم.

١- انظر الكافي ١: ٤٦٩ باب مولد أبي جعفر محمّد بن علي عليه السلام ح ٢، و بحار الأنوار ٤٦: ٢١٧ ح ١٩ و تذكره الخواص: ٢٩١ ٢٩٩.

٢- انظر الدروس الشرعية ٢: ١٢، و بحار الأنوار ٤٦: ٢١٧.

٣- انظر تهذيب التهذيب ١: ٩٣، و ميزان الاعتدال ١: ٥، و معجم الأدباء ١: ٣٤، و بغية الوعاة ١: ٤٠٤، و لسان الميزان ٥: ٣٠١، و ج ٦: ١٩٤، و الأعلام ٢: ١٢٦، و ضحى الإسلام ٣: ٢٦٨، و أعيان الشيعة ١: ١٠٠، و حليه الأولياء ٣: ١٩٩، و الفهرست للشيخ الطوسي: ١٤٢، ٢٦٢، و الإمام الصادق و المذاهب الأربعة ١: ٦٧ ٧٧ الجزء الأول، و الإمام الصادق لمحمد بن أبي زهره: ٣٦، ٣٧، و في رحاب أئمه أهل البيت (ع): ٤٣ من الجزء الرابع.

وُلد بالمدينه يوم الاثنين سابع عشر ربيع الأول سنه ثلاث و ثمانين.

و اصطفاه الله فيها فى سؤال. و قيل: منتصف رجب يوم الاثنين (١) سنه ثمان و أربعين و مائه، عن خمس و ستين سنه.

و أمه فاطمه أم فروه بنت الفقيه القاسم بن محمد النجيب بن أبى بكر. [و قبره] و قبر أبيه محمد، و قبر جدّه عليّ، و قبر عمّه الحسن بالبقيع فى مكان واحد (٢).

#### الرابع: الإمام ولده موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام،

و كنيته أبو الحسن، و أبو إبراهيم، و أبو عليّ، و سَمى بالكاظم لكظمه الغيظ، وُلد ب «الأبواء» بين مكّه و المدينه، سنه ثمان و عشرين و مائه. و قيل: سنه تسع و عشرين و مائه (٣) يوم الأحد سابع صفر.

و اصطفاه الله مسموماً ببغداد فى حبس السندى بن شاهك لعنه الله لستّ بقين من رجب سنه إحدى و ثمانين و مائه. و دُفن فى مقابر قريش فى مشهده الان.

و أمه حميده البربريه (٤).

#### الخامس: الإمام ولده عليّ بن موسى الرضا عليه السلام،

ولّى المؤمنين الذى أجمعت أولياؤه و أعداؤه على عِظَم شأنه و غزاره علمه. و حاول أعداؤه من بنى العباس و غيرهم الغصّ عنه لما رأوا ميل المأمون لعنه الله إليه و حبه له.

و أراد أن يجعله ولّى عهدّه؛ فأحضر الرؤساء و العلماء فى كلّ فنون العلم فأفحمهم جميعاً و أعجزهم مراراً شتّى، و كانوا يخرجون خجلين مدحورين، و هو يومئذٍ صغير السنّ (٥). و اعترف المأمون بفضله على كلّ الناس، فجعله ولّى عهدّه، كما لا يخفى على أهل النقل.

١- إعلام الورى: ٢٧١، بحار الأنوار ٤٧: ٢ ح ٤.

٢- انظر مصنفات الشيخ المفيد ١١: ١٨٠ من الجزء الثانى، و إعلام الورى: ٢٧١ و تذكره الخواص: ٣٠٧ ٣١١.

٣- تاريخ أهل البيت (ع): ٨٢، بحار الأنوار ٤٩: ٣ ح ٤، و ص ٩ ح ١٦.

٤- انظر الكافى ١: ٤٧٦ باب مولد أبى الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام، و إعلام الورى: ٢٩٤، و التهذيب ٦: ٨١ و تذكره الخواص: ٣١٢ ٣١٤.

٥- كذا فى الأصل و يحتمل أن يكون المراد صغر سنّه عليه السلام بالنسبه إلى العلماء المناظرين.

وُلد بالمدينه سنه ثمان و أربعين و مائه، و قيل: يوم الخميس حادى عشر ذى القعدہ (١).

و اصطفاه اللّٰه مسموماً بطوس فى صفر سنه ثلاث و مائتين، و قبره بسناباد بمشهدہ الان.

و أمّہ أمّ البنين أمّ ولد (٢).

### السادس: الإمام ولده محمد الجواد عليه السلام،

ولد بالمدينه فى شهر رمضان سنه خمس و تسعين و مائه، و اختار اللّٰه له جواره ببغداد فى آخر ذى القعدہ. و قيل: يوم الثلاثاء،

حادى عشر ذى القعدہ (٣) سنه عشرين و مائتين، و دُفن فى ظهر جدّه الكاظم عليه السلام بمقابر قريش، فى مشهدهما الان.

و أمّہ الخيزران أمّ ولد، و كانت من أهل بيت ماريه القبطيه سريّه النّبىّ صلّى اللّٰه عليه و آله و سلم (٤).

### السابع: الإمام ولده على بن محمد الهادى النقى عليه السلام،

وُلد بالمدينه، منتصف ذى الحجّه، سنه اثنتى عشره و مائتين. و اختار اللّٰه جواره بسرّمن رأى، فى يوم الاثنين ثالث رجب، سنه

أربع و خمسين و مائتين. و دُفن بداره التى (٥) هى مشهدہ الان.

و أمّہ سمانه أمّ ولد (٦).

### الثامن: الإمام ولده الحسن بن على العسكري عليه السلام،

وُلد بالمدينه فى شهر

١- إعلام الورى: ٣١٣، بحار الأنوار ٤٩: ٣ ح ٤ و ص ٩ ح ١٦.

٢- انظر الكافى ١: ٤٨٦ باب مولد أبى الحسن الرضا عليه السلام، إعلام الورى: ٣١٣ ٣٢٨، تذكره الخواص: ٣١٥، مروج الذهب

٣: ٤٤٠، تاريخ الخلفاء: ٣٣٣، الاحتجاج ٢: ١٩٩ ٢١٢، وفيات الأعيان ١: ٣٢١، سيره الأئمه الاثنا عشر ٢: ٣٥٨.

٣- الدروس ٢: ١٤، بحار الأنوار ٥٠: ١٥ ح ١٦.

٤- انظر الكافى ١: ٤٩٢ باب مولد أبى جعفر محمد بن علىّ الثانى عليه السلام، و إعلام الورى: ٣٤٤، و الإرشاد: ٣١٦، و تذكره

الخواص: ٣٢١.

٥- فى «م»، «س» زياده: فيها.

٦- انظر الكافى ١: ٤٩٧ باب مولد أبى الحسن علىّ بن محمّد عليهما السلام، و إعلام الورى: ٣٥٥، الإرشاد: ٣٢٧، و تذكره





ربيع الآخر، رابعه يوم الاثنين سنة اثنتين و ثلاثين و مائتين. و اختاره الله بسرّ من رأى يوم الأحد. و قال المفيد: يوم الجمعة ثامن شهر ربيع الأوّل (١) سنة ستين و مائتين. و دُفن إلى جانب أبيه.

و أمّه حديثه أمّ ولد (٢).

### التاسع: الإمام ولده محمّد بن الحسن القائم بالحقّ المهديّ صاحب الزمان،

#### إشاره

الذي يملأ الأرض قسطاً و عدلاً، كما ملئت ظلماً و جوراً، بإخبار النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم بذلك التي رووها في كتبهم و لم ينكروها (٣).

وُلد بسرّ من رأى يوم الجمعة ليلاً، خامس عشر شهر شعبان سنة خمس و خمسين و مائتين.

و أمّه ريحانه، و يقال لها: نرجس، و يقال لها: صقيل و سوسن. و قيل: مريم بنت زيد العلويّه (٤).

#### و غيبته الصغرى أربع و سبعون سنة.

و كان و كلاًؤه على شيعته و سفراؤه بينهم و بينه الذين ترد عليهم التوقيعات من جانبه أربعة: عثمان بن سعيد السّمّان، و ابنه محمّد بن عثمان، و الحسين بن روح النوبختي، و عليّ بن محمّد السمرى.

و من الوكلاء ببغداد: (ابن عمر السعيد) (٥) و ابنه، و حاجز و يقال له الوشاء، و البلالي و هو محمّد بن عليّ بن بلال، و العطار و هو محمّد بن يحيى، و محمّد بن أحمد بن جعفر.

و من و كلائه من أهل الكوفه: العاصمى.

١- الإرشاد: ٣٣٥.

٢- الكافي ١: ٥٠٣ باب مولد أبي محمد الحسن بن عليّ عليهما السلام، إعلام الوري: ٣٦٧، تذكرة الخواص: ٣٢٤.

٣- سنن الترمذى ٣: ٣٤٣ ح ٢٣٣١، سنن ابن ماجه ٢: ١٣٦٦ حديث ٤٠٨٢ مسند أحمد ١: ٨٤، كنز العمال ١٤: ٢٦١ ح ٣٨٦٥١ ٣٨٧٠٩. و هناك كتب مصنّفه في المهديّ و أحاديثه عند العامّه و الخاصه.

٤- الدروس ٢: ١٦.

٥- بدله في «ح»: حفص بن عمرو المدعوّ بالجّمّال، عمر بن سعيد العمريّ.

و من الأهواز: محمد بن إبراهيم بن مهزيار.

و من قم: أحمد بن إسحاق.

و من أهل همدان: محمد بن صالح.

و من الرى: البسامى و محمد بن أبى عبد الله الأسدى.

و من أهل أذربيجان: القاسم بن العلاء.

و من نيشابور: محمد بن شاذان، و غيرهم جمع كثير و هو المتيقن ظهوره (١).

و روى أحمد بن حنبل فى مسنده، عن أنس بن مالك: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ كَانَ يَمْرُ بِبَابِ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ إِذَا خَرَجَ إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَ يَقُولُ: «الصلاه يا أهل البيت إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَ يُطَهِّرَ كُمْ تَطْهِيراً» (٢).

و فى صحيح البخارى قالت أمّ الدرداء: دخل علىّ أبو الدرداء و هو مُغْضَبٌ، فقلت له: ما أغضبك؟ فقال: و الله ما أعرف من أمّ محمد شيئاً إلا أنّهم يصلّون جميعاً (٣).

و روى البغوى فى كتاب «المصاييح» فى حديث طويل فى صفه الحوض، قال، قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم

أنا فرطكم على الحوض، من مرّ علىّ شرب، و من شرب منه لم يظمأ أبداً، و ليردّ علىّ أقوام أعرفهم و يعرفونى، ثمّ يحال بينى و بينهم، فأقول: إنهم أمتى! فيقال: إنك ما تدرى ما أحدثوا بعدك فأقول لهم: سحقا سحقا لمن غير بعدى

(٤). و قد رووا فى صحاحهم من شكوى النبى صلى الله عليه و آله و سلم منهم و من

١- انظر فرائد السمطين ٢: ٣١٨ و ٣٢٨، تاريخ بغداد ٤: ٣٨٨، الفصول المهمه لابن الصبّاغ: ٢٩٢، تذكره الخواص: ٣٢٥، سنن أبى داود ٢: ٥٠٩ ح ٤٢٨٥، الإرشاد: ٣٤٦، كشف الغمّه ٢: ٥٣٢.

٢- مسند أحمد ٣: ٢٨٥ و انظر شواهد التنزيل ٢: ٢٧ ح ٦٦٥ و فيه أربعين صباحاً و فى حديث ٦٦٧ ثمانيه أشهر، و الروايه متواتره، المعجم الكبير للطبرانى ٣: ٥٦ ح ٢٦٧١، مستدرک الحاكم ٣: ١٥٨، أنساب الأشراف ٢: ١٠٤، سنن الترمذى ٥: ٣٥٢ ح ٣٢٠٦، تفسير الطبرى ٢٢: ٥، الدر المنثور ٦: ٦٠٥.

٣- صحيح البخارى ١: ١٦٦.

٤- مصاييح السنّه ٢: ١٥٢.

مخالفتهم له أشياء كثيرة، لو عدناها لطل الكلام (١).

**[النظر في بعض مناقب التي لأمر المؤمنين عليه السلام، و المثالب التي لأعدائه لعنهم الله.]**

### إشارة

و كفاك أبن شاهد إن تجردت عن العصبية النظر في بعض المناقب التي لأمر المؤمنين عليه السلام، و المثالب التي لأعدائه لعنهم الله.

### و أما القسم الأول: و هي المناقب

### إشارة

فلا تُحصى كثرة، روى أخطب خوارزم من الجمهور بإسناده إلى ابن عباس، قال، قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم

لو أن الأرض أقلام، و البحر مداد، و الجنُّ حُساب، و الإنس كتاب، ما أحصوا فضائل عليّ عليه السلام

(٢). و روى أخطب خوارزم أيضاً عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال

إن الله تبارك و تعالى جعل لأخي عليّ بن أبي طالب فضائل لا تُحصى كثرة، فمن ذكر فضيله من فضائله مقراً بها، غفر الله له ما تقدم من ذنبه و ما تأخر، و من كتب فضيله من فضائله، لم تزل الملائكة تستغفر له ما بقى لتلك الكتابه رسم، و من استمع فضيله من فضائله غفر الله له الذنوب التي اكتسبها بالاستماع، و من نظر إلى كتاب فيه فضيله من فضائل عليّ غفر الله له الذنوب التي اكتسبها بالنظر. ثم قال: النظر إلى عليّ عباده، و ذكره عباده، و لا يقبل الله إيمان عبداً إلا بولايته و البراءة من أعدائه

(٣). و روى أخطب خوارزم من علماء الجمهور عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال

لما خلق الله آدم عليه السلام و نفخ فيه روحه عطس فقال: الحمد لله، فأوحى الله تعالى عبدى حمدنى، فو عزتى و جلالى، لولا عبداً أريد أن أخلقهما في دار الدنيا ما خلقتك.

١- انظر صحيح البخارى ١: ٣٩، و ج ٤: ٨٥ و ٦: ١١، و صحيح مسلم ٣: ٤٥٤، و مسند أحمد ٣: ٣٦٤.

٢- المناقب للخوارزمى: ٣٢٨ ح ٣٤١، و أنظر ينابيع المودّة ٢: ٢٥٤، و مائه منقبة: ١٦٢ ح ٩٩، و مناقب الإمام أمير المؤمنين لابن سليمان ١: ٥٥٧ ح ٤٩٦ و فرائد السمطين ١: ١٦ و ميزان الاعتدال ٣: ٤٦٦، و لسان الميزان ٥: ٦٢.

٣- المناقب للخوارزمى: ٣٢ ح ٢، و أنظر فرائد السمطين ١: ١٩، و ينابيع المودّة ١: ٣٦٤، و مائه منقبة: ١٦٣ ح ١٠٠، و كفايه

الطالب: ٢٥٢، و ميزان الاعتدال ٣: ٤٦٧، و لسان الميزان ٥: ٦٢.

فقال: إلهي فيكونان مني؟ قال: نعم يا آدم، ارفع رأسك وانظر، فرفع رأسه، وإذا مكتوب على العرش: لا إله إلا الله، محمد نبي الرحمة، وعلّي مقيم الحجّه، من عرف حقّ عليّ زكا وطاب، ومن أنكر حقّه لعن وخاب، أقسمت بعزّتي وجلالي، أن أدخل الجنّه من أطاعه وإن عصاني، وأقسمت بعزّتي وجلالي أن أدخل النار من عصاه وإن أطاعني

(١). وكأنّ السرّ أنّ من أطاعه تمت عقائده، ولا يلزم ذلك فيمن أطاع الله.

و ذكر البغوي في الصحاح، عن أبي الحمراء قال، قال النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم

من أراد أن ينظر إلى آدم عليه السلام في علمه، وإلى نوح في فهمه، وإلى يحيى في زهده، وإلى موسى في بطشه، فلينظر إلى عليّ بن أبي طالب عليه السلام

(٢). و روى البيهقي بإسناده إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم أنّه قال

من أراد أن ينظر إلى آدم عليه السلام في علمه، وإلى نوح عليه السلام في تقواه، وإلى إبراهيم في حلمه، وإلى موسى في هيبته، وإلى عيسى في عبادته، فلينظر إلى عليّ بن أبي طالب

(٣). و روى الترمذي في صحيحه عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم أنّه قال

أنا مدينة العلم وعليّ بابها

(٤). و ذكر البغوي في الصحاح عنه صلّى الله عليه وآله وسلم أنّه قال

أنا دار الحكمه وعليّ بابها

(٥).

١- المناقب للخوارزمي: ٣١٨ ح ٣٢٠، وأنظر ينابيع المودّه ١: ٤٨، و مائه منقبه: ١٠٩ ح ٥٠، وإحقاق الحق ٤: ١٤٤.

٢- انظر شواهد التنزيل ١: ٧٨ ح ١١٦، و ترجمه الإمام عليّ بن أبي طالب (ع) لابن عساكر: ٢: ٢٨، و كفايه الطالب: ١٢٢، و الرياض النضرة ٢: ٢٩٠، و المناقب للخوارزمي: ٨٣ ح ٧٠ بتفاوت، و إحقاق الحق ١٥: ٦١٢، و المناقب لابن شهر آشوب: ٣: ٢٤١ بتفاوت.

٣- انظر الرياض النضرة ٢: ٢٩٠، و المناقب للخوارزمي: ٣١١ ح ٣١٠ بتفاوت، و مقتل الحسين للخوارزمي ١: ٤٤، و كفايه الطالب: ١٢٢، و إرشاد القلوب ٢: ١١، و نهج الحق: ٢٣٦.

٤- سنن الترمذي ٥: ٦٣٧ ح ٣٧٢٣ وفيه: أنا دار الحكمه وعليّ بابها. و أنظر الجامع الصغير ١: ٤١٥، و شواهد التنزيل ١: ٨١ ح ١١٨، و نهج الحق: ٢٣٦.

٥- مصابيح السنّه ٢: ٢٠٠، و أنظر سنن الترمذى ٥: ٦٣٧ ح ٣٧٢٣، و المناقب لابن المغازلى: ٨٧، و نهج الحق: ٢٣٦، و الرياض  
النضره ٢: ٢٥٥.

و رُوي عنه صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلم أَنَّهُ قال

أَقْضَاكُمْ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَام

(١). و إذا أردت بيان فضائله على التفصيل و حصر عددها فقد طلبت محالاً، كما أذنت به الروايه السابقه (٢)؛ لكن نُشير إلى بعض منها.

و ما أحسن قول الشافعي في هذا الباب، حيث قيل له: صف لنا علياً عليه السلام، فقال: ما أقول في رجل أخفت أعداؤه مناقبه حسداً، و أولياؤه خوفاً، و ظهر من بين ذين و ذين ما ملأ الخافقين (٣).

و لقد أجاد ابن أبي الحديد المعتزلي حيث قال: ما أقول في رجل أقر له أعداؤه بالفضل، و لم يمكنهم جحود مناقبه، و لا كتمان فضائله، و قد علمت أَنَّهُ استولى بنو أمية على سلطان الإسلام في شرق الأرض و غربها، و اجتهدوا بكل حيله أن يطفئوا نوره، و التحريف عليه، و وضع المعايير و المثالب له، و لعنوه على جميع المنابر، و توعدوا مادحيه، بل حبسوهم و قتلوههم، و منعوا روايه حديث يتضمّن له فضيله أو يرفع له ذكراً، حتّى منعوا أن يُسمى أحد باسمه، فما زاده ذلك إلا رفعه و سموّاً، كالمسك كلما سُتر انتشر عرفه، و كلما كُتم تَضَوّع نَشْرُه، و كالشمس لا تُستر بالراح، و كضوء النهار إن حجبت عنه عين واحده أدركته عيون كثيره أُخرى.

و ما أقول في رجل تُعزى إليه كلّ فضيله، و تنتمى إليه كلّ فرقه، و تجاذبه كلّ طائفه، فهو رأس الفضائل و ينبوعها و أبو عذرها، و سابق مضمارها، و مجلى حليتها، كلّ من بزغ فيها فمته أخذ، و له اقتفى، و على مثاله احتدى و انتهى (٤).

**و إن أردت تفصيل بعض فضائله:**

**فأولها: الإخبار بالمغيبات،**

و هو القائل

سلوني قبل أن تفقدوني، فوالله لا تسألوني عن فته تضلّ بآيه و تهتدي بآيه، إلا تبأتكم بناعقها

١- مجمع الزوائد ٩: ١١٤، المناقب للخوارزمي: ٨١ ح ٦٦ بلفظ آخر.

٢- أي ما رواه أخطب خوارزم في مناقبه، و قد تقدّم آنفاً.

٣- مقدّمه المناقب للخوارزمي: ٧ (طبع مكتبه نينوى الحديثه طهران)، الأنوار البهيه للمحدّث القمي: ٧١.

٤- شرح نهج البلاغه ١: ١٦.

و سائقها و قائدها إلى يوم القيامة» فقام إليه رجل فقال: أخبرني كم على رأسى من طاقه شعر؟ فقال له: لولا أنّ الذى سألت عنه يعسر برهانه لأخبرتكَ، و إنّ فى بيتك لسُخلاً يقتل ابن بنت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سلم»

(١)، و كان ابنه صغيراً، و هو الذى تولّى قتل الحسين عليه السلام.

و أخبر بقتل ذى الشديه من الخوارج، و بعدم عبورهم النهروان لما أخبر بالعبور (٢)، و عن قاتل نفسه (٣)، و تقطيع يدي جويريه و صلبه، فوقع فى أيام معاويه لعنه الله (٤).

و بصلب ميثم التيمّار، و أراه النخلة التى يصلب عليها، فكان ذلك من عبيد الله بن زياد لعنهما الله (٥)، و تقطيع يدي رشيد الهجرى و رجله، فصنع به ذلك (٦)، و بقتل قنبر، فقتله الحجاج (٧)، و بأفعال الحجاج التى صدرت منه (٨).

و أخبره الرجل بموت خالد بن عرفطه، فقال عليه السلام

لم يمت، و سيقود جيش ضلاله، صاحب لوائه حبيب بن جَمّاز، فقام إليه حبيب بن جَمّاز، و قال: إئتى لك محبّ، فقال: إيتاك أن تحمل اللّواء، و لتحملنّها و تدخل من هذا الباب» يعنى باب الفيل. فلمّا كان زمان الحسين عليه السلام جعل ابن زياد خالداً على مقدّمه عمر بن سعد،

١- مستدرك الحاكم ٢: ١٦٦، ينابيع المودّه ١: ٢٢٢ ٢٢٤ و فيهما صدر الحديث، نهج الحق: ٢٤٢، كشف اليقين: ٩٠، شرح نهج البلاغه ٢: ٢٨٦، إعلام الورى: ١٧٤، تهذيب التهذيب ٧: ٣٣٨.

٢- مروج الذهب ٢: ٤٠٥، نهج الحق: ٢٤٢، العمده لابن البطريق: ٤٦٤. أنساب الأشراف ٢: ٣٧٦، منزل الأبرار: ٦٠.

٣- لسان الميزان ٣: ٤٤٠، مقاتل الطالبين: ٣١، شرح نهج البلاغه ٦: ١١٥، الغارات: ٣٠٦، أسد الغابه ٤: ٣٥، ذخائر العقبى: ١١٢، مجمع الزوائد ٩: ١٣٨.

٤- شرح نهج البلاغه ٢: ٢٩١، إعلام الورى: ١٧٥، بحار الأنوار ٤١: ٣٠١.

٥- شرح نهج البلاغه ٢: ٢٩١، نقد الرجال: ٣٥٩، رجال الكشى ١: ٢٩٥، الإصابه ٣: ٥٠٤، الاختصاص: ٧٦، بحار الأنوار ٤٢: ١٢٨، ١٢٩ إحقاق الحق ٨: ١٥٨.

٦- شرح نهج البلاغه ٢: ٢٩٤، لسان الميزان ٢: ٤٦٠، ٤٦١، رجال الكشى: ٢٠٩، ٢٩١، رجال العلامة الحلى: ٧٢، الاختصاص: ٧٧، إحقاق الحق ٨: ١٥٦.

٧- نهج الحق: ٢٤٢، كشف الغمّه ١: ٢٧٨، تفسير العيّاشى ١: ٢٥٩، بحار الأنوار ٤٢: ١٢٦، ١٣٥.

٨- شرح نهج البلاغه ٢: ٢٨٩، نهج الحق: ٢٤٣.



و حبيب صاحب لوائه (١).

و قال للبراء بن عازب: يُقتل ولدى الحسين عليه السلام و أنت حتى لا تنصره»

(٢) فكان ذلك.

و لما اجتاز بكربلاء فى وقعه صفين قال عليه السلام

هذا و الله مناخ ركابهم و موضع قتلهم»

(٣). و أخبر بعماره بغداد (٤)، و ملكك بنى عتّاس، و أخذ هولاء-كو دولتهم، و كان ذلك السبب فى سلامه الحله و النجف و كربلاء منه؛ لأنّ والد العلامة و ابن طاوس و ابن أبى العزّ أخذوا منه الأمان قبل الفتح، و ذهب إليه والد العلامة لطلب الأمان، فقال: كيف تأخذ الأمان قبل الفتح؟ فقال: علمنا أنّ الفتح لك ياخيار أمير المؤمنين عليه السلام (٥).

و كذا الملاحم المنسوبه إليه كخطبه البصره (٦) و نحوها، إلى غير ذلك.

### ثانيها: استجابہ الدعاء،

فإنّه عليه السلام دعا على أنس بن مالك بالبرص حين جحد الشهاده على خبر الغدير، فأصابه البرص (٧).

و دعا على المغيره بالعمى؛ لنقل أخباره إلى معاويه، فعمى (٨).

١- شرح نهج البلاغه ٢: ٢٨٧، كشف اليقين: ٧٩، نهج الحق: ٢٤٣.

٢- شرح نهج البلاغه ٢: ٥٠٨، نهج الحق: ٢٤٣، كشف اليقين: ٨٠.

٣- ينابيع المودّه ٣: ١٣، ذخائر العقبى: ٩٧، دلائل النبوه: ٥٠٩، كشف اليقين: ٨٠، الصواعق المحرقة: ١١٥، الرياض النضرة ٢:

٢٩٥، شرح نهج البلاغه ٢: ٥٠٨، الفصول المهمّه لابن الصّبّاغ: ١٧٣، إعلام الورى: ١٧٥، إحقاق الحق ٨: ١٤٢.

٤- كشف اليقين: ٨٠، الغيبه للنعمانى: ١٦٧، نهج الحق: ٢٤٣، بحار الأنوار ٤١: ١٢٥.

٥- شرح نهج البلاغه ٢: ١٢٥، تهذيب التهذيب ٧: ٣٥٨، كشف اليقين: ٨٠، نهج الحق: ٢٤٣.

٦- نهج البلاغه: ١٨٥ الخطبه ١٢٨، تاريخ الطبرى ٦: ٤٨، الملاحم و الفتن: ٧٠، الغارات: ٦.

٧- ذخائر العقبى: ٩٧، أنساب الأشراف ٢: ١٥٦ ح ١٥٦، شرح نهج البلاغه ١: ٣٦١ و ج ٤: ٣٨٨، نهج الحق: ٢٤٦.

٨- فى نهج الحق: ٢٤٦ البراء، و فى كشف اليقين: ١١١ العيزار، و فى البحار ٤١: ١٩٨ الغيرار، و فى إحقاق الحق ٨: ٧٣٩ الغراز.

و دعا بردّ الشمس، فردّت مرّتين (١)، و روى ستّين مرّه (٢).

و دعا على الماء، لمّا خاف أهل الكوفه الغرق، فجفّ الماء، حتّى ظهرت الحيتان و كلمّته، إلاّ الجرى و المارماهى و الزمار، فتعجّب الناس (٣).

### ثالثها: شرف النسب،

و هو غنى عن البيان.

### رابعها: فضيله المصاهره،

و هو الذى اختصّ بنت رسول الله بعد أن خطبها الشيخان، و ردّهما النّبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم، كما نقله الجمهور (٤)، و خصّ بالحسين عليهما السلام، و جعلت منه العتره الطاهره.

### خامسها: جامعته العلوم بأقسامها،

و سائر العلماء راجعون إليه، و متمسكون به و معتمدون عليه.

أمّا الشيعة فرجوعهم إليه واضح.

و أمّا المعتزله فأؤلّهم أبو هاشم، و هو تلميذ أبيه، و أبوه تلميذ عليه السلام (٥).

و أمّا الأشاعره فينتهون إلى أبى الحسن الأشعري، و هو تلميذ الجبائى أبى على، و أبو على أحد مشايخ المعتزله (٦)، هذا حال المتكلمين.

و أمّا الفقهاء الأربعة: فالحنفيّه إلى أبى حنيفه، و هو تلميذ الصادق عليه السلام، و الصادق ينتهى إليه.

و الشافعيّه إلى الشافعى، و هو تلميذ محمّد بن الحسن، و محمّد بن الحسن تلميذ

١- ينابيع الموده ١: ٤١٩، إعلام الورى: ١٧٨، كشف اليقين: ١١١، خصائص أمير المؤمنين: ٤٢، روضه الواعظين للفتيال النيشابورى: ١٢٩، التفسير الكبير للرازى ٣٢: ١٢٦، المناقب للخوارزمى: ٣٣٠ ح ٣٤٩.

٢- المناقب لابن شهر آشوب ٢: ٣١٦ و فيه: إنّ الشمس ردّت عليه مراراً، و أنظر بحار الأنوار ٤١: ١٦٦ باب ردّ الشمس له.

٣- روضه الواعظين للفتال: ١١٩، نهج الحق: ٢٤٦.

٤- المناقب للخوارزمي: ٣٤٢ ح ٣٦٤، الصواعق المحرقة: ٨٤، منتخب كنز العمال بهامش المسند ٥: ٩٩، الرياض النضرة ٢: ٢٣٨،

مجمع الزوائد ٩: ٢٠٥، ينابيع الموده ٢: ٦٢.

٥- شرح نهج البلاغه ١: ١٧، نهج الحق: ٢٣٨.

٦- نهج الحق: ٢٣٨.

و أمّا الحنابله فإلى أحمد بن حنبل، و هو تلميذ الشافعي.

و أمّا المالكيه فإلى مالك، و هو تلميذ ربيعه، و ربيعه تلميذ عكرمه، و عكرمه تلميذ ابن عباس، و ابن عباس تلميذ عليّ عليه السلام (١).

و أمّا المفسّرون، فمرجعهم إمّا إليه أو إلى تلميذه ابن عباس (٢).

و أمّا أهل الطريقه، فإليه ينتهون، كما صرّح به الشبلي، و الجنيد، و السري، و أبو زيد البسطامي، و معروف الكرخي، و غيرهم (٣).

و أمّا علماء العربيّه، فإليه يرجعون؛ لأنّه المؤسّس لعلم العربيّه، حيث أملى على أبي الأسود الدؤلي جوامعه، من جملتها: الكلام كلّ ثلاثة أشياء (٤): اسم و فعل و حرف. و من جملتها: تقسيم الكلمه إلى معرفه و نكره، و تقسيم وجوه الإعراب إلى رفع و نصب و جرّ و جزم (٥).

## و أمّا الشجاعه:

### إشاره

فإنّه عليه السلام أنسى ذكر من كان قبله، و محا اسم من يأتي بعده، و مقاماته في الحروب مشهوره، تضرب بها الأمثال إلى يوم القيامة.

و هو الذي ما فرّ قطّ و لا ارتاع، و لا بارز أحداً إلا قتله، و لا ضرب ضربه فاحتاج إلى ثانيه، و في الحديث

كانت ضرباته و ترأّ

(٦). و افتخر ابن الزبير بوقوفه في الصفّ المقابل لعلّي، و مقاله معاويه لابن العاص حيث أشار عليه بمبارزه عليّ عليه السلام مشهوره (٧)، و مقاله بنت عمرو بن عبد ودّ:

١- أسد الغابه ٤: ٢١، شرح نهج البلاغه ١: ١٨، نهج الحق: ٢٣٧.

٢- ينابيع المودّه ١: ٣١٤، شرح نهج البلاغه ١: ١٩، نهج الحق: ٢٣١.

٣- نهج الحق: ٢٣١.

- ٤- فى «س»، «م»: الكلمه ثلاث.
- ٥- معجم الأءباء ٤: ١٧٣، شرح نهج البلاغه ١: ٢٠.
- ٦- النهايه لابن الأثير ٣: ١٥٩، إءقاق الحق ٨: ٣٢٨.
- ٧- وقعه صفين لنصر بن مزاحم: ٢٧٥.

لو كان قاتل عمرو غير قاتله بكيته أبداً ما دمت في الأبد

لكن قاتله من لا نظير له و كان يدعى أبوه بيضه البلد (١)

. و في القوّه يضرب به المثل، قال ابن قتيبه: ما صارح أحداً إلا صرعه (٢)، و هو قالع باب خيبر (٣)، و قالع هبل من أعلى الكعبه

(٤)، و قالع الصخره العظيمه فخرج الماء من تحتها (٥).

و له من المواقف الكريمه و المشاهد العظيمه في الغزوات في زمن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سلم و بعده ما تحير به الأذهان، و ما يستحيل صدوره من سائر أفراد الإنسان.

### منها: غزوه بدر،

بعد ثمانيه عشر شهراً من قدومه إلى المدينه، و روى الواقدي أنّ القتلى فيها من المشركين تسعه و أربعون، تفرّد عليّ عليه السلام بثمانيه عشر، و شارك في أربعه منهم (٦). و نقل علماء العامه و الخاصه: أنّ القتلى أكثر من ذلك، و أنّه عليه السلام قتل ستّه و ثلاثين منهم من الأبطال، و أسماؤهم مرسومه في كتب التواريخ (٧).

### و منها: غزوه أحد،

و كان عمره عليه السلام أقلّ من تسع و عشرين سنه، و فيها قُتل حمزه. قالوا: و قد فرّ المسلمون إلا ثلاثه؛ أولهم عليّ عليه السلام (٨)، و قيل: بل فرّوا جميعاً سوى عليّ عليه السلام (٩).

و نقل أرباب المغازي: أنّ القتلى من المشركين اثنان و عشرون رجلاً، و قتل

١- مستدرك الحاكم ٣: ٣٣.

٢- المعارف لابن قتيبه: ٢١٠، إحقاق الحق ٨: ٣٢١.

٣- المغازي للواقدي ٢: ٦٥٥، تاريخ الخلفاء للسيوطي: ١٦٧، ينابيع المودّه ١: ٤٢٢.

٤- المناقب للخوارزمي: ١٢٣ ح ١٣٩، مستدرك الحاكم ٢: ٣٦٧، و ج ٣: ٥، مسند أحمد ١: ٨٤، الكشّاف ٢: ٦٨٩، ينابيع المودّه ١: ٤٢١.

٥- ينابيع المودّه ١: ٤٤٩، شرح نهج البلاغه ١: ١٦، مناقب ابن شهر آشوب ٢: ٢٩١، الثاقب في المناقب: ٢٥٨ ح ٢٢٥، كشف الغمّه ١: ٣٨٤، إعلام الوري: ١٧٦.

٦- المغازي للواقدي ١: ١٤٧ ١٥٢.

٧- انظر سيره النبويه لابن هشام ١: ٧١٤، و المغازي للواقدي ١: ١٥٢ ١٧٤، و نهج الحق: ٢٤٨.

٨- كشف الغمّه ١: ١٩٣، الإرشاد للمفيد: ٤٥، سيره الأئمّه الاثنى عشر ١: ٢١٥.

٩- مناقب آل أبي طالب ٣: ١٢٣، كف الغمّه ١: ١٩٣.

علّي عليه السلام منهم تسعة (١)، و ذكر أهل السير قتلى أحد من المشركين، و ذكروا أنّ جمهورهم قتلى علّي و هم اثنا عشر (٢).

و روى العامّة و الخاصّة، أنّ في هذه الواقعة سُمع النداء

لا سيف إلا ذو الفقار و لا فتى إلا علّي.

و رواه عاصم بن ثابت (٣).

### و منها: غزوه الخندق،

و قد كان مقدمهما، و قتل فيها ابن عبد و دّ و ابنه حسل، و اضطرب المشركون لقتله و قتل ابنه، و الوا إلى الشتات.

و سأل ربيعه حذيفه عن علّي عليه السلام و مناقبه، فقال حذيفه: و ما تسألني؟! و الذي نفسى بيده، لو وضعت أعمال أصحاب محمّد منذ بعثه الله إلى يوم القيامة في كفّه، و وضع عمل علّي عليه السلام يوم قتل ابن عبد و دّ في كفّه أخرى، لرجح عمل علّي عليه السلام على أعمالهم، فقال ربيعه: هذا المدح الذي لا يقام له و لا يقعد (٤).

### و منها: غزوه بنى النضير،

و هو سبب الفتح فيها، فإنّه جاء بطل من اليهود و ضرب القبة المضروبه على النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم و رجع، حتّى إذا جاء الليل فقدوا علّيّاً عليه السلام فأخبر النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم فقال: إنّه فيما يصلح شأنكم.

فما لبث قليلاً، حتّى ألقى رأس اليهودى الذى ضرب القبة بين يدي النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم فقال له: كيف ظفرت به؟ فقال: علمت أنّه شجاع ما أجرأه أن يخرج ليلاً يطلب غيره، فكمنت له فوجدته أقبل و معه تسعة، فقتلته و أفلت أصحابه، فأخذ علّي بعض الأصحاب و تبعهم فوجدهم دون الحصن فقتلهم و أتى برؤوسهم، و كان ذلك سبب الفتح (٥).

١- السيره النبويه لابن هشام ٣: ١٣٥، كشف الغمه ١: ١٩٥.

٢- كشف الغمه ١: ١٩٦، الصحيح فى سيره النبيّ (ص) ٤: ٣١٩.

٣- الكامل فى التاريخ ٢: ٤٩، شرح نهج البلاغه ١٤: ٢٥١، مناقب على بن أبى طالب لابن المغازلى: ١٩٧، الأغاني ١٥: ١٩٢، ذخائر العقبى: ٧٤، الفصول المهمه لابن الصباغ: ٥٧، إعلام الورى: ١٩٣، الرياض النضرة ٢: ٢٥١، كشف الغمه ١: ١٩٤.

٤- شرح نهج البلاغه ١٩: ٦١، ينايع الموده ١: ٢٨٤ «بمعناه»، نهج الحق: ٢٤٩.

٥- بحار الأنوار ٢٠: ١٧٣.



**و منها: غزوه بنى قريظله،**

و كان سبب فتحهم، حيث إنه عليه السلام وفد إلى حصنهم، فقالوا: جاءكم قاتل عمرو، فحاصروهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم خمساً وعشرين يوماً فجاء الفتح (١).

**و منها: غزوه بنى المصطلق،**

و قتل فيها عليّ مالكاً و ابنه، و سبى عليّ جويزيّه بنت الحارث بن أبي ضرار، فجاء بها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاصطفاها لنفسه، فجاء أبوها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله إن ابنتي لا تُسبى، إنها امرأة كريمه، فقال: «اذهب فخيرها»، فقال: لقد أحسنت و أجملت، فاخترت رسول الله، فأعتقها و جعلها في جملة أزواجه (٢).

**و منها: غزوه الحديبيه،**

و كان أمير المؤمنين عليه السلام كتب بين النبي و بين سهل ابن عمرو، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: اكتب يا عليّ، فكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، فقال سهل: هذا كتاب بيننا و بينك، فافتحه بما نعرفه، و اكتب باسمك اللهم و امح ما كتبت، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: امح يا عليّ، فقال عليّ: لولا طاعتك لما محوتها، فمحاها، و كتب عليّ باسمك اللهم.

فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: اكتب هذا ما قاضى عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال سهل: لو أحببتك في الكتاب لأقررت برسالتك، امح هذا و اكتب اسمك، فأمر النبي عليّاً بمحوه، فقال عليّ عليه السلام: إن يدي لا تطيع، فأخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم يد عليّ فوضعها عليه فمحاها. فقال صلى الله عليه وآله وسلم لعليّ عليه السلام: إنك ستدعى إلى مثلها فتجيب على مضمض (٣).

و في هذه الغزوه طلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الماء، فكل من يذهب بالروايا يرجع خالياً، حتى ذهب عليّ عليه السلام فملاً الروايا و أتى بها، و عجب الناس.

١- الإرشاد للمفيد: ٥٨.

٢- السيره الحلييه ٢: ٢٨٠، تاريخ الخميس ١: ٤٧٤، البحار ٢٠: ٢٨٩.

٣- تاريخ يعقوبى ٢: ١٨٩، إعلام الورى: ١٨٩، الإرشاد: ٦٣، الكامل فى التاريخ ٢: ٩٠ بتفاوت يسير، و فى تاريخ الطبرى ٢: ١٢٢ صدر الحديث.

و فى هذه الغزوه أقبل سهل بن عمرو إلى النبىِّ صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم فقال للنبىِّ: إِنَّ أَرْقَاءَنَا لِحَقْوَا بَكَ فَأَرْجِعْهُمْ إِلَيْنَا، فغضب صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم وقال: لتنتهنَّ يا معشر قريش، أو لبيعثنَّ اللهُ عليكم رجلاً امتحن اللهُ قلبه للإيمان، يضرب رقابكم على الدين.

فقال بعض من حضر: أبو بكر؟ قال: لا، قيل: عمر؟ قال: لا، و لكنّه خاصف النعل فى الحجره، فنظروا فإذا بعلى عليه السلام يخصف نعل رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم فى الحجره (١). و قد ورد هذا المضمون فى عدّه روايات (٢).

### منها: غزوه خيبر،

و قد روى عبد الملك بن هشام فى كتاب السيره النبويه يرفعه إلى ابن الأكوغ، عن النبىِّ صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم أنه بعث برأيته إلى بعض حصون خيبر أبا بكر، فقاتل و رجع خائباً، ثم بعث عمر فكان كذلك، فقال: لأعطينَّ الرايه غداً رجلاً يحبُّ اللهُ و رسوله، و يحبُّه اللهُ و رسوله، يفتح اللهُ على يديه، كزّاراً ليس بفزّار، فدعا عليّاً عليه السلام و كان أرمداً فتفل فى عينيه، ثم قال: خذ هذه الرايه و امض، حتّى يفتح اللهُ عليك (٣).

و فيها عن أبى رافع: إنّ عليّاً عليه السلام لمّا دنا من الحصن ضربه يهودىّ بحجر، فسقط ترسه من يده، فتناول باب الحصن و تترس به، حتّى فتح اللهُ على يديه و ألقاه من يده، قال: كان معى سبعة نفر و أنا ثامنهم، فجهدنا أن نقلب الباب فلم نقدر (٤).

و قيل: و كان الذى يغلقه عشرون رجلاً و أراد المسلمون نقل الباب، فلم ينقله إلا

١- تاريخ بغداد ٨: ٤٣٣، أسد الغابه ٤: ٢٦، خصائص أمير المؤمنين عليه السلام للنسائى: ٧٦، التاج الجامع للأصول ٣: ٣٣٤، مناقب أمير المؤمنين لابن سليمان الكوفى ٢: ١٦ ح ٥٠٦، ذخائر العقبى: ٧٦، يتابع المودّه ١: ١٨٥.

٢- مسند أحمد ٣: ٣٣، تذكره الخواص: ٤٥، مستدرک الحاكم ٣: ١٢٣، أسد الغابه ٣: ٢٨٢، سنن الترمذى ٥: ٦٣٤ ح ٣٧١٥، خصائص أمير المؤمنين عليه السلام للنسائى: ٧٢، الرياض النضرة ٢: ٢١٦، ٢٥٢.

٣- السيره النبويه لابن هشام ٣: ٣٤٩، و أنظر ترجمه الإمام عليّ بن أبى طالب (ع) لابن عساكر ١: ١٧٥ ح ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، و تذكره الخواص: ٢٧، و مناقب عليّ بن أبى طالب لابن المغازلى: ١٨٠، و البدايه و النهايه ٧: ٣٣٨، و مسند أحمد ٥: ٣٥٣، و أسد الغابه ٤: ٢١، و المغازى ٢: ٦٥٤، و تاريخ الخلفاء: ١٧٢.

٤- السيره النبويه لابن هشام ٣: ٣٤٩، و أنظر كشف الغمّه ١: ١١١.

سبعون رجلاً (١).

### و منها: غزوه الفتح،

و فيها أمر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ سعد بن عباده بإعطاء الرايه لعليّ عليه السلام (٢).

و فيها أرسله النبي لإخراج كتاب كتبه حاطب بن أبي بلتعنه إلى أهل مكّه، يعرّفهم فيه مجيء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إليهم، و كان ابن أبي بلتعنه أعطاه لجاريه سوداء و أمرها أن تأخذ على غير الطريق، و كان معه الزبير، فطلبوا المكتوب فلم يجدها، فأراد الزبير الرجوع، فقال على عليه السلام: يخبرني رسول الله بأنّه عندها و يحلف، معاذ الله، فأخذ الجاريه و تهدّدها بالذبح، فأخرجت الكتاب من عقيصتها (٣)! و فيها قتل عليّ عليه السلام الحويرث بن نفيل، و أراد قتل جماعه إجماعهم أمّ هاني؛ فشكت إلى رسول الله، فعفا عنهم لقربها من عليّ.

### و منها: غزوه حنين،

و فيها عجب أبو بكر من كثرتهم (٤)، حتّى نزلت فيه الآيه (٥). و قد فرّ المسلمون سوى تسعه من بني هاشم، أقدمهم عليّ عليه السلام، و هو واقف بين يدي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ و قد قتل فيها من المشركين أربعين رجلاً، فوقع فيهم القتل و الأسر.

### و منها: غزوه السلسله،

و ذلك أنّه أخبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنّ المشركين أرادوا تبيّته في المدينه، فاستدعى أبا بكر فأرسله إلى الوادي الذي هم فيه، فلما وصلهم كمنوا له و خرجوا إليه فهزموه.

و كذلك ذهب بعده عمرو بن العاص لأنّه قال: أنا أذهب إليهم فإنّ الحرب خديعه،

١- الإرشاد: ٦٨، كشف الغمّه ١: ٢١٥، بحار الأنوار ٢١: ١٦.

٢- السيره النبويه لابن هشام ٤: ٤٩، السيره الحليّه ٣: ٣٥٣، الطبقات الكبرى ٢: ١١١، خصائص أمير المؤمنين عليه السلام للنسائي: ٥٦ ح ١٤.

٣- السيره النبويه لابن كثير ٣: ٥٣٦، تفسير الطبري ٢٨: ٣٨، الجامع لأحكام القرآن ١٨: ٥٠، روح المعاني ٢٨: ٣٦، تفسير البغوي ٤: ٣٢٨.

٤- الطبقات الكبرى ٢: ١٥٠، سيّد المرسلين ٢: ٥١٤.

٥- لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَ يَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ. التوبه: ٢٥.

فذهب و رجع منهزماً، فسار إليهم أمير المؤمنين عليه السلام يكمن بالنهار و يسير بالليل، فكبسهم بالليل و هم غافلون، فاستولى عليهم (١).

### و منها: غزوه تبوك،

و فيها خرج أمير المؤمنين عليه السلام فخرج لمبارزته عمرو ابن معديكرب، فولّى منهزماً و قتل أخاه و ابن أخيه و سبى امرأته و نساء غيرها.

و اصطفى لنفسه جاريه، فوشوا به إلى رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم ظانين أنه يغضب لمكان فاطمه عليها السلام، فقال النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم: «إنه يحلّ لعليّ عليه السلام من الفىء ما يحلّ لى» (٢).

### و أمّا حروبه فى عهد خلافته

#### فمنها: وقعه الجمل بينه عليه السلام و بين جند عائشه،

و كان رئيسهم طلحه و الزبير، و هما اللذان حرّكاهما على الحرب، و حشينا لها الطلب بدم عثمان، بعد أن كانت تقول: اقتلوا نعتاً قتله الله (٣)! فقتل لها فى ذلك، فقالت: قلت لهم و ما فعلوا، حتى تاب و صار كسيكه الفضه (٤)!! ثم إنه لَمّا تلاقى الفريقان قتل من أصحاب الجمل ستّة عشر ألفاً و سبعمائة و تسعون، و كانوا ثلاثين ألفاً، و قُتل من أصحاب عليّ ألف و سبعون رجلاً، و كانوا عشرين ألفاً، و كان قتلى عليّ عليه السلام منهم ما لا يُحصى.

#### و منها: وقعه صفين،

و قد أقامت شهوراً عديده، و كان من عظيم مواقعها ليله الهرير، و كان أولها المسايفه، و اخرها الملاقاه بالأبدان، و كان لعليّ عليه السلام فيها قتلى كثيره، و كلّما قتل واحداً كبير، فحسب له فيها خمسمائة و ثلاثين أو عشرين تكبيره، على عداد القتلى.

و قيل: عرف قتلاه بالنهار، فإن ضرباته كانت على وتيره واحده، إن ضرب طولاً

١- الإرشاد: ٨٧.

٢- الإرشاد: ٨٦.

٣- النهايه لابن الأثير ٥: ٨٠.

٤- تذكره الخواص: ٦٦، المناقب للخوارزمي: ١٨٤ ذ. ح ٢٢٣.

قد، و إن ضرب عرضاً قط (١)، و كانت كأنها مكواه بالنار.

و كان من جمله من قتل مع عليّ عليه السلام عمّار الذي قال فيه النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم: «تقتله الفئة الباغية» (٢).

### و منها: وقعه النهروان مع الخوارج،

و كانوا اثني عشر ألفاً، فكلمهم عليّ عليه السلام و ناظرهم، فرجع منهم ثمانيه آلاف، و بقي أربعة آلاف، و كان رئيسهم ذا الثدي، فقاتلهم عليه السلام فقتلهم، و لم يفلت منهم سوى تسعة: رجلان هربا إلى سجستان من خراسان، و فيها نسلهما، و اثنان إلى بلاد عمّان و بها نسلهما، و اثنان إلى اليمن و فيها نسلهما، و هم الإباضيه و آخران إلى بلاد الجزيره إلى قرب شاطئ الفرات، و آخر إلى تلّ معدن. و كان عليه السلام هو الذي قتل فيها الأبطال و جدل الرجال.

و كان من شجاعته أنّها تعدّ من أعظم المعاجز، فإنّ له من الخصائص ما لم يكن لأحد، و لا يكون مدى الأبد، فإنّه على كثره حروبه و عظم مواقفه، ما صرعه أحد، و لا ولى منهزماً، و لا جرح أحداً و سلم من جراحته، و لا قاد جيشاً إلا و كان النصر معه، و لا جرح جراحه أردته، و لا هاب الأقران، و لا خاف النزال، فهو معدوم النظير في الشجاعه، لا يماثله أحد.

### و أمّا الزهد

فقد كان عليه السلام أزهد الخلق بعد النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم، كما شهد بذلك عمر بن عبد العزيز (٣).

و روى سويد بن غفله أنّه دخل عليه فوجد بين يديه صحفه فيها لبن عظيم الرائحة من شدّه الحموضه، و في يده رغيف يُرى قشّار الشعير في وجهه و هو يكسره بيده

١- النهايه لابن الأثير ٤: ٢١، كشف الغمّه ١: ٢٥٣.

٢- صحيح البخارى ١: ١٢٢ باب التعاون في بناء المسجد، صحيح مسلم ٥: ٤٣٠ كتاب الفتن ح ٢٩١٦، مسند أحمد ٢: ١٦٤، و ج

٣: ٥، المناقب للخوارزمي: ١٠٥ ح ١١٠، فرائد السمطين ١: ٢٨٧ ح ٢٢٧، الفصول المهمّه لابن الصبّاغ: ١٢٢، مستدرک الحاكم

٣: ٣٨٥، مجمع الزوائد ٩: ٢٩٧، تاريخ بغداد ١٣: ١٨٧، و ج ٥: ٣١٥.

٣- تذكرة الخواص: ١٠٥، كشف الغمّه ١: ١٦٢، منهاج البراعه في شرح نهج البلاغه ٢: ٤٠٨.

أحياناً، فإذا عسر عليه كسره بركبته (١).

و كنس بيت المال يوماً ورشه و هو يقول: يا صفراء غزى غيرى، يا بيضاء غزى غيرى، ثم تمثّل:

هذا جنائى و خياره فيه إذ كل جان يده إلى فيه (٢)

و كان عليه السلام أخصن الناس مأكلاً و ملبساً، قال عبيد الله بن أبى رافع: دخلت عليه يوم عيد، فقدموا جراباً مختوماً، فوجدنا خبز الشعير فيه يابساً مرضوضاً، فأكل و ختم، فقلت: يا أمير المؤمنين لم تختمه؟! فقال: «خفت هذين الولدين يعنى الحسنين أن يلتاه بسمن أو زيت» (٣).

و كان ثوبه مرقوعاً بجلد تاره و بليف أخرى، و كان يلبس الكرابيس الغليظه، فإذا وجد كتمه طويلاً قطعه بشفره و لم يخطه، و كان لا يزال متساقطاً على ذراعيه، حتى يبقى سدى بلا لحمه.

و كان يأندم بخلّ و ملح إن ائتم، فان ترقى عن ذلك فبعض نبات الأرض، فإن ارتفع عن ذلك فبشىء من ألبان الإبل، و لا يأكل إلا قليلاً. و كان عليه السلام يقول: «لا تجعلوا بطونكم مقابر للحيوانات» (٤).

و هو الذى طلق الدنيا ثلاثاً، و كانت الأموال تجىء إليه ممّا عدا الشام فيفرّقها و يمزّقها و يقول:

هذا جنائى و خياره فيه إذ كلّ جان يده إلى فيه؛

(٥)

١- المناقب للخوارزمى: ١١٨ ح ١٣٠، فرائد السمطين ١: ٣٥٢ ح ٢٧٨، الغارات: ٥٦، كشف اليقين: ٨٦، تذكره الخواص: ١٠٧، إحقاق الحق ١٧: ٥٩٩، حليه الأبرار ١: ٣٥١.

٢- مروج الذهب ٢: ٣٨٠، ينابيع المودّه ١: ٤٤٦ و ٤٥٣، تذكره الخواص: ١٠٥، صفه الصفوه ١: ٣١٤، حليه الأولياء ١: ٨١.

٣- شرح نهج البلاغه ١: ٢٦، و فى تذكره الخواص: ١٠٦، ١٠٧، و حليه الأبرار ١: ٣٥٢ بتفاوت، ينابيع المودّه ١: ٤٥٢.

٤- شرح نهج البلاغه ١: ٢٦، ينابيع المودّه ١: ٤٥٢.

٥- شرح نهج البلاغه ١: ٢٦، صفه الصفوه ١: ١٣٣، ينابيع المودّه ١: ٤٥٣، حليه الأولياء ١: ٨١.

و كان يطوى يومين أو ثلاثة من الجوع، و يشدّ حجر المجاعه على بطنه الشريف.

و كان فراشه التراب، و وساده الحجر.

و من خبر ضرار بن ضميره الضبابي (١) عند دخوله على معاويه و مسألته عن أمير المؤمنين، قال فأشهد لقد رأيت في بعض مواقف، و قد أرخى الليل سدوله، و هو قائم في محرابه، قابض على لحيته، يتململ تململ السليم أى الملسوع و يبكي بكاء الحزين، و هو يقول: «يا دنيا يا دنيا؛ إليك عني، أباي تعرّضت؟ أم إلى تشوّقت؟ لا حان حينك، هيهات هيهات غزى غيرى، لا حاجه لي فيك، قد طلّقت ثلاثاً لا- رجعه لي فيك، فعيشك قصير، و خطر ك يسير، و أملك حقير، آه من قلّه الزاد و طول الطريق و بُعد السفر و عظيم المورد».

فقال له معاويه لعنه الله؛ يا ضرار، صف لي علياً، فقال له: اعفني من ذلك، فقال: ما أعفيك يا ضرار، قال: ما أصف منه؟! كان و الله شديد القوى، بعيد المدى، ينفجر العلم من أنحائه، و الحكمه من أرجائه، يستوحش من الدنيا و زهرتها، و يأنس بالليل و وحشته.

لا- يطمع القوى في باطله، و لا ييأس الضعيف من عدله، حسن المعاشره، سهل المباشره، خشن المأكل، قصير الملبس، غزير العبره، طويل الفكره، يقلّب كفه، و يحاسب نفسه.

و كان فينا كأحدنا، يجينا إذا سألناه، و يتدننا إذا سكتنا، و نحن مع تقريبه إلينا أشدّ ما يكون صاحب لصاحبه هيبه لا نبتدئه الكلام لعظمه، يحبّ المساكين، و يقرب أهل الدين.

و أشهد لقد رأيت في بعض مواقف، و قد أرخى الليل سدوله و غارت نجومه، قابضاً على لحيته، يتململ تململ السليم أى الملسوع و يبكي بكاء الحزين، و يقول: يا دنيا يا دنيا، غزى غيرى، أباي تعرّضت أم إلى تشوّقت، هيهات هيهات، قد طلّقتك ثلاثاً لا رجعه لي فيك، فعمرك قصير، و خطر ك حقير، آه من قلّه الزاد و بعد السفر

١- في نهج البلاغه: ٤٨٠ حكمه ٧٧ ضرار بن حمزه الضبائي، و في إرشاد القلوب ٢: ٢٤ ضرار بن ضميره اللبثي.



و وحشه الطريق.

فبكى معاويه لعنه الله و قال: رحم الله أبا الحسن، كان و الله كذلك، فكيف حزنك عليه يا ضرار؟ قال: حزن من ذبح ولدها في حجرها (١). و غير ذلك كثير جداً.

## و أما العباده

فقد كان أعبد الناس، و أكثرهم صلاةً و صوماً، و كان يصلى في كل ليلة ألف ركعه، و منه تعلم الناس النافله و الأوراد.

و كان يحفظ القرآن و لا حافظ هناك غيره.

و ما ظنك برجل يبلغ من محافظته على ورده أنه يبسط له نطع بين الصفيين ليله الهرير فيصلى عليه ورده و السهام تقع بين يديه و عن جانيه فلا يرتاع لذلك. و بلغ في العباده إلى حيث يؤخذ النشاب من جسده عند الصلاه (٢).

و كان زين العابدين عليه السلام يصلى في الليل ألف ركعه، ثم يلقي صحيفته و يقول: «أنى لى بعباده على» (٣) و هو الذى كان يقول: «إلهى ما عبدتك خوفاً من نارك، و لا طمعاً فى جنتك، و لكن وجدتك أهلاً للعباده فعبدتك» (٤).

و كانت جبهته كثفنه البعير، لكثره طول السجود.

و قيل لعلى بن الحسين عليهما السلام و هو أعبد العباد كيف عبادتك من عباده على؟ فقال: «عبادتى منه كعبادته عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم» (٥).

- 
- ١- مروج الذهب ٢: ٤٣٣، و ج ٣: ٢٥، حليه الأولياء ١: ٨٤، ربيع الأبرار ١: ٩٧، ٨٣٦، صفه الصفوه ١: ١٣٣ من الجزء الأول، ينابيع الموده ١: ٤٣٨، الفصول المهمه لابن الصبأغ: ١٢٩، ذخائر العقبى: ١٠٠ الرياض النضره ٢: ٢٨١، تذكره الخواص: ١١٣.
  - ٢- كشف اليقين: ١١٨، إحقاق الحق ٨: ٦٠٢، منهاج البراعه فى شرح نهج البلاغه ٨: ١٥٢.
  - ٣- الإرشاد: ٢٥٦، بحار الأنوار ٤٦: ٧٥.
  - ٤- الوافى ٤: ٣٦١ أبواب جنود الإيمان باب ٤٧، البحار ٤١: ١٤ ذ. ح ٤.
  - ٥- ينابيع الموده ١: ٤٥٣، شرح نهج البلاغه ١: ٢٧.

و من تأمل فى دعواته و مناجاته و أوراده المنقوله عنه و صلاته، ظهر ذلك له كلّ الظهور.

### و أمّا الحلم

فكان عليه السلام أحلم الخلق و أشدهم عفواً، و نبى عن ذلك: عفوه عن عائشه بعد ما فعلت فعلها الشنيع، و عفوه عن عبد الله بن الزبير، و كان أشد الناس له عداوه، و عفوه عن سعيد بن العاص بعد ظفره به.

و عن أهل البصره بعد انكسار شوكتهم، و نادى مناديه: لا يُجهز على جريح، و لا يُتبع مدبر، و لا يُقتل مستأسر، و من ألقى سلاحه فهو آمن، و لم يأخذ أثقالهم، و لا سبى ذراريهم (١).

و عن عسكر معاويه، لما منعه من الماء، فوقع عليهم و كشفهم عنه بعد المقاتله العظيمه، فشكوا إليه العطش، فأمر أصحابه بتخليه الشريعه لهم، و قال: «فى حدّ السيف ما يُغنى عن ذلك» (٢).

### و أمّا الفصاحه

فهو إمام الفصحاء، و سيّد البلغاء، و فى كلامه قيل: إنه فوق كلام المخلوقين و دون كلام الخالق (٣).

و قيل فى ذلك: أنه لو لم يكن فى البريه قرآن لكان نهج البلاغه قرآنهم.

و فى النظر فى خطبه، و مواعظه، و مناجاته، و دعواته، ما يغنى عن البرهان.

و لما قال محقن بن أبى محقن لمعاويه: جئتك من عند أعياء العرب يعنى علياً فقال له معاويه: و يحكك، و الله، ما سنّ الفصاحه لقريش غيره (٤).

١- مروج الذهب ٢: ٣٧٨، شرح نهج البلاغه ١: ٢٣، ينابيع الموده ١: ٤٥٠.

٢- ينابيع الموده ١: ٤٥١، مروج الذهب ٢: ٣٨٦.

٣- و شرح نهج البلاغه ١: ٢٤.

٤- و شرح نهج البلاغه ١: ٢٤.

## وَأَمَّا حَسَنُ الْأَخْلَاقِ وَطَلَّاقُهُ الْوَجْهَ

و هي معروفه فيه، حتّى عابه أعداؤه! وقد قال فى ذلك عمرو بن العاص: إنّه ذو دعابه شديده، وقد أخذها من عمر، حيث قال لعلّى عليه السلام: لله أبوك لولا دعابه فيك (١).

وقال معاويه لقيس بن سعد: رحم الله علياً كان هشاشاً، بشاشاً، ذا فكاهه. فقال قيس: كان رسول الله يمزح و يتبسّم مع أصحابه، إنّه والله لكان من تلك الفكاهه و الطلاقه أهيب من ذى لبد قد مسّه الطوى، تلك هيبه التقوى، لا كما يهابك طغاه أهل الشام (٢).

قال ابن أبى الحديد: وقد بقى هذا الخلق متوارثاً فى محبّيه إلى الان، كما بقى الجفاء و الخشونه و الوعوره فى الجانب الآخر (٣).

و أمّا حاله سلام الله عليه فى الرأى و التدبير و حسن السياسه؛ فمعلوم لمن تأمل فى مواقعه و مشاهدته، و خصوصاً ما صدر بعد استقامه الأمر له.

و كانت تعظّمه الفلاسفه، و تصوّر ملوك الإفرنج و الروم صورته فى بيعها و بيوت عباداتها، حاملماً سيفه مشمراً للحرب، و تصوّرها ملوك الترك و الديلم على أسيافها، و كانت على سيف عضد الدوله بن بويه، و سيف ابنه ركن الدوله، و على سيف آلب أرسلان، و سيف ابنه ملك شاه.

## وَأَمَّا السَّخَاوَةُ وَالْجُودُ

فحاله فيه ظاهر، كان يصوم و يطوى و يؤثّر بزاده.

و روى أنّه لم يملك إلا أربعة دراهم فتصدّق بواحد ليلاً، و بدرهم نهاراً، و بدرهم سراً، و بدرهم علانيه (٤).

١- المصدر السابق، تاريخ المدينه المنوره ٢: ٨٨٠، النهايه لابن الأثير ٢: ١١٨ بتفاوت.

٢- شرح نهج البلاغه ١: ٢٥، تاريخ يعقوبى ٢: ١٥٨.

٣- شرح نهج البلاغه ١: ٢٦.

٤- التفسير الكبير للرازى ٧: ٨٩، الكشاف ١: ٣١٩، المناقب للخوارزمى: ٢٨١ ح ٢٧٥، شرح نهج البلاغه ١: ٢١، كشف الغمّه ١:

١٧٧، ٣١٠. تفسير العياشى ١: ١٥١ ح ٥٠٢، البحار ٤١: ٢٥ ذ. ح ١، البرهان فى تفسير القرآن ١: ٢٥٧ ح ٧٤.

و روى أنه كان يستسقى بيده لنخل قوم من يهود المدينة حتى نحلت يده، و يتصدق بالأجره، و يشد على بطنه حجراً (١).

قال الشعبي: إنه كان أسخى الناس، ما قال لسائل «لا» قط (٢).

و قال معاوية بن أبي سفيان لمحقن بن أبي محقن الطبى لما قال له: جئتك من عند أبخل الناس يعنى علياً عليه السلام قال له:

و يحك، كيف تقول: إنه أبخل الناس، و لو ملك بيتاً من تبن و بيتاً من تير لأنفد تبره قبل تبره.

و هو الذى يكنس بيت الأموال و يصلى.

و هو الذى قال: يا صفراء يا بيضاء غزى غيرى.

و هو الذى لم يخلف ميراثاً (٣)؛ إلى غير ذلك من الفضائل و الكرامات.

### و أما مرتبته فى الآخرة

فإنها لا تكون لنبى أو وصى نبى؛ لأنه صاحب الحوض و اللواء و الصراط و الإذن.

و روى الخوارزمى عن ابن عباس، قال، قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: لا يدخل الجنة إلا من جاء بجواز من على بن أبى طالب عليه السلام (٤).

و عن ابن عباس أنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: «إذا كان يوم القيامة أمر الله جبرائيل أن يجلس على باب الجنة، فلا يدخلها إلا من معه براءة من العذاب من على بن أبى طالب عليه السلام» (٥).

١- شرح نهج البلاغه ١: ٢٢، سنن ابن ماجه ٢: ٨١٨ ح ٢٤٤٦، سنن البيهقى ٦: ١١٩، حليه الأولياء ١: ٨٦، أسد الغابه ٤: ٢٣.

٢- شرح نهج البلاغه ١: ٢٢، ينابيع الموده ١: ٤٤٩.

٣- شرح نهج البلاغه ١: ٢٢.

٤- المناقب للخوارزمى: ٣٢٠ ح ٣٢٤ بتفاوت. و انظر المناقب لابن المغازلى: ١٩، و الرياض النضرة ٢: ٢٣٣ و فيه: لا يجوز أحد الصراط، و الصواعق المحرقة: ٧٥، و إحقاق الحق ٧: ١٢٠.

٥- المناقب للخوارزمى: ٣٢٠ ح ٣٢٤، المناقب لابن المغازلى: ١٣١، لسان الميزان ١: ٥١، و ج ٤: ١١١ بتفاوت، ذخائر العقبى: ٧١ بتفاوت، الرياض النضرة ٢: ٢٢٦، أخبار أصبهان ١: ٣٤٢، إحقاق الحق ٧: ١٢٠.

و عن جابر بن سمره، قال، قيل: يا رسول الله من صاحب لوائك في الآخرة؟ قال: «صاحب لوائى فى الدنيا على بن أبى طالب عليه السلام» (١).

و عن عبد الله بن أنس، قال، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا كان يوم القيامة، و نصب الصراط على شفير جهنم، لم يجز عليه إلا من كان معه كتاب بولايه على بن أبى طالب» (٢).

و لمحبييه أيضاً المرتبه العاليه، ففى مسند ابن حنبل، عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم: أنه أخذ بيد الحسين عليهما السلام و قال: «من أحببني و أحب هذين و أحب أباهما و أمهما، كان معى فى درجتى يوم القيامة» (٣).

و عن حذيفه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أحب أن يتمسكك بقبضه الياقوت التى خلقها الله تعالى ثم قال: كوني فكانت، فليتول على بن أبى طالب عليه السلام من بعدى» (٤).

و قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لو اجتمع الناس على حب على، لم يخلق الله النار» (٥).

و قال صلى الله عليه وآله وسلم: «حب على حسنه لا يضر معها سيئه، و بغض على سيئه لا تنفع معها حسنه» (٦).

١- المناقب لابن المغازلى: ٢٠٠، المناقب للخوارزمى: ٣٥٨ ح ٣٦٩، ينابيع المودّه ١: ٣٧٠، إحقاق الحق ٤: ٢٢٧، و ج ٦: ٥٤، و ج ٧: ٣٨٤ و فيه: و أنت صاحب لوائى فى الدنيا و الآخرة.

٢- المناقب لابن المغازلى: ٢٤٢، أخبار أصبهان ١: ٣٤٢، الرياض النضرة ٢: ٢٢٦ بتفاوت، إحقاق الحق ٧: ١١٩.

٣- مسند أحمد ١: ٧٧.

٤- حليه الأولياء ١: ٨٦، المناقب لابن المغازلى: ٢١٦ بلفظ آخر، لسان الميزان ٢: ٣٤، إحقاق الحق ٥: ١٠٦.

٥- المناقب للخوارزمى: ٦٧ ح ٣٩، مقتل الحسين للخوارزمى: ٣١، و أنظر إحقاق الحق ٧: ١٤٩، ينابيع المودّه ١: ٢٧٣، الفردوس بمأثور الخطاب ٣: ٣٧٣ ح ٥١٣٥.

٦- المناقب للخوارزمى: ٧٥ ح ٥٦، الفردوس بمأثور الخطاب ٢: ١٤٢ ح ٢٧٢٥، ينابيع المودّه ١: ٢٧٠٠، مناقب آل أبى طالب لابن شهر آشوب ٣: ١٩٧، إحقاق الحق ٧: ٢٥٧.

و عن سلمان قال: سمعت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «من أحبَّ علياً فقد أحبَّني (١)» و من أبغض علياً فقد أبغضني» (٢).

و روى أخطب خوارزم، عن ابن عمر، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «من أحبَّ علياً قبل الله صلواته و صومه و استجاب دعاءه، ألا- و من أحبَّ علياً أعطاه الله بكلِّ عرق في بدنه مدينه في الجنه، [و من أحبَّ آل محمّد آمن الحساب و الميزان و الصراط] ألا- و من أحبَّ آل محمّد فأنا كفيله في الجنه مع الأنبياء، ألا و من أبغض آل محمّد جاء يوم القيمة مكتوباً بين عينيه أيس من رحمه الله» (٣).

و في مناقب الخوارزمي، عن أبي ذر، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «من ناصب علياً الخلافه بعدى (٤) فهو كافر، و قد حارب الله و رسوله» (٥).

و عن معاويه بن وجيس القشيري، قال: سمعت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يقول لعليّ عليه السلام: «لا يبالي من مات و هو يبغضك مات يهودياً أو نصرانياً» (٦).

و عن أنس بن مالك أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال لعليّ عليه السلام: «كذب من زعم أنّه يحبني و يبغضك» (٧).

و عن أبي هريره أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال لعليّ و فاطمه و الحسنين: «أنا حرب لمن حاربكم، و سلم لمن سالمكم» (٨).

و عن ابن عباس قال، قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لعليّ عليه السلام:

١- و في «ح» زياده: و من أحبني فقد أحبَّ الله، و من أبغضني فقد أبغض الله.

٢- مستدرک الحاكم ٣: ١٣٠، مجمع الزوائد ٩: ١٣٢، ذخائر العقبى: ٦٥، المناقب الخوارزمي: ٦٩ ح ٤٤، إحقاق الحقّ ٦: ٤١٠.

٣- المناقب للخوارزمي: ٧٢ ح ٥١، إحقاق الحقّ ٧: ١٦١، و ما بين المعقوفين زياده في المصدر.

٤- في الحجرية: من غصب علياً عليه السلام بعدى.

٥- حكاه عنه في نهج الحقّ: ٢٦٠ و لكن وجدناه في المناقب لابن المغازلي: ٤٦.

٦- المناقب لابن المغازلي: ٥١ و فيه معاويه بن حيده القشيري، ينابيع الموده ٢: ٢٩١.

٧- فرائد السمطين ٢: ٢٤٣، المناقب لابن المغازلي: ٥١، البدايه و النهايه لابن كثير ٧: ٢٥٥، إحقاق الحقّ ٦: ٥٤٨.

٨- مسند أحمد ٢: ٤٤٢، مستدرک الحاكم ٣: ١٤٩، المناقب للخوارزمي: ١٤٩ ح ١٧٧ بتفاوت، سنن ابن ماجه ١: ٥٢، ح ١٤٥ و

فيه: أنا سلم لمن سالمتم، سنن الترمذي ٥: ٦٩٩ ح ٣٨٧٠، ينابيع الموده ٢: ٥٣، الإصابه ٤: ٣٧٨.

«أنت سيّد من فى الدنيا و من فى الآخرة، من أحبّك أحبّنى، و من أحبّنى أحبّ الله، و عدوّك عدوّى، و عدوّى عدوّ الله، و يل لمن أبغضك» (١).

إلى غير ذلك من الأخبار التى ملأت الأقطار و ظهرت ظهور الشمس فى رايحه النهار (٢)، لكنّها لم تبلغ عائشه أمّ المؤمنين المطلعه على جميع الأخبار الصادره عن خاتم النبيين! و لا بلغت معاويه كاتب الوحي فكتبها! و لا كتب الآيات الدالّه على فضل أمير المؤمنين عليه السلام، و على لزوم موّده أولى القربى!! و لا- بلغت المشايخ الأولين؛ حتّى جعلوا أمير المؤمنين عليه السلام معزولاً لم يأتّمونه على أدنى الولايات! و ليت شعرى كيف تكون محبّه من لم يكن نبياً و لا إماماً إيماناً و تركها كُفراً.

و كيف تثبت هذه المرتبه الجليله المتاخمه مع مرتبه النبوه لمن يكون كبعض الصحابه.

و كيف كان فالأخبار متواتره معنىّ إن لم يكن التواتر اللفظى على أنّ اعتقاد ولايه على عليه السلام و محبّته من أصول الدين؛ و ذلك إنّما يجرى على أصول الشيعة.

**و أما المثالب الثابته للقوم التى يابى كثيراً منها الإسلام، فضلاً عن الإيمان و العداله**

**اشاره**

فكثيره لا يمكن ضبطها، و لكن نذكر نبذه منها.

**أما ما صدر من الأول**

**اشاره**

فأمور:

**منها: التخلف عن جيش أسامه،**

و قد تواتر ذلك (٣)، و تواتر لعن المتخلف (٤)،

١- المناقب للخوارزمى: ٣٣٧ ح ٣٣٧، مستدرک الحاكم ٣: ١٢٨.

٢- انظر المعيار و الموازنه: ٢٢٤ ٢٥٨، و مناقب الإمام أمير المؤمنين لابن سليمان الكوفى ١: ٢٥٣ ٤٣٠، و كشف الغمّه ١: ٧٧ ٧٩،

و إحقاق الحق ٤: ٤٩، و ج ٦: ٤٠٦، و ج ٧: ١٣٩.

٣- الكامل فى التاريخ ٢: ٢٠٠، الإيضاح لابن شاذان: ٣٦١، الطرائف ٢: ٤٤٩، نهج الحق: ٢٦٣، منار الهدى: ٢٣١، كتاب سليم بن قيس ٢: ٦٨٣.

٤- انظر الملل و النحل للشهرستانى ١: ٢٣، و الاستغاثه: ٥٣، و الفصول المهمه لشرف الدين: ١٠٣، و شرح المواقف ٨: ٣٧٦، و نهج الحق: ٢٦٤.



و للتخلف باعث معنوي يدركه كل ذي رؤيه.

### و منها: شهاده عمر أن بيعته كانت فتنه،

و قد رووها في كتبهم (١)، و تأولوها بالفجاءه (٢)، و قوم قالوا: فتنه (٣).

### و منها: استقالته المشهوره،

و هي مرويه بأنحاء مختلفه (٤).

### و منها: منع فاطمه الزهراء عليها السلام إرثها بروايه مخالفه للقران،

و قد روى البخارى بطريقتين أن فاطمه عليها السلام أرسلت تطالبه بميراثها فمنعها من ذلك فغضبت على أبي بكر و هجرته و لم تكلمه حتى ماتت (٥)، و دفنها على عليه السلام ليلاً، و لم يؤذن به أبو بكر (٦).

و هذا لا يكون إلا من عدم إنذار النبي صلى الله عليه و آله و سلم أهل بيته، فيلزم أن يكون النبي صلى الله عليه و آله و سلم قد خالف الله تعالى في قوله تبارك و تعالى وَ أَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ (٧) لأنه لم ينذر علياً و فاطمه و الحسن و الحسين عليهم السلام و العباس و لا أحداً من بنى هاشم الأقربين، و لا أحداً من نسائه، و لا أحداً من المسلمين!

١- صحيح البخارى ٨: ٢٠٨، ٢١٠ كتاب المحاربين، مسند أحمد ١: ٥٥، تاريخ الخلفاء للسيوطي: ٦٧، السيره الحلبيه ٣: ٣٦٣، السيره لابن هشام ٤: ٣٠٨، الصواعق المحرقة: ٥، ٨، ٢١، شرح نهج البلاغه ٢: ٥٠ و فى تاريخ الطبرى ٣: ٢١٠ فتنه كفتلات الجاهليه فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه.

٢- تيسير الوصول إلى جامع الأصول ٢: ٤٣.

٣- النهايه لابن الأثير ٣: ٤٦٧.

٤- تذكره الخواص: ٦٢، مجمع الزوائد ٥: ١٨٣، الإمامه و السياسه ١: ١٤، كنز العمال ٥: ٥٨٨ ح ١٤٠٤٦ و ص ٥٨٩ ح ١٤٠٥٠، وص ٦٣١ ح ١٤١١٢، وص ٦٥٦ ح ١٤١٥٤، تاريخ مختصر الدول: ٥٨، سر العالمين: ٢٠ ٢٢ مقاله الرابعه، نهج الحق: ٢٦٤.

٥- صحيح البخارى ٤: ٩٦ كتاب الوصايا، باب فرض الخمس، و أنظر صحيح مسلم ٤: ٣٠ كتاب الجهاد و السير ح ١٧٥٩، و سنن الترمذى ٤: ١٥٧ ح ١٦٠٧، و مسند أحمد ١: ٦، ٩، ١٠، و سنن البيهقى ٦: ٣٠٠، و البدايه و النهايه ٥: ٢٨٥، و السيره النبويه لابن كثير ٤: ٤٩٥، السيره النبويه للذهبي: ٤١٢ و كنز العمال ٥: ٦٠٤ ح ١٤٠٦٩، و الطبقات الكبرى ٢: ٢٤٠ و ج ٨: ٢٣، و تاريخ المدينه المنوره ١: ١٩٦.

- ٦- مستدرک الحاکم ٤: ١٦٢، الصواعق المحرقة: ٨، کفایه الطالب: ٣٧٠، تاریخ المدینہ المنورہ ١: ١١٠، سنن البیہقی ٤: ٢٩.
- ٧- الشعراء: ٢١٤.

و روى الحافظ بن مردويه بإسناده إلى عائشه أنها ذكرت كلام فاطمه لأبيها، و قالت فى آخره: «و أنتم تزعمون أنّ لا إرث لنا! أ فَحُكِّمَ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْعُونَ (١) الآيه، يا معشر المسلمين؛ إنّه لا أرث أبى يا ابن أبى قحافه، أ فى كتاب الله ترث أباك و لا أرث أبى، لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً فَرِيئاً، فدونهاها مرحوله مختومه فى عنقك، تلقاه يوم حشرك و يوم نشرك، فنعم الحَكَمَ اللهُ تعالى، و الغريم (٢) محمّد صَلَّى اللهُ عليه و آله و سلم، و الموعد القيامة، و عند الساعة يخسر المبطلون» (٣).

و روى الواقدى و غيره من العامه أنّ النبى لَمَّا افتتح خبيراً اصطفى لنفسه قرى من قرى اليهود، فنزل عليه جبرئيل عليه السلام بهذه الآيه وَ آتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ (٤) فقال النبى صَلَّى اللهُ عليه و آله و سلم: «و من ذا القربى، و ما حَقُّه؟ قال جبرئيل عليه السلام: فاطمه عليها السلام» فدفع إليها فدك و العوالى، فاستعملتها حتّى توفى أبوها.

فلَمَّا بويع أبو بكر منعها فكلمته، فقال: ما أمنعك عمّا دفع إليك أبوك، فأراد أن يكتب لها فاستوقفه عمر! فقال: امرأه، فلتأت على ما ادعت بينه، فأمرها أبو بكر، فجاءت بعلى عليه السلام و الحسين عليهما السلام و أمّ أيمن و أسماء بنت عميس، فردّ شهادتهم! فقال: لا، أمّا علىّ فإنه يجزّ نفعاً إلى نفسه، و الحسنان ابناك، و أمّ أيمن و أسماء نساء، فعند ذلك، غضبت عليه فاطمه الزهراء عليها السلام و حلفت أن لا تكلمه حتّى تلقى أباهما و تشكو إليه (٥).

١- المائدة: ٥٠.

٢- فى «ح»: و المقيم.

٣- الإمامه و السياسة ١: ٣١، تاريخ الإسلام للذهبي ١: ٥٩١، مروج الذهب ٣: ٢٣٧، الصواعق المحرقة: ٨، شرح نهج البلاغه ١٦:

٢١٢، الشافى ٤: ٧٢، الاحتجاج للطبرسى ١: ١٠٢.

٤- الإسراء: ٢٦.

٥- انظر شواهد التنزيل ١: ٣٣٨ ٣٤١ ح ٤٦٧ ٤٧٣، الدر المنثور ٥: ٢٧٣، السيره الحليه ٣: ٣٦٢، ينابيع المودّه ١: ١٣٨، المسترشد

فى الإمامه: ٥٠١، ٥٠٢، معجم البلدان ٤: ٢٣٨ ٢٤٠، شرح نهج البلاغه ١٦: ٢١٠، ٢١٣، ٢١٤، ٢٧٤، ٢٧٥، مجمع الزوائد ٧: ٤٩.

و هذا يدل على نهايه جهله بالأحكام، و على أنّهما لم يكن عندهما مثقال ذره من الإسلام.

و هل يجوز على الذين طهرهم الله بنص الكتاب أن يقدموا على غضب المسلمين أموالهم!! و أن يدلّهم أبو بكر على طريق الصواب!! فاعتبروا يا أولى الألباب.

مع أنه قد روى مسلم في صحيحه بطريقتين، أنّ النبي صلى الله عليه و آله و سلم قال

فاطمه الزهراء بضعه مني، يؤذيني من آذاها

(١). و روى البخارى في صحيحه أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: «فاطمه بضعه مني، من أبغضها فقد أبغضني»

(٢). و كذلك روى هذين الحديثين في الجمع بين الصحيحين (٣).

و روى في الجمع بين الصحاح الست أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: «فاطمه (٤) سيده نساء العالمين» ثم قال:

«سيده نساء أهل الجنّة» (٥).

و روى بطريق آخر أيضاً أنّه قال: «أ لا ترضين أن تكوني سيده نساء العالمين أو سيده نساء أهل الجنّة» (٦) و روى بطريق آخر

أيضاً قال لها: «أ لا ترضين أن تكوني سيده نساء المؤمنين، أو سيده نساء هذه الأمّة» (٧) و كذلك رواه البخارى في صحيحه

(٨)؛ و كذلك رواه الثعلبي (٩).

١- صحيح مسلم ٥: ٥٣ ح ٢٤٤٩ باب فضائل فاطمه بنت النبي عليها الصلاه و السلام، و تحت الرقم حديث آخر بطريق آخر.

٢- صحيح البخارى ٥: ٣٦ باب مناقب فاطمه عليها السلام.

٣- راجع جامع الأصول ٩: ١٢٧ ذيل حديث ٦٦٧٤، التاج الجامع للأصول ٣: ٣٥٣.

٤- في «ح» زياده: بضعه مني.

٥- جامع الأصول ٩: ١٢٩ ح ٦٦٧٦، الجامع الصغير ٢: ٢٠٩ ح ٥٨٣٥ و انظر مستدرك الحاكم ٣: ١٥٤.

٦- اللؤلؤ و المرجان ٣: ١٥٣ ح ١٥٩٣، مستدرك الحاكم ٣: ١٥٦، سنن ابن ماجه ١: ٥١٨ ح ١٦٢١، مسند أحمد ٣: ٨٠ و فيه:

فاطمه سيده نساء أهل الجنّة، حليه الأولياء ٢: ٤٠، ينابيع المودّه ٢: ٧٥، كنز العمال ١٢: ١٠٧ ح ٣٤٢١٦.

٧- مستدرك الحاكم ٣: ١٥٦، جامع الأصول ٩: ١٣٠ ذيل حديث ٦٦٧٧.

٨- صحيح البخارى ٤: ٢٤٨ باب علامات النبوه في الإسلام.

٩- و أنظر المناقب لابن شهر آشوب ٣: ٣٢٣، و بحار الأنوار ٤٣: ٣٧.

و منه: إحراق بيت فاطمه الزهراء لَمَّا جلس فيه على عليه السلام و معه الحسنان و امتنع عن المبايعه، نقله جماعه من أهل السنّه، منهم: الطّبري (١) و الواقدي (٢) و ابن حزامه عن زيد بن أسلم، و ابن عبد ربّه (٣) و هو من أعيانهم و روى في كتاب «المحاسن» (٤) و غير ذلك (٥).

### و أمّا ما صدر من الثّاني:

**فمنه: قول الزمخشري في ربيع الأبرار قد تمثّل بهذه الأبيات عمر و هو سكران:**

أ يخبرنا ابن كبشه أن سنجيا و كيف حياه إصدام و هام  
إذا ما الرأس زائل منكبيه فقد شبع الأنيس من الطعام  
و يقتلني إذا ما كنت حيّاً و يحييني إذا رمّت عظامي  
ألا من يبلغ الرحمن عنّي باتّي تارك شهر الصيام  
فقل لله يمنعي شرابي و قل لله يمنعي طعامي (٦)

**و منه: مخالفته للنبيّ صلى الله عليه و آله و سلم الذي لا ينطق عن الهوى في إحضار الدواه و القرطاس؛**

ليكتب للمسلمين كتاباً لن يضلّوا بعده أبداً، فقال: دعوه فإنّه يهجر و رواه الأكثر بلفظ: «إنّ الرجل» و هذا لا يجوز أن يواجه به مثل النبيّ الكريم ذى الخلق العظيم.

و قد روى ذلك مسلم في صحيحه، و رواه غيره من أهل النقل (٧).

١- تاريخ الطبري ٢: ٢٣٣؛ و فيه: التهديد بالإحراق.

٢- حكاة عنه في نهج الحقّ: ٢٧١.

٣- العقد الفريد ٤: ٢٥٩، ٢٦٠؛ و فيه التهديد بالإحراق.

٤- نقل عنه في نهج الحقّ: ٢٧٢ و أنظر أعلام النساء ٤: ١١٦، و المختصر في أخبار البشر ١: ١٥٦.

٥- تاريخ الأحمدي: ١٢٨، تلخيص الشافى ٣: ٧٦، شرح نهج البلاغه ٢: ٥٦ و فيه التهديد بالإحراق، و هذا نصّه: و الذي نفسى بيده لتخرجنّ إلى البيعه أو لأحرقنّ البيت عليكم.

٦- ربيع الأبرار ٤: ٥١.

٧- صحيح مسلم ٣: ٤٤٥ كتاب الوصيه باب الوقف ح ١٦٣٧، مسند أحمد ١: ٣٣٦، ٣٥٥ و ج ٣: ٣٤٦، الطبقات الكبرى ٢: ١٨٧،  
نهايه الأرب ٣: ٣٣٤، ٣٣٥، الملل و النحل ١: ٢٢، السيره النبويه للذهبي: ٣٨٣ تذكره الخواص: ٦٢، النهايه لابن الأثير ٥: ٢٤٦، سرّ  
العالمين للغزالي: ٢١، و شرح المواقف للجرجاني ٨: ٣٧٦.

و كان ابن عباس يقول: إنَّ الرزيه كلَّ الرزيه ما حال بيننا و بين كتاب نبينا صلى الله عليه و آله و سلم (١).

**و منه: بيعه أبي بكر،**

و خاصم عليها بغير دليل.

**و منه: قصد بيت النبوه**

و ذريه الرسول بالإحراق (٢).

**و منه: أمره بوجع الحامل و وجع مجنونه، فنهاه علي،**

فقال: لولا علي لهلك عمر (٣).

**و منه: منع المغالاه في المهر،**

فقال له امرأه: أما تقرأ القرآن؟! قال الله تبارك و تعالى وَ آتَيْتُمُ إِخِذًا هُنَّ قِنطَارًا (٤) الآية فقال: كلَّ الناس أفقه من عمر، حتَّى المخدّرات في البيوت (٥).

**و منه: أنه أعطى عائشه و حفصه في كلَّ سنه عشره آلاف درهم من بيت المال،**

و أخذ أيضاً مائتي درهم فأنكر عليه الصحابه، فقال: «أخذتها من جهه القرض» (٦).

**و منه: أنه تسوّر على قوم فوجدهم على منكر؛**

فقالوا له: أخطأت من جهات:

---

١- صحيح البخارى ١: ٣٦ كتاب العلم، باب كتابه العلم، مسند أحمد ١: ٣٢٤، ٣٣٦، الممل و النحل ١: ٢٢، الطبقات الكبرى ٢: ١٨٨، البدايه و النهايه ٥: ٢٢٧، السيره النبويه لابن كثير ٤: ٤٥١، السيره النبويه للذهبي: ٣٨٤، الأنس الجليل ١: ٢١٦.  
٢- الإمامه و السياسه ١: ١٩، تاريخ الطبرى ٢: ٢٣٣، العقد الفريد ٤: ٢٥٩، أعلام النساء ٤: ١١٦، المختصر فى أخبار البشر ١:

١٥٦، نهج الحقّ: ٢٧١.

٣- مستدرك الحاكم ٤: ٣٨٩، مسند أحمد ١: ١٤٠، ١٥٤، المناقب للخوارزمي: ٨٠ ح ٦٥، فيض القدير ٤: ٣٥٧، إرشاد الساري ١٠: ٩، ذخائر العقبى: ٨١، تذكره الخواص: ١٣٧، الرياض النضرة ٢: ٢٥٩، شرح المواقف للجرجاني ٨: ٣٧٠، نهج الحق: ٢٧٧. و ليس في بعضها: لولا عليّ لهلك عمر.

٤- النساء: ٢٠.

٥- الدر المنثور ٢: ٤٦٦، التفسير الكبير للرازي ١٠: ١٣، مستدرك الحاكم ٢: ١٧٧، الجامع لأحكام القرآن ٥: ٩٩، روح المعاني ٤: ٢٤٤، سنن البيهقي ٧: ٢٣٣، ٢٣٤ ليس فيه «حتى المخدرات في البيوت»، الكشاف ١: ٤٩١، مجمع الزوائد ٤: ٢٨٣، ٢٨٤، فتح القدير ١: ٤٤٣.

٦- الكامل في التاريخ ٢: ٣٥١، شرح نهج البلاغه ٣: ١٥٣، نهج الحق: ٢٧٩.



التجسس و قد نهى الله عنه، و الدخول من غير الباب و قد نهى الله عنه، و الدخول من غير إذن و قد نهى الله عنه؛ فدخله الخجل (١).

### و منه: أنه منع خمس أهل البيت

و كان عليه ثمانون ألف درهم (٢).

### و منه: أنه عطل حدود الله في المغيرة بن شعبه،

و لقن الشاهد الرابع فامتنع، حتى كان عمر يقول إذا رآه: قد خفت أن يرميني الله بحجاره من السماء (٣).

و كان يتلون في أحكامه لجهله (٤) حتى قضى في الحد سبعين قضيه (٥)، و روى مائه قضيه.

و كان يفضل في العطاء و الغنيمه (٦)، و يعول على الظنون في إقامه الحدود.

### و منه: أنه قال: متعتان كانتا على عهد رسول الله، و أنا أنهى عنهما و أعاقب عليهما.

و منه: أنه قال: متعتان كانتا على عهد رسول الله، و أنا أنهى عنهما و أعاقب عليهما (٧).

و قد روى البخارى و مسلم فى صحيحهما من عدّه طرق عن جابر و غيره: كنّا نستمتع بالقبضه من التمر و الدقيق على عهد رسول الله و أبى بكر، حتى نهانا عنها عمر (٨)، و قد روى فى الجمع بين الصحيحين نحو ذلك من عدّه طرق (٩).

١- الدر المنثور ٧: ٥٦٨، شرح نهج البلاغه ١: ١٨٢، كنز العمال ٣: ٨٠٨ ح ٨٨٢٧.

٢- تاريخ يعقوبى ٢: ١٤٦، سنن البيهقى ٦: ٣٤٤، الخلفاء الراشدون لأبى عثمان الذهبى: ١٤.

٣- سنن البيهقى ٨: ٢٣٥، وفيات الأعيان ٦: ٣٦٤، المسترشد للطبرى: ١٥٩.

٤- تفسير الطبرى ٦: ٣٠، ذخائر العقبى: ٨٢، سنن البيهقى ٧: ٤٤٢، و ج ٨: ٢٧٤، المناقب للخوارزمى: ٨٠ ح ٦٤ و ٦٥، مجمع الزوائد ١: ٢٦٦.

٥- سنن البيهقى ٦: ٢٤٥.

٦- فتوح البلدان: ٤٣٥ ٤٤٧.

٧- مسند أحمد ١: ٥٢ بتفاوت، التفسير الكبير للرازى ١٠: ٥٠، البيان و التبيين للجاحظ ٢: ٢٢٣، أحكام القرآن للجصاص ١:

٣٤٢، ٣٤٥، و ج ٢: ١٨٤، الجامع لأحكام القرآن للطربى ٢: ٢٧٠، المبسوط للسرخسى ١: ٤٤٤.

- ٨- صحيح البخارى ٧: ١٦ كتاب النكاح، وفيه أصل الجواز، صحيح مسلم ٣: ١٩٤ ح ١٤٠٥ من كتاب النكاح، و أنظر فتح البارى ٩: ٢١١، و مسند أحمد ٣: ٣٢٥.
- ٩- صحيح مسلم ٣: ١٩٤، كتاب النكاح باب نكاح المتعه ح ١٤٠٥، مسند أحمد ٣: ٣٠٤، المصنّف ٧: ٥٠٠ ح ١٤٠٢٨، ١٤٠٢٩، سنن البيهقي ٧: ٢٣٧.

و روى أحمد بن حنبل فى مسنده، عن عمران بن حصين قال: نزلت متعه النساء فى كتاب الله، و علمناها و فعلناها مع النبى صلى الله عليه و آله و سلم؛ و لم ينزل قران بحرمتها و لم ينه عنها حتى قبض رسول الله (١).

و روى الترمذى فى صحيحه قال: سئل ابن عمر عن متعه النساء؛ فقال: هى حلال، فقبل له: إن أباك قد نهى عنها و قال: دعوا نكاح هذه النساء، فإننى لن أوتى برجل نكح امرأه إلى أجل إلا رجمته بالحجاره، فقال: سبحان الله إن كان أبى قد حرّمها فقد صنعها رسول الله، فترك سنّه رسول الله و تّبع قول أبى (٢).

### و منه: قضيه الشورى،

و نصّه على ذمّ السنّه، و جعل الأمر إلى سنّه، ثمّ إلى أربعة، ثمّ إلى واحد، و فيها من الأمر المخترع المبتدع ما الله أعلم به (٣).

### و منه: صلاه التراويح جماعه،

و قد أجمع على أنّها بدعه حتى هو، فإنّه قال: بدعه و نعم البدعه (٤). و قد قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «كلّ بدعه ضلاله، و كلّ ضلاله سبيلها إلى النار» (٥)؛ إلى غير ذلك.

### و أمّا ما صدر من الثالث:

### اشاره

فقد كان يولّى شرّاب الخمر، كالوليد بن عقبه الذى دُعى فاسقاً؛ (٦) بقوله تعالى:

١- مسند أحمد ٤: ٤٢٩.

٢- سنن الترمذى ٣: ١٨٥ ح ٨٢٤ بتفاوت يسير، الطرائف: ٤٦٠.

٣- الإمامه و السياسه ١: ٤٣، تاريخ يعقوبى ٢: ١٦٠، أنساب الأشراف ٥: ١٦.

٤- كنز العمال ٨: ٤٠٩ ح ٢٣٤٦٦، ٢٣٤٦٩، الإمامه و السياسه ١: ٢٤، الكامل فى التاريخ ٢: ٤٦١، الإصابه ٢: ٤٦٣.

٥- كنز العمال ١: ٢٢٣ ح ١٢٢٥، ١٢٢٦، الكافى ١: ٥ باب البدع و المقاييس ح ١٢، الموطأ ١: ١٤، الطرائف: ٤٥٥، و فى صحيح

مسلم ٢: ٢٦٩ ح ٨٦٧ باب تخفيف الصلاه، و سنن أبى داود ٢: ٦١١ ح ٤٦٠٧، و سنن ابن ماجه ١: ٦ المقدمه، و مسند أحمد ٣:

٣١٠ و ج ٤: ١٢٦ و ١٢٧ صدر الحديث و هو كلّ بدعه ضلاله.

٦- أسد الغابه ٥: ٩٠، مستدرک الحاكم ٣: ١٠١، مروج الذهب ٢: ٣٤٤، تاريخ يعقوبى ٢: ١٦٥، الإمامه و السياسه ١: ٣٢، ٣٤،

الخلفاء الراشدون: ١١، الإصابه ٣: ٦٣٨، المعارف لابن قتيبه: ٢٤٢، المناقب لابن المغازلي: ٣٢٤، شرح نهج البلاغه ٣: ١١،  
الأخبار الطوال: ١٣٩، نهج الحق: ٢٩٠.

أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ (١) الآية، وبقوله تعالى إِنَّ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ (٢).

و كتب إلى عدو الله عبد الله بن أبي سرح بقتل محمد بن أبي بكر، و كان ذلك سبب حصره و قتله (٣).

### و منه: ردّ الحکم بن أبي العاص طريد رسول الله إلى المدينة،

و كان عثمان قد كلّم الأوّل و الثانی فی ردّه فلم يقبله و زبراه (٤)، و لَمَّا رَدّه جاء عليّ و طلحه و الزبير و أكابر الصحابه و خوّفوه من الله فلم يسمع (٥).

و إنّه كان يؤثر أهل بيته بالأموال، حتّى زوج أربعه أنفس من قریش بناته، و دفع إليهم أربعمائه ألف دينار من بيت مال المسلمين (٦). و أعطى مروان بن الحكم مائه ألف دينار (٧) و روى الواقدي ثلاثمائه ألف دينار، و هي صدقات قضاعه (٨).

و روى الواقدي أيضاً أنّ عثمان قسّم أموالاً بعثها إليه أبو موسى الأشعري من البصره بين أهله و ولده بالصحاف (٩).

### و منه: أنه ضرب أبا ذرّ مع تقدّمه في الإسلام، و علوّ شأنه عند النبي،

و نفاه

١- السجده: ١٨.

٢- الحجرات: ٤.

٣- الطبقات الكبرى ٣: ٤٨، تجارب الأمم ١: ٢٨٨، نور الأبصار: ١٥٠، مروج الذهب ٢: ٣٥٣، شرح نهج البلاغه ٣: ١٢، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٧٥، الإمامه و السياسه ١: ٣٧، نهج الحق: ٢٩١.

٤- أى نهراه و زجراه. المصباح المنير ١: ٢٥٠.

٥- انظر الإصابه ١: ٣٤٥، الاستيعاب بهامش الإصابه ١: ٣١٧، أسد الغابه ٢: ٣٣٣، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٦٤، شرح نهج البلاغه ٣: ٢٩٢، السيره الحليّه ٢: ٧٦، العقد الفريد ٤: ٣٠٥، الكامل فى التاريخ ٣: ٤٣، الجمل: ١٨٠، نهج الحق: ٢٩٤.

٦- لاحظ العقد الفريد: ٣٩٢، دائره المعارف لفريد و جدى ٦: ١٦٦، تاريخ الخلفاء: ١٥٦، بحار الأنوار ٣١: ٢١٨.

٧- تذكره الخواص: ٢٠٩، شرح نهج البلاغه ١: ١٩٩، الملل و النحل للشهرستانى ١: ٢٦ و فيه: مائتى ألف دينار.

٨- تاريخ اليعقوبي ٢: ٥٨، و حكااه فى أنساب الأشراف ٥: ٢٨ عن الواقدى و فيه: ثلاثمائه ألف درهم، شرح نهج البلاغه ١: ٢٢٤، نهج الحق: ٢٩٤ و فى تاريخ الخلفاء للسيوطى: ١٥٦ كتب له بخمس إفريقيّه.

٩- حكااه فى نهج الحق: ٢٩٤ عن الواقدى، و أنظر شرح نهج البلاغه ١: ١٩٩. و الصحاف جمع صحفه و هى إناء كالقصعه، كما فى مصباح المنير ١: ٣٣٤.

إلى الربذه (١).

**و منه: ضرب عبد الله بن مسعود حتى كسر بعض أضلعه،**

فعهد أن لا- يصلّي عليه عثمان، وقال عثمان لما عاده في مرض موته: استغفر لي، فقال عبد الله: أسأل الله أن يأخذ لي حقي منك (٢).

**و منه: ضرب عمار بن ياسر حتى حدث به فتق بغير جرم،**

إلا- أنه نهاه عن بعض المناكر (٣). وكان عمار بن ياسر من المؤيدين على قتله هو ومحمد بن أبي بكر، وكانا يقولان: قتلناه كافراً (٤).

و كان عمار يقول: ثلاثه يشهدون على عثمان بالكفر، وأنا الرابع ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون (٥) (٦).

وقيل لزيد بن أرقم: بأي شيء كفرتم عثمان؟ فقال: بثلاث: جعل المال دولة بين الأغنياء، وجعل المهاجرين والأنصار من الصحابه بمنزله من حارب الله ورسوله، وعمل بغير كتاب الله (٧).

و كان حذيفه اليماني يقول: ما في كفر عثمان بحمد الله شك (٨).

و من عطل الحدّ الواجب على عبيد الله بن عمر (٩) حيث قتل الهرمزان مسلماً، و كان قد أوصى عمر بقتله، فدافع عنه و حمله إلى الكوفة، و أقطعه بها داراً و أرضاً،

١- مسند أحمد ٥: ١٩٧ و ٣٢٥، مستدرک الحاکم ٣: ٣٤٢، شرح نهج البلاغه ١: ١٩٩، المعارف لابن قتيبه: ١٩٥.

٢- أسد الغابه ٣: ٢٥٩، تاريخ ابن كثير ٧: ١٦٣، السيره الحلييه ٢: ٧٨، تاريخ الخلفاء: ١٥٧، شرح نهج البلاغه ٣: ٤٣.

٣- الإمامه و السياسه ١: ٣٢، السيره الحلييه ٢: ٧٨، أنساب الأشراف ٥: ٤٨، شرح نهج البلاغه ٣: ٥٠، أمالي المفيد: ٧١.

٤- شرح نهج البلاغه ٣: ٥٠.

٥- المائده: ٤٤.

٦- شرح نهج البلاغه ٣: ٥٠.

٧- شرح نهج البلاغه ٣: ٥١، نهج الحق: ٢٩٧.

٨- الإصابه ١: ٦١٩، شرح نهج البلاغه ٣: ٥١.

٩- تاريخ اليعقوبي ٢: ١٦٣، نهج الحق: ٣٠١.

و نقم عليه المسلمون في ذلك.

و من تبرأ منه كلّ الصحابه، فكانوا بين قاتل له و راض، حتّى تركوه بعد قتله ثلاثه ايام بغير دفن، و منعوا من الصلاه عليه.

و حكمه بغير ما أنزل الله و بدعه أكثر من أن تُحصى (١).

### و أمّا معاويه

فإنه سمّاه النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم رأس الفئه الباغيه بإخبار النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم في قتل عمّار، أنه يدعوهم إلى الجنّه و يدعوهم إلى النار (٢)! و من سُمّي دعياً ابن دعى.

روى هشام بن السائب الكلبي، قال: كان معاويه لأربعه: لعماره بن الوليد، و لمسافر بن أبي عمر، و لأبى سفيان، و لرجل سمّاه (٣).

و كانت أمّه من المغتلمات، و كان أحبّ الرجال إليها السودان، و كانت إذا ولدت أسود قتلتها.

و حمامه جدّه معاويه كانت من ذوات الرايات في الزنا.

و من دعا عليه النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم فقال: «لا أشبع الله بطنه» (٤). و استجيب، و اشتهر ذلك، فكان لا يشبع.

و من لم يزل مشركاً مدّه كون النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم مبعوثاً يكذب الوحي، و يهزأ بالشرع، فالتجأ إلى الإسلام لما هدر النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم دمه

١- انظر صحيح البخارى ٢: ٥٣ باب الصلاه بمنى، صحيح مسلم ٢: ١٤٢، كتاب صلاه المسافرين و قصرها ح ٦٩٤، مسند أحمد ١: ٣٧٨، ٤٢٥، سنن البيهقي ٣: ١٤٣، الموطأ ١: ٤٠٣ ح ٢٠١، تاريخ يعقوبى ٢: ١٦١، ١٧٤.

٢- مسند أحمد ٢: ١٦٤، المناقب للخوارزمي: ١٠٥ ح ١١٠، صحيح البخارى ١: ١٢٢ باب التعاون في بناء المسجد، صحيح مسلم ٥: ٤٣٠ ح ٢٩١٦ كتاب الفتن، و فيهما بعض الحديث، مناقب الإمام أمير المؤمنين لابن سليمان ٢: ٣١٠ و فيه: أنت مفتاح الفتنه و رأس الغي.

٣- ربيع الأبرار ٣: ٥٥١.

٤- صحيح مسلم ٥: ١٧٢ ح ٢٦٠٤ كتاب البرّ و الصله، وقعه صفين: ٢٢٠، ربيع الأبرار ٢: ٦٨٢، الاستيعاب بهامش الإصابه ٣: ٤٠١، العمده لابن البطريق: ٤٥٦.

و لم يجد ملجأً قبل موت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بخمسة أشهر.

و من روى عبد الله بن عمر في حقه فقال: أتيت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فسمعتة يقول: «يطلع عليكم رجل يموت على غير سنتي»؛ فطلع علينا معاوية (١).

و كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يخطب، فأخذ معاوية بيد ابنه يزيد و خرج و لم يسمع الخطبه، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لعن الله القائد و المقود» (٢).

و من حارب علياً عليه السلام الذي جاء فيه ما تلوناه طلباً لزهرة الحياه الدنيا، و زهداً في الله و الدار الآخرة، و تعظيم عليّ ثبّت بضروره الدين، و وجوب طاعته ثبّت لكونه مولى المؤمنين (٣).

و من قتل أربعين ألفاً من الأنصار و المهاجرين و أبناءهم.

و من سنّ السبّ على عليّ عليه السلام، و قد ثبت تعظيمه بالكتاب و السنه.

و سبه بعد موته يدلّ على غلّ كامنٍ و كفرٍ باطنٍ (٤).

و من سمّ الحسن عليه السلام على يد زوجته بنت الأشعث، و وعدّها على ذلك مالاً جزيلاً و أن يزوّجها يزيد، فوفى إليها بالمال فقط (٥).

و من جعل ابنه يزيد الفاسق وليّ عهده على المسلمين، حتّى قتل الحسين عليه السلام و أصحابه، و سبى نساءهم، و تظاهر بالمنكر و الظلم، و شرب الخمر، و هدم الكعبه، و نهب المدينه و أخاف أهلها و أباح نساءها ثلاثه أيام، حتّى (٦): إنّ دم الأبيكار سال في مسجد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ المختار، و أنّه تولّد من الزنا ما لا حصر له (٧).

١- وقعه صفين: ٢٢٠، مناقب الإمام أمير المؤمنين (ع) لابن سليمان ٢: ٣١١، نهج الحق: ٣١٠، الإيضاح للفضل بن شاذان: ٨٨.

٢- شرح نهج البلاغه ٤: ٧٩ بتفاوت، ربيع الأبرار ٤: ٤٠٠، مجمع الزوائد ٧: ٢٤٧ و فيه: لعن الله السائق و الراكب.

٣- في «ح»: وليّ.

٤- مروج الذهب ٣: ٣٥ ٤١، مستدرک الحاكم ٣: ١٠٨، سنن الترمذى ٥: ٦٣٨ ح ٣٧٢٤.

٥- مروج الذهب ٣: ٥، الجوهرة: ٣٠، الاستيعاب في هامش الإصابه ١: ٣٧٥، أنساب الأشراف ٣: ٥٥.

٦- في «ح» زياده: قيل.

٧- انظر البدايه و النهايه ٦: ٢٣٤ و ج ٨: ٢٢٥ ٢٣٣، مروج الذهب ٣: ٧٧ ٨١، الكامل في التاريخ ٣: ٤٥٩، تذكره الخواص: ٢٥٩،

تاريخ يعقوبى ٢: ٢٥٠، تاريخ الطبرى ٣: ٣٥٤ ٣٥٧.



و كسر أبوه ثنيه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَ أَكَلَتْ أُمُّهُ كَبِدَ حَمْرِهِ.

و من قتل حُجْرًا وَ أصحابه بعد أن أعطاهم العهود و الموائيق، و قتل عمرو بن الجموح (١) حامل رايه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الذى أبلت العباده وجهه، بغير جرم؛ إلا خوف أن ينكروا عليه منكرًا، و غير ذلك (٢).

### و أمّا عائشه:

فهى التى خرجت إلى قتال على عليه السلام و من معه من الأنصار و المهاجرين بعد أن بايعه المسلمون، و خالفت الله تعالى فى قوله وَ قَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ (٣) فخالفت أمر الله، و هتكت حجاب رسول الله، و تبرجت فى جيش عظيم، و اعتلت بدم عثمان، و ليست هى وليه الدم، و لا لها حكم الخلافه، مع أنها من؛ (٤) أكبر المؤلّيين على قتل عثمان، و كانت تقول: اقتلوا نعتلًا قتله الله (٥) و لمّا بلغها قتله فرحت بذلك.

فلمّا بايعوا عليًا عليه السلام أسندت القتل إليه، و قامت تطالب بدمه، لبغضها عليًا عليه السلام، و تبعها على ذلك ما يزيد على ستّه عشر ألفًا، حتّى قتل الأنصار و المهاجرين، و قد قال الله تبارك و تعالى وَ مَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَنَجَزِئُهَا جَهَنَّمَ (٦).

و قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «من أعان على قتل مؤمن و لو بشرط كلمه لقي الله يوم القيامة مكتوبًا على وجهه أيس من رحمه الله» (٧). و هذا نصّ فى الشمول لكاتب الوحي، و أمّ المؤمنين.

١- و الظاهر أنه تصحيف من عمرو بن الحمق لأن عمرو بن الجموح استشهد يوم أحد. راجع أسد الغابه ٤: ٩٣، ١٠٠، ١٠١.

٢- البدايه و النهايه ٨: ٥٢، الكامل فى التاريخ ٣: ٣٣٤، تاريخ الطبرى ٣: ٢٢٠، ٢٢١، مروج الذهب ٣: ١٢.

٣- الأحزاب: ٣٣.

٤- «من» ليست فى «ح».

٥- النهايه لابن الأثير ٥: ٨٠.

٦- النساء: ٩٣.

٧- التاج الجامع للأصول ٥: ٣١١، سنن ابن ماجه ٢: ٨٧٤ ح ٢٦٢٠، سنن البيهقى ٨: ٢٢، الجامع الصغير ٢: ٥٧٤ ح ٨٤٧١، الفقيه

٤: ٦٨ ح ٢٠١.

و روى البخارى فى صحيحه عن نافع بن عمر، قال: قام النبىّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ خطيباً فأشار نحو مسكن عائشه و قال: «الفتنه تطلع من هنا، ثلاثاً، حيث يطلع قرن الشيطان» (١).

و روى فيه أيضاً قال: خرج النبىّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ من بيت عائشه و قال: «رأس الكفر من هنا، من حيث يطلع قرن الشيطان» (٢).

و روى عن النبىّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ نباح كلاب الحوآب، و غير ذلك. و كتبهم مملوءه من (٣) ذمها و ذم أبيها بأحاديث النبىّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ (٤).

و روى: أن عائشه لما حضرتها الوفاه جزعت، فقيل لها: تجزعين يا أم المؤمنين و أنتِ زوجة النبىّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ و بنت الصديق فقالت: إن يوم الجمل معترض فى حلقى، ليتنى مت و كنت نسياً منسياً (٥).

و نقل فى ربيع الأبرار، قال جميع بن عمر: دخلت على عائشه، فقلت لها: من كان أحب إلى النبىّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ؟ قالت: فاطمه، قلت لها: إنما أسألك عن الرجال؟ قالت: زوجها على بن أبى طالب، و ما يمنعه، فوالله إنه كان صواماً قواماً، و قد سألت نفس رسول الله بيده فردها إلى فيه و أى رجل يماثله؟ قلت: فما حملك على ما كان؟ فأرسلت خمارها على وجهها و بكت، و قالت: أمر قضى

١- صحيح البخارى ٤: ١٠٠ باب ما جاء فى بيوت أزواج النبىّ (ص) و أنظر مسند أحمد ٢: ٢٣، ٢٦، و صحيح مسلم ٥: ٤٢٣ كتاب الفتن ح ٢٩٠٥، و نهج الحق: ٣٧٢.

٢- وجدناه فى مسند أحمد ٢: ٢٣، ٢٦ و ج ٦: ٩٧، و صحيح مسلم ٥: ٤٢٤، كتاب الفتن ح ٢٩٠٥، و مستدرک الحاكم ٣: ١٢٠، و نهج الحق: ٣٧٢.

٣- فى «س»، «م»: فى.

٤- صحيح البخارى ٧: ٥٧ كتاب الطلاق، صحيح مسلم ٣: ٢٦٠ كتاب الرضا ح ١٤٢٦، مسند أحمد ١: ٣٣، مناقب الإمام أمير المؤمنين لابن سليمان ٢: ٢٤٦.

٥- البدايه و النهايه ٦: ٢١٢، تاريخ الطبرى ٣: ١١، الكامل فى التاريخ ٣: ١٠٣، مروج الذهب ٢: ٣٦٦، المناقب للخوارزمى: ١٨٢ ح ٢١٩، ٢٢٠، ربيع الأبرار ٣: ٣٤٥ بتفاوت فيهما، تاريخ بغداد ٩: ١٨٥ و فيه: أصل الندم. مسند أحمد ١: ٢٧٦، المنتظم لابن الجوزى ٥: ٩٥ بتفاوت.

علی (١)، و غیر ذلك (٢).

و ما كفاهم فعلهم بذریه النبى صلی الله علیه و آله و سلم حتى جعلوا بیت النبى صلی الله علیه و آله و سلم مقبره لأبى بكر و عمر و هما أجنیتان، فإن كان البیت میراثاً، و جب استئذان كل الورثه، و إن كان صدقه، و جب استئذان المسلمین جمیعهم، و إن كان ملك عائشه كذبها أنها لم یكن لها و لأبیها فی المدینه دار.

و قد روى فی الجمع بین الصحیحین أن النبى قال

ما بین منبرى و بیتى روضه من ریاض الجنه

(٣). و روى الطبرى أن النبى صلی الله علیه و آله و سلم قال

إذا غسلتمونى و كفتتمونى فضعونى على سریرى فی بیتى هذا على شفىر قبرى

(٤). و لم یقل فی الموضوعین و غیرهما «بیت عائشه»، و غیر ذلك مما ذكر لهم (٥).

فبالله عليك تأمیل فی الحالین، و استعمل جاده الإنصاف فی البین، و الله الهادى إلى الصواب فإنها لا تعمى الأبصار، و لكن تعمى القلوب التى فی الصدور (٦). و صن نفسك عن متابعه الهوى، و موافقه الأمهات و الإباء.

وَ خیل النبى كأنه قبض الان، و كأن قد قامت تلك الغوغاء التى صدرت فی ذلك الزمان، و أحضر أحوال القوم بین یدیک، و توجه لإبصارها بكلتا عینیك، و تفكر فی الفروع و الأتباع؛ لتعلم حال الأصول و ینقطع النزاع.

لعل البصره تذکرک، و جملمها ینذرك، و صفین تصفیک، و وقعه كربلاء تكفیک، و اختلاف ذات البین و حصول الشقاق فی الجانبین أبین شاهد على أن الحق فی جانب

١- ربيع الأبرار ١: ٨٢٠ و أنظر مناقب الإمام أمير المؤمنين لابن سليمان ٢: ١٩٤ ح ٦٦٦.

٢- حليه الأولياء ٢: ٤٨، مستدرک الحاكم ٣: ١١٩.

٣- صحيح البخارى ٣: ٢٩، كتاب الحج باب حرم المدینه، اللؤلؤ و المرجان ٢: ٨٦ ح ٨٧٨، سنن النسائي ٢: ٣٥، سنن البيهقي ٥: ٢٤٧، مسند أحمد ٢: ٢٣٦، ٢٧٦، و ج ٣: ٤،

٤- تاريخ الطبرى ٢: ٢٢٨.

٥- مسند أحمد ١: ٤٨، صحيح البخارى ٦: ١٩٥، كتاب التفسير، سنن البيهقي ٧: ٣٥٣، تذكره الخواص: ٦٦.

٦- الحج: ٤٦.

واحد، و أن الحكم بحقّيه الطرفين اعتقاد فاسد. وفقنا الله لإصابه اليقين و الموافقه لرضا ربّ العالمين (١).

١- و هناك كتب استدلاليه فى مبحث الخلافه و الإمامه تُشير إلى بعضها لمراجعه القراء الأعماء: الإيضاح للفضل بن شاذان، الإيضاح للشّيح المفيد، الشافى فى الإمامه للشّريف المرتضى، تلخيص الشافى لشّيح الطائفه أبى جعفر الطوسى، العمده لابن البطريق، الطرائف فى معرفه المذاهب لعلى بن موسى بن طاوس، و بناء مقاله الفاطميه لسيد أحمد بن موسى بن طاوس، كشف المراد للطوسى، الألفين و نهج الحق و كشف اليقين للعلامه الحلى، حقّ اليقين للمجلسى، إثبات الهداه للمحدّث الحرّ العاملى، الفصول المهمه، و النص و الاجتهاد، و المراجعات للسيد شرف الدين العاملى، عبقات الأنوار لحامد حسين الكهنوى، الغدير للعمه الأمينى، و إحقاق الحقّ للتستري.

**الفن الثاني فيما يتعلّق ببيان بعض المطالب الأصوليّة الفرعيّة و ما يتبعها من القواعد المشتركة بين المطالب الفقهيّة**

**اشاره**

فهاهنا مقصدان



## المقصد الأول فيما يتعلّق ببيان بعض المطالب الأصولية الفرعية

و فيه أبحاث:

### البحث الأول [مقتضيات الآثار الصادره عن الذوات أو الصفات]

أنّ الآثار الصادره عن الذوات أو الصفات من السمع و اللمس و الإبصار، و بروده الثلج و تبريده، و الحراره و التسخين للنار و نحوها لها مقتضيات، و ليست من الأمور الاتفاقيات، و كذا الأحكام العاديّه و العرفيه، و أحكام الأمرين من السادات، و جميع مفترضى الطاعات.

فمن اهتدى إليها بطريق العقل أو الحسّ، ضروره أو بالنظر، حكم بثبوت مقتضياتها من غير دليل، و من خفيت عليه، لا يحكم إلا عن قول من يهديه إلى سواء السبيل، من عارف بالعرف أو العاده، أو حكيم خبير من أهل الإرشاد و الإفاده، أو مطلع على مقاصد الساده.

ثمّ (١) حكم الشارع بنحو من الأحكام الخمسه أو الستّه، لم يكن عن عبث؛ فيلزم نقص فى الذات، و لا لحاجه تعود إليه، فتنقص صفه الغنى من الصفات، فليس إلا لمصالح أو مفاسد تتعلّق بالمكلفين فى الدنيا أو يوم الدين، فمن أدرك شيئاً منها بقلبه

١- فى «ح» زياده: و كذا.

اهتدى بذلك إلى مراد ربّه.

فمن علم بمقتضى عقله صفة تقتضى الندب أو الإباحة أو الإيجاب أو الوضع أو الكراهة أو التحريم، حكم بمقتضاها من غير حاجه إلى المرشد؛ فإنّها مبنيّة على صفتي الحسن والقبح؛ لكمال أو نقص، أو موافقه للغرض أو مخالفه، أو ملاءمه للطبع أو منافره، أو استحقاق مدح أو ذمّ، إمّا مقوّمتان للذات كما فى العدل والظلم والخير والشرّ، أو عارضتان لها من حيث هى هى، أو من حيث التأثير (بالعقل) (١)، أو لأُمور مفارقة قد تعارض ما تقدّم سوى المقدّم، أو يعارض بعضها بعضاً (بسبب فاعل أو منفعل أو زمان أو مكان أو وضع أو غيرها) (٢) فينسخ الراجح المرجوح فلا تثليث.

و يجوز أن يكون الإظهار لمجرد الاختبار، و لكن هذا القسم و إن جاز عقلاً، لكن ينفيه ظاهر الكتاب و الأخبار.

فمن علم بالصفة ضروره و حصول ذلك العلم معلوم بالضروره أو بالنظر اهتدى إلى معرفه الحكم المترتب عليها، فيهتدى من ذلك إلى تحسين الشارع و تقييحه، ثمّ إلى مساواته أو إلى محبته أو كراهته، ثمّ إلى محبته وجوده، ثمّ إيجاد من المكلف أو تركه، ثمّ الإراده منه، ثمّ استحقاق المدح أو الذمّ على فعله أو تركه، ثمّ الأمر به و النهى عنه؛ و بذلك تقوم الحجّه، ثمّ إلى استحقاق ثوابه أو عقابه، ثمّ إلى فعلية الثواب أو العقاب مع عدم العفو.

و مدار تحقّق الطاعه و العباده و المعصيه و الإثم على الموافقه و المخالفه للإراداه.

و من نظر فى أحوال الموالى و العبيد، و كلّ مطيع و مطاع مع عود النفع إلى الطرفين أو إلى أحدهما اهتدى إلى ما ذكرناه (٣).

و لا يفهم من قولهم: «لا نعدّبكم إلا- إذا أرسلنا إليكم رسولاً، و لا تؤاخذكم إلا بعد البيان» إلا إراداه أنّه مع الجهل بالإراداه لا تعذيب (٤).

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٢- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٣- فى «ح» زياده: ففى البدايه و الظهور للإخفاء غنى عن الاستناد إلى لزوم إفهام الأنبياء.

٤- فى «ح» زياده: و ما ادّعى من وقوع الأمر بالقبيح فى عدّه مردود بما لا يخفى.



و إن قصر المكلف عن إدراك المقصود، انحصر الأمر بالرجوع إلى أبواب الملك المعبود، فيدور الخطاب أمراً ونهياً و تخيراً مدار المصالح و المفسد المترتب على تلك الصفات و الخلو عنها، و هي إمّا دنيويّه فقط، أو أُخرويّه كذلك، أو جامعاً بينهما مع أصاله الأولى و ضميمه الثانيه، أو بالعكس، أو مع التساوى.

و الغرض قد يعود إلى العامل أو إلى غيره، أو إليهما معاً، فإن تجرّدت للاخره أو كانت هي الأصل، فالعمل المشتمل عليها عباده (١).

ثم منها ما هي صحيحه و يثاب عليها، قرنت بالتيه أو لم تقرن كالعقائد الأصوليه، و التيه و مكارم الأخلاق و ما يلحق بها فإنها تصحّ و يثاب عليها من دون تيه.

و قد يُجعل مدار التسميه على مقارنة التيه و لو اتّفاقيه، فتدخل المعاملات عقوداً و إيقاعات و كثير من الأحكام مع الرجحان و تيه التقرب.

و قد يُراد بها ما اشترط بالتيه، و إن كان الأصل فيها المصالح الدنيويّه، فيدخل فيها الوقف و العتق و نحوهما، أو يراد منها ما قرن بالتيه، و إن لم تكن شرطيه مع الوضع للمصالح الأُخرويّه، أو تعرف بما اشترط بالتيه و وضعت للمصالح الأُخرويّه، فتكون جامعاً للصفتين، و هي العباده الصرفه.

و يحتمل الاشتراك اللفظي بين المعانى أو بعضها، و المعنوى كذلك، و الظاهر أنّ الحقيقى من المعانى هو العباده الصرفه، و ما عداها معانٍ مجازيّه.

و يقابلها المعاملات و الأحكام.

و الفرق بينهما أنّ المعاملات تتوقّف على ألفاظ تفيد المراد منها أو ما يقوم مقامها و أنّ ثبوتها جعلى لا أصلى يالزام سماوى، بخلاف الأحكام.

و تنقسم إلى قسمين: عقود و إيقاعات.

و الفرق بينهما، أنّ العقود مشتمله على العقد و الربط، و لا تقع إلا من متعدّد حقيقه أو حكماً، و تتوقّف على خطابين، و رضى من الطرفين، و إيجاب و قبول، أو ما يقوم

١- جاء فى هامش «ح»: صحيحه شرطت بالتيه أو لم تشترط و يثاب عليها، كذا فى الأصل.

مقامهما؛ بخلاف الإيقاعات.

و قد تتداخل أبحاثها بعض في بعض لجهه جامعه بينها في مواضع كثيره تعلم بالاستقراء. فجملة مباحث الفقه مقصوره على أقسام أربعه.

## البحث الثاني [في الوضع]

أنه قد علم من تتبع السير والآثار و النظر في الطريقه المستمره (١) على مرور الدهور و الأعصار، أن كل من عنى بتفهيم المعاني الكثيره الدوران لعامه آحاد نوع الإنسان، أو لخصوص صنف منه كائناً من كان التزم بوضع المباني لتلك المعاني؛ لكثرة حصول الإجمال في المجازات، و تحمّل المئونه بنصب القرائن، و خفائها في أكثر الأوقات.

و لذلك أمر آدم بوضع الأسماء، و التزم الإبياء بوضع الأعلام للنبات و الأبناء، و أرباب العلوم بجملتها عقليتها و نقليتها بوضع الأسماء للمعاني المتكرره في مصنفاتهم المتكرره الدوران في مناظراتهم و مخاطباتهم، و أهل الصنائع في متعلقات صنائعهم، و ذوو الأعمال في ما يتعلّق بعمالهم، و الأمراء في متعلّق إمارتهم، و الأنبياء و الأوصياء في متعلّق نبوتهم و إمامتهم.

و من سلك جاده الإنصاف علم أن الشارع أولى و أخرى بمراعاة الحكمة في رفع التعب و دفع الاشتباه عن رعيته، و المعنيين باتباع أمره و سماع كلمته بوضع ألفاظ مبتدئه حين البناء على إظهار الشريعة، لكل ما يكثر دورانه من حجّ أو صلاه أو صوم أو زكاه أو نبوه أو إمامه أو قضاء أو خطبه أو حكمه أو إيمان أو إسلام أو كفر و نحوها.

و كيف يخطر في البال أو يجرى في الخيال أن الشارع مع زياده شفقتة و كثره لطفه بالرعيته، و شدّه عنايته و نهايه حكمته لا يلحظ ما يلحظه التاجر في تجارته، و الصانع في صناعته.

فثبوت الحقيقه الشرعيه، مع الدخول في الأوضاع الابتدائيه، غني عن الاستدلال،

غير محتاج إلى القيل والقال.

و في الرجوع إلى حال السالفين من الأنبياء، و إلى ما تضمّنته الكتب المنزله من السماء، و كيفيه استدلال الأئمه بكلاماتها و كلماتهم (١)، و فهم الأحكام من عباراتها (٢) و عباراتهم، كفايه لمن نظر و تفكّر و تدبّر، لو حده الطريق، و عدم الفرق بين المقامين على التحقيق.

و يكفي في إثبات هذا المطلب تكرّرها في الكتاب و السنّه، بحيث لا يحيط بها عدّ، و لا تنتهي إلى حدّ مع الخلوّ عن القرائن، و مقبولته ذلك في الطباع، و لو كانت لُنقلت في الأخبار، لضروره الاحتياج إليها.

و انصراف الذهن إليها من حيث ذاتها عند الإطلاق، و كثرتها بهذا الحدّ يغني في إثبات كونها حقيقه.

و احتجاج الأئمه عليهم السلام بالآيات القرآنيه و الأحاديث النبويه المشتمله عليها؛ و استدلال الصحابه و جميع الأصحاب كذلك، من غير ضمّ قرينه مع عدم معارضه الخصم لهم، أبين شاهدٍ على ما قلناه.

مع أنّ المسأله من الموضوعات، و مطلق الظنّ كافٍ (٣) فيها و إن لم يثبت الأصل، لكن يترتب عليه العمل كما في أحوال الرجال و نحوها.

و يكفي في ثبوتها حكم بعض أهل اللسان كما في سائر اللغات و شهاده النافي (٤) غير مسموعه.

و في الإجماع محصّياً و منقولاً من عدّه جماعه من الأعيان (٥) ما يغني عن البيان، و مقتضى أكثر الأدله أنّها موضوعه بالوضع الابتدائي، دون الهجري (٦)، على

١- في «س»: بكلماتهم.

٢- في «س»: عباراتهم.

٣- كلمه كافٍ غير موجوده في «س»، «م».

٤- في «س»، «م»: النفي.

٥- كالمحقّق في معارج الأصول: ٥٢، و المقداد السيوري الحليّ في نضد القواعد الفقهيّه: ٩٣.

٦- في «ح» زياده: كما مرّ بيانه سابقاً.

أَنَّ الْهَجْرَ يُوجِبُ عَلَى الْمُسْتَدَلِّ بَيَانَ التَّارِيخِ، وَ لَمْ يَذْكَرْ ذَلِكَ أَصْلًا.

مع أنه مع التعويل على احتمال الهجر يتمشى مثله في كثير من ألفاظ اللغة، فالقول به كالقول بالبقاء على المعانى اللغوية، أو بأنها في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم معانٍ مجازية، و إنما صارت حقائق في أواسط أزمنة الأئمة عليهم السلام أو أواخرها بالهجر حرى بالهجر.

ثم على القول بمجازية هذه المعانى لا بد من تقديمها على غيرها من المجازات؛ للإجماع على ذلك من غير نكير.

ثم لو لم يثبت الوضع ثبت وجوب العمل (١) كما في كثير من الألفاظ التي جعل الشارع حكمها حكم الأسباب، من غير اقتضاء دلالة الخطاب.

### **البحث الثالث في أن مقتضى القاعدة في التخاطب حمل كلام المتكلم في مكالمته، أو المرسل في رسالته، أو الكاتب في كتابته على مصطلحه،**

و على ما وضع له في لغته، أو عرفه العام أو الخاص في جميع أخباره و أحكامه؛ دون المخاطب في باب المخاطبه، أو المرسل إليه في باب الرسالة، أو المكتوب إليه في باب الكتابه.

و يجرى نحوه في الترجيح في سوق (٢) الكلام في الخطاب و رسم الكتاب، فيجرى الإنسان في جميع أقواله كأفعاله على عادته و طريقته، و ذلك ظاهر فيما يتعلق بنفسه.

و أمّا ما يتعلق بغيره فلا يفعل و لا يتكلم إلا بما يترتب عليه غرض الغير أو فهمه؛ فإن جامع حصول الغرض البقاء على العاده لم يعدل عن عادته، و إلا عدل عنها لمقتضى الحكمة و السلامه عن السفه.

فمن ألقى إلى شخص خطاباً، و كان مخالفاً له في اللسان، فإن علم أو شك في

١- في «ح»: الحمل.

٢- في «م»: صوغ، و في «ح»: موضوع.

عدم فهمه كلمه بلسانه، و لم يتجشم أن يترجم (١) له بعد المخاطبه بما (٢) لا- يفهمه، و لو مع الاحتمال، و يجرى ذلك فى السامعين له المطلوب أفهامهم و من يصل إليهم الخطاب.

و إن علم فهمه، إقياً لجامعيته بين الموافق و المخالف، أو لأنه يفهم الخطاب و لا يستطيع ردّ الجواب، بقى إنشاء الخطاب على عادته، و لم يلحظ مصطلح المخاطب، و لا مكان التخاطب، و لا من يسمع الخطاب.

و لذلك لا ترى فى الأخبار النبويه و الإماميه ما يشتمل على غير العربيّه؛ لأنّ من يتردد من العجم إلى الأئمه عليهم السلام ليس إلا من العلماء و العارفين؛ و هم يفهمون لسان العرب.

فإذا وردت علينا روايه حُوطب بها من لم يكن موافقاً باللسان و جهلنا المقام، بينهاها على مصطلح الإمام عليه السلام، إلا أن تقوم قرينه على إرادته المخاطب قرائن تدلّ على مراعاة المخاطب و البلد، أو السامعين.

و لا تنتقض هذه القاعده إلا بحكم الشارع بطرح مدلولها، و إخراجها عن مفادها، و تنزيلها على غيره، فتكون من قبيل الأسباب، لا- من مقتضيات الخطاب، كحكمه بتنزيل الوصيه بالجزء على العشر أو السبع، و السهم على الثمن أو السدس، على اختلاف القولين فى المقامين، و يقوى رجحان الأولين، و الشىء على السدس.

و لو لا- حكم الشارع بالتنزيل لأغنى فى العمل بالوصيه الإتيان بأقلّ القليل (و لا يتسرّى الحكم إلى النذر و شبهه، و لا الإذن و التوكيل) (٣).

و كحكمه بأنّ من نذر أن يتصدّق بمال كثير، ينزل الكثير فى نذره على الثمانين، و بأنّ من نذر أن يعتق كلّ مملوك قديم، ينزل القديم فى نذره على من مضى على ملكيته سنّه أشهر فصاعداً، و بأنّ من نذر صوم زمان و أطلق، نزل على خمس أشهر أو سنّه أشهر.

١- فى «ح»: يزحم.

٢- فى «س»، «م»: لما.

٣- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

و يقتصر على خصوص النذر بالتصدّق بالمال، و الصوم فى زمان، و بالإعتاق للمملوك أو الوصيّه بالمتعلقات المخصوصه، و لا تغنى الترجمة فيها، و فى وصف الكثره و القدم بالعربيه لا بغيرها، اقتصاراً فيما خالف الأصل على المتيقن.

و يقرب من ذلك ما إذا نذر التصدّق بجميع ماله، و لا يسعه دفع الجميع، فإنه ينزل على التصدّق بالتدرّيج حكماً. و يشبه ما ذكرنا تنزيل سكوت البكر على الرضا، مع كونه أعمّ منه، و تنزيل إطلاق المهر على مهر السنّه: خمسمائه درهم.

و لا يبعد إلحاق بيع جلد المصحف و ورقه مثلاً، و وصيّه المرتدّ عن فطره قبل الارتداد بما يصنع له بعد الموت، فى الصنع له حيّاً، و النيابة عنه فيما يناب به عن الأموات، و لو كان من خصائص المسلم؛ لأنّ كفره موته، و قد أوصى قبله به.

(و كما يجرى فى الأقوال يجرى فى الإدراك و الأفعال بالنسبه إلى الحكم الواقعى أو الظاهرى) (١).

### البحث الرابع [استعمال اللفظ فى معنى الواحد]

لمّا اتّضح أنّ فهم الخطاب مبنيّ على فهم اللغه أو العرف العام أو الخاص، و كلّ واحدٍ مرأه للاخر فى سائر اللغات، فإن اتّضح الحال بالنسبه إلى زمان صدور الخطاب؛ بأن عُرِفَ الحال بالنسبه إلى وقت الاستعمال، لزم البناء على ذلك العرف و لا اعتبار بغيره؛ فخطاب كلّ وقت محمول على عرفه.

فإن علم الاتّحاد فلا بحث، و إن جهل الحال فى أحدهما و علم الآخر بُنى المجهول على المعلوم؛ فما صدر من الأوائل محمول على العرف المعلوم عند الأواخر، و بالعكس.

و إن علم اختلافهما كان خطاب كلّ وقت محمولاً على عرفه؛ فما ورد من الشرع يُحمل على عرف يوم الورود، فإن كان فيه مصطلح شرعىّ عمل عليه، و إلا فعلى الحقيقه العرفيه العامه، ثمّ اللغه.

ففى مسأله الغناء قد ظهر فى العرف الجديد تخصيصه بما لم يكن فى قران أو تعزیه أو ذكر أو دعاء أو أذان أو مدح النبى صلی الله علیه و آله و سلم و الأئمه عليهم السلام.

و قد علم من تتبع كلمات أهل اللغة، و أحوال الأمويين و العباسيين و إبراهيم شيخ المغنين، أن الكثير أو الأ-كثر أو الأحقّ فى تسميته غناءً ما كان فى القرآن و مدح النبى صلی الله علیه و آله و سلم.

و لا- يعرف فى أيامهم الفرق من جهة ذوات الكلمات، و إنّما المدار على كیفیات الأصوات، و هو الظاهر من كلام أهل اللغة، قدمائهم و متأخريهم، ممّن عاصر زمان ورود النهى أو تقدّمه أو تأخّر عنه (١).

و ما رأينا أحداً منهم أخذ قيد عدم القرآنيّة و المدح و الذمّ و نحوها فيه. و لم يذكر بينهم خلاف فى معناه، مع اختلاف عباراتهم؛ فما ذلك إلا لاتّحاد المعنى العرفى، و الإشاره إليه، و المسامحه فى التعريف بالأعمّ أو الأخصّ. فمدار تحقّق الغناء و خلافه على كیفیات الأصوات، من غير ملاحظه لذوات الكلمات.

فقد ظهر خطأ العرف الجديد الذى هو بمنزله المرأه الكاشفه عن العرف القديم، كما أخطأ بديهة فى تخصيص اسم الغناء بغير الجارى على وفق العربيّه و الفصاحه. و ليس هذا بأوّل قاروره كسرت فى الإسلام؛ فقد أخطأ فى كثير من المقامات.

فلا يحمل لفظ الغناء على المعنى الجديد؛ كما لا تحمل ألفاظ التربه؛ (٢)، و القهوه، و اللبن، و النهر و الكز، و البحر، و الحجر، و الساعه و الكعب و المثزر، و المثقال، و الوزنه، و الرطل، و الأوقيه، و الفرسخ، و السيّد، و المؤمن، و الفاسق و نحوها على المعانى الجديده؛ لأنّها إن نقلت أو غلط العرف فيها لا يحمل لفظ زمن الخطاب عليها.

و أمّا الصدق باعتبار المبادئ كصفه الكافر و المؤمن، و العدل و الفاسق و جميع مبادئ المشتقات و جميع العنوانات فيتبع حال الاتّصاف و الحكم يدور مداره.

١- القاموس المحيط ٤: ٣٧٤، لسان العرب ١٥: ١٣٦، معجم مقاييس اللغة ٤: ٣٩٨، مجمع البحرين ١: ٣٢١.

٢- فى «م»: السريّه.

فكلّ متّصف بصفه تعلق به حكم في مبدأ الشرع ثم ارتفعت عنه، ارتفع الحكم عنها بارتفاعها، وإذا عادت عاد معها، إلا أن يعين الشارع لها وقتاً خاصاً، كصفه الكيل و الوزن بالنسبه إلى الربا، فإنّ الصفتين لا اعتبار بهما وجوداً و عدماً إلا ما كان منهما في أيام سيّد الثقلين صلّى الله عليه و آله، فإذا علم الحال هناك بُنى عليه؛ و إن جهل رجوع الأمر إلى ظاهر العاده حينئذٍ.

### البحث الخامس [في وجوب اتباع اللغة في كيفيه الاستعمالات و المواقع.]

في أنّه كما يجب في مصطلح التخاطب اتّباع اللغة كائنه ما كانت في وضع الموادّ و تركيب المفردات و كيفيّه تركيب المركّبات؛ كذلك يلزم اتّباعها في كيفيه الاستعمالات و المواقع.

فلا يستعمل و لا يقع اللفظ إلا على نحو ما عيّن أو تعيّن له بوضع لفظٍ شخصي (١) للفظٍ أو معنى شخصيين أو نوعيين، أو نوعي للفظ أو معنى نوعيين دون الشخصيين كما يظهر من التتبع، أو بنحو من الإذن و الرخصه.

و المعهود في اللغة العربيّه الصحيحه و المحرّفه و غيرها من اللغات استعمال اللفظ في معنى حقيقي أو مجازي على الانفراد؛ لا في مجازيين و لا في حقيقيين؛ لا بطريق الحقيقه و لا بطريق المجاز، و لا في مختلفين؛ لا في أفراد و لا في غيره، في غير الأعلام الشخصيه؛ فإنّ الجواز فيها مبني على ظهور إرادته الاسميّه.

حتّى أنّ المستعمل على هذا النحو يُنكر عليه في جميع اللغات غايه الإنكار، و حكم اللغة كحكم الشرع توقيفيّ يكفي في الحكم بنفيه الشكّ في ثبوته، و ما يظنّ من ذلك فمن عموم المجاز في الحقيقتين أو المجازين أو الحقيقه و المجاز.

و لو أجزنا ذلك لتداخلت أنواع الكلمه نوع بنوع في الأنواع الثلاثه، و صفه المشتق و الجامد في اللفظ الواحد، و المفرد بقسيمه، و أحد قسيمه بصاحبه، و المشتقات

١- في هامش الحجريّه زياده: أو نوعي للفظ شخصي أو نوعي، أو معنى متشخص في نفسه بنفسه كذا أو بالمرآه، أو نوعي، أو بنحو الإذن.



و المصادر بعضها ببعض، و لَحْسَنَ تداخل اللغات بعض ببعض.

و القول بالفرق بين الأقسام فى الجواز و المنع بالتفاوت و التباعد أو بتغليب اسم الأشرف أو غيره على غيره بعيد فى صحيح النظر.

و قد يحصل الاشتباه التام فى هذا المقام بزعم الملازمه بين الاستعمال و إرادته الإفهام، فتتوجه الظنون إلى أنه تدخل فى المسأله مسأله البطون فى الآيات أو الروايات، و ليست من هذا القبيل؛ لأنّ الفهم قد يكون من الإشارات و الكنايات و التعريضات و التلويحات؛ من دون استعمال فى تلك المفهومات، كما مرّت الإشارة إليه سابقاً. و سيجىء بيانها، و الله سبحانه و تعالى أعلم.

### **البحث السادس فى أنّ الارتباط بين موجودين، أو معدومين، أو مختلفين، و اتحاد أحدهما بالآخر يتوقف على المقارنه فيهما فى الان الواحد،**

مع تحقّق جهه الارتباط، فالارتباط بين العارض و المعروف، و الصفه و الموصوف، و العنوان و المعنون، يتوقف على ما ذكر، من غير فرق بين الجوامد و المشتقات فى جميع اللغات.

فارتباط معنى إنسان و رجل و فرس و حمار و غيرها من الجوامد بموضوعاتها، كارتباط ضارب و قاتل و متكلم و قائم و قاعد، و حسن و قبيح و نحوها كذلك بمصاديقها متى أطلق فى وضع أو حكم أو تقييد اتّحد به (١).

فالعنوان يشير إلى ثبوت المعنون، و النسبه الصوريه على وجه الحقيقه تفيد تلك النسبه الواقعيه على وجه الإطلاق، من غير تقييد بزمان أو مكان أو وضع و إنّما الأزمنه و الأمكنه و الأوضاع بأقسامها فيها شرع سواء.

فالإطلاق على وجه الحقيقه يوافق الأزمنه الثلاثه. ففى قولنا: كان زيد نطفه أو علقه أو مضغه أو يكون فى رحم فلانه كذلك مع عدم المقارنه للنطق، أو هو الان كذلك

١- جاء فى هامش الحجرية: فمتى أريد بشىء من العنوان مصداقاً و نسب إليه بحمل أو وضع أو تقييد اتّحد به، كذا فى بعض نسخ الأصل.

مع المقارنه، أو كان زيد ضارباً أو قاتلاً أو قائماً أو نائماً أو يكون كذلك، أو هو الآن كذلك مع المقارنه فى النطق؛ لا منافاه و لا مضاده و لا خروج عن الحقيقه فيها. فالعنوان المجرد أو المقيّد باقٍ على ذلك الحال، يستوى فيه الماضى و المستقبل و الحال. و إذا ركّب تركيباً إنشائياً و دخلت فيه النسبه الإنشائية؛ كأنّ تِ طالق أو حرّه، و ليت زيداّ حىّ، و نحوها، أفادت المقارنه البعديه، و أشبه حكمها حكم الفور فى الطلب (١).

و إذا ركّبت تركيباً خبرياً كزيد حسن، أو قبيح، أو عالم، أو جاهل، أو قائم، أو قاعد، و لم يكن صارف؛ أفادت المقارنه الحقيقته، و الاتّصال بحال النطق بحكم التخاطب و تخصيص الوقت بالإفاده من بين الأوقات، و قضاء غلبه العادات.

و إن وجد صارف من جهه الذات كصيغ المبالغات، و غير القارّه من الصفات، و صفات الصناعات، و نحوها ممّا يظهر منها اعتبار الماضى من الأوقات، و كصفه الإثمار و الولاده و الحمل فى مثل: شجره مثمره، و نخله حمّاله، و فرس سريعه، و نفس أماره، و نحوها ممّا يُراد به مجرد القابليه دون الفعلية، و ربما رجع إلى حال النطق ببعض الوجوه، و كصفه الذهاب، و السفر، و الموت، و الوفود فى مثل: أنا ذاهب، أو مسافر، أو ميت، أو وافد على ربّى، و نحوها ممّا يُراد به الاستقبال باعتبار الخصوصيه انقلب عن الحال الأوّل.

فلفظ المركّب فى باب الخطاب مقيّد بحال النطق، لا على وجه الحقيقه و الاستعمال، بل إنّما ذلك من مقتضيات الحال، فليس معنى حقيقياً، و لا خلافه معنى مجازياً كما نقول مثله فى مسأله الفور، فتدبّر.

### **البحث السابع [فى أنّ جميع ما أفاد الإذن و الرخصه و الجواز يقتضى الصحه و ترتب الغرض لا مجرد الجواز و عدم الحظر]**

فى أنّ جميع ما أفاد الإذن و الرخصه و الجواز ممّا يعطى الوجوب أو الندب أو الكراهه أو الإباحه من لفظٍ أو غيره ممّا يقوم مقامه فى كلّ لسان، و من أى مطاع كان؛

١- فى «ح»: و أشبه حكمها حكم الفوريه كأنّه فى الطلب.

من شارع أو متشرع أو غيرهما، في كتاب أو سنّه أو عباره فقيه أو غيرها، متعلّقاً بعباده أو عقدٍ أو إيقاع أو حكم أو نحوها، يقضى بالصّحّه و جمع الشروط و فقد الموانع و ترتّب الغرض، لا مجرّد الجواز و عدم الحظر؛ لأنّ الظاهر من ذلك بيان جواز ما يترتّب عليه الأثر المراد منه كسائر المؤثرات والآثار.

مع أنّ الاقتضاء في العبادات على وجه اللزوم؛ لأنّها مع عدم الصّحّه تعود تشريعاً محرّماً، فلا تكون جائزه.

و من تتبّع آيات الكتاب و الأخبار و كلام الأصحاب لا يبقى معه شكّ في ذلك و لا ارتياب. فتخصيص القوم هذه المسأله بمسأله الأمر بقصد المثال أو إرادته الاقتضاء من وجه ثانٍ، و إلا فلا فرق ما بين صيغه الأمر و غيرها، بلفظه افعّل و غيرها، مقصوداً بها الوجوب أو الندب، أو غيرهما ممّا يتضمّن الجواز.

و لو جعلنا الصّحّه عباره عن سقوط القضاء لم تكن ملازمه عقليه بينها و بين الجواز في العبادات، على نحو غيرها من المعاملات.

### **البحث الثامن في أنّ ما دلّ على مجرّد مطلق الطلب و الإراده من أيّ لغه كانت بعباره لا يستفاد الندب أو غيره من صيغتها**

أو من قرينه خارجه عنها، من خبرٍ أو إنشاء، بصيغه «افعل» أو غيرها؛ تفيد الإيجاب (١) صادرة ممّن كان.

و تترتّب عليه صفه الوجوب مع الصدور عن مفترض الطاعه، من شارع أو سيّد أو وليّ أو أحد الوالدين و نحو ذلك.

و يتأكّد الاقتضاء في «افعل»؛ لقوّه دلالة صيغتها؛ و للخبر قوّه من وجهٍ آخر؛ لاقتضائه الوقوع، و الوجوب إليه أقرب.

و يدلّ على الدلاله في المقامين، أنّه أكمل أفراد المطلق و أكثرها و إن كانت أنواع

غيره أكثر، و أنّ الظاهر من حال كلّ مرید الإلزام، كما يظهر من تتبع كلمات أهل اللغة و العرف، و من أحاط خُبراً باحتجاج الأئمة عليهم السلام و أصحابهم بما فى الكتاب، و الأخبار النبويه، و كلمات القدس، و الأنبياء السابقين، و السلف الماضين بلغ فى ذلك حدّ اليقين.

و تخصيص البحث بصيغه الأمر فى كلام كثيرٍ منهم (١) يمكن تنزيله على المثال، أو بيان اقتضاء الصيغه من جهه نفسها؛ لأنّ ما عداها إنّما جاءت دلالاته من ملاحظه أحوال المخاطبين و الخطاب.

و لا يبعد القول بأنّ مجرّد الحكم بالرجحان مستفاداً (٢) من عقل أو نقل يكفى فى ثبوت صفه الوجوب للعلم بأنّ النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم و الأئمة عليهم السلام فعلوه و لو مرّه، و بضميمه وجوب التأسى يثبت الوجوب.

و يقوى فى النظر إثبات قاعده جديده، و هى: البناء على أنّ ما دخل فى الفرائض المعروفه، و الواجبات المألوفه من العبادات الواجبه بالالتزام أو الفرائض الخمس أو شهر الصيام أو الزكاه و ما يتبعها، و الحجّ و العمره و الجهاد و ما يتبعها ممّا تعلق بها، أو بما يدخل فى العبادات الموظّفه، شرطاً كان أو شرطاً أو ترك منافٍ؛ داخل فى حكم الواجب و الشرط، و الخارج خارج إلا أن يقوم دليل الإيجاب أو الشرطيّه.

فما ورد من التعقيبات و من جملتها، جبر المقصوره. و من الأذكار، و من جملتها: ما يقال عند طلوع الشمس و عند غروبها. و من الزيارات و منها: زياره النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم و الحسين عليه السلام، و مقدّماتها و آدابها. و منها: الغسل للجامعه و قراءه القرآن و الدعوات. و منها: الصلاه على النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم مطلقاً أو عند ذكره أو سماعه، و آداب الأكل و الشرب و النكاح و التخلّى سوى ما دلّ الدليل على تحريمه، و آداب دخول المساجد و الحيّام و مكارم الأخلاق إلا ما علم تحريمه بعقل أو نقل، إلى غير ذلك، يبنى على الندب، كما يظهر من تتبع السيره لصاحب البصيره،

١- كالمحقق فى معارج الأصول: ٦١، و العلامه فى مبادئ الوصول: ٩١، و الفاضل التونى فى الوافيه: ٦٧.

٢- فى «م»، «س»: و لا مستفاداً.

و لظاهر الأخبار الكثيرة.

### **البحث التاسع فى أن مطلوبية الترك - بلفظ خبرى أو إنشائى، أو ما قام مقامه فى أى لسان كان، مشتمل على صيغه نهى أو لا - تقتضى الحظر و التحريم**

ما لم يكن شاهد من داخل أو خارج يدل على الكراهه؛ حملاً للمطلق على أكثر الأفراد و أشهرها و أكملها و أظهرها.

و كثره النوع لا تخل مع أكثرية تعلق الخطاب بالأفراد، و لأن الظاهر من حال الطالب لترك فعل الإلزام بتركه.

و من تتبّع الآثار و نظر فى صحيح الأخبار و تتبع احتجاجات الأئمة الأطهار بكلام الله الجبار و أخبار النبى المختار لم يذهب إلا إلى ما ذهبنا إليه، و لم يعول إلا على ما عوّلنا عليه.

و إنّما خصّ بعضهم البحث بصيغه «لا تفعل» (١)، إمّا لقصد المثال، أو لزياده قوه الدلاله فيها على ما عداها من الأقوال.

و دلالة الخبر لا تخلو من قوه؛ لأنّ علاقه النفى مع التحريم أظهر، و تختلف الدلالات قوه و ضعفاً باختلاف العبارات.

و الذى يظهر من التتبع التامّ و النظر فى سيره العلماء الأعلام أنّ كلّما يرد من نهى فى مقام الاداب محمول على الكراهه من غير ارتياب، كالمتعلّقه بهيئه الجلوس أو النوم، أو بآداب دخول الحمام و نحوها، إلا أن يقوم دليل على الخلاف.

### **البحث العاشر فى أن مطلوبية الفعل فى جميع اللغات، إيجاباً أو ندباً، بأى صيغه كانت، من غير فرق بين «افعل» و غيرها كمطلوبية الترك لا تقتضى توقيتاً.**

و إنّما تقتضى الفور على النحو المتعارف فى مثل ذلك الفعل؛ لأنّ ظاهر تخصيص

الزمن الأول بإلقاء صيغه الخطاب أنه لا ميدان يتسع لها، وإلا لأخرها، ولأن الأزمته متساويه في حسن الترك فيها مع عدمه فيلزم الإهمال. ولأن المرید للشئى ء يتأكد داعيه و يكتر حرصه على المبادره إليه، قضاءً لحقّ الحبّ، و امتثالاً لأمر سلطان الهوى، كما أنّ قرب المكان في جنب الأعيان كذلك.

ولأن أكثر أفراد المطلق و أشهرها و أكملها و أظهرها إرادته المبادره، و لأنه قد وجب عليه الإتيان به في زمن (معين، و الخروج) (١) عن عهده التكليف مقصور على الأول.

ولأن الاحتياط لخوف عروض التعذر أو التعسير لازم، حتى أنّ المأمور إذا أّخر العمل فتعذر لم يُعذر. و اشتراط العصيان بما إذا ظنّ الفوات بعيد في النظر، و لأنّ العرف يقضى بذلك، حتى لو أنّ مأموراً سأل الأمر قائلاً: متى تريد منى هذا الفعل، عُدّ لاغياً.

و ربما يدعى أنّ ظاهر الإخبار عن الكائنات اتّصال وقوع المخبر به، و ظاهر التمنى و الترجى و الإرادة و المحبّه و نحوها الوقوع بعد وقوع الصيغه، و من تتبع الأخبار و نظر في الآثار وجد ما يستفيد منه ما ذكرناه.

**البحث الحادى عشر فى أنّ الأمر بالشئى ء فى سائر اللغات كالإخبار عنه و تمنّيه و ترجّيه و إباحته و محبّته و إرادته لا يدلّ على وحده بلا شرط، و لا بشرط لا،**

و لا على دوام فيما يمكن أن يدوم، و لا تكرار فيما يمكن أن يتكرّر.

و إنّما مقتضاها نفس وقوع الحقيقه كما هو ظاهر الإطلاق، و لا يتوقّف على القول بالوجود بمعناه و لا بمعنى وجود أفراده عند (٢) الانتزاع عنه.

فمن أتى بالآحاد دفعه امثّل بالمجموع لا بواحد منها كما تقتضيه الوحده المطلقه، و مع الترتيب يتساويان كما فى الاقتصار على الواحد.

١- بدل ما بين القوسين فى «م»: و يتعيّن الخروج، و فى «س»: و تعيّن الخروج.

٢- فى «ح»: لإغناء.

فمرجوحية الآحاد من حيث الفرديه لا تقتضى مرجوحية الحقيقه (و يجوز تعلق الأمر بها مع إمكان غير المرجوح منها)؛ (١) كما أنّ مرجوحية الحقيقه لا تقتضى مرجوحية الفرد (و إن امتنع التكليف به للملازمه)؛ (٢) لأنّ تضادّ الأحكام إنّما يكون مع وحده الموضوع أو لزوم الاستحاله، كما إذا انحصر الفرد أو تعلق الأمر بالفرد و النهى بالحقيقه.

فلا- معارضه عقليه بين الأمر بالطبيعه و النهى عن خصوص الفرد، و إنّما المعارضه ظاهرية صوريه و يتنى عليها تقييد الأوامر المطلقه بالنواهي المقيده و بالعكس؛ لأنّ ذلك مقتضى فهم أهل العرف و اللغه فى جميع الخطابات، و كلّ أقسام اللغات.

### البحث الثانى عشر فى أنّ الأمر بالأمر ليس بأمر.

البحث الثانى عشر فى أنّ الأمر بالأمر (٣) ليس بأمر (٤).

و هو يتضمّن أمرين كلّ منهما يتبع حال مدلوله، فيختلفان و يتفقان.

فقد يرجعان إلى إيجاب الإيجاب، أو نذب النذب، أو إيجاب النذب، أو نذب الإيجاب، كما تتعلّق الإباحه و الكراهه و التحريم بالأمر بقسميه على نحو تعلّقها بالنهى، و هى بعضها ببعض، كما أنّ الإخبار بالإخبار أو تمنى التمنى أو ترجى الترجى مثلًا ليس بإخبارٍ و لا تمنّ و لا ترجّ.

ثمّ ما كان فيه من مادّه أمر يفيد الوجوب بناءً على إفاده مطلق الطلب، و مع التخصيص بالصيغه لا يفيد الوجوب و إن كان عباره عن الصيغه؛ للفرق بين العارض و المعروض.

فعلى ما تقرّر يكون حكم المأمور الأوّل يتبع أمر الأمر الأوّل (٥)، و المأمور الثانى يتبع أمر الأمر الثانى، فلا يدخل مأمور و من أمر بأمر قوم بالاجتماع لضيافتهم أو بأخذ

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٢- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٣- فى «ح» زياده: لمأمورٍ

٤- فى «ح» زياده: عليه و ليس بأمر به على الأمر المأمور و لا المأمور عليه.

٥- فى «ح»: يتبع الأمر الأوّل.

شىء مما يقسم بينهم تحت أمر الأمر، كما لا يدخل (١) الأمور فى حكم جماعتهم واستحقاق شىء من قسمتهم.

لكننا وجدنا فى بعض احتجاج بعض الأئمة الأطهار عليهم السلام ما يدلّ على ثبوت الحكم للمأمور الثانى بالأمر بالأمر (٢)، على أنّ ظهور ذلك من مقتضى الحال غير خفى، خصوصاً فيما بنيت أحكامه على العموم، ولا سيما فى أوامر الشرع الظاهره فى عموم المكلفين؛ بل يظهر من التتبع دخول المأمور الأوّل فى حكم مأمور (٣) الثانى (٤) ولا يخفى على من تدبّر فى مواضع الاستعمال.

### البحث الثالث عشر فى أنّ الخطاب بالمرتبّات الصرفه و ذوات الأجزاء المتّصله ظاهر فى إرادته المجموع و الأجزاء بالتبع؛

فالمأمور به واحد.

فإذا فات منه جزء فات المجموع، إلاّ أن يتعسّر و يقال بدخوله تحت الخبر، أو يظهر من حال الخطاب حصول توزيع الغرض المطلوب على الأجزاء، فإذا أتى بجزء منه حصل منه بعض المطلوب.

كالأمر بستر العوره و جميع ما يحرم نظره عن (٥) الناظر و (٦) فى الصلاه، و ستر بعض رأس المحرم و وجه المحرمه فى الإحرام، و غسل بعض الكفّ أو الكفّين، و التمضمض و الاستنشاق فى أحد الجانبين (٧) أو المنخرين فى وضوء أو غسل (٨).

١- فى «م» زياده: إلا.

٢- الاحتجاج للطبرسى ٢: ٣٠٦.

٣- فى «ح»: مأمور به.

٤- فى «ح» زياده: و إن صدر من غيره بأمره فالحال.

٥- فى «م»، «س»: على.

٦- الواو ليست فى «ح».

٧- فى «ح» زياده: من الصفحتين.

٨- فى «س» زياده: و نحوهما.



و أما ما انفصلت أجزاءه، فالذى يظهر من خطاب الموالى لعبيدهم، و جميع الأمرين لمأمرهم، و خطاب الشارع للمكلفين سواء خاطبوا بها مجمله مرّبه، كالخطاب بإعطاء الأرض الفلانيّة و ما فى الكيس الفلانى لشخص أو أشخاص، و إحياء الليل، و القيام على ساق طول النهار، و الإتيان بقربه من الماء أو كيله من بعض الأشياء و نحو ذلك، و الخطاب (١) بالزيارات، و الدعوات الموظّفات، و صيام رجب و شعبان و رمضان و نحوها، ممّا كانت مجمله.

أو بما كانت مفضّله بذكر الأبعاض و الكسور، أو بالعدد، كصوم ثلاثه أيام من كلّ شهر، و الأيام البيض، و صوم (٢) عمل أمّ داود، و تسييح الزهراء عليها السلام، و اللعن فى عاشوراء، و التكبيرات فى العيدين و أمام الزيارات (٣)، و الذكر عند طلوع الشمس و غروبها، و قراءه خمسين آيه فى كلّ ليله، و قراءه القدر سبعاً على القبر، و التوحيد إحدى عشره للأموات، و الاستغفار، و قول «العفو العفو» فى الوتر و غيره، و أربع ركعات الحبوه، و جميع الأذكار و القراءات، و نحوها من سور و آيات، و ما قرّر فى كتابه الحروز و التعويذات، ممّا ذكرت معدوده فى الروايات، و كأمر الموالى للعبيد إذا أمروا بالذهاب إلى السوق عشر مرّات، أو إعطاء أحد عشرين درهماً أنّ هناك خطابين، أحدهما: متوجّه إلى الطبيعه المشتركه بين الأجزاء و الآحاد، و ثانيهما: إرادته ذلك العدد المخصوص من بين الأعداد.

فالإتيان بالبعض من حيث البعضيه و خصوص الجزئيه لا مانع من أن تتعلّق به النيّه، و يثاب على الخصوصيه، و لا يحتاج إلى قصر الرخصه على العموميه من حيث طبيعه الذكريه و القرآنيه. نعم قصد الخصوصيه الاستقلاليّه لأمن (٤) جهه البعضيه تشريع فى الدين.

١- فى «س»: كالخطاب.

٢- كلمه صوم ليست فى «س»، «م».

٣- فى «م»، «س»: و أيام الزيارات.

٤- فى «ح»: عن.

هذا كله إذا لم يتم دليل على لزوم الانضمام، و لم يكن جزءاً من مركب يعتبر في صحه أجزائه الانضمام؛ لأن أصله عدم الإتيان بالمركب و ظهور إرادته الهيئه التركيبه تعارض ما ذكرناه.

### **البحث الرابع عشر في أن القاعدة المستفاده من حديث: «لا يسقط الميسور بالمعسور» و قاعده: «ما لا يدرك كله لا يترك كله» تفيد الاجتزاء ببعض الجزئيات**

البحث الرابع عشر في أن القاعدة المستفاده من حديث: «لا يسقط الميسور بالمعسور» (١) و قاعده: «ما لا يدرك كله لا يترك كله» (٢) تفيد الاجتزاء ببعض الجزئيات

و الأجزاء المنفصله بتيات مستقله مع تعذر الباقي أو مطلقاً، كبعض نافله الزوال، و باقي الرواتب، و صلاه على عليه السلام و جعفر و قراءتها و أذكارها، و التسيحات، و التعقيبات، و لعن عاشوراء، و العفو، و الاستغفار، و تسيح الزهراء عليها السلام، و الجهر و الذكر عند الطلوع و الغروب، و هكذا.

و في دخول مسأله النياه و الأجزاء المتصله إشكال، و أمّا بحسب الزمان و المكان و الشروط فلا شمول. و تجرى في أبعاضها، و الظاهر منها المجانس، فلا يدخل الانتقال من مسح إلى غسل، و بالعكس، و لا من قراءه إلى ذكر و بالعكس، و لا من بشره إلى حاجب.

و إنّما تجرى فيما يتحقق به بعض الأثر المطلوب من الشروط و الشطور؛ كالساتر و طهاره الخبث، و الأفعال الداخلة في العباده كالقراءه و الأذكار؛ دون ما لم تتبعض غايته، كطهاره الحدث، فإن أفعالها غير مطلوبه، لا أصاله و لا تبعاً، و إنّما المطلوب رفع الحدث.

### **البحث الخامس عشر الأصل في كل مطلوب من الواجب و المندوب أن يكون عباده بالمعنى الأخص**

١- عوالى اللآلى ٤: ٥٨ ح ٢٠٥.

٢- عوالى اللآلى ٤: ٥٨ ح ٢٠٧.

المعتبر فيه اشتراط تيه القربه، لا معامله و لا عباده بالمعنى الأعم.

و تعيينياً؛ لا تخييرياً، و عيتياً، لا كفائياً، و نفسياً، لا غيرياً، و مباشراً فيه، لا منوباً.

و مطلقاً فى غير المجمع و منه أكثر ألفاظ العبادات الخاصه لا مشروطاً.

و محصلاً بإيجاد فردٍ من الحقيقه الخاصه، لا مكرراً و لا دائماً.

و موسيماً لا توقيت فيه، لا موقتاً، و فورياً، لا متراخياً، و موسعاً فيما بين حدى الوقت فى الوقت المحدود؛ و لا مضيقاً، و مجزئاً فى الغرض (١) المسوق له؛ لا معاداً و لا مقضيئاً، و مخيراً فى المراتب المتعدده؛ لا مرتباً و لا مجتمعاً.

و مخصوصاً بالنوع الذى توجه إليه الخطاب، لا عاماً، و عاماً فى الأفراد فى باب العموم، لا خاصاً، و مطلقاً فى مقام الإطلاق، لا مقيداً، و واجباً فى مقام الطلب، لا مندوباً.

و متوقفاً فى الصحه أو الاحتساب على الانفراد، لا متداخلاً، و باقياً على حكمه السابق بعد الدخول فى الأحكام الأربعة، لا منقلباً، و مستمرراً على حاله سابقاً، لا معدولاً عنه، و مأذوناً فى قطعه مع عدم الضيق، لا ملتزماً (٢) بإتمامه، و خالصاً من أسباب الخلل، لا مختلاً.

فكفايه السلام من الواحد على الجماعه فى إسقاط استحبابه عن الباقيين، و الرد من غير المحيّا عنه، و التخيير بين القصر و الإتمام لقاصد الأربعة ذهاباً و إياباً، و بين الجهر و الإخفات فى الأخيرتين، و وجوب غسل الميّت لغيره، و كون غسل أعضاء الوضوء مشروطاً بعدم الرمس، و وجوب تكرار صلاه الآيات مع بقاء السبب، و توقيتها بوقت حصوله، و جواز التراخى فى سجود التلاوه، و تخصيص اليوميه ببعض المحدود، و إعاده الصلاه للمتيّم خوف ضيق الوقت مع وجود الماء، و الترتيب فى كفّاره شهر رمضان، و لزوم الجمع فى كفّاره الإفطار على محرّم، و نحو ذلك؛ على خلاف الأصل.

١- فى «س»: الفرض.

٢- فى «ح»: لا بالتزامه.

## البحث السادس عشر الأمر كأنه ممن كان، من شارع أو غيره، لا يخلو من أحوال:

### أحدها: ما يتعلّق بالزمان و المكان و اللباس و الوضع و العدد و نحوها،

فمرّه يطلق و مرّه يقيد فيها، و على ذلك جرت عادة الأوامر و الخطابات فى جميع اللغات.

فقد يتعلّق خطاب الشارع بالمطلق، كالخطاب بالأذكار و الدعوات و المناجاة و نحوها؛ فلا يقيد بشىء منها، و لا يتفاوت من جهتها إلا لبعض العوارض.

و مرّه يقيد بالمكان مع زيادته على محلّ الفعل كمواضع الصلاة و الزياره و الاعتكاف و نحوها فى مواضعها المتّسعه، أو مساواته كما إذا ضاق عليه لفوات الوقت بحركته عنه، أو لإحاطه المحلّ المغضوب أو المتنجّس به، أو للالتزام به بنذر و نحوه.

و كذا الكلام فى اللباس و الوضع و العدد، فكلّ قيد توسعه و تضيق؛ فمصلحه الفعل إن حصلت بالمطلق أطلق الأمر، و إن اختصّت بالمقيّد أتبع المقيّد زائداً أو مساوياً، لا ناقصاً مع عدم انقلاب التكليف، فإذا أطلق الأمر لم يكن للزمان دخل و وجدّ أو عدم، كالمكان المطلق، و إنّما هما من لوازم الوجود.

و إن خصّت مصلحه الفعل وقتاً فإن زاد على مقدار الفعل فهو موسّع، و إن ساواه فى الأصل فهو مضيق أصلي، أو بالعارض فهو عارضى، و لا يمكن نقصانه عنه.

ثمّ التخصيص إن كان لكونه مقدّم الأفراد الموهومه و جميعها مشموله للأمر الأوّل، فهذا حكم الفور، و إن لم تكن مشموله حتى لو تأخّرت كانت قضاءً لحكم التوقيت.

و من زعم عدم جواز التوسعه حتى خصّ ما ظاهره ذلك بأوّل الوقت أو آخره أو زعم ما زعم فقد أخطأ (١).

و من أراد زياده البصيره فى الخطابات الشرعيّه فليتأمل فى أحوال الأوامر العرفيه و العاديّه.

١- حكاها عن بعض الحنفيّه فى معارج الأصول: ٧٤.

**ثانيها: ما يتعلق بالفعل و هو على أقسام:**

أحدها: المخير، و لا يخفى على من تتبع حال الأوامر و الخطابات العاديّه و العرفيه في كلّ لغه و على كلّ لسان أنّها إمّا أن يكون المطلوب فيها نوعاً خاصّاً؛ لعدم حصول المصلحه الباعثه على الأمر إلا به، و هذا هو المعين.

و قد يُراد فيه أحد الأنواع من غير خصوصيّة (١) لتأديها بأحدها، فهي متساويه في تأديه المصلحه، و خصوصياتها ملحوظه على وجه التخيير فلا خطاب تعين، و لا تعلق له بكلّ دائرٍ بين آحاد الأنواع و ذلك غير خفيّ، و هذا هو المخير.

و لعدم إرادته الخصوصيّة فيه، كان من تعمدّ قسماً من كلّ أو جزءٍ ففعل و قصد غيره كقصر و تمام، و ظهر و جمعه، و تشهد أوّل و أخير، و حمد و تسييح و سوره و نحو ذلك، ما فعله صحيح.

و ليس منه آحاد أفراد النوع؛ لعدم مطلوبيّتها، و إجمالها في نفسها، أو باعتبار سعه الزمان من غير ملاحظه لأجزائه؛ إذ لا تعلق للخطاب بها، لإجمالها و عدم إمكان تصوّرها؛ لعدم إمكان الإحاطه بها إلا على نحو التبعيه كالمقدمه، فإنّها على ذلك النحو، و هو الموسّع، فيفارق المخير بذلك، و بأنّ التخيير فيه زمانيّ لا فعليّ.

ثانيها: المرتّب، و هو ظاهر لمن تأمل في الخطابات العرفيه و العاديّه، فإنّه قد تتعلّق المصلحه بإيجاد أنواع متعدّده على نحو لزوم الإتيان بأحدها أوّلماً إن أمكن، ثمّ بغيره بعد تعذّره أو تعسيره، فهي مشتركه في الوقت و حصول مصلحته بإيجادها على نحو المخير، غير أنّه يفارقه باعتبار الترتيب، حتّى لو أتى به لا على وجه الترتيب وقع فاسداً.

و بذلك يفترق عن المعين و عن الفوريّ و الموسّع؛ لأنّه (٢) ترتيب في الأفعال خالٍ عن التخيير فيها، و عن التعين (٣) و الترتيب (٤) في أجزاء الزمان، و يترتب عليه الفساد

١- في «س»: خصوصيته.

٢- في «ح»: بأنّه.

٣- في «ح» زياده في الأفعال.

٤- في «س»، «م»: للترتيب.

مع المخالفه، دون الفورى و الموسع.

و إذا لاحظت أوامر الشارع و نسبتها إلى طريقه العرف و العاده أتضح لك الحال تمام الوضوح.

ثالثها: المجتمع، و هذا أيضاً ظاهر فى خطابات العرف و اللغه، و كذا فى خطابات الشرع، فإن المصلحه قد تتعلق بجمع أشياء: ككفاره الجمع، و أيام شهر رمضان، و الركعات المفصوله و هكذا، و لا يخلو من قسمين:

أحدهما أن يكون الجمع شرطاً فى الصخه، حتى لو فرق فسد.

ثانيهما أن لا يكون كذلك، و إنما يفوت بالتبعيض بعض المصلحه المقابل للمتروك و مصلحه الجمع الواجب أو المندوب. و لعل الثانى أقرب إلى الفهم من الإطلاق.

### ثالثها: ما يتعلق بالفاعل

لا يخفى أن الأوامر الشرعيه و العرفيه و العاديه قد تعين الفاعل مشخّصاً (١) من دون بدل، أو مع التخيير أو الترتيب فى البديل.

و قد تطلقه مطلقاً، فيكون الغرض إيجاد من أى مكلف كان؛ أو بين أفراد محصوره، فيراد إيجاد من أحدهم مع الانفراد أو مع الاجتماع مع بعض.

و لو أريد الاشتراك بين الكل كان معيناً، و يعاقبون على تركه عقاباً واحداً.

و مع الإطلاق، إن صرح بوحده العقاب موزعاً فلا بحث، و إلا فالظاهر منه أن على كل واحد عقاباً مستقلاً، فإذا جاء به أحدهم سقط العقاب عنهم، و إلا عوقبوا جميعاً.

و على هذا يجرى حكم الشرع و العرف و العاده، فلا داعى إلى الخروج عن ظاهر الخطابات الشرعيه إلى بعض التمخلات و التكاليفات.

و هذه الأقسام ما عدا المعين زمايتها و فعليتها و فاعليتها و مكائيتها و غيرها قد تجتمع بجملتها أو بعضها مع بعض فى المقام الواحد، فى مرتبه أو مراتب، فتختلف أسماؤها باختلاف جهاتها.

١- فى «ح»: شخصاً.

**البحث السابع عشر في أنّ وجوب المقدمه للواجب المطلق صوراً صوره، و حقيقه حقيقه عقلاً و شرعاً و عرفاً و عادةً و ندبها للمندوب كذلك، بمعنى لزومها للتوقف من الأمور القطعيه**

و إلا لم تكن مقدمه. ثم هي:

إمّا علميه، يتوقف عليها العلم بفرغ الذمه، أو وجوديه يتوقف عليها الوجود، أو شرعيه، تتوقف عليها الصحه (١) و ربّما رجعت إلى سابقتها (٢)، كما أنّ الإباحه المطلقه و الإعاده المطلقه و الإذن المطلقه و الوكاله المطلقه و نحوها، تستلزم إلحاق المقدمه.

ثم إنّ الملامه و العتاب و الثواب و العقاب على ترك الغايات، دون المقدمات الصرفيه، فوجودها من دون وجود ما يترتب عليها كعدمه.

و الفرق بين العلميه و الوجوديه: أنّ الأولى من باب الاقتضاء العقلي، و الثانيه من قبيل الاقتضاء اللفظي اللزومي المشابه للتضمني (٣) أيضاً.

فالتوكيل في المقدمه (بعد تعلق الحكم بذى المقدمه و الإعاده لها) (٤) مثلاً ناشئ عن طريق اللفظ، لا محض الفحوى، فيجرى فيها أحكامها (٥)، غير أنّ الظهور منها يختلف باختلاف القرب و البعد، و القوه و الضعف.

ثم إن كانت الغايه موسعه أو مضيقه، أو فوريه أو متراحيه، أو عينيّه أو كفائيّه، أو معينه أو مخيره، أو موحدّه أو مكرره؛ تبعثها في الصفات إن لم يعرض لها حكم لجبهه من الجهات.

و لو انحصرت بالحرام امتنع التكليف بالغايه على وجه الندب أو الإلزام، و لا تمنع

١- في «ح» زياده: و نحوها.

٢- في «ح»: سابقتيها.

٣- في «س»، «م»: للتضمن.

٤- بدل ما بين القوسين في «ح»: و الإعاده لها بعد تعلق الحكم بذى المقدمه.

٥- في «س»: فيجرى فيه أحكامها، و الأنسب: فيجرى فيها أحكامه.

حرمته مع عدم الانحصار و لا كراهتها عن التوصل بها (١) لاختلاف جهتيها، فإنَّ المطلوب لغيره ترتب ثمرته على وجوده على أي نحو كان.

فلا تتصف بصحة و لا فساد لموافقته أمر أو تعلق نهى من جهه كونها مقدّمه إلا من جهه قابليته الترتب و إمكان التوصل و عدمهما (٢).

و لا بدّ من اتصافها بصفه غاياتها من حيث التوقف، و لا مانع من المخالفه من جهات أخر، فقد يخيّر بين أفرادها للواجب المعين، و قد يعين بعض آحادها بنذر أو شبهه للواجب المخير.

و لو اجتمعت فيها الأصاله و التبعية تعلق بها الحكمان، و كان لها في استحقاق الثواب و العقاب و عدمه جهتان.

و لو كانت مقدّمه لواجب و مندوب غلب عليها حكم الوجوب، و أخذ في التيه إن كانت عباده، قصد فعل الغايه بعدها أ و لا.

و إنّما تتصف بالوجوب بعد دخول وقت الواجب، و إن كان مضيّقاً لا يسع سوى الواجب و جبت قبل وقته موسّعاً على الأقوى، أو عند بقاء ما لا يزيد على وقت فعل المقدّمه.

و الظاهر من الطلب بالصيغه أو بغيرها، و الخبر و الوعد و الوعيد، و الترجي و التمني، و العقود و الإيقاعات، و نحوها؛ الإطلاق دون الشرطيّه. و عموم الشرطيّه بالنسبه إلى قدره لا يخرجّه عن اسم الإطلاق عرفاً.

و كون الغايه في جميع الواجبات و المحرّمات دفع الضرر الأخرى مثلاً لتوقّفه عليها لا يقتضى إلحاقها بالمقدّمات عرفاً.

و مقدّمه المباح مباحه (٣)، و أمّا مقدّمه الحرام و المكروه فالجزء الأخير من العله لهما، تركهما يتوقّف على تركه، فحرمته و ندبه (٤) على نحو وجوب المقدّمه و ندبها و أمّا غيره

١- في «ح»: إليها.

٢- في «م»: عدمها.

٣- في «ح» زياده: من جهته.

٤- كذا في «ح» و الأنسب: و كراهته



فلا يتبع في الحكم، غير أنّ ظاهر الأخبار تحريم بعض الموصلات إلى المحرّم (١).

ثمّ المقدّمه من شرط أو رفع مانع يتعلّق بهما الوجوب قبل دخول وقت الغايه موسّماً حتّى يضيق وقتها؛ لأنّ خطاب التعليق كخطاب التنجيز ما لم يقدّم دليل على الخلاف، كما في الطهاره.

و السعى إلى الحجّ، و غسل الصوم الواجب يتعلّق الوجوب بهما (٢) على وفق القاعده قبل دخول الوقت. و خصّ بسنه الاستطاعه أو تأهب القافله و بخصوص الليل في شهر رمضان للدليل.

و لا يلزم تكليف بالمتنع بعد إهمال المقدّمه حتّى يحضر (٣) الوقت؛ لاستناده إلى الاختيار، و إلا لكان التكليف بحفظ النفس المحترمه مثلاً بعد انفصال السهم و الرمح و الحجر مثلاً من تكليف المحال.

و الفرق بين صريح الخطاب و حكمه واضح، فاجتماع الحرمة و الوجوب في خروج الغاصب المختار و في عمل المرتدّ الفطرى لا مانع منه.

بخلاف الداخل إلى مكان الغير جهلاً بالموضوع أو نسياناً أو جبراً، فإنّه لا إثم عليه، و تصحّ صلاته دون القسم الأوّل، فإنّ الظاهر عدم قبول توبته عند الخروج، كما لا تقبل توبه الزانى حال النزاع، فيعاقب على الإدخال و الاستقرار و النزاع في وجه قوئ.

### البحث الثامن عشر في أنّ وجود الشيء ضدّ عدمه، و عدمه ضدّ وجوده،

و نفى أحدهما مفهوم من إطلاق الآخر، و إيجاداه ضدّ الاستمرار على عدمه، و الاستمرار على عدمه ضدّ إيجاداه، و نفى كلّ واحد منهما مفهوم من إطلاق الآخر.

١- انظر الوسائل ١٤: ٢٤٤ أبواب النكاح المحرّم ب ١٤ ح ١، ٢، و ص ٢٤٥ ب ١٣ ح ٣، و ص ٢٥٨ ب ٢١ ح ١، ٢، ٤، و ب ٢٢ ح ٣١.

٢- في «س»: لها، و في «م»: لهما.

٣- في «ح»: يقصر.

و إيجاب الإيجاد ضدّ لتجوز الترك، و تجوز الترك ضدّ لإيجاب الإيجاد، و نفى أحدهما مفهوم من إطلاق الآخر، فالأمر بالفعل منع للترك الراجع إلى الأمر بالفعل، و النهى عنه أمر بالترك الراجع إلى النهى عن الفعل، فيكون كلّ منها بأقسامها مدلولاً تضمّيناً للاخر، أو شبهه، و على كلّ حال هو من الدلالة اللفظية الصريحة.

و لا تضادّ بين معدومين، و لا بين موجود و معدوم خاليتين من ربط سببیه أو شرطیه، و لا بين فعلين متغايرين، ما لم تكن بينهما مضادّه من جهه الخصوصيّة.

فقد ظهر ممّا مرّ أنّ محبّه فعل الشىء و طلبه بأىّ عباره كانت من أىّ لغه كانت على وجه الوجوب أو الندب، و بغضه و طلب تركه بأىّ عباره كانت على وجه التحريم أو الكراهه بعد تسميه خلاف السنّه كراهه تقتضى خلافه من الضدّ العام، فيمشى فى الأحكام الأربعة.

و أمّا الإباحه فالحكم بها على الشىء حكم على ضده.

و تلحق به الأضداد الخاصّه الشبيهه بالعامّه من جهه المقابله التامه، كالحركه و السكون، و القيام و القعود و التكبر و الخضوع، و الكلام و الصمت و نحوها.

و أمّا الأضداد الخاصّه الوجوديه الصرفه فالأمر بأحدها قاضٍ بالنهى عن ضده (1)، قضاءً لفظياً على نحو المقدمه.

و قد يفهم بعض الأضداد الخاصّه بخصوصها لشده المعانده و المضادّه، إذ النهى عن الضدّ أمر بتركه المتوقّف فعل الواجب عليه، فيكون النهى إذن راجعاً إلى بيان التوقّف، و حرمة الموقوف عليه لا تسرى إلى الموقوف.

فلو توصل بالسلم الحرام مثلاً أو الراحله الحرام و نحوها بعد شغل الذمه إلى الغايات لم ينافِ صحتها.

و تعلق الأمر بمتضادّين ابتداء غير ممكن، للزوم التكليف بالمحال.

و لو أتى بفرد من الموسّع فى وقت المضيق الذى لم يقم فيه دليل التخصيص صحّ، أمّا ما قام فيه دليله كرمضان لصومه و وقت صلاه الفرائض اليوميّه مع الضيق لغيرها من

١- فى «ح» زياده: على وجه العموم.

الصلاه على الأقوى بطل.

و لو تضييقاً معاً بالعارض تخيير مع المساواه، و قدّم الراجح مع الترجيح بحقيقته المخلوق أو شدّه الطلب، و يرجع الأوّل إلى الثاني؛ لأنّ انحصار المقدمه بالحرام بعد شغل الذمه لا ينافي الصحه و إن استلزم المعصيه.

و أى مانع من أن يقول الأمر المطاع لمأموره: إذا عزمت على معصيتي فى ترك كذا فافعل كذا؟ كما هو أقوى الوجوه فى حكم جاهل الجهر و الإخفات، و القصر و الإتمام، فاستفادته من مقتضى الخطاب، لا من دخوله تحت الخطاب، فالقول بالاقضاء و عدم الفساد أقرب إلى الصواب و السداد.

و من تتبع الآثار و أمعن النظر فى السيره المستمرّه من زمن النبى المختار صلى الله عليه و آله و سلم و الأئمه الأطهار عليهم السلام، بل من زمن آدم عليه السلام إلى هذه الأيام، علم أنّ القول بالفساد ظاهر الفساد.

كيف لا، و لو بنى على ذلك لفسدت عبادات أكثر العباد؛ لعدم خلّوهم عن حقّ غريم مطالب، من نفقه أو دين أو حقّ جنايه أو عباده تحمّل أو واجبه لبعض الأسباب الأخر، إلى غير ذلك، و لزم الإتمام على أكثر المسافرين؛ لعدم خلّوهم عن بعض ما تقدّم أو وجوب التعلّم و نحو ذلك، مع الخلو عن التعرّض لمثل ذلك فى الكتاب و كلام النبى صلى الله عليه و آله و سلم و الأئمه عليهم السلام و أكثر الأصحاب، مع أنّه ممّا تتوفّر الدواعى على نقله؛ فيلزم حصول التواتر فى مثله، و خلّو المواعظ و الخطب أبين شاهد على ثبوت هذا المطلب.

و لو قيل بالفرق بين ما يكون فيه باعثه على الترك و غيره و يختصّ (١) الفساد بالقسم الأوّل لم يكن بعيداً، و الأقوى ما تقدّم.

### البحث التاسع عشر [حرمة العمل مقتضيه لفساد العباده على وجه اللزوم واقعاً.]

فى أنّ حرمة العمل أصلية واقعيه، لنفسه أو لغيره، من داخل أو خارج، لازم أو

١- فى «ح» زياده: التحريم على الحقيقه و.

مفارق، مستفاده من عقل أو نقل مقتضيه لفساد العبادة على وجه اللزوم واقعاً. وما دلّ على التحريم ظاهراً ظاهراً (١) في كتاب أو سنّه أو كلام فقيه، بصيغته نهى أو نفى أو غيرهما.

و كذا ما تعلّق بالأجزاء، و ما (٢) كان من العبادات من شروط أو لوازم لها إن جعلنا الفساد مخالفه الأمر. و إن جعل عدم إسقاط القضاء فالإقتضاء ظاهرياً فقط؛ لظهور (عدم) (٣) الأجزاء منه، و لا ملازمه عقليته فيه.

و تخصيص مسأله النهى فى كلامهم لبيان اقتضاء نفس الصيغه أو لقصد المثال (٤).

و إذا تعلّق بالمقارن، فإن قيد بالعبادة قضى ظاهر الخطاب بفسادها دون العقل، كما إذا قيل لا تتكلم و لا تضحك فى الصلاة، و لا ترتس فى الصيام.

و إن لم يقيد بها، بل تعلّق به التحريم العام و لم يتحد بها و لا بجزئها كالنظر إلى الأجنبيّه، و استماع الغناء و الملاهى، و الحسد و الحقد و نحوها، فلا يقضى بالفساد.

و المعامله على نحو العباده لا فرق بينهما، غير أنّ الاقتضاء فيها لا يستند إلى عقل و لا إلى لفظ على وجه اللزوم؛ لأنه لا منافاه بين تحريم المعامله و صحّتها و ترتّب أثرها كالظهار و نحوه، و الفساد بالنسبه إلى الآخره قد يكون عين صلاح الدنيا.

و الدلاله على التحريم لا تستلزم الدلاله على الفساد و لا تقتضيه إلا- لأمر خارجي، و هو ظهور إرادته عدم ترتّب الأثر، و هو الأخرى فى العباده و الدينوى فى المعامله، و ذلك مستتبع للفساد، فتكون الدلاله فى العباده على الفساد من وجوه، و فى المعامله من وجهين، و ينكشف الحال بالنظر إلى النواهي الصادره من كلّ مطاعٍ إلى مطيع.

و فى استدلال الأئمه عليهم السلام و أصحابهم بما فى الكتاب أو الكتب السابقه، أو كلام النبى صلّى الله عليه و آله و سلم أو باقى الأنبياء عليهم السلام بما دلّ على النهى

١- فى «ح»: ظاهراً أو.

٢- فى «ح»: وربما.

٣- كلمه عدم ليست فى «س»، «ح».

٤- فى «س» الأمثال و فى «ح» الامثال.

على الفساد كفايه في إثبات المطلوب.

فلا- حازه إلى الرجوع فيه إلى الإجماع على الحمل عليه ما لم يكن منافٍ له، ولا إلى الشك في دخوله تحت العمومات، ولا إلى الخروج عما اشتمل على لفظ التحليل ونحوه في بعض الأقسام.

ولا- إلى لزوم منافاه الغرض؛ لأدّ الصّحّه ترغّب إلى فعل المعصيه، ولا إلى أنّ المقام من المطالب اللغوئيه، فيكفي قول الفقيه الواحد، كما يكتفي بقول اللغوئى الواحد، لأنّ القائلين منهم من أئمه اللغه.

والحاصل أنّ الأحكام الثلاثه، من التحريم، والكراهه بمعناها الحقيقي والإباحه، تنافى بذاتها صحّه العباده، والعدالّ عليها بأى عباره كان مفيد لفسادها.

بخلاف المعامله، فإنّه لا ينافيها شىء منها، لكن ما دلّ على النهى عنها بأى عباره كان يفيد فسادها ظاهراً.

وإذا تعلق ما دلّ على الإباحه والكراهه بالعباده أفاد صحّتها؛ لأنها لا يجوز الإتيان بها إلا مع الصّحّه، للزوم التشريع مع عدمها.

ثمّ الظاهر من شرطيه الشرط ومانعيه المانع وجوديتهما لا علميتهما، من غير فرق بين الوضع والخطاب، ومن (١) الأمر بشىء، والنهى عن شىء، فى عباده أو معامله، الشرطيه ومانعيه، دون مجرّد الوجوب والتحريم.

### البحث العشرون فى أنّ للعموم صيغاً تدلّ عليه حقيقه، من غير حاجه إلى قرينه،

كما فى جميع اللغات، وإلا لزم الإتيان بالآحاد مفضّله، وهو بين متعدّد فى كثير من المحالّ و متعسّر.

ولكان قول: لا إله، ولا خالق، ولا واجب، ولا نبى، ولا كتاب، ولا ثواب

١- فى «ح»: بين، وفى «م»، «س»: و بين و الظاهر أنّه: من.

و لا عقاب فى الشأتين؛ لا يفيد فساد العقيدة. كما أن قول (لا إله إلا الله) (١) و أن الله إله و رب و معبود للكائنات أو للناس أو للخلائق أو لمن فى الدنيا أو لما يكون منهم، و محمد نبى لهم، و (٢) كذلك ما جاء به محمد صلى الله عليه و آله و سلم حق؛ لا يدل على صحه العقيدة.

و من قذف الخلائق أو من فى الدار مع كون بعضهم ممن يجوز قذفه أو مقروناً بصيغه أخرى من صيغ العموم بالزنا و اللواط و الكفر لم يكن عاصياً و لا مؤاخذاً.

و لم تكن الأقيسه المعبر فيها العموم المشتمله على شىء من الصيغ بنفسها منتجه.

و لم يمكن تحصيل قاعده فى تطهير أو تحليل أو صحه أو فساد من عموم فى كتاب أو سنه مستنداً إلى مجرد الصيغ.

و لم يُعد من قال: جاء جميع الحاج أو أهل البيت، و قد جاء بعضهم، كاذباً.

و يجرى مثله فى العام المخصوص إن خصّ بمئين. و لو خلا عن الدلاله مع الإطلاق لم يكن قول «لا إله إلا الله» توحيداً.

و إن خصّ بمجمل و كان محصوراً كان مجملماً؛ و إلا- جاز التمشك به كما سيجىء بيان، فالعام المجرد عن المخصيص و المقرون به حجه فى أفراد، و عليه بناء التخاطب من قديم الدهر و سالف العصر، و عليه المدار غالباً فى الإنشاء و الإخبار.

و من تتبع محال الخطابات، و أمعن النظر فى الروايات و استقرأ ما فى الاحتجاجات الوارده عن الأئمه الهداه، عد ذلك من الضروريات و البديهيات.

ثم إن صيغه العموم إن تعلق بها مخصص و اتصل اتصال الجزء كالصنفه و نحوها لم تخرج عن الحقيقه.

و مع الانفصال بالمره لكونه عقلياً أو سمعياً مستقلاً فالأقوى المجازيه.

و أما متصل اللفظ منفصل المعنى كالأستثناء و بدل البعض مثلاً فيقوى إلحاقه بالقسم الثانى، و إن كان إلحاقه بالأول لا يخلو عن قوه.

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٢- الواو ليست فى «م»، «س».

و لعلّ القول بالتفصيل في أنّ المستعمل إن أراد الاستعمال في الجميع متجاوزاً في الإسناد و الإخراج من الصورة كان حقيقه في الاستعمال، مجازاً في الإسناد، و إن قصد الاستعمال في البعض و الاستثناء قرينه فتعين عليه معرفه المخرج قبل الإخراج بخلاف السابق كان مجازاً.

و يجرى هذا الكلام في المخصّصات راجعه بتمامها إلى الأوّل، أو راجعاً بعضها إلى البعض.

و تختلف صيغ العموم في الدلاله قوّه و ضعفاً، فإن تعارضت فقليل الأفراد أقوى من كثيرها. و الدالّ بالمنطوق من حيث هو كذلك أقوى ممّا دلّ بالمفهوم، مع عدم المرجح العارضى و المفاهيم مختلفه قوّه و ضعفاً.

و العامّ من وجهه، خاصّ من وجه آخر، إذا عارض مثله قدّم ما قلت أفراده على ما كثرت فيه. كلّ ذلك بعد ملاحظه القوّه و الضعف من جميع الوجوه الداخله و الخارجه من حيث السند أو المتن.

و أمّا الأخصّ، فإن حصل بينه و بين الأعمّ شرائط التناقض فالأخصّ أقوى متناً، و متى جمع شرائط الحجّيه و إن كان ظنّي الجهتين حكم على الأعمّ و إن كان قطعي الصدور، إن (١) كان كثير الأفراد ك أحلّ لكم ما وراء ذلكم (٢) إنّما حرّم عليكم الميثه\* (٣)، و نحو ذلك.

و إن كان عمومه محكماً احتاج الخاص في تخصيص قطعي الصدور من كتاب أو سنّه أو إجماع منقولين لفظيين متواترين إلى الجابر من شهره أو قاعده؛ لأنّ المدار على الظنون الاجتهاديّه.

و كذا لو كان الصدور ظنيّاً و كان لانجباره من داخل أو خارج أقوى ظناً من الخاصّ.

و كذا إن لم تجتمع شرائط التناقض لكن بين الحكمين تباين، كما إذا كان في أحدهما

١- في «ح»: و إن.

٢- النساء: ٢٤.

٣- البقره: ١٧٣.

أحد الأحكام الخمسه و فى الآخر غيره، أو فى أحدهما إثبات السبب أو الملزوم و فى الآخر نفي المسبب أو اللازم.

و توهم أنّ العام إذا خصّ كان مجازاً فيجىء فيه احتمال جميع التخصيصات و يكون مجملاً؛ مردود بحكم اللغه و العرف، و قوه المجاز، و قرينه تخصيص المخرج بالإخراج، و أنّ وضع العام على ذلك النحو بأن يكون كالقاعده يخرج منه ما خرج و يبقى الباقي و أنّه بالنسبه إلى الباقي كالعام قبل الإخراج.

و لا يحكم على العام بما كانت حجّيته مشروطه بفقد الدليل، من أصاله براهه و استصحاب حكم، و ظنون قضى بحجّيتها الاضطرار؛ لانسداد طريق الاحتياط مع العلم بشغل الذمه، و لو لا ذلك لم تكن حجّه، كالشهره، و قول الأموات و الخبر الضعيف غير المجبور فى غير حكم الندب و نحوه.

و أمّا خبر الواحد المعتر فإنّه و إن كان ممّا يفيد الظنّ فهو حجّه فى نفسه، لا بسبب الاضطرار، فيليق للتخصيص.

و الخبر الضعيف فى باب السنن يقوى أنّه من قبيل الأوّل؛ لأنّ المتيقّن من دليله اشتراط فقد الدليل.

و العموم اللغوى يتبع اللغه، و العرفى العرف. و يدخل النادر منهما فى الحكم ما لم يبلغ فى الندره إلى حيث يشكّ فى إرادته، و اعتبار الشكّ فى الدخول تحت العامّ مشروط بشدّه الندره، و لا يكفى فيه مجرد القله و عدم الكثره، بخلاف المطلق.

و لو ضعف العامّ فجبر بعض مدلوله بشهره أو غيرها اختصّ جواز العمل بذلك، كما أنّه لو جبر بعض المتن دون بعض و لم يكن بينهما ارتباط يمانع اختصاص أحدهما بالصدق قصر العمل عليه.

و صله الموصول، و شرط أداه الشرط، و صفه الموصوف، و الحدث بعد أداه الاستفهام الدالّه على العموم؛ فى حكم المطلق.

و صيغه العموم المدخوله بمتلها تنسلخ هى عن العموم أو تنسلخ أختها، و قد تبقيان على حالهما.



و عام الأجزاء مع جعل آحادها متعلقه للحكم بالاستقلال من العام و إن تعلق بها ضمناً فليس منه.

### البحث الحادى والعشرون قد تبين أن وجود ألفاظ في لغة العرب وغيرها من اللغات في الجملة تفيد العموم حقيقه

كوجود ما يفيد الخصوص في الجملة من البديهيّات؛ فمن أنكر ذلك في لفظ: «كلّ، و جميع، و سائر، و كلّما، و شامل، و مستغرق، و عام، و نحوها» فقد كابر البديهة.

و أمّا غيرها من أسماء الشرط و الاستفهام؛ كمن، و ما، و مهما، و حيثما، و الجمع المحلّى، و المضاف و النكرة بعد النفي، فإفادتها للعموم من الأمور الواضحة أيضاً؛ و في الرجوع إلى العرف و حسن الاستثناء ما يُغنى عن الطول.

و من تتبع الأخبار وجد احتجاج الأئمّه عليهم السلام و أصحابهم قديماً و حديثاً بها على عموم الحكم.

و أمّا المفرد معرّفاً و منكرّاً، و اسم الجنس جمعياً و أفرادياً، و الجمع المنكر؛ فلا عموم فيها إلا من خارج، كتوقّف الإفاده و قضاء الحكمة و نحو ذلك.

و الظاهر من عموم الجمع استغراق الآحاد، دون الجماعات، و دون مجموعها (١)، و الظاهر أنّ أقلّه ثلاثه فما زاد، كاسم الجمع، و لا- فرق بين جمع الكثره و القلّه إلا بطريق الاستحسان، و اسم الجنس أفرادياً بحكم المفرد، و الجمعى (٢) بمنزلته في كثير من الإطلاقات، و في بعضها كالجمع. كلّ ذلك يظهر من ملاحظه العرف.

و الضمير و الإشاره يتبعان المرجع في العموم و الخصوص، و يرتبطان بالأخير كالاستثناء و سائر القيود مع الانفصال، و بالجميع مع الاتّصال، ما لم تكن قرينه خارجيه تفيد خلافه.

١- في «ح» زياده: و دون مجموع الآحاد.

٢- في «س»، «م»: و الجمع.

و نفى الاستواء و لفظ التحليل و التحريم و باقى الأحكام الخمسه المتعلقه بالأعيان و المنزل، و التشبيه مصرحاً أو مضمراً أو بطريق الاستعاره كما فى مثل: الطواف بالبيت صلاه، و الفقاع و العصير خمر، و كلما يطلق بوجه الحمل دون ما كان بنحو الوضع مجازاً كالماء للمضاف، و الصلاه لصلاه الجنازه، و نحوهما؛ ينصرف إلى الظاهر من الصفات و الأفعال (١). فإن لم يكن ظهور عمّت، كما أنّ الحكم المرتبط بالصفات يعمّ محالها مع عدم ظهور البعض، و إلا خصّت.

### البحث الثانى و العشرون إخراج المجمل المتمسّى إجماله إلى ما أخرج منه لا المختصّ به؛

لأنه لا يقضى بالإجمال من عمومٍ أو إطلاقٍ فى جميع اللغات يقتضى إبطال حجّيه الإطلاق و العموم، لأعلى وجه العموم؛ لأنهما لا يخلوان من أحوال:

أحدها: أن يكونا موضوعين وضع القاعده، كقولهم: «كلّ شىء طاهر» (٢)، و «كلّ شىء حلال» (٣) و المخرج منفصل؛ و هذان لا كلام فى حجّيتهما كيف كان المخصّص لهما، من عقل أو غيره، مستفاد من ضروره أو إجماع أو كتاب أو سنّه.

ثانيها: أن يكونا مخرجين من مطلق أو عامّ أفرادهما غير محصوره، و المخرج محصور، نسبته إليه كنسبه المعدوم إلى الموجود، مسمّى أو منسوباً بنسبه الكسر، و المخرج منفصل أيضاً من إجماع أو عقل أو خبر و نحوها. و الظاهر عدم التأمل فى الحجّيه.

ثالثها: أن يكونا كذلك، و المخرج متّصل، و يقوى لحوقه بما سبق.

رابعها: أن يكونا كذلك، و المخرج غير محصور، و يقوى القول بعدم الحجّيه هنا.

خامسها: أن يكونا محصوراً من محصور، و يقوى الحكم ههنا بالإجمال.

١- فى «م»: الأقوال.

٢- ورد مضمونه فى التهذيب ١: ٢٨٤ ح ٨٣٢، و الوسائل ٢: ١٠٥٤ أبواب النجاسات ب ٣٧ ح ٤.

٣- ورد مضمونه فى التهذيب ٩: ٧٩ ح ٣٣٧، و الوسائل ١٦: ٤٩٥ أبواب الأطمعه و الأشربه ب ٦٤ ح ٢. و ج ١٢: ٥٩ أبواب ما يكتسب به ب ٤ ح ١٤١.

ثمَّ ينبغي أن يعلم أنَّ الإخراج قد يكون للأنواع، وقد يكون للأفراد، فقد ينحصر النوع و لا تنحصر الأفراد، فإذا خرج النوع نظر إلى ما بقى من الأنواع، كما أنه إذا خرج الفرد نظر إلى ما بقى من الأفراد.

و إخراج الخاصِّ المعيّن من المجمال إن كان بوجه النسبه فالإجمال فيهما، و إن كان بوجه التسميه فالإجمال مخصوص بالمخرج.

و لو كان المخرج مبيّنًا للعامّ كما إذا أخرج من عموم العيون عينًا خاصّه من الذهب مثلًا ارتفع الإجمال و صحّ الاستدلال.

### **البحث الثالث و العشرون في أنّ منتهى التخصيص إلى محلّ يتحقّق فيه القبح و ينكر بحسب العرف و العاده،**

و هذا جارٍ في جميع اللغات.

و تحقيق الحال أنّه إن تعلّق بالصفات صحّ الاستثناء لما قلّ منها، و إن زادت أفراده على أفراد المستثنى منه. و إن تعلّق بالأفراد جاز استثناء الأقلّ منها، و إن كثرت العنوانات و الصفات.

ثمَّ إن كانت العلاقه هي الشموليّه و المشموليّه فلا بدّ من بقاء مقدار يقرب إلى الشامل و لا يبعد عنه، كما أنّ الكلّ لا يحسن استعماله من حيث الكليّه و الجزئيّه في الجزء إلا مع قربه منه؛ فتقبح تسميه الجزء الصغير من حيوان أو جماد باسم الكلّ.

و إذا كانت العلاقه الكبر المعنوي أو الكثره المعنويّه من باب:

ليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد (١)

أو العليّه و المعلوليّه و نحو ذلك أو بنى على المجاز في الإسناد فلا مانع.

و مسأله الأعداد، و أدوات الاستفهام، و الموصولات، و الصفات، و الأبدال، و التمييزات، و الأحوال، و سائر القيود لا تتبع في الحكم؛ لأنّها بمنزله كلام واحد.

و كيف كان فالقبح في ألفاظ خاصه كالكَلِّ، و الجميع، و السائر، و نحوها مع انفصال المخرج أو اتّصاله بوجه يشبه الانفصال كالاستثناء لا يمكن إنكاره. و في غيرها محلّ نظر.

ثمّ لو قيل: بأنّ ذلك من المستنفرات طبعاً، لأمن الممنوع وضعاً، فتختصّ الثمره بمسأله جواز الوقوع شرعاً في الكتاب و الروايات و في مخاطبات أرباب العقول و الكمالات، و لا يترتب عليها اللحن كما في الإسراع في الخطاب أو الجواب، و إعلاء الصوت فيه زائداً على المتعارف، و الإخبار بما لا-فائده فيه، و الجمع بين الأمور المتباعدة، كقولك: ألف باذنجانة في البستان، و عين السلطان عوراء، إلى غير ذلك، لأنّ ترك تسميه القليل و الإتيان بالعام و إخراج الكثير كالأكل من القفاء، و لو كان ذلك عن حكمه لم يكن قبح و لا منع، و لم يكن بعيداً.

### البحث الرابع و العشرون [الفحص عن مخصص]

كلّ مخاطب في كلّ لسان مشافهه أو بواسطه راوٍ أو كتاب، من شارع و غيره، بعامّ أو مطلق، أُخرج بعض أفرادهما أو لا يريد العمل به من دون توقّف على مخصّص أو مقيد؛ ما لم ينصّ على خلافه، أو يُعلم ذلك من عقلٍ أو ضروره أو عادته أو حال مخاطب، أو يعلم أنّه وضع و وضع القاعدة حتّى يجيئ المخرج.

فالأصل في كلّ خطاب (١) صادر من كلّ مطاع، من المخلوقين أو كتاب، أو سنّه أو إجماعٍ أو غيرها أن يعمل عليه من دون توقّف على بحث عن مخصّص أو مقيد، فضلاً عن استقصائه، إلا إذا علم وجود المعارض في خطاب أو كتاب أو سنّه، فإنّه يجب على العبد و كلّ مطيع، و على العاملين التفحص عن ذلك حتّى يحصل العلم إن أمكن، أو الاطمئنان بالمظنّه.

و لا سيّما إذا كثر حتّى لم يخلُ أكثر الأحكام من وجوده، كما في الأزمنه البعيده

١- في «ح» زياده: من أيّ لغه كانت.

عن عهد الأئمة عليهم السلام، و لا سيّما بعد وضع الكتب المشتمله على جمع الأخبار المتعارضة المتدافعه.

فكلّ مأمورٍ عمل مع العلم بذلك من دون ذلك لم يكن مطيعاً للأمر، و لا سيّما مع تنصيصه على أنّ كلامه فيه ذلك.

و لو جوّزنا العمل بالعامّ لم يبق للشريعة نظام، و لاستغنيا بالكتاب، بل ببعض عموماته أو بعض عمومات الأخبار، بالنسبه إلى الأحكام في الحلال و الحرام عن مراجعه السنّه، و لكان وجود الأدلّه الخاصّه و جمعها و البحث عنها غير محتاج إليه.

و لأنّ المدار في جميع الأحكام على العلم، ثمّ الظنّ الأقوى فالأقوى، فيلزم تحصيل أقوى الظنون، و مدار الحجّيه على ذلك، و السيره القاطعه و الإجماع محضلاً و منقولاً (١) و الأخبار المتواتره معنّى في ذلك (٢) أبين شاهد على ذلك.

و لأنّ حقيقه الاجتهاد لا تقوم إلا به.

و الاستناد إلى عموم الحجّيه في العمومات و المطلقات من الكتاب و السنّه بعد ارتفاع قوّه الظنّ باحتمال المخصّص و المقيّد، كالاستناد إليه بعد العثور عليهما.

و الفرق بين من كان في زمان المشافهه و أرباب الأصول و غيرهم واضح. و لا- يجب الاستقصاء في ذلك، بل المدار على حصول المظنه المعتمده بعده، و اعتبار العلم معلوم العدم.

و الظاهر اختلاف الحال باختلاف الأحوال، فيطلب ممّن كان يتيسّر عليه النظر في الكتب الأربعة و غيرها من الكتب ذلك، و من كان في مكانٍ خالٍ من العده، أو كان لا يتيسّر عليه تحصيلها في محالّها اكتفى بمقدوره، و يطلب مع ضيق الوقت أقلّ ممّا يطلب مع سعته.

و لو تعذّر عليه البحث عن المخصّص لفقد الآلات عمل بالعام، و يتسرّى الحكم إلى

١- انظر معالم الأصول: ١٨٩.

٢- انظر الكافي ١: ٤٠ ح ١، ٥، و الوسائل ١٨: ٩ أبواب صفات القاضي ب ٤.

قرائن المجازات المستفاده من ملاحظه الآيات و الروايات.

### البحث الخامس و العشرون فى المطلق و حصول الامتثال

حيث يؤمر به بإيجاد فرد من الأفراد الشائعه، منفرداً أو منضمّاً إلى مثله، لتحقق الطبيعه، لا لذاتها فيما لا يظهر منه إرادته الوحده، كالمصادر فى ضمن الأفعال أو بارزه عنها، محلاه باللام أو خاليه عنها، و باقى المنكرات الخاليه من تعلق ما لا يناسب الماهيات.

و أمّا ما يظهر منه ذلك و أنّ الامتثال فيه بالواحد كلياً إمّا من جهه التعلّق أو من جهه التنوين، كما إذا قال: اضرب رجلاً و أعط درهماً فلا تفهم منه الطبيعه.

و أمّا النادره، فإن ندرت ندره وجود كبعض أقسام الماء و التراب و الأرض و نحوها فالإتيان بها كالإتيان بالشائع.

و أمّا ندره الإطلاق كالخنثى فى الدخول تحت الرجل و المرأه، و لحيه المرأه فى الدخول تحت إطلاق اللحيه، و البعوضه و القمله و البرغوث و الديدان الصغار فى الدخول تحت الحيوان الذى لا يؤكل لحمه؛ فلا.

ثمّ المقيد، إن جمع مع المطلق شرائط التناقض مع إرجاعه إلى العموم، حكم عليه. و لا تشترط فيه قوّه كقوّه الخاصّ بالنسبه إلى العام؛ لضعف دلالة المطلق بالنسبه إلى العام.

و أمّا الأحكام فهى متضاده يقيد بعضها بعضاً، و أمّا المتماثله فإنّما يكون التقييد (١) فيها فى حكم الوجوب؛ لقضاء العرف دون غيره (٢) إلا أن يستفاد من جهه تعليق على وصف و نحوه. (و الاقتضاء لقضاء العرف دون العقل إن بنى على إرادته الحقيقه دون الفرد) (٣) فالتقييد فيما عداه من الأحكام لا يعارض الإطلاق فيها إلا على نحو ما ذكرناه.

١- فى «ح» زياده: منها فى حكم الوجوب دون غيره.

٢- فى «ح» زياده: دون العقل.

٣- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

### البحث السادس والعشرون الأصل الإطلاق و عدم التقييد،

و مع ثبوته الأصل الاقتصار على ما قلّ منه، إلا لمرجّح آخر في عباداتٍ و عقودٍ و إيقاعاتٍ. فالنكاح و التحبّيس يحملان على الدوام، و المعامله على النقد، و يبني في المدّة في المتعه و الإجاره و الأوقات المحدوده للفرائض و النوافل على القلّه.

و في الحكم الراجع للحكم السابق كما في العدد، و العدد في أيّام الإقامه، و أيّام التردد، و أقلّ أيّام الحيض يبني على الطول؛ لأصالة البقاء على الحكم السابق و عدم تأثير الناقص (١).

و في الحكم الناقص للحكم المستمرّ كأيّام الخيار و أكثر الحيض و النفاس يبني على الأقلّ.

### البحث السابع والعشرون الأحكام المتماثلة من الأحكام

إذا اختلفت أدلّتها عموماً و خصوصاً، أو إطلاقاً و تقييداً، و اتّحد موضوعها (٢) لم يُحكّم الخاصّ و المقيّد على العامّ و المطلق، إلا أن يفهم نفى ما عدهما بأحد المفاهيم، إلا في إيجاب المقيّد، فإنّه يقيّد إيجاب المطلق و يعارضه عرفاً، بخلاف النذب فإنّ مقيّده و خاصّه لا يُحكّم على مطلقه و عامّه.

و أمّا الأحكام المتخالفه فيُحكّم بعضها على بعض عقلاً في العامّ و الخاصّ، و عرفاً في المطلق و المقيّد، و هذا في الخاصّ و المقيّد المتصلين واضح.

و أمّا في المنفصلين، فإنّ تساوي في القوّه و الضعف بالنسبه إلى الصدور و الدلاله أو كان الخاصّ و المقيّد أقوى فيهما حكماً عليهما، جهل تاريخهما أو تاريخ أحدهما أو علم، مع سبق العامّ و المطلق و لحوقهما.

١- قد تقرأ في «س»: الناقض.

٢- في «ح»: اتّحد موجبها.

و إن اختلفا، فقوى الصدور يغلب قوَى الدلالة، إلا أن يكون العامّ و المطلق متناهيين فى ضعف الدلالة، كما إذا وضعوا القاعدة، أو قوَى الخاصّ و المقيد بمقوّم من داخل أو خارج.

فخاص خبر الواحد و مقيدّه لا يُحكّم على عموم قطعى الصدور ظنّى الدلالة، كالكتاب و المتواتر اللفظى و الإجماع المحصّل اللفظى، إلا لقوّه فى دلاله القسم الأوّل أو ضعف فى القسم الثانى.

فلا- يدخل تخصيص و لا- تقييد فى قطعى الإراده لعقل أو سمع من إجماع محصّل أو متواتر أو محفوف بالقرينه (مع المعنوى المتعلّق بالآحاد) (١).

و يجرى فى قطعى الصدور فقط دون الدلالة من كتاب أو خبر متواتر أو محفوف أو إجماع لفظى، و فى قطعى الدلالة دون الإراده.

### البحث الثامن و العشرون فى أنّ ما أريد به الإفاده و الاستفاده [على مطلق الفهم]

من خطاب واقع على نحو المشافهه أو النقل، أو واقع على نحو التحرير و الكتابه، صادر عن الحضرة القدسيه أو السنّه النبويه أو الإماميه حاله كحال ما جرى فى الطريقه اللغويه و العرفيه؛ يُبنى على ما يفهم على وجه العلميه أو الظنيه، كما جرت عليه السيره مدى الزمان، من مبدأ الخلق إلى هذا الان من بناء الخطابات شرعيات و غير شرعيات، من الوصايا و السجلات و سائر الكلمات على مطلق الفهم.

و لا- فرق فى الظنون بين ما يحصل من قرينه داخلية أو خارجيه، كالترجيحات بين المتجانسات من أقسام الحقائق و المجازات أو المختلفات، كما بين الحقيقه و المجاز، أو بينه و بين التخصيص، أو بين أحدهما و بين الإضمار، و هكذا، و تفسير ألفاظ الكتاب و الروايات و لو من بعض المفسرين، أو الإخبار و لو من غير المعبرين، و فهم الرواه (٢) لما رووا.

١- فى «ح»: معنويه مع المتعلّق بالآحاد.

٢- فى «ح»، «م»: و فهم الروايات.



و ربما بنيت على ذلك حججه المضمرة و المرسلات و المقطوعات و الموقوفات، و إن كان علو المرتبه فى الثلاث الأول مقويًا بعكس الأخير، و تمييز المشتركات فى الرجال.

و أما وضع الألفاظ فمن قبيل الأحكام، فينبغى أن يجرى فيه ما جرى فيها على التفصيل المذكور فى محلّه، لكن قضت السيره و الإجماع بالاكتفاء بنقل واحد من المعتمدين من المؤلفين أو من المخالفين.

و لا فرق فى استناد الفهم إلى منطوق مدلولٍ عليه أولًا و بالذات، أو مفهوم مدلولٍ عليه ثانيًا و بالعرض.

و المفاهيم كثيره كما يظهر من أحوال المخاطبات فى جميع اللغات، و العمل فيها غالباً على الثمانيه المتقدمه.

الأول: مفهوم الشرط بأى صيغه أتى به مما يدخل فى المفهوم. و المفهوم ارتفاع المشروط بارتفاعه، فإن خلا عن التقييد دلّ على ارتفاعه من أصله، و إن دخل فيه التقييد بزمان أو مكان أو وضع أو صفه أو إيجاب أو نذب دلّ على ارتفاع القيد، ما لم يكن خفى الدلاله، كالفور و الاستمرار فى المضارع، و الدوام و التأكيد فى الجمله الاسميّه، و نحو ذلك ما لم يصرح فيه بالذكر، و إذا دخل قيد المجموعيه أعنى ارتفاع واحد دون الجمعيه، إلا إذا فهم منها إرادتها.

الثانى: مفهوم البدايه، فإذا أتى بصيغه تفيدها مفهومًا دلّت بالمفهوم على خروج ما قبلها، و الظاهر دخولها فى نفسها، من غير فرق بين المجانس و غيره، و المتصل و غيره، و المتميز و غيره، و إن وجب إدخال الحدّ من باب المقدمه.

الثالث: مفهوم الغايه، فإذا أتى بصيغه تفيدها على نحو المفهوم دلّت على خروج ما بعد الغايه، و الأقوى دلالتها على خروج الغايه، مع التجانس و عدمه، و الانفصال و عدمه، و محسوسيه المفصل و عدمها.

الرابع: مفهوم الحصر، فى مثل «إنما جاء زيد» دون «ما جاء إلا زيد» فإنه من المنطوق، فمتى أتى بصيغه تفيده مفهومًا دلّت على الانحصار فى المذكور، و عدم تعلق

الحكم بما عداه.

الخامس: مفهوم الأولويّة، و جعله من المنطوق بعيد. فمتى علّق حكماً على شىء و ظهرت أولويّه غيره ظهوراً تامّاً فهم من اللفظ و ما لم يظهر فيه يحكم له بالحكم مع حصول القطع، بل مطلق الظنّ القويّ على الأقوى، و ليس من المفهوم، كالمستفاد من تنقيح المناط.

السادس: مفهوم العله ممّا يُدعى مفهوماً كالمستفاد من الأدوات أو ما يظهر من بعض الصفات.

السابع: مفهوم التلازم ممّا يدخل فى المفهوم، كقوله: إن أفطرت قصّرت و إن قصّرت أفطرت.

الثامن: مفهوم الاقتضاء، كإيجاب المقدّمه، و النهى عن الضدّ العامّ.

و جميع ما مرّ من الأقسام إذا صرّح فيه بالمضاف إليه عاد منطوقاً.

التاسع و العاشر و الحادى عشر و الثانى عشر: مفهوم الصفه، و العدد زياده و نقصاً، و الزيادة و النقصان فى أى محلّ كان.

و كشف الحال أنّها (حكّمها الاختلاف باختلاف المواضع، فمتى وقعت جواباً عن المطلق أفادت المفهوم نفى الحكم عند انتفاء الصفه، و نفى زياده العدد، و نفى النقصان، و نفى الزيادة، و) (١) إن وقعت جواباً عن المقيّد لم تفد ذلك، و إن أُطلقت و ظهرت حكمه للتعين سوى التخصيص فلا دلالة، و إن لم تظهر أفادت.

و على كلّ حال فالمدار على حصول الفهم بحيث يعدّ فهماً فى العرف و الإجماع و السيره و احتجاجات السلف قاضيه بحجّيتها مع القيد المذكور.

الثالث عشر: مفهوم اللقب، و هو ضعيف و إلا دلّ الأخبار بالنبوّه أو الإمامه أو الإنزال من الله عند واحد من الأنبياء أو الأئمّه أو كتب الله مثلاً على فساد العقيدته.

و الفرق بين تخصيصه و تخصيص ما تقدّم أنّ الظاهر من الحكمه فيما تقدّم هو

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

التخصيص حتى يعلم خلافه، بخلافه.

الرابع عشر و الخامس عشر و السادس عشر و السابع عشر و الثامن عشر و التاسع عشر و العشرون: مفهوم ترتيب الذكر في القرآن أو مطلقاً على ترتيب الحكم، و مفهوم ترك البيان في موضع البيان، كالجمع بين الفاطميتين، و مفهوم التعريض، كربّ راغب فيك، أو إنّي راغب في امرأه جميله تشابهك في الجمال، و مفهوم الإعراض، كما إذا عدّ قوماً فأعرض عن ذكر أعظمهم قدراً.

و مفهوم الجمع، كفهم الندب أو الكراهه مثلاً عند تعارض الأدلّه (١)، و مفهوم تغير الأسلوب في الدلالة على تبدل الحكم.

و مفهوم النكات البيانيه و البديعيه. و يتبعها التقييد، و التلويح، و الإشاره، و التلميح، و تتبع الموارد، و السكوت، و المكان، و الزمان، و الجهه، و الوضع، و الحال، و التميز، و نحوها. و ربما رجعت إلى الأدلّه.

و المعيار في الجميع حصول الفهم المعبر عند أرباب النظر، و عليك بإجاده الفكر في هذا المقام؛ فإنّه من مزالّ الأقدام.

و تفصيل الحال: أنّ المعاني المستفاده قد تكون مفهومه مراده مستعملاً فيها، و قد تكون خاليه من الفهم و الاستعمال، كالتأكيد من الزيادة و ضمير الفصل و نحوهما.

و قد تكون مفهومه مراده و لا استعمال (٢)، ككثير من المفاهيم و الإشارات و التلويحات و نحوها. و قد يفهم بلا استعمال و لا إراده، كالمعاني الحقيقيه مع قرينه المجاز، و قد يكون استعمال و لا إراده كالكنايه على الأقوى.

### البحث التاسع و العشرون قد علم بالبديهه أنّ المدار في طاعه العبيد لمواليهم و سائر المأمورين لآمرهم على العلم بمرادهم،

إمّا تصريحاً أو من تتبع أقوالهم أو أفعالهم، أو ما يقوم مقامه من مظنّه

١- في «م»، «س» زياده: و مفهوم تعارض الأدلّه.

٢- في «س»: و الاستعمال.

عهدوا إليهم في اتباعها و العمل بها.

فلو تعلّق حكم بشىء و علمت أولويّه آخر من داخل أو خارج أو ظنّت من داخل، فيكون من المفاهيم اللفظيّة، أو علمت مساواته أو ظنّت من داخل كذلك كان مثبتاً لحكمه، فالأولويّه بقسميها، و تنقيح المناط، و منصوص العله لا ينبغي التأمل في اعتبارها.

و كذا ما ينقدح في ذهن المجتهد من تتبع الأدلّه بالانبعاث عن الذوق السليم و الإدراك المستقيم؛ بحيث يكون مفهوماً له من مجموع الأدلّه؛ فإنّ ذلك من جملة المنصوص؛ فإنّ للعقل على نحو الحس ذوقاً، و لمساً، و سمعاً، و شمّاً، و نطقاً، من حيث لا يصل إلى الحواس.

فاعتبار المناطيق، و المفاهيم و التعريضات، و التلويحات، و الرموز، و الإشارات، و التنبهات، و نحوها مع عدم ضعف الظنّ من مقوله واحده، إذ ليس مدار الحجّيه إلا على التفاهم المعبر عرفاً.

### **البحث الثالثون في أنّ ما صدر من الأقوال و الأفعال الاختيارية عن طبيعته لا بدّ أن يكون عن داعٍ و غرضٍ معتدّ به،**

فوقوع الكلام من المتكلّم من غير قصدٍ هديان و نحوه، بل لا بدّ أن يكون عن داعٍ لغرضٍ من الأغراض.

ثمّ قد لا يكون بقصد الخطاب و شبهه، ممّا لا يتعلّق بالأحكام، كالتلاوه و الأذان و الإقامة و سائر الأذكار و الدعوات، و التكرير للحفظ، و التعليم للقران، و إنشاد الشعر، و التلذّذ بالغناء، و ذكر المعاييب و الهجو، و المدح و نحو ذلك.

و قد يكون ممّا يتعلّق بالأحكام إمّا بطريق الجعل كالنذر و الأيمان و أكثر الإيقاعات.

و قد يكون بطريق الخطاب مجازاً، إمّا بطريق الوضع كالوصايا و نحوها من الوقفيات و السجلات و غيرها، أو بطريق التعليق؛ بمعنى تعلّقه على وجود المخاطب مجازاً أو التنزيل؛ بتنزيل المعدوم أو الموجود الغائب منزله الموجود أو الحاضر تجوّزاً.

و قد يكون بطريق الخطاب التحقيقي، كلّ ذلك مع ذكر ما هو حقيقه في المخاطب

من كاف الخطاب أو تائه أو يائه، أو لا مع ذكره كالخطاب بالحديث، و النقل عن الحوادث، و نحو ذلك.

و الشرط فى جواز القسم الأخير بقسميه بحيث يخرج عن السّفه و اللغو وجود المخاطب و حضوره فى مجلس الخطاب؛ ليعلم التوجّه إليه و سماعه و فهمه و لو بترجم حين الخطاب، و مع التأخّر يدخل فى الوضع، فإن خلا عن شىء من ذلك كان سَفَهًا، و ظلمه من العقل، و لا يدخل فى المجاز.

و لا فرق فى الحال بين خطاب المخلوق و خطاب ذى العزّه و الجلال، و لا بين الخالى عن الشروط منفرداً أو منضمّاً.

و تحقّق خطاب المشافهه للموجودين و الحاضرين بالنسبه إلى خطاب النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم و الأئمّه الطاهرين عليهم السلام لا شكّ فيه، و لا شبهه تعتريه.

و أمّا فرضه بالنسبه إلى الخطابات القرآنيه التى هى مورد البحث بين العلماء فى غاية الإشكال؛ لأننا لا نشكّ فى أنه قد خلقت كلماته، و كتب فى اللوح المحفوظ قبل خلق الإنسان.

و لو فرضنا تأخّر خلقه إلى زمان بعثه نبينا صلّى الله عليه و آله و سلم لم يكن للناس علم بصدور الخطاب و فقدت شرائطه بالنسبه إليهم، و جبرئيل و النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم راويان.

و من البعيد أن يقال: هما اللتان يخلق الله تعالى فى لسانيهما الكلمات كما يخلقها فى الشجر و المدر و غيرهما من الجمادات. فجعله من خطاب الله تعالى على ظاهره حقيقه غير ممكن.

نعم يمكن أن ينزل على إرادته أنه من باب الخطاب من (١) النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم أصاله فيملى عليهم مخاطباً لا راوياً، و فى ثبوته بحث.

و الأقوى: أنّ خطاب المشافهه على وجه الروايه من الرسول يقتضى الاختصاص

١- بدل «من» فى «ح»: إلى.

بأهل الحضور؛ لأنه يستدعى (١) وجود المرسول إليه و المتلوّ عليه و حضورهما، و هو المقصود بالمخاطب مشافهه. فظهر اختصاص الخطاب بمن جمع الشرائط.

و تسريه الحكم إلى المعدوم فيما لم يقد دليل على الخلاف بالإجماع تحصيلًا أو نقلًا، أو بجعل الخطاب من قبيل الوضع، أو بإلحاق ما فى اللوح المحفوظ بالسجلات و الحجج المدخرات، أو من جهه السيره المعروفه و الطريقه المألوفه خَلْفًا بعد سَلَف؛ من تسريه حكم السالفين إلى اللاحقين، من غير احتياج إلى برهان مبين. و فى احتجاج الأئمه الطاهرين و العلماء الماضين بتلك الآيات بالنسبه إلى من عَبَّرَ و من هو آتٍ كفايه فى إثبات المطلوب.

و فيما تواتر معنى من الروايات، كقوله: «حلال محمّد حلال إلى يوم القيامة و حرامه حرام إلى يوم القيامة» (٢)، و قوله صَلَّى الله عليه و آله و سلم: «حكمى على الواحد حكمى على الجماعه» (٣).

فلا فرق حينئذ بين المشتمل على صيغه الخطاب كلفظ افعَل، أو صيغه النداء كـ يَا أَيُّهَا النَّاسُ\*، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا\* أو ضمير المخاطبين كـ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ\*، أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ\* و الخالى عن الجميع كالإخبار و بيان الأحكام مع الخلوّ عن الجميع، ثم إمّا أن يكون بلفظ الجمع أو المثنى أو المفرد.

و ينجز حكم خطاب الواحد إلى غيره من صنفه و حكم المختلف بالصنف إلى غيره، ما لم تظهر الخصوصيه على الأقوى، و حكم النبى صَلَّى الله عليه و آله و سلم إلى الأئمه، و حكمهم إليه، و حكم الأئمه إلى غيرهم، و حكم غيرهم إليهم، و حكم الحاكم إلى الرعيه، و حكم الرعيه إلى الحاكم، و حكم الموجودين إلى المعدومين، و الغائبين إلى الحاضرين، ما لم يتعلّق بالصفات، فيعلم بالمفهوم أنّ لها خصوصيات.

١- فى «ح» زياده: اتّحاد.

٢- الكافى ١: ٥٨ ح ١٩، كنز الفوائد ١: ٣٥٢، الوسائل ١٨: ١٢٤ أبواب صفات القاضى ب ١٢ ح ٤٧.

٣- عوالى اللآلى ١: ٤٥٦ ح ١٩٧، و ج ٢: ٩٨ ح ٢٧٠، سنن الترمذى ٤: ١٥١ ب ٣٧ و فيه: إنّما قولى لمائه امرأه كقولى لامرأه واحده.

## البحث الحادى و الثلاثون فى أن لزوم العمل بالقران فى الجملة و فهم معانيه كذلك يكاد أن يلحق بالضروريات و بالمتواترات معنى؛

فإن من تتبع الروايات و أمعن النظر فى كلام الأئمة الهُداة و اطلع على احتجاجهم على أهل الكتاب و غيرهم بآيات الكتاب و احتجاج الأصحاب بها خلفاً بعد سلف؛ ألحق المسأله بالضروريات.

مضافاً إلى سيرتهم المألوفه و طريقتهم المعروفه فى العمل به، مع أنه المرجع فى ترجيح الأخبار، و الميزان الذى عليه المدار باتفاق جميع علماء الأعصار، مع (١) خلوّ أكثره عن تفسير الأخبار.

و من أنكر ما قلناه، و لم يذهب إلى ما حررناه، فقد خالف قوله عمله و عمل الأئمة عليهم السلام، و العلماء الماضين فى مخاطبه الناس حال الوعظ و النصيحة بالآيات المتعلقة بهما، مع خلوّها عن تفسير الأحاديث.

ثم لو كانت مفسّره لم (٢) يذكروا التفسير فى موعظتهم، فإن أرادوا منهم فهم المعانى المفسّره و جب عليهم ذكر الروايات المفسّره لهم، و بيان حجّيتها و معانيها، ثم وعظهم بها. و إن أرادوا منهم فهم الظاهر فقد أوقعوهم فى الجهاله.

و فى الاستخارات، و انتخاب آيات الحفظ و الشفاء، و دفع الأعداء، و نحوها قراءه و كتابه (٣) فى الحروز و الهياكل و الطلسمات، و أنهم إذا مرّوا بآيه رحمه سألوها، أو غضب استعاذوا منه، أو نداء عامّ قالوا: لبيك ربّنا، أو اسم شريف أو خبيث و فوّهما حقّهما، ثم تنزّل مطلق ذلك على المفسّر (ظاهر البطلان) (٤).

و لقد أضعوا فصاحه القرآن و بلاغته، و إعجازه؛ فلا يكون حجّه إلا على من

١- فى «س»: و مع.

٢- فى «م»: و لم.

٣- كذا.

٤- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: رأى غير معتبر.

أذعن بالحجّيه و أقرّ بالأئمّه عليهم السلام و عرف أخبارهم فى التفسير.

ثمّ إنّه عبّر عنه فى الآيات المعلوم تفسيرها بالفرقان، و البيان و التبيان. و ما ورد من بعض الأخبار، التى بعثت هؤلاء على الجحود و الإنكار، منزّله على الردّ على من أنكر المجملات و المتشابهات، و نزل على مذاقه معانى الآيات؛ لأنّ الأمر من البديهيّات.

### البحث الثانى و الثلاثون فى أنّ الحجّه فى رأى المعصوم.

فمتى اهتدينا إليه بطريق العقل أو بطريق قطعى آخر من ضروره دين أو مذهب، أو اتّفاق جماعه من العلماء بلغوا حدّ الشهره أو لا، أو سيره، أو عدم نقل، أو عدم تواتر، مع توفّر الدواعى عليهما، و إمكان العلم به و وقوعه، أو سكوت فى مواضع و خطب، و أمر بمعروف و نهى عن منكر، أو فى كلام الفقهاء مع توفّر الدواعى على عدمه، أو تواتر معنوى، أو خبر واحد محفوف بقرائن الصدق، أو غير ذلك ممّا يفيد القطع بقول المعصوم لزم العمل به و المنكر لحجّيه شىء من ذلك خارج عن الدين، أو المذهب.

فإنّ القطع بالشىء يستدعى عدم تجويز الخلاف من القاطع حين القطع، من غير فرق بين ما حصل بالضروره، و هو مرتبه ثانيه بعد (١) القطع بالنظر، و مؤنّه القطع بالنظر أقلّ من مؤنّته.

فجميع الطرق القطعيه ممّا مأخذه الفتوى، و هو المسمّى بالإجماع المحصّل و غيره، حصول العلم منها بالنظر أيسر من حصوله بالضروره، فلا ينبغى أن يُنكر.

فقد تحقّق إمكان وقوعه، و وقوعه و إمكان العلم به و وقوعه. و المنكر المتمسك بشبهات واهيه لا اعتبار بقوله.

أو بطريق ظنى شرعى فى الدلاله أو المتن أو فيهما، مثبت للقول، أو للمثبت له، كالضروره المرويّه بخبر الواحد المعتبر لمن حصل فى بلاد المسلمين جديداً، أو كان



مسجوناً ممنوعاً عن الاطلاع على الحقائق، و السيره و الشيع و نحوهما ممّا يفيد العلم، كما أنّ الشهاده تجرى على النحوين.

و ينقسم الخبر هنا انقسام الخبر المتضمن للقول أو الفعل إلى متواتر لفظاً و معنّى، أو لفظاً فقط، أو معنّى كذلك، أو محفوف بقرائن القطع على نحو ذلك، و إلى صحيح، و ضعيف، و موثّق، و حسن، و قوى، و مرسل، و مقطوع، و غير ذلك. و إن كان إدراج بعضها مخالفاً للاصطلاح.

و يجرى فى حكم السنن و الانجبار فى الضعيف هنا كما يجرى هناك، و دليل الحجّيه فى الظنون المعتره جارٍ فيما نحن فيه. و الاكتفاء بالضعيف منها فى السنن كالاكتفاء بالروايه الصحيحه فى غيرها.

و ما أُورد من الشبهه فى عدم الاعتماد على الإجماع المنقول كشبهه الاستحاله، و عدم حصول المظنه فى ثبوت هذا الأمر، و الشكّ فى دخول مثله فيما دلّ على حجّيه الخبر، و أنّ هذا من قبيل الإخبار بالعقليّات، كإخبار الحكماء و الأطباء، و أنّ القدماء ما استندوا إليه. و أنّ طرائقهم فى الإجماع مختلفه؛ فلا يعرف مقصد الناقل، و أنّ الإجماع المنقول فى كتب الفقهاء متعارض فى كثير المحالّ؛ حتّى من الشخص الواحد، و نحو ذلك، بين الدفع؛ لأنّ الاستحاله و عدم حصول المظنه منتفيتان بالبديّه و الوجدان.

و الشهاده و الإخبار يجران فيما استند إلى الآثار، و إلا لما صحّ الإخبار عن وجود الفاعل المختار، و بمجرد العلم بالدخان لم يصحّ الإخبار عن النار، و لم تصحّ شهاده تتعلّق بمكارم الأخلاق و مساويها، و نحو ذلك.

و حيث كان بناء الشهاده و الخبر على العلم من أىّ جهه كان دخل فى العمومات من غير تأمّل. فجوازه كجواز الإخبار و الشهاده عن أكل زيد و شربه و جنائته و جميع أفعاله إذا حصل العلم بصدور الفعل من قوم تقتضى العاده القاطعه بدخوله معهم تضمناً مع جهل النسب، أو التزاماً.

و لو كان انكشاف الاشتباه مقتضياً لعدم حجّيه الخبر بطل التعويل على الأخبار و الشهادات؛ فإنّ الشاهد كثيراً ما يعارضه فى تلك الشهاده غيره، و قد يتبيّن له خطأ

نفسه فيعدل عن شهادته إلى الشهاده بالخلاف، و كذا المخبر بذلك النحو.

و نقل الناقل يُبنى على المتفق عليه، كما في التزكيه و الجرح و سائر الإخبارات، أو على الصحيح، و إلا- فغالب الشهادات و الإخبار عن تمليك و وقف و نجاسه و طهاره و إباحه و حرمه و عقد و إيقاع و نحوها مبيته على مذاهب مختلفه.

(و القدماء رضوان الله عليهم إنما توجّهوا لجمع الأخبار و حفظها؛ لئلا يذهب أثرها، و لم يتعرضوا لما كان من القرائن و شبهها، كسيره و تقرير و تكرّر عمل و شياع و إجماع و ضروره و نحوها؛ لا على وجه التحصيل و لا النقل، لظهور الحجّيه فيها و عدم انضباطها، كما لا يخفى) (١).

و حيث إنّ المدار في حجّيه الإجماع محصّياً أو منقولاً على دخول المعصوم في ضمن الأقوال تضمّناً أو التزاماً لم يكن فرق بين ما قضت بثبوت الحكم الموافق لها و نفى المخالف، و هو الإجماع البسيط، و ما قضت بنفى المخالف لها دون ثبوتها؛ لاختلافها، و هو المركّب.

و لا بين ما كان في حكم عقلي أو شرعي، أصلي أو فرعي، أو لغوي أو عرفي، أو نحوي أو صرفي، أو من باقى العلوم.

و يظهر من «نهج البلاغه» و تضاعيف الأخبار حجّيته (٢)، و يجرى مثلها في الشهره.

و المدار على انحصار الأقوال الواقعيه، دون المرويّه؛ لأنّها تتجدّد يوماً فيوماً، إلا إذا علم من تتبع الروايات الانتفاء الواقعي، فليس عدم العثور على القول دليل العدم إلا من قرينه خارجيه، فليس حجّه في نفسه كالسكوت. و يجرى في تحصيله و نقله ما يجرى في البسيط.

و كلّ كاشف عن قول المعصوم حجّه في الأحكام الشرعيه الأصوليه و الفروعيه و العاديه و اللغويه و النحويه و غيرها.

و تفصيل الحال: أنّ حكم أرباب العقل و العرف و العاده قد يعلم من اجتماع الكلمه

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢- نهج البلاغه: ٢١١ الخطبه ١٥١، الكافي ١: ٦٨ ح ١٠.

على وجهٍ يعلم ضروره، فلا- يخفى على عاقل. و قد يكون معلوماً بالنظر فتختص به أرباب المعارف و الكمالات، و قد يعلم بطريق النقل متواتراً أو آحاداً بقسميها، و حصول العلم النظرى و هو أقلّ مثونه من الضرورى، و به يتوصل إليه أيسر من حصوله بالضرورى.

و حكم الشرع بالنسبه إلى شرائع الأنبياء السابقين و بالنسبه إلى شرع المخالفين على نحو ما مرّ. و كذا حكم أرباب العلوم بأقسامها و الصناعات.

و كلّ من إمكان الحصول و العلم و فعليتهما من القطعيّات و إنكار الحجّيه له إنكار لصاحب الشريعة، فهو باعث إمّا على الكفر الإسلامى أو الإيمانى. و فى الآيات من وجوب اتّباع المؤمنين، و المراد أنه كاشف عن قول المعصوم.

و هذا طريق سلّكه كلّ سالك فى علم أو عمل، فلاهل اللغة و العربيه و غيرهم من أهل الفنون، و لأهل الحرف و الصنائع و غيرهم من المكتسبين، و اليهود و النصارى و غيرهم من الملتين، و لأهل الخلاف و غيرهم من فرق المسلمين؛ اتّفاق فى أمر ضرورى أو نظرى يتعرّفون به مذاهب رؤسائهم و كبارهم السالفين، لاتّفاق أقوال علمائهم على رأى واحد.

و الجعفرىه لا- يقصرون عنهم، فلهم أحكام توارثها صاغرهم عن كابرهم، و وصلت بوسائط بلغت فى الحكم حدّ الضروره، أو القطع بالنظر، أو بالطريق الظنىّ المعتبر كظنّ الخبر.

و دعوى أنّ ذلك من قبيل الأخذ بطريق الحدس لا بالحسّ فلا يقبل؛ مردوده بأنّ القطع طريق للشهادة و الخبر كما مرّ، من أىّ طريق صدر.

مضافاً إلى أنّه ليس من الحدس الصرف، بل مأخذه من الآثار المسموعه أو المرسومه، كما إذا نقل ناقل آراء قوم قد مارسهم، و علم طريقتهم، و استخرج (١) أحوالهم، و نقل بداهه حكم بينهم، أو قطعته أو اشتهاه؛ فالمخبر بالعداله و الشجاعه و السخاوه و جميع

مكارم الأخلاق إنّما يعلم بالآثار.

و فى «نهج البلاغه» و بعض الأخبار ممّا يدلّ على أنّ النادر لا عبره به (١) ما يؤذن بذلك.

و لو لا الشهره على عدم اعتبار الشهره فيضعف (٢) لأجلها الاعتماد عليها (٣)، فينقده الظنّ الحاصل منها، لقلنا بحجّيتها.

و القدح بالعدول من الناقل نفسه عن العمل بمقتضاه، و نقل الإجماع على الخلاف منه، و الاختلاف بين النقله؛ و بأنّه لا تحصل المظنّه بصدق النقل لأنّ ذلك ممّا يستبعده العقل؛ أو أنّ مستند الإجماع مختلف فيه، و مذهب الناقل قد يغير مذهب المنقول له، مردود.

فى الأوّل بأنّ ظهور الخلاف فى بعض الأخبار للاشتباه، و اختلافها باختلاف زعم المخبرين لا يقتضى نفى حجّيه جميع الأخبار.

و فى الثانى يمنع الاستبعاد، و نحن نرى أنّ أكثر الأحكام مستندها الإجماع، بل لو لم نرجع إلى الإجماع لم تُغنِ الأخبار الوارده فى مقامات خاصّه فى إثبات الأحكام العامّه، فيتعطل أكثر الأحكام الشرعيّه.

و فى الثالث بأنّ البناء فى الأفعال، و الأخبار، و الشهادات على الصحّه بالنسبه إلى الواقع دون المذهب.

و بأنّ الإجماع له معنى واحد، و هو الاتّفاق الكاشف عن قول المعصوم، و ما عداه من جمله القرائن المفيده للقطع كالعمل المتكرّر، و التقرير و نحوها، ليست منه.

و بأنّ الظاهر ممّن ينقل ذلك إرادته المعنى المشترك، دون المختصّ به. ثمّ ذلك لا يقتضى السلب الكلّى، و إنّما يقتضى عدم الحجّيه بالنسبه إلى صاحب هذا المذهب (٤)، و قد مرّ بيانه.

١- نهج البلاغه: ٢١١ الخطبه ١٥١، و انظر الكافى ١: ٦٨ ح ١٠، و الوسائل ١٨: ٧٦ أبواب صفات القاضى ب ٩ ح ١، ٣، ٤.

٢- فى «ح» زياده: و إن لم يمتنع.

٣- بدل عليها فى «س»، «م»: على هذه الظواهر.

٤- فى «س»: هذا المطلب.

### البحث الثالث و الثلاثون السكوت من حيث هو لا يُعرف به مذهب، و لا تثبت به شهره و لا إجماع بسيطان، و لا مركبان؛

لأنّ العامّ لا يدلّ على الخاصّ.

إلا إذا ذكروا مسأله، و ميّزوا (١) بين حرامها و حلالها، و ذكروا ما حرّم منها، و سكتوا عن شىء من ذلك؛ فإنّ السكوت هناك دليل على إباحته عندهم، كالجمع بين الفاطميتين، و متعه العلويّه، و طهاره الحديد، و نحوها.

فليس إحداث أقوال لم تنقل عن السابقين من قبيل خرق الإجماع المركّب حتّى يعلم عدم القول سابقاً من أحد على وجه يعمّ المعصوم، و لا معنى لتكوين الإجماع و الشهره من سكوت و قول، و الشهره المركّبه يضعف ظنّها، و يضعف الترجيح بها.

و كلّما وردت روايه سكتوا عن العمل بمقتضاها، أو عملوا بخلافها دخلت فى حكم الضعيفه، و إن كانت صحيحه. و كثرتها مع الإعراض (عنها كما فى أخبار صلاه الجمعة، و غسلها، و نجاسه الحديد، و أوامر الوضوء، و غسل الأواني، و البدن، و الثياب، و الجهاد، و نحوها) (٢) يزيدا ضعفاً؛ لبعدهم غفلتهم عنها.

و الإجماع و الشهره المعنويّان أو اللفظيّان المنقولان ينقسم خبرهما إلى أقسام الخبر؛ من متواتر لفظاً أو معنّى، و آحاد، محفوفه بقرائن العلم لفظاً و معنّى، و غير محفوفه؛ صحيحه أو ضعيفه، إلى غير ذلك.

### البحث الرابع و الثلاثون فى أنّ أصله الإباحه، و الخلوّ عن الأحكام الأربعة، فضلاً عن مطلق الجواز فيما لم يترتب عليه ضرر،

و لم يشتمل عليه تصرّف فى حقّ بشر، ممّا دلّت عليه الأخبار (٣)،

١- فى «ح»: و ميّزوا به.

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٣- لاحظ الوسائل ١٢: ٥٩ ب ٤ من أبواب ما يكتسب به ح ١، ٤، و ج ١٨: ١٢٧ ب ١٢ من أبواب صفات القاضى ح ٦٠، و ج ١٧: ٩٠ ب ٦١ من الأطعمة المباحه ح ١، ٢، ٧، و الكافى ١: ٢ كتاب الإيمان و الكفر باب ما رفع عن الأمّه ح ٢؛ و غيرها.

و ظهر ظهور الشمس فى رائعه النهار، و عدّه الصدوق من دين الإماميّه (١).

و فى إجاده النظر و الفكر فى حال الموالى و أصحاب الدور إذا وضعوا لعيدهم أو أضيافهم (٢) موائد (و فُرُشاً، و ملابس، و آداباً و طرائق، و هكذا، ثمّ أمرهم ببعض) (٣) و منعوهم عن بعض، و سكتوا عن غيره، فضلاً عن أن ينصّوا على إباحته، و فى جرى سيره المسلمين، بل جميع المّليين، على عدم التوقّف فى هيئات قيامهم، و قعودهم، و جلوسهم، و ركوبهم، و ملابسهم، و فُرُشهم، و بنائهم، و غذائهم، و أكل النباتات، و التكلّم فى المخاطبات على الرجوع إلى أنبيائهم ثمّ إلى علمائهم، و فى لزوم الحرج التامّ على أهل الإسلام، بل على جميع الأنام بناءً على الخلاف كفايه لمن نظر، و بصيره لمن استبصر.

و حديث تجنّب الشبهات مبنى عليها، و إلا- دخلت فى المحرّمات، و حديث الوقف معمول عليه عند الجميع؛ إذ لو لم تؤمر بالتوقّف حتّى نلقى الإمام عليه السلام و نرجع إليه فى الأحكام لم يبق فى البين ما يُعدّ من الحرام.

غير أنّ الأصل ليس بحجّه لمن عرض له شكّ فى حرمه إلا بعد النظر فى الأدلّه، و استفراغ الوسع فى استنباط الحكم منها لمن كان له قابليه لذلك.

و فاقد القابليّه يجب عليه الرجوع إلى القابل فى كلّ ما اعتراه الشكّ فيه، و إلا لاستحلّت المحرّمات، و دخلت فى قسم المباحات.

غير أنّه لا- يتمشّى فى العبادات شطوراً و شروطاً و رفع موانع فى طهاره أو لباس أو وضع و نحوها أو قنوت بالفارسيّه (٤) (و نحوها، كما لا يتمشّى فيها أصل البراءه) (٥).

١- الاعتقادات للصدوق: ٨٩.

٢- فى «ح»: زياده: مساكن و.

٣- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٤- فى «س»، «م»: و ثبوت الفارسيه.

٥- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: و لا أصل البراءه.

و لا أصل العدم، و لا فى المعاملات فى القسم الأول (١).

لما بيّننا سابقاً أو سنبين من أنّ ألفاظ العبادات موضوعه للصحيح منها، فهى مجمله لا تتميز مع احتمال الشرط و الشطر و المانع، و ألفاظ المعاملات للأعمّ (فإجمالهما (٢) مخصوص بالقسم الأول، و ما كان من العبادات بالمعنى الأعمّ لا يدخل فى معناه وصف الصّحّه) (٣) و يدخل فى حكم المعاملات. و لو حصل من المعاملات ما يعتبر فيه ذلك دخل فى حكم العبادات.

و أصل الطهاره بالنسبه إلى احتمال عروض النجاسات فى غير المشتبه بالمحصور، و ما نزل شكّه منزله العلم كالخارج قبل الاستبراء فهو من البديهيّات، و ممّا اتفقت عليه الروايات و كلمات الأصحاب، بل الظاهر اتفاق جميع أهل الملل، و لزوم الحرج شاهد عليه.

و أمّا بالنسبه إلى الأعيان فممّا اتفق عليه الأعيان، و يجرى فيه من البحث ما جرى فى المقام الأول بالنسبه إلى العلماء و العوام.

### البحث الخامس و الثلاثون فى أصل البراءه، و حجّيته مقطوع بها؛

فإنّ تكليف كلّ مطاع من سيّد أو وليّ أو شارع على وجه الإيجاب أو الندب أو الحرمة أو الكراهه الأصل براءه الذمّه منه حتّى يقوم شاهد على شغلها، أو يستلزم تصرّفًا يحتمل فى نظره منعه.

و أصل الإباحه و الطهاره و إن كانا أصليين (٤) فى أنفسهما؛ لكنّهما يرجعان إلى أصل البراءه، و بعد ثبوت الشغل ينعكس الحال، و يلزم الاحتياط بالإتيان بكلّ ما يحتمل توقّف البراءه عليه.

١- فى «ح»: القسمين الأوّلين.

٢- فى «م»: و إجمالها.

٣- ما بين القوسين ليس فى «س».

٤- فى «س»، «م»: أصليين.

و هذا الأصل لا يعارض قاعده، و إلا لانهدمت أكثر القواعد، و لا دليلاً عاماً، و لا خاصاً، لأنه مشروط بعدم الدليل.

و كذا الاستصحاب، و هو الحكم باستمرار ما كان إلى أن يعلم زواله؛ فإن مجارى العادات فى الشرعيات و غير الشرعيات على العمل به، و طلب الدليل على رفع ما ثبت و ثبوت ما انتفى.

مضافاً إلى دلالة الأخبار عليه فى مقامات عديده (١)، كما لا يخفى على المتتبع، من غير فرق بين ما أصل وجوده مقتضى للبقاء و غيره، و لا يختلف الحال باختلاف الأقوال فى أن الأكوان باقيه أو لا، محتاجه إلى المؤثر أولاً.

و حجتيه مشروطه بعدم الدليل، فلا يعارض دليلاً من كتاب أو سنّه أو إجماع، عاماً أو خاصاً، فلا يستصحب حكم التمام الثابت للمسافر لبعض العوارض بعد زواله، و لا- حكم القصر الثابت لعوارض تقتضيه فى الحضر كالأخاويف بعد زوالها، و لا حكم الخيار إذا ثبت لسبب فى عقد لازم فزال السبب، و لا حكم اللزوم إذا عرض فى أوقات الخيار لسبب فارتفع السبب و هكذا؛ لأنّ عموم الحضر، و السفر، و اللزوم، و الخيار، و نحوها حاكمه على الاستصحاب، و لا يعارض قاعده.

و الاستصحابان يتعارضان و يبنى على الراجح إن كان، و إلا- كانا متساقطين إن كانا فى الرتبة متساويين، و لا- يعارض بقاء المستصحب أصله عدم ما يتبعه من الحوادث اللاحقه له، فإنّ ثبوت العله و المؤثر و لو بطريق الاستصحاب قاض بثبوت الأثر و المعلول. و لو جعل ذلك معارضاً لم يبق فى البين استصحاب يعمل عليه.

و أمّا ما كان مستقلاً فى نفسه، كأصالة عدم إصابه الرطوبه للنجاسه المعارضه لأصل بقائها فثبتت الإصابه، و أصاله عدم وصول الماء إلى المحلّ المغسول أو رطوبته إلى المحلّ الممسوح المعارضه لأصاله عدم الحجب أو عدم الحاجب، و أصاله عدم المانع عن إصابه النجاسه الملقاه فى المسجد لأصاله عدم الحاجب، و عدم وجود شخص غير زيد فى

١- منها ما فى الكافي ٣: ٣٣ ح ١، ٢، و الفقيه ١: ٢٣١ ح ١٠٢، و التهذيب ١: ١٠٠ ح ٢٦١، و ص ١٠٢ ح ٢٦٨، و الاستبصار ١: ١٨٣ ح ١٣، و منتقى الجمان ٢: ٣٢٤، و الوسائل ١: ١٧٤ أبواب نواقض الوضوء ب ١ ح ١.



الدار لأصالة عدم قتل زيد؛ فلا عمل على الأصل فيه.

و أما ما كان من التوابع، كعصمه الماء التابعه لبقاء الكزبي، أو الاتصال بالمادّه، أو تقاطر المطر، و نجاسته التابعه لعدمها، و نجاسه الكافر التابعه لبقاء الكفر، و بقاء حكم المتنّجس فينجس، و عدم التذكيه فينجس الماء، إلى غير ذلك؛ فإنّها تثبت لها توابعها الشرعيّه؛ لأنّ الثابت شرعاً كالثابت عقلاً.

و الأحكام من التوابع، بخلاف توابع الموضوعات الاتّفاقيّه؛ لأنّ مقتضى الظاهر من الأدلّه جرى الاستصحاب في التوابع و المتبوعات مطلقاً، فتحصل المعارضه حينئذٍ إلا فيما قام الدليل على إلغاء الأصل فيه (١).

و يتسرى الاستصحاب إلى كلّ قطعيّ الثبوت (أو ظنيّه بطريق شرعيّ) (٢) من موضوع أو حكم عقليين، أو عاديّين، أو شرعيّين، مأخوذين من عقل أو كتاب أو سنّه أو إجماع.

و لو لم يبق علمه باليقين السابق مع علمه بأنّه كان عالمياً؛ فلا يخلو إمّا أن ينسى طريق علمه السابق، أو يذكره (و يتردّد في قابليّته لإفاده العلم) (٣) أو يعلم عدم قابليّته، و الأقوى جرى الاستصحاب في القسمين الأوّلين خاصّه.

و أمّا (٤) ما وقع منه من العمل فيحكم بصحّته، ما لم يعلم بعدم (٥) مقتضى علمه.

و لو كان الحكم الثابت أوّلاً بطريق ظنيّ، و جرى الحكم الظاهريّ؛ فزال الظهور، بنى على صحّحه ما تقدّم من العمل، سواء كان عن اجتهاد أو تقليد، و لو حصل القطع بخلافه أعاد ما فات.

### البحث السادس و الثلاثون في أنّ الأصل فيما خلق الله تعالى من الأعيان؛ من عرض أو جوهر، حيوان أو غير حيوان صحّته.

١- في «س»: إلقاء الأصل.

٢- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٣- بدل ما بين القوسين في «س»، «م»: و يتردّد فيه.

٤- في «م»، «س»: و إلا.

٥- في «ح» زياده: قابليّته، و يحتمل كونه تصحيف قابليّته

و كذا ما أوجده الإنسان البالغ العاقل من أقوال أو أفعال؛ فيبنى فيها على وقوعها على نحو ما وضعت له، و على وفق طبيعته التي أتحدت به؛ من مسلم مؤمن أو مخالف أو كافر كتابي أو غير كتابي.

فتبنى أخباره و دعاويه على الصدق، و أفعاله و عقوده و إيقاعاته على الصّحّة حتّى يقوم شاهد على الخلاف إلا أن يكون في مقابلته خصم و لا سيّما ما يتعلّق بالمقاصد و نحوها، و لا تتعلّق به مشاهدته المشاهد؛ فإنّه يصدّق مدّعيه، و يجرى الحكم على نحو الدعوى فيه.

فمن ادّعى القصد بإشارته دون العبث، أو قصداً خاصاً لعباده خاصه أو معاملته كذلك، أو ادّعى العجز عن النطق بألفاظ العبادات أو المعاملات، أو عن الإتيان بها على وفق العربيّة فيما تشترط فيه كالطلاق، أو العجز عن القيام. أو تحصيل الماء في صلاة النياحه بطريق المعاوضه، أو عن وطء المرأه بعد أربعة أشهر، أو قصد النياحه أو الأصله، أو الإحياء أو الحيازه، إلى غير ذلك؛ فليس عليه سوى اليمين.

و تفصيل الحال: أنّ الأصل في جميع الكائنات من جمادات أو نباتات أو حيوانات، أو عبادات أو عقود أو إيقاعات، أو غيرها من إنشاءات أو إخبارات أن تكون على نحو ما غلبت عليه حقيقتها من التمام في الذات، و عدم النقص في الصفات، و على طور ما وضعت له مبانيها، و على وجه يترتب عليه أثارها فيها على معانيها، من صدق الأقوال، و ترتب الآثار على الأفعال.

و يفترق حال الكافر عن المسلم بوجه أربعة:

أحدها: أنّ الصّحّة في أفعال الكافر و أقواله إنّما تجرى على مذهبه، و في المسلم تجرى على الواقع، فأخذ الجلد المدبوغ من مسلم مخالف قائل بجواز استعمال الجلد الخالي عن التذكيه بالدباغ، و طهارته به، أو موافق قائل بها من دون بعض شرائطها، أو قائل بتطهر المنتجس بالمضاف مع العلم بتطهيره، و نحو ذلك لا بأس به.

بخلاف الكافر، فإنّه لا تُبنى أقواله و أفعاله أصله أو وكاله إلا على صحّته على

مذهبه، و ثبوت آثارها التابعه لها.

الثاني: أنه لا ينزّه عن فعل القبيح، و ترك الواجب، و لا يحكم عليه بهما، بخلاف المسلم؛ فإنه ينزّه عن ذلك.

الثالث: أن الصحّة بالنسبه إليه مقصوره عليه، بشرط عدم التعدّي إلى غيره من المسلمين، بخلاف المسلم فإنه لو اغتاب أحداً أو هجاه أو قذفه أو أخذ ماله أو ضربه أو جرحه أو قتله أو تزوّج امرأته؛ و لم يكن له مدافع و لا ممانع و لا معارض، بُنى على صحّه فعله، لاحتمال عدم الحرمة و ثبوت المال مع الامتناع، و المقاصّه، و التعزير و الحد، و القصاص، و الطلاق. أمّا لو كان منازع أو مدافع أو معارض وجبت إعانته و الذبّ عنه.

و احتمال البناء فيهم إذا كان الصنيع مع أهل دينهم على مثل ما ذكرناه قوى كلّ القوّه.

و لو قيل بعدم إجراء أصل الصحّة إلا مع حصول ما يبعث على الشكّ كان قوياً، و إلا لم يجز منع الظالم و السارق، و من أراد قتل الغافل، و النائم، و نحوهم؛ و يلزم من ذلك فساد عظيم.

الرابع: أنه لا يسقط الواجب الكفائي من دفن أو تكفين أو تخليص من يجب حفظه و لو علم من الكافر فعله أو اشتغاله به (مع جهل حاله في كفيّته الإتيان به) (١).

و حكم التصرف، و اليد، و ادعاء الوكاله، و سماع الدعوى، و نحوها يساوى الكافر المسلم في الحكم بالصحّه.

و الحال في فعل نفسه مثله في فعل غيره، فيحكم بصحّه ما مضى منه من الأفعال و الأقوال؛ من عبادات، و عقود، و إيقاعات، و غيرها.

غير أنه إن علم حاله وقت الوقوع من أنه كان عالماً بالصحّه حين الصدور، أو ظاناً بها ظناً شرعياً و خفى عليه الطريق أو علم ذلك مع الطريق و شكّ في قابليته بعد مضى العمل، أو لم يعلم أنه كان أخذاً عن طريق شرعيّ أو لا، أو لم يكن عالماً بما كان بالمرّه

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

بنى على الصحه.

و لو علم بأنه كان أخذاً عن طريق غير شرعى علماً قاطعاً، أو كان غافلاً عن ملاحظه الطريق قطعاً قوى الفساد.

و لو كان عن اجتهاد بنى على صحه ما فعله؛ لأن الاجتهاد عارضه مثله. هذا بالنسبه إلى الصحه و الفساد.

و أما بالنسبه إلى الوقوع و عدمه (١) فلا يبعد جرى الحكم بالبقاء، استصحاباً لحكم العلم، (و الأقوى خلافه) (٢).

### البحث السابع و الثلاثون أصل الصحه يمشى فى الأقوال و إخباراتها و إنشاءاتها،

عقودها و إيقاعاتها، و أحكامها و عباداتها، و واجباتها و مندوباتها، فى حقّ العامل و ما يتبعه و من يتبعه و بالنسبه إلى غيره كذلك، فى غير الدعوى (٣).

و أمّا فيها فلا- يتمشى على الغير؛ فلا- يجب على المدعى عليه سماع قول المدعى، و إن احتمل أو ظنّ صدقه، و ليس لأحد تصديقه مع وجود المعارض.

و أمّا مع عدمه و عدم السلطان لأحدٍ عليه كمجهول المالك و ما لا يد عليه، و الشىء المطروح من غير متولّ، و الإرث الذى لم تقع يد من هو أولى منه عليه و صاحب الأمر «جعلت فداءه» وارث فمن أراد نفيه فعليه البيّنه (٤).

و أمّا ما كان تحت يد أمانه مالكيه أو شرعيه أو تحت يد متسلّط، كما إذا حصل فى يد الحاكم أو الملتقط، أو من بيده الزكاه أو الخمس، أو مجهول المالك، أو شىء من المظالم، أو من استقلّت يده على شىء من أرضٍ أو غيرها، و لو بطريق الغصب

١- فى «ح»: العلم بالوقوع و ارتفاعه.

٢- فى «ح»: بل هو الأقوى، و قد مرّ الكلام فيه.

٣- ما بين القوسين فى «ح» زياده: بصوره الدعوى أو الخبر.

٤- ما بين القوسين فى «ح» زياده: مع الوصول إلى المجتهد و بدونه إشكال.

؛ فلا يجوز رفعه أو منعه عن الإيصال إلى أهله إلا بحجّه شرعيّه، إلا ما قام الدليل عليه، كتصديق مدّعى الفقر في الزكاه أو غيرها على الأقوى، وقبول الأوصاف في اللقطه.

و يقوى عدم تسليط المدّعى بمجرّد الدعوى في القصاص، و جميع ما يتعلّق بالدماء و إن سكت المدّعى عليه. و تسليطه في أمر النكاح إذا ادّعى زوجيّه مجنونه أو ملكيه جاريه صغيره فيباح له التصرف بها بما يسوغ له منها.

و أمّا تمشيه أصل الصحّه في الموجبات و المحرّمات، كالنذر و العهد و اليمين على فعل شىء أو تركه، ثمّ حصول الشكّ في صحّته (١) فلا يخلو من إشكال. و لعلّ القول بالصحّه و لا سيّما فيما يتعلّق بالأموال العامه كالوقف العامّ أقوى.

### البحث الثامن و الثلاثون إنه لا مانع من التصرف فيما يتعلّق بالمنافع الدنيويّه أو الأخرويّه؛

من طهاره، أو لباس، أو مكان، في صلاه أو غيرها، ممّا أخذ من ذى اليد بعقد لازم أو جائز، من هبه أو عاربه.

أو فيما أذن بالتصرف فيه، مع عدم المعرفة بأنّ له سلطان الملك أو الولاية أو الوكالة أو كونه غاصباً. و لا يجب على المتصرف السؤال و الفحص عن الحال، و هذا من الضروريات.

و مع العلم بعدم ملكيته، و الدوران بين وكالته و ولايته و غصبيته يجوز الأخذ بقوله، و البناء على صحّه عمله، من دون حاجه إلى السؤال عن حقيقه أمره، و الاطلاع على أنّه تصرف عن ولايته أو وكالته أو غصبه مع عدم حصول المنازع و المعارض و المدافع؛ مع ادّعاء التسلّط بأحد وجوهه، أو السكوت عنه.

و مع خلوّ التصرف عن اليد و حصول الادّعاء للتسلّط (٢) الشرعيّ، مجملاً أو مفصّلاً،

١- في «ح» زياده: في الواجبات و المحرّمات

٢- في «ح» للمتسلّط.

يُبنى على جواز تصرّفه، و تصرّف المتصرّف بالوكالة عنه، لأنّ دعوى المسلم مع عدم المعارض تُبنى على الصّحّه.

و مع الخلوّ عن اليد و الادّعاء يقوى الحكم بجواز تصرّفه، دون تصرّف المتصرّف عنه. هذا إذا لم يكن فى البين منازع، و لا معارض، و لا مدافع، فإذا حصلت المعارضه و المدافعه، فلا محيص إذن عن الرجوع إلى المرافعه، فيقدّم قول ذى اليد، و من تناول منه بيمينه؛ مع عدم ما ينفى الملكيه، من إقرارٍ أو بينه شرعيّه.

و مع انتفاء الملكيه الأصليّه، و ادّعاء ملكيه (١) مستنده إلى سبب جديد، أو منفعه أو إباحه لعينٍ أو منفعه أو ادّعاء ولاية أو وكاله منفيّتين من (٢) الأصل؛ فلا يقبل قوله و لا قول المتصرّف عن قوله إلا بالبينه الشرعيّه، و ليس له على خصمه سوى اليمين.

و لو كانت الولاية ثابتة، و حصل الاختلاف فى الشرط كمراعاه الغبطه مثلاً قدّم قول الوليّ و الوكيل و المتصرّف عنهما.

و لو اختلفا فى توقيت الوكالة و عدمه، أو قصر الوقت و طوله، و ادّعى المالك، الأوّلين، فالظاهر تقديم قول المالك.

و لو علم انقطاع الولاية، لعقل المجنون، و بلوغ اليتيم، و حضور الغائب، و انغزال الوكيل، و وقع البحث فى أنّ وقوع الواقع قبل حصول المانع، أو بعده؛ فالأقوى تقديم قول غير المالك، لاعتضاد التصرّف المبنيّ على الصّحّه من المسلم بالاستصحاب.

و فى المنتقل إليه (بالمالك) (٣) يتقوى الحكم، و لا- سيّما مع وضع اليد، و فوقه إصابه التصرّف. و مع حصول الشكّ من الجانين يزداد ذلك قوّه.

و لا- فرق بين جهل التاريخ فيهما، و جهله فى وقت حصول المانع عن تسلّط الأولياء و الوكلاء، و فى خصوص وقت التصرّف، (على إشكال فى الأخير) (٤).

١- فى «م»: ملكيته، و فى «ح»: ملكيه غيره. و الأنسب من كلّ ذلك ملكيه عين.

٢- فى «ح»: منفيّين عن.

٣- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٤- فى «س»: على الإشكال فى الأخير، و فى «م»: على الإشكال و فى الأخير.

### البحث التاسع و الثلاثون فى أنّ الأصل أن لا يكون لأحد بعد الله تعالى سلطان على أحد؛

لتساويهم فى العبوديّة. و ليس لأحدٍ من العبيد تسلّط على أمثاله، بل ليس لغير المالك مطلقاً سلطان على مملوك من دون إذن مالكة.

فمن أعاره السلطنة فى نبوّه أو إمامه أو علم، أو علقه نسب أو مصاهره، أو توسّط عقد أو إيقاع أو حيازه أو إرث أو نحوها، كان له ذلك، و إلا فلا.

و كذا فى الأفعال و وضع التكليف، فلو فوّض الأمر فى شىء من التكليف إلى أحدٍ ففعل دخل (١)، كما فوّض فى مقام التخيير إلى المكلف زياده ما زاد على الثنتين فى مواضع التخيير فى الفرائض اليوميّه، و كيفيته ما يقال فيها، و كذا أذكار الركوع و السجود و نحوها، و الصلاة على النبى و إله. فلو نوى القربه بالخصوصيّة كانت فى محلّها.

و كذلك فى تفويض الأفعال، كالإطالة و القصر بالنسبه إلى أفعال الصلاة، فإنّه لا بأس بقصد الخصوصيّة؛ لأنّها تثبت بالوضع و القصد، و مثل أجزاء القنوت، حيث فوّض أمرها إلى المكلف.

و نحوهما ما دخل فى التشهد الأوّل و الأخير من الدعاء و الذكر، فإنّ كلّما ذكر فيه يكون مستحبّاً فيه بمقتضى التفويض، و ينوى به الخصوصيّة؛ لدخوله فيه بالجعل، فإن نواه ذكراً أو دعاءً مطلقاً أعطى أجرهما مطلقاً، و إن نواه مقيداً بالصلاه فقد أعطى أجر الكون فيها، أو بها مع التشهد أعطى أجر ذلك.

و إن نوى الخصوصيّة الأصليّه لو فرض على بعده دون التفويضيّة أخطأ فى قصده، و الأقوى صحّه فعله إن لم يدخل فى التشريع.

و يجرى ذلك فى مثل الحمد لله، و التسميع، و التكبير، و مسأله السجود و نحوهما، مع عدم الإتيان بالموظف و جميع ما يناجى به الله؛ فإنّه من زينه الصلاه.

فقول المصلّى حين قيامه: «بحول الله وقوّته»، و قوله فى تشهده الأخير: «و تقبل شفاعة فى أمته و ارفع درجته» و الإتيان ببعض التكبيرات و الدعوات فى غير محلّه، قاصداً به خصوصيّة المحلّ، غير متعمّد بحيث يلزمه التشريع لنسيان أو جهل بموضوع أو حكم ليس به بأس؛ لتحقق القربه.

فإن قيل: إنّ «تعالى» ليس من الذكر، أو من قول الجنّ، أو تنافى العربيّه، أُجيب بالمنع.

### البحث الأربعون فى أنّ الأصل حرمة مال المسلم و عصمته،

بل كلّ مال معصوم، كمال الكافر المعتصم بشىء من العواصم.

و كلّ من فى يده شىء من مال غيره يحكم بضمانه، حتّى يعلم أنّه من الأمانات الغير المضمونه.

فلا تقبل دعوى الأمانه مثلاً فى مقابله دعوى صاحب المال شيئاً يستتبع الضمان، بل تقدّم دعوى ربّ المال، إلا أنّ خصوصيّة الجبهه لو ادّعت لا تثبت.

و كذا المنافع المستوفاه؛ فلا تسمع دعوى التبرّع على الأقوى. نعم لو تنازعا فى العقد قبل القبض قدّم نافي الضمان على الأقوى.

### البحث الحادى و الأربعون إنّ السلطان على البدن و المال مشروط بعدم المانع،

من صغر أو جنون أو رهانه أو سفّه أو فليس، فإذا لم يكن شىء منها تصرف بماله كيف شاء.

و إذا أذن المتسلّط بملك أو ارتهان مثلاً فى انتفاع بعين أو منفعه، فإذا أراد العدول بعد الدخول من المتصرّف كان له ذلك، ما لم يترتب عليه ضرر عادى، كأن يأذن بوضع الخشبه فى جداره، أو خياطه الثوب بخيوطه، أو غرس الأشجار فى أرضه، و نحو ذلك، فإذا ترتب ذلك لم يبق له سلطان على النقض و القلع على أصحّ القولين، و له



أخذ الأجره و العوض فى وجه قوئى.

و كذا إذا ترتب ضرر شرعى بارتكاب محرّم، كأن يأذن فى دفن الميت ثم يريد إخراجه، فإنه لا سلطان له هنا على نبش، و لا أخذ أجره، و يتحقّق ذلك بعد طمّ التراب، و فى البعض منه إشكال، أو قطع ما يجب وصله، كالعبء المأذون فى الإحرام و الاعتكاف بعد الدخول فى الثالث، و المأذون بصلاه الفريضة مثلاً فى المكان أو بالثياب، و كذا النافله على الأقوى.

و مثلها الإذن فى المقدمات، كالإذن باستعمال الماء فى الوضوء، أو الغسل، و التراب فى التيمم مع الانحصار، و الإذن بإيقاعها فى المكان، فإنّ العدول عن الإذن بعد الدخول يستلزم الضرر المنفئ شرعاً، و الاذن قد استوفى العوض من الله بالنسبه إلى ما عمل، فيكون كالصدقه المستوفى أجرها.

و مع قطع العمل حيث يفسد الجزء الذى فعل، فيكون العوض بلا معوض، و مع عدم الانحصار و عدم الفساد بالفصل، يكون السلطان باقياً على حاله، فله العدول.

### البحث الثانى و الأربعون فى أنّ الأصل أن لا يلى أحد على مال أحد، و لا على منافع بدنه؛

لأينّ حالهم واحد فى صفه العبوديّه، و ليس لأحدهم على غيره مزيّه؛ فوجوب النفقات، و جواز المازّه، و أكل التسعه (١)، و تسلط الأولياء على المولى عليهم، و نحوها، على خلاف القاعده.

و من تثبت له ولايه فلا بدّ فيها من الاقتصار على المورد المتيقن، و الشروط المقرّره.

و المتيقن من ولايه الأئمه الطاهرين عليهم السلام و الأوصياء و المحتسبين، ما (٢) كانت منوطه بالمصلحه، كالوكلاء.

و لو جعلنا الوصايه و الاحتساب و كاله تساويًا فى الحكم. و الظاهر من إطلاقهما التقييد بالمصلحه، مع أنّه يعلم ذلك أيضاً من تتبع الروايات و كلمات الأصحاب. و فى

١- المشار إليها فى الآية الكريمة ٦١ من سوره النور.

٢- فى «ح»: و ما كانت

قوله تعالى وَ لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ\* (١). أئين شاهد على ذلك.

و لولايه الإيجاب كولايه الأب و الجدّ ما ليس لغيرها، فلا يعتبر فيها سوى عدم الفساد، و إن كان مقتضى الأصل مساواتها؛ لأنّ من نظر في أخبار النكاح و جدها شاهده على ذلك.

و كذا أخبار الأموال، كقوله صلّى الله عليه و آله و سلم: «أنت و مالك لأبيك» (٢). و قضيه الحجّ، و تقويم الجاربه، و نحوها.

و لو لا- اقتضاء الأدله في المقامين لأرجعناهما إلى حكم القسم الثالث، و هو ما كانت ولايته مشروطه بخوف الفساد، كالمتمولّى على مال الغائب و المحجور عليه.

### البحث الثالث و الأربعون في أنّ العمل العائد نفعه إلى الغير، أو المال من نقد أو جنس يقع على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يأتي العامل بالعمل، أو يعطى صاحب المال ماله من غير طلب، و حينئذ لا أجره بعد استيفاء العمل، و لا عوض بعد إتلاف المال، و يبني على التبرّع و الهبه بلا عوض، و مع بقاء العين يجرى فيه حال الهبات في التفصيل في حكمها بين المقصود بها القربه و غيرها، و هبه ذى الرحم و غيرها.

ثانيها: أن يأمر بالعمل لنفسه (٣) أو بإعطاء مقدار من المال غير مصرّح بالهبه و التبرّع، بل يطلق. و الحكم هنا البناء على عدم الهبه و التبرّع، و البناء على مشغوليّه ذمّته بالأجره و العوض، و الظاهر أنّ مجرد الإذن كالأمر، إلا أن يقضى العرف بالهبه و التبرّع.

ثالثها: أن يأمره بالعمل لغيره، أو بإعطاء شىء من المال كذلك، و الحكم هنا بالبناء على شغل ذمّه الأمر بالأجره و العوض، و لا رجوع للعامل و الأمر على المنتفع بشىء

١- الأنعام: ١٥٢.

٢- الكافي ٥: ١٣٦ ح ٣، الفقيه ٣: ١٠٩ ح ٤٥٦، علل الشرائع ٢: ٥٢٤، الوسائل ١٢: ١٩٤ أبواب ما يكتسب به ب ٧٨ ح ١، ٢، ٨، ٩، كنز العمال ١٦: ٥٧٩، و ٤٤٩٣٢.

٣- في «ح»: بنفسه.

؛ لأنَّ الأمر متبرِّع بالنسبه إليه كالعامل. و لا فرق في ذلك بين أمر الخالق و أمر غيره.

و مقتضى ذلك أن لا يرجع الوصى، و لا المحتسب مع الوجوب عليه، و لا الأمين الشرعى، و لا الباذل لحفظ النفس المحترمه و نحوهم على من عملوا له بشىء إلا مع ما يدلّ على أنّه فى مقابله عوض.

و أمر الوليّ بأمره يعود إلى المولى عليه، فيقوم مقام أمره لنفسه لو كان قابلاً لذلك.

### **البحث الرابع والأربعون الأدلّه إمّا أن تكون مثبته لذاتها من غير جعل،**

كالطرق المفيدة للعلم بالحكم من عقل، أو نقل متواترٍ أو إجماع معنويين، أو خبرٍ محفوف بالقرينه، أو سيره، أو قرائن أخر قاطعه على الحكم و الإراده.

و إمّا أن تكون جعليه بحكم الشارع، لا- بمقتضى الذات، كما علم بالأدلّه، مع دخول الظنّ فيها فى صدور أو دلاله أو فيهما، كالكتاب، و الإجماع، و المتواتر، و المحفوف بالقرينه اللفظيه، و خبر الواحد الصحيح فى نفسه، أو بالانجبار، و الأصول و القواعد الشرعيّه المدلول عليها بالأدلّه مطلقه.

و هذا القسم و ما قبله ممّا يرجع إليه فى الاختيار و الاضطرار. و هذا بخصوصه مختصّ بالمجتهد.

و إمّا أن يكون ممّا انسدت فيه الطرق فى معرفه الواجب، مع العلم باشتغال الذمّه، و انسداد طريق الاحتياط.

و هذا يجرى فى المجتهد إذا فقدت الأدلّه لحصوله فى غير بلاد المسلمين، مع فقد المرجع، و فى غيره عند اضطراره، لضروره بقاء التكليف، و انسداد طريق العلم و الظنّ القائم مقامه، فيرجع كلّ منهما إلى الروايات الضعيفه، و الشهرة و أقوال الموتى و الظنون المكتسبه، سوى ما دخل تحت القياس المردود، على أنّ القول به فى مثل هذه الصوره غير بعيد.

و ما كان من الاضطرارى لا يدعى حجّه كما لا يسمّى الحرام كأكل الميته مع

الضروره مباحاً، و لا أكل الحلال بالنسبه إلى من يضره حراماً.

و بعد الوصول إلى هذه الدرجه ينظر فيها نظر الأدله في العمل بالراجح، و تكون الشهره أحدها، فتقدم البسيطه على المركبه، و المعلومه بتحصيل أو طريق قاطع على المظنونه، و شهره القدماء على شهره المتأخرين و الأواسط، و الأخيره على المتوسطه (١)، و ليست حجّه في نفسها على المشهور، و الشهره في عدم حجّيه الشهره لا تصلح مستنداً، لكنّها مؤيده للمنع.

و إذا تأملت بحال العبد مع مولاه، مع العلم بإرادته و ظنه المعهود إليه في العمل به، و باقى الظنون إذا انسدّ الطريق اتّضح لك الحال.

و جبر الأخبار الضعيفه بها لا يقتضى حجّيتها، فإنّ سائر الظنون تجبرها، و إنّما انجبرت لتقوى الظنّ بها؛ لأنّ المدار على الظنون الاجتهاديّه في صدق الأخبار المرويّه، فتكون الظنون في شأنها متساويه، لا تختلف إلا بالقوه و الضعف.

**البحث الخامس و الأربعون في أنّ الأدله المثبتة للأحكام مقتضى القاعده فيها اشتراط أن تكون علميه أولاً و بالذات، أو راجعه إلى العلم بالآخره.**

أمّا ما لا رجوع فيها إلى العلم فلا اعتبار لها؛ لأنّ العقل لا يجوز العمل على ما يحتمل خلاف المراد و لو وهماً، إلا أن يوجهه أو يجبره العقل من جهه الاحتياط في تحصيل المراد، حيث يؤمن في الطرف الآخر من الفساد، فينتهي إلى العلم.

أو يجعله الشرع مداراً في الحكم، كما جعل الظنّ و الشكّ و الوهم مداراً في ثبوت النجاسه و الحدث بخروج المشتبه من البول أو المنى قبل الاستبراء.

و كذا احتمال التذكيه في يد المسلمين أو سوقهم، و التملك في أيديهم و الصحّه في معاملاتهم و دعاويهم، و نحو ذلك.

١- المراد بالأخيره هي شهره الأواسط، و المتوسطه هي شهره المتأخرين، يعنى الأخيره و المتوسطه بحسب الترتيب الذكري المار.

فالعامل إما بما يكون فيه القطع من كل وجه. أو بما يكون فيه القطع من بعض الوجوه، كالتطعي صدوراً الظني دلالة، كالكتاب و المتواتر و الإجماع اللفظيين فقط، أو الظني صدوراً القطعي دلالة.

و ما لا يدخل فيه القطع، كالظني صدوراً و دلالة، و هذا القسم و ما قبله من القسمين إذا انتهى إلى الدليل القاطع كان العمل على العلم دون الظن.

ثم ما قام عليه القاطع غير مقيد بالاضطرار، فهو حججه على الإطلاق، كالأقسام الثلاثة الأولى.

و الصحيح من أخبار الآحاد المعتمد على صدوره من الحججه الاعتماد (١) على راويه، و الكتاب الذي هو فيه، أو ترجيحات خارجه تقويه: من شهره روايه، أو فتوى، أو موافقه كتاب، أو قاعده إلى غير ذلك؛ بتلك المنزله.

و قد قضى الإجماع القاطع و الأخبار المتواتره اللفظ و المعنى بحججه الأقسام الثلاثة الأولى؛ على أن القسم الأول منها غني عن الدليل.

و أما الخبر الصحيح فقد استفيدت حجته من الكتاب و الإجماع محصياً و منقولاً، مع الحف بقريته القطع، و السيره القاطعه، و الأخبار المتواتره معنى؛ فلا دور.

و ما عدا القسم الأول إذ هو الحاكم على ما عداه يجري فيه التعارض، و يحكم القطعي صدوراً على القطعي متناً، و بالعكس مع الترجيح.

و ظني الجهتين، مع استكمال شرائط الحججه قد يحكم على قطعي الدلاله ظني الصدور، مع رجحان ظن صدوره، و على قطعي الصدور ظني الدلاله، حيث يكون عمومه كثير الأفراد يقوم مقام القاعده. و في غيره إن حصلت لظني الطرفين قوه من داخل أو خارج زائده على نفس الحججه غلب عليه، و إلا فلا.

و أمّا الحججه الاضطراريه، كالأخبار الضعيفه مع العلم بالتكليف و عدم التمكّن من الوصول إلى الدليل ممّا عداها فليست أهلاً للمعارضه، لأن حجيتها مشروطه (بعدم

الدليل، كما أنّ التمسك بأصل البراءة و الاستصحاب و الروايه الضعيفه فى باب السنن و الاداب مشروطه (١) بعدم ما يعارضها من الدليل.

و الشرط فى العمل بالخبر فى باب الفرائض و السنن أن يؤخذ من كتبنا، لا من كتب من خالفنا؛ فإنّ كتب أهل الخلاف أمرنا بهجرها، و عدم الرجوع إليها إلا لغرض صحيح، بل يقوى القول بوجوب إتلافها حينئذٍ.

و أن يكون من كتبنا المتداوله، كالكتب الأربعة، و عيون الأخبار، و الأمالى، و العلل، و نحوها؛ غير أنّ الرجوع إلى غير هذه الكتب فيما كان من الاداب و السنن لا بأس به.

و حجّيه خبر العدل الجامع للشرائط و هو الصحيح، فى اصطلاح المتأخرين فى الروايات و غيرها، و فى الشرعيّات و العاديّات، إلا ما تعلق بالماليّات، أو حقوق الخلق، أو الأمور العامه كالهلال و موجب الآيات، و ما أخذ فيه العلم لسهوله مأخذه كالقبلة و الأوقات.

و حجّيه ما عداه من الصحيح فى اصطلاح القدماء و هو الموثوق به ما عدا القسم الأوّل حجّه فى خصوص الأخبار المتعلقه بالأحكام.

و حجّيه الروايه الضعيفه فى السنن و الاداب مقصوره على ما خلا- عن المعارض، من عموم يفيد التحريم، و نحوه، سواء كان مبتدأ كصلاه الأعرابى أو راجح الأصل مجهول رجحان الخصوصيه.

و أمّا الاستناد إلى مطلق الظنّ، بل الاحتمال القوى و إلى قول فقيه واحد فضلًا عن المتعددين من باب الاحتياط فى تحصيل الراجح، فمقصود على القسم الثانى، و لا حاجه فيه إلى الرجوع إلى المجتهد.

**البحث السادس و الأربعون ينبغى للقيه إذا حاول الاستدلال على مطلب من المطالب الفقيهيه أن يتخذ الأدله الظنّيه من الأخبار و غيرها**

من الطرق الشرعيّة الظنيّة ذخيره لوقت الاضطرار و فقد المندوحه؛ لأنّه غالباً غنّى عنها بالآيات القرآنيّه، و الأخبار المتواتره المعنويّه، و السيره القطعيّه المتلقاه خلفاً بعد سلف من زمان الحضرة النبويّه و الإماميّه إلى يومنا هذا.

و ليس مذهبنا أقلّ وضحاً من مذهب الحنفيّه، و الشافعيّه، و الحنبليّه، و المالكيّه، و الزيديّه، و الناووسيّه، و الواقفيّه، و الفطحيّه و غيرهم؛ فإنّ لكلّ طائفه طريقه مستمرّه يتوارثونها صاغراً بعد كابر، بل أهل الملل ممّن عدا المسلمين على بُعد عهدهم عن أنبيائهم الماضين لهم طرائق و سير يمشون فيها على الأثر، و لا يصغون إلى إنكار من أنكر.

فما أدري و ليتنى علمت أنّه ما السبب و ما الباعث في أنّ بعض أصحابنا رضوان الله عليهم لم يزالوا ساعين في إخماد ضوء الشريعه الغراء، و إثبات الخفاء في مذهب أئمه الهدى! حتّى فتحوا للأعداء أكبر (١) الأبواب، و نسبوا أكابر فقهاءنا إلى الخطأ، و أبعدهم عن الصواب، و بعثوا على تجرّي الأطفال على فحول العلماء الذين لولاهم لم يعرف الحرام من الحلال، و تلك مصيبه عامّه نسأل الله تعالى الوقايه منها.

### **البحث السابع و الأربعون في أنّه لا ريب أنّ في الواقع أحكاماً مختلفه منقسمه إلى الأحكام الخمسه أو الستّه، عقليّه أو عاديّه أو عرفيه أو شرعيّه.**

و هذه هي التي أخبر عنها مُبدع الأشياء في الكتب المنزله من السماء، و كذا الأنبياء و الأوصياء، و بدّل الجهد في معرفتها العلماء و الفضلاء، فصرفوا الأعمار في تتبع السير و الآثار، و أجالوا الفكر في الأخبار المرويّه عن النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم المختار، و أهل بيته الأئمه الأطهار. فمن وقف عليها أصاب، و من زاغ عنها زاغ عن الصواب (٢).

و هي قد تتعلّق بعنوان لا يتغيّر، كالمكلّفين من مطلق البشر، و كالأئمتي و الذكر،

١- في «ح»: أكثر.

٢- في «س»: الثواب.

وقد تتعلّق بما يتبدّل و يتغيّر، كعنوان الحضر و السفر، و ناوى الإقامه و كثير السفر و العاصى به، إلى غير ذلك ممّا يعلم منه دوران الحكم مدار ذلك العنوان. فلا بحث فى أنّ الحكم فى أمثال ذلك واقعى، لا ظاهرى، كما يظهر من تتبع الأدلّه.

و أمّا عنوان الإدراك، علماً أو ظنّاً أو شكّاً أو وهماً؛ فإنّما هو مرأه ينكشف بها الحكم و لا يختلف باختلافها، و تعلّقه بالحكم الشرعى كتعلّقه بالعرفى و العادى، و تعلّقه بموضوعات الأحكام.

فصفه العلم، و الجهل، و النسيان، و الذكر، و الظنّ، و الشكّ، و الوهم لا- تؤثّر فى حكم المعلوم، و المجهول، و المنسى، و المذكور، و المظنون، و المشكوك، و الموهوم شيئاً، كما فى الموضوعات و غير الشرعى من الأحكام؛ إلا إذا قضى الدليل بتبدّل الحكم بعروضها، فتكون كسائر العناوين، كما فى الجاهل بالقصر و الإتمام، و الجهر و الإخفات، و الجاهل بكيفيات العقود و الإيقاعات و الأحكام من الكفّار و شبههم من طوائف الإسلام، و الناسى لغير الأركان فى الصلاه، و الشاكّ بعد تجاوز المحلّ، و كثير الشكّ، و هكذا.

و أمّا ما لم يرد فيه نصّ بالخصوص فيبقى على القاعده من أصل عدم الصحّه، و على ظاهر العمومات المقتضيه للأحكام الواقعيه فى العبادات، و شطورها، و شروطها، و منافياتها، و المعاملات كذلك، فتكون بحكم الأعذار المانعه عن استحقاق العقاب، و دخول النار.

و الأمر المتوجّه إليها، و النهى المتوجّه إلى تركها إنّما هو للقيام بالعبوديه، و الدخول تحت اسم الطاعه، و رفع التجزى.

و الإجزاء المستفاد من الأمر الظاهرى يتحقّق بحصولها، و لا شكّ فى ذلك بالنسبه إلى الناسى و الجاهل بالموضوع غالباً، و المقامد مشافهه لمن زعم اجتهاده اشتباهاً فبان جاهلاً أو كافراً أو مخالفاً أو فاسقاً، أو بالواسطه فبان كذلك، أو بواسطه كتاب المجتهد فظهر كتاب غيره، أو بان للمجتهد بطريق القطع بطلان رأيه و عدم قابليته مأخذه من دون تقصير فى الفحص عنها؛ فإنّه لا شكّ فى عدم مدخلية هذه الصفات فى انقلاب الحكم، و إنّما هى صفات عذرٍ بها يُدفع العذاب، و ينال بها الأجر و الثواب.



و أما المجتهد بالأحكام الشرعيه فحاله كحال المجتهد فى الأحكام العاديه و العرفيه، و كحال العبيد إذا اجتهدوا فى معرفه حكم ساداتهم، و كل من تحت أمر مفترضى الطاعه إذا اجتهد فى موافقه أمرهم و طاعتهم، و هو من قسم الإدراك الذى هو طريق إلى الواقع، لا من قبيل الصفات و الموضوعات التى هى متعلق حكم الشارع.

و من نظر فى الأخبار، و جال حول تلك الديار، و اطلع على تخطئه الأئمه لفحول الأصحاب، و تخطئه بعضهم لبعض من غير شك و ارتياب، و فيما اشتهر على لسان الفريقين من روايه «أنّ الفقيه إذا أخطأ كان له حسنه، و إن أصاب فعشر» (١) ما يغنى.

لكننا نختار فيه حيث لا- نعلم بطلان ما سبق بل نظنّ قسماً ثالثاً لا يدخل فى قسم الواقعيّات و تبدل الموضوعات لما ذكرنا من الأصول و القواعد و ظاهر العمومات فى كتاب الله و فى الروايات، مضافاً إلى أدلّه آخر، قد اتّضح حالها فيما مرّ. و لا من الأعذار المحضه التى يرتفع حكمها بارتفاع الاجتهاد.

و عليه يلزم على المجتهد و مقلّديه بعدوله عن الاجتهاد، الحكم على ما مرّ بالفساد و لزوم الإعادة و القضاء فيما فيه قضاء و إن كان هو الموافق للأصل و غيره من الأدلّه كما مرّ؛ لترتب الحرج على ذلك، و خلوّ الأخبار و المواعظ و الخطب عن بيانه، مع أنّ وقوع مثله من الأصحاب كثير لا يعدّ بحساب، على أنّه لا رجحان للظنّ على الظنّ السابق حين ثبوته.

و إن جعلنا الصّحّه عباره عن ترتّب الآثار، كسقوط القضاء أو موافقه الأمر مطلقاً و لو ظاهريّاً، كان عمل المجتهد و مقلّديه صحيحاً.

و إن اعتبرنا فيها موافقه الأمر الواقعيّ سميّناه فاسداً.

و على كلّ حال فالقول بتصويب المجتهد على معنى أنّه ليس لله حكم واقعيّ، بل حكمه ما أودع فى قلوب المجتهدين منافٍ لضروره المذهب بل و الدين (٢) بل دين

١- صحيح مسلم ٣: ٥٥٢ ح ١٧١٦، سنن الترمذى ٣: ٦١٥ ح ١٣٢٦ بتفاوت، سنن النسائى ٨: ٢٢٤، سنن ابن ماجه ٢: ٧٧٦ ح ٢٣١٤، مسند أحمد ٤: ٦٢، و ج ٥: ٣٧٥، كنز العمال ٥: ٨٠٢ ح ١٤٤٢٨.

٢- فى «ح»: بل و.

الأنبياء السابقين.

و يلزم عليه أنّ كثيراً من أقوال المجتهدين مع البناء عليها يلزم معها مخالفه العقل و حصول الفساد على المسلمين، و يلزم الجمع بين المتناقضات من الأحكام؛ لاختلاف الاجتهاد، كالحريّة، و الملكيه و الزوجيه، و الأبوه، و النبوه، و القرابه، و الوقف، و العتق، و خلافها، و نحو ذلك، لابتنائها على موضوعات متفرّعه (١) على اختلاف آراء المجتهدين، حتّى ينتظم قياس من الشكل الأوّل بديهي الإنتاج. و التعلّل بوجوه ذكرها أو هن من بيت العنكبوت.

و أمّا القول بالتصويب على معنى أنّ الاجتهاد من الصفات و حكمه حكم الموضوعات فخطأ أيضاً؛ لما ذكرناه سابقاً، و لأنّه يلزمه مثل ما لزم المصوّب.

و لو عرض على أدنى العوام القول باجتماع الصفات المتضاده باعتبار اختلاف الاجتهادات، لعدّه من الخرافات. ففي القول بالإصابه بمعنيها خروج عن الإصابه.

كما أنّ القول بعدم الفرق بين الأصول الدينيه و الفروع الشرعيه في ترتّب المؤاخذه للمجتهدين على الخطأ في الأحكام الواقعيه مردود بالسيره القطعيه، و بعض ما مرّ من الأدله الشرعيه، و بمنافاه مذهب العدليّه، و الله أعلم. و هو قول غريب أشدّ غرابه من القول بالتصويب.

و يلزم على ذلك مساواه العلماء الأبرار للأشقياء الفجّار في استحقاق الدخول في النار، و هذا ممّا لا يرضى به الجاهل، فضلاً عن العالم العاقل.

**البحث الثامن و الأربعون إنّ ما اشتملت عليه الكتب الأربعة للمحمّدين الثلاثة أو غيرها من كتابين أو ثلاثة لا يعقل فيها التواتر لفظاً، و لا معنى**

بالنسبه إلى الصدور عن المعصومين؛ لقله الراوين، و ندره المخبرين.

و ما رووا تواتره فى عصرهم عن أئمتهم أو عن أصحابهم أو أصحاب أئمتهم لا يقتضى تواتره عندنا.

إنما التواتر فيما تكثرت نقلته، بحيث أمن كذبهم تعمداً و اشتباهاً فى كتب متعدده، أو على ألسن متعدده يحصل معها الأمن من ذلك، مع حصول ذلك فى تمام الطبقات كالكتب الأربعة، و نظيرها من كتب القدماء.

فإن تواترها عنهم بالنسبه إلينا فى الجملة لا فى خصوص الكلمات و أبعاض الروايات ممّا لا شبهه فيه و لا شكّ يعتريه، فلا قطع من جهه التواتر قطعاً بصدور آحاد تلك الأخبار عن الأئمه الأطهار.

و أمّا من جهه القرائن فهى غير مفيده للعلم؛ لكثرة الكذباه على نبينا و أئمتنا، كما روى عنهم (١)، و اختلاط أخبارهم المرويّه عنهم صدقها بكذبها.

فوجب على العلماء فى عملهم (٢) تبيينها، ليعرف غثها من سمينها، فتوجه لتصحيحها خلفهم بعد سلفهم، على وجه تركن النفس إلى العمل بها؛ و إلا فالعلم عزيز لا يحصل إلا فى أقلّ القليل منها.

و على تقدير حصول العلم لهم لا يلزم حصوله لنا، لنفى العصمه عنهم، و جواز وقوع الخطأ منهم فى المسموع من الرواه السابقين، أو من الأئمه الهداه المهديين.

و بعد جواز التصرف فى المباني، و الاكتفاء بنقل المعانى يجوز عليهم الخطأ فى مفهوماتهم، فضلاً عن مسموعاتهم، بالنسبه إلى جميع الطبقات المتقدمه عليهم، أو إلى أئمتنا صلوات الله عليهم. و لو منعنا من النقل بالمعنى أغنى احتمال تجويزهم له.

ثمّ كيف يحصل لنا العلم بتقليدهم فى معرفه أحوال الرجال، و معرفه المضمرات و الموقوفات، و تمييز المشتركات، و سلامه السند من ترك بعض الطبقات، و من غلط الكتاب، و فى الاعتماد فى ذلك على الكتاب؛ فإن علمهم لا يؤثر فى علمنا، و قطعهم

١- انظر الكافى ١: ٦٢ ح ١، و نهج البلاغه: ٣٢٥ الخطبه ٢١٠، و الوسائل ١٨: ٧٩ أبواب صفات القاضى ب ٩ ح ١٥ و البحار ٢: ٢١٧ ح ١١، ١٢، ١٤ و كنز العمال ١٠: ٢٢٢ ح ٢٩١٧١.

٢- فى «ح»: علمهم.

لا يؤثر في قطعنا.

والمحمّدون الثلاثة رضوان الله عليهم كيف يُعَوَّل في تحصيل العلم عليهم و بعضهم يكذب روايه بعض بتكذيب بعض الرواه في بعض الطبقات، فلا- نعلم أنّ القطع يحصل بقول القائل أو بقول من نسب الروايه إلى الباطل. و رواياتهم بعضها يضاد بعضاً، كروايه أنّ دم الحيض من الأيمن و القرح من الأيسر، و روايه العكس من الشيخ و الكليني (١).

و ما استندوا إليه ممّا ذكروا في أوائل الكتب الأربعة من أنّهم لا يروون إلا ما هو الحجّه بينهم و بين الله تعالى، أو ما يكون من قسم المعلوم دون المظنون، فبناؤه على ظاهره لا يقتضى حصوله بالنسبه إلينا؛ إذ علمهم لا يؤثر في علمنا.

مع أنّه يظهر من تضاعيف كلامهم في كتبهم خلاف ما ذكروه في أوائلها، فهو مبنيّ إمّا على العدول، أو التنزيل على إرادته الجنس، أو إرادته العلم بالحكم الظاهري، أو تسميه المظنون علماً.

ثمّ إنّ كتبهم قد اشتملت على أخبار يقطع بكذبها، كأخبار التجسيم، و التشبيه، و قدّم العالم، و ثبوت المكان و الزمان، فلا بدّ من تخصيص ما ذكر في المقدمات، أو تأويله على ضرب من المجازات، أو الحمل على العدول عمّا فات، أو المقصود العلم بالحكم الظاهري كما ذكرنا، مضافاً إلى أنّ الاستمرار على النقد (٢) من الصلحاء الأبرار أبين شاهد على بقاء الغش على الاستمرار.

و أنّه لا- يجب على الأئمّه عليهم السلام المبادره إليهم بالإنكار، و لا- تمييز الخطأ من الصواب؛ لمنع التقيّه المتفرّعه على يوم السقيفه و دحرجه الدباب.

ثمّ إنّ نقد النقطه و صرف الصيارفه رضوان الله عليهم لم يعلم أنّه كان لتحصيل العلم أو الظنّ، أو مجرّد الاحتمال؛ حتّى لا يخرجوا من كتبهم إلا ما علم كذبه.

١- التهذيب ١: ٣٨٥ ح ١١٨٥ ذكر روايه الأيسر، الكافي ٣: ٩٤ ح ٣ ذكر روايه الأيمن، و انظر الوسائل ٢: ٥٦٠ أبواب الحيض ب

١٦ ح ١، ٢.

٢- في «م»، «س»: المتقدّم.

ثم لم يعلم أنهم اشتركوا جميعاً في نقل كل روايه على طريق التنزل، وإلا فقد علم عدم الاشتراك، و على فرضه لا يحصل العلم من علمهم.

و أما على تقدير الاختصاص، و عدم معرفه عدد المختص فلا علم بديهه.

و من أمعن في كتبهم نظره، و أجال في اختلافاتهم فكره، فهو بين مجادلٍ، و بين مظهر للدعوى، و ليس بها قائل، و بين من إذا تحققت رأيه وجدته معنا (١)، و ليس بيننا و بينه خلاف في المعنى.

ثم لو كان النقد باعثاً على الاعتماد، لا لاكتفى المتأخر من المحمدين بنقد من تقدم منهم.

و أمّا الاستناد إلى الآيات و الروايات الموجهة لتباع العلم؛ فهو كإقامه البرهان على إثبات ما يتعلّق بالوجدان، كأن تقام الحجّه في إثبات العطش، و الجوع، و الأمن، و الخوف، و العلم، و الجهل، و بالعكس على المتّصف بأضدادها؛ فإنّ تلك الصفات لا تتبدّل بإقامه الأدلّه على خلافها، و الأمر بذلك تكليف بما لا يطاق.

فكلّ عاقل يدعى حصول العلم غير متجوّز به، و لا- يريد للقطع بالحكم الظاهري، و لا بانٍ على تجديد الاصطلاح في تغيير الاسم، فهو إمّا مجادل في دعواه، أو ناطق باللفظ غير قاصدٍ لمعناه.

نعم لو قال قائل «بأنّ نقد المحمّدين الثلاثة مدخل للأخبار المرويّه في كتبهم في ضمن الأخبار الصحيحه في لسان القدماء» لم يكن مغرباً، و إن كان الحقّ خلافه.

### البحث التاسع و الأربعون في أنه لا بدّ من أخذ الأحكام إذا لم تكن من ضروريّات الدين و المذهب

يتساوى فيها المجتهد و المقلّد، و جوباً أو تحريماً أو ندباً أو كراهه أو إباحه أو وضعاً إن جعل سادساً من المدارك النظرية.

فالمجتهد المطلق لا المتجزّي؛ لأنّه كالعامي في المأخذ مأخذه العقل و السمع،

١- في «س»، «م»: وجدته معيّناً معنى.

قطعيًا أو ظنيًا (١) شرعيًا، من الكتاب والسنة، و ما يتبعهما من الأحاديث القدسيّة، أو باقى الكتب السماويّة على بعض الوجوه، أو السنّة النبويّة أو الإماميّة، أو ما يتبعها من أخبار الأنبياء السابقين أو أوصيائهم، و سيرتهم، و تقريرهم على بعض الوجوه، أو الإجماع، محصّلًا و منقولًا، و ما يتبعه من السير القطعيّة، أو القرائن العلميّة.

و ليس الاجتهاد فى المطالب الفقهيّة إلا- كالاجتهاد فى علم العربيّة: من اللغويّة، و النحويّة، و الصرفيّة، و فى العلوم العقليّة، و كالاجتهاد فى باقى الصناعات، من كتابه أو صياغه أو نحوهما، يعرف الإنسان اجتهاد نفسه فيها بعرض ما يقع منه من علم أو عمل على ما يقع من الماهرين العارفين المتبصّرين، فإن توافقا كان منهم.

فالمتفقّه إن وافق الفقهاء فى تحقيقات المسائل، و كيفيّة الأخذ من الشواهد و الدلائل وافق مذهبه مذهبهم أو خالفه عرف أنّه متّصف بصفه الاجتهاد، و لا يجوز له الرجوع إلى غيره و الانقياد، إلا فيما تعارضت فيه الدلائل، و كان فيه بمنزله الجاهل، و انسدّ عليه الباب، حتّى طريق أصل البراءة مثلًا و الاستصحاب.

و أمّا غيره فإن كانت له قابليته و ممارسه فى الجملة بالمطالب الفقهيّة أمكنه معرفه المجتهد بنفسه، من دون واسطه غيره بمناظرته، و الحضور فى مدرسته، و النظر فى تصنيفه و كتابته، و إلّا رجع فى معرفته إلى مسلّم الاجتهاد و لو كان واحداً، أو إلى شاهدهى عدل من المشتغلين و المحصّلين، و الأحوط الاقتصار على بلوغ اليقين، و له الاكتفاء بالشياع، و شهره تملأ الأسماع.

و للاجتهاد مراتب متفاوتة، و درجات متباعدة، لا يصل إلى تمييزها، و لا يهتدى إلى معرفتها سوى البصير الماهر.

و يجب على المجتهدين استفراغ الوسع فى طلب الدليل من المأخذ بمقدار ما يتيسّر لهم فيها، و البحث فى الدلاله، و طلب المعارض، و النظر فى الأصول، و القواعد، و آيات الأحكام، و إذا حصل لهم الاطمئنان من غير طلب فلا يجب الطلب.

١- فى «م»، «س»: «أو سمعيًا».

و لِيَتَّقُوا اللَّهَ فِي تَرْكِ التَّهَجُّمِ عَلَى الْأَحْكَامِ قَبْلَ النَّظَرِ التَّامِّ، وَ فِي تَرْكِ الْوَسْوَاسِ الْبَاعِثِ عَلَى لُزُومِ الْحَرْجِ عَلَى النَّاسِ.

و لا- يلزمه معرفه آراء الأحياء من المجتهدين، و أمّا الأموات فلا- بدّ من الرجوع إلى أقوالهم بمقدار الحاجه، لرجاء تحصيل الإجماع أو الشهره؛ محصّلين أو منقولين، بسيطين أو مركّبين، أو لتعرّف مواضع الإشكال، أو للتأييد ببعض الأقوال.

و يجب على من لم يبلغ درجه الاجتهاد المطلق الرجوع إلى من بلغها، مع عدالته و ضبطه، مشافهه أو بواسطه العدل الضابط، متّحداً أو متعدّداً، مفتياً أو راوياً.

و لو حصل التعارض في النقل أخذ بالترجيح، أو كتابه الموضوع للفتوى السالم من الغلط، مباشره مع قابليته لفهمه، أو بالواسطه بشروطه السابقه.

و لو تعارض الشفاه و الكتاب، أو ناقلاهما، قدّم الشفاه و ناقله، و في تقديم الكتاب على راوى الشفاه بطريق المظنه قوه.

و لو اختلفت كتبه أو شفاهه أو حصل الاختلاف بينهما، أخذ بالمؤخّر، و مع جهل التاريخ يبطل التعويل عليهما (١) معاً و لو علم تاريخ أحدهما فقط.

و تكفي المظنه في فهم الكتاب، كما تكفي في فهم الخطاب.

و إن علم عدوله في بعض الأحكام المدلول عليها بخطابه، أو المرسومه في كتابه بقى على تقليده السابق مع عدم الحصر.

و إن علم عدوله عن حكم مخصوص ثابت بطريق علمي عدل عمّا كان عليه أوّلاً إلى ما صار إليه أخيراً. و إن كان ظنيّاً (٢) كان الأقوى ذلك أيضاً، و إن لم توجب هنا قضاء ما عمل أوّلاً و لا إعادته (٣).

و لو نسي المأخذ بقى هو و مقلّده على ما كان عليه، و لو قلّده شخصاً و نسيه بقى على تقليده، و جاز الإفتاء بفتواه مع إحراز قابليته.

١- في «م»، «س»: عليها.

٢- في «ح» زياده: أو محتملاً.

٣- في «م»، «س»: و لا إعادته.

و لو علم أنّ بعض المجتهدين الأحياء ذهب إلى حكم، و لم يعيّن المجتهد جاز الأخذ به، و لا- يلزمه البحث عن حال المجتهدين الآخرين، و لا الأخذ بقول الأكثر، و لا طلب الترجيح بينهم.

و لا يجوز التقليد لمن لم يبلغ مرتبه الاجتهاد المطلق، و إن ترجّح لوجوده الفهم، و قرب العهد، و كثره الموافق.

و إذا انسَدَّ الطريق لفقد المجتهد، أو بُعده، أو منع التقيّه و نحوها عن الوصول إليه، و عدم الوساطه و الكتاب أو تعسير الوصول إليهما، و كان للاحتياط طريق لا يستتبع حرجاً و جب الأخذ به، و إلا اعتمد مع العلم بالتكليف و إجماله مع قابليته في الجملة على ترجيحه من الأدلّه، من كتاب أو سنّه أو إجماع ثمّ شهره منقولين أو محصّلين.

و إن لم يكن من أهل ذلك رجع إلى الكتب المعتمده المشتمله على فتاوى الأموات الأقرب إلى الضبط و الاعتماد فالأقرب، ككتب الشهيد الأوّل، و المحقّق، و نحوهما، مباشرة أو بالواسطه.

فإن فُقِدَ القابليّه و الوساطه رجع إلى بعض الثقات العارفين فيما يفهمونه من الأدلّه، الأعراف فالأعرف، و الأعدل فالأعدل، بالمشافهه أو بالواسطه.

و إن تعدّر ذلك رجع إلى الظنون الحدسيّه، و الاستقرائيّه، و خبر الفاسق و غيرها، إلا ما دخل في اسم القياس في وجه قويّ.

و إذا تعدّر الجميع و جبت الهجره عن تلك الديار، و ربما قيل بالوجوب في جميع أقسام الاضطرار (١).

و مع تعدّد المرجع، و اتّفاق (٢) الفضيله، يتخيّر في الرجوع إلى من شاء.

و مع التفاوت، و عدم العلم بالاختلاف يتخيّر بين الفاضل و المفضول، و الأحوط تعيّن الفاضل مع الإمكان، و لا سيّما في البلد الواحد، و مع العلم بالاختلاف في المسأله يتعيّن الأخذ بقول الفاضل.

١- انظر المبسوط ٢: ٤.

٢- في «س»، «م»: و إطباق.



و إذا قلّم مجتهداً في مسألة تقليد عاملٍ لا مستخبرٍ، عمل أو لا لم يجز له العدول إلى غيره في تلك المسألة، وإن كان الثاني أفضل.

و لا- بأس بأن يقلّم متعدّدين في مسائل متعدّده، في عبادته واحده أو متعدّده، صلاه أو غيرها، ما لم تقض (١) صحّحه إحداهما بفساد الأخرى، فتلحق (٢) حينئذٍ بالمسألة الواحده يتخير فيها مع عدم السبق، وإلا تعين العمل على التقليد السابق.

و لو كان في يده كتاب يريد العمل به جملةً، و لم يشخص مسأله، لم يكن مقلّداً إلا تلك المسائل التي عمل بها أو علمها للعمل.

و لو قلّد مجتهداً لم يجز له الفتوى بقول غيره و يجوز له بل للمجتهد نقل فتوى غيره.

و تقليد الميت بعد الموت أبعد في الجواز من تقليد المجتهد المجنون أو العارض له الجهل بعد جهله و جنونه، و لا يسمّى تقليداً، و لو قلّد حياً أو عاقلاً ثم مات أو جُنّ بقي على تقليده.

و لو تعارضت فضيله العلم و الصلاح و قوّه الفهم و الحفظ قدّم العلم و الفهم مع العدالة.

و لا- يجب الرجوع إلى المجتهد في خصوصيات السنن، مع العلم برجحانها على وجه العموم من أذكار، أو دعوات، أو قراءه مخصوصه، أو زيارات، أو صلاه، أو صيام، أو صدقات، و نحوها من جهه خصوص زمان أو مكان أو جهه أو وضع أو نحوها.

بل يكفي في رجحانها المستند إلى الاحتياط في تحصيل أفضل الفردين أو الأفراد قول الفقيه الواحد، حياً أو ميتاً، و حصول مظنه في الجملة من أيّ جهه كانت، عدا القياس في وجه قوى.

و أمّا ما لم يعلم رجحان أصله كصلاه الأعرابي فلا تؤخذ من غير طريق شرعيّ. و الروايه الضعيفه هنا من الطرق الشرعيّه، ما لم يعارضها دليل التحريم أو الكراهه و إن ضعفا. و لا يشترط في حجّيه الروايه الضعيفه اشتمالها على مقادير الثواب،

١- و في «ح»: ينقض.

٢- في «ح»: فتلخص.

و مسأله الكراهه كمسأله الندب.

### البحث الخمسون فى أن المرجع فى أخذ الأحكام شرعياتها و عقلياتها و عادياتها لا يكون إلا إلى طريق قاطع يكون مرأه كاشفه عن الواقع.

فالقطة بالحكم الشرعى بطريق عقلى أو سمعى يؤخذ من المعصوم مشافهه أو بواسطه لا يجوز عليها الخطأ، أو من كتاب الله تعالى على وجه لا يكون فى المقام احتمال الخلاف، و لو ضعيفاً من جهه الواسطه، أو احتمال خلاف المراد من مداليل الألفاظ.

فمتى دخل الظن لم يجر الحكم؛ لأنه لا يغنى من الحق شيئاً، لكن قامت البديهه، و السيره القاطعه، و الإجماع، و ضروره التكليف على الاكتفاء بالظن الناشئ عن الدلاله فى كتاب أو متواتر أو إجماع لفظيين، كما قامت على اعتبار القواعد الشرعيه التى هى العمده فى إثبات الأحكام.

و دلّ الدليل على الاكتفاء بخبر العدل الواحد فضلاً عن العدلين و العدول فى ثبوت الموضوعات، و الأحكام الشرعيه، حيث يكون مخبراً عن علم و يقين. و لو أخبر عن و هم، أو شكك، أو ظن لم يكن من المخبرين.

فليس الرجوع إلى المجتهدين من القضاء و المفتين من جهه الروايه كما فى الرواه و المحدثين (فى الفتوى) (١) و القضاء إلا من المناصب المفوض أمرها إلى الأنبياء و الأئمه عليهم السلام دون من عداهم من الأئمه؛ لأن الرجوع إلى الظان فى خبر أو حكم مما لم يقم عليه البرهان، و الأصول و القواعد تقضى بخلافه، حتى يقوم الدليل على خلافه.

و ما دلّ على الرجوع إلى العلماء فى قضاء أو إفتاء لا يفهم منه سوى الرجوع إلى الأحياء.

١- فى «ح»، «م»: فالفتوى. و يحتمل كونه تصحيف: فما الفتوى.

و التمسّيك بالاستصحاب موقوف على حصول السؤال و الجواب، على أنّ ذلك من الممنوع؛ لما فيه من تغير الموضوع، و زعم إجراء الاستصحاب في حجّيه الكلام المنقول بعد الموت أو الرأى أو الكتابه من الأغلاط؛ لأنها ليست بحجج إلا مع تحقّق معنى الرجوع، و قد فات؛ لأنّ المقام من التعيّد، لأمن الظنون الاجتهاديه كالحاصل من كلام الراوى، بل الإفتاء كالقضاء، مع أنّ فى ذلك اختلال النظام، كما لا يخفى على ذوى الأفهام.

و الرجوع إلى الميّت، و المجنون، و المغمى عليه، و الناسى، و الساهى، و النائم قبل حصول الاتّصاف رجوع إلى الحيّ، و العاقل، و الصاحى، و الذاكر، و المتفطن؛ لأنّ المدار فى صدق تعلق الأفعال بالموصوفات (١) على زمان الاتّصاف، فيكون مشمولاً للأخبار، و متمشياً فيه دليل الاستصحاب، و أصل العدم، و ما دلّ على أنّ أحكام محمّد صلّى الله عليه و آله و سلم مستمرّه لا تنقض إلى الأبد، مع أنّ فتواه تعلّقت بالاستمرار، فردّها ردّ على الله تعالى، و متعلّقتها من حلال محمّد (ص) أو حرامه فيستمرّ.

و أمّا بعد حصول الاتّصاف فلا يجرى حكم الرجوع إلا فى محلّ القطع من الرجوع إليه أو إلى كتابه، أو واسطته وقت الاتّصاف؛ لدخوله فى معنى الرجوع، فلا-اعتماد على قول الميّت بعد موته، و لا كتابه، و لا واسطته، و كلّ ذلك سائغ فى الحيّ؛ لأنّه من الرجوع، بخلاف الأوّل.

و على القول بجوازه لا بدّ من تقليد الحيّ فيه، و منع الميّت تقليد الميّت لا يمنع تقليده مع تقليد الحيّ فيه.

ثمّ على تقدير الجواز كثير من كتب الفقهاء ليست من كتب الفتوى، كما يظهر من التتبع، و من بعض ما ذكر يعلم عدم جواز تقليد مجتهد فى حكم خاصّ بعد تقليد آخر فيه.

و مجرّد العلم بالفتوى و الاطلاع على المذهب مشافهه أو عن واسطه أو كتاب

لا بقصد العمل ليس من التقليد.

و تمشّى الأحكام و الفتاوى من العلماء السابقين و المجتهدين الماضين المستمرّة الآثار على مرور الأعصار أظهر من الشمس فى رائعه النهار؛ و لو لا ذلك لسلبت الزوجه من بعلمها، و أخليت الدار من أهلها، بعد مضيّ دهور و أعوام، و ذلك منفيّ بالسيره القاطعه من العلماء و العوام، و هذا من تقليد الأحياء، فلا تشمله أكثر عبارات العلماء.

و ليس العمل بالروايات مع جبر الشهره أو مع نقد النقده (١)، و لا بالتعديل و الجرح، و لا بما فى المصاييح و المزارات، و بيان معانى الألفاظ الشرعيّه كالمعاني اللغويّه، و لا الرجوع إلى الإجماع؛ من التقليد كما لا يخفى.

### البحث الحادى و الخمسون لما ظهر أنّ الاجتهاد و التقليد من الأحكام التبعديّه،

و أنّ الاجتهاد من المناصب الشرعيّه، و المنكر لذلك جاحد بلسانه، معترف بجنانه، و قوله مخالف لعمله، فلا بدّ من الاقتصار فيه على محلّ اليقين.

و قضيه اتحاد المظنّه أو قوتها من قول غير المجتهد إنّما تؤثّر لو لم نقل بالتعبّد، و دليل الرجوع إلى العلماء إن لم يكن ظاهراً فى المطلق فلا أقلّ من الإجمال.

و الاستناد إلى أنّ مقتضى الخطاب رجوع المخاطب إلى فهمه فى تكليف نفسه، و لا- قائل بالفرق؛ مردود بأنّ لا- نشكّ بأنّه مشروط، و إلا لعمّ، و الشرط مجمل على أنّ الخطاب تعلقت أفرادها بالأفراد، فلا يجرى فى حكم الجملة، فلا يتمشّى فى خطاب غيره، و أن الاحتياج إلى الاستعداد لا كلام فيه.

ثمّ إنّ لا يجوز تقليد متجزئ إلا عن إذن المطلق، و لا مفضول إلا عن إذن الفاضل، و لا ميّت مع تقليده قبل الموت أو بعده لو قلنا بجوازه إلا عن إذن الحيّ، و لا الرجوع إلى كتاب الفاضل أو واسطته ما لم يبلغ حدّ القطع إلا عن إذن مجتهد آخر.

و الظاهر أنّ جواز تقليد المجتهدين المتعدّدين في مسائل متعدّده مقطوع به من تتبع السير، فلا يحتاج إلى تقليد في عباده واحده أو متعدده صلاه واحده أو غيرها مع عدم التنافي.

و أمّا العدول من تقليد مجتهد إلى آخر في مسأله خاصّه بعد صدق اسم التقليد عملاً أو لم يعمل فغير جائز، إلا إذا قلّد المجوّز؛ لأنّ حكمه دائميّ مطلقاً لا مقيد، فالعدول عنه ردّ عليه، و هو ردّ على الله تعالى؛ ولأنّه دخل في حلال محمّد (ص) و حرامه، و هذا يجري في تقليد الحيّ، ثم يموت.

كما لا يجوز تقليد المفضول مع العلم بمذهب الفاضل، و مع التساوي لا حاجه إلى التقليد في التخيير.

و إذا تعارض الخصمان قُدّم الأفضل، فإن تساويا قُدّم اختيار المدّعي بعد الحضور عند الحاكم و طلبه، و قبله يجيء حكم التداعي، و في التداعي يتخيّر، و بعد التعارض يقترعان.

و إذا دار الأمر بين أمرين نظريّين بطل العمل من كلّ من العاملين إذا لم يأخذوا عن تقليد، كصلاه الظهر و الجمعة، و الصلاه قصراً و تماماً لمن قصد الأربعة ذهاباً و إياباً، و صلاه التمام و القصر في مواضع التخيير، و نحو ذلك.

و يجوز للواسطه الإفتاء من غير استناد؛ لأنّه أخذ عن دليل و حجّه، فهو كالمفتي.

و يقوى إلحاق روايه المجتهد بروايه الإمام، في تعديل، و تضعيف، و تحسين، و توثيق، و إرسال، و إضمام، و قطع، و وقف، و غير ذلك؛ فما هو حجّه فهو حجّه، و في صورته تعارض النقله بعض مع بعض، و تعارضهم مع الكتاب يجري فيه نحو تعارض الأخبار.

و رجوع المجتهد إلى مجتهد آخر و إن كان أفضل على وجه التقليد غير جائز على وفق القاعده، و رجوعه لانسداد الطريق العلمى، و حصول الظنّ بقوله، و في السنن؛ للاكتفاء بمطلق الظنّ أو لعدّه راوياً ليس من التقليد.

### البحث الثانى والخمسون فى بيان تفاصيل السنن، و هى أقسام:

أولها: ما علم فيه استحباب الأصل، و شكّ فى رجحان الخصوصيّته.

ثانيها: ما دار بين المباح و السنّه.

ثالثها: ما جهل حكمها بالمرّه.

رابعها: ما لم تثبت شرعيّته بالأصل، و لا معارض له، كوضوء الحائض و الجنب.

خامسها: ما كان مخالفاً لقاعده شرعيّته، كصوم النافله فى السفر، و نذر الإحرام قبل الميقات، و نذر الصوم حضراً و سفراً، و ركعتى الوتيره إن جعلت نافله للعشاء، و الزيادة على الثنتين فى النوافل.

سادسها: ما كان داخلاً تحت عموم أدلّه التحريم و الكراهه الذاتيين.

و الظاهر فى القسم الأول الاكتفاء بمجرد المظنّه من قول فقيه، أو من غيره، فضلاً عن الروايه الضعيفه، بل الاحتمال القويّ كافٍ؛ لأنّ طريق الاحتياط فى تحصيل رجحان الخصوصيّته حجّه شرعيّته، كما هو كذلك فيما يحتمل الوجوب و الحرمة.

و القسم الثانى و يقع فى الاداب و الرواجح الغير المشروطه بالتيه ملحق بسابقه.

و القسم الثالث و الرابع لا يثبتان إلا بحجّه، و لو روايه (١) ضعيفه؛ لدخولها فى أدلّه السنن.

و أمّا القسم الخامس فيحتمل فيه ذلك، نظراً إلى أنّ الروايه الضعيفه لما استفيد أنّها حجّه فى السنن و الاداب و المكروهات، ارتفع احتمال التشريع بوجود الدليل. و يقوى إلحاقه بالقسم الاتى؛ لأنّ الخبر الضعيف لا ينهض فى تخصيص القاعده المستفاده من الأدلّه. و رفع التشريع إنّما هو فى الأقسام الأوله.

و أمّا السادس فلا ينبغى الشك فى مساواته لسائر الأحكام، و لا يعتمد فيه على ضعيف الأخبار.

### البحث الثالث والخمسون أنه مما حكمت به بديهه العقل و اتفقت عليه العقلاء رجحان الاحتياط فى جلب المنافع و دفع المفساد،

دنياويّه أو أخرائيّه؛ لمجرّد قيام الاحتمال بوجه يكون ملحوظاً عند العقلاء، لا ما يبلغ بصاحبه حدّ الوسواس، فلا رجحانيّه فى اتّباع الأوهام الضعيفه التى يقبح اعتبارها عند العقلاء فى جلب منفعه أو دفع مفسده بحسب الدنيا و الآخره.

و يرمى الاحتمال و يرجح الإتيان بمتعلّقه إلا- ما قام الدليل على منعه، فيرجح الإتيان بكلّ ما قام فيه احتمال موافقه مكارم الأخلاق و جميع ما قام فيه احتمال الرجحان.

فإنّ العقلاء حاكمون حكماً قاطعاً برجحان الهرب من كلّ محلّ يحتمل فيه ترتّب الضرر (١)، و رجحانيّه كلّ فعل مرجوّ النفع. و أنّ العبد متى ظنّ حصول رضا المولى بفعلٍ فعله أو تركٍ تركه.

و أنّ جميع ما احتمل فيه الرجحان شرعاً من هيئته قيام أو جلوس أو آداب، أو أخلاق، أو لباس، أو مطلق طريق معاش حكم برجحانه.

و كذا محتمل الرجحان من خصوصيّة عباده، باعتبار خصوص مكان، أو زمان، أو وضع و نحوها، مع العلم برجحان أصل الطبيعه.

فمحتمل الرجحان إن لم يكن عباده بالمعنى الأخصّ يرجح فعله بمجرّد الاحتمال المعقول عند العقلاء، و إن كان عباده بالمعنى الأخصّ فكذلك مع العلم باستحباب أصل الحقيقه، سواء جاء الاحتمال من حجّه ضعيفه، أو فتوى فقهاء، أو فقيه واحد، أو غير ذلك ممّا لم يدخل فى القياس فى وجه.

و دليل الاستحباب تكفى فيه الأوامر العامّه بالقيام بحقّ العبوديّة، و زياده العنايه بالمطالب الشرعيّه، و من حاول فعل ما يحتمل طلبه أدخل فى طاعه الله ممّن فعل ما علم

١- فى «س»، «م»: قرب الضرر.

بالدليل ندبه، فما دلّ من عقل أو نقل على رجحان ما كان من العبادات يقتضى اتصافه بالندب والاستحباب، و ما كان من صفه كمال أو آداب يدخله فى قسم الكمالات والآداب.

و من علم سيره العبيد مع الموالى و كلّ أمر مع مأموره، و طريقه أهل التقوى و الورع من أهل الشرع، لم يجد بدءاً من الميل إلى ما ملنا إليه، و لا التعويل إلا على ما عوّلنا عليه.

### **البحث الرابع و الخمسون فى أنّ الاحتياط فى الجواز و الحرمة و الطهاره و النجاسه، لا يجرى فى الأمور العامه؛**

لترتب الحرج على الخطاب بها، و إن كان نديباً.

و يرشد إلى ذلك فى القسم الأوّل النظر إلى حال الحبوب من حنطه و شعير و ذره و أرز و نحوها، و إلى حال الملبوس و المفروش من القطن و الكتّيان و الحرير، و حال الصوف و الوبر و الشعر، و اللحوم، و الشحوم و الأدهان من الحيوانات الأهلّيه؛ فإنّ إباحتها موقوفه على سلامه سلسله الأصول من يوم ابتداء الخلق إلى زمان الانتفاع، من دخول غضب أو حرمان إرث، أو تعلق زكاه، أو خمس، و نحو ذلك. و فى الحيوانات بسلامه الأمّهات كذلك.

و ممّا يرشد إلى ذلك: استمرار سيره الأجلّاء و الأولياء من أصحاب النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم و الأئمّه عليهم السلام و جميع علماء أهل الإسلام على استعمال الدراهم المسكوكة بسكّه حكّام الجور من خاصّه أموالهم، و على أخذ أموال الأعراب، و ركوب إبلهم خصوصاً فى طريق الحجاز، و التصرف فى أدهانهم و ألبانهم.

فمن يطلب الحلال الواقعى بأخذ البذر من بلاد الكفار الحربيين، و أراد حصول العلم فقد ضيق على نفسه، و تعرّض للإتيان بما لم يسبق به من نبى، أو وصى، أو عالم، أو ورع تقى.

ثمّ إنّه قد طلب محالاً؛ لأنّه كيف يعلم أنّه فى تضاعيف الطبقات من مبدأ خلق الأصول لم يدخل غضب من مال معصوم، مع أنّ أموال المسلمين لم تزل نهياً فى



أيدي الكفار.

و لو أنّ مثل هذه الأمور يكون لها رجحان و وجه مقبول، ما خلت عنه الأخبار، و لظهر منه أثر في الآثار، و لم يغفل عنه العلماء الأبرار من قديم الأعصار.

و في القسم الثاني: عدم تحاشي المسلمين، من أيام النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ و الأئمة الطاهرين إلى يومنا هذا من استعمال السكر و العقاقير و الأقمشة المجتلبه من الهند، و من المظنون بحيث يقارب القطع أنّها ممّا تعملها الكفار.

و عدم التحاشي عمّا يُصنع من الأدهان المتّخذة من السمسم و نحوه و دبس التمر و العنب في مقام واحد برهه من الدهر، و من البعيد جداً أن لا- تصيب محلّه نجاسه في حين من الأحيان خصوصاً ما يكون من السمسم، فإنّه لا يخلو عن فضله الفأر، و نحو ذلك.

فمن تعاطى غسل الأقمشة الهنديّة إذا أراد لبسها، و هجر استعمال البرغال و الجلد المسمّى عند العجم بالصاغريّ و الأدهان الطيبه المجتلبه من بلاد الهند إلى غير ذلك طلباً للاحتياط كان أتياً بالمرجوح دون الراجح.

### البحث الخامس و الخمسون في أنّ متعلّق الأحكام في العبادات، و المعاملات، و الأحكام قسماً

لا ثالث لهما في نوع الإنسان ذكر و أنثى، كما يظهر من ظاهر الكتاب و الأخبار و كلام الأصحاب.

فما تعلق من الأحكام بمطلق الإنسان لا يختلف فيه الحال، و كذا ما تعلق بالذكر أو الأنثى مع العلم بأنّه من النساء أو الرجال.

و قد يحصل اشتباه في الحكم لاشتباه الموضوع فيهما، و ذلك في قسمين:

أحدهما: الخنثى الجامعه بين الفرجين مع تساوي البولين فيهما ابتداء و انقطاعاً، فتكون مشكلاً لا يعرف أنّها ذكر أو أنثى، و لو اختلفا فلا إشكال؛ فإنّ المدار على السابق، و لو تأخر الآخر في الانقطاع، و لو تساويا ابتداء فالمدار على المتأخر في الانقطاع، و لو اضطرب الأمر فالمدار على الأكثر، و لو تساويا دخل في المشكل، كما إذا ذهل عن الاختبار، و لم يتحقّق عنده الحال.

و لو قيل بارتفاع الإشكال بعدد (١) الأضلاع فإن كانت ثمانية عشر في كل جانب تسعه فهي أنثى، وإن كانت سبعة عشر في الأيمن تسعه و في الأيسر ثمانية فهو ذكر؛ لخلق حواء من ضلع آدم الأيسر، أو قيل بالعمل بالقرائن المفيدة للظن، كاللحية و الشارب، و انتفاخ الثديين، و الجبل، و الإحبال من دون بلوغ حد القطع كان قريباً، و لو بلغ حدّه فلا بحث في البناء عليه. و الاقتصار على المذكور في الروايات و كلام الأصحاب أولى.

ثانيهما: الممسوح الخارج بوله من ثقب في موضع الفرج أو في غيره، أو من لحمه راييه، أو من دبره، أو من فمه يتقياً منه ما في بطنه، فلا تعلم ذكوره من أنوثته.

و حكمه ظاهر (٢) فيما قام عليه الدليل من توريث الخنثى على احتسابها نصف ذكر و نصف أنثى. و بناء الممسوح على القرعه بكتابه الصنفين و العمل على الخارج منهما.

أمّا ما لم يمكن إثباته بالاستدلال فهو مشكل غاية الإشكال، و مقتضى الأصل و القاعده فيهما البناء في الحكم، على ما يوافق أصل البراءة في مقام اعتباره من شغله بواجب أو ندب، و هو ما إذا اختص التكليف بأحد الصنفين دون الآخر في غير مقام شغل الذمّه فينتفى بالأصل، كالذكوره في صلاه الجمعه و العيدين، و لباس الحرير و الذهب في غير الصلاه، و الجهاد و الختان و الأذان للرجال، و الإقامة و الإمامه لهم، و باقى التكاليف المشروطه بالذكوره.

و الأنوثة في بلوغ العدد، و العقل (٣)، و التستر، و حرمة سماع الصوت، و باقى الأحكام المتعلقة بالنساء.

أو على ما يوافق أصل بقاء شغل الذمّه، فيقضى بثبوت كالمذكوره في لبس الحرير و الذهب حال الصلاه، و التقدّم في الصلاه بجماعه، و الاجتماع مع الأنثى (٤) حال

١- في «م»، «س»: بعدد.

٢- في «ح» زياده: و احتمال عدّ الأضلاع على القول به في الخنثى بعيد.

٣- ليست في «م».

٤- في «س»: الخنثى بدل الأنثى.

الصلاه مع عدم الشرط، و تخفيف حكم المرَبِّي.

و الأُنُوْثَه فى عدم الاكتفاء بالصبِّ فى بول الطفل، و احتسابه أحد الأربعة فى تراوح البثر، إلى غير ذلك.

أو على ما يوافق أصل العدم، كالأنوثة فى الشهاده على ما يخفى على الرجال، و ملكيه المحارم، و ثبوت ربع الوصِيَّه لو منعنا ثبوت شىء بشهاده الرجل الواحد، و ما قيد بالنساء من نذر و نحوه، أو ثبت لهنَّ خاصه كالحضانه و نحوها.

و المذكوره فيما علق بالنذر و نحوه بها، و فى استحقاق السهم الزائد فى (١) الميراث، و الولايات الثابته للمذكور فى الأموال، و تجهيز الأموات، و احتسابه أحد الشاهدين، و النصب للقضاء (٢) و فى وجوب الحدِّ زائداً لها، و فى ثبوت الارتداد الفطرى، و مطلوبِيَّه تمام فصول الأذان و الإقامة، و شدّه (٣) ندب غسل الجمعة فى السفر، و نحوها.

و مع اختلاف الحكمين، و إمكان العمل بهما معاً يجب العمل، فلا ينكح، و لا يُنكح، و لا ينظر، و لا يُنظر، و لا يختلى فى بيت أو تحت غطاء مع الرجال أو النساء، و يجمع بين صلاتين مع الاضطرار إلى لبس الثياب (٤) لبرد أو نحوه إحداهما بلباس من غير مأكول اللحم أو المنتجس، ساتراً لما يجب ستره فى الصلاه على النساء مع حضور الرجال الأجانب، و الأخرى بمقدار ستر العورتين إن حصل به الاكتفاء.

و مع التعارض، و (٥) عدم إمكان العمل بهما يعمل على الراجح كستر الرأس فى الإحرام للصلاه و لو كانت مندوبه على الأقوى، و التعزى أو لبس النجس للصلاه دون الحرير و الذهب.

و يتخبر عند تعدد الجمع كالبداه بظاهر الذراع فى أول غسله من الوضوء، و الختم

١- فى «م»، «س»: و بدل فى.

٢- فى «ح» زياده: و نحوها.

٣- فى «ح»: و مثله فى ندب.

٤- فى «ح» زياده: بمقدار ما يستر العوره.

٥- فى «س»، «م»: أو.

بالباطن فيها، أو الأوّل في الأوّل و الثاني في الغسله الثانيه.

و احتمال نيّه الراجحه في المتعدّد (١) غير خال عن الوجه، و آداب الصلاه، و يجرى الاحتمال الثاني فيها في وجه أبعد منه فيه.

و الأقوى سقوط التّيه (٢) فيه على الوجه الأوّل (٣)، و يحتمل حصول الثواب إذا تقرّب باحتمال إصابه السنّه.

و القول بالقرعه في غير محلّ النصّ غير خال عن الوجه، لولا ما يظهر من الإجماع على خلافه.

و ادّعى بعضهم لزوم التكليف بالأخص (٤) دائماً، فيحكم بثبوت ما ثبت على أحد الصنفين (٥)؛ لتحصيل العلم بالفراغ بعد يقين الشغل بالتكليف في الجملة. و فيه نظر؛ لأنّ تمشيه ذلك في غير المحصور ينفي اعتبار أصل البراءه، فإن ثبت الإجماع و جب الاتّباع.

### البحث السادس و الخمسون في أنّ الإنسان بين صفتين لائالت لهما: الحرّيّه، و الرقيّه

فإذا تعلّق الحكم بصفه الإنسانيّه، أو صفتي الحرّيّه، و الرقيّه و كانت إحداهما منفرده عن الأخرى، فلا كلام.

و إذا اجتمعتا في المحلّ الواحد كالمبعض، و اختصّ الحكم بإحداهما دون الأخرى، و لم يكن قابلاً للتبويض حكماً بنفيه، رجوعاً إلى الأصل.

ففي صلاه الجمع، و العيدين، و الحجّ، و العمره، و صحّه الأيمان، و النذور و العهود، و فعل المندوبات من دون إذن، و المأموريّه بالقضاء و الإمامه، و الشهاده على المولى أو له أو مطلقاً، و نحوها، مملوك.

١- في «م»: المتعدده.

٢- في «س»: السنه.

٣- في «س»: الأوجه.

٤- في «م»، «ح»: بالأخص.

٥- في «س»: الصفتين.

و فى كشف الرأس فى الصلاة، و ستر تمام البدن فيها، و تحليل البضع للمولى بالملك، أو اللمس و النظر ممّا لا- يحلّ لغير المالك و نحوها حرّه.

و إن كان قابلاً للتبعض و التوزيع بنى على ذلك عملاً بمقتضى الصفتين، كالميراث، و الهبات، و النذور، و الخدمة، و الصدقات، و الأوقاف، و الحيازه، و الالتقاط، و جميع التملكات، و الحقوق، و نحوها ممّا يقبل التوزيع.

و إن تعدّد الحكم و اختلف الحكمان كما فى الحدود و التعزيرات مثلاً تبعض الحكمان، و إن حصل التعارض و لم يمكن الجمع و أمكن الخلؤ منهما كالنكاح و الانكاح و جب ترك الحكمين معاً، و مثلهما (١) حكم و طء المالك؛ لأنّه لا يمكن بالنكاح أو الملك منفردين و لا مجتمعين؛ إذ لا يتبعض البضع.

و تشبه (٢) هذه المسأله فى بعض الأحكام الحكم المتعلق بالطلاق أو بالوقف، أو بالوقف العام أو الخاص، فمع الانفراد يظهر الحكم، و مع التبعض يتوجه التفصيل.

و تشبه هذه أيضاً المرهون، و المحجور، و المطلق عند الاجتماع، و نحوها ممّا يترتب عليه أحكام مختلفه بسبب الشركه.

## خاتمه

فى أنّ مقتضى القاعده أنّ لكلّ مكلف فى عباده، أو معامله، أو حكم حكم نفسه و بدنه مستقلاً من دون ربط بغيره.

و قد يحصل (٣) الربط فى البين، للاشتراك فى جزء من البدنين، كما إذا خلق الله تعالى على حقو واحد شخصين، و يعرف اتّحادهما و تعدّدهما بالإيقاظ من النوم مكرراً لتحصيل الاطمئنان؛ فإن اتّفقا فى اليقظه كانا واحداً؛ و إلا كانا اثنين، و يتفرّع على تعدّدهما أحكام كثيره ليست بمحصوره.

١- فى «ح» زياده: ترك.

٢- فى «م»، «س»: و يشبه.

٣- فى «س»: يجعل.

منها: مسأله الحدث الأصغر مع السبب المختص بأحدهما ممّا يتعلّق بالأعلى من نوم و نحوه، فيتعلّق الأمر بالطهاره به وحده، دون صاحبه على الأقوى.

فإذا حاول الوضوء و أراد الحركه إلى الماء و أبى عليه الآخر، فهل له إجباره بنفسه، أو مع الرجوع إلى الحاكم، أو لا، بل ينتقل فرضه إلى التيمّم مع حصول ما يتيمّم به؟

فإن احتاج إلى الحركه لطلبه فأبى عليه أيضاً احتمال فيه الإجبار الماز، و سقوط الصلاه لفقد الطهورين.

و لو أراد المسح على القدمين المشتركين فأبى عليه الآخر احتمال الإجبار، و الاكتفاء بالأعلى كالمقطوع، و الرجوع إلى التيمّم لاختصاصه بالعوالى.

ثمّ إذا كان الأوّل متطهراً فهل تنتقض طهارته بحدث صاحبه المتفرّع على العوالى، حيث إنّ الحدث تعلّق بتمام البدن، و من جملة بعض أعضاء الوضوء من الآخر، و الوضوء لا- يتبعض، أو تبقى طهارته و يختصّ الحدث بالعوالى، فيجوز لكلّ منهما مماسه الكتاب بالأسافل، أو يختلف الحكم باختلافهما، فيحرم المسّ من جهه المحدث دون المتطهّر.

و كذا الحكم فيما إذا التزم أحدهما بالوضوء لبعض الأسباب دون الآخر.

و منها: ما إذا اشترك الحدث الأصغر بينهما، فإن وجب الوضوء على أحدهما دون صاحبه لفراغه من صلاته جاء الحكم السابق، و إن اشتركا فى الوجوب كان القول بالإجبار فيه بأحد الوجهين السابقين أقوى من السابق.

و منها: ما إذا اختصّ الحدث الأكبر بأحدهما لتعلّقه بالعوالى، كمسّ الميّت بها من واحدٍ دون الآخر، ففي مسأله التشريك فى الأسافل و الإجبار و عدمه نظير ما سبق فيما سبق.

و منها: أنّه لو كان أحدهما صائماً، فهل له منع المفطر عن الجماع مطلقاً، أو لا مطلقاً، أو فى خصوص الواجب المعين لو قلنا بجوازه؟

و منها: ما إذا اشترك الأ-كبر بينهما، كما إذا أحدث من الأسافل أو اشتركا فى العوالى، و يجرى الحكم فى الإجبار و عدمه و إمكان طهاره أحدهما دون الآخر على

نحو ما مرّ.

و منها: أن يكون من أحدهما الأكبر، و من الآخر الأصغر، و حكمه ظاهر ممّا سبق.

و منها: لزوم إزاله النجاسه المتعلّقه بالمحلّ المشترك في محلّ الاستنجاء أو غيره، أو بالخاصّ و أراد الذهاب لإزالتها، و الحكم يعلم بالمقاييسه في المقامين.

و منها: أنّه تسقط الجمعه عنه، و صلاه الجماعه، أو الانفراد في المسجد مع كفر الآخر، بل يحرم الدخول إليه مطلقاً و لا سيّما مع جنابه الكافر.

و منها: أنّه لو كان أحدهما فقط كافراً، فهل ينجس محلّ الاشتراك، فلا يظهر تغليبا للكفر، أو يظهر تغليبا للإسلام؟

و على الأوّل؛ هل يسقط التكليف بالطهاره لبطلان التبعض، أو ينزل منزله المقطوع، أو يلزم التيمّم؟

و على القول بتغليب الطهاره يتعيّن الارتماس بالمعصوم؛ لعدم إمكان التحفّظ من تنجيس الماء، أو يلحق بالسابق.

و منها: أنّه لو كان أحدهما كافراً حربياً جاز لصاحبه استرقاقه إن تمكّن من قهره، و لو قهره آخر ملكه.

و تقسم الأجره الحاصله على وفق العمل، فإذا عمل أحدهما بيديه و رجله، أو بيد و رجل، كان له ثلاثه أرباع، و للآخر الربع. أو بيدين و رجل كان له خمسه أسداس، و للآخر السدس.

و إن عمل بإحدى يديه و كلتا رجله كان له ثلثان، و للآخر الثلث. كلّ ذلك مع تساوى اليد و الرجل في العمل (١).

و لو كان الاسترقاق لأكثر من واحد قسموا معه، و اقتسموا بينهم، و لمن استرقّه بيعه و إيجاره و نحو ذلك.

و منها: أنّهما لو كانا مجتهدين، أو مقلّدين، أو مختلفين، و اختلف حكمهما مع

١- في «ح» زياده: و لو كان المسترقان أجنبيين كان حكمهما نحو ما سبق.

التدافع (١) اقترعا. و (٢) فى ترجيح الأفضل فى باب التقليد منهما أو الاختلاف وجه.

و منها: أنه لو مات أحدهما فقط، فهل يُدعى ميتاً تجرى عليه الأحكام، أو حياً لحياء بعضه فلا تجرى عليه الأحكام مطلقاً، أو لا تجرى إلا بعد الفصل أو الانفصال؟.

و على الأول يجب قطعه مع عدم خوف السرايه، و مع الخوف يكفّن (٣) و يترك ما يتعلّق بالأسافل، و يبعد احتمال تبعيته.

و يصلّى عليه صاحبه إن شاء لو ساواه أو تقدّم الميت عليه، و إلا غيره، و فى إدخال الأسافل فى التيه وجه.

و لو قُطِعَ ممّا تحت الحقو عظم اشتركا فى تجهيزه، و لو أمكن قطعه مع عدم خوف السرايه قطع. و يجب للتخلص من النجاسه، و للتجهيز إن كان مسلماً.

و منها: أنّهما لو زنيا أو لاطا فهل عليهما حدّ واحد أو حدّان، و لو جبر أحدهما صاحبه على الفعل أو كان نائماً أو غافلاً لم يكن عليه شىء من الإثم، و لا من مهر المثل للوطء المحرّم، أو وطء الشبهه على إشكال.

و لو كان الجبر و الشبهه منهما معاً كان على كلّ واحد نصف مهر المثل، و كذا لو كان أحدهما جابراً و الآخر مشتبهاً، و يستقرّ الضمان على الجابر. و احتمال المهرين بعيد.

و يلحق الولد بالمشتبه منهما. و فى الموطوء يُلحق الحامل المشتبه. و لو كان الحمل من غير المشتبه لم يلحق بواحد منهما. كلّ ذلك على اعتبار محلّ الحمل دون محلّ الولاده، و إلا اختلف الحكم فى بعض الصور.

و كذا لو فعل ما يوجب التعزير. و على كلّ حال لا بدّ من اجتناب الأسافل.

و منها: درء الحدود و القصاص مع خوف السرايه، سواء كانت الجنايه من أحدهما على صاحبه أو من خارج، و يستوفى منه ما لا تخشى سرايته أو مقدار ذلك، و لا يستوفى تماماً.

١- فى «ح»: الترافع.

٢- الواو ليست فى «س»، «م».

٣- فى «ح» زياده: و يترك المئزر و يخيّط، أقول: يحتمل كونه تصحيف يحنط.



و منها: أنه يجوز لكل منهما لمس العوره للاستنجاء و غيره اختياراً و اضطراراً، على إشكال فى القسم الأول.

و منها: أنه لو ارتدّا معاً عن فطره جرى عليهما تمام الأحكام، و لو ارتدّ أحدهما و كان رجلاً جرى عليه فى أمر أمواله و ديونه إلى غير ذلك حكم الرجل و إن بقى حيناً خوف السرايه.

و إن كانت امرأه لم تحبس، و ضيق عليها فى المأكل و المشرب و الملبس و نحوها إن لم يترتب من ذلك ضعف و ضرر على الأسافل.

و منها: أنّهما يحتسبان باثنين، و لكلّ حكمه فى الفسق و العداله فى الشهاده، و الجمعه، و الجماعه، و العيدين، و الجنايه، و العاقله، و الحجب، و النفقه، و سهام الزكاه، و الخمس، و النذور، و القسمه (١)، و نحوها.

و فى الخنثى برجل و امرأه فى الميراث، و فى غيره يتبع حكم الأصل و القاعده، و تقوم فيه احتمالات عديده.

و منها: تعين اللّيه فى محلّ القصاص الذى تخشى سرايته.

و منها: أنه يسقط غسل المسّ مع عدم إمكان التجنّب، و لو بمقدار صلاه واحده، و كذا بدله من التيمّم، فىكون كفاقد الطهورين دائماً.

و الأقوى أنه يلزم الإتيان به (٢) و يكتفى به، و لا أثر للحدث الحادث، كمستدام الحدث.

و منها: أنه لا- يجوز لهما النكاح، و لا الوطاء بالملك، و لا التحليل (٣)، لمملوكتهما (٤) أو مملوكه أحدهما، و لا وطاء مالك واحدٍ لهما على الأقوى، و لا عقد واحدٍ عليهما. و لو قلنا بجوازه فى لزوم القسم، و كيفيته، و الوطاء (٥) فى أربعه أشهر إشكال،

١- فى «ح»: و النذر و الغنيمه.

٢- فى «س»: الاكتفاء به.

٣- فى «ح» زياده: للشك فى الدخول.

٤- فى بعض النسخ: لمملوكتها.

٥- فى «ح»: و كيفيه الوطاء.

و لا تحليلُ النظر من مالِكهما إلى الأسافل، و لا بأس بالأعلى.

و منها: أنَّهما لو وَطَّأ عن شبهه الجواز فأولدا كانا أبوين و عمين. و لو وطَّأ فولدت إحداهما كانت الأخرى خاله، بناءً على أنَّ المدار على الحمل، و يحتمل كونهما أمين بناءً على أنه بالولادة.

و يختصَّ حكم النفاس بالحامل و يحتمل التشريك، و قد مرَّ البحث في مثله.

و يكون لكلِّ واحدٍ منهما نصف السدس مع الأولاد، و في الطعمه، و يمكن ثبوت السدس كاملاً فيلزم سدسان، و هو بعيد.

و منها: أنه إذا أجنب أحدهما أو حاضت إحداهما، فهل يحكم عليهما نظراً إلى المخرج، أو يختصَّ نظراً إلى المصدر؟ و على الشركه يجيىء ما مرَّ في أوَّل المسأله.

و منها: أنه يجب على كلِّ منهما النفقه على صاحبه مع عجزه، أو قدرته و امتناعه و تعذُّر إجباره بنفسه أو بالحاكم، حفظاً لنفسه من سرايه ضرره.

و في ثبوت الإيجاب مع خوف الإضرار و لو لم يخش على النفس إشكال. و يحتمل عدم الإيجاب مطلقاً.

و منها: أنَّهما في خيار المجلس، و الصرف، و السلم بمنزله الواحد الموجب القابل، فتجىء فيه تلك الاحتمالات، و في حصول افتراق المجلس بمجرد الموت أو بعد القطع أو النقل ليفترق (١) عن صاحبه، وجوه:

و منها: أنَّ لكلِّ منهما منع صاحبه عن التصرف بالأسافل، إلا إذا لزم ضرر من تركه، أو لزم الإخلال بواجب و نحوه، و في لزوم إعطاء الأجره في مقابله الحصه وجه قوئ.

و منها: أنه يمكن إلحاق نجاسه أحدهما بالكفر، أو بدنه، أو ثيابه و حملها لها، و لبسه الحرير و الذهب، و جلد غير المأكول، و هكذا بالمحمول.

و منها: أنه إذا أراد أحدهما مع كونهما ذكرين لبس حرير أو ذهب مثلاً، أو امرأتين فيما يحرم عليهما، و جب عليه منعه إن عمَّ الأسافل؛ لدخوله في اللبس، و من

١- في «م»، «س»: ليفرق.

باب النهي عن المنكر في الأعلى، و على الحاكم مساعدته.

و منها: أنه لو أراد أحدهما الختان دون صاحبه، فإن كانا ذكرين بالغين وجبت متابعه الآخر، و إلا فلا تجب.

و لو علم بلوغ أحدهما دون الآخر بظهور أمارات في العوالي أفاد مجموعها القطع، كنبات شعر شارب أو صدر أو إبط أو لحيه و بحة صوت، و نتن عرق و كبر ثدى، و نحو ذلك جبر الآخر عليه على إشكال.

و منها: أنه يجوز أن يكون أحدهما إماماً لصاحبه مع تقدّمه عليه، أو مساواته و لغيره.

و لو انفرد أحدهما عن صاحبه و افترقا (١) في الصلاة و سبق أحدهما في السجود انتظر الآخر فيه حتّى يقوموا معاً، و للاختلاف بينهما أحوال يتبع فيها غير المكلف المكلف إذا كان الحكم وجوباً.

و منها: أنه لو ذكر أحدهما منسياً من ركن أو غيره بعد الدخول في غيره، امتنع العود عليه إلا مع الاشتراك، و تتبعه فروع كثيرة.

و منها: أن خروج الأحداث مع الاشتباه من مخارجها، إن بُنى فيها على المصدر لم يثبت الحدث على واحد منهما. و إن بُنى على المخرج تعلق الحدث بكلّ منهما.

و منها: أنه يلزمهما معاً شراء ما يستر العوره عن التُّظار، و شراء لباس للصلاة مجز (٢) لهما على حسب حالهما، من ذكرين أو غيرهما، و يجبر أحدهما الآخر كما لو خافا من حرّ أو برد، و مع العجز يجبره الحاكم، و يحتمل عدم جواز الإيجاب.

و منها: أنه إذا كان أحدهما مجتهداً عدلاً قلّده صاحبه، و ليس له جبره على الخروج معه إلى آخر (٣)، و يحتمل القول بجواز الإيجاب مطلقاً، أو إلى الأفضل.

١- في «ح»: و اقترنا.

٢- في «س»: مخير.

٣- في «س»: الآخر.

و منها (١): أنه لو أقرّ بما يوجب القصاص في الأعلى أو قامت عليه البيّنة بذلك؛ اقتصرّ منه ما لم يستلزم السرايه، دون الأسافل؛ فإنّه تلزم الدّيه فيها، كما مرّت الإشارة إليه.

و منها: أنه لا ينعقد من أحدهما إحرام و لا صوم و نحوهما ممّا يتوقّف على منع طعام أو شراب أو نحوهما مع عدم اللزوم.

و منها: أنّ نجاسه الكفر لا تفسد مشروطاً بالطهاره مع لزوم الإصابه، و الغسل عن الحدث ساقط مع لزوم فقد شرطه من جهتها، فيرجع إلى التيمّم.

و منها: أنه إذا أوجب أحدهما جماعاً على نفسه في يوم خاص و الآخر صوماً فيه، أو غيره ممّا ينافيه بنذر أو غيره، أو ضائق شهر رمضان رمضاناً آخر بالنسبه إليه قامت احتمالات:

أحدها: ارتفاع وجوب الصوم.

ثانيها: حرمة الجماع.

ثالثها: جوازه و عدم الفساد في حقّ الآخر لاختلاف المكلف.

رابعها: الاقتراع.

خامسها: غلبه القوى الضعيف.

و منها: أنه لو كان محلّ القدمين أسفل من محلّ جبهه أحدهما بالمقدار الذي لا يغتفر خصّ بفساد الصلاه.

و منها: أنه لو حكمت إحداهما بالطهر من الحدث حيض أو غيره دون الأخرى عملت كلّ واحده على رأيها، و تبعت من لم تحكّم الحاكمه، و يحتمل العكس، و القرعه.

و منها: أنه إذا سبق أحدهما إلى الوقف بالأعلى اختصّ به، و مع السبق بالأسفل يشتركان و إن تقدّم الأعلى الأعلى.

و منها: أنّ احتسابهما في التراوح باثنين فيه تأمل، لحصول النقص في الحقوين

---

١- هذا الفرع و ما بعده إلى خمسة عشر فرعاً أثبتناه من الطبعه الحجريّه و أكثرها مكرر قد سبق ذكره.

و الرجلين، و في دوران المفقود و طلب الغلوه يُبنى على الوحده.

و منها: أنه لو جنى أحدهما على الأسافل عمداً فلا قصاص و إن لم تُخش السرايه لُبعد التنصيف، و يغرم لصاحبه نصف الدية، و خطأ لم يغرم شيئاً، و الدية على العاقله.

و منها: أنهما لو تنازعا في شىء موضوع على الأسافل فاليد لهما، و في الموضوع على الأعلى اليد لصاحبه.

و منها: أنه لو قذف صاحبه بأنه ولد عن زنا كان إقراراً منه على نفسه، و انتفى من النسب.

و منها: أن القبض في الأسافل في صرف و نحوه يتبع القصد و الاختيار، و كذا في الإلتلاف في وجه قوئ.

و منها: أنهما إذا وجدا دماً و علماه من الأعلى من غير تمييز، أو منياً و نحوه مما يخرج من الأسافل و اعتبرنا المصدر، فلا حكم عليهما.

و منها: أنهما إذا ارتمسا و بقى من أعلى أحدهما شىء بقيت جنابته، و طهر الأخر، و إن بقى الأسفل بقيا عليها معاً.

و منها: أنه لو نذر شخص مثلاً أن يحمل بدنى رجلين أو يخضبهما بالحناء لم يمثل بفعله فيهما، و لو قال رجلين امثل في المقامين، و في مثل العتق القول بالإجزاء أقوى الاحتمالين.

و منها: أنه لو تقدم الأسفل في الولاده كانا في العمر متساويين، و إن خرجا بحسب الأعلى مرتبين (١).

و منها: أنه إذا أراد أحدهما الخروج للاكتساب جبر الأخر، و يحتمل العدم، و التفصيل بين المضطر و غيره، و لو تعارضت جهتا اكتسابهما رجعا إلى حكم القرعه.

و منها: أنه لو كانت يداهما على شىء فهل تغلب يد المسلم فيحكم بتذكيته و طهارته مثلاً، أو لا؟ و الظاهر نعم.

و منها: أنه لو وجبت الجمعه مثلاً عليهما فامتنع أحدهما جبره صاحبه على الأقوى، و إن وجبت على أحدهما كما إذا كان الآخر مريضاً أو مملوكاً للغير لم يجبر على إشكال.

و منها: أنه إذا كان أحدهما مقارب التلف من العدم؛ فوجب عليه الإنفاق عليه لحفظ نفسه أو نفسه؛ أعطاه من الزكاه، و لا يدخل في واجب النفقه، و لو أعطاه لإصلاح مرض في الأسافل أعطاه منها قدر الحصه.

و منها: أنه لو كان الماء لا يكفى سوى أحدهما بُنى على الترجيح.

و منها: أنهما لو كانا في مواضع التخيير كان لكل حكمه.

و منها: أنه لو كان الغصب في الهواء ممّا يتعلّق بالأعلى كان لكل حكمه، و من جانب الأسفل يتساويان.

و منها: إنّ الفاصله بين المصلّي و المصلّيه تستوى فيهما، و يحتمل الاختلاف.

و منها: أنهما إذا مرضا معاً و كان دواؤهما الاحتقان جبر الآخر و قام بنصف الدواء، و إذا اختصّ أحدهما بالمرض جبر الآخر، و على المريض الدواء.

و منها: أنه لو كان سبب نجاه أحدهما سبب هلاك الآخر و تكافئا اقتربا.

و منها: أنه لو فعل أحدهما فعلاً مَحَلّاً (١) بالصلاه فيما يتعلّق بالعوالى اختصّ بالحكم، و بالأسافل يحتمل وجوهاً ثالثها البطلان مع القدره على المنع.

و منها: أنهما إذا ركبا دأبه اشتركا في إعطاء الأجره على التساوى من جهه الأسافل، و التفاوت من جهه الأعلى إن كان بينهما تفاوت.

و منها: أنّ الجنايه إن حصلت من الأسافل مع الإيجاب اختصّ القصاص مع عدم السرايه أو الديه بالجابر، و إن حصلت منهما و قتلها أو قتل واحداً و سرى الموت إلى الآخر ضمن نصف ديتهما (٢).

و منها: أنه إذا وجب على أحدهما عمل، و لم يجب على الآخر وجب إرضاءه

١- في «س»، «م»: مَحَلّاً.

٢- في «م»، «س»: ديتهما.

بأجره لا تضر بالحال، فإن أبا قهره.

و منها: أنه لو قطع عضو من الأسافل فهل يحسب بعضو أو عضوين؟

و منها: أنها لو كانت خنثى أخذت ميراث ذكر و أنثى.

و منها: أنه ينبغي تخصيص كل واحد من جهه الأعلى بدثار عند النوم، حتى لا يدخلا في كراهه النوم تحت دثار واحد، إن أجريناه في المحارم.

و منها: أنه لو كان منهما ما يستدعى عملاً من تغيير قطنه، و تطهير فرج و نحوهما، لحيض أو نفاس أو استحاضه أو سلس أو بطن، فهل يجب كفايه، أو يتهايان (١)، أو يقترعان؟

و منها: أنه لا يصح نذرهما و عهدهما و نحوهما على قطع طريق لحج أو عمره أو زياره أو عياده مريض أو تشييع جنازه أو نحوها إلا برضا الآخر، و كذا ما يقتضى ضعفاً في صاحبه، كالصوم و نحوه.

و منها: أنه لا يثبت الاستطاعه لأحدهما إلا بوجودان ما يكفيه مع البذل للآخر، و يحتمل السقوط و وجوب الاستتابه كالعاجز.

و منها: أنهما لو مرّا على ثمره و كان أحدهما قاصداً أو حاملاً حرمت عليه، و حلت للآخر؛ بناءً على جواز أكل الماره.

و منها: أنه لو أن أحدهما قام في صلاه النافله على رجليه، من دون إذن صاحبه كان كمن قام في أرض مغصوبه.

و منها: أنه إذا اختص الاحتلام بأحدهما وجب الغسل عليهما بناءً على اعتبار المخرج، كمطلق الحدث. و إذا نسي المحتلم و لم يُعلم صاحبه إلا بعد أيام قضيًا (٢) الصلاه، و ليس قضاء الصوم إلا على المحتلم.

و منها: أنهما لو ماتا و كان ماء يجرى لأحدهما مع الأسافل دون الآخر؛ احتمل

١- يتهايان: يتناوبان، و جعلاً لكل واحد نوبه المصباح المنير ٢: ٦٤٥.

٢- في «ح»: قضى.

اختصاصه و سقوط الغسل. و لو دار بين تغسيلهما معاً غسلًا واحداً، أو تغسيل أحدهما الثلاثة قَدَمِ الثاني، و يحتمل الأول.

و منها: أنَّهما إذا سافرا و قصد أحدهما مسافه دون الآخر أفطر، و يمنعه صاحبه (١) من استعمال المفطرات الناشئه من الأسافل.

و منها: أنَّه إذا نوى أحدهما إقامه دون الآخر أو عصى بسفره أو أتى بغيرهما من موجبات التمام فعل كل ما يوافق حكمه.

و منها: أنَّه إذا أحدث المبطون و المسلوس منهما فى صلاته و كان حكمه أن يتطهر و يبني على ما صلى ذهب كل منهما و عمل عملهما دائماً، و عليهما مراعاة ما تتوقف عليه عبادتهما.

و منها: إنَّما يتعلّق بالعوره و نحوها من حلق أو قصّ أظفار أو إطلاء يقوم به من شاء منهما، أو يشتركان فيما يمكن فيه الاشتراك، أو يتهايئان، أو يقترعان، و ليس لأحدهما منع الآخر فى وجهه، و المئونه عليهما مع اشتراكهما.

و منها: أنَّهما إذا كانتا حرّتين، أو حرّه و أمه، أو أمّتين و لو لمالك واحد؛ حرم وطؤهما كما مرّ على الأقوى.

و منها: أنَّه لو أولد ذو الحقو (٢) مثلهما كان لهما أبوان و عمّان.

و منها: أنَّه إذا اختلف وجهاهما إلى القبلة و عكسها ترتباً فى الصلاة، إلا- مع ضيق الوقت فيقترعان، و إذا ماتا معاً كان للناس الخيار فى توجيه من شاءوا إلى القبلة، و يحتمل الاقتراع بين الأولياء.

و منها: أنَّهما لو ماتا فلا بدّ من عمّامين، و لفافتى ثديين. و يقوى فى القميص و اللفّافه ذلك، و فى المئزر إشكال، و الأحوط مئزران.

و منها: أنَّهما إذا اغتسلا ترتيباً فهل يجب غسل الأسافل مرّتين؟ الظاهر نعم. و هل يجب عليهما الاتّفاق فيه ترتيباً و ارتماساً أو لا؟ الظاهر لا.

١- فى «س»: و يمنع صاحبها.

٢- فى «ح»: ذو الحقوين.



و منها: أنه لو كان أحدهما مجنباً دون الآخر في المسجدين الحرامين (١) يتيمّم، و يتبعه الآخر في الخروج.

و منها: أنّهما لو كانا نائمين و تيقّظ أحدهما لم يكن له المبادرة إلى صلاة النفل أو الفريضة قبل ضيق الوقت، مع استلزام يقظه الآخر و عدم رضاه.

و منها: أنه لو جنى أحدهما على الآخر في الأعالى أخذ تمام الديه، و في الأسافل نصفها، و يحتمل التمام.

و منها: أنه لو أقرّ أحدهما بما يوجب القصاص في الأعالى ممّا لا يوجب السرايه مضي إقراره، دون الأسافل؛ فإنّ عليه الديه.

و منها: أنه لا- ينعقد إحرام أحدهما و صومه مع عدم اللزوم؛ للزوم منعه من الطعام و الشراب و النساء، و مع الوجوب يكون مشغول الذمه متبوعاً. إلى غير ذلك من الفروع الكثيره، و هي غير محصوره.



## المقصد الثاني في القواعد المشتركة بين المطالب الفقهي

### اشاره

و فيه مقامات

**المقام الأول: فيما يتعلّق بالأُمور العامه الجاربه في أقسام الفقه بتمامها.**

### اشاره

و فيه مطالب

### المطلب الأول: في الشرائط

### اشاره

و هي ثلاثه أقسام:

### القسم الأول: فيما يتعلّق بالفاعلين

### اشاره

و هي أُمور:

### الأول: البلوغ:

### اشاره

و هو الوصول إلى قابليته أن يظاً (١) أو يوطأ ووطأ قابلاً لأن تنبعث عنه الشهوه، و يترتب عليه مع وجود محلّ الوطء و قابليته الغسل، حتّى لو خلق ابتداء على هذه الحاله كخلق آدم عليه السلام كان بالغاً.

---

١- في «ح» زياده: مع وجود محلّ الوطء و قابليته.

و هو أوّل مراتب صدق الفحوله و الرجوله فى الذكر، و أوّل مراتب صدق المرأه فى الأنثى، و هو بمنزله الجذع و الجذعه فى الضأن، و ما مثله من الأسماء فى باقى البهائم، و هو أوّل مراتب كمال العقل بحسب اختلاف العقلاء.

فيكون المدار على وجود المنى المستعدّ للخروج فى الأصلاب و الترائب، و قد يجعل المدار على تحرّكه عن محلّه، و إن بقى محبوباً فى مجراه، أو على خروجه، و لعلّ الأوّل أولى.

و على الأوّل يكون الأخيران كاشفين عن السبق.

و على الآخر تثبت الملازمه بينه و بين وجوب الغسل، و على الوسط بينى دليل الحمل فى غير الرجل، إلا أن يجعل أصلاً.

و علامه المنى أصليّه تجرى مع العلم بعدم علامه أخرى، كما تجرى مع احتمالها، و عليه مدار التكليف وجوباً و تحريماً، و قابليّه استحقاق المؤاخذة و العذاب فى الآخره.

و أمّا فى الدنيا فقد يؤاخذ الصبى قبله لبعض المصالح، أو دفع المفاسد الراجعه إليه أو إلى غيره.

و تتوقّف عليه قابليّه الاعتماد عليه ممّا يتوقّف على العدالة، إذ لا- يمكن اتّصافه بها، لأنّ معناها لا يتحقّق بدونه، من قضاء، أو إفتاء، أو شهاده، أو خبر، أو إمامه، أو ولاية شرعيّه و نحوها.

و لا- على ما يتعلّق بالأموال بنفسه أو بالغير، من عقود أو إيقاعات، أو أحكام محتاجه إلى الصيغ، أو عبادات كصلاه جنازه، و تغسيل ميّت، و زكاه، و خمس، و قربات: من عتق، أو وقف، أو صدقه، أو شبهها من إيصال (١) منه أو إليه مع الرجوع فى ذلك الوقت إليه.

و أمّا العبادات الراجعه إلى نفسه المتعلّقه ببدنه مع تمييزه لأنّ غير المميّز بمنزله البهيمة و كان الغرض منها الآخره، كالصلاه، و الصوم، و الحجّ، و العمره، و الزيارات،

١- فى «ح» زياده: أو وصيته.

و الدعوات، و الأذكار، و نحوها مع إذن الولي؛ فالأقوى صحتها و ترتب الثواب عليها.

و ربما نقول بعدم اشتراط الإذن في مثل الدعوات و الأذكار، و إنما الشرط عدم المنع، لأن جهة أن الأمر بالأمر أمر فيفيد الصحة و الإجزاء، و إن قلنا به بنحو ما ذكر في محله، إذ لا حاجة لنا به، بل من جهة تتبع الأخبار و الكلمات المتفرقة في المواعظ و الخطب و الحكم، حتى أنه بعد التتبع يعلم أنه من المتواتر معنى.

فإن وقع جامعاً للشرائط أجزأ بموافقته التأديب (١) من الأمر و إسقاط القضاء المندوب، و إلا كان فاسداً مخالفاً للأمر غير مسقط للقضاء.

و لا ينبغي التأمل في استحقاق الأجر و الثواب بالعلم بالعقائد الأصولية، و الخوف من الله تعالى و من عذابه، و الرغبة في ثوابه، و حبه تعالى و حب أنبيائه و أوصيائه، و أوليائه، و الخضوع، و الخشوع، و مكارم الأخلاق و البكاء خوفاً من جبار السماء.

و لما كان الأصل عدم حصول الحالة التي تُدعى بلوغاً؛ لأنها صفة زائده، كان الأصل عدم البلوغ فيما يكون دفعه أو تدريجاً، و في التدريجي كما هو المبحوث عنه ينفي بالاستصحاب أيضاً فلا يعلم حصوله في مقام الاشتباه إلا بعلامات تفيد العلم بحصوله أو الظن المعبر، و هي أقسام:

### منها: خروج المنى،

و هو الماء الأكبر المستعد بنوعه لانعقاده ولدأ، دون المذى الخارج كالماء سائلاً عند الملاعبة و شبهها؛ و الودى بالبدال المهملة الماء الغليظ الخارج بعد البول؛ و الودى بالبدال المعجمه الخارج بعد خروج المنى.

و علامه المنى: الخروج عن شهوه، و مع شهوه قويه ينحدر في المجرى انحدار السيل من علو إن خرج من صحيح المزاج، و إلا لوحظت فيه الشهوه قوه و ضعفاً على حسب مزاجه.

و المدار على الخروج، نوماً أو يقظه، قليلاً أو كثيراً، من ذكر أو أنثى، منفرداً أو منضماً مع بول أو غيره، من المخرج المعتاد أو غيره، فيفترق عن الحدث و يساوى الخبث

مع حصول الشهبه بذلك الوصف، بل ربّما أغنت في الإثبات حركته عن محلّه (١) مع حصولها عن الخروج مع حصول تلك الشهبه.

### و منها: نبات الشعر الخشن على العانه بنفسه:

بمقتضى الطبيعه، من دون علاج، فلا عبره بالخفيف، و لا بالشعرات (٢) القليله التى لا تدخل تحت الاسم.

و هاتان العلامتان مشتركتان بين الرجال و النساء، و الأولى أقوى من الثانيه، و هما علامتان لتحقق البلوغ، إمّا مقترنتان معه أو منفصلتان عنه، و بناءً على اعتبار الاستعداد، و كشف الخروج مثلاً يكون الخروج منفصلاً.

### و منها: إقبال المرأه من مائه

بالوطء أو بغيره و هذه علامه منفصله؛ لأنه مسبوق بخروج المنى، و دخوله فى الرحم، و انعقاده.

### و منها: بلوغ خمس عشره سنه

على الأقوى فتوى و دليلاً هلاليه الشهور، إن كان مبدأ خروج بعضه أو كله و هو الأقوى فى مبدأ الشهر و أربع عشره سنه هلاليه و أحد عشر شهراً كذلك و شهراً عددياً إن كان المنكسر يوماً أو بعض يوم أو أياماً، و يحتمل فيه مطلقاً أو (٣) إن كان بعض يوم تكميل ما فات منه، فتكون الجميع هلاليه.

و احتمال الهلاليه فى المنكسر مطلقاً، و العدديّه، و التلفيق جار فى الجميع. و طريق الاحتياط غير خفى، و هذه قد تقارن، و قد تتأخر، و هاتان من خواصّ الذكور.

### و منها: الحيض

و هو كالمنى فيما ذكر فيه، و فى أنه يقارن و ينفصل. و بناءً على عدم اعتبار الخروج، و أنّ المدار على الاستعداد لا- يلزم الانفصال، و يحكم بالحيض فى الدم بمجرد الاحتمال.

### و منها: الحبل

و يتحقق هنا بمجرد انعقاد النطفه و النفاس. و هما منفصلتان مسبوقتان بخروج المنى و الانعقاد إن قلنا بأنّ المساحقه لا تقوم مقام

الوطء من الطرفين فيقع من الصغيره، ولا ينبغي التأمل فيه.

---

١- في «س»، «م»: حركه عن قلعه.

٢- في «س»: بالشعيرات.

٣- في «ح»: و.

**و منها: بلوغ تسع سنين**

من حين الولادة على أحد النحرين السابقين، هلالتيه الشهور أولاً، على التفصيل المذكور في الخمس عشره، و هذه من خواص النساء.

و له أمارات قد يحصل العلم من ضمّ بعضها إلى بعض، كنبات اللحيه، و اختطاط الشارب، و نبات الشعر الخشن على الصدر أو الأُتئين أو في الأنف أو عليه، أو في الأذنين أو عليهما، أو حول الدبر أو تحت الإبطين، أو على الفخذين، بل سائر البدن عدا الرأس، و انتفاخ الثدي، و حصول مثل الحمصه فيه، و حدوث الرائحه الكريهه في المغابن، و بَحّه الصوت، و قوّه الانتصاب، و سرعه القيام عند قرب المرام، و العظم في أحد الفرجين أو الأُتئين، و شدّه الميل إلى اللّمس أو النظر أو استماع الصوت، و هيجان الشهوه عند سماع الغناء أو الأسماء، و شدّه ميل النفس إلى الجماع، و علوّ القامه، و انفصال عرنين (١) الأنف، و خروج دم الاستحاضه، إلى غير ذلك.

فإن حصل من أحدها فقط علم و يقرب ذلك في اللحيه و الشارب و بعض ما عداهما أو من اجتماع البعض أو الكل؛ و جب العمل عليه، و إلا فلا.

و الممسوح يجرى عليه (٢) حكم الذكر هنا، فلا يثبت بلوغه مع عدم خروج المنى منه؛ إلا نبات الشعر أو بلوغ العدد في الذكر. و أقماً الخنثى المشكل، فلا- يحكم ببلوغها، إلا إذا حصل سبب يقتضى بلوغها على التقديرين، كمنى خارج من الفرجين؛ لأنّ البناء على المخرج دون المصدر، و عدم الاكتفاء بالمنى و الحيض من أحدهما مبنى على جرى حكم الحدث فيه أو شعر محيط بهما معاً، أو منى من واحد و شعر محيط بالآخر، أو منى من الذكر و حيض من الفرج، أو شعر محيط بالذكر و حيض من الفرج. و لا- يثبت بلوغه حتّى يجرى عليه حكم البالغين إلا بالأطلاع، أو بيّنه شرعيّه. و لا يعمل بقوله إلا في خروج المنى. و في إلحاق الحيض به وجه.

فلا يصحّ منه عقد بالأصالة أو الوكاله إلا بعد الثبوت. نعم تثبت الإباحه في معاملة

١- عرنين الأنف: أوله، و هو ما تحت مُجتمع الحاجبين، و هو موضع الشمم، المصباح المنير: ٤٠٦.

٢- في «م»: على.



المميزين إذا جلسوا في مقام أوليائهم، أو تظاهروا على رؤس الأشهاد، حتى يظن أن ذلك عن إذن من الأولياء، خصوصاً في المحقرات.

و لو (١) قيل بتملك الأخذ منهم لدلاله مأذونيته في جميع التصرفات فيكون موجباً قابلاً، لم يكن بعيداً.

### الثاني: العقل

فلا- عبره بعباده المجنون، و لا معاملاته، و أقواله و أفعاله، و لا ثواب و لا عقاب أخروييين على فعله، و أما الدنيويان فقد يترتبان في بعض الأحيان، و ما هو إلا بمنزله البهيمه بالنسبه إلى ما صدر منه حال الجنون.

فحكمه مستمر بالنسبه إلى الإطباقي، و في الأدوارى بالنسبه إلى حال دون حال، و لو لم تسع أدواره العمل فكالمطبق إلا إذا كان ممّا يصحّ إذا انفصل. و استواء التكاليف في الأول أظهر من الثاني.

و لو شكّ في مقارنة حال الصدور للصفه ففي الحكم بالفساد مطلقاً، أو مع اختصاص جهل التاريخ بها، أو الصحه مطلقاً، أو مع اختصاص جهل التاريخ بغيرها وجوه، مبناها على أن الصحه أصل في العامل، أو في العمل، و يقوى القول بالبناء على الصحه بالنسبه إلى كل من سبقت له صفتان القابلييه و عدمها، من صغر أو جنون أو إغماء أو غيرها.

و في المقام أبحاث كثيره تستدعي زياده التعمق في البصيره، و من تجدد له الجنون بعد بلوغه بقيت عليه المؤاخذه المتعلقة به حين عقله.

و لو تجدد له الجنون في أثناء عمل مركب يشترط في صحه أوله الإتيان بآخره فسد، و إلا صحّ.

و لو عمل بنفسه باختياره ما يقتضى جنونه عصي في ترك ما دخل وقته دون غيره، و كان عاصياً في أصل العمل أيضاً؛ لأنّ حفظ العقل أهم من حفظ النفس.

**الثالث: قدره**

فلا- يتعلّق خطاب تكليف بعباده و ما يشبهها (١) ممّا يعتبر فيه القربه أولاً، و لا- خطاب وضع من عقدٍ أو إيقاعٍ و نحوهما بغير القادر؛ لأنّ خطاب العاجز بالقسمين قبيح؛ لخلوّ الخطاب عن الغرض، لامتناع صدور الأثر منه، و الوضع لا ينصرف إليه، و لأنّ المقصود من الخطاب تحصيله، فهو في باب العبادات من طلب المحال.

و ليس منه خطاب الكافر بالقضاء المتوقّف على الإسلام المسقط له، و لا خطاب غير المؤمن المخبر عنه بعدم الإيمان ممّن (٢) يحال عليه الكذب بالإيمان؛ لأنّ السقوط بالفعل لا ينافي التكليف من قبل، و كذا الامتناع ظاهراً لأنّه لا يكون لا ينافيه، بخلاف ما كان لا يكون للامتناع، فالصادر من الأقوال من الهذيان، و من الأفعال (٣) كالواقع من الحيوان، فإنّ عجز نفسه بفعل شيء يقتضى رفع قدرته، فإن كان تعلق الأمر قبل التعجيز عصى، و لا معصيه فيما تعلق بعده.

و العجز عن بعض الواجب، إن كان عن جزئيات يصحّ فعلها من دون فعل الباقي و جب الإتيان بالمقدور.

و إن كان عن بعض مرّكب يبطله الانفصال كالصلاه و الوضوء في بعض الأحوال فعجز و انفصل بطل، و إلا- يكن كذلك كبعض أغسال الميّت، أو بعض أعضائه، و بعض أعضاء غسل الجنابه، و غيرها من الأغسال صحّ، بمعنى عدم لزوم إعادته لو تمكّن.

و يقوى أنّه مع العجز عن الإتيان بالجميع، يجب الإتيان بالبعض في الجميع، إلا ما دلّ الدليل على خلافه؛ للخبر المشهور من قوله صلّى الله عليه و آله و سلم: «لا يسقط الميسور بالمعسور» (٤)، و لما اشتهر من مضامين الأخبار نقله من قوله: «ما لا يدرك كلّ

١- في «ح» زياده: مطلقاً و لا صحّحه

٢- في «ح»: المجبر عنه بعدم الإيمان فمن.

٣- في «ح» زياده: هو.

٤- عوالى اللآلى ٤: ٥٨ ح ٢٠٥.

لا يترك كله» (١)، و «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» (٢)، و نحو ذلك. و إن كان للبحث فيه مجال، و قد سبق ما فيه بيان الحال.

و متى تعلّق به حقّ لمخلوق، و عجز عن تسليمه بنفسه لمانع وجبت عليه الاستنابه فى التأديبه، فإن لم تمكن قام الحاكم مقامه، فإن لم يكن فعدول المسلمين، و فى الواحد كفايه، فإن تعذّر كان لغيرهم القيام حسبه (٣).

و كذا الحال فى الاستنابه فيما تصحّ فيه النيابة من التكاليف الشرعيّه، فإن استناب مختاراً فيها و إلا جبره الحاكم أو من قام مقامه على الفعل و يغنى ذلك عن التّيه.

و القول بلزوم إيقاع الصوره منه، و يكتفى بها، أو مع الحقيقيه من الحاكم، أو من قام مقامه، غير بعيد الوجه.

#### الرابع: الاختيار

فلا- تصحّ عبادته، و لا- عقد، و لا إيقاع، و لا ما يشبهها من الأحكام مع الإيجاب، إلا أن يجب عليه شىء منها، و يمتنع عن فعله باختياره، فيجبره الحاكم على مباشرته، و يقوم جبره مقام اختياره و قصده و نيته، فيجبر على العبادات الواجبات، و على بذل النفقه لمن تجب نفقته بقراه، أو زوجيه، أو ملكيه، فإن امتنع أخذ من ماله و أنفق على عياله.

فإن تعذّر إجباره على الأمرين، و كان طريق تخلّص فى البين بإجاره و نحوها قدّم، و إلا جبر على بيع العبد و الحيوان و طلاق الزوجه بائناً، بأن يرجع فى المجلس مرّتين و يطلق الثالثه؛ إن لم يحصل باذل للنفقه، أو مقرض لمن تجب عليه.

و إذا امتنع عن المباشره تولّى الحاكم أو نائبه تلك الأعمال، و يقتصر على بيع البعض فالبعض إن أمكن، و لو أمكنه اشتراط الخيار فيما يصحّ فيه جمعاً بين الحقيين و جب.

و الاضطرار لفقر مدقع، أو جوع تام، أو عطش، أو دفع غرق، أو حرق و نحوها

١- عوالى اللآلى ٤: ٥٨ ح ٢٠٧، سنن النسائى ٥: ١١٠ باب وجوب الحجّ، سنن ابن ماجه ١: ٣ ح ٢.

٢- عوالى اللآلى ٤: ٥٨ ح ٢٠٦.

٣- حسبه يقال لمن لا يرجو ثواب الدنيا المصباح المنير: ١٣٥.

ليس من الإجبار، وكذا لو جبر على تصرّف بشيء فتصرّف بغيره، إلا أن يخيّره (١) الجابر بين أمور محصوره، فإنّه من الجبر. وليس البيع للخوف من الظالم، أو لدفع الخلود في الحبس، أو لدفع الضرر عن قريبه (٢) بغير جبر على الخصوصيّة من الجبر. ولو جبره على البيع فاجر، أو الإجاره فباع، أو على عقد (٣) الدوام فتمتّع أو بالعكس لم يكن مجبوراً. وخروجه عن الإجبار في القسم الأوّل أظهر.

وكذا لو جبره على نوع من أنواع التمليك فاختر غيرَه، كالصالح فباع، أو الجائر فأتى باللازم، أو بالعكس على إشكال. ولو جبره الجابر على فعل، أو عقد، أو إيقاع مشروطين بالقربه أو لاء، و تعقّبت الإجازة في غير المجمع على عدم تأثيرها فيه كالطلاق ونحوه من غير مسبوقيه بالردّ صحّ، وانكشف حصول الأثر من حين وقوع القول (٤) أو العمل.

و إذا تكرّرت مرتبه في مال المجبر فأجاز على السلسله صحّ الجميع، و لو أجاز الأسفل اختصّت به الصّحّه، و لو أجاز الأوسط صحّ الأسفل دون الأعلى. و إن كان في غير ماله انجزّ حكم الأسفل إلى الأعلى دون العكس، فكلّ مالٍ لشخصٍ تكرر مرّه أو مرّات أوّلاً أو وسطاً أو آخراً أو في جميع الأحوال بجهه متّحده أو مختلفه في الصور السبع، إجازة الأعلى منه تقضى بصحّته و صحّه الأسفل، و صحّه الأسفل لا تقضى بصحّه الأعلى، و إن كان المكرّر في غير ماله انعكس الحكم.

و لو أجاز الفضولي عمل الفضولي فأجاز المالك العمل أو الإجازة صحّ، و لا يختلف الحكم فيهما على القول بالكشف، و إنّما يختلف الحال على القول بالنقل.

و لو تعدّدت الإجازات مستقلّه فأجاز المالك أحدها كان الباقي منها لغواً، و لو أجاز

١- في «ح»: يجبره.

٢- في «ح»: قريبه.

٣- في «س»، «م»: دفع، و قد تُقرأ «رفع» بدل عقد.

٤- في «س»: العقود.

جميعها اتحد الأثر، و تعدد المؤثر.

و لو ترامت الإجازات فالتعلق (١) بالأسفل يسرى إلى الأعلى، و إن تعلقت بالأعلى كان ما سفل منها لاغياً.

و كل من له ولاية شرعيه لا يعدّ جابراً؛ لأنّ الاختيار للواحد الفقهاء، و جميع ما فى أيدي الملاك عند التحقيق بحكم المستعار.

### الخامس: المعرفة

بأن يكون عارفاً بنوع ما أراد من عباده أو عقده أو إيقاع أو حكم يشبههما؛ لأنّ ذلك هو الموافق للحكمه الدافع للسيفه، فإنّه لا يرضى العقل و العقلاء أنّ شخصاً عاقلاً يطلب أمراً فى برّ أو بحر أو يحاول فعلاً بين الأفعال أو يوجّه نفسه إلى قول من الأقوال من دون معرفه بالحال و لو بالإجمال.

فيكفى فى الصلاه، و الزكاه، و الخمس، و الصيام معرفه أنّها عبادات متغيره و حقائق مختلفه، و لا حاجه إلى معرفه الحقائق على الحقيقه، و إلا لم يصحّ أكثر عبادات العوام، بل الفحول من العلماء الأعلام.

فإنّهم إلى الان فى حيره من معرفه أنّ العبادات موضوعه للصحيح أو الأعم، و أنّ الصلاه عباره عن الأركان فقط، أو جميع الواجبات كذلك، أو مع المندوبات، ثمّ المندوبات مختلفات؛ منها داخليّات، و منها خارجيّات.

و أنّ الحجّ عباره عن القصد بشرط الأفعال، أو الأفعال بشرط القصد أو المجموع، و أنّ الصيام و الإحرام عباره عن التروك المنويّه، أو الكفّ عن المحرّمات، أو توطين النفس على تركها، إلى غير ذلك.

فليس على الأعجمى فى العقود و الإيقاعات من معامله أو نكاح أو طلاق أو غيرهما سوى معرفه الإجماليّه، فله أن يوجب بالعربيّه و يقبل من غير معرفه بحقيقه اللفظ،

١- فى «س»، «م»: فاستعلق، و يحتمل كونها تصحيف فالتعلق.

و للحاجّ و المعتمر بل المصلّي و المتطهّر، أن يتّبع فاعلاً في فعله و قائلاً في قوله، كما أنّ القاصد لمؤاكلة قوم أو مجالستهم له أن يقدم عليه بعض العارفين ثمّ يكون له من التابعين.

### السادس: التعيين و التعيّن

السادس: التعيين و التعيّن (١)

للعاقد و المعقود معه، و المنوب عنه في عباده أو معاملته أو إيقاع، فلا تجوز العباده و لا المعامله عن شخص مبهم، أو متردّد بين متعدّد. و لا معه، فلا يجوز العقد مع شخص مبهم على الإطلاق، أو مردّد (٢) بين متعدّد.

### القسم الثاني: فيما يتعلّق بالأفعال

#### إشارة

و هي أمور:

#### منها: التعيين الرافع للإبهام،

لأنّ المبهم لا وجود له، و لا يغنى التعيين (٣) في الأنواع و لا الأول إليه، بل لا بدّ معه من التعيين أيضاً.

فلا- يجوز أن يملك على نحو تمليك زيد عمراً أمس، و لم يعرف نوعه من بيع أو صلح أو هبه معوّضه، أو تمليكه لزيد و قد نسي نوعه.

أو تزوّج نفسها على نحو تزويج عمرو أختها و لم تعلم أنّه من الدائم أو المتعه، أو يطلّق على نحو طلاق زيد زوجته، و لم يعلم أنّه طلاق رجعي أو بينونه.

أو يدفع كدفع بكر و لم يعلم أنّه زكاه أو خمس مثلاً، أو يصوم و لم يعيّن رمضان أو غيره، أو يحجّ و لم يعيّن إفراداً أو غيره، بل يقول كصوم فلان أو حجّه. و فعل على عليه السلام قضيه في واقعه.

و الفرائض اليوميّه و النوافل المختلفه بمنزله الأنواع، فلو صلّى ما يجب عليه، و لم يعيّن نوع الصلاه لم يكن ناوياً.

١- في «ح»: التعيين.

٢- في «س»، «م»: مردّداً.



و أمّا الأفراد و الخصوصيات فلا يلزم فيها تعيين، كما إذا كان عليه ظهر متعدّد، أو عصر متعدّد، أو زكاه من إبل و غيرها من النعم، أو عوض الغلّه أو الزبيب؛ لأنّ الخصوصيّة ليست بملحوظه، إمّا إغناء التعيّن عن التعيين فيتمشّى في الخصوصيات دون الأنواع، و في الأنواع مع تعدّد التعيين (١).

و الإبهام على وجه التردد يخلّ في الأنواع و الأفراد سوى ما الغرض منها الحقيقه دونها، فلا عباده و لا عقد و لا إيقاع و لا حكم جعلى في أمر غير متعيّن، أو متعيّن يراد تحقّق وصفه العنوانى، و لا يتقوم إلا بالتعيين.

و المشكوك في تقوّمه بتعيّنه لا بدّ من تعيينه؛ لرجوعه إلى الشكّ في الشطور (و مع التعدّد ينوى ما في الواقع؛ لأنّ الإتيان) (٢) بالمتعدّد لتحصيل الفرد ليس أقرب إلى القاعده من الإتيان بالواحد بقصد ما في الواقع؛ لأنّه عن البطلان أبعد من نيّه التردد في المتعدّد.

و الحاصل أنّ الذى تقتضيه القاعده المستفاده من عمومات: «لأعمل إلا بتيّه» (٣) و «إنّما الأعمال بالنيات» (٤) و «إنّما لكلّ امرئ ما نوى» (٥)، و وجوب التيه، و حيث إنّه يحتمل دخول التعيين في معناها، و هى كالمجمله بالنسبه إليه و جب؛ إذ لا يقين بترتب الأثر إلا معه.

و يلزم التعيين في العبادات و الأعمال و الأقوال و المتعلّقات، و أحوالها مختلفه، و هى أقسام:

الأوّل: ما يلزم فيه التعيين التام حين العقد، كالمبيع و الثمن و الأجره، فإنّه يلزم فيها المعرفه التامه من كيلٍ أو وزنٍ فى المكيل و الموزون، و لا يكفى مجرّد الرؤيه.

١- فى «ح»: تعدّد التعيّن، و فى سائر النسخ تعدّد التعيّن.

٢- بدل ما بين القوسين فى «م»، «س»: و الإتيان.

٣- الكافي ٢: ٨٤ ح ١، التهذيب ٤: ١٨٦ ح ٥٢٠، عوالى اللالكى ٢: ١٩٠ ح ٨٠، الوسائل ٧: ٧ أبواب وجوب الصوم ب ٢ ح ١٣.

٤- الكافي ٢: ٨٤ ح ١، التهذيب ٤: ١٨٦ ح ٥١٩، أمالى الطوسى: ٦١٨ ح ١٢٧٤، الوسائل ١: ٣٥ أبواب مقدّمه العبادات ب ٥ ح ٦، ٧.

٥- التهذيب ٤: ١٨٦ ح ٥١٩، الوسائل ٧: ٧ أبواب وجوب الصوم ب ٢ ح ١٢.



الثانى: ما يلزم فيه المعرفه فى الجملة، فتكفى فيه الرؤيه، و لا يحتاج إلى المدافه.

بكيلٍ أو وزنٍ كالمهر، و عوض الخلع، و متعلق المعاطاه فى البيوع و الإجازات، فضلاً عن غيرها.

الثالث: ما يكفى فيه الأول إلى العلم، و لا حاجه فيه إلى العلم المقارن، كمال الصلح، و عمل الجعالة، و متعلق الهبه و العاريه و الصدقات.

### و منها: الوقوف و التجبيسات،

و شروط النذر و العهد و اليمين و غاياتها، و مطلق الشروط و نحوها، و يختلف حاله باشتراط إحراز الوجود و عدمه.

### و منها: ما لا يتوقف على علم، لا أولاً و لا آخراً،

كالمتضمن للإسقاط من صلح و إبراء، و لا يشترط فيه إحراز الوجود ظاهراً، بل يكفى الاحتمال، و يقوى إلحاق الفسخ و الإقاله به.

### و منها: قصد الأسباب و الأفعال المترتبة عليها الأغراض من عبادات قوليه أو فعليه،

أو أقوال فى عقود أو إيقاعات، أو أحكام تشبههما، ففى عبادات الأقوال المؤثره و معاملاتهما قصد القول، و معناه، و تأثيره إجمالاً، و أثره.

فعبادات الأقوال و معاملاتهما تصح من العجمى و الهندى و نحوهما، و إن لم يعرفا حقيقه المعنى. و لا بدّ فى أفعالهما من قصدها، و قصد تأثيرها و أثرها (١) فلو أوجد عباده أو معاملته من غير قصد وقعت لغواً.

و أما العبادات القولية الخاليه عن التأثير فيعتبر فيها قصد اللفظ و قصد المعنى مجملاً فى وجه، و التعيين مع الاشتراك، فلو قصد شيئاً، و أوقع غيره فى المشتركات لم تقع صحيحه، كما إذا عيّن البسملة أو آيه مشتركه أخرى بسوره، فأتى بغيرها لم تحتسب جزءاً من الأخيره، و لو أطلق صحح احتسابها، كما فى غيره من المطلقات، من الأقوال و الأفعال و الكتابات و الصناعات.

و تعيين الأجزاء فى العبادات المركبه لغير ما هى عليه (٢) لا تخل بعد قصد الجملة،

١- فى «ح» زياده: هذا فيما يتعلق بالخطاب أمّا ما يتعلق بالتلاوه فلا بدّ من قصد المتلو.

٢- فى «ح» زياده: مع عدم منافاه القربه

فالقِيَامُ و السُّجُودُ و الشَّهَادَةُ (١)، لو أتى بها بقصد ركعه فظهرت من غيرها صحت.

كما أنّ الأجزاء المشتركة القوليه إذا أتى بها بعد نيه الجملة كايه فى أثناء سورة لا يضمرّ فيها قصد غيرها مع عدم منافاه القربه القوليه، و لو قرأ الفاتحه مجتمعه مع السوره أو منفرده بخيال الركعه الثانيه، فظهرت ثالثه لم يحتج إلى إعادتها، و لو قصد فى أثناء عباده غيرها، ثم ذكر صحّ ما عتین، و لا يبعد ذلك فى أمر المعاملات إذا طالت الشروط و القيود.

### و منها: قصد الأغراض المترتبة على تلك الأسباب،

فإن كان المقصد منها أمراً دنياوياً كالتسلط بوجه الملكيه أو فسخها، أو على البضع أو فسخه، إلى غير ذلك، أو كان الغرض الآخره بطاعه الله و التقرب إليه لزم قصده، و إذا فعل بغير قصد كان سفيهاً عابثاً، و كان العمل فاسداً.

و إذا امتنع عن ذلك فى محلّ الوجوب أجبر عليه، و قام الحاكم أو نائبه مقامه، و أغنى قصدهما عن قصده. فيكتفى فيه بإيقاع صوره العباده، أو المعامله، و إظهار القصد.

و قصد الولي قائم مقام قصد المولى عليه، و قصد الوكيل المطلق على فعل العباده و إن لم يصرح له بالوكاله على النيه مغن عن قصد الموكل، و قصد الموكل مغن عن قصد الوكيل فى هذا القسم لا فى أصل القصد للعقد مع مقارنته لفعله، فيكون وكيلاً على دفع الزكاه أو الخمس أو الصدقات.

و النيه من الموكل بشرط أن تقع منه مقارنه للدفع، كما إذا فعل ما وكلّ عليه فى مجلسه، و كذا لو وكلّه على مجرد إيقاع العقد أو الإيقاع، و كان الموكل حاضراً قاصداً على إشكال، و الأقوى الاكتفاء بها.

و بهذا القصد تتغير العباده و المعامله القوليان؛ لاشتراكهما فى لزوم التعيين و التعین، و القصد للفظ و مدلوله و تأثيره و أثره، و افتراقهما بافتراق الغايه المقصوده.

١- جاء فى هامش الحجرية: و مثل ذلك، و الفاتحه و لو مجتمعاً مع السوره بخيال الركعه الثانيه فظهرت ثالثه و كلما نوى به يقصد ركعه، كذا فى الأصل.

## القسم الثالث: فيما يتعلق بصفات الأفعال و الأقوال

## إشاره

و هي أمور:

## الأول: ترتب النفع في الجملة عليها أو دفع الضرر،

و كذلك ممّا يُعدّ فائده عرفاً، فكلّ عباده لا يترتب عليها غرض أخرى تقع فاسده، كما أنّ كلّ معاملة لا يترتب عليها غرض دنياوى كذلك.

فما قصد به التوصل من العبادات إلى عبادات أخر يكون فعلها لا لأجل ذلك لغواً و عبثاً، و كذلك البيع و الإجاره و غيرهما من المعاملات إذا وقعت على ما لا ينتفع به لقلته أو لذاته يقع لغواً (١).

و لا فرق بين الغرض (٢) الغالب و النادر، و الأصلي و التابع، و العائد إليه و إلى غيره، فلو اشترى الشىء لا لينتفع به، بل ليقال: هو غنى، فيتردد إليه أهل المعاملات، أو تزوج امرأه، ليحلّ له النظر إليها أو إلى أمها، أو عقد لابنه عليها ليحلّ له النظر إليها، دواماً أو متعه، قلت المدّه أو كثرت، فلا بأس.

و الظاهر أنّ الغرض الذى جعل له النكاح حصول علقه بسبب تشبه علقه النسب، و هو بالعبادات أنسب.

و طول المده بحيث لا يفى عمره بها لا مانع منه فى إجاره أو عقد نكاح أو غيرهما؛ لأنّ عقد البيع و النكاح الدائم مثلاً يقضيان بالدوام، و تعيين المدّه و إن طالت من قبيل التخصيص، و لا منافاه بين الملك و الانتقال بالموت.

## الثانى: أن يكون موجوداً وقت المعامله فى المعاملات على الأعيان

فى غير ما نذر (٣) كالمنذور و الموقوف و نحوهما، و يعتبر ذلك فى المتعاملين فى غير مثل الموقوف عليه و نحوه.

١- فى «ح» زياده: و فيما قلّ إذا تكرّر العقد على أمثاله انتفع به كالحبّ المتعدّد بعقود متعدده فيقوى الصحه فيه.

٢- فى «س»، «م»: العوض.

٣- كذا، و الأنسب: ندر.

و ممكن الوجود حين التيه فى العبادات و المعاملات على المنافع، فلا يجوز تعلق المعاملات بالمعدومات (١) من غير فرق بين انفرادها و دخولها فى ضمن الموجودات.

و ما ورد من الشرع جوازه كالسلم و النسيئه و الصلح على المعدوم و بعض أقسام بيع الثمار (٢)، خارج عن القاعده، كما خرج عن قاعده منع بيع الغرر، و ينزل على التسبيب و التعليق و الإعداد، و لذلك وجب الاقتصار عليه، و عدم التجاوز عنه إلى غيره، و كذا لا تصح العباده بتيتها غير مقارنه لوجودها عرفاً، فمتى انفصلت بطلت.

### الثالث: أن يكون متعيناً فى الواقع متميزاً،

لأن كل موجود متعين، و المبهم لا وجود له، ففى العبادات يشترط بعد معرفه الحقيقه الأول إلى التعيين (٣)، لأن الفعل لا يتميز إلا بعد وقوعه، و كذا بالنسبه إلى ما يتعلق بالأعمال من المعاملات، و أما ما يتعلق بالأعيان، فلا بد من تعين متعلقها حين العقد و الإيقاع بمقتضى ظاهر الإنشاء.

و ما يظهر من الشرع فى بعض المقامات الخاصه، كالندور و نحوها من جواز تعلقها بالمبهم، خارج عن القاعده، و مقتضى ظاهر اللفظ.

### المطلب الثانى فى أن الشك إذا تعلق بصحة عبادته أو معاملته، و كذا جميع المؤثرات من إحياء موات، أو حيازه، أو سبق إلى مشترك كوقف عام، و غيرها، حكم بالفساد؛

لأن الأصل عدم فراغ الذمه، و عدم الاستحقاق، و عدم الآثار، إلا أن يقوم دليل على صحتها، و أما بعد ثبوت الأصل و حصول الشك فى غيره فعلى أقسام:

أولها: الشك فى بعضيه الأبعاض، كالشك فى أن السوره، أو التسيحه الثانيه أو الثالثه عوض القراءه، و فى الركوع و السجود أجزاء مقومه أو لا، و أن القبول جزء من الإقاله و الوصيه، أو اللفظ جزء من البيع، و باقى العقود المتعلقه بالمال أو لا، مثلاً.

١- فى «ح» زياده: لأنها تجب ارتباطها بمتعلقها؛ لأنها مؤثرات و لا يمكن ربط الموجود بالمعدومات.

٢- انظر الكافى ٥: ١٨٤، ٢٠٧، ١٧٤، و التهذيب ٧: ٢٧.

٣- فى «ح»: التعيين.

و الحكم فى الجميع بطلان العباده و المعامله، مع عدم الإتيان بذلك المحتمل؛ لأن الأصل عدم تحقق الحقيقه، فالشك فيه شك فيها، و الشك فيها شك فى شمول دليلها لها، فيرجع إلى القسم الأول، و هو الشك فى الأصل.

و الحاصل أنه إذا تعلّق الشك فى أجزاء الأقوال، كما إذا تعلّق باسم شخص، أو نوع، أو اسم عقد أنه مركّب من كلمتين فما زاد، أو غير مركّب، فلا معنى لتمشيه الأصل فيه؛ لأصالة عدم الدخول فى الاسم، و لأنّ اللغه إنّما تثبت بطرق مخصوصه، و ليس أصل العدم منها.

و متى كان الشئ يحتمل أنه جزء المعنى، أو خارج عنه، قضى بجهل تحقق الحقيقه، و الأصل عدمها.

ثانيها: الشك فى شرطيه الشروط و مانعيه الموانع فى المعاملات المبيته و نحوها ممّا لا يدخل فى العبادات بالمعنى الأخص.

و مقتضى القاعده نفيها بالأصل؛ لأنّ الشروط و الموانع فيها خارجه بنفسها و تقييدها عن تقويم حقيقتها؛ لأنّ أسماءها موضوعه للأعمّ من صحيحها و فاسدها؛ إذ ليس لأكثرها أوضاع جديده، بل هى باقيه على حكم وضع اللغه، و ليس فيه تخصيص بالصحيح، و لو ثبت فى بعضها الوضع الجديد فالظاهر منه عدم التقييد.

و لو فرض فى بعضها وضع جديد دخل فيه التقييد، ساوت العباده فى تمشيه الأصل.

ثالثها: الشك فى شروط العباده بالمعنى الأخصّ من بدئيه، أو ماليه، أو جامعته للصفتين (١)، و الذى يظهر من تتبع محالّها و قضاء الحكمه فيها و الفهم عند إطلاقها، و صحّه سلبها، و ثبوت دورانها (٢)، أنّها موضوعه للصحيح منها، فإنّا نرى صدق

١- فى «م»، «س»: للصنفين.

٢- فى «ح» زياده: و أنه يلزم على القول بالوضع للأعمّ أنّ ما تعلّق بمدلول لفظ ظاهر العبادات ممّا لم تقم فيه قرينه إرادته الصحيح كالأوامر المتعلّقه بالإيجادات من النواهي، و ما اشتمل على الأحكام الوضعيات، كالفصل بين صلاتى الرجل و المرأه، و الوصل بين الصفوف، أو بينها و بين إمام الجماعه، و التقدّم لصفّ الرجال على النساء و الصبيان، و الملتزم بنذر و شبهه معلقاً بما صدق عليه الاسم شرعاً، الى غير ذلك، يعمّ القسمين، و لا أظنّ أحداً يقول به، و القول بتنزيل المطلق على الصحيح للأظهرية و الأشهرية ملغٍ لثمره البحث بالكليه، إذ لا يبقى وجه فى الاستناد إلى نفى شرط أو شرط أو جواز مانع بعموم أو إطلاق كما لا يخفى.

الاسم دائراً مدار الصَّحَّة (١).

فلو أتى بالأجزاء تماماً مع الإخلال بشرط، أو الإتيان بمانع، لم يدخل تحت المصدق، و ترتب عليه حكم التارك.

و لو خلت عن الأجزاء و الأركان، كلا أو جُلا، مع الصَّحَّة بقى صدق الاسم (٢)، و مفسد العمل يصحَّ (٣) الإطلاق مع وجوده فى الجهل، و هكذا.

و إذا كانت الصَّحَّة قيدياً فى صدق الاسم كان التقييد داخلاً، فإذا حصل الشكُّ فى القيد جاء الشكُّ فى التقييد، و يرجع إلى حكم الشكُّ فى الجزء الراجع إلى حكم الشكُّ فى الأصل.

و الظاهر أنه لا اعتبار لمطلق الشكُّ، فليس مجرد احتمال الشرطيِّه أو الشرطيِّه قاضياً بالثبوت، و إلا لزم عدم إمكان معرفه حقائق العبادات و المعاملات.

فيخصَّ هذا الأصل بالإجماع بشكِّ جاء من اختلاف الأدلِّه، أو اختلاف كلمات الفقهاء، بحيث يحصل شكُّ معتبر؛ و بذلك يحصل الجمع بين كلماتهم فى قبول هذا الأصل مرّه، و إنكاره مرّه.

ثمَّ وجوب الإتيان بالمحتمل موقوف على الاطمئنان بعدم ترتب الفساد بالإتيان بالزيادة، و إلا عارض الأصل مثله، و تساقطاً، و رجع إلى أصل الفساد.

و العبادات و أجزاءها الموضوعه وضع المعاملات حكمها فى إجراء الأصل حكمها، كما فى الأذكار، و الدعوات، و التعقيبات، و الزيارات، و التسيحات فى الركوع و السجود، و الغسل و المسح و نحوها.

و إذا دار العمل بين العبادات و غيرها، رجع إلى الشكِّ فى الجزء، فيحكم بكونه

١- فى «ح» زياده: فليس صدق اسم الصلاه و الصيام و الحجِّ و غيرها إلا دائر مدار الصَّحَّة.

٢- فى «ح» زياده: و مفسد العمل يصحَّ معه الإطلاق مع وجوده فى السهو.

٣- فى «س»، و «م»: يصحح، و فى «ح» يصحَّ معه.

عباده، كالشك بين المعاملات والأحكام، وبين العقود والإيقاعات، وبين الإيقاعات والأحكام، فإنَّ الأوَّله مقدمه على الأخيره؛ لرجوع ذلك إلى الشك في الأجزاء.

و ما شك في ركنيته ركن في العمد و السهو؛ و ما قام الدليل على عدم ركنيته في السهو يحكم بركنيته في العمد، هذا كله إذا تعلق الشك بأجزاء المركب.

أمَّا الشك في الجزئيات من القليل والكثير، فالأصل نفى الزائد فيها، إلا في مثل ما يترتب نفى الزائد فيه على وقوع الفعل سابقاً كالمقضيّات، فإنَّ الأصل فيها يقتضى البناء على الكثير، ما لم يدخل في قاعده الشك بعد خروج الوقت.

و لو لا قيام الدليل على هذا التقدير بالاجتزاء بحصول المظنه في البراءة لقلنا بلزوم التكرار حتّى يحصل اليقين.

### **المطلب الثالث في أنه لا يجوز الإتيان بعباده، و لا معامله، و لا بغيرهما، ممّا يرجع إلى الشرع في تكليفه أو تعريفه من غير مأخذ شرعي،**

فمن عمل بدون ذلك شيئاً من ذلك، بقصد أن يكون له اتباع، أو للحكم بقاء، في أصل أو فرع، عباده أو معامله، أو حكم غير مستند إلى الشرع، فهو مخترع، و إن أسند فهو مبدع، و قد تختص البدعه بالعبادات في مقابله السنّه، فقد تعمّ القسم الأوّل.

و من عمل شيئاً من ذلك مدخلاً له في الشريعة من غير قصد السرايه كان مشرعاً في الدين، سواء كان عن علم بالمخالفة، أو جهل بسيط أو مركب لا يُعذر فيه.

و يجرى حكم (١) التشريع عليه، وافق الواقع أو خالفه، و إن كان في الثاني أظهر، فمن أخذ الأحكام من الأدله مع عدم أهليته فلا نشك في فسقه و معصيته، و لا فرق بين ما أخذ من كتب أهل الحقّ أو كتب أهل الباطل، و كذا المقلد لغير القابل، و الأخذ بقول الأموات من غير عذر.

فصلاه الضحى و التراويح و نحوهما من البدعه، و بيع الحصاه، و الملامسه، و المنابذه إن جعل عباره عن الفعل، أو عن القول بشرط الفعل، و كذا المغارسه و جميع العقود المخترعه؛ من التشريع، و من هذا القبيل طلاق الكنايات، و الثلاث دفعه أو من غير رجعه، و العول و التعصيب و نحوها.

و أمّا بعض الأعمال الخاصّه الراجعه إلى الشرع، و لا دليل عليها بالخصوص، فلا تخلو بين أن تدخل فى عموم، و يقصد بالإتيان بها الموافقه من جهته، لا من جهه الخصوصيه كقول: «أشهد أنّ عليّاً وليّ الله» لا يقصد الجزئيه، و لا يقصد الخصوصيه؛ لأنهما معاً تشريع، بل يقصد الرجحان الذاتى، أو الرجحان العارضى؛ لما ورد من استحباب ذكر اسم عليّ عليه السلام متى ذكر اسم النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم (١).

و كقراءه الفاتحه بعد أكل الطّعام، لقصد استجابه الدعاء؛ لما ورد فيه أنه من وظائفه أن يكون بعد قراءه سبع آيات، و أفضلها السبع المثانى.

و كما يصنع للموتى من فاتحه أو ترحيم على الطور المعلوم، أو إخراج صدقه عند إخراجهم من منازلهم، و مناجاه و وعظ عند حملهم و نحوها، و كما يصنع فى مقام تعزیه الحسين عليه السلام من دقّ طبل أعلام، أو ضرب نحاس و تشابه صور، و لطم على الخدود و الصدور ليكثر البكاء و العويل.

و إن كان فى تشبيه الحسين عليه السلام أو رأسه أو الزهراء عليها السلام أو عليّ بن الحسين عليهما السلام مطلقاً، أو باقى النساء فى محافل الرجال، و تشبيه بعض المؤمنين بيزيد أو الشمز، و دقّ الطّبل و بعض الات اللهو و إن لم يكن الغرض ذلك، و كذا مطلق التشبيه، شبهه، و الترك أولى.

و جميع ما ذكر و ما يشابهه إن قصد به الخصوصيه كان تشريعاً، و إن لوحظ فيه الرجحانيه من جهه العموم فلا بأس به.

و من قبيل الاستخارات، فإنّها تجوز بالحصى و الخشب و الأزرار و الشعر و الحجر



و المدر و الدراهم، و التّفؤل بما يرى فى خروجہ، و بالحوادث التى تحدث له، أو لغيره من تناؤب، أو عطاس، أو بخروج شىء من أسماء اللّٰه تعالى أو غيرها فى فتح كتاب كائناً ما كان، و بمساحه (١) و غير ذلك إذا أتى به بعد الدعاء و اللجأ إلى اللّٰه تعالى فى أن يجعل الخير أو الشرّ مقروناً بشىء منها، فيكون العمل مستنداً إلى مظنّه استجابہ الدعاء، لا لأجل الخصوصيّه.

و أمّا قصد الخصوصيّه فى أمثال ما مرّ، فموقوف على ورود النص، و الظاهر استفادہ الإذن فى جميع ضروب الاستخاره من النصوص (٢) و عدم اعتبار الخصوص.

### المقام الثانى: فيما يتعلّق بجملة العبادات بالمعنى الأخصّ

#### إشاره

و قد يدخل فيها بعض ما يدخل فى الأعم و فيه مقاصد:

#### المقصد الأول: فى النيّه

#### إشاره

و فيه مباحث:

#### المبحث الأول: فى بيان حقيقتها

و هى فى اللّٰغه القصد (٣)، و قد يؤخذ فيها قيد المقارنه للمقصود كما أخذت فى معناها أو صحتّها شرعاً (٤)، فتكون أخصّ من القصد مطلقاً، و من العزم و الإراده و الطلب من هذه الجهه.

و قد يعتبر فى العزم سبق التردّد دونها، و فى الإراده و الطلب ميل القلب كالمحبّه

١- يحتمل كونه تصحيف بمسبحه.

٢- الوسائل ٥: ٢٠٤ أبواب صلاه الاستخاره ب ١.

٣- انظر المصباح المنير: ٦٣١.

٤- فى «س»، «م»: فى معناها شرعاً أو صحتّها.

دونها، فتكون أعم من هذه الجهه، و يكون بينها و بينها عموم من وجه، كما بين العزم و الإراده.

و فى الشرع تختص بالعباده فى ظاهر كلام الأ-كثر (١)، و الحقّ تعميمها للعباده و المعامله، ففى العبادات القوليّه التابعه للمعاملات، كالتق و الوقف و نحوهما، و فى المعاملات الصرفه يُعتبر فيها مع التعيين أو ما يغنى عنه من التعيين قصد اللفظ و مدلوله و تأثيره و أثره.

و فى العبادات القوليّه المقصود منها مجرّد القول، كقراءه القرآن و الذكر و الدعاء فى الصلاه، أو فى غيرها، و الزيارات، و نحوها لا يعتبر فيها سوى قصد اللفظ.

و يقوى لزوم اعتبار قصد الدلاله و المدلول فى الجملة كائناً ما كان، فليس على العجمى و نحوه غيرها.

و فى أفعال العبادات و المعاملات كالصلاه و الصيام و نحوهما، و المعاطاه الفعليّه، و الحيازه و الالتقاط، و إحياء الموات، و التذكيه و ما يشبهها، الظاهر لزوم قصد الفعل و الأثر.

و تفترق العباده عن المعامله فى القصد الأخير، فإن كان الغرض التوصل إلى أمر الدنيا من دون واسطه القربه فهى المعامله، و إن كان الغرض القربه لذاتها، أو التوصل بها إلى غرض دنيوى و (٢) أُخروى، فهى العباده.

فالعباده شرطها بعد التعيين لغير المتعين، أو المتعين المتوقف صدق اسم العباده المطلوبه على تعيينه، و بعد القصد السابقه قصد الارتباط بالعباده مع الحضرة القدسيّه، و كونه الباعث عليها، إمّا لأهليته، أو مالكيته، أو الحياء منه، أو محبته، أو شكر نعمته أو طلباً لرضاه، أو خوفاً من سخطه، أو لتعظيمه، أو مهابته، أو طلب عفوه، أو حبه، أو مغفرته، أو موافقه إرادته، أو لطاعته، أو طلباً لمثوبته، أو خوفاً من عقوبته فى دنياه و آخرته، أو لأهليته العابد لخدمته، أو مملوكيته، أو انحطاط رتبته، أو طلباً لعلوّ رتبته،

١- انظر السرائر ١: ٩٨، الدروس ١: ١٦٦، جامع المقاصد ١: ١٩٦، و مفتاح الكرامه ٢: ٢١٩.

٢- فى «ح»: أو.

أو لقربه، أو لخوف تسافل منزلته، أو ما تركب من الاثنين أو الثلاثة، وهكذا إلى غير ذلك.

و لو أدخل المخلوق متعدداً أو لا، أصلياً أو لا؛ قاصداً لأحد الوجوه المذكوره بطل العمل، و يعرف الحال بمقايسه حال العبيد مع مواليتهم.

و هي روح العمل، و بها تختلف مراتب الأولياء و المقرّبين، و بها تكون العباده عبادته، و الطاعه طاعه، و العابد عابداً و مطيعاً و ممتثلماً و مؤتمراً و منقاداً، فإنّ العبد لو أتى بما أمره به مولاه قاصداً به امتثال أمر غيره، أو بغير قصد، عُيّد عاصياً، و استحقّ المؤاخذه.

و يشترط فيما لوحظ فيه جلب الفوائد أو دفع المفاسد، دنياويه أو أخرويّه؛ أ لا تختصّ إحداهما بالقصد بالأصالة دون القربه.

و لو كان كلّ منهما و من القربه سبباً تاماً فلا بأس، بخلاف ما إذا كان كلّ واحدٍ جزء سبب، و لا سببٍ له إذا استقلّ، أو كان السبب الأصلي غير القربه و هي ضميمه تابعه، فتكون بمنزله المعاوضه (١)، فإنّه لا صحّه للعباده حينئذٍ، سواء قصد جلب الثواب و دفع العقاب الدنياويين (أو الأخرويين الواقعيين بواسطه المخلوق و بدونه) (٢).

نعم لو جعل التقرب و نحوه وسيله فلا مانع، و لا منافاه فيه للإخلاص و العبوديه، فإنّ العبد إنّما يطلب الجزاء بالقرب إلى مولاه.

و الأولى عدم إدخال المقصد الدنياوي في غير المنصوص كصلاه الاستسقاء، و الاستطعام، و الحاجه، و الاستخاره و جلب النعم و دفع النقم، و نحوها.

و لا بأس بضمّ الرواجح كالتقيّه، و انتظار الجماعه، و تخصيص الأرحام و الأصدقاء، و إعلاء الصوت بالذكر أو القراءه أو الدعاء؛ لسماع المنادى أو زجر العاصي، أو إيقاظ النائم، و تنبيه الغافل على العباده، أو بعض الأمور الراجحه كما إذا قصد بالانغماس بالماء البارد أو الحارّ دفع بعض المضارّ (٣).

١- في «ح»: المعارضه.

٢- بدل ما بين القوسين في «س»، «م»: و الأخرويين.

٣- هذا مثال للمقصد الدنياوي الغير المنصوص.

و لا- حاجه وراء ذلك إلى اعتبار الوجه المفسّر باللطف عند أكثر العدليّه (١)، و ترك المفسده اللازمه من الترك عند بعض المعتزله، و الشكر كما عليه الكعبي، و مجرد الأمر كما عليه الأشعريّه.

و لا- الوجوب و الندب كما عليه أكثر الفقهاء (٢)، لعدم الذكر في السنّه و الكتاب، و عدم تعرّض قدماء الأصحاب، و ترك الذكر في الروايات المشتمله على التعليم أو تعريف العبادات (٣).

و لو لم تكن غتيّه عن البيان لأنها ملزومه لفعل العقلاء بأن كانت عباره عن الداعي، للزم ورودها في النقل المتواتر في الأخبار، و اشتملت على ذكرها مواضع الخطباء على مرور الأعصار.

فليست طاعه العبد لله إلا على نحو طاعه المملوك لمولاه، فلا حاجه إلى قصد الوجوب و الندب لا على وجه القيديّه، و لا على وجه الغائيّه، إذ ليس لهما في تقويم العباده مدخليّه، و حالهما كحال الأمور الخارجيه؛ إذ لا يعتبر في تحقيق معنى العباده سوى قصد العبوديه.

و حالهما كحال الأدائيه و القضائيه و القصريّه و الإتماميه و الأصاليّه و التحمليه، و الزمانيّه و المكانيّه، و نحوها من المقارنات الاتفاقيه التي لا يخلّ ترك نيتها، أو نيه خلاف الواقع من أضدادها، مع عدم لزوم التشريع بالنيه.

كما أنّ شدّه الوجوب و الندب و ضعفهما لا اعتبار بهما فيها، على أنّ باعته الوجوب ربّما كانت متعذّره بالنسبه إلى الأولياء.

نعم لو كان في العباده إبهام، لكون المأمور به ذا أقسام؛ و جب ذكر القيد، أو القيود لدفع الإبهام، فلا مانع من نيه وجوب في موضع الندب، و قضاء في موضع الأداء، و قصر في موضع التمام و هكذا، و بالعكس فيها ما لم يستتبع تشريعاً، كما لا مانع من

١- انظر الذخيره للسيد المرتضى: ١٨٩، و المنقذ من التقليد ١: ٢٦٦، و كشف اللثام ١: ٥٠٨، و مفتاح الكرامه ١: ٢٢١.

٢- انظر الروضه البهيّه ١: ١٩٥، ٣٢١.

٣- انظر الوسائل ٤: ٦٧٣ أبواب أفعال الصلاه ب ١ ح ١.

فيه المسجد في البيت، و البيت في السطح، و الدار في الحمام، و هكذا (١).

و يغنى التعيين عن التعيين في نية الأحاد مع اتحاد الصنف دون الأنواع، فإن تحقق العمل المأمور به و صدق اسمه موقوف على بيان النوع على الأقوى، فيجب فيه البيان مع الإمكان.

ففي الحجّ و العمره، و الصلاه و الصيام و نحوها لا بدّ من ذكر النوع؛ لتوقف يقين البراءه عليه، و ما روى عن عليّ عليه السلام (٢) في إهلاله مقصور على محلّه، أو مبين على علمه.

و مع تعدّد التعيين يقوى الاكتفاء بالتعيين، و الأحوط معه التكرار.

و لا يلزم الخطور في الجنان، أو الجرى على اللسان، و ليسا بمحظورين ما لم يبعثا على التشريع.

نعم لا يجوز الإجراء على اللسان بعد الدخول في عبادته يقطعها الكلام، و لو قصد تأكيد العبوديّة، أو إظهارها مع عدم المانع، فلا يبعد الرجحان، إلا فيما يكره فيه الكلام، كما بعد قول: قد قامت الصلاه.

و من قال بالإخطار التزم بذلك في جميع الطاعات، فيلزم مخالفه علمه عمله؛ إذ يلزمه ما لا- يلتزم به من الإخطار، للصحة أو لتحصيل الأجر في عياده المريض، و تشييع الجنازه، و قضاء حاجه المؤمن، و زيارته، و إطعامه، و سقيه، و إدخال السرور عليه، و السلام عليه و جوابه، و صلّه الرحم، و الدعوات و التعقيبات، و الأذكار معدّداً له بمقدار تعدّدها و لو دخل في اسم واحد، لأنها بحكم الجزئيات التي هي بمنزله عبادات مكتررات، فيلزم في تسييح الزهراء عليها السلام و استغفار الوتر، و العفو فيه و التكبير أمام الزيارات و الذكر الواجب، و نحوها تعددها بعدادها.

و بناءً على اشتراط موافقه الواقع في نية الوجه كما يظهر من أكثرهم يلزم

١- في «ح» زياده: و دعوى الإجمال كدعوى الإجماع في محلّ المنع.

٢- انظر الكافي ٤: ٢٤٥ ح ٤، و الفقيه ٢: ١٥٣ ح ٦٦٥، و علل الشرائع: ٤١٣ ب ١٥٣ ح ١، و الوسائل ٨: ١٥٧ أبواب الحج ب ٢ ح ١٤، و ص ١٦٤ ب ٢ ح ٢٥.

بطلان حجّ من حجّ، و تصدّق من تصدّق، و عمل من عمل لوفاء نذر أو عهد، و نيابه من ناب عن رحم، و نحوهم بقصد الوجوب، فظهر بطلان السبب، و هو بخلاف المقطوع به.

و على ما ذكرناه كلّ من أخطر في التيه، أو ذكرها بقصد التعبد كان مشرّعاً.

### المبحث الثاني: في بيان ما يتوقف عليها:

الأصل في كلّ عملٍ مأمورٍ به أن يكون عباده مشروطه بها؛ لرجوع المقام إلى الجهل بالجزئية، لكونها جزءاً في نفسها، أو تقييدها، لاعتبار القيديّة؛ و لعموم ما في الكتاب المبين من قوله تعالى وَ مَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ (١). (٢) و قولهم عليهم السلام: «لا- عمل إلا بتيه» (٣)، و نحوه كثير في أخبار النبي صلي الله عليه و آله و سلم و الأئمّه الطاهرين عليهم السلام (٤).

ثمّ الأصل في كلّ فعلٍ كلّ (٥) أو جزء الاحتياج إلى تيه مستقلّه، استناداً إلى عموم الأدلّه و مقتضى القاعدة، إلا ما قام الدليل فيه على الاكتفاء بالتية الضمّيّة، و إغناء تيه الجملة عن التيه التفصيليّة، كالأجزاء (٦) المتضامه بعضها إلى بعض، الداخلة في مركّب لا يشبه الأعمال المتعدّده، كأجزاء الوضوء، و أغسال الأحياء، و الغسل الواحد من أغسال الميّت، و التيمّم، و الصلاه، و الصيام، و نحوها.

أمّا ذو الأجزاء المتفرّقه الشبيهه بالأعمال المستقلّه، كأغسال الميّت الثلاثه الداخلة تحت اسم غسل الميّت، و أجزاء الحجّ و العمره و نحوها؛ فعلى القاعدة لا بدّ فيها من تكرير التيه، و إن كانت صحّه بعضها موقوفه على صحّه البعض الآخر.

١- البيه: ٥.

٢- في «ح» زياده: في أظهر الوجوه.

٣- الكافي ٢: ٨٤ ح ١، التهذيب ٤: ١٨٦ ح ٥٢٠.

٤- انظر الوسائل ١: ٣٣ أبواب مقدّمات العبادات ب ٥.

٥- في «س»، «م»: لكلّ.

٦- كذا، و الأنسب: في الأجزاء.

و أمّا ما دخل تحت اسم واحد، لكن حكمه مستقلّ، لا يفسد بفساد الجزء الآخر، كأَيّام رجب و شعبان و شهر رمضان، و كلّ ركعتين من صلاه جعفر، أو الرواتب، و إن دخلت في اسم الزوال و العصر مثلاً و نحوها، فلا كلام في لزوم تكرّر التيه فيه.

و ما كان من الأجزاء الضمّية الصرفه لا حاجه فيه إلى التيه، و تيه الجمله مغنيه عن نيتها، فلو أتى بالأجزاء ساهياً أو ناسياً أو ناوياً فيها خلاف الواقع غفله لم يكن بأس، فإذا تجرّد العمل للواجب، أو الندب، و الأجزاء متوافقه، فالدخول في الضمن لا بحث فيه، و مع الاختلاف كالصلاه فيها الواجب و الندب، فله أن يقيدهما في المبدأ، فيقول: أفعل الواجب لوجوبه، و الندب لندبه.

و لا- يخلّ الفصل (١)، لحصول معنى الوصل أو ينوى الوجوب ابتداءً، و ينوى المندوب عند فعله، أو ينوى مطلق القربه، و لعلّ الأخير على المختار أولى.

و تيه الوجوب في الجميع على معنى حرمة تركه، و الندب في المجموع على معنى جواز تركه، غير خالٍ عن الوجه.

و لزوم إتمام العمل لحرمة قطعه لا يقتضى وجوب (٢) الأجزاء، و لا كلام في تيه الأجزاء ضمناً، أو جميعها مفضّله لإفادتها تيه الجمله و زياده.

و أمّا تيه الجزء بشرط الانضمام فهو راجع إلى ما تقدّم، و تيته بشرط لا فاسده، و لا بشرط؛ يحتمل فيها الصحه، نظراً (٣) إلى أنّ تيه القربه قضت بالتعيين، لأنّ القربه لا- تتحقّق فيه إلا- مع انضمامه، و ذلك مغنٍ، و هو حقّ فيما لم يكن ذكر العنوان معتبراً في تحقّق العمل فيه، أو موافقه الأمر.

و لا- حاجه إلى معرفه حقيقه العباده و أجزائها تفصيلاً، و لا- معرفه الواجب من المندوب، و لا- الداخِل و الخارج فيها و في أبعاضها، كما لا يجب بين الأشدّ و الأضعف في الواجبات و السنن؛ و إلا لم تصحّ عباده أكثر المكلفين، لخفاء الحقائق، و جهل كثير

١- في «س»، «م»: الفعل.

٢- في «م» زياده: تيه.

٣- في «س»، «م»: فنظر.

من الأجزاء، و تعسير الفرق (١) بين الواجب و الندب، و بين الواجب الداخلى و الخارج، كمتابعه الإمام، و المندوب الداخلى و الخارج.

و حيث كان الحق أنه لا تلزم الموافقه مع الواقع فى نية الوجوب و الندب، فلا يلزم تغيير (٢) النية للوجوب إذا طرأ طارئ الندب، كما إذا دخل جماعه فى صلاه الجنازه منفردين، أو فى جماعتين، و أتم البعض قبل البعض، و كذا ما يشابهها من الواجبات الكفائيه، و كما إذا نذر أو حلف أو عاهد على عباده معلقاً على شرط فزعم تحقق الشرط و نوى الوجوب، فانكشف الخلاف.

و لا- تغيير نية الندب إلى الوجوب، كما لو طرأ الوجوب فى الأثناء كما فى ثالث الاعتكاف، و كما فى النذر و شبهه بصوره الدعاء، أو بنحو أن ينذر إتمام عباده و دخل فيها (٣) و البلوغ إذا حصل فى الأثناء.

ثم بناءً على أن الأصل كون العمل عباده، البناء عليها حتى يعلم الخلاف، فغسل الميت منها، و كذا التسميه فى الوضوء و غسل الكفين، و المضمضه و الاستنشاق فيه و فى الغسل بمقتضى القاعده، فلو أتى بها بغير نية أُعيدت.

و أما غسل الكفين للأكل و الوضوء و غسلهما مع المضمضه و الاستنشاق، فحالتها كحال غسل الأختاب، لا تدخل فى العبادات.

و شروط العبادات قد تكون من العبادات، كفعل الطهارات من الأحداث، فيلزم قصدها و نيتها، و منها غير عبادات، كأثر طهاره الحدث (٤) (و قابلته اللباس) (٥) و المكان و الوقت و القبله، و هذه لا- يشترط استحضارها مع الغفله عنها، فإذا أتى بالعباده المشروطه بها ذاهلاً عن تلك الشرائط فلا بأس، نعم لو كان متفطناً لها لم يمكن قصد

١- فى «س»، «م»: و تعسره و الفرق.

٢- فى «ح»: تعيين.

٣- فى «ح»: إتمام عباده دخل فيها إن حدث كذا.

٤- فى «م»: الخبث.

٥- فى «م»، «س»: و اللباس.



القربه منه إلا بعد إحرازها.

و لو كانت العباده ذات جزئيات، إذا انفردت استقلت، و إذا اجتمعت انضمت كأبعض الزكاه و الخمس و الكفارات و نحوها فإذا اجتمعت أغنت نيه الجملة، و كل منفرد يحتاج إلى نيه مستقله.

و يجب الاقتران بين النيه و المنوى اقتراناً عرفياً لا- حكماً، و تظهر الثمره على القول بالإخطار؛ و على القول بأنها انبعثت النفس على الفعل لله تعالى يلزم الاقتران إلا نادراً.

و المقدمات القريبه كالبسمله فى الوضوء، و غسل الكفّين، و المضمضه و الاستنشاق فيه و فى الغسل اقتران النيه بها كاقترانها بالأجزاء.

و الظاهر من السيره القاطعه أنّ الحكم لا يجرى فى مقدمات الصلاه من أذان أو إقامه أو دعوات بعدها، أو التكييرات الست، و أنّه لا بدّ من اقتران النيه بتكبيره الإحرام.

و قد تكون نيه القربه من جهه الخصوصيه مفسده، كمن نذر جمعه أو ظهرأ، أو قصرأ أو تمامأ، أو ذكراً أو قراءه أو سوره، أو نحو ذلك فى مقام التخيير، فجاى بخلافه، فإنّه إن قصد التقرب بوفاء النذر بطل عمله، و إن قصد المعصيه صحّ.

و لا- يجوز القرآن فى النيه بين العبادتين المترتبتين كوضوء و غسل، أو بينهما و بين الصلاه، أو بين الصلاه و الحجّ أو العمره و هكذا؛ لأنّ لكلّ عمل نيه كما يظهر من الأخبار.

### المبحث الثالث: فى أحكامها،

#### اشاره

و هى عديده:

#### منها: أنّها شرط فى الصلاه و غيرها من العبادات لا شرط،

و تظهر الثمره فى أنّها لا تفسد مع الإتيان بها خلواً من بعض شرائط تلك العباده التى هى شرط فيها، فإنّها لم تفسد لأنّها ليست منها.

فتيه الصلاه مثلاً بناءً على أنّها الإخطار إذ لو كانت هى القصد الباعث انتفت

الثمره أو ضعفت لو صادفت عدم شرط، من طهاره حدث أو خبث أو لباس أو قابليه زمان أو مكان، و قد حصلت منطبقه على آخر جزء منها، أو قارنت وجود مانع من كلام أو ضحك أو أكل أو شرب و هكذا، بأن قارنت حال ارتفاعه بحيث لم تفت المقارنه فيها وقعت صحيحه، كما فى المقدمات الخارجه من التكبيرات الست و نحوها.

و فى توزيع الأجره لو عجز عن الإتمام، و فى تقييد الوقت فى أسباب الالتزام، و فى احتسابها للنائب و (١) المنوب عنه و فى حرمة قطع العمل (٢)، و فى الدخول تحت أصلى الخطاب، و تحت استحقاق الثواب و العقاب (٣) (و فى الالتزام بعدد من أجزاء العبادات مبيناً، أو الالتزام بشىء من أجزاء العبادات) (٤). و قد بينى عليه (٥) مسأله الفصل و الوصل و الزيادة للركن و نحوها.

و لا يبعد القول بأن شرائط الصلاه جاريه فيها؛ لظاهر التأسي، و الأقوى ما تقدم.

و ما يتخيل من أنه من الشك فى شرط العباده؛ لأن شرط الشرط شرط، مردود، بأن التيه ليست من العبادات، فتحكم فيها العمومات و تصح، كما فى غسل الوجه و نحوه من الشرائط. نعم الأقوى شرطيه القيام فيها، لوضوح التأسي فيها، و دلالة السيره عليها، فىكون فيها بمنزلتها فى الركيته.

### و منها: أنه يلزم استمرارها حكماً إلى تمام العباده

و منها: أنه يلزم استمرارها (٦) حكماً إلى تمام العباده (٧)

بمعنى أن لا ينقضها بما ينافى القربه حتى تتم الأجزاء، سوى آفات الإحرام، و يمكن إلحاق القيام (٨) به، لأنها

١- فى «ح»: أو.

٢- فى «ح»: و فى حرمة القطع فى وجه.

٣- فى «ح»: زياده: و كيفيه الإيجاب.

٤- بدل ما بين القوسين فى «ح»: و فى الالتزام بعدد من أجزاء العبادات أو الالتزام بشىء إن نسي جزءاً من العباده من أجزاء العبادات مبيناً.

٥- فى «ح»: عليه.

٦- فى «ح»: زياده: فعلاً فى الصلاه إلى منتهى تكبيره الإحرام فى وجه قوى و.

٧- فى «ح»: زياده: مطلقاً خصوصاً فى المنفصله كتيه الصوم.

٨- فى «ح»: الصيام.

عبادات أعنت فيها التيه الضميتيه عن المطابقية، فالرياء في بعض أجزائها كالرياء في جملتها واجبه كانت أو مندوبه، أو بعض ما دخل فيها و احتسب عرفاً منها حتى يصدق فيه الرياء في العباده مبطل لها، خصوصاً في المنفصله كتيه الصوم.

أما ما لم يحتسب منها (١) كالرياء في إعطاء زكاه أو خمس أو صدقه مندوبه و نحوها فيها؛ فلا تبعث على الفساد.

و حصول الرياء مفسد للزكاه و الخمس و نحوهما من الأمور المتعلقة بالفقراء و غيرهم من المصارف العامه، إلا إذا كان الدافع مجتهداً و قد قبض من نفسه أو من غيره (عن المصرف كائناً ما كان، فلا تلزم النيه؛ لأن دفعه دفع أمانه و قد تمت العباده بقبضه) (٢) بحسب الولاية، أو جبراً مع الامتناع، و قد يقال بلزوم نيابته في التيه حينئذٍ عن المصرف العام كائناً ما كان دون الوكاله عن الدافع.

و العُجب المقارن كالرياء المقارن، و المتأخران لا يفسدان.

و إدخال قصد فوائد الدنيا في الأثناء على وجه يفسدها لو كان في الابتداء أيسر من مسأله الرياء؛ لأن إفسادها خاصّ بالفعل مع العمد بلزوم الزيادة بالإعاده دون (القول) (٣) إلا بما قضت بإدخاله في كلام الادميين.

و الاستمرار على تيه القربه ليس بشرط في حق الساهي و الغافل، كما أنّ الاستمرار على الجزم في إتمام العمل ليس بلازم مع السهو و خلافه، فلو عزم على القطع أو تردّد فيه و لم يخلّ بشيء من الشرائط فلا بأس به على إشكال.

و أمّا إذا عزم على قطع الصوم بالسفر أو بشرب الدواء أو الاحتقان ذاكراً للصوم أولاً، أو عزم على قطع غسل أو وضوء أو صلاه و نحوها؛ لتوهم حصول المفسد فيها، و انكشف الخلاف من حينه، فلا ينبغي الشك في عدم الفساد، كما يؤذن به قصد الخروج بالتسليم ثم ذكر النقصان و نحوه، و قولهم: إنّ فعل التكبيره الإحراميه الزائده

١- في «ح» زياده: و إن كانت عباده.

٢- ما بين القوسين أثبتناه من «ح».

٣- بدل ما بين القوسين في «ح»: المقارنه و لا إفساد بالقول.

و سائر الأركان الزائده و المفطرات عمداً مفسده.

و ربما يفرّق بين العزم على القطع لتوهم الانقطاع، و بين غيره، أو يفرّق بين العزم على القطع المأذون به شرعاً و غيره، و بين نية القطع و القاطع، أو بين نية القطع من حينه بأن ينوى ترك الفعل كذلك و بين أن ينويه فى زمان متأخر، و بين العمل الموصول كالصلاه، و المفصول كالوضوء و الغسل، و يختلف الحال بأخذ ذلك فى الابتداء أو فى الأثناء، و تختلف الأحكام باختلاف الأقسام.

و الذى يظهر بعد إمعان النظر أنّ اللانزم فيها إنّما هو اقترانها بالعمل ابتداء، و لا ينافيها إلا ما ينافى معنى العباده و العبوديه، و الرياء و نحوه ممّا قام الدليل عليه.

و أنّ الباء فى قوله: «إنّما الأعمال بالنيات» (١) و «لا- عمل إلا بنية» (٢) إلى غيرهما من الأخبار، للمصاحبه دون التلبس، كما فى قوله صلى الله عليه و آله و سلم: «لا صلاه إلا بطهور» (٣)، و «لا صلاه إلا بفاتحه الكتاب» (٤).

### و منها: أنّها قد يدخل الشئ من نوع فى حكم ما هو من نوع آخر بمجرد قصده و إرادته فى المقامات العرفيه و العاديه،

كما يحتسب المولى لعبده العاجز عن القيام أو العاجز عن الكلام جلوسه بقيامه، و إشارته بكلامه؛ مع علمه بقصده لهما، و إنّما تركهما للعجز عنهما، و إلا فهما عين مطلبه و مقصده فى خدمته و مخاطبته، فيعطيه أجر القائمين، و يدنيه منه دنو المتكلمين و يجرى ذلك فى الأحكام الشرعيه.

فقد أقام الشارع و له الحمد إشاره الأخرس فى أقواله فى عباداته، و معاملاتة، و أحكامه، و نذوره و عهوده و أقسامه، بل مطلق العاجز عن الكلام، مقام الكلام.

فالإشاره فى بيعه و معاطاته و إجارته و وقفه و هبته، و نكاحه و طلاقه و قذفه و كذبه

١- التهذيب ١: ٨٣ ح ٢١٨، و ج ٤: ١٨٦ ح ٥١٨، أمالى الطوسى: ٦١٨ ح ١٢٧٤، الوسائل ١: ٣٤ أبواب مقدّمه العبادات ب ٥ ح ٦، ٧، ١٠.

٢- الكافى ٢: ٨٤ ح ١، التهذيب ٤: ١٨٦ ح ٥٢٠، أمالى الطوسى ٥٩٠ ح ١٢٢٣، الوسائل ١: ٣٤ أبواب مقدّمه العبادات ب ٥ ح ٩.

٣- الفقيه ١: ٣٥ ح ١٢٩، التهذيب ١: ٤٩ ح ١٤٤، و ص ٢٠٩ ح ٦٠٥، و ج ٢: ١٤٠ ح ٥٤٥، الاستبصار ١: ٥٥ ح ١٥.

٤- الاستبصار ١: ٣١٠ ح ١١٥٢، الوسائل ٤: ٧٢٣ أبواب القراءه ب ١ ح ٦١.

و غيبته و غنائه، و هكذا على نحو واحد، لا فارق بينها سوى القصد.

و أفعال العجز مقام أفعال القدره، فأقام الجلوس للعاجز عن القيام مقام القيام، و قيام العاجز عن الجلوس مقام الجلوس مع صدق التيه لهما كما عيّن مثلها من المشتركات بالتية، فالمدار على التيه إن خيراً فخير، و إن شراً فشر.

فمن قصد بإشارته التوحيد دخل في الموحّدين، أو قصد كلمه الكفر كان من الكافرين الأصليين أو المرتدّين، و كذا جميع الطاعات و الآثام المتعلّقه بالكلام من الواجبات و المستحبّات، من قراءه قران أو أذكار أو زيارات أو دعوات أو تعقيبات.

فلو أشار الأخرس في صلاته قاصداً لكلام الآدميين، أو السلام متعمّداً بطلت صلاته، و ساهياً مرّه لزمه سجود واحد، و مرّات سجودات، و لو قصد الرياء في إشارته الاتى بها، عوضاً عن الذكر الواجب عليه أو قراءته، فلا تأمل في فساد صلاته إلى غيرهما من الأحكام.

و لو قصد العاجز عن القيام في جلوسه للفريضة الجلوس بطلت صلاته، و لو قصد القيام صحّت، و له ثواب القائم في نوافله مع قصده، و الجالسين مع عدمه، فله احتساب الركعه بركعه بقصد القيام، و الركعتين بركعه (١) بقصد الجلوس. و احتساب ركعتي جلوسه بركعتي قيام في صلاه الاحتياط مع نيته، و بركعتي جلوس مع عدم نيتهما، و هكذا.

و في حكم العاجز عن القيام في نذر القيام مثلاً، و القراءه و الذكر، و نحوهما ممّا يتعلّق بالكلام في الوقت الخاصّ وجهان: الرجوع إلى البدل، و الانحلال، و الأقوى الأوّل.

و الراكب و المضطجع إن ألحقناهما بالجالس و القائم أو ألحقناهما معاً بالجالس كان الحكم على نحو ما مرّ.

و إن بنينا على أنّهما قسم ثالث أشكل الأمر في إلحاقهما بالقائم، فيكتفى بركعه

منهما حيث تلزم الركعه القياميه، أو بالجالس فيجب الإتيان بالركعتين، أو يفرّق بين الأمرين، فيكتفى بالركعه فى الركوب، و يلتزم فى الاضطجاع بالثنتين. و العمل بالاحتياطين.

و إعادته الصلاه من رأس لا يخلو من رجحان، كما أنّ القول بالفساد غير بعيد عن السداد.

### و منها: أنه على العامل النيّه فى العباده البدنيه

كما يظهر من الآيات القرآنيه (١)، و السنّه النبويه (٢)، و للأصل المقرّر بوجوه إذا كان من أهلها، و لا يكتفى بنيه المباشر النائب عنه فى مباشره بدنه مع عجزه عن العمل و إمكانها منه.

و لو تعدّد العاملون مباشرين أو نائبين فى موضع تصحّ النيّه منهم، كما فى عباده الأموال أو تغسيل الموتى أو إحجاج الطفل، فإن ترتّبوا و توزّع العمل عليهم، يتولّى كلّ واحد منهم نيّه الجزء الذى فعله؛ قاصداً لكونه مكتملاً للعمل.

و إن أتوا به مجتمعين نوى كلّ واحد منهم العمل على وجه الشركه. و إذا ظهر فساد فى نيّه أحدهم بعد العمل (٣) أُعيد الجزء الذى فعله، و ما ترتّب عليه فى القسم الأوّل، و الجميع فى القسم الثانى.

و لو نوى أحدهم تمام العمل ثمّ عرض له عارض أو انعزل صحّ ما عمل، و أتّم غيره العمل بنيه جديده يقصد بها إتمام العمل.

### و منها: أنه لو ردّ النيّه بين نوعين من العمل بطل العمل، و بين الفردين (لا مانع؛

إذ الإبهام فيها لا يرتفع إلا بتمام العمل، هذا) (٤) إن لم يكن للفرد مطلوبيه لا مانع، إذ ليس ترديد فى عباده، بل العباده على هذا معيّنه على إشكال.

١- الإسراء: ٨٤ و منها قوله تعالى كُلُّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ. و الشاكلة فى الآيه مفسّره بالنيّه فى الروايات، انظر الكافى ٢: ٨٥ ح ٥، و تفسير نور الثقلين ٣: ٢١٤ ح ٤١٧، و تفسير الدر المنثور ٥: ٣٣٠.

٢- الوسائل ١: ٣٣ أبواب مقدّمه العبادات ب ٥.

٣- فى «س»: أحدهم بعمد.

٤- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

### و منها: أنه لا تجوز تبتان لعملين في عمل واحد لا ابتداء و لا استدامة،

فإذا دخل في عمل بتيه استمرّ عليه، و لم يجز عدوله إلى عمل آخر إلا في بعض الأقسام كما سيجيء بيانه.

و لا- يجوز قيام العمل الواحد مقام عمليين مع تبتيهما أو تبتيه أحدهما، إلا- فيما قامت عليه الحجّة؛ للأصل و ظاهر الأدلّه، كما لا يجوز جمع عمليين مستقلّين أو مترتّبين بتيه واحده، إلا فيما يقع فيه الإشاعه، كدفع قدر من المال من هاشمى إلى مثله، على أن يكون نصف منه زكاه، و نصف خمساً.

### و منها: أن تبتيه الطاعه طاعه يتاب عليها، و إن لم يترتبّ عليها عمل لحصول مانع، و تبتيه المعصيه قبيحه و معصيه.

و ربما دخل بعض أقسامها في الكبائر العظام، كتيه قتل نبى أو إمام.

لكنّ الذى يظهر من الأدلّه أنه لا- يعاقب الناوى إلا بعد فعل المعصيه (١) و فى العقاب عليهما معاً أو على المعصيه وحدها و جهان، و الظاهر أنّ العفو مختصّ بأهل الإيمان دون غيرهم.

### المبحث الرابع: فيما تضمّن لزوم المحافظه عليها

المبحث الرابع: فيما تضمّن لزوم المحافظه (٢) عليها

و كفى بالعقل شاهداً عليه، بعد حكمه بوجوب شكر المنعم ثمّ فى كلّ ما ورد فى الكتاب و السنّه من الأمر بالعباده و العبوديه و السمع و الطاعه و الامتثال و الانقياد و التسليم و الإخلاص و نحوها أبين شاهد على ذلك؛ لتوقفها عليها.

و كذا الأخبار البالغه حدّ التواتر المعنوى، كقوله صلى الله عليه و آله و سلم فى عدّه أخبار: «لا قول إلا بعمل، و لا عمل إلا بتيه، و لا قول و لا عمل إلا بإصابه السنّه» (٣)

١- قرب الإسناد: ٩ ح ٢٨، التوحيد: ٤٠٨ ح ٧، الوسائل ١: ٣٦ أبواب مقدّمه العبادات ب ٦.

٢- فى «ح»: المخالفه.

٣- الكافى ٢: ٨٤ ح ١، التهذيب ٤: ١٨٦ ح ٥٢٠، بصائر الدرجات ٣١٠ ح ٤، الوسائل ١: ٣٣ أبواب مقدّمه العبادات ب ٥ ح ١ ٤.

و قوله: «إنَّما الأعمال بالنتيات» (١) و قوله: «إنَّما لكل امرئ ما نوى» (٢) و نحو ذلك.

و هذه الأخبار يمكن أن يراد بالنتية فيها المعنى الأخصّ، و هى المقرونة بقصد القربه، و بالعمل العباده بالمعنى الأخصّ أيضاً، فيكون النفي على حاله؛ و أن يُراد المعنى الأعمّ، فتعمّ العبادات و المعاملات، و يكون النفي نفي الصحه؛ لأنّه أقرب إلى حقيقه النفي من نفي الكمال.

و من جملة ما دلّ على مزيتها و شدّه العناية بها قوله عليه السلام: «تبه المؤمن خير من عمله» (٣)، و فى روايه: «أفضل من عمله» (٤)، و فى أخرى: «أبلغ من عمله» (٥).

و أورد بعضهم إشكالاً فى المقام حاصله: أنّه كيف تكون التيه أفضل من العمل، مع أنّه المتضمّن للتعب و المشقّه، و أفضل الأعمال أحزها (٦)، مضافاً إلى أنّه المقصود بالأصالة و التيه من التوابع، مع أنّ مدح العاملين و العابدين و المصلّين و الراكعين و الساجدين و نحوه مبنى على العمل (٧).

و فيه مع ما فيه من أنّ المراد بالأحزم المجانس و ما استند إلى الذات، و أنّه لا مانع من أفضليته التابع على المتبوع من غير وجه التبعية، و أن زياده المدح لا تستلزم الأفضليته، مضافاً إلى أنّه ربّما كان بسبب التيه أنّه يمكن توجيهه بوجوه عديده.

أولها: أنّ المراد به أنّ تيه المؤمن بلا عمل خير من عمله بلا تيه.

ثانيها: أنّه عامّ مخصوص، و المراد به أنّ تيه الأعمال الكبار خير من الأعمال الصغار.

ثالثها: أنّ التيه قد تتعلّق بالاستداه على العمل، فيثاب عليها بذلك النحو،

١- التهذيب ٤: ١٨٦ ح ٥١٨، أمالى الطوسى: ٦١٨ ح ١٢٧٤.

٢- التهذيب ٤: ١٨٦ ح ٥١٨، أمالى الطوسى: ٦١٨ ح ١٢٧٤.

٣- الكافى ٢: ٨٤ ح ٢، المحاسن: ٢٦٠ ح ٣١٥، الوسائل ١: ٣٥ أبواب مقدّمه العبادات ح ٣.

٤- الكافى ٢: ١٦ ح ٤، و فيه: التيه أفضل من العمل، علل الشرائع: ٥٢٤ ح ٢، الوسائل ١: ٣٨ أبواب مقدّمه العبادات ب ٦ ح ١٧.

٥- أمالى الطوسى: ٤٥٤ ح ١٠١٣، الوسائل ١: ٤٠ أبواب مقدّمه العبادات ب ٦ ح ٢٢.

٦- هذا مضمون ما روى عن النبىّ (ص)، أورده ابن الأثير فى النهايه ١: ٤٤٠، و الطريحي فى مجمع البحرين ٤: ١٦.

٧- البحار ٦٧: ١٨٩ كتاب الإيمان و الكفر ب ٥٣.



و يكون الجزاء فى مقابلتها الخلود فى الجنة، و قد ورد فى بعض الأخبار تعليل الخلود فى الجنة به، و الخلود فى النار بما يقابله (١).

رابعها: أنّ التّيه خيرها مستمر، و العمل منقطع.

خامسها: أنّها لا يدخلها الرياء لخفائها، دونه.

سادسها: أنّها لا تكون إلا على الحقيقه، و العمل قد يكون صورياً لمثل التقيه.

سابعها: أنّ «من» للبيان، و المراد أنّها من جمله عمل الخير.

ثامنها: أنّها لا يتصوّر العجز عنها بخلافه، فإنّه ربما امتنع لذاته.

تاسعها: أنّها من عمل السرّ، و عمل السر فى حدّ ذاته أفضل.

عاشرها: أنّه صلّى الله عليه و آله و سلم قال ذلك فى حقّ مؤمن أراد أن يعمل بناء جسر، فسبقه عليه كافر فعمله (٢).

حادى عشرها: أنّه تيه المؤمن لعمله الفاسد خير من عمله.

ثانى عشرها: أنّ تيه المؤمن لعمله الذى لم يعمل خير من ذلك العمل.

ثالث عشرها: أنّ نوع التيه خير من شخص العمل.

رابع عشرها: أنّها تدلّ على صفاء الباطن و حسن الاعتقاد.

خامس عشرها: أنّ التيه خير محض لا تعب فيها، بخلاف العمل.

سادس عشرها: أنّ العمل ربما احتاج إلى الات و شرائط فيمتنع لامتناعها، بخلافها.

سابع عشرها: أنّ «من» تعليليه، فيراد أن خيرها من جهه العمل.

ثامن عشرها: أنّ الثواب المقرّر على تيه العمل أكثر ممّا قرّر عليه؛ لأنّها أكثر أفراداً من العمل.

تاسع عشرها: أنّ التيه تتعلّق بجميع الأفعال دفعه واحده، فيثاب على الجميع، بخلاف العمل.

العشرون: أنّ تيه المؤمن خير من العمل الذى يثاب عليه بلا تيه، كمكارم الأخلاق.

- ١- الكافي ٢: ٨٥ ح ٥، المحاسن: ٣٣١ ح ١٩٤، الوسائل ١: ٣٦ أبواب مقدّمة العبادات ب ٦ ح ٤.
- ٢- مجمع البحرين ١: ٤٢٣.

الحادى و العشرون: أنّها لا يدخلها العجب.

الثانى و العشرون: أنّها لا تحتاج إلى مثونه التعلّم.

الثالث و العشرون: أنّ العمل لا يخلو من شروط و منافيات، بخلافها.

الرابع و العشرون: أنّ التّيه قد تجعل العمل الواحد عمليين أو أعمالاً فى باب التداخل دونه.

الخامس و العشرون: أنّ التّيه بلا عمل تستتبع الأسف على الفوات و التأذى من جهته، و هو أكثر ثواباً من العمل (١).

السادس و العشرون: أنّها علّه لوجود العمل و صحّته، فهى أشرف من المعلول.

السابع و العشرون: جعلها غير العباده كالتجاره و النكاح و نحوهما عباده، و العباده عباده أخرى، و العمل لا يفعل ذلك.

الثامن و العشرون: أنّ التّيه عليها مدار العقود و الإيقاعات و أكثر الأحكام، بخلاف العمل.

التاسع و العشرون: أنّ التّيه قد تجعل العمل للغير، كتّيه النائب فى العمل.

الثلاثون: أنّ فساد العمل لا يبطل أثر التّيه، بخلاف العكس.

الحادى و الثلاثون: أنّ التّيه روح العبوديّه، و العمل صورته ظاهريّه؛ إلى غير ذلك من الوجوه المحتمله.

و يعلم من ذلك توجيه آخر للحديث، و هو: أن تّيه الكافر شرّ من عمله.

ثمّ إنّ ما اشتمل عليه قولهم عليهم السلام: «إنّما لكلّ امرئ ما نوى» عامّ مخصوص، أو يُراد على وجه الاستحقاق؛ لانخرام القاعده فى عدّه مواضع:

كتّيه صوم شعبان فى يوم الشك و (٢) احتسابه من رمضان إن بان، و صلاه الاحتياط فى انقلابها نفلاً فى أحد الوجهين مع ظهور عدم الاحتياج، و الزيارات فى انقلابها حجّات، و تضاعف العبادات مع قصد الواحد فى الأوقات و الأمكنه المشرفات،

١- هذا الاحتمال بكامله غير موجود فى «س»، «م»، و منه اختلفت الأرقام التاليه؛ و المثبت هو المطابق ل «ح».

٢- فى «ح»: و فى.

و احتساب الاشتغال بتعداد الحَبَات المصنوعه من التربه الحسينيه تسييحات إن بنى على الظاهر فيهنّ.

و مكارم الأخلاق فى احتسابها طاعات يؤجر عليها بغير نيّه، فإنّ ما كان منها عن انقياد النفس و انجذاب القلب من دون تحريك قصد القربه إلى الله تعالى، كالرحمه و الكراهه و الشجاعه، و السخاوه، و الغضب، و الأدب، و التواضع، و البشاشه فى وجوه الأخوان و نحوها من دون قصد القربه، و إن رجع إليها بالأخره أرجح ممّا تضمّنه منها.

و يلحق بذلك أجزاء العباده إذا خلت عن القصد، أو اقترنت بقصد الخلاف، كأن يقصد بإحدى السجدين أولهما فتتكشف الثانيه، أو بالعكس، و بالتشّهد التّشّهد الأخير و بالعكس فيظهر الخلاف، أو سوره بعد الدخول غير ما دخل فيه.

و يجرى مثله فى المعامله كما إذا وهب أو باع أو أجر أو فعل نحوها بقصد، ثمّ قصد قصداً آخر قبل الفراغ.

و هذا فى باب السهو و النسيان لا كلام فيه، و فى التعمّد لا تخلو الصّحّه من قوه ما لم يستتبع تشريعاً فى عبادته.

و ذلك كلّه باعتبار تأثير التّيه السابقه، و ربما يدخل فى قسم المنوى باعتبارها.

و مثل ذلك ما إذا نوى بسوره الفاتحه جزء الركعه الثانيه، فظهرت فى إحدى ركعتى التسييح، و إن قرأ السوره بعدها كانت زياده غير مضرّه.

و من هذا القبيل الدعاء الملحون مع تعلق القصد به، بيدل عند الله بالفصيح.

و الظاهر لحوق الأذكار المستحبات و الزيارات بذلك، و فى الواجب بالعارض منها إشكال.

### المقصد الثانى: فى الإسلام

فلا تصحّ عبادته غير المسلم من جميع أصناف الكفّار ممّا يدخل فى العبادته بالمعنى الأخصّ.

و أمّا ما وجب ممّا لا يشترط بالتّيه من كفن و دفن و وفاء دين و إنفاق و مكارم

أخلاق و قسم و نحوها و ما لزم من تروك محرّمات مثلاً فلا مانع منها بعد الامتثال.

و أمّا وقفهم و عتقهم و نحوها فيجرى حكم الصّحّه فيها تبعاً لمذهبهم؛ لأنّ القربه المعتبره في مثلها ليست كالمعتبره في العبادات الخاصّه المعتبره فيها القربه، المترتب عليها المنافع الأخرويّه؛ بل إنّما يلحظ فيها قصدها نفعت أو لم تنفع.

و يجب عليه فعل الواجبات، و ترك المحرّمات، و يطلب منه فعل المندوبات و ترك المكروهات مع الكفر.

و الفرق بين تعلق الحكم ما دام الوصف، و تعلّقه بشرط الوصف واضح، فيرجع إلى الأمر بالإسلام ثمّ العباده.

و ما يسقطه الإسلام تفضّلاً لا ينافي تعلق الأمر به قبل حصوله، فإسقاط القضاء و نحوه بالإسلام لكونه يجب ما قبله من عبادات مقضيّه، و جنایات بدنيّه، و مال مأخوذ في الخوف أو مطلقاً على وجه الغصبيّه، و حدود و تعزيرات شرعيّه لا ينافي الأمر به قبله، و لا يقبل منه عمل، شرط بالتيه أو لا (١)، على وجه استحقاق المثوبه إلا تفضّلاً.

و تخصيص الخطاب بالمؤمنين في كثير من الآيات لأنهم المشافهون، و أنّهم هم المنتفعون.

و لا- واسطه بين الإسلام و الكفر في المكلفين إلا- فيمن لم تبلغه الدعوه، أو كان في مقام النظر، مع احتمال دخولهم في ثاني القسمين، و إن لم يكن عليهم مؤاخذه في البين.

ثمّ العقائد الأصوليّه:

منها: ما يقتضى عدم العلم بها فضلاً عن العلم بعدمها، مع الظنّ أو الشكّ أو الوهم التكفير، كوجود الصانع، و نفى الشريك عنه و قدرته، و علمه، و حياته و نبوّه النبيّ، و وحدته، و ثبوت المعاد و تجسيمه.

و منها: ما يقتضى العلم بعدمها دون عدم العلم بها ذلك، كنفى الجسميّه و العرضيّه،

١- في «ح» زياده: و ما ورد ممّا ينافيه لا يبني العمل به.

و الحلول و الأتحاد، و المكان و الزمان، و نحوها مع العلم بلوازمها.

و منها: ما لا يقتضى شىء منهما ذلك، كمعاد البهائم، و وضع النار لأطفال الكفار، و كون الأعمال توزن بعد التجسيم أو العاملين و نحوها.

ثم الكفر ضروب كثيرة و أقسام عديده:

كفر الإنكار بمجرّد النفى أو مع إثبات الغير، و كفر الشكّ (فى غير محل النظر أو و لوفيه، و لو كان بعذر) (١)، و كفر الجحود بخصوص اللسان، و كفر النفاق بخصوص القلب، و كفر العناد، بأن يجتهد فى هدم أصل من الأصول مع اعتقاده له و إقراره به؛ و هذه جاريه فى الربوبيه و النبوه و المعاد، و كفر الشرك، و هو جارٍ فى الأولين دون الثالث إلا على وجه بعيد، و كفر النعمه.

و كفر هتك الحرمه بقولٍ أو فعلٍ يتعلّق بالله، أو النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم، أو الزهراء عليها السلام، أو الأئمّه عليهم السلام أو الإسلام، أو الإيمان، أو القرآن، و نحو ذلك.

و كفر إنكار ضرورى الدين ممّن كان بين أظهر المسلمين، و لم تسبقه شبهه تمنعه عن اليقين، و كفر النصب و كفر السبّ و إن أمكن دخولهما فيما سبق، و كفر البراءه، و كفر الادّعاء.

ثمّ إنّ الكفر بأقسامه مشترك فى حكم التنجيس، و حرمان الإرث من المسلم، و عدم الولايه له عليه، و عدم المناكحه دواماً ابتداءً داخلًا و مدخولاً عليه.

ثمّ بعض أقسامه منحصر فى نفسه و عرضه و ماله كالمعتصمين، و بعضهم حكمهم بعد ما مرّ القتل دون غيره من استباحه مال أو سبى كالمتردين، و قد يستباح المال فقط، أو السبى فقط، أو هما على اختلاف الشرط فى الاعتصام.

و الظاهر أنّ السبى لا يسوغ فى حقّ كل متشبّث بالإسلام، و إن قلنا بجواز القتل و أخذ المال فى بعض الأحوال، و سيجىء تمام التحقيق فى أحكام النجاسات إن شاء الله تعالى.

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

## المقصد الثالث: في الإيمان

و يتحقق بإضافه اعتقاد العدل و الإمامه مع الأصول الثلاثة الإسلاميه، فلا تصحَّ عباده غير الإمامي من فرق المسلمين، إن جعلنا الصحه عبارته عن موافقه الأمر، أو عمّا أسقط القضاء بنفسه.

و إن أطلقنا في الإسقاط صحّت عبادته على بعض الوجوه، كما إذا أتى بها ثم أمن بعد خروج وقتها، و كان أتياً بها على وفق مذهبه، فإنّه لا يجب قضاؤها عليه.

و ربما يقال بالصحّه من حين وقوعها من غير شرط كما تنبئ عنه الأخبار الدالّه على صحّه حجّتهم و مشغوليّه ذمهم بطواف النساء (١)، و كذا في باب نيّه الإحرام من أنّهم يحلّون و يعقدون.

و ربما يقال: بأنّ للإحرام و الحجّ خصوصيّه. أو يقال: بإجزائهما مع الفساد، أو الصحّه حين وقوعها كذلك، و الدوام على الخلاف يفسدها، أو يقال: بصحّتها معلّقه على الإيمان اللاحق، فإذا حصل صحّت، أو انكشفت صحّتها، و الأوّل أولى.

و الظاهر أنّ الحكم جارٍ في الفرائض و النوافل، و في العمل لنفسه و التحمّل عن غيره، و في الماليات المتعلّقه بنفسه، كما لو نذر أكلاً أو شرباً، أو بالأعم من أهل الحقّ و غيرهم أو المتعلّقه بأهل الحقّ لكنّه جعلها في موضعها مع جواز ذلك في مذهبه.

و المرتدّ عن باطل إلى باطل يدخل في الحكم إن عمل على وفق مذهبه الثاني، و لو لم يختار له مذهباً و عمل، أو عمل على وفق أهل الحقّ معرضاً عن مذهبه، فعليه القضاء، و لو ترك ما هو ركن في مذهبنا (٢) غير ركن في مذهبه صحّ، و بالعكس فسد.

و لو كانت العباده دخيله في المعاملات من وقف أو عتق و نحوهما حكمنا بصحّتها، فمساجدهم كمساجدنا، و مدارسهم و كتبهم الموقوفه و نحوها حالنا كحالهم فيها، أو هي خاصّه بنا؛ لأنّ الغرض من الوقف الأعمال الصحيحه، و لا تقع إلاّ منّا،

١- الوسائل ١: ٩٧ أبواب مقدّمه العبادات ب ٣١ ح ١، و ج ٨: ٤٢ أبواب وجوب الحجّ ب ٢٣.

٢- في «س»: مذهب.

و لو شرط واقفهم ألا ينتفع أهل الحق بالوقف؛ صحَّ الوقف، و لغا الشرط.

و من أخذ من زكاتهم أو خمسهم أو نحوهما جاز لنا الشراء منهم و إن بقوا مطالبين، و لنا أن نجريهم على مذهبهم فى شراء ما زكّوه و إن كانوا بحكم التاركين.

و تغسيل الكتابى المسلم، و الكتابيه المسلمه مع فقد المماثل، و دفع الكتابى الخمس إذا اشترى أرضاً من مسلم صحّتها على خلاف القاعده. و الظاهر عدم اشتراطها بالتيه، و لو قيل بإلزامه بالتيه الصوريه، أو بقيام الحاكم بها فيهما لم يكن بعيداً.

و لا- يلحق أطفال الكفار ممن لم يدخلوا فى ملك المسلمين أو دخلوا و كان معهم أحد الأبوين بأطفال المؤمنين فى صحّ عبادتهم، و قبول تبتهم؛ لأنهم كفار تبعاً.

و يقوى ذلك فى أطفال المخالفين، و إن حكم بإسلامهم. و لو كان أحد آبائهم أو أمهاتهم على الحق كانوا كأطفالنا. و لو كانوا أجداداً قريين، أو جدّات كذلك الحقوا بهم.

و من ولد منهم من الزنا من الطرفين انتفى نسبه عنهم، و احتمال جرى أحكام المسلمين عليه، بخلاف المولود من الحلال، لقوله: «كلّ مولود يولد على الفطره» (١)، فيكون ولد الحلال منهم نجساً، و ولد الزنا طاهراً. و لعلّ الأقوى البناء على اسم النسب عرفاً لا شرعاً.

و المولود بين المخالف و الكافر مخالف، و بين الذمى و الحربى و المعاهد و المؤمن و المصالح و غيرهم من المعتصمين إن عمّ ما دلّ على العصمه أولادهم دخلوا فى المعصومين، فالمدار فى الإلحاق بالإسلام وجود الإسلام من أحدهما آنأ ما من حين الانعقاد إلى البلوغ، و لا يشترط الاستمرار.

و لو حصل فساد العقيدته فى أثناء العمل بطل إن اتّصل، فلو كانت أجزاءه مفصوله كالوضوء و الغسل و التيمم قوى القول بالبطان أيضاً إن اعتبرنا الشرطيّه فى الاستمرار، و الأقوى خلافه. أمّا الصلاه و الصوم مثلاً فلا كلام فى بطلانها.

١- الكافى ٢: ١٢ ح ٣، عوالى اللآلى ١: ٣٥ ح ١٨، صحيح البخارى ٢: ١٢٥، سنن الترمذى ٤: ٤٤٧، مسند أحمد ٢: ٢٣٣، الموطأ ١: ٢٤١ ح ٥٢.



### المقصد الرابع: في إباحة المكان

إباحة المكان بأى معنى كان من فراغ أو جسم محيط بالمكين بكله متصلًا أو منفصلًا، أو بجمله مع الاتصال أو ما يشبهه من الانفصال، أو مسقط ثقله، أو ما لا يسه من أسفله شرط في العبادات، مفسد عدمها.

و يختلف حكم الفساد إن علقناه على صفة المكائيه فى الأفعالیه و الأقوالیه و غيرهما، و إن علقناه على التصرف أو الانتفاع مقرونًا بالقصد أو مطلقًا اختلف الحكم أشد اختلاف.

و ليس شرطًا فى المعاملات عقودًا و إيقاعات و لو شرطت بالقربه، كالتق و الوقف و نحوهما إن لم تلحق الأقوال بالأفعال، إلا فيما يتوقف على الإقباض إذا اشترطنا فيه القربه.

و دون التكاليف التى لم تشترط بالقربه كغسل الخبث و تكفين الميت و نحوهما مما يُراد أصل وجوده، دون محض التقرب به.

و دون العبادات التى لا- ربط لها بالمكان، كالترك فى الصيام و الإحرام؛ و ما يتعلق بالأقوال دون الأفعال من قراءه أو ذكر أو دعاء و نحوها على إشكال.

و أما المتعلقه بها فشرطها إباحته بالملك مع تسلط المالك لعدم الرهانه و الحجر مثلًا؛ و بالإذن من المالك، و لو بالفحوى، أو من الشارع، فإن الإذن الشرعيه أقوى من المالكيه كما فى الأمكنه المتسعه التى يترتب على المنع من مثل هذه التصرفات فيها حرج عظيم، فتجوز لغير الغاصب و معينه و تابعه و باعته على الغصب، و القادر على منعه.

فلو تطهر طهاره مشروطه بالقربه رافعه أو لا، واجبه أو مندوبه، أو غسل ميتًا أو صلى و لو على جنازه، أو طاف أو سعى أو ذبح أو نحر أو حلق أو رمى أو أكل من الهدى أو شرب ماء زمزم و هكذا على مغضوب أو فى مغضوب؛ مختارًا عالمًا بالغصبيه بطل عمله؛ لتعلق النهى به، أمّا المجبور و الجاهل بالموضوع و منه الناسى و الغافل فلا- و الظاهر بطلان عباده المميز و إن لم يكن نهى.

و العبادات المائيه إذا وقعت في المكان المغصوب، و قرنت بئتها بالدفع بطلت، و إن احتسبت بعد الوصول إلى المستحق أو احتسبت عن دين صحّت.

و يجرى الحكم في كلّ ما تعلّق بالمكان من أرض أو سقف أو فضاء أو جدار يدخل في التصرف أو وطاء (١)، من غير فرق بين ما كان الغصب مقوّمًا له كالصلاه أو مقارنًا.

و أمّا المقدمات التي لم تدخل في العبادات، لعدم اشتراطها بالقربه فلا تبعث حرمتها على فساد غايتها، فمن توصل إلى الحجّ أو الزياره أو العياده أو تشييع الجنازه و نحوها بنفقه أو دابّه أو سرج أو وطاء مغصوبه أو سفينه كذلك و نحو ذلك صحّ ما عمل إذا خلا عن ذلك وقت العمل.

و لو دخل غاصبًا و خرج تائبًا صلّى في خروجه، و يحتمل إلحاقه بالمختار لاستناده إلى الاختيار.

و لا- فرق بين الجاهل بالحكم ما لم يعذر و العالم به، و ليس على الجاهل بالموضوع مثلًا سوى الأجره، و إن كان مجبوراً فعلى الجابر، و إذا علم أو رجع إلى الاختيار في الأثناء خرج متشاغلاً إن لم يترتب فساد من جهه أخرى (٢).

و لو أذن المالك بالكون للعباده دون غيرها، أو لعباده دون غيرها صحّ ما أذن به.

و لو قطع بالرضا ثمّ ظهر الخلاف صحّت، و لزم الأجره إن عمل ما فيه أجره.

و لو عمل متعمداً للغصب عالماً بعدم الرضا فانكشف رضاه، أو أجاز بعد العلم، فلا تأثير لذلك في الصحّه.

نعم لو كانت التيه ممّا تصحّ فيها نيابه و العمل ممّا تقع فيه الوكاله من زكاه أو خمس أو صدقه أو غيرها، واجبه أو مندوبه، أو كفّارات أو وقف أو عمل نيابه بإجاره و نحوها اجتري بالصوره، و وقعت من الفضولى و صحّت مع الإجازة (٣).

و الشاك في الإذن، بل الظانّ من غير طريق شرعى ما لم يصل إلى حدّ الاطمئنان

١- الوطاء: خلاف الغطاء الصحاح ١: ٨١.

٢- في «ح» زياده: و يحتمل إلحاقه بالمختار لاستناده إلى الاختيار.

٣- في «ح» زياده: و بنى على الصحّه في العباده معينه.

من غير التسعه المستثنيات فى القرآن مع فهم دخول تلك من الآيه (١) بحكم الغاصب.

و لو وجد فى المكان أو خارجه من يدعى ملكيته أو المأذونيه فى الإذن بالكون فيه، و لا معارض له جاز الأخذ بقوله بالإذن فيه. و كلّ عباده وقعت فى المشتركات من وقف أو طريق عامّ أو سوق أو مقبره أو مورد و نحوها إن أخلّت بما وضعت له بطلت، و إلا صحّت، سواء كانت ممّا وضعت له أو لا.

و لا- فرق فى الأوقاف إذا كانت فى سبيل الله بين أن تكون من أوقاف أهل الحقّ أو أهل الباطل حتّى لو شرطوا منع أهل الحقّ عنها بطل شرطهم، و جاز الدخول إليها و العباده فيها.

و مع التقيّه كخوف كون الامتناع يبعث على ظنّهم بأنهم ليسوا من أهل دينهم يجب، و أخبار الأئمه عليهم السلام و سيرتهم و سيره أصحابهم خلفاً بعد سلف أئين شاهد على ما ذكرناه (٢).

### المقصد الخامس: فى إباحه المباشره بالآلات التى يباشر بها العمل

فلا- تجوز مباشره العباده بالآلات المحرّمه، فلو باشر المملوك بدن العابد العاجز مع رضاه بالنيابه عنه من دون إذن مالكه، أو مطلق من وجبت عليه الطاعه بدون إذن المطاع، أو من حرمت عليه المماسه من أجنبيّ لأجنبيّه، أو بالعكس، أو من فى يده شىء محرّم من خشبه و نحوها فأجرى به الماء على يده بطلت العباده.

و كذا لو دفع حقّاً واجباً ممّا يدخل فى العباده، كخمس أو زكاه أو كفّارات و نحوها بكفّ مغصوبه ككفّ نفسه مع مملوكيه منفعتة أو ككفّ المملوك، أو إناء مغصوب، أو متّخذ من ذهب أو فضّه أو جلد ميتة ذى نفس، أو كيس مغصوب، و نحو ذلك مع علم الدافع بالحال بطلت.

و لو عصى الدافع فى دفعه أصليّاً كان أو واسطه أو علم بمعصيه القابل فى قبوله

١- النور: ٦١.

٢- انظر الوسائل ١: ٨١ أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٥، و ج ١١: ٤٥٩، أبواب الأمر و النهى ب ٢٥.

و أخذه مع تولّى التّيه بطلت. و أمّا مع عدم التّولى للتّيه و عدم علم المالك بمعصيته أو معصيه القابل فلا بأس، و معصيه الأخذ مع عدم علم الدافع لا تقضى بالفساد؛ لدخولها فى حكم المعامله.

و كذا لو توضّأ أو اغتسل أو تيمّم أو صلّى بما لا يجوز استعماله، و كلّ إله تتقوّم بها العباده و تشيّد بها أركانها، كالسلاح و الخيل و الدرع و نحوها فى باب الجهاد و كانت ممنوعه الاستعمال؛ لعدم إذن المالك أو المحجر عليها لرهانه أو حجر أو فلس و نحوها، استعمالها يبعث على فساد العباده.

و لو استعمل الآلات المحرّمه فيما لا تتوقّف صحّته على القربه، كحفر القبر و دفن الميّت، و تكفينه، و تحنيطه؛ صحّ على الأقوى.

و الجاهل بحكم الحرمه مع إمكان توجه الخطاب إليه و العالم سيّان فى الحكم، أمّا الجاهل بالموضوع و الناسى، و الغافل و المجبور، و الجاهل المعذور، فعملهم فى حيز القبول، و إنّما تلزمهم الأجره، و فى الجبر تلزم الجابر على الظاهر؛ لضعف المباشر.

و ما حرّم من الآلات بالتحريم يقتصر فيها على محلّه، فإن عمّ عمّ الحكم، و إن خصّ العبادات (عمّها و خصّها) (1) و إن خصّ واحده اختصّ بها.

و إن طرأ المنع فى الأثناء قطع فيما لا يحرم قطعه، و لا يترتب فيها ضرر، و فسد السابق إن ارتبط، و إلا صحّ. و الرضا فى الأثناء أو بعد الفراغ لا يصحّ الفاءت.

و من جبر على العباده مع استعمال المحرّم على المختار؛ اقتصر فيها على مقدار الإيجاب، ثمّ إن أمكن الإتيان بالباقي من دون استلزام أمر زائد على ما يلزم من التخلّص أتمّ، و إلا قطع، فالمتحرّك فى محلّ الغضب قاصداً للخروج و التخلّص يصلّى مبتدئاً مع ضيق الوقت، و مع السعه للكلّ أو لركعه فى وجهه، أو يتمّ مومئاً عوض الركوع و السجود بعينه أو برأسه إيماء خفيفاً، و القول بتعيّن الإيماء بعينه غير بعيد.

و فى الفرق بين الداخل لعذر و غيره وجه قوى، و المنع مطلقاً غير خالٍ عن الوجه.

١- بدل ما بين القوسين فى «ح»: و عمّمها عمّها الحكم و خصّها؛ أقول: أى عمّ الحكم جميع العبادات و خصّ بها.

و لو توقفت عبادته على مكان أو الات مملوكة للغير، و أمكن إرضاءه مجاناً من غير ضرر بالاعتبار، أو بأجره لا تضرّ بالحال؛ وجب ذلك في الواجب، و ندب إليه في المندوب.

### المقصد السادس: في العمل بموافقه التقيه

التقيه إذا وجبت فمتى أتى بالعباده على خلافها بطلت، و قد ورد فيها الحث العظيم، و أنّها من دين آل محمّد (١)، و أنّ من لا تقيه له لا إيمان له (٢). و روى: النهى عن أن يعمل بالتقيه في غير محلّها (٣)؛ و إن ندبت فلا بطلان.

و الكلام فيها في مقامين:

المقام الأول: في بيان حكمها، و هى على ضربين: واجبه و مندوبه، فالواجبه ما كانت لدفع الخوف على نفس أو عرض محترمين، أو ضرر غير متحمّل عن نفسه أو غيره من المؤمنين.

و تستوى فيها العبادات و المعاملات و الأحكام من الفتوى و القضاء و الشهاده على خلاف الحقّ، فيحرم لها الواجب، و يجب لها الحرام، و تبدّل لها جميع الأحكام.

و لا يختلف فيها الحال بين ما يكون من كافر غير ذى مله، أو ملّى حربى، أو ذمى، أو مسلم مخالف، أو موافق؛ لأنّ مدارها على وجوب حفظ ما يلزم حفظه عقلاً أو شرعاً، و صاحبها أدرى بها، و الجرىء المتهجم و صاحب الواهمه يرجعان إلى مستقيم المزاج، و يجب الاقتصار في ترك الواجب و فعل الحرام على ما يندفع به الضرر، و لو دار الأمر بين ضررين و جب تجنّب ما هو أشدّ ضرراً منهما.

١- الكافي ٢: ٢١٩ ح ١٢، الوسائل ١١: ٤٥٩ أبواب الأمر بالمعروف ب ٢٤ ح ٣، مستدرک الوسائل ١٢: ٢٥٨ أبواب الأمر بالمعروف ب ٢٤ ح ٤٤، تفسير نور الثقلين ٤: ٥١٩ ح ٤٣.

٢- الكافي ٢: ٢١٩ ح ١٢، تفسير العياشى ١: ١٦٦، قرب الإسناد: ٣٥ ح ١١٤، الوسائل ١١: ٤٦٨ أبواب الأمر و النهى ب ٢٥ ح ٣، و فى المصدر: لا إيمان لمن لا تقيه له.

٣- الاحتجاج ٢: ٤٤١، و لاحظ الوسائل ١١: ٤٦٧ أبواب الأمر و النهى ب ٢٥.

و المندوبه منها ما كانت لدفع ما يرجح دفعه من ضرر يسير يجوز تحمله ممّا يتعلّق بنفسه أو بغيره، أو لمجرّد دفع (١) عداوه أرباب المذاهب المخالفه؛ لاحتمال ما يترتب عليها من الفساد ضعيفاً.

المقام الثانى: فيما يصحّ بموافقتها (٢) و إن خالف الواقع، أو يفسد كترك جزء أو شرط أو فعل شىء مانع.

و الأصل هنا بطلان ما خالف الواقع و إن كان العمل مأموراً به؛ لأنّ الأمر فى الحقيقه متعلّق بحفظ ما يلزم حفظه، فالصحّه و هى موافقه الأمر لا يتّصف بها سوى الحفظ، و الفعل مطلوب لغيره لا لنفسه، فصحّته بترتب غرض الحفظ عليه، و هو متحقّق.

و مثل هذا الكلام يجرى فى الجاهل و الناسى و الغافل فى بعض الشروط، و من تأمّل فى أوامر السادات لعبيدهم، و كلّ مطاعين لمطيعيهم، اتّضح له الحال، و انكشف لديه غياهب الإشكال. ثم هو على ضربين:

أحدهما: ما يفسد مع مخالفه الحقّ بقول مطلق كالتقيّه فى العقود، و الإيقاعات، و القضاء، و الإفتاء، و الشهادات، و من الحاكم الظالم لغير مذهب، و الكافر الملى، و غير الملى، و الحربى، و الذمى، و فرق أهل الإسلام (من أهل التشبّث، كالخوارج، و الغلاة، و أهل الإسلام) (٣) على الحقيقه من الناووسيه، و الزيديه، و الفطحيه و الإسماعيليه و الواقفيّه، و الفساق من أهل الحقّ، و غيرهم، لا يترتب عليها صحّه.

الضرب الثانى: التقية من أهل الخلاف، فإن كانت من جهه غير المذهب فهى كالتقيه من غيرهم، و إن كانت من جهه المذهب بأن يؤتى بالعمل موافقاً لمذهب الكلّ منهم أو أكثرهم أو أشدهم بأساً مع المخالفه لمذهب أهل الحقّ، و هو على أربعة أقسام:

الأول: ما يكون فى الأحكام العامه كغسل القدمين، و المسح على الخفين،

١- فى «س»: رفع.

٢- فى «ح» زياده: أو يصح بمخالفتها.

٣- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

و النكس فى غسل الوجه و اليدىن، و الصلاه فى جلد الميتة، و ما لا يؤكل لحمه، و التكفير فى اليدىن، و التأمن فى الصلاه، و الصلاه مع الإمامىن، و السجود على ما لا يصحّ السجود علىه، و نحوها.

الثانى: ما يكون فى الأحكام الخاصّه، كما إذا أفتى فقيهم على مؤمن يعمل بمحضره بصحّ صلاه أو طهاره أو حجّ أو نحو ذلك.

الثالث: ما يكون فى الموضوعات العامّه التى بنيت عليها الأحكام، ككون المغرب عباره عن سقوط القرص، و الكعبىن عباره عن الظنوبىن (١)، و الوجه عباره عن جمىع ما يواجه به، و نحوها.

الرابع: ما يكون فى الموضوعات الخاصّه، كهلال ذى الحجه، و شؤال و شهر رمضان، و نحوها.

و الظاهر الصحّ فى جمىع الأقسام، و الأحوط الاقتصار على القسم الأوّل، و البناء على الإعاده، و القضاء فىما فى قضاء فىما عداه، و لا- سىما فىما يتعلّق بالأعيان الخاصّه، كحكمهم بطهاره نجس، أو نجاسه طاهر، أو جواز الصلاه بما لا يجوز الصلاه به من اللباس حكماً، فإنّه من القسم الجائز.

و عمل المقلّد بقول مجتهد أفتاه تقيّه و هو لا يعلم، صحىح مطلقاً.

و لو تعارضت التقيّه عمل على وفق ما هو أشدّ خطراً، و إذا اندفعت بالحيل كإظهار الإفطار بوضع الفنجان من غير شرب، أو بشرب الدخان، أو إدخال شىء فى الفم، و إبقائه فىه و نحو ذلك و جب مراعاتها، و لا يجب بذل المال و لا الاتزواء فى بعض المحالّ للتخلّص منها.

و الظاهر أنّه يكفى فىها مجرّد اطلاعهم من دون خوف منهم بالنسبه إلى مكان دولتهم و سلطنتهم، دون من كانوا من أهل الممالك الأخر مع أمن الضرر.

و لو وجد من لا يعرف مذهبه و اتقى منه، صحّ عمله، و إن ظهر كونه من أهل الحقّ (٢).

١- الظنوب: العظم اليابس من قدم الساق الصحاح ١: ١٧٥.

٢- فى هامش الحجرىه: و إن ظهر الخلاف صحّت. كذا فى الأصل.

و من كان من أهل الحق مخالطاً لهم (و ليس من أصحاب السرِّ) (١) أتقى منه، و لكن الأقوى و جوب الإعادة حينئذٍ.

و تجب مع مظنه الخطر، و تستحب لمجرد اطلاع من لا يعتد به، و يحكم بالصحة في مقامها في المقامين.

و تجب في محل الوجوب في جميع الأشياء (٢) سوى الدماء المكافئه. فيجوز للتقيته على النفس المؤمنه بل على العرض و المال الضارّ قتل المعتصم من الكفار، بل قتل من دخل في الإسلام و خرج عن الإيمان. و الفاسق و العدل من أهل الحق سيان.

و يجوز لها إظهار البراءة و السب مع التوريه، و مع عدم معرفتها مطلقاً.

و يقوى القول بأنه لا مكافئه بين عدول المؤمنين، فضلاً عن فساقهم، و بين أنبيائهم و أئمتهم.

و الظاهر أنّ الحضور في مساجدهم و الصلاه معهم مع إظهار الاقتداء بأئمتهم، و تشييع جنازتهم، و عياده مرضاهم، و الإمامه بهم، و الأذان و الإقامة لهم، و السلام عليهم، و التودد إليهم، و نشر مدائحهم، و الترحم لأسلافهم و مدحهم، و إنشاد الشعر في مدحهم، و التصدق عليهم، و إرسال الهدايا لهم، أو غير ذلك بقصد استجلاب قلوبهم، لدفع أذيتهم عن المؤمنين، مع إضمار البغض و العداوه لهم، أفضل من (صنع ذلك مع أهل الإيمان) (٣).

**المقصد السابع إن كلَّ عباده ترك منها جزء أو شرط، أو اعترافها مناف، عمدًا أو سهواً، علماً أو جهلاً بالموضوع أو بالحكم، اختياراً أو اضطراراً؛ بُنى فيها على ركنيه الجزء**

مع الإطلاق فيها، عملاً بالظاهر فيها (٤) و في الجزء، و عموميه الشرط و المانع مع الإطلاق فيهما،

١- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: و من أصحاب السمر.

٢- في «ح»: الأشباه.

٣- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: ضيع ذلك.

٤- في «ح»: فيهما.



عملاً بالظاهر. و في الجزء (١) مع ذلك، لفوات المجموع بفواته.

و المسامحات فيما ضعف من الأجزاء في الخطابات العرفيه، إمّا مبنيّه على المجازات، لكون حصول معظم الغرض قرينه (عدم إرادته النادر) (٢) منه، أو الاقتصار على بعض المدلول في التأديبه و ليس من الاستعمال، إلا- ما قام الدليل على إخراجّه من القاعده، كأكثر أفعال الصلاه بالنسبه إلى ما عدا العمد، و أكثر أفعال الحجّ و العمره بالنسبه إلى العمد أيضاً، و غيرها.

و الإتمام في محلّ القصر، و الجهر في موضع الإخفات، و بالعكس للجاهل، و طهاره الخبث بالنسبه إلى غير العالم و الناسي، و استقبال ما بين المشرق و المغرب لغير العامد، و استقبالهما، و استدبار القبلة لمن علم بعد خروج الوقت، و نحو ذلك.

و أجزاء الوضوء و الغسل و التيمّم سواء وجبت لوجوب غاياتها، أو استحبت؛ أركان. فمقتضى القاعده أنّ الشروط و الموانع وجوديه لا علميه.

و دعوى انتقاض القاعده بأخبار رفع القلم (٣) ممّا لا- ينبغي أن يكتب بقلم، فإنّ ظاهرها التنزيه، و هو لا- ينطبق إلا- على رفع المؤاخذه، و كذا القول بأنّ ما كان بلفظ الأمر و النهي خاص، و ما كان بلفظ الوضع عام؛ لأنّ الظاهر منهما في مقام عموم الخطاب الوضع.

نعم لو علمنا أنّ سبب الفساد تعلق الخطاب، كما في اشتراط إباحه اللباس و المكان و الماء و الإناء، كان خاصاً بغير المعذور.

و الفاسد من العباده بمنزله المتروك منها، متى بقي من وقتها ما يفى بتمامها لو أُعيدت؛ أُعيدت.

و إذا قصر الوقت عن جزء يسير منها فلا إعادته، إلا إذا كانت صلاه فرضاً أو نفلاً، و قد بقي من وقتها بعد إحراز الشروط ما يفى بركعه تتمّ بالأخذ بالرفع من السجود

١- في «س»، «م»: و بالجزء.

٢- بدل ما بين القوسين في «س»: مع عدم إرادته القادر، و في «م»: مع إرادته القادر.

٣- الكافي ٢: ٤٦٢ ح ١ و ٢، الوسائل ٥: ٣٤٥ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ٣٠ ح ٢، و ج ١١: ٢٩٥ أبواب جهاد النفس ب

الأخير (١). و إذا ذهب الوقت فى الموقت و الفورى من حيث الفورى من غير الموقت فلا- قضاء، إلا مع قيام الدليل، لأنه فرض مستأنف.

و تمشيه الاستصحاب فى هذا المكان (٢)، و زعم أن الخطاب فى الحقيقة خطابان، فسادهما غنى عن البيان.

فما كان من الفرائض اليوميه و نوافلها، و نوافل الليل، و صيام رمضان و أيام الشهر، و الندور، و نحوها، مما قام عليه دليل القضاء و جرى حكمه فيه، و غيره كصلاه الجمعة، و العيدين، و زكاه الفطره على أقوى الوجهين، و الأضحى، و نافله الجمعة حيث لا نعدّها راتبه، و صلاه الغفيله حيث لا تحتسب من الأربع، و الوصيه، و صلاه أول الشهر، و وظائف الأيام و الشهور، من صلاه و صيام و صدقات مختصه بتلك الأيام و نحوها، على القاعده لا قضاء فيها.

و لفظ القضاء يشبه ألفاظ المعاملات، و لا يجرى فى إطلاقه حكم المجملات كالمعروف من ألفاظ العبادات؛ فكل شرط أو مانع علم تعلقه بحقيقتها من غير فرق بين أقسام مقضيتها و أدائها يعمهما (٣) حكمه. و ما لم يعلم حكمه و تعلق بالأداء مع احتمال ملحوظيه الصفه، فلا يتمشى فى القضاء.

و ما تعلق ببعض أقسام القضاء كقضاء الأحياء، كالترتيب مثلاً، لا- يتمشى إلى القضاء عن الأموات تبرعاً أو تحملاً شرعياً أو بعوض، فقد يختلف الحكم باختلاف الصفات؛ لأنها من الموضوعات، و قد يختلف باختلاف المكلفين بالعبادات، فما يحتمل تعلقه مطلقاً و مشروطاً يحكم فيه بالقسم الأول.

و إطلاق النيابة عن الأموات، و تعذر أو تعسير معرفه الترتيب فى أكثر الأوقات يفيد؛ (٤) ذلك. مع أنّا لو قلنا بشرطيته لقلنا بعلميته، و لا يمكن استعلام الحال فى عبادته

١- فى «ح» زياده: إلا ما أخرجه الدليل.

٢- فى «س»، «م»: و تمشيه الاستصحاب فى هذه المكارم.

٣- فى «س»، «م»: يعمه، و أقول: يعمهما: يعنى القضاء و الأداء.

٤- فى «ح»: يقيد.

و الأقوى أنّ صفه الأصاله و النيايه كصفه المذكوره و الأنوئه تبدّل الأحكام بتبدّلها، و الترتيب ليس من الكيفيات الداخله فى تقويم الذات، فيشكّ فى اندراجها فى عموم القضاء كما فات (١)، و لولا ذلك امتنع قضاء ما نقص عن يوم مع التعدّد، و الجهل. و جهل النائب كجهل المنوب عنه يسقط لزوم الترتيب عنه، و الغالب فيه ذلك.

فالبناء على ترتيب عبادته التحمّل مقتضى لزوم التأخر و التمهيّل، و بقاء الميّت فى العذاب، و هو خلاف الاحتياط عند ذوى الألباب، و الله أعلم بالصواب.

و فى مسأله الشكّ فى الأجزاء تستوى العبادات و المعاملات.

### المقصد الثامن: فى أنه لا يجوز التداخل فى العبادات

فلا يؤتى بعمل واحد بقصد الاكتفاء به عن أعمال متعدده مماثله له فى الهيئه، لا بتيه واحده و المنوى واحد و تكون البواقى تابعه، و لا بواحد و المنوى متعدّد، و لا بمتعدد و المنوى متعدد.

فلا يداخل نوع نوعاً، كزكاه و خمس و كفّاره و حج و عمره و نحوها، و لا صنف صنفاً، كظهر و عصر، و قضاء و أداء، و أصاله و تحمّل، و زكاه مال و فطره، و حقّ الإمام و باقى السهام من الخمس، و صلاه الزياره و صلاه التحيّه و غيرها من الصلوات، و لا صيام شهر رمضان أو غيره عن غيرهما من أقسام الصيام، و نحوها.

بل متى تعدّدت الأسباب تعدّدت مسبباتها؛ لأنّ التعدّد (٢) هو المفهوم من تعدّدها، من غير فرق بين تداخل واجب بواجب أو بندب، أو ندب بواجب أو بندب؛ مع تعلق القصد بالأصاله بالجميع، أو بالبعض و الباقي ضميمه؛ إلا ما قام الدليل على جوازه، كتداخل الأغسال المختلفه النوع بعض ببعض، مع الاتفاق بالوجه و الاختلاف فيه، و دخول الجنابه و عدمه، و صلاه الإحرام بصلاه الفريضة، و صلاه الحبوّه بصلاه

١- الوسائل ٥: ٣٥٩ ب ٦ من أبواب قضاء الصلوات ح ١ و فيه: يقضى ما فاته كما فاته.

٢- فى «ح»: المتعدد.

و قد تتداخل الكفّارات بإعطاء شىء من الطعام عن جميع ما لعله وقع فى الإحرام، و نحو ذلك. و يحتمل كون الاكتفاء بالفريضة للإحرام من باب الإسقاط.

و لا بدّ أن يُدخل فى النية ما أراد دخوله، عملاً بما تضمّن جواز التداخل فى هذا القسم من العبادات، و ما دلّ على أنّ الأعمال لا تكون إلا بالنيات، فإنّ التداخل على خلاف الأصل، تحصيلًا للبراءة اليقينيّة.

و فى جواز الاقتصار على نية غسل الجنابه مجتزئاً به وجه لا نقول به.

و لو داخل فى الابتداء و فرّق فى الأثناء، أو فرّق فى الابتداء و داخل فى الأثناء، أو جمع بين الأحوال المختلفه مع العود على الفائت إن أمكن، أو الاجتزاء بما فات فيما جاز فيه التداخل من العبادات، فالظاهر عدم جواز التداخل.

و لو كان التداخل بين مختلفى الوجه، و لم نقل بوجوب نية الوجه كما هو الوجه نوى القربه العامّه. و لو أراد نية الوجه كزّر النية بعدد الوجوه المختلفه. و التداخل رخصه، و التفريق لا مانع منه، بل هو أفضل النوعين.

و ليس من التداخل الاكتفاء عن الحدث الأصغر مع تعدّد أفراده بل تعدّد أنواعه بوضوء واحد لوحده السبب، و هو طبيعه الحدث الأصغر، فلا تفاوت فيه تكرر أو لم يتكرر، و كذا الاكتفاء عن أفراد نوع من أنواع الغسل بغسل واحد، لأنّ النوع حدث واحد، و التكرار و عدمه سيان، و كذا الدور و شبهها إذا تعلقت بواحد على طريق التأكيد. و كذا ما دخل فى حكم الإسقاط، فإنّه ليس من التداخل، و لا- حاجه إلى اعتبار النية فيه، كقراءه الإمام عنه و عن المأموم، و الاجتزاء بأذان الجماعه و إقامتها قبل تفرّقها، و الأذان المسموع عن السامع، و غسل دخول الحرم عن دخول المسجد و الكعبه، و ردّ السلام عنه و عمّن معه، و أنواع الصيام عن صوم الاعتكاف، و الهدى عن الأضحيه المندوبه، و صلاه العيد عن صلاه الجمعة فى حقّ النائي، و الاطلاع قبل الإحرام بخمسه عشر يوماً أو أقلّ منه حين الإحرام و نحوها.

و أمّا الزياره عن نفسه و عن النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم و الأئمه عليهم السلام

و المؤمنين، و عنهم فقط، و غيرها من الطاعات، فمن باب التشريك. و لمسأله التداخل تعلق بأحكام المعاملات أيضاً، و لقله ثمرتها فيها خصصناها بالعبادات.

### المقصد التاسع فى أنه لا يجوز العدول من عباده إلى أخرى فى الأثناء

مع احتساب ما مضى من المنوى ثانياً، و لا بعد الانتهاء.

فإن قصد العدول بالنحو الأول و أتى بالباقي أو ببعضه بطل العمل إن كان ممّا أتصل، و لا يجوز فصل أجزائه كالصلاه و نحوها. و أمّا منفصل الأجزاء فيحتمل فيه ذلك، و صحه ما مضى، و إعادته ما فعل بالنيه الجديد.

و إن عدل بعد الفراغ بقى العمل الماضى على صحته موافقاً لنيته، و وقعت نيه العدول لاغيه، فلا يعدل عن فرض إلى نفل، و لا عن نفل إلى فرض، و لا- عن أداء إلى قضاء، و لا- عن قضاء إلى أداء، و لا عن قضاء متحمّل إلى قضاء أصليّ، و لا عن متحمّل عن شخص إلى متحمّل عن غيره، و لا- من حجّ إلى عمره، و لا من عمره إلى حجّ، و لا من حجّ قران إلى غيره، و لا عن غيره إليه، سوى ما قام الدليل عليه، كالعدول من الحجّ إلى العمره، و من العمره إلى الحجّ، و من الأفراد إلى التمتع، و من التمتع إليه فى بعض الأحوال.

و من الصلاه الحقه إلى السابقه مع تساوى الوجه و الكيفيه، و قبل الخروج عن محلّ الإمكان مؤدّاتين أو مقضيتين أو مختلفتين، و من الفريضه إلى النافله لناسى سوره الجمعه فى الجمعه أو ظهرها، و لناسى الأذان و الإقامه، أو الإقامه وحدها، أو بعض منهما أو منها فقط، و لطالب صلاه جماعه و قد انعقدت بعد دخوله، و للدخل فى ملتزم بها لنذر مشروط أو غيره؛ فظهر له كذب زعمه بحصول الشرط.

و يجوز العدول فى الأثناء مع نسخ الأول مع عدم حرمة القطع فى الواجبات المخيره و الموسعه و الكفائيه مع قيام الغير، كالعدول عن إحدى خصال الكفّاره بعد الدخول فيها إلى غيرها، و عن التسيّحات الكبريات إلى الصغريات فى الركوع

و السجود، و عن الفاتحة إلى التسييح و بالعكس في آخرتى الرباعية مثلًا، و عن سوره إلى غيرها مِمَّا عدا سوره الجحد و الإخلاص قبل بلوغ الثلثين أو النصف احتياطًا، أو أحد شخصى الموسع إلى غيره؛ ما لم يحصل موجب الإتمام فيها.

و يجوز الترامى (١) فيها بعدول ثم عدول عن عدول و هكذا، حتى قبل التسليم مثلًا، ما لم يؤدَّ إلى الخروج عن صورته العباده، و الأحوط الاقتصار على مرتبه واحده.

و لو دخل فى صلاه حاجه؛ فظهر فى الأثناء فواتها أو قضاؤها، أو صلاه استخاره لأمر، فظهر بعد التمام أو فى الأثناء امتناعه، أو صلاه استسقاء أو استطعام، فحصل المراد فى أثناء الصلاه، أو صلاه احتياط لصلاه، فظهر فى الأثناء أو بعد التمام تمامها، أو للدخول بالزوجه أو لخطبتها؛ فاتفق فى الأثناء موتها أو العلم بعدتها أو إحصانها أو محرمتها و نحو ذلك؛ عدل فى الأثناء إلى غيرها مع بقاء وقت العدول، و بعد التمام مع موافقه صورتها لصوره النافله المنتقل إليها.

و يقوى القول بجواز العدول فيما يراد منه الحقيقه دون الخصوصيه من قضاء يوم من شهر رمضان أو رجب أو شعبان إلى مثله من شهره، أو من زكاه حنطه أو شعير أو تمر أو زبيب خاصه أو مطلقه، أو خمس غوص أو تجاره و نحوها إلى غيرها من نوعها.

و ما أريد به المطلق من المشترك كالبسمله و نحوها من قراءه أو كتابه أو شعر أو نثر أو عمل صناعه يجوز العدول منه إلى إرادته الخاص، لا تحاده به.

و لهذه المسأله دخل فى مسائل المعاملات و تفصيلات كثيره، و إنما خصصناها بالعباده لقله الفائده فى غيرها.

### **المقصد العاشر فى أنه لو شك فى فعل عباده أو جزئها أو شرطها أو مانعها، و قد دخل فى أخرى مرتبه عليها؛**

أو فى جزء و قد دخل فى شىء يترتب عليه، كأن يشك فى نفس الوضوء

١- و فى «س»، «م» قد تقرأ: التى إلى. و يحتمل كونها تصحيف التوالى، و ترامى الشىء: تتابع المنجد: ٢٨١.

أو الغسل أو التيمم أو جزئها، أو رفع الخبث استنجاء أو غيره و قد دخل فيما يتوقف عليه، أو في صلاة الظهر أو المغرب بعد الدخول في صلاة العصر أو العشاء، أو عمره التمتع و قد دخل في حجّه، أو صوم الاعتكاف و قد دخل فيه، فكلّ من شكّ في جزء، من عباده و قد دخل في شىء يترتب عليه، أو مطلقاً أيّ عباده كانت فلا اعتبار بشكّه، سوى الوضوء، فإنّ جزأه ككلّه إنّما يلغى اعتباره بالخروج عن الوضوء مع الدخول في غيره من الأعمال أو طول الفصل. و بهذا ظهر الفرق ما بين الوضوء و غيره من الغسل و غيره.

و لا فرق في حكم التجاوز بين الدخول في واجب أو مستحبّ، جزء أو غير جزء، مقصود بالأصالة أو بالتبع، كالهوىّ إلى الركوع و السجود، و الأخذ بالقيام منهما.

و خروج وقت العمل مغنٍ في إلغاء الشكّ عن الدخول في عمل آخر؛ و أولى منه بعدم الاعتبار ما كان بعد الفراغ من العمل الثاني.

و الأمور العاديّة تجري على نحو الشرعيّه، فمن كان من عادته الاستنجاء أو الاستبراء مثلاً كان شكّه فيهما كالشكّ في العبادة في وجه قوىّ.

و كثير الشكّ عرفاً و يعرف بعرض الحال على عادة الناس لا اعتبار بشكّه، و كذا من خرج عن العادة في قطعه و ظنّه، فإنّه يلغو اعتبارهما في حقّه. و من اختصّت كثره شكّه في محلّ اختصّ حكم كثره شكّه به.

و لا فرق بين العبادات البدنيّه و المائيّه، فمن شكّ في صحّه زكاه أو خمس أو غيرهما بعد فعلهما مع الفصل أو التشاغل بالفعل؛ لم يُعتد بشكّه.

و لا اعتبار بالشكّ في المقدمات بعد الدخول في الغايات، من شرائط الصحّه كانت أو المكملات، كالشكّ في غسل الزيارة أو الإحرام أو الطواف أو الحرم أو الكعبه بعد الدخول فيها.

و كلّ من الظنّ ما لم يصل إلى الاطمئنان فيجرب عليه حكم العلم و الشكّ و الوهم بحكم واحد، سوى الظنّ في ركعات الصلاة، بل مطلق أفعالها في وجه قوىّ، فإنّه يجرب مجرى العلم.

و الشكّ في علميّه العلم أو ظنيّه الظنّ أو شكّيّه الشكّ أو وهميّه الوهم كما يقع كثيراً من غير مستقيمي المزاج شكّ فيما تعلق به، و أمّا متعلّق متعلّقه فباقٍ على حاله، (و الشكّ في الكون في كثير الشكّ موجب للتقليد. و الشكّ مع الكثره عرفاً لا اعتبار به.

و لا يجب فيما تعلق بالمنافيات أو بالأجزاء أو الشرائط وضع المعلم و نصب العلائم، و يلزم في الغايات.

و كثره الشكّ تجرى في النائب مع عدم استحضار التّيه من المنوب عنه دونه، و بالعكس بالعكس. و يجرى في عبادات المال و البدن و أجزائها و أجزاء المعاملات و شروطها و أجزائها دون غاياتها، إلا بعد الدخول فيما يترتب عليها.

و يدخل في النذر و نحوه، و يتعلّق باسم العاملين و المعاملين؛ لقيام الشرع مقام الواقع (١).

و لو شكّ في الشىء بعد العلم بكونه كان عالماً به لخفاء طريقه أو اختلاف طريقته بنى على علمه السابق. و لو شكّ في الدخول في العمل، و قد كان على هيئه الداخل مشغولاً ببعض الوظائف، بنى على الدخول.

و تجرى نحو هذه الأحكام في المعاملات و نحوها، و لكن معظم الانتفاع بها في العبادات فخصّصناها بإدخالها في مباحثها.

### المقصد الحادى عشر فى الوسواس الذى أمر بالاستعاذه منه ربّ الناس فى سورة الناس.

و هو عبارته عن حاله فى الإنسان تمنعه عن الثبات و الاطمئنان، و هو كالجنون له فنون، و منشأه غلبه الوهم، و اضطراب الفكر، فقد يرى نفسه بأشدّ المرض و هو فى كمال الصحّ، أو بأشدّ الخوف و هو فى غايه الأمن، و يرى عمله فاسداً و هو صحيح، و غير فاعل لشىء عند الفراغ من فعله، و يرى الطاهر نجساً، و الحلال حراماً و بالعكس فيهما.



و يقع فى المعاملات، و إن كان معظم بلائه فى العبادات، و قد يقع فى العقائد الأصوليه فلا يطمئن إليها، و فى الدلائل الشرعيه فلا يعتمد عليها، و أقوى البواعث على حصوله غالباً فى العبادات الرياء.

ثم يقوى و يتحكم فيتسلط عليه الشيطان، و يرفع عنه الاطمئنان، و هو مرض عظيم قد ينتهى بصاحبه إلى الجنون.

إن وقع فى العقائد أفسد الاعتقاد، أو فى المعاملات أو فى العبادات أورث فيها الفساد، فيكتر القول أو الفعل فيهما، و لا يعين القصد بواحد منهما.

و إن تعلق بالبدن تمارض طول الزمن، أو تعلق بسوء الظن أقام بين الخلق نائره الفتن؛ فيجب تصفيته منه، و إبعاد الشيطان برفعه عنه.

و هو من ذميم الصفات المعدوده عند العقل و الشرع من المحظورات، و فيه مع قبحه فى ذاته مفسد عظيمه:

منها: أنه حيث كانت عقيدته تصويب فعله و تخطئه فعل غيره ربما آل أمره إلى إنكار ضرورى المذهب أو الدين؛ فإن من الأمور الضرورىه عدم وجوب ما أوجبه الوسواسيه.

و منها: القدح فى أعمال سيد الأئمه و جميع أفعال الأئمه. و هذان الوجهان قاضيان بالخروج عن الإيمان.

و منها: أنه يلزمه بالبناء على الحكم بوجوب فعله أو ندمه مثلاً التشريع فى الدين، و الدخول فى زمره العصيين.

و منها: أنه يتضمن غالباً سوء الظن بالمسلمين، حتى ينجر إلى العلماء العاملين، فيحكم بنجاستهم و بطلان عبادتهم.

و منها: أنه لا يستقر له عزم و نيته على عمل خاص؛ لأن تكريره لعبادته أو معاملته باعث على عدم صحه عزمه و نيته.

و منها: أنه قد يكتر العمل فى الصلاه، فيدخل فى الفعل الكثير أو القول الماحى لصوره الصلاه، أو الداخلى فى كلام الادميين و إن كان من القرآن أو الذكر، لتوجه

النهي عنه، لكونه وسواساً.

و منها: أنه كثيراً ما يصدر منه حركات تمحو صورته العباده.

و منها: أنه كثيراً ما يدعو صاحبه إلى التجزى على المعاصى بتأخير الفرائض عن أوقاتها؛ لطول الاشتغال بمقدماتها أو الشك في أوقاتها، أو إلى ترك كثير من الواجبات بطول الاشتغال ببعضها، أو إلى كثرة التصرف بالماء حتى يؤول إلى الإسراف، أو حتى لا يرضى صاحب الحمام مثلاً، أو إلى تمرىض البدن بكثرة مباشره الماء و نحوه.

و منها: أنه قد عبد الشيطان، أو شرّكه فى عباده الرحمن.

و منها: أنه قد شغل بوسواسه عن الإخلاص فى العبوديه و تدبر المعانى القرآنيه و غير القرآنيه.

### **المقصد الثانى عشر فى أنه إذا أوجب الشارع شيئاً أو ندب إليه، و بين حقيقته فى محل الإيجاب أغنى عن بيانه فى مقام الندب،**

و إذا بينه فى مقام الندب أغنى عن بيانه فى مقام الإيجاب، و كذا مقام الأداء و القضاء، و الأصاله و التحمل، و نحوها.

و إذا بين فرداً من نوع بانث جميع أفرادها، كما أنه إذا بين حقيقه فرد فى مقام أغنى عن بيانه فى مقامات أخر لأنّ الحقيقه إذا بانث لم تختلف باختلاف القيود الخارجيه، فإذا بانث حقيقه الصلاه فى مقام تساوت فيها جميع المقامات.

و كذا الخمس مع الأحماس، و الزكاه مع الزكوات، فتشارك السنّه الفريضه فى جميع الشطور و الشروط و الموانع (١)، إلا ما دل الدليل على خلافه.

و أما ما لا يدخل تحت الاسم، و نسبته إلى الحقيقه كنسبه الماء المضاف إلى الماء المطلق، كصلاه الجنازه، فلا يلحقها الحكم (٢).

و الأصل فيه أنّ مدار الأحكام على الحقائق دون الخصوصيات، و يعلم من تتبع

١- فى «س»، «م»: كما أنه إذا بين حقيقه فرد فى مقام أغنى عن بيانه فى مقامات أخر.

٢- و فى «ح» زياده: و يجرى الحكم فى الشروط و المنافيات.

الأخبار (عنهم، فإنهم لم يزالوا يحتجون) (١) على المطالب العامه للجزئيات بفعل جزئى منها أو بيانه كذلك. و نحو ذلك يجرى فى المعاملات، و إنما قصرنا ذكره على العبادات لمثل ما سبق فى تلك المقامات.

### المقصد الثالث عشر فى أن أصحاب الأعدار ممن تعلق الحكم بوصفهم، لا من قضى الوصف بسقوط حكمهم لهم البدار،

و لا يلزمهم الانتظار مع القطع بالزوال، فضلاً عن مجرد الاحتمال، من تقيته أو عجز أو اضطرار إلى ركوب و نحوه، أو سفينه (٢) أو جبانر و نحوها؛ لأن تكليفهم قد انقلب بسبب العذر، و ظاهر الخطاب متوجه إليهم فى أول الوقت، فلا فرق بعد إتمام العمل بين بقاء العذر إلى أن يخرج الوقت، و بين ارتفاعه قبل خروجه.

و لو ارتفع بعد الدخول قبل الإتمام، و لم يكن ما بقى من الوقت يسع الإعادة، بنى على ما مضى، و أتم، و لو وسعها ففى جواز البناء على ما مضى و الإتمام، و لزوم الإعادة من رأس و جهان، مبيتان:

على أن الإتيان بالأجزاء الماضيه إنما كان عن طلب ضمنى يتبع الأمر بالجملة، فإذا انكشف انقلاب الجزء الأخير عن الحكم الأول انكشف بطلان الأول.

و على أن الخطاب بالنسبه إلى الكل قاضٍ بالخطاب بالأجزاء، فيصح الجزء الموافق للعذر، و يكمل مما يوافق الواقع مع ارتفاعه، و هذا هو الأقوى.

فعلى ما تقرّر: من كان فرضه التقيته، أو وضوء الجبانر، أو غسلها أو التيمم، أو العاجز عن القيام فى الصلاة أو المباشره، و الملتجئ إلى الاستتابة و نحوهم، يجوز لهم المبادرة إلى العمل فى أول الوقت، فإذا عملوا شيئاً بنوا عليه جزءاً كان أو كلا، خرج الوقت أولاً، وسع الإعادة أو لا؛ إلا مع قيام الدليل، كما قام فى التيمم على التفصيل الاتى فى محله.

١- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: فافهم، ثم من الزائد تمرين.

٢- كذا، و يحتمل التصحيف.

و أمّا من عمل بزعم العذر فبان خلافه فالأقوى بطلان عمله؛ لأنّ بناء الشرائط و الموانع على الواقع دون العلم هذا فى البدئيه الصرفيه أو البدئيه المائيه كالحجّ و العمره.

و أمّا المائيه كالزكاه و الخمس و نحوهما فلا تصحّ من أصحاب الأعدار إذا وصلت إلى غير أهلها على الأقوى؛ لأنّها بحكم الأمانات، و هى لا تصحّ مع عدم الوصول إلى أهلها لكنّ العذر يرفع الضمان.

و لو عمل بنفسه ما يقتضى العذر، كأن أراق الماء أو جرح أو كسر بعض الأعضاء، فعمل عمل العذر، فإن كان عمله قبل دخول الوقت فلا إثم و لا فساد، و إن كان بعده ترتّب الإثم من جهه العمل و لا فساد.

و فى لزوم معالجه دفع ما به من الأمراض و نحوها بالدواء و الرجوع إلى الأطباء و عدمهما وجهان، أقواهما الثانى. و القول بالتفصيل بين المستدعى للطول أو كثره العمل و غيره، فلا يجب فى الأول و يجب فى الثانى؛ لا يخلو من قوّه.

و أصحاب الأعدار فى المعاملات و الإيقاعات كالنكاح و الطلاق بالفارسيه أو بالإشاره فيها أو فى غيرها مع انعقاد اللسان إذا ارتفع العذر بعد الإتيان بها لا تعاد، و لو عرض الارتفاع فى الأثناء للموجب القابل مثلاً يجرى فيه ما مرّ سابقاً.

و لو ارتفع العذر فى الهبه و الصرف و نحوهما قبل القبض فالأقوى الاكتفاء بالماضى و عدم الإعادة، و ارتفاع العذر فى المقدمات أقرب إلى إيجاب الإعادة منه فى الغيات، و ربما يدعى الإجماع على قطعها و وجوب الإعادة فيها.

و وجدان الماء فى أثناء التيمّم مفسد له من غير ريب. و تقوى الصحّه مع انقطاع الحدث فى المسلوس و المبطون.

### **المقصد الرابع عشر فى أنّ حقيقه التحريم و الكراهه و الإباحه منافيه للعباده،**

لاشتراكها فى اقتضاء عدم رجحان الفعل، و هو منافٍ لحقيقتها، فتبقى دائره بين الوجوب و الندب، فإن فقد الوصفان فسدت و حرمت؛ لدخولها فى التشريع المنهى عنه.

فتمت وصفة أو حكم عليها بمطلق الجواز حتى يعم الأحكام الأربعة، أو بحكم منها وجوب أو ندب أو كراهه أو إباحه فهتم صحتها، مع تنزيل الكراهه على أقلية أحد فرديها ثواباً، و الإباحه على تساويهما فيه.

و لا فرق في تعلق الكراهه و الإباحه في عدم منافاه الصحة بين تعلقها بنفس العباده أو بجزئها و شرطها و لازمها و مفارقها.

و أمّا التحريم فتعلقه بها على وجه الحقيقه أو بجزئها أو بما يتوقف عليه وجودها أو بما يلازمها في الوجود مفسد لها عقلاً و شرعاً، بناءً على أن الصحة موافقه الأمر.

و على القول بأنّها إسقاط القضاء فلا- ملازمه. و ربما بُنى عليه صحه عباده الجاهل بالجهر و الإخفات، و القصر و الإتمام، مع احتمال التعلق بوصف العصيان بمعنى أنه مأمور بعده و احتمال المعذوريه في خصوص هذا المكان، و أمّا تعلقه بالمقارنات داخلاً و خارجاً فلا يقتضى ذلك.

و أمّا تعلق الصيغه المفيده للتحريم فلا يخلو من أحوال، منها: التعلق بنفس العباده، أو شرطها، أو ما كان تحريمه مقيداً بها؛ و في هذه الأقسام يقضى ظاهر الخطاب بالفساد.

و إن تعلق بمقارن جاء تحريمه من خارج فلا مقتضى للفساد حينئذٍ.

و لا- اقتضاء عقلي في المعاملات مطلقاً، و لا لفظي إلا فيما تعلق بنفس المعامله، أو ما يكون الغرض منه ترتب صحتها عليه. و قد تقدّم ما يغنى عن الإطاله.

### **المقصد الخامس عشر في أنّ جاهل الحكم بشيء منها، إن تركها أو ترك شيئاً من شطورها أو شروطها**

لعدم الخطور، أو للبعد عن الحضور في بلاد الإسلام، أو مع الخطور و حصول العلم له بأنّ ما جرى على لسان أبويه أو معلّمه أو غيرهم هو المأمور به شرعاً لا يتصوّر خلافه، فلا مؤاخذه عليه.

و بعد معرفه أنّ الرجوع إلى العلماء لازم يجب عليه السؤال عمّا صدر منه من

الأعمال، فما أفتوه بموافقته للواقع بنى على صحته، و ما أفتوه بمخالفته له أعاد، و قضى ما فيه القضاء، و إذا جهل ما كان عليه بنى على وقوعه صحيحاً، و على التقديرين ليس عليه كفاره فيما تختص كفارته بالعصاه.

و لو علم بوجوب الرجوع إلى العلماء و قصير في الرجوع إليهم عصى و فسد عمله، و قضى ما يقضى، و كفر عمياً يكفر عنه العامد؛ إلا- فيما ورد فيه التخصيص بالعالم، كالقصر و الإتمام لمن لم يبلغه حكم التقصير، و الجهر و الإخفات لمن لم يبلغه حكمهما.

و من أخذ الأحكام من غير محلها، أو رجع في التقليد بها إلى غير أهلها ممن لم يكن مجتهداً مطلقاً و إن كان متجزئاً باصطلاحهم، أو كان ميتاً، أو مجنوناً، أو رجع جاهلاً بعد الإفتاء و عدم سبق التقليد قبل حدوث الحادث بطل عمله.

و أما لو سبق تقليده بالأخذ عنه للعمل عمل أو لم يعمل قبل حدوث الحادث بقى على حكمه.

### المقصد السادس عشر في أن العبادات إذا تعدد المأمور به منها،

و امتنع جمعها في الإيجاد تماماً، أو قدر ركعه على اختلاف الوجهين؛ فلا تخلو إما أن تكون بتمامها موسّعة، فله حينئذ أن يبدأ بما شاء منها؛ لأنّ الحكم لا يتعلّق بالجزئيات، فلا مضاده إذا لم تكن موضوعه على الترتيب كالحجّ على عمره التمتع في حجه الإسلام للنائي، و عمره على الحجّ لغيره، و أداء كلّ من الظهرين أو العشاءين، و قضاء الفرائض اليوميّه من الحيّ، و صوم التطوّع لمن عليه قضاء شهر رمضان أما ما لم يكن كذلك فلا ترتيب فيها، واجبات فقط، أو مندوبات كذلك، أو مختلفات متجانسات أو متخالفات. غير أنّ الأفضل أن يقدّم الأهمّ فالأهمّ، كالواجبات على المندوبات، و الأهمّ من الواجبات و المندوبات على غيره، فتقدّم الفرائض اليوميّه على صلاه الآيات، و الملتزمات و الرواتب على باقي التطوّعات.

و إما أن تكون مضيقه بالعارض، فيجب تقديم ما هو أشدّ وجوباً، كما إذا أهمل

الفريضة حتى ضاق وقتها فعارضت صلاه آيات، أو بعض الملتزمات المضيقة بالعارض، أو وفاء دينٍ مطالبٍ به، و نحو ذلك، فإن عكس صح عمله على الأقوى، و كان مأثوماً، و إن تساوت جرى عليهما حكم الواجب المخير.

و إما أن يكون بعضها موسعاً و الأخر مضيقةً بالعارض، فيجب تقديم المضيقة على الموسعة، و إن خالف أثم و صح العمل.

و إما أن تكون موسعة كذلك و الأخرى مضيقة بالأصل، فالحكم فيها كسابقتها في حصول الإثم، بل هنا أولى (و القول بالفساد هنا لا يخلو من قوه) (١).

و إقياً أن تكون مضيقة بالعارض و الأخرى مضيقة بالأصل، و مقتضى القاعده ترجيح الأصلية على العارضية، إلا- لبعض المرجحات الخارجيه، كترجيح اليوميه المضيقة بالعارض على غيرها من المضيقات الأصلية، من صلاه آيات، أو بعض الملتزمات. و إن خالف أثم.

و الصحه و الفساد في هذا القسم و فيما سبق عليه لو قدم ما حقه أن يؤخر (مبتيان على التوقيت، و قصر الوقت على الأصلية منهما فلا يشاركه ما عارضه بوقته كشهـر رمضان بالنسبه إلى الصوم بأقسامه و لو كان مضيقةً بسبب من الأسباب، و كصلاه الفريضة إذا ضاق وقتها بالنسبه إلى باقى الصلوات و لو تضيقت لبعض الأسباب و عدمه فإن كان الأول جاء الفساد) (٢) و إلا صح و ترتب الإثم كما فيما سبق.

و تعارض الواجبين المضيقين الأصليين غير ممكن.

و على ما تقدم لا- مانع من النيابة تبرعاً أو عن استيجار (و لا- من قبول الإجاره ممن كان عليه قضاء لنفسه، أو لغيره تبرعاً، أو استيجاراً) (٣) ما لم يفض إلى الإهمال.

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- بدل ما بين القوسين فى «ح»: مبتيان على التوقيت و قصر الوقت على الأصلية منهما، و عدمه فإن كان الأول فلا يشاركه ما عارضه بوقته كشهـر رمضان بالنسبه إلى الصوم بأقسامه، و لو كان مضيقةً بسبب من الأسباب، كصلاه الفريضة إذا ضاق وقتها بالنسبه إلى باقى الصلوات و لو كانت تضيقت لبعض الأسباب جاء الفساد.

٣- بدل ما بين القوسين فى «م»، «س»: و لا- من وقوع الإجاره مع من كان عليه قضاء لنفسه أو لغيره تبرعاً أو استيجاراً أن يعمل تبرعاً أو يؤجر نفسه لغيره.

و لو شرط عليه البدار كانت منافعه مملوكة لغيره، فما وقع منه يرجع إلى المستأجر، و متى تعذر لغا.

و ينبغي المحافظه على المعادله (١) و التأمل فى جهات الترجيح فإنّ المقام من مزالّ الأقدام.

### المقصد السابع عشر فى أنّ الواجب الكفائى مع وجود من يقوم به و المخبّر مع إمكان إفراده و الموسّع مع بقاء وقته، لا يتعيّن على العامل دون غيره،

و لا بالعمل المعين دون ما سواه، و لا بخصوص زمان من أزمنه التوسعه بمجرد الدخول فى العمل، فله القطع فيما يجوز قطعه، و له العدول عن العمل إلى مخالفه، و عنه عن ذلك الزمن إلى مجانسه.

و الإبطال فى الأعمال كالإبطال فى الصدقات إنّما يتعلّق بما يتمّ من الأعمال، فلا يدخل فيه القطع، على أنّ النهى لو بقى على عمومه (٢) أو أُخرج منه أوّل (٣) الأفراد لزم من ذلك حرج عظيم على العباد، فلا تتعيّن فاتحه، و لا تسبيح يقوم مقامها، و لا تسبيح ركوع أو سجود، و لا سوره من السور بمجرد الدخول.

فلو أراد قطعها و الدخول فى غيرها فى غير ما نصّ (٤) على منعه، كالعدول من التوحيد أو الجحد إلى غيرهما، أو من إحداهما إلى الأخرى أيضاً فى وجه قوى أو من سوره كائنه ما كانت بعد تجاوز الثلثين أو النصف على اختلاف الرايين إلى غيرها، أو اقتضى الإخلال بالهيئه فلا بأس.

و لا يرتفع وجوب تغسيل الميت أو الصلاه عليه عن المكلفين بمجرد دخول أحدهم

١- فى «م»: المعامله.

٢- إشاره إلى قوله تعالى لا تُبطلوا أعمالكم، سوره محمّد: ٣٣.

٣- فى «ح»: أقل، بدل أوّل.

٤- الكافى ٣: ٣١٧ ح ٢٥، التهذيب ٢: ٢٩٠ ح ١١٦٦، قرب الإسناد: ٢٠٦ ح ٨٠٢، الوسائل ٤: ٧٧٥ أبواب القراءه ب ٣٥ ح ١ و ٢.



فى أحدهما، بل حتّى ينتهى العمل و يأتى على غسل تمام أجزاء البدن، و براء «أكبر» فى الخامسة مثلاً، فىقصد من صلاها جماعه تقدّم أو تأخّر فى الدخول مع الإمام الوجوب.

و لو أتمّ بعضهم دون بعض أتمّ الباقي ما بقى بعنوان الندب من غير احتياج إلى نيه جديده على الأقوى.

و قطع الواجب الموسّع مع بقاء وقت سعتة كالصوم عدا صوم قضاء رمضان بعد الزوال فى ما لم ينصّ على منعه لا مانع منه.

### المقصد الثامن عشر فى أنه يستحبّ التظاهر فى العبادات الواجبات و المندوبات لمن كان قدوه للناس يقتدون به؛

لرئاسه فى الدين أو الدنيا، ليكون باعثاً على عملهم، فإنّ الداعى إلى الخير قولاً أو فعلاً كفاعله.

و لمن أراد أن يجبّ الغيبه عن نفسه فلا- يُرمى بالتهاون و التكاسل فى العباده، و ربّما وجب لذلك، و لمن أراد ترغيب الناس إلى الطاعات، و إيقاعهم فى غيره ليرغبوا فى العبادات، و لمن أراد تنبيه الغافلين، و إيقاظ النائمين.

و يُستحبّ الإسرار فى المندوبات؛ لظاهر الروايات (١)، إلا ما ورد فيه استحباب الجهر. و لو لا دلاله الأخبار لقلنا بإطلاق أفضلية الإجهار؛ لأنّ إظهار العبوديه عبوديه ثانويه.

و يتأكد الإسرار فى حقّ من خاف على نفسه من الرياء، إلا أن يخشى من مداخلة الشيطان له فى جميع عباداته، فىدخل الشكّ عليه فى جميع طاعاته، و يكون باعثاً على تركها، و هو عين مطلوبه.

فمن شمّ رائحه الرياء من نفسه فليدم على عمله مستعداً للجهد مع الشيطان

١- انظر الوسائل ١: ٥٦ أبواب مقدّمه العبادات ب ١٧، و ج ٤: ١١١٣ أبواب الدعاء ب ٢٢.

و النفس الأماره، و وردت فى ذلك زياده التأكيد، و نهايه الحث الشديد (١).

و بهذا يتضح معنى «الرياء شرك، و تركه كفر» تنزيلاً له على الاستخدام، و يراد أنه يلزم ترك جميع الأعمال متبوعاً للشيطان فى جميع الأفعال، و هو أعظم أسباب الكفر.

و يغنى ذلك عن توجيهه: بأن المراد تركه على حاله و الدوام عليه، فيكون من باب قوله:

و أما عن هوى ليلى و تركى زيارتها فإنى لا أتوب

و عن تنزيله: على أن المراد بترك الرياء فى العمل تجريده عن ضمّ القربه، و تخصيصه بغير الله تعالى، أو تخصيصه منفياً عن الله تعالى، أو تعميمه للرياء من الله، أو تسميه الخطور رياءً، و هو لا ينفك عن الأعمال، فيكون نوعاً آخر من الاستخدام.

### المقصد التاسع عشر فى أنه إذا علم اشتغال ذمته بشىء من الأعمال و لم يشخصه،

كما إذا نذر شيئاً من الأعمال أو الأموال و لم يميزه، أو علم أنه قد شغلت ذمته بعباده ابتداء و لم يميزها، و لم يكن لها جامع؛ فإن دار بين محصور يمكن الإحاطه به من غير عسر، لزم الإتيان بالجميع؛ و إن تعددت أو تعسرت ارتفع الوجوب، و انحل نذره و شبهه، و ينكشف عدم انحلاله بظهور حاله. هذا إذا كان من مختلف الجنس.

و أما فى متحده بين قليله و كثيره، فيجرى الاقتصار على المتيقن فى غير المنصوص على خلافه، و استصحاب الجنس لا وجه له، و الفرق بين الجزء و الجزئى واضح، و الأحوط فيه مراعاة يقين الفراغ بعد يقين الشغل.

و لو تعددت العبادات و اختلفت هيئاتها بقصر و إتمام، أو اجتماع عبادات مختلفه الذوات و الهيئات، كالفرائض اليوميّه و الآيات؛ أتى من الأمرين بما يحصل به الاطمئنان.

ثم إذا حاول الاحتياط استحباباً لتحصيل الاطمئنان فى الإتيان بالواجب، و أراد

المحافظه على تبه الوجه نوى الواجب (١) قربه إلى الله تعالى، و اختلاف تبه الوجه فى الغايه و التقييد لا مانع منه.

### المقصد العشرون فى أنه لا ينبغى ترجيح العبادات الراجحه بحسب الذات، لا من جهه الصفات

مع وحده الذات على المرجوحه دائماً، فيقتصر على الراجح، لأنّ السيّد إذا أمر عبده بأوامر أراد منه الامتثال لجميعها، فلا معنى لأن يأمره بالماء فيأتيه بالعسل، أو بالذهاب إلى عياده فلان أو زيارته فيذهب إلى عياده أو زياره من هو أفضل منه، متعللاً بالأفضليته.

فتمام العبوديّه و الانقياد بأن يأتي بجميع أوامره الموجبه و الناديه و الراجحه و المرجوحه، و إلا لانحصرت الزياره بزياره رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلم، و الطاعات المرغوبه بالصلاه، و الذكر بقول «لا إله إلا الله» و هكذا، فيقتصر فى كلّ جنس على أفضله، بل يلزم منه الاقتصار على نوع واحد، و مثل ذلك يجرى فى جميع المطالب و الملاذّ فى المأكولات و المشروبات و الملابس، فالتفنّن فى كلّ شىء من مطالب العقلاء.

فلا معنى لترك السنن لطلب الأفضل منها، و لا للاشتغال بالواجبات الكفائيه مع قيام الغير بها عوضاً عنها، كما جرت عليه سيره كثير من العلماء و الصلحاء من ترك قراءه القرآن، و عياده المرضى، و تشييع الجنائز، و زياره الإخوان، و زياره المعصومين (٢) و ترك النوافل الرواتب التى يشبه تركها ترك الواجب، متعللين بأن طلب العلم أفضل، و أنّ ترجيح المفضول على الفاضل لا يُعقل.

و هذا مخالف لطريقه أهل الأديان من زمان أينا آدم عليه السلام إلى الان، و قد علم من طريقه هذه الأمم و سيره النبى صلّى الله عليه و آله و سلم و الأئمه عليهم السلام أنّهم لم يزالوا يجمعون بين العبادات المقبوله، الفاضله منها و المفضوله.

١- فى «ح» زياده: ندباً.

٢- فى «ح» زياده: من تسلط الشيطان.

فإنهم لم يزالوا يتركون أفضل الأشياء من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر و المواعظ و النصائح و هي أفضل الأعمال لصلاه نافله راتبه، أو غير راتبه و لعياده مريض، و تشييع جنازه، و زياره مؤمن، و مشايعته، و استقباله.

فمن أمعن في طريقه الشرع نظره، و أجال في تضاعيف الأخبار فكره؛ علم بوجه اليقين أنّ الجمع بين الراجح و المرجوح من السنن، سيره سيّد المرسلين و الأئمّه الطاهرين، و جميع العلماء العاملين خلفاً بعد سلف.

(و قد يعرض الرجحان بسبب تعدّد المكان، و يجرى في جميع العبادات، لمقتضى التعليل في الصلاه من شهاده الأمكنه) (١).

### **المقصد الحادى و العشرون فى أنّ الراجح من العبادات قد يعارضه ما هو أرجح منه،**

بحيث لا يمكن الجمع بينهما، و هو ضربان:

منه: ما ينسخ رجحان المرجوح منها فلا يبقى صحيحاً، كالنذر و نحوه، و الصوم بدون إذن المولى و الوالد و الزوج، أو بشرط منع الأخيرين على اختلاف الرأيين لأنّ التوقف على أمرهم و تقديم استئذانهم أهمّ فى نظر الشارع من الدخول فيها من دون ذلك، فحكم بفسادها لذلك، و فى باقى المندوبات يتّحد الحال فى العبد فى كلّ ما له تصرّف بالبدن.

و فى غير المملوك، أو فيه فيما لا يدعى تصرّفاً من حركه أو سكون أو مقال أو بعض جزئيات الأفعال إنّما يحرم بالمنع.

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

و غير المملوك لا- يحتاج إلى الاستئذان في شىء منها، مع عدم تفويت شىء من الحقوق، كطلب العلم من دون تعيين و الصلوات، و الدعوات، و الأذكار، و السفر إلى الزيارات، و الخروج إلى بعض الطاعات أو إلى التجارات، فإنها إنما تمنع بالمنع. و يستوى حكم الوالدين بل الأجداد القريبه ههنا، و لا تجب طاعتهم فيما فيه ضرر دنيوى من ترك الاكتساب، أو أخروى يخشى منه استحقاق العقاب.

و منه: ما لا ينسخ الرجائيه، بل يترتب على المرجوح ما قرّر له من الثواب، و لو أتى بالراجح كان له ما قرّر له منه.

و فقه المسأله (١) أنّ التكليف إن صدرت من تابع و متبوع فلا معارضه، و إن صدرت من مستقلين أصليين تعارضت و تجىء فيها مسأله التعارض.

و إن كانت من مستقل مستند إلى أمر آخر كالتعارض بين طاعه الله و طاعه من أمر بطاعته إمّا بين واجبين، أو محرّمين، أو مختلفين فنحكم طاعه الله، و نخصّ دليل طاعه المخلوق عقلاً و نقلًا بنحو ما فى نهج البلاغه من أنه: «لا طاعه لمخلوق فى معصيه الخالق» (٢). و كذا بين المتماثلين من الحكمين الآخرين.

و لو كان الحتم فى طرف و خلافه فى آخر قدّم الحتم، و الظاهر تمشيه أصل البراءه و أصل الإباحه (فيما لا يتعلّق به الأمر لغير المملوك) (٣).

### المقصد الثانى و العشرون فى أنّ كلّ ما اعتبر فيه القربه لا بدّ أن يقصد به وجه الله تعالى،

#### إشاره

و كلّما كان مخصوصاً باسم الله لا يجوز لغير الله، فمن نذر لنبى أو إمام أو وليّ قائلاً: لله علىّ كذا لرسول الله صلّى الله عليه و آله و سلم أو للإمام عليه السلام على معنى الصرف فى ثوابه انعقد نذره. و إن لم يذكر الاسم فلا انعقاد، و الأحوط العمل، موافقه لصوره النذر.

و أمّا السجود على وجه العباده و الامتثال لأمر المعبود، فلا يكون لغير الله، و أمّا بقصد التبرك بتمريغ الجبهه، أو التشرف بإصابه المكان الشريف، أو المحبّه، أو بقصد

١- فى «ح» زياده: أنّ التعارض بين طاعه الله و طاعه من أمر بطاعته ثمّ.

٢- نهج البلاغه: ٥٠٠ الحكمه ١٦٥. و أنظر الفقيه ٤: ٢٧٣ ح ٨، و الوسائل ١١: ٤٢٢ أبواب الأمر بالمعروف ب ١١.

٣- فى «م»، «س»: فيما لا يتعلّق الأمر غير المملوك.

الشكر لله على أنه وفقه للوصول إلى أشرف البقاع؛ أو لاستحضار عظمه الله عند النظر إلى قبر العظيم من أوليائه فلا بأس. و على بعض هذه الوجوه يُنزّل سجود الملائكة لآدم، و سجود أبوي يوسف ليوسف.

و كذا الركوع، إن كان على وجه العبادة؛ فلا يجوز لغير الله، و أمّا بقصد التعظيم، أو استجلاب المحبّه، أو طلب الحاجه، أو مع استحضار عظمه الله فلا بأس به. فالركوع للأعظم من السلاطين و الخوانين ليس بمحظور.

إلا أنّ التواضع للجباره و المتكبرين، فيه إعلاء لشأنهم و زياده في تعظيمهم، و هو في أشد الكراهه، إلا أن يقصد به جلب نفع أو دفع ضرر لا مجرد ميل النفس الأماره.

و الحاصل أنّ التواضع بالقيام و سماع أمر كلّ أمر و قضاء حاجه كلّ طالب و غيرها، متى كانت بقصد العبوديّة، قضت بكفر الفاعل، فالأعمال تتبع المقاصد و النيات، و يختلف حكمها باختلاف العبادات.

### خاتمه

في أنّه ينبغي للعابد أن يستقلّ عبادته، و يرى نفسه كأنّه لم يصنع شيئاً؛ لأنّ جميع ما تقوم العمل به لله و من الله، و ليس للعامل حقيقه عمل. فالنفس منه، و العقل منه، و القوه منه، و الحركه منه، و السكون منه، و التوفيق منه، و الشرائط منه، و ما يتوقّف عليه منه، فلا ماء و لا لباس و لا بناء و لا قبله و لا مكان و لا غيرها إلا منه، و له في عمل غيره نظر آخر فلا يستحقره.

كما أنّه يلزم على العاصي استكبار المعصيه و إن صغرت في نظره، بالتأمّل في أنّ المعصيه إنّما كانت بما هو له من قوى و جوارح و قوه و نحوها، و أنّها أُعيرت له لينتفع بها في جهه خاصه، و التجاوز عنها خيانه للأمانه، و بالتأمّل في نعمته، و في حقارته في مبدئه و غايته، و أنّه بمنزله الخلاء أو أدنى منه، لاشتماله على قذارات فوق قذاراته، و بالنظر فيمن عصى، و على من تجرّى، فيجد أصغر الصغائر أكبر الكبائر.

ثمّ من تمام صفات الملك و الملكوت و الكبرياء و الجبروت و العظمه و السلطان و

الرضا و الغضب و الثواب و العقاب و اللطف و الرحمه.

و إنّما تكون المؤاخذة بعد ظهور الاستحقاق، و إنّما يكون ذلك بعد الاختبار بالتكليف، لئلا يكون للناس على الله حجه.

و لولاه لنقصت صفات الكمال؛ لأنّ ظهور (١) كلّ صفة صفة كمال ثانيه، و هو لطف، و خلافه خلاف اللطف على المكلفين، إذ لولاه لفات شرف العبوديّة و الخدمه، و الإتيان بصوره العوض لدفع عار عدم الاستحقاق، و لفات لذّه السلامه و النجاه، و علوّ الدرجه، و الاختصاص بمن أخلص لله و التكليف إنّما يكون تكليفاً حيث يخالف الهوى و الإراده.

و لما كان المكلفون على أقسام منهم ذو كسل يشقّ عليه العمل، و منهم من غلب عليه حبّ المال، و منهم من غلب عليه حبّ الملاذ من الطعام و الشراب و النساء، و منهم من غلب عليه حبّ الأهل و الوطن و عدم الخروج عن المسكن، و منهم من غلب عليه حبّ الحياه، فاخترتوا بالصلاه و الزكاه و ما يشبههما ممّا يتعلّق بالمال أو البدن، و بالصيام المانع عن الملاذ، و بالحجّ المفترق عن الأهل و الوطن، و بالجهاد الباعث على ذهاب النفوس. و إذا تأملت في جميع التكاليف واجباتها و محظوراتها وجدتها راجعه إلى مثل ما ذكرنا.

ثمّ إنّ هذه العبادات صور، و لها حقائق تشير إليها، و أسباب هي الباعثه عليها، فالأمر بالطهاره الصوريّه يشير إلى الطهاره المعنويّه، و الركوع و السجود و جميع أجزاء الصلاه تشير بخشوعها و تذللها الظاهري إلى طلب الحقيقه المعنويّه، و الصيام إلى الإمساك عن المعاصي، و هكذا.

و مرجع الجميع إلى حبّ الله تعالى؛ فإنّ المحبّ الحقيقى يبذل نفسه و بدنه و شهوه نفسه و أهله و وطنه في رضا محبوبه، و كذا المملوك إذا اشتدّ خوفه من مولاه بذل جميع ذلك.

## المقام الثالث: فى مشتركات العبادات البدنيّه

## اشاره

و هى أمور:

**منها: أنه كما يُؤمر المكلف بفعل الواجبات من الصوم و الصلاة و الطهاره و غيرها و ترك المعاصي، و تُراد منه، كذلك يُراد منه أن يحمل عياله و أهل بيته على فعلها و تركها**

بخطابٍ لّين، ثمّ خشن فى غير الوالدين، ثمّ هجر و إعراض بوجهه كذلك، ثمّ فى المنام لطالبه، ثمّ ضربٍ من دون استئذان من حاكم الشرع، من غير فرق بين عبده و زوجته و غيرهما.

و كلّ من كان عاصياً مهملاً قريباً أو بعيداً مع العلم و ظنّ التأثر، و عدم ترتّب الفساد أو الازدياد منه أو من غيره؛ مع احتمال المعاوده (١) إلا- أن تسبق منه التوبه، و تثبت عند الأمر و الناهى يجب حمله على ذلك، و يجرى الحكم فى جميع الواجبات و المحظورات، و يستحبّ ذلك فى المستحبّات و المكروهات على وجه الإيجاب أو الندب.

و قد ابتلى الناس بترك الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، حتّى أنّ كثيراً من العلماء و الصلحاء وقع عليهم أعظم البلاء، يرون أنّ الله يعصى بالعيان، و لا- ينصرونه باليد و لا- باللسان، فلا يردّون أحداً عن معصيه الملك العلام، و لو كان من الأزواج أو الأولاد أو الخدام. و ربما كان إثمهم أعظم من إثم الفاعل؛ لأنّ العامل تحمله اللذه و حبّ الراحة على المعصيه، و المغضى إنّما حمله قلّه الاكتراث و الاعتناء بنصره خالق الأرض و السماء.

هذا إذا كان التارك للواجب أو الفاعل للحرام مقصراً؛ لعدم معذوريّته.

أمّا لو كان معذوراً لجهلٍ محضٍ فى الحكم يعذره به، أو بالموضوع، أو سهو، أو نسيان، أو نوم، أو دهشه، أو فرح، أو همّ غالبه عليه، فيختلف الحال باختلاف الأحوال؛ لأنّ ذلك إن كان فى أمر الأ-عراض كهتك النساء و سبيهنّ؛ لتوهم الكفر المسوّغ لذلك، و يتبعه الاغتيال و الهجوم مع معذوريّه الفاعل لنسبته إلى فسق قد اشتبهه بنسبته إليه،

١- فى «ح» زياده: و عدمها.



أو في الدماء و الجروح، كما إذا كان مشتبهاً بأنه كافر و يستحق القصاص عليه. أو في المحال التي أمر الله تعالى بتعظيمها لشرافتها، كما إذا اشبهه بمسجد أو روضه محترمه؛ فأراد التخلّي فيها، و كذا جميع ما علم من تتبّع الشرع عدم اختصاص التكليف بالفاعل المباشر، بل يشاركه المطلع فيها فيجب التنبيه.

و إذا كان في المال، كإتلاف مال المسلم مع اشتباهه بماله، أو زعم المأذونيه فيه، أو مال فيه الخمس و الزكاه، فلا يبعد إلحاقه بما سبق.

(و الحمل على المنكر أشدّ إثماً من ترك النهي عنه؛ و ليس منه حمل الغير على المعصيه بتسليم ماله إليه لا من جهه عمل حرام استند إليه، بل من جهه حرمة الأخذ عليه، كالدفع إلى السارق و العشار مع الاختيار لتسلط ربّ المال على ماله، و لما علم من تتبّع الأخبار (١)، و سيره الظاهره ظهور الشمس في رائعه النهار.

و لا المعامله على تحصيل حقّ يصالح مع مبطل، و إن علم إبطاله و حرمة الصلح من جانبه.

و كذا طلب اليمين من المدّعي أو المنكر مع العلم و جوده و حرمة اليمين عليه، و حمله على البراءه، و لعن نفسه، و قضيه اللعان، و المباله، و الحمل على كشف العوره لمعرفة البلوغ.

و كذا المصالحه على يمين المنكر بإسقاط حقّ المدّعي مع علم المدّعي بعلم المنكر بثبوت حقّه، من حاكم عدل أو جور أو نحوهما، و لا اعتبار لحضور المجتهد، لأنها معامله لا مرافعه.

و كذا مصلحه المدّعي على اليمين المردوده لإثبات حقّه على المنكر، و سببّه الإلزام تكون بطريق الحلال و الحرام.

و ليس من النهي عن المنكر ما يرجع إلى النفس؛ لأنه مقام عفو، و يحتمل ضعيفاً استثناء المجتهد؛ لنيابته، و فيما عُلّم من سيره الأنبياء و الأئمّه عليهم السلام ما ينفيه.

---

١- الكافي ٣: ٥٤٣ ح ١، ٢، ٤، ٥، الوسائل ٦: ١٧٣ أبواب المستحقين للزكاه ب ٢٠ ح ٣١، و ج ١١: ٩٣ أبواب جهاد العدو ب ٤٦ ح ١٠.

و الجبر على المعصية معصيه، و إن لم تكن معصيه في حقّ المجبور، لقوّه السبب و ضعف المباشر (١).

و أمّا ما تعلّق بالعبادات كالطهارات و نحوها، فإن كان فيما يصحّ مع الجهل كالطهاره من الخبث فيما لا تتوقّف الطهاره من الحدث على زواله، و الجهر و الإخفات و القصر و الإتمام في محلّ العذر، و الاستقبال بين المشرق و المغرب، و انكشاف العوره في الصلاه فلا يلزم التنبيه عليه، بل لا يستحبّ فيما عدا الأخير؛ لأنّها من الشرائط العلميه دون الوجوديه.

و أمّا ما كان من الشرائط الوجوديه أو التكاليف الأصليه كالطهاره من الحدث، و لبس غير الخبز من غير المأكول و الحرير و الذهب للرجال، أو العبادات الأصليه كالصلاه و الصيام و نحوهما مع الوجوب أو الندب، أو المحرّمات الشرعيه كأكل النجس و لحم الميت و شرب الفقاع و نحوها فلا يجب تنبيه النائم و الغافل و نحوهما عليها.

و الظاهر أنّه يستحبّ ذلك؛ لأنّ ذلك حال المماليك في حقّ مالكهم، و لأنّه يدخل في باب شكر النعمه، و لأنّه يرجح في نظر العقل تنبيه النائم و الغافل خوفاً من فوات بعض الملائد الجزئيه الدنيويه عليه من مأكول و نحوه، فكيف لا يرجح ذلك لخوف فوات النفع الأبدى؟! و الذي يظهر من طريقه السلف، و وضع الأذان، و الجهر بنافله الليل معلّماً بتنبيه الغافل و إيقاظ النائم (و حديث فعل عليّ عليه السلام ليله الجرح (٢)، و حديث: «إذا أيقظ الرجل امرأته من الليل، فصلّيأ حُسبا من الذاكرين» (٣) و ظاهر النافله فضلاً عن الفريضه، و في حديث الديك: أنّه نهى عن سبّه لأنّه يوقظ للصلاه (٤) (٥) العمل على الاستحباب.

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- قرب الإسناد: ١٤٣ ح ٥١٥، ترجمه الإمام على بن أبي طالب لابن عساكر ٣: ٣٦٣ ح ١٤٢٢، مروج الذهب ٢: ٤٢٤، الوسائل ٥: ٣٧٠ أبواب قضاء الصلاه ب ١٣ ح ١، البحار ٤٢: ٢٠٦ ح ١٠.

٣- الوسائل ٤: ١٢٥٧ أبواب قواطع الصلاه ب ٩ ح ١٠، سنن ابن ماجه ١: ٤٢٣ ب ١٧٥ كتاب إقامه الصلاه.

٤- الوسائل ٨: ٣٨٤ ب ٣٩ ح ٣، مسند أحمد ٥: ١٩٣.

٥- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

وإنما أوردنا البحث في هذا المقام وهو جارٍ في كل واجب و حرام؛ لزياده الاهتمام.

### و منها: لزوم المباشرة و عدم إجزاء النيابة فيها؛

للأصل؛ و لاقتضاء ظاهر الأمر بالفعل مباشرته لا مجرد وجوده، إلا مع القرينه، و لأن الغرض منها غالباً ليس مجرد وجود الفعل، بل حسن الخدمه المشتمله على الخشوع و الخضوع و التذلل، و لا تتم إلا بالمباشرة.

فالذى يقتضيه الأصل من اشتراطها، و ظاهر الخطاب، و حكمه التكليف أن العمل لا يصح بدونها من صلاه أو صيام أو أذكار أو دعوات أو تعقيبات أو تلاوه قران، عيئيه أو كفائيه، فرضيه أو نفلئيه إلا- ما علم أن غرض الشارع منه نفس الإيجاد من المكلف بمباشرة أو بالواسطه؛ و أن النيابة فيه كافيه عن الأموات مطلقاً، و العاجزين من الأحياء فى بعض الأشياء، و عن القسمين معاً فى الحجّ و العمره و ذبجهما و نحرهما، و الزيارات و ما يتبعهما من الصلوات إلى غير ذلك من المنصوص فى الروايات، و الجواز فيها ضمئيه لا يستلزم الجواز فيها أصليته.

و ينعكس الحال بالنسبه إلى الأفعال، بل الأقوال على احتمال فى المعاملات، فإنها و إن اقتضى ظاهر الطلب مباشرتها، لكن الظاهر من حال المعاملين طلب وجودها بعد شغل الذمه بها من أى موجد كان، فشغل ذمه الأجراء مثلاً بالأعمال كسغل ذمه المدنيين بالمال إنما غرضهم وصول المال، فإذا أجر الأجير نفسه على عمل عباده أو غيرها عن حى أو ميت فقد شغل ذمته به، و وجب عليه السعى فى إيجاده من أى موجد كان، إلا إذا شُرطت عليه المباشرة، أو علمت إرادته الخصوصيه من خارج، و لو من زياده الأجره، فيتعين عليه حينئذ.

كما أنه قد يتعين عليه خلاف المباشرة بقرينه عدم قابليته و لياقته و أهليته.

و قد يقال بالفرق بين أن يقول الأجير: أجرتك نفسى على أن أفعل كذا، و أن يقول: على فعل كذا، و بين قول طالب المنفعه: صالحتك بكذا، و جعلت لك كذا على عمل كذا، و قوله: على أن تعمل كذا، فتلزم المباشرة فى الأول من الأول، و الثانى من الثانى.

و فى مواضع صحه الاستنباه فى الواجبات يجب مع العجز تحصيل النائب مجاناً

أو بعوض لا يضرب بالحال، و يقتصر فيما تختص النيابة فيه بالعاجز على مقدار ما عجز عنه، فمتى عرضت له قدره بأشْر الأجزاء الباقية، و مثله ما إذا انتقل فيما ليس فيه نيابه من حال تطلب من القادر إلى ما لا يصح إلا من العاجز، فإنه متى عادت إليه قدره أتى بعمل القادر إن كان العمل قابلاً للتبعيض و الاشتراك. هذا كله في العبادات البدئية.

و أمّا المالئيه من زكاه أو خمس أو صدقات مندوبات أو كفّارات فلا شك في جواز النيابة فيها، و من وجبت عليه المباشرة و أمكنه التوصل إليها ببعض الوجوه و جب عليه ذلك.

و يشترط في النائب في الأعمال المتولّى للنيه: البلوغ، و العقل، و الإسلام، و الإيمان؛ بل العدالة في وجه قوى؛ لعدم إمكان العلم بالنيه. و تمشيه أصل الصحه في فراغ ذمه الغير بعد شغل ذمته محلّ منع.

و الذى يراد منه الصورة الاطمئنان بحصولها من أى سبب كان، سوى ما يمنع من نيّه القربه كحرمة المباشرة؛ لاستلزامها المسّ الحرام، و نحوه. و مع عدم البصر أو النظر لا بدّ من العدالة و الاعتماد على الأقوى.

و لا ينافى المباشرة حصول الأثر على البدن (١) بمساعده جماد، و لا بمساعده بهيمه؛ على إشكال فى الأخير.

و تتحقّق المباشرة باستقلال العامل، و مع انضياف غيره إليه مع صحّه إسناد الفعل إليه، أو إلى كلّ واحد منهما، و لو صحّ إسناده إلى المجموع دون الواحد أو إلى الخارج دون العامل انتفت المباشرة. و الترتب على فعل فاعل من غير قصده، كالترتب على وضع [بدنه] (٢) تحت مائه المتقاطر من غسله، لا ينافى المباشرة على إشكال.

و لو دار الأمر بين الأجزاء قدّم مباشره الأشدّ وجوباً على غيره، و لو عكس عصى، و فسد عمله و يحتمل ترجيح المقدم.

**و منها: أن النائب في العبادات يلزمه في عمله الإتيان به على وفق ما يُراد من المنوب عنه**

١- فى «ح» زياده: لقضاء المؤثر فى نفسه، و لا.

٢- «بدنه» ليس فى النسخ و لكن وضعناه لاستقامه العبارة.

من جهه العمل، لا خصوص العامل من شطور و شروط و وظائف و ارتفاع موانع، عملاً بمقتضى ظاهر النيايه.

أمّا ما كان لخصوص العامل كصفه القدره و العجز فى الشروط أو المنافيات، أو الأجزاء دون الجزئيات كضروب الكفّارات و أنواع الحجّ و كجواز الإخفات فى محلّ الجهر، و لبس الذهب و الحرير و كشف الرأس للأمه و الصبيّه و بعض آداب الصلاه، كوضع اليدين على الثديين، و الكفّين أعلى من الركبتين فى الركوع، و التقارب (١) بين القدمين، و إصاق البدن بما تحته حال السجود، و الهوىّ مع الانسلال، و الأخذ بالقيام مع الاعتدال، و نحوها ممّا يتعلّق بالنساء (٢)، و وجوب الجهر فى موضع الجهر، و وضع الكفّين على الركبتين فى الركوع، و التجافى فى السجود و نحوها للرجال فلا يتحد فيها الحكمان، بل كل يعمل على مقتضى حال نفسه.

(و أمّا ما كان من صفات الفعل اللاحق لذاته فيتبع فيه النائب المنوب عنه) (٣)، و من هذا القبيل القضاء عن الميّت بالنسبه إلى الترتيب، فإن لزومه على الظاهر من جهه حياه العامل دون أصل العمل.

فكلّ من الرجال و النساء إذا ناب بعضهم عن بعض فى صلاه أو حجّ أو عمره أو طهاره يأتى بحكم نفسه لو كان أصيلاً، و كذا العاجز عن القادر، و القادر عن العاجز، و مؤوف اللسان بخرس أو لثغه عن صحيحه، و صحيحه عنه.

و ما لا يتبدل من العمل بتبدل وصف المنوب كصلاه سفره قضاءً فى حضره

١- فى «ح»: التقارن.

٢- روى ذلك زواره قال: «إذا قامت المرأه فى الصلاه جمعت بين قدميها و لا- تفرّج بينهما، و تضمّ يديها إلى صدرها لمكان ثدييها، فإذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتها على فخذها لثلاثاً كثيراً فترتفع عجيزتها، فإذا جلست فعلى إلتيتها ليس كما يقعد الرجل، و إذا سقطت للسجود بدأت بالقعود بالركبتين قبل اليدين ثمّ تسجد لاطئه بالأرض، فإذا كانت فى جلوسها ضمّت فخذها و رفعت ركبتها من الأرض، فإذا نهضت انسلت انسلالاً لا ترفع عجيزتها أولاً» الوسائل ٤: ٦٧٦ أبواب أفعال الصلاه ب ١ ح ٤.

٣- بدل ما بين القوسين فى «م»، «س»: و يجرى فى صفات الأصل و فى صفات العذر مطلقاً ابتداءً و استداهمه، على إشكال فى الأول من الأخير، و فى الأنواع كما فى الكفّارات و الحجّ مثلاً استداهمه.

و بالعكس لا يتبدل بتبدل وصف النائب، و لا باختلاف الوصفين فيهما، بل يتبع حكم المنوب عنه، و يلزمه حيث يكون أجيراً ما هو المتعارف بين النوّاب مع الإطلاع واجباً أو مندوباً، كما يلزم ذلك في غير العبادات، بخلاف عمل نفسه و عمل التبرّع و التحمّل الشرعى كالتحمل عن القريب فإنّ له في ذلك الاقتصار على الواجب.

و في الفور و التراخي أيضاً يبني على المتعارف، و لا يحرم التأخير مع عدم القرينه حتّى يدخل تحت الإهمال و قلّه الاعتناء.

و للمستأجر أن يستتبع غيره إذا لم يفهم اشتراط المباشرة، و لو عزم أن يأخذ بزائد، و يعطى بناقص و علم بأنّ المستتبع لو علم بذلك لم يستأجره، كان من الخدع الحرام؛ و مع عدم العلم بذلك لا ينبغي للورع تعاطى ذلك.

و لو كان عليه قضاء لنفسه و قلنا بالتوسعه كما هو الحقّ جاز أن يوجر نفسه، و يعمل للمستأجر أو يعمل متبرّعاً.

و على القول بالفور في قضاء نفسه تبطل الإجاره مع تقيدها به، و يصحّ العمل. و كذا ما كان عن إجاره سابقه على القول بعدم النهي عن الضدّ و كذا عمل التبرّع.

و لو أخذ عليه الفور بطل القضاء عن نفسه على القول بتوسعته، بناءً على الفرق بين الخطابات الشرعيه البدئيه، و بين الحقوق المخلوقيه.

و تجوز النيابة عن الأموات في جميع عبادات الأحياء مع فواتها عليهم و عدمها، من صلاه يوميه واجبه أو نافله، و عباده ماليه من زكاه أو خمس أو صدقات مندوبات كائنه ما كانت.

و النائب المتولّى للتيه يلحقه حكم الشكّ و كثرته، و الفراغ و عدمه، و السهو، و باقى الأحكام و غير المتولّى لها في جرى الحكم عليه، أو على المنوب عنه، أو عليهما، أو الفرق بين ذى الاطلاع و غيره؛ وجوه.

### و منها: إباحه الآلات التي يباشر بها العباده،

كالات الجهاد في الجهاد، من السيف و الرمح و الدرع و فرس الركوب و سرجها و ما يلحقها من عنان و نعل و وطاء و نحوها، و كذا ما يوضع فيه أو عليه الطهور من الحدث من ماءٍ أو تراب من ظرف مغصوب،

أو إنَّه من أحد النقيدين، وإن وجد المباح قريباً منه، قصد التفريغ (١) أو لا، إلا مع الانطباق عليه، و المقارنه معه اتِّفاقاً.

و أعضاء النائب في مقام النيابة، و آلات العاجز عن القيام مثلاً ممَّا يعتمد عليه من عصاً، أو حيوان مملوك، أو إنسان كذلك، أو حرٌّ من غير إذن منه أو من المالك، مع علمه بذلك و عدم الفحوى.

و الشاك في الرخصه كالعالم بالحرمة ما لم يدخل تحت الآيه (٢)، و لا تؤثر إجازة المالك (٣) في صحه العمل.

و لو تعلّق بجزء مشاع و إن قلّ كجزء من ألف جزء جرى عليه حكم الغصب في الكلّ.

و لو أذن المغصوب منه في العباده مطلقاً أو في عبادته خاصه صحّت، و لو أذن في غير العباده دونها بطلت.

و ما دخلت فيه القبره، و لم تكن شرطاً فيه كحفر القبر، و تقطيع الكفن، و التكفين، و الدفن فحرمة الآلات المستعمله فيها لا تنافي الصحه.

و آلات الدفع ممَّا تتحقّق به العباده غالباً لا بدّ من إباحتها فيها، و أمّا ما يحصل قبضه بالتخليه مثلاً و قد يقارن الآلات فلا.

### و منها: أن تكون منافع البدن مملوكه له،

و له عليها سلطان؛ فلا يجوز للعبد مطلقاً و لا الأجير مع المضادّه لما استؤجر له أن يعمل سنه، فلا يجوز للعبد مطلقاً العمل من غير استئذان سوى عبادته الفكر، و يقوى مثله في عبادته الذكر، لكنّ السيّد إذا صرح له بالمنع امتنع.

و أمّا الواجب فلا يطاع مخلوق في تركه كما لا يطاع في الإثم بفعله؛ إذ لا طاعه لمخلوق في معصيه الخالق.

١- في «م»، «س»: التفريغ.

٢- آيه ٦١ من سوره النور.

٣- في «س»: العامل

و إذا كان المملوك مبعوضاً فله التسلّط في أيام نوبته بعد المهاياء، و لو تعدّد الشركاء اعتبر رضا الجميع.

و في إدخال الكفّين أو القدمين المقطوعه من الغير المأخوذه قهراً من المقطوعه منه، الموصوله بمقطوع من آخر تحت الغضب مع عدم إعراض الأول وجه قوى. و تترتب عليه فروع كثيره.

و يقوى في النظر إجراء حكم المندوب في تأخير الموسّع، مع عدم بلوغ حدّ التهاون، و فعل الواجب الكفائي مع قيام الغير به.

و الذى يعلم من السيره المأنوسه، و الطريقه المعروفه من تتبع أحوال الشرع؛ أنه لا يلحق بدن العبد في تصرّفه به في العبادات الجزئيه فعليه أو قوليه (١) بأموال الناس حيث لا يجوز التصرّف فيها إلا مع العلم بالإذن. بل يكفى هنا مجرد المظنّه، بل الشكّ في ذلك.

و كذا حال الولد مع الوالد، بل هذا أيسر من السابق إلا في مسأله النذر و نحوه فإنّ صحّته من الولد أو العبد أو الزوجه موقوفه على سبق الإذن، أو إجازته بعد، في وجه قوى، و قد علم الحال ممّا تقدّم.

### و منها: أن لا يبلغ في عبادته حدّ الطافه و لزوم الحرج،

فمتى تجاوز حدّ الوسع فسدت عبادته.

و إذا حصل لها مانع من ضرر معتبر في بدنه أو تقيّه فعمل معرضاً عنه بطل عمله، و إن زال بعد تمامه (لأنّ التكليف به من الحرج) (٢).

و المدار في التقيّه على معرفته مع استقامه مزاجه، فالجری ء و الجبان الخارجان عن العاده لا اعتبار برأيهما، و فيما يسمّى خوفاً مع الظنّ أو الشكّ أو الوهم القويّ؛ لأنّ المدار على ما يدخل في اسم الخوف، فإن لم يكن له قوه مميزه تفرّق بين الضارّ و غيره،

١- في «ح» زياده: مع عدم منافاه حقوقه عملاً بعموم نفي الحرج، و بقائه على ظاهره، و كونه عاماً مخصوصاً، أو يراد به أن الأمر بالشىء كاشف عن عدم الحرج؛ بعيد، و الحرج على النوع يجرى حكمه في الأفراد.

٢- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».



أو كان جباناً أو جريئاً غلب جُبنه أو جُرأته عليه قَلد.

### و منها: أنه لا تجوز المعاوضة عليها بعقد جائز أو لازم

من إجاره أو صلح أو جُعاله أو غيرها إذا كانت ممّا لا تصحّ النيايه فيها، فعلاً كانت أو قولاً، فرضاً كانت أو نفلًا، تعييته كانت أو كفايته، معينه أو مخيره، موسعه أو مضيقه، مرتبه أو غير مرتبه.

و أمّا ما تقع فيه النيايه و يعود نفعه إلى باذل العوض، فإن كان ممّا يلحق بالمعاملات كخدمه المساجد و الروضات، بكنسها و وضع القناديل و السرج فيها، و خدمه العلماء و الصلحاء، و تعمير المساجد و الأوقاف و القرآن و الكتب المحترمه و تعليمها، و نحو ذلك، فلا بأس بأخذ العوض عليها ما لم تجب على فاعلها، كإزاله النجاسه من المساجد و يقوى لحوق الروضات بها و التعليم الواجب للواجبات، و السنن الشرعيه التي يجب تعليمها كفايه، و كذا الأعمال الواجبه الكفائيه.

(فأخذ العوض على الواجبات عيناً أو كفايه لا يجوز كالواجبات العقليه و العاديه؛ لسبق الملكيه من الخالق أو المخلوق) (١)، إلا فيما دخل في باب المعاملات من الواجبات الكفائيه، و إن تعيّن بالعارض للانحصار، كأعمال الصنائع (لأنّ وجوبها مقيد بأخذ العوض) (٢).

و أمّا ما دخل في المقاصد الأخرويه فالواجب بقسميه منها لا تصحّ المعاوضه عليه، و أمّا المندوب فإن كان مطلوباً على التعيين و لا يعود نفع منها بسبب النيايه إلى المنوب عنه كصلاه الأحياء من الرواتب و غيرها؛ فلا تجوز المعاوضه عليه.

و إن كان من المستحبّات الكفائيه و يعود نفعه إلى الغير كالمسنون من أجزاء غسل الميت، و حفر الزائد على الواجب من القبر، و التكفين بالقطع المستحبّه، و نحو ذلك فيجوز أخذ العوض عليه.

١- بدل ما بين القوسين في «ح»: فأخذ العوض على الواجبات الشرعيه عيناً أو كفايه لا- يجوز على فعل الواجبات العقليه أو العاديه؛ لسبق اللزوم و الإلزام من الخالق أو المخلوق.

٢- بدل ما بين القوسين في «س»: لأن دخولها مقيد بالعوض. و في «م»: فلا يعود نفع منها بسبب النيايه.

و أخذ العوض على الأذان و الإقامه و صلاه الجماعه دلّ الشرع على حرمة (١).

و الحاصل أنّ المقيّد بالعوض لا يفرّق بين ندبه و واجبه عينيّه و كفايّه في جواز المعاوضه. و كذا ما لا يختصّ نفعه بالعامل من الندب، و أمّا المطلق غير المختصّ فيفرّق فيه بين الندب و غيره؛ لأنّه لم يملك على العامل، و لم يتعيّن عليه.

و في أخذ العوض على حفظ المحترم كإنقاذ الغريق و الحريق و إطعام الجائع و سقى الظمآن المشرفين على التلف، و إخراج المحترم من مال الغير كالقران و غيره من المحترّات (من محل الإهانه) (٢) إشكال، كما في ارتجاع عوض المبدول على ذلك.

و الأقوى عدمه إذا لم يكن عن طلب، بل بأمر الشارع؛ لأنّ أجره الأعمال على الأمر إلا أن يعلم أنّ أمر الله من جهة الولاية.

و لا منافاه بين بذل العوض في مقابله العباده التي تصحّ فيها النيابة و بين نيّه القربه، فإنّ عقد المعاوضه يؤكّد مطوويّتها شرعاً، و ينقلها من الاستحباب إلى الوجوب غالباً، كما في الملتزمات بالنذر و العهد و نحوهما، و جواز ذلك في الحجّ و العمره و صلاتهما مع القطع به أبين شاهد على جوازه؛ إذ لا معنى للاقتصار عليها و جوازها بدون نيّه، و في عموم أدلّه الإجاره (٣) بعد إحراز جواز نيابه كفايه، نعم لو كان المحرّك على العمل حبّ العوض لا حبّ الله كان العمل باطلاً. لخلوّه عن القربه.

و يلحقها حكم المعاملات فتجوز فيها المعاطاه، و تجرى فيها مسأله الفضولي، و تعتبر فيها الشروط، و تجب فيها السنن إذا دخلت في المتعارف.

و لا يجرى حكم التطوّع وقت الفريضة و صيام التطوّع لمن عليه قضاء.

و الفورّيّه فيها و التوقيت يتبع الشرط، و لهذه المسأله دخل في باب المعاملات، لكن قصرنا ذكرها على الأهم.

١- الوسائل ٤: ٦٦٦ ب ٣٨ من أبواب الأذان و الإقامه ح ١ و ٢، و راجع السرائر ٢: ٢١٧.

٢- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: من غير طلب.

٣- انظر الفقيه ٣: ١٠٦ ح ٤٤٢، الوسائل ١٢: ١٧٥ أبواب ما يكتسب به ب ٦٦ ح ٢٨، و ج ١٣: ٢٤٤ كتاب الإجاره ب ٢ ح ٣.

## المقام الرابع: فى مشتركات الطهاره بالمعنى المجازى العام لرافع الحدث و المبيح و الرافع للخبث و غيرها من الوضوءات و الأغسال الموظفه المسنونه

### اشاره

و هى أمور:

### منها: طهاره ما يتطهر به عند الاتصال مع القابليه للاتصاف بها

لا كتطهير الشمس و الاستحاله و نحوهما، فإنهما لا قابليه لهما للاتصاف بها كالأجسام المطهره بمباشرتها من ماء أو إله استنجاؤه أو تراب و لوغ، أو ما يتيمم به من أرض أو تراب أو غيرهما، أو أرض تطهر أسفل النعل و أسفل القدم، فلا يجوز التطهير بشىء منها مع سبق نجاسته على اتصاله.

أمّا لو تنجس به بعد اتصاله فلا- مانع من أن يجزّ عرض النجاسه إلى نفسه، و يطهره بانفصاله. و لا- فرق فى المنع بين التطهير بالنجس أو المتنجس بين ما تسرى نجاسته لرطوبته (١) أو لا.

و الظاهر أنّ انفصال الجزء عن المحلّ بعد تلوّثه متجاوزاً عن المحلّ أو لا لا يمنع عن التطهير به مع بقاء الأجزاء الأخر متّصله.

فكلّ نجس أو متنجس لا يطهر شيئاً من جهه ذاته، و إن طهره من القذر بإزالته فى بعض المواضع كما فى الحيوان أو بإحالاته أو قلب حقيقته.

و لا فرق بين الطهاره الحقيقه و الصوريه، كوضوء الجنب و الحائض.

و توابع الطهاره يجرى فيها حكم متبوعاتها، كغسل الكفّين و المضمضه و الاستنشاق قبل الوضوء و الغسل، بل إلى ما يتعلّق بالأداب كغسل اليدين قبل الطعام لو اضطرّ إلى أكل النجس، و أجرينا السنّه فيه، أو قلنا باستجاباه له، و لو لم يباشره بيده.

و تغسيل الكافره المسلمه، و الكافر المسلم لو قلنا بصحّته و إن استلزم إصابه الماء بدنهما كان خارجاً بالنص (٢).

١- فى «م»، «س»: برطوبته.

٢- انظر التهذيب ١: ٣٤٠ ح ٩٩٧، و الفقيه ١: ٩٥ ح ٤٣٦، ٤٣٧.

كما أنّ تأثير الماء المتنجّس في الاستعداد للطهارة في غير الغسله الأخيره فيما يجب فيه تعدّد الغسلات، و في غير الماء الأخير ممّا يعدّ لطهاره بدن الميت كذلك خارج به (١).

و غير المحكوم بنجاسته شرعاً بطريق شرعى من استصحاب أو غيره من الظنون الشرعيه محكوم بطهارته شرعاً و تطهيره.

و ليس وراء اشتراط الطهاره و القلع للنجاسه شرط؛ فلا- فرق بين المستعمل سابقاً في الماء و غيره إلا فيما يستنجى به ممّا عدا الماء، فإنّه يشترط فيه البكاره، و لا يكفي مجرد الطهاره.

### و منها: إطلاقه

بحيث لو أطلق لفظه دخل في مصاديقه من دون قرينه تقيده (٢).

فلا تجوز الطهاره بأقسامها بالمضاف، و هو ما لا يحسن إطلاق اللفظ عليه مع القرب إليه إلا بقيد.

فلا يصحّ وضوء، و لا غسل، و لا غسل خبث بماء مضاف، كماء الورد و الهندباء، و الصفصاف، و ماء العنب، و نحوها، و لا تيمّم و لا تطهير نجاسه عن النعل و القدم مثلاً، و لا تطهير ولوغ بتراب مضاف، كتراب الذهب أو الفضة أو الحديد أو اللؤلؤ و نحوها. و لا بأرض مضافه كأرض الملح و الثلج و القير، و نحوها.

و لا ينافى الإطلاق التقييد للتمييز و التخصيص، لا لأنه لا يدخل في الإطلاق بدونها، كماء البحر و البئر و العين و الثمد و نحوها و أرض الرمل و الحجر و الحصى و النوره و الجصّ و نحوها؛ و تراب السبخ و تراب الحنطه و الشعير و الوادى و النهر و البئر و نحوها.

و لو مزج شىء منها مزجاً يخرج عن الإطلاق دخل في حكم المضاف، أو في اسمه، و المشكوك فيه إن تردّد بين الاسمين، أو بين المضاف و الخالى عن الاسم، فبحكم المضاف.

و لو دار بين المطلق و الخالى عن الاسم فبحكم المطلق، فلا يتعارض فيه الأصل؛

١- انظر الكافى ٣: ١٣٨ ح ٤١، الوسائل ٢: ١٠٠١ أبواب النجاسات ب ١ ح ٤١، و ص ١٠٧٦ ب ٥، و ص ٦٨١ أبواب غسل الميت ب ٢ ح ٣، ٤.

٢- فى «ح» زياده: و غيرها.

لعدم المضادّه.

و لو قصر المطلق عن الوفاء بالتطهير أُضيفَ إليه ما لا يخرجُه عن إطلاقه من ماء مضاف أو تراب مضاف و هكذا. و إذا انحصر به وجبت الإضافة، و يجب التخليص إن أمكن.

و ما شكَّ في استحالته عن الإطلاق إلى الإضافة كالماء المتقاطر من أبخره الماء المقارنه لصدق الاسم، و الجصّ و النوره و الخزف المشويه بالنار و نحوها محكوم ببقاء إطلاقه، و الأحوط الاجتناب مع الإمكان.

**و منها: أنه ليس شيء منها واجباً لنفسه من جهه ذاته،**

من غير فرق بين الرفع للخبث المتعلق به و إن كان بدنه محترماً فلا يجب عليه و لا على غيره على إشكال في الأخير (١) و الرفع للحدث و المييح، و إنما يجب لوجوب غايته التي تتوقف عليه.

و أمّا قبل وجوبها لعدم دخول وقتها، أو لفقد السبب الموجب لها فلا وجوب له إلا ما توقّف عليه التوصل إلى الواجب، فكان كالسعى إلى الجمعه أو الحجّ قبل وقتها، و غسل الجنابه في ليالي شهر رمضان و نحوها، على التوسعه مع الاتساع، و الضيق مع الضيق.

و الطهاره من الحدث مستحبّه لذاتها، و الظاهر ذلك في طهاره الخبث، و المييح من الطهاره المائيه دون الترابيه، و من اشتغلت ذمته بواجب يتوقف عليها فعله على وجه الوجوب، مع قصد فعل الغايه و عدمه.

و لو قصد الاستحباب النفسى و الوجوب الغيرى أثيب عليهما، كما أنه لو قصد الاستحباب الغيرى و النفسى معاً أثيب عليهما.

و كذا لو تعدّدت جهات الاستحباب الغيرى أو تعدّدت جهات الوجوب الغيرى و لاحظ الجميع أثيب عليهما.

**و منها: توقّف حصولها على وجه يتحقّق الإتيان بها على إدخال الحدود في المحدود؛**

و منها: توقّف حصولها على وجه يتحقّق (٢) الإتيان بها على إدخال الحدود في المحدود؛

من طهاره حدث، أو خبث أو تيمّم؛ لتوقف يقين الحصول الرفع ليقين

١- بدل ما بين الحاصرتين في «س»، «م»: و إن كان محترماً فلا يجب عليه و لا من غيره على إشكال في الأخير.

٢- في «س»: يتوقف بدل يتحقّق. و المراد: أنّ اليقين و تحقق حصول الطّهاره يتوقف على إدخال الحدّ في المحدود.

العدم عليه، فمن غسل نجاسه اختصت ببعض ثوبه أو بعض بدنه لزم عليه إدخال الحدود في الغسل. وهكذا كلما يتوقف عليه العلم بأنه من المقدمه العلميه و هي واجبه من غير خطاب.

بخلاف العقلية و الشرعية (فإن وجوبهما خطايي دون ما يحدده الغسل) (١) كما إذا أراد تطهير بعض المتنجس فإنه لا بأس به، إذ لا مانع منه، لبطلان السرايه، و لا عبره للحدود فيه.

و يلزم في وجه الوضوء و وجه التيمم إدخال شىء من الحدود من جميع الجوانب، و في غسل اليدين و الكفين إدخال شىء من الأعلى مع شىء مما (٢) تحت الأظفار، و في مسح ظاهر الكفين في التيمم إدخالها من كل جانب، و في الأغسال؛ في غسل الرأس من حدود البدن، و في غسل البدن من حدود الرأس، و في غسل الجانبيين من حدود كل واحد منهما للآخر.

و كذا في تطهير ظاهر الأواني إذا اختص بالنجاسه ظاهرها أو باطنها أو بعضهما أو باطن القدم أو النعل أو بعضهما؛ فإنه يلزم إدخال شىء من الحدود الطاهره (٣) في التطهير.

### و منها: أنه يجب في الواجب، و يستحب في المستحب تحصيل ما يتوقف عليه

من ماء يرفع الحدث أو الخبث، أو أجسام يستنجى بها، أو أرض تطهر قدميه و نعليه، أو تراب أو بدله من المنصوص في التيمم؛ بالتماس لا يخلل باعتباره، أو ثمن لا يضرب بحاله، أو مزج بالمضاف مع الماء أو الأرض أو التراب بحيث لا ينافى الإطلاق، و إذابه ملح أو تلج، أو حفر بئر، أو عصر ثوب.

و لا يجب قلب الحقيقه بعمل أو دعاء، و لا تفريق العناصر، و إفراز الماء.

و الأحوط السعى في تحصيله إن لم يتضمن ضرراً في مال أو غيره (٤).

١- بدل ما بين القوسين في «س»: و ما يحدده الغسل، و في «م»: و لا يحدده الغسل.

٢- في «ح» زياده: على المرفقين و من أسفل الزندين و من سطح الأنامل و ممّا.

٣- في «ح»: الظاهره.

٤- في «ح»: ماله أو مال غيره.

## المقام الخامس: في الطهاره الداخلة في العبادات مائيه أو لا

### إشاره

و يشترط فيها مع ما مرّ أمور:

### منها: إباحه الطهور

من ماء أو تراب أو ما قام مقامه من وَحْلٍ أو طين مثلاً.

فلو تطهّر بشيء غير مملوك من ماءٍ أو ترابٍ أو أرضٍ مثلاً؛ ولا مأذونته فيه من صاحبه، أو صاحب سلطانه صريحاً أو بالفحوى و لا من الشرع؛ بطل عمله (١).

و المشكوك في المأذونته به كالمقطوع بعدمها فيه، إلا أن يدخل في التسعه المستثنيات (٢) أولويّه أو تنقيحاً.

و لا- فرق بين الولي و غيره، و بين الولي الإجباري و غيره ما لم يقومه على نفسه، أو يحتسبه عن عمله الذي يستحقّ في مقابلته أجره، مع عدم ترتّب الفساد في الإجباري، و تشتت المصلحه في غيره.

و لا تثمر إجازة المالك بعد العمل، و لو فعل ذلك عالماً بالحكم و جاهلاً لا يعذر بجهالته بطل.

و لو جهل الموضوع، أو كان ناسياً لأنّ النسيان عذر على الأقوى، أو مجبوراً، أو في مقام تقيّه؛ صحّ.

و لو ارتفع العذر في الأثناء قطع و ضمن المثل أو القيمه بعد الإعواز إن كان ممّا يضمن، أو الأجره إن كانت له أجره ثمّ أتمّ إن وجد المتيمّم (٣) من دون ترتّب خلل، و إلا بطل.

و لو كان مغصوباً و أذن المالك للغاصب فضلاً عن غيره صحّ، و لو كان المغصوب ماء جارياً أو مستنقعاً كثيراً، و التراب و الأرض من المتّسعه ممّا يلزم في المنع من مثلها الحرج صحّ، و لو مع الإخراج عن محلّه لغير الغاصب و باعته على الغصب و تابعه لحصول الإذن من المالك الأصلي.

١- في «ح» زياده: و رجوعه إلى عدم التمول ابتداء و انتهاءً لا ينافي العصيان، و إنّما ينافي الضمان.

٢- انظر الآيه ٦١ من سوره النور.

٣- الظاهر أنّ الصحيح: المتّم.

و لو كان المحلّ الذى وضع عليه أو وضع فيه أو ما تحت المحلّ ممّا يصدق عليه التصرفّ أو المسقط مغصوباً؛ بطل. و ما حرم استعماله لكونه ذهباً أو فضّه كالمغصوب.

و لو تيمّم بتراب المسجد و نحوه من الموقوفات العامّة أو المشتركات مع عدم نقله عن المسجد و كذا عن غيره مطلقاً مع عدم الإضرار و مع كونه من كناسه المسجد صحّ. و بدون ذلك يبطل، لا لوجوب الردّ لابتنائه على النهى عن الضد، و لا لحرمة النقل إذ لا يلزم منها حرمة الاستعمال، بل لمثل حكم الغصب.

و لو أدخل شيئاً من المغصوب فى مائه أو ترابه فإن استهلك صحّ و كان كالتلف و يترتب عليه الضمان. و إن استهلك، أو لم يكن فى الجانبين استهلاك بطل (١). و يضمن المثل أو القيمة مع الإيعاز إن كان له ماله، و إلا- فليس عليه سوى التوبة، و الأحوط استرضاء صاحبه بأيّ نحو كان.

و حكم المحصور الدائر بين الحرام و غيره بحكم الحرام ما لم يؤخذ من يد مسلم أو من سوق المسلمين، (و يقوى تمشيه الحكم فى سائر الأيدي و الأسواق) (٢).

### و منها: الترتيب،

كلّ على نحو ما تقرّر فيه، ففى الوضوء يغسل الوجه، ثمّ اليد اليمنى، ثمّ اليسرى، ثمّ يمسح الرأس، ثمّ الرجلين. و لا ترتيب فى مسح الرجلين.

و فى الغسل يغسل الرأس، و منه الرقبه، ثمّ النصف الأيمن من البدن، ثمّ الأيسر. و فى أغسال الميّت بينها و بين أجزائها.

و فى التيمّم يضرب اليدين على ما يتيمّم منه، ثمّ يمسح الجبهه، ثمّ ظاهر الكفّ اليمنى، ثمّ ظاهر الكفّ اليسرى، مع توسّط ضرب ثانٍ فى خصوص الغسل بين مسح الوجه و مسح الكفّين.

فمتى آخر من مقدّم شيئاً و لو مقدار شعره، و دخل فى مؤخّر كذلك، و كان مقصوداً فى ابتداء التيه بطل العمل، (و لو نواه فى الأثناء بطل تمام ما بعد التيه) (٣).

و لو نوى المقدّم مستقبلاً بعد فعل المؤخّر عالمّاً بالتقدّم و التأخّر عالمّاً بالحكم أو

١- و فى «ح» زياده: و يقسم فى مقام القسمه و غيره.

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٣- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».



جاهلًا به أعاد المقدم وعقبه بالمؤخر إن لم يمنع منه مانع، كفوات الموالاه فيما فيه موالاه. و إن كان ناسياً أو مجبوراً أعاد المؤخر و بقى المقدم على حاله إن لم يمنع منه مانع.

و هو من الشرائط الوجوديه، متى اختلّ و لو بسبب جزء فى منتهى الصغر بطل، فتصحّ من الغسل صورته من ستّ مع عدم احتساب (١) السنن، و إلا كان كالوضوء.

و الحكم فيهما مبنى على إفساد إدخال شىء من المندوب على غير وجه ما ندب إليه.

و من تيمّم الوضوء صورته من أربع و عشرين. و من تيمّم الغسل صورته من مائه و عشرين كالوضوء مع القول بعدم الترتيب فى مسح القدمين، و على القول به صورته من سبعمائه و عشرين صورته.

و لو لوحظ الترتيب بين السنن و الفرائض زادت على ألوف الألوّف؛ لأنها يضافه غسل الكفّين و المضمضه و الاستنشاق تبلغ ثلاثمائة و اثنين و ستّين ألفاً و ثمان مائه و ثمانين.

و لو أضيف البسمله و السواك و الغسلات المسنونه تجاوزت ألوف ألوف الألوّف.

و لا- ترتيب بين الأبعاض إلا فى سبق الأعلى فى غسل الوضوء و ما يقوم مقامه من التيمّم، و فى القائم مقام الأغسال يقوى ذلك أيضاً؛ و سيجىء تمام الكلام فى محلّه.

و لا ترتيب بين الوضوء و بين الأغسال المجامعه له كما عدا غسل الجنابه فيجوز تقديم الوضوء على الغسل و تقديم الغسل عليه، غير أنّ نيته فى الغسل رفع الحدث الأ-كبر إن كان رافعاً تقدّم أو تأخر، و فى الوضوء تبه رفع الحدث الأصغر إن تأخر، و نيته الجزئيه المؤثره إذا تقدّم إن شخّص التبه.

### و منها: رفع الحاجب عن مباشره المطهرّ و الماسح ضرباً أو مسحاً

مع القطع بحجبه أو الشكّ فيه فيما عدا شعر أعضاء الوضوء أو خصوص الوجه.

فلو كان فى بعض أعضاء الوضوء أو الغسل أو التيمّم ضرباً منها أو مسحاً، فرضاً أو نفلًا، اختياراً أو اضطراراً، عمدًا أو نسياناً مع العلم بالحكم أو الجهل به حاجب،

و لو مقدار رأس شعره (و لم يعد عليه فات محلّ العود أو لا و لم يعد بطل) (١).

و لو شكّ في أصل الحاجب بنى على أصاله عدمه. و البناء (٢) على اعتبار حصول المظنّه بعدمه، أوفق بالاحتياط.

و يكفى الظنّ بوصول الماء للأعمى، و المبصر بالنسبه إلى القفاء و ما تحت الشعر و الجبائر و نحوهما. و لو تعذّر رفع الحاجب مسح عليه بالرطوبة و ببشره الكفّ بعد الضرب، كلّ في محلّه.

و إن أمكن في موضع الغسل إجراء الماء حتّى يصل إلى بشره أجزأ مع طهاره المحلّ، أو قدر منه مع عدم السرايه، و يكتفى هنا بمجرّد الوصول إذا تعذّر الإجراء كما في غيره من البواطن المغسوله، تبعاً للظواهر، كبواطن الأواني و نحوها، و لا يجب إيصال التراب مع الإمكان على الأقوى.

و يقوى لزوم تخفيف الحاجب إن أمكن، و لا شكّ في وجوب تقليل مساحته.

و يمسح بالرطوبة على الجبائر و العصائب و اللطوخ عوض الغسل، و لا فرق هنا بين كونها ما سحه أو ممسوحاً عليها، و لا بين كون الرطوبة من ماء داخل أو خارج، بخلاف موضع المسح من الوضوء، فإنّه يعتبر فيه الداخلة فقط، و يقوى ذلك في الغبار الممسوح به في محلّ التيمّم.

و يعتبر فيهما استناد المسح إلى الكفّ الماسح أو إليهما معاً مع ثبوت العليّه لكلّ واحد منهما، لا لمجموعهما، فلو كان الكفّ ممسوحاً غير ماسح بطل المسح.

و لو حصل الحاجب على الماسح أو عليه و على الممسوح مسح بالحاجب على مثله مع المحافظه على الشرائط.

**و منها: أن لا يكون محلّ الضرب أو ما يغسل فيه أو ما يؤخذ منه ماء الغسل إنيّه مغصوبه أو إنيّه ذهب أو فضّه،**

أو ممزوجاً منهما، أو منهما معاً، أو من أحدهما مع المزج من غيرهما أو الوصل مع بقاء اسمهما لندرتة، وجد ماء قريباً غيره أو لا، عالماً

١- بدل ما بين القوسين في «ح»: و فات محلّ العود، و لم يعد عليه بطل.

٢- في «ح» زياده: في القسم الأوّل.

بالحكم أو جاهلاً به جهلاً لا يدفع التقصير عن الفاعل كما في المغصوب.

و لو كان جاهلاً بالموضوع أو ناسياً أو غافلاً صحَّ تمام العمل إن ارتفع العذر بعد التمام، و ما مضى فقط إن كان قبله. ثم إن وجد ما ليس فيه محذور و لم يلزم فساد لبعض الأمور أتم و كان صحيحاً.

و لو وضع تحت الإناء المستعمل (أو المكفوف أو في محلّ التقاطر من غير قصد فيه و لا استدعاء، قام فيه وجهان، أقواهما لزوم الاحتياط.

و يجرى الكلام في جلد الميتة إذا كان محللاً للضرب و المضروب، أو ظرفاً للماء و إن كان مغصوباً (١)، و إذا اشتبه بالمحصور و جب اجتناب الجميع، و إذا كان مجبوراً على الاستعمال صحَّ، و إذا ردّد الجابر بين إنيته النقدين و بين المغصوب ترك المغصوب، و استعمل ما كانت منهما، و إذا اجتمع الغصب مع أحد النقدين دون الآخر قدّم الخالي عن الغصب.

و في الدوران بين النقدين يحتمل ترجيح الفضه، و الأقوى المساواه، كالنقد الصافي مع غيره، و القليل مع الفرض المذكور أولى من الكثير و الصغير أولى من الكبير في وجه.

و ما يخرج عن الاسم أو اسم الانيه فلا بأس به، و لا عيب في أواني الجواهر الثمينه و إن بلغت قيمتها ما بلغت.

### و منها [زوال المانع عن محل الغسل و المسح]

أنه لو كان في مواضع الغسل الموظف في الوضوء أو الغسل أو في مواضع المسح في الوضوء أو التيمم من الرافعه أو غيرها لحم أو غدد أو دمايل و نحوها ممّا يدخل في الاسم دون المسترسل النبات من خارج، لخروجه و لدخول ما تحته في الباطن و إن عاد بعد قلعه من الظاهر على نحو ما تحت الشعر في الغسل و جب غسلها في الغسل مطلقاً. و في غسل الوضوء و مسحها فيما يقوم مقامه من المسح.

و مسحها في مسح الوضوء، و مسح التيمم إن دخلت في الحدود، و إن خرجت عنها لم يتعلّق بها حكم و إن كانت على الحدّ الخارج غسل منها ما يتوقف عليه يقين البراءه.

١- بدل ما بين القوسين في «س»، «م»: أو كان كذلك.

و أمّا العضو الزائد، فإن كان خارجاً عن الحدّ و علمت زيادته فلا حكم له في وجه قوى، و إن كان على الحدّ أُدخل منه ما يتوقّف عليه يقين الفراغ، و إن كان تحت الحدّ لحقه الحكم.

و إن عُلمت أصالته تعلّق الحكم به خاصّه على الأقوى، و إن اشتبه الأصلي بالزائد أو علمت الأصالة فيهما كذى الرأسين و الأيدي تعلّق الحكم بالجميع أصاله أو من باب المقدمه على اختلاف فهم معنى الجمع من الآيه (١).

و في كيفيه البدأه من الأعلى و اعتبار الترتيب كلام.

و ما كان من البواطن لا يجب غسله و لا مسحه في وضوء و لا تيمّم، و لا غسله في الغسل، كباطن العين و موضع تطبيق الجفنين، و باطن الأذنين و المنخرين، و خرم الأنف (٢) و ما تحت أظفار أصابع اليدين و الرجلين؛ ممّا لا يزيد على المتعارف.

و إدخال الباطن تحت الشعر في حكم الباطن في الوضوء و التيمّم رخصه، فيكتفى بالشعر عنه، و لو أدخله في الظاهر بعد كشف الشعر تعيّن.

و لو غسله بانفراده مع بقاء الشعر محيطاً به قوى الاكتفاء به، و الأحوط خلافه، و هو بحكم الظاهر في الغسل، فيجب إيصال المطهر إليه، و الباطن بعد ظهوره و الظاهر بعد بطونه بحكم ما آل إليه.

و المقطوع من فوق الحدود يسقط حكمه، و من تحتها يتعلّق الحكم منه بالباقي، و من الحدّ يأتي منه بما يتوقّف عليه الفراغ، و هذه الأحكام جاريه في الطهارات الثلاثه رافعه أو لا، مائيه أو لا.

### المقام السادس: في المشتركات بين الطهارات المائيه عبادات أو لا

#### إشاره

و هي أمور:

**منها: أنها يعتبر فيها مسمى الغسل في المغسول لرفع خبث أو لرفع حدث أو غيرهما.**

١- انظر الآيه ٦ من سوره المائده.

٢- في «ح» زياده: و الأذنين.

فإن كان بالماء المعصوم من الكثير و الجارى و نحوهما أغنى مجرد المماسه مع زوال المانع عن الجريان، و العدد فيما فيه العدد.

و فى المنفعل بالنجاسه لا يجوز تطهير الخبث منه إلا بالاستيلاء و الجريان. و حديث المرن (١) لا يركن إلى ظاهره.

و يجوز فى رفع الحدث مع السلامه من عين الخبث الاكتفاء بما يسمى غسلًا؛ من رمسٍ أو غيره فى ماء معصوم.

ثم إن كان المنتجس ممّا ينحدر عنه الماء كأعضاء البدن و الأرض الصلبه و نحوهما و الظاهر لحوق الشعر و الصوف الكثير و إن كثف، كشعر اللحيه الكثيفه، و الصوف الكثيف ما لم يلتد اكتفى به، و يغنى تقاطر ماء الغساله.

و لا بأس بالقطرات المتخلفه بعد انفصال الماء، فإن الانفصال يطهرها تبعاً للمنتجس، كانفصال دم المذبح. و تطهر إله المباشره من عضو و غيره بالتبع أيضاً، و لا تطهر بمجرد الانصراف عن المحلّ إلى ما سفّل عنه مثلاً.

و اختلاف إطلاق الغسل من قبيل الحقيقه و المجاز أو الاشتراك المعنوى، و اختلاف المتعلقات كالمركبات.

و ما يرسب فيه الماء و لا يخرج منه كأرض التراب لا يطهر بإجراء القليل، و ما يخرج منه بعلاج كالثياب فبالعصر أو ما يقوم مقامه، و فى بول الطفل مع الشرط يغنى صبّ الماء القليل، و فى غسل البواطن يجزى جرى الماء على الظواهر و وصول رطوبته إليها. فوصول الماء إلى باطن الأوانى و ما تحت العصائب مغن عن الإجراء.

و يقدم رفع الخبث على رفع الحدث مع التعارض و إمكان التيمم، و مساواتهما بالنسبه إلى ضيق الوقت و سعته، و لو كان فيما يراد غسله من بدن الميت خبث و جب غسله أولاً ثم الدخول فى الغسل ترتيباً أو ارتماساً.

١- التّهذيب ١: ٢٥٠ ح ٧١٧، الوسائل ٢: ١٠٠٢ أبواب النجاسات ب ٢ ح ١.

و لا يجب فى غيرهُ سوى الإزاله عن الجزء المنفعل قبل غسله، فىحتاج إلى غسلين فى ذى الغسل الواحد، و ثلاثه فى ذى الغسلين لو غسل بالماء القليل.

و مع زوال العين يغنى الرمس فى المعصوم عن الغسلين.

و يجب تحصيل الماء بالسعى على النحو الشرعى، أو ببذل ما لا يضّر بحاله من الثمن للغايه الواجب، و يندب للمندوبه.

### و منها: أنه يكفى مسمى المسح فى الممسوح

مع استيعاب ما يجب استيعابه إلا مع التعسّر كما بين الخيوط فى الجبائر، و طئات العصابه فى العصاب.

و لا تكفى إصابتها بالرطوبه بلا مسح، كما لا يكفى إصابه الممسوح فى الوضوء بلا مسح.

و لو كان على الممسوح أو الماسح رطوبه يتحقّق معها الاسم فلا بأس بها.

و إن تعذّر المسح و لم يمكن سوى إيصال الرطوبه قوى القول بلزومه.

و غسل ظاهر الجبيره و نحوها، لا يغنى عن مسحها على الأقوى، و من قصد بغسله المسح أو بمسحه الغسل فى مقام يصحّ فيه صدق الصفتين بطل فعله.

و مسح القدم و باطن النعل و ما يشبههما بالأرض مطهر لهما، و الظاهر أنّ المسح لا خصوصيه له، بل لو حصل الزوال بمجرد الإصابه تكرّرت أو لا طهر.

و يقوى اعتبار المسح فى تراب الولوغ مع الإمكان، لتوقّف اسم الغسل مجازاً ظاهراً عليه.

### و منها: أنه إذا تعارضت طهاره الحدث أو بعضها

كما فى الوضوء وحده أو الغسل وحده ممّا لا بدّ من الوضوء معه و طهاره الخبث أو بعضه، أو كلّ الخبث و بعض الحدث قدّم رفع الخبث إلا فى تعارض كلّ الحدث مع بعض الخبث، فإنّه يقوى تقديم الحدث على إشكال.

و كذا إذا تعذّرت عليه المباشره و لم يكن إلا- ما يقوم بأحدهما، أو أذن له الجابر فى فعل أحدهما دون الآخر، فإزاله الخبث مقدّمه على رفع الحدث، إلا مع ترجيح خارجى؛ لأنّ الماء فى الحدث له عوض، و ليس له ذلك بالنسبه إلى الخبث.

و إذا تعذر البدل أو كان رفع الخبث مفوّتا للوقت دون الحدث، أو كان للماء عوض قدّم رفع الحدث.

و مع إمكان تحصيل بدل الماء يلزم رفع الخبث إن لم يتوقّف تحصيله على ما يضرّ بحاله فى رفع الخبث، أو حصل فيهما إمكان العوضين.

و لو أمكنه نزع النجس و الصلاه عرياناً، فالظاهر أيضاً تقديم رفع الخبث و الصلاه مستوراً على رفع الحدث.

و لو أمكنه حفظ الماء المستعمل فى رفع حدثٍ أو خبثٍ مع طهارته لطهاره ثانيه ساغ له ذلك، و وجب للواجب.

و متى قصر الماء عن رفع تمام الخبث أتى بالممكن. و فى تخفيف الحكم احتمال الإلحاق بتقليل الجرم، و مع قصوره عن بعض الأعضاء فى رفع الحدث لا يلزم استعماله، و ينتقل إلى التيمم.

و لو دار الأمر بين عدّه نجاسات قدّم الأشدّ على الأضعف لاختلاف ذاتى أو عينى أو حكمى أو تعدّد جهه كنجاسه العين فى ذى الدم، كميته المأكول، أو عدم المأكوليه فقط، أو هما معاً.

و فى تقديم نجاسه البدن على نجاسه الثياب، و تقديم الشعار على الدثار (١)، و الأقلّ على الأكثر، و الساتر للأهمّ على غيره وجه قوئى.

و لو قدر على تطهير بعض الدم ممّا يعنى عن قليله أو نقل الساتر للعتورين إلى غيره حتّى ينتقل إلى العفو قوى الوجوب.

و لو كان دائراً بين ما يمكن إزالته بغير الماء كباطن النعل و القدم، و بين غيره، جعل الماء لغيره، و أزال غيره بغيره.

---

١- الشعار: ما ولى الجسد من الثياب، و الدثار: ما يتدثر به الإنسان و هو ما يلقيه عليه من كساء أو غيره فوق الشعار المصباح

## المقام السابع: فى المشترك بين الطهارات من العبادات من الأغسال و الوضوءات الرافعه و المبيحه و غيرهما، كالوضوءات أو الأغسال المسنونه لغير الرفع.

### اشاره

و هى أمور:

### منها: أنه لو كان فى محلّ من محالّ الوضوء أو الغسل فرضين أو نفلين

بالنسبه إلى الغسل الداخلى فى الأجزاء و غيره إلا غسل الكفّين جبيره كسر، أو عليه عصابه جرح و منه الفصد و الحجامه أو قرح أو شقوق فى البدن صغاراً أو كباراً أو لطوخٍ عليها أو ملتصق به فى محلّ معلول أو صحيح يعسر قلعه عنه دون الرمذ و الصليل و الورم المصمت و مطلق الوجع، فإنّها على القاعده من لزوم التيمّم فمقتضى القاعده فيها لزوم التيمّم؛ لأنّ العجز عن استعمال الماء فى الجزء عجز عنه فى الكلّ.

لكن قضت الأدلّه (١) فى مثلها بأنّ العذر إن اختصّ ببعض العضو فى أحدهما أو كلّه أو كلّها أيضاً على اختلاف الوجوه، و كان معصياً أو مجبراً أو خاف الضرر من إصابه الماء أو يحصل ضرر من إزالته أو عليه لطوخ أو حاجب يخشى من إزالتها، مسح عليها برطوبه من الوضوء و الغسل، أو من خارج، بالكفّ أو بغيرها، بشىء من البدن أو من غيره، ماسحاً أو ممسوحاً أو متماسحين.

و لا تجزى الإصابه من دون مسح، و لا الغسل لأعلاها عن مسحها.

و إن خاف من الحلّ و لم يخف من الماء، و لم يكن عليها عين نجاسه وضعها فى الماء المعصوم (٢) حتّى يصل الماء إليها، و لا يلزم الإجراء، بل يكفى مجرد الوصول، سواء كان فيها نجاسه حكميه أو لا، و إن كان فيها نجاسه حكميه لم يجز وضعها فى غير المعصوم، و لو خلت وجب وضعها فيه أو إجرائه عليها حتّى يصل الماء إليها.

١- الكافى ٣: ٣٢ باب الجبائر. الوسائل ١: ٣٢٥ ب ٣٩ من أبواب الوضوء.

٢- فى «ح» زياده: أو إجرائه عليها.



و إن خاف من الماء دون الحَلِّ، و كان التعصيب يزيد على موضع العَلَّة، و جب الحَلِّ و غسل ما حولها، ثم التعصيب و مسح ما حاذها كما أنَّ المكشوف يلزم فيه ذلك، و لا يشترط استيعاب ما بين الخيوط و طثات العصائب.

و لو كان فى إصابه الماء للخالى عنها ضرر لسريان البروده أو تعدُّر العصائب، أو عموم الجبيره و نحوها كلِّ الأعضاء أو جلّها قوى اعتبار التيمّم، و فى العضو التام يقوى خلافه، و الأحوطا الجمع فيهما.

و يجب الاقتصار فى الجبيره على محلّ الضروره، فإن أدخل مع موضع العَلَّة غيره مع الغنى عنه أفسدت طهارته.

و لو كان الجرح أو موضع الكسر مكشوفاً لزم شدّه و المسح عليه.

و يبقى الحكم حتى يطمئن بارتفاع المانع، و لا يجب الكشف للاختبار بمجرّد الاحتمال، و تجب طهاره محلّ المسح، فإن كان متنجساً و لم يمكن التطهير و لا التبديل تعيّن وضع شىء طاهر عليه، ثم المسح عليه.

و لو كان ظاهر الجبيره أو العصابه مثلما مغصوباً بطل المسح، و فى اشتراط إباحه باطنه وجه قوى، و يجرى الكلام فى جميع ما يحرم لبسه، و مع الجهل أو النسيان تقوى الصحّه، و الصبغ فى المملوك من الثياب مع زياده القيمه به مغصوب، و فى بدن الحرّ و العبد فى شعر و غيره لا يلحقه حكم المغصوب.

و يقوى اشتراط عدم الزياده على المتعارف فى كثره العصائب، و لا يلزم التخفيف فيما دخل تحت المتعارف، و لو مسح على العصابه مثلما تمّ سقطت أغنى ما فعل عن العود إلى التعصيب على إشكال، و لو سقطت بعد تمام الوضوء، أو الغسل بنى على صحّه ما فعل.

و لو صحّ موضع العَلَّة قبل تمام الجبائر أو بعده قبل تمام الوضوء أو بعده قبل الدخول فى الصلاه، أو بعده، قوى فيه ذلك، و الأحوط العود، و لا سيّما فى القسم الأوّل و الثانى.

و لو عجز عن المسح استناب من لا تفضى استنابته إلى المعصيه، و يتولّى هو التيه.

و لو فقدت الجبيره و العصابه لزمه تحصيلها مجاناً من غير لزوم نقص عليه، أو بئمن

لا يضر بحاله، و لو أمكنه من دون عسر طهاره المختار بالدخول فى الحمام أو استعمال الماء الحار لزمه ذلك.

و لو أمكنه علاج الكسر أو الجرح بسهولة لزمه ذلك، و إلا فلا.

و معرفه الضرر و عدمه فى استعمال الماء موكوله إلى نظره إن كان من أهل النظر، و إلا- رجع إلى العارفين، و يكفى مطلق الخوف، و لا يلزم اعتبار المظنه.

و لو كانت الجبيره أو العصابه فى موضع المسح مسح عليها. و لو كانت على الماسح أو الممسوح مسح بإحدهما على الأخرى برطوبه الضوء المتعلقه بظاهر الماسح، أعنى بطن الكف، أو جبيرته على النحو المألوف.

و لو سقط الظاهر فظهر الباطن، و كانت فيه رطوبه ساريه إليه من الظاهر قوى الاكتفاء بها، و مع تعذر المسح بها يمسح بالماء الجديد.

و لو أمكنه التخلص عن غسل الرجلين فى مقام التقية بوضع الجبيره مثلاً و المسح، فالظاهر عدم الجواز، و الغسل مقدم عليه.

و لو كانت الجبيره أو العصابه أو اللطوخ فى أعلى عضوٍ يجب الابتداء بأعلاه، و جب الابتداء بمسحها. و لو كانت على حدّ من الحدود، و جب المسح على ما يتوقّف عليه فراغ الذمه منها.

و لو كان جرحان أو كسران بينهما سالم و جب وضع جبيرتين ليغسل ما بينهما، إلا إذا خيف من غسل الوسط فتجب الواحده.

**و منها: أنه لا بدّ من إطلاق مائه و إباحته و إباحه إنائه بخلوه عن الغصب،**

و عن كونه من أحد النقدين، و مسقط مائه؛ سواء فى ذلك وجود مباح منها قريب إليه أولاً.

و التوصل بالحرام مفسد و إن خرج عن المالىه؛ فلا يجرى إجراء الماء الخفيف المتخلف على الأعضاء الخارج عن التمول.

كما أنه لا فرق فى اشتراط إباحه المكان بين فعل المسح فيه و غيره.

و لو خصّ بالغصب بعض الأفعال فالمقدم يفسد المؤخر دون العكس، إذا لم يستلزم فوات شرط. و لو أدخل الجميع مع قصد الغصب بالتيه بطل الجميع حينئذٍ، و كذا

لو اختصَّ ببعض العضو. و لو بقيت رطوبه المغصوب على العضو فغسله صحَّ ما لم يدخل في الغاسل (١).

و لو نسي أو جهل أو غفل عن الغصب أو النقدين حتَّى أتمَّ مضى عمله، و كذا لو جبر. و لو تناول من يد المستعمل المجبور قوى القول بالصَّحَّه.

و لو زال العارض في الأثناء صحَّ ما مضى، و أتمَّ من غير المغصوب إن لم يختلَّ شرط من الشروط.

و لو أخبره عدل بالغصب أو كونه من أحد النقدين و هو فى يد مسلم لم يجب قبول قوله، بخلاف العدلين.

و إخبار صاحب اليد مقبول مع فسقه بل كفره فى وجه قوى.

### و منها: طهاره الأعضاء من الخبث،

بمعنى طهاره كلِّ جزء منه قبل الأخذ فيه.

و لا يجب تقديم إزاله الخبث على ابتداء الدخول فى العمل فى الوضوء مطلقاً و أغسال السنن و غير الجنابه من الواجبات، و فى غسل الجنابه على الأقوى.

و لا بد من تقديمه فى غسل الميِّت.

و فى إلحاق غسله للحىِّ كمن أريد صلبه وجهان، أقواهما الإلحاق (٢).

و فى الرمس بالماء المعصوم يغنى زوال العين فى الجميع على الأقوى.

و لو حصلت نجاسه فتعدَّر غسلها احتمل الرجوع إلى التيمم، و غسل الجبائر بوضع شىء عليها، و هو أقوى.

و لو خرج دم من عضو بعد غسل محلّه قبل تمامه أو بعده، قبل إتمام العمل أو بعد إتمامه، أو إصابه بعضه نجاسه بعد غسله أو غسل بعضه أو بعد إتمامه العمل، مضى عمله.

و يتلوه الجزء الثانى من أول كتاب الصلاه إن شاء الله تعالى

١- فى «ح»: الغاصب.

٢- فى «س»، «م» زياده: و لا يبعد الإلحاق.





















































## ٧. فهرس مصادر التحقيق

«الألف».

١ القرآن الكريم.

٢ الإتيان في علوم القرآن للسيوطي، منشورات الرضى، بيدار، قم، الطبعة الثانية (١٣٦٧ هـ. ش).

٣ إثبات الهداه للحر العاملي، المطبعة العلميه، قم، الطبعة الثانية (١٤٠٤ هـ ق).

٤ الاحتجاج للطبرسي، مؤسسه الأعلمی و مؤسسه أهل البيت عليهم السلام طبع (١٤٠١ هـ ق).

٥ إحقاق الحقّ للسيد نور الله الحسيني التستري، مكتبه المرعشي، قم، (طبع ١٤٠٣ هـ ق).

٦ أحكام القرآن للجصاص، دار إحياء التراث العربي، بيروت (طبع ١٤٠٥ هـ ق).

٧ أخبار أصفهان لأبي نعيم (طبع لندن ١٩٣١ م).

٨ الأخبار الطوال لأحمد بن داود الدينوري، مطبعة الحلبي، القاهرة، الطبعة الاولى (١٩٦٠ م).

٩ الاختصاص للمفيد، من منشورات جماعه المدرسين، قم المشرفه، طبع (١٣٦٢ هـ. ش).

١٠ الإرشاد للمفيد، مؤسسه الأعلمی، بيروت. الطبعة الثالثه (١٣٩٩ هـ ق).

١١ إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة السادسة (١٣٠٤ هـ ق).

١٢ إرشاد القلوب للحسن بن أبي الحسن محمد الديلمي، دار الاسوه، طهران. الطبعة الأولى (١٤١٧ هـ ق).

- ١٣ الاستبصار لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، دار الكتب الإسلاميه، طهران، الطبعة الثالثة.
- ١٤ أسباب النزول للواحدى، مكتبه الثقافه، بيروت (طبع ١٤١٠ هـ. ق).
- ١٥ الاستغاثه لعلى بن أحمد الكوفى، منشورات الأعلمى، طهران، الطبعة الأولى (١٣٧٣ هـ ش).
- ١٦ الاستيعاب فى معرفه الأصحاب، لابن عبد البر، تحقيق على محمد البجاوى، مكتبه نهضه مصر القاهره (١٣٨٠ هـ. ق).
- ١٧ اسد الغابه فى معرفه الصحابه لابن الأثير، المكتبه الإسلاميه (١٢٨٠ هـ. ق).
- ١٨ الإصابه لابن الحجر العسقلانى، مطبعه السعاده، اوفست مكتبه المثنى بغداد (طبع ١٣٢٨ هـ. ق).
- ١٩ الأعلام لخير الدين الزركلى، دار العلم للملايين، بيروت، (١٩٨٦ م).
- ٢٠ أعلام النساء لعمر رضا كحاله، مؤسسه الرساله، بيروت (طبع ١٣٩٧ هـ. ق).
- ٢١ إلام الورى بأعلام الهدى، لأمين الإسلام الطبرسى، مكتبه الحيدريه النجف، (طبع ١٣٩٠ هـ. ق).
- ٢٢ أعيان الشيعة للسيد محسن أمين العاملى، دار التعارف، بيروت.
- ٢٣ الأغاني لأبى الفرج الأصفهانى، دار إحياء التراث العربى.
- ٢٤ الإفصاح للمفيد، مؤسسه البعثه، قم (طبع ١٤١٢ هـ. ق).
- ٢٥ الأمالى للطوسى، تحقيق مؤسسه البعثه، قم، الطبعة الأولى (١٤١٤ هـ. ق).
- ٢٦ أمالى المفيد، من منشورات جماعه المدرسين، قم (طبع ١٤١٥ هـ. ق).
- ٢٧ الإمام الصادق عليه السلام لمحمد بن أبى زهره، طبع مطبعه أحمد على مخيم.
- ٢٨ الإمام الصادق عليه السلام و المذاهب الأربعة، لأسد حيدر، دار الكتاب العربى، بيروت، الطبعة الثانيه (طبع ١٣٩٠ هـ. ق).
- ٢٩ الإمامه و السياسه لابن قتيبه الدينورى، مؤسسه الحلبي، القاهره.
- ٣٠ أنساب الأشراف للبلاذرى، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودى، مؤسسه الأعلمى، بيروت (طبع ١٣٩٤ هـ. ق).

٣١ الأُنسُ الجليل لمجير الدين الحنبلي، منشورات الرضى، قم، الطبعة الاولى (طبع ١٤١٠ هـ. ق).

٣٢ الأنوار البهية للمحدث القمي، دار الإضواء، بيروت (طبع ١٤٠٣ هـ. ق).

٣٣ الإيضاح لفضل بن شاذان، من منشورات كلية طهران (طبع ١٣٥٤ هـ ش).

«الباء».

٣٤ بحار الأنوار للعلامة المجلسي، مؤسسه دار الوفاء، بيروت، الطبعة الثالثة المصححة (طبع ١٤٠٣ هـ. ق).

٣٥ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، مكتبه النصر الحديثه.

٣٦ البدايه و النهايه لابن كثير الدمشقي، مكتبه المعارف بيروت (طبع ١٤٠٨ هـ. ق).

٣٧ البرهان في تفسير القرآن للسيد هاشم البحراني، مؤسسه إسماعيليان قم.

٣٨ بغيه الوعاه لجلال الدين السيوطي، مطبعه الحلبي، القاهره (طبع ١٣٨٤ هـ. ق).

٣٩ بناء المقالة الفاطميه للسيد أحمد بن طاوس، مؤسسه آل البيت لإحياء التراث قم، الطبعة الاولى (طبع ١٤١١ هـ. ق).

٤٠ البيان و التبيين للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت.

«التاء».

٤١ التاج الجامع للأصول لمنصور على ناصف، من منشورات دار الفكر، بيروت. (طبع ١٤٠٦ هـ. ق).

٤٢ تاريخ الأحمدي للأمير أحمد حسين بهادرخان الهندي، مؤسسه البلاغ، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٨ هـ. ق).

٤٣ تاريخ الإسلام للذهبي، دار الكتاب العربي، الطبعة الاولى، (طبع ١٤٠٩ هـ. ق).

٤٤ تاريخ أهل البيت عليهم السلام مؤسسه آل البيت للإحياء التراث قم، الطبعة الاولى (طبع ١٤١٠ هـ. ق).

٤٥ تاريخ بغداد لأحمد بن علي الخطيب، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٦ تاريخ الخلفاء للسيوطي، مطبعه السعاده، مصر (طبع ١٣٧١ هـ. ق).

- ٤٧ تاريخ الخميس، لحسين بن محمد بن الحسن الديار بكري، دار صادر، بيروت.
- ٤٨ تاريخ الطبري لابن جرير الطبري، دار الكتب العلميه، بيروت الطبعة الثانيه (طبع ١٤٠٨ هـ. ق.).
- ٤٩ تاريخ مختصر الدول لابن العبري (طبع ١٣٦٤ هـ. ق.).
- ٥٠ تاريخ المدينه المنوره لابن شئبه، دار الفكر، قم (طبع ١٤١٠ هـ. ق.).
- ٥١ تاريخ اليعقوبي لأحمد بن أبي يعقوب، دار صادر، بيروت (١٣٧٩ هـ. ق.).
- ٥٢ التبيان في تفسير القرآن للشيخ الطوسي، دار احياء التراث العربي.
- ٥٣ تجارب الأمم لابن مسكويه الرازي (طبع ١٣٦٦ هـ. ق.).
- ٥٤ تذكره الحفاظ للذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (١٣٧٤ هـ. ق.).
- ٥٥ تذكره الخواص لابن الجوزي، مؤسسه أهل البيت عليهم السلام بيروت (طبع ١٤٠١ هـ. ق.).
- ٥٦ ترجمه الإمام على بن أبي طالب عليه السلام، لابن عساكر، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي، بيروت، الطبعة الثانيه (١٣٩٨ هـ. ق.).
- ٥٧ ترجمه الإمام الحسن عليه السلام لابن عساكر، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي، بيروت (طبع ١٤٠٠ هـ. ق.).
- ٥٨ الترغيب و الترهيب لعبد العظيم المنذري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثه (طبع ١٣٨٨ هـ. ق.).
- ٥٩ تفسير أبي السعود لمحمد العمادي، دار إحياء التراث العربي.
- ٦٠ تفسير البغوي لأبي مسعود الفراء البغوي، دار المعرفه (طبع ١٤٠٧ هـ. ق.).
- ٦١ تفسير العياشي لمحمد بن مسعود عياش السمرقندي، مكتبه العلميه الإسلاميه (طبع ١٣٨٠ هـ. ق.).
- ٦٢ تفسير الفرات الكوفي لفرات بن إبراهيم، طبع المطبعه الحيدريه، النجف الأشرف (١٣٥٤ هـ. ق.).
- ٦٣ تفسير القرآن لابن كثير، دار المعرفه، بيروت (طبع ١٤٠٧ هـ. ق.).
- ٦٤ التفسير الكبير للرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثه.

٦٥ تفسير نور الثقلين للشيخ عبد على الحويزي، مؤسسه إسماعيليان، قم، (١٣٨٤ هـ. ق).

٦٦ تلخيص للذهبي، المطبوع في ذيل المستدرك للحاكم، دار المعرفة، بيروت.

٦٧ تلخيص الشافى لأبى جعفر الطوسى، دار الكتب العلميه من منشورات العزيزى، الطبعة الثالثه (طبع ١٣٩٤ هـ. ق).

٦٨ التوحيد للصدوق، مؤسسه النشر الإسلامى، قم.

٦٩ التهذيب للشيخ الطوسى، دار الكتب الإسلاميه، طهران (طبع ١٣٩٠ هـ. ق).

٧٠ تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى، دار صادر، بيروت.

٧١ تيسير الوصول إلى جامع الأصول للشيبانى، مصطفى البابى الحلبى بمصر (طبع ١٣٥٣ هـ. ق).

«الثاء».

٧٢ الثاقب فى المناقب لابن حمزه، مطبعة الصدر، قم، الطبعة الثانيه (طبع ١٤١٢ هـ. ق).

٧٣ ثواب الأعمال للصدوق، مؤسسه الأعلمى بيروت (طبع ١٤٠٣ هـ. ق).

«الجيم».

٧٤ جامع الأصول فى أحاديث الرسول لابن الأثير الجزرى، دار إحياء التراث العربى، بيروت (طبع ١٣٨٩ هـ. ق).

٧٥ الجامع الصغير للسيوطى، دار الفكر، بيروت (١٤٠١ هـ. ق).

٧٦ الجامع لأحكام القرآن للقرطبى، دار إحياء التراث العربى، بيروت (طبع ١٤٠٥ هـ. ق).

٧٧ جامع المقاصد فى شرح القواعد للمحقق الثانى الكركى، مؤسسه آل البيت لإحياء التراث، قم، الطبعة الاولى (١٤١١ هـ. ق).

٧٨ الجواهر السنيه فى الأحاديث القدسيه، للحر العاملى، من منشورات طوس (طبع ١٣٨٤ هـ. ق).

٧٩ الجوهرة لأبي بكر الأنصاري المعروف بالبرّي، مكتبه نينوى، دمشق.

«الحاء و الخاء».

٨٠ حقّ اليقين للسيد عبد الله الشّبر، مؤسسه الأعلمي، طهران اوفست عن مطبعه العرفان، صيدا (١٣٥٢ هـ. ق).

٨١ حليه الأبرار للسيد هاشم البحراني، مؤسسه المعارف الإسلاميه، قم، الطبعة الاولى (١٣٩٧ هـ. ق).

٨٢ حليه الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني، دار الكتاب العربي (طبع ١٤١٧ هـ. ق).

٨٣ حياه الحيوان للدميري، منشورات الرضي، قم (طبع ١٣٦٦ هـ. ق).

٨٤ الخصائص الكبرى للسيوطي، دار الكتب الحديثه، القاهرة.

٨٥ خصائص الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام للنسائي، تحقيق الشيخ محمّد باقر المحمودي، الطبعة الأولى (١٤٠٣ هـ. ق).

٨٦ خلاصه الوفاء للسمهودي (طبع دمشق ١٣٩٢ هـ. ق).

٨٧ الخلفاء الراشدون لأبي عثمان الذهبي، دار الكتب العلميه، بيروت (طبع ١٤٠٨ هـ. ق).

«الذال و الذال».

٨٨ دائره معارف القرن العشرين لمحمّد فريد وجدى، دار المعرفه، بيروت، الطبعة الثالثه.

٨٩ الدر المنثور للسيوطي، دار الفكر بيروت (طبع ١٤٠٣ هـ. ق).

٩٠ الدرر النجفيه للبحراني، اوفست مؤسسه آل البيت «لإحياء التراث».

٩١ الدروس الشرعيه للشهيد الأوّل، مؤسسه النشر الإسلامى (طبع ١٤١٢ هـ. ق).

٩٢ دعائم الإسلام للقاضي أبي حنيفه النعمان المغربى، مؤسسه آل البيت « (طبع ١٣٨٣ هـ. ق).

٩٣ دلائل النبوه لأبي نعيم، طبع دائره المعارف العثمانيه، حيدرآباد، الهند (الطبعة الثالثه ١٣٩٧ هـ. ق).

٩٤ ذخائر العقبى لأحمد بن عبد الله الطبرى، مؤسسه الوفاء، بيروت (طبع ١٤٠١ هـ. ق).



٩٥ الذخيره في علم الكلام للشريف المرتضى علم الهدى، مؤسسه النشر الإسلامى، قم.

الطبعة الاولى (١٤١١ هـ). (ق.)

«الراء».

٩٦ ربيع الأبرار للزمخشري، منشورات الرضى قم، الطبعة الاولى.

٩٧ رجال العلامة الحلي، منشورات مطبعة الحيدريه، النجف (طبع ١٣٨١ هـ. ق.).

٩٨ رجال الكشي طبع مؤسسه الأعلمی، كربلاء (١٣٨٠ هـ. ق.).

٩٩ روح البيان، لإسماعيل حقي البروسوي، مصر (١٣٣٠ هـ. ق.).

١٠٠ روح المعاني للالوسي، دار إحياء التراث، بيروت.

١٠١ روضه الواعظين للفتال النيسابوري، نشر الرضى، قم.

١٠٢ رياض الصالحين للنووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (طبع ١٣٩٩ هـ. ق.).

١٠٣ الرياض النضرة لمحّب الطبري، طبع دار التأليف مصر، الطبعة الثانيه (١٣٧٢ هـ. ق.).

«السين».

١٠٤ سبل الهدى و الرشاد فى سيره العباد، للإمام محمّد بن يوسف الصالحى الشافى. طبع القاهره ١٣٩٢ هـ. ق.).

١٠٥ سرّ العالمين، لأبى حامد الغزاليّ، مكتبه الثقافه الدينيّه، النجف (١٣٨٥ هـ. ق.).

١٠٦ السرائر لابن إدريس الحلي، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، الطبعة الثانيه (١٤١٠ هـ. ق.).

١٠٧ سنن ابن ماجه، للحافظ أبى عبد الله محمّد بن يزيد القروينى، دار إحياء التراث العربى (١٣٩٥ هـ. ق.).

١٠٨ سنن أبى داود، لسليمان بن الأشعث السجستانى الأزدي، دار الجنان، بيروت.

١٠٩ السنن الكبرى، لأبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى، دار المعرفه، بيروت.

١١٠ سنن الترمذى لمحمّد بن عيسى بن سوره الترمذى، دار الفكر بيروت (طبع ١٤٠٠ هـ. ق.).

١١١ سنن الدارمى لعبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمى، دار إحياء السنّه النبويه بيروت.

- ١١٢ سنن النسائي، لأحمد بن الشيب، دار الفكر، بيروت (طبع ١٣٩٨ هـ. ق).
- ١١٣ سيد المرسلين، للشيخ جعفر السبحاني، طبع مؤسسه الإسلامى، قم، الطبعة الاولى (طبع ١٤١٢ هـ. ق).
- ١١٤ سيره الأئمة الاثنى عشر، لهاشم معروف الحسنى، دار القلم، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨١ م.
- ١١٥ السيره الحلبيته، لعلى بن برهان بن الحلبي، مطبعة مصطفى البابى الحلبي، مصر، الطبعة الاولى (١٣٨٤ هـ. ق).
- ١١٦ سيره المصطفى، لهاشم معروف الحسنى، دار القلم، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٠ م.
- ١١٧ السيره النبويه، لابن كثير، طبع دار المعرفه، بيروت (١٣٩٦ هـ. ق).
- ١١٨ السيره النبويه لابن هشام مطبعة مصطفى البابى الحلبي، مصر (١٣٥٥ هـ. ق).
- ١١٩ السيره النبويه للذهبي، دار الكتب العلميه، بيروت (طبع ١٤٠٩ هـ. ق).
- «الشين».

- ١٢٠ الشافى فى الإمامه للشريف المرتضى، مؤسسه الصادق، طهران، الطبعة الثانيه (طبع ١٤١٠ هـ. ق).
- ١٢١ شرح الشفاء للفاضل على القارئ، طبع تركيا (١٣٠٨ هـ. ق).
- ١٢٢ شرح المقاصد، لسعد الدين التفتازانى، نشر الرضى، الطبعة الاولى، قم (طبع ١٤٠٩ هـ. ق).
- ١٢٣ شرح المواقف للسيد شريف الجرجاني، نشر الرضى، قم، الطبعة الاولى فى إيران ..
- ١٢٤ شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد، نشر دار إحياء الكتب العربيه، الطبعة الثانيه (١٣٨٦ هـ. ق).
- ١٢٥ شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني، مؤسسه الأعلمى، بيروت (طبع ١٣٩٣ هـ. ق).

«الصاد».

- ١٢٦ الصافى فى تفسير القرآن للفيض الكاشانى، مؤسسه الأعلمى، بيروت (طبع ١٣٩٩ هـ. ق).

١٢٧ الصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة (١٤٠٧ هـ. ق).

١٢٨ صحيح البخارى، دار إحياء التراث العربى، بيروت.

١٢٩ صحيح البخارى بشرح الكرماني، دار إحياء التراث العربى، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠١ هـ. ق).

١٣٠ الصحيح من سيره النبى صلى الله عليه و آله لجعفر مرتضى العاملى، قم، الطبعة الأولى (١٤٠٢ هـ. ق).

١٣١ صحيح مسلم لأبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، طبع مؤسسه عزّ الدين، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ. ق).

١٣٢ صفه الصفوه لأبى الفرج عبد الرحمن بن على الجوزى، دار الفكر بيروت، الطبعة الاولى (١٤١٢ هـ. ق).

١٣٣ الصواعق المحرقة لأحمد بن حجر الهيتمى الشافعى، نشر مكتبه الهدى، اوفست طهران (١٣١٢ هـ. ق).

«الضاد و الطاء».

١٣٤ ضحى الإسلام، لأحمد أمين، دار الكتاب العربيه، بيروت.

١٣٥ الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر، بيروت (١٣٨٠ هـ. ق).

١٣٦ الطرائف فى معرفه المذاهب لعلى بن موسى بن طاوس، قم (طبع ١٤٠٠ هـ. ق).

«العين».

١٣٧ العقد الفريد لأحمد بن محمّد بن عبد ربّه الأندلسى، بيروت، دار الكتب العلميه، دار الكتاب العربى، بيروت، (طبع ١٤٠٣ هـ. ق).

١٣٨ علل الشرائع للصدوق، منشورات المكتبه الحيدريه، النجف الأشرف اوفست مكتبه الداورى، قم (١٣٨٥ هـ. ق).

١٣٩ العمده لابن البطريق، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، الطبعة الاولى (١٤٠٧ هـ. ق).

- ١٤٠ عوالى اللئالى لابن أبى جمهور، مطبعه سيد الشهداء، قم، الطبعة الأولى، (١٤٠٣ هـ. ق).
- ١٤١ العين لخليل بن أحمد الفراهيدى، من منشورات دار الهجره، الطبعة الاولى، قم، (١٤٠٥ هـ. ق).
- ١٤٢ عيون أخبار الرضا عليه السلام، للصدوق، مطبعه الحيدريه، النجف الأشرف (طبع ١٣٩٠ هـ. ق).
- «العين».
- ١٤٣ الغارات لأبى إسحاق المعروف بابن هلال الثقفى، دار الإضواء، بيروت (طبع ١٤٠٦ هـ. ق).
- ١٤٤ غايه المأمول فى شرح التاج الجامع للأصول لمنصور على ناصف، دار الفكر، بيروت، (طبع ١٤٠٦ هـ. ق).
- ١٤٥ الغدير للعلامه الأمينى، دار الكتاب العربى بيروت، الطبعة الثالثة (طبع ١٣٨٧ هـ. ق).
- ١٤٦ الغيبة لشيخ الطائفة أبى جعفر محمّد بن الحسن الطوسى، مؤسسه المعارف الإسلاميه قم (طبع ١٤١١ هـ. ق).
- ١٤٧ الغيبة للنعمانى، تحقيق على أكبر الغفارى، طبع مكتبه الصدوق، طهران.
- «الفاء و القاف».
- ١٤٨ فتح البارى فى شرح صحيح البخارى، لابن حجر العسقلانى، دار المعرفه، بيروت (طبع ١٣٧٩ هـ. ق).
- ١٤٩ فتح القدير للشوكانى، دار المعرفه، بيروت.
- ١٥٠ فتوح البلدان للبلاذرى، دار الكتب العلميه، بيروت. (طبع ١٣٩٨ هـ. ق).
- ١٥١ فرائد السمطين، مؤسسه المحمودى للطباعة و النشر، بيروت، الطبعة الأولى، (١٣٩٨ هـ. ق).
- ١٥٢ الفردوس بمأثور الخطاب لشيرويه الديلمى، دار الكتب العلميه، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ. ق).
- ١٥٣ الفصول المهمه فى معرفه أحوال الأئمه عليهم السلام لابن الصبّاح المالكى، من منشورات الأعلمى، طهران.

- ١٥٤ الفصول المهمّة فى تأليف الأئمّه لعبد الحسين شرف الدين العاملى، دار الزهراء بيروت، الطبعة السابعه (١٣٩٧ هـ. ق) ..
- ١٥٥ فضائل الصحابه لأبى عبد الله أحمد بن حنبل، جامعه امّ القرى و مؤسسه الرساله، الطبعة الأولى (١٤٠٣ هـ. ق).
- ١٥٦ الفهرست للشيخ الطوسى، كليه الإلهيات و المعارف الإسلاميه، مشهد (طبع ١٣٥١ هـ ش).
- ١٥٧ فى رحاب أئمّه أهل البيت عليهم السّلام للسّيد محسن أمين العاملى، دار التعارف للمطبوعات، بيروت (طبع ١٤٠٠ هـ ق).
- ١٥٨ فيض التقدير للعلامه المناوى، دار المعرفه، بيروت، الطبعة الثانيه.
- ١٥٩ القاموس المحيط للفيروزآبادى، نشر الجيل، بيروت.
- ١٦٠ قرب الإسناد لأبى العباس عبد الله بن الحميرى، مؤسسه آل البيت لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ. ق).
- «الكاف».
- ١٦١ الكافى لثقه الإسلام الكلىنى، دار الكتب الإسلاميه طهران (طبع ١٣٨٨ هـ. ق).
- ١٦٢ الكامل فى التاريخ لابن الأثير، دار الكتب العلميه، الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ. ق).
- ١٦٣ كتاب سليم بن قيس الهلالي، نشر الهادى، قم، الطبعة الأولى (١٤١٥ هـ. ق).
- ١٦٤ الكشاف للزمخشري، نشر أدب الحوزه.
- ١٦٥ كشف الظنون عن أسامى الكتب و الفنون لحاجى خليفه، دار الفكر بيروت (طبع ١٤١٠ هـ. ق).
- ١٦٦ كشف الغمّه لعلى بن عيسى الإربلى، مكتبه بنى هاشمى تبريز (طبع ١٣٨١ هـ ق).
- ١٦٧ كشف اللثام عن قواعد الأحكام للفاضل الهندى، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، الطبعة الأولى (١٤١٦ هـ. ق).
- ١٦٨ كشف اليقين فى فضائل أمير المؤمنين عليه السلام للحسن بن يوسف بن المطهر الحلّى، مؤسسه الطبع و النشر التابعه لوزاره الثقافه و الإرشاد الإسلامى، الطبعة الأولى (١٤١١ هـ. ق).
- ١٦٩ كفايه الأثر للخزاز القمى الرازى، نشر بيدار، قم (طبع ١٤٠١ هـ. ق).

١٧٠ كفايه الطالب في مناقب علي بن أبي طالب للنجى الشافعي، النجف الأشرف، الطبعة الثانية (١٣٩٠ هـ. ق).

١٧١ كمال الدين و تمام النعمة للصدوق، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، (طبع ١٣٦٣ هـ. ش).

١٧٢ كنز العمال للمتقى الهندي، نشر مؤسسه الرساله، الطبعة الخامسة، (١٤٠٥ هـ. ق).

«اللام».

١٧٣ اللؤلؤ و المرجان لمحمد فؤاد عبد الباقي، طبع عيسى الحلبي، القاهرة.

١٧٤ لسان العرب لابن منظور، نشر أدب الحوزه، الطبعة الثالثة (١٤٠٥ هـ. ق).

١٧٥ لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، نشر مؤسسه الأعلمي، بيروت (طبع ١٤٠٦ هـ. ق).

١٧٦ اللمعه دمشقيه، للشهيد الأول، نشر مؤسسه الأعلمي، بيروت (طبع ١٤٠٦ هـ. ق).

«الميم».

١٧٧ مائه منقبه من مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام و الأئمه من ولده، لابن شاذان، الدار الإسلاميه، بيروت (طبع ١٤٠٩ هـ. ق).

١٧٨ مبادئ الأصول لأبي منصور جمال الدين الحسن بن يوسف الحلبي، دار الإضواء، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٦ هـ. ق).

١٧٩ المبسوط في فقه الإماميه لأبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، نشر المكتبه المرتضويه طهران، الطبعة الثالثه.

١٨٠ المبسوط للسرخسي، دار المعرفه، بيروت (طبع ١٤٠٩ هـ. ق).

١٨١ مجمع البحرين للشيخ فخر الدين الطريحي، من منشورات المكتبه المرتضويه، طهران، الطبعة الثانية (طبع ١٣٩٥ هـ. ق).

١٨٢ مجمع البيان للطبرسي، دار المعرفه، بيروت (طبع ١٤٠٦ هـ. ق).

١٨٣ مجمع الزوائد لنورالدين علي بن الهيثمي دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثه (١٤٠٢ هـ. ق).

١٨٤ المحرّر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لأبى محمّد عبد الحق الأندلسى، وزاره الأوقاف و الشؤون الدينيه فى المغرب (طبع ١٣٩٥ هـ. ق.).

١٨٥ مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، دار الفكر، دمشق (طبع ١٤٠٤ هـ. ق.).

١٨٦ مرأه العقول فى شرح أخبار آل الرسول للعلامه المجلسى، دار الكتب الإسلاميه طهران، الطبعة الثانيه (١٣٦٣ هـ ش.).

١٨٧ مرقاه المفاتيح لسلطان محمّد القارى، مصر، المكتبه الإسلاميه.

١٨٨ مروج الذهب لعلى بن الحسين المسعودى، دار المعرفه، بيروت (طبع ١٣٦٨ هـ. ق.).

١٨٩ المستدرک على الصحيحين لأبى عبد الله الحاكم النيسابورى، دار المعرفه، بيروت.

١٩٠ المسترشد فى إمامه أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام للطبرى الإمامى، تحقيق الشيخ أحمد المحمودى، مؤسسه الثقافه الإسلاميه لكوشانلاور (طبع ١٤١٥ هـ. ق.).

١٩١ مسند أبى عوانه للإسفرائنى، حيدرآباد دكن، الهند (طبع ١٣٨٥ هـ. ق.).

١٩٢ مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار الفكر، بيروت.

١٩٣ مسند أبى داود الطيالسى، دار المعرفه، بيروت.

١٩٤ مصابيح السنّه للبعوى، دار العلوم الحديثه، بيروت.

١٩٥ المصباح للكفعمى، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات، بيروت (طبع ١٣٩٥ هـ. ق.).

١٩٦ المصباح المنير للقيومى، القاهره، اوفست دار الهجره، قم (١٤٠٥ هـ. ق.).

١٩٧ المصنّف للحافظ أبى بكر عبد الرزاق بن همّام الصنعانى، مجلس العلمى، بيروت، الطبعة الأولى، (١٣٩٠ هـ. ق.).

١٩٨ مصنّفات الشيخ المفيد، طبع مكتب الإعلام الإسلامى، قم (١٤١٣ هـ. ق.).

١٩٩ المطالب العالیه لأحمد بن على العسقلانى، كويت، الطبعة الأولى، (١٣٩٣ هـ. ق.).

٢٠٠ معارج الأصول للمحقّق الحلى، مؤسسه آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، (طبع ١٤٠٣ هـ. ق.).

٢٠١ المعارف لابن قتيبه، منشورات الشريف الرضى، قم، الطبعة الأولى، فى إيران (١٤١٥ هـ. ق.).



- ٢٠٢ معانى الأخبار للصدوق، مؤسسه النشر الإسلامى، قم (طبع ١٣٦١ هـ. ق).
- ٢٠٣ معالم الأصول، للشيخ جمال الدين الحسن نجل الشهيد الثانى، مؤسسه النشر الإسلامى قم، الطبعة الاولى.
- ٢٠٤ معجم الأدباء لياقوت الحموى، دار الكتب العلميه، بيروت الطبعة الأولى (١٤١١ هـ. ق).
- ٢٠٥ معجم البلدان لياقوت الحموى، نشر دار صادر، بيروت (طبع ١٣٩٧ هـ. ق).
- ٢٠٦ المعجم الصغير للحافظ أبى القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى، دار الكتب العلميه، بيروت (طبع ١٤٠٣ هـ. ق).
- ٢٠٧ المعجم الكبير للطبرانى، دار إحياء التراث العربى (طبع ١٤٠٤ هـ. ق).
- ٢٠٨ معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، نشر مكتب الإعلام الإسلامى قم، الطبعة الأولى (١٤٠٤ هـ. ق).
- ٢٠٩ المعيار و الموازنه فى فضائل الإمام أمير المؤمنين على بن أبى طالب، لمحمد بن عبد الله الإسكافى، بيروت (طبع ١٤٠٢ هـ. ق).
- ٢١٠ المغازى للواقدى، مؤسسه الأعلمى، بيروت.
- ٢١١ مفتاح الكرامه للعاملى، مؤسسه آل البيت، قم، للطباعه و النشر.
- ٢١٢ المفردات للراغب الأصفهانى، المكتبه المرتضويه (طبع ١٣٦٢ هـ. ق).
- ٢١٣ مقاتل الطالبين لأبى الفرج الأصفهانى، المطبعه الحيدريه، النجف (طبع ١٣٨٥ هـ. ق).
- ٢١٤ مقتل الحسين للخوارزمى، من منشورات مكتبه المفيد، قم.
- ٢١٥ الملاحم و الفتن للسيد بن طاوس، منشورات الرضى، قم (طبع ١٣٩٨ هـ. ق).
- ٢١٦ الملل و النحل للشهرستانى، مصر (طبع ١٣٨١ هـ. ق).
- ٢١٧ منار الهدى فى النصّ على إمامه الأئمه الاثنى عشر، للشيخ على البحرانى، دار المنتظر بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ. ق).
- ٢١٨ مناقب آل أبى طالب لابن شهر آشوب، المطبعه العلميه، قم.
- ٢١٩ المناقب للخوارزمى، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، الطبعة الأولى (١٤١٤ هـ. ق).

٢٢٠ مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام لابن المغازلي، مكتبة الإسلاميه، طهران (طبع ١٣٩٤ هـ. ق).

- ٢٢١ مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لابن سليمان الكوفى، مجمع إحياء الثقافة الإسلاميه، قم، الطبعة الأولى (١٤١٢ هـ. ق).
- ٢٢٢ منتخب كنز العمال المطبوع بهامش مسند أحمد، دار الفكر بيروت.
- ٢٢٣ منتقى الجمان فى أحاديث الصحاح و الحسان لجمال الدين أبى المنصور الحسن بن زين الدين الشهيد الثانى، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، الطبعة الأولى، (١٣٦٢ هـ. ش).
- ٢٢٤ المنتظم فى تاريخ الأمم و الملوك لأبى الفرج بن الجوزى، نشر دار الكتب العلميه، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٢ هـ. ق).
- ٢٢٥ منتهى المرام فى شرح آيات الأحكام لمحمد بن الحسين بن قاسم، دار اليمينيّه، بيروت (طبع ١٤٠٦ هـ. ق).
- ٢٢٦ المنقذ من التقليد للشيخ سديد الدين محمود الحمصى الرازى، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، الطبعة الأولى (١٤١٢ هـ. ق).
- ٢٢٧ من لا يحضره الفقيه للصدوق، دار الكتب الإسلاميه، طهران (طبع ١٣٩٢ هـ. ق).
- ٢٢٨ منهاج البراعه فى شرح نهج البلاغه لميرزا حبيب الله الهاشمى الخوئى، المكتبه الإسلاميه طهران.
- ٢٢٩ الموطأ لمالك بن أنس، دار إحياء التراث العربى، بيروت (طبع ١٤٠٦ هـ. ق).
- ٢٣٠ ميزان الاعتدال فى نقد الرجال للذهبي، دار الكتب العلميه، بيروت (طبع ١٤١٦ هـ. ق).
- «النون».
- ٢٣١ نضد القواعد الفقهيّه للسيورى الحلى، نشر مكتبه المرعشى النجفى، قم (طبع ١٤٠٣ هـ. ق).
- ٢٣٢ نفحات اللاهوت للمحقق الكركى، من منشورات مكتبه نينوى.
- ٢٣٣ النهايه لابن الأثير، نشر مؤسسه إسماعيليان، قم، الطبعة الرابعه (١٣٦٤ هـ. ق) ..
- ٢٣٤ نهج البلاغه للشريف الرضى، تحقيق الدكتور الصبحى صالح، نشر دار الهجره، قم.
- ٢٣٥ نهج الحق للعلامه الحلى، مؤسسه دار الهجره، قم (طبع ١٤١١ هـ. ق).
- ٢٣٦ نوارد الأصول للحكيم الترمذى، دار الكتب العلميه بيروت (١٤١٣ هـ. ق).

٢٣٧ نواذر الأبصار للشبخ مؤمن الشبلنجى، دار الجبل، بىروت (طبـ ١٤٠٩ هـ. ق).

«الواو و الياء».

٢٣٨ الوافى للفض الكاشانى، مكتبه الإمام أمير المؤمنى على عليه السلام العامه، أصفهان، الطبـه الأولى (١٤٠٦ هـ. ق).

٢٣٩ الوفاء بأحوال المصطفى لابن الجوزى، المؤسسـه السعديـه، الرياض.

٢٤٠ وفيات الأعيان لابن خلكان، مكتبه النهضـه المصريـه الحديثـه، القاهره، (طبـ ١٣٦٧ هـ. ق).

٢٤١ الوافيه فى أصول الفقه للفاضل التونى، مجمع الفكر.

الإسلامى، قم، الطبـه المحققـه الأولى (١٤١٢ هـ. ق).

٢٤٢ وقعـه صفين لنصر بن مزاحم المنقرى، المؤسسـه العربيه الحديثـه، القاهره، الطبـه الثانيـه.

٢٤٣ ينابيع الموده لذوى القربى، لسليمان بن إبراهيم القندوزى، تحقيق سيّد على جمال أشرف الحسينى، دار الاسوه، الطبـه

الأولى. (طبـ ١٤١٦ هـ. ق).















## [المبحث] الأول في بيان معناها

و لها معانٍ كثيرة، كالرحمة، والاستغفار، والمتابعة، والمدح، والثناء، والدعاء، على وجه الاشتراك لفظياً، أو معنوياً، في حدّ ذاتها أو باعتبار المتعلق.

و بين الجميع و المعنى الجديد علاقه المجاز المرسل، فيمكن ملاحظه كلّ واحد منها فى النقل أو الهجر (١) إلى المعنى الجديد.

و أظهر معانيها فى اللغة الدعاء (٢)، و لعله هو الملحوظ بالنسبه إلى وضع الشرع (ثمّ وضعت فى مثل شريعه سيّد المرسلين، بل شرائع الأنبياء السالفين، بل منذ خلق القرآن المبين) (٣) وضعاً أصلياً تعيّنياً لا هجرياً تعيّنياً، لعمود الأعمال الدينيه، و أول أصول الفروع الشرعيه، و العباده المشروطه بالطهاره طبيعتها، أو باستقبال فاعلها أو فاعل ما يسمّى باسمها أو ما يتبعها القبلة، أو ما كان الركوع و السجود من أركانها، أو

١- فى «ح» زياده: من الشّخص، متّحداً أو متعدّداً و الجنس.

٢- انظر النهايه لابن لأثير ٣: ٥٠، و مجمع البحرين ١: ٢٦٦، و كنز العرفان للفاضل المقداد ١: ٥٧، و الإفصاح ٢: ١٢٧٣.

٣- بدل ما بين القوسين فى «ح» كذا: بل هى من مبدء شريعه سيّد المرسلين، بل شرائع الأنبياء السالفين، بل منذ خلق القرآن المبين من أوضاع ربّ العالمين ثمّ وضعت.

ما كانت القراءة من واجباتها بالأصالة، أو ما اشتملت على الأقوال و الأفعال و تفصيلاتها المعلومه، أو ما كان التكبير ابتداءها، و التسليم ختامها، إلى غير ذلك من مميزات المعلومه.

و التقييد بوصف الصحه داخل في حقيقتها، دون القيد، و هى المقومه لها كيف كانت أفعالها و هيئتها؛ و لذلك يدور الإطلاق مدارها، فيصدق (١) الاسم مره مع اجتماع الواجبات فقط، أو مع المندوبات.

و قد يصدق على مجرد الأركان، و مره على بعض الأركان، حتى تنتهى إلى تكبيره عوض الركعه.

و يكتفى مع الصحه عن ركوعها و سجودها في صحه إطلاقها بتغميض العينين، و يدور عليها حكم الفاعل و التارك و غيرهما من الأعمال، و لا شك في دخولها تحت الاسم معها، و عدم دخولها مع عدمها.

و يجرى مثل هذا الكلام في جميع العبادات الصرفه، كما لا يخفى. فليست عبارته عن الأركان، و لا مطلق الواجبات، و لا مجموع ما بين التكبير و التسليم من الواجبات و المستحبات، و ليست باقيه على الوضع الأول و الأفعال خوارج، و لا مع التقييد بالأعمال حتى يدخل التقييد و تخرج القيود.

و لا مجازاً في المعانى الجديده المتكرره.

و لا حقيقه بنحو الوضع الهجرى التعينى، على نحو غيرها من العبادات المشهوره المتكرره.

فقد أتضح بهذا أنّ ألفاظ العبادات من المجملات الموضوعه في الشرع لمعان جديده، يتوقف بيانها على تعريف الشارع كالأحكام الشرعيه.

كما أنّ الموضوعات النحويّه و الصرفيه و البيانيّه و النجوميه و الحسابيه و الموضوعات في جميع الصناعات، معرفتها و معرفه أحكامها موقوفه على بيان مؤسسها.

١- في «ح» زياده: على ما اجتمعت جميع الأركان أو بعضها.

ثمّ البيان قد يكون بالقول كما فى الوضوء و التيمّم. و قد يكون بالفعل مقصوداً به التعليم كصلاته عليه السلام لتعليم حمّاد (١)، أو غير مقصود به ذلك، متبوع بالقول كقوله صلّى الله عليه و آله و سلم «صلّوا كما رأيتمونى أصلّى و حجّوا كما رأيتمونى أحجّ» (٢).

أو غير متبوع كما إذا رأيناه صلّى الله عليه و آله و سلم قد عمل عملاً أو نُقِلَ عنه بطريق معتبر، فإنّه يقوم مقام القول؛ إلا أن يقوم دليل على الخلاف.

أو بالتقرير، كما إذا كان العمل بحضوره فارتضاه، أو سكت عنه فى مقام لا ينبغى السكوت منه.

و فى حكم ذلك ما قضى به جمع جميع ما ذكر فى الروايات، و كلام الأصحاب من الأجزاء و الشروط و الموانع، فيحكم لذلك بنفى ما عداها.

و هذا النحو مجمع عليه، و السيره قاضيه به، لا بأصل عدم شغل الذمّه المردود بأصاله بقائه بعد اليقين (٣)، و لا بأصل عدم زياده تركّب المعنى المردود بأصل عدم تحقّقه، و لا بأصل عدم دخول شىء فى الاسم إلا ما علم دخوله فيه، فيكون موضوعاً للمعلوم دون غيره؛ لأنّ اللغه لا تثبت إلا بطرق خاصّه، و ليس أصل العدم منها.

فليس حالنا إلا- كحال العبيد فى الاهتداء إلى طرق معرفه إرادته مواليهم، و كحال الصدر الأوّل نتلقى الأحكام الشرعيّه و موضوعاتها على نحو تلقّيهم.

و لا تجب معرفه حقيقتها على المكلفين (٤) كما لا تلزم معرفه حقيقه غيرها من العبادات.

و لا تتوقّف عليها صحّه التيه، و لو لا ذلك لفسدت أكثر عبادات المكلفين؛ إذ لا يعرف حقيقه الصلاه و الصيام و الحجّ و العمره و الإحرام سوى الأوحديّ من الناس.

١- الفقيه ١: ١٩٦ باب وصف الصلاه ح ٩١٦.

٢- عوالى اللآلى ١: ١٩٨ ح ٨، صحيح البخارى ١: ١٦٢ باب الأذان للمسافر، و فيهما صدر الحديث.

٣- فى «ح» زياده: و لأنّه فى حكم تعدّد الأفراد المتفاوته و لوضوح الفرق بين الأجزاء و الجزئيات، و لا بأصل عدم تحقّقه.

٤- فى «ح» زياده: و لا الفرق بين واجبها و نديها.

و إذا تَبَّعت كلمات أهل الفنّ وجدتها مختلفه فى بيان معانيها أشدّ اختلاف (١)، فلو جاء العامل بأحد هذه الأعمال من غير علم بداخلها و خارجها و ندبها و واجبها، لم يكن عليه بأس.

و يجرى نحو ما حرّناه بدايه و نهايه فى تكليف كلّ مطاع بما وضع له اسماً و عتین معناه، فيجرى فيه وجوب الاحتياط، و إدخال ما يحتمل دخوله إن لم يقم فيه احتمال الإفساد.

---

١- و أنظر المبسوط ١: ٧٠، و النهايه و نكتها ١: ١٧٢، و تذكره الفقهاء ٢: ٢٥٩، و المغنى لابن قدامة ١: ٣٧٦، و شرح المهذب ٣: ١، و كنز العرفان ١: ٥٧، و الإفصاح ٢: ١٢٧٣، و معجم مقاييس اللغه ٣: ٣٠٠، و مجمع البحرين ١: ٢٦٦.

## المبحث الثاني في بيان فضلها وكثرة مزيّتها على غيرها من العبادات

و ممّا يدلّ على ذلك قبل الخوض في الأدلّة امتيازها عنها بجمع محاسن لا توجد أكثرها في غيرها:

منها: الإقرار بالعقائد الدينيّة من التوحيد، والعدل، والنّبوه، والإمامه، والمعاد.

و منها: مكارم الأخلاق من صورته الخضوع والخشوع والتذلل بالقيام والركوع، والسجود، ووضع أشرف أعضاء البدن على التراب وشبهه.

و إظهار العجز عن يسير الأقوال والأفعال إلا بإعانه ربّ العزّه والجلال (١).

و [شمولها] على أكثر المستحبات، والوظائف المرغبات، من قراءه القرآن (٢)، والدعاء، والتسبيح، والتهليل، والتكبير، والتحميد، والمدح، والشكر، والصلاه على النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم، والبراءه من أعدائهم لعنهم الله وغير ذلك.

و لذلك خُصّت بأُمور لم يكن أكثرها في غيرها، من طهاره حدث وخبث، وأفضل جهه و مكان و زمان و جوار (٣) و منقول و محمول و منظور و لباس و هيئه، و أذان فيه

١- في «ح» زياده: و على الاتّفاق من البدن و الجاه و المال على الظهور في العبوديّة.

٢- في «ح» زياده: و قراءه أفضل سوره.

٣- في «ح» جواز.

إعلام، وإقامه و جماعه فيها، أو فيما يلتحق بها من صلاه الجنازه و نحوها.

و ترك ما فيه منافاه للإقبال و التوجه، من قهقهه و بكاء لأُمور الدنيا، أو كلام غير قراءه و ذكر و دعاء، و من أكل و شرب، و فعل كثير، و سكوت ماح للصوره، و نحوها.

و فيها من الوعظ، و الزجر عن المعاصي و الملاهي و الظلم لذاتها، أو بسبب الاشتغال بها عنها، أو بما اشتملت عليه منهما.

و يُشير إلى الجميع قوله تعالى إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ (١).

و من جهه نظمها الذي هو من أكبر المعاجز، من البدأ بالأذان المشتمل على شبه الدعوى و البرهان، فالأكبريه شاهد استحقاق العبوديه، لكن لا ينافي وجود معبود آخر، فأتى بكلمه التوحيد.

ثم ذلك لا يفيد حتى يثبت أمره و حكمه (٢)، فقصت به شهاده الرساله.

ثم لا تميل النفس إلى الصلاه حتى تكون فيها ثمره، فذكر أنها فلاح.

ثم لا تتعين حتى تكون خير العمل، إذ لو لم تكن كذلك لجاز الاشتغال عنها بغيرها.

و ربّ التكبير لبدأته و تعظيمه و ليتبته بالأول الغافل و بالثاني النائم و بالثالث الناسي و بالرابع المتشاغل.

و ثنى الشهاده على وفق الشهاده.

و أتى بالإقامه محتجاً بها على الغائب عن سماع الأذان إلى غير ذلك، (و سيّضح لك شطر منها في بحث بيان الأسرار) (٣).

و قد تكرر الأمر بها و الحثّ عليها في كتاب الله زائداً على غيرها، و تحليل الفوائد الأخرويه بفعالها.

و نطقت الأخبار المتواتره معنى بيان فضلها؛ فقد روى عنهم عليهم السلام:

١- العنكبوت: ٤٥.

٢- في «ح» أمر و حكمه.

٣- ما بين القوسين زياده في «ح».



«لا أعرف شيئاً بعد المعرفة أفضل من هذه الصلاة» (١).

و أنّ «صلاه فريضة خير من عشرين حجّه، و حجّه خير من بيت مملوء ذهباً يتصدّق منه حتّى يفنى» (٢).

و «إنّ مثل الصلاة كمثّل النهر الجارى، كلّما صلّى صلاه تكفّر ما بينهما من الذنوب» (٣) و فيه ظهور فى أنّ الماء الجارى لا ينجس بالملاقاه و إن قلّ، و إشاره إلى أنّ الذنوب إذا غلبت على الطاعات لا تؤثّر.

و أنّه «ما من عبد من شيعتهم يقوم إلى الصلاة، إلا اكتنفته بعدد من خالفه ملائكه يُصلّون خلفه و يدعون الله له حتّى يفرغ من صلاته» (٤).

و فى تخصيص ذلك بالعدول و خصوص الفريضة وجه لو أريد بصلاه الملائكه نحو صلاتنا و بالخلف الجماعه، و إجراء أحكام إمامنا فى إمامهم.

و أنّه «إذا قام العبد المؤمن فى صلاته نظر الله إليه أو قال: أقبل الله عليه حتّى ينصرف، و أظلمته الرحمه من فوق رأسه إلى أفق السماء، و الملائكه تحفّه من حوله إلى أفق السماء، و كلّ الله به ملكاً قائماً على رأسه يقول له أيّها المصلّى لو تعلم من ينظر إليك و من تناجى ما التفتّ، و لا زلت من موضعك أبداً» (٥) إلى غير ذلك من الأخبار (٦).

١- الكافي ٣: ٢٦٤ ح ١، و فى المصدر ما أعلم.

٢- الكافي ٣: ٢٦٥ ح ٧.

٣- الفقيه ١: ١٣٦ ح ٦٤٠ بتفاوت لفظى، التهذيب ٢: ٢٣٧ ح ٩٣٨، نهج البلاغه: ٣١٦ الخطبه: ١٩٩، الوسائل ٣: ٧ أبواب أعداد الفرائض ب ٢ ح ٣، بحار الأنوار ٨٢: ٢٢٠، ٢٣٦.

٤- الفقيه ١: ١٣٤ ح ٦٢٩ و فى المصدر: من شيعتنا.

٥- الكافي ٣: ٢٦٥ ح ٥، الوسائل ٣: ٢١ أبواب أعداد الفرائض ب ٨ ح ٥.

٦- الكافي ٣: ٢٦٤ باب فضل الصلاه ح ١٣١، الفقيه ١: ١٣٣ باب فضل الصلاه ح ٦٤٢٦٢٢، التهذيب ٢: ٢٣٦ باب فضل الصلاه ح ٩٣٢ ٩٤٨، الوسائل ٣: ٢١ أبواب أعداد الفرائض ب ٨.

### المبحث الثالث فى شدّه العنايه بها و تأكّد وجوبها.

و هو معلوم من تتبع آيات الكتاب و فى بعضها (١) أنّ الكفّار حيث يسألون فى النار عن سبب تعذيبهم يجيبون بترك الصلاه (٢).

و من تتبع الأخبار، كقوله صلّى الله عليه و آله و سلم «الصلاه مثل عمود الفسطاط إذا ثبت العمود نفعت الأطناب و الأوتاد و الغشاء» (٣) و هو الحبال القصار أو ما على البيت أو الخيمه يدار و إذا انكسر لم ينفع طنّب و لا وتد، و لا غشاء» (٤).

و (ربما أذن بالصحّه) (٥)، «إنّ عمود الدين الصلاه، و هى أوّل ما ينظر فيه من عمل ابن آدم، إن صحّت نظر فى عمله، و إلا لم ينظر فى بقيه عمله». (٦) و «إنّ أوّل ما يحاسب به العبد الصلاه، فإن قبلت قبل ما سواها» (٧).

١- المدثر: ٤٣ يَسْأَلُونَ عَنِ الْمُجْرِمِينَ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ

٢- و فى «ح» زياده: و ادّعاء عدم الدلاله لبعض الوجوه لا وجه له.

٣- و فى النسخ الغشاء و الصحيح ما أثبتناه كما فى المصادر.

٤- الكافى ٣: ٢٦٦ ح ٩، التّهذيب ٢: ٢٣٨، ح ٩٤٢، الفقيه ١: ١٣٦ ح ٦٣٩، الوسائل ٣: ٢١ أبواب أعداد الفرائض ب ٨ ح ٦. و فى المصادر كلّها: مثل الصلاه.

٥- ما بين القوسين ليس فى: «س»، «م».

٦- التّهذيب ٢: ٢٣٧ ح ٩٣٦، الوسائل ٣: ٢٣ أبواب أعداد الفرائض ب ٨ ح ١٣.

٧- الكافى ٣: ٢٦٨ ح ٤.

و (قد يفرّق بين القبول والإجزاء) (١)، و «إِنَّ الصلاه إذا ارتفعت في وقتها رجعت إلى صاحبها و هي بيضاء مُشرقة تقول: حفظتني حفظك الله، و إذا ارتفعت في غير وقتها بغير حدودها رجعت إلى صاحبها و هي سوداء مُظلمة تقول: ضيّعتني ضيّعك الله» (٢). (ثمّ قد يقال ببناء جميع ما فيه على الحقيقه و قد بينى على التأويل) (٣).

و أنّه بينا رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم جالس في المسجد إذ دخل رجل فقام يصلي فلم يتم ركوعه و لا سجوده، فقال صَلَّى الله عليه و آله و سلم «نقر كنقر الغراب، لئن مات هذا و هكذا صلاته ليموتنّ على غير ديني» (٤) (و فيه ما يفيد بعض الأحكام الخفيه) (٥).

و أنّ النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم قال حين موته: «ليس منّي من استخفّ بصلاته» (٦)، و «أنّ تارك الصلاه يدعى كافراً» (٧)، و «أنّ شفاعتهم لا تنال من استخفّ بصلاته» (٨).

و الحكم بما تضمّنته من الشرطيّه و الخروج عن المله الإسلاميه لا وجه له بالكليه، و له ضروب من التأويل.

و في عموميه وجوبها لواجد المال (٩) و فاقدته، و صحيح المزاج و فاسده، و استمرار وجوبها في جميع الأوقات، و لزوم كلّ يوم و ليله خمس صلوات، و ثبوت وقتي

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢- الكافي ٣: ٢٦٨ ح ٤، التهذيب ٢: ٢٣٩ ح ٩٤٦.

٣- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٤- الكافي ٣: ٢٦٨ ح ٦، التهذيب ٢: ٢٣٩ ح ٩٤٩، الوسائل ٣: ٢٠ أبواب أعداد الفرائض ب ٨ ح ٢.

٥- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٦- الكافي ٣: ٢٦٩ ح ٧، الفقيه ١: ١٣٢، الوسائل ٣: ١٥ أبواب أعداد الفرائض ب ٦ ح ١.

٧- الكافي ٢: ٢٧٩ ح ٨، الفقيه ١: ١٣٢ ح ٦١٦، الوسائل ٣: ٢٩ أبواب أعداد الفرائض ب ١١ ح ٤. بتفاوت في اللفظ.

٨- الكافي ٣: ٢٧٠ ح ١٥، الفقيه ١: ١٣٣ ح ٦١٨، الوسائل ٣: ١٦ أبواب أعداد الفرائض ب ٦ ح ٣، ٦، و في المصدر: شفاعتنا.

٩- في «ح»: الماء.

الفضيله و الإجزاء، و الأداء و القضاء؛ أبين شاهد على أنّها من أهمّ الواجبات، إلى غير ذلك من الروايات و الجهات التي لا يمكن حصرها.

## المبحث الرابع فى حكم تاركها

وجوب الفرائض اليوميه على الاستمرار و أكثر أجزاءها و شرائطها و منافياتها، و صلاه الجمعه و العيدين فى الصدر الأول، و النوافل الراتبه فى الجملة كغيرها من الزكاه الواجبه، و الخمس، و الصدقات المندوبه، و الصوم فى الجملة، و خصوص شهر رمضان على التكرار أيضاً، و الحجّ مرّه مع الشروط، و كذا المحرّمات المعروفه بين المسلمين من ضروريّات الدين.

فمن لم يعمل بها منكرّاً لها أو ظانّاً لعدمها أو شاكّاً فيها أو ظانّاً (١)، و هو بين أظهر المسلمين، و له سمع يسمع به، و إدراك يدرك به، و لم يسبق بشبهه (فإنّها قد ترفع الفطريّه أو الكفر بالكلّيه أو المعصيه الإلهيه) (٢) فهو مرتدّ فطريّ إن يكن من نطفه مسلم أو مسلمه، من حلال أو مطلقاً مع كون الكفر عن تقصير، لا تقبل توبته إن كان ذكراً معلوم الذكوريّه، لا أنثى و لا ختّى مشكلاً و لا ممسوحاً لا ظاهراً و لا باطناً، لا فى الدنيا و لا فى الآخره. فلا تؤثّر توبته فى طهاره بدنه، و لا فى صحّه عباداته، لا ظاهراً و لا باطناً، و إن كان مؤاخذاً على تركها.

١- فى «ح»: ظلماً لها و قد يختلف باختلاف الأشخاص.

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

و استناد الاستحاله إليه يُخرجه عن التكليف بالمحال، و يُدخله تحت الاختيار.

و يجرى عليه جميع أحكام الكفار (١)، و يحكم بقتله، و يجرى عليه حكم الميت من حينه قُتل أو لم يقتل من وفاء الديون، و قضاء الوصايا السابقه على الارتداد، و قسمه الموارث من المال السابق على الارتداد و المتأخر عنه، و عدّه النساء.

و الأنثى و الخنثى المشكل و الممسوح لا قتل عليهم ابتداء، و لا يحكم عليهم بالموت. بل يؤدّبون بالحبس و التضيق في المطعم و المشرب و اللباس و الفراش و المسكن، و يساء معهم السلوك في المخاطبات و المعاشرات و نحوها، حتّى يتوبوا أو يموتوا في الحبس. فان تابوا قبلت توبتهم ظاهراً و باطناً في الأنثى، و ظاهراً فقط فيهما، و أُخرجوا من الحبس.

و إن عادوا أُعيدوا، إلى ثلاث مرّات، فإن عادوا في الرابعه قتلوا. و لا فرق بين الفطريّ منهم و الملى، و الملى من الذكور و هو الذى يدخل في الإسلام بعد الانعقاد، ثم يرتدّ، و يستتاب، فإن تاب قبلت توبته، و إلا قتل.

و لا تجرى عليه أحكام الموتى إلا بعد قتله.

(و بينى على الملىّ مع الشكّ في غير بلاد المسلمين، و فيها في وجه) (٢).

و هكذا الحال في كلّ من أنكر حكماً ضرورياً من الأحكام الخمسه من وجوب أو حرمة أو ندب أو كراهه أو إباحه.

و من صدرت منهم كبيره بفعل حرام أو ترك واجب كترك الصلاه و الزكاه و الخمس و الحجّ مثلاً يؤدّبون بما يراه الحاكم ثلاثاً، فإن لم يتوبوا قتلوا في الرابعه.

(و يجرى الحكم في كلّ من أخلّ بواجب في الصلاه عمداً ركناً أو غيره و لو حرفاً أو حركه أو بشرط أو بفعل مناف، و منكر ضرورى المذهب يحكم عليه بالخروج من المذهب) (٣).

١- في «ح» زياده: كشافاً لا تعبداً فيجرى في القطع من النظرى في حقّ القاطع.

٢- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٣- ما بين القوسين من «ح».

### المبحث الخامس فى بيان وقت مؤاخذه الصبيان بها

(وهم من لم يبلغوا حدًا يحصل به شهوه قابله للانفصال، و يترتب الجبل و الإحبال، على نحو ما يعرض للجذع من الضأن و الثنئى لبعض أقسام الحيوان، و ربما كان الحكم به فى الجملة عقلياً، و هى إمّا فى الآداب الشرعيّه أو العرفيه أو العبادات أو المعاصى ممّا فيه فساد، حُدوا عليهم أو على غيرهم أولاً) (١).

و قد اختلفت فيه الروايه:

فمنها: بين ستّ سنين و سبع سنين (٢).

و منها: أنه إذا عقل الصلاه وجبت عليه، و فسّر بستّ سنين (٣).

و منها: أنه يجب عليه الصوم و الصلاه إذا راهق اللحم و عرف الصوم و الصلاه (٤).

و منها: إذا أتى على الصبيّ ستّ سنين وجبت عليه الصلاه، و إذا أطاق الصوم وجب عليه الصيام (٥).

١- ما بين القوسين أثبتناه من «ح».

- ٢- التهذيب ٢: ٣٨١ ح ١٥٩٠، الاستبصار ١: ٤٠٩ ح ١٥٦٣، الوسائل ٣: ١١ أبواب أعداد الفرائض ب ٣ ح ١.
- ٣- التهذيب ٢: ٣٨١ ح ١٥٨٩، الوسائل ٣: ١٢ أبواب أعداد الفرائض ب ٣ ح ٢.
- ٤- التهذيب ٢: ٣٨٠ ح ١٥٨٧، الاستبصار ١: ٤٠٨ ح ١٥٥٩، الوسائل ٣: ١٢ أبواب أعداد الفرائض ب ٣ ح ٣.
- ٥- التهذيب ٢: ٣٨١ ح ١٥٩١، الاستبصار ١: ٤٠٨ ح ١٥٦١، الوسائل ٣: ١٢ أبواب أعداد الفرائض ب ٣ ح ٤.

و منها: إنا نأمر صبياننا إذا كانوا بنى خمس سنين، فمروا صبيانكم إذا كانوا بنى سبع سنين (١).

و منها: أن من بلغ ثمانى سنين، و كان مريضاً يصلّى على قدر ما يقدر (٢).

و منها: خذوا صبيانكم بالصلاه إذا بلغوا ثمانى سنين (٣).

و رويانا فى غير مقام روايات أخر، و اختلاف الفقهاء قريب من اختلاف الأخبار.

(و الذى نختاره ما أشعر به بعض الأخبار من أن التفاوت فى قلّه السنين و كثرتها مبنى على قلّه المعرفه و كثرتها، و قوه القابليه و ضعفها، و هو أولى من أن يؤخذ بالأكثر و ينفى الأقل بالأصل، أو الأقل و يبنى الأكثر على زياده الرجحان، و صدق وصف الصحّه على القول به و التميرين) (٤)، و يختلف التأديب شدّه و ضعفاً باختلاف ذلك و باختلاف الأسباب.

و كشف المسأله: أن تأديب الصبيان لا حدّ له فيما يتعلّق بالدماء و الأعراض و الأموال، و جميع المضارّ المتعلّقه بهم أو بغيرهم، و يتبعها الفحش و الغيبه و الغناء و استعمال الملاهى الباعثه على الفساد، دون اللعب و اللهو.

و التحديد إنّما هو فى غير ما يتعلّق بأمر دنياه صلاحاً و فساداً، بل فى خصوص العبادات و الاداب. و فى القسم الأول على طريق الإيجاب، و فى الأخير على طريق الاستحباب.

و على الجمود تؤخذ الأنثى بالنسبه إلى بلوغها أو يجرى على نحو الذكر، أو يسقط عنها. و الخنثى المشكل و الممسوح حينئذٍ بحكم الذكر، و للتأديب (٥) لحقوق الملك

١- الكافى ٣: ٤٠٩ ح ١، التهذيب ٢: ٣٨٠ ح ١٥٨٤، الوسائل ٣: ١٢ أبواب أعداد الفرائض ب ٣٢ ح ٥.

٢- ورد مضمونه فى الفقيه ١: ١٨٢ ح ٨٦٢، الوسائل ٣: ١٣ أبواب أعداد الفرائض ب ٣ ح ٦.

٣- الخصال: ٦٢٦، الوسائل ٣: ١١ أبواب أعداد الفرائض ب ٣ ح ٨. و فى المصدر: علّموا صبيانكم.

٤- بدل ما بين القوسين فى «س»: و الذى نختار ما أشعر به بعض الأخبار من أن التفاوت فى قلّه المعرفه و كثرتها وجوه.

٥- فى «ح» زياده: إلى بلوغها.



وضع آخر، و يتعلق الحكم بالأولياء.

و لا تمرين للمجانين (١) و يتوصل (٢) إلى دفع فسادهم عن الأنام بما يناسب المقام.

و مع تعدد الأولياء يجب عليهم كفايه التأديب على فعل ما يترتب عليه الفساد، و مع عدمهم يجب على الناس كذلك، و مع التضاد يتهائون أو يقترون (٣).

- 
- ١- في «ح» زياده: و في تسويه الحكم إلى المجانين من الأطفال أو مطلقاً مع ترتب الثمره و لا سيما في الأدواريين وجه قوى.
  - ٢- في «س»، «م»: و يتعلق.
  - ٣- في «ح» زياده: و يستحب لهم كذلك.

## المبحث السادس فى شرائطها

## أشاره

و هى نوعان: عباده تتوقّف على التّيه و غير عباده.

أمّا الأول: فقسم واحد، و هو الطّهارة من الحدث بأقسامها الثلاثه.

و تختصّ من بين الشرائط ممّا لا يتعلّق بالعقائد بعدم صحّتها من دونها من كلّ مكلف، من العالم و الجاهل، و الناسى و الذاكر، و المختار و المجبور.

فتتوقّف على التّيه، و يكفى فيها الإطلاق مع تعين (١) النوع من دون اعتبار الخصوصيّة و لا السببّيه و لا الغائيّه.

و غير العباده منها كالوقت و الاستقبال و اللباس و الطّهارة الخبيثه و الاطمئنان و الاستقرار و نحوها لا يتوقّف على التّيه، و لا العلم بها، و لا إحضارها وقت التّيه.

نعم يلزم إحرازها بعد الخطور، لتوقّف التّيه عليه، و عدم قصد خلافها حيث ينافى القربه.

و لو دار بين نوعين (٢) يتقرّب بهما، كغسل حيض و نفاس، نوى الواقع مع العلم (٣)

١- فى «م» تعيين.

٢- فى «ح» زياده: فى الحكم الواحد.

٣- فى «س»: الواقع.

و خلافه، إذ الوصف فيه غير مقوم على الظاهر (١) لأنهما واحد والأحوط التعيين مع العلم. أمّا بين الاستحاضه الكبرى و الوسطى فلا بحث فى عدم لزوم التعيين.

و لو دار بين نوعين مختلفين مع اتحاد الصورة أجزاء نيه الواقع عن التكرار مع جهل الفائت، و لو دار بين متقرب به و غيره، كما إذا علم وجوب غسل بعض بدنه و جهل أنه لبعض غسل أو رفع خبث فلا بدّ من نيه المتقرب به، و يجرى من غيره مع مساواه الهيئه (٢) و لو نوى غيره بطل.

و لو تعدّد جمع (٣) الشرائط غير طهاره الحدث (٤) قدّم الأهمّ على الأهمّ. و يحتمل تقديم المقدم. و لو دار بين ارتفاع شرط و حصول مانع قدّم الثانى، و يحتمل التخيير و اعتبار التعادل، و لعله أقوى.

ثمّ الشرائط أقسام؛

### الأول الطهاره،

#### اشاره

و هى قسمان؛

### الأول الحديثه

#### اشاره

و فيها مطلبان:

### المطلب الأول: فى الطهاره المائيه

#### اشاره

و هى قسمان: كبرى و صغرى.

أمّا الكبرى فهى خمس أنواع: غسل الجنابه، و غسل الحيض، و غسل الاستحاضه، و غسل النفاس، و غسل مسّ الأموات، و ما قام مقامها من التيمّم. و أسبابها ما أضيفت إليه من الأحداث.

و أمّا الصغرى فهى الوضوء، و ما قام مقامه من التيمّم. و أسبابه أسباب الغسل ممّا عدا الجنابه، و البول، و الغائط، و الريح، و

النوم، و مزيل العقل، و الاستحاضه القليله، ثمّ الأسباب:

---

- ١- في «ح» زياده: في مقام التردد.
- ٢- في «ح» زياده: و تعدّد الغسل مع احتمال كون الخبث ممّا يتوقّف زواله عليه واجب عليه.
- ٣- في «م»: جميع.
- ٤- في «ح» زياده: المتعلّقه بالمختار.

منها: ما يبعث على الغسل فقط، و هو الجنابه.

و منها: ما يبعث على الوضوء فقط، و هي السنّه الأخيره، و الاستحاضه الكثيره بالنسبه إلى الصلاه التابعه لصلاه تقدّمها الغسل، كالعصر و المغرب (١) إذا سبق عليها دمها الفرض السابق و استمرّ إلى اللاحق.

و المتوسّطه بالنسبه إلى ما عدا أوّل صلاه (٢) حدث قبلها الدم في ذلك اليوم، و القليله بالنسبه إلى الفرائض الخمس.

و منها: ما يبعث على الغسل و الوضوء معاً، كمسّ الأموات، و الحيض، و النفاس، و الاستحاضه الكبرى بالنسبه إلى كلّ صلاه غير تابعه، كصلاه الصبح و الظهر و المغرب بالنسبه إلى المستدامه في تمام اليوم، و الاستحاضه الوسطى بالنسبه إلى أوّل صلاه حدث قبلها الدم من الفرائض اليوميّه كالصبح أو غيره بالنسبه إلى من عرض لها الدم قبله، اختصّ به أو استمرّ، و ينحصر البحث في مقصدين:

### المقصد الأوّل: في الوضوء

#### اشاره

و فيه مقامات:

### المقام الأوّل في بيان أجزائه،

#### اشاره

و فيه أبحاث:

### البحث الأوّل في تفصيلها

و هي سنّه:

أوّلها غسل الوجه. ثانيها: غسل اليد اليمنى. ثالثها: غسل اليد اليسرى مرّه مرّه، و أمّا الغسل الثاني فيهنّ فيدخل في الأجزاء إذا أتى به، و إذا ترك لم يترتب على تركه نقصان (٣). و أمّا غسل الكفّين و المضمضه و الاستنشاق فالظاهر خروجها، و دخولها

٢- فى «ح» زياده: من الفرائض اليوميّه

٣- فى «ح» زياده: لأنّ المعتبر فى حقيقتها صحتها.

في المقدمات (١).

و الاكتفاء باقتران التيه بها، لقربها إلى الغايه قرب الأجزاء، فحالها كحال البسمله و الدعوات الموظفه في الابتداء أو الأثناء.

رابعها و خامسها و سادسها: مسح الرأس، و مسح الرجل اليمنى، و مسح الرجل اليسرى مرّه مرّه.

و لا تكرار هنا على وجه الفرضيه و لا الندبيه، لا على وجه الجزئيه و لا على وجه الخارجيه.

### البحث الثاني: في بيان حقيقه الغسل

لفظ الغسل كلفظ المسح باقٍ على المعنى اللغوى.

و هو (٢) عباره عن: إجراء الماء المطلق، و لو ضعيفاً بمنزله الدهن مع بقاء الاسم، مع مساعد و بدونه، مع الدلك و بدونه، منتقلاً من بعض عضو إلى مثله أو إلى خارج، بعضو من بدنه أو بغيره، بالكفّ الأيمن أو الأيسر أو بهما أو بغيرهما.

أو إصابته كما في البواطن التابعه للظواهر، و منها ما تحت الجبيره و نحوها، مع إمكان إيصال الماء إليه.

أو بالغمس للأعضاء في قليلٍ أو كثير، إدخالاً أو إخراجاً أو مكثاً، مع التحريك و عدمه على إشكال، أو مركباً منها على اختلاف أنواع التركيب.

أو بالوضع تحت منحدر من ماء ميزاب أو بلابل (٣) أو ماء مطر و غيرها، من المعصوم أو غيره.

و حيث إنّ الماء يمرّ منطلقاً على العضو و لا يرسب فيه أغنى الإجراء عن (٤) العصر،

١- في «ح» زياده: و يترتب على الدخول و الخروج بعض الثمرات.

٢- في «ح» زياده: هنا على نحو الأجزاء المكمله للواجبات، و هو في لغه العرب كمرادفه في باقى اللغات.

٣- بلابل جمع من بلبل الإبريق أى قناته الصغيره التى يصبّ منها الماء، المنجد: ٤٧، و فى لسان العرب ١١: ٦٨ البلبل ضرب من الكيزان فى جنبه بلبل ينصبّ منه الماء.

٤- فى «ح» زياده: النقص و.

و لو فى الشعر.

و لو انتقل الماء من جزء إلى آخر ثم من الآخر إليه كانا مغسولين، و لو تعددت كصفات الغسل فى العضو الواحد فلا بأس.

و لا- يجب انصراف الماء عن الأعضاء المغسولة إلى خارج، بل يكفى الانتقال من بعض إلى آخر، بخلاف غسل النجاسات فى أحد الوجهين.

و إطلاق الغسل ينصرف فى الخبر و العهد و القسم و النذر إلى ما كان بالماء المطلق، و ما كان بغيره من ماء مضاف أو غيره، فلا يصدق إلا مع القرينه من الإضافة و نحوها.

و يجرى فى الغسل أن يأخذ من ماء عضو مغسول لغسل غيره، و لو بمسحه عليه، حتى يتحقق الإجراء بسببه، مع عدم الإخلال بشرط.

و لو خرج عن الإطلاق للامتزاج بوسخ أصابه من بعض العضو فلا يجرى إجراؤه على البعض الآخر، فضلاً عن العضو الآخر. و مع الشك فى ذلك لا مانع، و البناء على المداهة فى مثل ذلك تبعث على الوسواس.

و يتحقق الغسل بمجرد وصول الماء بالنسبه إلى ما يلحق بالظاهر من البواطن، كبعض ما تحت الأظفار، و المتصل بباطن الأنف و الأذن، و ما تحت الجبائر و العصائب و نحوها كما تقدم.

### البحث الثالث: فى بيان حقيقه المسح

و حقيقته فى لغة العرب (١) كمرادفه فى سائر اللغات جرّ الشىء على الشىء مع مماسته له، إمّا مع بقائه متصلاً كالماء و رطوبته، أو مع الانفصال كالمسح باليد و نحوها، و بالتراب و الغبار غالباً.

و الغسل و المسح بالماء و بغيره على وجه الحقيقه أو المجاز يتصادقان حيث يحصل الإجراء و الجزّ، و يفترقان مع الافتراق مع كثره المجرور و قلته فيهما. و مع اجتماع

١- مجمع البحرين ٢: ٤١٢ باب ما أوله الميم و آخره الحاء.



الصفيتين (١) يجتزئ به في محلّ الغسل و المسح.

فلا بأس بكثره رطوبه الماسح ما لم يخرج عن الاسم، و لا بكثره رطوبه الممسوح ما لم تغلب رطوبه الماسح، إلا أنه لا تجوز نيته الغسل في موضع المسح، و لا العكس.

و ليس الفارق بين الحقيقيين التيه، بل التفرقه ذاتيه، لأنّ الأقسام على التحقيق أربعة: غسل و مسح، و غسل و لا مسح، و مسح و لا غسل، و لا غسل و لا مسح، فإنّ مجرد إصابه حجر الاستنجا و إصابه الجبيره برطوبه الماء و إصابه الكفّ الرأس أو الكفين ظهر القدم و هكذا لا يسمّى مسحاً و لا غسلًا.

و لا يقوم الغسل مقام المسح إلا مع التقيه، و يقوم المسح مقامه في الجائر و نحوها.

و لا يجب الاستمرار في المسح، فلو فصل بين أجزاء الممسوح فلا بأس.

### البحث الرابع: في الغاسل

لما كان الغسل يتحقّق بمجرد الإصابه مرّه، و بالإجراء أو بالغمس مرّه، كان الغاسل هو الفاعل لذلك.

و لا- فرق في الإجراء بين أن يكون بالنقل من جزء إلى جزء، أو بالصبّ المتفرّع عليه ذلك النقل، فإن انفرد أحدهما عن الآخر فالحكم واضح، و إذا اجتمعا فالظاهر أنّه المتولّى للإجراء إن تلقّاه قبل الاستيلاء، و لو تلقّاه بعده كانا غاسلين، و المستعمل لعضو غيره هو الفاعل.

ثمّ لو بنى على الصبّ لم يفترق الحال بين التولّى له أو الوضع تحت ماء منصّب من مطر أو ميزاب أو إناء مكفوّ أو نحوها.

و لا- يجوز تولّى الإنسان له مع الاختيار عاقلاً أو لا، و لا بالغأ أو لا، مملوكاً أو لا، أجيلاً أو لا (٢)، و لا- بأس بفعل الحيوان الغير المعلم، و في تولّى الصامت المعلم إشكال.

و لو أراق الإنسان ماء اتّفاقاً، أو بقصد غسل بدنه أو بدن غيره، و وضع المغسول

١- في «س»، «م»: الصنفين

٢- في «ح» زياده: و يحتمل في غير المميز الإلحاق بالحيوان.

تحتة أو وضع تحت المتقاطر و إن كان أصل الصبّ بالقصد قوى الأجزاء على إشكال أشده فى القسم الأخير.

و لو تشاركما فيما يتحقق به الغسل من الصبّ أو الإجراء، فإن اختصّ أحدهما بصدق الاسم فالحكم واضح، و إن اشتركا فى صدقه على نحو يصحّ الإسناد إلى كلّ منهما على الاستقلال صحّ. و إن لم يصحّ الإسناد (١) إلا إلى الخارج أو المجموع بطل.

و لو صبّ الخارج فأجرى الداخل، أو أجرى القطرات المتخلفه بعد الصبّ، أو صبّ الداخل صبّا مستولياً فأجرى الخارج لم يكن بأس.

و لا يكون المغسول مغسولاً حتّى يصبّه الماء، فلو كان الماء محجوباً عنه لم يسمّ مغسولاً.

و وحده الغسل و تعدّده بتعدّد الإجراء و إصابه الماء معاً أو الصبّ أو الغمس، فانات المكث و تعدّد الجريات فى الجارى و نحوه و اختلاف السطوح بالتحريك ليس من المتعدّد، نعم يحصل منها غسل لمغسول آخر، و ابتداء غسل إن لم يسبق بقصد غسل غيره.

و الاكتفاء بالآنات المتأخره من دون اختلاف السطوح فى تحقّق الغسل فيما لم يكن المطلوب منه نفس الإصابه لا يخلو من إشكال؛ و إن كان القول بالجواز لا يخلو من وجه، لا- لأنّ البقاء يحتاج إلى المؤثر، بل هو داخل فى التكوين، و الإصابه فى الكون الأوّل تؤكّد ما يكون فى الكون الثانى و لا تنفيها.

فالبقاء فى المغصوب و فرج الزانيه مثلما غصب و زناء، فوجود بعض الأعضاء حال الرمس فى الماء قبل بعض لا ينافى حصول غسل الجميع دفعه.

و يرجع إلى تحقيق العرف، فإنّ المولى لو أمر العبد بغسل يده و كانت فى الماء لم يتوقّف الامتثال على إخراجها ثم إدخالها.

هذا مع عدم اختلاف سطوح الماء، فضلاً عن اختلافها اللازم من إتباع ما خرج من الأعضاء.

فلو نوى و تمامه فى الماء مع المكث فضلاً عن التحريك عدّ غاسلاً، و فى جواز الغسل تحت المطر أكمل شاهد على ثبوت بعض ما تقرّر، و الله أعلم.

### البحث الخامس: فى الماسح

و هو الجارى على الشىء، و الممسوح و هو المجرى عليه (و يتمشى فيه باعتبار الوحده و التعدد، و صحّحه الإسناد و عدمها نحو ما فى الغاسل) (١). و لو تجارياً كلّ واحد منهما على صاحبه تماسحاً، و كان كلّ منهما ماسحاً و ممسوحاً، فيصدق وصف المسح على كلّ منهما و لا يخلّ اشتراك الآخر معه فى الصدق و اضعاً لطول الماسح أو عرضه على طول الممسوح أو عرضه. و مع اعتبار التبعض لا- تقف الأقسام على حدّ، و هو فى مسح الرأس (٢) باطن كفّ اليمنى كلاً- أو بعضاً (٣) ممّا يسمّى مسحاً ببعض الرطوبة الباقية بها، قلت أو كثرت، من رطوبه الوضوء فى ذلك المحلّ حين المسح.

فلو أحرزها خارجاً أو فى المحلّ (بعد الفصل ثمّ) (٤) مسح بها لم يجز.

(و فى مسح القدمين ظاهراً بباطن الكفّين، كلّ واحد بما يسامته من القدمين بشىء من الرطوبة الباقية فيهما، على نحو ما مرّ) (٥).

فإنّ تعذّر بطن اليمنى عاد إلى ظهرها، فإنّ تعذّر فإلى بطن اليسرى، ثمّ إلى الباقى من اليد الأقرب فالأقرب، ثمّ إلى سائر البدن كذلك، ثمّ إلى غير ذلك على تأمّلٍ فى وجوب ذلك.

و ذو اليمينين الأصليين أو المشتبهتين أو الشماليين كذلك يمسح بهما معاً كلّ فى

١- ما بين القوسين أثبتناه من «ح».

٢- فى «س»، «م» زياده: ظاهر.

٣- فى «ح» زياده: و ليس مسطح الأنامل منه.

٤- بدل ما بين القوسين فى «م»، «س»: ثمّ بعد الغسل.

٥- بدل ما بين القوسين فى «س»: بشىء من باقى الرطوبة فى باطن الكفّين كلّ واحد لما سامته من القدمين.

مقامه و لا- يمسح بمعلومه الزيادة (و الأحوط المسح بها مضافه، و القول بالإجزاء ببعض إحدى الأصليتين قوياً) (١). و مجرد نفوذ الرطوبة إلى الممسوح لا تجزى.

و من كان على كفه أو ما قام مقامه حاجب معلوم الحجب أو مشكوكه وجبت إزالته أو تحريكه، و مع الشك في أصله يحكم بنفيه.

و لو جعل الماسح ممسوحاً أو بالعكس بطل. و لو تماسحاً صح، و لو مسح بقوته بعضو غيره فيما لم يجب فيه المسح بعضوه كمسح الجائر و نحوها لم يكن بأس.

و في اشتراط استمرار جزء من الماسح في أسفل الممسوح إلى أعلاه وجه (٢).

و مع الخلو عن المتعلق يتحصّل ماسح و ممسوح (و مع وجوده يتحصّل ثالث) (٣) هو الممسوح به.

و لا- يكون الماسح للشئ ماسحاً حتى يباشر بشره الممسوح، فإن حصل حاجب عن المباشرة و مسح عليه كان الممسوح الحاجب دون المحجوب، و يقدم مسح الحاجب على التيمم على الأقوى.

و لا يتكرّر المسح بتعاقب الأجزاء، و لا بفواصل الماسح مع اجتماعها في الإصابه في المسح الواحد، و لو ترتّب من دون فصل معتدّ به قوى ذلك أيضاً، و لو كثر الدلك من دون انفصال لم يكن من تكرار المسح، و لو نوى به التكرار متعبدّاً كان مشرعاً، كما أنّه لو نوى بغسله المسح أو بالعكس كان كذلك.

## البحث السادس: في المغسول من الأعضاء

### إشاره

و هي ثلاثه:

### الأول: الوجه،

و الظاهر بقاؤه على المعنى اللغوى بمعنى مجموع ما يواجهه به مطلقاً أو من خصوص الإنسان، فيكون معنى ثان، فيدخل فيه الصدغان و البياض اللذان تحدّهما الأذنان، دون النزعتين (٤)، و ما كان من البياض خلف الأذنين أو عن الجانبين.

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٣- بدل ما بين القوسين فى «ح» كذا: و رطوبه ممسوح بها و مع وجوده يتحصّل رابع.

٤- و هما البياضان المنكشفتان للناصيه، كما سيأتى.

و لا- يخلو من إجمال فالوجه المراد به فى التيمّم لثبوت الحكم خصوص الجبهه، و فى الوضوء ما يشملها مع بعض ما تقدّم تحديده، و لا ربط له بصدق حقيقه الاسم، و دعوى الشرعيّه فيهما أو فى أحدهما و الاشتراك بين الكلّ و البعض لفظاً و معنّى أو اختلاف الحقيقه باختلاف المقام منفيّه على الأقوى.

فالوجه بالمعنى الأصلي أوسع من وجه الوضوء، و هو أوسع من وجه التيمّم.

و للوجه اللازم غسله فى الوضوء حدّان: حدّ بحسب الطول، و الآخر بحسب العرض.

أمّا الطول فهو من قصاص شعر الرأس من المقدّم ممّا يسامت أعلى الجبهه لمستوى الخلقه من الناس ممّن يكون نبات شعره على وفق العاده، لا أصلح قد وافق بعض مقدّم رأسه الجبهه فى الخلوّ عن الشعر، و لا أغمّ قد وافق بعض الجبهه منه مقدّم الرأس فى نبات الشعر، و يحصل بحسب ذلك اختلاف جزئى. و هذان يرجعان إلى المستوى، و يعتبران من الحدّ بنسبته.

و حيث إنّ قصاص الشعر فيه تفاوت جزئى باعتبار محالّه لزم التفاوت فى طوله بسبب اختلاف الجهات.

و ينتهى طوله فى الجانب الأسفل إلى منتهى (١) سطح الذقن و هو مجمع اللحين و قد يحصل فيه اختلاف جزئى بسبب التفاوت فى غايته.

و أمّا مقدار عرضه فيعلم بوضع وسط ما بين طرفى الإبهام و الوسطى على وسط القصاص على وجه يأخذ فيه شيئاً من القصاص؛ ليعلم الإحاطه، و على نحو يدخل جميع البياض المنحطّ عن القصاص.

و يتوقّف ذلك على إدخال شىء من الشعر تحت الامتداد ليستغرق ما اكتنفه من البياض، ثمّ يجزّهما إلى منتهى الذقن (٢)، فما دخل تحتها داخل، و ما خرج خارج (٣).

١- فى «ح»: مسطح أعلى الذقن و هو مجمع اللحين دون مسطح حدّه.

٢- فى «ح» زياده: الأعلى.

٣- فى «ح» زياده: و يمكن أن يستفاد من الجرى الوارد فى الخبر الاختصاص بالظاهر و دخول ظاهر الشعر.

هذا إذا كانت الأصابع مع الوجه متناسبه، بأن تكون النسبه بينهما على نحو نسبه مستوى الخلقه، فلو اتسع الوجه و قصرت الأصابع، أو ضاق و طالت، لوحظ ما ناسب الوجه من الأصابع حتى تكون بينهما نسبه كنسبه ما بينهما إلى المستوى.

و هذا معنى الرجوع إلى المستوى، لا- بمعنى اعتبار مقدار وجه المستوى و أصابعه، فإنه يلزم في ذلك خروج أكثر الوجه، أو دخول كثير من البدن فيه في بعض الآحاد، و إذا عمل المستوى عمله و عُلِمَت حدوده عمل غيره على تلك الحدود.

و يعتبر الاستواء في تسطيح الجبهه و الخدين و السعه فيهما و خلافيهما، و طول الأصابع و قصرها، و علو الأنف و هبوطه، و قطعه و وصله، و طوله و قصره؛ لحصول الاختلاف باختلافها.

و يعلم من ذلك كله خروج النزعتين، و هما البياضان المكتنفان للناصيه، و البياض المحيط بالأذنين (١) و مواضع التحذيف ما بين النزعه و الصدغ و الصدغين، بناءً على أن الصدغ عباره عن الشعر المقابل للأذن المتصل أسفله بالعدار، و لو جعلناه عباره عما بين العين و الأذن دخل بعض و خرج آخر.

و العذار و هو ما حاذى الأذن بين الصدغ و العارض يدخل بعضه، و العارض و هو الشعر المنحط عن القدر المحاذى للأذن، أى العذار إلى الذقن، و هو مجمع اللحيين داخل كمسطح الذقن (٢).

و معرفته على التحقيق من هذا التحديد أمر مشكل، خصوصاً على العوام، لاختلاف الوضع و الإمرار غالباً. و إنما اللازم إذن أن يعتمد غسل ما يطلب غسله من الوجه، فإذا أتى بما يزيد احتياطاً فرغت ذمته، و ليس عليه الوقوف على نفس الحد و عدم التجاوز.

(نعم لو أدخل الزائد عمداً محدوداً أولاً في مبدأ تيه الضوء أو العضو أو مع بعض

١- في «ح» زياده: و الصدغين.

٢- في «ح» زياده: و جميع ما انحط عن طرف الأنف من الوجه، و لو وضع وسط المقدار على طرف الذقن أو على طرف الأنف لدخول ما تحته من غير تقدير فأجراه متصاعداً إلى القصاص أغنى في التقدير، غير أن الأول أسهل و أدل، و غير أنه لا ينبغي التخلف عن مدلول الروايات الوارده في التقدير، و لا ينبئك مثل خبير.

أعضاء أخر في وجه أفسد المشمول ما اشتمل، و في الإدخال مع الإفراد في الأثناء بين الأعضاء فضلاً عن الانتهاء لا يحكم بالفساد، و العمل على الاحتياط في القسم الأوّل أولى (١).

و ليس المراد من دوران الإبهام و الوسطى في الروايات و كلام الأصحاب، الدوران البركارى (٢)، و إلا- لزم خروج كثير من الجبهه من الجانبين، و كثير من صفحتى الخدين، و دخول ما خرج ممّا حول الصدغين، و مخالفه ما بلغ حدّ الظهور، لموافقته لفهم المشهور (على أنّ جرى الإصبعين لا يكون في البركارى أنّه لا ينفع حين العمل، و اعتبار وضع الحدود المستقبله لا وجه، و وصف الاستداره في المجزى عليه لا يناسبه) (٣) مع أنّ إرادته الدائرته البركارية لا يناسب الخطابات الشرعيه.

ثم بعد أن اتّضح أنّ الوجه باقٍ على المعنى اللغوى، و أنّ التحديد في الوضوء و التيمّم حكميّ لا اسميّ كان الحكم في وجه الإحرام، و وجه الإرغام (٤)، و وجه التقييل، و وجه الصلاه، و وجه النظر، و وجه النذر أو شبهه، و وجه الغسل لأكل الجنب، و وجه الدعاء و غيرها باقياً على الأصل.

و يراد من الوجه في إطلاق الاسم (٥) أو في خصوص الحكم الظاهر دون الباطن. فلا- يدخل فيه باطن المنخرين و العينين، و موضع تطبيق الشفتين و الجفنين، و ما ظهر من الباطن من الظاهر، و ما بطن من الظاهر من الباطن.

و ما خرج عن الحدّ بالانسلاخ مع التدلّى أو دخل فيه بالانسلاخ من غيره يبقى على حكمه السابق ما لم يتّصل بالجديد، فيلتحق به.

و ما تحت الشعر من الظاهر، و لعلّ اسم الوجه يفيد. فلو أدخل الماء تحت الشعر فأصاب البدن دون الشعر أجزاء، غير أنّ الشعر بدله على نحو ما سيّجى ء.

١- ما بين القوسين أثبتناه من «ح».

٢- في «س»، «م»: البركالى و لعلّه معرب «بركارى».

٣- ما بين القوسين ليس في «م»، «م».

٤- قد تقرأ في النسخ: الإدغام.

٥- في «ح» زياده: فيكون دليل الحكم.



(و أمّا ما تحت الشعر من الشعر فلا) إلا- مع الكشف، فيقوم مقام الظاهر. و منابت شعر الأُجفان و ما بين شعرها و باطنها من البواطن، فإذا أُزيل الشعر تعيّن ما ظهر بعد زواله شعراً أو غيره) (١)، و إذا أُزيل الشعر تعيّن المبدل (٢)، و الكثيف و الخفيف متساويان في البدليّة عمّا تحتها على الأقوى.

(و باطن كلّ من الأعضاء داخل تحت الاسم فله أبعاد ثلاثة خارج عن الحكم حتّى يدخل في الظاهر، و في الوجه يحتمل ذلك، و يحتمل تخصيصه ببعدين دون العمق، فبالظهور يدخل في الاسم و الحكم) (٣).

و صاحب الوجهين إذا كان ذا رأسين على بدن (٤) و علم باختلاف النوم كونهما اثنين كان الوجهان كوجهي شخصين، و إلا فإن علم أو احتمل كونهما أصليين لزم غسل الوجهين (٥)، و إلا- فاللزام غسل الأصليّ فقط من الاثنين، و الأحوط كونهما في لزوم الغسل مطلقاً متساويين.

و لا- بدّ من العلم بوصول الماء إلى البشرة أو المظنّه المتاخمه معه. فلو حصل حاجب و شكّ في حجه لزم رفعه أو تحريكه إن حصل به الغرض. و الشكّ في أصل الحاجب يقتضى الحكم بنفيه عملاً بالأصل و لو لا- تحكيمة لقضى احتمال الرعاف و حصول الرمض (٦) و بعض فضلات الأنف و دم القمل و البرغوث و البعوض و نحوها بالفساد و الأحوط خلافه.

### الثاني و الثالث من الأعضاء المغسولة: اليد اليمنى و اليد اليسرى.

و هما بحسب اللغة و العرف العامّ عبارته عن العضوين المقابلين للرجلين، من المنكبين إلى أطراف الأصابع.

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢- في «ح» زياده: لعدم بقاء البدل.

٣- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٤- في «س»، «م»: حقو.

٥- في «ح» زياده: و في لزوم الابتداء بالأعلى في واحد أو في الاثنين وجهان، و في تخصيص الأعلى وجه.

٦- و الرمض: و سخ يجتمع في مؤخر العين الصحاح ٣: ١٠٤٢.

و إطلاقهما على المبتدئين بالمرفقين في الوضوء، و بمفصلي الزندين في التيمم و الغسل قبل الوضوء أو الغسل أو الأكل، و بمفاصل الأصابع في قطع السرقه منتهيتين في الجميع إلى أطراف الأصابع؛ لتحديد الحكم، مع المجازية في الاسم.

و احتمال الحقيقة الشرعية في الجميع أو البعض، و الاشتراك اللفظي بين الكلّ و البعض و اختلاف الحقيقة العرفية باختلاف المقامات في الكلّ أو البعض بعيد عن التحقيق على اختلاف مراتبه.

و المرفقان داخلان في المغسول، فيدخل شيء من فوقهما من باب المقدمه.

و المرفق: مجمع أصلي الزند و شعبي العضد، فالمفصل وسطه دون نفس المفصل كما قيل. (١) و يختلف الحكم باختلاف المعنيين.

و كلما كان نابئاً تحت المرفق أو عليه من يد أو عظم أو غدد أو ورم أو لحم زائد و جب غسله و كذا كل ما كان على الأعضاء و يعطى حكمه حكم محلّه. و ما كان فوق ذلك يسقط حكمه إلا ما كان من يد لم تعلم زيادتها، علمت أصلتها أو شك فيها.

و من قطعت يده من المرفق و لم يبق منه شيء سقط حكمها و إن قيل باستحباب غسل ما بقى من العضد (٢) - و بقى على غسلين، و إن حصل ذلك في اليدين اقتصر على غسل الوجه.

و من أحاط بتمام عضوه عظم نجس أو لحم كذلك أو مال مغصوب أو ما يجب دفنه (٣) و كان في قلعه إضرار سقط حكمه.

و يحتمل الفرق بين تكونه جزءاً منه و ينزل منزله التالف و ينتقل حكمه إلى حكم الجزء فيغسل مع عدم المانع و عدمه و جعله من قبيل التلف مطلقاً؛ لحصول الإضرار فلا يلزمه سوى العوض في الغصب، و تصح طهارته حيث لا تبقى نجاسته (٤).

١- الصحاح ٤: ١٤٨٢.

٢- الدروس ١: ٩٢.

٣- في «ح» زياده: في وجه.

٤- في «ح» زياده: مع البقاء.

و يحتمل إرجاعه إلى حكم الجبائر أو المقطوع أو الرجوع إلى التيمم. ومع عدم الإحاطه يجرى ما مرّ في المحاط. و يجرى مثل هذا الكلام في الأغسال.

و يلزم في جميع المغسولات الاستيعاب بحيث لا يبقى مقدار شعره منها، فإن بقي شيء و لم يعد عليه أو عاد و قد فاتت الموالات بطل وضوؤه.

و يلزم تنظيف الوسخ المانع من وصول الماء في الوجه أو اليدين و الكفّين و المرفقين و عقد الأصابع و الرمص إذا اتّصل بالبشره، و الكحل و الكتم (١) و الحناء و الخطاط البالغه حدّ العلم بالحجب أو الشك فيه.

و أمّا وسخ الأظفار فإن زاد على المتعارف بحيث استعلى على بعض الأنمله وجبت إزالته، و إلا فلا (كما ينبئ عنه النهي عن التعرّض للوسخ تحت أظفار الميّت) (٢).

و الظاهر أنّ حكم المستور بالشعر جار في جميع المغسولات في الوضوء لا في خصوص الوجه، و الأحوط الاقتصار عليه و لو تكاثف (٣) عليهما الشعر أجزاء غسله عن غسل البشره، و الأحوط غسلها (٤).

### البحث السابع: في الأعضاء الممسوحه

#### إشاره

البحث السابع: في الأعضاء الممسوحه (٥)

و هي ثلاثه:

#### الأول: مقدّم الرأس

كلا أو بعضاً و لو أقلّ من إصبع بأقلّ من إصبع - و هو الربع المسامت للجبهه دون الخلف و الجانبيين، و القنّه (٦) التي هي محلّ اجتماعها. و تخصيص الناصيه و هي ما أحاط بها التزعتان و هما البياضان المرتفعان من جانبي الجبهه أولى.

١- الكتم: نبت فيه حمرة يخلط بالوسمه و يختضب به للسواد المصباح المنير: ٥٢٥.

٢- ما بين القوسين ليس في «س» و «م».

٣- في «س»، «م» تكاشف.

٤- في «ح» زياده: و ذو الأيد المتعدّده يجرى فيه ما يجرى في ذى الرأسين و السابع و الثامن الماء المغسول به و الممسوح به و

سيجي ء حكمهما.

٥- في «ح» في الممسوح من الأعضاء.

٦- قنّه كلّ شىء: أعلاه مثل القلّه. لسان اللسان ٢: ٤٢٤.

و المسح إمّا على نفس البشره و لو بتفريق الشعر أو إدخال اليد تحته، و إمّا على الشعر النابت فيه؛ إمّا على أصوله أو أطرافه ما لم يخرج بمده مع جمعه أو استرساله عن حده، فلو نبت في غيره لم يصحّ مسحه و إن كان فيه ثمّ استرسل إلى غيره و لو بالإرسال، أو كان بحيث لو مدّ استرسل لم يجز المسح على ذلك المسترسل فعلاً أو قوّه.

و لو مسح الكفّ بالرأس لم يجز، و لو تماسحوا قوى الجواز، و اعتبار مقدار ثلاثه أصابع مبنئى على الاستحباب، و لو مسح الشعر فأزيل قبل تمام الوضوء أو العضو (١) لم يكن بأس.

و ذو الرأسين يمسحهما معاً إن كانا أصليين أو مشتبهين (٢)، و لو علم الزائد لم يتعلّق به حكم على الأقوى، بخلاف حكم الغسل فى الغسل، و ليس يتمّ الغسل كالغسل. لكنّ البناء على التساوى أحوط.

و من كان على رأسه حاجب يحجب عن المباشرة و جب رفعه أو تحريكه مع العلم بحجبه و الشكّ فيه. و ما لا يعلم وجوده محكوم بعدمه، و المسح على الحاجب من عمامه أو خفّ أو غيرهما مقدّم على التيمّم على الأقوى، و ليست الدسومه و اللون من الحاجب، و وجود الأجزاء الغير المحسوسه فيها لا ينافى إجراء حكم الأعراض عليها.

و تلزم سلامه الرأس من حناء و نحوها ممّا يحيل رطوبه الماسح إلى غير حقيقتها إن لم تكن حاجبه و لا يصحّ المسح بالكفّ المغصوبه العين أو المنفعه.

### الثانى و الثالث: الرجل اليمنى و الرجل اليسرى.

و هما و إن كانا فى أصل اللغه عباره عن العضوين من مبدأ الفخذين إلى باطن القدمين، لكن يراد بهما فى باب القطع و الوضوء نفس القدمين إلى الكعبين (٣)، و هما على الأصحّ قبتا القدمين، محلّ معقد شراك النعلين دون الظنبيين و المفصلين بين الساقين و القدمين.

١- فى «ح» بدل «أو العضو»: أو مسح ما يلزم مسحه من العضو فكشفت.

٢- فى «ح» زياده: و الأقوى الاكتفاء بأحدهما فى أوّل القسمين.

٣- فى «ح» زياده: على وجه الاشتراك بين الكلّ و الجزء لفظاً أو معنىً أو الحقيقه الشرعيّه فى الأخيرين أو المجازيه.

و يلزم الاستيعاب الطولى من أى جزء ابتدأ مسامتاً للكعبين أولماً بحيث يحيط بما بين الكعبين و الأنامل بحسب الطول، و يجب إدخالهما فيدخل بعض ما فوقهما و بعض مسطح الأنامل من باب المقدمه.

و المقطوع من أحد الجانبين يكتفى فيه بإيصال المسح من محلّ القطع إلى الكعبين على إشكال، خصوصاً ما لو قاربهما.

و لا يجب تخفيف رطوبه الماسح و الممسوح إلا إذا قضت الثانيه باستهلاك الأولى قبل المسح أما لو استهلكت الأولى الثانيه أو ساوتها فلا بأس على إشكال فى الأخير، و لا يعتبر ظهور التأثير و إن كان الاحتياط فيه.

الظاهر من تحت الأظفار ليس من الظاهر ما لم يتجاوز المعتاد فيأخذ بعضاً من الأنامل، و غير المعتاد بطونه من الظاهر يجب غسله بعد القطع على سبيل القطع، و قبله لا قطع فى وجوب (١) القطع؛ لكنّه أوفق بالاحتياط.

و لا يجب استيعاب العرض، بل يكفى مسح بعضه و إن قلّ، ببعض باطن كفه و إن قلّ. و تجب المباشرة.

و المقطوع بحجبه و المشكوك فيه لا- يقوم مقام المحجوب. و الأحوط إيصال المسح إلى المفصلين دون الساقين، و هما على قول (٢) محلّ الكعبين.

و لو تكاثف الشعر على ظهر القدمين قوى الاكتفاء بالمسح عليه، و الأحوط خلافه، و تلزم سلامه القدمين من غبار و نحوه يخرج رطوبه الماء عن حقيقتها.

و يجب إدخال الحدود فى المغسولات و الممسوحات لتحصيل يقين الفراغ، و لو قصد دخولها فيها أو دخول غيرها من الخارج مُدخلاً لها فى قصد الجملة فى مغسول أو ممسوح بطل الوضوء، و إن أدخلها مع البعض فسد، و لو أضافها بعد تمام الواجب فى العضو بقى على صحته، و إن شرّع فى فعله، و لو أتى بها بقصد الاحتياط أو مع الدهول و تعلق القصد بالواجب فلا بأس.

١- فى «ح» زياده: الإدخال أو.

٢- فى «ح» زياده: بعيد عن ظاهر اللغه و الشرع و العرف.

و لا يشترط الاستمرار فى شىء من المغسول و الممسوح بل لو أتى بالفعل شيئاً فشيئاً فلا بأس. و يتمشى هذا الحكم فى سائر المحدود مما يتعلق بالطهارة المائيه و غيرها، و الحكم فيها بأقسامها متعلقه الظاهر دون الباطن.

و لو ظهر الباطن أو بطن الظاهر انقلب الحكم. و لو جاء بالعمل فانقلب أجزأ الأول، و لو أتى بشىء من الغسل و المسح فى مقام آخر بطل.

و لا تلزم معرفه الحدود، و إنما اللازم استيعاب المحدود، و تكفى تتيته على الإجمال.

و زوال المغسول و الممسوح يرفع الحكم دون الغاسل و الماسح، فلا ينتقل (١) فيهما من ظاهر إلى باطن، و لا إلى مجاور على الأظهر.

و لا- يجوز المسح على القدم و لا- بالكف المغصوبتين، و إن قلنا بارتفاع نجاستهما بالانتقال، و كذا جميع الأعضاء التى تعتبر مباشرتها فى العباده.

### المقام الثانى: فى بيان شروطه

#### أشاره

و هى بعد الإسلام و الإيمان الباعثين على طهاره الذات من خبث الكفر الإسلامى و الإيمانى إذ هما أعظم من خبث البدن و العقل و البلوغ على تفصيل سبق أمور:

#### أحدها: الترتيب بين أجزائه

أحدها: الترتيب بين أجزائه (٢)

و هو شرط فى الاختيار و الاضطرار، فى واجبه و مندوبه، فلا- بدّ من غسل الأعضاء المغسوله و مسح الممسوحه على الترتيب المذكور بتقديم الوجه، ثم اليد اليمنى، ثم اليسرى، ثم الرأس، ثم القدمين، و لا ترتيب بينهما على الأقوى، فلا تصحّ من مائه و عشرين حاصله من الضرب سوى صورته واحده، و لو اعتبرنا الترتيب بين القدمين لم تصح من سبعمائه و عشرين صورته سوى صورته واحده أيضاً.

و إذا لوحظ الترتيب بين السنن بعض مع بعض، و بينها و بين الأجزاء زادت الصور

٢- في «ح» زياده: دون مقدماته على الأقوى.



على ألوف الألو، و بينى اختلاف أقسامها بالصحة و الفساد على اختلاف الفروض.

فلو قدم مؤخرًا من الأجزاء كلا أو بعضًا على مقدم كل أو بعض فسد ما كان من المؤخر عامدًا كان أو ناسيًا، مختارًا أو مضطرًا، و صح ما تقدم مما أتى به مرتبًا إن لم تفت الموالاته و لم يدخل العكس فى نيه الجملة أو بعضها، بل أتى به ابتداء، و لو أدخله فى نيه الجملة فسد بجملته أو نيه بعضه فسد بعضه.

و لو عرض له خلاف الترتيب بوجه يعذر فيه صح ما عمل من المقدم، و أعاد ما قدم من المؤخر إن لم تفت الموالاته، و لو قطع مقدم ففعل مؤخر ثم عاد المقدم عليه لم يجب العود عليه.

و لو أتى بالمقدم مؤخرًا غير ناوٍ للتقرب بتأخره صح إذا لم تفت الموالاته بتوسط المؤخر.

و لو رسم عضوين أو أكثر مما فيه الترتيب دفعه قاصدًا للترتيب فى الآتات فضلًا عن الجريان (١) قوى الجواز، غير أن الاحتياط فى تركه.

و يكفى فى الإتيان بالترتيب و غيره من الشرائط حصولها اتفاقًا، فلا يشترط علمها و لا نيتها، و لا تفاوت فى المتخلف من المقدم بين القليل و لو بقدر الذره و بين الكثير.

و الظاهر أنه لا ترتيب بين السنن المتقدمه بعضها مع بعض من أقوال و أفعال، فله الإتيان بالبسملة و المضمضه و الاستنشاق على الانفراد و الاجتماع مع عكس الترتيب.

نعم لا بد من تقديمها على الأجزاء (مقارنه لما يناسبها أو متقدمه أو متأخره).

و على القول باشتراط الترتيب أو مطلقًا على اختلاف الوجهين لو شكك فى سابق بعد الدخول فى اللاحق لم يلتفت، بخلاف الأجزاء المقومه (٢).

و لو أتى بها لمجرد التنظيف ما لم تستتبع مرجوحه خارجيه فلا بأس بها مطلقًا.

و لا بين الدعوات الموظفه و أعمالها، فلا يعتبر سوى الإتيان بالأعمال. و الظاهر اعتبار موافق العاده من الاتصال.

١- ما بين الحاصرتين ليس فى «م»، «س».

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

و الأحوط فى تحصيل السنن المذكوره المحافظه على السنّه المأثوره بالطريقه المعروفه المشهوره، و المسنون فى التكرير يشترط فيه التأخير، و مع التقديم يثبت بسبب التشريع التحريم.

و متى أخلّ بالترتيب فى سنّه (١) فسدت، و إذا أدخل ذلك فيها فى أصل التيه مع القول بالجزئيه أفسدت، و يجرى حكم الترتيب فى الغسل و التيمّم كما مرّ و ما سيأتى.

### ثانيها: المباشرة

و يراد بها تولّى الفعل بنفسه، فيجرى فى الغاسل و الماسح أخذاً من البشر بمعنى الإنسان، و لو أخذ منه بمعنى الجلد جرى فى المسح من جهة الغاسل و المنفعل، و فى خصوص المنفعل فى الغسل.

و هى شرط فيه فى الاختيار كما فى غيره من الطهارات و جميع العبادات البدئيات، سوى المستثنيات من الشرائط الوجوديه، فلا يفرّق فيه بين الناسى و الغافل و النائم و الجاهل.

و تتحقّق بصحّه إسناد الفعل إليه و لو على فرض انفراده. و لو أسند الفعل إلى الغير مستقلاً أو إليه بشرط الاجتماع فلا مباشره.

و لا فرق حينئذٍ بين استعمال عضو و غيره منه أو من غيره فيما لا تعتبر فيه مباشره الأعضاء، و أمّا فيه فلا بدّ من مباشره أعضائه.

و لا يجرى مجرّد حدوث الفعل عن قوّته، بل المدار على حصول الاسم، فلو غسل غيره عضواً أو بعضه و لو قليلاً مع القصد منهما أو من العامل فقط بطل ما غسله و عاد عليه إن لم تفت الموالاه و لو اختصّ القصد لفعل الفاعل بالفاعل دون العامل فأشكال.

و لو صبّ الغير و تولّى هو الإجراء قاصداً به الغسل، أو صبّ هو و كان الصبّ

مستغرقاً و تولّى غيره الإجراء لم يخرج عن المباشرة، و حكم الأبعاض إذا اختلف يعلم ممّا ذكر.

و لا ينافى المباشرة وضع العضو تحت المطر أو الميزاب أو إنيه مكفوءه أو غيرها من المياه المنصبّه و لو من يد إنسان خالٍ عن القصد لغسل عضوه أو مع قصده له دون عضو المنوب عنه، و مع القصد منه دون المنوب عنه أو فعل الحيوان المعلّم إشكال، و غير المعلّم أقلّ إشكالاً كما مرّ.

و لا ينبغي التأمل في اعتبار المباشرة في الغسلات المستحبّه و القراءة و الأذكار و الأدعيه الموظّفه، عملاً بالأصل في الأعمال.

و أمّا غسل الكفين و السواك و المضمضه، و الاستنشاق فالظاهر أنّه إذا كان المقصد منها رفع القذاره لا مجرد التعيّد فهي حاصله بفعل الغير، لكن يتوقّف حصول الأجر بفعلها على التّيه كما في التكفين و التحنيط و نحوهما و الغصب في أعضاء النائب و آلاته مع إمكان حصول التّيه من المنوب عنه لجهله مثلاً لا يترتب عليه فساد.

و لو اختصّ إمكان المباشرة ببعض دون بعض يتخيّر في التخصيص، و الأقوى تقديم المقدم و يحتمل ترجيح الممسوح. و لو قدر على مباشره الأعضاء بفعل غيره قدّم النائب مع مباشرته بأعضاء المنوب عنه، و لو فعل فعل العاجز، ثمّ قدر في الأثناء باشر، لم يعد على ما فعل على نحو العكس، و يلزم ملاحظه المنوب عنه فعل النائب للاطمئنان و إن كان بصيراً و في ظلمه اكتفى بعداله النائب. و يجوز توزيع الأعضاء أو الأبعاض على النّواب.

و مباشره المقدمات حتّى وضع الماء بالكفّ أو على المغسول مع تلقى العامل - لا مانع منها، غير أنّها مكروهه، و تختلف كراهتها شدّةً و ضعفاً بالقرب من الغايه و البعد عنها، و المعدادات البعيده ليست بحكمها.

و لو باشر متكلّفاً على وجه يترتب عليه ضرر كلّى أو مشقّه لا تتحمّل بطل عمله.

و يتولّى التّيه المنوب عنه دون النائب فمع الاطمئنان تصحّ نيابه المخالف و الصبى فضلاً عن غيرهما.

## ثالثها: الموالاه

## ثالثها: الموالاه (١)

و هي أن يدخل في العضو اللاحق قبل جفاف تمام ما تقدّمه بما يسمّى جفافاً، حتّى لو بقى من الرطوبه شىء يسير بيسير من أحد الأعضاء التي يدخل عملها في الأجزاء في الظاهر دون الباطن، في وجوب أو ندب، أو ما علّق منها بالعضو المباشر، دون ما لا يدخل فيها، فتكفى رطوبه الكفّ الحاصله من غسل السنّه الداخلة أو المباشره.. فلو حصل الجفاف بعد الأخذ في عمل العضو (٢) لم تفت الموالاه، سواء كان البقاء لذاتها، أو لرطوبه الهواء، أو لوضع الماء على الماء، أو لغير ذلك من الأشياء.

أمّا ما بقى (٣) في محلّ السنن الخارجيه، كباطن الفم أو الأنف من المضمضه و الاستنشاق، أو الكفّين (٤) حيث يعرض لهما حرج (٥) يمنع من وصول ماء غسل اليدين (٦) ففيه إشكال، و الأوّلان أشدّ إشكالاً (٧)، و لا بأس بالأخذ من ظاهر الشعر.

(حيث يدخل في الحدود، فلا يخرج عن محلّ الوضوء و يكفى أن يأخذ من مسترسل اللحيه مع الخروج على النحو المعتاد، دون مسترسل الرأس و نحوه) (٨).

و من الباطن تحت الشعر حيث يدخل في حدود الوجه و إن لم يجب غسله على الأقوى.

و لو احتفظ بالرطوبه في محلّ آخر (ثمّ نقلها إلى المحلّ لم يجز الأخذ منها) (٩).

١- في «ح» زياده: في الأجزاء في الظاهر دون الباطن في وجه في محل وجوب أو ندب.

٢- في «ح»: في العمل بعضو.

٣- في «ح» زياده: في نفس الحدود أو.

٤- في «ح» زياده: في غسل السنّه أو الفرض.

٥- في «س»، «م»: جرح.

٦- في «ح» زياده: إلى الممسوح.

٧- في «ح» زياده: و الأخير أقلّ إشكالاً.

٨- بدل ما بين القوسين في «س»، «م» كذا: و أنه خرج عن محلّ الوضوء حيث هو، و من مسترسل اللحيه، حيث يدخل في الحدود فلا يخرج عن محلّ الوضوء، و يكفى أن يأخذ من مسترسل اللحيه مع الخروج على النحو المعتاد.

٩- بدل ما بين القوسين في «ح»: و ليس من محالّ الوضوء و لم يجز عليها حكم الباقيه في محالّها و لو نقلها إلى المحلّ لم يجز الأخذ منها في وجه.

و الأحوط تقديم محالّ الوضوء على مسترسل اللحية، ثمّ يلزم تقديم الجميع على الأخذ من خارج، و الأخذ من خارج مقدّم على التيمّم.

(و فى تقديم رطوبه ظاهر اليد اليمنى على باطن اليسرى، و هو على ظاهرها ثمّ ظاهرها على ما فى اليد اليمنى الأقرب فالأقرب، ثمّ اليسرى كذلك، ثمّ الوجه وجهه) (١).

و لو تعذّر الأخذ إلا بعد العلق بواسطة قدّم على الماء الجديد، و مع الجفاف عن جميع الأعضاء و إمكان الإتيان بوضوء جامع يبطل الوضوء، و مع عدم الإمكان لحرّ شديد أو هواء عالٍ و لا علاج يمسح من ماء جديد، و الجفاف مفسد، و لو قارن الموالاه العرفيه، و لا مدار على التقدير.

(و فى الاكتفاء بالرطوبه بعد جمودها أو نجاستها، و الاعتماد على الأصل فى بقائها إشكال، و إن كان الأقوى فى الأخير ذلك) (٢).

و لو سقط على الرطوبه تراب فصار طيناً و اعتصمت الرطوبه لم يجر عليه حكم الجفاف على إشكال، بخلاف ما إذا صبّ عليها غسل و نحوه فالتحقت به.

و ما فى الشعر الداخل (٣) فى حدود المغسول و إن لم يجر عليه حكم الغسل بحكم ما فى الأعضاء. بخلاف المسترسل عنه الخارج عن العاده كاللحية إذا تجاوز طولها العاده فإنّه لا يجرى الأخذ من الزائد منها، لأنّه كالخارج و إن عاد بعد خروجه على المحلّ المغسول و باطن ما يجرى عليه الحكم بمنزله الظاهر.

و يجرى فيها بقاء الرطوبه على الرأس العالقه من المسح ليأخذ منها، بل بقاؤها على باطن الكفّين الماسحين.

و لا يجب التتابع مع بقاء الرطوبه على الأقوى، و لا يفسد الوضوء بتركه من غير

١- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: و الأحوط و هو تقديم رطوبه اليد اليمنى على يد اليسرى و باطن اليسرى على ظاهرها على ما فى اليد الأقرب فالأقرب ثمّ الوجه و إن كان الأقوى عدم الوجوب.

٢- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٣- فى «ح» زياده: الداخل.

شك ما لم يؤد إلى محو الصورة، فإن أدى إلى ذلك ترتبت عليه المعصية مع الوجوب والضييق والفساد مطلقاً عملاً بظاهر (١) الإطلاق.

كما في سائر المركبات من الأعمال والمقدمات الشرعية اللازمه والمسنونه، من تسميه ومضمضه واستنشاق ونحوها في وضوء أو غسل؛ بعضها مع بعض، أو مع الغايات، أو المبادى، كغسل إحرام أو زياره؛ إلا في مقدار الرخصه، أو تعقيبات أو أذان أو إقامه أو تكبيرات أو دعوات ونحوها إلا ما قام الدليل على خلافه وبمقتضى فاء الجزاء و لفظ المتابعه.

و دعوى الإجماع على الصحه فى خصوص هذا المقام (٢) محل منع.

و يجرى الكلام فى الفصل الطويل فى مركبات المقدمات كما بين أفراد غسل الكفين والمضمضه والاستنشاق، و أبعاض الدعوات، و التعقيبات والأذان والإقامه والتكبيرات ونحوها.

و المدار فى الجفاف وعدمه على أعضاء المنوب دون النائب إلا فيما قامت رطوبته مقام رطوبته، كما إذا تعذر وصول كفه فناب عنه بالمسح برطوبه كفه فى وجه قوى.

و لو نذر (٣) الموالاه بمعنى المتابعه فى الوضوء أو غيره أو غيرها من الصفات الراجحه فى الوضوء أو غيره أو بعض منهما و أتى به غير جامع للصفه، فإن قصد به الوفاء بالنذر غير معذور فى قصده بطل، و إلا صح مع سعه الوقت و لا معصيه، و مع الضيق يتحقق العصيان به و تلزم الكفار و لا فساد ان لم يقصد التقرب بل قصد العصيان و إلا بطل و فى وجوب الاستتابه وجه قوى.

و كذا لو نذر عدم الإتيان بالصفه مع عدم رجحانها لنفسها أو لعارض كالموالاه، و الإسباغ و الترتيب فى غير محلّ اللزوم، و المكان، و الزمان، و الوضع، و هكذا. و لو نذرها فيه فلا فساد مطلقاً.

١- فى «ح» زياده: الأمر وفاء الجزاء و المتابعه فى الأخبار.

٢- فى «ح» زياده: دون غيره.

٣- فى «ح» زياده: وضوء.

و يلزم عليه الاجتهاد فى تحصيل الموالاه بالكون فى مكان رطب كالحمام و إسباغ الماء أو وضع ماء جديد و نحو ذلك، فإن ترك ثم آل إلى الاستحاله عصى و صح عمله على تأمل، و إلا بطل.

و لو عجز عن الموالاه فى الجميع قدم الموالاه فى المقدم.

و لو دار الأمر بين الموالاه و المباشرة، قدمت المباشرة، و بينها و بين الترتيب كذلك، على الأقوى، و غير العالم بالجفاف يحكم ببقاء الرطوبه، و لا يجب عليه التجسس على الأقوى.

### رابعها: تقديم الأعلى فى غسل الوجه و اليدين.

رابعها: تقديم (١) الأعلى فى غسل الوجه و اليدين.

و يكفى تقديمه من وجه واحد و إن وجد أعلى منه فى جهه أخرى فلا يجب طلب أعلى الأعلى و لا يلزم الاستمرار إلى طرف العضو بأن يغسل الأعلى فالأعلى كما يرشد إليه استحباب ابتداء الرجال بظاهر الذراعين و النساء بباطنهما و قضيه اللمعه (٢) لا فى مسامته، و لا فى غيره، فلو قدم الأسفل بعد الابتداء ببعض الأعلى ثم عاد إلى الأعلى منه مسامتاً أو غير مسامت فلا بأس. و لو بدأ بالأسفل غافلاً أو جاهلاً أو عامداً مشرعاً بالدين فجرّ الماء إلى الأعلى ثم أجراه إلى الأسفل و نوى الغسل منه فلا بأس.

(و هل يرتفع حكم الغسل و الابتداء بالكسر و وضوح العظم أو بقطع العظم أولاً و جهان و فى انجرار حكم الأعلى للأسفل حينئذ وجه. و فى ضمّه الحكم مع التدلّى من الأعلى أو البقاء على [أحدهما] باعتبار الأصل أو الفرع إشكال، و لا كلام فى انتقال الحكم إلى الباطن فى غير الوجه) (٣).

و لو تعمّد ردّ الماء من أسفل إلى أعلى بعد غسل الأعلى أشكال و إن كان الجواز أقوى.

١- فى «ح» تقديم ما هو الأعلى فى حق مسامته.

٢- الوسائل ١: ٥٢٤ أبواب الجنابه ب ٤١ ح ١ و ج ٢ ص ١٠٦٩ أبواب النجاسات ب ٤٧ ح ٢.

٣- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

و لو غسل بالرمس قاصداً له بالإدخال أو الإخراج أو المكث مع القول به أو التلفيق من تلك الأحوال أو بعضها لزمه قصد البدء بالأعلى كما يؤذن به وضوء المطر. و ربّما يقال بأنّه لا يعقل الترتيب بغير التّيه فيما عدا الإجراء و الإخراج و يعتبر ذلك في الغسله الثانيه على الأقوى.

و هو على القاعده شرط وجوديّ في غير التّقيه، فلو بدأ بالأسفل مع العذر لغفله أو وجود حاجب لا يعلمه و نحو ذلك بطل فعله، و لا يكفي عدم البدء بالأسفل، فلو غسل العضو دفعه من غير نيّه تقديم الأعلى بطل.

و ذو الوجهين و الأيدي مع وحدته و أصاله الجميع أو الاشتباه يبدأ بأعلى كلّ واحد منها بالنسبه إلى أسفله، و في وجوب الابتداء بالأعلى من آحادها على غيره أو الجمع و التخيير كالتساوى و جوه، الأقوى الأخير.

(و إذا انكشط شىء أو تقلص من الأعلى أو الأسفل فانقلب وصفه بقى على الحكم الأوّل ما لم يخرج عن الاسم، و لو قدّم الأسفل و آخر الأعلى معذوراً صحّ الأعلى و أعاد الأسفل، و مع العمد يُبطل، و يبطل ما لا دخل معه في التّيه و إلا بطل و لم يُبطل) (١).

و في الممسوح من الرأس و القدمين يستوى الأعلى و الأسفل، فيجوز المسح مُقبلاً و مدبراً بطول الكفّ أو عرضه على طول الرأس و القدمين أو عرضهما، مع الابتداء بأعلاها أو أسفلها أو وسطها. و ليس كمسح التيمّم فإنّه يعتبر فيه البدء بالأعلى كما سيحىء في محلّه، و الأحوط العمل على الطور المألوف.

(و اندراج أقسام الأعلى بتمامها تحت إطلاقه شرعاً لا كلام فيه، و في اللغه و العرف بحث تبتنى عليه مسأله الالتزام بنذر و شبهه) (٢). و يرجع في معرفه الأعلى و الأسفل بالنسبه إلى الأصلع و الأغمّ إلى مستوى الخلقه على نحو ما تقرّر سابقاً. و يلزم إدخال شىء ممّا فوق الأعلى تحصيلاً ليقين الفراغ، و لو كانت جبيره على الأعلى بدأ بمسحها قبل غسل الأسفل.

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».



**خامسها : جمع ما يتطهر به لعدّه صفات:****أحدها: الطهاره**

خامسها (١): جمع ما يتطهر به لعدّه صفات:

أحدها: الطهاره

و هي مستتبعه للظهوريه، سواء كان الماء ممياً أزيل به الخبث كماء الاستنجاء و الإجماع على العدم في محلّ المنع أو كان الحدث أصغر أو أكبر، جنبه أو غيرها على الأقوى. فلو كان مقهوراً بالتغير أو مصاباً بالنجاسه قليله أو كثيره، دمماً أو غيره، مستبيناً أو لا فيما لم يكن من المعتصم أو الكثير لم تجز الطهاره به.

و الظنّ عن غير مأخذ شرعيّ و الشكّ و الوهم في عروض التنجيس لا عبره به، في غسله ماء الحّمّام و غيرها.

**ثانيها: الإطلاق؛**

ثانيها (٢): الإطلاق؛

بأن لا- يحتاج إلى قرينه في الدخول تحت الإطلاق، و أن يحصل الامتثال به مع الإطلاق في طلبه، و أن يحسن الإطلاق عليه من غير قيد، و لا قرينه فيما لم يدخل تحت الإطلاق؛ لحصوله بالاعتصار أو بالتساقط من أجزاء البخار الناشئ من غليان بعض الثمار أو أوراق بعض الأشجار، أو الخلط بما يخرج عن إطلاق الماء، أو لغير ذلك من الأشياء، فلا يصحّ الوضوء به.

و المرجع في المخلوّط بالنسبه في أحد القسمين أو الخروج عن كلا الضربين اللغه و العرف.

و ما كان متّصفاً بالإطلاق لا- يفرّق فيه بين العذب و المرّ و المالح من بحر أو غيره، و لا- بين المذاب من الثلج أو الملح أو غيرهما، حتّى لو قصر فأكمل بوضع شيء من الملح فيه أجزاء، إذ ندره الفرد غير ندره الإطلاق.

و هذا الشرط و ما قبله وجوديان يستوى فيهما العالم و الجاهل بقسميه، و الناسى و النذاكر، و المتفطنّ و الغافل، و المجبور و المختار.

و يجريان في الطهارات المائيه بأقسامها: حديثه أو خبيثه، و لا يختلف الحال في

١- و في «ح» كذا: خامسها طهاره الماء شرعاً و عليها مدار الاسم أو الحكم و يجي ء مثل ذلك في الإباحه، جمع ما يتطهر به

لعدّه صفات أحدها: الطهاره حين الاتّصال إلى حين الانفصال و هي.

٢- و في «ح» سادسها، و كذا الترتيب الآتي و لكن ترتيب المتن على حسب «س»، «م»

البعض إلا في اشتراط بقاء الطهارة إلى حين الانفصال بل يجرى في الطهارة الترابية.

و يستوى فيهما الأجزاء والآداب والسنن، فيشترطان في غسل الكفّين والمضمضه والاستنشاق.

و لو قيل بالاستحباب لتحصيل التنظيف من الرطوبات والقذارات (١)، ثمّ التطهير لقلّه (٢) الماء لم يكن بعيداً.

و أما الغسله الثانيه فلا ينبغي الشك في اشتراطهما فيها (و الخالي عن الحكم كالمشبهه بالمحصور لا يحكم بتنجيسه و لا بتطهيره في حدث و لا خبث، و الأتحاد بعد التعدّد و الحصر بعد العدم لا يغيّر الحكم).

و لو كان متنجّساً بإصابه بدن الكافر ثمّ أسلم، و حكمنا بطهاره الباقي تبعاً و أمكن إجراؤه أجزاء.

و المشكوك بإضافه أصليّه بحكم المضاف، دون العارضيه، و يجرى فيه خاصّه دون المشكوك بنجاسته احتمال لزوم الجمع بين المائيه و الترابيه.

و المشبهه بالمحصور من القسمين فاقد لقسمي الطهوريه، و يقوى وجوب الجمع بينهما في صوره الإضافه، و إضافه التيمّم مع بقاء الواحد دون النجاسه، و ما شكّ في محصوريته من المحصور.

و تتحقّق الوساطه بين المضاف و المطلق ظاهراً و واقعاً، و في النجس و الطاهر ظاهراً، و يحتمل إلحاقه بالمضاف (٣).

### ثالثها: جواز استعماله في نفسه و في آلاته و بعض أقسام متعلقاته،

فلا يصحّ الوضوء بل جميع الطهارات الحديثيه، و سننها و آدابها، و غير الحديثيه من أقسام العبادات (٤) بما حرم استعماله لحرمة في نفسه، أو من جهه ظرفه لغصبيته أو ميّتيته أو

١- في «س»، «م»: الندوات.

٢- في «ح» زياده: في غير المياه المتسعه.

٣- كلّ ذلك ليس في «م»، «س».

٤- في «ح» زياده: في غير المياه المتسعه.

احترامه أو ذهبيته أو فضّيته أو مزجه أو جمعه منهما أو مع غيرهما مع بقاء اسمها، أو من جهه مصبّه و موضع تقاطره، أو من جهه ما يمسه كالجريان تحت العصائب و الجبائر المغصوبه فإنّه كالمسح تحت الشراك أو القلنسوه أو العمامه المغصوبه مع المماسه.

و أمّا ما يحصل من الغسل بمجرّد النفوذ، و الاتّصال فيحتمل فيه عدم المنع، لكنّه خلاف الأحوط (١).

و يجرى مثل ذلك في الغسل و الوضوء و إن توجّه النهى إلى خارج، لانبعاثه عنه، و الشكّ في دخول مثله تحت الإبراده و الخطاب، بخلاف المقارن، (أو مع قصد التفريغ، و قصد الانتقال إلى ظرف آخر، و وجود ماء آخر و لو كانت الصّفه فيما يجب الظروف المستعمله.

و حصول الإذن في الابتداء، و المنع في الأثناء، و وجود المانع في بعض الحوض مع الوضوء من الجانب الأخر، و استعمال الشريك مع مغصوبيته حصّه شريكه إشكال.

و مسأله المحصور و خلافه جاريه في النقدين، و الأخذ من يد المسلم مسوّغ فيهما، و تبنى المسأله على أنّ امتناع الردّ بمنزله التلف، فيرجع إلى المثل أو القيمه مع التموّل، و لا رجوع مع عدمه، فلا يكون عاصياً أوّلاً و هو الأقوى لأنّ المستند إلى الاختيار (اختياري) (٢).

و لا شكّ في تمشيه هذا الشرط بالنسبه إلى الاداب و السنن، و احتمال السقوط لترتب الغرض مع الإتيان و العصيان لا يخلو من وجه. و الأوجه خلافه (٣).

و بقاء غير المتموّل من الماء على بعض الأعضاء لا يرفع حكم الغصب. و مع النسيان (٤) ثمّ التذكّر أو توجّه المنع بعد الخروج عن التموّل مثلاً يحتمل الصحّه، و الأقوى العدم، و يجرى الإشكال فيما لو نوى الغسل في الوضوء أو الغسل في الإخراج أو حال

١- بدلها في «ح»: الأقوى.

٢- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٣- و في هامش «ح» زياده: و هو من الشرائط العلميه دون الوجوديه.

٤- في «س»، «م»: العذر.

## المكث الاضطرارى.

و لو مزج الحلال من الماء بالحرام فاستهلكه و لم يكن له قابليته القسمة و لا التقويم لقلته، أو عدم ثمرته نزل منزله التالف، و جاز استعماله، و الأحوط استرضاء صاحبه.

أما لو لم يستهلكه و أمكن قسمته عن إذن المالك أو الحاكم مع تعذره وجبت، و إن تعذرا تولاهما العدول من المسلمين، فإن تعذروا تولاهما بنفسه على إشكال حيث يكون هو الغاصب.

و لو علم اختلال الغسلة الأولى، أو دار الأمر بينها و بين الثانية أجزاء الثانية كأجزاء تكرير الذكر المستحب إذا علم عدم التكرير أو فساد الأول.

**رابعها: إباحة المكان**

الذى يتوضأ فيه؛ (و المراد به هنا ما كان فضاء أو جسمًا محيطًا أو غير محيط، متصلاً أو منفصلاً، حاوياً لجميع أعضاء الوضوء أو بعضها، متعدداً أو متحدداً، كلا أو بعضاً، أو غسلًا أو مسحاً، أو حاملاً ثقلاً كما فصل في محله. و يدخل المحيط بالمحاط مع دخوله عرفاً، و الخيمه و الصهوه (١) و نحوهما، و فى دخول الهواء و الغبار و الدخان و البخار و النار بحث و قد يترتب عليها بعض الثمار) (٢).

فلا يصح وضوء، و لا غيره من الطهارات الداخلة فى قسم العبادات رافعه أولاً مع إيجادها أو إيجاد جزء منها غسل أو مسح فى مكان مغصوب العين أو المنفعة، كله أو أرضه أو فضائه أو سقفه أو جوانبه، كلا أو بعضاً، قليلاً أو كثيراً مملوكاً خاصاً أو مشتركاً بين المسلمين، مع الإضرار بهم، أو وقفاً خاصاً أو عاماً مع لزوم الإضرار ما لم يترتب عليه تضييع حق المالك من الغاصب، دخلت محالّ الوضوء فى محالّ الغصب أولاً؛ على إشكال.

و يلحق بذلك جميع العبادات البدئية الفعلية دون القلبية، و فى القولية احتمالان كادا أن يكونا بالسوية، و الاستناد إلى حكم التصرف فى البطلان مغن عن التعويل فيه على حكم الأكوان، مع أنّ تمشيته فى البعض غنّيه عن البيان.

١- صهوه كلّ شىء: أعلاه و هى من الفرس موضع اللبد من ظهره. لسان اللسان ٢: ٤٤.

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

و هذا الشرط و سابقه علميان لا وجوديان، فلو جاء المعذور لجهل بالموضوع أو نسيان أو إجبار مع عدم التقصير بالمقدمات أمّا معه فإشكال بشىء من العمل مع ذلك المحذور صحّ عمله لارتفاع النهى الباعث على الفساد و لم يلزمه سوى قيمه ما لهُ قيمه، أو مثل ماله مثل (١) أو أجره ماله أجره.

و لو كان الماء أو مصبّه أو محلّ العباده متّسعاً يلزم فى حجب الناس عنه الحرج، جاز استعماله لغير الغاصب و مقومه (٢)، مع موافقه المذهب و مخالفته، و دخول الأيتام و المجانين و عدم دخولهم، و صحّ العمل فيه (٣) من غير استتباع غرامه.

و لو أذن المغصوب منه للغاصب أو لغيره بالعباده على وجه العموم أو الخصوص فعلا- من غير تعدّد عن محلّ الرخصه صحّ العمل، و لو خصّ المنع بالعباده عامّه أو خاصّه و أجاز ما عداها فسدت، و لو أجازها مشروطه بكيفيّه و جب الاقتصار عليها، و فسدت بدونها.

و لو كانت فى محلّ خالٍ عن التحجير، كبعض الدور الخربه، و النهر الصغير، و جرت عاده المسلمين على التصرّف فيها جاز اتّباعهم فى ذلك.

و لا تفيد الإجازة من المالك فى إباحه ماء أو ظرف أو مكان بعد العمل شيئاً.

و ليس الحال هنا كحال العبادات المائيه من وقف أو زكاه أو خمس و نحوها ممّا تجوز فيها النيابة (٤) و فى نيتها فإنه لا يبعد القول بصحّتها من غير الغاصب أو منه للمالك أو له على إشكال معظم فى الأخير. و فىمن ينتقل إليه و جوه ثالثها التخيير فى القصد.

و لا- حال النهى فىهما كحال النهى عن المقارنات، لدخولها تحت التصرّف فى الأفعال، و الباعثيه على فعل الحرام فيما يترتب عليه فعل الحرام دونها، فيشكّ فى شمول أدلّه الخطاب له، فليس حالها (٥) كالنظر إلى الأجنبيه و الحسد و التكبر

١- فى «ح» زياده: أو قيمه.

٢- فى «م» و «س» مقويته.

٣- فى «ح» زياده: و إن منع منه فيه.

٤- فى «ح»: الوكاله فيها.

٥- فى «ح» زياده: كحال المقارنات الخاليه عن الترتّب.

و نحو ذلك (١).

و لو حرم شىء منها بسبب نذرٍ أو عهدٍ أو خوفٍ ضررٍ أو نحوها جرى الحكم عليها.

و يحتمل ثبوت حكم الغضب بخبر العادل فى حق الخارج، و فى الداخلى يتوقف على البينه، و حكم الحاكم فى الحكم عليه به كسائر الأحكام.

و ما ظنّ بغير الوجه الشرعى أو شكّ أو توهم إذن المالك فيه فحكمه حكم الغضب، و القول بدخوله تحت الآيه (٢) فيجوز فى حقّ المستثنى فيها إلا مع العلم بالمنع غير بعيد، و لا سيّما فيما كان من العباده أكلاً أو مقدّمه للأكل.

و لو دخل معذوراً فارتفع العذر فى الأثناء صحّ ما مضى و تجنّب ما بقى، و تصحيح الوضوء بالماء المغصوب بزعم أنّه بعد التقاطر خارج عن التمولّ، فيخرج عن الغضب، فلو غسل به حينئذٍ لم يغسل بالمغصوب ليس بصحيح (٣)، و إلا- لساغ أخذ الأموال العظيمة بتناولها و إتلافها أوّلماً فأوّلماً، و أكل الحرام و شربه شيئاً فشيئاً. و أن لا يأكل و لا يشرب أحد حراماً، لخروج المطعوم و المشروب بمجرّد الدخول فى الفمّ فضلاً عن المضغ عن المائيّه و التقوّم، و الأمر من الواضحات.

و لا- فرق فى فساد العمل بالأخذ من الظرف مع المنع بين الغرفات المتعدّده و المتّحده، الأخيره و غيرها على الأقوى، و لا بين وجود الحلال السالم من الإشكال و عدمه.

(و أمّا اللباس و نحوه فمن المقارنات ما لم يستتبع تصرّفاً بالأجزاء أو المسح مع المباشره.

و فى ملابس القدمين و فيما يكون من النعلين أو نحوهما تحت القدمين أو غيرهما من أعضاء الوضوء من ملابس أو غيرها فى غسل أو مسح إشكال، و فى الأخير أشكال، و صغر الحجم لا يغيّر الحكم، و إن كان اختلاف الحال بالنسبه إلى الضلال لا يخلو من وجه. و للفرق بين المسامت و غيره حينئذٍ وجه.

١- فى «ح» زياده: و لو دخل شىء مشاع و إن قلّ فى مملوك و إن عظم و لو بسبب مقابله جزء ما بين ثمن مغصوب، و منه ما كان من زكاه أو خمس.

٢- انظر الآيه: ٦١ من سوره النور.

٣- فى «ح» زياده: كما أشرنا إليه سابقاً.

و كذا مقارنة نظر الأجنبي أعضاء الوضوء حال غسلها أو مسحها مع إمكان التستر لا بدونه، فإنه لا ريب في إفساده، ثم المنع مع باعثيته على عمل الوضوء على الكشف.

و لو دخل فيه مأذوناً ثم جاءه المنع لم يسمع فيما يحرم فيه القطع، و في غيره يحتمل ذلك مع الدخول؛ لاحتمال الدخول في الفرار المنهى عنه في الأخبار، و لو قارن قصد التفريق من المقدور فلا بأس مع المساواة، و في غيره إشكال و يجرى مثل ذلك في التيمم و الغسل.

و لو توقفت المائيه دون الترابيه انتقل إلى التيمم، و لو توقفت الجميع فلا- صلاه، و نحوه حكم فاقد الطهورين، و لو خالف في هاتين الصورتين بطل عمله (١) و الله أعلم.

### خامسها: عدم المنع من استعمال الماء؛ لضيق وقت أو لخوف عدو،

خامسها: عدم المنع من استعمال الماء (٢)؛ لضيق وقت أو لخوف عدو،

و لا يندفع بمال غير ضار، أو لخوف مشقه لا تتحمل، أو لخوف من حدوث أو بقاء شيء من بعض الأمراض و الأدوية المؤلمه أو الشائنه، أو من عطش يخاف منه على نفسه، و إن كانت مستحقه للقتل لكفر أو نحوه و ممن لم يلزم حفظها لتأليف و نحوه ما لم يجب عليه إتلافها لحفظ غيره، و بإيثاره به أو نفس محترمه، و إن كانت كذلك لاستحقاق حد أو قصاص.

و أمّا الكافر (٣) حربياً أصلياً أو مرتداً فطرياً أو ملئياً، معتصماً بأمان أو عهد أو صلح أو جزية أو غير معتصم فلا احترام لنفسه في حق غيره ما لم يكن من الإيذاء أو الأمهات، و إن علوا في وجه قوي أو يدخل ذلك في الشرط. و الظاهر احترام الأطفال دون النساء و يقوى إلحاق غير أهل الإيمان بالكفار نصاً (٤).

أو يخاف من استعماله على حيوان محترم أو مضطر إليه لحاجه أو ماليه، فلو توضع مع وجود المحترم بطل وضوءه.

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- في «ح» زياده: استعماله في مسح أو غسل و لو في نحو من الأنحاء، فلا يصح مع وجوده و لو في بعض الأعضاء و إن لم يكن موجب للتيمم هنالك كما سنبين ذلك بحول الله.

٣- في «ح» زياده: بالأصالة.

٤- بدلها في «ح»: هنا.



و لو عصى بقتله أو قتل نفس مؤمنه غير مؤدّ إلى كفره ثم توضّأ صحّ كما لو أجبر أحداً على إحضار الماء مملوكاً له أو مباحاً على إشكال في الأخير ما لم يقرب بقصد التملك في الحيازه، فيدخل في الغصب.

و لو شرب ماء أو شربه حيوان و أمكن استفراغه قبل استحالته من دون مشقه، أو كان الحيوان المخوف عليه العطش قابلاً للتذكيه مع إمكان بيعه أو ذبحه و الانتفاع بلحمه و جلده أو جلده مطلقاً جاز له الوضوء و تركه.

و مع عدم الإمكان في جواز ذبحه و جهان، و يقوى مثله فيما يتوقّف استعماله على دفاع غير ضارّ، أو بذل مالٍ ضارّ في الجملة.

و لو اختصّ خوف الضرر بالسنن فسدت و صحّ الوضوء، و لو جاء الضرر في الأثناء و ارتفع قبل جفاف الماء عن الأعضاء أتمّ، و إلا أعاد المقدم ثم المؤخر.

و هذا الشرط جارٍ في جميع الطهارات المائيه من العبادات مع تعمد أسبابها و عدمه، و تجب الطهاره بالماء على الكافر و إن كان استعمال الماء ممنوعاً منه لنجاسه بدنه؛ لأنه مأمور بتطهيره بالإسلام ثم الاستعمال.

### سادسها: عدم التقيّه في الإتيان بالعمل؛

سادسها: عدم التقيّه في الإتيان بالعمل (١)؛

و المراد بها هنا: الخوف من أهل الإسلام عامّتهم أو خاصّيتهم، أو غير أهل الإسلام، أو الأمراء و الحكّام و غيرهم على نفس (٢) أو عرض أو مال مضطرّاً إليه، للعامل أو لغيره من أهل الإيمان إذا قضى بوجوب الحفظ عليه.

و أقياً التقيّه في أمر الكيفيه فإن كانت من غير العامّه أو منهم في خلاف مذهبهم لم يصحّ عملها، و إن كانت منهم في أمر المذهب في موضوع عامّ أو خاصّ أو حكم عامّ أو خاصّ بعثت على صحّحه العمل.

ثمّ إن كانت للخوف على ما يجب حفظه و جبت، و إن كانت لرفع عداوتهم و بعثت على الحكم بأنّه من أهل مذهبهم استجبت، فهي ثلاثه أقسام: موجبه و مصحّحه

١- في «ح» عدم منافاه التقيّه في الإتيان بالعمل أو عدد أجزائه.

٢- بدل نفس في «ح» نفسه و زياده: مطلقاً أو نفس غيره محترمه على نحو ما مرّ.

و جامعه بين الصفتين.

و مع التعارض يرجح بينهم بالكثرة و القله، و الضعف و القوه، و القرب و البعد، و هكذا، و المدار على الميزان.

و لا يجب التخلص منهم بالبعد عنهم، و لا ببذل المال و نحوه و إن لم يكن مضرّاً بالحال، و خوف بلوغ الخبر منهم لمثلهم يقوم مقام خوف الاطلاع و النظر.

(و كذا من غيرهم على إشكال، و من كان منهم ضعيفاً مستوطناً في مملكه غيرهم و لا يخشى منه إيصال الخبر ففي جواز التقية منه نظر، و لو بُعد بعد الدخول أو ظهرت منه لمذهب الحقّ دلائل القبول صحّ ما مضى منه، و جاء بوفق الحقّ فيما بقى.

و في صوره احتمال وجود من يخاف، و احتمال الاتّصاف يجري حكمها على الأقوى.

و يجب الهجره عن محلّها في القسم الأول دون الأخيرين، و تقية المخالف في بلاد الشيعة منهم لا تسقط القضاء عنه بعد الإيمان في وجه قوَى) (١).

و لو دار الأمر بين التقية في طهاره و صلوات أو طهارات مترتبه أو صلوات كذلك كلا أو بعضاً جعل التقية في الأخير كما في سائر الشطور و الشروط، فلو دار أمره بين غسل الأسفل في الوجه أو اليدين، و بين غسل الرجلين، أو المسح على الخفّين؛ جعل التقية في الأخيرين.

(و بناء الوجهين في ذى الأجزاء على التوزيع في الخطاب، فيكون بحكم العبادات المترتبه، و عدمه غير بعيد) (٢).

و مع المقارنه يبنى على الترجيح، فيجعلها في المفضول دون الفاضل. فلو اندفعت بصلاه النفل أو الفرض و صلاه الآيات، و التحمّل أو الفرائض جعلت في الأولين.

و لو دارت بين الأقرب إلى حقيقه المراد و الأبعد فالأقرب و جوب جعلها في الأقرب كما إذا دار الأمر بين غسل الرجلين و المسح على الخفّين فإنه يقدّم الأوّل منهما

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

فإذا اندفعت بفعل البعض وجب الاقتصار عليه ككفّ واحده و رجل واحده.

بل لو أمكن التبعض اقتصر على البعض من البعض، و لعلّ ذلك جارٍ في سائر العبادات، و لو خاف كلّ من الشخصين من صاحبه وجبت على الاثنين.

و هذا الشرط جارٍ في جميع الطهارات من العبادات، و سائر العبادات المشروطة بالتّيات، و الظاهر أنّ من الشرائط العلميات دون الوجوديات (١).

### سابعها: التّيه؛

(و وجوبها و شرطيتها أو شطريتها على بعد استفادته من الأصل و الكتاب و السنّه و الإجماع، بل الضروره و في استفادتها من الأخبار النبويه الداله على أنّها «لا عمل إلا بتّيه» (٢) بحث.

و معناها بحسب الحقيقه تعيينيه أو تعيّنيه أو بحسب المجاز أو الاشتراك لفظياً أو معنوياً، و لذلك زيد فيها و نقص) (٣).

و حقيتها قصد العبوديه للحضرة القدسيه لجهه من الجهات و غايه من الغايات المبيّنه في مباحث التّيات، و بها افترت العبادات من المعاملات لا بما تقدّمها من التّيات.

و هي شرط في الوضوء و جميع الطهارات و سائر العبادات الصرفه، و لا يطلب منها بعد تعيين النوع أو تعدّر تعيينه زياده على ذلك سوى التعيّن الحاصل بنفسه أو بالتعيين لرفع الإبهام، إذ بدونه يلحق العمل بالأعدام، و لا يتشخص ما يكتب عند الملك العلام و صفه الوجود لا تتعلّق بالمعدوم، و تتعلّق الخطاب ابتداءً أو بجهه نذر أو شبهه من جهه الأوّل لا يقتضى جريانه في جميع الأسباب و سوى معرفه الرجحان

١- في «ح» زياده: حادى عشرها: عدم تعلق حقّ المخلوق بأعيان أعضاء الوضوء أو منافعها. حيث لا تعارض حقّ الخالق، كوضوء السنّه مع نهى المالك، و في إلحاق الوالدين مع عدم المفسده في النهى وجه. و لو نهى المطاع عن العمل الواجب في خصوص وقت مع الاتّساع أو نذب وجب الاتّباع في وجه قوئ. و يرجع الأجير للخدمه في حكمه إلى المتعارف في العباده، و لا يلزم عليه تعيين و لا تصريح و لا نقص أجره كسائر الشّروط المتعارفه.

٢- الكافي ٢: ٨٤ ح ١، التهذيب ٤: ١٨٦ ح ٢٥٠، الأمالى للطوسى ٣٧٧ ح ٦٨٥، تنبيه الخواطر ٢: ١٧١، الوسائل ١: ٣٣ أبواب مقدمه العبادات ح ١، ٢.

٣- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

الذى يتأتى معه قصد القربه إجمالاً أو بمعرفه السبب الباعث عليه.

و بعد صحه الطهاره تكون الآثار المترتبه عليها كالأثار المترتبه على باقى الشرائط، فرفع الحدث و ارتفاعه موقوف على حصولها، كرفع المانع الناشئ من الثوب المتنجس بإزاله نجاسته، و عتياً علق فيه شىء من غير المأكول لحمه برفعه عنه، و هكذا لو نزعهما.

و ما الاستباحه بها إلا كالأستباحه باللباس و الاستقبال و باقى الشرائط و رفع الموانع، و ما الوجوب و الندب فيها إلا كالوجوب و الندب فى سائر الشروط و رفع الموانع.

و كما أن قصد الوجوب فى الستر و الاستقبال و نحوهما و الندب فى التعمم و الرداء و التحنك ليس بلازم، كذلك لا يلزم هنا فلا فرق بين قول اغسل بدنك و ثوبك و بين قول اغسل وجهك و يديك إلا فيما يجعله عباده.

بل الظاهر أن من جعل الوجوب سبب الإقدام لم يبلغ مرتبه أهل القرب لدى الملك العلام، و ربما أشكل على المقرين جعل الإيجاب سبباً للانقياد إلى ربّ الأرباب كيف لا! و ليس المحرك لهم خوف من عقاب يترتب على ذلك الإيجاب، بل الداعى لهم على العباده مجرد السمع و الطاعه.

فقد ظهر أن تلك القيود خارجيه، و ليس لها فى تحقيق حقيقه العباده مدخلية، فما تيه الوجوب فى مقام الندب أو بالعكس إلا كتيه المسجدية فى البيت أو بالعكس، و كتيه الوجوب فى السائر فى مقام الندب أو بالعكس (و تيه شده الندب فى مقام ضعفه أو بالعكس).

فلو اعتبر الخطور أو الوجه المذكور لا- بعنوان الاحتياط حذراً من مخالفه المشهور أشبه أن يكون مشرعاً و لو اعتبر الوجه فى الشطور لزم فساد عبادات الجمهور، و خلوّ الكتاب و المواعظ و الخطب و الأخبار و كلمات القدماء الأبرار و لزوم التزام ما لا يلتزم فى باقى العبادات من الأدعيه و التعقيبات و الأذكار و الزيارات فى ترتب الثواب على سائر ما ندب إليه؛ أبين شاهد عليه. و ما حال المكلفين مع ربّ العالمين إلا كحال المملوكين مع المالكين (١).

و تيه الاستباحه و عدمها كتيتهما فيها ما لم يتوقف عليها تحقيق القربه أو يلزم منها تشريع، فليس على المعذور إذا غير و بدل نقص في العمل و لا محذور.

و لو نذر وضوءات متعدده الجهات، كما إذا نذر واجباً لذاته و ندباً كذلك منوياً به الزياره، و منوياً به القراءه، و منوياً به النوم و هكذا، و جب اعتبار تعيين صفتي الوجوب و الندب قيديين لا غائبيين، و هكذا باقى القيود، فيستباح الدخول فى الصلاه و فى جميع الغايات به من دون ملاحظه الجبهه.

فالوضوء المطلوب به مطلق الرجحان، و لم يكن صورياً محضاً، و يتبعه رفع الحدث، و ما كان لغايات من نفلٍ أو فرضٍ صلاه أو غير صلاه، (مقصود من استباحتها رفع الحدث، يجوز الدخول به أو لا) (١) فى خاليه عن القصد، أو مقصود عدمها، أو عدم استباحتها، أو (٢) استباحتها مع قصد فعلها، و عدمه، من فرض أو نفل، صلاه أو غيرها فالانفعالات فى الجميع متساويه، و تفترق الأفعال باشتراط ما يحصل به معنى العباده.

و الاستباحه بالوضوءات الصوريه كوضوء الحائض و الجنب إذا صادف الخلو عن الوصفين ذات وجهين أقربهما العدم.

و جميع الضمائم لا- تخل مع تبعيتها (٣) أو عدم اختصاصها بالاستقلال، و كذا جميع المعاصى المقارنه مما لم يدخل فى المنافيات المشهوره مما تتعلق بالجوارح أو بالقلب، ما عدا العجب و الرياء المقارنين، و أما المتأخران فالأقوى أنهما لا يفسدان على إشكال فى الأخير.

(و تيه القطع أو القاطع ذاهلاً عن القطع و العلم بالانقطاع و التردد فيها غير مخله) (٤).

١- بدل ما بين القوسين فى «ح»: مقصوداً من استباحتها رفع الحدث، أو لا يجوز الدخول به.

٢- بدلها فى «ح»: إذ.

٣- فى «س» و «م»: مع تبينها.

٤- بدل ما بين القوسين فى «ح»: و تيه القطع لا لزعم الشرع، أو القاطع ذاهلاً عن القطع فى الأثناء و العلم بالانقطاع شرعاً أو عادةً، و التردد فيها لغير السؤال، فضلاً عما كان له مطلقاً فيما بنى على الانفصال، و حيث لا يخل بالاستمرار فيما بنى على الاتصال؛ لا بأس بها، و فيما عدا ذلك إشكال.

و تيه الأجزاء فى الابتداء مع وصف الجزئيه من تيه الجملة، و بقصد الاستقلال بشرط لا، مبطله، و بلا شرط كذلك إن لم تعد إلى تيه الكلّ.

و لا ريب فى اشتراط التيه فى الغسله الثانيه و الدعوات و الأذكار.

و أما غسل الكفّين و المضمضه و الاستنشاق فذات وجهين، أقواهما الإلحاق بالعباده، فإذا خلت عن التيه حكم بالإعاده.

و مثل هذه الأحكام جارٍ فى الطهارات من العبادات، و كثير منها جارٍ فى سائر العبادات، و قد مرّ تمام الكلام فى غير مقام.

### المقام الثالث: فى الوضوء الاضطرارى

#### اشاره

و هو أقسام:

#### القسم الأول: وضوء التقيه.

و المراد بها الباعثه على ترك الكيفيه الشرعيه، و الإتيان بالعمل على وفق الهيئه البدعيه، و قد مرّ تفصيل الكلام فيها فى غير مقام.

#### القسم الثانى: وضوء الأقطع.

و حكمه ثابت بالضروره، و الإجماع، و الأخبار. و فى الاستناد إلى الكتاب و الأصل و إلى قوله صلى الله عليه و آله و سلم: «لا يسقط الميسور بالمعسور» (١) «و ما لا يدرك كله لا يترك كله» (٢) و «إذا أمرتكم بشىء فأتوا منه ما استطعتم» (٣) إشكال.

و صوره مع الاستيصال (فى الواحد و الاثنين أربع عشر و الأربعة خمس عشر) (٤)؛ لأنّ قطع الوجه و المقدم لا تبقى معه الحياه غالباً و مع الفرض إن زالا عن الاسم زالا عن الحكم، و إلا فلا بل يقوم الباطن مقام الظاهر.

١- عوالى اللآلى ٤: ٥٨ ح ٢٠٥.

٢- عوالى اللآلى ٤: ٥٨ ح ٢٠٧.

٣- مجمع الزوائد ١: ١٥٨، عوالى اللآلى ٤: ٥٨ ح ٢٠٦.

٤- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: عشر.

ثم القطع إن كان في جهه العمق (١) أو العرض قام الباقي مقام الأصل، و جرى على الباطن في الأصل حكم الظاهر (٢).

و إن كان في الطول. فإن استغرق المغسول أو الممسوح و لم يبق منهما شىء، كما إذا قطع اليدان من فوق المرفقين، و القدمان من فوق الكعيبين (على أصح القولين سقط الحكم. و إن كان من نفس الكعيبين) (٣) أو المرفقين و قد بقى منهما شىء (٤) أو من تحتهاما تعلق الحكم بالباقي في المقامين، و صار محل القطع ظاهراً بعد ما كان باطناً و مع الشك في البقاء يجب الاستيفاء.

فقد ينتهى الوضوء إلى عمليتين: غسل الوجه و مسح الرأس، و إلى ثلاثه، و أربعه، و هكذا و لو فرض قطع الجميع و بقاء الحياه سقط التكليف.

و لو قطع العضو بعد غسله أو مسحه كان العمل تاماً. و لو كان بعد غسل بعضه أو مسحه اكتفى بالمتقدم، لأن نيه الجزئيه و الكئيه لا اعتبار لها.

و لو قطع فالتحم فالظاهر طهارته بانتقاله، و اتصاله و جزئيته، و يجترأ بغسل ما بقى منه إن عاد بعد الدخول في عضو آخر، و لو قبل تمام الوضوء. و قبل الدخول يقوى ذلك على إشكال، أشده في الأخير، و لا يجب الوصل لتحصيل الطهاره التامه.

و لو أتى بعمل المؤخر على عكس الترتيب فقطع المقدم لم يحصل الترتيب و إن كان في الأثناء. و انقطاع الماسح كالغاسل لا يرفع حكم المغسول و الممسوح، بخلاف العكس.

و سقوط العضو لبعض الأمراض يجرى مجرى القطع، و لو قطع شيئاً من أعضائه قبل تعلق الوجوب بالطهاره فلا معصيه من جهتها، و كذلك بعد التعلق لدخول وقت الفريضة و نحوه على الأقوى فيهما و يفرق بين المقصود لنفسه و لغيره.

١- في «س»، «م»: الثخن.

٢- في «ح» زياده: و في عمق الوجه كلام مرّ سابقاً، و في الناقص حكم الكامل.

٣- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٤- في «ح» زياده: و لو من طرفي العضدين المكتنفين لأعلى الساعد، لدخولهما في المرفقين على الأقوى أو من تحتها، أو من تحت الكعيبين.

و لا- ينزل المضطر لجابر أو نحوه إلى ترك غسل العضو أو بعضه منزله الأقطع قطعاً. و لا نقص في عبادته الأقطع و نحوه، فتجوز إمامته، و تصح نيابته.

و إذا قطع الماسح قام مقامه ما هو الأقرب، فيقوم باطن الكف اليسرى مقام باطن اليمنى، فإن فقد أيضاً (قام ظاهر اليمنى، فإن فقد فظاهر اليسرى، فإن فقد فباقي اليد اليمنى عنها، و باقي اليسرى عن اليسرى، و الأقرب فالأقرب، فإن تعذر المماثل قام غيره مقامه، فإن تعذر الجميع مسح ببعض البدن، فإن تعذر فغيره من) (١) خارج البدن، و لا فرق بين بدن الغير و غيره من الأجسام، (و القول بوجود الترتيب على النحو المذكور غير خالٍ، عن المحذور) (٢)

### القسم الثالث: وضوء العاجز لمرض أو نحوه عن المباشرة لأفعال الوضوء.

و حكمه أنه إن عمّ عجزه جميع أعضائه و انسدّ عليه طريق المباشرة برمس أو وضع تحت الماء استناب في الجميع، و إن اختصّ ببعض الأعضاء دون بعض أو ببعض عضو دون بعض خصّيت النياحة به، و في لزوم قصد الاستناب و النياحة و الانفعال لأنها كالوكاله إشكال.

و يجب عليه تحصيل النائب بملك يمين أو استئجار لا- يضّر بحاله، أو التماس لا يبعث على نقصه، أو أمر لمن يجب ائتماره كالولد، و لو عجز عن الصبّ تولّى الإجراء، و بالعكس.

و يلزم في النائب جواز نيابته، فلا يستناب (٣) مملوكاً بغير إذن مالكة، و لا مجبوراً أو حرّاً من دون استرضائه، و لا يستناب غير المحرّم فيما يتوقّف على المسّ ممّا لا يجوز له لمسه أو النظر لما لا يجوز له نظره (٤)، و لا من يترتب على مباشرته تنجيس الماء أو الأعضاء

١- بدل ما بين القوسين في «ح»: فباقي اليد مقدّماً على ما عداه من البدن، و مقدّماً لمحلّ القطع على ما فوقه مرتباً، الأقرب فالأقرب فإن فقد فمن خارج البدن، و لا فرق بين بدن الغير و غيره من الأجسام.

٢- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٣- في «ح» زياده: بدونه اختياراً، و لا اضطراراً، فلا تجوز استنابه من لم يكن له تصرّف في نفسه، و لا بأس مع كونه مجبوراً من غيره كأن يكون.

٤- في «ح» زياده: و لو استناب في الجميع جبراً أو من غير علم صحّ.



قبل الفراغ من حكمها، كالكافر إذا توقّف على مسّه مطلقاً.

و لا بدّ من كون الماسح من أعضاء المنوب عنه مع الإمكان، و يتولّى التّيه المنوب عنه دون النائب.

و لا بأس بتعدّد التّواب حتّى فى العضو الواحد و لا يلزم على المنوب عنه تجديد التّيه، و لا تعيين النائب، فلو عيّن شخصاً فظهر غيره فلا بأس.

و لو زعمه موافقاً فظهر خلافه فى أثناء العمل أو بعد الفراغ صحّ ما عمل حيث يكون الشرط علمياً (١)، و إن كان العكس بطل العمل.

و يستحقّ النائب الأجره مع المقاطعه و مطلق الأمر مع عدم ظهور التبرّع و فى صوره الجبر من الغير على الجابر إذا كان و لا تلزم المباشرة عليه إلا مع الاشتراط عليه، أو الظهور من الحال.

و لا تجب النيابة للزوج على الزوجه، و لا العكس.

و لو توقّف فعل الطهاره المائيه على الغصب أو المسّ المحرّم تعيّن التيمّم (٢). و لو توقّف كلّ منهما دخل فى فاقد الطهورين (٣).

و لو كان المنوب عنه أعمى أو بصيراً لا يرى عمل النائب وجب عليه استنابه العدل، أو إقامه ناظر عدل، و فى تمشيه أصل الصحه فى هذا بُعد؛ لأنّ العامل هو المستناب كمؤدّى الدين و الزكاه و نحوهما مع عدم اليد و التصرف.

و يجب عليه رفع سبب العجز بالتداوى اليسير و نحوه، دون الرجوع إلى الأطياء و الترام كثره الدواء. و صفه العجز إن ظهرت عنده فلا كلام، و إلا رجع إلى أهل الخبره. و هذا الحكم متمشّ فى الطهارات و فى سائر العبادات البدئيات.

### القسم الرابع: ضوء من يلزم فى وضوئه الجفاف لحراره شمسٍ أو نارٍ أو هوائٍ أو حمى

أو لزوم فصل أو إجبارٍ على تجفيف و نحو ذلك ممّا يلزم منه فوات الموالاه.

١- بدلها فى «س»، «م» لعلميه الشرط.

٢- فى «ح» زياده: و لو بقى العلوق بها أجزأ بخلاف الغصب.

٣- فى «ح» زياده: و احتمال الفرق بين وجود المندوحه.

و الحكم فيه أنه إن أمكن بقاءها بالتخلّص بحجب الهواء و الاستئلال عن الشمس، أو الدخول فى مكان رطب كالحمام، أو الإتيان بالغسله الثانيه أو ما يقوم مقامها، أو تكرير الماء إلى غير ذلك (وجب و إلا فإن جفّت الرطوبه و بقى منها على أعضاء الوضوء و لو على الشعر أو تحته، من غير مسترسل، أو منه فى وجه قوى، أخذ منه، مسح به، و لو تعذّر الجميع مسح بماء جديد) (١).

و الماء المتخلّف فى غير الأعضاء و المجتمع من تقاطر مائها من الجديد، و القول بلزوم تقديمه على غيره لشبهه الأصل لا يخلو من وجه، و الأوجه خلافه.

و لو شكّ فى الجفاف فى الأثناء بنى على عدمه، و لم يجب عليه التجسس كثر شكّه أو قلّ، و لا يتمشى الأصل فيمن انسدّ عليه طريق العلم و لو بالعارض، بل يقلّد على إشكال، لا سيّما فى الأخير.

و لو شكّ قبل الشروع فى وصول الماء إليه قبل الجفاف فدخل و أصاب المطلوب قوى القول بالصّحّه، و الاحتياط فى عدم الدخول، كما فى الشاكّ فى إدراك الإمام قبل الركوع، و التمكن من الأيام الثلاثة فى الاعتكاف.

و كذا كلّ شاكّ فى عروض ما يمنع من إتمام العمل كحيض فى الصلاه، و حيض أو سفر فى الصيام و نحو ذلك، و إن كان القول بالصّحّه فى القسم الأخير ممّا لا ينبغى الشكّ فيه.

و المدار فى الجفاف على ما يسمّى جفافاً عرفياً و الظاهر أنّ هذا الشرط وجودى على وفق الأصل، فلو انكشف الجفاف بعد الفراغ مع عدم الاضطرار (٢)، حكم بالبطلان.

و لا- يجرى حكم الاضطرار بمعنى التعذّر أو التعسير أو الإيجاب على الغايه أو ترك شرطها فى اغتفار عدم الشرط فى الابتداء بالأعلى و الترتيب و إطلاق الماء و طهارته؛

١- بدل ما بين القوسين فى «ح» كذا: حصل الشرط و وجب فى الواجب على نحو وجوبه و سنّ فى السنّه و إلا فإن جفّت الرطوبه و بقى شىء منها حيث يكون عن غسل صحيح على أعضاء الوضوء و لو على الشعر أو تحته أو بينه من غير المسترسل أو منه ما لم يخرج عن العاده فى وجه قوى أخذ منه و مسح به و لا يجب الانتظار و إن قلنا بوجوبه فى بعض الأعذار على إشكال. و فى إلحاق الاضطرار فى إقامه السنه بالاضطرار وجه قريب، و فى لزوم تحرّى أضعف مراتب الجفاف وجه ضعيف.

٢- فى «ح» زياده: بمعنى التعذّر أو التعسير.

و بالمعنى الأول فى إباحته و إباحه مكانه و آلاته و ما يتعلّق بمقدّماته و يجرى مع الجبر و الغفله و النسيان و جهل الموضوع.

### القسم الخامس: وضوء صاحب الحدث المستدام من ريح أو بول أو غائط و نحوها.

و الحكم فيها أنّها إذا استمرّت و لم يكن لها فترات لزم الوضوء ثمّ الصلاه، و الأحوط عدم الجمع بين صلاتين و الإتيان بعمل المستحاضه الصغرى. و إن كانت لها فترات تسع الصلاه أو أوقات يقلّ فيها الحدث انتظرت احتياطاً، كما فى سائر أصحاب الأعدار، و إلا استوت جميع الأوقات فيها.

ثمّ إن حصلت فتره فى أثناء الصلاه و قد دخل مع الحدث ثمّ عاد بعدها أو استمرّت استمرّ (و يقوى ترجيح المقدّمه على الغايه، و السابقه على اللاحقه، و يسرى الحكم إلى الغسل و التيمّم) (١). و إن دخل متطهراً ففاجأه و استمرّ أو انقطع ذهب للطهاره مستقبلاً أو مستدبراً، أتياً بالفعل الكثير أو لا، إن لم يكن له مندوحه عن ذلك، متجنباً باقى المنافيات من ضحك و كلام و نحوهما، و بنى على ما فعل و أتمّ الصلاه بشرائطها.

و يحكم باستمراره مع الفواصل المعتاده على وجه لا- تفى بالعباده أو تفى و لا- توقيت لها، بحيث يحصل الاعتياد الباعث على الاطمئنان، و لا تكفى المرّه و المرّتان.

و يقوى إلحاق النفل بالفرض، و الطواف الواجب بالصلاه المفروضه. و يجب فى القسمين الأخيرين. و يشترط فى الأول المحافظه على الحفيظه الحافظه لبدنه و ثيابه من سرايه النجاسه.

و من مثل هذا يفهم أنّ تخفيف النجاسه من الواجبات الشرعيّه، و لا تصحّ مع الحفيظه إذا تنجّست و كانت ساتره للورتين، إلا إذا لم يحتفظ بالأقلّ، فيدخل فى المضطرّ، و عدم الفرق بين الساتر و غيره فى المستحاضه باعتبار النصوص، و الأحوط تمشيه حكمها فيها.

و لا حاجه فى صلاه الاحتياط و الأجزاء المنسيّه و سجود السهو مع الاتّصال إلى

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

تبديل، و في تمشيه الحكم في صلاه الجنازه بناءً على اشتراط الطهاره من الخبث فيها، وجه قوئى، و لا يجب الشدّ و السدّ و لو مع عدم الضرر على الأقوى.

و لو كان في مواضع التخيير، و كانت الفتره تفى بالقصر و لا تفى بالتمام تعين عليه التقصير في وجه قوئى. و في وجوب الاقتصار على الواجب وجه، أمّا لو أطال في السنن زائداً على المتعارف فلا بحث في البطلان.

و لو ضاق الوقت عن التبديل فلا تبديل، و لو ضاق عن الوضوء الجديد مع المفاجأه توضاً، و أتى بالباقي أداءً إن أدرك ركعه، و إلا قضاءً، و الأحوط التيه مجرّده عن الصفتين.

و يجوز للمستدام أن يقضى ما فاته مجامعاً للحدث أو لا. و أن ينوب عن الغير بتحمّل أو إجاره على إشكال في القسم الأخير، (و في جواز تعاطي ما يشترط بالطهاره لتعظيمه كمسّ القرآن و نحوه فيهما و في المستحاضه إشكال و الأقوى الجواز) (١).

### القسم السادس: وضوء الجبائر و نحوها.

إذا كان في أعضاء أو الغسل أو المسح كسر أو جرح أو قرح مكشوفه و كانت طاهره أو متنجسه يمكن غسلها، و لم يترتب ضرر على إصابه الماء لها أو وصول رطوبه المسح إليها وجبت مباشرتها بالغسل و المسح.

و إن لم يكن كذلك وجب تجبيرها أو تعصيبها أو وضع لُطوخ أو حاجب آخر عليها مرتبه احتياطاً و المسح حقيقه على ظاهر الجبيره أو العصابه و نحوهما برطوبه من ماء الوضوء أو من خارج، بخارج من البدن أو بعضو منه، كفاً أو غيرها.

(فإن تعذّر وضع الحاجب فالأحوط أن يمسح على البشره و يتيمّم، فإن تعذّر أمكن القول بالاجتزاء بغسل ما حوله، فإن تعذّر رجع إلى التيمّم. و لا يمنع من ذلك نجاسه ما بين العصائب) (٢).

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

و لا يُجْزى مَسِّها من غير مسح، و لا غسلها و لو خفيفاً على الأقرى، و لا فرق بين أن تكون ماسحة أو ممسوحة، أو يكون بينهما تماسح.

و لا يلزم فيها البحث عن الفُرج الصغار بين الخيوط أو طَيِّيات العصائب التي يتعسّر الإحاطة بها، و لا يجوز إدخال شىء سالم تحتها ممّا خلا عن العارض، إلا ما يتوقّف عليه الشدّ، و إن كانت مجبّره أو معصّبه أو تحت لُطوخ و شبهه ممّا يتعسّر فصله، فإن أمكن إزاله الحاجب عنها أو إدخالها فى الماء بحيث يصل إلى ما تحتها و إن كان شعراً و كان ما تحتها طاهراً أو قابلاً للتطهير بوصول الماء بجرمه، و لو بدون جريان، أزالها و أدخلها و غسلها، و إلا مسح على الجبيرة أو العصابه أو اللطوخ.

و لو كانت نجسه بدّلها (إن أمكن إن دخلت فى لباس تتمّ به الصلاه و إلا أجزأ أن يضع) (١) عليها طاهراً و مسح عليه. و يستمرّ حكمها إلى أن يأمن من سيلان الدم و الضرر، و مع بقاء الاحتمال لا يلزم حلّها و العبث بها.

و الفصد و الحجامه و الشقوق الصغار الحادثه غالباً فى الكفّين و القدمين من إصابه برد و نحوه، من الجرح.

و يرجع فى معرفه الضرر من وصول الماء إلى فهمه مع القابليّه، و إلا فالى العارفين، (و لا يعتمد على الأصل، فإن لم يسأل و فعل بطل) (٢).

و لو ارتفع المانع بعد المسح أو سقط الشداد و أمكن الغسل أو صار الظهر بطناً بعد تمام الصلاه، أو بعد الدخول فيها، أو قبلها بعد تمام الوضوء أو قبله، بعد تمام العضو أو قبله، فلا إعاده على إشكال فى الثلاثه الأخيره، و معظمه فى الأخير منها.

و لو أمكن المسح على البشره لم يجتز به، تعدّر الشداد أو لا، و لا يُجْزى غسل ما حولها؛ لأنّ الوضوء لا يتبعّض، بل يرجع إلى التيمم (و يكتفى بالمسح عليها فيه، و اشتراط طهاره العصابه فيه، فيه بحث). (٣)

١- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م». أو وضع.

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٣- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

و لو التصق شىء بالبدن و تعسّر قلعه دخل فى حكم الجبيره، سواء كان على كسر و قرح و جرح أو لا.

و فى الاستناد فى حكم المراره و أشباهها إلى رفع الحرج دلالة على عموم الحكم لجميع الحواجب. و فى الاستناد إلى حديث الميسور (١) و نحوه ضعف.

و لو كانت نجاسه لا يمكن غسلها قام فيها احتمال الإلحاق بذلك، فيوضع عليها ما يمسح عليه و احتمال إجرائها مع جرح حيث نقول بغسل ما حوله لا وجه له، و الأحوط فى جميع هذه الجمع بين الطهارتين.

أمّا لو كان حاجب يمكن إزالته عن الجرح و القرح و لا يفيء الماء بغسله و يفيء بالوضوء مع المسح عليه فالمقام مقام التيمم، و كيف كان فالتيمم أصل فى هذا المكان.

و لو أمكن غسلها قبل الشدّ و أراد شدّها قبل الوضوء، فإن لم يكن وقت وجوب فلا بأس، و إلا توضعاً، ثم شدّ، فإن شدّ و تعدّ الحلّ عصى و صحّ على الأصحّ، و خبر لعلك غير مناف. و لو صحّ جانب كشفه و غسله مع عدم السرايه، و لو استغرقت الأعضاء و جب الانتقال إلى التيمم.

و كذا إذا لزم من الماء فى غير محلّ العذر ضرر السرايه، و كذا لو استغرقت أكثرها، و فى الأقلّ (٢) يقوى القول بلزوم الوضوء، و إن كان الأحوط الجمع بين الوضوء و التيمم فى العضو التامّ فما زاد، أو الأبعاض المتكثّره، و تخفيف الشداد مع الإمكان أقرب إلى الاحتياط (٣).

و تفصيل الحال أنّه بين تجاوز العاده و مقارنها و غيرهما فى الأوّل التيمم، و فى الأخير الوضوء، و كذا الوسط، و الجمع فيه أحوط.

و لو كانت الجبيره و نحوها على الماسح أو الممسوح أو عليهما معاً قامت مقام البشره فى المسح بها و عليها برطوبه الوضوء، و وجوب التخفيف بعيد، و إن وافق الاحتياط،

١- انظر عوالى اللآلى ٤: ٥٨ ح ٢٠٥.

٢- فى «ح» زياده: إن يكن من المغسول عضواً تاماً فما زاد أو أبعاضاً متكثّره.

٣- بدلها فى «ح»: الإمكان.

إلا أن يخرج عن المعتاد، وإذا كان الشداد على المرفق أو في أعلى الجبهه وجب الابتداء به، ويجرى في مسحها نحو ما جرى في غسل ما تحتها من الشنيه والابتداء بظاهر الذراع وباطنها، وأمر الموالاه ونحوها.

ولو وضعه من غير شدّ فلا بأس. وفي الاكتفاء بمثل الثوب والقباء وجه، وفي إلحاق الخاتم والسير (١) ونحوهما مع المنع، وعدم إمكان النزع وجه قوى.

ولو كان العارض في محالّ الوضوء انحداراً ووجع مفاصل (٢) أو صليل أو رمد أو ألم غير ذلك (٣) انتقل إلى التيمم.

ولو كان ظاهر الشداد مغصوباً عيناً أو منفعه أو للذات أو للعرض كالصبغ مثلاً لم يجتز بالمسح عليه، وفي الباطن إشكال، والمنع قوى.

ولو أمكن إيصال الماء إلى البشره مع تعذر الحلّ فأدخلها في ماء مغصوب وأخرجها قبل وصول الماء إلى البشره، فأخرجها وخرج عن التمولّ ثم وصل فالأقوى عدم الإجزاء.

ولو جهل مغصوبيه الجيره أو نسيها فذكر أو عدم بعد مسحها بعضاً أو كلا، قبل تمام العضو أو بعده صحّ ما فعل وأكمل، ولو كانت من لباس الحرير أو الذهب للذكر ظاهراً أو باطناً فلا مانع ولو كانت من جلد الميتة باطناً أشكال.

ولو تعددت جبائر العضو و كان بينها بياض وجب غسله، ومع ضيقه وخوف سرايته وجهان.

ولا فرق بين الوضوء المفروض والمسنون، ويستباح به الصلاه والطواف الواجب أداءً وقضاءً عن النفس والغير، تبرّعاً أو تحملاً لإجاره أو قرابه.

ويخرج عن عهده النذر بالطهاره أو الوضوء بفعله على تأمل فيه.

ويجربى الحكم في الوضوء فرضاً أو نفلاً، رافعاً أو لا. وكذا في الأغسال بأقسامها، ولا يجربى مثلها في التيمم، لأنه لا يدخل تحت إطلاق الطهاره (و ذو الجبائر فيها كذى

١- السير: الشراك. لسان اللسان ١: ٦٤٤.

٢- فى «س»: أو رجوع مفاصل.

٣- فى «ح»: أو ألم إلى غير ذلك غير ما تقدّم.

الجبائر فيه، و في جريان حكم نذر الطهاره في غير الرفع من القسمين إشكال، و تمشيته إلى التيمم ابتداء أشد إشكالاً، و يجرى في دخول تيمم الجبائر فيه نحو ما جرى في ذى الجبائر فيها.

و بناء المسأله لو جرى الإطلاق على مصطلح الشرع على أنّ أسماء العبادات موضوعه للصحيح الأصلي، أو لما يعم العذرى، أو لمحض الصور، و يختلف الحكم.

و في كونه شرطاً وجودياً أو علمياً وجهان (١).

### المقام الرابع: في ارتفاع الأعدار

و هو على أقسام:

منها: ارتفاع العذر بعد الإتيان بعمل بعض العضو قبل إتمامه.

و منها: بعد إتمامه قبل الفراغ من الوضوء.

و منها: بعد الفراغ منه قبل الدخول في العمل المترتب عليه (٢).

و منها: بعد الدخول في الصلاة قبل الركوع.

و منها: بعده قبل التمام أو بعده قبل مضي الوقت أو بعده.

ثم العذر إما أن يكون ممّا يمكن فيه الإتمام من عمل المختار و سيجىء بيان حكمه أو لا، كأن يكون مانعاً عن استعمال الماء موجباً للتيمم، فبارتفاعه قبل الدخول في العمل بأقسامه أو بعد الدخول فيه قبل التمام إذا لم تكن صلاة يتعين الوضوء و يبطل ما تقدّم (و فيما إذا كان بعده بعد خروج الوقت و قبله و لا ينبغي التأمل في الصحه، و احتمال خلافها في الأخير ضعيف) (٣).

و أمّا في الصلاة فإن كان بعد الركوع اختيارياً أو اضطرارياً قبل الشروع في الذكر أو بعده مضت صلاته، و بعد الدخول قبل الركوع وجهان أقواهما البطلان.

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢- في «ح» زياده: أو بعده قبل خروج الوقت أو بعده.

٣- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».



(و الاستناد في إثبات الصحه إلى الأصل في غير الصلاة و إليه و إلى الروايات فيها غير صحيح. و زعم أن حرمه القطع تدخله في الاضطرار ناش من عدم الفرق بين القطع و الانقطاع) (١).

ثم إن استمر ارتفاعه إلى التمام تَوْضُحاً للصلاه الاتيه، و إن عاد الامتناع قبل الفراغ بقى على التيمم السابق.

و إن كان من القسم الأول كأن يكون العذر تقيته أو قطعاً أو عجزاً أو جبيره أو مرضاً أو جفافاً بنى على صحه ما تقدم من عمل عضو واحد أو بعضه أو تمام الوضوء دخل في الغايه أم لم يدخل، أتمها أم لا، خرج الوقت أم لا، على إشكال فيما عدا إتمام الغايه، و أشكلها القسمان الأولان، و أشكلهما الثاني.

و إن كان حدثاً مستداماً فارتفع العذر قبل الدخول في العمل بأقسامه لزمّت إعادته الوضوء، و بعد الدخول يبني على الصحه، و لو ظن الارتفاع عن غير طريق شرعي أو شك أو توهم بنى على بقائه.

و لو أمكنه رفع العذر فيما عدا التقيته و لو بمالٍ لا يضّر بحاله و جب، و أمّا التقيته فلا يجب دفعها، و لو دار العذر بين عدّه أمور خصّ المختار منها بعمل المختار، و تختلف الأعذار باختلاف الأشخاص و صاحب العذر أدري بنفسه.

### المقام الخامس: في انتظار أصحاب الأعدار

لا يجب الانتظار في باب التقيته المجامعه للصحه إلى وقت ارتفاعها، و إن كان معلوماً عنده قبل مضي الوقت، كما لا يجب طلب المندوحه في التخلص منها بتباعد أو بذل أو غيرهما.

و أمّا عذر التيمم فإن علم زواله مع بقاء الوقت و جب الانتظار لفوات الاضطرار و الإيجاب. و إن علم العدم إلى ما بعد الوقت فلا يجب الانتظار.

و إن ظنَّ أو شكَّ أو توهمَّ و كان في الصحراء و العذر فقد الماء طلب الغلوه (١) أو الغلوتين على اختلاف المقامين، و سيجىء الكلام فيه في بحث التيمم و الله انتظر إلى آخر الوقت ليتحقق الاضطرار.

و أمّا باقى الأعذار من جبيره أو حدث مستدام أو عجز أو جفاف تامّ فيجوز فيها البدار و عدم الانتظار و أولى منه ما كان من عذر إلى آخر في تلك العباده أو غيرها. و لو مع العلم بزوال الأعذار مع بقاء الوقت فضلًا عن الظنّ ثمّ الشكّ و الوهم على اختلافها شدّه و ضعفاً.

(و الذى يظهر بعد إمعان النظر اختلاف الأعذار؛ فإنّ منها ما يظهر منها أنّها أنواع مستقلّله كطهاره الجبائر و التقية، و طهاره العاجز و صلاته و نحوها، فيحكم بعدم وجوب الانتظار إلا فيما يتعلّق بالمقدّمات.

و منها ما يظهر منها أنّها أعذار محضه لا تنوع فيها، كالمسجون و مشدود اليدين و الرجلين و المجبور و نحوها، و المشكوك فيه يلحق بالقسم الثانى، و المدار في الانتظار على مسماه عرفاً) (٢).

و لو أتى بطهاره المعذور للبقاء على طهاره أو لغايه مستحبّه من جملتها التأهب قبل الوقت جاز الدخول بها فى الفرض، و كذا التجديد، و الأحوط التجديد، و هذان المقامان جاريان فى الأغسال، مفروضاتها و مسنوناتها.

### المقام السادس: فى بيان الواجب و الشرط

#### اشاره

و هو أقسام:

#### أحدها: ما يتّصف بالوجوب و الشرطيه معاً

#### اشاره

و هو أمور:

#### أحدها: ما كان من الوضوء الواقع من مشغول الذمه بصلاه واجبه بأمر الشارع أولاً و بالذات، أو ثانياً و بالعرض،

كالأمر الصادر من مفترض الطاعه كالمولى، قصد فعلها

١- الغلوه: قدر رميه بسهم. لسان اللسان ٢: ٢٧٩.

٢- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

به أو لاء أدائيه أو قضائيه، أصاليه أو تحمليته جمعه أو آتيه، يوميه أو عيديه، في وقت وجوبها أصليه أو ملتزمه بأحد الأسباب الشرعيه، أو سجود السهو، أو الركعات الاحتياطيّه والأجزاء المنسيّه. (و مع قصد الندب يخالف القيد الغايه، و اعتبار الوجه في مثله بعيد الوجه، و معرفه كفيته على تقديره غير لازمه) (١).

دون صلاه النافله و الصلاه الاحتياطيّه المسنونه و إن تحققت فيهما الشرطيّه (و في الأخير نيه الوجوب على وجه القيديه) (٢).

و دون صلاه الجنازه و سجود الشكر، و السجودات القرآنيه، و مقدّمات الصلاه من أذان أو إقامه، أو التكييرات الست أو دعوات يوميه، أو تعقيبات بعد الفراغ حتى التسليم الأخير بعد الإتيان بالمتوسط. و إن أوجناه لا على طريق الجزئيّه فإنه لا وجوب فيها و لا شرطيّه ابتداء.

و لو دخل في الصلاه بقصد الندب فالترم بملزم في الضمير على القول به، أو بصوره الدعاء إن تمّ (٣) أو بلوغ، أو حصول شرط الالتزام جاءه حكم الواجب (و لا يلزم فيه تجديد نيه كما في حرام القطع من الندب) (٤) و الوجوب تابع لوجوب الغايه توسعه و توضيقياً، تعيناً و كفايه، تعيناً و تخيراً، ابتداء و استمراراً.

فلو دخل في صلاه مندوبه كان وضوؤها مندوباً، فلو كان قد التزم بنذر أو شبهه بأنه متى دخل في مندوب أو صلاه مندوبه أتمّها و جب الاستمرار عليها، فلا يجوز قطعها، و وجب الاستمرار على طهارتها، فلا يجوز نقضها.

و لو دخل في واجب ملتزم فانحلّ سبب الالتزام بما يحلّ به النذر و شبهه، أو بإقاله المستأجر و قبول الأجير أو وكيله إن أجزنا سبقه على الإيجاب أو رضا الوكيل خاصّه إن قلنا بالتوقّف على القبول المتأخّر كانا واجبين في الابتداء مستحبين في الأثناء، فيجوز القطع حينئذٍ إن جوّزنا قطع النافله، و لا يحتاج إلى تبديل نيه فيهما؛ لأنه من الانقلاب

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٣- ما بين الحاصرتين زياده في «ح».

٤- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

القهرى كانقلاب يوم شعبان إلى رمضان، فلا فرق فيه بين المنوى وغيره، وقد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل.

ثمّ على القول بأنّ الوجه يتبع الحكم الظاهرى ابتداءً يسهل الخطب. ثمّ الذى يهدم استمرار حكم التيه ما ينافى كونه عباده وغيره يبقى على حكم الأصل، وربما بُنيت المسأله على جواز الأمر بالمشروط مع علم الأمر بانتفاء شرطه، وقد تُبنى على أنّ الأجزاء مخاطب بها بالأصالة أو لا.

و مثل هذا الحكم يجرى فى كلّ طهاره رافعه أو مبيحه، و فى جميع ما يجتمع فيه الوجوب و الشرطيّه.

### ثانيها: ما كان للطواف الواجب بأمر الشارع لا لأمر المخلوق أصاله أو تحملاً؛

ثانيها: ما كان للطواف الواجب بأمر الشارع لا لأمر المخلوق أصاله (١) أو تحملاً؛

لمعاوضه لازمه أو للالتزام ببعض الملتمزات، دون المندوب أصاله أو احتياطاً (و إن قوى القول فى الأخير بالشرطيّه) (٢) و أمّا ما كان لأمر المخلوق كأمر السيّد عبده فالظاهر إلحاقه بالمندوب.

و لو دخل فيه مندوباً فوجب إتمامه للالتزامه بأحد الملتمزات بإتمامه بعد أن شرع فيه و قد دخل محدثاً بطل (٣) و كذا لو أحدث بعد الوجوب، و لو رجع إلى حكم النذب بإقاله مستأجر أو انحلال ملزم فلا يضرّه عروض الحدث بعد ذلك، لجريان حكم النذب عليه. (و يحتمل إجراء حكم الوجوب أو النذب فى المقامين أو الأوّل فى الأوّل، و الثانى فى الثانى، أو بالعكس، و فى طرآن الوجوب على النذب و بالعكس فى الصلاه فى جريان المسامحه فى الجلوس و نحوه يجرى نحو ذلك) (٤).

### ثالثها: ما كان للمسى

و إن لم يكن لمسأ الواجب بالالتزام لنذر و نحوه مع حصول الشرط، أو لضم منتشر، أو إنقاذ من يد غاصب أو كافر إذا وجبت أو رفع من محلّ

١- فى «ح» زياده: أو تبعاً.

٢- ما بين القوسين ليس فى «م»، و بدل ذلك فى «س»: و إن ثبت فى الأخير الشرطيّه.

٣- و فى «ح» زياده: إن استمرّ.

٤- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

نجس تخشى سرايته، أو امتثال أمر مفترض طاعته و نحوها أو لرفع النجاسه الذى يوجبه الاحترام مع توقفه عليه و فى مجرد الاتصال إشكال لرسم حروف القرآن (لما يتخيل عن حكم العقل، و ما استفيد من الكتاب و السنّه من وجوب التعظيم، و للآيه (١) المفسره بالروايه (٢)، لتضمّنها الاستدلال بها على حكمها، مع بعض الروايات المعتبره (٣) (٤).

و منها المدّ و التشديد، دون الحركات، إعرائيه أو بنائيه، و دون السكنات، و دون التعشيرات (٥)، و أسماء السور، و أعداد الآيات، و سائر ما عيّن للضبط، و غيره من التقديرات، من غير منسوخ التلاوه، منسوخ الحكم أو لاء أو رسم اسم الجلاله، أو صفاته الخاصه إذ احترام النقش تابع لاحترام اللفظ، دون المعنى، و يحتمل عدم التخصيص بالخاصه، كما أنّ الأقوى عدم التخصيص بالعربيه.

دون باقى كتب الأنبياء، فإنّها لا تزيد على منسوخ التلاوه من القرآن ببعض بشره البدن، من يد و غيرها، ممّا حلّته الحياه أولاً، سوى الشعر كما ينبى عنه خروجه عن الغسل فى الغسل، من غير فرق بين المكتوب من المستقيم أو المقلوب، و المنقوش و المبصوم، و ما يحصل بإحاطه لونين بمغايرهما، (و الموسوم) (٦) و ربما سبّب تحريم الجماع، (و مماسه البدن مع الجنابه) (٧).

(و بالنسبه إلى الموشوم يحتمل ذلك، فيجب رفعه بوصل مساوٍ فى اللون يسلبه صدق الحروف، و فى المكتوب نحوه أو نحوه، و فى الفرق بين السابق على الحدث

١- لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ الواقعة: ٥٦.

٢- انظر الكافى ٣: ٥٠ ح ٥، التهذيب ١: ١٢٧ ح ٣٤٢، الاستبصار ١: ١١٣ ح ٣٧٧، الوسائل ١: ٢٦٩ أبواب الوضوء ب ١٢ ح ٣١.

٣- انظر الكافى ٣: ٥٠ ح ٥، التهذيب ١: ١٢٧ ح ٣٤٢، ٣٤٣، الاستبصار ١: ١١٣ ح ٣٧٧، الوسائل ١: ٢٦٩ أبواب الوضوء ب ١٢ ح ٣١.

٤- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٥- فى «س»، «م»: العشيرات.

٦- بدل ما بين القوسين فى «ح»: الوسم بالنسبه إلى الخارج.

٧- بدل ما بين القوسين فى «ح» و مع مماسه البدن مع الجنابه.

و اللاحق وجه، و فى إدخال حكم النشر فى المسّ وجه (١). و جميع ما جعل فى خاتم أو حلىّ أو جدار أو سلاح و نحوها بخط عربى أو فارسى أو باقى اللغات.

و أمّا ما حصل برسم الريح أو تقطير الأرض و المبدع الخاصّ فى رسم الكتابه ففیه إشكال.

و فى مسّ الكافر یجىء المنع من وجهين، و المدار على تسمیه مسّ قران لا كتابه.

و فى المفصول من بدن المتطهر مع الطهاره أو غير المتطهر وجهان، أقواهما الجواز، و الأولى الاحتياط، و لا سیما فى الأخير.

(و لو استغرقت الكتابه تمام الممسوح، و لم تمكن الإزالة احتمال حكم التیمم، و القطع، و الجبائر و إن استدامت، و الأول أولى) (٢).

و یحترم (٣) الاسم المهان إذا دخل فى القرآن، کابلیس و فرعون و هامان، و الكلب و الخنزیر و الشيطان، و إن كان التحريم فى غیره أشدّ، و لو مسّ اسم الله فى القرآن تضاعف العصیان.

و لعلّ حرمة مسّ الأسماء و السور و الآيات المختلفه فى التعظیم مختلفه فى شدّه التحريم و ضعفه و تظهر الثمره فیما إذا اضطرّ إلى أحدها.

و الحروف المفرده الخاليه من المعانى إذا قصد بها القرآن یجرى علیها الحكم إذا أُريد إتمامها، بخلاف الخلاف. (و لو فصلّ من القرآن سور أو آیات جرى الحكم، و كذا الكلمات فى وجه قوى، و فى الحروف إشكال) (٤).

و لو رُسم مشترك، فالمدار على قصد الراسم و یصدّق فيه مع البلوغ كتصديقه مع الید، لا مع عدمه مع التمييز و عدمه كما فى أمثاله. دون القارئ. و إذا خلا عن القصد أو جهل قصده ارتفع المنع. و ینبغى المحافظه على الاحتياط فى القسم الأخير.

و لو اختلف القصدان مع اشتراكهما فى ضرب إله النقش قدّم القرآن على الأقوى.

١- ما بین القوسین لیس فى «س»، «م».

٢- ما بین القوسین لیس فى «س»، «م».

٣- فى «س»، «م»: یحرم.

٤- ما بین القوسین لیس فى «س»، «م».

و لو اختلف القصد فى الأبعاض لحق كلا حكمه، و لا يؤثر العدول بالتيه بل يبقى على ما كان عليه.

و حرمه الاستدامه على نحو حرمه الابتداء، فلو وضع جاهلاً أو غافلاً ثم علم أو تفتن وجب عليه الرفع، (و لو محى الصورة بوضعه على فى ابتدائه دون استدامته) (١). و لو غيرت الكلمه إلى غير القرآن تغير الحكم.

و لو توقفت إزاله النجاسه عنه على مماستته أو إصلاحه مع خوف الضياع جاز، بل وجب (فى القسم الأول، و فى الثانى على إشكال، و لو وقف رفع بشره محدث على مس آخر لوحظ الترجيح بسبب طول المدّه و قصرها، أو الشدّه و الضعف على إشكال) (٢) غير أنه يلزم ترجيح الأخفّ حدثاً مع الدوران، كالمحدث بالأصغر على المحدث بالأكبر، و الأضعف من الأكبر على الأقوى منه.

و لا يجب على الأولياء و لا على المعلمين حفظ غير المكلفين (٣) و الأحوط المحافظه على منعهم عن المس خصوصاً المميزين. و لا يرتفع حكم الحدث إلا بعد تمام الوضوء، فلو بقى مقدار ذره من الجزء الأخير لم يجز المس بما تقدّم. و يقوى الجواز هنا فى مس اسم النبى صلى الله عليه و آله و سلم و الإمام عليه السلام.

و تجب إزاله النجاسه (٤) فوراً و إخراجها من الخبث لو وقع فيه ما لم تنمحي كتابته أو تنقلب حقيقته، كما فى غيره من المحترقات، كالتربه الحسينيه و نحوها.

و الظاهر تسريه الحكم إلى غلافه و جميع ما اتصل به حال الاتصال.

(و لا بأس بمس المحدث أرض المسجد و التربه الحسينيه، و الضرائح المقدسه) (٥).

و فى كتابه المحترم بالمداد أو على القرطاس المتنجسين أو بالدم النجس مثلاً وجهان: الجواز، و المنع، و الأقرب الثانى لا سيما فيما كان من نجس العين و فيما يكون من

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٣- فى «ح» زياده: و مع عدم الاشتراط عليهم.

٤- و فى «ح»: الخبثيه الساريه فوراً و فى غيرها إشكال.

٥- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».



النقدين و شبههما الأقرب الأول. (و فى حرمه مسّ المحدث فى ذلك الفرض المتقدم وجه قوى و كذا بالنجس و المتنجس حينئذ على إشكال) (١). و كتابه القرآن مع الخلّو عن المسّ لا حرج فيها، و إن كرهت، و يقوى لحوق كتابه سائر المحترّات.

و فى كراهه مسّ أبدان الأنبياء و الأئمّه عليهم السلام حال الحياه و الممات (من مثلهم أو من غيرهم و لا سيّما فى الأخير) (٢) وجه. (و كذا فى مسّهم المحترّات مع الحدث. و فى وجوب إزاله النجاسه عن أبدانهم مع الموت أو عدم العلم منهم وجه بعيد) (٣).

و هذا الحكم متمشّ فى جميع الطهارات الرافعه للحدث أو الخبث أو المبيحه على الأقوى.

و ما كان من جميع ما مرّ وجوبه بأمر المخلوق يتبع المندوب فى الشروط و الأحكام على الأقوى.

### القسم الثانى: ما يختصّ بالشرطيّه و لا يوصف بالوجوب

و هو ما كان لصلاه مندوبه فى الأصل باقيه على الندب، أو للاحتياط، أو طواف مندوب فى الأصل باقٍ على حاله، أو ندبه الاحتياط (أو وجب لعارض) (٤)، أو لصلاه أو طواف واجبين أو جبهما الوضوء؛ لتعليق جهه الالتزام من نذرٍ أو شبهه على فعله.

أو لمبعضين عرض الوجوب لهما بعد أن كانا نديين، و إن جاءهما حكم الوجوب فى البين.

و ما كان لصلاه النفل مستحب و إن استحقّ العقاب مع تركه؛ لأنّ الواجب ما يستحقّ العقاب على تركه، و استحقاق العقاب هنا إنّما هو على التشريع لا على عدم صحّه النافله (٥)، فمن ادّعى الوجوب على الحقيقه هنا فقد أخطأ، و إن سمّاه وجوباً و أراد معنى الشرطيّه فلا مشاحه فى الاصطلاح.

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٣- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٤- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٥- فى «ح»: لأعلى عدم الإتيان بالنافله.

### القسم الثالث: ما يتَّصف بالوجوب دون الشرطيّة.

كالوضوء الملتزم بنذرٍ أو شبهه من غير تقييد بما يتوقّف عليه، و مع الخلوّ عن شغل الذمّه بواجب يتوقّف عليه.

و يجب الإتيان به على نحو ما التزم، فإن أطلق اكتفى بالمطلق، و إن قيّد و كان عملاً يتوقّف على القربه، فإن جاء به مع القيد فلا كلام، و إن أخلاه عن القيد قاصداً به القربه فى تأديه النذر بطل، و إن قصد العصيان صحّ.

و يكفى الإتيان به مقصوراً على الواجبات، إلا أن يقضى العرف بدخول بعض المندوبات، و مع فراغ الذمه تتحدّ جهه الوجوب، و مع الاشتغال بما يتوقّف عليه يتعدّد.

### المقام السابع: فيما يستحبّ فيه الوضوء

و هو ضروب كثيره:

منها: الصلاه المندوبه، و المسّ المندوب (١) و الطواف المندوب، بل جميع أفعال الحجّ سوى الطواف الواجب و صلاته، و دخول المساجد و قعر البئر، و محلّ أسس الجدران، و رأس المناره، و المحاريب الداخلة فيها داخله فيها. و يحتمل إلحاق دخول البعض من البدن بكّله و مراتب الفضل على نحو مراتبها (٢) و قد ورد فى كثير من الأخبار أنّها بيوت الله (٣) و سرّه واضح.

و روى: أنّ من أتاها متطهراً طهّره الله من ذنوبه (٤)، و أنّ على المزور كرامه الزائر (٥).

و دخول الروضات و الضرائح المقدّسه، و تختلف مراتب الفضل باختلاف مراتبها.

١- فى «ح» زياده: و هو شرط فيهما.

٢- فى «ح» زياده: كما فى غيرها.

٣- الفقيه ١: ١٥٤ ح ٧٢١، هدايه الأئمه ٢: ١٠٣، و ص ١٧٨ ح ١١٥٧، الجواهر السّنيه: ٦٢، ١٤٩.

٤- أمالى الصدوق: ٢٩٣ ح ٨، هدايه الأئمه ١: ١٠٣، الوسائل ١: ٢٦٧ أبواب الوضوء ب ١٠ ح ٢، البحار ٨٠: ٣٨٤ ح ٥٩.

٥- الفقيه ١: ١٥٤ ح ٧٢١، الوسائل ١: ٢٦٧ أبواب الوضوء ب ١٠ ح ٤.

و يقوى القول برجحانه للدخول فى كل مكان شريف على اختلاف المراتب بقصد تعظيم الشعائر من قباب الشهداء، و محالّ العلماء و الصلحاء، من الأموات و الأحياء و ما يتبع الروضات من رواق و نحوه، و كلّ حرم محترم و قراءه القرآن، و إن كان منسوخ الحكم، دون منسوخ التلاوه مع احتمالاه فيه.

و تختلف مراتب الفضل بتفاوت فضل المقروء، و قلته و كثرته، و روى «أنّ من قرأ القرآن متطهراً كان له خمس و عشرون حسنه، و من قرأه غير متطهّر فله عشر حسنات» (١).

و ما كان من الغايات راجحاً يتضاعف رجحانه بفعله قبله. و جعل اختلاف الأجر فى قراءه القرآن بمنزله الميزان غير بعيد. و إذا تبدّل حكم غايه فى الأثناء تبدّل حكمه على نحو تبدّله.

و النوم للمحدث بالأصغر، و النوم للجنب (٢)، أو مطلق المحدث بالأ- كبرفتكز جهه الندب و الاقتصار على الأول أولى حتى يكون فراشه كمسجده.

و إن ذكر أنه على غير وضوء ييم من دثاره. و تسريته إلى الترك عمداً مع العلم فضلاً عن الجهل كما أطلق فى كلامهم قوياً و لإلحاق الأحداث الكبرى وجه.

و حمل المصحف متصلًا به أو مطلقاً، تاماً أو مطلقاً، قليلاً أو كثيراً، على اختلاف الوجوه و مسّ هامشه و غلافه و ما رسم فيه ممّا عدا كلماته، و ربما تلحق به الكتب المعظمه السماويه، و جميع ما اشتمل على الأخبار و الدعوات، و الأذكار.

و صلاه الجنازه و لو على مخالف. و سجود الشكر، و سجود التلاوه و التعقيبات، و الدعوات و الزيارات.

و السعى فى الحاجه؛ لقوله عليه السلام: «من طلب حاجه و هو على غير وضوء فلم تقض فلا- يلومنّ إلا- نفسه» (٣). و جماع المحتلم كما ذكره بعض الفضلاء؛ (٤) و ذكر

١- عدّه الداعى: ٢٥٧، أعلام الدين للديلمى: ١٠٢، و هدايه الأئمه ٣: ٧١ ح ٣٩٥، الوسائل ٤: ٨٤٨ أبواب قراءه القرآن ب ١٣ ح ٣.

٢- فى «س» «م»: للمبيت.

٣- التهذيب ١: ٣٥٩ ح ١٠٧٧، الوسائل ١: ٢٦٢ أبواب الوضوء ب ٦ ح ١.

٤- كابين سعيد فى الجامع للشرائع: ٣٢، و العلامه فى منتهى المطلب ٢: ١٥٨.

الحائض، و الكون على الطهاره، و الدوام عليها.

و التجديد بعد وضوء، أو بعد مطلق الطهاره فى وجهه، بعد فصل طويل أو الإتيان بعمل على الأقوى، أو مطلقاً، أو للدخول فى صلاه فرض، أو نفل، أو لفضل زمان، أو مكان، أو عمل أو مطلقاً، و هو قوى، و فى إجراءاته فى الوضوء الصورى وجهه، و لا تجديد فى الأغسال على الأقوى، و كذا الوضوء بعد الغسل.

و إرادته المعاوده إلى الجماع، و جماع الحامل. و كتابه القرآن، و ربما ألحق بها كتابه كلّ كلام محترم، و الدخول فى كلّ عمل طاعه. و أكل الجنب بما يسمّى أكلاً.

و جماع غاسل الميّت قبل الغسل، (و فى تعميم الجماع فى جميع ما سبق لمباشره الحلال و الحرام، و للمخرجين، أو التخصيص بالحلال، أو بخصوص المتعارف منها وجوه، أقواها الأخير) (١).

و تغسيل الجنب الميّت (و فى إلحاق ما يلحق الميّت بالميت وجهه، و فى محلّ ثبوت الاستحباب بالمعنى المصطلح فيما يتوقف عليه زيغ الكراهه مع عدم الانحصار، بل مطلقاً إشكال، و كذا ما كان لفعل المباح) (٢).

و التأهب لصلاه الفرض و كذا النفل فى وجه قوى قبل وقتها؛ لتوقعها فى أول الوقت (كما فى كلّ شرط يكون دخول وقت الغايه ليس بشرط فى صحته، و يشتدّ الرجحان إذا استدعى طول الزمان) (٣) و هو غنى عن الاستدلال.

و دخول الزوج بالمرأه و حضورها معه، فيتوضّئان كلاهما. و القدوم من سفر عرفى، و جلوس القاضى فى مجلس القضاء، ذكره بعض الفقهاء (٤). و ربما ألحق به مجلس الدرس، و الوعظ، و كلّ مجلس انعقد لطاعه الله تعالى.

و تكفين الميّت ممّن غيّله، و إدخال الميّت القبر ممّن استقلّ بهما، أو شارك و توصيه الميّت (و إجراء حكم الميّت فيما يعجرى فيه حكمه لا يخلو من قوه) (٥).

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٣- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٤- نزهه الناظر: ١٠.

٥- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

و خروج كثير المذى و الرعاف و القيء كثره عرفيه. و التخلييل بسيل الدم إذا استكرهه. و الضحك مطلقاً، أو فى خصوص الصلاة.

و الكذب عمداً أو الغيبه مع التحريم فيهما على الأقوى و الظلم. و إنشاد الشعر بالباطل مع الإكثار عرفاً.

و خروج الودى بعد البول قبل الاستبراء منه، و بعده، و مسّ الكلب، و مصافحه المجوسى، و مسّ باطن الدبر، أو باطن الإحليل، و نسيان الاستنجاء قبل الوضوء، و التقييل بشهوه، و مسّ الفرج، و قبل الأغسال المسنونه، و قبل الأكل و بعده، و لالتقاط حصى الجمار كلاً أو بعضاً كما ذكره بعضهم (١).

و لإعادته صاحب العذر، و بعد الاستنجاء للمتوضئ (٢) قبله، و الغضب (٣)، و لكل عمل احتياطيّ تجب أو تشتت أو تستحب له الطهاره.

و للقدوه و التعليم، و لخوف عدم التمكن مع التأخير (و لإعادته وضوء لم يذكر عليه اسم الله تعالى عمداً أو مطلقاً فى وجه. و لو ذكر فى الأثناء اكتفى بالذكر فى محلّ الذكر) (٤).

و ما استحبّ للغايات تختلف مراتبه فى الفضل على نحو اختلاف مراتبها.

و أمّا الوضوء لمسّ الفرجين مطلقاً، و أكل ما مسّته النار، و أكل لحم الجزور، و شرب الألبان، و مسّ الكافر، و حلق الشعر و نتفه و جزّه و تقليم الأظفار، و الختار (٥)، و قتل البقّه، و البرغوث و القمله، و الذباب، و القرقره (٦)، و لمسّ شعر المرأه و جسدها، و الردّه، و الحجامه، و خروج القيح، و النخامه، و البصاق، و المخاط، و إنشاد الشعر بغير الباطل، أو به مع عدم الإكثار، و عدم الزياده على أربعة أبيات، و القذف، و مطلق

١- نزهه الناظر: ١٢.

٢- فى «ح» زياده: عمداً.

٣- فى «س»، «م»: و الغصب.

٤- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٥- فى مجمع البحرين ٣: ٢٨٣ رجل خائر النفس و متختر أى ثقيل كسلان، و فى «ح»: الجثاء، و فى «م» الخشاء.

٦- فى «م» القرقره.

الفحش، و مطلق المذى أو مع الشهوه الضعيفه و إن لم يكثر، و الدود، و الحقنه، و حبّ القرع، و الدم، و الودى، و الودى، و جميع ما يخرج من السبيلين و لم يصحب شيئاً من الأحداث فترك العمل على الاستحباب فيها أقرب إلى الاحتياط. و لو جمع بين الأسباب أو الغايات، أو المختلفات فى نيتها تضاعفت جهات ثبوتها، و ليس من التداخل.

### المقام الثامن: فيما يستحب فى الوضوء

و هو أمور:

من جملتها: وضع ما يغرف منه من الأوانى على اليمين، و ما يراق منه على اليسار. و يحتمل أنّ يسار الأيسر يمين بالنسبه إليه.

و فى تمشيه الحكم إلى النائب و الرامس و الإناء (١) و مقطوع اليدين وجه.

و يحتمل فى الأخيرين مراعاة المقابله، و مقطوع الواحده يختصّ وضعه بالأخرى.

(و يتخير صاحب اليمينين، و يحتمل الاختصاص بذات الشقّ الأيمن، و لو اختلف الوضع فى الأبعاض توزّع الأجر، و حصوله اتفاقاً مغن عن الفعل، بخلاف غسل الكفّين و نحوه. و لو كان الماء فى حوض أو نهر جعله على يمينه حال جلوسه) (٢).

منها: السواك، و هو سنّه قبل الوضوء، و معه، و بعده و روى أنّه إذا نسيه قبله أتى به بعده و تمضمض ثلاث مرّات (٣) و قبل النوم، و بعد النوم، و إذا قام فى آخر الليل، و فى السحر، و عند كلّ صلاه، و لتغيّر النكهه، و لقراءه القرآن.

و الظاهر لحوق مطلق الدعوات و الأذكار، و المناجاه و جميع عبادات الأقوال به.

و كان النبى صلّى الله عليه و آله و سلم يستاك فى الليل ثلاث مرّات: مرّه قبل نومه، و الثانيه إذا قام إلى ورده، و الثالثه قبل الخروج إلى صلاه الصبح.

١- فى «س»: فى الإناء.

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٣- الكافى ٣: ٢٣ ح ٦، الوسائل ١: ٣٥٤ أبواب السواك ب ٤ ح ١.

و قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لا زال جبرئيل يوصيني بالسواك حتّى خفت على أسناني» (١).

و روى: «أنه من سنن المرسلين و أخلاق الأنبياء» (٢).

و روى عن الإمام عليه السلام: «الاستياك بماء الورد» (٣).

و إذا ضعفت الأسنان ضعف الرجحان. و إذا انهدم بعضها استاك على الباقي و فى ترتب تمام الأجر أو على النسبه وجهان. و إذا انهدمت كلّها سقط الحكم، و لا بأس بالإمرار.

و يستحبّ الاستياك بمساويك متعدّده، و المضع بعده بالكندر، و كان الصادق عليه السلام يحبّ أن يستاك، و أن يشمّ الطيب إذا قام فى الليل.

و يستحبّ أن يكون بالأراك، و أن يكون بعود رطب لغير الصائم من قضبان الشجر لئین؛ لأنه أدخل فى التنظيف، و بعده اليابس، و بعده الاستياك بالإبهام و المسبّحه، فقد روى: «أنّ الشويص بالإبهام و المسبّحه سواك» (٤) و الشوص: الدلك (٥).

و يظهر من الأخبار أنّ مطلق التنظيف سنّه، لا سيّما فى الصلاه (٦)، و الاقتصار على الأقلّ كمّا أو كيفاً أقلّ أجراً.

و روى أنّه خرج رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ على أصحابه فقال: «حبذا المتخلّلون بين الأصابع و الأظافر و فى الطعام» (٧) و روى: «أنّ ركعتين مع السواك أفضل من سبعين بغير سواك» (٨) و روى: خمس و سبعين (٩).

١- الكافى ١: ٢٣ ح ٣، الوسائل ١: ٣٥١ أبواب السواك ب ١ ح ١، ٣، ٣٢.

٢- الكافى ١: ٢٣ ح ٢، الوسائل ١: ٣٤٦ أبواب السواك ب ١ ح ٢، ٣.

٣- الفقيه ١: ٦ ح ٣، الهدايه: ٤٩، البحار ٨٠: ٣٤٦ ح ٢٩.

٤- التهذيب ١: ٣٥٧ ح ١٠٧٠ بتفاوت يسير. الوسائل ١: ٣٥٩ باب ٩ من أبواب السواك ح ٤. بتفاوت فى المتن.

٥- انظر النهايه لابن الأثير ٢: ٥٠٩.

٦- الفقيه ١: ٣٢ ح ١١٢، دعائم الإسلام ١: ١١٩، ١٢٣، الوسائل ١: ١٧٥ أبواب نواقض الوضوء ب ١ ح ٦.

٧- البحار ٨٠: ٣٤٥ ح ٢٨، الجامع الصغير ١: ٥٦٨.

٨- الكافى ٣: ٢٢ ح ١، الوسائل ١: ٣٥٥ أبواب السواك ب ٥ ح ٢، و فى المصدر: ركعتان.

٩- أعلام الدين: ٢٧٣، البحار ٨٠: ٢٤٤ ح ٢٦.

و روى: أربعين يوماً (١)، و يحتمل أن يراد عدد ركعات الفرائض، فيكون أفضل من ستمائه و ثمانين ركعه، أو مع الرواتب، فيكون أفضل من ألف و خمسمائه و ستين ركعه (إلى ألفين و أربعين أو ثمانين على اختلاف احتساب الوتيره) (٢).

و لو أُريد مطلق الصلاة احتتمل أكثر من ذلك أضعافاً مضاعفه.

و الظاهر رجحانه بحسب الذات فيعمّ الأوقات كما يفهم من الروايات (٣)، بل الظاهر استحباب تنظيف الفم من الطعام و غيره على الدوام، خصوصاً للصلاه.

و فى اعتبار المباشره للقادر و قابليه السواك لدفع الوسخ و طهارته و جهان.

و روى «أنّ فيه عشر خصال: مطهره للفم، و مرضات للربّ، و يضاعف الحسنات سبعين ضعفاً، و يجزى فى كلّ الطاعات، و هو من السنّه، و يذهب بالحفر كضرب أو تعب داء فى أصول الأسنان، و يبيّض الأسنان، و يشدّ اللثه، و يقطع البلغم، و يذهب بغشاوه البصر، و يشهى الطعام» (٤) و فى بعض الأخبار اثنتا عشره (٥).

و ربما يظهر من الجميع أكثر بإضافه: زياده العقل و الحفظ، و ذهاب الدمعه (٦).

و عن أبى الحسن عليه السلام: «إنّ السواك من العشره الحنفيه لأنها خمسها فى الرأس و هى: السواك، و أخذ الشارب، و فرق الشعر، حتّى ورد من لم يفرّق شعره فرق الله رأسه بمنشار من النار و المضمضه، و الاستنشاق. و خمسها فى الجسد، و هى: الختان، و حلق العانه، و نتف الإبط، و تقليم الأظفار، و الاستنجا» (٧).

١- البحار ٨٠: ٣٤٤ ح ٢٣، مكارم الأخلاق: ٥١.

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٣- الفقيه ١: ٣٤ ح ١١٦، ١٢٥، و ص ٣٢ ح ١١١، ١٠٨، الوسائل ١: ٣٤٦ أبواب السواك ب ١ ح ٢، ٣، ٢٠.

٤- الخصال: ٤٤٩ ح ٥١، الوسائل ١: ٣٥٠ أبواب السواك ب ١ ح ٢٥، و فى المصدر: و فى السواك فيه عشر خصال.

٥- الفقيه ١: ٣٤ ح ١٢٦، الخصال: ٤٨٠ ح ٥٢، أعلام الدين: ٣٦٢ ح ٢٨، الوسائل ١: ٣٤٧ أبواب السواك ب ١ ح ١٢.

٦- انظر الوسائل ١: ٣٤٦ أبواب السواك ب ١ ح ١٢، ١٤، ٢٧.

٧- الخصال: ٢٧١ ح ١١، الفقيه ١: ٣٣ ح ١١٧ بتفاوت، البحار ٨٠: ٣٤٥ ح ٢٩، الوسائل ١: ٣٥٠ أبواب السواك ب ١ ح ٢٣.



و فى الحديث: «إِنَّ الْعَشْرَةَ مِنَ الْعَشْرِ: الْمَشَى، وَ الرُّكُوبُ، وَ الْارْتِمَاسُ فِى الْمَاءِ، وَ النَّظَرُ إِلَى الْخَضْرَاءِ، وَ الْأَكْلُ وَ الشَّرْبُ، وَ النَّظَرُ إِلَى الْمَرْأَةِ الْحَسَنَاءِ، وَ الْجَمَاعِ، وَ السُّوَاكِ، وَ مُحَادَثَةُ الرِّجَالِ» (١) و زید فى بعض الأخبار: «غسل الرأس بالخطمي» (٢).

و إِنَّ جبرئیل نزل على النبىِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سلم بالسواك و الخلال و الحجامة (٣).

و إِنَّ أربعاً من سنن المرسلين: العطر و السواك و النساء و الحناء (٤). و إِنَّ ثلاثه يزدن فى الحفظ و يذهبن بالبلغم: اللبان و لعله الكندر و المسواك، و قراءه القرآن (٥).

و يستحب الدعاء عنده بأن يقول: «اللهم ارزقنى حلاوه نعمتك، و أذقنى برد روحك، و أطلق لسانى بمناجاتك، و قرّبنى منك مجلساً، و ارفع ذكرى فى الأوّلين اللهم يا خير من سُئِلَ و أجود من أعطى، حوّلنا ممّا تكره إلى ما تحبّ و ترضى، و إن كانت القلوب قاسيه، و إن كانت الأعين جامده، و إن كنّا أولى بالعذاب، فأنت أولى بالمغفرة، اللهم أحينى فى عافيه، و أمتنى فى عافيه» (٦).

و يكره الاستياك فى الخلاء؛ لأنّه يورث البخر، و هو خبائه رائحه الفم، و فى الحمام، لأنّه يورث وباء الأسنان، و السنّه فيه طولاً لا عرضاً (٧).

و الظاهر رجحان فعله قبل غسل الكفين، و فيما بعد أقلّ رجحاناً على اختلاف مراتبه، و تختلف مراتب ما قصد به الغايات باختلاف مراتبها، و ليس جزء من الوضوء، و الخبر مؤوّل (٨).

و منها: تنظيف محالّ الوضوء قبل الأخذ فيه.

١- الخصال: ٤٤٣، و فيه: النشوه فى عشره، الوسائل ١: ٣٥٠ أبواب السواك ب ١ ح ٢٤ و فيه: النشره.

٢- الخصال ٢: ٤٤٣ ح ٣٨، الوسائل ١: ٣٥٠ أبواب السواك ب ١ ح ٢٤.

٣- الكافى ٦: ٣٧٦ ح ٢، الفقيه ١: ٣٢ ح ١٠٩، المحاسن: ٥٥٨ ح ٩٢٥، الوسائل ١: ٣٤٦ أبواب السواك ب ١ ح ٦.

٤- الفقيه ١: ٥٢ ح ١١١، الخصال: ٢٤٢ ح ٩٣، الوسائل ١: ٣٤٩ أبواب السواك ب ١ ح ١٨، و فيه: التعطّر.

٥- الفقيه ٤: ٢٦٤، الخصال: ١٢٦ ح ١٢٢، الوسائل ١: ٣٤٨ أبواب السواك ب ١ ح ١٧، و فيه: السواك.

٦- البحار ٨٠: ٣٤٤ ح ٢٧.

٧- و فى «ح»: أن يوضع طوله على العرض، دون الأقسام الأخر.

٨- انظر الفقيه ١: ٣٢ ح ١١٤، الوسائل ١: ٣٥٤ أبواب السواك ب ٣ ح ٣.

و منها: الابتداء بالاسم المعظم، مفرداً أو مركباً، مقتيداً أو لا. و القول بالاكْتفاء بمطلق الأسماء و الصفات الإلهية لا يخلو من وجه، و إن كان الفضل متفاوتاً، و تمام الفضل بالإتيان بالبسملة تامه.

و يتحقق الاستحباب بمقارنه إدخال الماء الإناء أو وضع الماء فيها، أو غسل الكفين، أو المضمضه أو الاستنشاق، قبلاً أو بعداً، أو مقارناً، أو ابتداء غسل الوجه، (و يعطى من الأجر بمقدار ما قارنه منها و فى كونها من آداب الماء احتراماً له أو الطهاره أو كليهما مع التداخل أو مطلقاً وجوه) (١). و كلّ مقدّم مقدّم فى الفضل.

و يعتبر عدم الفصل الطويل (و فى الاكْتفاء فى أمثال هذا المقام بما قصد لها القرآن أو الإتيان لغايه أخرى وجه) (٢).

و منها: أن يكون خائفاً و جللاً خاشعاً ذليلاً قبل الشروع فيه، و حال التشاغل به، كما روى عن سيّد الساجدين عليه السلام أنه كان يصفّر لونه و يتغيّر حاله عند الوضوء (٣).

و منها: غسل الكفين مبتدئاً من مفصل الزندين (مع الاستغراق، فلو نقص نقصت السنّه فى وجهه، و هل هو من آداب الماء فيتوجه الفرق بين القليل كماء الإناء و غيره، و قد يتسرّى إلى مطلق الوضع أو الطهاره أو كليهما وجوه، و الأقوى اعتبار التداخل حينئذٍ صاحب الأكفّ يغسل الجميع، من غير فرق بين معلوم الزيادة و غيره) (٤) مرّه من النوم. و يقوى لحوق ما يشبهه ممّا يزيل العقل من سكر أو إغماء و نحوهما به و البول، و القول بالمرّتين فيه كالغائط قوى.

و من الغائط مرّتين، و لوضوء الجنابه لو قلنا به يحتمل الثلاث كالغسل للغسل، و الثنتين و الواحده فى مسأله الأحداث الكبيره يحتمل ذلك.

و الظاهر تداخل المتجانسين، و دخول الأقلّ و المساوى فى الأكثر، و المساوى فى

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٣- مصنفات الشيخ المفيد ١١: ١٤٢ من الجزء الثانى، البحار ٨٠: ٣٤٧ ح ٣٣. البحار ٤٦: ٥٥ ح ٤. و فيه «إذا حضر الصلاه. اصفرّ لونه».

٤- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

المختلفين.

و يحتمل التعدّد هنا، فمع اجتماع البول و الغائط أو النوم لا يكتفى بالاثنتين، بل لا بدّ من الثلاث أو الأربع، و إذا اجتمع الثلاثة مع الجنابه كان سبع أو ثمان، و على التداخل يعود إلى النقصان، و عليه العمل.

و إذا قصر الماء عن الإتمام أتى بالممكن، و مع الاختيار ينتقض (١) الأخير على الأقوى.

و الأحوط الاقتصار في عمل السنّه على خصوص الثلاثة (دون باقى الأحداث من صغيريات أو كبيريات) (٢).

و لو تجدد حدث بعد إتمام عمل الأوّل عمل للجديد مستقلاً، و لو تجدد في الأثناء أعاد الأوّل و تداخل في محلّ التداخل، و إلا أتمّ و كرّر، و احتمال التداخل في مقامه مع الحدوث في الأثناء لا يخلو من وجه، و الأوجه خلافه، نعم لا بُعد في دخول الأقلّ في تتمّه الأكثر.

و لو كان مقطوع البعض أو لم يتمكّن إلا من البعض اقتصر عليه، و لو تعذّر الكلّ ارتفع الحكم.

و غسله الكفّين من الخبث لا تحسب من العدد، و احتمال الاحتساب و لا سيّما (٣) مع الغسل بالماء المعصوم لا يخلو من وجه.

و أمّا غسل القذارات مع الطهاره فتحسب و الظاهر الاحتساب في جميع الأقسام على القول بأنّه من آداب الماء، و التفصيل بناءً على أنّه من آداب الطهاره.

و يقوى اعتبار التيه فيه على الأخير، و على الأوّل يقوى العدم، و القول برجحان تقديم اليمين عملًا بالعموم، و بترجيحه مع الدوران وجه قوئ.

و على القول بأنّ الغسل من آداب الطهاره اقتصر عليها، و لو قلنا بأنّه من آداب الماء عمّ في وجه قوى.

١- في «ح» يتبعّض.

٢- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٣- في «ح» زياده: على القول بأنّها من آداب الماء و.

و منها: المضمضه و يعتبر فيها (الماء المطلق دون باقى المائعات، و التيه على الأقوى، فلو وقعت هى أو بعض منها بدونها أُعيدت، و) (١) الدخول بالإدخال من العامل مع قدره، و الاستنابه مع العجز و الدوران بالفم بالإداره فيه، و الخروج قبل الابتلاع بالإخراج. و احتمال اشتراط (تعاقب الإدخال و الإخراج، و باقى القيود) (٢) لا- يخلو من وجه. فلو دخل بنفسه أو أدخله غيره، أو خرج بنفسه أو أخرجه غيره، أو ابتلعه من غير إخراج بعده أو مع الإخراج، أو دار بنفسه لجريانه أو بمدير غيره لم يأت بالفرد الأكمل منها، و لا يبعد الاكتفاء بمجرد الإداره.

و يستحبّ فيها التثليث بثلاث أكفّ كما قيل (٣) و اعتبار المَجّ غير خالٍ عن الوجه، و لو نقص من العدد نقص من أجره، و كذا إذا لم يستوعب باطن الفم و يجزى ثلث الواحده، و بلوغ الماء أقصى الفم.

و لو بقى فى الفم شىء من الطعام أو غيره كرر رابعه و خامسه و هكذا، حتى يزيله قاصداً للتعبّد بالإزاله لا بالعدد.

و الأولى أن يدير بقوّه، و لو قصر عن الإداره اكتفى بالإدخال، ثم الدخول، و لو فقد الماء المطلق اكتفى بالمضاف متقرباً بالإزاله لا بالعدد، و لا يبعد التقرب بالخصوصيه بماء الورد، تنزيلاً للاستياك به على ذلك، و فى اشتراط تعاقب الثلاث وجه.

و منها: الاستنشاق و يعتبر فيه الماء المطلق، و التيه، فلو أتى به أو ببعضه بدونها أُعيد. و يتحقّق بدخول الماء فى الأنف عن إدخال العامل مع قدره، و له الاستنابه مع العجز بنحو الجذب دون مجرد الإداره فيه، و الخروج بالإخراج منه.

و الأولى أن يكون بالقبض على الأنف بقوّه، لا بمجرد دفع النفس (٤) و لا- غيره، لا- بإدخال الغير و إخراجها، و لا بالابتلاع فى تحقيق الفرد الأكمل، و الاقتصاد على

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: تعاقب الصبّات.

٣- تذكره الفقهاء ١: ١٩٨، منتهى المطلب ١: ٣٠٧.

٤- فى «س»، «م»: دفع الهواء.

بعض الصفات ممكن (و فى احتمال اشتراط التعاقب فى الثلاث و باقى القيود وجه) (١).

و المرجع فيه و فى المضمضه إلى العرف (لا- لاضطراب كتب اللغه فى تفسيرهما، ففى بعض: أن المضمضه تحريك الماء فى الفم (٢)، و فى بعضها: إداره الماء فى الفم و تحريكه بالأصابع أو بقوه الفم ثم يمجه (٣) و فى بعضها: اعتبار الإلقاء من الفم (٤).

و فى الاستنشاق فى بعضها: جعل الماء بالأنف و جذبه بالنفس (٥)، و فى بعضها: الإدخال فى الأنف (٦)، و فى بعضها: إبلاغ الماء الخياشيم، و هى غضاريف فى أقصى الأنف (٧)، و فى بعضها: جعله فى الأنف و جذبه بالنفس؛ ليزول ما بالأنف من القذى إلى غير ذلك (٨).

و الحكم فيه إما بأن يؤخذ بمجموع القيود جمعاً، أو الإجمال فيؤخذ بالمتيقن، أو يبنى على التعارض، و الطرح، أو على الأقل، أو يعمل بالجميع فيتخير، و الأقوى أن اللغه تشير إلى العرف فلا معارضه (٩).

و ينبغى أن يكون مثلثاً بثلاث أكف، و لا بأس بالتثليث بالواحد، و إذا تعدر التثليث فيه أو فى المضمضه اقتصر على الممكن.

(و لو نقص مختاراً أو لا، نقص الأجر، و يحتمل التمام مع العجز عن الإتمام) (١٠).

و لو بقى فى أنفه قدر كثر إلى أن يرفع القدر متقرباً بالزائد لرفع القدر لا بالتكثير. و مقطوع الأنف من الأصل، و فاقد الماء زائداً على الفرض يسقط حكمهما، و لو بقى شىء من أعلى الأنف أتى بعمله. و الأقوى فى النظر استحباب الإتيان بالميسور إذا

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- الصحاح ٣: ١١٠٦.

٣- مجمع البحرين ٤: ٢٣٠.

٤- لسان العرب ٧: ٢٣٤.

٥- مجمع البحرين ٥: ٢٣٨.

٦- الصحاح ٤: ١٥٥٨.

٧- النهايه لابن الأثير ٥: ٥٩، مجمع البحرين ٥: ٢٣٨.

٨- المصباح المنير ٢: ٦٠٦، مجمع البحرين ٥: ٢٣٨.

٩- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

١٠- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

تعدّرت بعض الأمور (و يحتمل حصول الأجر على نسبة العمل لو خصّ أحد الطرفين و استنشاق في أحد المنخرين و لو مختاراً) (١).

و تستحبّ المبالغة في المضمضه و الاستنشاق، و لو عمل بالمضاف متقرباً برفع القدر دون العدد فلا بأس.

و غسل الكفّين و المضمضه و الاستنشاق سنن مستقلّة، فيجوز الإتيان بإحداها دون الأخرى.

(و له الإتيان بما شاء من الصور السبع، و يتقدّر الأجر بمقدارها، و قد يجعل للضمّ أجراً آخر، فيكون بين الواحد و الاثنين و الأربعة، و نحوها جميع السنن الداخلة في العبادات و الخارجة في أنّ الظاهر منها عدم اشتراط الضمّ عملاً بظاهر الإطلاق) (٢).

و لو دار الأمر بينها قدّمت المضمضه و الاستنشاق على غسل الكفّين، و المضمضه على الاستنشاق (في وجهه، و لا يلزم الترتيب بينها، إلا- أنّ تقديم الغسل على المضمضه، و هي على الاستنشاق أفضل، و أجزاء غسل الكفّين و المضمضه و الاستنشاق و البسمله في جميع الطهارات غير بعيد.

و يقوى اعتبار طهاره الماء في الأخيرين، و الحكم مقطوع به في الأوّل، و عدم الخلل من جهه المكان و غيره على نحو ما في أفعال الوضوء، و في غسل الكفّين كلام.

و لو شكّ في العدد و الظنّ و الوهم منه و لم يكن كثير الشكّ بنى على الأقلّ.

و لو أتى بغسله ممّا فيه غسّلتان أو أكثر ثمّ أحدث بما فيه أقلّ احتمل العود من رأس، و الاكتفاء بالإتمام.

و في إفساد الحدث ما سبقه من السنن من غسل كفّين و مضمضه و استنشاق و جهان، و لعلّ القول به لا سيّما في غسل الكفّين أقوى) (٣).

و منها: تشبيه الغسلات في الأعضاء المغسولة؛ لأنّ الواحده مجزئه قطعاً، و التثليث بدعه ضروره من المذهب.

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٣- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

و لا تكون الغسله ثانيه حتى تكون الأولى تامه، فلو أتى من النواقص بألف لم يحرز غسله إلا بعد (حصول التامه) (١). و لا تكون الثالثه ثالثه إلا بعد تمام الثنتين. و إنما تفسد الغسله بقصد التثليث قبل التمام من جهه فوات التيه. و الصبّات و إن بلغت ألفاً لا تحصل بها غسله إلا بعد التمام (٢).

و الرمستان للعضو كلّه غسلتان، و لو رمس بعضاً بعد بعض فلا تحتسب غسله إلا بعد تمامها و يحصل التعدد بالمختلفين رمساً و صبّاً، و بالمبعضين و المختلفين.

و لو قصد بالإدخال واحده و بالإخراج أخرى احتسبتا ثنتين، و لو جمع بينهما فى بعض و خصّ أحدهما بأحدهما كمل الناقص بعد الإخراج و الأحوط أن ينوى بأحدهما فقط (٣).

و لو حرّكها بالماء مرّه بقصد الغسله و مرّتين بقصد الغسلتين جاز كما لو كانت واحده بالصبّ و الأخرى بالرمس.

و احتساب الدفعات و الجريات غسلات، بعيد عن العرف؛ لأنها من عمل الماء.

و لو ظهر نقص فى الغسله الأولى و قد أتمّ الثانيه أمكن الاجتراء بها، و لو ظهر نقصها فى أثناء الثانيه أغنى الإتمام بقصد الأولى و تكون واحده.

و لو قصد بالصبّات المتعدده غسله واحده، فظهر فى بعض ما تكثررت عليه خلل فى صبّه السابقه لرفع الخبث بها أو غير ذلك أجزاء اللاحقه.

و لو أتى بالثالثه منويّه الضمّ فى ابتداء الوضوء فسد، و لو نواها فيه حتى بلغ محلّها و لم يأت بها فسد الوضوء أيضاً، و لو نواها مع البعض بطل، و صحّ غيره إن لم ينتفِ شرط، و لو نويت منفرده بطلت، و صحّ الوضوء على الأصحّ.

و يحتمل تحصيل الأجر بغسل بعض العضو مع تعذّر المتّم، و مع بقاء تيسره يضعف الاحتمال.

١- بدل ما بين القوسين فى «ح»: الشمول

٢- فى «ح»: الاستيفاء.

٣- فى «ح» زياده: أو كليهما احتياطاً.

و لا- تكرار في المسح، و لو كثر بقصد السنّه أبداع، و إن أدخله في تيه الوضوء أو المسح أبطل، و مع الانفراد يقوى صحّه الماضي، و بطريق الاحتياط دون الوسواس لا بأس به.

و يشترط فيها ما يشترط في الغسله، و يجزئ بقاء ما فيها في الموالاه، و لو أتى بها بزعم أنّها ثانيه فظهرت واحده أمكن الاكتفاء بها عن الفرض، و إضافه ثانيه السنه إليها. و لو شكّ في كونها أولى أو ثانيه و لم يكن كثير الشكّ بنى على أنّها أولى و عمل عليها.

و منها: بداه الرجل بل مطلق الذكر بظاهر الذراع، و المرأه بل مطلق الأنثى بباطنها، و كأنه لأنه محلّ قوّته، و محلّ زينتها؛ لاختلاف الشرف باختلاف ما يراد منهما.

و يحتمل أنّ الظاهر (١) أولى فيهما و ترك في النساء، لأنّ التنبيه للرؤيه في ثانی الفعل، و الباطن أخرى بالستر بالصّب أو بالغسله الأولى أو ببعضه أو ببعضها، و جوه في الخبر (٢) و (٣) و رجحان الكلّ أقوى في النظر و لو جمع بين بعض السنّه و غيرها.

و في الرمس دفعه تفوت السنّه، و احتمال اعتبار القصد مطلقاً أو مع اختلاف السطوح بعيد، و لعله سرّ عدم ذكره في أخبار البيان، و لو عمله في يدٍ دون أخرى تبعضت السنّه، و لو دار الأمر بينهما قدّمت يمانها.

و الأقوى السقوط في الخنثى المشكل و الممسوح، و احتمال استحباب الجمع بين العملين بعيد في البين، و لو بدأ ببعض الظهر مع قدره فضلاً عن العجز أو البطن قوى القول بأنّه أتى ببعض الراجح.

و منها: الدلك مع عدم توقّف وصول الماء عليه، و مع التوقّف يجب كسائر المقدمات.

و منها: المسح مقبلاً لا مدبراً في الرأس من الأعلى إلى الأسفل (و من الأسفل إلى الأعلى في القدمين).

و منها: البداه بالأعلى فيما تجوز البداه بالأسفل، كالأعلى الإضافي في الوجه و اليدين و أعلى الرأس، و يجرى نحوه في أبعاض أعضاء الغسل و التيمّم، لقوله

١- في «ح»: الظهر.

٢- التهذيب ١: ٧٦ ح ١٩٣، الفقيه ١: ٣٠ ح ١٠٠، الوسائل ١: ٣٢٨ أبواب الوضوء باب ٤٠ ح ١ و ٢.

٣- و في «ح» زياده: لأنّ المذكور فيه مطلق البدئه بالوضوء.



عليه السلام في الاحتجاج على استحباب البدأ باليافوخ: «ابدأ بما بدأ الله» (١) بناءً على إرادته البدأ بالخلق، و أنّ الأعلى متقدّم فيه.

و منها: تقديم شنّ الماء، أى تفريقه حين الصبّ.

و منها: تقديم الأخذ من بلل اللحية على غيره مع الجفاف.

و منها: مسح القفا بعد تمام الوضوء بكفّ من ماء ليكون بذلك فكاك رقبتة من النار، و حمل ما دلّ عليه على التقية أولى (٢)، و فى القدمين من أطراف الأصابع إلى الكعبين.

و منها: مسح تمام ظهر القدمين.

و منها: المسح بمجموع باطن الكفّين.

و منها: مسح الرأس بمقدار عرض ثلاثه أصابع منضّمات و ينقص الأجر بالثلاثة بمقدار النقص فيها، و غير المستوى يرجع إلى المستوى فيها، و يلحظ كلّ ما يناسبه.

و منها: غسل الوجه باليد الواحدة، و أن يكون باليد اليمنى.

و منها: تخصيص الناصيه و هى ما أحاطت بها التزعتان بالمشح.

و منها: فتح العيون حال الوضوء.

و منها: إشراب العيون ماء غسل الوجه.

و منها: صفق الوجه بالماء من غير إغراق.

و منها: التعمّق فى الوضوء فى الجملة جمعاً بين القول و الفعل (٣).

و منها: تخليل الأصابع.

و منها: تخليل الأظفار من غير بلوغ حدّ الوسواس.

و منها: الوضوء بالماء البارد.

و منها: الإسباغ بإجراء الماء مع الغلبه، لا كمسح الدهن.

و منها: تقديم مسح القدم الأيمن.

---

١- الكافي ٣: ٣٤ ح ٥، الفقيه ١: ٤٥ ح ٨٩، الوسائل ١: ٣١٥ أبواب الوضوء ب ٣٤ ح ١.

٢- جميع ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٣- في «س» و «م»: التعميق في تحمله في الوضوء.

و منها: المتابعه بين الأعضاء و بين أعضائها.

و منها: تحليل الشعر الخفيف دون الكثيف و قيل باستحبابه فى الكثيف أيضاً (١).

و منها: كون ماء الوضوء لواجباته و سننه و الظاهر خروج ماء الاستنجاء منه مدّاً من غير زياده و لا نقص، و لو نقص أو زاد على الواجب شيئاً أتى ببعض السنّه على الأقوى.

و لو زاد على المدّ أتى بالسنّه فى المقدار، و خالف فى الزيادة، و تحتل المخالفه فى الأصل مع الإدخال فى التيه.

و لو طالت أو غلظت أعضاؤه أو قصرت أو ضعفت زاد أو نقص بالنسبه إلى مستوى الخلقه.

و لو أريق من المقدّر أضيف إليه ما يتممه. و ينبغى القسمة على النسبه بين الأعضاء. و مقطوع بعض الأعضاء ينقص بقدره، و زائدها يزيد بقدرها، فمن كان له أربع أيدى و وجهان سنّ له مدّان، و الظاهر أن التبعض فى جميع الأفعال القابله له يقتضى تبعض الأجر.

و منها: قراءه «إنا أنزلناه» أوّلاً أو آخراً أو وسطاً، ليخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمّه، و يقوى أنّ الجمع أجمع للأجر.

و منها: قراءه آيه الكرسي بعده، و الأولى أن يكون إلى خالدون؛ ليعطى ثواب أربعين عاماً، و يرفع له أربعون درجه، و يزوّج أربعون حوراء.

و منها: أن يقول بعد الفراغ: الحمد لله ربّ العالمين.

و منها: المحافظه على الأذكار و الدعوات الموضّفه فيه، فعن أبى جعفر عليه السلام: «إذا وضعت يدك فى الإناء فقل: بسم الله و بالله اللهم اجعلنى من التّوابين و اجعلنى من المتطهّرين. و إذا فرغت فقل: الحمد لله ربّ العالمين» (٢).

(و عنه عليه السلام: «إذا توضّأت فقل: أشهد أن لا إله إلا الله، اللهم اجعلنى من

١- تذكره الفقهاء ١: ١٥٥.

٢- التهذيب ١: ٧٦ ح ١٩٢، الوسائل ١: ٢٩٨ أبواب الوضوء ب ٢٦ ح ٢.

التَّوَابِينَ، و اجعلنى من المتطهرين، و الحمد لله رب العالمين» (١) و ما ورد من أمثال ذلك كثير.

و الأولى المحافظه على ما روى عن ابن الحنفية عن أمير المؤمنين عليه السلام من أنه كفى الإناء فقال: «بسم الله و بالله، و الحمد لله الذى جعل الماء طهوراً، و لم يجعله نجساً» (٢).

ثم تمضمض فقال: «اللهم لئنى حجتي يوم ألقاك، و أطلق لسانى بذكرك».

ثم استنشق فقال: «اللهم لا تحرّم على ریح الجنّه، و اجعلنى ممّن يشمّ ريحها و روحها و طيبها» ثم غسل وجهه فقال: «اللهم بيّض وجهى يوم تسود فيه الوجوه، و لا تسود وجهى يوم تبيّض فيه الوجوه».

ثم غسل يده اليمنى، فقال: «اللهم أعطنى كتابى يمينى و الخلد فى الجنان يسارى و حاسبنى حساباً يسيراً» ثم غسل يده اليسرى فقال: «اللهم لا تعطنى كتابى بشمالى، و لا من وراء ظهري، و لا تجعلها مغلوله إلى عنقى، و أعوذ بك من مقطّعات النيران».

ثم مسح رأسه فقال: «اللهم غشنى برحمتك و بركاتك».

ثم مسح رجليه فقال: «اللهم ثبت قدمى على الصراط يوم تزلّ فيه الأقدام، و اجعل سعياً فيما يرضيك عنى».

ثم رفع رأسه فقال: «يا محمد من توفياً مثل وضوئى هذا و قال مثل قولى هذا، خلق الله له من كلّ قطره ملكاً يقُدّسه، و يسبّحه و يكبره (٣)، فيكتب الله له ثواب ذلك إلى يوم القيامة» (٤) و (٥).

١- التهذيب ١: ١٦ ح ١، الوسائل ١: ٢٩٨ أبواب الوضوء ب ٢٦ ح ١.

٢- فى «ح» زياده: و قد يستفاد منه على إرادته معنى المطهر أنّ كلّ نجس عيناً أو متنجس لا- يُطهر، و يجرى فى لفظ النجس الإتيان بأحد الصيغ الأربع، و كذا فى احتمالات ألفاظ السنن فى عوارض الهيئات من الحركات و السكنات مثلاً. و إنّ قصد إحدى معانى المحتملات مجز.

٣- فى «ح» زياده: مبنى على الحقيقة أو إرادته البدل.

٤- الفقيه ١: ٢٦ ح ٨٤، التهذيب ١: ٥٣ ح ١٥٣، الوسائل ١: ٢٨٢ أبواب الوضوء ب ١٦ ح ١.

٥- فى «ح» زياده: ثم إن دخل الصفا و الإخلاص فى وجه الشبه اختص بالمقرّبين.

و يحتمل قوله عليه السلام الاكتفاء في القدمين بدعاء واحد، و التكرار مرتين، و فيه الحزم، و تحصيل الجزم، غير أنه على الفرض الأول ينبغي إفراد القدم، و على الثاني تثنيته، و ما في الخبر من قول محمّد «كفى الإناء فقال» يعطى، أنّ الدعاء بعد الفعل، و الظاهر بعد التأمل جوازه قبل و بعد و فى البين، كما يعطيه إطلاق «من فعل و قال» و ربما ظهر من إجرائها على نحو البسمله تقدّم القول على الفعل.

و قد يقال: بأن تبعض الأقوال القابلة له يبعض الأجر، و أنه يؤجر على الإتيان بالمعاني بألفاظ أخر، لا سيما مع العجز فى جميع الأقوال المأثوره، كما ينبى عنه اعتبار التراجع.

### المقام التاسع: فيما يكره فيه

و هو أمور:

منها: الاستعانه و قبول الإعانه و تتضاعف الكراهه بزياده القرب إلى الفعل، و شدّه التأثير و تضعف بخلافهما، و تشتدّ بشدّه الطلب، و يضعف بضعفه، و كذا بكثرة الإعانه و قلّتها و بقوّه المُعان و ضعفه و كذا باستحقاق المستعين الإعانه على المعين و عدمه و تحصل بوجوه:

أولها: و هو أشدّها الصبّ على عضوه، و هو يتولّى الإجراء (أو بالعكس مع استناد العمل إلى الأصيل) (١).

ثانيها: الصبّ فى كفّه أو فى غيره ممّا يياشر به الغسل.

ثالثها: فى الكفّ الذى يدار منه إلى الكفّ الأخر.

رابعها: الإعانه على رفع الكفّ الغاسله أو الماسحه أو ترطيب الأعضاء أو رفع الحاجب أو رفع الثياب.

خامسها: تقويه الغاسل و الماسح من دون أن ينسب الفعل إلى غيره أو إلى المجموع.

سادسها: باقى ضرور الاستعانه، و تختلف كراهتها شدّه و ضعفاً باختلاف القرب إلى الفعل و البعد عنه إلى غير ذلك ممّا مرّ و فى تسريه الكراهه إلى المُعين بحث. و متى

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

أُسند الفعل إلى الغير فقط مستقلاً أو أُسند إلى المجموع دون الجميع بطل.

و المعدّات البعيده لا كراهه فيها، فلا كراهه في إباحه، أو دلالة، أو تخلية، أو عمل إله، أو وضع في إنيه، أو حملها قبل التشاغل، و نحو ذلك.

و منها: الوضوء في المسجد من البول و الغائط (مع وجود تمام البدن أو بعضه أو بعض الأعضاء موضّئه أو لا فيه، و إن لم يكن الوضوء فيه. و أولى منه غسل الأحداث التي لا تقتضى المكث (١) بحرمة) (٢).

و منها: الوضوء فيه من حدث لم يكن فيه (مع حصول الأعضاء فيه و بدونه في المقامين، و تشتدّ الكراهه بإتمام العمل، و تضعف معه إذا قلّ، و تشتدّ فيما كان أفضل. و تمشيّه الحكم إلى قباب المعصومين عليه المعوّل، و إلى كلّ مكان شريف ممّا يحتمل.

و منها: تأخير الوضوء إلى دخول وقت الصلاة؛ لاقتضائه عدم توقيرها) (٣).

و منها: التمندل، و يقوى أنّه من باب ترك السنّه، لا فعل المكروه، و عن الصادق عليه السلام: «من توضّأ و تمندل كان له حسنه، و من توضّأ و لم يتمندل كتب له ثلاثون حسنه»؛ (٤).

و منها: زياده التعمّق في الوضوء، لورود النهي عنه، و يحرم إذا بلغ حدّ الوسواس.

و منها: شدّه صفق الوجه بالماء.

و منها: استبطان الشعر، كثيفاً أو خفيفاً إلا للاحتياط في استغراق البشره الخارجه.

و منها: استعمال الماء المحترم، كماه زمزم لا بقصد الاستشفاء فيستحبّ، و لا بقصد الإهانه فيحرم، و ربما بعث على الكفر.

و منها: صبّ ماء الوضوء في الكنيف أو التوضؤ فيه، و لإلحاق باقي النجاسات و القذارات وجهه.

و منها: استعمال الماء الآجن الذي أفسده طول مكثه أو مطلق القذر.

١- و في نسخه بدل الحجريّه زياده: أو لا.

٢- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٣- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٤- الكافي ٣: ٧٠٠ ح ٤، الفقيه ١: ٥٠ ح ١٠٥، الوسائل ١: ٣٣٤ أبواب الوضوء ب ٤٦ ح ٥.

و منها: استعمال الماء الممزوج بالمضاف أو التراب حتّى يتوهّم فيه الخروج عن الإطلاق (١).

و منها: استعمال الماء المستعمل فى غسل الجنابه.

و منها: استعمال ما مات فيه حيّه أو عقرب أو وزغه من الماء القليل.

و منها: استعمال ماء البئر إذا وقعت فيه نجاسه و لم تغيّره، و لم ينزح منه المقدّر.

و منها: استعمال ماء فى يدٍ مُتّهم بالنجاسه.

و منها: استعمال ماء محتاج إليه لسقى نفس محترمه أضرب بها العطش، و لم تشرف على الهلاك، و إلا حرم و فسد.

و منها: استعمال الماء المشمس الذى اكتسبت حرارته من حراره الشمس و بقيت فيه، و هو من الماء القليل، ممّا لم يكن فى إنيه أو فيها، منطبعه أولاً.

و منها: استعمال سؤر مطلق ما لا يؤكل لحمه بالأصل أو بالعارض.

و منها: استعمال سؤر خصوص الجبل أو أكل الجيف، و قد يلحق مطلق الخبث و تشتدّ إذا اشتدّ و تضعف إذا ضعف.

و منها: استعمال سؤر الحائض المتّهمه، و كلّ متّهم. و قد يلحق بهما كلّ من لم يكن مأموناً و لا سيّما النفساء.

و منها: استعمال، سؤر الدجاج.

و منها: استعمال سؤر البغال و الحمير.

و منها: استعمال سؤر الفأره.

و منها: استعمال سؤر الحيه.

و منها: استعمال سؤر ولد الزنا مع الثبوت شرعاً لا بمجرد رمى الألسن، فإنّ الاحتياط عنه حينئذٍ خلاف الاحتياط.

و منها: استعمال ماء فى إنائه فيه تماثيل أو فضّه.

١- فى «ح» زياده: و منها: الردّ فى الغسل إلى جهه المرفق بعد الابتداء بالأعلى.

و منها: استعمال المياه الحارّه الكبريتيه.

و منها: استعمال ماء غساله الحمام و لا سيّما ما فى الجيّه (١)، و تقوى الكراهه بقوّه احتمال النجاسه.

و منها: استعمال ما أصابه بدن المخالف.

و منها: استعمال غساله الاستنجا و تشتدّ باشتداد القذاره.

و منها: استعمال غساله من غسله مسنونه لمتنجس تزيد على الفرض.

و منها: المسح مدبراً فى الرأس و القدمين (و ربما يقال بأفضليه جعل طول الكفّ أو عرضه على الطول دون القسمين الآخرين

(٢).

و منها: تقديم مسح القدم اليسرى على اليمنى، و أقلّ منهما كراهيه الإتيان بهما دفعه.

و منها: غسل الوجه باليسرى أو بالكفّين معاً.

### المقام العاشر: فى الأحكام،

#### إشاره

و فيها أبحاث:

**أحدها: ما لو شكّ فى حدث أو طهاره أو إباحه مثلاً**

#### إشاره

و له أقسام:

**[القسم] الأول: إذا تيّن (سبق طهاره أو إباحه أو حكم بهما شرعاً، أو علم بهما مع جهل مدركه) و ظنّ أو توهم أو شكّ فى الحدث**

[القسم] الأول: إذا تيّن (سبق طهاره أو إباحه أو حكم بهما شرعاً، أو علم بهما مع جهل مدركه) (٣) و ظنّ أو توهم أو شكّ فى

الحدث



فإنه يبني على الطهاره.

(و إذا تيقن حدثاً أو أخذه عن طريق شرعي، و شك في حدوث غيره مع تخالف مقتضاهما عدداً أو جنساً أو ظناً أو توهم بنى على الأول، و كذا الطهاره) (٤).

و إذا أقام الشارع الظن أو الشك أو الوهم مقام اليقين جرى عليه حكمه كالصادر

---

١- الجيه بالكسر: الماء المتغير، أو الموضع يجتمع فيه الماء و الركيه المنتنه، القاموس المحيط ٤: ٣١٦.

٢- ما بين القوسين أثبتناه من «ح»، و أيضاً فيه: و في تسريه حكم الكراهه إلى الوضوء و مطلق العباده ممّا سبب كراهته ناشئ منها لا من أمر خارج عنها، فيكون تركها خيراً من فعلها، لتأديته إلى ارتكاب أمر تركه أهم من فعلها، و قد تبتنى على رجحان الترك إلى بدل، أو تعلقها بالشخص، أو ترك المقارنات، أو إرادته أقلية الثواب بالنسبه إلى أصل الطبيعه.

٣- بدل ما بين القوسين في «س»، «م»: الطهاره.

٤- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

من كثير التردد، و كالأخرج من البول أو المنى قبل الاستبراء الشرعى، و الأخرج من الدم مع احتمال الحيض، مع عدم مانع يمنع عن الحكم به، فإن الإدراكات الثلاثة هنا قائمه مقام اليقين، و كما فى غير ذلك مما حصل فيه ظن من طريق شرعى.

### القسم الثانى: إذا تيقن الحدث (أو الحكم أو العلم، و شك أو ظن أو توهم) الطهاره، فالبناء على الحدث

القسم الثانى: إذا تيقن الحدث (أو الحكم أو العلم، و شك أو ظن أو توهم) (١) الطهاره، فالبناء على الحدث

ما لم يجر عليها الشارع حكم العلم، كالحكم بالطهاره لكثير التردد، أو لمضى عادته أو قضاء وصف، أو عمل بروايه، و إن كان المظنون الحيض. و الظن علم إذا كان عن طريق شرعى، كإخبارها عن حالها، أو كشهاده العدلين على الناسيه أن الأيام تجاوزت العاده فمتى ثبت الحيض لزم الوضوء للصلاه مع الغسل، و كثره الظن و الشك و الوهم يلغى اعتبارها، و يبنى على الطهاره.

و لو طرأ عليه الحال فى أثناء العمل أو بعده بنى على صحته، و فى الحكم بصحة ما بعده و صحته لو علم بقدم مأخذ الشك إشكال.

### القسم الثالث: أن يتيقنهما، و يشك فى المتأخر أو حكمهما شرعاً أو على الاختلاف من دون مثبت شرعى مع التعاقب و وحده العدد،

و كذا مع التعدد و الاتصال فى وجه قوى.

و هذا لا يخلو من حالين؛ لأنه إما أن يعلم حاله أو يحكم به بطريق شرعى فيما تقدمهما من حدث أو طهاره، فيقوم احتمال البناء على نحو ما تقدم، نظراً إلى أننا قد علمنا ثبوت المتقدم و شككنا فى ارتفاعه كلياً؛ لعدم العلم بطرود الراجع على قسميه معاً، فيحكم ببقائه استصحاباً إلى أن يعلم بطرود الضد عليهما معاً، و لأنه قد علم انتقاض الأول و لم يعلم بانتقاض الثانى.

و احتمال العمل على خلافه، نظراً إلى العلم بانتقاضه و الشك فى تجدد حكمه، فيستصحب عدمه، و لأن الأصل بقاء الضد، و عدم فصله بين المتماثلين، و لأن أصل النقص معلوم دون نقض الناقض، و الأصل عدمه.

١- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: و يشك.

و فيهما: أنّ الاستصحاب إن أُريد لحكم الجنس فلا وجه له؛ لأنّ الجنس لا انفراد له عن الفصل، و يتحد مع الشخص. و إن أُريد استصحاب حكم الشخص فظاهر البطلان. و ترجيح الآخر بترجيح التأسيس على التأكيد غير حكم (١) التأسيس؛ لأنّه من النكت البياتيّة التي لا مدخل لها في الأمور الشرعيّة.

و إمّا أن يجهل الحال فلا يعلم بحاله السابق كيف كان، و لا يثبت عنده بوجه شرعي، و فيه يتعارض الأصلان، و هو و ما تقدّمه سيان، فلا تستباح به غايه.

هذا مع جهل التاريخ فيهما، فلم يعلم السابق من اللاحق، و احتمال المقارنه و عدمها مع عدم التعيين.

أمّا لو ثبت تاريخ أحدهما بطريق شرعي و جهل تاريخ الآخر مع العلم بعدم المقارنه، أو احتمالها، قيل كان البناء على حكم المجهول؛ لأصالة تأخره عن وقت المعلوم و مع احتمال المقارنه تكون هي الأوفق بقواعد الأصول فيحكم بالبطلان قطعاً.

و فيه: أنّ أصالة التأخر إنّما قضت بالتأخير على الإطلاق، لا بالتأخر عن الأخير، و مسبوقيته به، إذ وصف السبق حادث، و الأصل عدمه، فيرجع ذلك إلى الأصول المثبتة، و هي منفيّة، فأصالة عدم الاستباحه، و بقاء شغل الذمّه سالمان من المعارض، و لذلك أطلق الحكم فحول العلماء في مسأله الجمعيتين، و مسأله من اشتبه موتهم في التقدّم و غيرها، و في مسأله عقد الوكيلين و غيرها، أو المشتبهين في سبق الكمال على العقد و تأخره، و لم يفصلوا بين علم التاريخ في أحدهما و عدمه.

و الظاهر تخصيص هذه المسائل بغير كثير الظنّ أو الشكّ أو الوهم، و يبنى هو على الصحّه، و تخصيص البناء على حكم الحدث بما إذا لم يدخل في العمل المشروط أتمّه أو لم يتمّه بالنسبه إلى ذلك العمل هو الوجه.

و أمّا بالنسبه إلى ما يأتي من الأعمال فوجهان، و الحكم في غايه الإشكال، غير أنّ القول بالبناء على الصحّه فيما سيأتي أقرب إلى الصواب، و بناء الوجهين على فهم

المراد من قولهم عليهم السلام: «أَنَّ الشكَّ بعد الدخول في عمل آخر لا اعتبار له» (١) فهل يفهم منه البناء على الحصول مطلقاً فيسرى إلى المدخول فيه و غير المدخول فيه، أو مقتيداً فيختصّ بالمدخول فيه.

و عدم الحكم بالطهاره إنّما يقتضى عدم الحكم بثبوتها و بطلان المشروط بها، و لا يقتضى الحكم بثبوت الحدث إذا لم يكن مختصاً بالعلم محكوماً به شرعاً، فلو نذر ماءً لطهاره المحدثين أو أوصى بوصيته لهم أو نحو ذلك لم يحتسب الدفع إلى الشاك، و إن كان بحكم المحدث بالنسبه إلى الغايات، و هذا الحكم جار في جميع الطهارات الرافعه و المبيحه بالنسبه إلى جميع الأحداث.

و أمّا في طهاره الخبث كما إذا علم تطهير الثوب أو البدن أو الأرض أو غيرها و تنجيسها، و شكّ في السابق، فالحكم بالطهاره كالحكم بالحدث هناك لا ينتقض إلا في صورته واحده؛ لأنّ الطهاره هنا أصل بخلاف ما سبق.

و حكم جهل التاريخ و علمه جار فيه، و كذا احتمال ملاحظه الحال السابق و تسريته إلى ما اختلفت أحواله في موافقه الأصل و مخالفته كما فيما تكزرت جلالته، و استبرائه غير بعيد.

و لا فرق بين تعدّد الوضوءات مع الاتّصال و وحده الحدث و بين العكس و تعدّدهما و وحدتهما. و لو سبق العلم بتقدّم شىء أو تأخره ثمّ طرأ الشكّ غير متذكّر لسبب العلم بنى على علمه على إشكال. و إن ذكر سببه، و رأى أنّه غير قابل لترتب العلم فلا بناء عليه؛ لأنّ المراد بعدم نقض اليقين بالشكّ عدم النقض بالشكّ الطارى بعده بقسميه ما اقترن بسبب الاستدامه و غيره دون الطارى عليه و الظاهر عدم الفرق في شكّ الصلاه و الوضوء بين المنصوص عليه و بين غيره، لظاهر الإطلاق.

### القسم الرابع: إذا جدّد الطهاره ندباً

(أو وجوباً بالعارض و هو أقوى صحّه؛ لأنّ لزوم تعيين الوجه في الوجه على فرض اعتبار الوجه بعيد) (٢) مرّه أو مرّات فعلم

١- الوسائل ٥: ٣٤٢ أبواب الخلل الواقع في الصلاه ب ٢٧ ح ١ و ٢ و ٣.

٢- ما بين القوسين ليس «س»، «م».

الاختلاف بواحد غير الحدث، لا يدري أنها أصليته أو تجديديه، أو أتى بطهاره زعم أنها أصليته فظهرت تجديديه و علم الخلل في إحداهما. فالظاهر الحكم بصحة الطهاره، لإغناء (١) التجديديه، كما لو توضحاً بزعم التجديديه فظهرت أصليته أو بالعكس.

أمّا على القول بعدم اعتبار الوجه و الرفع و الاستباحه فى التيه فواضح، و أمّا على القول الأخر، فلأنّ التجديديه إنّما شرّعت لاحتمال بطلان الأصليته، فتكون هى الأصليته، و يكون الوجه داخلاً فى التيه، فيجتمع تيه الوجوب قيماً، و الندب غايه، و ملاحظه الحكم يغنى عن تيه الرفع كما تنبئ عنه لفظ التجديد.

نعم لو ظهر الفساد مردداً بين الحقيقيه و الصوريه قوى البطلان، بناءً على عدم اعتبار الصوريه.

### **القسم الخامس: لو توضحاً و صلى ثم أحدث و توضحاً و صلى اخرى ثم ذكر الإخلال فى إحدى الطهارتين لا على التعيين،**

فإن كان بينهما اختلاف بالكيفيه ممّا عدا كيفيه الصوت أو العدد تطهر، و أتى بصلاتين.

و إن كانتا متماثلتين أو مختلفتين بخصوص الجهر و الإخفات و عين، صلى صلاتين، و إن أطلق كان له ذلك على أصح القولين، مخيراً فى المختلفتين بالجهر و الإخفات فى الجهر و الإخفات، و أن يكتفى بصلاه واحده ينوى بها الواقع.

و من أوجب صلاتين بنى على وجوب التعيين، و بناءً على اعتبار التعيين بقول مطلق اتّحد النوع أو اختلف اتّحد الصنف أو اختلف إلا أن يفرق بين المجانس و غيره يلزم على من أخلّ بفريضه غير معينه فى يوم من أيام عمره أن يأتى منها بعدد الأيام.

و على ما اخترناه لو كان الفساد فى طهاره صلاه من يوم، أو فى غيرها من الشرائط، أو علم فساد صلاه بغير ذلك أو تركها من يوم، و كان فرضه التمام أتى بثنتين، و ثلاث، و أربع مُطلقاً لها، أو مردداً بين الثلاث على إشكال و مع لزوم الترتيب يأتى برباعيتين بينهما المغرب مع الإطلاق فى الأولى.

و لو كان فرضه القصر أتى بثنائه مُطلقاً فيها أو مردّداً كما فى السابق و ثلاثيه.

و لو كان مخيراً تخير بين الأمرين و بين أن يُطلق على إشكال.

و مع اختلاف الصلاه يختلف الحكم، و مع لزوم الترتيب يأتى بثنتين بينهما المغرب، و لو تذكر بعد الدخول كان ما عمله فى حين القبول، و لا حاجه به إلى تعيين التيه بل يجتزئ بذلك التعيين على الأقوى.

و كذا الحكم لو كان بين مقضييه و أصليه و بين فرضيه و نفلية، أو نفلية و نفلية يوميه، أو غير يوميه مع اتحاد الهيئه و الكيفيه، و الإطلاق رخصه لا عزمه فإن شاء أطلق و إن شاء عين.

### القسم السادس: ما لو صلى كلّ فريضه من الخمس بوضوء، و علم فساد طهارتين فما زاد،

أو علم الإخلال بصلاتين (منفصلتين فما زاد) (١)، لتركهما أو الإخلال بشىء يبعث على فسادهما، و لا يعلمهما بعينهما أعاد الحاضر أربعاً: صباحاً، ثم أربعاً مغرباً ثم أربعاً يُطلق فيها بين الظهرين ثم مغرباً ثم أربعاً يعينها عشاءً أو يطلق فيها على اختلاف الوجهين.

و إن علم الاتصال أو قام الاحتمال لزم الإتيان بخمس: ثنائيه، و ثلاثيه، و رباعيتين يُطلقهما أو يعينهما ظهرين قبل المغرب، و رباعيه بعده، يطلقها أو يعينها عشاءً، هذا إذا وجب الترتيب بينها؛ لأنها مقضيات.

و إن كان وقت العشاءين باقياً، و لم نقل بترتيب الأداء على القضاء أغنى الإتيان برباعيتين يطلق فى أحدهما بين فريضتين، و يعين أخرى للأخرى أو يطلق فيهما معاً قبل المغرب أو بعده، أو يوضع المغرب بينهما.

و المقصّر فى الجميع مع الترتيب يأتى بثنائيتين، أولهما عمّا عدا العشاء، ثم بثلاثيه، ثم بثنائيه يُطلقها (أو يعينها عشاءً، و مع عدمه يضع المغرب حيث شاء) (٢) و إن كان مقصراً فى البعض دون البعض و نسي الخصوصيه أطلق فى الثنائيه و الرباعيه قبل

١- بدل ما بين القوسين «س»، «م» فما زاد من غير تعين اتصال و انفصال.

٢- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: عمّا عدا الصبح.

المغرب و بعدها أو عَيْن ما بعد المغرب للعشاء.

و لو لم يكن ترتيب كفى الإطلاق في أحد المقامين، و لو عَيْن المقصور في اثنتين اختلف الحكم.

و فقه المسألة أنّ الدوران في اليوم الواحد من الثنتين فما زاد عنهما إلى الأربع، و في اليومين إلى التسعة، و في الثلاثة إلى الأربعة عشر، و هكذا فيما زاد ينقص واحده، ففي المختلفه (بالكم أو الهيئه، و المتّفقه) (١) مع لزوم الترتيب يجب التعدّد، و في غير ذلك يكفى الواحده منويًا بها ما في الواقع، و بالنسبه إلى بعض اليوم، أو الأيام، أو الملقّقه يجرى مثل ذلك.

و لو كان في مواضع التخيير تخيير في إلحاق حكمه بالقسم الأوّل أو الأخيرين، و له قصد التعيين في الجميع، و الإطلاق، و التبعض.

و لو كان في قضاء لا ترتيب فيه كقضاء التحمّل، تخيير في الإتيان بعوض الظهرين و العشاء قبل المغرب و بعده.

و لو قصد التعيين في البعض، و الإطلاق في غيره (فلو عَيْن) (٢) الظهر، لزم عليه رباعيته أُخرى قبل المغرب يُطلقها بين العصر و العشاء، أو يعينها للعشاء و رباعيته أُخرى بعد المغرب يطلقها بين العصر و العشاء يعينها للعشاء، فإن عَيْنها للعصر، فلا بدّ من رباعيته يعينها للظهر، أو يطلقها بين الظهر و العشاء، و لا بدّ من رباعيته أُخرى بعد المغرب يطلقها بين الظهر و العشاء أو يعينها للعشاء، و إذا عَيْنها للعشاء كان عليه أن يأتي برباعيتين قبل المغرب.

و قد علم من ذلك حال التقصير و التخيير، و لا مانع من الإطلاق مع الانحصار بواحد، و لو كان فساد الصلاه الواحده لفقد طهاره أو غيرها، و فساد الصلاتين في يوم واحد و اشتبه بين يومين أو بين أيام لم يختلف الحكم إلا باختلافها بالقصر و الإتمام و التخيير و التبعض، و يعلم الحال ممّا تقدّم، و لو جهل الجمع و التفريق بين الأيام زاد

١- بدل ما بين القوسين في «س»، «م»: الهيئه المعدّده و الملقّقه.

٢- بدل ما بين القوسين في «ح»: و لا ترتيب يعين.

عليه الاحتياط في هذا المقام.

و لو دار بين الأقلّ و الأكثر، بنى على الأقلّ في وجهه، و الأقوى اعتبار المظنّه في الفراغ، و الأحوط قضاء الأكثر.

و لو توضّأ خمساً لكلّ صلاه وضوء، و علم فساد واحد، أو علم فساد صلاه من الخمس بغير ذلك، فقد مرّ حكمه، و لو صلّى الخمس بثلاث طهارات، فإن علم الجمع بين الرباعيتين بطهاره (١)، صلّى أربعاً (٢) صباحاً و مغرباً و أربعاً مرّتين (٣).

و المسافر يجتزي بثنائيتين بينهما المغرب (٤)، و حكم المقصّر في البعض و المخير يظهر ممّا تحرّر.

و لا ينبغي إتعاب القلم صرف العمر في مثل هذا المقام الذي لا تعلق له بالأحكام، و إنّما يتعلّق بتدقيقات يستوى فيها العلماء و العوام.

### البحث الثاني في الشك بل مطلق التردد

ما لم ينته إلى مثبت شرعى في الوضوء بأقسامه، و يقع على أنحاء.

الأوّل: الشك في أصله، و حكمه أنّه إن شكّ و قد دخل فيما يتوقّف أو يترتب عليه، فلا اعتبار بالشك بالنسبه إلى المدخول فيه، و بعد الفراغ منه، فيه وجهان: أقواهما عدم الالتفات إلى الشك، فيسوغ الدخول به في غيره كسائر الشروط في سائر العبادات.

الثاني و الثالث: في الشك في الشطور و الشروط، و الظاهر أنّهما من قسم واحد على تأمل في القسم الأخير، سوى (٥) التيه؛ لعدم اندراجها تحت الإطلاق و ينبغي المحافظه فيها على الاحتياط، و ربما رجع إلى الأوّل.

١- في «ح» زياده: أو شكّ.

٢- في «ح»: خمساً.

٣- في «ح» زياده: قبل المغرب و أربعاً بعده.

٤- بدله في «س»، «م»: قبل المغرب و ثنائيه بعده.

٥- في «ح»: لا سيّما.



و الحكم فيهما أنه إن كان الشك (١) مع بقاء التشاغل فيه عاد على المشكوك و إن دخل في غيره من أفعال الوضوء. و إن فرغ و كان باقياً على هيئته في جلوسه أو قيامه و لم يطل الفصل عرفاً، فالحكم فيه كالسابق، و إن دخل في عمل يترتب عليه، أو كان ينبغى فعله لأجله في وجه كبعض الأوراد، أو قام من محلّه، أو تعيّر عن هيئته فلا- يلتفت إلى ظنّه ما لم يكن عن طريق شرعى فضلاً عن شكّه و وهمه بل يبني على الصحّه.

و كثير تلك الإدراكات في نفس الفعل، أو توابعه (٢) لا- يعتبر إدراكه في صحّه أو فساد، بل يبني على (٣) الصحّه في جميع الأقسام سوى قسمين: العلم بالوجود، و العلم بالعدم، فإنّه يجب فيهما السؤال و نصب العلامات، لتعرّف الأحوال، و التزام ذلك في الأقسام الأخر ضعيف الوجه عند أرباب النظر، فإن كانت الكثرة غير مخصوصه عمّ الحكم، و إن كانت مخصوصه اقتصر في الحكم على الخاص، و الكثرة يرجع فيها في غير الصلاة إلى العرف، و إن قلنا فيها باعتبار العدد، و ذو العاده يقوى في النظر عدم الالتفات إلى شكّه، مع ضبط العاده لأنّه في ذلك الحال أذكر.

و لو علم ثم شكّ مع معرفه سبب العلم فهو شاكّ، و إلا كان كالعالم (و الأقوى أنه) (٤) لا فرق لظاهر الإطلاق.

و لو شكّ فيما لو عاد إليه قام احتمال البدعه عاد؛ لأنّ الاحتياط يدفعها، كما لو شكّ في غسل العضو مع احتمال سبق الغسلتين، أو في المسح مع احتمال فعله.

و لو شكّ فعاد فبان أنه غسل ثالث لم يلحق بالماء الجديد، على إشكال.

و الفرق بين الكلّ و الجزء من خصائص الوضوء، و في غيره من الأعمال حال الأجزاء بعضها مع بعض كحال الأعمال.

١- في «ح» كذا: في شىء منها مع بقاء التشاغل فيه قبل الفراغ، أو الدخول في غيره من أفعال الوضوء أو الفراغ منه، و كان باقياً على هيئته في جلوسه، أو قيامه، و لم يطل الفصل عرفاً و عاد الفصل عرفاً على المشكوك، و إن طال الفصل أو دخل في عمل.

٢- في «ح» زياده: مع الاستمرار و عدمه، صحّه و فساداً، و وجوداً و عدماً.

٣- في «ح» زياده: الوجود و.

٤- بدل ما بين القوسين في «س»، «م»: و ربّما قيل بأنّه.

و لا- فرق في حكم الشك بين ما يكون قبل الفراغ و بعده، ما لم ينتقل إلى حال آخر، فلا فرق بين الشك في الجزء الأخير و ما قبله، و بهذا يفترق عن العبادات الأخر.

و لو شك في فعل سابق و أتى بما بعده فسد اللاحق، و إن وافق الواقع، و يعود على المشكوك، و يتم العمل ما لم يلزم إخلال بشرط، و لو شك في السابق بعد فعل اللاحق فعاد، فبان فعله لم يعد على اللاحق مع عدم اختلال شرط.

و العلم بالعلم و الظن و بالظن و الشك بالشك يرجع كل واحد إلى أصله مع الاتّحاد بالزمان، و العلم إذا تعلّق بأحدها أو بالوهم فمرجه إليها، و الوهم إذا تعلّق بغيره يرجع إلى نفسه، بخلاف ما إذا تعلّق بنفسه فإنه يرجع إلى غيره.

و الظن إذا تعلّق بالشك أو الوهم رجع إليهما، و وهم الوهم راجع إلى الظن في غيره. و بالنسبة إلى الزمان المتقدم لا يتغير شيء منها عن حاله؛ لأنّ مدخولها الإدراك دون المدرك، و التعرّض لهذه الدقيقه الجزئية ينفع بعض الوسواسية.

### البحث الثالث: في معارضة الوضوء لغيره من الطهارات

#### إشارة

و تفصيل الحال في المعارضة بين الطهارات ينحصر في مبحثين:

#### أحدهما: في المعارضة بالنسبة إلى المكلف نفسه.

و فيه مسائل:

الأولى: أن يدور أمره بين التطهير من الخبث الخالي عن العفو، و التطهير من الحدث تامين بأن يرتفعاً من رأس.

الثانية: أن يدور الأمر بينهما مبعضين، كتخفيف نجاسه متّحده أو متعدّده في البدن أو في ثوب واحد أو متعدّده بين الثياب المتعدّده، أو بين البدن و الثوب، و كرفع حدث أكبر مع بقاء حكم الأصغر كالأغسال الرافعه عدا غسل الجنابه.

الثالثة و الرابعة: بين تمام الحدث و بعض الخبث و بالعكس، و الحكم في الجميع تقديم الخبث على الحدث و فيما عدا القسم الأوّل بحث، و في الأخير إنّما يتمشى حيث نقول (1)

بوجوب التخفيف فيه، و على القول به فى الخبث يتحقق (١) الاضطرار، فيرجع إلى التيمم و لوجود المندوحة لحكم الحدث دون الخبث، هذا إذا أمكن قيام التيمم مقامه.

و أما فى غيره كصلاه مندوره مثلاً أو مستأجر عليها مع اشتراط الطهاره المائيه فتقدم طهاره الحدث، و كذا فى فقد التراب و نحوه مما يتيمم به و التمكن من التيمم فى المراتب المتأخره كالتمكن منه فى الأولى.

و لو أمكنه إزاله شىء من الدم، بحيث يدخل فى العفو، قدم الحدث و التمكن من الفرض لا- يدخل فى الفرض مع احتماله حيث لا يضر بحاله و أما لو أمكنه نزع ما فيه الخبث و الصلاه عرياناً، فالخبث مقدم أيضاً.

الخامسه: أن يدور أمره بين الوضوء و الغسل مما عدا الجنابه و هنا يتعين عليه الغسل؛ لأن الوضوء مستقلاً لا يرفع حكم الأصغر مع بقاء الأكبر، بخلاف العكس، فيلزمه الغسل و التيمم بدل الوضوء.

أمّا الدوران بين الوضوء و غسل الجنابه فليس له وجه معقول (إلا على القول باستحبابه مستقلاً، و وجوبه بالالتزام و فيه ينحلّ الملزم، و يتعين الغسل للصلاه و يجرى مثل ذلك فى الدوران بين أقسام التيمم على نحو مبدلاتها إذا قصرت إذن المالك على وجه خاص، و الدوران بين الخبث و التيمم، و يجرى فيه نحو ما مرّ فى التيمم) (٢).

السادسه: أن يدور بين الأغسال بحيث لا يمكنه سوى غسل واحد، كما إذا أجاز صاحب الماء له تعيين غسل مرّد بين الأغسال، و منعه عن التداخل، فيجب عليه على الأقوى الإتيان بذلك الواحد؛ لجواز انفكاكها بعض عن بعض، فهنا يلزم ترجيح غسل الجنابه على ما عداه، لظهور الفرضيه (٣) فيه، و غسل الحيض و النفاس على غسل الاستحاضه و المسّ، و غسل الاستحاضه على غسل المسّ، و الحيض و النفاس

١- فى «س»، «م»: لحقق.

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٣- فى «س»: الفريضة.

متساويان، فيتختر بينهما على أصح الوجهين.

### المبحث الثاني: في المعارضه بين المتعددين.

و يقع ذلك في غير المختصّ فإنّه يجب على صاحبه مع الوجوب عليه، و يندب مع الندب مع عدم ما ينسخ الرجحان (١) استعماله، و لا يعارضه أحد فيه.

و يشترط (٢) في تحقّقه في المشترك أن لا- تفي حصّه أحدهم بحكمه، و لا- يحصل باذل للتميم بثمان لا- يضرّ بالحال، و لا يترتب عليه ذلّ السؤال و على فرضه لا يجب على أحدهم (٣) بذل حصّته لغيره مجاناً و لا بعوض.

نعم لو دفعه مجاناً إلى غيره و لم تكن غضاظه (٤) في قبوله، أو بعوض لا يضرّ بالحال و جب أخذه مع وفائه بمطلوبه.

و كذا يتحقّق في الماء المباح إذا لم يسبق أحدهم أصحابه في الاختصاص به.

و المعارضه تتحقّق بوجود المحدث بالأصغر و المحدث بالجنابه، و بالحيض و النفاس، و الاستحاضه و مسّ الميّت، و الميّت الذي يلزم تغسيله فينبغي حينئذٍ لطالب الرجحان حيث لا- يمكن الجمع بجمع الماء أن ينظر في الحال، فإذا اختصّ أحدهم بالطهاره المائيه بحيث لا يقوم التيمّم مقامها، كبعض الفروض السابقه كان الرجحان في تقديمه، و إلا فالأفضل ترجيح المحدث بالجنابه، ثم الوضوء (٥).

و أمّا الأغسال الأخر فإنّها إذا أمكن الجمع بينها و بين الوضوء قدّمت عليه؛ لأنّ فيها ما في الوضوء و زياده، و إلا فالوضوء الرافع أولى.

و إذا اختلفت أسباب الغسل عدا الجنابه فالحائض و النفساء متساويان، و مع

١- ما بين الحاصرتين ليس في «س»، «م».

٢- في «س»: فيشترط.

٣- في «ح»: عليه.

٤- الغضاظه: الذلّه و المنقصه، مجمع البحرين ٢: ٣١٧.

٥- و في هامش «ح» زياده: ثم الأغسال الأخر إذا أمكن الجمع إلخ.

التعارض يقترعان (١)، ثم هما مقدّمان على المستحاضه، و المستحاضه على الماسّ، و الماسّ على الميّت؛ لأنّ تكليف الأحياء بأعمالهم مقدّم على تكليفهم بغيرهم.

و المستحاضه بأقسامها فى مرتبه واحده إلاّ أنّه يحتمل تقديم ذات كبرى الاستحاضه على ذات الوسطى، و ذات الوسطى على ذات القليله.

و يجرى مثله فى تعارض الأخبار أشدها و أضعفها، و قليلها و كثيرها، و بدّيها و ثويّها، و كذا شعارها و دثارها (٢) فى وجه؛ و هذا كلّه بحسب الحقائق.

و قد ينقلب الرجحان، كما إذا كان المرجوح مع أحد الوالدين، أو الزوجين، أو الأرحام، أو الجيران أو الأصدقاء أو الأنبياء، أو الأوصياء أو العلماء أو صاحب نعمه، أو سابقاً بالالتماس، إلى غير ذلك، فيتعيّن.

و يحتمل وجوب تقديم الأنبياء و الأئمه عليهم السلام مطلقاً، و ربما يقال بتقديمهم على المالك أيضاً. و ينبغى ملاحظه الميزان فى تحقيق أسباب الرجحان بين أصل الذوات، ثم بين الخصوصيات، ثم آحادهما بعض مع بعض بالنسبه إلى كلّ صنف صنف، كالجنب المتعدّد و الأموات المتعددين، و هكذا.

و لو ترتّب الورود بحيث لا- يثمر اختصاصاً قوى رجحان تقديم السابق فيه مع المساواه فى الرتبه، و مع الاختلاف فيها يلاحظ الميزان و مع المساواه فى القرب يبقى الراجح على رجحانه.

و يلحق بالمسأله ما إذا وجد المحدثين و ليس عندهم ثمن للماء فإنّه يريّجح بذل الثمن للراجح، و إذا دخل المرجوح، فورد الراجح كان الراجح المتقدّم إلاّ أن يشتدّ رجحان المتأخّر.

(و يجرى مثل ذلك فى التيمّم، و فى التخصيص بالراجح ممّا يتطهّر به، أو يستباح به العمل وجه قوى و يتمشى فى الموضوعات و الأغسال المسنونه.

١- بدله فى «س»، «م»: يقترع المتصفان.

٢- الشعار بالكسر: ما ولى الجسد من الثياب و الدثار: ما يتدثر به الإنسان، و هو ما يلقيه عليه من كساء أو غيره فوق الشعار، المصباح المنير: ٣١٥، ١٨٩.

و خلاصه البحث: أنّ الترجيح قد يكون لرجحان المقدّمه، أو الغايه، أو العامل، أو العمل شرفاً أو عدداً، و مع التعارض يلحظ الميزان، و يجىء البحث فى المقدّمات و الغايات من المسنونات، و يتمشى مثله فى اللباس، و المكان و باقى الشروط (١).

### البحث الرابع لو شكّ فيما يلزمه من الطهاره مع علمه باشتغال ذمّته بإحدى الطهارات الرافعه

(دائراً بين وضوءٍ و غسل جنابه، احتمال على ضعفٍ تقديم الوضوء إن أجرينا الأصل فى مختلفى الجنس لزياده فى عدد أو كيف.

و لو دار بينه و بين الأغسال الرافعه) (٢) قدّم يقين الوضوء خاصّه؛ لأنّ المتيقن نقض الطهاره الصغرى المشترك بين الجميع، و يحتمل وجوب الجمع بين الوضوء و الغسل ينوى ما فى ذمّته؛ لأنّه لا يعلم براءه الذمّه بعد يقين الشغل إلا بذلك، و لأنّه قد يلحق بالأصول المثبتة، و قد تدخل هذه المسأله و نحوها فى مسأله تيقن الحدث الشاكّ فى الطهاره.

و لو دار بين غسل الجنابه و باقى الأغسال جمع بينهما أيضاً مع احتمال تقديم غسل الجنابه على نحو ما قدّمناه، و لو كان بين غسل ممّا فيه الوضوء، و الوضوء و جب الجمع أيضاً (٣).

و لو دار بين غسل له وضوء و لم يتوضّأ له، و بين وضوء بعده غسل لم يغتسل بعده، جمع كذلك.

و لو دار بين الجنابه من حلال أو حرام و كان عرق، حكم بطهارته، و فى صوم رمضان بوحدته كفّارته.

و لو دار بين غسل الجنابه و الحيض و النفاس ليجرى فيها حكم قراءه العزائم مثلاً

١- ما بين القوسين أثبتناه من «ح».

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٣- فى «ح» زياده: و فيه وجه آخر يظهر ممّا مرّ.

و بين غيرها، حكم بغيرها، و طريق الاحتياط غير خفيّ.

و لو علم بأنّه كان محدثاً و توضّأ و اغتسل، و شكّ أنّه قصد الصورة في الوضوء أو الحقيقه، أو الغسل الرافع في الغسل أو السنّه بنى على بقاء الحدث، ما لم يدخل في غايه ترتّب على رفع الحدث.

و لو ترتّب ترتّب استحباب كما في صلاه الجنازه و نحوها، لا ترتّب فرض و إيجاب، استصحاب الحدث في وجه.

### **البحث الخامس لو قصر الماء عن إتمام الوضوء أو الغسل،**

أخذ ما اجتمع من غسل الأوّل، و أتمّ به، و يجب عليه غسل الخبث أوّلماً و إحضار إناء لجمع الماء، و لو بئمن لا يضرّ بحاله، فيجمع ماء الوضوء للغسل، أو الغسل للوضوء إذا وجبا.

و كذا ماء غسله الغير، و يجب عليه تحصيلها بئمن غير ضارّ، أو مجّاناً من غير غضاضه، و لا يجب على صاحبه بذله.

و يتسرّى الحكم إلى جميع المياه الطاهره بعد الاستعمال مستعمله في تحصيل السنّه، أو في رفع الحدث الأصغر أو غيره من أقسام الأكبر، أو غسل الخبث كماء الاستنجاء للمستعمل و غيره على الأقوى.

### **البحث السادس أنّه لا يلزم غسل الخبث قبل الدخول في الوضوء، أو الأغسال الغير الرافعه،**

و إنّما اللازم غسله عن الجزء قبل غسله، و أمّا الرافعه فلا ينبغي التأمل فيما عدا الحيض و النفاس و الجنابه في أنّ حكمها ما مرّ، و أمّا غسل الجنابه و الحيض الذي غسله و غسل الجنابه واحد، و النفاس الراجع إليه، ففيه وجهان، و الأقوى عدم اشتراط ما يزيد على غسل الجزء قبل الدخول فيه.

و أمّا غسل الميّت فلا بدّ فيه من الغسل قبل الشروع فيه، و مقتضى ذلك لحوق غسل

الجنابه به؛ للأخبار (١) الدالّة على ذلك، ولأنّ الميّت بحكم الجنب، لكن شمول المنزله لذلك والعمل على الأخبار المخالفه لظاهر المشهور المعارضه لنفي البأس عن الوقوف على المتنجس، و بظاهر الإطلاقات محلّ نظر.

و تستوى العيّيّه و الحكميّه في حدّ المنفعل من الماء، و يقوى الاكتفاء بالتداخل في القسم الثاني في غير المنفعل بعد زوال العين.

### **البحث السابع لو تمكّن من ماء يكفى لبعض الأعضاء، أو لبعض أعضائها دون بعض، لم يلزمه استعمال الماء فيها،**

ما لم يكن منتظراً للإتمام من دون فوات شرط، كالموالاه في الوضوء، و يجرى مثله في التيمّم على الأقوى، و يجرى الحكم في وضوءات السنن و أغسالها، كما يجرى في واجباتها.

و لو احتمل حصول المتمّم قوى جواز الدخول، و الأحوط خلافه.

و لعدم حصول تمام الغرض (٢) في آحاد أغسال الميّت يحتمل ذلك و أن يأتي منها بالممكن، و الأقوى السقوط مع تعذّر البدل (٣).

و أمّا في أبعاض الأغسال، فلا ينبغى الشكّ في عدم فائده الاستعمال، فيكون المرجع إلى التيمّم.

و فيما حكمته التنظيف من الأغسال و غيرها، يحتمل حصول بعض الأجر بفعل بعض ما يترتب عليه بعض حكمته من دون احتسابه بعض عباده.

### **البحث الثامن في أقسام التراكيب،**

و هي بأقسامها جائزه، سوى أنّه لا تتركّب طهاره مائه مع

١- انظر الوسائل ٢: ٦٨١ أبواب غسل الميّت ب ٢ ح ٥، و ب ٦ ح ١ و ٢.

٢- في «س»، «م»: العزم.

٣- في «ح» زياده: و هو الأقوى و يجمع بينه و بين البدل.



ترايبه لا تبعيضيه و لا كلييه، فلو كان عليه غسل غير الجنابه، و قدّر على ماء الوضوء دون الغسل، لم يجز له الوضوء ثم التيمّم بدل الغسل، لا على نحو تركب حكم آحاد الأعضاء و أبعاضها، و لا على نحو توجّها على رفع حكم حدث واحد؛ لأنّ الوضوء فى مثله ليس له استقلال فى رفع الحدث الأصغر، بخلاف الغسل، فإنّ له استقلالاً فى رفع الأكبر بخلاف العكس، إذ لا معنى لارتفاع الأصغر، و بقاء الأكبر، و لا لاستناد رفع الأصغر إلى المركّب من الرافع و المبيح من التيمّم و يبقى حينئذ حكم الأصغر مستقلاً.

فيجوز التيمّم بدل الوضوء بعد الغسل لا قبله؛ لعدم الاستباحه به مستقلاً قبله، كما أنّ الوضوء لا استقلال له مع غسل الجنابه فلا معنى لبقائها (١) مع الاستباحه و ارتفاع حكم الأصغر بالوضوء.

و إذا حدث موجب الأصغر رفع حكم إباحه الأكبر. فلو تيمّم عنها أو أحدث بالأصغر، أتى بالتيمّم عوض الغسل، و لا يجزئ بالوضوء، و لا يبدله و القول بتعدّد الجهه فى الإباحه فتبقى جهه دون اخرى هنا بعيد.

نعم لو قلنا بالرفع اختلف الحكم، فرغ الحكم حيث يكون إحدى الطهارتين من الصغرى و الكبرى مائيه مستباحاً بها، أو رافعه، و الأخرى تيمّم لا يصح من صوره الأربع إلا واحده.

و فى غسل الجنابه للمبطون و المسلوس، مع مقارنه الحدث، و الانقطاع فى أثناء الغسل لو أحدث بعد تمامه احتمال إلحاقه بالرافع، و الأقوى خلافه، و فى الجمع بين الغسل و التيمّم فى الآحاد و الأبعاض فى أغسال الميت وجه.

### **البحث التاسع فى أنّ الاستباحه بوضوء و غسل مستدام الحدث، و بالتيمّم لها حدّ مقرر فى الشرع لا يتجاوزه، بخلاف الرفع**

فإنّه لا حدّ له، فيقوى لما ذكرناه القول بأنّ التيمّم و طهاره

١- فى «ح»، زياده: إذ لا معنى لبقاء الأكبر.

مستدام الحدث من المبيح لا الرفع؛ جمعاً بين الدليلين، وإلا لم يحدّ بحدّ؛ لأنّ المعدوم لا يعود لنفسه، ولم يحصل في البين من رؤيا الماء، وارتفاع الداء حدث جديد؛ لأنّ الأحداث محدوده، ولها أسماء معدوده، وليس وجدان الماء وارتفاع الداء من جملتها، فهما مبطلان للحكم، لا مجدّدان للاسم، وبناء المسأله على مسأله عود الأعدام ممّا لا ينبغي ذكره في هذا المقام؛ لأنّ الأمور الشرعيّه لا تبنى على الدقائق الحكميّه.

### خاتمه: في الأحداث،

#### إشاره

و فيها أبحاث

### [البحث] الأوّل: في بيانها مجمله،

#### إشاره

سمّيت بذلك لحدوثها أو لإحداثها حاله تمنع من الدخول في بعض العبادات، (و تطلق على الأفعال و الانفعالات و الأعيان و الصفات عدميّة أو وجوديّة على اختلاف الوجهين، و قريب منها لفظ الطهاره.

و في بيان الحقيقي بالاشتراك اللفظي أو المعنوي أو الملق أو المجازي بحث طويل قليل الجدوى، و الظاهر أنّ الطهاره أصل لها) (١) و تسمّى أسباباً و نواقض و موجبات، لتسببها و نقضها و إيجابها و هي على ثلاثه أقسام:

### القسم الأوّل: ما يترتب عليه الوضوء فقط،

و هو الحدث الأصغر و هو ثمانية أمور:

أحدها: النوم.

ثانيها: ما يغلب على العقل من جنون و سكر و إغماء، و زياده فرح أو همّ أو غمّ أو خوف أو دهشه و نحوها.

ثالثها و رابعها و خامسها: الريح و البول و الغائط.

سادسها: الاستحاضه القليله بالنسبه إلى جميع الصلوات.

سابعها: المتوسطه بالنسبه إلى كلّ صلاه تقدّمها في ذلك اليوم صلاه تقدّمها غسل،

---

١- ما بين القوسين زياده في «ح».

و هي بالنسبة إلى المستمره من أول اليوم إلى آخره أربع صلوات من الظهر فما بعد.

ثامنها: الكثيره بالنسبه إلى كلّ صلاه لم تترتب على صلاه ذات غسل، و هي في المستمره صلاتان: العصر و العشاء.

### القسم الثاني: ما يترتب عليه الغسل فقط،

و هو الجنابه وحدها، استقلت أو انضمت إلى غيرها من الأحداث.

### القسم الثالث: ما يترتب عليه الوضوء و الغسل معاً

و هو خمسه:

أولها و ثانيها: الحيض و النفاس.

ثالثها: الاستحاضه الكبرى بالنسبه إلى كلّ صلاه لم تترتب على صلاه ذات غسل، و هي في المستمره ثلاث: الصبح و الظهر و المغرب.

رابعها: الاستحاضه الوسطى بالنسبه إلى كلّ صلاه لم يسبقها ذلك اليوم صلاه بغسل، و هي في المستمره، الصبح فقط.

خامسها: مسّ الميّت فهذه أربعة عشر صنفاً.

(و يشترط الاعتياد في حديثه الأحداث الخارجه، دون خبثتها. و في علامات البلوغ و جهان. و ضروب آحاد النوع مطلقاً، و الأنواع من الأصغر، كآحاد الأكبر، بحكم حدث واحد، بخلاف أنواع الأكبر، فإنّ الطهاره فيها عبادات مختلفه بخلاف ما تقدّم) (١).

### البحث الثاني: في بيانها مفصله،

#### اشاره

و قد تقدّم أنّ ضروب الحدث الأصغر ثمانية، و لا ينبغي التعرّض لثلاثه منها هنا، و هي الاستحاضه بأقسامها الثلاثه؛ لأنّها سيجيء بيانها بحول الله تعالى في أحكام دماء النساء فيحصر البحث في خمسه منها.

#### أولها: النوم الغالب على حاسه السمع، أو حاسه البصر،

لتلازمهما، و إذا صحّت سامعه واحده، أو باصره، أغنت عن أختها، و هما أقوى من حواس الذوق و الشمّ و اللمس، و لذلك لم يكن عليها مدار.

---

١- ما بين القوسين زياده فى «ح».

و هو حاله تعرض للإنسان من استرخاء أعضاء الدماغ، من جهة رطوبات الأبخرة المتصاعده بحيث تمنع الحواس الخمس الظاهره عن الإحساس. و الغلبه تعمّ التحقيقته الحاصله مع حصول المنظور و المسموع، و التقديرية بفرض وجودهما مع عدمهما، أو لفقد الحاستين، أو فقد إحديهما كالأعمى و الأصم (١).

و الجامع بين الصفتين (و الاثنان على حقو، مع الحكم بالوحده، يعتبر المسموع و العيون الأربع، و الظاهر الملازمه، و مع الحكم بالتعدّد يسرى الحكم إلى الأسفل على إشكال) (٢).

و المدار على مسمى النظر و السمع عرفاً.

و لا- فرق بعد تحققه بين العارض حال الاستلقاء على القفا، أو أحد الجانبين، و العارض حال الجلوس، و القيام و المشى، و الركوب مع الاجتماع، أو الانفراج (٣) أو الطول أو القصر.

و هو حدث فى نفسه، علم أو احتمال صدور حدث آخر منه، أو لا و كان حدثيه لغلبته على العقل، و ربما جعل مع القسم الاتى قسماً واحداً.

و المدار على الغلبه بالنسبه إلى الطبيعه البشريه دون ملاحظه القوه الإلهيه.

فنوم النبى صلى الله عليه و آله و سلم نوم و إن بقى إحساسه، و ربما يدخل فى التقدير بفرضه كآحاد الناس، و لا يبعد إلحاق الأئمه عليهم السلام به.

و لا- يحكم به إلا- مع اليقين أو الظن المتأخم معه، فلا عبره بالسنة و لا بسقوطه و لا بتطأطؤ رأسه أو انخفاضه (٤) أو رؤيا أشباه (٥) تشبه الأحلام، أو علو النفس، أو سكون الأعضاء، أو التكلم بالخرافات.

١- فى «ح» زياده: فى واحده أو اثنين.

٢- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٣- فى «س» «م»: الانفراج.

٤- فى «س»، «م»: انخفاض رأسه.

٥- فى «ح»: أشياء.

**ثانيها: كلما غلب على العقل**

من جنون أو سكر أو إغماء أو شدّه خوف أو مرض أو فرح أو ألم أو همّ أو غمّ أو دهشه أو نحو ذلك ممّا يغلب على العقل، فارتفاع العقل وحده من الحدث الأصغر، كما أنّ ارتفاعه مع الروح من الأكبر، و يعلم بالآثار أو بالغلبه على الحواس.

و تغنى حاستا السمع و البصر عمّا عداهما تحقيقاً أو تقديراً (١)، و لا يكفى الاحتمال، بل لا بدّ من العلم أو الظنّ المتأخّم معه.

و لو أخبره عدلان أو عدل واحد، و لو امرأه قبل الخبر، و مع التعارض بينى على الترجيح، و مع التساوى يحكم بالحدث.

و يعتبر زوال العقل، أو بطلان تصرّفه، فالمبهوت و هو الواسطه بين العاقل و المجنون، و من طرئ عليه بعض ما سبق، مع بقاء عقله و ذو العقل الناقص لا يحكم عليه بالحدث.

و هذه أحداث فى نفسها، فيحكم بنقضها، و إن علم بعدم غيرها من الأحداث.

**ثالثها: الريح الخارجه من المعده،**

لا من الهواء المجتمع فى حلقة الدبر، و علامتها إمّا التنن، أو حصول الصوت الحاصلين باقتضاء الطبيعه و مقتضى العاده.

و فاقد حاستى الشمّ و السمع يقدران، أو يتعرّفان ممّن حضر، و فى لزوم السؤال حذراً من تعطيل الحكم بدونه وجه قوى.

و قد يعلم الخروج من المعده بحصول الانتفاخ أو القراق فى المعده أو قوّه خروجه.

و على كلّ حال فالمدار على العلم، أو الظنّ المتأخّم معه، من أىّ طريق حصله، و المدار على الخروج، فلو تحرّكت من محلّها و لم تخرج فلا اعتبار لها و إن قاربت المخرج، و أن يكون من الدبر لأمن الفرج أو الذكر، و لا من جرح، مع عدم اعتياد الخروج منه (٢). إلا مع انسداد المخرج الطبيعى، أو مكثوريته و إن حصل فيها أحد الوصفين.

و لو اعتيد خروجها من غير الطبيعى كان خروجها منه كخروجها منه، سواء كان

١- فى «ح» زياده: و يقوى مراعاة الصورة فى الإغماء و نحوه فى حقّ النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم، و من حكمه كحكمه.

٢- فى «ح»: منها.

فوق المعدة أو تحتها، حتى لو اعتيد من الفم على إشكال، و لو تحركت ريح فخرجت من المخرج، و لم يعلم كونها من المعدة، فلا اعتداد بها، و لو استمرّ الریح جرى عليه حكم المسلوس و المبطون، و لو أمكنه حصره، أو مدافعته من غير ضرر بعد دخول الوقت و فقد الماء و جب، و يكره في مقام الاختيار.

### رابعها و خامسها: البول و الغائط،

فإنهما من الحدث الأصغر دون ما عداهما ممّا يخرج عن العوره ممّا عدا الدماء الثلاثة (١) على التفصيل السابق من نواه، أو حصاه، أو حيوان، أو نحوها غير ملطّخه بهما، أو دواء أو دم أو رطوبات من مذى خارج بعد الملاعبه، أو شبهها أو وذى خارج بعد البول، أو ودى خارج بعد المنى، أو قيح أو بلغم أو صفراء، أو حقه جامده أو مائه لم تتغير بما يلحقها باسم الغائط، و لا خالطها منه شيء، أو نحوها غير ممتزجه بأحدهما. و لا عبره بالشك.

و يعتبر الخروج من المعتاد في الحدثية؛ لأنّ المدار فيها على الخروج و المخرج، و ينصرف إلى المعتاد، بخلاف الخبيثه، و علامه البلوغ (٢) فإنّ مدارهما على ذات الخارج دون الخروج و المخرج.

و المخرج إن كان أصلياً كفى فيه الخروج و لو مرّه واحده، فاعتیاد غيره لا- ينفي حكمه، و إن كان معتاداً بالعارض حتى صار مخرجاً ثانياً لحقه حكم الأصلي مع انسداد الأصلي و عدمه، و مع بقاء اعتياده و عدمه، و مع خروجه من تحت المعدة أو فوقها، حتى الفم على إشكال، و إلا يكن معتاداً بالأصل و لا بالعارض فلا مدار عليه، سواء كان فوق المعدة أو تحتها، مع عدم انسداد الطبيعي.

و لو خرج أحدهما من محلّ الآخر كان تابعاً للاعتياد و عدمه.

و الظاهر أنّ الاعتیاد هنا ليس كاعتیاد الحيض (٣) يثبت بالتكرار و لو مرّه ثانيه، بل الظاهر هنا كون المدار على التكرار مراراً حتى يسمّى معتاداً عرفاً.

١- في النسخ زياده: للمستحاضه.

٢- في «ح» زياده: على نحو ما مرّ و في البناء في ذوى الحقو على المصدر أو المخرج و جهان،

٣- في «ح» زياده: و.



و لو انسَدَّ المعتاد بالأصل فخرج منه مَرَّةً كان حدثاً، و فى المعتاد بالعارض إشكال، و لا يبعد إلحاقه بالأصل، و لو انسَدَّ الطبيعى فانفتح طريق آخر عمل عليه، و لو انفتح طريقان عمل على الخروج من أيهما كان.

و لو تعددت المخارج و منها طبيعى و غيره، أو فيها معتاد بالعارض و غيره، و اشتبه الخارج لم يحكم بالحدث، و يحتمل البناء على الطبيعى؛ لأنه الأصل، و البناء على الظاهر فى الترجيح للمعتاد بالعارض فيحكم به.

و لو خرج شىء من الغائط منفرداً أو مع لحم، ثم رجع إلى الباطن من دون تَلَطُّح بشىء من الظاهر قوى القول بثبوت الحدث، و عدم وجوب طهاره الخبث. و أما لو انفتح الدبر بحيث بان الغائط فى باطنه فلا حكم له.

و لو شكَّ فى الخارج أنه من أحدهما أولاً، بنى على العدم، إلا فيما يخرج من محل البول من الذكر قبل الاستبراء.

و ليست الردة المخرجه عن الإسلام أو الإيمان بحدث (١)، فمن ارتد متطهراً ثم عاد إلى الحق بقى على حكم طهارته، و لو ارتد فى أثناء الطهاره و لو بين أفعال السنن فعاد بنى على السابق مع عدم فوات الموالاه على إشكال.

هذا إذا كان ملياً لا فطرياً إن كان رجلاً، و إن كان امرأه اتحد الحكم فيها (٢) فيهما، و الظاهر إلحاق الخنثى و الممسوح بها.

و كلما دخل فى المعده و خرج باقياً على حقيقته يبقى على حكمه السابق من مائع أو جامد، مع الخلوة عن الخليط، و إن استحال إلى الغائط أو غيره جاءه حكم ما استحال إليه.

و مدار الحكم على الخروج، فلو تحرّك من محله و لم يخرج، فلا اعتبار له و إن قارب المخرج.

و لو أدخل إصبعه مثلاً فأصاب الغائط فى باطن الدبر فإن خرج ملوثاً و لم يصب الظاهر أحدث، و غسل الملوّث من غير استنجا، و إن خرج غير ملوّث فلا حدث

١- فى «ح» زياده: و لا دوام الطهاره بعباده تستدعى نيه، بل أثره كأثر طهاره الخبث.

٢- فى «ح» زياده: و.

و لا خبث، و لا استنجا، و إن خرج ملوثاً و أصاب الظاهر جمع الثلاثه.

### البحث الثالث: فى أحكامها،

#### إشاره

و هى أمور:

#### أحدها: أنه لو علم وحده الحدث و شك فى موجبه.

فإن كان متحد الصوره (و كانت أسبابه متعدده لكنّها لم تكن مؤسّسه بل مؤكّده راجعه إلى حكم الواحد كأنواع الحدث الأصغر، و أحاد نوع من أنواع الأ-كبر، فلا-تعدّد فيه. و إن كانت مؤسّسه و لموجباتها أحكام مختلفه كأنواع الأ-كبر، و جهل التعيين، و لم يمكن استعلامه) (١) اكتفى بالواحد، و نوى ما فى الواقع، (و إن أمكن استعلامه احتمال ذلك لأنّ التنويع فى الموجب دون الموجب و ليس بعباده، على تأمل فيه) (٢).

و إن اختلفت الصوره تعدّد الموجب، إلا أن يقضى الأصل بتقديم البعض.

(و فى وجوب الجمع بين الأقسام المختلفه قوّه، على نحو الدوران بين التعدّد و الوحده، و بين العفو و خلافه فى غسل الخبث) (٣) و قد مرّ الكلام فيه.

#### ثانيها: أن رفع الأحداث بجملتها مستحبّ لنفسه،

مع قطع النظر عن الغايات، و يقوى إلحاق الاستباحه المائيه به، فإذا توقّفت عليه غايه مستحبّه أو غايات تعدّدت جهه الاستحباب بتعدّدها، و إن كانت واجبه اجتمع (٤) وصف الوجوب و الاستحباب معاً، و إن غلب عنوان الإيجاب عنوان الاستحباب.

و لا يعتبر تعيين الغايه، و تُجزى المعينه عمّا عداها، و مع اشتراط عدمه فيه، فيه ما فيه.

#### ثالثها: لو حدث فى أثناء الوضوء أو غيره ممّا يرفع الحدث

أو ما يبيح ممّا عدا المستمرّ حدث مجانس بطل ما عمل رفعاً و إباحه، و أعاد من رأس.

و الأحداث الصغريات جنس واحد، و أمّا الكبريات فكلّ صنف جنس على حده إلا أنه ربما جعل الحيض و النفاس جنساً

واحدًا، فلو حصل من أفراد ذلك الصنف في ضمن

---

- ١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».
- ٢- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».
- ٣- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».
- ٤- في «ح» زياده: أثر.

طهارته بطل المتقدّم و أعاد، و إن حصل من غيره من أصغر أو أكبر فلا يفسده سنّه كان أو فرضاً سوى غسل الجنابه فإنّه يفسده كلّ حدث من أصغر أو أكبر، مجانس أو مخالف.

و إذا أتى بها مرتّبته و جب تقديم غسل الجنابه، إذ ارتفاع حكم الأصغر مع بقاء الأ-كبر لا-وجه له كما مرّ لأنّها ترفع بعض ملزوماته، فيحكم بارتفاع لازمها كما سيجيء بعد ذلك.

**رابعها: أنّ العالم بعدم الماء أو فقد الطهورين أو تعذّر الاستعمال عقلاً أو شرعاً إلى آخر الوقت إذا كان على طهاره و لم يكن وقت وجوب الغايه داخلاً جاز له إراقه ما عنده من الماء،**

أو البعد عنه، و إهمال الأسباب الممكنه منه، و جاز له فعل الحدث أصغر كان أو أكبراً، جماعاً أو غيره، و جاز له تعمّد الوصول إلى مكان يفقد فيه الطهورين فضلاً عن خصوص الاختياري، و ما ورد ممّا ينافي ذلك محمول على الكراهه.

و إن كان بعد دخول الوقت و أمكنه استعمال الماء استعمله أو حبس الحدث إلى أن يصلّى من غير ضروره حبسه.

و لا يمنع من الجماع قبل الوقت، مع استمرار المانع و خوف الضرر من استعمال الماء، و لا يتبدّل حكمه في العمد على الأقوى، و ما ورد ممّا يدلّ على خلافه غير معمول عليه.

و تسريه الحكم إلى ما بعد الوقت فيه، فيه قوّه، و فيما عداه ممّا مرّ وجه ضعيف.

و لا عن مسّ الميت إذا خيف فساده، و توقّف تغسيله أو دفنه عليه.

**خامسها: أنّه لا يجب تنبيه النائمين، أو الغافلين بعد العلم، أو الجاهلين بالموضوع على الأحداث**

و إن أرادوا الدخول في الصلوات المفروضات أو المسنونات، إلا-في عباده ميت قد استأجر عليها الولي أو الوصي، أو التزام المولى بحمل عبده على عباده بملزم من نذر و نحوه، و نحو ذلك، فإنّه يلزمه التنبيه في باب الحدث و نحوه من الشرائط الوجوديّة.

و سوى ما يرجع إلى التعظيم كمسّ القرآن، و دخول المحترّقات في بعض المقامات في وجه قويّ.

و يجري في سائر التكاليف سوى ما يتعلّق بالأعراض و الدماء و ما يلتحق بها ممّا تعلق

غرض الشارع بسلب الوجود عنها، وإن لم يتعلّق الخطاب بها، و في الأموال بحث.

### سادسها: أنّ الغايات المرتبطة برفع الحدث أو الاستباحه يبقى حكمها ما دامت الطهاره أو الإباحه اتّصلت أفعالها أو انفصلت،

و أمّا ما يترتّب على أسباب أحر كأغسال الأفعال و وضوءاتها فيعتبر فيها الاتّصال (١) بحسب حالها إلا فيما نصّ على توسعتها (٢).

### سابعها: أنّ الحدث الأصغر سبب واحد،

و ليس لأنواعه و لا- لأحاده خصوصيه، فلا- يتعدّد بالتعدّد، و أمّا الأكبر فلا يتعدّد حكمه بتعدّد الآحاد، و لكن يتعدد بتعدّد الأصناف، و لا تنافى ذلك جواز التداخل.

### ثامنها: أنّه لا يجوز رفع الحدث الأصغر مع بقاء الأكبر،

و يجوز العكس في غير غسل الجنابه، فإنّ رفعها يستلزم رفع حكم الأصغر.

### تاسعها: أنّ مستدام الحدث يرفع حكم ما تقدّم على تأمّل فيه

و لا- يرفع حكم ما صاحب أو تأخّر، فبناؤه على الاستباحه دون الرفع. و قد يقال بالرفع فيهما إلى تمام العمل، و العدم فيهما هو المذهب، و إنّما هو إباحه محضه، و لعلّ هذا هو الأقوى.

### عاشرها: لو دار الحدث بأقسامه بين اثنين فما زاد.

كان كالدوران في التقيّه و الاجتهاد، أجرى كلّ واحد على نفسه حكم الظاهر (٣)، و لا يحكم على واحد بحكم الحدث إلا في مقام لا يتمّ الغايه إلا بطهارتهما معاً، كاتّمام أحد الاثنين بصاحبه فتفسد صلاتهما مع وجوب الجماعه كما في الجمعه، و تصحّ صلاه الإمام فقط مع عدمه، و عدم الاقتران بالتيه، و كذا معه على تأمّل، و للحكم بصحّه الصلاتين معاً وجه.

و مع زياده يقوى الجواز مطلقاً، على إشكال يترتّب على احتمال إجراء حكم مسأله المحصور.

و الائتمام بهما معاً، مع اختلاف الفرضين أو بعض الفريضه يقوى جوازه.

- ١- فى «ح» زىاده: على الصور من الأفعال المترتبّه كمالها على الوضوءات أو الأغمسال أو ما يلتحق بهما من الآداب المرتبطه ببعض الأفعال فيعتبر فيها الاتّصال.
- ٢- فى «ح» زىاده: و لا بأس بتكرار العمل المرتّب عليها مع قلّته و وحدتها.
- ٣- كذا فى النسخ، و يحتمل أنه: الطاهر.

و كذا فى الاحتساب فى عدد الجمعه و العيدين، فيحتسب الاثنان بواحد، و الثلاثة باثنين، و هكذا. و فى احتساب الواحد منهما إشكال.

و لو صلّيا مع إمام فأغمى عليه لزمهما الانفراد مع الانحصار، و لا يجوز أن يأتّم أحدهما بصاحبه.

و لو نذر أو وقف على المتطهرين أو الطائفين وجوباً أو المصلين مع البناء على ثبوت الشرعيه، و الوضع للصحيح، أو الحكم بأنه للقابل للإيراده أو الفرد الأكمل أعطى الاثنان سهماً واحداً و الثلاثة سهمين، مع عدم الطهاره مجدداً، و يشتركان على طريق الصلح الإجماعى، أو (١) يقرع بينهما على اختلاف الوجهين، و يحتمل حرمانهما حتى يتطهرا معاً، فيأخذنا سهمين، أو أحدهما فيأخذ سهماً دون الآخر، و لأخذهما السهمين حينئذ وجه.

و يمكن إعطاء كلّ منهما سهماً لصاحبه (٢) تأميراً مكرراً مع التساوى من كلّ وجه، فيحصل التشريك بالسويّه فى واحد على طريق الإجماع، و لا يكون من التردد فى التيه، و مع الاختلاف أو الاشتباه يقرع على الزائد أو يصلح (٣) بينهما جبراً.

و لا- يجوز للوصى و الوكيل احتسابهما باثنين فى النيابة، بل كلّ اثنين بواحد، و يقتسمان الأجره على نسبه قدر المستحق، و يأخذان أقلّ الأجرتين أو يقترعان للحكم بينهما أو مع المستأجر وجوه، و لا يجوز احتسابهما اثنين فى تحمّل الولاية، و هكذا.

و لو كانت جنابه من حرام لم يجز مساوره مجموع عرقيهما فيما يشترط بطهاره الخبث، و لا استجارهما معاً على كنس مسجد، أو قراءه عزائم مثلاً فى محلّ المنع مع (٤) بقائهما على حالهما، للزوم الغرر ما لم نقل بالاكْتفاء بالصوره، و لا حملهما على ذلك مجتمعين، و فى المفترقين إشكال، و يزداد الإشكال فى الأخير.

١- فى «س»، «م»: و.

٢- فى هامش الحجريه زياده: سهم الشريك.

٣- كذا فى النسخ و لعله تصحيف يصلح.

٤- بدله فى «ح»: بشرط.

و فى جواز ذلك بالنسبه إلى الواحد وجهان، من عدم الحكم بالحدث، و من الإلحاق بالمحصور، و الأول أوجه، و حكم التعدد يعلم من حكم الواحد.

و لو رأى أحدهما أثر الحدث منسياً أو غيره فى شىء مختص، ثوب أو غيره، و لم يبلغ حد القطع فلا شىء عليه، و الأحوط التجنب. و فى تسريه كثير ممّا مرّ إلى غير العبادات و إلى صورته اختلاف التقليد و الاجتهاد وجه قريب.

### حادى عشرها: حكم الاثنى على حق واحد،

الثابت تعددهما بعدم اجتماعهما على اليقظه دفعه إذا تُبها معاً، و قد يلحق جميع ما أزال العقل، و فى إلحاق السنه أو الغفله وجه ضعيف.

و هما بالنسبه إلى الحدث الواقع من المحل المشترك كما يخرج من بول أو غائط أو ريح أو من دم النساء محدثان؛ لأنّ الأقوى البناء على المخرج دون المصدر كما مرّ.

و فيما يكون تسبب فى الأعلى من نوم أو مسّ ميت بها أو سكر أو إغماء إن اختصّ بأحدهما، اختصّ بالحدث، و إن اشترك بينهما اشتركا.

ثمّ يشكل الأمر إذا تدافعا و تمانعا، أحدهما طالب للطهاره، و الآخر مانع، و قد مرّ تفصيل حكمهما.

### ثانى عشرها: إذا بان الإمام محدثاً بعد الفراغ، متعمداً عاصياً، أو لا، صحّت صلاه المأمومين،

و إن بان فى الأثناء انفردوا، أو ائتموا (١) بغيره، و لو بان عند بعض دون بعض لحق كلا حكمه، و إذا تقدّم البيان ترتّب العصيان، و الأقوى حينئذٍ البطلان.

### ثالث عشرها: أنّ الأحداث الواقعة من الصغار يتعلّق حكمها من المنع عمّا يتوقّف على رفعها،

وجوباً أو ندباً على اختلاف الوجهين بالأولياء مطلقاً، و لا خطاب يتوجه إلى غير المميّز، و أمّا المميّز فيتوجه الخطاب أيضاً إليه على الأصح، و الظاهر جرى الحكم فى المطاعم و المشارب و ما يتعلّق بعرضهم و أعراض الناس، و ما يتعلّق بالدماء و احتمال المحترّمات.



### رابع عشرها: إذا وجد في الثوب المشترك بول أو غائط أو أحد الدماء الثلاثة أو سمع صوت ريح أو شمّت رائحته،

و دار بين ما زاد على الواحد، جرى فيه حكم وجدان المنى في الثوب المشترك.

### خامس عشرها: أحكام التخلّي:

#### إشارة

و المراد ما يسمّى تخلّياً بخروج البول أو الغائط، دون غيرهما، على أيّ حال كان قائماً أو جالساً أو نائماً على نحو العادة من المخرج الطبيعي مطلقاً، أو من غيره مع الاعتياد.

فلو تقاطر البول منه، أو الغائط جالساً أو لا، لسلس أو بطن أو غيرهما، أو خرج منه حيوان أو حجر أو نحوهما ملطّخاً بالعدره أو خرج منه قليل لا- ينصرف إليه الإطلاق لقلّته، أو خرج من غير المخرج الطبيعي مطلقاً بأقسامه مع عدم الاعتياد، أو أخرجه الغير باله، أو جذب إلى الباطن قبل الانفصال عمداً أو سهواً، اختياراً أو اضطراراً فلا يسمّى متخلّياً، و اختلاف الأخبار منزّل على ذلك، و يحتمل اختلاف الحكم باختلاف القصد، و فيه مقامات:

### أولها: أنه يجب ستر العوره عن الناظر حال التخلّي كما في غيره؛

فإن العين تزنى و تلوط، و هي سهم من سهام الشيطان.

و هي في الرجل ثلاث: الدبر ظاهراً و باطناً، و الأخير أشدّ منعاً و الذكر ظاهراً و باطناً حتّى لو فصل عرضاً أو طولاً تعلق الحكم بموضع الفصل، و البيضتان يتعلّق الحكم بهما كلا أو بعضاً لو برزا أو الحبل الرابط لهما، و ما أحاط بهما و ببعضهما و ما يربطهما مع انكشافها.

و في المرأة اثنتان: الدبر و الفرج ظاهراً و باطناً، و الثاني أشدّ منعاً.

و في الخنثى المشكل أربع، و في غير المشكل يقوى ذلك، و في الممسوح من القبل فيخرج بوله من ثقب مثلاً كمقطوع الذكر و البيضتين من الأصل، واحده، و مقطوع إحداهما من أصله كالمراه له عورتان، و الممسوح ذكراً و دبراً أو يخرج أذاه من محلّ آخر لا عوره له.

و لو علمت ذكوريتها أو أنوثيتها بوجه كائناً ما كان لم يلزمه ستر شىء عن المماثل

و المحرم، و لا فى الصلاه و نحوها ممّا يجب له ستر العوره على التقدير الأوّل، و فى المشكل يجب التستّر عن النوعين.

و جميع ما بقى من العوره بعد القطع بحكم العوره، و كذا ما امتدّ منها بالجذب و إن خرج عن حدّها، دون ما امتدّ إليها و إن دخل فى حدّها.

و المقطوعه على هيئتها كالموصوله، و لو صارت قطعاً، و تغيرت هيئتها ذهب حكمها، و الأحوط إلحاقها.

و ما التحم بعد الانفصال يرجع إلى الحكم السابق، و يشترط بقاء الاسم فى المنفصل دون المتصل على الأقوى فيهما، و يشتدّ المنع فيما قرب إليها.

و لا بدّ من سترها فى الصلاه فريضةً أو نافلهً، و فى سجود السهو، و الأجزاء المنسيه، و الطواف، و صلاه الجنازه فى وجه قوى و عن كلّ ناظر مماثلها كان أو لا، محرماً كان أو لا، من الوالدين كان الناظر و المنظور أو لا. سوى الزوج و الزوجه و المالك و المملوكه مع بقاء (بضعها و ما فى حكمه فى يد مولاها، و المحلّه) (١) إذا شمل التحليل العوره، و عوره من كان عمره خمس سنين ذكراً أو أنثى، ناظراً أو منظوراً، و الأحوط الاقتصار على الثلاث فما دون (٢).

و يجب تستّر المملوك من مالكة و مالكته، و تسترهما عنه.

و المحرّم مطلق انكشافها و لو بواسطة شفّافه، أو ارتسام بمرأه و شبهها مع التميز، أو فى ضمن ما يشته لونها بلونه.

و لا يجب ستر الحجم، فلا بأس بنظره من وراء الثياب، و نظر مؤف البصر بحيث لا يدرك سواه.

و يجب تجنّب نظر الحدود من باب المقدّمه، فإن فعل عوقب من جهه المحدود لا من جهتها.

١- بدل ما بين القوسين فى «ح»: جميع أنواع الاستمتاع له، دون المملوك، و مالكة، و المالكة، و سوى المحلّه للمحلّل له، و المحلّل له للمحلّه.

٢- فى «س»، «م» زياده: مع انكشافها، و لو مع واسطه شفّافه.

و مع الاضطرار إلى ناظر يحتمل تقديم المماثل، و فى ترجيح المحارم على غيرها، أو بالعكس، أو المساواه وجوه. و من غيره يُحتمل ترجيح (١) المحارم، و يُحتمل تقديم الأجانب، و الحكم بالتسويه فى البابين أولى.

و فى وجوب تقديم المسلمه للمسلمه على الكافره وجه، و الأقوى خلافه.

و يجب ستر البعض إذا تعدّر الكلّ، و فى تقديم القبلين على الدبر، و الذكر على البيضتين فى الستر، و الأقلّ من الآحاد أو الأبعاض، وجه.

و لو اضطرّ إلى أن يكون ناظرًا أو منظورًا قدّم الأخير فى وجه.

و بدن غير المماثل ممّا عدا الوجه العرفى و الكفّين، و قليلاً ممّا اتّصل بهما و بعض مستثنيات آخر عوره، يحرم النظر إليها. و يجب سترها على النساء و حبس النظر على النوعين، و يشتدّ المنع فيما هو أدعى لثوران الشهوه، و بالنسبه إلى شدّه الرغبه على الأقوى، و ستر الحجم ليس بلازم إلا إذا دخل فى السفاهه.

و لو نظر أو جامع مع العقد الفضولى قبل الإجازة ثم تعقّب الرضا عصى و عزّر، و لا حدّ فى الأخير إلا على القول بالنقل.

و المسّ يجرى مجرى النظر، و ربما كان أقوى تحريماً، و لا يبعد تحريمه بالنسبه إلى الأطفال على الإطلاق مع استغنائهم عن المباشرة.

و يستوى الحكم فى عوره المسلم و الكافر حريّاً أو ذمّياً، و الأثني منهما على الأقوى، لقوّه علّه المنع و أدلته المؤيّد به بالحكمه، و موافقه الشهره، فالمخالف مؤوّل بما لا يخفى، أو مطروح.

و القول بالجواز كالقول بجواز نظر السيده إلى عوره مملوكتها و بالعكس فى غايه الضعف، و معدوريّه الناظر أو المنظور لا ترفع التحريم عن الآخر.

و فى نظر العوره و لمسها من الاثني على حقوٍ بغير المشترك فى غير محلّ الحاجه من الاستنجاة و نحوه إشكال.

و لو دار الأمر بين النظر بواسطة كالمراة و نحوها، و بين النظر بغير واسطه، أو بين قوَيه الكشف أو ضعيفته قدّم الأول من الأولين، و الأخير من الأخيرين.

و لو نظر أو لمس من وراء الحاجب متلذذاً عصى بفعله.

و النظر إلى عوره الصامت و العوره المصوّره مع التلذذ حرام، بل استحضار صورتها متلذذاً كذلك، و يجرى مثله فى النظر الجائز؛ لعدم التكليف من غير من له تسلط بنكاح و شبهه إلى مماثل أو محرم أو غيرهما كنظر المجنون و المميز.

و لو دار الأمر بين تلويث ثيابه و بين المنظوريه لوث ثيابه و إن كان فى وقت الصلاه مضيّقاً و لا ماء، و يجب الستر مع مظنه الناظر و الشك فيه، و الوهم القوى فى وجه قوئ.

(و يجرى فى جميع ما يجب ستره، و فى حبس النظر تعيين العلم دون الإدراكات الأخر، و لا يخلو من نظر، و يستوى فى عوره النظر جميع الجوانب، و فى عوره الصلاه ما عدا جهه الأسفل. و فى النظر الجائز من الوجه الجائز يقوى البطلان (١). و فى نظره إلى عورته يقوى القول معه بصحته.

و مجرّد الحجب عن النظر مجزّ فى حصول الستر عنه بظلمه أو بيت أو خيمه أو حفرة أو نبات أو وضع يد أو حجر و نحوها، اختياراً و اضطراراً.

بخلاف ستر الصلاه فإنه يعتبر فيه مع الاختيار الساتر المعتاد، أو ما يشبهه بحسب هيئته، و يقاربه بحسب مادته كالثوب المتخذ من النبات و نحوه، و مع الاضطرار يؤخذ بالأقرب فالأقرب (٢).

و لو دار الأمر بين الاستقبال و الاستدبار، و منظوريه العوره استباحهما دونها، و دار بينهما قوى تقديم الثانى.

و الشعر و الفخذان و الكفّل (٣) فضلاً عن مجموع ما بين السرّه و الركبه، أو نصف

١- فى نسخه من «ح» زياده: و فى نظر الجائز النظر أو المحرّم من الأسفل مع حصول مسمى الستر وجهان: الصحه معه، و البطلان، و الأقوى الثانى.

٢- ما بين القوسين زياده: فى «ح» و بدله فى «م»، «س»: و يستوى النظر من جميع الجوانب.

٣- الكفّل بفتحيتين: العجز، انظر المصباح المنير ٢: ٥٣٦.

الساق، ليست من العوره.

و يجوز النظر للشهادة إذا توقفت عليه، و كان المشهود عليه ذا خطر، و للطبابة مع احترام النفس بمجرد قول الواحد مع عدالته، أو انحصاره و حداقته، أو أفضليته، و حصول المظنّه بقوله، و صعوبه المرض، و مظنّه البقاء لأمن الحوادث بعد الدواء، و عدم تيسّر (١) التوصل إلى المعالجه إلا به، مع تقديم المماثل فى البابين.

و لا يجب على الزوج المباشره مع إمكان الاكتفاء بالمماثل أو المحرم، لعدم (٢) الغضاظه، و لذلك لم يلزم بالتقبيل فى الولاده. و أمّا إذا توقّف على مباشره الأجنبي ففيه وجهان: من جهة وجوب حفظ العرض و غيرهه على الأهل فيجب، و أصله العدم و البراءه، و لعلّ الأخير أقوى.

### المقام الثانى: فيما يحرم التخلّى فيه

(من غير فرق بين الطبيعى و غيرهه، من المعتاد و غيرهه، من القليل و غيرهه، و ربّما يفرّق لبعض الوجوه، فإنّ للقبح فيه جهات:

منها: ما يترتب على طبيعته.

و منها: ما يعمّ النجاسات.

و منها: ما يلحظ فيه الخصوصيات.

و الظاهر من الخطاب الأفعال المستتبعه لوجود الأعيان كالبصاق و النخامه و البول، و التخلّى، و إدخال النجاسه و نحوها ممّا نهى عنه فى المكان، اعتبار المباشره لأرضه أو ما يتبعها، و لو قصد الفعل و لم يترتب عليه الانفعال، ففي ترتّب مجرد العصيان بل الكفر فى محلّه و عدمه وجهان (٣) و هو أمور:

منها: ما كان فى المواضع المحترمه، و الأماكن المعظمه كالمساجد، عاميةً أو خاصيةً، دون البيع و الكنائس على الأقوى، و إن قلنا بصحّه وقفها، و كالعبارات العاليات،

١- فى «ح»: يقين.

٢- فى «ح»: مع عدم.

٣- ما بين القوسين زياده فى: «ح».

و ما اتصل فيها من بنیان كرواق و شبهه، و ما أحاط به سور الصحن الشريف فى وجه قوئى.

و يلحق بذلك قبور الأنبياء السابقين، و الأوصياء الماضين، و قبور العلماء و الشهداء، و ما انتسب من المقامات إليهم. و لا يجرى الحكم فى بيوتهم أحياءً لمن كان من أتباعهم أو من خارج مع الإذن.

و لو تخلى فى مكان فهتك بسببه حرمة الإسلام (كالبيت الحرام و القرآن و قبر النبى عليه و على إله السلام متعمداً لذلك الفعل، و فى هذا القسم قد يفرق بين الفضلتين و غيرهما من نجس العين، بل يخص المنع بما إذا قصد بهما التخلّى لا من حيث كونهما نجسين. و قد يقال بأن فضله الدبر أذى إلى هتك الحرمة من فضله الذكر أو بالعكس فى غير بول الصبى. و قد يختلف باختلافهما قلّة و كثرة، فإنّ المقامات مختلفة) (١) عارفاً بترتب الإهانة متعمداً لذلك كان كافراً، و جرى عليه حكم المرتد ملياً رجلاً كان أو امرأه، و فطرياً مع الانعقاد من أحد المسلمين من وجه حلال، أو مطلقاً إن كان رجلاً.

و لا يحكم بالقتل على الكافر المعتصم إلا مع الاعتياد أو الاشتراط.

و إن كان فيما يهتك بسببه حرمة الإيمان فقد خرج عن ربه الإيمان، و دخل فى حكم باقى طوائف الإسلام، فلا تقبل له صلاه و لا صيام، و لا طاعه لرّبه حتى يتوب عن ذنبه.

و لو قيل بقتل المسلم الملى الهاتك لحرمة الإسلام من غير استتابه، و قتل الهاتك لحرمة الإيمان بالتجرى على هتك حرمة سادات الزمان كذلك، نظراً إلى أنّ ذلك أشدّ من هتك الحرمة بالسب، لكان قوياً بحسب المذهب.

ثم مراتب الأوزار فى هتك حرمة المقرّبين لدى العزيز الجبار تختلف باختلاف قربهم إلى ربهم.

و لو كان المحترم ممياً يلزم فى المنع عنه حرج تامّ على أهل الإسلام، كالبلاد المشرفه و سائر الأماكن المحترمه كالحرمين الشريفين و كلّ حرم منسوب إلى خلفاء سيّد الثقلين.

١- ما بين القوسين زياده فى: «ح».

فلا مانع من التخلّي فيها.

و لا يلزم احترامها ما لم تلحظ شرافتها مع البقاء في محالّها، أو الخروج عن حدودها بقصد الاستشفاء بتربتهم، أو جعلها مشعراً للعباده كالتربه الحسينيّة، و لو أخذت للاستعمال فالظاهر عدم الإشكال.

ثمّ بعد وقوع التخلّي عمداً أو سهواً يختصّ الفاعل بوجوب الإخراج مباشرةً أو استناباً، و يتعيّن مع العجز عن المباشرة تبرّعاً من دون ترتّب ذلّ السؤال، أو بأجره لا تضرّ بالحال، و مع الاشتراك في الفعل يشتركان في القرب، و في ثبوت أولويّته فله القيام به و منع غيره عنه إشكال.

فإن امتنع جبره كلّ جابر لا سيّما الحاكم القاهر، فإن لم يكن (١) أو لم يعلم؛ أو لزم الإهمال كان على الناس من الواجبات الكفائيّة بدنيّه و ماليّه.

و يجرى مثل ذلك في كلّ من حدث منه ما منافياً في الاحترام من المحترّفات من المكلفين و غيرهم، و يتعلّق بالأولياء في القسم الأخير، فيأمرونهم بالمباشرة أو يستأجرون عليهم، و يستأجر عليه، مع امتناعه عليه، و بعده عنه التي لا يرتفع وجوبها بمجرد الشروع، و إنّما يرتفع به وجوب البدار إذا علم قيام الغير به، و كذا الحكم في سائر النجاسات.

و ما يتوقّف إخراجها على إخراجها من حصى أو تراب ففي حكم الكناسه، لا- يترتّب على إخراجها سوى الثواب، و لا- يجب إرجاعه إلا إذا كان من الآلات أو خرج عن الاسم، لكبر الحجم مثلاً، و لو كان الإدخال و الإخراج بوجه مشروع، ثم طرئ عليها ما يوجب الإخراج كإصابه غير المغلّي من العصير، ثم يعرض له الغليان له قبل التطهير أو التخمير، ففي ترتّب وجوب الإخراج على الإدخال إشكال.

و يجب البدار إلى الإخراج إلا إذا كان مشغولاً بما يحرم قطعه فإنّه يسرع إلى الإتمام ثم يأخذ بإزاله ما قضى بإزالته الاحترام، و كذا لو ضاق عليه وقت الصلاة أو واجب

١- في «م»، «س»: يمكن.

آخر وجب عليه أن يتأخر، فلو عصى فدخل في العمل الموسع مع سعه وقته، أو أطال مع الضيق، و أتمه عصى، و صح العمل.

و الظاهر أنه لا تجب المبادرة إلى أداء الدين للغريم المطالب حتى يخرجها إن لم يترتب عليه ضرر كثير بسبب التأخير، و يُجزى فيه الاستنابه مجاناً، و بطريق المعاوضه مع من لا وجوب عليه.

و لو تعارضت عليه إزاله نجاسات في عدّه محترمت أو في واحد مع اختلاف مواضعه في الفضل، و تعذر الجميع، قدّم الأفضل على المفضول، و شديد النجاسه على خفيفها، و كثيرها على قليلها، و مع الاختلاف يرعى الميزان. و لو تعذر المزيل لها سوى الكافر مع يبوسته قوى جواز ذلك.

و تستوى المحترمت من خصوص المساجد، و ما يلحق بها من الروضات جميع ما دخل فيها دخول الجزء أو شبهه، من أعاليها و أسافلها، و جدرانها و أبوابها، و محاريبها الداخلة في بنائها.

و إنما تجب الإزاله مع الإصابه و التلويث في الأرض أو ما يتبعها من حصر أو باربه و نحوهما، و أمّا مجرد الكون فيها كالمحمول على الإنسان أو جسم آخر فلا بأس به. و كذا مع الإصابه ببوسه على إشكال.

ثم إن كان حجراً أو مدرأً أو أمكن الغسل فيه باتصال ماء معتصم فلا بأس، و إلا قلع و أخرج و طهر و ردّ، و إن تعذر و أمكن رشه و تجفيفه بالشمس و جب.

و في هذا القسم و نحوه يترتب الإثم على التيه و إن لم يتعقبها الفعل كسائر التيات المتعلقة بالمحرّمات لمنافاه الاحترام.

و منها: ما يتعلّق بالأموال العامه كالمشتركات بين المسلمين بل المعتصمين مع دخول تجنّب ما يقتضى أذيتهم أو يتعلّق بحرماتهم في شرطهم، دون الحربين مع اختصاصهم من الطرق النافذه و الأسواق و المقابر، و الموارد و المجامع التي وضعت لإجلاله الآراء أو للأنس، و الأوقاف العامه من مساكن أ و مدارس أو رُبط أو أبنيه في الطرق أو في غيرها أو حسبيته أو محلّ وضع داراً للشفاء أو لتجهيز الموتى إلى غير ذلك، فإنّه يحرم فيها



التخلّي وإلقاء النجاسات والقذارات الضارّة للبناء، أو لغيره من توابع تلك الأشياء، أو للمتفعين من الساكنين، أو النازلين أو العابرين، أو المستطرفين أو الجالسين، بتلوّث ثيابٍ أو شَمٍّ رائحةٍ خبيثهٍ أو بعث على زلق يخشى منه على المارّه إلى غير ذلك، كما يحرم وضع الميتات في مواضع تردّد المسلمين إذا بعثت على تأذّيهم من شَمٍّ رائحتها.

و محلّ المنع موضع النفع ظاهراً أو باطناً، وإن لم يكن ضرر فلا حذر وإن كره، لأنّ الأمور العامّة بمنزلة المباحات بالنسبة إلى الانتفاعات ما لم تكن منافية للأغراض المعده لها و المسببه لوضعها، نعم لو جعلت مشروطه (١) لزم الاقتصار عليها.

و إذا تعدّدت الجهات اشتدّ المنع، و مع الاضطرار و التعارض يعتبر الميزان، فمن فعل شيئاً من ذلك في شيء من ذلك وجبت عليه إزالته، و إذا امتنع جبر، و إن لم يمكن (٢) فلا وجوب كفائيّ؛ لأنّ على الواجد أن يدفع عن نفسه الضرر.

و إن كان خفياً و يخشى من الضرر المعتبر و ظنّ ترتّب الضرر على النفوس المحترمه و جب إبلاغ الخبر، و الظاهر أنّ للحاكم ثم عدول المسلمين إن لم يكن أن يستأجروا و يأخذوا الأجره منه إذا لم يحصل متبرّع عنه.

و منها: ما يتعلّق بالأمل-ك، و في حكمها الأوقاف الخاصّه، و الطرق المرفوعه، و حرّيم الأملاك مع منافاه حقّ الحرّيم؛ فإنّه لا يجوز التخلّي فيها إلا مع الإذن المعلومه بالنصّ أو الفحوى.

و في الاغتناء عنها بمجرد الاحتمال في مستثنيات أیه نفى الجناح (٣)، و في مسأله المارّه لو قلنا بها إذا دخل إلى محلّ الاجتناء، احتمال قویّ.

و لا بأس به في المواضع المتّسعه و إن كانت مغصوبه لغير الغاصب و مقومیه و عمّاله في المغصوب باختيار منهم للزوم الحرج العامّ، فيسرى إلى الخاص، و في الخربه الخاليه عن التحجير مع تردّد المسلمين إليه.

١- في «ح»: مشروطاً، و الأنسب ما أثبتناه.

٢- في «ح»: يكن.

٣- لا جناح عليكم أنّ تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم. النور: ٦١.

و فى محلّ أُعدّ للأضياف أو للإيجار (١) على المترددين، و لا سيّما فيما أُعدّ للتخلّى لجمع العذره للمزارع و نحو ذلك.

و من فعل بغير إذن شرعيّه و لا مالكيه فعليّه الإزاله، و يجبر مع الامتناع، و يستأجر عليه مع تعذّر الإيجار، بل و مع إمكانه فى وجه قوى.

و لو أذن المالك له فى الابتداء، ثم منعه فى الأثناء أُلغى منعه بعد البروز منه قبل الانقطاع على الأقوى.

و مملوك الشريك على وجه الإشاعه و لو بحصّه جزئيه حاله كحال المملوك الواحد المالك للجميع، لا يجوز التخلّى فيه بدون إذنه فيه، من غير فرق بين الضارّ و غيره، و بذلك تفارق الأمور العامّه.

و الظاهر أنّه يجب على الأولياء فى المقامات الثلاثه تجنّب المولّى عليهم، و لو اضطرّ إلى التخلّى فيها لم يكن عصيان، و عليه الإخراج و الأجره (٢) لو كان له أجره، و لو جبره جابر لزمه الإخراج أو بذل الأجره، و أمّا المجبور فكسائر المكلفين.

و لو اضطرّ فى جميع ما مرّ، و ليس بشخص معتبر، أو مطلقاً كما يقتضيه صحيح النظر، أحدث بشابه و إن تعذّر غسلها، مع ضيق الوقت و سعته.

### المقام الثالث: فيما يحرم التوجّه إليه، و محلّه التخلّى العرفى.

و يحرم فيه استقبال القبله أى مقابلتها بما يسمّى استقبالاً عرفياً حال خروج الأذى مع القصد و بدونه؛ لوجه الكعبه و إن جلب عن البناء من قعر الأرض إلى أعلى السماء.

فمن كان فى منخفض من الأرض أو فى أعلى الجبال يتحقّق فى حقه الاستدبار و الاستقبال و بمقاديم البدن، و تخصيص العوره ضعيف. نعم يقوى القول بتحريم الاستقبال لها (٣)، و حدّها حال خروجه لما يفهم من أخبار الكراهه؛ (٤) من شدّه المحافظه

١- فى «ح» للتّجار.

٢- فى «ح» زياده: له.

٣- فى «ح»: بها.

٤- انظر الوسائل ١: ٢١٢ أبواب أحكام الخلوّه ب ٢.

على تركه.

و الظاهر تحققه بالصدر و البطن فقط فلا- يرتفع بصرف الوجه أو اليدين أو الرجلين أو العوره أو المركب منها، و لا يلبث بها كذلك.

و كذا استدبارها إنما تثبت بالظهر، دون الاستدبار بها فقط. و لو كان ممسوحاً أو كان مقلوب الوجه لم تتغير الصفه.

و يراد بالقبلة الجهه، فإن عينها مشخّصه أتضح الحكم، و إن عينها مردّده بين جهتين أو ثلاث تجنّب الجميع، و لو تعلق الظنّ بأحدها تجنّب المظنونه. و إن كان متحيراً (١) بين المشرق و المغرب اجتنبهما؛ لأنّ الظاهر أنّها قبله لا عذر (٢)، و إن كان متحيراً في الجميع سقط اعتبارها، و القول بوجوب السؤال غير بعيد.

و يختلفان باختلاف الأحوال، فالواقف و الماشى و العادى و الراكب و الجالس واحد.

و المستلقى على قفاه استقباله على نحو المحتضر، كأن (٣) يتوجّه وجهه و صدره و بطنه إلى السماء، و باطن قدميه إلى القبلة، بحيث لو جلس كان مستقبلاً على هيئه الجالس، و النائم على بطنه يحتمل فيه ذلك، و الخروج عن الوصفين.

و المضطجع بقسميه يوجّه وجهه و ظاهر قدميه إلى القبلة، و حال استدباره يعلم من حال استقباله، و يكتفى بالصدر و البطن استقبالاً و استدباراً في جميع الأقسام.

و لو أحدث راعياً أو ساجداً إلى جهه القبلة عدّ مستقبلاً و مستدبراً.

و المدار على حال خروج الحدث أو إرادته، دون القيام للجلوس، و دون الجلوس للأخذ فيه، أو للاحتياط في الانقطاع، أو الاستبراء أو للاستنجاء، أو للاستراحه بعده، و إن كان الأحوط ترك الجميع.

و لا يجرى الحكم على من سقطت منه بعض القطرات اتفاقاً، و لا على المسلوس

١- في «ح» زياده: أو عرف جهه قبله ما.

٢- في «ح»: لا غير.

٣- أثبتناه من «س»، «م».

و المبطن، و لا فى الخارج من غير الطبيعى أو العادى، و لا على المستبرى.

و ممسوحا القبل أو الدبر مستقبلا و مستدبران.

و لو دار أمره للاضطرار بين الاستقبال و الاستدبار رجح الاستدبار؛ لأن الاستقبال أعظم قبحا.

و فى وجوب تجنّب الأولياء الصبيان مثلا سيما المميزين عن ذلك وجه قوى.

و لا فرق فى الحكم بين الصحارى و البنيان.

و لا فرق فى هذا المقام، و المقامين السابقين بين حال الابتداء و الاستدامه، فمتى علم بالخلاف وجب عليه الانصراف.

و لو دار الأمر بينها و بين انكشاف العوره رجح الستر.

و الظاهر أنّ ملاحظه تركهما بالنسبه إلى مطلق المواضع الشريفه تعظيماً لا يخلو من رجحان، و لا يبعد رجحان تركهما فى كلّ فعل ردىء.

و من جلس لخروج بلغم أو صفراء أو سوداء أو ماء حقه أو دم خالص من الخلط بأحد الحدين فليس عليه بأس، و مع قيام الاحتمال يقوم الإشكال، فينبغى المحافظه على ترك الاستدبار و الاستقبال التام، و الظاهر أنّ التحريم و الكراهه يشتدان و يضعفان بكثره المستقبل من العوره و غيرها، و بكشفها و خفائها.

و المتخلى فى بطن الكعبه أو على سطحها يلحقه هناك حكم المستقبل هنا و المستدبر معاً، و هو أشدّ قبحا من المستقبل أو المستدبر خارجاً، و إن لم نقل به فى صلاه المختار، و حكم المستدبر؛ لاشتداد مخالفه الأدب.

و فى إلحاق جهه الراكب على الدابّه أو فى السفينه أو الماشى مثلاً وجهان مبتيان على أنّها قبله فى الخصوص أو لا، بل هى بدل القبله فى المعذور.

ثم على أنّ الحكم هل يلحق قبلته أو لا، بل تخصّ القبله العامه، و الظاهر الأخير.

و فى صوره الدوران بين أنواع المحترمات، و الأمور العامه و الخاصه، و الاستقبال و مقابله، و بين آحادها بعضاً مع بعض لا بدّ من مراعاة الميزان، و التمييز بين المرجوح، و ما فيه الرجحان من أىّ وجه كان.

**المقام الرابع: فى الاستنجاء،****اشاره**

و فيه مطالب:

**الأول: فى بيان حقيقته**

الاستنجاء من النجوى بمعنى التشرّف و التطلّع، أو العدره، أو مطلق ما يخرج من البطن بمعنى إزالتها، أو من النجوى و هى ما ارتفع من الأرض للجلوس عليه أو الاستتار به، و لا يصدق فى اصطلاح الشرع أو المتشرّعه إلا على إزالة أحد الخبثين (١) خالصين أو ممزوجين مزجاً لا يخرجهما عن الاسم، الخارجين من المحلّين الأصليين، أو المعتادين، العارضين مع القصد أو مطلقاً على اختلاف الوجهين، بوجه شرعى أو مطلقاً على اختلاف الاحتمالين، من الخارج منهما قبل الانفصال عنهما (٢) لا بعده، عائدين إليه أو غير عائدين، إلا مع العود قبل الانفصال، من دون إصابه نجاسه من خارج فى أحد الوجهين.

و يستوى هنا حكم التقاطر و السلس و البطن و غيرها بالنسبه إلى ما يستنجى منه، فحكم (٣) الاستنجاء فى نفسه و باعتبار كفيته و مائه و أحجاره و غيرها مبني على تحقّق هذه الصفات.

**الثانى: فى حكمه:**

و هو واجب لما يتوقّف على رفع الخبث من الواجب، شرط لما هو شرط فيه من الغايات، مستحبّ فى نفسه و لما يتوقّف عليه من المستحبات.

و ليس له مدخل فى نقض الطهاره الحديثيه؛ لأنّ الناقض الخروج لا التلوّث، فيجامع وجود الأخبثين الطهاره و الحدث.

و يجرى فى وجودهما فى العلم و الجهل بالموضوع أو الحكم أو النسيان ما يجرى فى باقى النجاسات، فلو توضّأ بعد انتهاء خروجهما من غير علم و صلّى صحّ وضوءه و صلاته، و مع العلم و العمد أو النسيان صحّ وضوءه دون صلاته.

١- فى «ح»: الخبيثين.

٢- فى «ح» زياده: فى غير الغاسلين.

٣- فى «م»، «س»: إن أصابه فحكم.

و لو خرج الغائط يابساً غير ملوث (١)، أو أخرج هو أو البول في حقنه أدخل طرفها في الذكر أو الدبر فلم يصب الخارج الحواشي لم يكن استنجاء، إذ لا نجاسه خبث و إن حصل الحدث.

و لو شكَّ في إصابه الحواشي و عدمها فالحكم بالإصابه أقرب إلى الإصابه، كما لو شكَّ في الخارج أنه منهما أو من ملطخ بهما أو لا- في وجه قوي، إلا- أن يحكم الاستبراء بالنفي، عملاً بظاهر السيره، و الاحتياط يوافقها، و لا يعتبر الشكَّ من المعتاد و كثير الشكَّ و يبني على الفعل.

### الثالث: فيما يستنجى به،

#### إشاره

و هو قسمان: عام و خاص.

#### القسم الأول الماء المطلق:

و هو ما يدخل تحت إطلاق اسمه دون ما يخرج عنه لذاته أو لانقلابه أو امتزاجه بما يخرج عن الاسم أو الاسمين، و مع الشكَّ و التساوى في الصفه و لا عارضيه و لا معروضيه يلحق بحكم المضاف، و مع الاختلاف و الشكَّ يلحق بالمعروض على إشكال.

و تطهير مخرج البول منه لا يكون إلا به و يدخل ماؤه في حكم ماء الاستنجاء بشرط عدم التجاوز و الإصابه و الخليط و التغيير، و كذا ما تعدى من الغائط حواشي المخرج الطبيعي أو العادى و تجاوز العاده، فعلم أو شكَّ في عدم صدق اسم الاستنجاء عليه ليس من مائه، أمّا ما حاذى المخرج فيجوز تطهيره بغيره مع الإمكان و إن لم ينفصل عن غيره، و كذا ما اختلط منه بنجاسه من داخل كالدم المصاحب له، أو من خارج منه، أو من غيره.

و خليط الطاهر لا- يخلّ من داخل كان أو من خارج و إن قضى الأصل بخلافه، لقضاء الإطلاق؛ بشمول حكمه كغيره؛ لكثرة مصاحبه و إن خرج عن اسمه.

و ما أصابته أو أصابت محلّه نجاسه من خارج و إن لم تتّصف بممازجته سواء قلنا باشتداد حكم النجاسه و المتنجّسات مع إصابه مثلها من المماثلات و غيرها، أو من

خصوص المخالفات، أو لا، لا يجرى فيه حكم الاستنجاء. نعم لو قلع المصيب و المصاب عاد حكم الاستنجاء من غير ارتياب، من غير فرق بين المائع و غيره.

و إسلام الكافر بعد التخلّي (١) قبل الاستنجاء لا- يمنع عن الاستنجاء بغير الماء في محلّ الإجزاء، و لو أصاب غائط غيره حين الكفر منع، و يستمرّ الحكم إلى ما بعد الإسلام.

و امتزاج ما يخرج من مخرج غير عادى و لا طبعى كامتزاج الخبث الخارجى.

و لا- فرق بين الورودين مع عصمه الماء: ورود الماء على المحلّ و ورود المحلّ على الماء، و ما ينفعل بالملاقاه من دون تغيير، فوروده على المحلّ شرط فى التطهير.

و لو جلس حول ماء فأدار الماء من كفّه كفاه؛ لتحقق الغسل بذلك. و لا عبره بالرائحه، سواء علق بالرطوبه الباقية أو بالبدن، علم حالها أو جهل.

و ما يخرج من المقعده حدث مطلقاً، و خبث بشرط الإصابه للحواشى.

### القسم الثانى: الخاصّ بالغائط السالم عن التعدى،

و عن الامتزاج، أو الاتّصال بنجاسه من غير ذلك الغائط، أو منه بعد الانفصال، أو متنجّس به أو بغيره على إشكال.

و لو كان الخليط فى ضمن الغائط فسقط قبل الاستنجاء و قبل إصابه الحواشى، أو ما بقى عليها طهر بغير الماء، و لو اختصّ المصاب و الخليط بجانب دون جانب كان لكلّ حكم نفسه.

(فجامع الشرائط من الغائط يطهر بغير الماء، و هو الأجسام القالعه للنجاسه مع وجود عينها، أو الجاربه على محلّها مع عدمها مع القابليه لقلعها على فرض وجودها فى وجه كما سيجى ء) (٢)، بمسحها لا بمجرّد الاتّصال، من حجر أو مدر أو خزف أو حصى أو رمل أو تراب أو خشب أو أعواد أو حيوان أو جزئه أو بعض البدن من كفّ أو قدم أو صوف أو شعر، أو خيوط، أو خرق من حرير أو غيره، أو قرطاس أو غيرها، أو مختلفه، لكلّ مسحه نوع.

١- فى «س»، «م»: التغوط.

٢- بدل ما بين القوسين فى «م»، «س»: ما عدا ما استثنى من غير الغائط مطلقاً ممّا لم يكن باقياً على المخرج خارجاً منه أو لا، و هو الأجسام التابعه للنجاسه أو الرافعه لحكمها.

من ظاهر بتمامه أو بجزئه الماسح على اختلاف الوجهين، لأنجس و لا متنجس و إن كان يابساً يابس بكر جزئه المطهر أو كله على اختلاف الوجهين، لا- يستعمل فيه قبل، و إن كان طاهراً من أصله إذ كان فيه مطهراً لجاف مع جفافه، أو متمماً للمسحات بعد زوال العين، أو بالغسل بعد التنجيس، و الظاهر عدم البأس بالتبييس و إزاله السطح النجس، أو جزء من جانب آخر. فمن استعمل جزءاً من بدنه أو من حيوان آخر بطل حكمه، فلا يستنجى به ما دام حياً، إلا أن يبدل ظاهره بباطنه على تأمل.

جاف احتياطاً، قلع للنجاسه بالفعل مع وجودها، لا يلزق و لا يزلق، و بالتقدير مع عدمها، و يقوى عدم الاعتبار فيه إن لم يعلق شىء منها فيه.

مشمتم على عدد الثلاث؛ إذ هو أقل العدد، و لا بد من إتمامه إن زال قبل تمامه، و إن لم يزل زيد فى العدد حتى يزول، و لو زال على الزوج ألحق به الفرد ندباً بثلاث مسحات بها له أو به لها أو على التماسح، و لا يكفى مجرد الوضع و إن ترتب عليه النقاء، (و لا) (١) تعدد الماسح دون المسح كما إذا مسح بالثلاث مع الاجتماع، أو تعدد المسح دونه كذوى الجهات أو الطبقات إذا لم يتجاوز حد العاده فى العظم بالنسبه إلى هذا العمل.

أما لو تجاوز كالأرض المتسعه و النخل و الشجر و نحوها أغنى تعدد الجهات فى التطهير.

و لو كانت الأحجار أو الخرق مثلاً موصوله بواصل لا يخرجها عن اسم التعدد حكم بتعددها، و كذا الملتصقه على إشكال، و الأصابع إن جمعت فكالواحد، و إن تفرقت فكالمتعدد، و لو وجب الماء فى (٢) مسح الدبر و لم يوجد قيل: وجب المسح لتخفيف النجاسه (٣)، و ليس ببعيد، و لا سيما إذا أزيلت العين و الأثر، أو العين فقط، و كذا القول فى مسح البعض. و لا اعتبار باللون فى المسح، و لا الغسل على الأقوى.

و لو فصل جزءاً غير مستعمل جائه حكم البكاره على اشكال (و فى الطهاره يجرى

١- بدل ما بين المعقوفين فى النسخ: فلو. و الصحيح ما أثبتناه.

٢- بدله فى «س»، «م»: و.

٣- استفاده الشهيد فى المسالك ١: ٢٩ من كلام صاحب الشرائع.



من غير إشكال (١) و لو ثلث الماسح و مسح بكلّ ثلاث على حده أجزاً إذا تقدّم كسره على مسحه، و يقوى إجزاء هذه الأحكام فى الطهارة و البكاره.

و لا بدّ من مسح الكلّ ثلاثاً؛ فلو وزّع الثلاث على أثلاث المخرج لكلّ ثلث واحده احتسبت بواحد، و لم يفد تطهيراً.

و لا يشترط فيها كيفيّة خاصّه على نحو الإدارة على الحلقة أو غيره، و لا عدم الارتفاع بعد الإصابه.

و لو كان الماسح خالياً عن الوصف المطلوب كقابليته للقلع ابتداءً ثمّ عاد إلى القابليه فى الأثناء فلا عبره به؛ لارتفاع البكاره عنه قبل القابليه، و كذلك العكس.

و لو شك فى العدد بنى على الأقلّ إلا أن يكون كثير الشك عرفاً.

و لو خصّ الوسط أو أحد الطرفين فقط بالمسح قويت طهارته. و لو مسح بثلاثه من أصابعه قامت مقام ثلاث أحجار. و لو استحال الماسح حقيقه أخرى قوى (٢) عود البكاره.

و المشكوك فى بكارتها كالمشكوك فى طهارتها يحكم بالثبوت فيها. و لا- يزيل البكاره إصابه غير النجوه، و لا إصابته لغير الاستنجاء، و لا إصابته خارجاً من غير المعتاد، حيث لا يكون حدثاً، و فيما كان استنجى به من البول إشكال.

و لا يشترط الاستمرار فى مسح الماسح، و لا المتابعه بين المسحات على الأقوى.

و مع الشك فى الخليط أو التجاوز أو الاتّصال بالنجاسه يقوى الحكم بالعدم.

### المطلب الرابع: فيما يحرم الاستنجاء به

#### إشاره

و هو أمور:

#### أحدها: الروث؛

و هو رجيع ذات الحافر من الخيل و البغال و الحمير، و قد يلحق بها ما يماثلها من حيوانات البرّ، و لا- يدخل فيه رجيع ذات الظلف (٣)، و ذات الظفر

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢- في نسخه من «ح» زياده: عدم.

٣- الظلف من الشاه و البقر و نحوه كالظفر من الإنسان، و الجمع أظلاف مثل حمل و أحمال. المصباح المنير: ٣٨٥.

و الخفّ (١) أخذاً بالمتيقن فيما خالف الأصل (٢).

و الأولى بل الأحوط تجنّب رجيع ذات الخف و الظلف، بل رجيع كلّ حيوان، لوروده في النصّ (٣).

و لا- فرق في الروث بين النجس بالأصل كروث غير المأكول لجلّته، أو وطء إنسان أو مطلقاً أو بالعارض لإصابته بنجاسه أو متنجّس، و بين المؤثّر للتطهير كالذى لا يزلق و لا يلزق مثلاً و غيره، و المقصود به التطهير و غيره.

و ما يشعر به التعليل من كونه «للجنّ طعاماً» غير مناف؛ إذ ربما كانوا يأكلون حلالاً و حراماً، أو كانوا يذوقونه و لا يأكلونه. أو كانوا لا- يذوقونه بل يشمّونه شمّاً. أو يكون المنع لكونه في الأصل من جنس طعامهم؛ إذ لا يختلفون مع الإنس في الحلال و الحرام، أو لشرفيته، لا لظلمهم بقذارته، فيبقى المطلق على حاله أو العامّ على عمومه.

و قد يتسرّى الحكم من جهة التعليل إلى مطلق التنجيس و التقذير، و الإلقاء في الخلوات و مواضع القذارات، و البناء على الجمود أولى في مثل هذه المقامات.

و لو انقلبت الحقيقة بحيث لا- يصدق عليه الاسم على وجه الحقيقة؛ لصيرورته تراباً أو رماداً أو نحوهما، زال التحريم، و أمّا إذا تفتّت فلم يبق على هيئته مع بقاءه على حقيقته فالمنع باقٍ.

و الأقوى عدم حصول التطهير به، مع جمعه للشرائط، للنصّ (٤) لا للمنافاه بينه و بين العصيان.

و يجرى فيه متّصلاً بعبءه ببعض احتمال التعدّد، فيحتسب في التطهير متعدّداً على القول به، و الوحده، و الأوّل أولى.

و لو شكّ في أنّه روث أو لا، فإن كان في محصور علم وجوده فيه حرام، و إلا فلا.

١- حُفّ: البعير. المصباح المنير: ١٧٦

٢- في «ح» زياده: المستفاد من الإطلاق.

٣- انظر الوسائل ١: ٢٥١ أبواب أحكام الخلوه ب ٣٥.

٤- التهذيب ١: ٣٥٤ ح ١٠٥٣، انظر الوسائل ١: ٢٥١ أبواب أحكام الخلوه ب ٣٥ ح ١ و ٤ و ٥.

**ثانيها: العظم من ميت أو حي، إنسان أو غيره،**

نجس العين أو طاهرها، متنجس بالعارض أو لا، من قابل التذكيه أو غيره.

و احتمال التخصيص فيه باعتبار التعليل سبق البحث فيه في مسأله الروث.

و يجرى البحث في منقلبه كما جرى في منقلبه، و متفرق أجزائه كمتفرق أجزائه، و حكم تطهيره على القول به كحكم تطهيره، ما لم يفض استنجااء المستنجى به بتكفيره كالاستنجااء بعظم نبي أو وصيه.

و التحريم في الشحم و اللحم أشد منه في العظم، و القرمطه من العظم، و حكم تقديره كحكم تقديره.

و لو جبر على الاستنجااء إقياً بعظم أو روث اختار الروث على إشكال، و يجب الاقتصار على أقل ما يندفع به الإجمار، و يحرم بالمشتبه بهما مع الانحصار.

و لو لم يستتبع التطهير التقدير، كما إذا لم يكن في المحلل قدر و من الغائط أثر، أو كان بعد الزوال بالأولى أو الثانيه جرى الحكم أيضاً، و يحتمل زياده الإثم لو كان عظم ما قصد بتذكيته القربه كالهدى و الأضحيه و نحوهما.

و لا يجرى على الأظفار و لا الجلد، و لا الصوف و لا الوبر، و لا الشعر و نحوها حكم العظام.

و لا يترتب تطهير عليه، و لا على ما قبله؛ للنص (١).

و لو كان الروث أو العظم طاهرين أو نجسين لم تسر نجاستهما، لم يمنعا عن الاستنجااء بغير الماء، و مع النجاسه و السرايه يمنعان.

**ثالثها: المحترقات**

و هي أقسام:

منها: ما يستتبع التكفير فليزم منه عدم التطهير، كالاستنجااء بحجر الكعبه و ثوبها، و كتابه القرآن، و أسماء الله و صفاته المقصود نسبتها إليه و إن لم تكن مختصه به، و أسماء النبي صلى الله عليه و آله، و كتب الأنبياء و أسماؤهم و أثواب عليها أسماء الله، و ماء

١- التهذيب ١: ٣٥٤ ح ١٠٥٣، الوسائل ١: ٢٥٢ أبواب أحكام الخلوه ب ٣٥ ح ١.

غسل به مثلاً بقصد الشفاء، و ماء زمزم بقصد الإهانة، و بالكفّ و فيها خاتم عليه شىء من محترقات الإسلام بقصد الإهانة.

و يحتمل إلحاق كتب أخبارنا و الزيارات و الدعوات و نحوها، و أسماء أئمتنا عليهم السلام و التربة الحسينية و ضرائح الأئمة عليهم السلام و أبعاضها و أبعاض ثيابها و القناديل و نحوها مع قصد الإهانة فى وجهه؛ لألويته من السبّ و الطعن.

و لا يزول احترام المحترم بانفعاله بالنجاسه.

و لو اضطرّ إلى الاستنجاء، و دار بين المغصوب و المحترم، و الروث و العظم، قدّم الأخيرين (١)، و لو دار بين الأولين قدّم المغصوب فى شديد الحرمة دون ضعيفها.

و منها: ما يستتبع العصيان دون التكفير، كالمستعمل لشىء من هذا القسم بقصد التبرّك أو الاستشفاء، أو مع الخلوّ عن القصد، من دون قصد إهانه.

و الظاهر تسريه الحكم بالنسبه إلى أعظم الصحابه، و أكابر الشهداء، كالعبّاس و باقى شهداء كربلاء، حيث لا يكون لغرض الاستشفاء و نحوه.

و منها: ما لا يستتبع العصيان و يدخل فى جملة المكروهات، كالمأخوذ من قبور المؤمنين، و ما يحاذيها، و ما أخذ للتبرّك من ثياب العلماء و الصلحاء و السادات؛ و يجرى الحكم مع استلزام الإصابه، أو التلوّث، و عدمهما، و إن كان فيهما أشد.

و يجرى مثل هذا الحكم فى التطهير من الأخباث.

و يتبع الحكم حصول وصف الاحترام و عدم لزوم الحرج، فلا حرمة للكناسه المخرجه إلى الصحراء، بخلاف ما أخذ من التراب للتبرّك و الاستشفاء أو لقصد التعبد باستعمالها، كالمّتخذ من التربة الحسينية، أو الرضويّه أو غيرهما للسجود عليها، أو التسييح بها.

و كذا تنتفى الحرمة باستهلاك المحترم فى الخلاء، أو فى الماء، أو فى غيرهما من الأشياء، و لا مانع من الاستنجاء بأرض كربلاء و نحوها، و أبعاضها، و أبعاض كلّ حرم

من الحرمين و غيرهما فى محالها؛ للزوم الحرج.

و ربّما ألحق بذلك ما خرج من الأوانى للاستعمال، لا لقصد الشفاء، فالمحترمت بين ما يحترم لذاته، و ما يحترم باعتبار ما قصد به من الجهات، فقد يرتفع الاحترام بالقصد، ككناسه المحترمت، و ما نقل من البنيان من التراب و الآلات.

و أمّا المطعومات فإن لم تكن عاديه كالبقول الغير المعتاده و نحوها فلا احترام لها، و لعلّ ترك ذلك فيها لا يخلو من رجحان، و إن كانت عاديه فالمخبوز منها و (١) المعجون محترم، و فى إلحاق المطحون وجه، و لا يبعد تمشيه الاحترام إلى كلّ معتاد من الثمار و نحوها، و أما الحبوب فمحترمه على وجه الرجحان.

و لو قصد كفر النعمه كَفَر و كلّمَا يستتبع التكفير لا يترتّب عليه التطهير، فلو أتى بعمل الاستنجاء المكفّر، ثم أسلم و قبلت توبته، أعاد الاستنجاء إن لم نقل بالطهاره تبعاً، و لو استعمل المكفّر بعد ما أن أتى بشىء من العمل ثم أسلم، أتّم ما تقدّم.

و لو استعمل المحترم مكفّراً أو غيره، غافلاً أو جاهلاً بالموضوع، أو مجبوراً، طهر المحلّ، و مع التعمّد فالكّل مطهر ما عدا المكفّر و الروث و العظم فى وجه قوى، و كلّ من استحلّ ما علم تحريمه من الدين ضروره مرتدّ كافر.

#### رابعها: المحرّمات من مفضوب أو مرهون أو محجور عليه،

و نحوها ممّا يعلم فيه المنع من ذى السلطان أو يشكّ فيه ممّا لا يدخل تحت أیه نفى الجناح (٢)، إذا لم يكن ممّا يقتضى المنع فيه و فى أمثاله حصول الحرج و الضيق على النوع، فلا مانع من الاستنجاء لغير الغاصب و مقومه بماء متّسع كثير، و أرض متّسعه، مع الاستعمال لها فى محالها أو بإخراج شىء غير ضارّ منها إلى خارج، من دون ضمان مثل أو قيمه.

و لو جبره جابر على الاستنجاء بأحد شيئين مردّداً بين المحترم و الحرام، أو المحترمين أو الحرامين مثلاً وجبت مراعاة الميزان.

١- فى «ح»: أو.

٢- لَيْسَ عَلَى الْمَأْمُومِ حَرْجٌ وَ لَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَ لَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَ لَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ. الآية ٦١ من سورة النور.

و يلحق بذلك الاستنجاء بالماء أو غيره، مع ترتب الضرر المعتبر على المخرج أو الكفين، و نحو ذلك، و حمل الغير أو مملوكه أو ما يحرم مباشرته على مباشرته، و يترتب عليهما التطهير أيضاً. و لا ينبغي التأمل في ترتب التطهير في صورته التحريم للحرمه الناشئه من الغصب مثلاً، و إنما البحث في التحريم للاحترام و نحوه.

### المطلب الخامس: في كفيته

يعتبر في الاستنجاء بالماء المنفعل بالملاقاه وروده على المحل، و لا يجرى خلافه، و يكفي فيه مسمى الغسل و لو بالإجراء مثل الدهن.

و تكفي فيه الغسله الواحده مع حصول النقاء بها، من غير فرق بين البول و الغائط، و إن كان الأولى في الأول التعدد، و عدم احتساب غسله الإزاله، و التثليث أو الترييع أفضل فيما عدا الطفل الذي لم يتغذ بالطعام في وجه قوي.

و يجوز الاكتفاء بغسله الإزاله مع غلبه الماء على النجاسه، و عدم تغييره بها مع إصابتها. و يحصل التطهير للمغسول و الغاسل معاً، فلا حازه إلى غسل مستقل في الجزء المباشر (١).

و يشترط في حصول التطهير زوال العين و الأثر، و هو عبارته عن الأجزاء الصغار التي لا تحس، دون الرائحة و اللون المجزدين على القولين من انتقال الأعراض مستقله و خلافه لأن المدار في الحكم على الاسم.

و في الاستنجاء بغير الماء زوال العين قبله أو به مع حصول الشرط، دون ما لا يحس من الأجزاء؛ فإنها لا تقلع غالباً بدون الماء، و لعل ذلك مجز فيما يشبهه مما يطهر بالأرض كباطن النعل و القدم.

و لا فرق هنا بين الورودين على أصح الوجهين، و لا يشترط إداره الماسح و لا توزيعه، و لا مجانسته لما يشاركه في المسح حتى أن المسحه الواحده لو كان بعضها بحجر و بعضها

بخرق مثلاً لم يكن بها بأس. و يعتبر فيه ما يسمّى مسحاً، فلو زال بمجرد الإصابه كان كما إذا زال من نفسه، و يتخبر بين مباشرته و استنابه غيره، مع عدم استلزام نظر أو مسّ محرّمين، و لو عصى و فعل طهر المحلّ.

و لو أمكنه تحصيل المأذون شرعاً مع العجز بأجره أو بشراء مملوكه بثمن لا يضّر بحاله و جب، و لا يجب على أحد الزوجين النيايه عن الآخر.

و لو تعدّر الغسل الجائر لوجود جراحه لا يمكن غسل دمها متّصله بموضع الاستنجاء، أو لغير ذلك، سقط حكم الاستنجاء. و يكره الاستنجاء باليمين؛ لقوله صلّى الله عليه و آله و سلم «إنّ اليمين للطهور، و اليسار للخلاء» (١) و ربما أفاد تعظيم اليمين، و إهانته اليسار في كلّ شيء. و يكره مسّ الذكر باليمين.

### المطلب السادس: في حكم ما يستنجى به

أمّا ما عدا الماء (٢) مما يصحّ به الاستنجاء، فإن صادف نجاسه رطبه على المحلّ أزالها، و أزال حكمها مع الشروط، و انفعل بها، و لا مانع من أن يستلب الصفة من المحلّ لنفسه فتنجس و يطهر، كما نقول ذلك في ماء الغساله، و الأرض المطهره لباطن القدم و نحوها، و لا حاجه بعد الإزالة، و استيفاء العدد إلى مسح بطاهر.

و أمّا الواقعه على نجاسه أو محلّ جافّين فهي طاهره مطهره لمحلّ النجو، إلا في استنجاء ثانٍ، و تطهر إن كانت من الأرض القدم و النعل؛ لعدم اشتراط البكاره في تطهيرهما.

و لو شكّ في إصابه الحواشى أو جفاف الرطوبه أو خفاء العين، حكم بالتنجيس في وجه قوى. و لو تجدد في أثناء العدد قليل من الغائط و أصاب المحل، لزم الإتيان بالعدد تاماً في محلّ الإصابه، و بطل أثر ما كان فاعلاً فيه.

و أمّا الماء المستعمل فيه من بول أو غائط، قبل انفصاله و بعده، قبل النقاء و بعده،

١- ورد في سنن أبي داود ١: ٥٥ كتاب الطهاره ح ٣٣ «عن عائشه: كانت يد رسول الله صلّى الله عليه آله اليمنى لطهوره و طعامه، و كانت يده اليسرى لخلائه، و ما كان من أذى».

٢- سقطت كلمه «الماء» من «ح».



مع قصد الاستنجاء، دون الاتّفاقي، اقتصاراً على المتيقّن، مع وروده على المحلّ، و عدم تجاوز القدر الحواشي بما فوق العاده، و عدم الخليط و الماسّ للخارج أو المخرج من نجاسه، من داخل أو خارج من غائط أو غيره، من ذلك الخارج أو غيره.

و نجاسه الكفر بعد التخلّي قبل الاستنجاء لا تلحق بباقي النجاسات، فلو أسلم قبله بقي حكم الاستنجاء على حاله مع بقاء العين أو مطلقاً على اختلاف الوجهين على إشكال.

و كذا المتّصل بنجاسه في باطن الدبر، و عدم التغيّر و عدم البعث على التكفير.

و الأجزاء المرثيه فيه، حكمه الطهاره بالنسبه إلى المستعمل و غيره، و يجرى عليه حكم غيره من الماء الطاهر، كجواز استعماله في رفع الحدث و الخبث و الشرب و نحوه، مع عدم الاستخبات، لا مجرد العفو، سبق الغاسل من كفّ أو غيره الماء أو سبقه، زاد وزنه أو لم يزد، ارتفع جزء الغاسل عنه أو كلّ على إشكال ثم أُعيد أو لم يرتفع، ثم غسله أو لا، اتّحد الموضع أو لا، غسل المحلّ به جملةً أو على التفريق، اتّصل به أو بالفضله شيء طاهر تنجّس به من داخل أو من خارج أو لا. و الرطوبه الكائنه على المحلّ أو الغاسل قبل الطهاره إذا أصابت شيئاً، نجّسته، و المتقاطر بعد النقاء و قبله طاهر، و لا يلزم نقضه.

و لو فقد ما به الاستنجاء مع توقّف واجب عليه و جب تحصيله مجاناً بلا عوض، حيث لا يخلّ بالاعتبار، أو يبذل عوض غير ضارّ، و يجب جمعه للطهاره إن وجبت، و فقد الماء، و المشكوك في شرطه يبني على أصله.

### المقام الخامس: في سنن التخلّي و آدابه

المقام الخامس: في سنن التخلّي و آدابه (١)

و هي أمور:

منها: التعرّض للبول عند إرادته النوم، و بعد خروج المنى، و عند المدافعه، و لا سيّما

١- و في «ح» كذا: في سنن التخلّي و هي ما اشترط فيها القربه أو لم تقض بها العاده، أو ما اجتمع فيها الأمران، أو آدابه ممّا لم يكن كذلك، و قد يجعلان كالفقير و المسكين.

قبل الصلاة، وقبل الجماع، خوف الضرر، وقبل الركوب في مكان يعسر الخروج منه، أو على شيء يعسر النزول عنه.

و منها: وضع الخلاء في الدار، أو حفر حفيرةً تغني عنها في الأسفار، وقد يلحق بالخبثين ما عداهما من الأقدار.

و منها: ارتياد الموضع الذي يأمن فيه من الترشح كأرض الرمل والتراب، أو مكان مرتفع لا يبلغ فيه حدّ التطميح (١)، و ما أشبه ذلك، وقد يلحق بذلك مصبّ ماء الغسالة ونحوه، وقد يقيد بعدم سبق التلوّث في الثوب والبدن.

و منها: رفع الثياب و حفظ البدن، بحيث يأمن من وصول الخبث إليهما، إن لم يكونا ملوّثين سابقاً بنجاسه منه، أو من غيره، أو مطلقاً.

و منها: الجلوس على القدمين أو ما قام مقامهما لغير المتنوّر؛ فإنّه يبول قائماً خوفاً من الفتق.

و منها: المحافظه على الاحتياط زائداً على الواجب في إباحه الماء والمكان والإناء.

و منها: التنحج في الخلاء، أو التنخّم، أو الهمهمه، أو وضع علامه ليتحصّن عن الداخل.

و منها: الاعتبار الموصل إلى معرفه قدره الملك الجبّار، والشكر على نعمائه بإخراج ما لو بقى فيه لقضى بفنائه.

و منها: النظر إلى قذارته ليعرف نقصه و انحطاط منزلته.

و منها: التباعد من القبلة زائداً على الواجب قيل: و منها استحباب البعد (٢) و لو حصل الحجب بدونه.

و منها: ستر تمام البدن بالبعد أو الحجاب، من غير اكتفاء بستر الثياب.

و منها: تقديم اليسرى بالدخول إلى بيت الخلاء، أو الوصول إلى المكان الذي يتخلّى فيه إن لم يكن بيت، أو مطلقاً، و اليمنى بالخروج، عكس المسجد، و الأماكن

١- قالوا: طمّح ببوله، إذا رماه في الهواء، الصحاح ١: ٨٣٩، القاموس المحيط ١: ٢٤٧.

٢- تذكره الفقهاء ١: ١٢٢ مسأله ٣٣.

الشريفه فيهما في وجهه، و نسبا إلى الأصحاب.

و منها: تقنيع الرأس للنص (١) قيل، و منها الاعتماد على الرجل اليسرى حال التخلى (٢).

و منها: تغطيه الرأس؛ للإجماع، إمّا إلى قصاص الشعر، أو إلى المنخرين، حياءً من الله تعالى؛ لأنه عمل العصيان، و لم يشكر الفضل و الإحسان، أو لثلا تصل الرائحة الخبيثه إلى دماغه.

و التعليل الثاني ظاهر على الثاني، خفي على الأول، و توجيهه بأنّ للشعر منافذ، فإذا انسدت لم يجذب الهواء المستتب للريح الخبيثه، غير بعيد أو بدخولها من المنافذ.

و منها: تجنّب جهات ما كان من المحترمات غير القبلة، استقبالاً و استدباراً مع قربها أو مطلقاً.

و منها: تجنّب القبلة أول الجلوس قبل خروج القدر، و في الوسط حال الفتره، و في حال الاستنجاء، و الأحوط إلحاقها بحال الخروج.

و منها: مسح البطن حال القيام من الاستنجاء بيده اليمنى.

و منها: أن يضع الإناء مع الإراقة منه، و الاعتراف عند الجانب الأيمن.

و منها: الاسترخاء يسيراً؛ حذراً عن تخلف بعض حواشي الحلقة و دخولها في جملة الباطن، كما يصنع في الغسل.

و منها: البدار إلى الاستبراء (٣) بعد انقطاع دبره البول و تمام خروج القدر، ثمّ البدار إلى الاستنجاء بعد الاستبراء، و الاستمرار فيهما (٤) إلى التمام.

و منها: غسل مخرج البول ثلاث مرّات، إحداها غسله الإزاله، و غسل مخرج الغائط مرّتين، إحداها غسله الإزاله على الأقوى، و لا يبعد استحباب التثليث بعدها

١- الفقيه ١: ١٧ ح ٤١، التهذيب ١: ٢٤ ح ٦٢، الوسائل ١: ٢١٤ أبواب أحكام الخلوه ب ٣ ح ٤١.

٢- انظر الحدائق الناظره ٢: ٦٨.

٣- في «م»، «س»: الاستنجاء.

٤- في «م»، «س»: فيه.

فيكون أربع.

و منها: تقديم غسل مخرج الغائط على غسل مخرج البول.

و منها: زياده ما به الاستنجاء على القدر الواجب، و إدخال قدر ممّا فوق الحواشي زائداً على الواجب؛ لزياده الاطمئنان.

و منها: إلحاق ما يخرج من مدى أو ودى أو ودى قبل الاستبراء بالمشتبه.

و منها: ذلك (١) محلّ الغائط مع عدم توقّف الإزالة عليه؛ لزياده الاطمئنان.

و منها: غلبه الماء زائداً على الواجب من غير إسراف على المتخلف من البول حال الاستنجاء.

و منها: التخلّي في الخلاء المعدّ لجمع القذارات؛ لإصلاح الزرع، كما يتفق في كثير من القرى و البلدان، كما شاهدناه في مملكه إيران.

و منها: استعمال ما يطمئنّ بطهارته و بكارته، و عدم احترامه و عدم كراهته.

و منها: الصبر بعد الفراغ قبل الاستنجاء.

و منها: إراقه الماء على يديه قبل إدخالهما الإناء.

و منها: اختيار الماء في الاستنجاء، و الجمع أفضل.

و منها: اختيار ما عدا الماء حيث يكون حاجه لم تبلغ الوجوب في استعماله.

و منها: الاستنجاء باليسار.

و منها: المحافظه على الدعوات و القراءه، و الأذكار الموظّفات. منها: ما يقال عند الدخول، و هو «بسم الله و بالله اللهم إني أعوذ بك من الخبيث المخبث، الرجس النجس، الشيطان الرجيم» (٢) و منها: ما يقال عند الخروج و هو «بسم الله و بالله و الحمد لله الذي عافاني من الخبيث المخبث، و أماط عني الأذى» (٣).

و منها: ما يقال عند التكهّف لبول أو غير ذلك، و هو «بسم الله»؛ (٤) فإنّ الشيطان

١- في «س»، «م»: «م»، و لا يخفى أنّه متحد مع الدلك في المعنى.

٢- الكافي ٣: ١٦ ح ١، التهذيب ١: ٢٥٠ ح ٦٣، الوسائل ١: ٢١٦ أبواب أحكام الخلوه ب ٥ ح ١.

٣- الكافي ٣: ١٦ ح ١، التهذيب ١: ٢٥٠ ح ٦٣، الوسائل ١: ٢١٦ أبواب أحكام الخلوه ب ٥ ح ١.

٤- الفقيه ١: ١٨ ح ٤٣، التهذيب ١: ٣٥٣ ح ١٠٤٧، الوسائل ١: ٢١٧ باب ٥ من أبواب أحكام الخلوه ح ٤.

يغضُ بصره.

و منها: ما يقال عند خروج القدر، و هو «الحمد لله الذى رزقنى لذته، و أبقى قوّته فى جسدى، و أخرج عنيّ أذاه، يا لها نعمه، يا لها نعمه، يا لها نعمه لا يقدر القادرون قدرها» (١).

و منها: ما يقال حين خروج القدر أيضاً، و هو «الحمد لله الذى أطعمنى طيباً فى عافيه، و أخرج منيّ خبيثاً فى عافيه» (٢).

و منها: ما يقال عند الخروج و النظر إلى ما خرج منه، و هو «اللهم ارزقنى الحلال و جنبني الحرام» (٣).

و منها: ما يقال عند رؤيه الماء، و هو «الحمد لله الذى جعل الماء طهوراً، و لم يجعله نجساً» (٤).

و منها: ما يقال عند الاستنجاء و هو «اللهم حصّن فرجى و أعفّه، و استر عورتى، و حرّمنى على النار، يا ذا الجلال و الإكرام» (٥).

و منها: ما يقال عند الفراغ حال مسح بطنه بيده، و هو «الحمد لله الذى أَمَط عنيّ الأذى و هَنَأنى طعامى و شرابى و عافانى من البلوى» (٦).

و منها: الاستبراء و المراد به هنا طلب البراءة أى سلامه مخرج البول من حلقه الدبر إلى مخرج الذكر من بقايا البول، و يترتب الحكم على الحصول بلا قصد، و لا يتّصف بوجوب و لا بشرطيّه لما يتوقّف على الطهاره، و إنّما ثمرته بعد الاستحباب أنّه إذا خرج شىء مشتبه تعلّق به إحدى الإدراكات سوى العلم قبله يحكم عليه فى الذكر بحكم البول خبيثاً و حدثاً.

١- التهذيب ١: ٢٩ ح ٧٧، الوسائل ١: ٢١٧ أبواب أحكام الخلوّه ب ٥ ح ٣ بتفاوت يسير.

٢- الفقيه ١: ١٦ ح ٣٧، الوسائل ١: ٢١٧ أبواب أحكام الخلوّه ب ٥ ح ٥.

٣- الفقيه ١: ٢١ ح ٥٩، الوسائل ١: ٢٣٥ أبواب أحكام الخلوّه ب ١٨ ح ١.

٤- الفقيه ١: ٢١ ح ٥٩، الوسائل ١: ٢٨٢ أبواب الوضوء ب ١٦ ح ١.

٥- الكافي ٣: ٧٠ ح ٦، الوسائل ١: ٢٨٢ أبواب الوضوء ب ١٦ ح ١.

٦- الفقيه ١: ٢٠ ح ٥٨، مستدرک الوسائل ١: ٢٥٥ أبواب أحكام الخلوّه ب ٥ ح ١٣.

و ثمرته مقصوره على الذكر بالنسبه إلى الموضع المعتاد بالأصل أو بالعارض في محل الاستبراء. أمّا الأنثى فلا تجرى فيها ثمرته، بل الخارج المشتبه منها محكوم بطهارته، و عدم الحدثيه و الخبثيه فيه، مع الاستبراء و عدمه، على وفق الأصل. و كذا الممسوح و الخنثى مشكلاً أو لا، مع الخروج من الفرج، و أمّا مع الخروج من الذكر فيقوى جريان حكم الاستبراء فيه، و لو علمت زيادته على الأقوى.

و لا يبعد استحباب المسحات الثلاث للمرأة و الخنثى بالنسبه إلى الفرج، و الممسوح، من الدبر إلى حاشيه الفرج أو الثقب، و التعصّر، و التنحج، و التحرك، و التمهّل، و القبض بقوّه و نحوها، ممّا يقضى بالخروج.

و أكمل أنحاء المسح من طرف حاشيه الدبر، و الأولى إدخالها بتمامها بالوسطى إلى أصل الذكر، ثم عصر ما بين أصله و طرفه بجذب، ثم نتر طرفه ثلاثاً ثلاثاً مترتبات متعقبات أفراداً و أبعاضاً، فلو أخلّ بالترتيب أو حصلت فرجه أعاد من الأصل، و لا يلزم فيه المبالغه في مسح أو نتر، و لا يكفي المسمى ممّا لا قابليته له في إخراج المتخلف، و يجزئ فيه التوسط.

و يقوى جواز الاكتفاء بالسّ بالجمع بين عمل الخرط و النتر في الثلاث بين أصل الذكر و طرفه. و طول المدّه و كثره الحركه بحيث لا يخاف بقاء شىء في المجرى يجريان مجرى الاستبراء.

و لو علم حصول الثمره بأقل من العدد كفى، و لو أكد الاستبراء بالتنحج ثلاثاً و التعصّر فلا بأس.

و مقطوع الذكر من أصله يبقى على ثلاث، و بها تتم الثمره، و من وسطه مع بقاء شىء من الحشفه يبقى حكمه، و مع عدم بقاء شىء من الحشفه يبقى على ستّ، و يقوى لزوم اعتبار ثلاث النتر، و يقوى جرى الحكم احتياطاً في تحصيل السنّه بالنسبه إلى الدم السائل مطلقاً من الذكر، أو خصوص الخارج من المعده على نحو البول تحصيلاً للاطمئنان بعدم الخروج، و لو ضعف عن الخرط القوى كزّر.

و من تعذر عليه الاستبراء كلاً أو بعضاً فحكمه حكم غير المستبرئ عن جبر كان،

أو مرض أو نسيان أو غيرها، بخلاف الاستبراء (١) من المنى فإنه يسقط حكمه مع التعذر، وعمل الخرق.

و لا يعتبر في الاستبراء المباشره، و لا كونه بالأصابع، و لا بخصوص الوسطى، و لا الكفّ، و لا اليسرى، و إن كان تمام الفضيله بتمامها، أو بعضها بتبعيضها على اختلافها.

و لو تمكّن من بعض أنواع الخمرطات أو آحادها دون بعض ممّا له مدخله في رفع أو تخفيف ما تخلف في المجرى فأتى بها، أُعطى بمقدارها من ثوابها. و لا اعتبار باحتمال المصاحبه؛ لما عرفت حقيقته من مدى و نحوه على الأقوى.

و لا يجرى فيه كما في الاستنجاء ما يجرى في حال التخلّي من الأحكام، و في أمر السنن يسهل الأمر.

و لو كان محدثاً متلوّث الثياب و البدن، و لا- يريد الإزالة، سقط استحبابه، و يمكن القول بالاستحباب النفسى أو بتخفيف النجاسه. و الخارج في أثناء الاستبراء أو بعده بالاستبراء بحكم حدث جديد، و لا استبراء فيه، و الخارج قبله كذلك لكنّه يجرى فيه الاستبراء، فلا يفسد (٢) صلاه متقدّمه، و لا يجرى عليه حكم العمد، و لهذا لا يمنع منه الصائم بعد الإماء كما سيجىء في محلّه إن شاء الله تعالى.

و لو خرج لا- بجهه الاستبراء أعيد له الاستبراء من أصله. و يشترط في اعتباره وقوعه بعد انقطاع دريره البول. و الخارج من الرطوبات من دم أو مذى أو نحوهما لا يجرى عليه حكم المشتبه. و الأولى أن يكون بعد الفراغ من تطهير الدبر.

و لو وقعت قطره بعده، أو في أثناءه، و علم أنّها بول، عاد الحدث و الخبث، و استدعت الاستبراء جديداً، و في إلحاق المشكوك به قبل استبراء البول أو المنى بالنسبه إلى الغير، و في إجراء شكّ الغير مجرى شكّه بحث، و عليه يحتمل القول بتسريه حكم استبراء المنى و استبراء البول إلى الحيوان في وجه بعيد.

١- في «م» و «س»: المستمنى.

٢- في النسخ: فلا تفسد، و ما أثبتناه هو الأنسب.



و لو أصاب الخارج من ذكره قبل ما يقتضى البراءة بعد خروج البول أو المنى من غير فصل زمان أو نحوه قضى بالتنجيس فيه فى أحد الوجهين.

و لو شكّ فى الاستبراء و لم يكن من عادته ذلك، و لا كان كثير الشك، و لا حصلت فاصله طولى، و لا دخل فى عمل استنجاء أو غيره، استبراء كما فى الاستنجاء.

و لو كان معتاداً أو كثير الشك مثلاً فلا اعتبار بشكّه؛ لأنّه فى الحال الأوّل أذكر، و فى الحال الثانى تلزمه استبراءات لا تحصر.

و لو شكّ فى العدد بنى على الأقل، إذا خلا عن الصفتين، و لو شكّ فى السابق بعد الدخول فى اللاحق لم يعتبر شكّه.

و لو علم باستبراء و شكّ فى كونه عن منى أو عن بول بنى على الثانى و يحتمل الأوّل ليجمع بين الحالين.

و الشاكّ فى الاستبراء كالقاطع بعدمه، و لو شكّ فى أصل الخروج حكم بنفيه، و لو علم بالخروج و الاستبراء و جهل تاريخهما، أو تاريخ أحدهما و علم تاريخ الآخر، حكم بتأخر الاستبراء على إشكال، من غير فرق بين أن يعلم حاله السابق، أو لا يعلمه، و الخارج بالاستبراء كالخارج قبله، و فى إلحاق غير المستبرئ مع خروج المشتبه، بالمحدثين فى باب النذور و العهود و الايمان، إشكال. و يستحبّ فيه البدار كما فى الاستنجاء.

### المقام السادس؛ فى المكروهات،

و هى أمور:

منها: استقبال قرص الشمس، و كذا قرص القمر و الهلال ليلاً أو نهاراً، مع الكسوف أو الخسوف، مع الاحتراق و عدمه، أو الخلوّ عنهما، مع عدم حجب السحاب أو الثياب أو بعض البدن و نحوها بخصوص الفرج، دون المقاديم و المآخير، لا كاستقبال القبلة حال خروج البول من الذكر أو من مطلق المحلّ المعتاد، لا عند الدخول، و لا حال الجلوس أو القيام أو غيرها الخاليه منه فى البول المخرج لا الخارج بنفسه كالصادر من المسلوس و المتقاطر، و على النحو المعتاد دون ما يخرج بالاستبراء ابتداءً و استدامه.

(و القول بالتحريم فى الأولين ضعيف) (١) و لو زعم عدم الاستقبال فانكشف حصوله حال التشاغل حرف فرجه.

و المستقبل بالبول من مقطوع الذكر من دون البيضتين أو معهما من الأصل، و الممسوح، و المستدبر، و المستقبل بالغائط، يدخلون فى الكراهه فى وجه (٢).

و من بقى له البيضان فقط بحكم مقطوع الجميع، لكنّ القول بالكراهه هنا أقرب، و القول بكراهه الاستقبال و الاستدبار فى كلّ من البول و الغائط بعيد عن الاستفادة من الأخبار (٣).

و لو اجتمع القرصان نهاراً و دار الأمر بين الاستقبالين رجّح استقبال القمر، و فى أمر الدوران بين المندوبات و المكروهات فى هذا الباب و فى غيره يرجّح الثانى بحسب الحقيقه، و فيما بين الآحاد و مع ملاحظه الخصوصيات يرعى الميزان، و كذا بين الواجبات و المحظورات طبيعاً و خصوصيةً و بين الآحاد.

و منها: بروز الوجه و الفرج للقرصين.

و منها: استقبال الريح و استدبارها بالبول بل و الغائط، بل جميع مقاديم البدن، بل و جميع مآخيره، مع الكشف و بدونه، على نحو القبلة تعبدًا، أو لخوف الترشح فيخصّ البول، أو مطلق التلوّث فيعمّه مع الغائط، أو لاحترام الملك الموكّل بالريح.

و مع ملاحظه التعليل يظهر من بعض أفراده التخصيص بالريح القوى، أو بغير من تلوّث ثيابه و بدنه سابقاً، أو التعميم لما كان على النحو المعتاد، أو على وجه التقاطر.

و منها: التطميح بالبول فى الهواء الساكن بالجلوس على محلّ مرتفع غير محاط كالخلاء ارتفاعاً معتدلاً به من سطح و نحوه، تعبدًا، أو لخشيته الرجوع إليه، أو لاحترام السكّان إن عمّت سكناهم الساكن.

و منها: البول فى الأرض الصلبه، أو غيرها من كلّ صلب يقتضى ترشح البول،

١- ما بين القوسين ليس فى «ح».

٢- فى «ح» زياده: و الأوجه خلافه.

٣- الوسائل ١: ٢١٢ أبواب أحكام الخلوه ب ٢.

و لا- يبعد تسريه الحكم إلى كل ما يخشى منه الترشح من غسله النجاسات، و سيلان الدم و نحوها، في كل ما عللت كراهته بخوف الترشح.

و منها: طول الجلوس على الخلاء؛ لأنه يورث الناسور، و ذو الناسور ربما يورث فيه الدوام.

و منها: استصحاب دراهم بيض غير مصروره.

و منها: الحقن و هو مدافعه البول، و الحقب و هو مدافعه الغائط للمصلّى، أو مطلقاً، و قد يلحق بهما الريح، و ربما وجبا مع تعذر الطهور.

و قد يجرى في الطواف و سجود السهو، و ربما الحق به سجود الشكر و التلاوه و غيرهما من العبادات مع منافاه الإقبال، و ربما قيل بالكراهه لذاته.

و منها: دخول الخلاء و معه شىء من القرآن أو شىء مكتوب عليه اسم الله تعالى خاتماً كان أو غيره و ربما ألحق به جميع الأسماء و الصفات و باقى المحترمات.

و منها: التخلّى على القبر حيث لا- يكون محترماً، و إذا كان محترماً كان محرّماً، و ربما كان مكفّراً، و يقوى استثناء قبر الكافر و المخالف و نحوهما من البين.

و منها: البول خارج الماء مع الدخول فيه، أو فى الماء مطلقاً و يقوى إلحاق مطلق القطرات و التغوط به، و لإلحاق مطلق النجاسات بل مطلق القذارات وجه حيث لا يكون مملوكاً للغير خالياً عن الإذن كماء الحمام مثلاً، و لا ضاراً بماء الوقف و شبهه من المشتركات كماء الابار و المصانع الموظفه فى طرق المسلمين؛ لأنّ له سكاناً، و فى الراكد أشد كراهه، و روى: أنّ من فعل ذلك فحدث عليه شىء فلا يلومنّ إلا نفسه (١) و أنّ البول فى الراكد من الجفاء (٢)، و يورث النسيان (٣)، و قيل: إنّ يورث الحصر، و فى الجارى يورث السلس (٤). و لعلّ التخلّى فى باطنه أشدّ كراهه.

١- علل الشرائع: ٢٨٣ ح ١، الوسائل ١: ٢٤٠ أبواب أحكام الخلوّه ب ٢٤ ح ٦.

٢- دعائم الإسلام ١: ١٠٤.

٣- الفقيه ١: ١٦ ح ٣٥، الوسائل ١: ٢٤٠ أبواب الخلوّه ب ٢٤ ح ٤.

٤- انظر كشف اللثام ١: ٢٣٠.

و القول بأن البول فى الراكد ليلما أشد كراهه، لأنه مسكن الجنّ دليله أعمّ من دعواه، إلا على وجه بعيد. و إلحاق الخارج قبل الاستبراء مع الاشتباه به بعيد، و الدوام يتبع الابتداء تحريماً و كراهه.

و لا يفرق فى تحقّق كراهيه البول بالماء بين طاهره و نجسه، بل لو قيل بذلك مع تغيّره بالنجاسه لم يكن بعيداً. و تختلف مراتب الكراهه فيه.

و لا تعويل على ما قد يشمّ من حديث «أنّ للماء سَكَّاناً» (١) و حديث «أنّ الملائكه لا تدخل بيتاً يبال فيه» (٢) من تخصيص الماء بالطاهر؛ إذ لولا ذلك لجعل تنجيس الماء عند إرادته البول فيه طريقاً لدفع كراهته، و لكان السابق بالبول أو بشىء منه يدفع الكراهه عن المتأخّر عنه، و لو بعد اتّصال أوّل قطره منه، و لكانت أوّل قطره من البول دافعه لكراهه باقيه حيث ينجسه مجرد الاتصال، و لا أظنّ أحداً يتفوّه بذلك و التفرقه بعيده، فكراهه البول بالماء على عمومه.

و لا يستثنى منه إلا ما يصير ماءً بسبب البول كالملاح و الثلج الذائبين بسبب البول فيهما على تأمل فى ذلك.

و ربما يستثنى أيضاً المياه المعدّه لتنظيف الخلوات بالجريان فيها فى بعض البلدان كالشام و نحوها، لدخوله تحت التطهير، و لرجحان هذا الفرض على جهه الكراهه على تأمل. و ما كان فى الخلاء لا عبره به، و يحتمل جريان الكراهه فى ورود الماء على البول لغير التطهير على تأمل فى ذلك.

و منها: البول قائماً؛ توقياً من البول، و خوفاً من تلبس الشيطان، و عدم خروجه بعد ذلك، و مقتضى التعليل الأوّل التخصيص بغير متلوّث البدن و الثياب، و يستثنى من ذلك المطلّى خوفاً من حدوث الفتق.

و منها: الكلام حال التخلّى فقد نهى أن يجيب الرجل الأخر أو يكلمه و هو على

١- الوسائل ١: ٢٤٠ أبواب أحكام الخلوه ب ٢٤ ح ٣ «بتفاوت لفظي».

٢- الكافي ٣: ٣٩٣ ح ٢٦، ٢٧.

الغائط؛ و أنه من تكلم على الخلاء لم تقض حاجته (١)، و روى إلى أربعة أيام (٢) إلا بذكر الله تعالى؛ لأنه حسن في كل حال، و روى رجحان الإسرار به (٣).

و سوى الأذان؛ للتخصيص على استثنائه (٤)، لا- من جهه كونه ذاكرًا، فلا حاجه إلى تبديل الحيعلات بالحولقات كما قيل (٥). و سوى أية الكرسي إلى «العظيم» أو إلى «خالدون» على اختلاف الرأيين، و آيه «الحمد لله رب العالمين» و رد السلام الواجب، و الصلاة على النبي (ص) و آله إذا ذكر اسمه، و طلب حاجه يضرّ فوتها، و الدعوات المأثوره حال التخلى (٦).

و قد يلحق بذلك جميع الدعوات، و ما لم يشتمل على حرفين، أو يكون حرفاً غير مفهم المعنى فلا بأس به، و أما ما كان من العطاس و التنحج و التبخم أو البصاق أو الضحك أو البكاء و نحوها غير مقصود به إخراج الحروف فليس من الكلام. و أما الأئين و التحسر فمن الكلام في وجه.

و منها: الاستنجاء باليمين، و روى أنه من الجفاء (٧).

و منها: الاستنجاء و في كفه التي يستنجى بها خاتم فضه من حجر زمزم، و يراد ما دخل فيها بالعارض دون المتكون بالمسجد، أو تقييده بالخروج مع كناسه و نحوها، أو يستثنى ذلك من حكم حصى المساجد، أو نقول بحرمة الإخراج، و كراهه الاستعمال، أو نخرج الكراهه عن ظاهرها.

و منها: الاستنجاء باليسار و فيها خاتم نقش على فضه اسم الله أو أنبيائه أو أوصيائهم

١- الفقيه ١: ٢١ ح ٦١، الوسائل ١: ٢١٨ أبواب أحكام الخلو ب ٦ ح ٢.

٢- لم نعثر عليه في مظانه و لكن العبارة موجوده في كشف اللثام ١: ٢٣٧.

٣- قرب الإسناد: ٧٤، الوسائل ١: ٢٢١ أبواب أحكام الخلو ب ٧ ح ٩.

٤- الفقيه ١: ١٨٧ ح ٨٩٢، علل الشرائع: ٢٨٤ ح ١ و ٢، الوسائل ١: ٢٢١ أبواب أحكام الخلو ب ٨ ح ١، ٢، ٣.

٥- المبسوط للشيخ الطوسي ١: ٩٧، و حكى في الجواهر ٩: ١٢٣ عن العلامة الطباطبائي بقوله: و احك الأذان الكل إلا الحيعله فإنها مبدله بالحوقه.

٦- الكافي ٣: ١٦ باب القول عند دخول الخلد. ح ١، الوسائل ١: ٢١٦، أبواب أحكام الخلاء ب ٥.

٧- الكافي ٣: ١٧ باب القول عند دخول الخلاء ح ٥.

أو باقى المحترّمات ما لم يستلزم التلوّث فيكون من المحترّمات.

و منها: الأكل و الشرب ممّا يسمّى أكلاً و شرباً عرفاً، و لا يبعد القول بتفاوت الكراهه فيهما، و أنّ الأوّل أشد، و يختلف شدّه و ضعفاً بالكثرة و القلّه و الطول و خلافه.

و منها: السواك حال التخلّى و هو المراد بالخلاء، و يقرأ بالقصر، و علّم بأنّه يورث البخر، و تختلف مراتب الكراهه فى جميع المكروهات بالطول و القصر و الاتّحاد و التعدّد على اختلاف مراتبه.

و منها: كونه فى شوارع المسلمين أو ما يعبرون به من شوارع غيرهم، و هى الطرق النافذه (دون المرفوعه) (١)، فإنّها من الأملاك، و سيّجى ء حكمه فيها، و تصرف الشريك بالزائد على حصّته لا مانع منه فيه، و فيما سيّجى ء من أمثاله، لبناء الشركه فيها على جواز ذلك، كما فى المياه للشرب و الاستعمال، أو لإذن المالك الأصلي فى ذلك.

و منها: ما أعدّ لتردّدهم من المدارس أو المقابر أو المنازل أو الحمامات أو لجلوسهم و اجتماعهم لتعزيه و نحوها مما يرجح فى نظر الشارع.

و أمّا ما أعدّ للملاهى و عمل المحترّمات و لو ابتداءً، (أو بطل الاستطراق فيه و لم يكن مرجوّ السلوك فيه) (٢) مع بقاء الفضله فلا كراهه فيه.

و طريق الصحراء كطريق القرى و البلدان فى الكراهه، و إذا أضرّ بالمارّه و بعض المترددين حرم. و يجرى الحكم فى سائر القذارات و جميع المؤذيات لنجاسه أو رائحه أو كراهه منظر أو إخلال بمعبر و نحو ذلك.

و منها: كونه فى مشارع المسلمين أو مشارع يرد إليها بعض المسلمين أو مطلق المشارع احتراماً لها كالعيون و الآبار أو شطوط الأنهار، و كذا جميع ما يتردّدون إليه لأخذ الماء، و لو هجرت من دون رجاء العود ارتفع حكمها، و لو استلزم ضرر الواردين حرم، و يجتمع فى الأملاك و الموقوفات الخاصّه حكم الأملاك و المشارع معاً.

و منها: كونه فى مواضع اللعن و السبّ، و الطعن، و هى أبواب الدور إذا لم يدخل

١- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: مع عدم ترتّب الضرر، و إلا حرم، و كونها مرفوعه.

٢- بدل ما بين القوسين فى «ح»: أو بطلت منفعتة بحيث لا يرجى عودها.

فيها، ولا في مقام تحجيرها.

وقد يضاف إليها مجامع الخلق كيف كانت، لاشتراكهما في كونهما محلّ السبّ واللعن، وإن اختلف جهتا هما، وقد يضاف إليه وضع سائر القذارات خصوصاً ما جمع فيه قذارات الخلوات.

ومنها: كونه تحت الأشجار، وفيها ثمرتها النافعة لأكل أو غيره، دون ما ليس من شأنها الإثم، ودون ما من شأنها ذلك بالقوه البعيده كالفراخ، أو بالقوه القريبه لعدم بروزها من الإمكان إلى الفعل، أو بالفعل ممّا لم ينتفع به أصلاً، لا بالقوه ولا بالفعل، ولا فرق في الثمره بين البالغه حدّ الانتفاع وغيرها.

ويظهر جميع ما ذكر من الأخبار (١) من غير حاجه إلى البحث في المشتق، وإفادته. ولو كانت الثمره في جانب فلا- بأس بالتخلّي في الجانب الأخر. ولو كان على الفضله حاجب يمنع عن إصابه القذر الثمر، أو كانت الثمره نجسه بمثل ما تخشى إصابته أو مطلقاً، قوى ارتفاع الكراهه. ولو كانت من شجره بعيده يطيرها الريح أو تقع من بناء مرتفع قوى تسريه الكراهه.

ولو كان القذر يزول أو يزول حكمه من حينه بتسلط الماء المعصوم عليه من غير حصول الإصابه قوى احتمال ارتفاع الكراهه، ولا يبعد أن يقال بالكراهه مع ذلك، بناءً على أنه من جهه الاحترام.

ومنها: ما يكون في فيء النزال؛ لدخوله في مواضع اللعن، وقيام احتمال الضرر، وإذا هجرت المنازل بحيث لا يرجى عود النزال مع بقاء الفضله أو حكمها ارتفعت الكراهه. ومتى ترتب شىء من الضرر عليه، أو على أحد الأربعة المتقدمه عليه، حرم التخلّي، كغيره من الأفعال الضارّه، ومتى كان شىء منها أو ممّا تقدّمها من الأملاك أو الأوقاف الخاصه جرى عليها حكم الملك.

وتمشيه الحكم إلى سائر القذارات له وجه وجيه، ويختلف الحكم بدخول مسأله

١- انظر الكافي ٣: ١٥ باب الموضع الذى يكره أن يتعوط فيه أو يبال، الفقيه ١: ١٦ باب ارتياد المكان للحدث، الوسائل ١: ٢١٢ أبواب أحكام الخلوه ب ٢ وص ٢٢٨ ب ١٥.

التقاطر من المسلوس و الخروج من المبطن باختلاف العلل، فتأمل.

و منها: التخلّي في خلاء فيه مظنه لترشح البول من جهه ما يرتفع فيه من الهواء أو لضيق أو قرب قعر و نحوها.

و منها: كونه في جحر (١) الحيوان لخوف أذيته أو التأذى منه، مع ضعف الاحتمال أو قوته، و ضعف الضرر، و إلا- حرم في الثاني، و يحتمل إلحاق الأول به، و هي في البول أظهر.

روى أنّ تابط شراً جلس لبيول فإذا حيّه خرجت فلذعته (٢)، و أنّ سعد بن عباده بال في الشام في جحر فاستلقى ميتاً، فسمعت الجنّ تنشد فيه في المدينة، و تقول:

نحن قتلنا سيّد الخزرج سعد بن عباده، و رميناه بسهمين فلم تخط فؤاده.

هكذا نقل في بعض الأخبار (٣)، و الله أعلم بحقائق الأسرار.

و منها: كونه في أفنيه الدور و البساتين و المساجد من الأمكنه المتسعه أمامها؛ للتأذى، و كونها من مواضع اللعن، ممّا لم يكن من الحريم أو المملوك الغير المأذون فيه، و الضارّ فإنّه يحرم حينئذٍ.

و منها: في سائر مواضع احتمال الضرر ممّا لم يكن ممنوعاً؛ لنهي شرعيّ أو حقّ مالكيّ، و تبني اختلاف مراتب أحكام التخلّي تحريماً و كراهةً و ندباً فيما يتعلّق بالفرجين على بروزهما أو أحدهما أو بعضهما أو بعض أحدهما، و فيما يتعلّق بالحدثين على ما يخرج بطريق الاعتياد من الطبيعي و غيره معتاداً (أو) (٤) غير المعتاد.

و بالنسبه إلى الهيئه في الابتداء يحتمل وجوه:

منها: ابتداء القيام للجلوس.

و منها: الجلوس.

١- الجحر: كلّ شيء يحتفره الهوام و السباع لأنفسها، جمعها حجره (القاموس المحيط ١: ٤٠٠).

٢- لم نعر عليه و لكنّها موجوده في كشف اللثام ١: ٢٣٤.

٣- الطبقات الكبرى لابن سعد ٣: ٦١٧.

٤- بدل أو في «ح»: و يحتمل إلحاق.



و منها: الأخذ بالخروج.

و منها: الأخذ فى الاستبراء.

و منها: الأخذ فى الاستنجاء، و فى الانتهاء تمام الخروج، أو تمام الاستبراء، أو تمام الاستنجاء، أو الأخذ فى القيام، أو تمامه، أو الأخذ فى الانصراف.

و المتيقن منها ما قارن الخروج، و المحافظه على الاحتياط فى التخلص من الحرمة و الكراهه، و فى العمل بالسنة أولى. و فى تسريه الأحكام إلى أولياء المجانين و الأطفال وجه، (و تشتد كراهه المكروهات بضعف الاحتياج إليها، و تعدد الجهات و كثره الكائنات) (١).

### المقصد الثانى: فى الغسل

#### و فيه مقامات

#### الأول: فى بيان حقيقته

و هى عبارته عن غسل تمام ظاهر بشره البدن (٢) أو الجمع بين الغسل و المسح معاً كغسل الجبائر فى بعض الصور، و ما لها من النظائر مباشره أو نيابة مع التعدد، أو الاتحاد أو ملفقاً، رافعاً أو غير رافع على وجه يوافق الطلب من الفاعل أو النائب أو المتولّى الشرعى كغسل المولود إن عدّدناه فى سلك الأغسال المطلوبه، لا المقصود بها مجرد التنظيف. و قد يخرج منه أيضاً غسل الصبى الغير المميّز للإحرام مثلاً أو مطلقاً على قول آخر، و غسل الميّت.

و يعتبر فى الغسل الجريان أو ما يقوم مقامه (و فى سائر ما كان منه من العبادات واجبات، و مندوبات النيه) (٣) و قد مرّ فيها تمام الكلام على وجه يغنى عن التعرّض لها

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- و فى «ح» زياده: أو ما قام مقامه أو المسح فقط فى وجه بعيد.

٣- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

فى هذا المقام. و له فى جميع أقسامه واجباته و مندوباته كىفتان متضادتان لا يتصادقان، و لا يتداخلان تداخل التركيب.

إحداهما: الارتماس و يتحقق بغمس البدن فى الكثير أو القليل أو شبه الغمس بالوقوف تحت الميزاب أو المطر على وجه يشتمل الماء على مجموع ظاهر البدن آنأ ما، به يتحقق الغسل دون ما قبله من المقدمات، و ما بعده من الزيادات، فىستوى الحال فى حصول الأثر بين المقدم من الأعضاء و المؤخر، لتعلق الحكم بها دفعه.

(و لو أدخل شيئاً من الخارج بعد خروج شىء من الداخل أو رتب مستمراً فى التيه، و لم يعلقها بالجمله فسد الغسل) (١).

و لو بقيت لمعه بعد مفارقه شىء من البدن لم يصلها الماء، أعاد الغسل من أصله، و يكفى الظن مع الاطمئنان فى الجمله بالشمول، و لا يلزم التفيتش.

و يختص الحكم بالظاهر، و لا يلزم غسل الباطن، و منه ثقب الأنف و الأذنين و الباطن منهما. و منه محل انطباق الشفتين و أشفار العينين و الباطن من السرّه، و الأنف و باطن ثقب الذكر، و حلقة الدبر، و الفرج، و لا حاجه إلى الاسترخاء فىهما على الأقوى، و ما تحت أظفار اليدين و الرجلين ما لم تعل على الأنامل. و أمأ ما تحت الإباط و ما بين أصابع اليدين و الرجلين و الأليتين فمن الظواهر. و الظاهر أن الظاهر من باطن الأذنين، و الباطن من البشره لمستورتيته بالشعر هنا من الظاهر.

و حقيقته مغايره لحقيقه الترتيب الاتى ذكرها (إلا أنه لا يعتبر فيه الخصوصيه، فلو أطلق فى التيه فلا بأس، لعدم تقوم العاده بهما) (٢). فلو نوى أحدهما فى مقام الآخر ففیه وجهان، و الأوجه الصحه لعدم تقوم النوع بهما، و الأحوط البناء على البطلان.

و للارتماس طرق مشتركه فى الصحه (يجمعها الكون تحت الماء، لأنه إمأ بعد خروج كل البدن، أو بعضه قل أو كثر بفعله، أو بفعل الماء، مع اختلاف السطوح كذلك أو لا ثم إمأ أن تكون التيه قبل الكون مقارنة له أو بعده، أولاً، أو وسطاً أو آخراً،

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

حال الدخول أو الخروج أو المكث، و لا- بأس بالجميع. غير أنّ الأحوط الاقتصار على المتعارف. و العرف مانع عن تعدّد الأغسال؛ لأنّ الكون و إن استمرّ واحد (١) و يختلف في باب الاحتياط شدّه و ضعفاً.

و لا بدّ من إزاله الحاجب و لو كان مقدار شعره؛ لثلا تبقى لمعه، و لا يجب البحث عنه مع الشك في أصله، بخلاف الشك في حجه. و لو كانت النجاسه حكميه أغنى الغسل في الماء المعصوم عن الغسل و الغسل و لو كان غمسه في كثر لا زياده فيه و فيه عين نجاسه (٢) صدرت منه أو من خارج، و بعد تمام الانغماس فاض الماء حتّى نقص عن الكثر مع بقائها طهر من الحدث، و تنجس بالخبث، و كذا لو تقارن النقص مع التمام، و لو كان ناقصاً فاتّصل بالمعصوم بعده انعكس الحكم، و مع العكس يجيىء الحكم الأوّل.

و ذو الجبائر و نحوها مع عدم إمكان وصول الماء إلى ما تحتها ينحصر غسله في الترتيب، و كذا لو كان الارتماس مفسداً للماء المنتاب، و يتعيّن لو ضاق الوقت عن الترتيب أو بعضه، و لا مانع منه.

و لو ارتمس فدخل البعض المتقدّم منه في الطين قبل استيلاء الماء على المتأخّر فسد

- ١- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: لاشتراكهما في تحقّق الكون تحت الماء آنأً واحداً، الذى يتحقّق به حقيقه الارتماس أحدها: الكون في الماء و هو خارج بتمامه و يغمس تمام بدنه و ينويه متّصلاً بحال الدخول. ثانيها: أن يفعل مثل ذلك و بعضه خارج من الماء و ينوى مقارناً لإدخال ذلك البعض. ثالثها: أن ينوى حال الكون الأوّل في الماء. رابعها: رابها أن ينوى حال الكون الثانى أو الثالث و هكذا مع عدم اختلاف السطوح المستند إلى الماء. خامسها: أن ينوى مع اختلاف السطوح المستند إلى الماء. سادسها: أن ينوى مع اختلاف السطوح المستند إلى فعله. سابعها: أن ينوى حال خروجه. ثامنها: أن ينوى حال استيلائه بالصّب أو الانصباب على تمام بدنه بنحو يشبه الانغماس. و يقوى الجواز في جميع الصور.
- ٢- في «ح» زياده: باقيه.

الغسل، و كذا لو أصابته نجاسه غيره من داخل أو خارج، و بقيت بعد دخول الخارج و نحوه مطلق الحاجب.

و لو ارتدّ عن ملّه أو ارتدّت مطلقاً بعد انغماس البعض فتاب مع قبول التوبه، أو تابت قبل التمام أو بعده قبل الأخذ بالخروج مع استصحاب التيه (١) صحّ.

و لو نذر مطلق الغسل تخير بينه و بين الترتيب، و لو عيّن أحدهما تعيّن و لو ارتماساً على الأقوى، و لو أتى بغير المنذور متقرباً بالمنذور بطل؛ للزوم التشريع، و فى مقام العذر تقوى الصحّه، و لو كان عاصياً صحّ.

و لا ترتيب صورياً فى الارتماس، و لا مانع من البدئه بالرأس أو القدمين أو ما بينهما.

و اعتبار الترتيب الحكمى فيه بمعنى جرى حكمه شرعاً من دون تيه، أو معها فى الإدخال أو الإخراج أو المكث أو الملقق أو فى أصل الانغماس مع قطع النظر عن الخصوصيات لا وجه له (٢)، و مع الخروج و بقاء لمعه تقوم احتمالات:

أحدها: البطلان.

ثانيها: الصحّه مع المبادره إلى غسلها ليقوم مقام الدفعه.

ثالثها: الصحّه مع التراخى.

رابعها: الانقلاب إلى الترتيب فيعمل عمل المرتب، فإن كانت فى الجانب الأيسر اكتفى بغسلها، و إن كانت بغيره غسلها و أعاد غسل العضو المتأخر عمّا اشتمل عليها، و الأول أقوى.

و لو ارتمس من تعيّن عليه فرض الصوم بالأصالة أو بالعارض كقضاء شهر رمضان بعد الزوال عمداً بطل غسله و صومه. و سهواً صحّحاً معاً، و فى الموشع من الصوم و النفل منه مع العمد يبطل الصوم دون الغسل و فى الماء المغصوب عالمياً بالغصب ناسياً للصوم يبطل الغسل دون الصوم، و ذاكراً للصوم ناسياً للغصب بالعكس.

و يصحّ مع طهاره البدن الارتماس بالماء القليل مرّات على قولنا، و على القول بعدم

١- بدله فى «س»، «م»: مستصحباً للتيه.

٢- بدله فى «م»، «س»: لا اعتبار به.

جواز الغسل بالغساله يقتصر (١) على المرّه.

و لو نوى الارتماس فيما لا- اطمئنان بوفائه بالغمس قاصداً له على الاحتمال فوافق ذلك قوى الاجزاء؛ لتعلقه بالمتعلق لا بأصل التيه فى وجهه، و الأحوط الإعاده.

و لو شكّ فى اشتمال الماء بنى على العدم. و لو شهد به عدل فضلا عن عدلين فما زاد قبلت شهادته.

ثانيتها: غسل الترتيب و هو عبارته عن غسل ظاهر جميع البشره (٢) من مكشوف و مستور بالشعر، بإجراء الماء و لو خفيفاً كالدهن، أو غمس أو جمع بين الأمرين فى الأعضاء المختلفه أو المتّحده أو إصابه كما فى البواطن المحكوم عليها بحكم الظواهر، كما تحت الشعر و الجبائر و نحوها حيث يمكن إيصال الماء إلى ما تحتها مع الترتيب على النحو المطلوب شرعاً، بأن يغسل الرأس و منه الرقبه بتمامها، ثم الجانب الأيمن من أسفل الرقبه إلى باطن القدم، و منه النصف الأيمن من السرّه و الدبر و الفرج و الذكر و البيضتين، و فقار الظهر و نحوها، و الأحوط الإتيان بغسل جملتها مع كلّ من الجانبين. و لو خلق بعضها مائله الأصل إلى أحد الجانبين تبعته خاصّه، و ميل الطرف لا يغيّر الحكم.

ثم الجانب الأيسر من أسفل الرقبه إلى باطن القدم الأيسر مع مثل الأنصاف السابقه من الجانب الأيسر، فيجب ألا يدخل فى لاحق إلا بعد الفراغ من تمام السابق بحيث لا يبقى منه مقدار شعره، فإن بقى شىء من السابق عاد عليه، و أعاد اللاحق.

و لو تقلّص من أحد الجانبين إلى الآخر شىء و لم يخرج عن الاسم أو جذب بقى على حكمه السابق.

و لا- ترتيب بين أبعاض الأعضاء، فيبدء منها بما يشاء، فيجوز تقديم أسفل كلّ من الرأس و الجانبين على أعلاه، و هو شرط وجودى يستوى فيه العالم و الجاهل، و الناسى و الغافل، لا علمى يختصّ الفساد فيه بعمل العالم (٣).

١- بدله فى «ح» يغتسل.

٢- فى «ح» زياده: أو باطن قام مقام الظاهر، أو ظاهر قام مقام الباطن كالجبائر و نحوها.

٣- فى «ح»: العامل.

و يحصل الترتيب بغمس الأعضاء بتمامها مُرتَّبَةً مع تعدّد الغمس على نحو تعدّدها أو اختصاصه ببعضها أو ببعض أعضائها أو دفعه كذلك مع ترتّب القصد، و بارتماسات ثلاث ناوياً عند الإدخال بكلّ واحده عضواً مرتّباً و برمستين أو واحده منضمّة إلى بعض الصور السابقه، و برمسه واحده مقصود بها ترتيب الأعضاء مع الترتيب فى القصد و بدونه على إشكال.

و يجرى فى الإخراج نحو ما فى الإدخال و فى حال المكث إشكال، و صوره كثيره غير محصوره و الأحوط الاقتصار على الطور المتعارف.

(و لا- يجوز احتساب الأ-كوان و دفعات الجريان غسلات متعدّده، لا فى حدث و لا فى خبث، و لو أعاد ما غسل من وضوء أو غسل كان مؤكّداً لا مؤسساً) (١) و حكمه فى التعلّق بالظواهر دون البواطن على نحو ما مرّ الكلام فيهما فى حكم الارتماس.

و يجب إزاله ما يتوقّف وصول الماء على إزالته، و تحريك ما يلزم تحريكه من حلقه أو شعر أو نحوهما، و تكفى المظنّه فى وصول الماء فيما لا يراه البصر؛ للعمى أو الظلمه أو الكون خلف القفا.

و لا- يشترط فيه فرك و لا- ذلك، و يجب استيفاء تمام البدن، و لو بقى مقدار شعره من الجانب الأيسر بقى حكم الجنابه فى المغسول فضلاً عن غيره، فلا يمسّ به القرآن، و لو بقيت لمعه من غسله الفرض فغسلت بغسله السنّه أجزأت.

و لو أتى بغسله مع البناء على (٢) التثليث بطلت، و لو زعمها من المشروعه فظهرت ثالثه (٣) أجزأت على إشكال. و المسأله جاريه فى الوضوء و الغسل و مثلها يجرى فى التيمّم.

و لو أتى بغسل بدعه أو مسح كذلك مُدخلًا لهما فى أصل التيه أفسداً، و إلا فسداً و لم يُفسداً على إشكال.

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- فى «ح»: زياده: ما فوق.

٣- فى «ح»: رابعه.

(و ذو الحقو الواحد مع الوحده يبدءان بكلا الرأسين دفعه أو متعاقبين، ثم بكلا الجانبين الأيمنين ثم الأيسرين، و يحتمل احتساب الجتتين عوض الجانبين، مع كون أحدهما إلى جنب الآخر، و مع الاثنيته يلزم غسل الرجلين مرتين، مع تقديم اليمنى لو كانا جنبين مثلاً، و مع غسل أحدهما فى استباحه الآخر مسّ المحترم بالأسافل إشكال) (١).

و لا يشترط المتابعه فلا يخلّ الفصل و إن طال و لا الموالاه، فلا يخلّ الجفاف من غير فرق فيهما بين الأعضاء و أعضائها.

(و لو رتب بعد بعض الارتماس أو بالعكس فلا بأس، و كذا لو ارتمس فى بعض أغساله المجتمعه و رتب فى بعض.

و لو رتب فى البعض فقصر الماء، و تيمّم و صلّى ثمّ وجده أتمّ، و لم يعد الماضى، و يكفى فى تعدد الارتماس إخراج جزء من البدن و لو صغر) (٢).

و يجرى كلّ من قسمى الارتماس و الترتيب فى أغسال الأموات و الأحياء الرافعه و غيرها، الحقيقه و الصوره. و الترتيب بأقسامه قسم واحد يراد حصوله بأى نحو كان، فلو نواه بالأجزاء فى الجميع أو الرسم كذلك أو الاختلاف، فعدل إلى غير المنوى فى الابتداء أو الأثناء فلا بأس، و لا حاجه إلى تجديد التيه.

و أمّا بالنسبه إلى النوعين فالحكم ذو وجهين، و يقوى الجواز فى المقامين، و لو دخل مرتباً أرتب البعض خارجاً لم يلزمه الإتمام، بل يجوز له العدول إلى الارتماس. و كذا لو أدخل بعضه بقصد الارتماس لم يلزمه إتمامه، فله الترتيب خارجاً.

فلو قطع من بدنه شىء فيه الجنابه قبل الغسل فالتحم بعد الغسل رسماً أو ترتيباً تبع فى الطهاره على إشكال. و على القول بعدم التبعيه يجرى فيه حكم اللمعه.

## المقام الثانى: فى بيان أقسامه:

### إشاره

و هى على ضربين: رافعه: و هى شرط لبعض العبادات تجب لوجوبها و تندب

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

لندبها. و سنن: لا وجوب فيها إلا بالتزام و نحوه، و لا رفع و لا شرطيه فيها، ففيها بحثان،

### الأول في الرافعه،

#### اشاره

و هي أقسام:

### الأول: في غسل الجنابه

#### اشاره

و قد علمت حقيقته ممّا تقدّم، و البحث فيه من وجوه:

### الأول في بيان السبب،

#### اشاره

و هو أمران:

### أحدهما: خروج المنى إلى خارج من ذكر ذكرٍ (١)، أو فرج أنثى،

أحدهما: خروج المنى إلى خارج من ذكر ذكرٍ (١)، أو فرج أنثى،

و لا- عبره بتحرّكه من محلّه بلغ المخرج أو لا، ما لم يخرج، و لا- بالخارج من محلّ لا- تعلم أصالته، و لا- تحكم عليه عادته، فالخارج من إحدى فرجى الخنثى المشكل أو ثقب الممسوح مع عدم الاعتياد لا يحكم بحدثيته، و إن حكم بخبثيته. و لو خرج منهما معاً حكم بهما (٢).

و يحتمل قوياً الاكتفاء بأحدهما مطلقاً، و هو المنحدر عن الشهوه، و معها (٣) قوياً كانحدار السيل من قوى المزاج، و ضعيفاً من ضعيفه، و من شأنه انعقاد الولد منه.



و بذلك يفترق عن الخارج من الفرجين مّياً يماثله من مذى سائل كسيلان الماء يخرج بالملاعبه أو بالحركه أو المماسه أو التذكر أو غيرها.

أو ودى بالذال المعجمه يخرج بعد خروج المنى من المخرج، و هو أبيض أغلظ من المذى. أو ودى بالذال المهمله أبيض أغلظ منهما يخرج بعد البول، فإنها لا يترتب عليها حديثه و لا خبثيه، بل هي كسائر الرطوبات.

و لا فرق فيه بين الخارج نوماً و يقظه، صادف كثره أو قلّه، و لو ذره اختياراً أو اضطراراً بجماع أو بغيره، و المدار على الاسم، فلو ألح بالجماع فخرج دم مقرون بالشهوه فلا عبره به.

و من علاماته الدفق مع الشهوه البالغه، و أمّا الضعيفه فقد تقارن المذى و نحوه من صحيح المزاج، و يغنى مجرّد الشهوه فى غيره.

---

١- أثبتناه من «س».

٢- فى «ح» زياده: و إن كانا اثنين على حقو واحد، فالمدار على المخرج، مع ظهور الملازمه بين المصدر و ما يوافقه من المخرج.

٣- فى «م»، «س»: و منهما.

و خروج منى الرجل من فرج المرأة و الرطوبة المشتبهه فى النوم أو اليقظه ما لم يكن قبل الاستبراء و الخارج من غير الأصلى و من غير العارضى المعتاد. و المحتبس (١) فى وسط الذكر، أو الفرج أو المحبوس فى أحدهما كذلك، لا عبره به.

و من إماراته أن رائحته رائحه الطلع مع الرطوبه، و بياض البيض مع الجفاف، و فتور البدن و ضعف الذكر بعد قوته، و تكمشه بعد امتداده، و ضعف الرغبه بالجماع بعد قوتها بعد خروجه، و صلابته بعد يوسته، و صعوبه إزالته عن الثوب مع إرادته تطهيره.

و لو حصل القطع بتمامها أو ببعضها حكم به، و الخارج من فرج المرأة مع احتمال كونه من منى الرجل خالصاً لا يحكم بجنابه المرأة بسببه، و كذا الموجود فى الثوب المشترك مع الاجتماع فيه أو الشك فى المتقدم مع العلم يحتمل الحكم على المتأخر و الأقوى خلافه، و جميع ما ذكر سوى المتعلق بالذكر جار فى الأنثى و الذكر على الأظهر.

### الأمر الثانى: دخول مقدار حشفه ذكر الفاعل من الإنسان

الباعث على التقاء الختان بالختان أو مقدار الغالب من حشفه ذكر الإنسان و غير الإنسان، فلا يكفى فى المقطوع من فوق الختان مجرد إصابه الختان فى فرج الأنثى أو دبرها أو دبر الذكر بالنسبه إلى الفاعل و المفعول (٢) كبيرين أو صغيرين مميزين أو غير مميزين، و يلحقهما الحكم بعد البلوغ، و فى الرضيع و شبهه إشكال، أو مختلفين مع العلم أو الجهل بالموضوع أو الاختيار و الاضطرار، و الدخول بنفسه و الإدخال مع النعوظ و بدونه، متلذذاً أو لا، قاصداً أو غافلاً أو ساهياً أو ناسياً مكشوفاً أو ملفوفاً، و فى الموضوع فى خرقة أو خشبه إشكال، (أو مبعوضاً متصلاً فلا كلام أو منفصلاً بتمامه أو

١- و يقرأ فى بعض النسخ: المتنجس و لكن الأولى ما أثبتناه.

٢- فى «ح» زياده: من نوع الإنسان. و جمله المسائل اثنتى عشر مسأله: الإنسان بالإنسان فاعلاً و مفعولاً فى دبر ذكر أو أنثى أو فرجها، و فاعلاً بالحيوان، و مفعولاً له.

ببعضه) (١). إذا كان قدراً معتداً به مساوى الحشفه فما زاد على إشكال، مشتماً على ما فيه الختان فما زاد على إشكال، أو لا، حياً كان المفعول أو ميتاً (من ميت كان الداخل أو من حي) (٢) معلوماً موافقه الفرج للموطوء أو لا. كالخنثى المشكل، فتثبت الجنابه بفعله أو انفعاله كالمهر و الحدّ على إشكال فيهنّ، و القول بالتوقّف على وطء مجموع الأمرين كما إذا فعلت و انفعلت فيترتب الغسل و الحدّ على مجموع الأمرين، و التعزير (٣) على الواحد هو الأقوى.

و لو وطئت من جانب و أمنت من آخر أو وطئت في دبرها فلا- بحث في ثبوتها لها. و المدار على محاذاه الختان من جميع الجهات، و لا- يكفى بعضها، و المدار على الإدخال، و لا- يتوقّف على الإخراج، فلو قطع قبل الإخراج بقى حكم الجنابه. و لو شكّ في الدخول أو بلوغ الحشفه فلا جنابه، و لا يقبل خبر المرأه إلا مع العداله.

و لو ظهر حمل من منى شخص، فإن كان له مخرج سوى الذكر غير معتاد لم يحكم بالجنابه على الأنثى و لا الذكر، لاحتمال المساحقه، و إلا- حكم بالجنابه على الذكر خاصه. و لو جهل أنه من وطئه أو وطء غيره فإن لم يكن فراشه من متعه أو أمه فلا جنابه، و إلا فوجهان.

و لو ساحقها اثنان جرى عليهما حكم الثوب المشترك، و مقطوع الحشفه يعتبر مقدارها كفاقدتها، و ثقب الممسوح و إن اتسع فأدخل فيه الذكر لا يترتب عليه حكم.

١- بدل ما بين القوسين فى «ح»: أو مبعضاً و فى الموضوع فى خرقه أو خشبه إشكال. و يشهد للعموم قوله عليهم السلام «ما أوجب الحدّ أوجب الغسل» (ما بين القوسين ليس فى «س»، «م»). و قوله «أ توجبون عليه الرجم و الحدّ، و لا توجبون عليه صاعاً من ماء» (فى «س»، «م»: التعرض). و ما يظهر من المرتضى رحمه الله أنه ظاهر الأصحاب، و بعده عن قول من ردعلى على عليه السلام، و إطلاق الجنب عرفاً ضعيفاً متصلاً أو منفصلاً بتمامه أو ببعضه فى وجه بعيد. و لو انفصل مع الفخذين قوى إجراء الحكم فيه. و لو أدخله من غير المعتاد لم يلحقه الحكم.

٢- كتر العمّال ٩: ٥٤٣ ح ٢٧٣٣٧، السنن الكبرى ١: ١٦٦، الوسائل ١: ٤٦٩ أبواب الجنابه ب ٦ ح ٤.

٣- كتر العمّال ٩: ٥٤٣ ح ٢٧٣٣٧، السنن الكبرى ١: ١٦٦، الوسائل ١: ٤٦٩ أبواب الجنابه ب ٦ ح ٤.

و لو كانت المرأه مفضاه أو البهيمه مشقوقه الفرج، فلم يكن تمام الذكر فى المجرى، بل كان بعضه ترتب الحكم، و لو كان كله فى غيره فلا.

و الفرج المقطوع لا عبره به، و يعتبر باقى عمقه، و لو قطع نصف الذكر عرضاً أغنى النصف الباقي.

و شرط التقاء الختائين التحقيق، و لا يغنى التقدير، فلو أدخل ملتويًا بحيث لو مدّ وصل الحدّ لم بين عليه حكم.

و الكافر أصليًا أو ارتدادياً ملياً أو فطرياً مأمور بالغسل، و لا يصحّ منه.

و لو أسلم و كان ملياً أو امرأه أتى به، و كذا جميع المقدمات (من حدث جنابه أو حيض أو نفاس أو حدث أصغر، و فى النجاسه الحكميه بحث، و الأقوى الطهاره تبعاً للطهاره من نجاسه الكفر) (١)، دون الغايات، فإنّ الإسلام يجبها بعد مضى وقتها إن كانت من ذوات الأوقات، و تمام سببها إن كانت من ذوات الأسباب.

### الثانى فى الغايات المتوقفه عليه من العبادات و غير العبادات

#### اشاره

و هى أمور:

#### منها: ما يتوقف على رفع الحدث الأصغر من صلاه، و طواف و مسّ

على نحو ما مرّ، فهو شرط لما يشترط بالوضوء الرفع، و واجب لما يجب له، و مستحبّ لما يستحبّ له، و هكذا جميع الأغسال الرافعه؛ لأنّ رفع الأ-كبر فى باب الطهاره أهمّ من رفع الأصغر، و لأنّ نقض الوضوء كما يحصل بالأصغر يحصل بالأكبر، فكلمّا يمنع منه الأصغر أو يرجح عدمه له من حيث النقص المعنوى المترتب عليه يجرى مثله بطريق أولى فى الأكبر.

و كلّ أكبر أصغر من أكبر نسبته إليه كنسبه الأصغر إلى الأ-كبر، و لا ينعكس الحكم، فلا يلزم تسرى حكم الأكبر إلى ما هو بالأصل أو بالإضافه أصغر.

١- ما بين القوسين أثبتناه من «ح».

و يحرم هنا مسّ أسماء الأئمّه عليهم السلام و الأنبياء، و فى جواز مسّ منسوخ التلاوه و الكتب المنزله من السماء سوى القرآن إشكال، (و فى حال الاضطرار يقدم الأضعف على الأشدّ، و فى الطواف يتساوى الواجب و الندب فى المنع مع العمد، و يختصّ البطالين مع السهو بالواجب، و مراعاة الجنابه المعلومه أهمّ ممّا كانت من جهه الخروج قبل الاستبراء، و فى أشدّيّه الإنزاليه على غيرها، و الجامعه للصفيتين على ذات الواحده احتمال.

و لا فرق بين ما أتى فيه ببعض العمل و إن استقلّ، و ما لم يؤت بشىء منه، و فى منع المسّ بالشعر الذى يغسل بالوضوء دون غيره و دون شعر الجنب وجه) (١).

### و منها: اللبث فى المساجد ابتداء و استدامه

التي وضعها المسلمون من أهل الحق أو الباطل مع التخصيص بأهل مذهبهم أو الإطلاق أو التعميم للعباده مع إدخال الصلاه فيها، دون ما وضعت لغير الصلاه من دون قصدتها فيه، و دون ما وضعه الكفار من بيع أو كنائس، و ليست المشاهد منها، و إن جرى المنع فيها، إذ لا يجوز دخول بيوتهم مع الجنابه و نحوها أمواتاً و أحياءً لغير أتباعهم.

و يقوى لحوق قباب باقى الأنبياء، و قباب الشهداء أو العلماء و الصالحاء لا يجرى فيها المنع، و إن استحَبّ التعظيم بتقديم الغسل على الدخول فيها، بل يقوى القول بالندب من باب التعظيم و الاحترام للدخول فى بيوت الأحياء منهم.

و العقاب و الثواب فى الواجب و الندب يختلف شدّه و ضعفاً باختلاف المراتب، فللمسجدين و روضه النبىّ صلى الله عليه و آله و سلم و قباب أئمّتنا عليهم السلام ما ليس لغيرها ممّا يماثلها، و مع الاضطرار إلى اللبث فى أحدها يقدم المفضول على الفاضل.

و اللبث عبارته عن المكث زائداً عن حركه الاجتياز ممّا يناسب حاله ماشياً، مع التردد أو قائماً أو جالساً أو نائماً، و لبث بعض البدن كلبث تمامه.

و لا فرق بين سبق المسجديّه اللبث و مسبوقيتها، فلو جعل مسجداً بعد اللبث لزم

١- ما بين القوسين زياده فى «ح».

الخروج، و تحزى أقرب الطرق أقرب إلى الاحتياط، و لو أمكنه الغسل متشاغلاً بالخروج أو بإلقاء نفسه فى ماء معصوم مع عدم صدق اللبث فلا بأس.

و لو تيمم لخروجه من غير المسجدين الحرميين شرع فى دينه، و لو تيمم متشاغلاً بالخروج فلا بأس، و لو اضطر إلى البقاء و لا ماء تيمم و استباح بذلك التيمم ما يتوقف على الطهاره، و ليست القطعه المبانه من الجنب بمنزلته، و لو مات انقطع حكمه فلا بأس بوضعه فى المسجد، و الظاهر استباحه دخول المساجد بالتيمم، و كذا جميع المحترمات؛ و الأحوط الامتناع.

و سطح المسجد و أعلى منارته و قعر بثره و محاربه المتخذه من جدرانه، و محل جدرانه داخل فيه، إلا أن يصرح الواضع باستثنائها حين الوضع. و مع الاحتمال يحكم بالإلحاق، و يكفى فى ثبوت حكم المسجديه الشيع، و استعمال المسلمين و الوضع على هيئه المساجد.

و لو توقفت إزاله النجاسه على قليل من اللبث أو عليه مطلقاً قوى الجواز، فالغسل لجواز اللبث واجب لوجوبه ندب لندبه.

و كذا لا يجوز اللبث فيها بطريق الدوام و الاستيطان مطلقاً إلا للخدام، و لا الاشتغال بعمل مباح أو راجح عباده أو غير عباده مع معارضه الصلاه، و لا سيما فى أوقاتها، و مع عدم المعارضه لا مانع؛ لأن الموقوفات العامه بعد تمام الوقف كالمباحات.

و صلاه أهل الباطل فى مساجدنا و مساجدهم، و صلاه من لم يأت بالصلاه على وجهها لا تدخل فى الوقف، و احتمال دخولها فى المنع قوى.

و لو نذر اللبث فى المسجد أوقاتاً متصله فاتفقت له جنابه احتمال الانحلال، و وجوب الخروج للغسل ثم الإكمال، و لعله أقوى.

(و يستثنى من حكم المنع النبى صلى الله عليه و آله و سلم و الأئمه عليهم السلام، و لإلحاق بعض المحظورات به وجهه) (١).

### و منها: الجواز فى المسجدين الحرميين لمن أجنب خارجاً،

فإنه حرام، و فى جوازه مع التيمم مع فقد الماء أو تعذر استعماله وجه قوى، و لو عصى فدخل جنباً أو تعمّد الجنابه فيهما أو كان معذوراً فى جنابته لاحتلام أو غفله أو نسيان؛ و جب عليه التيمم للخروج، إن لم يزد زمانه على زمان الخروج، أو الغسل الخالى عن التلوّث، و إلا خرج بلا تيمم أو اغتسل، و لا يبعد وجوب الغسل حينئذ.

و الظاهر حرمه الاجتياز فى بيوت الأنبياء و الأئمّه عليهم السلام أحياءً و أمواتاً لغير أهل الدار، و منهم الخدم، و الجوار حال الحياه، أو مطلقاً على اختلاف الوجهين و من كان فيها جنباً لسبب من الأسباب خرج من غير تيمم.

و ليست الزيادات المتجدده بعد النبى صلّى الله عليه و آله و سلم فى المسجدين الحرميين من الأمويّه و العبّاسيّه و العثمانيّه بحكمهما، بل بحكم باقى المساجد، و لا- يجرى فى الصحن الشريف و الرواق حكم الروضه و لا- المسجد، و إجراء حكم المسجد فى الرواق إن لم نعلم أنه إنّما جعل لإحكام البناء لاستمرار الصلاه فيه و هو أماره على المسجديّه غير بعيد.

(و فى جواز المكث فى جميع المساجد، مع التيمم فيها من غير فرق بين المسجدين و غيرهما، و الاكتفاء بتيمم الخروج فى استباحه الغايات، مع التمكن من الماء وجه قوى) (١).

### و منها: الوضع فى المساجد من داخل أو خارج بتمامه أو بعضه بما يسمّى وضعاً،

فالمحمول و إن بقى حامله، و العابر فى الهواء بتعبيره أو فى الأرض كما إذا دحرج شيئاً فاستمرّ إلى داخل، و الحيوان المسوق ناطقاً أو صامتاً، و الماء المجرى، و المأمور بوضعه، و الساقط لنفسه من غير قصد ليس بموضوع (٢).

و الموضوع فى مكان زلق أو مرتفع و المدحرج إلى داخل أو المتصل بشىء يندفع باندفاعه بقصد التكوين، و الملقى فيها من إنسان أو حيوان و إن صغر، و المثبت فيها على

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- و فى «ح» زياده: و يشبه حاله فى المكث و الاجتياز.

الأرض أو فى البناء، و المشترك فى وضعه من جنين أو مختلفين و المعلق على شىء لىسقط منه بعد دخوله أو عبوره و المعلق فى الهواء و الموضوع على فراش أو مكان منخفض أو مرتفع منها من الموضوع.

و فى إلحاق روضه المعصوم؛ لحصول معنى المسجديه فيها، أو التنقيح للمناطق و الأولويه فى وجه قريب، قريب.

و لا يجب إخراج الموضوع لأعلى الواضع و لا على غيره على الأقوى، و إذا تكرّر الوضع بعد الإخراج تكرّر العصيان، و إذا تكرّر من داخل قام فيه احتمالان، و لعلّ الأقرب وحده العصيان.

### و منها: قراءه شىء من العزائم الأربع: الم تنزيل، و حم سجده، و النجم، و اقرأ،

قليلاً أو كثيراً مشتقاً على آيات السجده أو لا، بما يسمّى قراءه أو فى حكمها، فلا بأس بحديث النفس، و لا بالترجمه على الاستقامه أو القلب مع التعدّد فى الآيات أو الكلمات أو الحروف أو الواحده مع الجمع أو التفريق، مع الإتيان باللفظ (١) أو ما يقوم مقامه من إشاره الأخرس، و إيمائه و ترديد لسانه، و فى تمشيه حكمه إلى الاستماع منه بحث.

و تبديل الحروف و الكلمات رافع للحكم، و ليس تبديل الإعراب و الحركات برفع، فالممدار على ما يسمّى قراءه و المشترك يتبع القصد من الكاتب أو المملى إن علم، و لو تعارضاً قدّم قصد الكاتب إن لم يستقلّ القارئ بالقصد، و إلا فالممدار على قصده، و لو قرأ المشترك معيّنًا غيرها، أو مع الخلوّ عن التعيين فلا بأس.

و المجنون و من دون البلوغ يجب على الأولياء منعهم عنها، و عن كلّ ما ينافى احترام المحترّات فى وجه قوى، و الناذر و الأجير على قراءه سوره أو بعض سوره منها إن قرأ عالمًا متعمّداً لم تفرغ ذمّته، جاهلاً بالحكم أو لا، و مع الغفله و النسيان أو الجبر، و جهل الموضوع يخرج عن العهد، و مثله ما إذا نذر سوره مطلقه، و لو اشتبهت سوره منها غيرها و جب الاجتناب لمحصوريه السور.

١- فى «ح» زياده: مع استقلال القارئ بالقراءه، أو اشتراكه فى آيه أو كلمه مادّاً للحرف بنحو الغناء أو لا.



و الغسل شرط للجواز، واجب مع الوجوب، و مندوب مع الندب. و العاصي بقرائته يجب عليه و على المستمع له السجود، و إن كان عاصياً باستماعه.

و لو أُجبر على قراءة سورة منها على التخيير احتمال وجوب اختيار القصيره، أو على أيه كذلك احتمال وجوب اختيار غير آيات السجديات، مع المساواه أو مطلقاً.

و أما آيات السجديات فالظاهر عدم التفاوت فيها، و الأحوط اختيار القصيره، و الظاهر استباحه القراءه بالتيمم، و لو خيّر جبراً بين قراءه سورة مكرّره مرّتين أو أكثر، و بين التعدّد مع اختلاف السور، أو بين قراءه أبعاض السور، و بين السوره تامّه مع التساوى احتمال ترجيح الأولين (١) و بين الاستقامه و التكسير يقدم الأخير.

و يستوى منسوخ الحكم منها و غيره، و أما منسوخ التلاوه مع فرضه فلا بأس به.

### و منها: الصوم مطلقاً واجباً أو لا،

رمضاناً أو قضائه أو لا، و نفى الشرطيّه في الندب لا يخلو من قوه. و هو واجب للواجب شرط فيه، و مندوب للمندوب، و وجوبه موسّع من غروب الحمره المشرقيه إلى بلوغ زمان لا يزيد على مقدار فعله و فعل مقدّماته قبل الصبح، فيتضيّق حينئذٍ.

و لو أتى به من ليس في ذمته مشروط به في شهر رمضان قبل المغرب، و لو بعد الغروب كان أتياً بالمندوب، فمن لم يصبح متطهراً من جنابته عمداً بطل صومه، و الناسى كالعامد، و غير العالم بالموضوع و المجبور لا شىء عليهما، و لا يلزم عليه البدار في النهار إذا ارتفع العذر فيه، و إن كان الاحتياط فيه كمن احتلم أو جامع ناسياً في النهار.

و لو تعيّد الجنابه بزعم بقاء الوقت أو أخر الغسل لذلك الزعم، فظهر الصبح صحّ صومه في المعين، و لو بقى زمان التيمم للمهمل أو المعذور قام مقام الغسل في الأخير منها، و في الأوّل على إشكال. و يجب عليه البقاء متيقظاً إلى الصبح.

و لو نام عازماً على البقاء أو متردداً في وجه قوي، فكالعامد في لزوم القضاء و الكفّاره، و لو نام مرّه أخرى بعد النوم المسبوق بالجنابه أو المقترن بها فكالعامد أيضاً في

خصوص القضاء.

و الظاهر مساواه غسل الحيض و غسل النفاس لغسل الجنابه فى جميع الأحكام السابقه، و فى هذا المقام أبحاث تجىء بحول الله تعالى فى كتاب الصيام.

### الثالث: فى السنن والآداب

#### إشاره

و هى أمور:

#### منها: غسل الكفّين من الزندين،

و أفضل منه من نصف الذراع، و أفضل منهما من المرفقين، و الظاهر اختصاص الجنابه بالأخيرين ثلاث مرّات، كما يستحبّ لحدث النوم مرّه، و للبول مرّه أو مرّتين على اختلاف الوجهين، و للغائط مرّتين، و مع الاختلاط فى الصور السبع يقوى دخول الأقلّ فى الأ-كثّر، و الاكتفاء بحكم الواحد للمتساويين، و مع منع التداخل أقلّ المراتب مرّتان إن اكتفى فى البول بالمرّه، و إلا فتلاث، و أكثرها سبع على الأول، و ثمان على الثانى، و لو اقتصر على بعض السنّه اختياراً أو اضطراراً فالأقوى أنّه يستحقّ بنسبته من الأجر.

#### و منها: المضمضه و الاستنشاق

و قد مرّ الكلام فى معناهما ثلاثاً ثلاثاً، و لو قيل برجحان زياده التعمّق هنا فيهما و فيما قبلهما لم يكن بعيداً، و لو اقتصر على بعض العدد اختياراً أو اضطراراً لم يبعد ترتّب الأجر عليه بنسبته، و فى لزوم الترتيب بغسل اليدين ثم المضمضه ثم الاستنشاق و التعقيب بين الأصناف (١) و الأبعاض. و التيه، و المباشرة حتّى لو أخلّ أعاد بوجه يشتمل على ما فات من الصفه و فى جواز اقتران التيه بأحدها و تظهر الثمره ظهوراً بيّناً على القول بالإخطار وجه قوى. و قد مرّ الكلام فى مثله.

و لو جعل المتقدم متأخراً على القول بلزوم الترتيب، و لم يكن مشرّعاً لصدور ذلك عن عذر اكتفى به، و أعاد المتأخّر على الأقوى، و فى إجراء حكم التسميه المقرّره فى

الوضوء في الأغسال مطلقاً أو في خصوص الرافعه وجهه، و عليه فتكون مستثناه من قراءه الجنب و الحائض لو كَرِهناها مطلقاً، أو يبني على اختلاف الجبهه.

و لو أطلق البسمله فلا بحث، و لو عَيَّنْها من سورهِ غير (١) العزائم أتى بالوظيفه إن قلنا بالتداخل، بخلاف ما إذا عَيَّنْها منها، و كذا في أجزاء الدعوات الموظَّفه عند غسل (٢) اليدين، و إدخال اليد في الماء و المضمضه و الاستنشاق في وجه قريب، و الأحوط قصد مطلق الدعاء مع الإتيان بها دون الخصوصيه.

و لو قصر الماء عن المضمضه أو الاستنشاق احتمل التخير، و ترجيح المضمضه، و الظاهر تقديمهما (٣) على غسلات الكفَّين و السنَّه في الوضوء و الغسل.

### و منها: أن يقول عند غسل الجنابه قبل الشروع فيه مع المقارنه لأوله

و يحتمل الإطلاق في القبل و البعد بلا فصل معتبر و المقارنه: «اللهم طَهِّرْ قلبي و تقبَّلْ سعبي، و اجعل ما عندك خيراً لى اللهم اجعلنى من التَّوَّابين، و اجعلنى من المتطهِّرين» و روى بنحو آخر (٤)، و إجرائه في باقى الأغسال الرافعه أو مطلقاً غير بعيد، غير أنَّ الإتيان بمثل ذلك بقصد مطلق الدعاء أولى.

### و منها: الاستبراء بعد تحقُّق خروج المنى،

يعنى الاستبراء بالبول و لو قليلاً، أو بعضه مع حبس الباقي في وجه قوى، (و لا اعتبار للخارج من غير البول إلا مع العلم بحصول البراءه منه) (٥) و لا بالمشكوك (٦) في خروجه أو بوليته و إن كان لعدم الاستبراء من البول الواقع قبل خروج المنى.

و استحبابه مخصوص بالذكر مع خروجه من مخرج البول المعتاد و لو غير الذكر (٧)،

١- في «س»: بين.

٢- في «س»، «م»: عند الغسل.

٣- في «س»، «م»: تقديمها

٤- الكافي ٣: ٤٣ ح ٤، التهذيب ١: ١٤٦ ب ٦ ح ٤١٤، الوسائل ١: ٥٢٠ أبواب الجنابه ب ٣٧ ح ١.

٥- ما بين القوسين زياده في «ح».

٦- في «س»، «م»: و لو شك.

٧- في «س»، «م»: زياده: لم يكن مجزياً.

و خروج البول من مخرجه، و لو اختلف المخرجان لم يتحقق استبراء.

و هو مستحبٌ لغيره، للحفاظ من حصول الحدث، و الحكم على البدن أو الثوب بالنجاسه، و عليه أن البدن و الثوب لو كانا ملوثين و لم يكن عازماً على الغسل سقط استحبابه، و يحتمل الاستحباب لنفسه، فلا فرق.

و ليس على الأثني استبراء، قيل: لأنَّ مخرج بولها غير مخرج مبيها (١)، و هذا إنما ينفي استبراء البول دون الخرطات، و لا يستبعد استحبابه لها بالخرطات، و التعصير و التنحج.

و الخشي إذا اتحد مخرج بولها و مبيها و كان ذكراً فالظاهر ثبوت الاستبراء لها، و يقوى ذلك مع العلم بأنوثيتها و إشكالها، و لو اختلف سقط، و لو علمت ذكورتها علمت.

و لو عجز عن البول أغنت الخرطات كما في استبراء البول عنه، و لو عادت قدره من دون فصل كثير أو حركه كذلك لزم الاستبراء بالبول، و لو منع منه أو ذهل أو نسي بقى حكمه، و طول الفصل و زياده الحركه بحيث يحصل الأمن من بقاء شىء منه فى الذكر مغنيان عنه، و لا يدخل الاستبراء فى تعمّد الجنابه، فلا بأس به للصائم.

و إذا خرج المنى من ثقب بين الدبر و الذكر أو من وسط الذكر انتهى الاستبراء إلى محلّ الخروج، و لا يبعد استحباب الاستبراء بمجرد احتمال الإنزال، و لو شكّ فى الاستبراء و كان من عادته أو كان كثير الشك فلا يلتفت. و من خرج من ذكره دم سائل ثم انقطع أمكن القول باستبراء الخرطات فيه كالبول.

و الغرض من الاستبراء دفع ما يحتمل تخلفه فى المجرى من المنى، فالاستبراء على دائم التقاطر و إن سقط اعتباره من جهة البول، لا يسقط من جهة المنى، و يحصل الاستبراء عنه به.

### و منها: إمرار اليد أو ما يقوم مقامها مع المأذونيه شرعاً

و فى استحباب إمرار اليمين على الذكر أو غيره من العوره وجه قوئى و تخليل ما يصله الماء لتحصيل العلم؛ لأنَّ

الظنّ القويّ كاف.

و قيام الغير بالتخليل و الدلك مقيّد مع العجز دون الاختيار، ثم إنّه إنّما يتمشّي في المتقدّم قبل الدخول في المؤخّر. و في كونهما من السنن المستدعيه للتيه زائداً على الأصل وجه، و في دخوله و دخول غسل الكفّين و المضمضه و الاستنشاق تحت نذر الغسل و عهده و جهان مبيتان على الدخول و عدمه، و يجرى مثله في الوضوء.

و لو توقّف الحكم بالاستيعاب عليه و جب، و الأقوى خروجه، و يجرى الحكم في جميع الأغسال بل الوضوءات من الواجبات و المندوبات، و لا يجرى في غسل الارتماس إلا قبل الخروج من الماء، إذ لا أثر له بعد الخروج على قولنا من أنّه عباره عن الكون الواحد تحت الماء.

و يترتب في الدلك و التخليل على نحو ترتيب الأعضاء، و لو بلغ في الاطمئنان إلى حدّه سقط اعتباره، و يحتمل استحبابه؛ لأنّه من شأنه حصول الاطمئنان، و لإظهار العبوديّة، و للاعتياد على الاحتياط.

### و منها: استحضار العبوديّة و الانقياد في تمام الفعل

و منها: استحضار العبوديّة و الانقياد في تمام الفعل (١)

كسائر المركّبات من العبادات.

### و منها: الإسراع في الإتيان به،

و عدم المبيت على الجنابه إلا مع إرادته العود إليها.

### و منها: طلب ماء و مكان و زمان

لا ارتياب فيها من شبهه إضافه أو نجاسه أو تحريم أو معارضه لأمر مهمّ و نحو ذلك.

### و منها: أن يكون بالماء الفرات،

و أفضله شطّ الفرات مع النزاهه.

### و منها: أن يكون بصاع،

و هو على الأصح أربعة أمداد، والمدّ رطلان و ربع بالعراقي، و رطل و ثمن بالمكّي، و رطل و ثلث و ثلثي الربع بالمدني. و  
الرطل العراقي مائه و ثلاثون درهماً، و كلّ عشرة دراهم سبعة مثاقيل شرعيّه.

و المثقال الشرعي عبارته عن الذهب الصنمي و هو عبارته عن ثلاث أرباع المثقال الصيرفي، فيكون الرطل عبارته عن واحد و  
تسعين مثقالاً شرعيّاً، و هي ثمانيه و ستون

---

١- في «س»: الغسل.

مثقلاً صيرفيته و ربع، ينقص عن الأوقيه العطارية النجفيته سبعة مثاقيل إلا ربعاً؛ لأنها عبارته عن خمسه و سبعين مثقالاً صيرفيّاً.  
فيكون الصاع عبارته عن ستمائه مثقال صيرفيته، و أربعة عشر مثقالاً و ربع فيكون عبارته عن حقتين بالعطاري و أربعة عشر مثقالاً و ربع.

و يحتمل دخول المقدمات فيه، و عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ: «من استقلَّ ذلك فهو على خلاف سنتي، و الثابت على سنتي معي في حظيره القدس» (١) و في تخصيص الحكم فيه بمستوى الخلقه، و يؤخذ في غيره بنسبته وجه قوي.

### و منها: إرخاء الشفتين، و الجفنين، و حلقه الدبر،

و عدم ضمّ الشفتين، و الأصابع، و البحث عمّا تحت الأظفار و المغابن، و ثقب الأذن و الأنف، و الحاجب من حليّ و كحلّ و خاتم، و رمص عين و ضعيف خضاب، و دسم و وسخ تحت الأظفار، أو في الأقدام أو حول المرافق، و طين ملتصق بباطن الأقدام، و نحو ذلك زائداً على قدر الواجب من المظنه.

### و منها: الاتّزار وقت الغسل في حال الارتماس

و الترتيب و لا سيّما تحت السماء.

### و منها: توزيع الصاع على الأعضاء، و إعطاء كلّ واحد ما يناسبه،

و لو خصّ البعض بالزائد على ما يناسبه ربما فاتت السنّه.

### و منها: اختيار الترتيب على الارتماس

و تجنّب الترتيب بالرّمس احتياطاً.

### و منها: اتّئمان النائب

لو عجز عن المباشرة فيما يخفى على بصره، و الظاهر عدم الاجتزاء إلا بالعدل من المسلمين مع عقله و بلوغه إلا مع النظر إليه، و الظاهر جريان جميع ما مرّ من السنن في جميع الأغسال سوى الاستبراء.

اشاره

و هي أمور:

منها: استعمال الماء المتعفن لطول زمانه أو لعارض أو سؤر غير مأكول اللحم

من

---

١- الفقيه ١: ٢٣ ح ٧٠، الوسائل ١: ٣٣٨ أبواب الوضوء ب ٥٠ ح ٦.



فضل شربه و إصابه فمه أو جسمه على اختلاف تفسيره و ما أصابه حيّه أو فأرّة أو عقرب أو وزغ أو متّهم بالنجاسه، و ما فيه شبهه نجاسه أو تحريم أو إضافه و مثله شبهه المكان و الظرف و المصبّ.

### و منها: الأكل و الشرب بما يسمّى أكلًا و شربًا عرفًا،

فلا عبره ببقايا الغذاء، و لا بالباقي من رطوبه الماء، و الظاهر تمشيه الكراهه بالنسبه إلى جميع ما يصل إلى الجوف من أى منفذ كان من أنف أو أذن أو من محلّ الحقنه أو غيرها.

و المدار على وصول الجوف، فلو أدخل شيئاً جنباً، ثم ابتلعه طاهراً فلا كراهه بخلاف العكس، و تحصل الكراهه بكلّ لقمه و شربه لا بكلّ جرعه على الأقوى.

و تندفع الكراهه بالوضوء كوضوء الصلاه، غير أنّ الظاهر أنّه ليس عباده، و لا- ينقضه الحدث، و لا- يحتاج إلى تيه، و فيه المضمضه و الاستنشاق، و ليس فيه تلك الوظائف من الأذكار و القراءه و الدعاء.

و تخفّ الكراهه بغسل الكفّين و المضمضه و الاستنشاق و غسل الوجه، و لو أتى ببعضها خفّت الكراهه على مقداره. و الأقسام العشره أفضلها عشرها.

و لا- يقوم التيمّم مقام الوضوء، مع تعذّر استعمال الماء، و الظاهر الاكتفاء بالإتيان بذلك مرّه، و لا- حاجه إلى الإعاده بطول الفصل أو بالعود إلى الأكل و الشرب على الأقوى.

### و منها: النوم قبل الوضوء،

فإنّه مكروه للجنب، و ترك مستحبّ في غيره، و الظاهر أنّه تخفيف لكراهه النوم قبله لا رفع، و الأولى أن لا ينام حتّى يغتسل.

### و منها: الخضاب فى اللحيه بالحمره أو السوّد، أو الرأس و الكفّين،

و منها: الخضاب فى اللحيه بالحمره أو السوّد (١)، أو الرأس و الكفّين،

و الظاهر اشتداد الكراهه بزيادته، فيكره الخضاب للجنب و الجنابه للمختضب، و تخفّ كراهه الجنابه إذا تمّ أثر الحناء.

### و منها: قراءه شيء من القرآن و إن قلّ،

و تشتدّ ببلوغ سبع آيات، و أشدّ منها قراءه.

---

١- السّود: السّواد، لون معروف. المصباح المنير: ٢٩٤.

سبعين آيه من غير العزائم أمّا منها فيحرم كما مرّ. و في لحوق الحكم بالتركرار لذلك المقدار بحث، و لو كرّر مشتركاً كالبسمله و نحوها قاصداً سورة واحده، كان مكزراً، و إن قصد سوراً متعدّده كان أتباً بآيات مختلفه.

و لو قرأ شيئاً من الآيات سهواً أو نسياناً أو لعذر من الأعذار يرفع الكراهه، ثم ارتفع العذر فقرأ، فهل يضاف إليه ما سبق أو لا، وجهان أقواهما العدم. و الظاهر أنّها كراهه عباده، لا تنافى حصول الأجر بالقراءه و إن قلّ؛ فلو اغتسل ثم قرأ كان أكثر ثواباً. و قد يراد حصول الأجر على الترك لا من حيث هو ترك، بل لأجل التكريم و التعظيم.

و لو فرّق الآيات أو الكلمات أو الحروف لم ترتفع الكراهه مع بقاء الاسم، و منسوخ الحكم داخل في الحكم دون منسوخ التلاوه، و تتفاوت مراتب الكراهه بتفاوت الأفضليّه و الأكثرية.

و لو ألحق بها قراءه المحترمت من الأحاديث القدسيّه و غيرها من الروايات، و الدعوات و الزيارات و ذكر المعظمه من الأسماء و الصفات، مع أخفيّه الكراهه أو أشدّيّتها على اختلاف مراتبها مع استثناء ذكر الله تعالى؛ لأنّه حسن على كلّ حال، أو بدونه؛ لأنّ أقلّيّه الثواب لا تنافى كراهه العباده كان قوياً.

### و منها: الدخول إلى المواضع المعظمه،

و لمس الملموسات المحترمه ممّا لم يدخل في المنع.

### و منها: الجماع قبل الغسل،

و تغسيل الميت قبله.

### و منها: الحضور عند المحتضر،

و الدخول مع الميت في قبره.

### و منها: صلاه الجنازه

و سجود الشكر و التلاوه.

### القسم الثاني: غسل الدماء المخصوصه بالنساء،

**اشاره**

و فيها مطالب

**[المطلب الأول: في أقسامها**

**اشاره**

و هي ستّه:

**الأول: دم الحيض؛**

و هو في الغالب بالنسبه إلى اللون و هو أقوى من غيره أسود

و دونه الأحمر، ثم الأشقر، ثم الأصفر، و بالنسبه إلى غيره حار عيظ أى طرى غليظ، متن يخرج بقوه، و دفع، و حرقه، و لذع. و قوى كل صفة مقدّم على ضعيفها، و سابقها فى أحد القسمين على لاحقها، و متعدّدها على مفردّها، و أكثرها على أقلّها عدداً لتكرّره على أكثرها، و مع ضعف السابق أو قلته و صفاءً، و قوه اللاحق أو كثرته لا بدّ من مراعاة الميزان. يعتاد النساء فى كلّ شهر مرّه أو مرّتين غالباً، و قد يتخلف عن الصفات الغالبه، و الأوقات الموظّفه، فيثبت ببعض الشواهد الخارجه.

و السبب فى عروضه للنساء بعد أن لم يكن، أو كثرته فيهنّ بعد ندرته؛ لعروضه لهنّ فى السنه مرّه سابقاً، على اختلاف الروايات. روى فيه: «أنّ سبعمائه منهنّ تزينّ و تطيبن، و لبسن لباس الرجال، و اختلطن بهم، فعرض لهنّ أو كثر عليهنّ، فخرجن و احتجبن» (١).

و الأصل فى حكمته تغذّى الولد به فى بطن أمّه، و كأنّه كان تغذّيه قبل حدوثة (بالمّرات أو بالنحو المعتاد) (٢) كما نقل عن القرون الماضيه (٣) بغيره أو منه، و إن لم يخرج إلى خارج أو كان فى تلك الأوقات مستغنياً عن الغذاء بحكم خالق الأرض و السماء، و ما زاد على الغذاء فقد تقدّفه الجبلى على أصحّ القولين.

و عند قرب الولاده يستحيل لبناً خالصاً مودعاً فى ما حول الثديين لتغذيته و لذلك ينقطع غالباً بعد الولاده. و من فوائده ترطيب الرحم، و دفع الخشونه عنه دفعاً للأذى عنه أو عن الولد، و دفع ضرر البدن بدفع الحراره أو غيرها من الآلام عنه باندفاعه؛ و لذلك كان احتباسه دليل فساد المزاج.

و من فوائده تنبيه الإنسان عن غفلته و معرفته مقدار منزلته إذ كان متلوّثاً به متغذياً منه، و حبسه عن الجماع، ليعرف مقدار النعمه بفقدّها، و معرفه النساء كمال الرجال

١- الفقيه ١: ٤٩ ح ١٩٣، علل الشرائع ١: ٢٩٠ ب ٢١٥ ح ٢، الوسائل ١: ٥٥٠ أبواب الحيض ب ٩ ح ٣.

٢- بدل ما بين القوسين فى «ح»: بالمرّه أو بالنحو المعتاد.

٣- الفقيه ١: ٤٩ ح ١٩٣، علل الشرائع ١: ٢٩٠، الوسائل ١: ٥٥٠ أبواب الحيض ب ٩ ح ٣.

و نقصهنّ فيرغبن إلى طاعتهم، و امتحان الطرفين بتكاليف أشدّها تجنّب أرباب الشبق منهم و منهنّ عن الجماع إلى غير ذلك.

و له خواصّ يمتاز بها عن جميع الدماء و آخر يشاركها فيها، فمن القسم الأوّل تحديد أقلّه بثلاثة أيّام متواليه يستمرّ فيها الدم من مبدئها إلى ختامها و لو في باطن الرحم. فتحديد الأقلّ و تثليث أيّامه، و تواليها على الأقوى لا مجرّد كونها في ضمن العشره و استمرارها من خواصّه (١).

و من القسم الثاني ما يشترك بينه و بين النفاس، و هو تحديد الأكثر و كونه عشره أيّام، و الظاهر عدم اعتبار الاستمرار فيها، و الظاهر هنا و فيما سبق البناء على التلفيق و التكميل في المنكسر منهما، و الليالي المتوسّطه داخله فيهما، و الواقعتان على الحدّين كالأولى و الرابعه و الأولى و الحاديّه عشر خارجتان عنهما، و لا تصلحان (٢) مكملين للكسور على إشكال. و في الجمع بين حكم الاحتساب للمنكسر يوماً تاماً، و بين التلفيق و بين الطرح، رفع للشبهه و أخذ بالاحتياط.

و منها: ما لا يشاركه فيها سوى الاستحاضه، و هو التميز بالصفات في بعض الأوقات. و دم الحيض دم معروف عند النساء متميّز عندهنّ تميز البول و المنى. و قد يقع فيه الاشتباه، فتحال معرفته إلى من يعلم ما في الأرحام، و يرجع في بيانه إلى أهل العصمه عليهم السلام.

### الثاني: دم الاستحاضه.

و هو في الغالب أصفر و دونه في الغلبه الأشقر ثم الأحمر ثم الأسود، بارد فاسد رقيق سليم من التتن فاطر سالم من الحرقة و الدفع و اللدع مضادّ في الصفات لدم الحيض فكلّ مرتبه مقدّمه في الحيض مؤخره فيه و بالعكس، و تجي ء في تعدّد الصفات و وحدتها و ضعفها و قوتها نظير ما تقدّم في الحيض.

١- في «ح» زياده: و مع تعدّر الاختبار في التوالي و الاستمرار يحكم بالحيض و الظاهر وجوبه مع الإمكان.

٢- في «ح»: و تصلحان.

يخرج من عرق يسمّى العاذل بالذال المعجمه محلّه في أقصى الرحم لأحد لقليله و لا لكثيره، و لا اعتبار للوصف في غير هذين القسمين، و فاقدته إحدى حواسّ البصر أو الشمّ أو اللمس أو المعرفه ترجع إلى الواجده، مع العداله أو حصول المظنّه الباعثه على الاطمئنان، و مع الاختلاف تأخذ بالترجيح، و الظاهر وجوب الرجوع، و مع التعذّر ترجع إلى القواعد الاتيه.

### الثالث: دم النفاس:

و هو ما يخرج مع ولاده ما هو إنسان، أو مبدء إنسان علقه فما فوقها على أصحّ القولين، أو بعدها متّصلاً أو منفصلاً بما لا يزيد على عشره أيام، و هو من فاضل دم الحيض على نحو ما مرّ، و من هذا يظهر أنّ الغالب كونه بصفات دم الحيض، و إن لم تكن معتبره فيه، فالحكم يدور مدار وجوده بأيّ صفه كان، و لا حدّ لقليله، و هذه الأقسام الثلاثه لها حدود، و أوقات دون ما عداها.

### الرابع و الخامس و السادس: دم العذره:

و هي البكاره و دم الجرح و دم القرح الخارجان من الرحم، و ليس لهذه الثلاثه رجوع في تميزهنّ إلى صفات و لا إلى أوقات.

### المطلب الثاني: في حصول الاشتباه بين أنواع الدماء ما عدا دم الحيض،

#### اشاره

و ينحصر النظر فيه في مقامين.

### [المقام] الأول: في المقدمات

دم النفاس بعد تحقّق الولاده أصل لما عداه ممّا يحتمل حدوثه من الدماء، و قبله ما عداه أصل له، كما إذا شكّ في أنّ الخارج إنسان أو مبدء إنسان أو غيرهما.

و دم الاستحاضه أصل بالنسبه إلى دم العذره و الجرح و القرح، مع عدم تحقّق

أسبابها أو مع عدم تحقّق دمائها، و أمّا مع تحقّق (١) أحدهما فهي أصل له على تأمّل في تحقّق الأسباب فقط، و قد يقال بأنّ كلّ دم مستصحب أصل بالنسبه إلى غيره ممّا يحتمل حدوث سببه أو حدوثه، و أمّا مع احتمال الحدوث و فقد السبب أو جهله قدّم الاستحاضه هو الأصل؛ لأنّه من الدماء الطبيعيّه.

### المقام الثاني: في بيان أحوال التعارض

#### إشاره

و هي أقسام:

#### الأول: اشتباه دم النفاس بدم الاستحاضه،

و حكمه تقديم دم النفاس مع القطع بالولاده و خروج الدم استصحاباً، و كذا مع القطع بها دونه عملاً بالظاهر، و في الترجيح بموافقته وصف دم الحيض مع حصول الشكّ؛ لأنّه دم حيض تخلف في الرحم، لتغذيّه الولد وجه غير أنّ الظاهر من الأخبار خلافه (٢).

#### الثاني و الثالث و الرابع: اشتباهه بدم البكاره

كأن حملت و هي بكر بالمساحقه و نحوها، و فضت بكارتها بالولاده، و بدم الجرح و القرّح، و الحكم في الجميع تقديمه مع القطع بالولاده، و تقديم غيره مع الشكّ فيها.

و لو علمت الولاده و شكّ في الدم مع سبق الدم من غيرها، فلا يبعد ترجيح الظاهر، و هو دم الولاده، و يحتمل جريان حكم الاختبار بالتطويق و عدمه، و الخروج من الأيسر و خلافه، على نحو ما سيّجى ء من التعارض بينها و بين الحيض.

#### الخامس و السادس: اشتباه دم العذره بدم الجرح أو القرّح،

و يقدّم هنا معلوم السبب على مجهوله، و معلوم الدم على مجهوله، و مع التساوى يرتفع التميز، و يمكن القول بأصالة دم العذره مع حصول الأسباب؛ لأنّه كالطبيعي، و يمكن القول باختبار العذره بتطويق القطنه و عدمها حيث لا يكونان كالطوق، و حيث لا يكون الدم كثيراً منصباً يمنع عن التطويق و الجرح و القرّح بالخروج من الأيمن أو الأيسر، كما سيّجى ء في مسأله اشتباه الحيض، و الثمره هنا و إن كانت ظاهره لكنّها قليله.



١- في «س»، «م»: عدم تحقق.

٢- الكافي ٣: ٩٨ ح ٣، ٤، التهذيب ١: ١٧٥ ح ٤٩٩، الوسائل ٢: ٦١٢ أبواب النفاس ب ٣.

**السابع: اشتباه دم الجرح بدم القرحة،**

و لا مائز هنا إلا إذا علم تطويق أحدهما دون الآخر، فلا تعلم حاله أو يعلم عدم تطويقه، و أنى لنا بذلك، و لا ثمره يعتد بها.

**الثامن و التاسع و العاشر: اشتباه دم الاستحاضه بدم العذره أو الجرح أو القرحة،**

و هو أصل بالنسبه إليها ما لم تعلم دمائها، فإن علمت و استصحت عمل عليها، و لو علمت أسبابها فلا يبعد تقديمها أيضاً عليها.

و يقوى فى النظر الرجوع إلى التطويق و عدمه، و أما اعتبار الخروج من الجانب المعد للجروح و القروح فبعيد، و الأقوى الرجوع إلى أصاله الطهاره من الحدث، فتنتفى الاستحاضه مع العلم بالأسباب، مع العلم بالدم و بدونه.

فإن لم يكن علم بالأسباب و لا بالدم فالحكم بالاستحاضه؛ لأنها أصل كما يظهر من التبع، و إذا تعدد الاختبار رجح إلى الأصل، و يكتفى بشهاده عدول أربع من النساء فى تعيين الدم، و لا يبعد الاكتفاء بالواحد مع العدالة، و ينبغى الأخذ بالاحتياط الذى هو طريق النجاه فى أمثال هذه المقامات.

**المطلب الثالث: فى الاشتباه بين الحيض و غيره****اشاره**

و فيه بحثان:

**[البحث] الأول: فى المقدمات****اشاره**

و فيه فصول:

**[الفصل] الأول: فيما يمتنع فيه الحيض.****اشاره**

و هو ضروب:

### **أحدها: الصغر**

فيمتنع حصوله من الصغيره التي لم تبلغ تسع سنوات، كلّ سنه عباره عن اثنى عشر شهراً هلاليه إن وافقت ولادتها أوّل اليوم الأول من أيام الشهر، و يدخل فيها شهر عددي إن حدثت خلال الشهر على الأقوى؛ و يحتمل الاكتفاء بتكميل الأيام الفائتة من الشهر الثاني و هكذا، فيكون بتمامها هلاليه.

و يحتمل رجوع السنه إلى العدديّه والأقوى ما ذكرناه، والأخذ بالاحتياط أسلم، و يكتفى بالتلفيق فى اليوم المنكسر على الأقوى، و يحتمل إلغائه فلا- يحتسب من الأيام، و احتسابه يوماً تاماً، و التفصيل بين القليل و الكثير فى الاحتساب و عدمه، و التلفيق و عدمه، و فى احتساب وقت خروج بعض الولد من اليوم وجه، و الأوجه خلافه.

و يثبت البلوغ بالقرائن العلميه، و العلامات الشرعيّه، و الأخبار القطعيّه، و شهاده العدلين من الرجال، و أربع من عدول النساء فيما لا يمكن اطلاع الرجال عليه من العلامات، و فى الاكتفاء بالعدل الواحد رجلاً كان أو امرأه فى ترتيب أحكام العبادات وجه قوى.

### ثانيها: اليأس

و يحصل بالطعن بالسنّ، و يعلم بالقرائن القاطعه متحده أو متعدده كاحديداب الظهر، و بياض الشعر، و تقلص الوجه، و انهدام الأسنان، و نحول الجسم و نحوها، مع العلم باستنادها إلى الطعن فى السنّ، بحيث يساوى العدد المعتبر فى اليأس، أو يزيد عليه.

و ببلوغ ستين سنه هلاكيه، و يجرى فيها مع انكسار الأيام أو الشهور ما ذكر فى مسأله البلوغ، هذا إن كانت قرشيّه منسوبه إلى قريش، حرّه كانت أو أمه، و هو النضر بن كنانه بالأبوين أو بالأب فقط دون الامّ وحدها على الأقوى.

و ربما قيل (١) باعتبار نسب الأمّ هنا لأنّ المدار على أمزجه النساء هاشميه كانت أو لا، و إن كان المعروف منهم اليوم من انتسب إلى هاشم بالأبوه، ثم المعروف من بنى هاشم من انتسب إلى أبى طالب عليه السلام أو العباس، و قد ينتسب بعض فى البوادى إلى قريش، و لا- يبعد جريان الحكم فيهم، أو كانت نبطيه منسوبه إلى النبط، و هم فى أصحّ الأقوال (٢) قوم كانوا فى زمان صدور الروايات ينزلون سواد العراق.

و إلحاق جميع النازلين بقصد التوطن فى كلّ حين غير بعيد، أمّا النازلون لا بقصد التوطن فلا يجرى عليهم حكمهم، و لو عدلوا عن التوطن فى سواد العراق، و اتّخذوا

١- مدارك الأحكام ١: ٣٢٢.

٢- مجمع البحرين ٤: ٢٧٥ باب ما أوله النون.

وطناً آخر أخرجوا عن الحكم، مع مضي زمان يقتضى تغير المزاج أو مطلقاً، و في اعتبار انقضاء سنّه أشهر في الوطن الجديد للخروج عن الحكم الأوّل أو الثاني وجه.

(و يضعف القول بأنهم قوم ينزلون البطائح بين العراقيين، أو أنهم قوم من العجم أو أنهم من كان أحد أبويهم عجمياً و الآخر عربياً أو أنهم عرب استعجموا، أو عجم استعربوا، و أن أهل عمان عرب استنبطوا، و أهل البحرين نبط استعربوا) (١)، و الأقوى أنهم في هذا الوقت لا يعلمون، و بالأصل ينفون.

(و لا- يعتبر النسب الشرعى، فيجرى الحكم في ولد الزنا هنا، و فيما سبق؛ لأنّ المدار على المزاج، و المشكوك منهما ينفى عنهما، و الثابت بالإقرار أو بالقرعة يجرى عليه حكمهما) (٢)، و ببلوغ خمسين سنه على النحو المتقدم فيما عداهما.

و ثبت النسب فيهما بالقرائن المفيدة للعلم و بالشياع و شهاده العدلين و فى الاكتفاء بشهاده العدل الواحد، و لو أنثى وجه قوى.

و لو استمرّ الدم من قبل بلوغ الحدّ إلى ما بعد بلوغه، فإن كان الماضى قبل الحدّ ثلاثه أيام فما فوقها و لم يكن مانع حكم بكونه حيضاً، دون ما بعد الحدّ، و إلا فالكلّ ليس بحيض. و لا يجرى هنا حكم تجاوز العشره و عدمه.

### ثالثها: الذكوره؛

فيمتنع من الختنى، و يحكم بأنّ الخارج من فرجها ليس بحيض إذا علمت ذكورتها ببعض العلامات، و مع الشكّ فيها يشكّ فى كون الدم حيضاً، و ينفى بأصل الطهاره من الحدث.

### رابعها: النقصان عن ثلاثه أيام متواليه يستمرّ فيها الدم من أولها إلى آخرها

و لو فى باطن الرحم بعد البروز ابتداء، و يستعلم بإدخال القطنه و نحوها.

### خامسها: الزيادة على عشره أيام

و حكم المنكسر ظاهر ممّا تقدّم و جميع ما ذكر من السنين و الشهور و الأيام لا تدخل فيه الليلتان الواقعتان على الحدّين، و يدخل فيه الليالي المتوسّطات.

١- ما بين القوسين زياده فى «ح».

٢- ما بين القوسين زياده فى «ح».

**سادسها: أن يكون مسبوفاً أو ملحوقاً بحيض أو نفاس قطعيين،**

مع عدم فصل أقل الطهر و هو عشره أيام.

**سابعها: أن يخرج من غير الموضع المعتاد**

بقسميه الأصلي و العارضى.

**الفصل الثانى: فى تحقيق الأصل من الدماء الذى يرجع إليه عند الاشتباه.**

دم الحيض أصل فى الدماء الخارجة من أرحام النساء لملازمته لهنّ غالباً، و تكررّه عليهنّ دائماً حتّى صار طبيعته من طبائعهنّ، حتّى أنّهنّ يحكمن بمجرّد رؤيه الدم أنّه دم حيض، و يميّزونه كما يميّزن البول و المنى، و هو المستفاد من الإجماع و الأخبار (١)، فمن شكّ منهنّ فى دم لم يعلم سببه، و لا استصحب وجوده حكم بأنّه دم حيض، أمّا لو علم سببه كجرح أو قرح و استصحب وجوده عوّل على الاستصحاب فيه، و لو شكّ فى أنّ الخارج دم أو رطوبه طاهره أو نجسه عوّل على أصاله الطهاره من الحدث فلا يكون حيضاً.

**الفصل الثالث: فيما يستثنى من ذلك الأصل**

و هو أمور:

منها: ما يشكّ فى قابليّته لاحتمال ذكوريّته كالخثى المشكل، و وجوب عمل العمليين عليها غير بعيد، و قد يتصوّر الاشتباه فى الممسوح.

و منها: ما شكّ فى قابليّته لاحتمال عدم البلوغ، و لم يكن شاهد من صفه أو استمرار على نحو خاصّ و نحوهما ممّا يدلّ على أنّه دم حيض.

و منها: دم الجبلى فى غير وقت عاداتها، مع خلّوه عن الصفات و الاستمرار عليها و به يجمع بين الأخبار (٢).

و منها: ما يكون بين العشره و العاده مع تجاوز العشره، فإنّ الظاهر أنّه حكم ظاهريّ لا قطعى.

٢- الكافي ٣: ٩٦ ح ٢، ٣، الاستبصار ١: ١٣٩ ح ٧، ٨، الوسائل ٢: ٥٧٩ ب ٣ من أبواب الحيض ح ١٠، ١١، ١٢.

و منها: الدم المستمر تمام الشهر إذا ما كان من الفواصل بين آحاده أقلّ من أقلّ الطهر يحكم به منه بحيضه واحده، مع قيام الاحتمال فى الباقي.

و منها: ما لو كان بين دم العاده و غيره ما نقص عن أقلّ الطهر. و لو كان الدم الثانى بحيث يمكن تكميل أقلّ الطهر منه، و بقاء ما يساوى أقلّ الحيض أو يزيد عليه فإنه مع إمكان كون ذلك الزائد على أقلّ الطهر حيضاً لا يحكم بكونه حيضاً.

و منها: ما زاد على مدّه عادته الأنساب و الأقران فى مقام الرجوع إليها، و ما زاد على ما فى الروايات ممّا نقص عن العشره فى هذه المواضع؛ فإنه لا يحكم فيها بالحيض مع الإمكان.

و منها: ما خصّه الوصف الموافق للاستحاضه.

و منها: ما قضت به العاده مع حصول مصادّها لها قبل أو بعد؛ فإنّ ترجيح العاده عليه حكم ظاهرى على الظاهر، و لا أثر للإمكان.

و منها: ما شكّ فى كونه حين ابتداء خروجه دمًا و إن خرج من المحلّ (١).

و منها: ما شكّ فى أنّه دم خارج من الرحم أو من خارج.

### البحث الثانى: فى بيان حال اشتباهه مع باقى الدماء

#### اشاره

و هو أقسام:

#### [القسم] الأول: اشتباهه بدم النفاس،

و هو مقدّم على دم النفاس، مع احتمال الولاده و عدم العلم بها، كما إذا خرج منها ما شكّ فى كونه إنساناً أو مبدأ إنسان، و خصوصاً مع استصحابه لحصوله فى العاده قبل احتمال الولاده.

و أمّا مع العلم و القطع بالولاده، فالحكم بدم النفاس، مع الخروج مصاحباً للولاده، أو متأخراً عنها بأقلّ من عشره أيام، و لا اعتبار هنا بالصفات و غيرها.

#### [القسم] الثانى اشتباهه بدم الغدره؛



و الحكم فيه أنه إن لم يعلم فضّ البكاره، فالمدار

---

١- في «م»، «س» زياده: أو لا.

على أصاله الحيض، و مع العلم بذلك فلا يخلو من أحوال:

منها: أن يشكّ في الدم المبتدأ، فلا يدرى أنه من أيّ القسمين.

و منها: أن يعلم دم العذره، و يشكّ في انقطاعه و حدوث دم الحيض، أو يعلم استمراره، و يشكّ في اختلاط دم الحيض به.

و منها: أن يكون الحيض متقدماً و يشكّ في انقطاعه و حدوث دم العذره، و لا شكّ في الحكم ببقاء الحيض في القسم الأخير حتى يثبت خلافه.

و أما القسمان الآخرا، فالمرجع فيهما إلى الاختبار بوضع قطنه أو نحوها و لو إصبعاً مع إمكان الاستعلام به و إبقائها بمقدار ما يحصل به الاستظهار بالزمان و المقدار، و النساء أعرف بذلك، فإن خرجت مطوّقه و لو من بعض جوانبها فهو من دم العذره.

و إذا خرجت مغموسه أو علم أنّ إصابه الدم من الجانب المرتفع عن محلّ البكاره فهو من الحيض. و يشترط أن لا يكون جرح أو قرح محيطاً بالفرج إحاطه العذره. و يشترط أيضاً أن لا يكون الدم كثيراً مستولياً على القطنه بمجرد دخولها، فلا يمكن الاختبار.

و لو أتت بعباده مشروطه بالطهاره قبل الاستظهار مع إمكانه بطلت و إن ظهرت ظاهره بعده على الأقوى، و لو تعدّر الاختبار لعمى مع فقد المرشد العدل من ذكر أو أنثى أو ظلام مع عدم المصباح أو كثره دم أو غير ذلك قوى ترجيح دم الحيض لأصالته، و يحتمل الرجوع إلى أصل الطهاره، و لا سيما مع العلم بسبق دم العذره، و احتمال طرؤ دم الحيض.

و إذا ارتفع العذر لزم الاختبار، فإن ظهرت طاهره و كانت تركت ما يلزم قضاؤه قضته، و إن عملت صحّ عملها على الوجه الأخير، و يحتمل قوياً القول بالصحه على الوجه الأول إن كانت عملت بقصد الاحتياط، و لو توقّف حصول المرشد أو المصباح مثلاً على بذل ما لا يضّر بالحال و جب، و لا اعتبار هنا لصفه و لا وقت.

### القسم الثالث: اشتباهه بدم القرح و مثله الجرح؛

لعدم التمييز بينهما في الباطن، أو لأنهما في المعنى واحد، و يقع على أحوال، و الحكم فيها البناء على الحيض، مع الشكّ

فى حصولهما، و مع العلم بحصول أحدهما أو كليهما فلا يخلو عن أحوال:

منها: الشكّ فى الدم ابتداءً فلا يدرى من الحيض أو من أحدهما.

و منها: أن يعلم دم الجرح و القرحة و يشكّ فى عروض دم الحيض.

و منها: أن يعلم دم الحيض و يشكّ فى انقطاعه، و حدوث دم الجرح أو القرحة. و لا ينبغى الشكّ فى الحيض بالنسبة إلى القسم الأخير حتى يثبت خلافه، و أمّا القسمان السابقان فإن علم تدويرهما قوى إجراء حكم البكاره فيهما، و إلا فإن علم وجودهما يميناً و شمالاً معاً بطل الاستظهار، و إن تعيّن فى أحد الجهتين عملت كيفيه الاستظهار.

و يعتبر فى التميز الخروج من تلك الجهه المعينه، و إن كان من جهه مغايره للجهتين فلا استظهار. و يحتمل اعتبار الاستظهار من جهتها، و إن جهل الحال بين الجهتين السابقتين أو الجهات استظهرت بحكم الشرع بمعرفه جهه الخروج، فإن خرج من الأيمن فهو من الحيض، و إن خرج من الأيسر فهو من أحدهما على أصح القولين. و لعله الموافق للظاهر؛ لأنّ القرحة غالباً فى الأمعاء، و ميلها إلى الأيسر و طريق الاحتياط غير خفى.

(و للاستظهار طرق، و النساء أدرى بها، و الأولى فى كفيته فيه نحو ما فى الروايه (١)، و هو أن تستلقى على قفاها، و ترفع رجليها، و تستدخل إصبعها الوسطى، و إن كان الظاهر أنّ المراد أنّه أحد الطرق) (٢).

و لو أهملت الاختبار، و أتت بما شرط بالطهاره فسد، و لو تعدّ الاختبار لكثرة الدم أو لعارض أو لعمى مع فقد المرشد أو ظلمه مع فقد المصباح و نحو ذلك، بنت على الحيض على الأقوى؛ لأصالته، و يحتمل تقديم أصل الطهاره فينتفى الحيض، و يحتمل الفرق فيبنى على أصل الطهاره فيما لو كان المانع الكثره دون غيره، أو بالعكس، و طريق الاحتياط غير خفى.

فلو أتت بعمل بناءً على أصل الطهاره مشروط بها، فظهر الخلاف قضته، و إن كان

١- الكافى ٣: ٩٤ ح ٣، التهذيب ١: ٣٨٥ ح ١١٨٥، الوسائل ٢: ٥٦٠ أبواب الحيض ب ١٦ ح ١، ٢.

٢- ما بين القوسين زياده فى «ح».

مما يقضى، وإن وافق صحّ. وإن بنت على الحيض ظاهراً و عملت بقصد الاحتياط صحّ أيضاً في وجه قوى، و بدون قصد الاحتياط يفسد مع المخالفة و الموافقه، و لو توقّف حصول المصباح أو المرشد على بذل ما لا يضر بالحال و جب.

### القسم الرابع: اشتباهه بدم الاستحاضه،

#### إشاره

و تمام القول فيه موقوف على بيان أنواع ذوات الدم و هى أقسام:

#### أولها: ذات العاده الثامه وقتاً و عدداً،

و ثبت برؤيه الدم متصفاً بصفات دم الحيض كلاً أو بعضاً أولاً، مع إمكانه مرتين متفتتين وقتاً و عدداً من دون زياده فى أحدهما بيوم تام، و لا اعتبار بالكسور زياده و نقصاً فى أصح الوجهين (١) من دون فصل بينهما بدم آخر صالح لكونه حيضاً مغاير بعدد أو وقت.

و فصل النفاس غير مخلّ، و لا- يثبت به عاده يرجع إليها فيه و لا فى الحيض، و إن تكرّر متفقاً بالوقت و العدد، و لا به مع أيام حيض موافقه له عدداً و (٢) وقتاً، و يعتبر التكرّر فى شهرين هلاليين متواليين أو غير متواليين فلو اعتادت شهرين يفصل بينهما شهر بياض كانت معتاده و هكذا.

و لو كان الدم مستمرّاً فرأت ما كان بصفه الحيض مرتين متساويتين فى الشهرين مثلاً عدداً و وقتاً مع كون ما بالصفه لا ينقص عن ثلاثه و لا يزيد على عشره، كانت معتاده و صفتيه.

و لو وجدته أولاً بعدد خال عن الوصف ثم رآته بذلك العدد فى المستمرّ الخالى عن الوصف متصفاً بالوصف فاقداً للموانع كانت عاداتها مرّكبه من الوجود و الوصف.

و لو تكرّر الدم بأنحاء مختلفه كما إذا رآته مرتين جامعين للأوصاف، و آخرين غير جامعين، فالعمل على الجامع، أو رأت مكرراً متصفاً بالأشد، و آخرين متصفاً بالأضعف، أو مرتين متصفاً بالأكثر جمعاً، و آخرين بالأقلّ مع إمكان (٣) الجمع،

١- فى «ح» زياده: و يحتمل اعتبار ما تنهى فى القله كسره.

٢- فى «م»: أو.

٣- فى «م»: مع عدم الإمكان.

فالععمل على الأجمع و الأكثر.

و إذا رأَت مرّتين (١) أحمرين أو أسود و أحمر أو أشقر و أحمر أو أشقرين أو ما تكرّر فيه بعض الصفات الأخر، و الباقي أنقص حالاً من المتكرر (٢) إذا كان، فالمسأله مبنيّه على أنّ أحكام الحيض تعبدية، أو من الظنون الاجتهادية، و أنّ المدار في إثبات العاده على حصول ما يكون مرثياً كائناً ما كان أو على خصوص الجامع للصفات.

و إثبات العاده بغير الجامع للصفات في غايه الإشكال، فالأحوط حينئذٍ الجمع بين حكم المعتاده و المضطربه. (٣)

---

١- في «م»، «س» زياده: أسودين، أو مرّتين.

٢- في «ح» زياده: و.

٣- ما بين هذا المعقوف و زوجه الآتي بعد عدّه صفحات لا يوجد في «م»، «س» و يوجد فيهما بدله:

ثم هذه العاده تعبدية لا- يعارضها الظن، و هي أقوى أقسام العادات، و مع ذلك هي مثبتة لما فيها و ما يتبعها مما يمكن أن يلحقها، لا نافية إلا مع المضادة لما عداها.

و تفصيل الحال فيها أن الدم إما أن يكون مستغرقاً لجميع أيامها أو مختصاً ببعضها أو خالياً عنها، و على كل حال إما أن يكون مستمرًا فيما عداها أو متقدمًا أو متأخرًا أو جامعاً بين الصفتين موصولاً أو مفصولاً بأقل الطهر أو أقل مع التوافق في الوصف، أو الاختلاف فيه على أقسامه، فينحصر البحث في أمور:

الأول: ما إذا كان الدم ملأ العاده، و فيه أقسام:

الأول: أن يختص بالعاده و ليس في الشهر دم سواه أو كان و لم يمكن جعله حيضاً لفقد شروطه فيحكم بحيضيته، و أنه لا حيض فيه سواء وافق الوصف أو خالفه.

الثاني: أن يكون مستمرًا قد اتصل بها من قبل أو من بعد أو من الطرفين، و قد تجاوز معها العشره بيوم فما زاد، فيكون الحيض مقصوراً عليها، اتفق الوصف أو اختلف، وافق دمها دم الحيض و صفا دون ما عداه أو بالعكس.

الثالث: أن يكون متصلاً بها من قبل أو من بعد أو من الطرفين، و لم يزد المجموع

منهما أو من أحدهما أو كليهما على العشرة، فيكون الجميع حيضاً اتفق الوصف أو اختلف وافق صفة الحيض أو الاستحاضه أو اختلف.

الرابع: أن يكون منفصلاً عنها بأقل الطهر فما زاد، من قبل أو من بعد أو من الجانبين و لم ينقص عن ثلاثه و لا زاد على عشره، فيكون حيضاً وافق الوصف أو خالفه في أصح الوجهين، و ما نقص عن الثلاثه ليس من الحيض، و كذا ما زاد عن العشره بالنسبه إلى ما زاد عن عدد العاده لرجوعها عدديّه ليس من الحيض.

الخامس: أن يكون منفصلاً عنها بالأقل من أقل الطهر من قبل، مع عدم النقص عن الثلاثه، إذ لا- يمكن أن يكون حيضاً مع النقص أو من بعد مطلقاً أو من الطرفين، فما كان إضافته مع البياض المحفوف بالدم إلى العاده لا يزيد على العشره، فهو مع البياض من الحيض، و ما زاد منه ليس منه.

و لو تعدّد الانفصال من قبل أو من بعد أو من الطرفين أضيف المنفصل الذى لا يبعث على الزيادة تعدّد أو اتّحد دون الباعث، و لا اعتبار للوصف فى الجميع.

الثانى: أن يختصّ ببعض العاده أوّلاً أو آخراً أو وسطاً، و فيه أقسام:

أحدها: أن لا يحاذيه دم و يحكم بالحيض فيه وافق الوصف أو خالفه إن لم ينقص عن أقلّ الحيض، أمّا إذا نقص فلا؛ لأنّ العاده إنّما تقضى على الدم و البياض المحاط به بما يكون أقلّ الحيض من قبل، و مطلقاً بشرط عدم تجاوز العشره من بعد دخولها، و لو تجاوز فالمتجاوز عن العاده ليس بحيض.

ثانيها: أن يحاذيه دم متّصل به من المبدأ أو المنتهى أو منهما، فهنا إن بلغ أقلّ الحيض معه، و لم يتجاوز معه العشره، فالكلّ حيض مع الوصف و بدونه. و إن تجاوز أتم منه العدد و نفى الزائد، و يتخير مع الإحاطه من الطرفين فى الإضافه ممّا شاء من الجانبين.

ثالثها: أن يحاذيه دم منفصل، فإن كان من قبل و بلغ أقلّ الحيض، أو كان من بعد مطلقاً و كان المجموع من الدمين و البياض لا يزيد على عشره كان حيضاً، و إن زاد أخذت بقيّه العاده منه، و يحتمل إلحاقها غيرها، فينفى تمام الزائد، و لا يخلو من رجحان.

رابعها: أن يجتمع متّصل و منفصل مع إحراز أقلّ الحيض، و كانت إضافه أحدهما

إليه لا تقضى بزيادتهما على العشرة دون الآخر قَدَم عليه، و إن قضى معاً أو لم يقضيا قَدَم المتّصل، و يحتمل الترجيح بالوصف و كثره المداخله.

خامسها: أن يحاط بدمين منفصلين و لم يمكن جعل المجموع حيضاً، مع كونها لا تنقص عن أقلّ الحيض، و لو نقصت اختصّ الحيض بما قبل أو بعد مع المقابليه، و يحصل الترجيح بموافقه أحدهما أيام العاده ثم بالوصف ثم بالمداخله، ثم بكثرتها ثم بالمقارنه، ثم بالتقدّم، ثم بزياده أحدهما على العشرة دون الآخر، و مع التساوى يتخير، و قد يقال بمساواتهما مع غيرهما.

الثالث: أن يكون بتمامها بياضاً، و فيه أقسام:

الأول: أن يكون الدم بتمامه غير جامع للشرائط بأن كان أقلّ من ثلاثه، و لا عبره به متقدماً أو متأخراً أو جامعاً بين الصفتين.

الثاني: أن يكون ثلاثه فما زاد من جانب واحد، فهذا إن لم يزد على العشره فالكُلّ حيض، ساوى العاده أو زاد أو نقص، و إن زاد عليها جعل منه بمقدار العاده حيضاً، و يؤخذ بما تليه أو يليها، و كان بياضها طهراً.

الثالث: أن يكون محيطاً بجانبها مع زيادته على الثلاث من الجانبين؛ لأنّ ما نقص ليس بحيض، فهنا إن كانت لا تنقص عن العشره فهما حيضان تامّان، غير أنّه إن زاد كلاهما على العشره أخذ منهما بمقدار العاده، و هى طهر، و إن كانت تنقص عن العشره و المجموع منها و من الدمين كذلك فهى مع الدمين حيض واحد، و إلا فإن نقص أحدهما عن العشره و زاد الآخر ففى الزائد ممّا فيه الزيادة دون الناقص؛ لأنّه بتمامه حيض، و لو تساوى نقصاً أو زياده، و كانا بحيث لو اجتماعاً معها زاد على العشره أخذت ما وافق العاده عدداً أو ما كان أقرب إلى موافقته فى وجه أو المقدّم أو المؤخّر أو الموافق للوصف، ثمّ الأشدّ ثم الأجمع ثم التخير، و الأخذ بالاحتياط فى مثل هذه المسائل أولى [١].

و لو تجددت عاده بعد الأولى فإن لم تكن مضاده كانت ذات عادتين أو ثلاث مثلاً،

١- ذكرنا أنّ ما بين المعقوفين لا يوجد فى «م»، «س» و يوجد بدله فى «ح» كما أثبتناه فى الهامش بالتفصيل.



سواء ساوت الأولى وصفاً أو وجوداً وقوةً وضعفاً أو كثرةً وقلةً أو لا، ويحكم بالحيز لمساواه الأقل أو الأكثر أو الأقرب أو الأوفق بالوصف، ويحتمل التخيير.

وإن كانت مضادّه كأن لم يفصل بينهما أقلّ الظهر نسخت اللاحقه السابقه مع قوتها بالوجود أو الوصف أو بالشده و الضعف، و إلا- جمع و مقابله على تأمل في بعض الأقسام، و مع المساواه يقوى اعتبار الأولى، و لإلحاقها بالمضطربه وجه، و طريق الاحتياط غير خفي، و لا- يحكم بالكشف لو استقرت عادته بعد الاضطراب وجوديه كانت أو و صفيه و إنما يحكم بالقسمين من حين ثبوتها.

و لو كانت لها عادتان مختلفتان باختلاف الزمان أو المكان أو الأسباب عملت بمقتضاهما في محالهما و لو اعتادت بياضاً في أثناء العاده بعد مضيّ الثلاثه حسبه من الحيز، و أجرت حكمه عليها من غير استبراء على الأقوى.

و لو تجاوز الدم العشره مستمرًا غير منفصل قبل التجاوز فقد تقدّم أنّ الحيز مقصور على العاده. و أنّه لو انفصل الزائد قبل التجاوز ثم عاد و استمرّ، احتسب المنفصل من الحيز مع موافقه الصفه و مخالفتها، و مع اتّصاله بالعاده أو انفصاله عنها على إشكال في الأخير.

### القسم الثاني: ذات العاده العدديه فقط التامه

و تثبت بتكرّر الدم مرّتين على وجه يمكن كونه حيزاً، بحيث لا ينقص عن ثلاثه، و لا يزيد على عشره، بعددين متّفقين لا يزيد أحدهما على الآخر بيوم تامّ، و لا اعتبار بزياده الكسر في وجه قوئ، فتكون عددية وجوديه.

أو بثبوت وصف دم الحيز في دم مستمرّ متوافق عدداً على نحو ما تقدّم، فتكون عددية و صفيه أو بالمركبّ منهما فتكون مركبه من الوجود و الصفه، و في إثباتها بحصول المراتب المتأخره من الصفات، ثمّ في ملاحظه الأشديه و مقابلها، و الأجمعيه و مقابلها إثباتاً و ترجيحاً بحث مرّ نظيره.

و يشترط في إثبات القسمين على الانفراد أن لا يسبق أو يلحق بدم يمكن كونه

حيضاً، لأنه لا ينقص عن ثلاثه، ولا يزيد على عشره، مفصول بما يمكن كونه طهراً من العشره فصاعداً. فإنه إذا حصل ذلك لم تستقرّ عادة، وإذا تكرّر مرتين حصلت عادتان.

و الكلام فى اختلافهما زماناً أو مكاناً أو فصلاً أو نحوهما، و فى حدوثها بالنسبه إلى الشهر و الشهرين، و فى العمل بأى العادتين مع التكرّر كلام سبق نظيره. و لا- عمل على الوصف، و لا- غيره بعد ثبوتها زاد على العاده أو نقص عنها، و تحيض بالعدد مع استمرار الدم، مخيره فى وضعه حيث شاءت، و الأولى بل الأحوط اختيار المبدأ دون غيره، كل ذلك مع المساواه فى الوصف أو عدمها فيهما.

أما مع عدم موافقه الوصف لأحدهما، و موافقته للآخر يقدم الموافق على المخالف، و فى ترجيح الأشدّ و الأجمع كلام سبق مثله، و لو تكرّر الدم زائداً على العشره أو غير زائد مع عدم الفصل بأقل الطهر إذ مع الفصل و القابليّه يكون الجميع حيضاً تحيضت بما يساوى العدد إن وجد ما لا ينقص عنه أو الأقرب إليه فى وجه قوى و إلا رجعت إلى الوصف إن كان، و إلا فإلى المراتب الأخر من الأشديّه و مقابلها و الأجمعيه و مقابلها على نحو ما مرّ، (و إلا فإلى الأقرب عدداً. و البياض بين الدمين مع كون المقدّم لا ينقص عن الثلاثه إن كانت إضافته إليهما لا تبعث على الزيادة على العشره يكون معهما حيضاً واحداً) (١) و تبنى فى الشهر مع استمرار الدم فيه أو شبه الاستمرار على الحيضه الواحده.

و لو تكرّر عدد غير السابق، و اضطرب الأول، عمل على العاده الجديده، و ألغيت الأولى، و إن تعينت الأولى و لم تضادّ الثانيه، كانت لها عادتان، و مع المضادّه ترجيح ذات الوصف على غيرها، و فى مراعاة المراتب الأخر نظير ما مرّ، و مع المساواه فى ترجيح الأولى أو الثانيه إشكال، و الاحتياط لا يخفى.

و لو تكرّر لها وقت معيّن مع ذلك العدد صارت وقته عدديّه، و تعين عليها مراعاة ذلك الوقت، و صحّ ما عملته، و إن كان مخالفاً، و إن تكرّر الدم مع عدم فاصل أقلّ الطهر،

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

و لم يوافق الوصف منه ما يساوى العدد أخذت بما هو أقرب إلى الوصف، ثم بما هو أقرب إلى العدد، و فى الترجيح بينهما نظر. و لو تكرر زائداً على العشره مع عدم فاصل أقل الظهر أخذت بالعدد مع التخيير على النحو السابق، و مع الترجيح يؤخذ بالراجح على نحو ما تقدّم.

و مع الفصل بذلك و كون الموصوف فى أحدهما موافقا للعدد، و فى الآخر يزيد على العدد فالحكم فيهما بالأخذ بالعدد، و مع عدم الوصف أو الاشتراك فيه كذلك.

### القسم الثالث: ذات العدد الناقص و لا وقت بالمرّه

و يثبت بتكرّر قدر مشترك مرّه أو أكثر، فلو رأت فى شهر ثلاثه، و فى آخر أربعة أو أربعة فى شهر، و خمس فى آخر أو خمس فى شهر و ستّه فى آخر مثلاً فقد تكررّت الثلاثه فى الأوّل، و الأربعة فى الثانى، و الخمسه فى الثالث، و هكذا، و هذه قد تكون وجوديّة أو و صفيّة أو مركّبه على نحو ما مرّ ذكره، و الأقوى فى النظر عدم دخولها تحت العاده.

لكن يمكن بعد إدخالها فى المضطربه، و إجراء حكم الروايات (١) فيها أن يترجّح من الروايات ما وافق القدر المشترك دون ما خالفه، أو ما قاربه دون ما باعده، و مع ملاحظه دخولها فى المعتاده بوجه ينبغى ملاحظه قوّه الوصف، و ضعفه و كثره جمعه، و قلته إلى غير ذلك، مع حصول المضاده، و على ما تقدّم من جعلها مرجّحه للروايات بعضاً على بعض، لو رأت سبعة أيام (و ستّه ترجّحت روايه الستّه، أو رأت سبعة و عشره ترجّحت روايه السبعه) (٢)، و هكذا.

و كيف كان فالرجوع فيها إلى حكم المضطربه عليه المدار، و هو أوفق بالاعتبار.

### القسم الرابع: ذات الوقت الناقص،

و يثبت بتكرّر أوّل وقت الحيض أو وسطه أو آخره أو أوّله و وسطه، أو وسطه

١- لاحظ الوسائل ٢: ٥٣٧ باب ما يعرف به دم الحيض من دم الاستحاضه و وجوب رجوع المضطربه.

٢- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»، ثم ثمانية ترجّحت روايه السبعه أو رأت عشره و أحد عشر ترجّحت العشره.

و اخره، على وجه يمكن كونه حيضاً، فيكون القدر المشترك بين الوقت أو الوقتين معتاداً لها، فتخصّيهما مع استمرار الدم دون غيرهما، و تضيف إليهما من قبل أو من بعد أو منهما مخيره.

و لعلّ الأولى العمل بما يوافق بعض الروايات، و هذه أيضاً قد تكون وجوديه، و وصفيه أو مركبه، و قد يحصل التضادّ فيها فيرجح بالوجود و الوصف و بقوّه الوصف و ضعفه و كثره جمعه و قلته، و يقوى هنا إلحاقها بالمضطربه كما في سابقتها.

### القسم الخامس: ناقصه الوقت و العدد،

و قد علم حالها من القسمين السابقين عليها من اعتبار الوجود أو الوصف أو الترجيح بنحو ما تقدّم، و الظاهر هنا أيضاً الرجوع إلى حكم المضطربه، و في جعلها مرجحه لوقت يوافق العمل بالروايات، و ملاحظه الأقوى و الأجمع وجه تقدّم مثله.

### القسم السادس: في المضطربه،

و هي التي اضطربت حالتها من الأصل، و لم تستقرّ لها عاده وقتاً و لا عدداً، لاختلاف دمها في الوقت و العدد أو حصل لها الاضطراب أخيراً؛ لتكرار الاختلاف عليها، فيما كان معتاداً من وقت و عدد أو هما، حتّى صار غير ملحوظ بالنظر، فكأنّما صار الاضطراب لها سنّه و دأباً.

و هذان القسمان مشتركان في حكم الرجوع إلى الوصف، فتتخصّص بالموصوف دون فاقده، بشرط أن لا ينقص عن ثلاثه، و لا يزيد على عشره، و يحتمل مع النقصان تخصيص الحيض به، مع التكميل لعاده الأنساب و الأقران، أو بما في الروايات (١)، و شرطه اختلاف الدم، فلو كان بتمامه موصوفاً تعدّر التميز، و في تخصيص الأقوى صفه أو الأكثر جمعاً وجه قوئى، و مع تعارض الكثره و القوّه ينظر في الراجح منهما.

و يشترط أن يكون غير الموصوف لا ينقص عن عشره أيّام هي أقلّ الطهر و أن

١- لاحظ الوسائل ٢: ٥٤٦ باب ٨ من أبواب الحيض.

يكون الدم متجاوز العشره أو مفصولاً بينه وبين دم آخر بأقل من عشره أيام، وإلا كان مجموعته حيضاً مطلقاً، فإذا تعدّر الرجوع إلى الوصف، لعدم الاختلاف أو لحصول المانع من الاختبار كالعمى مع تعدّر المرشد ونحوه رجعت (١) بلا تأمل في القسم الأول، ومعها في القسم الثاني إلى أرحامها ممّا يعدّ رحماً عرفاً، والظاهر اعتبار بنات الزنا هنا. مقدّمه للأقرب والأكثر بحسب العدد أو الجهه، والأوفق بالسنّ والمتّحده في المسكن، والموافقه في المزاج صحّحه ومرضاً مع الاختلاف.

ومع التعارض يلحظ الترجيح بالقوّه، والكثرة في المرّجحات، وفي الانتقال إلى الدرجه الثانيه مع الاختلاف مطلقاً وجه قووى، فإن تعدّر الاختبار بفقدتهنّ أو بعدهنّ أو امتناعهنّ عن الإخبار بحالهنّ رجعت إلى الأقران في وجهه؛ مقدّمه للأقرب سنّاً والأكثر والمتّحده في المسكن، والموافقه في المزاج صحّحه ومرضاً، مع الاختلاف؛ ومع الاختلاف تنظر في الترجيح، ويحتمل قوياً الرجوع إلى الروايات بعد اختلافهنّ.

وهل يجب على الأنساب والأقربان الإخبار بحالهنّ أو لا؟ وجهان أقواهما الأول، فيجبرهنّ الحاكم إذن مع الامتناع، فإن تعدّر الرجوع لفقد أو بعد أو امتناع ونحو ذلك لزم الرجوع إلى الروايات، معيّنه إن اختصّ الانطباق بواحد، مخيّره في غيره بين التحيّض في كلّ شهر بستّه أيام أو سبعة، والأخيره أحوط، أو ثلاثه من شهر وعشره من شهر، والأولى جعل العشره مقدّمه. ولو وافق بعض الروايات بعض الوصف أو شدّته أو كثره جمعه، أو بعض العدد المتكرّر، أو بعض الوقت أو الأوفقيّه بحراره المزاج، أو بحيض أقارب الأنساب أو أقرانهنّ أو أهل بلدهنّ إلى غير ذلك، فالأولى العمل عليه دون غيره.

ولو عملت على وفق الروايات فأمكن الرجوع إلى الأقران بعد تعدّره أو عملت على الأقران فأمكن الرجوع إلى الأنساب بعد تعدّره، أو عملت على الأنساب فأمكن الرجوع إلى الوصف بعد تعدّره، رجعت فيما يستقبل إلى القووى، وتركت ما كانت

١- وفي النسخ رجعنا والأنسب ما أثبتناه.

عليه. و أما الماضي فبناؤه على الصّحّه في وجه قويّ إن كان الثاني عن اجتهاد، و إن كان عن قطع فلا يبعد البطلان.

و لو رجعت إلى الأنساب و الأقران فتغيّرن عن تلك الحاله تبعتهنّ في التغيّر، و لو عملت بحكم الأنساب و ظهرن أجانب أو الأقران فظهر التفاوت في السنّ أو على الوصف فظهر اشتباهها به، فالحكم فيه كسابقه، و هل يصدّقن في دعواهن من جهه السنّ فلا حاجه إلى بيان أو لا؟ و جهان أظهرهما الأوّل.

و لو تحيّضت بوصف فظهر أشدّ منه أو أقوى أو أجمع بعد ما تمّ العمل، فالظاهر البناء عليه، و الظاهر أنّ لكلّ شهر حيضه ما لم يقم شاهد على الخلاف، و قد يكون في آخره، و المراد به الهلالي، و إذا عملت على روايه، و تمّ عملها لم يجز لها العدول إلى غيرها.

و لو كانت في أثنائها فإن عدلت إلى ما زاد عليها جاز على الأقوى دون ما نقص إذا تجاوزت عدده، و مع عدم التجاوز يجوز العدول إلى الناقصه.

و لو كانت مستأجره على عمل مشروط بالظهاره موقت بوقت مضيق أو موسّع فضايق بحيث لو تحيّضت بروايه السبعه لم يبق فرصه لأداء الواجب، بخلاف ما إذا تحيّضت بروايه الثلاثه تعيّن الثلاثه على تأمل، و لها الخيار في تعيين الأعداد و الأوقات، و ليس لزوجها و لا لمولاها معارضتها و لا إلزامها بغير ما اختارت على إشكال.

و لو اختارت الأ-كثر طلباً للراحه أو الأقل طلباً لشهوه الجماع أو لعوض أعطاه الزوج إيّاها لتختار الأقلّ، و ينال لذّه جماعها أو لشفاعه بعض الشفعاء إلى غير ذلك فلا- بأس. و ليس لها البناء على الأقلّ أو الأكثر في القضاء مع مخالفه ما عملت عليه وقت الأداء، و تصدّق في الاختيار.

و لو تركت الاختيار جبرها الحاكم عليه؛ لتؤدّي ما وجب عليها، و كان للزوج جبرها أيضاً ليتمّتع منها بعد الانقضاء، و إذا امتنعت كان الاختيار إلى الزوج و الأحوط الرجوع إلى الحاكم.

و لو اختلف سيّدها و زوجها لخدمه تتوقّف على طهارتها و جماعها، فالأقوى

ترجيح الزوج، و انقضاء العده موقوف على اختيارها، و فى الرجعه لمن له الرجعه إذا امتنعت عن الاختيار أو بيان ما اختارته من الرجعه ما لم تخبر بحالها، و يحتمل أنّ له إلزامها بالاختيار مطلقاً أو مع التوقف على إذن الحاكم على إشكال.

### القسم السابع: المبتدأه

بفتح الدال؛ لأن الدم ابتدائها، و كسرهما؛ لأنها ابتدأت به، ثم لم تستقر لها عادة وجود و لا وصف فى وقت أو فى عدد أو فيهما كلا- أو بعضاً. فهذه تحيض بمجرد رؤيه الدم، و الأحوط العمل بالاحتياط؛ جمعاً بين احتمالى الحيض و الطهر إلى تمام ثلاثه أيام إن لم يكن الدم بصفه دم الحيض أو ما يشبهه، و إلا تحيضت بمجرد الرؤيه.

ثم إن انقطع دون الثلاثه حكمت بالطهر، و قضت ما وجب قضاؤه، و إلا فإن انقطع دون العشره أو عليها فهو حيض، و إن استمر رجعت إلى الوصف مع جمعه للشرائط المذكوره قبيل هذا على النحو المذكور، فإن اتحد اللون أو تعدد الاختبار رجعت إلى الأنساب، ثم الأقران، ثم الروايات على التفصيل السابق، و قد حرّر بما لا مزيد عليه.

و تحقيق الحال على وجه الإجمال أنّ كلّ دم المريه يمكن كونه حيضاً لفقد المانع و عدم المعارض تحيضت بمجرد رؤيته غير منتظره لثلاثه، و لا- ناظره إلى وصف؛ لأنّ دم الحيض طبيعى عادى لا ينصرف (عنه إلا) (١) بصارف، و كلّما يرجع فيه إلى الوصف مشروط بعدم زياده المتّصف على عشره بيوم تامّ، و عدم نقصانه بشىء عن ثلاثه، و لا عبره للكسر فيهما على الأصحّ.

مشمئله فى المقامين على الليالى المتوسّطه، و لا اعتبار بالحدّين اللذين هما أكثر الحيض، و أقلّه، و عدم معارضه العاده له؛ لأنها أقوى منه، كما أنّ الأنساب و الأقران و الروايات كلّ سابق بالذكر مقدّم على لاحقه.

و كلّ من العاده و الوصف و ما بعدهما مثبت غير ناف، بمعنى أنه لو حكم بالحيض

١- بدل ما بين القوسين فى (ح): منه.

بسبب منها، ثم انفصل عنه دم مفصول بعشره أيام التي هي أقل الطهر، و كان قابلاً لأن يكون حيضاً مستقلاً حكم بكونه حيضاً، و إنما ينفي السابق اللاحق، و القوى الضعيف نوعياً أو شخصياً، حيث يكون مضاداً له بتمامه أو في وقت حدوثه.

ثم الموضوعات شرعيته أو لغويته أو عرفيه خفيه بمنزله الأحكام الشرعيه، يلزم على من لا يعلمها السؤال عنها، و لا تصح الأعمال إلا- بعد العلم بالحال، و لو بالسؤال، فإن كانت عالمه أو مجتهدته عملت على رأيها، و إلا وجب عليها السؤال كما يجب على الرجال بالنسبه إلى أحكامهم، و لا يجوز لها الاحتياط في العباده قبله مع الإمكان.

كما أن غير العالمه بالحكم لا يجوز لها الاحتياط في العباده المشروطه بالتيه إلا بعد تعدد المعرفة أو تعسيرها، فمن عملت عملاً بانيه على موضوع شرعي أو غيره خفي، و أصابت كان عملها باطلاً.

و يجب الرجوع في تلك الموضوعات و الأحكام الشرعيه و غيرها من الخفيه التي لا يهتدى إليها إلا من طريق الشريعه الإسلاميه إلى المجتهد المطلق مشافهه، أو بواسطه مخبر عنه ثقه أو كتاب صحيح.

و يجوز الرجوع إلى المفضول مع عدم العلم بخلاف الفاضل، و فضيله العلم متقدمه على فضليه التقوى و مكارم الأخلاق، إلا أن الأحوط الاقتصار على الفاضل، مع تيسر الرجوع إليه لا سيما مع وحده البلد.

و لو مات المجتهد بعد تقليده لم يجب تجديد تقليد الحي و إن لم يعمل بعد تقليده و عروض الموت له كعروض الجنون، و الإغماء، و لا- يجوز تقليد الميت بعد موته، و لو عملت على اجتهاده، ثم عدلت إلى اجتهاد آخر لم يجب عليها إعادته؛ لأن الاجتهاد لا يبطل حكم الاجتهاد، إنما ينقضه العلم.

و لو قلدت مجتهداً في مسأله جاز تقليد غيره في أخرى مع عدم المضاده. نعم لو قلدته في مسأله لم يجز لها الرجوع إلى غيره في تلك المسأله و لو اجتهدت في أمر دمها اجتهاداً و عدلت عن قطع أعادت ما فعلت، و إن عدلت عن اجتهاداً فلا.

و يعرف المجتهد بشهاده العدلين من المشتغلين العارفين، أو بالشياع أو بحكم مسلم



الاجتهاد، و من كان اجتهاده محلّ نظر، و كان عدلاً يبتنى قوله على الصّحّه، و جاز الاعتماد عليه في إمامه الصلاه و غيرها حتّى في الفتوى و القضاء على إشكال.

و لو خالف الضروره في دعواه فشارب الخمر خير منه، و كلّ من لم يرجع إلى المجتهد في موضع الاشتباه فعبادته المشروطه بالتيه باطله.

### القسم الثامن: الناسيه؛

#### اشاره

و هي ضروب:

#### منها: الصرفه،

فلا- تعلم أنّها كانت على عاده فنسيتهأ أو مضطربه الأصل أو بالعارض، فلا تعلم حالها بوجه من الوجوه، و هي كالمضطربه في الرجوع إلى الوصف مع الشروط المذكوره على الطريقه المسطوره، ثم إلى الروايات (١)، و يقرب القول بعدم الرجوع هنا إلى الروايات إلا بعد فقد الأقران و الأنساب.

#### و منها: الناسيه للوقت صرفاً

فلا تعلم أنّها كيف كانت بحسب الوقت، أو علمت بكونها ذات وقت و نسيته، الحافظه للعدد تاماً، فهذه تتخيض بالعدد، ثم تنظر فإن رأت دمها غير مختلف أصلاً عيّنت وقتها حيث شاءت، و الأولى ترجيح الأول، و إن اختلفت عملت على الوصف مع جمع شرائطه المتقدمه مرتبه الأقوى، ثم الأجمع، و هكذا، و مع التعارض بين القويّ و الضعيف، و الأجمع و غيره، و الأقرب في تلك المراتب و غيره يبني على الترجيح.

و في ملاحظه الأنساب و الأقران بالنسبه إلى الوقت في القسم الأول منها وجه قويّ، و في الثاني وجه ضعيف. أما الروايات (٢) فإنما موردها العدد.

#### و منها: الناسيه للوقت صرفاً الحافظه لبعض العدد،

و هذه تتخيض بالعدد المحفوظ، و ترجع في البعض المنسيّ و المجهول من الأصل لنسيان حالها بالمرّه إلى الروايات (٣). و لو

قلنا بالرجوع إلى الأنساب، ثم الأقران ثم الروايات لم يكن بعيداً، و أمّا بالنسبة إلى

---

١- الوسائل ٢: ٥٤٦ ب ٨ من أبواب الحيض.

٢- الوسائل ٢: ٥٤٦ ب ٨ من أبواب الحيض.

٣- الوسائل ٢: ٥٤٦ ب ٨ من أبواب الحيض.

الوقت، فالحكم فيه ما سبق من ملاحظه الوصف إن أمكن على التفصيل المذكور، ثم ما بعده على نحو ما تقدّم.

### و منها: الناسيه للعدد صرفاً فلا تدرى هل كانت لها عادة أو لا،

أو علمت بأنّها كانت و نسيته بالكليّه، الحافظه لبعض الوقت، و هذه بالنسبه إلى العدد حالها حال المضطربه، ترجع إلى الوصف مع إمكانه و جمع الشروط، ثم إلى الأنساب، ثم إلى الأقران في وجه يقوى في القسم الأول منها، و يضعف في الثاني، و يقوى الاقتصار فيه على ملاحظه الوصف مع الإمكان، ثم الروايات.

و أمّا بالنسبه إلى الوقت؛ فإن كان المحفوظ أوّل الوقت أضافت إليه يومين ممّا بعد، و إن كان آخره أضافت إليه يومين ممّا قبل؛ و إن كان وسطه في الجملة أضافت إليه من الطرفين يومين، و كانت بما زاد راجعه إلى الوصف مع إمكانه، ثم إلى الروايات، و إن عيّنت من الأوّل أو الوسط أو الآخر ما يساوى أقلّ الحيض أو يزيد عليه جعلته حيضاً، و كانت في الزائد مضطربه ترجع إلى ما سبق.

و يحتمل تقديم أصل الحيض إلى العشره، و تقديم أصل الطهاره فيما زاد، و الأقوى ما ذكرناه، و حالها فيما إذا حفظت كسراً أوّلاً أو آخراً أو وسطاً يظهر من حكم اليوم، و إذا نسيت و حفظت شيئاً في الأثناء لا وسطاً حقيقياً كما إذا علمت أنّه في أثناء العشره مثلاً خصّت اليوم من العشره في التحيض لها، و كانت في تعيين الوقت و العدد كالمضطربه على نحو ما سبق.

### و منها: الناسيه لبعض الوقت،

الحافظه لبعض العدد، و حالها يعلم ممّا سبق، و يجرى فيها من الأقسام ما تقدّم، فقد يكون المحفوظ أقلّ الحيض فما زاد، و قد يكون يوماً أوّلاً أو آخراً أو وسطاً، و هكذا.

و جميع ما سبق يمكن فرضه فيما تحضّيت عاداته من وجود أو وصف أو فيهما معاً ثم الذي ينبغي المحافظه على الاحتياط في الرجوع إلى الأنساب و الأقران في جميع هذه الأقسام، فإن وافق الروايات فيها فلا حاجة إلى التيه، و إن خالفن عملن على الفرضين.

**القسم التاسع: الذاكره****اشاره**

بعد أن كانت ناسيه قد عملت على وفق حال نسيانها أو لم تعمل و لها صور:

**منها: أن تكون ناسيه لتمام حالها ذاكره له كذلك،**

فهذه إن لم تكن عملت فالحكم ظاهر، و على العمل تنظر إلى ما عملت، فإن وجدته موافقا فلا شىء عليها، و إن وجدته مخالفاً قضت ما يجب قضاؤه، و ليس عليها شىء فيما فوتت على الزوج.

و لو ظهر فساد حكمها بالطهر و قد طلقت فيه، أو بالحيض و جامعها فيه، فالظاهر صحه الطلاق فيها، أما لو طلقها محكوماً عليها بالحيض، ثم ظهر الطهر فالظاهر البطلان.

و لو شهد عدلان بما يوافق أو يخالف فهي بحكم الذاكره. و فى قبول العدل الواحد و لو كان امرأه وجه قوى، و مثل ذلك جار فى باقى أقسام الذاكره.

**و منها: أن تذكر بعض الوقت مع البقاء على نسيان العدد،**

فإن كان المذكور من الأوّل كسراً أو يوماً أو يومين أضافت إليه ممياً بعده بما يكمل الثلاثه؛ لأنه حيض بيقين، أو من آخره كذلك أكملت ممياً قبله.

و إن كان الوسط حقيقه أكملت من الطرفين متساويين، و إلا قدّمت شيئاً و أخرت شيئاً فى الجملة، و نظرت فى موافق الوصف و مخالفه فى التّمه فى وجه قوى. فإن اتّحد الدم تخيّرت، و الأولى ترجيح الأوّل، و كانت فى الزائد كما لو ذكرت ما يوافق أقلّ الحيض أو يزيد عليه بحكم المضطربه؛ هذا إذا شخّصت بعض الوقت و بقيت على نسيان العدد.

**و منها: أن تذكر بعض الوقت و تمام العدد،**

و هذه إمّا أن تشخّص الوقت، فيلزمها التحييض فيه، فإن علمته أوّلاً أو وسطاً أو آخراً أكملت العدد من بعد أو من قبل أو من الطرفين؛ و إلا رجعت إلى الوصف فإن لم يمكن تخيرت، و الأولى مراعاة الأوّل و إن لم تشخّصه لكن عيّنته فى وقت يزيد عليه فإن ساوى العدد و نصف الوقت أو نقص عنه جائها حكم المضطربه فتلاحظ الوصف مع الإمكان و الأولى مراعاة الأوّل كما إذا



العدد المحفوظ ثلاثة (١) أو أربعة أو خمسة في ضمن عشرة معينه.

و أمّا لو زاد كما لو ضيّعت ستّه أو سبعة أو ثمانية أو تسعة ففي القسم الأوّل الخامس و السادس، و فى الثانى ما بين الرابع و السابع، و فى الثالث ما بين الثالث و الثامن، و فى الرابع ما بين الثامن و التاسع، و على هذا النحو فيما عداها.

و لو علمت أنّها كانت تصل العشره الأولى بالوسطى بيومين، فالعاشر و الحادى عشر حيض بيقين؛ أو الوسطى بالأخيره كذلك، فالعشرون و الواحد و عشرون؛ أو نصف الشهر الأوّل بالنصف الثانى، فالخامس عشر و السادس عشر؛ أو شهراً بشهر فاخر الأوّل و أوّل الثانى، و إن كان الوصل بالكسر فاليقين بالكسرين و هكذا. و ما عدا محلّ اليقين يجرى فيه حكم الاضطراب، فإن حصل تميّز بالوصف مع جمع الشروط فيها، و إلا تخيّرت فى التكميل من الأوّل أو الآخر أو منهما، و الأوّل أولى.

### و منها: أن تذكر بعض الوقت و بعض العدد،

فهذه تتخيّض بالمتيقّن منهما، و تكون فى الباقي مضطربه ترجع إلى الوصف، مع جمع الشروط؛ و إلا تخيّرت فى التعيين كسائر المواضع التى تتخير فيها.

ثمّ ما بقيت على نسيانه فى جميع الأقسام إن كانت لا تعلم كيف كان، قوى الرجوع فيه بعد الوصف إلى الأنساب و الأقران، و إن علمت أنّها كانت فيه على عادة، و نسيته قوى القول بنفى الواسطه من الوصف و الروايات، و فى مثل هذه الأمور التى اختلفت فيها الأنظار و الأخبار ينبغى فيها تمام الاحتياط.

### المطلب الرابع: فى أحكام الدماء

#### إشاره

و لا- حاجه إلى التعرّض لثلاثه منها و هى: دم الجرح و دم القرح و دم العذره؛ لظهور أحكامها من بحث أحكام النجاسات، إنّما المحتاج إلى البحث ثلاثه منها: دم الحيض و دم النفاس و دم الاستحاضه، فانحصر البحث فى مقاصد:

١- فى «س»، «م»: اثنين أو ثلاثه.

## المقصد الأول: فى الأحكام المشتركة بينها

### إشارة

و هى عديده:

### منها: عدم العفو عمّا قلّ عن الدرهم،

و نزع الجميع للتطهير أو لأداء الواجب أو الندب فى البئر.

### و منها: عدم العفو عن نجاسه الباطن

فى بعض الصور.

### و منها: اختصاصها بالنساء

فما صدر من الخنثى المشكل من الدم لا يحكم عليه بشىء منها.

### و منها: دلالتها على البلوغ سبقاً أو اقتراناً شرعاً و عادة،

و فى الاستحاضه عادة فقط.

### و منها: توقّف صحّه طهارتها على نحو كلّ طهاره من العباده صغرى أو كبرى على طهاره الماء،

و إباحته و إباحه المكان و الإناء و مسقط الماء. و عدم المانع من الاستعمال من تقيّه أو مرض أو خوف على محترم و نحو ذلك على الأقوى، و كذا الحكم فيما يتيمّم به.

### و منها: حرمة مسّ القرآن قبل الطهاره منها

كسائر الأحداث من الصغريات و الكبريات، و البحث فى المسّ و كفيّته و فروعها و دقائقه تقدّم فى مباحث الوضوء.

## و منها: إجراء حكم الجائر و الجروح المعصبة، و اللطوخت في أغسالها و وضوءاتها؛

و قد تقدّمت دقائقها و فروعها في مباحث الوضوء بما لا- مزيد عليه، و يستوى معها جميع الأغسال الرافعه و غيرها و جميع الوضوءات كذلك.

## و منها: أنه لا يجوز العدول في غسل من أغسالها إلى غيره

على نحو غيرها من الأغسال، و لو حصل سبب من الأحداث متجدّد في أثناء غسل لم يكتف بما فعل من الغسل الأوّل بل يتمّ و يعيد للاخر من رأس (مع اختلاف النوع، و مع الاتّحاد يبطل ما فعل، و يعيد من رأس، و في أسباب السنن يتمّ ما فعل مطلقاً، و يجتزئ به) (1).

و إذا دخل في غسل فظهر له أنّ الذي عليه غيره، أعاد من رأس، و لا يبعد القول

---

١- بدل ما بين القوسين في «س»، «م»: حتى لو اتحد النوع كمن دخل في غسل التوبه عن ذنب سابق، و جدد ذنباً في أثناء الغسل، و لم يكتف بغسل التوبه الأوّل للأوّل عن الثاني.



بالاكتفاء فى كل من غسل الحيض و النفاس، و كذا الاستحاضه الكبرى و الوسطى بغسل عنه و عن مشابهه؛ لكون الحيض و النفاس واحداً، و الاستحاضه جنس واحد فى الأخيرين

### و منها: اعتبار النية فى طهارتها

كسائر العبادات المشروطة بها على نحو ما فصل فى مباحث الوضوء. و لا بد من المقارنه، فمن خرج من بيته إلى نهر أو حمام أو نحوهما بقصد الغسل، ثم نسي ما قصد فغمس نفسه فى الماء غير قاصد للغسل أو رتب كذلك بطل الغسل و يقصد رفع الحدث للاستباحه، لانقطاع دم الحيض و النفاس، و كذا لانقطاع دم الاستحاضه، و مع الاستمرار ينوى الاستباحه فقط.

### و منها: لزوم الوضوء و الغسل معاً لرفع الحدث أو الاستباحه،

و حصول صفه الطهاره فيما كان منها من ذوات الأغسال، و يساويها فى ذلك، غسل المسّ دون غسل الجنابه؛ فإنّ فيه الغسل فقط، و إذا جامعها هو و شبهه سقط وضوئها. و يجوز لها تقديم الوضوء على الغسل و عكسه، و الأول أولى، و تنوى مطلق الرفع أو الاستباحه بهما عند الدخول فى الأول من غير تفصيل، و لها نية رفع الحدث الأكبر بالغسل و الأصغر بهما مع سبقه، و مع لحوقه تنوى استقلالاً.

و مع فقد الماء أو تعدد استعماله أو تعسره بسبب من الأسباب المقرره فى باب التيمم لهما معاً، يلزم تيممان أحدهما عن الوضوء، و الآخر عن الغسل، مقدماً ما شاء منهما، و الأول أولى.

و لو وجد من الماء ما يكفى الوضوء فقط تيممت عنهما تيممين، و بطل حكم الماء على الأصحّ، و إن وجد ما يكفى الغسل اغتسلت، و تيممت للوضوء (١)، و لها رفع حكم الأكبر فقط و يبقى حكم الأصغر دون العكس.

و يشترط فى الاستحاضه المستمره تعقيب أحدهما بصاحبه، فلا يجوز الفصل، و حدوث الأصغر من الأحداث (فى أثناء الأغسال سوى غسل الجنابه أو بعدها) (٢)

١- فى «س»، «م» زياده: دون العكس.

٢- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: بعد الغسل.

قبل الوضوء غير مخلّ بالغسل.

و حدوث الأكبر بينهما قبل الغسل مخلّ بالوضوء المقدم عليه، و حدوث الأحداث الكبار فى أثناء الأغسال ندباً أو فرضاً ممّا عدا غسل الجنابه لا يفسد بأى وجه كان إلا (١) حيث يكون مجانساً، و مع عدم المجانسه يقوى ارتفاع السابق و بقاء الحادث؛ لأنّ الأغسال من مستقلات الأعمال.

### و منها: أن الغسل فيها كغيرها من الأغسال الرافعه و غيرها يجرى فيها الترتيب و الارتماس،

و الأوّل أفضل، غير أنّ الوضوء ساقط مع غسل الجنابه دون (٢) غيرها، و الحدث فى أثائه مفسد دون غيره.

و لو أحدث فى أثناء غسل قصد به الجنابه و غيرها بطل غسل الجنابه، و صحّ غيره، كما لو أحدث فى غسل مجزّد لغير الجنابه رافع للحدث، قد تقدّمه وضوء، فإنّ الأكبر يرتفع بإتمام الغسل و يبقى الأصغر.

### و منها: أنه لو اجتمعت أسبابها مع الموت أجزاء غسل الموت عنها

كغيرها من الأغسال الرافعه، و لو ضمت فى التيه معه كان أولى.

و لو اجتمع بعضها مع بعض أو مع غيرها أجزاء غسل واحد عنها منوياً به الجميع، و لو نوى بعضاً دون بعض أجزاء عن المنوى، و كذا لو جمع بين بعض دون بعض، و لو أتى بها متفرّقه كان أولى، و لو نذر التفريق أو الجمع لمرّح وجب المنذور، و مع المخالفه تلزم الكفّاره، و هل يصحّ الغسل أولاً، و جهان أقواهما الأوّل. و هل ينصرف النذر و شبهه إلى الاستقلال أو يعمّ الجميع، أقواهما الثانى.

و لو أراد الإدخال بعد فعل بعض الغسل، احتمال: المنع مطلقاً، أو الصحّه مطلقاً، أو بشرط العود على ما فات منوياً به الداخل، و بالباقي فى الجميع؛ و أقواهما (الأخير و له) (٣) الإدخال فى الأوّل فقط، و الوسط و الآخر كذلك، و المركّب من الاثنين،

١- بدل إلا فى «س»، «م»: و مخلّ.

٢- بدله فى «م» و «س»: و.

٣- بدل ما بين القوسين فى «ح»: الأوّل، و ليس له.

و التشريك في البواقي على إشكال.

و لو داخل حال الدخول فنوى الاستقلال، و أتى بباقي العمل عن المستقل صحَّ، و بالعكس أى داخل بعد دخول لم يصحَّ إلا مع العود، و لا فرق فى التداخل بين الفروض و السنن، و وجود غسل الجنابه فيها و عدمه.

و لو أتى بعضو أو أكثر مكرراً غير معيّن، و غير مداخل، ثم داخل فى البواقي، فالأقرب عدم الصحه كما أنه لو غسل العضو الأول مرّتين أو مرّات كلّ واحده عن غسل، ثم غسل باقى الأعضاء (مداخلاً قوى عدم الصحه) (١).

و لو كرّر فى الجميع قبل التمام أشكال، و الأحوط تجنّب هذه الأمور للتأمل فى استفادتها من النصوص و لو ظهر فساد بعض المنصّات لغير الرياء صحّ غيره، و فيه يقوى فساد الجميع.

### المقصد الثانى: أحكام الحائض

و هى بعد ما مرّ ممّا تعلق بالمشترك (٢) أمور:

منها: أنّها لا تصحّ صلاتها فرضاً و لا نفلاً، و لا توابعها من أجزاء منسيّه و سجود سهو، حتّى تطهر و تتطهّر بخلاف سجود الشكر و التلاوه، و صلاه الجنازه.

و منها: عدم صحّه صومها كذلك حتّى تطهر و تتطهّر قبل الصبح أو تتيّم، مع عدم التمكن من الماء شرعاً أو عقلاً، فلو طهرت بعد الصبح بأقل من ثانيه و هى جزء من ستين جزء من دقيقه فلا صوم لها، و كذا لو تطهّرت بعده متعمّده للتأخير فكذلك فى صوم الفرض، و فى النفل لا يبعد الجواز، و الترك أحوط.

و أقياً مع العذر فلا بأس فى غير الموسّع، و لا يجب البدار حينئذٍ و الأحوط ذلك، و النوم و إن تعدد مع نيّه الغسل، لا مع نيّه العدم أو التردد أو النسيان و جهل الموضوع و ضيق الوقت أعدار، لا فى جاهل الحكم، و المتيّم يترك النوم إلى الصبح، و الأحوط

١- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: قويت الصحه.

٢- بدل ما بين الحاصرتين فى «س»، «م» ممّا عدا من أحكام مطلق الحدث.

تمشيه أحكام الجنابه فيها.

و منها: حرمة اللبث في المساجد، و الاجتياز في الحرميه في غير محلّ الزيادة، مع أمن التلوّث فيهما و عدمه، و الاجتياز في غير الحرميه تتساوى نسبته إليها و إلى المستحاضه و المسلوس و المبطون و كلّ مستدام النجاسه؛ فإنّه يجوز دخولهم مع أمن التلوّث، و تختصّ حرمة المكث بها دون البواقي.

و الظاهر عدم جواز الاجتياز لها في العتبات العاليات من غير مكث، لا سيّما (١) حضره النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم إذا استلزم الاجتياز في المسجد القديم و الأحوط عدم الاكتفاء بالتيمّم في ذلك، سوى ما كان للخروج عن المسجدين الحرميين على نحو ما مرّ في غسل الجنابه.

و منها: حرمة قراءه شىء من سور العزائم أيه السجده أو غيرها، و مع الاشتراك يتبع القصد. و لو قرأت شيئاً منها جاهله فعلمت، أو ساهيه ففطنت، أو ناسيه فذكرت في الأثناء و جب عليها القطع. و الجاهله بسور العزائم يحرم عليها قراءه القرآن حتّى تسأل عنها، و قد مرّت أحكامها في مباحث الجنابه.

و منها: حرمة وطئها في نفس القبل ما دام الدم، فيعزّر مع العلم، و لو استحلّه الرجل و كان في بلاد المسلمين مخالطاً لهم، و كانت نطفته منعقدّه من مسلم أو مسلمه قتل من حينه، و إلا- أدّب، فإن عاد أدّب ثانيه، فإن عاد أدّب ثالثه احتياطاً، و قتل في الرابعه.

و إن كانت امرأه مستحلّه حبست، و ضيق عليها في المطعم و الملبس و نحوهما حتّى تتوب أو تموت؛ هذا إذا سلّمت نفسها عالمه قادره على الامتناع، و مع التسليم للزوج لا يجب سؤالها، فإذا أخبرته و جب قبول خبرها، و يحرم عليها دعواه مع عدمه، و إذا طهرت جاز له الوطء بشرط غسل فرجها على أصحّ الوجهين في المقامين.

و لو تركت الغسل تركت واجباً، و حرم الوطء عليهما، و قيمه ماء الغسل كماء

١- بدل لا سيّما «س»، «م»: على إشكال سوى.

الغسل عليها في وجهه، فيجب بذل ما لا يضرّ بالحال من الثمن في وجه قوئى، و لو كانت أمه كان على سيدها و مع الامتناع للسيّد الإيجار مطلقاً، و للزوج مع إرادته الوطاء.

و منها: ثبوت الكفّاره على الواطئ في القبل و إن خرج الدم من غيره، مع حياتها و موتها، أو كونها أو كونه خنثى مشكلاً على إشكال زوجاً كان أو سيّداً أو أجنبيّاً، مع إدخال الحشفه أو مطلقاً مع العلم بالتحريم، و عدم العذر استحباباً على أصحّ القولين (١).

و أمّا مع العذر كالجهل بالموضوع و النسيان و الجبر و نحوها فلا.

و هي في وطاء الحرّه زوجة دائمه أو متعه أو أجنبيّه دينار مثقال شرعيّ من الذهب هو ثلاثه أرباع الصيرفي في أوله، و نصفه في وسطه، و ربه في آخره، مسكوكاً أو لا، على أصحّ الوجهين.

و الأحوط المحافظه على المسكوك مع إمكانه، و الأطلس مع عدم نقصه ملحق به و في الاكتفاء بالقيمه من غير الذهب إشكال.

و مدّه الحيض تقسم أثلاثاً، فالدينار للثلث الأوّل و نصفه للوسط و ربه (٢) للآخر، فلو كانت ثلاثه فواحد واحد أو ستّه، فاثنتان أو تسعه فتلاثه ثلاثه، أو سبعة و نحوها قسم الفرد كسوراً و هكذا، و لو وطأ في الأحوال الثلاثه لزمته الكفّارات الثلاث.

و لو أدخله ففاجأه الحيض و علم به، و جب البدار إلى النزاع، فلو مكث بعد العلم ثبتت الكفّاره على الأقوى.

و لو جامع فأبقاه بحيث وصل (الثلث الأوّل بالوسط أو الوسط بالآخر) (٣) لزمته كفّارتان في وجهه، و طول المكث في الوطاء لا يعدّ تكراراً، و لو نزاع بعضه ثمّ أدخله. و لو أخرجه بتمامه ثمّ أدخله تعدّد، و لو وطأها بعد الطهر قبل الغسل أو الغسل فلا كفّاره و لو حرّمناه (٤).

١- في «م»، «س» زياده: مع العمد دون الأعذار.

٢- في «س»، «م». ثلثه و الظاهر و أنّه سهو من النسخ.

٣- بدل ما بين القوسين في «ح»: آخر الأوّل بأوّل أو آخر الوسط بأوّل الآخر الثلاث الأوّل.

٤- في «س»، «م»: و الأقوى كراهته.

و لو كَفَّر بزعم المرتبه العليا فظهرت دونها رجوع بالزائد مع البقاء أو علم القابل دون المعطى و بالعكس يلزمه التكميل، و لو ظهر معيباً ردّ، و مع التلف يأخذ الأرش، و الأحوط أن يكون من الجنس و لا ربا و الحكم يتبع الواقع دون العلم، فلو وطأها على أنّها حائض فظهرت طاهره أثم و لا كفّاره، و بالعكس لا إثم و لا كفّاره.

و لو تكرر الوطاء فى قسم واحد أو أكثر، كَفَّر أو لم يكن كَفَّر، تَكَرَّرت عليه الكفّاره على الأقوى.

و الحكم فى أقسام الكفّاره يتبع الواقع دون العلم، فلو وطاء بزعم الأوّل فظهر وسطاً أو بالعكس و هكذا تبع الواقع.

و فى الأمه ثلاثه أمداد من الحنطه، لكلّ مسكين مدّ، و الأفضل عشره لعشره مساكين فى وجه قوئى. (و الظاهر تساوى الأحوال فيها، و التفصيل محتمل، و فى أجزاء دقيق الحنطه و عجينها و خبزها و القيمه وجه قوئى) (١).

و المبعّضه يمكن إلحاقها بالحرّه و بالأمه و التوزيع، و الأوسط أوسط، و المدار هنا على الواقع أيضاً، فلو وطأها بزعم الحرّيه فظهرت أمه فعليه كفّاره و طء الأمه و بالعكس بالعكس، و المدار على الحرّيه و مقابلها حين الجماع، فلا عبره بتحريرها بعده قبل التكفير و بعده، و كذا العكس.

و لو حصل مع الجماع الوصفان، فإن أُعتقت بعد الإدخال قبل الإخراج احتمل مراعاة الإدخال و التوزيع، و الأحوط الجمع بين الكفّارتين، لا سيّما إذا طال المكث بعد العلم بالحرّيه.

و لو علم التحرير و شكّ فى زمان الوطاء، فمع جهل تأريخهما يأخذ الأسهل، و يحتمل وجوب الآخر، و مع علم تاريخ أحدهما لا يحكم بتأخر المجهول فى وجه قوئى، و الأحوط الجمع بين الكفّارتين.

و مصرفها مصرف الصدقات، و إذا لم يجد تصدّق على مسكين، فإن لم يجد

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

استغفر، فإن الاستغفار مجز لكل عاجز عن الكفاره كما فى الخبر (١).

و منها: أنه لا يصح طلاقها ولاظهارها مع الدخول، و حضور الزوج، و تيسر اطلاعه و عدم الحمل و عدم اليأس.

و لو علم دخول النطفه لمساحقه رجل أو امرأه كانت نطفه الرجل فيها أو طلقت بائناً فى طهر المواقعه لغيبه فعقد عليها و لم يدخل بها، ففى إدخالها فى حكم المدخول بها و عدمه وجهان، أقواهما الثانى.

و منها: اشتراط الغسل بعد الانقطاع لمشروط بالطهاره، و منه الوطء على قول (٢).

و منها: أنه يجب عليها قضاء ما فيه القضاء سوى الصلاه فرضها و نفلها، عدا صلاه الطواف و المنذوره بالنذر المعين و المستأجر عليها معينه مع شرط القضاء، (و ما أوجدت مانعها باختيارها) (٣) على تأمل فى الثلاثه الأخيره (٤).

و منها: الاستظهار مع انقطاع تمام الدم قبل العاشر بوضع قطنه موافقه للعادة فى فرجها بعد وضع رجلها اليسرى على الحائط و نحوه، و إصاق بطنها به بمقدار ما يحصل الاستظهار و الظاهر أن خصوص الوضع على الحائط و الإصاق سنّه فإن خرجت نقيته كانت طاهره، و إلا صبرت المبتدأه إلى النقاء، أو مضى عشره أيام.

و ذات العاده تستظهر بترك العباده أو بفعلها إلى العشره، فإن انقطع دمها فالكلّ حيض، و إن تجاوز العشره كان ما فى العاده حيضاً، و الباقي استحاضه، فإن تركت الاستظهار عصت و بطلت صلاتها، و مع عدم الإدراك ترجع إلى تقليد العدل من النساء فى وجوب الحكم عليها وجه قوى، و إن امتنعت إلا- بالبذل و جب ما لا يضرّ بالحال، و يقوى وجوب الرجوع إلى الفاسقه مع التعذر.

و يجب تحصيل ما يستبرء به من قطنه و نحوها بما لا يضرّ بالحال.

١- انظر التهذيب ١: ١٦٤ ح ٤٧١، و الاستبصار ١: ١٣٤ ح ٤٥٩، و الوسائل ٢: ٥٧٤ ب ٢٨ من أبواب الحيض ح ١.

٢- و القائل هو الصدوق فى الفقيه ١: ٥٣ و جمع آخر كما فى تذكره الفقهاء ١: ٢٦٥.

٣- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٤- فى «س»، «م»: الأخيرين.

و منها: أنها إن حاضت بعد مضي وقت يسع الطهاره، إن لم تكن متطهره، و صلاه القصر أو التمام، إن كانت متمه أو مقصيره، على نحو يوافق حالها من ضعف و قوه و ثقل و خفه و هكذا، و لم تكن صلت و جب عليها قضاؤها، و إلا فلا سواء أدركت ما زاد أولاً.

و إن طهرت، و قد بقي من الوقت ما يسع صلاه واحده وحدها أو مع الطهاره لغير المتطهره إن قصرأ فقصرأ أو إتماماً فتماماً بحسب حالها في ذلك و في الضعف و القوه و نحوهما، أتت بتلك الفريضة، و إن فاتت قضتها.

و إن أدركت ركعه أو فريضه و ركعه بحسب حالها مع الطهاره، إن لم تكن متطهره، لزمها الإتيان بالركعه أو بالفريضه و ركعه، مكمله من خارج الوقت.

و يتحقق إدراكها بالأخذ في الرفع من السجود الأخير كما إذا أدركت من آخر وقت الظهرين في التمام خمساً، و في القصر ثلاثاً، و من آخر وقت العشاءين فيهما أربعاً، و جب الإتيان بهما معاً أداءً في الأولى و الثانيه و إن قيل بالقضاء أو التوزيع في الأخيره و الأمر سهل بعد قولنا بعدم لزوم تيه الأداء و القضاء.

و يحتمل الاقتصار على العشاء بناء على أن المعتبر الإدراك من الثانيه، أما لو نقص مقدار الركعه، و لو ببعض من واجباتها، و إن لم تكن أركاناً، و جبت الأخيره فقط. (و هل يجب الإتيان به فوراً و إن قلنا بتوسعه القضاء لإدراك بعض الوقت، الظاهر نعم و يتعين عليها التقصير في الجميع أو البعض على حسب ما يقتضيه الضيق في مواضع التخيير و لو كان بحيث تدرك ثلاث ركعات في وجه قوي) (١).

و لو علمت الإدراك و صلت الأولى فظهر الضيق عن الركعه، و علم أن الوقت وقت العصر مثلاً، احتمل القول بالصحه بناء على أن هذا التوقيت علمي لا واقعي فتسقط صلاه العصر؛ و البطلان فتقضى صلاه العصر، و يحتمل هذا على تقدير القول بالصحه أيضاً.

و لو انعكس الحال فعلمت الضيق إلا عن الأخيره ففعلتها، ثم انكشفت السعه،

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».



صَحَّتْ الثَّانِيهِ، وَ أَتَتْ بِالْأُولَى؛ وَ الْأَحْوَطُ الْإِتْيَانُ بِهِمَا (١) مُقَدِّمَهُ لِلْأَخِيرِهِ أَوْ رُكْعَتَهَا مَعَ الضِّيقِ، ثُمَّ تَقْضَى الْأُولَى.

وَ مِنْهَا: أَنَّهَا لَوْ عَلِمْتَ بِالْقِرَائِنِ قَرَبَ الْحَيْضِ، وَ ضَيْقِ الْوَقْتِ عَنِ إطَالَةِ الصَّلَاةِ، تَعَيَّنَ عَلَيْهَا التَّخْفِيفُ فِيهَا بِالِاقْتِصَارِ عَلَى أَقَلِّ الْوَاجِبِ لِتَدْرِكَ الْفَرْضَيْنِ، وَ وَجِبَ عَلَيْهَا الْقَصْرُ فِي مَوَاضِعِ التَّخْيِيرِ فِي وَجْهِهِ، وَ تَرَكَ السُّورَةَ وَ الدَّرَجَ فِي الْقِرَاءَةِ وَ غَيْرَهَا مِنْ وَاجِبَاتِ الذِّكْرِ.

وَ مِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ فَاجَأَهَا الْحَيْضُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ وَ لَوْ مَعَ بَقَاءِ حَرْفٍ مِنَ التَّشْهَدِ الْأَخِيرِ بَطَلَتْ صَلَاتُهَا. وَ لَوْ كَانَتْ بَيْنَ التَّشْهَدِ وَ التَّسْلِيمِ كَانِ الْحُكْمُ مَبْتِئاً عَلَى دُخُولِهِ وَ خُرُوجِهِ، وَ يَحْتَمَلُ الْقَوْلُ بِالصَّحَّةِ مَعَ الْجُلُوسِ بِمَقْدَارِ التَّشْهَدِ وَ إِنْ لَمْ تَتَشَهَّدْ.

وَ مِنْهَا: أَنَّهُ يَسْتَحَبُّ لَهَا الْإِحْتِشَاءُ وَ صُورَةُ الْوُضُوءِ، ثُمَّ الْجُلُوسُ، وَ مَعَ التَّعَدُّرِ أَوْ مُطْلَقاً (تَسْتَبَدَلُ بِالْقِيَامِ، وَ مَعَ تَعَدُّرِهَا أَوْ مُطْلَقاً تَسْتَبَدَلُ بِالِاضْطِجَاعِ) (٢) أَوْ الْاسْتِلْقَاءَ أَوْ الرُّكُوبَ أَوْ الْمَشْيَ مَقَامَهُ مُسْتَقْبَلَهُ لِلْقَبْلَةِ إِنْ أَمَكْنَ، وَ إِلَّا فَكَيْفَ كَانَ عَلَى الْأَقْوَى؛ وَ لَزُومَ مِرَاعَاةِ التَّرْتِيبِ فِيمَا عَدَا الْجُلُوسَ غَيْرَ خَالَ عَنِ الْقُوَّةِ.

وَ فِي إِحْقَاقِ الْوَاجِبَاتِ غَيْرِ الْيَوْمِيَّةِ، وَ النِّوَافِلِ الْمَوْقُوتَةِ وَجْهِهِ، وَ الْأُولَى أَنْ تَفْعَلَ ذَلِكَ فِي مَحْرَابِ صَلَاتِهَا، وَ قَرِيباً مِنَ الْمَسْجِدِ ذَاكِرَهُ لِلَّهِ بِالتَّسْبِيحِ وَ التَّحْمِيدِ وَ التَّكْبِيرِ وَ التَّهْلِيلِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَذْكَارِ بِمَقْدَارِ مَا كَانَتْ تَصَلِّيَ قَصِراً أَوْ تَمَاماً سُرْعَةً أَوْ بَطْئاً وَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ أَيْضاً، وَ يَنْبَغِي لَهَا التَّوَقُّيُّ وَ زِيَادَةُ التَّحْفُظِ مِنْ سِرَايَةِ دَمِهَا إِلَى ثِيَابِهَا فَتَقْذُرُهَا، وَ إِلَى أَشْيَاءٍ أُخَرَ فَتَنْجِسُهَا.

وَ مِنْهَا: أَنَّهُ يَكْرَهُ لَهَا مَعَ مَا كَرِهَ لِمَطْلُقِ الْمَحْدَثِ أُمُورٌ:

مِنْهَا: أَنَّهُ يَكْرَهُ لَهَا الْخَضَابَ لِشَعْرِهَا أَوْ يَدَيْهَا أَوْ رِجْلَيْهَا.

وَ مِنْهَا: أَنَّهُ يَكْرَهُ مَمَاسَّتِهَا فِيمَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَ الرُّكْبَةِ، وَ كَلِّمَا قَرَبَ إِلَى الْفَرْجِ اشْتَدَّتْ كِرَاهَتُهُ، وَ تَتَضَاعَفُ الْكِرَاهَةُ فِي وَطْءِ الدَّبْرِ وَ فِي مَمَاسَّةِ سَطْحِ الْقَبْلِ، وَ لَوْ أَمْنَى فِي مِثْلِ

١- كَذَا فِي النُّسخِ الْمَوْجُودِ.

٢- بَدَلَ مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي «س»، «م»: تَقَدَّمَ الْقِيَامُ أَوْ الْاضْطِجَاعُ.

ذلك طالباً له لم يكن عليه ذنب، و ليس على كل من باشر حليلته في ظاهر بدنها حتى أمني إثم.

و حضورها عند المحتضر، و اجتيازها في المساجد غير الحرمية، و كذا في الحضرات المشرفه، و التحريم غير بعيد، إلا إذا كان للزيارة؛ لأنَّ الحرمه للاحترام دون التعبد، بخلاف المساجد كما يؤذن به مأذونيه من في الدار، و مواضع القبور المعظمه، و قراءه القرآن، و لا سيما سبعين أيه و المراد قله الثواب و إظهار قدارتها لزوجها، (و زينتها المحركه له على التجري فتكون على الحاله الوسطى) (١) و غير ذلك.

تذنيب ينبغي في الاضطراب بالأصل أو بالعارض المحافظه على الاحتياط و البناء على الفراغ اليقيني بالجمع بين أمور كثيره.

منها: منع الزوج، و مطلق من حلَّ له الوطء مع رضاه في جميع الأوقات على الوطء و امتناعه عن ذلك (٢)، و إن فعل من غير تعيين فلا- كفاره، إلا- أنه إذا استوفى أيام الشهر (أو لم نقل بالتكميل في أقل الحيض؛ فإنه يلزمه ثلاث كفارات أو لياليه فكفارتان، أو كليهما فخمس.

و على القول بالتكميل إنما يلزمه كفارتان في الفرضين الأولين و أربع في الأخيرين، و في ست و عشرين لا كفاره، و في سبعة و عشرين مع البناء على هلاليه شهر كفاره واحده، و مع البناء على العدديه لا يلزم شىء، و في ثمانية و عشرين بناء على الهلاليه كفارتان، و على العدديه واحده؛ و في تسعة و عشرين بناء على الهلاليه ثلاث كفارات، و على العدديه كفارتان، و في يوم و يوم لا مع اعتبار العدد كفارتان مطلقاً.

و مع اعتبار الهلال مع تقدّم يوم الجماع كذلك و بالعكس كفاره واحده، و في يومين

١- بدل ما بين القوسين في «س»، «م» أو ما يدعوه إلى مقاربتها.

٢- بدل هذه العبارة في «ح» كذا: منها: امتناع الزوج و الزوجه، و مطلق من حلَّ له الوطء عنه، حيث لا يجب في جميع الأوقات.

متقدّمين و يوم لا، كفّارتان مطلقاً، ومتأخّرين أو حافّين واحده في الهلال و اثنتان في العددي. و لو ترك ثلاثه فما زاد في أي وقت كان، و جامع في الباقي لم يكن عليه شيء.

و منها: صوم جميع شهر رمضان إن اتّفق ذلك فيه. و منها: مع البناء في الشهر على الحيضه الواحده قضاء صوم عشره أيام أو أحد عشر أو اثني عشر، إن أخذ الشهر الملحوظ فيه الحيض، و مع البناء على الحيضتين واحداً و عشرين.

و منها: صوم يوم و حادى عشره، أو يوم و ثانى عشره أو يوم و ثالث عشره قضاءً عن يوم، و تحسب لها إذا صامت شهراً قضاءً على احتساب المكسّر و العدديّه أربعه عشر، و الهلاليه ثلاثه عشر، و فى التليفق فى العددي ثلاثه عشر، و الهلالى اثني عشر، و على الإلقاء فى العددي اثنا عشر، و الهلالى أحد عشر، و إذا كانت (١) عليها جنبه أو مسّ ميّت أو غيرها من الرافعه للحدث أو غسل سنّه غير موقّت كغسل تارك صلاه الكسوف فى بعض الصور (بناءً على عدم الوقوع مع الحيض، أو مع إرادته إيقاعها للطهاره لبعض الغايات) (٢) فى يوم، ثمّ فى الحادى عشر، مع اتّفاق الوقتين، و مع اختلافهما فى أوّل يوم، ثمّ فى الثانى عشر (أو فى يوم ثمّ) (٣) فى الثالث عشر.

و تغتسل فيما بينهما لكلّ صلاه غسلًا، و كذا لكلّ ما يجب له الغسل، أو يستحبّ.

و منها: أنّه لا تطلق على ما قيل (٤)، و الأقوى الصحه (٥) لو طلّقت فى أوّل يوم

١- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: أو لياليه غير مكرّر فعليه ثلاث كفّارات، و لو بنينا على حساب المنكسر فكفّارتان، لأنّ أقلّ الحيض ثلاث كفّارات: الأوّل و الوسط و الآخر، و لو فعل فى ثمانيه و عشرين فواحدّه أوّلًا، أو تسعه و عشرين فاثنتان أو واحدّه، و لو كرّر فى جميع الأيام كفرّ فى محلّ الكفّاره بمقدار ما كرّر. و لو وطء يوماً و يوماً لا لزمته كفّاره واحدّه لأنّ الحيض لا بدّ من كونه ثلاثه غير مفصوله، و مع ذلك اعتبار الكسور لا- شىء و لو شكّ فى السبب فلا كفّاره و منها أنّها تغتسل إذا كانت.

٢- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: فعلها وقت الطهاره.

٣- بدل ما بين القوسين «س»، «م»: و مع عدم احتساب الكسر بالمّرّه فيه و.

٤- القائل هو الشيخ فى المبسوط ١: ٥١ و أنظر الجامع للشرائع: ٤٢، و كشف اللثام ١: ٩٣.

٥- فى «س» زياده: و.

و أول الحادى عشر، (أو الثانى و الثانى عشر، أو الثالث و الثالث عشر، و كذا الليالى، و لعلّ القول بالمنع مطلقاً مستنداً إلى عدم حصول التيه، أو عدم تعيين المشهود عليه، بناءً على اشتراط تشخيص الطلاق المشهود عليه) (١).

و منها: أنّها لا- تظاهر (إلا- فى أول يوم و الحادى عشر، أو الثانى و الثانى عشر، أو الثالث و الثالث عشر، و قد يقال فيه و فى الطلاق بأنّها بحكم المتعلّقين بالغيبه.

و الاختلاف هنا، و فيما مرّ من حكم الأقسام الأربعة السابقه أنّ الأقلّ فى الحيض عشره أيام تامّه، و الكسور فى الأيام لا تقضى بالزياده، أو تحسب أياماً تامّه أولاً هذا و لا ذاك، بل هى مبيته على التكميل) (٢).

و منها: أنّ حكم الإيلاء لا يجرى فيها (و الأقوى عدمه) (٣) (٤).

و منها: أنّها لا يجب وطئها بعد أربعة أشهر، (و الأقوى خلافه) (٥).

(و منها: أن تغتسل لانقطاع الدم عند كلّ صلاه، و لا تجمع بين الصلاتين بغسل، بناءً على عدم وجوب الجمع، و عليه تأتى بالحكمين) (٦).

و منها: أمرها بكلّ الصلاه فرضها و نفلها موسّعاتها و مضيقاتها و كذا الصيام قيل (٧): و الطواف، و فيه إشكال، و هل عليها القضاء (يحتمل العدم) (٨)، و يحتمل الوجوب لاحتمال الحدوث فى أثناء الصلاه.

و منها: منعها من جميع ما يتعلّق بالحدث الأصغر و منعها من دخول المسجدين

١- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: أو أول ليله و أول الحاديه عشر.

٢- بدله فى «س»، «م»: و يجرى فيه نحو ما فى الطلاق.

٣- بدل ما بين القوسين فى «ح» و هو بعيد، قبل.

٤- فى «س»، «م»: و منها أنّه لا تقع الطهاره منها إلا أن تقع فى أول الأوّل و أول الحادى عشر، و أول الثانى و أول الثانى عشر، و هكذا و قد يقال بصحّه طلاقها و ظهارها لتعدّر الاطلاع كما فى الغائبه.

٥- بدل ما بين القوسين فى «ح» و لا وجه له.

٦- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: و منها أنّها يلزمها الغسل لانقطاع الحيض عند كلّ صلاه و لا تجمع بين الصلاتين بغسل.

٧- القائل العلامه الحلّى فى نهايه الأحكام ١: ١٤٧.

٨- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: قيل: لا.

و اللبث و الوضع فى جميع المساجد.

و منها: منعها من قراءه العزائم و أبعاضها على نحو ما مرّ فى أحكام المعتاده.

و منها: أنّ عدّتها لا تنقضى إلا بثلاثة أشهر.

و منها: ألا يراجعها زوجها إلا قبل ستّه و عشرين يوماً و لحظتين إن كانت حرّه أو ستّه عشر (يوماً و لحظه إن كانت أمه).

و منها: أنّ كلا من الزوجين يحتاط لنفسه فيأخذ الزوج بأطول العدد المحتمل فى الطلاق الرجعى، فينفق عليها و لا يخرجها من مسكنها، و لا يتزوّج، و لا أمّها و لا خامسه عليها، و هكذا، و بالأقصر فى أمر الرجعه، و المنع عن خروجها من المنزل، و خطبه الأزواج و هكذا، و تأخذ هى بالأطول فى أمر النكاح و فى الامتناع عن البقاء فى المنزل، و بالأقصر فى المطالبه بالنفقه أو المسكن و هكذا (١).

و منها: الجمع فى أيامها بين صلاتها و بين الجلوس بمقدارها تحصيلاً للشه.

و منها: تجنّب المكروهات لها و فعل المستحبّات فى جميع أيامها.

و منها: الحكم بمساوات دمها فى جميع أيامها يوم الحيض المتيقن، و لو علّقت به نذراً أو عهداً أو يميناً أتت به، و كرّرت إن أخذ مكرّراً.

و منها: الحكم بمساواتها للطاهر فى كلّ أمر مرتبط بالطهاره فى كلّ ملتمزم به من عهد و نحوه فتلزم به.

و منها: حرمانها من كلّ صدقه أو غيرها مخصوصه بالحيض أو الطواهر.

و منها: الحكم باحتمال الحمل فتجنّب ما تتجنّبه الحامل إذا قامت أماراته و لو قلنا بأنّ الحيض لا يجمع الحمل، و الحاصل تجرى حكم محتمل الحمل و القاطعه بعدمه.

١- بدله فى «س»، «م»: فى الأمه إن جعلنا العدّه حيضتين، و على غيره من الأقوال بالمقايسه يظهر الحال و بقيه العدد بالأطول بالنسبه إلى الزوج و بالعكس للمرأة فهى بالنسبه إلى الرجعه من الطلقه الأولى و إلى تكليف الزوج من الآخره على نحو الرجعيه. و منها صوم جميع شهر رمضان إن اتفق ذلك فيه. و منها: صوم أحد عشر يوماً أو عشره أو اثنى عشر على اختلاف الوجوه فيه. و منها: صوم يوم الحادى عشر قضاء عن يوم و يحتمل لزوم صوم الثانى أيضاً و الثانى عشر و قس على ذلك و يحتمل صوم يوم الثالث عشر و يختلف باختلاف البناء فى الكسور هل تحسب تامّه أو ملفقه أو تحذف من الحساب.

و منها: أنّها تنوى بال غسل المستدام رفع الحدث و الاستباحه على وجه يعمّ الحيض و الاستحاضه.

و منها: أنّها تجمع بين عمل الحيض و الاستحاضه، فتصلّى العصر أو العشاء مثلا مرّتين إحداهما بغسل واحد لهما حذراً من الفصل، و ثانيهما للعصر مثلاً لاحتمال انقطاع دم الحيض قبله.

### المقصد الثالث: فى النفاس بكسر النون و هو لغه ولاده المرأة

دم النفاس و هو الدم الخارج مع الولادة لآدمى أو لجزئه أو لمبدئه من علقه أو مضغه فما فوقهما و فى اعتبار النطفه المنعقده بحث، و طريق الاحتياط لا يخفى أو بعد الولادة متّصلاً بها أو منفصلاً بأقلّ من عشره أيام أو متّصلاً أو منفصلاً كذلك، و لا يكون بينهما أقلّ الطهر عشره أيام.

أمّا لو كان بينهما ذلك فإنّه حينئذٍ يحكم فيه مع عدم المانع بأنّه حيض مستقلّ، و لو كان منفصلاً، و كان البياض الذى بينه و بين الولادة معه يزيد على العشره، أخذ منه مقدار العاده، أو العشره على اختلاف الرأيين مع البياض، و حكم بأنّ الزائد استحاضه، و ما كان قبل الولادة فليس بنفاس، و لكّنه إن نقص عن أقلّ الحيض أو لم ينقص، و كان مفصلاً عن زمان الولادة بأقلّ من عشره أيام أقلّ الطهر فليس بحيض.

و إذا لم ينقص عن أقلّ الحيض و كان مفصلاً بعشره أيام فما زاد، كان حيضاً مستقلاً إن لم يمنع مانع، و لا حدّ لقليله متّصلاً أو منفصلاً حتّى لو رأت قطره قبل العشره و كانت مبتدئه أو مضطربه أو عادتھا فى حيضها العشره أو أقلّ بناء على اعتبار العشره دون العاده كانت حيضاً.

و إذا استمرّ إلى العشره فقط فالكلّ نفاس، و إذا تجاوز العشره فالمضطربه و المبتدئه و الناسيه تجعل النفاس عشره، و ذات العاده عدديّه و وقتيه أو عدديّه فقط تأخذ مقدار العاده على أصحّ القولين.

(و لو اتّصل و انفصل و عاد قبل العشره أو انفصل من الأصل ثمّ جاء قبل العشره،

و قد مضى بين البياض بمقدار العاده أو أقل، ثم استمرّ بعد العشره، جعلت ما قبل العشره بمقدار ما لا يزيد على العاده نفاساً، و ما زاد عليها أو زاد على العشره حين الولادة ليس بنفاس) (١).

و لو عيّنت العاده فى عدد، و علمت أنه لا مزيد عليه و احتملت النقصان جعلت الجميع نفاساً، و لو علمت أنها لا تنقص عن عدد و احتملت الزيادة عليه عملت على الزائد و لو إلى العشره، و لو احتملت فيه الزيادة و النقصان أخذت بالزيادة حتى تبلغ بالعلم إلى حدّه، و إلا فإلى العشره.

و كلّ بياض مسبوق (قبل الولادة بدم محكوم بحيضيته، لم يفصل بينه و بين الدم الحادث بعد الولادة بعشره أيام) (٢) قبل دم غير متجاوز العشره، أو بين دميين كذلك، يجرى فيه حكم النفاس مع الدم، و إن استمرّ بعد العشره فهو مع مقدار ما لم يتجاوز و لم يزد على العاده كذلك، و إذا تجاوز الدم العاده استظهرت إلى العشره من الولادة بالعباده أو تركها، فإن انقطع دون العشره فالكلّ نفاس، و إلا اختصّ بمقدار العاده فلو رأت قطره (٣) منفصله عن الدم بيوم أو يومين مثلاً كان الدم و البياض نفاساً.

و لو ولدت توأمين على التعاقب فإن لم ترّ دمًا فلا نفاس، و إن رآته مع أحدهما اختصّ بالنفاس، و مع كليهما مبدأ النفاس من الدم الأول.

ثمّ إن تخلّل بينه و بين الدم الثانى أقلّ الطهر عشره أيام أو أكثر كانا نفاسين مستقلّين، و إلا فإن كان الدم الثانى و الأول و ما بينهما من الزمان لا يزيد على عشره أيام كان الجميع من الدميين و البياض بينهما نفاساً واحداً.

و إن زاد الدم الثانى على عشره من حين الدم الأول أخذ منه ما كَمِيل العاده على الأقوى أو العشره على قول، و كان الزائد استحاضه و الأقوى جعله نفاساً مستقلاً، و طريق الاحتياط غير خفىّ.

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٢- ما بين القوسين زياده فى «ح».

٣- فى «م»، «س» زياده: متصله أو.

و لو ولدت قطعتين أو قطعاً فإن كانت لولدين أو أولاد فالحكم ما مرّ في التوأمين، وإن كانت من واحد فالأقوى بقاء حكم النفاس الواحد إلى القطعه الأخيره بالغاً ما بلغ، ما لم يفصل أقلّ الطهر، فإن فصل كان نفاساً متعدداً.

و حكم الدم بعد الجزء الأخير حكم ما بعد الولاده، و حال ما إذا ولدت تاماً أو قطعاً من آخر حال التوأمين، و المدار على ما يسمّى قطعه عرفاً فلا اعتبار بما بلغ نهايه الصغر.

(ثمّ المدار على خروجه و خروج الدم من المحلّ المعتاد بالأصل أو بالعارض) (١)، و لو حصل اشتباه بين هذا الدم و الدماء الأخر فقد علم حاله ممّا مرّ.

و لو خرج بعض الولد و بقى بعضه الأخر في الرحم و استمرّ الدم إلى حين خروجه فهل مبدء النفاس من خروجه الأوّل أو الجزء الأخير أقواهما الأوّل.

و لو خرج البعض ثمّ ردّ إلى الرحم و أُخرج ثانياً فالأقوى أنّ المدار على الخروج الأوّل، و ولاده الخنثى المشكل كما يظهر وقوعه من بعض الأخبار دمها لا يعدّ نفاساً لاحتمال الذكوره و النفاس من دم الحيض و هو خاصّ بالنساء، و يحتمل الاحتساب في الخنثى، و ينبغي الاحتياط.

و لو شكّ في كون الخارج مبدء إنسان أو قطعه منه أو دمًا أو لا، بنى على عدمه، و إذا شهد من العدول أربع قوابل قبلت شهادتهنّ، و في الاكتفاء بالواحد العدل كما في سائر العبادات وجه قويّ.

ثمّ النفساء كالحائض في جميع الأحكام في الصلاه و الصيام و الغسل و الوطء و الكفّاره و قضاء الصلاه، و قضاء الصيام و الجماع قبل الغسل و الغسل، و دخول المساجد على التفصيل السابق، و الدلاله على البلوغ، و استحباب المستحبات كالجلوس و الوضوء و نحوهما، و كراهه المكروهات كالجماع بين السرّه و الركبه و نحوه.

و إنّما يفارقه في الأقلّ، و حصول الخلاف هنا في الأكثر، و المدخلية في انقضاء العده إلا في الحامل عن زنا، و عدم الرجوع إلى الوصف و الأنساب و الأقران و الروايات،

١- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: و لو خرج جزء من غير المحلّ المعتاد فلا عبره.



و فى النذر و نحوه إذا تعلق بالعنوان إلى غير ذلك من الجزئيات فالمساواه أصل إلا مع العلم بالخلاف.

### المقصد الرابع: فى الاستحاضه

#### إشاره

و قد سبق تعريفها، و بقى الكلام فى بيان أقسامها و أحكامها، ففيها بحثان:

#### الأول: فى بيان أقسامها

و هى ثلاثه.

كثيره: و هى ما يسمى دمها كثيراً عرفاً.

و متوسطه: و هى ما يدعى دمها متوسطاً.

و قليله: و هى ما يدعى دمها قليلاً.

ثم إن عرّفَ حالها فلا كلام، و إن جهلته استظهرت بحكم الشرع بوضع قطنه (و ما يشبهها رخوه غير صلبه خالصه من عروض صفه يشبه صفه الدم، مائه للفرج متساويه الأطراف متروكه على حالها من دون ضمّ، و من دون تحريك) (١) على النحو المعتاد للنساء فى مقدار الموضوع بالنسبه إلى الموضع (٢)، و مدّه زمان الوضع.

فإن ملأ الدم القطنه و سال من خلفها و لو من جانب واحد، و إن قلّ على إشكال فهى كثيره. و إن ملاءها من جميع جوانبها أو من جانب واحد و إن قلّ على إشكال و لم يسئل من خلفها، فهى متوسطه. و إن لطخها و لو من طرف واحد قلّ أو كثر و لم يملأها فهى قليله.

و يجب الاختبار حينئذٍ و لا يجوز لها الاعتماد على أصاله عدم الكثره. نعم لو تعدّر الاختبار أمكن الرجوع إلى الأقلّ للأصل، و الأحوال اعتبار الأكثر أو الجمع بين الأحوال المشكوكه.

و يكفى فى بيانها مع الحجب عن الإدراك و عدمه شهاده أربع عدول من النساء، و فى احتمال الاكتفاء بالواحد وجه قوى، و لو توقّف المرشد على بذل

٢- في «م»، «س»: الوضع.

ما لا يضرّ بالحال وجب بذله.

ثمّ الكثرة و التوسّيط و القلّة قد تكون مستمرّة من الصبح إلى العشائين فتجيئها أحكامها من الأغسال الثلاثة للكثيره و الغسل الواحد للمتوسّيطه مع الوضوءات الخمسه لهما، و مجرّدها من دون غسل للقليله (١) مع الأعمال الباقيه كما تجي ء مفصّله في مباحث الأحكام إن شاء الله تعالى.

و قد تكون متّحده أو متكرّره على وفق الفرائض الخمس، أو أربع منها أو ثلاثاً أو اثنين كما إذا كانت كثيره قبل الصبح، و انقطعت قبله، ثمّ عادت بعده، و انقطعت قبل الظهر، ثمّ عادت قبل العصر، و انقطعت قبله، و هكذا، و قد يستمرّ الانقطاع قبل واحد من الفرائض، أو اثنين أو ثلاث.

و مثل ذلك يجرى في المتوسّيطه و القليله، فيدور الحكم إذا مدار الصفه وحدهً و تعدّداً، و المنقطع في أثناء الفريضة السابقه مع المستمره إلى ما قبل اللاحقه متّحداً.

و قد يستمرّ الدم مع تقلّب الأحوال بالنسبه إلى الخمس أو بالنسبه إلى بعضها من الاثنين أو الثلاث أو الأربع، فتكون كثيره قبل الصبح، ثمّ ترجع متوسّطه أو قليله في أثناء صلاه الصبح أو بعدها قبل صلاه الظهر، ثمّ تستمرّ على حالها إلى الآخر أو تبدئ أيضاً بالنسبه إلى الثالثه أو الرابعه أو هما.

و كذا في تقدّم القليله أو المتوسّيطه، فكلّ صفه تنزّلت قبل (الإتيان بعمل ما كانت عليه بقى حكمها، و يتنزّل حكمها بعد عملها) (٢) و إذا تصاعدت تصاعد حكمها.

و المتوسّيطه المتجدّده بمنزله الكثيره حتّى لو تجددت بالنسبه إلى كلّ واحده من الفرائض أتت بالغسل خمساً، و إن تجددت بالنسبه إلى الصبح و الظهرين و العشائين بعد العدم، أو القلّة كانت كالكثيره المستمرّ بها الدم، و إذا تعدّدت الأحوال قبل الطهاره كان العمل على الأكثر، و كذا لو تغيّرت في أثنائها أو بينها و بين الصلاه، أمّا في الصلاه فيحتمل قوياً مضى العمل على الأكثر و لو حدث فيها الأكثر.

١- في «ح» زياده: كلّها

٢- بدله في «م» و «س»: عمل ما فوقها تنزّل حكمها بعد عملها بمنزلتها في تثليث الأغسال.

و لو تغيّرت إلى الأقلّ و كانت عامله للأكثر دخل الأقلّ في الأكثر، و على أيّ تقدير فمسائل الانفراد و الاختلاط تتجاوز عن عشرات الألوف، بل ألوف الألوف، و حالها بتمامها علم ممّا سبق. و لو طرء الحيض بعد الصلاه الأولى من ظهر أو مغرب كان الغسل لها.

## البحث الثاني: في بيان أحكامها

### إشارة

و فيه مباحث:

### الأول: في الأحكام المشتركة بين الأقسام الثلاثة و بين الكثيره و المتوسطه و بين المتوسطه و القليله،

أمّا الأولى و هي أمور:

منها: دخولها في الأحداث فيتوقّف جميع ما يتوقّف على الطهاره على رفعها في الانقطاع، أو رفع حكمها؛ لتحصل الإباحه في الاستمرار، فتشترك في الوجوب لما وجب له الوضوء الراجع للحدث، و الشرطيه لما هو شرط له.

و منها: لزوم إخراج القطنه النجسه إن كانت، و غسل الفرج مع الإمكان، و إدخال القطنه الطاهره قبل ظهور الدم إن أمكن و إلا فبعده لكلّ طهاره، فإن لم تفعل ذلك بطل وضوئها و صلاتها.

و لو أخرجت القطنه فسال الدم لزم عليها إعادته ما فعلت إن أمكن، و لا يلزمها التأخير مع توقّع الإمكان كسائر أصحاب الأعدار، و إن خرجت لنفسها بعد العمل ثمّ بقي حدثها على حاله (جدّدت قطنتها على) (١) إشكال، و لو انقطع الدم فتوضّأت وضوء الانقطاع، و اغتسلت غسله، ثمّ عاد قبل الصلاه أعادت الغسل أو الوضوء، تفعل ذلك و لو ألف مرّه، و لو عاد في أثنائها مضت على الأقوى.

و منها: الوضوء لكلّ صلاه فريضه أو نافله، و لكلّ ما يتوقّف على الطهاره، و يتكرّر الوضوء بتكرره.

١- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: ففيه.

و فيما يجرى فيه الاستمرار كمتس القرآن، هل يجعل استمراره بمنزله التكرار فيكزّر، أو يبنى على أنه واحد فلا تكرر، الأقوى الثاني، و الأحوط التكرار بين كل مقدار معتدّ به.

و منها: الاستظهار فإنه يجب عليها أن تختبر نفسها لتعرف أنها من أيّ الأقسام، و إن لم تفعل مع قدره بطل عملها، و إن تعدّر الاختبار لعمى أو غيره بُنى على الأقلّ أو الأكثر أو الجمع بين الحكمين، و الأخير أوفق بالاحتياط، و لو توقّف تحصيل المرشد على بذل ما لا يضرّ بالحال و جب بذله.

و منها: لزوم الاستدفار، للاحتياط عن سرايه الدم حين الصلاة إن سقطت القطنه، و إن لم تتمكّن من التحفّظ التام فعلى حسب المقدور.

و منها: جواز اللبث في المساجد و الوضع فيها من الحرميين و غيرهما مع الأمن من التلوّث.

و منها: وجوب الصلاة عليها و ندب مندوباتها، و وجوب الطواف و ندب مندوباته.

و منها: أنها تصدّق في دعواها في الكثيره و مقابليتها.

و منها: أنّ جواز وطئها مشروط بفعل ما يبيح الصلاة.

و منها: أنه متى علم الانقطاع لم يلزم الاحتشاء للصلاه، و مع علم البقاء يلزم ذلك لها، و مع الشكّ فيه وجهان، أقواهما لزومه.

و أمّا الثانيه: ما يشترك بين الكثيره و المتوسطه، و هو أمور:

منها: ما يتعلّق بالصلاه المقارنه لابتدائهما، إذ يلزم فيهما معاً التبديل و الوضوء و الغسل، و يفترقان في بعض الفرائض التي لا تقارن الابتداء، فإنّ في المتوسطه و وضوءات فقط و في الكثيره أغسال.

و منها: أنهما إذا أخلتا بما يلزمهما من الغسل في النهار (و في الليل اشكال) (١) لتركه أو للإخلال ببعض مقدّماته من تغيير و تطهير لم يصحّ صومهما كائناً ما كان. و لو أخلتا

١- بدل ما بين القوسين في «ح»: على إشكال و في الليل.

بالوضوءات فقط احتملت الصحه، و لعل الأقوى البطلان.

و منها: أنّهما يجوز لهما تقديم الغسل على الصبح و تأخيره عنه فى الصوم و غيره، و الأقوى جواز إدخال نافله الليل و الفجرية، كما أنّ الأقوى الاجتزاء فى النوافل النهارية بغسل فرائضها.

و لو قصدت الكثيره أو المتوسطه صفه منهما، فظهرت على خلافها صحّ غسلها للصبح، و التيه لا اعتبار بها.

و منها: أنّ كلا منهما قد يلزمهما غسل واحد أو اثنان أو ثلاثه أو أربعة أو خمسه، و يحصل ذلك بفرض الاتصال و الانقطاع.

و إذا انقطعت الكثيره أو تبدلت بالمتوسطه أو القليله قبل الغسل، و قبل صلاه الصبح، ثم اغتسلت غسل الانقطاع، أو غسل الإباحه، و صلّت، و لم تعدّ كثرتها و لا توسطها، فعليها غسل واحد، فإذا جرى لها مثل ذلك بالنسبه إلى الظهر فغسلان أو العصر فثلاث، و كذا فى الكثيره مع استمرارها عليها ثلاثه أغسال، أو المغرب فأربعة أو العشاء فخمسه.

و المتوسطه إذا انقطع دمها قبل الصبح فغسل واحد، فإن عاد فاستمرّ أو انقطع قبل الثانيه أو تبدل إلى القليله، ثم عاد فائتان، ثم قبل الثالثه ثلاثه، و الرابعه أربعة و الخامسه خمسه.

و قد تختلط المتوسطه بالكثيره و القليله و الكثيره بالمتوسطه و القليله باعتبار الانقطاع، أو الهبوط من الأعلى إلى الأدنى من المراتب الثلاثه، و حدوث الحاله المؤثره قبل الغسل كحدوثها حال الغسل فى بقاء حدثها.

و أمّا اشتراكهما مع القليله، فقد ظهر ممّا مرّ.

### **المبحث الثانى: فى حكم الاستحاضه الكثيره،**

و قد مرّ بيان معناها.

و تختصّ من بين أختيها مع استمرار الدم من الصبح إلى الدخول فى غسل صلاه

العصر بلزوم ثلاثه أغسال: غسل للصبح، و آخر للظهرين تجمع بينهما، و آخر للعشائين تجمع بينهما أيضاً مع الإتيان بالأعمال المشتركة، مع بقاء محلها، و قد سبق ذكرها.

و يختصّ الجمع بها في خصوص الغسل بثلاث تيمّات، مع تعدّد استعمال الماء أو تعسّره بدل الأغسال الثلاثه، و يلزمها تيمّات ثمانية عنها و عن الوضوءات، بخلاف ما عدهما ففي الوسطى ستّه، و في القليله خمسّه.

و لو تمكّنت من الماء في غسل منها تيمّمت لما عدها، و يتعيّن عليها تقديم الغسل على بدل الوضوء لو لم يف الماء إلا بأحدهما. و مع الانقطاع و التبدّل إلى الأدنى قد يلزمها غسل واحد أو غسلان أو ثلاثه أو أربعة أو خمسّه على ما مرّ من التفصيل السابق، و تجمع بين الفرضين بغسل كما مرّ.

و هل هو تشديد فلا يجوز التفريق، أو تخفيف لرفع تعب تعدّد الغسل؟ و جهان أقواهما الأول. فلو فرقت اختياراً فاغتسلت غسليين لكلّ فرض غسل، فهل (١) يبطل العمل الثانى أو لا؟ و جهان أقواهما الثانى، و يجىء البحث فيما لو حصل التفريق من دون اختيار لقهر أو نسيان، غير أنّ وجه الصحّه هنا أقوى منها في الأول.

و لو اختلف معها مولاها أو زوجها فادّعى القله حتى لا تفوت بعض حقوقهما بالغسل، فالقول قولها مع اليمين.

و حاصل حكم الكثيره مع الاستمرار في تمام النهار أو إلى حين الدخول في صلاه العصر إخراج القطنه النجسه إن كانت، و غسل الفرج و تبديلها بالطاهره، و الوضوء منويّاً به الاستباحه، و الغسل في صلاه الصبح متعاقبه من غير فاصله معتبره، و لو أطالت بالفصل عادت على السابق، ثمّ اللاحق.

و لو أطالت بالوضوء أو الغسل أو الصلاه زائداً على العاده ففيه إشكال، و كذا تصنع لصلاه الظهر و صلاه المغرب و تقتصر على الوضوئين مع ما قبلهما من الأعمال للصلاتين الأخيرتين مع الوصل كما مرّ.

١- و في «س»، «م» كذا: يكون إثم أو يبطل العمل و جهان و كذا لو حصل التفريق.

و النوافل الرواتب تتبع فرائضها فى الغسل إن أتى بها موصوله، و مع الفصل يقرب الاكتفاء بغسل واحد فى نوافل الفرض الواحد، و فى نافله الليل و نافله الفجر إن قدّمها مفصوله بفاصل طويل اغتسل لها مستقلاً غسلاً واحداً.

و لكلّ نافله وضوء، و فى غير الرواتب يجمع بين كلّ نافلتين بغسل، و لا يبعد الاكتفاء فى الورد بالغسل الواحد، و لكلّ واحده وضوء، كلّ ذلك مع الإتيان بالأعمال الباقية لكلّ نافله، و حكم الكثيره بالنسبه إلى الكثيره تتبع صفتها حيثما ظهرت، أو تبدّلت إلى غيرها و عادت.

### المبحث الثالث: فى حكم الاستحاضه المتوسّطه،

و قد مرّ بيان معناها.

و هذه تعمل عمل الكثيره بالنسبه إلى أوّل صلاه تعملها، أو أوّل فعل يتوقّف على الطهاره بإخراج القطنه النجسه إن كانت، ثمّ غسل الفرج، ثمّ وضع القطنه الطاهره ثمّ الوضوء، ثمّ الغسل ثمّ الصلاه متعاقبه.

ثمّ إذا استمرّ الدم تجتزئ فيما بعد تلك الصلاه من فرائض و نوافل بالوضوء.

و ما تقدّمه من الأعمال مساويه للكثيره فى الصلاه الأولى، مفارقه لها فى لزوم غسلين آخرين أحدهما قبل صلاه الظهر، و الآخر قبل صلاه المغرب، و يساويها فى باقى الأعمال، و مع الانقطاع، و تبدّل الحال تتغيّر الأعمال، و قد مرّ التفصيل، فحسن الاكتفاء هنا بالإجمال.

### المبحث الرابع: فى حكم الاستحاضه القليله،

و قد مرّ بيان معناها.

و حكمها: أن لا- غسل فيها أصلاً، إنّما اللازم فيها لكلّ فريضه أو نافله إخراج القطنه النجسه إن كانت، و غسل الفرج، و وضع الطاهره مكانها، و الوضوء، و الصلاه متعاقبه غير مفصوله بفصل طويل، و هى الأصل فى باب الاستحاضه، فلو شكّ فى



نوعها عمل عليها، كما أن الوسطى أصلاً للكثيره، و الأحوط الأخذ باليقين.

و يتبع هذا الحكم صفه القلّه حيث كانت إن عمّت؛ و إن خصّت فالظاهر أنّ هذه لا دخل لأعمالها في صحّه الصوم و بطلانه، و إنّما هي حدث أصغر كالبول و نحوه، و الأحوط المحافظه على الأعمال من جهه الصوم، و يجب الإتيان بأعمالها لكلّ واجب يتوقّف على الطهاره الصغرى، و يشترط فيما هو شرط من غير الواجب أيضاً؛ و تفصيل الحال قد مرّ في بيان أحكام الوضوء، فراجعه و الله وليّ التوفيق.

### القسم الثالث: غسل الأموات

#### اشاره

و يلزم فيه البحث عن أحكام الأموات، و فيه مباحث:

#### الأول: في المقدمات

و يستدعى بيان أمور مطلوبه، و أفعال مندوبه:

منها: الشكر على العافيه، و طلبها، و معرفه قدرها، فعن النبي صلّى الله عليه و آله و سلم «أنّ خير ما يسأل الله العبد العافيه» (١)، و عنه «العافيه إذا وجدت نسيت، و إذا فقدت ذكرت» (٢) و عن الصادق عليه السلام: «خمس خصال من فقد منهنّ واحده لم يزل عيشه في نكد، ناقص العقل، مشغول القلب: صحّه البدن، و الأمن، و السعه في الرزق، و الأنيس الموافق، و هو الزوجه الصالحه و الولد الصالح و الخليط الصالح، و تجمع هذه الخصال الدعاه» (٣)، و فسرت بالسكون و الراحة.

و منها: الشكر على المرض و معرفه فوائده، فعنهم عليهم السلام: «الحُمى طهور من ربّ غفور» (٤) و «أنّ المرض ينقى المسلمين من الذنوب كما يُذهب الكبر» (٥) خَبَث

١- دعوات الراوندى: ١١٤ ح ٢٥٨، البحار ٨١: ١٧٣.

٢- روضه الواعظين ٤٧٢، أمالى الصدوق: ١٩٠.

٣- الخصال ٢٨٤ ح ٣٤، البحار ٨١: ١٧١ باختلاف يسير.

٤- التمهيص: ٤٢ ح ٤٦، البحار ٨١: ١٧٦.

٥- فى «م» و «س» زياده: و هو جمع الكوره، و هو مجمع نار الحدّاد و الكواز و غيره.

الحديد (١) «و حمى ليله كفاره سنه» (٢)، و أنّ «حمى ليله كفاره لما قبلها و مابعدھا (٣)، و أنّ «صداع ليله يحط كل خطيئه إلا الكبائر» (٤)، و إنّ المرض لا يدع على العبد ذنباً إلا حطه» (٥).

«و أنّ الله تعالى إذا ألطف بالعبد أتخفه بواحد من ثلاث إمّا صداع، و إمّا حمى، و إمّا رمّد» (٦)، و أنّه «لا يكره الإنسان أربعه: لأنّها لأربعه: الزكام أمان من الجذام، و الدمامل أمان من البرص، و الرمّد أمان من العمى، و السعال أمان من الفالج» (٧).

و أنّ «من لقي الله مكفوف البصر محتسباً مالياً لآل محمّد لقي الله و لا حساب عليه» (٨)، و أنّه «لا يسلب الله من عبد كريمته أو إحداهما، ثم يسأله عن ذنب (٩)، و أنّ الخدشه، و العثره، و انقطاع الشسع، و اختلاج الأعضاء، و أشباهها يمحص بها ولي آل محمّد صلى الله عليه و آله و سلم من الذنوب (١٠) و أنّ العبد إذا كثرت ذنوبه، و لم يجد ما يكفرها به ابتلاه الله بالحزن بالدينيا؛ ليكفرها به، و إلا أسقم بدنه ليكفرها به، و إلا شدّد عليه عند موته؛ ليكفرها به، و إلا عذبه في قبره، ليلقى الله و ليس عليه ذنب (١١).

و «أنّ زكاه الأبدان المرض» (١٢) و أنّه «لا خير في بدن لا يمرض (١٣)، و أنّ الله أوحى إلى داود على نبينا و عليه السلام إني ربما أمرضت العبد فقبلت صلاته و خدمته،

١- دعوات الراوندى: ١٧٢ ح ٤٨٥، و فى المصدر: إذا اشتكى المؤمن أخلصه الله من الذنوب.

٢- ثواب الأعمال: ٢٢٩ ح ١، العلل: ٢٩٧، إرشاد القلوب: ١٧٣، البحار ٨١: ١٨٦.

٣- ثواب الأعمال: ٢٢٩ ح ٢، الكافي ٣: ١١٥ ح ١٠.

٤- ثواب الأعمال: ٢٣٠ ح ١.

٥- مكارم الأخلاق: ٣٥٨، البحار ٨١: ١٨٣.

٦- التمهيص: ٤٢ ح ٤٧، البحار ٨١: ١٧٨ باختلاف يسير.

٧- الخصال: ٢١٠ ح ٣٢، دعوات الراوندى: ١٢١ ح ٢٩٤، و فى المصدر: لا تكرهوا أربعه فإنّها لأربعه.

٨- ثواب الأعمال: ٦١ ح ١، البحار ٨١: ١٨٤.

٩- ثواب الأعمال: ٦١ ح ٢، البحار ٨١: ١٨٤.

١٠- البحار ٨١: ١٨٧ «قريب منه».

١١- الكافي ٢: ٤٤٦ ح ١٠، التمهيص: ٣٨ ح ٣٦، دعوات الراوندى: ١٢٠ ح ٢٨٨.

١٢- البحار: ١٩٧ «قريب منه».

١٣- أعلام الدين: ٢٧٤، إرشاد القلوب: ١٥٠.

و لصوته إذا دعاني في كربته أحبّ إليّ من صلاة المصلّين» (١)؛ إلى غير ذلك.

و منها: حسن الظنّ باللّه، فعن النّبىّ صلّى الله عليه وآله وسلم: «أنّ حسن الظنّ باللّه ثمن الجنّه» (٢).

و عن الصادق عليه السلام، أنّه دخل على مريض فأمره بحسن الظنّ باللّه (٣).

و منها: الاستعداد للموت في صحّته و مرضه، فقد روى عنهم عليهم السلام: «أكثرُوا من ذكر هادم اللذات» (٤).

و «أنّ مَنْ عَدَّ غداً من أجله فقد أساء صحبه الموت» (٥)، و «أنّ الناس مأمورون باغتنام خمس قبل خمس، الشباب قبل الهرم، و الصّحّه قبل السقم، و الغنى قبل الفقر، و الفراغ قبل الشغل، و الحياه قبل الموت» (٦)، و «أنّه ينبغي للناس أن يموتوا قبل أن يموتوا» (٧) و هذه العبارة من جوامع الكلم، و كلّما لاحظت شيئاً من المحاسن وجدته مشمولاً لها.

و يدخل تحت الاستعداد أمور:

أولها: أن يجعل المعاد و ما فيه من الملائدّ و الآلام نصب عينيه؛ ليحتقر ملاذّ الدنيا و آلامها، فذكر الحور يزهد في النساء، و الولدان يزهد في الغلمان، و القصور تزهد في هذه الدُّور، و هكذا كما أنّ ذكر الحساب و العذاب يزهد في مصائب الدنيا.

ثانيها: أن يحاسب نفسه في كلّ ساعه، لأنّه لا يرجو البقاء إلى الساعه الثانيه، فيشتغل في قضاء ما عليه من الواجبات الإلهيه أو الحقوق التي للمخلوق، فيردّ المظالم

١- البحار ٨١: ١٩٢ بتفاوت في اللفظ.

٢- روضه الواعظين: ٥٠٣، مشكاه الأنوار: ٤٣.

٣- عيون أخبار الرضا ٢: ٣ ح ٧.

٤- عوالي اللآلى ١: ٢٤٧ ح ٣، دعوات الراوندى: ٢٣٨ ح ٦٦٥، دعائم الإسلام ١: ٢٢١، كنز العمال ١٥: ٥٤٢، ح ٤٢٠٩٦.

٥- الكافي ٣: ٢٥٩ ح ٣، الفقيه ١: ٨٤ ح ٤٠.

٦- دعوات الراوندى: ١١٣ ح ٢٥٧، تنبيه الخواطر ١: ٢٧٩.

٧- أعلام الدين: ٣٣٣.

إلى أهلها، و يفى ديونه، و يصلح شؤنه، عمَل من يستعدّ للرحيل إلى لقاء الملك الجليل.

ثالثها: أن يكون عمله عمَل مودّع، فيرى صلاته التي هو فيها و صيامه الذي هو فيه آخر صلاه و صيام، و زيارته لسادات زمانه أو لإخوانه، و وداعهم آخر زياره و وداع، فقد نقل أن أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ كانوا إذا التقوا بنوا على أنه آخر لقاء (١).

رابعها: أن يحكم وصيته في صحته فضلاً عن مرضه، و ينصب وصياً على الأطفال، و ناظراً كذلك مع الاحتياج إليه إن كان أباً لهم أو جدّاً للأب من طرف الأب.

و أن يوصى كلّ من له تركه، أو له من يؤدي عنه حال الصحه فضلاً عن المرض كائناً من كان بما عليه من واجبات ماليه من ديون، و أخماس و زكوات، و ندور و كفّارات، و حجّه إسلام، و نحو ذلك؛ و إن كان العمل بها لازماً من أصل المال مع الوصيه و بدونها، إلا إذا عيّنها من الثلث، فيقدّم الإخراج منه بقدر ما يمكن، و يخرج الباقي من الأصل.

(فتخرج الواجبات الماليه من دون وصيه أو مع وصيه مطلقه من الأصل، ثمّ الموصى بها منها من الثلث، و مع قصور الثلث يكمل من الأصل، ثمّ الواجبات البدنيه و يلحق بها المظالم مع الوصيه منه من غير تكميل) (٢) ثمّ التطوّعات المطلوبه، و ينبغي فيها رعايه حال الوارث و عدم الإجحاف به.

فقد ورد عنهم عليهم السلام: «أنّ الوصيه حقّ على كلّ مسلم» (٣) و «أنّ من لم يحسن وصيته عند الموت كان نقصاً في مروته و عقله» (٤)، و «أنّ الوصيه تمام ما نقص من الزكاه» (٥)، و «أنّه لا يبيت الإنسان إلا و وصيته تحت رأسه» (٦)، و «أنّ من لم يوص

١- تنبيه الخواطر ١: ٢٧١.

٢- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: ثمّ الوصيه بالواجبات من الثلث و كذا البدنيه.

٣- الكافي ٧: ٣ ح ٤.

٤- الكافي ٧: ٢ ح ١.

٥- روضه الواعظين: ٤٨٢.

٦- الوسائل ١٣: ٣٥٢ ب ١ من أحكام الوصايا ح ٥، ٧.

لأقاربه الذين لا يرثون، فقد ختم عمله بمعصيته» (١)، و «أنّ الحيف فيها من الكبائر» (٢).

و يجب مراعاة العدالة في الوصى على الأطفال و الواجبات، و يستحبّ ذلك في المستحبات، و الأحوط اعتبارها في مطلق الوصى، و مع عدم تعيين الوصى يتولّى الأمر حاكم الشرع، أو وكيله، أو منصوبه مع اعتبار عدالتها إن أمكن و يقوم عدول المؤمنين مقامه مع فقده، أو بُعده، و لا يجوز العدول عن العدول إلا مع عدمهم، و يكون و كاله لا و لايه.

و يُستحبّ القبول للأوصياء، و قد يجب حيث لا يوجد القائم بها من دونهم، و لهم ردّها و لو بعد القبول، بشرط بلوغ الخبر إلى الموصى قبل موته، و قبل خروجه عن الشعور، و لو ردّ وصايتها ثمّ أوصى ثانياً فلا تردّ بالردّ الأوّل.

و ينبغي أن يبدأ بأهل بيته و أرحامه، فيوصيهم بما يصلح دينهم و دنياهم، ثمّ بأمور تجهيزه من صلاه و غيرها، و أن يقرّ بالعقائد، و يظهر التوبه، و يحضر جماعه من العدول للشهاده، و أن يكتب ما أوصى به، و يرسم أسماء الشهود، و يختار العدول منهم، و يكونوا أربعين رجلاً أو ما زاد، و في الاكتفاء بالنساء مطلقاً أو بالتضعيف وجه ضعيف.

و يدعوا بالمأثور قبل الوصيّه، و هو: «اللهم فاطر السموات و الأرض عالم الغيب و الشهاده الرحمن الرحيم» (٣) إلى آخره و أن يراعى الصلاح في تعدّد الوصى و الناظر و وحدتهما.

خامسها: المحافظه على استقبال القبلة في حال نومه مع الصّحه و المرض خوفاً من بغته الأجل.

سادسها: تهيئه الكفن و الحنوط، و الغسل و متعلقاتها، و القبر و لوازمه، و النعش و الساجه التي يغسل عليها.

١- مشكاه الأنوار: ٣٤٦، روضه الواعظين: ٤٨٢.

٢- قرب الإسناد: ٣٠، علل الشرائع: ٥٦٧ باب ٣٦٩ ح ٣، الفقيه ٤: ١٣٦ ح ٤٧١.

٣- الكافي ٧: ٢ ح ١.

سابعها: أن يخرج إلى المقابر و إلى المواضع القديمه ليتذكر أهلها.

و منها: كتمان المرض، فعن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ «أربعة من كنوز البرّ، كتمان الحاجه، و كتمان الصدقه، و كتمان المرض، و كتمان المصيبه» (١)، و عن الصادق عليه السلام: «من كتم وجعاً أصابه ثلاثه أيام من الناس، و شكر الله عزّ و جلّ، كان حقاً على الله أن يعافيه منه» (٢).

و منها: ترك الاضطجاع للمرض، فعن عليّ عليه السلام: «امش بدائك ما مشى بك» (٣)، و عنه عليه السلام: «لا تضطجع ما استطعت القيام مع علّه» (٤).

و منها: الصبر و الشكر على المرض، فعن الصادق عليه السلام: «من اشتكى ليله فأدّى شكرها، و صبر على ما فيها كانت له كفاره ستين سنه» (٥).

و منها: ترك الشكايه، فعن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ: «أنّ الله تعالى يقول أيما عبد مؤمن من عبيدى ابتليته ببلاء على فراشه، فلم يشتك إلى عواده أبدلته لحماً خيراً من لحمه، و دماً خيراً من دمه، فإن قبضته فإلى رحمتي، و إن عافيته و لا ذنب له» (٦).

و روى أنّ الشكايه ليست بمجرّد الإخبار بالمرض، بل أن يقول: «ابتليت بما لم يبتل به أحد» (٧). و روى «أنّ من شكى إلى مؤمن فقد شكى إلى الله، و من شكى إلى غيره فقد شكى الله» (٨). و الظاهر أنّ المدار على المقاصد، و عليه تنزل الأخبار، فمن أراد طلب الدعاء من إخوانه و نحوه فلا اعتراض عليه.

١- الأمالى للمفيد: ٨، البحار ٨١: ٢٠٨ ح ٢٢.

٢- الخصال: ٦٣٠، و فى المصدر: و شكاً إلى الله.

٣- نهج البلاغه: ٤٧٢ حكمه ٢٧.

٤- البحار ٨١: ٢٠٤ ح ٧، و فى المصدر: مع العلّه.

٥- ثواب الأعمال: ٢٢٩ ح ١.

٦- دعوات الراوندى: ١٦٧ ح ٤٦٦.

٧- الكافي ٣: ١١٦، معانى الأخبار: ١٤٢ ح ١.

٨- معانى الأخبار: ٤٠٧ ح ٨٤.

و منها: ترك المعالجه عند الأطباء، و غيرهم، ما دام اندفاع المرض مرجوً بسهولة، فعن الصادق عليه السلام: «أنّ البدن بمنزله البناء قليله يجزّ إلى كثيره» (١)، و عنه عليه السلام: «من ظهرت صحّته على سقمه، فعالج نفسه بشىء، فمات فأنا إلى الله منه برىء» (٢).

ثمّ الرجوع إلى الطبيب مع الحاجه مندوب و ليس بواجب، و ليس تعديداً كالرجوع إلى الفقيه فى الأحكام الشرعيه، بل المدار على المظنه، فلو ظنّ الضرر بدوائه حرم التداوى عنده، و إذا قوى الظنّ بالعجائز و التجارب فى بعض الأمراض كان الرجوع إليهنّ أولى.

و منها: المحافظه على الحميه و الاحتياط فى المأكّل و المشارب، و التحرّز عن المؤذيات من حرّ أو بردٍ أو هواء أو رطوبه، و نحوها؛ و ربما وجب، و بمضمونه قضى الطبّ و الشرع.

و يجب الفرار من جميع ما يظنّ ترتّب الهلاك عليه من جدار منهدم أو خطر من ظالم، أو طاعون، أو غيره من الأمراض أو حيوان مفترس أو غير ذلك، و لكن يقصد الفرار إلى الله لأمن الله. و ما ورد من النواهي محمول على اختلاف المقاصد.

و منها: تميزه و القيام بخدمته، و ربما وجب كفايه مع اضطراره إلا مع ظنّ السرايه، فعن النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم «من قام على مريض يوماً و ليله بعثه الله تعالى مع إبراهيم الخليل على نبينا و عليه السلام، و جاز على الصراط كالبرق اللامع» (٣).

و الأولى ما دام له شعور أن يؤثر فى تميزه الأرحام المماثل مقدماً على غيره، ثمّ الأقرب مقدماً على غيره، ثمّ المماثل من غيرهم أولى من غيره، فإن غلب عليه المرض، و ذهب شعوره كان الوليّ أولى به.

و منها: عيادته، فإنّها مستحبّه للرجال، و ربما وجبت حيث يكون إهمالها باعثاً على

١- علل الشرائع: ٤٦٥ ح ١٧.

٢- الخصال: ٢٦ ح ٩١.

٣- أعلام الدين: ٤٢٠، ثواب الأعمال: ٣٤١.

قطيعه الرحم، و الأقوى القول بالاستحباب فى عياده المرأه لأمثالها أو لأرحامها إلا أن الاستحباب فى الرجال أشد، فروى «أنه ما من مسلم يعود مسلماً غداه إلا صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يصبح» (١).

و روى أيضاً: «أنه من عاد مريضاً فإنه يخوض فى الرحمه إلى حقويه، فإذا جلس غمرته الرحمه» (٢). و روى أيضاً: «أنه من عاد مريضاً لله لم يسأل المريض للعائد شيئاً إلا استجاب الله له» (٣). و روى أيضاً: «أن للمسلم حقوقاً ستته: يسلم عليه إذا لقيه، و يعودُه إذا مرض، و يشهده إذا مات» (٤) الخبر.

و عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم: «إن الله يقول لبعض عباده مرضت و ما عدتنى، و استسقيتك فلم تسقنى، و استطعمتك فلم تطعمنى، فيقول العبد كيف ذلك، و أنت الله المنزه عن ذلك، فيقول كذلك فعلت مع عبدى» (٥). و روى: «أنه ليس على النساء عياده مريض، و لا أتباع جنازه، و لا إقامه عند قبر» (٦).

و يُستحب له الجلوس عنده و تخفيفه إلا إذا أحب للروايه (٧).

و تتحقق العياده بمجرد الوصول و لو قائماً. و أما الجلوس و الكلام و السؤال عن حاله فمستحب فى مستحب.

و يستحب له أن يبشره بطول الأجل ليسره بذلك، و أن يهدى إليه هديه كتفاحه أو سفرجله أو أترجه أو قدر من طيب أو بخور أو نحو ذلك؛ ليستريح إليها، و وضع يده و الدعاء له، و أن يقول عند دخوله: «أُعِيدُكَ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ مِنْ كُلِّ عَرَقٍ نَعَارَ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَ التَّشْدِيدِ، وَ هُوَ الْفَوَّارُ وَ مِنْ شَرِّ حَرِّ النَّارِ» سبع مرّات. و أن يقول فى دعائه:

١- أعلام الدين: ٤٤٥، عدّه الداعى: ١٨١، دعائم الإسلام: ١: ٢١٨ أمالى الطوسى ٦٣٥ ح ١٣١١.

٢- البحار ٨١: ٢١٥ ح ٦.

٣- ثواب الأعمال: ٢٣٠ ح ٣.

٤- أمالى الطوسى ٤٧٨ ح ١٠٤٣، سنن النسائى ٤: ٥٣ ح ٧٥٣.

٥- الخصال: ٥١١.

٦- الكافى ٣: ١١٨ ح ٦.

٧- الكافى ٣: ١١٧ ح ١، مكارم الأخلاق: ٣٦٠.



«أنساك الله العافيه، و لا أنساك الشكر عليها».

و أن يكون بعد كلّ ثلاثه أيام، و الظاهر احتساب المكسور منها، و روى: «يوم، و يوم لا» (١) و أن يترك عيادته، و يخلى بينه و بين أهله إذا طال مرضه، أو يعتوره الإغماء أو الضعف بحيث يحتاج إلى رفق، و أن يترك الأكل عنده لثلا يحبط أجره، و أن يسأله الدعاء.

و يستحبّ السعى في حوائجه، فعن النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم: «من سعى في حاجه مريض قضاها أولاً خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمّه» (٢) و عن النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم أيضاً: «إنّه لا عياده في دمل و لا ضرس و لا رمد» (٣)، و الظاهر الحمل على رفع شدّه الندب، و قد يرجح للعوارض أشدّ رجحان.

و يُستحبّ للمريض و أوليائه أن يأذنوا لإخوانهم المؤمنين بالعياده ففي الحديث: «إنّ في ذلك أجراً عظيماً للمريض و الأولياء و العوادم» (٤) و أن يلتمس الدعاء منهم، فإنّه ربما دعوا فيستجاب لهم فيه، و أن يستشفى بالتربه الحسيّيه من دون أن يزيد على مقدار حمّصه، و يكفي الأخذ من مطلق الحرم، و كلّما قرب إلى القبر الشريف كان أفضل مع المحافظه على الدعاء، و الكيفيه الخاصّه، و أن يستعمل الصدقات.

و أن يلتمس الدعاء خصوصاً من الأولياء و الأرحام و لا سيّما الأمّهات و الآباء، و ينبغي لوالدته أن ترقى على مكان مرتفع، و الأولى أن يكون بالليل، و تنشر شعرها، و تنصرّع، و تبكى أو تتباكى و تطلب من الله السرور بعافيته، كما سرّها بحمله و ولادته.

و يستحبّ للعراقى و أوليائه إرسال شخص و رعى إلى كربلاء؛ ليدعو له بالشفاء تحت قبه سيّد الشهداء. و ربما جرى في أهل الأماكن البعيده إذ يرجى حصول الأثر بمجرد انصراف الداعى عن مكانه متوجّهاً إلى مقصده.

١- أمالى الصدوق: ٣٥١، تنبيه الخواطر ٢: ٢٦٣.

٢- معدن الجواهر للكراچكى: ٣٣، مجمع الزوائد ٢: ٣٠٠.

٣- الكافي ٣: ١١٧، مكارم الأخلاق: ٣٦٠.

٤- السرائر ٣: ٥٩٦، البحار ٨١: ٢١٨ ح ١٢.

و لكلّ من المشاهد المشرفه و المساجد و قبور الأنبياء، و محالّ الأولياء خصوصيّه في استجابته الدعاء على اختلاف مراتبها، فيستحبّ إذا إرسال الداعي إليها.

### المبحث الثاني: في الاحتضار

و إنّما سمّي احتضاراً لحضور الملائكة أو الأرحام أو مطلق الناس عنده، و يسمّى نزاعاً؛ لأنّه وقت نزع الروح من البدن، و سوقاً؛ لأنها تساق منه إلى خارج.

إذا احتضر المؤمن، و دنا رحيله وجب على الناس كفايه و إن كان الوليّ أولى بالحضور عنده؛ لحفظه ممّا يرد عليه من العوارض الباعثه على تعجيل حتف أنفه أو إهانته نفسه.

و أن يستقبلوا به القبلة إن لم يستقبل بنفسه، بوضعه على قفاه، و جعل وجهه و مقاديم بدنه، و باطن قدميه إلى القبلة، و لا عبره يديه؛ فإن تعدّر الاستقبال على ذلك الوجه، فعلى هيئه المضطجع مخيراً بين الأيمن و الأيسر و إن كان الأول أولى.

و إن كان في مكان ضيق أو محمل أو نحوه استقبل به على هيئه الجالس، و هكذا.

و يسقط الحكم لو كان على دابّه أو في سفينه سائرتين أو مصلوباً أو مقتولاً حدّاً أو قصاصاً حال القتل و لو قيل بوجوب الاستقبال في القسمين الأوّلين ابتداءً، ثمّ يسقط بعد ذلك؛ أو يستقبل به رأس السفينه أو صدر الدابّه، لم يكن بعيداً.

و يسقط مع التعذّر، و مع جهل القبلة إلا أن يعلم المشرق و المغرب و نحوهما فيوجه بينهما، ثمّ إذا مات سقط وجوب الاستقبال إلا في الدفن و إن استحبّ في جميع أحوال الوضع مستقراً و لو لم يستقبل به أحد و أمكنه الاستقبال بنفسه وجب عليه.

و يستحبّ أن يكون رجاؤه أكثر من خوفه كما في الخبر (١) (و فيه وجهان:

أحدهما: بحسب اختلاف الزمان.

ثانيهما: في كل ان و تعلق الندب بهما لاختياريّه مقدّماتهما.

و لعلَّ السرِّ فيه: أنَّ الرجاء له حالان مراعاة اللطف وحده، و مع وزنه مع الذنوب؛ و للخوف حال واحد، و هو مراعاة الذنوب وحدها.

و المراد من الخوف بالنسبة إلى الأنبياء و الأوصياء ما يترتب على الأهوال لأعلى الاحتمال (١).

و ستر عورته، و كتمان معاييه، و رفع القذارات عنه، و حسن الظنَّ به حتَّى لو صدرت منه كلمة كفر حملت على الهديان.

و أمره بحسن الظنَّ و تلقينه و هو التلقين الأوَّل الشهادتين، و جميع الاعتقادات الإسلاميه و الإيمانيه، و الإقرار بالأئمَّه واحداً واحداً، و التبرُّى من أعدائهم، و ينصُّ على بعض أسماء خاصَّه، و حسن الظنَّ بالله، و الاعتماد على شفاعه النبي صلَّى الله عليه و آله و سلم و أهل بيته عليهم السلام.

و يستحبُّ أن يتبع باللسان، فإن عجز فبقلمه محرَّكاً للسانه، و مشيراً بيديه أو رأسه و عينيه، فإن قصر عن الكلِّ اقتصر على التصديق بقلبه، و إن كان به صمم أو ثقل فى سمعه، فُهمَّ بالإشاره إن أمكن، فإن تعذَّر ذلك اجتزئ بمجرَّد التلاوه، و كذا الحال فى كلِّ تلقين.

و كذا يستحبُّ تلقينه لفظ «لا إله إلا الله» فقد ورد أنَّ من كانت آخر كلامه دخل الجنَّه (٢)، و كلمات الفرج، و أحوط صورها «لا إله إلا الله الحليم الكريم لا إله إلا الله العلىَّ العظيم سبحان الله ربَّ السموات السبع و ربَّ الأرضين السبع، و ما فيهنَّ و ما بينهنَّ و ربَّ العرش العظيم و سلام على المرسلين و الحمد لله ربَّ العالمين» (٣).

و تلقينه قول: «اللهم اغفر لى الكثير من معاصيك، و اقبل منى اليسير من طاعتك» (٤).

١- ما بين القوسين زياده فى «ح».

٢- المحاسن ١: ١٠٢ ح ٧٨ دعوات الراوندى: ٢٥٠ ح ٧٠٣، البحار ٨١: ٢٤١.

٣- الكافى ٣: ١٢٤، الفقيه ١: ٧٧، المقنعه: ٧٤، التهذيب ١: ٢٨٦.

٤- الكافى ٣: ١٢٥.

و قول: «يأمن يقبل اليسير، ويعفو عن الكثير اقبل منى اليسير و اعف عنى الكثير إنك أنت العفو الغفور» (١).

و قول: «اللهم أعنى على سكرات الموت» (٢) و قول: «اللهم ارحمنى فإنك كريم» و قول: «اللهم ارحمنى فإنك رحيم» (٣).

و يستحب أن يقرأ عنده سورة الصافات، و يس و الأحزاب و آيه الكرسي، و آيه السخره، و هي «إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ» (٤) إلى آخره، و ثلاث آيات من آخر سورة البقره و هي «لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ» (٥) إلى آخره و كذا جميع ما كان من قران أو دعاء أو ذكر أو صلوات على النبي صلى الله عليه و آله و سلم، و أن يقال فى الدعاء: «اللهم سكن عليه سكرات الموت» (٦).

و تكرار التلقين بما مرّ، و القراءه و الدعاء و نحوهما حتى يموت، و أن يكون الملقن محبوباً عنده و عند أهله غير كرهه الصوت، و لا رافعاً لصوته فوق الوسط، و لا مكزراً للتلقين مع عروض الغشيان، و أن يكون مماثلاً أو محرماً، و يجزى تلقين المميز و إن لم يكن مكلفاً، و غير المميز مع تبعيته له.

و يستحب نقله إذا اشتد نزعته إلى موضع كان يصلّى فيه أو عليه، و خفض الوساده لسهوله النزح، و قراءه سورة الصافات لهذا القصد.

و يكره حضور الجنب و الحائض و النفساء عنده و إن كان أحدها، و فى ارتفاع الكراهه بالتيمم أو طهاره الحائض من الدم قبل الغسل و جهان، أقواهما ذلك.

و تكره كثره الكلام عنده؛ و أن يحضر عنده من اعتاد تجهيز الأموات لثلا يدخل عليه الرعب، و على أهله اليأس؛ و أن لا يحضر عنده من كان بينه و بينه عداوه و بغضاء

١- الفقيه ١: ٧٨.

٢- دعوات الراوندى: ٢٥٠ ح ٧٠٥، البحار ٨١: ٢٤١ ذ. ح ٢٦.

٣- دعوات الراوندى: ٢٤٩ ح ٧٠٤، مستدرک الوسائل ٢: ١٣٣ أبواب الاحتضار ب ٢٩ ح ٦.

٤- الأعراف: ٥٤.

٥- البقره: ٢٨٥.

٦- البحار ٧٤: ٢٣٧ و فيه: سهّل بدل سكن.

لدين أو دنيا، و أن يترك وحده و يستمرّ الحكم إلى جميع أحواله حتّى يدفن على الأقوى و حضور من تضح بؤرس أو زعفران. و الظاهر كراهيه حضور كلّ من تلبس بلباس الغافلين عن الآخره، و مسّ بدنه، و البكاء عنده، و التخليه بينه و بين النساء خوف الهجوم عليه، و ارتفاع الأصوات، و كثره الضجيج و ربما حرمت، لاشتمالها على الأذيه و ربما بعثت على حلول المتيه، و يستحبّ اجتناب جميع ما يبعث على عدم احترامه، و ربّما حرم فى بعض أقسامه.

### المبحث الثالث: فى حال خروج الروح من البدن

ينجس بدن غير المعصوم بمجرد خروج الروح منه، سواء فيه بدن المؤمن و غيره، و ينجس ما أصابه برطوبه مؤثره مع الحراره و البروده، و لا يلزم شىء فيما لاقاه بيبوسه إلا مع البروده، فيلزم معها غسل المسّ، و يبقى الماسّ على طهارته، كما مرّ فى محلّه. و يستحبّ فى تلك الحال للولّى أو مأذونه أو غيرهما، مع فقدهما، فى المؤمن تغميض عينيه، و شدّ لحييه، و مدّ يديه إلى جنبيه، و إطباق فمه، و استمرار ذلك مع إمكانه إلى أن يستره الكفن أو القبر، و تغطيته بثوب حتّى يشرع فى تجهيزه.

و جميع ما ذكر ممّا يطلب نفس وجوده دون التقرب به يجزى لو صدر من أى فاعل كان، و لو من طفل أو بقصد الرياء، و أن لا يترك وحده، و أن يقال عند خروجها منه: «إنا لله و إنا إليه راجعون اللهم اكتبه عندك فى المحسنين، و ارفع درجته فى عليين، و اخلف على عقبه فى الغابرين، و نحسبه عندك يا ربّ العالمين» (١).

و الإسراج عنده ليلاً، و استمرار ذلك فى محلّ موته إكراماً، و قراءه القرآن عنده، خصوصاً السور و الآيات التى ذكرت فى الاحتضار، و تعاطى ما يبعث على احترامه من حسن مكانه و فراشه و غطائه و غيرها ما لم يشتمل على زهره الدنيا المبعوضه عند أهل الله، و هذا جار فى جميع أحواله.

و يكره حضور الجنب و الحائض، و النفساء عنده، و إن كان من أحدها كحال الاحتضار، و فى ارتفاع الكراهه بالتيمم و مجرد الطهر قبل الغسل و جهان أقواهما ذلك، و يشترط فيما كان من ذكر أو دعاء أو قراءه بتيه القربه.

و يكره وضع الحديد على بطنه، و ربما ألحق به غيره، و مباشرته بملل، و قلّه عنايه، أو بعنف لا يصل إلى حدّ هتك الحرمة، و إلا فيحرم، و كثره الصياح و الضجيج، و هجوم النساء و الأرحام و نحوهم عليه، و تمكينهم من ذلك، و قد يحرم إذا بعث على هتك الحرمة.

### المبحث الرابع: فى تجهيزه

و هى تهيئه أسباب رحيله إلى قبره و مقرّه.

يجب كفايه على كافه المكلفين المؤمنين و غيرهم و إن لم يصحّ ما كان عباده منه إلا من المؤمنين الأولياء منهم و غيرهم مع عدمهم أو مع الاستئذان منهم القيام بما يجب للميت المؤمن، و من بحكمه من سقط أو بعض أو تابع لنسب و لو من زنا أو مالك أو وجود فى أرض المؤمنين أو أرض فيها مؤمن يمكن أن يكون هو الميت أو من أبعاضه.

و لا- يسقط الوجوب عن الناس بمجرد الشروع بل بعد إتمام العمل، و إنّما يرتفع به وجوب المبادره، و إذا لم يؤت بالواجب عوقب جميع المكلفين القادرين العالمين بالحال.

و يختلف الواجب وحده و كثره باختلاف المتعلق؛ فالتجهيز الواجب قد يكون بمجرد الدفن أو مع اللفّ بخرقه أو مع الصلاة كالشهيد بين يدي الإمام، أو مطلقاً فى المعركه و يدرك و لا رمق فيه، ذكراً كان أو لا، صغيراً أو لا، مقتولاً بحديد أو لا، و لو بسلاح نفسه.

و كذا المقتول حدّاً كان أو قصاصاً. فإنّه يكتفى بالأعمال المتقدّمه له من دون حاجه إلى إعادتها، و قد يكون أكثر من ذلك كما سيجىء تفصيله.

و لو حصل التعارض بين الأعمال قدّم الدفن، ثمّ التّغسيل ثمّ الصلاة ثمّ الكفن ثمّ التحنيط، و لا- بدّ بالإتيان بالممكن من الواجبات، و لا يسقط وجوب بعضها لعجزه عن

غيره لا كلا ولا بعضاً وفي تبعض الغسل و الصلاة وجهان أقواهما نعم، و لا تجهيز وجوباً و لا ندباً لغير المؤمن مسلماً كان أو لا، و بطون الكلاب و مواضع الخلاء أحقّ به.

و الواجب فيه بالقيام الأعمال البدنيّه دون المائيّه؛ فلا يجب على الناس بذل المال في واجب من الواجبات، و لا في شىء من المقدمات؛ نعم يستحبّ ذلك استحباباً مؤكّداً، و قد يجب للرحم في بعض المقامات.

و يخرج من أصل ماله مقدّماً على الديون، و الحقوق الإلهيّه، و الوصايا، و المواريث؛ فيقدّم ماء الغسل أو قيمته، و كذا خليطاه و كافور الحنوط و الكفن، و قيمه أرض المدفن و لو توقّف على شرائها، و أجره الأعمال مع فقد المتبرّع، و ما يندفع به المانع من ظالم أو غيره. كلّ ذلك فيما يكون بقدر الواجب، أمّا المستحبّ فلا يخرج إلا تبرّعاً أو من الثلث مع الوصيّه به.

و يجب بذلها جميعاً للمملوك، و الزوجه غير الناشزه، و الأحوط عدم الفرق، و لا يجب بذل غير الواجب، و لو أوصت به أُخرج من ثلثها.

و لو أعسر الزوج عن بذل الواجب أُخرج من أصل مالها، و يرجع به وارثها على الزوج بعد إيساره، و لو لم يكن للميت مال و لا باذل جُهِزَ من بيت المال أو الزكاه على الأقوى.

و يجب على المكلفين فعل ما يجب عليهم قبل حصول الفساد لبدنه أو حصول ما يظنّ مانعيته عن القيام بواجبه أو مضى زمان متجاوز للعادات بحيث يعدّ تهاوناً في أمره.

و يُستحبّ تعجيله فوق ذلك، ففي الخبر النبويّ صلّى الله عليه و آله و سلم: «لا- ينتظر بمن مات نهاراً ليل، و لا بمن مات ليلاً نهاراً» (١).

و عنه صلّى الله عليه و آله و سلم: «إذا مات أوّل النهار فلا يُقيل إلا في قبره» (٢) و يستثنى من ذلك أمور:

منها: الانتظار به لمصلحه كطلب المكان الموافق أو السرير أو الكفن الجيّد أو الحنوط الكامل أو الماء المشرف أو القبر الموافق أو حضور المشيعين أو الجريدتين أو ترابه الحسين

١- الكافي ٣: ١٣٧ ح ١، الفقيه ١: ٨٥ ح ٤٤.

٢- الكافي ٣: ١٣٨ ح ٢، التهذيب ١: ٤٢٨ ح ٥.

عليه السلام و نحوها؛ فإنه ربما يرجح لها التأخير ما لم ينته إلى فساد و نحوه.

و منها: ما لو كان التأخير لخوف عليه من حوادث، كإبعاده من أرض الأعداء خوفاً عليه من نبش أو إحراق أو تمثيل أو هتك حرمة بجعله غرضاً للشباب أو ملعبه للصبيان و نحو ذلك. أو لخوف عليه من شدائد الآخرة، و هو أولى من الأول بالملاحظه فينقل إلى مشاهد الأئمة عليهم السلام أو من مشهد إلى أفضل منه، و ربما يلحق مقابر الأولياء و الشهداء بل مقابر المؤمنين.

و يجوز حينئذٍ نقله كلاً أو بعضاً عظماً مجرداً أو لحماً منفرداً أو مجتمعاً مع العظم بعد الدفن و قبله؛ و لا بأس بشق بطنه و التمثيل به إذا توقّف النقل عليه، و الأولى في الشهيد دفنه في محلّه.

و منها: ما لو شكّ في موته لعروضه فجأه بإغماء أو دهشه أو حرق أو غرق أو صعق أو غلبه بخار أو نحوها، فينتظر به أحد الأمرين:

إمّا يقين بمجموع علامات أو أمارات به، كحدوث الرائحه، و انخساف الصدغين، و ميل الأنف، و امتداد جلده الوجه، و انخلاع الكفّ من الذراع، و استرخاء القدمين، و تقلص الأنتيين إلى فوق، و تدلّي جلدتهما، و زوال النور عن بياض العين و سوادها، و زوال حركة النبض، و انتفاخ البطن، و اصفرار البدن إلى غير ذلك.

أو انتظار ثلاثه أيام، مع الليلتين المتوسّطتين فقط على الأقوى؛ و الكسر يجبر من الليله الرابعه أو يومها على الأصحّ.

و منها: ما لو كان مصلوباً فإنه يجوز أن يؤخّر ثلاثه أيام لتعتبر به الناس، و لا يزداد على ذلك.

و منها: أن يكون حاملماً، و في بطنها ولد حيّ فإنه يجب التأخير حتّى تشقّ بطنها من الجانب الأيسر، و يخرج منها، ثم يخاط، و يؤتى بالأعمال، و نحوه ما لو كان مبتلعاً لمال ضارّ، و في الجواز مطلقاً إشكال، و لعلّ الشقّ هنا من وسط البطن أولى، و لو كان الولد ميتاً في بطنها، و هي حيّه فيقطع، و يخرج من فرجها قطعه قطعه.

و المتولّى لتلك الأعمال فيما يتوقّف على النظر إلى العوره أو مسّها من جاز نظره



إليها أو مسّه إياها كأحد الزوجين، مع قابليتهما للقيام بذلك، و في غير ذلك يقَدّم المماثل ثمّ المحرم، فإن تعذّر الجميع تولاه غيرهم؛ للضرورة.

ثمّ ما كان من غير العبادات التي يعتبر فيها نية القربة يصحّ وقوعها من أيّ متولّ كان مؤمناً أو غيره بالغاً أو لا عقلاً أو لا بإذن الوليّ و بدونّه، و إن فعل حراماً بالمباشره فيما فيه الولاية.

و أمّا ما كان من العبادات فلا يتولّى شيئاً منها سوى المؤمن العاقل البالغ مع إذن الوليّ فيما له ولايته و إن وقع من المميّز صحّ، و لم يسقط تكليف المكلفين إلا الاطلاع الباطني.

و اشتراط العوض لا يفسد شيئاً من القسم الأوّل و إن خلا الفعل عن نية القربة؛ إلا أنّ الاشتراط و الأخذ في الواجب محظور.

و في قسم العبادات كالغسل و الصلاة و الذكر و القراءة و الدعاء لا مانع من اشتراط أخذه على المندوبات منها، أو من أجزائها أو مقدّماتها، و لا ينافي التقرب.

و أمّا الواجب منها فيحرم فيه الشرط و الأخذ، إلا أنّ أخذ المال حرام متقدّماً أو متأخراً لا ينافي قصد القربة، إلا أن يعلم عدم اراده التقرب، و أنّي لنا بذلك، و أفعال المسلمين تبنى على الصحّه، و أمّا لو كان الدفع على وجه الهبه فلا بأس به على كلّ حال.

و لا- يجب الفحص عن حال ميت وضعه المسلمون للصلاه أو أرادوا دفنه في أنّه غشيل أو لا، كفنّ أو لا، حنّط أو لا، بل البناء على الصحّه، و يسقط بذلك التكليف عن المكلفين.

## المبحث الخامس: في التفصيل

### اشاره

و فيه فصول:

### [الفصل] الأوّل: في بيان أجره

و فيه أجر عظيم، و ثواب جسيم، فعن النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم أنّه قال

«من غَسَّلَ مؤمناً فأدَّى فيه الأمانة كان له بكلِّ شعره منه عتق رقبة، ورفع له مائة درجة، ف قيل له صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم: و كيف يؤدَّى الأمانة؟ فقال صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم: يستر عورته، و شينه، و إن لم يفعل حبط أجره، و كشفت عورته فى الدنيا و الآخرة» (١).

و عن الباقر عليه السلام: «أنه فيما ناجى موسى على نبينا و آله و عليه السلام ربّه قال: ما لمن غَسَّلَ الموتى؟ قال أغسله من ذنوبه كيوم ولدته أمّه» (٢).

و عن الصادق عليه السلام أنه قال: «من غَسَّلَ مؤمناً فأدَّى فيه الأمانة غفر له، فسئل عن الأمانة، فقال: أن لا يخبر بما يرى» (٣).

### الفصل الثانى: فى الغاسل

يجب كفايه على كلِّ مكلف مؤمن أو مخالف أو كافر و إن لم يصحَّ إلا من المؤمن، مع الاستئذان من الولي العرفى إن كان، و إلا فمن الشرعى، و مع تعدُّر الوصول إليهما قبل الفساد يسقط حكم الاستئذان، و مع عدم مباشره الولي و عصيانه (٤)، و تسقط ولايته، و يستوى المكلفون فيه تغسيل من يجب تغسيله من مؤمن أو مؤمنه مماثلين، أو مرتبط بعلقه الملك مع عدم إباحه البضع لغير المالك، أو بعلقه الزوجيه، و لو بعد انقضاء عدّه الوفاه، أو التحليل، أو المحرميه، أو من لم يزد سنّه عن ثلاث سنين.

و لا- يصحَّ من غير المؤمن إلا مع التعدُّر، فيؤمر النصرانى أو النصرانيه بغسل بدنهما، و تغسيل مماثلهما، فيكون الغرض التعبد بالصوره، و يؤمران بإيجاد صوره التيه، و قد يقال بلزوم قيام من حضر من المسلمين بها أو بالسقوط، و يؤمران أيضاً

١- ثواب الأعمال: ٣٤٤ ذ. ح ١.

٢- الكافى ٣: ١٦٤ ح ٤، الفقيه ١: ٨٥ ح ٤٥، ثواب الأعمال: ٢٣١ ح ١.

٣- أمالى الصدوق: ٤٣٤ ح ٤، ثواب الأعمال: ٢٣٢ ح ٢، التهذيب ١: ٤٥٠ ح ١٠٥، و فى الكافى ٣: ١٦٤ عن أبى جعفر (ع)، و بدل أن لا يخبر: أن لا يحدث.

٤- و فى «ح»: عضله له.

بالتجّيب عن إصابتهما الماء أو بدن الميت إن أمكن، و يتسرّى الحكم إلى اليهود بل و إلى المخالف لأهل الحقّ؛ إلا في لزوم غسل البدن قبل التّغسيل، فإنّه لا يلزمه ذلك على الأقوى، و لو ارتفع العذر قبل الدفن أعيد الغسل.

و لا يصحّ من غير المكلف إلا أن يكون مميّزاً على الأصحّ فيصحّ، و لا يرفع الوجوب على الناس لعدم إمكان الاطلاع الباطني، و أصل الصحّة هنا غير جار، و في الاكتفاء بمباشره المقدمات (١) الخارجيّة من غسل اليدين و الرأس بالسدر و نحوه ممّا يظهر أنّ الغرض وجوده ممّن لا تصحّ منه العباده مع طهاره بدنه وجه قويّ.

و لو تعذّر الانتظار، و لم يحصل سوى غير المماثل من الأجنب دفن بلا غسل، مع الإتيان بالأعمال الباقية، و كذا مجهول الحال كالخنثى و الممسوح، و الأبعاض المجهول أصلها، و للقول بعدم اعتبار المماثلة هنا وجه (٢).

و لو تولّى غير القابل صبّاً أو تقليباً، و كان القابل هو الغاسل لم يكن بأس، أو كان الوصف صادقا على كلّ منهما بالاستقلال لا مختصاً بغير القابل، و لا مشتركا، بشرط الاجتماع صحّ، و إلا فسد، و يصحّ من الحائض و الجنب و إن كان مكروهاً.

و يجب حبس نظره عن النظر، و بدنه عن اللمس فيما يحرم نظره (٣) و لمسه، و يشترط استئذان الولي فيه، و استئذان الغاسل مالك العين أو المنفعه، و سائر من له سلطان عليه. و يجب أن لا يكون له مانع شرعي من معارضه واجب مضيّق، و إن كان صحيحاً مع المعارضه.

و يستحبّ أن يكون أميناً ثقّه بصيراً بالعمل، و هو جارٍ في كلّ عمل، و أن يتوضّأ قبل الغسل إذا مسّ قبله أو يغتسل، و مع الجنابه يتوضّأ ثم يغسل، و أن يغسل يديه إلى المرفقين بعد الفراغ. و أن يقدّم المماثل على غيره ممّن يجوز مباشرته، ثم الزوج على غيره، و لو اشتركا أو اشتركا في الغسل مجتمعين أو مترتبين كان حال كلّ منهم كحال

١- في «م» و «س»: المندوبات.

٢- الشهيد الأوّل في الذكري: ٣٩، و البيان: ٦٩.

٣- في «ح»: زياده: إليه.

الغاسل، فينوى الكلّ (١) أو البعض أو على الاختلاف.

و الصابّ و المقلّب دفعه إن اختصّ أحدهما بقصد إجراء الماء فهو الغاسل، كما لو تلقّى المقلّب الماء من الصابّ فأجراه، فإنّه يكون هو الغاسل، و إلا فالصابّ، و لو اشتركا في الإجراء كانا معاً غاسلين.

### الفصل الثالث: فيمن يجب على الناس تغسيله

إنّما يجب تغسيل الميت بعد برده إذا كان مؤمناً أو من بحكمه؛ و لو سقطاً بلغ أربعة أشهر، فما زاد، أو أبعاضه الملحقة به في الحكم، مع عدم المانع.

و لا يُغسّل كافر، و لا مخالف، و لا شهيد قتل في المعركة بين يدي الإمام، و لم يدرك و فيه رمق الحياه، جنباً كان أو لا و لا مستوجب للقتل بحدّ أو قصاص، و قد اغتسل من قبلُ بأمر الحاكم أو من قبل نفسه غسل الأموات مشتملاً على شرائطه، لا غسلًا واحداً على الأقوى، و لو اتفق موته بعد ذلك الغسل بسبب آخر غسل جديداً، و لو كانت عليه أغسال متعدّده أجزاً ذلك الغسل عنها كغسل الميت، و لو بقي حيّاً أعادها و لا من يفسد الماء بدنه، و يبعث على تسليخ جلده و تناثر لحمه.

و لو اختلط بما يجب تغسيله غسل الجميع، و لو اشتبه كسقط أو بعض جهل حالهما قوى الوجوب.

و ذات الحمل إن مات حملها في بطنها غسلت على حالها، و إن خرج منه بعض و بقي في بطنها بعض، احتمل جعلها معه كميت واحد، فيغسل الخارج تبعاً لها، و لا حاجه إلى إخراجها، و الأحوط الإخراج.

و لو كان الماء متعذراً أو غير ممكن الاستعمال لبروده أو غيرها، أو كان استعماله يفسد البدن و يسلخه، و يبعث على تناثر لحمه، رجع إلى التيمّم.

و لا يجزى تيمّم واحد عن الأغسال الثلاثة، فلا بدّ (٢) من الإتيان بثلاث تيمّمات

١- في «س»، «م» زياده: الكلّ

٢- في «م»، «س» بدل، فلا بدّ من: الأحوط.

بثلاث نيات، يقصد بكل واحد البدليته عن واحد. و ينبغي الإتيان برابع احتياطاً بقصد البدليته عن المجموع.

و صورته على نحو تيمّم الجنب (بضرب باطن كَفَى المباشِر، و مسح وجه المَيّت و يديه بهما، ضربه للوجه و ضربه لليدين، و مع التعذّر ينتقل إلى الظاهر، ثمّ إلى كَفَى المَيّت و فى النياحه عن الحَيّ تقدّم أعضاء المنوب عنه على النائب إن أمكن) (١).

و مع ذهاب بعض محالّ المسح و بقاء البعض، يقتصر على مسح البعض الباقي، و لو لم يكن منها شىء سقط التيمّم، و الأحوط المسح عليه ثلاثاً عوض المسحات الثلاث كما سيّجىء بيانه.

و لو جمع بين ميتين أو أموات أو أعضاء منفصله من أشخاص متفرّقه، أو من التامّ و الناقص (٢) فى صبّ واحد فلا بأس، و لو قدّم بعض الغسلات من الغسل الواحد أو المتعدّد مع تعذّر الخليط جمع و أتمّ ما نقص فى الناقص، و لو جمع بين ما له تغسيله كمحرم و شبهه و بين غيره صحّ فى الأوّل إن لم تسر النجاسه إليه، و فسد فى الثانى.

و متعلّق الغسل إنّما هو الظاهر، فلو غسل ثمّ كشط، فظهر الباطن لم يجب غسله، و لو كشط قبل إجراء الماء دخل الباطن فى حكم الظاهر.

و يجب استيعاب الشعر و ما تحته بالماء، و ليس حاله كحال الوضوء، و غسل الجنابه، و باطن العين و الأنف و الأذن و ثقبهما، و باطن الأظفار ما لم يعلو على الأنامل أو مطلقاً و هو الأقوى هنا من البواطن.

و يجب استيعاب تمام ظاهر البدن بحيث لا تبقى شعره منه، أو مقدارها، إلا و قد جرى عليها الماء. و لا يكتفى هنا بظاهر الشعر عن البشره، و لا بها عنه، بل يغسلان معاً على الأقوى.

و لو كان شخصان متغايران على حقو واحد، و مات أحدهما، فإن أمكن قطعه، و إجراء الأحكام عليه و جب، و إن خيف على الحَيّ من التلف بقطعه أبقى، و هل يجب

١- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: من الضرب بكفّيه مرّه ثانيه، يمسح بها كفّيه.

٢- فى «ح»: البعض.

ما عدا الدفن من الأحكام عليه، فيه وجهان. وكذا كل ميت حصل المانع من دفنه، والقول بالوجوب في هذا القسم أقوى.

### الفصل الرابع: في ماء الغسل

مياه التمسيل ثلاثة أولها: ماء السدر، ويراد به ماء وضع فيه شيء من السدر، بحيث يصح فيه إطلاق اسم ماء السدر عليه (١)، دون ما لا يلحظ عرفاً كالقليل جداً، ولا حد له بوزن، ولا بعد ورق، نعم لا يبعد أن يقال بأن الأفضل فيه رطل و نصف بالعراقي، و دونه رطل ما لم يخرج الماء عن اسمه.

و الرطل عباره عن ثمانيه و ستين مثقالاً و ربع صيرفيته، فالرطل ينقص عن الأوقيه العطاريه و هي عباره عن خمسه و سبعين مثقالاً صيرفيته بستة مثاقيل و ثلاثه أرباع صيرفيته، و نسبتبه إلى الأوقيه البقاليه التي هي عباره عن مائه مثقال صيرفيته، ثلاثه أخماس و ثمانيه مثاقيل و ربع، و الرطل و نصفه مائه مثقال و مثقالان و ثلاثه أثمان مثقال صيرفيته.

و لا يشترط فيه بقاء الرائحة و الأحوط اعتبارها، و لا يقوم غيره مقامه لا اختياراً و لا اضطراراً.

ثانيها: ماء الكافور، و هو طيب معروف يؤتى به من الهند في الأصل أحمر، و يبيض بالعمل، و يكفي منه ما يحصل به صدق الاسم حتى يقال ماء كافور، و لا اعتبار بالذره و نحوها (٢)، و لا حد له، قلّه و لا كثره، و لا يقوم مقامه شيء من طيب أو غيره، مع إمكانه و عدمه.

و يشترط فيه بقاء الرائحة على الأقوى؛ و فيه و في السدر أيضاً أن يكونا مباحين، فلا أثر للمغصوبين و لو تعقب رضاء المالك في وجه قوى.

١- في «ح» زياده: مرس أو لا، و الأحوط الأول.

٢- و في «ح» زياده: و لا بالمرس و عدمه.

ثالثها: ماء القراح كسحاب، و يراد به هنا ماء لم يمازجه شىء من الخليطين ممازجه تبعث على إضافه الماء إليهما، و لا بأس بحصول شىء منهما لا يبعث على صحه الإضافه، فلا مانع من وضع ماء القراح فى إناء كان فيه أحد مائهما، و لم يبق فيه شىء منهما يبعث على صدق اسمهما، و إن كان خلاف الاحتياط، و لا يضر دخول خليط آخر غيرهما مع بقاء اسم الماء عليه.

و لو تعدد الخليطان أو أحدهما لتمام الأعضاء أو لبعض أجزائها أو لجزء منه؛ لعدم قيمه و البازل، أو خوف الفساد، أو الإهمال بالتأخير و جب استعمال ماء القراح فى مقام العوز.

و لو لم يكن من الماء إلا ما يكفى لأحد المياه الثلاثه و وجد الخليطان قدّم ماء السدر على غيره، فإن لم يكن، فالكافور على القراح فى وجه قوى.

و لو حصل من الخليط ما يكفى عضواً أو بعض عضو، و الماء لا يفى إلا لغسل واحد، احتمال وجوب الخليط مقدماً للعضو السابق بالماء السابق، فيغسل الرأس بماء السدر، و الجانب الأيمن بماء الكافور و الأيسر بالقراح، و يحتمل الرجوع إلى ماء القراح، و إلغاء الخليطين، و لعل الأول أقوى.

و لو حصل من الخليطين ما لا يبعث على صحه الإضافه قوى و وجوب وضعه.

و يشترط فى المياه الثلاثه طهارتها، فلو انكشف نجاستها بعد الغسل غسل أولاً تعديداً، ثم غسل. و إباحتها ما لم يكن من المياه المتسعه، و لم يكن الغاسل أو الميّت غاصبين أو مقومين للغصب فإنه يجوز فيه حينئذ. و إطلاقها فتمتى خرجت عن صدق اسم الماء المطلق عليها، و لو بسبب أحد الخليطين لم يجز استعمالها.

و عدم المانع شرعاً عن استعمالها من خوف عطش على نفسه، و إن لم يكن محترمه أو على نفس محترمه. و أن يكون من المياه التى لا تنفعل بملاقاه النجاسه كالماء الجارى و الكزّ و نحوهما، فيما لو غسل ارتماساً؛ فإنه لو أُريد ذلك لزم أن يوضع أحد الخليطين على ماء معصوم فيؤتى بحكمه، ثم يوضع الخليط الأخر على آخر و يؤتى بعمله.

ثم يرمى ثالثه فى الماء القراح، و الأحوط الاحتراز عن كونه من مجمع ماء غسله

الجنب أو مجمع ماء الاستنجاء، مع أنّ الأقوى في الأخير المنع؛ لمنافاه الاحترام، و مع التعذّر بحث.

و يُستحبّ نزاهتها من الأقدار، و كونها من المياه الشريفة كماء الفرات أو المياه النابعة في الأماكن المشرفه، و خلوصها من شبهه النجاسه.

و يكره الحارّ منها مكتسب الحرارة من نار أو غيرها و إرسالها في كنيف أو بالوعه معدّه للنجاسات.

و لا يجب على الناس بذلها أو بذل الخليطين أو بذل قيمتهنّ إلا لزوجه أو مملوك؛ و إنّما الواجب عموماً القيام بالأعمال البدئيه، و لو قيل بوجوب بذل أسباب التجهيز للوالدين لم يكن بعيداً.

### الفصل الخامس: فيما يغسل فيه أو عليه أو منه من مكان أو ساجه أو نحوهما

يشترط إباحه الماء و المكان للغاسل، و المغسول، و المغسول فيه، و عليه أرضاً وهواءً فلا يصحّ بماء مغصوب أو في مكان مغصوب في نفسه أو في هوائه ما لم يكن من الأراضى و المياه المتّسعه، أمّا منها أو فيها فيصحّ ما لم يكن الغاسل أو الميت غاصباً.

و إباحه ما يوضع عليه من أخشاب أو باب أو نحوهما و إباحه الأوانى التى يغسل بها أو منها، و مجارى الماء فى وجه قوئى. و مع الجهل لا بأس بذلك كلّ، و يلزم ضمان قيمه و الأجره.

و يُستحبّ جعله تحت ظلال، و تنظيف (١) الأوانى بعد الفراغ من كلّ من الغسلتين من أثر الخليطين، و اختيار المكان الشريف الذى لا مانع من تلويثه بالنجاسه، السالم من القذارات، و بذل الجهد فى إكرامه و احترامه.

### الفصل السادس: فى بيان حقيقته

الغسل عباره عن ثلاثه أغسال، كلّ واحد منها على نحو غسل الجنابه ترتيباً

١- فى «س»، «م»: يطهّر.



و ارتماساً، أمّا الارتماس فيعتبر فيه ثلاث ارتماسات بثلاث مياه، مع ثلاث نيات يقارن بهنّ الكون تحت الماء، كلّ واحده عن غسل، و الأحوط تقديم اخرى جامعه (١).

و أمّا غسل الترتيب فهو عبارته عن ثلاثه أغسال، بثلاث مياه، بثلاث نيات، يقارن بهنّ الشروع بالرأس، و لا مانع من التقديم حين الشروع في المقدمات؛ و الأحوط تقديم التيه الرابعه فى القسمين، و هى التيه الجامعه.

أولها: بماء السدر ممروساً أو مسحوقاً ليتحقّق إضافته إليه، و إن صدق بدونهما فلا بأس، مبتدئاً بالرأس حتّى يتمّه إلى أسفل الرقبه، ثمّ بالجانب الأيمن، و هو نصف البدن الأيمن من أسفل الرقبه حتّى يتمّه إلى باطن القدم الأيمن، ثمّ بالجانب الأيسر، و هو نصف البدن الأيسر حتّى يتمّه إلى باطن القدم الأيسر، و العوره و السرّه يكرّر غسلهما أو ينصّفهما، و يلزم إدخال بعض أجزاء الحدود ليحصل يقين الترتيب.

ثانيها: بماء الكافور على ذلك النحو، و يكتفى بالمسمّى، مع صدق الاسم، و ورد قدر نصف حبه.

ثالثها: بالماء القراح كذلك مرتباً لها، فلو قدّم مؤخراً، أو أخر مقدّماً من غسل على غسل، أو عضو على عضو عمداً أو سهواً أعاد على المؤخّر، و يجتزئ بما صنع فيما حقّه التقديم مع السهو أو العذر، و أمّا مع العمد و عدم العذر فيلزم إعادتهما معاً.

و لا- ترتب بين أجزاء الأبعاض الثلاثه، فلو ابتدأ بالقدم قبل ما يلي الرأس جاز، و لا- موالاه بينها، و لا بين أجزاءها، فلا يضرّ الفصل. و لو مع الجفاف، و لو أتى ببعض الأغسال ترتيباً، و ببعض ارتماساً لم يكن بأس، و كذا لو رتب رامساً لبعض الأعضاء دون بعض.

و لو كان عليه حال الحياه أغسال سقط اعتبارها و اجتزئ بغسل الأموات عنها، و بيتته عن نيتها، و لو وضع تحت المطر، أو تحت ميزاب أو نحوه، و أتى بشرائط الغسل، أجزأ ترتيباً فى مقام الترتيب، و ارتماساً فى مقام الارتماس من دون احتياج إلى المباشره.

١- فى «م»، «س»: تقديم الجامعه.

و لو فقد ماء غسل أو غسلين لزم تيمّم واحد فيهما، أو فى الأخير تيمّمان، و الأحوط إضافة التيمّم الجامع (١)، و لو وجد ماء يكفى للبعض أتى بالممكن، فإن قصر عن الغسل الواحد أضيف التيمّم، و إن وفى به فالأحوط الجمع بينه و بين التيمّم.

و يجب قبل الشروع فيه غسل النجاسه عن البدن كلّه، و أمّا إزاله الحاجب عن وصول الماء، فعن كلّ محلّ عند إرادته غسله، و الأولى رفعه عن تمام البدن قبل الشروع.

و ستر العوره مع حضور من لا يجوز له النظر إليها و لا يوثق بحبس بصره عنها من غاسل و غيره بل الأحوط سترها مطلقاً؛ كما أنّ الأحوط تغسيل المحارم بل الزوجه من وراء الثياب، و إن كان الاحتياط فى الأوّل أشد.

و تطهر كلّ من الثياب و الخرقه تبعاً لطهاره بدن الميّت، و يطهر بدن الغاسل، و ثيابه التى باشر بها، و قارنت تمام العمل على إشكال و لا شكّ فى طهاره يديه التى باشر بهما، و إنّما التأمّل فى غيرهما.

و يشترط فيه التيه من الغاسل متّحداً أو متعدّداً مع الاشتراك أو التوزيع، فيجب التيه من الجميع ملاحظاً فى فعل البعض إتمام الغير، و الأقوى فيه كغيره من العبادات عدم اشتراط تيه الوجه، و عدم منافاه تيه القطع، و يجىء فيه ما مرّ فى مبحث تيه الوضوء من حكم الضمائم و غيرها.

و يُستحبّ الاستقبال به حال الغسل فى ابتداء وضعه، و بعد تمام غسله، و فى أثناءه مع القطع لاستراحه أو غيرها و وضعه على ساجه و نحوها، و جعل موضع الرأس أعلى من موضع الرجلين، و تليين الأصابع و المفاصل برفق إن أمكن، و تغسيه تحت الظلّ.

و وضوء الغاسل ثلاث مرّات، قبل كلّ غسل وضوء، و نزع الثوب و شبهه من الأسفل، و لو بالفتق و لا مانع من جهه حق غريم أو يتيم أو وصيه، و طريق الاحتياط غير خفىّ و توضحته مرّه واحده من غير مضمضه و استنشاق قبل الغسل، و تجريده،

١- فى «ح» زياده: بعد التلث.

و وضع خرقة على عورته فيما لم يكن الغسل مطلوباً فيه من فوق الثياب، و قيل برجحان الغسل من وراء الثياب مطلقاً (١).

و التّغسيل بالحميديات و هي أواني كبار، و غسل يدي الميّت إلى نصف الذراع، و روى إلى نصف المرفق (٢)، و الفرجين ثلاثاً قبل كلّ غسل من مائه، و غسل الرأس ستّاً في كلّ غسل لكلّ شقّ منه غسل مستقلّ، و غسل الجانبيين كلّ غسل ثلاثاً، فيكون المجموع أربعاً و خمسين غسله.

و لو حسبت اليدين باثنتين، و الفرجين كذلك تجاوز العدّ الحدّ بصّب الماء متكاثراً، ثمّ غسل الكفّ قبل كلّ غسل مرّه، و غسل اليدين إلى المرفقين، و غسل الفرج ثلاثاً ثلاثاً قبل الشروع في الغسل بماء السدر مع الحرض، و غسل الرأس بالسدر، و غسله بالخطمي، و الغسل التامّ برغوه السدر، و به مع الحرض أخرى، فيكون الأغسال خمس، و الغسلات الزائده إحدى (٣) عشره؛ غير أنّ عمل غير المألوف في النفس منه شيء.

و يُستحبّ أن لا- يقطع الماء من غسل العضو حتّى يتمّه، و أن يجعل مع الكافور في الغسله الثانيه شيئاً من المذريه، و هي فتات قصب الطيب يجاء به من الهند (٤)، و قيل: مطلق الطيب المسحوق، و قيل: أخلاط من الطيب باليمن، و قيل: حبوب تشبه حبّ الحنطه، و قيل: نبات طيب، و قيل: اللورث، و قيل الزعفران، و قيل: غير ذلك (٥)، و تركها للخلاف في حقيقتها أحوط.

و إكثار الماء إذا بلغ الحقوين، و وضع خرقة على يده حال الغسل، و قد يجب لغسل العوره إذا وجب على من ليس له مسهها، و وقوف الغاسل عن أحد جانبيه، و لا يركبه، و لعلّ الأيمن أولى، و إمرار اليد على البدن، و ذلكه بها أو ما يقوم مقامها، و مسح بطنه

١- نقله عن ابن عقيل في المختلف ١: ٢٢٩.

٢- فقه الرضا: ١٨١.

٣- بدلها في «س» و «م»: ثلاث.

٤- لسان العرب ٤: ٣٠٤، نهايه ابن الأثير ٢: ٥٧.

٥- انظر الإفصاح في فقه اللغه ١: ٣٥٧، مجمع البحرين ٣: ٣٠٧ المصباح المنير: ٢٠٧، أقرب الموارد ١: ٣٦٧.

قبل كل من الغسلات من الغسلين الأوليين دون الثالث و خصوصاً ثلثه الغسل الثالث و دون الحبلي.

و عن أبي جعفر عليه السلام: «أئما مؤمن غُسل مؤمناً فقال إذا قلبه: اللهم إن هذا بدن عبدك المؤمن، و قد أخرجت روحه من بدنه، و فرقت بينهما، فغفوك عفوكم، إلا غفر الله له ذنوب سنه إلا الكبائر» (١).

و عن الصادق عليه السلام: «ما من مؤمن يغسل مؤمناً و يقول و هو يغسله: رب غفوك عفوكم، إلا عفا الله عنه» (٢).

و يكره إقعاده، و وضع الغاسل له بين رجليه، و حلق رأسه و عانته، و نتف إبطه، و قصّ شاربه أو شىء من شعره أو شىء من أظفاره، و تنضيفهما من الوسخ، و الإكثار من تنظيف بدنه، و ربّما حرم إذا بلغ الوسواس، و قلّه الاكتراث به و الممل.

و لا يغسل الشهيد صغيراً أو كبيراً أو امرأه مقتولاً بحديد أو غيره، قتله سلاحه أو غيره و لا المقتول حدّاً مع تقدّمه كما مرّ.

### المبحث السادس: فى التحنيط

يجب تحنيط من كان من المؤمنين، و من يلحق بهم محلاً غير مُحرم. و لو معتكفاً أو معتدّه عدّه الوفاه و جوباً كفاً على جميع المكلفين، من غير توقّف على إذن إن كان ولياً، و مع الاستئذان إن لم يكن.

و يترتب على التغميل مع إمكانه، و يؤتى به مستقلاً مع تعذّره، و أمّا المحرم فلا- يقرب إليه حنوط، و لا يجرى عليه من حكم المحرم سوى ذلك، فلا يكشف رأسه، و لا يجنب الكون تحت الظلال، و لا المخيط، و نحوها.

و الأبعاض تلحق الأصل فى الحللّ و الإحرام، و السقط من المحرمه بحكم المحل، و البعض إن قطع حال الحلّ ألحق بالحل، و إن أحرّم بعده، و بالعكس بالعكس، و فى

١- البحار ٨١: ٢٨٧ ح ٥.

٢- مستدرک الوسائل ٢: ١٧٢ ب ٧ من أبواب غسل الميت ح ١.

كيفية تحنيط الأبعاض كلام يأتي في محلّه.

و يجزى منوّياً أولاً- من أيّ فاعل، و لا- يشترط فيه إباحه مكان و إناء، نعم يشترط طهارته و إباحته على الأقوى فيهما، و بقاء رائحته، و لو لزم التنجيس من نفس المحل قوى الوجوب، و يجب تقديم الغسل عليه إن أمكن، و لو فعل بأجره صحّ، و حرمت الأجره إلا أن تجعل على مستحباته.

و يختصّ بالكافور، و لا- يقوم غيره مقامه، مع إمكانه و عدمه، و لو شكّ فيه لم يجتزء به، و فى وجوبه مع التعذّر وجه، و لو تمكّن من عضو أو بعض عضو أتى بالممكن.

و وقته بعد الغسل، فلو قدّم عليه أعيد بعده و إن بقى أثره على الأقوى، و يجزى فيمن قتل حدّاً أو قصاصاً حنوطه المتقدّم على قتله إن كان، و إلا أتى به.

و إنّما يجب الفعل دون بذل المال إلا لزوجه أو مملوك، و يخرج هو أو قيمته من أصل مال الميّت مقدّماً على الديون و غيرها، كجميع الماليات المتعلّقه بواجب التجهيز؛ و مستحبّه لا يخرج من المال إلا مع الوصيّه به، فيخرج من الثلث.

و يجزى مسّماه، و يستحبّ المحافظه على الدرهم، و هو نصف مثقال صيرفى، و ربع عشره، و أفضل منه المثقال الشرعى و هو عباره عن الذهب العتيق الذى هو ثلاثه أرباع المثقال الصيرفى، و أولى من ذلك أربعه دراهم عباره عن مثقالين و عُشر مثقال بالصيرفى و أولى منه أربعه دنانير عباره عن ثلاثه مثاقيل صيرفيه، و أولى منه ثلاثه عشر درهماً عباره عن تسعه دنانير و ثلث دينار و هى سبعة مثاقيل صيرفيه، و هذا منتهى الفضل.

و هو خاصّ بالحنوط، و كافور الغسل خارج عنه، و الاعتبار بالدنانير أضبط، و الظاهر جوازه بعد التغسيل إلى حين الدفن، و إذا خيف فساده من جهه الانتظار سقط حكمه.

و الزائد عن المقدّر (١) أفضل من الناقص منه على الأقوى، (و الاستغراق فى المحالّ

١- بدل عن المقدّر فى «م»، «س»: من الحدود.

الضيقة أولى من غيره، و التكثر في الجملة في الجميع أولى من التقليل. و لو دار الأمر بينه و بين الدخول في الغسل و تعذر الجمع، ففيه وجهان، و الأقوى و جوب تقديم الثاني (١).

و يُستحبّ خلطه بالتربة الحسينية، و لإلحاق كلّ تربة شريفه وجه، و سحقه باليد، فإن لم يمكن فبغيرها.

و يكره خلطه بشيء من الطيب سوى الذريره المسماه لغه قُمحه مضمومه القاف مفتوحة الميم مشدوده كحبّ الحنطه في اللون و الشكل، و الأحوط تركها لاختلافهم في معناها كما مرّ.

و يجب سحقه و وضع شيء على المساجد السبعة، و الأحوط مسحها، و الجبهه مقدمه مع التعارض على غيرها، و يتخير في اختيار ما شاء ممّا عداها، و لا يجب استيعابها؛ إذ المدار على ما يسمّى تحنيطاً.

و يُستحبّ إلحاق الصدر و وسط الراحيتين و الرأس و اللحية و باطن القدم و معقد الشراك و طرف الأنف و اللبه و هي المنخر موضع القلاذه و الفرج، و يكره في العين و المنخر و الفم.

### المبحث السابع: في الكفن

و يجب تكفين كلّ من وجب تغسيله من مؤمن أصليّ أو تبعيّ أو محلق به من سقط بلغ أربعه أشهر، أو بعض من يلزم تغسيله، دون غير المؤمن، و إن لم يكن قصير لعدم بلوغه أو لعروض الموت له حال النظر على إشكال في الأخير، و يجري مثله في الأعمال الأخر.

و لا تعتبر فيه تيه، و لا فاعل مخصوص، و يحرم أخذ الأجره على واجبه، و إن صحّ معها مع عدم فساد التيه و تحلّ على مندوبه، و الوليّ أولى به، و هو مرتّب على التغسيل مع إمكانه، و لا ترتيب بينه و بين التحنيط، و الأولى تأخير عنه.

و يُستحبُّ إعدادُه حال الصَّحَّة فضلًا عن المرض كغيره من مقدّمات التجهيز؛ لقول الصادق عليه السلام: «من كان كفنُه معه في بيته لم يكتب من الغافلين، و كان مأجورًا كلِّما نظر إليه» (١).

و يخرج كغيره من واجبات التجهيز من أصل المال مقدّمًا على الديون و الوصايا و الموارث، و يؤخذ من بيت المال إن لم يكن له مال و يستحبُّ بذله، و فيه أجر عظيم؛ لقول الباقر عليه السلام: «من كَفَّنَ مؤمنًا كان كمن ضمن كسوته إلى يوم القيامة» (٢) و ظاهره إرادته البذل دون الفعل.

و يجب بذل الواجب منه كغيره من واجبات التجهيز للمملوك، و لا- يجب في المبعوض على المولى إلا ما قابل الجزء الرقّ، فإن وفي بجزء من الواجب معتبر و لو بمقدار ستر العوره من الكفن مثلًا لزم، و إلا فلا؛ و الأحوط الإتيان بالممكن، و كذا يجب بذله للزوجه الدائمه المطيعه حرّه كانت أو أمه و الأحوط إلحاق المتعه، و المطلقه الرجعيه، و الناشزه بها، و لو كان معسرًا أو ممتنعًا أخذ من مالها و يرجع به عليه.

و المقتول في المعركه بين يدي الإمام عليه السلام و لم يدرك و به رمق، و لم يكن مجردًا، يدفن بشيابه، و لا ينزع منها سوى الفرو و ما أشبهه ممّا يتخذ من الجلود و الخفّ و القلنسوه و المنطقه، إلا ما يصيبه فيهنّ دم، فإنّه يدفن معه، و في إلحاق العمامه بهنّ قوه، دون السراويل، فإنّ الظاهر أنّه يدفن معها كسائر الثياب، خلافاً لبعضهم (٣)، و تحلّ الأزرار و العقد منهنّ.

و المقتول حدًا أو قصاصًا يكتبى بكفنه السابق إن كان.

و المفروض منه ثلاثه أثواب: مئزر و قميص و لفافه، توضع اللفافه ثمّ يوضع عليها القميص، ثمّ يوضع عليه المئزر ثمّ يوضع عليه الميّت، ثمّ يلفّ عليه، فيكون الماسّ للبدن هو المئزر، و القميص فوقه، و اللفافه فوقهما، فإذا تعذّر حصولها مجتمعته اقتصر

١- فلاح السائل: ٧٢، التهذيب ١: ٤٤٩ ح ٩٧.

٢- الكافي ٣: ١٦٤ ح ١، التهذيب ١: ٤٥٠ ح ١٠٦.

٣- المقنعه: ٨٤.

على الممكن من اثنين أو واحد.

و لو دار بين الآحاد قدّمت اللفاهه لشمولها البدن، ثمّ القميص؛ لأنّه أشمل من المئزر ثمّ المئزر، و إذا تعدّرت الجميع اقتصر على الممكن من الساتر للعوده، مقدّمًا للأشمل على غيره. و لو دار الأمر بين العورتين كان القبل مقدّمًا في وجه قوى.

و يشترط فيهنّ أن يكون كلّ واحد منهنّ ساترًا لا يحكى ما تحته، و في اللفاهه أن تكون محتويه على تمام البدن، و تزيد عليه من الطرفين بما يمكن شدّه حتّى يتمّ سترها.

و في القميص من المنكبين إلى نصف الساق، و في المئزر ما يستر ما بين السرّه و الركبه، و الأقوى الاكتفاء بساتر ما بين إلى الحقوين إلى الركبه، ثمّ الأقوى في هذين بحسب الطول اعتبار صدق الاسم عرفاً، و عرضاً الاحتواء الذى يتحقّق به المصداق العرفى من جانب العرض و لو بخياطه.

و إن كان الأفضل فى المئزر أن يكون محتويًا على ما بين الصدر و القدم، و فى القميص من المنكبين إليه، و فى العرض أن يحصل الستر بمجرد اللفّ لأحد الحاشيتين على الأخرى من دون حاجه إلى الخياطه.

و يُستحبّ لفّ اليمنى على اليسرى.

و يشترط فيه إباحته، و ستر كلّ قطعه منه، و أن يكون من الثياب المعتاده دون ما يتّخذ من نبات و نحوه، و لا يبعد القول بوجوبه مع تعدّرت المعتاد، و كونه بصوره الثوب المعتاد، و إن كان الأقوى خلافه.

و أن يكون ممّا تصحّ صلاه الرجال فيه فلا- يجوز بالحرير المحض و لو مع الاضطرار، و يقوى الجواز بالمكفوف لا سيّما إذا نقص عن عرض أربعه أصابع، و المعلم، و المخلوط، و المنخيط به، و ما لا يتمّ الصلاه به وحده.

و لا يجوز بالذهب، و المذهب و لا جلد غير مأكول اللحم و شعره، و ما أتصل به شىء منه مما لا تصحّ الصلاه به، و لا بأس بما كان من إنسان أو حيوان صغير كالقمل و نحوه.

و لا المتنجّس بغير المعفوّ عنه. و الظاهر عدم جريان العفو هنا، و الأحوط ترك التكفين بالجلود مطلقاً.



و يجب غسل النجاسه منه إن حصلت قبل الدخول في القبر، و أمّا فيه فحكمها القرض، كما سيجى ء.

و يستحبّ التكفين بما كان يعبد الله به من صلاه أو إحرام أو نحوهما (و يريح الأفضليته، و الأكثرية، و مع التعارض الميزان) (١).

و يُستحبّ أن يزداد فيه حبره حمراء غير مطرزه بالذهب، و لا بالحريز، و مع عدم الحمراء يأتي بالممكن منها، و مع عدمها يجعل غيرها بدلها و هي كعنبه ضرب من برد اليمن، قيل: و هو ثوب يصنع باليمن من قطن أو كتان مخطط (٢)، ثمّ يستحبّ أن تكون عبرته بكسر العين أو فتحها منسوبه إلى عبر جانب الوادى أو موضع، أو ثوب أظفار حصن باليمن أو بلده فيه أو قريه من صنعاء فإن فقدوا فمن غيرهما.

و خرقة تشدّها شدّاً شديداً من الحقوين إلى الرجلين، و يخرج رأسها من تحت رجليه إلى الجانب الأيمن، و يغمزها في الموضع الذى لفت فيه، و يُستحبّ أن يكون طولها ثلاثه أذرع و نصفاً بذراع اليد المتعارفه و لا اعتبار بذراع الميّت إن لم يكن موافقاً لجنته، و لإفعليه المدار في عرض شبر أو شبر و نصف كذلك.

و يزداد للذكر عمامه، و يكتفى منها بحصول الاسم و يكفى فيها أن تلفّ على رأسه لفّه واحده ثمّ يدار كلّ طرف من جانبيه محنكاً به إلى نحو النحر أو الصدر.

و للأُنثى قناع تقنع به، و يجرى ما يتحقّق به الاسم عرفاً، و لفافه لثديها و لو كانت طفلاً و نمط و هو كساء له طرائق فيكون لفافه ثالته؛ و سوّى بعضهم فيه بينها و بين الرجل (٣)؛ و أضاف لها بعضهم لفافه رابعه (٤).

و لا بأس بالعمل بقول الفقيه الواحد في أمر السنن ما لم يعارضه معارض، و يعتبر في المسنون منه ما يعتبر في المفروض جنساً و شرطاً.

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- المصباح المنير ١: ١١٨.

٣- كآبى الصلاح كما فى ذكرى الشيعة ١: ٢٦٦.

٤- كالمحقّق الطوسى كما فى النهايه: ٣١.

و يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ جَدِيداً وَأَنْ يَكُونَ مِنْ طَهْوَرِ الْمَالِ وَ كَذَا كُلِّ مَالٍ يَسْتَعْمَلُ فِي تَجْهِيزِهِ، وَأَنْ يَلْقَى لِلتَّبَرُّكِ عَلَى بَعْضِ الضَّرَائِحِ الْمُقَدَّسَةِ وَالْأَمَاكِنِ الْمُشْرَفَةِ، وَوَضَعَ تَرَابَ شَرِيفٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَشْرَفَاتِ فِيهِ.

وَأَنْ يَجْعَلَ بَيْنَ إِيْتِيهِ قَطْنَ، وَأَنْ يَحْشَى دَبْرَهُ مَعَ خَوْفِ خُرُوجِ شَيْءٍ مِنْهُ، وَرَبَّمَا أَلْحَقَ بِهِ الْفَرْجَ وَ لَوْ كَانَ فِي الْوَرَاثِ نَاقِصٌ أَوْ حَصَلَ مَانِعٌ أَوْ كَانَتْ دِيُونٌ أَوْ وَصَايَا لَا تَزِيدُ التَّرَكَةَ عَلَيْهَا، اقْتَصَرَ عَلَى الْوَاجِبِ فِيهِ وَفِي كُلِّ مَالٍ يَدْخُلُ فِيهِ التَّجْهِيزُ، مَا لَمْ يَوْصَ، فَتَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ أَمَكْنَ، وَ يَكْرَهُ الْكُتَّانَ إِلَّا- أَنْ يَكُونَ الْخَلِيْطُ مِنَ الْقَطَنِ أَكْثَرَ مِنْهُ، فَتَخَفَّ الْكِرَاهَةُ أَوْ تَرْتَفَعَ، وَ أَفْضَلُ الْأَلْوَانِ الْبَيَاضُ، وَ يَكْرَهُ السَّوَادَ، وَ لَوْ تَعَارَضَتْ كِرَاهَةُ الذَّاتِ وَ الصِّفَةِ قَدِمَتْ مِرَاعَاةُ الذَّاتِ، فَالسَّوَادُ الْقَطَنِ خَيْرٌ مِنَ الْبَيَاضِ الْكُتَّانِ.

وَ لَا يَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَى الْمَوْضَفِ فِيهِ بِقَصْدِ الْمَشْرُوعِيَّةِ إِلَّا أَنْ يَلْغَى اعْتِبَارُ مَا وَضَعَ أَوَّلًا؛ لِخُرُوجِهِ عَنِ الْمَالِيَّةِ لِكَثْرَةِ قَدَارَاتِهِ وَ تَلَوُّثِهِ بِالنَّجَاسَاتِ بَحِيْثٌ لَا يُمْكِنُ تَطْهِيرُهُ.

وَ يَجِبُ جَمْعُ أَعْضَائِهِ الْمُتَفَرِّقَةِ وَ جَمِيعُ مَا تَسَاقَطَ مِنْهُ مِنْ لَحْمٍ أَوْ شَعْرٍ أَوْ أَظْفَارٍ أَوْ غَيْرِهَا فِيهِ.

وَ مَقْطُوعِ الرَّأْسِ يَشَدُّ رَأْسَهُ عَلَى رِقْبَتِهِ بَعْدَ الْغَسْلِ، بَعْدَ أَنْ يَوْضَعَ بَيْنَهُمَا قَطْنَ وَ يَحْكُمُ شَدَّهُ، ثُمَّ يَكْفَنُ؛ وَ الْمَجْرُوحُ يَعْصِبُ جِرَاحَاتِهِ تَعْصِيْبًا مُحْكَمًا ثُمَّ يَكْفَنُ.

وَ يُسْتَحَبُّ لِلْغَاسِلِ أَنْ يَغْسَلَ يَدَيْهِ مِنَ الْعَاتِقِ وَ هُوَ مَا بَيْنَ الْمَنْكَبِ وَ الْعُنُقِ، ثُمَّ يَكْفَنُهُ، وَ يَكْرَهُ خِيَاطَهُ ثَوْبِ بَشُوبٍ، وَ يَسْتَحَبُّ إِكْثَارَ الْقَطَنِ لِقَبْلِ الْمَرَأَةِ حَتَّى قَدَّرَ بَرَطْلَ عِبَارِهِ عَنْ ثَمَانِيَةِ وَ سِتِّينَ مِثْقَالًا صَيْرْفِيَّةً وَ رُبْعَ أَوْ رَطْلَ وَ نِصْفَ.

وَ يُسْتَحَبُّ وَضْعُ جَرِيدَتَيْنِ مِنَ النَّخْلِ، لَمَا رَوَى: «أَنَّهُ يَتَجَافَى عَنْهُ الْعَذَابُ مَا دَامَتَا رَطْبَتَيْنِ» (١)، وَ رَوَى: «أَنَّهُمَا يَنْفَعَانِ الْمُؤْمِنَ وَ الْكَافِرَ» (٢) وَ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ قَالَ: «خَضُّرُوا أَمْوَاتِكُمْ، فَمَا أَقَلُّ الْمُخْضِرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (٣) وَ فَسَّرَ بِالْجَرِيدَتَيْنِ.

١- الكافي ٣: ١٥٢ ح ٤ و ص ١٥٣ ح ٧.

٢- الكافي ٣: ١٥١ ح ١.

٣- الكافي ٣: ١٥٢ ح ٢.

و يستحب أن يكونا رطبتين قدر ذراع أو عظمه أو قدر شبر من أوسط الأذرع والأشبار، ولو كانت قامته خارجه عن الاعتدال قويت ملاحظه النسبه بالقياس إلى مستوى الخلقه، و يحتمل مراعاة قامته، و قيل (١) يجرى مقدار أربعة أصابع، و يجرى أن يكونا مشقوقتين، و تغنى الواحده.

و الظاهر أن اعتبار الرطوبه، و المقدار، و العدد سنّه في سنّه، و لعلّ الغلظ فيهما أولى لبطوء الجفاف فيه، و إن لم يكن من النخل، فمن رطب السدر، ثم رطب الخلاف، ثم رطب الرمان، ثم كل شجر رطب كائناً ما كان.

و الأولى في كفيته وضعهما أن توضع أحدهما في الجانب الأيمن ملتصقه بالجلد من الترقوه، و الأخرى منهما بين اللفافه و القميص في الجانب الأيسر، و إن كانت واحده اقتصر على الوضع الأول. و ليس هذا النحو بلازم، و إنما هو سنّه في سنّه.

و روى كفيّاتُ أخرى:

منها: وضع واحده تحت الإبط الأيمن و الأخرى بين ركبتيه، نصف ممّا يلي الساق، و نصف ممّا يلي الفخذين (٢).

و منها: وضعهما معاً على الجانب الأيمن فوق القميص و دون الخاصره (٣).

و منها: ما ذكره الصدوق: واحده على الأيمن ملتصقه بالجلد من الترقوه، و الأخرى على الأيسر عند ورکه بين القميص و الإزار (٤). و كيف كان فالمطلوب وضعهما كيف كان غير أن مراتب الفضل مختلفه، فلو وضعت في القبر أو طرحت عليه أفادت. و يستحب نثر الذريره على جميع قطع الكفن و على وجهه، و لو تركت لكثره الخلاف في معناها فلا بأس.

و يُستحب أن يكتب بتربه الحسين عليه السلام إن أمكن، و إلا فغيرها مقدماً

١- و القائل ابن أبي عقيل كما في مختلف الشيعة ١: ٢٣٢.

٢- الكافي ٣: ١٤٣ باب تحنيط الميت و تكفينه ح ١.

٣- الكافي ٣: ١٥٤ باب الجریده ح ١٣.

٤- معاني الأخبار: ٣٤٨ ح ١.

للأشرف فالأشرف، فإن فقد فبالإصبع اسمه و الشهادتين، و أسماء الأئمة عليهم السلام، و دعاء الجوشن، و القران بعضاً أو كلا.  
و كلّمما يكتب من دعاء أو أسماء أو أذكار فهو حسن، و تحسن فى جميع قطع الكفن و قصد التبرّك، و التشرّف يرفع عدم الاحترام، ثم احتمال إصابه النجاسه لا يعوّل عليه و لعلّ الجبره و القميص و الإزار و الجريدتين أولى.  
و روى استحباب كتابه دعاء الجوشن بكافور و مسك فى جام، و غسله و رشّه على الكفن (١)؛ و ترك المسك أحوط؛ لأنّ الاحتياط فى ترك ما عدا الذريره من الطيب، بل تركها؛ لكثرة الاختلاف فى معناها أقرب إلى الاحتياط.  
و يُستحبّ المغالاه أيضاً فى الكفن، فقد روى: «أنّ الموتى يتباهون فى أكفانهم يوم القيامة» (٢)، و أنّ الكاظم عليه السلام كُفّن فى كفن ثمنه ألف و خمسمائه دينار عليه القرآن كله (٣).  
و يُستحبّ خياطته بخيوط منه.

و يُكره قطعه بالحديد، و الأكمام المبتدئه أمّا السابقه فلا بأس بها، و بلّ الخيوط التى يخاط بها بالريق، و لا بأس بغير الريق و لعلّ الأولى حفظه من جميع فضلات الإنسان. و يُكره المماكسه فى أثمانها، و كتابتها بالسواد، و تطيئها بدخان البخور، و ينبغى تخليصها من سائر القذارات.

و يُستحبّ وضع الذريره على الكفن، و على الفرج و على الوجه، و إذا تمّ تكفينه استحَبّ للأولياء أن يطلبوا الناس لتشيعه؛ ليعود النفع إلى الناس و إلى الميت و إليهم كما فى الخبر (٤). «و أن يحضر أربعون رجلاً من المؤمنين، و يقولوا: اللهمّ إنّنا لا نعلم منه إلا خيراً و أنت أعلم به منّا، فإنّ الله تعالى يقول عند ذلك: قد أجزت شهادتكم،

١- البحار ٩٤: ٣٨٣، مهج الدعوات: ٢٧١.

٢- كنز العمال ١٥: ٥٧٨ ح ٤٢٢٥٣، دعوات الراوندى: ٢٥٤ ح ٧١٨، التهذيب ١: ٤٤٩ ح ٩٨.

٣- عيون أخبار الرضا ١: ٩٩، كمال الدين و تمام النعمه: ٣٩.

٤- الكافى ٣: ١٦٦ ح ١، دعوات الراوندى: ٢٥٩ ح ٧٣٨.

و غفرت له ما لا تعلمون و ما تعلمون» (١).

و عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَوَّلَ عِنْوَانِ صَحِيفَةِ الْمُؤْمِنِ بَعْدَ مَوْتِهِ مَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهِ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَ إِنْ شَرًّا فَشَرًّا» (٢).

و عن أبي جعفر عليه السلام: «إِنَّ عَابِدًا كَانَ يَعِجِبُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَخْبَرَهُ اللهُ أَنَّهُ مَرَّاءٍ، فَلَمَّا مَاتَ لَمْ يَحْضُرْ جَنَازَتَهُ، فَأَمَرَ اللهُ تَعَالَى بِحَضُورِهَا، فَسَأَلَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ السَّرِّ، فَقَالَ اللهُ تَعَالَى: لَمَّا غَسَلُوهُ قَامَ خَمْسُونَ رَجُلًا فَقَالُوا لَا نَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا وَ كَذَلِكَ لَمَّا صَلَّوْا عَلَيْهِ فَأَجَزَتْ شَهَادَتُهُمْ» (٣).

و يُسْتَحَبُّ لِلرِّجَالِ تَشْيِيعَ جَنَازَةِ الْمُؤْمِنِ وَ مِنْ بَحْكَمِهِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «إِنَّ أَوَّلَ تَحْفَةِ الْمُؤْمِنِ أَنْ يَغْفَرَ لَهُ، وَ لِمَنْ تَبَعَ جَنَازَتَهُ» (٤). و عن الصادق عليه السلام: «مَنْ أَخَذَ بِقَائِمَةِ السَّرِيرِ غَفَرَ اللهُ لَهُ خَمْسًا وَ عَشْرِينَ كَبِيرَةً، فَإِنْ رُبَّعَ خَرَجَ مِنَ الذُّنُوبِ» (٥).

و عن الباقر عليه السلام: «أَنَّهُ كَانَ فِيهَا نَاجِي مَوْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ رَبَّهُ أَنْ قَالَ: يَا رَبِّ مَا لِمَنْ شَيَّعَ جَنَازَتَهُ قَالَ: أَوْكِلَ بِهِ مَلَائِكَةٌ مِنْ مَلَائِكَتِي مَعَهُمْ رَايَاتٍ يَشْيِعُونَهُمْ مِنْ قُبُورِهِمْ إِلَى مَحْشَرِهِمْ» (٦).

و عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «أَوَّلُ مَا يَبْشُرُ بِهِ الْمُؤْمِنُ أَنْ يَقَالَ: قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ، فَقَدْ غَفَرَ اللهُ لِمَنْ شَيَّعَكَ، وَ اسْتَجَابَ لِمَنْ اسْتَغْفَرَ اللهُ لَكَ، وَ قَبْلَ مَمَّنْ شَهِدَ لَكَ» (٧). و عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «أَنَّ مِنْ شَيَّعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ أُعْطِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَرْبَعَ شَفَاعَاتٍ، وَ لَمْ يَقْلُ شَيْئًا، إِلَّا قَالَ الْمَلِكُ وَ لَكَ مِثْلُ ذَلِكَ» (٨). و قد يجب إذا تَوَقَّفَ

١- الفقيه ١: ١٠٢ ح ١٩.

٢- أمالي الطوسي ١: ٤٥.

٣- الجواهر السنية: ٧١، عده الداعي: ١٣٦.

٤- التهذيب ١: ٤٥٥ ح ١٢٧، أمالي الطوسي ١: ٤٥.

٥- الكافي ٣: ١٧٤ ح ٢، ثواب الأعمال: ٢٣٣، الفقيه ١: ٩٩ ح ٩.

٦- الكافي ٣: ١٧٣ ح ٨.

٧- كنز العمال ١٥: ٥٩٦ ح ٤٢٣٥٥.

٨- الكافي ٣: ١٧٣ ح ٦، روضه الواعظين: ٤٩٤.

عليه بعض الواجبات.

و لا حدّ له، و وَرَدَ إِلَى مِيلِينَ (١)، و الميل ثلث الفرسخ. و المحافظه على أن لا يؤذى المشييعين بالمزاحمه، و ربّما حرم، و أن يرعى حقوقهم و يمكنهم من نوبتهم، و أن يقول المشاهد للجنازه: «الحمد لله الذى لم يجعلنى من السواد المخترم» (٢) و غير ذلك من الدعوات المأثوره. و أن يحمل النعش مشيعوه، و لا يضعوه على حيوان إلا مع العجز، و أن يكونوا من خلفه، و أدنى منه أن يكونوا على أحد جانبيه.

و يكره تقدّمه و لا بأس بتقدّم صاحب النعش، و حرّم بعضهم التقدّم لجنازه غير أهل الحقّ حذراً من لقاء ملائكه العذاب، و أن يبعدوا عنه كثيراً، فيخرجوا عن التشيع.

و أن يحمل أطرافه الأربعة أربعه رجال كلّ واحد يحمل طرفاً، و أن يدور عليه دور الرحي، مبتدئاً بمقدّم يمينه، ثمّ بمؤخّره، ثمّ بمؤخّر يساره، ثمّ بمقدّمه، و لو عكس فلا بأس عليه غير أنّ الأول أولى.

و تغشيته بثوب لا ينبئ عن زهره الدنيا خصوصاً للمرأة.

و الطواف به على قبور الأنبياء و الأئمّه عليهم السلام بل قبور الصالحين و زيارته لهم، و تبرّكه بهم، و أن لا يقعد المشييع حتّى يدفن مع تهيئه القبر، و أن لا يرجع إلا مع إذن الولي، و خصوصاً قبل وضعه فى اللحد، و أن يشييع ماشياً لا راكباً إلا فى الرجوع أو طول المسافه؛ فإنّه لا بأس بالركوب.

و كثره الفكر و الاعتبار و تقليل الكلام، و روى الأمر بترك السلام (٣). و يحفى المصاب أو طرح ردائه أو نحوهما ممّا يدلّ على أنّه مصاب. و القصد فى المشى، و أخذ المشييعين أقرب الطرق إلى موضع قبره إلا لداعٍ، و فى استحباب التشييع لمثل السقط و الأبعاض وجه قوى.

و يكره الضرب على الفخذ باليد، و اليمنى على الشمال، و فى الحديث «لعن

١- نوادر الراوندى: ٥، البحار ٨١: ٢٦٥.

٢- الكافى ٣: ١٦٧ ح ١.

٣- الفقيه ١: ١١٠ ح ٨.

الخامشه وجهها، الشاقه جيبها، والداعيه بالويل والثبور» (١)، و مشى غير صاحب المصيبه بغير رداء، ولا يبعد تحريمه.

والظاهر تحريم اللطم والخدش، و جز الشعر، و شق الثوب على غير الأب و الأخ خصوصاً لموت الولد أو الزوج و الظاهر اختصاص ذلك كله حرامه و مكروهه بما كان للحزن على فراق الأحباب، أما ما كان لفقد أولياء الله و أمثاله فلا بأس به.

و يحرم قول الهجر، و يكره قول: ارفقوا به، و ترحموا عليه، و استغفروا له، و وضع ميتين في نعش واحد، و قيل (٢) بتحريمه. و يقوى في غير المماثل، و في غير المحارم، و في تمشيته إلى بعضين من ميتين وجهه.

و يكره أن يتبع بمجمره أو بالنار، و تشييع النساء، و حملهنّ و حضورهنّ مع الرجال مع المزاحمه، و أتباعهنّ الجنائزه، و رفع الأصوات، و القيام لها إلا أن يكون جنازه يهودى خوفاً من أن يعلو عليه، و يقوى إلحاق مطلق الكفار، و لا يبعد إلحاق غير أهل الحق من المسلمين.

### المبحث الثامن: فى الصلاة عليه

#### إشاره

و فيه فصول:

### [الفصل] الأول: فى بيان أجرها

أجرها عظيم و ثوابها جسيم، فعن النبى صلى الله عليه و آله و سلم «من صلى على ميت صلى عليه سبعون ألف ملك، و غفر له ما تقدم من ذنبه، و إن قام حتى يدفن و عليه التراب كان له بكل قدم نقلها قيراط من الأجر و القيراط مثل جبل أحد» (٣).

و عنه صلى الله عليه و آله و سلم «ما من مؤمن يصلى على الجنائز إلا أوجب الله له

١- مُسَكَّنُ الْفُؤَادِ: ٩٩، سنن ابن ماجه ١: ٥٠٥ ح ١٥٥٨.

٢- القائل هو المحقق الطوسى فى النهايه و نكتها ١: ٢٥٧.

٣- أمالى الصدوق: ٣٥١.

الجَنَّةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُنَافِقًا أَوْ عَاقًا» (١).

### الفصل الثاني: في المصلّي

تجب الصلاة كفايه على كلِّ مكلف، وإن كانت لا تصحّ إلا من مؤمن، و شرط الصحّة الإيمان و العقل و البلوغ، (فلا تصحّ ممن) (٢) فقد إحدى هذه الصفات، و لا (تجب على من) (٣)، فَقَدَ إحدى الصفتين الأخيرتين (٤). و تصحّ من المميّز، و إن لم يكن مكلفاً على الأقوى، و لكن لا يسقط بفعله التكليف الظاهري عن المكلفين.

و تصحّ صلاه كلّ من الرجال و النساء و الخُنَائي و الأحرار و العبيد على مماثله و غيره.

و يُستحبّ فعلها مع إمام، و يعتبر فيه الإيمان و العقل و البلوغ و الوحده، و التعيّن بالاسم أو الإشاره، و مع التعارض يقدّم الإشاره، و الذكوره لو أمّ ذكوراً أو خنثى مشكلات أو ممسوحين أو مخلوطين بهم أو مشتبهين.

و الظاهر اشتراط طهاره المولد، و العداله. و فى اشتراط قيامه لو أمّ قائمين مع عجزه عن القيام و طهارته بالماء لو أمّ متطهرين به، و عدم ارتفاع مقامه بما يعتدّ به على المأمومين، و جهان؛ أقواهما العدم.

أمّا الرقيّه و الجذام و نحوه و عدم سلامه اللسان من الافه فلا مانع منها بلا شبهه، و تقوم الحائض و النفساء بعد التيمّم استحباباً ناحيه عن المصلّين مؤتمّتين أو منفردتين.

و لو ظهر عدم قابليّه الإمام فى الأثناء انفردوا فيما بقى أو اتّم بعضهم ببعض، و صحّ ما مضى، و لو ظهر بعد التمام مضت، و لا يجب فيها إعاده.

و لو اختلف المصلّيان كلّ يقول كنت إماماً أو كلّ يقول كنت مأموماً أو اختلفا بأن قال أحدهما كنا منفردين، و قال الآخر كُنَّا إماماً و مأموماً صحّت و أجزأت.

١- أمالى الصدوق: ١٦٣.

٢- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: و تجب على من

٣- بدل ما بين القوسين فى «م»، «س»: تصحّ ممن.

٤- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: الأولين.



### الفصل الثالث: فيمن يصلى عليه

إنما يصلى على المؤمن أصاله أو تبعاً أو لكونه بعضاً منه أو مبدءاً له، كالسقط في بعض أحوالهما، و يستوى في ذلك الشهيد و المقتول حدًا و غيرهما، و يجرى الحكم على الأغلف و المديون المماطل، و ما ورد ممّا يخالف ذلك محمول على التأخير في الجملة تأديباً.

و لا تصحّ على غائب، و قضيتها (١) على النجاشى قضيه في واقعه، أو من الطي أو الحضور كصرح بلقيس من غير رؤيه و هما غير بعيدين من سيد الثقلين، أو مجهول بين أموات حتى يعينه بالاسم أو الإشاره و مع التعارض تقدّم عليه، و مع اشتباهه فيمن لا يصلى عليهم، يصلى على الجميع.

و لا بعيد و لا مرتفع أو منخفض أو محجوب لا يصدق فيه اسم الصلاه عليه عرفاً، و لا على مقلوب رجلاه إلى يمين الإمام، و لا موضوع على أحد جنبه مستقبلاً للمصلى، أو للقبله و لا- على من خلّى عن التّغسيل و بدله، أو التحنيط أو التّكفين، و ما يقوم مقامهما مع القدره، و لو بوضع شىء سائر العوره، أو الوضع في القبر مع الإمكان. و لا على مدفون أكثر من يوم و ليله، و لو ملفّقين ما لم يخرج من قبره، فيرجع إليه حكمه.

و لو صلاها ظاناً عدم المانع ممّا مرّ فظهر خلافه أعاد الصلاه، و يُستحبّ الصلاه على العضو التّمام، و على السقط المستهلّ، و مطلق الصبي، مع عدم البلوغ ستّ سنين.

### الفصل الرابع: في كيفيه الصلاه

يشترط فيها القيام مستقلاً مع الإمكان، فإن تعذّر فمعتدداً، فإن تعذّر فجالساً أو راكباً أو ماشياً، فإن تعذّر فمضطجعاً، مقدّماً للجانب الأيمن على الأيسر، فإن تعذّر فمستلقياً، و جامعاً بين العليا و ما تحتها مع تعذّر الإتيان بمرتبته سابقه (٢) وحدها على نحو

١- سنن الترمذى ٣: ٣٥٧ ح ١٠٣٩، كنز العمال ١٥: ٥٨٨ ح ٤٢٣٠٥.

٢- بدله في «م»، «س»: بالمرتبته الأولى.

ما تقدّم في صلاه الفرض.

وإباحه المكان للمصلّي والميّت، إلا المتّسع فتجوز ما لم يكن المصلّي أو الميّت غاصبين أو مقومين للغاصب. وإباحه اللباس، وعدم المانع لكونه حريراً أو ذهباً في وجه قويّ. والاستقبال والاستقرار، وستر العوره، ووضع الميّت مستلقياً ورأسه إلى يمين الإمام، وعدم المانع من صدق اسم الصلاه عليه عرفاً لبعده وغيره، ولا يعتبر ما لا يتخطّى وإن اعتبرناه في الصلاه.

ولا يشترط فيها طهاره من حدث أصغر ولا أكبر، ولا خبث في بدن أو ثوب أو غيرهما، ولا كون الثوب ممّا يؤكل لحمه، ولا كونه من المعتاد ممّا تجوز الصلاه فيه.

ويفسدها كلّما يخلّ بصورتها من سكوت طويل (أو فعل كثير أو فعل لهو ولعب وإن قلّ) (١) أو غير ذلك ممّا يفسد هيئتها، ويخرجها عن صدق الاسم لذاته أو كثرته، والأحوط أن يعتبر ما يعتبر في الصلاه من الشرائط والموانع عدا الطهاره من الحدث.

ويستحبّ الطهاره من الحدث وخصوصاً للإمام، وتجزى الترايبه ولو مع التمكّن من الماء والأحوط اعتبار خوف فوت الصلاه مع الناس عليها، وعلى كلّ حال فالمائيه أولى.

وقوف المصلّي عند وسط الرجل و صدر المرأه، ويتخير في الخنثى المشكل والممسوح، ولعلّ ملاحظه الصدر أولى، وفي جريانه في الأبعاض و كفيئته فيها بحث.

ومع اجتماع الجنائز يقدّم الرجل الحرّ إلى الإمام، ثمّ الرق، ثمّ الصبّي الحرّ بالغاً ستّ سنين، ثمّ غير بالغها ممّن يصلّي عليه، ثمّ الصبّي الرقّ ممّن بلغ ستّ سنين، ثمّ من لم يبلغ والممسوح كذلك، ثمّ الخنثى البالغه الحرّه، ثمّ صبيّها مرتّبّه، ثمّ الأمه ثمّ صبيّتها كذلك ثمّ النساء على هذا التفصيل.

ولو كان المصلّي امرأه، وجوزنا هنا إمامتها للرجال قدّم الإناث، ثمّ الخناثي، ثمّ الرجال على ذلك النحو. ولو قيل باستحباب تقديم أهل الشرف والدين من الأموات

١- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: أو ضحك أو كلام بغير ذكر أو دعاء أو قراءه غير مخلّ بالصوره أو بكاء أو أكل أو شرب وكذا أفعال اللعب واللّهو وإن قلت.

مرّتين كان حسناً، و المعتبر القرب للإمام أو المنفرد دون المأمومين.

و روى أنّ المصلوب إن كان وجهه إلى القبلة قام المصلّي على منكبه الأيمن، و إن كان مستدبرها قام على الأيسر، و إن كان منكبه الأيسر إلى القبلة قام على الأيمن، و إن كان منكبه الأيمن على القبلة قام على الأيسر (١)، و لا بأس بالعمل بها.

و يستحبّ الصلاة جماعة، و لا- يشترط فيها عدد، و وقوف المأموم و إن كان واحداً خلف الإمام، إلا في النساء و العراه؛ فإنّ الإمام منهم يقف وسطاً بينهم.

و لو سبق المأموم بتكبيره استحَبّ له إتمام العدد مع الإمام، و يجوز له الإتمام منفرداً. و لو زاد تكبيره سهواً أو بقصد الذكر فلا تحريم و لا فساد، و مع قصد الجزئية متعمداً يكون مشرّعاً عاصياً، و إن صحّت صلاته، و لو نواها ستاً مثلاً من الأصل بطلت.

و اختيار الصفّ الأخير للمأموم و كأنّ حكمته خوف التنازع و التدافع حوله عكس الصلاة، و القرب من الجنازة للإمام و المنفرد، و زياده الخضوع و الخشوع، و تذكّر أهوال المعاد، و الاعتبار بالمسجى بين يديه، و إكثار المصلّين و نزع الحذاء إلا الخفّ. و إيقاعها في المواضع المعده لها، و الأماكن المشرفه عدا المساجد، فإنّها تكره فيها إلا بمكّه.

و وضع الجناز المتعدّده مدرجه، رأس كلّ واحد عند ورك الأخر بشرط أن لا ينتهى الحال إلى أن يكون بعضها خلفه، ثمّ إن بقي منها شىء وضع صفاً آخر، و هكذا، و يقوم المصلّي وسطهنّ، و الأفضل تخصيص كلّ ميّت بصلاه، و الابتداء بالأفضل فالأفضل، و صورتها أن ينوى التقرب بها على نحو ما مرّ مراراً.

و لو نوى كلّ من المصلّين دفعه فرادى أو مأمومين أو دخلوا في الأثناء الوجوب في محلّ الوجوب فلا- بأس، بخلاف ما لو أعيدت فإنّها تكون ندباً.

ثمّ يكبر خمس تكبيرات، يتشهد الشهادتين بعد الأولى، و يصلّي على النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم بعد الثانية، و يدعو للمؤمنين بعد الثالثة، و يدعو للميّت بعد الرابعة، و يكبر للخامسه، و في المناق ينصرف على الرابعه.

و ينبغي أن يأتي بالمنقول عن الرضا عليه السلام، وهو أن يكبر، ويقول: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً صلى الله عليه وآله وسلم عبده ورسوله، وأن الموت حق، والجنة حق، والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور».

ثم يكبر ثانيه، ويقول: «اللهم صل على محمد وآل محمد، وبارك على محمد وآل محمد، وارضم محمد وآل محمد، أفضل ما صليت، وباركت، ورحمت، وترحمت، وسلمت على إبراهيم، وآل إبراهيم إنك حميد مجيد».

ثم يكبر ثالثه، ويقول: «اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات، وتابع بيننا وبينهم بالخيرات، إنك مجيب الدعوات، وولي الحسنات يا أرحم الراحمين».

ثم يكبر الرابعه، ويقول في الدعاء للميت إذا كان مؤمناً: «اللهم إن هذا عبدك وابن عبدك وابن أمتك نزل بساحتك، وأنت خير منزل به اللهم إننا لا نعلم منه إلا خيراً، وأنت أعلم به منا، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه، وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه، واغفر لنا وله، اللهم احشره مع من يتولاه ويحبه، وأبعده ممن يتبرأ منه ويغضه، اللهم أحقه ببيك، وعرف بينه وبينه، ورحمنا إذا توفيتنا يا إله العالمين».

ثم يكبر خامسه، ويقول: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً، وَفِنَا عَذَابَ النَّارِ» ثم ينصرف.

و يدعو بعد التكبيره الرابعه لمن لم يبلغ الحلم بقوله: «اللهم اجعله لأبويه، ولنا سلفاً، وفرطاً وأجراً» (١) ونحو ذلك.

و للمجنون المستمّر جنونه من الصغر بنحو ذلك، و للمستضعف، والمراد منه على الأقوى من لا يوالى، ولا يعادى، و يدخل نفسه في اسم المؤمنين والمخالفين، ولا يعرف ما هم عليه، بقوله: «اللهم فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا، وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ، وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ» (٢)

١- فقه الرضا عليه السلام: ١٧٧.

٢- الكافي ٣: ١٨٧ ح ٢، ٣ وص ١٨٦ ح ١، الفقيه ١: ١٠٥ ح ٣٦.

و ما شاكله.

و لمجهول الحال بقوله: «اللهم أنت خلقت هذه النفوس، و أنت أمّتها تعلم سريرتها و علانيتها أتيناك شافعين فيها، فشفعنا، و لها ما تولّت، و احشرها مع من أحببت» (١). ثم يكثر الخامسة فى الجميع، و ينصرف.

و يدعو على المنافق الجاحد للحقّ بعد الرابعة لو صلّى عليه تقيّه، أو أجزنا الصلاة عليه إجراءً للاسم و إن لم نوجبها، كما هو الأقوى بقوله: «اللهم املاً جوفه ناراً، و قبره ناراً، و سلط عليه الحيات و العقارب» (٢)، و ينصرف عليها.

و يحرم التسليم و القراءة فيها بقصد المشروعه.

و يستحبّ رفع اليدين إلى النحر، مع كلّ تكبيره، بحيث يتدى به بابتدائها، و ينتهى بانتهائها، و الجهر بالأذكار خصوصاً الإمام، و الإخفات للمأموم، و الصلاة على الأنبياء و الأوصياء عند ذكر النبي صلّى الله عليه و آله و سلم، و إله عليهم السلام و الإطالة فى الدعاء، و الذكر، و وقوع الصلاة نهاراً، و الوقوف بعد الفراغ منها قدر ما بين تكبيرتين.

و يجوز للمأموم أن يفرد عن الإمام بعد دخوله معه، و لا يجوز عدوله إلى إمام آخر إلا إذا تمت صلاة الإمام أو قطعت لعارض؛ و لو أدرك بعض التكبيرات معه دون بعض أتمّ و لو مشياً إلى سمت القبلة و لو على القبر مع الذكر أو بدونه.

و لو شكّ الإمام أو المأموم فى عدد التكبيرات، تبع الشاكّ منهما الضابط.

و إذا حضرت جنازه فى الأثناء كان له الخيار فى إدخالها فى التكبيرات الباقية و يتخير فى رفع الأولى قبل إتمام تكبيرات الثانية، أو إبقائها إلى التمام، و له خلاف ذلك بأن يتمّ الصلاة على الأولى، و يتبدأ بها للثانية.

و الظاهر كراهه تكرار الصلاة كراهيه عباده بمعنى أنّ الثانية قليلة الثواب، و ربّما يقال باستحبابه للعلماء و الأشراف.

!

١- الكافى ٣: ١٨٨ ح ٦، الفقيه ١: ١٠٥ ذ. ح ٣٦.

٢- الكافى ٣: ١٨٩ ح ٥.

و يجوز الأجره عليها لندبها، و على مندوبات الصلاه الواحده، دون واجباتها.

و لو أخذ على واجباتها عارياً مع الإخلاص فى التيه صحت صلاته، و لو جهل الحال حمل على الصحه، و لا بأس بقبول الهدايا.

و لو حضرت جنازه قدّمت صلاتها استحباباً على صلاه النافله، و كذا على الفريضة مع سعه وقتها، و لو ضاق وقت الفريضة دونها، أو ضاق الوقتان قدّمت الفريضة.

و لو صلّى على جنازتين بإذن ولّى أحدهما دون ولّى الآخر صحت للمأذون فيه و فسدت لغيره، و لو ظنّها لم تكمل ستّ سنين، أو أنّها صلّى عليها فنوى الندب، ثمّ بان وجوبها أو بالعكس، فنوى الوجوب، ثمّ بان خلاف ذلك صحت.

و لا يشترط العلم بكونها رجلاً أو امرأه لكنّه ينوى الشخص.

و لو أتى بالضمائر المذكوره مؤنّته بقصد الجنّه، أو المؤنّته مذكّره بقصد الشخص مثلاً، فلا مانع (و الأقوى صحّتها مع عدم التعويل أيضاً) (١).

و الظاهر وجوب الدعاء بين التكبيرات، و لا- يشترط دعاء مخصوص إلا- أنّه يجب ذكر الميت فى ضمن بعضها، و الأحوط المحافظه على نحو ما ذكرناه. و الظاهر أنّ اللحن فى الأذكار و الدعاء لا يفسدها، و فى التكبيرات يلزم المحافظه على عربيّتها.

و يجوز قطع الصلاه اختياراً على الأقوى، و لا يتعيّن إتمامها كغيرها من الواجبات الكفائيه بمجرد الدخول، و لا يسقط وجوبها عن الناس إلا بعد التمام.

### المبحث التاسع: فى الدفن

يُستحبّ إعداد الإنسان قبره فى صحّته فضلاً عن مرضه لما فيه من التأهب للقاء الله، و أن يدخل فيه على الدوام و يقرأ القرآن كما كان يصنعه بعض نواب الإمام عليه السلام.

و فى حفره لدفن المؤمن فيه ثواب عظيم، فعن النبى صلّى الله عليه و آله و سلم: «من احتفر لمؤمن قبراً محتسباً، حرّمه الله تعالى على النار، و بوّأه بيتاً فى الجنّه، و أورده

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

حوضاً فيه من الأباريق عدد النجوم عرضها ما بين أبله بالباء الموحّده، و في بعض النسخ بالتاء كعُتُّله مضمومتى العين و التاء مفتوحه اللام مشدّده، موضع بالبصره و بين صنعاء اليمن» (١).

و يجب دفن المؤمن و ما ألحق به في حفيره من الأرض باقيه على حالها، أو مستحيله كحللاً أو ملحاً أو نحوهما، و مراعاة عدم الاستحاله أولى.

و يجب أن تكون مباحه فلا يجزى الدفن في المغصوبه إلا في الأراضي المتّسعه مع عدم غصبيّه الدافن أو المدفون لها، و عدم إعاتتها على الغصب. و أن تكون غير هاتكه لحرمة الميت كخلاء أو بالوعه معدّه للنجاسات و نحوهما، و أن تكون حافظه له من السباع، و بذلك اختلف المحال في لزوم الإغراق في العمق و عدمه، و الاحتياج إلى بناء بجصّ و آجر و عدمه، كاتمه لرائحته حافظه له عن نظر الناس فرضاً، و إن لم تكن ممّا يصلون إليها.

و لا- يجزى وضعه في ماء مثقلاً أو مربوطاً و إن أمن ظهوره، و لا في بناء على الأرض أو تابوت أو تحت أبنيه لا يمكن رفعها أو إنيه يحكم ستر رأسها إلى غير ذلك، إلا مع الضروره، و بعد ارتفاعها و بقائه قابلاً للدفن يجب نقله و دفنه.

و يجب أن يوضع على جانبه الأيمن مستقبلاً بوجهه و مقاديمه بما أمكن منها القبله مع إمكان معرفتها، و يسقط مع الجهل، و خوف الفساد بالانتظار لطلب المعرفه. و مع معرفه ما بين المشرق و المغرب يقدم على غيره.

و راكب البحر أو النهر مع تعذر البرّ، و لزوم الفساد بتأخيره إلى حين الخروج إليه يؤتى بالأعمال اللازمه له قبل الدفن، ثم يوضع في ظرف يرسب في الماء، أو ثقيل، و يلقي فيه، و الأوّل أولى، بل الأحوط؛ لأنه مع الإلقاء كثيراً ما ينتفخ فيطفح على ظهر الماء، و تستقبل به حين إلقائه في المقامين القبله مع الإمكان. و مع تعذر الدفن بما يجمع الشرائط يجب الإتيان بما أمكن، و بعد زوال العذر يؤتى بالموظّف مع عدم المانع.

١- ثواب الأعمال: ٣٤٤، الوسائل ٢: ٨٣٣ ب ١١ من أبواب الدفن ح ٢.

و يجب دفن المؤمن في قبرٍ منفرداً، أو في مقابر المؤمنين، و لا- يجوز دفنه في مقبره غير أهل الإيمان، كما لا- يجوز دفن غير المؤمن في مقابر المؤمنين، إلا- أن تكون امرأه حاملاً من مؤمن فتدفن فيها، مع جعل ظهرها إلى القبلة مضطجعه على يسارها؛ ليكون وجهه إلى القبلة مضطجعاً على يمينه؛ لأنّ وجه الولد إلى ظهرها.

و في عموم الحكم لمن لم تحلّه الروح و لولد الزنا المتكوّن من نطفه أحد الأبوين المؤمنين وجهان أقواهما ذلك (و في المتكون من الكفّار أضعفهما ذلك) (١).

و يُستحبّ فيه أمور:

منها: دفنه في مقابر المؤمنين، و اختيار أشرف الأمكنه لدفنه عدا المساجد، فإنّ المنع فيها قوَى، و اختيار الأفضل فالأفضل، و اختيار الأرض المعدّه للدفن على غيرها، و الوقف على غيرها، و وضع الجنازه على الأرض دون القبر بذراعين بذراع اليد، أو ثلاثه و تركه قليلاً من الزمان، ليأخذ أهبتّه.

و التلحيد، و جعل اللحد إلى جهه القبلة، و توسعته بحيث يجلس فيه الجالس، و اختيار الشقّ في الأرض الرخوه التي لا يمكن التلحيد فيها، أو يخشى سرعه انهياره، و بناء لحد فيه، و إحكام اللحد، و أن يكون في بطن القبر، و أن يجعل للميت وساده من تراب و خلف ظهره حجراً و مدرأً و نحوهما يسند إليه حتى لا يسقط و تفوت هيئته الاستقبال.

و نشر ثوب على القبر حين الإدخال خصوصاً المرأة طلباً للستر و الاحترام.

و وضعه دون القبر ثلاث دفعات و إدخاله فيه بعد الثالثه، و البدأه برأسه إن كان رجلاً، و إدخاله بالعرض إن كان امرأه، أو خُنتى مشكلاً أو ممسوحاً، و تحفّي النازل، و كشف رأسه، و نزع رداثه، و حلّ أزراره، و الوضوء للملحد، و القول عند نزوله: «اللهم اجعله روضه من رياض الجنّه، و لا تجعله حفره من حفر النار» (٢).

و أخذ الرجل ممّا يلي موضع الرجلين، و المرأة ممّا يلي القبلة.

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢- الفقيه ١: ١٠٧ ذ. ح: ٤٤.



و جعل التربة الشريفه تحت خدّه، و كونه أجنبيًا إن كان المدفون رجلًا، و إن كان امرأه فالزوج، ثمّ الرحم أولى من المماثل، و حفر القبر قدر قامه و دونه إلى بلوغ الترقوه، و لا- يسنّ ما زاد على ذلك إلا لعروض بعض الأسباب و يزداد بمقدار الزيادة في الغلظ على مستوى الخلقه من الأموات.

و حلّ عقد الكفن من عند رأسه و رجليه و وضع خدّه على التراب، و جعل تربه الحسين عليه السلام في قبره، و الأفضل أن يكون مقابل وجهه؛ و يقوى القول باستحباب وضع شىء من تراب أى المشاهد المشرفه كان و الأماكن المحترمه عدا المساجد، إلا أن يؤخذ من قمامتها.

و تلقينه العقائد قبل نضد اللبن، و هو التلقين الثانى، و الدعاء له قبل التلقين و بعده، و الخروج من قبل الرجلين. و إهاله الحاضرين التراب بظهور الأ- كفّ قائلين إنا لله و إنا إليه راجعون (١). و كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا حثى التراب يقول: «إيماناً بك و تصديقاً برسلك، و إيقاناً ببعثك، هذا ما وعد الله و رسوله، و صدق الله و رسوله»، و قال عليه السلام «من فعل مثل فعلى هذا كان له بكلّ ذره من التراب حسنه» (٢).

و يكره وضع تراب غير القبر عليه؛ فإنه يثقل عليه.

و لا بأس بأن يوضع فى فمه فصّ عقيق مكتوب فيه اعتقاده، و اسم النبى صلى الله عليه و آله و سلم، و الأئمه عليهم السلام و معه شىء من تربه الحسين عليه السلام كما صنعه بعض الصالحين و العلماء العاملين.

و يكره فرش القبر بالساج و غيره إلا- لضروره دفع تلوّثه بالنجاسات أو القذارات، و دفن ميّتين دفعه فى قبر واحد، إلا- مع الضروره، و مع عدم المماثله و المحرميه و شبههما لا يبعد التحريم.

١- سوره البقره: ١٥٥.

٢- الكافى ٣: ١٩٨ ح ٢، دعائم الإسلام ١: ٢٣٨، الوسائل ٢: ٨٥٥ ب ٢٩ من أبواب الدفن ح ٤.

## المبحث العاشر: فى بيان الأولياء

يشترط فى الولايه الإيمان، و العقل، و البلوغ، و الحضور، و أن لا يكون قاتله عمداً، و الخطأ لا ينافيها، و عدم الإباء عن المباشرة، و الإذن من القابل أو الإذن وحدها من غير القابل، و تزول بالخيانه، و الجنون، و تعود بارتفاع المانع.

و مع فقد أو النقص أو البعد أو غيرهنّ من منافيات الولايه هل تنتفى الولايه فيستوى المكلفون فى الحكم، أو ترجع إلى الحاكم؟ وجهان؛ و الأحوط الرجوع إلى الحاكم خصوصاً مع وجود الولي و عدم إمكان قيامه و إذنه.

و تثبت فى الأعمال المستدعيه للمباشرة من تغسيل أو تحنيط أو تكفين أو صلاه أو دفن أو أجزاءها واجبه أو ندباً و أمّا التشيع و القراءه، و الدعوات و الأذكار من دون مباشره فالظاهر تساوى الناس فيها، و لو عمل عامل شيئاً ممّا فيه الولايه من دون استئذان عصي و فسد ما كان عباده كالتغسيل و الصلاه، و وجب إعادته، و صحّ غيره إماماً أو مأموماً أو منفرداً و يكفى الفحوى عن الإذن الصريحه، و لا تكفى الإجازة بعد العمل، و لا تصحّ الصلاه حال الوضع أو الحمل أو نقلها إلى القبر.

و لو حضر الولي أو تجددت له الولايه فى أثناء العمل وقف عن العمل، و لزم الاستئذان إلا فى الصلاه، و كذا لو منعه فى الأثناء بعد الإذن، و ليس له فيها عزل على الأقوى، و تثبت على من تعلقت به الأعمال من سقط أو بعض أو غيرهما.

و أولى الناس الزوج بزوجه دائمه أو متعه ثم المالك و إن تعددوا اشتركوا فى الولايه، ثم الأب، ثم الأم، ثم الذكر من الأولاد، ثم الأنثى منهم (١)، ثم الجدّ، ثم الجدّه، ثم الأخ، ثم الأخت، ثم أولاد الأخ، ثم أولاد الأخت، ثم العمّ، ثم العمّه، ثم الخال، ثم الخاله ثم أولاد الأعمام، ثم أولاد الأخوال.

و كلّ من كان أقرب فى طبقه أولى من غيره، و من تقرب بسببين أولى من المتقرب

١- فى «س»، «م» زياده: ثم أولاد الأولاد.

بسبب واحد، و الذكر و من كان علقته من جهته أولى من غيره، و إذا فقد الجميع أو تعدد المتساوون رجح الأكثر.

فإن تساوا و اختلفوا فى تقديم الإمام أو حصل بين الأئمة تشاح قدم الأفقه ثم الأورع ثم الأعراف بالأذكار و الدعاء ثم الأكثر اعتماداً للمصلين ثم الأحب إلى أهل الميت و الأكثر اعتماداً عندهم، ثم العلوى مقدماً من كان فى سلسلته من الأئمة أكثر، ثم الهاشمى، ثم القرشى، مع تقديم المنتسب بالذكر منهن على غيره، ثم الأخشع صوتاً، ثم الأحسن صوتاً ثم الأسن ثم الأصبح وجهاً و مدع الولاية مصدق مع عدم المقابل و معه يرجع إلى البيان، فإن فقدوا فإلى القرعه.

و من وجد قائماً بالأمر اجترأ بإذنه بناءً على ولايته أو مأذونته فى الإذن.

و لو مات المأذون أو عرض له عارض ائتم المأمومون بمن شاءوا من غير استئذان، و لو تساوى الأولياء فى الرتبة و عرفوا الصلاه صلوا جميعاً، و ليس لأحدهم منع الآخر.

و لو اختلفوا أو مأذونوهم فى تعيين الإمام أخذ بالمرجحات ثم بالقرعه؛ و فيما يمكن قسمته يقسم بينهما، و يجعل كل عمل لواحد، و لو كان امرأه فأرادت أن تؤم النساء أو تأذن لا مرأه فى ذلك، و لا تأذن للرجال، فالأقوى عدم قبول قولها، و كذا فى التشيع.

### **المبحث الحادى عشر: فى حكم من كان صورته من مبدأ إنسان مؤمن و من فى حكمه، أو فرداً منه إلى حين البلوغ و فى حكم الأبعاض**

أمّا القسم الأوّل: فله أحوال:

منها: السقط حال كونه نطفه منعقده أو علقه، و الحكم فيه أنه لا شىء فيه و إن كان دفنهما و لا سيما الأخير أولى.

و منها: حاله بعد صيرورته مضغه إلى أن يقارب التمام، و حكمه الدفن فقط، و لّفه بخرقه أحوط كاللحم الخالى من العظم.

و منها: ما لو تمّ فان تمّ له أربعة أشهر، و سقط من بطن أمه ميتاً، فحكمه التّغسيل و التّحنيط و التّكفين، و الدفن، و لا صلاحه عليه فرضاً و لا نفلاً، كالعظم المجرد أو مع

اللحم، و لم يكن عضواً تاماً و لا صدراً.

و منها: ما لو استهلّ أى خرج من بطنها حياً إلى أن يقارب ستّ سنوات و لم يبلغها، فهذا تجرى عليه الأحكام بتمامها، غير أنّ الصلاة عليه سنّه، و ليست بفريضه كالعضو التامّ غير الصدر.

و منها: ما لو بلغ ستّ سنين و حاله حينئذٍ، كحال البالغين فى جميع الأحكام، كما أنّ الصدر منهم كذلك، و لو شكّ فيه فلا يدري من أى الأقسام هو لوقوعه فى نار مثلاً، و تقلّصه أخذ بالأدنى؛ لأصالة عدم التكليف، و الأحوط البناء على الأعلى.

و نسبه أعضائه من صدر أو عظم أو غيرها غيرهما بالنسبه إلى أحكامه، كنسبه أعضاء البالغ إليه فى أحكامه فصدوره بمنزلته، و هكذا.

و أمّا القسم الثانى فأقسام:

منها: ما يكون صدراً و حكمه كأصله فى جميع الأحكام غير أنّ قطع الكفن، و ماء الغسل على مقداره، و الظاهر إلحاق عظام الإنسان بجملتها به، و عظام الصدر بالصدر، و المدار على صدق اسمه عرفاً، و لا يضرّ نقص لا يخرجّه عن الاسم، و لا يلحق به بعضه مع عدم الصدق.

و منها: ما يكون عضواً تاماً، و فيه الصلاة ندباً مع وجوب الأعمال الأخر.

و منها: ما يكون قطعه فيها عظم، و لو صغيراً أو عظماً مجرداً من ميّت مطلقاً، أو من حيّ غير سنّ، و ليس عضواً تاماً، و فيه التغسيل و التحنيط و التكفين و الدفن، و ليس الظفر من العظم.

و لو كان لحماً بلا عظم و لو قلباً لفّ بخرقه احتياطاً و دفن، و الأحوط فى القلب إجراء حكم الميّت.

و كلّما يبقى من الأعضاء أو أعضائها يتعلّق به الأحكام الثابته له حين التمام؛ فالرأس من دون بدن له من الغسل، و الحنوط، و الكفن، و كيفيته الدفن ما كان له مع الجمله، و يسقط الجانبان و للجانبين مع انفرادهما عنه ما كان لهما قبل انفصال الرأس.

و يسقط حكم الرأس، و لأحد الجانبين ما كان له، و يسقط حكم الجانب الأخر.

و لأبعاضها ما كان لها حين اتّصالها؛ ففي الصدر أو اليدين أو الرجلين كذلك في كلّ غُسل غَسْلان مرتّبان، و حنوط واجب في الركبتين، و طرفي الإبهامين، و باطن الكفّين، و مندوب في الصدر، و باطن القدمين.

و في الرأس و القدمين و الكفّين اللفافة، و في الكتفين و اليدين هي مع القميص و فيما عدا ذلك الثلاثة وجوباً فيما يجب شامله له مع الاتّصال، و الندب فيما يندب.

و يجعل أعلى كلّ عضو في صلاه أو دفن في موضع الرأس، و ما قارب وسطه في موضع الصدر، و أسفله في موضع الرجلين، و هكذا، و وجهه في موضع الوجه، و هكذا. و لا يبعد مراعاة ذلك في الغسل أيضاً.

و يمكن جعل البعض كميت تامّ له رأس و بدن تامّ، و يؤتى بالأعمال المتعلقة بالرأس و البدن على وجه التمام.

و جعله بتمامه بمنزله عضو من الأعضاء بأن يفرض عضواً سابقاً ثمّ آخر، و هكذا في غسله، و تحنيطه، و تكفينه يجرى عليه تاماً حكم الأعضاء بتمامها بفرضه (١) رأساً مرّه، و جانباً أيمن أخرى، و أيسر كذلك؛ إلا- أنّ الأقوى ما تقدّم، و الأخير أوفق بالاحتياط.

و المقطوع من الحارّ بحكمه و إن كان بارداً حين الاتصال على إشكال و لو بقى (٢) حارّاً حتّى برد أصله كان بحكمه (٣) على إشكال و الأقوى عدم الفرق بين الحرارة و البرودة في الأعضاء.

و يُستحبّ وضع الجريدتين مع من لم يبلغ حدّ التكليف أو أبعاضه إقامة لرسم السنّه، و مع أبعاض المكلف مطلقاً، و كذلك التشيع لهما لا يخلو من رجحان، و لو تعددت قبور الأبعاض تعددت الجريدتان و التشيع.

و العضو المشتبه بأبعاض لا حكم لها لامتراجها يلزم إجراء الأحكام عليها تبعاً له،

١- في «م»، «س» زياده: بفردّه.

٢- في «س»: القى.

٣- في «م»، «س» زياده: و إن كان حارّاً.

كالمشتبه من الأموات بمن لا حرمه له. و أما المشتبه بها و لا باعث على إلحاقه، فالأحوط إجراء الحكم عليه. و أما ما شك في تغسيله أو تغسيل جملته، أو في غير ذلك ممّا يجب له من الأعمال، فيبني فيه على العدم و يجاء بالعمل إلا إذا قضى الشرع بوقوعه لحجّه شرعيّه، أو لخروجه من مقابر المسلمين.

و كلّما يشترط في الجملة يشترط في أبعاضها من اعتبار المحرم و المماثل، و اشتراط إيمان الغاسل سوى ما استثنى و نحو ذلك، و في اشتباه الحال يقوى سقوط الغسل كالخُنثى، و الاحتياط به من وراء الثياب أولى سيّما مع حضور الصنفين، فيغسل كلّ منهما غسلًا على انفراد.

و لو كانت متفرّقة يمكن جمعها في التغسيل و التحنيط، و التكفين و الدفن، جمعت، و في لزوم إدخالها القبر مجموعته حيث لا كفن و جهان، أقواهما العدم؛ لكن لا بدّ من وحده القبر.

و لو تقدّم دفن بعضها نبش القبر و أضيف الباقي إليه، و مع تعذر الغسل لزم التيمّم إن بقيت محاله و إن بقي بعضها مسح ذلك البعض، و لو لم يبق منها شيء قوى سقوط الوظيفتين، و الأحوط أن يؤتى بالمسحات الثلاثة عليه على نحو ما احتملناه في الغسل.

و لو غسل بعض أو كفن أو حنط ثمّ دفن، فخرج، أو لم يدفن، فوجد بعض آخر جرى عليه الحكم، و لا يعاد ما عمل للأوّل، ثمّ يجمع معه في الكفن و يدفن.

و المدار في قطع الكفن على ما يناسب المقدار، و لو لا ذلك لم يجز كرباس الدنيا إذا جعلت أبعاضه متفرّقة، فيحكم على بعض له حكم بعد إجراء الحكم على غيره، و لو أجرى الحكم على بعض، فحضر ما ليس له حكم، كلحم وجد بعد عظم إنّ تمّ حكم العظم أضيف إليه في الكفن من غير غسل، و الأحوط مراعاة الغسل فيه.

و لو وجد مع العظم منفصلاً عنه قبل غسله ألحق بالمتّصل، و كذا لو حضر قبل غسله قوى لزوم إدخاله معه في الغسل.

و لو خرج من القبر ما حكم عليه بالتيمّم، و كان الماء حاضرًا قوى لزوم تغسيله مع إمكانه، و في جرى حكم التلقين، و التشيع و القراءه، و الزياره على السقط و الأبعاض

فتتعدّد (١) لها لو اتّفق دفنها على التفريق، وجهان أقواهما ذلك، ممّا لم يكن من الحيّ، و اعتبار الكبر أو الكثرة لا يخلو من وجه.

و لا ينبغي الشكّ في إلحاق الصدر بالميت منها، و لو حنّط جزء من محلّ التحنيط، ثمّ حضر معه جزء آخر اقتصر على الأوّل، و يسرى حكم الجمله إلى الأبعاض، فبعض الشهيد، و المحرم المؤمن و مقابليهم بمنزلتهم، مع وجود الوصف حال القطع و حال العمل.

و لو اختلفا بأن استشهد أو أحرم أو أحلّ أو كفر أو أمن بعد القطع قبل العمل، احتمل فيه مراعاة حال القطع، و لعله أولى، و مراعاة وقت العمل.

و لو قيل بأنّ المنفصل من المحرم أو الشهيد لا يجرى حكمهما عليه مطلقاً، و فى المؤمن و مقابله يعتبر حال القطع كان قوياً.

### المبحث الثانى عشر: فى أحكام الغلل

و هو أقسام:

منها: السهو و حكمه أنّه متى سها عن عمل سابق أو عن بعضه حتّى دخل فى لاحق أتّمه و عاد على اللاحق ما لم يكن مانع، و لو سها عن التّغسيل أو بعضه حتّى حنّط أو كفّن أعاده، ثمّ عاد عليهما، و لو سيّها عن أحدهما أو عن التّغسيل حتّى صلّى، عاد على ما فات ثمّ أعاد الصلاة، و فى التحنيط كلام.

و لو سيّها عن أحدها حتّى أدخل القبر، فإن ذكر قبل الدفن أخرج، و أتى بما فات، و إن ذكر بعد الدفن فإن كان صلاة و لم تمض اليوم و الليله صلّى عليه فى القبر، و إن فات الوقت أو كان المنسى غير صلاه، فقليل بلزوم النّيش (٢)، و الأقوى عدمه فى غير التّغسيل و الاستقبال.

و منها: الشكّ، و لا حكم له و لا التفات إليه من كثير الشكّ، بل بينى على الصّحّه

١- فى «س»، «م» زياده: فتتعدّد.

٢- القائل هو الشهيد فى البيان: ٨١.

و التمام، و أمّا من غيره فإن كان في عمل بعد الدخول في غيره كالشك في الغسل كلا أو بعضاً حتى كُفّن، أو دخل في التكفين أو التكفين حتى صَلَّى أو دخل في الصلاة أو الصلاة حتى دفن، أو وضع في القبر فلا اعتبار به، و مثله ما لو شك في غسل الصدر كلا أو بعضاً حتى دخل في غسل الكافور، أو في غسل الكافور حتى دخل في غسل القراح.

و أمّا الشك في عضو سابق بعد الدخول في عضو لاحق من غسل واحد أو في تكبيره أو دعاء بعد الدخول في غيرهما، ففيه وجهان، و عدم الالتفات أقوى، و طريق الحائطه لا يخفى.

و منها: الطوارئ فما يعرض للفاعل من مانع من موت أو غيره أو ارتداد في أثناء العمل، فإن لم يكن عباده صحّ الماضي و أكمل الباقي، و الظاهر إلحاق الغسل بذلك؛ للانفصال على نحو غيره من الأغسال.

أمّا الصلاة فالظاهر لزوم إعادتها، و القول بالاكْتفاء بتكميلها لأنها دعاء بعيد، نعم لزوم عروض مثل ذلك للإمام لا يفسد صلاة المأمومين، ثم إن شاءوا نصبوا إماماً منهم، و إن شاءوا انفردوا على نحو ما مرّ، و في جواز نصب إمام من خارج إشكال (١).

و لو تبين فساد صلاة من صَلَّى وجب على الناس كفايه عوضها، و لو طرأت نجاسة من أحد المخرجين أو من خارج في أثناء الغسل أو الصلاة عليه أو تحنيطه فلا بطلان، و إنّما تغسل النجاسة من بدنه أو كفته، ثم يؤتى بباقي العمل؛ و كذا الحال لو طرأت قبل الإدخال في القبر مطلقاً.

و لو طرأت بعد الدخول إلى القبر أو لم يعلم بها إلا فيه، فإن كانت في البدن أو في كلّ الكفن، أو في كثير منه بحيث يفسده القرض، و يخرج عن كونه ساتراً، أُخرج من القبر، و غسلت، ثم أُعيد إليه، و إن كانت قليلة فيه لا يفسد قرضها، قرضت، و خيبت إن لم يحصل القرض بضمّ بعض إلى بعض.

١- في «س»، «م» زياده: إن كان و في أثناء الغسل صحّ الماضي و أتمّ الباقي.



و القول بالعفو عن قليل الدم، وإن كان غير خالٍ من الوجه إلا أنّ الأوجه خلافه، و بعد الدفن يسقط حكمه.

و منها: ما لو عدل الولي عن الإذن في أثناء العمل أو عادت الولاية إلى غيره، أو حضر بعد غيبته فممنوع، و الحكم هنا أنّه إن كان في تكفين أو تحنيط أو مقدّمات دفن لم يجز الإكمال؛ و في الصلاة و جهان، و الأقوى أنّ له الإكمال، و الأحوط القطع و الإعادة من رأس، و لو كان إماماً أتمّ المأمومون، و كذا لو كانوا منفردين متعدّدين فممنوع بعضهم.

و لو شكّ في عضو في الحرم أنّه من محلّ أو مُحرم حكم بحلّه، و لو شكّ في كونه من إنسان أو غيره فلا حكم له؛ و لو شكّ في وجود عظم فيه بنى على عدمه، و الأحوط البناء عليه، و كذا شكّه في عظام متعدّده أنّها من واحد أو لا، بنى على الوحده، فيجتزى بالكفن الواحد، و القبر الواحد، و النعش الواحد، و هكذا، و في تسريه حكم و حد القبر، و النعش، و التشيع، و نحوها إلى الأجزاء لا سيّما الصغار بحث.

### المبحث الثالث عشر: فيما بعد الدفن

يحرم نبش قبر المؤمن و من في حكمه احتراماً له و لو لدن آخر، بل يحرم الدفن بعد النبش من دون ضروره لسبق حقّ الأول؛ لتقدّم حيازته في المباح، و تقدّمه في الأوقاف (١)، و اختصاصه في غير ذلك (٢)، و إذا انكشف القبر عن الميت مع عدم صيرورته رميماً و جب على الناس دفنه، و الظاهر أنّ الولي أولى به، و تنتقل الولاية إلى وارثه بعد موته في وجه.

و في وجوب تكفينه مّره أخرى من ماله مع ذهاب كفنه وجه قريب، و مع عدم سبق تكفينه أو غيره من الأمور المائيه يبقى تعلّقها بالمال.

و يستثنى من حرمة النبش مواضع:

منها: ما إذا صار رميماً فيخرج عن عنوان النبش.

١- في «م»، «س»: الأوقات.

٢- في «ح» زياده: و في نبشه و إخراجة بعد الدفن إشكال.

و منها: تخليصه من نجاسه في القبر أو قذاره تبعث على إهانتة.

و منها: كونه في مقابر الكفار وغيرهم من أهل الباطل، فتخرجه منها.

و منها: أن يخشى على بدنه من إخراج حيوان أو عدو يريد إخراجة ليحرقه، أو يمثل به أو يهتك حرمة بجعله غرضاً للنشاب أو ملعبه للصبيان، وربما وجب في مثل هذا.

و منها: أن يكون ذلك لإيصاله إلى محلّ يرجى فوزه بالثواب، أو نجاته من العقاب كالنقل إلى المشاهد المشرفة، بل مقابر مطلق الأولياء والشهداء والعلماء والصلحاء، وربما كان هذا القسم أولى من غيره فيخرجه كلاً أو بعضاً عظماً أو لحماً أو مجتمعاً، و لو لقيام الإجماع والسيره على عدم وجوبه لقلنا بالوجوب في بعض المحالّ.

و منها: أن يكون في أرض مغصوبه و لم يتعقبه رضا المالك.

و منها: أن يكون في بطنه أو في قبره مال معتدّ به للوارث أو غيره، والقول بجوازه لمطلق المال غير بعيد الوجه.

و في وجوب بذل المال من أصل المال لدفع النيش أو الشقّ أو الإحراق و نحوها إن أمكن وجهه، و في تقديمها على الكفن و الحنوط و ماء الغسل وجه وجيه.

و منها: أن يتوقّف على رؤيته شهادة تتوقّف موارثته و أحكامه، أو ثبوت حقّ جنايه و نحوها عليها.

و منها: أن تكون في حفرة لم يبلغ حدّ الأجزاء.

و منها: أن يكون موجّهاً لغير القبلة، و في إلحاق من جعل على اليسار مستقبلاً وجهه، قيل و منها: ما إذا لم يكن مغسلاً أو مكفناً أو محنطاً أو مصلى عليه، و فات وقت الصلاة عليه في قبره (١)، و فيه إشكال، و يقوى في فوات الغسل، و لو أخرج أو خرج اتفاقاً أتى له بالفائت له من الأعمال.

و الظاهر الاجتزاء بالصلاة على القبر لو وقعت في وقتها، و لا حاجة إلى إعادتها، و لو اضمحلّ بدنه أو أكله حيوان عاد الكفن إلى الوارث إن كان من

التركة، و إلى المتبرّع إن كان منه.

و منها: أن يكون أبعاضاً و قد دفن بعض منها فينبش لإدخال الباقي منه فيه في وجه قوَى.

و منها: لزوم منافاه التقيّه في بقاءه.

و منها: ما إذا تجددت مظنه حياته.

و منها: ما إذا لزم من بقاءه تضرر عظيم على المارّه.

و منها: ما إذا توقّف إصلاح المحلّ الذي جعل مقبره أو إصلاح المشهد الذي جعل مدفنا عليه.

و منها: ما إذا علم وجود عدوّ من أعداء الله معه.

و منها: ما إذا علم وجود امرأه أجنبيّه معه.

و منها: ما إذا أريد تميم دار وجد فيها أو نحوها:

و منها: ما إذا اضطرّ إلى جعله بئراً أو مجرى ماء مضطرّ إليه إلى غير ذلك.

و يُستحبّ رفع القبر قدر أربع أصابع مفرّجات و غايته إلى شبر و تربيعه، و تسطيحه، و صبّ الماء عليه من قبل رأسه مستقبل القبلة تجاه الميّت، ثم يدور إلى جوانبه الأربع، و لا- يقطع الماء حتّى ينتهي إلى الرأس و يتمّ الدور، و يصبّ فاضل الماء على وسطه.

و وضع الحصباء و هي صغار الحصى و الأولى أن تكون حمراً على قبره. و وضع الكفّين عليه، و دونه وضع الواحده، و الأولى فيها اليمنى و إن يكونا مؤثّرين؛ ليكون ذلك كالعلامه عليه.

و أن يقرأ عليه سورة القدر سبع مرّات مستقبل القبله، و يدعو له بقوله: «اللهمّ جاف الأرض عن جنبيه، و صعد و في بعض النسخ و صاعد روحه إلى أرواح المؤمنين في عليين، و ألحقه بالصالحين» (١).

و أن يوضع عليه لبنه أو لوح يكتب عليه اسمه ليعلم به، و الأولى كون ذلك كلّه

برضا الولي، و تلقين الولي أو من يأمره بعد الانصراف مع استقبال القبر و القبلة، و القيام، و رفع الصوت إلا لتقيته.

و يُستحبّ زيّاره القبور فعن عليّ عليه السلام: «زوروا أمواتكم فإنهم يفرحون بزيارتكم، و ليطلب أحدكم حاجته عند قبر أبيه أو أمّه بما يدعو لهما» (١).

و في الأخبار أنّهم يأنسون بالزائر، و إذا ذهب استوحشوا (٢)، و الأخبار في هذا الباب كثيرة، و خصّ بها بعضهم بالرجال (٣)، و يقرب استحبابها للنساء مع التستر، و يختلف أجرها باختلاف المزور.

و أن يقول في زيارتهم: «السلام على أهل الديار من المؤمنين و المسلمين، أنتم لنا فرط، و نحن إن شاء الله بكم لاحقون» (٤) أو يقول: «السلام عليكم من ديار قوم مؤمنين، و إنا إن شاء الله بكم لاحقون» (٥) و روى غير ذلك (٦).

و يكفى في الزياره مجرد الحضور، ثم في السلام فضل آخر، ثم يتضاعف بتضاعف الدعاء و القراءة، و في هديه الأعمال فضل آخر. و الأفضل أن يكون يوم الاثنين، و عشية الخميس، و غداه السبت، و رويت في ساعه الصبح مطلقاً (٧)، و روى أن أدنى الزوّار منزله من يؤخّر الزياره من الجمعة إلى الجمعة (٨).

و يستحبّ خلع النعل إذا دخل المقبره، و قراءه سوره الإخلاص لهم أحد عشر مرّه، و سوره يس، و روى أنّ من قرأ سوره يس لأهل المقبره كان له بعدد من فيها حسنات (٩)، و من قرأ أيه الكرسي و جعل ثوابها لأهل القبور جعل الله له من كلّ حرف ملكاً يسبح له

١- الكافي ٣: ٢٢٩ ح ١٠، الوسائل ٢: ٨٧٨ باب ٥٤ من أبواب الدفن ح ٥.

٢- الكافي ٣: ٢٢٨ ح ١ و ٤، دعوات الراوندي: ٢٧١ ح ٧٧٥.

٣- كالمحقق في المعبر ١: ٣٤٠ فإنه قائل بالكراهيه له.

٤- الكافي ٣: ٢٢٩ ح ٥، سنن النسائي ٤: ٦٤.

٥- الكافي ٣: ٢٢٩ ح.

٦- الكافي ٣: ٢٢٩ ح ٨.

٧- البحار ١٠٢: ٢٩٧ ح ١١.

٨- الكافي ٣: ٢٣١ ح ٥.

٩- البحار ٨٢: ٦٣ ح ٣.

إلى يوم القيامة (١).

و الصدقه عن الميت، فقد روى أنه إذا تصدق الرجل بنيه الميت أمر الله تعالى جبرئيل عليه السلام أن يحمل إلى قبره سبعين ألف ملك، في يد كل ملك طبق، ويقولون: السلام عليك يا ولي الله هذه هديه فلان بن فلان إليك فيتلائم قبره نوراً، و أعطاه الله ألف مدينه في الجنه، و زوجته ألف حوراء، و ألبسه ألف حلّه، و قضى له ألف حاجه (٢).

و ورد في الأخبار الكثيره (٣) أنه يصل إلى الميت كل عمل يعمل له من صلاه، و صيام، و حجّ، و صدقه، و غيرها، و أنّ الله يمنّ بالثواب على العامل و الميت.

و الأولى أن يصلى عن الولد بالليل، و عن الوالدين بالنهار.

و إهداء الأعمال من صلاه أو قراءه أو صدقه أو غيرها إلى المعصومين أفضل من الإهداء إلى غيرهم، و يترتب الفضل على ترتب المهديّ إليه في الفضل، و إن روعى في المفضول أشدّيه الاحتياج فلا- بأس. و أولى الأرحام أولى من غيرهم، و الأقرب منهم أولى من غيره، و الجار و الصديق و أرباب الحقوق على اختلافهم أولى من غيرهم.

و يكره تجصيص القبر و تجديده و تظليله، و المقام في قبور الأئمه المعصومين عليهم السلام، و كبراء أهل الدين، و القعود عليه، و المشى عليه و الاستناد إليه، إلا لداع.

و الحدث على القبر و بين القبور خصوص التخلّي. و قد يبعث على الارتداد حيث يكون على قبور سادات العباد. و ربّما يلحق به وضع النجاسات و القذارات و جميع ما فيه هتك الحرمه، و يحرم بين القبور المعظمه.

### المبحث الرابع عشر: في التعزیه

ينبغي لصاحب المصيبه أن يجلس للجزاء ثلاثه أيام، و الأفضل أن يضيف إلى ذلك

١- البحار ١٠٢: ٣٠٠ ح ٣٠.

٢- إرشاد القلوب: ١٧٦.

٣- الكافي ٧: ٥٦ ح ٥١، المحاسن ١: ١٥٠ ح ٢١٧، البحار ٨٨: ٣٠٤ ح ١، و ج ٨٢: ٦٢ ح ١، ٢ راجع الباب.

ما يقتضى إكرام المعزّين من وضع الطيب و الماء و القهوة و التباك، و وضع الفرش المناسبه و أن يضاف إلى ذلك ترحيم و فاتحه كما يُصنع اليوم، و الغرض المهمّ منها تسليه المصاب، و تخفيف حزنه، لا الذكر و قراءه القرآن، و تعزيه سيد الشهداء (ع) إلا إذا كانت لها مدخلية في ذلك.

و هي مستحبّه قبل الدفن و بعده، و أجرها عظيم، روى: «أنّ من عزّى مصاباً كان له مثل أجره» (١). و روى أيضاً: «من عزّى أخاه المؤمن كسى حلّه» (٢). و روى: «أنّ من عزّى حزيناً ألبسه الله من لباس التقوى، و صلّى على روحه فى الأرواح» (٣). و روى: «أنّ من مسح على رأس يتيم كتب الله له بكلّ شعره مرّت يده عليها حسنه، و من سكّت يتيماً من البكاء أوجب الله له الجنة» (٤)، و قال النّبى صلّى الله عليه و آله و سلم: «التعزيه تورث الجنة» (٥).

و يستحبّ أن يقول: «جبر الله و هنكم، و أحسن عزائكم، و رحم متوفّاكم» (٦).

و يكفى فى تحقيقها مجرد الحضور عنده؛ لإدخال السرور عليه، و الفضل أن يحضر إلى ثلاثه أيام، و فوق ذلك أن يظهر لهم شفقتة، و أنّه مصاب بما أصابهم، و يجوز المبالغه فى ذلك، و لو كانت كذباً.

و يستحبّ للجيران إطعام أهل المصيبه ثلاثه أيام، و يتمشّى فى الأصدقاء و غيرهم، بل جميع الإخوان.

و ينبغى أن يتلى عليه ما يبعث على تسليته، و أقواه ذمّ الدنيا، و ذكر معايبها مفصّله، و بيان قرب السفر، و سرعه الوصول إلى الراحلين، و أنّ ما ذهب من الأقارب و الأبناء أكثر من الباقين، و هم لنا منتظرون، و عن قريب نحن بهم لائقون.

١- قرب الإسناد: ٥١ ح ١٦٦ و ص ١٥٦ ح ٥٧٤، الكافى ٣: ٢٢٧ ح ٤.

٢- فقه الرضا: ١٧٢.

٣- مجمع الزوائد ٣: ٢٠.

٤- البحار ٨٢: ٨٠ ذ. ح ١٦.

٥- ثواب الأعمال: ٢٣٥ ح ١، الفقيه ١: ١١٠ ح ٦، الاختصاص للمفيد: ١٨٩.

٦- الفقيه ١: ١١٠ ح ٥.

ثم ذكر ما جرى على الأنبياء والأوصياء خصوصاً ما جرى على سيد الشهداء (ع) وأهل بيته، وأصحابه في كربلاء، وما جرى على العلماء والملوك والأمراء، وسائر من طحنهم البلاء، وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من أُصيب بمصيبه فليذكر مصيبته في فإنها من أعظم المصاب» (١).

ثم يذكر بعض من صبر ممن لا يرجي منه ذلك، كأن ينقل قضيه أعرابي كان عنده ضيف و مات له ولدان، تساقطا في بئر حين حمل الطعام إلى الضيف، فأتم الضيفه و لم يعلم الضيف حتى سار عن محلّه، فوجد النعشين في الطريق، و لم تتغير بشره أبيهما، و لا سمع صوت أمهما أو أحد أرحامهما.

و وقع مثله في زماننا لبعض العلماء الأواخر الساكنين في أرض الجواز، أو يذكر قضيه بدوي شيخ كبير السن، له و لزوجته ولد واحد، فمرض الولد و كلما دخل أبوه على أمه فسألها عن حاله حمدت الله تعالى و قالت: هو في أحسن حال، حتى قبض فوضعت عليه ثوباً، حتى جاء أبوه، و سألها عن حاله فحمدت الله تعالى، و قالت هو على أحسن حال على نحو ما كانت تقول، ثم أخرجت طيباً فتطيبت، و لاعتبه، حتى دنى منها دنو الرجل من المرأة، فقالت له: يا أبا فلان إنك تخون الودائع فقال: معاذ الله تعالى، فقالت: إن ابنك فلاناً وديعه الله عندك، و قد استردّها، فقضى حزنهما. و قد وقع مثله لبعض النساء في أيامنا هذه.

أو يذكر أنّ بدوياً أخبر بقتل ولده أو بموته، و هو يقص على القوم و يحدثهم عن بعض أحاديث السلف، فأمر بتجهيزه، و لم ينقطع كلامه إلى غير ذلك.

ثم يتلو ما ورد من الآيات الداله على ما أعد الله للصابرين من الأجر و الثواب، و أنّ الله تعالى صلى على من أصيب بمصيبه فصبر و قال إنا لله، و إنا إليه راجعون (٢). ثم يذكر بعض الروايات المتعلقة بهذا الباب:

١- الكافي ٣: ٢٢١ ح ٣، كنز العمال ٣: ٢٩٩ ح ٦٦٤٤.

٢- سورة البقره: ١٥٥.

منها: ما روى عن الصادق عليه السلام: «أنه رأى رجلاً اشتدَّ جزعه على ولده، فقال: يا هذا جزعت للمصيبة الصغرى، و غفلت عن المصيبة الكبرى» (١)، و عنه عليه السلام: «أنه عزى رجلاً بولده فقال له: الله خير لابنك منك، و ثواب الله خير لك منه، فلما بلغه جزعه عليه عاد إليه، فقال له: قد مات رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، فما لك به أسوه؟» (٢) الخبر.

و عنه عليه السلام: «أنه عزى رجلاً فقال له: لو أن الله قال لك: هل ترضى بما أَرْضَى به ما كنت قائلاً؟ فقال: أَرْضَى برضا الله، فقال: فهذا رضا الله».

و منها: أن يتلو عليه ما روى فيما أعدَّ الله للمصاب من الأجر و الثواب، كما روى عن الصادق عليه السلام: «أن من أصيب بمصيبة صبر عليها أو لم يصبر كان ثوابه من الله الجنة» (٣).

و عن الباقر عليه السلام: «من صبر على مصيبه زاده الله عزاً إلى عزه، و أدخله جنَّته مع محيِّد صلوات الله عليه و عليهم» (٤) و عنه عليه السلام: «من بلى من شيعتنا ببلاء فصبر كتب الله له مثل أجر ألف شهيد» (٥).

و عن عليّ عليه السلام عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم: «إنَّ الله يقول: من لم يرضَ بقضائي، و لم يشكر نعمائي، و لم يصبر على بلائي، فليتخذ رباً سوائى» (٦).

و قال: «من أصبح حزيناً على الدنيا أصبح ساخطاً على الله، و من أصبح يشكو مصيبه نزلت به فإنما يشكى من الله» (٧) و قال فيما أوحى الله عزَّ و جلَّ إلى عزير: «إذا نزلت بك مصيبه، فلا تشكنى إلى خلقى، كما لا أشكوك إلى ملائكتى عند صعود

١- أمالي الصدوق: ٢٩٣، عيون أخبار الرضا ٢: ٥ ح ١٠ و ص ٥٢ ح ٢٠٠

٢- الكافي ٣: ٢٠٤ ح ٧، الفقيه ١: ١١٠ ح ٧، التهذيب ٨: ٤٦٨ ح ١٨٢.

٣- الفقيه ١: ١١١ ح ١٦.

٤- ثواب الأعمال: ٢٣٥ ح ٢.

٥- عيون أخبار الرضا ٢: ٢٢٣ ح ٣٩.

٦- دعوات الراوندى: ١٦٩ ح ٤٧١، مسكن الفؤاد: ٨١.

٧- الاختصاص للمفيد ص ٢٢٦، دعوات الراوندى: ١٦٦.



مساويك و فضائحك» (١).

و منها: ما ورد من الأجر في مصاب الأولاد، فعن الصادق عليه السلام: «ولد واحد يقدم الرجل أفضل من سبعين ولداً يقومون بعده يدر كون القائم عليه السلام» (٢)، و عنه عليه السلام: «ولد واحد يقدم الرجل أفضل من سبعين ولداً يخلفونه من بعده، كلهم قد ركب الخيل، و قاتل في سبيل الله» (٣)، و عنه عليه السلام: «ثواب المؤمن من ولده الجنة صبر أو لم يصبر» (٤).

و عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم: «من أكل ثلاثة من صلبه فاحتسبهم على الله و جبت له الجنة» (٥)، و عنه صلى الله عليه و آله و سلم «إن للجنة ثمانية أبواب فلا يأتي من مات منه ولد أباً منها إلا وجد ابنه عندها يشفع له» (٦) و عنه صلى الله عليه و آله و سلم «من دفن ثلاثة فصبر و احتسب و جبت له الجنة و كذا من دفن اثنين و كذا من دفن واحداً» (٧).

و عنه صلى الله عليه و آله و سلم «إن الله يأمر بأطفال المؤمنين إلى الجنة، فيقولون: لا ندخل إلا و آباؤنا معنا، فيأمر الله جبرائيل يخرج آباءهم من بين المحشر، فيدخلهم معهم الجنة» (٨)، و روى «أن السقط يقف وقفه الغضبان على باب الجنة، فيقول: لا أدخل حتى يدخل أبواي، فيدخلهما الله الجنة» (٩) و أمثال ذلك مما لا يحصى.

و قد ورد في الأخبار الكثيره أن البكاء على الميت لا يستلزم الجزع المنهي عنه (١٠).

١- دعوات الراوندى: ١٦٩ ح ٤٧، البحار ٧٨: ٤٥٣ ح ٢٠.

٢- مسكن الفؤاد: ٣٠.

٣- ثواب الأعمال: ٢٣٣ ح ٤.

٤- الكافي ٣: ٢١٩ ح ٨، الفقيه ١: ١١٢ ح ١٧، مسكن الفؤاد: ٣٠.

٥- كنز العمال ٣: ٢٨١ ح ٦٥٥٥.

٦- أمالي الصدوق: ٦٣.

٧- كنز العمال ٣: ٢٩١ ح ٦٦٠٥، مسكن الفؤاد: ٣٧.

٨- مسكن الفؤاد: ٣٢.

٩- الأشعيات: ٢٠٨، مسكن الفؤاد: ٩٣ و ٩٩.

١٠- مسكن الفؤاد: ٩٣.

و روى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سلم قال لَمَّا دَمَعَتْ عَيْنَاهُ عَلَى ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ: «تَدْمَعُ الْعَيْنُ وَ يَوْجِعُ الْقَلْبُ، وَ لَا- نَقُولُ مَا يَسْخَطُ الرَّبَّ» (١). وَ روى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سلم بكى عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَلَدِهِ، وَ عَلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ (٢).

وَ قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سلم: «مَا كَانَ مِنْ حُزْنٍ فِي الْقَلْبِ أَوْ فِي الْعَيْنِ، فَإِنَّمَا هُوَ رَحْمَةٌ، وَ مَا كَانَ مِنْ حُزْنٍ بِاللِّسَانِ أَوْ بِالْيَدِ، فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ» (٣).

وَ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ عَلَى نَبِيِّنَا وَ آله وَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَأَلَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ ابْنَهُ تَبْكِيَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ» (٤) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ، وَ اللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

### القسم الرابع: غسل مسّ الأموات

وَ يَتَحَقَّقُ بِمَسِّ بَدَنِ إِنْسَانٍ (٥) بَارِدٍ بَعْدَ الْمَوْتِ (٦)، وَ لَمْ يَسْبِقْ بِتَغْسِيلِ وَ لَا بِحُكْمِهِ، أَوْ مَسَّ بَعْضٌ مِنْهُ مَتَّصِلٌ بِهِ حَلَّتْهُ الْحَيَاةُ أَوْ لَا- عَدَا الشَّعْرَ، بِمَا حَلَّتْهُ الْحَيَاةُ أَوْ لَا، عَدَا الشَّعْرَ كَمَا يَنْبَغِي عَنْهُ حُكْمُهُ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ، مَعَ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ غَسْلَ الْمَيِّتِ كَغَسْلِ الْجَنَابَةِ، أَوْ مِنْ أَقْسَامِهِ أَوْ مَنفَصِلٍ عَنْهُ مِنْ عَظْمٍ مَجْرَدٍ أَوْ مَتَّصِلٍ بِلَحْمٍ، وَ نَحْوِهِ الْمَنفَصِلُ عَنْ حَيٍّ مَا لَمْ يَكُنْ سَنًّا مَجْرَدًا عَنْ اللَّحْمِ.

وَ لَوْ انْفَصَلَ مِنْ بَدَنِ الْمَاسِّ جُزْءٌ لَا يَخْلُو مِنَ الْعَظْمِ تَعَلَّقَ بِهِ غَسْلُ الْمَوْتِ دُونَ الْمَسِّ، وَ لَوْ أُرِيدَ وَصَلُهُ أَوْ كَانَ خَالِيًّا مِنَ الْعَظْمِ سَقَطَ الْغَسْلَانِ عَلَى تَأَمُّلٍ فِي الْأَوَّلِ، كَمَا يَسْقُطُ غَسْلُ الْجَنَابَةِ وَ غَيْرِهِ عَنِ الْمَنفَصِلِ، تَعَلَّقَ بِهِ غَسْلُ الْمَوْتِ أَوْ لَا.

وَ لَا- فَرْقٌ فِي الْجُزْءِ الْمَحْكُومِ بِتَغْسِيلِهِ مِنْ عَظْمٍ مَجْرَدٍ أَوْ مَتَّصِلٍ بِلَحْمٍ بَيْنَ الْبَارِدِ مِنْهُ وَ غَيْرِهِ، وَ جُزْءِ الْمَيِّتِ فِي الْحَيِّ قَبْلَ انْفِصَالِهِ بِمَنْزِلَةِ الْحَيِّ.

١- مسكّن الفؤاد: ٩٤.

٢- مسكّن الفؤاد: ٩٥.

٣- مسكّن الفؤاد: ٩٤.

٤- التهذيب ١: ٤٦٥ ح ١٥٢٤.

٥- في «ح» زياده: ميّت.

٦- في «ح» زياده: ممّا حلّت به الحياه.

و لو مسّ اللحم المجزّد أو ما لا تحلّه الحياه من الشعر أو الشهيد أو المعصوم، أو من غسل قبل موته بعد موته أو سنّاً (١) مجزّداً مقلوعاً من حيّ، و إن مات بعد قلعه (مجزّداً، أو مع لحم قليل، أو بدن من تيمّم) (٢) عوض الغسل، أو عظماً مجزّداً، أو مع لحم من المستثنيات لم يكن عليه شىء.

و لو مسّه بعد الموت قبل البرد مع الجفاف من الجانبين فليس عليه شىء، و مع الرطوبه المتعديه و لو من جانب يلزمه الغسل دون الغسل، و بعد البروده فى القسم الأول الغسل دون الغسل؛ و فى القسم الثانى يلزمان معاً (و لو برد البعض فمسه فلا حكم له. و من جامع من لم يغسل مع برودته لزمه غسلاً، و غسلاً، و مع الحرارة غسلاً واحداً، و غسلاً، و من أصابته حراره عارضيه لوحظ فيه التقدير بالنسبه إلى الأصليه، و لو مسّ حال الكفر فأسلم أو بالعكس لزمه الغسل، و لو قطعت منه قطعه قبل المسّ فوصلت غسلت و أخلّت بالترتيب فى وجهه. و ما لا تحلّه الروح من السقط لا غسل فى مسّه، و يجرى الحكم فى مسّ الأطفال، و يلزمهم بعد البلوغ و العقل، و فى إجراء الحكم بمسّ الواحد ممّن كانا على حقو واحد مع حياه الأخر أو حرارته إشكال) (٣).

و نجاسه الموت فى الإنسان و غيره على نحو غيرها من النجاسات فى التعديّ مع الرطوبه، و عدمه مع عدمها، و المقطوع بعد حصول السبب ممّا لا غسل فيه، و قبله كالمقطوع من الشهيد قبل موته، و المغسّل حيّاً قبل قتله بحكم غيره، و مع اشتباه الموت أو البروده أو المسّ فى الأصل أو بين أفراد محصوره أو غير محصوره لا- يلزم الغسل، و مسّ المغسول قبل التمام و لو كان الباقي مقدار شعره كمسّ غير المغسول.

و لمس عرقه و دمه و متيّه و جميع فضلاته لا- يجرى فيه حكم المسّ، و يجرى الحكم فى تماسّ الظاهرين، و الباطنين، و المختلفين، و الحكم فيه كما فى الحدث الأصغر،

١- فى «م»، «س»: شيئاً.

٢- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: فى غير ما استثنى أو من لحم [و كما ترى فإن العبارة فيهما لا تخلو من سقط و ارتباك].

٣- ما بين القوسين أثبتناه من «ح».

فيجب لما يجب له الوضوء، ويستحبّ لما يستحبّ له، ويشترط لما يشترط فيه.

وهيئته وهيته ما عداه من الأغسال، كهيته غسل الجنابه يجرى فيها الترتيب و الارتماس، غير أنّ جميع أغسال الأحياء يلزم معها الوضوء للغايات المشروطه بالطهاره دونه، ولا فرق بين ميت الكافر و المسلم في ترتب غسل المسّ على مسّه على نحو التفاصيل المذكوره، و الكافر مكلف بغسل المسّ و غيره من الأغسال و غيرها إلا أنّها لا تصحّ منه، و كذلك فاسد العقيده من المسلمين.

و مسّ الأيموات المتعددين لا- يترتب عليه سوى غسل واحد، و أمّا من كان عليه غسل آخر لجنابه أو حيض و نحوهما فيتعدّد عليه، إلا أنّه يجوز له الاكتفاء بواحد ينوى فيه الأسباب المتعدده، و من تجدد عليه سبب موجب للغسل في أثناء الغسل مجانس فسد ما عمل و أعاد، و غير المجانس لا- يقتضى الفساد في غير غسل الجنابه فله إتمامه و العود على الآخر و له العود بقصد التداخل في الكلّ أو البعض على إشكال.

و من غسل الميت بالصبّ من دون مسّ، أو وضع على يده خرقة تمنع المباشرة أو غشّيه من وراء الثياب مباشراً لها فقط، فليس عليه غسل مسّ، و كذا من مسّ و سخاً في بعض بدنه أو رمصاً أو بعض رطوبات خرجت منه و جفّت، مع كونها متّصفه بصفه الحجب.

### البحث الثاني: في الأغسال المسنونه

#### اشاره

و هي أقسام:

#### الأول: ما سنّ للفعل،

و هو أمور:

أحدها: ما كان للدوام على الطهاره؛ لرجحانها في نفسها صغرى كانت أو كبرى فالوضوء و الأغسال الرافعه مطلوبه في حدّ ذاتها، و تختلف مراتب الطلب شدّه و ضعفاً باختلاف مراتب السبب.

فالرافع للحدث الأصغر أقلّ رجحاناً من الرافع للأكبر، و الرافع للأكبر متفاوت الرجحان على نحو تفاوت مراتبه، و الرافع للحدث مع عدم ملاحظه الغايه أهمّ من

الرافع للخبث، و كلّمًا طلب له رفع الأصغر طلب له رفع الأكبر دون العكس.

ثانيها: غسل الإحرام لحجّ أو عمره متمتّعاً أو مفرداً.

ثالثها: غسل طواف الزيارة أو النساء.

رابعها: غسل زياره النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم أو الأئمّه أو الزهراء عليهم السلام أو أحد المعصومين من الأنبياء أو الأوصياء السابقين، وقد يلحق بها زياره المؤمنين، والظاهر الاقتصار على الأموات منهم، وتختلف مراتب رجحانه باختلاف مراتب المزور، كما تختلف مراتب الزيارة لذلك.

خامسها: غسل تارك صلاة الكسوف والخسوف عمداً، عالماً بالحكم أو جاهلاً به، وقد احترق تمام القرص.

سادسها: غسل السعى إلى رؤيه المصلوب من المسلمين بإذن الشرع أو لا بعد ثلاثة أيام من موته أو صلبه، والأقوى الأخير، لا لغرض صحيح شرعاً من شهادته تتعلّق بعينه ونحوها.

سابعها: غسل التوبه عن كفر أصليّ أو ارتداديّ تقبل فيه التوبه أو عن كبيره من الكبائر، والأقوى رجحانه للتوبه عن الصغائر أيضاً.

ثامنها: غسل الاستخاره.

تاسعها: غسل طلب الحاجه.

عاشرها: غسل صلاة الحاجه، و صلاة الاستخاره.

حادي عشرها: غسل مرید المباهله.

ثاني عشرها: غسل مرید الاستسقاء، و يختلف مراتب الاستحباب في هذه الأقسام باختلاف قوّه الأسباب و ضعفها.

ثالث عشرها: غسل قتل الوزغه قيل: لأنّه يخرج من الذنوب يعنى فهو كغسل التوبه (١).

رابع عشرها: غسل رمى الجمار.

خامس عشرها: غسل الوقوفين.

سادس عشرها: لصلاه الشكر كما قيل (١).

سابع عشرها: لكل فعل متقرب به كما قاله أبو علي (٢).

ثامن عشرها: لمس الميت بعد تغسيله.

تاسع عشرها: لتكفين الميت بعد تغسيله إياه.

العشرون: لأخذ التربه الحسينيه للاستشفاء.

الحادى و العشرون: لإهراق ماء غالب النجاسه عليه على ما قيل (٣).

الثانى و العشرون: للإفاهه من الجنون على ما قيل (٤).

الثالث و العشرون: لوجدان المنى فى الثوب المشترك.

الرابع و العشرون: لجميع أنواع احتمال الحدث الأكبر احتياطاً.

الخامس و العشرون: لإعاده الغسل الناقص منه جزء أو وصف لعذر إذا ارتفع العذر على ما قيل (٥).

السادس و العشرون: للجنابه قبل الموت فيغسل لها قبل الموت، و ربّما ألحق به سائر الرافعه للحدث الأكبر.

السابع و العشرون: للمعاوده إلى الجماع قبل الغسل.

الثامن و العشرون: غسل التولد للمولود.

التاسع و العشرون: غسل الحجامه.

الثلاثون: غسل الحلق و الذبح و النحر.

١- القائل هو ابن زهره راجع غنيه النزوع: ٥٥٥ ضمن جوامع الفقيه و ابن البراج فى المهذب ١: ٣٣.

٢- نقله الشهيد فى ذكرى الشيعة ١: ١٩٩، الفيض الكاشانى فى مفاتيح الشرائع ١: ٥٥ عن الإسكافى.

٣- القائل هو المفيد (مصنّفات الشيخ المفيد ٩: ١٨)، مفاتيح الشرائع ١: ٥٥.

٤- القائل هو العلامة في النهاية ١: ١٧٩ كما نقله عنه الشهيد في ذكرى الشيعة ١: ٢٠٠.

٥- القائل هو الشهيد في البيان: ٣٨.

و جميع ما كان للفعل قبل الفعل سوى عشره: غسل ترك صلاة الكسوفين مع الاحتراق، و قتل الوزغه، و مسّ الميت بعد تغسيله، و إهراق الماء الغالب النجاسه، و الإفاقه من الجنون، و وجدان المنيّ في الثوب المشترك، و الشكّ في حصول الحدث الأكبر، و زوال العذر، و الموت جنباً، و التولّد و ما عداها فوقتها قبل الدخول في الفعل.

### القسم الثاني: ما سنّ للزمان

و هو أمور:

أحدها: غسل يوم الجمعة، و هو سنّه للرجال و النساء، و يتبعهنّ الخنثى المشكل و الممسوح، حضراً و سفراً، و إن كان الاستحباب في حقّهم خصوصاً في السفر بل مطلق الخروج من البيوت، و مع قلّه الماء أشدّ.

و وقته من طلوع الفجر إلى الزوال على الأصحّ، و لا يجوز تقديمه، و يستحبّ قضاؤه مع الفوات عمداً أو سهواً إلى غروب الحمرة المغربيه من ليله الأحد، و الأحوط قصره على بقيّته يوم الجمعة، و على نهار يوم السبت دون ليلته، و يقوى جواز القضاء في سائر الأيام و الليالي.

و كلّما قرب إلى الزوال من وقت الأداء على اختلاف مراتبه أفضل أوقات الأداء، و من وقت القضاء أفضل أوقات القضاء.

و لو خاف تعذّر الماء أو تعسّره أو حصول المانع من استعماله ساغ تقديمه يوم الخميس، و يقرب إلحاق ليله الجمعة به، و كلّما قرب منه إلى ليله الجمعة أو صبحها على اختلاف الوجهين فهو أفضل، و إذا تيسّر له الماء يوم الجمعة صحّ ما سبق، و استحّب له الإعادة في وجهه، (و لو ظهر له عدم الإعواز في الأثناء قطعه).

و لو قلنا بأنّ التمكنّ يوم الجمعة كاشف عن الفساد قضاؤه، و الإعواز عن مندوباته ليس بإعواز، و الإعواز وقت الأداء يجري فيه الحكم فإمكان ما بعد الزوال لا ينافيه، و لو اندفع الإعواز بما لا يضّرّ من المال بالحال لم يجر عليه الحكم، و لو اقتصر عليه في يوم العيد فلا يبعد استحباب تقديمه على صلاة العيد.



و لو نذر غسل الجمعة أو عباده أخرى مما فيه تقديم أو قضاء ففي الامتثال بأحدهما إشكال، و من اغتسل للجمعة بقصد يومها فبان في وقت القضاء أو متقدماً في يوم الخميس مع مصادفه الإعواز قوى الأجزاء، و لو انعكس الحال كان أولى بالصحة.

أما لو نوى نوعاً آخر من الأغسال لبعض الأيام فبان أنه الجمعة أو بالعكس فسد (١).

و الأقوى أن أداء الخميس مقدّم على قضاء السبت، و لا يبعد القول برجحان الإتيان بالممكن منه إذا تعذر الإتيان بكّله؛ لقضاء التعليل، و على ما يقتضيه يختلف مراتب الرجحان بالنسبة إلى الحاضر مع الناس في الجمعة أو غيرها من الصلوات، و غيره، و الأقوى أنها حكمه مجرّده لا تعليل فيها.

ثانيها: غسل أوّل يوم من شهر رمضان و لا- سيّما إذا كان من نهر جارٍ و صبّ على رأسه ثلاثين كفاً؛ فإنه يطهر إلى رمضان القابل.

ثالثها و رابعها و خامسها و سادسها و سابعها: ليله خمس عشرة، و سبع عشرة، و تسع عشرة، و إحدى و عشرين، و ثلاثة و عشرين، و إذا فات من ليالي الأفراد الثلاثة الأخيره ليله قضى بعد الفجر.

ثامنها: ليالي العشرة الأواخر، و فيها و في ليالي الأفراد، الأولى إيقاعه بين العشائين، و رخص في الغسل في جميع الليالي المذكوره بين الإيقاع أوّل الليل و اخره، و روى في ليله الثالثه و العشرين غُسلان في أوّلها أولهما، و في آخرها الآخر (٢).

تاسعها: غسل ليله الفطر بعد الغروب، و لعلّ المراد به وقت المغرب.

عاشرها و حادى عشرها: غسل يومى العيدين: الفطر و الأضحى في أى وقت من اليومين شاء، و الأولى الاقتصار على ما بين الصبح إلى الزوال كغسل الجمعة.

و عن الصادق عليه السلام: «الاجتسال من نهر، فإن لم يكن نهرًا استسقى الماء بنفسه خشوعاً و يكون تحت الظلال أو تحت حائط مع المبالغة في التستّر (٣)».

١- ما بين القوسين أثبتناه من «ح».

٢- التهذيب ٤: ٣٣١ ح ١٠٣.

٣- ورد هذا المضمون في الوسائل ٢: ٩٥٥ أبواب الأغسال المسنونه ب ١٥ ح ٤.

و إذا أراد الدخول فى الغسل قال: «اللهم إيماناً بك، و تصديقاً بكتابك، و اتباع سنّه نبىك صلواتك عليه و آله» ثم يسمّى و يغتسل، و إذا فرغ قال: «اللهم اجعله كفاره لذنوبى، و طهر ذنبى اللهم أذهب عنيّ الدنس» (١).

ثانى عشرها و ثالث عشرها و رابع عشرها: غسل أوّل رجب و وسطه و اخره ليلاً أو نهاراً.

خامس عشرها: غسل يوم المبعث سابع و عشرين فى رجب.

سادس عشرها: غسل ليله نصف شعبان.

سابع عشرها: غسل يوم الغدير قبل زوال الشمس بنصف ساعه.

ثامن عشرها: غسل يوم المباهله و هو الرابع و العشرون من ذى الحجّه، لا الحادى و عشرون، و لا الخامس و العشرون، و لا السابع و العشرون على الأقوى.

تاسع عشرها: غسل يوم عرفه، و الأولى كونه عند الزوال.

العشرون: غسل يوم النوروز، و هو أوّل سنه الفرس، و قيل (٢) وقت حلول الشمس الحّمّل، و قيل (٣) عاشر أيار.

الحادى و العشرون: غسل يوم الترويه ثامن ذى الحجّه.

الثانى و العشرون: غسل يوم دحو الأرض الخامس و العشرون من ذى القعدة، و نسب إلى الأصحاب (٤).

الثالث و العشرون: لكلّ يوم شريف أو ليله شريفه.

الرابع و العشرون: غسل ظهور أيه فى السماء ذكرها أبو على (٥).

و جميع ما سنّ للزمان يقع فيه سوى ما رخص فى تقديمه و تأخيره كغسل الجمعة أداءً فى الأوّل و قضاءً فى الثانى على الأقوى فيهما و ما رخص فى قضائه كقضاء غسل

١- إقبال الأعمال ١: ٤٧٥.

٢- القائل هو ابن فهد فى المهذب البارع ١: ١٩٢.

٣- ذكرى الشيعة ١: ١٩٩.

٤- ذكرى الشيعة ١: ١٩٩.

٥- نقله فى مفاتيح الشرائع ١: ٥٥ عن الإسكافى.

عرفه يوم النحر، وقيل: بقضاء جميع الأغسال إذا فاتت سوى القسم الرابع والعشرين (١)، و روى استحباب إعادته الصلاة لتارك غسل الجمعة، والعديد مع بقاء وقتها (٢).

### القسم الثالث: ما سُنَّ للمكان

و هو أمور:

أحدها: غسل دخول أحد الحرمين.

ثانيها: دخول المسجد الحرام.

ثالثها: دخول مكّة.

رابعها: دخول الكعبة من غير فرق بين المحرم وغيره فيهنّ.

خامسها: دخول مسجد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

سادسها: دخول المدينة.

سابعها: دخول حرم المدينة.

ثامنها: دخول أحد المشاهد المشرفه.

تاسعها: دخول كلّ مكان شريف، قاله أبو علي (٣).

و لو كزّر الدخول في أحدها من دون فصل فالظاهر الاكتفاء بغسل واحد، و لو كزّر مع الفصل أو في المتعدّد مطلقاً مع عدم إرادته التداخل كزّر الغسل، و كلّما يكون للمكان لا يستحبّ إلا قبل الدخول فيه، و إن احتمل قوياً استحبابه بعد الدخول قبل الخروج، و يختلف مراتب الفضيله باختلاف مراتب الأمكنه.

### المقام الثالث: في الشروط

و هي مضافه إلى ما ذكر في المشتركات العامه و الخاصه بأقسامها أمور:

٢- التهذيب ١: ١١٢ ح ٢٩٨، الاستبصار ١: ١٠٣ ح ٣٣٨.

٣- كما نقله الفاضل الهندي في كشف اللثام ١: ١٦٣ عن أبي علي، و الشهيد في ذكرى الشيعة ١: ١٩٩.

منها: وجود الأسباب المطلوب رفعها، أو رفع مانعيتها، أو الباعثه على رجحانيتها و مطلوبيتها، فلو فعل شيئاً منها خالياً عن السبب بطل، فلو اغتسل لجنبه أو حيض أو نفاس أو جمعه أو زياره، و هكذا، فانكشف عدم السبب بطل، هذا بالنسبه إلى ما اختلف بالنوع؛ لأنّ كلّ نوع عباده مستقله، و الجميع متساويه فى الهيئه، و إنّما يفرق بينها بملاحظه العنوان.

و أمّا ما اختلف بالشخص كجنبه مخصوصه أو حيض مخصوص أو جمعه قضاءً و أداءً أو زياره كذلك، فانكشف عدمه و ظهور شخص آخر لا يبعث على الفساد، و لا اختلاف نوع بالنسبه إلى الحدث الأصغر؛ لأنّ الوضوء عباده واحده، و الحدث نوع واحد، و لا دخل لخصوص الأسباب.

و فى تعدّد نوع الزياره بتعدّد المزور وجه قوى، فللكاظميين و العسكريين أربعة أغسال إلا مع قصد التداخل، و لزياره الأمير (ع) خمسه أو ستّه.

و لو داخل بين الأغسال فنوى أسباباً متعدده فانكشف عدم بعضها فسد، و صحّ الباقي، و لو فسد اختصّ به الفساد، إلا أن يكون المفسد رياءً أو عجباً على الأقوى.

و لو انكشف عدم جنبه بعد إدخالها فى التيه، أو فسد اعتبارها بحدوث حدث فى الأثناء صحّ الباقي على الأصحّ، و لزم الوضوء فى القسم الأوّل.

و لو تجدد سبب بعد الدخول فى العمل لم يفسد ما نوى و أتمّ، إلا أن يكون فيها جنبه؛ لأنّ صحّ غسلها على الأصحّ ملزومه لعدم حدث آخر، و لو اجتمعت أغسال فنوى غسل جنبه وحده بطل، و لم يقع فى البين غسل، و لو نوى غيره صحّ، و بقى حكم جنبه.

و لو نوى أغسال السنن و لم ينو جنبه أو نوى جنبه صحّ المنوى فى المقامين دون غيره من غير فرق، و كذا لو فسد شىء من القسمين من جنبه و غيرها، و لا فساد من غيرها لغيرها. و يستوى فى هذا الحكم المقصود أصله و المقصود تبعاً.

و منها: المباشره و عدم الحاجب، و الإتيان بحكم الجائر مع وجودها، و قد تقدّم الكلام فى مثله.

و منها: عدم المانع من استعمال الماء ممّا ينقل التكليف من الغُسل إلى التيمّم عقلياً كان أو شرعياً، و لو نذر بعد دخول الوقت عدم استعمال الماء أو التزم بالتزام من عهد أو قسم لم ينعقد، و إن تقدّم الوقت جاز فيها وجهان، و الأقوى الانحلال و لزوم استعمال الماء، و لو نذره لشخص لم يجز استعماله بدون إذنه، و مع القسم و العهد ينحلان مطلقاً.

ثمّ المانع إن كان في الابتداء فلا كلام، و إن زعمه في الأثناء فمع العلم بالعروض لا يجوز الدخول فيه، و إن اتفق ارتفاعه، و إن كان محتملاً جاز على إشكال.

و منها: التيه المشتمله على التعيين، و مع التعذر للإبهام يغني التعيين (١)، و لا يجب تعيينه ارتماسياً أو ترتيبياً، فلو نوى قسماً و أتى بغيره صحّ ما لم يخلّ بشرط.

و لو نوى الارتماس فأدخل رأسه وحده، ثمّ عدل إلى الترتيب قبل دخول الباقي، فعلى المختار من أنّ الارتماس عبارته عن الكون الواحد، و لا يتعلّق حكمه بالأعضاء الداخلة شيئاً فشيئاً لم يصحّ، و على القول الآخر تقوى الصحّة.

و لو انعكس الحال بأن غسل رأسه مثلاً بقصد الترتيب، ثمّ عدل فارتمس، فالأقوى الصحّة، نظراً إلى أنّ حكم الجنابه لم يزل عن ذلك العضو و لا عن غيره، و الارتماس أحد القسمين المخيّر بينهما، و الدخول في أحد فردي المخيّر لا يعينه.

نعم لو أراد العود على ما غسله مرتباً لم يكن للتكرار قبل الإفساد ثمره، فلو حاول إدخال غسل لم يأت بشىء من أفعاله، و قد أتى بشىء غيره، فابتدأ من الأول، كان المكرّر مخصوصاً بالمتأخّر، ثمّ يشتركان إن أجزأه.

و لا بدّ من مقارنتها أول أجزاء الغسل أو المقدمات القريبه المشبهه للأجزاء كغسل الكفين و المضمضه و الاستنشاق مع اتّصالها بالأجزاء.

و لو نوى و غسل جانبه الأيمن مقدّماً له على الرأس أعاد التيه مع الإطاله، أمّا مع الإراقة بحيث لا تكون فاصله يعتدّ بها، و مع الإتيان بجزء منه، و مع عدم الفصل فلا بأس.

١- كذا في جميع النسخ و الظاهر أنّ الصحيح: التعيين.

و من أتى بالتيه فتعقبها نسيان أو ذهول بحيث ذهبت عن البال و خرجت عن خزانة الخيال ذهب حكمها إن كان قبل الأخذ في الغسل دون ما كان بعد الأخذ فيه، و معظم المباحث تظهر فائدتها على مراعات الخطور، أما على قولنا: من أنّ المدار على كون العمل معللاً بأمر الله تعالى، فالأمر أسهل من ذلك.

و لو تنقل في العمل المركب إلى مقاصد مختلفه بأن يكون قصده في الابتداء الأهلية، ثم ينتقل إلى طلب الرضوان، ثم الفوز بالجنان، ثم السلامه من النيران و نحو ذلك، فلا بأس.

و لو أطلق في الغسل، ثم عينه بنوع خاص بعد الفراغ أو في الأثناء لم يتعين؛ لأنه لا يطلب من الغسل قدر مشترك، بل الخصوصية.

و لا بأس بالإطلاق في أفراد النوع الواحد و لو بان عدم المعين و وجود غيره أو كان موجوداً معه من دون شرط لا، أو معه على إشكال.

و لو دخل في بعض الأغسال الغير الرافعه محدثاً ساغ له تيه الوضوء في الأثناء، ثم الإتمام، دون الأغسال الرافعه للحدث، بناء على أنّ الحدث الأصغر إنما يرتفع بمجموع الأمرين.

و لو أراد أن ينوي غسلًا فلا بأس إلا غسل الجنابه، فلا ينوي في أثناء الرفع، و يتم قبل إتمامه.

و يجوز التفريق في تيه الأغسال مع الإدخال و عدم الانفصال و الجمع، و لو أطلق في مداخلة الأغسال، و نوى ما يلزمه أو يستحب له من دون تعرض للنوع قوى البطلان.

و لو نوى قسماً من الغايات أو فرداً من قسم منها استباح باقى الأقسام و الأفراد، مع عدم اشتراط نفي ما عداه، و اشتراطه حكماً أو تقييداً ما لم يستتبع تشريعاً، على إشكال، أشده التقييدى.

و فى مسأله تيه بعض الأعضاء و تيه بعض العضو أو الملقق بشرط الانضمام لا إشكال لعوده إلى تيه الكلّ، و فى شرط لا، و الخلو عن الشرط يقوى البطلان، و فى تيه القطع و الضمائم كلام، تقدّم الكلام فى مثله.

و منها: الاتّصال فى الأغسال المسنونه للأفعال كما فى الوضوءات من غسل لزياره أو إحرام أو دخول حرم، و نحو ذلك بحيث يحسن صدق الإضافة إليه، و أجزاء غسل الليل للنهار، و غسل النهار ليل غير مناف لذلك على الظاهر، فما ورد فى بعض الخصوصيات غير مخصوص.

### تتمه فى الأحكام

و هى أمور:

منها: أنّ جميع الأغسال الرافعه إذا وقع فى أثنائها حدث مجانس أفسد الغسل المقصود به رفع مجانسه دون غيره، سوى غسل الجنابه، فإنّه إذا وقع فيه حدث أصغر أو أكبر مجانس أو غيره أفسده كما فى الوضوء.

و أمّا غير الرافعه من أغسال السنن فلا- تنتقض بعروض حدث فى أثنائها أكبر أو أصغر، سوى ما ورد فيه النقض بالنوم لو وقع بعده، و قد يلحق به ما وقع فيه، و إن كانت الإعادة مطلقاً لا سيّما مع عروض الحدث الأكبر أحوط.

و لو وقع الحدث فى أثناء المقدمات أو بعد تمامها قبل الدخول فى الأجزاء أفسدها المجانس دون غيره فى غير غسل الجنابه، و فيه يحتمل القول بإلحاقها بالأجزاء، فتفسد بالقسمين من غير فرق بين الأصغر و الأكبر كما فى مقدمات الوضوء و عدم الإفساد بغير المجانس، و لعلّه أقوى.

و منها: أنّه إذا اجتمعت عليه أغسال تخير بين جمعها بغسل واحد و تيه واحده أو متعدده إذا لم تفت المقارنه و بين التفريق فى الجميع و الجمع بين الجمع و التفريق من غير فرق بين السنن خالصه، و الواجبات كذلك، و المجتمع منهما مع دخول غسل الجنابه فيها و عدمه، إلا أنّه مع دخول غسل الجنابه فى الأغسال الرافعه يتعين فى التفريق تأخيرها، و تفسد خاصه لو وقع حدث أصغر فى الأثناء.

و لو قدّم بعض أفعاله و داخل فى البعض الآخر أو أخره فسد السابق من الداخل لنقصانه و اللاحق، و الأقوى صحّه المضاف إليه. و فى الجمع بعد التفريق و بالعكس



و إدخال الكلّ على البعض إشكال.

و منها: أنه لو نذر جمعاً أو تفریقاً و أطلق لم يتعيّن عليه في متعين، و جاء به متى شاء، و إن عيّنه كما إذا خصّه بما عليه من الأغسال الان فخالف عصي و كفر، و صحّ عمله على إشكال. و كذا لو نذر المتابعه في الأجزاء أو عيّن في نذره مكاناً أو زماناً أو وصفاً أو جمعاً للمندوبات و نحو ذلك.

و لو نذر التفریق بعد الجمع أو الجمع بعد التفریق أو الإدخال وسطاً مع غسل بعد الإتيان ببعضه بنى على جوازه و رجحانه. و الفرق بين نذر المجتمع و المتفرّق و الجمع و التفریق فيصحّ الأول دون الثاني وجه.

و منها: أنّ العدول من غسل إلى غسل في الأثناء و بعد الفراغ غير جائز على القاعدة. و لو عدل بتيته بعد فعل المقدمات من المستحبات قبل الأخذ في الأجزاء فلا مانع، و هل يعيد ما أتى به من السنن أو لا؟ وجهان أقواهما الثاني.

و لو عدل بعد الدخول ملغياً لما فعل معيداً له بقصد ما عدل إليه فلا بأس إذ لا تؤثر الأجزاء السابقه إلا بعد تمام اللاحقه و لو أكملها بعد التمام قوى الإجزاء.

و منها: أنه إذا فاته غسل و لم يعلم بآته سنّه عن غير حدث أو عن حدث لم يلزمه شىء. و لو علم أنه رافع و لم يعينه نوى الواقع و توضاً أو اغتسل و إن كان احتمال الجنابه قائماً، و إن فاته غسلان و أمكن التمييز بينهما بحسب الزمان كأن علم أنّ أحدهما نهاري و الآخر ليليّ مثلاً أو المكان و نحوهما نوى الواقع فيهما، و إن تعدّر التمييز أتى من الأنواع بعددها، هذا مع التفریق و مع الجمع لا حاجه إلى التعدّد.

و منها: أنه إذا ترك عضواً أو بعض عضو، فغسل بغسله السنّه أجزاً عن ذلك، و يجرى مثله في غسلات السنّه لوضوء السنّه، و لا فرق بين الواجبين و الندبين و المختلفين، و لو كان بقصد التبريد مثلاً و نحوه لم يجز.

و لو أتى بغسله بدعه فيه أو في الوضوء أو ببعضها عمداً مُدخلاً لها في أصل الوضوء أو الغسل فسد، و إلا فلا.

و منها: أنه إذا تيقّن الحدث و شكّ في الطهاره أو بالعكس أو تيقّنهما و شكّ في

المتأخر أو تيقن فساداً في غسل في فريضه من يوم أو فريضتين أو ثلاث أو غسلين في يوم أو يومين و هكذا، جرى فيه ما ذكرناه في مسائل الوضوء، و يجرى نحو ما في المقامين في التيمم أيضاً.

و منها: أنه إذا شك في أصل الغسل اغتسل، و لو شك بعد الدخول في الغايه، فلا عبره بشكّه، و يستييح غيرها على الأصح، و إذا شك في أبعاضه أو سننه الداخلة أو الخارجة، و قد دخل في متأخر بالرتبه، فلا اعتبار بشكّه، بخلاف الوضوء.

و لو شك و كان المحلّ باقياً أى بالمشكوك إلا أن يكون كثير الشك متصفاً بذلك عرفاً، فلا اعتبار بشكّه، و الظن كالشك كثيره ككثيره، و قليله كقليله، و من رأى الحاجب بعد الفراغ، و شك في وصول الماء تحته، فإن علم من حاله أنه لو علمه سابقاً لطرى عليه هذا الشك، عاد عليه و إلا لم يعد.

و منها: أنه أعوز الماء، و لم يف بالأغسال المتعدده، و أمكن جمعه لها جاز التفريق و الجمع، و إلا وجب الجمع، لو فرق عصي، و كان ما أتى به صحيحاً.

و منها: أن الأغسال إذا تعدد جمعها، و تعين تفريقها كما إذا أذن المالك مع اشتراط تيه الغسل الواحد لزم اختيار غسل الجنابه و قدم الحيض و النفاس على ما عداهما، و غسل الاستحاضه على غسل المس، و لو أتى بالمفضول و ترك الفاضل عصي و صح غسله على إشكال في دماء النساء.

### المطلب الثاني: في الطهاره التراييه و هي التيمم

#### إشارة

و هو في اللغة القصد، و في الشرع على الأقوى أو عند المتشرّعه أفعال مخصوصه بشرائط مخصوصه تقضى بالصحه. و ينحصر البحث فيه في مقامات:

#### [المقام الأول: في بيان حقيقته

و هو بدلاً عن الوضوء عباره عن أربعة أجزاء، و في الغسل عن خمسه:

أولها: الضرب دون مجرد الوضع، أو المماسه باستقبال الريح و نحوها، ممّا يدعى

ضرباً عرفاً فلا يجب الإغراق، ولا يجرى الخفيف المشكوك في دخوله تحت الإطلاق بمجموع باطن كل الكفّين متصلتين كلا بكل أو بعضاً ببعض، أو كلا-بعض أو منفصلتين مكاناً أو في الزمان، بشرط أن يكونا متعاقبتين، على إشكال في الصورتين الأخيرتين، مباشرتين للمضروب لا محجوبتين.

و لو قطع بعض من إحدى الكفّين مع كل الأخرى أو بعضها أغنى الباقي، و لو قُطعا معاً من فوق المفصل فلا ضرب، و القول بوجوده حينئذٍ بالباقي ثمّ يمسح بهما جبهته، ثمّ وضع كلّ منهما على الأخرى، ثمّ يجرّهما مرتّباً غير بعيد، و من نفسه يضرب بمحلّه احتياطاً.

و يجوز كون المضروب أعلى من الضارب أو أسفل أو مسامتاً، و لو كان على أحد الكفّين ظاهراً أو باطناً ما يتيمم به، و ضرب بالكفّ الآخر عليه احتسب من الضرب و دخل في التفريق.

و لو ضرب بالباطن فانكشط منه شيء قبل إتمام المسح بذلك الضرب ممّا يلزم المسح به أعاد الضرب، بخلاف المنكشط من الممسوح و المغسول بعد مسحه و غسله، و كذا لو انكشف الباطن و رجع قبل المسح إلى ما كان عليه؛ فإنّه يعاد الضرب عليه.

و لو كان حال الضرب للكفّ حاجب فكشفه بعد الضرب قبل الرفع و باشر المضروب أعاد الضرب، و الضرب المبتدأ لا تكرر فيه، فلو كرّر ناوياً بالمجموع شرّع و أعاد، و بالجميع كلّ بانفراد شرع و لم يعد.

و يحتمل أنّ تجويز التفريق مقيّد بما إذا لم يشترط بقاء العلق إلى حين المسح، و إلا فإن نسخ العلق الثاني مثلاً العلق الأول أبطل.

و لو منع من ضرب باطن الكفّين معاً مانع ضرب بظاهرهما أو من باطن أحدهما خاصّه ضرب ببطن واحده و ظهر الأخرى، و لو منع من البعض فيهما أو في أحدهما احتتمل لزوم الجمع بين ضربه و ضرب ما يحاذيه من الظاهر، و يحتمل الاقتصار على ما أمكن من الباطن.

و لو تعذّر فيهما أو في بعضهما أو في أحدهما أو بعضه اكتفى بالوضع لمحلّ العذر،

و المسح يتبع الضرب و الوضع، فلو كان المضروب الظاهر كان المسح به لا بالباطن.

و يجب استغراق جميع الباطنين بالضرب ما جرى على الممسوح و ما لم يجر و مسطح الأنامل و ما بين الأصابع، و حافتا الإبهام، و الخنصر الخارجان من الظاهر (١)، و ما اتصل بالباطن من حاجب يسوغ إبقائه من جبيره أو شداد أو لُطوخ أو نحوها (٢)، من ظاهر الباطن. و باطن الباطن المحاط به بجلده منكشطه مثلاً خال عن الحكم.

و لو زعم وجود المانع عن الضرب، فوضع أو عن خصوص الباطن فضرب بالظاهر فظهر الاشتباه جاء بالضرب المعهود مع الفراغ و قبله و لو كان على باطن الكفين جبيره أو شداد أو لُطوخ أو غيرها مما يحجب و جب رفعه، و إن تعسير ضرب به عوضاً عما تحت.

و لا يجب البحث عما بين الخيوط، و طئات الخرق المتضامه أو ما حاذى حواشى المتفرقه؛ لعسر ذلك، و تحقق صدق الضرب بضربها. و لو جعل الضارب مضروباً و بالعكس بطل، و لو تضاربا قوى القول بالصحة.

و لما كان اللازم الضرب بتمام باطن الكف و جب رفع الخواتم، و جميع الحواجب عن باطن الكف.

و العاجز عن الضرب يلتمس أو يستأجر من غير ضرر يلزمه بعرضه أو ماله من يضرب كفه بنفسه عنه، و إلا يمكن فكفى النائب مع عدم المانع شرعياً كالأجنبي لغير مماثله أو مالكة لغير المأذون من المالك و إن أمكن التبعض لزم. و لعلّ الوضع بقوه أقرب إلى الضرب.

و لو دار الأمر بين وضع المنوب عنه و ضرب النائب قدّم الأول على الثانى، و من صحّت أصلته صحّت نيابته، و من لا تصحّ أصلته لا تصحّ نيابته إن اعتبرت نيته و أريدت بدليته، و إلا صحّت، و لو أمكنت المباشرة فى ضرب دون ضرب أعطى كلّ حكمه.

الثانى: مسح المسطح من الجبهه لا المسح به. و فى جواز التماسح قوه، الذى هو

١- و فى «س» كذا: و حافه الإبهام و الخنصر خارجان من الظاهر.

٢- و فى «ح» زياده: تقوم مقام الظاهر، و باطن الباطن.

عبارة عن (١) الجبهة المحاطة بقصاص الشعر و أعلى الحاجبين من الأعلى أو الطرفين، و بذلك يحصل التفاوت يسيراً علواً و هبوطاً.

و العبره بالمعتاد فى المقامين، و لا- عبره بالأصلع و الأغم فى البين، و مخالف العاده فى منبت الحاجبين، و بخطى الجبينين الواصلين من طرف القصاص ما لم تخرج عن العاده فى غير الذكورات و طرفى الحاجبين على النحوين المعتادين، و المرجع فى غير المعتاد منهما إلى المعتاد، و يلزم إدخال بعض الحدود من الجوانب الأربعة تحصيلاً لليقين.

و لا يجب استيعاب باطن الكفين، بل يجزئ منهما ما استغرق الجبهه مع وضع الخط الفاصل بينهما على منتصف القصاص تقريباً، و إجرائهما إلى الحدّ الأسفل من دون حاجه إلى ردّ ما زاد على الجبهه من الكفين إليها لتحصيل الإحاطه بهما فى الماسحيه، و لا إلى التحريك لكلّ منهما إلى الجانب الآخر لاستيفاء ما لم يجرّ عليه شىء من باطنهما، لوقوعه تحت الحدّ الواصل بينهما؛ و إن كان الاحتياط أولى فيهما.

و لا- بدّ من المسح بهما مجتمعين متّصلين من غير فصل فى المسح بينهما أو بين أبعاضهما اقتصاراً على محلّ اليقين، واضعاً لصدريهما ممّا يحاذى الزندين على شىء من أسفل القصاص؛ ليحصل يقين الشمول ماسحاً بطولهما على ما يسامت القصاص من طول الجبهه، لا- بالعرض على العرض أو الطول، و لا العكس، و لا على الاختلاف بين الكفين؛ لتحصيل الإحاطه، و التجنب عن مخالفه العاده من وسط القصاص مباشراً، و مع العجز يرجع إلى النيايه مع الشروط المذكوره سابقاً.

و لا تكرار فى المسح و إن سنّ فى الغسل المبدل عنه، كما إذا كان بدلاً عن الوضوء، فلو كرّر جاء فيه ما مرّ، و ليس من التكرار ما قصد به الاحتياط دون الوسواس ضرباً و مسحاً. و لو بطن الممسوح كلاً أو بعضاً بعد ظهوره و بعد مسحه أو بالعكس مضى و لا إعادته.

و لو بدأ بالمسح من الأسفل أو أحد الحاجبين لم يجز. و لو كان فى المخالفه فى شىء

من أحكامه موافقه تقيّه بشرائطها السابقه فلا فساد. و شعر الأغمّ النابت على موضع المسح يجتزئ بمسحه عن مسح ما تحته، و لا يلزم حلقه، و لا استبطانه.

و العاجز عن المسح بالكفّين معاً يمسح بإحدهما، و عن التمام فيهما أو فى إحدهما يقتصر على البعض، و كذا مقطوع إحدهما أو بعضهما أو بعضهما، و يجرى مثله فى الضرب.

و المقطوع من الحدود يعمل بما بقى منها، و المقطوع من فوقها يضرب بما بقى من يديه، فإن لم يكن فيما بقى من بدنه، و ملاحظه التفاوت فى القرب و البعد بعيدة، فإن لم يكن فغيره.

و صاحب الجبهتين فى الرأسين، و الأكفّ فى اليدين يضرب و يمسح بالجميع و على الجميع مع العلم بالأصالة فيها، و الشكّ دون العلم بالزياده، و الأحوط عدم الفرق، و استغراق الكلّ.

و فى الاثنين على الحقو الواحد يعتبر الدفعه فى الضرب مع وحدتهما، و يجوز الترتيب بين عمليهما مع تعدّدهما. و فيهما أبحاث تعلم مما سبق فى مقامه.

الثالث: الضرب الثانى خاصاً به الكفّين للغسل فقط على أشهر القولين، أو أتياً بالضرب و الضربتين فى تيممين فى المقامين من الوضوء و الغسل ليوافق المذهبين.

و لو أتى بتيمم بضربه، و أتمه، ثمّ ضرب ضربه أخرى لليدين وافق المذهبين فى وضوئه و غسله، و جاء بالاحتياط فى العمل بطريق أقصر من الطريق الأوّل.

و لو ضرب ضرباً ثانياً بقصد الاحتياط قبل الإتمام جرى فى الوضوء و الغسل إن لم نعتبر بقاء العلوق أو اعتبرناه و ما فقدناه، و الضربان الأوّل و الثانى ضرب واحد لا اختلاف فيهما وصفاً و كفيته، فإن أخذ بالاحتياط على الوجه الأوّل تيمم للوضوء المجرد، و لغسل الجنابه تيممين، و لباقي الأغسال أربعة، و على الوجه الثانى و الثالث يلزم فى الأولين واحد، و للباقي اثنان.

الرابع: مسح تمام طول ظاهر الكفّ اليمنى، و عرضه بتمام عرض باطن الكفّ اليسرى، و بمقدار ما اشتمل عليها من طوله، واضعاً عرض الماسح دون طوله على تمام

طول الممسوح، دون عرضه، فتصح صورته من الأربع؛ لتوقف الإحاطة غالباً على ذلك، و لتوقف العلم بالفراغ، للعلم بدخوله في الأدله عليه.

و سطح الأنامل و ما بين الأصابع، و حاشيتا الإبهام و الخنصر من خارج؛ خارجه، و المتصل من ظهور الأظفار باللحم بحيث لا يعمها المسح و ما تحت أطراف الأظفار لا يدخل في حكم الباطن الماسح و لا الظاهر الممسوح.

و لو جعل الممسوح ماسحاً بطل المسح، و في التماسح لا يبعد الصحه. و لو تعذر المسح بالبطن مسح (١) بالظهر، و لو تعذر مسح الظهر احتتمل الرجوع إلى مسح البطن، و الأوجه السقوط؛ لأن ما يتعلق بالمسح من الخوارج و على نحو المقدّمه، بخلاف المتعلق بالممسوح، و ما بقى من الماسح أو الممسوح يتعلّق بالحكم به، فلو قطعت من دون مفصل الزند بقى الحكم و من فوقه يرتفع الحكم، و كذا من نفس المفصل، و الأحوط الإتيان به.

و يلزم الابتداء بالأعلى في مسح الكفين، كما يلزم في الجبهه على أصح الوجهين، فيلزم إدخال شىء من المفصلين، كما يلزم إدخال شىء من القصاص (و لا يلزم تحرّى الأعلى فالأعلى مسامتا كان أو لا) (٢) و لا يلزم الاستمرار من غير انقطاع، و إن كان الاحتياط فيه.

الخامس: مسح تمام طول ظاهر كف اليسرى و عرضه بتمام عرض باطن الكف اليمنى، و بمقدار ما اشتمل عليها من طوله واضعاً لعرض الماسح دون طوله على تمام طول الممسوح دون عرضه، فيقتصر في الجواز على صورته من الأربع عملاً بالاحتياط، و طلباً ليقين الفراغ، و يجرى من الحكم ما جرى في سابقه.

## المقام الثانى: فى الشروط

### إشاره

و هى بعد ما اشترط فى سائر العبادات من إسلام و إيمان و تميّز و عقل أمور:

١- بدلها فى «ح»: صحّ.

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

**أحدها: التيه،**

وقد سبق بيان حقيقتها، ولا يشترط فيها سوى قصد التقرب إلى الله تعالى، و تتوقف على استحضر سبب الرجحان، و كلّ عباده عرف رجحانها، و قصد التقرب بها صحّت، و ترتب عليها غاياتها؛ لأن المؤثرات الشرعيه كالمؤثرات العقليه، و ارتفاع الحدث و الاستباحه ترتيبيهما على نحو ترتب ارتفاع الخبث و الاستباحه، به و ليسا من العبادات، بل من الشرائط الخارجيات، كالوقت و المكان و القبله و اللباس. فلو نوى فعل الغايه أو تردّد فيه أو نوى عدمه مع تحقّق الخطاب بها (و عدمه مع ارتفاع المانع) (١) فيكون بحيث لو أراد فعل في مقدمه عباده أو غير عباده لم يعتبر في رجحانها فعل الغايه صحّ في الجميع.

و يلزم قصد التيمّم مقارناً للضرب، و قصد بدليته الوضوء أو الغسل و إن قلنا بوحده الكيفيه فلا يجوز التأخير في التعيين إلى وقت مسح الجبهه فيما لزم فيه تيمّم عن الوضوء و الغسل معاً كأغسال الأحداث ما عدا غسل الجنابه، و لا فيما يلزمان عن غسلين أو أغسال مع إرادته التداخل.

و الأقوى أنّه مبيح لا رافع إلى وقت التمكن من الماء، و لا ينكشف رفعه بالاستمرار على عدم وجدانه حتى يحدث أو يموت. و يقوى اختيار الرفع في تيمّم الميت ما لم يجد الماء قبل الدفن، و كيف كان فلا يجب على المتيمّم معرفه رفعه أو إباحته، و لا يعتبر أحدهما في نيّته، و لو نوى إباحه مطلقه تعمّهما فلا بأس.

و المداخله في البدل بحكم المداخله في المبدل منه، فيداخل بين أقسام الأغسال القابله لبدليته التيمّم دون الوضوء و الغسل، و إن قلنا باتّحاد الكيفيه، و الظاهر وجوب التداخل و عدم التفريق فيه بين الأبدال، بخلاف الأغسال، و إن أمكن القول بالمساواه باعتبار اختلاف الجبهه، و على الأوّل متى قصّد واحد بلا شرط ارتفاع الجميع، بناءً على وحده نوع التيمّم، و مع شرط لا، يشكل القول بالصّحه.

و الظاهر أنّ الضرب من الأجزاء دون المقدمات، فمتى دخل فيه بقصد معين من

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».



غسل أو وضوء لم يجز العدول عنه إلى غيره، بل إذا تجدد له قصد آخر أعاد من الأصل، و في المقدمات من السواك أو غسل الكفين و المضمضه و الاستنشاق إذا لم نقل بدخولها لا يبعد جواز إطلاقها، و جواز العدول فيها لحصول المطلوب.

و لو أراد المبيح لغير الجنابه ممّا يترتب عليه الغسل و الوضوء كان عليه التعيين، و لا يبعد جواز الإطلاق، كما أنّه لا يبعد ذلك في الوضوء و الغسل.

و له الخيار في تقديم ما شاء منهما و له أن يتيمّم للوضوء (تيمّمًا واحداً، و يجمع بين الأغسال بتيمّم، كما له ذلك في الوضوء و الأغسال، و أن يعيّن غايه و يعدل إلى غيرها كما في الطهاره المائيه، و له أن يتيمّم عن الوضوء) (١) و يطلق بين الأغسال التي معها الوضوء، و أن يعيّن الواحد، و يعدل إلى غيره، كما في الوضوء على إشكال.

و لو تيمّم عن غسل فظهر غيره بطل، و لو تيمّم عن أغسال فظهر عدم بعضها صحّح عن الباقي، و لو تيمّم فنسى ثمّ تيمّم أخرى، فظهر الفساد في الأول اجترأ بالثاني، و هكذا الحال في الوضوءات و الأغسال.

### ثانيها: تعذر استعمال الماء عقلاً أو شرعاً،

و له أسباب:

الأوّل: عدم الماء بحيث يعلم أو يظنّ ظنّاً متاخماً من العلم تطمئنّ النفس إليه بعدم الوصول إليه قبل فوات الوقت، و لو تيمّم و الحال هذه و دخل في الغايه المشروطه به على الاستمرار دون الصوم الذي لا يعتبر فيه سوى مصادفه الصبح و وجد الماء فإن كانت غير صلاه كالطواف قطع و تطهر و أتم، و إن كانت صلاتاً فوجده في الأثناء في رحله أو قريباً منه و كان جاهلاً به أو ناسياً له دخل في مسأله واجد الماء في الأثناء، و سيجىء الكلام فيه في الأحكام.

و إن وجده بعد الفراغ فالظاهر البناء عليها، و لو كان في ظرفه شىء، و لم يعلم بكونه ماء أو كان معه أتباع و لم يعلم بوجود الماء عندهم، و كان متمكناً من الاختبار فتيمّم بطل تيمّمه.

١- ما بين القوسين زياده في «ح».

و لو كان فى الصحراء و جهل الحال طلب فى الأرض من الجهات الأربع، و الأحوط أن يجعل مسيره دوائر حتى ينتهى إلى المركز مقدار غلوتين على كل خط من الخطوط الأربعة و الغلوه الرميّه بالسهم المتوسط فى القوس المتوسط من الرامى المتوسط مع الحاله المتوسطه فى الهواء المتوسط، مع الاستقرار المتوسط، و الوضع المتوسط، و الجذب و الدفع المتوسطين، و هكذا، لا جزء من خمسّه و عشرين جزءاً من فرسخ، و لا من ثلاثمائه ذراع إلى أربعمائه، و لا عشر الميل فى السهل.

و غلوه فى الحزن، و يقوى أنّ العلو و الهبوط و الشجر منه، و لو كانت الأرض بعضها سهلاً و بعضها حزنًا، و زرع على النسبه، ففى المنصفه غلوه و نصف، و هكذا، و يحتمل الاكتفاء بغلوه ترجيحاً للحزن، و لزوم غلوتين ترجيحاً للسهل.

و لو لم يتمكّن من تمام الغايه أتى بالميسور من الجوانب أو امتدادها، و لو اختصت الشبهه بإحدى الجهات أو ببعض أجزائها اقتصر عليه، و الظاهر عدم جواز الاكتفاء بالعدل و العدلين، و مطلق الواسطه و إن كثرت ما لم يحصل العلم.

و لو تعدّر عليه الطلب التمس أو استأجر من لا تضّرّ أجرته بحاله ممّن يستفيد منه العلم، فإن لم يمكن رجوع إلى الأقوى فالأقوى ظناً و يقوى (١)، تقديم العدلين ثم العدل الواحد.

و لو كان الفاقدين اثنين، و لا بدّ من بقاء واحد منهما عند أسبابهما، فإن اختلفا بالتعديل و عدمه، و الاطمئنان احتمال ترجيح الراجح؛ لأنّه أقرب إلى أداء التكليفين. و مع القول بالمساواه أو المساواه يجب كفايه، و يحتمل الاقتراع، هذا إذا لم تكن فُسحه لطلبهما معاً قبل خروج الوقت.

و لا فرق بين المسافر و غيره فى هذا الحكم، و لو طلب قبل الضيق ثم تجدد له الاحتمال فى داخل الحدّ جدّد الطلب و لو بلغ ألفاً ما لم يبلغ حدّ الحرج، و لو صلّى إحدى الصلاتين بعد الطلب مضت، و جدّد للثانيه مع تجدد الاحتمال طلباً آخر.

١- بدلها فى «س»، «م»: و يحتمل.

و يجب عليه السعى إلى الماء مع العلم بوجوده، و عدم الخوف من عدوّ و نحوه و ضيق الوقت، و لو عصى فى ترك الطلب مع العلم، أو غلوه أو غلوتين مع الجهل حتّى ضاق الوقت عصى، و صحّ تيمّمه و صلاته كسائر من استند امتناع الشرط بعد دخول الوقت إلى اختياره كمن أراق الماء المنحصر، أو أخر غسل بدنه أو ثيابه من نجاسه لا يعفى عنها، أو أ تلف ثوباً يصلّى فيه مع احتياجه إلى اللبس فاضطرّ إلى لبس غير المأكول، و كان ذلك كله بعد دخول الوقت.

أمّا ما كان قبله فلا عصيان فيه، و نحو ذلك من وجبت عليه خصال مرتّبه فأ تلف السابقه، و من أخر تعلّم الصلاه حتّى ضاق وقتها إلى غير ذلك.

و لو حصل له مانع يمنعه يمكن دفعه لكن يخاف منه فوت الوقت تيمّم و صحّت صلاته و لا قضاء، و من وجد لبعض أعضائه (١) ماء و أمكن الإتمام بجمعه كان واجداً للماء و إلا لم يجب فى وضوء و لا غسل و يبقى الماء على حاله إلا إذا قطع عضواً و حدثت جبيره فعاد مجزياً.

و لو أمكن إتمامه بمضاف أو بعض المائعات و غيرها مع بقائه على إطلاقه و جب، و القدره الربائيه لا يدور التكليف عليها، و لذلك كان للأنبيا و الأوصياء التيمّم عند فقد الماء، و يلحق بها التمكّن بالدعاء و إمكان استنباط المعتصر المائى من المركّبات، و تبديل الحقائق؛ لأنّه (٢) يعرف ذلك من الوجدان.

الثانى: حصول المانع شرعاً أو عاده و عرفاً و من القسم الأوّل أن يكون الماء مملوكاً أو ممنوعاً من استعماله لرهانه أو تحجير و نحوهما، و لا- يجرى المنع فى الماء الكثير كالماء الجارى فى الأنهار أو الراكد فى الأراضى المنخفضه الكبار بالنسبه إلى غير الغاصب و أعوانه، و يقتصر المنع على ما لم يمكن فيه إرضاء المالك بالتماس لا يخلّ بالاعتبار، أو ببذل ثمن لا يضرّ بالحال.

و لا يجب على واجده بذله لبازل الثمن، إلا أن يكون ولياً و أوجبت عليه مراعاة

١- فى «س»، «م»: أجزائه.

٢- فى «س»، «م»: ليس من الوجدان.

الغبطة أو خوف التلف بذله، و مثل المملوك في المنع أن يكون وقفاً على جهة مخصوصه مع النصّ على المنع عن التطهير، أو مع منافاته لها، أو يكون مفسداً للماء في ورد مثلاً مشترك بين المسلمين.

أو يكون محترماً (١) كالغسل للجنازه أو مطلقاً داخل بئر زمزم، أو آبار (٢) المساجد، أو ما أخذ منها بقصد الاستشفاء، أو يكون متوقفاً على الات و أسباب مملوكه ممنوع عن استعمالها، و لا- يمكن استحلالها بسؤال لا- يخلّ بالاعتبار أو ببذل ما لا يضرّ بالحال، أو على قهر من لا يجوز قهره.

أو يكون دائراً بين رفع الخبث الخارج عن العفو مع وجود ما يتيمّم به، و تطهيره بتمامه، أو حتّى يدخل في مقدار العفو مع كونه في البدن أو في الثوب مع انحصاره، و مع عدم حصول المانع عن الإزالة من خوف رطوبه أو جبر جابر أو تعسّر مباشره و استنابه، و الظاهر عدم تعيّن تخفيف الخبث مع عدم بلوغ حدّ العفو.

و من القسم الثاني و قد يدخل بعض آحاده في القسم الأوّل أمور:

منها: أن يكون في بئر عميقه القعر أو نهر عالٍ الأجراف (٣) أو مكان متعسّر الوصول و قد تعدّرت أو تعسّرت عليه الأسباب، أو تحصيل من يقدر على القيام لتحصيله لا مجاناً و لا بأجره غير ضارّه.

و منها: الخوف على نفسه أو نفس محترمه بهيميّه أو إنسانيّه لذاتها دون ما لا- حرمة لها أصلاً كنفس الحربى، و المخالف هنا مثله، و المرتدّ عن فطره، و الملحق به كالسائب لأهل البيت عليهم السلام أو تكون حرمتها بالعارض كالمملوك التابع، و المعتصم المشروط له ذلك.

و أمّا غير المشروط لهم من المعتصمين فلا حرمة لهم كنفس الذمى و المعاهد و نحوهما مع عدم إدخال حفظه بالشرط.

١- في «م»، «س»: محرّماً.

٢- في «ح» زياده: الماء.

٣- في «م»، «س»: الأطراف.

و أما الزانى المحصن و اللائط و من عليه القصاص المجرد فالظاهر احترامها منهم (١) من سُبِعَ أو غيره من الحيوانات المؤذيه. أو عطش مهلك أو باعث على حدوث مرض صعب أو دوامه، من غير فرق بين كونه عن جنابه أو غيرها من غسل أو وضوء تعمّد السبب أو لا قبل المرض أو بعده، قبل الوقت أو بعده. أو على ماله أو مال محترم لغيره ضاراً بالحال أو عرضه أو عرض محترم لغيره من لُصّ أو عدوّ أو غيرهما، و من أذيه معتدّ بها أو غيرها، و الخوف من غير سبب معتبر عند العقلاء، و إنّما سببه الجبن من الخوف المتعلق به الحكم إن لم يتيسر علاجه.

و لو أمكن ذبح الحيوان المحترم القابل للتذكيه لم يجب، و لصاحبه الخيار فى ذلك إن لم يترتب عليه ضياع مال يجب حفظه، و كذا له الخيار فيما يتوقّف عليه حفظ ماله أو مال غيره حيث لا يكون ضاراً، و لو استعمل الماء فى موضع حرمة استعماله فى عباده بطلت، و لو عصى الله فقتل نفساً محترمه أو شرب ماء مغصوباً فارتفع خوف الهلاك عنه عصى و صحّت طهارته.

و منها: خوف البروده المهلكه أو الباعث على حدوث مرض أو دوامه، مع تعسّر الحّمّام و النار لتسخين الماء أو الهواء إلا ببذل ما يضرّ بحاله.

و منها: خوف ضيق الوقت عن أداء الفريضة تامّه، و لا يلزم مجرّد الركعه مع استعمال الماء، و لو انكشف عدم الضيق أو عدم سبب الخوف صحّ ما فعل، و المتعذّر أو المتعسّر، عليه التيمّم من الماء بعد وجود مقدار منه بحكم فاقد أصل الماء، فيجب عليه السعى فى تحصيله، كما يجب عليه السعى فى تحصيله.

و لو توقّف دفع العدو المانع على قتله من دون خوف على النفس و لم يكن محترماً قُتِلَ، و إن كان محترماً و كان الماء مملوكاً تخيّر بين قتله دفاعاً و التيمّم، مع احتمال وجوب القتل معيناً و حرّمته، و إن كان مباحاً و دعاه إلى استعماله إرادته التطهير من الحدث أو من الخبث فى غير محلّ العفو فالأقرب وجوب التيمّم حينئذٍ، و يجب تحصيل

١- فى «م»، «س»: بهم.

السلاح للدفع المشروع الواجب على نحو وجوب تحصيل الماء والآلات من غير فرق.

### ثالثها: الترتيب،

و هو من الشرائط الوجودية دون العلميه فى بدل الوضوء بتقديم الضرب ثم مسح الوجه ثم مسح اليد اليمنى ثم مسح اليد اليسرى، و فى بدل الغسل تقديم الضرب ثم مسح الوجه ثم الضرب لمسح اليدين ثم مسح اليد اليمنى ثم مسح اليد اليسرى، فلا تصحّ فى الأوّل إلا صورته من أربع و عشرين صورته، و فى الثانى لا تصحّ إلا صورته من مائه و عشرين.

و لو أخلّ بالترتيب بترك فعل أو بعضه عمداً عاد على المتروك ثم أعاد ما بعده مع عدم الإخلال بشرط الموالاه، و كثير الشكّ لا يعتبر بشكّه فيما مضى من فعل أو بعضه، و مستقيمه إذا شكّ فى فعل أو بعضه و قد دخل فى جزء آخر لا يعتبر شكّه فيما هو بدل من الغسل، و فى بدل الوضوء وجهان، أقواهما عدم الاعتبار.

و لو عكس الترتيب عامداً فإن أدخله فى مبدأ التيه بطل، و إلا صحّ على الأصحّ ما تقدّم دون ما تأخر إن لم يفت الشرط. و الجاهل بالحكم حكمه كحكمه. و لو كان عن نسيان صحّ المؤخر عن تقديم، و أعاد المقدم عن تأخير.

و ترك جزء ما من المقدم و إن كان يسيراً، و الأخذ بما بعده محلّ بالترتيب، إلا فى بعض أبعاض الكفّ فيما تعدّى (١) الحدود من الممسوحات فى وجه قوى، و ما بين خيوط الجبيره أو طيات العصائب فى تيمّم الجبائر (لا يجب استيعابه) (٢) و لو عكس الترتيب فقطع المقدم فصار المؤخر الممسوح فى محلّ المقدم الذى قطع بعد المسح أعاد على المؤخر.

### رابعها: الابتداء بالأعلى،

و هو شرط وجودى لا علمى فى مسح الجبهه و الكفين فيما حكم على مبدله فى مغسولاته به كالوضوء أو لا، كالغسل من غير فرق بين قصد بدليه الترتيب أو الارتماس، و الظاهر أنّ قصد التعيين فيه لاغ.

و الظاهر اعتبار الأعلى بالنسبه إلى جميع أجزاء سطح الجبهه لا ما كان علوه بالنسبه

١- بدلها فى «س»، «م»: قارن.

٢- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: لا بأس به.

إلى خطّ منها. و لو كشط جلد من الأعلى فتدلّى، ففي وجوب ردّه أو الاكتفاء بمحلّه وجهان، أقواهما الثاني، و لو تعذّر أو تعسّر مسح المحلّ احتمال وجوب الردّ إليه، و المسح عليه و إلحاقه بحكم الجروح و الجائز، و الثاني أقوى، و يجب الأخذ من الحدود لتحصيل يقين الإحاطه بالمحدود.

### خامسها: المباشرة بكفّيه

و هو شرط وجوديّ في حقّ المختار فلا يجزى بكفّي غيره، و أن يكون بفعله فلا يجوز بفعل النائب و إن كان بكفّي المنوب عنه حتّى لو جاء بأقلّ جزء من غير مباشره بطل التيمّم، إلا أن يعود على فاقد المباشرة حيث (١) يكون في الأثناء، ثمّ على ما بعده حيث لا يكون داخلاً في أصل التيمّم، و لا مستلزماً للإخلال ببعض الشروط الشرعيّه، و لو باشر في تيمّمه ثمّ نسيه فجاء بآخر من غير مباشره أو بالعكس أجزاء الصحيح منهما.

### سادسها: الموالاه

و هي من الشرائط الوجوديّة فيما هو بدل عمّا فيه الموالاه كالوضوء أو لا، كالغسل بمعنى أن لا يكون فيه فاصله زائده على المتعارف بين الأعمال، لا (٢) بملاحظه مرور زمان يقتضى جفافاً ينافى موالاه الوضوء لو كان وضوءاً فيتوجّه حينئذٍ الفرق بين بدله و بدل الغسل؛ لأنّ الظاهر من الأمر بالمركّبات الصرفه أو الشبيهه بذات الجزئيات كثلثه أيام في نذر الصيام أو غيره من الأعمال المتابعه، إلا ما قام الدليل على خلافه.

و هذه الأحكام بأقسامها الأربعة ممّا مرجعها إلى مسأله الشكّ في شروط العباده و إلى مسأله الناسى و يعلم ثالثها من الكتاب و السنّه، و ربّما حصل أولها من كتاب الله، و ثانيها من النظر فيما قررناه.

### سابعها: عدم الحاجب بين بشره الضارب و المضروب،

و هو شرط وجوديّ في حقّ المختار، و الماسح و الممسوح فيجب رفع الحواجب كالخواتم و الأوساخ المتكاثفه و نحوها، و لا يجب طلب ما تحت الشعر النابت في الجبهه أو ظهر الكفّين، بل يجتزى بمسحه عن

١- بدل «حيث» في «م»، «س»: حتى.

٢- في «س»: إلا.

مسحه، و في المسترسل من شعر المفصل أو ما فوقه ييسر (يجرى الحكم المتقدم) (١)، و ما بين الأظفار فضلاً عما تحتها و بين سطح الأنامل لا يجب البحث عنه.

و لا يلزم بقاء الممسوح على حاله إلى التمام أو تمام العضو، بل لو مسح جزءاً صغيراً فحجب أو مسح ظاهر الشعر فحلق أو مسح حاجباً مأموراً بمسحه كجبيره أو شداد فأزيل و لم يختل شرط بعدها صح.

و في لزوم استبطان شعر الحاجبين أو الأغمّ مثلاً و عدمه وجوه ثلاثه، اللزوم مطلقاً، و العدم كذلك، و التفصيل بين ما هو بدل الوضوء و ما هو بدل الغسل، و الأوسط أو وسط (٢).

و المدار على ما يسمّى حاجباً عرفاً، فالأجزاء الملحقة بالألوان كالدسومه، و ما تعلق من أجزاء ترايبه أو كحليه و لم تتكاثف يجرى عليه حكم الألوان في أمر حاجبته و عصبته.

### ثامنها: دخول وقت العباده المستباحه به،

و لا يشترط ضيقه مع اليأس من الماء، و هو شرط وجودي.

### تاسعها: طهاره محلّ المسح حين إرادته مسحه،

و هو من الشرائط الوجوديه في حق المختار، فيجوز إبقاء الجزء اللاحق متنجساً إلى ما بعد الفراغ من السابق، ثم غسل اللاحق قبل مسحه ثم مسحه إن لم يلزم الإخلال بشرط، و لو تعدّر عليه غسل تمام النجاسه، و جب عليه غسل الميسور.

و لو تمكّن من غسل باطن الكفين أو أحدهما و ظاهرهما أو الجبهه، قدّم الأولان؛ لياشر بهما الضرب و المسح، و سبقهما دون الآخرين. و يحتمل تقديم مراعاة المتعدّد على المتّحد مطلقاً، و اليمنى و اليسرى سيّان، إلا من جهه التقدّم و التأخر، و المعفو عنها من النجاسه و غيرها و شديدها و ضعيفها هنا سواء، و لتقديم الوسطين على الجانبين وجه.

١- بدل ما بين القوسين في «ح»: يجتري بمسحه الحكم.

٢- في «س»، «م»: و الأحوط الوسط.



عاشرها: إباحه المكان على نحو ما مرّ في مشترك العبادات.

### المقام الثالث: فيما يتيمّم به

#### إشاره

و يشترط فيه أمور:

#### منها: الطهاره

و المشتبه بالمحصور منه بمنزله المشتبه به من الماء يجب اجتنابه، و يتبعه في أحكامه. و لا يجوز تكرار استعماله في تيمّات تزيد على عدد المتنجّس بواحد لتحصيل يقين الطاهر؛ لأنّ المنع من استعماله فيما يشترط بطهاره الحدث أو الإباحه ذاتي، من غير فرق بينهما على الأقوى، و لو كان جزء صغير من المضروب عليه بمقدار رأس شعره متنجّساً بطل ذلك الضرب من أصله لا بمقداره لقوّه اعتبار الدفعه.

و لو ضرب فلم يعلق منه سوى الغبار الطاهر أو علقاً معاً، فانفصل المتنجّس حكم بالطلان أيضاً.

#### و منها: الإباحه مع العلق

و بدونه إن لم تشترطه و لا تجزى الإجازة فيه، و لو بعد الضرب قبل الرفع على ما مرّ من أمثاله، و الممنوع منه الذي يلزم الحرج من المنع عنه لا بأس بالتيمّم بشيء منه في محلّه لغير الغاصب و مساعدية على الغصب، و في النقل و الحمل يتقوّى المنع مع العلم بالمنع.

و ما كان من المساجد و سائر الأوقاف لا مانع من التيمّم فيه، و إن استلزم بقاء العلق إلى الخروج، و المشكوك في المأذونيه فيه حيث لا يدخل في التسعه المستثنيات (١) تبعاً بمنزله المغصوب، و المشتبه بالمحصور كذلك، و لو أذن المالك للغاصب أو غيره في التيمّم أو غيره من العبادات جاز استعماله و صحّت أعماله، و الممزوج بالمغصوب و لو ييسر منه يجرى فيه حكمه.

#### و منها: إباحه ما وضع عليه من أرض أو سقف أو ظرف أو فراش و نحوها

على وجه يعدّ تصرفاً، أو انتفاعاً، و لو انفصل بعد الضرب قبل المسح لم يفسد شيئاً، و فسد

۱- انظر آیه ۶۱ من سوره النور كما سبق.

التيّم لفساد الشرط.

### و منها: الإطلاق

فلا يصحّ تراب أو أرض أو غبار أو طين مضافه لا تدخل في إطلاق الاسم، إلا مع الإضافة أو قرينه خارجه.

### و منها: الترتيب بين أقسامه

#### إشاره

على نحو ما ترتبها في الذكر، وهي أمور:

### الأول: التراب

و شرطه الإطلاق بأن يدخل تحت العنوان من دون قرينه و لا إضافه، و إذا أُضيف كانت إضافته لتمييز المصداق، لا لتصحيح الإطلاق، و يدخل فيه الأبيض، و الأحمر، و الأسود و الأصفر ما لم يخرج عن الاسم لخصوصيته، كالمغره و نحوها.

و ليس منه الرمل و الجصّ و النوره و سحق الخرف و نحوها ممّا يدخل تحت اسم الأرض دون التراب، و لا تراب الصياغه، و الأشنان و الحديد، و النحاس و اللؤلؤ، و الخشب، و سحق النبات و نحوها، ممّا يدخل في المضاف من التراب مع الخروج عن اسم الأرض.

و المزج المخرج عن صدق اسم المطلق يدخله في حكم المضاف، و الظاهر أنّ الأجزاء الدقاق غير مانعه عن تمشيه حكم الإطلاق. و المشكوك فيه بحكم المضاف إلا إذا استصحب اليقين (١) السابق.

و الشبهه في المحصور مانعه عن الاكتفاء ببعض أفراده، و لو أتى بالتكرار بحيث يريد الواحد مثلاً بزعم الإصابه للكلّ (٢) بكلّ واحد على التدرّج صحّ (على القول بلزوم الدفعه) (٣) و كذا في مقام الاضطرار؛ لعدم النصّ على إراقته كما في الماء (٤) في وجه قويّ. و يقوى المنع مع الاختيار؛ لقصر جواز الاحتياط على حال الاضطرار.

و لو ضرب على غير المجزى بعد المجزى أجزاء، و كذا العكس إن لم يلزم إخلال بشرط الموالاته أو العلق.

و لو تيّم بالرمل أو الرماد أو الجصّ أو النوره أو الحصى أو الصفا أو المشوى أو

- ١- في «م»، «س»: التّعِين، و كذا في «ح»، و ما أثبتناه في المتن هو استظهار من نفس «ح».
- ٢- في «ح»: للأكل و يحتمل أن يكون تصحييف: للأكد.
- ٣- ما بين القوسين ليس في «ح».
- ٤- ما بين الحاصرتين لم يكن في «س»، «م».

سحيقها مع وجود التراب لم يصحّ على الأصحّ، و ما خرج عن اسم التراب بعمل أو بإحراق فصار رماداً منع منه.

### الثاني: الأرض المطلقة من غير التراب التي يطلق عليها اسم الأرض

من دون قرينه من إضافه أو غيرها من حجر أو مدر أو صفا أو رمل أو حصى أو جصّ أو نوره مطبوخه أو لا أو مشويّ من الطين من خزف أو غيره جافه أو مبتله ما لم تدخل في اسم الطين و الوحل.

و ما خرج عن المصداق في الإطلاق و دخل بالاستحاله في قسم المضافه كأرض الملح، و الكحل و ما يكون من الياقوت، و الزمرد، و اللعل و العقيق، و المرجان، و الفيروزج، و القير، و الكبريت، و نحوها.

أو التكوّن من الماء كالمرمر و اللؤلؤ و نحوهما، أو بالمزج بأن يخالطها ممّا ليس منها فيخرجها عن الاسم، و لو استحال غير الأرض إليها أو استحالت إليه، فالمدار على المحال إليه دون المحال. و لو شكّ في الاستحاله بنى على ما سبق من الحاله، و الأحوط التجنّب.

### الثالث: غبار التراب

مع ترتّب العلوق في ثياب أو فراش أو دثار أو لبد سرج أو رحل أو شعر دابّه أو وطاء و نحوها، مع طهاره ما نشأ منه و إطلاقه فيختصّ بما كان من التراب المطلق و إباحته في وجه قويّ، و الظاهر مساواه محالّه، فعُرف الدابّه و لبد السرج مثلاً متساويه مع كونه من التراب، و يحتمل تقديم الأكثر على الأقلّ.

### الرابع: غبار أجزاء الأرض ممّا لا يعدّ تراباً،

كالجصّ و النوره و سحيق المشويّ و نحوها، بل هو مرتبه ثانيه من الغبار في وجه قويّ، و لو أمكن تكرار النفص حتّى يعود إلى أحد القسمين الأوّلين و جب، و لا اعتبار بغبار الطحين و سحيق الأشنان و الكحل، و سحيق النبات و الشجر و نحوها.

و يشترط إباحه محلّ الغبار مع الضرب عليه، و لو نفضه فحصل منه تراب، أباحه الإعراض أو الإذن، عصى في النفص، و أطاق في الفرض و مع عدم الإباحه يعصى فيهما.

و يشترط طهارته، و يجزى في الحكم بها عدم العلم بنجاسته، و الغبار المختلط

مما يجوز و لا- يجوز يلحق الاسم، فيختص الجواز في صورته واحده منه، و المشكوك فيه لا- يجوز فيه، غير أنّ غبار التراب كالأصل فيه، فالاحتمال الضعيف لا يؤثر فيه، و في تقديم الغليظ على الخفيف وجه قويّ.

و لا- بدّ من كون المضروب عليه بمقدار باطن الكفّ، و كون ما فيه غبار يسع الباطنين مع الإمكان، و لو حصل الغبار أو القابل منه بعد الضرب قبل الرفع لم يؤثر في الجواز شيئاً.

### الخامس: الوحل من التراب

و يشترط فيه ما مرّ من طهاره و إباحه و إطلاق.

### السادس: الوحل من سحيق أجزاء الأرض

السادس: الوحل (١) من سحيق أجزاء الأرض

من غير التراب و هو مرتبه ثانيه بعد طين التراب، و يشترط على نحو ما سبق فيما سبق طهارته و إباحته و إطلاقه، و يضرب في المقامين على الطين، ثمّ يفضّه نفض التراب؛ ليبقى مثل العلق استجاباً، و لا بأس بالمسح به على حاله.

و لو أمكن تجفيفه حتى يعود إلى أصله و جب، و المتخذ من غير الأرض لا عبره به، و لو شكّ فيه لم يجز التيمّم به، و الشكّ في المحصور من مضاف أو متنجس يجرى فيه حكمه المذكور، و لو لم يحط المضروب بتمام الباطن و تعدّر المحيط، كرّر ضرب الأجزاء إلى الاستيفاء، فإنّ تعدّر اقتصر، و يحتمل ضعيفاً السقوط كالممسوح.

### السابع: ما تركّب من قسمين من الأقسام السابقه أو أكثر؛

لعدم وفاء قسم واحد بمباشره تمام باطن الكفّ، و صور التركيب ثنائيه و ثلاثيه إلى سداسيه كثيره.

و يرجع كلّ سابق على لاحق و على ما تركّب منهما، و في ترجيح اللاحق على ما تركّب من سابقه و لاحقه، و ما تركّب من السابق و لاحق اللاحق على اللاحق إشكال.

و لا يجوز العدول إلى اللاحق عن السابق إلا مع تعدّره أو تعسّيره و لو بثمن أو أجره لا تصرّ بالحال، و لو وجد السابق بعد الفراغ من اللاحق و بعد الفراغ من الصلاه، أو الدخول فيها قبل الركوع، أو بعده مضى على صلاته.

و لو وجده قبل الدخول في الصلاه بعد الفراغ منه أو في أثناءه قوى القول بلزوم

١- بدلها في «س»، «م»: ما إذا كان.

الإعاده، و يحتمل الإلحاق بوجودان الماء، و تمشييه الغلوه و الغلوتين فى فاقد التراب، أو فاقد مطلق السابق، و إن وجد اللاحق ذات وجهين أقواهما تسريه الحكم. و لا ينبغى ترك الاحتياط فى أمثال هذه المقامات.

### الثامن: الثلج

على ما قيل صلباً أو رخواً و التحقيق عدم اعتباره فى باب التيمم، نعم إن أمكنت إذابته بكفيه أو بغيرهما حتى يقوم مقام الماء وجبت، و إلا فحاله كحال الماء المتكون ملحاً أو نحوه.

و لو تيمم به قاصداً له أو لرتوبته على اختلاف الوجهين عاملاً بالاحتياط و صلى (١) أخذ بالجزم و قضى أو أعاد، و فى تقديم الصلب على الرخو؛ لأنه أقوى شهاً بالأرض، أو بالرخو؛ لأنه أقوى شهاً بالتراب و جهان، و الأقوى أنّهما سيان.

### المقام الرابع: فى التيمم الاضطرارى

#### اشاره

و هو أقسام:

#### أحدها: تيمم التقيه بالنكس أو مسح جميع محالّ الغسل فى الطهاره المائيه و نحو ذلك،

و يصحّ مع جمع الشروط المذكوره فى بابها، و إذا كان ما به التقيه مشتملاً على المشروع و زياده، و جب تخصيص المشروع بالتية و إخراج الزياده.

#### ثانيها: ما يتيمم به،

و لا يصحّ التيمم عند الاضطرار مع تجاوز الأقسام السابقه، و يصحّ مع التنقل عن السابق إلى اللاحق كما تقدّم، و مع القصور عن مباشره تمام باطن الكفّ و إمكان التكرير حتى يستوفى يجب التكرير، و مع تعدّره أو تعديره يقتصر على الممكن، و لا يسقط على الأقوى.

و أمّا نجاسته بتمامه أو امتزاجه بحيث لا يتمييز فلا يسوغها الاضطرار، و نجاسته بعضه حكمها مع عدم التعدى أو التعدى و العفو حكم القصور. و المغصوب مع الاضطرار إلى التيمم به لفقد غيره كحاله مع الاختيار، و أمّا فى الإيجاب مع



۱- فی «م»، «س» زیادہ: ثَمَّ.

الاضطرار فيصح فيه كالنسيان.

### ثالثها: أنه إذا كان في الكفّ، في ضربه أو مسحه لقطه نقص من الكفّين أو من أحدهما، تعلق الحكم بالباقي،

و لا يجب تدارك الفائت بالبدل، و إذا قطع أحدهما مستوفى اختصّ الضرب و مسح الوجه بالآخر، و إذا قطعاً معاً سقط الضرب بهما، و لزم البدل في وجهه.

و إذا كان فيهما أو في أحدهما كسر أو في باطن أحدهما جرح يمنع بنجاسته أو بخوف أذيته عن مباشرته جعل الجبار و العصابه عوضاً عن البشره، و ضرب بهما و مسح، إن كلا فكلّ، و إن بعضاً فبعض، و لو تعدّر أو تعسّر إلا بالبعض أتى بالممكن، و لا يجب البدل عن غيره.

و إذا حصل عذر عن الضرب اجتراً بالوضع و لم يلزم ضرب البدل، و إذا عذر عنه استقبل بيده ما يأتي به الريح أو غيره، و يقدم على الضرب على الغبار كما يقدم الوضع على الغبار على ضرب الوحل على إشكال.

### رابعها: ما يكون في الممسوح،

#### إشارة

و فيه ضروب:

#### أحدها: القطع

، فمتى قطع أحدها من أصله و لم يبقَ شيء منه، سقط حكمه، و اجتراً بالباقي، و إن بقى بعضه اجتراً به، فقد ينتهي إلى الانحصار بعضو واحد أو بعضه، كمسح الجبهه أو بعضها أو جبيرتها مثلاً، مع وضعها أو مجرد إصابتها مرتباً.

### ثانيها: تيمم الجائر و العصائب،

و الظاهر هنا عدم الفرق بين ما يكون على تمام العضو أو الأعضاء و ما يكون على البعض منه، أو منها، و يمسح بجبيره الماسح مثلاً على جبيره الممسوح، و لا يلتفت إلى ما بين الخيوط و طئات العصائب ممّا يشقّ وصول الماسح إليه.

و لو دار الأمر بين الوضع بلا جبيره و بين الضرب معها قدّم الأوّل على الثاني، و يراعى أعلى الجبيره الموضوعه على ما يطلب (1)



و يعلم من تتبع ما ذكرناه أنّ فوات بعض الشروط قد يبعث على الفساد فى جميع الأحوال كالترتيب، و البدأه من الأعلى، و طهاره ما يتيمم به، و قابليته جنسه، و ترك شىء من ممسوح أو قائم مقامه مع الوجود.

و قد يختصّ البطلان بصوره العلم، و جهل الحكم دون النسيان، و الإيجاب كالغصب، و وجود الماء أو غيره من المراتب المتقدمه، و قد يكتفى بالاضطرار من دون تخصيص بالنسيان و الإيجاب، كنجاسه محلّ الضرب و المسح، مع عدم الماء أو عدم قابليته التطهير و حصول الحاجب.

فإذا تعذرت تلك المراتب بعد تعذر الماء و فقد (١) الطهورين، سقط فرض الصلاه و نحوها ممّا يتوقف على الطهاره، و لا يجب قضاؤها كما لا يجب أداؤها و إن كان الاحتياط فيه.

و لو كان فقّد الطهورين مستنداً إليه، فإن كان عن اطمئنان بحصول طهور آخر فليس عليه وزر. و إن لم يكن كذلك، فإن كان قبل دخول وقت الفريضة فكذلك، و إن كان بعد عصي، و لا يلزم فيه كسابقته أداء و لا قضاء، و فاقد بعض الضرب كالضرب الثانى للغسل كفاقد التيمم.

### المقام الخامس: فى سننه و آدابه و مكروهاته

و هى أمور:

منها: نفض الكفين وسطاً لا بشده و لا ضعف بعد الضرب الأول و الثانى قبل المسح به، مع احتمال انفصال شىء من العلق أو مطلقاً تعديداً على اختلاف الوجهين، و يقوى لحوق الوضع و مطلق الإصابه به. و فى كونه جزءاً من التيمم، فيدخل فى التيه أو الاداب؛ لرفع التسويه وجهان، أقربهما الأول، و لا يستحب مسح أحدهما بالأخرى.

و منها: أن يكون المتيمم به إن كان تراباً أو أرضاً أو غباراً أو طيناً من العوالى؛

١- فى «ح» كان فاقد.

لنزاهتها و زياده الاطمئنان بطهارتها؛ لعدم تردد المستطرفين عليها، و الحجّه في أدلتها.

و منها: كثره الغبار في المضروب عليه لاشتماله عليه.

و منها: عدم الميعان في الوحل (١) حتّى لا يدعى وحلاً، و كلّما قرب إلى الجفاف فهو أولى.

و منها: أقرّبه ما كان من الأرض إلى التراب من رمل و نحوه.

قيل: و يكره التيمّم بالسبخ (٢)، و كأنّه لمبغوضيّه أرضه، فيجرى في جميع الأراضي المبغوضه، و المغصوبه أو لشبهه الامتراج بالملح أو ظهوره عليها.

قيل: و بالرمل (٣)، و قد مرّ أنّه أولى من غيره بعد فقد التراب.

### المقام السادس: في الغايات المرتبطه به

و هي أقسام:

منها: ما اشترط برفع الحدث من الواجبات من العبادات و لا بحث في استباحته بها.

و منها: ما اشترط بذلك من المندوبات من النوافل و سائر التطوّعات، و ينبغي عدم التأمل في الاستباحه به، و يحكم بوجوبه في القسم الأوّل، و هنا بندبه.

و منها: ما يكون رفع الحدث له من المكملات كالزيارات و قضاء الحاجات و الاستخارات و نحوها، و الظاهر قيامه مقام الطهاره فيها، و تسميته طهاره اضطراريه، و مبيحه يراد بها إدراك الخصوصيّة. و أمّا ما كان لصلاه الجنازه أو للنوم فمنصوص (٤)، و في دخول الوضوء التجديدي فيها بُعد.

و منها: ما يسنّ رفع الحدث فيه لذاته كالدوام على الطهاره، و يقرب القول أيضاً بجوازه، و اشتراط دخول الوقت في الموقّات لا ينافيه.

١- في «م»: الأصل.

٢- مختلف الشيعة ١: ٢٦٥.

٣- مفاتيح الشرائع ١: ٦٣.

٤- الوسائل ٢: ٧٩٨ أبواب صلاه الجنازه ب ٢١ ح ٢ و ج ١: ٢٦٥ أبواب الوضوء ب ٩ ح ١.

و منها: ما لم يكن رافعاً للحدث من الوضوءات و الأغسال كغسل الجمعة و الزياره، و عرفه، و العيدين، و كالوضوء لأ-كل الجنب، و جماع الحامل و نحوهما. و القول ببديئته قريب غير أنّ (ما تقدّمه أقرب) (١).

و منها: ما كان الموجب لرفع الحدث فيه الاحترام كمسّ القرآن، و أسماء الله تعالى، و دخول المسجدين، و اللبث في المساجد و الوضع فيها، و قراءه العزائم و نحو ذلك. و في القول بعدم الاستباحه في هذا القسم لبقاء منافاه الاحترام بناءً على ما هو الأقوى من عدم الرفع فيه قوه.

و ما كان للخروج من المسجدين من المجنب فيهما لا يستباح به غيره، مع وجود الماء خارجه، لو قلنا في غيره بالاستباحه على إشكال.

### المقام السابع: في الأحكام

#### اشاره

و فيها أبحاث:

#### [البحث الأول: أنه قد تقدّم أنّ صحه التيمّم مشروطه بعدم تيسر استعمال الماء،

و يستثنى من ذلك أمران:

أحدهما: صلاه الجنازه، فإنّه يجوز لها التيمّم وجد الماء أو لم يجده خاف فوته مع استعماله أو لم يخفه.

الثاني: التيمّم للنوم؛ لإرادته التعبد به ليلاً أو نهاراً، و على أى حال كان، محدثاً بالأصغر أو الأكبر، ناسياً للطهاره المائيه أو عامداً لتركها، و إن كان الثاني لا يستفاد من ظاهر الروايه (٢)، و الظاهر الاقتصار على عدم وجود الماء حول الفراش، و قرب الأرض غير مناف.

(و في جواز التنقل من التراب مع التمكن منه إلى الأرض و كذا من مرتبه سابقه إلى لاحقه من المراتب الباقية، مع التمكن منها كالتنقل من الأرض إلى الغبار و هكذا في

١- بدل ما بين القوسين في «ح»: خلافه أقرب منه.

٢- المحاسن للبرقي: ٤٧ ح ٦٤.

صلاه الجنازه (١) كما يشير إليه التنقل عن الماء إشكال.

و الظاهر عدم استباحه الغايات بهذين القسمين من التيمم، و لا سيما ما كان للنوم اقتصاراً فيما خالف القاعده على المتيقن، كما يقتصر على خصوص حال المبادره، و على خصوص حال العزم على النوم دون التردد بقصد الاستعداد.

### البحث الثاني: أن الاضطرار شرط فيه في ابتداء الدخول في الغايه و الاستمرار،

فلو ارتفع الاضطرار بعد الدخول فيه قبل الإتمام أو بعده، قبل الدخول في العمل الموقوف عليه أو بعده قبل الفراغ مع اتساع الوقت للإتيان بالشرط و الإعاده فسد، و في إلحاق إدراك الركعه بإدراك الكلّ نظر. و أمّا بعده فقد وقع العمل في محلّه و أجزاء.

و إنما يستثنى من ذلك خصوص الصلاه فرضها و نفلها، فإنها لا تعاد بعد الدخول في الركوع، بل بمجرد الدخول فيها، و إن كان الأولى هنا العدول إلى النفل مع السعه، ثمّ الإعاده. و في الطواف؛ لأنه صلاه يمكن القول بالاستمرار عليه بمجرد الدخول دون ما عداه، فلو دخل في صلاه جنازه قد تيممت (٢)، ثمّ وجد الماء في أثنائها أعيدت، و مرتفع العذر المانع عن استعمال الماء كواجب (٣) الماء.

و يقتصر في الحكم بالصحه على تلك الصلاه التي ارتفع العذر في أثنائها. و لا يجوز الدخول به في غيرها، مع عدم عود العذر قبل الفراغ أو بعد الفراغ مع ضيق الوقت عن الإتيان بالثانيه و شرطها.

و يجوز الدخول بتيمم فريضه أو نافله، و سائر ما قصد به الاستباحه في عبادات أخر ما لم يرتفع العذر.

### البحث الثالث: أنه لا فرق بين المتعمد للحدث و غيره أصغر أو أكبر، جنبه أو غيرها، قبل الوقت أو بعده،

أثياً به بعد حصول العذر أو قبله، مع العلم بحصوله

١- بدل ما بين القوسين في «س»، «م»: و في التنقل من الأرض التراب إلى المراتب الباقية مع التمكن منهما في صلاه الجنازه و من الغبار مع تعمده إلى الوحل مع وجوده.

٢- كذا في جميع النسخ و الظاهر أن الصحيح: تيمم لها.

٣- في «س»، «م»: كفاقد.

و عدمه، فلو أجنب عن حلال أو حرام عالماً بعدم التمكن من استعمال الماء صحَّ تيمّمه، و حرم و فسد غسله مع خوف الضرر المعتبر.

و يجوز لمن له التصرف بالبضع الوطء مع الاضطرار إليه و عدمه و مع وجوبه عليه شرعاً و عدمه مع عدم الماء و حصول ما يمنعه من استعماله، قبل اشتغال الذمّه بما يتوقّف على الطهاره أو بعده مع التوسعه، و مظنه إدراك الطهاره. و يجوز له وطؤها مع عدم تمكّنها من الطهاره المائيه مطلقاً.

و الأحوط الاجتناب بعد دخول الوقت، و خوف عدم التمكن من استعمال الماء، و يجوز لها جبره على الوطء بعد مضى أربعة أشهر، و استدعائها منه على التفصيل السابق و إن تعذّر عليه استعمال الماء. و القول بالجواز مطلقاً و قيام التيمّم مقام الماء في جميع الأقسام هو الوجه.

### **البحث الرابع: في أنّ من أحدث بالأصغر أو بالأكبر في أثناء تيمّم أو بعد تمامه من أصغر أو أكبر رجع حكم الحدث الذي كان على ما كان؛**

لارتفاع الإباحه التي هي أثره، و ضعف القول بالارتفاع إلى غايه، و الظاهر أنّ حدوث الأحداث بالنسبه إلى تيمّم الميت لا تؤثر شيئاً لارتفاع حكمها بالموت. و لو أحدث بعد تيمّم غسل الجنابه أعاده، و لو أحدث في تيمّم غسل آخر بعد تيمّم الوضوء أعاد التيمّم معاً.

### **البحث الخامس: في أنّ ضيق صلاه الخسوف و الكسوف و خوف فوات الصلاه مع الناس في الجمعة و العيدين**

و الاستسقاء من الأعدار.

### **البحث السادس: في أنّه لا يشترط طهاره البدن أو الثياب في صحّه التيمّم،**

فلو ترك الاستنجاء و غسل نجاسه أخرى عمداً أولاً- و تيمّم صحَّ تيمّمه، و لو كان تركه عن جهل بها و صلّى بتيمّمه صحّت صلاته.

### **البحث السابع: في أنّه لا يجوز التيمّم لغايه قبل توجّه الأمر إليها،**

فلو تيمّم لموقته قبل دخول وقتها فسد تيمّمه، و يصحّ بعد دخول الوقت و بقاء سعته مع اليأس من الماء، أو حصول الطلب في الجهات، و لا يتوقّف على الضيق على الأقوى، و على اعتبار الضيق يعتبر في حقّ تمام الصلاه لا مقدار الركعه.



و لو تيمّم لحاضره أو فائته من فرض أو نفل أو لغيرهما من الغايات المشروطه به جاز الدخول به في غيرها ما لم يتتقض بحدث متجدد، أو التمكن من استعمال الماء. و لو تيمّم لاستباحه غايه فعدل عنها جاز له الدخول في غيرها.

و لو انكشف عدمها فإن اتّحدا نوعاً و اختلفا شخصاً كأسباب الوضوء حكم بصحّته، و إن اختلف نوعه كأسباب الغسل حكم بطلانه؛ لأنّها عبادات متغايره لا بدّ من نيّه الخصوصيه فيها (و في الاكتفاء بتيمّم الخروج من المسجدين إشكال، و قد مرّ جميع ذلك) (١).

### البحث الثامن: في أنّه إذا وجد ماء أو تراباً أو غيره ممّا يتيمّم به أو مرتبه متقدّمه على غيرها من مراتب ما يتيمّم به،

و كان مشتركاً بين من لا يكفيهم حصصهم في أداء الواجب، أو مباحاً لا يكفيهم كذلك، و سلطانهم متساوياً بالنسبه إليه، و قد كان فيهم المجنب و المحدث بغير الجنابه بأيّ نوع كان، و مستوجب الغسل من الأموات كان الراجح تخصيص الجنب و إن لم يكن البذل عليهم لازماً.

(و يجرى في الاختلاف بين المراتب نحو ذلك) (٢). و في صورته اختلاف المحدثين بالرتبه كنبىّ أو إمام مع الرعيه، مع تساوى الحدث أو اختلافه، و يقوى الترجيح هنا للراجح مطلقاً، و في الاختلاف بالعلم و التقوى لا يبعد الترجيح مع الاتفاق في نوع الحدث، و مع الاختلاف فيه يقوى مراعاته.

### البحث التاسع: لو تيمّم لصلوات بتيمّات بعددها، و علم الفساد في أحدها أو علم بحدث و تيمّم، و جهل المتقدم،

جرى فيه مثل ما سبق في مباحث الطهاره المائيه.

### البحث العاشر: في أنّه إذا وجبت عليه طهاره مائيه بنذر أو عهد أو استئجار و نحوها،

فالظاهر عدم بدليّه التيمّم عند فقد الماء، و إذا أطلق نذر الطهاره فالظاهر انصرافه إلى المائيه. و لو صرّح بالترايبه وجبت (٣) في مقام جوازها.

١- ذكر مضمون ما بين القوسين في «س»، «م» مستقلاً في التسلسل الحادى عشر.

٢- ما بين القوسين زياده في «ح».

٣- في «س»، «م»: تجرى.

### البحث الحادى عشر: لو تيمّم لعباده بزعم وجوبها مثلاً، فظهر الخلاف

مع مشغوليّته ذمّته بأخرى يسوغ لها، قوى احتمال جواز الاكتفاء، و الأحوط خلافه.

### (البحث الثانى عشر: أنه يجوز التيمّم بما تيمّم به عن غير الجنابه سابقاً،

و فيما كان عنها لا يجوز فى وجه ضعيف مبنى على حكم المبدل عنه.

### البحث الثالث عشر: أنه لو علم أنّ عليه تيمّماً و جهل أنه متعدّد

لأنه عن غسل غير الجنابه أو متّحد عن غسل جنابه أو عن وضوء بنى على الأوّل و أتى بوضوء و غسل معاً و نوى ما فى الواقع، و كذا لو كان بين الأخيرين.

### البحث الرابع عشر: أنه هل يجرى التجديد فيه مطلقاً أو لا،

أو فى الوضوء لا غيره، و جوه، أو سطها الأوسط) (١).

### القسم الثانى: فى الطهاره الخبيثه

#### اشاره

و هى إمّا صفة عدميه انفعاليه عباره عن ارتفاع حكم الحدث، و التطهير رفعه، أو وجوديه كما قيل مثله فى طهاره الحدث، مع ادعاء إدراكها عند حصولها، و ليس من لم يعلم حجّه على من يعلم، و الله أعلم، و فيها مطالب.

[المطلب] الأوّل: فيما يتطهر منه من المنجّسات،

#### اشاره

و هى ثلاثه أقسام:

[القسم] الأوّل: منها من المانع و الغائط ملحق بها،

و هي تسعه أمور (٢).

**أولها و ثانيها و ثالثها: ما يخرج من ذى النفس السائله التى يخرج دمها باقتضاء الطبيعه من بعض العروق شخبا لا رشحا**

من الجميع من منى مطلقاً، أو بول أو خرق خارجين من إنسان أو حيوان غير مأكول اللحم، برياً أو بحرياً، أصاله أو بالعارض لجلته أو وطفء، طيراً أو غيره حُشافاً أو غيره.

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٢- فى «ح» زياده: ثلاثه مختصه بالخروج من المخرجين.

و ما يخرج من الأخيرين من حلال اللحم مباحاً أو مكروهاً معتاد الأكل أو غير معتاد طاهر، و المشكوك في نفسيته أو مأكوليته لمجهوليته في نفسه أو اشتباهه بغيره طاهر، بمعنى أنه لا- يجب اجتنابه و إن دار بين المحصور مع العلم (ببقاءه و احتمال عدمه بذهاب بعض الأفراد) (١).

و بول الرضيع ذكراً أو أنثى و بول الكبير في النجاسة سواء، و بين نجاسة البول و الخراء ملازمه، إلا فيما إذا وطء أو تحقّق الجلل بعد خروج أحدهما قبل خروج الآخر، و لو كان في الأثناء اختصّ اللاحق بالنجاسة دون السابق مع عدم الاختلاط، و الخارج منها من المخرج المعتاد و غيره سواء كما في علامه البلوغ على الأقوى دون الحدث.

و ما يخرج من باقى الرطوبات عدا الدم من مذى أو وذى أو ودى من طاهر العين، إنساناً أو غيره محكوم بطهارته، و لو تلوث شىء بأحدها و هى فى الباطن (٢)، و خرج غير ملوث حكم بطهارته سواء كانت فى محلّها أو تحرّكت عنه.

و لو دخلت من خارج نجست ما فى الباطن ممّا دخل من خارج و ما لم يدخل على اشكال، و لو خرجت حصاه أو نواه أو حيوان صغير بعد إصابتها باطناً مع عدم التلويث حكم بطهارتها. و هذه فيما خرجت من المخرج المعتاد جامعاً بين صفتى الحدثية و الخبثية دون غيرها إلا بعض أقسام الدم فإنه قد يقضى فيه بهما، مع عدم الخروج.

و لو تكوّن البول أو أخوه قبل حدوث المحرّم من جلل أو وطء، فخرج بعد الحدوث حكم بنجاسته؛ لأنّ المدار على وقت الخروج لا وقت التكوّن. و لو انعكس بأن تكوّن حال حدوث الجلل ثمّ خرج بعد الاستبراء حكم بطهارته؛ لأنّ المدار على وقت الخروج لا وقت التكوّن.

و لو شكّ فى عروض التحريم أو التحليل بنى على الأصل فيهما. و لو شكّ فى شىء أنّه ذو غسله أو غسلتين، و هكذا جميع ما دار فى تطهيره بين الأقلّ و الأكثر بينى فيه على الأكثر، و يجرى ذلك فى نزع البئر.

١- بدل ما بين القوسين فى «م»، «س»: بوجود المحصور.

٢- فى «ح» زيادة: لم تخرج.

و لو تردّد بين ما فيه أو مقدار قليل فيه العفو و بين ما لا- عفو فيه، بنى على العدم على إشكال، و لو دار بين ما اختصّ العفو بمقدار منه و ما عمّه العفو قليلاً أو كثير الدم على عدم العفو (١) (ثمّ لو رجّحنا العفو اقتصرنا على البعض) (٢).

و لو شرب حلال اللحم بولاً أو أكل خراً نجسين، فتكونا بولاً له أو خراً، كانا طاهرين.

و كلّما تكون بعد الانفعال إلى الأشدّ أو الأضعف فالمدار على ما انتقل إليه لا عنه. و الظاهر أنّ ذا النفس من الحيوان له مدى و وذى و ودى كالإنسان، و حكمها فيه كحكمها فيه.

و نجاسة البول أشدّ من نجاسة الغائط فلو لم يمكن سوى غسل أحدهما فلا يبعد تقديم غسل البول، و لو دار بين غسل ما كان منهما من نجس العين، و طاهر العين أو المأكول و غيره، قوى لزوم تقديم الأوّل لجمعه الصفتين (٣)، و فى الدوران بينهما يحتمل تقديم ما كان من نجس العين لجمعه الثلاث.

و فى ترجيح ما كان من حرام الأصل على ما كان من حرام العارض (٤) وجه بعيد، و متى انقلب أحدهما إلى طاهر أو نجس أعطى حكمه، و لو شكّ فى كون الحيوان من ذوات النفوس أو لا، أو فى كونها خارجه من أى القسمين حكم بطهارتها.

#### الرابع: الدم من ذى النفس السائله أو متكوّناً فيه كاللحم، و دم البيضة،

من نجس العين أو لا، دم جرح أو قرح أو لآء من نبيّ أو وصيّ أو شهيد أو لآء من مأكول اللحم أو لا، مستيناً فى الماء أو لا، ناقصاً عن سعه الدرهم أو لا.

خلافاً لمن طهر غير المستبين منه فى الماء، و لظاهر من طهر الناقص عن الدرهم فى

١- و عبارته هذا الفرع فى «س»، «م» كذا: و لو تردّد بين ما فيه العفو فى نفسه و غيره و فى مقدار قليل بين ما فيه العفو و بين ما لا عفو فيه بنى على العدم على إشكال. و لو دار بين ما العفو عنه بمقدار منه و بين ما عمّه العفو قليلاً و كثيراً بنى فى كثيره على عدم العفو.

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٣- فى «س»، «م» زياده: مع الأشدّيه.

٤- فى «م»، «س» زياده: و ما كان يعفى عن قليله على غيره.

سائر النجاسات، سوى المنى و دم الحيض إن لم ينزل على العفو، و ما لا يدخل تحت اسمه لا يدخل فى حكمه، و ما شكَّ به لا يلحق به.

و المتخلف فى حيوان من دمه فيما ذكاه أمه أو بعد الذبح أو النحر أو الطعن على وفق العاده من غير اكتفاء بمجرّد الخروج و لا- التزام بتمام الاستيفاء فى ضمن الأعضاء أو خارجاً عنها من حيوان مأكول اللحم شرعاً معتاداً أو غير معتاد و لم يخالط شيئاً من المسفوح بالرجوع إليه بعد الخروج، إلا- ما جرت به العاده كالرجوع بالتنفس، ما لم يوضع رأسه على مرتفع ينحدر من المنحر إلى الباطن، و لا من دم إله الذبح أو يد الذابح مثلاً فيغسل دم المذبح أو المنحر و الآله و اليد أو يعوض عنهما بطاهرين، أو تقطع الرقبه من أسفل باله طاهره [طاهر] (١).

و دم غير مأكول اللحم نجس، و دم غير المأكول فى المأكول طاهر على الأقوى، و ما كان بلون الدم كما يتفق فى الأشجار و النباتات و نحوها ليس بدم.

و ما كان منه بالتكوين منفرداً (و لم يكن حيوانياً كالمتكون أیه لموسى بن عمران (ع)، و) (٢) كالمتكون لقتل سيد الشهداء (ع)، و لبعض من سبق من الأنبياء و الأوصياء طاهر على الأقوى.

و دم غير ذى النفس طاهر، و الدم المشكوك به فلم يعلم ممّا خرج أو لم يعلم كيفيه خروجه و أنّه من المسفوح أو لا، محكوم بطهارتهما، و المنتقل من ذى النفس إلى غيره أو من غيره إليه ملحق بما انتقل إليه إن انتسب إليه.

و الأقوى أنّ المنى و الدم و البول و الغائط محكوم بنجاستها مع استمرارها على البقاء فى الباطن انتقلت عن محالها أو لا، لكنّها لا- تؤثر تنجيساً فى الباطن، و لا- فيما دخل من خارج ما لم يخرج متلوّثاً بها. أمّا لو خرجت ثم دخلت فهى كسائر النجاسات تنجس الباطن بالأصل أو بالعارض.

و الظاهر أنّ المشكوك فى كونه من الظاهر ليس من الظاهر، و عدم إخلال وجودها

١- الظاهر كلمه «طاهر» قد سقطت من جميع النسخ حيث تكون خبر لقوله: و المتخلف.

٢- ما القوسين ليس فى «س»، «م».

بناءً على ما نذهب إليه من عدم البأس في المحمول واضح، و على الآخر يخصّ المنع بالظاهر، و لا يجرى العفو في الباطن، و لو دخل بعد أن كان ظاهراً على الظاهر فلا توجب الاستفراغ و شبهه.

و لا- يجوز الصلح على دم غير المأكول لو فرض حصول النفع به بعد خروجه؛ لنجاسته حين وقوع الصيغه و دخوله تحت غير القابل للتطهير، و استناد المنع إلى النجاسة حال الاستعمال لا يخلو من إشكال.

و أما دم مأكول اللحم فقد يدخل في القابل للتطهير و بخروج الدم المسفوح على إشكال.

و إذا حصل في باطن الفم أو الأنف فابتلعه كان شارباً للنجس، و لدخوله في حكم الخبائث وجه، و لو نذر أ لا يبتلع نجاسه (١) حنث و لو قال أ لا أشرب لم يحنث على الأقوى.

### الخامس: المسكرات المانعة بالأصالة

و إن جمدت بالعارض لا بالعارض كالجامد منها إذا جعل مائعاً و هي كثيرة و المعروف منها خمس: الخمر المعمول من العنب، و النقيع المعمول من الزبيب، و الفضيخ المعمول من البثر، و البتع المعمول من العسل، و المرز بتقديم المهملة المعمول من الشعير أو الدرّه، أو من أحدهما من أى القسمين كان على اختلاف التفاسير، و الظاهر أنه يكون منهما معاً.

و المدار في النجاسة ابتداءً على حصول الصفه إذ بها يتحقّق الاسم، و الشكّ فيها شكّ فيه، و انتهاءً على بقاء الاسم و إن زالت الصفه على الأقوى.

و المدار في حصول الصفه على المزاج المعتدل لا على سريع الانفعال و بطيئه. و السكر بالكثير من الشىء قاضٍ بنجاسه قليله، و المتكوّن في بعض حبات العنب، و الممزوج بغيره كالترياق الفاروق كغيرهما.

و من لا يعرف حقيقه الخمر يرجع إلى العارفين، و يقبل قول ذى اليد من الفاسقين مسلمين كانوا أو كافرين دون غير ذى اليد إلا إذا كانوا من عدول المسلمين.

١- في «ح» أ لا يبتلع نجاسته.

و السكر حاله تبعث على نقص العقل بالاستقلال، و الإغماء يقضى به بالتبع؛ لضعف القلب و البدن، و قد يقال؛ إنَّ الأوَّل يبعث على قوّه النفس و ضعف العقل، و الإغماء على ضعفهما.

### السادس: الفقاع

كرمان و هو شراب مخصوص غير مسكر يتخذ من الشعير غالباً، و أدنى منه فى الغلبه ما يكون من الحنطه، و دونهما ما يكون من الزبيب و دونها ما يكون من غيرها، و ليس ماء الشعير الذى يتعاطاه الأطباء للدواء منه؛ لأنَّ الظاهر أنَّه يحصل منه فتور لا يبلغ حد السكر، و ليس ذلك فى ماء الشعير، على أنَّه يعتبر فيه أن يوضع فى محلّ حتّى يحدث فيه فوران و نشيش، و أكثر الناس تعاطياً له العبيد و الدراويش.

و تحريره موقوف على تحقّق اسمه، و تحقيقه من العارفين المعتمدين أو من أصحاب اليد و إن كانوا فاسقين، و المشكوك فيه لا يجرى حكمه فيه.

### السابع: العصير العنبى، لا الزببى، و لا التمرى، و لا الحصرمى،

و لا المنسوب إلى ما عداهما من الفواكه بشرط غليانه بنفسه، أو بالنار أو بالشمس أو غيرهما، بأن يصير أعلاه أسفله و بالعكس، و اشتداده بأن يكون له قوام فى الجملة.

و المدار على تحقّق الاسم، فلو وضعت حبّه عنب أو حبّات فى مَرَق أو غيره، أو مزجت مع أمور آخر، و لم يتحقّق صدق الاسم، فلا تعلق للحكم، نعم لو وضع قليل منه بعد صدق الاسم على شىء غير معصوم نجسه و إن زال اسمه، إلا إذا وضع على مثله قبل الذهاب ثم ذهب بعد.

و الظاهر أنَّ اكتساب طعم الماء منه لا يلحقه بالعصير و إن لم يعصر فيه، و لو اختصّ الغليان أو الاشتداد بجانب من الانيه سرى الحكم إلى غيره. و ما شكّ فى غليانه أو اشتداده محكوم بطهارته، مع إمكان الاختبار و عدمه كالمشكوك بعنيته.

و الظاهر اعتبار غليانه بنفسه أو بالماء المطلق، فلو غلى بالدهن أو الدبس أو العسل أو الماء المضاف لم يدخل فى الحكم على إشكال فى الأخير، و الأحوط جرى حكم العنبى فى الزببى و الحصرمى و التمرى و البسرى مرتبه فى شدّه الاحتياط، و سيجى ء



تتمه الكلام فى مطهره.

و الظاهر أنّ كلّ مقدّم أشدّ من المتأخّر عنه فى الحرمة و النجاسه، و يحتمل التفاوت بين الخمر و غيره من القسم الأوّل و غيره.

### الثامن: عرق الجنب من الوطاء الحرام لذاته فى أحد المأئين من الإنسان لأى الصنفين مع الموت و الحياه،

و من أى الصنفين كان أو الحيوان أو مطلقاً، فيعمّ وطاء الحيض و النفاس و الصوم المعين للواطئ أو الموطوء و بعد الظهر قبل المسوّغ، و قبل البلوغ و فى الإحرام، و فى الإفشاء، و النذر (و جميع الوطاء الممنوع عنه؛ لمرض أو غيره أو الموطوء الحرام، فلا يكون داخلا تحت العام) (١).

و الخنثى فاعلاً أو مفعولاً مشكلاً أو لا فى وجهه، و جاهل الحكم يجرى عليه حكم الحرام.

و من (٢) الإماء الحرام لذاته كالاستمنا بغير محللاته أو مطلقاً، فيعمّ الاستمنا بهنّ فى الصيام على إشكال. و لعلّ الاقتصار على الذاتى فى المقامين أوفق فى البين.

و الحكم يعمّ العرق الحاصل حال الجنابه أو بعدها و لو فى أثناء الغسل دون ما قبلها و إن استمرّ، إلا أن تميّز (٣) بالحادث. و فى إلحاق عرقه حال الموت به حال الحياه فيجب غسله قبل غسله، و يختلف بسببه نزع البئر إلى غير ذلك من الأحكام وجه قوى (و فى جنابه المجنون و الصبى بما يحرم على المكلف وجهان، أقواهما الطهاره) (٤).

و لو كان فى وقت لا- ينفكّ فيه العرق عنه اغتسل بالماء المعصوم مرتماً أو مرتباً للأعضاء فيه، أو جلس فى هواء أو مكان بارد ليحجّف عرقه، فيغسله و يغتسل، فإن تعذّر من جميع الوجوه تيمّم.

و لو كان مجنباً من حرام ثمّ أجنب من حلال فعرق لمباشرته الحلال حكم بنجاسته،

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- بدلها فى «ح»: و فى.

٣- فى «س»، «م»: يخرج.

٤- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

و لو سبقت جنابته من الحلال فتولد العرق من الجميع أو المجموع حكم بنجاسته.

و لو شكَّ في وجود العرق أو شكَّ في أنه حصل من أيّ الجنابتين بنى على الطهاره، و المشتبه في وطئه إن لم يعلم إلا- بعد النزح أو قبله و أخرج من حينه، ألحق بالحلال، و إن مكث و لو يسيراً لحق بالحرام.

و من قصد الحرام فوافق الحلال عصى بفعله، و لم يدخل تحت عنوان الجنب من الحرام إلا في وجه ضعيف، و لو تعمّد الوطء الحرام قاصداً عدم التقاء الختانين الموجب للجنابه، فالتقيا من غير شعوره، و من دون اختياره دخل في الجنابه من الحرام على إشكال. (و لو كان في بدن الكافر ثم أسلم لم يطهر تبعاً على الأقوى، و كذا لو تاب الجنب أو عقد عليها و وطأها عن حلال) (١).

### التاسع: عرق الإبل الجله صغراً أو كباراً،

و يتحقّق وصفها بالتغذّي بعذره الإنسان دون غيرها من النجاسات، مستقله لا يداخلها غيرها مداخلة تمنع عن استناد التغذّي إليها عرفاً؛ لكونها ضميمه أو للصدق على المجموع دون الآحاد، و يعرف بظهور النتن في العرق أو غيره من الرطوبات، و يرجع فاقد الحاسه إلى واجدها، و الجاهل إلى العارف، و مع الاختلاف يؤخذ بالترجيح.

و لا- يحكم بثبوتة إلا- مع العلم أو الظنّ الشرعي القائم مقامه. و لا- يجب التجسس و الفحص عنه. و بعد العلم بثبوتة لا يرتفع حكمه إلا بالعلم بزواله. و لا بأس بجلال غير الإبل و إن كان الأحوط إلحاقه بها.

و العرق السابق على الجلل طاهر و إن استمرّ إلى وقت حصوله. و ما كان حال الجلل فاستمرّ إلى ما بعد ارتفاع الجلل باق على حكمه الأوّل، و يحتمل الطهاره تبعاً.

و يختلف حصول الوصف سرعه و بطئاً باختلاف الاستعداد في نفس الحيوان أو باختلاف مأكله السابق أو باختلاف الغائط، لشده النتن و ضعفه.

و ما عدا العرق منها من الرطوبات الطاهره في ذاتها محكوم بطهارته، و إن لم تجز

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

الصلاه به؛ لأنَّه من فضلات غير المأكول، و القول بالطهاره من الأصل هو الأقوى (١)، و عرقه بعد الممات مثله حال الحياه، و يختلف الحكم باختلاف الجهات، و مع القول بعدم النجاسه لا تصح الصلاه بشىء منها أو من فضلاتها ممّا كان قبل الاستبراء. و الظاهر إلحاق ما انعقد من أولادها حال الجلل بها، و كذا جميع ما ترتب من نسلها فى التخوم دون نجاسه العرق. كما أنّ الظاهر لحوق البعض المنعقد حينه، و ما تكون منه من الفراخ و جميع ما ترتب عليها على إشكال.

### القسم الثانى: ما كان من الحيوان

#### اشاره

و هو أربعة أقسام:

#### الأول: الكافر؛

#### اشاره

و هو قسمان:

#### أولهما: الكافر بالذات

و هو الكافر بالله تعالى أو نبيّه أو المعاد شاكّاً لم يعذر؛ لبعده الدار أو لكونه فى محلّ النظر خالياً عن الاستقرار، و يمكن أن يجرى عليهما حكم الكفار فى غير المؤاخذه كالتعذيب بالنار، أو منكرّاً بالقلب و اللسان مع إثبات الغير، كالغلاه و أتباع مسيلمه أو لاء أو جاحداً بلسانه معترفاً بجنانه كفرعون، أو منافقاً بعكسه، أو معانداً مقرّاً بهما معاً (٢)، و قد خلع ربقه العبوديّة من عنقه كإبليس، أو غير مقرّ بالمعاد (الجسمانى، و لا بخلقه) (٣) أو مشركاً بالقسمين (٤) الأولين؛ لبعده تصويره فى ثالثهما أو هاتكاً لحرمة الإسلام.

(و يلحق به السابّ للنبيّ صلّى الله عليه إله و سلم أو الزهراء أو أحد الأئمه عليهم السلام، أو جاحداً لنعمة الملك العلام، أو نافياً لبعض الصفات أو مثبتاً لها مع المنافاه لأمر الربوبيّه، و فى هذا القسم يحكم بالكفر، و لا يقبل العذر، و لا تقبل منه

١- كما فى المراسم: ٦٣١، و منتهى المطلب ٣: ٢٣٢، ٢٣٥، و نهايه الأحكام ١: ٢٤٠.

٢- فى «س»، «م»: زياده: فعلياً أو حكماً على وجه العموم.

٣- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: أو جسمانيته.

٤- بدلها فى «ح»: فالأصلين.

التوبة، و يجرى فيه حكم الارتداد الفطرى.

### ثانيهما: ما يترتب عليه الكفر بطريق الاستلزام

كإنكار بعض الضروريات الإسلاميه، و المتواترات عن سيد البريه، كالقول بالجبر و التفويض و الإرجاء، و الوعد و الوعيد، و قَدَم العالم، و قَدَم المجزئات، و التجسيم، و التشبيه بالحقيقه، و الحلول و الاتحاد، و وحده الوجود أو الموجود أو الاتحاد، أو ثبوت الزمان و المكان أو الكلام النفسى.

أو قَدَم القرآن، أو الرؤيه البصريه فى الدنيا أو الآخره، أو أن الأفعال بأسرها مخلوقه لله، أو صدور الظلم منه، أو إنكار الإمامه المستلزمه لإنكار النبوه، أو بغض لبعض الأئمه مع التدوين به و عدمه، مع التظاهر و عدمه و نحوها.

و هذه إن صرّح فيها باللوازم أو اعتقدها كفر، و جرى عليه حكم الارتداد الفطرى، و إلا فإن يكن عن شبهه عرضت له و احتمال صدقه فى دعواها استتيب، و قبلت توبته، و لا يجرى عليه حكم الارتداد الفطرى، و إن امتنع عزّر ثلاث مرّات و قتل فى الرابعه، و إن لم يمكن ذلك و ترتبت على وجوده فتنه العباد و بعثهم على فساد الاعتقاد أخرج من البلاد، و نادى المنادى بالبراءه منه على رؤس الأشهاد.

و يجرى نحو ذلك فى حقّ المبدعين فى فروع الدين المدّعين للاستقلال، الباعثين على إضلال الجهّال، العاملين بظاهر الروايات من دون خبره بالمقدّمات، أو المتوجّهين للمحاكمات بمجرد الرجوع إلى فتاوى الأموات (١).

و لا فرق بين الملىّ و غيره، و الحربى و غيره، و الأصلىّ و التبعى كأطفال الكفار، و المجانين، من دون أن يكون أحد الأبوين أو الجدّين القرييين مسلماً (و كالمسيّ فى يد المسلم مع عدم مصاحبه أحد أبويه أو جدّيه، سواء كان السابى مع إسلامه مؤمناً أو لا) (٢).

و من فسدت عقيدته من المسلمين و لم يخرج عن الإسلام ببعض الأسباب المذكوره مسلم فى الدنيا كافر فى الآخره. و الظاهر أنّ حلول الموت به يلحقه بحكم الآخره فلا يجرى عليه أحكام المسلمين فيما بعد الموت.

١- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: عبارات قريبه منه من حيث المعنى.

٢- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: و بشرط أن لا يكونا منفردين عن الأبوين فى يد سابٍ مسلم مؤالف أو مخالف.

و بدن الكافر و ما اشتمل عليه ممّا لا تحلّه الحياه من شعر أو ظفر أو عظم، أو تحلّه الحياه محكوم بنجاسته.

و من تجدد إسلامه أو كفره فالمنفصل منه يتبع حال الانفصال، و القطعه المبانه منه كذلك، و المتصل و لو بوصل ضعيف، يدور حكمه مدار ما اتصل به.

و لو اعتقد الإسلام و لم يقرّ بلسانه دخل فى حكمه، و على القول بأنّه عباره عن مجموع الاعتقاد و الإقرار لم يدخل فيه حتى يقرّ.

و ولد الزنا من الطرفين بين مسلمين أو مسلم و كافر يحكم بإسلامه كولد الحلال من الطرفين، و بين المسلم و الكافر، و الزانى هو الكافر فقط كذلك، و لو كان الزانى هو المسلم فقط ألحق بالكافر، و ولد الحلال من الكافرين أو من أحدهما فقط كافر، و ولد الزنا من الطرفين يحتمل كونه كذلك و أن يحكم بإسلامه؛ إذ كلّ مولود يولد على الفطره، و الأول أقوى.

### الثانى و الثالث: الكلب و الخنزير البريان

و هما نجسان بجميع ما اشتملا عليه ممّا تحلّه الحياه أو لا تحلّه (١) من شعر أو ظفر أو عظم.

و المتولد إن دخل فى اسم النجس نجس، و إن دخل فى اسم الطاهر أو خرج عن الاسمين لخروج تمامه أو بعضه عنهما أو اجتماع البعضين منهما على إشكال فى الأخير طاهر سواء تولّد من طاهرين أو نجسين متجانسين أو مختلفين، فليس المدار على المبدئين كسائر أقسام المستحيلات من الأعيان النجسه و الطاهره، بل على تحقّق الاسمين.

و حاصل المسأله أنّ التولد إمّا بين طاهرى العين أو نجسى العين أو المختلفين أو المركّبين أو المختلفين، مع طاهر العين أو نجس العين لمصداق نجاسه العين أو طهاره العين أو مجتمعين، و الحكم فى الجميع واضح ممّا سبق.

فيجرى حكم الطهاره و النجاسه و أنواعهما من جهه حكم الولوغ و نزع البثر و كمّيته، و مكروهية السور و عدمها على الاسم، و أمّا حكم الإباحه و التحريم فإن ثبت

١- فى «ح»: زياده: الحياه.

و لم يثبت إجماع على حرمه كل متفرّع عن الحرام، تبع الفرع أصله و إلا فحكمه كالسابق.

و البحرَيان طاهران؛ إذ كل نوع له شبه في البحر لا يدخل البحرى فى إطلاقه، و هما بالنسبه إلى الإطلاق كالمطلق و المضاف بالنسبه إلى الماء، فلا يطلقان على البحرَيين، إلا مع الإضافه كغيرهما من أشباه حيوانات البر.

#### الرابع: الميت من نوع ذى النفس السائله إنسانا أو غيره حاز الجسم أو بارده،

ولجته الروح فخرجت منه، أو لم تلجه كالسقط من إنسان أو حيوان و أفراخ الطيور قبل ولوج الروح، طاهره العين أو نجستها، سوى النبى و الإمام، و الشهيد، و المتيّم فى وجه قوى.

و المنفصل من طاهر العين حياً و ميتاً ممّا تحلّه الحياه نجس، و من غيره طاهر، و من نجس العين نجس مطلقاً. و يستثنى من طاهر العين حياً الأجزاء الصغار كالبثور أو الثوالب و نحوها، و لو كانت مع الشعر، للزوم الحرج لولاه؛ إذ لا ينفكّ تنظيف القدمين، و الجسد، و نتف الشعر، و التمشيط فى اللحيه أو الرأس مثلاً و حكّ الجلد، و حسّ الدابّه، و نحو ذلك، عنها، مضافاً إلى ظهوره من بعض الأخبار. فما يكون فى أصول الشعر مع القلع من الحى لا بأس به، بخلاف ما قلع من الميت.

و ما يخرج من جوف المرأه أو الحيوان حين الولادة من لحم و نحوه محكوم بنجاسه.

و فأره المسك طاهره، و كذا الإنفخه بكسر الهمزه و سكون النون، و فتح الفاء، و تشديد الحاء، و فتحها و يقال فيها بالإنفحه و منفحه شىء يخرج من بطن الجدى الراضع أصفر فيعصر فى صوفه فيغلظ كالجبن، فإذا أكل الجدى فهو كرش، و قيل نفس الكرش و هو طاهر كجلده أخرج من الحى أو الميت.

و الظاهر أن الحيه ليست من ذوات النفس كالمسك و نحوه، سوداء كانت أو رقطاء أو بيضاء.

و الجلود من الميتة نجسه مدبوغه أو لا. و لو وضع كرز فما زاد فى ظرف متّخذ من جلدها لم يجز استعماله، و لم تصحّ الطهاره منه؛ لأنّها تدخل فى استعمال جلد الميتة.

و لو لم يكن فى الكرز زياده فالغرفه الأولى منه طاهره دون الباقيات، و إن حصل

النقصان بالغرفة الأخيره كان جميع ماء الغرفات طاهراً و نجس الباقي.

و لبن الميتة من حرام اللحم و حلاله نجس على الأصح، و لو شك في أنها من سائل الدم أو لا، بنى على الطهاره و حالها كحال النجاسات في السرايه مع الرطوبه دون البيوسه.

### القسم الثالث: ما لم يكن من القسمين الأولين

#### إشاره

و هو ثلاثه أمور:

#### أحدها: ما يخرج عن اسم الطاهر بالاستحاله،

فمتى انقلب حقيقه الطاهر و دخلت في اسم النجس صار نجساً.

#### ثانيها ما يخرج بالانتقال،

فمتى انتقل دم غير ذى النفس إلى بدن ذى النفس، و دخل في اسمه صار بحكمه من نجس العين و غيره. و ربّما رجع هو و ما قبله إلى ما تقدّم.

#### ثالثها: ما عرض له إصابه شىء من النجاسات مع رطوبه فى الطرفين أو فى أحدهما

بحيث يحصل منها العلوق من غير المعصوم كالماء الجارى و نحوه فإنّه يحكم بتنجيسه، ثم يجرى الحكم فى المتنّجس مرتّباً على نحو النجس فى أصل النجاسه دون الخواصّ من لزوم عدد، أو تعفير و غسل تراب و نحوهما. فهذه ستّة عشر:

منها: ثلاث عشره من أصول أعيان النجاسات. و ما كان منها من نجس العين أشدّ نجاسه ممّا كان من طاهر العين؛ لنجاسته من وجهين، و ما كان من دمه أو متيّه (١) أشدّ من باقى أجزائه؛ لأنّه من ثلاثه وجوه.

و الظاهر أنّ نجاسه الكلب و الخنزير أشد من نجاسه الأخيرين، و فى المائعات الظاهر أشدّيه الخمر على الباقيات، و ضعف نجاسه العرقين عن نجاسه ما عداهما، و ربّما تظهر الفائده عند التعارض و التدافع و طلب الترجيح، و ليس بعد هذه الثلاث عشر المذكورات شىء يعدّ من النجاسات.



و بعض احتسب بعض المكروهات من النجاسات، و هي الثعلب و الأرنب،

---

١- و في «س»: ميتته.

و الفأر، و الوزغه مع حياتها فضلاً عن مماتها و أبوال الخيل، و البغال و الحمير، و ذرق الدجاج و المسوخ و المعروف منها تسعه و عشرون قسماً: الفيل و الدبّ و الأرنب و العقرب و الضبّ و العنكبوت و الفأر و الدعموص و الجرى و الوطواط و القرده و الخنزير و الزهره و سهيل دابّتان من دوابّ البحر و الزنبور و الخفّاش و البعوض و القمّله و العنقاء و القنفذ و الخنفساء و الطاوس و الزمير و مارماهى و الوبر و الورك و العظايه و الكلب و الحيّه.

و من جملتها نجس العين و لا كلام فيه، و كثير من غير ذوات النفوس ممّا يبعد القول بنجاستها و فى بعضها القطع بطهارتها، فلا معنى لإطلاق نجاسه المسوخ.

و هذه النجاسات بأسرها إذا أصابت غير المعصوم كالكّرّ و الجارى و نحوهما رطبه أو رطباً مع تأثير الرطوبه نجسته، ميتة إنسان أو حيوان أو غيرها، كافراً حياً أو غيره، و كذا المتنجّس بشىء منها إذا أصاب شيئاً فحكمه حكمها (من غير فرق بين وجود العين و عدمها، و مع عدمها يسقط حكم العدد و التعفير و العفو على الأقوى) (١).

و إذا أصاب بعضها بعضاً أو متنجساً بغيره فهل يؤثّر شيئاً من تعدّد غسل أو غسل تراب أو غيرهما أو لا، و جهان، أقواهما عدم التأثير فى القسم الأوّل و ثبوته فى الثانى، و لا- يساوى (نجاسه المتنجّس بعين نجاسه ما تنجّس بالمتنجّس) (٢) بها فى تعدّد و نحوه.

و إذا حصل شكّ فى الرطوبه أو بقائها أو تأثيرها حكم بأصل العدم.

و السؤر تابع للحيوان نجاسه و طهاره و كراهه و خلافها و سيجى ء تفصيل القول فيه إن شاء الله.

و لو تعدّدت النجاسات دخل ضعيفها فى شديدها و قليل عدد الغسلات فى كثيرها، و متى انقلب بعضها إلى بعض ارتفع حكم المنقلب و اعتبر حال المنقلب إليه من تعدّد أو عصر أو نحوهما أو خلافهما لذهاب حكمه بذهاب اسمه.

١- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: من غير تعدّد أو تعفير مع عدم إصابه العين.

٢- فى «ح»: تنجيس المتنجّس بعد ما يتنجّس بالمتنجّس.

## المطلب الثاني: فى أحكام النجاسات

## إشاره

و فىه مقصدان:

## المقصد الأول: فى أحكامها الأصلية،

## إشاره

يجب إزاله عين النجاسه أو حكمها عن متنجس بعين أو به (١) عن ظاهر البدن أو ما يدعى لباساً عرفاً لا فراشاً، ولا غطاءً، و لا وطاءً، و لا ظلالاً، و لا يخرج عن الاسم؛ لأنّ فيه انفصلاً، و دون الزائد على القامه (٢)، علواً و سفلاً زياده خارجه عن العاده، (و أثرها و هو أجزاء صغار غير محسوسه فيما يطهر بالماء لا- بغيره من الأجسام، و عيناً فقط فيما يطهر بغيره) (٣) مع التعدى فى الإصابه لرتوبه المصيب أو المصاب أو هما.

دون المتصله مع الجفاف (و المحموله على إشكال فيهما، و ليست من غير المأكول اللحم، و الموضوعه على الانفصال عنه و لو منه على إشكال) (٤).

و دون الصفه المجردّه عن العين و الأثر، بقرض أو تطهير أو تبديل أو تخفيف فى سعه (٥) (متجافيه أو تقطيع فى متنجس غير ضارّ و على إشكال) (٦) باعث على العفو أو غير باعث مع تعدّر أو تعسير ما سبق، مقدماً للأشدّ على الأضعف، و الأكثر على الأقلّ، و البدن على الثوب، و الشعار على الدثار، فى وجه لا يخلو من قوّه.

للدخول فى أجزاء الصلاه، متّصله أو منفصله، مع وجوبها بالأصل أو بالعارض، لا مع ندبها، و إن كانت شرطاً فيها، و ركعاتها الاحتياطيه، و أجزاء المنسيه المقضيّه،

١- بدلها فى «ح»: بمثله.

٢- فى «م»، «س»: العاده.

٣- بدل ما بين القوسين فى «م»، «س»: عيناً فقط أو مع الأثر و هو أجزاء صغار غير محسوسه فيما يطهر بالماء لا بغيره من الأجسام و حكماً.

٤- بدل ما بين القوسين فى «م»، «س»: و ليست من غير المأكول و المجهول على إشكال فيها.

٥- فى «ح» زياده: لا فى حجم.

٦- ما بين القوسين أثبتناه من «س»، «م».

و سجود سهوها.

دون الخارج منها من شروط كالتيه و القيام المتقدم على التكبيره، و من مقدمات مطلوبه كالآذان و الإقامه، و التكييرات الست، و دعواتها، و دون السلام الثالث إذا أتى بالثاني؛ لأنه المخرج و إن قلنا بوجوبه الخارجى و ما بعده من التعقيبات.

و للدخول فى الطواف على نحو ما فضل فى (حكم الحدث).

و يحرم تلويث المحترمت بها، و يجب إخراجها منها لو وقعت فيها مع عدم استحالتها، و إزالتها عنها عيناً و حكماً لو وقعت عليها، إسلاميه كانت، كأسماء الله و أنبيائه و القران ممّا اشتمل عليه الدفتان، و الكعبه و المساجد، و ما التحق بها من فرش و آلات و نحوها. أو إيمانيه كضرائح الأئمه و شبائيكها و روضاتها و ما اشتملت عليهما على نحو ما مرّ.

و كتب الأخبار، و كتب فقه الإماميه، و الزيارات، و الدعوات، و ما انفصل منها مع ملاحظه أصله لشفاء أو مدخليه فى عباده كتربه سيد الشهداء (ع)، و ثوب الكعبه أو الات الضرائح المقدسه يبقى على احترامه، و أمّا مع الاضمحلال و عدم ملاحظه الاحترام فلا.

و لا- يجب على الأنبياء و الأئمه إزالتها عن أبدانهم، و لا على بعضهم الإزاله عن بعض، و لا على الناس مع حياتهم، و يجب مع الموت.

و الإصابه مع عدم السرايه لا بأس بها، إلا فى كبار المحترمت، و الأحوط التجنب فى الجميع.

و يستحبّ إجراء ما فى المحترمت العظام فى المحترمت الباقية، و لدخول المساجد، و الروضات المقدسه (١).

١- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م» هكذا: فى الصلاه و لمس القرآن و الأسماء المحترمه، و لدخول المساجد و الروضات المقدسه، و إصابه بعض الأجسام المعظمه، و تطهير التربه الحسينيه و ثياب الكعبه و الصناديق المعظمه، و نحوها مع التلويث فيها، و الأحوط الترك مع عدمه و لتطهيرها. و فى إجراء ذلك فى إصابه أجساد المعصومين أحياءً و أمواتاً مع التلويث و عدمه فلا يصحّ المسّ إلا من المتطهرين وجه قريب، و إن كانت الإزاله منهم عنهم و لو مع الاختلاف و كذا الإصابه غير واجبه.

و هي مستحبه بحسب الذات كما يفهم من الروايات (١)، و لفعل المستحبات المشروطه بها من الغايات، ما لم تلزم لبعض (٢) في الملزمات. و لا تجب لصلاه جنازه، و سجود شكر و تلاوه، و إن استحبت لها.

و لا فرق في غير الدم بين قليلها و كثيرها، و إن ترشش على الثوب مثل رؤس الإبر منها، أو ترشش من البول عند الاستنجاء. و تجب إزالتها عن أواني الأكل و الشرب و التطهير إذا وجبت و توقفت على مباشرتها لهما، مع لزوم السرايه، و تستحب لاستحبابها.

و كذا تستحب لدخول المساجد، و المواضع المحترمه، و لمس المحترمات، و لتطهير المحترمات إذا لم تبلغ في الاحترام إلى حد الإيجاب، و يجوز أن يختص بالتطهير طرف من المنتجس دون طرف. و لو مع الاتصال.

و لا تجب إزالتها إلا بعد ثبوتها بطريق علمي أو ما يقوم مقامه من الظن الشرعي كشهادة العدلين، و إخبار صاحب اليد، و في قبول خبر العدل احتمال قوي.

(و لو شك في حصول أسباب العفو من وجه الذات أو المقدار أو اللباس أو المصاب أو لا لبسه أو كونه من ذى الغسل الواحد لزم الأخذ بالاحتياط) (٣).

### و يُعفى عن النجاسات بالنسبه إلى العبادات، و ما يتبعها دون المحترمات في مواضع:

#### منها: ما كان من خصوص الدم ممّا عدا الدماء الثلاثه و دم نجس العين و غير مأكول اللحم،

و في النجس من الحيوان يجيىء المنع من وجهين (و لو كان من كافر فأسلم قبل انفصاله تعلق به العفو) (٤) و عدا ما أصابته نجاسه (منه أو منتجس به) (٥) مع الزيادة على المقدار على إشكال ما نقص عن الدرهم البغلي بتشديد اللام و فتح الغين و الباء نسبه

١- الوسائل ٣: ٣٦٦ أبواب أحكام الملابس ب ٣٢ ح ١١.

٢- في «ح» زياده: الملزمات.

٣- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٤- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٥- بدل ما بين القوسين في «س»، «م»: غير الدم أو غير المعفو عنه منه أو منتجس به قبل الإصابه أو بأحدهما أو به بعدها.

إلى بقله قريه بالجامعين، أو بفتح الباء وإسكان الغين نسبه إلى رأس البغل لشبهه به، أو إلى بقل قريه ببابل متّصله بالجامعين، أو إلى عامله المسّمى بذلك وهو عباره عن المضروب من ثمانية دوانيق المقابل للطبرى المضروب من أربعة دوانيق، والإسلامى الذى هو نصف مجموعهما عباره عن ستّه.

وقدّر بأخمص الراحه أى المنخفض منها ولعله الأقوى، و بسعه العقد الأعلى من الإبهام، و بسعه العقد الأعلى من الوسطى أو السّبابه، و يعتبر فيها مستوى الخلقه، و بدينار، و بالدرهم المساوى لدرهم و ثلث.

و يلزم الأخذ بالمتيقن فى باب العفو، و القول بوجوب الأخذ بالأقل؛ لأنّه المتيقّن لا يخلو من وجه، و معرفته مجتمعاً بالتقدير حدساً أو مسحاً، و متفرقاً فى البدن أو فى الثوب أو فيهما أو بين الثياب بالفرض مجتمعاً، و مع الجهل بالمقدار يحكم بالعفو، و لا يجب الاستخبار، على إشكال فى المقامين.

و لو نشّ الدم من ثوب غير متجاوز العاده فى الثخن قدّر بأوسع الوجهين دون الآخر، و المتجاوز يقدر من الوجهين فى أقرب الوجهين؛ و مع الانفصال لا شكّ فى اعتبارهما.

و لو بلغ المقدار و خيط بعض ببعض طبقاً على طبق بحيث صاروا واحداً، فنقص، حكم بنقصانه.

و لو قصر فتمطى أو فصل الدم فوصل الحدّ حكم بتمامه، و يجرى العفو فيه و فيما خالطه من الرطوبات عن قيح أو عرق أو نحوهما مع الاحتساب من المقدار، بخلاف ما تنجس به مع الانفصال؛ فإنّه كغيره من النجاسات فى عدم تمشيه حكم العفو إليه على الأقوى.

و لو اشتبه بغير المعفو عنه حكم بعدم العفو، كالمشّبه (١) بالمقدار، و لا فرق فى اعتبار المقدار بين الثياب و البدن، و الخارج قبل الصلاه، و فى أثنائها كالرعاف و نحوه.

١- فى «م»، «س»: بخلاف المشّبه.

و لو شكَّ في شىء من الدم أو المني أو البول أو الغائط أنه من ذى النفس أو لا، بنى على الطهاره.

و لو انتشر بعد الدخول فى الصلاه دخل فى الكثير، و لو قلَّ فيها بسقوط قطعه من المصاب مثلاً و لم يعلم بالكثرة إلا بعد القله جرى فيه حكم القليل.

و لو أسلم الكافر أو كفر بعد خروجه اعتبر حال خروجه. و يحتمل اعتبار الصفه المقارنه لوجوده، و إذا كان الدم كثيراً و أمكن تطهير بعضه ليعود إلى العفو و جب، و الأقوى الحكم بالتنجيس على فضلات الأنبياء و الأوصياء فيكون حالهم كحال الرعيه فى تمشيه الأحكام فيها، و لو كان مع الدم خليط من نجاسه أخرى أو متنجس من غيره أو منه بعد الانفصال لم يتمش العفو على الأقوى.

و لو أصابت الدم نجاسه من غير جنسه أو ممّا لا يعفى عنه من جنسه فزال بقى العفو، و إن بقيت عليه أو أصابت المحلّ زال. و لو تقاطر من الدم قطرات لا تبلغ واحده منها المقدار، مع بلوغ المجموع ذلك، و غسل كلّ واحده قبل حصول الأخرى استمرّ حكم العفو.

(و المتنجس به بعد زوال عينه بحكمه، و إذا عاد الجرم و انطبق عليه عاداً واحداً كالأعيان المتطابقه منه) (١).

### و منها: دم الجروح و القروح المستديمه الخروج من ظاهر البدن فى العبادات لا المحترمات

و منها: دم الجروح و القروح المستديمه (٢) الخروج من ظاهر البدن فى العبادات لا المحترمات

قلّت أو كثرت، فى محالّها أولاً، صغر جرحها كنفطير القدمين، و الفصد و الحجامه أو لا، خرج مع الدم غيره من الرطوبات أولاً، أمكن التحرز منه أولاً، انقطع دمه مع عدم الأمن منه أو مع خشيه الضرر أولاً، من ظاهر العين حال خروجها أولاً بل أسلم بعده فى البدن أو الثياب.

أمكن غسلها أو نزعها أو تبديلها أو تخفيفها حتّى تنقص عن الدرهم أو لا، حصلت له فترات تسع الصلاه و نحوها أو لا، أمكن التحفظ منه بعصابه أو حفيظه

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- و فى «ح»: المستديمه.



أولاً، أصابته نجاسه خارجيه لم تتجاوز مقداره على إشكال أو لا، جرح بسلاح متنجس أو لا.

أمكن علاجه بدواء، بطيب أو بدونه و أهمل أولاً، براء الجرح فى أثناء الصلاه مثلاً أولاً. جرح نفسه بيده عاصياً أو معذوراً أولاً، اندمل بعضه أولاً، اندمل بتمامه مع اتصال جرح يمنع من تطهيره أولاً، انفصل عنه ثوبه الملطخ به ثم لبسه أولاً، مع ابتذال الماء أولاً، مع يقين عدم البرء أولاً.

و يختص العفو بصاحبه دون غيره، فلو لبس ثوبه غيره فلا- عفو مع بقاء الاتصال ببدنه أو ثيابه، فلو انفصل ثم عاد فلا عفو، و حكمه حكم غيره.

و لا بأس مع جمع الشروط بلبسه فى أدائه و قضائه، و أصالته و نيابته، و فريضته و نافلته.

و ما كان خروجه من البواطن كدم البواسير و الرعاف و الاستحاضه و نحوها يغسل مع الانقطاع، مع أمن الضرر، و إن بقى الجرح، و يحافظ على الحفيظه مع الاستداه كما فى المسلوس و المبطون، مع عدم التعذر و التعسر.

و لو شك فى كونه منها أو من خارج أو من المندمله أو غيرها أو من الباطن أو غيره فلا عفو. و لا عفو فيما أصابته ممّا لم يكن مصاحباً لها كماء غسلتها، (و ما ينجس منها من خارج و يعتبر فيه كما فى القسم السابق عليه أ لا تصيبه نجاسه من غير متعلق العفو من دم و غيره، بقيت عينها أو حكمها اقتصاراً على المتيقن، و لو كان من نجس العين، ثم أسلم، فالظاهر العفو) (١).

### و منها: ما لا تتم صلاه اللابس الذكر الذكر المختار وفقاً لشكله،

و الأنثى كذلك، مع فرض الذكوريه بالنسبه إلى عوره النظر باقياً على هيئته، من غير تصرف بطوله أو عرضه، بمد أو قد، فالأنثى تلحظ ستر العورتين، و الذكر يعتبر ثلاثاً، و الخنثى أربعاً و إن لم يكن مشكلاً، بناءً على أنّ الأصلية و الزيادة سيان و مقطوع الذكر و البيضتين

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

من الأصل يلحظ واحده، و الخالى من العورتين لعارض أو مطلقاً يلحظ ما يناسب شكله لو كانتا، و الأقوى ذلك في كل ناقص.  
و لا يعتبر مستوى الخلقه، و إلا لزم أن يجوز لمن قامته شبران أن يلبس الثياب المحاطه بالنجاسه، و لكان ما كان بمقدار عشر ما يستر عوره المتناهي في الطول مفسد لصلاته لو صلّى.

و لا- فرق في النجاسه بين أقسامها شديدها و خفيفها، و في الملابس بين ما كانت في محالّها أو لا- فالعمامه و الحزام مع صغرها، و الخفّ و الجورب و النعل و التّكّه، و القلنسوه و نحوها مطلقاً داخله في إطلاق الملبوس، أو لا- داخله في العفو، فالحلّيّ و الخاتم و السيف و الخنجر و السكّين و القوس و السهم و كلّ محمول يلحقه الحكم، و إن نفينا عنه حيث لا يكون من هذا القسم.

و لا- فرق بين الدماء الثلاثه و دم الكافر و غيرها، و الظاهر أنّ العفو مخصوص بما كان المنع فيه من جهه أصل النجاسه، أمّا ما كان المنع فيه من جهه الخصوصيّة كجلد الميتة و جلد أو شعر نجس العين؛ لأنّه ممّا لا يؤكل لحمه فلا.

و لو خلط قطعه نجسه لا تتمّ بها الصلاه بغيرها فتّمّت، أو قطع ممّا يتمّ فلم يتمّ، بنى الحكم على ما آلت إليه.

و لو جعل الواسع ممّا لا تتمّ به الصلاه بخياطه بعض مع بعض، أو متّسعاً بالفصل، فالعمل على ما انتهى إليه الجعل، لأعلى الأصل، و لو اختلفت العوره بالتقلّص أو غيره اختلف التكليف باختلافها، و يحتمل مراعاة الأصل، و غير الساتر لرقّته لا لعدم سعته لا عفو فيه، و المشكوك بستره بحكم الساتر، و لا معنى لتمشيه الأصل فيه، و في جميع محالّ العفو على الظاهر.

و يجرى العفو في عين النجس كالمّتخذ من شعر نجس العين إذا كان إنساناً كشعر الكافر على الأقوى على إشكال.

### و منها: المحمول الذي لا ينصرف إليه إطلاق اللبس و الملبوس،

فحمل الحيوان النجس و الأعيان النجسه متّصله مع اليبوسه أو منفصله في قاروره و شبهها، و كذا المتنجّسه

على رأسه أو في حجره أو كفه أو يده أو على بطنه أو سائر بدنه في الصلاة مثلاً لا بأس به.

و الظاهر أنّ السلاح بأقسامه بحكمه و إن أطلق اسم اللبس على أكثر أفراده من سيف أو خنجر و نحوهما لمجازيته فيه أو لخفاء فرديته، و أمّا الرمح و العصا و الجنّة، و ما يتخذ من الحديد للقبض باليد فليس منه بلا تأمل؛ و الدرع و البيضة منه في وجه قوئى. فالحكم يدور مدار اللبس و الملبوس، فإذا كان نجاسته عينيه كالمتخذ من شعر نجس العين أو متنجساً بها مع بقائها أو بقاء حكمها أفسد لبسه لا حملة.

و فى جواز قطع الثالول، و بعض الأجزاء الصغار من اللحم فى الصلاة و ليس ما لا تتم الصلاة به إرشاد إلى عدم منع الحمل.

و ليس من الحمل لو قلنا بمنعه حمل طاهر العين مع نجاسه بدنه أو ما فى بطنه، و لا الجبل مع نجاسه ما يسحب على الأرض من طرفه، و لا المشدود بشىء نجس ملقى على غيره، و ما كان على رأسه و لو بواسطة أو وسائط يحتسب من حملة، و على القول بحرمة الحمل يجرى عليه أحكام اللبس، و الظاهر اغتفار الحمل للصلاة فى الذهب و الحرير و غير المأكول و نجس العين حتى جلد الميتة، و المتنجس بإحدى النجاسات، و جميع ما يمنع منه سوى المغصوب.

### و منها: ما زاد من اللباس من ثوب أو قباء و نحوهما على القامة

بحيث يسحب على الأرض زائداً على المتعارف تحرّك بحركته أو لا، من غير فرق بين كونها ممّا يأكل لحمه أولاً؛ لأنّه ليس من اللباس؛ لأنّه المشتمل على البدن، و لذلك يصح أن يقال بعضه ملبوس، و بعضه غير ملبوس.

و لا فرق بين اتّصاله و انفصاله، حتى لو كان دم أقلّ من درهم على الثوب المسامت للبدن، مستطيلاً على المسحوب على الأرض بحيث لو جمع فى التقدير بلغ الدرهم أو زاد عليه كان عفواً.

و ثوب طويل القامة إن كانت نجاسته فى الطرف الأسفل لا بأس بلبسه لقصيرها مع بقاء المقدار المتنجس على الأرض؛ كما أن ثوب القصير إذا لم يستر عورتى الطويل لا بأس به له، و لا يبعد تمشيه الحكم إلى المرتفع فوق الرأس زائداً على المعتاد زياده

مفرطه تخرجه عن الدخول في الملبوس.

و لا- يدخل المقدار النجس المجرور على الأرض و الطاهر المربوط بحبل مربوط بالنجس و نحوهما في لبس و لا في حمل، حتى أننا لو منعنا الحمل أجزناه.

و هذا الحكم متمشٍ في كل لباس ممنوع منه عدا الغصب فيما يتحرك بحركته، و في غيره و في جلد الميتة نظر. و في غيرهما من ذهب أو حرير في لبس الذكر في الصلاة و نحوها، و غيرهما و في جلد غير مأكول اللحم، و ما أصابه بعض فضلاته بالنسبه إلى صلاه كل من الذكر و الأنثى تأتي الرخصه، و بناء الجميع على تحقّق معنى اللبس.

### و منها: البواطن

فإنها و إن لم تنجس بالنجاسه المتكوّنه في الباطن، و إن كانت نجسه في نفسها قبل الخروج لبداهه بطلان القول بالتنجيس (١) و عدم العفو، و بعد القول بالتنجيس و العفو انتقلت عن محالّها أو لا لكنّها تنجس بما دخل إليها من خارج من نجاسه أو متنجس، لكنّها يعفى عنها و عمّا تنجس بها إذا دخلت في الجوف، و تجاوزت أقصى الحلق أو دخلت في الدماغ و تجاوزت أقصى المنخرين، و أسفل عمق الأذنين أو تجاوزت حلقة الدبر إلى داخل، و لا يجب إخراجها حينئذٍ بعلاج باستفراغ أو غيره. و القول بوجوب استفراغ الخمر إذا كان حذراً من تأثيره كالمغصوب غير بعيد.

و النجاسه الباطنيه لا تؤثر في الباطن، و لا في الظاهر الداخل إلا إذا خرج متلوّثاً. و باطن نجس العين يفعل فعل ظاهره.

و ما تحت الشعر من الظواهر، و ثقب الأنف و الأذن، و باطن السرّه، و ما تحت الأظفار، و موضع تطبيق الشفتين، و الجفنين و نحوها؛ في الخبث من الظاهر و في الحدث من الباطن، و البواطن القريبه إلى الظواهر كباطن الأنف و القم و العين تنفعل بما ورد إليها من نجاسه أو متنجس من خارج، و لا عفو فيها في غير ما يعفى عنه، و لكن تطهر بالزوال مع المزيل و بدونه. فالبواطن هنا ثلاثه أقسام: ما لا يحكم عليه بشيء، و ما يطهر بالزوال، و ما يحتاج إلى التطهير.

١- في «م»، «س» زياده: و ثبوت الحكم.

و إذا ابتلع شيئاً من النجس أو المتنجس، و بقى له طرف فى الخارج يمكن جذبه به و إخراجـه و جب، و ما أدخل فى الأعضاء من نجس عين، فمـنع عن فعل الطهارة، لحيلولته و جب قلعه، و لو دخل فى اسم الطاهر حكم بطهارته. و كذا لو كان شيئاً يجب دفنه أو له صاحب يطالب به ليخيطه ببدنه، و المـجعل جزء بدن أولى بالقلع من الحاجب.

### و منها: مطلق اللباس دون البدن متحداً أو متعدداً

لا- يكتفى ببعض أفرادـه عن بعض، و لا- يتيسر البدل عنه للمربى أو المربيه، مع الاتحاد (١) أو التعدد (٢)، للمربى الواحد أو المتعدد و مع موافقه العددين، و مساوات العمل (لمن يشاركه) (٣) مع الذكوره أو الأنوثة، مع إذن وليه النسبى أو الشرعى فإنه يعفى عنه يوماً و ليله، و مع الانكسار يكمل بمقدار المنكسر، فى نجاسه بول طفل المسلم إذا سلم من خليط دم أو نحوه، مع الغسل مره يوقعه بين الليله و اليوم، أو بين مقداريهما، أو يتوسط ملاحظاً للصلاه أو ملاحظاً للركعات، أو أخذاً بالاجتهاد فى ملاحظه كثره تردد البول و قلته، أو يتخير بين جميع الوجوه من الغسل فى الابتداء أو قبل الانتهاء أو مع التوسط، و لعل الحكم بالتخير أوفق مع مضى شرط معتد به.

و يكتفى بالصب فى بول الصبى مع جمع الشروط، كحكم بول الرضيع فى غيره، و الأحوط الغسل مرتين، و لو حصل لها بدل فى الأثناء انقطع حكمها، و لو اشترك المريان بواحد فى اليوم و الليله لم يكن عفو.

و لو كان مع الصبى بطن أو بواسير أو نحوهما يوافق البول فى الكثره و الميعان، أو يزيد عليه فلا يبعد لحوقها به (و فى جرى الحكم فى المسلمين غير المؤمنين مربين أو غير مربين بحث) (٤).

### و منها: الخصى الذى يتواتر بوله،

فإنه يعفى عنه مع غسله مره بالنهار، و يحتمل

١- فى «ح» زياده: للواحد.

٢- فى «ح» زياده: للمتعدد.

٣- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: أو تقاربه.

٤- ما بين القوسين زياده: «ح».

لحوق من استمرّت عليه النجاسه من مسلوس أو مبطون أو ذى بواسير، و الأولى الاقتصار على ما تضمنته الأخبار (١).

و أعيان النجاسات لا تنفك عن الحكم مع بقاء الاسم، و كذا المائعات ممّا عدا المياه المطلقه، و يتساوى فى حكم النجاسات ممّا يتعلّق بالبدن أو اللباس جميع الناس، و طهاره الذات لا تمنع من عروض حكم القذارات، فلا فرق بين النيين و الوصيين و سائر المكلفين.

(تكميل: كما أنّ الخبث الظاهرى يجرى فيه العفو و عدمه، كما فصل، كذلك الباطنى ممّا ينتجس به الذات من كفر أو عدم إيمان أو عوارض تنجسها من رياء أو عجب متعلّق بها، مقارن لها، فلا عفو عن حقائقها، و يعفى عن خطوراتها) (٢).

### المقصد الثانى: فى بيان أحكامها العارضيه

#### اشاره

و فيه أبحاث:

**[البحث الأول: أنّ استعمال المتنجس أو النجس ممّا اختصّ المنع عنه بالغايه المشروطه بالطهاره من الخبث فى غير محلّ العفو من العبادات يقع على نحوين:**

أحدهما: التعمّد مع العلم بالحكم أو الجهل به من الأصل أو لنسيانه، و لا شكّ فى إفساده.

ثانيهما: الجهل بتحقيق موضوع (٣) النجاسه، و يصحّ معه العمل المشترط بالطهاره، مع تجدد العلم قبل الفراغ، و المبادره إلى التطهير أو النزح و التبديل، من دون إخلال ببعض الشروط و إتيان ببعض الموانع، أو بعد الفراغ قبل خروج الوقت أو بعده كغير المختار؛ لأنّ الطهاره الخبيثيه من الشروط العلميه الاختياريه.

و فى إلحاق الجهل بموضوع العفو (لزعم القلّه فيما يعفى عن قليله أو زعم أنّه ممّا يعفى عن قليله أو ممّا يعفى عن أصله أو يعفى عن محلّه أو عن أهله كالمرئيه أو لزعم

١- الوسائل ١: ٢١٠ أبواب نواقض الوضوء ب ١٩.

٢- ما بين القوسين زياده: فى «ح».

٣- فى «ح»: موضع.

اضطراره أو لزعم أنه (١) من بول الطفل مع الإتيان بالصبّ عليه أو في تغذّيه كذلك، أو الجهل بالمحصوريّه بزعم أنه من غير المحصور أو أنه من المشتبه الخارج بعد أحد الاستبرائين إشكال.

و يقوى الإفساد عملاً بأصل (بقاء شغل الذمّه) (٢) و مثل ذلك ما إذا تعلّق الجهل في أمر التعدّد بزعم أنه ليس من البول مثلاً، أمّا لو غسل فزعم استيفاء العدد فيما فيه التعدّد و استغراق محلّ النجاسه، فظهر النقص لحق بجاهل الأصل.

و كذا ما ثبت زوالها بطريق شرعيّ كإخبار صاحب اليد أو قيام البيّنه و نحو ذلك فيظهر الخلاف، فلو كانت من دم غير المأكول أو ميتّه أو خرؤه أو بوله أفسدت في جميع الصور، و شديد النجاسه و خفيفها من غير محلّ العفو واحد، مع قوّه القول بتقديم الأوّل في الإزالة مع التعارض.

و الحادث من رعا ف أو غيره بمنزله المجهول من الأصل، و فيه ذلك التفصيل، و العفو يجرى في السابق و الحادث في الأثناء، و مسأله العفو عن الباطن، و قليل الدم، و ما لا تتمّ به الصلاه مخصوص بغير المستحاضه، و إلا لم يجب التغيير (٣) على الإطلاق، و لو ضاق الوقت عن الغسل أو النزح مع إمكانهما سقط اعتبارهما، و لا إعادته.

### البحث الثاني: إذا اشتبهت النجاسه في ثياب محصوره و لم يكن سواها

كزر الصلاه حتّى تيقّن حصولها بالطاهر، و يجرى مثله في المشتبه بغير المأكول دون المشتبه بالحرير أو الذهب أو الميتّه أو الغصب، و لو علم وجودها و اشتبه في محلّها من الثوب غسل الجميع، و لا يجرى غسل البعض أو قرضه، و يثبت التطهير بشهاده العدلين أو العدل الواحد و لو كان أنثى بخلاف التنجيس فيه على الأقوى، و بإخبار صاحب اليد و لو بالولاية أو الوكاله مع الحرّيّه أو الرقيّه مع التكليف، و إن كان فاسقاً.

١- بدله في «س»، «م»: كزعم قلّه الدم أو أنه يعفى عن قليله، فإنّه ليس من دم الحيض و شبهه أو أنه من دم الجرح و نحوه أو أنه مما لا تتمّ الصلاه به و إلحاق الجهل لكونه.

٢- بدله في «س»، «م»: شرطيه الوجود.

٣- في «س»، «م»: التعيين.

### البحث الثالث: إذا وقع صيد مجروح في ماء قليل فلم يعلم استناد موته إلى الموت أو التذكية

حكم بحرمة و نجاسته و نجاسه الماء، و لو اشتبه بمحصور و جب اجتناب جلده، و حكم بطهاره الماء الواقع فيه.

### البحث الرابع: أنه لو رأى النجاسة بعد الصلاة

بنى على حصولها بعدها و صحتها.

### البحث الخامس: أنه إذا رأى نجاسة في بدن الغير أو ثيابه أو طعامه أو شرابه

فليس عليه إخباره بل لا يرجح له.

### البحث السادس: لا يجب الإسلام حكم نجاسة الخبث

كما لا يجب حكم الحدث.

### البحث السابع: النسيان للنجاسة من الأصل،

و يلحق بحال التعمد في جميع أحواله من غير فرق بين حصول الذكر في الأثناء أو بعد الفراغ قبل خروج الوقت أو بعده أمّا لو بقى على العلم بالنجاسة، و نسى عين المتنجس، ففي لحوقه بجاهل الموضوع وجه قوى.

و لو تعلق النسيان بواحدة من الملحقات في ذيل البحث الثانى جرى فيها حكم النسيان، و كل من غابت عن نظره النجاسة لغفله أو دهشه أو همّ أو فرح أو غلبه و جع أو كثره عمل أو غير ذلك فهو بحكم الناسى أو من بعض أفراد.

و من تبدلت عليه الصفتان أو الصفات في الغايات المشترطه بالطهاره من الخبث أخذ بأخسها، و هذه الأحكام جاريه في كل مشروط بالطهاره، و فى تمشيتها فى مثل النذور المتعلقة بعنوان الطهاره و نحوها وجه قوى.

### المطلب الثالث: فى المطهرات



و هي أقسام:

## أحدها: الماء المطلق

### إشارة

و سيأتي بيانه (1) و هو أكثرها نفعاً، و أعمها وقوعاً، و هو مطهر لكلّ شيء، سوى ما لا يقبل التطهير، مع بقاء حقيقته كالنجاسات العينيه عدا ميت الأدمى، كما سبق

---

١- في «س»، «م»: و قد مرّ بيانه.

بيانه (١) في محلّه، أو بقاء صفته كالمائعات الباقية على صفه الميعان، فلا يظهر ظاهرها و لا باطنها الماء، و بعد الانجماد يظهر ظاهرها، و باطنها مع نفوذ الرطوبة إليه باقيةً على الصفه، و عدم الذوبان و هو قسمان:

### أحدهما: الماء المعتصم بماده سماويه كماء المطر، أو أرضيه

منجذبه من بطن الأرض كماء العيون و الآبار و الأنهار و نحوها ممّا يكون له مادّه غير مختصّه بقطعه صغيره منها كقليل من الماء في بعض الرمال و نحوها، أو بالكثرة في كَرّ فما زاد، أو بالاتّصال فضلاً عن الامتراج بأحد المعصومات. و يختصّ هذا القسم بتطهير الماء المتنجّس و ما يرسب فيه ماء الغساله من أرض رملية أو ترابيه أو ما يشبههما بسبب التلييد و غيره.

و لا يلزم فيه تعفير، و لا عصر و لا تعدّد، و لا انفصال ماء غساله، و لا ورود على المغسول، و لا جريان في محالّها.

بل يكفي في جميعها مجرّد الاتّصال بمحلّ الانفعال بعد زوال العين و لو قضى الاتّصال بارتفاع العصمه كما إذا نقص الكرّ الخالي عن الزيادة بدخول بعض المتنجّس فيه تنجّس، و لو نقص بإخراجه أو مكثه بعد تطهيره بقى على طهارته.

### القسم الثاني: الماء القليل الخالي عن العاصم،

#### اشاره

و تطهيره لا يخلو عن أحوال:

منها: ما يعتبر فيه العصر دون التعدّد.

و منها: ما يعتبر فيه التعدّد دون العصر.

و منها: ما يعتبر فيه كلاهما.

و منها: ما يعتبر فيه الجريان، و منها ما لا يعتبر فيه.

و منها: ما يعتبر فيه التعدّد في غير الماء مع إضافته إليه.

و منها: ما لا يعتبر فيه شيء. فالمتنجّسات حينئذٍ على أقسام:

**أحدها: ما يعتبر فيه العصر فقط،**

و هو ما يرسب فيه ماء، و لا يخرج منه من حينه

---

١- في «س»، «م»: سيجيء حكمه إن شاء الله.

بنفسه، مع قابليته للخروج بمخرج كالثياب و الفرش و نحوها ممّا اتخذ من الصوف أو القطن أو الكتان أو الإبريسم أو نحوها ممّا حصل فيه الوصف، و لو بالعارض من تلييد و نحوه إذا تنجّس بما لا يقتضى التعدّد، و العصر شرط مع العلم و الجهل و الغفلة و النسيان و الجبر و الاختيار. و هو يحصل بالليّ و الغمز و اللكز و الجذب و القبض و الدق و التثقيب، و المركب منها على اختلاف أقسامه، و جميع ما يقضى بالانفصال، موافقاً للفور عرفاً.

و لا- يكفى مجرد حصول الاسم، و لا- تجب زياده الإغراق و المبالغة فيها، بل أمر بين أمرين على وفق العاده السائره فيهما. و الأحوط المحافظه على الترتيب فيها بتخصيص كلّ بما يناسبه، و تقديم الأقوى فى الإخراج على الأضعف.

و لا يكفى الإخراج بتجفيف نار أو شمس أو هواء أو طول مكث و بقاء.

و الظاهر أنّه من مقومات معنى الغسل فى هذا المقام لا مجرد حكم شرعى، فيحكم على الملتزم بالغسل بنذر أو شبهه بالإتيان به، ثمّ يظهر المحلّ (١) و رطوبته المتخلّفه و القطرات الباقية بالانفصال (٢).

و ماء الغساله الذى به حصل التطهير نجس قبل الانفصال و بعده، و لا غرابه فى تطهير المتنجّس المتنجّس بجذب حكم النجاسه إليه، و نقله عن محلّه كما فى حجر الاستنجا، و أرض القدم و النعل مع وجود النجاسه فى المحلّ، و رفعها بأحدهما.

فلا- حاجه إلى التخلّص بتطهير الماء القليل، أو أنّ المتنجّس لا ينجّس، أو الفرق بين الورودين أو بين حالها و حال غيرها، و أنّها طاهره متّصله و منفصله أو متصله لا منفصله، مع نقضها لقاعده نجاسه الماء القليل التى تواترت الأخبار (٣)، و الإجماعات (٤) المنقوله على ثبوتها، و قاعده تنجيس المتنجّس التى تشبه أن تكون من ضروريات الدين أو المذهب، و فيما اخترناه جمع بين الأدله فى الجمله.

١- فى «ح» زياده: بالانفصال.

٢- بدله فى «ح»: بعد الانفصال.

٣- الوسائل ١: ١١٢ ب ٨ من أبواب الماء المطلق.

٤- المختلف ١: ١٣، مدارك الأحكام ١: ٣٨، جواهر الكلام ١: ١٠٥.

و حالها ليست كحال ما نجس فانفصلت (١) عنه لا- من قبل و لا من بعد، فلا يترتب على ما أصابته تعفير أو تعدد، و إن كان غسله ممّا فيه أحدهما.

(و تعدد الغسل ممّا فيه تعدد معتبر في المحلّ المنتجس، فلا يطهر إلا بانصراف ماء الغساله عنه مرتين، و أمّا ما جرى عليه ماء الغساله ممّا تجاوز عنه من المغسول، فينجس بماء الغساله، و يطهر بانصرافها عنه مرّه، و إن كان اللازم في الأصل مرتين أو أكثر) (٢) و لا- يحكم بطهارتها، مع كونها هي المطهره بل هي بحكم ما يجب فيه مجرّد الغسل ممّا أصاب بعض النجاسات أو المنتجسات.

و يتبع العصر الغسل في الوحده و التعدد فلا يكفي عصر واحد متوسط أو متأخر، و لو أريق الماء على ما فيه العصر مكرراً لم يكن مطهراً إلا معه.

و العاجز عن العصر كالعاجز عن الغسل يستنيب و لو بأجره، لا تضرّ بحاله.

و لا يشترط في النائب سوى الإسلام و التكليف، دون العدالة و لو مع الغيبه، و الأحوط اعتبار الإيمان.

و صاحب اليد أصاله و ولايه و وكاله، يُعَوّل على فعله و قوله، و من خرج عن التكليف إن علمت موافقته بمشاهده أو غيرها حكم بصحّه فعله، و لا يعمل على مجرّد قوله.

و تطهر الإله العاصره تبعاً لطهاره المعصور من يد أو غيرها إذا قارن اتّصالها تمام التطهير، و مع الانفصال قبله تبقى على حكمها، و لو تكررّت الآلات مترتبه فالتطهير مقصور على الأخيره، و لو تعددت مجتمعه حكم بتطهير الجميع، و يجرى الحكم في جميع الآلات المستعمله في تطهير المنتجسات.

و الشكّ في المعصوره كالشكّ في المغسوليه و في جميع المطهّرات الشرعيّه تبنى فيه على العدم؛ ما لم يكن من كثيرى الشكّ و أهل الوسواس الذين هم من شرار الناس.

**ثانيها: ما يعتبر فيه التعدد فقط دون إضافه العصر و لا التراب،**

ثانيها: ما يعتبر فيه التعدد فقط دون إضافه (٣) العصر و لا التراب،

و هو قسمان:

١- في «ح»: ما انفصلت.

٢- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».



أحدهما: ما تنجس بالبول مطلقاً ممّا لم يرسب ماء الغساله فيه من أواني أو صخور أو أخشاب أو أعواد أو بدن أو شعر أو صوف أو وبر غير مفتول ولا منسوج ولا ملبد ونحو ذلك.

القسم الثاني: ما تنجس ببول الذكر من الإنسان المسلم رسب فيه الماء أو لا أرضاً أو غيرها إذا لم يتغذّ بالطعام تغذّي بلبن غير أمّه من النساء أو بلبن الحيوان رضاعاً أو و جوراً (١) أو لا، تجاوز السنين مع بقاء الطفوليته أو لا، ما لم يخرج عن اسم اللبّيّه بأن يجعل أقطاً أو جُبناً.

و ما دخل جوفه من الطعام فاستفرغه لا عبره به، و لو خرجت منه رطوبه مشتبهه فلا يبعد الحكم بأنّها منه، و لو تغذّي ثمّ أهمل بقى على حكم التغذّي والاحتقان وإن كثر ليس من التغذّي، و فى السعوط و التقطير مكرراً مع الوصول إلى الجوف وجهان؛ أقوامهما عدم الاعتبار إلا مع الجعل وسيله إلى التغذّي، و مع الشكّ بالتغذيه يحكم بعدمها. و هل يثبت التغذّي بشهاده المرّيّه مع عدم العداله، الظاهر نعم.

هذا كلّه مع السلامه عن الخليط من نجاسه أخرى دم أو غيره و من إصابه نجاسه له فى وجه أو للمتنجس به، فلو كان التنجيس من غير البول أو من غير الذكر بل من الصبيّه أو من غير الإنسان أو غير المسلم منه أو اجتمع مع الخليط أو أصيب هو أو محله بنجاسه أخرى أو تغذّي بالطعام بمقدار ما يقال فيه التغذّي و لا عبره بمطلقه، و إلا لم يبق للمسأله حكم؛ لغلبه التحنيك بالتمر و شبهه لم يجر فيه الحكم، و كذا لا عبره بالنادر على الظاهر، و إلا لم يجر فيه الحكم غالباً.

و حكمه صبّ الماء مع رسوب ماء الغساله و عدمه مرّتين حتى يصل إلى تمام محلّ الإصابه مع الغلبه على البول، و لا يلزم فيه الانفصال بعصر و لا- بغيره، و مع انفصال الغساله يحكم بنجاستها، و يكون انفصالها كانفصال دم المذبح و مع عدم الانفصال تكون بحكم الرطوبه المتخلفه و التطهير لثوب المرّيّه منه مرّه فى اليوم و الليله

١- الوجر: أن توجر ماء أو دواء فى وسط حلق صبيّ. و اسم ذلك الدواء: الوجر: لسان اللسان ٢: ٧١٨.

بهذا النحو على الأقوى، و الطفل من الخنثى المشكل و الممسوح بحكم الأُنثى.

و بدون رسوب ماء الغساله يستوى البولان، و فى موضع الوحده كماء الاستنجا من البول يتحدان، و فى تقديم أى القسمين مع الاشتباه وجهان، و الأقوى أن اللازم حينئذٍ غسلتان و لو أسلم أحد أبويه فى أثناء بوله أو حصل الخليط كذلك أُعطى كل جزء حكمه مع الانفصال.

و لا- تعدد فى غير البول و الولوغ، سواء فى ذلك نجاسه الخنزير و المنى و غيرهما فى إنيه أو غيرها. و تواتر الجريات و طول المكث ليس من التعدد، و يجرى حكم التعدد فى تطهير الميت على نحو ما سبق فى محلّه.

و سهوله نجاسه بول الصبى تقتضى تقديم المتنجس به على المتنجس ببول غيره عند التعارض فى وجه قوى، كما فى كل شديد و ضعيف من النجاسات، و فى تقديم البعيد عن التغذى على القريب إليه وجه ضعيف. (و لو حدث ما هو أقل عدداً فى أثناء غسلات الأكثر تداخلاً فيما بقى، فإن أتم و تم و تم) (١).

### **ثالثها: ما جمع فيه العصر و التعدد من دون إضافة التراب،**

و هو ما جمع الجهتين السابقتين من الكون متنجساً ببول غير خفيف النجاسه متصفاً بالرسوب، و لو حصل الاشتباه بين الخالى من الأمرين و الحاوى لأحدهما أو بين الجامع للصفتين و المشتمل على أحدهما قدم الثانى فى الأول، و الأول فى الثانى.

و مع الدوران بين الاثنين تتساويان مع الانحصار فى أحد المتنجسين. و كلما أصابه ماء الغساله نجس ما عدا ماء الاستنجا. و ما أصابه من أعضاء المغسول فى استمراره من دون انفصال فى تحدّره عن محلّ التطهير طاهر، و لو طالت المسافه، و الأحوط الاستقلال بال غسل.

### **رابعها: ما جمع فيه بين التعدد و التراب المطلق،**

و هو ما يحسن إطلاقه عليه من دون إضافه، دون الذى لم يحسن إطلاقه عليه لذاته أو لمزجه كالرمل و الحصى و الجصّ

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».



و النوره و الدقيق، و كتراب الذهب و الفضة، و الحديد و الصفر، و اللؤلؤ و نحوها، أو الممزوج بشيء منها أو من غيرها مما لا يدخل تحت الإطلاق؛ فإنه لا عبره به.

و المدار على تحقق اسمه و اسم الغسل به من غير فرق بين رطبه ما لم يدخل في اسم الطين و يابسه، و لعل اليابس أقرب إلى الاحتياط و لو قلّ فصدق عليه المسح بالتراب دون الغسل لم يجتزء به، و مسحوق الطين الأرمني، و المتخذ لغسل الشعر اتخذ المعدن يلحق بالتراب، و الأحوط العدم. و متعلقه المنتجس بالولوغ و هو: إدخال اللسان مع تحريك طرفه أو مطلق إدخاله في الماء، و قد يسرى إلى المضاف، بل جميع المائعات المتخذة للشرب.

و قد يلحق به غيره من الكلب البري، دون غيره من البحري، و الخنزير برياً و بحرياً و غيره، في باطن الإناء مما يسمى إناء عرفاً، دون ما يشبهه من خفّ أو جورب أو نحوها، و دون الظاهر فإنه كغيره من المنتجسات.

و الظاهر اختصاصه بوسع الرأس القابل للغسل بالتراب، كما أنّ الظاهر عدم الفرق في لزوم التراب بين تيسيره و تعسيره و تعذره، فلا يكتفى بالماء، و لا سحق الأشنان و نحوه لفقده، أو لحصول مانع من استعماله كما لا يكتفى عن الماء أو عن تعدد الغسل بالواحد مع التعذر، و لزوم التعطيل نادراً لا عبره به.

و ادعاء الغلبه لخلو كثير من الأراضي من التراب مردود بوجود المعصوم من الماء غالباً، بناءً على أنّ المياه النابعة في الابار بمنزله مياه الأنهار و الأمطار. و حديث: «لا يترك الميسور بالمعسور» (١) لا يتمشى في جميع الأمور.

و لا بدّ من طهاره التراب و يكفي مع بقاءه على الطهاره في ولوغ آخر، و لا تجزى مطلق الإراقه فيه من دون إداره، و لا مجرد الإداره من دون مسح في وجه قوئى، و لو شكّ في الولوغه أو الكلبيه جرى فيه حكم الولوغ في وجه قوئى، و لو شكّ في الإصابه بنى على الطهاره.

و لا فرق بين تعدّد أفراد الولوغ و وحدتها؛ للحكم بتداخلها، و لو تفرّقت أجزاء الإناء بعد الولوغ، فخرج عن الاسم أو اجتمعت بعده فدخل، فالمدار على الحال السابقه، و لا- يتسرّى حكم الولوغ إلى ما يتنجّس بالمتنجّس به من ماء غسله أو غيره، و فى تسريه حكم اللطع فى الإناء أو الماء، و إدخال الفم للشرب كرعاً لمقطوع اللسان أو غيره وجه قوى.

و لا- يجب استغراق الفطور الدقيقه بالتعفير فيه، و الباطن المتشرب بماء الولوغ يطهر بنفوذ ماء الغسله الأولى. أو الثانيه إليه، أو بتمام التعفير، و جوه أو جهها الأخير.

### خامسها: ما يلزم فيه الإجراء فقط مع الانفصال من دون حاجه إلى عصر أو تعدّد أو إضافة تراب،

و أمّا الدلك و الفك فغير لازم فى شىء من الأقسام إلا- مع توقّف إزاله العين عليهما و هو ظواهر جميع المتنجّسات ممّا لم يكن فيه شىء من تلك الصفات من الأوانى، و الثمار و أبعاض النباتات و الأشجار و الأرض الصلبه، و البناء و جميع ما لا يرسب فيه الماء من جهه فخرٍ كخزف تّور أو من نفسه كلطوخ قير أو جصّ أو نوره و نحو ذلك، و لو اشتبه الحال أتى بأحوط الأعمال.

و يتخيّر فيما كان من إناء أو ما يشبهه بين ملاءه و إهراقه، و بين الصّب و الإجراء، و بين الوضع فيه و الإدارة للماء على تمام الإناء، ثمّ التفريغ أو الإخراج بيده أو بانيه أو بخرقه، و لا يلزم تبديلها، و لا التحفّظ عن تقاطرها، و يجرى مثله فى الخفّ و الجورب من ملابس القدم مع الساق و بدونها، و ما يوضع فى الرّجل عند وضعها فى الركاب و نحوها.

و لا يختلف الحكم بطهاره الظاهر باختلاف النفوذ فى الباطن كما يتّخذ من الخشب و القرع و عدمه، كما فى الأوانى المصمته، و يكفى فى الإجراء حصوله بنفسه أو بإجراء مجرّ متحرّكاً إلى خارج كأطراف الأصابع أو من جزءٍ إلى جزءٍ، و المدار على تسميته غسلًا، جامع اسم المسح أو فارقه.

### سادسها: ما لا يحتاج إلى شىء ممّا مرّ كالبوطن من المتنجّسات الجامده

سادسها: ما لا يحتاج إلى شىء ممّا مرّ كالبوطن من المتنجّسات الجامده (١)

كبطون

١- بدلها فى «ح»: بعد الجمود ممّا لا ينفذ فيه ماء الغساله.

أواني الخشب أو القرع أو الفخار غير المزفت إلى غير ذلك مما يتشرب باطنه بالنجاسة، فإنه يطهر بالإجراء على الظاهر مع نفوذ رطوبه الماء و عدمها كما لو وضع فيه شئ من الأدهان.

و لا يطهر من البواطن ما انجمد بعد الانفعال مما لا يتشرب بالماء كالدهن و الشحم المنجمدين بعد تنجسهما مائعين؛ و الصابون و الفضه و الذهب، و باقى الجواهر المنطبعة بعد الإذابه، و المنجمدين من اللبن و نحوه و إن طهر ظاهرها و ما لا يتشرب إلا بعد استحاله الرطوبه كالمنجمد بعد التنجس مائعاً من دبس أو عسل أو سكر و نحوها (١).

و الظاهر أنه لا فرق فى عدم التطهير فى جميع ما ذكر بين الماء المعصوم و غيره.

و أما المنجمد بعد الانفعال مما يرسب فيه رطوبه الماء من غير استحاله كالمشوى من المنجمد من مائع الطين، و يابس العجين فالظاهر فيها طهاره البطون، كالحبوب و اللحوم مطبوخه أو باقيه على حالها جافه أو رطبه من غير حاجه إلى تجفيف أو تنظيف بماء معصوم؛ لأن الظاهر أن اتصال الرطوبه بمتلها مغن فى التطهير.

و ما كان منها مما يرسب فيه ماء الغساله كالمتخذ من الطين الخالى عن طبخ النار، فلا يطهره سوى الماء المعصوم.

و ما أشبه الباطن و هو من الظاهر كبعض ما تحت الأظفار، و بعض باطن السرّه، و العينين، و الأذنين، و ما تحت الحاجب من جبائر أو عصائب أو لطوخ أو نحوها يجرى عليه حكم الظاهر، و لا يشترط جريان الماء عليها و يكتفى بوصوله إليها.

### الثانى من المطهرات: إشراق عين الشمس غير محجوبه بما يحدث ظلاً من سحاب و غيره

على متنجس بعين نجاسه أو متنجس يزول عينها بالجفاف من بول أو ماء مطلق أو مضاف أو غيرهما من المائعات التى لا يبقى لها عين معه مستقلاً، أو مع ضميمة لا ينافى نسبه الجفاف إليه وحده، فلو صح الإسناد إلى الغير منفرداً من نار أو هواء أو طول بقاء أو حراره شمس خاليه عن الإشراق و نحوها أو ما تركب منها أو المجموع بشرط

١- فى «س»، «م» زياده: لا يطهر باطنه.

الاجتماع لم يؤثر شيئاً.

و لو كان جافاً قبل الإشراق لم يطهر به إلا إذا رُطّب ثم جفّف، و المدار على صدق الجفاف عرفاً.

و إنّما يطهر ما لم يعدّ من المنقول حين الإصابه من أرض أو ما اتّصل بها من قير أو جصّ أو نوره أو بنى فيها من حياض أو جدران أو سقف أو تّور أو أبواب أو أخشاب أو نبت فيها من أشجار، و ما يتبعها من الثمار أو زروع أو نباتات باقيه فى محالّها غير مجذوده، أو أثبت فيها من الايت كدولاب ماء، و أخشاب بكره، و أسفل رحي ماء و نحوها، أو فرش عليها من خصوص بوريا أو حصير.

و ما انتقل من حاله نقل إلى غيرها، و بالعكس ينتقل حكمه. و هو مطهّر على الحقيقه لا مسوّغ للسجود فقط، و لو شكّ فى مستند التجفيف بقى على حكم النجاسه، كما لو شكّ فى أصله.

و الظاهر الاقتصار فى التطهير على الظاهر إن اقتصر الجفاف عليه، و إن عمّ عمّ، و لو عبر من أعلى إلى شىء آخر تحته، و لا يحتسب معه شيئاً واحداً كحصيرين موضوع أحدهما على الآخر اختصّ التطهير بالأعلى، و لو جفّ بعض من الجسم الرطب دون الآخر كان لكلّ حكمه.

و الظاهر تمثيه الحكم إلى الأوانى المثبتة العظام، و فى إلحاق البيدر و نحوه قبل التصفيه وجه قوى.

و لو استند مبدء التجفيف إلى شىء و غايته إلى آخر فالمدار على الغايه.

و لو كسفت الشمس و احترق القرص بطل حكمه و لو بقى بعضها و صدق الإشراق و تحقّق التجفيف بقى الحكم، و لو أعدّ الإشراق التجفيف، و أتمه غيره لم يؤثر طهاره.

و ما أصابته رطوبه نجسه من المنقول و لم يكن مطهّر سوى الشمس أدخل فى غير المنقول حتّى تطهّره الشمس و يُخرَج.

و القصب و الخوص إذا جعلاً فى باريه أو حصير كذلك، و الظاهر أنّ المنقول من الأرض طيناً أو تراباً كغير المنقول.

و لو جفّ أعلى الحصى من أعلاه فقط اختصّ بالتطهير، و إذا قلبه و جفّ الأسفل طهراً معاً، و إذا أشرقت على جسم حيوان فجففته طهره الزوال.

### الثالث من المطهرات: بعض الأرض الذى يصحّ إطلاق الأرض عليه من دون إضافه، الطاهر، الخالى عن رطوبه ساربه متصلاً أو منفصلاً،

ماسحاً أو ممسوحاً أو متماسحين أو مباشراً خالياً عن الصفتين حراماً أو مباحاً من تراب أو رمل أو نوره أو طين مفخوراً أو حجر أو مدر أو حصى أو غيرها ممّا لم يكن له خاصيّه تخرجه عن الاسم كذهب أو فضّه أو غيرهما من الجواهر المنطبعة، و كقير و كبريت و فيروزج و عقيق و مرجان و لؤلؤ و غيرها من غيرها لباطن القدم أو الخفّ أو النعل و نحوهما ممّا يلبس بالقدم كالقبقاب (١) أو خشبه الأقطع أو ركبتى المقعد أو كعبه (٢) أو كفيّه أو نحوها؛ و يتبعها الحواشى القريبه و إن كانت من الظاهر.

و فى إلحاق أسفل الرمح و العكاذ و العراده و نعلى الدابّه و نحوها وجه قوىّ.

و تكفى مجرد الإصابه مع الخلوّ عن العين، و تلزم المباشره المزيله للعين مع وجودها، و لا- يعتبر زوال الأثر و إن كان الأحوط ذلك.

و لو وطئ بعين النجاسه ما يقتضى هتك حرمه الإسلام طهر بذلك النعل دون القدم، و لو تاب حيث تقبل توبته أجزء ذلك التطهير على إشكال، و إن لم يبلغ حدّ التكفير عصى و طهر، و مع الجهل بالموضوع أو عدم التكليف أو النسيان تترتب الطهاره بلا عصيان، و المكلفون و غيرهم سواء، و لا يعتبر فى ذلك قصد، بل المدار على مجرد الحصول.

و إذا فقد الماء و ضاقت الغايه المشروطه بالطهاره، و جب المشى و نحوه ممّا يبعث على التطهير، و مع التعذّر يجب الشراء أو الاستيجار بما لا يضرّ بالحال.

و لا يشترط الإغراق فى المسّ، و لا يكفى الخفيف، بل يعتبر التوسط.

و لو حصل الاشتباه فى القابليه للشكّ فى الأرضيّه دون الشكّ فى الطهاره

١- القبقاب: النعل المتخذ من الخشب، لسان اللسان ٢: ٣٤٨.

٢- بدلها فى «ح»: كفله أو كفيّه.

لم يحكم بالتطهير.

و باطن طبقات النعل مع سرايه رطوبه النجاسه و زوال عينها يتبع الظاهر فى الطهاره، و مع بقاء الرطوبه فى الأعماق يقوى بقائها على النجاسه، لكن لا يجب البحث عنه.

و لو أخذ حجراً أو مدرأً و نحوهما اكتفى بالمسّ مرّه أو المسح مع عدم وجود العين، و مع وجودها كذلك إن زالت بذلك، و إلا- كثر حتى تزول. و جميع ما بين الأصابع ممّا لم يتّصل بالأرض يفتقر إلى الماء، و لا تكرر فى مسح ما يجب التكرار فى غسله.

#### الرابع من المطهّرات: الاستحاله،

##### اشاره

و تختصّ من بينها بتطهير جميع أعيان النجاسات و المتنجّسات مائعات و جامدات، و هى فى الحقيقه غير مطّهّره، و إنّما هى للحقيقه مغيّره، فهى مطّهّره للنجس كما هى منجّسه للطاهر إذا استحالا إلى ضدّيهما، و هو قسمان:

#### أحدهما: ما استحال بنفسه من غير محيل و لا عمل، نجساً أو متنجّساً،

أصابته نجاسه من خارج دخلت معه فى الاستحاله أو لا، كالعذره تكون فى المزارع أو غيرها تراباً، و النجاسات المنتنه دوداً أو غيره من طاهر العين؛ و العلقه النجسه تكون حيواناً طاهر العين، و العلف المتنجّس أو الماء أو العذره النجسه تكون فى طاهر العين حلال اللحم روئاً أو بولاً، أو تكون فى طاهر العين لبناً أو عرقاً، و الخمر يكون بنفسه خللاً، و الميتة النجسه تراباً أو دوداً إلى غير ذلك.

و ليس منه انقلاب الماء ثلجاً أو ملحاً أو بالعكس؛ لأنّ ذلك انجماد لا انقلاب، و كلّما اتصل به حين النجاسه فصادف حين التطهير يطهر تبعاً لطهارته.

#### القسم الثانى: ما استحال بواسطه،

##### اشاره

و هو أقسام:

**أحدها: ما استحال بعمل مجرّد عن الإصابه بتحريك قوى أو بمعالجه أو بآلات،**

كأن يستحيل الخمر بذلك خلا- و الظاهر طهاره الآلات المقارن استعمالها حال التطهير، و كذا جميع ما أصابه الخمر حال الاستحاله.

**ثانيها: ما استحال بإضافه**

كما إذا امتزج مع الخمر خلّ فقلبه إليه، و صار خلا،

و لو انقلب شىء منه، و بقى الباقي لم يحكم بالطهاره، و يحتمل الفرق بين الأعلى و الأسفل، و بين المسامت، فيحكم بطهاره الأخير منعاً للسرايه؛ و الأول أوفق بالقواعد.

و المستهلك من الخمر فى الخل يقضى بنجاسته، كما أنّ كلّ مستهلك من النجاسات كذلك، و لو انقلب الخلّ خمرًا، ثمّ تخلّل طهر، و لو شكّ فى الانقلاب بقى على نجاسته، و كلّما أصيب حال الانقلاب يطهر تبعاً، و ما سبقت إصابته من أعلى الاقيه كذلك.

(و لو كان المحيل متنجّساً بغير نجاسه المحال، فإن استحال إلى المحال أوّلاً، ثمّ رجع هو و المحال إلى ما استحال عنه طهر، و إن أحوال و لم يستحيل بقى على نجاسته) (١).

و لو تخمّر ما فى بطن العنب ثمّ تخلّل، تعلّق به الحكمان. و ليس منه المتكوّن بالعمل طحيناً أو جريشاً أو عجينا؛ لأنّه تفريق الأجزاء أو جمعها لأمن الاستحاله.

### ثالثها: ما استحال بتأثير مؤثر،

و له أفراد كثيره منها: تأثير النار بجعل أعيان النجاسات أو المتنجّسات من حطب و غيره رماداً و يقوى إلحاق الأرض بذلك أو دخاناً، أو جعل الماء المتنجّس أو مائعات النجاسات أو المتنجّسات بخاراً، مع عدم تصاعد الماء لقوّه الحراره.

و أمّا جعل العجين خبزاً، و الحبوب طيخاً، و السكر حلواء، و العسل مع الخلّ سكونجييناً، و العصير دبساً، و الطين خزفاً، و المطبوخ من الرمل جصّاً، و نحو ذلك. فهو من تغيير الصوره، لا قلب الحقيقه.

و فى جعل الحطب فحمًا إشكالاً، و الأقوى فيه عدم الاستحاله، أمّا جعل الفحم باروداً فليس منها قطعاً. و كلّما تغيّر اسمه لتفريق أجزاء أو جمع أو حدوث أو أوصاف أو زوالها فليس من الاستحاله.

و منها: تأثير الملح كما إذا وقع كلب أو خنزير أو كافر أو ميته نجسه أو غيرها من النجاسات أو المتنجّسات فانقلبت ملحاً.

و منها: تأثير الثلج بإحاله ما يقع فيه ثلجاً و نحو ذلك.



و المدار على تبدل الحقيقه و دخولها فى حقيقه أخرى، فينتسخ حكم الأولى و ترجع إلى حكم الثانيه، فلو تبدل الطاهر العين المطهر إلى طاهر مُطهر كانقلاب بعض الأجسام إلى الماء أو إلى التراب انقلب حكمه فيطهر أسفل النعل و القدم و إناء الولوغ، و بالعكس بالعكس.

و إذا انقلبت نجاسته إلى أخرى، و فى إحداها لزوم العصر أو التعدد أو العفو دون الأخرى، أو الأشدّيه أو الأضعفّيه أو الانتساب إلى المأكول أو طاهر العين دون الأخرى؛ انتسخ حكم الأولى بحكم الثانيه.

### الخامس: مطلق إخراج قدر معين من ماء البئر،

حيث نقول بتنجيسها بغير المغيّر، و سيجىء الكلام فيها مفصلاً بحول الله تعالى.

### السادس: ذهاب الثلثين وزناً أو مسحاً من العصير المحكوم بنجاسته،

لعصيريته، ما لم تصبه نجاسه غير مجانسه من خارج؛ بالنار أو بالشمس أو بالهواء أو بالشرّيب أو بطول البقاء أو المرّكب على اختلاف أنواعه على إشكال فيما عدا الأول، و لا سيّما الثلاثه الأخيره، و لا سيّما الأخيرين (١)؛ إذ لو اكتفتنا (٢) بمطلق الجفاف لم يتنجس بالعصير أكبر المنتجسات.

و هو مطهر له و لما دخل فيه ابتداء أو بعد الغليان و الاشتداد من تراب أو أخشاب أو فواكه أو غيرها، و يطهر باطنها مع بقائها إلى حين التطهير، و كذا ظاهر الإناء و باطنه أعلاه و أسفله ممّا أصابه مقارنة للتطهير، أو سابقاً عليه، و إن كان متشرباً كإناء خزف و نحوه. و لأعضاء بدن العامل و ثيابه مع بقائه، و بقائها عليه مشغولاً إلى حين التطهير، و لآلات الاستعمال كذلك، و لا يطهر غير العامل، أو العامل معرضاً عن العمل خالياً عن صورته المتشاغل، و لا الآلات كذلك.

و لو كان العصير غليظاً يفسده الغليان أضعف إليه ماء، و عمل به العمل المذكور، و لو أدخل عصير فى عصير أو فى دبس طهر الأخير تبعاً للأول بذهاب ثلثي المجموع.

١- فى «س»: الأخيره.

٢- فى «ح» اكتفت.

و لو تعارض الوزن و الكيل أو المسح لذهابهما بواحد دون الآخر اكتفى بالواحد، و الأحوط اعتبار الوزن، و لو تخميناً مع إفاده القطع أو شبهه. و لا يلزم البحث عن كيفية الذهاب عن الجوانب، نعم لو علم الذهاب من جانب دون آخر انتظر ذهابهما منه أيضاً.

و لو شكّ في الذهاب بنى على عدمه، و لو شكّ في غليانه أو اشتداده أو عنيتته، لاحتمال تمرّيته أو زبيبتته أو حصرمّيته مثلاً، أو لمزجه بشيء منها بنى على طهارته.

و ما أخذ من يد المسلمين معرضاً للأكل و الشرب بينى على طهارته و إباحته، (و لو أخرج العصير، ثم أدخل طهر تبعاً، و لو تنجّس العصير بنجاسه خارجيه لم يطهر على الأصحّ بناءً على أنّ النجس يتأثر من مثله) (١).

### السابع: زوال التغيير عن ماء البئر أو غيرها من جار أو ماء مطر أو معتصم بمادّه أراضيه كالعين و نحوها،

أو ذات كرىه مع عدم انقطاع العمود الواصل بينه و بين العاصم؛ فإنّها تطهر بمجرد زوال التغيير، و يمكن إدخال ذلك في باب تطهير الماء.

### الثامن: الانتقال،

و هو قريب من الاستحالة بأن ينتقل شيء محكوم بنجاسته باعتبار محلّه إلى محلّ يقتضى طهارته إذا دخل في اسمه، كما ينتقل دم الإنسان أو الحيوان من ذى النفس إلى باطن غير ذى النفس من بعوضه، و نحوها، فيكون من دمها، و يلتحق بحكم دمائها، كما أنّه لو انعكس الأمر انعكس الحكم.

و لو دخل دم المعفوّ عن دمه في غير المعفوّ عنه ذهب العفو، و بالعكس بالعكس، و لو شرب الشجر أو النبات ماءً متنجّساً طهر بمجرد انتقاله إلى باطنه، و إذا انتقل الطاهر إلى الطاهر جرى عليه حكم الأخير من كراهه أو رجحان.

و لو شكّ في انتقال الاسم بعد الانتقال من الجسم كما إذا دخل شيء من النجاسات المتعلقة بذوات النفوس في بطون غير ذوات النفوس، و لم يستقرّ فيها حتّى يتبدّل الاسم حكمه بالسابق.

### التاسع: الجفاف،

و يجرى في البئر إذا غار ماؤها على الأقوى متغيّراً بالنجاسه في

السابق أو لا، مع انقطاع المادّه و عدمها بأن سدّت عنها، و لو كان الجفاف بوضع تراب و نحوه لا يبعد بقاء حكم النجاسه، و فى إلحاق العيون و نحوها بها وجه قوى، و الأقوى خلافه.

### **العاشر: حجر الاستنجاء و خرقه و نحوها إذا لم يستلزم هتك حرمة تقضى بالتكفير،**

مع استجماع الشرائط السابقه على نحو ما تقدّم بيانها.

### **الحادى عشر: تغيير الإضافه**

كرطوبات الكافر من عَرَق أو بُصاق أو نُخامه أو قِيح أو سوداء، أو صفراء مستصحبه فى بدن الكافر، و لم تنفصل إلى حين الإسلام، و فى إلحاق الثياب إشكال.

و مثل ذلك عرق الجِل من الإبل الباقي بعد الاستبراء مع عدم الانفصال، و الظاهر جرى الحكم فى فضلاته بالنسبه إلى حكم فضلات غير المأكول، و مع القول بالطهاره يختلف الحكم من جهه الكراهه، كغيره من الرطوبات الطاهره، و لو أصابت مع الشكّ، بقى الحكم الأوّل.

### **الثانى عشر: استبراء الجِله،**

فإنّه مطهر لما يكون حين الجلل و لم ينفصل من بول أو غائط، و لعلّه يرجع إلى القسم السابق.

### **الثالث عشر: الانفصال،**

فإنّ انفصال ماء الغساله مطهر للرطوبه الباقيه و القطرات المتخلفه؛ و انفصال القطرات من الدلو الأخير الذى يتم به التطهير على القول به مطهر لها.

### **الرابع عشر: زوال العين عن بدن الحيوان الصامت و عن البواطن و ما تضمّنته ممّا يعلق بالأسنان و نحوه،**

ممّا يدخل فيها من نجاسه أو متنجّس من الخارج، فلا- فرق بين إزالتها بالماء أو بالبول؛ لأنّ المدار على الزوال، و المزيل من المقدمات، غير أنّ الإزاله بالماء لا تتوقّف على التجفيف و لا العصر لو كان شعره ممّا يعصر بخلاف غيره.

## **الخامس عشر: خروج دم الذبح من المذبح أو المنحر لا مطلق الانفصال.**

و لو خرج من غير المحلّ المعتاد أشكال، و لو نحره أو ذبحه مخلصاً ببعض الشروط و بقيت حياته، فنحره أو ذبحه، فالمدار على انفصال الدم الثاني، و الدم الخارج أوّلاً

لا يطهر بالتبع و هكذا كل خارج قبل تمام التذكيه الشرعيه.

و مثله خروج الدم من طعنه أو جرح باعشرين على التذكيه فى مستعص و نحوه أو بكلب المعلم ما لم تصبه شىء من موضع إصابته، و ما لم تصبه أو تصب محلّه نجاسه خارجيه، أو يرد إلى الباطن من الدم الخارج ما يزيد على المتعارف؛ و يختصّ بالنجاسه حينئذٍ ما أصابه دون غيره.

و من قطع المذبح من أسفل من محلّ الدم، أو استعمل لحم الذبيحه من الوسط أو المؤخر، مع تجنب الإله الذابحه أو استعمالها بعد التطهير و السلامه من مباشره دم المذبح، بقى المتخلف من الدم على طهارته.

### السادس عشر: الغيبه؛

و هى مطهره لبدن الإنسان بشرط إسلامه قبل الغيبه أو فى أثنائها، و ليس الإيمان من شرطها على الأقوى، و لثيابه على الأقوى، مع احتمال التطهير.

و الظاهر إلحاق جميع ما يستعمله المسلمون من حيث يعلمون أو لا- يعلمون من فرش أو ظرف أو أماكن و مساكن، و الظاهر تسريه الحكم إلى الحيوان حيث لا يعلم زوال العين، مع احتمال زوالها.

و لا- يجرى الحكم فيما يغيب عنه من ثيابه أو آنيته و نحوها إلا- إذا كان المباشر غيره، و لا- يجرى الحكم فى الظلمه و حبس البصر.

### السابع عشر: الاستعمال

كالات العصير و آلات البئر، و بدن العاصر، و النازح، و ثيابهما، و نحو ذلك، و قد مرّ الكلام فى ذلك، و بدن مغسل الميّت و ثيابه، و آلات التّغسيل و ثياب الميّت التى غسل فيها و خرقتها التى وضعت عليه من دون عصر.

### الثامن عشر: التبعيه فى التطهير

كصدر البئر و حواشيها و أطرافها، و ما كان فى مائها، و ما كان فى العصير، و حواشى إنيه طبخه، و ما كان فى المستحيل أو المنتقل و رطوبات الكافر بعد إسلامه كما مرّ الكلام فيه.

### التاسع عشر: الاشتراك؛

و هو اشتراك المسلم و الكافر فى بعض البدن، كما إذا كانا على حق واحد، محكوماً بتعددهما، و كان أحدهما مسلماً، و الآخر  
كافراً

فى أقوى الوجهين.

### **العشرون: إسلام الكافر الأصلي أو الارتدادى ما عدا الفطرى فى الرجال و الخنى المشكل**

و الممسوح محكوم بطهارتهما فيه، و منكر و بعض الضروريات مع سبق بعض الشبهات، و دخولهم فى اسم المسلمين كطوائف الجبرية و المفوضة و الصوفية إذا تابوا قبلت توبتهم للشك فى شمول أدله الفطريه لهم، و أصاله قبول توبتهم.

و يطهر بحصول الاعتقاد إن اكتفينا به، و إلا بتمام لفظ الإقرار، و يكفى فيه مجرد الشهادتين؛ لاشتمالهما على باقى الأصول.

(و لا يطلب فى تحقق الإسلام سوى الشهادتين، لاشتمالها على إثبات جميع الصفات، و صدق جميع ما جاء عن عله الموجودات؛ حتى لو صدر بعض الأقوال من بعض الجهال، مع عدم معرفه بحقيقه الحال، لم يناف ثبوت الإسلام بعد التصديق بجميع ما جاء به النبى عليه و آله السلام) (١).

### **الحادى و العشرون: التبعية فى الإسلام للأب أو الأم أو الجدّين القريين أو السابى المسلم**

مع عدم وجود أحد الأبوين أو الأجداد معه.

### **الثانى و العشرون: سبق استعمال الماء كالمغتسل قبل الصلب،**

و هو شبيه بالتطهير بعد الموت.

### **الثالث و العشرون: الشهاده**

و هى مطهره لبدن الشهيد بالنحو السابق، و لما قطع منه بعد الموت أو قبله فى المعركه، دون ما تقدّم.

### **الرابع و العشرون: المطهر للنجاسه الحكيمه،**

كالاستبراء فإنه يحكم معه بطهاره ما يخرج من المشتبه بالبول أو المنى.

### **الخامس و العشرون: التيمم للميت فى وجه قوى،**

سادسها: ما لا يحتاج إلى شيء مما مرّ كالبواطن من المتنجّسات الجامده (٢)

(و أمّا ما ورد من أنّ طين المطر ظاهر إلى ثلاثه أيام (٣) فمبني على أنّه من الأمور العامه البلوى، فالاحتياط فيه يلزم فيه

---

١- ما بين القوسين أثبتناه من «ح».

٢- ما بين القوسين أثبتناه من «ح».

٣- ورد مضمونه في الوسائل ١: ١٠٩ أبواب الماء المطلق ب ٦ ح ٦.



الحرّج العام، و يتسرّى إلى الخاص، و قد بيّنا سابقاً أنّ الاحتياط في مثله ساقط (١).

### المطلب الرابع: في مستحبات التطهير

و هي أمور:

أحدها: تدليس لون دم الحيض بعد زوال عينه و قد يلحق به ألوان سائر النجاسات بما يناسبها مع احمرار لونها أو مطلقاً، و سائر الأعراض من الروائح و غيرها بصبغ المشق، و قد يلحق به ما يقوم مقامه من سائر الأصباغ.

ثانيها: تليث الغسل في سائر المتنجّسات، مع إدخال الغسلة المزيله، أو مع عدم إدخالها، و لعلّه أولى.

ثالثها: رشّ الثوب بالماء إذا أصاب الكلب أو الخنزير أو المجوسى أو الكافر مطلقاً بيبوسته، و في تكراره مع التكرار وجهه، و الأقوى التداخل، و في رشّ البعض بعض الأجر، و هكذا في كلّ متعدّد.

رابعها: المسح بالتراب أو الحائط لموضع مصافحه المجوسى.

خامسها: ما ألحقه بعضهم من رشّ موضع إصابه الثعلب أو الأرنب أو الفأره أو الوزغه.

سادسها: غسل طين المطر إذا أصاب شيئاً بعد ثلاثه أيام.

سابعها: تسبيح الغسل للإناء من ولوغ الخنزير و من إصابه النيذ، و يقوى إلحاق جميع المسكرات من المائعات، و موت الجرذيه.

ثامنها: غسل الإناء من سائر النجاسات ثلاثاً بعد زوال العين.

تاسعها: غسل الإناء من ولوغ الكلب خمساً، و أولى من ذلك السبع.

عاشرها: أن يكون النائب في التطهير عدلاً ذكراً أو أنثى، و يجرى في كلّ مكلف؛ لصيرورته صاحب يد، و غير البالغ لا يجوز الاعتماد عليه، إلا مع الاطلاع عليه أو

## حصول العلم.

حادى عشرها: أن يفرك و يدللك استظهاراً، و يبالغ فى العصر زائداً على المجزى، مع عدم بلوغ حدّ الوسواس.

ثانى عشرها: الدوام على طهاره البدن و الثياب، فإنّ الظاهر أنّ لها رجحاناً بحسب الذات، و آخر باعتبار الغايات.

ثالث عشرها: أن يأخذ بالاحتياط مع حصول المظنّه بالنجاسه فى غير الأمور العامه.

رابع عشرها: تقصير الثياب، و تحرّى المواضع الطاهره لموضع موطئ نعله و قدميه، و الأخذ بالتوسط فى المطهر بين الإسراف و التقتير.

(خامس عشرها: استحباب النضح بالماء للثوب إذا لاقى ميته أو كلباً مع اليبوسه، و من عرق الجنب من الحلال.

سادس عشرها: استحباب غسل الثوب من عرق الحائض) (١).

## المطلب الخامس: فى الأوانى

## إشاره

جمع إنيه و هى جمع إناء كوعاء و أوعيه و أواعى وزناً و معنى، و تفسيرها بالظروف و الأوعيه تفسير بالأعم كما هى عاده أهل اللغه فى أمثالها من التفسير بالأعم، و الإحاله إلى العرف فى تحقيق المعنى. و الظاهر أنّها عباره عمّا جمعت أمور:

أحدها: الظرفيه.

الثانى: أن يكون المظروف معرضاً للرفع و الوضع، فموضع (٢) فصّ الخاتم و إن عظم، و عكوز الرمح، و ضبّه السيف، و المجوّف من حلّى المرأه المعدّ لوضع شىء فيه للتلذذ بصوته و محلّ العوده، و قاب الساعه، و آنيه جعلت لظاهر أخرى، بمنزله الثوب، مع الوضع على عدم الانفصال، و لو انفصلت ثم وصلت، أو بالعكس رجعت

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- كذا فى جميع النسخ.

إلى الحالة الأولى.

الثالث: أن تكون موضوعه على صورته متاع البيت الذي يعتاد استعماله عند أهله من أكل أو شرب أو طبخ أو غسل أو نحوها فليس القليان، ولا رأسها، ولا رأس الشطب، ولا ما يجعل موضعاً له أو للقليان، ولا قراب السيف والخنجر، والسكين، وبيت السهام، وبيت المكحلة، والمرآة والصندوق، والسقط (١)، وقوطى النشوق والعطر، ومحلّ القبلة نامه والمباخر ونحوها منها.

الرابع: أن يكون له أسفل يمسك ما يوضع فيه، وحواشي كذلك، فلو خلا عن ذلك كالقناديل، والمشبكات، والمخرمات، والسفرة والطبق ونحوها لم يكن منها، والمدار على الهيئة لأعلى الفعلية، ومرجعها إلى العرف، والبحث فيها في مقامات:

### أولها: ما كان من النقدين الفضة والذهب

فإذا دخلت تحت الاسم حرم عملها، وحرم الأكل والشرب منها بتناول بالفم أو اليد أو بظرف آخر بالأخذ أو بالإدارة بقصد الاستعمال، لا بقصد التفريغ، فيعصى بالتناول، والوضع بالفم، والابتلاع.

ولا يجب استفراغه، والظاهر عدم وجوب إخراجه من فيه بعد وضعه فيه، بل إلقائه من يده بعد التوبه والندم على إشكال. ولو فرغ غير قاصد للأكل والشرب منه، بل مرید التخلص لم يحرم المأكول والمشروب.

وإذا امتزج أحد الجوهريين بالآخر أو ركب منهما بوصل قطعتين أو قطع جرى الحكم، ولو امتزج أو تلبس بشيء غيره، ولم يخرج عن الاسم فكذلك وإن خرج عن الاسم خرج عن الحكم، ولو خرج بالكسر ثم عاد بالجمع، أو خرج بالجمع ثم عاد بالكسر خرج ثم عاد، ولو شك في تحقق الاسم ارتفع الحكم، بخلاف مسأله الولوغ مثلاً.

ولا بأس بما اتخذ من الجواهر وإن بلغت أعلى القيم، وإنما الحكم مقصور على الجوهريين المذكورين، والمتخذ من المعادن مع تمام المشابهة بينه وبينهما لا بأس به ما لم يدخل تحت الاسم، وكما حرم الأكل والشرب فيها كذلك يحرم مطلق استعمالها.

١- كذا في «ح»، وفي «م»: السبت. والصحيح السفت وهو ما يعبأ فيه الطيب، لسان اللسان ١: ٦٠٤.

و لو توضعاً رامساً لعضوه أو اغتسل مرتسماً في غسله أو تناول بيده أو باله من أحدهما بطل ما فعل، و لو أخرجه بقصد التفرغ ثم عمل فلا بأس، و لو جعل أحدهما مصباً للماء مع قصد الاستعمال فالحكم فيه البطلان، و العالم و جاهل الحكم سيان في البطلان، و جاهل الموضوع و الناسي، و المجبور في الصحه سواء، كما في المغصوب.

و لو علم في الأثناء حرم الإتمام، و يجب كسرهما، و لا يجوز إبقاؤها لزينه و لا لغيرها، و ليس على الكاسر ضمان قيمه الهيئه و لو أمكن تحويل الهيئه إلى ما يخرج عن اسم الإناء أجزأ عن الكسر.

و لو دار بين استعمال أحدهما و استعمال المغصوب قداماً عليه. و بينهما و بين جلد الميتة أو بين الفضه و الذهب احتمل تقديم الأول في الثاني، و الثاني في الأول، و المشتبه بالمحصور يجب اجتنابه، و ما يتناول من يد المسلم لا يجب البحث عنه مؤلفاً كان أو مخالفاً.

و المذهب و المفضض تمويهاً و تليساً و تنبيهاً لا بأس به على كراهه.

و يجب اجتناب وضع الفم حال الشرب على موضع التحليه، و لو تعدد التطهير إلا منهما لزم التيمم.

و لا- يجوز هبتها و لا- عاريتها و لا رهنها و لا بيعها، و لا غيرها من النوافل، و لا تسليمها إلا بشرط الكسر أو العلم به، مع كون المتعلق الماده دون الصورة، و عدم حصول التراخي فيه.

### المقام الثاني: ما اتخذ من الجلود

كل جلد طاهر مما كان من غير ذى النفس أو ذى النفس مع قابليه التذكيه و وقوعها، من مأكول اللحم و غيره يجوز استعماله في جميع ضروب الاستعمال، و ما كان نجساً لكونه من نجس العين، أو من ذى النفس طاهر العين و لا يقبل التذكيه كالمسلم، و إن كان جلده طاهراً كما بعد التمسيل و نحوه، أو يقبلها و لم يذكك، فلا يجوز التصرف به على وجه الاستعمال فيما تسرى نجاسته إليه كقليل الماء، أو لا، ككثيره.

و فيما عدا ذلك ممّا يدعى استعمالاً، مع استلزام المباشرة برطوبه و عدمه، مع الدباغ و عدمه، فلا يجعل ظرفاً و لو للعدرات لتنظيف الخلوات، و لا ميزاناً و لا مكيالاً و لا فراشاً و لا غطاءً و لا معياراً و لا غير ذلك و لو أعدت للأشياء الجافه.

و الظاهر أنّ الانتفاع به لوقود الحميم أو لغيره أو لجعله بؤاً أو لإطعام كلاب، أو فى بناء أو غيرها، أو للتوصيل إلى قتل بعض الحيوانات المؤذيه، و نحو ذلك ليس من الاستعمال.

و لو جعله ظرفاً للماء مقدماً على المعصيه، و وضع فيه ماء قليل متصل بالعاصم لم يتنجس، و لو لم يعتصم تنجس و لو كان كثيراً، فإن زاد على الكرّ و حصل الكرّ فيه منصباً من دون انقطاع و لم ينقص بالتشريب عنه لم ينجس بالأخذ حتى يبلغ حدّ الكرّيه من غير زياده، فإذا بلغ و تناول منه شيئاً فنقص عن الكرّيه، كان المأخوذ طاهراً و الباقي نجساً، كما إذا كان فى إناء طاهر، و كانت فيه نجاسه فأخذ منه مع بقاء عين النجاسه فيه، و إذا أخذت مع المنفصل انعكس الأمر.

و الظاهر أنّ حكمه على نحو إنيه التقدين فى بطلان الوضوء و الغسل، وجد غيره أو لا، كما فى الغصب، مع احتمال الصحه لو تاب بعد الانفصال فى الجميع بالنسبه إلى الغرفه الأخيره أو مع وجود المتمم، و فى لزوم الإخراج عن الصورة وجه.

و كلّما وجد فى أيدي المسلمين من الجلود ممّا (١) لم يعلم حاله بينى على تذكّيته، علم بسبق يد الكفار عليه أو لا، و كذا ما وجد فى سوق المسلمين، و فى يد من لا يعلم حاله.

و كذا (٢) ما وجد فى أيدي الكفار، و لم يعلم مأخذها من أيدي المسلمين محكوم بنجاستها.

و لو تعارض السوق و اليد قُدمت اليد فى القسمين، و ما وجد فى أرض المسلمين

١- فى «س»، «م»: و ممّا.

٢- الظاهر زياده: كذا.

و عليه آثار الاستعمال بأى نحو كان مما لا يغتفر فى جلد الميتة حكم بتذكيته، و مع التعارض يقدم اليد ثم السوق عليها.

و ما يؤتى به من بلاد الكفار كالبرغال و القضاغى و نحوه لا بأس به إذا أخذ من يد المسلمين أو من سوقهم، و الظاهر أن الاحتياط فى مثله من الأمور العامه المتداوله ليس بمطلوب.

كما أن الاحتياط لاحتمال الحرمة فى الحبوب و اللحوم و الأدهان و السكر، و العقاقير الهنديه، و الدراهم المسكوكه من خزنه السلطان و مشارع المسلمين، و مواردهم و الأواني المتردده عليها أفواههم، و ما أعد للاستعمال فى سرجهم و نحوها لم يعرف رجحانه عنه.

و لو كان فى يد المسلم المخالف جلد مدبوغ و علم أنه يظهر جلد الميتة بالدباغ، أو فى يد الفاسق و علم أنه لا يبالي بالنجاسه، و لا بالميتة، أو فى يد الكافر مستعملاً له بعد إسلامه حكم بطهارته.

و لو جعل الإناء من جلد الميتة محلاً لانصباب ماء غسل الوضوء مثلاً بطل الوضوء، و لو وقع اتفاقاً لم يبطل، و بذلك يفترق عن المغصوب، و يساوى المتخذ من النقدين.

### المقام الثالث: ما أتخذ من الأشياء المحترمه

كخشب الضرائح المقدسه و ترابها، و تراب قبور النبى صلى الله عليه و آله و سلم و الأئمه عليهم السلام، و تراب الكعبه، و هذه يجب احترامها لنفسها، فلا تلوث بنجاسه، و يجب إزالتها عنها و إخراجها من الكنيف ما لم تستهلك أجزاءها فيه.

و قد يلحق به تراب المساجد (و إن لم يحرم إخراجها لبعض الوجوه) (١) خصوصاً الخمسه، ثم الأربعة ثم الثلاثه، ثم الحرمان، مع جعلها إنيه تجريباً على المعصيه أو اشتهاً. كل ذلك ما لم يخرج عن الاحترام بسبب كونه كناسه.

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

و أمّا المأخوذ من الأراضى المحترمه كحرم الكعبه أو النبى صلى الله عليه وآله وسلم أو الحسين عليه السلام أو باقى الأئمه عليهم السلام ممّا اتّخذ للاحترام للسجود أو للتسبيح أو للتبرك أو للاستشفاء بالأكل و الشرب منها أو للحرز قاصداً لذلك أو مهدياً لذلك فهذه يحرم إدخال النجاسه فيها، و يجب غسلها عنها، باقيه فى الحرم أو خارجه عنه.

و ما لم يقصد بها ذلك بل قصد بها الاستعمال مطلقاً فمع بقاءه فى الحرم بمنزله أرضه لا يلزم احترامه على من فيه، و مع الخروج يقوى عدم لزوم الاحترام، و إن كان الاحتياط فيه.

و فى لزوم ذلك على غير القاصد وجهان، أو جههما أنّهما سيان، و لو اشتبه عليه أو على غيره القصد فلا احترام، و لو استنبطها مستنبط لا- بقصد الاحترام، ثم تناولها غيره بهذا القصد اختلف تكليفهما باختلاف قصدهما؛ و لو اختلف قصد الأخذين أو المستنبطين رجح جانب الاحترام.

و من استعمل شيئاً من المحترمات الإسلاميه هاتكاً للحرمه خرج عن الإسلام، و المستعمل لشيء من المحترمات الإيمانيه بذلك القصد خارج عن الإيمان.

### المقام الرابع: الأوانى ممّا عدا ما مرّ

و الانتفاع بها و استعمالها بأى نحو كان لا- بأس به، و المأخوذه من يد يهودى أو نصرانى أو غيرهما من الكفار إذا لم يعلم الإصابه برطوبه محكوم بطهارتها. حتى لو أدير شىء من المائعات فى أيدى الكفار، و احتمل أن يكون المباشر مسلماً أو لم تعلم مباشرته حكم بالطهاره. و لا عبره بكون المال ماله و الدار داره.

و من اتّخذ من السفاط ظرفين، و علم بأنّه يعطى أحدهما للكفار، يجوز الشرب منه من دون سؤال، مع قيام الاحتمال.

و فى مسأله التنجيس و التطهير مرّ الكلام مفصّلاً، و فى مسأله المحصور و غير المحصور يجىء الكلام فيه مفصّلاً إن شاء الله تعالى.

## المطلب السادس: في المياه

## أشاره

جمع ماء أصله ماء قلبت هاؤه همزه، و هو قسمان:

## أحدهما: المطلق،

## أشاره

و هو ما يصحّ إطلاق الاسم عليه من دون إضافه، و لا نصب قرينه، و ينصرف الإطلاق إليه إذا تجرّد عنهما، و هو أحد العناصر الأربعة الذي أنعم الله به على العباد، و أحيا به ميت البلاد و أروى به العطشان، و جعل الحياه مقرونه به في الشجر و النبات و الحيوان أو به قوام العبادات الموصوله إلى رضا جبار السماوات؛ لتأثير الطهاره من الأحداث و النجاسات.

و إن أضيف كانت إضافته لتمييز المصداق لا- لتصحيح الإطلاق، كما يقال: ماء البحر، ماء النهر، ماء السدر، ماء الكافور، ماء البئر، ماء العين، ماء الثلج، ماء الملح و نحوها.

و لا- يُطهر من الحدث شىء من مائع أو جامد و لا من الخبث من المائعات شىء سواه من غير فرق بين ما يدعى ماء مضافاً كماء الورد، و الهندبا، و الصفصاف، و نحوها من المعتصرات أو المصعدّات، أو لا ينصرف إليه إطلاق المضاف و إن أطلق عليه اسم الماء مع القرينه كماء التمر و ماء المرق و ماء السكر، و ماء العسل، و ماء الذهب و نحوها.

و الظاهر أنّ البخار المتولّد من الماء المطلق المتصاعد تصاعد الأجزاء، دون المجتمع من العرق خالياً عن الضميمه ماء دون غيره، و هذا لا يفرق فيه بين القليل و الكثير ممّا له مادّه من الأرض أو لا في انفعاله بمجرّد الملاقاه للنجاسه.

و أمّا المطلق فليس له أقسام متفاوتة بالنسبه إلى المفسد العام و هو النجاسه المغيّره للونه بلونها أو لطعمه بطعمها أو ريحه بريحتها بدخولها فيه بعينها، لا بدخول متغيّر بها، و لا باكتساب ريح (١) بمجاورتها تغييراً حسّياً بحيث يدركه الحسّ، و إن لم يميّزه؛ لغلبه صفه عارضه عليه كصبيغ الحمره، و وقوع الملح أو جيفه طاهره تغلب صفتها صفتها، لا تقديراً محضاً كبول يساوى الماء لوناً أو طعماً بحيث لو فرض مخالفه وصفه

١- بدل كلمه «ريح» في «ح» صفه منها.



دخل في المحسوس، لا مع فرض أعلى مراتبه، ولا وسطها، ولا أدناها.

و لو كسبت نجاسه أخرى وصفا، فغيّرت بالوصف المكتسب عدّ من التغيير على الأقوى.

و لو وقعت ضروب من النجاسات و لم تغير، و لكن علم أنّها مع اتّحاد النوع يظهر لها التغيير فهو من التقدير. و الصفات اللازمه كالأرائحه الكبريتيه (١) يقوى لحوقها بالعارضه.

و المتغير إن غير بصفته فلا اعتبار به، و إن غير بصفتها العارضيه قوى لحوقه بحكم التغيير، و لو حصل الاشتباه في أصل التغيير أو منشأه بنى على التطهير.

و لا- فرق هنا بين المعتصم و غيره، إلا- أنّ غير المعتصم بأحد العواصم يفسده التغيير بتمامه كما يفسده غيره، و أمّا المعتصم فيختصّ بالتنجيس منه البعض المتغير دون الباقي، مع عدم انقطاع العمود بين العاصم و بين السالم بوجود أقلّ واصل.

و متى بعث الامتزاج بالنجاسه المتساويه في الوصف على الخروج عن اسم المائيه كان كسائر النجاسات مع غلبه اسمها عليه و جرت أحكامها عليه. و مع الخروج عن الاسمين تثبت المتنّجسه، و تخرج عن الحكمين.

و لو امتزج مع المطلق ما يخرج عن الإطلاق إلى الإضافه دخل في قسم المضاف. و لو تغير الماء بغير الصفات الثلاث من صفات النجاسه من ثقل و خفّه و حراره و بروده و غلظ و رقّه لم يحكم عليه بالتغيير.

و ليس المدار في التغيير على إدراك الحواس القاصره، و لا على القويّه النادره، بل على ما هو المعتاد بين العباد، و فاقد الحاسيه يرجع إلى التقليد، و إذا تعارضت عليه النقله و لا ترجيح، عمل على الطهاره، و مع الترجيح بالعداله و خلافها و الكثره و خلافها و تعارض المرّجحين الشرعيّين يأخذ بالراجح (و مع فقد الرجحان يأخذ بقول المثبت) (٢).

و لو شكّ في ذهاب التغيير بعد ثبوته بنى على بقائه، و بالعكس بالعكس. و يثبت

١- في «س»، «م»: الكريهه.

٢- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

وجوداً و ارتفاعاً بخبر العدل أو العدلين على اختلاف الرأيين أو صاحب اليد و لو بوجه النيباه به أو بوجه الغصب فى وجه قوئى،

### و بالنسبه إلى ما عدا التغيير ينقسم إلى أقسام تختلف بها الأحكام:

#### أحدها: الجارى،

و يعتصم قليله و كثيره، و هو السائل النابع من الأرض؛ لتكوّنه فيها بالأصاله أو لعروضه بنفوذ ماء سائل أو مستقرّ أو ثلج أو نحوها فى أعماق الأرض بحيث لا ينقص عن كثرّ فما زاد، أمّا ما كانت مادّته قليله كبعض الشمد فليس بحكمه أو تكوّنه على ظهرها من ثلج مع تكثّر سيلانه دون قلّته فإنّ عصمته تتوقّف على بلوغ الكرّيه كالراكد، و الثمره تظهر فيما يتعلّق من السنن باسمه.

و النازّ من الجدار إن انتهى إلى منبع الأرض ساواه فى الحكم، و إلا فلا.

و كلّما ساواه بالنبع دون السيلان و لم يكن بئراً كميّاه العيون و ماء النّزّ على وجه الأرض مع المكث، و نحوها نحوه، و ما جرى لا عن نبع ليس منه، و ما ينبع مرّه و ينقطع أخرى يختلف حكمه باختلافه.

و لو جهل حاله وقت إصابه النجاسه بنى على العصمه فى طهارته، و تطهيره المتفرّع على الطهاره، و لو أصيب بعد الانقطاع فنبع طهر السابق بمجرّد الاتّصال، و مع التغيير بعد زواله، و لو أصابته حال الجريان، و بقيت إلى الانقطاع نجّسته.

و لو شكّ فى أنّه ذو منبع أو لا، بنى على العدم، بعكس ما لو علم وجود المنبع، و شكّ فى انسداده. و لو سال من العيون أو الابار و لو من بعض إلى بعض كالقنوات كان من الجارى، و لا فرق فيه بين كونه متصاعداً بفوّاره، و غير متصاعد.

و لو تغّير بعضه فإن قطع التغيير عمود الماء نجس المتغيّر و المنفصل، و إلا- اختصّ المتغيّر دون غيره، و ما ركذ من بعض حواشيه، أو اتّصل به من خارج يجرى عليه حكمه و تتأتّى به السنّه و ما انفصل بقطع العمود بالتغيير إذا اعتصم بالكرّيه فهو معصوم.

و لا يحتسب ما جرى فيه من الجارى كالجارى بعد انسداد المادّه، و ما كان منحدرّاً من ماء بئر متنجّس نجس ما جرى منه إن لم يتّصل بالمادّه الأرضيّه، و لو بأدنى واصل. و لو كانت طاهره أو مختلفه يطهر مرّه و ينجس أخرى حكم (بطهاريّته دون مطهريه

فيما يشترط فيه العصمه، و في غيرها مع وجود النجاسه فيه إشكال) (١).

### ثانيها: ماء المطر

مِمَّا يصدق عليه ذلك عرفاً، من غير فرق بين ما جرى منه، و ما لم يجر، و ما ينزل من سحابه واحده، و سحاب متكاثره، و ما يشكُّ في الصدق عليه كالمطره (٢) و القطرتين، و ما يتكوّن من الأبخره السماويه من بعض القطرات، و ما حجبته عن السماء حاجب كبعض الغمام الداخِل في بعض البيوت المبيّته على رؤوس الجبال، و ما تقاطر من السقف بعد نفوذه في أعماقه إن لم يدخل في عموم قوله عليه السلام «لأنّ له مادّه» (٣) فلا يحكم عليه بحكمه.

و متى انفصل عنه التقاطر و أصابته نجاسه مع قلّته نجسته، و متى عاد طهر من دون حاجه إلى مزج.

و إذا جرى منه شيء إلى باطن ظلال كان معتصماً بمادّه السماء كالماء الجارى. و حال الماء في اعتصامه بمادّه الأرض، و انقطاعها كاتصاله بمادّه السماء و انقطاعها.

و لو ترشّح ماء ممّا يقع على نجاسه العين مع بقاء التقاطر فلا بأس به، و لو وقع على أرض متنجّسه حكماً طهّرها، و طهر باطنها بما وصل إليه من رطوبه الماء المعتصم، و هو عاصم لما اتّصل به من الماء، مطهّر لما وقع فيه، معصوم لا ينجس إلا بالتغيير، فلو تغيّر بعض دون بعض اختصّ بالتنجيس.

و لا فرق فيه بين الجريان و عدمه و إن كان الاقتصار عليه أحوط، و لو علم النزول، فشكّ في الانقطاع أو بالعكس أخذ بالاستصحاب. و المشكوك في صدق العرف عليه بمنزله ما علم عدم صدقه.

و لا يحتاج فيه و لا في سائر المعتصمات كما مرّ عصر، و لا تعدّد و لا تراب و لا جريان في محلّها، و لا فرق فيه بين ما نزل على الاستقامه، و بين ما أخذه الريح إلى غير مسامته.

### ثالثها: الماء المعصوم، بالاعتصام بإحدى المياه المعصومه من ماء جارى أو ماء مطر أو كر فما زاد

١- بدل ما بين القوسين في «ح»: بطهارته، و في إلحاق هذه الأقسام به إشكال.

٢- في «ح»: كالمقطرات.

٣- الوسائل ١: ١٠٥ أبواب الماء المطلق ب ٣ ح ١٢ و باب ١٤ ح ٧.

أو ماء بثر على القول بعصمته بالاتصال بها و لو بواصل ضعيف من دون حاجه إلى الامتراج مع علو سطح العاصم قياماً أو تسريحاً أو مساواته أو علو المعصوم عليه تسريحاً (١) لا قياماً (٢) فتجرى العصمه فيه تبعاً.

و لو حصلت العصمه بالمجموع و تساويا سطحاً أو اختلفا تسريحاً لا-قياماً مع اتصاليهما و لو بواصل ضعيف عصم كل منهما صاحبه.

و فى الاختلاف القيامى و ما يشبهه يعصم العالى السافل دون العكس، و الحاصل أن العالیه و السافله تسريحاً، و المتساويه، سطوحاً يعصم و يتقوم بعضها ببعض، و يطهر و ينجس بعضها بعضاً، و كذا العالى قياماً يفعل بالسافل ذلك، و لا يفعل السافل فيه شيئاً على الأقوى.

و إذا كان قائماً فى شاذروان و نحوه كانا واحداً، و إذا كانا مستقلين فلكل حكمه، فإذا فتح بينهما واصل و لو ضعيفاً عصما أو تعاصما على نحو ما مرّ.

و أمّا الرشح الواصل من أحدهما إلى الآخر، فإن كان على نحو النبع جرى فيه الاعتصام، و إلا فلا. فمتى اتصل شىء من الماء بماء مطر أو جار أو كثر فما زاد مثلاً على الشرط السابق اعتصم به، و طهر إن كان متنجساً بغير التغيير أو به و قد زال.

و الشكّ فى وجود الواصل بعد عدمه، و فى عدمه بعد العلم به يرجع إلى الاستصحاب، و إذا انقطع عمود الواصل بتغير بالنجاسه بطل حكم الوصل، و متى انفعل شىء بالتغيير من المعصوم و غيره، و زال بالاتصال أو غيره قضى العاصم بتطهيره.

#### رابعها: الكثر من الراكد،

#### اشاره

و فيه بحثان:

#### [البحث] الأول: فى بيان معناه و كفيته،

و هو فى اللغه مكيال معروف، و يختلف المكيال به وزناً باختلافه صلابه و رخاوه و ثقلاً و خفّه، و لضبطه بالنسبه إلى الماء لغه و شرعاً طريقان، إذا حصل أحدهما جرى الحكم فيه، فلا تعارض بينهما و إن اختلفا

١- فى «ح» زياده: لا يشبه القيام.

٢- فى «ح» زياده: و لا تسريحاً يشبهه.

فاحشاً، و اختلفت الخصوصيات في كل منهما الغنى (١) اعتبار الاختلاف:

أحدهما: الوزن، و هو ألف و مائتا رطل بالعراقي القديم الذي هو عبارته عن مائه و ثلثين درهماً كلّ عشره دراهم سبعة مثاقيل شرعيّه، فهو واحد و تسعون مثقالاً شرعيّاً عبارته عن ثلاثه أرباع المثقال الصيرفي، فهو عبارته عن ثمانيه و ستين مثقالاً صيرفيّاً و ربع.

و الدرهم ستّه دوانق، و الدانق ثمان شعيرات، و الشعيره عرضها سبع شعرات متوسّطات من شعر البرذون، لا الرطل المدنيّ الذي يكون العراقيّ ثلثيه، و لا المكّيّ الذي يكون العراقيّ نصفه، و تسعه أرتال العراقيّ صاع، و الصاع أربعه أمداد، فالمدّ رطلان و ربع، و الصاع عبارته عن ستّمائه مثقال صيرفي و أربعه عشر و ربع.

و لما كانت الأوقيه بالطّاري في النجف الأشرف على مشرفه أفضل التحيّه و السلام خمسه و سبعين مثقالاً صيرفيّاً كانت الحقه التي هي عبارته عن أربعه أواق بذلك العيار ثلثمائه (٢) مثقال صيرفي، و الوزنه أربعه و عشرين حقه، فيكون بعيار الطّاري أحد عشر وزنه و تسع حقق، و لَمّا كان الطّاري ثلاثه أرباع البقالى أوقيه و حقه، و ما تفرّع عليهما كان الكرّ ثمان و زونات و نصف و ثلاث أواق.

و الأقرب في الضبط مراعات المثقال الشرعيّ الذي هو عبارته عن الذهب الأفرنجيّ ذى الصنمين، و هو المسمّى بالدينار، إذ لم يختلف في جاهليّه و لا- إسلام إلا- نادراً لا- عبره به فإنّه نقل أنّ العتيق يزداد على الجديد شيئاً يسيراً (٣)؛ لأنّ الأواسط من الشعرات، و حبّ الشعير لا ضبط لها.

و لو اختلف الوزانون أخذ بالترجيح عداله و ضبطاً، و لا فرق بين صافى الماء و مخبوطه من الأصل دون العارضى كأن يوضع عليه تراب أو طين أو ماء مضاف و نحوها، و لا بين خفيفه و ثقيله؛ و لو لوحظ الإسقاط من الوزن بمقدار الخليط مطلقاً

١- في «م»، «س»: لأنّ الشرع ألغى.

٢- في «م»، «س»: ستّمائه.

٣- التقود الإسلاميه للمقريزي: ٦، ٩، ١١، ١٣، ١٧.

كان أولى.

و يكتفى بالعدل فضلاً عن العدلين في ثبوته، و بإخبار صاحب اليد و لو كان فاسقاً، و الحدس مع الاطمئنان يقوم مقام الميزان، و ما شك في بلوغه المقدار أو في نقصه بعد البلوغ عوّل فيه على الأصل.

و لو كان الكّر تاماً لا زياده فيه، و فيه عين نجاسه، فإن تناولها وحدها و لم تستتبع نقصاً بقى على طهارته، و إن تناولها مع قدر من الماء كان المأخوذ نجساً و الباقي طاهراً.

و كلّ نجاسه أصابته و تشربت بشيء منه أو غيرت منه شيئاً نجسته، و لو كان أكثر من كّر بقليل فوضع عليه خليط من مضاف أو من بول و نحوه فاستهلك فيه حفظاً له عن النقص بالاستعمال لم يكن بأس. و لو اجتمع من ماء متنجس بقى على نجاسته.

ثانيهما: المساحة، و هو ما بلغ تكسيه سبعة و عشرين شبراً بشبر أدنى أفراد مستوى الخلقه، و هو مقدار ما بين طرف الإبهام و الخنصر، فإذا تساوت الأبعاد الثلاثة كان كلّ واحد ثلاثة (أشبار و نصفاً) (١) و إذا اختلفت لوحظ بلوغ المكسّر بأي نوع اتفق اثنين و أربعين مربّعاً، طوله شبر، و عرضه شبر، و عمقه شبر، و سبعة أثمانه، و لا يخلو من قوه.

و ما عداهما من القول بمائه شبر أو عشره و نصف و غيرهما أو هن من بيت العنكبوت، و لو أراد اختيار بعض بالأشبار، و بعضاً بالوزن فيزن ستمائه رطل، و يمسح واحداً و عشرين شبراً، و ثلاثة أثمان و نصف، و هكذا لم يكن بأس على إشكال.

### البحث الثاني: في بيان أحكامه،

و هي أمور:

منها: أنه لو تولّى الوزن و المسح واحد فاختلفا أخذ بالأتم، (و يحتمل الناقص، و يحتمل التخخير، فلو اختار شيئاً لم يعدل إلى غيره، و يحتمل جواز العدول) (٢) و لو كان الاختلاف بين اثنين أخذ كلّ منهما بوفق عمله، و لو علم

١- ما بين القوسين لا يوجد في «س»، «م» و في «م» زياده: و إذا اختلف بلوغ المكسّر فمتى بلغ الماء سبعة و عشرين مربّعاً طوله شبر و عرضه و عمقه شبر فذلك الكّر و في المشهور أنه ما بلغ مكسّراً اثنين و أربعين شبراً و سبعة أثمان الشبر، فإذا تساوت الأبعاد الثلاثة كان لكل واحد ثلاث أشبار و نصف و إذا اختلف.

٢- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

بحال الآخر المختبر بالطور الآخر تخير.

و لو اختبر بنوع فاختلفا عمل كل على رأيه، و لو علم أحدهما بأن ذلك أصغر شبراً و لم يخرج شبره عن المعتاد جاز له العمل عليه، و حال الصفاء و خلافه هنا كحاله فى الوزن، و الظاهر اختلاف الأشبار باختلاف الأعصار.

و منها: أنه يكفى فى إثباته خبر العدلين، بل العدل الواحد ذكراً أو أنثى، و مع التعارض يلحظ الترجيح عداله و كثره و ضبطاً و مع التعادل تقدم شهاده المثبت، و خبر ذى اليد و لو كان فاسقاً مقبول، و مع الكثره يؤخذ بالترجيح، و تقديم المثبت و إن قل هنا غير خال عن الإشكال، و إن كان هو الأقوى. و إذا تعارض ذو اليد فاسقاً و العدل قوى تقديم ذى اليد عليه، بخلاف العدلين. و فى تقديم قوى اليد على ضعيفها وجه.

و منها: أنه لا يطلب من الشاهدين بها الاستفصال ليعلم مذهبه أو مذهب من قلده، و لو كان جاهلاً طلب منه التفسير، و التقدير على الطريقتين تحقيق فى تقريب لا تحقيق و لا تقريب، و عليه تبنى أكثر التقديرات فى زكاه أو خمس أو مسافه أو محلّ ترخص و نحوها.

و منها: أنه لو جعل مسح الأشبار بشبر شخص أو أشبار أشخاص، و لم ينقص شىء منها عن العاده لم يكن بأس، و ليس عليه الإغراق فى حد مدّ الإصبعين، و لا يجرى مع الرخاوه، بل يأتى بتقديرهما على وجه الاعتدال، و لو مسح بشبر فنقص شيئاً، و علم بأنه لو مسح بأصغر منه ممّا يدخل فى الأشبار المعتاده تمّ الحساب، تمّ الحساب.

و منها: أنه لو اتصل ماء القرب أو غيرها من الأوانى من أفواهها، و كان ما فى بطونها كزاحين الاتصال اعتصم بعض ببعض.

### خامسها: ما نقص عن الكر من الراكد الغير المعتصم.

و هذا ينجس بملاقات النجاسه، و إن كان كرؤوس الإبر من الدم و المتنجس فى غير الاستنجاة الجامع للشرائط و الرطوبه، و القطرات المتخلفه بعد تمام الغسل بالمغسول أو توابعه، من غير فرق بين الورودين، مع اشتمال الماء عليها، و دخولها فيه أو بالحصول على سطحه أو سطح ما اتصل به من الأعلى و إن كان قياماً. فيتنجس الأسفل

بنجاسته الأعلى قياماً أو تسريحاً، والأعلى بالأسفل في التسريح الضعيف دون القيام، وما يشبهه. فالسرايه من المساوى إلى المساوى، و من الأعلى بقسميه إلى الأسفل، و من الأسفل تسريحاً لا قياماً إلى الأعلى.

و هذا الحكم متمشٍ بالمضاف، و المائعات، و المشكوك في كزيته.

و كلّ مشكوك في عصمته يحكم بنجاسته ما أصابته النجاسه منه، إلا مع العلم بثبوت الوصل بالعاصم و الشكّ في زواله، و لو شكّ في الإصابه حكم بنفيها.

و يقبل فيها كالمتنجسه بباقي النجاسات خبر العدلين، و صاحب اليد و إن كان فاسقاً، و في قبول قول العدل الواحد و إن كان أنثى قوه.

و الملاقي بما (١) حكم بنجاسته شرعاً كالخارج قبل الاستبراء يجرى فيه الحكم، بخلاف الملاقي لما يجب اجتنابه في الطهاره مثلاً من غير حكم عليه بالتنجيس، كواحد من المشتبهين المحصورين.

و لو سبقت له حالتان كزيه و قلّه، و جهل وقت الإصابه بنى على الطهاره، جهل تأريخهما معاً أو تاريخ أحدهما خاصّه.

### سادسها: ماء الاستنجاء من غير المعتصم من البول أو الغائط الخارجين من المخرجين الطبيعيين

و إن لم يكونا معتادين أو من غيرهما مع الاعتياد مع انسدادهما و عدم الانسداد و هو مستثنى من حكم الغساله، يحكم بطهارته لا مجرد العفو عنه، فيجوز به رفع الحدث و الخبث بشروط:

أولها: ورود الماء على المحلّ و لو بالإجراء على ما قاربه من الجانب الأعلى، فلا يعتصم مع مساواته أو أسفليته.

ثانيها: ألا يتغيّر بالنجاسه في إحدى الصفات على التفصيل المتقدم و مع الشكّ في تغييره يحكم بطهارته.

ثالثها: ألا يكون خليط من دم أو منى بارزين معهما إلى الخارج، فلو انفصل عنهما،



و بقيا داخلاً فلا تأثير لهما.

رابعها: ألا يصيبهما أو محلّهما نجاسه من خارج و لو من الخارج، فإن أصاب بعضاً دون بعض فلكلّ حكمه.

خامسها: أن يكون المغسول غير متعدّد حتّى لا يخرج غسله عن اسم الاستنجاء، فلو خرج بعض دون بعض كان لكلّ حكمه.

سادسها: أن يكونا خارجين من المخرجين الطبيعيين أو المعتادين و فى الخنثى مع الخروج من غير المعتاد إشكال.

سابعها: أن يكون مقصوداً به الغسل فلو اتّفق عن غير قصد لم يجرّ فيه الحكم أخذاً بالمتيقّن (و قد يشعر به لفظ الاستنجاء) (١).

ثامنها: أن يحصل به التطهير، فلو طهر البعض مقتصرأ لم يدخل فيه، و فى هذين الشرطين بحث.

تاسعها: أن يكون المستنجى مسلماً، فلو كفر فى الأثناء أو أسلم فى الأثناء و لم يحصل اختلاط كان لكلّ حكمه.

عاشرها: أن لا يكون منه أجزاء مرثيه.

(حادى عشرها: حياه من غسل موضع نجوه، فلو خرج أحدهما من الميّت بعد تطهيره لم يجرّ الحكم على غسلته.

ثانى عشرها: ألا- يصاحبه شىء محترم قصد هتك حرمة كاسم الله أو شىء من القرآن مكتوبين على خاتمه مثلاً، و قصد إهانتها) (٢).

و أمّا اشتراط سبق الماء على اليد و استمرار اليد على المحلّ حتّى يطهر و عدم زياده الوزن بالاستنجاء و استمرار الغسل و عدم انقطاعه، فلا- وجه له. و حكمه مختصّ بالإنسان ذكراً و أنثاه صغيره و كبيره، و فى اشتراط بقاء الحياه، حتّى أنّه لو خرج من الميّت بعد تغسيله أحد الخبثين و غسلاً، ففى إجراء الحكم و عدمه، وجهان أقواهما الثانى.

١- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: و مع تمام التطهير يحتمل الاكتفاء به.

٢- ما بين القوسين زياده فى «ح».

و فى مسأله المتعدد على الحقو الواحد، مع كفر أحدهما يجىء البحث فى أمر الاستنجاء كما يجىء فى مسأله العفو عن الدماء. ولا فرق بين أن يتولّى الغسل بنفسه و بين أن يتولاه غيره، و لا فرق فيه بين المنفصل إلى الأرض و غيره، و فى كونه معصوماً من حين الاتّصال إلى ما بعد الانفصال، أو ينجس حين الاتّصال، و يطهره الاتّصال بنحو السيلان أو التقاطر أو الترشح و جهان، أقواهما الثانى.

و المشكوك فى كونه ماء استنجاء نجس. و حكم المشتبه قبل الاستبراء حكم البول، و لو تكرّر الاستنجاء بالماء مراراً مع جمع الشرائط لم يتغير الحكم.

### سابعا: ماء الحمام،

#### إشارة

و الظاهر أنه لا- اعتبار لصفه الحماميّة فى طهاره أو نجاسه أو تطهير أو تنجيس، بل كلّما كان على وضعه يساويه، فجاربه حكم الجارى، و راكمه حكم الراكم، و كره ككره، و قليله كقليله، فغساله ما علمت نجاسته من محالّه نجسه، و غساله ما لم يعلم حاله طاهره، من جارى على سطحه أو منتفع (١)، داخلاً و خارجاً فى جيّه و غيرها. و لا اعتبار بالمظنّه فى شىء منها.

و ما وضعت حياضه كوضع حياضه يجرى فى حياضه ما يجرى فى حياضه، فإن كان حوضان بينهما واصل سابق أو حادث بعد وضع الماء و لو ضعيف متساويا السطحين و كان كلّ منهما كترّاً أو غير كترّ فالحكم واضح، و لو كان أحدهما فقط كترّاً اعتصم الآخر به عن تأثر كلّ نجاسه لا تغير أحد أوصافه الثلاثه، ما لم يقطع عمود الواصل قاطع يغير نجاسته.

و لو حصلت كرتيه من مجموعهما حكم عليهما بحكم الماء الواحد ما لم يكن قاطع، و مع اختلاف السطحين علوّاً قيامياً؛ لأنّ التسريح كالتساوى.

و إن كانت العصمه للأعلى اعتصم بها الأسفل ما دام الاتّصال، فإن انقطع انقطعت، و إذا عاد عادت، فالأعلى فى حقّ الأسفل رافع دافع لحكم ما عدا التغيير.

و إن كانت العصمه للأسفل دون الأعلى لم ترفع عن الأعلى و لم تدفع، و إن كانت العصمه للمجموع دون الأحاد لم يعتصم الأعلى بالأسفل، و فى اعتصام الأسفل

و لو علم إصابه النجاسه الغير المغيره فما كان بينه و بين العاصم واصل و لم يعلم أنها حين الوصل أو القطع بنى على الطهاره مع جهل تاريخهما، و تاريخ أحدهما على الأقوى. و لو رأى الأسفل القليل، و لم يعلم بوصف الأعلى بنى على عصمته، مع الاطلاع على استعمال المسلمين بوجه يراد فيه الطهاره.

و يتبعه النظر فى آداب كثيره، واجبات و مندوبات و مكروهات.

### و ينحصر البحث فى ثلاث مقامات، و أحكام التوابع:

#### [المقام الأول: فى الواجبات

#### اشاره

و هى أمور:

#### الأول: حبس النظر و اللمس عن عوره الممائل و غير الممائل الأرحام و غير الأرحام و أهل الإسلام و غير أهل الإسلام،

من الذكور أو الإناث، سوى من لم يبلغ خمس سنين، و الأحوط الثلاث.

و وجوب سترها عن كل ناظر سوى الزوج و الزوجه، و المملوك (١) و المملوكه ما لم تكن محلله و المحلل له مع الإطلاع فى تحليل الجماع أو النظر أو تخصيصها دون تخصيص غيرها، و منعها عن اللمس أقوى من النظر من عاقل و غيره صغير مميز و كبير، و يقوى استثناء ذى الثلاث سنين فى اللمس.

و هى واحده للممسوح، و للذكر المقطوع الذكر (٢)، الخصيتين، و ثنتان للمرأة، و مقطوع إحداها من الذكر، و كليهما من الخنثى، و ثلاث للذكر و مقطوع أحدهما من الخنثى، و أربعه للخنثى، و إن علمت ذكورتها؛ لأن مدار حرمه النظر على التسميه و مجرد صورته على الأقوى و الأظهر.

و من فقدهما جميعاً و بوله و غائطه يخرجان من ثقب أو ثقبين أو من فمه و العياد

١- بدلها فى «ح»: المالك.

٢- فى س، «م» زياده: و.

بالله تعالى فلا عوره له، ولا ستر عليه؛ و يحتمل مراعات المكان عوض المكين.

وعوره المصلّى أعمّ من عوره النظر؛ لأنّ بدن المرأة و الخُنثى المشكل، و الممسوح ممّا عدا الوجه، و الكفّين، و القدمين ممّا تحلّه الحياه و غيره عوره فى الصلاه يجب سترها بساتر، مع وجود بصير أو مبصر أو عدمهما، و قد مرّ مفصّلاً فى محلّ آخر.

و يستوى بدن الرجل و المرأة ممّا عدا المستثنى فى حرمة النظر و اللمس من غير المحرم و المماثل و من نقص عمره عن خمس سنين أو لم يصل إلى حدّ التلذذ به من غير اضطرار، و لا اختيار لقصد النكاح فإنّه يجوز فى الأوّل مطلقاً، و فى الثانى فى بعض الصور؛ إلا أن التستّر واجب عليها فقط، و حرمة حبس النظر مشتركه بينهما.

و المراد بالستر ستر اللون دون الشكل، فيكتفى بستر الطين أو النوره عن الناظر، و النظر بالارتسام بالمرأه و بعض الأشياء الصيقله و بواسطه الجسم الشفاف من بلور أو زجاج أو ملبوس و إن أخفى لونه، كالنظر بلا واسطه و إن تفاوتت العقوبه.

و ظاهر العوره فى القسمين عوره، و المقطوع فى القسمين إن كانت له صوره تكشف عن مبدئه لحقه الحكم، و إلا فلا.

و مقطوع الشعر و الأظفار و مقلوع الأسنان الأقوى عدم تعلّق التحريم به، بخلاف الأعضاء التامه، و ما بين نصف الساق إلى السره لا عوره فيه، سوى ما ذكر من كفّل و عصص و فخذ و شعر محيط بالعوره أو غير محيط.

و تحريم النظر بل اللمس بل الوطء من حقوق الله، فلا يجب طلب الإبراء ممّن تعلّقت به، و لا من زوجها، و لا من مالكها، و إن كان الاحتياط فيه. و لو جذبت شيئاً منها عن محلّها إلى غيره أو من الغير إليه بقى حكمه السابق.

و الذى يظهر اشتداد الحرمة بمقدار الاحترام أو بالمحرمة على اختلاف مراتبها. و لو لم يمكن إلا ستر واحد قدّم الذكر و الفرج مع ستر الأليتين الدبر، و إلا تساوت، و لو قدر على ستر بعض العوره دون بعض اقتصر على الممكن، و فى ترجيح الذكر على البيضتين و أعلاه على أسفله وجه.

### الثانى: حبس النظر و اجتناب اللمس من المماثل و المحرم لمماثله و محرمة

عن جميع

بدنه ما حلته الحياه و ما لم تحله و قد تلحق به الصور و فروج البهائم بتلذذ أو ريبه، من ذكر لمثله أو أنثى لمثلها، و لا يجب على المنظور مثلها هنا التستر، لكن يجب عليه زجر الناظر و منعه من باب النهى عن المنكر، و متى وقع نظره على محرم و جب حبسه، و إذا اجتمع من يجوز النظر إليه مع من لا يجوز و جب التجنب إلا للاختبار.

### الثالث: عدم الإسراف في الماء، أو المكث و البقاء زائداً على المعروف حتى يدخل في المنكر،

و لا- يلزم صاحب الحمام بإخلائه على سبيل القهر، و لا يفسد مائه بالتغوط فيه أو البول أو غسل النوره أو الاستنجاء من الغائط الكثير أو غسل بعض القذارات على وجه يخرج عن المتعارفات، و لا يلقى بدنه بشده في الماء حتى يبعث على إراقته أو الخوف على ابنيته.

### الرابع: ألا يدخل الأبعد تسليم أجرته أو العلم برخصته أو الإخبار بعدم مبادرته،

و أن يكون بدنه خالياً عن الأمراض المسريه، و أن لا يخفى شيئاً مما يعلم أنه لو علم به صاحب الحمام لمنعه من دخوله.

### المقام الثاني: في المندوبات

يستحب دخوله لقول أمير المؤمنين عليه السلام: «نعم البيت الحمام يذكر النار، و يذهب بالدرن» (١) أي الوسخ، و ربّما كان فيه تنبيه على تأكد استحباب دخوله بشده حرارته، و زياده الوسخ فيمن دخله، ثم يستحب فيه أمور:

منها: أن يكون يوماً و يوماً لا، لقوله: عليه السلام: «الحمام يوم و يوم لا» (٢) و فيه وجوه من الإعراب.

و منها: إدمانه للجسيم إذا أراد تخفيف لحمه.

و منها: الأتزار عند دخوله و في حال مكثه و عند غسله، مع أمن الناظر و عدمه.

و منها: السلام من المترين.

١- الكافي ٦: ٤٩٦ ح ١، الفقيه ١: ٦٣ آداب الحمام ح ٢٣٧، الوسائل ١: ٣٦١ أبواب آداب الحمام ب ١ ح ١.

٢- الكافي ٦: ٤٩٦ ح ٢، الفقيه ١: ٦٥ آداب الحمام ح ٢٤٧، الوسائل ١: ٣٦١ أبواب آداب الحمام ب ٢ ح ١.

و منها: أن يكون على الحاله الوسطى من الشبع و الجوع.

و منها: أن يطعم شيئاً قبل دخوله فيما مضى من يومه.

و منها: دخوله يوم الأربعاء و إن كره التنوّر فيه.

و منها: التعمّم عند الخروج منه صيفاً و شتاءً.

و منها: أن يقال للخارج منه: «أنقى الله غسلك» فيجيب بقوله: «طهركم الله» أو يقال له: «طهر ما طاب منك، و طاب ما طهر منك» أو يقال له: «طاب حمامك» فيجيب بقوله: «أنعم الله بالك».

و منها: وضع الماء الحار على هامته و رجليه، و ابتلاع جرعه منه، و الظاهر رجحانها قبل الدخول فيه.

و منها: سؤال الجنّة، و الاستعاذه من النار فى البيت الثالث.

و منها: اللبث فى البيت الثانى ساعه.

و منها: صبّ الماء البارد على القدمين بعد الخروج؛ لأنه يسبّ الداء.

و منها: الابتداء بالبسملة و الحمدله عند الدخول، بل عند الشروع فى كلّ عمل يريد فيه؛ لعموم الابتداء بهما فى جميع الأعمال (١).

و منها: الدعاء عند نزع الثياب بقوله: «اللهم انزع عنى ربقه النفاق، و ثبتنى على الإيمان».

و إذا دخل البيت الأول بقوله: «اللهم إنى أعوذ بك من شرّ نفسى و أستعيذ بك من أذاه».

و إذا دخل البيت الثانى بقوله: «اللهم أذهب عنى الرجس النجس، و طهر جسدى و قلبى».

و إذا دخل البيت الثالث بقوله: «نعوذ بالله من النار، و نسأله الجنّة» يردها حتّى يخرج من البيت الحار.

و منها: صلاه ركعتين شكراً على سلامته بعد الخروج منه، و يتبعها أمور:

١- عدّه الداعى: ٢٦٠، البحار ٧٦: ٣٠٥ ح ١، الوسائل ٤: ١١٩٤ أبواب الذكر ب ١٧ ح ٤.

أحدها: المداومه على ذكر النار و الجنة.

ثانيها: خضاب اللحية خصوصاً للنساء، و للقاء الأعداء، و أدناه الصفرة و أوسطه الحمره، و أفضله السواد، و عنه عليه السلام: «درهم فى الخضاب أفضل من ألف درهم فى سبيل الله، و إن فيه أربعة عشر خصله؛ يطرد الريح من الأذنين، و يجلو الغشاء عن البصر، و يلين الخياشيم، و يطيب النكهه، و يشد اللثه، و يذهب بالغشيان، و يقلل و سوسه الشيطان، و تفرح به الملائكه، و يستبشر به المؤمن، و يعيظ به الكافر، و هو زينه، و هو طيب، و براهه فى قبره، و يستحى منه منكر و نكير» (١).

و فى أخرى: «و يجلو البصر، و يذهب بالضنا» (٢) أى المرض.

و الظاهر أنّ الكتم وحده أو مع الحنّاء، له مزيد رجحان، و استحبابه للمرأة فى الكفين لا- كلام فيه، و يقوى رجحانه للرجال للترين للنساء.

ثالثها: خضاب الأظفار بالحنّاء، و لا يعد رجحان خضاب الكفين مطلقاً.

و منها: طلى موضع النوره بالحنّاء.

رابعها: غسل الرأس بالسدر؛ ليجلب الرزق و يندفع عنه الهّم و تذهب عنه و سوسه الشيطان سبعين يوماً، فلا يعصى الله، و من لم يعص الله سبعين يوماً دخل الجنة.

خامسها: غسل الرأس بالخطمي لينفى فقره، و يزيد رزقه، و يذهب درنه و أقداره، و ليكون له نشره، و يطهر رأسه، و يأمن من صداعه، و يبرء من فقره.

سادسها: طلى العانه بالنوره و القيام حالته، و هو أفضل من الحلق، و الحلق أفضل من التتف.

و تستحب المداومه عليها، و لو فى كل يومين؛ لأنها طهور، فإن آخر فليكن إلى خمسه عشر، فإن آخر فليكن إلى عشرين أو واحد و عشرين على اختلاف الروايتين (٣)،

١- الكافى ٦: ٤٨٢ ح ١٢، الخصال ٢: ٤٩٧، ثواب الأعمال: ٣٨ ح ٣، الوسائل ١: ٤٠١ أبواب آداب الحمام ب ٤٢ ح ١.

٢- ثواب الأعمال: ٣٨ ح ٣. الخصال ٢: ٤٩٧، الوسائل ١: ٤٠٢ أبواب آداب الحمام ب ٤٢ ح ٢.

٣- الخصال: ٥٠٣ ح ٧، الكافى ٦: ٥٠٦ ح ٩، التهذيب ١: ٣٧٥ ح ١١٥٧.

فإن لم يكن عنده شيء فليقترض على الله تعالى.

وروى «أن من أتى عليه أربعون يوماً، ولم يتنور فليس بمؤمن، ولا مسلم، ولا كرامه، وأن من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يترك حلق عانته فوق الأربعين، فإن لم يجد فليستقرض بعد الأربعين ولا يؤخر، ولا يحل لامرأه تؤمن بالله واليوم الآخر أن تدع ذلك عشرين يوماً» (١).

ويستحب أن يطلى من قرنه إلى قدمه، وأن يتبعه بالحناء ليأمن من الجنون، والجذام والبرص.

ويستحب خضاب الكفين، والأظافر بعدها، والظاهر استحباب خضاب الكفين مطلقاً، ويشم مما يدل على خلافه رائحة التقيّه. ويتأكد استحباب الاطلاع بالصيف، فإن طليت فيه تعدل عشرًا في الشتاء.

ويستحب الأخذ من النوره وشمها والوضع على طرف أنفه قائلا: «رحم الله سليمان بن داود كما أمرنا بالنوره».

ومن فوائدها أنها طهور، ونشره، ومانعه عن طول شعر الجسد القاطع لماء الصلب المرخي المفاصل المورث للضعف، والسل، وأنها تزيد في ماء الصلب، وتقوى البدن، وتزيد في شحم الكليتين، وتسمن البدن.

ويستحب الدعاء عند الاطلاع بها، والمأثور دعاء طويل (٢)، وفيه أنه من قاله طهره الله من الأدناس في الدنيا، ومن الذنوب، وبدله شعراً لا يعصى، وخلق الله تعالى بكل شعره من جسده ملكاً يسبح له إلى أن تقوم الساعة، وإن تسبيحه من تسبيحهم تعدل ألف تسبيحه من تسبيح أهل الأرض.

ويكره التنور يوم الأربعاء، والظاهر عدم دخول ليلته، وورد فيه وفي يوم الجمعة أنه يورث البرص (٣)، وهو معارض في حق يوم الجمعة، والظاهر عدم الكراهه فيها،

١- الخصال: ٥٠٣ ح ٧ و ص ٥٣٨ ح ٥.

٢- الكافي ٦: ٥٠٧ ح ١٥.

٣- الوسائل ١: ٣٩٨ أبواب آداب الحمام ب ٤٠ ح ١ ٤.



و يكره بوله جالساً إلى غير ذلك من الملحقات، و يطلب من محالها.

و من الوظائف التي ينبغى المحافظه عليها أن يتذكر النار لحراره هوائه، و الحميم لحراره مائه، و المحشر بلبس إزاره، و فقر الآخره بخلو يده و افتقاره، و الحساب بمحاسبه أجرته، و القبر بضيقه و ظلمته، و يتأمل في قداراته و نقصه بالاطلاع على معايه و عورته.

و يستحضر وقت احتضاره إذا استلقى على قفاه لإزاله أقداره، و بتقليب الدلاك في تطهيره و غسله تقليب المغسل عند مباشره غسله، و بأصوات العمله أصوات الملائكه الموكله، إلى غير ذلك ممن تأمل هاتيك المهالك، ثم بعد الفراغ من الحساب، و إزاله القدر، و لبس الثياب يكون كالفراغ من العقبات الداخل في الجنات إلى غير ذلك من الملاحظات.

### المقام الثالث: في مكروهاته

و هي عدّه أمور:

منها: إدمانه لغير من أراد تخفيف اللحم.

و منها: الكون بلا مئزر حين دخوله، مع أمن الناظر و عدمه، و لا سيّما إذا دخل الماء أو اغتسل.

و منها: الابتداء بالسلام لمن لم يكن عليه مئزر، و كأنه في موضع التخفي عن الناس، فيجرى في سائر التحيات بل سائر الكلام.

و منها: الإذن لحليلته في الدخول إلى الحمام، كما في الإذن للأعراس و الماتم، و لبس الثياب الرقاق، و الظاهر أنّ الجميع لخشيّه حصول العوارض من استعمال الملاهي، و الغناء، و الغيبه أو للنوح بالباطل أو استماعها، و التعرض لأن ينظر إلى عوره الغير، و ينظر إلى عورتها.

و منها: دخوله على الريق و على الجوع و البطنه و منها: دخول الوالد مع ولده و بالعكس.

و منها: الاستلقاء على القفاء، و الاضطجاع على أحد الجانبين.

و منها: إخلائه لواحد.

و منها: ذلك الوجه بالمتزّر؛ لأنّه يذهب ماء الوجه.

و منها: غسل الرأس بطين مصر؛ لأنّه يذهب بالغيره، و يورث الديائه، و عن النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم: «لا تغسلوا رؤوسكم بطينها، و لا تأكلوا بفخارها؛ فإنّه يورث الذلّه، و يذهب بالغيره» (١).

و منها: غسل الرأس بمطلق الطين؛ لأنّه يسمّح الوجه، و فى حديث «يذهب بالغيره» (٢).

و منها: التدلّك بمطلق الخزف؛ لأنّه يورث البرص، و فى آخر الجذام (٣)، و فى آخر يبلى الجسد (٤)، قيل و روى إنّ ذلك طين مصر، و خزف الشام (٥).

و منها: صبّ الماء البارد على نفسه لأنّه يضعف البدن.

و منها: التدلّك بخزفه من الحّمّام، فقد روى أنّ من فعل ذلك فأصابه البرص فلا يلومنّ إلا نفسه (٦).

و منها: الاغتسال بغسالته.

و منها: السواك فيه؛ لأنّه يورث و باء الأسنان.

و منها: تسريح الشعر فيه؛ لأنّه يضعفه.

و منها: شرب الماء البارد، فإنّه يفسد المعده كشرّب الفقاع فيه.

## و أمّا أحكام التّوابع؛

### إشاره

فيقع البحث عنها فى مواضع:

### الأوّل: فى السواك

، و قد مرّ الكلام فيه فى مباحث الوضوء.

### الثانى: فى الشعر

يستحبّ خدمه شعر الرأس إذا ربّاه، و شعر اللحيه، و الشارب،

---

١- الكافي ٦: ٥٠١ ح ٢٥.

٢- علل الشرائع: ٢٩٢ ب ٢٢٠ ح ١.

٣- الكافي ٦: ٥٠٠ ح ١٩.

٤- الفقيه ١: ٣٢ ح ١١٠.

٥- الوسائل ١: ٣٨٢ أبواب آداب الحمام ب ٢٣ ح ٤.

٦- الكافي ٦: ٥٠٣ ح ٣٨.

و غيرها بدهن و تنظيف و غيرهما، فعن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَم: «من اتَّخَذَ شَعْرًا إِمَّا أَنْ يَحْسَنَ وَ لَا يَتَّخِذَهُ» (١). و عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَم: «الشعر الحسن من كرامه كسوه الله، فأكرموه» (٢).

و للبحث فيه ضروب:

أولها: في التسريح، و يستحبّ التمشيط للشعر بقول مطلقاً و في خصوص ما قبل كلّ صلاة و بعدها فرض أو نفل في مسجد أو روضه لسيد الشهداء (ع) أو غيره.

قال عليه السلام: «المشط يجلب الرزق، و يحسن الشعر، و ينجز الحاجة، و يزيد في ماء الصلب، و يقطع البلغم» (٣). و روى أنّه يزيد في الذهن (٤).

و هو الزينه عند كلّ صلاة، و لا سيّما تمشيط الرأس فإنّه يقطع البلغم، و يذهب بالوباء، و يشدّ الأضراس، و يجلب الرزق، و يزيد في الجماع (٥)، و تمشيط اللحية، فإنّه يشدّ الأضراس، و يذهب بالوباء، و تسريح العارضين فإنّه يشدّ الأضراس، و تسريح الذؤابتين يذهب ببلابل الصدر.

و تسريح الحاجبين أمان من الجذام، و خصوص التسريح بالعاج ينبت الشعر في الرأس، و يطرد الدود من الدماغ، و يطفأ المراره، و ينقى اللثة و العمور أى ما بين الأسنان من اللحم، و يذهب بالوباء، و هو الحمى أو الضعف.

و التمشط قائماً يركب الدين، و يورث الفقر، و الضعف في القلب، و التمشط من جلوس يقوى القلب، و يمخخ الجلد.

و إمرار المشط على الصدر بعد تسريح الرأس و اللحية يذهب بالهّمّ و الوباء، و بلوغ سبعين مرّه في تسريح اللحية مع عدّها مرّه مرّه، فإنّه لا يقربه الشيطان أربعين يوماً أو

١- الكافي ٦: ٤٨٥ ح ٢.

٢- الفقيه ١: ٧٦ ح ٣٢٩.

٣- الخصال: ٢٦٨ ح ٣.

٤- الخصال: ٢٦٨ ح ٣، الوسائل ١: ٤٢٦ أبواب آداب الحّمّام ب ١٧ ح ٤.

٥- لاحظ الوسائل ١: ٤٢٤ ٤٢٦ ب ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١ من أبواب آداب الحّمّام.

أربعين مرّه من تحت، و سبعاً من فوق، فإنّه يزيد في الذهن، و يقطع البلغم و يبدأ بالتحت.

و يقرأ «إنا أنزلناه» حال التشاغل بالتحت و «العاديات» حال الاشتغال بالفوق، و يقول: «اللهم سرح عني الهموم و الغموم و وحشه الصدور».

ثانيها: أنّه يستحبّ جزّ الشعر و استئصاله؛ فإنّ ثلاثاً من سنن المرسلين؛ العطر، و أخذ الشعر، و كثره الطروقه، و إنّ ثلاثاً من عرفهنّ لم يدعهنّ؛ جزّ الشعر، و تشمير الثياب، و نكاح الإمام.

و عنهم عليهم السلام «استأصل شعرك، يقلّ درنه و دوابّه و وسخه، و تغلظ رقبتك، و يجلو بصرك، و يستريح بدنك (١)، و إنّ بقاءه لينحس».

ثالثها: حلق الرأس حتّى يجلو البصر و يزيد في نوره، و إبقائه يفعل ضدّ الأمرين.

و فرق شعره إذا طال روى عن الصادق عليه السلام: «من اتّخذ شعراً و لم يفرّقه فرّقه الله تعالى بمنشار من النار» (٢).

رابعها: حلق القفاء، فإنّه يذهب بالغم، و يكره حلق النقره وحدها، و إبقاء ما عداها من شعر الرأس.

خامسها: تخفيف اللحية و تدويرها، و الأخذ من العارضين، و تبطين اللحية، و قصّ ما زاد عن القبضه من اللحية؛ فإنّ ما زاد عن القبضه في النار. و عن الصادق عليه السلام: «يعتبر عقل الرجل في ثلاث؛ في طول لحيته، و نقش خاتمه و في كنيته» (٣). و يحرم حلقها، و يستحبّ توفيرها قدر قبضه من يد صاحبها، مع استواءها، و استوائه، و إلا اعتبر المقدار ممّا يلائم خلقته.

سادسها: الأخذ من الشارب، و يستحبّ بلوغ الإطار، و هو ما بين شعر الشارب و حاشيه الشفه، فإنّه كالعانه، و شعر الإبطين، و شعر الشارب مخبأ

١- الفقيه ١: ٧٥ ح ٣٢٧.

٢- الفقيه ١: ٧٦ ح ٣٣، مكارم الأخلاق: ٧٠.

٣- الخصال: ١٠٣، مكارم الأخلاق: ٦٨.

الشيطان، و الأخذ منه نشره.

سابعها: أخذ الشعر من الأنف؛ فإنه يحسن الوجه، و يزيد فى الجمال.

ثامنها: دفن الشعر كالظفر و السنّ و الدم و العلقه و المشيمه، فقد ورد أنّ الإمام عليه السلام أمر بإبقاء سنّه إلى حين موته، ليدفن معه (١). و أنّ بعض شعر النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم بقى عند الأئمه عليهم السلام (٢).

تاسعها: كراهه نتف الشيب، و لا- بأس بجزّه، و عنه عليه السلام: «ثلاثه لا- ينظر الله إليهم يوم القيمه، و لا- يكلمهم الله، و لهم عذاب أليم: الناتف شبيه و الناكح نفسه، و المنكوح فى دبره» (٣).

عاشرها: المسح بالماء لمواضع أخذ الشعر، و موضع قصّ الأظفار، و يكره تكثير وضع اليد على اللحيه، فإنه يشينها، و قرضها بالأسنان، و قرض الأظفار بها.

### الثالث: فى قصّ الأظفار؛

يستحبّ قصّ الأظفار استئصالاً للرجال، و إبقاءً منها للزينه للنساء؛ فإنه روى: «أنّه يدفع الداء الأعظم، و يدرّ الرزق» (٤). و عنه عليه السلام «أنّ الأظفار مقيل الشيطان و منها يكون النسيان» (٥) و «نهى عن تقليم الأظفار بالأسنان و عن الحجامة يوم الأربعاء و الجمعة» (٦).

و عنه عليه السلام: «ثلاثه من الوسواس أكل الطين، و تقليم الأظفار بالأسنان، و أكل اللحيه» (٧).

و يستحبّ البدئه بخنصر اليسرى و الختم بخنصر اليمنى، و ليوم الخميس و الجمعة

١- الكافى ٣: ٢٦٢ ح ٤٣، الوسائل ١: ٤٣١ ب ٧٧ من أبواب آداب الحّمّام.

٢- الوسائل ١: ٤٠٠ أبواب آداب الحّمّام ب ٤١ ح ٧.

٣- الخصال: ١٠٦، الوسائل ١: ٤٣٢ ب ٧٩ من أبواب آداب الحّمّام ح ٥.

٤- الكافى ٦: ٤٩٠ ح ١، ثواب الأعمال: ٤٢ ح ٤، الوسائل ١: ٤٣٣ ب ٨٠ من أبواب آداب الحّمّام ح ١.

٥- الكافى ٦: ٤٩٠ ح ٦، الوسائل ١: ٤٣٣ ب ٨٠ من أبواب آداب الحّمّام ح ٢، و فى المصدر: إنّما قصّوا الأظفار لأنها مقيل الشيطان و منه يكون النسيان.

٦- الفقيه ٤: ٢، ٥ ح ١، الوسائل ١: ٤٣٥ ب ٨٢ من أبواب آداب الحّمّام ح ١.

٧- الفقيه ٤: ٢٦٩ ح ٨٢١، الوسائل ١: ٤٣٥ ب ٨٢ من أبواب آداب الحّمّام ح ٢.

مزيد خصوصيته في باب التنظيف، و إذا قَصَّ الأظفار يوم الخميس أبقى منها شيئاً ليوم الجمعة.

#### الرابع: في الاكتحال؛

يستحبُّ الاكتحال للرجل و المرأه، و الوتر فيه، و قبل النوم في الليل لأنه أمان من الماء، و يعذب الفم، و ينبت الشعر، و يحدُّ البصر، و يجفف الدمعه، و يعذب الريق، و يجلو البصر، و يزيد في المباضعه، و يعين على طول السجود.

و عن الرضا عليه السلام «من كان يؤمن بالله، و اليوم الآخر فليكتحل» (١)، و ليكون يَأْتُمِد خالي عن المسك؛ لتطيب النكهه، و يجلى البصر، و يشدُّ أشفار العين، و ينبت الشعر في الجفن، و يذهب بالدمعه، و يأمن من الماء الأسود أربعاً في اليمنى، و ثلاثاً في اليسرى، أو ثلاثاً في كلِّ واحده منهما، أو ثلاثاً في اليمنى، و اثنتين في اليسرى بما اكتحل.

#### الخامس: في التطيب؛

فإنه من أخلاق الأنبياء، و العطر من سنن المرسلين كأخذ الشعر، و كثره الطروقه، و يشدُّ القلب، و يزيد في الجماع، و نشره كالغسل و الركوب و النظر إلى الخضره.

و عن أبي الحسن عليه السلام: «لا ينبغي للرجل أن يدع الطيب في كلِّ يوم» (٢).

و عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سلم: «حَبَّبَ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا ثَلَاثًا: النِّسَاءُ وَ الطَّيِّبُ وَ جَعَلَتْ قَرَّةَ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» (٣).

و عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّ «الطيب في الشارب من أخلاق الأنبياء و كرامه للكاتبين» (٤).

فهو مستحبُّ في نفسه كالسواك و التسريح و نحوهما، و للصلاه فإنها تتضاعف به

١- ثواب الأعمال: ٤٠ ح ٢، الوسائل ١: ٤١١ ب ٥٤ من أبواب آداب الحَمَام ح ٥.

٢- الكافي ٦: ٥١٠ ح ٤، الوسائل ١: ٤٤١ ب ٨٩ من أبواب آداب الحَمَام ح ٢.

٣- الخصال: ١٦٥ ح ٢١٨، الوسائل ١: ٤٤٢ ب ٨٩ من أبواب آداب الحَمَام ح ١١، ١٢.

٤- الكافي ٦: ٥١٠ ح ٥، و في المصدر: من أخلاق النبيين.

الواحد إلى مائه و أربعين، و بعد الوضوء، و دخول المساجد.

و روى أنّ «ما ينفق في الطيب ليس من السرف» (١) و أنّ الإمام عليه السلام عمل له مسك في بان بسبعمائه درهم (٢).

و يستحبّ للنساء بما ظهر لونه و خفى ريحه، و الرجال بالعكس. و يكره ردّ هديته، فعن عليّ عليه السلام: لا- يردّ الهدية إلا حمار. و عدّ أشياء منها الطيب و الوساده (٣)، و عنهم عليهم السلام «أنا لا نردّ الطيب» (٤).

### (السادس: إظهار النعمة، و فراهه الدابة، و حسن وجه المملوك،

و إظهار الزينه، و رفع القذاره، و البذل على العيال و الخدام بلباس و فراش و أواني و غيرها.

و يستحبّ تزين الرجال للنساء من الأزواج دوماً أو متعه و ربّما لحقت الإماء، و تزين النساء للرجال بأنواع الزينه:

منها: وصل الشعر و وشر الأسنان، و وشم الأبدان، و ما ورد (٥) ممّا ينافيها مُطرح، أو محمول على الكراهه أو للأجانب أو للتدليس، إذ مثل هذه الروايه لا قابليته لها في قطع أصل الإباحه، و الإذن بالتزوين مع استحبابه عقلاً و شرعاً (٦).

و يستحبّ التطيّب بالمسك و شمّه، و الاصطباغ به في الطعام، و التطيّب بالغاليه، و العنبر و الزعفران، و العود، و كذا الخلق مع عدم إدمانه.

و كذا جميع الأدهان خصوصاً دهن البنفسج، و دهن البان؛ فإنّ المدهن به لم يضّرّه السلطان، و الرازقي من غير إدمان، و كون التطيّب في الليل، و البدئه بالرأس قبل اللحيه.

١- الكافي ٦: ٥١٢ ح ١٦، الوسائل ١: ٤٤٣ ب ٩٢ من أبواب آداب الحمّام ح ٢، و في المصدر: ما أنفقت من الطيب فليس بسرف.

٢- الوسائل ١: ٤٤٣ ب ٩٢ من أبواب آداب الحمّام ح ٣.

٣- الكافي ٦: ٥١٣ ح ٣، الوسائل ١: ٤٤٤ ب ٩٤ ح ٣، و في المصدر: لا يأبى الكرامه إلا حمار قال قلت ما معنى ذلك؟ قال: قال الطيب و الوساده و عدّ أشياء.

٤- الكافي ٦: ٥١٢ ح ٢، الوسائل ١: ٤٤٤ ب ٩٤ من أبواب آداب الحمّام ح ٢.

٥- التهذيب ٦: ٣٦٠ ح ١٠٣١، ١٠٣٢، الوسائل ١٤: ١٣٥ أبواب مقدمات النكاح و آدابه ب ١٠١ ح ٢، ٣، ٤.

٦- ما بين القوسين زياده في «ح».



و فى الخبر «من دهن مؤمنا كتب الله له بكل شعره نوراً يوم القيامة» (١).

و الدعاء بعد الوضع فى الراحة بقوله: «اللهم إني أسئلك الزين و الزينه، و المحبه، و أعوذ بك من الشين و الشنآن و المقت» (٢).  
ثم الوضع على يافوخه، و يستحب شمّ الريحان، و وضعه على العينين، و ردّه مكروه.

و تقبيل الورد، و الريحان، و الفاكهه الجديده، و وضعها على العينين، و الصلاه على النبى صلى الله عليه و آله و سلم و الأئمه عليهم السلام حتى يكتب له من الحسنات مثل رمل عالج، و يمحي عنه من السيئات مثل ذلك، و يقول فى دعاء الفاكهه: «اللهم فكما أريتنا أولها فى عافيه، فأرنا آخرها فى عافيه» (٣).

### ثامنها: الأسار

جمع سؤر؛ و هو فضله الشرب من قليل الماء من حيوان ناطق أو صامت، و إن اشتهر فى الثانى أو ما أصاب أو أصابه فم حيوان أو جسم حيوان كذلك، و أظهرها الأول.

و يبنى على ذلك ما تعلق بمصداقه من نجاسه أو كراهه أو ندب أو شفاء من ماء مطلق فقط، أو و لو كان مضافاً، أو و لو خرج عنهما من بعض المائعات، و أظهرها الأول، و هو تابع للحيوان نجاسه كالكافر و أخويه الكلب و الخنزير، و طهاره على الأصح.

و يستحب استعمال سؤرا المؤمن؛ للاستشفاء، و يكره سؤر الجل، و أكل الجيف، و قد يلحق به المداوم على أكل النجاسات، من حيوان برى أو بحرى ممّا له نفس، مع خلوّ القم عن عين النجاسه، و سؤر الحائض، و النفساء مع الاتّهام، بل مطلق عدم الائتمان، و الدجاج، و البغال، و الحمير الأهليه، و الفأره و الحيه، و ولد الزنا، و علّل بأنّه لا يطهر إلى سبعة إباء، و كلّ غير مأمون من النجاسه.

و لو تكثرت المساوره من أنواع مختلفه أو نوع واحد على الأقوى أو شخص واحد

١- الكافى ٦: ٥٢٠ ح ٧، ثواب الأعمال ١٨٢ ح ١، الوسائل ١: ٤٥٢ أبواب آداب الحمام ب ١٠٥ ح ١.

٢- الوسائل ١: ٤٥٢ أبواب آداب الحمام ب ١٠٤ ح ١.

٣- الوسائل ١: ٤٦١ أبواب آداب الحمام ب ١١٤ ح ٢.

أو استمرت في وجه تضاعفت الكراهه، و مثل ذلك جار في اشتداد النجاسه بتعدّد مساوره نجس العين في وجهه، و تندفع الكراهه باندفاع النجاسه بالاتّصال بالمعصوم من الماء، و لو تساوت في عدد الغسل و كفيّته تداخلت، و إن اختلفت دخل الأقلّ في الأكثر، و الأشدّ في الأضعف.

و لو اختلفت من الوجهين لوحظ اعتبار الجهتين، فإن شكّ جمع بين الأمرين، و إن شكّ في أنّه من الأشدّ أو الأضعف أو الأقلّ أو الأكثر جمع بين الحكمين معاً.

و يحرم أكل النجس و شربه، و يجب إلقائه من الفم، و لا يجب استفراغه إلا أن يكون شراباً أو مملوكاً للغير أو جزء إنسان يجب دفنه أو مطلقاً أو محترماً يذهب بالدخول إلى المعده احترامه.

و الماء المشتبه بالمحصور لا يجوز استعماله بوجه في رافع حدث أو مبيح أصغر أو أكبر في استحاضه أو بطن أو سلس على نحو ما يتيمّم به، و ما يسجد عليه، و ما يؤكل و ما يشرب، فالمشتبه فيه كالمتيقّن النجاسه.

و لا يسوغ التكرار فيه لإصابه الواقع، و حيث لا يحكم بطهارته و لا بنجاسته فلا يكون مطهراً للخبث مع الاتّحاد و عدم الاحتيال، و يجوز الاحتيال هنا، و لا يكون منجساً، و لو أريق أحدهما بقى الحكم السابق.

و في تسريه الحكم إلى المشتبه من المطلق و المضاف فلا يجوز الجمع بينهما مع بقائهما، و لا استعمال الباقي منهما مع التيمّم، و عدمها فيجرى فيه الاحتيال كالرافع للخبث فيه و جهان أقواهما الثانى.

و فى إلحاق تراب التيمّم به وجه. و لو اضطرّ إلى الشرب، و فقد الطاهر، و دار بين أحد المشتبهين، و بين المتيقّن نجاسته، شرب المشتبه من غير شبهه.

و فى الدوران بين المتنجّس أو نجس العين، و بين المغصوب أو المشتبه منه بمحصوره يأخذ بالمتنجّس ثمّ بالنجس. و إذا تعدّدت محالّ الشبهه فترجيح بعض على بعض يرجع فيه إلى الميزان. و إذا تعارض فى مقام صاحب اليد و الخارج، فصاحب اليد أولى؛ لقضاء حقّ الاختصاص، و لو دار الأمر بين نجاسه سورّيّه و غيرها من المماثل قدّم الغير فى وجهه.

**تاسعها: ماء البئر؛****إشاره**

و هو النابع من الأرض بواسطة الحفر على وجه مخصوص بحسب الطول و السعه، و حقيقتها تعرف بالعرف، و إذا اتّصل ما تعدّد من الابار بعض ببعض مع الوقوف أو الانتهاء إليه لم يخرج عن كونه ماء بئر، و مع الجريان مستمرّاً كالثقاه يلحق بالجارى.

و فى القسم الأوّل النرح بما وقعت فيه النجاسه مغنٍ عن نرح الباقيات، و الظاهر عدم أجزاء العكس، و فى احتسابها بالفرض بئرا واسعها، فيعتبر الدلو بذلك النحو أو حال نفسها فقط، و فى العجز فلو صار فى البئر لزوم نرحها جميعاً و لا يكتفى بالتراوح، و يحتمل الاكتفاء بالتراوح فى تطهير الجميع مطلقاً؛ و على ما هو الأقوى من القول بالاستحباب يسهل الخطب.

**و البحث فيه فى مقامات:****[المقام] الأوّل: فى بيان عصمته**

ماء البئر كماء النهر معتصم بالمادّه، و بقاء عصمته موقوف على بقاء اتّصاله بمادّته، و لا ينجس إلا بالتغيير، و يطهر بمجرد زواله مع بقاء الاتّصال بالمادّه، و يستوى فيه القليل و الكثير.

و ما ورد من النرح فى غير التغيّر محمول على الندب، دون التطهير، و دون الوجوب، تعديداً للأصل؛ و اختلاف الأخبار على وجه لا يمكن الجمع بينها إلا بالحمل عليه دون التخيير، و دون البناء على الأقلّ أو على الأكثر كما يظهر بأدنى نظر (١).

و يدلّ على عدم قصد التطهير وروده فى وقوع الأعيان الطاهره كالعقرب و الوزغه، و الجنب مطلقاً، و ملاحظه الاعتبارات المفيده للقطع، فإنّه يلزم على التنجيس مطلقاً، أنه لو كان فيها مائه كتر، و وقعت فيها قطره دم نجستها، مع اعتصامها بالمادّه. و إذا خرج منها كتر واحد فلا يفسده ما وقع فيه ممّا لم يغيره.

١- الكافى ٣: ٦ ح ٦، الفقيه ١: ١١ ح ٢٠ و ص ١٢ ح ٢٢ و ص ١٥ ح ٣٣، التهذيب ١: ٢٣٧ ح ٦٨٤، الإستبصار ١: ٣٠، ٣٥، الوسائل ١: ١٣٢ ب ١٥، ١٦، ١٧، و ص ١٣٦ ب ١٨، ١٧ من أبواب الماء المطلق.

و أنه إذا كان كزراً واحداً خارجاً عنها كان معصوماً، فإذا دخل فيها، و كان مائه كزراً، و اختلط بمائها حتى غلب عليه اسمه خرج عن الاعتصام. و أنها إذا سطحت أطرافها و ساوت الأرض فخرجت عن الاسم اعتصم ماؤها، و لو حفر و كان فيه مائه كزراً فما زاد حتى نبع الماء، و دخل في الاسم ذهب عصمته.

و لو كان كزراً فقط و لم يتصل بالمادّة، و يدخل تحت الاسم بقيت عصمته، و أنه لو وضع فيها شيء من رمل أو حصي فملأها و أخرجها عن الاسم اعتصم مائها إن كان كزراً مع بقاء الاتصال بالمادّة و عدمه، و أنها لو انقطعت عنها المادّة لنفسها أو بقاطع اعتصمت، و كانت كالحياض، و إذا انفتحت مادّتها ذهب عصمتها.

و أنه إذا حفرت عين و هي بحكم الجارى حتى دخلت في اسمها دخلت في حكمها، و أنه إذا ألقى فيها كزراً فيه نجاسة غير مغیره ينجس بوصوله إليها و دخوله في اسم مائها، و أنها لو كانت فيها عين نجاسة فقطعت مادّتها بقي الماء على نجاسته، و لو وقعت بعد القطع كان طاهراً، ثم إذا رجعت مادّتها نجس، و أنه لو وقع فيها ما يقتضى نزع مائه دلو، و نزع منها تسعة و تسعون، ثم انقطعت المادّة، ثم عادت وقع إلى المائه و هكذا.

و أنه إذا وقع فيها مع بقاء المادّة متّصلة جنب أو عقرب أو وزغ، و كان فيها مائه كزراً تعلق حكم النزع، و لو انقطع و كان رطل ماء، فلا- نزع و لا- بأس. و أنه إذا كان فيها ماء قليل أقلّ من نصف كزراً مثلاً، و جعل له مجرى اعتصم، و إن كان بألف كزراً و لم يجعل له ذلك انفعّل، و أنه إذا كان مجمع ماء في حفرة على هيئة البئر كان معتصماً ما لم تنفتح له مادّة فترتفع عصمته، إلى غير ذلك.

و في السيره النبويّه و في الأخبار الخاصّه (١)، و السيره المستمرّه كفايه، و القول بالوجوب لا يعرف مراد قائله (٢)، و أنه أراد الوجوب النفسى أو الغيرى، و أنه مشروط بقصد الاستعمال فى محلّ الطهاره أو يعمّ ما خصّ النجاسه كالمخرج لتنظيف الخلوات

١- الكافي ٣: ٧ ح ١٢، التهذيب ١: ٢٣٤ ح ٦٧٧، الإستبصار ١: ٣٣، الوسائل ١: ١٢٦ ب ١٤ من أبواب الماء المطلق.

٢- القائل هو الشيخ فى التهذيب ١: ٤٠٨ ذ. ح ١٢٨٢.

و نحوه. و هل هو واجب كفائى أو عينى على مالك الدار أو مالك منفعتها أو مستعيرها أو الساكن فيها منفرداً، أو السالك فى فتحها.

و مع الاشتراك يكون التوزيع أو الكفائيه (١) بينهم و هل يجبرون مع الامتناع أو لا و هل هو فورى أو لا، و فى تولى الحاكم له أو نائبه أو عدول المسلمين مع غيبه أهل الدار و عدمه؟ وجهان، و الأقوال الباقية واهيه.

### المقام الثانى: فى كيفيه تطهيره تخفيفاً أو تنزيهاً

و له طرق:

أحدها: نزع الجميع، و هو عشرون قسمًا؛ وقوع المسكر المائع بالأصالة و الفقاع، و المنى (٢) و دم الحيض، و دم النفاس، و الاستحاضه و البعير الشامل للكبير و الصغير و الذكر و الأنثى، كالإنسان و الثور، و العصير النجس، و عرق الجنب من الحرام، و عرق الإبل الجله، و الكلب حياً، و الخنزير كذلك، و الكافر حياً و ميتاً، و خرق نجس العين و بوله و دمه و الفيل، و جميع ما لا نصّ فيه، و أكثرها مدخوله، و النصوص منفيّه و على القول بالندب يسهل الخطب.

ثانيها: نزع الكثر لموت الخيل، و البغال و الحمير، و البقره الأهليات و ما يشبهها، و روى ذلك فى الجمل (٣)، و روى فى مطلق الدابّه مطلق الدلاء (٤).

ثالثها: نزع سبعين دلواً لموت الإنسان مع نجاسته و إسلامه.

رابعها: النزع إلى زوال التغيير (لا أكثر) (٥) الأمرين على أصح القولين.

خامسها: نزع خمسين دلواً للغائط الرطب من الإنسان مائعاً أو لا، مقطعاً أو لا، ذائباً أو لا، و الدم الكثير فى نفسه أو بالنسبه إلى البئر من طاهر العين ذى النفس السائله

١- فى «ح»: الكفايه.

٢- فى «ح»: زياده: النجس.

٣- التهذيب ١: ٢٣٥ ح ٦٧١، الوسائل ١: ١٣٢ ب ١٥ من أبواب الماء المطلق ح ٥

٤- الوسائل ١: ١٣٥ ب ١٧ من أبواب الماء المطلق ح ٥ و ٦، التهذيب ١: ٢٣٦ ح ٦٨٣.

٥- فى «س»: لأكثر.

كدم ذبح الشاه.

سادسها: نرح أربعين لموت الثعلب، و الأرنب، و الضبي، و ابن أوى، و الخنزير، و السنور، و الكلب و شبهه، و بول الرجل.

سابعها: نرح ثلاثين لوقوع ماء المطر و فيه البول و العذره، و خره الكلاب.

ثامنها: نرح عشره للعذره اليابسه، و الدم القليل فى نفسه أو بالنسبه إلى البثر كدم ذبح الطير، و الرعاف القليل.

تاسعها: نرح سبعة لموت كبار الطير كالحمامه و النعامه و ما بينهما، و الفأره مع التفسخ أو الانتفاخ، و بول الصبي إذا أكل الطعام، و اغتسال الجنب أو مجرد دخوله، و دخول الكلب و خروجه.

عاشرها: نرح خمسه لذرق الدجاج الجل.

حادى عشرها: نرح ثلاثه للفأره مع عدم التفسخ و الانتفاخ، و للحيه و للعقرب و الوزغه.

ثانى عشرها: نرح دلو للعصفور و شبهه، و بول الرضيع فى الحولين. و من أراد حصول الاطمئنان بعدم إمكان الجمع بين الأخبار (١) إلا- بالحمل على الندب، فليمنع النظر فيما نذكره من الاختلاف التام بينها؛ فإنه يعلم منه انحصار طريق الجمع بينها بالحمل عليه، ففى الخمر مصبواً فيها نرح الجميع، و فى مطلق وقوعه نرح عشرين، و فى قطراته ثلاثون، و ليس لهذا التفصيل فى الفتاوى أثر، و فى البعير نرح الماء كله، و فيه نرح كثر من ماء، و فى موت الخنزير نرح الجميع، و نرح دلاء، و فى لحمه عشرون، و فى موت الكلب نرح الجميع، و دلاء، و فى مطلق الوقوع من غير تقييد بموت أو حيا نرح الجميع، و خمس دلاء مع ظهوره فى الموت. و فى خروجه حياً سبعة دلاء.

و فى الدم فى قطره منه ثلاثون دلواً، و فى مطلق الدم عشرون و فى دم الشاه ما بين الثلاثين و الأربعين، و فى دم مذبوح الحمامه و الدجاجه دلاء يسيره، و فى الطير المذبوح

١- التهذيب ١: ٢٣٤ ح ٦٧٦، الفقيه ١: ١٢ ح ٢٢، الإستبصار ١: ٣٥، الوسائل ١: ١٣٢ ب ١٥، ١٦، ١٧، ١٨ من أبواب الماء المطلق.

دلاء، و فى البول مع الإطلاق فى قطره منه ثلاثون دلواً، و فى مطلقه مصبواً، و فى بول الصبى نزح الجميع، و فيه سبع دلاء، و فى بول الفطيم دلو واحد، و فى بول الرجل أربعون، و فى قطرات البول من غير قيد دلاء.

و فى السرائر أنّ الأخبار متواتره فى أنّ بول الإنسان ينزح له أربعون دلواً (١).

و فى الميته مطلقه عشرون، و مقيدّه بالريح عشرون، و فى كلّ جيفه لم تجف عشره دلاء، و فيما أجيفت مائه دلو، و فى السنور سبع دلاء، و فيه عشرون أو ثلاثون أو أربعون، و فيه خمسه دلاء. و فى الهزّ دلاء.

و فى الدجاجه سبعة دلاء، و خمسه دلاء، و مطلق الدلاء، و دلوان أو ثلاثه. و فى الطير سبعة دلاء و خمسه دلاء، و مطلق الدلاء، و فى مطلق سام أبرص ثلاثه دلاء و فى تفسّخه سبع دلاء، و فيه أيضاً مع تفسّخه دلو واحد، و فى الشاه عشره دلاء، و فيها سبعة دلاء.

و فى موت الفأره نزح جميع الماء، و نزح دلاء، و سبعة دلاء و ثلاثه دلاء، و أربعون دلواً، و فى المتفسّخه سبعة دلاء، و فى المتغيّر جميع الماء، و فيه إلى زوال التغيير.

ثمّ ما فيه من الأخبار (٢) عموم فى أنواع ما يقع فيها معارض لكثير من الخصوصيات التى أوردناها، مع أنّ تخصيصها بها ياباه كثير من المقامات:

منها: قولهم عليهم السلام: «فى الطير المذبوح يقع فى البئر دلاء، و ما سوى ذلك ممّا يقع فى البئر فيموت فيه، أكبره الإنسان ينزح له سبعون دلواً، و أقلّه العصفور ينزح له دلو واحد، فيكون ما بينهما على النسبه» (٣) و هذا الإبهام شاهد على التسامح التام.

و منها: فى ماء المطر يقع فى البئر و فيه البول و العذره، و أبوال الدوابّ و أرواثها و خرد الكلاب أربعون دلواً، و فى أخرى ثلاثون (٤)، و إن كانت منجره، و فيه ما يفيد

١- السرائر ١: ٧٨، الوسائل ١: ١٣٣ ب ١٦ من أبواب الماء المطلق ح ٤

٢- التهذيب ١: ٢٣١ ب ١١ ح ٦٧٥، الوسائل ١: ١٢٥ ب ١٤، ١٥ من أبواب الماء المطلق.

٣- التهذيب ١: ٢٣٤ ب ١١ ح ٦٧٨، الوسائل ١: ١٤٢ ب ٢١ من أبواب الماء المطلق ح ٢.

٤- التهذيب ١: ٤١٣ ح ١٣٠٠، الوسائل ١: ١٤٠ ب ٢٠ من أبواب الماء المطلق ح ٣.

سهوله المجتمع من النجاسات على المنفرد.

و منها: أنه إذا سقطت في البئر دابته صغيره نزع منها سبع دلاء.

و منها: إذا مات فيها ثور أو نحوه نزع الماء كله.

و منها: فيما يقع في البئر ما بين الفأره و السّور إلى الشاه سبع دلاء، حتّى بلغ الحمار و الجمل، فقال: كرّ من ماء، و أقلّ ما يقع فيه العصفور دلو واحد (١).

و منها: في الكلب و شبهه يقع في البئر ينزع له عشرون أو ثلاثون أو أربعون.

و منها: إن كان الواقع سّوراً أو أكبر نزع ثلاثون أو أربعون.

و منها: في الفأره و أشباهها تقع في البئر سبع دلاء.

و منها: في الدحاجه و مثلها يموت في البئر ينزع لها دلوان أو ثلاث، و إن كان شاه و ما أشبهها فتسعه أو عشرة.

فإذا أعطيت النظر حقّه في جميع ما ذكرناه، و تأملت في جعل الأشدّ و الأكثر و الأجمع أضعف من الأضعف و الأقلّ أجزاءً، و أفراداً، و تأملت في هذه العمومات المؤذنه بكمال المسامحات، و كذا المبهمات، و في سيره أهل الإسلام من أيام النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم إلى هذه الأيام. مع أنّ جزيره العرب غالباً موردها الابار، و احتياج الناس إليها في الصحارى و القفار، و قد يتفق في القرية الواحده بئر واحد، مع تردّد المسلمين إليها، و الكفّار، و الصغار و الكبار، و نظرت فيما يلزم من الحرج العظيم.

ما احتجت إلى النظر في الأخبار عامّه أو خاصّه، و دخلت المسأله عندك في القطعيّات، و لم يبق وجه للقول بالوجوب التعيّدی (٢)، و لا- للفرق بين الكثر و غيره، كما عليه البصروي (٣)، و لا- للأخذ بالأكثر، و طرح الأقلّ، و لا بالأقل، و حمل الزائد على الندب، فلم يبق وجه وجيه سوى الندب، فيجرى الحكم فيها على المختار على

١- الوسائل ١: ١٣٢ أبواب الماء المطلق ب ١٥ ح ٥.

٢- القائل هو العلامه في منتهى المطلب ١: ٦٨.

٣- حكاها عنه مفتاح الكرامه ١: ٨٠.



ما ذكرناه في مياه الأمطار و الأنهار.

ثالث عشرها: نزع الجميع، و إن نقص عن التقرير أو كان بعد التغيير.

رابع عشرها: التراوح، و محلّه ما فيه نزع الجميع إذا ظهر تعدّر نزحه أو تعسّره و لو بأجره لا تضر بحاله؛ فإنّه يطهر حينئذٍ بتراوح قوم أقلهم أربعة رجال لا- اثنين، و لا- ثلاثة، و لو استوفوا الزمان، اثنين اثنين بأجره أو بوجه التبرع عن إذن أو لا، مع تيه النزع و بدونها لا- صبيان و لا إناث و لا خنثى مشكله، و لا ممسوحين، و لا مركّبين من الاثنين و الثلاثة (و الأربعة و الخمسه، صحاحاً غير مراضاً يؤثّر نقصاً فيه، و لا ضعافاً ضعفاً كذلك، و لا مركّباً من الاثنين و الثلاثة) (١).

اثنين اثنين، و لا واحداً واحداً، يمتحان معاً لا يختصّ أحدهما بالمتح و الآخر يملى له من تحت.

فلو احتاجا إلى من يملى جعلوه خامساً، من محلّ واحد لا- متعدّد، بجبلٍ و بكرة و أرضٍ و أسبابٍ لا تقتضى تعطيلاً، متحاً لا ينقص عن المتعارف باعتبار التواني و التكاثر، يتساوى أو يتقارب عمل كلّ اثنين مع اثنين، يوماً من طلوع الفجر و الأحوط التقدّم قليلاً لتحصيل اليقين إلى غروب الحمرة المشرقيّه، و الأحوط التأخير قليلاً لمثل ذلك، من غير فصل إلا بمقدار صلاحه الفرض و الأكل و الشرب و مقدّماتها (٢)، مع عدم الإطالة فيها زائداً على العاده.

و لا بأس بصلاحه الجماعه بائتمام بعض ببعض أو بخارج قريب إن لم يكن فيها تعطيل، و إذا أطال الإمام زائداً على العاده انفردوا عنه، و لا يجوز الاكتفاء بالليالي، و لا الاكتفاء بالتفريق على الأيام أو التشريك بينهما مع المتابعه، و عدم الفصل المتكثّر.

و لا فرق بين قصير الأيام و طويلها و متوسّطها و إن وقعت النجاسه في أطولها و آخرها إلى أقصرها فراراً من التعب، و لا يحتاج إلى جعل ناظر عليهم عدل أو غيره، عدولاً كانوا أو لا، بل يصدّقون بمجرد قولهم، و إذا جاء الليل بعد إتمام عمل اليوم و قد

١- ما بين القوسين زياده في «ح».

٢- في «ح»: مقدّماتهما.

بقي من الماء شيء يسير كدلو و دلوين فضلاً عن الكثير، لم يجب نزع الباقي.

و إذا كانت مشتركة بين جماعه لم يلزم أحدهم بالنزع، و على القول بالوجوب يوزع العمل عليهم، فإن امتنع أحدهم جبره المجتهد، و إذا تعدّر استأجر عليه من يقوم مقامه، و لو كان في قعرها فواصل بين مائها احتاجت إلى أيام بعددها، و يحتمل التوزيع عليها.

و لو اشتغلوا بالتراوح، ثم في الأثناء بان اليسر، فالعمل على ما بان لأعلى ما كان، و لو بان لهم العسر بعد نزع بعض اليوم على نحو التراوح اكتفوا بالإتمام، و لو وقع خلل في أثناء اليوم احتيج إلى يوم جديد، و الاثنان على الحق الواحد مع علامه التعدد يُحتسبان باثنين مع عدم لزوم الخلل، على إشكال.

خامس عشرها: نزعها حتى يخرج تمام مائها و إن قلّ و كان المقدّر أكثر منه بمراتب.

سادس عشرها: غور مائها، فلو خرج بعد الغور كان طاهراً، و استغنى عن النزع.

و لو طمّ بتراب و نحوه فجفّ ثم خرج قام فيه وجهان، و الأقوى لزوم إخراج ذلك التراب.

و كثير من هذه الأحكام لا تحسن ثمرتها إلا على القول بالتطهير أو الوجوب التعبدى.

### المقام الثالث: في بيان أحكامها،

#### إشاره

و هي أمور:

#### أولها: أنه يستحب التباعد بين البئر المعدّه للاستعمال فيما يراه فيه الطهاره أو الأعم منها

دون ما أعدت لخصوص بناء خلاء أو بالوعه أو جدار لا- تراد طهارته أو مطلق البئر لمجرد التعبد، و لعلّ الأوّل أولى و بين البالوعه ذات الرأس الضيق المعدّه لجميع القذارات و النجاسات، بمجرّد الإعداد ما لم يهجر أو مع الفعلية، و الإعداد بين المقدمات، و جميع ما أُعدّ على نحو إعدادها يتسرّى حكمها إليه. و إن اتسع رأسه؛ لأنّه يفعل فعلها، دون ما يمكث على وجه الأرض ما لم يفعل فعلها. بمقدار خمس أذرع إذا

حصل أحد الأمرين: صلابه الأرض في الأحوال الثلاثة علوّ قرار البثر على قرارها، و بالعكس و مساواتهما و علوّ قرار البثر مع الرخاوه، و سبع مع الرخاوه، و علوّ قرار البالوعه و المساواه.

و المدار على القعر فيهما لأعلى سطح مائيهما، و لو اعتبرا معاً زادت الأقسام، و تبدلت الأحكام.

و لو كان للبالوعه سيل أو ماء يزيل ما فيها من غير بقاء لم يجر الحكم فيها، و لو كانت الأرض بعضها رخو (١)، و بعضها صلب احتمال تغليب إحدى الصفتين، و التوزيع، و ارتفاع الحكم، و خير الثلاثة أوسطها.

و الفرق بين شدّه الصلابه، و ضعفها في اعتبار المقدار غير بعيد، و فيما إذا لم يدخل في الاسميين و كان واسطه بين الأمرين يحتمل إلحاقها بالصلبه، و لو كانت طبقاتها مختلفه في الصلابه و الرخاوه أخذ بأحسن (٢) الأحوال، و لو شكّ في صفتها أخذ بالأكمل.

و يظهر من بعض الأخبار (٣) و الفتاوى (٤) الرجوع إلى واحده و عشرين صوره محصّيه من إضافه فوقيه الجبهه و تحتيته على الأخرى، و مساواتهما، و الالتزام باثنى عشره ذراعاً في الأخر، و في الباقي بسبع.

و هذا الحكم على الاستحباب على القول بالتنجيس و الوجوب، و الاستحباب، و لو وضع بناء بينهما مطلقاً بالقير مثلاً ألغى فيه التقدير، و المخاطب بالأمر كلّ من له الأمر من مالك الدار أو المأذون بالعاريه أو الاستئجار، و الظاهر استحباب إحديهما، مع عدم وضع الفصل بينهما.

و لا يحكم على البثر بنجاسه ما لم يعلم ببلوغ المنجس، و إن نقص المقدار نقصاً

١- في «س»: رخوه.

٢- في «س»: بأحسن.

٣- انظر الوسائل ١: ١٤٤ ب ٢٤ من أبواب الماء المطلق.

٤- راجع جامع المقاصد ١: ١٥٧، و مدارك الأحكام ١: ١٠٤، و مفتاح الكرامه ١: ١٣٤ و في كلّها: أربع و عشرون صوره.

فاحشاً، ولا يلحق بالبئر آبار القنوات، والذي يظهر أنّ هذا من باب الاحتياط عن تقدير الماء تنزيهاً أو احتراماً، وأنّ ما قرّر لتحصيل ذلك، فينبغي النظر إذاً في حال الأرض وكثره ماء البئر وما في البالوعه، وقلتهما و كفيته الاحتياج إلى البئر و غلبته و قلته إلى غير ذلك.

### **ثانيها: أنّ تنجيس ماء الآبار على القول بالاستحباب من غير انفعال أو معه لا مانع منه،**

مع عدم المانع من ترتّب ضرر أو تصرّف بملك الغير أو احترام كبر زمزم و آبار المساجد، بناءً على أنّ حكم الماء على نحو حكم الأرض، و على القول بالوجوب يحتمل المنع قوياً.

و أمّا بعد التنجيس فيجب و يترتّب على ذلك وجوب النزح على المفسد، فإن امتنع جبره الحاكم، فإن امتنع استؤجر عليه قهراً، فإن لم يمكن وجب كفايه في المحترقات على جميع المكلفين. و على القول بالوجوب التعيّد يقوى القول بحرمه التنجيس لذاته.

و على تقدير وجوب التطهير في المساجد إذا انحصر العامل بحائض أو نفساء أو جنب فاقد الطهورين و كذا مزيل أعيان (١) النجاسات، فهل يتولّى أحدهم العمل أو تبقى على حالها. و على القول بالوجوب هل يرتفع بالطمّ أو الهدم أو لا، وجهان الأقوى الثاني في الأوّل، و الثاني في الثاني.

و الماء المحمول للاستشفاء من بئر زمزم أو آبار الحرم أو العتبات أو مطعوماتها أو من سؤر العلماء، و كذا المطعومات و الملابس يجب احترامها على الحامل و الشارب و الأكل و في غيرهم بحث.

### **ثالثها: إذا كانت البئر مشتركة قسم النزح على وفق الحصص وجوباً أو ندباً على اختلاف الرايين،**

فإذا امتنع لم يجبره النادب و يجبره الموجب.

### **رابعها: أنّ غرض الموجب إن كان الوجوب النفسى صحّ الوضوء و الغسل بمائها، و عصى بترك العمل،**

و إن كان للاستعمال بمعنى التوقّف عليه فسد.

**خامسها: صغير الحيوان أو كبيره، و ذكره و أنثاه،**

مع الدخول تحت الاسم و جزئه و كله إذا تعلق الحكم بكله، واحد ما لم يقم فيه دليل خصوصيه.

**سادسها: إذا تغير الماء بالنجاسه طهر بزوال التغيير من نفسه أو بالنزح، و دخل الأقل من المقدّر أو مزيل التغيير في الأكثر،**

و اكتفى بحكم الواحد مع التساوى مع الاستناد إلى الواحد، و يحتمل إلغاء المقدّر، و لو اختلف المغيّر و المقدّر أو تساويا أغنى ما يتحقّق به القدر المشترك، اتحد زمان الوقوع أو اختلف.

و كذا الكلام في تعدّد الأنواع مع عدم التغيير على الأقوى، و أمّا مع تعدّد الآحاد و وحده النوع فلا بحث في التداخل.

و لو وقعت اللاحقه في أثناء عمل السابقه، فإن كان الباقي مساوياً لمقدّر الجديد أو زائداً عليه دخل فيه، و إن كان ناقصاً دخل منه بمقدار ما بقى، و أتم الباقي، و التقلّب ظهراً و بطناً ليس من التعدّد، و لو تغير الموضوع فيها من حيات إلى موت أو خرج دم و نحوه يتبدّل الحكم عمّا كان عليه.

**سابعها: أنه يقوى القول بعدم الفرق فيما أطلق فيه الدم و المنى و البول، و الغائط بين ما كان من المسلم و الكافر،**

دون ميّت الإنسان، و الميته، و الجنب، و بول الرجل، و الصبى، فإنّه من الكافر يلحق بما لا نصّ فيه، و إلحاق جميع ما يكون منها من نجس العين بغير المنصوص قوياً.

**ثامنها: لو تغيرت فطهرها بزوال التغيير بأيّ نحو اتفق،**

و لا- يحكم بالنجاسه إلا- من حين العلم، و متى شكّ في منشأ التغيير حكم بالتنظيف، و لو علمها و شكّ في أنّها من ذوات نزح الجميع أو البعض أو الأقلّ أو الأكثر بنى على الجميع ثمّ الأكثر.

**تاسعها: يقبل قول صاحب اليد من مالك أو وكيل أو مأمور من حرّ أو مملوك في التنجيس و التنظيف**

و كفيّته عدلاً أو فاسقاً و إنّما يشترط خصوص البلوغ و العقل.

**عاشرها: لو وضع حاجز بين أبعاض الماء قبل وقوع النجاسه أو بعده احتاج كلّ بعض إلى تمام النزح،**

ولا يجتزئ بالتوزيع.

و لو ارتفع الحاجز بين مائى بئر أو كثر قبل وقوع النجاسه فعادا واحداً اجتزئ بحكم الواحد، و لو ارتفع بعد وقوع النجاسه فيهما لزم التعدد.

### حادى عشرها: لو أجرى ماء من إحدى البئرين إلى الأخرى

مع قصد الاستمرار أو مطلقاً حين الجريان أو مطلقاً على إشكال أو إلى خارج قبل الملاقاه، فإنها بحكم النهر، و كذا بعد الملاقاه على إشكال، و لو جعل النهر بئراً قبل الملاقاه أو بعدها جائه حكم البئر قبل الأخذ بالنزح أو بعده على إشكال.

### ثانى عشرها: لا بد من اعتبار العدد بعد زوال العين أو استحالتها،

و لو شك في العدد بنى على الأقل إلا أن يكون كثير الشك فيبنى على الأكثر.

### ثالث عشرها: إذا طهرت طهر ما فيها من حطب و خشب و حجر و مدر،

و أوانى و ثياب و حيوان فى الماء أو طاف فوقه و غير ذلك.

و جميع ما تنجس بماء النزح من بناء و حواشى و آلات من حبل و بكره، و دولاب، و دلو و المباشره من ثيابه، باقيه على حالها إلى حين التطهير سواء كانت قبل الأخذ فى التطهير أو فى الأثناء و ما انفصل قبل التطهير انفصلاً يخرجه عن الانتساب، فلا يجرى فيه الحكم.

### رابع عشرها: يجب اجتناب الغسل عن النجاسه، و الغسل عن القذارات الساريه إلى الماء،

و الاستنجاء و نحوها فى الابار المعده لشرب المسلمين فى الصحارى و البلدان، و كذا فى جميع مواردهم مما يستتبع ضررهم، و تقدير الماء، و على المنجس و المقدّر رفع النجاسه و القذاره عنها، و يجبره الحاكم إذا امتنع و يستأجر عليه.

**خامس عشرها: لو علم بنجاسه مائها أو أى ماء كان أو أى شىء كان، ثم غاب عنه، و رأى المسلمين بعد علمهم يستعملونه استعمال الطاهر حكم بطهارته،**

و لا يبعد ذلك مع عدم علمهم و مضى الزمان الطويل.

**سادس عشرها: يعتبر فى الدلو ما يناسب حال البئر و ماؤها قلّه و كثره،**

لا عاده أغلب الابار، ولو توسّعت فى أثناء النرح أو تضيّقت تغيير وضع الدلو، والقول ببقائه على



حاله قوى.

و لا بدّ من السلامه من العيوب الزائده فيه على العاده، و اعتبار الملاء على وفق العاده و الجذب على وفق العاده و التعاقب على وفق العاده، و تبديل بكره فى الأثناء. و وصل الحبل و نحوهما لا ينافى التعقيب.

و لا بأس بالاستقاء بالدلاء الكبار على وفق عدد الصغار، و فى تضعيف الصغار حتى تبلغ مقدار ما يخرج بالكبار وجه قوى، و الأوجه خلاف، أمّا احتساب الكبار بالزائد عدداً من الصغار فلا يجوز، كما أنّ إخراج المقدار بغير الدلاء من الأوانى الكبار الزائده على مقدار الدلاء يقوى عدم جوازه.

و لا يشترط فى النازح إسلام مع عدم سريان النجاسه، و لا إيمان، و لا بلوغ و لا عقل مع الاطلاع على العمل، و لا يشترط فيه نيته و لا قصد، فلو استعملوه لقصد انتفاعهم من غير علم و حصل الشرط ترتب الأثر.

و المتخذة من الجواهر المنطقه و لو محرّمه الاستعمال و الأشياء المحترمه و لو تضمّنت التحريم، و من الجلود غير نجسه العين و الخزف و غيرها يترتب عليها الأثر.

### **سابع عشرها: يحرم استعمال ماء زمزم مطلقاً فى إزاله نجاسه أو غسل جنابه،**

و إذا وقعت فيها نجاسه و جب إخراجها و تطيرها، و ليس كذلك آبار الحرم و بلدان العتبات حتّى ما دخل فى الصحن الشريف؛ و لو حمل منها ماء للاستشفاء و جب الاحترام. و الظاهر تمشيه الحكم إلى كلّ ما اتخذ لذلك من المحالّ المشرفه، و الأشخاص المعظمه.

### **ثامن عشرها: ليست حال الشركه فى ماء البئر كحال الشركه فى غيرها،**

فيجوز لأحد الشركين أو الشركاء التصرف بمقدار حاجته من دون إذن و لا قسمه. و من غير فرق بين يتم الشريك و جنونه و بلوغه و عقله و مغصوبيه حقّه و عدمها، نعم لوجاء المنع من قبله حرم التصرف عليه.

### **تاسع عشرها: إذا وجد بئراً و لم يعلم هل انقطعت مادّتها أو لا،**

بنى على عدم الانقطاع.

### **العشرون: أنه لا فرق بين خروج المادّه من أسفل الأرض أو من أعلاها**

و لو قارب سطح الأرض مع حصول الاسم.

### **الحادى و العشرون: لو اختلف مذهب الشريكين اجتهاداً أو تقليداً**

أو مع الاختلاف فى التنجيس و عدمه أو وجوب النرح و عدمه عمل كلّ بتكليفه؛ و لا يجوز للمنجّس منع المطّهر عن الاستعمال.  
و لو اتّفقا على التنجيس فليس لأحدهما جبر الأخر على نرح ما قابل حصّيته، و لو أتى بتمام النرح لم يكن له منع الأخر عن الاستعمال.

### **الثانى و العشرون: لو كان لبئر طريقان،**

و إذا استسقى الشريكان دفعه تراحت الدلاء مثلاً تناوبوا، و إذا تعارضوا فى السبق اقترعوا، و فى المشتركات العامّه المتقدّم أولى.

### **الثالث و العشرون: عند المعارضه ترعى الحصص،**

لا عند عدمها.

### **الرابع و العشرون: إذا وجد بئراً أو مورداً يتعاطاه المسلمون فلا يجب عليه السؤال،**

و لا حاجه إلى شيوع الوقف فيه.

### **تتمّه: فى تطهير المياه**

يطهر الماء المنفعل من قليل، أو كثير لا- مادّه له، و قد اجتمع أوّلاً فأوّلًا من متنجّس أو كان متغيّراً فزال تغيّره بالانّصال و لو مع عدم المزج بأحد أقسام المعصوم من أعلى أو مسامت، و كذا فى الأسفل مع التسريح من ماء مطر أو نهر أو كَرّ فما زاد أو غير ذلك من الأفراد.

و لا حاجة إلى الدفعه فى التطهير بالاتصال بالكتر بل المدار على اتّصاله متّصلاً لا منفصلاً حتى لو جمع قِرب، أو أوانى صغار أو كبار، و اتّصل ماء أفواهها بعضها ببعض طهر بمجرد ذلك الاتّصال، و لو تعقّبهُ بلا فصل الانفصال، و لا فرق فى الواصل بين اتّساعه و ضيقه.

و لو دخل البئر على القول بالنجاسه كافر فأسلم خارجاً وجب عليه غسل بدنه،

و لو كان كافراً فأسلم فيها احتمل طهاره الماء تبعاً له كأوانى الخمر المنقلب و نحوها، و الأقوى خلافها.

### القسم الثانى من قسمى المياه: الماء المضاف

و هو ما لا- يحسن إطلاق الماء عليه من دون إضافه أو قرينه، مع مساواته للماء فى أكثر الصفات كماء الورد، و الصفصاف، و الهندباء ممّا يعصر أو يصعد أو أعّم من ذلك فيدخل فيه ما يخالف فى الصفات كماء الرارنج (١) و الزمان و العنب و نحوها، و لعلّ الثانى هو المراد، و قد يدخل فى المضاف باعتبار المزج دون الأصل.

و الحاصل: أنّ ما كانت الإضافه أو نصب القرينه من غيرها فيه مسوّغاً للإطلاق فهو المضاف، و ما كانت فيه للتخصيص و التمييز كماء البئر و البحر و الثلج و الملح و النهر و نحوها فهو من المطلق.

و حكمه كسائر المائعات ينجس قليله و كثيره بإصابه النجاسه إذا وردت عليه أو ورد عليها بنحو التسريح دون القيام، و لا يطهر باقياً على حقيقته، بخلاف المطلق، نعم إذا امتزج بالماء المعصوم امتزج استهلاكك طهر، و لا يرفع حدثاً و لا خبثاً، و يصلح أن يكون مكّملاً للمطلق مع الاستهلاك.

و لو شكّ فى إطلاق مقدار الكثر الملاقى لنجاسه غير مغثيره و إضافته حكم بالإطلاق فى حقّ الطهاره دون التطهير، و لو اشتبه بالمحصور كزّر الطهاره حتى يعلم حصول الطهاره بالمطلق، بخلاف المشتبه بالمغصوب أو بالنجس، فإنّه لا يستعمل على حال.

و لو رأى ماء فى الأوانى المعدّه للماء المطلق فى داره أو دار غيره أغنته المظنّه عن تطلّب العلم. و يجب استعمال المضاف فى رفع النجاسه من بدن الحيوان الصامت إذا توقّفت عليه الإزاله ليُجف، فيطهر عند وجوب طهارته، كما يجب

١- كذا فى النسخ و الظاهر أنّه تصحيف: النارنج.

ترطيب الأرض اليابسه فى المسجد مع الانحصار به، و عدم إمكان التطهير بغير الشمس.

و لو وقع على ماء معصوم فأصابته نجاسه قبل الاستهلاك أو وقع متنجسا اختصّ بالتنجيس، و لا يطهر إلا بالاستهلاك، و لو وقع فى كثر فقطع عموده تنجس بإصابه النجاسه و إن كان مجموع الطرفين كثرًا فما زاد، و الله الهادى إلى سبيل الرشاد.

تمّ بعون الله الجزء الثانى و يتلوه الجزء الثالث















## تمه كتاب الصلاه

## تمه المبحث السادس فى شرائط الصلاه

## القسم الثانى: من شرائط الصلاه اللباس

## اشاره

و هو عبارته عمياً من شأنه الإعداد لستر البدن أو ستر ساتره، مع الاتصال بأحدهما أو بعضاً من أعلاه؛ كالعمامة و القلنسوه و العصابة و المقنعه، أو أسفله؛ كالخفّ و الجورب و النعل و نحوها، أو وسطه؛ كالقميص و القباء و نحوهما؛ للتحفظ عن البرد أو الحرّ أو النظر، أو مُطلق الضرر، أو لطلب التجمل أو التزيين، أو الإعداد لبقاء صفه الستر؛ كالحزام و التكه.

فيخرج الفسطاط، و الدثار، و الجبار، و عصائب الجروح و القروح، و الحلّى، و السلاح، و ما يصنع من الجواهر المنطبعة فيوضع وضع الحلّى من حلق الحديد، و نحوه ممياً لا يعمل كهيئه اللباس كما فى الدرع، و جزء اللباس كالعلم، و المتّصل به فى أطرافه مخيطةً به؛ كالكفاف و السفائف و الخيوط و نحوها، أو ملتبداً و لو فى وسطه؛ كالحشو على إشكال.

و أمّا الوجهان أو الوجوه فمن اللباس، و المتّصل به من شعر و نحوه لا يعدّ لباساً.

و كيف كان؛ فاللباس قسمان: مُطلق ينصرف إليه الإطلاق من دون ضميمة، و مُضاف لا يُعرف إلا بالإضافة أو القرينه، و الحكم على المطلق يخصّ القسم الأول، و الظاهر أنه أعمّ من الثوب.

فالمنع في اللباس فضلاً عن غيره قد يتعلّق بخصوص لبسه، دون مطلق مصاحبته وحملة و اتصاله، كما في الحرير، و المتنجّس، و الذهب مسكوكاً، و غير مسكوك، غير أنّ اللبس في الذهب لا يعقل إلا بالخلط، أو الوضع في أجزاء اللباس، أو جعله حلئاً، بل الظاهر دخول المطلق فيه، و قد يتعلّق بالملبوس، و جزئه، و الملتصق به، و لا بأس بحمله، كأجزاء ما لا يؤكل لحمه (١).

و قد يعمّ الأحوال من اللبس، و الاتصال بالملبوس، و الحمل، و كلّما يتحرّك بحركة الصلاة و نحوها، كالمغصوب و شبهه ممّا تعلّق به الرهن و الحجر و نحوهما (و قد يتعلّق بخصوص اللبس و الاتصال، كما لا يؤكل لحمه و فضلاته) (٢)، و سيّجىء الكلام في ذلك مفصّلاً.

### و ينحصر البحث فيه في مقامات:

#### الأول: فيما تتحقّق به حقيقة الستر المراد

يلزم فيما يجب ستره للصّلاه حال الاختيار أن يُسمّى لباساً عرفاً، فلا يجزى التستر بحشيش، و لا خوص، و لا ليف، و لا ورق شجر، و لا قطن، و لا كتان، و لا صوف غير مغزوله، أو مغزوله غير منسوجه، و لا طين، و لا نور، و لا بماء، و لا حفرة، و لا بجزء من بدن إنسان أو حيوان، و لا بحاجب من شجره أو حجر أو ظلمه، أو عمى يمنع عن الإبصار.

و ما جعل من الحشيش و الخوص و الليف و نحوها كما ينقل عن بعض الأولياء بصوره اللباس يكون بحكمه، و مع الاضطرار يقدّم ما قبل الطين على الطين و النوره و نحوهما.

و في تقديم الطين و أخويه على السابق عليهما و عليه، و تقديم مغزوله على غيره، و الطين و النوره على ما بعدهما، و الماء الكدر الساتر على الحفرة، و هي على ما بعدها،

١- في «ح» زياده: و فضلاته.

٢- ما بين القوسين ليس في «ح».

و ما قبل الظلمه عليها، و هى على ما بعدها وجه قريب؛ لأنَّ الحجب عن النظر واجب من حيث الصلاه أيضاً عند أهل النظر (١).

و لو قيل: بأنَّ كلَّ ما كان للستر أليق كان بالتقديم أحقّ، لم يكن بعيداً.

و الواجب ستر اللون دون الحجم. و دخول اللون فى لون الساتر فلا- يمتاز عنه لا- يكفى فى تحقّق الستر. و لو حصل الستر من مجموع الثياب الرّفاق فى الصلاه أجزأ. و لو دارَ بين رِفاقٍ، و كان بعضها أقرب إلى الستر، احتَمَلَ وجوب تقديمه.

و يجب التركيب من الحشيش و الطين و الثياب الرقاق و نحوها من اثنين أو ثلاثة و هكذا إذا لم يفِ أحدها بالستر.

و من تمكّن من مرتبه متقدّمه أو مرّكّب متقدّم بشراءٍ بئمنٍ أو استيجارٍ بأجره لا يضرّان بالحال، و جب عليه ذلك.

و لو دارَ بين ستر بعض ما يجب ستره من مرتبه سابقه، و ستر جميعه من مرتبه لاحقه، قُدّم اللاحق على السابق. و الجمع بين بعض من السابق و بعض من الحقّ مقدّم على الاقتصار على اللاحق.

و إدخال الناظر تحت الثياب و عكسه من اللمس مع المأذونيه فى النظر و اللمس و عدمها مُفسدان.

### المقام الثانى: فى بيان مقدار الساتر للعوّره

#### اشاره

و هو قسمان:

#### أحدهما: عوره النظر

و هى من الذّكر ثلاث: الذّكر، و الدبّر بمقدار الحلقة و ما دارت عليه، و الأُنثيان.

و فى الأُنثى اثنان: الفرج بمقدار الشفرتين؛ و ما دارا عليه، و الدبر، و كذا الذّكر

---

١- فى «ح» زياده: و النظر إلى المرتسم فى الأجسام الصيقله، و بواسطه المنظره داخل فى الحرمه، مخالف فى وصف الشدّه، و فى اشتداد الحرمه لشرف المنظور و قرب الرحم و مملوكيه البضع و حدائه السنّ وجه قوى.

المقطوع منه الذكر من أصله أو البيضتان كذلك.

و في الخُثى المُشكَل أربع، و هي مجموع ما سبق. و كذا غير المُشكَل؛ اعتباراً بالصوره، من غير فرق بين الأصاله و الزياده في وجه قوئ.

و في مقطوع الذَّكر و البيضتين و ممسوحهما أو ممسوح الدبر وحده مع بقاء أحدهما واحده. و في ممسوحهما معه على ما يُحكى وقوعه لا عوره له، و يمكن احتساب محلّ المسح عوره.

و نظرها و النظر إليها محرّمان من المسلم و الكافر، كتابياً أو لا، الذكر و الأُنثى، إلا ممّن بينهما علاقته الزوجية أو الملكيه، و لو مع الحَجْر برهانه، أو فَلََس مع عدم المدافع، أو تزويج (أو تحليل عام له، أو خاصّ به) (١).

و الأقوى: أنّ الخُثى المُشكَل و الممسوح الفرج بدنهما ما عدا المستثنى في عوره المرأه عوره على كلّ ناظر. و بدن غيرهما عدا المستثنى عوره عليهما.

و يجب التستّر في جميع ما سبق عن الناظر، و حبس البصر عن المنظور، من غير فرق بين المالكه و غيرها، و الخَصِيّ و غيره، و المسلمه و غيرها.

و لا- يجب التستّر إلا- عن المميّز من الصبيان، و غَضّ النظر عن العوره الخاصّه، إلا- عن عوره من بلّغ خمس سنين، و الأ-حوط ثلاث. و مع الشهوه لا مدخلية لاعتبار السنين.

و يقوى أنّه يجب على الوليّ بعد تمييزه بحيث ينكر عليه تمرينه على عدم ناظرية، و منظوريته. و الحكم هنا لا يُنَاط بعدد، بل المدار فيه على الإنكار، و الظاهر أنّ مسأله الاداب من هذا القبيل.

و أمّا في باقى التكاليف، فكلام الأصحاب فيها مختلف: فقيل: لستّ (٢)، و قيل: لسبع (٣)، و قيل: لتسع (٤)، و قيل: يضرب عليها لعشر (٥)، و قيل: لتسع. و الأقوى

١- في «ح»: أو تحليل عام أو خاص لمحلّل له واحد، و في «م»، و «س»: أو تحليل أو التحليل العام له أو الخاص به.

٢- اللعنه (الروضه البهيه) ١: ٥٧٠.

٣- البيان: ١٤٨.

٤- النهايه في مجرد الفقه و الفتوى: ١٤٩.

٥- الدروس ١: ١٣٨.

فى النظر أنه يختلف باختلاف مراتب القابليه.

و كذا الروايات: فعن أبى جعفر عليه السلام: «أنه إذا بلغ الغلام ثلاث سنين قيل له: قل: لا إله إلا الله سبع مرّات؛ فإذا تمّ له ثلاث سنين و سبعة أشهر و عشرون يوماً، قيل له: قل: محمّد رسول الله سبعاً؛ فإذا تمّ له أربع سنين، قيل له: قل صلّى الله عليه و آله و سلم؛ فإذا تمّ له ستّ سنين، أمر بغسل الوجه و الكفّين و الصلاه، و ضرب عليهما؛ فإذا تمّ له تسع، علّم الصوم و الصلاه و ضرب عليهما. فإذا تعلّم الوضوء و الصلاه غُفر لوالديه»؛ (١)

و عن أبى جعفر عليه السلام أيضاً

أنّه يُعلّم السجود و يوجّه إلى القبلة لخمس، فإذا تمّ له ستّ، علّم الركوع و السجود، و أخذ بالصلاه؛ و إذا تمّ له تسع، علّم الوضوء، و ضرب عليه، و علّم الصلاه، و ضرب عليها

(٢). و ليس فيهما تعرّض للإناث، فلا- يظهر حكمهن و لا- حكم المشتبه بهنّ من خناثى أو ممسوحين، و لا- لغير الصلاه من واجبات و محظورات ممّا لا يتعلّق بمقدّماتها. و الظاهر البناء على التوزيع، و فى باقى العبادات يؤخذ على الدرجات.

و الظاهر أنّ جميع ما يترتب عليه ضرر عليه أو على الناس مع احترامهم و سائر المحترّمات لا اعتبار فيها بعدد السنين، و الله أعلم.

و بدن المماثل بالذكوره و الأنوثة، و المحرم لنسب أو مُصاهره ممّا عدا العوره الخاصّه ليس بعوره. و يجوز النظر إليه، إلا عن شهوه و ريبه، (أمّا مع الشهوه و الريبه فلا يجوز لغير الزوج و شبهه. و فى منعه بالنسبه إلى عوره الحيوان و صور الجدران وجه قوى. و حصول التلذذ بالصوره لجسميّتها أو روحها الحيوانيّة لا بأس به، بخلاف ما كان للروح الإنسانيّه، و بدن المخالف عوره على المستثنى) (٣).

و يجب على المرأه ستر البدن عن غير المحارم، و لا يجب على الرجل سوى ستر عورته، و إنّما يجب على النساء ترك النظر إلى بدنه، ممّا عدا المستثنى.

١- الفقيه ١: ١٨٢ ح ٨٦٣، أمالى الطوسى: ٤٣٤ ح ٩٧٢، الوسائل ١٥: ١٩٣ أبواب أحكام الأولاد ب ٨٢ ح ٣.

٢- أمالى الصدوق: ٣٢٠ ح ١٩، و فى أمالى الطوسى: ٤٣٣ ح ٩٧٢، و تنبيه الخواطر ٢: ٢١، و الوسائل ١٥: ١٩٣ أبواب أحكام الأولاد ب ٨٢ ح ٣ بتفاوت، البحار ٨٥: ١٣١ ح ٢.

٣- ما بين القوسين زياده فى «ح».



كما أنّ كلام المرأة عوره على الرجل في غير محلّ الحاجة، دون العكس.

و الظاهر أنّ اللمس أقوى حرمة من النظر.

(و لو اضطرّ إلى الكشف في بعض الأحوال قوى ترجيح الأهمّ فالأهمّ.

و لو تعدّد العراه و اتحد اللباس، مُباحاً أو مشتركاً، قُدّمت النساء استحباباً. و في تقديم أرباب الشرف نسباً أو حسباً وجه.

و كلّما جازَ لمسّه، جازَ نظره، إلا ما كان لتخصيص المالك أو المعالجه، فإنّه يختصّ بما يتوقّف عليه، و نحو ذلك.

و في مباشرة القوابل و الأمّهات و الدايات إيدان بجواز النظر و اللمس لعورات الصبيان، فضلاً عن الأبدان.

و في مسأله المعالجه للعووره يقدم الأمثال، و في ترجيح المحارم من غير الأمثال أو الأجانب وجهان. و كذا في ترجيح المعتدّه البائنه على غيرها، أو خصوص الرجعيّه، أو العدم فيهما وجوه (١).

و الباقي من مقطوع الذكر و البيضتين، و باقى ما يدخل تحت العوره يجرى مجرى الكلّ.

و المنفصل من العوره الخاصّه مع بقاء الشكل، و من باقى العوره، إذا كان عضواً تاماً أو قطعه مُعتبره كذلك، بخلاف ما كان من شعر أو ظفر أو عظم أو لحم، و لم يكن من قبيل القسمين الأولين.

و لو دار الأمر بين ستر العوره من المرأة أو بعض آخر من بدنها من الأجنبيّ، و بينه من الرجل كذلك، تعيّن الأوّل. (و لو دار بين الأهمّ كما قارب العوره، و بين غيره، قُدّم الأهمّ) (٢).

و يُستثنى من بدن المرأة و بدن الرجل في إباحه النظر دون اللمس مع المخالفه و عدم المحرميّة الوجه، و هو ما يواجه به، فيكون أوسع من وجه الوضوء، فالجسد و الشعر و الأذنان و النزعتان واجبه الستر، بخلاف العذار و الصدغين و البياض أمام الأذنين.

١- ما بين القوسين زياده في «ح».

٢- ما بين القوسين زياده في «ح».

و يُسْتثنى الكفان المحدودان من الطرفين بالزندان، و أطراف الأنامل. و لحوق ظاهر القدمين قوياً.

### ثانيهما: عوره الصلاة

#### إشارة

و هي مساويه لعوره النظر في الرجل.

و في المرأة و الخنثى المشكل و ممسوح الفرج تمام البدن عدا ما استثنى للنظر. فيكتفى الرجل بثوب واحد، و للمرأة ثوبان، و لو أفاد ثوب مفاداً ثوبين أجزأ.

و وجه المرأة و كفأها و ظاهر قدميها ليست من عوره الصلاة، و فيها إشكال من جهة النظر، فعوره النظر أخص من هذه الجهة. و إن خصصنا الرخصة في كشف رأس الصبي التي لم تبلغ، و رأس المملوكه بخصوص الصلاة كما هو الأقوى (١) كانت عوره الصلاة أخص من هذا الوجه.

(و قد يلحق به ما في باطن الفم من اللسان و الأسنان و نحوهما في وجه قوياً، و كذا الزينه المتصله بالبدن الحاجبه له عن الرؤيه كما سيجيء) (٢).

و تختص عوره النظر بالاكتفاء بكل حاجب عنه، من حرام أو حلال، للذات أو بالعارض، متصل أو منفصل، و تستوى مراتبه فيه. فالثياب، و النبات، و الطين، و الظلمه، و العمى، و فقدان الناظر، واحد.

بخلاف عوره الصلاة؛ فإنها مقيده مرتبه على نحو ما سبق، حتى أن المركب من أقوى و أضعف و له أقسام كثيره يقدم على الأضعف.

و يقوى أن مباح النظر إلى العوره نظريه أو صلاتيه محرّم نظره إليها فيها. و يجب على المنظور إليه التستر عنه، فلو ترك عصي من وجهين، في وجه قوياً.

و عوره الرجل في النظر بالنسبه إلى المحرم و المماثل مساويه لعورته في الصلاة، و بالنسبه إلى غيرهما أوسع منها.

١- المعترضه ليست في «م»، «س».

٢- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

و عوره المرأه بالنسبه إلى المماثل و المحارم أخص من عوره الصلاه، و بالنسبه إلى غيرهما مساويه على الأقوى، إلا فى الأمه و الصبيّه، فقد يقال: بأنّ عوره النظر فيهما أوسع.

و لا- تختلف جهات السّتر فى حقّ النظر، بل المدار على الانكشاف للناظر من أىّ الجهات الستّ كان. و عوره الصلاه مقصوره على ما عدا الأسفل، و لذلك لم يوجب لبس السراويل.

و الأقوى بطلان الصلاه بالتكشّف للناظر من جهه الأسفل. و لو انكشفت من جهه الأعلى حال القيام أو الركوع عمداً، بطلت.

و الانكشاف لنفسه أو لغيره فى عوره الصلاه غير متفاوت، بخلاف عوره النظر؛ لأنّ المدار فى الأوّل على مُطلق الانكشاف من دون تفاوت فى الناظر، و يختلفان بكيفيه السّتر، فإنّه لا فرق فى عوره النظر فى المحيط بين كونه متجافياً كبعض أقسام الدثار و كالفسطاط، و بين كون الحاجب جداراً أو حفيره أو غيرهما، و لا بين كون الحفيره ضيقه أو واسعته، متّصله أو منفصله، و فى عوره الصلاه يُعتبر هذا الترتيب.

و يُعتبر اعتياد الملبوس و اللبس، فلو طرح الثوب طرحاً، لم يجزِ (و إذا كان فى الثوب خرق فستره بيده بطلت صلاته، و إن جمعه صحّت) (١) و إذا دار الأمر بين ستر العوره المشتركه و الخاصّه بالصلاه، قدّم فيهما المشتركه التى هى مصداق العوره عند الإطلاق.

و إذا دار الأمر بين ستر الدبر مع مستوريّته بالأيتين، و ستر الفرج، قدّم الثانى. و الظاهر استواء الدبر المكشوف و الفرج، و لا يبعد تقديم الفرج لفضاعته و استقباله للقبله، و تقديم الذكر على الأنثيين، (و فى تقديم دبر الخنثى على أحد الفرجين وجه) (٢).

و منها: وجوب ستر ما بقى من العوره بعد القطع، و ستر الممكن منها مع الوصل، و الترتيب فى الأبعاض يتبع الترتيب فى الأصل.

و الزينه المتعلّقه بما لا يجب ستره فى النظر على الأصحّ و الصلاه من خضاب أو كحل أو حمره أو سواد أو حلى أو شعر خارج و صل بشعرها و لو كان من شعر الرجال

١- ما بين القوسين ليس فى «ح».

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

أو قرامل من صوف و نحوه و نحوها يجب ستره عن الناظر دون الصلاة على الأقوى. و مع كشفها للناظر في غير محلّ الرخصه عمدًا لا يبعد البطلان.

(و يجب التستر عن النظر مع وجود الناظر، و إن كان مع احتمال الإعراض و عمى البصر. و مع احتمال وجود الناظر يحتمل سقوط الحكم، و وجوب التستر، و للفرق بين الظنّ و الاحتمال القوى و بين الاحتمال الضعيف وجه، و لعلّه الأقوى) (١).

### و لا بدّ في عوره الصلاة من بيان أمور:

#### الأول: أنه لا يجب ستر رأس الصبيّه الشامل لأسفل الرقبه إلى أعلاها إلى أعلى القنّه،

الأول: أنه لا يجب ستر رأس الصبيّه الشامل لأسفل الرقبه إلى أعلاها إلى أعلى القنّه (٢)،

و كذا رأس من كانت مملوكه لمالك واحد أو متعدّد، قنًا أو مكاتبه أو مُدبّره أو أمّ ولد، ما لم يعرض لها تحرير في الكلّ أو في البعض، مضافاً إلى المستثنى في الحرّه.

و في عموم الرخصه للشعر الموصول بشعرها للزينة بعد قطعه منها أو من أمه غيرها أو حرّه أو رجل و شعرها الموصول بغيرها، و للزينة بالحره أو السواد و التطيّب و الخطاط و الحلى و نحوها إشكال. و الأقوى جوازه في الصلاة.

و لو تحزّرت بتمامها أو ببعضها أو بلغت الصبيّه في أثناء الصلاة و قد بقي منها ما يزيد زمانه على زمان التستر، وجب. و لو توقّف على فعل مخلّ ببعض الشروط من فعل كثير أو استدبار قبله و نحوهما قوى البطلان. و للصّحه وجه.

و لو لم يبق من الصلاة سوى ما يقصر زمان فعله عن زمان التستر، كأن يكون قبل السلام الأخير مثلاً، سقط وجوب التستر، و صحّت الصلاة على إشكال.

و لو لم يبق من الوقت سوى ما يفى بركعه من الصلاة أو بكلّها على الأقوى، و لزم من التستر التفويت، أتمّت و صحّت.

و لو ترك الاستتار عمدًا عالماً بالحكم أو جاهلاً به، بطّلت صلاته. و مع الغفله، و النسيان، و الجهل بالموضوع، و عدم الاختيار، أو عدم الشعور ككشف الهواء تقوى الصّحه.

١- ما بين القوسين أثبتناه من «ح».

٢- في «ح» زياده: و في ذكر هذا الحكم إشعار أو تصريح بصّحه عباده الصبي. أقول: قنّه كلّ شىء أعلاه.

و لو فقد الساتر، أو وجد ما لا يجوز التستر به فى الصلاة، وجب عليه بذل ما لا يضر بحاله من ثمن أو اجره. و لا يجب الاتهاب و لا قبول الهبه مجاناً مع لزوم الغضاضه.

و لو وجد قطعاً متفرّقه و أمكن جمعها بخياطه و لو بأجره لا تضرّ بالحال، و جب.

و يجب تحصيل كلّ مرتبه تعلق بها الخطاب حتى الطين و الوحل بنحو و جوب تحصيل الثياب.

و لو أمكن التستر فى بعض الصلاة دون بعض، و جب الإتيان بالممكن، و تقدّم المقدم على الأقوى، و فى تخصيص الأركان و ما هو أشدّ وجوباً فى غيرها وجه (١).

و إذا تعدّر الساتر أو تعسر بأقسامه و أمن من الناظر أو كان حاضراً و أمكنه دفعه بيسير و لو بمال لا يضر بالحال، صلى قائماً مومتأ برأسه مع الإمكان، و بعينه معاً، و يحتمل الاكتفاء بالواحد مع عدمه.

و إن لم يأمن الناظر صلى جالساً، من غير فرق بين من يجوز له النظر، كأحد الزوجين مثلاً، و غيره. و إذا أمن فى بعض الصلاة دون بعض، لحق كلا حكمه.

و يجب رفع المسجد فى الواجب بالأصل، و فى الواجب بالعارض فى وجه قوى، و يستحب فى المستحب (٢).

### الثانى: أنه كما يشترط الساتر فى الصلاة، كذلك يشترط فى أجزاء المنسيه،

و ركعاتها الاحتياطيه، و سجود السهو، دون سجود الشكر و التلاوه. و فى صلاه الجنازه و جهان: الوجوب، و عدمه، و الأقوى الأول.

### الثالث: أن كل من تمكّن من شرط الساتر أو غيره بمقدار صلاه من فرضه التقصير، تعين عليه القصر

فى مواضع التخيير (٣).

### الرابع: أن من كان عنده من المال ما يفي بقيمه الماء لرفع الحدث أو الساتر، رجح الساتر

١- فى «ح» زياده: و يجرى نحو ذلك فى باقى الشرائط الاختياريه.

٢- فى «ح» زياده: و إذا وجد المباح أو المشترك استحب ترجيح الفاضل من العباد أو من العباده، و مع التعارض ترعى الميزان.

٣- فى «ح» زياده: و لو بذل له الساتر أو غيره من الشرائط بشرط التمام أو القصر تعيناً.

مع فقد جميع مراتبه، و مع تيسير البدل الاضطرارى من المراتب المتأخره من طين و نحوه أو عدم البدل عن الماء (١) يقوى تقديم الماء.

و لو دار بين ترك التستر و استعمال المنتجس، تخير على الأقوى، و الأحوط الأول.

و فى غير شرط الطهاره من الخبث من لبس جلد الميته، و الحرير، و الذهب، و ما لا يؤكل لحمه يتعين التعرّى.

### الخامس: الخنى المُشكل و الممسوح يأخذان بالاحتياط فى الصلاه، و غيرها،

فى أصل الساتر و نوعه.

### السادس: أنه قد ظهر ممّا مرّ أنّ الستر من الشرائط العلميه،

كالإباحه، و الطهاره الخبثيه، و استقبال ما بين المشرق و المغرب، و نحوها، فمتى ظهر له عدم التستر بعد الفراغ أو فى الأثناء ثم تستر، صحّ ما فعل.

و لو صلّى مع إمام فظهرت مكشوفيه عورته بعد الفراغ أو فى الأثناء، و علم كونه غافلاً أو جاهلاً بالموضوع أو ناسياً للصلاه، أو مسلوب الاختيار لهوى أو غيره، أو شكّ فى علمه و عدمه؛ فيبنى على الصحه، صحّت صلاه المأموم. و لا يجب الانفراد مع عدم علمه بتعمده، و لا إخباره بالانكشاف، كسائر الشروط العلميه.

و يُستثنى المديون، و لعله أولى من باقى المستثنيات، و يبقى حقه، فلو كان الغريم حاضراً مطالباً، و لم يكن له وفاء إلا من قيمه الماء أو الساتر المضطر إليهما للصلاه المفروضه مع الضيق مثلاً، لم يجب وفاؤه إلا بعد فراغه.

و لو صلّى موسّعه أو نافله متطهراً بالماء، عصى، و بطلت صلاته. و إن صلّى بالساتر و لم يستثن فى الديون، عصى، و صحّت صلاته [على إشكال]. و إن كان عنده وفاء، كان له تأخيره بمقدار الصلاه.

و لو وهب الساتر أو باعه أو أتلفه كغيره من الشرائط؛ فإن كان قبل الوقت، فلا إثم و لا فساد، و بعد الوقت فيه الإثم و لا فساد.

و لو كان له خيار فى لباسه المنتقل مع الانحصار، وجب عليه الفسخ.

و لو أُعير ثوب و ليس عنده سواه؛ فرجع المُعير في أثناء الصلاة، حرم استعماله، و أُلحق بفقد الساتر؛ و يحتمل العدم.

و لو شك في ستر الثوب، كان كغير الساتر. و لو دار الأمر بينه و بين معلوم العدم، قوى و جوب تقديمه.

و لو علم وجود الساتر في ضمن ثياب محصوره، صلّى بالجميع حتّى يحصل اليقين. و لو دار في الإتيان بالجميع و الصلاة بالمتيقن المنفرد، قدّم الثاني.

(و لو كان في الثوب خرق فجمعه بيده أجزاء، و لو ستره بيده أو بطين أو حشيش لم يجزئه، و لو ستره بوضع خرقة قوى الإجزاء.

و لو كان الثوب ساتراً لها في الجلوس دون القيام، صلّت قائمه. و لو استبدلت حين جلوسها أو سجودها ثوباً يسترها في الحالين أجزاء) (١).

و لا دخل للقدم في الستر و عدمه؛ لضعف دليله، فيجوز كشفها و سترها ببعضها أو بتمامها مع بعض الساق و دونه، و يكفي في ذى الساق لدفع الشبهه ارتفاعه عن مفصل القدم بيسير.

و لو خيط غير الساتر بالساتر دخل في حكمه، بخلاف ما إذا جعل فوقه أو تحته.

و لو كان غير ساتر للقدم، فعادَ بالجدب ساتراً؛ أو ساتراً، فعادَ لميل جوانبه غير ساتر، دخل في حكمه السابق على إشكال. و يكفي فيه مجرّد الإحاطه و إن حكى ما تحته. و المخرق لا يعدّ من ساتر القدم.

### المقام الثالث: في بيان شروطه و ما يتبعها

#### إشاره

و هي أمور:

#### الأول: الستر،

و قد علمت كيفيته.

#### الثاني: الإباحه،

بملكه عينٍ أو منفعهٍ أو عاريه أو إذن.

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».



فلا تصحّ صلاه فريضه، و ما يتبعها من أجزاء منسيه، أو ركعات احتياطيه، أو سجود سهو و مثلها سجود الشكر و التلاوه و إن لم يكن اللباس شرطاً فيهما و لا- صلاه نافله، و لا- صلاه جنازه بغير المباح شرعاً، مختاراً، ذاكرأ، عالماً بموضوع الغصب، عالماً بحكمه أو جاهلاً به.

و منه ما لا يُعلم إذن المالك باستعماله، مغصوب العين كان، أو مغصوب المنفعه، كاستعمال الراهن و المفلس مثلاً، ساتراً للبدن أو لا، ساتراً للعتورين أو لا، قابلاً لسترهما أو لا، دخلا فيه بكفّ أو خياطه أو ترقيع أو لا، واضعاً بدنه عليه حال الركوع أو السجود أو لا، ملبوساً لبس الثياب أو النعلين أو السلاح أو الحلّى أو لا، معصباً به بعض البدن أو مجبراً أو مطروحاً عليه أو محمولاً على رأسه أو بدنه أو فى كّمه، منفرداً أو فى ظرف مباح، حتّى لو حمل حيواناً مغصوباً أو إنساناً ظلماً جرى عليه الحكم.

و كذا لو استند حال صلاته إلى عبدٍ أو عصى مغصوبين، و نحوهما.

و تصحّ صلاه المأذون عموماً أو خصوصاً، غاصباً كان أو غيره، و لا تجزى الإجازة بعد الدخول فى العمل أو بعد الفراغ منه.

و لو صلّى به جاهلاً بالغصب، أو غافلاً، أو ناسياً، أو مجبوراً، أو مضطراً، فلا يتوجّه إليه النهى، و لم تفسد صلاته.

و لو ارتفع العذر فى الأثناء و استمرّ على حاله، بطلت. و يُعذر بمقدار زمان النزح، و إن طال، ما لم يتماهل فيه.

و وصل القرامل و الشعور و أصباغ الثياب القاضيه بالشركه مُفسده، بخلاف أثر الكحل، و الخضاب، و نحوهما ممّا يلتحق بالأعراض حقيقه، أو عرفاً (و لو فى بدن العبد أو لحيته و إن زادت قيمته) (١).

و المملوك بالمعاوضه على عينٍ مغصوبه أو مغصوب جزء منها و لو يسيراً، (و مال المقترض مع نيّه عدم الوفاء، أو عدم نيّته، أو نيّه وفائه من الحرام من الغصب) (٢)، و منها ما يتعلّق به جزء من خمس أو زكاه و نحوهما، فإنّه بحكم المغصوب.

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

و ما لا ربط له بالأكوان كالأذان و الإقامه، و التعقيبات، و سائر العبادات القولية يقع صحيحاً (١).

و إذن ذى السلطان متبّعه، فيقتصر فى الصحه على ما أذن به من عباده عامه أو خاصه، واجبه أو مندوبه، و لا يتجاوز ما أذن به إلى غيره، إلا مع الاستفاده من أولويه و نحوها.

و لو أذن بمقدار ركعتين، تعين التقصير فى مقام التخيير.

و الإذن فى الصلاه إذن فى توابعها، كركعات الاحتياط، و الأجزاء المنسيه، و سجود السهو إذا قلنا بالفوريه. و الظاهر دخول المقدمات المقارنه، كالأذان و الإقامه، و ما بعدها من الوظائف، و ربّما استفيد من خبر كميل.

و الإذن المطلقه بل العامه لا تشمل الغاصب (٢).

و لو عدل عن الإذن بعد الدخول فى الصلاه، لم يجب القطع على الأقوى. و فى إلحاق الوضوء و نحوه بها فى الحكم وجه قوى.

و الثوب المشترك بغير إذن الشريك فى غير وقت المهاياه مغصوب.

و لو خيف على المغصوب من التلف، و جب لبسه، و صحت به الصلاه. و لو أذن المالك باللبس دون الصلاه، بطلت.

و إذن الفحوى كالإذن المصرّحه.

و المحرّم على المحرّم مخيطاً أو مطيّباً أو ساتراً للرأس مثلاً مُفسد للصلاه لبسُهُ على إشكال.

و لا فرق بين غصب العين، و غصب المنفعه، كالمستأجر، و مال المفلس، و المرهون.

و المصبوغ بالمغصوب بحكم المغصوب إن كان للصبغ قيمه.

و لو ألقى عليه مغصوب و أمكن رفعه بسهولة من غير ارتكاب مُبطل، و جب، و إلا

١- فى «م» زياده: و القول بالفساد فيها يتبع الصلاه و ربما دخل فى إطلاق خبر كميل غير بعيد.

٢- فى «ح» زياده: و يظهر من تتبع الأخبار و تعليقاتها فى مثل لباس الحرير، و الذهب، و غيرهما، و من اعتبار الكمال لها فى جميع حالاتها اعتبار الإباحه فى مكانها، و لباسها، و مصحوبها.

فلا على إشكال.

### الثالث: أن لا يكون [من الذهب]

هو أو جزؤه و لو جزئياً أو طليه ممّا يُعدّ لباساً أو لبساً، و لو مجازاً بالنسبه إلى الذهب من الذهب؛ إذ لبسه ليس على نحو لبس الثياب؛ إذ لا يُعرف ثوب مصوغ منه، فلبسه إمّا بالمزج أو التذهيب أو التحلّي أو التزيين بخاتم و نحوه.

و أمّا المحمول منه و الموضوع على ظاهره وضعاً أو فى بعض مغابنه و المشدود به فلا بأس به.

و الأقرب عدم المنع فى السلاح و ما يتبعه، و الضبّ للأسنان، أو بعض الأعضاء، و الوجود فى البواطن لا بأس به.

(و ما ورد من جواز ضبّ الأسنان بالذهب (١) يؤذن بجواز الحمل فى الصلاه) (٢).

و حكم المنع مخصوص فى حقّ الرجل، و الخنثى المشكل، و الممسوح.

و لا بأس بالمحمول، مسكوكاً أو لا، مُتخذاً للنفقه أو لا.

و يحرم لبسه فى نفسه، و للصلاه ذاتاً، و تشريعاً؛ فيجمع فى لبسه فيها ثلاثه آثام، ثالثها إفساد الصلاه.

و الظاهر أنه من الشرائط الوجوديه، يستوى فيه عالم الحُكم و جاهله، و عالم الموضوع و جاهله، و الناسى و الغافل.

و لبس الإجبار و الاضطرار لا يترتب عليه فساد.

و الممزوج مزجاً يخرج عن الاسم خارج عن الحكم، و المشكوك فى خروجه عن الاسم بالخلط داخل فى المنع. و ما شكّ فى زوال الاسم عنه، يستصحّب فيه بقاء الاسم، و المشكوك فى أصله يُبنى على منعه.

و صلاه المميّز إن قلنا بصحّتها يُشترط فيها ما اشترط فى صلاه المكلف.

و لو دار بين الذهب و المذهب، قوى اختيار الثانى.

١- انظر الوسائل ٣: ٣٠٢ أبواب لباس المصلى ب ٣١.

٢- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

و لو كان فى ذيل الثوب مما يجزّ على الأرض، و لا يُسامت البدن، فلا بأس به، كما فى غيره من اللباس الممنوع عنه فى الصلاه، سوى الغصب إذا دخل فى اسم الانتفاع للصلاه، أو التصرف.

و يجرى الحكم فى الأجزاء المنسيه، و الركعات الاحتياطيه، و سجود السهو، دون سجود الشكر و التلاوه، و صلاه الجنازه على إشكال، و لا سيما فى الأخير.

### الرابع: أن لا يكون من الحرير و القز المحض،

أو المخلوط بنادرٍ لا يدخله فى اسم المخلوط فى صلاه الذكر و إن لم يبلغ و الخنثى و الممسوح فيما يعدّ ملبوساً؛ لا محمولاً، و لا- موضوعاً، و لا- جزءاً، كالعلم أو الرقاع ما لم تبعث على الاسم؛ و لا ملفوفاً أو مشدوداً، كخرق الجبيره، و عصائب الجروح و القروح، و حفيظه المسلوس و المبطون؛ و لا موضوعاً فى البواطن، كخرقه المستحاضه؛ و لا متصلاً مجروراً على الأرض لا يُسامت البدن.

و يدخل فيه الحزام، و الرداء، و العمامه، و القلنسوه، و ما يوضع فيه القدم.

و يخرج عن المنع ما لا يستر العورتين فى ذى العورتين، أو الأربع أو الثلاث أو الواحده فيما له ذلك، أو البعض فى المقطوع. و يحتمل كون المدار على عوره الرجل و المرأه المعتاده، و مع النقص أو الزياده يؤخذ بالفرض.

و المدار فى كلّ شخص على حاله، لا على الوسط، و إلا جاز كون تمام الثوب الساتر لتمام البدن حريراً بالنسبه إلى بعض، و منع الساتر بمقدار عُشر العوره بالنسبه إلى بعض آخر، و مع اختلاف حاله بالسمن و الهزال يختلف حكمه باختلاف الأحوال.

و هذا الشرط كغيره من الشرائط سوى الإباحه و الطهاره من الخبث و جودى، لا علمى.

و المراد عدم ستره لعدم سعته، لا- لخروقه، و لا- لرقته، مع بقاءه على حاله، لا- مع فرض التصرف به بإدخال عرضه بطوله أو بالعكس. و لو أتى عليهما بدورانه على حاله، عُدد ساتراً.

و المشكوك في حريرته كالمقطوع بها، و الشاكّ يرجع إلى العارفين. و لو اختلفوا رجّح بالعدالة و الأكثرية، (و مع التعادل و الاختلاف بالنفي المطلق و الإثبات يُؤخذ بقول المثبت، و لو ادّعى النافى نوعاً خاصاً رجح مثبناً على إشكال) (١).

و لو دار الأمر بين اللبس و التعرّي، قدّم التعرّي.

و يكفى إخبار صاحب اليد، و استعمال المسلم في معرفه نوعه و تجويز الصلاة.

و الحشو في المحشوّ ليس ملبوساً، بخلاف الوجهين.

و فرش و الكون تحته كالفسطاط و الدثار به حال الصلاة لا بأس به على إشكال.

و لبسه في الصلاة لمن يحرم عليه مستتبع للمعصية من وجوه ثلاثة: الحرمة الذاتية، و الصلاةية (٢) ذاتية؛ و تشريعته. و لو كان في الأثناء كان وجه رابع، و هو إفساد الصلاة، و في غير الصلاة و نحوها الحرمة الذاتية فقط.

و ليس على النساء تحريم ذاتاً و لا عارضاً.

### الخامس: أن لا يكون كلاً أو بعضاً نجساً،

كالمّخذ من شعر الكلب و الخنزير. و في تمشيه العفو عمّا لا تتم به الصلاة وحده (٣) وجه قوى، و الأقوى خلافه فيه؛ لدخوله تحت غير مأكول اللحم، بخلاف الكافر، و كذا ما كان من الميتة من مأكول أو غيره.

و لا- متنجساً بشيء من النجاسات أو المتنجّسات بدرجة أو درجات، قلّ موضع الإصابه أو كثر، ممّا لم يُعَفَ عنه من قليل الدم الناقص عن الدرهم البغلي المصوغ من ثمانية دوانيق، لا المصوغ من أربعة دوانيق، و هو الطبرى، و الإسلامى الذى اتخذه عبد الملك بن مروان، بجمعه الأولين، و اتخاذه نصف مجموعهما درهماً، و قد مرّ الكلام في تقديره، بشرط أن يكون من طاهر العين: من الإنسان غير الدماء الثلاثة، و من مأكول اللحم من الحيوان، أو مطلق النجاسه فيما لا تتم الصلاة به وحده، من

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- في «م»، «س» زياده: و في وجه.

٣- في «ح» زياده: من جهه النجاسه كسعر الكافر.

طاهر العين أو نجسها، من الإنسان، و ممّا يؤكل لحمه من الحيوان، حيّاً أو ميتاً، دون ما لا يؤكل لحمه منه، حيّاً أو ميتاً، طاهر العين أو نجسها، أو بول الرضيع من أولاد المسلمين الكائن قبل الإزاله و بعدها فى المربّيه مع جمع الشرائط، أو دم الجروح، و القروح مع الشروط بالنسبه إلى المجروح و المقروح، أو الدم فيما يتبع اللباس من قطنه المستحاضه، و حفيظه المسلوس و المبطن، مع التطهير قبل الدخول فى الصلاه، أو مطلق النجاسه فى طرف من الثوب مسحوب على الأرض لا يسامت بعض بدن اللابس، تحرّك بحركته أو لا، وضعه تحت قدميه أو لا. و قد مرّ تفصيل الحال، فلا حاجه إلى الإطاله فى المقال.

و لو وجد من الماء ما يغنى فى طهاره الثوب أو البدن، لا فيهما معاً، أو فى الشعار أو الدثار، قدّم الوسطان احتياطاً، و لا سيّما الأوّل منهما.

و لو دار الأمر بين تطهير ما يتوجّه إليه المنع من وجه واحد، كغالب النجاسات، أو من وجهين، كدم غير مأكول اللحم من طاهر العين و دم الكافر حين، أو دار بين ذى الجهتين كما مرّ فى القسمين و بين ذى ثلاث، كما إذا كانا منهنّ ميتين، أو من حيوان حيّ نجس العين، أو ذى ثلاث و أربع، كما بينها و بين حيوان ميّت نجس العين، لزم تقديم الأخير فى النزاع أو التطهير فى المقامات الثلاثه.

و يقدّم المنتجس مع بقاء العين على ذى النجاسه الحكميّه، و غليظ النجاسه على خفيفها، و كثيرها على قليلها، و متعدّد الأنواع على متّحدها.

و لو تعارضت الجهات لوحظت الترجيحات، و مع التساوى يبنى على التخيير، و يقدّم فى النزاع ما كان كلّ من نجس العين أو بعضه على مقابله من المنتجس به. و يحتمل تقديم البعض على الكلّ فى الكلّ و يجب تخفيف النجاسه مع الأوّل إلى العفو (و مطلقاً) (١) فى وجه قوى.

و لو دار الأمر بين لبس المنتجس و التعرّى ثبت الخيار، و الأحوط التعرّى، و تختلف مراتبه باختلاف الشدّه و الضعف، و الكثره و القله.

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

و هذا بتمامه مقتضى الاحتياط فى يقين البراءه بعد يقين الشغل، و أصله عدم الصحه فى العباده، لكن خلّو الأخبار و كلام الأصحاب يوقع فحول العلماء فى الاضطراب، غير أنّ الأخذ بالحائطه طريق النجاه.

### **السادس: أن لا يكون من جلد ميتة نجسه، أو جلد ميت نجس أخذ من حيّه، أو من جلد إنسان حيّ أو ميت، بعد تطهيره أو قبله،**

و لا من بعض أبعاض ما ذكر من غير الجلود، من الأمعاء و نحوها.

و ما كان طاهراً من غير ذوات النفوس فلا بأس به من جهه الموت.

و ما كان من أبعاضها طاهراً و لم يمت؛ لعدم حلول الحياه فيه: من شعر، أو صوف، أو وبر، أو عظم، أو ظفر، مع كونها من حلال اللحم على كراهه أو بدونها لا بأس بالصلاه فيه.

و يستوى فى المنع القليل و الكثير، فيما تتم به الصلاه و ما لا تتم، و ما يُسمى لباساً فى العاده و غيره. فلو وضع وضع الخاتم، و الحلقه، و الحلّى، و الجبل لشدّ الرأس أو الظهر أو البطن، أو القلاده، أو فى السلاح، أو وقعت منه أجزاء صغار على اللباس حال الصلاه فسدت.

و أمّا المحمول ظرفاً و لا ربط له فى الاستعمال ميتة أو جزؤها، فلا يقضى بالفساد، و الأحوط تركه.

و مجهول التذكيه محكوم بعدمها فيه، سواء وجد فى أرض الإسلام أو سوقه و لم يظهر عليه أثر الاستعمال، أو فى أرض الكفر.

أمّا لو ظهر عليه الاستعمال، كنعل أو خفّ أو حذاء و نحوها مستعمله، أو التعرّض له، كأن يوجد مفضّلاً، و كذا غير الجلد إذا ظهر سبق الانتفاع به، أو الإعداد له، كالطبخ للحم، و التقطيع له، و كان فى أرض المسلمين أو سوقهم حكم بتذكيته.

و إذا استقرّت عليه يد مسلم، مع العلم أو الشك بإرادته الملك أو الانتفاع (١) أو الوكاله

١- فى «ح» زياده: لا مع العلم بقصد الإلقاء.

أو الولايه لمثل ذلك، سبقتها يد الكافر أو لا، تعقبها أولاً، مستح كان المسلم لجلد الميتة بالدباغ و كانت مدبوغه أولاً، أو كان فى سوق المسلمين، أو فى أرضهم، و لم يعلم بصاحب اليد فلا بأس به.

و لو اشترك السوق أو الأرض أو اليد، قدّمت جهه الإسلام. و المدار فى الإلحاق على الغلبه، دون السلطان.

و لو وجد فى يد المسلمين أو أرضهم أو سوقهم مع احتمال إرادته الإلقاء لم يحكم عليه بالتذكيه.

و لو ترفع الكافر و المسلم فيه، و كلّ يدّعيه، بقى على الحكم بعدم التذكيه حتّى يحكم به للمسلم، و لا يبنى هنا على ترجيح الأرض و السوق.

و مع الحكم بالتذكيه و حصول الشبهه يستحبّ الاحتياط، إلا فى الأمور العامه، كالبرغال و القضاغى: فانا قد بينا سقوط الاحتياط عن النجاسه و التحريم فى الأمور العامه.

و يد الكافر غالبه على أرض المسلمين و سوقهم.

و لو علم وجوده فى السوقين، و عليه آثار التصرف أو اليدين، علم التاريخ أو جهل، بنى على التذكيه. و فى الأرضين مع سبق الإسلام يقوى ذلك، و فى خلافه يقوى خلافه.

و لو اضطر قدّم طاهر العين من مأكول اللحم على مثله من غير المأكول؛ لتحريم الأول من وجه، و الثانى من وجهين، و على نجس العين من الحيوان؛ لتحريم هذا من ثلاثه وجوه، النجاسه مع الوجهين السابقين.

و يقدّم غير المأكول ميثاً من طاهر العين على الميت من نجس العين؛ لانحصار المنع فى الأول فى وجهين، و محتمل التذكيه و إن كان بحكم المقطوع بعدمها على المقطوع بالعدم.

و لو اندفعت الضروره بلبس الصغير و الكبير، قدّم الصغير.

و لو دار الصغير فى حقّ المرأه بين وضعه على العورتين، و على غيرهما، قدّم وضعه عليهما.



و لو ربط شىء منه بطرف الثوب، و بقى مسحوباً على الأرض، و لم يدخل فى اسم الاستعمال فى الصلاة، لم يكن بأس.  
و لو دار بين اللبس و التعزى، تعين الثانى. و المدار فى إثبات هذه الفروع الاعتماد على القاعده الممهده المقرره.

### السابع: أن لا يكون مُحَرَّمًا من جهه خصوص الزى،

كلباس الرجال للنساء، و بالعكس، و لباس الشهره البالغه حدّ النقص و الفضيحه. و الحاصل أنّ كلّما عرضت له صفه التحريم بوجه من الوجوه لا تصحّ به الصلاة على الأقوى.

### الثامن: أن لا يكون من حيوان غير إنسان له لحم لا يجوز أكله شرعاً حال التذكيه و عدمها، بالأصل أو بالعارض:

لوطء، أو جلالئه لم يتعقبها استبراء، أو شرب لبن خنزيره يتولّد منه نبات لحم أو اشتداد عظم، بّرى أو بحرى، ذى نفس أو لا، و لا- من نسلهما فى وجه قوى، من جلد مدبوغ أو غير مدبوغ، و ريش، و صوف، و شعر، و وبر و نحوها، جعلت لباساً أو جزءاً للباس، و ما التصق منها و من الرطوبات بالثوب أو البدن، من بول أو غائط أو دم، و لو فى مقام العفو فيها، أو عرق أو بصاق أو نخامه أو قيح أو دمع عين إلى غيرها من الرطوبات، دون ما كان من إنسان، من نفسه أو من غيره، أو من غير ذى لحم، كزنبور، و بعوض، و خنفساء، و عقرب، و دود، و ديدان، و قراد، و قمل، و برغوث، و هكذا. فلا بأس بالشمع و العسل، و نحوهما.

و قضيه إطلاق جواز التلييد فى الحجّ، بل ظهوره فيما بعضه الشمع من الشواهد على ذلك.

و ما كان من مكروه اللحم من المحلل و مباحه، فالمحلل منه و المحرّم كالبول و الروث سواء. و لو تكوّن حال التحريم، و خرج بعد الاستبراء أو بالعكس، فالمدار على حال الخروج.

و ما كان من المحمول الصرف من حيوان غير مأكول اللحم أو أبعاضه ظاهراً، أو المتّصل فضلاً عن المنفصل باطناً فى الفم أو الأنف مثلاً فلا بأس به.

و هذا شرط وجوديّ يستوى فيه عالم الحكم و جاهله، و عالم الموضوع و جاهله، و الغافل، و الناسى، و المختار. و أمّا المجبور فيقوى جواز صلاته.

و لو اضطر إلى لبسه لحرّ أو بردٍ، صحّت صلاته فيه.

و لو دار بين العراء و اللبس، قدّم العراء.

و جميع أقسامه متساويه في المنع: من سمّور، و فنك، أو ثعلب، أو أرنب، أو سنجاب، أو حواصل.

و لو قيل بالترتيب مع الدوران بين هذه المراتب، بتقديم السنجاب، ثمّ الحواصل، ثمّ الثعالب و الأرنب، ثمّ الفنك، و السمور كان قريباً (سوى جلد الخز و وبره) (١).

و قد اختلفت الأخبار و كلمات الأصحاب في تحقيق حقيقته، ففي روايه

أنّه كلب الماء

(٢). و في اخرى

سبع يرعى في البرّ، و يأوى إلى الماء

(٣). و في ظاهر أخرى: «دأبه تخرج من الماء، أو تُصاد من الماء، فإذا فقدت الماء ماتت» (٤).

و قيل: هو القندس إن كان ذا إليه، و إلا فهو كلب (٥).

و قيل: وبر السمك، و هو معروف بمصر (٦).

و قيل: دأبه صغيره تشبه الثعلب، ترعى في البرّ و تنزل بالبحر، لها وبر يعمل منه ثياب (٧)، و ربّما قيل فيه غير ذلك (٨).

و الظاهر أنّ المدار على ما يتداول عليه إطلاق الاسم بين التجار، و المشكوك فيه

١- بدل ما بين القوسين في «س»، «م»: سوى الخزّ دون سائر الأجزاء و من غير الرطوبات، و الجميع معروف و أما الخز.

٢- الكافي ٦: ٤٥١ ح ٣، التهذيب ٩: ٤٩ ح ٢٠٥، علل الشرائع ٢: ٣٥٧ ح ١، الوسائل ٣: ٢٦٣ أبواب لباس المصلّي ب ١٠ ح ١، و ج ١٦: ٤٥٩ أبواب الأطحمه المحرمه ب ٣٩ ح ٣.

٣- التهذيب ٩: ٤٩ ح ٢٠٥، الوسائل ١٦: ٤٥٨ أبواب الأطحمه المحرمه ب ٣٩ ح ٢.

٤- الكافي ٣: ٤٠٠ ح ١١، التهذيب ٢: ٢١١ ح ٨٢٨، الوسائل ٣: ٢٦١ أبواب لباس المصلّي ب ٨ ح ٤.

- ٥- نقله الفاضل الهندي الأصفهاني في كشف اللثام ٣: ١٩١ عن الشهيد في حاشيه الكتاب عن بعض مدمني السفر.
- ٦- الذكرى: ١٤٤.
- ٧- مجمع البحرين ٤: ١٨.
- ٨- انظر الروضه البهيّه ١: ٥٢٧.

يجب اجتناب الصلاة فيه. وقد مرّ بيان أحكام النجاسات مفصّلاً.

### التاسع: أن لا يكون مانعاً عن بعض الواجبات،

كالمانع عن السجود لضيقه، أو عظمه، أو صلابته، أو استيلائه، أو نحوها، عن الإتيان ببعض الواجبات، ككفّين يمنعان الكفّين، أو سراويل كثير القطن يمنع الركبتين، أو خفّ أو نعل ونحوهما يمنع الإبهامين، أو عمامه أو قناع يستغرق الجبهه، أو لثام أو نقاب يمنعان القراءة، إلى غير ذلك.

و لو اضطر إلى لبس نوع من الأنواع كان المقدم على الجميع المتنجّس، والمؤخّر عنها الحرام، وشبهه. وبين الإبريسم والذهب للرجل، والميته، وما لا يؤكل لحمه مع كونهما من طاهر العين مساواه. ويحتمل تقديم الأخيرين على الأولين. وما كان من نجس العين مؤخر عن الأولين والأخيرين.

والحاصل أنّه إذا تعارضت الأنواع، قدّم الأشدّ على غيره، والأجمع على غيره، ومع تعارض الشدّه والجمع يؤخذ بالميزان، وإذا تعارضت الأفراد من كلّ نوع، لوحظ فيها الأكثر والأقلّ، والعيته والحكميه.

ويجب تقليل الثياب، وتخفيف المانع.

وأولى الثياب بالنزع أو التطهير للرجال ما جمع بين الفضيّه، والذهبيّه، والحريّيه، والميتيه، وعدم المأكوليه، والتنجسيّه مع العيته، وزى النساء، ومفوت بعض الواجبات، وغير الساتر.

ويجب الاقتصار مع الضروره على ما قلتّ جهه مانعيته، و ضاق مقدار سعته.

و لو أمكن تخفيف الممنوع من لبسه بالقطع، احتمل وجوبه، ما لم يلزم منه ضرر في المال. والعمل على مثل هذه التدقيقات يبعده ما يظهر فيه المسامحه بترك التعرّض له في كلام الأصحاب، وفي الروايات.

و كلّما شكّ فيه من المذكورات يجب التجنّب عنه إلا ما تعلق بأحكام النجاسات (١).

و تشترك جميع أوضاع اللباس في الإفساد في الغصب. ويعتبر اللبس دون الاتصال

١- في «ح» زياده: و يجرى في الفراش، و الدثار، و نحوهما مع استلزام العلوق حكم ما تعلق عنها.

و الحمل فى إفساد الحرير، و الذهب، و المتنجس. و اللبس أو الاتصال فى غير المأكول اللحم. و إلحاق جلد الميتة بهذا القسم لا يخلو من قُرب.

و مستوى العلم و الجهل بالموضوع أو الحكم و النسيان فيما عدا المغصوب و المتنجس و غير الساتر، فإن المنع فيها خاص بالعلم (و قيل بالفرق فى الناسى بين العلم بالوقت و خارجه، فيعيد و لا يقضى (١) (٢).

و مستوى الجميع فى عدم الإفساد فى الجبر على إشكال.

(و فى قوله عليه السلام حيث سئل عن الرجل يمس أنفه فى الصلاة فيرى دمًا

إن كان يابساً فليم به الأرض

(٣) إرشاد إلى عدم نجاسة الباطن، و عدم ضرر الحمل، و كذا فى قطع البثور فى أمر النجاسة، و قد يلحق بها غيرها (٤).

### المقام الرابع: فى بيان المستحبات

تُستحب الصلاة بالعمامة. و التحنك بها و لبس السراويل؛ فإن الصلاة بكل واحدٍ منها تعدل أربع صلوات.

و الإكثار مما يصحبه فى الصلاة من لباس، و غيره؛ لأنه يسبح.

و بخاتم فضه من عقيق؛ لتُحسب الصلاة به بألف صلاة، و بخاتم فضه من الجزع اليماني؛ لتُحسب بسبعين صلاة، و هو الحرز اليماني الصينى فيه سواد و بياض، تشبه به العين. و النعل العربيّه.

و للعارى الذى لا-لباس له أو عنده مئزر يستر بعض البدن أن يضع على عاتقه شيئاً، و لو حبلاً أو خيطاً، و كلما كان أوسع أو أغلظ كان أولى. و لعلّ جعله من جنس ما يلبس، ثم ما يلبس فى الصلاة أولى، و الوضع على العاتقين أولى من الوضع على العاتق الواحد.

و لبس الأخشن و الأغلظ إذا كان وحده.

و يُستحب تعدد الثوب، و أن يكون بالغاً فى الستر، و اختيار السليم من الشبهه،

١- الدروس الشرعية ١: ١٥١.

٢- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٣- الكافي ٣: ٣٦٤ ح ٥، التهذيب ٢: ٣٢٤ ح ١٣٢٧، الوسائل ٢: ١٠٣١ أبواب النجاسات ب ٢٤ ح ٢.

٤- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

و لبس ما يعتاده المتّقون؛ لتميل القلوب إليه، و لبس البياض، و الساتر لما بين السره و نصف الساق.

### المقام الخامس: في بيان المكروهات

تُكره الصلاة بثوب واحد يحكى الحجم وحده. و أقلّ منه كراهه ما لا يحكى مع وحدته بالنسبه إلى ما قابل العوره.

و بالثياب السود التي بينها و بين البيض كمال الضديه، لا كل ما لم يكن أبيض و يؤيّده أنّ عليّ بن الحسين عليه السلام لبس الأزرق (١)، أو جميع ما كان مخالفاً للبياض من جميع الألوان، عدا العمامه، و الخفّ، و الكساء.

و كلّما اشتدّ السواد، اشتدّت الكراهه. و المبعّض تتوزّع الكراهه على مقداره.

و التوشّح و الاتزار فوق القميص، خصوصاً للإمام.

و لبس الأحمر، و المزعفر، و المعصفر المشيع المقدم.

و اشتمال الصماء، و يسمّى التحاف الصماء، و هو على ما قيل: إدخال الثوب تحت الجناح، و جعله على منكب واحد (٢).

و قيل: أن يتجلّل بثوبه، و لا يرفع منه جانباً (٣).

و قيل: أن يجلّل جسده بثوبه على نحو شمله الأعراب بأكسيّتهم، و هو أن يردّ الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى و عاتقه الأيسر، ثم يردّه ثانيه من خلفه على يده اليمنى و جانبه الأيمن، و يغطّيها جميعاً (٤).

و قيل: إنّ الشملة الصماء التي ليس تحتها قميص و لا سراويل (٥).

و قيل: مع نسبه القول إلى الفقهاء هي أن يشتمل بثوبٍ واحدٍ ليس عليه غيره،

١- انظر الكافي ٦: ٤٤٩ ح ٣، الوسائل ٣: ٣٦١ أبواب أحكام الملابس ب ١٨ ح ٢.

٢- الكافي ٣: ٣٩٤، الفقيه ١: ١٦٨، التهذيب ٢: ٢١٤.

٣- تذكره الفقهاء ٢: ٥٠٣، و نقله عن الهروي في الذكري: ١٤٧.

٤- القاموس المحيط ٢: ١٤٢.

٥- العين ٦: ٢٦٦.

ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبه، فتبدو برميه عورته (١). وقيل غير ذلك.

و ينبغي العمل على الجميع؛ إذ لا مُنافاه؛ ولأن النفي لا يعارض الإثبات.

و لبس ما يستر ظهر القدم و لا ساقَ له، و يكفى من الساق مسّمَاه، و المخيط به يتبعه فى الجواز، و الملبوس معه من غير خياطه له حكم نفسه.

و ما ستر البعض لا كراهه فيه. و ما استغرق تمام ظهرها و لم يستر لعدم كثافته تجرى فيه كراهته. و كذا فى المخزق ما لم تتسع خروقه فيخرج عن اسم الساتر.

و ترك التحنك، و هو التلحي عباره عن إداره جزء من العمامه تحت حنكه من الجانب الأيمن أو الأيسر، و لعلّ الأوّل أولى، و لا يستدعى استغراق الحنك؛ لقوله عليه السلام

من صلّى مقتعطاً فأصابه داء لا دواء له فلا يلومنّ إلا نفسه

(٢). و قال الصدوق: سمعت مشايخنا يقولون: لا تجوز الصلاة فى طابقه، و لا يجوز للمتعمّم أن يصلّى إلا و هو متحنك (٣).

و ترك الرداء للإمام، و الظاهر تخصيصه بذى الثوب الواحد، و العباءه من الرداء، و الظاهر أنه يغنى عنه القباء.

و استصحاب الحديد بارزاً و الأولى أن يكون فى غلاف، و لبس اللباس للذى فيه مظنه النجاسه، أو الغصب.

و فى خلخال له صوت، بخلاف الأصم، و فى ثوب فيه تماثيل، و خاتم فيه صوره، و الظاهر أنّ المدار على صوره الحيوان، دون النبات و الشجر و نحوهما.

و اللثام للرجل، و النقاب للمرأة، إذا لم يمنعا عن القراءه و نحوها، و إلا حرّما.

و فى القباء المشدود، قيل: هو عربى من القبو، و هو الضم و الجمع (٤)، و قيل: معرّب (٥) و فسّره بعضهم: بأنّه قميص ضيق الكمين مفرج المقدم و المؤخر (٦). و المراد

١- تذكره الفقهاء ٢: ٥٠٣، و نقله أبو عبيده عن الفقهاء كما فى الصحاح ٥: ١٩٦٨، و لسان العرب ١٢: ٣٤٦.

٢- عوالى اللآلى ٢: ٢١٤ ح ٦.

٣- الفقيه ١: ١٧٢.

٤- المصباح المنير ٢: ١٦٧.

٥- نقله الفاضل الهندى الأصفهانى فى كشف اللثام ٣: ٢٦١.

٦- نقله الفاضل الهندي في كشف اللثام ٣: ٢٦١، عن عيسى بن إبراهيم الربيعي في نظام الغريب.



بالشد: شدّ بعضه ببعض، فيكون ضيقاً كلباس العجم، أو ما يصنع بعض أهل الصحراء من شدّ أحد طرفي الثوب بالطرف الآخر، و لعلّ قول من قال «يكره أن يصلّى مشدود الوسط (١)» يُريد به ذلك.

فما روته العامّة من قوله: «لا- يصلّى الرجل و هو محترم» (٢) لأعمل عليه، أو يُنزّل على ما ذكر، أو يراد بالاحتزام أن يتأهّب كتأهّب المحارب، و لعلّ التحزّم أولى؛ لأنّه أوفق بالستر.

و في البرطلة؛ لأنّ الطواف بالبيت صلاه، و لأنّها من زيّ اليهود.

و في الثوب المصلّب الذي في طرفيه خطوط.

(و تستحبّ إعادته الصلاه في ثوب فيه منى أمرّ الجاربه بغسله ثمّ رأى فيه، و ربّما يتسرى و تلغى الخصوصيّة، بخلاف ما إذا غسله بنفسه، و في ثوب نجس اضطرّ إلى استعماله، و ترك زياده الاعتناء بتطهيره من دم غيره على دم نفسه) (٣).

## خاتمه

## اشاره

فيما يتعلّق باللباس من جهه ذاته ممّا يدخل فيه حقيقه أو مجازاً، و ما يشبهه من فراش أو حال أو مال و فيه مباحث:

## الأوّل: فيما يحرم منه

و هو أمور:

منها: ما يترتّب عليه الإنكار التام؛ لبعثه على الشهره.

و منها: ما يقضى بتشبه الرجال بالنساء، و النساء بالرجال، تشبهاً ظاهراً.

١- الدروس ١: ١٤٨، مسالك الأفهام ٢: ٤٩، جامع المقاصد ٢: ١٠٩.

٢- جامع المقاصد ٢: ١٠٩، مسالك الأفهام ٢: ٤٩.

٣- ما بين القوسين زياده في هامش «ح».

و منها: لباس التبخر و الخيلاء، فإن من اختال نازع الله تعالى في جبروته، و حفّ الله به شفير جهنّم، و كان قرين قارون.

و منها: لباس سائر المحرّمات، و قد علّمت سابقاً.

و منها: فرش المحرّمات، كأثواب الكعبه، و الضرائح المقدّسه، إلا لقصد التبرّك و نحوه.

و منها: (فرش ما تعلق من غير المأكول و لا يمكن إزالته، أو متنجّس تسرى نجاسته الى المصلي حال الصلاه) (١).

### المبحث الثاني: في المستحبات

و هي أمور:

منها: إظهار النعمه؛ لأنّه أحبّ عند الله تعالى من الصيانه، و لأنّه يسمّى حبيب الله، محدّثاً بنعمه الله، و إذا لم تظهر عليه سيّمي بغيض الله، مكذباً بنعمه الله؛ و لأنّه يكره للرجل أن لا يظهر نعمه الله.

و منها: أن يتزيّياً بزىّ أهل زمانه.

و منها: التجمّل، فإنّ الله يحبّ الجمال، و يكره التبوّس.

و منها: تكثير الثياب و إجادتها.

و منها أن يتزيّياً بأحسن زىّ قومه.

و منها: أن يلبس اللباس الفاخر، و يظهر أمواله إذا رُمى بالفقر و إن كان فقيراً، كما صنعه عليّ عليه السلام في إظهاره المال لطلحه و الزبير، و الحسن عليه السلام، و علي بن الحسين عليه السلام، في إرسال كلّ واحدٍ منهما ألف للمصدّق، لإثبات صفه الغنى (٢).

و منها: استشعار الغليظ منها.

و منها: تزين المسلم للمسلم، و للغريب، و لأهله و أصحابه. و أن ينظر في

١- ما بين القوسين ليس في «ح».

٢- انظر الوسائل ٣: ٣٤٢ أبواب أحكام الملابس ب ٣.

المرأه، و يتمشط.

و منها: التزيين لأعداء الدين بقدر المقدور.

و منها: سعه الجزبان، و هو الجيب فى الثوب، فعن الصادق عليه السلام: «أنه و نبات الشعر فى الأنف أمان من الجذام» أما سمعت قول الشاعر: و لا ترى قميصى إلا واسع الجيب و اليد. و سعه الأكمام.

و منها: أن يلبس و يتزين بالفاخر فى زمان اتساع الأمور على الخلق، و بالردى ء فى زمان الضيق، و بذلك اختلف حال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و حال أكثر الأئمة عليهم السلام.

و منها: أن يتشبه الشباب بالكهول فى اللباس أو الأوضاع.

و منها: التعمم قائماً، و التسرول جالساً.

### المبحث الثالث: فى المكروهات

و هى أمور:

منها: ما فيه تشبه النساء بالرجال، و بالعكس فى الجملة.

و منها: ما فيه أثر الخيلاء، و لم يبلغ حد الخطر.

(و منها: ما فيه التماثيل) (١).

و منها: استعمال ما فيه خلاف الجمال.

و منها: لبس السواد فيما عدا الخف و العمامه و الكساء.

و منها: التزيين بزى أعداء الله، و أهل النار، فعن الصادق عليه السلام: «أوحى الله إلى نبي: قل للمؤمنين: لا تلبسوا لباس أعدائى، و لا تطعموا طعام أعدائى، و لا تسلكوا مسالك أعدائى، فتكونوا أعدائى، كما هم أعدائى» (٢).

و منها: ما فيه شهره، من لباس أو زينه أو دابته، و لو كان مستحب الأصل، كالعصى

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- الفقيه ١: ١٦٣ ح، علل الشرائع: ٣٤٨ ح ٦، الوسائل ٣: ٢٧٩ أبواب لباس المصلّى ب ١٩ ح ٨.

و الحَنَك من غير مَنْ به القُدوه، و قد تبلغ الشهره مبلغاً يبعث على التحريم؛ لأن الشهره خيرها و شرّها فى النار، و كفى بالمرء خزيّاً أن يلبس ثوباً يُشهره أو يركب دابّه تُشهره، و من لبس ثوباً يُشهره كساه الله تعالى يوم القيّمه ثوباً من النار (١).

و يكره تشبّه الكهول بالشباب؛ أعمّ من أن يكون باللباس أو الأوضاع.

و يكره اتخاذ أكثر من ثلاثه فرش؛ واحد لهُ، و آخر لعياله، و آخر لضيّفه، و ينزل على غير متّسع الدائره.

و منها: مباشره الشىء الدنىء؛ لبساً، و حملاً، و عملاً مثلاً؛ لثلاثه يُستخفّ به، و ربّما يرجح مع الأمن من ذلك.

(و منها: لبس جلد ما لا يُؤكل لحمه ممّا لا تجوز فيه الصلاه فى غير الصلاه من غير دَبغ على الأظهر، و إن قيل: إنّ التحريم قول الأكثر (٢) (٣).

### المبحث الرابع: فى خصوص الثياب المتعلّقه بما بين الرأس و منه الرقبه و القدم

#### إشاره

و فيه بحثان:

#### الأوّل: فيما يستحبّ فيها و لها،

و هو أمور:

منها: نظافه الثوب من الأقدار، شرعيّه أو عرفيه؛ لأنّ التنظيف من الثياب يكبت العدو، و يذهب الغمّ، و الحزن، و هو طهور للصلاه (٤).

و منها: لبس الثوب الحسن من خارج للنّاس، و الحشّن من داخل لله (٥).

١- هذه نصوص الأخبار، انظر الوسائل ٣: ٣٥٤ أبواب أحكام الملابس ب ١٢ ح ٣٥٤.

٢- قال الشهيد الأوّل فى الدروس ١: ١٥١ و يجوز لبس غير المأكول فى غير الصلاه إذا كان طاهراً فى حال الحياه ذكياً، و الأشهر اشتراط دبغه.

٣- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٤- انظر الوسائل ٣: ٣٤٦ أبواب أحكام الملابس ب ٦.

٥- انظر الوسائل ٣: ٣٥٠ أبواب أحكام الملابس ب ٨.

و منها: لبس السراويل؛ لأنَّ الأرض شكَّت إلى الله تعالى ممَّا رأَت من عوره بعض الأنبياء، فاتَّخذ شيئاً يسترها عن الأرض (١).

و منها: لبس البياض؛ لأنَّه أطيَّب و أطهر، و فيه تشبُّه بالأنبياء (٢).

و منها: لبس ثياب القطن؛ لأنَّه لباس النبي صَلَّى اللهُ عليه و آله و سلم و الأئمَّه عليهم السلام (٣).

و منها: تقصير الثياب، و هو إحدى الثلاثه التي من عرفهنَّ لم يدعهنَّ: تشمير الثياب، و جزَّ الشعر، و نكاح الإماء (٤).

و منها: لبس الكتَّان؛ لأنَّه من لباس الأنبياء، و يُنبت اللحم (٥).

و منها: لبس الصفيق من الثياب دون ما يشفُّ.

و منها: قطع القميص الطويل.

و منها: طيَّ الثياب.

و منها: تشميرها إلى نصف الساق.

و منها: قطع الرجل ما زاد من الكُمَّ على أطراف الأصابع، و ما زاد من الثوبين على الكعبيين، دون المرأة.

(و منها: لبس الحلِّي للمرأة فلا تصلِّي عطلاء) (٦).

و منها: لبس الثوب الغليظ و الحَلَق في البيت، لا بين الناس.

و منها: لبس السراويل من قعود؛ ليوقى وجع الخاصره (٧).

و منها: لبس القميص قبل السراويل.

١- علل الشرائع: ٥٨٤ ح ٢٩، الوسائل ٣: ٣٥٣ أبواب أحكام الملابس ب ١١ ح ١.

٢- الكافي ٦: ٤٤٥ ح ١، الوسائل ٣: ٣٥٥ أبواب أحكام الملابس ب ١٤ ح ١.

٣- الكافي ٦: ٤٤٦ ح ٤، الوسائل ٣: ٣٥٧ أبواب أحكام الملابس ب ١٥ ح ١.

٤- الكافي ٦: ٤٨٤ ح ١، الفقيه ١: ٧٥ ح ١٠٢، الوسائل ٣: ٣٦٤ أبواب أحكام الملابس ب ٢٢ ح ١.

٥- الكافي ٦: ٤٤٩ ح ١، الوسائل ٣: ٣٥٧ أبواب أحكام الملابس ب ١٦ ح ١.

٦- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٧- الكافي ٦: ٤٧٩ ح ٧، الوسائل ٣: ٤١٦ أبواب أحكام الملابس ب ٦٨ ح ١.

و منها: كسوه أخيه المؤمن؛ ليكسوه الله تعالى من الثياب الخُضر في الجنّة (١).

و منها: الوضوء و صلاه ركعتين للبس الثوب الجديد يقرأ فيهما: الفاتحه، و آيه الكرسي، و قل هو الله أحد، و القدر.

و منها: قراءه القدر ستّ و ثلاثين مرّه، و إخراج شىء من الماء، و رشّ بعضه على الثوب الجديد رشّاً خفيفاً، ثمّ صلاه ركعتين، أو قراءتها اثنتين و ثلاثين مرّه على إناء جديد فيه ماء، و رشّه على الثوب الجديد، أو قراءه القدر و التوحيد و الجحد عشرّاً عشرّاً على قَدَحٍ فيه ماء ثمّ رشّه، كلّ ذلك عند لبسه.

و منها: الذكر عند لبس الجديد بالتحميد أو التهليل أو الاستغفار أو الحوقله.

و منها: الدعاء، و قد ورد بأنحاء، و له أن يأتي منها و من غيرها بما شاء.

و منها: التسميه عند النزع.

و منها: لبس الثياب من الجانب الأيمن.

و منها: الإكثار ممّا يُعجبه من الثياب.

### البحث الثاني: فيما يكره منها و لها

و هو أمور:

منها: لباس العجم، كأطعمتهم، فعنه صلّى الله عليه و آله و سلم

لا تزال الأئمة بخير ما لم يلبسوا لباس العجم، و يطعموا أطعمه العجم، فإذا فعلوا ذلك رماهم الله تعالى بالذلّ

(٢). و لعل المراد بالعجم الكفّار.

و منها: لباس الشعر و الصوف، إلا من علّه؛ و لا بأس بلبس النساء و الصبيان الخزّ و الذهب و الحرير.

و منها: لبس ثوب الصون في موضع الابتدال؛ لأنه من الإسراف، كإراقه فضل الإناء، و إلقاء النوى يميناً و شمالاً، و قطع الدرهم، و الدينار (٣).

١- الكافي ٢: ١٦٤ ح ٤، الوسائل ٣: ٤٢٠ أبواب أحكام الملابس ب ٧٣ ح ٢.

٢- المحاسن: ٤٤٠، الوسائل ٣: ٣٥٦ أبواب أحكام الملابس ب ١٤ ح ٤.

٣- انظر الوسائل ٣: ٣٧٤ أبواب أحكام الملابس ب ٢٨.

و منها: إسبال الثوب و مجاوزته الكعنين للرجال، و تطويل الكُمين بحيث تزيد على أطراف الأصابع.

و منها: نشر الثياب بالليل؛ فإنَّ الشياطين تلبسها (١).

و منها: لبس السراويل من قيام، فمن فعله لم تُقَضْ له حاجه ثلاثه أيام، و عن عليّ عليه السلام أنه اغتَم يوماً فقال

ما أدرى من أين أُوتيت، لا جلستُ على عتبه باب، و لا شققت بين غنم، و لا لبست سراويل من قيام

(٢). و كذا لبسها مستقبل القبلة أو مستقبل إنسان.

و منها: مسح الوجه و اليد بالذيل؛ لأنه يورث الهم، كما قاله عليّ عليه السلام (٣).

و منها: مسح اليد بثوب من لم يكسه.

و منها: لبس صاحب العيال و الأولاد الخشين من الثياب مع لزوم الغمّ و الهمّ لهم، كما تكره الرهبانيه لذلك.

و منها: لبس الثوب الأحمر المشبع، إلا للعروس، و المزعفر و المعصفر.

و منها: لبس الثياب السود، إلا في ثلاثه: العمامه، و الخفّ، و الكساء.

### المبحث الخامس: في خصوص ملابس الرأس

#### إشاره

و هي قسمان:

#### أولهما: العمام

و يستحبّ التعمّم للرجال بالعمائم، و هي تيجان العرب، إذا وضعوها، وضع الله عزّهم.

و الأولى في كفيته: ما صنعه رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم لنفسه و لعلّي عليه السلام، و صنعه جبرئيل عليه السلام، و أبو

الحسن الرضا عليه السلام، بإلقاء

١- انظر الكافي ٦: ٤٨٠ ح ١١، و الوسائل ٣: ٤١٥ أبواب أحكام الملابس ب ٦٦ ح ٣.

٢- الخصال: ٢٢٥ ح ٥٩، الوسائل ٣: ٤١٦ أبواب أحكام الملابس ب ٦٨ ح ٢.



٣- الخصال: ٢٢٥ ح ٥٩، الوسائل ٣: ٤١٦ أبواب أحكام الملابس ب ٦٨ ح ٢.

طرف منها بين اليدين، و طرف بين الكتفين. أو كليهما على الكتفين، كما صنعه عليّ عليه السلام يوم الغدير، و صنعه عليّ بن الحسين عليه السلام.

و الأولى تقصير ما على الخلف مقدار أربع أصابع، كما فعل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، حيث عمّم عليّاً عليه السلام (١). و الظاهر أنّ الحَنَكَ مخصوص بذات الطرف الواحد، أو بالأغراض و المقاصد.

و الظاهر استحباب البيض، كما روى أنّها كانت على الملائكة يوم بدر (٢)، و تعمّم أبو الحسن عليه السلام بالبيضاء (٣). و لا بأس بالسود، فقد تعمم بها النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (٤).

و يكره القناع للرجال بالليل و النهار؛ لأنّه ريبه بالليل، و ذلّ بالنهار (٥). و قيل: يُسْتَحَبُّ بِاللَّيْلِ، و يُكْرَهُ بِالنَّهَارِ (٦).

### ثانیهما: القلائس

و ينبغي أن تكون بيضاء مضرّبه؛ لأنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كان يلبسها، و لها أذنان، و كان له بُرنس يتبرنس به (٧)، و هو قَلَنْسُوهُ طويله كان الصلحاء يلبسونها (٨) و يكره تصديقها، أي تغييرها (٩) و جعلها مترّكه؛ فإنّه إذا ظهرت القلائس المترّكه

١- انظر الوسائل ٣: ٣٧٧ أبواب أحكام الملابس ب ٣٠.

٢- الكافي ٦: ٤٦١ ح ٣، الوسائل ٣: ٣٧٧ أبواب أحكام الملابس ب ٣٠ ح ٢.

٣- الكافي ١: ٤٠٨ ح ٧، الوسائل ٣: ٣٧٨ أبواب أحكام الملابس ب ٣٠ ح ٥.

٤- مكارم الأخلاق: ١١٩، الوسائل ٣: ٣٧٩ أبواب أحكام الملابس ب ٣٠ ح ١٠.

٥- انظر الوسائل ٣: ٤١٤ أبواب أحكام الملابس ب ٦٥.

٦- الشهيد في الدروس ١: ١٥٢.

٧- الكافي ٦: ٤٦١ ح ١، ٢، الوسائل ٣: ٣٧٩ أبواب أحكام الملابس ب ٣١ ح ٢، ٣.

٨- انظر الصحاح ٣: ٩٠٨.

٩- في «م» تصديقها، و في «ح»، و تصديقها أي تغييرها، و يحتمل كونه تصحيف تصنيعها أي تكسيرها، فقد أورد في مكارم الأخلاق: ١٢١، قول أبي الحسن الأوّل (ع): اعمل لي قَلَنْسُوهُ لا تكون مصنعه، فإنّ السيد مثلي لا يلبس المصنع، و قال: المصنع المكسر بالظفر، و أورد في الكافي ٦: ٤٦٢ ح ٤، اتخذ لي قَلَنْسُوهُ و لا تجعلها مصبغه، و في الوسائل ٣: ٣٨٠ مصبغه (مصبغه).

ظهر الزنا (١).

و يكره لبس البرطلة؛ (٢) لأنها من لباس اليهود.

### المبحث السادس: في ملابس القدمين

#### إشاره

و النظر فيها في مقامين:

#### الأول: في لبس النعل

يُستحب اتّخاذ النعلين، و استجادتها؛ فإنّ أوّل من اتّخذها إبراهيم عليه السلام (٣).

و عن النبيّ صلّى الله عليه وآله و سلم

من اتّخذ نعلًا فليستجدها

(٤). و عن عليّ عليه السلام

استجاده الحذاء و قايه للبدن، و عون على الصلاة، و الطهور

(٥). و عن الباقر عليه السلام

من اتّخذ نعلًا فليستجدها، و من اتّخذ ثوبًا فليستنظفه، و من اتّخذ دابه فليستفرهها، و من اتّخذ امرأه فليكرمها، فإنّما امرأه أحدكم لعبته، فمن اتّخذها فلا يضيّعها، و من اتّخذ شعرًا فليحسن إليه، و من اتّخذ شعرًا فلم يفرقه فرقه الله تعالى يوم القيامة بمنشار من نار

(٦). و عن النبيّ صلّى الله عليه وآله و سلم: «من أراد البقاء و لا بقاء، فليباكر الغداء، و ليجود الحذاء، و ليخفف الرداء، و ليقلل مجامعه النساء»، قيل: يا رسول الله

١- انظر مكارم الأخلاق: ١٢١، و الوسائل ٣: ٣٨٠ أبواب أحكام الملابس ب ٣١ ح ١٠.

٢- كذا ضبطها في المغرب: ٦٨، و ضبطها غيره برطل أو برطل، انظر لسان العرب ١١: ٥١، و حاشيه ابن البري على المغرب: ٤٦.

٣- انظر الكافي ٦: ٤٦٢ ح ٢، الوسائل ٣: ٣٨١ أبواب أحكام الملابس ب ٣٢ ح ١.

٤- الكافي ٦: ٤٦٢ ح ٣، الوسائل ٣: ٣٨١ أبواب أحكام الملابس ب ٣٢ ح ٣.

٥- الكافي ٦: ٤٦٢ ح ١، الخصال: ٦١١، الوسائل ٣: ٣٨١ أبواب أحكام الملابس ب ٣٢ ح ٣.

٦- قرب الإسناد: ٣٣، الوسائل ٣: ٣٨١ أبواب أحكام الملابس ب ٣٢ ح ٤، و دابه فارمه نشيطه حادّه قويه. لسان العرب ١٣: ٥٢١.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَ مَا خَفَّه الرِّدَاءُ؟ قَالَ: «قَلَّه الدِّينَ» (١).

و عن الصادق عليه السلام: أَنَّ الإِجَادَةَ لِلْحِذَاءِ مَكِيدَةٌ لِلْعَدُوِّ، وَ زِيَادَةٌ فِي ضَوْءِ الْبَصَرِ، وَ خِفَّةُ الدِّينِ زِيَادَةٌ لِلْعَمْرِ، وَ الْإِذْهَانُ ظُهُورُ الْغِنَاءِ، وَ السَّوَاكُ يَذْهَبُ وَ سَوْسُهُ الصَّدْرُ، وَ إِدْمَانُ الْخَفِّ أَمَانٌ مِنَ السَّلِّ» (٢).

وَ يَسْتَحَبُّ فِيهِمَا أُمُورٌ، وَ هِيَ: أَنْ تَكُونَ بِيضَاوِينَ، لِيُنَالَ مَالًا وَ وَلَدًا، أَوْ صَفْرَاوِينَ؛ لِيُنَالَ سُرُورًا إِلَى أَنْ يَبْلِيَهُمَا (٣).

و عن الصادق عليه السلام

أَنَّ فِي الصَّفْرَاءِ ثَلَاثَ خِصَالٍ: تَجْلُو الْبَصَرَ، وَ تَشَدُّ الذِّكْرَ، وَ تَنْفِي الْهَمَّ، وَ هِيَ مِنْ لِبَاسِ النَّبِيِّينَ

(٤) وَ «أَنَّ صَاحِبَهَا لَا يَبْلِيهَا حَتَّى يَسْتَفِيدَ عِلْمًا أَوْ مَالًا» (٥).

وَ يُسْتَحَبُّ إِطَالُهُ ذَوَائِبَهَا، وَ خَلْعُهَا عِنْدَ الْجُلُوسِ وَ الْأَكْلِ لِاسْتِرَاحَةِ الْقَدَمِينَ، وَ الْبِدْأَةُ فِي اللَّبْسِ بِالْيَمَنِ، وَ فِي الْخَلْعِ بِالْيَسَارِ، وَ هِبْتَهَا، وَ هِبَةُ الشَّعْرِ لِلْمُؤْمِنِ؛ لِيَحْمِلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَاقِهِ دَكْنَاءَ (٦) مِنْ قَبْرِهِ حَتَّى يَقْرَعَ بَابَ الْجَنَّةِ (٧).

وَ يَكْرَهُ عَقْدَ الشَّرَاكِ، وَ لِبْسَ السُّودَاءِ؛ فَإِنَّ مِنْ لِبْسِهَا لَمْ يُعْدَمْ هَمًّا وَ غَمًّا، وَ يَحْصُلُ مِنْهَا ضَرَرٌ فِي الْبَصَرِ، وَ رِخْوَةٌ فِي الذِّكْرِ، وَ هِيَ لِبَاسُ الْجَبَّارِينَ (٨).

وَ يَكْرَهُ لِبْسَ مَا لَمْ يَكُنْ مَعْقَبَ الرَّجْلَيْنِ. وَ لِبْسَ الْمَلْسِ، وَ هِيَ مِنَ النِّعَالِ مَا فِيهِ طَوْلٌ وَ لَطَافَةٌ كَهَيْئَةِ اللِّسَانِ (٩)؛ لِأَنَّهَا لِبَاسُ فِرْعَوْنَ (١٠). وَ لِبْسَ الْمَمْسُوحَةِ غَيْرِ الْمَخْصُورَةِ الَّتِي لَيْسَ

١- الفقيه ٣: ٣٦١ ح ١٧١٥، الوسائل ٣: ٣٨١ أبواب أحكام الملابس ب ٣٢ ح ٥.

٢- هذا مضمون الحديث، انظر أمالي الطوسي ٢: ٢٧٩، و الوسائل ٣: ٣٨٢ أبواب أحكام الملابس ب ٣٢ ح ٦.

٣- انظر الوسائل ٣: ٣٨٦ أبواب أحكام الملابس ب ٣٩.

٤- الكافي ٦: ٤٦٥ ح ٢، ثواب الأعمال: ٤٣ ح ١، الوسائل ٣: ٣٨٧ أبواب أحكام الملابس ب ٤٠ ح ٣.

٥- تفسير العياشي ١: ٤٧ ح ٥٩، ٦٠، الوسائل ٣: ٣٨٨ أبواب أحكام الملابس ب ٤٠ ح ٥.

٦- في المصدر: دمكاء؛ قال في المصباح المنير: ١٩٨ دكن الفرس إذا كان لونه إلى الغبره، و هو بين الحمرة و السوداء، و الأثنى دكناء. و في مجمع البحرين ٥: ٢٦٧ دمكاء: أى سريعه، و هو أنسب.

٧- انظر الوسائل ٣: ٣٨٤ أبواب أحكام الملابس ب ٣٥.

٨- انظر الوسائل ٣: ٣٨٥ أبواب أحكام الملابس ب ٣٨.

٩- انظر القاموس المحيط ٤: ٢٦٩.

١٠- انظر الوسائل ٣: ٣٨٢ أبواب أحكام الملابس ب ٣٣ ح ٢، ٣.

عرضها أقلّ من عرض الطرفين (١) لأنها من لباس اليهود؛ فإن كانت ممسوحة خَصِيْرَهَا. و المشى بنعل واحده (٢) إلا إذا أراد إصلاح الأخرى كما صنع الإمام عليه السلام (٣).

و يُكره لبسها من قيام.

و تُكره البيض المقشوره؛ لأنها من لباس الجبارة، و الحمر؛ لأنها من لباس الأكاسره (٤).

### المقام الثاني: في لبس الخفاف و الحذاء

يستحب لبس الخفاف، و إدامانه شتاءً و صيفاً؛ فإنه أمان من السلّ و الجذام، و قوّه للبصر (٥). و الابتداء في اللبس باليمين، و في الخلع باليسار. و اختيار الأسود؛ لأنه سنّه من لباس بنى هاشم (٦).

و يُكره المشى في خفّ واحد، أو حذاء واحد؛ حذراً من أن يمسه الشيطان مساً لا يدعه إلا أن يشاء الله تعالى (٧).

### المبحث السابع: في ملابس الأصابع

يستحبّ التخبّم، و أن يكون بالفصّه، و أن يكون باليمين؛ لأنه من علامات المؤمن الخمس (٨)، و به تنال درجة المقرّبين، و هم جبرائيل و ميكائيل (٩)، و وردت رخصه في اليسار (١٠).

١- انظر الوسائل ٣: ٣٨٢ أبواب أحكام الملابس ب ٣٣ ح ٢، ٣.

٢- في «م»، «س»: لا بأس بالمشى بنعل واحده إلا.

٣- الكافي ٦: ٤٦٨ ح ٦، الوسائل ٣: ٣٨٤ أبواب أحكام الملابس ب ٣٦ ح ٢.

٤- انظر الوسائل ٣: ٣٨٩ أبواب أحكام الملابس ب ٤٢.

٥- انظر الوسائل ٣: ٣٨٨ أبواب أحكام الملابس ب ٤١.

٦- انظر الوسائل ٣: ٣٨٩ أبواب أحكام الملابس ب ٤٢.

٧- انظر الوسائل ٣: ٣٩١ أبواب أحكام الملابس ب ٤٤.

٨- مصباح المتهجد: ٧٣٠، الوسائل ١٠: ٣٧٣ أبواب المزار ب ٥٦ ح ١.

٩- انظر الوسائل ٣: ٣٩٧ أبواب أحكام الملابس ب ٤٩ ح ٥.

١٠- الوسائل ٣: ٣٩٤ أبواب أحكام الملابس ب ٤٨.

و التبليغ بالخواتيم أواخر الأصابع؛ لأن جعلها في أطرافها من عمل قوم لوط (١).

و أن يكون الفصّ أسود مدوراً.

و أن يكون من العقيق؛ لينفى النفاق، و تُقضى به الحوائج. و لا- يصيب المتختم به غمّ ما دام عليه. و لا يُعذب كفّ لابسه إذا تولّى علياً عليه السلام بالنار، و يقضى له بالحسنى. و لم تُرفع كفّ إلى الله تعالى أحبّ إليه من كفّ فيها عقيق. و ينفى الفقر، و المكروه. و هو أول جبل أقرّ بالوحدانيّة، و النبوه، و الوصيّه لعليّ عليه السلام، و للشّيعه بالجَنّه (٢).

و أن يكون من العقيق الأحمر، أو الأصفر، أو الأبيض، و هي ثلاثه جبال في الجَنّه، فمن تختمّ بها من شيعة آل محمّد صلّى الله عليه و آله و سلم لم يرَ إلا الخير، و الحسنى، و السعه في الرزق، و السلامه من جميع أنواع البلاء، و يأمن من السلطان الجائر، و من كلّ ما يخافه الإنسان و يحذره.

و يُستحبّ استصحابه في السفر؛ لأنّه حرز فيه، و عند الخوف، و الصلاة و الدعاء.

و العقيق لا يرى المتختمّ به مكروهاً، و يحرس من كلّ سوء، و يبارك على لابسه، و يكون في أمن من البلاء.

و من نَقَشَ فيه: محمّد نبيّ الله و عليّ وليّ الله، و قاه الله ميتة السوء، و لم يمت إلا على الفطره.

و صلاه ركعتين بعقيق تعدل ألف ركعه بغيره (٣).

أو من الياقوت؛ لأنّه ينفى الفقر.

أو من الزمرد؛ لأنّه يُسر لا عُسر فيه.

أو بحصى الغرّى؛ لاستحبابه، و الأبيض أولى.

أو البلور؛ فإنّه نعم الفصّ.

أو بالفيروزج؛ لأنّه لا تفتقر كفّ تختمت به، و لطلب الولد مع كتابه: ربّ

١- الوسائل ٣: ٣٩٨ أبواب أحكام الملابس ب ٥٠.

٢- انظر الوسائل ٣: ٣٩٩ أبواب أحكام الملابس ب ٥١.

٣- انظر الوسائل ٣: ٣٩٩ أبواب أحكام الملابس ب ٥١-٥٢.

لا- تذرني فرداً و أنت خير الوارثين، عليه. و قال الله: لأتني لأستحيى من عبد يرفع يده، و فيها خاتم فضّه فيروزج أن أردّه خائباً (١).

أو بالجَزَعِ اليماني؛ لأنه يردّ مَرَدَه الشياطين، و يسبّح، و يستغفر، و أجره لصاحبه؛ و لأنّ الصلاة فيه سبعون صلاة.

أو بالحديد الصيني؛ لترتب القوّه عليه (٢).

أو بالخواتيم المتعدّده؛ للجمع بين الخواصّ.

و يُستحبّ نقش الخاتم: إمّا كنقش خاتم آدم عليه السلام: لا إله إلا الله محمد رسول الله.

أو خاتم نوح: لا إله إلا الله ألف مرّه ربّ أصلحني.

أو خاتم إبراهيم عليه السلام الذي أمر بلبسه لتكون النار عليه برداً و سلاماً: لا إله إلا الله محمد رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلم، لا حول و لا قوه إلا بالله، فوّضت أمرى إلى الله، أسندت ظهري إلى الله، حسبى الله.

أو خاتم موسى عليه السلام: اصبر تُوجر، اصدق تنج.

أو خاتم سليمان عليه السلام: سبحان من ألجم الجن بكلماته.

أو خاتم عيسى عليه السلام: طوبى لعبد ذكر الله من أجله، و ويل لعبد نسى الله من أجله.

و ورد في كثير منهم عليهم السلام أنّ النقش كان بغير ما ذكر، و هو مُنَزَّل على تعدّد الخواتيم.

و عن الصادق عليه السلام

من كتب على خاتمه: ما شاء الله، و لا قوه إلا بالله، أستغفر الله، أمن من الفقر المدقع

(٣). أو خاتم النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم: محمد رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلم.

١- مهج الدعوات: ٣٥٩، الوسائل ٣: ٤٠٦ أبواب أحكام الملابس ب ٥٦ ح ٥.

٢- انظر الوسائل ٣: ٤٠٤ أبواب أحكام الملابس ب ٥٤ ح ٥٨.

٣- ثواب الأعمال: ٢١٤، الوسائل ٣: ٤١٢ أبواب أحكام الملابس ب ٦٢ ح ١٠.



أو خاتم عليّ عليه السلام: الله الملك.

أو خاتم الحسن عليه السلام: العزّه لله.

أو خاتم الحسين عليه السلام: إِنَّ اللَّهَ بِالْغُ أَمْرِهِ.

أو أحد خواتيم عليّ بن الحسين عليهما السلام، فإنّ نقش خاتمه الياقوت: لا إله إلا الله الملك الحقّ المبين، و الفيروزج: الله الملك الحقّ، و الحديد الصينى: العزّه لله جميعاً، و العقيق ثلاثة أسطر: ما شاء الله، لا قوه إلا بالله، أستغفر الله.

أو خاتم الباقر عليه السلام كخاتم الحسن عليه السلام: العزّه لله.

أو خاتم الصادق عليه السلام: الله خالق كلّ شىء.

أو خاتم الكاظم عليه السلام: حسبى الله، و فيه ورده.

أو خاتم الرضا عليه السلام: ما شاء الله، لا قوه إلا بالله. و روى غير ذلك (١).

و يُكره التختّم بالسبابه و الوسطى، و ترك الخنصر؛ لأنّه عمل قوم لوط (٢).

و تحويل الخاتم لغير عدد الركعات؛ فإنّ تحويله لذكر الحاجه، و نحوه من الشرك الخفى، و هو أخفى من ديبب النمل (٣).

و لا بأس بتحليه النساء و الصبيان قبل البلوغ، و السيف، و المصحف بالذهب و الفضة (٤).

و يُكره التختّم بالحديد؛ فإن الكفّ لا يطهر، أى لا تتزّه، و بغير الفضة مطلقاً، سوى الذهب، فإنّه يحرم تختّم الرجال فيه (٥).

ثمّ إذا حصل التعارض بين مستحبّ و مكروه، رجح الاجتناب، إلا إذا قوى مرجح الاستحباب. و بين المستحبّات و المكروهات بعض مع بعض لا بدّ من ملاحظه

١- انظر الوسائل ٣: ٤٠٩ أبواب أحكام الملابس ب ٦٢، ٦٠.

٢- انظر الوسائل ٣: ٤٠٧ أبواب أحكام الملابس ب ٥٩.

٣- معانى الأخبار: ٣٧٩ ح ١، الوسائل ٣: ٤٠٩ أبواب أحكام الملابس ب ٦١.

٤- الوسائل ٣: ٤١٢ أبواب أحكام الملابس ب ٦٣، ٦٤.

٥- الوسائل ٣: ٣٩٣ أبواب أحكام الملابس ب ٤٦.

الميزان، و هذا المقام مّا يفضى بإطاله الكلام، و يجرى فيما بين المتجانسات، و المختلفات.

### القسم الثالث: المكان

#### إشاره

و هو إمّا الفراغ الشاغل للجسم، أو الجسم المحيط من جميع الجوانب، كبيت سُيِّدَ بابه، أو قربه شُدَّ فمها، أو المحيط بما عدا جهه العلوّ، أو ما يستقرّ عليه الجسم.

و تختلف حال العبادات باختلاف معانيه من جهه التصرّفات من جهه الأعلى و الأسفل و نحوها. فحُرّمه الفراغ، و مسقط الجسم، و ما كان بجانب العلوّ أو أحد الجانبين، كلّاً أو بعضاً، أو مركّباً من أى أقسام التراكيب باعته على الفساد.

### و الكلام فى مكان المصلّى

#### إشاره

و فيه مقامات:

#### الأول: فيما تتوقف عليه قابليته من الشروط،

#### إشاره

و هى عديده:

#### الأول: أن يكون مباحاً بملك عين، أو منفعه، أو إذن مالك متسلّط شرعاً

و لا يدخل الغاصب فى الإذن العام أو شرع بحيث لا يتوجّه إليه منع التصرّف، أو الانتفاع بوجه من الوجوه فى أرض، أو فضاء، أو فراش، أو خيمه، أو صهوه، أو أطناب، أو جبال، أو أوتاد، أو خفّ، أو نعل، أو مركوب، أو سرجه، أو وطائه، أو رحله، أو نعله، أو باقى ما اتّصل به، أو بعض منها مع الدخول فى الاستعمال و إن قلّ، أو سقف، أو جدار، أو بعض منهما، و لو حجراً واحداً (ما لم يخرج عن التصرّف، كما فى سؤر البلد و حائط الدار فى وجهه) (١) مع العلم بالغصب و الاختيار، عالماً بالحكم، أو جاهلاً به.

١- بدل ما بين القوسين فى «ح»: أو إباحه البيت مع إحاطه جدار الدار المنصوب لا يخرجه عن حكم الغصب بخلاف سور البلد.

و الأصل فيه بعد أصل بقاء الشغل، و طلب يقين الفراغ بعد الشك، و دخول الغضب فى المقوم أو فى الممنوع من التصرف قولُ أمير المؤمنين عليه السلام فى البشاره لكميل

يا كميل انظر الى ما تصلّى فيه، و على ما تصلّى عليه؛ فإن لم يكن وجهه و جلّه فلا قبول

(١). و هو شاهد فى باب اللباس أيضاً.

و إذا نفّحنا العله باعتبار ارتكاب المحرّم فى مقام العباده انجرّ إلى العبادات البدنيّه، و إلى العبادات القوليّه فى وجه، أمّا التروك و القليليه فلا.

و الرواشن المخرجه مع الإضرار فى حقّ مخرجها أو من كان استعماله يبعث على استمرارها فى حكم الغضب، كغيرها من الموضوعات فى المشتركات العامّه من المغصوب.

و مع جهل الموضوع لنسيان أو غيره أو الجبر تقوى الصّحّه، و إن شغلت الذمّه بعوض المنفعه فى بعض الأقسام.

و التصرف بمكان الغير كسائر أمواله من دون إذن قوليّه أو فحوائيه، و لو مع احتمال الإذن، و لو بظنّ غير شرعى فى غير التسع المستثنيات، و فى مكان المارّه لو قلنا بها فى أحد الوجهين، إذا لم يستلزم لبثاً زائداً على مقدار الاجتياز، و فى الأراضى المتّسعه لغير الغاصب، و مقوميه التى يلزم الحرج فى المنع عنها.

و الإذن بالدخول و الجلوس، و النوم، و نحوها لا يستلزم الإذن بالصلاه، إلا مع قرينه الحال أو المقال.

(و فى الالتزام بالنذر يثبت سلطان للمندور له دون باقى الملزمات، إلا من باب الأمر بالمعروف، و الأقوى أنّ للمجتهد الإيجاب) (٢).

و لو أذن بصلاه واحده مخصوصه اقتصر عليها، و مع الإطلاق يتخير بين الرباعيه، و الثلاثيه، و الثنائيه، و ذات الركعه الواحده مع قابليه كلّ منها، و الأحوط الأخيره.

و المتصرف بالمشارك المشاع و لو كان للشريك من الألف جزء من دون إذن

١- بشاره المصطفى: ٢٨، و انظر تحف العقول: ١٧٤، و الوسائل ٣: ٤٢٣ أبواب مكان المصلّى ب ٢ ح ٢.

٢- ما بين القوسين من «ح».

الشريك أو من قام مقامه غاصب. فلو كان لأرباب الزكاه أو الخمس حصّه جزئيه و لو جزء من ألف لم يضمن فى مكان أو غيره دخل فى المغصوب.

و لو أذن له فى الصلاه فدخل ثم أمره بالقطع، أو نقله عن ملكه لم يجب القطع، و لو نافله. و يقوى استحقاق الأجره على مقدار ما بقى لو كان له أجره.

و لو كان عن فحوى فانكشف الخلاف قطع.

و يجب على المأذون مطلقاً أن لا يزيد على المتعارف، فيجوز الإتيان بالنسب المتعارف مع عدم عروض المنع، و مع العروض يقتصر على أقصر ما يجزى و أقله (١). و منه الركعات الاحتياطيه، و الأجزاء المنسيه، و سجود السهو بناءً على الفوريه.

و إجازة المالك بعد العمل لا تصححه.

و غصب المكان الموقوف ممن دخل تحت الوقف بمنزله غصب الملك فى الخاص، و فى العام و المشترك بين المسلمين يقدر بمقدار الحاجه للمغصوب منه. و يحتمل قوياً الاكتفاء برفع يد الغصب، و إعراض المغصوب منه.

فلو دفع شخصاً فى وقف خاص أو عام أو مشترك بين المسلمين من سوق، أو طريق، أو مقبره، أو أرض مفتوحه عنوه جرى عليه حكم الغصب.

و لا بأس بالصلاه، و مقدّماتها، و غيرها من العبادات فيما يلزم الحرج بلزوم اجتنابه من غير فحص عن رضا المالك و عدمه، و عن كونه مولى عليه أو لا، بل لو منع لا يسمع منعه؛ لأنّ المالك للملك و مالكة أذن فى ذلك، كما فى الأراضى المتسعه المؤدى فيها المنع إلى لزوم الحرج (العام)، فيسرى إلى الخصوص، كما فى المياه إن لم يترتب ضرر على بعض الماكثين أو العابرين أو الشاربين، و قد يلحق بذلك نحو الجسر، و أشباهه، و ساكن البلد لا يُعد متصرفاً بسورها مع لزوم الحرج فى المنع، و ساكن الدار متصرف بحائطها، و لا يفيد بناء الجدران دونها (٢).

١- فى «ح» زياده: و لو خصّ الإذن بصلاه دون غيرها اختصّ الجواز بالمأذون بها، و لو عيّن المقصوره أو التامه تعين حكمه فى مقام التخيير كما فى اللباس المغصوب.

٢- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

و بطلان الصلاة ليس باعتبار التصرف، بل مطلق الانتفاع، فلو صَلَّى بإيماءٍ و نحوه بطلت، إلا مع الكون الجائز، كما في حال الخروج مع عدم زياده التصرف و العذر في الدخول أو مطلقاً على اختلاف الوجهين.

و لو ضاق الوقت و دار الأمر بين المغصوب و النجس أو المنتجس الساريه نجاسته مع عدم العفو، أو بين السجود على المغصوب و عليه، أو بينه و بين ما لا يصح السجود عليه، قدّم غير المغصوب.

و في وجوب مراعاة مراتب الغضب، مع الإلجاء و الدوران لاختلاف المغصوب منه، و نحوه، وجه قوى.

و لو أذن في جميع التصرفات سوى الصلاة بطلت، و بالعكس صحّت.

و المصلون في المطاف الضارون بالطائفين، و حول الضرائح المقدسه الضارون للزائرين غصاب.

و لو اختص الغضب بالفضاء الأعلى جلس، فإن لم يتسع اضطلع.

و لو اختص المباح بمقدار موضع القدمين و فراغ القامه، و جب الوقوف و الإيماء.

و لو وُضِع تراب أو حصّ أو نوره أو قير أو نحوها غير مأذون فيه أو فراش كذلك أو نحوه في مكان من الوقف العام أو الخاص، أو الملك، أو المشترك على وجه الاستحقاق، كالطرق و الأسواق و نحوها، أو الإباحه على إشكال، فإن كان الواضع هو المالك صحّت الصلاة عليه، و إلا فإن أمكن إزاحته بيسير أزيح، و إلا صَلَّى عليه و أجره على الغاصب.

و يجرى الحكم في مثل الخيمه، و الصهوه، و الجدران، و المصباح، و النار، و نحوها إذا كان الاستعمال اتفاقياً لا بالقصد، و إنما القصد هو الكون فيما أو على ما له سلطان عليه.

و لو وجد مغصوب عند حربى و لم يعلم أنه غصبه من مثله، أو من محترم، جاز أخذه و الصلاة عليه من غير فحص، و الأحوط الفحص.

و الغاصب و المختار في دخول المغصوب و خروجه تبطل صلاته الكائنه حال دخوله،

و مكثه. و فى الخروج وجهان، و قد يقال بتخصيص الحال بضيق الوقت عن ركعه، أو عن إكمال الصلاة لتفويت بعض الأعمال، هذا إذا لم يكن تصرّف زائد على الخروج.

و فى المَجْبُور (١) مع ضيق الوقت لا ينبغى التأمل فى الصحه، مع عدم زياده التصرّف، و تلزم الأجره على الجابر (٢)، و يحتمل لزوم الاقتصار على الواجبات، و الإسراع بقدر الإمكان عاده.

و تحريك اللسان من التصرف فى المكان إن جعل عباره عن الفراغ، و القول بخروجه منه أقوى (٣).

(و فى إلحاق التائب بالمعدور لجبر أو جهل أو نحوهما إشكال، و غير التائب أشدّ إشكالاً) (٤).

و ما كان فوق المكان من الجانب الأعلى أو الأسفل و لا يدخل أو تحت الأسفل و لا يدخل فى اسمه لانفصاله عنه مع عدم حرمة الفراغ كتراب أو فراش موضوعين على السطح أو مطلق السقف أو تحته مع الفصل فلا بأس بالصلاه عليه أو تحته؛ إذ لا يُعدّ تصرّفًا و انتفاعًا.

أمّا ما يدخل تحت التصرّف و الانتفاع بالنسبه إليه، كالطين المطّين به السطح المباح، و الأرض تحت الفراش المباح متّصله به، فيجرى فيه حكم الغصب.

و ما كان من الكنوز فلا يمنع من الصلاه على ما علاه من المكان.

و لو عيّن عليه فى الإذن مع ضيق الوقت صفه لا تصحّ إلا من العاجز، كالجلوس، و الاضطجاع و الإيماء و كثره الفعل و إيجادها متفرقه الأجزاء فى الأمكنه المتعدده ممّا لم تُمَحّ به صورته، أو إلى غير القبلة، أو فيما لا يصحّ لبسه فى الصلاه و نحوها، أو مكاناً خاصاً تعيّن عليه و بطل ما عداه.

و المحجور عليه فى التصرّف من الملاك لسبب من الأسباب من الغصاب. و لو منع

١- فى «م»، «س» زياده: و التائب.

٢- فى «م»، «س» زياده: و التائب.

٣- فى «ح» زياده: و القول بخروجه منه أقوى.

٤- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

المالك غيره عن الخروج عن ملكه لم يعتبر منعه عن الاكتساب في المعاملات، ولا- تحريم ولا فساد في فرائض الصلاة، ولا أجره له على ما فعله المسيّحون أو عمله. ويقوى ذلك في التطوّعات أيضاً على إشكال.

ولمالك الدار، والداخل في الوقف، وصاحب الحقّ في المشتركات، بل في المباحات في وجه قوى أن يقوم، ويجلس، و ينام، ويصلّي على فراش أو تراب أو أحجار أو نحوها وضعها صاحبها قهراً من غير أجره، ولا وجوب دفع أو رفع.

وإن كان القاهر غير المالك، فيقوى وجوب الرفع مع اليسر، وعدم لزوم البذل. ولو شاء الرفع وبذل شيئاً فعلى الغاصب، وليس له رجوع على المالك.

والمجبور من غير المالك على الكون في المغصوب إذا لم يحصل منه تصرف من جهه الصلاة زائد على أصل الكون، تصحّ صلاته.

### **الثاني: أن لا يكون نجساً أو متنجساً تتعدى نجاسته إلى بدن المصلّي أو ثيابه على وجه لا يعفى عنه؛**

لرطوبتهما، أو رطوبه القذارات، أو الرطوبتين، والرطوبة متعدّيه كاسبه، ولا بأس مع عدم الكسب، ولو مع الشك على إشكال.

ولا بدّ من طهاره موضع الجبهه ممّا يّياشر بشرتها، فلا يصحّ السجود بالجبهه على نجس أو متنجس، مع التعدّي و عدمه. وأمّا ما عدا الجبهه من باقى البدن أو الثياب فلا بأس بمباشرتها لنجس أو متنجس مع عدم التعدّي.

ولا- بأس بنجاسه ما تحت المباشر، ما لم يُنافِ الاحترام، كالملوّث لأسفل التربه الحسيّته، ولأسفل قرطاس مكتوب في وجهه الأسفل بشىء من القرآن، أو الأسماء المحترمه ونحوهما، بل مُطلق المتصل، وإن لم يكن ملوّثاً لهما في وجه قوى لا يستند إلى النهى عن الضدّ.

ولو كان المصيب من النجاسه غير متعدّد، أو المتعدّي من النجاسه معفوّاً عنه غير مستغرق لما يجزى السجود عليه من الجبهه، فلا بأس به.

ولو ضاق الوقت وانحصر، انحنى للسجود بمقدار ما يُقارب محلّ النجاسه، ولا تلزمه



الإصابة، و لا يكفيه مجرد الإيماء على الأحوط. و إن أمكن رفع مسجد طاهر، لزم.

و لو دارَ بين النجس و إن ضعف، و المتنجس و إن قوى تنجيسه مع زوال العين، سجدَ على المتنجس.

و لو دارَ بين آحاد النجاسات و المتنجسات، قُدِّم الخفيف على الشديد، و القليل على الكثير، و المتعلق بغير الجبهه فى السجود على المتعلق بها، و السارى إلى الثوب على السارى إلى البدن، و السارى إلى أحدهما على السارى إليهما، و الدثار على الشعار، و هكذا.

و تقدّم النجس و ما لا يصحّ السجود عليه لذاته أو لقصد الاستقرار على المغصوب مع الإلجاء إلى أحدهما، و الثانى منهما على الأوّل، و ما فيه صفة واحده من الأوّلين على ما جمع الصفتين مع الاضطرار.

و لو كان بدنه من الجبهه و غيرها و ثيابه متلوّثه بالنجاسه، استوى التعدى و غيره فى الجواز فى وجه يشتدّ ضعفه مع زوال العين و بقاء الحكم.

و لو أزيل المانع من النجاسه عن المكان و أمكن التطهير أو التبديل من غير فعل مُنافٍ، لزم، و أتم، و لإقطع و أعاد مع سعه الوقت، و مع ضيقه بحيث لا يفى بركعه أتم، و لا قضاء.

### الثالث: أن يكون مما يمكن أداء الأفعال فيه،

فلو كان فيه هبوط يمنع عن القيام، أو ضيق يمنع عن امتداد الركوع و السجود، أو عن الاستقبال، أو عن الاعتدال فى القيام، أو الاستقلال، بطلت فيه صلاه المختار، مع اتساع الوقت.

و تختلف الحال باختلاف الأحوال، فمن فرضه القيام يرفع وجهه الارتفاع، و من فرضه الجلوس جهه الجلوس، و من فرضه الاضطجاع الاضطجاع.

و لو تعارض صنفان منافيان، قُدِّم أوسعهما. أو متفاوتان فى شمول الموافق للاختيار، قُدِّم أشملهما. و يجرى ذلك فى الفرائض و النوافل فيما يشترط فيهما.

و لو تمكّن من تحصيل فاقد الموانع أو المشتمل على الأقلّ منها بعمل أو شراء أو

أجره لا يضرّ عوضهما بالحال وجب.

و لو تعارض ما يمكن فيه القيام مع الإيماء، مع ما يمكن فيه الركوع و السجود مع الجلوس، قُدّم الأوّل. و يقَدّمان على المشى و الركوب، و هذان على التساوى.

و كذا يجب تجنّب ما يحصل فيه ازدحام يمنع عن الإتيان بالأفعال على نحو ما وضعت عليه فى جمعه مع الاختيار، أو جماعه أو مَطاف أو مَزَار أو نحوها، أو قيل و قال، أو هرج أو مرج، أو همّ أو فرح، أو استطراق تبعث على عدم التمكن من الأعمال، أو على اضطراب الخيال و يشتغل الفكر عن الوثوق بالإتيان بصحيح الأعمال. و لو أمكن دفع ذلك ببذل ما لا يضرّ من المال، وجب.

#### الرابع: أن يكون غير مخوف خوفاً يبعث على حرمه المكث و الاستقرار، و الهرب عنه،

و الفرار عن النفس المحترمه، أو العِرض، أو البدن من جرحٍ أو كسرٍ، أو مالٍ يضرّ بالحال، كانهدام سقف أو جدار، أو حصول سبع ضارٍّ، أو سارق لا يستطيع دفعهما، أو تقيّه (لا تبعث على صحّه العمل) (١) مع العلم أو الظنّ أو الاحتمال القويّ. فمن صلّى مخاطراً، بطلت صلاته.

و لو أمكن دفع ذلك بدفاع مقرون بمظنّه السلامه أو بمالٍ لا يضرّ بالحال، وجب. و يأتى بالصلاه واجبه أو مندوبه فازاً، حيث لا يتمكّن منها قازاً، راكباً أو ماشياً، مخيراً بينهما، مع احتمال الترجيح لكلّ منهما على صاحبه، مع العدو و بدونه مرتباً (٢).

و لو لم يتمكّن من التخلّص من المكان المخوف، تعيّن عليه ما هو أقلّ خوفاً.

و لو أمكنه تخفيف الخوف بنحو ما ذكر فى دفعه من أصله، وجب. و لو أمكنه الهرب إلى ما هو أقلّ خوفاً، بطلت صلاته فيما هو أكثر.

#### الخامس: أن لا يكون الكون عليه مُنافياً للشرع، فتجب الحركة عنه،

كالكون على

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- فى «م»: مرتباً.

محترم: من قبر نبى، أو إمام، أو قران، أو كتاب حديث، أو تربه حسيته، أو نحو ذلك.

و تختلف الحال باختلاف مراتب الاحترام، فمنها: ما يُنافى احترامه مجرد الكون عليه. و منها: خصوص القيام. و منها: خصوصه متعلماً، و هكذا.

و كالكون على بدن غير المحرم (١) مع المباشرة، أو على شخص مالك أمره لا يرضى بالكون عليه، فمتى صلّى على شىء من ذلك عالماً مختاراً، بطلت صلاته؛ لحرمة الكون و الاستقرار، و هما شرطان بالنسبة إلى العالم المختار.

### السادس: أن يكون مُستقراً بتمام بدنه،

غير مُتحرّك تبعث حركته على حركة المصلّى استقلالاً، كما إذا قضى بعدم استقراره و صدق اضطرابه عُرفاً، أو تبعاً، كدابه أو سفينه سائرتين، أو أرجوحه أو سقف، أو تبن، أو رمل، أو كديس، أو بيدر، أو طين، أو محشو، أو ذات زلزله، أو محمل، أو عرّاده (٢)، أو حطب، أو قصب، أو نبات، و نحوها غير مستقرّه فى الفريضة، دون النافله، و مع الاختيار، دون الإيجاب و الاضطرار. و لا بأس بها مع الاستقرار، و عدم الاضطراب المعتبر فى تحقّق وصفه.

و لو صلّى مجبوراً أو مضطراً قد ضاق عليه الوقت مثلاً مُدركاً للركعه أو لا فلا بأس عليه.

و لو دار أمره بين الاضطراب القليل و الكثير، رجح الأخير (٣). و يجب عليه الإتيان بتمام الأعمال عن استقبال (٤)، و لا تلزمه الاستداره إلى القبلة إذا كان مسير السفينه أو الدابه إلى غيرها بعد أن كبر إليها فى الفريضة وجوباً.

و الظاهر لزوم بقائه على حاله: من البناء على استقبال ما استقبله حين التكبير

١- فى «ح»: المحترم.

٢- أو العراده شبيه المنجنيق صغيره. لسان العرب ٣: ٢٨٨، و سميت العراده لأنها تعرّد بالحجاره، أى ترمى بها المرمى البعيد. جمهره اللغه ٢: ٦٣٣.

٣- كذا، و الأصح رجح الأوّل.

٤- فى «ح» زياده: و غير استقبال.

من رأس الدابه، و ذنبها، و صدر السفينه، و مؤخرها، إلا في الانحراف لمقابله القبله، و يستحب في الركوع و السجود زياده على ما عداهما.

و لو تمكّن من الإتيان ببعض دون البعض على الموقف، قدّم ما هو الأهم في نظر الشارع بسبب ركنيته، أو غيرها على غيره، و الظاهر تقديم المقدّم. و لو كانت الحركة أو الاضطراب غير محسوسه، فلا مدار عليها.

و لو كان بحيث يرجع إلى الاستقرار من حينه و لم يكن شديداً، فالظاهر عدم البأس.

و لو أمكن رفعه بعمل أو بذل مال لا يضرّ بالحال مع امتناع غيره، وجب في غير السفينه.

و لو دار الأمر بين السفينه و غيرها من المتحرّكات، رُجحت على غيرها، و يأتي في الركوع فيها و السجود بالممكن.

و مع إمكان السجود يسجد على ما يصحّ السجود عليه، و إلا فعلى القطن و الكتّان، و إلا فعلى القير أو غيره.

و إن تعذّر، رجّع إلى الإيماء مع رفع محلّ السجود إلى جبهته إن أمكن على وجه الوجوب في الواجبه، و الندب في المندوب.

و يتحرّى من أماكنها ما هو أجمع للشروط.

و الواجب بالعارض من الصلاه كالواجب بالأصل. و الأجزاء المنسيّه، و ركعات الاحتياط، و سجود السهو بمنزلتها، دون سجود الشكر و التلاوه، و كذا صلاه الجنازه في وجهه.

و تصحّ جماعه فيها مع المحافظه على الشروط، و يأتي كلّ بتكليفه. و كذا في السفن المتعدّده، و الدواب، و نحوها مع اجتماع الشروط.

و تجوز المبادره بها مع سعه الوقت، مع تعذّر الخروج حين الفعل، و الأحوط التأخير إلى الأخير.

و لو دار الأمر بين القيام و الإيماء و الجلوس مع الإتيان بالركوع و السجود على حالهما، قدّم الأوّل.

و تُعتبر مظنة دوام الاستقرار، فما كان معرضاً للاضطراب بمنزله المضطرب.

و لا فرق بين المضطرب لنفسه أو لعارض من هواء و نحوه.

و لو أمكن الخروج إلى الجدد بلا- عسر، وجب. و لو عدل عن القبلة مع توجهه إليها أو عن الوجه الذي توجه إليه إلى غيره لا للعود إلى القبلة بطلت صلاته.

و الجزائر العظام المتحدّره في الماء لتكوّنها من النبات و نحوه بمنزله الأرض، دون الصغار المضطربه.

و لو دخل فيها أو ركب حيواناً مثلاً قبل دخول الوقت أو بعده مع الاطمئنان بإدراك الأرض ثمّ تعذّر عليه، فلا شىء عليه، و بعد الدخول مع اليأس لا يبعد المنع.

و السفينه و الحيوان مع أمن الحركة بمنزله الأرض.

### السابع: ألا يجب عليه الكون في غيره للصلاه أو لغيرها،

لإدخاله في عهدٍ أو نذرٍ أو نحوهما، مع وحده الوقت، و تعذّر الجمع، فلو صلّى فيه و الحال هذه عصي، و صحّت صلاته بناءً على عدم فساد الضدّ الخاصّ بالنهي عنه لضدّيته.

و يحتمل الفرق بين ما يكون لأمرٍ شرعى و حقّ مخلوقى؛ نظراً إلى أنّ المنفعة في الثانى مملوكة، فلا تُستعمل في غير وجه.

و لو نذر أن لا يكون في مكان، أو لا يصلّى فيه لكرهه الصلاه فيه، كحمام أو مقبره أو نحوهما، إذا أجزنا النذر و شبهه، عصي، و بطلت صلاته مع مضادّه (١) لتخصيص أو عموم. و إذا أطلق الوقت فلم تكن مضادّه، فلا معصيه، و لا فساد.

و لو عيّن الصلاه أو الوقت فجاء بأخرى، أو في آخر، صحّت صلاته. و لو نذر موضعاً بهيئه خاصّه أو مقيداً بمكان خاصّ، أو وقعت كذلك، فأتى به ناوياً أداء النذر به، عصي و فسد عمله.

و نهى المولى و مفترض الطاعه للمطيع عن الضدّ الخاصّ يفسده. فإذا عيّن له مكاناً للفعل منه و فعل غيره في غيره، عصي و فسد.

**الثامن: على قول أن لا يتقدم ولا يساوى فى صلاه فريضه أو توابعها أو نافله أو صلاه جنازه قبر نبينا صلى الله عليه وآله وسلم والأئمه عليهم السلام،**

دون باقى الأنبياء، سوى من جمع منهم بين النبوه والإمامه، ولا يساوى ولا يصلى على القبر ولا يسجد عليه و فى إلحاق قبر الزهراء عليها السلام وجه قوى فلا يصلى بين يديه، ولا مع المساواه إذا صلى إلى أحد جانبيه، بل يتأخر ولو يسيراً.

ومع الفاصله من جدار أو باب أو سقف تكون فوق القبر أو تحته أو ارتفاع أو انخفاض أو بُعد لا يصدق فيه اسم التقدم يرتفع المحذور. و فى عدّ الشبايك، و الصناديق و لا سيما المخزّمه و حجب حيوان أو إنسان فواصل وجه قريب.

و يسرى الحكم إلى الركعات الاحتياطيه، و الأجزاء المنسيه، و سجود السهو، دون سجود الشكر و التلاوه.

و فى تسريته إلى الأذان، و الإقامة، و الأذكار، و الدعوات المتصله و جهان، أو جههما العدم.

و لا فرق فى الحكم بين الابتداء، و الاستدامه. فلو شرع ثم تقدم أو ساوى، جرى عليه حكمهما.

و لو تقدم أو ساوى بإحدى رجليه دون الأخرى، عدّ متأخراً.

و لو اشتبه محلّ القبر، و دار بين محصور، كقبر الزهراء عليها السلام بين الأمكنه الثلاثه، اجتنب الجميع.

و يقوى القول بناءً على الشرطيه أنه من العلميه دون الوجوديه.

و مع التقيّه الموجهه يجب التقدم، و لو خالف، بطلت صلاته. و لو اندفعت به و بالمساواه، قوى ترجيحها عليه.

و يستحبّ وضع الخدّ الأيمن عليه و الالتصاق به.

و الظاهر أنّ هذا الحكم من أصله مبنيّ على الاستحباب؛ (لأنّ قولهم عليهم السلام: «لأنّ الإمام لا يتقدم ولا يساوى» إن أخذ على ظاهره، عمّ الحيّ و الميت، و لا يخفى

بُعدَه في القسم الأول، و إن أُريد به الإِشارة إلى إمام الجماعة، و أنّ إمام الأصل أولى بالملاحظة، فلا يتوجّه إلا على الندب، و تركه في عدّ الشرائط في كلام المعظم شاهد على ما تقدّم (١).

و ينبغي الوقوف للصلاة في مقام لا يحاذى فيه الحديد إن تيسر له ذلك.

### التاسع: أن لا يصلّي الفريضة الواجبه بالأصالة أو بالعارض اختياراً في بطن الكعبه، أو على ظهرها؛

لأنّ الخارج يُعدّ مستقبلاً، و لو كان إلى قليل منها، و الداخل فيها ظهراً و بطناً ليس كذلك، و إن توجّه إلى معظمها.

فإذا اضطر إلى أحدهما، قدّم الباطن على الظاهر، في وجه.

و الأحوط الوقوف مُتصلاً ظهره بحيطانها؛ ليكون متوجّهاً إلى معظم فضائها، و الكون على حدّ الوسط، فإن تعدّى، فالأحوط جعل بعض من السطح أمامه.

و لو جعل لها جناح ممّا يساوى البطن أو الظهر، فخرج منه إليه شىء من بدنه في شىء منها اختياراً، أو كان فرضه الاضطجاع فأخرج بعض رأسه أو رجليه اختياراً (زائداً على الشاذرّوان) (٢). بطلت. و تصحّ مع الاضطرار لضيق وقت أو إلقاء مُلجئ.

و تصحّ النافله اختياراً أو اضطراراً. و لو وجبت في الأثناء، أتمّ و لم يجب القطع، و لا يجب الخروج و إن اتسع الوقت.

و تُستحبّ صلاة الجماعة للمضطريّن، و يُجعل ما قابل الإمام أضيّق ممّا قابل المأمومين أو مساوياً. و الأحوط المساواه و الاشتراك بالوقوف على ابتداء الحدّ.

و يجوز دورهم كالحلقة، فتكون بعض الوجوه مقابله لمثلها، (و في أجزاء مثل ذلك في جهه الماشى و الراكب و نحوهما، بناءً على أنّها قبلتهم، لا أنّ القبلة ساقطه عنهم) (٣) و في تجويز جعل الظهور إلى الظهور أو الجوانب هنا بخلاف الخارج وجه.

و لو استقبل جهه العلوّ أو السفلى، لم يكن مستقبلاً.

و يتمشى الحكم إلى جميع ما يُعتبر فيه الاستقبال، كالذبح فيها مع أمن التلوّث،

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٣- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

و وضع الميِّت، إن أوجبنا الاستقبال في جميع أحواله.

و يقرب القول بتحريم التخلّي مع الأمن من التلوّث؛ لجرى حكم الاستقبال فيه، و لا يتحقّق هنا انحراف عن القبلة.

و في لزوم الدوام على ما استقبل حال الابتداء وجه، و في دخول مسأله استقبال باب الكعبه في مسأله كراهه استقبال الباب المفتوح وجه قوى.

و يتحقّق حكم الاستقبال و ثوابه بالنسبه إلى الأذان و الإقامه و الأذكار و الدعاء و نحوها، و أنحاء الجلوس و الاضطجاع و نحوها. و يحتمل التسريه إلى جميع ما (١) يحرم أو يكره.

### العاشر: ما قيل: أن لا يجتمع فيه مُصلِّيان، ذكر و أنثى، أو خنثى مُشكل أو ممسوح، أو أنثى كذلك،

العاشر: ما قيل: أن لا يجتمع فيه مُصلِّيان، ذكر و أنثى، أو خنثى مُشكل أو ممسوح، أو أنثى كذلك (٢)،

أو ممسوح و ممسوح أو خُنثى، أو خُنثى و خُنثى مشكلين، عالَمين أو جاهلين بالحكم أو بالموضوع أو بهما، أو مُختلفين، بالغين أو غير بالغين أو مُختلفين، أعميين أو مبصرين أو مختلفين، مفترضين أو متنفلين أو مختلفين، في ظلمه كانا أو في ضياء أو مختلفين، مشتملين على علاقته الزوجيه أو المحرميه أو خالين، دون ما إذا كانا غير مُصلِّين أو مُختلفين.

و حالهما في الركعات الاحتياطيه و الأجزاء المنسيه و سجود السهو دون التلاوه و الشكر كحالهما مُصلِّين.

و صلاه الجنازه و التأذين و الإقامه و المقدمات القريبه ذوات وجهين، أفواهما العدم.

فإن حصل الاقتران في الابتداء اشتركا في البطلان، و إن دخل أحدهما في الأثناء اختصّ السابق و لو بتكبيره الإحرام أو بالشرع فيها بالصَّحّه، إلا- أن يكون من الابتداء إلى الانتهاء بينهما حجاب من حيوان أو إنسان أو جماد غير الثياب تمنع رؤيه الناظر المتوسط.

١- في «م»، «س» زياده: لا.

٢- يعنى: أنثى و خنثى مُشكل أو ممسوح.



و الأقوى الاكتفاء بغير الحاجب لقصر أو غيره مع تسميته حاجباً. أو تكون متأخره عنه بكلا (العقيين أو أحدهما) (١) أو ببعضهما معاً أو بعض أحدهما فى أحد الوجهين. أو يكون بينهما مسافه عشر أذرع بذراع اليد من مستوى الخلقه، لأمن المصلّى، كائناً ما كان المحدود، ابتداءً و انتهاءً بما بين المرفق و أطراف الأصابع، المقدر طولاً بأربع و عشرين إصبغاً عرضاً من أصابع المستوى الخلقه. أو يكون المركب من هذه الأقسام من الاثنين أو الثلاثة.

و لو كان أحدهما غير مصلّ قائماً أو قاعداً أو نائماً، أو صلاته فاسده (كما إذا علم فقد شرط) (٢) من شروطها فلا بأس.

و الفساد الطارئ أو العلم به كذلك لا يقضى بالصحة مع العلم بالاقتران ابتداءً، و إلا أغنى مجرد حصوله.

و لا يجوز لأحدهما التعويل على الأصل فى تأخير الأخير عنه، إلا إذا علم فى الأثناء بصلاه صاحبه أو بعد الفراغ و جهل تاريخ ابتداءه، و مع علم تاريخ أحدهما يحتمل تخصيص الصحة به. و لو علم بالمقارنه بعد الانتهاء، بطلت.

و لو شك بعد الانتهاء أو فى الأثناء، قوى الإلحاق بمسأله الشك بعد الفراغ أو الانتهاء، و تختص بالبطلان صلاه المأموم منهما على الأقوى.

و لو تنازعا فى السبق فى المشتركات العامه، من وقفٍ و نحوه، كان البناء على القرعه. و إن رجح المجتهد أحدهما، ترجح. و فى ترجيح الرجل وجه.

و لو كانت بين مُفترض و مُتَنَفَّل أو بين من صلاته أشدّ وجوباً و عكسه، احتمل تقديم الأولين فى أحد الوجهين.

و لو ارتفع المسوّغ فى الأثناء، جعل غيره. و يحتمل البطلان؛ لخلوّ جزء منها منه.

و هو على تقدير القول به من الشرائط الوجوديّة، دون العلميّه، فيستوى العالم و الجاهل، حكماً و موضوعاً، و العالم و الغافل.

١- فى «م»، «س»: الصفتين أو إحداهما.

٢- بدل ما بين القوسين فى «م»: فقد شرطاً.

و الظاهر أنّ أصل الحكم مبنيّ على الندب، فتجوز لهما الصلاه مع عدم الشرط، و يجب عليهما معاً الصلاه مع المقارنه مع ضيق الوقت، و عدم إمكان حصوله.

و الأولى اختيار مقارنه المحتمل من خُنثى أو ممسوح على المتيقّن للمتيقّن و المحتمل؛ لجريان الصّحّه فيه في صورتين للمحتمل على المتيقّن، و على الوجوب ربّما يقال بالوجوب.

### الحادى عشر: أن يجمع شرائط موضع السجود من الجبهه،

#### اشاره

و هي أمور:

### الأول: عدم ارتفاع مقدار ما يجزى من الجبهه كلاً أو بعضاً على وجه القيام دون التسريح،

فإنّه لا بأس به على الأصحّ على موضع القدمين، أو بعضهما، أو قدم واحد، أو بعضه و فى الاكتفاء بمقدار المجزى منهما وجه بعيد، قياماً لو صلّى قائماً، و الأحوط مراعاة ذلك سجوداً و جلوساً بعده، و فى الجلوس لو صلّى جالساً، و إلحاق الانخفاض بالارتفاع و الاضطجاع، و الاستلقاء فى اعتبار الرأس و القدمين و اعتبار الكفّين احتمال يقوى فى الأوّل دون البواقى بمقدار لبّنه، عبارته عن أربع أصابع عرضاً من مستوى الخلقه. و مع الشكّ يقوى عدم المنع و إن كان الاحتياط فيه.

و لا يُشترط ذلك بين القدمين أو الجبهه و باقى المساجد، و لا بينها بعض مع بعض على أصحّ الوجهين.

و أولى من ذلك ما لم يشترط فيه اتصال البدن.

و القول بالاستحباب فى الجميع غير خالٍ عن القوه.

و يرعى فى الجلوس حال الوقوف أو حال السجود أو حال الاستقرار. و فى الاضطجاع و نحوه حاله أو حال الجلوس أو القيام، لو أجرينا الحكم فيها وجوه.

و يسقط الحكم فيمن فرضه القيام حال السجود، أو المشى، أو الركوب. (و فى لزوم مراعاة النسبه فى الخارج عن الاعتدال طولاً و قصرأ وجه) (١).

و المقطوع القَدَم يلحظ الباقي من العقب أو ما زاد عليه مع الجبهه.

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

و لو كان محلّ أحدهما مرتفعاً حين الوضع فهبط أو منخفضاً فارتفع، قوى البطلان.

و من كانا على حقٍّ واحدٍ يُعتبران الجبهه الخاصّه و القدمين المشتركين.

و يقوى أنّه من الشرائط الوجوديّة، تفسد الصلاه مع الغفله و النسيان و سعه الوقت (لو حصل في كلتا السجدين على الأقوى) [\(١\)](#).

و لو خلا بعض الجبهه دون بعض عن المانع، صحّ في الأصحّ؛ لحصول الشرط في المجزى.

و لو حصلت الجبهه على مرتفع (و أمكن جرّها جرّها، و إلا رفعها قليلاً و وضعها) [\(٢\)](#)، و يجرى الحكم في الفرض، و النفل، و صلاه الاحتياط، و سجود السهو لو أجرينا الحكم في الجلوس، دون سجود الشكر و التلاوه.

و لو علم المانع بعد الدخول، فإن كان له مندوحه و لو بالمشى قليلاً مع عدم الإخلال ببعض الشروط و جب. و لو تعذّر مع السعه لا مع الضيق، بطل. و لا بأس بالعلوّ التسريحي.

### **الثاني: أن يكون على ما يصحّ السجود عليه من الأرض مطلقه يصحّ إطلاق الاسم عليها، من دون إضافه، و لا قرينه**

فلو خرجت عن المصداق مطلقاً أو مطلقه، أصاله أو بعارض كالاستحاله معدناً أو ملحاً أو جواهر غير منطبعه أو منطبعه، أو رماداً أو مأكولاً أو ملبوساً أو نحوهما لم يجرّ السجود عليها.

أو من نبات ينبت في أرض أو عليها أو على الماء، أو في بعض المعادن؛ إذ المدار على اسم النبات ممّا لا يؤكل عادة.

فلا يصحّ السجود على ما خرج عنهما، و لا يحسن إطلاقهما عليه مطلقاً بحسب الذات: من صوف، أو شعر، أو جلد، أو أبعاض حيوان، أو لؤلؤ، أو حرير.

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- بدل ما بين القوسين في «ح»: زائد على المقدار، فإن شاء رفعها و إن شاء جرّها، و يقتصر في قدر الرفع على ما يحصل به قدر الحاجة، بخلاف ما إذا وضع على ما لا يصحّ السجود عليه أو يعسر، و كان أنقص من المقدار، فإنّه يتخيّر بين الرفع مع عدم التجاوز، و الجرّ، و تعيين الجرّ مع إمكانه في المقامين أحوط.

أو بسبب الاستحالة؛ من قير، أو كبريت، أو ملح، أو رماد، أو من ذهب، أو فضّه، أو نحاس، أو صُيفر، أو حديد، أو شبهها من الجواهر المنطبعة، أو عقيق، أو بلور، أو ياقوت، أو مرجان، أو نحوها من غير المنطبعة.

أو بالخاصيّة و ربّما رجعت إلى الاستحالة كالمغره (١)، و الطين الأرمني، و السريش، و الصمغ، و الدرّ، و نحوها.

و في الجصّ و الثوره و لا سيّما المطبوخين و حجر النار، و الرحي، و الخزف، و الآجر، و الفحم و جهان، أقواهما الجواز.

و لا على ما كان نباتاً أو مأخوذاً منه، و كان مأكولاً بالعادة من البقول: كالفجل، و الكراث، و الفوم، و البصل، و نحوها.

أو الحبوب: كالحنطه، و الشعير، و نحوهما، باقيه على حالها أو مطبوخه، أو مخبوزه أو مطحونه.

و لا بأس بالقشور منفصله، دون المتّصله.

أو الثمار؛ من تمر، و عنب، و رُمان، و لوز، و فُستق و جوز، و بُندق، و نحوها.

و لا بأس بالمنفصله من نوى التمر، و حصى الزبيب، و قشر الرّمان، و ما بعده على إشكال.

و لا- بأس بالسجود على الثمار الغير المأكوله، كالعفص، و الخرنوب (٢)، و نحوهما. و الظاهر إلحاق الشّيص و معافاره (٣)، و بعض الفواكه المعتاده الأكل نادراً بالمعتاده.

و أمّا الأوراق، و القصيل، و التّين و نحوها ممّا لا- يُعدّ مأكولاً بالعادة. فلا بأس به. و لا بأس بورق الحنّاء، و الكّتم، و خشب الصنّدل و نحوها، مطحونه كانت أو لا.

و لا على ما كان ملبوساً بالعادة، و إن دخل في النبات أو فيما أصله منه، كالقطن و الكّتان.

١- المغره: طين أحمر يصيغ به. لسان العرب ٥: ١٨١.

٢- الخروب و الخرنوب: شجر في جبال الشام له حب كحب الينبوت يسمّيه صبيان أهل العراق القثاء الشامي، و هو يابس أسود. لسان العرب ١: ٣٥١.

٣- المعافاره: ردى ء التمر، مجمع البحرين ٣: ٤٠٩.

و لا بأس بالمأكول أو الملبوس نادراً، ككثير من النباتات، و بعض اللباس المتخذ من الخوص، و الليف، و نحوهما.

و المدار في العاده على عاده أهل زمانه، و مكانه، و لا يجب عليه البحث عن عاده غيرهم.

و لو علم اعتياده في إقليم آخر، فالظاهر لحوقه بالمعتاد.

و لو كان معتاداً في زمان دون زمان، احتمل تقلب العاده، و تقديم زمان النبي صلى الله عليه و آله و سلم أو الأئمة عليهم السلام، و أخذ كل بعادته، و لعل الأول هو الأقوى.

و هذا شرط وجودي في حق من لم يدخل في ركن، فليزمه العود (و علمي في حق من دخل) (١).

و لو شك في كونه في ذاته ممياً يصح السجود عليه أولاً، بنى على أصل عدم الصحه. و لو شك في عروض المخرج له عن الحال الأولى، بنى على العدم.

و لو حصل الشك في محصور، لم يصح السجود على المشكوك.

و لو سجد على ما كان مقدار منه بقدر المجزى ممياً يصح السجود عليه، أجزأ.

و لو وقعت جبهته على ما لا يصح السجود عليه و أمكن الجزّ جزّ، و إلا رفع جبهته مقتصراً على أقل ما يتحقق الرفع منه. و يعتبر ذلك في سجود الصلاه، داخلاً في ضمنها أو منفرداً مقضياً، و سجود السهو، دون سجود الشكر و التلاوه.

### الثالث: أن يكون المحل طاهراً،

فلا- يصح على النجس أو المتنجس مع المباشرة، تعدت نجاسته أو لا- و لو شك في عين النجاسه بطل (٢)، و إن لم يحكم بنجاستها، و في المتنجسه صح. و لو تعلق الشك بمحصور، لم يجز السجود عليه.

و أمياً باقى الأعضاء؛ فلا- بأس بنجاسه محلها ما لا تلزم السرايه مع عدم العفو، و قد مر من الكلام في هذا المقام، و في مقام الإباحه ما يغنى عن التطويل.

١- بدل ما بين القوسين في «ح»: ما لم تستلزم صدق تكرر السجود و علمي في حق من استلزم التكرار له.

٢- في «ح» زياده: اعتباره.

**الرابع: المباشرة لما يصحّ السجود عليه،**

فلو كان هناك حاجب يمنع المباشرة، لم يصحّ السجود. و ما لا يمنع من صدق المباشرة كالدسومه و نحوها لا بأس به.

**الخامس: أن يقع ثقل الجبهة في الجملة على محلّ السجود، و مجرد المماسه لا يفيد شيئاً.**

و الإباحه شرط علمي مطلقاً، و غيرها كذلك إذا لم يعلم إلا بعد الدخول (في ركن) (١)، و مع العلم قبله وجودي.

و في جميع هذه الأقسام إذا حصل العلم بعد الوضع عليها جرّها إن أمكن، و إلا-رفعها بأقل ما يتحقّق به الفرض، ثم ردّها، و تصحّ صلاته (ما لم يتجاوز قدر اللبنة، فلو وضعها على المتجاوز جاز له الرفع و الجرّ كما مرّ) (٢) و في خصوص مسأله الإباحه يتعيّن الرفع.

و ما جرى في الجبهة يجرى مثله في بدلها من أحد الجبينين أو غيره.

و لو لم يتمكّن ممّا عداها هوى برأسه إلى ما يحاذيها، و في الاكتفاء بالإعاده حينئذٍ وجه.

و لو ألجأه ملجئ إلى الوضع على أحدها، تخير مع الاشتراك في عدم الغصب، و احتمال اختلاف المراتب و لزوم الميزان لا يخلو من وجه.

و إذا خاف من الهوامّ في سجوده أو نحوها، انحنى بمقدار الممكن، و رفع المسجّد (٣) إن أمكن.

(و لو دار الأمر بين الوضع على غير المباح أو غير الطاهر مع السرايه على وجه لا يتحقّق فيه العفو، ترك الوضع، و أتى بما أمكن من الانحناء مع عدم إمكان الانحراف، و مع ضيق الوقت عن الإعاده؛ و أمّا مع عدمهما فعليه القطع.

١- بدل ما بين القوسين في «ح»: فيما يتحقّق به الخروج عن مقدار ما يجزى من هوىّ السجود.

٢- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٣- قال ابن دريد: المسجد الإرب الذي يسجد عليه مثل الكفين و الركبتين و القدمين و الجبهة، و قد وردت في القرآن بالكسر، و الأكثر بالفتح تمييزاً لها عن المسجد المكان الذي يصلّى فيه. جمهره اللغه ١: ٤٤٧.

و لو دار بين الوضع على الحرام، و الوضع على ما عداه ممّا لا يصحّ السجود عليه قُدّم الأخير.

و لو دار بين البواقى، قُدّم الطاهر على غيره، ثمّ الكفّ، ثمّ القطن، و الكتّان ان، ثمّ ما ليس فيه زهره الدنيا من المعادن و الملبوس، ثمّ ما فيه ذلك، على تأمّل فى بعض المراتب (١).

### المقام الثانى: فى مستحبات الأمكنه

#### اشاره

و هى أقسام:

#### الأول: الروضات المُشرفه للنبيّ صلى الله عليه و آله و سلم، أو الزهراء عليها السلام، أو أحد الأئمّه عليهم السلام،

فإنّ الصلاه فيها على الظاهر أفضل من الصلاه فى المساجد.

و تختلف أفرادها باختلاف فضيله مشرفها، فروضه النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم مُقدّمه على الجميع، ثمّ روضه علىّ عليه السلام، ثمّ روضتا الحسنين عليهما السلام، ثمّ روضات باقى الأئمّه عليهم السلام، ثمّ روضه الزهراء صلوات الله عليها.

و تختلف أجزاءها، و توابعها فى القُرب و البُعد، فكُلّمّا ازداد قُرباً من القبر الشريف ازداد فضلاً. و القريب من التوابع أفضل من البعيد، فالرواق أفضل من الطارمه، و هى أفضل من الصحن، و هو أفضل من باقى البلد، و هى أفضل من باقى الحَرَم، و تختلف فضيله أبعاضها باختلاف القُرب و البُعد.

و روى: أنّ الصلاه عند قبر علىّ عليه السلام بمائتى ألف صلاه (٢).

و تُستحبّ الصلاه فى بيوتهم أحياء، و لو وضعت فيها المقابر أو الحديد أو الصور؛ فإنّ أمكن أداء الصلاه بالخالى عن العارض منها، كان أولى. و لو دار الأمر بين الالتزام بالكراهه أو الخروج عنها، قُدّم الأوّل.

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٢- انظر الفقيه ١: ١٤٧، و التهذيب ٦: ٣١.



## الثانى: فى باقى الأماكن الشريفه المشتمله على رجحان،

كالمواضع المعظمه، و الأماكن المشرفه مما عدا المساجد، كحضرات الأنبياء السابقين، و كذا العلماء و الصلحاء.

و تُكره الصلاه مع استقبالهم، و ترتفع الكراهه باندراس قبورهم، و بفصل الضرائح و الصناديق إن شاء الله تعالى.

و القول بتقديم الرجحان فى هذا الباب غير بعيد عن الصواب، فإن الذى يُشَمُّ من الأخبار أن أماكن الرحمه و المواضع الشريفه و الأزمنه الشريفه يتضاعفُ ثوابُ الأعمال و عقابها فيها، و الأراضي الموقوفه، و المدارس، و جميع الموقوفات التى وضعت لله تعالى، و بيوت الأتقياء، و العلماء، أحياءً و أمواتاً، و كلّ موضع أُعدَّ للعباده، و إن لم يكن مسجداً، أو الأماكن الخالصه من شُبّهه التحريم، و التنجيس، و حصول بعض المنافيات الأخر و إن كانت مجزيه، ما لم يخرج فيها عن جادّه الاحتياط، و يدخل فى حكم الوسواس (و ربّما يقال باستحباب ترك التقدّم على كلّ معظّم حياً أو ميتاً؛ لموافقه الأدب و الدخول فى مكارم الأخلاق) (١).

## الثالث فى المساجد

### اشاره

و البحث فيها فى مقامين:

### أحدهما: فى بيان فضل الصلاه فيها

### اشاره

و فيه مباحث:

### الأول: فى مُطلق المساجد

تُستحب الصلاه فيها، و إن كانت للعامة، فقد أمرنا بتأديته الفريضة و النوافل فى مساجدهم.

و عنه عليه السلام فى جوابٍ من قال: إنى أكره الصلاة فى مساجدهم

إنه لا يكره؛ فإنه ما من مسجدٍ بُنى إلا على قبرِ نبيٍّ أو وصيِّ نبيٍّ قطرت فيه قطره من دمه

(١). و روى تشديد الحثِّ فى حضور المساجد (٢) حتّى وَرَدَ أنه ليوشك أن تُحرق بيوت من لم يحضروها عليهم (٣)، و أنّهم لا يؤاكلون، و لا- يشاربون، و لا- يناكحون، و لا- يشاورون، و لا- يحاورون، و لا تنالهم الرحمه، و لا يرزقون الجنة، و لا تُقبل لهم صلاة (٤).

و رُخِّص عند ابتلال النعالِ بالصلاه فى الرحال (٥)، و إذا لم يكن صحيح المزاج (٦).

و إنَّ من كان القرآن حديثه، و المسجد بيته، بنى الله له بيتاً فى الجنة (٧). و أنّ من صلّى فى بيته جماعه رغبه عن المسجد، فلا صلاة له، و لا لمن صلّى خلفه (٨).

و يُستحب المشى إليها، فقد روى: أنّ من مشى إلى المسجد لم يضع رجلًا على رطبٍ و لا- يابسٍ إلا سبّحت له الأرض إلى الأرضين السابعة، و أعطاه الله تعالى بكلِّ خطوهٍ خطاها حتّى يرجع إلى منزله عشرَ حسناتٍ، و محا عشرَ سيئاتٍ، و رفع عشر درجات (٩).

و يُستحب الاختلاف إليها، فإنَّ من اختلف إلى المسجد أصاب إحدى الثمان: أخاً مستفاداً فى الله تعالى، أو علماً مُستطرفاً، أو أياً محكمه، أو يسمع كلمه تدلّه على هدى، أو رحمه مُنتظره، أو كلمه تردّه عن ردى، أو يترك ذنباً خشيه أو حياءً (١٠).

١- الكافى ٣: ٣٧٠ ح ١٤، التهذيب ٣: ٢٥٨ ح ٧٢٣، الوسائل ٣: ٥٠١ أبواب أحكام المساجد ب ٢١ ح ١ بتفاوت يسير.

٢- انظر الوسائل ٣: ٤٨٠ أبواب أحكام المساجد ب ٣.

٣- التهذيب ٣: ٢٥ ح ٨٧، الوسائل ٣: ٤٧٨ أبواب أحكام المساجد ب ٢ ح ٢ و ٦.

٤- أمالى الطوسى ٢: ٣٠٨، الوسائل ٣: ٤٧٩ أبواب أحكام المساجد ب ٢ ح ٩.

٥- الفقيه ١: ٢٤٦ ح ١٠٩٩، الوسائل ٣: ٤٧٩ أبواب أحكام المساجد ب ٢ ح ٤.

٦- الفقيه ١: ٢٤٥ ح ١.

٧- التهذيب ٣: ٢٥٥ ح ٧٠٧، ثواب الأعمال: ٤٧ ح ١، أمالى الصدوق: ٤٠٥ ح ١٦، النهايه: ١٠٨، الوسائل ٣: ٤٨١ أبواب أحكام المساجد ب ٣ ح ٢.

٨- أمالى الطوسى ٢: ٣٠٧، الوسائل ٣: ٤٨٠ أبواب أحكام المساجد ب ٢ ح ١٠.

٩- عقاب الأعمال: ٣٤٣، الوسائل ٣: ٤٨٣ أبواب أحكام المساجد ب ٤ ح ٣.

١٠- الفقيه ١: ١٥٣ ح ٧١٤، أمالى الصدوق: ٣١٨، ثواب الأعمال: ٤٦، الخصال: ٤٠٩ ح ١٠، التهذيب ٣: ٢٤٨ ح ٦٨١، الوسائل

٣: ٤٨٠ أبواب أحكام المساجد ب ٣ ح ١.

و إنّ في التوراه مكتوباً: «إِنَّ من تطهّر، و دخل المسجد فقد زارني، و حقّ على المزور إكرام الزائر» (١).

و روى: أنّ من أراد الغفران فليستغفر في المساجد (٢)، و جميع الطاعات يتضاعف أجرها و جميع المعاصي يتضاعف وزرها، إلى غير ذلك من الأخبار (٣).

### المبحث الثاني: في فضيله بعض الأصناف الخاصه

المبحث الثاني: في فضيله (٤) بعض الأصناف الخاصه

و هي ضروب:

منها: ما كان مجاوراً للمصلين، فقد روى عن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم

أنّه لا صلاه لجار المسجد إلا في مسجده

(٥). و عنه صَلَّى الله عليه و آله و سلم

لا صلاه لمن لم يشهد الصلوات المكتوبات من جيران المسجد إذا كان فارغاً صحيحاً

(٦). و عن عليّ عليه السلام

ليس لجار المسجد صلاه، إذا لم يحضر المكتوبه في المسجد، إذا كان فارغاً صحيحاً

(٧). و عن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم

على جيران المسجد حضور الصلاه، فإن لم يحضروا لآمرن رجلاً من أهل بيتي و هو عليّ بن أبي طالب عليه السلام أن يحرق عليهم بيوتهم

(٨). و الظاهر أنّ المرجع في صدق الجار إلى العرف، و تحديده بغير ذلك لا يعوّل عليه، و هذه التشديدات محموله على تأكد الاستحباب، أو خصوص زمان،

١- انظر الفقيه ١: ١٥٤ ح ٧٢١، علل الشرائع: ٣١٨، الوسائل ٣: ٤٨٢ أبواب أحكام المساجد ب ٣ ح ٥.

٢- التهذيب ٣: ٢٦٣ ح ٧٤٥.

٣- الوسائل ٣: ٤٨٠ أبواب أحكام المساجد ب ٣، ٤.

٤- فى «ح»، «م» زىاده: الصلاه فى.

٥- التهذيب ١: ٩٢ ح ٢٤٤، الوسائل ٣: ٤٧٨ أبواب أحكام المساجد ب ٢ ح ١.

٦- التهذيب ٣: ٢٦١ ح ٧٣٥، الوسائل ٣: ٤٧٨ أبواب أحكام المساجد ب ٢ ح ٣.

٧- قرب الإسناد: ٦٨، الوسائل ٣: ٤٧٨ أبواب أحكام المساجد ب ٢ ح ٥.

٨- المحاسن: ٨٤ ح ٢٠، عقاب الأعمال: ٢٧٦ ح ٢، أمالى الصدوق: ٣٩٢ ح ١٤، الوسائل ٣: ٤٧٨ أبواب أحكام المساجد ب ٢

ح ٢.

أو خصوص أقوام.

و منها: المساجد المهجوره؛ فقد روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا مِنَ الثَّلَاثَةِ الَّتِي تَشْكُو عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى: مَسْجِدَ خَرَابٍ لَا يَصَلِّي فِيهِ، وَعَالَمٍ بَيْنَ جَهَنَّمَ، وَ مَسْجِدٍ مَعْلُوقٍ قَدْ وَقَعَ عَلَيْهِ الْغُبَارُ لَا يَقْرَأُ فِيهِ، يَقُولُ الْمَصْحَفُ: يَا رَبِّ حَرِّفُونِي وَ حَرِّفُونِي، وَيَقُولُ الْمَسْجِدُ: يَا رَبِّ عَطِّفُونِي وَ ضَيِّعُونِي، وَ تَقُولُ الْعَتْرَةُ: يَا رَبِّ قَتَلُونَا وَ طَرَدُونَا وَ شَرَّدُونَا: قَالَ: «فَأَجِثُوا لِلرَّكْبَتَيْنِ مَعَهُمُ لِلْخُصُومَةِ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْكَ» (١).

و منها: جوامع المساجد؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ بِمِائَةِ صَلَاةٍ.

و منها: مساجد القبائل؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدٍ مِنْهَا بِخَمْسٍ وَ عَشْرِينَ صَلَاةٍ.

و منها: مساجد الأسواق؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدٍ مِنْهَا بِاثْنَيْ عَشْرَ صَلَاةٍ.

### المبحث الثالث: في فضيلة المساجد المشخصة المعينه

#### إشاره

و هي عديده:

#### منها: المسجد الحرام

فإِنَّ مِنْ صَلَّى فِيهِ مَكْتُوبُهُ، قَبْلَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْهُ كُلَّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا مِنْ يَوْمٍ كُتِبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، وَ كُلَّ صَلَاةٍ يَصَلِّيهَا إِلَى أَنْ يَمُوتَ (٢)، وَ الصَّلَاةُ الْوَاحِدَةُ فِيهِ تَعْدِلُ أَلْفَ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَ تَعْدِلُ فِيهِ مِائَةُ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ، وَ تَعْدِلُ صَلَاةُ سِتِّينَ سَنَةٍ وَ أَشْهُرًا فِي غَيْرِهِ (٣).

وَ الزِّيَادَاتُ فِيهِ مِنْهُ عَلَى الْأَقْوَى؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَبْلُغُوا بِهَا عَلَى مَا رَوَى مَسْجِدُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ خَطَّ إِبْرَاهِيمَ مَا بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ، وَ مَا بَيْنَ الْحِزْوَةِ وَ الْمَسْعَى (٤).

وَ أَفْضَلُهُ الْحَطِيمُ حَوْلَ الْبَابِ، بَيْنَهَا وَ بَيْنَ الْحِجْرِ الْأَسْوَدِ، ثُمَّ الْمَقَامُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ

١- الخصال: ١٧٤ ح ٢٣٢، الوسائل ٣: ٤٨٤ أبواب أحكام المساجد ب ٥ ح ٢.

٢- الفقيه ١: ١٣٥ ح ٥٧٩، وص ١٤٧ ح ٦٨٠، الوسائل ٣: ٥٣٦ أبواب أحكام المساجد ب ٥٢ ح ١، ٢.

٣- انظر الوسائل ٣: ٥٣٦ أبواب أحكام المساجد ب ٥٢.

٤- انظر الوسائل ٣: ٥٤١ أبواب أحكام المساجد ب ٥٥.

سابقاً، ثم لاحقاً، ثم الحجر مقابل الميزاب موضع صلاة شبر و شبير، ثم الأقرب فالأقرب إلى البيت (١).

و روى: أن الصلاة في الحرمين، و بين مسجد النبي صلى الله عليه و آله و سلم و المسجد الحرام تعدل ألف صلاة (٢).

### و منها: مسجد الخيف

أضيف إلى الخيف لارتفاعه، كما في الرواية (٣)، و هو مسجد منى، و مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم منه على عهده عند المناره التي في وسط المسجد، و فوقها إلى القبلة ثلاثون ذراعاً، و كذا عن يمينها، و شمالها، و خلفها.

و روى: أن الصادق عليه السلام قال لمعاوية بن عمّار

إن استطعت أن يكون مصك فافعل، فإنه قد صلى فيه ألف نبي

(٤)، و «أن من صلى فيه مائة ركعه عدلت عباده سبعين عاماً» (٥).

و يُستحبّ صلاة ستّ ركعات في أصل الصومعه.

### و منها: مسجد النبي صلى الله عليه و إله و سلم

فعنه صلى الله عليه و آله و سلم

الصلاة في مسجدي تعدل عشر آلاف صلاة في غيره من المساجد، إلا المسجد الحرام

(٦)، قال: «و بيت عليّ و فاطمه ما بين البيت الذي فيه النبي صلى الله عليه و آله و سلم إلى الباب الذي يحاذي الزقاق إلى البقيع»

(٧).

و عن الصادق عليه السلام، عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم: «إن الصلاة

١- انظر الوسائل ٣: ٥٣٨ أبواب أحكام المساجد ب ٥٣.

٢- الخصال: ٦٢٨، التهذيب ٣: ٢٥٠ ح ٦٨٦، ثواب الأعمال: ٥٠ ح ١، الوسائل ٣: ٥٥٠ أبواب أحكام المساجد ب ٦٤ ح ١، ٢.

٣- الكافي ٤: ٥١٩ ح ٤، الفقيه ١: ١٤٩ ح ٦٩١، التهذيب ٥: ٢٧٤ ح ٩٣٩، الوسائل ٣: ٥٣٤ أبواب أحكام المساجد ب ٥٠ ح ١.

٤- الكافي ٤: ٥١٩ ح ٤، الفقيه ١: ١٤٩ ح ٦٩١، التهذيب ٥: ٢٧٤ ح ٩٣٩، الوسائل ٣: ٥٣٤ أبواب أحكام المساجد ب ٥٠ ح ١.

٥- الفقيه ١: ١٤٩ ح ٦٩٠، الوسائل ٣: ٣٥٣ أبواب أحكام المساجد ب ٥١ ح ١.

- ٦- الكافي ٤: ٥٥٦ ح ١٠، الوسائل ٣: ٥٤٣ أبواب أحكام المساجد ب ٥٧ ح ٤.
- ٧- الكافي ٤: ٥٥٥ ح ٨، التهذيب ٦: ٨ ح ١٥، الوسائل ٣: ٥٤٢ أبواب أحكام المساجد ب ٥٧ ح ١.



فى مسجد النبى صلى الله عليه و إله و سلم تعدل عشر آلاف من الصلاة فى غيره من المساجد إلا المسجد الحرام».

و بيوت النبى صلى الله عليه و إله و سلم، و على عليه السلام منه، و أفضل.

و أفضله بيت على عليه السلام و فاطمه، ثم ما بين القبر و المنبر.

و حدّه فى الأصل: الأُسْطُوَانَةُ التى عند رأس القبر، إلى الأُسْطُوَانَتَيْنِ من وراء المنبر، إلى الطريق مَمَّا يلى سوق الليل عن يمين القبلة.

و حدّد بثلاثة آلاف و ستمائة ذراع مكسّره.

و الظاهر أنّ لأرض المدينة و مساجدها من الفضل و من فضل الصلاة فيها ما ليس لغيرها من البلدان، فقول الصادق عليه السلام

الصلاة فى المدينة كالصلاة فى غيرها من البلدان

(١) محمول على بلدان خاصّه، أو بالنظر إلى مسجدها.

### و منها: باقى مساجد المدينة

و أعظمها مسجد قبا؛ فإنّه المسجد الذى أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى، و من صلى فيه ركعتين رجع بعمره.

ثمّ مسجد الأحزاب، و هو مسجد الفتح.

ثمّ مسجد الفضّيح، و الظاهر أنّه مسجد ردّ الشمس لعلّى عليه السلام (٢)، و مشربه أمّ إبراهيم، و قبور الشهداء.

### و منها: مسجد الغدير

لقول أبى إبراهيم عليه السلام: «صلّ فيه، فإن فيه فضلاً، و كان أبى يأمر بذلك» (٣).

و عن الصادق عليه السلام

أنه تستحبّ الصلاة فى مسجد الغدير؛ لأنّ النبى صلى الله عليه و آله و سلم أقام فيه أمير المؤمنين عليه السلام، و أظهر فيه الحقّ

- ١- التهذيب ٣: ٢٥٤ ح ٧٠١، كامل الزيارات: ٢٠، الوسائل ٣: ٥٤٤ أبواب أحكام المساجد ب ٥٧ ح ٩.
- ٢- في «ح» زياده: و مسجد زين الساجدين و غيرها.
- ٣- الكافي ٤: ٥٦٦ ح ١، التهذيب ٦: ١٨ ح ٤١، الوسائل ٣: ٥٤٩ أبواب أحكام المساجد ب ٦١ ح ٢.
- ٤- الكافي ٤: ٥٦٧ ح ٣، الفقيه ٢: ٣٣٥ ح ١٥٥٧، التهذيب ٦: ١٨ ح ٤٢، الوسائل ٣: ٥٤٩ أبواب أحكام المساجد ب ٦١ ح ٣.

و الظاهر أنّ الميسره أفضل؛ لأنّ الصادق عليه السلام لما نظر إلى ميسرته، قال: «هذا موضع قدم النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلم»  
(١).

### و منها: مسجد البصره؛

لأنّه أحد المساجد المعظمه، و قد صَلَّى فيه أمير المؤمنين عليه السلام.

### و منها: مسجد المدائن؛

لأنّه أحد المساجد المعظمه التي صَلَّى فيها أمير المؤمنين عليه السلام.

### و منها: مسجد بُرّاثا

فعن جابر بن عبد الله الأنصاري: أنّ عليّاً صَلَّى بنا بعد قدومه من قتال الشراه و نحن زهاء عن مائه ألف رجل بُرّاثا، فنزل نصرانتي من صومعته، فقال: مَنْ عميد هذا الجيش؟ فقلنا: هذا، فأقبل إليه، و سلم عليه، ثم قال: يا سيدي أنت نبي؟ فقال: «لا، النبي سيدي» قال: فأنت وصي نبي؟ فقال: «نعم» ثم قال له: «اجلس، كيف سألت عن هذا؟» فقال: أنا بنيت هذه الصومعه من أجل هذا الموضع، و أنا (٢) بُرّاثا، و قرأت في الكتب المنزله: أنّه لا يصلّي في هذا الموضع بهذا الجمع إلا نبي أو وصي نبي، و قد جئت أسلم، فأسلم، و خرّج معنا إلى الكوفه، فقال له عليّ عليه السلام: «فمن صَلَّى ههنا؟» فقال: عيسى و أمّه، فقال له: «فأخبرك من صَلَّى ههنا» فقال: نعم، قال له: «الخليل عليه السلام» (٣).

### و منها: بيت المقدس

فعن أبي جعفر عليه السلام: «إنّ المساجد الأربعة: المسجد الحرام، و مسجد النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلم، و مسجد بيت المقدس، و مسجد كوفان». ثم قال: «يا أبا حمزه، الفريضة فيها تعدل حجّه، و النافله تعدل عمره» (٤).

١- الكافي ٤: ٥٦٦ ح ٢، الفقيه ١: ١٤٩ ح ٦٨٨، التهذيب ٣: ٢٦٣ ح ٧٤٦، الوسائل ٣: ٥٤٨ أبواب أحكام المساجد ب ٦١ ح ١.

٢- في المصدر: و هو.

٣- الفقيه ١: ١٥١ ح ٦٩٩، التهذيب ٣: ٢٥٠ ح ٦٨٦، الوسائل ٣: ٥٤٩ أبواب أحكام المساجد ب ٦٢ ح ١.

٤- الفقيه ١: ١٤٨ ح ٦٨٣، الوسائل ٣: ٥٥٠ أبواب أحكام المساجد ب ٦٤ ح ١.

و عن عليّ عليه السلام

إنّ الصلاة فيه تعدل ألف صلاة

(١). و يتبعها البيت المتخذ في الدار للصلاة، و جعله مسجداً أولي؛ فإنّه يستحقّ بذلك العتق من النار. و المكان الخالي، فقد روى: أنّه من صلّى في مكان لا يراه فيه أحد إلا الله، كانت له براءة من النار، و أنّه ينزل إليه سبعون ألف ملك يصلّون وراءه، و يستغفرون له إلى الغد من ذلك اليوم» (٢). و الصفه للمرأه، ثمّ صحن الدار.

### و منها: مسجد كوفان

فإنّ صلاة الفريضة فيه تعدل ألف صلاة في غيره من المساجد، و صلاة النافلة تعدل خمسمائه صلاة (٣).

و في خبر آخر: «إنّ صلاة الفريضة فيه تعدل حجّه مع النبي صلّى الله عليه و آله و سلم، و صلاة النافلة فيه تعدل عمره معه صلّى الله عليه و آله و سلم» (٤).

و قد صلّى فيه ألف نبى، و سبعون نبياً، و ألف وصيّ منهم عليّ عليه السلام، و هو أحد المساجد الأربعه، و أحد المساجد الثلاثه التي تُشدّ إليها الرحال. قصده زين العابدين عليه السلام من المدينة و صلّى فيه ركعتين، ثمّ ذهب.

و الصلاة فيه فرداً أفضل من سبعين صلاة في غيره من المساجد.

فيه عصا موسى عليه السلام، و شجره يقطين، و خاتم سليمان، و فيه فار التنور، و مخرق السفينه، و هو صره بابل، و مجمع الأنبياء، و الجلوس فيه بغير ذكر و لا تلاوه عباده.

و لو علم الناس ما فيه، لأتوه و لو حبواً.

و من كان من أهل الكوفه، و لم يصلّ كلّ صلاة فيه محروم من الخير.

١- الفقيه ١: ١٥٢ ح ٧٠٣، التهذيب ٣: ٢٥٣ ح ٦٩٨، ثواب الأعمال: ٥١، المحاسن: ٥٥، الوسائل ٣: ٥٥١ أبواب أحكام المساجد ب ٦٤ ح ٢.

٢- تنبيه الخواطر (مجموعه ورام): ٥.

٣- الكافي ٣: ٤٩٠ ح ١، التهذيب ٦: ٣٢ ح ٦٢، و ج ٣: ٢٥٠ ح ٦٨٨، أمالي الصدوق: ٣١٥ ح ٤، أمالي الطوسي ٢: ٤٣، المحاسن ٥٦ ح ٨٦، الوسائل ٣: ٥٢١ أبواب أحكام المساجد ب ٤٤ ح ٣، ٤.

٤- التهذيب ٦: ٣٢ ح ٦١، كامل الزيارات: ٢٨، الوسائل ٣: ٥٢٥ أبواب أحكام المساجد ب ٤٤ ح ١٥.

و فيه تُطلب الحوائج.

و فيه بيت آدم، و بيت نوح، و مُصَلَّى إبراهيم الخليل، و مُصَلَّى الخضر، و مُصَلَّى عليّ عليه السلام.

ميامته رضوان الله، و ميسرته مكر، أى منزل الشيطان، و وسطه روضه من رياض الجنّه.

و لو علمَ الناس ما فيه من البركه، لأتوه من أقطار الأرض، و لو حبواً على الثلج، و يأتى يوم القيامة فى ثوبين أبيضين بهيئه المُحرم، فيشفع لأهله، و لمن صلّى فيه، فلا تردّ شفاعته. و لا تعاقب الأيام و الليالى حتّى ينصب الحجر الأسود فيه.

و هو مُصَلَّى المهدي عجل الله تعالى فرجه، و مُصَلَّى كلّ مؤمن، و البركه فيه على اثني عشر ميلاً، و فى وسطه عين من دهن، و عين من لبن، و عين من ماء شراب للمؤمنين، و عين من ماء طاهر للمؤمنين، منه سارت سفينه نوح، و فيه نسر، و يغوث، و يعوق. ما دعا فيه مكروب فى حاجه من الحوائج إلا أجابه الله، و فرّج كُربته (١).

و الكوفه أفضل البقاع بعد حرم الله تعالى و حرم رسوله؛ فإنّها الزكيه الطاهره، فيها قبور النبيين، و المرسلين، و الأوصياء، و الصادقين، و فيها مسجد سُهيل الذى لم يبعث الله تعالى نبياً إلا و صلّى فيه، و فيها يظهر عدل الله، و فيها يكون قائمه، و القوام من بعده، و هى منازل النبيين، و الأوصياء، و الصالحين، و هى حرم الله تعالى، و حرم رسوله صلّى الله عليه و آله و سلم، و حرم عليّ عليه السلام.

و قد نقص من مسجدّها مقدار ما أخذ من تريعه، و كان حدّه آخر السراجين، هكذا خطّه آدم، ثمّ تغير بسبب الطوفان، ثمّ غيره أصحاب كسرى و النعمان، ثمّ غيره زياد بن أبى سفيان؛. (٢)

و روى: أنّ من صلّى فى مسجد الكوفه ركعتين يقرأ فى كلّ ركعه: الحمد، و المعوذتين، و الإخلاص، و الكافرون، و النصر، و القدر، و سبح اسم ربك، فإذا سلّم

١- انظر الوسائل ٣: ٥٢٠ أبواب أحكام المساجد ب ٤٤ ح ٤٥.

٢- انظر الوسائل ٣: ٥٢٠ أبواب أحكام المساجد ب ٤٤ ح ٤٥.

سَبَّحَ تسبيح الزهراء عليها السلام، ثمَّ سأل الله تعالى أيَّ حَاجه شاء قضاها له، و استجاب دعاءه، قال الراوى: سألت الله تعالى بعد هذه الصلاه سعه الرزق، فأتسع رزقى، و حسن حالى، و علّمتها رجلاً مقترأً عليه، فوسّع الله تعالى عليه (١).

و أفضله الأُسْطوانه السابعه، و هى مقام علىّ عليه السلام و الحسن عليه السلام، و كان علىّ عليه السلام يجعل بينه و بينها مقدار ممرّ عنز، و كان ستون ألفاً من الملائكه يصلون عند السابعه، ثمَّ لا يعودون إلى السماء (٢)، ثمَّ الخامسه، ثمَّ الرابعه (٣).

و روى: أنّ السابعه مقام إبراهيم عليه السلام، و الخامسه مقام جبرئيل عليه السلام (٤).

و روى: أنّ الرابعه أُسْطوانه إبراهيم عليه السلام (٥).

### و منها: مسجد سهيل

و يُسمّى مسجد السهله، و يُسمّى مسجد بنى ظفر، و عند الأئمه عليهم السلام مسجد الثرى.

و فيه بيت إبراهيم الذى خرج منه إلى العمالقه، و فيه بيت إدريس الذى كان يخيظ فيه، و فيه مناخ الراكب، و هو الخضر عليه السلام، و منه سار داود إلى جالوت، و فيه صخره خضراء فيها صور جميع النبيين، و تحت الصخره الطينه التى خلق الله منها جميع النبيين، و فيها المعراج و هو الفاروق الأعظم، و منزل القائم عجل الله تعالى فرجه، و فيه ينفخ فى الصور، و إليه المحشر، و يحشر من جانبه سبعون ألفاً يدخلون الجنه بغير حساب، و فيها زبرجده فيها صوره كلّ نبيّ و وصيّ.

و ما من مكروب أتاه و صلّى فيه ركعتين بين العشاءين، و دعا الله عزّ و جلّ إلا فرّج الله كربته (٦).

- 
- ١- التهذيب ٦: ٣٧ ح ٧٦، كامل الزيارات: ٢٩، الوسائل ٣: ٥٣١ أبواب أحكام المساجد ب ٤٨ ح ١.
  - ٢- كذا، و فى الوسائل: ثمَّ لا يعود منهم ملك إلى يوم القيامة.
  - ٣- انظر الوسائل ٣: ٥٣٠ أبواب أحكام المساجد ب ٤٧.
  - ٤- الكافي ٣: ٤٩٣ ح ٧، التهذيب ٦: ٣٣ ح ٦٥، الوسائل ٣: ٥٣١ أبواب أحكام المساجد ب ٤٧ ح ٥.
  - ٥- الكافي ٣: ٤٩٣ ح ٦، التهذيب ٣: ٢٥١ ح ٦٩٠، الوسائل ٣: ٥٣٠ أبواب أحكام المساجد ب ٤٧ ح ٤.
  - ٦- انظر الوسائل ٣: ٥٣٢ أبواب أحكام المساجد ب ٤٩.

و عن الصادق عليه السلام: أنّ زيدا لو صَلَّى في مسجد سهيل، و استجار الله، لأجاره عشرين سنة (١)، و في كثير من الأخبار سنة (٢).

(و قد استجرتُ به في سنة الطاعون مع ما يقرب من أربعين شخصاً على الظاهر، و قد أفنى الخلق، ثم بعد انقضائه ما فقد منهم أحد على الظاهر) (٣).

### و منها: المساجد الباقية في الكوفة

فعن أبي جعفر عليه السلام: أنّ في الكوفة مساجد ملعونه، و مساجد مُباركة، فأما المُباركة: فمسجد غني، و الله إنّ قبلته لقاسطه، و إنّ طينته لطيبه، و لقد وضعه رجل مؤمن، و لا تذهب الدنيا حتّى تفجر عنه عينان، و يكون عنده جنتان، و أهله ملعونون، و هو مسلوب منهم. و مسجد بنى ظفر، و هو مسجد السهلة، و مسجد بالحمراء، و مسجد جعفي، و ليس الان مسجدهم.

### و أما المساجد الملعونه:

فمسجد شيبث بن ربعي، و مسجد الأشعث، و مسجد جرير، و مسجد سماك، و هذه الأربعة بُنيت فرحاً بقتل الحسين عليه السلام، و مسجد بالحمراء بنى على قبر فرعون من القراعنه، و مسجد بنى السيّد، و مسجد بنى عبد الله بن دارم، و مسجد ثقيف (٤).

و ممّا لا بدّ أن يعلم توجيه تعارض الأخبار في عداد تضاعف الصلوات و الحجّات في الزيارات و الحسنات و السيئات و نحوها: إمّا بالحمل على مراتب العاملين، أو على اختلاف التيات، أو اختلاف العوارض، أو قابليته المخاطبين، أو البناء على الكثير، و هو لا ينافي ثبوت القليل، إلى غير ذلك.

### المقام الثاني: في بيان أحكامها

#### إشارة

و هي على قسمين عامّة و خاصّة:

١- الكافي ٣: ٤٩٥ ح ٣، التهذيب ٣: ٢٥٢ ح ٦٩٣، الوسائل ٣: ٥٣٣ أبواب أحكام المساجد ب ٤٩ ح ٥.

٢- الكافي ٣: ٤٩٤ ح ١، الفقيه ١: ١٥١ ح ٦٩٨، الوسائل ٣: ٥٣٣ أبواب أحكام المساجد ب ٤٩ ح ٣.

٣- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٤- هذا مجموع ما روى عن الباقر و الصادق عليهما السلام فيها، انظر الوسائل ٣: ٥١٩ أبواب أحكام المساجد ب ٤٣.

القسم الأول: فى الأمور العامه، وهى عديده:

منها: أن المسجديّه تستدعى وقفاً (حكماً جعلاً وقضاً حتماً إن كانت من الله، كالمسجد الحرام، و مسجد كوفان فى روايه (١)، و نحوهما، و فى الوضع للعباده تستدعى وقفاً (٢) عامّاً بالصيغه الموظّفه مع نيّه القربه، و قصد الدوام لعوده إلى الصلاه، لا إلى المصلّى على الأقوى.

و لو قيد فى الصلاه أو المصلّين أو فيهما على وجه الشرطيّه، احتمال بطلان الوقف، و فى الشروط خاصّه، و لعلّه الأقوى، و لو كان على طريق الحكم صحّ الوقف، دونه من غير ريب.

و يُشترط فيها القبض، بمعنى التخليه للمجتهد أو عدول المسلمين مع غيبته. و يقوى الاجتزاء بغير المجتهد فى العمل، فلو صلّى مُصلّ فيه ركعه صحيحه أو ركعتين (٣) حصل القبض، و الأحوط مُراعاة قبض المجتهد.

و الملك، أو الولاية، و الوكاله، و عدم المانع. و يصحّ فيه الفضولى على الأقوى.

و أن يكون وافياً بتمام بدن المصلّى، و إن كان واحداً، و لا يكتفى ببعضه. و حديث مفحص القطاه (٤) منزّل على المثال، و ممّا يرجى وقوع الصلاه فيه، و رجاء صلاه الملائكه و الجن فيه لا يجرى فيه.

و أن تكون الصلاه ملحوظه للواقف منفرده أو مع غيرها من جميع العبادات، أو بعضها، و إن لم تكن ملحوظه صحّ الوقف، و لا مسجديّه، و إن كان له فى مزيد فضل الصلاه خصوصيّه.

و منها: أن إطلاق الوقف يقتضى بلوغ تُخوم الأرض، و أعلى السماء، فيدخل

١- الفقيه ١: ١٥٠ ح ٦٩٧، أمالى الصدوق: ١٨٩ ح ٨، الوسائل ٣: ٥٢٦ أبواب أحكام المساجد ب ٤٤ ح ١٨.

٢- ما بين القوسين أثبتناه من «ح».

٣- فى «ح» زياده: و يمكن إلحاق باقى العبادات.

٤- الفقيه ١: ١٥٢ ح ٧٠٤، ٧٠٥، الوسائل ٣: ٤٨٦ أبواب أحكام المساجد ب ٨ ح ٢ و فيه: من بنى مسجداً كمفحص قطاه بنى الله

له بيتاً فى الجنه. و مفحص قطاه: الموضع الذى تفحص فيه التراب أى تكشفه، مجمع البحرين ٤: ١٧٧.



السطح، و المناره، و البئر، و نحوها. و إن قيّد بالأعلى أو الوسط أو الأدنى أو المركّب من الاثنين قوى الجواز، فيختص الحكم بمحلّ القيد.

و لو انهدم العالى فبقى الهواء، بطل حكمه مطلقاً، أو بقى كذلك، أو عادَ إن عادَ البناء، و خير الثلاثة أوسطها.

و منها: استحباب تفريق الصلاه فيها، كما فى غيرها من الفرائض أو النوافل، رواتب أو غيرها، (و يقوى تمشيه ذلك إلى غيرها فى جميع العبادات، لتعليل شهاده الأرض) (١).

و منها: أنّ ما كان من الجدران و المحاريب موضوعاً قبل الوقف فالظاهر شمول الوقف المطلق لها، و لما تحتها، و ما فوقها. و لو أُخرج شيئاً منها خرج. و لو كان بعده، فإن وضعت على المحلّ أو الموقوف دخلت، و إلا خرجت، إلا بوقف جديد، و تحتمل التبعية.

و منها: أنّ الصلاه يتبعّض ثوابها بتبعيضه، كأن يكون بعض من المصلّى فى المسجد، و بعض خارجاً، أو يصلّى بعضاً ثم يقع الوقف، أو بعضاً خارجاً أولاً أو آخراً؛ لأنّ الفاصله مقدار خطوه، فيتقدّم أو يتأخّر، أو لا يعلم بالمسجدية حين الدخول فعلم فى الأثناء.

و منها: أنّ الصلاه إذا عارضت غيرها من العبادات، أو أخلّ بها بعضها، من تدريس و تعليم، أو قراءة قران، أو دعاء، أو ذكر رجّحت على المخلّ. و لو عارضت صلاه فريضه من شخص صلاه نفل من آخر، فالأقوى عدم الترجيح.

و منها: أنّه يجوز أن يتخذ مكاناً لمتولّى خدمه المسجد، أو لبثره، أو لكناسته، أو لفرشه، و أسبابه، أو لحوض مائه، أو لشجر يظّله، أو ينتفع به، من ثمره أو خشبه لمصالحه، من سقفٍ و أعمده و نحوها، مع الاحتياج و عدم الإخلال بصلاه المصلّين، لضيق أو غيره.

و منها: أنه لا يجوز اتخاذها أو اتخاذ بعض منها مع الإخلال و عدمه سوقاً أو معبراً أو طريقاً مُستدامه، أو وطناً و منزلاً، أو محرز الطعام، أو غيره، أو مزرعاً ينتفعون به.

و منها: أنها إذا تعطلت، و لم يمكن الانتفاع بها فيما وضعت له، جاز استيجارها من المجتهد، مع ضبط الوثيقه، خشيه من غلبه اليد، و لا يجوز نقلها بالملك.

و إنما يجوز نقل آلتها مع عدم الانتفاع بها، و صرفها في منفعه. فإن لم يمكن، ففي منافع غيره من المساجد، فإن لم يمكن، ففي غيره من الأوقاف العامه.

و منها: أنه لا يجوز للجُنب، و الحائض، و النفساء مكث، و لا وضع شىء فيها، و لا تلوئثها بالنجاسه، و لا بأس بالداخله من دون إصابه، و لا بالمصيبه مع اليبس في الطرفين في وجه قوى.

و يجب إخراجها فوراً عرفياً على مُدخلها أو لَمَّا، و يُجبر على ذلك، فإن امتنع أو تعذر، وجب كفايه. و القول بلزوم الأجره على المُدخل غير بعيد.

و في القول بإلحاق القذارات المؤذيه أو مطلقاً وجه.

و لو صلّى من وجب الإخراج عليه مع وجودها و العلم بها، صحّت صلاته، و إن كان عاصياً.

و لو توقفت الإزاله على مكث الجُنب، و نحوه جاز المكث.

و لو أمكن تخفيف النجاسه كمّاً أو كيفاً، وجب. و لو دار بين إبقاء الغليظه و الخفيفه أو القليله و الكثيره، قدّم الأول من الأول، و الثانى من الثانى، و بين أحد الأولين و الثانين يعتبر الميزان.

و منها: أنه لا يجوز إخراج التراب أو الحصى منها ما لم تكن من الكناسه أو مضرّاً بها، و على المُخرج ردّها إليه أو الى مسجد آخر. و مع امتناعه أو تعذّره فى لزوم الردّ على غيره كفايه إشكال.

و منها: أنه يجوز هدمها لإصلاحها و توسعتها من الواقف أو البانى الأول أو لا، ما لم يدخل الدوام فى الشرط على إشكال.

و منها: أنه لا يجوز اتخاذها محلاً للضيافة، و لا بأس بنوم الغرباء فيها، و غيرهم.

و منها: أنه لا يجوز اتخاذها مقبره، و لا- مطلق الدفن بها. و ما ورد من دفن الأنبياء و الأوصياء فى الحجر و نحوه محمول على التخصيص، أو نسخ حكمه.

و منها: أنها تثبت بالشيع بالبيع الباعث على المظنه القويه، و لا يتوقف على البيئه العادله.

و منها: استحباب بنائها و لو بوضع أحجار، ففى الحديث: «أن من بنى مسجداً فى الدنيا أعطاه الله تعالى بكل شبر منه أو قال: بكل ذراع منه مسيره أربعين ألف عام مدينه من ذهب، و فضه، و درّ، و ياقوت، و زمرد، و زبرجد، و لؤلؤ» (١). و إنّ العذاب يرتفع عن الناس بثلاثة أصناف: المتحايين فى الله، و المستغفرين بالأسحار، و العامرين للمساجد (٢).

و منها: التطيب و لبس الثياب الفاخره عند التوجه إليها.

و منها: تعاهد النعلين عند أبوابها.

و منها: كون المناره مع سطح المسجد.

و منها: كون المطاهر على أبوابها.

و منها: كنسها و إخراج الكناسه منها؛ فإن من كنس مسجداً يوم الخميس ليله الجمعة فأخرج منه ما يذر فى العين، غفر الله تعالى له. و من قمم مسجداً، كتب الله له عتق رقبه. و من أخرج منه ما يقذى عيناً، كتب الله تعالى له كفلين من رحمته.

و منها: الإسراج فيها؛ فإن من أسرج فى مسجد من مساجد الله تعالى سراجاً لم تزل الملائكه و حملة العرش يستغفرون له ما دام فى ذلك المسجد ضوء من السراج.

و منها: تعظيمها؛ لقول الصادق عليه السلام

إنما أمر بتعظيم المساجد؛ لأنها بيوت الله تعالى فى الأرض

(٣).

١- عقاب الأعمال: ٣٣٩.

٢- ثواب الأعمال: ٢١١ ح ١، علل الشرائع: ٥٢١ ح ١، الوسائل ٣: ٤٨٦ أبواب أحكام المساجد ب ٨ ح ٣، ٥.

٣- علل الشرائع: ٣١٨، الوسائل ٣: ٥٥٦ أبواب أحكام المساجد ب ٧٠ ح ١.

و منها: سبق الناس فى الدخول إليها، و التأخر فى الخروج عنها؛ لأنها خير البقاع، و أحبهم إلى الله تعالى أولهم دخولاً و آخرهم خروجاً.

و منها: استحباب صلاه ركعتين لمن دخل فيها، و لا يجعلها كالطريق.

و منها: أن السابق إليها مع بقائه فيها، أو بقاء احتياجه إليها أحقّ بها إلى الليل، كما فى سائر الأمور العامه من المشاهد، و غيرها.

و منها: أن الأعمال بأسرها يتضاعف ثوابها، لكن تضاعف ثواب الصلاه يزيد على تضاعفها (و كذا المعاصى يتضاعف وزرها) (١) كما أن كل فعل تشتدّ حرّمته لجهه مشتركه بين قويّه و ضعيفه، يكون الإثم فيهما أكثر من القسمين فى غيرهما، و كما أن زنا المحصن مثلاً أشدّ حرمة، فنظره و لمسه كذلك. و كذا فى باب الدماء و الجروح و المحترّات. و ليس منه لمس المحارم؛ لاختلاف الجهه.

و منها: دخولها على طهاره، و قول: «بسم الله، و السلام على رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلم، و ملائكته، على محمّد و آل محمّد، و السلام عليهم و رحمه الله و بركاته، ربّ اغفر لى ذنوبى، و افتح لى أبواب فضلك» و فى الخروج مثل ذلك (٢).

أو قول: «اللهم اغفر لى، و افتح لى أبواب رحمتك» حال الدخول، و عند الخروج: «اللهم اغفر لى و افتح لى أبواب فضلك» (٣) و الوقوف حال لدعاء، و ورّد من الدعاء غير ذلك (٤).

و منها: استقبال القبلة بعد الدخول، ثم الدعاء و السؤال و البسملة و الحمد و الصلاه على النبى و آله صلّى الله عليه و آله و سلم.

و منها: الابتداء فى الدخول بالرجل اليمنى، و فى الخروج باليسرى.

و منها: طرد أهل المعاصى عن المساجد.

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٢- التهذيب ٣: ٢٦٣ ح ٧٤٤، الوسائل ٣: ٥١٦ أبواب أحكام المساجد ب ٣٩ ح ٤.

٣- التهذيب ٣: ٢٦٣ ح ٧٤٥، الوسائل ٣: ٥١٦ أبواب أحكام المساجد ب ٣٩ ح ٥.

٤- انظر الوسائل ٣: ٥١٧ أبواب أحكام المساجد ب ٤١.

و منها: السعى إليها و الإسراع، و دخولها على سكينه و وقار.

و منها: أن حريمها أربعون ذراعاً، يعنى فى الأرض المباحه.

و منها: جواز اتخاذ الكنيف مسجداً بعد تنظيفه، و لو بطرح تراب عليه.

و منها: جواز جعل البيع و الكنائس مساجد، و جواز استعمال نقضها فى المساجد.

و منها: جواز تعليق السلاح فيها، و يكره فى المسجد الأعظم مطلقاً، و فى القبله.

### و يكره فيها أمور:

منها: كراهه إنشاد الشعر فيها، روى أنه يُقال للمُنشد: فضّ الله فاك، إنما نُصبت المساجد للقران (١). و هو منزّل على غير ما كان راجحاً.

و منها: ذكر أحاديث الدنيا، و حبّ الدنيا.

و منها: نقش المساجد بالصور، و تشريفها، بل تُبنى جمًا.

و منها: رطانه الأعاجم فيها، و لعلّ المراد اللسان الذى لا يفهم.

و منها: الوضوء فيها، إلا من حدث صدر فيها.

و منها: سلّ السيف فيها، و عمل الصنائع، حتّى يرى النبل.

و منها: إباحه النوم فيها، إلا فى المسجدين، فإنّه يكره.

و منها: البصاق مع إصابته، لا- فى ثوب و شبهه، و لا- خارجاً عنه، كما إذا بصق فيه و ألقاه خارجاً. و يتأكد مستقبل القبله، و يستحبّ دفنه إن وقع، (و ربّما جرى فى جميع القدارات) (٢).

و منها: التنخّع فيها، و يستحبّ أن يردّها لو تنخّع؛ فإنّها لا تمرّ بداءٍ إلا برأ.

و منها: دخولها و فى فمه رائحه ثوم أو بصل أو كراث أو غيرها من المؤذيات ريحها.

و منها: البيع و الشراء، و جميع النواقل سوى الصدقات.

- ١- الكافي ٣: ٣٦٩ ح ٥، التهذيب ٣: ٢٥٩ ح ٧٢٥، الوسائل ٣: ٤٩٢ أبواب أحكام المساجد ب ١٤ ح ١
- ٢- ما بين القوسين زياده فى «ح».

و منها: تمكين الصبيان و المجانين منها.

و منها: إنفاذ الأحكام، إلا للإمام عليه السلام.

و منها: رفع الصوت.

و منها: اللغو.

و منها: إقامه الحدود.

و منها: إنشاد الضالّة، و ينبغي أن يقال له: لا ردّها الله عليك.

و منها: نصب المحاريب الداخلة فيها، التي كأنّها مذابح اليهود.

و منها: الاتكاء و الاحتباء مقابل الكعبه.

و منها: الخروج من المسجد بعد سماع الأذان إلا بتيّه العود.

و منها: الخذف بالحصى (١) في المساجد و غيرها، و مَضغ الكُنْدُر في المساجد، و على ظهر الطريق، و من خذف بحصاه في المسجد لم تزل تلعه (٢).

و منها: كشف السرّه، و الفخذ (٣)، و الركبه فيها.

و منها: السفر إليها عدا المسجدين، و مسجد الكوفه.

و روى: أنّ صلاه المرأه في مَخْدَعِهَا أفضل من صلاتها في بيتها، و في بيتها أفضل منها في الدار (٤).

و روى خير مساجد نساءكم البيوت (٥)، و أنّ صلاتها وحدها في بيتها كفضل صلاتها في الجمع خمساً و عشرين درجه (٦).

و الظاهر اختلاف الحكم شدّه و ضعفاً، باحتمال الناظر و عدمه، و قَلْتَه و كَثْرَتَه، و الظلمه و الضوء، و المُمَاتِل و غيره، و المحارم و غيرهم، و المراد المحافظه على الستر.

١- يقال: خذفت الحصاه و نحوها خذفاً: رميتها بطرفي الإبهام و السبابه. المصباح المنير: ١٦٥.

٢- انظر الوسائل ٣: ٣٦ أبواب أحكام المساجد ب ٣٦.

٣- الفخذ من الإنسان و غيره، بكسر الخاء و تسكينها، الجمهوره ١: ٥٨٢.

٤- الفقيه ١: ٢٥٩ ح ١١٧٨، الوسائل ٣: ٥١٠ أبواب أحكام المساجد ب ٣٠ ح ١.

- ٥- الفقيه ١: ١٥٤ ح ٧١٩، الوسائل ٣: ٥١٠ أبواب أحكام المساجد ب ٣٠ ح ٢.
- ٦- مكارم الأخلاق: ٢٣٣، الوسائل ٣: ٥١٠ أبواب أحكام المساجد ب ٣٠ ح ٥.



### المقام الثالث: في مكروهات أمكنه الصلاة

و هي عديدة:

منها: صلاة الحَمَامِ و توابعها: من ركعات احتياطيه، و أجزاء منسيه، و سجود سهو، دون سجود الشكر و التلاوه، و صلاة الجنازه، و يُحتمل جريانها في جميع العبادات البدنيه.

و كراهه الصلاه: إمّا لتوجّه النهى إليها مُقيّده به، أو الكون فيه حال فعلها. و هو كأول لا- تكون الكراهه فيه إلا بمعنى أقلّيه الثواب فيها بالنسبه إلى ما اقتضته طبيعتها.

و إن جعل متعلّقاً بالتعرّض للنجاسه من جهه الأرض، أو من جهه الداخلين من كفّار غير متشبّثين بالإسلام، أو متشبّثين كالغلاه، و الخوارج، و النصب، أو متعلّقاً بالتعرّض لكشف العوره بارتفاع الإزار، أو عدم التوجّه لغلبه البخار (١) أو بانكشاف الرأس و بعض البدن، أو التعرّض للزلق فلا- يبقى على هيئته المصلّي، أو مزاحمه الرجال، فلا يتمكّن من الاستقرار في بعض الأحوال، أو تسلّط الشياطين بدخول العُجب أو الرياء للمتردّدين، أو لترتب الخلل بفعلها على قضاء مطالبه و استيفاء الغرض من مأربه، أو لنحو ذلك، كانت الكراهه على معناها.

و ربّما تسرّى مثل ما في المكان إلى اللباس و الزمان (و قد يجعل من باب اختلاف التعلّق بالطبيعيه و الشخص، و لا مُنافاه عقليه) (٢) و قد يقرّر ما في المكروهات في الأعمال المحرّمات فتختلف الأحكام، و يلزم إمعان النظر في مثل هذا المقام.

و المراد به: البيت الحارّ موضوعاً على الانفراد، أو مع مسلخ أو غيره. و البيت المتوسط بينه و بين المسلخ يجرى عليه حكمه، و التوابع من الأمكنه يجرى عليها حكم متبوعاتها.

و المبتدأ قبل الاستعمال و المهجور الخالي عن الماء و إن دخلا في اسم الحَمَامِ لا تجرى

١- في «ح» زياده: أو للغشيان.

٢- ما بين القوسين ليس في «م» و «س».

عليهما الأحكام. و متى دخل خارج فيه من مَسْلُخٍ أو غيره، دخل في حكمه؛ و متى خرج داخل عنه، خرج.

و تشتدّ الكراهه حيث نقول بعدم تعلّقها بالذات للذات، بل لعروض العلل و الصفات باشتدادها، و تضعف بضعفها، و يدور الأمر مدارها وجوداً و عدماً، في حَمَامٍ أو غيره.

و لو جُعِلت قطعه منه مسجداً، اجتمعت الكراهه و الندب من وجهين. و يُحتمل (بطلان الوقف، و على الأول يقوى) (١) ترجيح الأخير على الآخر.

و مع ضيق وقت الفريضة تجب فيه، و ترتفع الكراهه. و أمّا مع ضيق وقت النافله، فالظاهر تغليب جهه الاستحباب، مع احتمال الخلاف.

و لو وضع بناء على عين حارّه و اشتمل على مثل ما فى الحَمَام، كان بحكم الحَمَام، و تختلف مراتب الكراهه باختلاف أماكن الحمام شدّةً و ضعفاً بحسب الصفات إن جعل المدار عليها.

و منها: ما يُبال فيه من الأمكنه مع التكرار و بدونه أيضاً فى وجهه، و ما يتغوّط (٢) فيه كذلك. و روى: أنّ الملائكه لا يدخلون بيتاً يُبال فيه، أو فيه إناء فيه بول (٣)، و لعلّ بول الصبيان خارج عن الحكم.

و منها: المَزْبَلَةُ، و هى مجمع القذارات، و الظاهر إلحاق جميع المواضع القذره.

و منها: المَجْرَزَةُ، و هى مكان الذّبح المُعدّ له.

و منها: بيوت النيران و غيرها من معابد أهل الضلال.

و منها: ما فيه خمر أو مُطلق المسكرات المائعه بالأصالة من البيوت، أو مُطلق الأماكن، ما لم يترتّب عليه سرايه مُخلّه.

و منها: بيوت المجوس، و تضعف الكراهه مع رشّها و تجفيفها.

١- ما بين القوسين ليس فى «م» و «س».

٢- التغوّط قضاء الحاجه، و هى كلمه كناية لفعله. العين ٤: ٤٣٥.

٣- الكافى ٣: ٣٩٣ ح ٢٦ ح ٢٧، التهذيب ٢: ٣٧٧ ح ١٠١-١٠٧، الخصال: ١٣٨ ح ١٥٥.

و لا بأس ببيوت اليهود و النصارى، و كنائسهم، و بيعهم (١). و الأولى أن يكون ذلك بعد الرش، و التجفيف.

و الظاهر أن مواضع نزول الغضب من بيوت جميع الكفار و المبدعين من المسلمين بل فاعلى الكبائر ينبغى تجنب الصلاة فيها، و الظاهر التمشيه إلى سائر العبادات، بل إلى الجلوس فيها لغير سبب.

و منها: مَبَارِكُ الإِبِلِ، و أشدّها كراهه معاطنها؛ و هى مَبَارِكُهَا حول ماء الورد.

و منها: مَعَاظِنُ الإِبِلِ و البقر و الغنم، إلا مع اليبس و الرش بالماء.

و منها: مَرَابِطُ الخيل، و البغال، و الحمير، كما نقل الإجماع عليه (٢). و الظاهر الاختصاص بالأهليّة.

و منها: قُرَى النَّمْلِ؛ و هى مجمع بيوتها.

و منها: مجارى المياه، مع وجود الماء و عدمه، و من كان فى السفينه لا يدخل فى الحكم.

و منها: الأَرْضُ السَّبِيخَةُ، و لو كان فيها نبت أو كانت ممّا تستقرّ الجبهه عليها خفّت الكراهه، و تشتدّ الكراهه مع ضعف الاستقرار عليها حال السجود أو غيره، أو اشتداد صفتها من ملوحه و نحوها. و مع عدم حصول الاستقرار بالمرّه يحكم بالبطلان.

و لو عارض الكراهه رجحان روضه أو مسجديه، عمل على الرجحان. و لا منافاه بين كون الشىء محبوباً مكروهاً من وجهين، فإذا رجح أحدهما، ألغى اعتبار الثانى.

و يمكن توجيه ما ورد «من كون السبّخ و الماء المالح عدوين لأهل البيت عليهم السلام، أو لم يقرّ بالوحدانيّة»، مع أن أشرف الأراضى كأرض كربلاء من القسم الأول، و ماء النجف و كثير من المياه المتكوّنه فى المشاهد المشرفه، و الأماكن المحترمه كحرم الله و حرم رسوله صلى الله عليه و آله و سلم، و حرم الأئمه عليهم السلام من القسم الثانى: بأنّ الصفتين عارضتان لبعض الأسباب، غير موجودتين فى مبدأ الخلق

١- البيعه بالكسر للنصارى، و الجمع بيع، مثل سدره و سدره، المصباح المنير: ٦٩.

٢- الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٥٥.

(أو أنه لا منع من اجتماع الجهتين، أو أن جهه الشرف غلبت، و يحتمل أن سبب العروض ما سبب غضب الله تعالى) (١) أو أن العام مخصوص.

و منها: الثلج، و إذا اضطرَّ بسَطَّ عليه ثوباً، و مع البسط قيل: تخفَّ الكراهه، و لا ترتفع (٢).

و منها: الرمل إذا لم يكن مُلبداً (٣) و كذا كلَّ غير مُلبد ممَّا تصحَّ الصلاة عليه.

و منها: ما بين المقابر، و السرايب بحكمها.

و يُعتبر بقاء بعض أعضاء الموتى فيها، فإذا اندرست الآثار، و لم يبق سوى علامه المزار، زال حُكم الكراهه.

و الظاهر كراهه مُحاذاه القبر مطلقاً.

و تختلف مراتب الكراهه باختلاف جهات القُرب، فما كان من الجهات الأربع أشدَّ، ثم ما كان من الثلاث، ثم ما كان من الاثنين، و أدناها الواحده. و لا يبعد القول بالتفاوت باعتبار قُرب زمان الدفن و بُعده، و صِغَر الميِّت و كِبَره، و بعضه و كلّه، و ما فى جهه القبلة أشدَّ كراهه من غيره.

و ربّما كان الباعث و الله أعلم مع أن الذى يجىء فى بادئ النظر رجحان ذلك؛ لبعثه على شدّه الخوف من الله تعالى، و زياده التذلل و الخضوع: أن المصلّى إذا رأى ما رأى يشتغل فكره لدهشته و خوفه عن الصلاة.

أو أنه ربّما كان الميِّت بعيداً عن الرحمه مستحقاً للعذاب، و تُكره الصلاة فى مواضع العذاب، كأراضى الخسف و نحوها.

أو أن المقبره بنفسها شبيها بمواضع الهلاك.

(أو لأنهم كانوا يعبدون القبور، أو لعدم خلوّها غالباً عن الروائح النتنه، أو التعرّض للخبث، أو عدم مساواه الأرض) (٤).

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٢- التهذيب ٢: ٣١٠ ذ. ح ١٢٥٧.

٣- الملبّد: الملتصق المجتمع، مفردات الراغب: ٤٤٦.

٤- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

و تتضاعف الكراهه فى الصلاه فى مقابر المغضوب عليهم، من الكفار و نحوه.

و لا- ترتفع الكراهه بالحائل، و ترتفع الكراهه بوجود حائل مانع عن البصر مستقرّ، كجدار و نحوه. و تخفّ أو ترتفع بمثل اللبنة (١) أو العنزة (٢) أو نحوهما. و الظاهر الاكتفاء فى الحيلولة بوقوف إنسان أو حيوان أو فصل عشره أذرع عن القبر.

و منها: مكان العبور، و ما فيه مظنه المرور لإنسان أو حيوان، كلب أو غيره، من غير قرب إلى جدار و نحوه، فيخصّ به، فترتفع الكراهه، و من دون قلنسوه أو عنزه أو كومه تراب أو خطّ يكون علامه الاحتجاب، فتخفّ الكراهه، أو ترتفع.

و ينبغي أن يكون بينه و بين الستر ما لا يزيد على مريض فرس. و أمّا مع أمن المار فلا استتار، و يحتمل ثبوت الاستحباب لنفسه.

و الظاهر اختلاف مراتب الاستحباب باختلاف كيفيه الاحتجاب قوه و ضعفاً، فأول المراتب الجدار مثلاً، ثم مؤخر الرجل، ثم العنزه، ثم الحجر، ثم السهم (٣)، ثم الخط.

و منها: الطرق التى يتكرّر الوطء عليها فى البلد أو فى الصحراء، و لا- اعتبار بالمزّه و المرتين مثلاً. و الظواهر من الجواد (٤) إذا تكرّر الوطء عليها يجرى عليها حكمها. و مع الهجر يلغو الحكم على الأقوى. و فى إلحاق الطرق المرفوعه، و بين الدارين مع التكرّر وجه.

و منها: ما يكون إلى المرأه النائمه على ما قيل (٥).

و منها: بيت فيه مجوسى، و إن كان مع مسلم. و لا بأس باليهودى، و النصرانى و المشترك (٦).

١- اللبنة: واحده اللبن، بكسر الباء، و ما يعمل من الطين و يبنى به، المصباح المنير: ٥٤٨.

٢- العنزة: و هى شبه العكازه. أساس البلاغه ٢: ١٤٣. و قال الخليل: فى طرفها الأعلى زج يتوكأ عليها الشيخ. العين ١: ٣٥٦.

٣- السهم: واحد من النبل. و قيل: السهم نفس النصل. المصباح المنير: ٢٩٢.

٤- الجواد: جمع جاده، الطريق. جمهره اللغه ٢: ١٠٣٨.

٥- الشهيد فى الدروس ١: ١٥٥.

٦- فى «س»: و المشرك.

و منها: أن تكون بين يديه نار مُضرمه، و يقرب جرى الحكم في غير المضرمه، خصوصاً إذا كان من أولاد عَيْده النار، أو الأصنام.

و ربّما سَيَرَى الحكم إلى كلّ مَعْبُود دون الله تعالى. و تشتدّ الكراهه في المستعليه كالمعلّقه. و المدار على ما يصدق فيه أن يقال بين يديه عُرفاً، فلا اعتبار بالبعيده.

و منها: البيت الذى فيه تصاوير ذوات الأرواح، مُجَسِّمه أولاً، من أى جانب كانت.

و الظاهر اشتداد الكراهه فيها لو كانت من جهه القبلة، و لو جُعِلت مستوره أو خلفاً، أو تحت القدمين محلّاً للوطء، أو فى فُرش النساء، أو قطع منها رأس أو غيره من الأعضاء بحيث تُدعى ناقصه، خَفَّت الكراهه، أو ارتفعت.

و الأولى تجنّب صور الأشجار، و الأثمار، و النباتات، و نحوها (و الظاهر اشتداد الكراهه فى المُجَسِّم ذى الروح، ثمّ غير المُجَسِّم منه، ثمّ المُجَسِّم من غيره) (١).

و منها: أن يستقبل قراناً مفتوحاً، أو غير مفتوح، و لم يكن فى غلاف، أو ينظر إلى شىء مكتوب، من قران أو غيره، من خاتم أو غيره؛ لكراهه ذلك فى الصلاه.

و منها: أن يستقبل باباً مفتوحاً لا مصراع فيها، أو فيها مصراع أو مصراعان مفتوحان.

و منها: أن يكون بين يديه إنسان مواجه، من امرأه قائمه أو جالسه، و يدرؤها عن نفسه كما فى الخبر (٢)، و ألحق بذلك مُطلق الإنسان.

و منها: استقبال السيف، مُجَرِّداً أو فى غمده، فإنّ القبلة أمن (٣). و الظاهر تمشيته إلى جميع ضروب السلاح؛ لظاهر التعليل.

و فى اعتبار الإبصار فى كراهه المستقبلات، أو بعضها وجه قوى.

و منها: بُيوت الغائط.

١- ما بين القوسين زياده فى «ح».

٢- قرب الإسناد: ٢٠٤ ح ٧٨٩، الوسائل ٣: ٤٧٥ أبواب مكان المصلّى ب ٤٣ ح ٣.

٣- انظر الوسائل ٣: ٤٧٢ أبواب مكان المصلّى ب ٤١.

و منها: استقبال الغائط.

و منها: دار فيها كلب بڑى، سوى كلب الصيد، مع إغلاق الباب دونه.

و منها: بيت فيه جُنْب (١).

و منها: التيدَرُ المطين.

و منها: القَتِّ، و التبن، و الحنطه، و الشعير، و أشباهها، و إن وضع عليها فراش من حصير أو غيره، و الظاهر خَفَّتْهَا حينئذٍ.

و منها: أن يكون بين يديه حائط حوله بالوعه ينز منها بول، و يَسْتَحَبُّ ستره.

و منها: وادى ضَجْنَان، و الظاهر أن ضَجْنَان جبل قُرب مكّه، و حوله وادٍ دون ما يُسَمَّى بذلك أيضاً، و هو جبل بالباديه (٢).

و منها: ذات الصلاصل.

و منها: وادى السَّقْره، و الظاهر أن هذه الثلاثه مواضع خسف.

و منها: بابل.

و منها: البيداء، و ذات الجيش.

و منها: الأماكن التى يكثر العبور فيها.

و منها: الأماكن المشتمله على ما يشغل البال، من قيل و قال، أو حدوث بعض الأفعال.

و منها: الأماكن الشديده الحراره أو البروده، أو الكثيره الدُّخان، و نحو ذلك ممّا يشغل البال.

و منها: الأماكن التى فيها شُبّهه تحريم، أو نجاسه، أو اضطراب يمنع الاستقرار و نحوها، و لم تبلغ حدّ المنع.

و منها: الأماكن التى فيها شُبّهه حصول بعض الأسباب المكروهه.

و منها: استقبال الحديد.

١- جُنْب يطلق على الذكر و الأنثى، و المفرد و التثنيه و الجمع. المصباح المنير: ١١١.

٢- قال الفيروز آبادى: ضجنان كسكران جبل قرب مكّه، و جبل آخر بالباديه. القاموس المحيط ٤: ٢٤٤.

و منها: بطون الأوديه، و لو ركد الماء فيها.

و منها: المنازل التي ينزلها الناس فيها أبواب الدواب و الشرجين، و يدخلها اليهودا و النصرى، إلا أن يوضع عليها ثوب.

و تتضاعف الكراهه على اختلاف مراتبها بتضاعف الأسباب، من الاثنين و الثلاثه، و الأربعة و هكذا، و تختلف شدّه و ضعفاً بكثره السبب و قلته، أو قوّته و ضعفه.

و لو حصّل التعارض بين الجهات، كان المدار على الترجيحات، و الذى يظهر من تتبع الآثار و إمعان النظر فى الأخبار، و رجحان جميع ما يتضمّن تعظيم الصلاه، و جميع ماله مدخلية فى تحقيق العبوديّة، و ما له مدخل فى رفع القذاره، أو تعريض النفس لمحالّ العذاب، و نحو ذلك من الأسباب.

و تجرى أحكام المكروهات فى الرّكعات الاحتياطيه، و الأجزاء المنسيّه، و سجود السّهو. و فى إلحاق صلاه الجنازه و سجود الشّكر و التلاوه، و جميع العبادات الأصليّه البدنيه وجه قوئى. و فى التبعيه وجه ضعيف.

### أحكام النوم و أقسامه

و روى: أنّه يكره النوم بين صلاه الليل و الفجر، و لكن ضجعه بلا- نوم (١). و بين طلوع الفجر و طلوع الشمس؛ لأنّ الملائكه تقسّم الأرزاق فى ذلك الوقت، و من نام ذهب سهمه (٢). و الظاهر أنّه لا بأس به لمن صلى نافله اللّيل، كما يظهر من الخبر (٣).

و أنّ نوم الأنبياء على أقفيتهم، و نوم المؤمنين على أيماهم، و نوم المنافقين على

١- كما فى التهذيب ٢: ١٣٧ ح ٥٣٣، ٥٣٤، و الاستبصار ١: ٣٤٩ ح ١٣٢٠، و الوسائل ٤: ١٠٦٢ أبواب التعقيب ب ٣٥ ح ١.

٢- الفقيه ١: ٣١٩ ح ١٤٥٣، ١٤٥٤، التهذيب ٢: ١٣٩ ح ٥٤٠، ٥٤١، الوسائل ٤: ١٠٦٣ أبواب التعقيب ب ٣٦ ح ٤، ٦.

٣- التهذيب ٢: ١٣٧ ح ٥٣٣، الاستبصار ١: ٣٤٩ ح ١٣٢٠، الوسائل ٤: ١٠٦٣ أبواب التعقيب ب ٣٥ ح ٢.



شمائلهم، و نوم الشياطين على وجوههم (١)، و أنه بين العشاءين يحرم الرزق (٢).

و أن ثلاثة فيهن مقت الله: نوم بلا سهر، و ضحك بلا عجب، و أكل على الشبع (٣).

و أنه لا سهر بعد العشاء الآخرة إلا لأحد الرجلين: مصل أو مسافر (٤)، و أن كثرة النوم بالليل تدع الرجل فقيراً يوم القيامة (٥).

و أنه ليس فى البدن أقل شكراً من العين، فلا تعطوها سؤالها، فتشغلکم عن ذكر الله (٦)، إذا نام أحدكم فليضع يده اليمنى تحت خده الأيمن، فإنه لا يدري أيتبه من رقدته أو لا (٧).

و أن الأرض تشتكى إلى الله من ثلاثه: من دم حرام يسفك عليها، أو اغتسال من زنا، أو النوم عليها قبل طلوع الشمس (٨).

و أن القيلولة مأمور بها، و الشيطان لا يقبل (٩).

و أن الرجل إذا رأى ما يكره فى منامه، فليتحول عن شقه الذى كان عليه نائماً، و ليقل إنمما النجوى من الشيطان ليخزن الذين آمنوا و ليس بضارهم شيئاً إلا بإذن الله (١٠) ثم ليقل: عذت بما عادت به ملائكة الله المقربون، و أنبيأوه المرسلون، و عباده الصالحون، من شر ما رأيت، و من شر الشيطان الرجيم (١١).

١- انظر الوسائل ٤: ١٠٦٧ أبواب التعقيب ب ٤٠.

٢- الفقيه ١: ٣١٨ ح ١٤٤٦، الوسائل ٤: ١٠٦٨ أبواب التعقيب ب ٤٠ ح ٤.

٣- الفقيه ١: ٣١٨ ح ١٤٤٨، الخصال: ٨٩ ح ٥، الوسائل ٤: ١٠٦٨ أبواب التعقيب ب ٤٠ ح ٧.

٤- الخصال: ٧٨ ح ١٢٥، الوسائل ٤: ١٠٦٩ أبواب التعقيب ب ٤٠ ح ١٠.

٥- انظر الوسائل ٤: ١٠٦٨ أبواب التعقيب ب ٣٦ ح ٨، ٩.

٦- الخصال: ٦٢٩، الوسائل ٤: ١٠٦٩ أبواب التعقيب ب ٤٠ ح ١٢.

٧- الخصال: ٦٣٦، الوسائل ٤: ١٠٦٩ أبواب التعقيب ب ٤٠ ح ١٢.

٨- الخصال: ١٤١ ح ١٦٠، الوسائل ٤: ١٠٦٤ أبواب التعقيب ب ٣٦ ح ٧.

٩- يقال: قال يقبل قبيلاً و قيلولة نام نصف النهار، المصباح المنير: ٥٢١. و أنظر الفقيه ١: ٣١٩، و الوسائل ٤: ١٠٦٦ أبواب التعقيب

ب ٣٩.

١٠- المجادله: ١٠.

١١- الكافي ٨: ١٤٢ ح ١٠٦، الوسائل ٤: ١٠٦٥ أبواب التعقيب ب ٣٧ ح ١.

وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِفَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ فِي رُؤْيَاهَا الَّتِي رَأَتْهَا: «قَوْلِي: أَعُوذُ بِمَا عَاذْتَ بِهِ مَلَائِكَةَ اللَّهِ الْمُقْرَبُونَ، وَأَنْبِيَائِهِ الْمُرْسَلُونَ، مِنْ شَرِّ مَا رَأَيْتَ فِي لَيْلَتِي هَذِهِ أَنْ يَصِيبَنِي مِنْهُ سَوْءٌ، أَوْ شَيْءٌ أَكْرَهَهُ، ثُمَّ اتَّقِلِي عَنِ يَسَارِكِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»؛ (١)

### خاتمه: فى أحكام البيوت و المساكن و ما يتبعها

#### و ينبغى فيها المحافظه على أمور:

منها: السَّعَة؛ فَإِنَّ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ

ثَلَاثَةَ لِمُؤْمِنٍ فِيهَا رَاحَةٌ: دَارٌ وَاسِعَةٌ تُؤَارَى عَوْرَتُهُ وَ سَوْءٌ حَالُهُ مِنَ النَّاسِ، وَ امْرَأَةٌ صَالِحَةٌ تُعِينُهُ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ، وَ ابْنَةٌ أَوْ أُخْتُ يَخْرُجُهَا مِنْ مَنْزِلِهِ بِمَوْتٍ أَوْ تَزْوِيجٍ

(٢). وَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ سَعَادَهُ الْمُسْلِمُ: الْمَسْكَنُ الْوَاسِعُ، وَ الْجَارُ الصَّالِحُ، وَ الْمَرْكَبُ الْهَنِيءُ» (٣).

و منها: تحجير السطوح.

و منها: كَنَسُ الْبُيُوتِ وَ الْأَفْنِيَةِ (٤)، وَ غَسْلُ الْإِنَاءِ؛ لِأَنَّهَا تَجْلِبُ الرِّزْقَ، وَ تَنْفِي الْفَقْرَ (٥).

و منها: تَنْظِيفُ الْبُيُوتِ مِنْ حَوْكِ الْعِنَكِبُوتِ.

و منها: إِسْرَاجُ السَّرَاجِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ لِأَنَّهُ يَنْفِي الْفَقْرَ.

و منها: التَّحَوُّلُ عَنِ الدَّارِ الضَّيِّقَةِ، وَ إِنْ كَانَ قَدْ اشْتَرَاهَا أَبُوهُ.

و منها: جُلُوسُ الدَّاخِلِ حَيْثُ يَأْمُرُهُ صَاحِبُ الْبَيْتِ.

و منها: التَّسْلِيمُ عَلَى الْأَهْلِ حِينَ الدَّخُولِ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلٌ، فَعَلَى نَفْسِهِ، وَ يَقْرَأُ «الْإِخْلَاصَ» لِنَفْسِ الْفَقْرِ (٦).

و منها: إِغْلَاقُ الْأَبْوَابِ، وَ تَغْطِيَةُ الْأَوَانِي وَ إِيْكَأُوهَا، وَ إِطْفَاءُ السَّرَاجِ وَ إِخْرَاجُ النَّارِ عِنْدَ النَّوْمِ

١- الكافي ٨: ١٤٢ ح ١٠٧، الوسائل ٤: ١٠٦٦ أبواب التعقيب ب ٣٧ ح ٢.

٢- الكافي ٦: ٥٢٥ ح ٣، المحاسن: ٦١٠ ح ١٨، الوسائل ٣: ٥٥٧ أبواب أحكام المساكن ب ١ ح ٢.

٣- الخصال: ١٨٣ ح ٢٥٢، الوسائل ٣: ٥٥٨ أبواب أحكام المساكن ب ١ ح ٨.

٤- الأفنيه جمع فناء: الوصيد، و هو سعه أمام البيت، و قيل: ما امتد من جوانبه، المصباح المنير: ٤٨٢.

٥- انظر الوسائل ٣: ٥٧٠ أبواب أحكام المساكن ب ٩.

٦- الخصال: ٦٢٦، الوسائل ٣: ٥٧٥ أبواب أحكام المساكن ب ١٥ ح ١.

و منها: كون الخروج من البيت فى الصَّيف يوم الخميس أو الجمعة أو ليلتها، و الدَّخول فى الشتاء من البرد يوم الجمعة أو ليلتها.  
و منها: مسح الفراش عند النَّوم بطرف الإزار خوفاً من حادث حدث عليه، و قول: اللهم إن أمسكت نفسى فى مقامى هذا، فاغفر لها؛ و إن أرسلتها، فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصَّالحين.

و منها: كتابه آيه الكرسي على رأس ثمانيه أذرع.

و منها: ذبح كبش سمين عند بنائها، و إطعام لحمه المساكين، فيقول: اللهم ادحر عني مَرَدَه الجن و الإنس و الشَّيَاطين، و بارك لى فى بنائى، ليرزق ما سأل (١).

و منها: التسميه و قراءه الإخلاص عشراً، و الدَّعاء بالمأثور عند الخروج من المنزل حضراً أو سفراً، و عند الدَّخول.

### و يكره فيها أمور:

منها: ضيق الدار؛ لأنَّ النَّبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ قال: «الشُّوم فى ثلاثه أشياء: فى الدَّابَّة، و المرأه، و الدَّار؛ ففى المرأه غلاء مهرها، و عُسر ولادتها، و فى الدَّابَّة كثره علفها، و سوء خلقها، و فى الدَّار ضيقها، و حُبث جيرانها».

و منها: تصوير صور الحيوان فى السِّقوف و الجدران، لأعلى نحو التجسيم، و إبقاؤها إلا أن تقطع رؤوسها، و محوها أفضل، و الأحوط تجنُّبها.

و لا بأس بها للنساء، أو مع التغطية، و يابقتها فى الفُرش توطأ بالأقدام.

و أمَّا تصويرها على نحو الأجسام فحرام، و يجب محوها أو تغييرها.

و لا بأس بصور النَّاميات من غير الحيوانات، فضلاً عن الجمادات؛ من فواكه، و أشجار، و نباتات، و نحوها.

و منها: رفع بناء البيوت فوق سبعة أذرع، و رُخَّص فى الثمانيه، فإذا زاد على ذلك

١- انظر ثواب الأعمال: ٢٢١، و الوسائل ٣: ٥٩٠ أبواب أحكام المساكن ٢٩ ح ١.

نودى: أين تريد يا أفسق الفاسقين (١)؟! و منها: المبيت على سطح غير محجّر، رجلاً كان أو امرأة، و أقله ذراعان، أو ذراع و شبر من الجوانب الأربعة؛ فإنّ من نام على سطح غير محجّر فأصابه شىء فلا يلومنّ إلا نفسه، و برئت منه الذمّه.

و منها: مبيت الرّجل أو المرأة على السطح مع الوحده.

و منها: البناء مع عدم الحاجة.

و منها: مبيت القمامة في البيت، خصوصاً خلف الباب؛ لأنّها مأوى الشّياطين، و عن النّبي صلّى الله عليه و آله و سلم: «لا تؤوا مندبل اللحم في البيت؛ فإنّه مريض الشّيطان، و لا تزووا التراب خلف الباب؛ فإنّه مأوى الشّيطان، و لا تتبعوا الصيد؛ فإنّكم على غزّه (٢)، و إذا بلغ أحدكم باب حجرته فليسّم؛ فإنّه يفتر منه الشّيطان، و إذا دخل أحدكم بيته فليسلم؛ فإنّه تنزل البركه و تؤنسه الملائكة، و لا يرتدّف (٣) ثلاثه على دابّه؛ فإنّ أحدهم ملعون، و هو المقدّم، و لا تسمّوا الطريق سكّه، فإنّه لا سكّه إلا سكك الجنّه، و لا تسمّوا أولادكم بالحكم و الحكيم؛ فإنّ الله هو الحكم، و لا تذكروا الأخرى إلا بخير؛ فإنّ الله تعالى هو الأخرى، و لا تسمّوا العَب الكرم؛ فإنّ المؤمن هو الكرم، و اتقوا الخروج بعد نومه؛ فإنّ لله تعالى دوابّ يبثّها يفعلون ما يؤمرون، و إذا سمعتم نباح الكلب، و نهيق الحمير فتعوذوا بالله من الشّيطان الرّجيم؛ فإنّهم يرون ما لا ترون، فافعلوا ما تؤمرون. و نعم الله المغزل (٤) للمرأة الصّالحه» (٥).

و منها: السّراج في القمر؛ فإنّها من الأربعة التي تذهب ضياعاً.

و منها: الأكل على الشّبع، و البذر في السّبخه، و حُسن الصّنيع مع غير أهله.

١- المحاسن: ٦٠٨ ح ٧، الوسائل ٣: ٥٦٦ أبواب أحكام المساكن ب ٥ ح ٧.

٢- الغزّه بالكسر الغفله، انظر المصباح المنير: ٤٤٤.

٣- يقال: ردفه و أردفه و ارتدّفه و تردّفه: ركب خلفه، أساس البلاغه ١: ٣٣٣.

٤- قال ابن دريد: المُغزَل، بالضم و الكسر، لغتان فصيحتان. الجمهره ٢: ٨١٩.

٥- علل الشرائع: ٥٨٣ ح ٢٣، الوسائل ٣: ٥٧٢ أبواب أحكام المساكن ب ١٠ ح ٢ و فيها: الحكم و لا أبا الحكم، بدلاً عن بالحكم و الحكيم.

و منها: ترك حوك العنكبوت؛ فإنه يُورث الفقر.

و منها: الدخول فى بيت مُظلم بغير مصباح.

و منها: ترك غلق الأبواب، و كشف الأوانى، و طرحها على ظهرها، و إبقاء السراج و النار عند النوم فى البيت.

و منها: المبيت فى بيت لا باب له و لا ستر.

و منها: مبيت الإنسان وحده، إلا مع الضرورة؛ فعن أبى جعفر عليه السلام: «مَنْ تَخَلَّى عَلَى قَبْرِ، أَوْ بَالَ قَائِماً، أَوْ بَالَ فِي الْمَاءِ قَائِماً، أَوْ مَشَى فِي حِذَاءٍ وَاحِدٍ، أَوْ شَرِبَ قَائِماً، أَوْ خَلَى فِي بَيْتٍ وَحْدَهُ، أَوْ بَاتَ عَلَى غَمْرٍ (١) فَأَصَابَهُ شَيْءٌ مِنَ الشَّيْطَانِ لَمْ يَدْعِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ تَعَالَى» (٢).

و منها: النوم مع الوحده، فعن أبى الحسن عليه السلام

لَعَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةَ: الْأَكْلَ لِلزَّادِ وَحْدَهُ، وَ الرَّابِطَ فِي الْفَلَاةِ (٣) وَحْدَهُ، وَ النَّائِمَ فِي الْبَيْتِ وَحْدَهُ

(٤). و منها: تسميه الطريق سكه.

و منها: تشييد البناء لغير الرياء و السمعه، أمّا لهما فحرام.

و منها: التحوّل من منزل إلى آخر إلا للزّه، للنظر فى بعض المروّحات للنفس؛ فعن أبى الحسن عليه السلام

ثَلَاثَةٌ يَجْلُونَ الْبَصَرَ: النَّظْرُ إِلَى الْخَضْرَاءِ، وَ النَّظْرُ إِلَى الْمَاءِ الْجَارِي، وَ النَّظْرُ إِلَى الْوَجْهِ الْحَسَنِ

(٥). و منها: اتخاذ أكثر من ثلاثة فرش، و كثره البسط، و الوسائد، و المرافق، و التمارق (٦)

١- العَمْرُ بِالْفَتْحِ: مَا بَقِيَ رَائِحَتُهُ فِي الْبَدَنِ مِنْ أَكْلِ الدَّسَمِ خَاصَّةً، يُقَالُ: غَمِرَتْ يَدُهُ تَغْمِرُ غَمْرًا فَهِيَ غَمِيرَةٌ. الجمهرة ١: ٧٨١.

٢- الفلاة: الأرض لا ماء فيه، و الجمع فلأ، مثل حصاه و حصاً، و جمع الجمع أفلاء، مثل سبب و أسباب.

٣- الكافي ٦: ٥٣٣ ح ٢.

٤- الخصال: ٩٣ ح ٣٨.

٥- الخصال: ٩٢ ح ٣٥، المحاسن: ٦٢٢ ح ٦٩.

٦- النمارق: الوسائد، أساس البلاغه ٢: ٤٧٧.

إلا مع الحاجة.

و منها: استدبار القبلة فى الجلوس، إلا لواعظٍ أو مُدرّس أو معلّم، و نحوهم؛ فإنّهم يستقبلون وجوه المحتاجين إليهم.

و منها: ألا يجلس بعضه على بعض، و لا يضع إحدى رجليه على الأخرى، بل متربعاً أو على كَفَلِه (١).

و منها: أن ينام على يمينه أو على قفاه، دون بطنه و شماله، إلى غير ذلك ممّا يظهر من تتبع كتب الاداب.

و فى الخير: «ما من مجلسٍ فيه أخيار و فجّار يقومون على غير ذكر الله إلا كان عليهم حسره يوم القيامة» (٢).

و فى خبر آخر بعد قوله على غير ذكر اسم الله: «و الصّلاه على محمّد» (٣).

و فى خبر آخر: «ما من مجلسٍ يُذكر فيه اسم الله، إلا نادى منادٍ من السّماء: قوموا فقد بدّلت سيئاتكم حسنات» (٤).

و مع التعارض بين المكروهات و المستحبّات فالترك أولى. و إذا تعارضت بعض آحاد القسمين، فالمدار على الميزان، بل تنبغى مُراعاه الميزان فى المقامين.

### القسم الرابع: فى القبلة

#### إشارة

و فيه مباحث:

#### الأول: فى بيان معناها،

و هى لغة: عباره عمّا يُستقبل، و شرعاً: عن البنية المخصوصه المسماه كعبه.

١- الكفل: العجّز، المصباح المنير: ٥٣٦.

٢- عده الداعى: ٢٤١.

٣- عده الداعى: ٢٣١.

٤- عده الداعى: ٢٣٨.

و مدار الاستقبال شرعاً على الفضاء المقدر بقدرها (مع احتساب ما سامت) (١) الشاذروان (٢) منه، من تخوم الأرض إلى أعلى السماء. فالمتوجه إليه مستعلياً (٣) على البنية إلى السماء، أو منخفضاً عنها إلى الثرى مستقبل لها. ولا مدار على بُنيانها، فلا يخلّ انهدام حيطانها.

و هي القبلة لجميع مَنْ في الدنّيا ممّن في المسجد الحرام، أو خارجه، أو حرم الله تعالى، أو خارجه، غير أنّ المتوجه إليها إن استطاع المقابلة الحقيقيه كالقريب إليها كمن في المسجد مثلاً توجه إلى عينها بكلّه مع الإمكان، وإلا فيما أمكن من بعضه.

و من لم تمكنه حقيقه المقابله كالبعيد عنها بالنسبه إلى القدره البشريه، و من دون توسط الات و نصب علامات، لزمته مُراعاه أقرب الجهات إلى المحاذاه. و لا يلزمه الأخذ بعلم الغيب لو كان من أهله، و لا نصب جبلٍ أو خيط ليتمكن من العلم، و إن كان من قدرته، و لا الإغراق في التحقيق و التدقيق، و لا مراجعه علم الهيئه، و إن كان من أهله، و لا رجوعه إلى أهله، إن لم يكن من أهله. و إنّما يلزم عليه أن يستقبل جهه لا يعلم خروج الكعبه منها، و لا يجد ما هو أقرب إلى الانطباق عليها، و مسامتتها منها.

و من خرج عن سمتها بكلّه أو بعضه فلا صلاه له.

و لو استطال الصّف (٤) حتى خرج بعض منه عن المحاذاه بكلّ أو بعض، بطلت صلاته.

و يلزم أن يكون المأموم مساوياً للإمام أو أبعد منه عن القبلة فيمن يكون خارجاً عنها. و أمّا فيها فيقوى فيها عدم البأس في التقدّم و التأخر و المحاذاه، و استقبال كلّ

١- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: مع قدر فضاء ما فوق.

٢- الشاذروان بفتح الذال من جدار البيت الحرام، و هو الذي تُرك من عرض الأساس خارجاً، و يسمّى تازيراً؛ لأنه كالإزار للبيت. المصباح المنير: ٣٠٧.

٣- في «م»: مستعلياً.

٤- في «ح» زياده: و حولها.



صاحبه و استدباره، مع الخبره بأحوال الإمام على إشكال.

و من استقبال الجهات الأربع فيها فى أربع صلوات ثم صلى خامسه إلى البيت المعمور، أخذ بالجزم و طريق العلم.

و من صلى فى بطنها استقبال أى جدرانها شاء.

و من صلى على سطحها أبرز منه أى قدر كان، بحيث يكون زائداً على محلّ قيامه، و جلوسه، و سجوده؛ لبقى مقدار منه مُستقبلاً له.

و هذا مبنى على إنكار (١) الشاذروان، أو تقييد الخروج بما يزيد عليه، فلو بزّر منه شىء عن المسامته، أو حصل الانطباق من دون زياده، بطلت صلاته لو كان مختاراً.

و الأحوط الوقوف بحيث يكون جميع جهه طول الكعبه أو عرضها مُتقدماً عليه.

و لا يجب أن يجعل شيئاً من الجدران و نحوها من شاخصٍ أو غيره فى بطنها أو على سطحها فى مقابله وجهه؛ لأنّ المدار على الفضاء، دون البتّه، فلو صلى محاذياً للباب فلا بأس.

و من صلى فيها مُضطجعاً أو مُستلقياً لضعفه، لم يجز له مدّ رجليه فى جناح أو بدونه فيخرج عن الحدّ، بل يجب عليه أن يُبقى شيئاً منه لتحقيق الاستقبال.

و لو أمكنه إخراج رأسه أو ما يزيد عليه من مقدّمه مع الاستقبال بوجهه وجب.

و لو صلى فى بطنها جماعه، جاز جعل ظهر المأمومين إلى ظهر الإمام و غيره من الصّور المتعدّده، و سقط حكم التقدّم و التأخّر. و لو قيل بوجوب المساواه، لم يكن بعيداً.

و الجهات الأربع للمتحيّر، و ما بين المشرق، و المغرب له ليست قبله على الحقيقه على الأقوى، فلو نذر الاستقبال أو حلف أو عاهد عليه، و استقبلها لم يفّ بما صدر منه.

و المصلّى إلى جهه محراب النبى صلى الله عليه و آله و سلم أو المعصومين عليهم السلام فى مواضع قبورهم مع العلم بعدم التغيير، و القطع بتوجّهه على نحو ما كان

منهم حذو النعل بالنعل أخذ بالقطع أو القريب منه؛ إن قلنا بأنهم في مثل هذه الأحكام مكلفون بوفق العلم الإلهي، وإلا فلا. و الفضاء المُسامت لسطح الشاذروان من فضاء الكعبه؛ لأنّ قريشاً لما علموا قصور المال الحلال عن إتمامها اقتصروها، و المعتبر أساسه، لا سطحه، و هو أعرض بيسير من أساسه. و من أنكر كون الكعبه قبله في الجملة للصيلاه في الجملة، و هو بين أظهر المسلمين، فهو مرتدّ فطريّ أو ملّي، يجرى حكمهما عليه. أمّا مَنْ زَعَم أنّ القبلة البناء، أو بمقداره، أو عدم دخول الشاذروان، أو أنّها لا يدخل فيها ما تحت الأرض و ما فوق السماء، فليس بمرتدّ، و لكنّه جاهل غير كامل.

### المبحث الثاني: في طريق معرفتها

#### إشاره

و لها طرق عديده:

#### أحدها: ملاحظه المحاريب المنصوبه التي صلّى فيها أو إليها معصوم،

كمحراب النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم، و محراب الهادي عليه السلام في سامراء.

و محاريب مسجد الكوفه لا اعتبار بها؛ لما روى أنّها موضوعه على غير القبلة، و محاريبها اليوم تابعه لها، فهي إمّا أن تكون على هذه الحاله في عهد عليّ عليه السّلام، و كان ينحرف فيها، أو كانت موضوعه على غير نحو وضع الجدران، ثمّ جعلت جديداً على نحوها.

و وضع حُجره النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم و ضريحه الشّريف و محرابه مأخوذ يداً بيد، فعليه المعول. بخلاف بناء قبور الأئمّه عليهم السلام و ضرائحهم؛ فإنّها لم يكن وضعها عن رأيهم، و لا في أيّامهم، بل مُستجدّه بعدهم.

#### ثانيها: ملاحظه كيفيه دفن المسلمين، و كيفيه وضعهم حال الدفن،

و حال الاحتضار، و حال التغسيل، و حال الصّلاه، و حال كيفيه استقبالهم حال صلاتهم،

و حال محارِب مساجدهم، و ذبحهم و نحرهم، و حال وضع خلائهم، و وظائفهم المقرّره فى دعواتهم، و أذكّارهم، و أعمالهم، إلى غير ذلك.

و لا- يجب الاستقصاء لتحصيل العلم بالنّسبه إلى الوارد إلى البلد، و لا بالنّسبه إلى من كان من أهل البلد فى غير محلّه بحيث يعسر عليه العلم.

و أمّا من كان فى محلّه، و يتيسّر عليه العلم، فإنّه يجب عليه تحصيله.

### ثالثها: بالنّسبه إلى أوساط العراق كالكوفه، و ما سامتها من موصل، و ما حاذها إلى الحجاز،

و قبلتهم الرّكن المشرقى المحاذى لمقام الحنبلى و بئر زمزم على ما قيل. و الذى ظهر لى بعد الاختبار أنه بين المشرقى الذى فيه الحجر، و بين الرّكن المسمى بالشامى.

و علامتها: جعل الفجر الاعتدالى على المنكب الأيسر، و المغرب الاعتدالى على المنكب الأيمن، و وضع الجدى عند غايه ارتفاعه أو انخفاضه بحذاء المنكب الأيمن، و عين الشمس فى ابتداء الزوال على ما يميل من منتصف ما بين الحاجبين إلى الجانب الأيمن.

و أوثق منهما: نجم خفى يُدركه حديد النظر يدور عليه الجدى، و لا تظهر للحسّ حركته، إذا وضع على المنكب الأيمن؛ لأنّه فى محلّ القطب.

و قد تُعرف بمجارى القمر، و بعض الكواكب السياره، و الفرقدين، و بنات النّعش، و مهبّ الرّياح بوضع الدّبورّ مقابله، و الصّيبا خلفه (١)، و الشّمال على يمينه، و الجنّوب على يساره، و التأمّل فى أوضاع القمر فى ليالى الشّهر، و ملاحظته على النّسبه، و لا ضابطه لأكثرها.

و الذى يظهر من النظر فى سيره المسلمين خَلْفاً بعد سَيْلَف من عدم التدقيق فى أمر القبله، و خلوّ الخُطب و المواعظ من الحثّ عليها، و عدم التعرّض فى الأخبار مع عموم البلوى بها لعلاماتها إلا فيما ندر، و لا للإلزام بالقضاء مكرراً من جهتها، و ممّا يظهر

---

١- الدّبور: وزان رسول، ریح تهبّ من جهه المغرب تقابل الصّيبا، و يقال: تُقبل من جهه الجنوب ذاهبه إلى المشرق، المصباح المنير: ١٨٩. و الصبا: وزان العصى، الریح تهب من مطلع الشمس. المصباح المنير: ٣٣٢.

من الكتاب من سهوله أمرها أنّها مبنيه على المسامحه، دون المداقه.

و كفى شاهداً على صحه ما ذكرناه أنه ليس فى الأخبار تعرّض لأمرها ولا بيانها، سوى قول أحدهما عليهما السلام لابن مسلم فى وضع الجدى فى القفاء (١)، و له عرض عريض.

و قول الصّيادق عليه السّلام لرجل سأله: «اجعل الجدى على يمينك، و إذا كنت فى طريق مكّه فاجعله فى قفاك» (٢) و فى الخبرين من الإجمال ما لا يخفى.

و يُستحبّ لهؤلاء التياسر قليلاً؛ مُعللاً فى الأخبار بأنّ أنصباء (٣) الحرم من طرف اليسار ثمانيه أميال، و من طرف اليمين أربعة، فالميل إلى اليسار أبعد عن احتمال الخروج عن الحدود (٤). و القول به بناء على المسامحه قوى؛ إذ ليس فيه خروج عن القبلة، بل منها إليها، و هو أبين شاهد على أمر المسامحه.

و قول النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم فى تفسير و بالنّجم هُمْ يَهْتَدُونَ (٥) فى روايه السّكونى: «إنّ المراد بالنجم الجدى؛ لأنّه نجم لا يزول، و عليه بناء القبلة، و به يهتدى أهل البرّ، و البحر» (٦) مع عدم تعرّض كما فى الروايتين المتقدّمتين لعلو الارتفاع و الانخفاض، مع ظهور الاختلاف شاهد على ما ذكرناه.

#### رابعها: بالنسبه إلى أهل الشام و من يسامتهم من الجانبين، و قبلتهم الركن الشامى أو ما حاذاه.

و علامتهم: وضع بنات النعش الكبرى و هى ثلاثه منها حال غيوبتها

١- التهذيب ٢: ٤٥ ح ١٤٣، الوسائل ٣: ٢٢٢ أبواب القبلة ب ٥ ح ١.

٢- الفقيه ١: ١٨١ ح ٨٦٠، الوسائل ٣: ٢٢٢ أبواب القبلة ب ٥ ح ٢.

٣- كذا، و الأنصباء جمع نصيب، كما فى المصباح المنير: ٦٠٦، و فى المصدر: أنصاب، و أنصاب الحرم حدوده. لسان العرب ١: ٧٥٩.

٤- الفقيه ١: ١٧٨ ح ٨٤٢، التهذيب ٢: ٤٤ ح ١٤٢، علل الشرائع: ٣١٨ ح ١، إزاحه العله فى معرفه القبلة: ٣، الوسائل ٣: ٢٢١ أبواب القبلة ب ٤ ح ٢.

٥- النحل: ١٦.

٦- تفسير العياشى ٢: ٢٥٦ ح ٢، الوسائل ٣: ٢٢٣ أبواب القبلة ب ٥ ح ٣.

خلف الأذن اليمنى، و الجدى خلف الكتف اليسرى إذا ارتفع، و مغيب سهيل على العين اليمنى، و طلوعه بين العينين، و مهب الصبأ و هو ما بين المشرق إلى الجدى على الخد الأيسر، و مهب الشمال و هو ما بين الجدى و مغرب الاعتدال على الكتف الأيمن.

#### خامسها: بالنسبة إلى أهل المغرب و من يسأمتهم من الجانبين.

و علامتهم: جعل الثريا عند طلوعها على اليمين، و العيوق (١) عند طلوعه على اليسار، و الجدى فى جميع أحواله على صفحه الخد الأيسر.

#### سادسها: بالنسبة إلى أهل اليمن، و من سأمتهم من الجانبين.

و علامتهم: جعل الجدى حال طلوعه بين العينين، و سهيل وقت غروبه بين الكتفين، و مهب الجنوب و هو ما بين مطلع سهيل إلى مشرق الاعتدال على أسفل الكتف اليمنى.

و حيث علم من تتبع السير القطعيه و ضروره الشريعه المحمديه صلى الله عليه و آله و سلم الاكتفاء فى جواز العمل بالظنون الاجتهاديه، يبنى فيها على الاجتهاد، و يجب عليه الإتيان بالممكن لو اضطرَّ إلى ركوب أو مشى فى الفريضة دون النافله.

و لو دار الأمر بين سلوك ما فيه الاستقبال حال الصلاه، و ما لم يكن فيه ذلك، استقبل ما فيه الاستقبال.

و لو دار بين الاستقبال لجزء و جزء آخر، قدّم الأهم فالأهم، و الأولى تقديم المقدم.

و متى خرج شىء من بدن المصلّى عن مسامتها، كما إذا صلى بقربها منفرداً فلم يقابلها بكفه أو بعضه، أو جماعه فطال الصف و فاتت المسامته، بطلت صلاته. و مع الدوران و مساواه الإمام أو أقربيته إلى الكعبه فلا بأس.

---

١- العيوق: كوكب بحيال الثريا، إذا طلع علم أنّ الثريا قد طلعت، و عيوق فيعول، يحتمل أن يكون من عيق و من عوق؛ لأنّ الواو فيه سواء. العين ٢: ١٧٩.

و لا ريب فى جواز الاكتفاء بما جرت عليه عادة أهل الصّيحارى و البلدان فى زمان بعد زمان، و عدم الاحتياج إلى النظر فى علم يتعرّض فيه للبيان، و لا الرجوع إلى عالم عارف كائناً من كان.

فلم يبقَ لنا حاجة فى بيان غير ما ذكرناه، كما لم يكن لنا حاجة فى بيان ما ذكرناه، فكلّ مصلّ فى برّ أو بحر يكتفى بالظنون، و الترجيحات القياسيه. و من أنكر ذلك، فقد أنكر حكماً من الأحكام الضروريّه.

### المبحث الثالث: فيما يُستقبل له

و هو أمور:

منها: الصّلاه الواجبه بالأصله، أو بالعارض، و لو فى الأثناء بعد العروض.

و هو شرط فيها، و فى المستحبّه بالعارض، كالاحتياط فى إعادته أو قضاءه، و نحوهما، و واجبه لها مع الإمكان، مع الاستقرار و بدونه.

و تتبعها الرّكعات الاحتياطيّه، و الأجزاء المنسيّه، و صلاه الجنازه، و سجود السّهو، دون التلاوه، و الشكر.

و شرط فى الصّلاه المندوبه مع الاستقرار، أمّا لو ركب سفينه، أو دابّه، أو مشى أو عدا مختاراً، فلا شرطيه، و إن كان الأولى بل الأحوط الاستقبال بتكبيره الإحرام، من غير فرقٍ بين حال السّفر، و الحضر، و النفل، و المقضى، و المؤدّى.

و منها: الذّبح، و النحر؛ فإنّه لا يحلّ المذبوح و المنحور مع الإمكان إلا مع الاستقبال بالمنحر و المذبوح، و بل بمعظم مقادير المذبوح، حتّى يصدق عليه أنّه مستقبل به. و مع العسر يؤتى بالميسور.

و الأحوط اعتبار ذلك فى الذابح مُتحدّاً أو مُتعدداً، فلو تعدّدوا فى الذّبح الواحد استقبلوا جميعاً (كما يُيسملون جميعاً) (١).

و منها: حال احتضار الميِّت و تغسيله، لا حال تقليبهِ، و جميع أحواله ممَّا عدا حملة في نَعشه و إنزاله في قبره، على نحو استقبال المصلِّي فيه.

و فيما قبله من الدَّبْح و النَّحر، فتختلف الكيفيَّة باختلاف الأحوال، من قيام، و اضطجاع، و استلقاء، و يجري فيهما من البحث ما جرى في مسألة البطح على البطن، و الاستلقاء على الظهر على فرض حصول شيء منها فيهما.

و يُعتبر الاستمرار بلا فصل في الصَّلاة و وضع الميِّت، دون الدَّبْح و النَّحر، فإنَّ اللازم فيهما الإتيان بهما حال التشاغل بالعمل، فلو قلبه كافئاً عن الاشتغال ثمَّ أتى بباقي العمل بعد الاستقبال فلا بأس.

و يستوى الكلُّ بعدم البأس حال الاضطرار، و في الجهل بالحكم يختلفان عنها بعد تمام العمل.

و في النَّبْش لتحصيل الاستقبال وجه قويّ.

و في الغفلة و التَّسيان يتوافقان و يختلفان، فظهور الخطأ فيهما غير مضرّ، و إن لزم العود إليهما مع الظهور في أثنائهما، و أمَّا فيهما ففيه ما يأتي من التفصيل.

و يجب ترك الاستقبال في حال التشاغل بالطواف الواجب، مع احتساب ما اشتمل عليه. و هو شرط فيه و في المندوب (مع الاستقرار) (١) و حال التخلّي.

و يُستحبُّ الاستقبال للدعاء، و الأذكار، و التعقيبات، و سجود الشكر و التلاوة، و التعليم، و الوعظ إلا مع معارضة حال المرافعين، و المتعظين، و المتعلِّمين و غيرها من الطاعات.

و في جميع أحوال الجلوس، بل في جميع الأحوال مستحبُّ في نفسه.

و يكره وقت الجماع، و حال إلقاء النُّخامة، و البصاق، و ربَّما ألحق بهما جميع الأحوال المنافية للتعظيم.

و يحرم حال التخلّي، و حال التشاغل بالطواف الواجب، مع احتساب ما اشتمل

---

١- في «ح» هكذا: يجب ترك الاستقبال في حال التشاغل بالطواف مع احتساب ما اشتمل عليه هو شرط فيه و في المندوب قبل الشروع فيهما و حال التخلّي.

عليه، و تركه شرط فيه و فى المندوب.

### المبحث الرابع: فى الأحكام

#### إشارة

و النظر فى أمور:

#### أولها: أنه يجب تحصيل العلم بجهه قبله للبعيد عنها، و التوجه إليها،

و العلم بمحاذاة العين للتقريب إليها، مع إمكان تحصيل العلم، مع بقائه فى محلّه بمباشرة أو واسطه.

و مع انسداد باب العلم، يرجع إلى أقوى الظنون، و لا ترتيب بين الاجتهادى و التقليدى، مع احتمال تقديم الأول.

و الأعمى لا يجب عليه تطّلب العلم، و حاله حال الغريب فى الاعتماد على التقليد.

و لو اختلف اثنان فى التعيين قاطعين فى الاستقبال و الاستدبار أو التشريق أو التغريب، لم يصحّ ائتمام أحدهما بالآخر. و كذا فى جميع ما تضمّن القطع ببطلان صلاح أحدهما. و كذا فى الظنّ على الأقوى، مُجتهدين، أو مقلّدين، أو مختلفين (١). و كذا الحال فى احتسابهما اثنين فى الجمع و العيدين، و تحتل صَحّه صلاحتهما، على أنّ العلم بالخطأ مُفسد لا كاشف.

و لو اتفقا على ما بين المشرق و المغرب، و اختلفا فى التعيين صحّ.

و لا يشترط فى التقليد الرجوع إلى العدل، بل يدور الأمر مدار قوّه الظنّ، سواء حصل من كافر أو مسلم، عدل أو فاسق، فيرجح بالضبط، و الكثرة، و نحوهما.

و لو شهد عدلان أو عدل آخر بكون جهه قبله، و نفاها غيرهما أو غيره، قدّم قول المثبت.

و حيث كان المدار على قوّه الظنّ، لزم تقديم قول الكافر مع حصول قوّه الظنّ على خير العِدل. و يجوز الرجوع إلى قبله أهل الكتاب لتحصيل المظنّه بالمقايسه.



و ليس لكلام أهل الرياضى اعتبار مع كون المظنون خلاف قولهم.

و القادر على العلم فى منزله أو داره من غير مشقّه يلزمه تحصيله، و لا يجب البروز إلى الخارج مع المشقّه و لو جزئيه.

و فى إلحاق حكم التقليد هنا حتّى فى مسأله الفاضل و المفضول بالتقليد فى الأحكام الشرعيّه وجه.

و لو ضاق الوقت عن طلب العلم، يعمل على الظنّ؛ كما أنّه لو ضاق الوقت عن طلب الظنّ الأقوى، أخذ بالأضعف.

و لو دخل عن ظنّ، فتمكّن من أقوى منه أو من العلم، مضى على حاله.

و لو عرّض له الشكّ بعد العلم أو الظنّ أو البصر بعد العمى، استمرّ على حاله مع عدم ظهور حاله، و لم يقطع لتجديد النظر. فالأقوى إذن المضى، و الأحوط اللحوق بالمتحير. و كذا لو تبدّل رأى من قلده.

و لو تعارضت أسباب الظنون فى اجتهاد أو تقليد، أخذ بأقواها. و إذا تغير الاجتهاد فى القبله إلى اجتهاد آخر، انحرف، و صحّ عمله، و إن كان فى ظنه أنّه كان مستدبراً، بخلاف العلم. و إذا ارتفع الترجيح بالمرّه، رجع إلى المتحير، و يحتمل الرجوع إلى الحكم الأول.

### **الثانى: أنّ من انسدت عليه معرفه طُرُق معرفه القبله لعمى مع عدم المرشد أو ظلمه أو غبار أو نحوها،**

فإن ترجّح من الجهات عنده جهه واحده، أخذ بها.

و إن دار الأمر بين جهتين أو ثلاث أو أربع، و اتسع الوقت للإتيان من الصلوات بعدادها، أتى بها؛ مع احتمال الاكتفاء بالتثليث فى مقام الترييع، بجعل الجهات على نحو المثلث.

و إن قصر عن الإتيان بالكلّ، أتى بما وسعه من البعض مع ما وسع مقدار ركعه منه مخيراً بينها.

(و يأتي بالعصر أربعاً مقتصرأ عليها إن لم يسع معها الظهر، و الأقوى إلغاء التكرار

و الإتيان بهما معاً. و لو أدرك العصر أو ركعه منه مع تكرار الظهر، احتتمل احتسابه مُدركاً، و يهتمل جعل أربع مكان ركعه (١).

و لو لزمته ركعات الاحتياط أو الأجزاء المنسيه، أتى بها قبل المكرره (٢)، و لو مع الضيق.

و لو كان فى مقام التخير، و ضاق إلا عن عمل التقصير، تعين عليه، و لا يجب عليه الانتظار إلى زوال الحيره، و إن كان الوقت متسعاً، و مع العلم لا يبعد ذلك.

(و لو نوى إقامه و أمكنه العدول لعدم وقوع صلاه تامه منه، و ضاق الوقت عن التمام دون القصر، لم يجب العدول على الأقوى) (٣).

و لو كان عليه عبادتان (يوميتين كانتا أو نذريتين) (٤) أو آتيتين أو غيرهما، و ضاق الوقت عن التكرار فيهما، أتى بهما من غير تكرار. و يهتمل الاقتصار على الواحده مقدماً (للمقدمه أو) (٥) للزاجحه منهما مع التكرار (و قضاء الأخرى) (٦).

و لو كان ركباً أو ماشياً لضروره، و لم يختص مقصده بجهه، و جب عليه التوجهات.

و لو نذر مثلاً الصلاه إلى جهه الكعبه، و تعذر عليه التكرار مع ضيق الوقت، احتتمل الانحلال، و الإتيان بالممكن، و لعله الأولى و الظاهر جواز صلاه النياه بأقسامها.

و يجرى الحكم فى كل ملتزم به إذا خصص بجهه معينه على نحو جهه القبله؛ من شرق أو غرب أو غيرهما فى زمان معين.

و يسقط اعتبار القبله مع التحير بين الجهات فى نحر، أو ذبح أو توجيه ميب. و لو وقع الاشتباه فى بعض الجهات دون بعض، ترك (٧) المقطوع بعدمه (٨).

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- فى «ح» زياده: كزره مع الضيق مكرره بعداد المكرر.

٣- ما بين القوسين زياده فى «ح».

٤- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: نذريتان كانتا.

٥- ما بين القوسين زياده فى «ح».

٦- ما بين القوسين زياده فى «ح».

٧- فى «م»، «س»: عمل على.

٨- فى «م»، «س» زياده: أو وجوده فيه.

(و يجب بذل ما لا يضّر بالحال للمرشد في أمر الصلاة و الميّت، دون الذبح و النحر) (١).

**الثالث: أنّ تارك الاستقبال في الصلاة في موضع الوجوب أو فيما يتبعها إن كان عامداً مختاراً، عالماً بالحكم أو جاهلاً به، مختاراً مجبوراً مع سعه الوقت، بطلت صلاته**

إن قلب بدنه أو بطنه و صدره أو وجهه كماً. و إن التفت ببعض من وجهه أو أمال قدميه مثلاً قليلاً أو يديه، فلا بأس على إشكال في الأولين، و لا بأس بالتفات العينين.

و تاركه في الذبح و النحر عمداً مع العلم بالحكم، مُخرج له عن التذكية. و مع الجهل بالحكم، تمضى تذكّيته في وجه قوى.

و في أحوال الميّت يرجع إليه حتّى في قبره، فينبش عليه ما لم يخرج عن قابليته الاستقبال.

و إن كان خطأ عن اجتهاد أو تقليد أو غفلة أو تحير ثمّ تغيّر عن حاله، تحوّل إلى القبلة في غير الصلاة، و لم يكن عليه شىء من جهه ما سبق، سواء كان في الأثناء أو بعد الفراغ.

و إن كان في الصّلاه الواجبه أو توابعها أو النافله مع وجوب الاستقبال، و تغيّر في الأثناء، فإن رأى نفسه مُستدبراً أو مُشركاً أو مُغزّباً و ضاق الوقت عن فعلها مع العود، صحّت مع عدم الإطاله زائداً على العاده فيما سبق، و معه في وجه قوى. و إن اتّسع الوقت لها أعادها من الأصل.

و إن كان بين المشرق و المغرب الاعتدالين، انحرف إليها إن لم تستلزم خللاً بشرط، و إن استلزمت، أتمّها على حاله.

و لو أبصر الأعمى فى الأثناء استمرّ على تقليده إن لم يتمكّن من الاجتهاد مع البقاء على حاله.

و إن عمى فى الأثناء و التوى، قلّد فى استقامته. فإن تعدّر قطع مع السّعه لتمام الفرض دون الركعه فى وجه قوئى.

(و من لم تكن قبلته الكعبه، يلحظ ما بين المشرق و المغرب، فأما مُستقبلها فتفسد صلاته لمجرّد الانحراف، و إن قُرب منها. و من لم تكن قبلته بين المشرق و المغرب، لاحظ النسبه، و عمل عليها) (١).

و حال التغيير بين آحاد الأجزاء المنسيه أو الركعات الاحتياطيه، و بين النوعين أو بين أحدهما، و بين الصّلاه (و فى أثنائها و أثناء سجود السهو) (٢) بمنزله ما فى الأثناء.

و إن ظهر التغيير بعد الفراغ، و كان فيما بين المشرق و المغرب الاعتداليين صحّت. و إن كان بين الصّلاه إلى أحدهما أو إلى الاستدبار، و بقى من الوقت ما يسع الصّلاه أو ركعه منها أعاد، و إلا مضت، و لا قضاء.

و هذا فيما لم يكن فيه عوض عن القبلة، كجهه الراكب، و الماشى، و من فى السفينه، و لكلّ واحد من هؤلاء قبله.

فلا يبعد القول بجواز تأخّر الإمام و جعل ظهره إلى ظهر المأموم، كمن فى جوف الكعبه (و إن كان الأقوى عدمه؛ لأنّ ذلك من الإبدال، لا من الاستقبال، و إجراء مثل التشريق، و التغريب، و ما بينهما، و الاستدبار فيه بعيد) (٣).

و الأقوى أنّ التفاصيل المذكوره تجرى فى الالتفات.

و لو دخل فى الصلاه غير مُستحضرٍ لأمر القبلة، ثمّ أصاب الواقع، صحّت، كما فى غيرها من الشرائط، من وقت أو طهاره أو لباس، و نحوها؛ لعدم اعتبار التيه فيها.

و لو استحضرها، لزمه الاطمئنان بحصولها؛ لتوقّف تيه الصلاه عليها.

و لو ظهر له فساد اجتهاده السابق أو تقليده أو أنّهما لم يكونا على الوقف أعاد. و لو نسى المأخذ، بنى على الصحّه.

١- ما بين القوسين زياده فى «ح».

٢- ما بين القوسين زياده فى «ح».

٣- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

و لو تعارض الأولياء في وضع الميِّت لاختلاف اجتهادهم، أو الشركاء في المذبوح و المنحور، احتتمل الرجوع إلى القرعه، و الذبيحه حلال لمن خالف الاجتهاد، و عزلهم و رجوع الأمر إلى الحاكم.

و إذا اختلف المأمومون توجه كل منهم إلى مطنونه. و لو اختلفوا مع الإمام في تشريق أو تغريب أو استدبار، انفردوا عنه، (أو فيما بين المشرق و المغرب بقوا معه) (١).

و يعوّل على الاجتهاد و التقليد السابقين، مع عدم حصول شكّ مُستند إلى سبب سابق (٢)، و إن اختلف الجنس كصلاه و ذبح، و لا حاجه إلى التجديد.

و صلاه المختلفين بالاجتهاد في غير ما يُعتبر فيه العلم عن ميِّت تحسب بواحد، و بناءً على القول بأنّ خطأ المجتهد صواب، أو كالصواب، أو عدم الفرق بين اجتهاد الموضوع و الحكم يحتسبان باثنتين.

و هذا الشرط وجودي، إلا فيما بين المشرق و المغرب، فإنّه علمي.

و لو اختلفا فيما هو وجودي، لم يجتمعا على صلاه جنازه مأمومين مع قصد التعدّد، أو إماماً و مأموماً.

و العدول مع العلم مُفسد لما عمل، و مع الاجتهاد كذلك مع العلم بمأخذ الأول، و إلا صحّ. و حكم المتخيّر إذا ارتفعت حيرته يُعلم ممّا سبق.

### **الزايح: في أنّ حكم التخيّر و الخطأ هل يجري بالنسبه إلى المعصومين من الأنبياء و المرسلين، و الأئمّه الطاهرين عليهم السلام، أو لا؟**

و كشف الحال: أنّ الأحكام الشرعيّه تدور مدار حاله البشريّه، دون المِنح الإلهيه. فجهادهم، و أمرهم بالمعروف، و نهيهم عن المنكر إنّما مدارها على قدره البشر، و لذلك حملوا السلاح و أمروا أصحابهم بحمله، و كان منهم الجريح و القتيل، و كثير من الأنبياء

١- ما بين القوسين زياده في «ح».

٢- بدلها في «س»، «م»: جديد.

و الأوصياء دخلوا في حزب الشهداء. و لا يلزمهم دفع الأعداء بالقدره الإلهيه، و لا بالدعاء. و لا يلزمهم البناء على العلم الإلهي، و إنما تدور تكاليفهم مدار العلم البشري. فلا يجب عليهم حفظ النفس من التلف مع العلم بوقته من الله تعالى، فعلم سيد الأوصياء بأن ابن ملجم قاتله، و علم سيد الشهداء عليه السلام بأن الشمر لعنه الله قاتله مثلاً مع تعيين الوقت لا يوجب عليهما التحفظ، و ترك الوصول إلى محل القتل.

و على ذلك جرت أحكامهم و قضاياهم، إلا- في مقامات خاصه، لجهات خاصه. فإنهم يحكمون بالبينه و اليمين، و إن علموا بالحقيقه من فيض رب العالمين.

فإصابه الواقع، و عدم إمكان حصول الخطأ و الغفله منهم بالنسبه إلى الأحكام، و بيان الحلال و الحرام، و أن المدار في ذلك على العلم الإلهي إنما استفيد من حكم العقل و النقل.

و أما ما كان من الأمور الوجوديه دون العمليه، أعمالاً و شروطاً، فالأقوى أن مدارها على العلم الإلهي (١)؛ لأن وقوع ذلك منهم مُتَنَفِّرٌ للطباع، باعث على عدم الاعتماد، فلا يقع منهم نوم عن فريضه، و لا جهل، و لا غفله، و لا نسيان، و لا عن طهاره حديثه، و نحوها من الشرائط الوجوديه بالنسبه إلى الصلاه و الصيام، و غيرها من الأحكام، كالحلال و الحرام، إلا ما قام فيه الحكم الشرعي مقام الواقعي، فإن الجهل بالواقع ليس فيه بأس.

و أمّا العلميه؛ فمدارها على العلم البشري، دون الإلهي؛ إذ لا- يلزم من عدم الإصابه تنفّر النفوس، و لا زالوا ينادون بأنه لا يعلم الغيب إلا الله تعالى.

فنجاسه الثياب و البدن ليس مدارها على العلم الإلهي.

و أما حصول التحير بالنسبه إلى العلم البشري، و الخطأ بالنسبه إلى ما بين المشرق و المغرب، فلا يبعد القول بتنزيههم عنها، نظراً إلى أنه بدونه ينجز الأمر إلى عدم الاعتماد على أقوالهم و أفعالهم.

فيدور الأمر في هذا القسم و ما قبله على لزوم النقص و عدم الاعتماد، و عدمهما.

١- في «م»، «س» زياده: إنما استفيد من حكم.

**المبحث الخامس: في كيفية الاستقبال**

و يتحقق بوضع مقاديم البدن، من وجه و صدر و بطن و فخذين تجاه القبلة، و لا عبره باليدين و العورتين، من الذكور و البيضتين، و لا بالساقين و القدمين مع عدم التفاحش.

و المدار على صدق الاستقبال عرفاً، فاستقبال القائم و الماشى و العادى و الزاحف على كَفَلِه (١) و الواقف على ركبتيه معلوم.

و فى الجالس مُتْرَبِعاً يلاحظ عدم التفاحش فى الركبتين، و فى جلوس القُرْفُصَاء (٢) يلاحظ وضع الساقين.

و فى الزاكب يُلغى اعتبار الرجلين، و فى المضطجع و المستلقى يلاحظ ظهر القدمين و بطنهما، كالميت فى أحواله.

(و الزاحف على كَفَلِه حال قيامه، المستلقى على بطنه يرمى حال جلوسه. و يُستحب للماشى و نحوه إذا صَلَّى النَّافِلَةَ الاستقبال فى تكبيره الإحرام و ركوعه و سجوده) (٣).

**القسم الخامس: الأوقات****إشاره**

و فيه مقامات:

**المقام الأول: فى أوقات الفرائض****إشاره**

و فيه بحثان:

**البحث الأول: فى أوقات الفرائض اليومية الإجزائية،****إشاره**

و هى على وفق عددها خمسه:

- ٢- القرفصاء: بضم أوله يمدّ و يقصر، و هي أن يقعد الرجل و يحتبى بيديه. جمهره اللغه ٣: ١٢٧٧.
- ٣- ما بين القوسين زياده فى «ح».



**الأول: وقت صلاة الصبح**

و مبدؤه: ظهور البياض المُستطيل في أسفل الأفق، و هو المرتبه الأخيره في البياض، فإنَّ الشَّمس إذا غربت، و أخذت في الدوران لم يَزَلْ ينقص ضوءها من جانب المغرب في دورانها، فتنتهي إلى المنتصف، فتساوى نسبتها إلى المشرق المغرب، و يعتدل حال الجانبين، و ينتصف الليل، و به يرتفع (١) ضوء الشَّمس من الجانبين.

فإذا أخذت بالميل إلى المشرق، أخذَ الأفق المشرقيّ بالإضاءة خفياً حتّى يبقى مقدار ثلث الليل أو أقلّ، فيبدو ظاهراً، ثمّ لم يزل يشتدّ و يقوى حتّى يُسمّى حينئذٍ بـ «الفجر الكاذب، و ذنب السرحان (٢)».

ثمّ يعترض في أسفل الأفق بياض كأنه مقام لذنب السرحان، و يشبه بياض سُورى (٣)، و يشبه الثياب المقصوره، و هو الصّبح و الفجر الصادق، و المُعبر عنه بـ «الخيط الأبيض».

و ينتهي بظهور جزء من الشَّمس و إن كان صغيراً في الأرض المستويه. و لا عبره بالحاجب، بل يلحظ فيه فرض عدمه.

و يتضح ببقاء ما لا يسع إلا أقلّ الواجب من الصّلاه بعد الشروط لفاقدها.

**الثاني: وقت صلاة الظهر**

و مبدؤه: انحراف الخط المنصّف لقرص الشمس المنطبق على خط نصف النهار عنه، بالميل إلى الجانب (٤) الأيمن.

و يستمرّ إلى أن يبقى من غروب الحمره المشرقيّه مقدار صلاه العصر و مقدّماتها لمن

١- في «ح»: يعتدل، بدل يرتفع.

٢- السرحان: الذئب. و أهل الحجاز يسمّون الأسد سرحان بكسر السين، الجمهره ١: ٥١٢.

٣- سُورى كطوبى و قد تمدّد، بلده بالعراق في أرض بابل من بلاد السريانيين، و موضع في بغداد. مجمع البحرين ٢: ٩٠٦.

٤- في «ح»: الحاجب.

لم يكن فعلها، تماماً لذى التمام، وقصراً لذى التقصير والتخير، وأقل من ذلك لمن فرضه الناقص عن ذلك، حتى ينتهي إلى التكبير (و يختص بمقدار الأداء من المؤدى مع المقدمات لمن لم يفعلها، وبدونها لفاعلها، وهو توقيت فعلى لا أصلى) (١).

### الثالث: وقت صلاة العصر

و يدخل بمضى أقل وقت بالنسبة إلى خصوص المصلى، يؤدى فيه صلاة الظهر تماماً فى محل الإتمام، وقصراً فى موضع التقصير والتخير، وأقل من ذلك فى الأقل، ولو تكبيراً فى موضع التكبير، مجردة مع سبق فعل المقدمات، ومُنضمّة إليها مع عدم ذلك.

و ينتهى بغروب الحمره المشرقيه، لا بغيوبه القرص على الأصح.

(و يختص بمقدار ما تؤدى فيه على حسب حالها من قصر وغيره، و حال فاعلها مع المقدمات مع عدم فعلها.

و هو توقيت فعلى لا أصلى، فلو فعلت قبل الظهر فى المشترك على وجه يصح، كانت نسبه إليها كنسبه الوقت المشترك.

و ما بين الأوّل للفرض الأوّل، و الأخير للأخير مُشترك لا يمتاز أحدهما فيه على صاحبه، إلا من جهه الترتيب، و هكذا حال العشاءين كما سيحى (٢).

### الرابع: وقت صلاة المغرب

و يدخل بغروب الحمره المشرقيه الأصليه، لا العارضيه لمقابله سحاب أو عروض بخار أو غبار، فإنها قد تستمر إلى وقت العشاء من جانب المشرق، و لا عبره بمقابله قبله على ما قيل.

و ينتهى ببقاء مقدار وقت صلاة العشاء بحسب حال المكلف، قصراً أو إتماماً، أو سيرعه أو بطلاً و نحو ذلك، مع ما لم يفعله من المقدمات من انتصاف الليل.

### الخامس: وقت صلاة العشاء

و يدخل بمضى زمان فعل ثلاث ركعات، و مقدماتها لمن لم يفعلها بعد المغرب على

١- ما بين القوسين زياده فى «ح»

٢- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

حسب حال الفاعل، و ينتهي بانتصاف الليل.

و يقوى فى النظر قيام طلوع الفجر للمضطرّ مقام انتصاف الليل للمختار بالنسبه إلى العشاءين، غير أنّ الأقوى ما ذكرناه.

و هذه الأوقات متى أخلّ المكلف بها اختياراً، و لم يبق مقدار ركعه منها، و لم يكن مانع فى الباقي من الصلاه، عصى و قضى. و إن بقى مقدار ركعه، كان عاصياً مؤدياً على الأصح، لا قاضياً، و لا موزعاً.

و مع الاضطرار لا عصيان، و يجرى فيه ما مرّ.

و من أدرك أقلّ من ركعه كان قاضياً، و عليه البدار حيث نقول بالفوريّه، بل مطلقاً فى وجه قوئ.

و من أدرك خمس ركعات من آخر وقت الصّلاتين الإتماميتين، أو ثلاثاً من القصريتين، أو أربعاً من العشاءين من غير فرق بين قصر العشاء و إتمامه على أحد الاحتمالين فقد أدركهما.

(و الحكم فى مسأله الأربع من العشاءين مبنى على أنّ الركعه تُحسب للأخيره كما سيجى ء، و من أدرك من الفريضه الثانيه أقلّ من ركعه لم يدرکہا، و كان حاله ما مرّ) (١).

و من أدرك مقدار الخمس، ثم تكاسل حتى لم يسع الوقت لإقار الركعه، أو اشتغلت ذمته بصلاه احتياطيّه أو أجزاء منسيّه أو سجود سهو، أو اشتغل بالأول فظهر له الضيق عن الركعه، قطع و دخل فى الثانيه.

و لو انعكس الأمر فدخل فى الركعه الثانيه، ثم ظهر له اتساع الوقت لهما، احتمل لزوم إتمامها، و البطلان، و الأقوى العدول إلى الأولى.

و لو استمرّ الاشتباه ثم أتمها، ثم عرف الاتساع، صحّت الثانيه، ثم أتى بالأولى.

(و من دخل فى الثانيه لحصول ضيق لضعف أو نيّه إقامه أو أمن و نحوها، فزال سبب التمام أو الطول، فاتسع الوقت و لو لركعه وجب العدول. و لو اشتغل بالأولى مقصراً

فعدل إلى الإقامه أو حصل له الأمن فحصل سبب التمام، فحصل الضيق، قطع الأولى و اشتغل بالثانيه و لو بقى مقدار ركعه منها.  
و مَنْ وجبَ عليه أربع صلوات لتخيره، فإدراك العصر له بستة عشر ركعه، و إدراك الظهر و ركعه من العصر بإدراك سبع عشر،  
على القول بعدم الدخول في الاضطرار.

و يُحتمل أن إدراك الظهر و ركعه بإدراك عشرين ركعه، بجعل أربع و هى ربع ستّ عشره العصر بمنزله ركعه، و حال القصر  
يعلم بالمقايسه.

و إدراك قصر الكيفيه بإدراك ما قام مقام الركعه منه، كتكبيره، حيث تكون الركعات تكبيرات (١).

و المُدرِك من أوّل وقت فريضه ركعه، ثم أدركه مانع الحيض و نحوه لا اعتبار بإدراكه، و يسقط فرضه.

و ما بين وقتى الفريضه مُشترك بينهما، و إن وجبَ الترتيب، فإذا وقعت الثانيه فيه عن نسيان، أو توهم ضيق الوقت أو صحّه  
الأولى، صحّت مع بيان سَعته، و يكون باقى الوقت للأولى.

و فى احتساب المُدرِك من الأولى بتمامه من وقت الأولى، أو خصوص ما لا يزاحم الأخيره، و المزاحم من وقت الأخيره  
وجهان. و الأقوى البناء على الأوّل دون الثانى.

و تظهر الثمره فيما إذا أدرك من العشاءين أربعاً، فعلى الأوّل يصلّى المغرب، و يأتى بركعه من العشاء، و على الثانى يأتى بالعشاء  
أربعاً فقط.

و لو كان فى مقام التخيير تعيّن عليه التقصير (و ليس عليه الامتناع عن نيّه الإقامه فى الابتداء، و لا فى الأثناء على إشكال) (٢).

و لا تزاحم الثانيه الأولى، فمتى وقعت أو وقع جزء منها فى الوقت المختصّ بالأولى عن سهو أو نسيان، بطلت.

و إن كان عن خطأ اجتهد، قام فيه الوجهان الإتيان فيمن جاء بجزء من الصلاه قبل

١- ما بين القوسين أثبتناه من «ح».

٢- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

دخول الوقت مُخطئاً باجتهاده، ثم دخل عليه الوقت في الأثناء.

و تترتب صلاة العصر والعشاء على الظهر والمغرب، ولا يصحان مع عكس الترتيب عمداً، ولا ترتيب في غيرها، ولا بين مؤداه ومقضيته.

و لو دخل في لـاحقه يوميه أو غيرها، فرض أو نفل قبل سابقه، لغفله، أو نسيان، أو زعم صحه المتقدمه، ثم ذكر في الأثناء، و كان في الوقت المشترك وجب عليه العدول إن كانتا مؤداتين، واستحب على الأقوى إن دخل في مؤداه و ذكر مقضيته، في أى محل كان منها، و لو قبل التسليم المخرج، إن كانتا متساويتين في عدد الركعات.

و إن اختلفتا، و تعدى محل العدول كأن دخل في الركعه الثالثه، ثم ذكر قصره مقضيته لم يعدل، و أتم.

و يحتمل الفرق بين أن يكون دخل في ركن أو لا.

(و لو دخل في الصلاه، فشك في الأثناء أنها الأولى أو الثانيه، بنى على الأولى إن كان في الوقت المشترك أو المختص بالأولى، و الأحوط قصد العدول في القسم الأول. و إن كان في المختص بالثانيه، بنى على الثانيه.

و لو شك في التيه بعد العلم بفعل الأولى، بنى على الصحه (١).

و لا يجوز العدول من سابقه إلى لاحقه، مؤداتين كانتا، أو مقضيتين، أو مختلفتين.

و لو ضاق الوقت من آخره إلا عن ركعه، و جبت عليه مُنفرده إن كان متطهراً من الحدث، و إلا زاحمها بالطهاره الحديثه، و أتى بالممكن منها وجوباً على الأقوى. و أما في غيرها من الشرائط (٢) فلا.

و اعتبار الركعه مقصور على الصلاه الثانيه مع إمكان الإتمام، دون الأولى، إلا في مثل إدراك الخمس، فإنه يمكن جعله من إدراك ركعه الأولى أو الثانيه، أو من إدراكهما.

و لو أدرك ركعه من الأولى أو الثانيه، ثم جاء ما يمنع الإتمام من حيض و شبهه،

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- في «ح» زياده: الغير اللازمه للحقيقه.

لم يكن مُدركاً للوقت.

و في تمشيهِ حكم إدراك الركعه إلى جميع ما عدا الفرائض اليوميّه من الجمعه و الآيات و الملتزمات، و النوافل الموقّات، من المرتّبات و غير المرتّبات، إلا ما نصّ الدليل على خلافه وجه قويّ.

و في إدخال إدراك الركعه من العمل المفصول، كإدراك ركعه من صلاه مُشمّله على أربع ركعات بينها فصل سوى ما قام الدليل على خلافه وجه، و الأوجه خلافه.

### البحث الثاني: في أوقات الفرائض اليوميّه الفضيلته

#### إشاره

و هي على قسمين: تدريجيّه، فأعلاها أوّل الوقت الفضيليّ، ثمّ تتناقص شيئاً فشيئاً إلى تمامه، و أدناها الجزء المتمّم.

و تحديديّه: فلكلّ من الفرائض المخصوصه حدّ مخصوص.

فللصبح فضيليّ واحد، من طلوع الفجر الصادق المعبر عنه بالصّبح إلى طلوع الحُمرة المشرقيه، و ظهورها لعامة الناس، و لا عبره ببعض الخواصّ. و يستمرّ الإجزاء الى طلوع الشّمس كما مرّ.

#### و للظّهر ثلاث أوقات فضيلته:

أحدها: من أوّل الزوال إلى بلوغ الفَيء الزائد أو الحادث حيث لم يبقَ ظلٌّ مع عدم التنفّل على الأقوى أو مطلقاً قدمين، عباره عن سبعي الشّاخص.

ثانيها: إلى بلوغه أربعة أقدام.

ثالثها: إلى بلوغه مثل الشاخص.

و يمتدّ للإجزاء إلى أن يبقى من المغرب قدر صلاه العصر.

#### و للعصر أربعة:

أحدها: من حين الفراغ من الظّهر إلى أربعة أقدام.

ثانيها: إلى ستّة أقدام.

و ثالثها: إلى ستّة أقدام و نصف.

رابعها: إلى مثلى الشّاحص، و يمتدّ للإجزاء إلى المغرب.

و لو احتسب للظهر رابع، و للعصر خامس، باعتبار المماثلة من الفىء الزائد، و الظلّ السابق، لم يكن بعيداً.

### و للمغرب ثلاثة:

أحدها: من غروب الحُمرة المشرقيّه إلى غروب الحُمرة المغربيّه.

ثانيها: من غروب المغربيّه إلى ربع اللّيل.

ثالثها: منها إلى ثلث اللّيل. و يمتدّ للإجزاء إلى أن يبقى لانتصاف اللّيل مقدار صلاة العشاء.

### و للعشاء إجزيان:

أحدهما متقدّم: و هو من بعد صلاة المغرب إلى غروب الحمره المغربيّه. و ثانيهما: من ثلث اللّيل إلى انتصافه.

و فضيلتان: أوّلهما: من غروب الحمره المغربيّه و لا اعتبار بالبياض و الصّفرة إلى ربع اللّيل. و ثانيهما: من ربع اللّيل إلى ثلثه.

و كلّ متقدّم من أوقات الفضيله أفضل من المتأخّر، و كلّ متقدّم من أوقات الإجزاء كذلك.

و يُستثنى من ذلك: تأخير الفرائض لفعل الرّواتب فى أوقاتها.

و تأخير المغرب و العشاء للمُفيض من عرّفات إلى المشعر، و إن بلغ ربع اللّيل.

و تأخير العشاء إلى غروب الحُمرة المغربيّه.

و تأخير صلاة الصّبح إلى قريب ظهور الحُمرة المشرقيّه؛ للإتيان بناقله الفجر.

و تأخيرها إذا صلّى من نافله اللّيل أربع ركعات فزاحم الصّبح. و فى جرى الحكم

بمجرد الدخول فى الثالثه وجه، و الأقوى خلافه، فيتمّ، و يؤخّر الباقي.

و تأخير صلاه الظهر عن أول وقتها الفضيلى إذا صلّى من نافله الزوال ركعه، و كذا العصر. و الظاهر أنّ المأتمى به بعد خروج وقت الفريضة للمزاحمه أداء لا قضاء.

و تأخير صلاه المغرب؛ لانتظار المفطرين.

و تأخير الوقت فى كلّ من الصّيموات؛ لمعارضه فعل مستحبّ فورى، كحاجه مؤمن، أو تشييع جنازه، أو لعروض مرض، أو سبب تشويش، أو اضطراب.

(و تأخير الظهر و المغرب للمستحاضه إلى آخر وقت الفضيله (١) لتجمع بين الفضيلتين)؛، إلى غير ذلك.

## المقام الثانى: فى أوقات النوافل اليوميّه

### لنافته الفجر وقت فضيلى:

من طلوع الفجر الكاذب القائم المشبه لذنب السرحان، إلى طلوع الفجر الصادق.

و وقتان إجرائيان: أحدهما: ما بين طلوع الفجر الصادق، إلى أن يبقى مقدار صلاته من طلوع الحمرة.

و يُستحبّ الاضطجاع على الجانب الأيمن بعد فعلها بلا نوم إن بقى شىء من الليل، فإن نام عن اضطجاع أو لا، استحَبّ له إعادتها مع بقاء ما يسعها من الليل. و لو وسع البعض، لم يبعد استحباب إعاده ما وسع.

ثانيهما: وقت نافله الليل إذا انضمت إليها، و جعلت بعضها متّصله بها. و فى جواز الإتيان بها فى وقت نافله الليل مُنفردة وجه قوى. و فى تقديم الشباب و نحوه نافله الفجر مع نافله الليل على انتصاف الليل إشكال، و مع الانفراد أشكل.

### و لنافته الظهر وقت فضيلى:

ما بين الزوال إلى بلوغ القدمين.

و وقتان إجرائيان: أولهما و هو أفضل من الثانى إلى ثلثى القامه، و الثانى: إلى



منتهى القامه، أو إلى أن يبقى منها مقدار صلاة الفريضة.

### و نافلة العصر وقت فضيلتي:

من بعد الزوال بعد صلاة الظهر و نافلتها إلى أربعة أقدام. و إجرائي: إلى المثليين، أو إلى أن يبقى من المثليين مقدار صلاة العصر.

### و نافلة المغرب وقت فضيلتي:

بعد صلاة المغرب إلى غياب الحمره، أو فعل العشاء، و إجرائي يمتدّ بامتداد وقته.

### و نافلة الليل و الشفع و الوتر وقت إجرائي:

و نافلة الليل و الشفع و الوتر (١) وقت إجرائي:

من انتصاف الليل إلى أن يبقى ثلثه. و وقت فضيلي من الثلث إلى الصبح.

و يُستحبّ التفريق في نافلة الليل أثلاثاً؛ من الانتصاف إلى طلوع الفجر مع نومتين أو اضطجاعتين بينهما، كما كان يصنع النبيّ صلى الله عليه و آله و سلم (٢).

### و نافلة الوتيره وقت ممتدّ بامتداد وقت العشاء.

و التقديم للجميع في أول الوقت أفضل، سوى نافلة الفجر، فإنّ تأخيرها إلى ظهور الفجر الكاذب أفضل، و عدا نافلة الليل، فإنّ تأخيرها إلى قرب الصبح أفضل.

و أذن في تقديم نافلة الليل من أول الليل لشاب تمنعه رطوبه رأسه عن النهوض، و تدعوه إلى النوم، و الظاهر إلحاق جميع الموانع به.

و يبدأ بالوتر ثلاثاً مع ضيق وقت نافلة الليل، ثمّ إن بقي وقت أتى بها، و إلا قضاها.

و من نسي ركعتين من صلاة الليل حتّى أوتر، استحبّ له إتمام صلاة الليل، و إعاده الوتر. و قد يلحق به حال غيرهما من الأربع أو الستّ، و الجمود أولى.

و قد وردت رخصه عامّه في تقديم النوافل الموقّته عن أوقاتها، و أنّها بمنزله الهدية متى أتى بها قبيلت (٣). و في خصوص نافلة الظهرين أخبار مُتكثره (٤)، و يمكن تنزيلها على أنّ هذا العدد عوض عددها، فيكون فيه ثواب عظيم من جهتها، كالنوافل المبتدأه؛ جمعاً بين الإجماع و الأخبار.

- ١- الوتر: بالكسر على لغة الحجاز و تميم، و بالفتح فى لغة غيرهم. المصباح المنير: ٦٤٧.
- ٢- كما فى الكافى ٣: ٤٤٥ ح ١٣، و الوسائل ٣: ١٩٥ أبواب المواقيت ب ٥٣ ح ١، ٢.
- ٣- انظر الوسائل ٣: ١٦٨ أبواب المواقيت ب ٣٧.
- ٤- انظر الوسائل ٣: ١٦٨ أبواب المواقيت ب ٣٧.

## المقام الثالث: فى الأحكام

### إشارة

و لا بد من التعرّض فيها لأُمور:

**أحدها: أنّ الأوقات المخصوصة للفرائض و النوافل إذا أتى بالعمل أو ببعض منه قبل الوقت عمداً أو سهواً أو غفلة،**

و كذا عن خطأً باجتهاد و لو بأقلّ جزء على الأقوى وقع باطلاً، كما فى الموقّات من الفرائض و النوافل غير اليوميّة، من صلاة آياتٍ أو نوافل موظّفات، بل يتمشّى إلى غير الصلوات، مع ملاحظه التعبد بالخصوصيات.

**ثانيها: أنّ مُدرك الركعة من الفرائض اليوميّة و صلاة الجمعة من آخر الوقت مُدرك للفريضة.**

و لو طهرت الحائض، أو النفساء، أو عقل المجنون، أو بلغ الصّبي، و قد بقى من الوقت قدر الطهارة و ركعه، و جبت الصّلاه.

و فى إلحاق جميع الفرائض و النوافل الموقّته سوى ما قام الدليل على خلافه فيكون المُدرك فيها مُدركاً لتمام الوقت وجه قوى؛ لما دلّ على العموم.

و تتحقّق الركعة: بانفصال الجبهة عن محلّ السّجود و إن لم يبلغ حدّ اللبنة (١) من السّجده الثانيه فى السّجود المتعارف، و فيما كان سجوده و رفعه بالرأس أو العينين بالأخذ برفعهما منها، و فيما إذا كان التّكبير عوض الركعه بتمامه، و الأقوى أنّه يكون مؤدياً، لا قاضياً، و لا مُلقّاً.

و لو تمكّن من إدراك الركعه من الفريضة الثانيه مع التقصير فى الأولى فى مواضع التّخيير تعيّن. و هو فى حقّ المعذور رافع للإثم، مُصَحّح للحكم، و فى غير المعذور لا يدفع الإثم، و إن صحّ الحكم.

**ثالثها: أنّه لا بدّ من التعويل على العلم،**

و لا يكفى الظنّ، مع خلوّ السّماء من العله، من غير فرقٍ بين ما مصدره إخبار العدل، مؤذناً أو لا، أو العدلين، أو الشّيع المفيد للظنّ، إلا فيمن تعرّس عليه ذلك، لعمى يوجب التقليد؛ لتعسر حصول العلم

١- المعترضه زياده فى «ح».

معه، أو مانع يمنعه عن التطلع إلى العلامات.

و إذا كانت السماء معلوله، جاز البدار، و لم يجب الانتظار. و الظاهر تمشيه الحكم إلى كل من تعسرت عليه معرفه الوقت لحبس أو إقعاد و نحوهما.

#### **رابعها: أنه يرجح الإتيان بالصلاه المفروضه فى أول وقتها.**

و يجوز الإتيان بالنافله كذلك لمن كان عليه قضاء عن نفسه ليوم أو أيام، أو لغيره عن تحمّل قرابه، أو إجاره لم يُشترط فيها الفور.

#### **خامسها: أن ضيق الوقت عن أداء واجبات الفريضة يلغى اعتبار الشروط إذا أدى فعلها إلى خروج الوقت قبل إتمام الفريضة،**

من مكان، أو لباس، أو استقبال، أو استقرار، أو غيرها، و تصحّح من دونها و لا إعادته، سوى ما ينافى حقيقتها من طهاره حدّث، أو تيه قرابه؛ لو أمكن فرض المسأله فيها.

نعم ينتقل الحكم عن حال الاختيار مع وجود الماء إلى حال الاضطرار و التيمّم، و لا إعادته. و لو تطهّر بالماء و الحال هذه، بطلت صلاته و طهارته.

#### **سادسها: لو اختلف اثنان أو أكثر فى دخول الوقت، لم يأنم بعض ببعض فى الابتداء.**

و لو علم دخول الوقت فى أثناء صلاه الإمام، و كان اشتباه الإمام عن اجتهاد، و قلنا بالصحه مع دخول الوقت فى الأثناء و إن كان مُخطأً، أو كانت تخطئه الإمام عن اجتهاد لا عن علم، قوى جواز الدخول معه مطلقاً، و لا يحتسب أحدهما الآخر فى عدد الجمع و العيدين، و مع الاجتهاد لا يبعد الاحتساب.

#### **سابعها: أنه يُستحبّ التفريق بين الظهرين و العشاءين،**

و لا- سيّما فى الأخيرين، مع الإتيان بالنوافل و عدمه. و مع الجمع الأولى تأخير الأولى إلى آخر وقتها، و تقديم الثانية إلى أول وقتها؛ للجمع بين الوقتين. و مع حصول الداعى إلى الجمع فى أول الوقت، يبنى على الترجيح.

#### **ثامنها: أنه لا خفاء فى طريق معرفه وقت الصبح و المغرب و العشاء،**

و يُعلم انتصاف الليل بحركه النجوم، أو بملاحظه الساعات المعتره، أو الصنائع و الأعمال.

و أمّا وقت الظهر فيُعرف بزوال الشمس.

و يُعرف الزوال إمّا بنصب شاخصٍ مُعتدلٍ في أرض مُعتدله، فإن حَدَثَ له ظلٌّ بعد العدم في المواضع التي ينعدم فيها الظلُّ وَسَطَ النَّهَارِ، أو زاد في موضع عدم الانعدام، فقد زالت الشَّمْسُ. أو بطريق الدائره الهندسيّه، أو بغير ذلك من العلامات. و لو حصل الاطمئنان من ساعه أو ساعات مضبوطه، أو عمل صناعه، أو حركات كواكب، أو غير ذلك، أجزأ عن غيره.

### **تاسعها: أنه لا يُفسد الصَّلاه بعد الاضطرار و الإلجاء بعد الإيمان و التمييز و العقل من الشروط،**

سوى التيه، و الوقت، و الطهاره الحدثيه.

فلو أُجئ إلى إيقاع الصَّلاه كلاً أو بعضاً في غير الوقت، بطلت، فرضاً كانت أو نفلاً، مرتباً أو غير مرتب. و ما ورد من الرِّخصه في تقديم النفل محمول على إرادته البدئيه و الإسقاط جمعاً، أو يُطرح.

### **عاشرها: أنه تنبغى المبادره إلى الصَّلاه في أول وقتها،**

و لا سيّما صلاه الصبح؛ لتشهدا ملائكه الليل و النهار. و كذا المغرب لمن لم يكن بينه و بين الأفق حاجب، من جبال أو جدران عاليه لا يسعه الصعود عليها، فإنّه ينتظر إلى اشتباك النجوم، كما في الزوايه (١).

### **حادى عشرها: أنه يكره التنقل لمن عليه فريضه حلّ وقتها من مؤداه**

غير النوافل الرواتب أو مقضيّه أصليّه أو تحمليّه عن قرابه، أو ضمان إن أجزناه، و ألحقنا عمل الإجاره المطلقه في العبادات بالديون، أو إجاره مُطلقه، و إلا تبع الشرط، فإنّه بحكم المعاملات.

### **ثانى عشرها: أنه ينبغى تأخير النوافل مع جمع الصَّلاتين**

بأذان واحد في جمع و الجمع و غيرهما.

### **ثالث عشرها: إن قضاء نافلة الليل أفضل من تقديمها على الانتصاف**

حيث يجوز.

### **رابع عشرها: استحباب تخفيف كلِّ صلاه مع احتمال خوف فوتها،**

مع ضعف الاحتمال، و إلا وجب مع وجوبها.

١- الكافي ٣: ٢٨١ ح ١٥، التهذيب ٢: ٢٦١ ح ١٠٣٨، الاستبصار ١: ٢٦٩ ح ٩٧٢، الوسائل ٣: ١٥٠ أبواب المواقيت ب ٢٤ ح ١.

**خامس عشرها: استحباب إعادة نافلة الفجر**

لو قدّمها عليه ثمّ نام.

**سادس عشرها: استحباب تفريق صلاة الليل أربعاً،**

و أربعاً، و ثلاثاً.

**سابع عشرها: قضاء ما فات من صلاة الليل بعد صلاة الصبح،**

و قبل طلوع الشمس، أو بعد العصر؛ لأنّهما من سرّ آل محمّد صلّى الله عليه و آله و سلم المخزون.

**ثامن عشرها: تعجيل قضاء ما فات نهاراً و لو بالليل،**

و كذا ما فات ليلاً و لو بالنهار، و الأفضل قضاء نوافل الليل بالليل، و نوافل النهار بالنهار، في الوقت الذي فاتت فيه، إذا لم يبادر في القضاء.

**تاسع عشرها: أنه إذا شكّ في الظهر بعد فعل العصر، أو في أثنائه، أو في المغرب بعد فعل العشاء، أو في أثنائه،**

لم يلتفت إلى الشكّ.

**العشرون: أنه يُستحبّ تأخير نافلة الليل إلى آخره،**

و جعل الوتر بين الفجرين.

**الحادي و العشرون: أن من جلس بعد الصبح، و لم يصلّ نافلة الليل،**

يُستحبّ له تخفيفها، ثمّ صلاة الصبح إن خشي فوتها.

**الثاني و العشرون: أن الله تعالى كما جعل أزمته و أمكنه في الدنيا تتضاعف فيها الأرباح و الفوائد،**

كذلك جعل للآخره أزمته و أمكنه تتضاعف فيها فوائد الآخرة. فمن فاته وقت منها أو مكان، نقصت فوائده؛ و من أدركها، تضاعفت له.

**الثالث و العشرون: أنه يُستحبّ قضاء النوافل الزواتب،**

و فعل المستنده إلى الأسباب في كلّ وقت.

و أما المبتدأه الدّاخله في عموم قولهم عليهم السّلام: «الصّلاه خيرٌ موضوع، فمن شاء استقلّ، و من شاء استكثر» (١). و في قولهم

عليهم السّلام: «الصّلاه قُربان كلّ تقى» (٢). فتكره كراهه عباده، بمعنى أنّ الإتيان بها في غير هذه الأزمنه أفضل، أو بمعنى أنّه لو تركها ناوياً لتجنّب بعض ما يترتب عليها أثيب؛ وإلا فهي راجحه في حدّ ذاتها.

---

١- الخصال: ٥٢٣ ح ١٣، أمالي الطوسي ٢: ١٥٣.

٢- الفقيه ١: ١٣٦ ح ٦٣٧، عيون أخبار الرضا (ع) ٢: ٧ ح ١٦، الخصال: ٦٢٠، دعائم الإسلام ١: ١٣٣، الوسائل ٣: ٣٠ أبواب أعداد الفرائض ب ١٢ ح ١، ٢.

منها: عند طلوع طرفٍ من الشمس، وبعده حتى تذهب حُمرتها.

(و منها: عند غروبها حتى تذهب حُمرتها) (١) أو بعده حتى تذهب صُفرتها.

و منها: عند قيامها حتى تزول في غير يوم الجمعة، وقيل: من بعد طلوع الفجر إلى الزوال، وقيل: من بعد طلوع الشمس إلى الزوال (٢).

و منها: بعد صلاة الصبح إلى طلوع الشمس.

و منها: من العصر إلى غروبها.

#### الرابع و العشرون: نافله الجمعة عشرون ركعه،

و الأحوط للمُقَصِّر أن لا يفعلها؛ لاحتمال دخولها في حكم الرواتب، وإن كان القول بعدم المنع لا يخلو من قوه: ستّ عند انبساط الشمس، و ستّ عند ارتفاعها، و ستّ عند قيامها قبل الزوال، و ركعتان عند الزوال.

و في بعض الزوايات: ركعتان أخريان بعد الزوال، فتصير اثنتين و عشرين ركعه (٣).

و في بعض الأخبار: إنّ الستّ الأوّل من الفجر إلى ما بعد طلوع الشمس (٤)، و في بعضها: بعد طلوع الشمس (٥) و في بعضها: إذا كانت الشمس مثلها عند العصر (٦)، و في بعضها: الاقتصار على ستّ عشر منها، و تعيينها: ستّ في صدر النَّهَار، و ستّ في نصف النَّهَار، و أربع بعد الظهر (٧).

و منها: ستّ قبل الزوال، و ركعتان عند الزوال، و ثمان بعد الفريضة (٨) (و روى:

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- نقله عن الحسن بن عيسى في مفتاح الكرامه ٢: ٤٩.

٣- التهذيب ٣: ٢٤٦ ح ٦٦٩، الاستبصار ١: ٤١١ ح ١٥٧١، مصباح المتهدج: ٣٠٩، الوسائل ٥: ٢٣ أبواب صلاة الجمعة ب ١١ ح ٥.

٤- الوسائل ٥: ٢٣ أبواب صلاة الجمعة ب ١١ ح ٥، ١٣، ١٩.

٥- مستطرفات السرائر ٣: ٥٨٥، الوسائل ٥: ٢٦ أبواب صلاة الجمعة ب ١١ ح ١٨.

٦- الكافي ٣: ٤٢٨ ح ٢، التهذيب ٣: ١١ ح ٣٥، الاستبصار ١: ٤١٠ ح ١٥٦٦، الوسائل ٥: ٢٥ أبواب صلاة الجمعة ب ١١ ح ١٢.

٧- التهذيب ٣: ٢٤٥ ح ٦٦٧، الاستبصار ١: ٤١٣ ح ١٥٨٠، الوسائل ٥: ٢٣ أبواب صلاة الجمعة ب ١١ ح ٧.

٨- التهذيب ٣: ١١ ح ٣٧، الاستبصار ١: ٤١٠ ح ١٥٦٨، الوسائل ٥: ٢٤ أبواب صلاة الجمعة ب ١١ ح ٩.



أَنَّ الجميع بعد الفريضة) (١). و المراد الظهر أو العصر، و العمل على الجميع مخيراً بينها غير بعيد.

### الخامس و العشرون: أَنَّ الأوقات متساوية في القضاء، الفريضة أو نافله، ما لم تعارض واجباً،

و لا فوريّه فيه إلا مع ظنّ الوفاء، أو بلوغ حدّ يصدق فيه التهاون و التكاسل، أو تكون مشروطه في استيجار على عباده.

و يجب الترتيب في القضاء عن النفس مع العلم بكيفيته القوات، و مع الجهل به و الانحصار في عدد يمكن فيه العمل بالترتيب، و هو لا يمكن إلا في قليل من العدد؛ لأنه متى بلغ العشر توقّف على ما يزيد على عشرات الألوف.

و لا- ترتيب في النيايه عن الأموات من دون فوات، و أما في القضاء عنهم فكذلك، أما حيث يتعدّد و يكون في الترتيب حرج و هذا جارٍ في أكثر النيابات أو يكون النّوّاب بحيث لا يعلمون حالهم في تقديم و تأخير، فينبغي عدم التأمّل؛ إذ الفرع لا يزيد على الأصل.

ثمّ الترتيب بين أعمالهم لا- يستدعى موافقه ترتّب المنوب عنهم، و إطلاقات النيايه تعمّ ما إذا كان بفريضة واحده أو فرائض، و هو مقتضى لعدم لزوم الترتيب، على أنّ خطاب الترتيب متوجّه إلى المنوب عنه، و هو من الشرائط، لا- من المقدمات، فيكون لكلّ حكم نفسه، كما في اللباس، و الاستقبال، و الجهر، و الإخفات، و نحوها.

و التطوّع مرتّب على الفريضة على القول به، مع أنّه لا يجرى على النّوّاب.

و صيام التطوّع لمن عليه صوم غير جائز، و يجوز للنائب مع كونه على المنوب عنه، فحال هذه المسأله كحال المديون إذا أوجب على نفسه ترتيب وفاء الدّيون، فإنّه ليس على المتبرّع أن يرضى ذلك، فلا بأس بصلاه النّوّاب دفعه، و لا بائتمام بعضهم ببعض.

و لا يجوز للأوصياء و الوكلاء اشتراط الترتيب على النّوّاب؛ لإفضائه إلى التعطيل، و بقاء الميّت مؤاخذاً؛ أو لأنّه مُعرّض للخلف و فساد العمل غالباً.

وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ مَقْضِيَّاتٌ لَا يَعْلَمُ عَدَدَهَا، فَإِنْ كَانَتْ عَنْهُ، أَتَى مِنْهَا بِمَا يَغْلِبُ مَعَهُ فِي ظَنِّهِ الْوَفَاءَ. وَإِنْ كَانَتْ لِغَيْرِهِ، اقْتَصَرَ عَلَى الْمُتَيَقِّنِ، وَالْأَحْوَطُ فِيهِمَا وَلَا سِيَّمَا فِي الْآخِرِ طَلَبُ الْيَقِينِ.

وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ الْفَرَائِضِ لَا عَن تَقْصِيرٍ، وَجِبَ عَلَى أَكْبَرِ وَلَدِهِ الْقَضَاءَ عَنْهُ. وَالْأَحْوَطُ إِحْقَاقُ الْأُمِّ بِالْأَبِّ، وَالْمَقْصِيرُ بغيرِ الْمَقْصَرِ، وَبَاقِي الْأَوْلِيَاءِ مِنَ الْأَرْحَامِ بِالْأَوْلَادِ مَعَ عَدَمِهِمْ.

وَلَوْ كَانَ الْوَلَدَانِ مِنْ بَطْنٍ وَاحِدٍ، قَدَّمَ الْمُؤَخَّرَ فِي التَّوَلَّدِ، وَالْأَحْوَطُ الْمَسَاوَاهُ وَالتَّوْزِيعَ.

وَمَنْ كَانَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ حِينَ مَوْتِ أَبِيهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَالِاحْتِيَاظُ فِي قِيَامِهِ.

وَيَجُوزُ لِلْوَلِيِّ الْاسْتِجَارَ عَلَى الْأَقْوَى.

### السادس والعشرون: أَنَّهُ تُسْتَحَبُّ الْيَقْظَةُ وَالْإِيقَاطُ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ مِمَّنْ لَمْ يَصَلِّ،

كَمَا يُؤْذَنُ بِهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «تَعَلَّمُوا مِنَ الدَّيْكَ خَمْسَ خِصَالٍ: مُحَافَظَتُهُ عَلَى أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ، وَالْغَيْرَةُ، وَالسَّخَاءُ، وَالشَّجَاعَةُ، وَكَثْرَةُ الطَّرِيقَةِ» (١)، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «لَا تَسْبُوا الدَّيْكَ؛ لِأَنَّهُ يَوْقُظُ لِلصَّلَاةِ» (٢) فَإِنَّ فِيهِ إِشْعَارًا بِهِمَا.

وَفِي فِعْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْلَةَ الْجِرْحِ، وَمَا وَرَدَ فِي تَعْلِيلِ اسْتِحْبَابِ الْأَذَانِ وَالْجَهْرِ بِنَافِلَةِ اللَّيْلِ، وَإِيقَاطِ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ لِلصَّلَاةِ وَنَحْوَهَا أُبَيِّنُ شَاهِدَ عَلَيْهِ.

### (السابع والعشرون: أَنَّ مِنْ نَسَى رَكَعَتَيْنِ مِنْ نَافِلَةِ اللَّيْلِ، ثُمَّ صَلَّى الْوَتْرَ، أَتَى بِهِمَا،

ثُمَّ أَعَادَ الْوَتْرَ) (٣).

### المبحث السابع: من المباحث التي بُنِيَ عَلَيْهَا كِتَابُ الصَّلَاةِ

#### إشاره

فِي أَعْدَادِ الصَّلَاةِ الْيَوْمِيَّةِ، فَرَائِضِهَا وَنَوَافِلِهَا، وَأَعْدَادِ رَكَعَاتِهَا.

فَالْبَحْثُ فِي مَقَامَيْنِ:

١- الفقيه ١: ٣٠٥ ح ١٣٩٦، الخصال: ٢٩٩ ح ٧٠، الوسائل ٣: ٨٠ أبواب المواقيت ب ١ ح ٩.

٢- سنن أبي داود ٢: ٧٤٨ ح ٥١٠١، الجامع الصغير للسيوطي ٢: ٢٠٠.

٣- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

**الأول: في أعداد الفرائض**

الفرض الأصلي منها في كل يوم مع عدم المانع خمس: الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، والصبح. وهي الضرورية في الدين، ومُنكر أحدها خارج عن رِبْقِه المسلمين.

و من جهه المانع من حيض أو نقص عقل مجنون أو إغماء أو صغر قد تكون واحده أو ثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً.

و ركعاتها في غير السفر الشرعي و الخوف سبع عشره، لكل واحد من الظهر، والعصر، والعشاء أربعاً، و ثنتان للصبح، و ثلاث للمغرب.

و في مواضع التخيير إذا استغرق صلاه الليل و النهار فيها أو اختص السفر أو الخوف ببعضها قد يكون ثلاث عشره و خمس عشره. و إذا تعلقا بالجميع، كانت إحدى عشره.

و متى نقص شىء من العدد في واحده عن علم مختاراً أو مجبوراً أو جهل أو غفله أو نسيان، بطلت صلاته. و لو قصر في مقام التقية أو أتم، صحّت.

**المقام الثاني: في النوافل****اشاره**

و فيها بحثان:

**البحث الأول: في أعدادها و جملة من أحكامها**

و هي ستّ، خمس كل واحد منها لواحد من الخمس: نافله الظهر، و نافله العصر، و نافله المغرب، و نافله العشاء، و نافله الصبح.

و الظاهر أنّها مستحبّه للأوقات في ذاتها، لا للأفعال، و إن تبعتها في القصر و الإتمام، فمن أصاب النافله و أخطأ الفريضة جاء بالسنة.

و السادسة: نافله الليل، و منها الشفيع و الوتر.

و أمّا عددها الذي بُنى عليه أصل الوضع و لا أرى في الاقتصار على البعض فيها و في أمثالها من المعدودات، لتحصيل بعض الأجر بمقدار ما عمل بأساً، فيفوته أجر ما ترك، و الثواب المترتب على التمام، و مع التعذر و شبهه لا يبقى كلام فأربعه و ثلاثون ركعه:

ثمان لنافله الزوال، و تُنسب إلى الظهر.

و مثلها لنافله العصر، و في انتسابها إلى الظهر، أو العصر، أو التنصيف، أو ستّ إلى الظهر و ثنتان إلى العصر و جوه، و لكلّ مُستند، و لا بأس بالعمل على الجميع، و الظاهر عدم اعتبار ذلك، فيسهل الأمر في التيه. و مع اعتبار الزمان دون القصد لا يبقى للكلام ثمره يُعتدّ بها (إلا فيما إذا اختص القصر بأحدهما).

و أربع بعد المغرب.

و ثنتان بعد العشاء تُعدّان بركعه؛ لتكون النافله ضعف الفريضة.

و إحدى عشر ركعه نافله الليل، منها: ركعتان للشفع، و ركعه للوتر، و ركعتان قبل الصّبح.

و وردت رُخصه في الاقتصار في نافله العصر على ستّ، فتبقى اثنان و ثلاثون، و على أربع فتبقى ثلاثون، و في المغرب على اثنتين، فتبقى ثمان و عشرون، و في ترك نافله العشاء، فتبقى سبع و عشرون.

و معنى الإذن في الاقتصار على ما اخترناه أنّ لهذه الأعداد خصوصيّة زائده على ما يلحقها من التوزيع بسبب الجزئيّه.

و الظاهر أنّ أفضلها نافله الليل، و أفضلها ثلاث الوتر، و أفضل الثلاث الأخيره. ثمّ نافله الزوال، ثمّ نافله الصّبح، ثمّ نافله المغرب، ثمّ نافله العصر، و أدناها الوتيره.

و كلّ مَنْسوبه إلى فريضه تتبعها إتماماً و تقصيراً و تخييراً. فإذا عمّ القصر فرائض اليوم و الليله، سقط منها ستّ عشره ركعه: نافله الزوال و نافله العصر حتماً، و نافله الوتيره احتياطاً.

فيكون الباقي منها في السّفَر مساوياً لركعات الفرائض في الحضر، و للساقط منها

فى السِّفْرِ؛ فَإِنَّه سَبْعَ عَشْرَةَ، وَ الْبَاقَى بَعْدَ ذَلِكَ سَبْعَ عَشْرَةَ نِصْفَ نَوَافِلِ الْحَضْرِ، وَ كَأَنَّهَا قَصْرُهَا: نَافِلَةُ اللَّيْلِ، وَ رَكَعَتَا الْفَجْرِ، وَ أَرْبَعِ الْمَغْرَبِ.

وَ إِذَا حَضَرَ بَعْدَ الْوَقْتِ سَقَطَ مِنَ النَوَافِلِ مَا يَتَّبِعُ الْمَقْصُورَهُ مِنَ الْفَرَائِضِ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ، وَ فِى مَقَامِ التَّخْيِيرِ يَجْرَى فِيهِ ذَلِكَ.

وَ يُحْتَمَلُ جَوَازُ النِّفْلِ مَعَ الْقَصْرِ، وَ بَدُونِهِ، وَ مَنَعَهُ مَطْلَقًا، وَ خَيْرُ الثَّلَاثَةِ أَوْسَطُهَا.

وَ مَا لَا يَرْبِطُ لَهَا بِالْفَرَائِضِ كِنَافِلَةُ اللَّيْلِ، وَ الْمُؤَخَّرَةُ عَنِ الْفَرِيضَةِ إِذَا فُعِلَتْ قَبْلَهَا، بِنَاءً عَلَى جَوَازِ التَّطَوُّعِ وَ قَتِ الْفَرَضِ، هَلْ تَصَحَّ نَظْرًا إِلَى اعْتِبَارِ الزَّمَانِ فِى دُخُولِ الْوَقْتِ فَقَطْ، أَوْ لَا نَظْرًا إِلَى اعْتِبَارِ الْإِتْيَانِ بِالْفِعْلِ أَيْضًا؟ وَ هِىَ أَدَاءُ عَلَى الْحَالِينَ لَوْ أَجْزَنَاهُمَا.

وَ أَمَّا الْمَقْدَمَةُ عَلَيْهَا إِذَا فُعِلَتْ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ، مَعَ بَقَاءِ وَقْتِهَا، فَيُحْتَمَلُ فِيهَا الْأَدَاءُ مَدَّةَ بَقَاءِ الْوَقْتِ، وَ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّ الْأَدَاءَ مَشْرُوطًا بِالْوَقْتِ وَ التَّقَدُّمِ، وَ الْأَخِيرَ لَا يَخْلُو مِنْ قُوَّةِ. وَ حَيْثُ إِنَّ تَبِيَةَ الْأَدَاءِ وَ الْقَضَاءِ عِنْدَنَا مُلْغَاهُ ارْتَفَعَتِ الثَّمَرَةُ.

وَ فَصَلَ الْعِشَاءَ كغَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ بَيْنَ الْمَغْرَبِ وَ نَافِلَتِهَا لَا يَنَافَى أَدَاءُ النَافِلَةِ مَعَ بَقَاءِ الْوَقْتِ.

وَ لَوْ دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ الْحُضُورِ مَعَ الْجَمَاعَةِ فِى الْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِ مَعَ تَرْكِ النَوَافِلِ، وَ بَيْنَ الْإِتْيَانِ بِهَا مَعَ تَرْكِ مَا سَبَقَ، فَإِنْ كَانَ عَلَى الْاسْتِدَامَةِ أَتَى بِالنَوَافِلِ وَ تَرَكَ الْجَمَاعَةَ فِى وَجْهِ، وَ فِى الْإِتْفَاقِ تَرْجَحَ الْجَمَاعَةُ.

وَ صَلَاةُ الْغَفِيلَةِ إِنْ دَخَلَتْ فِى أَرْبَعِ الْمَغْرَبِ دَخَلَتْ فِى الرُّوَاتِبِ، وَ إِلا خَرَجَتْ، وَ الْأَحْوَاطُ إِدْخَالُهَا، فَيَقْتَصِرُ عَلَى الْأَرْبَعِ، وَ إِنْ كَانَ الْأَقْوَى جَوَازَ زِيَادَتِهَا عَلَى الْأَرْبَعِ. وَ هِىَ مُسْتَحَبَّةٌ، وَ وَقْتُهَا فِى سَاعَةِ الْغَفْلَةِ بَيْنَ الْمَغْرَبِ وَ الْعِشَاءِ.

رَوَى عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ مِنْ صَلَّى بَيْنَ الْعِشَاءِ بَيْنَ رَكَعَتَيْنِ يَقْرَأُ فِى الْأُولَى الْحَمْدَ وَ وَ ذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا إِلَى قَوْلِهِ وَ كَذَلِكَ تُنْجَى الْمُؤْمِنِينَ وَ فِى الثَّانِيَةِ: الْحَمْدُ وَ وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ إِلَى آخِرِهَا، فَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ رَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِمَفَاتِحِ الْغَيْبِ الَّتِي لَا يَعْلَمُهَا إِلا أَنْتَ أَنْ تَصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ، وَ أَنْ تَفْعَلَ بِي كَذَا وَ كَذَا» أُعْطِيَ مَا سَأَلَ، أَوْ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ وَلِيُّ نِعْمَتِي

، و القادر على طلبتي، تعلم حاجتي، فأسألك بحق محمّد و آله عليهما السّلام لَمَّا قضيتها لي» و سأل حاجته أعطاه الله تعالى ما سأل (١).

و تُستحبّ ركعتان بعد العشاء الآخرة، يقرأ فيهما مائة آية، و لا يحتسب بهما، فإن لم يستيقظ إلى الصبح، صلّى ركعتين شفعاً، و احتسب بالسّابقتين و ترأ.

و صلاة الوصيّة بين العشاءين.

و صورتها: أن يصلّى بين العشاءين ركعتين، يقرأ في الأولى بعد الحمد إذا زلزلت ثلاث عشرة مرّة، و في الثانية بعد الحمد التّوحيد خمس عشرة مرّة.

و قد روى: أنّ من فعلها في كلّ سنة كان من المحسنين، و في كلّ جمعه من المخلصين، و في كلّ ليلة زاحمني في الجنّة، و لم يحصى ثوابه إلا الله تعالى (٢).

و هذه الصّلوات الثلاث ليست من الرّواتب التابعة للفرائض، و إنّما ذكرتها لشباعتها بها، فلا يجرى فيها القضاء، و لا يسقط ما كان منها بعد رباعيته في مقام القصر، و الأحوط تركها على القول بمنع التطوّع في وقت الفريضة.

و النّوافل في الشّفر، مع سقوط الوتيرة فيه تساوى ركعاتها ركعات فرائض الحضر، و تكون نوافل الحضر ضعف نوافل الشّفر، و كأنّها مقصوره في الشّفر.

و تنبغى شدّه المحافظه على النّوافل، و لا سيّما الرّواتب، فقد روى عن أبي جعفر عليه السّلام

في تفسير قوله تعالى الَّذِينَ هُمْ عَلَيَّ صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ بصلاه النّوافل

(٣). و روى: أنّها تكملّه للفرائض (٤)، إمّا كل نافله لفريضتها، أو مطلقاً.

و أنّ الله تعالى يقول: إنّ عبدى ليتقرّب إليّ بالنّوافل حتّى أحبّه، فإذا أحببته، كنت سمعه الذى يسمع به، و بصره الذى يبصر به، و لسانه الذى ينطق به، و يده التى

١- مصباح المتّجهد: ٩٤، الوسائل ٥: ٢٤٩ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ٢٠ ح ٢.

٢- مصباح المتّجهد: ٩٥، الوسائل ٥: ٢٤٧ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ١٧ ح ١.

٣- الكافي ٣: ٢٧٠ ذ. ح ١٢، التهذيب ٢: ٢٤٠ ح ٩٥١، مجمع البيان ٥: ٣٥٦، الوسائل ٣: ٤١ أبواب أعداد الفرائض ب ١٣ ح ٢٧. و الآيه فى سورة المعارج: ٢٣.

٤- الكافي ٣: ٢٦٩ ح ١١.

يبتش بها، إن دعاني أجبتة، و إن سألني أعطيتة (١).

و أن تارك النوافل الزّاتيه بلا سبب يلقي الله تعالى مُستخفّاً مُتهاوناً مُضيقاً لِحُرْمه رسوله الله صلّى الله عليه وآله وسلم.

و روى: «أنه إذا لم يقضها، كَفَّر عن كلِّ ركعتين بمدّ، فإن لم يقدر، فعن كلِّ أربع، فإن لم يقدر، فمدّ لصلاه اللّيل، و مدّ لصلاه النهار» (٢).

و أن من فاته منها نوافل كثيره لا يعرف عددها، صلّى قضاءً عنها صلوات كثيره لا يعلم عددها من كثرتها (٣).

### البحث الثاني: في كفيات النوافل مطلقاً

النوافل كلّها ثنائيه، كهئته الفريضة الثنائيه، إلا أنّها لا يجب فيها سوره بعد الفاتحه، و يجوز تبويضها، و قرانها، و العدول منها إلى غيرها، من أيّ سوره شاء، توحيداً أو جحداً أو غيرهما، و في أيّ وقت شاء (٤).

و لا يخلّ بها الشكّ بين الواحده و الثنتين، بل يتخيّر بين البناء على الأكثر، و هو الأفضل، و البناء على الأقلّ.

و عدم تعيّن الاستقرار إذا لم يكن في محلّ قرار، و لا الاستقبال، و لا السّجود بالجبهه، و باقى المساجد، بل يكتفى بالإيماء، و لا رفع المسجد، بل يكتفى بإيماء الرّأس، و لو تعذّر فبالعينين (و هذا على طريق الرّخصه دون العزيمه، فلو تمكن من الرّكوع أو السّجود على الّوق، و فعل، جاز على الأقوى) (٥).

١- الكافي ٢: ٣٦٢ ح ٨، الوسائل ٣: ٥٣ أبواب أعداد الفرائض ب ١٧ ح ٦

٢- الكافي ٣: ٤٥٤ ح ١٣، الفقيه ١: ٣٥٩ ح ١٥٧٧، التهذيب ٢: ١٩٨ ح ٧٧٨، المحاسن: ٣١٥ ح ٣٣، الوسائل ٣: ٥٥ أبواب أعداد الفرائض ب ١٨ ح ٢.

٣- الكافي ٣: ٤٥٤ ح ١٣، الفقيه ١: ٣٥٩ ح ١٥٧٧، التهذيب ٢: ١٩٨ ح ٧٧٨، المحاسن: ٣١٥ ح ٣٣، الوسائل ٣: ٥٥ أبواب أعداد الفرائض ب ١٨ ح ٢.

٤- في «ح» زياده: و يستحب فعلها و إكمالها و القران فيها.

٥- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

فتصحّ ركوباً في سفينه، و على حيوان، و مشياً، و عدواً في أحد الوجهين، مع الاختيار.

و لا القيام مع الاستقرار، فيجوز الجلوس، دون الاستلقاء و الاضطجاع على أحد الجنين اختياراً في أقوى الوجهين.

و لا الكون في غير الكعبه، و في تخصيص الأحكام بغير ما وجب بالالتزام وجه قوى.

و لا- سجود الشيهو، و لا- عمل الاحتياط، و لا- قضاء الأجزاء المنسيه، و لا جهر، و لا إخفات، و الظاهر أنّها لاحقه للذات، لا لخصوص الندب.

و كلّها فيها القنوت قبل الرّكوع واحده أو ثنائيه، شفعاً أو لا، و روى في الوتر قبله و بعده (١).

و لا تزيد على ركعتين.

و صلاه الأعرابي؛ و هي، على ما رواه زيد بن ثابت، عشر ركعات: أربع، و أربع، و ثنتان، بتسليمات ثلاث (٢). و صلاه التسبيح؛ بجعل الأربع بسلام واحد، كما يظهر من الصدوق (٣). و صلاه أربع موصوله ليله الجمعة، كما في المصباح يرويه عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم (٤) غير ثابتة.

و دليل اعتبار ضعيف الأخبار في السنن إنّما يجرى حيث لا تعارضه حجّه و لا قاعده، كما إذا كان داخلاً في العموم كماً، و كيفاً، و وضعاً، و زماناً، و مكاناً، و إنّما أفاد الضعيف رجحان خصوصيته، فلم تكن فيه معارضه و لا مدافعه لدليل، و لا لقاعده.

و يُستحبّ في أول ركعه التعوّذ، و أكمله: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان

١- الخلاف ١: ٣٨١، المعبر ٢: ٢٦.

٢- مصباح المتهدد: ٢٨١.

٣- الفقيه ١: ٣٤٩.

٤- مصباح المتهدد: ٢٢٩، ٢٨٠، ٢٨٢.



الرجيم». و التوجه بقول وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ إِلَى آخِرِهِ.

و قراءه السور القصار فى نوافل النهار، و نافله المغرب، و المطولات فى نوافل الليل. و الجهر فى نوافل الليل، و الإخفات فى نوافل النهار.

و قراءه الجحد فى الأولى من نوافل الزوال، و من نوافل المغرب، و من نوافل الليل، و قراءه الإخلاص ثلاثين مره فى أولتى صلاه الليل.

و فى كل واحد من ركعتى الشفع بعد الحمد ثلاث مرآت سورہ الإخلاص، و فى ركعه الوتر بعد الحمد سورہ الإخلاص ثلاثاً، و المعوذتين مره مره.

و روى: أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم كان يقرأ فى الثلاث تسع سور: فى الأولى: التكاثر، و القدر، و الزلزله، و فى الثانية: العصر، و النصر، و الكوثر، و فى الثالثه: الجحد، و تبت، و التوحيد (١).

و روى فى الأولى من الشفع سورہ الناس، و فى الثانية الفلق، و فى الوتر قل هو الله أحد ثلاثاً، و المعوذتين (٢).

و روى: أن تقصير الفريضة و تطويل النافله من العباده (٣).

و أن من العجب قبول صلاه من لم يقرأ إنا أنزلناه فى صلاته، و أنه ما زكت صلاه من عبده لم يقرأ فيها بقل هو الله أحد (٤).

و فى خصوص اليوميه روى: أنه من مضى عليه يوم واحد صلى فيه الصلوات الخمس، و لم يقرأ التوحيد فى شىء منها قيل له: يا عبد الله، لست من المصلين (٥). و فيها دلالة على رجحانها فى النوافل.

(و تُستحب الصلاة على النبى صلى الله عليه و إله و سلم مائه مره بين نافله الفجر

١- مصباح المتهدج: ١٣٢، الوسائل ٤: ٧٩٩ أبواب القراءه ب ٥٦ ح ١٠.

٢- مصباح المتهدج: ١٣٢.

٣- المحاسن: ٣٢٤، الوسائل ٤: ٦٨٨ أبواب القيام ب ٤ ح ٢.

٤- الاحتجاج ٢: ٤٨٢، الوسائل ٤: ٧٦١ أبواب القراءه ب ٢٣ ح ٦.

٥- الكافي ٢: ٤٥٥ ح ١٠، عقاب الأعمال: ٢٨٣، ثواب الأعمال: ١٥٥ ح ١، المحاسن: ٩٦ ح ٥٦، الوسائل ٤: ٧٦٢ أبواب القراءه

ب ٢٤ ح ٢.

و فريضتها، و يُستحبّ بعد الفراغ من استغفار الوتر قول: «هذا مقام العائذ من النار» سبع مرات (١).

و روى: إدخال صلاة جعفر في نافله الليل (٢)، فتدخل قراءتها و أذكارها فيها.

(و من شرائطها: الاستقرار في جميع أحوالها، و يتضاعف الحكم حال الإتيان بأقوالها و أفعالها من قراءه، و ذكر، و ركوع، و سجود و تشهد، و تسليم، و نحوها. و يعتبر في الهوى بالنسبه إلى ما زاد من حركته، فلو تحرك لسبب سكت عن أقواله، و تعمّد المفضول من أحواله ثم من أقواله) (٣).

### المبحث الثامن: في أفعال الصلاه و الأعمال المرتبطه بها المشبهه لأجزائها

#### إشاره

و البحث فيها في مقامات:

#### الأول: في المقدمات

و النظر فيها في أمور:

منها: أنه ينبغي الإقدام عليها بعشقٍ، و رغبه، و همّه عاليه؛ لا مُتكاسلاً، و لا متناعساً، خاشعاً خاضعاً، ذليلاً خائفاً و جلاً، ممثلاً للجنّه و النار بين يديه، مُترقباً لملك الموت متى يُؤمر عليه، مُتأهباً للحساب، و حصول الثواب، و حلول العقاب، متحذراً من الشيطان، متحفظاً من الرياء، و العُجب، و حبّ السّمعه، التي قلّ ما يخلو منها إنسان.

روى: أن زين الساجدين عليه الصلاه و السلام و على آبائه الطاهرين إذا أراد الوضوء اصفرّ لونه (٤).

و العُمده في هذا المقام إمعان النظر التام في أن لباس الإمكان في الموجود القاضى

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- الفقيه ١: ٣٤٩ ح ١٥٤٢، التهذيب ٣: ٣٠٩ ح ٩٥٦، عيون أخبار الرضا (ع) ٢: ١٨١ ح ١٨٠، الوسائل ٥: ٢٠١ أبواب صلاه جعفر ب ٥ ح ٥، و ج ٣: ٤٠ أبواب أعداد الفرائض ب ١٣ ح ٢٤.

٣- ما بين القوسين زياده في «ح».

٤- فلاح السائل: ٥١، أسرار الصلاه: ١٣٠، مستدرک الوسائل ١: ٣٥٥ أبواب الوضوء ب ٤٧ ح ٥، ٨.

عليه بمساواه العدم و (الوجود قاضٍ عليه بالعبوديّه (١) لواجب الوجود، فصفه السيّـلطان و الجبروت لا- تليق إلا- لربّ الملك و الملكوت، و الوقوف على قدم لا يليق إلا بمن ساوى وجوده العدم، و بذلك تتقوّم حقيقه العباده و العبوديّة.

و متممها الأعمال الصوريه المتعلّقه بالأبدان، و الأقوال المتعلّقه باللسان، فهي جلوتها (٢)، و تلك حقيقتها؛ لأنّ لكلّ حقّ حقيقه، و لكلّ ثوابٍ نوراً، فبمثل ذلك يُعرف أنّ الحقيقه هي الحقيقه الشرعيّه المنصوص عليها بالأدله الشرعيّه، لا ما جرّت على ألسن الفرقة المبدعه المسّماه بالصوفيّه.

و منها: أنّه ينبغي أن يكون مُستحضراً لمجملاتها، من مندوباتها، و واجباتها، و شرائطها، و مقدّماتها، و مقتضياتها، و منافياتها، عارفاً بها عن مجتهد حيّ، أو كتابه، أو واسطته، و الكلّ في طبقه.

و إن لم يكن، فعن الاحتياط.

فإن لم يكن، فعن المشهور، أو عن من نقل إجماعهم، أو الأدله إن كان من أهل ذلك.

فإن لم يكن، فعن كلّ من يحصل الظنّ بقوله من العدول.

فإن لم يكن، لزمته الهجره عن بلاده إلى موضع يرجو فيه تحصيل مراده، كلّ ذلك مع الاحتياج إلى العمل.

و لا يلزمه الفرق بين الواجبات و المندوبات، و لا الوقوف على معرفه حقيقه الذات، بل تكفيه المعرفه الإجماليّه، و هي المطلوبه في التّيه، و يكفي فيها معرفه أنّ الصّلاه هي المقابله لما عداها من الواجبات الفرعيّه.

و منها: أنّ كلّ من صلّى و عمل ما حكمه نظري من غير رجوع إلى مأخذ شرعيّ، و كان متفطناً خبيراً بأنّ الرجوع إلى المجتهدين معتبر، دون الإباء و الأُمّهات و المُعلّمين، فلم يرجع، بطلت صلاته، وافقت الواقع، أو خالفته.

و إن لم يعلم بذلك، و لم يخطر بباله، زاعماً أنّ الحجّه بينه و بين الله تعالى أمّه أو

١- في «ح» زياده: و بالمعبوديّه.

٢- في قولك جلوت العروس جلوه و جلاء. المصباح المنير / ١٠٦.

أبوه أو مُعلّمه، وجب عليه عرض الحال بعد الاطلاع على الأحوال على المجتهدين، فما حكموا فيه بالموافقه صحّ، و ما قضوا فيه بالمخالفه بطل.

## المقام الثاني: في الأفعال الخارجة

### أشاره

و هي أمور:

### أحدها: الأذان

### أشاره

و فيه مباحث:

### الأول: في بيان حكمه و فضله

و رجحانه في الجملة من ضروريات الدين، فقد ورد: أنّ من أذّن في مصر من أمصار المسلمين سنه و جبت له الجنّه (١).

و أنّ ثلاثه في الجنّه على المسك الأذفر (٢): مؤذّن مُحْتَسَب، و إمام رضى به المأمومون، و مملوك يطيع الله و مواليه (٣).

و أنّ من أذّن سبع سنين احتساباً جاء يوم القيامة بلا ذنب (٤).

و أنّ للمؤذّن من الأذان و الإقامه مثل أجر الشهيد المتشخط بدمه في سبيل الله (٥).

و أنّ أوّل من سبق إلى الجنه بلال؛ لأنّه أوّل من أذّن (٦).

و أنّه يغفر للمؤذّن مدّ صوته، و شهد له كلّ شىء سمعه (٧).

١- الفقيه ١: ١٨٥ ح ٨٨١، التهذيب ٢: ٢٨٣ ح ١١٢٦، الوسائل ٤: ٦١٣ أبواب الأذان و الإقامه ب ٢ ح ١.

٢- يقال: مسك أذفر إذا كانت فيه حدّه رائحه. أساس البلاغه ٢: ٢٩٨.

٣- التهذيب ٢: ٢٨٣ ح ١١٢٧، الوسائل ٤: ٦١٣ أبواب الأذان و الإقامه ب ٢ ح ٢.

٤- الفقيه ١: ١٨٦ ح ٨٨٣، التهذيب ٢: ٢٨٣ ح ١١٢٨، ثواب الأعمال: ٥٢، الوسائل ٤: ٦١٣ أبواب الأذان و الإقامه ب ٢ ح ٣.

٥- الفقيه ١: ١٨٤ ح ٨٦٩، التهذيب ٣: ٢٨٣ ح ١١٣٠، ثواب الأعمال: ٥٣ ح ١، الوسائل ٤: ٦١٣ أبواب الأذان و الإقامه ب ٢ ح ٥.

- ٦- التهذيب ٢: ٢٨٤ ح ١١٣٣، الوسائل ٤: ٦١٤ أبواب الأذان و الإقامه ب ٢ ح ٧.
- ٧- الكافي ٣: ٣٠٧ ح ٢٨، التهذيب ٢: ٥٢ ح ١٧٥، الوسائل ٤: ٦١٥ أبواب الأذان و الإقامه ب ٢ ح ١١.

و في خبر آخر: «مدّ بصره، و مدّ صوته في السّماء، و يصدّقه كلّ رطب و يابس يسمعه، و له من كل من يصلّى معه في مسجده سهم، و له من كلّ من يصلّى بصوته حسنه» (١) و لتوجيه صدر الحديث وجوه.

و روى: أنّ الأذان في البيت يطرد الشّيطان، و يمنح الولد، و يرفع السّقم (٢).

و في الخبر: «أذن خلف من تقرأ خلفه» (٣) و فيه ظهور في سقوطه عن المأموم، و أنّه لا يقرأ خلف الإمام العادل.

و الروايات في فضله كثيره، و أعظمها ما روى عن النّبي صلّى الله عليه و آله و سلم: أنّ من أذن مُحْتَسِباً يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى، أَعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى ثَوَابَ أَرْبَعِينَ أَلْفَ شَهِيدٍ، و أَرْبَعِينَ أَلْفَ صَدِّيقٍ، و يَدْخُلُ فِي شَفَاعَتِهِ أَرْبَعُونَ أَلْفَ مَسِيءٍ مِنْ أُمَّتِي إِلَى الْجَنَّةِ، أَلَا وَ إِنَّ الْمُؤَذِّنَ إِذَا قَالَ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، و اسْتَغْفَرُوا لَهُ، و كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ حَتَّى يَفْرَغَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ حَسَابِ الْخَلَائِقِ، و يَكْتُبُ ثَوَابَ قَوْلِهِ: «أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ» أَرْبَعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ (٤).

و هو عبارته عن ثمانيه عشر فصلًا: أربع تكبيرات بلفظ: «الله أكبر».

و شهادتا التوحيد بلفظ: «أشهد أن لا إله إلا الله». و الرّساله بلفظ: «أشهد أنّ محمّداً رسول الله».

و حيعلتين بلفظ: «حى على الصّلاه». و مثلهما بلفظ: «حى على الفلاح».

و يعملتين بلفظ: «حى على خير العمل».

و تكبيرتين بلفظ: «الله أكبر».

و تهليلتين بلفظ «لا إله إلا الله».

١- الفقيه ١: ١٨٥ ح ٨٨٢، التهذيب ٢: ٢٨٤ ح ١١٣١، ثواب الأعمال: ٥٢، الخصال: ٤٤٨ ح ٥٠، الوسائل ٤: ٦١٤ أبواب الأذان و الإقامه ب ٢ ح ٥.

٢- الكافي ٣: ٣٠٨ ح ٣٣، ٣٥، الوسائل ٤: ٦٤١ أبواب الأذان و الإقامه ب ١٨ ح ١، ٢.

٣- التهذيب ٣: ٥٦ ح ١٠٤، الوسائل ٤: ٦٦٤ أبواب الأذان و الإقامه ب ٣٤ ح ٢.

٤- الفقيه ٤: ١٠ ح ١، الوسائل ٤: ٦١٦ أبواب الأذان و الإقامه ب ٢ ح ٢٠.

و وردت رُخصه فى التخفيف للمرأه فى الاقتصار على التكبير و الشهادتين، و روى لها الاقتصار على الشهادتين أيضاً (١).

و روى للمسافر واحده واحده، و كذا المستعجل، و للمعذور (٢).

و رخص للمسافر الاقتصار على الإقامه (٣).

و روى: أنه عشرون فصلًا؛ بتربيع التكبير فى آخره (٤).

(و المروى عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم مرّه قول: «أشهد أنّ محمداً»، و أخرى «أنى رسول الله» (٥) و الظاهر نحوه فى الإقامه، و التشهد) (٦).

و ليس من الأذان قول: «أشهد أنّ علياً وليّ الله» أو «أَنَّ مُحَمَّدًا و آله خير البريه» و «أَنَّ عَلِيًّا أمير المؤمنين حقًا» مرّتين مرّتين؛ لأنه من وضع المفوضه لعنهم الله على ما قاله الصدوق (٧).

و لما فى التّهايه: أنّ ما روى أنّ منه: «أَنَّ عَلِيًّا وليّ الله، و أنّ محمّداً و آله خير البشر أو البريه» من شواذ الأخبار، لا يعمل عليه (٨).

و فى المبسوط: قول: «أشهد أنّ علياً أمير المؤمنين عليه السّلام و آل محمّد خير البريه» من الشاذ لا يعول عليه (٩).

و ما فى المنتهى: ما روى: من أنّ قول: «إنّ علياً وليّ الله، و آل محمّد خير البريه» من الأذان من الشاذ لا يعول عليه (١٠).

١- انظر الوسائل ٤: ٦٣٧ أبواب الأذان و الإقامه ب ١٤.

٢- انظر الوسائل ٤: ٦٥٠ أبواب الأذان و الإقامه ب ٢٢.

٣- انظر الوسائل ٤: ٦٢١ أبواب الأذان و الإقامه ب ٥.

٤- مصباح المتهدج: ٢٦، النهايه للشيخ الطوسى: ٦٩، الوسائل ٤: ٦٤٨ أبواب الأذان و الإقامه ب ١٩ ح ٢٢، ٢٣.

٥- الفقيه ١: ١٩٣ ح ٩٠٥، الوسائل ٤: ٦٤٥ أبواب الأذان و الإقامه ب ١٩ ح ١٣.

٦- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٧- الفقيه ١: ١٨٨.

٨- النهايه: ٦٩.

٩- المبسوط ١: ٩٩.

١٠- منتهى المطلب ١: ٢٥٥.

ثم إنَّ خروجه من الأذان من المقطوع به (لإجماع الإمامية من غير نكير، حتى لم يذكره ذاكر بكتاب، و لا فاه به أحد من قدماء الأصحاب) (١).

و لأنه وضع لشعائر الإسلام، دون الإيمان (و لذا ترك فيه ذكر باقى الأئمة عليهم السلام) (٢).

و لأنَّ أمير المؤمنين عليه السلام حين نزوله كان رعيته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، فلا يذكر على المنابر.

(و لأنَّ ثبوت الوجوب للصلاة المأمور بها موقوف على التوحيد و النبوه فقط) (٣).

على أنه لو كان ظاهراً في مبدأ الإسلام، لكان في مبدأ النبوه من الفتره ما كان في الختام، و قد أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكرراً في نصبه للخلافه، و النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستعفى؛ حذراً من المنافقين، حتى جاءه التشديد من رب العالمين.

و من حاول جعله من شعائر الإيمان، لزمه ذكر الأئمة عليهم السلام (و لأنه لو كان من فصول الأذان، لُنقل بالتواتر في هذا الزمان، و لم يخف على أحدٍ من آحادٍ نوع الإنسان) (٤).

و إنما هو من وضع المفوضه الكفار، المستوجبين الخلود في النار، كما رواه الصدوق، و جعله الشيخ و العلامه من شواذ الأخبار كما مر.

و روى عن الصادق عليه السلام: «أنه من قال: لا إله إلا الله محمد رسول الله، فليقل: علي أمير المؤمنين» (٥).

و لعل المفوضه أرادوا أن الله تعالى فوض الخلق إلى علي عليه السلام، فساعده على الخلق، فكان ولياً و معيناً.

فمن أتى بذلك قاصداً به التأذين، فقد شرع في الدين. و من قصده جزءاً من الأذان

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢- ما بين القوسين زياده في الحجريه.

٣- ما بين القوسين زياده في الحجريه.

٤- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٥- الاحتجاج ١: ١٥٨.



فى الابتداء. بطل أذانه بتمامه. و كذا كلّمنا انضمّم إليه فى القصد. و لو اختصّ بالقصد، صحّ ما عداه.

و من قصد ذكر أمير المؤمنين عليه السّلام (لرجحانه فى ذاته، أو مع ذكر سيّد المرسلين) (١) أثيب على ذلك.

لكن صفه الولايه ليس لها مزيد شرفيه (إذا لم تُقرن مع الله و رسوله فى الآيه الكريمه؛ لحصول القرينه فيها) (٢) لأنّ جميع المؤمنين أولياء الله، فلو بدّل بالخليفه بلا- فصل، أو بقول: أمير المؤمنين، أو بقول: حجّه الله تعالى، أو بقول: أفضل الخلق بعد رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلم و نحوها، كان أولى (٣).

ثمّ قول: و إنّ عليّاً وليّ الله، مع ترك لفظ «أشهد» أبعد عن الشبهه. و لو قيل بعد ذكر رسول الله: «صلّى الله على محمد سيّد المرسلين، و خليفته بلا فصل علىّ وليّ الله أمير المؤمنين» لكان بعيداً عن الإيهام، و أجمع لصفات التعظيم و الاحترام (٤).

و يجرى فى وضعه فى الإقامه نحو ما جرى فى الأذان.

و يجرى فى جميع الزيادات هذا الحكم، كالترجيع، و هو زياده الشّهاده بالتوحيد مرّتين، فىكون أربعاً، أو تكرير التكبير، و الشّهادتين فى أوّل الأذان، أو تكرار الفصل زياده على الموظّف، أو تكرار الشّهادتين جهراً بعد إخفاتهما.

و فى تكرير الحيعلايت أو قد قامت الصّلاه و جميع الأذكار المزاده فيه فيختلف حكمها باختلاف القصد، و لا بأس بها ما لم يقصد بها الجزئيه أو التقريب بالخصوصيه ما لم يحصل فصل مخلّ بهيئه الأذان.

١- بدل ما بين القوسين فى «ح»: لإظهار شأنه أو لمجرد رجحانه بذاته، أو مع ذكر ربّ العالمين، أو ذكر سيّد المرسلين، كما روى ذلك فيه و فى باقى الأئمه الطاهرين، أو الردّ على المخالفين، و إرغام أتوف المعاندين.

٢- بدل ما بين القوسين فى «ح»: لكثرة معانيها، فلا امتياز لها إلا مع قرينه إرادته معنى التصرفّ و التسلّط فيها، كالاقتران مع الله و رسوله و الأئمه فى الآيه الكريمه و نحوه.

٣- فى «ح» زياده: و أبعد عن توهم الأعوام أنّه من فصول الأذان.

٤- فى «ح» زياده: ثمّ الذى أنكر المنافقون يوم الغدير، و ملأ من الحسد قلوبهم النصّ من النبىّ «ص» عليه يامره المؤمنين. و عن الصادق (ع): من قال: لا إله إلاّ الله محمّد رسول الله، فليقل: علىّ أمير المؤمنين (ع).

و القول (بتحريم التثويب) (١) بمعنى الإتيان بالشهادتين دفعتين، أو الإتيان بالحيعلتين مثنى بين الأذان و الإقامه من غير تفصيل لا أعرف له وجهاً.

و أمّا قول: «الصَّلاه خير من النوم» المسمّى تثويباً و هو الظاهر من الإطلاق، دون تكرير الشهادتين أو الحيعلات مثلاً فالظاهر أنّ تحريمه ذاتي، واصله بدعي، فلا يسوّغه قصد الخروج عن الأذان، و كذا الدوام على التكرار لما سبق في وجه.

### المبحث الثاني: في بيان ما يظهر من حكمته

و له فوائد كثيره:

منها: الإعلام بدخول الأوقات؛ لتيقظ النائم، و تذكّر الناسي، و نباهه الغافل.

و منها: توطئه ذكر الله لتمتلي القلوب من عظمته و مخافته، فتتوجّه إلى طاعته.

و منها: الأمر بعباده الله، و الإسراع إليها.

و منها: إقامه البرهان على لزوم الامتثال للأمر بالصلاه بإثبات الأکبريّه و الأعظميّه، المقتضى لأهليّه المعبوديّه و المخدوميّه، فأفاده بالتكبير، و هو لا- يتمّ إلا ببيان عدم معبود سواه، فأفاده بالتهليل، و هما لا يتمّان في إثبات ذلك إلا ببيان أنّ المخبر بهذا رسول من الله تعالى.

ثمّ لا يرغب إلى العمل حتّى يترتب عليه نفع، فيكون فلاحاً و نجاحاً.

ثمّ الرغبة إلى خصوص الصلاه دون غيرها من الأعمال مع حصول الفلاح بفعلها لا تتمّ إلا بإثبات كونها خير العمل.

ثمّ كزّر التهليل و التكبير؛ لأجل تأكيد التنبيه و التذكير، و للخوف من التسيان، و لرعايه من تأخر، و لربط العله بالمعلول.

و تكرار الأربع بالتكبير: واحد لتنبيه الساهي و الغافل، و الثاني لتنبيه الناسي، و الثالث لتنبيه النائم، و الرابع لتنبيه المتشاغل. و كزّر الباقي مرّتين مرّتين بعدد الشاهدين، و في الروايه: أنّها إشاره إلى وضع الصلاه ركعتين ركعتين (٢).

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- الفقيه ١: ١٩٥ ح ٩١٥، الوسائل ٤: ٦٤٥ أبواب الأذان و الإقامه ب ١٩ ح ١٤.

و يمكن على هذا أن يكون الأربيع إشاره إلى أربع التمام، و وحده التهليل فى الإقامه للإشاره إلى مفرده الوتر، و التكبيرتان مع التهليله الواحده إشاره إلى المغرب، و لكن لا اعتماد على ذلك مع عدم النصّ.

و الاكتفاء بالإقامه باثنين؛ لعدم عموميه نفعها كالأذان، بل مخصوص بمن لم يحضر، و اكتفت عن الأربيع تكبيرات كما كانت فى الأذان، كما اكتفت عن التربع فى باقى فصول الأذان، و الأفراد فى آخر الإقامه للاكتفاء بما سبق من التكرير.

و تمام نتیجه ما مرّ القيام إلى الصلاه؛ المعبر عنه بقول: قد قامت الصلاه، و للإشاره إلى شدّه إرادته الدخول فى الصلاه.

### المبحث الثالث: فى بيان أقسامه

و هى أربعة:

الأول: ما قصد به الإعلام بالأوقات مجرداً عن قصد الصلاه، و هذا كغيره من الأصوات و الأقوال المجعوله علامه للأوقات و غيرها، ليس من العبادات المخصوصه، و لا بأس بالنقص فيه، و الزياده، و التبديل، و اللحن، و عدم قصد الوقت، و نحو ذلك.

الثانى: الإعلام بقصد الصلاه، قبل دخول وقت الصلاه أو بعده، لا للصلاه. و هذا كالسابق فى غير صلاه الصبح، فإنه ليس من العبادات الخاصه إلا فيها، فيعتبر فيها المحافظه على الفصول المعينه.

الثالث: ما جمع فيه بين قصد الإعلام و الصلاه، فيجيئه الرجحان من وجهين، و يجرى فيه من الوظائف ما جرى فى القسمين.

الرابع: ما قصد به الصلاه فقط، و هذا يقع من المنفرد عن الناس، بحيث لا يسمع صوته، كما يقع من غيره، بخلاف الأقسام السابقه.

### المبحث الرابع فيما يتعلّق به خاصه دون الإقامه لعدم تعلّقه بها رأساً، أو تعلّقه نادراً،

و هو أمور:

منها: ما يتعلّق بما تضمّن الإعلام للمؤمنين أو غيرهم من الوظائف، و هو إبصاره، و بصيرته بالأوقات، و ثقته، و أمانته، و اختياره من الناس، و سلامه سمعه.

و راتبته (١)، و وضع إصبعيه في أذنيه، و ضبطه (٢)، و حسن صوته، و علّوه فإنّه يغفر له مدّ صوته، و يختلف الرجحان بكثرة السامعين و قلتهم، و قربهم و بُعدهم (٣) و إفجاعه، و تأثيره في القلوب، و كونه على مرتفع.

و منها: ما لا تختصّ بذلك، و هو أمور:

منها: سلامته من الغناء، و من تعلق نهى المالك أو غيره من مفترضى الطاعة.

و منها: الاكتفاء بأذان المميّز مع سماعه، و إن لم يبلغ حدّ التكليف.

و منها: الرخصه في الاقتصار على واحد منه في أوّل الورد (٤) فيغنى عن باقي الصلاه إذا كانت مقضيّات أصليّات، أو من باب النيابة في غير المعاوضات، أمّا فيها فيبني على التعارف.

و متى دخل في أثناء الورد أداءً أو قضاءً عن غيره جماعه أو فرادى أعاده، كما إذا حصلت فاصله طويله.

و لو (فسدت بعض صلوات) (٥) الورد، بقى الحكم على حاله على الأقوى. و لا فرق بين كون الورد لواحدٍ أو متعدّد، و لا بين المتجدّد بعد الدخول و غيره، على إشكال، لا سيّما في الأوّل.

(و لو قصد الأذان لنفسه أو لشخص فعدل إلى غير ما نواه لم يجزئ. و كذا لو أطلق مع الاشتراك في وجه قوى.

و الأقوى عدم الاجتزاء بالأذان المسموع، و عدم الاكتفاء بالأذان الناقص لسبب بعد ارتفاع السبب، و الأحوط الاقتصار في الاقتصار على قضاء النفس) (٦) و لو لم يقصد الورد في الابتداء، أغنى بقاؤه في المكان على إشكال.

١- في «س»، «م»: و أولويه الراتب على غيره.

٢- في «ح» زياده: للأوقات.

٣- المعترضه ليست في «م»، «س».

٤- الورد: الوظيفة من قراءه و نحو ذلك، و الجمع أوراد. المصباح المنير: ٦٥٥.

٥- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: فصلت بعد صلاه.

٦- ما بين القوسين زياده في «ح».

و منها: استحباب تعداده في أذن من ترك اللحم أربعين يوماً أو أكثر، و من ساء خلقه، و نحوه من ساء تخلقه.

(و منها: استحبابه خلف المسافر) (١).

و منها: شدّه استحبابه للرجال غير العراه جماعه في الحضر للجهرية، و لخصوص المغرب و الصبح، و لمن لم يبدأ في ليله أو نهاره بأذان أو إقامة، و لخصوص السابقيه من الظهرين و العشاءين، و الحقه، مع فصل نافله أو زمانٍ طويل أو فعلٍ كثير، و لصاحبه الوقت، و لو تأخرت، و مع الاتساع الكلي في الوقت، و في الأداء، و فيما قابلها ترتفع شدّه الاستحباب.

و منها: إفصاح الألف فيه.

و منها: حكايته و لو على الخلاء، مُبدلاً للحيعلات بالحولقه أولاً. و لو حكى في الصلاه، بدّل.

و ينبغي قطع الكلام لأجله، و إتمام الحاكى ما نقص المؤذن.

و منها: الدعاء بالمأثور عند سماعه.

و منها: الدعاء بعده قبل فعل الإقامة، يقول: «اللهم اجعل قلبي باراً، و رزقي داراً، و اجعل لى عند قبر نبيك صلى الله عليه و آله و سلم قراراً و مستقراً» (٢).

و بعد أذان الصبح: «اللهم إني أسألك بإقبال نهارك، و إدبار ليلك، و حضور صلواتك، و أصوات دعائك أن تتوب عليّ، إنك أنت التواب الرحيم» (٣).

و بعد أذان المغرب مثل ذلك بتبديل «نهارك في الإقبال، و ليلك في الإدبار» (٤)، فمن قال ذلك في نهاره و مات من ليلته مات تائباً.

١- ما بين القوسين زياده في «ح».

٢- الكافي ٣: ٣٠٨ ح ٣٢، التهذيب ٢: ٦٤ ح ٢٣٠، الوسائل ٤: ٦٣٤ أبواب الأذان و الإقامة ب ١٢ ح ١.

٣- الفقيه ١: ١٨٧ ح ٨٩٠، الوسائل ٤: ٦٦٩ أبواب الأذان و الإقامة ب ٤٣ ح ١.

٤- الكافي ٢: ٣٨٠ ح ٧، الوسائل ٤: ٦٦٩ أبواب الأذان و الإقامة ب ٤٣ ح ٣، قال: إذا أمسيت قلت: اللهم إني أسألك عند إقبال ليلك و إدبار نهارك.

و منها: الفصل بينه و بين الإقامه بركعتين، أو جلسه، أو سجده، أو غير ذلك، و أقله الحمد لله.

و منها: إنَّ مَنْ أَحَلَّ شَيْءٌ مِنْ فُصُولِهِ أَوْ التَّرْتِيبَ يَرْجِعُ مَا لَمْ يَدْخُلْ فِي الْإِقَامَةِ.

و منها: كراهه الكلام في أثنائه على الفاعل و الحاكى.

و منها: أَنَّ الْمُؤَذِّنَ عَلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ يَسْتَقْبَلُ بِالشَّهَادَتَيْنِ.

و منها: أَنَّ الْجَامِعَ أَدَاءً وَ قِضَاءً يَكْتَفِي بِأَذَانِ الْأُولَى. و لو تَنَفَّلَ الْإِمَامُ دُونَ الْمَأْمُومِينَ، أَوْ هُمُ دُونَهُ، أَوْ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ، بَقِيَ حُكْمُ الْأَذَانِ عَلَى حَالِهِ.

و منها: أَنَّهُ رُخِّصَ فِي تَرْكِهِ، بَلْ يُكْرَهُ فَعَلُهُ كِرَاهَةً عِبَادَةً لِعَصْرِ عَرَفَةَ، وَ لِعِشَاءٍ مُزْدَلِفَةَ مَعَ الْحَاجِّ، وَ لِعَصْرِ الْجُمُعَةِ، وَ لِلْجَمَاعَةِ الْمَتَأَخَّرَةِ، وَ لَخَوْفِ ضَيْقِ وَقْتِ الْفَرِيضَةِ فِي الْجَمَلَةِ، وَ لِحُصُولِ بَعْضِ أَسْبَابِ الْإِسْرَاعِ مِنْ انْتِظَارِهِ وَ نَحْوِهِ، وَ لِمَنْ أَرَادَ الصَّلَاةَ مَعَ عَدَمِ تَفَرُّقِ الْجَمَاعَةِ الْأُولَى فِي مَسْجِدٍ وَ شَبَّهَهُ مِنَ الْمَوَاضِعِ الْمَحْصُورَةِ، وَ بِشَدَّةِ الْإِنْتِظَارِ لِطَعَامٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَ لِلنِّسَاءِ جَهْرًا مَعَ خَوْفِ حُضُورِ الْأَجَانِبِ.

و منها: فَصَلُّ فُصُولِهِ بَعْضٌ عَنْ بَعْضٍ.

### ثانيتها: الإقامه

### و فيها بحثان:

### الأول: في ماهيتها:

و هى عباره عن سبعة عشر فصلاً: التكبير، ثم الشَّهاده بالتوحيد، ثم الشَّهاده بالرَّساله، ثم حِيعَلَهُ الصَّيْلَاهُ، ثم حِيعَلَهُ الْفَلَاحُ، ثمَّ التَّعْمِيلُ، ثمَّ قَوْلُ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ»، ثمَّ التَّكْبِيرُ مَرَّتَيْنِ، ثمَّ التَّهْلِيلُ مَرَّةً.

و روى فيها: أَنَّهَا عَشْرُونَ، بِتَرْبِيعِ التَّكْبِيرِ فِي أَوَّلِهَا، وَ تَثْنِيهِ التَّهْلِيلِ فِي آخِرِهَا (١).

و روى أيضاً: اثْنان و عَشْرُونَ، بِزِيَادَةِ تَكْبِيرَتَيْنِ فِي آخِرِهَا (٢).

١- الخلاف ١: ٢٧٨ مسأله ١٩، النهايه: ٦٨، الوسائل ٤: ٦٤٨ أبواب الأذان و الإقامه ب ١٩ ح ٢١.

٢- النهايه: ٦٩، مصباح المتهجد: ٢٦، الوسائل ٤: ٦٤٨ أبواب الأذان و الإقامه ب ١٩ ح ٢٢، ٢٣.

و وردت رُخصه في جعلها واحده واحده، و وردت رُخصه أيضاً لخصوص المسافر (١).

و روى: أن من أقام مثنى مثنى اجتزأ عن الأذان، و من أقام واحده واحده لم يجتزئ (٢)، و روى: أن إقامة مثنى مثنى فقط أحب من الإتيان بها واحده واحده مع الأذان (٣).

### البحث الثاني: في أحكامها،

و هي أمور:

منها: أن من نسيها أو بعضها منفردة أو مع الأذان، و دخل في الصلاه، و بلغ الركوع، استحَب له العود و الإعادة، و الأحوط الاقتصار على ما قبل الركوع.

و منها: الحذر في فصولها و الإسراع فيها، إلا في ذكر النبي صلى الله عليه و آله و سلم، فيستحب توسيط الصلاه عليه و آله، و ذكر علي عليه السلام بخصوصه لا بقصد الجزئية، بل لاستحباب المعينه.

و منها: أشدّيه كراهه الكلام، و الالتفات، و جميع المنافيات، و ترك شرائط الصلاه فيها على الأذان، و لا سيما بعد قول: «قد قامت الصلاه».

و منها: أن الإقامة تامّه أفضل من إفرادهما سراً.

و منها: استحباب أن يكون على هيئة المصلّي، حتّى كأنّه في الصلاه بعد الدخول فيها.

و منها: استحباب القيام بعد قول: «قد قامت الصلاه» الأولى، أو بمجرّد الشروع، أو بعد الإتيان بهما، و الأوّل أولى.

و منها: كراهه دخول المأموم في النافله بعد دخول المقيم في الإقامة.

و منها: جلوس الإمام و المأمومين حتّى تُقام الصلاه مرّه.

و منها: أن أمرها إلى الإمام.

١- انظر الوسائل ٤: ٦٤٩ أبواب الأذان و الإقامة ب ٢١.

٢- التهذيب ٢: ٢٨٠ ح ١١١١، الوسائل ٤: ٦٤٩ أبواب الأذان و الإقامة ب ٢٠ ح ١.

٣- التهذيب ٢: ٦٢ ح ٢١٨، الاستبصار ١: ٣٠٨ ح ١١٤٢، الوسائل ٤: ٦٤٩ أبواب الأذان و الإقامة ب ٢٠ ح ٢.

## تتمه فيما يشترك بينها وبين الأذان،

و هو أمور:

منها: اشتراط العقل و الإسلام و دعوى «أنّ اشتراط الإسلام لغو لحصوله بهما» لغو (١) و الإيمان، و الصّحو من السّكر، و الإغماء.

و لو ارتدّ بعد الفراغ لم يعد، و فى الأثناء لا يعيد ما مضى مع عدم الخلل.

و فى التأذين مطلقاً و فى الإقامه لنفسه يجزى التمييز.

و منها: الذكوره فى النيايه عن الأجنب، و الخنثى المشكله، و الممسوحين، و لا بأس بها عن النّساء و المحارم.

و منها: أنّه يعتدّ بنيايه الفاسق فيهما.

و منها: أنّه ينبغى أن يكون النائب فيهما غير لّحان، و غير مئوف اللسان (٢).

و منها: كراهه الاشتراك، بل تحريمه فى فصولهما و بعضها.

و منها: كراهه الجمع بين الإمامه و بينهما أو أحدهما لأمرأ السّرايا.

و منها: أنّهما مستحبّان لخصوص الفرائض اليوميّه، و صلاه الجمع.

روى: أنّ من أذن و أقام صلّى خلفه صفّان من الملائكه، و من أقام فقط صلّى خلفه صفّ واحد، و أقلّ الصّف ما بين المشرق و المغرب، و أكثره ما بين السّماء و الأرض (٣).

و منها: أنّ كلّ واحد منهما مقصود بالأصالة، و لا تشترط صحّته بوجود الآخر، فلو أتى بأحدهما دون الآخر وقع صحيحاً.

و منها: جواز تقديمه على الصبح للإعلام.

و منها: أنّ التعدّد فيهما مرتّبين و مقترنين لا بأس به. و أمّا الاشتراك على وجه التوزيع، فالأقوى عدم جوازه.

١- المعترضه ليست فى «م»، «س».

٢- مئوف على البناء للمفعول أصابته الآفه. المصباح المنير: ٢٩.

٣- الوسائل ٤: ٦٢٠ أبواب الأذان و الإقامه ب ٤.



و منها: تركهما أو أحدهما أو بعض منهما على نحو مضايقه وقت الفريضة.

و منها: أنه يُعتبر الترتيب بينهما بتقديم الأذان على إقامته، فلو عكس الترتيب عامداً مُتَقَرِّباً بذلك، كان مُشَرَّعاً، و بطلت إقامته. و يقوى بطلان أذانه أيضاً.

و لو وقع سهواً، و أراد الاكتفاء بالأذان صحَّ، و إن أراد تجديد الإقامه بلا أذان فلا بأس، و إن أرادهما معاً أعادهما.

و منها: أنه يُعتبر الترتيب بين فصولهما، فلو قدّم مؤخراً عمداً ناوياً ذلك في الابتداء، بطلا. و إن قصده في الأثناء، صحَّ ما تقدّم، ما لم تفت الموالاته، و رتب ما خالف فيه في وجه قوى. و إن كان سهواً صحَّ ما تقدّم، و جاء بوفق الترتيب في المخالفه، مع عدم فوات الموالاته.

و منها: أنه تلزم الموالاته بينهما، بمعنى عدم طول الفاصله بحيث لا يبقى ارتباط بينهما بالمزّه، فإن أراد إعادته السابق، أعاد الحق معه.

و منها: أنه تلزم الموالاته في فصولهما بحيث لا تذهب الهيئه، و لا ينكر في العاده.

و منها: أنه لا يفسدان بغصب مكان كغيرها من عباده الأذكار في وجه قوى، سوى ما كان في إله وضعت للتصويت في وجه. و لا عبره بالفضاء؛ إذ ليس تصرّفاً عرفياً. و لا- بلبس ما لا يجوز لبسه من مغصوب أو ذهب أو حرير أو ما لا يؤكل لحمه، و نحوها؛ لأنّه لم يبيّن على كون من الأكوان من قيام و نحوه.

و منها: أنه يشترط فيهما الإسلام، و ما أورد «من أن هذا الشرط لغو؛ لحصوله بكل منهما» لا يخفى بطلانه.

و منها: أنّهما لا يشترط فيهما طهاره حدث أو خبث، أو استقبال، أو لباس، أو قيام، أو استقرار، و إن استحَبَّ فيهما. و في الإقامه أشدّ، حتّى أنّ الاحتياط فيها أن يكون حاله فيها كحالها في الصلاه.

و منها: أنه يكره الالتفات فيهما، إلا أنه في الإقامه أشدّ.

و منها: كراهه الكلام فيهما، و فيها أشدّ، لا سيّما بعد قول: «قد قامت الصلاه».

و منها: أنه لو دار الأمر بينهما أو أحدهما، و بين الإمامه، فالإمامه أولى.

و منها: أنَّهما من العباده، فيشترط فيهما التيه، فلو فسدت فسدتا.

و منها: أنَّهما مستحبان لغيرهما، فلو لم يقصد الصلاه، و أتى بالأذان أو الإقامه لغير الصلاه منه أو من غيره فسدتا.

و منها: أنه قد يرجح تركهما لضيق وقت الفريضه فى الجملة، أو لانتظار منتظرين، أو لبعض حوائج المؤمنين، أو لغير ذلك.

و منها: أنَّ الأخرس يتعمد الفصول بلوك اللسان و الإشاره، و الأظهر عدم لزوم قصد الفصاحه، و الظاهر عدم الاجتزاء بأذانه حيث يكون مميزاً، و القول به غير بعيد.

و منها: أنه لا يستحب تكرار الفصل بينهما.

و منها: أنه يجزى الإتيان بركعتى قضاء أو من ذوات الأسباب فى باب الفصل. و كذا سجود الشكر، و سجود التلاوه عوض السجود، و الجلوس، و التكلم مع غيره عوض كلامه على إشكال.

و الظاهر الاكتفاء بمطلق الفصل، إلا أنَّ المنصوص من الركعتين، أو الجلوس، أو التسييح، أو الكلام، أو التحميد أولى. و لا يعم الفصل غير المؤذن على الأقوى.

و منها: أنه لا يجوز أخذ الأجره عليهما، و لو كانت هى الداعيه على الفعل فسد، و إلا حرمت و صحا. و أذان النائب أجيراً عن الميت داخل فى حكم المعاملات.

و منها: أنه لا بأس بأخذ شىء عليهما لا بقصد المعاوضه من ارتزاق و غيره، و مع قصد المعاوضه يحرم.

و منها: أنه لا بد من المحافظه على هيئات الفصول، فلو حذف الألف من أول اسم الله تعالى، أو الوسط، أو أكبر، أو أحد طرفى إلا، أو أول إله، أو وسطه، أو أول أشهد، أو وسط الصلاه و الفلاح، أو ولىد و اواً من ضمّه الهاء أو الدال أو الميم، أو أزد ألفاً على ألف أشهد، أو هائه، أو حاء حى، أو يائه، أو ألف أن أو نونها، أو ميم العمل، أو صاد الصلاه، أو أخلّ يادغام فى كلمه أمّا فى كلمتين فلا- بأس أو أخلّ بحركه بنائيه، أو حركه بنيه، أو إعراب، فألحن فى فصل، بطل ما فيه الخلل خاصه، إن لم يدخل ذلك عمداً فى ابتداء التيه.

و منها: الجزم، فإنه مستحبّ فيهما، و لا يلزم الفصل فيهما و نحوهما، لو قلنا بثبوته في غيرهما؛ لأنّ الانقطاع غير القطع. و لو وصل أو فصل فرّق بين همزه الوصل و القطع.

و منها: دخول الوقت، فلا يجوز الإتيان بأحدهما قبل دخوله بقصد التأذين، إلا أذان الصبح بقصد الإعلام، فإذا انكشف عدم دخوله في واحد منهما أو بعض منه أعاد، سواء دخل و هو فيه أو لا (١).

و منها: أنه لا يجوز للقادر في وجه الاقتصار على بعض الفصول، و يأتي العاجز بما أمكن.

و منها: سقوطهما رخصه عمّن أدرك الجماعة في صلاه (يستحبّان فيها أداء أو قضاء، مع إمام و جماعه، مؤدّين أو قاضين) (٢) مع إمام مُعتمد، إمام أو منفرد، مرید للاقتداء به، من رجل أو امرأه (٣)، في صحراء أو بيت أو مسجد، قبل حصول التفرّق عرفاً، و صدورهما منهم على الوجه الصّحيح.

و لو صدر أحدهما فقط اقتصر عليه في الاكتفاء، و أتى بغيره. و في الاكتفاء بالتكميل مع الاقتصار على البعض أو فساد غيره إشكال.

و لو خرج الإمام و بقى المأمومون أو بطلت صلاته كذلك، لم يكن تفرّق، استتاب أو لم يستتب.

و لو علم فساد صلاتهم أو جماعتهم فلا اعتبار بهم.

و لو كانوا مُكتفين بأذان و إقامة مسموعتين، فلا اعتبار فيهما. و لو كان في أحدهما إماماً صار الدّاخل أو منفرداً في الفريضة المقارنه و المتأخّره، و لو افترق المقصّرون عنه، و بقى المتمّمون أتبع الاسم.

و لو دخل في تكبيره الإحرام أو أتمّها، ثم علم بفساد الصّلاه منهم، قوى إلحاقه

١- في «ح» زياده: على الأقوى.

٢- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٣- في «ح» زياده: أو يكون إماماً لهم في وجه.

بالتأسي. و جرى الحكم في غير مُريد الجماعة وجهه.

(و لا فرق في التفرّق عند الدخول أو بعد الوصول، داخل المسجد أو خارجه. و إلحاق طول المكث به قوياً. و في إلحاق الموت و الارتداد به إشكال. و للفرق بين نقل النفس و عدمه وجه.

و في جرى الحكم في المأموم الواحد أو الاثنين، و مع التردّد بين جماعتين فتفرّقت إحداهما، و مع التفرّق في صلاه لم يدركها و عدمه فيما أدركها، و اجتماع الجماعة بعد تفرّقها برجوعها إلى مواضعها، إشكال) (١).

و منها: إعادته الأذان و الإقامة إذا وقعا من منفرد، ثمّ أراد الجماعة.

و منها: سقوطهما عمّن سمعهما من جامع أو مُنفرد، مُنفرداً أو جامعاً. و إذا أسقطا شيئاً من الفصول، أتمّه. و يجزى في المسموع من واحد أو متعدّد على وجه التبعض.

و هل يسقط الجميع بسماع البعض، أو البعض، أو لا؟ الظاهر الأخير.

و يغنى السمع عن الاستماع.

و إن سمع غير عازم على الصّلاه، ثمّ أرادها، لم يُعدهما.

و الظاهر أنّ كراهه الكلام في الأثناء مخصوصه بالمؤدّن و الحاكي، دون السّامع، مع احتمال ذلك فيه.

و سماع الأذان الناقص لسفر أو عجله يجزى عن مثله، و في غيره إشكال.

و سماع المرأه أذان مثلها أو أذان الرّجل مُسقط، و كذا سماعه أذانها على وجه يحلّ في وجه قوياً، و الأذان المعاد استحباباً كغيره، و سماع لو ك (٢) الأخرس لسانه لا يلحقه بالحكم (٣).

و منها: أنّه من نسيهما أو نسي بعضهما فذكر قبل القراءة بل قبل الركوع، استحَبّ له استئناف الصّلاه.

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- اللوك مصدر لأكه يلوكه لو كاً، إذا أداره في فيه، و كلّ شيء مضغته فقد لكته لو كاً، جمهوره اللغه ٢: ٩٨٢.

٣- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

و منها: أنه يستحبّ الفصل بينهما بعود، أو ركعتين، أو خطوه، أو تسبيح، أو سكتة، أو نفس، أو ذكر تحميد، أو غيره و في أذان المغرب الأولى الاقتصار على أقصر الفواصل من نفس أو خطوه أو سكتة أو تحميده أو تسبيحه أو نحوها.

و في أذان الظهرين بركعتين فيهما أفضل، و الأولى كونهما من النافلة. و تعميم الحكم لباقي الفرائض غير بعيد.

و منها: أنه يجوز القيام بهما عن الغير، فيسقطان عنه مع الدخول معه في الصلاه و عدمه، و مع إرادته الصلاه و عدمها.

و منها: كراهه الكلام القاطع للصلاه فيهما على الفاعل و الحاكى، و في الإقامه أشدّ، و بعد قول: «قد قامت الصلاه» ملفوظه أو مسموعه من مقيم الجماعة أشدّ كراهه.

و منها: حرمة الاشتراك في أحدهما.

و منها: جواز التعدّد فيهما من متعدّدين في التّيا به؛ لأنها إسقاط، و إن كان الأولى ترك ذلك.

و منها: أنّهما مستحبّان للصلاه الخمس و الجمعة، دون ما عداها، و في غيرها من الصلوات الواجبه بالأصالة مع الجماعة يقوم قول: «الصلاه» ثلاثاً مقامه، و لا يجوز الإتيان به.

و منها: أنّهما مستحبّان، فلا حرج في تركهما، إلا أن الإقامه أشدّ استحباباً.

و منها: أنّهما يستحبّان للولاده بعد قطع السرّه في الاذن اليمنى الأذان، و في اليسرى الإقامه، و خلف المسافر.

و منها: أنّ المأمومين يؤذنون قبل الإمام و يقيمون، فإن لم يجىء، قدّموا سواه.

و منها: أنه لا بدّ من حفظ النفس من الرّياء فيهما و العجب، كغيرهما من العبادات.

و منها: أنه يجب تركهما إذا لم يبقَ وقت يسع الصلاه و يسعهما. و إذا دار الأمر بينهما، فالإقامه أولى. و إذا دار بين غيرهما و بين أحدهما، من قنوت أو طول سوره أو ذكر، قدّما عليه.

و منها: أنه لا يجوز العدول من أحدهما إلى الآخر، مع احتساب ما مضى من الآخر.

و منها: أنه أذن للمرأة في الاكتفاء عنهما بالتكبيرتين و الشهادتين مرّه مرّه، أو بالشهادتين كذلك فقط. و الظاهر لحوق الخنثى و الممسوح هنا بالذكر.

و منها: أنه لا يكتفى فيهما بفعل امرأه، و لا خنثى مُشكل، و لا ممسوح عن ذكرٍ، و لا خنثى مشكل، و لا ممسوح. و الأقوى عدم البأس في النياحه عن المحارم و الأجانب مع عدم سماع الصوت.

و منها: أن أمر الأذان مأذون فيه لمن شاء، و أما الإقامه فيأذن الإمام.

و منها: أن للمجتهد اختيار مؤذن، و مُقيم، و إمام في المساجد، مع عدم قيد التولية لغيره، و لا يجوز تعديبه. و الظاهر عدم لزوم الرجوع إليه، نعم منعه معتبر مع المصلحه.

و منها: رجحان اختلاف المؤذن و المقيم.

و منها: أن الإقامه أفضل من التأذين في غير الجماعه، و فيها التأذين أفضل.

و منها: أنهما قد يجبان لنذر أو عهد أو نحوهما، أو لدخول في عقد إجاره تصريحاً أو عُرفاً.

و منها: أنهما لو أطلقهما ثم عيّن الفريضة، فلا بأس. و كذا لو عيّنهما لصلاه و أراد العدول إلى غيرها على إشكال و لو أطلق بينهما و بين الذكر، لم يصح.

و منها: أنه يُعتبر عدم الفصل الطويل بفعلٍ أو قولٍ أو سكوتٍ بينه و بينها، أو بين الصلاه حيث تترك، أو بينها و بين الصلاه.

(و منها: الإذن بالإتيان بهما طاق طاق للمريض و المعذور، و المستعجل في حاجه مُباحه، دون المحرّمه على الأقوى.

و منها: الإذن بالاعتصار على الإقامه للمسافر، و سُمّي في الحديث تقصيراً (١). فقد يخصّ بالتدبير الحلال، و قد يخصّ بما فيه القصر دون التمام، كائناً ما كان، بناءً على أن السفر معنى جديداً في الشرع، و أذن في الإعاده، و مع الانفراد كذلك) (٢).

١- التهذيب ٢: ٥١ ح ١٧٠، الوسائل ٤: ٦٢٣ أبواب الأذان و الإقامه ب ٥ ح ٩.

٢- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

و منها: أنه لو أذن و أقام و دخل في صلاة فظهر فسادها، أعادها إذا أراد غيرها.

و منها: أنه لو شك في الأذان بعد الدخول في الإقامة، أو فيهما، أو في أحدهما بعد الدخول في الصلاة، أو شك في فصل بعد الدخول في غيره، أو كان كثير الشك، فلا اعتبار بشكه.

و منها: على ما قيل: استحباب حكايتهما معاً، أما الأذان، فللنص (١)، و أما الإقامة، فلما دلّ على استحباب حكاية الذكر، فيختص بالذكر. فيحكي الجميع إن سمع الجميع، و له أن يخص البعض، فيقل الثواب، و يحكي البعض، إن سمع البعض، مُصلياً كان أو لا، جامعاً أو لا، من جامع أو غيره.

و يقوى استحباب حكاية أذان المسافر و المولود دون غير المشروع.

و يكره في الصلاة كراهه عباده، فإن فعل فليبدل الحيعلات بالحولاقات، لمن أراد الصلاة بأذانه و غيره.

و منها: (أن من أتى بأحدهما اختياراً أو اضطراراً، أُثيب على مقداره. و من أتى ببعضهما أو بعض أحدهما، أُثيب كذلك في الاضطرار، و مع الاختيار إشكال) (٢).

و منها: أنه إذا أذن و أقام و دخل الإمام، فقطع أو عدل إلى التافلة، ثم تعذرت الجماعة، أعادها.

و منها: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ كان يقول في الأذان مرّه: «أشهد أن محمداً»، و أخرى: «أنتى رسول الله» (٣) و الظاهر أنه هكذا كان يصنع في الإقامة و التشهد و نحوهما.

و منها: أن المُحدث في أثنائها يتطهر و يبنى على ما سبق إن لم يكن مُخلًا، و الأفضل إعادته الإقامة.

١- الوسائل ٤: ٦٧١ أبواب الأذان و الإقامة ب ٤٥.

٢- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: من أدرك أحدهما أو بعضه أو بعضهما اختياراً أو اضطراراً أتى به في القسم الأول، و في الاضطرار في الأخيرين، و مع الاختيار إشكال.

٣- الفقيه ١: ١٩٣ ح ٩٠٥، الوسائل ٤: ٦٤٥ أبواب الأذان و الإقامة ب ١٩ ح ١٣.

و منها: أَنَّ الْمُحَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ لَا يُؤْمَرُ بِإِعَادَةِ الْإِقَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّمَ، وَ الْأَقْوَى اسْتِحْبَابٌ مُطْلَقًا.

و منها: أَنَّ الْمُصَلِّيَّ خَلْفَ مَنْ لَا يُقْتَدَى بِهِ يُؤَدَّنُ وَ يُقِيمُ، فَإِنْ خَافَ مِنَ الْفَوَاتِ اجْتِزَى بِالتَّكْبِيرَتَيْنِ، وَ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، وَ تَهْلِيلُهُ. وَ رُبَّمَا يُقَالُ بِرَجْحَانِ الْمُمْكِنِ مُطْلَقًا.

و منها: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا طَوِيلًا.

و منها: أَنَّهُمَا عِبَادَتَانِ تُطَلَبُ فِيهِمَا الْمُبَاشَرَةُ، وَ لَا- يَجُوزُ فِيهِمَا النَّيَابَةُ عَلَى الْقَاعِدَةِ. وَ الْاجْتِزَاءُ بِمَا صَدَرَ مِنَ الْغَيْرِ إِسْقَاطُ كَرَدِ السَّلَامِ، لَا نِيَابَةَ إِلَّا فِي النَّائِبِ عَنِ الْمَيِّتِ؛ لظهور الدليل فيه.

و منها: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالْإِنْيَانِ بِهِمَا طَاقًا لِتَقْيِهِ، وَ الْعَجَلَةِ، وَ السَّنْفَرِ.

و منها: أَنَّهُ عَلَى الْقَوْلِ بِوَجُوبِهِمَا أَوْ وَجُوبِ أَحَدِهِمَا، وَجُوبُهُمَا خَارِجِيٌّ، أَوْ مَعْلَلٌ بِالْكَمَالِ، وَ لَا شَطْرِيَّةَ وَ لَا شَرْطِيَّةَ لَهُمَا، فَلَا يَتَرْتَّبُ فِسَادُ صَلَاةٍ عَلَيْهِمَا، وَ لَا يَكْتَفَى بِمُقَارَنَةِ نِيَّةِ الصَّلَاةِ لَهُمَا.

### ثالثها: التكبيرات و الدعوات عند الافتتاح

و لا بدَّ فيها من بيان أمور:

منها: أَنَّهُمَا سَتَّ تَكْبِيرَاتٍ، تَكُونُ مَعَ تَكْبِيرِهِ الْإِحْرَامِ سَبْعًا، عَلَى نَحْوِ مَا كَبَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ؛ لِيَنْحَلَّ لِسَانَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ يَتَّبِعَهُ بِالنُّطْقِ (١)، وَ لِتَوَافُقِ عَدَدِ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ، وَ الْحَجَبِ السَّبْعِ.

و روى: إِحْدَى وَ عَشْرُونَ (٢).

فإن أتى بها مجردة عن الدعاء جاء بها ولاءً.

و لا تُشْتَرَطُ فِيهَا شُرَائِطُ الصَّلَاةِ، وَ لَا تَحُلُّ بِهَا مَنَافِيَاتُهَا، بَلْ حَالُهَا كَحَالِ الْأَذَانِ وَ الْإِقَامَةِ، إِلَّا أَنَّهُ يَقْوَى أَنَّ اسْتِحْبَابَ فِيهَا أَشَدَّ. وَ الْأَحْوَطُ أَنْ يُؤْتَى بِهَا عَلَى نَحْوِ الصَّلَاةِ.

١- انظر الوسائل ٤: ٧٢١ أبواب تكبيره الإحرام ب ٧.

٢- الفقيه ١: ٢٢٧ ح ١٠٠٢، التهذيب ٢: ١٤٤ ح ٥٦٤، الوسائل ٤: ٧٢٠ أبواب تكبيره الإحرام ب ٦ ح ١.



و قد رُخص في تركها، و الاقتصار على تكبيره الإحرام، و في الإتيان باثنين منها، و تكون تكبيره الإحرام ثالثه، و بأربع فتكون خامسه (١).

و يجوز الاقتصار على الأقل و الأكثر ممّا بين الواحد و السبع.

و يتخيّر في تعيين ما شاء من السبع بتكبيره الإحرام، و الأولى بل الأحوط جعلها الأخيره.

و القول: بأنّ القدر المشترك بينها تكبيره إحرام، و أنّ الركّتيه فيها على نحو ركّتيه السّجديتين، كما يظهر من كلام بعض مشايخنا المعاصرين (٢) نور الله تعالى ضريحه بعيد عن طريقه الفقاهه.

و منها: الدعاء بعد ثلاث تكبيرات منها، و الموظّف فيه: «اللهم أنت الملك الحقّ، لا إله إلا أنت، سبحانك إنّي ظلمت نفسي، فاغفر لي ذنبي، إنّه لا يغفر الذنوب إلا- أنت» ثمّ يكبر اثنتين، ثمّ يقول: «لبيك و سعديك، و الخير في يديك، و الشرّ ليس إليك، و المهدى من هديت، لا ملجأ منك إلا إليك، سبحانك و حنانيك، تباركت و تعاليت، سبحانك ربّ البيت».

و الأفضل أن يقول بعد الثلاث أو الخمس: «يا مُحسن قد أتاك المسىء، و قد أمرت المحسن أن يتجاوز عن المسىء، و أنت المحسن، و أنا المسىء، فصلّ على محمّد و آله، و تجاوز عن قبيح ما تعلم منّي».

قال الصادق عليه السلام

ثمّ تكبّر تكبيرتين، و تقول وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضَ، عالم الغيب و الشّهاده حنيفاً مسلماً و ممّناً أنا من المشرّكين- إِنَّ صَيِّمَاتِي وَ نُسُكِي وَ مَحَلِّيَّ وَ مَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ بِذَلِكَ أُمِرْتُ و أنا من المسلمين ثمّ تعوّد من الشيطان الرجيم، و اقرأ الفاتحه

(٣). و في روايه عن أبي جعفر عليه السلام زياده: «على مله إبراهيم» بعد لفظ

١- انظر التهذيب ٢: ٦٦ ح ٢٣٩، و الوسائل ٤: ٧٢١ أبواب تكبيره الإحرام ب ٧ ح ٣.

٢- انظر حاشيه المدارك: ١٨٦.

٣- انظر الكافي ٣: ٣١٠ ح ٧، و التهذيب ٢: ٦٧ ح ٢٤٤، و الوسائل ٤: ٧٢٣ أبواب تكبيره الإحرام ب ٨ ح ١.

«الأرض»، وبعدهما حَنِيفًا مُسْلِمًا إِلَى آخِرِهِ (١).

و في روايه أُخْرَى بعد ذكر مَلَّةِ إِبْرَاهِيمَ: «و دين مُحَمَّد، و هدى عَلِيَّ أمير المؤمنين عليه السَّلام» (٢).

و في أُخْرَى بعد ذكر: «مَلَّةِ إِبْرَاهِيمَ» زياده: «و دين مُحَمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَم، وَ مِنْهَاجِ عَلِيَّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلام، وَ الْإِتْمَامُ بِالْمُحَمَّدِ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ» (٣).

و في أُخْرَى جَعَلَ الْخَتَامَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ، أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» (٤).

فِيكُونُ التَّوَجُّهُ بَعْدَ السَّبْعِ، بَعْدَ تَكْبِيرِهِ الْإِحْرَامِ إِنْ جُعِلَتْ آخِرُهُ، كَمَا هُوَ الْأَحْوَطُ، وَ إِلَّا فَبَعْدَ غَيْرِهَا.

و يَجُوزُ الْإِتْيَانُ بِأَقْلٍ مِنَ السَّبْعِ كَأَنَّ مَا كَانَ، وَ يَحْصُلُ الْأَجْرُ بِمَقْدَارِهِ. وَ لَوْ أَرَادَ النَّاقِصُ، جَازَ لَهُ الْعُدُولُ إِلَى الزَّائِدِ، وَ بِالْعَكْسِ، وَ الزَّائِدُ سَنَّهُ. وَ كَذَا كُلٌّ مَخِيرٌ بَيْنَ الْأَقْلِ وَ الْأَكْثَرِ مِنْ تَسْبِيحَاتِ الْبَدَلِ، وَ الرُّكُوعِ، وَ السُّجُودِ، وَ الشَّعْرِ فِي الْحَلْقِ وَ التَّقْصِيرِ، وَ الْهَدْيِ فِي الْقَلِيلِ وَ الْكَثِيرِ، وَ الْوُقُوفِ فِي الْمَوْقِفِينَ الطَّوِيلِ وَ الْقَصِيرِ، وَ ضَرْبِ التَّيَمُّمِ لَوْ قَلْنَا بِالتَّخْيِيرِ، وَ الزَّائِدِ فِي الْحَضْرِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَ لَوْ زَادَ عَلَى السَّبْعِ بِقَصْدِ الذِّكْرِ فَلَا بَأْسَ، وَ بِقَصْدِ الْخُصُوصِيَّةِ تَشْرِيحًا.

وَ الْمَرَادُ بِ«أَكْبَرَ» الْأَعْظَمِ مَعْنَى، مَعَ التَّفْضِيلِ الصُّورِيِّ أَوْ سَلْبِهِ، وَ فِي الْخَبَرِ: أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يَوْصَفَ، أَوْ مِنْ أَنْ يُلْتَمَسَ، أَوْ يُدْرَكَ بِالْحَوَاسِّ، أَوْ مِمَّا يَخَافُ وَ يَحْذَرُ (٥).

وَ فِيمَا وَرَدَ مِنْ أَنَّ التَّكْبِيرَ جَزْمٌ (٦) دَلَالَةٌ عَلَى التَّمَشِيهِ فِي جَمِيعِ التَّكْبِيرَاتِ.

وَ مِنْهَا: التَّحْمِيدُ سَبْعًا، وَ التَّسْبِيحُ سَبْعًا، وَ التَّهْلِيلُ سَبْعًا، وَ حَمْدُ اللهِ وَ الثَّنَاءُ عَلَيْهِ

١- التَّهْذِيبُ ٢: ٦٧ ح ٢٤٤، الْوَسَائِلُ ٤: ٧٢٤ أَبْوَابُ تَكْبِيرِهِ الْإِحْرَامِ ب ٨ ح ٢.

٢- الْإِحْتِجَاجُ: ٤٨٦، الْوَسَائِلُ ٤: ٧٢٤ أَبْوَابُ تَكْبِيرِهِ الْإِحْرَامِ ب ٨ ح ٣.

٣- الْإِحْتِجَاجُ: ٤٨٦، الْوَسَائِلُ ٤: ٧٢٤ أَبْوَابُ تَكْبِيرِهِ الْإِحْرَامِ ب ٨ ح ٣.

٤- الْإِحْتِجَاجُ: ٤٨٦، الْوَسَائِلُ ٤: ٧٢٤ أَبْوَابُ تَكْبِيرِهِ الْإِحْرَامِ ب ٨ ح ٣.

٥- التَّوْحِيدُ: ٢٣٨.

٦- الْفَقِيهِ ١: ١٨٤ ح ٨٧١، التَّهْذِيبُ ٢: ٥٨ ح ٢٠٣، الْوَسَائِلُ ٤: ٦٣٩ أَبْوَابُ الْأَذَانِ وَ الْإِقَامَةِ ب ١٥ ح ٣.

بعد تكبيره الافتتاح.

و منها: أنه بعد استفتاح صلاه الليل يقرأ آيه الكرسي و المعوذتين.

و منها: الإسرار بالسُّتِّ، و الجهر بالسَّابعه و الظاهر أنها تكبيره الإحرام (١) خصوصاً للإمام؛ فإنَّ الجهر له أشدُّ استحباباً.

و منها: أنه يُستحبُّ رفع اليدين بالتكبير الواجب و المستحبُّ حيال خدييه إلى أن تحاذى أذنيه، مُستقبل القبلة ببطن كفييه، و لا سيَّما الإمام، بما يُسمَّى رفعاً، و تقليب اليدين حين الرِّفْع. و يُكره تجاوز الأذنين.

و منها: أن يكون بين الرِّفْع و التكبير مقارنه في البدأه و الختام، و لا بأس بالأقسام الأخر من التسعه، و ما زاد عليها.

و منها: أن يأتي بالتكبير على الوجه العربي، في واجبه و مندوبه، على الأقوى.

و منها: الإتيان بستِّ و عشرين تكبيره في الافتتاح، حتَّى إذا نسي شيئاً من التكبير كانت عوضاً عنه.

و مجموع التكبيرات كما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام في الصلاه خمس و تسعون تكبيره (٢)، منها: خمس للقنوتات، و تكبيرات الافتتاح.

و دعواتها و توجهها جاريه في الإمام و المنفرد، و كذا المأموم على الأقوى. و في الفرائض اليوميّه، و صلاه الجمعة، و كذا في غيرها من الفرائض و التوافل، و تركها أقرب إلى الاحتياط، عملاً بالسَّيره.

و رفع اليدين يزيد على التكبير في التمام سبعة عشر للرِّفْع من الركوع و إن لم يكن بمعتبر عند الأكثر فيكون مائه و اثني عشر رفعاً.

### المقام الثالث: في الأفعال الواجبه

#### إشاره

و أركانها التي يبطلها نقصها عمداً و سهواً: التَّيه لو جعلناها شرطاً، أو القيام فيها

١- المعترضه ليست في «م»، «س».

٢- التهذيب ٢: ٨٧ ح ٣٢٥، الخصال: ٥٩٣، الوسائل ٤: ٧٢٠ أبواب تكبيره الإحرام ب ٥ ح ٣.

و الانتصاب لها، لو جعلناها إخطاراً و تكبيره الإحرام، و القيام فيها، و الانتصاب. و القيام الذى عنه يركع. و الركوع. و جميع السجدين، و الارتفاعين اللذين عنهما يسجد (١). و الوقوف على القدمين حال القيام لمن فرضه القيام. و الجلوس على الفخذين أو ما قام مقامهما لمن فرضه الجلوس.

و فى إلحاق الطمأنينه فى جميع الأركان وجه، و كذا زياده ما يعقل فيه الزيادة منها، و سيجى ء تمام التحقيق فى محلّه.

و الركبتيه هى الأصل فى كلّ عبادته، و تقرير الأصل بخلاف ذلك؛ لما ورد فى حصر المُفسدات أو الأجزاء لا وجه له بعد معرفه إرادته الإضافه.

و الواجبات غير الأركان كثيره تجى ء فى تضاعيف المباحث، و يتمّ الكلام فى تفاصيل الواجبات ببيان أمور:

### الأول: التيه

و هى شرط فيها و فى العبادات، لا شرط على الأصحّ، تبطل بفقدتها ابتداء مع العلم و الجهل و العمد و السيهو. و بعد عقدها لا تفسد بنسيانها و الغفله عنها. و تفسد بالإتيان بما ينقضها، من رياء، و عُجب، و ترك شرط، و فعل منافٍ.

و لا تبطل بالعلم بالانقطاع فضلاً عن الظنّ و غيره، متصلاً أو منفصلاً.

و لا بتيه القطع، أو القاطع، أو تيتهما معاً، مُعجلاً، أو مؤخراً، فى عبادته موصوله أو مفصوله.

و لا فرق فى المؤخّر بين الرياء و غيره فى أقوى الوجهين.

و حقيقتها: قصد العبوديه و الطّاعه للأمر، فلا عمل مقبول عند الله تعالى أو عند مطلق مُفترض الطاعه من مالك و غيره كائناً ما كان، إلا مع القصد، و إلا كان مُتبرّعاً،

---

١- فى «م»، «س» زياده: و جميع الطمأنينتين فى كلّ من المقامين الأولين، و الوقوف على القدمين على نحو السجدين فى وجه، و كذا زيادتها فيما عدا التيه، و ما يكون من الاستقرار و الوقوف و الركبتيه هى الأصل فى كلّ عبادته، و الواجبات غير الأركان.

غير مُؤد للمأمور به.

و يلزم التَّعيين في العمل؛ لأنَّ المُبهم لا وجودَ له، ولا يوجد، فيستحيل الامتثال به، فيستحيل طلبه، ولا يُعدَّ منويًا، و يجتزى به عن التَّعيين مع الدَّوران بين الأفراد المتحداه الجنس و النَّوع، و التَّغاير شخصيَّ كالدَّوران بين النوافل المبتدأه بعضها مع بعض، و كذا آحاد (١) الرَّاتبه، كنافله الزوال، و نافله (٢) العصر و نحوها.

أو صنف عرضيَّ، كالمتجانس، من القضاء و الأداء، و القصر و الإتمام، و الوجوب و النَّدب، و نحو ذلك، إلا مع حصول الإبهام. و الوجوب و النَّدب إنما يفرَّق بينهما شدَّه الطلب و ضعفه. و لو التزمنا به، لزم تيه مراتب الاستحباب.

أما مختلف الجنس، كالدَّوران بين الزكاه و الخمس أو الكفَّاره، أو بين الحجَّ و عمره. أو مختلف النوع، كحجَّ القران و الأفراد، و عمره التمتع و الأفراد، و الصَّيِّمات الخمس بعضها مع بعض، فلا بدَّ فيه من التَّعيين، إلا مع التَّعدُّر؛ لأنَّ التيه فيها مقومه لصدق الاسم المتوقَّف عليه قبول العباده.

فتيتا الوجوب و النَّدب لا اعتبار لهما، لا على وجه التقييد، و لا الغائيه، مع اتفاقهما و اختلافهما. فلا تلزم تيه الوجوب للواجب، و لا النَّدب للنَّدب، و لا النَّدب للواجب كالاحتياط، و لا الوجوب للنَّدب، كالمندور منه و نحوه و كذا القضاء و الأداء، و القصر و الإتمام، ما لم يكن مُتعمداً مُشرعاً في الدَّين. و لا تيه الأسباب من النَّدور و غيرها ما لم يتوقَّف عليها قصد القربه.

و لا يجوز العدول من تيه صلاه إلى غيرها في غير المنصوص، كالعدول من يوميه حاضره أو فائته إلى سابقه حاضره أو فائته (٣) أو من فريضه إلى نافله لناسي سوره

١- في «ح» زياده: ركعات.

٢- في «م»، «س»: و ركعات نافله.

٣- في «ح» زياده: مع الذَّكر في الأثناء، توافقنا في الجهر و الإخفات أو اختلافنا، ثمَّ يعدَّ العدول، و يجيئها الحكم الجديد، توافقنا في عدد الرِّكعات أو تخالفنا. و أما بعد الفراغ فلا عدول، لكنه إن جاء بالأخيره أو تعدَّى وقت العدول كما إذا ذكر بعد الركوع في رابعه العشاء فريضه المغرب جرى عليه حكم الفراغ، و الأقوى أنَّ الشَّاك في الأثناء بمنزله النَّاسي، و الشَّاك بعد الفراغ يبنى على الأولى من الفرضيين.

الجمعه في الجمعة أو ظهرها، وناسى الأذان والإقامة، أو بعضهما، أو الإقامة وحدها، أو بعضها في وجهه. و طالب صلاة الجماعة إذا خافَ عدم اللّحوق.

و لا يجوز العدول من سابقه إلى لاحقه.

و لا يجوز ترامي العدول و زيادته على المرّه، و شرطه عدم فوات محلّه. و الظاهر أنّه يثبت بالدّخول في ركن. لا بمجرد الدّخول في واجب.

و يجوز العدول من الإمامه بقوم إلى الإمامه بغيرهم، و من المأموميه بإمام إلى مأموميه بغيره، و من المأموميه إلى الإمامه أو الانفراد، و من الإمامه إلى الانفراد.

و أمّا العدول من الانفراد إلى الإمامه مع الفراغ من الصّلاه و بدونه، أو الإماميه إلى المأموميه بغير جائز. و قضيه عزل النّبي صلّى الله عليه و آله و سلم أبا بكر قضيه في واقعه.

و نيه الإماميه و المأموميه لا- تلزم إلا- فيما هما شرط فيها كالجمعه مثلاً. و في كون المعيد ينوى الفرض في الجماعة في الثانيه إرشاد إلى عدم اعتبار الوجه.

(فتيه الإماميه و المأموميه في محلّ الوجوب واجبه و شرط، و في محلّ التّدب نيه المأموميه شرط دون الإمامه، و إن توقّف الأجر على نيتها. و نيه الانفراد بعد الإمامه أو المأموميه بإمام آخر في الأثناء، و نيه الوجوب من المميّز البالغ في أثناء الصّلاه، و إعادته مع البلوغ في الأثناء أو بعد الفراغ، فيكون أتياً بظهيرين مثلاً، لا لزوم فيها) (١).

و لا يجوز الاكتفاء عن فريضه بمماثلها في العدد و الكيفيه من دون نيتها.

و لو نوى فريضه فظهر غيرها فسدت.

و لو نوى صفه خارجه و لم يخلّ بشرط فظهر خلافها صحّت، كما إذا نوى الإمامه أو المأموميه فظهر له بعد الفراغ أو في الأثناء عدم صحّه الوصفين بعدم الإمام، أو عدم قابليته، أو عدم الإتيان بشرط الانعقاد من اللّحوق قبل الرّفع من الرّكوع، انفرد و صحّت صلاته.

أما لو نوى جمعه، فبانت ظهراً في الأثناء، أو من بعد، فسدت.

و تُشترط فيها المقارنه لتكبيره الإحرام؛ دون ما عداها من التكبيرات و الدعوات.

و لتتمه هذا المبحث مباحث طويله، و مقامات جليله، و قد تقدّم الكلام فيها مفصلاً، فلا نعيدها.

### الثاني: تكبيره الإحرام

و بها تنعقد الصلاه، و يترتب عليها اعتبار شروطها و منافياتها، و حرمة قطعها.

و لا يكون ذلك بمجرد الدخول فيها، بل بعد تمامها، و به تنكشف جزئيه ما سبق منها.

و هي أول أجزاء الصلاه و أركانها، فرضها و نفلها، بعد قولنا بشرطيّه التّيه، و ما تقدّم عليها من السنن من المسنونات الخارجه، و لذا جعلت النيه مقرونه بها. و لو أوجبنا الأذان و الإقامة، لم تفسد الصلاه بفسادهما، و لا بتركهما؛ إذ ليسا جزأين و لا شرطين.

و إذا تركت تكبيره الإحرام عمداً أو سهواً أو أتى بها بوجهٍ فاسدٍ لخللٍ في نيتها أو عدم مقارنتها القيام أو ما يقوم مقامه، لم تنعقد الصلاه.

و ليس تعيين ما به الدخول أو استقراره من ابتدائها أو ختامها شرطاً في صححتها، بخلاف تعيينها بين التكبيرات، فإنه شرط فيها، و له الخيار في جعلها أيّ السبع شاء، و الأولى الأخيره.

و لو قصد الإحرام بأكثر من واحده بطل، و كذا لو أحرم و لم يعين.

و لو قصد الإحرام بواحد، فليس له العدول إلى غيرها، فلو عدل في شفع بطل، و في وترٍ لا مانع.

و في إفساد التكبيره الاحتياطيّه أخذ [\(١\)](#) بالاحتياط، و الظاهر أنّ الاحتياط فيما دخل في قران أو ذكر أو دعاء بقصدها لا بأس به، بخلاف الأفعال.

و جعل زياده الركن مُفسده مع العمد مبنى على أن نيه القاطع لا تقطع، أو على وجه بعيد.

و لو قصد بها الإحرام و الركوع معاً بطلت.

و صورتها للقادر كغيرها من التكميرات: «الله أكبر» بفتح الهمزتين و قطعهما، من دون تولد ألف فيهما أو نحوه. و فتح الباء مع عدم الإشباع بحيث يتولد فى البين ألف أو نصف ألف، فتخرج عن صدق الفتح عرفاً. و إسكان اللام الأولى، و الكاف. و إدغام اللام فى مثلها، و إردافها بالألف، طالت أو قصرت، ما لم تخرج عن الاسم (١)، أو يحدث فصل يجعلها ألفين مثلاً. و ضمّ الهاء من دون إشباع يتولد منه واو. و تنكير أكبر، و فتح ألفها و بائها، من دون تولد ألف، و سكون الكاف و الزاء.

فلو غير أو أبدل، لم تصح تكبيرته، سواء أتى بمرادف من أسماء الله و صفاته، أو مما يفيد معنى التعظيم (٢) أو لا.

و لا تجوز الترجمة بعجمي أو تركي أو هندي مثلاً.

و مع العجز (٣) يأتي بالملحون العربى. و مع العجز فالأحوط تقديم الفارسى على التركى، و التركى على الهندى، و ربّما قيل بتقديم العبرانى و السريانى عليها؛ لأنها موافقه للكتب المنزله، و لا يخلو من بعد.

و فى تمثيه التراجم إلى الأذكار و الدعوات المسنونات إشكال.

و أمّا حكم الألتغ و الأخرس فجار فيها.

و لو قال مختاراً: «إيزد» أو «إيزدان» أو «تارى» أو «أدناى» عوضاً عن اسم الجلاله. أو «بزر كتر» بفتح الزاء الأخيره أو كسرهما «أو بزر كتر است» على اختلاف لغتهم، لم يصح.

و يجب التعلّم إلى ضيق الوقت، و لو مع بذل الأجره للمعلّم إن لم تضمر بحاله ضرراً كلياً، و إن حرمت عليه، ما لم يتعذر عليه الجمع بين الكسب الواجب و التعليم، فإن قصر و أخر إلى ضيق الوقت، صحّت صلاته.

١- فى «ح» زياده: أو الوحده.

٢- فى «س»: العظيم.

٣- فى «ح» زياده: أو ضيق الوقت.



و الواجب منها ما يُسَمَّى لفظاً، سرّاً أو جهراً.

و لو كبر ثانياً قصدَ بها الإحرام، فسدتا؛ و لو نلّث، صَحَّتْ الثالثه، و هكذا كلُّ شفع و وتر. و لو قصد بالمكثّر الذّكر، فلا بأس.

و القيام و الانتصاب حالها شرطان في صحتها، و جزءان من الصّلاه، فهما ركنان.

فلو كبر أخذاً بالقيام أو مُنْحِيّاً أو أخذاً في الهويّ، بطلت. و لو أتى بها عن جلوس و نحوه عمداً أو سهواً، بطلت صلاته.

و تكبير الأخرس كجميع الأقوال الواجبه عليه بلوك لسانه و الإشاره بإصبعه أو بغيره، و إن لم تُفهم المعنى.

و يجب على النَّاس تعليمه.

و يعتبر فيها ما يعتبر في القراءه من العريئه، و ترك الفصل المُخَلِّ، بسكوتٍ أو غيره.

و يجبُ عليه التعيين، و الاقتصار في المعينه على الواحده.

و هل يجب قصد الصحيحه بحسب العرييه؟ الأقوى العدم.

و يُستحب ترك الإشباع الغير المولّد في حركاتها، و المدّ غير المخلّ في ألفها، و عدم الجهر المفرط فيها، و إسماعها المأمومين من الإمام، قيل: و إسماعهم إيّاه (١)؛ حتّى لا ينتظرهم، و له وجه مع الاحتياج إليه.

و يُستحبّ فيها كغيرها من التكبيرات رفع اليدين إلى شحمتى الأذنين، أو المنكبين، أو الخدّين، أو الأذنين، أو الوجه، أو التّحرّ؛ عملاً بجمع ما في أخبار الباب (٢)، و كلمات الأصحاب (٣)، و يكره تجاوزه الرأس و الأذنين، و هو سنّه في سنّه (٤).

و ضمّ الأصابع فيه كذلك. و روى: فتح الخنصر (٥).

١- الروضه البهيه ١: ٨٠٣.

٢- الوسائل ٤: ٧٢٥ أبواب تكبيره الإحرام ب ٩.

٣- كالشيخ في الخلاف ١: ١: ٣١٩ و ٣٢٠، و العلامه في القواعد ١: ٢٧٢، و المحقّق الكركي في جامع المقاصد ٢: ٢٤٠.

٤- في «س»: و هو سنّه في سنّه، و يحتمل كونه تصحيف: سنّه في سنّه.

٥- البحار ٨١: ٢٢٥ ب ١٥ ح ١٢.

و ينبغي تطبيقها على رفع اليدين بدأه و ختاماً، و لا مانع من تطبيق أوله أو وسطه أو اخره على أول الرُفْع، أو الوضع، أو وسطهما، أو آخرهما، أو مجموعه على شىء منها.

و استحباب رفع اليدين متأكد في حق الإمام على ما قيل (١)، و لا بأس به.

و أحكامها من السنن جاريه في النوافل أيضاً.

### الثالث: القيام

يستحب الدعاء بالمأثور (٢) عند القيام إلى صلاة الليل، تقول عند القيام من المنام: «الحمد لله الذي ردّ عليّ رُوحى لأحمده و أعبده».

و عند سماع صوت الديك: «سُبُوحٌ قَدَّوسٌ، رَبِّ الملائكة و الرُوح، سبقت رحمتك غضبك، لا إله إلا أنت، وحدك لا شريك لك، عملتُ سوءاً، و ظلمتُ نفسي، فاغفر لي، و ارحمني، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت».

و عند النظر إلى أفاق السماء: «اللهم إنه لا- يوارى عنك ليل ساج، و لا سماء ذات أبراج، و لا أرض ذات مهاد، و لا ظلمات بعضها فوق بعض، و لا بحر لجي، تدلج بين يدي المدلج من خلقك، تعلم خائنه الأعين و ما تخفى الصدور، غارت النجوم، و نامت العيون، و أنت الحي القيوم، لا تأخذك سنه و لا نوم، سبحان رب العالمين، و إله المرسلين، و الحمد لله رب العالمين».

ثم تقرأ الخمس آيات من آخر آل عمران إنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ إِلَيْكَ لَا تُخَلِّفُ الْمِيعَادَ.

ثم تستاك، و تتوضأ، فإذا وضعت يدك في الماء فقل: «بسم الله و بالله، اللهم اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين» فإذا فرغت فقل: «الحمد لله رب العالمين».

و إذا قمت إلى الصلاة فقل: «بسم الله و بالله، و إلى الله، و من الله، و ما شاء الله،

١- الشيخ في التهذيب ٢: ٢٨٧ ذ. ح ١١٥٣.

٢- الكافي ٣: ٤٤٥ ح ١٢، التهذيب ٢: ١٢٢ ح ٤٦٧، الوسائل ٤: ٧٣١ أبواب تكبيره الإحرام ب ١٣ ح ١.

و لا- قوّه إلا- بالله، اللهم اجعلنى من زوّارك، و عُمّار مساجدك، و افتح لى باب توبتك، و أغلق عنيّ باب معصيتك، و كلّ معصيه، الحمد لله الذى جعلنى ممّن ينجيه، اللهم أقبل علىّ بوجهك جلّ ثناؤك» ثمّ افتتح الصّلاه بالتكبير (١).

و القيام: هو عبارته عن نصب فقار الظهر (٢) معتدل القامه، و الأحوط مراعاته فى العنق إلا يسيراً للخضوع، فإنّه ربّما كان سنّه، و كثيراً ما يقع من الأتقياء؛ لدلالته على الخضوع و الخشوع، كما يفعله العبيد بين يدي مواليتهم. و الأحوط أن لا يبلغ فيه.

و المبالغ فى تفريج الرّجلين، و إخراج الركبتين، و خفض الكفل و نحو ذلك ممّا يخرج عن هيئته القيام مُفسد صلاته.

و الوقوف على القدمين معاً فيه واجب غير ركن، و ترك الجميع مخلّ كالسجدين. و الاعتماد على القدمين معاً سنّه، و على الواحده مكروه.

و المحافظه عليه فيهما من كمال الاحتياط.

و هو أحد أجزاء الصّلاه، و لا تصحّ من القادر إلا معه على النحو المألوف فى الفريضه مع الاختيار، و فى النافله مع الاستقرار.

و الرّكن منه المتّصل بالركوع الذى عنه يركع، و عنه يتكوّن التقويس. و فى الأ-كوان الأ-خر يتبع ما قارنه فى وجوب من غير ركيته، أو مع ركيته، أو ندب، كما فى القراءه، و القنوت، و تكبيره، و نحوها (٣).

و كذا كلّ ما يركع عنه، من جلوس، أو نصب رأس، أو جفن مع الوجوب بالأصله، أو بالعارض، من عروض مُلزم شرعى، من إجاره أو نذر و نحوهما.

و لا يُشترط فى النافله باقيه على الاستحباب قيام مع عدم الاستقرار، فى ركوب و مشى و نحوهما، إلا مع عروض الوجوب، فيلحق الغرض.

١- هذا كلّه ما رواه زراره عن الباقر (ع) كما فى الكافى ٣: ٤٤٥ ح ١٢، و التهذيب ٢: ١٢٢ ح ٤٦٧، و الوسائل ٤: ٧٣١ أبواب تكبيره الإحرام ب ١٣ ح ١.

٢- فقاره الظهر الخرز، و الجمع فقار. المصباح المنير: ٤٧٨.

٣- فى «ح» زياده: بمعنى جواز تركه مع تركه.

و أما الاضطجاع و الاستلقاء، فلا يجوز فيها إلا اضطراراً.

و لو تعلق المُلزم بغير هيئته القيام، لم ينعقد. و إلزام السيّد و الوالد لا يخرجها عن حكم السنّه، فلا يتعيّن فيها القيام. و حرمة القطع في النّافله لا يلحقها بالواجب.

نعم لو وجب الإتمام بالعارض كما لو سبق منه النذر بأنّه إن وفق الله له كذا و كان في صلاه أتمها قوى و جوب القيام في الباقي مع بقاء محلّه.

و لو نذر الجلوس مع عجزه، و عوفى من حينه لم ينعقد. و لو حصلت له فسحة، فأهمل، انتظر العارض إن أطلق، و إلا كفر.

و كلّ مُلزم تعلق بما يخصّ النّافله من المقوّمات كالقران، و التبويض في مثل صلاه الوصيّه و النّبي صلّى الله عليه و آله و سلم و الأمير و الزهراء عليها السّلام، و مثل صلاه الغفيله، و نحوها، لم يغيّرهما عمّا كانت عليه، بخلاف ما كان من الرّخص؛ لأجل المساهله ممّا يعلم من تتبّع الأدلّه.

و نذر الوتيره جلوساً و الجلوس فيها لو صلاها لا مانع منهما. و لو نذر بعد الدّخول الإتمام، أو عاهد أو حلف بصوره الدّعاء أو حصل شرط و جوب الإتمام بوجه آخر، لحقه فيما بقى حكم الواجب.

و حالها بالنّسبه إلى المشى و الركوب و الكون في السّفينه أو الكعبه كحال الجلوس في الفرق بين نذرها مع القدره، و نذرها مع العجز.

و كما أنّ اعتدال القيام الذي عنه يركع ركن في الصّلاه (يفسد لو كان عن جلوس، فترك اعتدال الجلوس الذي عنه يركع، مفسد بالنّسبه إلى الجلوس الذي عنه يركع، و مفسد بالنّسبه إلى) (١) الاضطجاع على الأيمن، و الأيمن بالنّسبه إلى الأيسر، و الأيسر بالنّسبه إلى الاستلقاء.

فعلى الجالس نصب فقار الظهر، و إيقاع الجلوس على القدمين أو الكفل إلى غير ذلك.

١- بدل ما بين القوسين في «ح»: كذلك اعتدال الجلوس عنه يركع و كذا.

و فى لزوم اعتدال القامه مُضطجعاً، و مُستلقياً وجه قوياً، و الأقوى خلافه.

و ما قارنَ منه أركانَ آخر من نيه بناءً على ركتيتها، و القول بأنَّ الخطور مقومها لقله الثمره مع اعتبار الداعى فى حقيقتها أو تكبيره إحرام ركن. و قد يقال بإجراء حكم الركتيه فيه بالنسبه إلى التيه، و إن قلنا بالشرطيه.

و الركن للمتفلَّ القادر أحد أمرين: قيام أو جلوس، و للزَّاكب جلوس على ظهر الدابه فى وجهه، أو قيام، لا اضطجاع بقسميه، و لا استلقاء.

و فى لزوم نصب فقار الظهر حال ركوبه و مشيه مع تعذُّر الجلوس يرجع إلى ترتيب الفرض على إشكال.

و العاجز عن القيام فى التمام يرتفع حكمه عنه رأساً، و فى البعض فى ذلك البعض خاصه، و تُقدِّم التكبيره على غيرها.

و لو دارَ بين الأغيار، قُدِّمَ المتَّصل بالأركان. و لو دارَ بينها، قُدِّمَ المقدم منها، و يُرعى الأشدَّ وجوباً فيما عدا الأركان، و يُحتمل تقديم المقدم مطلقاً.

و العاجز عن مرتبه إن نوى الثانيه عوض الأولى جاءه حكمها، و إن نواها على حالها، بقيت على حالها. و تختلف بذلك حال النافله فى تضعيفها و عدمه، و حال الصلاه الاحتياطيه.

و لو قيل: باعتبار الصوره أو حال المرتبه الأولى مطلقاً فيهما، لم يكن بعيداً.

(و الزوج من جلوس محتسب بفرد من القيام، و كذا النوم و أقسامه الثلاثه، و لا يلحق بذلك ما بين الأقسام الأربعة).

و لو خالفَ بين الركتين بجلوس و ركوب و مشى، فلا بأس. و فى تبعض الركعه إشكال، فلو أتى بركعه جلوسيه و أخرى قياميه، فلا بأس، و هكذا.

و لو جلس فى الركتين، و قام، فرُكع عن قيام، احتُسبت له بصلاه القيام، و لو خالفَ بينهما فى أحد الوجوه، و زرع الثواب على النسبه (١).

و القيام الواجب لغير الركن كالقراءة ليس بركن.

و لا يجوز الاعتماد إلا لَعُدْر، و يقتصر فيه على محلّ العجز. و لو دارَ جاءت مسأله الدوران، و يقدّم الاعتماد فى المرتبه السابقه أو بعضها على المرتبه الحقه.

و لو دارَ الأمر فى الاعتماد بين الأركان و غيرها، و الأشدّ و الأضعف، جعل الراجح للراجح، و يحتمل تقديم المقدم.

و لو فقد ما يعتمد عليه، توصل إليه بشراء أو استيجار بثمن أو أجره لا يضرّان بحاله بالنسبه إلى جميع المراتب السابقه بالنسبه إلى الحقه، من استقلال فى قيام مع اعتدال، ثم انحناء، ثم اعتماد، ثم استقلال جلوس، ثم اعتماد، ثم استقلال فى اضطجاع يمين، ثم اعتماد، ثم اضطجاع يسار، ثم اعتماد فى الكلّ، ثم الأكثر من البعض، ثم الأقل. و هكذا بالنسبه إلى الركوب و السفينه و المشى و الكعبه و نحوها فى تقديم الراجح.

و العجز عن القيام عُرفى، و ليس لقدرته على المشى مقدار الصلاة و عدمها مدخلية.

و متى تعارض شرط و شرط، يُقدّم الشرط. (و فى) (١) تقديم الانحناء، و تباعد الرجلين، و الميل إلى أحد الجانبين، و الوقوف على الرُّكبتين بعض على بعض إشكال.

و لو دارَ الأمر بين القيام و الإتيان بالركوع و السجود إيماء، و بين الجلوس، و الإتيان بهما على الوقف، قدّم الأول. و تترتب الأحوال بتقديم القيام فيها كلا عليه، ثم مَبْعُضاً، ثم الجلوس كلا، ثم مَبْعُضاً، ثم الاضطجاع على اليمين كلا، ثم (٢) على اليسار كذلك، ثم الاستلقاء.

و لو دارَ الحال بين الأخذ بمرتبه سابقه مع (٣) فوات بعض الأفعال، و الأخذ بلاحقه سالمه من التفويت، كما إذا دار بين القيام مومئاً، و الجلوس مع كونه راعياً ساجداً،

١- بدل ما بين القوسين فى «م»، «س»: ثم الجلوس كلا، ثم مَبْعُضاً، ثم الاضطجاع على اليمين كلا، ثم مَبْعُضاً، و تترتب الأحوال بتقديم القيام فيها كلا، ثم مَبْعُضاً أنه فى.

٢- فى «ح» زياده: مَبْعُضاً.

٣- فى «ح» زياده: كمال.

قدّمت السابقه على الأقوى.

و لو قامَ في القراءه لعروض القدره، سكتَ عنها حتّى يعتدل و يستقرّ.

و لو دار الأمر بين الجلوس مستقراً، و بين المشى أو الركوب أو الكون في السفينه مثلاً أو الكعبه قائماً، قدّم الأول على الثانى، و الأخيران على السابقين.

و لو دارَ بين المشى و العدو و الركوب، قوى تقديم المشى، ثم العدو. و لو حصل فى بعضها أوفقيه فى بعض الأفعال رجح، و الاحتياط لا ينبغى تركه.

و نصب فقار الظهر فى الجلوس للتعجز، أو فى النفل مع الاستقرار، أو للتشهد لازم، و مع عدم إمكان الإتمام للفريضه أو للركعه يأتى بالممكن.

و فى اعتبار الاعتدال فى الاضطجاع و الاستلقاء وجه قوى كما مرّ.

و التفريق بين الرجلين، و إبراز الركبتين، و الميل إلى القدام أو الخلف أو أحد الجانبين مُتفاحشه مُخرجه عن حكم القيام.

و الأفضل للجالس العاجز جلوس القُرفصاء إن لم نوجهه؛ لأنه أقرب إلى هيئه القيام بوضع الأليتين و القدمين على الأرض مثلاً، و نصب الفخذين و الساقين.

و بعدها التربع، و هو جمع القدمين، و وضع إحداهما على الأخرى.

و قد يقال: بأفضليته الحال الأولى فى مقام القراءه و مقام الركوع، و الثانى فى مقام الجلوس.

و يُستحبّ لمن صلّى النافله جالساً احتساب كلّ ركعتين بواحد. و فى إلحاق الاضطجاع و ما بعده و المركوب و نحوه به وجه.

و من صلّى جالساً نفلاً، استحَب له أن يقوم للركوع؛ لتحتسب له صلاه القائم، و يستحب تورّكه حال التشهد.

و لا- يجب على العاجز مداواه بدنه للصلاه، و مع سهوله العلاج و سرعته يقوى ذلك، و لا الانتظار، و إن اتسع الوقت كسائر أصحاب الأعدار.

و لو طرأ العجز فى الأثناء، أو طرأت القدره، أُعطى كلّ حكمه، و لا يعاد السابق.

و لو قدر الجالس على القيام بعد الهوى قبل بلوغ حدّ الركوع، قام، و ركع.

و لو ركع و قدر قبل الإتيان بالذكر الواجب، قام منحنياً و ذكر. و القول ببقائه على حاله حتّى يتمّ لا يخلو من قوّه.

و على الأوّل، لو أتى ببعض التسيحه الواجبه، قطعها و أتمها بعد الوصول إلى محلّ الركع إن لم تفت الموالاه. و لو قدر بعد إتمام ذكر الركوع، وجب القيام للهوى إلى السجود.

و لو تجددت في أثناء القراءة، قام ساكناً و أتم. و مع الإخلال بالموالاه يعيد.

و في روايه عليّ بن جعفر عليه السلام عن أخيه موسى عليه السلام ما يعطى إجراء المسامحه في الواجب من النفل بالعارض، حيث قال: سألته عن رجل جعل لله عليه أن يصلّى كذا و كذا، هل يجزيه أن يفعل ذلك على دابته و هو مسافر؟ قال: «نعم» (١).

و لما ظهر لي من تتبع الأدلّه من أنّ المسامحه فيها لكونها تطوّعاً، و لأصالة شغل الذمه، و الشك في شمول العمومات و الإطلاقات، و عدم صراحه الخبر في النذر، و ظهور إرادته العذر من التقييد بالسفر، و احتمال قصد رفع اشتباه الراوى في الفرق بين الفريضة النذريّه؛ لعدم توقيتها مع العذر، و اليوميّه، و إمكان الحمل على ضيق وقت النذر، و احتمال عدم قصد الإنشاء بلفظ الجعل، تركت العمل عليها.

و الذى يظهر من أحكام الطواف و شرائطه: عدم الفرق بين واجبه الأصلي و العارضى، و الطواف بالبيت صلاه.

و يُستحبّ له: أن يدعو أمام الصلاه بقوله: «اللهمّ إنّي أقدم إليك محمّداً صلّى الله عليه و آله و سلم بين يدي حاجتى، و أتوجّه به إليك، فاجعلنى به و جيهاً في الدنيا و الآخره، و من المقرّبين، و اجعل صلاتى به متقبّله، و ذنبى به مغفوراً، و دعائى به مستجاباً، إنك أنت الغفور الرحيم» (٢).

و الخشوع و الخضوع، و السكينه و الوقار، و الخلوّ عن التناعس، و التكاسل، و التماهن، و العجله.

١- التهذيب ٣: ٢٣١ ح ٥٩٦، الوسائل ٣: ٢٣٨ أبواب القبلة ب ١٤ ح ٦.

٢- الكافي ٢: ٥٤٤، الوسائل ٤: ٧٠٨ أبواب القيام ب ١٥ ح ٣، بحار الأنوار ٨٤: ٣٧.



و النظر إلى موضع سجوده.

و الاستقبال بإبهاميه، بل جميع أصابعه القبلة.

و يجعل بين قدميه مقدار عرض ثلاث أصابع مُفرجات، و أقل منها إصبع من مستوى الخلقه، و أكثره شبر.

و قيام النحر.

و ترك الحركه عن محلّه إلا لسدّ الخلل.

و الكون كالخشبه اليابسه من شدّه الخشيه.

و ترك رفع البصر إلى السماء.

و إرسال يديه، و وضعهما على فخذه مقابل ركبتيه مضمومتى الأصابع.

و سدل منكبيه.

و ترك العبث بالرأس، و الأنف، و الذكّر، و الشدين، و اللحيه، و الشارب، و الاشتغال بأُمور الدنيا و أفكارها، و التثاؤب، فإنّه و إن لم يكن اختياريّاً، فمقدّماته اختياريّه، و التمطّي، و المخاط، و البزاق، و نقض الأصابع.

و يجوز الاعتماد على رجلٍ واحده، و على أصابع الرجلين، و المراوحه بينهما على كراهه.

و يُستحبّ أن يستقبل بإبهاميه بل بجميع أصابعه القبلة، و الله يرفع بصره إلى السماء، و أن يقوم قيام العبد الذليل بين يدي المولى الجليل.

## الرابع: القراءه

### اشاره

و هي (١) واجبه في الجمله في الفريضة، و شرط في النافله بغير خلاف، إلا ممّن انقرض من بعض أهل الخلاف (٢).

١- في «ح» زياده: جزء من الصلاه مطلقاً و.

٢- كالحسن بن صالح بن حى، و ابن عثيه، و الأصمّ؛ فإنهم قالوا باستحبابها، انظر المجموع ٣: ٣٣٠، و عمده القارى ٦: ٩، و الكفايه ١: ٢٥٥، و التذكرة ٣: ١٢٨.

و ليست من ضروريات الدين، و يقوى أنّها من ضروريات المذهب.

و ليست رُكناً، خلافاً لمن قال بالركنيتين في الجملة من بعض الإمامية (١)، و إنّما هي جزء تبطل الصلاة بتركها عمداً في كلّ ثنائيه أو أحاديته، أو الأوّلتين من كلّ رباعيته، أو ثلاثيه، بالحمد و سوره واحده، لا بالحمد وحدها، و لا مع بعضها، و لا مع ثانيه، و لا مع بعض سورتين، و لا بواحده و بعض أخرى، في كلّ واجبه أصليته أو عارضيته.

و لو اختلف المجتهدان أو اختلف المقلدان أو المختلفان في وجوب السوره، و عدد التسيحات، و نحو ذلك، أو حصول العجله الباعثه على ترك السوره، أو الاضطرار الباعث على ترك الفاتحه، أو بعضها، جاز اقتداء أحدهما بالآخر، سواء علم أحدهما بحال صاحبه أو لا، على إشكال، و لا سيّما في غير الأخير.

و بدليته الإمام في القراءه كبديته النائب في سائر الأفعال. و لو توافقا عملاً لا علماً، فلا إشكال في الصحه، و المنع للاختلاف بالوجه لا وجه له.

و البسملة أیه من الفاتحه، و من كلّ سوره؛ فمن نقصها، نقصهما.

و مجموع الضحى و ألم نشرح و بسملتاهما سوره واحده، و كذا الفيل و قریش.

و لا يجوز القران بين سورتين (٢)، بقصد الجزئيه فيهما، في الفريضه الواجبه أصاله أو بالعارض، ما لم تكن مقومه.

و كذا العدول من سوره إلى سوره بعد بلوغ الثلثين، آيات أو كلمات أو حروفاً، و لعلّ الأقوى الأخير. و المدار على التخمين، و لا يلزم التدقيق، و الأحوط مُراعاه النصف.

و من سوره الإخلاص و الجحد إلى غيرهما، مع الدخول فيهما على الوجه الصحيح. فلو بسملاً لغيرهما، ثم دخل فيهما، عدل.

و لو عدل غافلاً عنهما، ثم ذكر في الأثناء أو بعد الفراغ، رجع إليهما إن لم تُفْت الموالاه في وجه قوئى. و إن فاتت، احتمل وجوب العود من المبدأ، و البقاء على حاله

١- حكاة الشيخ في المبسوط ١: ١٠٥.

٢- في «ح» زياده: و لا التبعض بأقسامه في محلّ القراءه، و ليس منهما ما في القنوت و الرّكوع و نحوهما، و يختصّ المنع بما إذا أتى بهما.

يُتَمَّامُ مَا دَخَلَ فِيهَا، وَبَطْلَانُ الصَّلَاةِ، وَخَيْرُ الثَّلَاثَةِ أَوْسَطُهَا.

والتكرار في السور والآيات ليس من العدول.

و تكرار العدول فيه عدول عن الاحتياط، و لا بأس بالتكرار احتياطاً، أو إصلاحاً، أو غير ذلك، ممّا لم يُخَلَّ بالنظم.

و لا من أحدهما إلى الأخرى.

و يجوز العدول منهما، و من غيرهما بعد تجاوز الثلثين، إلى الجمعه و المنافقين في الجمعه و ظهرها، و للمتخير إذا أُرتِّج عليه (١)، أو منعه مانع شرعيّ، كما إذا عرف العزيمه بعد الدخول فيها (٢).

و المكرّر من سوره أو بعضها، و المأتى به لكونه قراناً لا لكونه جزء صلاة لا يدخلان في المنع.

و يُعتبر في القراءه ما يُسمّى قراءه، و لا يجزى حديث النفس، و التقطيع، و الترديد، و نحوها ممّا يخرجها عن اسم القراءه.

و لا- يكفي إبراز المعنى بذكر مُرادفه، من عربى أو عجمى أو غيرهما. و تلزم المحافظه على الحروف بالإتيان بما يدخل تحت اسمها.

و لا عبره بالمخارج المقرّره عند القراءه، و إنّما المدار على المخارج الطبيعيه، فلو خرجت عن الاسم كجعل الضاد و الظاء زاءً، و القاف غيناً، أو بالعكس؛ لمقتضى العجميه، أو القاف همزه؛ لمقتضى الشاميه، أو الظاء ضاداً، و بالعكس؛ لمقتضى العجميه، أو اشتباه العربيه، فَسَدَتْ و أُعيدت، أو أفسدت على وجه.

(و في العجز يقوم العُذر، و لا يجب الائتمام، و مع القدره و التقصير في التعلّم يجب ذلك) (٣).

١- أُرتِّج على القارئ: إذا لم يقدر على القراءه كأنه منع منها. المصباح المنير: ٢١٨.

٢- في «ح» زياده: أو ما يضيق الوقت بها لو أتمها أو حصل له باعث قوى على القطع من عجله لأمر مهم أو مدافعه خبث أو نحو ذلك بعد الدّخول فيهما.

٣- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

و المحافظه على الحركات و السكّنات الداخلة فى الكلمات، أو الإعرابيه و البنائيه ممّا يُعدّ تركه لحناً فى فنّ العربيه، فمتى بدّل، فقد أبطل القراءه، أو هى مع الصلاه، على اختلاف الوجهين.

و لو وقف على المتحرّك، أو وصل بالساكن، أو فكّ المدغم من كلمتين، أو قصر المدّ قبل الهمزه أو المدغم، أو ترك الإماله و الترقيق، أو الإشباع أو التفخيم أو التسهيل و نحوها من المحسّنات، فلا بأس عليه.

و إبقاء همزه الوصل فى الوصل زياده مُخلّه، كما أنّ حذف همزه القطع فيه مُخلّ.

و لا تجب معرفه قراءه القراء السبعه، و هم: حمزه، و عاصم، و الكسائى، و ابن كثير، و أبو عمرو، و ابن عامر، و نافع. و لا العشره بإضافه يعقوب، و خلف، و أبى شعبه، و لا التجسس عليها، و إنّما اللزوم القراءه على نحو إعراب المصاحف، و قراءه الناس.

و يجوز اتباع السبعه بل العشره فى عملهم لا فى مذاهبهم، كاحتسابهم السور الأربع أربعاً، و إخراج الباسم من جزئيه القرآن أو السور.

ثمّ لا يجب العمل على قراءتهم إلا فيما يتعلّق بالمعانى، من حروف و حركات و سكّنات بنيه أو بناء، و التوقيف على العشره إنّما هو فيها. و أمّا المحسّنات فى القراءه من إدغام بين كلمتين أو مدّ أو وقف أو تحريك و نحوها فإيجابها كإيجاب مقدار الحرف فى علم الكتابه، و المحسّنات فى علم البديع، و المستحبات فى مذاهب أهل التقوى.

و لو أنّ مثل هذه الأمور مع عدم اقتضاء اللسان لها من اللوازم، لنادى بها الخطباء، و كثر ذكرها العلماء، و تكرر فى الصلوات الأمر بالقضاء، و لأكثر السؤال فى ذلك للأئمه الأئمّه، و لتواتر النقل؛ لتوفّر دواعيه.

و مراعاة قراءه أبى لا تخلو من رجحان؛ لما دل على أنّها توافق قراءه الأئمه عليهم السلام؛ لقول الصادق عليه السلام

إن كان ابن مسعود لا يقرأ على قراءتنا فهو ضال، و إنّما نحن فنقرأ على قراءه أبى

(١).

و تصفيه الحروف لا عبره بها، و كذا تمكينها، و إن توقف عليهما تحسينها، لكنّها سنّه.

و يجب الترتيب بين الفاتحه و السوره، و بين آيات كلّ منهما، فلو قدّم مؤخراً بقصد الجزئيه عامداً عالماً بالحكم أو جاهلاً به بطلاً، و أبطلاً أيضاً على اختلاف الوجهين.

و لو كان ساهياً أو ناسياً أعاد المقدم عن تأخير، دون المؤخر عن تقديم، ما لم يترتب خلل من خارج.

و لا تجوز قراءه ما يفوت أو يضيق الوقت بقراءته، فلو قرأ شيئاً من السور يقضى بضيق الوقت عن الصلاه، بطل، أو أبطل أيضاً.

و لو فعل ذلك سهواً، قطع إن وسع الوقت قراءه غيرها، و لو بلغ النصف أو الثلثين، و لا إثم، و إلا قطع و أتمّ صلاته.

و لا تجوز قراءه سوره من العزائم، و لا آيه سجودها، و لا استماعها فى الفريضه بالأصل، أو بالعارض.

فلو قرأ شيئاً من سوره العزائم، و ذكر قبل قراءه آيه السجده، قطعها مطلقاً، و عدل إلى غيرها. و مع الضيق أو قراءه الآيه يسجد و يتم، كما لو استمعها فى الصلاه. و تخصيص الحكم بالسجود قبل الإتمام بالفعل أقوى.

و الظاهر جواز قراءتها عمداً فى النوافل، و وجوب البدار إلى السجود فيها، و الأحوط الإعادته أو القضاء.

و لا تجوز القراءه بالمصحف (و لا المتابعه) [\(١\)](#) بالفريضه الواجبه أصاله أو بالعارض، و تجوز فى النافله.

و يجب التعلّم على غير المحسن للقراءه أو التكبير أو الأذكار الواجبه، فإن أخر عن عُذر أو تقصير حتى ضاق الوقت، صحّ فيهما، و أثم فى الأخير. و الظاهر عدم سقوط وجوب التعلّم مع التمكّن من الائتمام؛ و إذا ائتم، صحّت صلاته، و كان عليه الإثم.

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

و يجوز إعطاء الأجره للمعلم، و إن حرمت عليه.

و مع ضيق الوقت عن التعلّم يأتي بالممكن، و لا يجوز له الاشتغال بالتعلّم، و تكفى المظنه فيها مع الاطمئنان.

و لو دار الأمر بين الفاتحه كلا- أو بعضاً، و بين السوره كلا- فضلاً عن البعض، رجحنا الفاتحه. و لو دار الأمر بين القراءه و بين واجبات أخر، قُدمت؛ لتقدمها. و يحتمل اعتبار الترجيح.

(و لو دار الأمر بين قراءه الأولين من الحمد و السوره و اخرهما، قُدم الأولان. و لو دار بين قراءه الحمد فضلاً عن السوره و القيام، قُدم القيام، و فى بعض الأخبار تقديم السوره فضلاً عن الفاتحه عليه (١)، و لا عمل عليه) (٢).

و يجب الجهر بالقراءه، و ما قام مقامها مع العجز فى الصبح و أولتى العشاءين على الرجال، و الخناثى المُشكله، و الممسوحين، دون النساء.

و الظاهر أنه يُستحبّ للمرأة الجهر إذا كانت إماماً للنساء بحيث تُسمعهنّ.

و الإخفات على الجميع فى أولتى الظهرين، و فى أخيرتيهما، و أخيرتى العشاءين، فيها و فى البدل الاختيارى أو الاضطرارى من العاجز.

(و فى صورته جواز العدول يستوى الموافق و المخالف، و يختصّ حكم المعدول إليه بما بعد العدول، و فى الاحتياط عن فريضه دائره بين الأمرين يتخير بين الأمرين، و كذا فى صلاه الجمعة و ظهرها) (٣).

فلو جهر فى موضع وجوب الإخفات أو بالعكس عامداً عالماً بالحكم، بطلت قراءته، و أعاد، و أبطلت أيضاً (٤). و مع الجهل و النسيان تصحّ، و لا إعاده فيها، و لا فى بدلها، لا كلا، و لا بعضاً.

و المدار على ما يُسمى جهراً و إخفاتاً عُرفاً، و التحديد غير سديد.

١- انظر المبسوط ١: ١٠٠، و الكافى ٣: ٤٥٧ ح ٥، و الوسائل ٤: ٧٣٦ أبواب القراءه ب ٤ ح ١.

٢- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٣- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٤- فى «ح» زياده: على إشكال.

و تُشترط فيها الموالاه بحيث لا يختل نظمها و هيئتها بفاصل مُعتدّ به أو سكوت طويل.

و فصل الصلاة على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، و تسميت العاطس، و قليل الذكر، و ردّ السلام و نحوها ليست بِمُخَلَّة. و لو أُخِلَّت بنظمها و نظم الصلاة، بطلا. و إن اختصّ الاختلال بها فقط، فَسَدَّتْ و لم تُفسد في وجه قوِيّ و أُعيدت.

و يجوز ترك السوره للمريض، و المستعجل، و ماسك البول و الغائط، و خائف فوات الركعه مع الجماعة.

و من عجز عن السوره، اقتصر على الفاتحه، و لا تلزم الترجمة.

و من خاف سبق الإمام في الركعه الأولى أو غيرها، ترك الفاتحه أيضاً.

و من عجز عن الفاتحه بتمامها، قرأ من غيرها بمقدارها من غير زيادهٍ و لا نقصٍ في الحروف أو الكلمات أو الآيات، مع السوره الواحده، أو مع بعضها، أو بقدرها، أو قدر بعضها. و الأقوى سقوطها في القسمين الأخيرين، كل ذلك مع إمكان الضبط.

فإن عجز عنها، ترجمها بالعربي إن أمكن، و إلا فغيره؛ مُقدِّماً للعربي المحرّف على غيره.

و في تقديم الفارسي أو العبراني أو السرياني و نحوهما ممّا جاء في الكتب على غيرها وجه.

و يحتمل عدم جواز الترجمة؛ لدخولها في الكلام.

و في تقديم التكرار على البدل وجه، فإن عجز أتى من الذكر بمقدارها.

و في تقديم التسيحات في الأخيره على غيرها وجه؛ فإن عجز، أتى بترجمتها على نحو ما ذكر.

و إن اختصّ العجز بالبعض، أضاف البدل إلى الأصل.

و تنبغي ملاحظه هذا التفصيل: و هو أنّ من عجز عن قراءه السوره على النحو المقبول (١) سقط وجوبها عنه.

و أما الفاتحه، فإن عَجَزَ عنها أو عن بعضها مُعَرَّباً، أتى به ملحوناً.

فإن عجز، أتى من القرآن ثم من الذكر بمقدارها. و أولاه وفقاً للخبر: التسبيح و التكبير و التهليل بصفتها المعروفة (١).

فإن عجز، ترجم القراءه على مقدار العجز بلُغَه أُخرى، مُخَيَّراً فيها، أو مُقَدِّماً للغه الصحف المنزله، عبرائيه أو سريائيه، أو الفارسيه على غيرها؛ لقربها إلى العربيه.

فإن عجز، ترجم الذكر المخصوص، أو مُطلق التسبيح مع العجز عن المخصوص كلا أو بعضاً.

فإن عجز، ترجم مُطلق الذكر. و فى تقديم تكرار كل مرتبه سابقه على لاحقه، و تكرار ترجمتها على ترجمتها وجه.

و مع القدره على البعض مُفرداً أو مُكرراً يقتصر على الآيه، و الكلام المفيد، أو مُطلق الكلمات أو الحروف المفيده للمعنى، أو مطلقاً؛ وجوه.

و فى ملاحظه المساواه بين البدل و المبدل، هل تلاحظ الآيات، أو الكلمات، أو الحروف؛ وجوه.

و فى ملاحظه الصفات فى الأبدال، من الأسماء، و الأفعال، و الحروف، و المشتقات، و المعارف، و النكرات، و نحوها؛ وجوه.

و فى مقام التخيير فى الأخيرتين يتعين الذكر، و مع العجز يتخير بين الترجمتين.

فإن عجز عن الجميع، رجع إلى الدعاء مُصَرِّحاً، ثم مترجماً.

و فى جميع التراجم يُلاحظ الأقرب فالأقرب إلى المعنى.

و الظاهر التوسعه فى الأمر، و عدم المضايقه إلى هذا الحد، (و فى ترجيح ترجمه القراءه على ترجمه الذكر بحث، و العاجز عن المقدم يأتى ببدله، ثم بالمؤخر) (٢).

و العاجز بالمره و الأخرس يلو كان لسانهما، و يُشيران. و يحتمل قوياً وجوب إظهار صوت لوك اللسان فى الجهر، و إخفائه فى الإخفات.

١- التهذيب ٢: ١٤٧ ح ٥٧٥، الاستبصار ١: ٣١٠ ح ١١٥٣، الوسائل ٤: ٧٣٥ أبواب القراءه ب ٣ ح ١.

٢- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».



و تجب القراءة عن ظهر القلب في الفريضة، (فإن عجز تبع في القراءة) (١) فإن عجز قرأ بالمصحف بدل ما عجز عنه. و القادر على المأموميته ليس بعاجز.

و من عجز عن قراءة أو ذكر أو دعاء واجبه و أبدالها، سكت مُستقراً على حاله بمقدارها. و في المندوبات يقوى عدم اعتبار ذلك.

و يجب الائتمام على العاجز عن التعلّم لفقد المُعلّم أو ضيق الوقت، دون الأخرس و الأثلغ (٢).

و لو وجد الملقّن في أثناء البدل، أعاد ما لم يركع.

و لو اشتملت هي أو غيرها من الأذكار الواجبه أو المستحبّه على كلام، فسدت و أفسدت.

و تجزى الفاتحه وحدها في ثلثه المغرب، و ثانيته الظهرين و العشاء.

و تجزى عنها التسيحات الأربع، يقول: «سبحان الله، و الحمد لله، و لا إله إلا الله، و الله أكبر» مرّه واحده، مع نسيان القراءة في الأولتين و عدمه. و تكرارها ثلاثاً ليكون اثني عشر فصلاً أحوط.

و لا تجوز الزيادة على الفاتحه، و لا الاثني عشر بقصد الجزئيه، و أمّا بقصد الذكر و القراءة فلا بأس.

و ورد الاكتفاء بعشره، بإسقاط التكبيرتين الأولتين (٣)، و بتسع، بإسقاط التكبيرات جمله (٤)، و لا بأس بالعمل على الجميع، غير أنّه لا ينبغي الانحراف عن الاثني عشر.

و أمّا ما روى من الاكتفاء بقول: «الحمد لله، و سبحان الله، و الله أكبر» (٥) و بقول «سبحان الله» ثلاثاً (٦)، فلا نعمل عليه.

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢- اللُّغَة: حُبسه في اللسان حتى تصير الراء لاماً أو غيناً، أو السين تاءً. المصباح المنير: ٥٤٩.

٣- الفقيه ١: ٢٥٦ ح ١١٥٨.

٤- المعبر ٢: ١٨٩، البحار ٨٢: ٨٨.

٥- التهذيب ٢: ٩٩ ح ٣٧٢، الاستبصار ١: ٣٢٢ ح ١٢٠٣، الوسائل ٤: ٧٩٣ أبواب القراءة ب ٥١ ح ٧.

٦- الفقيه ١: ٢٥٦ ح ١١٥٩، الوسائل ٤: ٧٨٢ أبواب القراءة ب ٤٢ ح ٧.

و لو أراد قسماً فأزاد عليه أو بدّله بغيره، فلا بأس.

و المخير لا يتعين بالاختيار، فيجوز العدول من كل من القراءه و التسبيح إلى الآخر، بعد الدخول في الآخر. و في تكثر العدول عدول عن الاحتياط، و للفرق بين القصد و عدمه وجه.

و الظاهر أنّ الزائد على الموظف سنّه، لا واجب مخير.

و الظاهر عدم جواز التلفيق بين الأقسام، و يجب الترتيب بين الفصول على الأقوى.

و لا بدّ من المحافظه على العربيّه في حروفها و حركاتها و سكناتها و واوات العطف.

و لو تعذّر أحد الأمرين من الفاتحه و البدل، تعيّن الآخر، و يأتي بالممكن منهما.

و إذا دار الأمر بين الترجمتين، تخير فيهما، و يجزى في ترجمه الذّكر ما جرى في ترجمه الفاتحه.

و يجوز الوقف على الفصول و الوصل، و الأوّل أولى. و الوقوف على آخر الفصول بالحركه لا مانع منه، و الأحوط تركه.

و التسبيح أفضل من القراءه للإمام، و المأموم، و المنفرد.

و يجوز تخصيص إحدى الركعتين بالقراءه، و الأخرى بالذكر، و لا يجوز التلفيق في واحده.

و تجب الموالاه من غير سكوتٍ طويل أو كلامٍ مُبْذِهين للهيهن فيهما، فإن حصل خلل في هيهن الصلاه أيضاً فسدت، و إلا ففي الاكتفاء بإعادته القراءه مثلاً و إتمام الصلاه، و الحُكْم بفسادهما؛ وجهان.

و إذا انقطع النَّفس على كلمه، لم يلزم الوقف عليها و إن أوجبناه، ثم إن شاء أعادها، و إن شاء مضى.

و إذا انقطع على ما فيه همزه وصل و أعادها، قطع الهمزه.

و إذا انقطع على نصف كلمه أو على ما هو بمنزلتها، (من عاطف) (١) أو لام تعريف أو

أداه شرط أو استفهام أو مضاف أو نحوها، فإن شاء أتم ما لم يحصل خلل بالموالاه، كل على حسب حاله، وإن شاء رجع إلى المتصل فقط، وإن شاء رجع إلى جميع ما يرتبط به.

و سؤال النعمة، والاستعاذه من النقمه، و رد السلام، و تسميت العاطس، جوابه، و الصلاه على النسي و آله، و الدعاء للدنيا و الآخرة، و نحوها ممّا لم يؤدّ إلى محو الهيئه لا بأس به.

(و روى أنّ من لم يحسن القراءة يكبر و يسبح، و أن المستعجل في صلاه النافله تجزيه تسييحان (١))، و يجرى في بدل الفاتحه و السوره و البسمله ما يجرى فيها. و في ائتمام كل صاحب مرتبه عليا بصاحب سُفلى إشكال، و بالأعلى و بمثله في محلّه بمقداره لا إشكال (٢).

### و يُستحب فيها أمور:

منها: الجهر بالبسمله في مواضع الإخفات، في الفرض و النفل، ما تعين فيه و ما لا يتعين، كالأخيرتين.

و الأقوى تخصيصه بالذكور، و في إلحاق الخنثى المشكله و الممسوحين بهم احتياط في تحصيل الثواب، مع القول بعدم ترجيح أحد الأمرين في حق النساء. و ليس بواجب في أولتي الظهر، و لا في غيرهما.

قيل: و منها: تطويل قراءه الركعه الأولى (٣)، و لعله يفهم من تتبع الأخبار.

و منها: الجهر بالقراءة مُطلقاً في البسمله و غيرها، و إن تضاعفت جهه الاستحباب فيها في الجمعة و ظهرها، إماماً أو مُنفرداً، و في الإمام آكد. و الأحوط الإخفات فيما عدا البسمله في الظهر.

و منها: الترتيل في القراءه، و فسّر بالترتيل بغير بغى، و بيان الحروف و إظهارها من

١- انظر الوسائل ٤: ٧٣٥ أبواب القراءه ب ٣.

٢- ما بين القوسين إضافه في «ح».

٣- الدروس ١: ١٧٥.

غير مدّ يشبه الغناء. و بحفظ الوقوف، و أداء الحروف، و بالبيان من غير مبالغه. و بحسن التأليف، و التمهّل، و فصل بعضه عن بعض (١).

و روى عن أمير المؤمنين عليه السلام فى تفسير قوله تعالى وَ رَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً (٢) أنّه قال

بيّنه بياناً، و لا تهذّه هذّ الشعر، و لا تنثره نثر الرمل، و لكن اقرعوا به قلوبكم القاسيه، و لا يكن همّ أحدكم آخر السوره

(٣). و عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلم

أنّه تقطيع القراءه أیه أیه، و عدم دمجها

(٤)، و روى (أنّه عباره عن التّمكّث فيه، و تحسين الصوت) (٥) و الكلّ متقارب، و لا بأس بالعمل على الجميع، و الظاهر جرى السنّه فى الأذكار.

و منها: الوقوف فى محالّها، و تدخل فى الترتيل على الظاهر، و روى: أنّه تكره قراءه التوحيد بنفس واحد (٦).

و منها: استحباب العدول إلى التوحيد لمن غلط فى سوره، و الاقتصار على من استمرّ غلظه.

و منها: تنبيه المأموم الإمام على غلظه، و فى وجوبه لنيابته عنه، أو انفراده، أو عدم الوجوب وجوه، أقواها الأخير.

و منها: ترك قراءه الحمد و السوره بنفس واحد.

و منها: الاستعاذه فى كلّ فرض و نفل، و الظاهر أنّه استحباب فى استحباب، و يستحبّ الإسرار بها كما عليه الفقهاء. و يلوح من بعض الأخبار أنّها قبل القراءه فى أوّل ركعه من فريضه أو نافله (٧).

١- انظر لسان العرب ١١: ٢٦٥.

٢- المزمّل: ٤.

٣- الكافى ٢: ٤٤٩ ح ١، الوسائل ٤: ٨٥٦ أبواب قراءه القرآن ب ٢١ ح ١. و هذّ قراءته أسرع فيها. المصباح المنير: ٦٣٦.

٤- النهايه لابن الأثير ٢: ١٩٤، مجمع البيان ٥: ٣٧٨، الوسائل ٤: ٨٥٦ أبواب قراءه القرآن ب ٢١ ح ٥.

٥- مجمع البحرين ٥: ٣٧٨، مجمع البيان ٥: ٣٧٨، الوسائل ٤: ٨٥٦ أبواب قراءه القرآن ب ٢١ ح ٤.

٦- الكافى ٢: ٤٥١ ح ١٢، و ج ٣: ٣١٤ ح ١١، الوسائل ٤: ٧٥٤ أبواب القراءه ب ١٩ ح ١، ٢.

٧- انظر الكافى ٣: ٣١٠ ح ٧، و التهذيب ٢: ٦٧ ح ٢٤٤، الوسائل ٤: ٨٠٠ أبواب القراءه ب ٥٧ ح ١، ٤.

و أكمل صورها: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»، و دونها (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) أو «أستعيز بالله من الشيطان الرجيم».

و منها: أنه تُستحب سكتتان: إحداهما بعد الفراغ من الحمد، و الأخرى بعد السوره.

و منها: أنه إذا مرّ بآيه فيها **يا أيُّها الذين آمنوا** أو **يا أيُّها الناس** قال: لبيك ربنا. و إذا مرّ بآيه رحمه سألها، و بآيه غضب استعاذ بالله تعالى منه.

و منها: أنه إذا قرأ سوره التوحيد قال: كذلك الله ربّي.

و منها: التوجه أمامها، و قد مرّ بيانه.

و منها: قراءه المفضّل، و لعلّ تسميته باعتبار كثره فصوله. و اختلف في تفسيره من جهه المبدإ، و لا خلاف بين الناس في أنّ آخره سوره الناس، فقيل: مبدؤه سوره محمّد صلى الله عليه و آله و سلم (١)، و هو القول المؤيّد، و قيل: «ق» (٢)، و قيل: الضحى (٣)، و قيل: الحجرات (٤)، و قيل: الجاثية (٥)، و قيل: الصافات (٦)، و قيل: الصفّ (٧)، و قيل: الفتح (٨)، و قيل: تبارك (٩)، و قيل: الرحمن (١٠)، و قيل: الإنسان (١١)، و قيل: سبح (١٢)، و في بعض الأخبار: أنه ثمان و ستون سوره (١٣)، و العمل بالجميع لا بأس به.

و منها: أنه يستحبّ في صلاه الصبح و صلاه اللّيل قراءه طوال المفضّل، و في العصر

- ١- عزاه الماوردي للأكثرين، انظر البرهان للزرکشي ١: ٣٤٢، و الإتيان للسيوطي ١: ٢٢١.
- ٢- حكاه عيسى بن عمر عن كثير من الصحابه، قاله الماوردي في تفسيره، انظر البرهان للزرکشي ١: ٣٤٢.
- ٣- عزاه الماوردي لابن عباس؛ حكاه الخطابي في غريبه، نظر البرهان للزرکشي ١: ٣٤٤.
- ٤- صحّحه النووي، كذا نقله عنه السيوطي في الإتيان ١: ٢٢١.
- ٥- حكاه القاضي عياض، كما في الإتيان للسيوطي ١: ٢٢١.
- ٦- حكاه ابن أبي الصيف اليمنى في نكت التنبيه، كما في البرهان للزرکشي ١: ٣٤٣.
- ٧- حكاه ابن أبي الصيف اليمنى في نكت التنبيه، نقله عنه في الإتيان ١: ٢٢١.
- ٨- حكاه الدزماري في شرح التنبيه، المسمى رفع التمويه، كما في البرهان ١: ٣٤٣.
- ٩- حكاه ابن أبي الصيف اليمنى في نكت التنبيه، نقله عنه في البرهان ١: ٣٤٣.
- ١٠- حكاه ابن السيد في أماليه على الموطأ، و قال: إنّه كذلك في مصحف ابن مسعود، انظر البرهان ١: ٣٤٤.
- ١١- ذكره الزرکشي في البرهان ١: ٣٤٤، و السيوطي في الإتيان ١: ٢٢١.
- ١٢- حكاه ابن الفركاح في تعليقه على المرزوقي، كما في البرهان ١: ٣٤٤، و الإتيان ١: ٢٢١.



و المغرب قصاره، و فى الظهر و العشاء متوسّطاته.

و فى خصوص صبح الاثنين و الخميس فى الأولى هل أتى و فى الثانيه هل أتاك ليكفى شرّ اليومين.

و فى صبح الجمعة و روى فى مغربها و عصرها (١) سورة الجمعة و التوحيد، و فى صلاه الجمعة و ظهرها سورة الجمعة و المنافقين، و فى عشائها بالجمعه و الأعلى، و روى فى مغربها أيضاً (٢)، و روى بالجمعه و المنافقين (٣)، و السور المخصوصه فى الفرائض و النوافل كثيره تُطلب فى محالها.

### و يُستحبّ فى النوافل أمور:

منها: الجهر بالقراءه و ربّما أجرى فى مطلق الذكر فى نوافل اللّيل، و تتبعها نافله الفجر، و الإخفات فى نوافل النهار.

و منها: قراءه الجحد فى الأولى من ركعات الزوال، و نوافل المغرب، و نوافل اللّيل، و نافله الفجر، و ركعتى الإحرام، و يتبعها أوّل ركعتى الطواف، و أوّل ركعتى الصبح إذا أصبح بها. و فى الثانيه من السبعه التوحيد. و روى: أنّ وضع الجحد فى الأولى مخصوص بركعتى الفجر (٤).

و منها: قراءه سورة التوحيد ثلاثين مرّه فى كل من الركعتين الأوّلتين من نافله اللّيل.

و منها: قراءه سورة التوحيد ثلاثين مرّه فى الأولى من الركعتين الأوّلتين من نافله اللّيل، و سورة الجحد ثلاثين مرّه فى الثانيه، كما ذكره المفيد (٥).

و منها: قراءه التوحيد فى ثلاث الوتر، مع تعقيبها بقول: «كذلك الله ربّى». و روى: المعوذتان فى الأوّلتين، لكلّ واحده واحده على الظاهر، و فى الثالثه

١- التهذيب ٣: ٥ ح ١٣، الوسائل ٤: ٧٨٩ أبواب القراءه ب ٤٩ ح ٤.

٢- ثواب الأعمال: ١٤٦، الوسائل ٤: ٧٩٠ أبواب القراءه ب ٤٩ ح ٨.

٣- قرب الإسناد: ٩٨، الوسائل ٤: ٧٩٠ أبواب القراءه ب ٤٩ ح ٩.

٤- التهذيب ٢: ٧٤ ح ٢٧٤، الوسائل ٤: ٧٥١ أبواب القراءه ب ١٥ ح ٢.

٥- المقنعه: ١٢٢.

التوحيد (١). و روى: فى ركعتى الشفع فى كل واحد التوحيد ثلاثاً، و فى الوتر التوحيد ثلاثاً، و المعوذتان مرّه مرّه (٢)، و يحتمل ثلاثاً ثلاثاً حتّى يكون أوتر بتسع سور، كما تضمّنه الخبر (٣).

و روى: جواز أن يؤخّر بعض قراءه سورہ النافله إلى ما بعد الفراغ (٤).

(و روى: بعد استفتاح صلاه الليل قراءه أيه الكرسى و المعوذتين ثمّ القراءه (٥) (٦).

و منها: القران بين السور، و كلّما تعدّدت كانت أفضل، و التبويض من سورہ مع سورہ أو بعض سورہ، و العدول من سورہ إلى أخرى من جحد و إخلاص و غيرهما قبل بلوغ الثلثين، و بعده إذا تضمّنتا رجحانيه، و إلا جاز من غير رجحان.

و لا يُشترط تعيين البسملة للفتاحه، و كذا السورہ، بل يكفى إطلاقها مُعتاده أو لا. و يُشترط عدم التعيين لغيرها فى الفريضة، فلو فعل عمداً بطل أو أبطل أيضاً، و سهواً يأتى بالوقف مع بقاء المحل. و لا يشترط عدم التعيين لغيرها فى النافله، و يجوز إطلاقها.

و يجب الاستقرار وقت القراءه كغيرها من الأفعال و الأذكار المعبر فيها بالاستقرار، فلو أراد التخطى و الحرکه الجائزين سكت حتّى يستقرّ.

و ينبغى تدبّر معانى القراءه، و مُطلق الذكر و الدعاء فى الفرائض و النوافل، و مُطلق القراءه. و مقارنتها بالخضوع و الخشوع. و عدم الجهر المُفطر فى الجهرية، إلا لإعلام الجماعه من الإمام أو بعض المأمومين، و الإخفات بحيث يتوهم فيه عدم صدق القراءه، و عدم قراءه سورہ التوحيد بنفس واحد. و عدم تكرار السورہ الواحده فى ركعتين، و رخص فى التوحيد.

و مُراعاه أفضل السور، و أحزمها، و أوفقها بالمقاصد، و قول: كذلك الله ربي

١- التهذيب ٢: ١٢٧ ح ٤٨٣، الوسائل ٤: ٧٩٨ أبواب القراءه ب ٥٦ ح ٥.

٢- عيون أخبار الرضا (ع) ٢: ١٨١، الوسائل ٣: ٣٩ أبواب أعداد الفرائض ب ١٣ ح ٢٤.

٣- مصباح المتهدج: ١٣٢، الوسائل ٤: ٧٩٩ أبواب القراءه ب ٥٦ ح ١٠.

٤- قرب الإسناد: ٩٦، الوسائل ٤: ٨٠٢ أبواب القراءه ب ٦٠ ح ١.

٥- التهذيب ٢: ٣٣٤ ح ١٣٧٩، الوسائل ٤: ٧٢٩ أبواب تكبيره الإحرام ب ١١ ح ٢.

٦- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».



ثلاثاً، بعد قراءه التوحيد.

ثم القراءه متبعه، فُتَبِنِي عَلَى الرَوَايَةِ دُونَ الدَّرَايَةِ، فَلَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِاللَّحْنِ، وَ لَا بِمَا وَافَقَ الْعَرَبِيَّةَ، وَ خَالَفَ السِّيْرَةَ الْمَرْعِيَّةَ. وَ تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ مَعَ الْمَوَافَقَةِ لِأَحَدِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ، بَلِ الْعَشْرِ كَمَا مَرَّ.

و عن الصادق عليه السلام أنه قال

إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ إِنْ كَانَ لَا يَقْرَأُ بِقِرَاءَتِنَا فَهُوَ ضَالٌّ، وَ أَمَّا نَحْنُ فَنَقْرَأُ عَلَى قِرَاءَةِ أَبِي

(١). وَ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ

إِنَّ الرَّجُلَ الْأَعْجَمِيَّ مِنْ أُمَّتِي لَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ بِعَجْمِيَّتِهِ، فَتَرْفَعُهُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى عَرِيَّتِهِ

(٢) مَحْمُولٌ عَلَى الْاضْطِرَارِ، أَوْ عَلَى لُكْنِهِ عَجْمِيَّةً لَا تَخْرُجُهُ عَنِ اسْمِ الْعَرَبِيَّةِ.

و روى: «أَنَّ الدُّعَاءَ الْمَلْحُونَ لَا- يَصْعَدُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى» (٣)، وَ لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْمَلْحُونَ مَا فَقَدَ بَعْضَ شُرَائِطِ الْقَبُولِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ اللَّحْنَ فِي السَّنَنِ غَيْرُ مُفْسَدٍ.

و لو غلظ في بعض حروف آخر الكلمه، تخير بين إعادتها من الأصل، و بين الاقتصار على التتمه، مع عدم فصل مُخل.

و لو أعاد كلمه أولها همزه وصل، و اقتصر عليها قطع الهمزه، و إن أعادها، و ما قبلها حذفها.

و لو حصل له شك في كلمه أو بعض كلمه، قرأ بالوجهين، و صحّت على الأقوى (٤). و احتمال وجوب الرجوع إلى سوره أخرى غير خالٍ عن الوجه، و لا سيّما إذا كان في محلّ العدول.

و يجب على العامي الرجوع إلى العارف في معرفه الصحيح من القراءه، و الأذكار الواجبه.

١- الكافي ٢: ٤٦٣ ح ٢٧، الوسائل ٤: ٨٢١ أبواب القراءه ب ٧٤ ح ٤.

٢- الكافي ٢: ٤٥٣ ح ١، الوسائل ٤: ٨٦٦ أبواب قراءه القرآن ب ٣٠ ح ٤.

٣- عدّه الداعي: ١٨، الوسائل ٤: ٨٦٦ أبواب قراءه القرآن ب ٣٠ ح ٣.

٤- في «ح» زياده: و في أثناء الصلاه إشكال.

و اللحن فى المستحب لا يقضى بفساده. و الدعاء بالفارسيه فى قنوت أو غيره لا يفسد الصلاه، و الأحوط اجتنابه.

و لو شك فى صلاته السابقه هل كانت قراءتها صحيحه أو لا، بنى على الصحه. و متى دخل فى شىء منها قليل أو كثير، و شك فيما سبق، فلا اعتبار بشكّه. و كذا كثير الشك.

(و يكره قراءه سورته واحده فى ركعتين من الفريضة، و روى استثناء التوحيد و لا بأس) (١).

و لا بأس بقراءه شىء من القرآن فى القنوت ممّا يلائم الدعاء إذا قصد به الدعاء، بل مطلقاً، و لا يدخل فى القرآن و التبويض.

و يحرم التأمين بعد الفاتحه، و فى أثناء الصلاه مطلقاً؛ للنصوص، لا لأنه ختام، فهو كلام.

و لا لكونه اسماً من أسماء الله تعالى؛ لعدم ثبوت ذلك، و عدم المنع على تقدير ذلك.

و لا لأنه اسم للفظ لا للمعنى، كسائر أسماء الأفعال؛ إذ الكل فى محل المنع.

و لو قصد به الدعاء دون الخصوصيه، احتمل الجواز، و الاحتياط فى تركه مطلقاً. و لو قالها تقيّه فلا مانع.

و من كان مستأجراً على قراءه سورته مُستقلّه، أو فى ضمن القرآن، فإن ظهر له غلط بعد التمام، أعادها من رأس مع فوات الموالاه.

و من استوجر على قراءه القرآن فلم يعلم بالخطأ حتى قرأ غير ما أخطأ فيه من السور المتعقبه، أو ختم و أتم، فليس عليه سوى إعادة تلك السوره. هذا إذا لم يدخل فى البين شرط، و إلا اتبع الشرط.

و حكم قضاء القراءه كحكم أدائها فى الكيفيه، (و روى: أنه يُستحب التحميد

سبعاً، و التسييح سبعاً، و التكبير سبعاً، و الحمد و الثناء، ثمّ القراءه) (١).

### الخامس: الركوع

و هو فى اللغه: الانحطاط بعد الرفعه، و الاقتصار بعد الغناء قال:

لا تهن الفقير علك أن تر كع يوماً و الدهر قد رفعه

(٢) و قد يلحق بها: الضعف بعد القوه، و الطعن بالسّن بعد الكهوله، و الفتره و العجز بعد القدره، و ربّما رجعت (٣) الآخره إلى الأول.

و فى الشرع فضلاً عن المتشّرع: تقويس الظهر على البطن، و الصدر بحيث تنال أطراف أصابعه مع استواء خلقتة أعلى ركبتيه، كما ينبى عنه ظاهر العرف، و آداب المرأه (٤)، و الأحوط اعتبار راحتيه.

و إلى المستوى المرجح مع عدم الاستواء فى الأعضاء، بقصر اليدين أو طولهما، أو ارتفاع الركبتين عن محلّهما، أو هبوطهما.

فلو انخنس، بأن قوس بطنه و صدره على ظهره، أو قوس أحد جانبيه على الآخر، أو خفض كفليه، أو رفع ركبتيه، فأمكن وصول كفيه إلى غير ذلك اختياراً ممّا يخرجّه عن الاسم، لم يعدّ راکعاً.

و لو انحطّ بقصد عدم الركوع، أو خالياً عن القصد، أو أتمّ الانحطاط بعدم القصد، أو قصد العدم، و بلغ محلّ الركوع أو تجاوزه، لم يجر عليه حكم، و إن قلنا بعدم اشتراط التيه استقلالاً فى الأجزاء؛ لأنّ ذلك لا يكون إلا حيث لا يقع إلا على وجه واحد، بخلاف ما إذا كانت ذات وجهين، أو وجوه. فإذا وقع منه ذلك، عاد إليه بعد القيام تجاوزه حدّ الراكع أو لا و ركع.

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- لسان العرب ٨: ١٣٣.

٣- فى «م»، «س» زياده: إلى، و فى «ح»: فى.

٤- فى «ح» زياده: أو ما قام مقامه.

(فلو هوى قاصداً للصَّلاه، بالغاً حدَّ الركوع، و لم يركع، أعاد الاعتدال و الهوى. و إن ركع فسد، و فسدت الصلاه. و لو تعذّر الانحناء على الوجه المعهود، انحنى إلى أحد الجانبين. و لو أمكنه التبعض بمقدار الواجب، أتى بالممكن من صفه الاعتدال) (١).

و مثل ذلك يجرى فى هوىّ السجود، حيث لا يبلغ وضع الجبهه أو بلغها من غير قصد الصلاه على الأقوى فيهما. و وضع الكفّين غير مُعتبر فى حقيقته.

و هو ركن تفسد الصلاه بنقصه و زيادته عمداً مع العلم بالحكم و جهله و سهواً و نسياناً، فى جميع الصلوات، من واجبات و مندوبات، و فى جميع الركعات.

و يتحقّق بالدخول فى السجود الأوّل، إلا من المأموم السابق للإمام فيه، فإنّه يرجع قائماً مع الإمام، ثم يركع معه، مع مظهره إدراكه قبل الركوع، أو مطلقاً على اختلاف الوجهين.

و يجب فى كلّ ركعه مرّه، إلا فى صلاه الآيات.

و تجب فيه الطمأنينه و الاعتماد و الاستقرار بقدر الذكر الواجب مع الاختيار.

و الذكر و الطمأنينه واجبان مُستقلان، و إن وجبا له، و لو لم يذكر اطمأنّاً ساكناً (٢) بمقداره، و كذا السجود.

و لا يبعد القول بركّيته الاستقرار من جهه نقصه؛ لفوات الركوع الشرعى بفواته و إن كان الأقوى خلافه (٣) فلو جاء بشىء من الذكر قبل إتمام الهوىّ أو فى ابتدائه مُتعمّداً مُختاراً، لم يجتزئ بذلك. و هل تصحّ صلاته بعوده مع الإتيان بالذكر على النحو المعهود، أو لا؟ فيه وجهان، أو جههما الأوّل.

و يجب بعد الانتصاب الاستقرار بحيث ينتصب الفقار (٤)، و إن تعسّر أو تعذّر، سقط وجوبه. و لو سقط على الأرض قبل الركوع قام.

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٢- فى «س»: ساكناً.

٣- المعترضه ليست فى «س»، «م».

٤- الفقار: جمع فقاره الظهر بالفتح، الخرزه مثل سحابه و سحاب. المصباح المنير: ٤٧٨.

و من عجز عن الطمأنينه أو نسيها حتى دخل في السجود و قلنا بعدم الركنيه صحت صلاته.

فالجالس يركع عن جلوس، و نسبه الجلوس إلى ركوعه، كنسبه القيام إلى ركوعه. و يقوى فيه عدم وجوب رفع الفخذين، و بعض الساقين عن العقبين. و فى جواز رفع القدمين و بقاء الحاله الأولى إشكال.

و لو أمكنه القيام مع التقويس و جب، و يقدم فيه الأقرب فالأقرب.

و متى ارتفع العذر بعد تمام الذكر الواجب فلا إعادته، و يجرى الحكم فى الفرض و النفل.

و متى كان الإخلال بشىء من الطمأنينه و نحوها باعثاً على عدم الدخول فى اسم الركوع، جاء حكم ترك الركوع، و إلا فالاستقرار بعد الرفع أو حال الركوع لا ينفيان اسم الرفع و الركوع. و لو ترك أحدهما، عاد إليه ما لم يدخل فى ركن.

و متى شرع فى ذكر قبل الوصول إلى محلّه فسد و أعيد، و فى فساد الصلاه وجه، و الأوجه خلافه ما لم يترتب محذور، و لو لم ينبو بهويّه الركوع عمداً أو سهواً، أعاد ما لم يحصل مانع، على إشكال فى القسم الأول.

و إن عجز عن استقرار الركوع أو الرفع، و أمكنا باعتماد على إنسان أو حيوان أو غيرهما، و جب تحصيلها بثمان أو اجره لا تضرّ بالحال.

و العاجز عن تمام الانحناء يأتى بالممكن.

و العاجز بالمره يومى بالرأس، فإن لم يمكن فبالعينين، مُتعمداً لزياده الخفض فى السجود على خفض الركوع فى البابين.

و فى وجوب مُداواه المرض مع الإمكان (١) وجه قوى، و لا يجب الانتظار لزوال العذر كسائر أصحاب الأعدار.

و لو حدث العجز بعد القدره أو بالعكس، أعطى كلّ حكمه.

و الأحوط عدم الاكتفاء بالعين الواحد، إلا مع طمس أختها (١).

و إذا كان على هيئة الراكع لخلقه (٢) أو كبر أو مرض، زاد في انحنائه بقصد الركوع؛ لتحصيل الخضوع، إن لم يخرج به عن هيئة الراكع، فإن لم يمكن نواه ركوعاً. و الأحوط إضافه الإشارة بالرأس ثم العينين.

و لا يجب رفع الرأس للمضطجع، و المستلقى، بل يكتفيان بالعينين.

و يجب فيه الذكر؛ بخصوص التسبيح، مخيراً فيه بين «سبحان ربّي العظيم» و الأحوط إضافه «و بحمده» (٣) و بين قول: «سبحان الله» ثلاثاً. و الأفضل بل الأحوط تثلث التسبيحه الكبرى.

و سرّ تخصيص الذكر بالتعظيم: أنّ في الركوع غايه التذلل و الخضوع، و إظهار العظمه لله تعالى.

و لما كانت العظمه و الكبرياء في الدنيا للمتّصفين بصفه الظلم و غيره من الصفات الرديئه، لزم التسبيح و التنزيه لله تعالى.

و أمّا التحميد؛ فللشكر على التوفيق للعباده، أو لتخصيص التنزيه بما يليق به من المحامد التي حدّ بها نفسه، أو يحمده بها، فتكون لربط «و بحمده» بالتسبيح، وجوه من الإعراب لا تجب معرفتها.

و لو عجز عن الواجب بتمامه، جاء بالمقدور، ثمّ يبدل غير المقدور.

فإن عجز عن الجميع، أتى ببدله من ذكر آخر، مقدّماً للتسبيح، ثمّ التعظيم، ثمّ التّحميد، ثمّ مُطلق الذكر، ثمّ الدعاء، مُحافظاً على المقدار من كلمات أو حروف. ثمّ التراجم مرتبه على نحو ما مرّ في القراءه.

و يُشترط في الواجب منه موافقه العربيّه. و يقوى ذلك في المندوب، فإن عجز عنها، أتى بالمحرّف.

١- في «ح» زياده: و مع ذلك الأحوط قصدها.

٢- الخلقه الفطره، و ينسب إليها لفظها، فيقال: عيب خلقى. المصباح المنير: ١٨٠.

٣- في «م»، «س» زياده: و في إعرابه وجوه و لا يجب معرفته.

و فى تقديم اللغات بعض على بعض وجوه، تقدّم الكلام فى مثله مبيّناً.

و الأخرس يلوّك لسانه، و يشير على نحو ما تقدّم.

و يُستحبّ التثليث، و فوقه التخميس، و فوقه التسبيع، أو ثلاثين، أو ثلاثاً و ثلاثين، أو أربعاً و ثلاثين.

و أن يبدأ بالتكبير له قائماً مُتصبّاً. و ورد ما يدلّ على الإذن بفعله حال الهوى، و الأول أولى.

و أن يرفع كفيه إلى مُحاذى أسفل عُنُقِه، و حدّه إلى أُذنيه، كما فى جميع تكبيرات الصلاة.

و أن يرفع يديه للرفع منه. و رفع اليد عنه لترك الأصحاب له أولى.

و أن يوتر فى ذكره.

و أن يجنّح بيديه حال فعله، كالسجود فيهما.

و تُستحبّ الصلاة على النبى و آله صلّى الله عليه و آله و سلم فيه، و فى السجود، و فى جميع أحوال الصلاة. و هى زينه الصلاة [\(١\)](#)، فله ثواب ثانى من جهه الصلاة.

و أن يقول قبل الذكر ما أمر به أبو جعفر عليه السلام: «اللهم لك ركعت، و لك أسلمت، و بك أمنت، و عليك توكلت، و أنت ربّى، خشع لك قلبى، و سمعى، و بصرى، و شعرى، و بشرى، و لحمى، و دمى، و مْخى، و عصبى، و عظامى، و ما أقلّته قدماى، غير مُستنكف، و لا مُستكبر، و لا مُستحسر، سبحان ربّى العظيم و بحمده» [\(٢\)](#).

و أن تصفّ فى ركوعك بين قدميك، تجعل بينهما مقدار شبر، و فى روايه: أو أربع أصابع [\(٣\)](#). و تمكّن راحتك من ركبتك. و تضع يدك اليمنى على ركبتك اليمنى قبل

١- فى «م»، «س»: زينه الثواب، أقول: الوارد أن رفع اليدين فى الصلاة زينه الصلاة، انظر الوسائل ٤: ٧٢٧ أبواب تكبيرات الإحرام ب ٩ ح ١٤، و ص ٩٢١ أبواب الركوع ب ٢ ح ٤.

٢- الكافى ٣: ٣١٩ ح ١، التهذيب ٢: ٧٧ ح ٢٨٩، الوسائل ٤: ٩٢٠ أبواب الركوع ب ١ ح ١.

٣- فقه الرضا (ع): ١١٠، البحار ٨٤: ٢١٠ ح ٣.

اليسرى. و تبلغ بأطراف أصابعك عين الركبه. و تفرج أصابعك إذا وضعتها على ركبتيك. و تُقيم صُلبك. و تمدّ عُنُقك. و تجعل نظرك بين قدميك.

و روى عن أمير المؤمنين عليه السلام: «أنّ مدّ العنق يُشير إلى قول: أمنت بكّ و لو ضرب عنقي» (١). و يفيد استحباب إخطار ذلك، و أن يكون مدّا العنق موازناً للظهر.

و أن تنخفض فى الركوع. روى: أنّ أبا الحسن عليه السلام: كان ركوعه أخفض من كل ركوع (٢).

و أنّ يُجنّح يديه؛ لفعله عليه السلام (٣).

و أن يضع اليدين على الركبتين، و يردّهما إلى خلف.

و أن يكون انحناء الرجل أكثر من انحناء المرأه.

و أن يساوى بين فقار الظهر، بحيث لو صبّ عليه ماء مكث فيه.

و أن يرفع يديه قبل الركوع و بعده.

و أن يضع يديه فوق الثياب لا تحتها، و يُكره وضعهما تحتها، و لا سيّما لصاحب الإزار الواحد. و وضع الواحده وحدها، أو مع بعض الأخرى، أو بعضهما ينالهما من الكراهه على حسبهما.

و يكره فيه الانحناس بتقويس الركبتين، و الرجوع إلى وراء من دون خروج عن مُسمى الركوع، و التبازخ بالزاء و الخاء المعجمتين بجعل الظهر كالسرج، و طىّ البدن، و التديخ (٤) بالبدال المهمله و الخاء المعجمه عكسه، و التبديح بالبدال و الحاء المهملتين بسط الظهر، و طأطأه الرأس، و التصويب هو التبديح، و الإقناع بجعل الرأس أرفع من الجسد.

و أن يرفع الإمام صوته لإسماع المأمومين. و إن لم يبلغهم صوته، نصب مُتّبهاً، كما

١- الفقيه ١: ٢٠٤ ح ١٣، الوسائل ٤: ٩٤٢ أبواب الركوع ب ١٩ ح ٢.

٢- الكافي ٣: ٣٢٠ ح ٥، الوسائل ٤: ٩٤١ أبواب الركوع ب ١٨ ح ١.

٣- الكافي ٣: ٣٢٠ ح ٥، الوسائل ٤: ٩٤١ أبواب الركوع ب ١٨ ح ١.

٤- دبخ الرجل تديخاً إذا قُب ظهره و طأطأ رأسه. لسان العرب ٣: ١٤.



فى التكبير للإحرام و السجود أو القعود مثلاً.

و تُكره القراءة فيه أشد من كراهتها فى السجود، و أن ينكس رأسه و منكبيه، و يتمدد فيه.

و يجب الرفع منه مع الانتصاب و الاطمئنان، بحيث يرجع كل عضو إلى مكانه، و أن يقول إماماً كان أو منفرداً بعد القيام جهراً: «سمع الله لمن حمده»، و مأموماً سراً: «الحمد لله رب العالمين» و من أتى بهما فى غير محلّهما متقرباً بالعموم أو بالخصوص لم يفسد صلاته، لكنه لم يأت بالوظيفه.

و فى تمشيه الحكم إلى ما كان بدلاً من القيام من جلوس و اضطجاع مثلاً وجه قوى.

و من جاء بالتحميد بعد العطاس أو عند رؤيه الهول يقول: «الله أكبر» أو بعد قوله الحمد لله: «سمع الله لمن حمده» و نحوها من الأذكار الموظفه بقصد الوجهين اكتفى بها، و إلا فالأقوى فى تحصيل الوظيفه الإعاده، و الجمع بينهما للجميع أفضل.

روى عن الصادق عليه السلام أنه كان يقول

سمع الله لمن حمده، الحمد لله رب العالمين، بحول الله و قوته أقوم و أقعد، أهل الكبرياء و العظمه و الجبروت

(١) و لا خصوصيته للصلاه على النبى صلى الله عليه و آله و سلم فى ركوع أو سجود، بل هى سنه فى جميع أحوال الصلاه.

## السادس: السجود

### إشاره

و هو لغه: الخضوع، و الانحناء، و تطأطأ الرأس (٢).

و فى الشرع فضلاً عن مُصطلح المتشرّعه: وضع المساجد السبعه أو أحدها، أو خصوص وضع الجبهه و هو أظهرها أو ما قام مقامه، من إشاره برأس أو عين، بوجه يصح، أو مطلقاً على اختلاف الوجهين.

١- الذكري: ١٩٩ الوسائل ٤: ٩٤٠ أبواب الركوع ب ١٧ ح ٣.

٢- الصحاح ٢: ٤٨٣.

و من عجز عن السجود يومئ برأسه، فإن عجز فبعينه، أخفض من الركوع في وجه.

و المضطجع و المستلقى لا يلزم عليهما الإشارة بالمساجد، لا قصداً و لا فعلاً.

و يسقط عن المومئ في سجود جبهته السجود على الأعضاء الباقية في وجه قوئ، و في جميع الأحكام الجارية (في سجود المختار تجرى في سجود العاجز؛ لتحقق موضوعها فيه) (١).

و يُعتبر فيه في كل ركعة سجدةً: هما جزءان، لو تركت إحداهما عمداً اختياراً في فرض أو نفل بطلت الصلاة. و بقيد الاجتماع إيجاباً أو تركاً ركن تفسد الصلاة بهما زيادةً و نقصاً، عمداً و سهواً، و لا- ركنيه للمنفردة منهما، و لا- للمجموعته. كما أن الارتفاعين اللذين قبل السجدة، و الاستقرارين فيهما في أحد الوجهين (بحسب النقص) (٢) كذلك.

و لا فرق بين ما كانتا من الركعتين الأوّلتين أو الأخيرتين.

و لا ركنيه في المتعدّده من ركعتين أو ركعات، و لو ترك شرطاً من شرائط وضع الجبهه عمداً، فإن لم يرفع، و لم يحصل مناف، أتى بالشرط، و صحّ سجوده، و إن رفع بطلت صلاته. بخلاف المساجد الباقية، فإنه إذا أعادها صحّت.

و يُشترط في هويّ السجود كهويّ الركوع عدم قصد العدم.

و ما شرط من عدم الزيادة على أربعة أصابع، (و السجود على الست) (٣). إنما يُعتبر في سجود الصلاة، و السجود المنسي، و سجود السهو، دون سجود الشكر، و التلاوه.

و يُعتبر فيه الانحناء مع الاختيار، بحيث لا يزيد ارتفاع موضع جبهته على موضع ما قام عليه من القدمين أو بدلتهما من مقطوعهما و يقوى اعتبار ما كان من البدن، لا ما تلبس به؛ إذ لا يكتفى عنه به (٤) بمقدار ثخن لبنة، بمقدار عرض أربعة أصابع مضمومه من أقل مراتب مستوى خلقتها قياماً.

١- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: في الركوع العادي تجرى على ركوع العاجز.

٢- ما بين القوسين زيادة من «ح».

٣- ما بين القوسين زيادة من «ح».

٤- ما بعد المنقوطة ليس في «س»، «م».

ولا- بأس بالتسريح، ما لم يَتَفَاحَشْ، فتفوت به هيئه السجود، ولا انخفاضه بذلك النحو في وجه قوى، وإن كان الاحتياط فيه (١) (و ربما تُراعى النسبه بالنظر إلى من تناهى فى الطول أو القصر) (٢)، ولا- يعتبر شىء منهنما بينها وبين الفُرج التى بين المساجد، ولا- بينها وبين شىء من مساجد المساجد، ولا- مساجد المساجد بعض مع بعض، وإن استحبَّ فى القسمين الأخيرين، والأحوط المحافظه على ذلك فيهما.

و يجب فى الواجب، و يدخل فى أجزاءه، و أجزاء المندوب بحيث يفسدان بتركه أمور:

منها: وضع المسمى من سبعة أعضاء بحيث يُطلق عليها السجود. و لا حد لها و لا لبعضها سوى ذلك، فلا اعتبار بمقدار درهم أو أقل أو أكثر.

أولها: الجبهه؛ و هى السطح المحاط من الجانبين بالجانبين، و من الأعلى بقصاص الشعر من المنبت المعتاد. و من الأسفل بطرف الأنف الأعلى و الحاجبين. و لا استقامه للخطوط فيما عدا الجانبين.

ثانيها و ثالثها: باطنا الكفَّين، و حداهما أسفل الزندين، و أطراف الأنامل.

رابعها و خامسها: طرفا إبهامى الرجلين من مسطح؛ (٣) الطرفين، أو خصوص الباطنين، أو الظاهرين من العقدين الأخيرين.

سادسها و سابعها: سطحا الركبتين؛ و يقوى الاكتفاء بالحافتين، و هما الجامعان بين الفخذين و الساقين.

و لو سقط أحد الكفَّين أو الإبهامين أو الركبتين، سجد على طرف ما بقى من اليدين أو الرجلين. و لو تعدد السجود إلا على أحدها، قدّمت الجبهه (و كذا لو دار الأمر بينها وبين تمام الست) (٤)، و الستة الباقية متساويه فى الرتبة على الأقوى.

١- بدلها فى «م»، «س»: و الأقوى خلافه.

٢- ما بين القوسين زياده فى «ح».

٣- بدلها فى «س»، «م»: مسح.

٤- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

و لو دار الأمر بين الواحد و الاثنين، سجد على الاثنين.

و إذا تعذرت الجبهه، سجد على باقى الست. و إن تعذرت بعضها، سجد على ما أمكن.

و لا بأس برفع المساجد عن محالها ثم وضعها، و إنما يجب استمرار السجود عليها بمقدار الذكر الواجب.

و إذا وضع الجبهه على ما لا يصح السجود عليه، أو على محلّ صعب لا يمكن الصبر عليه، جرّها إن أمكن، و إلا رفعها و لو مراراً (و فيما زاد على اللبنة إشكال) (١).

و إن فرغ من السجود، ثم علم الخلل قبل الدخول (فيما زاد على اللبنة) (٢) أعاد (جرّاً إن أمكن، و إلا رفعاً مرّه أو مراراً، و إلا فلا. و لو كان المانع قبل الوصول إلى مقدارها جرّ جبهته أو رفعها، و سجد مرّه أو مراراً) (٣).

و لو بان الخطأ فى المساجد الباقية، و أمكن إعادتها منفردة، أُعيدت. و إن توقفت على عود الجبهه (بعد التجاوز) (٤) فلا تُعاد.

و يلزم انفصال محلّ مباشره الجبهه عمّا يسجد عليه. فلو استمرّ متّصلاً إلى وقت السجود مع الاختيار، لم تصحّ. و لا يلزم فصله فوراً لو اتّصل حال الرفع، بل إنّما يلزم لسجود آخر على الأقوى، بخلاف الستة الباقية.

و فى دلالة الإطلاق، و كراهه مسح التراب و نحوه عن الجبهه ضعف، فلا يقوى على أصاله بقاء الشغل (٥) (مع أنّ ما دلّ على رفع الحصى (٦) عنها أقوى دلالة على العكس).

نعم يشترك الجميع فى لزوم انفصال محلّ الاعتماد، و مسقط العضو على الأقوى. فما بقى معلقاً لا يُعدّ ساجداً.

١- ما بين القوسين زياده فى «ح».

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٣- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٤- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٥- فى «م»: النقل.

٦- الفقيه ١: ١٧٦ ح ٨٣٥، الوسائل ٤: ٩٧٥ أبواب السجود ب ١٨ ح ٣.

و أما اتصال الثياب و ما أشبهها بشىء من الست فلا بأس به.

و لا يجزى السجود على أعضائه مُنبطحاً على بطنه، و يجب الاعتماد عليها من دون تحاملٍ، و ما كان من اللباس يقضى بانفصاله و عدم اعتماده من حذاء و غيره فلا يجوز لبسه.

و يجب تمكين المساجد (بإيقاع ثقلها) (١) و لا يكفى مجرد الطرح مع الاختيار، (و لا يجوز وضع ما يُسجد عليه على ثلج أو تبن أو محشوٍ أو نحوها غير ملبده، و لو تلبدت بسبب الوضع بمقدار واجب الذكر فلا بأس) (٢).

و لو حصل مانع عن السجود على البعض تعين البعض الآخر، فإذا امتنع وضع السالم إلا بعمل كحفر حفيره لدمل أو نحوه لزم؛ فإن تعذر، سجد على أحد جنبيه، و الأولى بل الأحوط تقديم الأيمن.

فإن تعذر فعلى ذقنه (٣)، و لا يُشترط كشف اللحية على الأقوى محافظاً على الاستقبال بقدر الإمكان؛ فإن تعذر؛ أتى من الانحناء بقدر الممكن، و رفع محلّ السجود مع الإمكان فرضاً فى الفرض، و نفلاً فى النفل.

فإن عجز عن الجميع أو مأ برأسه، فإن عجز أو مأ بعينه، فإن عجز فبواحد، و إن لم يكن جفنان و لا عينان فأعضائه الأخر، و إن تعذر فبقبله، و يجعل أو يضم فى غير المتعلق بالقلب السجود أخفض من الركوع، و يضمه فى قلبه فيما تعلق بالقلب، و عدم وجوب مثل ذلك قوى.

(و الإيماء فى النافله للراكب و الماشى سائغ، مع إمكان الموافق و عدمه، دون الفريضة. ثم هو رخصه لا-عزيمه، فلو ركعا و سجدا على وفق القاعده فلا بأس) (٤).

و لو نذر مثلاً سجوداً دخلت الجبهه، و لا يكتفى بغيرها عنها من غير ريب.

١- فى «س»، «م»: و وقوع نقلها.

٢- ما بين القوسين زياده فى «ح».

٣- الذقن من الإنسان مجمع لحية. المصباح المنير: ٢٠٨.

٤- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

و فى الاكتفاء بها وحدها و عدمه و جهان، أضعفهما الثانى.

و مثله يجرى فيما ورد فيه مطلق السجود، من سجود شكر أو تلاوه، دون سجود السهو، فإنَّ حكمه حكم السجود المنسى.

و منها: الذكر؛ و يُشترط فيه أن يكون تسيحاً، إمّا تسيحه كبرى واحده بلفظ «سبحان ربّى الأعلى» و الأحوط إضافه قول: «و بحمده»، و قد مرّ بيان حسن التسيح و التحميد، و أنّه ذو وجوه على وفق العربيّه.

و حُسن ذكر الأعلى فى مقام السجود؛ لأنّه نهايه الخضوع و الانحطاط، فناسب الارتباط بها بنهايه التعظيم و الارتفاع.

أو ثلاث تسيحات صغريات بلفظ «سبحان الله»، و الأولى تثليث الكبريات، و ربّما يقال: إنّه أحوط. و أفضل منه التخميس، ثمّ التسييع، ثمّ ما زاد.

و روى عن الصادق عليه السلام: «أنّه عدّ له ستّون تسيحه» (١) و مع العجز عن الجميع، يأتى بالبدل من الذكر، مقدّماً للتسيح على غيره مع المساواه دون الزيادة مع قصد الجزئيه، كلمات أو حروف، و يكفى فيه مجرّد التخمين.

و مع العجز عن البعض يأتى بعوض التّمّه.

و مع العجز عن العربيّه، يأتى بالعربى الملحون. و مع العجز، يرجع إلى باقى اللغات مرّتباً أو لا، على نحو ما سبق.

و يُشترط فيه الترتيب على النحو المذكور، و عدم الفاصله المحلّه بالهيئه من ذكر أو سكوت طويلين، و الاطمئنان و الاستقرار مع الاختيار. و يسقط الجميع مع الاضطرار، و يأتى حينئذٍ بالممكن.

و يجب عليه فى الواجب، و يُشترط فى غيره كما فى غيره من القراءه و الأذكار الواجبه تحصيل مُلقّن يلقنه، و هو يتبعه بغير عوض، ما لم يبلغ إلى غايه نقص الاعتبار، أو بعوضٍ من ثمن أو أجره لا يضرّان بالحال.

١- الكافى ٣: ٣٢٩ ح ٢، التهذيب ٢: ٢٩٩ ح ١٢٠٥، الوسائل ٤: ٩٢٦ أبواب الركوع ب ٦ ح ١.

فإن لم يمكن، فكاتب في قرطاس (١) أو غيره ليقراه إن أمكنه، وإن توقّف على البذل بذل.

فإن عجز عن ذلك، أشار ولاك لسانه كالأخرس في وجه.

وهذا الاحتمال جارٍ في جميع القراءات والأذكار، وعليه أن يقصد التسبيح كالأخرس.

ولا بدّ أن يفهم معنى التسبيح أو لفظه ليقصده.

وفي جميع الأذكار عدا القراءه، وقد مرّ حكمها يجوز الجهر والإخفات للذكور والإناث، والأول أولى للقسم الأول، والثاني للثاني.

وقد مرّ البحث فيما يصحّ السجود عليه، وما لا يصحّ، فلا حاجة فيه إلى الإعادة.

### و يُسْتَحَبُّ فِيهِ أُمُورٌ:

منها: التكبير جالساً مطمئناً كغيره من التكبيرات، وورد التكبير حال الهوى على نحو الركوع (٢).

(و منها: الابتداء بالكفّين قبل الركبتين في الهبوط، وبالركبتين في القيام.

و منها: السجود على الأرض، فإنّها أفضل، ولا شكّ فيه بالنسبة إلى الجبهه، ويجرى في المساجد الباقيه، مع كشفها سوى الركبتين أو مطلقاً وفي الكفين أظهر) (٣).

و منها: تلقى موضع الصلاه بالكفّين، فإن لم يمكن فبواحد.

و منها: أن يُصِيبَ أنفه ما يُصِيبُ جبينه.

و منها: السجود على التربه الحسينيّة؛ فإنّه ينور الأرضين السبع، ويخرق الحجب السبع. والظاهر أنّ ما قرب منها إلى القبر أفضل (٤).

١- القرطاس: ما يكتب فيه، وكسر القاف أشهر من ضمها. المصباح المنير: ٤٩٨.

٢- في «م»، «س» زياده: ولا بأس بالعمل به.

٣- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٤- في «م»، «س» زياده: ومنها: إرغام الأنف بالتراب، و دونه إصابه الأرض به، و دونهما مراعاة مساواه موضعه لموضع الجبهه.

و منها: التجنيح برفع ذراعيه، و بسط كفيه.

و منها: ضم أصابعه و وضعها جِذاءً أذنيه.

و منها: نظره بكلتا عينيه إلى طرف أنفه.

و منها: إرغام الأنف بالتراب، (ثم الأرض) (١) و وضعه على ما وضعت عليه الجبهه (و لا يتعين الأعلى) (٢).

و منها: أن يقول في سجود المكتوبه اليوميه لطلب الرزق في أى ركعه شاء: «يا خير المسئولين، و يا خير المعطين، ارزقني، و ارزق عيالي من فضلك، فإنك ذو الفضل العظيم» و الأولى أن يأتي بالدعاء في آخر سجده؛ لأنّ الدعاء عند الإشراف على الفراغ من العباده أقرب إلى الإجابة.

و منها: التكبير للرفع بعد الجلوس، و رخص فيه حين الأخذ به.

و منها: جلسه الاستراحه بعد السجود الأخير قبل القيام.

و منها: الجلوس على الورك الأيسر، و جعل ظاهر القدم الأيمن على باطن الأيسر.

و منها: النظر حال الجلوس إلى الحجر، كما يستحبّ في السجود النظر إلى طرف الأنف، و قائماً إلى محلّ السجود، و راکعاً إلى ما بين رجليه، و قائتاً الى باطن كفيه.

و منها: كشف قصّه (٣) المرأه زائداً على محلّ السجود.

و منها: تجنيح العُضدين، و فتح الإبطين، و إخراج الذارعين عن الجبين، و جعل اليدين بارزتين أو في الكمين، و جعل التسيحه الأولى هي الواجبه، و تجب زياده الاطمئنان لو قدّم السنن، و يُستحبّ لو أخرها.

و منها: قول: «بحول الله» مع قوله «و قوته» و بدونها «أقوم و أقعد» إذا أراد القيام، و ربّما جرى «في بدله» (٤) في فريضه، يوميه أو غيرها أو نافله، مع الصلاه قياماً أو مطلقاً، أو قول: «اللهم ربّي بحولك، و قوتك أقوم و أقعد» بدون إضافه «أو» مع إضافه

١- ما بين القوسين زياده في «ح».

٢- ما بين القوسين زياده في «ح».

٣- القصّه: الناصيه. المصباح المنير: ٥٠٦.

٤- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: في جلوسه و قيل في قيامه.



«و أركع و أسجد».

و يجزى الأقل، فإن زاد زاد أجره. و لو أضاف «تعالى» بقصد الذكر فلا بأس، (و الاعتراض بلزوم الاعتراض فى غير محلّه، و خروجه عن الذكر، حرىّ بالإعراض و عدم الذكر) (١).

و منها: التخويه (٢) بين الأعضاء، و تفتيحها، و التجنيح بها للرجل بأن لا يضع بعضاً منها على بعض، عكس المرأه.

و منها: طهاره ما زاد على المسجد الواجب، مع عدم التعدى إلى نحو يزيد على العفو فى الجبهه، و فى المساجد الباقية مطلقاً مع عدم التعدى على النحو المذكور، بخلاف المغصوب فيهما، (فإنه يلزم منه الفساد بسبب أى جزء كان) (٣).

و منها: الدعاء بين السجدين بقوله: «اللهم اغفر لى، و ارحمنى، و أجرنى، و ادفع عنى، إنى لما أنزلت إلى من خير فقير، تبارك الله رب العالمين».

و منها: وضع كل يمنى من الأعضاء قبل اليسرى، و يحتمل القول باستحباب الترتيب بتقديم الجبهه، ثم اليدين، ثم الركبتين، ثم الإبهامين، ثم الأنف، و وضع رؤوس الأصابع إلى القبلة.

و منها: أن يخطر فى باله فى السجده الأولى: «اللهم منها أو من الأرض خلقتنا» و فى الرفع منها: «و منها أخرجتنا» و فى السجده الثانية: «و إليها تعيدنا» و فى الرفع منها: «و منها تخرجنا تارة أخرى».

و منها: قول: «استغفر الله ربى و أتوب إليه» بعد رفعه من السجود الأول. و ربّما يُستفاد من بعض الأخبار جريه فى الرفع الأخير.

و يُستحب أن يكون مفتوح العينين فى الصلاة، مُحافظاً على الخضوع و الخشوع، و السكينة و الوقار.

١- ما بين القوسين زياده فى «ح».

٢- التخويه: ترك ما بين الشينين خالياً. مفردات الراغب: ١٦٣.

٣- ما بين القوسين زياده فى «ح».

و يُكره التلثم (١) الغير المانع عن أداء الواجبات، و لو منع حرم.

و العبث باليد، و الرأس، و اللحية، و نحوها ممّا لا يدخل فى الفعل الكثير، و إلا أفسد.

و حديث النفس الملهى عن التوجّه.

و الثناؤب، و التمطى، و الاحتفاز (٢) بمعنى التضمّ، بل ينفرج كما ينفرج البعير.

و فرقه (٣) الأصابع، و القعود على القدمين.

و الإقعاء للرجال بين السجدين: بوضع الأليتين على الأرض و نصب الساقين و الفخذين من دون وضع الكفّين على الأرض، أو مع بسطهما عليهما كإقعاء الكلب، أو نصب الساقين و الفخذين كيف ما وضع الأليتين و العقبين (٤)، أو الاعتماد على صدر القدمين و الأليتين على العقبين. و قيل: وضع الفخذين على العقبين. و قيل: مجرد وضع الكفّين مبسوطتين.

و يُستحبّ حال السجود الدعاء لأُمور الدنيا و الآخرة، لنفسه، و أوليائه، و أحبائه. و على مُبغضيه و أعدائه، ممن يستوجب الدعاء عليه، و إن شاء سمّاهم بأسمائهم، و أظهر ما لهم و ما عليهم، و إطاله السجود، و الدعاء و الذكر.

روى: أن آدم عليه السلام بكى على الجنه مائتى سنه، ثم سجد ثلاثه أيام بلياليها (٥).

و روى: أنه أخصى على على بن الحسين عليهما السلام فى سجوده مقاله ألف مرّه: «لا إله إلا الله حقاً، لا إله إلا الله تعبداً و رقاً، لا إله إلا الله إيماناً و صدقاً» (٦).

و مباشره الأرض بالكفّين، و زياده تمكين الجبهه و الأعضاء من السجود، و عدم تكرار وضع غير الجبهه من المساجد.

١- التلثم: شدّ اللثام.

٢- فى حديث على عليه السلام: إذا صلّى الرجل فليتحوّ، و إذا صلّت المرأه فلتحتفز، و فسّره الهروى: التضمّ فى الجلوس و السجود. غريب الحديث ٢: ٣٠٥.

٣- التفرقع: هو صوت بين شيئين يضربان. جمهره اللغه ٢: ١١٥٣.

٤- العقب بكسر القاف مؤخر القدم، و السكون جائز، و الجمع أعقاب. المصباح المنير: ٤١٩.

٥- الوسائل ٤: ٩٨١ أبواب السجود ب ٢٣ ح ١٦.

٦- اللهوف على قتلى الطفوف: ١٧٤، الوسائل ٤: ٩٨١ أبواب السجود ب ٢٣ ح ١٥.

و ترك مسح الحصى و التراب عن الجبهه. و فيه إشعار بجواز بقاء اللصوق، و تنزيهه أولى. و فى بعض الأخبار «مسح الحصى». و كان أثر السجود على جميع مساجد زين العابدين عليه السلام، و كان له خمس ثفئات يقطعها فى السنه مرّتين، و لذلك كان يُدعى «ذا الثفئات» (١).

و الاعتماد على الكفّين عند القيام من السجود، و استيعاب الجبهه، و أدنى من ذلك قدر درهم، و ربّما يقال باستحباب استيعاب باقى المساجد.

و رفع الحصى و التراب عن الجبهه، إذا عَلِقَ بها من غير مسح.

و الدعاء بعد الرفع منه.

و ترك نفخ موضع السجود و غيره مع عدم توليد الحرفين مصرّحين، كما يُكره النفخ فى الرّقى و الطعام و الشراب.

و ترك البصاق إلى القبلة، و هو أشدّ كراهه من فعله فى غير الصلاة.

و أن يقول فى سجوده: «اللهم لك سجدت، و بك أمنت، و لك أسلمت، و عليك توكلت، و أنت ربّى، سجد وجهى للذى خلقه، و شقّ سمعه و بصره، الحمد لله ربّ العالمين، تبارك الله أحسن الخالقين».

و أن يقول فى آخر سجده من نافله المغرب ليله الجمعة، و إن قاله فى كلّ ليله فهو أفضل: «اللهم إنى أسألك بوجهك الكريم، و اسمك العظيم أن تصلّى على محمّد و آل محمّد، و أن تغفر لى ذنبى العظيم سبع مرّات، انصرف، و قد غفر له» (٢)، قيل: و يعدّ السبع عدّاً.

و عن الصادق عليه السلام

إذا قال العبد و هو ساجد: يا الله، يا ربّاه، يا سيّداه ثلاث مرّات، أجاهه الله تبارك و تعالى: لييك عبدى، سل حاجتك

(٣).

١- ثفئات البعير: ما أصاب الأرض من أعضائه، الركبتان و السعدانه و أصول الفخذين. جمهوره اللغه ١: ٤٢٩ باب التاء و الفاء و واحد الثفئات ثفنه.

٢- الفقيه ١: ٢٧٣ ح ١٢٤٩، الخصال: ٣٩٣ ح ٩٥، الوسائل ٥: ٧٦ أبواب صلاه الجمعة ب ٤٦ ح ١.

٣- أمالى الصدوق: ٣٣٥ ح ٦، الوسائل ٤: ١١٣١ أبواب الدعاء ب ٣٣ ح ٥.

و زياده التمكن من السجود لحصول السيما. و وضع اليدين عند السجود حذاء الركبتين، لا- متصلين بهما، و لا- بالوجه. و المساواه بين موضع الجبهه و القدمين و بواقى المساجد.

و رفع الركبتين عند القيام قبل اليدين. و عدم رفع شىء من الأعضاء الستة حتى يتم ذكر السنه، أو مُطلق الذكر، على اختلاف الوجهين.

و لو كانت بيده مسجده يرفعها و يضعها فلا بأس.

### و يُستحبّ السجود لأُمور:

أحدها: التلاوه فى أحد عشر موضعاً: فى آخر الأعراف، و الرعد، و النحل، و بنى إسرائيل، و مريم، و الحج فى موضعين، و الفرقان، و النمل، و ص، و الانشقاق.

و الظاهر استحبابه فى كل ما اشتمل على الأمر بالسجود.

و يجب لها فى أربعه مواضع: الم تنزيل، و حم السجده، و النجم، و العلق. و ذكر "لقمان" لبعض الأعيان من سهو القلم (١).

و الخطاب فى القسمين يتوجه إلى القارئ، و المستمع، قاصداً للخصوصية أولاً (و لو قصد الذكر دون القراءه، فلا شىء) (٢).

و الأحوط فى تحصيل السنه فى القسم الأول، و الواجب فى القسم الثانى و إن لم نقل بوجوبه إجراؤه بالنسبه إلى السامع.

و المدار فى وجوب السجود و ندبه على القارئ و المستمع على ائنه، لا- لفظ السجود. و يختصّ بالقارئ و المستمع فى مقام الوجوب، و يستحبّ للسامع فى المقامين.

و هو فورى فى مقام الوجوب و الندب.

و يجب على السامع، و إن كان القارئ غير مكلف، بل غير ممّيز.

و لا فرق بين الاستماع الحرام كصوت الأجنبيّه مُتَلَدِّذاً أو مُطلقاً على اختلاف

١- التذكرة ٣: ٢١٢ مسأله ٢٨١.

٢- ما بين القوسين زياده من «ح».

الرأيين و الاستماع الحلال، و لا بين القراءة الحرام بنحو الغناء، و القراءة الحلال على إشكال.  
و يتكرر السجود بتكرار الآية، و لا يكفى الاستمرار، بل يرفع و يضع. و مجرد الجر لا يكفى فى التكرار.  
و تكرر قراءة السور من دون قراءة الآيات، كما تكرر قراءة الآيات بدونها.

و يستوى فيها التجنيح و خلافه، (و لا يجب فى الملحونه شىء) (١).

و موضع السجود فى حم قوله وَ اسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ (٢) لا اسجدوا فقط، كما عليه بعض أصحابنا (٣)، و عند أكثر المخالفين (٤) لا يسأمون (٥).

و متى فاتت سجده، قضيت.

و لا ينبغى التكبير فى ابتداء السجود، و يُستحب بعد الرفع، و يأتى بالسجود على نحو ما أمكن جالساً أو راكباً أو على نحو آخر.  
ثانيها: لشكر النعم، و دفع النقم، و لا سيما المتجدده منهما، سواء تعلقت بنفسه أو بمن يلتحق به، أو بإخوانه المؤمنين، و يشتد استحبابهما باشتدادهما سجدتا الشكر، و الظاهر فوريتهما مع هذا القصد، و هما مُستحبان لأمرين:  
أحدهما: لشكر التوفيق بعد صلاه الفرض، أصلياً أو عارضياً، و الظاهر إلحاق النفل به.

روى: «أن سجده الشكر واجبه على كل مسلم، تتم بها صلاتك، و ترضى بها ربك، و تعجب الملائكه منك.

و أن العبد إذا صلى، ثم سجد سجده الشكر، فتح الربّ الحجاب بين العبد و بين الملائكه، فيقول: يا ملائكتى انظروا إلى عبدى، أدّى قربتى و فى نسخه فرضى و أتم

١- ما بين القوسين زياده من «ح».

٢- فصلت: ٣٧.

٣- الخلاف ١: ٤٢٩ مسأله ١٧٧.

٤- كسعيد ابن المسيب، و النخعى، و الثورى، و أبى حنيفه، و أحمد، انظر المجموع ٤: ٦٠، المهذب للشيرازى ١: ٩٢، بدائع الصنائع ١: ١٩٤، و المغنى ١: ٦٨٥، و الشرح الكبير ١: ٨٢٤.

٥- فصلت: ٣٨.

عهدي، ثم سجد لي شكراً على ما أنعمت به عليه، ملائكتي ماذا له عندي؟ فيقولون: يا ربنا رحمتك، فيقول الربّ تعالى: ثم ماذا له؟ فتقول الملائكة: يا ربنا جنتك، فيقول تعالى: ثم ماذا؟ فيقولون: كفايه مهمته، ثم يقول تعالى: ثم ماذا؟ فلا يبقى شيء من الخير إلا قالته الملائكة، ثم يقول تعالى: ثم ماذا؟ فيقولون: لأعلم لنا، فيقول تعالى: لأشكرته كما شكرني، وأقبل إليه بفضلتي، وأريه رحمتي» (١).

و أنّ الكاظم عليه السلام فى بضع عشر سنه، كل يوم يسجد سجده بعد ابيضاض الشمس إلى الزوال (٢).

و أنّه أوصى للرضا عليه السلام خمس مائه تسيحه (٣).

و أنّ الرضا عليه السلام كان يسجد بعد طلوع الشمس حتى يتعالى النهار (٤).

و أنّ من ذكر نعمه فليضع خده على التراب شكراً لله تعالى، فإن كان ركباً فلينزّل، فليضع خده على التراب، و إن لم يكن يقدر على النزول للشهره، فليضع خده على قربوسه، فإن لم يقدر، فليضع خده على كفه، ثم ليحمد الله على ما أنعم عليه؛ (٥).

و أن من ذكر نعمه و لم يكن أحد، ألصق خده بالأرض. و إذا كان فى ملاء من الناس، وضع يده على أسفل بطنه، و أحنى ظهره، و يرى أنّ ذلك غمز فى أسفل بطنه (٦).

ثانيهما: لشكر النعمه فى غير الصلاه؛ فإن من سجد سجده لشكر نعمه فى غير صلاه، كتب الله له عشر حسنات، و محاسبه عشر سيئات، و رفع له عشر درجات فى الجنان (٧).

١- التهذيب ٢: ١١٠ ح ٤١٥، الفقيه ١: ٢٢٠ ح ١٣، و القول فيها بتفاوت يسير، الوسائل ٤: ١٠٧١ أبواب سجدة الشكر ب ١ ح ٥.

٢- عيون أخبار الرضا (ع) ١: ٩٥ ح ١٤، الوسائل ٤: ١٠٧٣ أبواب سجدة الشكر ب ٢ ح ٤.

٣- عيون أخبار الرضا (ع) ٢: ١٣٦ ح ١، الوسائل ٤: ١٠٧٣ أبواب سجدة الشكر ب ٢ ح ٥.

٤- عيون أخبار الرضا (ع) ٢: ١٨٠ ح ٥، الوسائل ٤: ١٠٧٤ أبواب سجدة الشكر ب ٢ ح ٦.

٥- الكافي ٢: ٨٠ ح ٢٥، الوسائل ٤: ١٠٨١ أبواب سجدة الشكر ب ٧ ح ٣.

٦- التهذيب ٢: ١١٢ ح ٤٢١، الوسائل ٤: ١٠٨١ أبواب سجدة الشكر ب ٧ ح ٥.

٧- علل الشرائع: ٢٣٢ ح ١، الوسائل ٤: ١٠٨٢ أبواب سجدة الشكر ب ٧ ح ٧.

و الأفضل سجدتان، و دونهما الواحده، فلو قصد الآحاد عدد بما أراد. و تعفير (١) الخدين بينهما، و أقلّ منه أحدهما أو بعضهما، و يقوى استحبابه بعدهما، و بعد الواحده.

و يُستحبّ أن يقال فيه أحد أمور على نحو ما ورد:

منها: أن يقول: «ما شاء الله» مائه مرّه، حتّى يناديه الله، و يقول له: عبدى إلى كم تقول ما شاء الله، أنا ربّك، و إلىّ المشيئه، و قد شئت قضاء حاجتك، فأسألنى ما شئت.

و تعفير (٢) الخدين بينهما، و أقلّ منه أحدهما أو بعضهما، و يقوى استحبابه بعدهما، و بعد الواحده.

و يُستحبّ أن يقال فيه أحد أمور على نحو ما ورد:

منها: أن يقول: «ما شاء الله» مائه مرّه، حتّى يناديه الله، و يقول له: عبدى إلى كم تقول ما شاء الله، أنا ربّك، و إلىّ المشيئه، و قد شئت قضاء حاجتك، فأسألنى ما شئت (٣).

و منها: قول الحمد لله مائه مرّه (٤).

و منها: أن يقول فى سجوده شكراً شكراً، مائه مرّه (٥).

و منها: عفواً عفواً كذلك (٦).

و منها: يا ربّ يا ربّ حتّى ينقطع النفس حتّى يقول له الرب: لبيك ما حاجتك؟ (٧) و منها: ثلاث مرّات يقول: شكراً لله (٨)، و الظاهر أنّه لا بأس بالإتيان بالذكر و إن

١- العفر: وجه الأرض، و يطلق على التراب و عفرت الإناء عفراً. المصباح: ٧١٤.

٢- العفر: وجه الأرض، و يطلق على التراب و عفرت الإناء عفراً. المصباح: ٧١٤.

٣- أمالى الصدوق: ١١٩ ح ٦، الوسائل ٤: ١٠٧١ أبواب سجدة الشكر ب ١ ح ٤.

٤- مصباح المتهجد: ٧٩، الوسائل ٤: ١٠٧٩ أبواب سجدة الشكر ب ٦ ح ٤ و فيها الحمد لله شكراً.

٥- الكافى ٣: ٣٤٤ ح ٢٠، الفقيه ١: ٢١٨ ح ٩٦٩، العيون ١: ٢٨٠ ح ٣، التهذيب ٢: ١١١ ح ٤١٧، الوسائل ٤: ١٠٧٩ أبواب سجدة الشكر ب ٦ ح ٢.

٦- الكافى ٣: ٣٤٤ ح ٢٠، الفقيه ١: ٢١٨ ح ٩٦٩، العيون ١: ٢٨٠ ح ٣، التهذيب ٢: ١١١ ح ٤١٧، الوسائل ٤: ١٠٧٩ أبواب سجدة الشكر ب ٦ ح ٢.

٧- الفقيه ١: ٢١٩ ح ٩٧٥، الوسائل ٤: ١٠٧٩ أبواب سجدة الشكر ب ٦ ح ٣.

٨- الفقيه ١: ٢١٩ ح ٩٧٧، الوسائل ٤: ١٠٧٠ أبواب سجدة الشكر ب ١ ح ٢.

قَلَّ، و النداء و إن قَلَّ، و له الأجر فيما قَلَّ و إن قَلَّ، و الظاهر أنه سُئِنَهُ في سُنَّه. و لو جمع بينهما، كانت زياده الأجر في ذلك. و لو نقص منهما، نقص أجرهما.

و يُسْتَحَبُّ فيهما بَسَطُ الذراعين على الأرض و نحوها، و إصااق الصدر و البطن بها، ثم إصااق الخدَّ الأيمن، ثم الأيسر كذلك. و بإصااق الواحد أو بعضه يتأدَّى بعض السنه.

و الأفضل العود بعد ذلك إلى السجود.

و الأقوى استحباب التكبير قبله و بعده؛ لأنه مفتى به.

و يُسْتَحَبُّ المسح باليد على موضع السجود، ثم الإمرار على الوجه من جانب الخدَّ الأيسر إلى الجبهه إلى جانب الخدَّ الأيمن، ثم الصدر.

و في الخبر: إذا أصابك همٌّ، فامسح على موضع سجودك، ثم امسح يدك على وجهك من جانب خدك الأيسر، و على جبهتك إلى جانب خدك الأيمن، ثم قل: «بسم الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب و الشهاده، الرحمن الرحيم، اللهم أذهب عني الهمَّ و الحزن» ثلاثاً (١).

و لا يُشترط في سجود التلاوه و الشكر شىء من شروط الصلاه، من رفع حدث، أو خبث، أو استقرار لا يخلُّ بالهيئه، و لا غير ذلك سوى التيه، و إباحه المكان، و اللباس، فلا يصحان مع غضب أحدهما، و الله يكون اللباس من جلد الميته.

و أما اشتراط عدم الحريريه و الذهبيه، و طهاره موضع الجبهه، فغير خال عن القوه.

و لا ينافيهما شىء من منافياتها من كلامٍ أو ضحكٍ أو أكلٍ أو شربٍ أو غيرها، سوى ما أخلَّ بالهيئه.

و الأقوى عدم اشتراط وضع ما عدا الجبهه من المساجد السبعه، و إن كان الفضل فيه.

و الظاهر اشتراط ألا يكون محلُّ السجود من مُعتادى المأكل و الملبوس؛ للتعليل، و تُسْتَحَبُّ مُراعاة ما يصحَّ السجود عليه في الصلاه في سجود الشكر و التلاوه

١- الفقيه ١: ٢١٨ ح ٩٦٨، التهذيب ٢: ١١٢ ح ٤٢٠، الوسائل ٤: ١٠٧٧ أبواب سجدي الشكر ٥ ح ١.



، (و سجود الجالس غير المتمكن من وضع الجبهه، أو القائم كذلك فى الشكر و التلاوه، و الماشى، و الراكب أيضاً بالإيماء. و يحتمل اشتراطه بالاستقرار فى الواجب من سجود التلاوه أصاله، و فى الواجب بالعارض من سجودها، و سجود الشكر، و إطلاق الجواز كالمندوب فى الفرض و النفل، و الله أعلم) (١).

## السابع: التشهد

### إشاره

و يجب فى الفريضة، و هو جزء منها، و من النافله، تبطلان بتركه عمداً.

و محلّه فى الثنائيه فريضه أو نافله و الأحاديّه واحد، و هو ما بعد السجده الأخيره منها.

و فى الثلاثيه منها و الرباعيه تشهدان:

أحدهما: بعد الرفع من السجده الثانيه من الركعه الثانيه.

و ثانيهما: بعد السجده الأخيره من الركعه الأخيره.

و هو و إن كان بالنسبه إلى المعنى الأصلي يحصل بإحدى الشهادتين، إلا أن المراد منه فى لسان الشارع و المتشرّعه مجموع الشهادتين بلفظ: «أشهد أن لا إله إلا الله، و أن محمداً رسول الله» صلى الله عليه و آله و سلم، و الأحوط قول: «أشهد أن محمداً رسول الله» من غير واو، ثم الصلاة على النبى و آله بلفظ: «اللهم صلّ على محمد و آله».

ثم الأقرب منهما إلى الاحتياط قول: «أشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، و أشهد أن محمداً عبده و رسوله، اللهم صلّ على محمد و آل محمد» محافظاً على العربيّه، و الترتيب و الموالاه.

و مع العجز يأتى بالمقدور. و مع العجز عن تمامه أو بعضه يأتى بمقدار ما عجز عنه من الذكر، مع الزيادة و بدونها؛ إذ ليس له شىء مقدّر.

فإن عجز، فترجمته.

فإن عجز، فترجمه الذكر، مخيراً بين اللغات، أو مُرتباً على نحو ما مرّ.

و الأخرس يشير و يلوك لسانه.

(و يجب كونه عن حفظ، لا- عن قراءة مكتوب، و لا- مُتابعه متبوع، كما يلزم في جميع الأقوال و الأذكار الواجبه في الصلاه الواجبه، و لا بأس بذلك في النافله، و الأقوال المستحبّه في الواجبه على إشكال) (١).

و يجب التعلّم، و بذل الأجره للمُعَلِّم مِمَّا لا تضرّ بالحال، و إن حرّم عليه الأخذ. و ليس هذا من الحمل على المنكر المحرّم.

و إن قدر بنحو الكتابه، كتب له.

و لا تجب الصلاه على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ و سلم و آله من غير التزام إلا فيه.

و القول بلزومها في العُمُر مرّه، أو في كلّ مجلس يذكر فيه و لو ألف مرّه مرّه، أو متى ذكر، و كلّما نطق باسمه ناطق. و ربّما ألحق به صفاته الخاصّه أو مطلقاً، و كلّ مفيد للمعنى من إشاره أو ضمير أو نسب أو فعل و نحوها غير مرضى؛ لخلوّ الأدعيه الموظّفه، و الخطب المعروفه، و القصص المنقوله عن المعصومين عليهم السلام غالباً عنها، مع أنّ إثباتها (٢) فيها أوجب من إثبات كلماتها، و لما يظهر من تتبع الأخبار من استحبابها، و من السيره، و الإجماع على استحبابها.

و يُشترط فيه الجلوس بأيّ نحو اتفق، فإنّ المدار على ما يُسمّى جلوساً بمقدار الذكر الواجب و الاطمئنان و الاستقرار كذلك.

فلو أتى بشيء منه أخذاً بالرفع من السجود، أو بالقيام، أو على حاله غير مُستقره، بطل و أعاد ما خالف فيه مع بقاء المحلّ، و في مقام العمد الأحوط إعادة الصلاه أيضاً.

### و تُستحبّ فيه أمور:

منها: التورّك حالته للرجال؛ بأن يجعل ثقله على فخذه الأيسر، و ظاهر قدمه

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- في «م» «س»: إتيانها.

اليمنى على ظاهر (١) اليسرى.

روى: أنه قيل لأمير المؤمنين عليه السلام: ما معنى رفع رجلك اليمنى و طرحك اليسرى؟ فقال: «تأويله: اللهم أميت الباطل، و أقم الحق» (٢) و ربّما يظهر منه استحباب إخطار هذا المعنى بالبال.

و منها: قول «بسم الله و بالله، و الحمد لله، و خير الأسماء لله» و أن يضيف «التحيات لله» في أحد التشهدين. و لو أتى بها في كليهما لقضيته التفويض مع قصد الخصوصية فلا بأس.

و أنّ يضيف بعد الصلاة على النبي و آله صلّى الله عليه و آله و سلم في التشهد الأوسط قول: «و تقبل شفاعته في أمته، و ارفع درجته».

و الأقوى استحبابه في التشهد الأخير بقصد الخصوصية؛ لما يظهر من بعض الأخبار من تساوى التشهدين، و للتفويض، و إفتاء بعض العلماء، و حديث المعراج.

و قد رأيت النبي صلّى الله عليه و آله و سلم في عالم الرؤيا، فأمرني أن أضيف إليها قول: «و قرّب وسيلته» و كان الوالد رحمه الله محافظاً على ذلك في التشهد الأوسط. و لم أزل أتى بها سرّاً؛ لئلا يتوهم ورودها، قاصداً أنّها من أحسن الدعاء، و لا بأس بالإتيان بها و غيرها أيضاً بقصد الخصوصية؛ لقضيه التفويض.

و روى بعد قول: و ارفع درجته: «الحمد لله رب العالمين» ثلاثاً أو اثنتين (٣).

و منها: أن يكثر من الذكر و الدعاء مع تمام الخضوع و الخشوع. و لا بأس بأن يأتي الدعوات و الأذكار المسنونه الغير الموظفه أو الموظفه لا بقصد الخصوصية في الصلاة بأيّ لغة كانت، بل و مع قصد الخصوصية؛ للتفويض.

و منها: التسبيح سبعا بعد التشهد الأول.

و منها: الإطالة فيه بالمنصوص و غيره، ما لم يُخلّ بالهيئه.

١- كذا، و الأنسب: باطن.

٢- الفقيه ١: ٢١٠ ح ٩٤٥، الوسائل ٤: ٩٨٨ أبواب التشهد ب ١ ح ٤.

٣- التهذيب ٢: ٩٩ ح ٣٧٣، الوسائل ٤: ٩٨٩ أبواب التشهد ب ٣ ح ٢.

و يكره قول: «تبارك اسمك، و تعالى جدك»؛ لأنه كلام قالته الجن، و يحرم إن قصد من التشهد؛ لعدم دخوله في التفويض.

### الثامن: التسليم

و الواجب فيه أحد أمرين لأنّ التسليم الثالث المتقدّم سنّه إمّا الجمع بين قول: «السلام علينا و على عباد الله الصالحين» و قول: «السلام عليكم»، و الأحوط إضافه «و رحمه الله» و الأولى أن يضاف إليها «و بركاته» و يكون مع ذلك الجمع بالتسليم الأوّل، فلا يبقى حرج في ترك شيء.

و لو جمع في التيه بين الصلاتيه و الابتداء أو الجواب للتحيّه العرفيه، قوى البطلان.

و لو جمع بين الثلاث، كان الخروج بالتسليم الوسط، فلا يبقى حينئذ حرج في ترك شرط من شرائط الصلاه، أو عمل منافع من منافياتها. و أمّا التسليم الثالث فواجب خارجي.

و أمّا الإتيان بالتسليم الثاني؛ و به وحده يتأذى الواجب، و يكون داخلًا حينئذ، و يحصل به الخروج.

لا- بدّ من التعريف في المبتدأ، و تقديمه، و المحافظه على الإعراب في الجميع، و كان خطاب المذكر في الأوّل، و خطاب الجماعه في الأخير، و ضمير جمع المتكلم في الأوسط، و الجمود على خصوص الصيغ من غير تبديل.

و أمّا قول: «السلام عليك أيها النبي و رحمه الله» قبلهما، فهو سنّه غير واجبه.

و لا- بدّ في القدر الواجب منه من المحافظه على العربيّه السالمه. و يجرى في الأخرس و العاجز و الأجير و المعلم و الكاتب و غيرها. ما جرى في غيرها.

و في اعتبار الترجمة و البدل من تحيات أخر أو من أذكار أو قراءه أو دعاء للعاجز وجه بعيد.

و الأولى الوقوف قبل ذكر كلّ تسليم، و قطع الهمزه فيها.

و لا يلزم تعيين المخرج منها، و لا تيه الخروج من الصلاه، كما لا تلزم في الخروج عن

سائر العبادات، ولا في الدخول، ويلزم العلم به لترتب الأحكام؛ ولو كان لازماً لأشير إليه في كلام أهل العصمة عليهم السلام، ولتبهوا الناس عليه، ويُستحبّ خروجاً عن الخلاف.

و يُستحبّ للمنفرد أن يسلم تسليمه واحده إلى القبلة، وأن يومئ بمؤخر عينيه إلى يمينه. وللإمام أن يومئ بصفحه وجهه إلى يمينه فقط. وللأمام أن يومئ بصفحه وجهه اليمنى فقط، إن لم يكن على يساره أحد؛ وإن كان على يساره أحد، أوماً بصفحه وجهه اليسرى أيضاً.

وقيل: المنفرد والإمام يسلمان إلى أمام، والمأموم على نحو ما سبق (١).

ويقصد الإمام والمنفرد بالتسليمه من حضر من الملائكة، والنبئين، والجن، والإنس. والمأموم يقصد بالأولى جواب الإمام، وبالثنائية الحاضرين من المأمومين، والملائكة، والنبئين، وهو سنّه في سنّه.

و يُستحبّ أن يكبر ثلاثاً رافعاً يديه على نحو تكبيره الصلاة قائلاً: «لا إله إلا الله وحده وحده، أنجز وعده، وأعزّ جنده، و غلب الأحزاب وحده، فله الملك، وله الحمد، يحيى ويميت، وهو على كلّ شيء قدير» (٢).

والظاهر استحبابه بعد جميع الصلوات من الفرائض الأصليّة، والعارضيّة، والمستحبات، والأحوط الاقتصار على الفريضة اليوميّة.

## المقام الرابع: في القنوت

### إشارة

وهو في الأصل: الخضوع. وعند الشارع والمتشرّعه: الدعاء المخصوص.

و يُستحبّ في كلّ ثانيه من الرباعيّة أو الثلاثيّة أو ركعه مُتمّمه، من فريضة أو نافله، شفع أو غيره، سوى صلاة العيد، ففيها قنوتات سيّأتى تفصيلها، وفي الأولى من صلاة الجمعة، ومفرده الوتر، بعد تمام القراءة قبل الركوع، و روى فيه ثانياً بعد الركوع،

١- الجمل والعقود: ٧٣.

٢- علل الشرائع: ٣٦٠ ح ١، الوسائل ٤: ١٠٣١ أبواب التعقيب ب ١٤ ح ٢.

و فى ثانىة الجمعة بعده (١).

و أكده فى الجهرىة، و أكدها الغداه، و المغرب، و الجمعة، و الوتر، و أكدها الأولان. و فى الواجبه أشد استجاباً من النافله، و فى الواجبه الأصلية أشد من العارضيه.

و يُستحبّ التكبير له رافعاً يديه على نحو غيره من الصلاه، و يكره رفعهما فوق الرأس كراهه ثانىة زياده على كراهه تجاوز الأذنين فى التكبيرات.

و يُستحبّ رفع كفيه شئيه فى سنّه مسامت وجهه، مُستقبلاً بباطنهما السماء إن كان من الطالبين الراغبين، أو بظاهرهما إن كان من الخائفين الهاربين، و المخالفه بينهما، و النظر إليهما كما أفتى به.

و الجهر به فى الجهرىة و الإخفاتيه، من نافله أو فريضه، أصلية أو عارضيه لغير المأموم، و فى الإمام أشد.

و الدعاء للدين و الدنيا، و فى الأول أشد.

و الإطاله فيه ما لم يخرج عن هيئه المصلّى، ففى الخبر: «أطولكم قنوتاً فى دار الدنيا، أطولكم راحه يوم القيامه فى الموقف» (٢) و رفع اليدين فيه مقابل الوجه.

و قضاء الناسى له بعد الرفع من الركوع، فى فرض أو نفل.

و إن ذكره فى أثناء الهوى قبل الوصول إلى حدّ الراكع، اعتدل، و قنت. و إن نسيه حتى انصرف عن محلّه، قضاه حيث ما ذكره. و الأولى الجلوس حينئذٍ و الاستقبال.

و الظاهر عدم اعتبار الفورىة، و عدم لزوم الإتيان بشرائط الصلاه، و ترك مُنافياتها، و إن كان الأولى ذلك، بل الأحوط.

و يكره رفع اليدين فى المكتوبه فوق الرأس، و ردّ اليدين بعد الفراغ منه فضلاً عمّا قبله على الرأس و الوجه فى الفرائض، و إنّما يُستحبّ ردّ بطن راحتيه على صدره تلقاء ركبتيه على تمهّل، و يكبر و يركع. نعم يستحبّ ذلك فى النوافل ليلاً و نهاراً.

١- التهذيب ٣: ١٧ ح ٦٠، الاستبصار ١: ٤١٧ ح ١٦٠٤، الوسائل ٤: ٩٠٤ أبواب القنوت ب ٥ ح ٩.

٢- ثواب الأعمال: ٥٥، أمالى الصدوق: ٤١١، الوسائل ٤: ٩١٩ أبواب القنوت ب ٢٢ ح ٢.

و روى: أنه لا يقال فى قنوت صلاه جمعه «و سَلَامٌ عَلَيَّ الْمُرْسَلِينَ» (١) و ليس فيه دلالة على منعها فى غير مقام، بل فيه شائبه الرخصه، و قد وردت فى قنوت الوتر، و لا فرق، و ليس من التحية، بل من الدعاء.

و الدعاء بالمأثور، و الاستغفار فى قنوت الوتر سبعين مره، و روى مائه (٢) تقول: «أستغفر الله، و أتوب إليه» و فى بعض النسخ: «أستغفر الله ربى و أتوب إليه» (٣) و فى بعض الأخبار: «أستغفر الله و أسأله التوبه» (٤) يقولها سبعين مره فى استغفار الوتر.

و يُستحب أن تقول بعده سبع مرّات: «هذا مقام العائذ بك من النار» و قول: «العفو العفو» فيه ثلاثمائة مره.

و نصب اليسرى، و العدّ باليمنى.

و يُستحب فى مطلق القنوت ذكر النبى صلى الله عليه و آله و سلم و الأئمه عليهم السلام إجمالاً.

و ليس فيه شىء موظف كما فى الخبر (٥)، و عن الصادق عليه السلام «كلما ناجيت به ربك فى الصلاه فليس بكلام».

و تجزى فيه خمس تسيحات، أو ثلاث تسيحات فى ترسل، أو قول: «بسم الله الرحمن الرحيم» ثلاث مرّات، أو قول: «اللهم اغفر لنا، و ارحمنا، و عافنا، و اعفُ عَنَّا فى الدنيا و الآخرة».

و روى الدعاء على العدو، و يسميهم فى القنوت مطلقاً، و فى خصوص قنوت الوتر أيضاً (٦).

١- مصباح المتهدّد: ٢٥١، الوسائل ٤: ٩٠٧ أبواب القنوت ب ٧ ح ٦.

٢- البحار ٨٤: ٢٧١.

٣- الفقيه ١: ٣٠٩ ح ١٤٠٨، ثواب الأعمال: ٢٠٤، الخصال: ٥٨١ ح ٣، المحاسن: ٥٣ ح ٨٠، الوسائل ٤: ٩٠٩ أبواب القنوت ب ١٠ ح ٢، ٣.

٤- عيون أخبار الرضا (ع) ٢: ١٨١، الوسائل ٣: ٤٠ أبواب أعداد الفرائض ب ١٣ ح ٢٤.

٥- الكافى ٣: ٣٤٠ ح ٨، التهذيب ٢: ٣١٤ ح ١٢٨١، الوسائل ٤: ٩٠٨ أبواب القنوت ب ٩ ح ١.

٦- الفقيه ١: ٢٠٨ ح ٩٣٨، الوسائل ٤: ٩١٧ أبواب القنوت ب ١٩ ح ٤.

و فى قنوت الوتر أيضاً: «اللهم اهدنى فيمن هديت، و عافنى فيمن عافيت، و تولّنى فيمن تولّيت، و بارك لى فيما أعطيت، و قنى شرّ ما قضيت، فإنك تقضى و لا يقضى عليك».

و فى الدروس: يُستحبّ الدعاء للإخوان، و الأقلّ أربعون فى قنوت الوتر (١)، و روى: «أنّ من قدّم الدعاء لأربعين مؤمناً على دعائه استجيبت دعوته» (٢)، و الظاهر اعتبار الرجال المكلفين دون النساء و الصبيان، و فى ذكرهم أجر عظيم، و لا- يحتسب الخناثى و الممسوحين (٣).

و روى: أنّ من صلّى ركعتين فى آخر الليل فدعا فى سجوده لأربعين من أصحابه يُسميهم، و يُسمّى آباءهم لم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه (٤).

و روى: أنّ أفضل ما يقال فى القنوت كلمات الفرج (٥)، و فى بعض الأخبار إضافه «و ما تحتهنّ» بعد «و ما بينهنّ» و قبل «و الحمد لله ربّ العالمين» (٦) و فى بعضها زياده: «و سلام على المرسلين» قبل «و الحمد لله ربّ العالمين» و وردت فى قنوت الوتر، و الظاهر أنّها من القرآن أو الذكر أو الدعاء، و فى بعضها الخلو عن قول: «و ما تحتهنّ» مع «سلام على المرسلين» (٧).

و فى قنوت الإمام سوى الجمعه: «اللهم إنى أسألك لى، و لوالدى، و لولدى، و أهل بيتى، و إخوانى المؤمنين فيك اليقين، و العفو، و المعافاه، و الرحمه، و العافيه فى الدنيا، و الآخره».

و القنوت فى الركعه الأولى من صلاه الجمعه بعد القراءه: «لا إله إلا الله الحليم الكريم، لا إله إلا الله العلى العظيم، لا إله إلا الله ربّ السماوات السبع، و ربّ الأرضين

١- الدروس ١: ١٣٧.

٢- انظر الوسائل ٤: ٩١٢ أبواب القنوت ب ١٣.

٣- الكافي ٢: ٣٦٩ ح ٥، الوسائل ٤: ١١٥٤ أبواب الدعاء ب ٤٥.

٤- انظر السرائر ١: ٢٢٨، و الذكري: ١٨٤.

٥- انظر فلاح السائل: ١٣٤.

٦- الفقيه ١: ٧٧، ح ٣٤٦، الوسائل ٢: ٦٦٦ أبواب الاحتضار ب ٣٨ ح ٢.

٧- الكافي ٣: ٤٢٦ ح ٦، التهذيب ٣: ١٨ ح ٦٤، الوسائل ٤: ٩٠٦ أبواب القنوت ب ٧ ح ٤.



السبع، و ما فيهنّ و ما بينهن، و ربّ العرش العظيم، و الحمد لله ربّ العالمين، اللهم صلّ على محمّد و آله، كما هديتنا به، اللهم صلّ على محمّد و آله، كما أكرمتنا به، اللهم اجعلنا ممّن اخترته لدينك، و خلقتك لجتتك، اللهم لا تُزعِ قلوبنا بعد إذ هديتنا، و هب لنا من لدنك رحمه، إنّك أنت الوهاب».

و روى: أنّ سبعة مواطن ليس فيها دعاء موقّت: الصلاة على الجنّاه، و القنوت، و المستجار، و الصّفا، و المروه، و الوقوف بعرفات، و ركعتا الطواف (١).

و إذا دعا على الأعداء أو للأصدقاء أو الأرحام أو بعض أهل الإيمان و سمّى في الجميع فلا بأس.

و روى: أنّ القنوت في الوتر الاستغفار، و في فريضه الصلاة الدعاء (٢).

و يُستحبّ أن يبدأ بالدعاء لإخوانه المؤمنين قبل نفسه، و أن يعدّ أربعين مؤمناً أو مؤمنة أحياءً أو أمواتاً ساجداً في آخر الليل. و لو ذكروهم في صلاة الليل خصوصاً في الوتر كان أولى؛ لأنّه أقرب إلى الاستجابة.

و لا بأس بالقنوت بالفارسيّه، و روى: «أنّ كلّما ناجيت ربّك به فليس بكلام» (٣).

و روى: أنّه يُكره أن يقال في الدعاء: «اللهم إنّني أعوذ بك من الفتنه» بل يقال «من مضلات الفتن» (٤).

و يُكره أن يقال: «اللهم اجعلني ممّن تنتصر به لدينك»، فإنّ الله ينتصر لهذا الدين بشرار خلقه، حتّى يضاف «من خيار خلقك».

و يُكره أن يقول: «اللهم أغنني عن خلقك» حتّى يقول: «عن لئام خلقك» فإنّ الناس يحتاج بعضهم بعضاً.

و الظاهر تنزيل أمثال هذه الأخبار على اختلاف المقاصد، و إلا فقد ورد في كلام

١- انظر الوسائل ٤: ٩١٢ أبواب القنوت ب ١٣.

٢- الخصال: ٣٥٧ ح ٤١، الوسائل ٤: ٩٠٩ أبواب القنوت ب ٩ ح ٥.

٣- الكافي ٣: ٣٤٠ ح ٩، الفقيه ١: ٣١١ ح ١٤١٤، الوسائل ٤: ٩٠٧ أبواب القنوت ب ٨ ح ١.

٤- الفقيه ١: ٢٠٨ ح ٩٣٨، الوسائل ٤: ٩١٧ أبواب القنوت ب ١٩ ح ٤.

أهل العصمه ما يعارضها.

و حيث دلت الأخبار على التفويض فى القنوت كالتشهد، جاز إدخال ما شاء من الدعاء بقصد الخصوصيه.

و روى فى عدّه أخبار: أنّ الساعه التى يُستجاب فيها الدعاء السدس الأول من النصف الثانى من الليل، و هو السدس الرابع منه (١).

### التعقيب

و يُستحبّ التعقيب عقب الصلوات فرضها و نفلها، و إن كان ما بعد الفرض أفضل.

و أفضله ما بعد الصبح و العصر.

و إنّما خُصّت به الصلاه؛ لأنها أفضل الوسائل إلى استجاب الدعاء؛ و لأن كثره فضيلتها، و زياده العنايه بها أوجبت لها المزيه بطول المقدمات و الغايات، فهى موصوله، و باقى العبادات مَبتوله.

روى فيه: أنّه أبلغ فى طلب الرزق من الضرب فى البلاد، قال: يعنى بالتعقيب الدعاء بعد الصلاه (٢).

و روى: أنّ الله تعالى قال: يا بن آدم، اذكرنى بعد الفجر ساعه، و اذكرنى بعد العصر ساعه، أكفك ما أهَمَّكَ (٣)، و أنّه يُستجاب الدعاء فى أربعه مواطن: الوتر، و الفجر، و الظهر، و المغرب (٤)، و أنّ من صلّى فريضه، و عقّب إلى أخرى فهو ضيف، و حقّ على الله أن يُكرم ضيفه (٥).

و روى: أنّ الله تعالى فرض الصلوات الخمس فى أفضل الساعات، فعليكم

١- أمالى الطوسى ٢: ١٩٣، الوسائل ٤: ١١٦٩ أبواب الدعاء ب ٥٩ ح ١.

٢- الوسائل ٤: ١١١٨ أبواب الدعاء ب ٢٦ ح ٢.

٣- التهذيب ٢: ١٠٤ ح ٣٩١، الوسائل ٤: ١٠١٣ أبواب التعقيب ب ١ ح.

٤- الفقيه ١: ٢١٦ ح ٩٦٤، التهذيب ٢: ١٣٨ ح ٥٣٦، الوسائل ٤: ١٠١٤ أبواب التعقيب ب ١ ح ٣.

٥- الكافى ٣: ٣٤٣ ح ١٧، التهذيب ٢: ١١٤ ح ٤٢٨، الوسائل ٤: ١٠١٤ أبواب التعقيب ب ١ ح ٤.

بالدعاء إدبار الصلوات (١). و أنّ من أدّى مكتوبه فله بعدها دعوه مُستجابه (٢). و أنّه لا ينبغي للإمام أن يفتل إذا سلّم حتّى يتمّ من خلفه الصلاه (٣)، و أنه ينبغي للإمام أن يجلس بعد الفراغ هُنيئَه (٤)، و أنّه لا ينبغي أن يكلم أحداً، و لا يلتفت (٥).

و أنّ فضل الدعاء بعد المكتوبه كفضل المكتوبه على النافله (٦)، و أنّ الدعاء بعد الفريضة (٧) و فى أخرى مُطلقاً أفضل من النافله (٨)، و أنّ إطاله الدعاء فى الصلاه أفضل من إطاله القراءه، و أنّ الدعاء مُطلقاً أفضل من القراءه (٩).

و روى: أنّ من سبّح تسبيح الزهراء عليها السلام قبل أن يثنى رجليه بعد الفريضة غفر له (١٠).

و فى آخر: مع الإتيان بلا إله إلا الله مرّه (١١).

و فى آخر: فى خصوص صلاه الغداه (١٢).

و فى آخر: ثمّ استغفر.

و فى آخر: أنّه يُستحبّ أن يكون ولاءً بغير فصل.

و فى آخر: الخلوّ عن القيود كلّها، و أنّه متى أتى به فقد ذكر الله تعالى الذكر

١- الكافى ٣: ٣٤١ ح ٣، الوسائل ٤: ١٠١٤ من أبواب التعقيب ب ١ ح ٥.

٢- الخصال: ٢٧٨ ح ٢٣، الوسائل ٤: ١٠١٥ من أبواب التعقيب ب ١ ح ٦.

٣- عدّه الداعى: ٥٨، الوسائل ٤: ١٠١٥ من أبواب التعقيب ب ١ ح ٩-١١.

٤- الكافى ٣: ٣٤١ ح ١، التهذيب ٢: ١٠٣ ح ٣٨٦، الوسائل ٤: ١٠١٧ من أبواب التعقيب ب ٢ ح ٢.

٥- التهذيب ٣: ٢٧٥ ح ٨٠٢، الوسائل ٤: ١٠١٧ من أبواب التعقيب ب ٢ ح ٥ بتفاوت فى جميع المصادر.

٦- التهذيب ٢: ١٠٤ ح ٣٩٠، قرب الإسناد: ٩٦، الوسائل ٤: ١٠١٨ من أبواب التعقيب ب ٢ ح ٦، بتفاوت يسير فى الجميع.

٧- الكافى ٣: ٣٤١ ح ٤، الوسائل ٤: ١٠١٩ من أبواب التعقيب ب ٤ ح ٢.

٨- الكافى ٣: ٣٤٢ ح ٥، الفقيه ١: ٢١٦ ح ٩٦٢، التهذيب ٢: ١٠٣ ح ٣٨٩، الوسائل ٤: ١٠١٩ من أبواب التعقيب ب ٥ ح ١، ٢.

٩- التهذيب ٤: ٣٣١ ح ١٠٣٤، الوسائل ٤: ١٠٢٠ من أبواب التعقيب ب ٥ ح ٣.

١٠- التهذيب ٢: ١٠٤ ح ٣٩٤، الوسائل ٤: ١٠٢٠ من أبواب التعقيب ب ٦ ح ١.

١١- الكافى ٣: ٣٤٢ ح ٦، الوسائل ٤: ١٠٢١ من أبواب التعقيب ب ٧ ح ١، ٤، ٥.

١٢- الكافى ٣: ٣٤٢ ح ٧، الوسائل ٤: ١٠٢١ من أبواب التعقيب ب ٧ ح ٣.

الكثير، و أنه مائه باللسان، و ألف بالميزان، و يطرد الشيطان (١)، و يرضى الرحمن (٢).

و أنهم يأمرون صبيانهم به، كما يأمرونهم بالصلاه (٣)، و أنه أحب إلى الله من صلاه ألف ركعه (٤).

و إن سبَّ بأصابعه فأخطأ بأن عدى حُسب له خطأه (٥)، و أن من نام بعد التسبيح كان من الذاكرين الله كثيراً و الذاكرات (٦).

و فى آخر: إذا توسد الرجل يمينه فليقل: بسم الله، إلى أن قال: ثم يسبِّح الزهراء عليها السلام (٧).

و روى: أنه أفضل من النافله و الدعاء (٨).

و أصح ما روى فيه أربعة و ثلاثون تكبيره بلفظ «الله أكبر» و ثلاثة و ثلاثون تحميده بلفظ «الحمد لله»، و ثلاثة و ثلاثون تسبيحه بلفظ «سبحان الله» (٩).

و ينبغى فيه التمهّل، و التوسّل، و الوقف على كلّ ذكر منه، و الموالاه، و لو طال الفصل جدّاً حتّى خرج عن هيئته، فات الموظّف. و البناء على نقصه لو شكّ فى النقصان و لم يكن كثير الشكّ، و المضىّ مع الشكّ فى الزيادة.

و وقوعه بتمامه قبل أن يثنى رجله، و الاستغفار بعده، و التهليل، و البقاء على هيئه المصلّى حالته، و اجتناب ما يجتنبه. و إن قام عن محلّه، استحَبّ تداركه قائماً، و جالساً، و راكباً، و ماشياً على نحو صلاه النافله.

و يُستحبّ قبل النوم، و فى جميع الأوقات كما تضمّنته الروايات.

١- قرب الإسناد: ٤، الوسائل ٤: ١٠٢٢ أبواب التعقيب ب ٧ ح ٦.

٢- الوسائل ٤: ١٠٢٣ أبواب التعقيب ب ٨ ح ٣.

٣- الكافي ٣: ٣٤٣ ح ١٣، الوسائل ٤: ١٠٢٢ أبواب التعقيب ب ٨ ح ٢.

٤- الكافي ٣: ٣٤٣ ح ١٥، الوسائل ٤: ١٠٢٤ أبواب التعقيب ب ٩ ح ٢.

٥- الكافي ٣: ٣٤٤ ح ٢١، الوسائل ٤: ١٠٣٩ أبواب التعقيب ب ٢١ ح ٣، و انظر مستدرک الوسائل ٥: ٦٤ أبواب التعقيب ب ١٩

ح ١.

٦- مجمع البيان ٤: ٣٥٨، الوسائل ٤: ١٠٢٦ أبواب التعقيب ب ١١ ح ٤.

٧- الفقيه ١: ٢٩٦ ح ١٣٥٤، الوسائل ٤: ١٠٢٥ أبواب التعقيب ب ١١ ح ١.

٨- انظر الوسائل ٤: ١٠٢٤ أبواب التعقيب ب ٩.

٩- الكافي ٣: ٣٤٢ ح ٨، التهذيب ٢: ١٠٥ ح ٤٠٠، الوسائل ٤: ١٠٢٤ أبواب التعقيب ب ١٠ ح ٢.

و يُسْتَحَبُّ اتِّخَاذُ سَبْحِهِ مِنْ طِينِ قَبْرِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَدْ كَانَتْ الزُّهْرَاءُ عَلَيْهَا السَّلَامُ تَعَدُّ بِعَقْدِ الْخِيوطِ، ثُمَّ لَمَّا قَتَلَ حَمْزُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، صَنَعَتْ مِنْ طِينِ قَبْرِ السَّبْحِ، ثُمَّ لَمَّا قَتَلَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَارَ التَّسْبِيحُ بِطِينِ قَبْرِهِ (١).

و روى: أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَخْلُو مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: سِوَاكَ، وَ مَشْطَ، وَ سِجَادَهُ، وَ سَبْحَهُ فِيهَا أَرْبَعٌ وَ ثَلَاثُونَ حَبَّةً، وَ خَاتَمَ عَقِيْقِ (٢).

و روى: أَنَّ السَّبْحَةَ مِنْ قَبْرِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَسْبِيحٌ فِي يَدِ الرَّجْلِ قَبْلَ أَنْ يُسَبِّحَ (٣).

و روى: أَنَّهُ إِذَا سَبَّحَ بِخَرْزِهِ مَرَّةً، كَانَ بِسَبْعِينَ؛ وَ إِذَا حَرَّكَهَا مِنْ غَيْرِ تَسْبِيحٍ، كَانَ تَحْرِيكُهُ بِسَبْعَةٍ (٤).

و عن الصادق عليه السلام

مَنْ أَدَارَ سُبْحَةً مِنْ تَرَبِّهِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرَّةً وَاحِدَةً بِالِاسْتِغْفَارِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ، حُسِبَ لَهُ بِسَبْعِينَ مَرَّةً، وَ أَنَّ السُّجُودَ عَلَيْهَا يَخْرُقُ الْحَجَبَ السَّبْعَ

(٥). و روى: أَنَّ مَنْ أَدَارَ السَّبْحَةَ نَاسِيًا كَتَبَ لَهُ ثَوَابُ التَّسْبِيحِ (٦).

و الظَّاهِرُ أَنَّ أَخْذَ التَّرْبَةِ وَ السَّبْحَةَ مِنَ الْأَمَاكِنِ الْمَشْرُفَةِ فِيهِ رُجْحَانٌ، وَ يَتَرْتَّبُ عَلَى السُّجُودِ وَ التَّسْبِيحِ بِهَا ثَوَابٌ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ فَضْلِهَا، إِلَّا أَنَّ لِتَرَبِّهِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَزِيدَ فَضْلٍ عَلَى مَا عَدَاهُ. وَ شَوَى الطِّينِ بِالنَّارِ لَا يُخْرِجُهُ عَنِ الْاسْمِ، وَ لَا عَنِ الْحَكْمِ.

و روى: الْإِتْيَانُ بَعْدَ كُلِّ فَرِيضَةٍ قَصْرًا كَانَتْ أَوْ تَمَامًا بِالتَّسْبِيحَاتِ الْأَرْبَعِ ثَلَاثِينَ مَرَّةً أَوْ أَرْبَعِينَ مَرَّةً (٧)، وَ فُسِّرَ بِهَا الذِّكْرُ الْكَثِيرُ، فَإِنَّ أَصْلَهَا فِي الْأَرْضِ، وَ فَرَعُهَا

١- مكارم الأخلاق: ٢٨١، الوسائل ٤: ١٠٣٢ أبواب التعقيب ب ١٦ ح ١.

٢- مصباح المتهجد: ٦٧٨، الوسائل ٤: ١٠٣٣ أبواب التعقيب ب ١٦ ح ٥.

٣- مكارم الأخلاق: ٢٨١، الوسائل ٤: ١٠٣٣ أبواب التعقيب ب ١٦ ح ٢.

٤- مصباح المتهجد: ٦٧٨، الوسائل ٤: ١٠٣٣ أبواب التعقيب ب ١٦ ح ٦.

٥- مكارم الأخلاق: ٣٠٢، الوسائل ٤: ١٠٣٣ أبواب التعقيب ب ١٦ ح ٤.

٦- الاحتجاج: ٤٨٩، الوسائل ٤: ١٠٣٣ أبواب التعقيب ب ١٦ ح ٧.

٧- التهذيب ٢: ١٠٧ ح ٤٠٥، الوسائل ٤: ١٠٣٢ أبواب التعقيب ب ١٥ ح ٤، ٦.

فى السماء، و أنّهنّ يدفعن الهدم، و الغرق، و الحرق، و التردى فى البئر، و أكل السبع، و ميتة السوء، و البليّة التى تنزل على العبد فى ذلك اليوم، و أنّ من قالها لم يبق شىء من الذنوب على بدنه إلا تناثر (١)، و أنّ من قالها قبل أن يثنى رجله أعطى ما سأل (٢)، و الظاهر أنّها فى القصرية مع الجبر بالثلاثين تكون ستين أو سبعين.

و ينبغى البدار بعد الصلاة إلى تسبيح الزهراء عليها السلام فى التمام، و يتخير فى تقديم ما شاء منه، و من الجبر فى القصر.

و روى: أنّه ينبغى الجلوس بعد الصبح حتى تطلع الشمس، و أنّه أبعث فى طلب الرزق من الضرب فى الأرض (٣)، و أنّه أنفذ فى طلب الرزق من ركوب البحر (٤)، و أنّه يستره الله تعالى من النار (٥)، و أنّ له أجر حاج بيت الله تعالى، و فى آخر: حاج رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم (٦).

و كان الرضا عليه السلام فى خراسان يجلس بعد صلاة الفجر إلى طلوع الشمس، ثم يؤتى بخريطه فيها مساويك، فيستاك بها واحد بعد واحد، ثم يؤتى بكندر، فيمضغه، ثم يدع ذلك فيؤتى بالمصحف، فيقرأ فيه (٧).

و أنّه يُستحب لعن أربعة من الرجال، و أربع من النساء، فلان و فلان و فلان، و يسميهم، و العاوى، و فلانه و فلانه و هنداً و أم الحكم (٨).

و أنّه لا ينصرف عن صلاة مكتوبه إلا بعد لعن بنى أمية (٩).

و أنّه ينبغى أن يقال بعد كلّ صلاة فريضة: «رضيت بالله رباً، و بمحمّدٍ صلى الله

١- أمالى الصدوق: ٢٢٣ ح ٦، الوسائل ٤: ١٠٣٢ أبواب التعقيب ب ١٥ ح ٥.

٢- أمالى الصدوق: ١٥٤ ح ١١، الوسائل ٤: ١٠٣٢ أبواب التعقيب ب ١٥ ح ٦.

٣- الخصال: ٦١٦، الوسائل ٤: ١٠٣٧ أبواب التعقيب ب ١٨ ح ١٠، ٣ و فيه أسرع بدل: أبعث.

٤- الكافي ٥: ٣١٠ ح ٢٧، الوسائل ٤: ١٠٣٧ أبواب التعقيب ب ١٨ ح ١١.

٥- التهذيب ٢: ٣٢١ ح ١٣١٠، الوسائل ٤: ١٠٣٥ أبواب التعقيب ب ١٨ ح ١.

٦- التهذيب ٢: ١٣٨ ح ٥٣٥، الاستبصار ١: ٣٥٠ ح ١٣٢١، الوسائل ٤: ١٠٣٥ أبواب التعقيب ب ١٨ ح ٢.

٧- الفقيه ١: ٣١٩ ح ١٤٥٥، الوسائل ٤: ١٠٣٦ أبواب التعقيب ب ١٨ ح ٥.

٨- التهذيب ٢: ٣٢١ ح ١٣١٣، الكافي ٣: ٣٤٢ ح ١٠، الوسائل ٤: ١٠٣٧ أبواب التعقيب ب ١٩ ح ١.

٩- التهذيب ٢: ٣٢١ ح ١٣١٢، الوسائل ٤: ١٠٣٨ أبواب التعقيب ب ١٩ ح ٢.

عليه وآله وسلم نبياً، وبالإسلام ديناً، وبالقرآن كتاباً، وبالكعبة قبله، وبعلّي ولئياً وإماماً، وبالحسن عليه السلام والحسين عليه السلام والأئمة صلوات الله عليهم، اللهم إني رضيت بهم أئمة، فارضني لهم، إنك على كل شيء قدير» (١).

وأنه ينبغي المحافظه على سؤال الجنه، و الحور العين، و التعوذ من النار.

وأن من فرغ من صلاته فليصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، و ليسأل الجنه و الحور العين، و يتعوذ من النار، فإن الأربعة أعطيت سمع الخلائق، فالصلاه تبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم، و سؤال الجنه و الحور العين و التعوذ من النار تبلغ هذه الثلاثه، فيسألن الله تعالى أن يجيب دعاءه (٢).

وأن من دخل في الإقامه بعث الله الحور العين و أحدقن به، فإذا انصرف و لم يطلبهن من الله تعالى، انصرفن متعجبات، و إنهن يقلن: ما أزهّد هذا فينا! و إن الله تعالى قال: «من قرأ بعد الفريضة من الشيعة الحمد لله، و آيه شهد الله و آيه الكرسي، و آيه الملك، نظرت إليه في كل يوم سبعين نظره، أفضى له في كل نظره سبعين حاجه، و قبلته على ما فيه من المعاصي» (٣).

وأن أقل ما يجزى من الدعاء بعد الفريضة أن يقال: «اللهم إني أسألك من كل خير أحاط به علمك، و أعوذ بك من كل شر أحاط به علمك، اللهم إني أسألك عافيتك في اموري كلها، و أعوذ بك من خزي الدنيا، و عذاب الآخرة» (٤).

وإن من قال في دبر الفريضة: «يا من يفعل ما يشاء، و لا يفعل ما يشاء غيره» ثلاثاً، ثم سأل أعطى ما سأل (٥).

و إنك لا تدع في دبر كل صلاه: «أعيد نفسي و ما رزقني ربي بالله الواحد الصمد،

١- التهذيب ٢: ١٠٩ ح ٤١٢، الوسائل ٤: ١٠٣٨ أبواب التعقيب ب ٢٠ ح ١.

٢- الوسائل ٤: ١٠٣٩ أبواب التعقيب ب ٢٢.

٣- الكافي ٢: ٦٢٠ ح ٢، الوسائل ٤: ١٠٤٢ أبواب التعقيب ب ٢٣ ح ١.

٤- الكافي ٣: ٣٤٣ ح ١٦، الفقيه ١: ٢١٢ ح ٩٤٨، الوسائل ٤: ١٠٤٣ أبواب التعقيب ب ٢٤ ح ١.

٥- معاني الأخبار: ٣٩٤ ح ٤٦، الوسائل ٤: ١٠٣٤ أبواب التعقيب ب ٢٤ ح ٢.

إلى آخر السوره، و أُعيد نفسى و ما رزقنى ربى برّب الفلق كذلك، و أُعيد نفسى و ما رزقنى ربى برّب الناس حتّى تختمها»  
(١).

و إن من قال فى دُبر الفريضة قبل أن يثنى رجليه: «استغفر الله الذى لا إله إلا هو الحى القيوم، ذو الجلال و الإكرام، أتوب إليه» ثلاث مرّات غفر الله له ذنوبه، و لو كانت مثل زبد البحر (٢).

و إن من قال: «أجبر نفسى، و مالى، و ولدى، و أهلى، و دارى، و كلّ ما هو منى بالله الواحد الأحد الصمد إلى آخره، و أُجبر نفسى، و مالى، و ولدى، و كلّما هو منى برّب الفلق إلى آخره، و برّب الناس، و بآيه الكرسي إلى آخره» حُفظ فى نفسه و داره و ماله و ولده (٣).

و إنّه عليه السلام كتب لمن طلب منه دعاء يجمع الله له به خير الدنيا و الآخرة: فى أدبار الصلوات تقول: «أعوذ بوجهك الكريم، و عزّتك التى لا تُرام، و قدرتك التى لا يمتنع منها شىء من شرّ الدنيا الآخرة، و شرّ الأوجاع كلّها» (٤).

و إن جبرئيل عليه السلام قال ليوסף عليه السلام و هو فى السجن: قل فى دبر كلّ صلاه: «اللهم اجعل لى من أمرى فرجاً و مخرجاً، و ارزقنى من حيث أحتسب، و من حيث لا أحتسب» (٥).

و إنّه يُستحبّ رفع اليدين فوق الرأس بعد الفراغ من الصلاه، و رفع اليدين بالتكبير ثلاثاً بعد التسليم، فإنّ الصادق عليه السلام سُئل: لأىّ علّه يكبر المصلّى بعد التسليم ثلاثاً يرفع بها يديه؟ فقال: «لأنّ النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم لما فتح مكه صلّى بأصحابه الظهر عند الحجر الأسود، فلمّا سلّم رفع يديه بالتكبير ثلاثاً، ثمّ قال: لا إله إلا الله، و حده و حده، أنجز وعده، و نصر عبده، و أعزّ جُنّده، و غلب الأحزاب

١- الكافي ٣: ٣٤٣ ح ١٨، الوسائل ٤: ١٠٤٣ أبواب التعقيب ب ٢٤ ح ٣، و فيه: الواحد الأحد.

٢- الكافي ٢: ٥٢١، الوسائل ٤: ١٠٤٤ أبواب التعقيب ب ٢٤ ح ٤.

٣- الكافي ٢: ٣٩٩ ح ٨، الفقيه ١: ٢١٦ ح ٩٦٠، الوسائل ٤: ١٠٤٤ أبواب التعقيب ب ٢٤ ح ٥.

٤- الكافي ٣: ٣٤٦ ح ٢٧، الوسائل ٤: ١٠٤٥ أبواب التعقيب ب ٢٤ ح ٧.

٥- الكافي ٢: ٣٩٩ ح ٧، الوسائل ٤: ١٠٤٥ أبواب التعقيب ب ٢٤ ح ٨.



وحده، فله الملك، وله الحمد، يُحیی و یُمیت، و هو علی کل شیء قدير، ثم أقبل علی أصحابه، و قال: لا تدعوا هذا التكبير، و هذا القول دبر كل صلاة مكتوبه، فإن من فعل ذلك بعد التسليم، و قال هذا القول، كان قد أدى ما يجب علیه من شكر الله تعالى علی تقوية الإسلام و جُنده» (١).

و عن الصادق علیه السلام أنه قال لأبى بصير: قل بعد التسليم: «الله أكبر، لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، و له الحمد، يُحیی و یُمیت، و هو حی لا يموت بيده الخير، و هو علی كل شیء قدير، لا إله إلا الله وحده، صدق وعده، و نصر عبده، و هزم الأحزاب وحده، اللهم اهدنى لما اختلف فيه من الحق يا ذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم» (٢).

و إن أبا جعفر علیه السلام قال: «إن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أتاه رجل فقال: يا رسول الله، صلى الله عليه و آله و سلم، علمنى كلاماً ينفعنى الله تعالى به، و خفف علىّ، فقال: تقول فى دبر كل صلاة: اللهم اهدنى من عندك، و أفض علىّ من فضلك، و انشر علىّ من رحمتك، و أنزل علىّ من بركاتك، ثم قال النبى صلى الله عليه و آله و سلم: أما إنه إن وافى بها يوم القيامة لم يدعها مُتعمداً، فتح الله تعالى له ثمانية أبواب من أبواب الجنة، يدخل من أيها شاء» (٣).

و إنه من قال بعد فراغه من الصلاة قبل أن تزول ركبته: «أشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، إلهاً واحداً، صمداً، لم يتخذ صاحبه و لا ولداً» عشر مرات، محا الله عنه أربعين ألف سيئة، و كتب له أربعين ألف حسنة، و كان مثل من قرأ القرآن اثنتى عشر مره، قال الراوى: ثم التفت إلى فقال: «أما أنا فأفعلها مائه مره، و أما أنتم فقولوا عشر مرات» (٤).

١- علل الشرائع: ٣٦٠ ب ٧٨ ح ١، الوسائل ٤: ١٠٣٠ أبواب التعقيب ب ١٤ ح ٢.

٢- التهذيب ٢: ١٠٦ ح ٤٠٢، الوسائل ٤: ١٠٤٥ أبواب التعقيب ب ٢٤ ح ٩.

٣- التهذيب ٢: ١٠٦ ح ٤٠٤، الوسائل ٤: ١٠٤٦ أبواب التعقيب ب ٢٤ ح ١٠.

٤- المحاسن: ٥١ ح ٧٣، الوسائل ٤: ١٠٤٦ أبواب التعقيب ب ٢٤ ح ١٢.

وإنه قال: «عليك بأية الكرسي في دبر صلاة المكتوبه، فإنه لا يحافظ عليها إلا نبي أو صدّيق أو شهيد» (١).

وأن يقول بعد الفراغ من الصلاة: «اللهم إني أدينك بطاعتك وولايتك، وولايه رسولك، وولايه الأئمه عليهم السلام من أولهم إلى آخرهم»، و تسميهم، ثم تقول: «اللهم إني أدينك بطاعتهم، وولايتهم، و الرضا بما فضّلتهم به، غير متكبر و لا منكر، على معنى ما أنزلت في كتابك، على حدود ما أتانا فيه، و ما لم يأتنا، مؤمن مقرر مسلم بذلك، راض بما رضيت به يا رب، أريد به وجهك، و الدار الآخرة، مرهوباً، مرغوباً إليك فيه، فأحيني ما أحيتني على ذلك، و أمتني إذا أمتني على ذلك، و ابعثني إذا بعثني على ذلك، و إن كان مني تقصير فيما مضى، فأني أتوب إليك منه، و أرغب إليك فيما عندك، و أسألك أن تعصمني من معاصيك، و لا تكلني إلى نفسى طرفه عين أبداً ما أحيتني، لا أقل من ذلك، و لا أكثر، و لا أكبر، إن النفس لأماره بالسوء إلا ما رحمت، يا أرحم الراحمين، و أسألك أن تعصمني بطاعتك حتى تتوفاني عليها و أنت عني راض، و أن تختم لي بالسعادة، و لا تحولني عنها أبداً، و لا قوه إلا بك» (٢).

وإنّ كفيته السلام على رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلم بعد الفريضة و الصلاة عليه: «السلام عليك يا رسول الله و رحمه الله و بركاته، السلام عليك يا محمد بن عبد الله، السلام عليك يا خير الله، السلام عليك يا حبيب الله، السلام عليك يا صفوه الله، السلام عليك يا أمين الله، أشهد أنك رسول الله، و أشهد أنك محمد بن عبد الله، و أشهد أنك قد نصحت لأمتك، و جاهدت في سبيل ربّك، و عبدته حتى أتاك اليقين، فجزاك الله يا رسول الله أفضل ما جزى نبياً عن أمته، اللهم صلّ على محمد و آل محمد، أفضل ما صلّيت على إبراهيم، و آل إبراهيم، إنك حميد مجيد» (٣).

و روى: أنه يستحب أن يؤتى بالتعقيب بعد الانصراف لمن ذهب في حاجه، و أنه

١- قرب الإسناد: ٥٦، الوسائل ٤: ١٠٤٧ أبواب التعقيب ب ٢٤ ح ١٣.

٢- الكافي ٣: ٣٤٥ ح ٢٦، الوسائل ٤: ١٠٤٤ أبواب التعقيب ب ٢٤ ح ٦.

٣- قرب الإسناد: ١٦٩، الوسائل ٤: ١٠٤٧ أبواب التعقيب ب ٢٤ ح ١٤.

ينبغي أن يكون على هيئة المصلّى، و أنّ كلّما يضرّ بالصلاه يضرّ به (١).

و أنّ يقول بعد صلاه الصبح عشر مرّات: «سبحان الله العظيم و بحمده، و لا حول و لا قوه إلا بالله العلي العظيم» ليدفع الله تعالى عنه العمى، و الجنون، و الجذام، و الفقر، و الهدم (٢).

و أنّ يقرأ بعد تعقيب الصبح خمسين آيه (٣)، و أنّ يقول فى دعاء صلاه الفجر: «سبحان الله العظيم، أستغفر الله، و أسأله من فضله» عشر مرّات، ليذهب فقره، و تُقضى حاجته.

و أنّ يقول بعد الغداه: «لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، و له الحمد يحيى و يميت، و يميت و يحيى، بيده الخير، و هو على كلّ شىء قدير» (٤).

و أنّ يقول فى دبر الفجر إلى أن تطلع الشمس: «سبحان الله العظيم و بحمده، و أستغفر الله، و أسأله من فضله» ليرزق الغنى.

و إنّ من صلّى الغداه فقال و لم ينقض ركبته عشر مرّات: «لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، و له الحمد، يُحيى و يُميت، و يُميت و يُحيى، و هو حيّ لا يموت بيده الخير، و هو على كلّ شىء قدير». و فى المغرب مثلها، لم يلق الله عبد أفضل من عمله، إلا من جاء بمثل عمله (٥).

و إنّ من قال مائه مرّه: «ما شاء الله كان، لا حول و لا قوه إلا بالله العلي العظيم» حين يصلّى الفجر لم ير يومه ذلك شيئاً يكرهه (٦).

و إنّ من قال فى دبر صلاه الفجر و فى دبر صلاه المغرب قبل أن يتكلّم سبع مرّات: «بسم الله الرحمن الرحيم، لا حول و لا قوه إلا بالله العلي العظيم» دفع عنه سبعين نوعاً

١- الفقيه ١: ٢١٦ ح ٩٦٣، التهذيب ٢: ٣٢٠ ح ١٣٠٨، الوسائل ٤: ١٠٣٤ أبواب التعقيب ب ١٧ ح ١، ٤.

٢- التهذيب ٢: ١٠٦ ح ٤٠٤، الوسائل ٤: ١٠٤٧ أبواب التعقيب ب ٢٥ ح ١.

٣- التهذيب ٢: ١٣٨ ح ٥٣٧، الوسائل ٤: ١٠٤٨ أبواب التعقيب ب ٢٥ ح ٢.

٤- الكافي ٥: ٣١٥ ح ٤٦، الوسائل ٤: ١٠٤٨ أبواب التعقيب ب ٢٥ ح ٣.

٥- الكافي ٢: ٣٧٦ ح ١، ٢، الوسائل ٤: ١٠٤٩ أبواب التعقيب ب ٢٥ ح ٦، ٧.

٦- الكافي ٢: ٣٨٦ ح ٢٤، الوسائل ٤: ١٠٥٠ أبواب التعقيب ب ٢٥ ح ٨.

من أنواع البلاء، أهونها الريح و البرص و الجنون، و إن كان شقيماً مُحى من الشقاء، و كُتب في السعداء.

و في أخرى: أهونه الجنون، و الجذام، و البرص، و إن كان شقيماً رجوت أن يحوّله الله تعالى إلى السعادة (١).

و في أخرى: يقولها ثلاث مرّات حين يُصبح، و ثلاث مرّات حين يُمسي، فلا يخاف شيطاناً، و لا سلطاناً، و لا برصاً، و لا جذاماً، قال أبو الحسن عليه السلام: «و أنا أقولها مائه مرّه» (٢).

و في أخرى سبع مرّات، مع إضافه: و لا سبعون نوعاً من أنواع البلاء (٣).

و في أخرى فقال: إذا صلّى المغرب قبل بسط الرجل، و قبل تكليم أحد مائه مرّه، و مائه مرّه في الغداة؛ ليدفع عنه مائه نوع من أنواع البلاء، أدنى نوع منها الشيطان، و السلطان، و البرص، و الجذام (٤).

و إن من قال بعد الفجر: «اللهم صلّ على محمّد و آل محمّد» مائه مرّه، يقى الله لها وجهه من حرّ جهنّم (٥).

و إن من قرأ: قل هو الله أحد إحدى عشر مرّه في دُبر الفجر، لم يتبعه في ذلك اليوم ذنب (٦).

و إن من استغفر الله تعالى بعد صلاة الفجر سبعين مرّه، غفر الله تعالى له، و لو عمل في ذلك اليوم أكثر من سبعين ألف ذنب، و من عمل أكثر من سبعين ألف ذنب فلا خير فيه، و في أخرى: سبعمائه ذنب (٧).

١- الكافي ٢: ٣٨٦ ح ٢٦، ٢٧، الوسائل ٤: ١٠٥٠ أبواب التعقيب ب ٢٥ ح ٩.

٢- الكافي ٢: ٣٨٦ ح ٢٧، الوسائل ٤: ١٠٥٠ أبواب التعقيب ب ٢٥ ح ١٠.

٣- الكافي ٢: ٣٨٦ ح ٢٨، الوسائل ٤: ١٠٥٠ أبواب التعقيب ب ٢٥ ح ١١.

٤- الكافي ٢: ٣٨٦ ح ٢٩، الوسائل ٤: ١٠٥٠ أبواب التعقيب ب ٢٥ ح ١٢.

٥- ثواب الأعمال: ١٨٦، الوسائل ٤: ١٠٥١ أبواب التعقيب ب ٢٥ ح ١٣.

٦- ثواب الأعمال: ١٥٧ ح ٨، الوسائل ٤: ١٠٥١ أبواب التعقيب ب ٢٥ ح ١٤.

٧- ثواب الأعمال: ١٩٨، الخصال: ٥٨١ ح ٤، الوسائل ٤: ١٠٥١ أبواب التعقيب ب ٢٥ ح ١٥، ١٦.

و إنَّ أمير المؤمنين عليه السلام إذا فرغ من الزوال كان يقول: «اللهم إني أتقرب إليك بجودك وكرمك، و أتقرب إليك بمحمد صلى الله عليه وآله و سلم عبدك و رسولك، و أتقرب إليك بملائكتك المقربين، و أنبيائك المرسلين، و بك، اللهم أنت الغني عني، و بي الفاقه إليك، أنت الغني، و أنا الفقير إليك، أفلنتني عثرتي، و سترت علي ذنوبي، فاقض اليوم حاجتي، و لا تعدّني ببيع ما تعلم مني، بل عفوك و جودك يسعني». ثم يخز ساجداً فيقول: «يا أهل التقوى، يا أهل المغفرة، يا برّ يا رحيم، أنت أبرّ بي من أبي و أمي، و من جميع الخلائق، اقلبنى بقضاء حاجتي، مُجاباً دعائي، مرحوماً صوتي، قد كشفت أنواع البلاء عني» (١).

و إنَّ من استغفر الله بعد العصر سبعين مرّة غفر الله له ذلك اليوم سبعمائه ذنب، فإن لم يكن له فلائبه، و إن لم يكن لأبيه فلائمه، فإن لم يكن لأمه فلائحه، فإن لم يكن لأخيه فلائحته، فإن لم يكن لأخته فلائقرب فلائقرب (٢)، و إن من قرأ بعد العصر و الظاهر أنّ المراد الصلاة إنا أنزلناه عشر مرّات، مرّت له على مثل أعمال الخلائق يوم القيامة (٣).

و إنَّ النبي صلى الله عليه وآله و سلم قال لرجل

إذا صلّيت العصر فاستغفر الله سبعاً و سبعين مرّة يحطّ عنك عمل سبعاً و سبعين سيّئه، قال: مالي سبع و سبعون سيّئه، قال: فاجعلها لك و لأبيك قال: مالي و لأبي سبع و سبعون سيّئه، قال: اجعلها لك و لأبيك و أمك، قال: مالي و لأبي و أمي سبع و سبعون سيّئه، قال: اجعلها لك و لأبيك و أمك و قرابتك

(٤). و إن من قال بعد صلاة المغرب ثلاث مرّات: «الحمد لله الذي يفعل ما يشاء، و لا يفعل ما يشاء غيره» أعطى خيراً كثيراً (٥).

١- الكافي ٢: ٣٩٦ ح ١، الفقيه ١: ٢١٣ ح ٩٥٦، الوسائل ٤: ١٠٥٢ أبواب التعقيب ب ٢٦ ح ١.

٢- أمالي الصدوق: ٢١١ ح ٨، الوسائل ٤: ١٠٥٣ أبواب التعقيب ب ٢٧ ح ١.

٣- مصباح المتهجد: ٦٥، الوسائل ٤: ١٠٥٣ أبواب التعقيب ب ٢٧ ح ٣.

٤- أمالي الطوسي ٢: ١٢١، الوسائل ٤: ١٠٥٣ أبواب التعقيب ب ٢٧ ح ٤.

٥- الكافي ٢: ٣٩٦ ح ٢، الوسائل ٤: ١٠٥٤ أبواب التعقيب ب ٢٨ ح ١.

وإنه يقال بعد العشاءين: «اللهم بيدك مقادير الليل والنهار، ومقادير الدنيا والآخرة، ومقادير الموت والحياء، ومقادير الشمس والقمر، ومقادير النصر والخذلان، ومقادير الغنى والفقر، اللهم بارك لى فى دىنى و دىناى، و فى جسدى، و أهلى، و ولدى، اللهم ادرأ عنى شرّ فسقه العرب و العجم، و الجنّ و الإنس، و اجعل منقلبى إلى خیرٍ دائم، و نعيم لا- يزول» (١)، و فى اخرى بين العشاءين.

و أن يقال بعد صلاة المغرب و الغداة: «بسم الله الرحمن الرحيم، لا- حول و لا- قوه إلا بالله العلى العظيم» سبع مرّات، فإنّ من قالها، لم يُصبه جذام، و لا برص، و لا جنون، و لا سبعون نوعاً من أنواع البلاء (٢).

وإنه بعد صلاة المغرب تُمرّ اليد على الجبهة، و يقال: «بسم الله، لا- إله إلا- هو عالم الغيب و الشهاده، الرحمن الرحيم، اللهم أذهب عنى الهمّ و الحزن» ثلاث مرّات (٣).

وإنه يقال لأجل الدنيا و الدين و رفع و جمع العين بعد المغرب و الفجر: «اللهم إنى أسألك بحقّ محمّد و آل محمّد عليك، صلّ على محمّد و آل محمّد، و اجعل النور فى بصرى، و البصيره فى دىنى، و اليقين فى قلبى، و الإخلاص فى عملى، و السلامه فى نفسى، و السعه فى رزقى، و الشكر لك أبداً ما أبقيتنى» (٤).

وإنّ من أراد أن يتخلّص من الذنوب عند خروجه من الدنيا كما يتخلّص الذهب الذى لا كدر فيه، و لا يطلبه أحد بظلامه، فليقل فى دبر الصلوات الخمس: «نسبه الرب» اثنتى عشره مرّه، ثم ييسط يديه، و يقول: «اللهم إنى أسألك باسمك المكنون المخزون الطهر الطاهر المبارك، و أسألك باسمك العظيم، و سلطانتك القديم أن تصلّى على محمّد و آل محمّد، يا واهب العطايا، يا مُطلق الأسارى، يا فكّاك الرقاب من

١- الكافى ٢: ٣٩٧ ح ٣، الفقيه ١: ٢١٤ ح ٩٥٨، التهذيب ٢: ١١٥ ح ٤٣٢، الوسائل ٤: ١٠٥٤ أبواب التعقيب ب ٢٨ ح ٢.

٢- الكافى ٢: ٣٨٤ ح ٢٠. الوسائل ٤: ١٠٥٤ أبواب التعقيب ب ٢٨ ح ٣.

٣- الكافى ٢: ٣٩٩ ح ١٠، الوسائل ٤: ١٠٥٥ أبواب التعقيب ب ٢٨ ح ٤.

٤- الكافى ٢: ٣٩٩ ح ١١، الوسائل ٤: ١٠٥٥ أبواب التعقيب ب ٢٨ ح ٥.

النار، أسألك أن تصلّي على محمّد وآل محمّد، و أن تعتق رقبتى من النار، و أن تخرجنى من الدنيا أمنأ، و تدخلنى الجنة سالمأ، و أن تجعل دعائى أوله فلاحأ، و أوسطه نجاحأ، و اخره صلاحأ، إنك أنت علام الغيوب» (١).

و إن من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر، فلا يدع أن يقرأ بعد الفريضة بقل هو الله أحد، فإن من قرأها جمع الله له خير الدنيا و الآخرة، و غفر له و لوالديه و ما ولدا (٢).

و إن من فرغ من الصلاة فليرفع يديه إلى السماء، و لينصب فى الدعاء، فقيل لأمير المؤمنين عليه السلام: أليس الله فى كل مكان؟ فقال «بلى» فقيل: فلم يرفع يديه إلى السماء؟ قال: «أما قرأت الآيه موضع الرزق، و ما وعد الله فى السماء» (٣).

و إن من صلّى على محمّد و آل محمّد مائه مرّه بين ركعتى الفجر، و ركعتى الغداة، وقى الله وجهه حرّ النار، و من قال مائه مرّه: «سبحان ربّى العظيم، أستغفر الله ربّى و أتوب إليه» بنى الله له بيتأ فى الجنة، و إن من قرأها أربعين مرّه غفر الله له.

و إن من صلّى الفجر، ثم قرأ قل هو الله إحدى عشره مرّه، لم يتبعه فى ذلك اليوم ذنب، و إن رغم أنف الشيطان (٤).

و إنه يُستحبّ الانصراف من الصلاة على اليمين (٥).

و إنه يُستحبّ الاضطجاع بعد ركعتى الفجر، و قراءه الخمس آيات إن فى خلق السموات إلى آخره، و قول: «أستمسكُ بعروه الله الوثقى التى لا انفصام لها، و اعتصمتُ بحبل الله المتين، و أعوذُ بالله من شرّ فسقهِ العرب و العجم، أمنت بالله، و توكلت على الله، ألجأت ظهري إلى الله، فوضت أمري إلى الله، من يتوكل على الله فهو حسبه، إن الله بالغ أمره، قد جعل الله لكل شئٍ قدرأ، حسبى الله، و نعم

١- الفقيه ١: ٢١٢ ح ٩٤٩، الوسائل ٤: ١٠٥٥ أبواب التعقيب ب ٢٩ ح ١.

٢- ثواب الأعمال: ١٥٦ ح ٤، الوسائل ٤: ١٠٥٦ أبواب التعقيب ب ٢٩ ح ٣.

٣- الفقيه ١: ٢١٣ ح ٩٥٥، التهذيب ٢: ٣٢٢ ح ١٣١٥، الوسائل ٤: ١٠٥٦ أبواب التعقيب ب ٢٩ ح ٤.

٤- الفقيه ١: ٣١٤ ح ١٤٢٦، ثواب الأعمال: ٦٨، الوسائل ٤: ١٠٦٢ أبواب التعقيب ب ٣٤ ح ١، ٢.

٥- الفقيه ١: ٢٤٥ ح ١٠٩٠، التهذيب ٢: ٣١٧ ح ١٢٩٤، الوسائل ٤: ١٠٦٦ أبواب التعقيب ب ٣٨ ح ٣١.

الْوَكِيلُ، اللَّهُمَّ مِنْ أَصْبَحَتْ حاجته إلى مخلوق، فَإِنَّ حاجتى و رغبتى إليك، الحمد لربِّ الصباح، الحمد لخالق الإصباح» (١).

وإنه يرخّص أن يجعل عوضه سجده، أو قياماً، أو قعوداً، أو وضع اليد على الأرض، أو كلاماً، (٢) إلى غير ذلك، فإنّ التعقيبات لا حصر لها، وقد ذُكرت في الكتب المعدّة لها.

و لا بدّ هنا من بيان أمور:

منها: أنّ التعقيب عبارته عن الإتيان بالدعاء و شبهه عقيب الصلاة من غير فاصله كليّه، فلو ترك الصلاة أو فصل كثيراً، لم يكن مُعقباً.

و لو عَقِبَ بانياً على فعل الصلاة فظهر الخلاف، أعاده بعد فعلها.

و لو عَقِبَ فظهر فسادها، أعادها و أعاده. و مثله من تنفّل بعد صلاة المغرب و العشاء فظهر فسادهما أعاد نافلتهما.

و لو عَقِبَ بانياً على فساد الصلاة فظهر صحتها، أعاده، و لم يعدها.

و لو نسى الفرض المؤدّى.

فَعَقِبَ بعنوان غيره، احتسب في غير المماثل دعاءً، لا- تعقيباً، و أعيد. و فى المماثل وجهان، و على الإجزاء لو جبر بزعم القصر فظهر التمام، أجزأ عن التسبيح بعد التمام.

و لا يصحّ تعقيب سابقه بعد فعل لاحقه فرض أو نفل، و للقول بالجواز وجه.

و لا يجوز التداخل جرياً على الأصل.

و لو دار الأمر بين التنفّل و أصل التعقيب، قدّم التعقيب.

و منها: أنّ الاختلاف الواقع بينها فى عموم أو إطلاق، و تخصيص أو تقييد لا يمنع عن العمل بالجميع؛ لما تقدّم من أنّ السنن لا يتحقّق التعارض فيها بمثل ذلك.

و منها: أنّ اختلاف مراتب الأجر فى الأعمال المتحدّه ليس بمنكر؛ لأنّه إمّا منزّل

١- التهذيب ٢: ١٣٦ ح ٥٣٠، الوسائل ٤: ١٠٦٠ أبواب التعقيب ب ٣٢ ح ١.

٢- التهذيب ٢: ١٣٧ ح ٥٣٢، الوسائل ٤: ١٠٦١ أبواب التعقيب ب ٣٣ ح ٢ بتفاوت يسير.



على اختلاف مراتب التّيات، أو مراتب العباد، أو اختلاف معنى الحسنات مثلاً و الدرجات، أو مراتب الصلوات، ما قلّ مبنى على الاستحقاق، و ما زاد على لطف العليم الحق، أو على اختلاف فضيله الأوقات، أو الأماكن التي هي محلّ للعبادات، أو على أنّ الأقلّ على إطلاقه، و الأكثر على تيه شرط مضمّر.

و منها: أنّ التعقيب بالدعاء لجميع العبادات سنّه، و هي باعته على استجابته الدعوات، لكن لا يُدعى تعقيباً إلا بعد الصلوات.

و منها: أنّه إذا عارض الانتظار أو ما هو أرجح منه كان تركه أولى.

و منها: أنّه لا بأس بالإتيان به من جلوس أو ركوب و غيرهما، لكن مراتب الأجر تتفاوت بالتفاوت.

و منها: أنّ ما دلّ على أنّ التعقيب سبب لتوسعه الرزق، ليس مخصوصاً بالدعاء المشتمل على طلبه، و إن كان أشدّ مدخليّه.

و منها: أنّ المراد ممّا دلّ على بقاءه جالساً، بقاؤه على حاله، فلو صلّى من قيام راکعاً و ساجداً و ارتفع العيذر بعد التمام، كان له البناء على حال القيام، و كذا المضطجع و نحوه فى وجه.

و منها: أنّ جميع التعقيبات تعمّ الفرائض و النوافل، كما يُنبئ عنه تفضيل تعقيب الفريضة على الإطلاق.

و منها: أنّ التعقيب لا يتعين فيه العدد الوارد، فمن استقلّ، استقلّ من الأجر؛ و من استكثر، استكثر.

و منها: أنّ اللّعن الوارد و الصلاة، إنّما ذكر فيها الأهمّ، فلو زاد بغيره، كان له أجر بمقداره.

و منها: أنّ ما فيه ذكر بعض الكيفيات سنّه فى سنّه، و ليس بشرط.

و منها: أنّ تخلف بعض الغايات المذكوره فى كثير من الدعوات و غيرها، مبنى إمّا على أنّها مشروطه بشرائط خفيّه، فتنتفى

بانتفائها، و إمّا على أنّها مقتضيات، فلا لزوم فيها، و إمّا على أنّ المراد إمّا هي أو أعواضها فى الآخرة.

## المقام الخامس: في جميع ما يستحب فعله أو يكره في الصلوات

### إشاره

و هو ثلاثه أقسام:

### أحدها: ما يشترك بين الذكور و الإناث،

و هو أمور:

أولها: الإتيان بخمس و تسعين تكبيره في الصلوات الخمس اليوميّه الإتماميه، و هي سبع عشره ركعه، في كلّ ركعه خمس: للركوع و السجودين و الرفع منهما، و خمس للإحرام في الصلوات الخمس، و خمس للقنوتات.

ثانيها: رفع اليدين لكلّ تكبير منها، مُقارناً بأوّل التكبير أوّل الرفع، و بختامه ختامه. و لا- مانع من الصور المتكثّره الباقيه، من الاقتران بالابتداء فقط مع ختم التكبير قبل الرفع أو بعده، أو الختام فقط مع السبق بالتكبير أو بالرفع، أو انطباق التكبير على وسط الرفع، أو بالعكس. و مثل ذلك يجرى في الوضع، و لا من انطباق أوّل التكبير على أوّل الرفع، و اخره على آخر الوضع.

ثالثها: أن يضيف إلى الرفع للتكبير الرفع للرفع من الركوع، فيكون المسنون من الرفع مائه و اثني عشر.

رابعها: بسط الكفّين، و ضمّ الأصابع، إلا في الركوع، فيفرجها.

خامسها: عدم تجاوز الأذنين في رفع التكبير، و لا سيّما فوق الرأس.

سادسها: نصب العنق في القيام.

سابعها: بروز اليدين من الثياب.

ثامنها: النظر قائماً إلى موضع السجود، و راعياً إلى ما بين القدمين، و قانتاً إلى باطن الكفّين، و ساجداً إلى طرف الأنف، و جالساً إلى باطن الحجر.

تاسعها: سلام الإمام و المنفرد إلى قبله، مع إيماء الأوّل بصفحه خده الأيمن، و الثاني بمؤخر عينيه إلى اليمين، قاصدين من حَضَرَ من الملائكه، و النبيّين، و الإنس و الجنّ.

و سلام المأموم مرّه قاصداً به الردّ على الإمام، إن لم يكن على يساره أحد، و إلا سلّم على يساره، و قصد المأمومين أيضاً، أو خصوص من على اليسار كما مرّ.

عاشرها: التسميع عن قيام للإمام و المنفرد، و التحميد للمأموم. و لو جمعوا بينهما فلا بأس.

حادى عشرها: الخشوع، و الخضوع، و أن يصلّى صلاه مودّع، و قد كان زين الساجدين عليه السلام إذا قام إلى الصلاه يتغيّر لونه، و كان كساق شجره لا يتحرّك منه شىء، سوى ما حرّكته الريح (١).

ثانى عشرها: فيما يكره، و هو نفخ موضع السجود ما لم يتعمّد حرفين.

ثالث عشرها: كذلك، و هو النظر إلى السماء.

رابع عشرها: التوجّه إلى باب مفتوح خالٍ عن المصراع، أو مشتمل عليه مع فتحه. و يُحتمل لحوق كلّ فرجه فى جدار أو نحوه به.

خامس عشرها: التوجّه إلى وجه إنسان حى غير مُنفصل فى وجه، غير محجوب، صغير أو كبير، ذكر أو أنثى، و يشتركان فيما يتعلّق بالمكان و الزمان، و اللباس، سوى ما يتعلّق بالستر فيهنّ.

سادس عشرها: العبث باليدين و بالرأس.

سابع عشرها: التمطّى، و التثاؤب، و فرقه الأصابع.

ثامن عشرها: اشتغال القلب بالحديث.

تاسع عشرها: قصّ الظفر، و الأخذ من الشعر، و العَضّ عليه، و عقصه.

العشرون: النظر إلى نقش الخاتم و المصحف و الكتاب و قراءته فى الصلاه.

الحادى و العشرون: إبقاء دواء يتحمّله، فلا يصلّى حتّى يخرجّه و ينزعه.

الثانى و العشرون: الالتفات اليسير، و العَضّ على اللّحيه، و العبث بها، و قرض الأظفار بالأسنان مكروهه فى ذاتها، و تشتدّ كراهتها فى الصلاه

**ثانيها: ما يتعلق بالذكر فقط،**

و هو أمور:

منها: الجهر بالتكبير، و القنوت، و التشهد، و جميع الأذكار للإمام و المنفرد، سوى الاستعاذه.

و منها: الانحناء مع تسويه الظهر.

و منها: وضع الراحتين على عين الركبه، و تتبعها الأصابع.

و منها: الاعتدال قائماً، و النزول مُنفرجاً، و البدأه باليدين.

و منها: التحوي في السجود، و رفع الذراعين عن الأرض.

و منها: الجلوس في محالّه بأسرها متربّعاً، واضعاً لظهر قدمه اليمنى على بطن قدمه اليسرى، جالساً بعضه على بعض.

و منها: القيام مُنفرجاً غير مُتضام.

و منها: كراهه العبث بلحيته أو عورته، فإنّه لا يقع إلا من الرجال غالباً.

و في تعليم الصادق عليه السلام لحَمَاد بيان كثير من هذه الأحكام، فإنّه عليه السلام بعد أن سأل حماداً أنّه هل يحسن الصلاه أو لا، فأجابه حماد: بأنّه يحفظ كتاب حريز، و قال له: «لا عليك، قم فصلّ» و فيه إشارة إلى أنّ التجسس على الخواصّ، و في مقام الخجل لا بأس به، فصلّى حماد فقال عليه السلام له: «يا حماد، لا تحسن أن تصلّى، ما أقبح بالرجل منكم أن يأتي عليه ستون أو سبعون سنه، و لا يقيم صلاه واحده بحدودها تامّه».

فقام عليه السلام مُعلماً له، مُنتصباً، مُرسلاً يديه جميعاً على فخذيه، ضاماً أصابعه، مُقرباً بين قدميه، كان بينهما قدر ثلاث أصابع مفرجات، مُستقبل القبلة بأصابع رجله جميعاً، لم يحرفهما عن القبلة، بخشوع و استكانه فقال: الله أكبر، ثمّ قرأ الحمد بترتيل، و قل هو الله أحد، ثمّ صبر هنيئاً بقدر ما تنفّس، و هو قائم، و كبير و هو قائم، ثمّ ركع، و ملأ كفيه من ركبتيه مفرجات، ردّ ركبتيه إلى خلفه حتّى استوى ظهره، حتّى لو صبّ عليه ماء أو دهن لم يزل لاستواء ظهره، و نصب عنقه، و غمض

عينيه، و قال: «سبحان الله ربّي العظيم و بحمده» ثلاثاً بترتيل، ثم استوى قائماً، فلما استمكن من القيام قال: «سمع الله لمن حمده» ثم كبر و هو قائم، و رفع يديه حيال وجهه.

و سجد و وضع يديه إلى الأرض قبل ركبته، فقال: «سبحان ربّي الأعلى و بحمده» ثلاث مرّات، و لم يضع شيئاً من يديه على شىء منه.

و سجد على ثمانية أعظم: الجبهة، و الكفّين، و عيني الركبتين، و أنامل إبهامى الرجلين، و الأنف، فقال: «هذه السبعة فرض، و وضع الأنف على الأرض سنّه، و هو الإرغام».

ثم رفع رأسه من السجود، فلما استوى جالساً، قال: «الله أكبر»، ثم قعد على جانبه الأيسر، و وضع ظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى، و قال: «أستغفر الله ربّي و أتوب إليه» ثم كبر و هو جالس، و سجد الثانية، و قال فيها كما قال فى الأولى، و لم يستعن بشىء من بدنه على شىء منه فى ركوع و لا سجود، و كان مُجَنِّحاً، و لم يضع ذراعيه على الأرض، فصلّى ركعتين على هذا.

ثم قال: «يا حمّاد، هكذا صلّى، و لا تلتفت، و لا تعبت يديك و أصابعك، و لا تبرز عن يمينك، و لا عن يسارك، و لا بين يديك».

و زاد بعض من روى هذه الرواية: و سجد، و وضع يديه مضمومتى الأصابع بين ركبته حيال وجهه (١).

و فى صحيح زراره على الأصحّ: الفصل فى القيام بين القدمين أقلّه إصبع و أكثره شبر، و سدل المنكبين، و إرسال اليدين، و كونهما على الفخذين قبالة الركبتين، و النظر إلى موضع السجود، و جعل شبر بين القدمين وقت الركوع، و وضع اليد اليمنى على الركبة اليمنى قبل اليسرى، و الإفضاء بالكفّين إلى الأرض أفضل، و التفريج بين

١- الكافى ٣: ٣١١ ح ٨، الفقيه ١: ١٩٦ ح ٩١٦ ب ٤٥، التهذيب ٢: ٨١ ح ٣٠١، الوسائل ٤: ٦٧٣ أبواب أفعال الصلاة ب ١ ح ١.

الركبتين، و إصاقهما بالأرض عند جلوس التشهد، و النهى عن القعود على القدمين (١).

### ثالثها: ما يتعلق بالإناث فقط

و يغنى فى جمعه ما اشتملت عليه الروايه عن زراره، و الظاهر أنّها عن المعصوم عليه السلام، قال: «إنّ المرأه إذا قامت فى الصلاه ضمّت قدميها، و لا تفرج بينهما كالرجل، و ضمّت يديها إلى صدرها؛ لمكان ثدييها».

أقول: و يتأتى ما ذكر فى الروايه من ضمّ اليدين بوجه: منها: وضع الزندين أو العضدين على الثديين.

و منها: وضع الكفين عليهما.

و منها: ما هو الأعمّ منهما، و من أحدهما.

قال: «و إذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتيها على فخذها؛ لئلا تطأى كثيراً فتظهر عجيزتها».

أقول: الشرط تحقّق مُسمى الركوع، و هو إمكان بلوغ الكفين الركبتين.

قال: «فإذا جلست فعلى أليتيها، ليس كما يقعد الرجل، و إذا سقطت للسجود، بدأت بالقعود، و بالركبتين قبل اليدين؛ ثمّ تسجد لاطئه بالأرض، فإذا كانت فى جلوسها، ضمّت فخذيها، و رفعت ركبتيها من الأرض؛ و إذا نهضت، انسلت انسلالا، لا ترفع عجيزتها أوّلًا» (٢).

و روى فى غيرها: أنّها تبسط ذراعيها فى سجودها (٣)، و أنّها إذا سجدت تضمّت، و الرجل يفتح (٤).

١- الكافي ٣: ٣٣٤ ح ١، التهذيب ٢: ٨٣ ح ٣٠٨، الوسائل ٤: ٦٧٥ أبواب أفعال الصلاه ب ١ ح ٣.

٢- الكافي ٣: ٣٣٥ ح ٢، التهذيب ٢: ٩٤ ح ٣٥٠، الوسائل ٤: ٦٧٦ أبواب أفعال الصلاه ب ١ ح ٤.

٣- الكافي ٣: ٣٣٦ ح ٤، التهذيب ٢: ٩٤ ح ٣٥١، الوسائل ٤: ٩٥٣ أبواب السجود ب ٣ ح ٢.

٤- الكافي ٣: ٣٣٦ ح ٨، التهذيب ٢: ٩٥ ح ٣٥٣، الوسائل ٤: ٩٥٣ أبواب السجود ب ٣ ح ٣.

و على كلِّ حال، فالخنثى المشكل و الممسوح يتخَيَّر بين الإتيان بآداب الرجال، و آداب النساء، و يحتمل تقديم احتمال الذكوره؛ لشرفها، و تقديم احتمال الأنوثة؛ لأنَّ المحافظه على الستر أهمّ، و لا يخلو من قوّه.

و الطفل يُلحق في تمرينه بالبالغ من صنفه.

### المبحث التاسع: باقى الصلوات المفروضات

#### اشاره

و فيها مقامات:

#### الأول: فى صلاه الجمعة

#### اشاره

أى: هى الجمعة، فالإضافه بياتيه؛ أو يوم للجمعه، فهى لامئيه؛ أو فيها، فهى فيهيئه.

و تُطلق على ذلك؛ لاجتماع الخلق، أو للجمع بين الصلاتين، أو بين الخطبه و الصلاه.

أو لأنّه اليوم الذى اجتمع فيه الخلائق، و تمّ فيه الخلق باتفاق من عرفنا حالهم من أهل الملل؛ لاتفاقهم على أنّ مجموع الصنع فى سنّه أيام، و أن المبدأ الأحّد، و لذلك اختلفت أقوالهم، فمنهم من جعل الشرف فى الغايه، و هم أهل الإسلام، و منهم من جعل الشرف فى البدايه، و هم النصارى؛ و منهم من جعله فيما بعد الغايه؛ لأنّه يوم الراحة و الشكر، و هم اليهود.

و هى ركعتان، كصلاه الصبح، باقيه على حال النزول الأوّل، لم يزد فيها من السنّه ركعتان و لا ركعه، لطفاً من الله تعالى على المكلفين فى التخفيف عليهم؛ لانجباسهم للخطبه، و صرف وقتٍ فيها، و لقيامها مقام الزائد، و لوجوب الجماعه فيها، فكان ثوابها عوضاً عن ثواب الزيادة.

و لأنّ طولها يقضى بالتكاهل فى المبادره إليها، فيكون باعثاً على فواتها.

و لأنّ طول قراءتها مُغنٍ عن زياده ركعاتها.

و لأنَّ كلَّ ركعتين من النافلة تُعادل ركعه من الفريضة، فزيد في نافلتها أربع ركعات.

و لأنَّ الجمعة عيد المسلمين؛ لأنَّه يوم تمَّ فيه صنع المصنوعات؛ لأنَّ ابتداءه كان يوم الأحد، فلاحظت النصارى يوم الابتداء، و اليهود ثانی يوم الفراغ، فاتخذوهما عيدین، و صلاه العيد ركعتان.

و لأنَّ حضورها لازم على من دون فرسخين، و في ذلك تعب و مشقّه كما في السفر.

و لا حاجة إلى ذلك كلّه، فإنَّ المعبود أعلم بمصالح العباد.

و ليس فيها مخالفه لصلاه الصبح في الهيئه، سوى أنّها قد وضع لها مزيد قنوت، محلّه قبل الركوع في الركعه الأولى، فتخالفها في المحل دون الوضع، و لها قنوت ثاني كغيرها من الصلوات في الركعه الثانيه، لكنّه بعد الركوع، فخالفتها في الوضع دون المحلّ، بعكس الثانيه.

و وجوبها في الجملة في أيام النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ و مبسوط الكلمه من الأئمه عليهم السلام بطريق العيئه و التعيئه من الأمور القطعيه، بل الضروريه. و مُنكر وجوبها في ذلك العصر يُرمى بالردّه.

و فيها أبحاث:

### الأول: في شرائط عيئتها،

#### اشاره

و هي أمور:

#### أحدها: وجود السلطان العادل المنصوب من قبل الله تعالى؛

من نبى أو إمام مبسوطي الكلمه، لا يختشيان في إقامتها و دعاء الناس إليها من الفَسِيَقَه الفَجْرَه، مع المُباشره للإمام أو تعيين نائب خاصّ مُعيّن لمكان خاصّ أو مُطلق للقيام بها.

إلا- إذا عرضَ للإمام عارض في أثناء الصلاه من موتٍ أو عزلٍ أو نحوهما أو أطلع المأمومون على فسقه فيتعيّن إتمامها بدون المنصوب، فيتمونها بنصب مَنْ أرادوا من



المؤمنين، أو يتقدم من يأتمون به. فإن لم يكن، انفردوا، و أتموا.

و يقوى عدم لزوم الجماعه حينئذٍ، و وجوبها ابتدائي لا استدامي، و مع لزومها الظاهر عدم تعيين النصب على من كان منصوباً من إمام أو مأوم.

ثم مع تكرّر العوارض يتكرّر الحكم، و منع الانفراد و تعدّد الأئمّه إنّما يتمشى في الابتداء.

و الظاهر اعتبار كون الإمام الجديد ممن كان مأوماً لا مُنفرداً. و عزل النبي صلى الله عليه و آله و سلم الأوّل قضيه في واقعه.

و انزال الإمام و عزله أو انزاله قبل دخول المؤمن في تكبيره الإحرام باعث على جعل الإمام كالمبتدئ، و باعتبار فساد الأولى لا جمع بين جمعيتين، و تعدّد النّوّاب و فراغ المؤمن بعض قبل بعض لا يقضى بالتعدّد، و لا حاجه إلى تعدّد خطبه.

و يجوز لمن لم يدخل في الجمعه الدخول مع النّوّاب المسبوقين.

و يجوز دخول من وجبت عليه في صلاه من استحبت له، و بالعكس.

و ما عدا المنصوبيه من الشرائط معتبر في الإمام العارضى.

و لا تجب عيناً مع الغيبه أو الحضور من دون انقياد الأمور، و عدم التمكّن من النصب، كما يظهر من ملاحظه السيره القطعيه، فإنّ إمامتها لم تزل في زمن النبي صلى الله عليه و آله و سلم و خليفته و أمينه على رعيته من المناصب الشرعيه التي لا يجوز فيها القيام إلا بعد الإذن من النبي صلى الله عليه و آله و سلم، أو الإمام عليهما السلام، و كذلك استقرت كلمه العلماء من القدماء و المتأخرين سوى من شدّ إلى يومنا هذا.

و من ذلك يتّضح ثبوت الإجماع المحضّل نقل أو لم ينقل على أنّه منقول على لسان فقهائنا الأوائل و الأواخر بوجه يكون فوق المتواتر.

و لو كانت في الصدر الأوّل جائزه على الإطلاق، لما وجب السعى إليها من الأطراف، ممن دون الفرسخين.

فإنّ وجود القابل لإمامه الجماعه، و لقول: «الحمد لله، اللهم صلّ على محمّد

و آل محمد، أيها الناس اتقوا الله، بسم الله الرحمن الرحيم إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر إن شانتك هو الأبترا مبتذل في كل مكان، و لذلك لم تزل تُقام الجماعات في جميع المحال.

ثم لا معنى لذكر الإمام عليه السلام و قاضيه، و المدعى حقاً، و المدعى عليه، و الشاهدين، و الذي يضرب الحدود بين يدي الإمام، إلا- أنه غير إمام الجماعة، و كيف يعقل أن مثل زواره و أضرابه يتركونها حتى يعزروا على تركها. و أي معنى لاحتسابها مُتعه؟! على ظهور أنها متعه النكاح، ثم متعه الحج لا يعم وجوبها.

و في اشتراط المصرّي، و حضور الخليفة، و نفى الوجوب صريحاً عن أهل القرى، و قولهم: «إذا لم يكن في القرية من يجمع لهم» مع أنه لا- يتفق خلوة قرية من حسن الظاهر قادر على أن يأتي بخمس كلمات، خصوصاً في أعصار أهل اللسان، و ذكر الإمام مكرراً في صلاة العيد مع ظهور إرادته المعنى الأخص.

و الحكم بأن الإمام يخرج المحبوس يوم الجمعة، و في أخبار صلاة العيد: أصلى بهم جماعه؟ فقال: «لا، إلا مع إمام» (١).

ثم لا يبعد الفرق بين الإمام مُعزفاً و منكراً، و في فهم الفقهاء منه ذلك أبين حججه.

و في خطبه يومى الجمعة و الأضحى لزين العابدين عليه السلام: «اللهم إن هذا المقام لخلفائك و أصفياك، و مواضع أمثالك، قد ابتزوها» (٢) إلى آخره، و في بعض خطب صلاة العيد: «هذا منصب أولياك» (٣).

و في عدم تعين صلاة العيد في الغيبة، مع ما يظهر من اتحاد حكمهما شاهد على ما ذكرناه.

فما منصب الجمعة إلا كمنصب القضاء و الإمارة و نحوهما.

و يؤيد ذلك: أن لها توقفاً على سائس يجمع العدد، و يعرف القابل و غيره، مُطاع

١- التهذيب ٣: ٢٨٧ ح ٨٦١، الوسائل ٥: ٩٦ أبواب صلاة العيد ب ٢ ح ٦.

٢- الصحيحه السجاديّه: ٣٥١.

٣- كخطبه المعلّى بن خنيس، انظر البحار ٤٧: ٣٦٣ ب ١١ ح ٧٨.

فيما يأمر، مانع لغيره عن الإتيان بها فيما قلّ عن الفرسخ، مانع التأخر عن الوقت لضيقه، إلى غير ذلك من الأمارات.

و من مجموع ما ذكرنا يحصل القطع بالحكم، وفيه كفايه لمن نظر، و تبصره لمن تبصر.

و كيف يعول على أخبار تقضى كثرتها بضعفها؛ لبعد خفائها على العلماء، حتى تركوا العمل بها.

و كيف يخطر في نظر العاقل أنّ الإمام في زمان التقيّه يأمر أصحابه بمخالفتها، مع أنّه ينبغي أن يمنع عن فعلها، فلا بدّ من حملها على التقيّه بإقامه جمعه القوم، و هي جمعه صحيحه كغيرها من صلاه التقيّه، حتى أنّ أصحابنا مأمورون بأنهم إن استطاعوا أن يكونوا الأئمّه كانوا. و في كتاب عليّ عليه السلام

إذا صلّوا الجمعة، فصلّوا معهم

(١) إلى آخره.

و الأوامر الواردة فيها على العموم لا تزيد على ما ورد في الوضوء و الغسل الرافعين للحدث، و الغسل الرافع للخبث، و غسل الأواني، و الجهاد، و الأمر بالمعروف، و النهي عن المنكر، و الحج و نحو ذلك، مع أنّه أغنى ورود المخصّص أو المقيّد قلّ أو كثر في تخصيصها أو تقييدها بحصول شروطها.

فلتكن تلك العمومات مخصّصه، و المطلقات مقيّده. على أنّه يمكن تنزيل ما فيه من الطعن و الذم لتاركها على إذا استهون فيها، و لم يعن بها، فإنّ عدم الاعتناء بالسنة، و الاستهانه بها استهانه بالدين، و تضييع لحرمة سيّد المرسلين.

و عليه ينزل ما ورد في حضور صلاه الجماعه، ممّا هو أعظم ممّا ورد فيها من إحراق البيوت على من لم يحضروها، و خروجهم عن ربقة المسلمين، و عدم قبول عُذر الأعمى حتى يضع له حبلاً (٢)، و ما ورد من أنّ من لم يفرق شعره فرقه الله تعالى بمنشار

١- التهذيب ٣: ٢٨ ح ٩٦، الوسائل ٥: ٤٤ أبواب صلاه الجمعه ب ٢٩ ح ١.

٢- انظر الوسائل ٤: ٣٧٥ أبواب صلاه الجماعه ب ٢.

من نار (١)، و أنّ من ترك النوافل ضيّع حُرْمه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ.

و ما تَضَمَّنَه الكتاب من الأمر بالحضور عند النداء مع قطع النظر عن البحث في خطاب المشافهه لا دلالة فيه بوجه من الوجوه (٢)، فإنّه لا بدّ أن يُراد بالمنادى مُنادى الشرع، و نحن لا نرتاب بأنّه إذا نادى مُنادى الشرع وجب الحضور، فلا يفيد شيئاً في مقابله المحرّم.

و على القول بالتخيير يخصّ بزمان الحضور، أو ينزل على ما يعمّ الوجوبين.

و على كلّ حال فمقتضى الأدلّة هو التحريم على نحو ما كان فيما تقدّم من الزمان لولا ما دلّ على الجواز في زمن الحضور المُشبه للغيبه و فيها.

فالمذهب الفحل، و القول الفصل هو اختيار التخيير؛ إذ بذلك يمكن علاج أكثر الأدلّة، مع الإجماع المنقول على ذلك من عدّه من أصحابنا.

### الثاني: العدد

و يتحقّق بوجود سبعة، أحدهم الإمام، فلو نقص واحد لم يبق وجوب تعييني.

و هو شرط في الابتداء، دون الاستداه، فلو ذهب المأمومون في الأثناء لعُذر أو لغيره، و بقي الإمام وحده أو مع عدد يقصر عن العدد المعتبر، أو ذهب و بقي المأمومون، أو ظهرت عدم قابليته للإمامه، أو ظهر فساد صلاه من ينقص العدد، صحّت فيما تمّت، و أتمّت فيما نقصت بسببه، سواء تمت له ركعه أو لا.

و لا يجوز الدخول للإمام قبل إحراز العدد، و يجوز للمأمومين، حملاً لفعل الإمام على الصحّه.

و الاثنان على حقو واحد إن علما اثنين، عُمداً باثنين، و إن لم يُعلما يُختبر حالهما بالإيقاظ حال النوم بما يتعلّق بأحدهما، فإن تيقّضا معاً، احتسبا بواحد من العدد، و إلا فباثنين.

١- الكافي ٦: ٤٨٥ ح ١، الفقيه ١: ٧٦ ح ٣٣٠، ٣٣١، الوسائل ١: ٤١٧ أبواب آداب الحمام ب ٦٢ ح ١.

٢- في «ح» زياده: على ردّ القاتل بالتحريم.

و يجب اجتماع العدد فى الركعه الأولى آنأ واحداً مع الدخول دفعه أو مترتين. و لو لم يجمعهم عدد آنأ واحداً، بأن دخل أحدهم فأفسد قبل تمام العدد، لم تنعقد بهم، و إن كان ابتداء دخولهم على وجه صحيح.

**الثالث: أن يكون العدد اللازم ممن يجب عليهم السعى إلى الجمعه و تصح منهم،**

أو لا تجب عليهم و تنعقد بهم و قد انعقدت، فإنها تتعين بعد الانعقاد على غيرهم.

و هو شرط فى الابتداء، فلو اختل بعد الدخول أو انكشف بعد التمام صحت أو أتمت جمعه على إشكال فى الأخير.

**البحث الثانى: فى شرائط صحتها**

**اشاره**

و هى أمور:

**الأول: البلوغ أو التمييز؛**

مقرونه بأحدهما أو كليهما على وجه التبعض من البدايه إلى النهايه.

**الثانى: العقل؛**

مُستمرًا من بدايتها إلى نهايتها، و إن كان ممًا يعتوره الجنون خارجاً عنها، بأن كان أدوارياً و صادف وقتها وقت العقل.

و الظاهر أن للجنون مراتب، فقد يعقل معه أوقات الصلاه أو غيرها من عقائد أو غيرها، فتختلف تكاليفه باختلاف أحواله فى وجه قوى.

**الثالث: كون الإمام نبياً أو إماماً**

أو منصوباً خاصاً لهما فى زمن الحضور و بسط الكلمه.

**الرابع: الوحده فى مقدار فرسخ شرعى، عباره عن ثلاثه أميال،**

و هى عباره عن

اثنى عشر ألف ذراع بذراع اليد، الذى هو عبارته عن عرض أربع و عشرين إصبعاً، عرض الإصبع سبع شعيرات، عرض الشعيره سبع شعرات من شعر البرذون. و من أراد الأقرب إلى التحقيق، لاحظ منى و عرفات، و ما بين عاير و وعير.

فمتى دخل فى مساحه الفرسخ بعض الأئمه أو المأمومين بكّله أو بعضه، بطلت صلاتهم، و نقص العدد بهم، إن كانوا ممّا ينقص بهم، مع حصول الاقتران.

و التقدّم لإحدى الجمعيتين فى البدايه يصحّح المقدم، و يُفسد المؤخر. و لا اعتبار للسبق فى الغايه، فلا أثر للسبق فى الفراغ.

و لو لم تكونا ابتداء فى أقلّ من الحدّ، ثمّ تحرّكتا أو أحدهما قليلاً من الخطأ، أو كانتا فى سفينتين فتقاربتا، أو على دواب فتقاربت فى الأثناء، قوى القول بالصّحّه، بناءً على أنّ ذلك شرط فى الابتداء، فينعكس الحكم بانعكاس الفرض.

و فى اعتبار المسافه من محلّ الأقدام أو الرؤوس و جهان: أقواهما أن يلحظ الاثنان، و مدّ اليد أو الرجل بالعارض غير مُخلّ.

و الظاهر تسريه الحكم فيما وجب من الخطبه، و تعتبر جهه المحاذاه، دون طريق السلوك على الأقوى، و عليه لو اختلف الطريقان، حكم بالبطلان.

و لو حصل الاشتباه فى المتقدمّ و المتأخّر، رجّح جانب البطلان، مع احتمال الحكم بالصّحّه فيهما منهما ظاهراً، أو فى خصوص معلوم التاريخ منهما، و يبعدهما لزوم عدم أو قلّه الثمره فى اعتبار الوحده غالباً.

و إذا بانّ الاقتران أعادا جمعه مُجتمعين فيها، أو مُفترقين بما يتحقّق به الشرط، مع بقاء وقتها.

و مع اشتباه السابق، مع العلم بسبقه بعينه فنسى التعيين أو لا، بل علم بمجرّد السابق يجب على كلّ منهما جمعه يجتمعان فيها، مع بقاء وقتها و ظهراً معاً. و إن أراد صلاتها مع غيرهما خرجا عن المحلّ إلى مكان خالٍ عن الإشكال.

و مع اشتباه السابق و الاقتران يحتمل الإلحاق بالأوّل و الأخير، و لا يحتسب بأحد الإمامين، و لا بالمؤتمّ بهما من العدد.

و لو بُعِدَ كُلٌّ عَنْ مَوْضِعِ صَاحِبِهِ بِفَرَسِيخٍ، أَتَى كُلُّ مِنْهُمَا بِجَمْعِهِ وَ ظَهَرَ، وَ لَا يَصَلِّي أَحَدُهُمَا، وَ لَا بَعْضُ تَبِعْتَهُ مَعَ الْآخَرِ أَوْ بَعْضُ تَبِعْتَهُ.

و لو تَعَدَّرَ التَّبَعْدُ، تَعَيَّنَ الظَّهْرُ فِي صُورَتِي الْعِلْمِ بِالسَّبْقِ، وَ وَجِبَ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْجَمْعَةِ مَعَ اشْتِبَاهِهِ مَعَ الْاِقْتِرَانِ.

و لو انْكَشَفَ بَطْلَانُ إِحْدَاهُمَا، صَحَّتِ الْآخَرَى إِنْ كَانَ الدَّخُولُ فِيهَا مَقْرُونًا بِالْاِطْمِئْنَانِ بِحُصُولِ شَرْطِهَا، وَ إِلا فَسَدَتْ.

### الخامس: الجماعة،

فَلا تَصَحُّ فُرَادَى، وَ لو تَعَدَّرَتْ تَعَيَّنَتْ صَلَاةُ الظَّهْرِ. وَ هِيَ شَرْطٌ فِي الْاِبْتِدَاءِ دُونَ الْاِسْتِدَامَةِ، فَلا يَصَحُّ الْاِبْتِدَاءُ بِهَا فُرَادَى.

وَ تُدْرِكُ لِإِدْرَاكِ الْجَمَاعَةِ بِحُقُوقِ الْإِمَامِ رَاكِعًا، بَقِيَ مِنَ الذِّكْرِ شَيْءٌ أَوْ لَا، مُطْمَئِنًّا أَوْ لَا. وَ مَعَ عَدَمِ الْإِدْرَاكِ تَفْسُدُ تَكْبِيرَتُهُ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ.

وَ لَا- يَجُوزُ التَّيْدُولُ مِنْهَا إِلَى فَرْضٍ أَوْ نَفْلِ. فَإِنْ أُدْرِكَ مِنَ الثَّانِيَةِ رُكُوعُهَا، صَحَّتْ رُكُوعُهُ وَاحِدَةً، وَ انْفَرَدَ عَنِ الْإِمَامِ بِالثَّانِيَةِ. وَ لو شَكَّ فِي الْإِدْرَاكِ أَوْ ظَنَّهُ مِنْ غَيْرِ اِطْمِئْنَانٍ، بَنَى عَلَى عَدَمِهِ.

وَ لو فَسَدَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ فِي الْاِثْنَاءِ بِحَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ ظَهَرَ عَدَمُ قَابِلِيَّتِهِ، أَوْ عَرَضَ لَهُ عَارِضٌ فِيهِ كَمُوتٌ وَ نَحْوُهُ، بَقِيَ الْمَأْمُومُونَ عَلَى صَلَاتِهِمْ، وَ يُقَدِّمُونَ اسْتِحْبَابًا بَلْ اِحْتِيَاظًا مِنْهُمْ مَنْ يَأْمَهُمْ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْ لَمْ يَفْعَلُوا، أَتَمُّوا عَلَى الْقَوْلِ بِالْوَجُوبِ، وَ صَحَّتْ جُمُعَتُهُمْ، كَمَا لو ظَهَرَ الْحَالُ بَعْدَ التَّمَامِ. وَ لَا يَجُوزُ لَهُمُ الْعُدُولُ إِلَى الْاِنْفِرَادِ اِخْتِيَارًا.

### السادس: الإمامه،

فَلا تَصَحُّ فُرَادَى، إِلا إِذَا حَدَثَ عَلَى الْمَأْمُومِينَ حَدَثٌ، أَوْ ظَهَرَتْ عَدَمُ قَابِلِيَّتِهِ عِنْدَهُمْ، فَانْفَرَدُوا عَنْهُ عَلَى نَحْوِ مَا سَيَجِيءُ.

وَ لو كَانَ الْإِمَامُ قَابِلًا فِي زَعْمِ الْعَدَدِ الْمَعْتَبَرِ، لَمْ يَجِبَ الْحُضُورُ عَلَى مَنْ عَدَمَ قَابِلِيَّتَهُ، وَ لَا تَصَحُّ لَهُ جَمْعُهُ آخَرَى فِي أَقَلِّ مِنَ فَرَسِيخٍ. وَ فِي وَجُوبِ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ خَارِجَ الْفَرَسِيخِ لِإِقَامَتِهَا وَجْهٌ قَوِيٌّ.

و لو ذهب قابليته، ثم عادت قبل العدول، قوى الاستمرار على إشكال، بخلاف ما إذا عادت بعده.

و لو حكم على الإمام فى الأثناء بالعزل، فهل ينزل بالعزل المطلق قبل الفراغ؟ الظاهر لا، و فى جواز العزل الخاص إشكال. أمّا الانعزال فليس فى حكمه إشكال.

### السابع: الخطبتان،

#### إشارة

و أقلهما ما اشتمل على التحميد بلفظ «الحمد لله» و على الصلاة على النبى صلى الله عليه و آله و سلم بلفظ الصلاة، و على الوعظ بمثل: «أيها الناس اتقوا الله» و على سورة خفيفه، و الظاهر أنّ تخفيفها عظيمه، مثل سورة الكوثر و ما يقاربها.

و أمّا الاشتمال على الشهادتين، و الوصية، و الاستغفار، و الدعاء لأئمة المسلمين و لهم، و ذكر الأئمة عليهم السلام على التفصيل فليس بلازم، لكنه سنّه.

و لا يلزم فيها ترتيب و لا موالاته، سوى ما يخرجها عن الهيئه، و صدق الاسم.

و لو شك بين الواحد و الثنتين، بنى على الواحد.

و لو شك فى شىء من الأولى بعد الدخول فى الثانية، أو فى الثانية حتى دخل فى مقدّمات الصلاة، أو شك فى بعض أجزاءهما بعد الدخول فى غيره، فلا اعتبار بشكّه، و كذا كثير الشكّ.

و هما شرط فى صحّته صلاة الجمعة، فلو تركت إحداهما أو بعض ممّا يلزم فيهما أو فى إحداهما عمداً أو سهواً لم تنعقد الجمعة، و أُعيدت مع بقاء الوقت. فإن ضاق الوقت عنها، و عن ركعه منها جيئ بالظهر.

و الأقوى: سقوط الجمعة مع العجز عمّا يجب منها. و الأحوط الجمع بين الإتيان بها و بالمقدور من خطبتها، و بينها مجردة مع العجز عن جميعها و بين الظهر.

#### و يُشترط فيهما أمور:

منها: الوقت، و هو الزوال، فلو وقعتا أو إحداهما أو شىء منهما قبل الوقت عمداً



أو سهواً مطلقاً أو بعد اجتهاد، و لم يدخل الوقت في أثنائهما أو بينهما، بطلتا. و إن دخل مع الاجتهاد فيه وجهان على القول بصحة الصلاة بمثل ذلك و خيال الأولويه و عموم المنزله.

و منها: قيام الخطيب حال التشاغل بأحدهما مُتصّباً، مستقراً، غير مُلتفت التفاتاً فاحشاً، فإن لم يتيسّر له ذلك فراكباً أو ماشياً، أو في السفينه، أو جالساً، أو مُضطجعاً على الجانب الأيمن، أو الأيسر، أو مُستلقياً مُومتاً على نحو ما في الصلاة.

و منها: اتحاد الخطيب في الخطبتين، و فيهما و في الصلاة مع الإمكان في وجه قوئى، و إلا جاز التعدد.

و منها: الفصل بينهما بجلسه للقائم و الماشى، و بسكته للراكب و الجالس و من خلفهم، و الظاهر اشتراط خفتها.

و منها: جميع شرائط الصلاة، من رفع حدثٍ، أو خبثٍ، أو لباس، أو مكان قابلين للصلاه، و عريته، و غير ذلك، سوى الاستقبال، و الكلام بين الخطبتين.

و منها: إسماع العدد المُعتبر مع الإمكان، فإن كانوا أو بعضهم صِيماً فلا بأس. و الأحوط اشتراط جميع شرائط الصلاة، و انتفاء مُنافياتها، عدا ما نُصّ على جوازه.

### و يُستحبّ فيها أمور:

إصغاء المأمومين، و ترك الكلام منهم و من الإمام، و بلاغه الخطيب، و مواظبته على فعل الفرائض و السنن، و أوقاتها، و فضيلته، و جلالته، و ظهور الورع عليه، و سلامته من العيوب، لثملاً- موعظته القلوب، بحيث يتعظ الناس برؤيا حاله قبل سماع مقاله، و حسن صوته، و تأثيره في قلوب الناس، و صعوده على عالٍ.

و استقبالهم بوجهه، و سماع صوته، و جلوسه على مُرتفع، و تعّممه شتاءً و صيفاً، و ارتداؤه ببرد يمتيه كقفر، ثوب من برود اليمن، و الاعتماد على قوس أو على عصاً أو سيف أو غيرها، و التسليم على الناس أولاً بعد العلوّ على مرتفع، و بعد الجلوس في وجهه، فيجب ردّهم عليه كفايه، و يختصّ الوجوب بمن حضر السلام، و التأذين بعد

صعوده، و الجلوس قبل الخطبه، و الإعلان بذكر الله تعالى، و التأوّه من غضب الله تعالى.

### الثامن: الوقت،

و أوله: الزوال، و يدخل بمضى وقت يسع أقلّ المجزى من الخطبه من بعد الزوال، فلو ذهل عن الوقت أو اجتهد، فأخطأ فأوقع جزءاً منها قبل دخول الوقت، بطلت، دخل في الأثناء أو لا، بلغ تمام الركعه أولاً، و إن احتسبنا الخطبه بمنزله التتمه.

و اخره: إذا صار ظلّ كلّ شىء مثله. فإذا فات، تعيّن الظهر أربعاً.

و يتحقّق الفوات: بأن لا يبقى منه مقدار ركعه منها جامعاً للشرائط، و يتعيّن عليه حينئذ القطع و الإتيان بالظهر.

و إذا اختلف رأى المأمومين عن رأى الإمام بطريق القطع، لم يدخلوا معه. و إن كان بطريق الظنّ، فيقوى القول بالصّحّه مع الدخول معه بعد العلم.

### التاسع: عدم المانع منها من نقيّه و غيرها، و صاحب النقيّه أدري بها.

فلو حصل ذلك، اشترك الإمام و المأمومون بذلك، أو اختصّ الإمام به مع علم المأمومين ابتداءً، بطلت. و لو اختصّ بالمأمومين، فإن كان السالم يفي بالعدد، صحّت، و إلا بطلت.

و لا يتحقّق المانع بمجرد اطلاع المخالفين مع عدم الخوف، و إن جاز العمل على وفق مذهبهم بمجرد ذلك.

### البحث الثالث: فيمن تصحّ منهم و لا تتعيّن عليهم

#### إشاره

فيكون وجوبها تخييراً بالنسبه إليهم، و هم الجامعون لصفتي الكمال، مع اثني عشر صفه، انضمّ بعض منها إلى بعض أو لا.

#### أحدها: الرقيّه؛

مع التشبّث بالحريّه و بدونه، مع التبعض و بدونه، مع تجويز المولى (بقي وقت الجمعة أو لا) (١) فإنه يتخيّر بين الجمعة و الظهر، و لا تتعيّن عليه الجمعة، مع

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

عدم تعيين المولى، إلا مع سبق التحريم على أداء الظهر، وقد بقي وقت للجمعه أو لركعها منها.

#### ثانيها: السفر المعين للقصر أو المخير،

مع عدم طرؤ الموجب للتمام قبل صلاة الظهر، مع بقاء وقت للجمعه أو لركعها منها.

و الخوف الباعث على التقصير مع الخطر بحكم السفر.

و لو أجزنا للإمام حينئذ أن يصلّى جمعه، و فرّق المأمومين فرقتين، لم تكن جمعتان، حتّى لو مات و صلّى غيره بالفرقه الأخرى.

#### ثالثها: خلاف الذكوره،

و يقرب لحوق الخنثى و الممسوح بالأنتى، فتجب الجمعه عليها تخيراً.

#### رابعها: عدم البصر،

فلا تتعين على الأعمى و ما يشبهه، و إن قصرت المسافه، و ارتفعت المشقه. و لو أبصر بعد صلاة الظهر أو فى أثنائها، مضى على حاله. و لو أبصر قبل فعل الظهر و قد بقي وقت للجمعه أو لركعها منها، تعيّنت عليه.

#### خامسها: المرض مرضاً معتداً به،

و إن كان فى الحضور مشقه جزئيه. أمّا لو لم تكن مشقه بالمرّه، أو كان المشى دواءً له، تعيّنت عليه.

و يلحق الحبس، و عروض المطر، و الاشتغال بمرضى، و نحو ذلك بذلك.

#### سادسها: الإقعاد و ما يشبهه من العرج،

مع القرب و البعد، و المشقه و عدمها. و لو أمكنه التداوى لدفع هذه الأمور، لم يجب.

#### سابعها: الشيخوخه البالغه قريب العجز؛

لأنّها أعظم من المرض.

**ثامنًا: الزيادة على فرسخين فيما بينه وبين الجمعة؛**

فإنه يتخير بين الحضور والإتيان بها وبين الظهر، ومجهول المسافة يحكم فيه بالنقصان.

والمدار على منزله، لا على موضع تردده.

و لو زاد بعض منزله دون البعض الآخر، فالمدار على الناقص.

و المدار على الطريق هنا، لا على المحاذاه، و لو كان أقصر و أطول عمل على الأقصر.

و ذو الوطنين يلحظ الأقرب، إلا إذا حصل في الأبعد. و صاحب الإقامة عشرًا وطنه محل إقامة، و ما لم تكن زياده و جب السعى و الصلاة، نوى عدم العود أو العود، مع الإقامة و بدونها، و قد تلحق به موجبات التمام.

و المدار على التوطن، و إن لم يكن منزل و لا ملك.

و من كان قريباً لكن له مانع يمنعه عن الوصول قبل الظهر لو خرج من الصبح، من شجر أو جبل أو ريح أو فقده مع كون السير في البحر و نحو ذلك، لم يلزمه الحضور.

**تاسعًا: حصول خمسه أو سنه تنعقد بهم الجمعة، أحدهم الإمام.**

و ذوا الحقو الواحد إذا حكم عليهما بالتعدّد يلحقان بالمتعدّد.

**عاشرها: عدم وجود إمام مُستعد لمعرفة كَيْفِيَةِ الخطبه و الجمعة، و لم يكن قابلاً بالفعل،**

فلا يتعين تعليمه، و لهم الخيار في إقامة الجمعة؛ لأنّ الظاهر أنّ وجوبها مشروط، لا مطلق.

**حادى عشرها: الكون في زمان الغيبه أو الحضور المشبه لها؛**

لعدم إمكان تنزيل الأوامر على الوجوب التعيينى، فتعين التخيري، و لما فيه من الجمع بين أكثر الأخبار، و معظم كلمات الفقهاء، و للإجماعات المنقوله على ذلك.

**ثاني عشرها: الإتيان بصلاة العيد،**

فإن من أتى بها كان له الخيار بين صلاة الجمعة و صلاة الظهر، و جميع هذه المواضع تترجّح فيها صلاة الجمعة على صلاة الظهر.

**البحث الرابع: فيمن تصحّ منه و لا تجب عليه بقسم من الوجوبين و لا تنعقد به**

و هو الطفل المميّز على أصحّ القولين، و إن انعقدت به صلاة الجماعة على الأقوى. فإذا صلاها أجزأته عن الظهر، مع البلوغ قبل تمام الصلاة أو بعد تمامها، و لا حاجة به إلى تبديل التّيه؛ لإغناء تّيه الجملة عن تّيه الأجزاء.

**البحث الخامس: فيمن تنعقد بهم، فتجب على غيرهم تعييناً في مقام التعيين، و تخيراً في مقام التخيير.**

لا- بحث في انعقادها بمن لم يشتمل على صفة من صفتي نقص الكمال أو صفة من الاثنتي عشره، كما أنه لا بحث في عدم انعقادها بناقص صفة من صفتي الكمال، و يقوى عدم الانعقاد بالأنثى و المملوك من الثمانيه المتقدّمه، و لا يجب عليهما على التعيين، مع الحضور، و لا بهما، و لا تنعقد بالسّسته الباقية، أئمّه و مأمومين، و تجب بهم و عليهم على التعيين، مع الحضور، و عدم المانع؛ و تسقط مع الاشتغال بميّت، أو مريض، أو حبس، أو مطر، أو وحل، أو عوارض مضرّه، أو إخلال بواجب، و نحو ذلك.

**البحث السادس: فيما يُستحبّ فيها**

يُستحبّ فيها حضور مَنْ لم تجب عليه، و تصحّ منه، من البعيد و المسافر و نحوهما، و الغُسل، و المباركه إلى المسجد، و التّطيب، و لبس أفضل الثياب، و التعمّم، و التردّي، و حلق الرأس، و تقليم الأظفار، بادياً بخنصر اليسرى، خاتماً بخنصر اليمنى، قائلاً: «بسم الله و بالله، و على سنّه رسول الله صلّى الله عليه و آله

و سلم»، و جزّ الشارب قائلاً ذلك، و الاستياك، و الدعاء قبل خروجه، داعياً بالمأثور ممّا مرّ، و التنفل بما مرّ، و المشى مع السكينة و الوقار و الجلوس حيث ينتهي به المكان، و عدم تخطى الصفّ، إلا مع وجود فرجه أمامه.

و أن لا يقيم غيره من مجلسه باختياره، و اختيار الخطيب، و قراءة الجمعه و المنافقين، و الجهر بالقراءة، و إخراج المسجونين لصلاه الجمعه، و الإكثار من الصلاه على النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم إلى ألف مرّه، و فى غيره من الأيام مائه مرّه، و الإكثار من الصدقه، و العمل الصالح، و قراءة النساء، و هود، و الكهف، و الصافات، و الرحمن.

و زياره النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم، و الأئمّه عليهم السلام، خصوصاً سيّد الشهداء عليه السلام، و قراءة الإخلاص بعد الصبح مائه مرّه، و الاستغفار مائه مرّه، و إيقاع الظهر فى المسجد الأعظم، و تقديمها على جمعه غير المقتدى به. و لو صلّى معه ركعتين و أتمّها بعد فراغه، جاز.

و أن يقول فى دبر صلاه العصر يوم الجمعه: «اللهم صلّ على محمّد و آل محمّد الأوصياء المرضيين بأفضل صلواتك، و بارك عليهم بأفضل بركاتك، و السلام عليه، و عليهم، و رحمه الله و بركاته» فإنّ من قالها فى دُبر العصر، كتب الله له مائه ألف حسنه، و محاه عنه مائه ألف سيئه، و قضى له مائه ألف حاجه، و رفع له مائه ألف درجه. و روى بنحو آخر، و روى سبع مرّات (١).

و يُكره فيها الحجامه، و إنشاد الشعر فى غير حقّ، فلا بأس بما تضمّن التعزیه فى مُصاب الأئمّه عليهم السلام، بل جميع أهل الله من العلماء، و الصلحاء؛ أو تضمّن مدح النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم، أو الأنبياء و الأئمّه عليهم السلام، أو العُظماء فى الدين من هذه الأمه، أو المواعظ و النصائح، إلى غير ذلك من المرجّحات.

و المفهوم من التتبع تضاعف الأجر و الثواب فى إيقاع الطّاعه فى أوقات أو أمكنه

١- الكافي ٣: ٤٢٩ ح ٥، التهذيب ٣: ١٩ ح ٦٨، الوسائل ٥: ٧٩ أبواب صلاه الجمعه ب ٤٨ ح ٢، ٣، ٧.

شريفه، و المؤاخذه و العقاب فى إيقاع المعصيه، و يشتد الاستحباب فى المندوبات، و المرجوحه فى المكروهات باعتبار شرف الزمان و المكان و نحوهما.

### البحث السابع: فى الأحكام

#### إشاره

و هى أمور:

**أحدها: أنه يحرم السفر الحلال، و تنضاعف حُرمة الحرام، و مُطلق الحركه، و الأفعال المنافيه للإتيان بالجمعه بعد الزوال،**

إلا- إلى غيرها من الجُمعات. فلو خرج قوى و جوب الدخول فيها عليه، و إن كان مُسافراً مُقَصِّراً، و يكون استثناء من حكم المسافر.

و المدار فيها على حال الوجوب، فلا- يرفع وجوبها الكون فى السفر حال الأداء مع تعيينها، بل يحرم كما تحرم مُنافيات فعل الفرائض فى أوقاتها.

و لا تصح ظهره ما دام مُتمكناً من العود إليها، أو الدخول فى غيرها.

و لو صاحبه الإمام و العدد الباعث على العيئه، فلا مانع.

و فى حرمه السفر مع الوجوب التخييرى إشكال، و الظاهر عدم المنع.

و لو خرج زاعماً عدم دخول الوقت، فانكشف دخوله حين الأخذ بالرجوع، رجع مع إمكان الإدراك.

و لو زعم الدخول، فخرج، عوقب و بطلت ظهره؛ لعدم صحه نيته.

و المدار على المنافيات، فيعم الخروج عن المحله أو البلد أو محلّ الترخّص.

**ثانيها: يحرم البيع و سائر المعاوضات على الأعيان و المنافع، و النواقل الشرعيه و التبرعات، لازمه أو جائزه**

مع المنافاه وقت سماع الأذان، أو معرفه محلّه، أو قبله لمن بعيد عن محلّ الجمعه. و الأحوط ترك المعاملات مع عدم المنافاه أيضاً، كحال اشتغاله بالذهاب.

و لو أخبر بالأذان أو الضيق مع الاعتماد، كان كالسامع.

و هذا الحكم كسابقه يدور مدار الوجوب التعيينى.

و لو كان الوجوب العينى متوجّهاً إلى أحدهما، فهل يحرم على الآخر أو لا؟ وجهان، أقواهما الثانى.

و الأقوى أنّ النهى مُتوجّه إلى المانعِ، لا إلى حقيقه المعامله، فلا تقع فاسده.

و لو سمع الأذان فى نصف العقد، جاز إتمامه على إشكال. و الأقوى الحرمة مع المنافاه.

و من وجبت عليه الجمعة من غير تعيين، لم يحرم عليه شىء من ذلك.

### **ثالثها: أن يؤذن للجمعه أذاناً واحداً، و لا يجوز التعدد؛**

لأنه من البدع، بخلاف غيرها من الفرائض اليوميه.

و لو ظهر فساد فى الأذان، أُعيد ثانياً. و لو أذن للظهر فى مقام التخيير، أو للجمعه، و أراد العدول، أعاد الأذان.

و يجرى الحكم فى سقوط الأذان، مع عدم تفرّق الصفوف، و مع سماع الأذان من الغير هنا، على إشكال.

و لو أذن المؤذن بزعم أنّ الإمام يجمع أو بزعم العكس، فبان الخلاف، أعاده. و القول بالاكْتفاء فى مثل ذلك غير خالٍ من الوجه.

### **رابعها: أنه لو علم شخص بفساد جمعه، لم يجب عليه حضورها،**

و لم يكن عليه حرج فى الإتيان بجمعه غيرها، كما إذا علم فساد صلاح بعض العدد المشروط، أو فسق الإمام، و علم المأمومين بذلك.

و أقرّيا مع العلم بعدم علمهم أو احتمال ذلك، يحكم بصحّه الجمعه، و يجرى عليها حكمها، فلا يصلّى جمعه و لا ظهرًا إلا بعد تمامها.

### **خامسها: أن الجماعة فى الجمعه كغيرها من الفرائض اليوميه، و غيرها من الواجبات،**



و غيرها ممّا تصحّ فيه الجماعه تُدرك بإدراك الإمام راعياً فارغاً من الذكر الواجب أو لا، فارغاً من الذكر المندوب أو لا، ساكتاً أو لا، مُستقراً أو لا. ولا يدخل إلا مع الاطمئنان بالإدراك. فإن دخل و لم يلحق، بطلت الركعه. و إن كانت الثانيه، بطلت الصلاه.

و يدخل استحباباً فى سجود الإمام كما إذا وجده رافعاً من الركوع أو فى السجود الأوّل أو الثانى أو التشهّد. فإن كان فى الأولى، فعل ذلك، و أعاد التكبير فى جميع الصور، سوى إدراك التشهّد. و القول بجواز الانتظار، و العدول إلى النفل مع الاطمئنان باللحوق لا يخلو من وجه.

**سادسها: أنه إذا دخل المسجد و الإمام راعٍ فخاف فوت الركعه ركع مكانه، و يمشى و هو راعٍ حتّى يلتحق بالصف.**

و إن شاء سجد معهم، و التحق بعد القيام. و الأولى أنه يجزّ رجله و لا يتخطّى.

**سابعها: أنه لو رفع رأسه قبل الإمام فى ركوع أو سجود سهواً أعاد، و عمداً انتظر.**

و لو خالف، قصر، وفاته ثواب الجماعه فيما تخلف فيه، و لحقه حكم الجماعه فى الباقي، و الأحوط الإعادة.

**ثامنها: أنه لا يُعتبر فى الإمام مع الغيبه سوى ما يُشترط فى صلاه إمام الجماعه،**

و سيحىء الكلام فيها مفصّلاً. و لا حاجه إلى الاجتهاد أو الاستئذان من المجتهد. نعم يجب على من صلّى الظهر أو الجمعة فى زمن الغيبه تقليد المجتهد، و إلا كانت باطلتين.

**تاسعها: أنه تجب نيّه المأموميه فيها و فى غيرها من مواضع شرائط الإمامه،**

تاسعها: أنه تجب نيّه المأموميه فيها و فى غيرها من مواضع شرائط الإمامه (١)،

و فى

كُلّ ما يشترط فيه الاجتماع دون غيره، على نحو ما يعتبر في الشرائط من التّيه، فإنّه يلزم إحرازها مع الحضور، و يكفي حصولها مع عدمه.

### عاشرها: أنّه يُعتبر فيها ما يُعتبر في صلاة الجماعة من ملاحظه العلوّ و الهبوط،

و اتصال الصفوف و عدمه، و رؤيا الإمام و ما يقوم مقامه، و هكذا.

### حادى عشرها: أنّه من أدرك من وقتها ركعه بشرائطها، فقد أدركها،

كما في الفرائض اليوميّه. و في إلحاق جميع الصلوات بها فرضها و نفلها وجه. و فيه إشاره إلى أنّ المركّب أداء، لا قضاء و لا مبعّض.

### ثانى عشرها: أنّه لا يجوز العدول منها إلى غيرها،

و لا من غيرها إليها.

### ثالث عشرها: أنّه لو زوحم المأموم في سجده الأولى،

فلم يتمكّن من السجدين، انتظره إلى فراغه، ثمّ سجدهما، و لحقه في القيام. و إن لم يمكن اللّحوق، وقف حتّى يسجد الإمام في الثانية، فيتابعه بالسجود من غير ركوع، و ينويهما للأولى. فإن نواهما للثانية أو أهمل، بطلت صلاته.

و لو سجد و لحق الإمام قبل الركوع أو راکعاً في الثانية، تابعه في الركوع. و لو سجد و لحقه رافعاً من الركوع، فله مُتابعه الإمام و استمراره على جلوسه حتّى يسجد الإمام، و يسلم، ثمّ ينهض إلى الثانية.

و له استمراره على القيام حتّى يسلم الإمام، و له العدول إلى الانفراد قبل فراغ الإمام، و إن لم يجز العدول إلى الانفراد اختياراً، بخلاف غيرها من الفرائض. و ليس له المتابعه في السجود؛ للزوم الزيادة، و على التقديرين يلحق الجمعة.

و لو تابع الإمام في ركوع الثانية قبل سجوده للأولى، بطلت صلاته.

و لو لم يتمكّن من السجود في ثانيه الإمام حتّى قعد الإمام للتشّهّد، فالأقوى

صَحَّتْهَا جَمْعُهُ وَيَتَمُّ. وَ عَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ جَوَازِهَا جَمْعُهُ الْأَقْرَبُ عَدَمُ جَوَازِ الْعُدُولِ مِنْهَا إِلَى الظَّهْرِ، بَلْ يَسْتَأْنَفُ.

و لو زوحم فى ركوع الأُولَى، ثم زال الزحام، و الإمام راعى فى الثانى، لحقه و تَمَّتْ جمعته، و أتى بالثانى بعد تسليم الإمام، أو انفرد بها.

و لو زوحم فى السجده الثانى من الركعه الأُولَى، أو سجدتين أو واحده من سجود الثانى، أو فى ركوع الثانى، فحكمه قد اتضح ممَّا سبق.

و لا يبعد القول: بأنّه متى أدرك ركوع الأُولَى، و انعقدت جمعته صَحَّتْ، و لو تعذّرت مُقارنته فى شىء من الأفعال الباقية، و طريق الاحتياط غير خفى.

#### **رابع عشرها: أن حكم الجمعة حكم الجماعة فى الفريضة فى بطن الكعبه، و السفينه،**

و حال الجلوس و ما بعده، و الاعتماد فى القيام، و المشى و الركوب و نحو ذلك.

#### **خامس عشرها: أنه لو خرج البعيد بأكثر من فرسخين مُسافراً إلى صوبها حتّى خرج عن محلّ الترخّص،**

لم يجب الحضور على إشكال.

#### **سادس عشرها:**

أنّه يجوز ائتمام أحد المسبوقين بمثله.

#### **سابع عشرها: أنه لا يجوز ائتمام مُصلّى الظهر بمصلّيها، و بالعكس.**

فلو نوى جمعه خلف من زعم أنه يصلّيها، أو ظهرّاً خلف من زعم أنه يصلّيه، فإنّ الخلاف، لم تصحّ الإمامه، و فى صحّحه الظهر مع نيّته مُنفرداً كلام مرّ مثله فى غير مقام.

#### **ثامن عشرها: أنه يُعتبر فيها ما يُعتبر فى اليوميه من الشرائط، و فقد الموانع،**

و لا بدّ من مراعاة مقدار ارتفاع الجبهه عن موضع القدمين.

**تاسع عشرها: أنه لو خرج من لم تجب عليه لبعده إلى سمتها ففرب إليها و لم يحضرها،**

لم تجب عليه.

**العشرون: لا يجوز العدول منها إلى الظهر،**

و لا إلى غيرها من الفرائض اليوميه، و لا منها إليها.

**البحث الثامن: فى السنن**

يُستحب أن يدعو عند التهيؤ للخروج للجمعه و العيدين بدعاء مخصوص.

و أن يشتري لأهله شيئاً من الفواكه.

و أن يتصدق عليهم بالجماع.

و زياره القبور قبل طلوع الشمس.

و أكل الرمان ليلًا أو نهاراً، و سبع و رقات من الهندباء عند الزوال.

و أن يغسل رأسه بالخطمي.

و أن يتأهب لها من يوم الخميس.

و أن يحلق رأسه؛ لأنه نوع من التنظيف.

و أن يكون على الإمام و المأموم السكينه و الوقار حين الحضور، بل من ابتداء السعى، بل فى تمام اليوم.

و أن يصلّى مع المخالفين، و يأتى بركعتين بعدها، و يجعلها ظهراً. و يستحب الإعادة أو التقدّم، ثم الإعادة معهم، و يجوز

الاكتفاء بها مع تعدد غيرها.

و أن يجهر فى قراءتها.

و أن يحلق رأسه، و يقصّ أظفاره، و يلبس أنظف ثيابه، و يتطيب، ثم يُباكر إلى المسجد.

و أن يغتسل و يتنفل قبل الزوال بعشرين ركعه، و قد مرّ تفصيلها.

و أن يكتر من العبادات البدنيات و المائيات؛ فإن لها من الفضل في هذا اليوم ما ليس في سائر الأيام.

و أن يُرغَّب الناس بعضهم بعضاً في حضور الجمعة.

و أن يُحافظ على آداب الجماعه من مساواه الموقف، و اعتدال الصفوف، و تخصيص الأجلء بالصف الأول، و تقديم الأفضل و لو على الأعدل، إلى غير ذلك من وظائف الجماعه.

و يكره السفر بعد الصبح عن محلّ الجمعة، و البيع بعد زوال الشمس قبل النداء. و قول الشعر فيه روايه (١). و إنشاده للصائم، و المُحرّم، و مَنْ في الحرم أو المسجد و إن كان في حقّ، إلا ما كان في وعظٍ أو مدح أهل البيت عليهم السلام، أو تعزیه الحسين عليه السلام و نحوها، و أن يقول في القنوت: «و سلام على المرسلين».

### المقام الثاني: في صلاه العيدين

#### إشاره

(عيد الفطر و عيد الأضحى، مشتقان من العود؛ لعودهما، أو عود الناس إليهما في كل سنه. و خصّص بين الأيام بالاسم، لعود نعمه الفراغ من الحجّ و الصيام فيهما، و ربّما كانا كذلك في زمن الأنبياء السابقين.

و يُستحبّ فيهما إظهار السرور، و تزاور الإخوان، و صلّه الأرحام، و تحسين اللباس و الطعام، و تذكّر غصب الأئمه حقوقهم، و إظهار الحزن التامّ، كما يظهر من طريقه الأئمه عليهم السلام) (٢) و فيها مباحث:

#### الأول: في بيان كيفيتها

و هي ركعتان مع اختلال شرائط الوجوب و عدمه، جماعه صُليت أو فرادى،

١- التهذيب ٤: ١٩٥ ح ٥٥٨، الوسائل ٥: ٨٣ أبواب صلاه الجمعة ب ٥١ ح ١.

٢- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

لا أربع بتسليمه أو تسليمين مع اختلال الشرائط؛ خلافاً لمن ذهب إلى أحد القولين.

يقرأ في الأولى منهما بعد تكبيره الافتتاح الحمد و سوره، من غير قران و لا تبعيض، فتلحق بالفريضة و إن استحبت بالعارض، ثم يكبر خمساً.

ثم يقنت بعد كل تكبيره قنوتاً يأتي فيه بما شاء من الكلام الحسن، مما يدخل في الذكر أو الدعاء، و الأولى أن يكون بالمأثور.

ثم يكبر سابعه للركوع بلا قنوت ير كع بها، ثم يسجد سجدتين.

ثم يقوم غير مكبر، و يقرأ الحمد و سوره.

ثم يكبر أربعاً بعد القراءة، يقنت بعد كل واحد منها بما شاء مما يدخل في الذكر و الدعاء، و الأفضل كونه بالمأثور.

ثم يكبر للركوع، و يسجد سجدتين، و يتشهد و يسلم.

فتكون التكبيرات الزائدة تسعاً: خمس في الأولى، و أربع في الثانية، و القنوتات كذلك، و الظاهر الوجوب فيهما.

و تجب الخطبتان مع وجوبهما، و تستحب إذا صليت جماعه مع استحبابها، و ليست شرطاً للصلاه، و هما كخطبتي الجمعة من غير تفاوت.

### الثاني: في وقتها

و هو من طلوع تمام قرص الشمس و لا يبعد الاكتفاء بطلوع بعضه إلى زوال الشمس.

و إذا أدرك من الوقت ركعه بشرائطها، لم يفته الوقت.

و لو اجتهد بطلوع الشمس، فصلّى قبله، بطلت. و إن طلعت في الأثناء، ففيها وجهان. و متى كان عن غفله أو جهل أو نسيان فضلاً عن العمد لم تقع مجزيه.

### الثالث: في أحكامها

#### إشاره

و تتنقح بيان أمور:

**أحدها: أن شرائطها وقت وجوبها شرائط الجمعة،**

مع التعيين من الوحدة في

الفرسخ، و عدم الزيادة على فرسخين، و عدم صفه من الصفات الباعثة على عدم تعيين الجمعة و الإمامه و الجماعة، و نحو ذلك. و فيها شاهد على عدم تعيين الجمعة زمن الغيبه. و مع اختلال الشرائط تستحب جماعة و فرادى.

#### **ثانيها: أنه يحرم السفر بعد طلوع الشمس**

إذا اجتمعت شرائط وجوبها قبل فعلها على المكلف بها.

#### **ثالثها: أن الخطبتين بعدها بعكس الجمعة،**

فلو قدمها أو أحدهما أو بعضاً منهما بطلت (١)، و كان مُبدعاً. و ليست شرطاً في الصحه، بخلاف الجمعة.

#### **رابعها: أنه يتخير حاضر صلاة العيدين حضور صلاة الجمعة و عدمه**

مع وجوبها.

#### **خامسها: أنه لو أدرك الإمام ركعاً، تابعه، و سقط عنه ما فات من التكبيرات و القنوت.**

و لو أدرك التكبيرات من غير قنوتات، أتى بها ولاءً (٢)، و كذا لو أدرك بعضها.

#### **سادسها:**

أنها لا تقضى إذا فاتت.

#### **سابعها: أنها لا يجوز الجلوس فيها اختياراً، أو الركوب على الدابه، أو السفينه، و نحوها اختياراً،**

و إن كانت مُستحبه، (و مع الاضطرار يعمل كما في الفريضة) (٣).

#### **ثامنها: أنه إذا قدم التكبير على القراءة نسياناً، أعاد.**

و إذا ركع، فات من غير قضاء. و لو نسي التكبير حتى تعدى محلّه، قيل: يسجد للسهو (٤).

#### **(تاسعها: أنه لو دخل مع مسبوق فانفرد، ثم دخل معه آخر،**

ثم ترامت إلى الزوال، فلا بأس.

#### **عاشرها: أنه لو دخل فيها، ثم ظهر الاشتباه فيها في الأثناء، قطع.**



١- فى «م»، «س»: بطلتا.

٢- ولاء: متتابعات.

٣- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٤- الدروس ١: ١٩٤.

**حادى عشرها: أنه لا يجوز الائتمام فيها بغيرها من الصلاة، و لا العكس،**

و كذا جميع مُختلفى الهيئه.

**ثانى عشرها: أن الأحوط عدم الاحتياط بفعالها**

مع الشكّ فى العيد.

**ثالث عشرها: أن المأموم يُصغى إلى قراءه الإمام مع سماعها،**

و يسبح أو يذكر بنحو آخر أو يسكت، و هى مرتبه فى الفضل مع عدمه (١).

**الرابع: فى مستحباتها**

و هى أمور:

منها: الإصحاح بها مع عدم العارض من مطر و نحوه، إلا بمكّه، فإنّ الأولى فعلها فيها فى المسجد الحرام. و لا يلحق بها شىء من المشاهد و المساجد على الأقوى.

و منها: خروج الإمام حافياً على سكينه و وقار، حامداً، شاكراً، داعياً، ذاكراً.

و منها: قراءه سوره الأعلى فى الأولى، و الشمس فى الثانية، أو الشمس فى الأولى، و الغاشيه فى الثانية، أو بالعكس.

و منها: عمل منبر فى الصحراء.

و منها: التأخير فيها إلى انبساط الشمس.

و منها: الأكل قبل خروجه إليها فى الفطر، و بعد عوده منها فى الأضحى، ممّا يضحى به إن أطاق الصبر.

و منها: التكبير فى عيد الفطر عقب أربع صلوات: أولها فرض المغرب ليله العيد، و اخرها صلاه العيد.

و أمّا تكبير عيد الأضحى؛ فعقب خمس عشره صلاه فى منى (٢)، و عشر فى غيرها، و أولها فيهما (٣) صلاه الظهر، و الأولى (كونها بعد الفرائض).

١- ما بين القوسين زياده من «ح».

٢- منى موضع بمكّه، و الغالب عليه التذكير فيصرف. المصباح المنير: ٥٨٢.



و لا بأس) (١) بكونها بعد النوافل، و الجمع أكمل.

و صورتها: الله أكبر ثلاثاً، لا إله إلا الله، و الله أكبر الله أكبر (و لله الحمد، الله أكبر على ما هدانا. و المعروف في الأخبار تشبيه التكبير أولًا، و إضافه: و الحمد على ما أولانا، أو و) (٢) الحمد لله على ما هدانا، و له الشكر على ما أولانا، مع زياده: (الله أكبر على ما رزقنا) (٣) من بهيمه الأنعام في الأضحى.

(و في بعض الروايات في الأضحى تكبيرتان، ثم تهليل و تكبير، ثم تحميد و تكبير على ما هدانا، ثم تكبير على ما رزقنا من بهيمه الأنعام، و في بعضها تكبيرات ثلاث بعد التهليل، و العمل بالكل لا بأس به) (٤)، (٥).

و منها: النداء «الصلاه» ثلاثاً.

و منها: استماع الخطبتين.

و منها: حضور الجمعة لمن شهد صلاه العيد، و عن أبي الحسن عليه السلام: أنه يفطر يوم العيد على طين و تمر (٦).

و منها: أن يذكر في خطبه الفطر أحكام الفطره، و في الأضحى أحكام الحج و الأضحيه، و هي مع الهدى في مكه.

و منها: أنه ينبغي تأخير صلاه الفطر عن الأضحى يسيراً.

و منها: أنه يُستحب رفع اليدين بالتكبير.

(و منها: القنوت بالمأثور، و هو: «اللهم أهل الكبرياء و العظمه» (٧) إلى آخره.

و منها: اتحاد الإمام و الخطيب.

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٣- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: و رزقنا.

٤- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٥- الكافي ٤: ٥١٦ ح ٢، التهذيب ٥: ٢٦٩ ح ٩٢١، الوسائل ٥: ١٢٤ أبواب صلاه العيد ب ٢١ ح ٢.

٦- الكافي ٤: ١٧٠ ح ٤، الفقيه ٢: ١١٣ ح ٤٨٥، الوسائل ٥: ١١٤ أبواب صلاه العيد ب ١٣ ح ١.

٧- التهذيب ٣: ١٣٩ ح ٣١٤، الوسائل ٥: ١٣١ أبواب صلاه العيد ب ٢٦ ح ٥.

و منها: مُراعاه ما يُستحب في الجماعه في حقّ الإمام و غيره، و هي كثيره) (١).

### الخامس: في مكروهاتها

و هي أمور:

منها: الخروج بالسلاح لغير حاجه للإمام و المأمومين.

و منها: التنفّل قبلها، و بعدها إلى الزوال، إلا في مسجد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ، و لا يلحق به شىء من المساجد، و لا من المشاهد.

(و لا بأس بالتنفّل لمن لم يصلّها. و من أراد التنفّل، فليوجهه بنحو التزامٍ قبل دخول وقتها، أو بعد دخوله في وجه قوى) (٢).

و منها: نقل المنبر إلى المصلّى، بل يُعمل له منبر من طين.

### المقام الثالث: في صلوات الآيات

#### إشاره

و هي ركعتان، في كلّ ركعه خمس ركوعات و سجدتان.

و فيها أبحاث:

#### الأول: في كيفيتها

و هي أن يكبر للافتتاح، و يقرأ الحمد و سوره، ثمّ يركع، و يأتي بذكر الركوع و شرائطه، ثمّ يرفع رأسه من الركوع، و يقرأ الحمد و سوره، و يركع، و هكذا خمساً، ثمّ يسجد سجدتين، ثمّ يقوم إلى الركعه الثانيه، و يفعل كما فعل إلا تكبيره الافتتاح، و يتشهد، و يسلم.

و لو قرأ بعد الحمد بعض السوره، و ركع، قام و أتمّ السوره.

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- ما بين القوسين زياده في «ح».

و إن شاء بَعْضُ سورته واحده قبل كلِّ ركوع من ركعات الأولى، أو بَعْضُ سورته كذلك مع العود إلى الأولى أو لا، مع عدم الاشتغال بسورته ثانيه إلا بعد تمام الأولى، أو أتم في بعض و بَعْض في آخر، فلا بأس.

إلا أنه يجب عليه قراءه الفاتحه قبل الركوع الأول، و مع تمام السوره قبل ركوع واحد.

و إذا قرأ سورته تامه مع الفاتحه، جاز له العود إلى الأولى معها ثانياً، و يجوز العود إلى المبعُضه الأولى.

### الثاني: في الموجب

و هو كُسوف الشمس بالقمر أو بغيره من الكواكب، و خُسوف القمر، بتمامهما أو بعضهما؛ و الزلزله، ممّا يُدعى كسوفاً أو خسوفاً أو زلزله مطلقاً، أخافت أو لا. و الظلمه، و الحُمرة، و الصفرة، و تكاثر الشهب من السماء، و شدّه الرعد، و البرق (١)، و الهواء و نحوها، ممّا يخيف أغلب أفراد الإنسان، و لا عبره بالشجاع و الجبان.

و لو تعدّدت الأسباب المختلفه، تعدّدت صلواتها، كاجتماع أحد الكُسوفين مع الزلزله، أو مع غيرها من الأخايف. و أمّا تعدّد الأخايف ممّا عدا الثلاثه، فلا يعدّ تعدّداً، و إنّما هي سبب واحد.

و لو تكرّرت الزلزله أو غيرها من الأخايف، فإن كان بينها فصل، و وصفت بالتعدّد عُرفاً، تعدّدت صلواتها، و إلا فلا.

و إذا تعدّدت الأخايف الباقية تجانست أو اختلفت و لم ينفصل بعضها عن بعض، كانت سبباً واحداً.

و لا عبره بقول المُنجّمين و لو كانوا عدولاً، حيث لا يفيد خبرهم علماً في ثبوت

الكسوفين، بل لا بد من العلم أو الشيع أو شهاده العدلين.

و الأحوط العمل بخبر العدل، ذكراً كان أو أنثى.

و الأعمى فى المَبْصِرَات، و الأصم فى المسموعات، و الشجاع و الجبان يقلدون، و يأخذون بقول العدل. فإن لم يكن فى ذلك المحل عدل يرجع إليه، عملوا على مطلق الظن (فى وجه) (١).

### الثالث: فى الوقت

وقتها فى الكسوفين إلى تمام الانجلاء على الأقوى، و فى الزلزله و باقى الأَخاويف مده العُمر؛ لعدم التمكن من فعلها كثيراً، فيلغو حينئذٍ وجوبها.

و الظاهر لزوم الفورى، و العمل بأصل بقائها فى سعه وقتها.

و لو لم يَسع وقت الخسوفين الصلاه، فلا- وجوب. و لو دخل مبتدئاً فظهر الضيق بطلت. و لو تأخر فضايق، و أدرك ركعه، قوى القول بإدراكها. و إن لم يُدرك، جاء حكم قضائها.

و جاهل الآيه حتى تنكشف لا- يلزمه قضاؤها، إلا فى الكسوف و الخسوف مع احتراق القرص، و التارك عامداً أو ناسياً، عليه فعلها، أداءً فى الأداء، و قضاءً فى القضاء.

و إذا عارضت مضيقتها مضيقة الفريضة، قدمت عليها الفريضة.

و إذا عارضت موعده الفريضة أو النافله مضيقة أو موعده، وجب تقديمها. و إن عارضت موعدها موعده الفريضة، رجح تأخيرها. و لو عارضت النافله مضيقة أو موعده، رجح تقديمها.

و مع المعارضه مع الواجبات الغير اليوميه و الجمع، كالملتزمات، يحتمل الحكم بتقديم غيرها، و يقوى القول بالتخير بينها.

١- ما بين القوسين زياده: من «ح».

## الرابع: فى أحكامها

؛ وهى أمور:

منها: أنّ حالها حال اليوميه فى قيامها و جلوسها، و جميع أفعالها، سوى ما ذكر، و يجوز من جلوس و حال المشى و الركوب، و فى السفينه، و فى الكعبه مع الاضطرار (على تفصيل تقدم) (١).

و منها: أنّه لو دخل فى صلاه أیه فووقت ثانيه، أتمّ و فعل الأخرى، و هكذا.

و منها: أنّه مع احتراق القرص يجب القضاء مطلقاً، و لا- غسل. و مع العمده و الاحتراق، يُستحبّ معه الغسل. و مع العمده و لا احتراق أو الاحتراق، و (لا عمد) (٢) القضاء بلا- غسل. و مع عدمهما لا شىء فيهما. و مع عدم العلم فى الآيات الأخرى، يقوى السقوط، و الأحوط الإتيان بها.

و منها: أنّ الكسوف و الخسوف و الزلزله أنواع، و ما عداها نوع واحد.

و منها: أنّه يجوز العدول من مؤداه إلى مؤداه أو مقضيّه، أو مقضيّه إلى مؤداه سابقتين على إشكال، لا لاحقيتين، و لا مقارنتين، و الأحوط تركه مطلقاً.

و منها: أنّه لا يجوز الائتمام فيها بجمعه أو عيديه أو يوميه، و لا بالعكس. و لو انكشف الحال بعد التيه، مضى على حاله، (و بنى على الانفراد) (٣) مع عدم المانع، و لا تحتاج إلى تجديد التيه. و لو علم بعد الفراغ، فلا بأس.

و منها: أنّه لا فوريه فيها (زائده على المتعارف) (٤) مع سعه الوقت. و الأحوط مُراعاة (المضايقه فى) (٥) الفور، و لا توقيت فى غير الكسوفين.

و منها: أنّه لا تجب بحدوث أیه فى إقليم آخر.

و منها: أنّه يجوز ائتمام المفترض فيها بالمتنفل، و بالعكس.

١- ما بين القوسين ليس فى «س».

٢- بدله فى «م»، «س»: العمده.

٣- ما بين القوسين زياده فى «ح».

٤- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٥- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».



و منها: أنه إذا فات المأموم ركوع واحد من الأولى فلا يدخل إلا في الثانية. وإذا أدركه في الركوع الأول من الأولى أو الثانية بعد التكبير، حُسبت له الركعة على نحو اليوميه. و لو لحقه في السجود، فلا يبعد القول باستحباب السجود، و إعادته التكبير في الثانية إن كانت باقية، و إلا أتى بها مُنفرداً، أو في جماعه أُخرى.

و منها: أن شرائط اليوميه من لباس أو مكان أو غيرهما جاريه فيها.

و منها: أنه لا- يجب الفحص عن حصول الآيه و عدمه، بل يبنى على أصل العدم حتى يعلم بحصولها، بخلاف سعه الوقت و عدمه، فإنه يتعين عليه التعرض لهما بمجرد العلم بها.

### الخامس: في سننها

؛ و هي أمور:

منها: الإطالة في قراءته، و ذكر ركوعه و سجوده، و قنوته، فقد ورد أنه يقرأ فيها الكهف و الحجر، إلا أن يكون إماماً تشقّ على المأمومين إطالته؛ (١) و فيه تأييد لاعتبار تمام الانجلاء.

و منها: الجماعه في أدائها، و قضائها، و فرضها و نفلها، و يختلف فضلها بكثرتها و قلتها، و مقبوليّه المأمومين. و يجرى فيها ما سنّ في الفرائض، و ما كره فيها، سوى ما استثنى.

و منها: مساواه كلّ من الركوع و السجود و القنوت و القراءة.

و منها: التكبير لرفع كلّ ركوع، سوى الخامس و العاشر، فإنّ فيهما التسميع على نحو ما في غيرها من الصلوات.

و منها: القنوت بعد القراءة على رأس كل زوج، فيكون فيها خمس قنوتات. و لو اقتصر على قنوت الخامس و العاشر، فلا بأس.

و منها: استحباب الإعادة إلى الانجلاء أو الارتفاع مع القطع به، أو مظنه شرعيه.

١- الكافي ٣: ٤٦٣ ح ٢، التهذيب ٣: ١٥٦ ح ٣٣٥، الوسائل ٥: ١٥١ أبواب صلاه الكسوف ب ٧ ح ٦.

و منها: أن يكون تحت السماء.

و منها: الدعاء بدلاً عنها إذا لم يعدها مُستقبلاً مُتطهراً.

و منها: وضوء الحائض و النفساء و جلوسهما ذاكرتين بمقدارها.

و منها: أن ينادى عوض الأذان «الصلاه» ثلاثاً، في أدائها. و في القضاء في جماعه [\(١\)](#) السقوط من رأس، و الثبوت لكل واحد، و الرخصه بالاكتفاء بالأولى على نحو مقضيّات الفرائض.

و منها: وضع مُناد، أو ضرب شىء له صوت رفيع؛ حتّى يبلغ الخبر أهل المحلّ من وضع و رفيع.

و لا- بأس بالمعتاد في هذه الأوقات من ضرب أو انى النّحاس، لتعلم بالخسوف و الكسوف عامّة الناس، (و فيه تأييد لاستحباب إيقاظ النائم للصلاه) [\(٢\)](#).

### المبحث العاشر: في الصلوات الواجبه بالعارض

#### إشاره

و فيها أبحاث:

#### الأول: إنّ الإلزام إن كان من جهه أمر يعود إلى المخلوق

إمّا لمالكيه المأمور، أو لمعاوضه بينهما جازّ فيه التعلّق بالمندوبات من العبادات، و المكروهات، و انتقلت إلى الوجوب.

و إن كان بمُلزم شرعى من عهدٍ أو نذرٍ أو شبههما، فلا- كلام في تعلّقه بالمندوب منها، و حصول الامتثال به، و في حصول الامتثال مع التعلّق بالمطلق لانطباقه عليه.

و إذا تعلّق بالخاص، فإن توجه إلى القيد على تقدير الإتيان بالعمل، كالكون في الحَمَام أو غيره من أماكن الكراهه، أو وقت طلوع الشمس أو غروبها أو غيرها من أزمنتها، أو اللباس الأسود أو غيره من اللباس المكروه، لم ينعقد.

و إنّ تعلّق بالعمل مقيداً، قوى الانعقاد.

١- في «س»: و يحتمل.

٢- ما بين القوسين ليس في «م».

و إن تعلق بكلّ منهما على الانفراد، لزم الأصل دون الصفه. و مع التعلق بالصفه، لا يجوز العدول إلى الأفضل.

### الثانى: أنّ صلاه التطوّع إن غابت الفرض لأمرٍ يعود إلى الحقيقه

كالقران فى صلاه النبى صلّى الله عليه وآله وسلم، أو الوصى عليه السلام، أو الزهراء عليها السلام، و الوصيه، و نحوها؛ و كالتبويض فى الغفيله، و الهديه، و نحوها؛ و الجلوس فى الوتره على الأقوى انعقدت فيها صيغه الإلزام.

و أمّا ما يظهر من الأخبار لمن له ذوق سليم، و طبع مستقيم أنّ مدار اختلاف التطوّع إنّما هو للتسامح (١) فى شأنه، و عدم الاعتناء به على نحو الفرض، كجواز الجلوس، و الركوب، و المشى، و القران، و التبويض، و الاقتصار على الفاتحه، و الكون فى الكعبه، أو السفينه، و جواز البناء على الأ-كثر، و قراءه العزائم، و نحوها، فيتمشى فيه حكم الفرض. و ربّما كان اسم المكتوبه و الفريضه يعمّها.

و كذا المستحبات بالعارض لا احتياطٍ بإعاده أو قضاء، أو لتبرّع؛ لأنّها عوض الفريضه، فيجرى عليها حكمها.

و الظاهر أنّ الوجوب لأمر الولى أو أحد الوالدين لا يخرجها عن حكم التطوّع.

### الثالث: أنّه إذا قيد عدداً من الصلوات، أو أطلق، فالظاهر النوافل رَوَاتِبٌ أو لا، ذوات أسباب أو لا، و يدخل فيها الوتر.

و إن قيد ركعه و أطلق، احتمال الاقتصار على الوتر، و الاجتزاء بغيره لدخولها فيه.

و مثل ذلك يجرى فى الثالثه و الخامسه، و كلّ فرد. و لعلّ البناء فيه على حجّيه مفهوم العدد و عدمها.

١- فى «س»، «م»: التسامح.

و لو شرط فى الخمسه أو السبعه أن تكون بتسليمه، لم ينعد نذره.

و لو قيد بالقران أو التبعض معلقاً له بهما لا بالصلاه صح؛ و بالصلاه بطل.

و إذا عيّن فنوتين، فإن أراد التعبد بالخصوصيه، اختص بالجمعه أو الوتر؛ و إن أراد الذكر و الدعاء، جاز بالجميع.

و لو نذر الصلاه بسور العزائم أو قراءتها فى الصلاه، تعين بالنافله. و إن نذر (عشرين أیه فى صلوات فريضه بقصد الجزئيه) (١) صح مع إمكان حصولها فى سورته واحده، أو سؤر قصار، على عدد الركعات، لا مع عدمه (٢).

و لو نذر صلاه واحده مُشتمله عليها لم يصح، إلا مع اشتمال سورته عليها (أو سورتين) (٣) من دون إضافه. و لو خالف، صح ما فعل، مع عدم مُنافاه القربه، و أعاد مع بقاء الوقت، و يقوى عدم اعتبار مقدار الركعه. و إن تعين أو ضاق الوقت، صح فى وجه، و قضى.

و لو نذر ذات زمان أو مكان أو وضع معينه، ففعلها فى غير ما عيّن لها، بطل.

و لو نذر صلاه الليل، فالظاهر فى يومنا اعتبار الإحدى عشره، كما أنّ الظاهر من الوتر الواحد.

و لا ينعد نذر ما يُغتفر بالسنن، إلا إذا ألحقنا الجميع بالذات، و هو بعيد.

و (٤) لو نذر أحد القسمين من صلاه فى مواضع التخيير، لزم؛ و لو فوت كفر.

#### **الرابع: أنه لو نذر الترتيب أو الموالاه فى غير محل الوجوب بين الصلوات أو بعضها،**

فأتى بها خاليه عن المنذور، صحّت مع إمكان قصد القربه، و كذا لو نذر الخلاف ثم فعل.

١- بدل ما بين القوسين فى «م»، «س»: عشره آيات فى صلاه مخصوصه لو صلاها.

٢- فى «س»، «م»: و مع عدمه.

٣- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٤- فى «م»، «س» زياده: مثل ذلك.

### الخامس: أن الالتزام بالأصل لا يغيّر مندوباً عن صفته،

و أمّا ما كان بالمعاوضه فينصرف إلى المتعارف، فكلّ مندوب قضت العاده به و انصرف إليه الإطلاق عرفاً و جب، إلا مع شرط عدمه. و يقوى تمشيه ذلك في النذر و شبهه.

### السادس: أن ما كان التزامه على نحو العبادات لم تجز النيابة فيه إلا عن الأموات، إلا في بعض المستثنيات.

و أمّا ما كان على طريق الضمانات، كالتحمّل عن القربات، أو على طريق المعاوضات، فيلحق بالديون و الغرامات، فتجوز فيه النيابة، بمعاوضه و غيرها (و الضمان على إشكال، لا سيّما في غير المعاوضه) (١).

### السابع: لو نذر مثلاً صلاة مع الحدّث أو النجاسه، و كان دائم الحدّث، أو فاقد الماء؛ أو مصاحباً لنجاسه معفو عنها،

كدم الجروح و القروح، أو القليل، انعقد نذره حيث يتعلّق بالمقيّد (دون ما إذا تعلّق بالقيّد) (٢).

و لو نذر ذلك حال عدم العيذر، احتمل الانعقاد و الانتظار أو الخروج (٣) إلى أرض يفقد فيها الماء، و عدم الانعقاد، و لعلّه أقوى؛ لأنّ مداره على الرجحان حين النذر.

### الثامن: لو تعارضت الصلوات الملتزمات لإهماله حتّى ضاق وقت الجميع، قدّمت مُستحقّه المخلوق،

ثمّ ذات العهد، ثمّ النذر، و المجانسه على مثلها، مع تكرّر الملزم فيها و تأكيده في وجه.

(و يحتمل تقديم ما تقدّم سبب وجوبه مع عدم المرجّح) (٤).

١- ما بين القوسين زياده من «ح».

٢- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٣- بدلها في «س»: أو لزم الخروج، و في «م»: و لزم الخروج.

٤- ما بين القوسين زياده في «ح».

### التاسع: حُرْمه القطع في النافله لا يدخلها في حكم الواجب،

و لو وجبت في الأثناء بَنَدِرٍ أو شبهه فيها أبرزها بصوره الدعاء أو بنذر سابق متعلق بالإتمام لو كان في صلاه و حصل الشرط دخلت في حكم الواجب، و ارتفع حكم المسامحه عنها.

### المبحث الحادى عشر: في النوافل المسّماه من غير الرواتب

#### إشاره

و فيها بحثان:

#### الأول: في تعدادها و كيفياتها،

و هى كثيره:

منها: صلاه الاستسقاء لطلب السقيا من الله تعالى، و إنّما تشرّع لغور (١) الأنهار في مقام يكون الاعتماد عليها، و قلّه الأمطار أو البرف (٢) حيث يكون الاعتماد عليهما؛ مع الغلاء و الرخاء؛ مع عموم العارض لأهل تلك الناحيه، بحيث لا يختصّ بقليل منهم. و لا تجوز لغير المياه، فلا ينبغى نسبه المطر إلى الأنواء. و لو أراد الحقيقه، كفر.

و كيفيتها: كصلاه العيد، إلا- في كيفيه القنوت، فإنّ التعرّض (٣) فيه هناك لطلب الخير على العموم، و هاهنا للاستعطاف و الترحّم من الله تعالى في سؤال الماء؛ ليسقى الزرع و النبات؛ لئلا يجفّ الضرع (٤).

و يستحبّ فيها: الدعاء بالمنقول في القنوت، و بعد الفراغ، و الصوم ثلاثه أيام متواليات: أوّلها يوم السبت، و اخرها يوم الاثنين، أو أوّلها يوم الأربعاء،

١- يقال: غار يغور غوراً إذا نضب. جمهره اللغه ٢: ٧٨٣.

٢- فى «م»، «س»: التلج.

٣- بدلها فى «م»، «س»: الغرض.

٤- الضرع لذات الظلف كالئدى للمرأه، و الجمع ضروع. المصباح المنير: ٣٦١.

و آخرها يوم الجمعة؛ لكونها مظنة الإجابة، و لورود ذلك فى طلب الحوائج. و الخروج فى أحد اليومين الأخيرين إلى الصحراء إلا فى مكة، فيستسقى فى المسجد الحرام.

و تُستحبّ فيها: الجماعة، و تجوزُ فرادى، و الخروج بسكينه و وقار، و خشوع، و خضوع، و إخراج الشيوخ، و الأطفال، و العجائز، و البهائم، و التفريق بين الأطفال و صغار البهائم و أمهاتهم، و تحويل الرداء، بجعل ما على المنكب (١) الأيمن على الأيسر، و بالعكس، للإمام بعد الصلاة، و بعد صعود المنبر. و تحويله ثلاث مرّات، كما قاله جماعة (٢)، لعلّه أولى. و التكبير من الإمام مُستقبل القبلة، و التسييح عن يمينه، و التهليل عن يساره، و التحميد مُستقبل القبلة، كلّ واحد منها مائة مرّة، يرفع بالجميع صوته كلّ ذلك بعد تحويل الرداء.

و مُتابعه المأمومين للإمام فى جميع الأذكار. فإن قصرُوا عن تلك الأذكار، أتوا بغيرها. و لو قصرُوا عن الجميع، أتوا بها مُجرّده. و مع الإمكان لا يجوز ذلك مع قصد الخصوصية.

و لو نُذرت، لزم الإتيان بها على الوضع المخصوص مع الإمكان، و لا يجب على الناس الخروج، بل يُستحبّ لهم كما يُستحبّ ندبهم إليه، ثم يخطب.

و ينبغى أن يبلغ هو و من معه فى التضرّع و التوكّل و الرجاء، و تكرير الخروج لو لم يجابوا (٣) عاملين العمل السابق.

و وقتها وقت صلاة العيد.

قيل: و يُكره خروج الكفّار، و أهل الباطل من فرق الإسلام، و الفُسّاق (٤). و الظاهر عدم البأس؛ لأنّ رحمه الله عامّه، إلا أنّ تبعث على ضعف عقيدة المسلمين، و قوّه عقيدتهم.

١- المنكب: هو مجتمع رأس العُضد و الكتف؛ لأنّه يعتمد عليه. المصباح المنير: ٦٢٤.

٢- كالشيخ المفيد فى المقنعه: ٢٠٨، و ابن البراج فى المهذب ١: ١٤٤، و سلار فى المراسم: ٨٣.

٣- فى «م»، «س»: يجلب.

٤- كالحلى فى السرائر ١: ٣٢٥.

و إذا حَصَلَ المطلوب قبل اشتغالهم بالمقدمات، أو بعد الشروع في الصوم، أو بعد تمامه قبل الخروج، أو بعده قبل الشروع في الخُطبه، فالأقرب السقوط. و يقوى أنه يستمرّ بعد الشروع فيها. و أما بعد الدخول في الصلاه فلا ينبغي التأمل في الاستمرار.

و يُستحبّ دعاء أهل الخُصب لأهل الجُذب، و يُشكل إتيانهم بتلك الصورة لغيرهم.

و من دخل من المسافرين بلدهم، يُلحق بهم. و لا بأس بانضمام أهل الخُصب على الأقوى.

و منها: نافله شهر رمضان و هي: ألف ركعه: في العشرين المتقدمه منه عشرون عشرون؛ ثمان بعد المغرب، و اثنتي عشره بعد العشاء، فهذه أربعمائه.

و في العشر الأخيره ثلاثون ثلاثون بزياده عشر بعد العشاء، فهذه ثلاثمائه.

و تزيد ليالى الأفراد تسع عشره، و الحاديه و العشرون، و الثالثه و العشرون على ما وضعت فيها ثلاثمائه، لكلّ ليله مائه.

و لو اقتصر على مائه في الليالى الثلاث، صلّى في كلّ جمعه من الشهر عشر ركعات: أربعاً صلاه جعفر، و اثنتين صلاه الزهراء عليها السلام، و أربعاً صلاه على عليه السلام، و في ليله آخر جمعه أو جمعه من العشر الأواخر عشرون ركعه بصلاه على عليه السلام، و في عشيه تلك الجمعه عشرون ركعه بصلاه فاطمه عليها السلام، و قد روى في هذه النافله طرائق عديده (١).

و منها: صلاه ليله الفطر.

و هي ركعتان: في الأولى الحمد مرّه، و التوحيد ألف مرّه، و في الثانيه الحمد و التوحيد مرّه مرّه.

١- انظر الوسائل ٥: ٢٤٣ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ١٠.



و منها: صلاة يوم الغدير؛ و هي: ركعتان قبل الزوال بنصف ساعه من ساعات الشرع، و ربّما ساوت ساعات المنجّمين، بعد أن يغتسل قبلها (١)، يقرأ في كلّ واحده منهما الحمد مرّه، و كلا من القدر و التوحيد و آيه الكرسي إلى خالدون عشرًا عشرًا.

و تُستحبّ فيها الجماعه، و الانفراد أحوط. و أن تكون في الصحراء تحت السماء تأسيدياً، كما ذكره بعض الفقهاء (٢). و الخطبه قبل الصلاه أو بعدها، و يعرّفهم الإمام فضل اليوم. فإذا تمّت الخطبه، تصافحوا، و أكدوا الأخوّه من الظهر إلى العتمه.

و منها: صلاة الليالي البيض في رجب و شعبان و شهر رمضان.

و منها: صلاة ليله نصف شعبان، و هي أربع ركعات بتسليمتين، يقرأ في كل ركعه الحمد و التوحيد مائه مرّه، ثمّ يدعو بالمأثور، و يعفّر.

و منها: صلاة ليله نصف رجب، و هي اثنتي عشره، يقرأ في كلّ ركعه الحمد و سورته، و روى سورته يس.

و منها: صلاة ليله المبعث، السابعه و عشرين من رجب، و يومها، و هي كصلاه نصف رجب.

و منها: صلاة الرابع و عشرين من ذى الحجّه، و هو يوم التصدّق بالخاتم، و يوم المباهله. و هي بهيئه صلاة الغدير، و وقتها وقتها، لكن تُزاد فيها آيه الكرسي إلى خالدون.

١- في «م»، «س»: قبله.

٢- كأبي الصلاح في الكافي في الفقه: ١٦٠.

و منها: صلاة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ، يَقْرَأُ فِيهِمَا قَائِماً الْحَمْدَ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً الْقَدْرَ، وَفِي الرُّكُوعِ، وَالرَّفْعِ مِنْهُ، وَالسُّجُودِ الْأَوَّلِ، وَالرَّفْعِ مِنْهُ، وَالسُّجُودِ الثَّانِي، وَالرَّفْعِ مِنْهُ، فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سُورَةُ الْقَدْرِ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً، فَتَكُونُ فِيهِمَا قِرَاءَةُ الْقَدْرِ مَائَتِي وَعِشْرَاً، فَإِذَا سَلَّمَ عَقَّبَ بِمَا أَرَادَ، ثُمَّ انصَرَفَ، وَ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ذَنْبٌ.

و منها: صلاة أمير المؤمنين عليه السلام، وَهِيَ: أَرْبَعُ رَكْعَاتٍ بِتَسْلِيمَتَيْنِ، يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ الْحَمْدَ مَرَّةً وَالتَّوْحِيدَ خَمْسِينَ مَرَّةً.

و منها: صلاة الزهراء عليها السلام، وَهِيَ رَكْعَتَانِ، تَقْرَأُ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا بَعْدَ الْحَمْدِ سُورَةَ الْقَدْرِ مِائَةَ مَرَّةً، وَفِي الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْحَمْدِ التَّوْحِيدَ مِائَةَ مَرَّةً. وَ مِنْهُمْ مَنْ نَسَبَ صَلَاةَ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الزَّهْرَاءِ عَلَيْهَا السَّلَامُ (١)، وَبِالْعَكْسِ.

و منها: صلاة جعفر الطيار وَتُسَمَّى صَلَاةَ الْحَبُوبِ، وَهِيَ أَرْبَعُ رَكْعَاتٍ بِتَسْلِيمَتَيْنِ، تَقْرَأُ فِي كُلِّ مِنْ قِيَامِ الْأُولَى بَعْدَ الْحَمْدِ، وَ سُورَةَ الزَّلْزَالِ، وَالثَّانِيَةِ بَعْدَ الْحَمْدِ، وَ سُورَةَ الْعَادِيَاتِ، وَالثَّلَاثَةَ بَعْدَهُ وَ سُورَةَ النَّصْرِ، وَالرَّابِعَةَ بَعْدَهُ وَالتَّوْحِيدَ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً التَّسْبِيحَاتِ الْأَرْبَعِ، وَهِيَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ، وَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَ اللَّهُ أَكْبَرُ».

وَ فِي كُلِّ مِنْ الرُّكْعَاتِ الْأَرْبَعِ فِي الرُّكُوعِ، وَالرَّفْعِ مِنْهُ، وَالسُّجُودِ الْأَوَّلِ، وَالرَّفْعِ مِنْهُ، وَالسُّجُودِ الثَّانِي، وَالرَّفْعِ مِنْهُ عِشْرَاً عِشْرَاً، فَيَكُونُ مَا فِي جَمِيعِ الرُّكْعَاتِ ثَلَاثِمِائَةَ تَسْبِيحَةٍ.

وَ فِيهَا رُخْصَةٌ بِتَأْخِيرِ الْقَنُوتِ فِي الرَّابِعَةِ بَعْدَ الرُّكُوعِ.

و يُسْتَحَبُّ الدعاء في آخر سجده، و بعد الفراغ بالمأثور فيهما.

و هي مُسْتَحَبَّةٌ كُلُّ يوم، خصوصاً يوم الجمعة صدر النهار؛ و في كلِّ ليلة، خصوصاً ليلة النصف من شعبان.

و إذا كان مُسْتَعِجِلاً صلاتها من غير تسييح، ثم قضاءها ذاهباً في حوائجها.

و إذا نسي تسييحاً ركوعاً أو سجوداً أو غيرهما قضاءه في وقت آخر.

و تُدَاخِلُ نافله الليل، و يجوز احتسابها منها.

و هذه الصلوات الأربع لا اختصاص لها بوقت، غير أنَّ الوقوع في الأفضل أفضل، خصوصاً الجمعة.

(و الظاهر الاكتفاء بالسور المذكورة في الثلاث المتقدمه عن السوره المسنونه، و عدم الاكتفاء بالأذكار المذكوره في الرابعه عن التسييح في ركوعها و سجودها.)

و الأولى تقديم الأذكار على القنوت و التشهد، و تأخيرها عن تسييح الركوع و السجود، و لا يجوز تبديل الموظف مع قصد الخصوصيه (١).

و منها: صلاة الغفيله بين صلاة المغرب و صلاة العشاء، أو بين الوقتين، يقرأ في الأولى بعد الحمد وَ ذَا التُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِباً (٢) إلى آخر الآيه، و في الثانيه بعد الحمد وَ عِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ (٣) إلى آخره.

ثم يرفع يديه و يقول: «اللهم إني أسألك بمفاتيح الغيب التي لا يعلمها إلا أنت أن تصلي على محمد و آل محمد، و أن تفعل بي كذا و كذا، اللهم أنت ولي نعمتي، و القادر على طلبتي، تعلم حاجتي، فأسألك بحق محمد و آل محمد عليهم السلام لما قضيتها لي» و تُسَمَّى الحاجه.

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- الأنبياء: ٨٧.

٣- الأنعام: ٥٩.

و الأولى بل الأحوط أن تُحسب من نوافل المغرب الأربع.

و منها: صلاة الوصية، بين المغرب و العشاء، و هي ركعتان، يقرأ في الأولى الحمد مرّه، و الزلزله ثلاث عشره مرّه، و في الثانية الحمد مرّه، و التوحيد خمس عشره مرّه. و منها: صلاة عشر ركعات بعد المغرب و نافلتها، و صلاة ركعتين أُخريين بكيفيه مخصوصه.

و منها: صلاة أربع ركعات بعد العشاء، يُصلّى ركعتين بعدها، يقرأ فيهما مائه آيه و لا يحتسبهما، و ركعتين و هو جالس يقوم فيهما بالتوحيد و الجحد، و إن استيقظ من الليل صلّى صلاة الليل، و إن لم يستيقظ حتّى يطلع الفجر صلّى ركعتين، فصارت شفعاً، و احتسب بالركعتين اللتين صلاهما و ترأ.

و منها: صلاة ركعتين قبل صلاة الليل، يقرأ في الأولى بعد الحمد التوحيد، و في الثانية الجحد.

و منها: صلاة يوم النوروز، و هي أربع ركعات بعد الغسل و التطيب، يقرأ في الأولى بعد الحمد القدر عشرأً، و في الثانية بعد الحمد الجحد عشرأً، و في الثالثه بعد الحمد التوحيد عشرأً، و في الرابعه بعد الحمد المعوذتين عشرأً و يدعو.

و منها: صلاة أول ليله من المحرم، و هي مائه ركعه بالحمد، و روى غيرها (١)، و لها أعمال خاصه.

و منها: صلاة يوم عاشوراء، و هي أربع ركعات بتسليمتين، يقرأ في الأولى الحمد و الجحد، و في الثانية الحمد و التوحيد، و في الثالثة الحمد و سوره الأحزاب، و في الرابعه الحمد و المنافقين، و لها أعمال مخصوصه.

و منها: صلاة اليوم الخامس و العشرين من ذى القعدة، يقرأ بعد الحمد: و الشمس و ضحيتها خمس مرّات، و يقول بعد التسليم: «لا حول و لا قوه إلا بالله العلي العظيم».

و منها: صلاة عشر ذى الحجه، و يوم عرفه، و لها كفيّات مخصوصه.

و منها: الصلاه الكامله يوم الجمعه، و هي أربع ركعات، و في كلّ ركعه الحمد عشراً و المعوذتين، و التوحيد، و الجحد، و آيه الكرسي عشراً عشراً، و روى: القدر، و شهد الله عشراً عشراً، فإذا فرغ من الصلاه استغفر الله تعالى مائه مرّه. و قال: «سبحان الله، و الحمد لله، و لا إله إلا الله، و الله أكبر، و لا حول و لا قوه إلا بالله العلي العظيم» مائه مرّه، و يصلّي على النبي صلّي الله عليه و آله و سلم مائه مرّه (١). قيل: و هي بتسليمه واحده.

و منها: صلاة الأعرابي يوم الجمعه، رواها زيد بن ثابت (٢)، و هي عشر ركعات بثلاث تسليمات، يصلّي ركعتين بتسليمه، يقرأ في الأولى الحمد مرّه، و الفلق سبع مرّات، و في الثانية الحمد مرّه، و الناس سبع مرّات، ثمّ يسلم.

١- مصباح المتهدج: ٢٨٠، الوسائل ٥: ٥٧ أبواب صلاه الجمعه ب ٣٩ ح ٢.

٢- مصباح المتهدج: ٢٨١، الوسائل ٥: ٥٧ أبواب صلاه الجمعه ب ٣٩ ح ٣.

و يقرأ آيه الكرسي سبعا، ثم يصلّي ثمان ركعات بتسليمتين، يقرأ في كل ركعه الحمد و النصر مرّه مرّه، و التوحيد خمسا و عشرين مرّه، ثم يقول بعدها: «سبحان الله ربّ العرش الكريم، لا حول و لا قوه إلا بالله العلي العظيم» سبعين مرّه.

و منها: صلاه أوّل الشهر؛ عن الرضا عليه السلام: إذا دخل شهر جديد تصلّي في أوّل يوم منه ركعتين، تقرأ في الأولى بعد قراءه الحمد مرّه التوحيد بعدد أيام الشهر، و في الثانية بعد قراءه الحمد مرّه القدر بعدد أيام الشهر، و تتصدّق بما تيسّر، تشتري به سلامه ذلك الشهر كلّ (١).

و منها: صلاه كلّ ليله من رجب و في ليالي و أيام خاصّه منه، و لها وظائف تذكر في محالّها.

و منها: صلاه التطوّع في كلّ يوم، و لها طرق مخصوصه.

و منها: صلاه اثني عشر ركعه للخلاص من السجن، و لها كيفيات مخصوصه.

و منها: صلاه كلّ ليله من شعبان خصوصا ليله النصف منه، و لها كيفيات خاصّه تُطلب من مظانّها.

و منها: صلاه اثني عشر ركعه، ليبنى له بيت في الجنّه.

---

١- مصباح المتهجد: ٤٧٠، الإقبال: ٨٧، الدروع الواقيه: ٣، الوسائل ٥: ٢٨٦ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ٤٥ ح ١. و الروايه فيها عن محمّد بن علي الرضا (ع).

و منها: صلاه ركعتين في أي وقت شاء، يقرأ فيهما بعد الفاتحه التوحيد ستين مره؛ لتُغفر ذنوبه.

و منها: صلاه من غَفَلَ عن صلاه الليل، و هي عشر ركعات، يقرأ في الأولى الحمد و الم تنزيل، و في الثانيه الحمد و يس، و في الثالثه الحمد و الرحمن، و في الرابعه الحمد و اقترب، و في الخامسه الحمد و الواقعه، و في السادسه الحمد و تبارك الذي بيده الملك، و في السابعه الحمد و المرسلات، و في الثامنه الحمد و عمّ، و في التاسعه الحمد و كوّرت، و في العاشره الحمد و الفجر.

و منها: صلاه التطوّع في كلّ يوم قبل الزوال بأربع ركعات، يقرأ في كلّ ركعه: الحمد و القدر خمساً و عشرين مره، حتّى لا يمرض إلا مرض الموت.

و منها: صلاه الاستطعام، روى: أنّ من جاع فليتوضّأ، و ليصلّي ركعتين، و يقول: يا ربّ إنّى جائع فأطعمنى (١).

و منها: صلاه الحاجه، و هي ركعتان بلا صوم، أو مع صوم ثلاثه أيام. و لو فعل بعض العبادات قبلها لترتب الأثر، فلا بأس. فإن صام ثلاثه أيام، فالأولى أن يكون آخرها الجمعه، و رويت كيفيتها بأنحاء شتى، و لا وقت لها (٢).

و تُستحب متى عرضت الحاجه في ليل أو نهار. و لو ظهر في أثنائها قضاء الحاجه أو فواتها أتمّها، و كانت من النوافل المبتدأه.

١- الكافي ٣: ٤٧٥ ح ٦، التهذيب ٢: ٢٣٧ ح ٩٣٩، و ح ٣: ٣١٢ ح ٩٦٨، مكارم الأخلاق: ٣٣٦، الوسائل ٥: ٢٥٣ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ٢٥ ح ١.

٢- انظر الوسائل ٥: ٢٥٥ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ٢٨.

و منها: صلاه الشكر عند تجدد النعمه، و هي ركعتان، يقرأ في الأولى منهما الحمد و التوحيد، و في الثانيه الحمد و الجحد، و يقول في ركوع الأولى: «الحمد لله شكراً و حمداً» و في ركوع الثانيه: «الحمد لله الذي استجاب دعائي، و أعطاني مسألتى».

و منها: صلاه لبس الجديد من اللباس، و هي ركعتان، يقرأ فيهما الحمد، و آيه الكرسي، و التوحيد، و القدر، و يحمد الله الذي ستر عورته، و زينته بين الناس، و يكثر من قول: «لا حول و لا قوه إلا بالله».

و منها: صلاه الزياره للنبي صلى الله عليه و آله و سلم، أو الأئمه عليهم السلام، أو الشهداء. و لو أتى بها برسم الهديه لجميع أموات المؤمنين، فلا بأس.

و منها: صلاه الإحرام لحج أو عمره.

و منها: صلاه التحية لدخول المساجد بأقسامها. و في لحوق العتبات العاليات بها وجه.

و منها: صلاه المهمات، و هي أربع ركعات، تقرأ في الأولى بعد الحمد **حَسْبُنَا اللَّهُ وَ نِعْمَ الْوَكِيلُ (١)** سبع مرّات، و في الثانيه بعد الحمد **مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنَّ تَرَنَ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَ وَكِدًا (٢)** سبع مرّات، و في الثالثه بعد الحمد **لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ (٣)** سبع مرّات، و في الرابعه بعد الحمد:

١- آل عمران: ١٧٣.

٢- الكهف: ٣٩.

٣- الأنبياء: ٨٧.



وَ أَفْوَضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ (١) سبع مرّات، ثمّ يسأل حاجته.

و منها: صلاه الانتصار على الظالم؛ بعد الغسل، تصلّى ركعتين فى مكان بارز إلى السماء، و تقول: «اللهم إنّ فلان بن فلان قد ظلمنى، و ليس لى أحد أصول به غيرك، فاستوفى ظلامتى الساعه الساعه» حتى يرى ما يحب.

و منها: صلاه من عسر عليه أمر، و هى ركعتان، يقرأ فى الأولى بعد الفاتحه التوحيد، و **إِنَّا فَتَحْنَا** إلى قوله **وَ يُنْصِرُكَ اللَّهُ نَصِيرًا** عزيزاً (٢)، و فى الثانية بعد الحمد أ لم نشرح، و قد جرّبت.

و منها: صلاه الذكاء، و جوده الحفظ، و لها كيفيه مخصوصه، و هى ركعتان فى أولها الحمد و التوحيد خمسين مرّه، و فى الثانية كذلك، و بعد السلام يصلّى على النبي صلّى الله عليه و آله و سلم، ثمّ يرفع يديه، و يدعو بالدعاء المأثور.

و منها: صلاه دفع الأمر المخوف، و هى ركعتان، يقرأ فى الأولى بعد الحمد التوحيد خمسين مرّه، و فى الثانية كذلك، و بعد السلام يصلّى على النبي صلّى الله عليه و آله، ثمّ يرفع يديه، و يدعو بالدعاء المأثور.

و منها: صلاه الرزق، و هى ركعتان، يقرأ فى الأولى منهما بعد الحمد الكوثر ثلاث مرّات، و فى الثانية بعد الحمد المعوذتين كلّ واحده منهما ثلاث مرّات، و روى: أربع ركعات (٣)، و لها كيفيات خاصه، و فى خصوص يوم الجمع له عمل مخصوص.

١- غافر: ٤٤.

٢- الفتح: ١- ٣.

٣- الكافي ٣: ٤٧٥ ح ٥، الوسائل ٥: ٣٥٢ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ٢٢ ح ٥.

و منها: صلاه دفع شرّ السلطان، و هي ركعتان، يقرأ بعد الحمد في الأولى منهما أيه الكرسي، و في الثانيه بعد الحمد لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا (١) إلى آخر سورة الحشر، و يأخذ المصحف، و يضعه على رأسه، و يأتي بالدعاء المخصوص.

و منها: صلاه إراده السفر، و هي ركعتان، يقرأ فيهما ما شاء، و لها دعاء مخصوص.

و منها: الصلاه مع الصيام، و الدعاء، و هي أربع ركعات، لها أطوار خاصه.

و منها: صلاه أمّ المريض؛ لتدعو له بالشفاء، تصعد فوق البيت، ثم تبرز إلى السماء و تصلّي ركعتين، فإذا سلّمت قالت: «اللهم إنك وهبته لي، و لم يك شيئا، اللهم أستوهبك مُبتدئا، فأعرنيه» (٢) مجرّب.

و منها: صلاه خوف المكروه، و حدوث الغم، و الوارد مُطلق الصلاه، و لبس ثوبين غليظين فيها، و الجثو على الركبتين، و الصراخ إلى الله تعالى، و سؤال الجنه، و التعوّذ من شرّ الذي يخافه. و روى مجرّد دخول المسجد، و صلاه ركعتين من دون شيء سوى الدعاء فيهما (٣).

و منها: صلاه الخلاص من السجن.

و منها: صلاه دفع خوف العدو، و الدعاء عليه، يصلّي ركعتين، يقرأ فيهما ما شاء، ثم يدعو بالمأثور (٤).

١- الحشر: ٢١.

٢- الكافي ٣: ٤٧٨ ح ٦، التهذيب ٣: ٣١٣ ح ٩٧٠، الوسائل ٥: ٢٦٢ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ٣٠ ح ١.

٣- مجمع البيان ١: ١٠٠، الوسائل ٥: ٢٦٣ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ٣١ ح ٣.

٤- انظر الوسائل ٥: ٢٦٥ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ٣٣.

منها: صلاة إرادته التزويج، و هي ركعتان، يقرأ فيهما ما شاء، ثم يدعو بالمأثور (١).

(و منها: صلاة وقت الدخول، و هي ركعتان يقرأ فيهما ما يشاء، ثم الدعاء) (٢).

و منها: صلاة الطالب للحمل، و هي ركعتان، يقرأ فيهما ما يشاء، ثم الدعاء.

و منها: صلاة قضاء الدين و التوسعة على العيال، و هي ركعتان، تقول بعدهما: «يا ماجد يا واحد يا كريم، أتوجه إليك بمحمد نبيك نبي الرحمة، يا محمد، يا رسول الله، إني أتوجه بك إلى الله، ربك و رب كل شيء، أن تصلي علي محمد و علي أهل بيته، و أسألك نفعه من نجاتك، و فتحاً يسيراً، و رزقاً واسعاً، ألم به شعبي، و أفضى به ديني، و أستعين به علي عيالي» (٣).

و منها: صلاة الهدية للنبي صلى الله عليه و آله و سلم، و الأئمة عليهم السلام، و لها كفييات مخصوصه.

(و منها: صلوات الأئمة، فإن لهم صلوات الله عليهم صلوات مخصوصه، و لها أوضاع مخصوصه.

و منها: صلوات الأسبوع، لكل يوم صلاة مخصوصه، و لها كفييات مخصوصه) (٤).

و منها: صلاة ليله الدفن للميت، و هي ركعتان، يقرأ في أولهما الحمد و آيه الكرسي، و في الثانية الحمد و القدر عشر مرات، فإذا سلم قال: «اللهم صل على محمد و آل محمد، و ابعث ثوابها إلى قبر فلان».

و في روايه أخرى: بعد الحمد التوحيد مرتين في الأولى، و في الثانية بعد الحمد التكاثر عشرًا، ثم تدعو بذلك الدعاء، و الصلوات الموظفات كثيره، تطلب من مظانها.

١- انظر الوسائل ٥: ٢٦٧ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ٣٦.

٢- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٣- الكافي ٣: ٤٧٣ ح ٢، التهذيب ٢: ٣١١ ح ٩٦٦، الوسائل ٥: ٢٥٢ أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ٢٣ ح ١

٤- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

و منها: صلاه الاستخاره و للاستخاره ضروب كثيره:

الأول: استخاره الرقاع، و هي أقسام:

منها: أن يأخذ ستّة رقاع، فيكتب في ثلاث منها: «بسم الله الرحمن الرحيم، خيره من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلانه، افعل»، و في ثلاث منها بدل افعل «لا تفعل»، ثم يضعها تحت مصه، ثم يصلّي ركعتين، فإذا فرغ سجد سجده، و قال فيها مائه مرّه: «أستخير الله برحمته، خيره في عافيه»، ثم يستوى جالساً، فيقول: «اللهم خر لي، و اختر لي في جميع أمورى، في يسر منك و عافيه» ثم يضرب بيده إلى الرقاع، فيشوشها، و يخرج واحده واحده، فإن خرج في ثلاث متواليات «افعل» فليفعل ما يريد، و إن خرج في ثلاث متواليات «لا- تفعل» فلا يفعل، و إن خرجت واحده «افعل»، و الأخرى «لا تفعل» فليخرج من الرقاع إلى خمس، و ليعمل على أكثرها، و يدع السادسة، و هي أفضل الضروب و الأقسام.

و منها: أن يقصد مشاوره ربّه، و ينوي الحاجه في نفسه، ثم يكتب ركعتين، في واحده «لا»، و في واحده «نعم»، و يجعلها في بندقتين من طين، ثم يصلّي ركعتين، و يجعلهما تحت ذيله، و يقول: «يا الله، إني أشاورك في أمرى هذا، و أنت خير مُستشار و مُشير، فأشر عليّ بما فيه صلاح و حُسن عاقبه» ثم يدخل يده، فإن كان فيها «نعم» فليفعل، و إن كان فيها «لا» لا يفعل.

و منها: أنه إذا همّ بأمر، أسبغ الوضوء، و صلّى ركعتين، يقرأ في كلّ ركعه الحمد، و قل هو الله أحد مائه مرّه، فإذا سلّم رفع يديه بالدعاء، و قال في دعائه: «يا كاشف الكرب يا مُفرج الهمّ» إلى آخره، و يُكثر الصلاه على محمّد و آل محمّد، و يكون معه ثلاث رقاع على قدر واحد، و هيئه واحده.

و يكتب على ركعتين منها: «اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ» إلى آخره، و يكتب في ظهر إحداهما: «افعل» و على ظهر الأخرى: «لا تفعل» و على الثالثه: «لا حول و لا قوه إلا بالله العليّ العظيم» إلى آخره، و لا يكتب عليه أمر، و لا نهى، و يطوى

الرقاع طياً شديداً على صورته واحده، و تجعل في ثلاث بِنَادِقِ شَمْعٍ أَوْ طِينٍ عَلَى هَيْئِهِ وَاحِدَهُ، وَ وَزَانٍ وَاحِدٍ.

ثُمَّ يَضَعُهَا فِي يَدِ أَحَدٍ يَثِقُ بِهِ، وَ يَأْمُرُهُ أَنْ يَذَكَرَ اللَّهَ، وَ يَصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ بَاشِرًا بِنَفْسِهِ، ثُمَّ يَأْتِي بِبَعْضِ الْأَعْمَالِ، ثُمَّ تُجَالِ الرِّقَاعُ، وَ تَعْطَى بِيَدِ الْمُسْتَخِيرِ، فَإِنْ خَرَجَتْ «أَفْعَلُ» فَعَلٌ، وَ إِنْ خَرَجَتْ «لَا تَفْعَلُ» فَلَا يَفْعَلُ، وَ إِنْ خَرَجَتْ خَالِيَةً أَعَادَ، وَ لِهَذَا الْعَمَلِ تَوَابِعُ تُطَلَّبُ مِنَ الْمَطْوَلَاتِ: (١)

وَ مِنْهَا: أَنْ يَعْمَلَ عَمَلَ هَذِهِ الْأَسْتِخَارَةِ، وَ يَجْعَلُهَا فِي رَقْعَتَيْنِ عَلَى ذَلِكَ النِّحْوِ مِنَ الْوِزْنِ وَ الْهَيْئَةِ، وَ ذَكَرَ «أَفْعَلُ» وَ «لَا تَفْعَلُ» ثُمَّ يَضَعُهُمَا فِي إِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ، وَ فِيهِمَا كِتَابُهُ مَذْكُورُهُ فِي الْمَطْوَلَاتِ (٢).

وَ مِنْهَا: أَنْ يَكْتُبَ فِي رَقْعَتَيْنِ: «خَيْرُهُ مِنَ اللَّهِ وَ رَسُولُهُ لِفُلَانِ بْنِ فُلَانٍ» وَ يَكْتُبُ فِي إِحْدَاهُمَا: «أَفْعَلُ» وَ فِي الْأُخْرَى: «لَا تَفْعَلُ» وَ تَتْرَكَ فِي بِنْدَقَتَيْنِ مِنْ طِينٍ، وَ تُرْمَى فِي قَدْحٍ فِيهِ مَاءٌ، يَتَطَهَّرُ، وَ يَصَلِّيُ، وَ يَدْعُو عَقِيْبَهُمَا: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ خِيَارَ مَنْ فَوَّضَ إِلَيْكَ أَمْرَهُ» ثُمَّ يَذَكَرُ الدُّعَاءَ السَّابِقَ، ثُمَّ يَسْجُدُ، وَ يَقُولُ فِيهَا: «أَسْتَخِيرُ اللَّهَ خَيْرَهُ فِي عَافِيَةِ» مَائَةِ مَرَّةٍ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، وَ يَخْرُجُ الْبِنَادِقَ، وَ يَعْمَلُ بِمَقْتَضَاهَا.

الضرب الثاني: أَنْ يَسْتَخِيرَ فِي آخِرِ سَجْدِهِ مِنْ رَكْعَتِي الْفَجْرِ مَائَةَ مَرَّةٍ، وَ مَرَّةً، وَ يَحْمَدُ اللَّهَ، وَ يَصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ وَ آلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ، وَ لِيَتَمَّ الْمَائَةُ وَ الْوَاحِدَةَ.

الضرب الثالث: أَنْ يَسْتَخِيرَ اللَّهَ فِي آخِرِ رَكْعَةٍ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَ هُوَ سَاجِدٌ مَائَةَ مَرَّةً، وَ مَرَّةً، وَ يَقُولُ: «أَسْتَخِيرُ اللَّهَ بِرَحْمَتِهِ، أَسْتَخِيرُ اللَّهَ بِرَحْمَتِهِ، أَسْتَخِيرُ اللَّهَ بِرَحْمَتِهِ».

الرابع: أَنْ يَسْجُدَ عَقِيْبَ الْمَكْتُوبَةِ وَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ خِرْ لِي» مَائَةَ مَرَّةٍ، قَالَ

١- انظر فتح الأبواب: ٢٨٦، و الوسائل ٥: ٢٠٨ أبواب صلاة الاستخاره ب ٢.

٢- فتح الأبواب: ١٦١، الوسائل ٥: ٢٠٩ أبواب صلاة الاستخاره ب ٢ ح ٢.

ثم يتوسل بنا، و يصلّي علينا، و يستشفع بنا، ثم ينظر ما يلهمه الله، فيفعله، فهو الذى أشار عليك به

(١). الخامس: أن يطلب الخيره من الله، ثم يشاور فيه، فالخيره فيما أجراه على لسان المشير.

السادس: أن يطلب الخيره، و يسأل الله أن يوفق له الخير، و يصرف عنه الشرّ، و يصرفه عن الشرّ، فيكون ذلك إن شاء الله تعالى.

السابع: أن يستخير الله تعالى، و يدعو، فما وقع فى قلبه، ففيه الخيره، و هذه يقول فيها: «أستخير الله» مائه مرّه، و سبعين مرّه، و سبع مرّات، و ثلاث مرّات، و يزيد و يُبعض باعتبار المطالب.

الثامن: ما يقع فى نظره إذا قام إلى الصلاه.

التاسع: فتح المصحف، و النظر إلى أوّل ما يرى فيه، فيأخذ به.

العاشر: قبض السبحه الحسينيه، و يضمّر إن كان زوجاً فهى حسنه، و إن خرجت فرداً فلا، أو بالعكس، و لها قراءه و دعاء (٢).

الحادى عشر: أن يقبض كفّاً من الحصى، و يضمّر على نحو ما فى السبحه.

الثانى عشر: الاستخاره بعد الصلاه، و الصيام، و الصدقه، و الأولى فى الصوم صوم الثلاثاء، و الأربعاء، و الخميس، و الاستخاره يوم الجمعة، و لها أعمال خاصّه (٣).

و المستفاد من مجموع الروايات: أنه لا- يتعيّن فيها صلاه، و لا دعاء، و لا قراءه و لا ذكر، و لا رقا، و لا قران، و لا سبحه، و لا عدد، و إنّما هى بمنزله الدعاء فى أن يخير له، و يدفع عنه الشر، من غير بيان، أو مع البيان فى القلب، أو مع البيان فى المصحف، أو السبحه، أو الحصى، أو الأعواد، أو الحبوب، أو بملاقاه شىء،

١- أمالى الطوسى ١: ٢٨١، الوسائل ٥: ٢١٣ أبواب صلاه الاستخاره ب ٤ ح ٣، و انظر المستدرک الوسائل ٦: ٢٥٤ أبواب صلاه الاستخاره ب ٣ ح ١.

٢- انظر الذكرى: ٢٥٣، و الوسائل ٥: ٢١٩ أبواب صلاه الاستخاره ب ٨ ح ١.

٣- فتح الأبواب: ٤٢، البحار ٩١: ٢٧٨ ح ٢٨، الوسائل ٥: ٢٠٧ أبواب صلاه الاستخاره ب ١ ح ١١.

أو مصادفته، أو غير ذلك.

و ينبغي تعمد أقوى أسباب القربة ذاتاً أو كثره في الأمور العظام، و كل شيء على مقداره.

و لا بد من بيان أمور:

منها: أنها مستحبه حتى بالنسبة إلى الأعمال المندوبه، فقد روى عن أحدهم عليهم السلام أنه قال: «صل ركعتين و استخر الله تعالى، فوالله ما استخار الله مسلم، إلا خار الله تعالى له البتة» (١).

و أنه من استخار الله راضياً بما صنع الله، خار الله له حتماً (٢).

و أنه ما استخار الله عبد قط في أمره مائه مره عند رأس الحسين عليه السلام فيحمد الله تعالى، و يثنى عليه، إلا رماه الله تعالى بخير الأمرين (٣). و «أن الاستخاره في كل ركعه من الزوال» (٤).

و في وصية النبي صلى الله عليه و آله و سلم لعلي عليه السلام

ما خاب من استخار، و لا ندم من استشار

(٥)، و روى: أنه عليه السلام استخار على الحج (٦).

و منها: أنه لا يجب العمل بها إلا مع احتمال وقوع مفسد عظيمه، و حصول تجربه المؤديه إلى حصول المظنه.

و منها: أنه لا بأس بالتوكيل عليها كسائر التوكيلات.

و منها: أنه لا بأس بتغاير القابض، و العاد، و الكاشف، و القارئ.

و منها: أنه إذا استخار مقيداً بوقت، كانت له الإعادة، (٧) و إلا فلا.

١- الكافي ٣: ٤٧٠ ح ١، التهذيب ٣: ١٧٩ ح ٤٠٧، الوسائل ٥: ٢٠٤ أبواب صلاه الاستخاره ب ١ ح ١.

٢- الكافي ٨: ٢٤١ ح ٣٣٠، المحاسن: ٥٩٨ ح ١، الوسائل ٥: ٢٠٤ أبواب صلاه الاستخاره ب ١ ح ٢.

٣- فتح الأبواب: ٢٤٠، الوسائل ٥: ٢٢٠ أبواب صلاه الاستخاره ب ٩ ح ١.

٤- فتح الأبواب: ٢٦٠، الوسائل ٥: ٢٢٠ أبواب صلاه الاستخاره ب ١٠ ح ١، ٢.

٥- أمالي الطوسي: ١٣٦ ح ٢٢٠، الوسائل ٥: ٢١٦ أبواب صلاه الاستخاره ب ٥ ح ١١.

٦- الكافي ٣: ٤٧٠ ح ٢، المحاسن ٦٠٠ ح ١١، فتح الأبواب: ١٥٧.

٧- في «ح» زياده: بعد مضيئه.

و منها: أنه لو استخار على الفعل و الترك، فلا مانع.

و منها: أنه لا بأس بالاستخاره على ترك مندوب أو فعل مكروه مع الشك في بقاء الرجحان.

و منها: أنه ينبغي أن يكون على أفضل الأحوال، من طهاره بقسميها، و شرف زمان، و مكان، و استقبال، و نحوها، و وقوعها بعد العبادات، و يختلف حالها باختلافها و اختلاف مباشريها.

و منها: أنها لا- مانع من أن تكون مشروطه و مطلقة، و لا- مانع من الاستخاره على الاستخاره و الاستشارة، و الاستشارة على الاستشارة و الاستشارة.

و منها: أن الاستخاره على مجموع أشياء لا تنافي الاستخاره على الآحاد (١)، بخلاف الجميع.

و منها: أن قوه التوكل و الاعتماد قد يُكتفى بها عن الاستخاره.

و منها: أنه لو استخار جماعه على فعل فخرجت نهياً، فلهم الاستخاره على الآحاد، و إذا خرجت نهياً عن استقلال الآحاد، صححت الاستخاره على مجموع الآحاد.

### البحث الثاني: في أحكام النوافل

#### إشاره

و فيها مباحث:

#### الأول: أنه لا بحث في جواز بل استحباب مزاحمه الرواتب من النوافل في الأوقات الموظفه لها فرائضها مع توسعتها،

و كذا غير فرائض الرواتب (٢)، أصليته أو تحمليته، بمعارضه أو تبرعيته.

و ما روى مما يخالفه معارض بما يخالفه (٣)، مع اعتضاده بالإطلاقات، و عدم خلوّ

١- في «س»، «م» زياده: نهى أو أمر.

٢- في «ح» زياده: و الرواتب من مقضيات.

٣- انظر الوسائل ٣: ١٦٤ أبواب المواقيت ب ٣٥.



أكثر المكلفين عن شغل الذمه بالفرائض، مع خلو الخطب و المواعظ عن الإشارة إلى ذلك.

و أما مع ضيق الفريضة فلا كلام في حُرْمه التأخير، و عليه ينزل كثير من الأخبار المانعه.

و أما الحكم بفساد النافله، فهو الأقوى، لأن جهه النهى عن الضدّ الخاص، بل لأنّ الذى يظهر من تتبع الأخبار أنّ التعارض بين العبادتين المتجانستين مع ضيق إحداهما دون الأخرى يقتضى فساد الأخرى إذا فعلت، بخلاف غير المجانسه، و فى خصوص الصلاه يظهر ذلك، و عليه ينزل أكثر أخبار منع التطوع وقت الفريضة.

و أما تعارض الفاضل و المفضول من السنن مع الضيق و السعه، فلا يؤثر فساداً فى شىء منها.

### **المبحث الثانى: فى أنّ ما يتعلّق بها من الآداب الخارجيه، ممّا يتعلّق بالأزمنه و الأمكنه، [إنّما هو من المكملات]**

المبحث الثانى: فى أنّ ما يتعلّق بها من الآداب الخارجيه، ممّا [\(١\)](#) يتعلّق بالأزمنه و الأمكنه، [إنّما هو من المكملات]

حتىّ الأغسال المستحبّه، و الدعوات، و الأذكار، و نراهه المكان، و الثياب من القذارات، و نحوها من الآداب، إنّما هو من المكملات، و ليس من الشرائط اللازمات.

و هذا يجرى فى جميع المنذوبات، كالزيارات و نحوها، فغسل زياره الجامعه، و تكبيراتها، و أغسال الزيارات مطلقاً و صلواتها، و أعمال زياره عاشوراء و وظائفها، و وظائف جميع العبادات من المحسّنات، كما يظهر من اختلاف الروايات إلا ما قام الدليل على خلافه. و لو ترك فعلًا أو قولًا أو نقص عددًا، لم يكن بأس.

### **المبحث الثالث: لو دار الأمر بين فعل مكروه الصلاه باعتبار زمان أو مكان أو لباس أو غيرها و تركها، ترجّح فعلها.**

١- فى «م»، «س» زياده: لا.

و مثل ذلك يجرى فى كل سنّه قويت على كراهه، كلبس السواد حُزناً على فقد الأنبياء و الأئمه عليهم السلام، خصوصاً سيّد الشهداء عليه السلام. و ربّما يسرى إلى العلماء و الصلحاء. و كمسجد أو روضه اتّخذت مقبره.

و لو دار بين أقسام المكروهات المختلفه الجنس، كمكروه الزمان و المكان و اللباس؛ أو المختلفه النوع، كالدوران بين الحمام و المقابر، أو بين الطلوع و الغروب، و بين اللباس الأسود الغليظ، و الأبيض الصفيق؛ أو الصنف، كبعض السواد مع بعض، و المقابر و الحّمّامات كذلك، فينبغى ملاحظه الشدّه و الضعف فى أسباب الكراهه، كما فى تعارض السنن من جهه المسجديّة و غيرها، و فى هذا المقام مباحث جليله.

### المبحث الرابع: فى أنّ التبعض و الجمع يقتضى تبعض الحكم،

سواء كان بين المستحبّ و الخالى عن الاستحباب، أو المستحبين، أو المكروه و الخالى عن الكراهه، أو المكروهين، أو المستحبّ و المكروه، كصلاه نصفها قبل وقف المسجد و نصف بعده، أو صلّى فى المسجد بعض الصلاه أو فى غيره، ثمّ تخطّى قليلاً، فأتمّ فى غيره.

أو تبعض بدنه قائماً أو جالساً أو مضطجعاً بينهما.

أو صلّى بين مسجدين فى الفضل مُختلفين، أو مقبره أو أرض خسف و نحوهما بجنب الخالى عنهما، أو أحدهما بجنب صاحبه، أو بجنب مسجد، و يجرى فى الجميع ما جرى فى الأوّل.

و يجرى مثل ذلك فى فعل الصلاه بلباسين، أو بواحدٍ مُشتمله أبعاضه على صفيق، و فى الوقتين المختلفين، فيلاحظ فى تقدير الاستحباب و الكراهه، و شدّتهما و ضعفهما مقدار سببهما كميّاً أو قوّه و ضعفاً، و على الفقيه أن يلحظ الميزان فى مثل هذا المكان.

### المبحث الخامس: فى أنّه يجوز لكلّ من المجتهدين و الأعمام الرجوع إلى الروايات

من دون فرق بين ضعيفها و غيره، و إلى المجتهدين من الأحياء و الأموات، مع الرجوع إليهم قبل الموت و بعده، عن شفاهٍ أو بواسطهٍ حيث يمكن، أو كتاب.

و الظاهر عدم اشتراط الاعتماد على الكتاب، و لا على صاحبه، و يكفي مجرد معرفه إماميته في أمر النوافل، بل جميع السنن، ممّا علم أصله و جهلت خصوصيته، من صلوات موافقه للهيئات المعلومه دون مثل صلاه الأعرابي أو ذكر، أو دعوات، أو قراءه، أو تعقيبات، بحسب الزمان أو المكان أو الوضع أو العدد، و نحوها، مع الأمن من التحريم و الكراهه، و الدوران بين الأحكام الثلاثه. و بذلك يكون مُستحباً شرعياً؛ لأنّ الاحتياط في أمر السنن حجّه في ثبوتها، كما أنّ الاحتياط في الواجبات كذلك. و أيّ دليل أقوى من دليل العقل و عموم الاحتياط و قضاء السيره كما لا يخفى على ذي بصيره.

### **المبحث السادس: في أنه إذا دار الأمر بين أداء ما لها قضاء على أخص الأحوال، و بين القضاء على أحسن الأحوال،**

من قيام و قراءه سوره و نحو ذلك، قدّم الأداء.

و لو دار الأمر بين الإتيان بمحسّنات القراءه من تمهّل و ترسّل و وقف، و بين نقص السوره كالا- أو بعضاً، و كذا بين الإتيان بالتسيحات عوض القراءه أو في الركوع أو السجود مثلاً وقفاً و ترتيلاً مع النقص في العدد، و بين الإتمام، رجّح الإتمام. و يجرى مثله في الإتيان بواحد من الأذان و الإقامه مع المحافظه على السنن، و بين الإتيان بهما معاً بدون ذلك.

### **المبحث السابع: في أن إخراجها إلى صفه الوجوب لتحصيل زياده فضيله الواجب لا رجحان فيه؛**

لمنع رجحانيه الواجب على المندوب في الثواب مطلقاً؛ و لأنّه لو كان الحال على ذلك لم يخف على الأنبياء و العلماء، و لذهبت السنن من الشريعه غالباً.

### **المبحث الثامن: في أنه لا يجوز قطع النافله،**

فيحرم القطع بتحريمها، و يحلّ

بتحليلها، كما فى الفريضة الموسّعة، فيجوز فيها لمعارضه فريضة مضيقه، أو خوف ضرر على نفس محترمه أو مالٍ أو عرضٍ. و لو أمكن الإتمام ذاهباً ركباً أو ماشياً، أتم، و يقطع لخوف فوت الجماعة.

### **المبحث التاسع: فى أنّ الأوقات متساوية فى ذوات الأسباب، و الكراهه مخصوصه بالنوافل المبتدأه،**

فلا كراهه فى مقضيّه، و لا صلاه زياره، و لا تحيّه، و لا غيرها من ذوات الأسباب.

### **المبحث العاشر: فى أنّ النافله إن صلاها من قيام فلا تضعف،**

و إن صلاها من جلوس ضعفتها، و احتسب الركعتين بركعه استحباباً. و لو صلى من جلوس فقام للركوع، احتسب له بصلاه القائم.

### **المبحث الحادى عشر: فى أنّ الفرائض من توجه و دعاء و تكبيرات و تكريرات و تسليمات و تعقيات جاريه فى النوافل؛**

لأنّ المطلق إذا تعلق به خطاب، ثم بين أحد أقسامه، ظهر من ذلك المساواه بينها، سوى ما استثنى.

### **المبحث الثانى عشر: فى أنّه لا قضاء فى غير الرواتب منها، و لا فى شىء من العبادات ممّا لا نصّ على قضائه.**

و لا ترتيب فى قضاء ما يقضى منها.

### **المبحث الثالث عشر: فى أنّه تجوز النيابة فيها عن الأموات،**

قضاءً و أداءً، تبرعاً و بعوض، و لا- تجوز عن الأحياء مطلقاً، إلا فيما استثنى، كصلاه الزياره، و الإحرام، و الطواف المستحب، مُنضمّه و مع الانفراد، فى وجه قوى.

### **المبحث الرابع عشر: فى أنّه يحرم الإتيان بكلّ تطوع من العبادات بالمعنى الأخصّ**

مع منع المولى و أحد الوالدين. و مع الجهل لا يجب الفحص (إلا فيما ينافى خدمه المولى) (١).

### المبحث الثاني عشر: فى صلاه الجماعه

#### اشاره

و فيها أبحاث:

#### الأول: فى بيان حكمها

و هى شرط فى الجمعه، و واجبه فيها تعييناً فى مقام التعيين، و تخيراً فى مقام التخيير.

و تجب فى صلاه العيدين مع شروط عتيه الجمعه (و على من لا- يدرى كيفيه صلاه المنفرد، و من الزم بمعاوضه أو نذر أو نحوهما) (٢) و مع الخلو عن الشروط لا تجب فيها، كما لا تجب فى زمان الغيبه و ما أشبهها، و الظاهر استحبابها.

و لا تجوز فى النوافل الأصليه سوى صلاه الاستسقاء، و فى صلاه الغدير قول (٣)، و إن وجبت بالعارض لعقد معاوضه أو لنذرٍ و نحوه.

و تُستحب ما لم تجب لذلك فى الفرائض اليوميّه، و صلاه الآيات، و إن استحبت بالعارض كإعادته مُستحبه مع الإمام، أو لاحتياط فيها أو فى قضائها، و فى صلاه الجنازه.

و يؤم الرجال مثلهم، و النساء، و المشتبه بينها و بينهم، صغاراً و كباراً.

و لا- يؤم النساء سوى النساء، لا فى الاستداه كما إذا عرض للإمام عارض و لا فى الابتداء، و إن استحبت لتكريرها، أو لكونها صلاه جنازه على صغير لم يبلغ الستّ.

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٣- الكافى فى الفقه: ١٦٠.

و تصحّ، بل تستحبّ صلاة كلّ من المفترض و المتفعل بالعارض دون مثل الاستسقاء خلف الآخر في صورته الجواز مع المماثله.

و نقصان القراءة في صلاة الأجير لا تقضى بنقصان، و لا تقضى بعدم الوفاء بالصلاة مع النذر مثلاً أو المعاوضه.

و اختلاف الفرضين مع المساواه في الهيئه و إن اختلفتا بالكم كربعيه من الفرائض اليوميّه و ثلاثيه و ثنائيّه لا مانع منه، بخلاف مُختلفي الهيئه، كيوميّه أدائيّه أو مقضيّه، مع آتيّه أو عيديّه، أو إحدى الأخيرتين مع الأخرى.

و في اليوميّه مع الجمعه لمن لم يتعيّن عليه بالحضور لو قلنا به وجهان: أقربهما المنع.

و لو نوى بزعم أن الإمام مُفترض أو مُماثل، فظهر الخلاف، انعقدت صلاته مُنفرداً على إشكال.

و لو نذر الجماعه في الصلاة مثلاً، عصى بترك الصفه، و كفر له إن صلّى، و إلا فلا معصيه و لا كفّاره.

و لو علّق النذر بالصلاة جماعه، عصى بترك الصفه و الموصوف معاً، و بترك الصفه وحدها، و تلزمه كفّاره واحده، و يصحّ الموصوف في المقامين إن لم يترتب تشريع في البين.

### البحث الثاني: في بيان مقدار فضلها

و لها فضل عظيم، و أجر جسيم. و روى: أن الصلاة في جماعه تفضل على صلاة الفرد بأربعة و عشرين درجه، تكون بخمسه و عشرين صلاة (١)، و أن من تركها رغبه عنها و عن جماعه المؤمنين من غير علّه فلا صلاة له (٢).

و أن صفوف الجماعه كصفوف الملائكه، و الركعه في الجماعه أربعة و عشرون

١- التهذيب ٣: ٢٥ ح ٨٥، ثواب الأعمال ٥٩ ح ١، الوسائل ٥: ٣٧١ أبواب صلاة الجماعه ب ١ ح ١.

٢- الكافي ٣: ٣٧٢ ح ٦، التهذيب ٣: ٢٤ ح ٨٣، الوسائل ٥: ٣٧١ أبواب صلاة الجماعه ب ١ ح ٢.

ركعه، كل ركعه أحبّ إلى الله تعالى من عباده أربعين سنة (١). و أنّ من حافظ على الجماعه حيث كان، مرّ على الصراط كالبرق الخاطف اللامع في أول زمره مع السابقين، و وجهه أضوأ من القمر ليله البدر، و كان له بكلّ يوم و ليله حافظ عليها ثواب شهيد (٢).

و أنّ من صلّى الفجر في جماعه، ثمّ جلس يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس، كان له في الفردوس سبعون درجه، بعد ما بين كلّ درجتين كحضر الفرس الجواد المضمّر سبعين سنة.

و من صلّى الظهر في جماعه، كان له في جنّات عدن خمسون درجه، بعد ما بين كلّ درجتين كحضر الفرس الجواد خمسين سنة.

و من صلّى العصر في جماعه، كان له كأجر من أعتق ثمانيه من ولد إسماعيل عليه السلام.

و من صلّى المغرب في جماعه، كان له كحجّه مبروره، و عمره مقبوله.

و من صلّى العشاء في جماعه، كان له كليله القدر (٣).

و أنّ من مشى إلى مسجد يطلب فيه الجماعه، كان له بكلّ خطوه سبعون ألف حسنه، و يرفع له من الدرجات مثل ذلك.

و أنّ من مات و هو على ذلك، و كلّ الله به سبعين ألف ملك يعودونه في قبره، و يبشرونه و يؤنسونه في وحدته، و يستغفرون له حتى يبعث (٤).

و أنّ الله يستحيى من عبده إذا صلّى في جماعه، ثمّ سأله حاجته أن ينصرف حتى يقضيها (٥).

- 
- ١- أمالي الصدوق: ١٦٣ ح ١، الوسائل ٥: ٣٧٢ أبواب صلاة الجماعه ب ١ ح ١٠.
  - ٢- عقاب الأعمال: ٣٤٣، الوسائل ٥: ٣٨٧ أبواب صلاة الجماعه ب ٨ ح ٤.
  - ٣- أمالي الصدوق: ٦٣ ح ١، الوسائل ٥: ٣٧٣ أبواب صلاة الجماعه ب ١ ح ١١.
  - ٤- الفقيه ٤: ١٠ ح ١، الوسائل ٥: ٣٧٢ أبواب صلاة الجماعه ب ١ ح ٧.
  - ٥- تنبيه الخواطر ١: ٤، الوسائل ٥: ٣٧٤ أبواب صلاة الجماعه ب ١ ح ١٥.

و أنّ فضل الجماعة على الفرد ألفا ركعه (١).

و فى الروضة: أنّ الصلاة الواحدة جماعه تعدل خمساً أو سبعاً و عشرين صلاة مع غير العالم، و معه ألفاً، و لو وقعت فى مسجد تضاعف بمضروب عدده فى عددها، ففى الجامع غير العالم ألفان و سبعمائة، و معه مائة ألف، و روى: أنّ ذلك مع اتحاد المأموم، فلو تعدد، تضاعف بقدر المجموع فى سابعه إلى العشره، ثم لا يحصيه إلا الله تعالى (٢) انتهى.

و إذا احتسب فضلها على الانفراد بألفين، قَصِرَ عن حصره مع قطع النظر عمّا رواه أخيراً الكُتّاب و الحساب، و يشتدّ استحبابها فى الصبح و العشاءين.

و يُستحبّ للإمام تأخير الوقت لإدراك الجماعة، و لو أمكنه التأخير حينئذٍ إلى آخر وقت الأولى و أوّل وقت الثانية، كان أولى.

### البحث الثالث: فى بيان شدّه طلبها و كراهه تركها

روى: أنّ من سمع النداء فلم يُجبه من غير علّه فلا صلاه له (٣).

و أنّ من سمع النداء من جيران المسجد فلم يجب فلا صلاه له (٤).

و أنّه لا صلاه لمن لم يصلّ فى المسجد مع المسلمين (٥).

و أنّه لا صلاه لمن لم يشهد الصلاه من جيران المسجد، إن لم يكن مريضاً أو مشغولاً (٦).

و أنّ النبى صلّى الله عليه و آله و سلم اشترط على جيران المسجد شهود الصلاه، و قال: «لينتهين أقوام لا يشهدون الصلاه، أو لآمرن مؤذناً يؤذّن، ثمّ يقيم، ثمّ أمر رجلاً

١- تحف العقول: ٤١٧، الوسائل ٥: ٣٧٤ أبواب صلاة الجماعة ب ١ ح ١٨.

٢- الروضة البهية ١: ٧٩٠، الوسائل ٥: ٣٧٤ أبواب صلاة الجماعة ب ١ ح ١٦.

٣- الكافي ٣: ٣٧٢ ح ٥، التهذيب ٣: ٢٤ ح ٨٤، الوسائل ٥: ٣٧٥ أبواب صلاة الجماعة ب ٢ ح ١.

٤- المحاسن: ٨٥ ذ. ح ٢١، الوسائل ٥: ٣٧٧ أبواب صلاة الجماعة ب ٢ ح ١٢.

٥- الفقيه ٣: ٢٥ ح ٦٥، التهذيب ٦: ٢٤١ ح ٥٩٦، الوسائل ٥: ٣٧٦ أبواب صلاة الجماعة ب ٢ ح ٨.

٦- الفقيه ١: ٢٤٥ ح ١٠٩١، الوسائل ٥: ٣٧٥ أبواب صلاة الجماعة ب ٢ ح ٣.



من أهلى، و هو على عليه السلام، فليحرقن على أقوام بيوتهم بحزم الحطب» (١).

و أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لقوم

لتحضرن المسجد أو لأحرقن عليكم منازلكم

(٢). و أنّه صلى الله عليه وآله وسلم هم بإحراق قوم فى منازلهم كانوا يصلون فى منازلهم، و لا يصلون مع الجماعة، فأتاه رجل أعمى فقال له: يا رسول الله، أنا ضرير البصر، و ربّما أسمع النداء، و لا أجد من يقودنى إلى الجماعة و الصلاة معك، فقال له: «شدّ من منزلك إلى المسجد حبلاً، و احضر الجماعة» (٣).

و أنّ قوماً كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبطأوا عن الصلاة فى المسجد فقال

ليوشك قوم يدعون الصلاة حتّى يؤمر بحطب، فيوضع على أبوابهم، فتوقد عليهم نار، فتحرق عليهم بيوتهم

(٤). و هذه الأخبار منزلة على التماهل التكاسل المؤذنين بعدم الاكتراث و الاعتقاد، كما أنّ كثيراً من أخبار الجمعة كذلك.

و من العلل القاضيه بالرخصه: ابتلال النعال، فضلاً عن الوهاد (٥) بالمطر؛ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم

إذا ابتلت النعال بالباء أو النون فالصلاه فى الرحال

(٦). و عن الرضا عليه السلام

أنّ الصلاة فى جماعه أفضل من الصلاة وحده فى مسجد الكوفه

(٧).

١- عقاب الأعمال: ٢٧٦ ح ٢، أمالى الصدوق: ٣٩٢ ح ١٤، الوسائل ٥: ٣٧٦ أبواب صلاه الجماعة ب ٢ ح ٦.

٢- الفقيه ١: ٢٤٥ ح ١٠٩٢، الوسائل ٥: ٣٧٦ أبواب صلاه الجماعة ب ٢ ح ٤.

٣- التهذيب ٣: ٢٦٦ ح ٧٥٣، الوسائل ٥: ٣٧٧ أبواب صلاه الجماعة ب ٢ ح ٩.

٤- التهذيب ٣: ٢٥ ح ٨٧، الوسائل ٥: ٣٧٧ أبواب صلاه الجماعة ب ٢ ح ١٠.

٥- النعال: النعل من الأرض شبه أكمه صلب يبرق حصاه لا ينبت شيئاً، و نعلها غلظها، و إذا وصفت أرضاً غليظه قلت منعله، انظر العين ٢: ١٤٣، و جمهره اللغه ٢: ٩٥. و الوهاد: الوهده من الأرض المطمئن الغامض. جمهره اللغه ٢: ٦٨٩.

٦- الفقيه ١: ٢٤٦ ح ١٠٩٩، الوسائل ٥: ٣٧٦ أبواب صلاه الجماعة ب ٢ ح ٥.

٧- التهذيب ٣: ٢٥ ح ٨٨، الوسائل ٣: ٥١٢ أبواب أحكام المساجد ب ٣٣ ح ٤.

و روى فى مقابله: أنّ الصلاة وحده فى المسجد الحرام أفضل من الصلاة جماعه فى منزله (١). و أنّ الصلاة فى مسجد الكوفه فرداً أفضل من سبعين صلاة فى غيره جماعه (٢). و أنّ المصلّى فى المسجد أحبّ من المصلّى جماعه (٣).

و كلّ من الجماعه و المساجد ورد فيه تشديد، و تأكيد، و بطلان الصلاة، و إحراق البيوت، و نحو ذلك، غير أنّه لا تبعد أهميته الجماعه فى نظر الشارع.

و يمكن تنزيل بعض أخبار المساجد على الجماعه، أو الجماعه عليها، أو الفرق بين الجماعات فى قلّتها و كثرتها، و اختلاف مراتب الأئمّه و المأمومين، و بين المساجد فى فضيلتها.

و على ذلك يُحمل اختلاف مقادير الفضل، و هذا بالنسبه إلى الرجال.

و أمّا النساء فقد ورد فى حقهنّ: أنّ صلاتهنّ فى البيت كفضل خمسه و عشرين من صلاة الجمع (٤)، و أنّ خير مساجد النساء البيوت (٥)، و أنّ خير مساجد نساءكم البيوت (٦)، و أنّ صلاة المرأه فى مخدعها أفضل من صلاتها فى بيتها، و صلاتها فى بيتها أفضل من صلاتها فى الدار (٧).

### البحث الرابع: فيما تنعقد به الجماعه

أقلّ ما تنعقد به امرأتان، إحداهما الإمام، أو رجل و امرأه كذلك، و لو كان المأموم مميّزاً ففى الخبر الانعقاد به؛ (٨) و فيه شهاده على ما نختاره من صحّه عباده

- ١- الكافى ٤: ٥٢٧ ح ١١، الوسائل ٣: ٥١١ أبواب أحكام المساجد ب ٣٣ ح ١.
- ٢- ثواب الأعمال: ٥٠، الوسائل ٣: ٥١٢ أبواب أحكام المساجد ب ٣٣ ح ٢.
- ٣- التهذيب ٣: ٢٤١ ح ٧٣٤، الوسائل ٣: ٥١٢ أبواب أحكام المساجد ب ٣٣ ح ٣.
- ٤- مكارم الأخلاق: ٢٣٣، الوسائل ٣: ٥١٠ أبواب أحكام المساجد ب ٣٠ ح ٥.
- ٥- الفقيه ١: ٢٤٤ ح ١٠٨٨، الوسائل ٣: ٥١٠ أبواب أحكام المساجد ب ٣٠ ح ٣.
- ٦- الفقيه ١: ١٥٤ ح ٧١٩، التهذيب ٣: ٢٥٢ ح ٦٩٤، الوسائل ٣: ٥١٠ أبواب أحكام المساجد ب ٣٠ ح ٤.
- ٧- الفقيه ١: ٢٥٩ ح ١١٧٨، الوسائل ٣: ٥١٠ أبواب أحكام المساجد ب ٣٠ ح ١.
- ٨- التهذيب ٣: ٥٦ ح ١٩٣، قرب الاسناد: ٧٢، الوسائل ٥: ٣٨٠ أبواب صلاة الجماعه ب ٤ ح ٨.

المميّز، كما في قبول أذانه.

و تنعقد بالمميّزين بإمامه أحدهما الآخر، وإن لم يجز للمكلّف الاقتداء به. و البناء على التمرين المحض في خصوص الإمامه غير بعيد.

و ما ورد من «أنّ المؤمن وحده جماعه» (١) فقد يُراد به صلاة الملائكة خلفه، أو أنّ الله تعالى يضاعف له الثواب تفضّلاً.

و لو نذر الإمامه أو المأموميّه فامتنع المأمومون أو الإمام إلا ببذل الأجره، في وجوب بذل الأجره و إن حرم الأخذ مع الاطمئنان بقصد القربه وجه قويّ، و ليس من الإعانه على الإثم كالبذل للصادّ عن العباده.

و يجرى مثل ذلك في أخذ الأجره على تغسيل الأموات، و الصلاة عليهم. و ربّما يلحق بذلك أخذ الأجره على الأذان و نحوه مع الاطمئنان.

ثمّ في حمل الفعل على الصّحّه لاحتمال القربه إشكال.

و عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلم

من صلّى خلف عالم، فكأنّما صلّى خلف رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلم

(٢). و لو لم يكن الإمام قابلاً، أو كان و ليس في المأمومين من تصحّ صلاته، لم تكن جماعه، سواء كان الفساد لإهمال بعض الشروط أو حصول بعض الموانع متلاً، أو لفساد العقيدته؛ لأنّنا لا نرتضى القول بصحّه عباده المخالف و لو تعقّبها الإيمان، و لا تأثير له في الصّحّه، و لا كشف بسببه.

و لكن الصلاة بهم و معهم لها فضل عظيم، و ثواب جسيم، فقد روى: أنّ من صلّى خلفهم في الصفّ الأوّل، كان كمن صلّى مع النبي صلّى الله عليه و آله و سلم في الصفّ الأوّل (٣).

١- الكافي ٣: ٣٧١ ح ٢، الفقيه ١: ٢٤٦ ح ١٠٩٦، التهذيب ٣: ٢٦٥ ح ٧٤٩، الوسائل ٥: ٣٧٩ أبواب صلاة الجماعة ب ٤ ح ٢، ٥.

٢- الذكري: ٢٦٥، الوسائل ٥: ٤١٦ أبواب صلاة الجماعة ب ٢٦ ح ٥.

٣- الفقيه ١: ٢٥٠ ح ١١٢٦، أمالي الصدوق: ٣٠٠ ح ١٤، الوسائل ٥: ٣٨١ أبواب صلاة الجماعة ب ٥ ح ١.

و أنّ من صلّى معهم غفر له بعدد من خالفه (١).

و أنّه يحسب للمصلّي معهم ما يحسب لمن صلّى مع من يقتدى به (٢).

و أنّ من يحضر صلاتهم كالشاهر سيفه في سبيل الله تعالى (٣).

و أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم أنكحهم، و علّى عليه السلام صلى خلفهم (٤)، و الحسن عليه السلام و الحسين عليه السلام صلّيا خلف مروان (٥).

و أنّ من صلّى معهم خرج بحسناتهم، و ألقى عليهم ذنوبه (٦).

و أنّ الصلاة معهم بخمسه و عشرين صلاه (٧).

و أنّ الإماميه مأمورون بأن لا يحملوا الناس على أكتافهم، بل يعودون مرضاهم، و يشيعون جنازتهم، و يصلّون معهم، و إن استطاعوا أن يكونوا أئمّتهم أو المؤذنين فعلوا (٨).

و أنّ الإماميه أحقّ بمساجدهم منهم (٩).

و لا بدّ من تيه الانفراد معهم، و إظهار الدخول في جماعتهم، ثمّ يأتي بما أمكنه، مع اللّحوق بأئمّتهم من قراءه و لو كحديث النفس أو أذكار، أو غيرها.

و الأفضل أن يصلّي الفريضة قبل، ثمّ يحضر معهم، ثمّ له أن يعكس، و يجعل الصلاة معهم سبّحه.

١- الفقيه ١: ٢٦٥ ح ١٢١١، و ص ٣٥٨ ح ١٥٧٢، الوسائل ٥: ٣٨١ أبواب صلاة الجماعة ب ٥ ح ٢.

٢- الكافي ٣: ٣٧٣ ح ٩، الفقيه ١: ٢٥١ ح ١١٢٧، التهذيب ٣: ٢٦٥ ح ٧٥٢، الوسائل ٥: ٣٨١ أبواب صلاة الجماعة ب ٥ ح ٣.

٣- التهذيب ٣: ٢٧٧ ح ٨٠٩، الوسائل ٥: ٣٨٢ أبواب صلاة الجماعة ب ٥ ح ٧.

٤- نوادر أحمد بن محمّد بن عيسى: ١٢٩ ح ٣٢٩، الوسائل ٥: ٣٨٣ أبواب صلاة الجماعة ب ٥ ح ١٠.

٥- مسائل علي بن جعفر: ١٤٤ ح ١٧٣، الوسائل ٥: ٣٨٣ أبواب صلاة الجماعة ب ٥ ح ٩.

٦- التهذيب ٣: ٢٧٣ ح ٧٨٩، الوسائل ٥: ٣٨٥ أبواب صلاة الجماعة ب ٦ ح ٦.

٧- انظر الوسائل ٥: ٣٨٣ أبواب صلاة الجماعة ب ٦ ح ١، ٢.

٨- المحاسن: ١٨ ح ٥١، الوسائل ٥: ٣٨٢ أبواب صلاة الجماعة ب ٥ ح ٨.

٩- التهذيب ٣: ٥٥ ح ١٩٠، الوسائل ٥: ٣٨٢ أبواب صلاة الجماعة ب ٥ ح ٦.

## البحث الخامس: في كفيته النظام في تقرير محال المأمومين و الإمام

### اشاره

و فيه مبحثان:

### الأول: في موقف الإمام،

و يجب فيه أن يكون متقدماً إلى القبلة، أو مساوياً للمأمومين. و ذلك لا يتحقق غالباً إلا مع استوائهم معه في جهه المقادير. و حول الكعبه يصح الدوران في الصف، و مقابله الوجوه الوجه، بشرط أن تكون الفاصله من جانب المأمومين أوسع. و في الكعبه لا يبعد سقوط الحكم، و جواز كون كل منهما خلف صاحبه، بل لا يبعد جواز جعل ظهورهم إلى ظهره، مع التمكن من العلم بأحواله.

و ربّما جرى مثل ذلك في المشاه و الراكبين و نحوهم و المجبورين، إن جعلنا المدار على القبلة الخاصه و العامه معاً (١).

و المدار على مساواه الأعقاب، و تقدّم الإمام فيهما معاً كلا أو بعضاً، مع القيام و الاستلقاء.

فلو تقدّم المأموم بعقب، و ساوى أو تأخر بالآخر لم يجز، و لو كان ذلك حال الحركة لعارض فلا بأس.

و إليه الجالس و جنب المضطجع بمنزله العقب.

و لا اعتبار بباقي المقادير، فيصح ائتمام أحد ذوى الحقو الواحد بالآخر، و إن تقدّم صدر المأموم على الإمام على إشكال.

و يلزم أن لا- يكون موقف الإمام عالياً علو القيام لا- التسريح على موقف المأموم في تمام موضع القدم أو بعضه على اختلاف الوجهين بأكثر من شبر مستوى الخلقه. و لا تحديد في التسريح إلا فيما أخرج عن هيئه الائتمام.

و انخفاضه عن المأمومين سائغ من غير تحديد في كل من قسمي العلو، إلا فيما

١- في «ح» زياده: و كونها ليست في الأعدار.

قضى بذهاب الصورة.

و لا اعتبار بعلو بعض الأعضاء حين السجود.

و تستحب المساواة في إمامة النساء بعضهن ببعض، و في حال وحده المأموم و ذكوريته و الأفضل كونه على الجانب الأيمن، حتى لو كان على الأيسر استحَبَّ له أن يخطو إلى الأيمن، و يستحب للإمام أن يحوله إليه و في حال كون الإمام و المأمومين عراه. و يستحب تقدّم الإمام بركبته.

و يستحب تقدّم الإمام و تأخر المأموم، و يختلف الفضل باختلاف مراتبه، حتى ينتهي إلى كون رأسه متأخراً عن قدمي الإمام، مع زياده الجماعة غير العراه عن الواحد، أو كون الواحد امرأه.

و يستحب للخلف و غيره أن يكون على جهة اليمين.

و المشتبه يتخير في حكمه، و الأحوط مراعاة الخلف.

و يشترط أن يكون الإمام أو بعض من يراه من المأمومين في مرتبه أو مراتب بارزاً للمأمومين من الرجال. و لا يعتبر ذلك في النساء، فلهن الصلاة خلف الجدار، و يكفي التمكن من النظر في بعض أحوال الصلاة.

و لا بأس بالصلاة (مع فصل الطريق، و الماء، و بين الفصل) (١) بين السفن المتعدّده، و بين الأسطوانات، مع حصول التمكن من النظر المطلوب.

و لو دخل الإمام في محراب و لم يكن في مقابله أحد ليحصل الشرط، بطلت صلاة من على الجانبين.

و حجب الصفوف ليس بحجب، و يُعتبر فيها بقاء الهيئه.

و إن كانت الفاصله لا تمنع الرؤيه كالشبايك، فلا بأس، و الأحوط الاجتناب. و كذا المرئى من خلف الزجاج و نحوه.

و أن لا يكون بينه و بينهم ما يكون باعثاً على عدم تحقّق اسم الجماعة عرفاً، و لا يُعيّن

له حدّ بثلاثمائة ذراع أو أقلّ أو أكثر.

و هذا الشرط و ما قبله مُعتبران ابتداءً لا استدامةً؛ فلو بطلت صلاة الصفوف في الأثناء أو أتمّ أهل القصر، فلا بأس. و لو قامت الصفوف، جاز للمتأخّر أن ينوي قبل المتقدّم، و هما وجوديان لا علميّان.

(و لو نوى زاعماً عدم تقدّمه عليه في الموقف أو تكبيره الإحرام، فظهر الخلاف، انفراد. و الأحوط الإتمام و الإعادة) (١).

و يُستحبّ ترك الفصل بينه و بينهم بما لا يتخطّى خطوه تملأ الفرج مسافه. و يقوى لحوق ما لا يتخطّى بضدّه عمّا كان منه، لبعده بين رأس المأموم و قدمي الإمام لغير النساء.

و مقتضى القاعده شرطيه الوجود في هذه الشروط بالنسبه إلى انعقاد الجماعه، فلا فرق بين الأحوال في الإخلال بأحدها عمدًا و سهواً، و جبراً و اختياراً.

و تنعقد فرادى على الظاهر، مع عدم لزوم التشريع حال التيه، حيث إنّ الجماعه للإمام و للمأمومين ليست من المنوعات، بل من القيود الخارجيه، كقصد المسجديّه و نحوها، ما لم يلزم إخلال بسبب ترك شطر أو شرط أو حصول مانعيه. و مع الصحه و حصول الانفراد لا عود له إلى الجماعه في وجه.

### المبحث الثاني: في موقف المأموم

تعتبر فيه المساواه في القبلة أو التأخر على نحو ما تقدّم، و الارتفاع و الانخفاض بما لا يخل، أو المساواه.

و يُستحبّ أن يقف المكلفون الذكور الأحرار أولًا، ثمّ المبعوضون، ثمّ العبيد، ثمّ الصبيان من الأحرار، ثمّ المبعوضون، ثمّ العبيد، ثمّ المكلفون من الخنثائي المشكله و الممسوحين الأحرار، ثمّ من المبعوضين، ثمّ من العبيد، ثمّ الصغار (٢) من الإماء، ثمّ

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- في «ح» زياده: ثمّ.

من المبعضات ثم من الحرائر، ثم الكبار من الإماء، ثم المبعضات، ثم الحرائر.

و هذا الترتيب غير خالٍ من مدركٍ مُطابق للشرع.

و أن يختصّ بالصفّ الأوّل و الجناح و إن لم يكن فيه فضل أهل الفضل، ليتها الإمام.

و لو لم يتهوا على غلط في الأركان، و لم يقصدوا الانفراد، بطلت صلاتهم؛ لبطلان صلاته.

و فيما ينوب فيه عنهم يقرب ذلك، و إن كان الأقوى خلافه. و في غيرهما يصحّ، و الأفضل التنيه.

و الظاهر أنّ ذلك منصب لهم، فيستحبّ لهم طلبه، و لباقي المأمومين تجنّبه، و إعطاءه لأهله.

و المبصرون، و السامعون، و الناطقون مقدّمون على غيرهم، و القوى منهم على الضعيف. و كلّما كان الإمام أقرب إلى الخطأ،

كان التقديم أشدّ استحباباً، و مع الأمن عن الخطأ يبقى الترجيح، و إن كان مع عدمه أشدّ.

و الأقوى اعتبار الأقرب فالأقرب لهم إذا فاتهم الصفّ الأوّل. و الأكثر فضلاً أولى بكثرة القرب.

و العالم أولى من العابد مع اشتراكهما في العدالة.

و يُستحبّ القرب إلى الإمام، و تختلف مراتب أجره باختلاف مراتب قدره و في صلاه الجنازه يرجح الصفّ الأخير و الكون في

ميامن الصفوف، فإنّ فضل ميامن الصفوف على مياسرها كفضل الجماعه على صلاه الفرد. و لو تعارض القرب و التيامن،

فالظاهر ترجيح الأخير.

و أن يقف المأموم مع الصفوف إن كان مُجانساً إن أمكن، و إلا بما يحاذي الإمام.

و أن يكمل نقص الصفوف، و تسويه الخلل، و المحاذاه بين المناكب، ليكونوا كالبنيان المرصوص.

و التقدّم لسدّ الخلل إلى صفّ أو صفّين أو ثلاثه، و كذا التأخر، و كذا للضيق.



و اجتناب موقف يسلم من فاصل بينه و بين الإمام يمنع الاستطراق كالشباييك و نحوها. و مُحاذاه مَنْ إذا عرض عارض لإمامه تأهل للقيام في مقامه.

و اجتناب مجاوره الصبيان و المقصّرين و التأخّر عنهم؛ حذراً من حدوث الفرج.

### البحث السادس: في شرائط الإمامه

#### إشاره

و هي قسمان:

#### أحدهما: ما تتوقّف عليها الصحه

#### إشاره

و هي أمور:

#### أحدها: التقدّم على المأموم

أو مساواته في الموقف على نحو ما مرّ.

**ثانيها: التقدّم بكلّ جزء من تكبيره إحرامه على ما يماثله من أجزاء تكبيره إحرامه بدايه و وسطاً و نهايه،**

و الأقوى اعتبار تقديم مجموع تكبيره الإمام على جميع أجزاء تكبيره المأموم، فلا يدخل إلا بعد إتمامه.

#### ثالثها: حصول العقل حين الائتمام للإمام و المأموم،

فلا- تنعقد بين مجنونين، أو مختلفين، حيث يكون الجنون مُطبقاً أو أدوارياً صادف وقت الإمامه، أو كان في الإمام محتمل العروض في أثنائها، بحيث لا يحصل اطمئنان ببقاء العقل إلى الفراغ، فلا تصحّ الإمامه، و إن اتفق بقاء العقل.

و تتحقّق الإمامه من غير نيّه إمامه، و مأموميّه، إلا فيما اشترطت فيه.

#### رابعها و خامسها: الإسلام و الإيمان،

فلا- تصحّ إمامه من لم يجمع الصفتين و إن لم يكن فاسقاً عاصياً؛ لمعدوريّته بالتشاغل في النظر إذا تجدد وصوله إلى محلّ يتمكن فيه من تحصيل العقيدة، أو كان من المميّزين من أطفال الكفّار حيث نجيز إمامه المميّز لمثله.

و يكفى فى ثبوتها للحكم بالطهاره و نحوها ممّا لا تعلّق له بالاطمئنان بالصدق، و الوثوق بصدق التّيه، و صفاء السريه، من قبول  
خير أو شهاده أو اعتماد على قضاء أو إفتاء، مجرد الكون فى بلاد المسلمين و المؤمنين، أو مجرد الإقرار فى بلاد الكفار.

و أما فيما يتعلّق بذلك، فلا بدّ من الظهور ليحصل الاطمئنان.

### سادسها: العدالة،

و هي في الأصل عبارته عن الاستقامه الحسيه، و الخلوّ عن الاعوجاج الحسيّ.

و جعلت في الشرع فضلاً عن المتشرّعه: عبارته عن الاستقامه المعنويه في خصوص الأمور الدينيه و الشرعيه، و لها عرض عريض، و مراتب لأحد لها، تتصلّ بدايتها بالعصمه، و غايتها و نهايتها بالفسق على نحو التفاوت في الجانبين (١).

فهى حاله نفسيه، و ملكه قدسيه، ينبعث عنها ثبات الدين، و ملازمه التقوى و المروءه.

و هي كسائر مكارم الأخلاق، من أدب، و حلم، و كرم، و شجاعه، و حياء، و عفاف، و نحوها لا تنفدح بحصول ما يخالفها من الصغائر. و يهدمها ما يكون من الكبائر، إلا أن يثبت إقلاعه عن ذلك، و عود تلك الحاله له.

و الكبير و الصغر و التوسيط عُرفيات، فكما لا يخفى على العرف العام الفرق بين العيب الكبير و الصغير، و المتوسط، و المعصيه الكبيره في حقّ الموالى، و الصغيره، و المتوسطه، و بين الطاعه الكبرى في حقهم، و الصغرى، و المتوسطه، كذلك غير خفى على أهل الشرع بممارسه الأدله الشرعيه و العقليه الفرق بين الحسنه و السيئه الصغيرتين، و الكبيرتين، و المتوسطتين.

و ليست العدالة سوى تلك الملكة التي تُسبب الاعتماد و الاطمئنان، لا مجرد عدم العصيان.

و أمّا الاختلاف في كونها عبارته عن العلم بتلك الملكة، أو حُسن الظاهر المنبئ عنها، أو عدم العلم بخلافها. فإن رجع إلى البحث في الطريق، كان له وجه، و إلا خرج عن طريق التحقيق.

و الظاهر أنه لا حاجه إلى العلم، بل يكفي حُسن الظاهر من حصول أقوال و أفعال

١- في «ح»: في الحاشيتين.

مُتَكَرَّرُهُ تُؤَدِّنُ بِشُبُوتِ التَّقْوَى وَ الْمَرْوَةِ، كَمَا أَنَّهُ يَكْفِي فِي إِثْبَاتِ جَمِيعِ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَ مَسَاوِئِهَا؛ لِتَعَدُّرِ، أَوْ لِعُسْرِ حَصُولِ الْعِلْمِ غَالِبًا.

فَلتُبُوتِ الْعَدَالَةِ طَرِيقَانِ:

أَوَّلُهُمَا: الْعِلْمُ بِمُعَاشِرِهِ وَ مَبَاشِرِهِ، أَوْ بِوَاسِطَةِ أَخْبَارِ مَعْصُومٍ، أَوْ نَقْلِ مُتَوَاتِرٍ، أَوْ بِطَرِيقِ آحَادٍ مَحْفُوفِ بَقْرَائِنِ الْقَطْعِ، أَوْ إِجْمَاعِ مَحْضَلٍّ أَوْ مَنْقُولٍ بِطَرِيقِ يَفِيدِ الْعِلْمِ.

ثَانِيَهُمَا: الظن؛ لِشِيَاعِ يَفِيدِ الظنِّ الْمُتَاخَمِ مَعَ الْعِلْمِ، أَوْ شَهَادَةِ الْعَدْلِينَ مُطْلَقًا، أَوْ خَبَرِ الْعَدْلِ فِي غَيْرِ تَرْكِيهِ الشُّهُودِ فِي إِثْبَاتِ الْأَصْلِ، أَوْ إِثْبَاتِ الْمُثَبَّتِ.

وَ جَعَلَهَا مُوَافِقَةً لِلْأَصْلِ كَالطَّهَارَةِ وَ الْإِبَاحَةِ فَيَكْفِي عَدَمُ الْعِلْمِ بِالْخِلَافِ مَنْفَى بِالْأَصْلِ وَ الرِّوَايَاتِ.

وَ أَمَّا تَفْسِيرُ الْكِبَائِرِ: بِمَا حُرِّمَ فِي الْقُرْآنِ، أَوْ مَا ثَبَتَ تَحْرِيمُهُ بِطَرِيقِ قَاطِعٍ، أَوْ مَا تَوَعَّدَ عَلَيْهِ النَّارَ مُطْلَقًا، أَوْ فِي خُصُوصِ الْقُرْآنِ، أَوْ بِأَنَّهَا نَسِيئَةٌ، وَ أَنَّ الْكَلَّ كَبِيرُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَظَمَةِ اللَّهِ.

أَوْ أَنَّهَا سَبْعٌ عَلَى اخْتِلَافٍ مَا وَرَدَ فِي تَفْصِيلِهَا (١). وَ مِنْ جَمَلَتِهِ: أَنَّهَا الْإِلْحَادُ فِي بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَ الشَّرْكَ، وَ قَتْلُ النَّفْسِ الْمُحْتَرَمَةِ، وَ قَذْفُ الْمُحَصَّنَةِ، وَ الْفِرَارُ مِنَ الزَّحْفِ، وَ الزَّانَا، وَ عَقُوقُ الْوَالِدِينَ.

أَوْ تَسَعٌ بِإِضَافَةِ السِّحْرِ، وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ظَلْمًا.

أَوْ اثْنَتَى عَشْرَةَ بِإِضَافَةِ أَكْلِ الرِّبَا، وَ شَرَبِ الْخَمْرِ، وَ السَّرْقَةِ.

أَوْ أَنَّهَا سَبْعُونَ أَوْ أَقْرَبُ إِلَى السَّبْعِمِائَةِ مِنَ السَّبْعِينَ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَلَا نَرْتَضِيهِ، وَ مَا اخْتَرَنَاهُ أَقْرَبُ إِلَى الصُّوَابِ، فَإِنَّهُ أَوْفَقُ بِجَمْعِ الْأَخْبَارِ الْمُخْتَلَفَةِ الْوَارِدَةِ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَ الْإِصْرَارُ عَلَى الصِّغَائِرِ بِمَعْنَى التَّكَرُّارِ مَعَ الْإِكْتَارِ، أَوْ بِمَعْنَى الْعَزْمِ عَلَى الْمَعَاوَدَةِ، أَوْ

١- الكافي ٢: ٢٧٦ ح ٢-١٤، الفقيه ٣: ٣٦٦ ح ١٧٤٥-١٧٧٦، عيون أخبار الرضا (ع) ١: ٢٨٥ ح ٣٣، علل الشرائع: ٢٧٤ ح ١-٣، الوسائل ١١: ٢٤٩ أبواب جهاد النفس ب ٤٥ ح ٤٦.

مع الخلو عن التوبه مطلقاً، أو مع بقاء استحضار المعصيه لفوريه التوبه، فيكون عاصياً في كل جزء من الزمان، فيرجع إلى التكرار، على اختلاف الوجوه، و أفواها الوجهان الأولان بمنزله فعل الكبيره، كما أنّ فعل الصغائر من منافيات مكارم الأخلاق تقضى بنفيها.

و التوبه عن جميع الذنوب، أو عنها بخصوصها و إن لم يتب عن غيرها على الخلاف في الاكتفاء بها بمعنى الندامه على ما فات، و الإقلاع عمّا هو آت مُسقط لحكمها، و راجع بالعداله إلى حالها.

و لا يكفي في الحكم مجرد سماع لفظها، بل لا بدّ من تتبّع الأحوال في الجملة، بحيث يطمئن بها، فإنّ فيها الاعتماد على الأفعال و الأخبار، و لا يحصل ذلك بمجرد التوبه و الاستغفار.

و حكم مجهول العداله كحكم الفاسق.

و الاعتماد على المأمومين مع عدم احتمال التقيّه و الغفله مُغنٍ في التعديل.

#### **سابعا: الذكوره في إمامه الذكور و الخنثى المشكله و الممسوحين،**

فلا تجوز إمامه الأنثى و لا الخنثى و نحوها بالذكور، و الخنثى، و نحوهم، صغاراً و كباراً.

و لو أقرع على الممسوح فالتحق بقسم، جرى حكمه عليه.

و يجرى المنع في الابتداء أو الاستدامه، فلو عرض للإمام عارض لم يجز تقديم المرأه، و ما أشبهها.

و يجوز لها و لهما إمامه النساء في فرض و نفل و إن كان الأحوط الاقتصار على الثاني و صلاه الجنازه.

و الأقوى أنّ هذا الشرط و ما تقدّمه من الشروط جارٍ في الفرائض، يومئيه أو لا، و في صلوات النوافل، و صلاه الجنازه.

#### **ثامنا: القيام فيما لو كان المأمومون جملة أو بعض منهم قائماً،**

و لا تصحّ مع جلوسه إلا مع جلوسهم.

و الظاهر أنّ كلّ أخفض في مرتبه لا يؤم الأعلى منه، و الأعلى يؤمّه؛ فالقائم للقائم

فما بعده، و الجالس للجالس و ما بعده، و المضطجع على الجانب الأيمن للمضطجع على الجانب الأيسر و ما بعده، و المضطجع على الأيسر للمستلقي، و دون العكس فيهنّ.

و فى إلحاق الناقص من هذه المراتب باعتماد و نحوه بالمنخفض وجه.

و يجرى المنع فى الابتداء و الاستداه، فحيث يعرض للإمام فى الأثناء عارض و ليس سواه، لزم الانفراد حينئذٍ، و يحتمل عدمه.

و فى إلحاق الماشى بالقائم، و الراكب بالجالس، و ملاحظه اختلاف حال الركوب، و الوقوف على الرجل، و السرج، و فى الجلوس، و النوم بحث.

و المنحنى على هيئة الراكع من القائم و الجالس عن عجز يؤمّ الجالس اختياراً فى صلاه الاستسقاء و نحوها، و فى العكس إشكال. و يحتمل جعل المدار على التيه.

و من اختلفت عليه الأحوال، إن توافقت فى المحال فلا بأس، و إلا لم يجز.

#### **تاسعها: السلامه من الخرس، أو تبديل الحروف فى القراءه النائب فيها بغير ما يسوغ تبديله، أو زيادتها،**

أو نقص شىء منها حيث لا- يجوز النقص و تبديل الحركات البنائيه أو الإعرابيه أو زيادتها أو نقص شىء منها فى غير محلّ الجواز، مع سلامه المأمومين من ذلك، أو أقلّيه ما يقع منهم عمّا يقع من الإمام، و إن صحّت صلاه المأمومين لمعدوريتهم.

و لو كان فى غير المنوب عنه من ذكر فى الأخيرتين أو ركوع أو سجود أو تشهّد، قويت الصحه، و الأحوط التجنّب. و لو كان العيب فى الأخيرتين، فوافقه فى الأوليين أو بالعكس، فلا بأس.

و لا فرق بين تقدّمه فى القراءه على المأموم أو تأخّره.

و لو كان الحادث فى المندوبات ممّا لا يُعتبر فيها سوى المعانى فلا إشكال فيها.

و لو كانت النيباه عن الميت، احتمل إجراء الحكم فى كلّ ما نابّ به و لو مع نقص المنوب، و الجواز مطلقاً، و التفصيل، و الأوسط أوسط.

و لو كان العيب لا يُخرج عن الاسم، فلا بأس به، و الرته (١)، و الرتله، و اللثغه (٢)، و اللّيغه (٣)، و جميع ما فيه تغيّر حرف يجرى فيه الحكم.

و أمّا ما فيه التكرير دون التغيير، كالفأفاء، و التأتاء، و البأباء، و نحوها، فالظاهر أنه لا بأس به. و لا يجب على العاجز الائتمام بالقادر على الأقوى.

### عاشرها: طهاره المولد،

فلا تجوز إمامه من تثبت ولادته من الزنا بوجه شرعيّ و لا- عبره بالأقويل لا- بمثله، و لا- بغيره في أول درجه. و يقوى القول بالكراهه إلى السبع.

و لا بأس بمن التحق بالأولاد لشبهه أو تعمّد تحريم في غير الزنا، كالحيض، و الجماع مع الظهار قبل الرخصه، و نحوهما.

### حادى عشرها: الختان،

فلا يجوز الائتمام بالأغلف مع التمكن من الختان، و إن كان معصيه صغيره، و لذلك حسن جعله مانعاً مستقلاً.

و مع عدم التمكن يجوز له الإمامه بمثله، و بالمختون، و من كان مختوناً في خلقتة، أو خيف عليه من سرايته، أو فقد ذو قابليته، فلا مانع من إمامته؛ لعدم معصيته.

و المدار على القطع المعتاد، فلو بقى من الغلفه شىء كان كغير المختون.

و إمامه المرأه لا تتوقف على الختنه؛ لأنها من السنه، و يقوى إلحاق الختنى بالذكر.

و تصحّ صلاه الأغلف منفرداً أو مأموماً، و إن كان متمكناً عاصياً، فتعقد به الجماعه و الجمععه.

### ثانى عشرها: السلامه من المحدوديه الشرعيه؛

فمتى ثبتت محدوديته، بطلت إمامته و إن لم يعلم بوقوع الكبيره منه، إذا لم تعلم توبته. و لو ثبتت توبته، صحّت إمامته، و الأحوط تجنّبه.

### ثالث عشرها: السلامه من الأعرابيه بعد الهجره،

بأن يخرج عن بلاد الإسلام بعد

- ٢- اللّغه: حبسه فى اللسان، حتى تصير الراء لاماً أو غيناً، أو السين ثاءً، أو نحو ذلك. المصباح المنير: ٥٤٩.
- ٣- الأليغ: الذى يرجع كلامه إلى الياء، وقبل هو الذى لا يبين الكلام، لسان العرب ٨: ٤٤٩.



ما هاجر إليها إلى أرضٍ أو بلادٍ لا تُقام فيها الصلوات، ولا تمضى فيها الأحكام الشرعيّات.

و يلحق به من بقى مُتعرّباً، ولم يراجع، مع احتياجه إلى الرجوع في الأصول أو الفروع؛ ومن حضرَ في بلاد الإسلام، ولم يرجع إلى المجتهدين في الأحكام مع الحضور، وإمكان الرجوع إليهم في خفايا الأمور.

و الاكتفاء عن ذكر هذه الشروط الثلاثة، و الاكتفاء بذكر شرط العدالة وجه قوى.

#### رابع عشرها: الوحد،

فلا يجوز الاقتداء بإمامين أو أكثر في آنٍ واحد. فلو نوى خلف من ائتم به الجماعة، و كانوا مؤتمين بإمامين، بطلت صلاته.

#### خامس عشرها: التعيين، و التعيين بالإشارة أو الاسم أو الوصف،

فلو ائتم بالمُبهم، لم يكن ذلك صحيحاً منه. و لو تعارضت الإشارة و الاسم، بنى على الإشارة.

و لو زعم شخصاً، فبان غيره، لم يكن بأس، مع ظهور قابليته، و عدمها، و يشتد الاحتياط في الأخير.

و لو تجدد فوات شرط في الأثناء، أو ظهر فواته فيه في الابتداء، لم يقض بالفساد، بل يعدل إلى الانفراد.

#### القسم الثاني ما يتوقف عليه الكمال

و هو أمور:

منها: أن لا يكون بين الإمام و بين الله ذنب، كبيراً أو صغيراً، فلو علم ذلك تداركه بالتوبه قبل الدخول في الصلاة، و ليس ذلك بشرط على الأقوى.

و منها: السلامه من المملوكية، و لو على وجه البعضية، إلا أن يرجع لأُمور أُخرى خارجيه.

و منها: السلامه من العمى، أصلياً أو عارضياً. و لإلحاق مشدود العينين لرمد أو غيره به وجه.

و في هذه الثلاثة لا سيّما الأخير يحتمل التعميم للمماثل و غيره، و التخصيص بغير المماثل.

و منها: عدم الاتصاف بالطهاره الاضطراريه التراييه فى إمامه المتطهر بالماء من المأمومين.

و منها: إقامه الصفوف، و إتمامها، و المحاذاه بين المناكب، و تسويه الخلل، و التقدّم، و التأخر مع ضيق الصف.

و منها: أن لا يخصّ الإمام نفسه بالدعاء، بل يعمّ نفسه و أصحابه.

و منها: عدم الاختلاف فى القصر و التمام بين المأمومين و الإمام، و يجوز للمأموم المقصر أن يصلّى فرضه مع المتمّم.

و إن تمّت صلاه الإمام المقصر، استتاب غيره من المأمومين ليأثمهم؛ فإن لم يستتب، قدّم المأمومون أحدهم. و لو قدّم كلّ حزب واحداً حتى عادت جماعات، فلا بأس.

و منها: السلامه من التقييد لو كان المأموم من المطلقين، أو مطلقاً. و فى تسريه الحكم إلى ما إذا كان الإمام أشدّ تقييداً منهم وجه.

و منها: السلامه من الفالج، مع كون المأمومين سالمين، أو مطلقاً. و فى ثبوت الكراهه فيما لو كان فالج الإمام أشدّ من فالج المأمومين وجه.

و منها: السلامه من كراهه المأمومين كلا أو بعضاً لإمامته، و بشدّه الكراهه، و ضعفها، و كثره الكارهين، و قلتهم تختلف مراتب الكراهه.

و منها: عدم الأولويّه لغيره، فلا يتقدّم صاحب سلطان، أو راتب، أو أعلم، أو أعدل، أو أقرأ، أو أقدم هجره، أو أشرف نسباً؛ لهاشميه أو قرشيّه، أو أحرص على الطاعه، أو أقوى، أو أنظف، أو أسكن، أو أوقر، أو أكمل، أو أسنّ، أو أصبح، أو أحسن صوتاً أو هيئته. و كلّ متقدّمه فى الرجحان تُرعى قبل المتأخره، و مع المساواه يرجع إلى القرعه.

و الإمامه أفضل من المأموميه.

و منها: أن لا يكون مسبقاً بركعه أو أكثر. فلو كان كذلك، فلا ينبغى للإمام مع حصول المانع له عن الإتمام تقديمه.

و منها: لا يكون ممن لم يدرك تكبيره الركوع.

و منها: أن لا يكون ممن لم يُدرك الإقامة. فإن لم يكن أدركها، فلا ينبغي للإمام تقديمه إذا تعدّر تميمه.

و مع النقص في جميع الأقسام لا- يترجح الانفراد، بل لا- يبعد أنه لو دار الأمر بين فعلها في الأوقات أو الأمكنه المكروهه أو المرجوحه، و بين الانفراد مع السلامه، قُدمت عليه.

### البحث السابع: في أحكام الجماعه

و هي أمور:

منها: أنه إذا تبين بطلان صلاه الإمام لعدم طهاره حديثه أو خبثيه، أو ما يجوز من اللباس أو المكان، أو الاستقبال، أو التيه، عمداً أو سهواً، أو الإسلام، أو الإيمان، أو البلوغ، أو العقل أو العداله، أو صحّته القراءه، أو باقى الأقوال الواجبه أو الأعمال في الأثناء قبل الفراغ، فحكمه حكم ما لو تجدد المُبطل في الأثناء، يجب قصد الانفراد فيه، أو نصب إمام من المأمومين على العموم في وجه قوئ.

و لو ظهر شىء منها بعد الفراغ، بقيت صلاتهم على صحّتها. و يقوى لحوق انكشاف عدم الإمام أو غير المعين عدلاً أو فاسقاً بالحكم، و ليس على الإمام في الصورتين إعلامهم. و يحتمل ذلك فيما لو كان في الأثناء.

و لا يتغير الحكم بالصّحه مع إعلامهم له، و يجب عليه قطع العمل.

و هل يكون من صلاه الجماعه حقيقه فيتحقّق بها الوفاء بالنذر مثلاً، و عمل الإجاره و نحوها، أو من الفرادى، و إنّما يُثاب عليها لطفاً من الله؟ الظاهر الأوّل. فشرط الإمام علميّ لا وجوديّ على إشكال.

و منها: أنه لو فقد شرط الجماعه، من اختلاف الصلاتين جنساً، فرضاً و نفلاً، أو نوعاً، كيوميته مع جمعه أو آئيه، أو آئيه مع يوميته، ثم علم بعد الفراغ، مضت صلاته، و حسب فرادى، و في الأثناء ينوى الانفراد و يتم.

و الأوفق بالاحتياط الإعادة بعد التمام. و فى الجمعة إذا صلاها مع المخالفه يقوى البطلان.

و منها: أنه يجوز الانفراد اختياراً، و فى صلاه الخوف إرشاد إليه.

و منها: أنه يجب على المأموم الإتيان بجميع واجبات الصلاه، إلا القراءه حيث تتعين، كما فى الركعتين الأوليين إذا كان الإمام مرضياً.

و يجب عليه القراءه تامه إذا أمكن فى الركعتين الأوليين. فإن لم يمكن، اقتصر على الفاتحه وحدها. فإن لم يمكن، أتى بما يمكن منها.

و إذا كان الإمام فى إحدى الركعتين الأخيرتين، فعليه الإتيان بأحد الأمرين، إما الفاتحه أو التسبيح، تامين إن أمكن قبل الرفع عن الركوع، و إلا فيما يمكن، قرأ الإمام أو لم يقرأ؛ إذ حاله كحال الإمام و المنفرد فيهما.

و لو زعم أن الإمام فى الأوليين و ترك القراءه، و بعد الفراغ أو الركوع علم أنه فى الأخيرتين، مضت صلاته.

و لو دخل مع الإمام و لم يعلم أنه فى الأوليين أو الأخيرتين قرأ، و لم يجب عليه السؤال، و صحّت صلاته، وافق أو خالف.

و لو زعم أنه فى الأوليين فترك القراءه، ثم ظهر الخلاف، فلا بأس، كما فى العكس.

و منها: عدم جواز قراءه المأموم مع الإمام فى الجهرية، مع سماع قراءه الإمام، و لو المهممه. و يجب الإنصات عليه. و تستحب مع عدم السماع. و تكره فى الإخفائيه، مع السماع و بدونه، و فى الأول أشد كراهه.

و منها: أنه مع التقيه يتولّى لنفسه الأذان و الإقامه، و مع الضيق يقتصر على الإقامه، و مع الضيق عن تمامها يكتفى بقوله: «قد قامت الصلاه، قد قامت الصلاه، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله».

و يقرأ لنفسه على نحو حال الانفراد، فإن لم يتمكن من قراءه الجهر فى محله، قرأ إخفائياً. فإن لم يتمكن من القراءه على النحو المعتاد، قرأ مثل حديث النفس. فإن لم

يتمكن، ترك القراءة، وركع معهم.

وإذا قرأ وأتم قبل الإمام، كان له أن يسكت حتى يركع معه، ويستحب له الذكر إلى تلك الغاية، مقتصرًا عليه، أو مُبقيًا أيه يأتي بها بعد؛ ليركع عنها.

ومنها: أنه يكره سكوت المأموم إذا لم يسمع قراءة الإمام، بل يسبح، أو يذكر بنحو آخر، أو يدعو، ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ومنها: أنه يستحب للمسبوق إذا استئيب وتمت صلاته أن يشير إلى المأمومين بيده يمينًا وشمالًا ليسلموا، ثم يتم صلاته، أو يقدم من يسلم بهم.

ومنها: أنه ينبغي للمأمومين أن يؤذّنوا، ويُقيموا قبل وصول الإمام، وإن كان مؤذّنًا، فإذا قال المُقيم: «قد قامت الصلاة» قدموا غيره، وائتموا به.

ومنها: أنه إذا مات الإمام في الأثناء، كان الراجح للمأمومين أن يضعوه خلفهم، ويقدموا من يأتهم بهم، ولا يستأنفوا الصلاة مع عدم الإتيان بالمخل.

ومنها: أنه ينبغي الدخول في الركعة قبل التكبير للركوع، والظاهر كراهه الدخول بعده ومعه.

ومنها: أن الجماعة تُدرك بإدراك الركوع قبل الشروع في الذكر أو في أثنائه، أو بعد الفراغ من واجبه أو مندوبه، ما لم يشرع في الرفع بحيث يخرج عن مُسمى الركوع، وله الاكتفاء حينئذٍ بتكبيره واحده عن تكبيره الإحرام، وتكبيره الركوع.

ومنها: أن من فاتته الركوع، وقد كبر تكبيره الإحرام مُطمئنًا بالحق، فلم يلحق، فاتته الركعة. ويتخير بين الانتظار قائمًا، حتى يقوم الإمام، فيدخل معه في الركعة المستقبلة إن بقيت له، ويُدرك بها الجماعة.

و بين أن ينتظره حتى يفرغ من السجدين ويجلس للتشهد، فيجلس، ويتشهد معه. فإن بقي للإمام بعض الركعات، قام معه مُكتفيًا بالتكبير الأول، وإقام، وقرأ لنفسه، وحصل له ثواب الجماعة وإن كان منفردًا.

و بين أن ينفرد من المبدأ ويتم صلاته.

و بين أن يعدل بعد نية الانفراد أو قبلها إلى النافلة.

و بين القطع من الأصل، و الدخول معه بتكبيره جديده فى الركعه الجديده، أو بتكبيره ينوى بها الانفراد بعد فعل المنافى فى المقامين، أو بالدخول فى السجدين أو الأخيره فقط، و فى أقسام القطع بتمامها إشكال.

و من كبر آيساً من اللقوق أو غير مُطمئن به، فإنَّ حكمه كحكمه، لا تُحسب له الركعه. ثم إن قصد الدخول معه فى السجدين أو سجده، لم تنعقد صلاه و لا جماعه، و إن أُثيب عليها.

و إن نوى الانتظار حيث يكون بعض الركعات باقيه للإمام أو الدخول حال التشهد حيث يكون ذلك، انعقدت صلاته و جماعته، و إن فاتت ركعته.

و إن أدرك الركوع اتفاقاً أو دخل فى إحدى السجدين، أُثيب و لم يدرك شيئاً. و لو دخل حال التشهد و لم يبق للإمام شىء من الركعات، قام مُنفرداً مُكتفياً بالتكبير الأول.

و منها: أن من خاف أن يرفع الإمام رأسه عن الركوع قبل أن يصل إلى الصفوف، استحَب له أن يركع مكانه، و يمشى راعياً أو بعد السجود، و يجزّ رجله جزاً.

و منها: أن من فاتته بعض الركعات مع الإمام، جعل ما أدرك من صلاته أولها، و عمل أعمال نفسه، فينفرد بالقنوت و التشهد إذا اختصَّ بهما.

و يُستحب له اتباع الإمام إذا لم يُشاركه فيهما، ثم عليه إعادتهما فى محلّهما.

و ينبغي له التجافى حيث يُتابع فى تشهد الإمام. و إذا دخّل و لم يعلم أن الإمام فيما ينوب فيه عنه بالقراءه أو لا، كان عليه أن يقرأ، و إذا انكشف الخلاف و أراد القطع، قطع.

و منها: أنه إذا زوحم المأموم عن إدراك الركوع و السجود معاً أو أحدهما أو غفل أو نسى، فسُبق بركن أو ركنين، أتى بما فاتته و لحق، و الظاهر جريه فى مُطلق الأفعال و الأقوال، قلّت أو كثرت، و الأحوط الاقتصار على ما سبق.

و منها: أن المتابعه و التأخر عنه فى الأقوال و الأفعال الواجبه واجبه، و ليست بشرط. فلو تقدّم بقول أو فعل عمدًا، عصى، و صحّت صلاته، و لا يعود معه.

(و إن سبقه بالركوع فيما ينوب فيه عنه بالقراءة قوى البطلان، كما إذا غلط الإمام بالقراءة و لم يتبَّهه) (١).

و إن كان ذلك سهواً أو غفلة، استحبَّ له العود مع الإمام في ركنٍ أو غيره.

و منها: استحباب إسماع الإمام المأموم ما يجوز به الجهر كائناً ما كان، مع عدم الإفراط في العلوِّ، و عدم إسماع المأموم الإمام ما يقول، إلا- في تكبيره الإحرام لو كان مُنتظراً لدخوله، و في تنبيهه على الخطأ، و في تنبيه الجماعة على أحوال الإمام، و يُغتفر علوُّ الصوت مع الحاجة إليه فيه.

و منها: أنه يُستحبَّ إطاله الإمام الركوع بمثلَى ما كان يركع مُنتظراً لمن علم دخولهم، و خاف فوت الركعة عليهم.

و منها: أنه يُستحبَّ جلوس الإمام بعد التسليم حتَّى يتمَّ كلُّ مسبوق خلفه.

و منها: أنه يُستحبَّ لمن صَلَّى جماعه إماماً أو مأموماً أو فرادى الإعادة بقوم آخرين جماعه مرّه واحده، و في الأكثر إشكال.

و منها: أنه يُستحبَّ نقل المنفرد نيته إلى نية النفل إذا وجد الجماعة، و كان محلّ العدول باقياً.

و منها: أنه يُستحبَّ تفريق الصبيان في الصفوف؛ لما روى أنه عليه السلام سُئل عن الصبيان إذا صفّوا في الصلاة المكتوبة، قال: «لا تؤخروهم عن الصلاة، و فزقوا بينهم» (٢).

و منها: كراهه تمكين الصبيان، و العبيد، و المجانين من الصف الأوّل.

و منها: أنه يُستحبَّ للإمام التعجيل في الحضور، و قيل: التوسّط.

و منها: أنه ينبغي للإمام أن يجعل المأمومين على يمينه، و قيل: يتوسّط. و التفصيل بين كثرتهم، فيتوسّط، و قلتهم، فيجعلهم على اليمين قوى.

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- الكافي ٣: ٤٠٩ ح ٣، التهذيب ٢: ٣٨٠ ح ١٥٨٦، الوسائل ٣: ١٤ أبواب أعداد الفرائض ب ٤ ح ٢.

و عن زين العابدين عليه السلام: أنه كان يأمر يجمع الصبيان بين المغرب والعشاء (١).

و منها: سقوط الأذان والإقامة عن الداخل إلى محلّ الجماعة مسجداً أو غيره، مُريداً للدخول في صلاة إمامهم معتقداً به قبل صدق التفرّق عُرفاً، و قد سبق الكلام فيه.

و منها: استحباب صلاة الإمام بنحو يناسب أضعف من خلفه، و أن يكون بين المنفّر في إطلته، و المضيّع.

و منها: أنّ الصلاة جماعة مع تأخير الوقت، و التخفيف أفضل من الصلاة الفرادى مع تقديم الوقت و التطويل، بشرط أن لا يكون اعتياداً.

و منها: أنه لو صَلَّى اثنان فقال كل واحد منهما: كنت إماماً، صحّت صلاتهما، و لو قال: كنت مأموماً في محلّ القراءة، بطلت.

و لو كانا مسبوقين، فكلّ ادّعى النصب في الأخيرتين، قويت الصحّة، و كذا في صلاة الجنازه.

و لاحتمال الصحّة في المقام الأوّل وجه.

و أصل الحكم مبنيّ على تصديق أحدهما صاحبه، و إلا بنيا على الصحّة.

و في الجمعه مع التصديق يحكم بالبطلان، و كذا في صلاة العيدين مع الوجوب.

و لو لا لزوم العمل بالنص، لكان القول بالبطلان مع الاشتباه، و عدم فوات ركن و لا سيّما مع نسيان القراءة منهما محلّ كلام.

و في هذه المسأله إشعار بجواز مساواه الموقفين، و جواز المقارنه في الأفعال.

و لو قال أحدهما: كنتُ إماماً لك، و قال الآخر: كنت منفرداً، صحّت. و لو قال أحدهما: كنت منفرداً، و قال الآخر: كنت مأموماً، جاء فيه الإشكال.

و منها: أنه لا بأس بالصلاه جماعة في مواضع الاضطرار في السفينه الواحده،

١- الكافي ٣: ٤٠٩ ح ٢، التهذيب ٢: ٣٨٠ ح ١٥٨٥، الوسائل ٣: ١٣ أبواب أعداد الفرائض ب ٤ ح ١.



و المتعدّده، و الدابه الواحده، و المتعدّده، و من الماشين، و الجالسين، و المضطجعين و المستلقين، و هكذا.

(و منها: أنه لو علم أنّ الإمام يترك السوره لعجزٍ أو تقيةٍ أو مرضٍ أو عجله، جازَ الاقتداء به على إشكال. و لكلّ من الإمام و المأموم حكمه فى الأخيرتين على الأقوى.

و إذا لم يأتِ الإمام ببعض القراءه لِعِذْر، لا- يجب على المأموم الإتيان بها. و إن غلطَ فى القراءه، وجبَ عليه تنبيهه. و كذا فى جميع ما يقتضى الفساد من زياده ركن أو نقصه مثلاً، و تعميم جميع الواجبات غير بعيد)؛. (١)

### المبحث الثالث عشر فى صلاه القضاء

#### اشاره

و فيها أبحاث:

#### أولها: بيان ما فيه القضاء من الفوائت

يجب قضاء الفرائض اليوميه، دون الجمعه، و العيدين، و الآيات، فلا يجب الإتيان بها بعد تمام الآيه، إلا ما كان منها من الأسباب و تمام العمر وقت له، أو كان من الخسوف و الكسوف و قد تعمّد الترك، أو احترق القرص.

و صلاه الجنازه على القبر يوماً و ليله. و ركعات الاحتياط، و الأجزاء المنسيه، و سجدتا السهو ليست من القضاء، ما لم يفت الوقت.

و يُستحبّ قضاء النوافل الراتبه إذا تأخّرت عن أوقاتها أو عن صلواتها.

#### ثانيها: ما بسببه يترتب القضاء،

و هو أمور:

منها: تركها، أو الإتيان بمفسدها عمداً أو سهواً أو نسياناً، نوماً أو يقظه، اختياراً أو اضطراراً؛ فإن كان منه ذلك، وجبَ فى الواجب و ندبَ فى المندوب قضاؤها له.

#### ثالثها: بيان ما يسقط معه القضاء،

و هو أمور:

منها: ما فات قبل البلوغ، فإنه لا يجب ولا يُستحبّ قضاؤه بعده، وإن استحبّ له

---

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

صوره أو حقيقه قضاؤه قبل أن يبلغ.

و ما كان حال الجنون.

و لا- فرق فيهما بين من أدرك قبل حدوث العارض قدر ركعه، أو لا، و بين من أدرك بعد زوال العارض قدر ركعه أو أكثر على تأمل، أو لم يُدرك.

نعم عليه إذا عقل قضاء ما فاته حال كماله المتقدم لو كان أدوارياً.

و منها: ما فات لكفر أصلى ارتدادى، فإنه إذا أسلم سقط عنه القضاء. و لا يسقط عن المرتد الفطرى و إن قلنا ببطان عبادته مع توبته؛ لأن الممتنع بالاختيار لا يخرج عن حكم الاختيار. و على المرأه مطلقاً و المرتد الملى القضاء، و يصحّ منهما بعد الإسلام.

و منها: ما فات حال الحيض و النفاس.

و منها: ما فات حال الإغماء، أو المرض المشغل للقلب عن الإدراك.

و منها: فاقد الطهورين فى أقوى القولين.

و لا فرق فى تلك الأحوال بين من أدرك من أول الوقت ركعه أو أكثر، و لم يبقَ من الوقت ما يقبل الإتمام، و من لم يُدرك.

و من أدرك منهم ركعه (من آخر الوقت) (١) من فريضه أو نافله مع الشرائط، و جب أو استحَبَّ إكمالها. و الظاهر أنّها أداء لا قضاء، و لا موزعه.

#### **رابعها: قضاء ما فات من الفرائض على نحو ما فات، إن قصراً فقصرأً، و تماماً فتتمام.**

و فى قضاء ما فيه التخيير احتمال لزوم التقصير، و بقاء التخيير، و التفصيل بين القضاء فى مقام التخيير، فيثبت له حكمه، و خلافه فى خلافه، و لعله أقوى.

و منها: أنّ من فاتته فريضه من الخمس، و اشتبهت عليه، و جب عليه صلاه ركعتين، و ثلاث، و أربع، و قد مرّ الكلام فى مثله.

و منها: أنّ من فاتته صلوات لا يعلم عددها، و جب عليه القضاء حتّى يظن الوفاء.

و منها: أنّه على أكبر الولد الذكور قضاء ما فات على أبيه عن قصور.

و فى اختصاص الأول من التوأمين فى الولاده، أو الأخير، أو التوزيع وجوه، أقواها الأخير.

و الأحوط مع فقد الأولاد تولى ذلك من أقرب الأرحام، و إجراء الحكم مع التقصير، و جزه إلى الوالده و الجددين.

و منها: أنه يلزم الترتيب فى قضاء القاضى عن نفسه شيئاً من الفرائض اليوميّه، دون الآتيه، و النذريّه، و الندييه، و نحوها، ما لم يبلغ حدّ الحرج. و يتحقق ذلك بقضاء عددٍ لو ربّه لحقته مشقه عظيمه.

و لا يلزم فى النيابة عن الأموات، فيجوز الإتيان بعدّه صلوات نيابه عنه تبرعاً و جوباً أو ندباً أو بعوض، مُقترنه فى جماعه، أو على الانفراد، أو بعكس الترتيب.

و الأحوط عدم مُراعاة الترتيب؛ حذراً من طول المدّه، و بقاء الميّت مُعاقباً لو كان القضاء عن واجب، و من تأخير وصول الأجر لو كان ندباً.

و للنائب أن يأتى بما شاء من المقضيّات عن المنوب عنه، واحده أو أكثر، من دون مُلاحظه ما قدّم و آخر.

ثمّ على القول بالترتيب شرط وجوبه العلم بكيفيه الفوات، و هذا لا يتفق غالباً. ثمّ ترتيب النّوّاب إنّما يُعتبر حيث يعلم بالمقارنه، و ذلك قلّ ما يتفق فى غير صلاه الجماعه.

على أنّ الغالب فى صلاه النيابة أنّه لا يعلم كونها من القضاء أو من السنّه المبتدأه، و الإطلاق قاضٍ بإطلاق الرّخصه.

و منها: أنّ الحكم لا يختلف فى قضاء النفس و قضاء التبرّع، واجباً أو ندباً، فالواجب واجب، و الندب ندب.

و أمّا ما كان بطريق المعاوضه، فيجب فيه مع الواجب بالأصل كلّ مُستحبّ شمله عقد المعاوضه، من أذان، و إقامة، أو قنوت، أو فى أذكار قائمه مقام القراءه، أو ذكر ركوع أو سجود، أو تشهد، و نحوها؛ لرجوعها إلى المعامله، و البناء فيه على ذلك.

و منها: أنّ النائب يرمى حال نفسه فى شروط الصلاه، و مُنافياتها، و كيفيتها، من جهر، و إخفات، و فى أحكام العجز و القدره و غيرها. و يرمى حال المنوب

فى الأجزاء، كالفصر و الإتمام. فلكل من الذَّكر و الأُنثى، و المملوك و الحرِّ حكم نفسه إذا كان نائباً.

و منها: أنه لا مانع من الاستيجار على النيابة فيما تصحَّ فيه بعقد مُعاطاه أو فضول، كسائر عقود المعاوضات.

و منها: أنه يجوز للنائب أن يستنيب غيره مع التبرُّع، واجباً أو ندباً، مع عدم ظهور اشتراط المُباشرة، كما فى سائر المعاوضات.

و لو قيل بالفرق بين قول الأَجير: «أجرتك نفسى على أن أفعل كذا» فتلزم المُباشرة، و قوله: «على فعل كذا» فلا تلزم، لكان وجيهاً.

و منها: أنَّ النائب إذا مات، أو جُنَّ جنوناً مُطبّقاً، أو عجز، و قد بقى عليه شىء من الصلوات، فإن كانت مُعينه فى وقت لا يزيد عليها، أو كان زمان الحياه قاصراً عن إتمامها، انفسخ العقد، و كان للنائب أجره ما عمل. و إن كان مُتسعاً، فأهمل حتى ضاق، فالظاهر أنه يستأجر عليه من ماله؛ لأنه مشغول الذمّه بالعمل.

و منها: أنَّ القاضى عن نفسه لو كان عليه صلوات مُتعدّده، كان له أن يؤذّن للأولى، و يقيم لكلّ واحده من باقى الورد إقامه إقامه.

و لو حصل فصل بصلاه خارجه، أو بمضى زمان طويل، أعاده. و للنائب ذلك؛ لعدم خروجه عن المتعارف.

و منها: أنَّ المضاعفه فى الصلاه بالمساجد و نحوها، فى الثواب دون الاحتساب، فلا تُحتسب للنائب صلاه مسجد الحرام إلا بواحدة، كما حكم به الباقر عليه السلام (١).

و منها: أنه يستحبّ التنجى عن موضع فوات الصلاه و إيقاع القضاء فى محلّ آخر.

و منها: أنه يجوز القضاء للفرض و النفل ما لم يتضيق وقت حاضره.

و منها: أنها تجوز الصلاه أداءً فى أوّل وقتها، و إيقاع النافله أداءً و قضاءً ممّن عليه قضاء الفرائض.

١- الكافى ٣: ٤٥٥ ح ١٩، الوسائل ٥: ٣٦٠ أبواب قضاء الصلوات ب ٧ ح ١.

و منها: أنّه يجوز العدول من الحاضره إلى الفائته، دون العكس.

و منها: أنّه يُستحبّ تعجيل قضاء ما فاتَ نهاراً و لو بالليل، و كذا ما فاتَ ليلاً و لو بالنهار.

و منها: أنّه لو كان عليه من قضاء النوافل، و تَرَكَ القضاء، استحَبَّ له أن يتصدَّق بقدر طوله، و أدنى ذلك مُيِّدٌ لكلِّ مسكين، مكان كلِّ صلاه ركعتين من نافله الليل أو نافله النهار.

فإن لم يقدر، فعن كلِّ أربع من أحد القسمين. فإن لم يقدر، فمدّ لصلاه الليل، و مدّ لصلاه النهار، قال الصادق عليه السلام: «و الصلاه أفضل، و الصلاه أفضل، و الصلاه أفضل» (١).

و منها: أنّ من كان عليه قضاء فريضه كان له نيّه الوجوب في طهارته، أراد فعلها أو لا، قصد دوام الطهاره أو فعل الندب أو لا. و لو نوى الندب حينئذٍ، فلا بأس.

### المبحث الرابع عشر في صلاه السفر

#### اشاره

و فيها مقامان:

#### الأول: في الشروط

#### اشاره

يجب فيه ترك الركعتين الأخيرتين من الفرائض الرباعية اليوميّه، دون ما كان رباعياً من النوافل لو قلنا به. و ربّما كان فيه إشعار بنفيه بشروط:

#### أولها: المسافه،

و تتحقّق بقطع ثمانيه فراسخ في امتدادٍ ذهابيّ أو إيابيّ أو ملقّقٍ منهما، مع عدم قصور أحدهما عن الأربعة، في يوم أو أيام، ما لم ينقطع بقاطعٍ يوجب التمام، من كلّ مفارقٍ لمحلّ التمام، من وطنٍ أو إقامة عشره منويّه أو واقعه بعد التردّد

١- الكافي ٣: ٤٥٣ ح ١٣، الفقيه ١: ٣٥٩ ح ١٥٧٧، التهذيب ٢: ١١ ح ٢٥، المحاسن: ٣١٥ ح ٣٣، الوسائل ٣: ٥٦ أبواب أعداد الفرائض ب ١٨ ح ٢.

ثلاثين يوماً، أو سفينه، أو دواب، أو دوران، أو سعايه، أو إماره، أو نحوها من أسباب عمل السفر، أو موضع تردّد بعد قطع بعض المسافه، أو معصيه؛ لأنها بتمامها من قواطع السفر شرعاً، كما تُنبئ عنه الأخبار في المسافه في جواب من قال: «في كمّ التقصير؟» (١)، ظاهر إطلاق التقصير في المسافه، و في خصوص الإقامه و العشره بعد التردّد، و السفينه إطلاق المنزله.

و في خصوص الإقامه ذكروا أنّ نيتها في أثناء المسافه تقطع المسافه، و أنّ الخارج منها إلى ما دون المسافه يتمّ في ذهابه و مقصده، و يقصّر في رجوعه لقصده المسافه. و الذي يظهر بعد التأمل أنّ انعقاد التمام لا يرفع حكمه سوى قصد المسافه.

و لو تردّد في أقلّ من أربعة فراسخ فتّم بتردّده العدد ذهاباً و إياباً، أو إلى الجانبين يميناً أو شمالاً، أو ملقفاً بأقسامه، أو ذهب قاطعاً لأقلّ من أربعة فأتّم من الإياب، أو بالعكس، فلا مسافه.

و مبدأ الحساب من سور البلد، و مُنتهى العماره من القرى و البلدان الصغار و المتوسّطات، و مُنتهى البيت الواحد، و بيوت جماعه الأعراب مع التوسّط.

و أمّا الكبار المخالفه للعاده، فالمدار فيها على مقدار مُعتاد البلدان. و يجرى على ما دون محلّ الترخّص حكم الاحتساب.

و جاهل المسافه يتمّ.

و الفرسخ: ثلاثه أميال.

و الميل: أربع آلاف ذراع بذراع اليد الذي طوله (٢) أربعة و عشرون إصبغاً عرضاً.

و قدر عرض الإصبع: عرض سبع شعيرات متوسّطات.

و قدر عرض الشعيره: عرض سبع شعرات من متوسّط شعر البرذون.

و بناؤها على تحقيق في تقريّب، فلو نقصت حقيقه التقريّب مقدار إصبع أو أقلّ لم

١- انظر الوسائل ٥: ٤٩٢ أبواب صلاه المسافر ب ١ ح ٨، ١١، ١٣.

٢- في «ح» زياده: من المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى و قدره.

يكن مسافه. و استغراق النهار بسير كسير الإبل القطار يغنى عن الاختبار.

و لو كان له طريقان بزّيان أو بحريان أو مختلفان، يبلغ أحدهما المسافه دون الآخر، عمل على وفق ما سلك.

و لو قطع مقدار المسافه على نحو الدائره، أو الدوائر، أو التردّد في خطّ عرضه مُحاذى مكان البلد، أو الملقّق من الاثنيّن و الثالثه، لم يكن مسافراً.

و لو قطع شيئاً من المسافه خارجاً من بيوت الأعراب أو من غيرها فمكث زماناً، حتّى اتّصلت البيوت بمكان مكثه، احتسب ما قطعه من المسافه على إشكال.

و لو رقى جبلاً، احتسب متنه و جانباه، بخلاف المناره و الشجره.

و لو كان على دابّه مثلاً أو فى سفينه عظيمه، كان مبدأ الحساب من مَقَرّه، لا من بدايتها أو نهايتها.

و يكفى فى معرفه المسافه و الفراسخ و الأميال الشيع، و شهاده العدلين، و العدل الواحد على الأقوى، و إن كانت امرأه.

و لو حصل الاختلاف على وجه التساوى، بقى على الحال الأوّل.

و لا يلزم التفحص عن المسافه مع الشكّ، بل يبنى على عدمها. و لو تعارضت البيئتان أو العدلان، قصّر؛ و يحتمل الإتمام.

و أقرب الطرق إلى معرفه المسافه: ملاحظه مسافه منى و عرفات، و ما بين عاير و وعير. و مع عدم شىء من الطرق السابقه يكفى الرجوع إلى سير الإبل القطار يوماً متوسّطاً إلى الليل.

### ثانيها: قصد المسافه،

فلو ذهب بمقدارها نائماً أو غافلاً أو مجنوناً أو مُغمى عليه، أو كان طالباً لآبى، أو حيوانٍ ضالّ، أو مالٍ ضائع لا يعرف مكانه، و لم يقصد فى البين مسافه أربعه فما زاد، ناوياً للرجوع عند انتهائها، أو مطلقاً على إشكال، إلى غير ذلك ممّا لم يكن فيه توجه إلى مقصد معلوم، فلا قصر و إن بلغ الصين.

و الإياب سفر مُستقلّ له حكم نفسه.



و لا يُعتبر قصد عنوانها، فلو قصد مكاناً هو مسافه فى الواقع، و لم يعلم بحاله، ثم علم ذلك قبل إيقاع الصلاه، صلى قصرأً و لو صلى تماماً زاعماً عدم المسافه ثم انكشف له الخطأ أو بالعكس، صح ما فعل على إشكال، و الأخير أشكل.

و لو تبع التابع فى القصد متبوعه، و كان قاصداً للمسافه، جرى الحكم عليه، من مملوكٍ أو خادم، و نحوهما، و جميع من تعلق قصده على قصده. و يتغير الحال بتغير المالك و المصحوب، و مع المساواه يبقى حكم (١) الأول.

و المجبور يتبع قصد الجابر. و لو جهل أحدهم قصد متبوعه، أتم، و لا يجب عليهم الفحص.

و قصد اللوازم قصد الملزومات، فلو قصد مسافه يقصر فيها، و لم يعلم كميتها، و بنى على السؤال، قصر.

و لو جهل مقدار المسافه شرعاً، و لم يكن من يسأله، جمع. و يحتمل الاكتفاء بالتمام.

و لو قصد مكاناً ينقسم بعد الأخذ فيه إلى أكثر من طريق، فأخبر فى الأثناء أن له طريقين أو طرقاً أحدها يبلغ المسافه، و لا ترجيح عنده لأحدها، أتم.

و لو علم فى الابتداء أنه ينقسم فى الأثناء و لم يعين، أتم أيضاً. و لو علم أنه يموت فى أثناء المسافه، ففى بطلان حكم المسافه مطلقاً، أو ثبوته كذلك، أو الفرق بين أن يعلم توجه نعشه نحو المسافه فيحتسب، أو لا و جوه، أو جهها الأول. و فى الظن و الشك يقوى الثانى.

و لو اختلف جماعه فى المسافه، جاز ائتمام بعضهم ببعض على إشكال، مبنى على احتمال كون المسافه شرطاً علمياً أو وجودياً.

و لو دخل فى القصر، فعلم بعدم المسافه قبل الخروج، أتم. و إذا انعكس الأمر، فإن ركع فى الثالثه، كان كمن أتم، و إلا هدم.

و لو قصدَ مسافه فنقصت بعد الدخول بقلع مرتفع أو تسطيح أو بالعكس، فإن أتمَّ الصلاة قبل العمل أو العلم، مَضَتْ. و إن حصل العارض في الأثناء، كان على نحو المسأله السابقه. و إن حصل قبل الشروع، انقلب الحكم.

### ثالثها: استمرار حكم القصد بأن لا ينقضه بما ينافيه.

و لا- يُشترط استمراره، فالنوم، و الغفله، و النسيان، و الإغماء، و الجنون ليست من النواقض. و ينقضه العزم على عدمه أو التردد فيه، فتهدم المسافه قبل بلوغها بحصول أحدهما.

فلو قصّر قبل الهدم، صحّ ما عمله. و لو حصل الهادم في الأثناء و لو بعد التشهّد، و قبل التسليم المُخرج أتمّ، و ليس عليه حكم السهو للتسليم الغير المخرج.

و مُنتظر الرّفقه إن اطمأنّ باللحوق قصير، و إلا أتمّ. فإن رجع إلى قصد السفر، لم يحتسب ما مضى من المسافه. و كذا من ردّته الريح.

و الممنوع عن السفر يحتسب محلّ الضرب، دون محلّ الترخّص؛ عملاً بعموم السفر، و ظهور اعتباره في حقّ الوطن. و قد تُلحق به الإقامة و العشره بعد الثلاثين في وجهه، و في السفينه يضعف الاحتمال.

و المعتمد استمرار القصد في أصل طبيعه المسافه، فلا يخلّ به العدول من طريقٍ إلى آخر.

و لو عزم على قاطع ممّا سبق في أثنائها، انتقض استمراره إذا أتى بشيء منها بعد الانصراف عن محلّ العزم، و فيه إشكال.

و مع التردد في الإتيان به ابتداء في غير الوطن و استداهه إشكال، و الاحتمال الضعيف لا اعتبار به.

و يكفي قصد الوليّ، و استمرار قصده عن المولّى عليه من صبيّ أو مجنون، فإذا عقل في الأثناء و لو بقى أقلّ من المسافه قصر.

و لو قصدَ مسافه فزعم بلوغها، و عزم على ترك ما زاد، ثمّ ظهر اشتباهه، ضمّ

ما بقى إلى ما مضى، و لا- تنقطع مسافته. و لو توقّف بعد الخروج عن محلّ الترخّص مُنتظراً للرفقه باقياً على العزم، فذهل عن صلاته حتّى فاتّ الوقت، ثمّ عدل عن السفر، قضى صلاه السفر على إشكال.  
و لو ترخّص جاهلاً أعاد، و لو أفطر كَفَّر.

### رابعها: بلوغ محلّ الترخّص فى الخارج من الوطن، أو موضع الإقامة،

أو عشره بعد مضى الثلاثين متردداً، دون أسباب التمام الباقية، و إن كان إلحاق السفينه بها غير خالٍ عن الوجه.  
فإنه يكفى فيها الضرب بالوصول إلى مكان لا يسمع فيه الأذان ممّن يؤذّن حول آخر بيوت البلدان، أو القرى، أو الأعراب، و لا يُشخص فيه شكل الجدران.  
و يُعتبر فيه التوسط فى البلد، فإن خرجت عن الاعتدال، اعتبر منتهى جدران محلّه تُساوى البلد المتوسطه و فى الرائي، و السامع، و الرؤيه، و السماع، (و المؤذّن، و مكانه، و الأذان، و الأرض، و شكل الجدران) (١) طولاً و عرضاً و لوناً.  
و يُعتبر الخلوّ عن شدّه الهواء، و كثره الغوغاء.

و يكفى أحد الأمرين على الأقوى.

و يجزى البلوغ مع عدم القصد، و المشكوك فيه لا رخصه فيه.

و مع تعارض البيّتين يحكم بالقصر، و يحتمل التمام، و لا يجب الفحص عن حاله.

و من كان مضطجعاً مثلاً على نفس الحدّ و رأسه ممّياً يقرب من المؤذّن، و لا يسمع لو كان رأسه فى مكان قدميه، أُلحق بغير السامع لو قام فى محلّ القدمين على إشكال (٢).

و إذا اختلف الراؤون، و السامعون، و الكلّ غير خارجين عن الاعتدال، تبخّ النافى المُثبت، ما لم يتّهمه فينتفى الظنّ عنه، و حينئذٍ يعمل كلّ على رأيه أو سماعه.

١- بدل ما بين القوسين فى «م»، «س»: و المؤذّن فى مكانه، و المؤذّن، و الأرض مشكل و الجدران.

٢- فى «ح» زياده: يجرى ذلك فى قطع المسافه.

و فى ائتمام بعض ببعض إشكال، و الأقوى الجواز (١)؛ لأنّ نيه القصر و الإتمام لا تتوقّف عليها صحّه، و لا يترتّب عليها فساد.

و فى إرجاع البلد الصغير إلى المتوسط بحسب العرض و التقدير وجه.

و يختلف الحال بزيادة البيوت، و نقصها. و يتبدّل الحكم بتبدّل حدود البلد زيادته و نقصاً على ما هو الأقوى.

و ليس لخصوص الأذان و الجدران خصوصيته، بل الحكم يعتمهما، و يعتم ما يشبههما من صوتٍ صادرٍ عن جمادٍ أو حيوانٍ أو إنسانٍ يشبه الأذان فى ارتفاعه، و شجر و جذوع و خشب و نحوها.

و مع فقد المؤذن، و الجدران، و السمع، و الإبصار، يبنى على التقدير إن أمكن، و إلا فعلى التقليد.

و لا يكفى الاعتبار بالصوت الواحد، و لا بالصوت الضعيف، بل المدار على مقدار الأذان الذى يتضمّن الإعلام عادة.

و المدار فى البحر على فرض الماء أرضاً متساوية.

### خامسها: كون السفر و غايته الباعثه عليه مُباحين، من أوّل المسافه إلى آخرها،

فيجرى الحكم فى الجميع؛ أو البعض.

فيجرى فيه لو كان نفس السفر معصيه، كالسفر بعد النداء يوم الجمعة، و سلوك المكان المغصوب، و تارك و قوف عرفه، و حضور صلاه العيد حين وجوبها، و سالك الطريق المخوف، و سفر العبد الابق، و عمال الظلمه فى باب العمال و مطلق الطاعه، و الزوجه الناشزه، و المطلقه الرجعيه، و عاصى الوالدين فى سفره مع نهيها و لزوم طاعتها، و نحو ذلك.

أو كانت غايته، معصيه، كقطع الطريق لسرقه مال مُحترم، أو قتل نفس

---

١- فى «ح» زياده: فى غير الأخيرتين، و فيهما أشدّ إشكالاً، و إنما جاز.

مُحترمه، أو حضور الملاهي، أو مواجهه ظالم للاستعانه على المظالم، أو صيد اللهو، دون صيد التجاره و أكل اللحم؛ و في صور الضمّ يقدّم اللهو، أو مع ظنّ التلف، و نحو ذلك.

و سفر النزّه من المباح.

و لا عبره بالمُقارنات الغير المقصوده، كالمعاصي المتفقه في الطريق من غير قصد.

و كذا المقارنات الداخلة المقصوده من المبدأ، كالدائبه، و السرج، و الرحل، و توابعهما، و النعل، و اللباس، و المحمول من نفقه و نحوها، في ثيابه و نحوها؛ لاشتراكهما في كونهما معصيه في السفر.

و لا يكون السفر بهما سفر معصيه أو إلى معصيه، و الأحوط في القسم الأخير الجمع.

و لو كانت المقارنات مُنفصله غير متّصله، كعبيدٍ، أو خادمٍ، أو رفيقٍ، أو دابه مصحوبه، أو حملها، و نحو ذلك، جرى فيها الاحتياط، إلا أنه أضعف منه في سابقه.

(و لو كانَ السفر لأجل نقلها، كانَ سفر معصيه) (١).

و لو كانَ مُضاداً لوفاء دينٍ أو أداء حقٍّ، كتسليم أمانه، أو حقّ قصاص، أو تعلّم واجب، و نحو ذلك من المنافيات، كانَ داخلاً في حكم المباحات.

و لو عدلَ عن قصد المعصيه، أو ارتفعت في الأثناء، لوحظت المسافه من حين العدول و الارتفاع. و لو شاركت الطاعه المعصيه في الباعثيه، كانَ المدار على المعصيه مع الأصاله فيهما، أو في إحداهما (٢) أو اشتراكهما في السببِ على الأقوى.

و لو لم يكن المحرّك هو العزم على المعصيه مع العلم بحصولها في أثنائه أو بعد انتهائه، أو لم يعلم و لم يكن احتمالها باعثاً على العز) جرى فيه حكم المُباح. و لو كان احتمالها هو الباعث دخلَ في حكم سفر المعصيه.

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- بدل إحداهما في «ح» كليهما.

و العامل إن كان الباعث على سفره طاعه الظالم من حيث (حكمه أو) (١) ظلمه فيأمر يدخل في العماله أو لا، و لو إلى حج أو زياره دَخَلَ في حكم سفر المعصيه.

و أمّا ما خرج عن العماله، و دخل في أمر لا يدخل في المعصيه، فهو داخل في السفر المباح.

و لو تابّ الأبق أو الناشز فأراد الرجوع للطّاعه، قَصَّرَ فيه إن بلغ مقدار المسافه. و لو اضطرّ بعد التوبه إلى الوصول إلى مسافه، قَصَّرَ فيها.

و من كان مع الظالم في جُنده، أو في جملة مقومى سلطانه ككُتابه، و حرسه و نحوهم فرضه التمام.

و لا بدّ من ملاحظه الفرق بين سفر المعصيه، و معها مُتَّصله أو مُنفصله، مُستمرّه أو منقطعه، و إليها مُنفردّه و مُنضمّه.

### سادسها: أن لا يعزم على الإقامة عشره أيام متّصله،

بينها تسع ليالٍ، علم تفصيل عددها أو لا، فلا تتوقّف على تصوّر العنوان بحيث لا يخرج ليلاً، و لا نهاراً، و لا عبره بالليله الأولى، و لا الأخيره، بشرط أن يتمّها باقياً على عزمه.

و ما زاد عليها يدخل في حكمها من غير حاجه إلى تيه جديده.

أو يعزم، ثمّ يعدل عنها بعد إيقاع صلاه فريضه مؤداه رابعيه تامه، أو بعد الدخول في ركوع ثالثها عمداً أو سهواً.

و لا عبره بالعمل بمقتضاه في صيام أو نافله، أو مضى الوقت، أو للمعصيه، أو مضى الثلاثين مثلاً، و تُخَلّ بتيتها تيه الفصل في ليلٍ أو نهار بالوصول إلى محلّ الترخّص، و الإتيان بها في مواضع التخيير يتبع القصد، و في تكميل المُنكسر من اليوم الحادى عشر وجه قوى.

و في إدخال الأولى و الأخيره في حكم المتوسّطات وجه ضعيف، و في جبر الكسر

من الليله الأولى أو الأخيره إشكال.

و من كانت إقامته عن سبب، كجبر جابر، أو تبعيه تابع، أو حدوث حادث، أو معلقه على سبب مستقبل، فإن اطمأن ببقاء السبب أو حصوله حيث يعتبر الحصول، صحت إقامته، وإلا لم تصح.

و المدار فى محلها على اسم المكان، و البلد، و بيوت الأعراب، ما لم تخرج فى الكبر أو الكثره عن حد الاعتدال كبراً أو سعه، فمسجد الكوفه مع النجف، و بلد الكاظم عليه السلام مع بغداد؛ بلدان.

و ما يتكرر التردد إليه من المتوطنين تحقيقاً أو تقديراً يلحق به، فيختلف الحال باختلاف المحال. و لو أخذ قيد الضيق أو الاتساع، لم يكن له ذلك. فلا عبره بالتيه سعه و ضيقاً. و لو نوى، رجع إلى المعتاد.

و لو قال: إلى الجمعة، فزعمها عشره أيام و أتم، فظهر النقص؛ أو زعمها ناقصه، فظهر التمام، و عمل بمقتضى زعمه، فظهر الخلاف، صح ما عمل.

و لا حكم لبيوت الأعراب فى الإقامة فيها ما لم تبق فى محلها، فتكون التيه فيها كالتيه فى الوطن، فلا تنعقد فى صهوه أو خيمه ما لم يطمئن ببقائهما مدة الإقامة.

و العلم بالجنون و الإغماء فى الأثناء لا ينافيها، و حدوثهما بعد نيتها مطلقاً أو بعد صلاه فريضه تامه لا ينافى لزومها.

و لو نوى الإقامة فى أثنائها (حيث تحصل فتره أتمها، و يقوى جريان الحكم عليهما مع نقصهما إذا كانا تابعين) (١) و العلم بالموت غير مُنافٍ، و فى الفرق بين العلم بالنقل إلى مسافه، أو إلى محلّ الترخّص على اختلاف الرأيين، فتثبت المنافاه و عدمها وجه، و الأوجه ما تقدّم؛ اقتصاراً فيما خالف الأصل على المتيقن.

و يُعتبر الوصل فى التيه كما فى سائر التيات، فلا يكفى أن ينوى عشره بعد مضيّ زمان، و بعد (حدوثه يتردد فى تيته أو يغفل عنها) (٢).

١- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: أتم.

٢- بدل ما بين القوسين فى «م»، «س»: وقوع التيه يتردد فيه عن عقد التيه مجدداً بعد زمان التردد.

### سابعا: أن لا يبلغ الثلاثين يوماً مع التردد ظناً من غير اطمئنان، أو شكاً، أو وهماً،

فى محلّ واحد على نحو محلّ الإقامة، أو عازماً على السفر فى كلّ يوم، فلم يتفق. و لا يكتفى بالشهر الهلالى عملاً بالأصل، مع الشكّ فى المراد بمطلق الشهر.

و يقوى عدم اشتراط الليله الأولى و الأخيره فى هذا المقام، و فى كل ما تعلق الحكم فيه بمسمى الأيام. و فى اعتبار المنكسر يوماً بعددى أو هلالى أو ملفق، و فى التلفيق من الليالى أو الأيام كلام مرّ سابقاً.

و لو شكّ فى البلوغ، بنى على العدم.

و لو بنى على البلوغ أو العدم فعمل عملهما فظهر العدم، بنى على صحّحه ما تقدّم.

و لو تردد فيما لم يعدّ مكاناً واحداً، لم ينقض حكم سفره، و إن كان دون المسافه.

و تردد المتبوع من مالك و جابر تردد التابع، كما أنّ عزمه عزمه.

و لو أنّ سبب فانكشف عدمه، صحّ ما فعل، و كذا لو قصر فزال السبب.

و من بقى مَجنوناً هذه المدّه، أو غافلاً من غير عقد إقامة، أو مع عقدها قبل الإتيان بفريضه على نحو ما ذكر سابقاً، يلحق بالمتردّد على إشكال. و المتردّد لزعم وجود شىء أو عدمه مع الخطأ متردّد.

### ثامنها: أن لا يكون السفر عمله، كالمكارى، و الملاح، و الحطاب،

ثامنها: أن لا يكون السفر عمله، كالمكارى (١)، و الملاح، و الحطاب،

و السقاء البالغين عاده حدّ المسافه، و أمير البيادر، و وكيل المزارع، و سفير التجار، و أمين السفينه، و صاحبها المتردّد معها، و الدائر فى تجارته أو صناعته، و البريد، و مستحفظى الطرق، و السعاه، و نحوهم ممن عملهم السفر.

و يدخل فى حكم التمام، مع قصد العمل فى السفره الثانيه، و إن كان الأحوط فيها الجمع، و الاقتصار على الإتمام فى الثالثه.



و ينقطع حكمه بالإقامه عشره أيام فى وطنه، منويّه أو لا، و فى غيره مع التيه، و تعود إلى التمام فى السفره الثانيه. و الأحوط الجمع فيها حتى يدخل فى الثالثه.

و لو أقام عشره غير منويّه مُصلّيّاً تماماً لسبب من الأسباب، كالتردد ثلاثين و نحوه، فلا عبره بإقامته. كما لا عبره بإتمام العشره متردداً، أو عازماً على السفر فيها بعد عقدها، و صلاه رباعيته على إشكال.

و المركب من عمليين، كأن يجمع بينهما فى سفر واحد، و عمل واحد من ذى الأعمال كالمفرد. و من فارق عمله فى سفر لم يتم.

و طول السفر بحيث يزيد على الحضر أو لا، إذا لم يكن عملاً موضوعاً (١) على التردد و الاستمرار بل يقع منه فى السنه مثلاً مره لا عبره به.

و من لا وطن له، و عمله السياحه، فليس من أهل العمل. و يمكن توجيه ما دلّ على «أن المكاري و الملاح إذا جدّ بهما السير قصرًا» (٢) بذلك.

و من فاتته صلاه مَمَّن وَجَبَ عليه التمام من جميع الأقسام، قضى تماماً. و من صلى قصرًا جهلاً، عصى و أعاد.

### تاسعها: أن لا يكون من المواطن الأربعة:

المسجد الحرام (٣) ممّا عدا الزيادات الأمويّه، و العباسيّه، و العثمانيّه و فى بعض الأخبار: أنّ المسجد يزيد عليها؛ و العمل عليها غير بعيد، و منه الحجر، و الكعبه.

و المسجد النبوى؛ ممّا عدا الزيادات، و يقوى عدم دخول الروضه التى فيها قبر الزهراء عليها السلام على قول (و محلّ الضريح المطهر فيه) (٤).

١- فى «م»، «س»: غير موضوع.

٢- الوسائل ٥: ٥١٩ أبواب صلاه المسافر ب ١٣.

٣- الكافى ٤: ٥٢٦ ح ٨، الفقيه ٢: ١٤٩ ح ٦٥٦، التهذيب ٥: ٤٥٣ ح ١٥٨٤، الوسائل ٣: ٥٤١ أبواب أحكام المساجد ب ٥٥.

٤- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: و الحضرة المطهره فيه.

و مسجد الكوفه؛ على نحو ما وضع أولًا، و ليس فيه زياده، و قد نقص منه كثير، و لا نعرف تحديده، فالأحوط الاقتصار على ما أحاط به السور.

و الحائر الحسيني؛ و المتيقن منه ما أحاط بالقبر الشريف من كل جانب من جوانبه بخمسه و عشرين ذراعاً باليد.

و تحديده بمحاط سور الصحن الشريف و قد حصل فيه الان تغيير و تحريف غير بعيد.

و يتخير فيها بين القصر و الإتمام، و الأول أحوط، و الثاني أفضل.

و لا- يلحق بها شىء من المساجد و الحضرات، و يستوى فيها مستويها، و أسافلها، و أعاليها، و محاريبها، و أبوابها، و ما تحت جدرانها.

و لو اشترك بدنه بين الداخل و الخارج، دخل فى حكم الخارج، إلا أن يكون ممّا لا يُعتدّ به على إشكال.

و لو أخذ فى الصلاه داخلاً، ثم خرج قبل الدخول فى ركوع الثالثه قصير، أو بعده أتم. و لو دخل فيها قبل دخوله، ثم دخل فى أثنائها، أتم.

و من ضاق عليه الوقت عن الإتمام، وجب عليه التقصير و لا يكتفى بإدراك الركعه. و كذا لو كان قريب الحد (١)، و جب عليه الدخول فى محلّ التخير، و كذا لو كان داخل الصلاه و أمكنه ذلك.

(و يجب العدول قبل الدخول فى ركوع الثالثه) (٢).

و كذا مع مزاحمه واجب آخر.

و يجوز فيها فعل النوافل المقيده بالحضر أتم أو قصير، و الأحوط الترك، و لا سيّما مع التقصير، و يجرى التخير فيما فات فيها سفراً فيها، دون ما فات فى غيرها فيها، أو فات فيها فى غيرها.

١- فى «ح» زياده: و منع عن التقصير. أقول: الظاهر أنّ المراد بالحدّ هو حدّ الترخّص.

٢- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

و لهُ إتمام بعض الفرائض دون بعض.

و لو أتمّ زاعماً كونه في أحدها فانكشف خلافه، أعاد.

و لو قصّيدَ التمام فخرج بالتسليم سهواً، فليس له الإتمام، و فيما لو دخل في سلامٍ غير مُخرج إشكال، و لعلّ الجواز مع الإتيان بسجود السهو لا يخلو من قوّه.

و في إلحاق الشكّ بين ركعاتها بالشكّ في الثنائيه، أو الرباعيه، أو البناء على اختلاف التيه، (أو التخيير) (١)؛ وجوه، أقواها الأول. و لو التزم بأحد القسمين التزاماً شرعياً، و أتى بالآخر سهواً، صحّ، و لا شىء عليه. و لو تعمّد المخالفه، عصي، و كفر، و صحّت صلاته على إشكال.

### عاشرها: أن لا ينقطع سفره بشىء من القواطع،

و هي عديده:

منها: الوصول إلى الوطن، و هو محلّ السكنى عُرفاً، مع الاستقلال أو بالتبع، كالماليك و العيال و نحوهم، مع وجود الملك من منزل أو غيره و عدمه، مُتحدداً كان أو مُتعدداً بشرط أن يكون وطنين لا أكثر، يقسم السكنى بينهما سهمين مُتقاربين، لا مُتفاوتين تفاوتاً فاحشاً، فإنّه يكون المدار على خصوص الأكثر.

و المدار على الصدق العُرفى، و ينعقد بمجرد التيه، و التردد يُنافيها ابتداء، لا في الأثناء، و إن كان الأحوط الجمع إلى أن يمضى مقدار سنّه أشهر، و لو مُتفرّقه.

و متى عِدَل عن الوطيه، و خرج إلى مسافه، انقطع حكمه، فلا تثبت الوطيه بإقامه سنّه أشهر اتفاقاً، أو مقصوده بلا وطيته، أو مقصوده مع الوطيه، مع العدول عنها، مُتفرّقه أو مُجتمعه، و هي المسماه بالوطن الشرعى، و إن كان الجمع في القسم الأخير أحوط.

و على القول بثبوت الوطيه بالسنّه أشهر لا نفرّق بين مجتمعها و متفرّقتها، و بين ما صلّى فيه تماماً للإقامه، أو مضى الثلاثين، أو لغيرهما من الأسباب أو قصراً.

١- ما بين القوسين زياده في «ح».

و لا أثر لوجود الملك منزلاً أو غيره مع الخلوّ عن الوطئيه، و لا أثر للخلوّ عنها مع ثبوتها.

و وطن الأعراب و مَنْ أشبههم بيوتهم، فمتى رحلوا معها كان وطنهم معهم، من غير فرقٍ بين أن يكون الرحيل مُتكرراً منهم، و أن لا يكون؛ و لا بين أن يكون إلى المقاصد المُعتاده، أو لا، مع استصحاب البيوت و الأهل لقصد النزول.

و من كانَ بين الأعراب بلا بيت، فوطنه أهله، أو بلا أهل فوطنه نفسه (١)، إذا كان شأنه الرحيل على إشكال.

فلو استصحاب أحدهما أو كلاهما لا بقصد النزول، فلا عبره به.

و مَنْ له وطن مع الأعراب، و آخر مع الحضرم، فهو ذو وطنين.

و منها: إقامه عشره أيام على نحو ما مرّ، و الظاهر عدم (٢) إلحاق العشره بعد الثلاثين بها.

و منها: حصول بعض أسباب التمام ممّا عدا الوطن، كأن تردّ عليه سفينته أو دابّته أو أسباب تجارته أو صناعته التي يدور بها أو قصد سعاه، أو الرواح إلى بيادره (٣) إلى غير ذلك، فيقصد باقى المسافه لتحصيل عمله، أو يعصى بنفس السفر، أو يقصد المعصيه فى أثناؤه.

و منها: حصول العزم فى أثناؤها مع قصور الباقي عن المسافه على الرجوع إلى الوطن، أو قصد طريق آخر يقتضى الوصول إلى الوطن، أو الإقامه، أو العزم عليها، أو على ما مرّ من الأسباب. و فى التردّد فيها إشكال، و يقوى حينئذٍ عدم القطع.

### حادى عشرها: الضرب فى الأرض فيما لم يُعتبر فيه محلّ الترخّص

حادى عشرها: الضرب (٤) فى الأرض فيما لم يُعتبر فيه محلّ الترخّص

فى أحد

١- فى «م»، «س»: مصاحبهم بدل نفسه.

٢- كلمه عدم غير موجوده فى «ح».

٣- البيدر: الموضع الذى تُداس فيه الحبوب. المصباح المنير: ٣٨.

٤- فى «ح»: عدم الضرب.

الوجهين، و يحتمل الاكتفاء بمجرد العدول، و التوقف على قطع مقدار محلّ الترخّص، كقصد المسافه الجديده من محلّ العزم على الرجوع، أو التردد، أو مفارقه الصنعه أو السفينه أو الدواب، أو زوال الجنون، أو عدول الهائم، أو طالب الابق و الضالّ، و نحو ذلك، فإنّه على القول بعدم اعتبار محلّ الترخّص فيها يقوى اعتبار الضرب فى الأرض قاصداً للمسافه.

### ثانى عشرها: أن لا يكون جاهلاً بالقصر و الإتمام جهالاً أصلياً دون الجهل بالخصوصية،

كجهل اعتبار المسافه، أو القصد، أو حكم الأسباب فإنّ صلاه التمام تكون مُجزيه مُسقطه للإعاده و القضاء عنه. و فى كون نفس الصلاه مُحَرّمه و الصّحّه بهذا المعنى لا تنافى أو كون العصيان فى جهله دون فعله، أو المعذوريه فى المقامين، و جوه، أو سطها أو سطها. و الظاهر أنّ الجاهل بحكم إقامه العشره بحكم الجاهل الأصلي، و تمشيه الحكم إلى كلّ جاهل بالحكم أو بالموضوع غير بعيد.

### المقام الثانى: فى الأحكام

#### إشاره

و فيه مباحث:

### الأول: فى أنّ ابتداء مسح المساحه من منتهى البلد، أو مجمع بيوت الأعراب، إذا لم تكن مُتّسعه اتّساعاً خارجاً للعاده،

فيؤخذ المسح حينئذٍ من طرف المحلّه، أو من طرف ما يساوى المُعتاد و لعله أولى أو مُنتهى القرية، أو البيت الواحد، أو الدار الواحده، أو الرباط الواحد.

و يتجدّد (١) الاتساع و الضيق بتجدّد؛ (٢) الكثره و القلّه.

١- فى «م»، «س»: بتحدّد.

٢- فى «م»، «س»: بتحدّد.

و ما بين الحدود و محلّ الترخّص داخل في المسافه (١).

### المبحث الثاني: تُعتبر المسافه جديداً بعد ارتفاع كلّ قاطع، من وطن، أو إقامه، أو مضى ثلاثين بعد التردّد.

و كذا بعد عدول عن سفينته، أو دواب، أو تجاره، أو صناعه، أو سعايه، أو إماره، أو معصيه، أو عزم على رجوع، أو تردّد فيه على إشكال.

فيمسح حينئذٍ من محلّ العروض، أو بلده، أو قريته و في اعتبار مقامه الذي هو فيه قوه إلى وطنه أو محلّ عروض الأسباب.

و لو طال السفر، و كثرت الأسباب، مُتجانسه أو مُتخالفه، و لم تفصل بمسافه، أتمّ و لو بلغ الصين.

### المبحث الثالث: يُعتبر في جواز القصر بعد الضرب بلوغ محلّ الترخّص في الخروج عن الوطن،

و محلّ الإقامه و مضى الثلاثين بعد التردّد، و في باقى القواطع من عدولٍ أو عزم على رجوع أو تردّد فيه يحتمل ذلك، فيختبر بخصوص الأذان تحقيقاً أو تقديرأ مع عدم البيوت، و الرجوع إلى حكم القصر في محله، و التوقّف على الأخذ في الضرب وجوه، أقواها الأخير، فإنّ الماضى لم يكن سفرأ شرعياً، مع وجود ما يحجبه عن المستقبل، فيجىء في الحادث حكم السفر الجديد على إشكال.

### المبحث الرابع: يُعتبر في انعقاد الإقامه العزم على عدم الخروج من محلّها إلى مسافه أو ما نقص عنها ممّا يخرج عن الحدود المتعارفه.

و يقرب اعتبار عدم إدخال تجاوز محلّ الترخّص في القصد، و عدم المنافاه في الإدخال لما دونه، و لو أضمّر زائداً زاعماً عدم الخروج عن الحدّ أو متردداً متوقّفاً في الرخصه على السؤال، ففيه إشكال، و الأقوى عدم الإخلال.

### المبحث الخامس: أنه بعد انعقاد الإقامة وتمامها أو لزومها بفعل فريضه تامه، أو بعد مضي الثلاثين،

يكون محلّهما بمنزله الوطن، فيبقى على التمام ما لم يقصد مسافه، و يستمرّ عليها على نحو ما جرى في حكم الوطن.

فلو خرج إلى محلّ دون المسافه خارجاً عن محلّ الترخّص ناوياً للإقامه فيه أو لا، أو غير قاصدٍ إلى محلّ، عازماً على الرجوع إلى محلّ الإقامة أو متردداً فيه، و لم يرجع، أو رجع ناوياً للإقامه فيه، أو ناوياً للسّفر قبل إقامه جديده أو متردداً فيه، أتمّ ذاهباً و راجعاً، و في المقصد لو كان و في محلّ الإقامة.

و كذا لو كان رجوعه بعد قصد المسافه، و قبل بلوغها، و إن صحّ ما صلاه قصرّاً قبل العدول. و لا يدخل (١) محلّ الإقامة في جمله المسافه، إلا بعد سفر جديد.

و في تمشيه الحكم إلى جميع موجبات التمام وجه قوى.

### المبحث السادس: إنما تنعقد الإقامة بإضمار عشره لا يدخل معه إضمار منافي،

من خروج إلى ما زاد على محلّ الترخّص (و ينقطع السفر بها) (٢)، أو بفعل قاطع من القواطع؛ لأننا نرى القطع بها للسّفر الشرعيّ الذي هو مدار الأحكام، دون الإباحه، انقطع بها العرفي أولاً، و لا عبره بالتردد فيها.

### المبحث السابع: إذا حصل سبب التمام من أيّ الأقسام، و كان بعد الإتمام، أغنى القصر عن التمام،

و إن حصل في الأثناء قبل المخرج من السلام، كان فرضه الإتمام، و ليس عليه سجود سهو عمّا أتى به من السلام.

### المبحث الثامن: إذا ارتفعت في الأثناء أسباب التمام،

و قلنا بلزوم القصر في ذلك

١- في «م»، «س»: و يدخل.

٢- ما بين القوسين زياده من «ح».

المقام، لزمه التقصير، ما لم يدخل في ركوع الركعة الثالثة، وأغناه ما فعله من التشهد عن تشهد آخر. ولو دخل، أتم، وأكمل، واجتزى بما فعل. ونحو ذلك ما إذا ارتفع الجهل قبل الإكمال.

### المبحث التاسع: من قصر في موضع الإتمام عالماً بالموضوع أو الحكم أو جاهلاً بهما أو ساهياً أو غافلاً،

أعادَ وقضى؛ من غير فرقٍ بين الرباعية و صلاة المغرب.

### المبحث العاشر: من أتم في موضع القصر مُتعمداً، بطلت صلاته.

و من أتم ناسياً للسفر، أعادَ مع بقاء ما يسع تمام الصلاة أو ركعة منها من الوقت، ولا قضاء عليه، مع فوات الوقت.

و يقرب إلحاق العالم بالسفر الناسي للركعات.

و من أتم جاهلاً بالحكم، صحّت صلاته. و في إلحاق جاهل الخصوصية أو الموضوع وجه، و يقوى في قضائه الإتمام.

### الحادي عشر: المدار في القصر و الإتمام على حال الأداء، لا على حال الوجوب.

فلو خرج من منزله بعد الزوال، فبلغ محلّ الترخّص و صلّى، قصرَ.

و لو دخلَ فيه أو فيما دون محلّ الترخّص بعد الزوال، أتم. كما أنه لو حصلَ موجب التمام من باقى الأسباب بعد أن مضى من الزوال ما يسع صلاة القصر، أتم.

و لو شكّ في حصول شىء من الأسباب، نفاةً بأصل العدم، و قضاء الاستصحاب.

و يقضى النوافل إذا فاتت من أوقاتهما مقدار أدائها أو أداء ركعة في وجهٍ آخر. و القضاء يتبع حال ما استقرّ عليه آخر الوقت من الأداء.

و في تحقّق الفوات بعدم بقاء وقت يسع تمام الفريضة أو مقدار الركعة وجهان، أقواهما الثانى. و لو مضى وقت النافله حضراً أو صلّى فريضتها سافراً، قضى النافله على إشكال.



### الثاني عشر: أنَّ الإفطار و التقصير في الصلاة في ابتداء وجود السبب مُتلازمان؛

لترتب كل منهما على المسافه التي يتحقق بها موضع السفر، و له معنى واحد.

و قد يحصل الانفكاك بينهما لبعض العوارض، كما إذا خرج صائماً بعد الزوال، مُبَيَّتاً لتيه السفر أو لا، على أصح الأقوال، و لم يأت بالصلاه إلا بعد بلوغ محلّ الترخّص.

أو ذهب إلى محلّ الترخّص قبل بلوغ المسافه ناوياً لها، فأفطر، ثم عدل، و رجع، فأتم أو أفطر، ثم دخل إلى محلّ التمام أو أفطر، ثم نوى الإقامة، أو تم له الثلاثون، أو حصل له بعض ما يقضى بالتمام من غير ما ذكر، أو صام ثلاثه أيام للحاجه في المدينه، أو بدل الهدى، و نحو ذلك.

و ليس بين الإفطار و الصوم في الصوم الواجب المعين مطلقاً، و لا في الصلاه في غير مواضع التخيير تخيير.

### الثالث عشر: لو ضاق الوقت عن الإتمام، و كان المانع عن التقصير مُمكن الرفع،

كأن يكون على حدّ محلّ الترخّص، احتمال وجوب التخطي إليه، أو يكون عاصياً في سفره، قادراً على رفع المعصيه بالتوبه، أو ناوياً لسفر المعصيه، قادراً على إصلاح نيته على القول برجوع حكم التقصير بمجرد ارتفاع التقصير (١)، احتمال وجوب التوبه، و إصلاح النيّه، إلى غير ذلك.

و في مواضع التخيير مع الضيق عن الإتمام يتعين التقصير.

### الرابع عشر: لو كان عليه صوم مُعين من رمضان أو قضاؤه مع مزاحمه رمضان آخر أو من مُلتزم معين،

الرابع عشر: لو كان عليه صوم مُعين من رمضان أو قضاؤه مع مزاحمه رمضان آخر أو من مُلتزم معين (٢)،

قوى القول بجواز السفر و القضاء. و لو كان في أثناء السفر،

١- التقصير هنا بمعنى: الذنب.

٢- في «ح» زياده: من دون شرط المقام.

لم تلزمه الإقامه أو غيرها من مُسببات التمام، مع احتمال اللزوم.

و من كَانَ عليه صوم لازم، فعصى و صام، صحَّ صومه، و وُفِّي بالتزامه، و أثم في معصيته.

### الخامس عشر: كل من زعم أنه على حالٍ فَنسى، و عمل على خلاف ما زعم، فأصاب الواقع لخطأه في زعمه، مضى عمله.

و هذه قاعده متمشيه في الشطور، و الشروط، و المنافيات، إلا ما اعتبر فيه ذكر العنوان.

### السادس عشر: مَنْ علم المسافه أو عدمها فعمل بمقتضى علمه، ثم انكشف له الخلاف،

مع بقاء الوقت و لو بمقدار ركعه، لم يبيد لزوم الإعادة، و بعد مضي الوقت يقوى القول بلزوم القضاء بالقسم الأوّل منهما. و لو علم في المسافه و القصر، ثم نسي، و نوى التمام، ثم نسي، و انصرف على القصر، فالظاهر صحّه ما فعل.

### السابع عشر: الأقوى استحباب الجمع بأذان و إقامتين سراً،

كما أنّ الأقوى استحباب التفريق حضراً.

### الثامن عشر: يُستحبّ جبر المقصوره بالتسيحات الأربع ثلاثين مرّه،

و روى استحبابها بعد كلّ فريضه (١)، و لعلّ الجمع بينهما حتّى يكون ستين في المقصوره أولى. و يتخير في وضعها قبل تسيح الزهراء عليها السلام و التعقيبات، و ما بعدها.

### التاسع عشر: أنه متى ارتفع موجب القصر أو موجب التمام بعد قول: «السلام علينا» و قبل قول: «السلام عليكم»،

أتى بالتسليم الأخير، و اجتزى بما فعل، و إلا عاد

١- التهذيب ٢: ١٠٧ ح ٤٠٦، معانى الأخبار: ٣٢٤، الوسائل ٤: ١٠٣١ أبواب التعقيب ب ١٥ ح ٤.

إلى الحكم الأول، و فعل ما يلزمه، و المدار على الخروج و عدمه.

### العشرون: أنه لو انقلب حكمه إلى القصر، و لم يبقَ من الوقت إلا ما يسع الفريضة فقط،

أدى ما عليه من القصر؛ و إن لم يكن تنقل قضى النافله على إشكال. و لو انعكس الأمر صلى تماماً، و لا يقضى النافله.

### الحادى و العشرون: أنه إذا قصر و لا يعلم وجوب القصر، أعاد،

و قضى قصرًا إن كان قد علم المسافه. و لو لم يعلمها، ثم علم، و قد أتمّ و الوقت باقٍ، أعادَ قصرًا. و فى القضاء و جهان، أقواهما أنه كذلك.

و كذا لو صلى بيته التمام، ثم سلم على الأوليين، و انصرف ناسياً، ثم بانت المسافه فى الوقت أو بعده، فلا يبعد القول بعدم لزوم الإعاده، و كذا لو علم المسافه و القصر، فنوى التمام سهواً، ثم انصرف ناسياً على القصر. و مثله ما إذا سلم بزعم القصر، فنسى و أتمّ، و ليس عليه سوى سجود السهو.

### المبحث الخامس عشر: فى صلاه الخوف

#### إشاره

و هى مقصوره عدداً، حضراً و سفراً، إن كان الخوف من حيوان ناطق أو صامت، كأسدٍ و نحوه، دون ما كان من جماد، كمطرٍ و وحلٍ و سيلٍ و نحوها. و فى قصر الكيفيه لا يختلف الحال.

و هيئتها جماعه مع التمكن من اجتماع الجميع، و فرادى مع إمكان الإتيان بها على هيئتها على نحو صلاه السفر.

و مع إرادته الجماعه، و عدم تيسر الاجتماع للجميع خوفاً، لها كيفيات مرويه:

#### أحدها: صلاه ذات الرقاع

و شروطها: كون العدو فى غير القبله، فى دبرها أو أحد جانبيها، بحيث

لا يمكنهم القتال مُصلين إلا بالانحراف عنها، أو في جهتها مع وجود ما يمنع من قتالهم، من حائل و نحوه.

و قوته بحيث يخشى هجومه.

و كثره المسلمين، بحيث يمكنهم الافتراق فرقتين، و أن لا يحتاج إلى أكثر من فرقتين، و إباحه القتال على قول.

فيقف الإمام بطائفه بحيث لا يبلغهم ضرر العدو، و الأخرى تحرسهم، فيصلّى في الثنائيه بالأولى ركعه، ثم يفارقونه بعد قيامه على الأقوى، و يتمون، ثم يحرسون.

و تأتي الأخرى، فتدخل معه في الثانيه، ثم يفارقونه في تشهده بتيه الانفراد على الأقرب، فتجب القراءه في الثانيه لهم، و يطول في تشهده حتى تلتحق به، و يسلم بهم. و الأقوى جواز السلام، و عدم الانتظار.

و في المغرب؛ يصلّى بالأولى ركعه، و بالثانيه ركعتين، أو بالعكس، و الأول أفضل على الأظهر.

و يمكن أن يزيد لفرقه، و ينقص لأخرى، و الأولى ما تقدّم.

و لا يجب تساوى الفرقتين عدداً.

و يجب على الفرقتين حمل السلاح، و إن كان نجساً. و لو منع واجباً في الصلاه، لم يجز مع الاختيار. و لا يختصّ الوجوب بالفرقه المقارنه على الأقرب.

و الأقوى أنه لا سهو للمأموم حال المتابعه. و لو صليت مع الأمن، أو مع تحريم القتال، أو حال طلب العدو لضعفه، ففيها وجهان.

و لو صلّى بهم الجمعه في الحضر، خطب للأولى بشرط أن يحصل بها مُنفرده تمام العدد. و لو كان السفر ممّا لا يقصر فيه، و كان مسافه، فحكمه حكم الحضر.

و لو أرادوا أن يكونوا فرقا، و تأتم كل فرقه بركعه أو بعض ركعه، ثم تنفرد، بُنى على جواز الانفراد منويّاً بالأصل أو بالعارض، و لعله الأقوى.

و لو ضاق عليهم الوقت عن الافتراق، و أمكنهم دفع الخوف بمالٍ لا يضرّ بالحال، و لا يقتضى الهوان و النقصان، لزمهم ذلك.

**ثانيها: صلاة عسفان**

و نقل لها كفتيتان:

إحداهما: أن يصلّى بكلّ فريق ركعه، و يسلموا عليها، فتكون له ركعتان، و لكلّ فريق ركعه واحده، و فيها إشارة إلى جواز الانفراد اختياراً، و كذا في صلاة ذات الرقاع.

ثانيهما: أن يصفّهم صيْفَيْن، و يحرم بهم جميعاً، و يركع بهم؛ فإذا سجد، سجد معه الصفّ الأوّل، و حرس الثاني، فإذا قام سجد الحارسون. و في الركعة الثانية يسجد معه الحارسون أوّلًا، و يحرس الساجدون، سواء انتقل كلّ صفّ إلى موضع الآخر أو لا، و إن كان الأوّل أفضل.

و الأقرب جواز حراسه الصفّ الأوّل في الركعة الأولى، و الثاني في الثانية، بل يجوز تولّى الصفّ الواحد الحراسه في الركعتين.

و شروطها: كون العدوّ في القبلة، و (١) إمكان الافتراق، و رؤيه العدوّ.

و الأقرب جواز تعدّد الصفوف، و يترتّبون في السجود و الحراسه. و في جواز هذه الصلاه مع الأمن و جهان.

**ثالثها: صلاة المطارده و المعانقه**

حيث لا تمكن الهيئات السابقه، فالواجب ما أمكن ماشياً و راكباً، و يسجد على قربوس (٢) سرجه أو عُرف (٣) دابّته. فإن تعذّر، أو ما برأسه. فإن تعذّر، أو ما بعينه؛ (٤) و يجعل السجود أخفض من الركوع.

١- في «س»: أو.

٢- القربوس بالتحريك: جنو السرج، و لا يخفّف إلا في الشعر. لسان العرب ٦: ١٧٢.

٣- عرف الدابه: الشعر النابت في محدّب رقبتها. المصباح المنير: ٤٠٤.

٤- في «م»، «س» زياده: فإن تعذر فبعينه.

و يجب الاستقبال، و لو بتكبيره الإحرام، فإن عجز سقط، و يجب و لو بتكبيره الإحرام مع الإمكان، و تسقط مع عدمه.

و مع تعدد الأفعال يجزى عن كل ركعه التسيحات الأربع مع النيء، و التكبير، و التشهد، و التسليم.

و هى صلاه على عليه السلام و أصحابه ليله الهرير فى الظهرين و العشاءين، و لم يأمرهم بإعادتها (١).

و يجوز الائتمام مع اتحاد الجهه. و لو اختلفت، فالأقرب أنهم كالمستديرين حول الكعبه؛ لأن كل واحد حوله قبلته، و ليسوا كمختلفى الاجتهاد (فى وجه قوى) (٢).

و لا بأس بالأقوال المضطرر إليها، و الأفعال الكثيره من الطعن، و الضرب، و القتل، و الجذب، و الدفع و نحوها.

### رابعها: صلاه بطن النحل

و هى أن يكمل الصلاه بكل فرقه على عدادها، فتكون الواحد له فرضاً، و الباقيات نفل، و هذه تجوز مع الأمن و الخوف؛ و يترجح فعلها حال الخوف و الأمن، و إن كانت فى الأول أرجح. و لا تجوز الجمعه الثانيه هنا.

و فيها ما يرشد إلى جواز إعادة الإمام صلاته نفلاً لجماعه أخرى.

و أما قصر الكيفيه فسانع حيث لا يمكن غيرها، و الأفضل تأخير الخائف الراجى للأمن، و يجوز له التقديم كسائر أرباب الأعذار.

و يشترط فيها كما فى غيرها عدم المندوحه إلا فى التقية، فإنها تجوز مطلقاً. فلو زال الخوف و قد بقى من الوقت ما يسع الفريضة و لم يكن صلى، أتم.

و لو خرج، قضى قصراً إن استوعب الوقت، و لم يبق مقدار الفريضة أو الركعه

١- التهذيب ٣: ١٧٣ ح ٣٨٤، الوسائل ٥: ٤٨٦ أبواب صلاه الخوف ب ٤ ح ٨.

٢- ما بين القوسين ليس فى «س».

أيضاً في وجهه. ولا تُرَاعَى الكَيْفِيَّةُ إِلَّا فِي حَالِ الصَّلَاةِ أَدَاءً أَوْ قَضَاءً.

و لا يعيد، و لا يقضى ما صلاه خائفاً، إلا أن يكون فازراً من الزحف، أو عاصياً بقتاله (أو سفره في وجهه) (١).

و لا يُشْتَرَطُ فِي تَقْصِيرِ الْخَوْفِ عَدَدًا وَ كَيْفًا عَدَمَ (٢) الْمَعْصِيَةِ فِي نَفْسِ سَفَرِهِ أَوْ غَايَتِهِ فِي وَجْهِهِ.

و لو قَصُرَ كَيْفًا بظنِّ الْعَدُوِّ، فَظَهَرَ خَطَأً، أَوْ ظَهَرَ وَجُودَ حَائِلٍ، فَلَا إِعَادَةَ. وَ لَوْ خَافَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، أَتَمَّهَا قَصْرًا مَعَ بَقَاءِ الْمَحَلِّ. وَ لَوْ أَمِنَ فِي أَثْنَائِهَا، أَتَمَّهَا، وَ إِنْ اسْتَدْبَرَ.

و على القول باشتراط السفر في صلاه الخوف يجوز التفريق في الرباعية فرقا متعدده، أربعاً، و ثلاثاً، و اثنين. و في التفريق خمساً و ستاً بتبعيض الركعات وجه قريب.

و يشترك الحكم في قصر الكيفية و العدد بين الرجال و النساء، و بين صلاه العيد و الكسوف و الاستسقاء.

و لو خَافَ الْمُحْرَمَ فَوَتَّ أَحَدَ الْوَقُوفِينَ، وَ الْمَدِينِ الْمُعَسَّرِ الْخَائِفِ مِنَ الْغَرِيمِ، وَ الْمُدَافِعِ عَنِ مَالِهِ، يَقْوَى جَرَى الْحُكْمِ فِيهِمْ، دُونَ مُسْتَحِقِّ الْقُودِ؛ لِرَجَاءِ الْعَفْوِ مِمَّنْ لَهُ الْحَقُّ.

و يجوز القصر في الكيفية في النوافل، مع حصول السبب. و لو كانت حوله أمكنه، بعضها يكون العدو فيها من وجهه، و بعضها من وجوهه، و لا ترجيح في الأمن، كان الأولى من الأقسام ما كان أجمع للأحكام.

و لو اختلفوا في الخوف و عدمه، أتى كل بتكليفه، و يجوز أن يأتى بعض ببعض.

و لو صَلَّى الْخَائِفُ أَرْبَعًا، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ. وَ لَوْ كَانَ جَاهِلًا بِحُكْمِ الْقَصْرِ، فَلْأَقْوَى صَحَّةُ صَلَاتِهِ.

و لو كان ناسياً، احتمل لحوقه بحكم المسافر، و البطلان. و لعلَّ الْأَوَّلَ أَوْلَى؛ لِاسْتِفَادَةِ حُكْمِهِ مِنْ أَيِّهِ السَّفَرِ (٣). وَ لَوْ خَافَ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ مِنْ رُكُوبِ أَوْ مَشْيِ أَوْ

١- ما بين القوسين زياده في «ح».

٢- في «ح» زياده: سبب التمام مما عدا.

٣- النساء: ١٠١.

غيرهما، لزمه البعض الآخر.

و لو أطالَ في مقام قصر الكيفيّه، قوى البطلان. و لو لم يخف من فعل الصلاه تماماً إلا مع إضافه السنن الخارجه كالأذان و نحوه أو الداخله، وجب تركها، و الإتمام.

و لو أمكن تعدّد الجماعات و تفريقها في مقابله مجموعهم (١)، حيث يأتون من وجوه مُتعدّده، و لم يكن الإمام إمام الأصل، أو كان و انحصر طريق الاحتراز بذلك، تفرّقوا جماعات؛ لتحصيل السنه.

و لو دهم العدو في أثناء الصلاه، و لزم استقباله و جهاده، بقوا على صلاتهم جماعه إن أمكن، و إلا ففرادى أتين بقدر المقدور، مع ضيق الوقت. و مع السعه و عدم إمكان المحافظه على الشرائط يقطعون، و يعيدون.

(و لو أمكن استمهال العدو بالتماس أو بذل مال، لم يجب، بل لم يجز؛ لقضائه بالضعف. و لو جعل للمصلين الخيار في التأخير إلى ما بعد الصلاه و البدار، و جب اختيار الأول.

و الظاهر أن الحكم مُختصّ بغير أهل التقصير في حصول الخوف لهم، أمّا أهل التقصير فلا يجوز لهم التقصير (٢).

### المبحث السادس عشر: في أسباب الخلل

#### إشاره

و فيه مقاصد:

#### الأول: في الشروط،

#### إشاره

و فيه أبحاث:

#### الأول: في ترك نفس الشروط،

#### إشاره

من ترك شرطاً عالمياً عامداً مُختاراً بطلت صلاته



١- في «س»: جموعهم.

٢- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

كسائر الشرائط بالنسبة إلى سائر المشروطات (١) و في غير ذلك تختلف الأحكام باختلاف الأقسام، و هي عديدة:

### أولها: التيه؛

و يُفسد تركها عمداً و سهواً، و في جميع الأحوال (كسائر العبادات الصرفة، إلا فيما يُستثنى على بعض الوجوه) (٢).

### ثانيها: الطهارة الحدتيه، حقيقته أو مجازيه؛

لتدخل الاضطرابيه من المائيه و الترابيه.

فمن فقدها عن علم أو جهل بالموضوع أو الحكم، و عن عمد أو غفله أو نسيان، و عن اختيار أو اضطرار، ابتداءً أو استداهه في غير ما استثنى من المبطون، و المسلوس، و المستحاضه، و من طراً عليه حدث في الأثناء على قول، بطلت صلاته.

### ثالثها: الطهارة الخبثيه في البدن و الملبوس دون المحمول في غير محل العفو،

و لها أحوال:

منها: الترك عمداً اختياراً (٣)، عن علم أو جهل بالحكم، فتفسد بذلك مطلقاً.

و منها: أن يكون عن غفله أو نسيانٍ مُستمرين إلى الإتمام، أو مع الذكر في الأثناء.

و الأظهر في القسم الأول و الظاهر في الثاني البطالان و وجوب الإعادة و القضاء فيما يقضى من الواجب، و استحبابهما فيما يقضى من النوافل، كما يقتضيه حكم الشرطيه.

و منها: ما يكون عن جهل بالموضوع (أو عن اضطرار) (٤) و الظاهر أنه مع الاستمرار إلى الفراغ لا قضاء و لا إعاده.

و إن علم في الأثناء، و لم يبق من الصلاه ما يسع النزاع أو الغسل، أو بقي و تمكن من أحدهما، و فعل من غير لزوم خلل، قوى القول بالصحة. و لا ينبغي التأمل في أن حكم الفساد فيها مشروط بعدم دخولها في العفو.

و منها: ما يكون عن حدوث، كرعافٍ و نحوه؛ و الظاهر أن الحدوث هنا كتجدد

١- المعترضه زياده من «ح».

٢- ما بين القوسين زياده من «ح».

٣- اختياراً ليس في «م»، «س».

٤- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

العلم هناك، و العفو جارٍ فيهما، خلافاً لبعض مشايخنا المعاصرين، و الأحوط الإعادته، و القضاء فيما حدث أو علم به في الأثناء.

#### رابعها: ستر العوره؛

و قد مضى بيانها، و تركه مع العمد و العلم أو الجهل بالحكم مُفسد للصلاه. و مع الغفله، و النسيان (و الاضطراب لهواء و نحوه) (١) و الجهل بالموضوع غير مُفسد على الأقوى، فهو من الشرائط العلميه، و إن كان الأحوط الإعادته.

#### خامسها: إباحه اللباس و المحمول في الصلاه؛

فالصلاه فيما لا يجوز لبسه (أو حملة من الساتر كالا أو بعضاً، لكل أو بعض، من ساترٍ للعوره و غيره، و من موقع بعض المساجد و غيره، و قد مرّ بيانها) (٢) أو حملة لغصبيته فاسده مع العلم، مع العلم بالحكم و بدونه.

و لا يفسد مع الجهل بالموضوع أو الغفله و النسيان مع الاستغراق لتمام الصلاه؛ أو الاختصاص بالبعض، مع المبادرة بالترع، و عدم استلزامه إخلالاً بشرط أو لا. و إنّما تلزم فيه الأجره.

و الضابط: أنّ الشرطيّه إن كانت لحكم وضع، عمّت؛ و إن كانت لحكم شرع، تبعت ثبوته.

#### سادسها: لبس ما يجوز لبسه في الصلاه؛

فما لا يجوز لبسه ممّا عدا ما ذكر من جلد ميتة، أو غير مأكول اللحم، أو ذهب، أو حرير و منه القز يستوى في بطلان الصلاه به العالم جاهلاً بالحكم أولاً و الجاهل بالموضوع، و الناسي، و الغافل. و لا بأس بالحمل فيها. و كذا الاتصال في غير المأكول.

#### سابعها: إباحه المكان بجميع تفاسيره؛

في غير ما استثني كالا أو بعضاً، لكلّ البدن أو بعضه، أو بما تتوقّف عليه صحّه الصلاه مثلاً، إمّا لملك أو إذن (من مالك، أو من مُتسلّط برهانه) (٣) أو حجر (متّصلاً أو منفصلاً فيما يُعدّ استعمالاً، و لا حرج في المنع عنه) (٤).

١- ما بين القوسين زياده في «ح».

٢- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٣- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: برفع الحرج من جهه المالك أو.

٤- ما بين القوسين زياده من «ح».

و هي شرط مع العلم، (مع العلم) (١) بالحكم و بدونه، لا نسياناً أو غفلة أو جهلاً بالموضوع، و إن لُزمت الأجره؛ (إذ كلُّ مُفسد مُعلَّل بطلب الفعل أو الترك، و لم يتعلَّق به أحدهما لا يترتب عليه فساد) (٢).

### ثامنًا: طهاره محلّ سجود الجبهه بقدر المجزى،

و هي شرط فى صحّحه السجود، يُفسد تركه مع العلم بالحكم و عدمه، و مع الغفلة و النسيان و جهل الموضوع، و مع القصد يجرى عليه حكم غير المساجد.

### تاسعًا: كون محلّ الجبهه (بقدر المجزى فى غير مسأله الإباحه،

و كذا بعض الميته فى وجه قوئى، و فيهما مطلقاً) (٣) ممّا يجوز السجود عليه، و يجرى فيه الحكم السابق.

### عاشرها: الاستقرار؛

و هو شرط يُفسد تركه (٤)، مع العلم بالحكم و عدمه، دون الاضطراب و النسيان و الغفلة على الأقوى، ما لم يخرج عن الهيئه. (ثمّ السجود إنّما يتحقّق بالوضع و ما قام مقامه، دون مجزّد بلوغ ما يكتفى به من الانحناء، و الحكم فى نقصه يُبنى على الحقيقه، و فى الزياده يبنى على الصوره كما فى الركوع على وجه، و إن كان الأقوى خلافه) (٥).

### حادى عشرها: الاستقبال،

و يُفسد تركه عمدًا، مع العلم بالحكم و بدونه. و مع الاجتهاد و عدم التقصير لغفله و نحوها، يُفسد الاستدبار و التشريق و التغريب (فى حقّ الكوفه و ما حاذاها، و فى غيرها تُعتبر النسبه) (٦) دون ما بين المشرق و المغرب (فيمن لم تكن قبلته الكعبه) (٧) و يوجب الإعاده فى الوقت و لو بقى منه ركعه، دون القضاء.

### ثانى عشرها: الخطبتان؛

و يفسد الجمع تركهما، مع العمد و النسيان، و كذا العدد فيها.

- ١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».
- ٢- ما بين القوسين زياده فى «ح».
- ٣- ما بين القوسين زياده فى «ح».
- ٤- فى «ح» زياده: مع العلم و القدره.
- ٥- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».
- ٦- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٧- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

### ثالث عشرها: تقديم الظهر و المغرب على العصر و العشاء،

و يُفسد تركه الصلاة مع العمد و السهو و غيره، في الوقت المختص. و في الوقت المشترك مع العمد، دون السهو.

(و يلحق به اشتباه الضيق على الأقوى) (١). و في إلحاق الملتزمات في السبق بهذا القسم، و حكم المندوبات وجه قوى.

(و ما ترك فيه منها أو من غيرها للاجتهاد، و قد قضى بثبوتها الاجتهاد بعد العمل، لا يُقضى و لا يُعاد في حقّ المُجتهد و مُقلّديه، و إنّما عليهم و على المُجتهد العدول بالنسبة إلى المُتجدّد.

بخلاف ما علم الخطأ فيه بيقين، فإنّه يجب قضاؤه و إعادته على الجميع، و لا يجب على المقلّدين السؤال، و لا عليه إعلامهم بالحال.

### رابع عشرها: الوقت،

فمن صلّى موقّته قبل وقتها مُتعمداً، بطلت.

و في دخول الوقت في الأثناء بعد أن يرى ذلك وجه في الصحه، و كذا في تقديم النوافل، و الأقوى العدم في البابين، و الأخبار مُطرّحه أو مؤوله) (٢).

و جميع ما مرّ من الشروط سوى طهاره الحدث، (و الوقت، و الترتيب) (٣) و التّيه لا يفسد فقدها مع الإيجاب (من وليّ) (٤) أو الاضطرار.

و لو لم يمكن جمعها، و دار الأمر بين آحادها (في مقام الصحه) (٥) قدّمت طهاره الحدث، و في البواقي روعيت (٦) شدّه الطلب و ضعفها، و قلّه المفقود و كثرته، فلا بد من مُراعاة الميزان، و قد مرّ ما يُغنى عن البيان.

### البحث الثاني: في ترك شطور الشروط المركبه

و هي بجمعها أركان يفسد تركها عمداً و سهواً، مع العلم و الجهل، و الاختيار

١- ما بين القوسين زياده من «ح».

٢- ما بين القوسين زياده من «ح».

٣- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٤- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٥- ما بين القوسين زياده من «ح».

٦- بدل روعيت في «س»: يرعى، وفي «م»: ممّا عدا التّيه يرعى.

و الاضطراب، إلا ما كان لبعض الأعدار، كالتقيّه مع حصول شرطها؛ لفوات المجموع بفوات الجزء، فمتى أحلّ بجزءٍ من وضوء أو غُسل أو تيمّم، و لم يتداركه في محلّ التدارك، فسَدَ كُلُّه، فيفسد عمله المترتّب عليه.

### البحث الثالث: في ترك شروط الشروط

و هو باعث على فساد الشروط، فيبعث على فساد المشروط، فمتى أحلّ بترتيب أو تيمّم في إحدى الطهارات الثلاث، أو بدأه بالأعلى، أو ببقاء رطوبه يتيسّر بقاؤها، أو عربيه الخطبه، أو تواليها، أو الفصل بين الخطبتين، و نحو ذلك سوى ما يتعلّق إفساده بتوجّه النهى كإباحه الماء و المكان مثلاً، فإنّ عدمها لا يفسد إلا مع العلم فسد الشرط و المشروط، إلا مع التقيّه في مقامها.

### البحث الرابع: في حدوث منافيات الشروط

و هو سبب لفساد الشروط، المستتبع لفساد المشروط، كوقوع الحدث الأصغر أو الأكبر في أثناء الوضوء أو بعده، و حدوث الأكبر في أثناء الوضوء أو بعده.

و حدوث الأكبر في أثناء الطهاره الكبرى الرافعه لمجانسه أو بعدها، بخلاف الأكبر الغير المجانس، و الأصغر، فإنّه لا يفسد حدوثة بعد، و لا في الأثناء، سوى غسل الجنابه و التيمّم بأقسامه، من غير فرق بين العلم، و الجهل، و الاختيار، و الاضطراب. و من هذا القبيل الرياء و العُجب المقارنان للشروط إذا كانت من العبادات، دون المتأخّرين على إشكال.

### البحث الخامس: في ترك شروط الأجزاء

كالاستقرار و الطمأنينه على القول بشرطيهما، و استدامه حكم التيمّم، و الترتيب بين الأجزاء أقوالاً و أفعالاً و نحوها بالنسبه إلى كلّ جزء، و العربيه و الموالاه في القراءه



و الأذكار الواجبه.

و هو قاضٍ بفساد ذلك الجزء المشروط مع الإمكان عمداً أو سهواً، مع العلم و الجهل، فيرجع الأمر إلى حكم ترك الجزء، و يختلف الحال بالركن فيه و عدمها، و تجاوز المحلّ و عدمه.

(كلّ ذلك فيما إذا استمرّ، و مع العود لا تبعد الصّحّه فيما يتعلّق بالأقوال، مع بقاء الاسم) (١).

فلا تبطل الصلاه إلا مع لزوم التشريع.

و الجهر و الإخفات في غير محلّهما مُستلزمان للإخلال بالشرط، لكن في حقّ العالم بالحكم دون الجاهل به. و في إلحاق جاهل الموضوع به وجه.

### البحث السادس: في الشكّ في نفس الشروط من عبادات و غيرها

و الحكم فيه أنّه مع صدق كثره الشكّ، بل الظنّ عُرفاً، أو الفراغ من المشروط، أو الدخول فيه، أو الكون على هيئه الداخل، يحكم بعدم اعتباره، و ثبوت المشكوك فيه بالنسبه إلى العمل المتّصل به أو المنفصل عنه.

فلا اعتبار بالشكّ بالوقت، و اللباس، و القبلة، و الطهاره بأقسامها، و الاستقرار، و نحوها بعد الفراغ من الغايه أو الكون فيها (و لا فرق هنا بين الوضوء و غيره) (٢).

و من هذا القبيل على الأقوى الشكّ في الفريضة المُعتبر سبقها كالظهر و المغرب بعد الدخول في لاحقتها فضلاً عن الفراغ منهما و في النافله المُترّبه كذلك، مع الفرق بين السابقه و اللاحقه بحسب حقيقتهما، أو بقراءه أو دعاء أو نحوهما.

### البحث السابع: في الشكّ في أجزاء الشروط

و الحكم في كثير الشكّ أنّه لا عبره بشكّه، و في غيره في الوضوء و غيره أنّه مع

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: بعد إحراز ما تقدم على الأقوى.

الدخول فى الغايه أو طول الفاصله يحكم بالوقوع، فُتستباح لها تلك الغايه و ما بعدها من الغايات.

و مع عدمهما فى غير الوضوء، يقضى بوقوع كل جزء مشكوك به مع الدخول فى جزءٍ آخر منه فى غَسَلٍ أو غُسلٍ أو تيمّم بدل الغسل، أو بدل الوضوء على إشكال، مُتّصل أو مُنفصل.

و أمّا فى الوضوء، فعدم اعتباره مشروط بالقيدين الأولين.

### البحث الثامن: فى الشكّ فى شروط الشروط

و الحكم فيه كما مرّ فى شروط الغايات لأنّ الشرط صارَ بمنزله الغايه لشرطه. فلو شكّ فى صفه ما يتوضّأ، أو يغتسل به، أو تيمّم به، أو فى التيه، أو قابليته الماء أو التراب بعد الدخول فى شىء من الأعمال، أو بعد الانصراف من جزء، و الدخول فى جزء آخر، لم يُعتبر شكّه إلا فى الوضوء، فلا يكفى فيه الدخول فى الجزء على نحو ما مرّ.

### البحث التاسع: فى الشكّ فى حصول المنافيات

(١) و البناء فيه على عدم الاعتبار، سوى ما كان قبل الاستبراء من مشكوك فى كونه بولاً أو منياً. و فى هذا مستوى فى الغايات، و المقدمات، و المقارنات، و المفارقات.

### المقصد الثانى: فى الغايات

#### إشاره

و فيه مطالب:

### الأول: فى عدم الإتيان بالصلاه اليوميّه مُطلقاً، أو الآتيه عمداً،

أو مع احتراق القرص أو عدم التوقيت فرضاً أو نفلاً حتّى خرج الوقت أو انقضى السبب.

فهنا يترتب القضاء في الموقته، والأداء في غيرها، وجوباً في الواجب، وندباً في الندب، ما لم يكن عن جنون، أو صيباً خالٍ عن التمييز، أو إغماء، أو فقد الطهورين، أو كُفِّرَ بعده إسلام، و كذا لو أتى بها فاسده، إلا-المخالف إذا أمن وقد أتى بها وفق مذهبه، على نحو ما تقدّم.

### المطلب الثاني: في نقص ما عدا الركعات من الأجزاء المقومه للواجب أو المندوب

و تبطل الصلاة بذلك، مع العمد، مع العلم بالحكم و الجهل به.

و أما مع النسيان (١)، فالحكم فيه أنه إن ذكر في محلّه أو بعده و لم يدخل في ركنٍ من ركوعٍ أو سجدهٍ من السجدين أو ثانيتهما على اختلاف الرأيين، عادَ عليه.

و إن دخل فيه، مضى على حاله إن لم يكن الفأنت رُكناً مثله، و قضى الفأنت مُتصلاً بالفراغ، من غير فاصله مُخلّه بالهيئه، (فلو فصل أبطّل و سجد للسهو) (٢) و لا إتيان بمُفسدٍ عمداً إن كان من المُفسد عمداً، و بغيره مطلقاً إن كان تشهداً أو سجوداً، ثم سجد للسهو سجوداً واحداً مع الانفراد، و متعدداً مع التعدد.

و إن لم يكن من أحدهما، فلا قضاء و لا سجود على الأصحّ، و مع الفصل بما مرّ، يترتب البطلان.

و إن كان رُكناً، و قد دخل في رُكن، بطلت الصلاة. فمقتضى ذلك أنه لو نسي التيه (حيث إنّها رُكن أو شبهه في باب النقصان) (٣) أو القيام فيها، أو ما قام مقامه في وجه، أو التكبيره الإحراميه، أو القيام فيها، أو ما قام مقامهما من جلوس أو اضطجاع أو ذكر آخر مع العجز و نحوهما لم تنعقد صلاته؛ لفوات المحلّ بمجرّد الفوات.

و لو نسي القراءة، و دخل في القنوت، أو تكبيره، أو تكبيره الركوع، أو هوى الركوع قبل بلوغه، أو أول القراءة، و دخل فيما بعدها، أعاد ما فات من أصل القراءة

١- في «م»، «س» زياده: فهو قسمان معين و مردّد أما القسم الأول.

٢- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٣- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

أو البعض، ما لم تُفْت الموالاه، و مع فواتها يقتصر على إعادتها، ما لم يختل نظم الصلاة فتفسد.

و كذا لو نسى سجده أو سجدتين، و منه ما إذا لم يسجد على ما يصحّ السجود عليه أو لم يأتِ بالطمأنينه دون الذكر في وجه (١) حتى دخل في التشهد أو القيام أو الأخذ به أو القراءه أو الهوى إلى الركوع قبل بلوغه، رجع؛ لأنه لم يدخل في ركن.

و لو ترك ركناً حتى دخل في ركن، بطلت صلاته.

و لو هوى من غير نيته، أو من غير اختيار، أو نسى الركوع و نوى هوى السجود ابتداء قبل الهوى، أو في الهوى قبل بلوغه، ثم ذكره قبل بلوغ حدّه، أو بعده قبل الدخول في السجود الأوّل، عادَ إلى القيام مُنتصباً، ثم رجع.

و لو كان النسيان (للذكر أو الطمأنينه) (٢) بعد بلوغ حدّ الراكع (٣)، و قبل السجود، عادَ إلى الركوع متقوّساً، و أتى بالذكر و الطمأنينه.

و لو ذكر بعد الدخول في السجود في هذه الصور، صحّت صلاته؛ لعدم فوات الركن. و في الصور السابقه يقوى القول بالبطلان، كما في الذكر بعد الإتيان بالسجدتين معاً؛ لفوات الركوع و قيامه المتّصل به (٤).

(و كشف الحال لتتكشف به غياهب الإشكال بأن يقال: إن الهوى إلى الركوع أو السجود لا يخلو من أحوال:

أولها: ما يكون في أثناء القيام قبل تمامه، و هو بين هوى للركوع قبل بلوغه من دون عُذر، و يقوى حينئذٍ البطلان. و مع العُذر لتناول حاجه أو نسيان أو سقوط أو إجبار و ارتفاعه، يلزم العود إلى القيام.

١- في «ح» زياده: و الأقوى خلافه.

٢- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٣- في «م»: الركوع.

٤- في «م»، «س» زياده: و لو قبل الركوع أعاده و بعد الطمأنينه أحوط أو قبلها وجهان، و نظير ما مرّ ما لو نسى سقط ما مرّ ما لو نسى الاستقرار في القيام و الطمأنينه في الذكر أو الذكر فيه.

و مع بلوغ حدّ الركوع مع الخلوّ عن القصد، كالسقوط و تناول شىء، يقوى اللّحوق به. و مع القصد، يقوى البطلان فى جميع الأقسام؛ للدخول فى الركن بعد ترك الركن، و هو القيام المتّصل بالركوع.

و بين نسيان للركوع و هوىّ للسجود، مع عدم القصد كالسقوط، فيحكم بالصّحّه، و العود مطلقاً، و مع القصد عمدأً يحكم بالبطلان كذلك.

و مع العُذر، و عدم الدخول فى السجود بوضع الجبهه سواء بلغ الهوىّ المجزى فى السجود على الأقوى أو لا يصحّ، و يعود. و إن دخل فى السجود، و لو فى خصوص الأوّل، حكم بالبطلان.

ثانيها: ما يكون بعد تمام القيام قبل الاستقرار، مع الانصراف إلى الركوع.

و الحكم فيه: أنّه إن كان مع العمد و القصد، أفسد الصلاه مطلقاً. و إن كان خالياً عن القصد، كما فى حال السقوط و طلب الحاجه، صحّ مطلقاً، و انتصب لتدارك ما فات.

و إن كان مع القصد لعُذر، فإن ارتفع العُذر قبل بلوغ حدّ الركوع، عادَ كما مرّ؛ و إلا مضى، و صحّت صلاته، و لا إعادته.

ثالثها: ما يكون بعد تمام القيام أيضاً، على نحو ما سبق، مع الانصراف إلى السجود.

و الحكم فيه: أنّه مُفسد مع العمد و القصد مطلقاً، و مع الخلوّ عن القصد لسقوط و نحوه، لإفساد مطلقاً، و يعود لتدارك الطمأنينه.

و مع العذر و القصد يصحّ، و يرجع إلى القيام لتدارك ما فات، ما لم يدخل فى فعلية السجود، دون مجرّد القابليه، و بعد الدخول يمضى، و لا عود.

و مثله ما إذا نسي الركوع فى أثناء الهوىّ إليه، فقصد هوى السجود.

رابعها: أن يكون قصد الانصراف إلى السجود بعد تمام القيام، و عمله ابتداءً أو فى الأثناء.

و الحكم فيه: الإفساد مطلقاً مع العمد، و الصّحه مطلقاً مع عدم القصد.

و مع العذر، إن ارتفع قبل الركوع، احتمال الاكتفاء بذلك الهوى، فيركع به.

و يحتمل العود إلى القيام في المقامين، و الاكتفاء بمحلّ السهو في القسم الثاني، و لعلّ الأوّل أولى.

و إن كان بعد فعل السجود أبطل. و إن كان قبله بعد مسامتيه محلّ الركوع، و مجاوزته، مع بلوغ أوّل مراتب انحناء السجود و عدمه، عادَ إلى القيام ثمّ ركع، و يحتمل اعتبار التقويس.

خامسها: أن يكون قصد الانتصاب بعد الركوع و قد أخلّ باستقراره أو بذكره.

و حكمه: أنه إن لم يتجاوز محلّ الركوع، و لم يخرج عن اسمه، ذكر على حاله الثاني أو رجع إلى الأوّل، و إن تجاوز عن عمد فسد، و عن عُذر مضى، و لا شىء عليه.

سادسها: أن يهوى إلى السجود بعد الركوع قبل الانتصاب أو قبل استقراره.

و حكمه: في العمد البطلان، و مع عدم القصد الصحّ، و العود إليه. و مع العذر يعود إلى الانتصاب مطلقاً، ما لم يدخل في فعل السجود على نحو ما سبق.

سابعها: أن يهوى إلى السجود بعد الركوع قبل الطمأنينه فيه أو الذكر أو هما، و هو مع العمد مبطل مطلقاً، و مع عدم القصد أو العذر مع عدم بلوغ حدّ انحناء السجود، يتقوّس على حاله، أو يعود متقوّساً إلى حاله الأوّل على إشكال، و مع البلوغ يقوى البطلان.

ثامنها: أن يهوى في أثناء الاعتدال من السجود الأوّل أو بعده قبل الاستقرار.

و حكمه: أنه إن ذكر قبل الدخول في فعل السجود الثاني، و إن بلغ إلى أعلى مراتب هويّه، و إن دخل في السجود الثاني، لم يعد.

و مع العمد البطلان مطلقاً، و مع عدم القصد الصحّ، و العود مطلقاً. و في احتمال الاكتفاء بالتقوّس أو لزومه مطلقاً ممّن تعدّى محلّ الركوع على وجه يصحّ، و لم يركع اكتفاءً بما سبق من الهوى وجهه (١).

١- جميع ما مرّ مما بين القوسين ليس في «م»، «س».

و لو ذكر نقص السجده الثانيه و هو قائم، فإن يكن (قد) (١) جلس قاصداً جلوس ما بين السجدين، رجع من غير جلوس على الأقوى. و إن لم يكن جلس (أو قصد) (٢) جلس، ثم سجد. و إن كان جلس للاستراحه ففي الاكتفاء به و عدمه وجهان، أقواهما الثاني.

و تُعتبر الموالاه في الأقوال، إلا في الصلاه على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؛ لأنها تقضى بعد الصلاه.

و الظاهر أن السجود على الأعضاء الستة (٣) يُراد مجزّد حصوله، (فلو استمر على وضع تمامها في تمام الصلاه إن أمكن أو بعضها مع التعدّد، و بدونه، فلا بأس) (٤).

و السجديتان (مع قصد السجود) (٥) معاً رُكن، بمعنى: أن إيجادهما معاً، و تركهما معاً مُفسد للصلاه عمدًا و سهواً (فالجميع مقيداً بالاجتماع رُكن، لا الجميع مطلقاً، و لا المجموع).

و التعدّد يتحقّق بوضع الجبهه و لو مُنفرد، لا بوضع غيرها مع الانفراد، مع الاجتماع أو الانفراد.

و ترك ما يُقارنهما من الواجب الأصلي كالذكر لا- يقتضى تركهما، بخلاف الشرطي، و للارتفاعين (٦) المتقدمين على السجديتين ما لهما.

و قعود القاعد المتّصل بالركوع إذا جلس لعجزه قائم مقام قيامه.

و ربّما ألحق الاضطجاع على الأيمن ثم الأيسر ثم الاستلقاء بذلك.

(و كذا انتصاب الرأس، و فتح العينين في مقامهما، فتجرى فيهما الأحكام السابقه).

و نقص السجديتين، و زيادتهما مبتيان على الصوره، فلو سجد على ما لا يصحّ

١- بدل قد في «م»، «س»: يظنّ أنه بعد أن.

٢- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٣- في «م»، «س»: السبعه.

٤- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: و لو سقط قبل الركوع أعاده، و كذا قبل الطمأنينه على الأقوى، و لو سقط بعدها قبل الذكر لم يعد وجهه.

٥- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٦- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

السجود عليه أو لم يطمئن فيهما، عُدَّ آتياً بهما على الأقوى (١).

وقد تحضّل من ذلك: أنّ الأركان إن احتسبنا التيه من الأجزاء والأركان، وقيامها، والتكبير للإحرام (وقيامه، و الركوع) (٢) و قيامه المتّصل به (٣)، (أو ما قام مقام القيام فيها، والسجدتين، و الارتفاعين المتصلين) (٤) بهما، أو ما قام مقامهما ثمان.

و لو جُعِل (الاستقرار فيها رُكنًا، زاد في الثمان ثمان أو نقصه اثنان) (٥).

و على ما تقدّم لو ذكر بعد الدخول في التشهّد الأخير قبل الخروج بالتسليم أو بعده قبل فعل المنافى عمدًا و سهوًا ترك الركوعات فيما مضى من الركعات، مع القراءة أو بدونها، و سجده من كلّ واحد منها (على القول بأن الدخول في السجده الواحده ليس دخولًا في ركن) (٦) رجّع إلى القراءة (٧).

ثمّ منها إلى الركوع الأوّل من غير تجديد تكبيره، و أتى بما بعده حتّى يتم، و يسجد للسهو بعدد ما زاد من القيامات (٨).

و لو كان ذلك في الركعه الثانيه أو الثالثه و ما بعدهما، أتمّ على ذلك النحو.

و في حصول ذلك في ركعتين أو ما زاد إشكال؛ لاختلال هيئته الصلاه، (و لدخوله في الفعل الكثير في وجه، و يحتمل التقييد في المقامين بما لا يدخل في صورته أفعال الصلاه) (٩).

و مع نسيان الركوعات بأسرها (سوى الأوّل، و السجودات سوى الأخيرين أو الأخير) (١٠) في احتساب السجود (الأخيرين أو) (١١) الأخير عوض الأوّل

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- ما بين القوسين ليس في «س».

٣- في «م»، «س» زياده: و السجدتان و الجلوسان المتصلان.

٤- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٥- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: و الاستقرار و الاطمئنان ركنين زاد في الثمان.

٦- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٧- في «ح» زياده: الاولى.

٨- في «ح» زياده: و جوبًا إن أوجبناه.

٩- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

١٠- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

١١- ما بين القوسين زياده من «ح».



(أو الأولين) (١) بحث، و نحوه يجرى في نحوه.

و لو حصل منه ركوع أو سجدة من ركعة في الأثناء بعد نسيان ركوع أو سجدة من قبل، فسدت صلاته.

و لو ذكر أنه ترك إمياً سجده من (إحدى الركعات) (٢) الأولى، أو سجدة من الأخير، سجدت بهما، ثم أتى بما بعدهما إلى الآخر، (و ألغى اعتبار الأولى) (٣).

و لو ذكر أنه نسي إمياً سجده أو سجدة من الثالث، و هو بزعمه في القيام الرابع، فهوى للسجود، فذكر نسيان القيام الثالث، فقام، فذكر نسيان التشهد، فجلس، فذكر نسيان القيام (الثاني) (٤)، فقام فذكر نسيان سجده أو سجدة من الركعة الأولى، فجلس لهما، فذكر نسيان ركوع الأولى (و القراءة من الأصل، قام، فقرأ) (٥) فرقع، و أتم الصلاة إلى آخرها، (و أتى بسجدة السهو بعدد آحاد القيام) (٦).

و في مثل هذه أيضاً ينبغي الاحتياط بالإعادة؛ لخوف لزوم الخلل، و اضمحلال صورته العمل، أما مع الإقلال فلا إشكال.

(و لو علم نسيان شيء مما فات، رجع إليه ما لم يدخل في ركن.

أما إذا دخل في ركن، لم يعد إلا إذا كان مأموماً فنسى ذكر الركوع و قام، ثم بقى الإمام على ركوعه، فإنه يعود، فيأتي بالذكر.

و مثله ما لو رفع رأسه من السجدة الأولى قبل الذكر سهواً، و سجد الثانية كذلك، و الإمام باقٍ في سجده الأولى، فإنه يلزمه الرجوع.

و إن علم نسيان أحد أمرين، أو أمور قبل الدخول في ركن، فإن خلت عن الركن رجع، و أتى بأفراد المحتمل.

و إن لزمته زياده غير الركن، كأن يعلم أن الفاتت إمياً تشهد أو سجده. و إن تضمنت رُكناً، كما إذا علم فوت أحد أمرين، إمياً ركوع أو تشهد، أو

١- ما بين القوسين زياده: من «ح».

٢- في «م»، «س»: الركعة.

٣- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٤- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٥- بدل ما بين القوسين في «س»، «م»: من الأصل قام.

٦- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

ركوع أو سجده، احتمال البطلان.

و الحكم بأنَّ الفائت في المقامين هو الأخير أقرب، و الأخذ بالاحتياط في الكلِّ أولى (١).

و لو نسي التسليم (المخرج كلاً أو بعضاً أو تعذراً مطلقاً) (٢) و فعل المَبطل عمداً و سهواً، بطلت صلاته، جلس بمقدار التشهد أو لا.

فما ترك من الأجزاء منه ما يتدارك و لا شىء فيه كسائر الأجزاء إذا ذكرت قبل الدخول في رُكن، أمّا لو ذكرت بعد الدخول في ركن و لم يكن من الأركان، فلا فساد.

و لو كانت من الأركان، فسدت الصلاة.

و لو كانت سجوداً أو تشهداً (قد تُركا من الأصل، أو فقد شرطهما) (٣) و دخل في رُكن، لزم تداركهما بعد الصلاة، مع سجود السهو بعدها، فقد تنتهى إلى ستّة سجودات لأربع سجودات من كلِّ ركعه سجده و تشهدين، و قد تنقص على اختلاف نقصان أسبابها.

و لو نسي سجده أو سجديتين من ركعه أو ركعات، ثم دخل في أخرى متّصلة، و نسي ركوعها، أو مُنفصله و قد نسي الركوعات التي بعدها حتى سجد واحده، فذكر، بطلت صلاته في وجهه. و لا تُضاف هذه السجده أو السجديتان إلى ما قبلها فتتم صلاته على الأقوى.

و لو نسي ركوع الأولى أو الثانية أو غيرهما، فذكر بعد فوات ركوع آخر قبل الإتيان بسجديتين مثلاً، احتملت الصحّة و البطلان.

و لو دار المنسى بين رُكن فات محلّه، أو غير رُكن كذلك، مُتجانسين أو مُتخالفين، و بين ما لم يُفت محلّه، بنى على وقوع الماضي، و أتى بالثاني، و صحّت صلاته.

و إن جهلَ التقدّم و التأخر، فإن كان بين الأقل و الأكثر، قوى البناء على الأوّل، و مع التساوى و الدوران بين سجديتين من واحده أو اثنتين، رجح جانب الصحّة.

و لو

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- ما بين القوسين زياده في «ح».

٣- ما بين القوسين زياده في «ح».

رَجَّحَ جَانِبَ الْبَطْلَانِ، كَانَ لَهُ وَجْهٌ.

و لو دَارَ بَيْنَ مَا فِيهِ قَضَاءٌ أَوْ سَجُودٌ (أَوْ الْخَالِي عَنْهُمَا)؛ (١) قَدَّمَ الثَّانِي.

و يشترك النفل و الواجب بالعارض، و بالأصالة في جميع ما مرَّ من الأحكام، إلا- في وجوب القضاء و السجود، فإنَّهما مخصوصان بالأخيرين، و يختصُّ الأخير منهما بالأخير.

(و روى: أنَّ من نسي الركوع في النافلة حتَّى سجد سجديْن أَلْغَاهُمَا و ركع؛ و إن كان بعد الفراغ، قضى ركعه و سجديْن؛). (٢) و الظاهر أنَّ المراد بهما سجدة السهو؛). (٣)

و لو نسي السجديْن الأخيرتين حتَّى خرج من الصلاة، قوى الإلحاق بناسي الركعة الأخيره.

و لو نسي التشهد أو التسليم، و أتى بالمبطل عمداً و سهواً من حدث أو استدبار قبله أو تكبير لصلاة أخرى و نحوها، قوى القول ببطلان الأولى، و الثانيه أيضاً في الفرض الأخير، سواء جلس بمقدار التشهد أو لا.

و لو ارتج (٤) عليه في قراءه فاتحه (٥) أو ذكر واجب، فالأقوى وجوب القطع و التعلّم مع عدم ضيق الوقت، و الإعاده.

(و أمّا السوره، فإن لم يعرف غيرها، اكتفى بما قرأ منها؛ لما يظهر من الأخبار من المسامحه فيها) (٦).

و لو استبدل بقراءه الفاتحه قراءه من غيرها، و عن الذكر ذكراً أو بدلاً عنهما مع الاختلاف و التعذّر، أو اقتصر على السوره مثلاً، مع العجز عن الكلّ، فأتى، ثم أعاد، كان أوفق بالاحتياط.

١- في «م»، «س»: أو لا.

٢- الفقيه ١: ٢٢٨ ح ١٠٠٦، التهذيب ٢: ١٤٩ ح ٥٨٥، الاستبصار ١: ٣٥٦ ح ١٣٤٨، الوسائل ٤: ٩٣٤ أبواب الركوع ب ١١ ح ٢.

٣- ما بين القوسين زياده: من «ح».

٤- ارتج على القارئ كأنه أطبق عليه كما تُرتج الباب، إذا لم يقدر على القراءه. لسان العرب ٢: ٢٨٠.

٥- في «م»، «س» زياده: أو سوره لم يعرف سواها.

٦- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

(و مع الدوران بين لفظين أو بين حرفين جمع بينهما و لم يدخل في كلام الآدميين، و مع إمكان العوض كسوره أخرى مثلاً، الأحوط العدول إليها، و مع البناء على السابق الأحوط الإعادة) (١).

### المطلب الثالث: في نقص الركعات

إذا نقصت من الصلاة الواجبه أو المندوبه ركعه أو أكثر نسياناً، بأن خرج من الصلاة و لم يفعلها، كما إذا زعم القصر في محلّ التمام، أو زعم الإتمام قبل الإتمام، فإذا أتى بعد الخروج بما يبطل الصلاة عمداً و سهواً من حدث و نحوه أو تكبيره لصلاة أخرى، فسدت صلاته، و تبطل الصلاة الثانيه في الصورة الثانيه على الأقوى.

(و يحتمل قوياً الفرق بين أن يكون قد جلس بمقدار التشهد أو يشكّ في ذلك، و خلافه، فتصحّ في الأوّل دون الثاني، و تصحّ الصلاة الثانيه في القسم الثاني).

و لو دخل في تكبيره الثانيه و قد بقى عليه بعض ركعات الأولى، بطلتاً معاً. و القول بالعدول إلى الأولى مع الإمكان، و البطلان مع عدمه غير بعيد.

و أما ظهور النقصان بعد الدخول في ركعات الاحتياط، فالظاهر الحكم فيه بالصحة، و الاحتساب، كما سيجيء تفصيله (٢).

و إن أتى بمبطل العمده، فقد صحّت، و أتمّها، و لزمه الإتيان بما يلزمه بسببه لو وقع في أثنائها من دون إتمامها.

و لو كان في مواضع التخيير، و عزم على التمام، فنسى، و سلّم على الثنتين، صحّت صلاته.

(و في جواز البناء على الإتمام، و إجراء حكم من زاد مع قصد الإتمام، و الإتمام وجه بعيد؛ إذ لا اعتبار بتيه القصر و الإتمام على الأقوى) (٣).

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢- ما بين القوسين زياده من «ح».

٣- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

و لو سلّم على الثالثه، جرى فيه الكلام المتقدّم. و مثل ذلك ما لو نوى التمام فى مقضيّه، و بعد الخروج على الثنتين ظهر أنّها مقصوره.

و يشترك الحكم بين الفريضة أصليّه أو عارضيه و بين النفل، إلا فى لزوم سجود السهو، فإنّه يلزم فى الفريضة الأصليّه وجوباً، و فى المُلتزمه بالنذر و نحوه استحباباً (١) احتياطاً عن الكلام و مجموع السلام، أو عن كلّ سلام احتياطاً سجداً سهواً، دون النفلية.

و لو زعم الإتمام على ركعه، فسلمّ، فذكر قبل فعل المفسد العام، فقام، ثمّ زعم الإتمام (٢)، ثمّ ذكر، فقام، و زعم الإتمام (٣)، ثمّ ذكر فقام، (و أتى بعد الجميع بالسلام، و الكلام) (٤) تكرّرت عليه تلك الأحكام بتكرّر الكلام مثلاً و السلام، (فتلزمه من سجودات السهو ثمان، أو ستّة عشر) (٥).

و لو سلّم بزعم الرباعية على الثنتين، فظهرت ثنائيه (من دون حصول خلل فى ابتداء التيه) (٦) صحّت.

### المطلب الرابع: فى زياده ما عدا الركعات من الأجزاء

إذا زاد جزءاً بقصد الاحتساب من الصلاه، عمدًا عالمًا بالحكم أو جاهلاً به، و كان راجحاً فعله فى الصلاه فى نفسه، غير منهى عنه بسبب شخصه كالقران، و قول «آمين» كزياده فى الذكر أو القراءه أو التشهد، أو إطاله فى سجودٍ أو ركوعٍ أو نحوها، نويت جزئيته فى ابتداء الصلاه أو حين فعله أو لا، لم يكن مُفسداً، و إفسدت أكثر صلوات الخلق.

- ١- استحباباً غير موجود فى «م»، «س».
- ٢- فى «م»، «س» زياده: فأتى بالسلام.
- ٣- فى «م»، «س» زياده: فخرج.
- ٤- ما بين القوسين زياده من «ح».
- ٥- ما بين القوسين زياده من «ح».
- ٦- ما بين القوسين فى «س»، «م».

و كذا إذا لم يكن راجحاً في نفسه، لكنّه من التوابع على رأى، كالهوى، و الرفع، و سجود غير الجبهه من المساجد، و وضع الكفّين في الركوع إذا كثرها، و مع عدم الاحتساب يرتفع المنع بالأولى.

و إن لم يكن فيه رُجحان في نفسه، و قصد التقرب فيه إبداع، كقنوت، أو تشهد أو سجود جبهه في غير محلّها، أو فعل خارج خالٍ من الرجحان، فالظاهر بطلانه، و إبطاله و إن كان عن سهو.

و يقوى لحوق الإيجاب به.

و لو كان ركناً كتكبيره الإحرام، و لو في غير محلّها، أو لصلاه أخرى، أو صلاه جنازه، أو بقصد إعلام المأمومين في سجود سهو الإمام، و سجدتي شكر (أو سجود تلاوه في تلك الصلاه مع وجوبها أو غيرها أو غيرهما أو استماعها) (١) في وجه، أو ركوع، أو سجدتين من ركعه، و لم يكن في صلاه جماعه لمتابعه الإمام، كأن يسبقه بركوعه أو سجوده فيعود معه، فسَدَ العمل.

و زياده التيه على القولين، و الاستقرار على القول بركتيتهما لا تخلّ في العمد، و لا في السهو.

و إن لم يكن ركناً، فلا تخلّ زيادته، و لا يتبعها شىء سوى زياده السلام، ففيها سجدتا السهو، و كذا القيام في محلّ الجلوس، و بالعكس في وجه قوى.

و لو أزداد من الأجزاء ما بلغ حدّ كثره الفعل (٢) أو محاصوره الصلاه، أفسدها.

و لو أتى بصوره الركوع أو السجود لا للتعبّد به، بل لتناول مثلاً لم يكن مزيد ركن (٣) في وجه.

و الساقط للركوع أو السجود من دون اختيار ليس براكع و لا ساجد.

### المطلب الخامس: في زياده الركعات

إذا دخل في الركعه الزائده في ثنائيه أو غيرها، من الفرائض اليوميّه و غيرها،

١- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: أو تلاوه أو منهما من تلاوه تلك الصلاه أو من غيرها.

٢- في «ح» زياده: إن أجريناه في الأجزاء.

٣- في «م»، «س»: ركوع.

الأصليته و غيرها، فإمّا أن يذكر حال الارتفاع قبل بلوغ حدّ القيام، أو بعد بلوغه قبل الأخذ بالهوى، أو بعد الأخذ بالهوى قبل الوصول إلى حدّ الركوع، أو بعد الوصول إلى حدّه، مع كونه غير منوّى (و لا بحكمه) (١) أو مع تجاوزه كذلك قبل الوصول إلى محلّ السجود (أو الوصول إليه غير منوّى على نحو ما مرّ) (٢) و يعود فى الجميع، و يشهد، و يسلم.

و إن سبق منه التشهد، اكتفى به.

و الأحوط الإعادة، و لا سجود عليه فى القسم الأول، و عليه فى باقى الأقسام؛ لزياده القيام.

و لو بلغ حدّ الركوع (منوّياً أو فى حكمه) (٣) بطلت صلاته، و كذا لو نسى الركوع و دخل فى السجود آتياً بسجده واحده أو سجدتين.

و لو قصد القصر فى مقام التخيير، فدخل فى ركوع الثالثه، تعيّن عليه الإتمام، و لا يجوز له القطع (على الأقوى) (٤)، و فيما لو دخل و لم يبلغ حدّه، يحتمل ذلك، و بقاء التخيير، و لعلّ الثانى أقوى.

و أمّا لو تعيّن عليه الإتمام، فنوى القصر، تعيّن عليه الإتمام مطلقاً.

و لو زعم الشك الموجب للاحتياط، فأزاد ركعه أو ركعتين بعد التسليم، فظهر التمام، صحّت صلاته، و تحسب الزيادة نفلاً.

و لو زعم الزيادة فبنى على الإبطال، فبان له النقص أو التمام، أتمّ، و صحّت صلاته إذا لم يفعل مُنافياً.

و هكذا كلّ صلاه زعم بطلانها.

### المطلب السادس: فى الشك فى نقص الأجزاء مما عدا الركعات

و الشكّ: الإدراك المرّد بين متساويين، و مع الرجحان فالراجح الظن، و المرجوح الوهم، و مع الانحصار علم.

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٣- ما بين القوسين زياده من «ح».

٤- ما بين القوسين زياده من «ح».

(وقد يُطلق الثاني على الرابع، و بالعكس، و يُطلق الأوّل على ما عدا الرابع.

و يستوى الحكم إلا فى مواضع خاصّه، فيما عدا ركعات الصلاه أو مطلق أفعالها فى وجه قوى) (١) و يجرى فى الواجبات، يومئيه أو لا، أصليّه أو عارضيه.

و هو قسمان: بسيط مفرد، و مركّب مردد:

أمّا القسم الأوّل، فالحكم فيه أنّه يعود إلى المشكوك ما لم يتجاوز محلّه إلى غيره من واجب، كالشكّ فى التيه بعد الدخول فى التكبيره، أو فيها أو فى بعضها أو فى شرطها بعد الدخول فى القراءه، أو فى بعضها حتى دخل فى هوى الركوع، أو فى الركوع حتى تجاوز محلّه، أو دخل فى السجود أو فى السجده الثانيه حتى أخذ بالارتفاع، أو دخل فى التشهد، و نحو ذلك.

أو مندوب كالدخول فى التوجه أو تكبيره الركوع أو القنوت و نحوها، بالنسبه إلى ما قبلها، و كلّ مركّب أو ذى عدد من فعل أو ذكر أو قراءه إذا دخل فى جزء الآخر منه و إن قلّ لم يُعتبر شكّه فيما سبق.

فالدخول فى أبعاض الفاتحه و السوره من آيات أو كلمات أو حروف أو أذكار فى أجزاء أو جزئيات يُلغى اعتبار الشكّ فى السابق منها بعد الدخول فى اللاحق.

و الكون على هيئه الفاعل من إنصات أو تسبيح حال قراءه الإمام و نحوهما بمنزله الداخلى فى الأفعال.

و الناسى لجزءٍ إذا دخل فى غير ركن فذكر عاد، و بعد العود إذا حصل له الشكّ فى سابق، لم يُعد عليه على إشكال، كناسى التشهد حتى قام أو أخذ به ثمّ رجع لتداركه، فشكّ فى سجده أو فى أصل السجود، فإنّ فيه احتمالين، أقواهما إلغاء الشكّ.

و أمّا القسم الثانى: فإن كان بين نقصين فى غير ركنين (٢) و لم يمكن التدارك فى واحد منهما للدخول فى ركن بعد محليهما، صحت صلاته.

و إن أمكن التدارك لهما معاً، كما إذا كانا مُتعاقبين، كما فى الشكّ حال القيام بين

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- فى «م»، «س»: ركعتين.



نقص التشهد أو السجود الأخير، أو مُنفصلين بغير رُكن، فإنَّ الأقوى تداركهما معاً، وإن استلزم زياده غير الركن.

و لو أمكنَ تدارك أحدهما دون الآخر لعدم التعاقب، و فعل (١) الركن، رجَّع إلى الآخر، و بطل حكم الشكِّ في الأوَّل على الأقوى؛ للحكم بثبوت السابق، و نفي اللاحق.

و لو كَبُر، و لم يعلم أنَّها إحراميه أو ركوعيه، بنى على تحقُّق الإحراميه، من غير فرق بين أن يعرض الشكُّ راعياً أو هاوياً أو قائماً معيناً و نسي التعيين، أو مطلقاً مع احتمال غيرها و عدمه.

و لو شكَّ بين الإحراميه من الافتتاحيات و غيرها، فإن كان بعد الدخول فى هوى أو ركوع، فكالسابقه.

و فى القيام بنى على عدم الإحراميه، و يأتى بها، و لا بأس بالاحتياط بالإعاده من بعد.

و لو شكَّ بين ما فيه قضاء أو سجود سهو و غيره أو لا، بنى على البراءه، و الاحتياط أولى.

و إن كان بين الركنين مع إمكان تدارك أحدهما، أو ركن و غيره متَّصلين أو منفصلين، اختلفا بالركنيه و عدمها لذاتهما، أو للهيئه الاجتماعيه، كسجدتين دار أمرهما بين الركعه و الركعتين قوى القول بالصَّحَّه، و لا سيَّما لو كان المتأخَّر غير الركن.

و لو حكم بالبطلان ترجيحاً لبقاء شُغل الذمَّه على غيره من الأصول لم يكن بعيداً.

(و لو دارَ بين المتَّحد و المتعدَّد كالسجده و السجدتين، حكم بفواتهما معاً مع بقاء المحلِّ.

و مع الفوات و وحده المحلِّ أو تعدَّده بينى على فوات الواحده) (٢).

و لو دارَ بين السجده الواحده من ركعه و السجدتين من أخرى، أو مع احتمال وحده الركعه فيهما، فالظاهر الصَّحَّه، و البناء على الواحده، و للاحتياط فى هذا المقام وجه.

١- فى «م»، «س»: و فصل.

٢- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

و الحكم بثبوت السابق فى جميع الفروض دون اللاحق، و الواحد دون المتعدد، و غير الموجب (١) لأمرٍ دون غيره أقوى.

### المطلب السابع: فى الشك فى زياده الأجزاء ممّا عدا الركعات

و هو قسمان: بسيطٌ مفرد، و مركبٌ مرّد:

أمّا الأوّل: فالحكم فيه نفيه، سواء كان فى ركنٍ أو غيره؛ تمسكاً بأصالة العدم.

و أمّا الثانى: فإن كان بين ركنين، حكمٌ بالفساد؛ و إن كان بين ركن و غيره من غير المتجانس (مثلاً) (٢) تقوى الصّحّه.

و للبناء على الفساد وجه؛ ترجيحاً لأصالة شغل الذمّه على باقى الأصول.

و إذا كان بين المتجانسين فى الواحد و الاثنين، كالسجده و السجدين، أو بين ما فى المحلّ و فائته، و بين الأقرب و الأبعد، فإنّ الأقوى هنا الصّحّه؛ لقوّه الأصل.

و للاحتياط هنا وجه أيضاً.

و فقه المسأله: أنّ الدوران إمّا بين ركنين، أو غير ركنين، أو مختلفين، متجانسين أو مختلفين، متساويين عدداً أو مختلفين، متساويين فى الحكم بالقرب إلى الغايه لعدم معرفه المقدّم و المؤخّر أو مختلفين، مجهول المحلّ أو معلومه (٣)، و قد ظهر حكم الجميع ممّا مرّ آنفاً، (و فى الدوران بين المفسد و غيره لا يبعد الحكم بالفساد، و إن كان الأقوى خلافه) (٤).

### المطلب الثامن: فى الشك المرّد بين النقص و الزيادة

و الحكم فيه: أنّه إن كان بين ركنين، متجانسين أو مختلفين، متصلين أو منفصلين،

١- فى «س»: الواجب.

٢- بدل «مثلاً» فى «م»، «س»: مع فوات محلّ التدارك فيهما.

٣- فى «م»، «س»: زياده: يمكن تدارك أحدهما أو لا.

٤- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

و بقى محلّ التدارك فى الأخير، قضى بالصّحّه، و إلا قضى ببطلان الصلاه.

و إن كان بين غير رُكنين، و قد خرج محلّ التدارك حيث دخل فى الركن بعد محلّهما، صحّت صلاته من غير تدارك، و لا قضاء، و لا سهو (١).

و إن بقى المحلّ، قوى القول بالتدارك، و إن ترتّب على الاجتماع احتمال زياده رُكن.

(و قد علم ممّا تقدّم حكم زياده النقص على الزيادة، و بالعكس، و مساواتهما، و مساواه النقصين و الزياتين، و اختلافهما) (٢) و الأخذ بالاحتياط فى لزوم فراغ الذمّه، و طرح ما يعارضه من (الأصول أولى) (٣) و يقوى مع العلم بالمقدّم و المؤخّر إلغاء الشك فى المقدّم.

### المطلب التاسع: فى الشك فى نفس الصلاه يوميه أو غيرها فريضه أو نافله

و الحكم فيها: أنّها إن عرّض الشكّ و قد بقى من الوقت ما يسعها بتامها، أتى بها.

و إن مضى الوقت، فلا اعتبار بالشكّ.

و لو بقى منه مقدار ركعه فما زاد ممّا ينقص عن التمام، احتمل لحوقه بالمُدرك، و الأقوى خلافه.

و لو شكّ فى صلاه و قد دخل فيما يترتّب عليها كالشكّ فى العصر و العشاء فى أثناء الظهر و المغرب، و فى الوتر فى الشفع، لم يُعتبر شكّه على الأقوى.

و مثل ذلك الشكّ فى الركعات المتأخّره الموظّفه بوظائف خاصّه، مع الدخول فى وظائفها.

و الظاهر عدم اعتبار ذلك فى القنوت، و التشهّد، و التسيّحات، و نحوها فى الفرائض بالنسبه إلى شكّ الركعات (و فى الدوران بين المندوب و الواجب ركناً أو غيره، و بين المندوب فى أثناء الصلاه يقدّم الموافق للصّحّه، و بين المندوبين يرمى الترجيح) (٤).

١- فى «م»، «س» زياده: إن كان ممّا ليس فيه.

٢- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٣- فى «م»، «س»: الأحوال.

٤- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

## المطلب العاشر: فى الشك فى حصول المنافيات

و الحكم بعدمها عملاً بالأصل إلا ما كان من المشكوك قبل الاستبراء هو الأوفق بالقاعده.

### الحادى عشر فى الشك بين ما يبطل عمداً فقط، أو عمداً و سهواً، و الإلحاق بالأول قوى،

و المحافظه على الاحتياط أولى، و سيجى ء تمام الكلام فى هذا المقام.

و يجرى فى شكّ الشروط فى الزيادة و النقص و الاختلاف ما جرى فى الغايات، إلا أنّ الحكم مُختلف يظهر بالتأمل.

## الثانى عشر: فى الشك المتعلق بالركعات

### اشاره

و فيه مقامات:

### الأول: فيما لا يُعتبر من الشكّ، تعلقّ بالزيادة أو النقيصه أو تركّب منهما، و يبنى فيه على الصحه.

و هو أقسام:

أحدها: ما تكرر من الشكّ على المُصلّى؛ حتّى صدقت عليه صفه كثره الشكّ عُرفاً، فإنّه يبنى على الصحه فى واجب من الصلاه أصليّ، يومى أو غيره، أو عارضى، أو مندوب، كما فى غيرها من العبادات.

(و ما روى عن الصادق عليه السلام

من أنّ الرجل إذا كان ممّن يسهو فى كلّ ثلاث فهو ممّن كثر عليه السهو

(١) مع ما فيه من الإجمال، مُعارض بظاهر الأخبار (٢).

١- الفقيه ١: ٢٢٥ ح ٩٩٠، الوسائل ٥: ٣٣٠ أبواب الخلل ب ١٦ ح ٧.

٢- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

ثم المدار على محلّ الكثرة من جزءٍ أو جزئى، و لا يتعدى إلى غيرهما.

و لو دارَ، دارَ الحكم معه.

و لو جهل حاله، نظر فى أحوال العقلاء، فإن تعارضوا رجح، و مع عدم الترجيح يأخذ بحكم الشكّ.

و من كثرت عليه الوسوسة (فليستعذ بالله من الشيطان الرجيم، أو)؛ (١) فليطعن فخذة الأيسر بمسبحته اليمنى، ثم يقول: «بسم الله و بالله، توكلت على الله، أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم» فإنه ينحره و يطرده.

و إذا سرت كثره الشكّ إلى حال الاستخبار، قلّد من يعتمد عليه.

و الشكّ فى أنحاء الإدراك الأربعة من غير ترجيح شكّ، و فى خصوص الاثنين و الثلاثة شكّ فيها.

ثانيها: الشكّ فى ركعات الاحتياط؛ فإنه لا عبره بالشكّ الحاصل فى ركعاتها، و لا فى أجزائها، فى نقص و لا زياده.

و لو شكّ فى كونهما ركعتين قياميتين فقط، أو جلوسيتين كذلك، أو أربع، احتمال الاكتفاء بالثنتين من جلوس أو من قيام، و لزوم الأربع، و لعلّ الأوّل أقوى، و الثانى أحوط.

و لو دارَ بين القياميتين و الجلوسيتين، احتمال تقديم الجلوسيتين، و لزوم الجمع، و احتياط الإعادة، و هو أولى.

ثالثها: ما كان فى النوافل باقيه على استحبابها، فإنّ الشكّ فيها نقصاً أو زياده لا يخلّ بصحتها.

و يتخير فى القسم الأوّل بين البناء فيها على الأقلّ أو الأكثر.

و ما وجبّ منها بالعارض (٢) يلزم البناء فيه على الأقلّ، و قد يقال بالبطلان على نحو ثنائيه الفرائض.

رابعها: ما كان من المأموم أو الإمام مع ضبط الآخر (و لو انكشف فساد الإمامه بعد

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٢- فى «م»، «س» زياده: لم.

المتابعه، قوى القول بالصحه) (١).

خامسها: الشك بعد الفراغ من العمل (و لو فى أثناء الركعه الاحتياطيه أو الأجزاء المنسيه) (٢) و يتحقق بقول: «السلام علينا أو السلام عليكم» و هو جارٍ فى جميع العبادات.

(سادسها: الشك بعد خروج الوقت؛ و منه الشك فيما يترتب بعضه على بعض، كالشك فى بعض ركعات الظهر و هو فى العصر، أو المغرب و هو فى العشاء، و الأحوط الإتيان بهما.

أما ما لا يترتب، كما إذا شك فى أن ما أتى به أصلياً أو تحملياً، أو عن زيد أو عن عمرو، أو نافله أو فريضه، أو قضاء أو أداء، أو يوميه أو غيرها، لم يحتسب ما فعل، و عاد من الأول.

سابعها: الشك فى ركعات الإعادة.

ثامنها: الشك فى قضاء ما فات لنقص فيه على إشكال) (٣).

### المقام الثانى: فيما يبطله الشك فى الركعات من الأنواع زياده و نقصاً

و هو ما كان ثنائياً من الفرائض الأصليه، كالصبح و صلاه القصر و الخوف و لو تجدد له سبب التمام أو القصر بعد إحراز الشنتين فعرض له الشك، تغير الحكم بتغير السبب و صلاه الجمعه و الآيات و العيدين.

و يلحق بها المقضييات، و المعادات منها، و لو استحجاباً.

و يجرى فى صلاه القصر القصر بحسب الكيف، كالتكبيرتين بدلاً (عن الثنائيه، و الثلاث فى قصر المغرب بحسبها فى الخوف) (٤).

و أما فى النوافل الباقية على استحبابها رباعيه، على القول بكون بعضها رباعياً أو ثنائياً، أو أحاديه، و ركعتى الاحتياط، أو ركعته، فلا يقتضى فساداً، بل يخيّر فى

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٢- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٣- ما بين القوسين زياده فى «ح».

٤- بدل ما بين القوسين فى «م»، «س»: فى الخوف مع القصر أو ثلاثياً كالمغرب و قصره.

القسمين الأولين بين البناء على التمام، و البناء على النقصان، و هو أفضل، (و لو شكَّ في زياده نفاها و بنى على الصحه.

و في الثلاثه الأخيره يبنى على التمام، سواء كان الشكَّ في زياده أو نقص، و الأحوط في الواجب بالعارض الإلحاق بواجب الأصل (١).

و الظنَّ في الركعات قائم مقام العلم في جميع الأقسام، و كذا في باقى أجزاء الصلاه في وجه قوَى.

(و لو شكَّ بين الثنتين و الواحده و بنى على الثنتين لزعمه أنَّها نافله، و يجوز له فيها ذلك، و بعد أن أتمَّ الثانيه ذكر أنَّها فريضه رباعيه، فصار شكَّه بين الثنتين و الثلاثه، أو شكَّ بين الثنتين و الثلاث أو غيرها من الصور الصحيحه زاعماً أنَّها رباعيه، ثم عمل عمله، و كان موافقاً لغيرها قوَى البطلان.

و لو ترامى الشكُّ مُتصاعداً، أخذ بالأعلى؛ أو مُتسافلاً، أخذ بالأقلَّ (٢) ثمَّ الشكُّ إذا كان على نحو الخطور يسرع زواله بالنظر إلى الخاتم في وضعه و نحوه ثمَّ يحصل الاطمئنان بعده بلا فصل، أو كان تابِعاً في الجماعه يرجو إيضاح الحال بعمل الإمام أو المأمومين، أو وضع حبّاً مثلاً بعددٍ على مصلاه و حدث الشكَّ حال قيامه و يرتفع باختياره مع التراخي، أو كان عنده من يخبره، فبقى الشكُّ معه بمقدار استخباره، أو لم يكن عنده، و لكن يعلم أو يظن مجيئه قبل وقت الاحتياج، أو عهدَ إلى شخصٍ بالمجىء حال الدخول في ركعه مُعيّنه، أو كان حوله مَنْ يعلم تعيين الركعه ببلوغ عمله إلى حال معيّن، إلى غير ذلك، قام فيه احتمالان: الإبطال، و عدمه، أقواهما الثانى في خصوص الأول و الثانى.

**المقام الثالث: في الشكَّ في الركعات من الصلاه التي يُداخلها الشكَّ في بعض الأعداد من غير إفساد،**

**إشاره**

و هو على قسمين:

١- بدل ما بين القوسين في «م»: و في الثائيتين يبنى على التمام، و في «س»: و في الثائيتين يبنى على التمام.

٢- ما بين القوسين زياده من «ح».

**أحدهما: ما يكون مُفسداً كالقسم المتقدم،**

و هو أمور:

منها: ما كان في الأوليين من الرباعية المفروضة بين الواحده فما زاد، أو الثنتين فما زاد، قبل إكمال السجدين بالأخذ بالرفع من السجود الأخير، أو ما قام مقامه من رفع بعض خفضه، أو فتح عينين بعد ضمّهما.

و يجرى في الأبدال ما يجرى في المُبدل، ففي التكبيرتين عوض الصبح و التكبيرات الأربعة عوض الظهر في الحرب يجرى ما جرى في الركعات، إلا أنّ التمام هنا بتمام التكبيره من دون اعتبار السجود.

و مواضع التخيير يجرى فيها حكم التمام، و لو قيل بتبعيه التيه لم يكن بعيداً.

و لو شكّ في أنّه سجد واحده من سجود الركعه الثانيه أو ثنتين، ثم حصل له الشكّ بين الثنتين و الثلاث، فإن كان قبل الانتصاب و الأخذ به بطلت صلاته، و إن كان بعده أو كان كثير الشكّ صحّت، و نحوه يجرى فيما بين الأربع و الخمس.

و لو شكّ بين الثنتين و الثلاث بعد الإحراز، فقام إلى الرابعه، فشكّ فيها بين الثنتين و الثلاث، لوحظ فيها الإحراز و عدمه اعتباراً للشكّ الثاني؛ لأنّ كلّ شكّ متأخر ينسخ المتقدم مع مضادّته.

(و لو قام في ركعه فشكّ في أنّها رابعه العصر أو العشاء أو أحد أولتى الظهر أو المغرب أو ثانيتهما، فالأقوى البطلان؛ لعدم الإحراز. و فيما إذا لم يعلم أنّها ثلثه الظهر أو رابعه العصر أو بالعكس، أو رابعه الظهر و خامسه العصر قبل الركوع أو بالعكس، تقوى الصحّه.

و لو نسي الظهر أو المغرب فدخل في الأخيرين، و كان شاكاً شكّاً يجمع الصحّه، فذكر، و عدل إلى الأوليين، ثم شكّ شكّاً مفسداً أفسد.

و لو شكّ في أنّ ما مضى من الشكّ مُفسد أو لا، بنى على الصحّه، و الأحوط الإعادة.

و كذا لو شكّ في أنّ ما شكّ في ركعاته سابقاً ممّا يجرى فيه عمل الشكّ، و قد أتى به أو لا.



و لو شكَّ النائب و المنوب عنه ضابط، أو بالعكس، فالمدار على النائب.

و لو شكَّ، فشهد العدلان بطرف، و لم يتزحزح عن شكِّه، تبع العدلين على إشكال. و فى خبر العدل يجىء الاحتمال.

و لو شكَّ شكًّا مُفسدًا، ففعل عن القطع، ثم بانَّ عدم إفساده أو بالعكس، عمل على ما انتهى إليه على إشكال.

(و لو كانَ زعمَ الشكِّ بين الثلاث و الأربع قبل الإحراز، و بعد الإحراز علم أنَّهما اثنتان، قوى القول بالصَّحِّه) (١).

و منها: ما إذا دخلَ الشكُّ ما زاد على السادسة مع أى ركعه كان، أو نفس السادسة بعد الدخول فى الركوع.

و منها: ما إذا شكَّ، فلم يدرِ ما صلَّى، و ربَّما رجَّع إلى الشكِّ بين الأولى و غيرها.

و منها: ما إذا كان بين الثنتين بعد الإكمال أو الثلاث أو الأربع أو المركَّب من الاثنتين أو الثلاث؛ (٢) فى صورها السبع، و بين الست، قبل الركوع أو بعده، أتمَّ السجود الأخير أو لا، أو بينها و بين الخامسة بعد الركوع.

و منها: ما إذا كان بين الثنتين أو الثلاث أو بينهما معاً، و بين الخمس بعد الركوع، مع إتمام الركعه و بدونه.

و منها: ما إذا كان بين الأربع و الخمس بعد الركوع إلى ما قبل الرفع من السجود الأخير.

### القسم الثانى: ما لا يبعث على الفساد

و تصحَّ معه الصلاه الرباعية، و كلِّما دخل فيه الثنتان، فالمعتبر فيه إحرازها بالرفع من السجود الأخير. و كلِّما كان فيه احتمال النقص يُبنى فيه على الزيادة.

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٢- فى «ح» زياده: و الأربع.

و هو ضروب ثمانية: ثلاثة منها فيما بين الثنتين فما فوق، و ثلاثة فيما بين الثلاث فما فوق، و واحد فيما بين الأربع و الخمس و الثامن فيما بين الخمس و الست.

أولها: الشك بين الثنتين و الثلاث بعد الإحراز، و الحكم فيه: البناء على الثلاث و الإتمام، ثم التخيير بين ركعه قيام و ركعتي جلوس، و الأول أولى و أحوط.

ثانيها: الشك بين الثلاث و الأربع، و الحكم فيه: البناء على الأربع، و التخيير أيضاً بين ركعتي جلوس و ركعه قيام، (و يتعينان في المقامين بمجرد الدخول على الأقوى) (١).

ثالثها: الشك بين الثنتين و الأربع بعد الإحراز، و الحكم فيه: البناء على الأربع، ثم صلاه ركعتين من قيام.

رابعها: الشك بين الثنتين و الثلاث و الأربع، و الحكم فيه: البناء على الأربع، ثم الإتيان بركعتي قيام، ثم ركعتي جلوس.

خامسها: الشك بين الثلاث و الخمس قبل الركوع، و الحكم فيه: هدم ما فعل و الجلوس و التسليم، حتى يرجع شكّه إلى ما بين الثنتين و الأربع، و يعمل عمله. ثم إن كان بلغ حدّ القيام، سجد سجود السهو لزيادته.

سادسها: الشك بين الأربع و الخمس، و الحكم فيه: أنّه إن كان قبل الركوع هدم، و رجع شكّه إلى ما بين الثلاث و الأربع، فيسلم، و يعمل عمله، ثم إن كان بلغ حدّ القائم سجد للسهو، و إن كان بعد التمام و الفراغ من السجود الأخير تمتّ صلاته، و سجد سجدة السهو، و إن كان ما بينهما بطلت صلاته.

سابعها: الشك بين الثلاث و الأربع و الخمس، و حكمه: أنّه إن كان قبل الركوع هدم، و رجع شكّه إلى ما بين الثنتين و الثلاث و الأربع، و بعد السلام و الإتمام يعمل عمله. ثم إن بلغ حدّ القائم سجد سجدة السهو؛ لزياده القيام. و إذا حصل شكّه فيما بين الركوع إلى حين الخروج فسدت صلاته.

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

ثامنها: الشك ما بين الخمس و الست، و الحكم فيه: أنه إن كان قبل الركوع هدم، و رجع شكّه إلى ما بين الأربع و الخمس، فيسلم، و يسجد سجدة السهو كما هو حكمه، ثم إن بلغ حدّ القائم سجد سجدتين أخريين؛ لزياده القيام.

و الضابط: أنّ الشك إن كان بين النقص و الزيادة في غير ما كان فساده لذاته و ما كان بين الأربع و الخمس بعد الإكمال؛ لأنّه كالشك بعد الفراغ، و ابتناؤه على الإتيان بالزيادة اختياراً بنى فيه على الزيادة، فإن وافقت الصحه صحّت، و إلا فسدت.

و لعلّ سرّ البناء على الزيادة: أنّ العبد لزياده شوقه إلى طول الوقوف بين يدي ربّه، يجد الكثير قليلاً، فتغلب عليه الزيادة، و أن النقص يُجبر دون الزيادة.

و في الثنائيه يحكم بالبطلان؛ لأنّ الاحتمال في الفرض مُفسد؛ لزياده الاعتناء به، بخلاف السنّه، و المغرب مُلحق به؛ لقربه إليه، و الله أعلم.

### [المقام الرابع: في أحكامه]

#### إشارة

و فيه مباحث:

#### الأول: ما ذكر من القيام و الجلوس بالنسبه إلى المستقرّ القادر على القيام واضح،

#### إشارة

و كذا في الماشي و العادي على الظاهر من اللّحوق بالقائم.

و أمّا في الجلوس، و الركوب، و الاضطجاع، و الاستلقاء، و المركّب من القيام و آحادها و مركّباتها على كثره أفرادها، و المقتصر على التكبير مثلاً، ففيها أبحاث:

#### الأول: فيمن فرضه الجلوس،

لذهاب رجليه أو للمشقّه عليه، و يقوم في حكمه احتمالات:

أحدها: أن يحكم عليه بحكم القائم، فركعته كركعته، و تسقط ركعتا الجلوس القائم مقام ركعه القيام.

ثانيها: أن ينزل منزله الجالس اختياراً، فركعته بركعه قيام، و أربع منه بركعتي قيام.

ثالثها: أن ينزل منزله الجالس إلا في عوض ركعتي القيام.

رابعها: أنّ الحكم يختلف باختلاف التيه، فإن قصدها قيامه كانت، أو جلوسه كانت. و ليس له التوزيع في الركعتين؛ لخروجه عن مورد الأدلة، و يتعين عليه في ركعتي الجلوس مع الاجتماع مع ركعتي القيام نيتهما.

(و في تجاوزه محلّ التشهد و السجود، مع الشك بمجرّد الأخذ بالجلوس أو بتمامه لقيامه مقام القيام، أو بحصول مكث بعد الجلوس أو بتيه القيام، أو عدم جريان حكم القيام مطلقاً وجوه) (١).

### البحث الثاني: فيمن فرضه الركوب،

و يكون على أنحاء:

منها: أن يكون قائماً في ركوبه.

و منها: أن يكون جالساً في محمله أو تخته أو رحل دابته، و حالهما واضح.

و منها: أن يكون ممدود الرجلين، و الظاهر إلحاقه بالجالس.

### البحث الثالث: فيمن يكون على هيئة الراكع،

و الظاهر لحوقه بالقائم.

### البحث الرابع: فيمن فرضه الاضطجاع و ما بعده،

و الظاهر الإلحاق بالجالس في الأحكام، و القول بمُراعاه القصد قريب.

### البحث الخامس: في المركب،

و حكمه أن المركب من القيام و غيره بحكم القيام على الأقوى، و ما تركب من باقى الأقسام بحكم الجلوس.

### البحث السادس: فيمن فرضه التكبير،

و الظاهر أنه (٢) يتبع ما قارنه من قيام أو غيره.

## المبحث الثاني: أنه إذا انقلب الظن إلى الشك أو بالعكس،

فالمدار على محلّ الاستقرار. وكذا إذا انقلب الشك في العدد من حال إلى حال، فإنّ المدار على ما إليه المال.

و لو شكّ في الثنتين قبل الإحراز، ثمّ انقلب إلى غيرها من دون فاصله مُعتدّاً بها، انتقل عن حكمها، و عمل عمل ما صار إليه، كما لو انتقل من ظنّ إلى شكّ، و بالعكس.

---

١- ما بين القوسين زياده في «ح».

٢- في «م»: و الظاهر أنه بحكم القيام بأنه. و في «س»: و الظاهر أنه بحكم القيام و القول إنه.

و لو شكَّ بين الأربيع و الخمس، و بنى على التشهّد، فانقلب إلى ما بين الثلاث و الأربيع، ثمّ لما أراد القيام انقلب إلى ما بين الثنتين و الثلاث، أو بعكس الترتيب، فالبناء على الشكِّ الأخير، و الشكِّ فى السهو شكّ.

### المبحث الثالث: لو حصل الشك بعد الخروج من الصلاة، فلا عبره به.

و لو حصل فى التشهّد الأول، و كان شكّه بين الواحد و الثنتين، أو فى التشهّد الأخير، أو حال التسليم الغير المُخرج، فالأقوى إجراء حكم الشكّ.

### الرابع: لو حصل الشك بين الثنتين فما فوق من جميع أقسامها فى مواضع التخيير بعد الإحراز،

احتمل الصحّه مطلقاً، و البناء على الزيادة و الإتمام، و البطلان مطلقاً؛ نظراً إلى أصالة القصر، و التفصيل بين نيّة القصر (١) و الخلوّ عن النيّة، فيحكم فيهما بالبطلان، و بين نيّة التمام، فيحكم بالصحّه، و البناء على الزيادة و لزوم الإتمام.

### الخامس: لو عرّض الشك بعد إحراز الثانيه بينها و بين ما زاد،

و زال سبب القصر أو التمام، فالمدار على الغايه مع عدم طول الفاصله فى القسم الأول، و مطلقاً فى الثانى ما لم يحصل خلل من جهة التشهّد فما بعده.

### السادس: لو شك فيما تقدّم منه هل كان شكاً أو غيره من الإدراكات،

لحقه حكم الشكّ.

### السابع: لو شك بين الثنتين فما فوق، ثمّ شك بعد أن قام فى الركعه التى بنى على كونها ثالثه أو رابعه فى أنّ شكّه هل كان قبل الإحراز أو بعده،

بنى على الإحراز و الصحّه.

و لو قام فشكّ فى أنّه كان بين الثنتين و الثلاث، أو بينها و بين الأربيع، أو بينها و بين الثلاث و الأربيع، فالظاهر البطلان.

### الثامن: لو شك بعد الفراغ فى أنّ شكّه هل كان مُفسداً أو لا،





و لو شكَّ في أنه موجب أربع ركعات أو ركعتين أو ركعه، احتمل الاكتفاء بالركعه، و لزوم الأكثر، و البطلان، و لعلَّ الأقوى. و الأحوط الإتيان بكلِّ المحتمل، ثمَّ الإعادة.

و لو كان شاكاً شكاً يوجب نحواً من الاحتياط، و بعد الفراغ قبل الدخول في الاحتياط أو في أثناءه انقلب شكّه إلى شكٍّ آخر، فالمدار على الشكِّ الأوَّل.

و في كلِّ شكٍّ يشكُّ في أنه مُفسد بعد تجاوز محلّه أو بعد الفراغ، يبنى فيه على الصَّحَّه، و مع بقاء المحلِّ و دوران الشكِّ بين الأقلِّ و الأكثر يبنى فيه على الأكثر.

### **التاسع: لو شكَّ في أثناء فريضة في كون الشكِّ فيها أو في فريضه قبلها،**

بنى على الأخير. و لو دارَ بين شىء بقي محلّه، و شىء فات محلّه، بنى على اعتبار الباقي (و بين الأقرب و الأبعد يبنى على ملاحظه الأقرب) (١).

### **العاشر: لو علم فساد صلاه بفوات ركعه أو ركوع أو زياده أحدهما، و دارَ بين صلوات مُختلفه الهيئه، أتى بها جميعاً.**

و في المتَّحده الهيئه يأتى بواحد عمّا فات.

### **الحادى عشر: لو شكَّ في كونه كثير الشكِّ، و جَبَّ عليه استعمال الحال على الأقوى.**

و إذا انسَدَّ عليه الطريق، بنى على عدم كثره الشكِّ.

### **الثانى عشر: لو عادَ بعد كثره الشكِّ إلى الاستقامه، رجَع حكمه إلى حكم المستقيم.**

و إذا شكَّ في ذلك، لزمه الاختبار بنحو ما مرَّ في وجه قوى؛ فإن انسَدَّ عليه الطريق، بقى على حكمه السابق.

### **الثالث عشر: أن للركعات حكماً مُغايراً لحكم باقى الأجزاء،**

فلو عرض له الشكُّ بين الركعات بعد التشاغل بما يرتبط بخصوص أحدها كالتسبيح و التشهّد و القنوت و نحوها، جرى عليه حكمه، و لا عبره بالخواصّ.

**الرابع عشر: لو شك في فرض، فزعم أنه ثنائي، فبينى على القطع، ثم علمه رباعياً، عمل على الشك،**

إن لم يأت بمنافى العمد و السهو.

---

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

**الخامس عشر: لو شك بين الثنتين فما زاد قبل الإحراز،**

أو بين الواحده فما زاد، فهل له العدول إلى النفل في مقام جوازه، ليجرى عليه حكم شك النفل؟ الظاهر لا.

**السادس عشر: لو شك كذلك بعد الإحراز، فالنزم بالاحتساب ثالثه، والإتيان بالرابعه، و عمل الاحتياط،**

فهل له العدول إلى النفل في مقام جوازه ليجرى عليه حكمه؟ الظاهر لا.

**السابع عشر: إذا التزم بنذرٍ أو غيره بأربع ركعات فقط غير معنون بعنوان يوميّه،**

فهل تكفيه صلوات أربع من اليوميّه مع الاحتياط و عمل الشكّ و إن زاد إشكال، و لعلّ الأقوى عدم الإجزاء.

**(الثامن عشر: أنه لا تُشترط في صحّه الصلاه معرفه شىء من أعمال الشكّ**

أو السهو قبل الوقوع فيه.

**التاسع عشر: لو شك في أنّ ما عمله أخذّه عن طريق شرعى، اجتهاد أو تقليد أو لا،**

بنى على الصحّه.

**العشرون: لو حصل له الشكّ في أثناء العمل، و لم يكن سأل،**

بنى على النقص فأتّم، أو التمام فسلم، ثمّ سأل، فإن ظهر أنّ عمله موافق صحّح، و إلا أعاد، و هكذا حال كلّ متردّد في الأثناء.

**الحادى و العشرون: لا يجب وضع العلامه للضبط، مع كثره الشكّ،**

و الأحوط ذلك (١).

**المقام الخامس: في ركعات الاحتياط**

و فيه مطلبان:

**المطلب الأول: في كقيتها**

و هي: ركعتان قياميتان، أو ما يقوم مقامهما؛ أو جلوسيتان، أو ما يقوم مقامهما

---

١- ما بين القوسين أثبتناه من «ح».

فى قصر الكيفيه؛ أو ركعه قيام، أو ما يقوم مقامها كذلك.

كل ذلك (١) بالنسبه إلى العاجز مطلقاً أو مع التيه، والأقوى الأخير على نحو ما يصلّى غيرها، من ثنتين عليه قياماً و جلوساً، أو واحده قياماً، إلا أنّ التيه فيها قصد الاحتياط عمّا لعله فات من الركعات.

و يقتصر فيها على الحمد وحدها سرّاً، و فى البسملة يستحبّ الجهر، و الاحتياط فى تركه. و لا يجزى التسيح عنها.

و لا أذان فيها، و لا إقامه، و لا تكبير، سوى تكبيره الإحرام، و لا الدعوات الموظّفه، و لا التوجّه.

### المطلب الثانى: فى أحكامها

#### إشاره

و هى أمور:

#### أحدها: أنه يجب فيها ما يجب فى الصلاه

من قيام باستقلال، و تكبيره، و قراءه على نحو ما ذكر، و ركوع، و سجود، و نحوها، بالكيفيات المعهوده (سوى ما يتبع من قضاء الأجزاء المنسيه و فى زياده الركن أو الركعه و نقصهما سهواً و إجراء حكم الشكّ فى الثنائيه إشكال و من سجود السهو، و قوله: عليه السلام

لا سهو فى سهو

(٢) و إن احتمل سنّه عشر وجهاً يفيد ما ذكرناه) (٣).

#### ثانيها: أنه إذا تبين التمام بعد الاحتياط، كان ما أتى به نفلاً،

و هو فيما كان ركعتين قياماً أو جلوساً على قاعده النفل، و فى الواحده كذلك على غير القاعده، و لا يحتاج إلى نيّه العدول على الأقوى.

#### ثالثها: لو ذكر التمام فى الأثناء، أتمّ ركعتين.

و إن كانت المنويّه واحده، أضافَ إليها أخرى. و لو كانَ بعدَ التشهّد، يقصدُ النافله.

---

١- بدل ما بين القوسين في «ح»: و يحتسب الجلوس و ما بعده من المراتب قياماً أو جلوساً.

٢- الكافي ٣: ٣٥٨ ح ٥، الفقيه ١: ٢٣١ ح ١٠٢٨، التهذيب ٢: ٣٤٤ ح ١٤٢٨، الوسائل ٥: ٣٤٠ أبواب الخلل ب ٢٥ ح ١-٣.

٣- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

### رابعها: أنه لو ذكر النقص بعد التمام و عمل الاحتياط، و كان المأني به موافقاً بالكيّفه و العدد،

كما إذا أتى بركعه من قيام أو ركعتين كذلك، و كان الفائت مثلها، فلا شىء عليه.

و كذا لو كان المأني به مُنزلًا منزله الفائت، كرَكَعتى جلوس، و كان الفائت ركعه قيام، أو أتى به بزعم أنه بعض الواجب، فانكشفت له الموافقه، كما إذا كان شاكاً بين الثنتين و الثلاث و الأربع، فأتى برَكَعتى قيام مُريداً لإتباعها برَكَعتى جلوس، فذكر نقص الركعتين قبل الدخول فى الأخيرين.

و لو ذكر بعد تمامها، احتسبهما نافله، أو فى أثنائهما، أتمهما كذلك.

### خامسها: لو ذكر النقص بعد التمام و عمل الاحتياط،

و كان بينهما تمام المخالفه، كما إذا صلّى ركعتى قيام، فظهر أنّ الفائتة واحده؛ (١) أو جلوس، فظهر أنّ الناقص اثنتان، فيحتمل هنا الصّحّه، و البطلان، و الأوّل لا يخلو من رجحان.

### سادسها: أن يذكر النقصان فى أثناء عمل الاحتياط،

فإن ذكر ما فيه الموافقه حقيقه أو منزله، كما إذا ذكر نقص الواحد و هو فى ركعه قياميه أو جلوسيتين أتمّ و لا شىء.

و إن ذكر ما فيه المخالفه منوّياً، و لم يتجاوز محلّ إمكان العدول، كما إذا نوى ركعتين من قيام، فظهر له نقصان الواحد قبل الدخول فى الثانيه، أو بعده قبل الدخول فى الركوع، اقتصرَ على الموافق، و أتمّه، و تمّ عمله. و إن تعدّى المحلّ، أمكن القول بالصّحه و البطلان، و الأوّل لا يخلو من رجحان.

### سابعها: لو أتى بالموافق مفصلاً بالمخالف،

فالأقوى البطلان. أمّا لو أتى بالزائد من دون فصل، كما لو كان شاكاً شكاً يوجب ركعتى القيام ثمّ الجلوس، ثمّ بعد الإتيان بهما ذكر نقصان الواحد، فالأقوى الصّحه.

### ثامنها: لو كان شاكاً بين ما يوجب ركعتى قيام أو ركعتى جلوس

---

١- فى «ح» زياده: و لا تدخل فى زياده الركعه.



ركعتي الجلوس، ثم ذكر نقص الواحد بعد الدخول في الركعة الأولى من الجلوس قبل الدخول في ركوع الثانية، قام وجعلها ركعة قيام، ويحتمل وجوب الإتمام، ولعله أوفق بالمقام.

### تاسعها: في أنه هل لمن عليه ركعة قيام مخيراً بينها وبين الجلوسين أن يجلس بعد تكبيره الإحرام،

ويأتي بجلوسيتين، وللجالس أن يقوم بعدها، فينقلب الحكم؟ الظاهر لا.

### عاشرها: لو كان ممّا يجب عليه ركعة قيام أو جلوسيتان،

ثم أخذ بالجلوسيتين، فبان له نقص الركعتين، فهل يحتسب لهما واحده، ويتم قياميه، أو يكتفى بهما، أو يبطلهما؟ وجوه، أو سطها أو وسطها.

### حادى عشرها: أنه في مقام التخيير

إذا دخل في الاحتياط يبقى تخييره فله القطع، أو يلزمه الإتمام؟ الأقوى الأخير.

### ثانى عشرها: هل يجوز ترك ركعات الاحتياط وإعادة الصلاة من رأس إذا بقى من الوقت ما يسعها، أو لا؟

الظاهر لا.

### ثالث عشرها: في أن من صلى الأولى من الظهرين، و لزمه الاحتياط،

ومع فعله أو إتمامه تبقى ركعة للعصر أو ما زاد فعّله، وإلا فسدت، ودخل في صلاة العصر.

(ولو ظهر عدم لزوم الاحتياط أو الاكتفاء بما صنع منه بعد ذلك، صحّ ظهره، ويجرى في الأجزاء المنسيه ما جرى فيه، أمّا سجود السهو، فيؤخره على الأقوى. ولو جعل الإدراك للأولى دون الثانية، حكم بالمزاحمة في وجهه) (١).

### رابع عشرها: لو مضى من أول الوقت ما وسع الصلاة دون ركعات الاحتياط، فحصل المانع من حيض ونحوه، لم يجب القضاء.

ولو انكشف بعد ذلك إمكان التمام أو التمام، لزم القضاء.

١- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: و نحوه في الأجزاء المنسيه.

**خامس عشرها: لو نسي ما لزمه من الاحتياط، بطلت صلاته،**

و يحتمل الاجتزاء بالأقل. و لو أتى بجميع الصور المحتمله، ثم أعاد، وافق الاحتياط.

**سادس عشرها: لو نسي الاحتياط حتى كبر لصلاه أخرى،**

بطلت الصلاتان على الأقوى.

**سابع عشرها: لو دخل في لاحقه، و ذكر سابقه في أثناء عمل الاحتياط،**

و كذا الأجزاء المنسيه، قوى جواز العدول.

**ثامن عشرها: لو تكلم أو سلم قبل المحل في أثناء صلاه الاحتياط،**

لم يجب سجود السهو. و لو فعل مُنافى الصلاه عمداً أو سهواً، بطلت.

**تاسع عشرها: تجب المبادره إليها بعد التسليم بلا فصل.**

و الإتيان بالتكبيرات المسنونه، و تسييح الزهراء عليها السلام، و سائر التعقيبات قبلها تشريع.

**العشرون: إذا أتى بعمل الاحتياط، و شك في أن المأتى به هل كان موافقاً للشك أو لا،**

بنى على الصحه. و لو أتى بأحد عمليين منه، ثم نسي المأتى به، كما إذا لم يعلم أنّ ما فعله كان ركعتين من قيام أو ركعتين من جلوس، بنى على صحه ما فعل، و أتى بالمتأخر.

**(الحادي والعشرون: لو اشترَكَ الشك بين الإمام و المأمومين فلزمهم صلاه الاحتياط،**

جازَ لهم الانفراد و الاجتماع، ما لم يكن القعود من الإمام و المأموم حاله القيام في أحد الوجهين، و لا يجوز للمسبوق الدخول معهم فيها، بل ينفرد عنهم على الأقوى) (١).

## الثاني والعشرون: لو مات بعد التسليم قبل عمل الاحتياط، بطلت صلاته،

و يجب قضاؤها على الولي من أصلها، و لا يكتفى بقضاء صلاه الاحتياط، و إن لم يكن فصل مخلّ.

الثالث والعشرون: أنّ ما بين ركعات الاحتياط و ما بين الصلاه بمنزله ما بين أجزاء

---

١- هذا الأمر ليس في «م»، «س».

الصلاه، يفسدها في العمد مُفسدها فيه، و في السهو مُفسده فيهما.

**الرابع والعشرون: لو نَدَرَ صلاه ركعه أو ركعتين و أطلق، لم يمتثل بصلاه الاحتياط؛**

لأنها من النادر.

**الخامس والعشرون: يلزم تعيين الفريضه المحتاط عنها على الأقوى،**

(فإذا تعدّر التعيين، نوى ما في الواقع).

**السادس والعشرون: لو زادَ عمل الاحتياط على النائب، فليس للنائب الرجوع بأجره الزيادة،**

كما أنه لا رجوع على النائب مع النقيصه.

**السابع والعشرون: أن العاجز عن قراءه الفاتحه يبدل بغيرها من القرآن،**

فإن عجز رجع إلى الذكر، و يحتمل هنا العكس.

**الثامن والعشرون: لو علم أنه ليس له مرجع في مكان يصل إليه، و أنه كثير البلوى بالشك،**

لزمه التعلّم قبل الوقوع فيه، كغيره من المسائل المتكّرره، كأحكام السهو و نحوه.

**التاسع والعشرون: لو سلّم على ركعه للاحتياط فذكر ركعتين،**

فإن فعل ما يُنافى عمدًا و سهوًا، أعادَ من الأصل؛ و إلا صحّ و أتم، و لا سهو (١).

**المقصد الثالث: في الأجزاء المنسيه**

**اشاره**

و فيه مبحثان:

## الأول: في أقسامها،

وهي عديدة:

منها: ما يجب تداركه في الصلاة، ولا يلزم فيه شيء سواه. وهو كل جزء منسى ذكر قبل الدخول في ركن، رُكناً كان أو غيره.  
ولو ذكره، فأراد التدارك، فنسى، جرى

---

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

حكم المنسى من الأصل فيه.

ومنها: ما لا يجب تداركه، ولا يجب في تركه شىء، وإن كان الأحوط الإتيان بسجود السهو لتركه، وهو المنسى من غير الأركان، غير التشهد والسجده الواحده، من الركعه الواحده أو المتعدده من الركعات المتعدده، إذا ذكر بعد الدخول فى ركن.

ومنها: ما لا- يجب تداركه، ويجب قضاؤه بعد الفراغ من الصلاه. وهو التشهد المنسى، والسجود غير الركن إذا ذكر بعد الدخول فى الركن. ويستحب تدارك السجود فى النافله، وروى: أن من شك فى ترك سجده قضاها (١)، ويحمل على الندب. وروى: كراهه تسميتها نقره (٢).

ومنها: ما لا يُتدارك، ونقصه مُفسد للصلاه، وهو الركن، مع الدخول فى ركن.

## الثانى: فى أحكامها،

### إشاره

وفيه مقاصد:

### الأول: أنه يلزم فى مقضياتها من شروط الصلاه.

و ترك مُنافياتها ما يلزم فيها على نحو ما مرّ فى أحكام الصلاه.

### الثانى: فى وجوب الإتيان بمقضياتها فوراً من غير فصل مُفسد فى العمد، أو فى العمد و السهو،

و يلزم فيه ما يلزم فى الفصل فى الصلاه من سجود السهو حيث يلزم. ولا تسبيح، ولا تكبير، ولا تعقيب، إلا بعد الإتيان بها.

ولو نسيها أتى بها حين يذكرها حيث لا يلزم فيه خلل (و مع حصول المخلّ سهواً يلغو اعتبارها) (٣).

### الثالث: أنه لا يجب فيها سوى الإتيان بها

على نحو ما يؤتى بها فى الصلاه من دون تكبير إجماع، وفى الاكتفاء بالنيه الضمّيه وجه.

١- التهذيب ٢: ١٥٦ ح ٦٠٩، الاستبصار ١: ٣٦٠ ح ١٣٦٦، الوسائل ٤: ٩٧٢ أبواب السجود ب ١٦ ح ١.

٢- التهذيب ٢: ١٥٦ ح ٦٠٩، الاستبصار ١: ٣٦٠ ح ١٣٦٦، الوسائل ٤: ٩٧٢ أبواب السجود ب ١٦ ح ١.

٣- ما بين القوسين من «ح».

**الرابع: أنه يجب ترتيب اللاحق من التشهد، و السجود على السابق.**

و مع نسيان كَيْفِيَّه تَرْتِيْبِهِمَا، يَكْرَهُمَا، و الأحوط الإِعادَه. و أمَّا الترتيب بين السجودات المتعدده فليس بلازم.

**الخامس: أنه يجب سجود السهو بعدهما على الفور من دون تأخير.**

و لو أخر عمدًا، عصى و لم تفسد صلاته، و سهواً ليس عليه شيء. و لو قدّم سجود السهو عليهما، أتى بهما احتياطاً مع إعادته، و الأقوى البطلان.

**(السادس: لو شك في المتروك منهما، أتى بهما معاً**

مع سجدة سي سهو احتياطاً مع الإِعادَه، و الأقوى البطلان) (١).

**السابع: أنه لو شك في أن المنسى ممّا يُتدارك أو لا، بنى على العدم.**

و مع الدوران بين الركن و غيره مع فوات المحلّ و عدم الخروج يحكم بالفساد في بعض الصور دون بعض، و قد مرّ بيانه، و بعده يحكم بعدمه.

**الثامن: أنه إذا بنى على سبق سابق فأنى به، و ثم ظهر لاحقاً، صحّ.**

و الأحوط الترتيب، ثم الإِعادَه.

**التاسع: أن ما يقضى من الأجزاء المنسيه مخصوص بالواجبات الأصليه، دون العارضيّه في وجه،**

فضلاً عن النوافل الباقية على حالها. و سجود السهو لها مخصوص بالواجبات الأصليه، و قد يخصّ بخصوص اليوميه، و الظاهر التعميم لليوميه و غيرها. و يستحبّ قضاء السجود للنافل مع بقاء استحبابها.

**العاشر: أنه يستحب تخفيف الصلاة، و قراءه التوحيد و الجحد،**

و الاقتصار على ثلاث تسيّحات في الركوع و السجود لخوف السهو.

**الحادى عشر: أن من كثر عليه السهو يعدّ بالحصى،**

و بوضع الخاتم، و أنه ليس من الفعل الكثير. و الظاهر عدم وجوبه، و الاحتياط في فعله.

**الثانى عشر: لو كان المنسى كون محلّ السجود ممّا يسجد عليه أو الطمأنينه**



١- هذا المقصد ليس في «م»، «س».

الذكر، لا نفسه، أو ما عدا الجبهة من المساجد، فلا قضاء، ولا سهو (١).

### الثالث عشر: أنه لو كان المنسى نقص التشهد، كإحدى الشهادتين أو الصلاة، وجب القضاء؛

تحصيلاً ليقين الفراغ. و يقوى لزوم سجود السهو، و الأحوط قضاء تمام التشهد، ثم الأحوط لحوق أبعاضهما.

### الرابع عشر: يجب على كل من المأمومين و الإمام العمل على مقتضى سهوه

مع تساويهما فى الضبط.

### الخامس عشر: لو شك فى أن المسهو عنه ركن أو غيره،

ركعه أو غيرها بعد الفراغ، بنى على الصحه، و فى الأثناء يحكم بالبطلان فى بعض الصور كما مرّ.

### السادس عشر: لو علم بالسهو المفسد فى فريضه واحده، و دار بين صلوات مختلفه الكيفيه أو المقدار، وجبت إعادتها أو قضاؤها جميعاً.

و لو دار بين المتفق، أجزأ الإتيان بواحد.

### السابع عشر: أن كثير السهو كثير الشك، لا اعتبار بسهوه،

مع تعدد أسباب الضبط، و إذا أمكنت وجبت.

### الثامن عشر: أن الأحوط ترك الاعتماد على حكم كثره سهوه مع عدم إمكان تنبيهه و ضبطه فى إمامه أو نيابه عن ميت،

فلا يكون ككثير الشك.

### التاسع عشر: أنه لا يُعتبر الشك و السهو فى إتيانها بعد محله

أو الفراغ منها.

### العشرون: أنه لا يجوز ترك التدارك،

و إعادته الصلاة من رأس.

### الحادى و العشرون: أنه لو ضاق وقت العصر عن الوفاء بتدارك ما فات من الظهر، و ركعه من العصر،

أبطل الظهر، و أتى بالعصر.

### الثانى و العشرون: لو مات قبل التدارك،

لزم قضاء الفريضة من رأس.

**الثالث والعشرون: لو اشترك التدارك، واتحد بين المأمومين والإمام،**

تخيروا بين الانفراد والائتمام.

---

١- في «ح»، زياده: والأحوط في الأول ذلك.

### الرابع و العشرون: لو نسي التدارك حتى كبر لصلاه أخرى

حتى كبر لصلاه أخرى، بطلت الصلاتان.

### الخامس و العشرون: يجب تعيين الفريضة

المتدارك لها.

### المقصد الرابع: في سجدتي السهو

#### اشاره

و فيه مباحث:

#### الأول: في الموجب،

#### اشاره

و هو سته:

#### الأول: الكلام

مما يقطع الصلاه لو وقع عمداً إذا وقع سهواً، و لم يكن قراناً، و لا ذكر الله، و لا أوليائه من حيث قربهم إلى الله تعالى مطلقاً مع الانضمام إليه، و مخصوصاً بالنبي و آله عليهم السلام مع الانفراد، و لا دعاء، و لا بعضاً منها، قصد به الاتصال ففصل عمداً، أو انفصل، و لا ما أريد به شىء منها فوقع غيره غلطاً. و إن كان الاحتياط في إلحاقه بالنسيان، و لا ما وقع منها في غير محلّه، أو في محلّه غفله أو نسياناً.

#### الثاني: السلام بقصد الصلاه في غير محلّه،

و بغير القصد من الكلام مع الإتيان بواحد من فصوله، أو ببعض بمقدار المُفسد من الكلام.

و لو أتى به في أثناء الصلاه بقصد الدعاء لا بقصد التحية، كما يقصد في مثل  $\square$  وَ سَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ فلا بأس به.

(و لو أتى بصيغته واحده، كان عليه سجود واحد، و مع التعدد يقوى ذلك، و الأحوط التعدد بمقدار العدد) (١).

#### الثالث: نسيان التشهد كمالاً،

و فى إلحاق الأبعاض ممّا يكون كلاماً مفيداً وجه.

**الرابع: نسيان سجده، أو سجدات كل واحد من ركعه،**

ممّا يتعلّق بالجبهه منفرده،

---

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

أو مع الانضمام. و يُلحق بذلك نسيان (اطمئنان أو استقرار أو الوضع على ما لا يصحّ السجود عليه، على الأقوى) (١).

### الخامس: الشك بين الأربع والخمس

على وجه يصحّ.

### السادس: القيام في موضع القعود والعكس

في وجه لا يخلو من قوه، والأحوط الإتيان بهما لكل زيادة ونقصان.

و تُستحبّان للشاكّ بين الثلاث والأربع إذا ذهب وهمه إلى الأربع أو الثلاث، أو بين الثنتين والأربع، أو بين الثنتين والثلاث والأربع، و لمن لا يعلم أزيد أو نقص ممّا لا يخلّ بالصلاة، و لكلّ زياده أو نقيصه، (و لمن ظنّ تعداد الركعات، و لمن أراد أن يقرأ فسبح، أو يسبح فقرأ) (٢).

### المبحث الثاني: في كيفيتهما

و هما سجدتان على هيئته سجود الصلاة، فيعتبر فيهما بعد التيه ما يُعتبر فيه من السجود على الأعضاء السبعة، و الاستقرار، و المقدار (و عدم الانفصال المخلّ بالهيئه، فلو أتى بواحدة، و نسي الثانية، فلم يذكرها إلا بعد فصلٍ طويل، أعادهما معاً في وجه قوَى) (٣).

إنّما يخالفانه في الذكر، و التشهد، أمّا الأوّل: فإنّ الذكر فيهما على التخيير عوض التسييح بين قول: «بسم الله و بالله، و صلّى الله على محمّد و آل محمّد» و قول: «بسم الله و بالله، السلام عليك أيّها النبي و رحمه الله و بركاته» و بين قول: «بسم الله و بالله، اللهم صلّ على محمّد و آل محمّد».

و أمّا الثاني: فبأنّ التشهد فيهما خفيف على طريق الوجوب أو الندب، و يقوى الأوّل. و ليس له لفظ مخصوص، و الظاهر أنّه على نحو تشهد الصلاة، غير

١- بدل ما بين القوسين في «ح»: الوضع على ما يصحّ السجود عليه دون الذكر، و كذا الاستقرار على الأقوى.

٢- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٣- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

أنه تُترك زوائده، و له الاكتفاء فيه بقول: «أشهد أن لا إله إلا الله، و أنّ محمّداً رسول الله».

و الأقرب عدم وجوب الصلاة، و إن كان الأحوط عدم تركها.

و لا تكبير فيهما، غير أنه يُستحب للإمام أن يُكبر في سجوده و رفعه، ليعلم المأمومين بسهوه.

### المبحث الثالث: في أحكامهما

#### إشاره

و هي أمور:

منها: أنهما يجبان فوراً، فلا- يجوز تأخيرهما اختياراً، و لو تأخرا اضطراراً سهواً أو إجباراً بقينا في الذمه، و لزم إيقاعهما حال حصول المُمكنه.

و لو تركهما عمداً، لم تفسد الصلاة، لكنه يعصى، و يبقى مُطالباً بهما، بخلاف الركعات الاحتياطية، و الأجزاء المنسيه، و لا تجوز فعل القواطع بينها و بين الفريضة.

و منها: أنه يجب تأخيرهما عن الأجزاء المنسيه، و الركعات الاحتياطية، فلو قدّمهما عمداً، فسدت الصلاة.

و منها: أنه يُشترط فيهما ما يُشترط في سجود الصلاة من شرائط الصلاة، من طهاره حدث، و خبث، و انتصاب جلوس قبلهما، و بينهما، و بعدهما، و استقرار فيه، و سجود على الأعضاء السبعه، و على ما يصحّ السجود عليه، و خصوص لباس، و مكان، و استقبال، و مُنافيات، و مقام اختيار، و اضطرار، و سنن، و هكذا.

و منها: أنهما يتعدّان بتعدّد الأسباب مُتجانساً، كتعدّد الكلام، و السلام، و تعدّد نسيان السجودات و نحوها، أو مُختلفاً، كالمجتمع من نوعين. و يتعدّد الكلام بالفصل، و السلام بتكرار الفصول الثلاثه، و بالواحد مع اختلاف المحلّ، و الأحوط تكرار السجودات بتعدّد آحاد التسليمات.

و منها: أن يقدّم سجود المقدم على سجود المؤخر، مع الاتحاد في السبب. و مع الاختلاف يقدّم معلول النقص على معلول الزيادة، و معلول السهو على معلول

الشك، منوياً به التعيين. و الأقوى عدم وجوب التعيين؛ فلو اشتبه المقدم بالمؤخر، لم يجب التكرار.

و منها: أنه لو دَخَلَ فيهما فذكر عدم السبب، قطعهما. و لو شكَّ فيه، أتمهما. و فى إلحاق الظنَّ بأيهما احتمالان، أقواهما الإلحاق بالثانى.

و منها: أنَّ الحكم متمشٍ فى الفرائض الأصليه اليوميه، و فى جريانه فى الأصليه غير اليوميه وجه قوى، و فى العارضيه ضعيف كما مرّ.

و منها: أنها لو كانت بحيث لو فعلت بعد الظهر ضاقَ وقت العصر عن ركعه، أُخرت، و لم تفسد الظهر.

و منها: أنه لو علم حصول سبب وجوبهما، و لم يعلم بوحدته و تعدده، بنى على الوحده، و يقصد الواقع إن لم يتعين عنده.

#### تتمه:

فيما يتعلّق بالثلاثه من الأجزاء المنسيه، و الركعات الاحتياطيه، و سجود السهو، و هو أمور:

منها: أنها لو اجتمعت، قدّم ما كان من الاحتياطيه على الأجزاء المنسيه، و على سجود السهو، تقدّم السبب أو تأخر. و فى بعض الروايات تقديم سجود السهو على الأجزاء المنسيه (١)، ثم ما كان منهما على ما كان من سجود السهو.

و لو قيل: بوجوب تقديم المقدم من القسمين الأولين، لم يكن بعيداً.

و منها: أنها تشترك فى وجوب المبادره، و يختصّ الأولان بفساد الصلاه مع عدمه، و مع الإتيان بالمفسد على نحو الصلاه، و منزلتهما منها منزله الأجزاء.

و منها: أنَّ الشكَّ فيها لا مَيدار عليه، و كذا السهو مع فوات محلّ التدارك، و مع بقائه يقوى القول بلزوم تداركه. و كذا الكلام (و نحوه ممّا يُفسد مع العمد دون السهو،

١- الكافى ٣: ٣٥٧ ح ٧، التهذيب ٢: ٣٤٤ ح ١٤٣٠، الوسائل ٥: ٣٤١ أبواب الخلل ب ٢٦ ح ٢.



و لو أزداد سجده فلا بأس، و فى السجدين إشكال، و ما أخلّ بالسوره أفسدهما كما (١) فى إعاده الصلاه.

و منها: أنه لو دار الأمر بين أحدهما مُعَيَّنًا، و بين سجود السهو، أتى به أوَّلًا، ثمَّ بسجود السهو. و لو دارَ بينهما، فسَدَت الصلاه.

و منها: أنها تشترك فى لزوم شرائط (الصلاه) (٢) و فى الاختصاص بالصلاه اليوميّه دون غيرها من الصلوات فى وجه قوَى.

و منها: أنه مع فوات الوقت بالخروج، يحتمل أن يكون أداءً تبعاً للصلاه، و يحتمل القضاء.

و منها: إنَّ للمأموم مُتَابِعَهُ الإمام مع الاشتراك فى السبب، (و الأفضل مُتَابِعَتَهُ) (٣) مع عدم الاشتراك أيضاً؛ تحصيلاً للأجر.

و منها: وجوب نيّه مستقلّه، و لا تكفى الحكميّه فى شىء منها.

### المبحث السابع عشر: فى عوارض الصلاه

#### إشاره

و هى أربعه أقسام:

#### الأول: ما يُبطل عمداً و سهواً، و اختياراً و إجباراً، فرضاً و نقلاً،

مع ضيق الوقت و سعته، و هو أمور:

أحدها: الحدث من غير مُستدامه، من المستحاضه، و المبطون (٤)، و المسلوس (٥)، فإنّه إذا انقطع، و حدث فى أثناء الصلاه، لم يفسدها، على نحو ما سبق ذكره.

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٢- فى «م»، «س»: السجود.

٣- بدل ما بين القوسين فى «س»، «م»: و الأحوط متابعته فى سجود السهو.

٤- المبطون الذى فى بطنه مرض كالاستسقاء و نحوه لسان العرب ١٣: ٥٣.

٥- سَلَسُ البول: استرساله و عدم استمساكه لحدوث مرض بصاحبه. المصباح المنير: ٢٨٥.

ثانيها: السكوت الطويل، و الفعل الكثير الماحيان لصوره الصلاه، (و كذا القليل مع المحو، كبعض هيئه اللهو و اللعب و إن قلت) (١).

ثالثها: عروض ما يُفسد الإخلاص، من رياءٍ و عُجبٍ و نحوهما، متعلقين بنفس العمل أو صفاته المقارنه مع المقارنه، و مع التأخر يقوى العدم. و لو تعلقا بغير العمل بزعم العمل، قوى البطلان.

و لافرق بين جاهل الموضوع أو الحكم، و ناسيهما و ناسى العمل.

رابعها: عروض الكفر أو مُطلق فساد العقيدة، و الجنون، و الإغماء، فى فرضٍ أو نفل، و الأخيران داخلان فى القسم الأول.

خامسها: دخول عمل اللهو و الصوت بلا حروف على نحو الغناء، و إن ق، لذهاب الهيئه (٢).

### القسم الثاني: ما يُبطل عمداً و سهواً، مع سعه الوقت، و الاختيار،

و عدم الإيجاب فى الفريضه مطلقاً، و فى النافله مع الاستقرار أو التوجه إلى غير جهه حركته، و هو التشريق، و التغريب، و الاستدبار، مع الذكر فى الوقت.

### القسم الثالث: ما يُبطل عمداً مع الاختيار، دون الاضطرار فى وجه قوى،

و هو أمور:

أحدها: عروض الانحراف عن القبلة إلى ما بين المشرق و المغرب فى غير النافله مع عدم الاستقرار.

و تفصيل مسأله الالتفات: أنه إمّا بكلّ البدن، أو ما عدا الوجه، أو بالوجه كلا، أو بعضاً، بتمام الصفحه اليمنى أو اليسرى أو بعضهما، أو بالعينين، أو إحداهما، إلى دُبر

١- ما بين القوسين ليس فى «ح».

٢- الأمر الخامس ليس فى «م»، «س».

القبله، أو المشرق، أو المغرب، أو ما بينهما، عمداً اختياراً، أو اضطراراً، أو سهواً.

فاللتفات إلى عكس قبله أو المشرق أو المغرب في الأقسام الثلاثه الأولى مُبطل في الأحوال الثلاثه، لكن في السهو مشروط بحصول الذكر قبل مضي الوقت المتسع لفعل الكل، لا البعض، وإن كان ركعه على إشكال.

و إلى ما بين المشرق و المغرب مُفسد فيهما مع العمد فقط.

و يقوى ذلك في تمام إحدى صفحتي الوجه أو أكثرها. و أما في البعض يسيراً، و في الساقين و القدمين، فلا إفساد بسببهما، إلا فيما لم يكن بين المشرق و المغرب.

و أما فيما بين المشرق و المغرب، فلا يفسد العمد، و لا السهو. و أما العينان، فلا بأس بالفتاتهما، ما لم يستتبع مُفسداً.

و ما كان من الشرائط العلميه الاختياريه كنجاسه الخبث، و انكشاف العوره، و عدم الإباحه في محلّ اشتراطها، و نحو ذلك من ذلك.

ثانيها: الكلام بغير القرآن، و الذكر، و الدعاء. و لو أتى بها بوجهٍ حرام كالغناء و نحوه، دخلت في الكلام (و فيه و في جميع مُفسدات العمد دلالة على أنّ نية القطع و القاطع غير مُفسده).

و المراد به هنا (١) و إن كان عاماً في أصل اللغه ما تركب من حرفين مُنفصلين (٢) أو مُتصلين، مُمتزجين أو مُنفردين، مُهملين أو مُستعملين، واجبين كما إذا توقّف عليهما تخلص نفس مُحترمه أو ردّ السلام أو غير واجبين، مُتجانسين أو مُختلفين، أو كان حرفاً مُفهماً للمعنى، غير قران غير منسوخ التلاوه، متلوّ على الوجه الصحيح، أو ذكر، أو دعاء، عربيين أو غير عربيين، أو مُحرفين، أو ملحونين، و منه السلام، و سائر الألفاظ، و التحية، عربيه و غيرها. و مع قصد القرآن أو الدعاء لا بأس بها.

و الحرف الممدود مع التقطيع حروف، و بدونه حرف واحد، و لو كان بفرض التقطيع يعود حروفاً.

١- في «ح» زياده: في الحكم، لا في صدق الاسم.

٢- في «ح» زياده: مقترنين.

و الحرف مع المَدّه حرفان.

و التنحنح، و التنخّم، و البصاق، و النفخ، و السعال، و التثاؤب، و العطاس، و البكاء، و الضحك، و إن وُلّدت حرفين غير مقصودين ليست بكلام.

و التأوّه، و التأفّف و الأّنين إذا وُلّدت حرفين، من الكلام مطلقاً. و الغلط و لو بسلام الصلاه ليس بكلام مُفسد. و روى: أنّ من تكلم في صلاته كبر فيها تكبيرات.

و يُستثنى منه: ردّ السلام، دون باقى التحيّات فى مقام وجوبه و تعينه، أو كفايته و لم يتقدّمه أحد.

و لو كان المُسلم كافراً، أو مُسليماً غير مؤمن، أو مجنوناً، أو غير ممّيز، أو قاصداً به آخر، أو لا يسمع الردّ، و لا ينتفع به، أو كان السلام مهدوم الهيئه، لنقص، أو تفريق الكلمات، أو الحروف، أو تبديلها، أو الاقتصار على المبتدأ أو الخبر، أو تقديم الخبر على المبتدأ، أو أضيف إليه شىء كقول: «سلام الله، أو سلام أنبيائه، و رسله، أو سلام منّى أو منّا، و نحوها، أو تسليمات، أو سلامات، أو أسلم، أو نسلّم، أو كلّ السلام، أو بعض السلام، أو كرّر صيغه السلام بعد الردّ فى المجلس الواحد، و نحو ذلك، لم يجب الردّ.

و لا على من كان سلامه مُشتملاً على خطاب الأثنى فى السلام على الذّكر، أو الواحد فى مقام الجمع و الاثنين، و نحو ذلك، فلا يجوز الرد فى الصلاه، و فى آخر الأقسام كلام.

و صورته الردّ فى الصلاه: سلام عليكم، أو السلام عليكم، أو سلام عليك، أو السلام عليك. و بالنسبه إلى الإناث يؤتى بما يناسبهن. و الأحوط الاقتصار على الأوّلين، قصداً للمجاز، و الوقف فى الأخيرين، و أمّا التثنيه فالأحوط تركها فى المقامين (١).

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

و الأتوى جواز ردّ السلام بمثل ما قال: إن دخل تحت المتعارف.

و لو ترك الردّ مع الوجوب عصى، و صحّت صلاته، و سيجىء بيان حكم السلام مُفصّلاً.

و لا يجوز الابتداء بالسلام، و لا الجواب مع سبق المُجيب.

و لو كانَ يقرأ القرآن فقال سَلَامٌ عَلَيْكُمْ\* قارئاً مُحيياً أو مجيباً، قوى الجواز.

و لو قصدَ الدعاء دون التحية، لم يكن حرج. و لو قصدَهما معاً، أشكل.

و يجوز تحميد العاطس، و يستحبّ فيه الجهر بحيث يسمع، و تسميت المؤمن المُماثل، و لو قيل بالعموم، لم يبعد. و هو عينى لا كفائى، و فورى لا قضاء. و يُعتبر الإسماع بقول: «يرحمكم الله» أو «يرحمك الله» أو «رحمك الله» بقصد الدعاء.

و يُستحبّ الردّ بقول: «يغفر الله لك، أو لنا و لكم، أو يرحمكم الله، أو يهديكم الله، و يصلح بالكم» و هو فورى كفائى (١) لا يُقضى، و لا يجوز تغيير الهيئه بوجه من الوجوه (٢).

و يُستحبّ التحميد عند سماع العطسه، فقد روى: أنّ من سمع العطسه فليقل: الحمد لله، و صلّى الله على النبى و آله، أو على محمّد و آله (٣).

و لا فرق فى المتكلّم بين العالم بالحكم و الجاهل به، و العالم بالموضوع و الجاهل به. و أمّا الناسى فلا بأس عليه، و يلزمه سجود السهو كما مرّ.

و ليس منه ما يقع من الغلط فى قران أو ذكر أو دعاء، و لا- الحروف المقتطعه بسبب الإصلاح من القرآن و تابعيه. و لو فضّل عمداً، و لم يقصد الإصلاح، أو كثر لمجرّد الوسواس فى إحداثها، فالظاهر أنّه خارج عنها.

و لو اشتبه فى بنيه كلمه أو حكمها، و دار بين آحاد محصوره، جاز الإتيان

١- فى «ح» زياده: على الأتوى.

٢- فى «ح» زياده: مع عدم قصد الدعاء.

٣- الكافى ٣: ٣٦٦ ح ٣، الفقيه ١: ٢٣٩ ح ١٠٥٨، التهذيب ٢: ٣٣٢ ح ١٣٦٨، الوسائل ٤: ١٢٦٨ أبواب قواطع الصلاه ب ١٨ ح ٣،

بالجميع. و الأحوط الرجوع إلى غير تلك السوره إن أمكن، و إلا أتم مكرراً، أو موحداً، أو أعاد.

و لو توهم مقام السلام فسلم، أو زعم إتمام الصلاه فتكلم، ثم ذكر النقص، عُدّ ساهياً.

و إشارة الأخرس، و إداره لسانه تتبع قصده، كلاماً، و قراناً، و ذكراً، و دعاءً، و سلاماً، و جواباً، و هكذا.

ثالثها: التكفير؛ بوضع اليمين على الشمال بقصد السنّه في محلها، فإنّه من مُبطلات العمده. و في تغيير الوضع بأقسامه أو القصد إشكال.

و لا بدّ من المحافظه على الاحتياط، فيدخل فيه وضع زند اليمنى أو كفها (١) مُتقرباً أو لا، تحت السره بحيث لا تشغل عن النظر، أو فوقها إلى حدّ العنق، ظهراً على ظهر أو بطن، أو بطناً كذلك، مع الاتصال بالبدن أو الانفصال يسيراً، حال القراءة أو ما قام مقامها، أو القيام أو ما قام مقامه، أو غيرهما من أحوال الصلاه، و أجزاءها المنسيه، و ركعاتها الاحتياطيه، فرضاً أصلياً يومياً أو غيره، أو عارضياً، أو نفلًا. و فى إلحاق صلاه الجنازه، و سجود الشكر و التلاوه وجه.

و وضع اليسير، و إلصاق الكفين، بل مُطلق اليدين، من دون وضع لا يُلحق به. و كذا لو كانتا مشدودتين من غير قصد.

رابعها: القهقهه؛ و المراد بها ما قابل التّبسم، و يُسمّى ضحكاً، اشتمل على قول قه قه أو لا. و فى إبطاله مع عدم الاختيار لأنّ الغالب فيه ذلك و كون مقدّماته غالباً اختياريّه وجه وجه، و لا يبطل مع السهو (٢).

خامسها: الدعاء بالمحرّم.

سادسها: ما اشتمل على تحسين الصوت بحيث يُسمّى غناءً، من قران أو ذكر أو دعاء أو غيرها.

١- فى «ح» زياده: أو عضدها على المماثل من اليسرى أو المخالف أو الجمع بالإلصاق فى وجه.

٢- فى «ح» زياده: على إشكال.

سابعها: ما نهى عنه؛ لاشتماله على ما كان من العزائم، أو ما تفوت الصلاة به، و نحو ذلك.

ثامنها: الفعل الكثير الموضوع على الانفصال، دون المستدام الغير الماحى للصوره و إن قلنا بعدم بقاء الأكوان. و المدار فى الكثره على صدق العُرف، دون ما قيل من وجوه أُخر، كالمحو للصوره (١)، و بأنه بفعل ركعه، و الاحتياج فيه إلى عمل اليدين، و البعث على ظنّ أنّ فاعله عند رؤيته غير مُصل (٢).

تاسعها: البكاء لأُمور الدنيا؛ و هو المشتمل على الصوت، و يُسمّى نحيباً، اختياراً أو اضطراراً، لا نسياناً؛ لفقد محبوبٍ، أو طلب مرغوبٍ، بصوره دعاء أو غيره. و ما كان للاخره فهو مكمل لثواب الصلاه.

و ما اجتمع فيه السببان، و فيه إضافه، فالمدار على المُضاف إليه. و إن تساويا فى العليه التامه أو اشتركا، فالأقوى الفساد، و ليس منه البكاء لفقد آل الله.

عاشرها: الأكل و الشرب بما يُسمّى أكلاً و شرباً. فلا بأس بابتلاع الريق، و فيه بقيه الطعام، و لا الأجزاء الصغار، و ليس المدار على التدقيق، كما فى الصوم.

و رخص بشرب الماء فى دعاء الوتر من غير استدبار لمن أراد الصيام (٣)، و خاف طلوع الفجر، و كان الماء أمامه، مع كراهه قطع الدعاء.

و هو مُبطل اختياراً و اضطراراً، لا سهواً.

و لو أدخل لقمه قبل الصلاه، فابتلعها فيها، بطلت. و بالعكس صحّت.

و ليس منه ابتلاع النُخامه، صدرية أو دماغية، و الريق المجتمع فى الفم، و وضع العلك، و ابتلاع أجزاء صغار لا تُسمّى أكلاً.

و ابتلاع السكر من الأكل.

١- انظر الروضه البهية ١: ٢٣٣، و مدارك الأحكام ٣: ٤٦٦.

٢- حكى هذه الأقوال فى التذكرة ٣: ٢٨٩، و انظر المجموع ٤: ٩٣، و فتح العزيز ٤: ١٢٦.

٣- فى «ح» العبارة هكذا: و رخص للعطشان و الكاره للإصباح عطشاناً أن يشرب الماء فى دعاء الوتر من غير استدبار إن أراد الصيام.

حادى عشرها: (الفعل الكثير غير الماحى للصوره، عمداً اختياراً، أو اضطراراً، أو نسياناً) (١).

ثانى عشرها: عروض ما يُوجب قطعها لحفظ نفس مُحترمه و نحوها، و يحرم الإتيان بشىء من القواطع اختياراً بعد تكبيره الإحرام إلى تمام المخرج من السلام، فرضاً أصلياً أو عارضياً، أو نفلًا. و تُلحق به ركعات الاحتياط، و الأجزاء المنسيه، و سجود السهو، و صلاه الجنازه فى وجهه، دون سجود الشكر و التلاوه.

### القسم الرابع: ما لا يبطل عمداً و لا سهواً،

#### إشاره

و هو على قسمين:

#### أحدهما: مكروه،

و منه: تطبيق إحدى الراحتين على الأخرى، و عقص الرجل شعره، و هو جمعه فى وسط الرأس، و ربّما أخذ فيه الظفر و الفتل. و الثأوب إذا زاد على مقدار الاضطرار، أو بجميع أقسامه؛ لأنّ مقدّماته اختيارية.

و التنخّم (٢)، و البصاق، و التأوّه، و النَّفخ خصوصاً بموضع السجود ما لم يتولّد فيها حرفان متميّزان مقصودان مصداقان لاسم الحرف فى العُرف.

و التمطى و فرقه الأصابع ما لم ينتهيا إلى الفعل الكثير.

و التكلّم بحرفٍ واحد، و التحرّك، و لو بمقدار خطوه أو خطوتين أو ثلاث، إلا لسدّ الفرجه بين الجماعه، أو لأجل لحوقها، مع ترك القراءه.

و الالتفات بالعينين أو بالوجه يسيراً، و تحريف بعض المقادير عن القبلة.

و مُدافعه الأخبشين. و يلحق بهما الريح، و المنى، و الدم الخارج من السيلين، و القىء، و كلما يقتضى شغل البال عن التوجّه للصلاه، و قد يُلحق بها سائر الأعمال.

و منها: النظر خلف المرأه، فعن يونس، عن الصادق عليه السلام: أنّه من تأمل



٢- التنخم: رمى النخامه، و النخامه ما يخرجہ الإنسان من حلقه. المصباح المنير: ٥٩٦، ٥٩٧.

خلف امرأه فلا صلاه له، قال يونس: يعنى فى الصلاه (١).

و منها: رفع اليد من الركوع أو السجود، فعن الصادق عليه السلام: أن من حكّه جلده راعياً أو ساجداً، له أن يرفع يده من ركوعه و سجوده إذا شقّ عليه، و الصبر أفضل (٢).

و منها: قول الرجل و الظاهر لحقوق المرأه تبارك اسمك، و تعالى جدك؛ لقول الباقر عليه السلام

إنّه مُفسد للصلاه؛ لأنّه من مقال الجنّ، فحكاه الله عنهم

(٣) و يتمشى على الظاهر فى جميع أقوال الجنّ.

و عن الصادق عليه السلام

أنّ النظر إلى نقش الخاتم أو فى المصحف أو فى كتاب فى القبلة نقص فى الصلاه

(٤). و روى: أنّها لا يصلح فيها قرض الأظافر، و اللحيه، و العَضّ على اللحيه مع التعمّد (٥).

و روى: أنّه لا يصلّى من حَمَلٍ دواءً حتّى يطرحه (٦).

و أنّ القمله إذا رؤيت فى الصلاه أو المسجد أو مُطلق المكان استحَبّ دفنها فى الأرض (٧).

١- المحاسن: ٨٢ ح ١٣، الوسائل ٣: ٤٧٥ أبواب مكان المصلّى ب ٤٣ ح ٤، و فى نسخه فيه «خلق» بدل خلف، و انظر الوسائل ٤: ١٢٧٣ أبواب قواطع الصلاه ب ٢٢ ح ٣.

٢- قرب الإسناد: ٨٨ ح ٧٠٥، مسائل على بن جعفر: ٢١٥ ح ٤٦٨، الوسائل ٤: ١٢٧٨ أبواب قواطع الصلاه ب ٢٨ ح ٢.

٣- الفقيه ١: ٢٦١ ح ١١٩٠، الخصال ١: ٥٠ ح ٥٩، الوسائل ٤: ١٢٧٩ أبواب قواطع الصلاه ب ٢٩ ح ١.

٤- قرب الإسناد: ١٩٠ ح ٧١٥، مسائل على بن جعفر: ١٨١ ح ٣٤٧، الوسائل ٤: ١٢٨٢ أبواب قواطع الصلاه ب ٣٤ ح ٣.

٥- قرب الإسناد: ١٩٠ ح ٧١٣، الوسائل ٤: ١٢٨٢ أبواب قواطع الصلاه ب ٣٤ ح ١.

٦- الكافى ٣: ٣٦ ح ٧، التهذيب ١: ٣٤٥ ح ١٠٠٩، قرب الإسناد: ١٨٩ ح ٧٠٧، الوسائل ٤: ١٢٨١ أبواب قواطع الصلاه ب ٣٣ ح ١.

٧- الكافى ٣: ٣٦٧ ح ٤، ٦، التهذيب ٢: ٣٢٩ ح ١٣٥٢، ١٣٥٣، قرب الإسناد: ٢٠٩ ح ٨١٢، الوسائل ٤: ١٢٧١ أبواب قواطع

الصلاه ب ٢٠ ح ٤-٨.

و أنّ من حبس ريقه إجلالاً لله في صلاه، أورثه الله صحّه حتّى الممات (١).

و أنّ من ابتلع نخامته، لا تمرّ بداء إلا أبرأته (٢).

### القسم الثاني: ما لا كراهيه فيه

و منه تعداد الركعات بالحصى، و ضبطها بإداره الخاتم من إصبع إلى إصبع.

و نحو ذلك قتل الحيّه، و العقرب، و الإشاره باليد، أو بالعينين، و التصفيق، و حكّ الجلد، و وضع العمامه أو الرداء، و نحوهما مع سقوطهما أو مطلقاً.

(و حكّ النُخامه من المسجد، فعن النبي صلّى الله عليه و آله و سلم: أنّه رأى نُخامه في المسجد، فمشى إليها بعرجون (٣) من عراجين أبي طالب، فحكّها، ثمّ رجع القهقري، و بنى على صلاته. قال الصادق عليه السلام: «و هذا يفتح من الصلاه أبواباً كثيره» (٤) (٥) إلى غيرها من الأعمال القليله.

و الأفضل أن يكون كالخشبه اليابسه، لا يحرك طرف من أطرافها.

### تتمّه في أحكامها

#### اشاره

، و فيه أبحاث:

**الأول: أنّ كلّما ذكر من راجح الأقوال و مرجوحاتها، و واجباتها و مُفسداتها، تتمشى في إداره لسان الأخرس و إشارته مع قصدها،**

ففي كلّ تحريك حرف مهمّل إن قصده، و ذو معنى إن قصده.

و لو أراد بالتحريك الواحد حروفاً متعدّده، أو المتعدّد حرفاً واحداً، احتمل

١- الفقيه ١: ١٨٠ ح ٨٥٣، ثواب الأعمال: ٤٩، الوسائل ٤: ١٢٦٣ أبواب قواطع الصلاه ب ١٤ ح ٤.

٢- الفقيه ١: ١٥٢ ح ٧٠٠، التهذيب ٣: ٢٥٦ ح ٧١٤، ثواب الأعمال: ٣٥، الوسائل ٣: ٥٠٠ أبواب أحكام المساجد ب ٢٠ ح ١.

٣- العرجون: هو الإهان الذي في طرفه العذق، فإذا كان رطباً فهو إهان، و إذا يبس فهو عرجون. جمهره اللغه ٢: ١١٣٧.

٤- الفقيه ١: ١٨٠ ح ٨٤٩ و ٨٥٠، الوسائل ٣: ٤٧٦ أبواب مكان المصلّى ب ٤٢ ح ٥.

٥- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

إجراء الحكم تبعاً للقصد.

و لو قصد الدعاء المُحرّم بتحريكه، أو الكلام، أو الغناء، أو الغيبة، أو الكذب، أو الفحش، أو القذف، أو نحوها، جرى عليه حكمه، و عليه تبتنى مسأله التبعض، و القران، و قراءه العزائم، و أیه السجده، و العهود، و النذر، و الايمان، و نحوها.

### **البحث الثاني: أن كلما ذكر من راجح أو مرجوح في آداب و سنن يشتد استحبابها و كراهتها باشتدادها في الرجحان،**

و يضعفان بضعفها فيه، و لو في المحل الواحد، و كذا بقلتها و كثرتها من خضوع، و خشوع، و تشاؤب و تمطى، و فرقعه، و نحوها.

### **البحث الثالث: أن ما حكم بكراهته و ندبه يشتد حكمه باشتداد الرجحان في الصلاة،**

ففي اليوميه أشد، ثم فيما عداها من الواجبات، ثم في المندوبات على اختلاف المراتب.

### **البحث الرابع: أنه في مقام الاضطرار أو الإيجاب حيث تصح الصلاة معهما إذا حصل الغرض ببعضها، فلا بد من تقديم الأضعف مرجوحيه،**

و الأقوى راجحيه في مقام الاختيار على غيرهما، و في المندوبات يندب ذلك.

### **البحث الخامس: أن ما تضمن الآداب و الكراهه و الاستحباب الظاهر تمشيته فيما دخل في العبادات من سجود شكر و تلاوه،**

و صلاه جنازه، و دعاء، و ذكر، و نحوها، و ما تضمن التحريم و الإيجاب فلا يجرى إلا في الصلاة و ما التحق بها، ما لم يقدّم دليل عليه.

و يقوى القول بإجرائه في صلاه الجنازه، إلا ما قام الدليل على خلافه.

### **البحث السادس: أن ما شك في حصوله من المنافيات يحكم بعدمه.**

و الظاهر إلحاق الظن هنا بالشك. و لو علم بحصول شيء من المرجوحات، و تردد بين المفسد و غيره، يحكم بعدم الإفساد.

### **البحث السابع: أنه لو عرض له الشك في أن ما وقع موجب لسجود السهو أو لا، بنى على العدم.**

و الظاهر أن الظن هنا يتبع الشك، و الحكم معلوم مما سبق.

### **البحث الثامن: أنه متى علم بوقوع مُفسد في صلاه، و غفل عن تعيينها، فلا يخلو الحال من أحوال:**

أحدها أن تكون مُتماثله في الوجه و الهيئه، من نوافل أو فرائض، و قد مرَّ أنه يُؤتى بواحد عوض الفاسده.

ثانيها: أن تكون مُتخالفه في الهيئه، اختلف في الوجه أو لا، و لا بدّ هنا من الإتيان بها على عدادها.

ثالثها: أن تكون مُختلفه الوجه متّفقه الهيئه، و الظاهر الاكتفاء بالواحد، و تعيينها لا يلزم.

### البحث التاسع: أنه لا يجوز ردّ التحية في الصلاة من جميع الأقسام غير السلام،

كما لا يجوز الابتداء به من المصلّي، و أنه لا يجب فيها من السلام إلا بصيغ مخصوصه، و لا يجوز الجواب إلا بصيغ مخصوصه كما مرّ.

و أمّا غير الصلاة؛ فالظاهر أنّ غير السلام ملفوظاً لا يجب جوابه، فلا يجب جواب للمكاتب المُشتمله على السلام، و لا جواب للتحية بغير السلام، لا ملفوظه، و لا مكتوبه، (و لا يجب التعويض عن كرامه مفعوله، كزياره، و هديه، و صلّه، و عطيه؛ لا لمُماثل، و لا مُغاير) (١).

ثمّ السلام يُبنى على العاده و التعارف، و لا يختصّ بصيغه، و لا يُشترط فيه سوى الاشتمال على لفظ السلام و خبره.

(و ردّه واجب كفائي، و الابتداء به مُستحبّ كفائي بالنسبه إلى شدّه الاستحباب) (٢) و صورته كثيره غير محصوره؛ لأنّ أصوله: السلام عليك، و السلام عليكم، و السلام عليكم، و السلام عليك، و السلام على فلان.

(أو مع ضمير الغيبه من قبيل الاستخدام) (٣) مُعرّفاً أو مُنكراً، موقوفاً أو موصولاً، مرفوعاً أو منصوباً، موجوداً فيه الخبر أو محذوفاً، موجوداً فيها المبتدأ أو محذوفاً، مُبدلاً للحروف أو لا، أو مُبدلاً لحركات البنيه أو لا، مُبدلاً لحركات الإعراب و البناء أو

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- ما بين القوسين زياده في «ح».

٣- ما بين القوسين زياده في «ح».

لا موصوله كلماته أو لا، طاعناً في سلامه على شخص ببحه الصوت مثلاً أو لا، كارهاً للجواب أو لا، مُسقطاً لحقه أو لا، بلسان العرب أو لا، من ناطق أو لا؛ كالأخرس، مُشيراً إليه بغير اسم أو سَمَاه بغير اسمه أو لا، خصّ بالسلام أو لا، مُقدّماً فيه المبتدأ أو لا مكرراً في المجلس الواحد أو لا مُسمِعاً أو لا مع الاستماع أو لا، خافضاً لصوته على وفق العاده أو لا، مُعْنياً بصوته أو لا، ضامّاً إلى قصد التحية قصد قران أو غيره أو لا، ناذراً عدم الكلام أو لا، مأذوناً من مُفترض الطاعه من سيّد أو والد أو لا، مُحرزين للشعور لعدم حدوث موت أو نوم أو إغماء أو لا، خارجين عن التعارف في القرب و البعد أو لا، حيثاً كان المُجيب أو لا، مُتعلّقاً بتسليم الصلاه أو لا، متلذّذاً بسماع الصوت من غير المحرم أو لا، ضامّاً إليه ضميمة من مُضاف إليه: «كقول: سلام الله، سلام أنبيائه، سلام ملائكته، سلامي، سلامنا و هكذا» أو لا، ذاكراً لمتعلّق «كقول: سلام منّي أو من المحبّ أو المخلص أو زيد، يعنى نفسه» أو لا، مع التطابق مع الجواب أو لا، مع انفصال الجواب أو لا، مع الاشتباه بين الذكر و الأنثى أو لا، مع تماثل الطرفين و فيه قسمان أو لا مع العقل أو لا مع البلوغ أو لا مع التمييز أو لا، مع الإسلام و الإيمان أو لا، مع المُقارنه في التخاطب أو لا، مع سبق المُجاب أو المُجيب أو لا، مع فهم المعنى منهما أو من أحدهما أو لا (مع انفصال الجواب أو اتصاله) (١)، إلى غير ذلك.

و يجرى نحو ذلك في الجواب.

فالصور لا تقف على حدّ. و يتضح حالها بيان أمور:

منها: أنّه لا يجب الردّ على غير المؤمن، و إن تجدد كفره بعد إتمام التحية. و لو ذكر «عليكم» فقط، أو قال بالكسره «السلام» أو أجاب بغير السلام، كان أولى؛ للمحافظة على حسن السلوك، أو التحفّظ من طعنهم، و السلامه من أذيتهم.

و المشكوك به بين المؤمنين و الكفّار، مُلحق بالدار، (و على الحدّ يجب جوابه)؛ (٢).

١- ما بين القوسين ليس في «ح».

٢- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

و المسلم المشكوك بإيمانه يجب جوابه.

و منها: أنه لا يجب الردّ على غير المميّز من الصبيان، و لا على المجانين، و إن طرأ الجنون بعد إتمامه التحية كالميت.

و منها: أنه فيه وجوبين: خالقياً و مخلوقياً، فلا يسقط بالإسقاط أو الكراهه.

و منها: أنه إذا تقارنا فى الخطاب، فى التحية و الجواب، سقط وجوب الردّ، و الأحوط أن يُعاد.

و منها: أنه إذا حصل السلام من الواحد أو المتعدّد على المتعدّد فى المقام الواحد، أجزأ الجواب الواحد من الواحد لو وقع بعد التمام، مع قصد النيايه و عدمه. و لو قيد مبتدئاً أو مُجيباً، اختصّ المقيد، و لا يتعلّق بغيره.

فلو قال: السلام عليك يا زيد، لم يتعلّق بالآخرين حقّ. كما لو قال: عليك السلام يا عمرو، فى وجه قوى. و لو تأخّر بعض الآحاد (فى الابتداء) (١) فالأحوط أن يُعاد.

و منها: أنّ الجمع بين الابتداء بالتحية و الردّ بالنسبه إلى شخصين فضلاً عن الواحد لا يُحتسب منهما.

و منها: أنه لو ظنّه مسلماً عليه، فردّ عليه، و ظهر اشتباهه ثمّ سلّم، وجب ردّه.

(و منها: أنّ ردّ جواب سلام الإمام على الجماعه و المأمومين بعضهم لبعض فى سلام آخر الصلاه ليس بواجب القصد و الردّ، و لا الإسماع. و القول بحصول الكفايه بحصوله من الملائكه و الأنبياء مثلاً، و أنه واجب كفائى بعيد.

و منها: أنّ الكفايه لا- تكون من الأموات، فخلط النبي صلّى الله عليه و آله و سلم مع بعض لا- يسقط الجواب عنه، المدلول بالأخبار عليه وجوب الردّ عن الحاضرين، و كذا السلام على الأئمه صلوات الله عليهم، و سائر الأموات.

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

و منها: أنَّ الابتداء بالسلام من المزور من الأموات و الجواب منه لا يلحق بحال الأموات. و فى جواب السلام من أهل القبور كما روى فى الأخبار (١) هل هو من باب التكليف، فيخصّ حكم انقطاع التكليف بعد الموت، أو تفضل؟ وجهان، أقواهما الثانى (٢).

و منها: أنه لا يجب الردّ على من سلّم بغير لسان العرب.

و منها: أنه لو أتى بالسلام مغنياً، أو رافعاً صوته على خلاف العاده، أو معرضاً فى سلامه بالطعن فيمن لا يجوز طعنه (أو عاصياً بوجه آخر) (٣) لم يجب ردّه.

و منها: أنه لو كرّر المبتدأ و وحّد الخبر (أو بالعكس) (٤) كان سلاماً واحداً.

و منها: أنه لو أشار إليه، و سّماه بغير اسمه، فالمدار على الإشارة، و يقع السلام و يترتب حكمه.

و منها: أنه إذا غير الألفاظ، أو أتى بترجمه غير عربيه، لم يجب الجواب.

و منها: أنه لو أتى بالسلام مبتدئاً أو حال الردّ بما يوافق قراناً أو دعاءً مثلاً فقصدتهما معاً، وجب ردّه، و أجزأ عن الردّ.

و منها: أنه لو خصّ بالسلام فليس على غيره جواب، و لو عمّ فالوجوب كفائى.

و منها: أنه يجب الإسماع فى الجواب فى صلاه أو غيرها.

و منها: أنه لا يجب جواب غير المسموع لو علمه (٥) من غير طريق السمع إلا من الأصمّ.

و منها: أنَّ انعقاد سلام الأخرس و كلامه، فى أصول أو فروع، أو كذب أو غيبه أو قذف و هكذا، يتبع قصده. و لو ك لسانه، و إشارته، و تعدّد التحيّه، و وحدتها، و قصد الابتداء، و الجواب، و المحيى، و المجاب يتبع قصده، و قد علم ممّا تقدّم.

١- المحاسن ١١٩ ح ١٢٩، الأمالى للطوسى ٥٥ ح ٧٦.

٢- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٣- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٤- كلمه أو بالعكس زياده من «ح».

٥- فى «م»: عمله.



و منها: أنه إذا لم يجب فوراً (ناسياً أو ساهياً، فلا إثم، و لا قضاء) (١).

و منها: أنه لو فصل بين المبتدأ والخبر بكلامٍ أو سكوتٍ طويل، لم يجب جوابه.

و منها: أنه لو خاطب الجمع بالواحد أو المثني، أو المثني بالواحد، لم يجب الجواب.

(و منها: أنه لا يجوز أخذ الأجره على الردّ إن وجب عليه عيناً أو كفايه.

و منها: أنه من عصى بسلامه لا إيجاب بجوابه، و لا استحباب، و ربّما يكره ذلك.

و منها: أنه روى: أن ثلاثة لا يسلمون: الماشى مع الجنازه، و الماشى إلى الجمعه، و فى بيت حمام (٢)، و خصّ الأخير فى بعض الروايات بمن ليس عليه مئزر (٣).

و منها: أنه لو أدخل المشيئه أو ذكر الظنّ أو الاحتمال، فلا يلزم جوابه.

و منها: أنه لو أقسم أو عاهد مثلاً قبل السلام مؤكّداً مع بقاء قصد الإنشاء، كان مُسَلِّماً.

و منها: أنه لو قدّم الخبر على المبتدأ فى المبتدأ، لم يكن مُسَلِّماً. و فى الجواب يصحّ الأمران، و الأحوط تقديم الخبر.

و منها: أن الكفار و جميع أهل العقائد الفاسده لا يبدؤون بالسلام إلا مع التقيه، و يبدؤون بغيره من التحيات.

و منها: أنه لا بأس بتحيّتهم بباقي التحيات ممّا ليس له دخل بنجاه الآخره.

و منها: أنه يتمشى حكم النيايه بعوض أو مجاناً من جانب البادئ أو الرادّ (على إشكال) (٤).

و منها: أنه لا يجب الردّ على من اقتصر على المبتدأ أو الخبر؛ (لأنه لا يعدّ مُسَلِّماً) (٥).

١- بدل ما بين القوسين فى «م»، «س»: عاصياً أو ساهياً فلا قضاء.

٢- الخصال: ٩١ ح ٣١، الوسائل ١: ٣٧٣ أبواب آداب الحمام ب ١٤ ح ٢.

٣- التهذيب ١: ٣٧٤ ح ١١٤٧، قرب الإسناد: ٣١٥ ح ١٢٢٤، الوسائل ١: ٣٧٣ أبواب آداب الحمام ب ١٤ ح ١.

٤- ليس فى «م»، «س».

٥- ما بين القوسين زياده من «ح».

و منها: أنه لا يجب الردّ على من غير الحرف أو حركات البنيه، و خرج عن المتعارف.

و منها: لا يجب الردّ على من كرّر السلام فى المقام الواحد على من حيّاهم سابقاً و أجابوا.

و منها: أنه لا يرفع الكفائى ردّ الكافر من الجماعة فى وجه قوى، و كذا فاسد العقيدة.

و منها: أنه لو أجاب بزعم سبق الابتداء، فظهر لاحقاً أو مقارناً، أعادَ الجواب.

و منها: أنه لو جمع المجلس مؤمنين و كفاراً أو فاسدى العقيدة غير المؤمنين. و لو قصد بالسلام على غير المؤمنين معنى الحجر، فلا ضرر.

و منها: أنه روى عن الصادق عليه السلام أنه قال: «لا تسلّموا على اليهود، و لا النصرى، و لا على المصلّى، و لا على أكل الربا، و لا على الذى على غائط، و لا على الذى فى الحمام، و إذا دخلت و القوم يصلّون، فسلم على النبى صلّى الله عليه و آله و سلم» (١).

و عن الباقر عليه السلام

أنه قال: إذا دخلت على المصلّين، فسلم عليهم، فإنّى أفعله

(٢). و روى: أنّ عمّار بن ياسر دخل على النبى صلّى الله عليه و آله و سلم، و هو يصلّى، فقال: السلام عليك يا رسول الله و رحمه الله و بركاته، فردّ عليه السلام (٣).

و تشترك فى الإفساد بفعل المفسدات الفرائض أصلية أو عارضية و النوافل.

و منها: أنه لا يجوز أخذ الأجره على الجواب من المحيى، مفرداً أو جمعاً، و لو أخذ عصى، و كان مجزياً على إشكال.

١- مشكاة الأنوار: ٢٠٠، الوسائل ٤: ١٢٦٧ أبواب قواطع الصلاة ب ١٧ ح ١.

٢- الوسائل ٤: ١٢٦٧ أبواب قواطع الصلاة ب ١٧ ح ٣.

٣- الكافى ٣: ٣٦٦ ح ١، الفقيه ١: ٢٤١ ح ١٠٦٦، التهذيب ٢: ٣٣٢ ح ١٣٦٦، الوسائل ٤: ١٢٦٥ أبواب قواطع الصلاة ب ١٦ ح ٢.

و منها: أنه إذا سلّم عليه شخص فلم يعلم أنه مقصود أو غيره (١)، بنى على العدم. و لو سلّم على جماعه و هو فيهم، بنى على الدخول، ما لم يعلم خلافه.

و منها: أنه إذا علم السلام، و شكّ في صحّته، بنى على الصحّهِ.

و منها: أنه إذا اقتصر على المبتدأ و الخبر، استحبّ للمُجيب أن يزيد، و إذا أزد «و رحمه الله» فله أن يزيد عليه «و بركاته»، فإذا أضاف إليها «و بركاته» انقطعت الزيادة، فله الاقتصار على الجملة الأولى.

و منها: أنه يجب عليهما الجواب و إن تخالفا مع الترتيب.

و منها: أن ابتداء السلام مُستحبّ عيني لا كفاي على الأقوى، بخلاف الردّ (و وردت رخصه في الكفائيه) (٢).

و منها: أن الجواب على الفور كما مرّ، و لا يجب قضاؤه (مع العصيان بالتأخير) (٣).

ثمّ ينبغي البدء بالسلام من الصغير على الكبير، و من القليل على الكثير، و من القائم على القاعد، و من الراكب على الماشي، و من الراكب على الخيل على راكب البغل، و من راكب البغل على راكب الحمار، و كل صاحب مرتبه على ما بعدها من المراتب اللاحقه.

و الظاهر أن كلّ من كان على حاله أعظم من حاله الآخر ابتداءه بالسلام، كراكب السرج على راكب الرحل، ثمّ راكب الرحل على راكب العريان، (و صاحب المحلّ و مطلق الزينه على غيره، و صاحب النجيب على غيره، و العظيم على الحقير، و الغنى على الفقير، و صاحب المحلّ على غيره، و الحاضر على المسافر، و إلى غير ذلك، و السرّ واضح) (٤).

و الظاهر أن الشرف الحقيقي دون الصورى الدنيوى باعث على ابتداء غير

١- بدل كمله غيره في «م»، «س»: لا.

٢- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٣- ما بين القوسين زياده في «ح».

٤- ما بين القوسين زياده في «ح».

الشريف (و تعممه حال المالك و المملوك، و المعلم و المتعلم، و العالم و الجاهل، و العدل و الفاسق، و هكذا). (١)

### خاتمه: في بيان أسرار الصلاة

#### إشاره

و فيه مباحث:

#### الأول: في سر كونها أشرف الأعمال، و أفضلها، و عمودها.

و الأصل فيها اشتغالها على طاعات، و قربات، لا توجد جلتها في غيرها، من أصول دينيه: كتوحيد، و عدل، و نبوه، و إمامه، و معاد، و صفات جمال و جلال منسوبه إلى رب العباد؛ و فروعيه من أفضل قراءه، و من تسييح، و تكبير، و حمد، و مدح و شكر، و استغفار، و دعاء، و مناجاه، و صلاه على النبي صلى الله عليه و آله، و براءه، و خضوع، و خشوع بقيام، و ركوع، و سجود، و استقرار، و اطمئنان، و تضام أعضاء، و ذكر مبدأ، و معاد، و مكالمه مع الله، و مخاطبه، و توكل، و اعتماد، و خوف، و توسل، و استغاثه، و استجاره، و إقرار بالذنوب، و اعتراف، و توبه، و ندامه، و سلام، و أمان بختام، إلى غير ذلك.

#### المبحث الثاني: في أسرار الشروط

و السرّ في اعتبارها كون الصلاة أفضل الأعمال، فيعتبر فيها ما هو الأفضل منها؛ لتكون على أفضل الأحوال، من طهاره ذات و بدن، أو الأولى (٢) فقط، فلزم الإسلام للأولى، و الإيمان للثانيه.

و في طهاره الظاهر إشاره إلى لزوم طهاره الباطن من نجاسه الذنوب، و في ستر العوره ستر العورات الحقيقيه، و طهاره من خبث في ثوب أو بدن أو مكان سجود.

١- ما بين القوسين ليس «م»، «س».

٢- في «م»، «س»: الأول.

و طهاره حدث أصغر، قد حدث منه خبث معنوى صغير، يرتفع بتنظيف الات الخدمه، من اليدين، و الرجلين، أو ما يواجه به المولى، أو ما يطأه له خضوعاً، و هو السرّ فيه، أو خطيئته آدم عليه السلام.

أو أكبر قد قضى بخبث مستولٍ على تمام البدن (و من حصول كمال يجمع عقل، و بلوغ، أو تمييز، و من ستر عوره هي تمام البدن) (١) أو بعضه بثياب هي أفضل الثياب نوعاً، خاليه من نقص في دين بتحريم، و رفعه في الدنيا بلبس حرير أو ذهب.

أو خبث في حيوان قد أخذ منه غير مأكول اللحم.

و من مكانٍ مباحٍ مستقرّ به، لا تشغله حركته عن الإقبال، و حسن الأدب غالباً.

و من استقرارٍ في جميع أفعالها ممّا لا تؤخذ نيّه خلافه فيه، كالهوى.

و من استقبالٍ إلى أفضل جهه.

و من وقت هو أفضل الأوقات.

و من نيّه هي أفضل الثيات، يقصد بها الامتثال لأمر جبار السماوات.

### الثالث: في المنافيات

و السرّ في لزوم تركها: بعثها على تغيير هيئتها، كالإطالة فعلاً أو قولاً أو سكوتاً مُخرجه عن الهيئه، أو الإخلال ببعض شروطها، كقراءه العزائم، و ما يقتضى خروج الوقت في الفرائض.

و الإفشاء إلى قلّه الاكتراث بها، كالأكل و الشرب، و القهقهه، و البكاء لأُمور الدنيا، و كلام الادميين، و في طهاره الثياب و البدن إشاره إلى لزوم الطهاره من الذنوب؛ إذ هي النجاسات الحقيقيه، و في ستر العوره إشاره إلى ستر العيوب، و هي عورات حقيقيه.

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

## المبحث الرابع: في مقدماتها

## إشارة

و السرّ فيها ما اشتملت عليه من الحكم، والأسرار التي تقصر عن إدراكها دقائق الأفكار.

## أولها: الأذان

فإنك إذا دققت نظرك فيه، وتأمّلت في مبانيه، ومعانيه، أغناك ما اهتديت إليه بالنظر عن الاحتياج إلى الاحتجاج بمعجز آخر في إثبات نبوّه نبينا سيّد البشر صلّى الله عليه وآله وسلم.

فإنه وضع للإعلام، و بيان الأمر بها من الملك العلام؛ لإقامه البرهان على وجوب حضورها على المكلفين من نوع الإنسان.

فأثبت بصفه الأ-كبريّه أنّه أهل للمعبوديّة. ثمّ ذلك لا ينفي وجود المعبود سواه، فجاء بكلمه التوحيد قائلاً: «أشهد أن لا إله إلا الله».

ثمّ ذلك لا يفيد حتّى يعلم أن الأمر جاء بها من عند الله تعالى، فأتى بإثبات رساله الأمر بها، وقال: «أشهد أنّ محمّداً رسول الله» صلّى الله عليه وآله وسلم.

ثمّ بعد إقامه البرهان عليها أمر بالإتيان إليها.

ثمّ لما كان ميل النفوس موقوفاً على حصول ثمره من فعلها، أبان كونها فلاحاً.

ثمّ ذلك كلّه لا يفيد تخصيصها بالإقبال عليها لكثرة العبادات، فبين أنّها خير الأعمال.

و كرّر التكبير أربعاً؛ لأنّه مبتدأ الإعلام، ولأنّ الأولى لتبنيه الغافل، و الثانيه للناسي، و الثالثه للجاهل، و الرابعه للمتشاغل، و ثنى الشهاده على وفق الشهاده، و كرّر مرّتين مرّتين لإرادته التأكيد، و لا يحسن الزيادة على ذلك.

و كرّر التكبير و التوحيد في آخره إعادته للبرهان، و تحرّزاً عن النسيان، و في الخبر: أن تكرار المرّتين إشاره إلى أنّ مبدأ وضع الصلاه على ركعتين ركعتين (١).

و حسن فيه الوقوف، و التأتى؛ للإمهال على أهل الأعمال، و لعله هو السرّ فى استحباب الفصل بينهما، و بين الفصول.

و خُصَّ بالفرائض؛ لأنَّ حكمه الاجتماع لا- تجرى فى غيرها إلا- نادراً. و باليومئيه؛ لكون المطلوب دوامها، أو لزياده الاهتمام بشأنها، فتركت فيها فصوله، و أُقيم قول «الصلاه» ثلاثاً مقامها، أو لخوف الاشتباه مع الاشتراك.

### ثانيها: الإقامه

و السرّ فيها: أنه لما كان المقصود أوّلاً الأمر بالإتيان إلى الصلاه و التوجّه إليها، أقام البرهان على وجوب الحضور. و حيث كان الغرض من الإقامه وجوب إقامتها، و القيام فيها، أعاد البرهان لإثبات ذلك، و ثنى على وفق الشهاده، و للتأكيد على وفق العاده. و قد يكون السرّ فى الإعاده رعايه الحاضرين ممّن لم يبلغهم التأذين.

و ترك التهليله الثانيه؛ للإشاره إلى زياده الشوق إلى الدخول فى الصلاه، و لعلّ ذلك هو السرّ فى استحباب الحدر.

### ثالثها: التكبيرات السبع

#### اشاره

و السرّ فيها: أنه لما كان الغرض الأصلى من فعل الصلاه كمال الخضوع، و التذلّل لله، كزّر ذكر العظمه؛ لئلا يكون المصلّى فى غفله، فيذهل عما يوجب عليه الانكسار و الذلّه.

و أتى بها سبعاً، لئيشير إلى السماوات السبع، و الأرضين السبع، و الأبحر السبع، و الشهب السبع، و أبواب جهنّم السبع، فيكون برهاناً على العظمه، و لعله السبب فى ذكر خلق السماوات و الأرض فى التوجّه بعدها.

و الأصل فى التوجّه: أنه لما قصرت الربوبيّه و العظمه و المعبوديّه عليه، لم يبق وجه للتوجّه إلا إليه.

و سرّ وضع الدعوات بينها بعد امتلاء القلب من الهيبه و العظمه، و اشتغالها على التذلّل و المسكنه غير خفى.

**أولها: التيه**

و السّرّ فيها واضح؛ لتوقّف الاتصاف بالعبوديّه، و الطاعه، و الامتثال، و الانقياد، و التسليم، و الائتمار، و الخوف، و الرجاء، و سائر الخلال المطلوبه لربّ العزه و الجلال، عليها.

**ثانيها: تكبيره الإحرام**

و السّرّ فيها بحسب ذاتها: استحضار العظمه عند مبدأ الدخول؛ ليحصل تمام الخضوع و التذللّ (و يحصل الربط، و الإلزام) (١) و تتأكد الرغبه فى الإتيان بها.

و رفع اليدين فيها؛ لتظهر العظمه إذا ارتفعت اليدان، كما تظهر باللسان، و عدم رفعهما فوق الرأس؛ حذراً من تجاوز محلّ التذللّ، و هو الرأس.

و ضمّ الأصابع فيها كسائر التكبيرات، و وضعها حيال الركبتين؛ لأنّ العبد يتضامّ بين يدي مولاة، و يضع يديه على ذلك النحو، و تقارن التكبير بالرفع؛ للانطباق بين العله و المعلول.

**ثالثها: القيام**

و السّرّ فيه: أنّ أول مراتب خضوع العبيد لمواليهم الوقوف بين أيديهم، و اعتداله و استقراره فيه من تمام العبوديّه، و لأنّه مقدّمه لخضوع الركوع و السجود. و إبقاء اليدين ممدودتين من تمام الاستعداد للخدمه؛ لأنّ الغالب فيها مباشره اليدين.

ثمّ إنّ الذى أخذ عليه الخوف يرخى يديه.

و فى قول: «بحول الله تعالى و قوّته» عند القيام إرشاد إلى العجز عن القعود، فضلاً عن القيام و غيره، إلا بمعونته.

و تخصيص التسميع بحال القيام؛ لأنه دعاء، فيؤتى به حال القيام تواضعاً، و لأنه

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».



أدعى للإجابة (و جعلت الحمد لله للمؤمنين؛ امتثالاً لأمرهم بالحمد لله المفهوم من السمعلة) (١).

#### رابعها: قراءة الفاتحة

و السرّ فيها: بعد كونها من أفضل الأعمال و السور إثبات ما ادعى من العقائد سابقاً، لإعجازها، و أنّها من أكبر المعاجز، و قد لوحظ فيها من الأسرار ما تقصر عنه دقائق الأفكار.

منها: البدء باسم الله؛ لبيان أنّه المبدأ الفيّاض، و لأنّ ذكره أفضل الذكر، و اسمه مبدأ الأسماء، و لدفع تسلّط الشيطان بإيقاع الرياء و العُجب و نحوهما. و هو سرّ استحباب الاستعاذه من الشيطان. و ربط الاستعاذه بذات الله، و الاستعاذه باسمه سرّه واضح (٢).

و منها: إظهار العجز عن الأقوال و لو قلت، فضلاً عن الأفعال، إلا بمعونه الله تعالى. و جعل الاستعاذه بالاسم؛ لأنّه أنسب بالأدب و إن أُريد منه المسمّى، أو لأنّ نفس الاسم فيه تلك الخاصيّة (على نحو ما يصنعه العبد الحقير من التملّق قبل سؤال الحاجه من مولاه).

و لأنّه رأى الحمد واجباً على توفيقه لعبادته، و رضاه بخدمته، و للدلالة على صفه الاختيار، و ليرتّب عليه ما يتعلّق بالمدح و الشكر.

و اختصّ صفتي الرحمة من بين الصفات في البسملة؛ لأنّ الإعانة لا تكون إلا من المتّصف بها.

و خصّ الحمد بالله؛ لقضاء الحقيقة، أو الاستغراق به؛ لقضاء صفه تربيته العالمين، فكلّ صفه مُستنده إليه، و لأنّ ما تقدّم من الأكبريّة، و تخصيص الإلهيّة، لجعل من عداه في حكم المعدوم.

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- ما بين القوسين زياده من «ح».

و جعل الحمد مستنداً إلى الذات لما هي هي، أو للنعم السابقة من التربيه و التغذيه، أو لطلب الرحمه؛ جلباً للمنافع، و دفعاً للمفاسد الدنياويه أو الأخرويه.

ثم لما كان سبب لزوم الحمد قاضياً بلزوم العباده، و هي تنقسم إلى تلك الأقسام، رتب عليها العباده، و خصه بها؛ لما مر من أنه لا إله سواه، و خاطبه لقضاء تلك الصفات بشبه العيان.

ثم طلب الاستعانه على العباده؛ إظهاراً لعجزه.

و بعد أن أثبت جامعيه صفات الكمالات بأنه الله، و أثبت صفه الرحمه رجا إجابته الدعاء، فدعا بخير الدنيا و الآخره، و دفع بلائهما (١).

و خص صفتي الرحمه أيضاً؛ ليكمل الرجاء في تحصيل الجزاء، و تثبت صفه الفضل، فضلاً عن العدل.

و بعد ذكر العظمه و استجماع صفات الكمال و الرحمه و الشفقه، استحق الحمد المؤدى معنى المدح و الشكر، (و أتى بالحمد، و) (٢) أثبت جميع أفراد له، مؤذناً بأن جميع المحامد راجعه إليه، و أنه مختار في جميع أفعاله.

و استند في ذلك إلى أنه رب العالمين، فيكون برهاناً. ثم كثر الرحمه عامه لجميع العالم في جميع ما يحدث منهم بعد أن ذكرت أولاً؛ لطلب رحمته إياه، أو لأجل إعانتته.

ثم ذكر ملك جزاء الآخره؛ لتشتد همته، و تقوى عزيمته.

و بعد إثبات الأكربيه، و الإقرار بالتوحيد، و تقديم الاستعانه به، و أن أمور العالمين راجعه إليه، و كان الخطاب بمنزله خطاب المشافهه، خصه بالعباده، و الاستعانه، و توجه إليه بالدعاء.

و في إعرابها و ترتيبها و نحوهما مُحافظه على ما يليق بها.

و أما قراءه السوره؛ فلتأكيد المعجزه، و لزياده المثوبه في فعل هذه الطاعه العظيمه.

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- بدل ما بين القوسين في «م»، «س»: و خص طبيعه الحمد أو.

و اجتزى بالفاتحه، و خيّر بينها و بين الذكر في الأخيرتين؛ لأنّ الأولتين كأصلين، و الأخيرتين كفرعين تابعين.

### خامسها: الركوع

و السرّ فيه بحسب ذاته: أنّ هذا التقوس المؤذن بكمال الذلّ و الانخفاض إنّما يكون ممن كان في أدنى مرتبه لمن هو في غايه الرفعه و العظمه.

و في تكبيره دليل على لزوم الركوع و الخضوع، و في الاستقرار و الذكر فيه ما يؤكّد التذللّ و الخضوع. و خصّ التسبيح لما يتوهم من عدم الفرق بين الكبير في ذاته، و المتكبر إذا لم تكن الكبرياء من صفاته.

ثمّ التسبيح إنّما يفيد ثبوت صفات الجلال، فلزم التحميد؛ ليفيد ثبوت صفات الكمال؛ و لأنّ التسبيح قد يكون بصفات لا تليق، فقيده بالإضافة إلى صفات الحمد (١). و ذكر العظمه؛ لاقتضاء الركوع ذلك.

و سوى ظهره؛ إشعاراً بتمام التذللّ.

و مدّ عنقه؛ لإظهار التسليم، و بيان أنّ الأمر إليه إن شاء قتله، و إن شاء أمهله.

و اطمأنّ و بلغ الأصابع (بعد وضعها) (٢) مُنفرجات؛ لأجل تمكين الخضوع و الخشوع.

و أوتر في تسبيحه؛ لأنّ الله تعالى وتر يحب الوتر.

ثمّ خصّ التسميع بالتحميد؛ لأنّه قولي، و التسبيح اعتقاديّ على ما يظهر منهما. و تخصيص المأموم بالتحميد؛ لأنّه مأمور بأمر الإمام، و قد أمره به معنّى في تسميعه.

### (سادسها: الرفع من الركوع؛

لينظر العظمه، و لزياده الخضوع بالسقوط، لوضع الجبهه عن قيام) (٣).

١- في «ح»: الحدّ.

٢- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٣- ما بين القوسين زياده من «ح».

**سابعا: السجود**

و السَّرَفِ فيه: أنه أعلى المراتب الثلاث في الخضوع، بوضع الجبهة على الأرض، أو ما كان منها، و وضع الأعضاء الستة الأخر على نحو وضعها، و فيه كمال الخضوع، و التذلل، و الهبوط، فناسب ذكر ما يفيد تمام العزّه و العلوّ كالأعلى. و حيث إنّ الركوع لم يبلغ ذلك، أتى فيه بلفظ العظمه.

**(ثامنها: الرفع من السجود الأوّل؛**

لينظر العظمه، و لزياده التذلل بالهبوط بعد الجلوس، و الرفع من التشهد بعد رؤيه العظمه، أو يقوم للخدمه) (١) و فى التدرّج من ذلّ القيام إلى الركوع، ثمّ منه إلى السجود سرّ عجيب.

و كبر (للسجود بعد) (٢) رفع الركوع؛ لَمّا رأى العظمه، و توطئه للمبادره إلى السجود، و احتجاجاً على وجوبه، (و كذا بعد السجود الأوّل) (٣) و فى التسبيح و الاستقرار و الذكر نحو ما فى الركوع.

و فى وضع اليدين بين الركبتين، و موضع الجبهة استقامه وضع البدن (٤)، و هى أدخل فى الأدب.

و فى التخوى (٥) المُستدعى لزياده رفع العجز و إرغام الأنف إرغاماً لأنوف الجابره، فإنّهم بذلوا للنبي صلّى الله عليه و آله و سلم أموالاً كثيره على أن لا يأمرهم بوضع الجباه، و رفع الأعجاز، فأبى عليهم، و أجابهم بأنّه مأمور، لا اختيار له.

و فى حجب النظر عن السماء، و قصره على خصوص الأمكنه القريبه إظهار تمام الانكسار و الحياء.

و فى تكرار السجود على الأرض مرّتين إشارة إلى أنّ البدايه منها، و الغايه إليها.

و فى وضع التشهد (٦) رجوع إلى إعاده الشهادتين أوّلاً و آخراً أو مع الوسط مع

١- ما بين القوسين زياده من «ح».

٢- بدل ما بين القوسين فى «م»، «س»: فى.

٣- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٤- فى «س»: اليدين.

٥- خوى الرجل فى سجوده رفع بطنه عن الأرض، و قيل: جافى عضديه. المصباح المنير: ١٨٥.

٦- فى «م»، «س» زياده: بعد الركعتين.

الطول؛ تحفظاً عن النسيان، و تحرزاً عن تسلط الشيطان (و ليكون معترفاً بالعقائد ابتداء الصلاة، و عند الفراغ من الجميع، أو ممّا فُرِضَ في أصل التكليف) (١).

ثمّ لما أتمّ العمل حصل له الأمان، اعتماداً على لطف الملك المنان، فأدخل نفسه في السلام، و تيمّن بذكر السلام على النبي صلّى الله عليه و آله و سلم، و باقى الأنبياء، و الملائكة، و العباد الصالحين.

و تخصيص الدعاء ب «يا خير المسئولين» كما هو المعتاد بالسجده الأخيره؛ لأنها الختام من بين السجادات، و عندها ترجى اللطف و الرحمه، و لذا ورد الدعاء على الظالم فى السجده الأخيره من نافله الليل (٢).

و لمثل ذلك خصّ القنوت بالركعه الأخيره؛ لأنها آخر الصلاة الأصليه.

و فى آداب النساء لوحظ ماله ربط بالحياء.

و باعتبار حصول القرب، و مقبوليته ما أتى به من القربات، كان ما بعدها من الوقت من أفضل الأزمنه و الأوقات، فحصلت له مظنه يقبول ما يأتى به من الطاعات؛ فعقبها بتعقيبات من قراءه، و أذكار، و دعوات.

### المبحث الخامس: فى بيان السرّ فى أجزائها و ما دخل أو أشبه الداخل فيها

#### و هى أمور:

#### و إذا دققت النظر، وقفت على أسرار آخر،

و إذا دققت النظر، وقفت على أسرار آخر (٣)،

(و يمكن استنباط جلّ ما ذكرناه من الأسرار الوارده فى الأخبار عن النبي المختار صلّى الله عليه و آله و سلم، و الأئمّه الأطهار عليهم السلام، و هى كثيره لا بدّ من التعرّض لجمله منها:

منها: ما ورد فى الوضوء، و هو أمور عديده:

روى عن الرضا عليه السلام: «أنّه إنّما وجب الوضوء على الوجه و اليدين، و مسح الرأس و الرجلين؛ لأنّ العبد إذا قام بين يدي الجبار، فإنّما ينكشف من جوارحه و يظهر ما وجب فيه الوضوء، و ذلك: أنّه بوجهه يستقبل، و يسجد، و يخضع؛ و بيده يسأل، و يرغب، و يرهب، و يتبتّل؛ و برأسه يستقبله

٢- الكافي ٢: ٥١٢ ح ٣، الوسائل ٤: ١١٦٦ أبواب الدعاء ب ٥٥ ح ١.

٣- كلّ المطالب الموجوده بعد هذا القوس الممتده إلى عشره صفحات تقريباً غير موجوده في «م»، «س».

فى ركوعه و سجوده، و برجليه يقوم و يقعد.

و خصّ بالغسل الوجه و اليدين؛ لأنّ مُعظم العباده الركوع و السجود، و هما بالوجه و اليدين، دون الرأس و الرجلين؛ و لأنّ البرد، و السفر، و المرض، و الليل، و النهار، يقتضى صعوبه غسل الرأس و الرجلين، دون غيرهما.

و لأنّ الوجه و اليدين باديان، دون الرأس و الرجلين؛ لموضع العمامه و الخفين، و للقيام بين يدي الله، و استقباله بالجوارح الظاهره، و ملاقاته بها الكرام الكاتبين» (١).

و عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلم فى جواب سؤال اليهود عن علّه وضوء الجوارح الأربعة، مع أنّها أنظف المواضع فى الجسد: أنّه لمّا وسوس الشيطان لعنه الله إلى آدم عليه السلام دنا من الشجره، فنظر إليها، فذهب ماء وجهه، ثمّ قام و مشى إليها، و هى أول قدم مشت إلى الخطيئه.

ثمّ تناول بيده منها ما عليها و أكل، فتطارت الحليّ و الحلل عن جسده، فوضع آدم عليه السلام يده على أمّ رأسه و بكى، فلمّا تابّ عليه، فرضّ عليه و على ذريته الوضوء على هذه الجوارح الأربعة، فأمره بغسل الوجه؛ لنظر الشجره، و بغسل اليدين إلى المرفقين؛ للتناول منها، و بمسح الرأس بوضع يده على أمّ رأسه، و بسمح القدمين؛ للمشى إلى الخطيئه (٢).

و روى: أنّ من لم يسمّ قبل الوضوء و الأكل و الشرب و اللبس، كان للشيطان فيها شرك. و أنّ من سمّى طهر جميع جسده، و كان كالغسل، و من لم يسمّ لم يطهر منه إلا ما أصابه الماء (٣). و أنّ المضمضه و الاستنشاق لتطهير الفم و الأنف (٤).

و منها: ما ورد فى غسل الجنابه من أنّها بمنزله الحيض؛ لأنّ النطفه دم لم يستحكم،

١- الفقيه ١: ٣٥ ح ١٢٨، العلل: ٢٥٧، عيون أخبار الرضا (ع) ٢: ١٠٤ ح ١، الوسائل ١: ٢٧٧ أبواب الوضوء ب ١٥ ح ١٣، ١٥.

٢- الفقيه ١: ٣٥ ح ١٢٧، العلل: ٢٨٠ ح ١، المحاسن: ٣٢٣ ح ٦٣، الوسائل ١: ٢٧٨ أبواب الوضوء ب ١٥ ح ١٦.

٣- الكافي ٣: ١٦ ح ٢، الفقيه ١: ٣١ ح ١٤، ١٥، التهذيب ١: ٣٥٨ ح ١٠٧٦، الاستبصار ١: ٦٨ ح ٢٠٥ و ٢٠٤، و انظر الوسائل ١: ٢٩٨ أبواب الوضوء ب ٢٦.

٤- الخصال ٢: ١٥٦، الوسائل ١: ٣٠٥ أبواب الوضوء ب ٢٩ ح ١٣.

و لا يكون الجماع إلا بحركه شديده، و شهوه غالبه، فإذا فرغ الرجل تنفّس البدن و وجد الرجل من نفسه رائحه كريهه، فوجب الغسل لذلك. و غُسل الجنابه مع ذلك أمانه ائتمن الله عليها عبيده ليختبرهم بها (١).

و منها: ما ورد في غسل الميت من أنه إذا خرجت الروح من البدن، خرجت النُطفه التي خُلق منها بعينها منه كائناً ما كان، صغيراً أو كبيراً، ذكراً أو أنثى، فلذلك يُغسل غسل الجنابه (٢).

و منها: ما روى في تكفين الميت عن الرضا عليه السلام: أنه إنما أمر بتكفين الميت؛ ليلقى الله طاهرَ الجسد، و لئلا تبدو عورته لمن يحمله أو يدفنه، و لئلا يظهر للناس بعض حاله و قبح منظره، و لئلا يقسو القلب بالنظر إلى مثل ذلك؛ للعاهه و الفساد، و ليكون أطيب لأنفس الأحياء، و لئلا يبغضه حميمه فيلغى ذكره و مودّته، فلا يحفظه فيما خلفه و أوصاه به، و أمره به و أحب (٣).

و منها: ما ورد في غسل مس الميت: من أن الميت إذا خرجت منه الروح بقيت فيه أكثر آفته، فلذلك يغتسل من مسّه. و أنه لا يجب تغسيل باقى الحيوانات؛ لأنها لا بسه شعراً أو صوفاً (٤).

و منها: ما ورد في غسل الجمعة: من أنه لاستقبال العبد ربّه، و ليعرف أنه يوم عيد، و لأنّ الأنصار كانوا يعملون في أموالهم، فإذا حضروا الجمعة تأذت الناس من روائح آباطهم (٥).

و منها: ما روى عن الرضا عليه السلام في علّه الأذان، فإنه عليه السلام قال

إنما أمر الناس بالأذان لعل كثيره، منها: أن يكون تذكيراً للناس، و تنبيهاً للغافل، و تعريفاً

١- الاحتجاج ٢: ٣٤٧، الوسائل ١: ٤٦٥ أبواب الجنابه ب ١ ح ١٤.

٢- الفقيه ١: ٨٤ ح ٣٧٨، و انظر الوسائل ٢: ٦٨٦ أبواب غسل الميت ب ٣.

٣- عيون أخبار الرضا (ع) ٢: ١١٤، العلل: ٢٦٨، الوسائل ٢: ٧٢٥ أبواب التكفين ب ١ ح ١.

٤- العيون ٢: ١١٤، الوسائل ٢: ٩٢٩ أبواب غسل المس ب ١ ح ١١، ١٢، و ص ٩٣٥ ب ٦ ح ٥.

٥- الفقيه ١: ٦٢ ح ٢٣، العلل: ٢٨٥، التهذيب ١: ٣٦٦ ح ١١١٢، الوسائل ٢: ٩٤٥ أبواب الأغسال المندوبه ب ٦ ح ١٥.



لمن جهل الوقت و اشتغل عنه، فيكون المؤذن بذلك داعياً إلى عباده الخالق، و مُرغباً فيها، مُقرّاً له بالتوحيد، مُجاهراً بالإيمان، مُعلنّاً بالإسلام، مُؤذناً لمن ينساها، و إنّما يقال له: مؤذن؛ لأنه يؤذن بالأذان بالصلاه.

و إنّما بدأ فيها بالتكبير، و ختم بالتهليل؛ لأنّ الله أراد أن يكون الابتداء بذكره، و اسم الله في التكبير في أوّل الحرف، و في التهليل في آخر الحرف.

و إنّما جعل مثنى مثنى؛ ليكون تكراراً في أذان المستمعين، مؤكداً عليهم، إن سها أحد منهم عن الأوّل لم يسه عن الثاني، و لأنّ الصلاه ركعتان، فلذلك جعل الأذان مثنى مثنى.

و جعل التكبير في الأذان أربعاً؛ لأنّ أوّل الأذان إنّما يبدو غفله، فجعل الأوليان تنبيهاً للمستمعين لما بعده في الأذان.

و جعل بعد التكبير الشهادتان؛ لأنّ أوّل الإيمان الإقرار بالتوحيد و الرساله، و معرفتهما مقرونتان، و جعل شهادتين شهادتين على نحو الشهاده في الحقوق.

و إنّما جعل بعد الشهادتين الدعاء إلى الصلاه؛ لأنه إنّما وضع لموضع الصلاه و ختم الكلام باسمه، كما فتح باسمه.

و إنّما جعل في آخره التهليل؛ ليكون اسم الله في النهايه، كما كان في البدايه.

و لم يجعل التسييح و التحميد. و إن كان في آخرهما اسم الله؛ لأنّ التهليل إقرار بالتوحيد، و هو أعظم من التسييح و التحميد.

و سُئِلَ عن سبب ترك حيّ على خير العمل في الأذان، فقال: «العلّه الظاهره أن لا يترك الجهاد، اعتماداً على الصلاه، و الباطنه: أنّ خير العمل الولايه، فأريد أن لا يقع حتّ عليها» (١).

و منها: ما رُوي في علّه الابتداء بالتكبيرات السبع، و هو ضروب:

و منها: أنّ الحسين عليه السلام كان مُحاذياً للنبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ فكبر،

فلم يجرِ الحسين عليه السلام التكبير، ثم بقي على ذلك مع التكبير ثانياً، وهكذا إلى السابع، فكبر الحسين عليه السلام (١).

ومنها: أنَّ الحسين عليه السلام كبر مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَوَّلًا، فكرر النبي إلى السابع، والحسين عليه السلام يكبر معه، فجرت السنه بذلك (٢).

ومنها: أنَّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ليله المعراج قطع سبع حجب، فكبر عند كل حجاب تكبيره (٣).

ومنها: أنَّ الله خلق السماوات والأرضين والحجب سبعا سبعا، وقطع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الحجب، وكبر عند كل حجاب (٤).

ومنها: أنَّ أصل الصلاة ركعتان، ولها سبع تكبيرات، لكل من الافتتاح، والركوع الأول، والسجدتين، والركوع الثاني، والسجدتين تكبير، فإذا أتى بالسبع أَوَّلًا، وحصل نقص فيها، كان ما سبق عوضاً عنها (٥).

ومنها: ما روى في كون عدد الفرائض خمسا، وهو: «أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الْمِعْرَاجِ أَنْ يَأْمُرَ أُمَّتَهُ بِخَمْسِينَ صَلَاةً، فَرَجَعَ، وَمَرَّ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ، فَلَمْ يَسْأَلُوهُ، حَتَّى مَرَّ عَلَى مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ، فَسَأَلَهُ، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لَهُ: اطْلُبِ التَّخْفِيفَ مِنْ رَبِّكَ؛ لِأَنَّ أُمَّتَكَ لَا تَطِيقُ، فَرَجَعَ وَطَلَبَ، فَعَادَتْ إِلَى أَرْبَعِينَ، ثُمَّ رَجَعَ عَلَى النَّحْوِ السَّابِقِ، فَقَالَ لَهُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ نَحْوَ مَا قَالَ، فَرَجَعَ وَسَأَلَ التَّخْفِيفَ، فَعَادَتْ إِلَى ثَلَاثِينَ، ثُمَّ رَجَعَ عَلَى نَحْوِ مَا مَرَّ، فَقَالَ لَهُ مُوسَى ذَلِكَ الْقَوْلَ، فَرَجَعَ وَسَأَلَ التَّخْفِيفَ، فَعَادَتْ إِلَى عَشْرِينَ، ثُمَّ رَجَعَ عَلَى نَحْوِ الْأَوَّلِ، فَقَالَ لَهُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ نَحْوَ مَا مَرَّ، فَرَجَعَ وَسَأَلَ التَّخْفِيفَ، فَعَادَتْ إِلَى عَشْرِ، ثُمَّ رَجَعَ كَذَلِكَ

١- الفقيه ١: ١٩٩ ح ٩١٨، التهذيب ٢: ٦٧ ح ٢٤٣.

٢- الفقيه ١: ١٩٩ ح ٩١٩، العلل: ٣٣١، الوسائل ٤: ٧٢١ أبواب تكبيره الإحرام ب ٧ ح ١-٤.

٣- العلل: ٣٣٢ ح ٤، الوسائل ٤: ٧٢٣ أبواب تكبيره الإحرام ب ٧ ح ٧.

٤- الفقيه ١: ١٩٩ ح ٩١٨ و ٩١٩، العلل: ٣٣٢ ح ٢، الوسائل ٤: ٧٢٢ أبواب تكبيره الإحرام ب ٧ ح ١ و ٤ و ٥.

٥- الفقيه ١: ٢٠٠ ح ٩٢٠، العلل: ٢٤١.

حتى مرّ بموسى، فأخبره فقال له ما قال سابقاً، فعادت إلى خمس، ثم رجع، فمرّ على موسى، فقال له نحو ذلك، فقال: إني لأستحيى من ربّي» (١).

و روى: أنه لم يرجع؛ لأنه أراد أن يحصل لأُمَّته ثواب الخمسين؛ لأنّ من جاء بالحسنه له عشر أمثالها (٢).

و روى: «أنّ آدم عليه السلام لمّا هبط إلى الدنيا ظهرت به شامه سوداء، فبكى، فقال له جبرئيل عليه السلام ما يبكيك؟ فقال: من هذه؟ فقال له: يا آدم قم فصلّ، فهذا وقت الصلاة الأولى، فقام و صلّى، فانحطّت الشامه إلى عنقه، ثمّ جاءه في الصلاة الثانيه فأمره فصلّى، فانحطت إلى سرّته، فجاءه في الصلاة الثالثه فصلّى، فانحطت إلى ركبتيه، فجاءه في الصلاة الرابعه فصلّى، فانحطت إلى قدميه، فجاءه في الصلاة الخامسه، فخرج منها، فحمد الله، ثمّ قال له: من صلّى من ولدك هذه الصلوات، خرج من ذنوبه كما خرجت من هذه الشامه» (٣).

و منها: ما روى عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم في تعيين أوقات الفرائض، قال: «أمّا صلاة الزوال؛ فلأنّ للشمس حلقه تدخل فيها، فتزول الشمس، فيسبح كلّ من دون العرش بحمد ربّي، و يصلّى على ربّي، و في مثل هذه الساعه يؤتى بجهنّم، فمن صلّى فيها نجا منها.

و أمّا صلاة العصر؛ فلأنّه وقت أكل آدم عليه السلام من الشجره، فأمر الله ذريّته بها.

و أمّا صلاة المغرب؛ فلأنّ ساعته ساعه التوبه على آدم عليه السلام، و صلّى آدم فيها ثلاث ركعات، ركعه لخطيئته، و ركعه لخطيئته حواء، و ركعه لتوبته.

و أمّا صلاة العشاء؛ فلأنّ للقبر ظلّمه، و ليوم القيامه ظلّمه، و هي نور للقبر، و نور

١- الفقيه ١: ١٢٦ ح ٦٠٢، أمالي الصدوق: ٣٦٦ ح ٢، الوسائل ٣: ٧ أبواب أعداد الفرائض ب ٢ ح ٥.

٢- الفقيه ١: ١٢٦ ح ٦٠٣، العلل: ١٣٢ ح ١، أمالي الصدوق: ٣٧١ ح ٦، الوسائل ٣: ١٠ أبواب أعداد الفرائض ب ٢ ح ١٠.

٣- الفقيه ١: ١٣٨ ح ٦٤٤، العلل: ٣٣٨ ح ٢، الوسائل ٣: ٩ أبواب أعداد الفرائض ب ٢ ح ٩.

على الصراط، و هي الساعه المُختاره للمؤمنين، و ما من قدم مَسَّت إليها إلا حَرَمَ اللهُ جسدها على النار.

و أمّا صلاه الفجر؛ فلائذ الشمس تطلع بين قرني شيطان، فأمرت أن أُصلّى قبل طلوعها، و لأنّها ساعه تحضرها ملائكه اللّيل و النهار» (١).

و في أخرى: أنّ كلا من أوقات الزوال و المغرب و العشاء و الصبح أوقات مشهوره، فأمر بالصلوات فيهنّ، و وقت العصر أمر به بعد الفراغ منهنّ (٢)، و ورد غير ذلك (٣).

و منها: ما ورد في علّه كون مجموع صلاه الفريضة و السنه إحدى و خمسين ركعه، و هو: أنّ النهار اثنتا عشره ساعه، و اللّيل كذلك، و ساعه بين الطلوعين، فلكلّ ساعه ركعتان، و للغسق ركعه (٤).

و منها: ما ورد في علّه كون النوافل أربعاً و ثلاثين باحتساب الوتيره ركعه: من أنّ ذلك ليكون في مقابله كلّ ركعه من الفريضة ركعتان من النافله (٥).

و منها: ما ورد في علّه وجوب القراءه في الصلاه: من أنّه حذراً عن أن يهجر القرآن و لا يُحفظ، و لا يُدرس و لا يُضمحلّ و لا يجهل.

و في خصوص الحمد؛ لأنّ فيه الاسم الأعظم، و لأنّه لا شىء من الكلام و القرآن أجمع للخير أو الحكمه منه (٦)، و لاشتماله على الحمد الذى هو أوّل الواجبات على الخلق.

١- الفقيه ١: ١٣٨ ح ٦٤٣، العلل: ٣٣٧ ح ١، الوسائل ٣: ٩ أبواب أعداد الفرائض ب ٢ ح ٧.

٢- العلل: ٢٦٣، العيون ٢: ١٠٩ ح ١، الوسائل ٣: ١١٧ أبواب المواقيت ب ١٠ ح ١١.

٣- التهذيب ٢: ٢٥٢ ح ١٠٠١، الاستبصار ١: ٢٥٧ ح ٩٢٢، العلل ١: ٢٦٣، الوسائل ٣: ١١٥ أبواب المواقيت ب ١٠ ح ٥.

٤- الكافي ٣: ٤٨٧ ح ٥، الفقيه ١: ١٢٨ ح ٦٠٤، الخصال: ٤٨٨ ح ٦٦، العلل: ٣٢٧، الوسائل ٣: ٣٤ أبواب أعداد الفرائض ب ١٣ ح ١٠.

٥- العلل: ٤٣٠ ح ١، وص ٢٦٧، ٢٦٤، العيون ٢: ١١٣، الوسائل ٣: ٧٠ أبواب أعداد الفرائض ب ٢٩ ح ٦.

٦- الفقيه ١: ٢٠٣ ح ٩٢٧، العيون ٢: ١٠٧، العلل: ٢٦٢، الوسائل ٤: ٧٣٣ أبواب القراءه ب ١ ح ٣-٤.

و فى تخصيىص الركةئىن الأولىىن بوجوب القراءه دون الأخرىئىن؛ لأنّ الأولىىن ممّا فرض الله، و الأخرىئىن ممّا أوجب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم.

و منها: ما ورد فى عله استحاب القنوت فى الركة الثانىه بعد القراءه؛ لأنّ العبد ىجب افتتاه قىامه، و قربه، و عبادته بالتحمىد، و التقدىس، و الرغبه، و الرهبه، و ىختم بمثل ذلك؛ لىكون فى القىام طول، فىدرك المأموم الركة، و لا تفوته الجماعه (١).

و منها: ما ورد فى التسلىم، و هو أمور:

منها: أن الإمام مُترجم عن الله: الأمان عليهم من عذاب الله.

و منها: أن الدخول فى الصلاه تحرىم الكلام على المخلوقىن، فىكون تحلىلها بتحلىله، و أول الكلام السلام.

و جعل التحلىل التسلىم؛ لأنه تحىه الملكىن، و لأنّ فىه سلامه للعبد من النار؛ لأنّ فى قبول صلاه العبد ىوم القىامه قبول سائر أعماله.

و منها: أن التسلىم علامه الأمن؛ لأنّ الناس كانوا فىما مضى إذا سلم عليهم وارد أمنوا شرّه، و إذا ردّوا علیه أمن شرّهم، و إن لم ىسلموا لم يأمنوه، و إن لم ىردوا علیه لم يأمنهم، فجعل التسلىم علامه للخروج من الصلاه، و تحلىلاً للكلام، و أمناً عن أن ىدخل فى الصلاه ما ىفسدها.

و السلام: اسم من أسماء الله عزّ و جلّ، و هو واقع من المصلّى على المملكىن الموكلىن (٢).

و منها: أنه ىسلم على الىمىن دون الىسار؛ لأنّ الملك الموكّل بكتابه الحسنات على الىمىن، و إنّما لم ىقل: السلام عليك، و هو واحد؛ لىعمّ من فى الىسار. و فضّل الأول بالابتداء بالإشاره.

١- الفقىه ١: ٢١٠ ح ٩٤٥، العلل ١: ٢٦٠، العىون ٢: ١٠٦، معانى الأخبار: ١٧٦، الوسائل ٤: ٨٩٦ أبواب القنوت ب ١ ح ٥.

٢- العلل ١: ٢٦٢، و ج ٢: ٣٥٩، الوسائل ٤: ١٠٠٥ أبواب التسلىم ب ١ ح ٩، ١٠، ١٣.

و كان التسليم بالأنف لا بالوجه كله لمن يصلى وحده، و بالعين لمن يصلى بقوم؛ لأنَّ مَقْعَدَ المَلِكِينَ من ابن آدم الشدقان (١)، فصاحب اليمين على الشدق الأيمن، فيسلم المصلّي عليه، و ليثبت له صلاته في صحيفته.

و تسليم المأموم ثلاثاً؛ لتكون واحده ردّاً على الإمام، و تكون عليه و على ملكيه، و تكون الثانيه على يمينه، و المَلِكِينَ الموكّلين به، و تكون الثالثه على مَنْ على يساره، و مَلِكِيهِ الموكّلين به.

و مَنْ لم يكن على يساره أحد، لم يسلم على يساره.

فتسليم الإمام يقع على ملكيه و المأمومين، يقول لملكيه: اكتب سلامه صلاتي ممّا يفسدها، و يقول لمن خلفه: سلمتم و أمنتهم من عذاب الله عزّ و جلّ، إلى غير ذلك ممّا ورد في هذا المقام (٢).

ثمّ لنختم الكلام بحديثين أولهما عن الصادق، و الثاني عن الكاظم عليهما السلام.

الحديث الأوّل: ما روى بطريقين، عن الصباح المزني، و سدير الصيرفي، و مؤمن الطاق، و عمر بن أُذَيْنَه، عن الصادق عليه السلام في حديث طويل: «إنّ الله عرج بنبيه صَلَّى الله عليه و آله و سلم، فأذن جبرئيل عليه السلام، فقال: الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أنّ محمداً رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم، أشهد أن محمداً رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم، حتّى على الصلاة، حتّى على الفلاح، حتّى على خير العمل، حتّى على خير العمل، قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة.

ثمّ إنّ الله عزّ و جلّ قال: يا محمّد، استقبل الحجر الأسود، و هو بحيالي، و كبرني بعدد حُجْبِي، فمن أجل ذلك صار التكبير سَبْعاً؛ لأنّ الحُجْب سَبْعه، و افتتح القراءه

١- شذق الإنسان و الدابه: هو لحم باطن الخدّين من جانبي الفم. جمهره اللغه ٢: ٦٥٢.

٢- العلل ٢: ٣٥٩ ح ١، الوسائل ٤: ١٠٠٩ أبواب التسليم ب ٢ ح ١٥.

عند انقطاع الحجب، فمن أجل ذلك صار الافتتاح سنّه، و الحجب مطابقه ثلاثاً و النور الذى نزل على محمّد ثلاث مرّات، فلذلك كان الافتتاح ثلاث مرّات، فلأجل ذلك كان التكبير سبعاً، و الافتتاح ثلاثاً.

فلما فرغ من التكبير و الافتتاح، حينئذٍ قال الله تعالى: الان وصلت إلى، فسمّ باسمى، فقال بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فمن أجل ذلك جعل بسم الله الرحمن الرحيم فى أوّل السوره.

ثمّ قال: احمدنى فقال الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. فقال النبى صلّى الله عليه و آله و سلم فى نفسه شكراً، فقال الله: يا محمّد، قطعت حمدى فسمّ باسمى، فمن أجل ذلك جعل فى الحمد الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ \* مرّتين.

فلما بلغ وَ لَا الضَّالِّينَ قال النبى صلّى الله عليه و آله و سلم الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ شكراً، فقال الله العزيز الجبار: قطعت ذكرى، فسم باسمى، فمن أجل ذلك جعل بسم الله الرحمن الرحيم بعد الحمد فى استقبال السوره الأخرى، فقال له: اقرأ: قل هو الله أحد كما أنزلت، فإنّها نسبتى و نعمتى، ثمّ طأطئ يديك و اجعلهما على ركبتيك، فانظر إلى عرشى.

قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلم: فنظرت إلى عظمه ذهبت لها نفسى، فغشى علىّ، فألهمت أن قلت: «سبحان ربّى العظيم و بحمده» لعظم ما رأيت، فلما قلت ذلك، تجلّى الغشى عنّى، حتّى قتلها سبعاً، ألهمّ ذلك، فرجعت إلى نفسى كما كانت، فمن أجل ذلك صار فى الركوع «سبحان ربّى العظيم و بحمده».

فقال: ارفع رأسك، فرفعت رأسى فنظرت إلى شىء ذهب منه عقلى، فاستقبلت الأرض بوجهى و يدي، فألهمت أن قلت: «سبحان ربّى الأعلى و بحمده» لعلّو ما رأيت، فقلتها سبعاً، فرجعت إلى نفسى، كلّما قلت واحده منها تجلّى عنّى الغشى، فقعدت، فصار السجود فيه «سبحان ربّى الأعلى و بحمده»، و صارت القعدة بين السجدين استراحه من الغشى، و علّو ما رأيت.

فألهمنى ربّى عزّ و جلّ، و طالبتنى نفسى أن أرفع رأسى، فرفعت، فنظرت إلى

ذلك العلو، فغشى عليّ، فخررت لوجهي، واستقبلت الأرض بوجهي و يدي، و قلت: «سبحان ربّي الأعلى و بحمده» فقلتُ سبعاً، ثم رفعت رأسي.

فقعدت قبل القيام لأتتني النظر في العلو، فمن أجل ذلك صارت سجدين، و ركعه، و من أجل ذلك صار القعود قبل القيام قعده خفيفه.

ثم قمّت، فقال: يا محمّد، اقرأ الحمد، فقرأتها مثل ما قرأتها أولاً، ثم قال لي: اقرأ إنا أنزلناه فإنّها نسبتك، و نسبه أهل بيتك إلى يوم القيامة.

ثم ركعت، فقلت في الركوع و السجود، مثل ما قلت أولاً، و ذهبت أن أقوم، فقال: يا محمّد، اذكر ما أنعمت عليك، و سمّ باسمي، فألهمني الله أن قلت: «بسم الله، و بالله، لا إله إلا الله، و الأسماء الحسنی كلها لله».

فقال لي: يا محمّد، صلّ عليك و على أهل بيتك، فقلت «صلّى الله عليّ و على أهل بيتي».

و قد فعل، ثم التفت، فإذا بصفوف من الملائكة و النبيين و المرسلين، فقال لي: يا محمّد، سلّم، فقلت: «السلام عليكم و رحمه الله و بركاته».

فقال: يا محمّد، إنّي أنا السلام، و التحية، و الرحمه، و البركات أنت و ذريّتك.

ثم أمرني ربّي العزيز الجبار أن لا ألتفت يساراً، و أوّل سورة سمعتها بعد قل هو الله أحد إنا أنزلناه في ليله القدر و من أجل ذلك كان السلام مرّه واحده تجاه القبلة، و من أجل ذلك صار التسييح في الركوع و السجود شكراً.

و قوله: «سمع الله لمن حمده»، لأنّ النبي صلّى الله عليه و آله و سلم قال: سمعتُ ضجّه الملائكة، فقلت: «سمع الله لمن حمده» بالتسييح و التهليل، فمن أجل ذلك جعلت الركعتان الأوليان كلّما حدث فيهما حدث كان على صاحبهما إعادتهما، و هي الفرض الأوّل، و هي أوّل ما فرضت عند الزوال يعني صلاة الظهر (١).

١- الكافي ٣: ٤٨٢ ح ١، العلل ٢: ٣١٥ ح ١، الوسائل ٤: ٦٧٩ أبواب أفعال الصلاة ب ١ ح ١٠.



و روى عنه عليه السلام إضافه: أنه أوحى الله إليه: اركع لربك يا محمد، فرقع، فأوحى الله إليه قل: «سبحان ربّي العظيم» فقالها ثلاثاً، ثم أوحى إليه أن ارفع رأسك يا محمد، ففعل، فقام مُنتصباً، فأوحى الله إليه أن اسجد لربك يا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فخرّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ساجداً، فأوحى إليه قل: «سبحان ربّي الأعلى» ففعل ذلك ثلاثاً (١).

الحديث الثانی روى عن إسحاق بن عمار أنه قال: سألت أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، كيف صارت الصلاة ركعه و سجدتين؟ وكيف إذا صارت سجدين لا تكون ركعتين؟ فقال عليه السلام: «إذا سألت عن شىء، ففرغ قلبك لتفهم، إن أول صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، إنما صلاها في بين يدي الله تبارك و تعالى، قدام عرشه جلّ جلاله.

و ذلك أنه لما أسرى به، قال: يا محمد، أدن من صا، فاغسل مساجدك، و طهرها، و صلّ لربك.

فتوضأ، و أسبغ وضوءه، ثم استقبل عرش الجبار قائماً، فأمره بافتتاح الصلاة، ففعل، فقال يا محمد: اقرأ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ إلى آخرها، ففعل ذلك.

ثم أمره أن يقرأ نسبه ربّه بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ففعل، ثم أمسك عنه القول، فقال: «كذلك الله، كذلك الله، كذلك الله».

فلما قال ذلك، قال: اركع يا محمد لربك، فرقع، فقال له و هو راكع: قل «سبحان ربّي العظيم و بحمده» ففعل ذلك ثلاثاً.

ثم قال له: ارفع رأسك يا محمد، ففعل، فقام مُنتصباً بين يدي الله.

فقال له: اسجد يا محمد لربك، فخرّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ساجداً، فقال قل: «سبحان ربّي الأعلى و بحمده» ففعل ذلك ثلاثاً.

فقال له: استوِ جالساً يا محمّد صليّ الله عليه وآله وسلم، ففعل، فلما استوى جالساً ذكر جلاله ربّه، فخرّ لله ساجداً من تلقاء نفسه، لا لأمرٍ أمره ربّه عزّ وجلّ، فسبح أيضاً.

فقال: ارفع رأسك، ثبتك الله، و اشهد أن لا إله إلا الله، وأنّ محمّداً رسول الله، وأنّ الساعة آتية لا ريب فيها، وأنّ الله يبعث من في القبور، اللهم صلّ على محمّد وآل محمّد، كما صلّيت، و باركت، و ترخّمت، و مننت على إبراهيم وآل إبراهيم، إنّك حميد مجيد، اللهم تقبل شفاعته في أمّته، و ارفع درجته، ففعل.

فقال له: يا محمّد، و استقبل ربّك تبارك و تعالیٰ مُطرقاً، فقال: السلام عليك، فأجابه الجبار جلّ جلاله، و قال: و عليك السلام يا محمّد.

قال أبو الحسن عليه السلام: إنّما كانت الصلاه التي أمر بها ركعتين، و سجدتين، و هو إنّما سجد سجدتين في كلّ ركعه، كما أخبرتك من تذكّره لعظمه ربّه، فجعله الله تبارك و تعالیٰ فرضاً (١) الحديث (٢).

## كتاب القرآن

### إشارة

و هو الكتاب المُنزل من السماء على سيّد الرسل، و خاتم الأنبياء، مفصّلاً سوراً و آيات، معدوداً من أكبر الآيات و المعجزات، راجحه قراءته حيث تكون غير منسوخه تلاوته. فخرجت باقى الكتب السماوية، و الأحاديث القدسيّة، و منسوخ التلاوه، و إن كان في مبدأ خلقه مُحْتَسَباً منه.

و في كونه حقيقه في المجموع فقط، أو مُشترِكاً معنوياً، أو لفظياً بينه و بين البعض وجوه، أقواها الأوّل.

و فيه مباحث:

١- العلل ٢: ٣٣٤ ح ١، الوسائل ٤: ٤٨١ أبواب أفعال الصلاه ب ١ ح ١١.

٢- إلى هنا تنتهى المطالب الغير الموجوده في «م»، «س».

**الأول: في حدوثه**

لا-ريب أنه من مقوله الأصوات، و هي من الأعراض الطارئة على الذوات، المتخيل وجودها مع عدمها، و الحروف الناشئة عن تقطيع تلك الأصوات، و الكلمات المركبة من تلك الحروف و الحركات، مع الهيئات. فهو من المخلوقات المُحدثات، و لا يمكن وجوده إلا في بعض الجسميات.

و الكلام النفسى كاللفظى من المركبات؛ لأنّ هذه الألفاظ الصوريّة منطبقه على التصوريّة، فحقيقه الكلام لا تخرج عن الوجهين المذكورين، على أنّه مجاز فى القسم الثانى، و إلا دخلت فى العلم و الإدراك، و ليسا من الكلام بلا كلام.

فلو جازَ القَدَم فى الأصوات و الحروف و الكلمات، لجازَ القَدَم فى جميع أنواع المركبات. و من تشعّ الأخبار، ظهر له ذلك ظهور الشمس فى رائعه النهار.

**المبحث الثانى: فى إعجازه**

أصل الإعجاز فى الجملة ممّا أذعنت به فصحاء اليمن، و نجد، و العراق، و الحجاز. و اختاروا المُحاربه؛ عجزاً عن المُعارضه.

و هو ممّا اتفقت عليه كلمات أهل الإسلام، و تواترت به أخبار النبى صلّى الله عليه و آله و سلم و الأئمّه عليهم السلام، و دلّ عليه صريح الكتاب.

و لا يلزم من ذلك دور؛ لأنّ طريق إثبات النبوه غير مُنحصر فيه.

و إنّما الكلام فى أنّ إعجازه للصرف عن مباراته، أو لما اشتمل عليه من الفصاحه و البلاغه فى سوره و آياته؟

ثمّ هل ذلك من مجموع المبانى و المعانى، أو فى كلّ واحد منها؟

و هل ذلك مخصوص بالجملة، أو يتمشّى إلى السور الطوال، أو إليها و إلى القصار؟ و هل يتسرّى إلى الآيات أو لا؟ و أمّا الكلمات و الحروف فلا.

و لا يبعد القول بالصرفه بالنسبه إلى بعض السور القصار، و بالأمرين معاً فى حقّ

الكبار، أو المجتمع عن الصغار.

وربما يوجه بذلك التعجيز بسوره مرّه، و بعشر أُخرى، و إن كانت له وجوه أُخر.

و قد يقال: بثبوت الإعجاز في صغار السور إذا ظهر ما اشتملت عليه من الحكم، و كان يظهره لمن ينكره.

### المبحث الثالث في كيفيه الخطاب به

قد دلت الأخبار على تقدّم خلقه على زمان البعث بما لا يخفى على الأعمام، فلا معنى لتوجيه الخطاب حين الخلق إلى أهل الإسلام، فيكون حينئذ خطاب وضع، لا خطاب مُشافهه إلى حين حمل جبرئيل، ثم بتلاوته على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكون جبرئيل مخاطباً له؛ إذ من البعيد أن يقال بخلق مرّه ثانيه على لسانه، و إنما هو حاكٍ للخطاب.

ثم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً حاكٍ؛ لبعده كونه مخلوقاً مرّه ثالثه على لسانه على نحو الخلق الأول، فهو المخاطب حينئذٍ للمكلفين.

فعلى مذهبنا من اشتراط موجوديه المخاطب، و حضوره، و سماعه، و فهمه، و إقباله، كما دلّ عليه صريح العقل، لا يكون الخطاب من الله خطاب شفاه، و كذا من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالنسبه إلى الأعقاب، و جميع من لم يكن حاضراً وقت الخطاب (فالمبحث في خطاب المشافهه مبنّى على خطاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم للحاضرين على وجه الرساله) (١) و إنما تسريه الأحكام بنص النبي صلى الله عليه وآله وسلم و آله و سلم و الأئمه عليهم السلام.

و لو كان وضعه لأعلى وضع المراسلات، بل على وضع الصكوك و السجلات، ساوى الحاضرون الغائبين.

غير أنّ الأول أقرب إلى الصواب، و لذلك أدخلوه في مُشافهه الخطاب، و جعلوا

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

ثبوت الحكم لغير المُشافهين من الضروره و الإجماع و الأخبار. و على كلّ حال لا يتمشى إلا فى المماثل المتّحد فى النوع.

و القول: «بأنّ الخطاب فى الأخبار لأشخاصٍ بأعيانهم من قبيل الوضع العامّ، و أنّ خطاب المعنى من قبيل المثال» ممّا لا ينبغى أن يخطر فى البال.

ثمّ يبقى الكلام فى أنّ صدق الحقيقه و المجاز و حكمهما يلحق زمان الوضع، فلا ينزل على حين التبليغ أو بالعكس، و يختلف الحكم فيما كان حقيقه فى أيام النّبى صلّى الله عليه و آله و سلم، و ليس بحقيقه قبله، و يختلف الحال أيضاً باختلاف زمن النّبى صلّى الله عليه و آله و سلم و ما بعده باختلاف احتمالى الوضع و الرساله.

ثمّ يجرى فى الأحاديث القدسيه نحو ما جرى فى القرآن، (و الظاهر أنّ المدار على حين التبليغ، و اصطلاح الحاضرين عنده. و تبدل الحقيقه بعده و لو فى زمن النّبى صلّى الله عليه و آله و سلم لا يغيّر حكمه).

#### **المبحث الرابع: أنه أفضل من جميع الكتب المنزله من السماء، و من كلام الأنبياء و الأصفياء.**

و ليس بأفضل من النّبى صلّى الله عليه و آله و سلم، و أوصيائه عليهم السلام، و إن وجب عليهم تعظيمه و احترامه؛ لأنّه ممّا يلزم على المملوك، و إن قرب من الملك نهايه القرب، تعظيم ما يُنسب إليه من أقوال، و عيال، و أولاد، و بيت، و لباس، و هكذا؛ لأنّ ذلك تعظيم للمالك.

فتواضعهم لبيت الله تعالى، و تبرّكهم بالحجر، و الأركان، و بالقرآن، و بالمكتوب من أسمائه، و صفاته من تلك الحيثيه لا يقضى لها بزياده الشرفيه.

#### **المبحث الخامس: أن تلاوته أفضل من تلاوه الدعاء، و الأذكار، و الأحاديث، قدسيه و غيرها،**

و إن ورد العكس فى الدعاء، و هى فى نفسها سنّه من دون حاجه إلى فهم المعانى إجمالاً و تفصيلاً. نعم يعتبر فيها فهم القرآنيه، كما يُعتبر فى الذكر و الدعاء

فهم الذكريه و الدعائيه، و نحوها، في نحوها، و ربّما يكتفى بمجرّد العلم بأنّه ممّا يتقرب به.

### المبحث السادس: أنّ فيه المتشابه الذي لا يُعلم إلا بتعليم،

كأسماء العبادات من الصلاه، و الصيام، و الحجّ، و نحوها، و أسماء لا يعرفها العرب كالحروف في مفتتح السور، و أسماء أشياء توجد في الآخرة.

و فيه المبيّن الذي يعرفه العرب بلسانهم، و به عُرف الإعجاز، و حُجّ الخصوم من غير أهل الإسلام، و به يتّضح حال الصحيح من الأخبار، و عليه مدار الضروره، و السيره، و احتجاج النبي صلّى الله عليه و آله و سلم و الأئمّه عليهم السلام و الأصحاب سلفاً بعد سلف، و عليه بُنى عمل الاستخاره، و ما يُكتب من الهياكل من غير رجوع إلى تفسير، و حجّيته من ضروريّات الدين، و قد مرّ الكلام فيه مفصّلاً.

### المبحث السابع: في زيادته

لا- زياده فيه، من سوره، و لا- آيه، من بسمله، و غيرها، لا- كلمه، و لا- حرف. و جميع ما بين الدفتين ممّا يتلى كلام الله تعالى بالضروره من المذهب، بل الدين، و إجماع المسلمين، و إخبار النبي صلّى الله عليه و آله و سلم، و الأئمّه الطاهرين عليهم السلام، و إن خالف بعض من لا يُعتدّ به في دخول بعض ما رسم في اسم القرآن.

### المبحث الثامن: في نقصه

لا ريب في أنّه محفوظ من النقصان، بحفظ الملك الديان، كما دلّ عليه صريح القرآن (١)، و إجماع العلماء في جميع الأزمان، و لا عبره بالنادر.

و ما ورد من أخبار النقيصه تمنع البديهه من العمل بظاهرها، و لا سيّما ما فيه نقص

ثلث القرآن، أو كثير منه، فإنه لو كان ذلك لتواتر نقله؛ لتوفر الدواعى عليه، ولاتخذه غير أهل الإسلام من أعظم المطاعن على الإسلام و أهله.

ثم كيف يكون ذلك، و كانوا شديدي المحافظه على ضبط آياته، و حروفه. و خصوصاً ما ورد أنه صرّح فيه بأسماء كثير من المنافقين فى بعض السور، و منهم فلان و فلان.

و كيف يمكن ذلك، و كان من حكم النبي صلى الله عليه و آله و سلم الستر على المنافقين، و معاملتهم بمعامله أهل الدين.

ثم كان صلوات الله عليه يختشى على نفسه الشريفه منهم، حتى أنه حاول عدم التعرض لنصب أمير المؤمنين عليه السلام، حتى جاءه التشديد التام من رب العالمين، فلا بدّ من تأويلها بأحد وجوه:

أحدها: النقص ممّا خلق، لا ممّا أنزل.

ثانيها: النقص ممّا أنزل إلى السماء، لا ممّا وصل إلى خاتم الأنبياء.

ثالثها: النقص فى المعانى.

رابعها: أنّ الناقص من الأحاديث القدسيّه.

و الذى اختاره أن المنزل من الأصل ناقص فى الرسم، و ما نقص منه محفوظ عند النبي صلى الله عليه و آله و سلم و آله عليهم السلام.

و أمّا ما كان للإعجاز الذى شاع فى الحجاز و غير الحجاز، فهو مقصور على ما اشتهر بين الناس، لم يغيّره شىء من النقصان، من زمن النبي صلى الله عليه و آله و سلم إلى هذا الزمان، و كلّما خطب أو خاطب به النبي صلى الله عليه و آله و سلم على المنبر، لم يتبدّل، و لم يتغيّر.

### المبحث التاسع: فى بيان معنى القراءه و التلاوه

و تتحقّق للقادر بالإتيان بالحروف على النحو المألوف، و النطق بالكلمات على نحو ما وضعت عليها من الهيئات، فلا عبره بأحاديث النفس، و لا بالصوت الخارج من الفم

و لا يدعى حرفاً عُرفاً، و لا بالحروف المقطعات التى لم تحصل بها هيئات الكلمات.

و لا مع الفصل بسكوت أو كلام طويلين بين الحروف أو الكلمات، حتى يكونا عن اسم القرآن و القراءه مخرجين.

و يُكتفى من العاجز عن البعض بقدر المقدور منها، و من العاجز عن الكل بلوك اللسان، مع الإشاره بدلاً عنها.

و لا اعتبار بالحروف المنتوره، و لا بالقراءه المقلوبه، و لا بالمشتركة التى قصد بها غيرها، و هذا جارٍ فى جميع الكلمات الداخلة فى الأذكار و الدعوات.

### المبحث العاشر: فى بيان ما يحرم منها

، و هو أقسام:

منها: ما تشتمل على الغناء، و قد سبق تحقيق معناه.

و منها: ما يكون مؤذياً للمصلين، و مُزعجاً للتائمين، و نحو ذلك.

و منها: ما يُرفع زائداً على العاده، حتى لا يبقى للقران حُرمة.

و منها: ما يفضى إلى فساد الصلاه أو خروج وقتها، كقراءه سور العزائم فى الفرائض، أصليّه أو عارضيه، أو ما يفوت وقت الفريضة الواجبه.

و منها: ما يكون بلسان مغصوب، كلسان العبد مع منع مولاه.

و منها: ما يكون فى مكان مغصوب فى وجه قوئى، أمّا ما كان فى إله معدّه للتصويت، فلا شكّ فى تحريمه.

و منها: ما يتلذذ فيه بالسمع من الأجانب؛ لترطيب الصوت و تلطيفه.

و منها: ما يكون فى وقت عباده مضيقه، و إن لم تكن حُرمته أصليّه فى أحد الوجوه.

و منها: ما يكون فى حاله يُنهى عنها بسببها، كقراءه العزائم للجنب، و نحوه.

و منها: ما يحرم لنذر عدمه و نحوه حيث يعارضه أرجح منه. و هذا الحكم متمشٍ فى جميع أقسام القراءه، فى ذكرٍ، و دعاءٍ، و مدحٍ، و ثناءٍ، و غيرها من باقى الأشياء.



### المبحث الحادى عشر: فى استحباب أن يكون فى البيت، و أن يعلّق فيه

المبحث الحادى عشر: فى استحباب أن يكون فى البيت، و أن يعلّق فيه (١).

؛ لأنّ كلا منهما ينفى الشياطين.

و يُكره ترك القراءة فيه؛ لقول الصادق عليه السلام

ثلاثه يشكون إلى الله تعالى: مسجد خراب لا يصلّى فيه أهله، و عالم بين جهال، و مصحف مُعلّق قد وقع فيه الغبار، و لا يقرأ فيه (٢).

### المبحث الثانى عشر: فى تعلّمه أو تعليمه

فعن النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم

خياركم من تعلّم القرآن و علمه

(٣). و عنه صلّى الله عليه و آله و سلم

إذا قال المعلّم للصبى: قل بسم الله الرحمن الرحيم، فقال، كتب الله براءة للصبى، و لأبويه، و للمعلّم

(٤). و عنه صلّى الله عليه و آله و سلم

ما من رجل علّم ولده القرآن، إلا توجّ الله أبويه يوم القيامة بتاج الملك، و كُسيا حُلّتين لم يرَ الناس مثلهما

(٥). و عن الصادق عليه السلام: ينبغى للمؤمن أن لا يموت حتّى يتعلّم القرآن، أو يكون فى تعليمه

(٦) إلى غير ذلك.

و عن الأمير عليه السلام

إنّ الله ليهمّ بعذاب أهل الأرض، فلا يحاشى منهم أحداً، فينظر إلى الشيب ناقلى أقدامهم إلى الصلوات، و الولدان يتعلّمون القرآن، فيؤخّر ذلك عنهم

(٧).

- ٢- الكافي ٢: ٤٤٩ ح ٣، الوسائل ٤: ٨٥٥ أبواب قراءه القرآن ب ٢٠ ح ٢.
- ٣- أمالي الطوسي: ٣٥٧ ح ٧٣٩، ٧٤٠، الوسائل ٤: ٨٢٥ أبواب قراءه القرآن ب ١ ح ٦.
- ٤- مجمع البيان ١: ٩٠، الوسائل ٤: ٨٢٦ أبواب قراءه القرآن ب ١ ح ١٦.
- ٥- مجمع البيان ١: ٧٥، الوسائل ٤: ٨٢٥ أبواب قراءه القرآن ب ١ ح ٨.
- ٦- الكافي ٢: ٦٠٧ ح ٣، الوسائل ٤: ٨٢٤ أبواب قراءه القرآن ب ١ ح ٤.
- ٧- الفقيه ١: ١٥٥ ح ٧٢٣، علل الشرائع ٢: ٥٢١، ثواب الأعمال: ٦١، الوسائل ٤: ٨٣٥ أبواب قراءه القرآن ب ٧ ح ٢.

و عن الصادق عليه السلام

لا تنزلوا النساء الغرف، و لا تعلموهنّ الكتابه، و لا سوره يوسف، و علموهن المغزل، و سوره النور(١).

### المبحث الثالث عشر: في إكرامه، و عدم إهائنه

ففي الروايه

إنّه يجىء يوم القيامة، فيقول الله: و عزّتى، و جلالى، و ارتفاع مكانى، لأكرمّن اليوم من أكرمك، و لأهينّن من أهانك

(٢). و بيعه من الكافر، و مُطلق تملكه، و تمكينه منه، برهانه أو إعاره أو أمانه من الإهانه، حرام، و عقده فاسد.

و في إلحاق من فسدت عقيدته به وجهه، (و الأقوى خلافه؛ لأنّه يرى تعظيمه و احترامه) (٣).

و بيعه و مُطلق المعاوضه عليه مع إدخال الكتابه من مكروه الإهانه. و بيع الجلد و الورق و نحوهما مُغن عن تعلّق البيع به. و هل هو من المجاز، فالإكرام بتجنّب الصوره، أو من الحكم لأمن الاستعمال، أو من الإشاره كذلك؟ و جوهه، أو جهها الأول.

و النقش و الكتابه بالذهب مُنافيان للأدب؛ لأنّ العظمه تأبى ذلك. و ربّما لحق به جميع التحسينات.

و لعلّ ذلك هو الباعث على كراهه ذلك فى المساجد، أو من جهه نقص الدنيا، و زيتها.

و فى تمشيه ذلك إلى الكتب المحترمه وجهه.

### المبحث الرابع عشر: في إكرام أهله، و عدم إهائهم

فعن النبي صلّى الله عليه و آله و سلم

إنّ أهل القرآن فى أعلى درجه من

١- الفقيه ١: ٢٤٥ ح ١٠٨٩، الوسائل ٤: ٨٣٩ أبواب قراءه القرآن ب ١٠ ح ١.

٢- الكافي ٢: ٦٠٢ ح ١٤، الوسائل ٤: ٨٢٧ أبواب قراءه القرآن ب ٢ ح ١.

٣- ما بين القوسين يس فى «م»، «س».

الادميين، ما خلا النبيين و المرسلين، فلا تستضعفوا أهل القرآن حقوقهم، فإنّ لهم من الله العزيز الجبار لمكاناً (١).

### المبحث الخامس عشر: في شرف حملته

فعن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

أشرف أمتي حملة القرآن في الدنيا، عرفاء أهل الجنّة يوم القيامة

(٢). وَ عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

حملة القرآن المخصوصون برحمه الله تعالى، الملبسون نور الله تعالى، المعلمون كلام الله تعالى، المقربون عند الله تعالى، من والاهم فقد والى الله تعالى، و من عاداهم فقد عادى الله تعالى (٣).

### المبحث السادس عشر: في حفظه

عن الصادق عليه السلام

الحافظ للقران العامل به مع سفره الكرام البرره

(٤). وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَام

إِنَّ الَّذِي يَعَالِجُ الْقُرْآنَ، وَ يَحْفَظُهُ بِمَشَقَّةٍ مِنْهُ، لَقَلَّه حَفْظُهُ لَهُ، لَهُ أَجْرَانِ (٥).

### المبحث السابع عشر: في ترك السفر به إلى أرض العدو

روى: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَسَافِرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ؛

١- الكافي ٢: ٦٠٣ ح ١، ثواب الأعمال: ١٢٥ ح ١، الوسائل ٤: ٨٣٠ أبواب قراءة القرآن ب ٤ ح ١.

٢- الفقيه ٤: ٢٨٥ ح ٨٥١ معاني الأخبار: ٧ ح ١٧٨، ٣٢٣، الخصال: ٢٨ ح ١٠٠، الوسائل ٤: ٨٣١ أبواب قراءة القرآن ب ٤ ح ٢، ٣.

٣- تفسير الحسن العسكري (ع): ٤، مجمع البيان ١: ٨٥، الوسائل ٤: ٨٣١ أبواب قراءة القرآن ب ٤ ح ٤.

٤- الكافي ٢: ٦٠٣ ح ٢، ثواب الأعمال: ١٢٧، أمالي الصدوق: ٥٧ ح ٦، الوسائل ٤: ٨٣٢ أبواب قراءة القرآن ب ٥ ح ١.

٥- الكافي ٢: ٦٠٦ ح ١، ثواب الأعمال: ١٢٧، الوسائل ٤: ٨٣٢ أبواب قراءة القرآن ب ٥ ح ٢.

مخافه أن يناله العدو (١). و يُراد بهم الكفار، و الظاهر أنّ الحكم دائر مدار خوف ذلك.

### المبحث الثامن عشر: في الإسرار به

روى أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِأَبِي ذَرِّ

أخْفِضْ صَوْتَكَ عِنْدَ الْجَنَائِزِ، وَ عِنْدَ الْقِتَالِ، وَ عِنْدَ الْقُرْآنِ

(٢)، وَ رَوَى مَا يِعَارِضُهُ (٣)، وَ يَنْزِلُ عَلَى اخْتِلَافِ الْجِهَاتِ وَ التِّيَاتِ.

### المبحث التاسع عشر: في تطهاره حال قراءته

فَعَنَ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

لَا تَقْرَءُوا الْقُرْآنَ مِنْ غَيْرِ وَضُوءٍ

(٤) وَ عَنِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلَهُ (٥).

وَ رَوَى: أَنَّ الْقَارِئَ الْمُتَطَهِّرَ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ خَمْسًا وَ عَشْرِينَ حَسَنَةً، وَ لَغَيْرِ الْمُتَطَهِّرِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ (٦).

### المبحث العشرون: في الخشوع و الخشوع و التذلل

روى: أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ

يَا حَامِلَ الْقُرْآنِ، تَوَاضِعْ بِهِ، يَرْفَعُكَ اللَّهُ تَعَالَى، وَ لَا تَعَزَّزْ بِهِ، فَيَذَلُّكَ اللَّهُ تَعَالَى؛ يَا حَامِلَ الْقُرْآنِ، تَزَيِّنْ بِهِ لِلَّهِ يَزَيِّنُكَ اللَّهُ تَعَالَى، وَ لَا تَتَزَيِّنْ بِهِ لِلنَّاسِ، فَيَشِينُكَ اللَّهُ تَعَالَى، مِنْ خَتَمِ الْقُرْآنِ، فَكَأَنَّمَا أُدْرِجَتْ النَّبُوَّةُ بَيْنَ جَنْبَيْهِ، وَ لَكِنَّهُ لَا يُوحَى إِلَيْهِ»

(٧).

١- أمالي الطوسي: ٣٨٢ ح ٨٢٣، الوسائل ٤: ٨٨٧ أبواب قراءه القرآن ب ٥٠ ح ١.

٢- أعلام الدين للدليمي: ١٩٦، الوسائل ٤: ٨٥٨ أبواب قراءه القرآن ب ٢٣ ح ٣.

٣- السرائر ٣: ٦٠٦، الوسائل ٤: ٨٥٧ أبواب قراءه القرآن ب ٢٣ ح ٢.

٤- قرب الإسناد: ١٧٥، الخصال: ٦٢٧، الوسائل ٤: ٨٤٧ أبواب قراءه القرآن ب ١٣ ح ١.

٥- الخصال ٢: ٦٢٧، الوسائل ٤: ٨٤٧ أبواب قراءه القرآن ب ١٣ ح ٢.

٦- عدّه الداعي: ٢٨٧، الوسائل ٤: ٨٤٨ أبواب قراءه القرآن ب ١٣ ح ٣.

٧- الكافي ٢: ٦٠٤ ح ٥، الوسائل ٤: ٨٣٥ أبواب قراءه القرآن ب ٨ ح ١.

### الحادى والعشرون: البكاء والتباكى عند سماع قراءته،

روى: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى شاباً من الأنصار، فقال

إنى أريد أن أقرأ عليكم، فمن بكى، فله الجنة، و من تباكى، فله الجنة (١).

### الثانى والعشرون: الاستخاره به بفتح، و ملاحظه أول ما يقع عليه النظر، و التفرؤ به؛

للزوايه (٢). و المعارض للتفأل لا نعتبه.

### الثالث والعشرون: أنه يستحب للقارئ و المستمع استشعار الرقه، و الخوف، من دون إظهار الغشيه، و نحوها،

فقد روى عن جابر، عن أبى جعفر عليه السلام، قال: قلت له: «إن قوماً إذا ذكروا شيئاً من القرآن أو حدّثوا به، صعق (٣) أحدهم، حتى يرى أنّ أحدهم لو قطعت يده و رجلاه لم يشعر، فقال: «سبحان الله تعالى، ذلك من الشيطان» (٤).

### الرابع والعشرون: العوذ و الرقيه و النُشره إذا كانت من القرآن،

الرابع و العشرون: العوذ و الرقيه (٥) و النُشره (٦) إذا كانت من القرآن،

و كذا إذا كانت من الذكر، أو مرويه عنهم لا بأس بها، دون غيرها من الأشياء المجهوله.

و لا بأس بتعليق التعويد من القرآن و الدعاء و الذكر، كما ورد فى الأخبار (٧).

١- أمالى الصدوق: ٤٣٨ ح ١٠، ثواب الأعمال: ١٩٢، الوسائل ٤: ٨٦٥ أبواب قراءه القرآن ب ٢٩ ح ١.

٢- الكافى ٢: ٦٢٩ ح ٧، الوسائل ٤: ٨٧٥ أبواب قراءه القرآن ب ٣٨ ح ١.

٣- صعق: غشى عليه لصوت سمعه. المصباح المنير: ٣٤٠.

٤- الكافى ٢: ٦١٦ ح ١، أمالى الصدوق: ٢١١ ح ٩، الوسائل ٤: ٨٦٠ أبواب قراءه القرآن ب ٢٥ ح ١.

٥- رقيته أرقيه رقياً: عوذته بالله، و الاسم الرقيه، و المره الرقيه، المصباح المنير: ٢٣٦، مجمع البحرين ١: ١٩٣.

٦- النشره: الرقيه التى يعالج المريض بها. مفردات الراغب: ٤٩٣.

٧- انظر الوسائل ٤: ٨٧٧ أبواب قراءه القرآن ب ٤١.

### الخامس والعشرون: كتابه شيء من القرآن، وغسله، و شرب مائه

كما في الأخبار، و روى: أن من كان في بطنه ماء أصفر، فليكتب على بطنه أية الكرسي، و يغسلها، و يشربها، و يجعلها ذخيره في بطنه، فإنه يبرأ بإذن الله (١)، و أنه نهى عن كتابه شيء من كتاب الله بالبزاق (٢) و أن يمحي به (٣).

### السادس والعشرون: قراءة الحزن،

روى: أن قراءة موسى بن جعفر عليه السلام كانت حزنًا، فإذا قرأ فكأنه يخاطب إنساناً (٤).

### السابع والعشرون: استحباب القراءة بالمصحف،

فإن من فعله مُتَّع ببصره، و حَفَّف عن والديه، و إن كانا كافرين، و عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «ليس شيء أشدَّ على الشيطان من قراءة المصحف نظراً» (٥).

و سأل الصادق عليه السلام رجل، فقال: إنني أحفظ القرآن على ظهر قلبي أفضل أو أنظر؟ فقال عليه السلام له: «بل اقرأه، و أنظر في المصحف، فهو أفضل، أما علمت أن النظر في المصحف عباده» (٦). و روى: أن النظر في المصحف من غير قراءة عباده (٧).

### الثامن والعشرون: أنه يجب الإنصات للقراءة على المأموم إذا سمع قراءة الإمام

- ١- الكافي ٢: ٦٢٥ ح ٢١، عده الداعي: ٢٩٣، الوسائل ٤: ٨٧٦ أبواب قراءة القرآن ب ٤٠ ح ١.
- ٢- البزاق: البصاق، و الصاد مبدله إلى زاي فيها. انظر المصباح المنير: ٤٨.
- ٣- الفقيه ٤: ٣ ح ١، الوسائل ٤: ٨٧٧ أبواب قراءة القرآن ب ٤٠ ح ٢.
- ٤- الكافي ٢: ٦٠٦ ح ١٠، دعوات الراوندي: ٢٣، الوسائل ٤: ٨٥٧ أبواب قراءة القرآن ب ٢٢ ح ٣.
- ٥- الكافي ٢: ٦١٣ ح ١، ثواب الأعمال: ١٢٩ ح ٢، عده الداعي: ٢٩٠، الوسائل ٤: ٨٥٣ أبواب قراءة القرآن ب ١٩ ح ١، ٢.
- ٦- الكافي ٢: ٦١٤ ح ٥، الوسائل ٤: ٨٥٤ أبواب قراءة القرآن ب ١٩ ح ٤.
- ٧- الفقيه ٢: ١٣٣ ح ٥٥٦، الوسائل ٤: ٨٥٤ أبواب قراءة القرآن ب ١٩ ح ٦.

كما في الأخبار (١).

### التاسع والعشرون: يستحب التفكير في معاني القرآن،

و أمثاله، و وعده، و وعيده، و ما يقتضى الاعتبار، و التأثر، و الاتعاظ، و سؤال الجنّة و الاستعاذه من النار عند سماع آيتينهما كما في الأخبار (٢).

و روى عن ابن عباس: أنّ أبا بكر قال: يا رسول الله، أسرع إليك الشيب، فقال: «شيبتي هود، و الواقعه، و المرسلات، و عم يتساءلون» (٣).

و عنه صلى الله عليه و آله و سلم أنّه قال

إنّي لأعجب أنّى كيف لا أشيب إذا قرأت القرآن (٤).

### الثلاثون: روى أنّه لا ينبغي قراءة القرآن من سبعة:

الراكع، و الساجد، و فى الكنيف، و فى الحمام، و الجنب، و النفساء، و الحائض (٥).

### الحادى و الثلاثون: حكم العريّة و شهره القراءه، و أحكام العجز و قدره،

و اعتبار السبعة أو العشره، لا فرق فيها بين الصلاه و غير الصلاه، و قد مرّ تحقيقه، فلا حاجة إلى الإعادة.

و يفرق بين المقامين: باشرط التوالى فى القسم الأوّل بين الحروف، و الكلمات، و الآيات، و السور فى مقام جواز القرآن مثلاً، و إنّما يُعتبر هذا فى القسم الأوّل بلا ريب.

١- مجمع البيان ٤: ٥١٥، الوسائل ٤: ٨٦١ أبواب قراءه القرآن ب ٢٦ ح ١-٣.

٢- الكافى ٣: ٣٠١ ح ١، التهذيب ٢: ٢٨٦ ح ١١٤٧، أعلام الدين: ١٠١، مجمع البيان ١٠: ٣٧٨، الوسائل ٤: ٨٢٨ أبواب قراءه القرآن ب ٣ ح ٢-٨.

٣- الخصال: ١٩٩ ح ١٠، أمالى الصدوق: ١٩٤ ح ٤، الوسائل ٤: ٨٢٩ أبواب قراءه القرآن ب ٣ ح ٥.

٤- الكافى ٢: ٦٣٢ ح ١٩، الوسائل ٤: ٨٢٩ أبواب قراءه القرآن ب ٣ ح ٤.

٥- الخصال: ٣٥٧ ح ٤٢، الوسائل ٤: ٨٨٥ أبواب قراءه القرآن ب ٤٧ ح ١.



و أما في غير الصلاة؛ فيعتبر في الضرب الأول بلا ريب، وفي الثاني في وجه قوى، وفي الثالث والرابع لا عبره به.

فلو قطع قراءته على آية أو سورة، ثم عاد بعد زمان فأتهم، ثم استمر إلى آخر القرآن، فقد ختم. ولو كان أجيراً في القراءه أو قراءه سورة فانكشف مع الفاصله غلطه في بعض آياتها، جاء بآيه الغلط فقط.

(و لا يجوز الاقتصار على حرف أو كلمه، و لو نزلها إلى الآخر عن محلّ الغلط كان أحوط) (١).

### الثاني والثلاثون: أنه يُستحب الاستعاذه من الشيطان عند قراءه أي سورة كانت،

و عند القراءه مطلقاً، و يكفي مطلق التعوذ.

و عن العسكري عليه السلام أنه قال لشخص

إنّ الذي ندبك الله إليه، و أمرك به عند قراءه القرآن أن تقول: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم

(٢).

### الثالث والثلاثون: أنه يكره ترك القراءه حتى يبعث على النسيان،

و في الأخبار أن المنسى يأتي بصوره حسناء يوم القيامة، ثم يخاطب الناسي، و يلومه على نسيانه و حرمانه (٣).

### الرابع والثلاثون: ترتيب القراءه،

فعن أمير المؤمنين عليه السلام: «بَيِّنُهُ تَبَيَّنًا، و لا تَهْذُهُ هَذًّا (٤) الشعر، و لا تنثره نثر الرمل، و لا يكن هم أحدكم آخر السوره» (٥).

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- تفسير الإمام العسكري (ع): ١٦، الوسائل ٤: ٨٤٨ أبواب قراءه القرآن ب ١٤ ح ١.

٣- الكافي ٢: ٦٠٨ ح ١-٦، عقاب الأعمال: ٢٨٣، المحاسن: ٩٦ ح ٥٧، عدّه الداعي: ٢٩١، الوسائل ٤: ٨٤٥ أبواب قراءه القرآن

ب ١٢ ح ١.

٤- هذ الشيء يهذه هذاً؛ إذا قطعه قطعاً سريعاً، و منه هذ القرآن يهذه إذا أسرع قراءته. جمهره اللغه ١: ١١٩.

٥- الكافي ٢: ٤٤٩ ح ١، الوسائل ٤: ٨٥٦ أبواب قراءه القرآن ب ٢١ ح ١.

و عن الصادق عليه السلام

أعرب القرآن، فإنه عربي

(١) و عنه عليه السلام: أنه يكره أن يقرأ الفاتحة و قل هو الله أحد، أو خصوص قل هو الله أحد في نفس واحد (٢).

و عنه عليه السلام: إنه التمكن و تحسين الصوت (٣).

و روى: أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم كان يقطع آية آية (٤).

**الخامس و الثلاثون: أنه يستحب إهداء ثواب القراءة إلى النبي صلى الله عليه و آله و سلم، و الأئمة، و الزهراء عليها السلام، و المؤمنين؛**

ليكون معهم في الجنة.

**السادس و الثلاثون: تستحب قراءته استحباباً مؤكداً،**

ففي وصيته النبي صلى الله عليه و آله و سلم لأمر المؤمنين عليه السلام

و عليك بتلاوه القرآن على كل حال

(٥). و عن أبي جعفر عليه السلام

من قرأ القرآن قائماً في صلاته، كتب الله له بكل حرف مائة حسنة و في خير آخر إضافته: و محاسبته مائة سيئة، و رفع له مائة درجة و من قرأه جالساً، كتب الله له بكل حرف خمسين، و من قرأ في غير صلاته، كان له بكل حرف عشر حسنات (٦).

**السابع و الثلاثون: أنه يستحب استماع قراءته،**

فعن الصادق عليه السلام

أنه من استمع حرفاً منه من غير قراءه، كتب الله له حسنة، و محاسبته سيئة، و رفع له درجة

(٧)

١- الكافي ٢: ٤٥٠ ح ٥، أعلام الدين: ١٠١، مجمع البيان ١٠: ٥٦٩، الوسائل ٤: ٨٥٦ أبواب قراءة القرآن قراءة ب ٢١ ح ٢.

٢- الكافي ٢: ٤٥١ ح ١٢، و ج ٣: ٣١٤ ح ١١، الوسائل ٤: ٧٥٤ أبواب القراءة ب ١٩ ح ٢١.

٣- مجمع البيان ١٠: ٥٦٩، الوسائل ٤: ٨٥٦ أبواب قراءة القرآن ب ٢١ ح ٤.

- ٤- مجمع البيان ١٠: ٥٦٩، الوسائل ٤: ٨٥٦ أبواب قراءة القرآن ب ٢١ ح ٥.
- ٥- الكافي ٨: ٧٩ ح ٣٣، المحاسن: ١٧، الوسائل ٤: ٨٣٩ أبواب قراءة القرآن ب ١١ ح ١.
- ٦- الكافي ٢: ٤٤٧ ح ١، وص ٦١١ ح ١، الوسائل ٤: ٨٤٠ أبواب قراءة القرآن ب ١١ ح ٤.
- ٧- الكافي ٢: ٤٤٨ ح ٦، عدّه الداعي: ٢٨٨، الوسائل ٤: ٨٤١ أبواب قراءة القرآن ب ١١ ح ٦.

و روى: أن لمستمع قراءه الفاتحه ما لقارئها من الثواب (١).

### الثامن و الثلاثون: أنه يُستحبّ كثرة القراءه،

فعن الكاظم عليه السلام: «أنّ درجات الجنّه على قدر آيات القرآن» (٢).

و سئل زين الساجدين عليه السلام: أى الأعمال أفضل؟ فقال: «الحال المرتحل» ف قيل له: ما الحال المرتحل؟ فقال: «الذى يفتح ختمه» (٣).

و سئل النبي صلّى الله عليه وآله وسلم: أى الرجال خير؟ فقال: «الحال المرتحل» فسئل: و ما الحال المرتحل؟ فقال: «الذى يفتح القرآن و يختمه» (٤).

و عن أبى جعفر عليه السلام: «إنما شيعه علىّ عليه السلام الناجون الناحلون الذابلون إلى أن قال كثيره صلاتهم، كثيره تلاوتهم للقران» (٥).

### التاسع و الثلاثون: أنه يُستحب تعليم الأولاد للقران،

فقد روى: أن الله تعالى يدفع عن أهل الأرض العذاب بعد استحقاقهم أن لا يبقى منهم أحداً بنقل أقدام الشيب إلى الصلوات، و تعلم الأولاد القرآن (٦).

### الأربعون: روى أن كلّ من دخل الإسلام طائعاً، و قرأ القرآن ظاهراً، فله فى كلّ سنه مائتا دينار فى بيت مال المسلمين،

فإن منع أخذها فى الدنيا، أخذها

- ١- عيون أخبار الرضا (ع) ١: ٣٠٢ ح ٦٠، الوسائل ٤: ٨٤٣ أبواب قراءه القرآن ب ١١ ح ١٣.
- ٢- الكافي ٢: ٦٠٦ ح ١٠، أمالى الصدوق: ٢٩٤ ح ١٠، الوسائل ٤: ٨٤٠ أبواب قراءه القرآن ب ١١ ح ٣.
- ٣- الكافي ٢: ٦٠٥ ح ٧، معانى الأخبار: ١٩٠، عدّه الداعى: ٢٩٩، الوسائل ٤: ٨٤٠ أبواب قراءه القرآن ب ١١ ح ٢.
- ٤- ثواب الأعمال: ١٢٧ ح ١، الوسائل ٤: ٨٤٢ أبواب قراءه القرآن ب ١١ ح ٩.
- ٥- الخصال ٢: ٤٤٤ ح ٤٠، أعلام الدين: ١٤٢، الوسائل ٤: ٨٤٣ أبواب قراءه القرآن ب ١١ ح ١٤.
- ٦- الفقيه ١: ١٥٥ ح ٧٢٣، علل الشرائع ٢: ٥٢١ ح ٢، ثواب الأعمال: ٦١، ٤٧، الوسائل ٤: ٨٣٥ أبواب قراءه القرآن ب ٧ ح ٢.

يوم القيامة (١).

### الحادى والأربعون: أنه يُستحب الإكثار من قراءة بعض السور:

منها: سورة الفاتحة، روى: أنها لو قرأت على ميت سبعين مرّة، ثم ردت فيه الروح، لم يكن عجباً.

و أن من لم تبرئه الفاتحة لم يبرئه شىء.

و أن من لم يقرأ الحمد، و قل هو الله أحد، لم يبرئه شىء (٢).

و أن النبي صلّى الله عليه و آله و سلم إذا أصابته عين أو صداع بسط يديه، فقرأ الفاتحة، و المعوذتين، ثم يمسخ بهما وجهه، فيذهب ما فيه (٣).

و أن النبي صلّى الله عليه و آله و سلم قال: «من نالته علّة، فليقرأ فى جيبه الحمد سبع مرّات، و إلا فليقرأها سبعين مرّة» ثم قال: «و أنا الضامن له العافية» (٤).

و عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلم أنه قال لجابر: «أفضل سورة فى الكتاب الفاتحة، و هى شفاء من كلّ داء عدا الموت، و هى أشرف ما فى كنوز العرش» (٥).

و منها: سورة الإخلاص، فإنّه يستحبّ الإكثار من قراءتها، فعن الباقر عليه السلام

من قرأها مرّة بورك عليه، و مرّتين عليه و أهله، و ثلاث مرّات عليه و أهله و جيرانه، و اثني عشر مرّة بُنى له اثني عشر قصرًا فى الجنّة، و مائه مرّة غُفرت له ذنوبه خمسة و عشرين سنه، ما خلا الدماء و الأموال، و أربعمائه مرّة له ثواب أربعمائه شهيد، كلّهم عُقر جواده، و أريق دمه، و ألف مرّة لم يمت حتّى يرى مقعده من الجنه

(٦). و روى: أن سعد بن معاذ صلّى عليه سبعون ألف ملك؛ لأنّه كان يقرأ سورة

- 
- ١- الخصال: ٦٠٢ ح ٦، مجمع البيان ١: ١٦، الوسائل ٤: ٨٣٩ أبواب قراءة القرآن ب ٩ ح ١.
  - ٢- انظر الكافي ٢: ٦٢٣ ح ١٦، وص ٦٢٦ ح ٢٢، و الوسائل ٤: ٨٧٣ أبواب قراءة القرآن ب ٣٧ ح ١، ٣، ٥، ٩.
  - ٣- دعوات الراوندى: ٢٠٦ ح ٥٥٩، الوسائل ٤: ٨٧٤ أبواب قراءة القرآن ب ٣٧ ح ٤.
  - ٤- أمالى الطوسى ١: ٢٩٠ ح ٥٥٣، الوسائل ٤: ٨٧٤ أبواب قراءة القرآن ب ٣٧ ح ٧.
  - ٥- مجمع البيان ١: ١٨، الوسائل ٤: ٨٧٤ أبواب قراءة القرآن ب ٣٧ ح ٨- ١٠.
  - ٦- الكافي ٢: ٦١٩ ح ١، الوسائل ٤: ٨٦٧ أبواب قراءة القرآن ب ٣١ ح ١.

التوحيد قائماً، وقاعداً، وراكباً، و ماشياً، و ذاهباً، و جائياً (١).

و روى: أنها مرّه ثلاث القرآن، و مرّتين ثلاثان، و ثلاثه كلّهُ (٢)، و أنها ثلاث التوراه، و ثلاث الإنجيل، و ثلاث الزبور (٣).

و قال عليه السلام لمفضّل: «احتجب عن الناس كلّهم بقراءه التوحيد عن يمينك، و عن شمالك، و من قدامك، و ورائك، و فوقك، و تحتك، و إذا دخلت على سلطانٍ جائرٍ فاقراها حين تنظر إليه ثلاث مرّات، و اعقد بيدك اليسرى، ثم لا تفارقها حتّى تخرج من عنده» (٤).

و عنه عليه السلام: «من مضت له جمعه، و لم يقرأ فيها بقل هو الله أحد، ثم مات، مات على دين أبي لهب» (٥).

و عنه عليه السلام: «من أصابه مرض أو شدّه، و لم يقرأ في مرضه أو شدّته قل هو الله أحد فهو من أهل النار» (٦).

و عنه عليه السلام أنّه قال: «من مضت به ثلاثه أيام، و لم يقرأ فيها قل هو الله أحد فقد خذل، و نزع ربقه الإيمان من عنقه، و إن مات في هذه الثلاثه، مات كافراً بالله العظيم» (٧).

و لا بدّ من تنزيل هذه الأخبار على من استهان بها، أو تركها لعدم تصديق قول المعصوم في أمر ثوابها.

١- الكافي ٢: ٦٢٢ ح ١٣، ثواب الأعمال: ١٥٦ ح ٦، أمالي الصدوق: ٣٢٣ ح ٥، التوحيد: ٩٥ ح ١٣، الوسائل ٤: ٨٦٧ أبواب قراءه القرآن ب ٣١ ح ٢.

٢- معاني الأخبار: ٢٣٥، أمالي الصدوق: ٣٧ ح ٥، الوسائل ٤: ٨٦٨ أبواب قراءه القرآن ب ٣١ ح ٥.

٣- التوحيد: ٩٥ ح ١٥، الوسائل ٤: ٨٦٩ أبواب قراءه القرآن ب ٣١ ح ١٠.

٤- الكافي ٢: ٦٢٤ ح ٢٠، عدّه الداعي: ٢٩٣، الوسائل ٤: ٨٦٧ أبواب قراءه القرآن ب ٣١ ح ٤.

٥- ثواب الأعمال: ١٥٦ ح ٢، عقاب الأعمال: ٢٨٢، المحاسن: ٩٥ ح ٥٤، أعلام الدين: ٣٨٦، مجمع البيان ١٠: ٥٦١، الوسائل ٤: ٨٦٨ أبواب قراءه القرآن ب ٣١ ح ٦.

٦- ثواب الأعمال: ١٥٦ ح ٣، عقاب الأعمال: ٢٨٣، أعلام الدين: ٣٨٦، المحاسن: ٩٦ ح ٥٥، عدّه الداعي: ٢٩٩، الوسائل ٤: ٨٦٨ أبواب قراءه القرآن ب ٣١ ح ٧.

٧- عقاب الأعمال: ٢٨٢، المحاسن: ٩٥ ح ٥٤، الوسائل ٤: ٨٦٩ أبواب قراءه القرآن ب ٣١ ح ٩.

و منها: سورة الأنعام؛ فإنه يُستحب الإكثار من قراءتها، فعن الصادق عليه السلام: أنها نزلت جملة يشيعها سبعون ألف ملك، حتى أنزلت على محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فعظموها، و بجلوها، فإن اسم الله في سبعين موضعاً منها، و لو يعلم الناس ما فى قراءتها ما تركوها (١).

و منها: سورة الملوك؛ فإنه يُستحب الإكثار من قراءتها، روى: أن من قرأها قبل أن ينام، فهو فى أمان حتى يُصبح، و فى أمان يوم القيامة؛ و من قرأها، أمن فى قبره من مُنكر و نكير إن أتوه من رجله أو من جوفه أو من لسانه قلن: هذا العبد كان يقرأ من قبلنا سورة الملك (٢).

و منها: التوحيد؛ فإنه تُستحب قراءتها عند النوم مائة مرّة لتغفر له ذنوبه خمسين عاماً مما سبق أو خمسين، أو إحدى عشر؛ لأن من قرأها إحدى عشر حفظ فى داره، و دويرات أهله.

و منها: قراءه آيه آخر الكهف عند النوم، و هو قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ إِلَى آخِرِهِ؛ ليسطع له نور إلى المسجد الحرام، و فى آخر إلى بيت الله الحرام (٣).

و منها: قراءه آيه السبحات عند النوم، حتى لا يموت حتى يدرك القائم عليه السلام.

و منها: سورة يس؛ فإنه يُستحب الإكثار من قراءتها؛ فعن الصادق عليه السلام

إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا، و قلب القرآن يس، من قرأها قبل أن ينام أو فى نهاره قبل أن يُمسي، كان فى نهاره من المحفوظين و المرزوقين حتى يُمسي؛ و من قرأها فى ليله قبل أن ينام، و كَلَّ اللَّهُ بِهِ أَلْفَ مَلَكٍ، يحفظونه من كلِّ شيطان رجيم، و من كلِّ آفة، و إن مات فى يومه، أدخله الله الجنة

(٤).

١- الكافى ٢: ٦٢٢ ح ١٢، ثواب الأعمال: ١٣١، أعلام الدين: ٣٦٩، الوسائل ٤: ٨٧٣ أبواب قراءه القرآن ب ٣٦ ح ١.

٢- الكافى ٢: ٦٣٣ ح ٢٦، ثواب الأعمال: ١٤٧، الوسائل ٤: ٨٧٦ أبواب قراءه القرآن ب ٣٩ ح ١-٢.

٣- ثواب الأعمال: ١٣٤، عدّه الداعى: ٣٠١، الوسائل ٤: ٨٧٣ أبواب قراءه القرآن ب ٣٥ ح ٣.

٤- ثواب الأعمال: ١٣٨ ح ١، ٢، الوسائل ٤: ٨٨٦ أبواب قراءه القرآن ب ٤٨ ح ١.

و عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام

أنّ من قرأ يس في عمره مرّه واحده، كتب الله له بكلّ خلق في الدنيا، و كلّ خلق في الآخرة، و في السماء بكلّ واحد ألف ألف حسنه، و محا عنه مثل ذلك، و لم يصبه فقر، و لا عُدم (١)، و لا هدم، و لا نَصَب (٢)، و لا جُنون، و لا جُذام (٣)، و لا وَسواس (٤)، و لا داء يضرّه، و خَفَّفَ الله عنه سكرات الموت، و أهواله، و تولّى الله قبض روحه، و كان ممّن يضمن الله الشيعه في معيشته، و الفرج عند لقائه، و الرضا بالثواب في آخرته، و قال الله تعالى لملائكته أجمعين، مَنْ في السماوات، و مَنْ في الأرض: قد رضيتُ عن فلان، فاستغفروا له (٥).

### الثاني و الأربعون: إنه يُستحبّ ختمه في كلّ شهر مرّه،

أو في كلّ سبعة أيام أو في كلّ ثلاثه، أو في ليله واحده؛ مع الترتيل، و التأمل في المعاني، و سؤال الجنّه، و التعوّذ من النار عند قراءه آيتيهما.

و عن الصادق عليه السلام أنه قال

لا يُعجبني أن يُقرأ القرآن في أقلّ من شهر، و إنّ أصحاب محمّد صلّى الله عليه و آله و سلم يقرأ أحدهم في شهر أو أقلّ (٦).

### الثالث و الأربعون: إنه تُستحبّ قراءته في البيت،

فعن الصادق عليه السلام: «إنّ البيت إذا كان فيه مسلم يقرأ القرآن تراءى لأهل السماوات، كما يترأى الكوكب الدرّي لأهل الأرض، و تنزل البركه، و تحضر الملائكه فيه» (٧).

١- يقال: أعدم بالألف: افتقر، فهو معدم و عديم. المصباح المنير: ٣٩٧.

٢- النّصب: التعب. مفردات الراغب: ٤٩٤.

٣- الجذم: القطع، و منه يقال: جذم الإنسان إذا أصابه الجذام، لأنه يقطع اللحم و يسقطه. المصباح المنير: ٩٤.

٤- الوسواس: مرض يحدث من غلبه السوداء يختلط معه الدهن. المصباح المنير: ٦٥٨.

٥- ثواب الأعمال: ١٣٨ ح ٢، الوسائل ٤: ٨٨٦ أبواب قراءه القرآن ب ٤٨ ح ٢.

٦- الكافي ٢: ٦١٧ ح ١، الإقبال ١: ٢٣٢، الوسائل ٤: ٨٦٢ أبواب قراءه القرآن ب ٢٧ ح ٣١.

٧- الكافي ٢: ٦١٠ ح ٢، عده الداعي: ٢٨٧، الوسائل ٤: ٨٥٠ أبواب قراءه القرآن ب ١٦ ح ١، ٢.



و قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

نُورُوا بِيُوتِكُمْ بِتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ، وَ لَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا، كَمَا فَعَلَتِ الْيَهُودُ وَ النَّصَارَى، وَ لَا تَكُونُوا كَالْيَهُودِ، عَطَّلُوا تَوْرَاتِهِمْ، وَ اسْتَعْمَلُوا الْكِنَائِسَ (١).

#### الرابع والأربعون: أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ كُلِّ لَيْلَةٍ،

فَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ قُرْآنٍ عَشْرَ آيَاتٍ فِي لَيْلَةٍ، لَمْ يُكْتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ؛ وَ مِنْ قُرْآنٍ خَمْسِينَ، كُتِبَ مِنَ الذَّاكِرِينَ؛ وَ مِنْ قُرْآنٍ مِائَةٍ، كُتِبَ مِنَ الْقَانِتِينَ؛ وَ مِنْ قُرْآنٍ مِائَتَيْنِ، كُتِبَ مِنَ الْخَاشِعِينَ؛ وَ مِنْ قُرْآنٍ ثَلَاثِمِائَةٍ، كُتِبَ مِنَ الْفَائِزِينَ؛ وَ مِنْ قُرْآنٍ خَمْسِمِائَةٍ، كُتِبَ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ؛ وَ مِنْ قُرْآنٍ أَلْفِ آيَةٍ، كُتِبَ لَهُ قَنْطَارٌ مِنْ تَبَرٍ، الْقَنْطَارُ خَمْسَةٌ عَشَرَ أَلْفَ مِثْقَالٍ مِنَ الذَّهَبِ، الْمِثْقَالُ أَرْبَعَةٌ وَ عِشْرُونَ قِيرَاطًا، أَصْغَرُهَا مِثْلُ جَبَلِ أَحَدٍ، وَ أَكْبَرُهَا مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ» (٢).

#### الخامس والأربعون: إِنَّهُ تُسْتَحَبُّ قِرَاءَتُهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؛

فَإِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ رِبْعًا، وَ رِبْعُ الْقُرْآنِ شَهْرُ رَمَضَانَ.

#### السادس والأربعون: قِرَاءَةُ خَمْسِينَ آيَةٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ؛

لِقَوْلِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْقُرْآنُ عَهْدُ اللَّهِ إِلَى خَلْقِهِ، فَقَدْ يَنْبَغِي لِلْمَرْءِ الْمُسْلِمِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى عَهْدِهِ، وَ يَقْرَأَ مِنْهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمْسِينَ آيَةً» (٣).

#### السابع والأربعون: خْتَمَهُ بِمَكَّةَ،

فَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ خَتَمَ الْقُرْآنَ بِمَكَّةَ مِنْ جَمْعِهِ إِلَى جَمْعِهِ أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ، وَ خَتَمَهُ فِي يَوْمِ جَمْعِهِ، كُتِبَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ

١- الكافي ٢: ٦١٠ ح ١، عدّه الداعي: ٢٨٦، الوسائل ٤: ٨٥٠ أبواب قراءة القرآن ب ١٦ ح ٤.

٢- الكافي ٢: ٦١٢ ح ٥، أمالي الصدوق: ٥٧ ح ٧، عدّه الداعي: ٢٨٩، الوسائل ٤: ٨٥٢ أبواب قراءة القرآن ب ١٧ ح ٣.

٣- الكافي ٢: ٦٠٩ ح ١، عدّه الداعي: ٢٩١، الوسائل ٤: ٨٤٩ أبواب قراءة القرآن ب ١٥ ح ١.

و الحسنات من أول جمعه كانت في الدنيا إلى آخر جمعه تكون فيها، و إن ختمه في سائر الأيام فكذلك» (١).

### الثامن و الأربعون: في بيان ما نصّ على استحبابه من السور مُرتباً،

و يتوقّف على بيانها مفصّله (٢):

منها: قراءه سورة البقره، و آل عمران؛ ليجي ى يوم القيامه مظلاً على رأسه بغمامتين أو مثلهما.

و منها: قراءه أربع آيات من أول البقره، و آيه الكرسي، و آيتين بعدها، و ثلاث آيات من آخرها؛ حتّى لا يرى فى نفسه و ماله شيئاً يكرهه، و لا يقربه الشيطان، و لا ينسى القرآن.

و منها: قراءه سورة المائده فى كلّ خميس، فإن قارئها كذلك لم يلتبس إيمانه بظلم، و لم يشرك به أبداً.

و منها: سورة الأنفال؛ و سورة براءه؛ فإن من قرأهما فى كلّ شهر لم يدخله نفاق أبداً، و كان شيعة أمير المؤمنين عليه السلام.

و منها: سورة يونس؛ فإن من قرأها فى كلّ شهرين أو ثلاثه لم يخف عليه أن يكون من الجاهلين، و كان يوم القيامه من المقربين.

و منها: سورة يوسف؛ فإن من قرأها فى كلّ يوم أو فى كلّ ليلة، بعثه الله تعالى يوم القيامه و جماله مثل جمال يوسف، و لا يصيبه فرع يوم القيامه، و كان من خيار عباد الله الصالحين، و قال: إنّها كانت فى التوراه مكتوبه.

و منها: سورة الرعد؛ فإن من أكثر قراءتها لم يُصبه الله بصاعقه أبداً، و لو كان ناصباً. و إذا كان مؤمناً أدخل الجنّه بغير حساب، و يشفع فى جميع من يعرف من أهل بيته و إخوانه.

١- الكافي ٢: ٦١٢ ح ٤، الفقيه ٢: ١٤٦ ح ٦٤٤، الوسائل ٤: ٨٥٢ أبواب قراءه القرآن ب ١٨ ح ١.

٢- انظر فى فضائل قراءه السور الوسائل ٤: ٨٨٧ أبواب قراءه القرآن ب ٥١.

و منها: سورة النحل؛ فإن من قرأها في كل شهر، كُفي المغرم في الدنيا، و سبعين نوعاً من أنواع البلياء، أهونها الجنون و الجذام و البرص، و كان مسكنه في جنّه عدن (١)، و هي وسط الجنان.

و منها: سورة مريم؛ فإن من أدمن قراءتها، لم يمت حتّى يصيب منها ما يغنيه في نفسه، و ماله، و ولده، و كان في الآخرة من أصحاب عيسى بن مريم، و أُعطى في الآخرة مثل ملك سليمان في الدنيا.

و منها: سورة طه؛ فإن الله تعالى يحبّها، و يحبّ قراءتها. و من أدمن قراءتها، أعطاه الله تعالى يوم القيامة كتابه بيمينه، و لم يحاسبه بما عمل في الإسلام، و أُعطى في الآخرة من الأجر حتّى يرضى.

و منها: سورة الأنبياء؛ فإن من قرأها حُبّاً لها، كان ممّن وافق النبيين أجمعين في جنّات النعيم، و كان مهيباً في أعين الناس في الحياه الدنيا.

و منها: سورة الحجّ؛ فإن من قرأها في كل ثلاثة أيام، لم تخرج سنه، حتّى يخرج إلى بيت الله الحرام؛ و إن مات في سفره، دخل الجنة؛ و إن كان مُخالفًا، خُفّف عنه بعض ما هو فيه.

و منها: النور؛ ليُحصن بها الأموال و الفروج و النساء، فإن من أدمن قراءتها في كل يوم و في كل ليله، لم يزن أحد من أهل بيته أبداً حتّى يموت، فإذا مات شتّعه إلى قبره سبعون ألف ملك كلهم يدعون و يستغفرون الله له، حتّى يدخل إلى قبره.

و منها: سورة بَآرَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَيَّ عَبْدِهِ؛ فإن من قرأها في كل ليله، لم يُعذّبه الله تعالى أبداً، و لم يُحاسبه، و كان منزله في الفردوس الأعلى.

و منها: سورة لقمان، فإن من قرأها في كل ليله أو في ليله على اختلاف النسختين و كل الله تعالى به في ليلته ملائكه يحفظونه من إبليس و جنوده حتّى يصبح؛ فإذا قرأها بالنهار، لم يزالوا يحفظونه من إبليس و جنوده حتّى يمسي.

١- جنه عدن: استقرار و ثبات، و عدن بمكان كذا استقرّ. مفردات الراغب: ٣٢٦.

و منها: سورة الأحزاب؛ فإنّ من كان كثير القراءه لها، كان يوم القيامة في جوار محمّد صلّى الله عليه وآله وسلم و أزواجه.

و منها: سورتا الحمددين حمد سبأ و حمد فاطر فإنّ من قرأهما في ليله واحده، لم يزل في ليلته في حفظ الله تعالى و كلاءته. و من قرأهما في نهاره، لم يُصبه في نهاره مكروه، و أعطى من خير الدنيا و خير الآخره ما لم يخطر على قلبه، و لم يبلغ مُناه.

و منها: سورة الزمر؛ فإنّ من قرأها، أعطاه الله تعالى من شرف الدنيا و الآخره، و أعزّه بلا مال، و لا عشيره، حتّى يهابه من يراه، و حرم جسده على النار، و بنى له في الجنّه ألف مدينه.

و منها: حم المؤمن؛ فإنّ من قرأها في كلّ ليله، غفر الله ما تقدّم من ذنبه و ما تأخّر، و ألزمه كلمه التقوى، و جعل الآخره خيراً له من الدنيا.

و منها: حم السجده؛ فإنّ من قرأها، كانت له نوراً يوم القيامة مدّ بصره، و سروراً، و عاش في الدنيا محموداً مغبوطاً (١).

و منها: سورة حمعسق؛ فإنّ من قرأها، بعثه الله تعالى يوم القيامة و وجهه كالثلج، أو كالشمس، حتّى يقف بين يدي الله تعالى، فيقول: عبدى أدمنت قراءه حمعسق، إلى أن يقول: أدخلوه الجنّه.

و منها: حم الزخرف؛ فإنّ من أدمن قراءتها، أمنه الله في قبره من هوامّ الأرض (٢)، و من ضمّه القبر، حتى يقف بين يدي الله تعالى، ثمّ تجيء حتّى تكون هي التي تدخله الجنّه بأمر الله تعالى.

و منها: سورة الجاثية؛ فإنّ من قرأها، كان ثوابها أن لا يرى النار أبداً، و لا يسمع زفير جهنّم، و لا شهيقها، و هو مع محمّد صلّى الله عليه وآله وسلم.

١- يقال: فلان في غبطه من عيش، إذا كان فيما يغبط عليه من السرور، و يقال: اغتبط فلان بالأمر، إذا سرّ به، و الاسم الغبطه. جمهره اللغه ١: ٣٥٨ و ج ٢: ١١٢٧.

٢- الهامه: ماله سمّ يقتل كالحية، و الجمع الهوام، و قد تطلق الهوام على ما لا يقتل كالحشرات. المصباح المنير: ٦٤١.

و منها: سورة الذين كفروا؛ فَإِنَّ من قرأها، لم يذنب أبداً، و لم يدخله شكٌ في دينه أبداً، و لم يبتله الله تعالى بفقرٍ أبداً، و لا خوف من سلطان أبداً.

و منها: إنا فتحنا؛ لتحسين الأموال و النساء، و ما ملكت اليمين من البنين، و إِنَّ من أدمن قراءتها ناداه مُنادٍ يوم القيامة، حتّى تسمع الخلائق: «أنت من عبادى المخلصين، ألقوه بالصالحين».

و منها: سورة الحجرات؛ فَإِنَّ من قرأها في كلِّ يوم أو ليلة، كان من زوّار محمّد صلّى الله عليه و آله و سلم.

و منها: سورة الذاريات، فَإِنَّ من قرأها في يومه أو ليلته، أصلح الله له معيشته، و أتاه برزقٍ واسع، و نور له في قبره بسراج مُزهر إلى يوم القيامة.

و منها: قراءه سورة الطور؛ فَإِنَّ من قرأها، جمع الله له خير الدنيا و الآخرة.

و منها: سورة النجم؛ فَإِنَّ من قرأها مُيدماً لها في كلِّ يوم أو ليلة، عاش محموداً بين يدي الناس، و كان مغفوراً له، و كان محبوباً بين الناس.

و منها: سورة اقتربت؛ فَإِنَّ من قرأها، أخرجته الله من قبره على ناقه من نوق الجنة.

و منها: سورة الحشر؛ فَإِنَّ من قرأها، لم تبقَ جنّه، و لا نار، و لا عرش، و لا كرسى، و لا الحُجب، و لا السماوات السبع، و لا الأرض السبع، و الهواء، و الريح، و الطير، و الشجر، و الجبال، و الشمس، و القمر، و الملائكة، إلا صلّوا عليه، و استغفروا له، و إن مات من يومه أو ليلته مات شهيداً.

و منها: سورة سأل سائل؛ فَإِنَّ من أكثر قراءتها، لم يسأله الله تعالى عن ذنب عمله، و أسكنه الجنة مع محمّد صلّى الله عليه و آله و سلم إن شاء الله تعالى.

و منها: سورة قل أوحى؛ فَإِنَّ من أكثر قراءتها، لم يصبه في الحياه الدنيا شىء من أعين الجنّ، و لا نفثهم، و لا سحرهم، و لا من كيدهم، و كان مع محمّد صلّى الله عليه و آله و سلم، فيقول: يا ربّ لا أريد به بدلاً، و لا أريد أن أبغى عنه حوّلاً.

و منها: سورة لا- أقسم؛ فإنّ من أدمن قراءتها، و كان يعمل بها، بعثه الله تعالى مع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم في أحسن صوره، و يبشّره، و يضحك في وجهه حتّى يجوز على الصراط و الميزان.

و منها: سورة المرسلات؛ فإنّ من قرأها، عرّف الله بينه و بين محمّد صلى الله عليه و آله و سلم.

و منها: سورة عمّ؛ فإنّ من أدمنها كلّ يوم، لم تخرج سنه حتّى يزور بيت الله الحرام إن شاء الله تعالى.

و منها: النازعات؛ فإنّ من قرأها لم يمّت إلا رياناً، و لم يبعثه الله إلا رياناً، و لم يدخله الجنّه إلا رياناً.

و منها: سورة عبس، و إذا الشمس كوّرت؛ فإنّ من قرأهما، كان تحت جناح الله تعالى من الجنان، و في ظلل الله، و كرامته في جنّاته، و لا يعظم ذلك على الله إن شاء الله تعالى.

و منها: سورة الشمس، و الليل، و الضحى، و ألم نشرح؛ فإنّ من أكثر قراءتها في يومه و ليلته لم يبقَ شيء بحضرته إلا شهد له يوم القيامة، حتّى شعره و بشره و لحمه و دمه و عروقه و عصبه و عظامه و جميع ما أقلّت الأرض منه، و يقول الربّ تعالى: «قبلت شهادتكم لعبدى و أجرتها له».

و منها: سورة اقرأ؛ فإنّ من قرأها في يومه أو ليلته ثمّ مات في يومه أو ليلته مات شهيداً، و بعثه الله شهيداً، و أحياه شهيداً، و كان كمن ضرب بسيفه في سبيل الله مع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم.

و منها: سورة لم يكن؛ فإنّ من قرأها كان بريئاً من الشرك، و أدخل في دين محمّد صلى الله عليه و آله و سلم، و بعثه الله مؤمناً، و حاسبه حساباً يسيراً.

و منها: سورة العاديات؛ فإنّ من أدمن قراءتها، بعثه الله مع أمير المؤمنين عليه السلام يوم القيامة خاصّه، و كان في حجره و رفقائه.

و منها: سورة القارعة؛ فإنّ من أكثر قراءتها، أمنه الله من فتنه الدجال أن يؤمن

به، و من فيح جهنم يوم القيامة إن شاء الله تعالى.

و منها: سورة لا يلاف؛ فإن من أكثر قراءتها، بُعث يوم القيامة على مركب من مراكب الجنة، حتى يقعد على موائد النور يوم القيامة.

### التاسع والأربعون: في بيان ما يُستحب أن يقال بعد السور،

التاسع والأربعون: في بيان ما يُستحب أن يقال بعد السور (١)،

و هو أقسام:

منها: ما بعد ختم التوحيد، و هو «كذلك الله ربّي» مرّتين، و في بعضها ثلاثاً، و في بعضها قول: «الله أحد»، و في بعض الروايات: «كذاك أو كذلك الله ربّي» مرّه.

و منها: ما بعد ختم و الشمس و ضحيتها و هو أن يقول: صدق الله، و صدق رسوله.

و منها: ما بعد قراءه الله خيرٌ أمّا يُشركون و هو أن يقول: الله خير، الله خير، الله أكبر.

و منها: ما بعد قراءه الذين كفروا برّبهم يعدلون و هو قول: كذب العادلون بالله.

و منها: ما بعد قراءه الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً و لم يكن له شريك في الملك و لم يكن له ولي من الدّل و كبره تكبيراً و هو أن يقول: «الله أكبر» ثلاثاً.

و منها: ما في قراءه سورة الرحمن؛ و هو أن يقول بعد كلّ قول فبأى آلاء ربكمما تكذبان\* لا بشيء من آلاء (٢) ربّ أكذب، و هذا وارد في قراءتها بعد الغداه، و في مطلق قراءتها أنه مع إضافته أنه إذا فعل ذلك ليلاً، ثم مات، مات شهيداً، و إذا فعل نهاراً فكذلك.

و منها: بعد قراءه المسبحات الأخيرة، و هو أن يقول: «سبحان الله الأعلى» و في روايه: «سبحان ربّي الأعلى».

منها: ما بعد قراءه إن الله و ملائكته يصلون على النبي و هو أن يصلّي عليه

١- انظر الوسائل ٤: ٧٥٤ أبواب القراءه في الصلاه ب ٢٠.

٢- في «م»، «س»: آياتك.

فى الصلاة أو فى غيرها.

و منها: ما بعد قراءه و التين و هو أن يقول: «بلى و نحن على ذلك من الشاهدين» و فى الأخبار بلا بلى.

و منها: ما بعد قراءه آمناً بالله و هو أن يقول: آمناً بالله حتى يبلغ إلى قوله مسلمون.

و منها: ما بعد قراءه تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ و هو أن يدعو على أبى لهب، فإنه كان من المكذبين بما جاء به النبى صلى الله عليه و آله و سلم.

و منها: ما بعد قراءه سورة الجحد، و هو أن يقول سرّاً: يا أيها الكافرون فإذا فرغ منها قال: «اللهم ربى، و دينى الإسلام» ثلاثاً.

و منها: ما بعد قراءه لا أقسم بيوم القيامة و هو أن يقول: سبحانك اللهم و بلى.

و منها: ما بعد قراءه الفاتحه، و هو أن يقول: الحمد لله رب العالمين.

و منها: ما بعد قراءه يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا\* و هو أن يقول: «لبيك اللهم لبيك» سرّاً.

و منها: ما بعد قراءه قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ و هو قول «يا أيها الكافرون» و بعد قول لا أعبدُ ما تعبدون يقول: «أعبد الله وحده» و بعد قول لكم دينكم و لى دين قول: «ربى الله، و دينى الإسلام».

و منها: بعد قراءه أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ و هو أن يقول: «سبحانك اللهم و بلى».

### الخمسون: فيما تُستحب قراءته فى الصلاة من السور،

#### إشاره

و هو أقسام:

#### أحدها: ما تُستحب قراءته فى مُطلق الصلاة، فرضها و نفلها،

و هى عدّه:

منها: المعوذتان، و قد كذب ابن مسعود فى إخراجهما من القرآن.

و منها: سورة التوحيد، و سورة القدر فى كل ركعه، فقد روى عن العالم عليه السلام: «عجباً لمن لم يقرأ إننا أنزلناه فى صلاته كيف تُقبل» و روى: «ما زكّت صلاة»



لم يقرأ فيها بقل هو الله أحد» (١).

ومنها: قراءه الدخان، وقال: والممتحنه، والصف، و«ن»، والحاqqه، ونوح، والمزمل، والانفطار، والانشقاق، والأعلى، والغاشيه، والفجر، والتين، والتكاثر، وأ رأيت، والكواثر، والنصر.

ومنها: قراءه التوحيد لمن غلط فى السوره.

### الثانى: ما يستحب فى مُطلق الفريضة،

و هى عدّه:

منها: القدر، والتوحيد، والجحد.

ومنها: الحديد، والمجادله، والتغابن، والطلاق، والتحریم، والمدثر، والمطففين، والبروج، والبلد، والقدر، والهَمَزَه، والجحد، التوحيد.

### الثالث: ما يُستحب فى مُطلق النافله من السور،

و هى عدّه:

منها: التوحيد، والقدر، وآيه الكرسي فى كل ركعه من التطوع.

ومنها: الزلزله والعصر، والظاهر إلحاق الحواميم، والرحمن بهما.

### الرابع: ما يُستحب فى خصوص بعض الفرائض،

و هى أمور:

منها: قراءه التوحيد والجحد فى ركعتى الطواف، والظاهر شمول النافله، و ركعتى الفجر إذا أصبح بها.

روى: أنهما تُقرأان فى سبعة مواضع: الركعتين قبل الفجر، و ركعتى الزوال، و ركعتين بعد المغرب، و ركعتين من أول صلاه الليل، و ركعتى الإحرام، و الفجر إذا أصبحت بها، و ركعتى الطواف (٢).

و فى خبر آخر: أنه يبتدئ فى هذا كله بقل هو الله أحد، و فى الثانيه بقل يا أيها الكافرون، إلا فى الركعتين قبل الفجر، فإنه يبتدئ فيها بقل يا أيها الكافرون، و فى الثانيه التوحيد (٣).

- ١- الاحتجاج ٢: ٤٨٢، الغيبة: ٣٧٧، الوسائل ٤: ٧٤١ أبواب القراءة ب ٢٣ ح ٦.
- ٢- الكافي ٣: ٣١٦ ح ٢٢، التهذيب ٢: ٧٤ ح ٢٧٣، الوسائل ٤: ٧٥١ أبواب القراءة ب ١٥ ح ١.
- ٣- الكافي ٣: ٣١٦ ح ٢٢، التهذيب ٢: ٧٤ ح ٢٧٤، الوسائل ٤: ٧٥١ أبواب القراءة ب ١٥ ح ٢.

و منها: قراءه الجمعه و الأعلى ليله الجمعه.

و منها: قراءه الجمعه و المنافقين فى عشاء الجمعه، و ظهرها، و صبحها، و صلاه الجمعه، و صلاه عصرها.

و منها: قراءه الجمعه و التوحيد فى صبح يوم الجمعه و عصرها.

و منها: قراءه الجمعه و التوحيد ليله الجمعه.

و منها: قراءه الجمعه و الأعلى فى صبح يوم الجمعه.

و منها: قراءه الجمعه و التوحيد فى مغرب يوم الجمعه.

و منها: قراءه الجمعه و الأعلى فى عشاء ليله الجمعه.

و منها: قراءه هل أتى و هل أتاك فى صبحى الاثنين و الخميس، الأولى فى الركعه الأولى، و الثانيه فى الثانيه.

و منها: قراءه عمّ و هل أتى و لا أقسم و شبهها فى الغداه، و سبّح اسم، أو الشمس، أو هل أتاك و نحوها فى الظهر و العشاء، و التوحيد و النصر و الزلزال و نحوها فى المغرب و العصر.

### الخامس: ما يُستحبّ فى خصوص بعض النوافل،

و هو أمور:

منها: قراءه سوره الجحد فى الأولى، و التوحيد فى الثانيه من المغرب، و فيما عداهما ما اختار. و روى: أنه يقرأ فى الثالثه الفاتحه و أول الحديد إلى قول عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ، و فى الرابعه الفاتحه و آخر الحشر (١).

و منها: قراءه التوحيد فى الأولى، و الجحد فى الأخيره فى الركعتين قبل الفجر، و ركعتى الزوال، و ركعتين بعد المغرب، و ركعتين من أول صلاه الليل، و ركعتى الإحرام.

و منها: أن يقرأ فى نوافل الزوال فى الركعه الأولى: الفاتحه و التوحيد.

و فى الثانيه: الفاتحه و الجحد.

و فى الثالثة: الفاتحه، و التوحيد، و آيه الكرسي.

و فى الرابعه: الفاتحه، و التوحيد، و آخر البقره، و أمن الرسول إلى آخره (١).

و فى الخامسه: الفاتحه، و التوحيد، و خمس آيات من آل عمران إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَيَّ قَوْلُهُ إِنَّكَ لَأَتُخَلَّفُ الْمِعَادَ (٢).

و فى السادسه: الفاتحه، و التوحيد، و آيه السخره إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ إِلَيَّ قَوْلُهُ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ (٣).

و فى السابعه: الفاتحه و التوحيد، و آيات من سوره الأنعام وَ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ إِلَيَّ قَوْلُهُ وَ هُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ (٤).

و فى الثامنه: الفاتحه، و التوحيد، و آخر سوره الحشر من قوله لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ إِلَيَّ قَوْلُهُ (٥).

قال: فإذا فرغت فقل: «اللهم مقلب القلوب و الأبصار، ثبت قلبى على دينك، و لا ترغ قلبى بعد إذ هديتنى، و هب لى من لدنك رحمه، إنك أنت الوهاب» سبع مرّات، ثم تقول: «أستجير بالله من النار» سبع مرّات.

و روى: أنه يُستحبّ فى كلّ ركعه قراءه الفاتحه، و القدر، و التوحيد، و آيه الكرسي (٦).

و روى: أنه يقرأ فى كلّ ركعه الحمد و التوحيد، حتّى تكون قراءته فى الجميع ثمانين أيه (٧).

و منها: قراءه الجحد و التوحيد فى ركعتى الفجر.

١- البقره: ٢٨٥-٢٨٦.

٢- آل عمران: ١٩٠-١٩٤.

٣- الأعراف: ٥٦.

٤- الأنعام: ١٠٣.

٥- الحشر: ٢١-٢٤.

٦- مصباح المتهجد: ٣٤، الوسائل ٤: ٧٥٠ أبواب القراءه ب ١٤ ح ٢.

٧- الكافى ٣: ٣١٤ ح ١٤، الوسائل ٤: ٧٥٠ أبواب القراءه ب ١٣ ح ٣.

و منها: قراءه سورہ الواقعہ و التوحید فی صلاہ نافلہ العشاء، و فی الخبر: «من اشتاق إلى الجنّة و صفتها، فليقرأ الواقعه، و من أحبّ أن ينظر إلى صفه النار، فليقرأ سورہ لقمان، و من قرأ الواقعه كل ليلاه قبل أن ينام، لقي الله و وجهه كالقمر ليله البدر» (١).

و فی خبر آخر «من قرأ الواقعه كل ليلاه أحبّه الله، و أحبّه الناس أجمعين، و لم ير في الدنيا بؤساً أبداً، و لا فقراً، و لا فاقه، و لا آفه من آفات الدنيا، و كان من رفقاء أمير المؤمنين عليه السلام، و هذه السورہ لأمير المؤمنين عليه السلام خاصّه، لم يشركه فيها أحد» (٢).

و منها: قراءه هل أتى في الركعه الثانيه من صلاہ اللیل.

و منها: قراءه الإخلاص في الركعتين الأولىين من صلاہ اللیل، في كل واحدہ ثلاثين مرّه؛ لينفتل و ليس بينه و بين الله ذنب.

و منها: قراءه التوحيد مرّه مرّه، أو ثلاثاً ثلاثاً في كل واحدہ من ثلاثه الوتر، و كلما فرغ من الثلاثه قال: «كذاك أو كذلك الله ربّي».

و منها: قراءه المعوذتين في الشّفع: الفلق في الأولى، و الناس في الثانيه، و التوحيد في الوتر.

و منها: قراءه المعوذتين و التوحيد في الوتر، ليقال له: يا عبد الله قد قبل الله وترك.

و منها: قراءه تسع سور رويت عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلم في ثلاث ركعات الوتر؛ في الأولى: التكاثر، و القدر، و الزلزال، و في الثانيه: العصر، و النصر، و الكوثر، و في المفرده من الوتر: الجحد، و التوحيد، و تبت (٣).

و منها: أن يقرأ في صلاہ اللیل ليله الجمعه؛ في الأولى: الحمد و التوحيد،

١- ثواب الأعمال: ١٤٤ ح ٣، أعلام الدين: ٣٧٨، الوسائل ٤: ٧٨٤ أبواب القراءه ب ٤٥ ح ٤ و ٥.

٢- أعلام الدين ٣٧٨، ثواب الأعمال: ١٤٤ ح ١، الوسائل ٤: ٧٨٤ أبواب القراءه ب ٤٥ ح ٣.

٣- مصباح المتهدد: ١٣٢، الوسائل ٤: ٧٩٩ أبواب القراءه ب ٥٦ ح ١٠.

و فى الثانىة: الحمد و الجحد، و فى الثالثه: الحمد و الم سجده، و فى الرابعه: الحمد و المدثر، و فى الخامسه: الحمد و حم سجده، و فى السادسه: الحمد و الملك، و فى السابعه: الحمد و يس، و فى الثامنه: الحمد و الواقعه و الم، ثم يوتر بالمعوذتين و الإخلاص.

و فى روايه: أن السابعه منها الحمد و سوره الملك، و الثامنه الحمد و هل أتى (١).

---

١- مصباح المتهدج: ١٢٨، الوسائل ٤: ٧٩٦ أبواب القراءه ب ٥٣ ح ١.

**كتاب الذكر****و فيه مقامات:****الأول: في أن ذكره تبارك و تعالى من أعظم الطاعات،**

و شهد بذلك الكتاب في كثير من الآيات، و الأخبار المتواترات، و السير القاطعات، من أيام أبينا آدم إلى هذه الأوقات، و هو معدود من أعظم القربات.

و العقل به شاهد، مُستغنٍ عن أن يكون له من النقل مُعاضد، و لا يقتصر منه على الذكر الخفي، و إن كان رجحانه غير خفي، فإنَّ الإعلان باللسان أبلغ في إظهار العبوديَّة ممَّا لم يطلع عليه إنسان، و لكلَّ منهما جهة رجحان، و بهما معاً جرت سيره الأنبياء، و الخلفاء، و العلماء، و الصلحاء، كما لا يخفى على غيبي، فضلاً عن ذكي.

**الثاني: في أن ذكره راجح على كلِّ حال،**

فقد قال تعالى لموسى عليه السلام: «أنا جليس من ذكرني» (١) و قال تعالى في جواب موسى عليه السلام حيث قال: تأتي عليّ مجالس أعزّك و أجلك أن أذكرك فيها: «إنّ ذكرى حسن على كلِّ حال» و قال تعالى له: «و لا تدع ذكرى على كلِّ حال، فإنّ ترك ذكرى يقسى القلوب» (٢).

**الثالث: في أنه ينبغي ذكره تعالى في كلِّ مجلس،**

فعن النبي صلّى الله عليه و آله

- 
- ١- الكافي ٢: ٤٩٦ ح ٤، عدّه الداعي: ٢٥٠، الوسائل ٤: ١١٧٧ أبواب الذكر ب ١ ح ١.
  - ٢- الكافي ٢: ٤٩٧ ح ٧، علل الشرائع ١: ٨١، عدّه الداعي: ٢٥٤، الوسائل ٤: ١١٧٧ أبواب الذكر ب ١ ح ٢، و ص ١١٧٩ ب ٢ ح ١.

و سلم: «ما من مجلس يجتمع فيه أبرار و فجار، فيقومون على غير ذكر الله، إلا- كان عليهم حَسْرَه يوم القيامة» (١) و في غيره إضافه «ذكر النبي و آله صلوات الله عليه و عليهم» إلى ذكره (٢).

#### الرابع: تُستحبُّ كثرة الذكر؛

ليحبّه الله تعالى، و يكتب له براءه من النار، و براءه من النفاق، و ليذكره الله، و قال تعالى لموسى: اجعل لسانك من وراء قلبك تسلم، و أكثر ذكرى بالليل و النهار تغنم (٣).

#### الخامس: الذكر في الخلوات،

فقد قال تعالى لعيسى عليه السلام: ألن لي قلبك، و اذكرني في الخلوات (٤).

#### السادس: يُستحبُّ الذكر في ملأ الناس،

السادس: يُستحبُّ الذكر في ملأ (٥) الناس،

فقد قال تعالى لعيسى عليه السلام: «اذكرني في ملأ، أذكرك في ملأ خير من ملاك» (٦). و في البيت؛ لتكثر بركته، و تحضره الملائكة، و تهجره الشياطين.

#### السابع: يُستحبُّ ذكر الله تعالى في كلِّ واد،

ليملأ للذاكر حسنات.

#### الثامن [يُستحبُّ لدفع الوسوسة].

يُستحبُّ لدفع الوسوسة.

#### التاسع: يستحبُّ الذكر في الغافلين؛

لأنَّ الذاكر في الغافلين كالمقاتل عن الغازين.

#### العاشر: استحباب الذكر في النفس،

و رجحانه على (العلانيه من بعض الوجوه) (٧).



- ١- الكافي ٢: ٤٩٦ ح ١، الوسائل ٤: ١١٧٩ أبواب الذكر ب ٣ ح ١-٢.
- ٢- الكافي ٢: ٤٩٦ ح ٢، الوسائل ٤: ١١٨٠ أبواب الذكر ب ٣ ح ٢-٣.
- ٣- الكافي ٢: ٤٩٨ ح ١٠، وج ٨: ٤٦ ح ٨، الوسائل ٤: ١١٨٢ أبواب الذكر ب ٥ ح ٤.
- ٤- الكافي ٢: ٥٠٢ ح ٣، الوسائل ٤: ١١٨٤ أبواب الذكر ب ٦ ح ٢.
- ٥- المأ: جماعه يجتمعون على رأى، فيملثون العيون رواءً و منظرًا، و النفوس كفاءً و جلالًا. مفردات الراغب: ٤٧٣.
- ٦- الكافي ٢: ٤٩٨ ح ١٢، المحاسن: ٣٩ ح ٤٤، عدّه الداعي: ٢٤٩، الوسائل ٤: ١١٨٥ أبواب الذكر ب ٧ ح ١-٤.
- ٧- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

### الحادى عشر: يُستحب ذكر الله تعالى في السوق؛

ليكتب له ألف حسنه، و يغفر له يوم القيامه مغفره لا تخطر على بال بشر.

### (الثانى عشر: إن للذكر فضيله خصوصيه اللفظ، و محلها اللفظ العربى،

و تختلف مراتب فضيلته باختلاف فصاحته، و بلاغته، و فضيله المعنى، و يحصل أجرها بذكر أسمائه تعالى بالفارسيه، و الروميه، و العربيه. و قد يقال بتفاوت الأجر بتفاوتها، و تقديم بعضها على بعض على نحو ما سبق فى ترجمه القراءه) (١).

### و لكل من الأذكار الخاصه ثواب خاص،

و أنحاؤها كثير:

منها: التحميد ثلاثمائه و ستين مره، على عدد عروق البدن بقول: «الحمد لله رب العالمين كثيراً كما هو أهله» (٢)، لأن عروق البدن مائه و ثمانون متحركه، و مائه و ثمانون ساكنه.

و منها: التحميد أربع مرّات فى كلّ صباح، ليؤدى شكر يومه، و فى كلّ مساء، ليؤدى شكر ليلته.

و منها: قول «الحمد لله كما هو أهله» فإنه يشغل كتاب السماء.

و منها: التحميد عند النظر إلى المرأه، فإن الله أوجب الجنه لشاب كان يكثر النظر إليها، و يكثر الحمد (٣).

و منها: التحميد عند تكاثر النعم.

و منها: كثرة الاستغفار؛ لأنه خير الدعاء، و إذا أكثر منها رفعت صحيفته تتلأأ، و عنهم عليهم السلام

استغفر ربك فى آخر الليل مائه مره، فإن نسيت، فاقض بالنهار

(٤). و منها: الاستغفار خمسه و عشرين مره فى كلّ مجلس، كما كان يفعل النبى صلى

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- كذا، و المأثور: الحمد لله رب العالمين كثيراً على كلّ حال، انظر الوسائل ٤: ١١٩٤ أبواب الذكر ب ١٨.

٣- انظر الوسائل ٤: ١١٩٦ أبواب الذكر ب ٢١.

٤- مجمع البيان ١٠: ٥٤٣، الوسائل ٤: ١٢٠٠ أبواب الذكر ب ٢٣ ح ١١.

اللّٰه عليه وآله وسلم (١).

و منها: استغفار سبعين مرّة في كلّ يوم وإن لم يكن عليه ذنب، و يتوب في ليلته سبعين مرّة، كما كان يفعل النّبي صلّى اللّٰه عليه وآله وسلم (٢).

و منها: الاستغفار و التهليل؛ لقول النّبي صلّى اللّٰه عليه وآله وسلم: «هما خير العبادة» (٣).

و منها: الاستغفار بالأسحار؛ فإنّ اللّٰه يدفع العذاب بذلك.

و منها: الاستغفار للوالدين الكافرين، إذا فارقهما و لم يعلم أنّهما أسلما أو لا.

و منها: التكبير، و التسييح، و التحميد، و التهليل مائة مرّة كلّ يوم؛ لأنّ الأوّل أفضل من عتق مائة رقبة. و الثّاني أفضل من سياق مائة بدنه. و الثّالث أفضل من حملان مائة فرس في سبيل اللّٰه بسُرّجها و لجمها، و ركبها. و الرّابع يكون عامله أفضل الناس عملاً ذلك اليوم إلا من زاد.

و منها: الإكثار من التسيحات الأربع، خصوصاً في الصّباح و المساء؛ فإنّ التسيح يملأ نصف الميزان، و الحمد لله يملأ الميزان، و اللّٰه أكبر يملأ ما بين السماء و الأرض، و ذكر للتحميد أجر عظيم.

و منها: التهليل و التكبير؛ لأنّه ليس شيء أحبّ إلى اللّٰه تعالى من التهليل و التكبير، و يكره أن يقال: اللّٰه أكبر من كلّ شيء، بل يقال: من أن يوصف. و التهليل أفضل الأذكار، كما نطقت به الأخبار (٤).

و في بعضها: إنّ اللّٰه تعالى قال لموسى عليه السلام: لو أنّ السماوات السبع، و عامريهنّ عندي، و الأرضين السبع في كفّه، و لا إله إلا اللّٰه في كفّه، مالت بهنّ لا إله إلا اللّٰه (٥).

١- الكافي ٢: ٣٦٦ ح ٤، الوسائل ٤: ١٢٠٠ أبواب الذّكر ب ٢٤ ح ١.

٢- الكافي ٢: ٣٦٦ ح ٥، الوسائل ٤: ١٢٠١ أبواب الذّكر ب ٢٥ ح ١.

٣- الكافي ٢: ٥٠٥ ح ٦، عدّه الداعي: ٢٦٥، الوسائل ٤: ١٢٠١ أبواب الذّكر ب ٢٦ ح ١.

٤- انظر الوسائل ٤: ١٢٢٣ أبواب الذّكر ب ٤٤.

٥- التوحيد: ٣٠ ح ٣٤، ثواب الأعمال: ١٥ ح ١، الوسائل ٤: ١٢٢٤ أبواب الذّكر ب ٤٤ ح ٣.

و يُستحبّ رفع الصوت بها؛ لتناثر ذنوبه كورق الشجر.

و منها: قول: «لا حول و لا قوّة إلا بالله»؛ لأنّ من ألحّ فيها ينفى عنه الفقر (١)، و من قالها ترتفع عنه الوسوسة و الحزن.

و مع إضافه «العلّيّ العظيم» يندفع عنه تسعون نوعاً من البلاء، أيسرها الخنق.

و منها: أن يقول في كلّ يوم عشر مرّات: «أشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، إلهاً واحداً أحداً صمداً، لم يتخذ صاحبه و لا-ولداً»؛ ليكتب الله له خمساً و أربعين ألف حسنة، و يمحو عنه خمساً و أربعين ألف سيئة، و يرفع له خمساً و أربعين ألف درجة، و ليكون له حرزاً في يومه من الشيطان و السلطان، و ليسلم من إحاطه كبيره من الذنوب به، و ليكون كمن قرأ القرآن في يومه اثنتي عشر مرّة، و يبني الله له بيتاً في الجنّة.

و منها: أن يقول في كلّ يوم: «لا-إله إلا-الله حقّاً، لا إله إلا الله عبوديه و رقاً، لا إله إلا الله إيماناً و صدقاً» (٢)؛ ليُقبل الله عليه بوجهه، و لم يصرف وجهه عنه حتّى يدخل الجنّة. و في روايه خمس عشر مرّة (٣).

و منها: أن يقول: «ما شاء الله، لا حول و لا قوّة إلا بالله» سبعين مرّة؛ ليصرف عنه سبعون نوعاً من أنواع البلاء.

و منها: أن يقول: «اللهمّ إنّي أشهدك، و أشهد ملائكتك المقرّبين، و حملة عرشك المصطفين، إنك أنت الله، لا إله إلا أنت الرحمن الرحيم، و أنّ محمّداً عبدك و رسولك، و أنّ فلان بن فلان إمامي و وليّي، و أنّ آباءه رسول الله، و عليّ، و الحسن، و الحسين، و فلاناً، و فلاناً حتّى ينتهي إليه أئمتي، و أوليائي، على ذلك أحيي، و عليه أموت، و عليه أبعث يوم القيامة، و أبرأ من فلان و فلان» حتّى إذا مات ليلته دخل الجنّة.

١- كذا، و الموجود في الوسائل: من ألحّ عليه الفقر فليكثر من قول «لا حول و لا قوّة إلا بالله» ينفى عنه الفقر، الوسائل ٤: ١٢٢٩

أبواب الذكر ب ٤٧ ح ٨.

٢- في «ح»: و تصديقاً، بدل: و صدقاً.

٣- ثواب الأعمال: ٢٤، المحاسن: ٣٢ ح ٢١، الوسائل ٤: ١٢٣١ أبواب الذكر ب ٤٨ ح ٤.

و منها: أن يقول في كل يوم مائه مرّه: «لا حول ولا قوّه إلا بالله»؛ ليدفع الله عنه بها سبعين نوعاً من البلاء، أيسرها الهم.

و منها أن يقول عشراً قبل طلوع الشمس، و عشراً قبل غروبها، و في الروايه أنّها سنّه واجبه (١)، و هي: «لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، و له الحمد، يحيى و يميت، و هو حيّ لا يموت، بيده الخير، و هو على كلّ شيء قدير».

و عشراً قبل طلوع الشمس، و عشراً قبل غروبها: «أعوذ بالله السميع العليم من همزات الشياطين، و أعوذ بك ربّ أن يحضرون، إنّ الله هو السميع العليم»، و إذا نسيت قضيت، و روى بطور آخر (٢)، و فيها واجب و مفروض، و من نسي شيئاً منه كان عليه القضاء (٣).

و منها: أن يسبح الله في كل يوم ثلاثين مرّه؛ ليدفع عنه سبعين نوعاً من البلاء، أدناها الفقر.

و منها: أن يقول في كل يوم سبع مرّات: «أسأل الله الجنّه، و أعوذ به من النار»؛ لتقول النار: يا ربّاه أعذه منّي.

و منها: أن يقول ثلاثين مرّه: «لا إله إلا الله الملك الحقّ المبين»؛ ليستقبل الغنى، و يستدبر الفقر، و يقرع باب الجنّه.

١- الكافي ٢: ٥٣٣ ح ٣١، الوسائل ٤: ١١٥٥ أبواب الدعاء ب ٤٧ ح ١.

٢- الكافي ٢: ٥٣٣ ح ٣١، الوسائل ٤: ١١٥٦ أبواب الدعاء ب ٤٧ ح ٢، ٣.

٣- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

و منها: أن يقول في كل يوم سبع مرّات: «الحمد لله على كل نعمه كانت أو هي كائنه»؛ ليكون قد شكر ما مضى، و شكر ما بقى.

و منها: أن يقول: «لا إله إلا الله» مائه مرّه؛ ليكون أفضل الناس عملاً ذلك اليوم إلا من زاد.

و منها: أن يقول مائه مرّه: «لا إله إلا الله [الملك] الحقّ المبين»؛ ليعيذه الله من الفقر، و يؤنس وحشته في القبر، و يستجلب الغنى، و يستقرع باب الجنّة.

و منها: أن يكبر الله عند المساء مائه تكبيره؛ ليكون كمن أعتق مائه نسمة.

و منها: أن يقول: «سبحان الله» مائه مرّه؛ ليكون ممّن ذكر الله كثيراً.

و منها: أن يقول ما كان رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلم يقوله في كل يوم إذا أصبح، و طلعت الشمس: «الحمد لله ربّ العالمين كثيراً طيباً على كل حال» ثلاثمائة و ستين مرّه شكراً.

و منها: أن يحافظ على ما علّمه النبي صلّى الله عليه و آله و سلم لأبى المنذر الجهني، لَمّا قال له: يا نبيّ الله، علّمني أفضل الكلام، فقال: «قل: لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، و له الحمد، يحيى و يميت، بيده الخير، و هو على كل شىء قدير، مائه مرّه في كل يوم، فأنت يومئذ أفضل الناس عملاً، إلا من قال مثل ما قلت، و أكثر من قول: سبحان الله، و الحمد لله، و لا إله إلا الله، و الله أكبر، و لا حول و لا قوّه إلا بالله العليّ العظيم. و لا تنسينّ الاستغفار في صلاتك، فإنّها ممحاه للخطايا بإذن الله تعالى» (١).

و منها: أن يقول أربعمائه مرّه شهرين متتابعين: «أستغفر الله الذى لا إله إلا هو الرحمن الرحيم، الحيّ القيوم، بديع السماوات و الأرض من جميع ظلمي، و إسرافى على نفسى، و أتوب إليه» ليرزق كنز من علم أو كنز من مال.

و منها: أن يقول، من كانت به علّة، على علّته في كل صباح أربعين مرّه مدّه أربعين يوماً: «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله ربّ العالمين، حسبنا الله، و نعم الوكيل، تبارك الله أحسن الخالقين، و لا حول و لا قوّه إلا بالله العليّ العظيم».

### و منها: ما يقال في الصباح و المساء،

و هو عدّه:

منها: أن يقول: «اللهمّ إنى أشهدك أنه ما أصبح و أمسى بي من نعمه و عافيه في دين أو دنيا، فمنك، و حدك لا شريك لك، لك الحمد، و لك الشكر بها علىّ حتّى

ترضى، و بعد الرضا» إذا أصبح عشر مَرّات، و إذا أمسى عشراً، لِيُسَمَّى بذلك عبداً شكوراً.

و منها: أن يقول إذا أصبح و أمسى: «اللهم إني أشهدك أنه ما أمسى و أصبح بي من نعمه أو عافيه فى دين أو دنيا، فمَنك، و حدك لا- شريك لك، لك الحمد، و لك الشكر بها على حتى ترضى إلهنا» فَإِنَّ نوحاً إِنَّمَا سَمَّى عبداً شكوراً؛ لَأَنَّهُ كان يقولها.

و منها: أن يقول إذا أصبح و أمسى: «أصبحت و ربى محمود، أصبحت لا أشرك بالله شيئاً، و لا أدعو مع الله إلهاً آخر، و لا اتخذ من دونه ولياً» و إنما وصف إبراهيم بالذى وفى، و دعى عبداً شكوراً؛ لَأَنَّهُ كان يقولها.

و منها: أن يقول قبل طلوع الشمس عشر مَرّات، و قبل غروبها عشر مَرّات: «لا إله إلا الله، و حده لا شريك له، له الملك، و له الحمد، يحيى و يميت، و هو حى لا يموت، بيده الخير، و هو على كل شىء قدير».

قال: عليه السلام ذلك فى تفسير آية وَ سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَ قَبْلَ غُرُوبِهَا (١) و ذكر أنها فريضة على كل مسلم (٢)، و مراده تأكيد السنّة. و ذكر الراوى زياده «و يميت و يحيى» فقال: له: «قل مثل ما أقول».

و فسّر عليه السلام به أيضاً قوله تعالى وَ اذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعاً وَ خِيفَةً، وَ دُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ (٣)، قال الراوى، قلت: بيده الخير، قال: «إن بيده الخير، و لكن قل كما أقول عشر مَرّات، و أعوذ بالله السميع العليم حين تطلع الشمس، و حين تغرب، عشر مَرّات» (٤).

و فى روايه أخرى تقول: عشراً قبل طلوع الشمس، و عشراً قبل غروبها: «أعوذ بالله السميع العليم من همزات الشياطين، و أعوذ بك رب أن يحضرون، إن»

١- طه: ٢٠.

٢- الخصال: ٤٥٢ ح ٥٨ ح، الوسائل ٤: ١٢٣٦ أبواب الذكر ب ٤٩ ح ٤.

٣- الأعراف: ٢٠٥.

٤- الكافى ٢: ٥٢٧ ح ١٧، الوسائل ٤: ١٢٣٦ أبواب الذكر ب ٤٩ ح ٦.

اللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ»؛ (١).

و منها: أن يقول ما كان على عليه السلام يقوله إذا أصبح: «سبحان الله الملك القدوس» ثلاثاً «اللهم إني أعوذ بك من زوال نعمتك، و من تحويل عافيتك، و من فجأه نعمتك، و من درك الشقاء، و من شر ما سبق في الليل، اللهم إني أسألك بعزه ملكك، و شدة قوتك، و بعظيم سلطانك، و بقدرتك على خلقك» ثم تسأل حاجتك (٢).

و منها: أن يقول بعد الصبح: «الحمد لربّ الصباح، الحمد لفالق الإصباح» ثلاث مرّات «اللهم افتح لي باب الأمر الذي فيه اليسر و العافية، اللهم هيئ لي سبيله، و بصيرني مخرجه، اللهم إن قضيت لأحدٍ من خلقك مقدره على الشرّ، فخذه من بين يديه، و من خلفه، و عن يمينه، و عن شماله، و من تحت قدميه، و من فوق رأسه، و اكفيه بما شئت، و من حيث شئت، و كيف شئت».

و منها: أن يقول إذا أصبح و أمسى: «الحمد لربّ الصباح، الحمد لفالق الإصباح» مرّتين «الحمد لله الذي أذهب الليل بقدرته، و جاء بالنهار برحمته، و نحن في عافيه» و يقرأ آية الكرسي، و آخر الحشر، و عشر آيات من الصافات، «و سبحان ربك ربّ العزّه عمّا يصفون، و سلام على المرسلين، و الحمد لله ربّ العالمين، فسبحان الله حين تمسون، و حين تضيحون، و له الحمد في السماوات و الأرض، و عشياً، و حين تظهرون، و يُخرج الحيّ من الميت، و يُخرج الميت من الحيّ، و يحيى الأرض بعد موتها، و كذلك تخرجون، سبحان قدوس، ربّ الملائكة و الروح، سبقت رحمتك غضبك، لا إله إلا أنت سبحانك، إني عملت سوءاً، و ظلمت نفسي، فاغفر لي، و ارحمني، و تب عليّ، إنك أنت التواب الرحيم».

و منها: أن يقول حين يطلع الفجر: «لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك و له الحمد، يُحيى و يُميت، و هو حيّ لا يموت، بيده الخير، و هو على كلّ شيء قدير»

١- الكافي ٢: ٥٣٣ ح ٣١، الوسائل ٤: ١١٥٦ أبواب الدعاء ب ٤٧ ح ١.

٢- الكافي ٢: ٥٢٧ ح ٦، و ص ٥٣٢ ح ٣٠، الوسائل ٤: ١٢٣٦ أبواب الذكر ب ٤٩ ح ٥.



عشر مرّات، و «صلى الله على محمد وآله» عشر مرّات، و يسبح خمساً و ثلاثين مرّه، و يهلل خمساً و ثلاثين مرّه، و يحمد خمساً و ثلاثين مرّه، فإنّه حينئذٍ لم يكتب في ذلك الصباح من الغافلين، و إذا قالها في المساء لم يكتب في تلك الليله من الغافلين.

و منها: أن يدعو بالدعاء المخزون، و هو أن يقول: ثلاث مرّات إذا أصبح و ثلاثاً إذا أمسى: «اللهم اجعلنى فى درعك الحصينه التى تجعل فيها من تريد».

و منها: أن يقول إذا أصبح و أمسى عشر مرّات: «اللهم ما أصبحت بى من نعمه أو عافيه فى دين أو دنيا فمنك، وحدك لا شريك لك، و لك الحمد، و لك الشكر بها علىّ يا ربّ حتى ترضى، و بعد الرضا؛ ليكون قد أدى شكر ما أنعم الله به عليه فى ذلك اليوم، و تلك الليله.

و منها: أن يكبر الله مائه تكبيره قبل طلوع الشمس، و قبل غروبها؛ ليكتب الله له من الأجر كأجر من أعتق مائه رقبه، و من قال: «سبحان الله و بحمده» كتب الله له عشر حسنات، و إن زاد زاده الله تعالى.

و منها: أن يقول حين يمسى ثلاث مرّات: «سبحان الله حين تمسون، و حين تصبحون، و له الحمد فى السماوات و الأرض، و عشياً، و حين تظهرون» حتى لا يفوته خير فى تلك الليله، و يصرف عنه جميع شرّها. و إن قال مثل ذلك حين يصبح، لم يفته خير يكون فى ذلك اليوم، و صرف عنه جميع شرّه.

و منها: أن يسبح الله تعالى مائه تسبيحه؛ ليكون أفضل الناس ذلك اليوم، إلا من قال مثل قوله.

و يستحب الجلوس مع الذين يذكرون الله تعالى، و مع الذين يتذكرون العلم، فإن النبى صلى الله عليه و آله و سلم قال: «بادروا إلى رياض الجنّه» قالوا: يا رسول الله، ما رياض الجنّه، قال: «حلق الذكر» (١).

١- الفقيه ٤: ٢٩٣ ح ٨٨٥، أمالى الصدوق: ٢٩٧ ح ٢، معانى الأخبار: ٢٣١ ح ١، أعلام الدين: ٢٧٥، تنبيه الخواطر ٢: ٢٣٤، الوسائل ٤: ١٢٣٩ أبواب الذكر ب ٥٠ ح ١.

و روى عنهم عليهم السلام، عن لقمان عليه السلام أنه قال لابنه: «اختر المجالس على عينك، فإن رأيت قوماً يذكرون الله تعالى، فاجلس معهم؛ فإن تك عالماً، نفعك علمك؛ وإن تك جاهلاً علّموك، ولعل الله يظلمهم برحمه، فتعمك معهم؛ فإذا رأيت قوماً لا يذكرون الله، فلا تجلس معهم؛ فإنك إن تك عالماً، لا ينفعك علمك؛ وإن تك جاهلاً، يزيدوك جهلاً، ولعل الله أن يظلمهم بعقوبه فتعمك معهم» (١).

و عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الملائكة يمرّون على حلق الذكر، فيقومون على رؤسهم، فيكون لبكائهم، و يؤمّنون على دعائهم إلى أن قال فيقول الله لهم: اشهدوا أنني قد غفرت لهم، و آمنتهم ممّا يخافون، فيقولون: ربنا إن فيهم فلاناً، و لم يذكرك، فيقول: قد غفرت له بمجالسته لهم، فإنّ الذاكرين ممّن لا يشقى بهم جليسهم» (٢).

### [بما ذا يتحقّق الذكر]

و يتحقّق الذكر: بذكر أسماء الله تعالى، و صفاته الخاصّة، أو العامه، مع إرادته الله منها، مفردة أو مركّبه، مفيدة أو غير مفيدة، و بما يرجع إليه من ضمير أو إشاره.

و كذا بكلّ ما يشتمل على تعظيمه، و منه قول: بحول الله تعالى، و بكلّ ما فيه مُناجاه الله، و تكليمه، مع إفاده المعنى.

و ذكر بعض حروف الكلمه ليس من الذكر، و كذا ما ذكر مقلوباً، و ما نثرت فيه الحروف نثراً، بحيث لا يترتب عليها صوغ الكلمه.

و الظاهر أنّ المحرّم منه لدخوله في الغناء، أو فيما أضرّ الناس، أو في خطاب الأجنبيّات مع التلذذ لا يُعدّ من الذكر.

و أسماء العلماء، و الصلحاء، و الأنبياء، و الأوصياء السابقين لا يلحق ذكرهم بالذكر، و إن كان راجحاً.

و أمّا أسماء النبي صلى الله عليه وآله وسلم، و الزهراء عليها السلام، و الأئمّه عليهم السلام فلا يبعد فيها الإلحاق، لكنّ الاحتياط أن لا تلحق إلا مع الإضافه إلى ذكر

١- الكافي ١: ٣٩ ح ١، علل الشرائع: ٣٩٤ ح ٩، الوسائل ٤: ١٢٣٩ أبواب الذكر ب ٥٠ ح ٢.

٢- إرشاد القلوب: ٦٢، أعلام الدين: ٢٨٠، عدّه الداعي: ٢٥٦، الوسائل ٤: ١٢٣٩ أبواب الذكر ب ٥٠ ح ٤.

الله تعالى، فينبغي الاقتصار في ذكرهم في الصلاة على الإضافة أو الإدخال في ضمن الدعاء، كالصلاة عليهم، و نحوها.

و الإخلال ببنية الكلمات مُفسد لها في الواجبات و المندوبات من الصلوات، و لا يستتبعها في العبادة فساد، سواء خرجت عن العربيّة إلى غيرها من اللغات، أو بقيت في الاسم، و دخلت في المحرّفات.

و أمّا الإخلال بما يعرض للبناء من إعرابات و نحوها، من الأمور الخارجيّة، فإفساده مقصور على الواجبات، و يختصّ فيها، دون ما دخلت فيه من العبادات، و دون ما كان فيها من المندوبات، و يجرى مثلها في الدعوات.

بخلاف قراءه ما في القرآن من السور و الآيات، فإنّ المحافظه فيها على مشهور القراءات من الأمور الواجبات لا المسنونات.

(و الظاهر أنّ كلاً من القراءات و الذكر و الدعاء ليس من العبادات الخاصه التي يُعاقب على فعلها مع الخلوّ عن نيه القربه، بل ممّا يتوقّف ثوابها على التّيه، إلا إذا دخل شيء منها ضمن عباده خاصه) (١).

و روى: أنّه يكره أن يقال: الحمد لله منتهى علمه، قال عليه السلام: لأنّ علمه ليس له انتهاء، بل يقال: مُنتهى رضاه (٢).

١- ما بين القوسين ليس في «ح».

٢- التوحيد: ١٣٤ ح ١-٢، الوسائل ٤: ١١٦٨ أبواب الدعاء ب ٥٨ ح ١-٢.

الدعاء مُستحبٌ في نفسه، عقلاً و شرعاً، و الآيات و الروايات و الإجماع و الضروره شاهده عليه. و فيه معظم الشرف بعد شرف العبودية و الخدمة؛ لأنّ الدعاء يكون في مقام الخطاب و المناجاة و التكلم مع الله تعالى.

و الاستكبار عنه حرام، بل مكفّر، و فسّرت في أخبار كثيره أیه إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ (١) بأنهم المستكبرون عن الدعاء و العباده: الدعاء (٢).

و في الخير: «لو أنّ عبداً سدّ فاه، و لم يسأل، لم يُعط شيئاً، فاسأل تُعط» (٣).

و في آخر: «من لم يسأل الله من فضله افتقر» (٤) إلى غير ذلك.

و للدعاء ثواب مقدّر، و مقامات و كيفيات، فلا بدّ فيه من بيان أمور تُستحبّ مراعاتها:

١- المؤمن: ٦٠.

٢- الكافي ٢: ٤٦٦ ح ٥١، عدّه الدعوى: ٣٩، الوسائل ٤: ١٠٨٣ أبواب الدعاء ب ١ ح ١-٢.

٣- الكافي ٢: ٤٦٦ ح ٣، عدّه الدعوى: ٢٩، الوسائل ٤: ١٠٨٤ أبواب الدعاء ب ١ ح ٥.

٤- الكافي ٢: ٤٦٧ ح ٤، عدّه الدعوى: ٢٩، الوسائل ٤: ١٠٨٤ أبواب الدعاء ب ١ ح ٦.

منها: المحافظه على العربيّه، فإنّ للدّعاء فضلاً من جهه اللفظ، و هذا مخصوص بالألفاظ العربيّه، و تختلف مراتبه أجزاً باختلافه فصاحه و بلاغه، (و فضلاً من جهه المعنى، و هذا تستوى فيه اللّغات. و قد يقال: بترجيح بعض اللّغات على بعض، على نحو ما تقدّم فى بحث ترجمه القرآن) (١).

و منها: الإكثار من الدعاء، فقد فسّر «الأواه» فى الروايه بالدعاء (٢)، و فى اخرى: «سل تعط، إنّه ليس من باب يُقرع إلا يُوشك أن يُفتح لصاحبه» (٣).

و فى أخرى: «إنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان رجلاً دَعَاءً» (٤).

و فى اخرى: «الدعاء ترس المؤمن، و متى تُكثر قرع الباب، يُفتح لك» (٥).

و فى أخبار كثيره: «أكثروا من الدعاء» (٦).

و منها: استحباب الدعاء زياده على غيره من العبادات، ففى الأخبار: «إنّ أفضل العباده الدعاء، و إنّه ما من شىء أفضل عند الله تعالى من أن يُسأل، و يُطلب ممّا عنده، و إنّ أحبّ الأعمال إلى الله تعالى الدعاء، و إنّ كثرة الدعاء أفضل من كثرة القراءه» (٧).

و منها: استحباب الدعاء فى الحوائج، و إلا تُرمى بالاحتقار؛ لقولهم عليهم السلام: «إنّ صاحب الصغار هو صاحب الكبار» (٨).

و منها: تسميه الحاجه، و إن كان الله تعالى أعلم بها، كما فى الروايه (٩).

و منها: كون الدعاء قبل طلوع الشمس، و قبل غروبها؛ فإنّها ساعتا إجابته و غفله.

و منها: الدعاء بردّ البلاء؛ فإنّه يرده، و قد أبرم إبراهيماً.

١- هذا الأمر ليس فى «م»، «س».

٢- الكافى ٢: ٤٦٦ ح ١، عدّه الداعى: ٣٩، الوسائل ٤: ١٠٨٥ أبواب الدعاء ب ٢ ح ١.

٣- الكافى ٢: ٤٦٧ ح ٣، عدّه الداعى: ٢٩، الوسائل ٤: ١٠٨٥ أبواب الدعاء ب ٢ ح ٢.

٤- الكافى ٢: ٤٦٨ ح ٨، عدّه الداعى: ٣٩، الوسائل ٤: ١٠٨٥ أبواب الدعاء ب ٢ ح ٣.

٥- الكافى ٢: ٤٦٨ ح ٤، عدّه الداعى: ١٦، الوسائل ٤: ١٠٨٥ أبواب الدعاء ب ٢ ح ٤.

٦- الكافى ٨: ٧ ح ١، عدّه الداعى: ٣٠، الوسائل ٤: ١٠٨٦ أبواب الدعاء ب ٢ ح ٨٦.

٧- الكافى ٢: ٤٦٦ ح ١ و ٢ و ٨، عدّه الداعى: ١٤، الوسائل ٤: ١٠٨٩ أبواب الدعاء ب ٣ ح ١ و ٢ و ٤ و ٦.

٨- الكافى ٢: ٤٧٦ ح ٦، الوسائل ٤: ١٠٩٠ أبواب الدعاء ب ٤ ح ١.

٩- الكافى ٢: ٤٧٦ ح ١، الوسائل ٤: ١٠٩١ أبواب الدعاء ب ٥ ح ١، ٢.

و منها: الدعاء عند الخوف من الأعداء، و عند توقع البلاء؛ فإنه يردّ البلاء و قد قُدّر و قُضِيَ، فلم يبقَ إلا إمضاءه، و يدفَعُ البلاء النازل، و غير النازل، و يردّ القضاء، و قد أُبرم إبراماً، و يردّ ما يُقدّر، و ما لم يُقدّر.

و ورد في الأخبار: أنه أنفذ من سنان الحديد، و سلاح المؤمن، و سلاح الأنبياء، و عمود الدين، و نور السماوات و الأرض، و إذا اشتدّ الفزع، فإلى الله المفزع، و خير الدعاء ما صدر من صدرٍ نقيّ، و قلب تقيّ (١).

و منها: التقدّم بالدعاء في الرخاء قبل نزول البلاء، ففي الأخبار: «من سرّه أن يُستجاب له في الشدّه، فليكثر الدعاء في الرخاء. تعرّف إلى الله في الرخاء، يعرّفك في الشدّه. و من تقدّم في الدعاء، استجيب له إذا نزل البلاء، و قيل: صوت معروف، و لم يُحجب عن السماء، و من لم يتقدّم به لم يُستجب له، و قالت الملائكة: صوت لا نعرفه» (٢).

و منها: الدعاء بعد نزول البلاء، ففي الأخبار: «إنه يقصّر مدّه البلاء» (٣).

و منها: الدعاء عند نزول المرض و السقم، روى عنهم عليهم السلام: «عليك بالدعاء، فإنه شفاء من كلّ داء» (٤).

و أن يقول المريض: اللهم اشفني بشفائك، و داوني بدوائك، و عافني من بلائك، فإني عبدك و ابن عبدك.

و منها: رفع اليدين بالدعاء، روى: أنه التضرّع المراد بقوله تعالى وَ مَا يَتَضَرَّعُونَ و أنّ الرغبه: أن تبسط يديك، و تظهر باطنهما، و الرهبه: أن تظهر ظاهرهما.

و التضرّع: تحريك السبابة اليمنى يميناً و شمالاً.

و التبتّل: تحريك السبابة اليسرى ترفعها إلى السماء و تضعها.

١- انظر الكافي ٢: ٤٦٨، و عيون أخبار الرضا (ع) ٢: ٣٧ ح ٩٥، و عدّه الداعي: ١٦، و الوسائل ٤: ١٠٩٤ أبواب الدعاء ب ٨.

٢- الكافي ٢: ٤٧٢ ح ١، دعوات الراوندي: ١٩، الوسائل ٤: ١٠٩٦ أبواب الدعاء ب ٩.

٣- الكافي ٢: ٤٧١ ح ٢١، الوسائل ٤: ١٠٩٨ أبواب الدعاء ب ١٠ ح ٢١.

٤- الكافي ٢: ٤٧٠ ح ١، دعوات الراوندي: ١٨، الوسائل ٤: ١٠٩٩ أبواب الدعاء ب ١١ ح ١.

و الابتهاال: تبسط يدك و ذراعك إلى السماء. و الابتهاال حين ترى أسباب البكاء.

و إذا سألت فبطن كَفَيْك، و إذا تعوّذت فبظهر كَفَيْك، و إذا دعوت فبأصبعيك، و ورد غير ذلك (١).

و منها: مسح الوجه و الرأس و الصدر باليدين عند الفراغ من الدعاء.

و منها: حُسن التيه، و حُسن الظنّ بالإجابة؛ لقوله عليه السلام: «إذا دعوت فأقبل بقلبك، ثم استيقن بالإجابة. و إذا دعوت فأقبل بقلبك، و ظنّ حاجتك بالباب، و لا يقبل الله تعالى دعاء قلب ساهٍ أو لاهٍ» (٢).

و منها: ترك الاستعجال فى الدعاء، فإنّ الله تعالى لم يزل فى حاجته ما لم يستعجل، و لم يزل المؤمن بخير و رجاء رحمه من الله تعالى ما لم يستعجل، فيقنط، و يترك الدعاء.

و منها: ترك اللحن؛ فقد ورد: أنّ فضيله الرجل تظهر بقراءه القرآن كما أنزل، و دعائه الله تعالى من حيث لا يلحن (٣).

و منها: الإلحاح فى الدعاء، فقد روى: «و الله لا يلحّ عبد مؤمن على الله تعالى فى حاجته إلا قضاها الله تعالى له» (٤).

و عن النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم: «إنّ الله تعالى يُحبّ السائل اللّوح» (٥).

و عنه صلّى الله عليه و آله و سلم: «رحمّ الله عبداً طلب حاجه، فألحّ فى الدعاء» (٦).

و فى التوراه: يا موسى، من رجاني ألحّ فى مسألتى (٧).

١- الكافى ٢: ٤٧٩ ح ١، معانى الأخبار: ٣٦٩، الوسائل ٤: ١١٠١ أبواب الدعاء ب ١٣.

٢- الكافى ٢: ٤٧٣ ح ١-٣، دعوات الراوندى: ٣٠ ح ٦١، عدّه الداعى: ٢٠، الوسائل ٤: ١١٠٥ أبواب الدعاء ب ١٥، ١٦.

٣- عدّه الداعى: ٢٣، الوسائل ٤: ١١٠٧ أبواب الدعاء ب ١٨ ح ١.

٤- الكافى ٢: ٤٧٥ ح ٣، عدّه الداعى: ١٥٥، الوسائل ٤: ١١٠٩ أبواب الدعاء ب ٢٠ ح ١.

٥- دعوات الراوندى: ٢٠ ح ١٥، عدّه الداعى: ١٥٥، الوسائل ٤: ١١١٠ أبواب الدعاء ب ٢٠ ح ٩.

٦- الكافى ٢: ٤٧٥ ح ٦، عدّه الداعى: ٣٢، الوسائل ٤: ١١١٠ أبواب الدعاء ب ٢٠ ح ١٠.

٧- أعلام الدين: ٣٢٨، عدّه الداعى: ١٥٦، الوسائل ٤: ١١١١ أبواب الدعاء ب ٢٠ ح ١١.

و فى زبور داود: يقول الله تعالى: يا ابن آدم تسألنى ما ينفعك فلا أجيبك، لعلمى بما ينفعك، ثم تلح علىّ بالمسأله فأعطيك ما سألت (١).

و عنه عليه السلام: إن الله تعالى يؤخر إجابته المؤمن؛ حُباً لسماع صوته و نحيبه، و غيره يعجل بإجابته؛ بُغضاً لسماع صوته (٢).  
و منها: أن يقال فى الدعاء قبل تسميه الحاجه: يا الله عشرأ، و يا ربّ عشرأ، و يا الله يا ربّ، حتّى ينقطع النفس، أو عشرأ. و أى ربّ ثلاثاً، و يا أرحم الراحمين سبعاً.

أو فى السجود: يا الله يا ربّاه يا سيّده. أو يا ربّ يا الله يا ربّ يا الله، حتّى ينقطع نفسه؛ ليُجاب التلبيه، و يقال له: سل حاجتك.  
و منها: أن يكبر الله تعالى، و يسبّحه، و يحمده، و يهلّله، و يصلّى على محمّد و آله مائه مرّه قبل الدعاء؛ لطلب الحور العين؛ ليكون ذلك مَهراً. و لعلّه يتمشّى فى كلّ دعاء.

و منها: أن يقال بعد الدعاء: «ما شاء الله، لا حول و لا قوه إلا بالله»؛ ليقول الله تعالى: «اقضوا حاجته».

و منها: قول: «ما شاء الله» ألف مرّه؛ ليرزق الحجّ من عامه؛ فإن لم يرزق فيه، أخره الله تعالى إلى أن يرزقه.

و منها: الصلاه على محمّد و آله فى أوّل الدعاء، و وسطه، و اخره؛ فإنّ كلّ دعاء محجوب عن السماء حتّى يصلّى على محمّد و آله.

و قال النبى صلّى الله عليه و آله و سلم: «اجعلونى فى أوّل الدعاء، و وسطه، و اخره» (٣).

و قال الصادق عليه السلام

مَنْ كَانَتْ لَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى حَاجَةٌ، فَلْيَبْدَأْ بِالصَّلَاةِ

١- أعلام الدين: ٣٢٨، عدّه الداعى: ٢١١، الوسائل ٤: ١١١١ أبواب الدعاء ب ٢٠ ح ١٢.

٢- الكافى ٢: ٤٨٩ ح ٣، قرب الإسناد: ٣٨٦ ح ١٣٥٨، أمالى الصدوق: ٢٤٥، الوسائل ٤: ١١١١ أبواب الدعاء ب ٢١ ح ١.

٣- الكافى ٢: ٤٩٢ ح ٥، عدّه الداعى: ١٦٦، الوسائل ٤: ١١٣٦ أبواب الدعاء ب ٣٦ ح ٧.



على محمد وإله، ثم يسأل حاجته، ثم يختم بالصلاة على محمد وآله، فإن الله تعالى أكرم من أن يقبل الطرفين، ويدع الوسط (١). ومنها: التوسل في الدعاء بمحمد وآله، فإن الصادق عليه السلام كان أكثر ما يلج في الدعاء على الله بحق الخمسة: النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والأمير عليه السلام، والزهاء، والحسين عليهم السلام (٢).

وعن أبي جعفر عليه السلام: «إن عبداً مكث في النار سبعين خريفاً، والخريف: سبعون سنة، ثم إنّه سأل الله تعالى بحق محمد وأهل بيته لما رحمتني، فأوحى الله إلي جبرئيل أن اهبط إلي عبدي فأخرجه، فقال له تعالى: يا عبدي كم لبثت في النار؟ فقال: لا أحصى يا رب، قال: وعزتي وجلالي، لولا ما سألتني به لأطلت هوانك، ولكنني ضمنت على نفسي أن لا يسألني عبد بحق محمد وأهل بيته إلا غفرت له ما كان بيني وبينه، وقد غفرت لك اليوم» (٣).

والكلمات اللاتي تلقاها آدم من ربه، وسأله بحقها أن يتوب عليه فتاب عليه: محمد، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين، عليهم السلام؛ فإنه سأله بحقهم أن يتوب عليه. وهي الكلمات التي ابتلى بها إبراهيم حيث دعا الله تعالى بحقهم أن يتوب عليه، فتاب عليه.

وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «يكره للعبد أن يزكى نفسه، ولكني أقول: كانت توبه آدم، ونجاه نوح من الغرق، ونجاه إبراهيم من النار، وجعلها عليه برداً وسلاماً، ورفع خيفه موسى حين ألقى العصا بالسؤال بحق محمد وآل محمد» (٤).

وروى: أن يعقوب عليه السلام توسل بهم في رد يوسف عليه السلام، فرّد، (٥).

١- الكافي ٢: ٤٩٤ ح ١٦، عدّه الداعي: ١٦٧، الوسائل ٤: ١١٣٧ أبواب الدعاء ب ٣٦ ح ١١.

٢- الكافي ٢: ٥٨٠ ح ١١، الوسائل ٤: ١١٣٩ أبواب الدعاء ب ٣٧ ح ١.

٣- أمالي الصدوق: ٥٣٥ ح ٤، الخصال: ٥٨٤ ح ٩، معاني الأخبار: ٢٢٦ ح ١، ثواب الأعمال: ١٨٥، تنبيه الخواطر ٢: ٨٢، الوسائل ٤: ١١٣٩ أبواب الدعاء ب ٣٧ ح ٢.

٤- أمالي الصدوق: ١٨١ ح ٤، الوسائل ٤: ١١٤٠ أبواب الدعاء ب ٣٧ ح ٦.

٥- أمالي الصدوق: ٢٠٨ ح ٧، الوسائل ٤: ١١٤١ أبواب الدعاء ب ٣٧ ح ٧.

و عن أبي جعفر عليه السلام

من دعا بنا أفلح، و من دعا بغيرنا هلك، و استهلك

(١)، إلى غير ذلك.

و منها: الدعاء فى الجزء السابع من الليل، و هو السدس الأول من النصف الثانى؛ فإنه ما يوافق مسلم يصلى أو مطلقاً و يدعو، إلا استجيب له.

و منها: الدعاء عند رِقَّة القلب، و قشعريره البدن، و حصول الإخلاص، و الخوف من الله تعالى، فقد روى: إذا اقشعرَّ جلدك و دمعت عيناك، فدونك دونك، فقد قَصَدَ قَصَدَكَ (٢)، و إنَّ بالإخلاص يكون الخلاص، و إذا اشتدَّ الفزع، فإلى الله المفزع (٣).

و منها: استجابته مع البكاء، و التباكى مع تعذُّره، و لو بتذكُّر بعض الأقرباء، فكلَّ عين باكيه يوم القيامة إلا ثلاثه، باكيه من خشيه الله، و غاضه عن محارم الله، و ساهره فى سبيل الله. و من لم يجئه البكاء، فليبتاك، أو يعالج بتذكُّر بعض الأرحام.

و منها: الدعاء فى الليل، خصوصاً ليله الجمعة و فى يوم الجمعة، فعن الصادق عليه السلام: «إنَّ فيما ناجى الله به موسى أن قال: يا ابن عمران، كذب من زعم أنه يحبُّنى، فإذا جنَّه الليل نام، فإنَّ كلَّ مُحَبِّ يُحِبُّ خلوه حبيبه.

يا ابن عمران، أنا مُطَّلِع على أَحَبِّائى، إذا جنَّهم الليل حَوَّلَت أَبصارهم فى قلوبهم، و مثلت عقوبتى بين أعينهم، يخاطبوننى عن المشاهده، و يكلموننى عن الحضور.

يا ابن عمران، هب لى من قلبك الخشوع، و من يدك الخضوع، و من عينك الدموع، و فى ظلم الليل ادعنى تجدنى قريباً» (٤).

و عن الباقر عليه السلام: «إنَّ الله تعالى يُنادى كلَّ ليله جمعه من فوق عرشه من أوَّل الليل إلى آخره: ألا عبد مؤمن يدعونى لدينه أو دنياه قبل طلوع الفجر، فأجيبه،

١- أُمالى الطوسى: ١٧٢ ح ٢٨٩، الوسائل ٤: ١١٤٢ أبواب الدعاء ب ٣٧ ح ١٢.

٢- قصد قصدك، من قولهم «أقصد السهم» أصاب و قتل مكانه. مفردات الراغب: ٤٠٤.

٣- الكافى ٢: ٤٦٨ ح ٢، و ص ٤٧٨ ح ٨، الخصال: ٨١ ح ٦، تنبيه الخواطر ٢: ١٥٤، الوسائل ٤: ١١٢١ أبواب الدعاء ب ٢٨.

٤- أُمالى الصدوق: ٢٩٢، أعلام الدين: ٢٦٣، الوسائل ٤: ١١٢٤ أبواب الدعاء ب ٣٠ ح ٢.

ألا عبد مؤمن يتوب إليّ قبل طلوع الفجر فأزيدة، وأوسع عليه، ألا عبد مؤمن سقيم يسألني أن أشفيه قبل طلوع الفجر فأعافيه، ألا عبد مؤمن محبوس مغموم يسألني أن أطلقه من سجنه وأخلى سربه (١)، ألا عبد مؤمن مظلوم يسألني أن أخذ له بظلامته قبل طلوع الفجر، فأنتصر له وأخذ بظلامته، فلا يزال ينادى بهذا حتى يطلع الفجر» (٢).

و عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

إذا كان آخر الليل يقول الله تعالى: هل من داعٍ فأجيبه، هل من سائلٍ، فأعطيه سؤله، هل من مُستغفرٍ فأغفر له، هل من تائبٍ فأتوب عليه

(٣). إلى غير ذلك.

و منها: تقديم تمجيد الله تعالى والثناء عليه، والإقرار بالذنب والاستغفار منه، و صلاة ركعتين.

قال الصادق عليه السلام

إذا طلب أحدكم الحاجه فليثني على ربّه، و ليحمده، فإنّ الرجل إذا طلب الحاجه من السلطان هياً له من الكلام أحسن ما يقدر عليه، فإذا طلبتم الحاجه، فمجدوا العزيز الجبار، و امدحوه، و أثنوا عليه، تقول: يا أجود من أعطى، و يا خير من سُئل، يا أرحم من استرحم، يا أحد، يا صمد، يا من لم يلد، و لم يُولد، و لم يكن له كفواً أحد، يا من لم يتخذ صاحبهً و لا ولداً، يا من يفعل ما يشاء، و يحكم ما يُريد، و يقضى ما أحبّ، يأمن يحول بين المرء و قلبه، يا من هو بالمنظر الأعلى، يا من ليس كمثل شىء، يا سميع يا بصير.

قال: و أكثر من أسماء الله تعالى، فإنّ أسماءه كثيره، و صلّى على محمّد و آل محمّد، و قل: «اللهم أوسع عليّ من رزقك الحلال ما أكفّ به وجهي، و أوّدّي به عنى أمانتي، و أصل به رحمتي، و يكون عوناً لى فى الحج و العمره».

١- السرب: الطريق، و منه يقال خلّ سربه. المصباح المنير: ٢٧٢. و يقال: هو آمن فى سربه أى فى نفسه، و قيل فى أهله و نسائه، فجعل السرب كناية. مفردات الراغب: ٢٢٩.

٢- التهذيب ٣: ٥ ح ١١، عدّه الداعى: ٤٥، الوسائل ٤: ١١٢٥ أبواب الدعاء ب ٣٠ ح ٤.

٣- أعلام الدين: ٢٧٧، عدّه الداعى: ٤٨، الوسائل ٤: ١١٢٥ أبواب الدعاء ب ٣٠ ح ٥.

ثم ذكر صلاه الركعتين، وقال: «إذا أردت أن تدعو الله، فمجدده، واحمده، وسبحه، وهله، وأثن عليه، وصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وسل تعط».

وقال في جواب من قال: قد أوعد الله تعالى بإجابته الدعاء، فكيف أخلف وعده إن للدعاء جهة، فمن جاء من جهة الدعاء استجيب له؛ وهي أن تبدأ فتحمد الله تعالى، وتذكر نعمه عندك، ثم تشكره، ثم تصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ثم تذكر ذنوبك وتقر بها، ثم تستغفر منها، فهذه جهة الدعاء» (١) إلى غير ذلك من الأخبار (٢).

ومنها: الدعاء عند هبوب الرياح، وزوال الشمس، ونزول المطر، وقتل الشهيد، وعند قراءة القرآن، وعند الأذان، وعند التقاء الصفيين، وعند دعوه المظلوم، وعند الزحف، وعند طلوع الفجر؛ فإنه تفتح أبواب السماء، ولا يكون له حجاب دون العرش، وقدّر وقت الزوال بمقدار ما يصلى أربع ركعات مترسلاً.

وكل من أدى لله تعالى مكتوبه، فله بعدها دعوه مستجابة.

ومنها: الدعاء بعد قراءة مائة آية من أي القرآن شاء، ثم يقول: يا الله، سبع مرات، قال أمير المؤمنين: فإنه لو دعا على الصخره لقلعها إن شاء الله تعالى (٣).

ومنها: الدعاء بعد شم الطيب، والتصّدق، والرواح إلى المسجد.

ومنها: الدعاء مع اجتماع أربعين إلى أربعة. روى: أنه ما اجتمع أربعة رهط على أمر واحد فدعوا الله تعالى إلا تفرّقوا عن إجابته (٤).

وأنه ما من رهط أربعين رجلاً اجتمعوا فدعوا الله في أمر إلا استجاب لهم، فإن لم يكونوا أربعين، فأربعة يدعون الله عشر مرات، إلا استجاب لهم، وإن لم يكونوا

١- الكافي ٢: ٤٨٥ ح ٦، دعوات الراوندى: ٢٣٠ ح ٢٨، عدّه الداعى: ٢١، فلاح السائل: ٣٥.

٢- انظر الكافي ٢: ٤٨٥ ح ٦-٩، و عدّه الداعى: ٢١، والوسائل ٤: ١١٢٦ أبواب الدعاء ب ٣١.

٣- ثواب الأعمال: ١٣٠، أعلام الدين: ١٣٠، الوسائل ٤: ١١١٤ أبواب الدعاء ب ٢٣ ح ٤.

٤- دعوات الراوندى: ٢٩ ح ٥٥، عدّه الداعى: ١٥٨.

أربعة، فواحد يدعو الله أربعين مره، فيستجيب له (١).

و منها: الدعاء مع التأمين، فإنّ الداعي و المؤمن شريكان، و فى تفسير قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكَمَا (٢) كان موسى داعياً، و هارون و الملائكة مؤمنين (٣).

و كان الباقر عليه السلام إذا أحزنه أمر، جمع النساء و الصبيان ليؤمنوا على دعائه (٤).

و قال موسى بن جعفر عليه السلام

من دعا و حوله إخوانه، و قال لهم: آمنوا، و جبّ عليهم التأمين، و إن لم يقل، فالأمر إليهم

(٥). و منها: تعميم الدعاء، فعن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ: «مَنْ دَعَا فليعمّ، فإنّه أوجب للدعاء» (٦).

و عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ: «مَنْ صَلَّى بِقوم فاخصّ نفسه بالدعاء دونهم فقد خانهم» (٧).

و منها: الدعاء للمؤمنين بظهر الغيب، فإنّه أسرع إجابته، و يدرّ الرزق، و يدفع المكروه، و يُنادى لأجله ملكك: و لك مثلاه.

و لأنّ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ قال: «يا علّى، أربعه لا تُردّ لهم دعوه: إمام عادل، و الوالد لولده، و الرجل لأخيه المؤمن بظهر الغيب، و المظلوم؛ لقول الله تعالى: و عزّتى و جلالى، لأنتصرنّ لكّ، و لو بعد حين» (٨).

١- الكافي ٢: ٣٥٣ ح ١، عدّه الداعي: ١٥٧، الوسائل ٤: ١١٤٣ أبواب الدعاء ب ٣٨ ح ١.

٢- يونس: ١٠.

٣- الكافي ٢: ٤٨٧ ح ٤، و ص ٥١٠ ح ٨، عدّه الداعي: ١٥٨، الوسائل ٤: ١١٤٤ أبواب الدعاء ب ٣٩ ح ١ و ٢، و ص ١١٦٢ ب ٥١ ح ٢.

٤- الكافي ٢: ٤٨٧ ح ٣، عدّه الداعي: ١٥٨، الوسائل ٤: ١١٤٤ أبواب الدعاء ب ٣٩ ح ٣.

٥- قرب الإسناد: ٢٩٨ ح ١١٧٣، الوسائل ٤: ١١٤٤ أبواب الدعاء ب ٣٩ ح ٤.

٦- الكافي ٢: ٤٨٧ ح ١، ثواب الأعمال: ١٩٤ ح ٥، أعلام الدين: ٣٩٦، الوسائل ٤: ١١٤٥ أبواب الدعاء ب ٤٠ ح ١.

٧- الفقيه ١: ٢٦٠ ح ١١٨٦، الوسائل ٤: ١١٤٥ أبواب الدعاء ب ٤٠ ح ٢.

٨- الفقيه ٤: ٢٥٥ ح ٨٢١، الخصال: ١٩٧ ح ٤، الوسائل ٤: ١١٤٦ أبواب الدعاء ب ٤١ ح ١-٥.

و روى: أنّ الله قال لموسى: ادعنى على لسانٍ لم تعصنى به، فقال: يا ربّ، و أنّى لى بذلك! فقال: ادعنى على لسان غيرك (١).  
 و فى روايه: أنّ من دعا لأخيه بظهر الغيب، نودى من العرش: و لك مائه ألف ضعف، و أنّ من دعا لأخيه المؤمن بظهر الغيب، نودى من عنان السماء: و لك بكلّ واحده مائه ألف (٢).  
 و فى روايه: أنّه يُنادى فى السماء الأولى بمائتى ألف، و فى الثانية بمائتى ألف، و فى الثالثه بثلاثمائه ألف، و فى الرابعه بأربعمائه ألف، و فى الخامسه بخمسمائه ألف، و فى السادسه بستمائه ألف، و فى السابعه بسبعمائه ألف ضعف (٣).  
 و كانت الزهراء سلام الله عليها لا تدعو لنفسها، فقال لها الحسن عليه السلام: «يا أمّاه، لِمَ لا تدعين لنفسك؟! فقالت: الجار، ثمّ الدار» (٤).

و منها: الدعاء للمؤمنين و المؤمنات، و المسلمين و المسلمات؛ ليردّ الله عليه مثل الذى دعا لهم به من كلّ مؤمن و مؤمنه مضى من أوّل الدهر أو يأتى إلى يوم القيامة، و إذا أمر به إلى النار و سحب إليها، قال: المؤمنون و المؤمنات: هذا الذى كان يدعو لنا، فشققنا فيه، فيشفّتهم الله فيه، فينجو.

و إنّ من قال كلّ يوم: «اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات، و المسلمين و المسلمات» خمساً و عشرين مرّه، كتب الله له بكلّ مؤمن مضى، و بكلّ مؤمن و مؤمنه بقى إلى يوم القيامة حسنه، و محا عنه سيئته، و رفع له درجه.  
 و منها: الدعاء لأربعين من المؤمنين قبل الدعاء لنفسه؛ ليستجاب له فيهم، و فى نفسه.

١- عدّه الداعى: ١٨٣، الوسائل ٤: ١١٤٧ أبواب الدعاء ب ٤١ ح ١٢.

٢- الكافى ٢: ٥٠٨ ح ٦، الفقيه ٢: ١٣٧ ح ٥٨٩ أمالى الصدوق: ٣٦٩ ح ٢، رجال الكشى ٢: ٨٥٢ ح ١٠٩٧، الوسائل ٤: ١١٤٩ أبواب الدعاء ب ٤٢ ح ٤.

٣- عدّه الداعى: ١٨٥، الوسائل ٤: ١١٥٠ أبواب الدعاء ب ٤٢ ح ٥.

٤- علل الشرائع ١: ١٨٢ ح ١، ٢، الوسائل ٤: ١١٥٠ أبواب الدعاء ب ٤٢ ح ٧.

و منها: الدعاء على العدو إذا أدبر أو استدبر، و يقال فيه: «اللهم أطرفه ببلية، و أبح حريمه».

و فى خبر آخر: «اللهم إنك تكفى من كل شىء، و لا يكفى منك شىء، فاكفنى أمر فلان بما شئت، و كيف شئت، و حيث شئت، و أنى شئت» (١).

و منها: الدعاء لطلب الرزق فى السجود فى المكتوبه: «يا خير المسئولين، و يا خير المعطين، ارزقنى، و ارزق عيالى من فضلِكَ الواسع، فإنك ذو الفضل العظيم».

و روى: أنه لا ينبغي أن تقيّد الرزق بالحلال، بل يقال: الواسع الطيب؛ لأنّ الحلال مخصوص بالأنبياء (٢)، و هو معارض بأكثر منه، و يبنى على اختلاف المقاصد.

و منها: ترك الدعاء من ثلاثه أو أربعه أو خمسه أو أكثر ممن لا تستجاب لهم دعوه: مُتلف ماله و لو فى وجه حقّ، و الداعى على جاره، و الداعى على امرأته، و الداعى لطلب الرزق و هو جالس فى بيته، و الداعى على جاحد حقّه و لم يُشهد عليه، و الداعى على ذى رحم.

و منها: الدعاء من أحد الثلاثه: الحاج، و الغازى، و المريض. و فى الحديث: «لا تحقر دعوه أحد؛ فإنه يُستجاب لليهودى و النصرانى فيكم، و لا يُستجاب لهم فى أنفسهم» (٣).

و منها: ترك كثره الدعاء على الظالم، ففى الخبر: «إنّ المظلوم قد يكثر من الدعاء على الظالم، فيكون هو الظالم» (٤).

و منها: ترك الدعاء على الملوّك، فعن النبى صلّى الله عليه و آله و سلم: «إنّ الله قال: أنا الله، لا إله إلا أنا، خلقت الملوّك، و قلوبهم بيدى، فأيما قوم أطاعونى، جعلت قلوب الملوّك عليهم رحمه، و أيما قوم عصونى، جعلت قلوب الملوّك عليهم

١- الكافى ٢: ٥١٢ ح ٤، الوسائل ٤: ١١٦٦ أبواب الدعاء ب ٥٤ ح ٣-٤.

٢- الكافى ٢: ٥٥٢ ح ٨-٩، قرب الإسناد: ٣٨٠ ح ١٣٤٢، الوسائل ٤: ١١٥٧ أبواب الدعاء ب ٤٩ ح ١-٢.

٣- الكافى ٢: ١٧ ح ٢، الوسائل ٤: ١١٦٣ أبواب الدعاء ب ٥٢ ح ٤.

٤- الكافى ٢: ٣٣٣ ح ١٧، عقاب الأعمال: ٣٢٣ ح ١٣، الوسائل ٤: ١١٦٤ أبواب الدعاء ب ٥٣ ح ١.

سخطه، ألا لا تشغلوا أنفسكم بسبّ الملوک، توبوا إلىّ، أعطف قلوبهم عليكم» (١).

و قال أبو جعفر عليه السلام

قال الله تعالى: لا تولعوا بسب الملوک، توبوا إلى الله يعطف قلوبهم عليكم

(٢). و منها: الدعاء على العدوّ فى السجده الأخيره من الركعه الثانيه من نافله الليل، فإنّ رجلاً شكّا إلى الصادق عليه السلام بأنّ له جاراً من قريش من آل محرز، قد نوّه باسمه و شهره، و كلّما مرّ عليه أحد يقول: هذا الرافضى يحمل الأموال إلى جعفر بن محمّد، فقال عليه السلام له: «ادعُ عليه فى صلاه الليل، و أنت ساجد فى السجده الأخيره من الركعتين الأوّلتين، و احمد الله عزّ و جلّ و مجّده، و قل: اللهمّ فلان بن فلان قد شهرنى، و نوّه بى، و غاضنى و عرّضنى للمكاره، اللهمّ اضربه بسهم عاجل تشغله به عنى، اللهمّ قرّب أجله، و اقطع أثره، و عجل ذلك يا ربّ، الساعه الساعه» ثمّ ذكر أنّه فعل ذلك، و دعا عليه، فهلك (٣).

و منها: دعاء المباهله، و صورتها تُعلم من قول الصادق عليه السلام لأبى مسروق لما قال له: إنّنا نكلّم الناس، فنحتج عليهم: «إذا كان ذلك، فادعهم إلى المباهله، و أصلح نفسك ثلاثاً» و فى ظنّ الراوى أنّه قال: «و صم، و اغتسل، و ابرز أنت، و هو إلى الجيّانه، و شبّك أصابعك من يدك اليمنى فى أصابعه، ثمّ أنصفه و ابدأ بنفسك، و قل: اللهمّ ربّ السماوات السبع، و ربّ الأرضين السبع، عالم الغيب و الشهاده، الرحمن الرحيم، إن كان أبو مسروق جحد حقّاً و ادعى باطلاً، فأنزل عليه حُساباً (٤) من السماء، أو عذاباً أليماً، ثمّ ردّ الدعوه عليه، و قل: و إن كان فلاناً جحد حقّاً، و ادعى باطلاً، فأنزل عليه حُساباً من السماء أو عذاباً أليماً» ثمّ قال لى: «فإنّك لا تلبث أن ترى

١- أمالى الصدوق: ٢٩٩ ح ٩، الجواهر السّنيه: ١٣٨، الوسائل ٤: ١١٦٥ أبواب الدعاء ب ٥٣ ح ٣.

٢- المحاسن: ١١٧ ح ١٢٢، أمالى الصدوق: ٢٩٩ ح ٩، الوسائل ٤: ١١٦٥ أبواب الدعاء ب ٥٣ ح ٤.

٣- الكافى ٢: ٥١٢ ح ٣، مصباح المتهدّج: ١٢٠، الوسائل ٤: ١١٦٦ أبواب الدعاء ب ٥٥ ح ١.

٤- الحسبان: سهام صغار يرمى بها عن القسيّ الفارسيّه، الواحد حسبانه. المصباح المنير: ١٣٥، و قيل: الحسبان نار و عذاب. مفردات الراغب: ١١٦.



ذلك فيه» قال أبو مسروق: فوالله ما وجدت خلقاً يُجيبني إليه (١).

و عن الصادق عليه السلام، قال: «تشبك أصابعك في أصابعه، ثم تقول: اللهم إن كان فلاناً جحد حقاً، و أقر بباطل، فأصبه بحُسابان من السماء، أو بعداب من عندك، فُتلاعنه سبعين مرّه» (٢).

و فى روايه: «إذا أراد أحد أن يلاعن قال: اللهم ربّ السماوات السبع، و ربّ الأرضين السبع، و ربّ العرش العظيم، إن كان فلاناً جحد الحقّ و كفر به، فأنزل عليه حُساباناً من السماء، أو عذاباً أليماً» (٣).

و ينبغي أن يكون بين طلوع الفجر، و طلوع الشمس.

و منها: الدعاء بما جرى على اللسان؛ لقولهم عليهم السلام: «أفضل الدعاء ما جرى على لسانك» (٤).

و منها: الدعاء مُشتملاً على الأسماء الحسنی، فعن النبىّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ لَهِ تَسْعَةَ وَ تَسْعِينَ اسْمًا، مِنْ دَعَا اللهُ تَعَالَى بِهَا اسْتَجِيبَ لَهُ، وَ مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ». و قال اللهُ تَعَالَى وَ لِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا (٥).

و منها: الدعاء للحامل بجعل ما فى بطنها ذكراً قبل الأربعة أشهر؛ لأنّه بعد الكمال يدخل إمّا فى النساء أو الرجال؛ لقول أبى جعفر عليه السلام: «الدعاء لها قبل مضيّ أربعة أشهر؛ لأنّ النطفه تبقى فى الرحم ثلاثين يوماً، ثمّ تكون علقه ثلاثين يوماً، ثمّ تكون مضغه ثلاثين يوماً، ثمّ تكون مخلقه و غير مخلقه ثلاثين يوماً، فإذا تمّت الأربعة أشهر بعث الله ملكين خلاقين يصوّرانه، و يكتبان رزقه، و أنّه شقى أو سعيد» (٦).

و منها: الدعاء مقروناً باليأس ممّا فى أيدي الناس، و الله يرجوا إلا الله؛ فإنّه حينئذ

١- الكافي ٢: ٥١٤ ح ١، عدّه الداعى: ٢١٥، الوسائل ٤: ١١٦٧ أبواب الدعاء ب ٥٦ ح ١.

٢- الكافي ٢: ٥١٤ ح ٤، عدّه الداعى: ٢١٥، الوسائل ٤: ١١٦٧ أبواب الدعاء ب ٥٦ ح ٢.

٣- الكافي ٢: ٣٧٣ ح ٥، الوسائل ٤: ١١٦٨ أبواب الدعاء ب ٥٦ ح ٤.

٤- الأمان من إخطار الأسفار و الأزمان: ١٩، الوسائل ٤: ١١٧١ أبواب الدعاء باب ٦٢ ح ٢.

٥- التوحيد: ١٩٥ ح ٩، أعلام الدين: ٣٤٩، الوسائل ٤: ١١٧١ أبواب الدعاء ب ٦٣ ح ١، الأعراف: ١٨٠.

٦- قرب الإسناد: ٣٥٣ ح ١٢٦٢، علل الشرائع: ٩٥ ح ٤، الوسائل ٤: ١١٧٣ أبواب الدعاء ب ٦٤ ح ٤ بتفاوت.

لا يسأل شيئاً من الله إلا أعطاه.

و منها: الدعاء الذى لا يُردّ، و هو: دعاء الوالد على ولده، فإنّه أقطع من السيف.

و دعاء المظلوم؛ فإنّه لا يرّد، و لو كان فاجراً.

و دعاء الوالد لولده لا يرّد، و الظاهر أنّ حكم الوالده حكم الوالد فى المقامين.

و منها: الدعاء مقروناً باجتناّب الحرام، و ترك الذنوب، فى الخبر: «إنّ العبد إذا سأل حاجه، و توجّه قضاؤها، ثمّ أذنب ذنباً، قال الله تعالى للملك: لا تقض حاجته» (١).

فقال: النبىّ صلى الله عليه و آله و سلم لشخص قال: أحبّ أن يُستجاب دعائى: «طهّر ما كلّك، و لا تُدخل بطنك الحرام» (٢).

و منها: الدعاء مقروناً بترك الظلم، فعن الصادق عليه السلام

إنّ الله تعالى يقول: و عزّتى و جلالى، لا أُجيب دعوه مظلوم دعانى فى مظلّمه ظلم بها، و لأحدٍ عنده مثل تلك المظلّمه

(٣). و عنه عليه السلام

إذا ظلم الرجل فضلّ يدعو على صاحبه، قال الله تعالى: إنّ ههنا آخر يدعو عليك، يزعم أنّك ظلمته، فإن شئت أُجيبك، و أُجيب عليك، و إن شئت أخرتكما، و يسعكما عفوى

(٤). و روى: أنّ الله تعالى أوحى إلى عيسى أن قل لظلمه بنى إسرائيل: إني لا أستجيب لأحدٍ منهم دعوه و لأحدٍ من خلقى عندهم مظلّمه (٥).

و منها: الدعاء مقروناً بلبس خاتم عقيق أو فيروزج، روى: أنّه ما رفعت كفّ إلى الله تعالى أحبّ إليه من كفّ فيها عقيق (٦).

١- الكافى ٢: ٢٠٨ ح ١٤، الوسائل ٤: ١١٧٥ أبواب الدعاء ب ٦٧ ح ١.

٢- عدّه الداعى: ١٣٩، ٢١٢، الوسائل ٤: ١١٧٦ أبواب الدعاء ب ٦٧ ح ٥.

٣- عقاب الأعمال: ٣٢١ ح ٣، أعلام الدين: ٤٠٩، الوسائل ٤: ١١٧٦ أبواب الدعاء ب ٦٨ ح ١.

٤- أمالى الصدوق: ٢٦٢ ح ٣، دعوات الراوندى: ٢٥ ح ٣٨، الوسائل ٤: ١١٧٦ أبواب الدعاء ب ٦٨ ح ٢.

٥- عدّه الداعى: ١٤١، فتح الأبواب: ٢٩٦، الوسائل ٤: ١٧٧ أبواب الدعاء ب ٦٨ ح ٣.

٦- ثواب الأعمال: ٢٠٨ ح ٩، الوسائل ٤: ١١٧٤ أبواب الدعاء ب ٦٦ ح ١.

و عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: لَأَسْتَحِيَّ مِنْ عَبْدِ يَرْفَعُ يَدَهُ وَفِيهَا خَاتَمُ فَيُرْوِجُ أَنْ أَرُدَّهَا خَائِبَهُ

(١). و عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَخَتَّمَ بِالْعَقِيقِ، قُضِيَتْ حَوَائِجُهُ» (٢).

و في خبر آخر: «مَنْ تَخَتَّمَ بِالْعَقِيقِ لَمْ يَقْضَ لَهُ إِلَّا بِالتِّي هِيَ أَحْسَنُ» (٣).

و ورد النهي عن أن يقال في الدعاء: «اللهم إني أعوذ بك من الفتنة» بل يقول: «من مضلات الفتن»؛ لأنَّ الفتنة هي المال و الولد، و لأنَّه لا يخلو أحد من فتنة (٤).

و أن يقال: «اللهم اجعلني ممن تنتصر به لدينك» (٥) حتى يقيد بقول: «من الأخيار» مثلاً؛ لأنَّ الله تعالى ينتصر لهذا الدين بأشرف خلقه.

و أن يقال: «اللهم أغني عن خلقك» (٦)؛ لأنَّ الخلق يحتاج بعضهم بعضاً، بل يقول: «عن لئام خلقك» (٧).

و أن يقول: في الدعاء و غيره: «الحمد لله منتهى علمه»؛ لأنَّ علمه لا منتهى له، بل يقول: «منتهى رضاه».

## الصلاة على النبي و آله

### إشاره

و منها: الصلاة على محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَآلِهِ، و فيها مقامات:

### الأول: في فضلها، و زياده الأجر فيها:

و يُسْتَحَبُّ الإِكْتَارُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَآلِهِ، فَقَدْ

- ١- عدّه الداعي: ١١٧، الوسائل ٤: ١١٧٤ أبواب الدعاء ب ٦٦ ح ٢.
- ٢- عدّه الداعي: ١١٧، الوسائل ٤: ١١٧٥ أبواب الدعاء ب ٦٦ ح ٤.
- ٣- عدّه الداعي: ١٢٩، الوسائل ٤: ١١٧٥ أبواب الدعاء ب ٦٦ ح ٥.
- ٤- نهج البلاغه: ٤٨٤ حكمه ٩٣، أمالي الطوسي: ٥٨٠ ح ١٢٠١، الوسائل ٤: ١١٦٩ أبواب الدعاء ب ٥٩ ح ١-٢.
- ٥- رجال الكشي ٢: ٦٨٦ ح ٧٢٦، الوسائل ٤: ١١٧٠ أبواب الدعاء ب ٦٠ ح ١.
- ٦- الكافي ٢: ٢٠٥ ح ١، الوسائل ٤: ١١٧٠ أبواب الدعاء ب ٦١ ح ١.
- ٧- الكافي ١: ٨٣ ح ٣، التوحيد: ١٣٤ ح ٢، الوسائل ٤: ١١٦٨ أبواب الدعاء ب ٥٨ ح ١-٢.

روى: أنه ما فى الميزان شىء أنقل من الصلاه على محمد وآل محمد، وإن الرجل لتوضع أعماله فى الميزان فتميل به، فيخرج الصلاه عليه، فيضعها فى ميزانه فترجح (١).

و عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

من أراد التوسل إليّ و أن تكون له عندى يد أشفع له بها يوم القيامة، فليصل على أهل بيتى، و يدخل السرور عليهم

(٢). و عن الصادق عليه السلام: «إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعليّ عليه السلام: ألا أبشرك؟ قال: بلى إلى أن قال جاءنى جبرئيل، و أخبرنى أنّ الرجل من أمتى إذا صلى عليّ، و أتبع بالصلاه على أهل بيتى، فتحت له أبواب السماء، و صلّت عليه الملائكه سبعين صلاه، ثم تحاتّ عنه الذنوب، كما يتحاتّ الورق من الشجر (٣)، و يقول الله: لبيك عبدى و سعديك، يا ملائكتى، أنتم تصلّون عليه سبعين صلاه، و أنا أصلى عليه سبعمائه» (٤).

و عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ارفعوا أصواتكم بالصلاه عليّ، فإنّها تذهب بالنفاق

(٥). و رفع الصوت بالتهليل سنّه أيضاً.

و عن الصادق عليه السلام

إذا ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فأكثرُوا الصلاه عليه؛ فإنّه من صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاه واحده، صلى الله عليه ألف صلاه، فى ألف صفّ من الملائكه، و لم يبق شىء مما خلقه الله تعالى إلا صلى على العبد لصلاه الله، و صلاه ملائكته، فمن لم يرغب فى هذا فهو جاهل مغرور، قد برئ الله تعالى منه، و رسوله، و أهل بيته

(٦).

- 
- ١- الكافى ٢: ٤٩٤ ح ١٥، عدّه الداعى: ١٦٥، الوسائل ٤: ١٢١ أبواب الذكر ب ٣٤ ح ١.
  - ٢- أمالى الصدوق: ٣١٠، أمالى الطوسى: ٤٢٤ ح ٩٤٧، الوسائل ٤: ١٢١٩ أبواب الدعاء ب ٤٢ ح ٥.
  - ٣- التحاتّ: سقوط الورق عن الغصن، و تحاتّ الشىء أى تناثر، و تحاتّ ورقه: أى تساقط. لسان العرب ٢: ٢٢.
  - ٤- ثواب الأعمال: ١٨٨ ح ١، أمالى الصدوق: ٤٦٤ ح ١٨، الوسائل ٤: ١٢٢٠ أبواب الذكر ب ٤٢ ح ١٠.
  - ٥- الكافى ٢: ٣٥٧ ح ٨، و ص ٤٩٣ ح ١٣، ثواب الأعمال: ١٩٠ ح ١، الوسائل ٤: ١٢١١ أبواب الذكر ب ٣٤ ح ٢.
  - ٦- الكافى ٢: ٣٥٧ ح ٦، و ص ٤٩٢ ح ٦، ثواب الأعمال: ١٨٥ ح ١، الوسائل ٤: ١٢١١ أبواب الذكر ب ٣٤ ح ٢.

و روى: أنها أفضل العبادة (١).

و أن من أراد أن يكفر ذنوبه، فليكثر من الصلاة على محمد و آل محمد؛ فإنها تهدم الذنوب هدماً (٢).

و أن الصلاة على محمد و إله تعدل عند الله تعالى التسييح، و التهليل، و التكبير (٣).

و أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم قال

من صلى عليّ، صلى الله عليه و ملائكته، فمن شاء فليقلّ، و من شاء فليكثر

(٤). و إنما اتخذ الله إبراهيم خليلاً؛ لكثرة صلاته على محمد و أهل بيته (٥).

و أن الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله و سلم أمحق للذنوب من الماء للنار، و السلام على النبي صلى الله عليه و آله و سلم أفضل من عتق رقاب (٦).

و أن من صلى على محمد و فى بعض النسخ و آله كتبت له مائة حسنة؛ و من صلى على محمد و أهل بيته، كتبت له ألف حسنة (٧).

### الثانى: فى كيفيه الصلاة و معناها

فمن الصادق عليه السلام فى تفسير صلّوا عليه و سلّموا تسليماً (٨) أن الصلاة من الله رحمة، و من الملائكة تزكيه، و من الناس دعاء، قال: «و سلّموا: يعنى التسليم له فيما ورد عنه».

- ١- الكافى ٢: ٣٥٩ ح ١٧، ثواب الأعمال: ١٨٦ ح ٢، الوسائل ٤: ١٢١١ أبواب الذكر ب ٣٤ ح ٥.
- ٢- عيون أخبار الرضا (ع) ١: ٢٩٤ ح ٥٢، أمالى الصدوق: ٦٨ ح ١، الوسائل ٤: ١٢١٢ أبواب الذكر ب ٣٤ ح ٧.
- ٣- عيون أخبار الرضا (ع) ١: ٢٩٤ ح ٥٢، أمالى الصدوق: ٦٨ ح ٤، الوسائل ٤: ١٢١٢ أبواب الذكر ب ٣٤ ح ٨.
- ٤- الكافى ٢: ٤٩٢ ح ٧، الوسائل ٤: ١٢١٢ أبواب الذكر ب ٣٤ ح ٦.
- ٥- علل الشرائع ١: ٣٤ ح ٣، الوسائل ٤: ١٢١٢ أبواب الذكر ب ٣٤ ح ٩.
- ٦- ثواب الأعمال: ١٨٥ ح ١، الوسائل ٤: ١٢١٢ أبواب الذكر ب ٣٤ ح ١٠.
- ٧- ثواب الأعمال: ١٨٦، الوسائل ٤: ١٢١٣ أبواب الذكر ب ٣٤ ح ١٠.
- ٨- الأحزاب: ٣٣.

و عنه لَمَّا سُئِلَ عَنْ كَيْفِيَةِ الصَّلَاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «تَقُولُونَ: صَلَوَاتُ اللَّهِ، وَ صَلَوَاتُ مَلَائِكَتِهِ، وَ أَنْبِيَائِهِ، وَ رَسَلِهِ، وَ جَمِيعِ خَلْقِهِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَ السَّلَامِ عَلَيْهِ، وَ عَلَيْهِمْ، وَ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَ بَرَكَاتِهِ». وَ صَلَاةٌ مِنْ صَلَّى بِهَذَا النُّحُوِّ يَخْرُجُ بِهَا فَاعِلُهَا مِنَ الذَّنُوبِ كَهَيْئَةِ يَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ (١).

وَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ فِي كَيْفِيَّتِهَا «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَ آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ، وَ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَ آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ» (٢).

وَ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: «كَمَا صَلَّيْتَ» بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: «كَأَفْضَلِ مَا صَلَّيْتَ وَ بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَ آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ» (٣) وَ لِهَذَا التَّشْبِيهِ وَجُوهٌ غَيْرُ خَفِيَّةٍ.

### الثالث: في استحباب ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، و ذكر الأئمة عليهم السلام، في كل مجلس، و كراهه ذكر أعدائهم.

فَعَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي مَجْلِسٍ لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ، وَ لَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ، إِلَّا كَانَ ذَلِكَ الْمَجْلِسُ حَسْرَةً عَلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (٤).

وَ عَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ، كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَ مَنْ ذَكَرَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ، كَتَبَ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَرَنَ رَسُولَهُ بِنَفْسِهِ» (٥).

وَ هُوَ يُفِيدُ أَنَّ مِنْ ذِكْرِ الْآلِ كَذَلِكَ؛ لِاقْتِرَانِهِمْ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ.

١- معاني الأخبار: ٣٦٨، الوسائل ٤: ١٢١٣ أبواب الذكر ب ٣٥ ح ١.

٢- أمالي الصدوق: ٣١٦ ح ٥، أمالي الطوسي: ٤٢٩ ح ٩٥٨، دعائم الإسلام ١: ٢٩، مجمع البيان ٨: ٦٣٩، الوسائل ٤: ١٢١٤ أبواب الذكر ب ٣٥ ح ٤.

٣- قرب الإسناد: ٤٠ ح ١٣٠، الوسائل ٤: ١٢١٤ أبواب الذكر ب ٣٥ ح ٤.

٤- الكافي ٢: ٤٩٦ ح ٢، عدّه الداعي: ٢٤٦، ٢٥٦، الوسائل ٤: ١٢١٥ أبواب الذكر ب ٣٦ ح ١.

٥- علل الشرائع ٢: ٥٧٩، الوسائل ٤: ١٢١٥ أبواب الذكر ب ٣٦ ح ٢.

و عن أبي جعفر عليه السلام

إنّ ذكرنا من ذكر الله تعالى، و ذكر عدوّنا من ذكر الشيطان(١).

#### الرابع: استحباب الصلاة عليه و إله، ليذكر ما نسي.

فقد روى عن الحسن عليه السلام في جواب من سأله عن الذكر و النسيان: «إنّ قلب الرجل في حَقِّ (٢)، و على الحَقِّ طَبَق، فإن صلّى عند ذلك على محمّد و آل محمّد صلاة تامّة، انكشف الطبق عن الحَقِّ، فأضاء القلب، و ذكر الرجل ما كان نسي؛ و إن لم يصلّ على محمّد و آل محمّد، أو نقص من الصلاة عليهم، انطبق ذلك [الطبق على ذلك] الحَقِّ، فأظلم القلب، و نسي الرجل ما كان ذكره» (٣).

#### الخامس: ختم الكلام بالصلاة على محمّد و آل محمّد

كما مرّ، و عن عليّ عليه السلام، عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلم: «مَن كان آخر كلامه الصلاة عليّ و على عليّ دخل الجنّة» (٤).

#### السادس: رفع الصوت بالصلاة على النبي صلّى الله عليه و آله و سلم، و آله عليهم السلام؛

فإنّها تذهب بالنفاق، و قد مرّ.

#### السابع: تكثير الصلاة على محمّد و آل محمّد،

فعن الصادق عليه السلام: «مَن صلّى على محمّد و آل محمّد عشراً، صلّى الله و ملائكته عليه مائه، و من صلّى على محمّد

١- الكافي ٢: ٤٩٦ ح ٢، عدّه الداعى: ٢٥٦، الوسائل ٤: ١٢١٥ أبواب الذكر ب ٣٦ ح ١.

٢- الحق: يُشَبَّه به الثدى يعمل من العاج أو الخشب.

٣- علل الشرائع ١: ٩٧ ح ٦، عيون أخبار الرضا (ع) ١: ٦٦ ح ٣٥، غيبة النعماني ٩٢، الاحتجاج ١: ٢٦٦، الوسائل ٤: ١٢١٥ أبواب الذكر ب ٣٧ ح ١.

٤- عيون أخبار الرضا (ع) ٢: ٦٤ ح ٢٧٣، الوسائل ٤: ١٢١٦ أبواب الذكر ب ٣٨ ح ١.

و آل محمّد مائه، صَلَّى اللهُ وَ مَلَائِكَتَهُ عَلَيْهِ أَلْفًا» ثُمَّ قَالَ: «أَمَا تَسْمَعُ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الَّذِي يُصَيِّمُ عَلَيْكُمْ وَ مَلَائِكَتَهُ لِيُخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَ كَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا (١)» (٢).

### الثامن: ذكر الصلاة على محمّد و آله،

كَلَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى، فَعَنَ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي تَفْسِيرِهِ وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَيِّمُ (٣) لَيْسَ مَعْنَاهُ كُلُّ مَا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى قَامَ لِلصَّلَاةِ، وَ إِلَّا لَكَلَّفَ النَّاسَ شَطَطًا، بَلْ كَلَّمَا ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ، صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ (٤).

### التاسع: تقديم الصلاة على محمّد و آله على الصلاة على الأنبياء؛

لِقَوْلِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا ذَكَرَ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقُلْ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ، وَ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ (٥).

### العاشر: أنه يتأكد استحباب الصلاة على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ مَتَى ذَكَرَهُ، أَوْ سَمِعَ ذَكَرَهُ عَنِ اسْتِمَاعٍ وَ بَدُونِهِ،

مِنْ لِسَانِ صَبِيٍّ أَوْ بَالِغٍ، عَاقِلٍ أَوْ مُجَنُّونٍ، كَافِرٍ أَوْ مُسْلِمٍ، مُؤَلِّفٍ أَوْ مُخَالَفٍ، بِإِظْهَارٍ أَوْ إِضْمَارٍ أَوْ إِشَارَةٍ، مِنْ غَيْرِ فَصْلِ بَيْنِ حُرُوفِهِ بِكَلَامٍ أَوْ سَكُوتٍ، بِحَيْثُ تَذَهَبُ الْهَيْئَةُ، وَ لَا قَلْبَ لِحُرُوفِهِ.

وَ لَوْ جِئَ بِهِ بِوَضْعٍ مُحَرَّمٍ كَالْغَنَاءِ أَوْ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ، أَوْ مِنَ الْعَبْدِ الْمُنْهَى عَنِ الذِّكْرِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، قَوِيَ جَرَى الْحُكْمِ. وَ حَيْثُ كَانَ الْبِنَاءُ عَلَى النَّدْبِ، سَهَّلَ الْخُطْبَ فِي التَّعَدُّدِ، وَ الْوَحْدَةِ، وَ قَصَدَ الْأَذْيَةَ، وَ غَيْرَهَا.

١- الأحزاب: ٤٣.

٢- الكافي ٢: ٣٥٨ ح ١٤، الوسائل ٤: ١٢١٨ أبواب الذكر ب ٤٠ ح ١.

٣- الأعلى: ١٥.

٤- الكافي ٢: ٣٥٩ ح ١٨، الوسائل ٤: ١٢١٧ أبواب الذكر ب ٤٠ ح ١.

٥- أمالي الصدوق: ٣١٠ ح ٩، أمالي الطوسي: ٤٢٤ ح ٩٥١، الوسائل ٤: ١٢٢٢ أبواب الذكر ب ٤٣ ح ١.



### الحادى عشر: إنها لا تجب من دون موجب خارجى،

و إنما هى سنّه، كما يظهر من الإجماع تحصيلًا، فضلًا عن النقل، و من السيره القاطعه؛ إذ لو كانت واجبه لنادى بها الخطباء فى خطبهم، و العلماء فى كتبهم، و لكثرت عليها التعزيرات، و التأديبات، و لكانت أظهر من وجوب سجود التلاوه، و ردّ السلام، و غيرهما.

و فى خلوّ الدعوات و الأذكار المشتمله على ذكره، و الزيارات، و نحوها، و تكرر الأذان بحيث يسمعه كلّ إنسان، و كان يجب أن يعلم بذلك النساء، و الصبيان، و كلّ إنسان.

و حدر الإقامه، و طلب الدليل فى وجوب الصلاه فى التشهد بعد الشهادتين، و فى التكرّر فى مثل دعاء القرآن أى برهان على أنّها لو وجبت، لتعلّق الحكم بمطلق الذكر، من اسم، أو وصف خاصّ، أو مشترك قصد به ذاته الشريفه، أو ضمير، أو إشاره، و نحوها، و هذا مُخالف للبيده.

فلا- نرتضى القول بوجوب الصلاه فى العمر مرّه، و لا فى المجلس مرّه، فضلًا عن كلّ يوم مرّه، أو كلّما ذكر، أو سمع ذكره. و فيما دلّ على أنّه أفضل العباده، و أفضل التسييح أو بعض الأذكار الأخر و نحو ذلك كفايه.

ثمّ لا ينبغى الشك فى أنّ الذكر فى الصلاه عليه لا يوجب الصلاه، و إلّا لزم التسلسل. و كذلك فى السلام عليه، ممّن سلّم أو لم يسلم عليه، و بالنسبه إلى أهل داره فى مخاطباتهم و مكالماتهم، كما لا يخفى على المتتبع.

(و لو ذكر الاسم لا بقصد إرادته المسمّى، بل مجرد النسبه، دخل فى الذكر على إشكال.

و لو ذكر فى ضمن عامّ لم يجرّ الحكم، و إذا استعمل لفظ فى معنيين هو أحدهما على القول به، جرى الحكم.

و الظاهر عدم عموم الخطاب له إذا ذكر نفسه.

و لو صلّى عليه بوجه محرّم، كغناء و نحوه، لم يكن مُصلّيًا.

و لو قال: صلّت عليه ملائكه السماء و نحو ذلك، قوى دخوله تحت الصلاه.

و الظاهر أنّ استحبابها عيني لا كفائي (١).

### الثاني عشر: قد وردت أخبار كثيرة تدلّ على وجوب الصلاة عليه إذا ذكر،

كقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «من ذُكِرَ عنده، فنسى أن يصلّي عليّ، أخطأ اللهُ به طريق الجنّة» (٢).

و عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

أجفا الناس من ذُكِرَ عنده فلم يصلّ عليّ

(٣). وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

من ذُكِرَ عنده فلم يصلّ عليّ، فلم يغفر اللهُ له، فأبعده اللهُ تعالى

(٤). وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لعلي عليه السلام: «من نسي الصلاة عليّ فقد أخطأ طريق الجنّة»؛ (٥).

و قول الرضا عليه السلام في كتابته إلى المأمون: «الصلاة على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ واجبه في كلّ موطن، و عند العطاس، و عند الذبائح» (٦) و غير ذلك.

و قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «البخيل حقًا من ذُكِرَ عنده فلم يصلّ عليّ» (٧).

و عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: أنه قال: «قال لي جبرئيل عليه السلام: من ذُكِرَ عنده فلم يصلّ عليك، فأبعده اللهُ تعالى، فقلت: أمين، ثمّ قال: و من أدرك

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢- الكافي ٢: ٤٩٥ ح ٢٠، ثواب الأعمال: ٢٤٦، عدّه الداعي: ١٦٢، الوسائل ٤: ١٢١٨ أبواب الذكر ب ٤٢ ح ١.

٣- عدّه الداعي: ٤١، الوسائل ٤: ١٢٢٢ أبواب الذكر ب ٤٢ ح ١٨.

٤- الكافي ٢: ٤٩٥ ح ١٩، أمالي الصدوق: ٥٧ ح ٢، وص ٤٦٥ ح ١٩،، ثواب الأعمال: ٩٠ ح ٤، الوسائل ٤: ١٢١٨ أبواب الذكر ب ٤٢ ح ٣.

٥- الفقيه ٤: ٢٧٠، الوسائل ٤: ١٢١٨ أبواب الذكر ب ٤٢ ح ٤.

٦- الخصال: ٦٠٧، عيون أخبار الرضا (ع) ٢: ١٢٤، الوسائل ٤: ١٢١٩ أبواب الذكر ب ٤٢ ح ٨.

٧- معاني الأخبار: ٢٤٦ ح ٩، الخصال: ١٥٣، الوسائل ٤: ١٢١٩ أبواب الذكر ب ٤٢ ح ٩.

شهر رمضان، فلم يغفر له، فأبعده الله تعالى، فقلت: أمين، قال: و من أدرك أبويه أو أحدهما، فلم يغفر له، فأبعده الله تعالى، فقلت: أمين» (١).

و فى حُطْبِهِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجِبَ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ، وَ أَكْرَمَ مَثْوَاهُ لَدَيْهِ» (٢).

و وردت أخبار تدلّ على وجوب الاتباع بالصلاة على إله، كقول الباقر عليه السلام لما سمع شخصاً متعلقاً بالكعبة، و هو يقول: اللهم صلّ على محمد: «لا تبتزها، لا تظلمنا حقنا قل: اللهم صلّ على محمد و أهل بيته» (٣).

و عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ: «من قال صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَ لَمْ يَصَلِّ عَلَى إِلَهٍ، لَمْ يَجِدْ رِيحَ الْجَنَّةِ، وَ رِيحُهَا يُوْجَدُ مِنْ مَسِيرِ خَمْسَمَائَةِ عَامٍ» (٤).

و عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ: «من صَلَّى عَلَيَّ، وَ لَمْ يَتَّبِعْ بِالصَّلَاةِ عَلَى أَهْلِ بَيْتِي، كَانَ بَيْنَ صَلَاتِهِ عَلَيَّ وَ بَيْنَ السَّمَاوَاتِ سَبْعُونَ حِجَابًا، وَ يَقُولُ اللَّهُ لَهُ: لَا-لَيْتِيكَ، وَ لَا سَعْدِيكَ، يَا مَلَائِكَتِي لَا تَصْعَدُوا دَعَاءَهُ، حَتَّى يَلْحَقَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ عِثْرَتَهُ، فَلَا يَزَالُ مَحْجُوبًا حَتَّى يَلْحَقَ بِي أَهْلَ بَيْتِي» (٥) و ينبغي تعميم عليّ و عترته، دون تخصيص بعضهم، فقد قال الصادق عليه السلام لرجل قال: اللهم صلّ على محمد و أهل بيت محمد: «يا هذا، لقد ضيّقت علينا، أما علمت أنّ أهل البيت خمسهم أصحاب الكساء؟! قل: اللهم صلّ على محمد و آل محمد، فنكون نحن و شيعتنا قد دخلنا فيه» (٦).

و عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ: «لا تصلّوا عليّ صلاة مبتوره، بل صلّوا

- 
- ١- ثواب الأعمال: ٩٢ ح ٨، أمالي الصدوق: ٥٧ ح ٢، المقنعه: ٣٠٨، الوسائل ٤: ١٢٢١ أبواب الذكر ب ٤٢ ح ١٣.
  - ٢- مصباح الكفعمي: ٦١٧، الوسائل ٤: ١٢٢١ أبواب الذكر ب ٤٢ ح ١٥.
  - ٣- الكافي ٢: ٣٥٩ ح ٢١، الوسائل ٤: ١٢١٨ أبواب الذكر ب ٤٢ ح ٢.
  - ٤- أمالي الصدوق: ٣١٠ ح ٦، الوسائل ٤: ١٢١٩ أبواب الذكر ب ٤٢ ح ٦.
  - ٥- ثواب الأعمال: ١٨٨ ح ١، الوسائل ٤: ١٢٢٠ أبواب الذكر ب ٤٢ ح ١٠.
  - ٦- ثواب الأعمال: ١٨٩ ح ٢، الوسائل ٤: ١٢٢٠ أبواب الذكر ب ٤٢ ح ١١.

على أهل بيتي معي، فإنَّ كلَّ نسب و سبب منقطع يوم القيامة إلا نسبي» (١).

و مثل هذه الأخبار لا بدَّ من تنزيلها على من ترك ذلك لقلَّة الاكتراث، و ضعف العناية، كما تنزَّل على ذلك أخبار صلاح الجماعة، و بعض صلوات النوافل، و بعض الأذكار.

و لو نزل هذا و أشباهه على أنه لا يخلو أحد من الذنوب، و فعل هذا المندوبات تبعث على العفو، فإن لم تفعل قضت الذنوب بوقوع الانتقام، لم يكن بعيداً.

**الثالث عشر: (أنَّ نداء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَآلِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ سائر أولياء الله عليهم السلام، و ترجيهم، و الاستغاثه بهم،**

و الالتجاء إليهم، و الاعتماد عليهم، و التعويل عليهم و نحوها مرجعها إلى الله تعالى.

**الرابع عشر: أنه يستحب الإلحاح في الدعاء،**

و طلب مساعده أهل الإيمان، و التوسل بالقران، و سائر المحترقات.

**خاتمه: في بيان الأحكام المشتركة بين القرآن و الذكر و الدعاء**

**إشاره**

و هي أمور:

**الأول: أنَّ اختلاف مقادير الثواب في العمل الواحد، أو ذكر أكثرية الثواب في المفضل،**

الأول (٢): أنَّ اختلاف مقادير الثواب في العمل الواحد، أو ذكر أكثرية الثواب في المفضل،

أو تفضيل بعض على بعض، ثم تفضيل المفضل عليه، و كذا في قراءة أو ذكر أو دعاء مبنى على اختلاف معنى الدرجات و الحسنات، و اختلاف المكفّر من السيئات، و مراتب السيئات، أو اختلاف الأمكنه و الأوقات.

**(الثاني: أنه يُستحب الخشوع، و الخشوع،**

و الاستقرار، و المحافظه على جميع الاداب، و البكاء، و التباكي فيها، و زياده الاعتماد في القبول.

١- المحكم و المتشابه: ١٩، الوسائل ٤: ١٢٢٢ أبواب الذكر ب ٤٢ ح ١٧.

٢- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

### **الثالث: التأنى و الترسل فيها، و الترتيل؛**

و لا تهدّها هذّ الشعر، و لا تنثرها نثر الرمل.

### **الرابع: أن يجتمع مع جماعه من المؤمنين فيها،**

فربّما تقبل منه، لقبول بعضهم؛ و كلّما زادوا، زاد الفضل.

### **الخامس: أن لا تكون معارضة بما هو أعمّ منها،**

من قضاء حاجه مؤمن، أو انتظار مُنتظر مُحترم، أو نحو ذلك.

### **السادس: أن يرفع صوته؛ لينتفع به من أراد متابعتة،**

و يخفضه عند لزوم إخلال بغرض مؤمن لا يبلغ حدّ المنع.

### **السابع: التدبّر**

فى معانيها.

### **الثامن: الاعتياد على أوراد خاصّه؛**

حتّى يكون عادة له.

### **التاسع: حسن الصوت فيها،**

مع عدم الوصول إلى حدّ الغناء.

### **العاشر: إظهارها**

حيث يكون قدوه، و إسرارها لغيره.

### **الحادى عشر: أن يستعيز بالله من الشيطان أمامها،**

لئلا يوقعها فى الهلكه.

## الثاني عشر: أن يتطهر من الحدث

و من الخبث على الأقوى.

## الثالث عشر: أن يحضر أهل بيته، و أتباعه؛

ليأخذوا بعادته، و أهل المعرفة حتى يسدّوه عن الخطأ (١).

## الرابع عشر: يجوز العمل بما نقل من خصوص ثواب الأوقات و الأمكنه،

و مراتب الثواب، و سائر الخصوصيات (مما دارَ بين المباح و المندوب فيها و في كلما ثبت استحباب أصله و جهلت خصوصيته لمجتهد و غيره، على لسان مجتهد حيّ أو ميت، أو روايه صحّت أو ضعفت، مما يكون في كتب الإماميه رضوان الله عليهم أخذاً عن دليل الاحتياط في تحصيل الأجر) (٢) كما يؤخذ عنه في طريق الوجوب و الحظر.

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢- بدل ما بين القوسين في «ح»: في شىء منها، و في كلما ثبت استحباب أصله، و جهلت خصوصيته، بل في كلّ عمل دار بين المستحبّ و المباح، لمجتهد و غيره، بالأخذ من مجتهد حيّ أو ميت، أو روايه صحّت أو ضعفت، ممّا يكون في الكتب الإماميه رضوان الله عليهم، و لسائر الظنون، بل بمجرد الاحتمال المعدود احتمالاً في نظر العقلاء أخذاً عن دليل الاحتياط في تحصيل الأجر المستفاد من العقل و الشرع، و لا يعدّ عاملاً بالظنّ من قياس و غيره.

**الخامس عشر: لو تداخل بعضها في أحد الصور الثلاثة، أمكن إدخالها في القصد؛**

لتحصيل تمام أجر الجميع على الأقوى؛ و الظاهر غلبه اسم الدعاء حينئذٍ. (و في الخروج عن الالتزام بواحد أو متعدّد إشكال) [\(١\)](#).

**السادس عشر: أنّ الأظهر أنّ كلّما وَرَدَ فيها من الوظائف، فهو من المُحسّنات، و المُكَمّلات، لا من الشرائط اللازمات،**

إلا ما قضى الدليل بشرطيّته.

**السابع عشر: أنّ الأقوى وجوب الدعاء عند الشدائد العظام،**

السابع عشر: أنّ الأقوى وجوب [\(٢\)](#) الدعاء عند الشدائد العظام،  
و الخطوب الجسام، بل يجب الرجوع إلى المخلوق مع رجاء الدفع.

**الثامن عشر: أنّ قراءه القرآن و الذكر و الدعاء إنّما تجب أصاله في الصلاة الواجبه،**

و فيما عداها سنّه مؤكّده، و القول بالوجوب في العمر أو في اليوم بعيد.

**التاسع عشر: لو نذر أو عاهد أو حلف على الإتيان بشيء منها، فأطلق،**

فالظاهر عدم الاكتفاء بما في الصلوات؛ لقضاء العرف بذلك.

**العشرون: أنّه لو التزم بشيء منها سوى الذكر،**

لم يجز بما كان غير مُفيد من حروف، و كلمات، و لا بالمفيد مع الخروج عن الاسم عُرفاً، كمجرّد قول: يا الله في الدعاء. و لو جاء بلفظ النداء، دون الدعاء، أو مجرّد الاسم، اكتفى بذلك في الذكر.

**الحادي و العشرون: ما كان منها محرّماً لجهه من الجهات، خرج عن الحكم،**

و إن لم يخرج عن الاسم.

**الثاني و العشرون: أنّ ما خرج عن الاسم بالتصرّف**

بتقطيع أو بإدخال كلام خارج أو بقلب أو سقوط و نحوها، خارج عن الحكم.

## الثالث والعشرون: أن خطاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، والأئمة عليهم السلام بصورة الدعاء، والاستغاثه،

و الاستجاره، و الالتجاء من العارفين

---

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- في «ح» زياده: التعويذات بالقرآن و الذكر و.



ذكرهم مرجعه إلى التعلق برَبِّ العالمين، فلا بأس بوقوع مثل ذلك في الصلاة.

#### **الرابع والعشرون: ينبغي اختيار أفضل الأزمنة والأمكنه والأوضاع لها**

إذا أراد تخصيصها، ولم يرد الاستمرار عليها.

#### **الخامس والعشرون: يستحبّ الإنصات لكلّ منها،**

و لا يجب في قسم من أقسامها، سوى قراءة الإمام على المأموم.

#### **السادس والعشرون: لكلّ مأثور منها عن أهل البيت عليهم السلام مزيه على غير المأثور،**

والله أعلم بحقائق الأمور.

#### **السابع والعشرون: أنّ الجمع بين الفاضل والمفضول منها أولى من الاقتصار على الفاضل**

كما في غيرها من العبادات؛ لأنّ المولى إذا أمر عبده بأوامر أراد الامتثال في جميعها. نعم كثره المباشرة للأفضل أفضل، وعند التعارض، و عدم إمكان الجمع تقدّم الفاضل.

#### **الثامن والعشرون: أنّه لو دخل في شيء مشترك بينها، كان التعيين موقوفاً على التيه،**

و لو خلت عن التعيين (١)، احتتمل البطلان لعدم التيه، والصحة.

#### **التاسع والعشرون: لو دخل في المشترك بقصد معين في فريضه، جازّ العدول إلى غيره في غيره،**

و يوزّع الأجر، و لا يرجع السابق إلى الحق بسبب العدول.

#### **الثلاثون: يجوز الاستئجار ونحوه من الأحياء للدعاء لهم، لا عنهم؛**

و للقراءه و الذكر بمحضرهم لاستماعهم و نزول البركه عليهم، لا عنهم. و لا بأس بالنيابه عن الأموات في الجميع.

#### **الحادى و الثلاثون: يجوز قطعها،**

كغيرها من العبادات، ممّا لم يرد فيها النهى عن القطع. و إن رجّع، جازّ له الإتمام من محلّ القطع مع كون المفصول كلاماً تاماً، ما لم يدخل فيما يحرم قطعه أو يفسد نظمه.

الثاني والثلاثون: أن كلام القراءه و الذكر و الدعاء لا يخلو من ثلاثة أحوال:

لفظ

---

١- في «س»: التعيين.

مجرد عن فهم المعنى، و معنى مجرد عن اللفظ (١)، مقرون بالكلام النفسى، و جامع للأمرين. و الجميع مُستحب، لكنّها مرتّبه، فالمتقدّم منها مفضول بالنسبه إلى المتأخّر.

### الثالث و الثلاثون: إنّ المؤسّس منها خير من المكرّر

إذا كانا بقدر واحد و مزّيه واحده.

### الرابع و الثلاثون: أنّه لا بأس بالتكلم بها

مع قصد القربه و بدونها.

### الخامس و الثلاثون: أنّه لو اشتبه أمر بين مادّه لفظ أو هيئته اللازمه أو المفارقه،

و دار الأمر بين محصور فأتى به أتى به، و لو كان فى عمل يبطله الكلام، أشكل الحال.

### السادس و الثلاثون: أنّه لو عيّن وقتاً لشيء معيّن بطريق الالتزام ممّا يتعلّق بحقوق الله،

فأتى فيه بغيره صحّ، و فى غيره يبطل.

### السابع و الثلاثون: أنّه لو أراد إعادة شيء مرتبط بما قبله منفرداً أو مع المرتبط به ارتباط التوابع بالمتبوعات،

أو المعمولات بالعوامل، من أفعال، و حروف، حرف غيرها، أو ما يضاف إليها بمضافات، أو محذوف همزه الوصل بما سبب حذفها، أو جزء كلمه قد غلط فيه، و نحو ذلك، لم (٢) يكن عليه بأس. فإن أعاد ما فيه همزه الوصل منفرداً قطعها، و مع الوصل حذفها، كلّ ذلك مع عدم فصلٍ مُخلّ بالهيئه.

و لو غلط فى حركه أو تخفيف إدغام، أتى بالكلمه معها.

### الثامن و الثلاثون: أنّه إذا داخل الغناء أو أذّبه مؤمن مثلاً شيئاً منها، جاءت المعصيه من جهتين،

و فى غيره ممّا لا تُعتبر فيه القربه و لا يدخله التشريع من جهه واحده، على نحو التعزیه و المدح و نحوها.

### التاسع و الثلاثون: إنّ تلاوه كلّ واحد منها مكتوباً

أفضل من تلاوته محفوظاً.

## الأربعون: إن القرآن أفضلها كلاماً، والذكر أرفعها مقاماً،

و الدعاء أبين في العبودية للواحد القهار، و بذلك تجتمع الأخبار.

## الحادي و الأربعون: أنه لا بأس بنيابه المؤوف اللسان فيها عن صحيحه

في غير

---

١- في «ح»: المرتبه.

٢- في «م»، «س»: و لم.

الصلاه للإمام، و أمّا له فيها ففيها إشكال.

### **الثاني و الأربعون: إذا اجتمع عنوانان منها أو أكثر في محل واحد،**

تعدّد الآخر بتعدّد القصد، و التحق في الحكم بالمقصود.

### **الثالث و الأربعون: أنه لا بأس بالإتيان بشيء منها في الصلاة، في أي محل كان، بقصد الأجر على المطلق،**

و إن لم يرد دليل الخصوصية، قلّ أو أكثر، ما لم يخلّ بالنظم، بل هو راجح؛ لكونه زينه الصلاة.

و مع قصد الخصوصية لا بأس مع العذر و الجهل بالحكم منه. فالمسألة، و السمعلة، و التكبيرات في غير محالها غير مُفسده، و لا فاسده. و مع عدم العذر تُفسد، و لا تُفسد على إشكال.

### **الرابع و الأربعون: أنه يُستحبّ تمرين الأطفال عليها من ذكور و إناث،**

كما يُستحبّ في سائر المستحبّات و الواجبات.

### **الخامس و الأربعون: أن جرى حكم العزائم و غيرها في المُشتركات**

على اختلاف المقصود.

### **السادس و الأربعون: أن الأقسام الثلاثة عبادات يتوقّف احتسابها على النيات،**

فمن احتسب بلا نيته، فقد شرّع في الدين. و أمّا مع عدم الاحتساب لتعليم و نحوه فلا.

### **السابع و الأربعون: أنه لا بأس بقطعها مع قصد إتمامها، و الاقتصار على القليل مع قصد الكثير.**

و يجوز قصد البعض دون البعض ابتداءً، و إن فات ثواب الجملة، فلا بأس بتعمّد الإتيان ببعض الزيارات و الدعوات المطوّله، و لا يتوقّف على العذر.

### **الثامن و الأربعون: أنه لا يجوز أخذ الأجره على غير الواجب منها على المنوب عنه أو النائب الحين،**

إلا ما قام الدليل على جوازه. و تجوز النيابة عن الأموات بقول مطلق في غير الواجب على النائب.

### **التاسع و الأربعون: أن القراءه للقران مع اللحن غير سائغه، مع القصد لذاتها،**

وَأَمَّا قِصْدُ التَّعَلُّمِ وَنَحْوِهِ، فَلَا بَأْسَ، وَيَجُوزُ فِي الْآخِرِينَ.

**الخمسون: أن من كان مُستأجراً على شيء منها، و كان فيه طول، فأخطأ في شيء منه، اقتصر في الإعادة على محل الخطأ،**

و لا حاجة إلى الإعادة من الأصل، مع كون المعاد كلاماً مفيداً.

**الحادى و الخمسون: أنه لو شك في جزء منها، و كان كثير الشك،**

فلا عبره بشكّه مطلقاً، و الإعادة (١) ما لم يدخل في غيره مجانساً أولاً، و إن دخل في غيره فلا شيء عليه عزيمة لا رخصه.

**الثانى و الخمسون: لو طلب طالب منه فعل شيء منها، و لم يظهر التبرّع،**

كان له أجره المثل.

**الثالث و الخمسون: أنه قد يرجح المرجوح منها لزياده الرغبه إليه،**

و توقّف زياده الخشوع و الخضوع و الإقبال عليه، و إرادته الجمع بين الأوامر، فلا يكون تاركاً لبعض ما أمر به الواحد القاهر.

**الرابع و الخمسون: أنه تجوز تلاوه ما كان منها على اختلاف أحوالها،**

لقضاء ما كان من الأغراض، من شفاء الأمراض، و غيرها، غير أنّ الأفضل و المطابق أولى من المفضول، و ما لم يكن الغرض فيه من المدلول.

**الخامس و الخمسون: أنه تستحب كتابه شيء منها كائناً ما كان لدفع شيء من المضار كائناً ما كان،**

مع ترجيح الفاضل و الموافق على غيرهما، و تعليقها بوضعها فى الرأس، أو بشدّها فى العضد الأيمن؛ لأنّها أولى و إن لم يكن ذلك لازماً. و ينبغى احترامها بالفصل مع الجنابه و نحوها.

**السادس و الخمسون: أنه يرجح فى الكتابه من موافقه العربيه ما يرجح فى الكلام،**

و يجرى فيه من احتمال تفاوتها ما يجرى فيه هناك من غير تفاوت، و يقدم الفاضل هنا و الموافق على ضدّهما كما هناك.

**السابع و الخمسون: أن تعدد الأمكنه فى الإتيان بها راجح فيها،**

كما فى سائر العبادات، لتشهد الأراضى بذلك.

### الثامن والخمسون: أنه لا يجوز التداخل فيها مع تعدد الأسباب،

بل تتعدّد بتعدّدها. و يجوز الإتيان بها على وجه القربه مع ضمّ إرادته الإعلام و نحوه بالعارض.

### التاسع والخمسون: أن فعل شيء منها في المكان المغصوب لا يفسدها؛

لعدم صدق التصرف عرفاً، و إن حصل التصرف بالهواء و الفراغ حقيقه. و لو أتى به في إله مُعدّه للتصويت، فسد؛ لحرمتها، و هكذا جميع عبادات الأقوال.

### الستون: أن الإتيان بها قياماً أفضل من الجلوس

، ثم الاضطجاع على الأيمن أفضل من الأيسر، ثم الأيسر أفضل من الاستلقاء، فيترتب الفضل على نحو مراتب الصلاه في وجه قريب.

### الحادي و الستون: إن الإسرار بها باقيه على الاستحباب أو محموله عليه في نظر الناس أفضل من الإجهار،

إلا لبعض المُرَجِّحات، من البعث على الاقتداء، و نحوه.

### الثاني و الستون: أن المتابعه فيها تختلف في الفضل باختلاف المتبوع،

و يحرم الاستماع لمن حرم عليه الإتيان بالمسموع لمملوكيته أو نحوها مع باعثيته، و فيما عدا هذه الحال يقوم الإشكال.

### الثالث و الستون: أن من في لسانه آفه، أتى من الحروف بما أمكن،

و تحتسب له الحروف السقيه بالحروف الصحيحه. و إذا أمكنه التخلّص بالإتيان بغير مؤوف مع قابليته، و جبّ عليه في الواجب، و ندب في المندوب.

### الرابع و الستون: أنه يجب الإتيان بالمجانس منها عوض مجانسه مكرراً

مع مطلوبيته خصوصيته، و مستبدلاً مع عدمها، و مع التعذّر كان الرجوع إلى غير المجانس منها، محافظاً على المقدار بقدر الإمكان، و على الأقرب فالأقرب. فإن تعذّر، فإلى التراجم الأقرب فالأقرب منها إلى العريته.

و إذا أمكن التلفيق بين مرتبه عُليا و سفلى، قدّم الملقق على السفلى، كلّ ذلك بالنسبه إلى الواجب في عمل واجب.

و أمّا المندوب فيه و ما كان لازماً في عمل مندوب أو مندوباً فيه، ففي جريان هذه المراتب فيه إشكال، و في الإتيان بها في



نفسها من غير دخول في شيء أشد إشكالاً.

**الخامس و الستون: أنه لا تجوز قراءة شيء منها على ضوء مغصوب دهنه أو فتيلته أو ظرفه**

أو غير مأذون فيه من المالك.

و لو فتح كتابه للنظر بدون واسطته فوافقه، لم يكن بأس.

**السادس و الستون: لو وضع المضيء في آنية ذهب أو فضه،**

لم تحرم الاستضاءه به في أصح الوجهين.

**السابع و الستون: لو قرأ شخص شيئاً منها، و لم يرضَ باستماع غيره،**

فالظاهر عدم البأس به. و منه يظهر أنّ رضا إمام الجماعة بصلاه المأموم ليست شرطاً في الصحه، و الله وليّ التوفيق.















## كتاب الصيام

### [في معنى] الصوم

و هو: تركُ المفطرات، أو الكفُّ عنها، أو العزم على تركها، أو مُشترك لفظاً أو معنىً بين الكلِّ، أو البعض على اختلاف الأقسام.

و فيه مباحث:

### الأول: في فضيلته

الصوم من جُمله الأركان التي بُنيت عليها فروع الإسلام و الإيمان و يمتاز عن باقي العبادات: بأنّه القاطع للشهوات، المضعف للقوّه الحيوانيّة عن طلب الملاذّ المحظورات، و للقوّه السبعيّة عن البطش بالمؤمنين و المؤمنات. المقوّى للقوّه الملكيه بتصفيه النفس من شوائب الكدورات. الكاسر للقوّه الشيطانيّه عن طلب الكبر و الرياسات. المقرون بخلاء المِعده؛ الّذى هو من أعظم الرياضات، الّتي كادت تُوصل إلى العلم بالمغيبات. الباعث على إعطاء الصدقات، و رقّه القلب على الفقراء عند المجاعات. المذكّر بجوع الآخره و عطشها؛ يوم الغرض على ربّ السماوات. المعزّف لمقدار النعم، الباعث على الشكر على ممّر الأوقات، المجرد للعباده بترك ملاذّ الحيوانات، المصحّح للمزاج، المُغنى عن الأدوية و العلاجات، المانع عن الامتلاء المهيج للأبخره

الباعثه على النوم و الكسل عن العبادات. الرفع لتكليف الخادم من الخدمات، الباعث على المشقه الكليه التي بها يتضاعف ثواب الطاعات.

و باعتبار تصفيته للنفس، و بعده عن الرياء؛ لخفائه على الحس، و اشتماله على المشقه الكليه، و أنه من الأمور المتعلقة بالنفس، المقصور سلطانها على رب البريه، ورد في بعض الأحاديث القدسيه: «كل عمل ابن آدم له، إلا الصوم؛ فإنه لي، و به أجرى» (١).

و لكونه مانعاً عن الشهوه الرديه، قال فيه سيد البريه: «من لم يستطع النكاح فليصم، الصوم خصاء أمتي، يا معاشر الشباب عليكم بالصيام» (٢).

و لأنه مكمل للنفس، فلا تكون مغلوبه للهوى، قال فيه سيد الأنام صلى الله عليه و آله و سلم: «إنه يبعد الشيطان كما بين المشرق و المغرب، و يسود وجهه، و الصدقه تكسر ظهره، و الحب في الله و المؤازره على العمل الصالح تقطع دابره، و الاستغفار يقطع وتينه» (٣)، و لكل شىء زكاه، و زكاه الأبدان الصيام» (٤).

و خصت بالصيام؛ لأن ما عداه من زكاه تنمى الأموال.

و مما يدل على أنه من أعظم العبادات: خلطه مع الولايه في بعض الروايات، فعن أبي جعفر عليه السلام

إن الإسلام بُنى على خمس أشياء: الصلاة، و الزكاه، و الحج، و الصوم، و الولايه

(٥).

١- الكافي ٤: ٦٣ ح ٦، الفقيه ٢: ٤٤ ح ١٩٨، التهذيب ٤: ١٥٢ ح ٤٢٠، الوسائل ٧: ٢٩٤ أبواب الصوم المندوب ب ١ ح ٢٧.

٢- الكافي ٤: ١٨٠ ح ٢، التهذيب ٤: ١٩٠ ح ٥٤١، المجازات النبويه: ٨٥ ح ٥٣، الوسائل ٧: ٣٠٠ أبواب الصوم المندوب ب ٤ ح ١، ٢، ٣.

٣- الوتين: عرق يسقى الكبد، و إذا انقطع مات صاحبه. مفردات الراغب: ٥١١.

٤- التهذيب ٤: ١٩١ ح ٥٤٢، الفقيه ١: ٤٥ ح ١٩٧، أمالي الصدوق: ٥٩ ح ١، وص ٧٥ ح ٥٧، الوسائل ٧: ٢٨٩ أبواب الصوم المندوب ب ١ ح ٢.

٥- الكافي ٤: ٦٢ ح ١، الفقيه ٢: ٤٤ ح ١٩٩، أمالي الصدوق: ٢٢١ ح ١٤، الوسائل ٧: ٢٨٩ أبواب الصوم المندوب ب ١ ح ١.

و ما روى في عدّه روايات: «إنّ الصوم جُنته من النار» (١). و «أنّ لكلّ شىء زكاه، و زكاه الأبدان الصوم» (٢)، و «أنّ خلوف فم الصائم أى رائحته أو طعمه عند الله أطيب من ريح المسك» (٣). و «الصائم فى عباده، و إن كان على فراشه، ما لم يغترب مسلماً» (٤).

و إنّ من صام لله يوماً فى شدّه الحرّ، فأصابه ظمأ و كلّ الله به ألف ملك يمسخون وجهه، و يُبشرونه بالجنّه، حتّى إذا أفطر، قال الله تعالى: «ما أطيب ريحك و روحك، يا ملائكتى، اشهدوا أنّى قد غفرت له» (٥).

و فى بناء هذا و مثله على الظاهر، فيلحق ما اشتمل عليه بالأحاديث القدسيّه أو على التأويل وجهان، أقواهما الثانى، و فى بناء المسح و البشرى على الظاهر أو التأويل وجهان.

و أنّ نوم الصائم عباده، و صمته و نفسه تسيح (٦)، و عمله مُتقبّل، و دعاءه مُستجاب.

و أنّ للصائم فرحتين: فرحه عند إبطاره برفع الحرج عنه أو بتوفيقه أو بالمركبّ منهما، و فرحه عند لقاء ربّه.

و أنّ العبد يصوم مُتقرباً إلى الله تعالى، فيدخله به الجنّه.

و أنّه يغفر له بصوم يوم.

و أنّ لله ملائكة موكلين بالدعاء للصائمين (٧).

١- الكافى ٤: ٦٢ ح ١، الفقيه ٢: ٤٤ ح ١٩٦، الوسائل ٧: ٢٨٩ أبواب الصوم المندوب ب ١ ح ١.

٢- الكافى ٤: ٦٥ ح ١٧، الفقيه ٢: ٤٥ ح ١٩٩، التهذيب ٤: ١٩٠ ح ٥٣٧، ٥٤٢، أمالى الصدوق: ٥٩ ح ١، الوسائل ٧: ٢٨٩ أبواب الصوم المندوب ب ١ ح ٢.

٣- الكافى ٤: ٦٤ ح ١٣، الفقيه ٢: ٤٥ ح ٢٠٣، الوسائل ٧: ٢٩٠ أبواب الصوم المندوب ب ١ ح ٥.

٤- الكافى ٤: ٦٤ ح ٩، الفقيه ٢: ٤٤ ح ١٩٧، ٢٠٥، التهذيب ٤: ١٩٠ ح ٥٣٨، ثواب الأعمال: ٧٥ ح ١، الوسائل ٧: ٢٩١ أبواب الصوم المندوب ب ١ ح ١٢.

٥- الكافى ٤: ٦٥ ح ١٧، الفقيه ٢: ٤٥ ح ٢٠٥، أمالى الصدوق: ٤٧٠ ح ٨، ثواب الأعمال: ٧٦ ح ١، الوسائل ٧: ٢٩٩ أبواب الصوم المندوب ب ٣ ح ١.

٦- فى «ح» زياده: و يقوى عدم اعتبار التيه فى حصول الأجر.

٧- انظر الوسائل ٧: ٢٨٩ أبواب الصوم المندوب ب ١، و ص ١١٢ من أبواب آداب الصائم ب ٩ ح ١.

و أنّ المؤمن إذا صام شهر رمضان احتساباً، يُوجب الله له سبع خصال: يذوب الحرام من جسده، و يقرب من رحمه ربّه، و يكفّر خطيئته أبيه آدم عليه السلام، و يهوّن الله عليه سكرات الموت، و يأمن من جوع يوم القيامة و عطشه، و يعطيه الله البراءة من النار، و يطعمه من طيبات الجنّة (١).

و أنّه ما من صائم يحضر قوماً يأكلون إلا- سبّحت أعضاؤه على الحقيقة، أو التأويل كما يجرى مثله فيما روى من مثله في الجمادات من الشعر، و الحجر، و المدر، و نحوها و صلّت عليه الملائكة (٢).

و أنّ الله تعالى و كلّ ملائكة بالدعاء للصائمين، و قال الله تعالى: «ما أمرت ملائكتي بالدعاء لأحدٍ من خلقي إلا استجبت لهم» (٣) و أنّ من كتم صومه، قال الله تعالى لملائكته: «عبدى استجار من عذابي، فأجبروه» (٤).

و أنّ الصائم إذا رأى قوماً يأكلون، سبّحت له كلّ شعره في جسده (٥).

و أنّ ثلاثة يُذهبن البلغم، و يزدن في الحفظ: السواك، و الصوم، و قراءة القرآن، إلى غير ذلك من الأخبار (٦).

### المبحث الثاني: في آدابه

و هي كثيرة، و أهمّها: استعمال الجوارح في الطاعات، و عصمتها من المعاصي و التبعات، فعن النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم: «إنّ من صام شهر رمضان إيماناً،

١- انظر الوسائل ٧: ١٧٢ أبواب أحكام شهر رمضان ب ١ ح ٤.

٢- انظر الوسائل ٧: ١١٢ أبواب آداب الصائم ب ٩.

٣- الكافي ٤: ٦٤ ح ١١، المحاسن: ٧٢ ح ١٤٩، الفقيه ٢: ٤٥ ح ٢٠٢، الوسائل ٧: ٢٨٩ أبواب الصوم المندوب ب ١ ح ٣.

٤- الكافي ٤: ٦٤ ح ١٠، الفقيه ٢: ٤٥ ح ٢٠٢، التهذيب ٤: ١٩٠ ح ٥٣٩، فضائل الأشهر الثلاثة: ١٢١ ح ١٢٣، الوسائل ٧: ٩٧

أبواب آداب الصائم ب ١ ح ١.

٥- انظر الوسائل ٧: ١١٢ أبواب آداب الصائم ب ٩ ح ١.

٦- انظر الوسائل ٧: ٢٩٢ أبواب الصوم المندوب ب ١.

و احتساباً، و كَفَّ سمعه، و بصره، و لسانه عن الناس، قَبْلَ اللّهِ تعالى صومه، و غفر له ما تقدّم من ذنبه، و ما تأخّر، و أعطاه أجر الصابرين» (١).

و عن أمير المؤمنين عليه السلام: «عليكم في شهر رمضان بكثره الاستغفار و الدعاء، فَإِنَّ الاستغفار به تُغْفَرُ ذُنُوبُكُمْ، و الدعاء يُدْفَعُ عَنْكُمْ بِهِ الْبَلَاءُ» (٢).

و عن النبي صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ: أَنَّهُ قَالَ لَجَابِرٍ: «هَذَا شَهْرُ رَمَضَانَ، مِنْ صَامِ نَهَارِهِ، وَ قَامِ وَرَدًا مِنْ لَيْلِهِ، وَ عَفَّ بَطْنَهُ وَ فَرَجَهُ، وَ كَفَّ لِسَانَهُ، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَخُرُوجِهِ مِنْ هَذَا الشَّهْرِ» فقال جابر: ما أحسن هذا الحديث، فقال النبي صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ: «و ما أشدّ هذه الشروط» (٣).

و عنه صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ: «ما من عبدٍ صالحٍ صائمٍ يُشْتَمُ فيصبر، و يقول: سلام عليك، إني صائم، لا أشتمك كما شتمتني، إلا قال اللّهُ تبارك و تعالى: استجار عبدى بالصوم من شتم عبدى، قد أجرته من النار» (٤).

و عن أبي جعفر عليه السلام: «إذا صمت، فليصم سمعك و بصرك و شعرك و جلدك». و عدّ أشياء غير هذا. قال: «و لا يكون يوم صومك كيوم فطرك» (٥).

و عن الصادق عليه السلام: «إذا صُيِّمْتَ، فليصم سمعك و بصرك من الحرام، و القبيح، و دع المراء، و أذى الخادم، و ليكن عليك وقار الصائم، و لا تجعل يوم صومك كيوم فطرك».

و عنه عليه السلام: «إنّ الصيام ليس من الطعام و الشراب وحده، فإذا صمتم فغضوا أبصاركم، و احفظوا ألسنتكم، و لا تنازعوا، و لا تحاسدوا». قال: «و سمع النبي صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ امرأه تسبّ جاريتها و هي صائمة، فأمر لها بطعام و قال لها:

١- المقنعه: ٣٠٥، الوسائل ٧: ١١٨ أبواب آداب الصائم ب ١١ ح ٧.

٢- الفقيه ٢: ٦٧ ح ٢٨١، الوسائل ٧: ٢٢٠ أبواب أحكام شهر رمضان ب ١٨ ح ٤ بتفاوت.

٣- الفقيه ٢: ٦٠ ح ٢٥٩، الوسائل ٧: ١١٦ أبواب آداب الصائم ب ١١ ح ٢.

٤- الكافي ٤: ٨٨ ح ٥، الوسائل ٧: ١٢٠ أبواب آداب الصائم ب ١٢ ح ٢.

٥- الفقيه ٢: ٦٧ ح ٢٧٨، التهذيب ٤: ١٩٤ ح ٥٥٤، الوسائل ٧: ١١٦ أبواب آداب الصائم ب ١١ ح ١، و لكن الرواية فيه عن أبي عبد الله (ع).

كلى، فقالت: إني صائمه، فقال: أنت صائمه و تسبين جاريتك؟! إن الصوم ليس من الطعام و الشراب» (١).

و هو و إن كان محمولاً على المبالغه، إلا أن فيه حثاً عظيماً على ترك المعاصى فى الصوم أو خصوص السب.

و فى الفقه عن الرضا عليه السلام: «إن الصوم حجاب ضربه الله تعالى على الألسن، و الأسماع، و الأبصار، و سائر الجوارح، و قد جعل الله تعالى على كل جارحه حقاً للصيام، فمن أدى حقها، كان صائماً؛ و من ترك شيئاً منها، نقص من فضل صومه بحسب ما ترك شيئاً منها» (٢).

و عن الصادق عليه السلام: «ليس الصيام من الطعام و الشراب فقط، و لكن إذا صمت، فليصم سمعك، و بصرك، و لسانك، و بطنك، و فرجك، و احفظ يدك و فرجك، و أكثر السكوت إلا من خير، و ارفق بخادمك» (٣).

و عنه عليه السلام: «إن الصيام ليس من الطعام و الشراب وحده، فاحفظوا ألسنتكم، و غصوا أبصاركم، و لا تنازعوا، و لا تحاسدوا؛ فإن الحسد يأكل الإيمان، كما تأكل النار الحطب» (٤).

و فى خطبه النبى صلى الله عليه و آله و سلم: «من صام شهر رمضان فى إنصات، و سكوت، و كف سمعه و بصره و لسانه و فرجه و جميع جوارحه من الحرام و الكذب و الغيبه تقرباً، قربه الله منه حتى تمس ركبته ركبتي إبراهيم الخليل عليه السلام» (٥).

و عن الصادق عليه السلام: «إذا صام أحدكم الأيام الثلاثة فى الشهر، فلا يجادلن

١- الكافى ٤: ٨٧ ح ٣، الفقيه ٢: ٦٧ ح ٢٨٠ مصباح المتهدج: ٥٦٩، التهذيب ٤: ١٩٤ ح ٥٥٣، الوسائل ٧: ١١٦ أبواب آداب الصائم ب ١١ ح ٣.

٢- فقه الرضا عليه السلام: ٢٣، مستدرک الوسائل ٧: ٣٦٦ أبواب آداب الصائم ب ١٠ ح ٣.

٣- إقبال الأعمال: ٨٧، الوسائل ٧: ١١٨ أبواب آداب الصائم ب ١١ ح ١٠.

٤- الكافى ٤: ٨٩ ح ٩، الفقيه ٢: ٦٧ ح ٢٨٠، الوسائل ٧: ١١٧ أبواب آداب الصائم ب ١١ ح ٤.

٥- عقاب الأعمال: ٣٤٤، الوسائل ٧: ١١٧ أبواب آداب الصائم ب ١١ ح ٥.

أحداً، ولا يجهل، ولا يسرع إلى الحلف والايمان بالله، فإن جهل عليه أحد، فليحتمله» (١).

و عن الباقر عليه السلام

إن الكذبه تفسد الصائم، والنظرة بعد النظرة، والظلم قليله وكثيره

(٢). وفي وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأمير المؤمنين عليه السلام

احذر الغيبة، والنميمة، فإن الغيبة تُفسد الصائم، والنميمة تُوجب عذاب القبر

(٣). ويُفهم من مجموع هذه الأخبار: أن الحسنات في الصوم يتضاعف ثوابها، والمعاصي يزداد وزرها أو عقابها. ويجرى مثل ذلك في جميع الأمكنه المعظمه، والأوقات المشرفه.

و أنه ينبغي أن يكون الصائم في صيامه على أفضل الأحوال.

و من الاداب (٤): استقبال القبلة عند النظر إلى الهلال، والتكبير، ورفع اليدين، ومخاطبه الهلال، والدعاء بالمأثور، وهو كثير، ومن جملته: «ربّي وربك الله رب العالمين، اللهم أهله علينا بالأمن، والإيمان، والسلامه، والإسلام، والمساوعه إلى ما تُحبّ وترضى، اللهم بارك لنا في شهرنا هذا، وارزقنا خيره، وعونه، واصرف عنا ضرّه وشرّه، وبلاءه، وفتنته» (٥).

و عن شيخنا العماني: أنه أوجب أن يقال عند رؤيته: «الحمد لله الذي خلقني، وخلقك، وقدر منازلك، وجعلك مواقيت للناس، اللهم أهله علينا إهلالاً مباركاً، اللهم أدخله علينا بالسلامه والإسلام، واليقين والإيمان، والبرّ والتقوى، والتوفيق لما تحبّ وترضى» (٦).

- 
- ١- الكافي ٤: ٨٨ ح ٤، الفقيه ٢: ٤٩ ح ٢١١، التهذيب ٤: ١٩٥ ح ٥٥٧، الوسائل ٧: ١٢٠ أبواب آداب الصائم ب ١٢ ح ١.
  - ٢- إقبال الأعمال: ٨٧، الوسائل ٧: ١١٨ أبواب آداب الصائم ب ١١ ح ٩.
  - ٣- تحف العقول لابن شعبه: ١٤.
  - ٤- في «م»، «س» زياده: التطلع إلى الهلال ليله الشك وأوجه البعض كفايةً.
  - ٥- الفقيه ٢: ٦٢ ح ٢٦٩، فقه الرضا عليه السلام: ٢٤، المستدرک ٧: ٤٣٩ أبواب أحكام شهر رمضان ب ١٣ ح ١.
  - ٦- نقله عنه العلامة في المختلف ٣: ٣٦٦ مسأله ٩٤، والشهيد في الدروس ١: ٢٨٥.

و منها: السحور، فعن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «تَسَحَّرُوا وَ لَوْ بِجَرِّعِ الْمَاءِ، أَلَا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَى الْمُتَسَحِّرِينَ، إِنَّ اللَّهَ وَ مَلَائِكَتَهُ يَصَلُّونَ عَلَى الْمُسْتَغْفِرِينَ وَ الْمُتَسَحِّرِينَ» (١).

و يشتدَّ استحبابه في شهر رمضان، ثمَّ مُطلق الواجب المعين، و بعدهما الواجب الموسع، ثمَّ المستحب.

و الظاهر تضاعف فضله بتضاعف فضل ما هو له. و كلما قرب من الفجر فهو أفضل.

و أفضله: السويق (٢)، و التمر، و الزبيب، و الماء.

و يُستحبُّ أن يكون في السدس الأخير من الليل.

و منها: تعجيل الفطور، إلا لمن لا تنازعه نفسه، فيؤخره عن الصلاة، مع عدم المنتظر، أو يعارضه مرجح آخر.

و منها: تقديم الصلاة على الإفطار، إلا مع وجود المنتظر أو مُنازعه النفس، كما في الأخبار (٣). و يلحق به حصول الضعف عن الصلاة أو غيرها من العبادات، أو بعض المكاسب الضروريّات، أو فساد الزاد بالتأخير، إلى غير ذلك من المرجحات.

و منها: أن يقول عند الإفطار: «اللهم لك صمنا، و على رزقك أفرطنا، فتقبله منّا؛ ذهب الظمّ، و ابتلت العروق، و بقي الأجر، اللهمّ تقبل منّا، و أعنا عليه، و سلّمنا فيه، و تسلّمه منّا» (٤). و أن يقول طلباً للدّعوة المستجابة عند أوّل لقمه: «بسم الله، يا واسع المغفرة، اغفر لي» فيغفر له (٥)، و ورد غير ذلك (٦).

١- الفقيه ٢: ٨٧ ح ٣٨٩، التهذيب ٤: ١٩٨ ح ٥٦٦، أمالي الطوسي ٢: ١١١، الوسائل ٧: ١٠٣ أبواب آداب الصائم ب ٤ ح ٦ و ٩.

٢- السويق ما يعمل من الحنطة و الشعير معروف. المصباح المنير: ٢٩٦.

٣- الوسائل ٧: ١٠٧ أبواب آداب الصائم ب ٧.

٤- الكافي ٤: ٩٥ ح ١، الفقيه ٢: ٦٦ ح ٣٧٢، التهذيب ٤: ١٩٩ ح ٥٧٦، مصباح المتعبد: ٥٦٨، الوسائل ٧: ١٠٦ أبواب آداب الصائم ب ٦ ح ١.

٥- إقبال الأعمال: ١١٦، الوسائل ٧: ١٠٧ أبواب آداب الصائم ب ٦ ح ٩.

٦- انظر الوسائل ٧: ١٠٥ أبواب آداب الصائم ب ٦.



و منها: الإفطار على الحلو، و كان النبي صَلَّى اللهُ عليه و آله و سلم يفطر على الرّطّب في وقته، و التمر في وقته (١)، فإن لم يكن، فعلى الماء الفاتر، فإنّ الماء الفاتر يُنقى الكبد، و يغسله من الذنوب، و يُطيب النكهه و الفم، و يقوّى الأضراس، و يسكّن العروق الهائجه، و المرّه الغالبه، و يقوّى الحِدَق (٢)، و يجلو البصر، و يقطع البلغم، و يُطفئ الحرارة من المعده، و يذهب بالصداع (٣)، (٤). و روى استحباب الإفطار على اللبن (٥).

و منها: قراءه سوره إنّنا أنزلناه عند الفطور و السحور، مُقارناً أو مُقدّماً أو مُؤخّراً، مع الاتصال على الأقوى، روى عن زين العابدين عليه السلام: «أنّ من قرأها عند فطوره و سحوره، كان فيما بينهما كالمتشحط بدمه في سبيل الله» (٦).

و منها: إفطاره يوم صومه لدعوه أخيه المؤمن أو أخته المؤمنه إلى طعام أو شراب، قليل أو كثير، في الصوم المندوب. و ربّما ألحق به الواجب الموسّع، حيث لا مانع من الإفطار. و لو تعارضت الدعوتان، قُدّمت دعوه الإفطار على تأمل.

و لو كان الغرض مجرّد إفساد الصيام، لا تلذّذه بالشراب و الطعام، قوى رجحان الصيام.

روى عن الباقر عليه السلام: «من أدخل على أخيه السرور بالإفطار في يوم صومه، حسب له بعشره أيّام» (٧).

١- الكافي ٤: ١٥٣ ح ٦، المحاسن: ٥٣١ ح ٧٨٢، الوسائل ٧: ١١٢ أبواب آداب الصائم ب ١٠ ح ١.

٢- المرّه بالكسر: خلط من أخلاط البدن. المصباح المنير: ٥٦٨، و الحدق واحدا حدقه و هي سواد العين. المصباح المنير: ١٢٥.

٣- الكافي ٤: ١٥٢ ح ٤، الوسائل ٧: ١١٣ أبواب آداب الصائم ب ١٠ ح ٦.

٤- في «م»، «س» زياده: و روى أنّ من أفطر على تمر حلال زيد في صلاته أربعمائه صلاه و هي في إقبال الأعمال: ١١٤ و

الوسائل ٧: ١١٥ أبواب آداب الصائم ب ١٠ ح ٢٠.

٥- التهذيب ٤: ١٩٩ ح ٥٧٤، الوسائل ٧: ١١٤ أبواب آداب الصائم ب ١٠ ح ٧ و ١٢ و ١٣.

٦- إقبال الأعمال: ١١٤، الوسائل ٧: ١٠٧ أبواب آداب الصائم ب ٦ ح ٧.

٧- الكافي ٤: ١٥٠ ح ٢، تفسير العياشي ١: ٣٨٦ ح ١٣٨، الوسائل ٧: ١٠٩ أبواب آداب الصائم ب ٨ ح ١.

و عن الصادق عليه السلام

إذا أكل و لم يخبره بصومه، حُسب له بصيام سنه

(١). و عن الرضا عليه السلام

أنَّ الإفطار أفضل، و لو بعد العصر بساعه

(٢)، و لا يبعد أن يقال باستحباب دعوته.

و يتضاعف الأجر لمن أفطر، و لم يُخبر بصيامه، كما مرّ. و ليس له أن يقول: لستُ بصائم؛ لأنّه كذب.

و منها: المحافظه في شهر رمضان على أغساله، و صلواته، و الاعتكاف و لا سيّما في العشر الأواخر، و تعويداته، و حُروزه، و مُناجاته، و دعواته الموظّفات، و التشاغل في أيامه و لياليه بالذكر و الدعاء، و لا سيّما بالمأثور، فإنّ دعاء الصائم مُستجاب، و لو في غير رمضان.

و قراءه القرآن، و لا سيّما السور الموظّفات لخصوص بعض الأوقات.

و إحياء ليله القدر، و يتحقّق باليقظه تمام الليل إلا ما شدّد، مع الاشتغال بالعباده إلا ما شدّد.

و الاعتكاف، و لا سيّما في العشر الأواخر.

و ترك الهذر (٣)، و المرء.

و الصلاه، و التدريس، و الموعظه، و صلّته الأرحام، و قضاء حوائج الإيخوان، و إجابته دعوتهم؛ كلّ ذلك لمن صام فيه أو لم يصم، غير أنّ الصائم أكثر أجراً. و يجري هذا في كلّ صيام.

و يتضاعف أجر العمل بزياده فضيله الوقت، فليله الثالثه و العشرين أفضل من جميع ليالي شهر رمضان، و بعدها الواحده و العشرون منه، و بعدها التاسعه عشر،

١- الكافي ٤: ١٥٠ ح ٣ و ٤، الفقيه ٢: ٥١ ح ٢٢٢، علل الشرائع: ٣٨٧ ح ٣، ثواب الأعمال: ١٠٧ ح ٢، الوسائل ٧: ١٠٩ أبواب آداب الصائم ب ٨ ح ٤ و ٥.

٢- الكافي ٤: ١٥١ ح ٥، الوسائل ٧: ١١٠ أبواب آداب الصائم ب ٨ ح ٧.

٣- هذر في منطقه هذراً خلط و تكلم بما لا ينبغي، المصباح المنير: ٦٣٦.

و بعدها ليالى الجُمعات منه، و العشر الأواخر، و للبواقي أيضا تفاوت في الفضل.

و منها: الكون حال الصيام خصوصاً شهر رمضان في الأماكن المشرفه، كالمشاهد، و المساجد، و في مكان الاجتماع للعباده؛ مع التحرز عن الرياء، و الخضوع، و الخشوع، و حضور القلب.

و منها: القيلولة، و يُراد النوم قبل نصف النهار، على الأقوى، و إن فُسرت في اللغة بالنوم فيه (١). و الطيب، خصوصاً أول النهار.

و منها: الاستهلال لشهر رمضان، و لا سيّما مع عدم قيام الناس به، و قيل بوجوبه مطلقاً (٢)؛ و قيل به مع عدم القيام، و هما ضعيفان، بل الاستهلال مُستحبّ في سائر الشهور، خصوصاً مالها رجحان، كرجب و شعبان.

و منها: ترك قول: «رمضان» فإنّه يُكره، بل يقول: «شهر رمضان» و عُلِّل في الروايه: بأنّ رمضان اسم من أسماء الله تعالى (٣). حتّى أنّه ورد: أنّ من قال «رمضان» كَفَرَ بصدقه أو صيام (٤).

و منها: ترك الشعر في شهر رمضان؛ فإنّه يُكره فيه ليلاً و نهاراً، كما يُكره في الحرم، و للمُحرم، و يوم الجمعة، و في الليل، إلا أن يكون شعر حق، و خصوصاً ما كان في أهل البيت عليهم السلام؛ لورود الرخصه، بل الأمر فيهنّ (٥)؛ و المعارض محمول على التقية.

و منها: ترك الجماع للمسافر، و الامتلاء في شهر رمضان، و لكلّ من أذّن له في إفطاره لمرضٍ و غيره إلا في التقية، فيقتصر على ما تندفع به، و ما كان لخوف يقتصر فيه

١- القائله: الظهيره، و قد تكون بمعنى القيلولة أيضاً، و هي النوم في الظهيره، و قال الليث: القيلولة نومه نصف النهار. لسان العرب ١١: ٥٧٧. و انظر النهايه لابن الأثير ٤: ١٣٣ ماده قيل.

٢- المقنعه: ٢٩٨، تحرير الأحكام ١: ٨٢.

٣- الكافي ٤: ٦٩ ح ٢، الفقيه ٢: ١١٢ ح ٤٧٩ و ٤٨٠، معانى الأخبار: ٣١٥ ح ١، بصائر الدرجات: ٣٣١ ح ١٢، الوسائل ٧: ٢٣٢ أبواب أحكام شهر رمضان ب ١٩ ح ٢.

٤- إقبال الأعمال: ٣، الوسائل ٧: ٢٣٢ أبواب أحكام شهر رمضان ب ١٩ ح ٣.

٥- الآداب الدينيه للفضل بن الحسن الطبرسي: ٥٩، الوسائل ١٠: ٤٦٩ أبواب المزار و ما يناسبه ب ١٠٥ ح ٨.

على ما يندفع به الخوف.

و منها: ترك مباشره النساء فى غير الجماع.

و منها: ترك الاستحمام؛ لما روى من كراهه دخوله على الريق (١).

و منها: ترك الحجامة، و الفصد، و إخراج الدم، مع خوف الضعف. و الظاهر جريانه فى كل فعل يُخشى منه عليه الضعف.

و منها: ترك الكحل، و السعوط، و التقطير بالأذن و إن انفصلت إلى الجوف اتفاقاً؛ فإنها مكروهه. و فى السعوط، و التقطير، و الكحل الذى فيه مسك أو يصل طعمه إلى الحلق، كراهه شديده.

و منها: ترك السواك بالعود الرطب أصالاً، فإنه مكروه. و ربّما ألحق به الرطب بالعارض، و كل رطب.

و منها: ترك شمّ الريحان و هو كل نبت طيب، و لا- سيمّا التّرجس، و تخصيص الحكم بما يُسمى ريحاناً عرفاً غير بعيد و المسك، و كل ذى رائحه شديده، فإنها مكروهه. و ما عدا ذلك يُستحبّ كما سبق، و فى بعض الروايات التعليل فى شمّ الريحان بالتلذذ (٢)، فقد يفيد عدم البأس فى الطيب بعدمه.

و منها: ترك ابتلاع الريق إذا اجتمع فى الفم كثيراً، أو كان فيه طعم، فإنه مكروه.

و منها: ترك ابتلاع الرطوبات الخارجه من الصدر أو النازله من الدماغ، و الأخير أشدّ كراهيةً.

و منها: ترك ابتلاع الرطوبه العارضه للريق حتى يبصق ثلاث مرّات، و يقوى إلحاق دخول المذوق.

و منها: أن لا يبادر إلى الإفطار بمجرد مظنه الغروب، حيث يكون فى السماء علّه، و إن جاز له ذلك؛ و لوجود العلّه.

١- الفقيه ١: ٦٤ ح ٢٤٥، مكارم الأخلاق: ٥٣، الوسائل ١: ٣٧٧ أبواب آداب الحمام ب ١٧ ح ٣.

٢- الكافي ٤: ١١٣ ح ٥، التهذيب ٤: ٢٦٧ ح ٨٠٧، الاستبصار ٢: ٩٣ ح ٣٠١، الوسائل ٧: ٦٥ أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٣٢.

و منها: أن يتجنّب ما يخشى منه الأوّل إلى فساد الصيام أو شبهه فيه، كملاعبه النساء، و ذوق المطعومات و المشروبات، و المضمضه و الاستنشاق لغير الصلاه، و السعوط، و التقطير، و نحو ذلك.

و منها: ترك إظهار الصيام، مع الخوف من الرياء، و العُجب، و نحوهما، ممّا يفسد العمل، أو ينقص ثوابه.

و منها: ترك دخول المرأه إلى الماء حتّى يصل إلى فرجها؛ لئلاّ تحتمله به. و فى إلحاق الخُنْثى و ممسوح الذكر بها قول (١)، و لإلحاق المائعات بالماء وجه، و المانع عن دخوله إلى باطن الفرج رافع للكراهه. و جلوسها فى الماء أشدّ كراهه. و ترك استرخاء الدُّبر فيه أولى.

و منها: ترك المبالغه فى المضمضه، و الاستنشاق، و لو فى وضوء الفريضة.

و منها: ترك قلع الضّرْس.

و منها: ترك لبس الثوب المبلول، و مع العصر تخفّ الكراهه؛ و إلحاق الالتحاف به قوئى. و ليس فى رشّ الماء على البدن و الرأس كراهه. و فى إلحاق وضع الخرقه المبلوله على بعض البدن وجه.

و منها: ترك الاحتقان بالجامد، بل مُطلق إدخال الشىء فى الدُّبر أو الفرج، و كذا مطلق المنافذ، مع خوف دخول الجوف.

و منها: ترك النظر بشهوه و اللّمس للنساء، و التقييل، و الضّم، و الملامسه مطلقاً.

و منها: ترك مُعاشره السفهاء، و حضور مجالس البطّالين، و الهذّر، فلا- يجعل يوم صومه كيوم فطره، بل يكون على أفضل الأحوال من كلّ وجه.

و منها: ترك السفر فى شهر رمضان، إلاّ لعارض قوئى دنيوئى، كحفظ مالٍ و نحوه؛ أو أخروئى، كاستقبال مؤمن، أو تشييعه، أو زياره الحسين عليه السلام، أو باقى الأئمّه عليهم السلام، و نحو ذلك إلى ثلاثه و عشرين منه، فَيُرَخَّص فيه.

## المبحث الثالث: فى شرائطه

## اشاره

و هى قسمان:

## الأول: شرائط الوجوب،

## اشاره

و هى أمور:

## أحدها: البلوغ،

فلا- يجب كغيره من العبادات على غير البالغ، و لا- يجب عليه اختبار العلامات، و لا- تحصيلها بمعالجه الإنزال مثلاً. و لو علم الفحوله من دون ظهور شىء منها، حُكم بالبلوغ على إشكال.

و يعلم بخروج المنى فى نوم أو يقظه من الفرج، من الذكور و الإناث، و نبات الشعر الخشن على العانه فى القسمين أيضاً، و بالعدد، و هو فى الذكور بلوغ خمس عشره سنه تامه، و فى الإناث تسع سنوات تامات.

و الخنثى المشكل و الممسوح فى العدد كالرجال، و فى العلامتين الأخرين يُعتبر الحصول فى المكانين، متفتحين أو مختلفتين؛ إذ المدار على المخرج أو على الموافقه بينه و بين المصدر، و لو حصلت إحداهما فى محلّ، و غيرها (١) فى الآخر من العلامات الاتيه، فكذلك.

و بالإحبال و الإيلاد للرجال و الخنثى المشكل؛ و الحيض و الحمل و الولاده للنساء أو الخنثى المشكل.

و قد يُعلم البلوغ باجتماع أمارات تُفيد العلم، كنبات الشعر على العارض، و موضع الشارب، و الصدر، و البطن، و الظهر، و الأذن، و الأنف، و الإبط، و نحوها، و ظهور الرائحه الكريهه الدالّه على الفحوله تحت الآباط، أو فى أصول الأفخاذ، و نحوها.

و شدّه الرغبه إلى الجماع، و النظر إلى صور الحسان، و لمسها، و قوّه انتصاب

١- فى «م»، «س»: غيرهما.

الذكر، و غلظه الصوت، و تدوير على الثديين، و انفصال طرف الأنف، و نزول المذى عند الملاعبه، و نحوها.

و قد يحصل العلم ببعضها، كطول اللحية، و غلظ الشارب، و طول الشعر، مع الغلظ في بعض ما مرّ.

و لو وجد المنى في الثوب المختصّ، و حصل العلم، فلا بحث في الثبوت، و مع قيام الاحتمال لا ثبوت على إشكال. و لو وجد في المشترك، لم يحكم به على أحدهما، و يحسبان بواحد في مثل الجمعه، و نحوها.

### ثانيها: العقل،

فلا يجب على ذى الجنون المُطبق مطلقاً، و الأدوارى حال عروضه.

### ثالثها: السلامه من المرض،

و جميع المضارّ التي يُخاف منها على نفس مُحترمه، أو عرض مُحترم، أو من تلف شىء يجب حفظه، أو مشقّه لا تُحمّل و نحو ذلك.

### رابعها: الطهاره

من دم الحيض و النَّفاس.

### خامسها: السلامه من الإغماء الغالب على العقل.

و لو كان العروض في الأقسام الأربعة اختيارياً، عُوقب على الفعل بعد تعلق الوجوب، و سقط الوجوب.

### سادسها: الخلوّ عن السفر الموجب للقصر في الصلاه،

عدا ما استثنى منه، كصوم البدل في طريق الحجّ، و صوم الحاجه في المدينه، و كفاره الإفاضه من عرفات قبل الغروب.

و أمّا ما لم يوجب القصر، كسفر المقيم عشره أيام، أو العاصى بسفره، أو كثير السفر ما لم ينقض حكمه بإقامه، أو المتردّد ثلاثين يوماً ممّا هو بحكم الإقامه، فكالحضّر.

و الخائف في محلّه، و الخارج بعد الزوال من محلّ الصوم يصوم، و إن قصّر صلاته. و كذا الداخلى قبله مُمسكاً؛ لعدوله عن

الإقامه بعد الزوال.

والمُقصر صومه يتمّ صلاته لو (1) حصل موجب الإتمام بعد الزوال. و مواضع

---

١- في «ح»: و لو.



التخير مقصوره على الصلاه، و تفصيل الأحكام سبق فى كتاب الصلاه.

### **سابعها: أن لا تكون مرضعه قليله اللبن، أو شيخاً، أو شيخه،**

أو ذا عطاش، و هو داء لا- يروى صاحبه، فإنه لا- يجب عليهم الصوم، و إن تمكّنوا منه، و سيجى ء تفصيل الحال إن شاء الله تعالى.

### **ثامنها: أن لا يكون باعناً على ضعفٍ يمنع عن مقاومه عدوّ طالبٍ لقتله،**

أو هتك عرضيه، أو قتل نفس أو هتك عرض محترمين، و نحو ذلك.

### **تاسعها: أن لا يكون مانعاً عن تحصيل قوت ضرورى،**

و فى الحكم بالرجوع إلى السؤال فى تلك الحال خصوصاً لأرباب العزّه و الجلال نهايه الإشكال.

### **عاشرها: أن لا يخاف على نفسه من جوع أو عطش أو نحوهما؛**

فإنه يجب عليه الإفطار حينئذٍ. و الأقوى أنه لا يجوز له ابتداء، و إن علم بالعروض. و الظاهر أنه لا يجوز الإفطار لو توقّف عليه قضاء دين أو أداء واجب، كالجماع لمن مضى عليها أربعه أشهر إذا قلنا بفوريته حينئذٍ، أو كان لا يتمكّن إلا فى النهار.

و هل يجب عليه أن يقصد السفر و يخرج إلى محلّ الترخّص ليؤدّى الواجب، أو لا-؟ الظاهر الثانى. و متى اختلّ شرط من الشروط فى جزء من النهار ارتفع الوجوب.

### **القسم الثانى: فى شروط الصّحه**

#### **اشاره**

و هى أمور:

**أولها: ما مرّ من شرائط الوجوب عدا مسأله الشيخ و الشيخه و ما ألحق بهما.**

و المميّز من غير البالغ عبادته صحيحه على الأصحّ.

### **ثانيها: الإيمان،**

فلا يصحّ صومٌ غير المؤمن، مُسلماً كان أو لا. و سقوط القضاء عنه إذا استبصر لطفاً لا يستلزم الصحّه، بناءً على أنّها موافقه الأمر. و القول بالصحّه بهذا المعنى، و البقاء على حالها حتّى يموت على حاله، كالقول بالكشف، بعيد.

### **ثالثها: أن لا يكون في شهر رمضان من غيره،**

و لا في وقت معيّن لغيره، فإن كان في وقت أحدهما بطل.

### رابعها: فراغ الذمه من قضاء شهر رمضان في غير الإجاره لمن أراد صوم الندب،

و الأقوى لحوق مطلق التحمل، و إن لم يكن عن إجاره بها.

### خامسها: أن يكون المحل مُتَسَعاً له على وفق إرادته الشارع.

فلو شرع في صوم تتابع الشهرين في وقت لا يسلم له شهر و يوم، بطل.

### سادسها: النبيه،

#### إشاره

و تتحقق بكون الباعث عليه هو الله؛ لأنه الله، أو القرب إليه قرب الوجيه من الغلمان إلى السلطان، أو إلى رحمته، أو طلباً لرضوانه، أو غفرانه، أو خوفاً من سخطه، أو شكراً لنعمه السابقه، أو جلباً لنعمه الحقه في الدنيا أو الآخره، أو دفعاً لعقوبات الدنيا أو الآخره، أو حياءً منه، أو قضاءً لما يلزم العبد من خدمه المعبود، أو للمركب منها، إلى غير ذلك، و قد سبق ما يُغنى عن التفصيل. و تختلف المراتب باختلاف القصود.

و هي روح العمل، فلو خلا منها كان بدنأ بلا روح.

و قد ورد الحث عليها في القرآن المبين، قال الله تعالى وَ مَا أُمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ (١).

و ورد في متواتر الروايات عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ و آله و سلم و آله الهداه: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» (٢).

فتوقف الصوم عليها، بل سائر العبادات من المعلومات، و هي في جميع العبادات بالشرطيته أولى من الشرطيته.

#### و فيها أبحاث:

### أولها: لا يُشترط فيها تبه الوجه من الوجوب و الندب،

و لا صفه الأداء، و القضاء، و الأصاله، و التحمل، فلو لم ينوها، أو نوى شيئاً منها في محلّ ضده على وجه

٢- التهذيب ٤: ١٨٦ ح ٥١٩، أمالي الطوسي: ٦١٨ ح ١٨٦، دعائم الإسلام ١: ١٥٦، صحيح البخاري ١: ٦، سنن البيهقي ٧: ٣٤١.

لا ينافى التعيين، ولا يقتضى تغيير النوع، ولا التشريع، صحّ. وكذا لو نوى صفة خارجه، صحّ. ولو لزم منها التشريع، عُوقب، ولا فساد.

نعم لو توقّف التعيين على شىء منها أو من غيرها، لزمّت نيّته.

والتريد بين الفعل وعدمه يُفسدها، إلا ما كان لاحتمال طروء العارض من حيض أو سفر ونحوهما.

وكذا لو ردّد بين نوعين متغايرين، أو عيّن أحد المحتملين، وإن أصاب الواقع. فمن ردّد بين شعبان ورمضان، أو بين أحدهما وغيرهما من الشهور التي يُطلب صومها بالخصوص، أو مطلقاً، أو عيّن رمضان، أو شهراً لاحقاً ممّا طلب صومه بالخصوص، أو مطلقاً مع اشتباه الهلال، بطلت نيّته.

ولو عيّن سابقاً، صحّ مع إصابه الواقع فقط. ولو انكشف الخلاف، فسد، إلا- في شعبان؛ فتجزى عن رمضان نيّته إذا وافقت رمضان أيضاً.

ولو أطلق ولم يُعيّن شهراً، صحّ حيث لا تريد ولا اختلاف للتّوع، أو كان اختلاف و اشتباه، وإلا لزم التعيين في غير المعيّن، أو المعيّن غير شهر رمضان على إشكال.

### ثانيها: يُشترط وقوع النيّة في بعض أجزاء اللّيل في الواجب المعيّن،

وفيه (١) مع العُذر؛ لسهوّ، أو نسيانٍ أو جهلٍ بالموضوع. وفي الواجب الموسّع مطلقاً فيها أو في نهار الصوم قبل الزوال. وفي النّدى فيها أو فيه إلى اللّيل.

وحيث تقع النيّة في محلّها، يجزى استمرار حكمها.

و نيّة النهار لا تؤثر في نهار آخر، وكذا نيّة ليله لغير يومها، فلكلّ يوم نيّة في محلّها.

ومن نوى في أثناء النهار في محلّ الجواز، حُسب له بيوم تامّ.

ومن وقعت منه النيّة، ولو في أوّل اللّيل، ثمّ نام إلى اللّيلة الأخرى، صحّ صومه.

و حصول مُفسدات الصوم بعدها ليلًا أو نهاراً مع العُذر، من أكلٍ و جماع، لا ينافي حكمها. و حيث إنّه لا يُشترط فيها الخطور، أغنى عنها السحور.

### **ثالثها: لا يجوز العدول من تبه صوم إلى غيره، مُعِيناً كَانَ أو غيره،**

فرضاً كَانَ أو ندباً، إلى موافقه في تلك الصفات أو مخالفه.

و يتأدى كلّ معيّن بتبه مخالفه مع العُذر في وجه، و يمتنع مع العلم على الأقوى. و يتأدى رمضان بتبه غيره، مع الجهل بالشهور، إلا إذا تبين فساد التبه الأولى، و بقي محلّ التبه، فيجوز العدول على الأقوى.

### **رابعها: لو عقد تبه الصوم و دخل فيه، ثم نوى القطع متصلاً أو منفصلاً**

أو القاطع، أو علم بالانقطاع، أو تردّد فيها، لم تبطل. و في الابتداء يفسد في القسمين الأولين منهما، و يعصى بسببهما مع التعيّن، و يجرى في التردّد. و في كراهه ترك المفطرات، و جميع المحرّمات، و فعل الواجبات يقوى ذلك.

و في الإجزاء مع عروض الارتداد في الأثناء إشكال، و الفساد أوجه.

و لو نوى الإبطال لزعم الاختلال، فبان عدم الإشكال، فلا إشكال. و كذا لو زعم رجحان ترك الصيام، فبان الرجحان؛ و فيه لمحض هوى النفس نهايه الإشكال، و أمّا في التردّد في الأثناء، متوقفاً على السؤال، فلا إشكال، و لا لذلك فيه نهايه و لا إشكال.

### **خامسها: لو علم أن عليه صوماً مُعِيناً في الواقع، مُشْتَبهاً في علمه،**

دائراً بين وجوب و ندب و نذر و تحمّل بإجاره، و غير ذلك، نوى ما في ذمته. و لو قضت العاده بحضور نوع، أغنت عن إحضاره.

### **سادسها: يجوز قطع تبه الصوم المندوب و الواجبات الموسّعه في أي وقت شاء من النهار،**

سوى قضاء شهر رمضان بعد الزوال في غير التحمّل بالإجاره، و أمّا فيها، بل في التحمّل مطلقاً، فيجوز ذلك على الأقوى.

و في جواز العدول مع بقاء محلّ التبه إشكال، أمّا لو عين السبب، فظهر غيره، جدد التعيين، و لو في شهر رمضان، و إن لم يلزم في ابتدائه.

**سابعا: يُستحبُّ أن ينوي الصوم بل سائر العبادات تبرُّعاً عن الأموات،**

من

الأنبياء، والأوصياء، والعلماء، والأرحام، وغيرهم، و تشريكتهم. و تتفاوت الأجر بتفاوت القدر و أرجحيه الوصل؛ و قد تلحظ مراتب الاحتياج.

و إهداء ما يُهدى من الأعمال إلى الأحياء من المؤمنين فيه ثواب جسيم.

### ثامنها: تقع نيته القربه من الأجير؛

لأن الالتزام بالأجره كالالتزام بالنذر.

### تاسعها: نيته الصبي المميز و صومه و عباداته صحيحه على الأصح شرعيه.

و لو ناب عن الأموات، وصل الأجر إليهم، و لا تجزى نيابته عن الواجبات ظاهراً.

### عاشرها: يُمرن الصبي على الصوم و نيته، و سائر الأعمال و نيته ببلوغ سبع سنين إذا كان ذكراً،

و قيل: سبع سنين، و روى: أنه إذا أطاق صوم ثلاثة أيام متتابعه أمر بالصوم (١).

و في الأنثى ببلوغ سبع سنين في وجه قوي.

و الظاهر أن الحال يختلف بالقوه و الضعف، و التمييز و عدمه، فيختلف الحال باختلاف قابليه الأطفال. و لا تمرين في المجانين.

### حادى عشرها: يُمرن العاجز من الأطفال عن إتمام الأيام بصيام بعضها، نصفها أو ثلثها،

أو أقل أو أكثر، على حسب ما يطيق، و يُلقن نيته الصيام صوره. و يقوى استحباب تمرينهم بحسب الكيفيه، بتقليل الطعام و الشراب مثلاً.

### ثانى عشرها: نيته المسافر الوارد قبل الزوال

و لم يطعم و لم يفعل شيئاً مفسداً للصوم حين وروده إلى دون محلّ الترخّص، فنيته حين السفر لا أثر لها. و كذا كلّ من أدن له في النيته أثناء النهار نيته حين الدخول في الصيام، و يُحسب لهم صوم يوم تام.



**ثالث عشرها: لو نوى صوماً بزعم أنه عليه و لم يكن عليه، فصامه،**

أعطى الأجر عليه، و إن لم يكن صحيحاً بالنسبة إليه.

**رابع عشرها: لو ضمّ إلى نيّة الصوم في المبدأ أو في العارض نيّة الرياء، فسدّ.**

و لو ضمّ الراجح من تهذيب الأخلاق، و كسر الشهوه، و صفاء النفس، و نحوها زاد

---

١- الكافي: ٤: ١٢٥ ح ٤، الفقيه ٢: ٧٦ ح ٣٣٠، التهذيب ٤: ٢٨١ ح ٨٥٢، الاستبصار ٢: ١٢٣ ح ٤٩٩.

أجره. و لو ضمَّ مُباحاً، فإن كان عارضاً و الأصل القُربه، فلا- بأس. و لو كانا أصليين، فالأقوى الصَّحَّه. و لو اختصَّ المباح بالأصالة، أو كان المجموع أصلاً، فالأقوى البطلان.

### خامس عشرها: من فسَد صومُه، و وجب عليه الإمساك بقيه النهار

مما سيأتى فى محلّه إن شاء الله تعالى لا تجب عليه التَّيّه؛ لأنّه ليس بصوم.

### سادس عشرها: مظنّه طرّوء العارض لا تُنافى تيّّه الصيام،

و مظنّه زواله لا تسوّغها، فلا عبره بتيّّه الحائض، و المسافر، و نحوهما، قبل زوال العارض، بل لا بدّ من تجديدها بعد الزوال.

### سابع عشرها: لا مانع من التَّيّه فى أثناء الأكل، و الجماع،

و نحوهما من مُفسدات الصوم.

### ثامن عشرها: تكفى التَّيّه الإجماليّه فى الصوم،

فلا حاجة إلى التفصيل فيما يُمسك عنه، فتكفى تيّّه الإمساك عن المفطرات إجمالاً.

### تاسع عشرها: لا حاجة فى تيّّه الصوم إلى معرفه حقيقته من كونه التّوطين أو الكفّ،

فيكون وجوديّاً، أو الترك المشروط، فيكون عدميّاً، بل يكفى الإجمال.

### العشرون: لا حاجة إلى تجديدها إذا فعل بعض المفطرات

بحيث لا يفسد الصوم، كالجماع سهواً و نحوه.

### الحادى و العشرون: تكرير التَّيّه يؤكدها،

فلو نوى و نسى ثمّ نوى، لم يكن عليه بأس. و لو نوى الأبعاض بعد تيّّه المجموع بقصد البعضيّه، فقد أكّد التَّيّه.

**الثاني والعشرون: قيل: دخول العُجب في أثناء الصوم أو غيره من الأعمال رافع للقبول دون الصَّحَّه «ا».**

و في بعض الأخبار ما يدلّ على أنّه مفسد (١)، و هو الأقوى.

**الثالث والعشرون: تبه الخوف و الرجاء إن كانت على وجه المعاوضه الحقيقيه**

في

---

١- الكافي ٢: ٣٢٨ ح ٣، و ص ٣٢٥ ح ٥، و ص ٣١٣ باب العجب، الصحيحه السجاديّه: ١١٠، إرشاد المفيد: ١٢٣.

الدفن و النفع مع جيار الأرض و السماء أبطلت العمل؛ و إن كان الغرض الوصول لتحصيل المأمول فلا بأس بهما. و عليه يُنزل قول بعض الفضلاء ببطلان عباده الخوف و الرجاء (١)، فمتى لوحظ أمر الله، كان العمل لله.

#### **الرابع و العشرون: من اغتسل للجنازة، و كان عليه صوم واجب،**

موسعاً كان أو مضيقاً، و أمكنه الصوم نهاراً، نوى الوجوب فى الليل لغسل جنابته. و لو اغتسل نهاراً، و لم يكن عليه مشروط به، و تعدى وقت التيه، نوى الندب.

#### **الخامس و العشرون: إن الرياء و العجب المتأخرين لا يفسدان،**

و الأحوط البناء على الفساد.

#### **السادس و العشرون: لا بد لكل يوم من تيه مُستقله،**

و لو من أيام رمضان على الأقوى.

#### **السابع و العشرون: إذن المالك و الزوج مطلقاً، و عدم منع الوالدين فى صوم التطوع،**

و لا توقّف فى الواجب الموسع على الأقوى، و المحافظه على الاحتياط خصوصاً فى العبد أولى.

#### **الثامن و العشرون: الأخذ عن الفقيه المأمون المجتهد الحى فى كل حكم نظرى،**

أما الضروريات فلا تحتاج إلى تقليد.

#### **التاسع و العشرون: أن لا يكون باعناً على تعدى حدود الشرع،**

فقد بلغنا أن بعض الصائمين يؤذى المسلمين، لخروجه عن الشعور، فيقع فى المحذور، و التحفظ له غير مقدور، و الله أعلم بحقائق الأمور.

#### **المبحث الرابع: فى موانعه و مفسداته و مفطراته**

و فى جعلها بتمامها مفطرات و جعل جميع مفسدات الصلاه ابين شاهد على أنّ تيه القطع فضلاً عن تيه القاطع و التردد ليست من المفسدات.

---

١- كالعلاّمه فى المسائل المهنايّه: ٨٩ و السيد ابن طاوس فى فلاح السائل: ٥٦، ٨١، ٨٨، ١٣١.

**أولها و ثانيها: الأكل و الشرب.**

و منهما: الابتلاع للمعتاد قدراً و جنساً و غيره، على النحو المعتاد و غيره، من غير فرق بين الطعام، و الشراب، و الجمادات، و الذباب، بالغاً في القله أقصاها أو لا، مقروناً بالمضغ أو لا، جاهلاً بالحكم أو عالماً به؛ غير أن ما وقع من الفقيه و مقلديه لا يجب تداركه، و إن تبدل اجتهاده.

و لو حصل له القطع بالفساد أعادوا و أعاد.

و يصح صوم الناسي، فرضاً أو نفلاً، موسعاً أو مضيقاً، و إن أتى بجميع المفطرات، سوى ناسي غسل الجنابه، كما سيجيء بيان.

و لو نسي نوع الصوم فظنه ندباً، فذكر وجوبه بعد الإفطار، بطل. و من شك في صومه، فكالناسي. و طريق الاحتياط واضح.

و يلحق به أيضاً المكروه المسلوب الاختيار، و من سقطت ذبابه أو شيء في جوفه من حيث لا يدري.

و يفسد مع الخوف و بقاء الاختيار، كالتقيته على نفس أو عرض أو مال محترم، و يلزم الاقتصار على ما يندفع معه الضرر، و لا يجب الانصراف عن محلّ التقية إلى غيره مع الإمكان، على إشكال، و صاحبها أدري بها.

و من اضطر إلى المفطر لجلب قوه في الحرب اللازم لدفاع و نحوه، أو لحفظ نفس محترمه، أو مال يضرّ فواته، أو نحو ذلك، فأفطر، فسد صومه، و لا إثم عليه.

و العلك، و ذوق المرق، و مضغ الخبز كما روى عن الزهراء عليها السلام (١) و زق الطائر، و مصّ الخاتم، و جميع ما يوضع في الفم إذا لم ينفصل منه شيء إلى الجوف

١- الكافي ٤: ١١٤ ح ٣، التهذيب ٤: ٣١٢ ح ٩٤٣، الاستبصار ٢: ٩٥ ح ٣٠٨، الوسائل ٧: ٧٦ أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٣٨

لا بأس به، و مع الانفصال مفسد. و يُكره مصّ النواه و شبهها، مع عدم لزوم الانفصال.

و السعوط، و التقطير، و الكحل من دون دخول الجوف، أو معه مع عدم القصد، لا بأس به.

و ما دخل اتفاقاً من دون تعمّد الإدخال في المنافذ لا بأس به في الجميع، على الأقوى.

و لو تميمض لغير وضوء، أو لوضوء لغير الصلاة، فدخل الماء جوفه، فسد الصوم. و لو توضأ للصلاة فدخل، فلا بأس به. و القضاء في وضوء النافله أحوط.

و في إلحاق الاستنشاق فيه بالمضمضه، و مضمضه الغسل و استنشاقه بهما فيه وجه.

و بقاء الرطوبه غير ضار، لكن يُستحب أن يبصق ثلاث مرّات.

و لو أكل ناسياً، فظنّ فساد صومه فأكل عامداً، بطل صومه.

و ما ارتفع من المعده، و لم يبلغ فضاء الفم، فلا بأس به؛ دون ما بلغ، فإنه يفطر بابتلاعه. و ما تحدّر من الدماغ، أو حصل في فضاء الفم، أو خرج من الصدر من الرطوبات المتكوّنه فيها فلا بأس بها، ما لم يبتلعها من خارج الفم.

و أمّا ما كان من خارج، فمكث في الأسنان حتّى خرج بنفسه أو بالخلال إلى فضاء الفم، أو تحدّر إليه، أو حصل فيه من غير الرطوبات، كالحم أو سنّ أو نحوهما، أو حصل في الأنف أو الأذن فابتلع عمداً حتّى وصل الحلق و لا بأس بالواصل إلى الدماغ أفسد.

و لو كان عن طعنه أو مداواه جرح فلا بأس.

و لو مصّ أحد الزوجين لسان الآخر، فابتلع من ريقه عمداً، فسد صومه، و للاحتياط في غير العمد وجه.

و ما خرج من المعده إلى الحلق قبل البلوغ إلى فضاء الفم لا بأس بابتلاعه، و كذا المشكوك في بلوغه.

و يفسد ببلوغ المفسد من الفم إلى الجوف، بل إلى أقصى الحلق.

ثم الخارج من المعده إن وصل فضاء الفم غفله أو قهراً أو عمدًا، و لم يُعدّ مستفرغًا، و جب إخراجه، و مع الدخول عمدًا يفسد.

و لو أدخل شيئاً في الجوف فقاءه من حينه فسد، حتى لو دخل السافل من دون اختيار أو عن نسيان أو قبل الصبح، و بقى العالى، جاز إخراج السافل ما لم يدخل في اسم القى ء. و لو دخل في اسمه، بقى الداخل و الخارج على حالهما، أو فصلاً إن أمكن. و إن دار بين إدخال الخارج و القى ء، قدّم القى ء، و الأحوط القضاء.

و لو سقط شىء في الفم، فدخل إلى حيث لا يمكن إخراجه إلا بالنطق بحرفين فصاعداً و هو في الصلاة، أو كان في ماء، و لا يمكن سجوده إلا بإدخال رأسه في الماء، أو كان بحيث لو فتح فاه للقراءة دخل الماء فيه، و نحو ذلك، فمع سعه الوقت للفريضة أو كون الصلاة نفلاً مطلقاً يقطع الصلاة، و مع الضيق يرمى حرمة الصلاة على إشكال.

و مجرد الطعم من حلاوه أو مراره أو غيرهما غير مُخلّ، و إن بلغ الجوف، إلا- أن يقرن بوصول بعض الأجزاء العرفية، دون المنتقلة لانتقال العرض إلى الجوف.

و الأقوى أن الدخول من غير المنافذ المعلومه كطعنه و نحوها غير مفسد.

و لا- حظّر باستعمال المنظر قبل العلم بطلوع الفجر، و لو مع الظنّ القائم مقام العلم في مقامه، ما لم يكن في السماء علّه، فيقوم الظنّ مقامه؛ فإن صادف طلوع الفجر، و لم يكن مُختبراً بنفسه، بطل مطلقاً؛ و مع الاختبار يصحّ في الواجب المعين فقط. و الأحوط إلحاق خبر العدلين بل العدل الواحد بالعلم في جواز الإفطار، و وجوب الصوم.

و لو قطع بالغروب أو ظنّ و بالسما عله، و لا- طريق له إلى العلم، فأفطر عملاً بظاهر الشرع، فظهر الخلاف، مضى صومه، و الأحوط القضاء.

و لو أفطر في الصحو عملاً بالظنّ الغير المبيح، أثم مطلقاً، و يقضى مع الخطأ.

و لو شكّ في حصول أصل المفسد، أو في أنه قبل طلوع الفجر أو بعده، أو في أيام



أفطرها أنها قبل البلوغ أو بعده، أو حال الجنون أو الإفاقة، أو حال الإغماء أو الصحو، واستمر على الشك، فلا قضاء عليه.

و لا فرق في ذلك كله بين أقسام الصيام، وأقسام المفطرات، عدا المستثنيات، وما لا يقضى بالفساد قد يمنع عن الانعقاد، كما إذا وقع مع اتساع وقت التيه.

### ثالثها: وصول الغبار الغليظ إلى الجوف،

بإيصاله إليه، أو بفعلٍ باعثٍ عليه، منه أو من غيره، من غير فرقٍ بين غبار التراب و الدقيق و النوره و نحوها؛ دون ما يوصله الهواء من دون قصد. و دون الخفيف منه. و دون الدخان، إلا لمن اعتاده، و تلذذ به، فقام عنده مقام القوت، فإنه أشد من الغبار. و دون البخار، إلا مع الغلبة و الاستدامه؛ فإنه إذا فقد الماء قد يقوم هذا مقامه، و الأحوط تجنب الغليظ منهما مطلقاً.

و لا يلزم سدّ الفم و الأنف من غبار الهواء، و يلزم عمياً يحدث بكنسٍ أو نسفٍ أو تقليب طعامٍ أو حفر أرضٍ و نحوها. و مع النسيان و القهر و الشك في الدخول في الغلظ يرتفع المنع.

و وصوله إلى الجوف، و خروج آثار الغبار بنخامته و بصاقه لا يبعث على فساد، و لا يدلّ على غلظه؛ إذ قد يحصل من استمرار الخفيف. و لو خرج إلى فضاء الفم بهيئه الطين فابتلعه أثم، و أفسد صومه، و كمن ابتلع النخامة و البصاق من خارج الفم.

### رابعها: الارتماس عمداً،

و هو مُفسد للصوم بأقسامه.

و يحصل بغمس الرأس بتمامه و خروج الشعر وحده من الماء لا ينافي صدق التمام بما يُسمى رمساً، فلا بأس بالإفاضه و لو مع كثره الماء.

و أما سدّ المنافذ و إدخال الرأس في مانع من وصول الماء إليه متّصل به فلا يرفع حكم الغمس، و في المنفصل يقوى رفعه.

و لا فرق بين الابتداء به حال الصوم، و استدامته.

و لو تعمّد الرمس في صوم واجب معيّن مطلقاً أو غيره من أقسام الصوم محرّماً،

بطل صومه و غسله. و لو نوى حال الإخراج، قويت صحّته الغسل. و فى غيرهما يبطل الصوم وحده. و الناسى لا يفسد صومه و لا غسله.

نعم لو ذكر بعد الرمس، و لم يُبادر إلى الخروج، بطل صومه لا غسله. و إذا ارتمس فى المغصوب أو فيما كان فى إنيه من أحد التقدين ناسياً للصوم ذاكراً للتقدين و الغصب، يبطل الغسل وحده.

هذا إذا نوى الغسل حين الرمس، و لو نواه حين المكث فى المعين، مع استلزام مضيّ بعض الزمان، بطل الغسل أيضاً.

و لو نواه حين الإخراج أو مع عدم الاستلزام، قويت الصحّته، و إن بطل الصوم بالمكث. و إن توقّف إخراج نفس محترمه أو مالٍ محترم عليه، أفسد الصوم من غير إثم، و صحّ الغسل.

و لا فرق بين الغمس دفعهً و تدريجاً مع الانتهاء إلى حصول تمام رأسه تحت الماء حيناً. و لو اقتصر على إدخال بعضه فلا مانع، و إن كان ما فيه المنافذ.

و يقوى عدم إدخال باقى المائعات فى حكم الرمس، إلا ما كان من المياه المضافه و نحوها، فى وجه قوئى.

و لو شكّ فى دخول تمام الرأس، بنى على صحّته صومه. و لو أخبره عدل أو عدلان بدخوله بالتمام، قوى بطلان الصيام. و ذو الرأسين يبطل بغمسهما معاً، ما لم يكن أحدهما زائداً، فيكون المدار على الأصلي، و طريق الاحتياط أسلم.

و ما كان منه عن نسيان، أو قهر، أو سقوط من غير اختيار، أو إلقاء نفسه زاعماً أنّ الإلقاء لا يسبّب انغماس الرأس بالماء لا يبعث على فساد.

### خامسها: القىء عامداً مختاراً،

و لو خرج من غير قصد فلا بأس به، و لو كان عن ضروره فلا إثم فيه، و لكنّه مفسد للصوم. و المدار على ما يُسمّى قيئاً، فليس منه على الظاهر إخراج الحصاه، و النواه، و الخيط، و بعض الحيوانات فى وجه قوئى.

و لو أدخل المغصوب في جوفه ليلاً، فوجب عليه قيئه نهاراً، فقاءه، فسد صومه، و كذا إن لم يفعل في وجه قويّ.

و لو أحسّ به و لم يكن مغصوباً، فأمكنه من غير عُسر حبسه، و جب، و إن أطلقه فسد صومه. و لو خرج إلى فضاء الفم فردّه، فسد صومه، و أفطر على حرام في وجه قويّ. و لو رجع من دون اختياره، لم يفسد. و كلّما وصل أقصى الحلق فردّ قبل الخروج إلى الفم، فليس فيه شيء مع العمد، و السهو، و الاختيار، و الاضطرار.

### سادسها: الحُقْنَةُ بما يُسَمَّى احتقناً عُرفاً بالمائع

مع تسميته مائعاً عُرفاً، و هي مع العمد و الاختيار مفسده للصوم، بأقسامه.

و لو صبّ في غير الدُّبُر من قُبَل الرجل أو المرأة، أو جرح أو قرح أو طعنه أو احتقن بالجامد و إن ظنّه مائعاً إذ لا قطع لتيه القطع أو المشكوك في ميعانه، أو أدخل الدواء بالمِحَقَّة و أخرجه بها من غير صبّ، أو صبّه بالآله أو بدونها دون المحلّ، أو فعل نسياناً أو مسلوب الاختيار، فلا بأس.

و لا فرق في الإفساد بين الدواء و غيره مع الإيصال إلى الجوف، و لا بين الواصل بالآله و غيرها، و لا بين القليل و الكثير. و المدار على حال الصبّ، فلو أدخل الإله في الليل، و صبّ في النهار، فسد صومه، و بالعكس بالعكس و يُعرف المائع بوضع جامدٍ فيه و إخراجِه، فإن لم يتقاطر منه، فهو جامد.

و لو نسي فصبّ البعض و ذكر، أخرج الباقي مع الإمكان، و إلا فسد صومه، و لا بأس مع عدم الإمكان.

و النظر في الميعان، و عدمه على ابتداء الحصول في المحلّ، فلو وصل الجوف مائعاً، فجئِدَ، بطل الصوم؛ بخلاف ما لو وصل جامداً فمَاعَ.

و يُصدّق الحاقن في الوصول، و الدخول، و الميعان، و خلافها، و إن لم يكن عدلاً، حيث لا يعلم كذبه في وجه قويّ. و لا يلحق بذلك وصول الماء إلى جوف المرأة من جهه الفرج.

**سابعا: الجنابه، مع العمد والاختيار،**

إمّا بإنزال المنى بدلِكِ أو خضخضه أو مُلاعبه أو غير ذلك، أو بالجماع قُبلاً أو دُبُراً موصولين، من ذكر أو أنثى لذكر، أو ذكر لأنثى، إنسان أو حيوان، حتى أو ميّت، مع الإنزال و عدمه، مع غيبه الحشفه أو قدرها من مقطوعها فعلاً.

فلو دخل بجملته ملتويّاً، و لم يبلغ الحدّ، و لو أرسل بلغ، فلا- فساد فاعلاً أو مفعولاً. و لا- فساد مع النسيان و القهر المانع عن الاختيار، و الشكّ في الأصل، أو في غيبه الحشفه، و الإيلاج في غير الفرجين بلا إنزال، و إدخال غير الذكر من إصبع و غيره، و إدخال إله الطفل الصغير قبل نشرها (١) على إشكال.

و لو ارتفع القهر أو النسيان أو طلع الصبح بعد إدخاله فنزعه من حينه، فلا- بأس. و لو تراخى فسد الصوم. و لو طعن بزعم غير الفرج فدخل فيه من غير قصد، فلا شيء عليه، و كذا العكس؛ لعدم اعتبار نيه القطع.

و لا- فرق بين دخول الذكر ملفوفاً أو مكشوفاً، منتصباً أو ملتويّاً، داخلاً بنفسه أو بحشوه، مفصولاً من عرضه أو لا؛ فإنّ الجميع مفسد للصوم، دون المساحقه، و نحوها، مع عدم الإنزال.

و لا- عبره بالشكّ في خروج المنى، و لو بعد الإنزال و قبل الاستبراء و إن وجب الغسل مع العلم بالخروج و الشكّ بالخارج من الرطوبات، و لا بالاستبراء للمُحتلم في نهار الصوم، و لا بجنابه من لم يعلم بجنابته إلا في النهار على نحو ما مرّ. و من تحرّك متّيه إلى المجرى و أمكنه حبسه لم يلزمه؛ خوفاً من الضرر.

و جماع الخنثى لمثله مُشكلاً أو لا، قُبلاً أو دُبُراً يقضى بالفساد على الأقوى.

و من خرج منه المنى من غير قصد، فإن كان بعد فعل ما تقضى العاده بخروجه

---

١- في «ح»: نشؤه. أقول: النشر البسط، و الانتشار الانتفاخ في العصب. لسان العرب ٥: ٢٠٨، فيكون المراد من نشر آله الصبى تصلبها و انتفاخها.

بعده، فكالمقاصد، من غير فرق بين النظر، و اللمس، و الضمّ، و التقبيل، و غيرها، و إلا- فلا- و الأ- حوط البناء على الفساد، مع خروجه مطلقاً فيما عدا النظر، من اللمس، و الضمّ، و التقبيل، و نحوها، و لا سيما في المحرّم منها.

و خروج منى الرجل من فرج المرأة لا يوجب غُسلًا، و لا إفتار.

### ثامنها: البقاء على الجنابه عمداً مُختاراً حتّى يطالع الفجر،

فتعمّد المقارنه لابتداء النهار. مع الاستمرار، كتعمّد ابتداء الجنابه فى أثناء النهار، و منه إحداث سببها فى وقت لا يسع الغسل بعد حصوله، و لا التيمّم، و لو وسع التيمّم فقط، عصى، و صحّ الصوم على إشكال.

و النوم ناوياً لعدم الغسل، أو متردداً فيه على تردّد، و كذا النوم مسبقاً بنوم مسبق بالجنابه، عازماً على الغسل أو لا، و قضاء العاده بعدم اليقظه عزم على العدم، و النسيان هنا كالعمد فى لزوم القضاء، و الجهل بالحكم فى جميع الأقسام كالعمد فى لزوم القضاء، مع عدم خطور السؤال بالبال، و معه كالعمد فى لزوم الكفّاره أيضاً.

و الحكم ماشٍ فى جميع أقسام الصوم، سوى صوم التطوّع، على الأصحّ.

و مطلق الإصباح فى العمد و غيره مفسد فى الواجب الموسّع.

و تارك التيمّم، مع فقد الماء حتّى يصبح، كتارك الغسل. و الأحوط، بل يجب بقاؤه معه متيقظاً حتّى يصبح فيه، و فى كلّما يصحّ فيه الصوم بالتيمّم عوضاً عن الغسل.

و لو تيقظ بعد الصبح محتتماً، فإن علم سبق الجنابه عليه، لليس المنى مثلاً، دخل فى حكم البقاء جنباً غير متعمّد حتّى يصبح، و إلا فهو كمن أجنب بالنهار من ذوى الأعذار، فلا يُفرّق فيه بين الموسّع و غيره.

و لو جامع فى الوقت الضيق عن الغسل، أو أخر الغسل عمداً حتّى ضاق الوقت عنه ثمّ تيمّم، عصى و صحّ صومه، و لا شىء عليه، و الأقوى القضاء و الكفّاره.

و لا يجب البدار على من احتلم بالنهار أو أخره لبعض الأعذار، و إن كان أحوط.

و غير العالم بالجنابه؛ لعدم الخطور أو الشك، ثم ظهر إصباحه بها، لا شىء عليه فى المعين فقط.

و لو شك فى يوم أصبح به جنباً فيما مضى فى أنه هل كان ممّا يفسده الإصباح جنباً أو لا، و أنه هل كان عن عمد فيفسد فى محلّه أو لا، أو أنه صادف الفجر أو لا، بنى على الصحه؛ أو أنه هل كان ممّا يجب قضاؤه أو لا، بنى على عدم وجوبه. و كذا الحال فى جميع المفطرات فى جميع ضروب الصيام.

### **تاسعها: البقاء على حدث الحيض بعد النقاء حتى تصبح، مع العمد، و الاختيار،**

إمّا بترك الغسل أو التيمم فى محلّه. و فى الواجب الموسع لا- يفرّق بين العمد و غيره فى إفساده، و فى التطوع لا بأس به مطلقاً على إشكال.

و للفرق بين النومه الواحده للعازم على الغسل، و النومتين هنا وجه، و القول بالصحه فيهما معاً أوجه. و لو حصل النقاء حيث لم يبق مقدار فرصه الغسل أو بدله، أو اشتغلت بالغسل أو بدله فى وقت تظنّ سعته له، ففاجأها الصبح، أو لم تعلم بنقائها فى الليل، حتى دخل النهار، صحّ صومها المعين أو المندوب، دون الواجب الموسع.

و النوم مع العزم على عدم الغسل أو التردد بحكم عامد الترك.

و لا يجب البدار على من جاز تأخرها إلى النهار لبعض الأعدار، و إن كان الأحوط ذلك. و مع ضيق الوقت عن الغسل و إمكان التيمم يتعين التيمم.

و الأحوط بقاؤها متيقظه إلى الصبح، بل يجب كما فى بقاء الجنابه.

### **عاشرها: البقاء على حدث النفاس بعد النقاء حتى تصبح، مع العمد و الاختيار،**

إمّا بترك الغسل أو التيمم فى محلّه، و الأحكام السابقه فى الحيض جاريه هنا؛ لأنّ دم النفاس و الحيض واحد بالحقيقه، و فى جميع الأحكام سوى ما استثنى، و ليس هذا منها.

و لا يجوز لهما الانتظار إلى النهار لرجاء الماء الحارّ، مع عدم الاضطرار. و لو

تأخرتا عن الغسل مع الاختيار حتى ضاق وقته، فتيّمتا، عصتا، و في صحّه الصوم إشكال.

### حادى عشرها: ترك المستحاضه التي يلزمها الغسل لصلاتها النهاريه ما يلزمها من الأغسال لها كلاً أو بعضاً،

و في توقّف صومها على فعل الوضوءات قبل الأغسال، و ما لزمها من فرائض الصلوات، وجه قوى. و لا توقّف على وضوءات من يلزمها الوضوءات فقط.

و تفصيل الحال: أنّها إن استمرّ بها الدم القليل الذي لا يثقب القطنه تمام النهار، لم يتوقّف صومها على شىء؛ إذ ليس عليها سوى الوضوءات لكلّ واحده من الصلوات.

و إن استمرّ الدم للمتوسّطه الثاقب غير السائل، توقّف الصوم على غسل واحد؛ إذ لا غسل عليها مع الوضوء إلا لصلاه الصبح، و ليس لباقي الصلوات سوى الوضوءات.

و إن استمرّ الثاقب السائل، توقّف صومها على غُسلين: غُسل للصبح، و آخر قبل الظهرين؛ و الأحوط مُراعاة غسل العشاءين.

و يلزم الغُسل للانقطاع كما يلزم للاستمرار.

و متى حدثت صفه توجب الغُسل في أثناء النهار بابتداء دم، أو تغيير صفه غير موجهه إلى صفه موجهه، لزم الغسل قبل الصلاه الباقيه.

ففى المتوسّطه و الكثيره، إن سبق الدم الظهرين، غسل للظهرين. و الأحوط مُراعاة العشاءين. و لو انتقلت الوسّطى بعد صلاه الصبح إلى الكبرى، كان عليها بإضافه الأوّل غسلان.

و الظاهر عدم وجوب تقديم غسل صلاه الصبح عليه، و الاحتياط فيه. و لا يتوقّف صوم اليوم الا على غسل العشاءين لئله الماضيه، و لا المستقبليه على إشكال.

و لو شكّت في موجب الغسل بعد تمام اليوم فلا شىء، و الأقوى وجوب البحث

فى الابتداء. و لا شىء على الناسيه للاستحاضه أو للصوم و المجروره على عدم الغسل و المختلّ غسلها لا عن عمد. و يفسد صومُ جاهله الحكم، و النائمه، عازمه على عدمه أو متردّده.

و فى جرى حكم النوم، مع العزم على الغسل كما فى الجنابه، من الفرق بين الوحده و التعدّد وجه. و القول بالصّحه مطلقاً أصحّ. و مؤخّره صلاه الصبح عمداً إلى بعد طلوع الشمس لو أتت بالغسل قبلها صحّ صومها، على إشكال.

و الفاقد للماء تقصيره فى ترك التيمّم بدل الغسل كتقصير تارك الغسل.

و لا- توقّف للصوم على غُسلٍ ممّا عدا الأغسال المذكوره، كغُسل مسّ الموتى، فإنّ حدث المسّ لا يمنع إلا ما يمنعه الحدث الأصغر، فلو صام الماسّ من غير غسل فلا بأس عليه.

### ثانى عشرها: تعمّد الكذب، و تعمّد كونه على الله أو رسوله أو أحد الأئمّه الاثنى عشر عليهم السلام

و إلحاق الزهراء عليها السلام أحوط فى نسبه الأحكام الشرعيّه، مستفاده من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ، رجوع عن الكذب و أخبر بالصدق من حينه أو لا، تابّ أو لا، جاهلاً بالحكم أو عالماً به، دون من عداهم من الأنبياء و الأوصياء، و دون الأمور العاديّه و الطبيعيّه، و الاحتياط فى تسريه الحكم إليهما، و إلى القضاء و الفتوى.

و لو نقل قول الكاذب عليهم، أو قصد الهزل، أو قصد الكذب فبان صدقاً إذ لا إفساد فى نيّه القطع أو الصدق فبان كذباً، أو أفاد المعنى بفعلٍ أو تقريرٍ، أو كان ناسياً للصوم، أو مجبوراً، أو فى مقام تقيّه، أو دون البلوغ مميّزاً، فلا فساد. و طريق الاحتياط غير خفىّ.

أمّا لو حدّث بحكم صادقٍ، ثمّ قال كذبتُ، أو كاذبٍ، فقال: صدقتُ، أو أخرج الخبر الكاذب إلى الإنشاء بعهدٍ أو يمينٍ و نحوهما، أو أخبر بخبرٍ عن إمام مسندٍ إلى واسطه، أو كذب ليلاً فقال نهاراً: ما أخبرتُ به البارحه صدق، أو أخبر صادقاً



فى اللّيل فقال فى النهار: خبرى ذاك كذب، أو سأله سائل هل قال النبىّ صلى الله عليه وآله وسلم كذا؟ فقال: نعم، فى مقام لا، أو لا فى مقام نعم، أو أفاد المعنى بإشاره أو كناية، ترتّب الفساد.

و لا فرق بين أقسام الصيام، و لا بين ألفاظ اللّغات. نعم يُشترط فيه قصد الإفهام؛ فلو تكلم بالخبر غير موجه خطابه إلى أحد، أو موجهاً إلى من لا يفهم معنى الخطاب، فلا فساد.

### ثالث عشرها: خروج دم الحيض المعين فى نفسه أو بتعيينها

و إن عدلت على إشكال و لو قطره منه قبل الغروب بدقيقه، بعلاج و بدونه، مع العلم و الجهل، و التذكّر و النسيان، و فى جميع الأحوال.

### رابع عشرها: خروج دم النفاس على نحو دم الحيض،

بل هو من الحيض، فتجرى فيه تلك التفاصيل. و لا فرق بين الخروج فيهما، و الإخراج.

### خامس عشرها: السفر بالغاً محلّ الترخّص قبل الزوال،

مع الوصول إلى مكان يجوز فيه تقصير الصلاة. و الأحوط مُراعاة محلّ الترخّص فى الإفطار لمن تردّد فى أثناء المسافه ثمّ عزم من محلّ العزم، و إن كان الاكتفاء بالضرب فى الأرض بعد العزم أقوى.

و كذا الحال فى كلّ من فارق أسباب التمام، من سفينه، أو دواب، أو معصيه، أو تجاره، أو سعايه، أو بيادر زراعه.

و أمّا فى الوطن و نيّه الإقامة فلا تأمّل فى اعتباره، و كذا الأحوط مُراعاة الصيام بعد تجاوز مقدار محلّ الترخّص للراجع إلى سفينته أو دوابّه، و نحو ذلك.

و الحكم بوجوب الإفطار فى السفر الشرعى جارٍ فى جميع أقسام الصوم، ما عدا ثلاثه أيام متواليه للحاجه المعتبره فى المدينه المؤسسه أيام النبىّ صلى الله عليه وآله

و سلم أو مطلقاً ولا يسرى الحكم إلى قضاء مندورها و صوم ثلاثه أيام بدل الهدى، و صوم ثمانية عشر يوماً بدل البدنه للخارج من عرفه قبل الغروب، و صوم الداخل إلى محلّ التمام قبل الزوال، و صوم الخارج بعد الزوال، و لم يكن أتياً ببعض المفطرات. و الأقوى عدم الفرق بين صوم التطوع، و المندور سفراً و حضراً، و غيرهما.

#### **سادس عشرها: حدوث المرض الضارّ ضرراً معتداً به بسبب الصيام،**

بزياده، أو ببطءٍ أو تقيح صورته، أو نحو ذلك.

#### **سابع عشرها: عروض سبب الخوف على محترم من نفس أو غيرها من جوعٍ أو عطش، أو تقيته، أو خوف على مال،**

من نقدٍ أو جنسٍ أو جمع زراعه أو ثمره يضرّ إهمالها بحاله، و نحو ذلك.

#### **ثامن عشرها: عروض الجنون في أثناء اليوم،**

و لو قبل الغروب بجزءٍ ما من الزمان، بما يُسمى جنوناً عُرفاً، دون الخَبَل، و قلّه الفطانه، و زياده الغِرّه (١).

#### **تاسع عشرها: عروض الإغماء و السكر، بعلاج و بدونه،**

في أيّ جزء كان من أجزاء اليوم، و الأحوط القضاء و الكفّاره في ذى العلاج في كلّ المُفسدات الشرعيّه، من إغماءٍ و حيضٍ و غيرهما.

#### **العشرون: عروض الردّه عن الإسلام أو الإيمان،**

بإنكار أصلٍ أو جحوده، أو إنكار ضروريّ كصوم شهر رمضان و نحوه، أو سبّ النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم، أو أحد الأئمّه عليهم السلام، أو الزهراء عليها السلام، و نحو ذلك.

١- الغِرّه: الغفله. المصباح المنير: ٤٤٤.

**الحادى والعشرون: منع السيد عبده، و الزوج زوجته، و الوالدين ولدهما عن صوم التطوع بعد الدخول فيه بعد الإذن منهم.**

و إلحاق الواجب الموسع به قوئى، و الأقوى خلافه، و لو أذنوا بعد المنع فالفساد باقٍ.

**الثانى والعشرون: عروض منافاه بعض الواجبات،**

كتحصيل نفقه العيال، أو ما يُقضى به الدين مع مُطالبه الغريم، أو الجهاد الواجب و نحوها، على رأى، و الأقوى العدم.

**المبحث الخامس: فى أنواعه**

**إشاره**

و أقسامه أربعة: مندوب، و مكروه، و واجب، و حرام.

**القسم الأول: المندوب**

و ضروبه كثيره:

منها: صوم ثلاثه أيام من الشهر: أول خميس، و آخر خميس، و أول أربعاء من العشره الثانيه. و عليها استمرّ عمل النبى صلّى الله عليه و آله و سلم حتى قبض، و قد كان برهه من الزمان يصوم حتى يقال: لا يفطر، و يفطر حتى يقال: لا يصوم، ثم انتقل منه إلى صوم الاثنين و الخميس، ثم إلى صوم داود عليه السلام يوماً، و يوماً لا (١).

و عن الصادق عليه السلام: أنّ صوم تلك الثلاثه أيام يعدل صوم الدهر (٢)، و لعلّ المراد ممّا عداها، أو مع عدم نيّه خصوصها، أو مع فرضها خالصه عن الخصوصيّه، كما

١- انظر الكافى ٤: ٨٩ ح ١، و ص ٩٤ ح ١٣، و الفقيه ٢: ٤٩ ح ٢١٠، و التهذيب ٤: ٣٠٢ ح ٩١٣، ٩١٦، و الاستبصار ٢: ١٣٦ ح ٤٤٤، ٤٤٦، و ثواب الأعمال: ١٠٥ ح ١٦، الخصال: ٣٩٠، و الوسائل ٧: ٣٠٣ أبواب الصوم المندوب ب ٧.

٢- انظر الكافى ٤: ٨٩ ح ١، و ص ٩٤ ح ١٣، و الفقيه ٢: ٤٩ ح ٢١٠، و التهذيب ٤: ٣٠٢ ح ٩١٣، ٩١٦، و الاستبصار ٢: ١٣٦ ح ٤٤٤، ٤٤٦، و ثواب الأعمال: ١٠٥ ح ١٦، الخصال: ٣٩٠، و الوسائل ٧: ٣٠٣ أبواب الصوم المندوب ب ٧.

يقال مثله: في أنّ الفاتحة تعدل قراءه القرآن (١). و نحو ذلك.

و هي التي أوصى بها النبي صَلَّى اللهُ عليه و آله و سلم عليّاً (٢)، و التي تُذهب ببلابل القلب أي همومه، و ور الصدر، أي و سوسته أو حقه و غضبه (٣).

و عن النبي صَلَّى اللهُ عليه و آله و سلم، قال: «إني دخلت الجنة فوجدت أكثر أهلها البله، و هم الغافلون عن الشرّ، العاقلون للخير، الصائمون ثلاثة أيام من كل شهر» (٤).

و لعلّ المراد أكثرهم نفعاً، أو أتباعاً، أو الذين لهم رتبة الحضور بخدمه النبي صَلَّى اللهُ عليه و آله و سلم، أو جنّه مخصوصه، أو من لهم أهليته. و يمكن تعميم صوم أي ثلاثة ممّا ورد فيها الخصوص أو مطلقاً.

و عن الرضا عليه السلام صوم خميس بين أربعمين (٥)، و في روايه أبي بصير شهر على الأول، و شهر وفق روايه الرضا عليه السلام، و هكذا (٦). و عن الصادق عليه السلام التخيير بين الأول، و بين صيام الاثنين و الأربعاء و الخميس، و بين ثلاثة أيام من كل شهر (٧).

و في بعض الأخبار اعتبار النحو الأول مع تقييد الخميس الأخير بأول خميس من آخر الشهر (٨)، و روى مطلق الخميس و الأربعاء في الأعشار الثلاثة، نقله في الدروس (٩)، و الأول أشهر و أظهر.

و منها: صوم أيام البيض من كل شهر: الثالث عشر، و الرابع عشر، و الخامس عشر. و سُميت بيضاً لبياض لياها. أو لبياض آدم عليه السلام بعد سواده لتركه

١- مجمع البيان ١: ١٧، جامع الأخبار: ١٢١، تفسير الدر المشثور ١: ٥.

٢- الكافي ٨: ٧٩ ح ٣٣، الوسائل ٧: ٣٢١ أبواب الصوم المندوب ب ١٢ ح ٣.

٣- التهذيب ٤: ٣٠٣ ح ٩١٥، الاستبصار ٢: ١٣٦ ح ٤٤٥، الوسائل ٧: ٣١١ أبواب الصوم المندوب ب ٧ ح ٢٣.

٤- قرب الإسناد: ٤٧٥ ح ٢٤٣، معاني الأخبار: ٢٠٣، الوسائل ٧: ٣١١ أبواب الصوم المندوب ب ٧ ح ٢٥.

٥- التهذيب ٤: ٣٠٤ ح ٩١٨، الاستبصار ٢: ١٣٧ ح ٤٤٨، الوسائل ٧: ٣١٣ أبواب الصوم المندوب ب ٨ ح ١.

٦- التهذيب ٤: ٣٠٣ ح ٩١٧، الوسائل ٧: ٣١٣ أبواب الصوم المندوب ب ٨ ح ٢.

٧- التهذيب ٤: ٣٠٣ ح ٩١٥، الاستبصار ٢: ١٣٦ ح ٤٤٥، الوسائل ٧: ٣١١ أبواب الصوم المندوب ب ٧ ح ٢٣.

٨- الفقيه ٢: ٥١ ح ٢٢٣، الوسائل ٧: ٣٠٥ أبواب الصوم المندوب ب ٧ ح ٤.

٩- الدروس الشرعية ١: ٢٨٠، و أنظر أمالي الصدوق: ٤٧٠، و الوسائل ٧: ٣٠٣ أبواب الصوم المندوب ب ٧.

الأولى، و زوال السواد منه أثلاثاً، في كل يوم منها ثلاثاً.

فعن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ صَامَ أَيَّامَ الْبَيْضِ: الثَّالِثَ عَشَرَ، وَالرَّابِعَ عَشَرَ، وَالخَامِسَ عَشَرَ، كَتَبَ اللهُ لَهُ بِصَوْمِ أَوَّلِ يَوْمِ صَوْمِ عَشْرِهِ آلاَفَ سَنَةٍ، وَبثَانِي يَوْمِ صَوْمِ ثَلَاثِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَبثَالِثِ يَوْمِ صَوْمِ مَائَةِ أَلْفَ سَنَةٍ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا لَكَ وَ لِمَنْ عَمِلَ ذَلِكَ» (١).

و القول بأنَّ أَيَّامَ الْبَيْضِ الْأَرْبَعَاءِ وَ الْخَمِيسَانَ (٢)، لَا اعتداد به.

و منها: صوم ثلاثة أَيَّامٍ مِنَ الشَّهْرِ كَيْفَ أَرَادَ، وَ رُخِصَ فِي تَقْدِيمِهَا، وَ تَأْخِيرِهَا فِي الشَّهْرِ، وَ إِلَى الْأَيَّامِ الْقَصَارِ، وَ إِلَى الشِّتَاءِ (٣).

و منها: صوم ثلاثة من أوَّل الشهر، و ثلاثة من وسطه، و ثلاثة من آخره. روى: أَنَّهُ صَوْمَ سَلِيمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٤).

و منها: صوم ثلاثة أَيَّامٍ لِلْحَاجَةِ، خُصُوصاً فِي الْمَدِينَةِ.

و منها: صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِلْإِسْتِسْقَاءِ، آخِرُهَا يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ. وَ قِيلَ: أَوْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ (٥)، وَ لَا بِأَسْ بِهِ.

و منها: صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ رَجَبٍ: الثَّالِثَ عَشَرَ، وَ الرَّابِعَ عَشَرَ، وَ الْخَامِسَ عَشَرَ، عَمَلُ أُمِّ دَاوُدَ.

و الظَّاهِرُ أَنَّ صِيَامَ بَعْضِ الْأَيَّامِ مِنَ الْمُتَعَدِّدِ اخْتِيَاراً أَوْ اضْطِرَّاراً يَلْحَقُهُ ثَوَابُ الْأَصْلِ وَ الْخُصُوصِيَّةِ، مَعَ مَلَاظَمَةِ نَسْبِهِ الْكَمِّيَّةِ، وَ إِنْ فَاتَهُ ثَوَابُ الْمَجْمُوعِيَّةِ، كَمَا فِي نَحْوِهِ مِنَ الْأَعْمَالِ.

١- الوسائل ٧: ٣٢١ أبواب الصوم المندوب ب ١٢ ح ٣، نقلًا عن الدروع الواقيه عن كتاب تحفه المؤمن لعبد الرحمن بن محمّد بن عليّ الحلواني.

٢- هذا القول للصدوق في علل الشرائع: ٣٨٠.

٣- الفقيه ٢: ٥١ ح ٢١٩، الكافي ٤: ١٤٥ ح ٣١، ثواب الأعمال: ١٠٦ ح ١٩، التهذيب ٤: ٣١٤ ح ٩٥١، الوسائل ٧: ٩١٤ أبواب الصوم المندوب ب ٩.

٤- الدروع الواقيه: ٥٣، الوسائل ٧: ٣٢٢ أبواب الصوم المندوب ب ١٣ ح ٢.

٥- نقله عن أبي الصلاح في الذكرى: ٢٤٩.

و منها: صوم شهر رجب، فعن عليّ عليه السلام

رجب شهرى، و شعبان شهر رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و شهر رمضان شهر الله

(١) و عن الباقر عليه السلام: «من صام يوماً من أوّل رجب أو وسطه أو آخره، أوجب الله له الجنّة، و جعله معنا و فى درجتنا يوم القيامة، و من صام يومين منه، قيل له: استأنف العمل، فقد غفر الله لك ما مضى، و من صام ثلاثة أيام من رجب، قيل له: قد غفر لك ما مضى و ما بقى، فاشفع لمن شئت من مدينى إخوانك و أهل معرفتك؛ و من صام منه سبعة أيام أغلقت عنه أبواب النيران السبعة؛ و من صام منه ثمانية أيام، فتحت له أبواب الجنّة الثمانية» (٢).

و فى «المجالس» و «ثواب الأعمال»: عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال: «رجب شهر الله، من صام منه يوماً إيماناً و احتساباً، استوجب رضوان الله الأكبر.

و من صام منه يومين، لم يصف الواصفون ماله عند الله من الكرامه.

و من صام منه ثلاثة أيام، جعل الله بينه و بين النار حجاباً طوله مسيره سبعين عاماً.

و من صام منه أربعة أيام، عوفى من البلى كلفها، و الجنون، و الجذام، و البرص، و فتنة الدجال.

و من صام منه خمسة أيام، كان حقاً على الله أن يرضيه يوم القيامة.

و من صام منه ستة أيام، خرج من قبره و نوره يتلألأ و يُبعث من الآمنين.

و من صام منه سبعة أيام، غلقت عنه أبواب جهنم سبعتها.

و من صام منه ثمانية أيام، فتح الله له بكلّ يوم باباً إلى الجنّة يدخل من أيها شاء.

و من صام منه تسعة أيام، خرج من قبره و هو ينادى: لا إله إلا الله، و لا يُصرف وجهه دون الجنّة.

و من صام منه عشرة أيام، جعل الله له جناحين أخضرين يطير بهما كالبرق

١- مسار الشيعة: ٣٢، مصباح المتهدّد: ٧٣٤، الوسائل ٧: ٣٥٦ أبواب الصوم المندوب ب ٢٦ ح ١٦.

٢- أمالى الصدوق: ١٤ ح ١، فضائل الأشهر الثلاثة: ١٩ ح ٤، الوسائل ٧: ٣٥٠ أبواب الصوم المندوب ب ٢٦ ح ٥.

الخاطف إلى الجنان.

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ أَحَدَ عَشْرَ يَوْمًا، لَمْ يُوَافِقِ عِنْدَ اللَّهِ أَفْضَلَ مِنْهُ، إِلَّا مَنْ صَامَ مِثْلَهُ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ.

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ اثْنَا عَشَرَ يَوْمًا كَسَاهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُلَّتَيْنِ خَضِرَاوَيْنِ مِنْ سُنْدُسٍ وَاسْتَبْرَقٍ.

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ ثَلَاثَةَ عَشْرَ يَوْمًا، وَضِعَتْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَائِدَةٌ مِنْ يَاقُوتٍ أَخْضَرَ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ، فَيَأْكُلُ مِنْهَا، وَالنَّاسُ فِي شِدَّةِ شَدِيدِهِ.

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ أَرْبَعَةَ عَشْرَ يَوْمًا، أَعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الثَّوَابِ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ.

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشْرَ يَوْمًا، وَقَفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَوْقِفَ الْآمِنِينَ.

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ سِتَّةَ عَشْرَ يَوْمًا، كَانَ مِنْ أَوَائِلِ مَنْ يَرْكَبُونَ عَلَى دَوَابٍِّ مِنْ نُورٍ تَطِيرُ بِهِمْ فِي عَرَصَاتِ الْجَنَانِ.

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ سَبْعَةَ عَشْرَ يَوْمًا، وَضَعَ لَهُ عَلَى الصَّرَاطِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَصْبَاحٍ مِنْ نُورٍ، حَتَّى يَمُرَّ بِتِلْكَ الْمَصَابِيحِ إِلَى الْجَنَانِ.

وَمَنْ صَامَ ثَمَانِيَةَ عَشْرَ يَوْمًا مِنْهُ، زَاحَمَ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ فِي قَبْتِهِ.

وَمَنْ صَامَ تِسْعَةَ عَشْرَ يَوْمًا مِنْهُ، بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا مِنْ لَوْلُؤٍ رَطْبٍ بِحِذَاءِ قَصْرِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَمَنْ صَامَ عِشْرِينَ يَوْمًا مِنْهُ، يَكُنْ كَمَنْ عَبْدِ اللَّهِ عِشْرِينَ أَلْفَ أَلْفِ عَامٍ.

وَمَنْ صَامَ وَاحِدًا وَعِشْرِينَ مِنْهُ، شَفَعَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي مِثْلِ رَبِيعِهِ وَمُضَرِّهِ.

وَمَنْ صَامَ اثْنِينَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا، نَادَاهُ مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَبْشُرْ يَا وَلِيَّ اللَّهِ بِالْكَرَامَةِ الْعَظِيمَةِ.

وَمَنْ صَامَ ثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا مِنْهُ، نُودِيَ مِنَ السَّمَاءِ: طُوبَى لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ، تَعَبْتَ قَلِيلًا، وَنَعِمْتَ طَوِيلًا.

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا، هَوَّنَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَكَرَاتِ الْمَوْتِ، وَيَرُدُّ حَوْضَ

النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ خَمْسَةَ وَعَشْرِينَ يَوْمًا، فَهُوَ أَوْلَى النَّاسِ دُخُولًا فِي جَنَّةِ عَدْنٍ مَعَ الْمُقَرَّبِينَ. وَمَنْ صَامَ مِنْهُ سِتَّةَ وَعَشْرِينَ يَوْمًا بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا يَسْكُنُهَا نَاعِمًا، وَالنَّاسَ فِي الْحِسَابِ.

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ سَبْعَةَ وَعَشْرِينَ يَوْمًا، وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْقَبْرَ مَسِيرَهُ أَرْبَعَمِائَةَ عَامًا.

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ ثَمَانِيَةَ وَعَشْرِينَ يَوْمًا، جَعَلَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ سَبْعَةَ خَنَادِقَ.

وَمَنْ صَامَ مِنْهُ تِسْعَةَ وَعَشْرِينَ يَوْمًا، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، وَ لَوْ كَانَ عَشْرًا (١)، وَ لَوْ كَانَتْ امْرَأَةٌ فَجَرَتْ سَبْعِينَ مَرَّةً.

وَمَنْ صَامَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا مِنْهُ، نَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، قَدْ غُفِرَ لَكَ مَا مَضَى، فَاسْتَأْنَفِ الْعَمَلَ فِيمَا بَقِيَ» (٢).

وَمِنْهَا: صَوْمُ شَعْبَانَ، فَعَنَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ صَامَ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ الْبَتَّةَ؛ وَ مَنْ صَامَ مِنْهُ يَوْمَيْنِ، نَظَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَ لَيْلِهِ فِي دَارِ الدُّنْيَا، وَ دَامَ نَظَرُهُ إِلَيْهِ فِي الْجَنَّةِ؛ وَ مَنْ صَامَ مِنْهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، زَارَ اللَّهُ فِي عَرْشِهِ» (٣).

وَ هُوَ الشَّهْرُ الَّذِي كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُحَافِظُ عَلَى صِيَامِهِ، وَ لَهُ فَضْلٌ عَظِيمٌ (٤).

وَمِنْهَا: صَوْمُ نِصْفِ رَجَبٍ؛ لَوُرُودِهِ بِالْخُصُوصِ فِي بَعْضِ النُّصُوصِ (٥).

وَمِنْهَا: صَوْمُ الْاِثْنَيْنِ وَ الْخَمِيسِ؛ لَمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ

١- العَشَّار: قَابِضُ الْعَشْرِ، وَ فِي الْحَدِيثِ: إِنْ لَقِيتُمْ عَاشِرًا فَاقْتُلُوهُ، أَى إِنْ وَجَدْتُمْ مِنْ يَأْخُذُ الْعَشْرَ عَلَى مَا كَانَ يَأْخُذُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ مُقِيمًا عَلَى دِينِهِ فَاقْتُلُوهُ لِكُفْرِهِ أَوْ لِاسْتِحْلَالِهِ لِذَلِكَ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا وَ أَخْذَهُ مُسْتَحْلًا وَ تَارِكًا فَرَضَ اللَّهُ وَ هُوَ رِبْعُ الْعَشْرِ. لِسَانُ الْعَرَبِ ٤: ٥٧٠.

٢- أَمَالِي الصَّدُوقِ ٤٢٩ ح ١، ثَوَابُ الْأَعْمَالِ: ٧٨ ح ٤، الْوَسَائِلُ ٧: ٣٥٢ أَبْوَابُ الصُّومِ الْمُنْدُوبِ ب ٢٦ ح ٩. مَلَاخِظَةُ: الْمَوْجُودُ فِي الْمَتْنِ مَضمُونٌ بَعْضُ الْحَدِيثِ.

٣- الْفَقِيهَةُ ٢: ٥٦ ح ٢٤٧، ثَوَابُ الْأَعْمَالِ: ٨٤ ح ٤، الْوَسَائِلُ ٧: ٣٦٣ أَبْوَابُ الصُّومِ الْمُنْدُوبِ ب ٢٨ ح ٨.

٤- انْظُرِ الْوَسَائِلُ ٧: ٣٦٠ أَبْوَابُ الصُّومِ الْمُنْدُوبِ ب ٢٨.

٥- مِصْبَاحُ الْمُتَهَجِّدِ: ٧٥٠، الْوَسَائِلُ ٧: ٣٣٠ أَبْوَابُ الصُّومِ الْمُنْدُوبِ ب ١٥ ح ٧.



كان يداوم على صومهما بُرَّهه من الزمان (١).

و منها: صوم يوم الجمعة، فعن الصادق عليه السلام: استحباب صومه؛ لأنَّ ثواب العمل يضاعف فيه (٢) و روى: مَزِيد تأكيد في صوم الخميس و الجمعة في شهرٍ حرام (٣).

و منها: صوم يوم السبت من شهرٍ حرام، فعن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ: «مَنْ صَامَ مِنْ شَهْرِ حَرَامِ الْخَمِيسِ وَ الْجُمُعَةِ وَ السَّبْتِ، كَتَبَ اللهُ لَهُ عِبَادَةَ تِسْعِمَائَةِ سَنَةٍ» (٤).

و ما روى من النهي عن صوم الاثنين (٥)، محمول على التقية، أو قصد التبرُّك، كما صنع بنو أمية لعنهم الله. و النهي عن أفراد الجمعة بالصيام حتَّى يصوم معه غيره (٦)، محمول على التقية.

و منها: صوم أوَّل يوم من ذى الحجة، فعن الكاظم عليه السلام: أنَّ صوم أوَّل يوم منه يعدل صوم ثمانين شهراً (٧)، و روى: أنَّ صومه كفَّاره ستين سنة (٨)، و روى: كفَّاره تسعين سنة (٩).

و منها: صوم ثامن ذى الحجة، فعن الصادق عليه السلام: إنَّ صوم يوم الترويه كفَّاره سنة (١٠).

و منها: صوم تسعة أيَّام من أوَّل ذى الحجة جملةً، فعن الكاظم عليه السلام: أنَّها

١- قرب الإسناد: ٤٣، ثواب الأعمال: ١٠٤، الوسائل ٧: ٣٢٠ أبواب الصوم المندوب ب ١٢ ح ٢.

٢- عيون أخبار الرضا (ع): ٢: ٣٦ ح ٩٢، الخصال: ٣٩٢ ح ٩٣، الوسائل ٧: ٣٠١ أبواب الصوم المندوب ب ٦ ح ٢، ٤.

٣- المقنعة: ٣٧٥، الوسائل ٧: ٣٤٧ أبواب الصوم المندوب ب ٢٥ ح ٤.

٤- المقنعة: ٣٧٥، الوسائل ٧: ٣٤٧ أبواب الصوم المندوب ب ٢٥ ح ٤.

٥- الكافي ٤: ١٤٦ ح ٥، التهذيب ٤: ٣٠١ ح ٩١١، الاستبصار ٢: ١٣٥ ح ٤٤٢، الخصال: ٣٨٥ ح ٦٦، الوسائل ٧: ٣٤٠ أبواب الصوم المندوب ب ٢١ ح ٣، و ب ٢٢ ح ٢.

٦- عيون أخبار الرضا (ع) ٢: ٧٤ ح ٣٤٦، التهذيب ٤: ٣١٥ ح ٩٥٨، الوسائل ٧: ٣٠١ أبواب الصوم المندوب ب ٥ ح ٣، ٦.

٧- مصباح المتهجد: ٦١٣، الوسائل ٧: ٣٣٤ أبواب الصوم المندوب ب ١٨ ح ٢.

٨- الفقيه ٢: ٥٢ ح ٢٣٢، الوسائل ٧: ٣٣٤ أبواب الصوم المندوب ب ١٨ ح ٥.

٩- الموجود في ذيل الرواية السابقة: و في تسع من ذى الحجة أنزلت توبه داود عليه السلام، فمن صام ذلك اليوم كان كفَّاره تسعين سنة.

١٠- الفقيه ٢: ٥٢ ح ٢٣٠، ثواب الأعمال: ٩٩ ح ٣، الوسائل ٧: ٣٣٤ أبواب الصوم المندوب ب ١٨ ح ٤.

تعديل صوم الدهر (١).

و منها: صوم كل يوم من المحرم، أى يوم كان؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنْ الْمُحَرَّمِ، فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ ثَلَاثُونَ يَوْمًا» (٢). و روى: أَنَّهُ مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنْ الْمُحَرَّمِ، جَعَلَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ جَهَنَّمَ جَنَّةً كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ (٣).

و عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، وَ أَفْضَلُ الصَّوْمِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ صَوْمُ شَهْرِ اللَّهِ الَّذِي يَدْعُونَهُ الْمُحَرَّمِ» (٤).

و روى فى صوم تاسوعاء و عاشوراء: أَنَّ صَوْمَهُمَا يَعْضَلُ سَنَهُ (٥)، و الأولى أَنْ لَا يَصُومَ الْعَاشُورَاءَ إِلَّا إِلَى مَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ بِسَاعَةٍ. وَ يَنْبَغِي لَهُ الْإِفْطَارُ حِينَئِذٍ عَلَى شَرْبِهِ مِنْ مَاءٍ.

و منها: صوم يوم التاسع و العشرين من ذى القعدة، و روى: أَنَّهُ كَفَّارَةٌ سَبْعِينَ سَنَةً (٦).

و منها: صوم يوم النصف من جمادى الأولى، ذكره الشهيد رحمه الله عليه (٧).

و منها: الصوم عند الشدة، فعن الصادق عليه السلام: «إِذَا نَزَلَتْ بِالرَّجْلِ النَّائِبَةُ وَ الشَّدَّةُ، فَلْيُصِّمْ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ وَ اسْتَجِيبُوا بِالصَّبْرِ وَ الصَّلَاةِ (٨) وَ الصَّبْرِ الصَّوْمِ» (٩). و شكَا رَجُلٌ إِلَى الْكَاطِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ضَيْقَ يَدِهِ، فَقَالَ لَهُ: «صُمْ وَ تَصَدَّقْ» (١٠).

١- الفقيه ٢: ٥٢ ح ٢٣١، ثواب الأعمال: ٩٨ ح ٢، الوسائل ٧: ٣٣٤ أبواب الصوم المندوب ب ١٨ ح ٣.

٢- إقبال الأعمال: ٥٥٣، الوسائل ٧: ٣٤٧ أبواب الصوم المندوب ب ٢٥ ح ٥.

٣- إقبال الأعمال: ٥٥٣، الوسائل ٧: ٣٤٧ أبواب الصوم المندوب ب ٢٥ ح ٦.

٤- إقبال الأعمال: ٥٥٤، الوسائل ٧: ٣٤٧ أبواب الصوم المندوب ب ٢٥ ح ٨.

٥- الموجود أَنَّهُ يَكْفُرُ ذُنُوبَ سَنَتِهِ، انظر التهذيب ٤: ٢٩٩ ح ٩٠٥، ٩٠٧، و الاستبصار ٢: ١٣٤ ح ٤٣٧، ٤٣٩، و الوسائل ٧: ٣٣٧

أبواب الصوم المندوب ب ٢٠ ح ٢، ٣.

٦- الفقيه ٢: ٥٤ ح ٢٣٩، الوسائل ٧: ٣٣٣ أبواب الصوم المندوب ب ١٧ ح ١.

٧- الدروس الشرعية ١: ٢٨١.

٨- البقرة: ٤٥.

٩- الكافي ٤: ٦٣ ح ٧، تفسير العياشى ١: ٤٣ ح ٤٠، الوسائل ٧: ٢٩٨ أبواب الصوم المندوب ب ٢ ح ١.

١٠- الكافي ٤: ١٨ ح ٢، الوسائل ٧: ٢٩٨ أبواب الصوم المندوب ب ٢ ح ٢.

و منها: صوم الولد أو القرابه الأدنى عن الشيخ العاجز عن الصوم، أو المتعسّر عليه حال حياته، و عليه يُنزل ما دلّ على الوجوب (١).

و منها: الصوم للدعاء؛ لقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «دعاء الصائم لا يردّ» (٢).

و منها: صيام أهل الشبق (٣) من العزّاب؛ لأمر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ بِذَلِكَ» (٤).

و منها: صيام أيام الهجير؛ للأمر به (٥).

و منها: صيام النياحه حيث لا تجب بإجاره و لا بغيرها.

و منها: صوم من نام عن صلاه العشاء حتّى يتتصف الليل.

و منها: صيام الأولاد المميّزين قبل بلوغهم.

و منها: صوم يوم الشكّ؛ للأمر به (٦).

و منها: صوم يوم، و يوم لا؛ لفعل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، و لأنّه صوم داود عليه السلام (٧).

و منها: صوم يومين و إفتار يوم، روى: أنّه صوم مريم عليها السلام؛ (٨) و فى هذا

١- التهذيب ٤: ٢٣٩ ح ٦٩٩، الاستبصار ٢: ١٠٤ ح ٣٤٠، الوسائل ٧: ١٥٢ أبواب من يصح منه الصوم ب ١٥ ح ١١، عن أبى بصير عن أبى عبد الله (ع) قال: قلت له الشيخ الكبير لا يقدر أن يصوم، فقال: يصوم عنه بعض ولده، قلت: فإن لم يكن له ولد؟ قال: فأدنى قرابته.

٢- الكافي ٢: ٣٧٠ ح ٦، الفقيه ٢: ١٤٦ ح ٦٤٤، أمالى الصدوق: ٢١٨، دعوات الراوندى: ٢٧ ح ٤٦، الوسائل ٤: ١١٥٣ أبواب الدعاء ب ٤٤ ح ٢.

٣- شبق الرجل شبقاً فهو شبق: هاجت به شهوه النكاح، المصباح المنير: ٣٠٣.

٤- الكافي ٤: ١٨٠ ح ٢، التهذيب ٤: ١٩٠ ح ٥٤١، الوسائل ٧: ٢٩٩ أبواب الصوم المندوب ب ٤.

٥- انظر الوسائل ٧: ٢٩٩ أبواب الصوم المندوب ب ٣.

٦- انظر الوسائل ٧: ٢١٥ أبواب أحكام شهر رمضان ب ١٦.

٧- انظر الوسائل ٧: ٣٠٣ أبواب الصوم المندوب ب ٧.

٨- الوسائل ٧: ٣٢٢ أبواب الصوم المندوب ب ١٣ ح ٣.

و أمثاله إشعار برجحان ما اعتاده الأنبياء السابقون، و نحوهم.

و منها: صوم ستّة أيام بعد عيد الفطر، و تركه أولى.

و منها: صوم يوم الغدير الثامن عشر من ذى الحجّه، فعن الصادق عليه السلام: أنّه يعدل صوم ستّين سنه (١) و روى: أنّه يعدل صوم الدنيا (٢)، و روى: أنّه يعدل فى كلّ عام مائه حجّه، و مائه عمره مبرورات مُتقبّلات، و هو عيد الله الأكبر (٣)، و كانت الأنبياء تأمر الأوصياء أن يتّخذوا يوم نصب الوصى عيداً للنّاس (٤).

و منها: صوم يوم المبعث، و هو السابع و العشرين من رجب. و روى عن الرضا عليه السلام: أنّه لثلاثيّ مضيّن من رجب. قال سعد: و هو غلط من الكاتب (٥).

و عن الصادق عليه السلام: أنّ صومه يعدل صوم ستّين سنه (٦)، و عن الرضا عليه السلام: صوم سبعين سنه (٧).

و منها: صوم يوم دحو الأرض، و هو الخامس و العشرون من ذى القعدة، فعن الرضا عليه السلام: أنّ صومه يعدل صوم ستّين شهراً (٨).

و منها: صوم يوم مولد النّبى صلّى الله عليه و آله و سلم، السابع عشر من ربيع الأوّل. و قول الكليني: إنّهُ الثّانى عشر (٩)، ضعيف. و فى روضه الواعظين: روى أنّ صومه يعدل صوم ستّين سنه (١٠).

- 
- ١- الموجود: أفضل من عمل ستّين سنه، أو كفّاره ستّين سنه، انظر الوسائل ٧: ٣٢٥ أبواب الصوم المندوب ب ١٤ ح ٧، ٨.
  - ٢- روضه الواعظين: ٣٥٠، الوسائل ٧: ٣٢٩ أبواب الصوم المندوب ب ١٤ ح ١٤، و أنظر ح ١١ من نفس الباب.
  - ٣- التهذيب ٣: ١٤٣ ح ٣١٧، الوسائل ٧: ٣٢٤ أبواب الصوم المندوب ب ١٤ ح ٤.
  - ٤- الكافي ٤: ١٤٨ ح ١، الوسائل ٧: ٣٢٣ أبواب الصوم المندوب ب ١٤ ح ٢.
  - ٥- ثواب الأعمال: ٨٣ ح ٥، فضائل الأشهر الثلاثة: ٢٠ ح ٧، الوسائل ٧: ٣٢٩ أبواب الصوم المندوب ب ١٥ ح ٢.
  - ٦- المروى عنه (ع) تاره ستّون شهراً، و أخرى سبعون سنه، انظر الوسائل ٧: ٣٢٩ أبواب الصوم المندوب ب ١٥، و أنظر مستدرک الوسائل ٧: ٥١٨ أبواب الصوم المندوب ب ١٢.
  - ٧- ثواب الأعمال: ٨٣ ح ٥، الوسائل ٧: ٣٢٩ أبواب الصوم المندوب ب ١٥ ح ٢.
  - ٨- الفقيه ٢: ٥٤ ح ٢٣٨، ثواب الأعمال: ١٠٤ ح ١، الوسائل ٧: ٣٣١ أبواب الصوم المندوب ب ١٦ ح ١.
  - ٩- الكافي ١: ٤٣٩.
  - ١٠- روضه الواعظين: ٣٥١.

و منها: صوم يوم المباهله، الرابع و العشرين من ذى الحِجَّه، ذكره الأصحاب (١).

و منها: صوم النيروز؛ لأمر الصادق عليه السلام به (٢).

و منها: الصوم لقضاء الحاجه، كما يظهر من تتبع الأخبار (٣).

و منها: الصوم لصحَّه المزاج و الغنى عن العلاج، كما يظهر من بعض الروايات (٤).

و منها: صوم الاحتياط لمن كان عليه مظنه الواجب أو مستحب.

و منها: القضاء عمّن فاته فى السفر شىء من الأيام، و مات فى شهر رمضان.

و منها: صوم قضاء النفل، كصوم الثلاثه، و صوم الكفّارات المندوبات، و نحوها، و سيجىء تفصيلها فى القضاء و الكفّارات إن شاء الله تعالى.

و منها: الصوم التمرينى للأطفال درجات بحسب ما يقدرون، من نصف اليوم و ثلثه، و أقلّ أو أكثر.

و منها: صوم التأديب، و هو الإمساك استحباباً، و هذان القسمان خارجان عن حقيقه الصوم.

و يُستحبّ الإمساك للمُسافر إذا ورد، أو نوى الإقامة، أو تمّ له الثلاثون فى أثناء النهار.

و لا يبعد ذلك فى المقيم إذا عدل قبل صلاه فريضه تامّه، و لو علم الرضايتيه فى أثناء اليوم، و لا تلزم تبيته.

و يقوى ذلك فى غيره من المعيّنين، دون غيره، و المريض إذا عوفى قبل الزوال و قد فعل المفسد، أو بعد الزوال مطلقاً، و للحائض و النفساء إذا طهرتا، و الكافر إذا أسلم، و المجنون إذا عقل، و المغمى عليه إذا أفاق، و الصبى إذا بلغ فى أثناء النهار مطلقاً.

و أمّا من أفسد صومه عمدًا بحيضٍ أو نفاسٍ أو إغماءٍ أو جنون، فلا يبعد إيجاب

١- المذهب البارع ٢: ٧٨، جامع المقاصد ٣: ٨٦.

٢- مصباح المتهدّج: ٧٩٠، الوسائل ٧: ٣٤٦ أبواب الصوم المندوب ب ٢٤ ح ١.

٣- انظر الكافى ٤: ٥٥٨ ح ٤، ٥، و إقبال الأعمال: ٦٨٨، و المقنع: ١٣.

٤- المحاسن: ٧٢ ح ١٥٠.

الإمساك عليه، و إلحاق الكافر بهذا القسم قوياً.

و أمّا تعمّد المفطرات فى غير محلّ الإذن، فيجب بعدها الإمساك، و كذا مع الإذن للخوف أو للشكّ فتبيّن من شهر رمضان.

### القسم الثانى: الصوم المكروه

و هو عدّه أمور:

منها: صوم الولد تطوّعاً من دون إذن والديه، و يُمنع منه مع المنع، على الأقوى.

و منها: صوم الضيف تطوّعاً من دون إذن مضيّفه؛ لنهى النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم؛ (١) و قيل بتحريمه؛ (٢) و لا يبعد إذا سبّب الفساد فى الزاد. و يلحق به العيال بغير إذن المُعيل، و مع العلم بالإذن يرتفع المحذور.

و منها: صوم صاحب البيت تطوّعاً من دون إذن ضيفه؛ لقول النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم: «لا ينبغي لمن عنده ضيف أن يصوم إلا بإذنه»؛ (٣)

و منها: صوم التطوّع لمن عليه صوم واجب غير قضاء شهر رمضان، و إلا حرم على الأصحّ فيهما، و قضاء الصبىّ المميّز لا يمنع نفله على الأقوى.

و منها: صوم يوم عرفه مع شكّ الهلال، أو تسيبه للضعف عن الدعاء.

و منها: صوم الدهر عدا العيدين، على الأقوى.

و منها: صوم ثلاثه أيام بعد عيد الفطر، بل لا تبعد كراهه صوم السنّه؛ (٤)

و منها: صوم التطوّع المضعف عن العبادات، أو عن القيام بحقوق الزوجات، أو

١- الكافى ٤: ١٥١ ح ٣، الفقيه ٢: ٩٩ ح ٤٤٤، علل الشرائع: ٣٨٤ ح ١، الوسائل ٧: ٣٩٤ أبواب الصوم المحرّم و المكروه ب ٩ ح ١.

٢- قال به الشيخ فى المبسوط ١: ٢٨٣.

٣- الكافى ٤: ١٥١ ح ٣، الفقيه ٢: ٩٩ ح ٤٤٤، علل الشرائع: ٣٨٤ ح ١، الوسائل ٧: ٣٩٤ أبواب الصوم المحرّم و المكروه ب ٩ ح ١.

٤- فى «ح»: السنه.

قضاء حوائج أرباب الحاجات، أو السعى فى بعض المكاسب الضروريات، أو المضيق لحقوق بعض الإخوان، كالشركاء فى الخوان (١)، أو الباعث على نحول الأجسام كالهَمِّ، و من ليس لبدنه قوام، و من دعاه أخوه إلى الإفطار فبقى على الصيام؛ فقد رضى بالثواب الناقص عوضاً عن الثواب التام.

و منها: صوم يوم عاشوراء تاماً منوى الصوم، و لعل ذلك لكونه كان عيداً فى الجاهلية، أو لزياده العطش بحرقه القلب رحمه من الله، أو لإظهار الصبر و الرضا بقضاء الله بعد الوقوع، أو لأن بنى أمية لعنهم الله كانوا يصومونه تبرّكاً أو شكراً، فلا يتشبه بهم مؤمن.

### القسم الثالث: المحظور

و أفراده عديده:

منها: صوم يوم العيدين: الأضحى و الفطر.

و منها: صوم أيام التشريق: الحادى عشر، و الثانى عشر، و الثالث عشر من ذى الحجة، لمن كان بمنى، أو فى مكة، على الأقوى، مندوره أو لا، قضاءً أو لا، مبعّضه كأن يخرج منها أو يدخلها قبل الزوال أو لا، و أمّا فى غيرهما فلا بأس بصيامها.

و منها: صوم الوصال؛ بأن يصوم إلى السحور، فيجعل فطوره سحوره، أو يصوم يومين مع ليله بينهما.

و منها: صوم نذر المعصية.

قيل: و منها: صوم الدهر (٢)، و هو حقّ مع إدخال العيدين.

و منها: صوم الصمت؛ بأن يصوم صامتاً إلى الليل، مُتقرباً بذلك.

١- الخوان: المائدة، و جمعه الخون. العين ٤: ٣٠٩، و قال ابن دريد: هو أعجمى معرب. جمهره اللغه ١: ٦٢٢.

٢- المبسوط ١: ٢٨٣، الاقتصاد: ٢٩٣، الوسيله: ١٤٨، السرائر ١: ٤٢١، التحرير ١: ٨٤، الحدائق الناضره ١٣: ٣٩٥.

و منها: صوم المريض المتضرر، و الخائف على نفسه لثقيبه، و نحوها. نعم لو أمكن دفعها بمجرد الذوق أو شرب الدخان قليلاً،  
تعيّن و صحّ الصوم، و صاحب الخوف أدري به، و مع الجهل أو غلبه الوسواس يرجع إلى غيره.

و منها: صوم الحائض و النفساء.

و منها: صوم المسافر حيث يتعيّن عليه الإفطار.

و منها: صوم الزوج إذا وجب عليه الجماع في النهار بعد مضيّ أربعة أشهر.

و منها: صوم الحامل و المرضعه، مع الخوف على الحمل، و الرضيع.

و منها: المندور حضراً و سفراً، و يكفي في المسافه الموجه للإفطار ثمانية فراسخ، أربعة ذهاباً، و أربعة إياباً، من دون قصد إقامه  
العشره على الغايه، كما في الصلاه.

و منها: صوم العبد تطوّعاً بدون إذن مالكة، و صوم الزوجه مطلقاً من دون إذن زوجها، و صوم الولد مع منع أحد والديه، و  
المطلّقه رجعيه بحكم الزوجه. و لا فرق بين الدائمه و غيرها، و لا بين المدخول بها و غيرها، و لا بين المملوك المبعّض و غيره،  
و لا بين المكاتب و غيره.

و منها: صوم التطوّع مع شغل الذّمه بقضاء شىء من شهر رمضان، و الأحوط ترك التطوّع ممّن عليه صوم واجب كائناً ما كان،  
مع إمكان الإتيان، أمّا من كان عليه كفّاره كبرى، فلا بأس أن يصوم شعبان؛ و ذلك لأنه لا يحصل التتابع به وحده، أمّا صوم  
إجاره النيابة فلا إشكال من جهته.

و منها: صوم الأجير على فعل ما يقتضى الإفطار، أو عملٍ يقتضى الصوم ضعفاً على الإتيان به.

### القسم الرابع: الصوم الواجب

#### إشاره

و هو: صوم شهر رمضان، و صوم النذر، و العهد، و اليمين، و عوض دم المتعه، و صوم قضاء النيابة تحمّلاً بإجاره أو قرابه، و صوم  
قضاء الواجب و يتبعه القضاء



المندوب و صوم الكفّارات الواجبه، و صوم الاعتكاف الواجب، و صوم عوض البدنه (١).

و أمّا ما وجب بأمر المخلوق، فليس من الأقسام، و إن كان من الواجب.

و ينحصر البحث في مقامات:

### الأول: في صوم شهر رمضان

#### اشاره

و فيه مباحث:

### الأول: فيما يثبت به دخول شهر رمضان و غيره،

#### اشاره

و هو أمور:

### أحدها: رؤيه الهلال؛

فمن رآه، وجب عليه صومه، انفراد برؤيته أولاً، عدلاً كان أولاً، في السماء علّه أولاً، شهد عند الحاكم أولاً، رُدّت شهادته أولاً، و لا اعتراض عليه من حاكمٍ و غيره.

و يحرم إظهار سوء الظنّ به ما لم يقع منه إقرار بخلافه على وجه مُضادّ.

و فيما لو عارضه حقّ آدمي، كجماعٍ من تضييق وقت جماعها في النهار، و صيام إجاره مُعَيَّنه في ذلك اليوم، إشكال. على أنّ الأقوى قبول قوله.

و لا- يجوز لأحدٍ من عياله و غيرهم تقليده ما لم يكن مجتهداً، و إنّما يلزمه حكم نفسه، من وجوب الصيام برؤيه هلال شهر رمضان، و وجوب الإفطار برؤيه هلال شوال، و هكذا. و متى حصل له العلم من قوله، عمل. و متى رُؤى، فهو لليله المستقبله، قبل الزوال أو بعده. و لا- عبره بتوهم الرؤيه أو ظنّها، حتّى يكون منها على يقين، و حكم الرؤيه في المرأه و الماء مع اليقين حُكم السماء.

## ثانيها: عدّ ثلاثين للشهر السابق؛

فإذا تمّ ثلاثون يوماً، فالיום الذي بعده للشهر المستقبل. ولا حاجة حينئذٍ إلى رؤيه الهلال، سواء كان ثبوت الهلال السابق بالرؤيه أو

---

١- البدنه: ناقه أو بقره تنحر بمكّه، سُمّيت بذلك لأنهم كانوا يسمّونها، والجمع بُيْدُن و بُيْدُن، الذكر والأنثى فيه سواء. لسان العرب ١٣: ٤٨.

البينه أو غيرهما. و لو خفى الهلال شهوراً مُتعدده، فالعمل على ذلك فى كلها حتى يُعلم النقصان.

### ثالثها: الشيع المفيد للعلم، أو الظن المؤاخى له؛

و مداره على أن تلهج ألسن الناس برؤيه الهلال، أو بمضى ثلاثين من الشهر الأول، من غير ضبطٍ لعدددهم، من غير فرقٍ بين أن يكونوا صغاراً أو كباراً، عبيداً أو أحراراً، نساءً أو رجالاً، عدولاً أو فساقاً، مسلمين أو كفاراً، مؤمنين أو مخالفين.

و لو قامت البينه بالشيع أو حكم المجتهد به أو شاع حكمه به، أجزأ.

### رابعها: الشيع العملى؛

بوجدان أهل البلد العظيمة صائمين على أنه شهر رمضان، أو مُفطرين على أنه شوال، أو مُقيمين العزاء على أنه عاشوراء، أو حاجين على أنه الأضحى، أو زائرين على أنه رجب، و هكذا. و الظاهر اشتراط حصول العلم هنا.

### خامسها: شهادة العدلين من الرجال دون النساء، و الخناتى المُشكلة على المُثبت للهلال،

من رؤيه، أو حُكم فقيه، أو شيع؛ دون شهادتهما على الشهاده، فى صحو أو غيم، من خارج البلد أو داخله أو مُلَّق، حضرا عند المجتهد أولاً، زكاهما أولاً، ردت شهادتهما أولاً، على إشكال.

و لو تركبت الشهاده من رؤيتين، أو عدد و رؤيه، أو أحدهما و شيع أو حُكم مجتهد، أو شيع و حكم مجتهد، لم تؤثر شيئاً، و إن اتفقا على شهادة العلم.

و لو شهدا بالعلم من دون ذكر سبب، قُبلت شهادتهما، كما لو شهدا بفض بكاره، و وضع حمل، و أكل، و قىء، و نحوها.

و لو تضادّا بشهادة تدوير، و وضع، و جهه، و نحوها، بطلت.

و الأعوام يرجعون فى معنى العداله إلى العرف، فمن دعى مُتديناً خيراً، فهو عدل.

و لا حاجة فى هذه الطرق بأجمعها إلى الرجوع إلى الفقيه المأمون، و مع الرجوع إليه يجب التّعويل عليه، إلا فى مقابله العلم.

### سادسها: حكم الفقيه المجتهد المأمون بالنسبة إلى مقلّديه،

سواء حكم برؤيه أو ببينه أو غيرهما. و لو شهد من غير حكم، كان كغيره من الشهود.

و فى الاكتفاء بنقل الواسطه العدل الواحد لحكمه قوه، و طريق الاحتياط غير خفى، و الترك أحوط.

و لو عدل عن اجتهاده عن اجتهاد، صح ما مضى منه و من مُقلّديه بعد الفراغ، و فيه بعد الدخول فيه ما فيه. و لو فسد حكم الرؤيه أو الشهود أو الشيع أو العدل، فسد اعتبارها.

### سابعها: الرجوع إلى الثقة العدل ممن لا يمكنه التوصل إلى العلم،

كالأعمى العاجز عن تحصيل العلم.

### ثامنها: كلما أدى إلى حصول العلم بدخول الشهر من القرائن المحصّله

من أقوال أو أفعال أو أحوال أو نحوها.

### المبحث الثانى: فى بيان ما لا تعويل عليه من الأمارات فى دخول الشهر

كلّما أفاد الظنّ و لم يكن حجّه شرعيّه فى هذا الباب، فلا مِدار عليه، كخبر العدل الواحد، و الجدول، و أمارات النجوم، و عدّ شعبان ناقصاً و شهر رمضان تاماً، و غيبوبه الهلال بعد غروب الشفق، و تطوّق الهلال، و حدوث الظلّ من مقابلته لثلاث، و رؤيته قبل الزوال، و عدّ خمس من السنه الماضيه، و ستّ من الاتيه، و عدم طلوعه من المشرق لليلتين سابقتين، و سرعه شروقه، و بطئه، و بطء غروبه و سرعته، و تقدّم أيّام محاقه، و تأخرها، و ارتفاعه، و كبر جرمه، إلى غير ذلك ممّا يفيد الظنّ بسبق طلوعه أو تأخره،

ما لم يحصل يقين من مجموع الإمارات.

### المبحث الثالث: في تعدّي الحكم إلى غير محلّ الثبوت

متى يثبت الحكم في مكانٍ بثبوت الهلال، تمسّى منه إلى الأماكن القريبة؛ فإذا ثبت في مكّه أو المشهد الرضوى أو بغداد أو بلاد الشام أو بلاد أصفهان ثبت في نواحيها، وجميع البلدان المقاربه لها، فالبصره تتبع بغداد، و المدينة مكّه، و بعلبك الشام، و هكذا. و لا يسرى إلى البلاد النائية، فلا يلحق العراق بمكّه، و لا بغداد بأصفهان، و هكذا.

و لو روى الهلال في محلّ، ثم انتقل إلى ما يُخالفه، زادّ عليه إن زاد، و نقص إن نقص. و لو فرض الانتقال بعد الدخول في يوم الصوم، قويت مُراعاة الابتداء، فيقضى على نحو ما كان في ذلك المكان.

### المبحث الرابع من انسداد عليه طريق معرفه أول شهر رمضان، و ضاع عليه بين الشهور؛

لكونه مسجوناً في بلاد المشركين، أو في بلاد المسلمين، و لا يتردّد عليه أحد منهم، أو ممنوعاً عن الاطلاع بأيّ مانع كان، يصوم ما يغلب على ظنّه أنّه شهر رمضان.

فإن لم ينكشف الحال إلى الآخر، أجزاءه عند الله؛ و إن انكشف الوفاق، فلا كلام؛ و إن انكشف الخلاف بالتقدّم، كما لو ظهر شعبان أو رجب، و جب عليه القضاء؛ و لو انكشف بالتأخير، كشوّال و الأضحى و نحوهما، كان مجزياً. و يقضى خصوص المخالف إن خالف ببعض دون بعض، و يقضى يوم العيد.

و الظاهر أنّه مع انسداد باب الظنّ يسقط تكليف صوم الأداء، و إذا مضت السنه لزمه القضاء. و الأحوط أن يأتي بصوم شهرٍ ناوياً به احتمال كونه شهر رمضان؛ أمّا لو علم أنّه فيه أو بعده، نوى ما وجبّ عليه و صام.

و احتمال وجوب صوم السنه بأجمعها ضعيف.

و تقوى تمشيه الحكم إلى جميع أقسام الصوم المعيّن ممّا فيه قضاء.

و في ناذرِ صومِ الدهرِ بالنسبه إلى العيدين وجهان.

### المبحث الخامس يُكره السفر في شهر رمضان

حيث يكون باعثاً على الإفطار، قبل انقضاء ثلاثه و عشرين يوماً منه، و يتحقق بدخول وقت الزوال منه. و الظاهر أنّ كلما قلت أيام الصوم، اشتدت الكراهه. و لو خرج قبل ليله الهلال إلى محلّ الترخّص، فلا كراهه.

و رفع حكم التمام لترك بعض الأسباب، من سفينه أو دواب أو مكسب يدور فيه و نحوها، لا كراهه فيه.

و من خرج إلى محلّ الترخّص قبل الزوال، أفطر مع اجتماع شرائط القصر مطلقاً. و إن خرج بعد الزوال، أتمّ الصيام مطلقاً.

و من أصبح عليه الصبح في محلّ الترخّص، جاز له استعمال المُفطرات؛ فإن استعمل شيئاً منها، أو (١) دخل بعد الزوال، فلا صوم له مطلقاً.

و يُستحبّ له الإمساك أيضاً. و كذا حال المريض إذا برأ في أثناء النهار إلى الزوال.

و مثل ذلك المعذور في إهمال التيه إلى النهار، و تتمشى هذه الأحكام في جميع أقسام الصيام من الواجب المعين.

### المبحث السادس كلّ موضع تقصر فيه الصلاة عند السفر وجوباً أو جوازاً يلزمه فيه الإفطار

في شهر رمضان، سوى الخروج بعد الزوال، و تجاوز محلّ الترخّص في النهار.

و كلّ موطن تلزم فيه الصلاة تماماً يجب فيه الصيام، إلا من دخل أول النهار و قد استعمل المُفطر.

فكلّ ما ذكر في كتاب الصلاة، ممن يلزمهم التمام من المُقيم عشره أيام، و المتردد

١- في «م»، «س»: و.

ثلاثين يوماً، و العاصى بالسفر، و كثير السفر، يلزمهم الصيام. و فى مواضع التخيير يجب الإفطار.

### المبحث السابع شهر رمضان ليس عملاً واحداً، بل كل يوم منه عباده مستقله؛

فلا تجزى نيه الشهر بالتمام عن نيه تفصيل الأيام، كما عداه من ضرورب الصيام. و نيه يوم الشك من شعبان تقتضى الإجزاء إذا بان من شهر رمضان، و نيته من شهر رمضان كتبه التردد تبث على البطلان.

### المبحث الثامن وجوب صيام شهر رمضان من ضروريات الإسلام، فضلاً عن الإيمان؛

فمن استحلّ تركه، و هو مسلم أصلي، فهو مرتد فطري، يقتل، و تُقسّم مواريته، إن كان فى الإسلام مُعاشراً للمسلمين، غير ممنوع عن مواجهتهم، دون من لم تبلغه أمورهم.

و الشاك على الفرض المذكور بمنزله المُستحلّ.

و لو ترك و لم يستحلّ، عَزَّر مَرَّتَيْن، و قتله الحاكم فى وجهه فى الثالثه، و الاحتياط فى الرابعه. و هكذا فاعل كل كبيره يجرى عليه ذلك.

و لا يجرى الحكم فى غيره من الصيام، و لا فيما عدا الجماع، و الشراب، و الطعام، مع الكون على النحو المعتاد بين الأنام.

و من فعل لشبهه تُعدّ شبهه عُرفاً، فلا يُحكم عليه بالكفير، و إنّما يُحكم عليه بالتعزير مع التقصير. و يعزّر المُجامع و المُجامعه عن تقصير بخمسه و عشرين سوطاً، و المُكره منهما يتحمّل ما يلزمهما.

### المبحث التاسع يُستثنى من كراهه السفر فى شهر رمضان ما كان لتشييع المؤمن أو لاستقباله،

و لو

يومين أو ثلاثة أو أكثر، و ما كان لحجّ أو عمره أو حاجه لا بدّ منها، فإنّ الخروج إلى السفر في ذلك كلّه أفضل.

و الظاهر إلحاق زياره المشاهد، بل زياره الإخوان، و قضاء حوائجهم، و ما روى من رجحان الصوم على زياره الحسين عليه السلام (١) محمول على التقية، أو على حاله العزم على الجمع بينهما، أمّا مع الدوران فالزيارة أولى.

### المقام الثانى: فى صوم النذر و العهد و اليمين

يجب الوفاء مع جمع شرائطها، من اشتغالها على الألفاظ المخصوصه، المقرونه بالقصد، و الكمال، و الاختيار، و الرجحان، و نيه القربه فى خصوص النذر، و عدم المرجوحية فى الدين و الدنيا للأخيرين، و حصول الإذن من المولى و الزوج و الأب دون الأم، و الأجداد، على الأقوى.

و لو عيّن مكاناً أو زماناً راجحين تعيّننا، و الأقوى إلحاق المرجوحين.

و لو التزم بصوم، لزم تفريقه أو جمعه أو خصوص عدده، فأتى به بخلاف ما سُنّ متقرباً بالخصوصية و بالملتزم، عصى من ثلاثه وجوه؛ و إن لم يكن مسنوناً فى الأصل، عصى من وجهين؛ و مع عدم الامتزام، من وجه واحد. و يبطل فى الجميع، مع قصد الخصوصية.

و المكروه من الصيام كالمندوب فى هذا المقام.

و لو انقلب الرجحان، انحلت النذور و العهود و الايمان. و لو علّق شيئاً منها بواجب، تضاعف وجوبه. و لو علّق الجميع بواحد، وجب من الوجوه الثلاثة.

و لو كرّر الواحد، و قصد التأسيس دون التأكيد، تكرّر حكمه. و لو علّقها بصوم يوم، و كان قبل الزوال، وجب صومه؛ و لو علّقها بصوم معين، جرّت فيه أحكام صوم شهر رمضان، فيجب تبييت التيه لغير المعذور.

١- التهذيب ٤: ٣١٦ ح ٩٦١، الوسائل ٧: ١٣٠ أبواب من يصحّ منه الصوم ب ٣ ح ٧.



و يجرى حكم الجنابه نسياناً و نوماً، و حكم المفطر مع الاعتبار و عدمه، و غير ذلك على نحو شهر رمضان.  
و لو علّقها بالعيدين ابتداءً أو تعلّقت اتفاقاً أو وافق اليوم المعين حيضاً أو نفاساً أو سفراً، سقط وجوب المعين.  
و أمّا القضاء فسيجيء حكمه بحول الله.

و لو علّقها على شرط فلم يحصل، فلا- وجوب. و كلّ من نذر لغير الله تعالى. أو عاهد، أو حلف لغيره صياماً أو غيره من العبادات، فلا حكم لفعله و قوله.

و لو علّقها ب «أيام»، امثّل بصوم ثلاثه فصاعداً. و الأحوط لمن التزم بصوم «حين» صيام ستّه أشهر، و لمن التزم بصوم «أيام كثيره» صيام ثمانين يوماً. و لو التزم بصوم «شىء أو جزء أو سهم من الشهر» أجزاء اليوم الواحد، و فى المقام أبحاث كثيره تجب فى محلّها إن شاء الله تعالى.

### المقام الثالث: فى صوم بدل هدى المتعه

فإنّ الحاجّ المتمتع يلزمه الهدى، و هو واجب عليه؛ فإن عجز عن ذلك، صام ثلاثه و سبعة أيّام، كما سيجىء تفصيله فى كتاب الحجّ إن شاء الله تعالى.

### المقام الرابع: فى صوم النيايه بالإجاره و نحوها من العقود

و فيه مسائل:

منها: أنّه يُشترط الإخلاص للنائب، بأن يكون قصده فراغ ذمّته من الواجب لوجه الله تعالى، كما فى غيره ممّا أوجبه الأسباب من النذور و نحوها.

و منها: أنّه لو علم أنّ المعامله وقعت على تأدييه قضاء عن الميّت، جاز له أن ينويه، أو على تبرّع عنه، نواه. و إن لم يُعلم الوجه، نوى ما يُراد منه. و لو أطلق فى جميع الصور، فلا بأس عليه.

و منها: أنّ النائب لا يستحقّ الأجره إلا بعد العمل مع الإطلاق، لكن شاع فى

زماننا إرادته تقديمها عليه، فكانت كالمشروطه يُطالب بها قبل العمل.

و منها: أنه لا بدّ من مُباشرة النائب بنفسه مع شرطها عليه، إلا أن يأذن الوصيّ و نحوه؛ فلو تعذّر فعله بنفسه، انفسخت الإجاره. و لا يلزم مع الإطلاق أو اشتراط جواز الاستنابه. و الأحوط المحافظه عليها مع الإطلاق.

و يجوز للنائب الاستنابه بإجاره، و الأحوط أن لا ينقص من الأجره المعينه له إلا بعد انقضاء بعض العمل، و تكفى نيابه المتبرّع عن النائب. و لو ماتَ أخرج (الوارث من) (١) المسمّى مقابل ما بقى من العمل فى المباشرة، و مقدار ما يستأجر به عنه فى المطلقه من أصل المال.

و منها: أنه لو شُرطَ له زمان معين أو مكان معين، راجحاً أو مرجوحاً؛ لزم؛ كما أنه لو شُرطَ للصلاه زمان معين أو مكان معين أو نوع معين، كالجماعه و نحوها، أو كيفيه معينه، كالتسبيحات الثلاثه بدل القراءه، أو تثليث التسبيح فى الركوع و السجود، لزم الشرط، و إلا فالإطلاق يُنزّل على المتعارف فى الزيادة و النقص.

و أما الخصوصيات، كالسور الخاصه و القنوتات الخاصه، فلا لزوم فيها ما لم تُشترط.

و منها: أنه لا يجب البدار إليه بعد الاستنجار، و لا التأخير المؤذن للإهمال، بل يكتفى بعدم عدّه متهاوناً عرفاً. و لو شُرط شىء، اتّبع الشرط.

و منها: أنه يلزم النائب القيام بما لزم المنوب عنه، من خصوص نوع العباده، و مقوماتها، و شرائطها المتعلقه بذاتها، دون ما تعلق لخصوص الفاعل، فإنّ لكلّ حكمه.

و منها: أنه يجوز لمن فى ذمته قضاء عن نفسه أو عن غيره أن يشغل ذمته بغيرهما، و يأتى بالمتأخر قبل المتقدم، مع عدم اشتراط وقت معين يلزم فواته، و عدم لزوم الإهمال.

١- فى «س»، «م»: للوارث عن.

و منها: أنه لو تعدّد المنوب عنه، عَيّن كلّ عملٍ لصاحبه. و إذا نسيهما، و كانا مختلفين بالتقدّم أو التأخّر، أو الصغر و الكبر، أو الصفه أو بعض الصفات و نحوها، عُيّن بأحد القيود. و إن تعدّر عليه من جميع الوجوه، تعدّرت النيابة، و انفسخت الإجاره.

و منها: أنه لو تعدّد المنوب عنه، و قد صام عن بعضهم من غير تعيّن، أعادَ ما صام. و لو علم أنه صام بقصد واحد معيّن عن اثنين ثمّ نسيه، بنى عليه، و نوى من لم يصم عنه. و لو كان مستأجراً للتبرّع عن جماعه دفعه على وجه الشركه، نوى الجميع؛ و لو انحصرت النيابة بواحدٍ و لم يشخّصه، نوى صاحب الحقّ.

و منها: أنه لو كانت الإجاره مطلقه، جازَ أن ينوى الصوم فى أثناء النهار قبل الزوال و الأحوط تبييتها.

و منها: أنه لا تجوز النيابة عن الحيّ فى الصوم، و إن جازَ فى بعض الصلوات فى الحجّ و الزيارات، سوى ما يأتى من صوم النيابة عن الشيخ أو عن الشيخين.

و منها: أنه لا تفرغ ذمّه المنوب عنه بمجرد الاستئجار، و إنّما تفرغ بفعل النائب العمل.

و منها: أنّ لكلّ من النائب و المنوب ثواباً تامّاً؛ لطفاً من الله تعالى، و ربّما يقال: إنّ للنائب تسعه أعشار الأجر، و للمنوب عنه العُشر الأخير.

و منها: أنه تُستحبّ النيابة عن الأموات، من الأنبياء، و الأوصياء، و العلماء، و كافّة المؤمنين، تخصيصاً و تشريكاً. و أمّا الإهداء؛ فتستوى فيه الأموات و الأحياء.

و منها: أنه تُستحبّ المبادره إلى عمل النيابة، و الإتيان به على أحسن الوجوه، مُحافظاً على الاداب الشرعيّه.

و منها: أنه لا مانع من استئجار الفاسق مع الاطمئنان، و لا يجوز للوصيّ استئجار العدل مع عدمه لغلبه النسيان مثلاً.

و منها: أنه تصحّ الإجاره بطريق المُعاطاه من غير صيغته خاصّه، و يلزم بفعل بعض العمل أو التصرّف ببعض الأجره، فينوى الندب عند الدخول، و إذا دخل و لو فى

شىء من المقدمات أو تصرف بشىء، نوى الوجوب.

و يجوز فيها اشتراط الخيار. و لو ظهر غبن للنائب أو المنوب عنه، تسلط النائب و الوصى مثلاً على الفسخ، على إشكال. و فى ثبوت خيار الغبن فى جميع الحال إشكال.

و لو قال له: صم مقتصراً على ذلك ففعل، كان له أجره المثل.

و منها: أن صوم الإجازات داخل فى قسم المعاملات، فلا يمنع من صوم النفل، و لو قلنا بالمنع فيما عداه.

و منها: أنه تصح معاوضه صوم بصوم بين النواب، كغيره من العبادات، بعقد الصلح، مع عدم اشتراط المباشرة.

و منها: جواز ضمان العباده، إذا كانت فى الذمه، و إبراء الذمه منها مطلقاً.

و منها: أن النائب و إن أخذت عليه المباشرة لا يلزم أن يكون عارفاً قبل الاستئجار، و إنما يلزم بالتعلم.

و منها: أنه لو ادعى فراغ الذمه، قبل قوله.

و منها: أنه لو عجز بعد قدره، استأجر لما بقى فى الذمه، و ردّ بالنسبه من الأجره مع التعيين.

و منها: أن النائب إذا مات، و لم يعلم أنه أدى ما عليه أولاً، لم يرجع على ماله بشىء.

و منها: أنه بعد موته لا يلزم ولده أداء ما عليه، ثم إن كان معيناً تعلق بماله ما قابل الباقي؛ و إن كان فى الذمه، لزم الاستئجار له، و جرى عليه حكم الديون.

و منها: أنه إن نواه عن شخص فأراد العدول إلى غيره فى أثناء النهار؛ لظهور فراغ ذمته من الأول و غير ذلك، لم تصح.

و منها: أنه لو استأجر الفضولى شخصاً، فأجاز الوصى صح.

و منها: أنه من اتخذ صوم الثياب و غيره مكسباً، و حصلت به مئونه العام، فالزكاه عليه حرام، و عليه الخمس فيما زاد على المئونه.

و منها: أنه لا يجب على الوصي ولا وكيله طلب الأقل والأفضل، بل يبني على الأجره المتوسطه والشخص المؤدى. و لو زاد في الأجره طلباً للأفضل من الشخص أو الزمان أو المكان، مع مراعاة الغبطه، فلا بأس.

و منها: أنه يجوز للوصي أن يستأجر نفسه و للوكيل أيضاً، إن دخلا تحت اللفظ، أو دلت القرائن على إرادته الفعل دون الفاعل.

و منها: أنه تجوز نيابه الرجل عن المرأة، و العبد عن الحرّ، و بالعكس، و نيابه الصبي المميّز، و استتجاره من الولي، لكن لا يُعتمد عليه في أداء الواجب. و تجوز نيابه في كلّ الطاعات عن الصبي المميّز، و عن غير المميّز، بمعنى إهداء الثواب إلى المنوب عنه. و هذه الأحكام كلّها بالتمام جاريه في الصلاه و الصيام.

و منها: أنه لا حاجة إلى تسميه المنوب عنه، بل يكفي تعيينه و تميّزه بوجه من الوجوه.

### المقام الخامس: في بيان صوم النيايه بالقرابه

إذا مات الذكر المسلم المؤمن بعد استقرار القضاء عليه، أو ماتت و هو مسافر، أو فاته الأداء، و لا تقصير عليه فيهن، و كان له قريب نسبي، و جب على الولد الذكر الأ-كبر. و الأحوط مُطلق الولي الذكر الأكبر، و هو الأولي بالميراث، أي بأصله لا بقدره، مختصاً به مع الانفراد، أو لكونه أكبر الأولياء، مع بلوغه و عقله حين موت المنوب عنه، و رث أو لا. و مع عدم الولي يتصدّق من أصل ماله عن كلّ يوم بمدّ على من دخل في مصرف الصدقات.

و إن مات الولي و لم يقض، فإن لم يكن متمكناً من القضاء، فلا شىء على وليه؛ و إن تمكّن، فالظاهر الوجوب عليه. و تحتل الصدقه من تركته، و جواز الاستتجار عنه.

و لو تعدّد المتساوون في السنّ المتوافقون بالرتبه، قسّم القضاء عليهم بالحصص على حسب الرؤوس، دون السهام. و لو زاد عدد الأولياء على عدد الأيام، كانّ الوجوب كفايئاً، كما لو كانا اثنين و اليوم واحد؛ فلو أتى به أحدهما، سقط عن الآخر،

و لو جاء باثنين مُقترنين، أجزأ.

و لو أفطرا فيه بعد الزوال، قوى القول بعدم الكفّاره. و فى القول بالاكْتفاء بالواحد أو لزوم التعدّد إشكال، و على الأوّل تكون كالصوم. و لو استأجر أحدهما صاحبه على النصف، صحّ، و على الجميع صحّ فى النصف.

و ليس للولّى أن يجتزئ بالصدقه من ماله أو مال الميّت. نعم فى الواجب من شهرين متتابعين يقوى القول بجواز صيام الشهر الأوّل، و التصدّق عن الثانى. و فى الكفّاره المخيّر يقوى التخيير بين الصوم، و الإخراج من أحد المالين، و الأقوى تعلّق الوجوب بمال الميّت، و فى الترتيب يلحظ الترتيب. و من كانا على حقّ واحد يشتركان.

و لو اشتبه العيذر و عدمه، و قابليته عند الموت و عدمها، لم يجب. و فى اجتماع العبد مع الحرّ و المبعّض، أو الحرّ مع الأخير إشكال.

و يقتصر فى المقدار على المتيقّن، كما فى صوم الإجاره؛ و صوم الإجاره يرجع إلى التركه، على الأقوى.

و مع اشتباه الأكبر يُحتمل السقوط، و القرعه، و التوزيع. و فى كفّاره الجمع إنّما يلزم بصومها.

و للتسريه إلى المقصّر فى ترك الأداء، و لزوم نيابه عن الأمّهات من النساء، و تعدّى الحكم إلى إباء الإباء، و إلزام غير البالغ، و المجنون بعد البلوغ و العقل، و قسمه القضاء على نسبه السهام وجه. و الأوجه ما ذكرناه.

و لا يتحمّل صوم نيابه الإجاره على الأقوى، و يتحمّل ما عداه من قضاء أصلّى أو تحمّلّى بالقرابه أو غير ذلك.

و لو أوصى الميّت بإخراج صيام عنه، فأخرج، سقط عن الولّى، على الأقوى، و للولى أن يستأجر و لا يُباشِر، على إشكال.

و من لم يتيقّن شغل ذمّه الميّت، فلا شىء عليه. و ليس قول الميّت حجّه على ولده، و طريق الاحتياط لا يخفى.

و لو تبرّع مُتبرّع عن الميّت، سقط عن الولّى على الأقوى. و لو اعتبرنا مطلق

الولّى، و تعدّد المنوب عنهم، نابّ عن الجميع، و يقوى لزوم الأقرب فالأقرب مع تعدّد الإحاطه بالكلّ.

و ولد الزنا لا يُنسب إلى الزانى، و لا يُلحق به، و لا يتحمّل عنه.

و لا- شىء للممسوح و الخنثى المشكل، و لا- عليهما، إن قصرنا النائب و المنوب عنه على الذكر من الأولاد و الأبوين. و إن عمّمنا فى المنوب عنه و فى النائب للولد و غيره أو قصرنا على الولد، و قلنا بأنّ الخنثى يكون والده و مولده، جرى فيها الحكم.

و فى التوزيع لو ساوينا بين الابن و البنت إشكال.

و من علم أنّ على المنوب عنه صوماً لا يعرف كمّيته، وجبّ عليه الإتيان منه حتّى لا يبقى عالماً ببقاء شُغل ذمّته. و الأحوط بلوغ المظنّه المعتمره بالوفاء.

و لا يُتحمّل عن المرتدّ، و لا عن المخالف، و لو كان بصفتها.

و من اجتمع عليه قضاء النفس، و تحمّل القرابه و الإجاره كانّ له الابتداء بما شاء منها.

و ما ذكرناه من الأحكام جارٍ فى الصلاه و الصيام، و يظهر ممّا مرّ حكم النيابة التبرّعيه النديّيه.

### المقام السادس: فى صوم القضاء

#### اشاره

و فيه مطالب:

#### الأول: فيمن يسقط عنهم القضاء

#### اشاره

و هم أقسام عديده:

#### الأول: الكافر الأصلي الذي لم يتشبهت بالإسلام إذا تاب،

فإنّه لا- يقضى ما فاته من صلاه و صيام. و لو كان مرتدّاً عن فطره أو ملّه، لزمه القضاء. و أمّا المتشبهون بالإسلام كالغلاه، و الخوارج، و المجسّمه بالحقيقه، و نحوهم فالأقرب لزوم القضاء عليهم.

## الثاني: المخالف لطريقه الحقّ،

من أيّ صنف كان من أصناف المسلمين، إذا تاب،



فإنَّ صومه و صلّاته باطلتان على الأصحّ، لكن لا يجب القضاء عليه مع الإتيان بالصحيح على مذهبه؛ أمّا الصحيح على مذهبنا فقط، و الفاسد على المذهبين، فيجب قضاؤه. و لو كان خلافه ارتداداً، احتمال وجوب القضاء، و السقوط أقوى (١).

### الثالث: غير البالغ،

فلا يجب قضاء ما فات قبل البلوغ، و إن كان بعد التمييز، و يقوى استحباب قضاء ما فات بعد التمييز قبل البلوغ؛ لتوجّه الخطاب إليه بناءً على ما ذهبنا إليه من صحّته عباداته. و بناءً على القول بالتمرين يُستحبّ للولّي تمرينه قبل البلوغ.

### الرابع: المجنون، و المغمى عليه؛

فمتى حصل شيء منهما في جزءٍ من النهار، فسَدَ صوم ذلك اليوم، و لم يجب قضاؤه. و لو حصل بعلاج و اختيار قبل تعلق الخطاب منجزاً أو بعده و لو بقصد الاحتيال في التخلّص، فتتعدّد جهه المعصيه فالظاهر عدم وجوب القضاء أيضاً بعد الإفاقه، و الأحوط القضاء في القسم الأخير، لا سيّما الأخير منه.

### الخامس: الصوم عن المريض و الحائض و النفساء

إذا ماتوا قبل وقت القضاء، أو بعده مع عدم التمكن من فعله.

### السادس: المريض إذا استمرّ به المرض إلى شهر رمضان المُقبل،

من غير فرقٍ بين رمضان واحد و متعدّد، فإنّه لا يجب عليه القضاء، و إن صحّ بعد ذلك. و يُستحب له القضاء.

أمّا لو كان المانع عند الأداء المرض، و مانع القضاء غيره، أو بالعكس، أو كان المانع ابتداءً و استدأمه غير المرض، فإنّه لا يسقط عنه القضاء على الأقوى.

### السابع: من وجب عليه صوم موقت،

و لم يكن من شهر رمضان، و لا من النذر و العهد و اليمين، فلا قضاء عليه مع تركه.

### الثامن: من صام في سفره، و لم يكن عالماً بأنّ المسافر حكمه الإفطار،

مضى صومته، ولا قضاء.

---

١- فى «ح»: قوى، بدل أقوى.

### التاسع: تُستحبّ المبادرة إلى القضاء مع عدم خوف الفوت، وإلا وجبت.

و لا يكره في عشر ذى الحجة، و الروايه عن عليّ عليه السلام؛ (١) مدخوله.

و لو اجتمع عليه قضاء و كفاره، تخير في التقديم، و إن اختلفت في السبق و اللحق، و الأحوط تقديم الأوّل مع اتحاد السبب.

و لو نذر إتمام النذر، لزم القضاء. و لو نذر التابع في غير المتتابع، تابع قضاءه كأدائه، على إشكال.

### المطلب الثاني: فيما يقضى و يتدارك من أقسام الصيام

#### إشاره

و هو ضروب:

### أحدها: صوم عقد النذر و العهد و اليمين المتعلقة بوقت معين مع فوت الوقت،

عمداً أو سهواً أو نوماً، مختاراً أو مضطراً، و لو مع امتناع صدوره من الملتزم لحيض أو نفاس أو جنون أو إغماء أو مُصادفه وقت يتعدّد فيه الصوم كالعيدين و أيام التشريق في منى من غير قصد لها حال النذر، على إشكال يقوى في الأخير.

و لو عقد صوم الدهر، و صحّحناه، فلا قضاء لو أخلّ بشيء منه، و ينعقد في غير المحرّم.

و لو عقد بأحدها صوماً مندوباً لا قضاء له، كيوم الغدير و المولود و نحوهما، تعلّق به القضاء بسبب العقد. و لو عقد شيئاً من القضاء، كان قضاءً في نفسه، أداءً من جهة العقد. و لو عقد وقتاً ففاته الوقت، كان قضاءً من الوجهين.

و لو عقد يوماً من شهر رمضان، وجب قضاؤه من وجهين، كما وجب أدائه كذلك. و لو تعدّدت جهات الوجوب فتعلّق بشهر رمضان و نحوه، جاز؛ فيصحّ الترامي مع اتحاد نوع الملزم و اختلافه و الجمع بين الأمرين، كما يصحّ التكرار تأسيساً و تأكيداً، و يختلف الحكم.

و لو ترتبت جهات الالتزام فى الابتداء، لم يجب الترتيب فى القضاء. و لو عقد صوم شهر معين ففاته، قضاءه كما فات، هلالياً أو عددياً؛ بخلاف ما لو عقد شهراً مطلقاً، فإنه يتخير فى القضاء كالأداء بين صوم ما بين الهالين، و بين العددي. و لو التزم بسنه، احتسب الشهور هلالية، و أكمل المنكسر من الأيام فى وجه.

و قضاء النذر و شبهه لا يتوقف على الإذن من الوالدين و نحوهما، و إن توقف أصله.

و لو عقد صوماً معيناً فى مكان معين ففاته وقته، قضاءه فى مكانه، فإن تعذر، قضاءه حيث شاء. و لو جعلها أصليين فى التزامين، أو جعل الصوم قيماً، اختلف الحكم.

و لو عقده متتابعاً أو متفرقاً، قضاءه على نحو ما عقد، على الأقوى. و لو أطلق العقد، لم يجب التتابع فى الأصل و لا فى الفرع، على الأصح، و لا فوريته فيه.

و لو عقد صوماً جائزاً فى السفر، كثلثه أيام الحاجه فى المدينة فى وقت معين، ففاته الوقت و أمكن قضاؤها فى محلها، قضاها، و إن كان مسافراً، على إشكال. و إن تعذر و أوجبا قضاءها فى غير محلها، قضاها فى الحضر دون السفر. و فى القسم الأول مع عدم قصد الحاجه إشكال.

و لو علق العقد بالجائز و المحذور، صح فى الأول دون الثانى. و لو علق بلفظ «زمان» كان خمسه أشهر، و بلفظ «حين» كان سته.

و من نذر صوماً معيناً لم يحرم عليه السفر. و لو سافر، قضى و كفر عن كل يوم بمد، إلا أن يقيّد الحضر. و يحتمل سقوط الكفاره. و لو تعلق أصله بالحضر و بالصوم تبعاً، أو بهما أصله، لم يجز السفر.

### ثانيها: صوم شهر رمضان؛

فإنه يجب قضاؤه على كل من فاته عمداً أو نسياناً، أو بنوم، أو مرض، أو سفر معتبر، أو حيض، أو نفاس، مع يقين الفوات؛ فلو ظنه من غير طريق شرعى أو توهمه، فلا يجب عليه. و لو تيقنه و شك فى حصول الموجب

حينئذٍ من بلوغ أو عقل و نحوهما، فلا قضاء مع جهل تاريخهما، أو العلم بتاريخ أحدهما، و إن كان المعلوم هو الموجب على الأقوى.

و لو علم الفوات، و شكَّ في فعل القضاء، أو ظنَّه من غير طريق شرعيّ، قضى؛ إلا- إذا كان للقضاء وقت محدود، كما بين رمضانين، فشكَّ بعد مضيّه، و الأحوط القضاء فيه أيضاً.

و كثير الشكَّ لا- عبره بشكه، و لا- ترتيب في القضاء ما لم يُقَيَّد في الإلزام. فلو نوى قضاء اليوم الأخير من الشهر قبل الأوّل، أو قضاء الشهر اللاحق قبل السابق، فلا مانع.

و لا فوريه في القضاء، فيجوز التراخي فيه كغيره من الواجبات الموسّعة، ما لم يظنّ الوفاء، أو يدخل في صفة الإهمال، فيتصيق. و من كثر عليه القضاء أتى منه إلى حيث يظنّ الوفاء، و مراعاة العلم أولى. و كثير الشكَّ يراعى حال أهل الاستواء.

و لا- تُعتبر نيّة القضاء، و لا- الخصوصيّة إذا اختلفت الجهة من الأصالة و النيابة و نحوهما، إلا إذا لم يكن مشخص سوى تعيين تلك الجهات، كما مرّ في مباحث التيات.

### ثالثها: ما يقضى استحباباً،

و هو صوم ثلاثة أيّام من كلّ شهر، فإنّها تقضى إذا أُخرت. و صوم النيابة عمّن استمرّ به المرض من شهر رمضان إلى شهر رمضان الأخر؛ و في إلحاق باقي الأعذار وجه. و قضاء الولد ثمّ الأقرب إلى الشيخين إذا أفطرا و كانا حيّين. و قضاء الولي عن المريض إذا مات قبل البرء، و الحائض و النفساء قبل الطهر، أمّا عن المسافر فواجب على الولي مطلقاً.

### المطلب الثالث: في أحكام القضاء

#### إشاره

و فيه مسائل:

### المسألة الأولى: الشيخ و الشيخه،

أى: الكبيران اللذان يتعدّر، أو يتعسّر عليهما الصيام لكبرهما، يفطران، فإذا قويا فليس عليهما قضاء. و الأحوط لزومه، كما عليه

معظم الفقهاء. و لا يجب عليهما الاقتصار فى الإفطار على ما يندفع به الضرار.

### المسألة الثانية: ذو العتاش،

و هو مرض لا- يروى صاحبه؛ فإنه يجوز له الإفطار، و لا يجب فيه الاقتصار على ما يدفع الضرار، و الأحوط الاقتصار، و الأقوى عدم وجوب القضاء، و الأحوط القضاء، خصوصاً ممن يرجو البرء.

### المسألة الثالثة: الحامل المُقرب و المرضعه القليلة اللبن لهما الإفطار مع الخوف على النفس أو الولد،

و إن لم يبلغ المظنه الموجهه. و يلزمهما القضاء إذا تمكنا.

و الضابط فى هذه المسائل الثلاثة: وجوب الإفطار إذا بلغ حدّ الإضرار، و جوازه إذا بلغ المشقه، و (١) لم يبلغ ذلك المقدار. و يلزم القضاء فى الإفطار لخوف الضرار، دون ما عداه، ما عدا المسألتين السابقتين، و لا يُرخص فى الإفطار فى كل مشقه ما عدا الثلاثة، إلا إذا بلغ الغايه.

و هذه المسائل الثلاثة لا تجرى فيما عدا شهر رمضان، و إن كان معيناً، و لكن يلزم القضاء مع جواز الإفطار.

### الرابعة: لا ترتيب و لا موالاته بين أنواع القضاء، و لا أفراده

كما مرّ، و لكن يُستحبّ تقديم الأهمّ فالأهمّ، فقضاء رمضان أولى بالتقديم من غيره فى حدّ ذاته.

و لو أتى بواجب غير رمضان و عليه قضاؤه فلا- بأس. و القول بالخلاف (٢) مردود. أمّا التطوع فلا، و يجوز لو كان الواجب موسّياً غير قضاء شهر رمضان، على الأقوى. و لو امتنع الإتيان بالواجب مُقدّماً، ككفّاره التتابع فى شعبان، أو لزم تأخير الواجب لنذرٍ أو غيره، فلا إشكال.

### الخامسة: يُستحبّ تحزى أوقات فضيله الصيام لصوم القضاء،

فالأولى لمن كان عليه قضاء أن يأتى به فى الأوقات المُعدّه لنذب الصيام، غير أنه لا يقصد الإتيان بالصوم الموظّف.

### السادسة: يجوز إفساد كل صوم مندوب و واجب موسّع، قبل الزوال أو بعده،

١- فى «ح» زياده: إن.

٢- لابن إدريس فى السرائر ١: ٤٠٥.

قضاء شهر رمضان، فإنه لا يجوز إفساده بعد الزوال، فلو علم بالزوال تعيّن الإتمام.

### **السابعة: من أراد صوم التطوع، و عليه قضاء شهر رمضان أمكنه نذره،**

فيخرجه عن التطوع إلى الوجوب، فلا يبقى المنع.

### **الثامنة: لو أتى بالواجب الموسع من الصيام، من القضاء وغيره،**

في وقت واجب معين منه بنذرٍ أو غيره، فالأقوى فساد الموسع.

### **التاسعة: لو كان عليه قضاء نفسه و قضاء نيابه،**

فالأولى تقديم نيابه؛ لأنها من حقوق الناس، و الأولى تقديم كلِّ سابقٍ على لاحقٍ مع تساوى الجهات.

### **العاشره: قد تقدّم أنّ صيام القضاء أصله و نيابه ما لم يتعيّن بسبب،**

و جميع الموسعات الواجبات تجوز نيتها قبل الزوال، و لا يجب تبييتها كالمعيّن.

### **الحادي عشره: من أخر قضاء شهر رمضان إلى الشهر المُقبل عن عُذر،**

لم يكن عليه سوى القضاء، و كذا كلّ معذور في إفطاره. و لو كان من غير عُذر، كفر عن كلِّ يوم بمدّ، و في تعدّد الأمداد بتعدّد السنين وجه قوى، و الأقوى خلافه.

### **الثاني عشره: كلما ذكرناه من المُفطرات فهو سبب للقضاء في الصوم المستتبع للقضاء،**

و أمّا ما لم يكن له قضاء فقد فات فيه الصيام إلى يوم القيامة.

### **الثالث عشره: إذا دخل رمضان الثاني، و شك في أنه أتى بما فات من رمضان السابق أو لا،**

بنى على الإتيان، كما مرّ. و الأحوط الإتيان من غير كثير الشكّ.



**الرابعة عشره: لا يجوز لولي الميت أخذ الأجره من مال الميت أو من غيره على فعل ما وجب فعله عليه،**

و لو أخذها على فعل مستحبات العباده، فلا بأس.

**الخامسه عشره: لا يجب على نائب القراه سوى الإتيان بمجرد الواجب،**

و أمّا نائب الإجاره فمرجه إلى المتعارف في جميع العبادات.

**السادسه عشره: لو دخل في صيام و قد شك في تعيينه؛ لتعدد جهات شغل ذمته**

كقضاء عن نفسه و غيره، أبطله و لم يحتسب لشيء من تلك الجهات.

**السابعه عشره: لو نوى قسماً من الصيام فدخل فيه،**

فبان أنّ اليوم مُعَيّن لصوم مُعَيّن غيره، احتمل القول بصحّته عن المُعَيّن، و الأحوط القضاء في محلّه.

## المقام السابع: فى صوم الكفارات

و فيه بحثان:

### الأول: فى بيان أقسامها

و قبل الشروع فيها لا بد من تمهيد مقدّمه،

و هى: أنّ الصيام على أنواع:

منها: ما حُوطب فيه بالأداء، و لا قضاء فى تركه و لا كفّاره، كصوم الكافر الذى أسلم بعد خروج وقت الأداء، و كالأجير فى وقت مُعيّن إذا فاتّ الوقت، و المُخالف الذى استبصر كذلك.

و منها: ما حُوطب فيه بالقضاء فقط، كناسى غسل الجنابه، و مُستعمل الإفطار قبل الاعتبار فى الصوم المعين، و مطلقاً فى غيره، و مكرّر النوم جُنُباً عازماً على الغسل قبل الصبح فغلبه الصبح، و المرتمس على إخراج نفس محترمه و نحوها إذا توقّف عليه، و كلّ مأذون له فى الإفطار، و مُدخل الماء فى فمه فسبّقه إلى جوفه فى غير مضمضه الصلاه، و المُفطر تقيّه أو خوفاً، و من عرض له السفر أو المرض أو الحيض أو النفاس من غير علاج، و ناسى نيه الصيام إلى ما بعد الزوال فى الصوم الواجب، و من دخل عليه النهار مُسافراً فدخل قبل الزوال و قد تناول المفطر سابقاً، أو دخل بعد الزوال مطلقاً، و من مات بعد أن أفطر لُغْذِرٍ بعد تمكّنه من القضاء، و لم يتضيق عليه رمضان المُقبل، و من برأ بين الرمضانين فعرض له مانع عن القضاء قبل دخول رمضان المُقبل.

و منها: ما حُوطب فيه بالكفّاره فقط، كالشيخ و الشيخه و ذى العطاش على الأقوى فيها، و من استمرّ عليه المرض من رمضان إلى رمضان المُقبل.

و منها: ما حُوطب فيه بالأداء و القضاء، كالواجبات الموسميّه، كصوم النذور و نحوها إذا مات عنها، فإن وجب أدائها على المنوب عنه، يجب قضاؤها على الولي، و لا كفّاره.

و منها: ما وجب عليه الأداء و الكفّاره دون القضاء، كمن تعمّد الإفطار ثمّ عرضت له فى أثناء النهار بعض الأعذار المسقطه للقضاء، كالجنون و الإغماء فى وجه قوى.

و منها: ما وجب فيه القضاء و الكفّاره، و لم يكن وجب فيه الأداء، كمن برأ بين الرمضانين و أخر إلى رمضان المُقبل من غير عُذر.

و منها: ما وجب فيه القضاء و الأداء و الكفّاره، و هو من أفطر عمداً فى شهر رمضان و نحوه بأى مُفطر كان، من أكلٍ، و شربٍ، و جماعٍ، و قىءٍ، و ارتماسٍ، و ترك نِيءٍ، و رياءٍ، و عُجبٍ، و غيرها، فكلّ محرّم مُفسد، و كلّ مُفسد فيه قضاء، و كلّ مقضى فيه كفّاره، و سيجىء تفصيله.

و منها: ما سقط فيه الجمع، و هو المغمى عليه، و الجنون من غير علاج أو مطلقاً فى وجه، و إن ترتّب الإثم.

و أمّا أقسام الكفّارات فهى أنواع:

### الأول: كفّاره شهر رمضان،

و تجب على من أفسد صومه عمداً بأى مُفسد كان، أو أخلّ بشرطٍ أى شرط كان و لو بالنيه، سواء حصل له عارض يُنافى الصيام بعد الإفساد أو لا. و منه ما إذا عزم على السفر و أفطر قبل بلوغ محلّ الترخّص، و مثله ما إذا رجع و أفطر بعد تجاوز محلّ الترخّص، سواء كان عالماً بالحكم أو جاهلاً به من غير عُذر، و إلا فالقضاء فقط.

ففيه مع عدم الإذن شرعاً كفّاره كبرى، مُخَيَّره بين العتق، و صيام شهرين متتابعين، و إطعام ستين مسكيناً، سواء كان على مُحلّل أو مُحَرّم. و الأحوط فى الإفطار على المحرّم كفّاره الجمع بين هذه الخصال الثلاثه المذكوره.

و يجب لكلّ يوم كفّاره واحده. و إن تعددت فيها المُفطرات.

و لا كفّاره فى إفطار صوم واجب سوى رمضان و قضائه، و النذر و شبهه، و الاعتكاف الواجب.

و لو ازدرد المُحلّل و المُحرّم دفعه، فالعمل على ما سبق إلى الجوف؛ و فى الدفعه يغلب المحرّم، و مع الشكّ يغلب المُحلّل، و للعكس وجه. و لا يثمر رضا المالك بعد الإفطار، و الحكم يتبع الواقع.

و لو عُذِرَ فِي الْإِفْطَارِ أَوْ الْمَحْرَمِ، لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَكْمٌ.

### **الثاني و الثالث: كفّاره النذر و العهد**

لَمَنْ أَخْلَى بِالْوَفَاءِ عَمْدًا؛ وَ هِيَ كَفَّارُهُ مَخْيِرُهُ رَمَضَانِيَّةً، عَلَى الْأَصَحِّ.

### **الرابع و الخامس: كفّاره الظهار، و قتل الخطأ،**

وَ مِنْهُ هُنَا شَبِيهُ الْعَمْدِ؛ وَ هِيَ مِثْلُ كَفَّارِهِ شَهْرَ رَمَضَانَ، إِلَّا أَنَّهَا مَرَّتَبَةٌ: الصِّيَامِ بَعْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْعِتْقِ، وَ الْإِطْعَامِ بَعْدَ الْعَجْزِ عَنِ الصِّيَامِ.

### **السادس: كفّاره قتل المؤمن عمداً ظلماً؛**

وَ يَجِبُ فِيهَا الْجَمْعُ بَيْنَ الْخِصَالِ الثَّلَاثَةِ الرَمَضَانِيَّةِ.

### **السابع: كفّاره خُلف اليمين،**

وَ يَجِبُ فِيهَا الْعِتْقُ، أَوْ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، أَوْ كَسْوَتُهُمْ، مُخْيِرًا بَيْنَهُنَّ؛ فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْجَمِيعِ، وَجِبَ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مَرَّتَبًا بَيْنَهُنَّ.

### **الثامن: كفّاره الإيلاء؛**

وَ هِيَ كَفَّارُهُ الْيَمِينِ.

### **التاسع: كفّاره الإفطار في قضاء شهر رمضان بعد الزوال؛**

وَ هِيَ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ؛ فَإِنْ عَجَزَ، صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. وَ مِنْ أَخْرَ قِضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ بَيْنَ الرَّمَضَانِيِّينَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، فَكَفَّارَتُهُ عَنِ كُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً مِنْ طَعَامٍ فِي أَوَّلِ عَامٍ، وَ الْأَحْوَطُ تَسْرِيَّتُهُ إِلَى كُلِّ عَامٍ.

### **العاشر: كفّاره الاعتكاف؛**

وَ هِيَ مَخْيِرُهُ رَمَضَانِيَّةً.

## الحادى عشر: الشيخ، و الشيخه، و ذو العتاش

و هو داء لا يروى صاحبه و الحامل المقرب، و المُرُضعه القليله اللبن إذا خافتا على الولد؛ فإنّ الجميع يفترون، و يتصدّقون عن كلّ يوم بمدّ. و يُشترط فقد المتبرّعه، و القابله للأجره المتعارفه مع حصول الغرض و القدره على البذل.

و مع استغناء الولد بالغذاء من دون إرضاع يقوى عدم الجواز، و يسرى الحكم إلى المتبرّعه، و المستأجره.

و فى تسريه الحكم فيما لو أرضعت من أولاد الكفّار و شبههم إشكال.

و الأحوط التكفير مع الخوف على أنفسهما أيضاً.

و هذه الكفّاره فى مال الزوجه، على الأقوى.

### الثانى عشر: كفّارات الحجّ

و هى مفضّله فى محلّها.

### الثالث عشر: باقى الكفّارات من المفردات،

#### إشاره

و لها أفراد:

#### أولها: جزّ المرأه شعرها فى المصاب

بالنحو المتعارف بين النساء، و لا يُشترط التمام، و الظاهر إلحاق الحلق و الإحراق به. و يستوى جزّها و جزّ غيرها عن أمرها. و لو قصرت فى الدفع ففى لزومها إشكال. و لو كان الجزّ لا للحزن، بل لدفع الوسخ أو القمل مثلاً، لم يلزم فيه. و لو خلا عن العذر، احتلّم اللّحوق، و فيه كفّاره مخيّرهُ رمضانته.

#### ثانيها: تنف المرأه شعرها فى المصاب

بما يصدق عليه اسم تنف الشعر عُرفاً، كلا أو بعضاً، و خدش وجهها مع الإدماء و هى و سابقاتها مُختصّه بالنساء، و لو فعل شىء منها فى غير المصاب فلا- كفّاره و شقّ الرجل ثوبه فى موت ولده أو زوجته خاصّه و إن كانت متعه، و لا يتسرى إلى الأمه. و الظاهر عدم التسرى إلى القلنسوه (١) و الخُفّ، و نحوهما، و فيها كفّاره يمين.

#### ثالثها: النوم عن صلاه العشاء حتّى ينتصف الليل،

و فيها الإصباح صائماً إن لم يكن مانع من الصوم، و إلا سقط. و لا يلحق به الناسى و السكران و العامد على الأقوى. و لو أفطر فى ذلك اليوم عمداً، فليس عليه تداركه، و لا كفّاره. و لو وافق السفر أو العيد، سقط.

#### رابعها: الوطء فى الحيض مع العلم به، على الواطئ دينار فى ثلث زمانه الأوّل،

و نصفه فى الثلث الثانى؁ و ربه فى الثلث الأخرى. و إن كانت الموطوءه جارئته؁ ىتصدق بثلاثه أمداد طعام على ثلاثه مساكين؁ و قد مرّ الكلام فىها مفصلاً فى بحث الحىض.

---

١- ىقال: قلنس الشىء؁ إذا غطاه و ستره؁ و النون فىه زائده؛ قال ابن درىد: و ىمكن أن ىكون اشتقاق القلنسه منه. جمهره اللغه  
٢: ١١٥٦.

**خامسها: نكاح المرأة في عدتها،**

فعلى النكاح خمسة أصواع من دقيق.

**سادسها: تزويج امرأه لها زوج،**

و عليه خمسة أصواع من دقيق أيضاً، وقيل: خمسة دراهم (١). و يحتمل التقييد بالعلم و الجهل بالحكم مع عدم العذر.

**سابعها: الحلف بالبراءة كاذباً،**

و فيه إطعام عشره مساكين، وقيل: كفارة نذر (٢)، وقيل: كفارة يمين مع العجز، و كفارة ظهر مع القدره (٣)، وقيل غير ذلك (٤). و الحلف بالبراءة صدقاً و كذباً حرام.

**ثامنها: العجز عن الوفاء بصوم يوم مندور،**

و فيه إطعام مسكين مدين؛ فإن عجز، تصدق بما استطاع؛ فإن عجز، استغفر الله تعالى.

**تاسعها: ضرب العبد فوق الحد الشرعى**

لمن كان عليه حد أو مطلقاً؛ و فيه إطلاقه من الرق، و عتاقه، و ربما يخص المسلم بل المؤمن.

**عاشرها: من نذر أياماً من الصوم فعجز،**

تصدق عن كل يوم بمد، و الاستحباب أظهر فى جميع أفراد الثانى عشر.

و منها: كفارة ترك النوافل الرواتب ممن لا يقدر على قضائها، و هى مد لكل ركعتين من صلاة الليل، و كذا لكل ركعتين من صلاة النهار؛ فإن لم يقدر، فمد لكل أربع ركعات؛ فإن لم يقدر، فمد لصلاة الليل، و مد لصلاة النهار.

و منها: كفارة من أخر القضاء (لاستمرار) (٥) مرضه إلى ما بعد رمضان آخر، و هى عن كل يوم مد، و ربما ألحق به سائر الأعدار.



و روى عن الصادق عليه السلام: أنّ كفّاره عمل السلطان قضاء حوائج

---

١- هذا القول للسيد المرتضى فى الانتصار: ١٦٦.

٢- قال به ابن حمزه فى الوسيله: ٣٤٩.

٣- قال به الشيخ الطوسى فى النهايه: ٥٧٠.

٤- قال سلاز: كفّاره ظهار فقط، المراسم: ١٨٥، و كذا العلامه فى تحرير الأحكام ٢: ٩٧، و قال يحيى بن سعيد: فى البراءه إن

كذبت كفّاره ظهار، و روى كفّاره يمين، الجامع للشرائع: ٤١٥.

٥- بدل ما بين القوسين فى «س»: و استمرّ.

الإخوان (١)، و كَفَّارَه الاغْتِيَابِ الاستغْفَارِ لِلْمُغْتَابِ (٢)، و كَفَّارَه الْمَجْلِسِ قِرَاءَه سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ عند القيام (٣). و كَفَّارَه الضَّحْكَ: اللَّهُمَّ لَا تَمَقْتِنِي (٤). و رَوَى فِي اللَّطْمِ عَلَى الْخَدِّ الاستغْفَارِ وَ التَّوْبَةِ (٥)، و يَجْزَى الاستغْفَارِ عند الْعَجْزِ عَنِ خِصَالِ الْكُفَّارَاتِ أَجْمَعِ. و كَفَّارَه الصَّغَائِرِ تَرَكَ الْكِبَائِرِ. و كَفَّارَاتِ الْحَجِّ تَجِيءُ فِي مَحَلِّهَا بِحَوْلِ اللَّهِ. و وَرَدَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ أَنَّهَا كَفَّارَةٌ مِنَ الذُّنُوبِ.

### البحث الثاني: في أفرادها

#### إشاره

و فيها مسائل:

#### الاولى في العتق:

يُعتَبَرُ فِي الرِّقَبَةِ الْمُعتَقَهُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ الْإِسْلَامَ، فَلَا يَجْزَى عَتَقَ الْكَافِرِ، وَ لَوْ كَانَتْ مِمَّنْ انْتَحَلَ الْإِسْلَامَ.

وَ وُلِدَ الزَّانَا مِنَ الْمُسْلِمِ تَقْوَى تَبَعِيَّتِهِ لَهُ، كَتَبَعِيَّتِهِ الْمَسْبُوبِ لِلْسَّابِي؛ وَ مِنَ الْكَافِرِ يَحْتَمَلُ فِيهِ عَدَمَ التَّبَعِيَّةِ؛ لِعَدَمِ النِّسْبِ شَرْعاً، وَ الظَّاهِرِ اعْتِبَارِ النِّسْبِ عُرْفاً.

وَ لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهَا مِنَ الْفِرْقَةِ الْمُحَقَّةِ، وَ إِنْ كَانَ الْأَحْوَطُ ذَلِكَ.

وَ لَا يَجْزَى عَتَقَ أَعْضَاءِ لَوْ لَفَّقَتْ عَادِلَتْ رِقَبَهُ، وَ لَا بَعْضُ أَفْضَى إِلَى السَّرَايَةِ.

وَ يَجْزَى عَتَقَ الْمَكَاتِبِ الْمَذْمُومِ لَمْ يَتَحَرَّرْ مِنْهُ شَيْءٌ، وَ أُمُّ الْوَلَدِ وَ الْمَدْبُورِ، وَ الْأُنْثَى وَ الذَّكَرِ، وَ الصَّغِيرِ وَ الْكَبِيرِ، وَ الْمَرِيضِ وَ الصَّحِيحِ.

نَعَمْ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَسْبِقَ إِلَيْهَا مَا يَقْتَضِي الْعَتَقَ، كَالْتَنْكِيلِ، وَ الْعَمَى، وَ الْجَذَامِ، وَ الْإِقْعَادِ، وَ بَعْضِ أَقْسَامِ الْقِرَابَةِ.

وَ لَوْ زَعَمَ أَنَّهَا مُؤْمِنَةٌ فَأَعْتَقَهَا، فَظَهَرَ الْخِلَافُ، قَوَى الْإِجْزَاءِ. وَ الْأَحْوَطُ تَكَرِيرُ

١- قضاء الحقوق للصورى: ٢٣ ح ٢٥، مشكاه الأنوار: ٣١٦.

٢- الكافى ٢: ٣٥٧ ح ٤.

٣- مشكاه الأنوار: ٢٠٥، عدّه الداعى: ٢٥٦، البحار ٧٥: ٤٦٨.

٤- الكافى ٢: ٦٦٤ ح ١٣، مشكاه الأنوار: ١٩١.



الإعتاق برقبه مؤمنه، و إمضاء إعتاق الأولى.

و يكفى فى ثبوت الإيمان وجودها فى بلاد المسلمين، و إن لم يسمع منها الإقرار بالشهادتين.

و يُشترط تعيينها، فلا يكفى عتق رقبه مبهمه، و تبه القربه، و إيراد صيغه صريحه فى التحرير، كحررتك، و أنت حرّ، و أعتقتك، مقرونه بالقصد، و الاختيار، و جواز التصرف. و لا مانع مع إجازة الوارث للمريض و الغرماء للمدين المفلس.

و يشترط الخلو عن اشتراط العوض، و العتق، و التخيير (١).

و تجزى مع العجز سائر اللغات، و مع العجز عن الجميع الإشاره، مع الكتابه و بدونها.

و لو أعتق فضولاً، فأجاز المالك، لم يصحّ.

## الثانيه: فى الصيام،

### إشاره

و هو أقسام:

### الأول: صوم شهرين متتابعين هلاليين فى الحرّ،

و شهر فى العبد مع عدم الانكسار، أو عدديين (٢) مع انكسارهما لعروض بعض الأعذار الموجهه للإفطار، و هلالين، و عددى مع انكسار أحدهما دون الآخر.

و يكفى فى تتابعهما اتصال الشهر الثانى بالشهر الأول، و لو بيوم منه؛ فمتى حصل شهر و يوم مع التتابع، جاز التفريق فى الباقي؛ فلو ابتداء بهما قبل شعبان بيوم ثم أتمه كان متابعاً؛ و لو اقتصر على شعبان وحده، لم يتابع.

و لو أخلّ بالتتابع اضطراراً لحيض أو مرض أو إجبار و نحوها، فكالتتابع. و فى إلحاق من زعم إتمام الشهر و اليوم فأفطر بالمفطر للعدر إشكال.

و من عجز عن صوم الشهرين و البدل، صام ثمانية عشر يوماً؛ فإن عجز تصدق بما وجد، أو صام ما استطاع؛ فإن عجز استغفر الله، و لا شىء عليه. و الأحوط التصدق

١- في «م»، «ح»: التنجيز.

٢- في «م»، «ح»: عدددين.

بثمانية عشر مُدًّا عن الأيام الثمانية عشر إن أمكن مُقَدِّمًا على الصيام ما استطاع و الاستغفار.

و لا فرق في هذه الأحكام بين وجوب الشهرين بكفَّاره حجَّ أو صوم، أو بنذرٍ، أو غيرهما، ما عدا الإجاره، و ما صرَّح به بمتابعه السنتين يومًا.

و من لزمه صوم شهر متتابع بنذر و نحوه، أجزاءه في حصول التتابع صيام خمسة عشر يومًا. و في إلحاق ما وجب فيه شهر بغير الالتزام بالنذر و نحوه، ككفَّاره العبد في الظهار، و قتل الخطأ و نحوهما وجه، و الأقوى العدم؛ اقتصاراً على المنصوص. و لا يجزى التنصيف أو الزيادة عليه في التتابع في غير ما ذكر، كصوم عشرين متتابعات و نحوها، و لو نوى في الكفَّاره صوم الشهرين أو غيرهما، ممَّا يلزمه التتابع، و نوى التفريق أو ردَّد عمدًا، بطل و لو تابع؛ و لا بطلان مع السهو.

و لو دخل فيهما قبل شعبان يوم لاحتمال النقصان، فيحصل اليوم بعد الشهر، بطلَ مطلقًا. لا يكفي الدخول في السنه الثانيه لو نذر تتابع السنتين. و لا- يجرى نذر تتابع الشهور مجرى تتابع الشهرين، إلا إذا اعتبره في كلِّ شهرين منها، فإنه يرجع إلى الاكتفاء بوصل يوم من الشهر الثاني بالشهر الثالث. و لو تعددت عليه الكفَّارات المتتابعات فاكتفى بالوصل فيها، و آخر ما يجوز تفريقه بجملته، فلا بأس.

### **الثاني: صوم ثلاثة أيام في كفَّاره اليمين و كفَّاره قضاء شهر رمضان،**

و يُشترط فيها التتابع.

### **الثالث: صوم عشره أيام و ثلاثة أيام في كفَّارات الحج،**

و ستأتي في محلِّها.

### **الرابع: صوم من آخر صلاه العشاء إلى نصف الليل في اليوم الذي أصبح فيه،**

و هو مستحب على الأصح.

### **الثالثه: في الإطعام**

و هو لكل مسكين مُدًّا، فليستين ستون مُدًّا، و للعشره عشره أمداد، و للواحد واحد، على الأصح.

و ورد فى خصوص العجز عن صوم يوم مندور الصدقه بُمُيدين على الفقير، و لا- يجوز التكرار مع الاختيار فى الكفاره الواحده على المسكين الواحد. و المراد بالمدّ: رطلان و ربع، و الرطل: ثمانيه و ستون مثقالاً صيرفيّاً و ربع من أىّ طعام كان من مأكول العاده، و يجزى الدقيق، و فى الخبز إشكال، و الأحوط الحنطه أو دقيقتها. و يجزى الإشباع عوض المئد من مأكول العاده من الأوقات.

و يجزى مجزّد دخوله إلى الجوف، و إن قاءه بعد الشبع؛ و لو قاء فى الأثناء، قوى عدم احتساب الفائت.

و لو لم يوجد العدد فى محلّه، نقله إلى محلّ آخر. و لو تعذّر، كرّر حتّى يستوفى العدد. و يستوى الصغار و الكبار، و العبيد و الأحرار، و الذكور و الإناث فى القسمين. و الأحوط احتساب صغيرين كبيرين مع الانفراد فى الإشباع.

و يُستحبّ وضع الإدام (١) و إضافه أجره ما يتوقّف عليه الانتفاع.

و قبض الوليّ مُعتبر فى التسليم، و إذنه فى الإشباع مجزّد احتياط.

و لو خالف بين الأطمه فجعل لكلّ مسكين نوعاً، أو لمسكين واحد من نوعين ممّا يجوز إعطاؤه، فلا بأس. و لو وُكّل المسكين فى القبض عنه صحّ، و لو كان الوكيل ربّ المال؛ و يجرى فى جميع ما فيه تسليم، أمّا ما فيه إشباع فلا.

و الصاع فيما روى فى الصاع (٢) تسعه أرطال، و هى أربعه أمداد. و المراد من الدقيق ما يُسمّى دقيقاً من المأكول المتعارف.

و يجوز إعطاء الصوع بتمامها لمسكين واحد، و كذلك يجوز إعطاء الأمداد المتعدّده فى كفاره الشيخ و الشيخه و نظائهما لمسكين واحد.

و المراد من الدينار: الذهب القديم، و وزنه ثلاثه أرباع المثقال الصيرفي.

و لا تجزى قيمه، و لا الجنس المغاير عوض الأمداد و الصوع و الدنانير، إلا أن يوكله على المعاوضه و القبض.

١- الإدام: ما يؤتدم به مع الخبز، الأدم ما يؤكل بالخبز أى شىء كان. لسان العرب ١٢: ٨.

٢- معانى الأخبار: ٢٤٩.

و لو اشترى المكفر ممن أعطاه كفاره طعاماً فلا بأس.

و المراد بالمسكين: العاجز عن قوت سنه، و وجدان الزائد عن السنه مع مقابله الديون، أو ما كان من مالٍ متخذ للاسترباح لا يفي ربحه بقوت السنه، أو ملكٍ لا تفي فوائده بذلك، أو المستثنى في أداء الديون كالدار و أثاثها، و دابه الركوب و أسبابها، و الجاربه و ثيابها، و الكتب العلميه المحتاج إليها، و الثياب، و الحلى العاديه. و كلّ شىء يُعدّ من الضروريات عاده لا يُنافى المسكنه. و كيف كان؛ فالمدار على ما يُسمى مسكيناً أو فقيراً عرفاً.

و لو ظنّه فقيراً، فبان غتياً بعد تسليمه، استرجعه إن كان باقياً، و إلا فلا ضمان عليه على الأقوى.

و يجوز إعطاؤها بأقسامها للهاشميين و غيرهم، من الهاشميين و غيرهم، كما فى باقى الصدقات عدا الزكاه.

و ذو الكسب القائم بمثوثته، و واجب النفقه على المعطى، أو على غيره مع غناهم بحكم الغنى على الأحوط. و الأقوى عدم البأس فى غير الزوجه و المملوك. و لا يُعدّ إيجار النفس للعباده كسباً ما لم تُتخذ صنعته.

و ابن السبيل فقير و إن كان غتياً فى بلاده.

و لو عجز المُنفق أو امتنع، فلا غنى. و لو كانت حاجه ضروريه وراء الإنفاق، جاز الإعطاء لها.

و لا تشترط العداله.

و لو علم صرفها فى المعصيه، لم يَجْز إعطاؤه؛ و لو علم أنّ فى منعه ردعاً عن المعصيه، فالأحوط منعه؛ للأمر بالمعروف، و النهى عن المنكر.

و لو دفع شيئاً ظنّه من جنس الواجب، فظهر من غيره، أعاد. و لو قيل باحتساب مقدار ما فات منه مع التلف، كان وجهاً.

و يكفى فى ثبوت الفقر ادّعاؤه، و مع عدم الادّعاء يجرى ظاهر الحال من غير حاجه إلى حصول العلم.



و لو سلّم فقيراً، فصارَ غتياً بعد القبض، مضى الحُكم، و مع العكس و العلم لا يصحّ إلا بتّيه جديده مع بقاء العين، و مع التلف و العلم الإعادة.

### الرابعة: فى الكسوه

يُعتبر فيها أن يكون ممّا يُعدّ لباساً عُرفاً، من غير فرقٍ بين الجديد و غيره، ما لم يكن منخرقاً لا يستر البدن. و ستر العوره و الرأس و اليدين و القدمين و نحوها لا- يغنى، فلا- عبره بالعمامة و القلنسوه، و الخفّ، و الجورب، بل السراويل فى وجه قوى. و يقوى الاكتفاء بالثوب الواحد، و الأحوط اعتبار الاثنين.

و تجب مُراعاة العدد؛ فلو كثر على واحد، بأن كساءً عشر مرّات، لم تُحسب له إلا واحده، إلا مع الاضطرار؛ لفقد مستحقّ آخر. و يُشترط الإيمان بالمعنى الخاصّ و الفقر، على نحو ما مرّ فى الإطعام، من غير فرقٍ بين الصغير و الكبير، و الحرّ و العبد، و الذكر و الأنثى.

و الظاهر عدم أجزاء كسوه البالغ نهايه الصغر، كابن شهر أو شهرين.

و لو كان الثوب غير ساتر لرقته ضعفه حتى يتحقّق الستر.

و قبول الولّى شرط فى المولى عليه.

و لو بانّ عدم إيمانه، أو عدم فقره بعد قبضه، و العين باقيه، استرجعها؛ و مع التلف لا ضمان على الأقوى، ما لم يكن مفترطاً، و تفرغ الذمه بمجرد القبض، حتى لو سلب منه حينه أجزاء.

و لا يُشترط اعتبار حال اللابس؛ فلو كسى المتجمل ما لا يناسبه أجزاء.

و لا يُشترط دوام اللبس، و أمّا حصوله فى الجملة فربّما يقال به، و الأقوى عدمه.

و لو صار غتياً بعد القبض، لم يجب ردّه.

و لو سلّم الثوب إليه غير مخيط، لم يكن مجزياً.

نعم لو وّكّله على خياطته، بل لو أعطاه ثمناً أو غزلاً و وّكّله على جعله لباساً، فلا بأس.

و لا تجزى قيمه عن اللباس، و لو باعَ الفقير لباسه عليه ثم احتسبه عليه فلا بأس.

و لا- يجزى إعطاء لباس الرجال للنساء و بالعكس مع اشتراط اللبس، و مع الإطلاق و جهان، كإعطاء الكبير لباس الصغير، و الأقوى المنع.

### تتمه في بيان أحكامها، و فيها أبحاث:

#### الأول: في أنه لا فوريه في شيء من الكفارات،

ما لم تتضيق بندرٍ و نحوه.

#### الثاني: الكفارات عبادات تُعتبر فيها التيه

كغيرها من العبادات، و لا- يجزى التبرع فيها إلا- عن الميت، و يجزى الفضولي إن تعقبت الإجازة على إشكال. و لو تعددت أنواعها، لزم تيه التعيين فيها، حتى لو نوى قسماً فظهر خلافه بطل. و لا يجب تعيين أفراد النوع الواحد؛ حتى لو نوى فرداً فظهر خلافه، فلا بأس.

#### الثالث: لو وجب العمل بنذر أو غيره من الموجبات،

فأدخل تيه الكفاره فيه، لم يكن مُجزياً عنها. و كذا لو أدخل بعضها في البعض.

#### الرابع: إعطاء الكفاره لأهل البلد أولى،

و إخراجها مع الضمان لا مانع منه، و لا ضمان على المجتهد في إخراجها إذا راعى غبطه الفقراء.

#### الخامس: لو تكررت أسباب الكفارات، تكررت.

و السبب في كفاره الإفطار إفساد الصيام، فلا تكرار إلا بتكرار الأيام. و لو كثر الجماع و الأكل و الشرب و أتى بجميع المفطرات في اليوم الواحد، لم تجب سوى كفاره واحده، و إن أثم بالمعاودة.

و لو جبر زوجته على الجماع، دائمه أو غيرها، في الدبر أو القبل، تحمّل كفارتها مع كفارته إن كان ممن تلزمه الكفاره.

و فى إلحاق المملوكه، و المحللّه، و الأ-جنّيّه، و الملوّط به، و النائمه، و الناسيه، و إلحاق الجابره بالجابر، و الجابر الخارج، و الدافع لأحدهما حتّى ترتّب عليه الدخول، وجه قريب، و خلافه أوجه.

و لو كان المُكره أو المكرهه غير مكلفين فلا-تحمّل. و إن كان المكره مُفطراً و هى صائمه، فلا يبعد الحكم بتحمّله عنها. و لو كزّر النذر أو العهد أو اليمين مؤسساً،

تكررت. و لو قصد التأكيد، فلا تكرر مع عدم الفصل، و مع فصله و فصل الكفار تنبغى مراعاة الاحتياط.

### السادس: لو عجز عن المرتبه الأولى،

و دخل فى الثانيه و أتمها، ثم قدر على الأولى، مضى و أجزاء: و لو تجددت قدره فى الأثناء فكذلك، و الأحوط العود.

### السابع: لو كان قادراً على المرتبه الأولى فأهمل،

ثم عجز عنها، أجزاءه الثانيه، و هكذا.

### الثامن: لا يجوز تليف الكفار من جنسين متغايرين،

كنصف صوم، و نصف إطعام، و يجوز من طعامين.

### التاسع: يجوز التوكيل فى إخراجها

حيث تكون ماله، و يتولى الوكيل (١) التيه. و تجزى تيه الموكل حين الدفع إلى الوكيل، و أمّا فى البدئيه فلا تجوز النيابة على الأقوى، إلا عن الميت.

### العاشر: لو كفر من جنس، فظهر أن الواجب غيره،

أعاد الكفار.

### الحادى عشر: الكفار عن معصيه لا ترفع الذنب وحدها،

كما أن التوبه كذلك، و إذا اجتمعا رفعا إن شاء الله تعالى.

### الثانى عشر: حال الكفارات كحال غيرها من العبادات

لا بدّ من أخذها من المجتهد الحى من غير واسطه، أو بواسطه العدل، و نحو ذلك. فلو عمل من غير علم، كان كالمسائر على غير

الطريق، لا تزيده كثره السير إلا بُعداً.

و لو كَفَّرَ بنوعٍ عن اجتهاد أو تقليد، فعدَلَ المجتهد إلى غيره عن اجتهاد، لم تجب الإعادة، على الأقوى، كما في باقى العبادات، و ما كان عن علم لا تجب إعادته على إشكال.

**الثالث عشر: لو فعل المفطر الموجب للكفّاره، ثمّ عرض له ما يفسد الصوم اختياراً كالسفر،**

و لو شرع فى مقدّماته، كما إذا فعله بعد الخروج قبل بلوغ محلّ الترخّص - أو

---

١- فى «م»، «س»: و يتولّى الولى.

اضطراباً كالحيض و النفاس و الإغماء و نحوها لم تسقط الكفاره. و لو ظهر حصول المفسد سابقاً، كما لو ظهر له أنه فعل المفطر مُصبحاً من غير اعتبار، فلا كفاره، و إن أثم بالتجزي.

#### **الرابع عشر: لو مات و عليه صوم كفاره، تحمّلها الولي عنه،**

كغيره من أقسام الصيام، ما عدا الاستئجار. و ما لم يكن فوته لبعض الأعدار. و قد مرّ الكلام فيه مفصلاً. و لا تحمّل فيما لم يتعيّن فيه الصوم إلا مع عدم إمكان الأداء من التركه في وجه قوئ.

#### **الخامس عشر: لا ترتيب بين القضاء و الكفاره ما لم يتعيّن بمعيّن،**

و تقدّم السبب و تأخره لا يقتضى الترتيب.

#### **السادس عشر: الصوم كلّ يجب فيه التتابع، إلا أربعه:**

صوم النذر و ما في معناه، و صوم قضاء رمضان و غيره، و صوم جزاء الصيد، و السبعه في بدل الهدى، و سيأتي في كتاب الحجّ إن شاء الله تعالى.

#### **السابع عشر: الظاهر عدم اشتراط تقدّم التوبه في صحتها،**

فلو فعلها ثم تاب فلا مانع، و المحافظه على التقديم أقرب إلى الاحتياط.

#### **الثامن عشر: تجب المحافظه على المقادير في الكفارات،**

فلا يجوز النقص فيها اختياراً، و لا-الزياده؛ لمخالفه الأمر. و هل تجزي لو أتمّ الناقص و أهمل الزائد بعد أو لا؟ الوجه عدم الإجزاء؛ لفساد التبيّه.

#### **التاسع عشر: تجب ملاحظه التراب، و الخليط،**

فإن كانا خارجين عن عاده الطعام، لزم حطّهما من المقدار، و إلا فلا بأس بعد الاعتبار.

## **العشرون: لو قدّم الطعام إلى مريضٍ يضرّه الطعام،**

أو يمنعه المرض عن أكله المعتاد، أو سلّم الملبوس إلى من لا يجوز له لبسه ليلبسه، فالظاهر عدم الإجزاء.

## **الحادي والعشرون: يُستحبّ تسليم الكفّاره إلى المجتهد،**

و القول بالوجوب بعيد.

## **الثاني والعشرون: ليس على المجتهد نيّة في الدفع إن قبضها بحسب الولاية عن الفقراء،**

و إن تولّاها عن المالك كان وكيلاً و أميناً، فلا بدّ من النيّة.

**الثالث و العشرون: أنه يُعتبر القبض في تملكها كسائر الصدقات،**

و يقوى جواز احتسابها على المديون بجنسها.

**الرابع و العشرون: أنه لا يجوز العدول منها إلى غيرها من العبادات،**

و لا من بعضها إلى بعض.

**الخامس و العشرون: إذا تعددت الكفّارات، و امتنع الجمع بينها،**

بنى على الميزان، و كذا مع التعارض بينها و بين غيرها.

**السادس و العشرون: الجهل في الحكم بمنزله العمد مع التقصير**

للخطور بالبال و إهمال السؤال.

**السابع و العشرون: أن في اشتراط البناء على التوبه فيما فيه عصيان**

و القضاء فيما فيه قضاء في صحتها و جهأ قوياً.

**الثامن و العشرون: أنه لو نذر صيام رمضان في الاعتكاف فأفطر في يوم منه بعد الدخول في ثالث الاعتكاف**

كفر ثلاثاً، و قبله كفّارتين.

**التاسع و العشرون: أن من كان عليه شيء من الكفّارات، فنسى تعيينه، أتى بجميع المحتمل مع الحصر،**

و سقط الحكم مع عدمه.



ص: ٩١

كتاب الاعتكاف

اشاره



كتاب الاعتكاف و فيه مباحث:

### الأول: في حقيقته

و هو لبث مخصوص للعبادة، مُعتاده أو غير مُعتاده. و لو قصد اللبث مجرداً عن قصد العبادة، أو العبادة مجردة عن اللبث، لم يكن مُعتكفاً على الأقوى. و لو قصد ما يكون عباده بالعارض كالاكتساب الراجح، و عقد النكاح و نحو ذلك، قويت صحته، و الأقوى خلافها.

و هو من جملة الطاعات المقرّبه إلى جبار السماوات، فعن الصادق عليه السلام: أن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم اعتكف أولاً في العشر الأولى من شهر رمضان، ثم في السنه الثانيه في العشر الوسطى، ثم في السنه الثالثه في العشر الأخيره، ثم لم يزل يعتكف في العشره الأواخر (١).

و عنه عليه السلام، عن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم: أنه إذا دخل العشر

---

١- هذا مضمون ما ورد في الكافي ٤: ١٧٥ ح ٣، و الفقيه ٢: ١٢٣ ح ٥٣٥، و الوسائل ٧: ٣٩٧ كتاب الاعتكاف ب ١ ح ٤.

الأواخر شدّ المترر، واجتنب النساء، وأحيا الليل، وتفرّغ للعباده (١). و أنّه فاتّه الاعتكاف سنه، ففضاه في السنه الثانيه، بأن اعتكف عشرين يوماً، عشراً للسنه الماضيه، وعشراً للسنه الحاضره (٢).

و عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم: اعتكاف عشرٍ في شهر رمضان يعدل حجّتين و عمرتين (٣).

### المبحث الثاني: في شروطه

#### اشاره

و هي أقسام

#### الأول: النيه

و يُعتبر فيها قصد القربه بأيّ نحو اتّفق، على نحو ما تقدّم في الصوم، من غير حاجه إلى نيه وجوبٍ و ندبٍ، و أداء و قضاء و نحوها، فلا حاجه إلى تجديد نيه الوجوب للدخول في اليوم الثالث، أو لنذر الإتمام، و الالتزام به بأيّ نحو كان بعد الدخول فيه.

و يُستحب التلّفظ بالنيه على نحو الإحرام بالحج و العمرة.

و أن يشترط جواز الفسخ متى أراده، فيشترط الإحلال متى شاء، أو يشترط ذلك إذا حصل ضاراً أو مانع. و لو شرط أمراً مخصوصاً و إن لم يكن مانعاً، أو مانعاً كذلك، أو في يوم مخصوص، أو وقت مخصوص من ليلٍ أو نهار، عملٌ على شرطه، و يندفع عنه حينئذٍ قضاء الوجوب و وجوب (٤) الإتمام إلا- في التحمّل و كراهه القطع في غير الواجب. و لو كان واجباً بنذرٍ و نحوه؛ فإن أخذ الشرط حين إجراء الصيغ،

١- هذا مضمون ما ورد في الكافي ٤: ١٧٥ ح ١، و الفقيه ٢: ١٢٠ ح ٥١٧، و الوسائل ٧: ٣٩٧ كتاب الاعتكاف ب ١ ح ١.

٢- الكافي ٤: ١٧٥ ح ٢، الفقيه ٢: ١٢٠ ح ٥١٨، الوسائل ٧: ٣٩٧ كتاب الاعتكاف ب ١ ح ٢.

٣- الفقيه ٢: ١٢٢ ح ٥٣١، المقنع: ١٨، الوسائل ٧: ٣٩٧ كتاب الاعتكاف ب ١ ح ٣.

٤- في «س»: للوجوب.

فلا قضاء ولا إثم، وإلا لزم.

و تُعتبر المقارنه فى الشرط لعقد التيه، فلا أثر للمتقدم والمتأخر المنفصل، و فى اعتباره قبل الدخول فى الثالث وجه، والأقوى خلافه.

و تستوى اللغات فى صوره التيه و شرطها، و تتوقف على فهم العاقد.

و لو شرط ثم أسقط حكم شرطه، فكمن لم يشرط.

و لا فرق فى العارض حيث يطلقه بين الإلهى و غيره.

و لو زعم العارض فعزم على الخروج أو خرج، فتبين خلافه، فإن كان فسخ و أحل بالإنفطار بطل، و إلا صح و أتمه، إلا أن تذهب صورته. و لو أدخل تيه الخروج فى يوم كذا لعلمه بحصول المسوغ من الأمور المقرره، فلا بأس مع حصول الانعقاد سابقاً.

و تيه التفريق و القطع و الإبطال و الضميمه كتيها فى الصوم و غيره من العبادات.

و لو نوى اعتكاف تسعه أيام مثلاً، فإن جعلها اعتكافاً واحداً، فتية واحده، و إلا تعددت تيته بتعدد اعتكافاته.

و لو نواه فى شهر، فظهر فى غيره، أو فى يوم خميس، فظهر غيره، فلا بأس.

و لو أدخل فى تيته ما لا يصلح للاعتكاف من زمان أو مكان، كأن ينوى عشره أيام و فيها عيد، و ينوى مكاناً و يدخل فيه غير المسجد؛ فإن كان مُشْتَبَهاً صح فيما يصح، و إن كان عن عمد بطل، و يحتمل التوزيع.

و الشرط بالنسبه إلى غير البالغ تمرينى؛ لأنه لا حرج عليه معه بدونه، و لا يصح له اشتراط الفسخ فى اعتكافه لاعتكاف عبده أو ولده، أو اعتكاف آخر.

و لو شك فى أصل الاشتراط أو العارض المشروط بعد الدخول، بنى على أصل العدم.

و لو شك فى أصل التيه، بنى على الصحه إن أجرى على نفسه حكم الحيس، أو كان كثير الشك، و إلا فلا.

و كذا لو شك فى شىء و قد دخل فى غيره، أو شك بعد الفراغ. و لو فسد شرطه لم يفسد اعتكافه.

و لا يجوز التوكيل فى التيه و العقد و الشرط، و تجب مُقارنه التيه لأوّل الاعتكاف.

و صوره الاشتراط على الأفضل بعد أن يقول: أعتكف فى هذا المكان أو المسجد ثلاثه أيام مع ما بينها من الليالى، أو أربعه، أو خمسه، و هكذا و أشرت على ربى أن يحلنى متى شئت، و إن قيده بالعارض قال: أشرت على ربى إن صدنى صاد، أو منعى مانع أن يحلنى حيث حبسنى، و من لم يُحسن يُتابع غيره بعد فهم المعنى.

و النوم، و الغفله، و النسيان بعد انعقاد التيه لا ينافى استمرار حكمها.

و لو نوى الاعتكاف فقال: إن كان كذا فعلته، بطل، إلا- أن يكون شرطاً مؤكّداً، كقوله: إن كان راجحاً، أو إن كان المحلّ مسجداً، و نحو ذلك.

و تجوز نيته عن الميت و الأموات دون الأحياء، و لا- يجوز العدول بالتية عن اعتكاف إلى غيره، مع اختلافهما فى الوجوب و الندب، و اتحادهما، و لا عن نيابه ميت إلى غيره، إلا إذا نوى واجباً فبانَ عدم وجوبه، فإنّ الأقوى جواز العدول إلى الندب، و لا يخلو من إشكال.

و تُشترط فيها المقارنه، فلو قدّمها من غير إدخال الواسطه فى الاعتكاف بطل، و يكفى التبييت على الأقوى. و من أراد تمام الاحتياط، حافظ على أن يكون عند الفجر داخل المسجد متيقظاً؛ ليقارن الفجر بتيته بعد أن يكون نوى مقارناً للغروب. و يكفى ظنّ الغروب و طلوع الفجر مع وجود علّه فى السماء، و فيمن فرضه التقليد كالأعمى، و من له مانع عن العلم، و فى غيرهما لا بدّ من العلم، أو ما يقوم مقامه.

## الثانى: الصوم

فلا اعتكاف لمن لا يصحّ منه الصوم، و لا لمن فسّد صومه ببعض المُفسدات، و يكفى مُسمى الصوم و إن لم يكن للاعتكاف، كصوم شهر رمضان، و ما وجب بالسبب و لو بالتحمل، و صوم التطوّع، و المختلف.

و من أوجب اعتكافاً على نفسه، فقد أوجب صوماً.

و لو خرج ناوى الإقامه فى المسجد لبعض الأعذار بعد انعقاد إقامته و لو بصلاه

فريضه تماماً، أو بالدخول في ثالثتها إلى ما دون المسافه، نائياً للعود و الإقامه أو دونها، أو متردداً فيه أو فيها مع العزم على العود، صحّ اعتكافه. و لو عزم على المسافه و عدم العود بعد دخول محلّ الاعتكاف، و لم يضرب في الأرض، صحّ اعتكافه، في وجه قوى، و الاحتياط فيما عدا تيه العود و الإقامه أوفق بالجزم. و لو أدخل في تيه الإقامه الخروج إلى ما فوق محلّ الترخّص، فلا إقامه له.

و كلّ من انكشف فساد صومه، تبين فساد اعتكافه.

و لو تعيّن عليه الصوم في مكان مخصوص، فنواه في محلّ الاعتكاف، فسد الصوم، و فسد الاعتكاف؛ و لو وجب الاعتكاف في مسجد، فنواه في آخر، بطل الاعتكاف و صحّ الصوم؛ و متى طرأ عليه بعض مفسدات الصوم من حيض أو جنون أو إغماء أو كفر أو نحوهنّ، و لو قبل الغروب بثانيه، أى جزء من ستين جزءاً من الدقيقه؛ لأنّ الدقيقه ستون ثانيه، و الساعه ستون دقيقه بطل اعتكافه. و إن وجب عليه بنذر أو نحوه، قضاؤه من رأس.

و من أصبح جنباً، أو أكل مُستصحباً لليل أو ظاناً لدخوله أو فعل غير ذلك، و بنى على صحّ الصوم، صحّ اعتكافه إن لم يكن مُفسداً.

و كلّ زمان يصحّ فيه الصوم و لا مانع من الاعتكاف فيه، يصحّ فيه الاعتكاف، إلا أنّ شهر رمضان أفضل أوقاته، و أفضله العشره الأخيره.

و الظاهر اختلاف مراتب الرجحان باختلاف فضيله الصوم في الأوقات و الشهور، فلفعله في شعبان امتياز على رجب، و لرجب امتياز على غيره، و هكذا، و الأفضل الإتيان بالصوم الواجب لمن عليه صوم واجب من تحمّل من غير إجاره أو بإجاره، و ترك التطوّع.

### الثالث: المكان

و تُشترط فيه الجامعيه، و المسجديّه، و الوحده. و الأقوى جوازه في كلّ مسجد جامع. و لو تعدّد في البلد الواحد، جاز الاعتكاف في الكلّ. و لا يجوز في مسجد السوق و المحلّه و القبيله.

و تثبت المسجديّه و الجامعيّه بالبينه، و الشيع، و استعمال المسلمين، أو حكم الحاكم لمقلديه.

و الأحوط الاقتصار على المساجد الستّه: المسجد الحرام، و مسجد النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سلم، و مسجد كوفان، و مسجد البصره، و مسجد المدائن، و مسجد بُراثا. و الأحوط الاقتصار على الخمسه الأول. و أحوط منه الاقتصار على الأربعة الأول، مع المحافظه على تجنّب الزيادات الحادثه بعد زمان أهل الشرع.

و أمّا حائطه و بئرّه و قرارهما و سطحه و منبره و منارته و محاريبه ملحقه به ما لم يعلم خروجها عنه. و الأجنحه و مساند الجدران من الخارج، ما لم يعلم دخولها.

و تستوى بقاع المسجد فى تعلق الاعتكاف؛ و لو خصّ بعضاً منها، فالأقوى عدم الاختصاص، و الاحتياط أولى. و كذا لو خصّ كلّ يوم بمكان.

و جوامع غير أهل الحقّ كجوامع أهل الحقّ فى الصلاه و الاعتكاف و سائر الأحكام. غير أنّ الاعتكاف فيه مبنى على اتخاذ أهل الحقّ له جامعاً لصلاتهم.

و لمتولّى المساجد كحاكم الشرع و نحوه ولايه عليها، كولايته على جوامع أهل الحقّ.

و لا يجوز اتّخاذ المسجدين أو المساجد محلّاً للاعتكاف الواحد.

و ما أضيف إلى المسجد الجامع ملحق به. و الأحوط توقّفه على الاستعمال. و تُعرف الحدود بالبينه و الشيع و الأوضاع و إخبار الخدمه.

و حضره مسلم و هانى خارجتان من مسجد كوفان، و كذا موضع قبر المختار.

و لو بان عدم المسجديّه أو الجامعيّه فى الأثناء، بطل الاعتكاف. و الحدوث فى الأثناء لا يصحّح ما تقدّم.

و لو كانت بين الجامعين باب فاعتكف و صار لكلّ من المسجدين شرط منه، فلا تبعد الصّحّه، و الأحوط الاقتصار على الواحد.

و لو تعدّر عليه المَكث فى محلّ التيه، احتمل جواز الاكتفاء بجامع آخر، و الأقوى البطلان.



ولا يجوز الاعتكاف في الروضه، وإن كان فيها فضل المسجد وزياده، ولا في رواقها، إلا إذا كان مُعَدًّا للعباده لا للأحكام و نحوه، ولا في الكعبه مع احتمال الجواز فيها، وأولى منها حجر إسماعيل.

ولو كثر المعتكفون فضايق المسجد عن اللبث فيه، لم يجز التناوب لكل واحد يوم.

#### الرابع: اللبث فيه بنفسه

ولا تصح الوكاله والنيابه فيه، ويُعتبر فيه أن لا يخرج من البدن قدر مُعتد به كنصفه وثلثه، أمّا ما لا يُعتد به من بعض الأطراف فلا بأس بخروجه وإن خالف الاحتياط. وروى إخراج النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأسه للتنظيف؛. (١)

ولو نوى الاعتكاف ببعض بدنه، لم يصح مطلقاً. والشعر لا- عبره به. والمدار على حصول مُسمى الكون، قائماً أو جالساً أو مُضطجعاً أو راكباً، مُستقراً أو مُضطرباً.

#### الخامس: استدامته

فلو خرج من غير عله، أو خرج لعله فمكث خارجاً لغير عله، بطل اعتكافه. والنسيان والعتار والإجبار والجهل بموضع المكان أَعذار لا تقتضى البطلان، وإلحاق جهل الحكم به قوئ.

ويجوز الخروج للضروره الشرعيه، والعقليه، والعاديه، وللأكل، والشرب، والغسل، والإقامه للشهاده، والتحمل، ولمقدماتها مع التوقف على الخروج، وردّ الضال، وإعانه المظلوم، وإنقاذ المحترم، وعياده المريض، وتشيع المؤمن الحي، و جنازه الميت و صلاتها، و حضور دفنها، و سننه، و استقبال المؤمن، و غسل النجاسات و القذارات، و الاستحمام لشديد الحاجه إليه، و صلاه الجمعه، و العيد، بل مطلق الصلاه في مكه، و خوف ضيق وقتها، و قضاء حاجه المؤمن، و إعانه بعض المؤمنين

١- صحيح البخارى ١: ٣٤٥ باب الاعتكاف، سنن البيهقى ٤: ٣١٦.

خصوصاً المعتكفين على مطالبه، و الخروج معه رفعاً لخوفه، أو ردّاً لماله الضائع أو الشارد و المسروق، أو قياماً بحقه، و انتظاره لدفع خوفه، و فعل ما فيه غَضاضه فى المسجد، و إخراج الريح خارج المسجد.

و يُشترط فى صحّته عدم الطول الماحى لصوره الاعتكاف. و يُحافظ على أقرب الطرق مع عدم الباعث على الطول من حاجه تدعو إليه. و يلزمه الرجوع على الفور، و أن لا- يجلس تحت الظلال، و إن جلس أثم، و لا- يبطل اعتكافه. و الجلوس لقضاء الحاجه ليس منه، و المشى تحت الظلال جائز، و الاحتياط لا يخفى.

و الخروج لما تعلق بمصالح المسجد و آدابه، كإخراج كناسته، و الوضوء للحدث خارجه، و القىء، و الطبخ، و الخبز، و غسل الثياب، و نحوها، و ما تعلق بمصالح نفسه، من الإتيان بماءٍ أو حطبٍ أو علفٍ لدابته أو نحو ذلك، لا بأس به. و لا يلزم الاستئجار و الاستعانه و إن كان واجداً، أو مُطاعاً. و يشكل فى واجد المملوك و الأجير.

و من الحاجه: امتثال أمر المالك، و الوالدين، و الخادم لمخدومه، و المتعلم لمعلمه، و المُنعم عليه لصاحب نعمته، و معرفه الوقت، و التأذين، و جهاد العدو، و مصاحبه المحرم للمرأة الجميله، و الخادم للمتشخص أو المرأة الجليله، و القوي للشيخ الضعيف، و المريض للاعتماد عليه.

و من الحوائج: طلب الاحتياط فى غسل أو إزاله نجاسه أو نحوهما، ما لم يدخل فى الوسواس، فإن دخل فيه فسد الاعتكاف.

و منها: ما لو احتاج إلى مسأله، و المُجتهد خارج المسجد، أو احتاج إلى قران، أو كتاب دعاء، أو شىء مما تتوقف عليه العباده. و لو أضرّ به الشعر فلم يسعه الحلق فى المسجد خرج، و مثله طلى النوره و الحجامه و الفصاده (١) و نحوها.

و من الأعدار: مظنه تمام الاعتكاف، فتبين خلافه بعد خروجه، أو بعد نيه فراغه.

١- الفصد شق العرق، فصدّه يفصده فصدّاً و فصاداً. لسان العرب ٣: ٣٣٦.

## السادس: إباحته

فلو وجب عليه الخروج لجنابه أو لعارضٍ يخافه على نفسه أو عرضه أو غيره مما يوجب الخروج، فمكث، بطلَ اعتكافه.

و لا- يصحّ التطوع به من الزوجه و إن كانت بالمنقطع؛ و المملوك و إن كان مُبْعَضاً إلا أن يكون مهياً فيعتكف في نوبته، ما لم يؤدَّ إلى ضعفٍ في نوبه المولى إلا عن إذن الزوج و المالك. (و الأقوى عدم التوقف على إذن الوالدين، لكن يُفسده منعهما، و لو دخلوا عن إذن فلهما فسخه ما لم يدخل في محلّ الوجوب) (١) و الأقوى عدم التوقف في الواجب الموسع، و إن كان الاحتياط فيه.

و لو كان ضدّاً للواجب، كما إذا كان مُنافياً لأداء دين الغريم المُطالب أو نحو ذلك من الواجبات، فالأقوى الصّحّه، و الأحوط الإتيان بعد أدائه.

و لو غضب مكاناً من المسجد أو جلس على فراشٍ مغضوب، فالأقوى البطلان، و أمّا اللباس و المحمول فلا يبعث على الفساد على الأقوى.

و لو وُضِعَ في المسجد تراب أو فراش مغضوب، و لا- يمكن نقله، فلا- مانع من الكون عليه. و لو جلس في المغضوب أو عليه مجبوراً أو جاهلاً بالغضب، فليس عليه شيء.

و من سبق إلى مكانٍ فهو أحقّ به حتّى يفارقه، أو يطيل المكث غير مشغول بالعباده حتّى يُخلّ بعباده المتعبّدين. و لو فارقه و له فراش أو شيء مُعتدّ به، بقى اختصاصه إن كان خروجه لغرض صحيح لا يقتضى البقاء المفرد. و وضع الخيط و العود و الخرقه كلا- وضع، و أمّا ما يسجد عليه و السبحه، فمما يلحظ في الوضع. و حدّ الانتظار إلى أن يحصل خلل في نظم الصلاه و نحوها، كلزوم الفرج في الجماعه بعد قول: قد قامت الصلاه، أو لزوم التعطيل مع الحاجه إليه.

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

و السابق للحجره أولى بها فى السكنى، و لكن ليس له منع الشريك ما لم يحصل ضرر، بخلاف المدرسه، و تجرى؛ (١) الوكاله فى الاختصاص حيث يجلس الوكيل فى مكان الموكل. و بقاع المسجد ممّا لها أعمال خاصّه يُقدّم فيها مُريد الأعمال الخاصه على غيره.

و تنبغى مُراعاه المراتب فى التقديم، و اختيار أفضل الأماكن و الصفوف، فللعلماء التقدّم على من عداهم، ثمّ الصلحاء، ثمّ بنى هاشم، و هكذا، و الأفضل أولى بالأفضل، و هكذا.

و تختلف فضيله الاعتكاف باختلاف فضيله المكان، فللمسجد الحرام فضل على ما عداه، ثمّ لمسجد النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم، ثمّ لمسجد كوفان، ثمّ لمسجد البصره، ثمّ مسجد المدائن، ثمّ مسجد بُراثا، ثمّ باقى المساجد مرتّباً؛ ثمّ ما زادت جماعه الناس فيه فضيلته زائده على غيره، و ما كان فى البقاع المشرفه كالنجف و نحوه على غيره.

و لو منع متولّى المسجد كالحاكم و نحوه عن الاعتكاف لحكمه، من تقيّه و غيرها، حرم و بطل. و لو عيّن لبعض المعتكفين مكاناً مخصوصاً و منعه عن غيره، حرم لبثه فى غيره، و بطل اعتكافه. و لو خصّ النساء بموضع و الرجال بغيره، لم تجز مخالفته، و كلّ من حرم عليه اللبث، لخوف على نفسه أو عرضه أو امر يلزمه حفظه، فلبث، بطل اعتكافه.

### السابع: الزمان

و أقلّمه ثلاثه أيام غير مُنكسره، مبدؤها طلوع الفجر، و ختامها غروب الحُمرة المشرقيه من اليوم الثالث. و تدخل الليلتان المتوسّطتان. و لا يُشترط دخول الأولى؛ و لو أدخلها دخلت، كما إذا نذر شهراً على الأقوى.

و لو أضاف كسراً متقدماً أو كسراً متأخراً، لم (١) يدخل في الاعتكاف، و لم يحتسب من الثلاثة.

و الاحتياط بإدخال الليلة الأولى و الأخيره ضعيف، و فى الآخره أشدّ ضعفاً.

و لو عقدَ اعتكافاً قبل العيد بيومين، أو نذرَ اعتكافاً أقلّ من ثلاثة مع نفى الزيادة، و لو بإخراج ليله من المتوسّطتين، بطل نذره و اعتكافه. و لو أطلق النذر أو وجب عليه يوم، لزمته ثلاثة تامّه.

و لا حدّ لأكثره، فله أن ينوى أربعة و خمسه و عشره و هكذا.

و لا تجوز ثلاثة و كسر فى وجه قوئ.

و متى أتى بيومين تامين، وجبَ عليه إكمال الثالث، ما لم يكن مُشترطاً. و تمام اليومين يحصل بغروب الحمره المشرقيه من اليوم الثانى.

و يُشترط التتابع فى الثلاثة، فلو فصل بين أجزاءها، بطل. و لو نذرها بشرط التفريق و الاقتصار عليها، بطل.

و لو لم يشرط عدم الزيادة، أضافَ إلى كلّ يوم يومين.

و لو نوى شهر رمضان أو نذره، دخلت الليلة الأولى. و لو نذر شهراً مطلقاً، لزمه التتابع. و لو قيد جواز التفريق أو عمّم، جازَ على وجه يصحّ، تابع أو فرق.

و لو بانَ سبق التيه على دخول اليوم، أعادها مُقارناً لدخوله. و لا بدّ من ثلاثة أيام تامّه بعد المنكسر مع التيه مُقارنه لابتدائها، و لا دخول للمنكسر فيها، و إلا بطل.

و اعتكاف شهر رمضان مثلاً أو العشر الأواخر لا يخلّ به الزيادة و النقصان، بخلاف التردد فى أصل التيه.

و لشرف الزمان مدخل فى تفاوت فضل الاعتكاف، و أفضل الشهور شهر رمضان، و أفضله العشر الأواخر منه، و تتفاوت البواقى فى الفضل لتفاوتها فيه.

و كلّ زمان لا يصلح للصوم لا يصلح للاعتكاف، فلا يصحّ ممّن فرضه القصر إلا

فى مسجد النبى صلى الله عليه وآله وسلم؛ للإذن فى صيام ثلاثة أيام للحاجه، و كذا كل من أذن له فى الصيام من المسافرين يجوز له ذلك، إذا أمكن له الكون فى المسجد حين الصيام.

و لو نوى الاعتكاف ذاهلاً عن الصيام فى الواجب الموسع، أجزأته نيه الصوم قبل الزوال، و فى المندوب إلى الغروب فى وجه.

### **الثامن: التمييز، و العقل، و الإسلام، و الإيمان، و جميع شرائط صحه الصيام، و ارتفاع الموانع.**

و يبطل بالارتداد عن الإسلام أو الإيمان، و يجب عليه القضاء حيث يجب، بالإعاده من رأس.

و يجب بشرط البلوغ و العقل و عدم المانع من شرع أو عقل، و حصول أسباب الوجوب، كأمر مفترض الطاعه من المولى و مالك المنفعه أو نذر أو عهد أو يمين أو تحمّل. و لا- يجب بأمر الزوج؛ و يقوى وجوبه بأمر الوالدين مع عدم معارضه ضرر الولد.

### **المبحث الثالث: فى الأحكام**

#### **إشاره**

و فيه مسائل:

#### **الأولى: الاعتكاف إذا لم يتعين بنذرٍ و نحوه لا يلزمه إتمامه بالشروع فيه،**

ندباً كان أو واجباً موسّعاً، ما لم تغرب عليه الحُمرة المشرقيه من اليوم الثانى، و لم يكن قد اشترط، أمّا لو شرط فإنّ له العمل بمقتضى الشرط حيثئذٍ. و يجرى الحكم فى كلّ ثالث من سادس، و تاسع، و هكذا من الأيام التامه. و الالتزام بالإتمام لمجرد الشروع فى الواجب الموسع و المندوب أوفق بالاحتياط. و لا- فرق بين دخول الثالث، و هو خارج المسجد أو داخله، و كونه خارجاً عند دخوله لحاجه لا يخلّ؛ للاكتفاء بالتيه الأولى عن نيته.

### الثانيه: يلزم قضاء الاعتكاف المعين الواجب بنذر و نحوه،

أو بالدخول في ثالثه مع تركه أو إفساده عمدًا، علمًا منه أو جهلًا أو سهوًا. و لو مضى منه ما يصح أن يكون اعتكافًا مستقلًا، و ترك من الواجب بعضًا منه، قضاه بنفسه مع استقلاله، كما إذا ترك ثلاثه من تسعه مندوره، و مع إضافه ما يبعث على قابليه الاستقلال كالرابع من الأربعة المندوره، فيلزم إضافه يومين إليه. هذا إذا لم يشرط التتابع، و أمّا مع شرطه؛ فإن كان عن عُذر فكذلك، و إلا أعاده من رأس.

و لو أخذ التتابع في عقد الإجاره، فإن صرح بالتتابع العرفي، فالإعاده مطلقًا، و لو صرح بالشرعي، فالحكم ما تقدّم، و مع الإطلاق الوجهان، و البناء على الشرعيّ أظهر.

### الثالثه: إذا نذر اعتكافًا في زمان مُعين، أو عاهد أو حلف فلم يأت به،

لزمته كفّاره السبب الموجب.

و لو تعدّد السبب، تعدّدت بتعدّده مع اختلافه جنسًا؛ و مع اتحاده، فالاتحاد مع قصد التأكيد، و تعدّد مع قصد التأسيس، و لا كفّاره للاعتكاف.

### الرابعه: ما يحرم على المعتكف قسمان:

أحدهما: مُفسد للاعتكاف، مُوجب لقضائه إن كان واجبًا معيّنًا بالأصالة بنذر و نحوه، أو بالدخول في الثالث في وجه قوئ، و مثله بالدخول مطلقًا على القول به.

و هو الجماع من أنثى لذكر، أو من ذكر لأنثى أو ذكر، و لإلحاق الحيوان به وجه قوئ، من غير فرق بين الإماء و عدمه.

و تلزم الكفّاره فيه مع الوجوب أصالته، أو بالدخول في الثالث على الأقوى، و هي كفّاره مخيّره رمضانيه واحده ليلاً، و تُضاف إليها كفّاره الصوم نهارًا إن كان ممّا تلزم فيه الكفّاره، كشهريه رمضان و قضائه.

و لو جبر زوجته معتكفين في شهر رمضان، تكررت عليه كفاره شهر رمضان، و في غيرها و غيره لا تكرر عليه، بل لكل حكمه على الأقوى. و لا تجب في الموسع و المندوب قبل تعينهما في وجه قوى.

و يحرم الاستمناء و إن حرم لذاته للاعتكاف، و إلحاقه بالجماع في الأحكام لا يخلو من وجه، و الأقوى خلافه.

الثاني: ما يحرم و لا يوجب إفساداً، و لا قضاءً، و لا كفارة، و هو أمور:

أحدها: النظر و التقبيل و اللمس بشهوه لمحلل، كالخليل و الحليله؛ أو محرّم، كالأجانب و المحارم. و يقوى إلحاق المس و الضم من وراء الثياب مع الشهوه، و النظر بالمرأه.

ثانيها: شمّ الطيب، مع استعماله و بدونه، و لا يحرم مجرد الاستعمال. و لو ذهب رائحته بالمزج أو بدونه، ارتفع المنع. و هو حرام في نفسه و إن لم يكن عن قصد، فلو كان في ثيابه غسله؛ أو ثياب جلسه، اعتزل عنه؛ أو في مكان، خرج عنه؛ إلا إذا سدّ أنفه بحيث لا يشمه.

و لو تعدّر اجتنابه لانتشار رائحته في المسجد و عسر عليه السدّ، جاز، و لا مانع.

و خلوق الكعبه و هو طيب معروف تطيب به الكعبه و غيره هنا سواء.

و من كان أنفه معلولاً لا شامه له، فلا بأس عليه باستعماله، و الأحوط تجنبه له.

و المراد به: ما يتخذ المتطيب شماً، أو أدهاناً، أو بخوراً، أو لطوخاً، فما لم يكن متخذاً لذلك فليس من الطيب و إن طابت رائحته، كالهيل، و الكمون، و الحبه الحلوا و السوداء، و الشيح، و البابونج، و نحوها.

نعم يحرم شمّ الريحان، و هو ما طابت ريحه من النبات أو ورقه أو أطرافه، كان أو لم يكن له ساق، و كذا الزعفران على الأقوى.

و ما كان طيباً في بعض البلدان متخذاً للتطيب فيها دون غيرها يختص بها، و الأحوط تسريه المنع في جميع البلدان.

ثالثها: المماراه، و هي المجادله و المغالبه طلباً للافتخار و إظهاراً للفضيله في أمر دين



أو دنيا، حقّ أو باطل، فلو فعله عصي من وجهين؛ لحرمة في نفسه، وللاعتكاف. و لو ناظر و بالغ في المناظره حتّى آل إلى علوّ الصوت و احمرار الوجه طلباً لإظهار الحقّ، كان أتيماً بأفضل الطاعات، و إن لم يكن مع الحقّ، لكن تصفيه النفس إذا حمى ميدان البحث صعب حصولها إلا بعصمه الله.

رابعها: البيع و الشراء، أصاله، و وكاله، و ولايه. و لو باشر و كيله أو وليه، فلا بأس عليه إن لم يكن مُعتكفاً. و يعمّ التحريم ما كان بلسان العرب و غيره، و يختصّ بالصحيح، و المعاطاه فيهما منهما على الأقوى.

و لا- منع في باقى العقود: من نكاح و إجاره و صلح و هبه و وقف و نحوها، و لا في الإيقاعات: من الطلاق و العتق و نحوهما، و لا في ضروب الاكتساب من الصناعات بأسرها.

و لو اضطرّ إليهما فلا بأس.

و مع التحريم يصحّ العقد على الأقوى.

و البيع اللازم و ذو الخيار سيان في المنع.

و لو باع أو اشترى مُعتكفاً، و قبض أو أقبض محلاً فيما يتوقّف الملك فيه على القبض، كالصرف و نحوه، عصي، و لو انعكس الحال فلا إثم.

و لا فرق في تحريم المحرّمات بين الليل و النهار الداخلين في الاعتكاف؛ إلا ما حرم للصوم، فإنّه يخصّ النهار.

و تحريم محرّمات الإحرام بأسرها كما نقل عن الشيخ لا وجه له.

و تعميم تحريم البيع و الشراء لسائر العقود و الإيقاعات و الصنائع، بل جميع المُباحات الخارجة عن العبادات، في نهايه التبعّد. و أبعد منه ادّعاء فساد الاعتكاف بها، و الكلّ مردود.

### المسألة الخامسة: يحرم عليه جميع مُفسدات الصوم،

و يحرم عليه تسبيها، فشرّب الدواء لحصول الحيض أو النفاس أو الإغماء محظور، و كذا مسببات الخروج كجرح

نفسه أو إجنابها أو جنابه أو إتلاف أو نحوها، و فعل ذلك كلّه باعث على الإثم مع وجوب الاعتكاف، و على فساده أيضاً و وجوب القضاء فى محلّه.

#### السادسه: لا يجوز لها طلب الطلاق الرجعى مع وجوبه و تعينه.

و إن طلقها خرجت إلى بيتها و قضت عدّتها ثمّ أتمّت اعتكافها، و لا يلزمها الخروج لعدّه أخرى.

#### السابعه: لو أفسد اعتكافه، كان له الخروج من المسجد

و استعمال المحرّمات فى الاعتكاف من النساء و غيرها فى المسجد و خارجه، عدا ما حرم لنفسه أو للمسجدية، و إنّما يلزمه القضاء مع تعينه عليه، و ليس كمفسد الحجّ و العمره حيث يبقى على الإحرام حتّى يأتى بالمحلّ، بل حكمه مغاير له. نعم لو أفسد اعتكافه بنفس الجماع بعد الوجوب لا قبله، لزمته الكفّاره، و الأحوط ترك الجماع مطلقاً مع لزوم القضاء.

#### الثامنه: يُستحبّ فيه المحافظه على العبادات، من تلاوه، أو دعاء، أو صلاه،

أو تدريس، أو تعلّم، أو تعليم، أو ذكر، أو تعزیه، أو مدح لأهل الله بشعر أو نثر، أو استماعها، أو قضاء حوائج المؤمنين، أو خدمه المعتكفين، أو إصلاح بناء فى المسجد، أو كنسه، أو فرش، إلى غير ذلك.

و رجّح فى الدروس التلاوه و التدريس على الصلاه ندباً، (١) و من كان عليه فرض صلاه أو غيرها، بإجاره أو بدونها، فالاشتغال به أولى من فعل الندب.

و لو عین عباده مخصوصه بنذرٍ و نحوه، لم يعدّها؟ (٢) إلى غيرها. و لو اشتغل بغيرها، احتمل بطلانه و بطلان الاعتكاف، و الأقوى صحّتهما.

و العباده الفاقده للشروط أو المشتمله على الموانع بمنزله عدمها. و عباده المقلّدين من

١- الدروس الشرعيّه ١: ٣٠.

٢- عدوته أعدوه: تجاوزته إلى غيره. المصباح المنير: ٣٩٧.

غير تقليد في محلّ التقليد كالعدم. و لو تبين له فساد عبادته بأسرها من غير تقصير لفقد بعض الشروط أو وجود بعض الموانع، اكتفى بالعبادة الصوريّة في صحّحه الاعتكاف على الأقوى، و إن قلنا بأنّ العبادة شرط في الاعتكاف، و لا يغني مجرد اللبث.

#### **التاسعة: قد علم أنّ الاعتكاف لا يجوز أن تُعلّق نيّته بمسجدين أو مساجد،**

فلا ينوي سوى الاعتكاف في المسجد الواحد، و بعد تعذّره تستوى فيه جميع الجوامع، القريب إلى الأوّل و البعيد منه، و مع عدم العذر؛ (١) يتعيّن الأوّل على الأقوى. و أمّا في القضاء فيحتمل قويّاً جواز القضاء في غير ذلك المسجد من المساجد القابله للاعتكاف. و الأقوى لزوم الاقتصار على مسجد الأداء.

#### **العاشره: قد تبين أنّ كفّاره الاعتكاف حيث تجب رمضانيّه،**

و يقوى وجوب المباشره فيها، إلا عن الميّت، فتجوز فيها النيابة عنه، كما أنّ الاعتكاف و الصوم لا تجوز النيابة فيهما عن الحيّ، و تجوز عن الميّت.

#### **الحاديّه عشره: لا يجب على الوليّ تحمّل قضاء الاعتكاف عن الميّت،**

و إن كان الأحوط ذلك؛ خروجاً عن الخلاف، و لوجوب الصوم له.

#### **الثانيه عشره: ما يوجب الكفّاره فيه، كالجماع، يجري في الواجب المعين منه،**

و أمّا في الواجب الموسّع، و المندوب قبل تعينها فثبوتها فيهما محلّ إشكال، و الأقوى عدم الثبوت؛ كما أنّ الأقوى عدم تكرار الكفّاره بتكرره.

و إنّما تجب الكفّاره مع التعمّد و الاختيار. و الجاهل بالحكم مع عدم المعذوريّه عامد. و ليس على الناسي و المجبور كفّاره. نعم يلزمهما القضاء مع التعين، و العوض

فى الواجب الموسّع، و الأحوط التكفير فى الواجب الموسّع، و المندوب.

### **الثالثه عشر: لو نذر ثلاثه اعتكافات مثلاً، فاعتكف كل تسعه أيام بنيه اعتكاف واحد،**

لزمه اعتكاف سبعة و عشرين يوماً. و لو خصّ كل ثلاثه بيته، أجزأته تسعه أيام.

و لو أطلقه، جاز فى كل مسجد جامع. و لو خصّه بمسجد معين أو ببعضه مع رجحانه و بدونه على الأقوى تعين و لم يجز غيره.

و لو نذر لبث ثلاثه أيام مثلاً فى محلّ طاعه و ليس بمسجد جامع، كالنجف و نحوه، و جب؛ لرجحانه، ما لم يحتسبه اعتكافاً، فيكون تشريعاً محرماً.

### **الرابعه عشر: من تعين عليه الاعتكاف، فعارضه حقّ لازم من أداء دين فورى أو إنقاذ ما يجب إنقاذه أو نحو ذلك هدمه**

و قضاءه بعد ذلك، و لا كفّاره عليه. و لو كان من تسيبه مختاراً بعد وجوب الاعتكاف، كفّر.

### **خاتمه**

تُستحبّ فيه المداومه على العبادات، و إحياء الليالى بها، كما أنّ النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم كان كذلك، فإنّه إذا جاء العشر الأواخر من شهر رمضان ضربت له قُبّه فى المسجد من شعر، و اعتكف فيه، و شدّ المئزر، و اجتنب النساء، و اشتغل بالعباده، و أحيا الليل.

و قول الصادق عليه السلام: «أما اعتزال النساء فلا» (١) مراده به: أنّه لم يكن ليبعد عنهنّ بعد هجر، و إنّما هو اجتناب ممّا يُراد منهنّ.

و يُستحبّ طلب المعتكفين، و إضافتهم، و الاجتماع معهم فى الدعاء و الأعمال،

١- الكافى ٤: ١٧٥ ح ١، الفقيه ٢: ١٢٠ ح ٥١٧، التهذيب ٤: ٢٨٧ ح ٨٦٩، الاستبصار ٢: ١٣٠ ح ٤٢٦، الوسائل ٧: ٤٠٥ كتاب الاعتكاف ب ٥ ح ٢.

و تنبيههم على واجبات الاعتكاف و محرّماته و مكروهاته و مصحّحاته و مفسداته.

و ينبغي تجنّب مواضع الشبهات، و الأخذ بالاحتياط عند احتمال عروض المفسدات، و الاقتصار على مقدار ما تندفع به الضرورات فى الخروج لقضاء الحاجات، و عدم إطاله اللبث خارج المسجد زائداً على الضروره، و عدم إطاله الجلوس على الخلاء لقضاء الحاجه زائداً على الحاجه، و تحرّى أقصر الطرق لطلب الحاجه، و عدم زياده التأنى فى المشى خارجاً عن العاده، و عدم الجلوس تحت الظلال حال التخلّى مع المندوحه عنه، و عدم مباشره المشاغل خارج المسجد مع حضور الأجير القابل، و عدم صعود المكان الكثير الارتفاع، و عدم الهبوط إلى المكان الكثير الانخفاض، خروجاً عن خلاف بعض الأساطين، و انحرافاً عن اتّباع الظنّ إلى العمل باليقين، و هكذا الحال بالنسبه إلى جميع ما فيه قيل و قال، و قد مرّت الإشاره إليه بالتفصيل. و هو حسبي و نعم الوكيل.



ص: ١١٣

كتاب العبادات الماليه

اشاره





كتاب العبادات المائيه و فيها أبواب:

## الأول في المقدمات

### إشاره

و فيها مباحث:

### المبحث الأول أن متعلق التكاليف مختلف باختلاف أحوال المكلفين؛

المبحث الأول أن (١) متعلق التكاليف مختلف باختلاف أحوال المكلفين؛

لاختلافهم في طرق اختبارهم، فكانت على أقسام:

منها: ما يكون الغالب فيه التعلق بالبدن، و إن تعلق بالمال في بعض الأحوال كالصلاه، و الصيام، و الأمر بالمعروف، و النهي عن المنكر، و نحوها.

---

١- في «ح» زياده: ما جعل.

و منها: ما يتعلّق بالمال خاصّه، و إن تعلّق بالبدن على بعض الوجوه، كالزكاه، و الخمس، و نحوهما.

و منها: ما يتعلّق بهما معاً، كالحجّ، و الجهاد، و نحوهما.

ثمّ منها: ما يكون وجوبه بالأصالة كما مرّ. و منها: ما يكون بالعارض كالنفقات و الكفّارات، و جميع الملتزمات.

### المبحث الثاني في أنّ الغرض من التكليف اختبار العباد، وإلقاء الحجّه عليهم،

و لما كانت أحوال الناس في الميل إلى الدنيا مختلفه، اختلفت اختباراتهم، فمنهم من كثر حرصه على الحياه، فاختره بما ينافيها كالجهاد.

و منهم من غلب عليه الكسل و حبّ الراحة، فاختره بالصلاه و مقدّماتها و سائر ما فيها تعب البدن.

و منهم من غلب عليه حبّ الشهوات، من النساء، و من الشراب، و الغذاء، و اللعب، و اللهو، فاختره بالصيام و النهي عن التعرّض للملاهي، و نحوها، من الزنا، و اللواط، و الاغتياي، و القذف، و السبّ، و شبهها من الحرام.

و منهم من غلب عليه حبّ المال، فكُلف بالزكاه، و الخمس، و النفقات، و ما يلحقها من الماليات في الواجبات و المحرّمات.

و منهم من غلب عليه حبّ الوطن، فأمر بالحجّ.

و منهم من غلب عليه حبّ الرئاسه و الجاه و الاعتبار و الكبر، فكُلف بالركوع و السجود، و الطواف و السعي، و نحوها ممّا فيه تمام الخضوع و التذلّل (و لذلك بذل جمع من الملاحده على ما نقل مالاً كثيراً لنبينا صلّى الله عليه و آله و سلم على ترك تكليفهم بهذه الأمور الباعثه على الذلّ قائلين: نحن سادات العرب، فكيف نرفع أعجازنا و نضع جباهنا على الأرض و نحوها من العبادات؟! فأجابهم: بأنّي مأمور، و لست قادراً على أن أفعل شيئاً بغير أمر ربّي.

و منهم من مال إلى السفاهه أشدّ الميل، فاختره بتحريم الزنا، و اللواط، و عمل الملاهي، و شرب الخمر، و الكذب، و الفحش، و الغيبه، و النميمه، و هكذا.

و بعد التأمل فى أحوال الخلق تعلم تفاوتهم فى رغباتهم، فيختلف الاختبار بحسب تكليفاتهم (١).

وقد أشير إلى جميع أنواع الاختبار بما تضمنه كلام العزيز الجبار فى قوله تبارك و تعالى أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ (٢) فإن الصبر عام لجميع ما مر من الأقسام.

### المبحث الثالث فى بيان فضيله بذل المال

المبحث الثالث فى بيان فضيله بذل المال (٣)

(و رجحانه مما يشهد به العقل فضلاً عن النقل) (٤)، و كفى فى ذلك قوله تعالى مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا (٥) و قوله تعالى مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سَنَابِلٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ (٦) و قوله تعالى مَنْ ذَا الَّذِي يُفْرِضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (٧) و قوله تعالى مَنْ ذَا الَّذِي يُفْرِضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ (٨) و قوله تعالى إِنْ تَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَكُمْ (٩) إلى غير ذلك مما تضمن مدح المتصدقين و المتصدقات و غيره، مضافاً إلى ما ورد فى الأخبار (١٠) مما يتعلق برجحان بذل المال، و بيان مقدار أجره مما لا يمكن عدّه بحساب، و لا جمعه فى كتاب.

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- آل عمران: ١٤٢.

٣- فى «ص» زياده: عموماً و خصوصاً.

٤- ما بين القوسين ليس فى «س».

٥- الأنعام: ١٦٠.

٦- البقره: ٢٦١.

٧- البقره: ٢٤٥.

٨- الحديد: ١١.

٩- التغابن: ١٧.

١٠- انظر الوسائل ٦: ٢٥٥ أبواب الصدقه ب ١.

## الباب الثاني: فى الأحكام المشتركة بين العبادات المالىة جَلِّها أو كَلِّها،

و هى أمور (١):

منها: التيه، و قد سبق بعض أحوالها فى كتاب الطهاره و الصلاه، فلا زكاه و لا خمس فيما عدا أرض الذمى كما سيجى ء (وعدا المأخوذ قهراً فى أحد الوجهين) (٢) و لا صدقه و لا نذر، و لا عتق، و لا وقف، و لا سكنى، و لا عمري، و لا تحبب إلا مع التيه.

و المراد بها: (قصد ينبعث عن) (٣) داع تنبث به النفس إلى العمل خالصاً لوجه الله تعالى، إما لأهليته تعالى لأن يُعبد، أو لأهليته العابد لأن يُعبد، أو طلب القرب المعنوى إليه، أو رضوانه، أو عفوه و غفرانه، أو نيل الشرف بخدمته و عبوديته، أو للحياء منه، أو رفع الجور الحاصل بمنع فوائد ماله، فينبعث عن إنصافه، و مروّته، أو لحصول رياضه تبعث على تصفيه ذاته عن تكبره و طغيانه، و هذان من مكارم الأخلاق المغنيه عن التيه، أو للوفاء بشكر جميع نعمه، أو رجاء ثوابه، أو الأمن من ضرور عقابه دنياويين أو أخروييين، لا بقصد المعاوضه، أو لما تركب من الاثنين و الثلاثة فما زاد من هذه الوجوه، إلى غير ذلك.

و بها تختلف مراتب الأولياء، و الصديقين، و المقرّبين، و العباد الراجين، و الخائفين.

و يتولاها المالك أو وليه أو وكيله (حال الشروع فى العقد أو) (٤) عند إيصال الحق إلى محلّه أو إلى يد المجتهد.

١- فى «ص» زياده: منها: اشتراط المعلوميه بحيث تؤول إلى التعين، فلا يجوز المردد بين مالين أو عبادتين و القدره على التسليم، فلو احتسبها عليه و هى عنده و اليد للظالم أشكال، و كذا المرهون و المحجر عليه و مع تغلب الإجاره أو ارتفاع المانع مشكل.

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٣- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٤- ما بين القوسين زياده من «ح».

و ليس على المجتهد تيه، كما أنّ له في جواز النقل و الحمل خصوصيته لقيامه مقام الإمام، و هو وليّ عن فقراء أهل الإسلام، و تجيء إليه الحقوق من كلّ مقام، فالعبادة تمت بالوصول إليه، و دفعه دفع أمانه، بل لو أوصل لا لوجه الله فلا بأس. و يجرى مثله في العزل على إشكال.

(يقوى إلحاق عدول المسلمين به، و مع تعدد الآحاد و الاتصال أو شبهه تجزى التيه الواحد، و مع طول الفصل لا بدّ من التعدّد)  
(١).

و لو داخلها الرياء المقارن بطلت، و يقوى في العجب المقارن أيضاً، دون المتأخّرين (٢)، و إن كان الأوّل أشدّ إشكالاً.

(و ليس من العجب ما كان لمقام العبودية، و لا من الرياء ما كان للحضرة القدسيه، و لا اعتبار بالخطور في المقامين، و من الرياء ما كان للجنّ أو أهل السماء، كما قد يقع من بعض العارفين) (٣).

و لو ضمّ إليها بعض الضمائم؛ فإن لم تُنافِ القربة، كما إذا قصد معها التوصل إلى أمور أُخرويّه أو دنيويّه و كانت غير مقصوده بالأصالة أو مساويه، فلا مانع، (و تبطل في القسمين الأخيرين) (٤) و (٥).

و لا بدّ من كونها مقارنه (للعقد أو الإقباض أو لهما، و على الآخر يكفي الاقتران بالعقد مع عدم الفصل الطويل) (٦) فلا يكفي سبقها بمده تُنافى المقارنه عُرفاً، و لا لحوقها مع عدم بقاء العين في يد القابل لها، و عدم شغل ذمته.  
و الظاهر أنّ دفع الوكيل و قبض المستحقّ مع تعين الجهه لهما متضمّن للتيه؛ إذ لا تحقّق لها إلا بها.

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- أي دون الرياء و العجب المتأخّرين.

٣- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٤- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٥- في «ص» زياده: و قد مرّ تفصيلها في مباحث الوضوء و الأحوط في حصّه صاحب الأمر تولّى المجتهد أو من قام مقامه التيه عنه عليه السلام.

٦- ما بين القوسين ليس في «س».

(و يمكن على القول بوضع أسماء العبادات للصحح الاكتفاء بالاسم من العارف في الأصالة وغيرها في جميع العبادات، و لو قصد القربة إلى غير الله للتوصل إلى القرب إلى الله دون التقريب، أجزأ في وجه قريب) (١).

و لو دفع إلى المستحق شيئاً من الحقوق قبل التعلق، ليحتسبه بعد منها من غير إعلام و لا اطلاع على القرض، فاحتسبه منها بعد التعلق مع عروض التلف، لم يُحسب له.

و يتولاه المالك مع قابليته و حضوره، أو وكيله، أو وليه مع نقصانه، من أبٍ أو جدٍّ لأب، و هما في الولاية متساويان كقرسى رهان؛ فإن لم يكن أحدهما، فالوصي من أحدهما؛ فإن لم يكونوا، فالمجتهد أو وكيله، و إلا فعدول المسلمين واحداً أو أكثر، و الولي عن الغائب الكامل مع لزوم التعطيل بالتأخير أحد هؤلاء، و حصه صاحب الأمر جعلت فداءه من هذا القبيل، و إن كانت الولاية منه.

و لا يجوز العدول من بعض العبادات إلى بعض بعد التسليم كلاً أو بعضاً فيما سلمه (٢)، و لو دفع دافع فضولاً ناوياً فأجاز صاحب المال أو وليه صحح، و الأحوط الإعادة، (و لا سيما في صورته الغصب على القول بالكشف، و دفع المجتهد مع امتناعه مُجَزَّ عن دفعه من غير نيته، و الأحوط نيابته فيها عنه) (٣).

و لو دفع الأجنبي من ماله غير متبرع فأجاز المدفوع عنه جميع ما صدر عنه، أو دفعاً

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢- في «ص» زياده: أو بعد الدخول فيه، و لو دفع شيئاً قبل حلول وقت العمل ناوياً به العمل من حينه لم يجز ذلك، و لو جعله في نفسه قرضاً ليحتسب به زكاة أو خمساً أو صدقه أو ما أشبه ذلك بعد حلول الوقت و لم يخبر المدفوع إليه و ظاهره الهبة مجاناً، فإن تلف فلا وجه لاحتسابه، و إن بقى جاز، و الأحوط التوقف على قبوله و إخباره. و لو كان عليه واجب من نذر و شبهه و نسيه بالمرة سقط وجوبه، و لو علم دورانه بين المحصور و جب الجميع؛ و لو نوى مردداً بين الأعمال، لم يصح؛ و لو كان عملاً واحداً و جهله، عين ما في علم الله. و لو كان وكيلاً أو فضولاً عن جماعه، لزم تعيين المدفوع إليه. و إن كان واحداً و جهل نواها عمن هي له في علم الله؛ و لو نوى متبرع عن المالك أو الدافع، على إشكال في الأخير. و يجوز احتساب الدين على المديون مع قابليته زكاة أو صدقه أو خمساً أو نحوها، و قد مر الكلام في مسأله الضمان و نيه الأبعاض و القطع و غيرها من المباحث في باب أحكام الوضوء و الغسل بما لا مزيد عليه.

٣- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

مخصوصاً، صحَّ، و شغلت ذمته له، غير أن الشبهه فيه أقوى ممَّا تقدّمه.

و يجرى مثل ذلك في المال المرهون و المحجر عليه مع إجازة من له الولاية (و لا يجرى مجرد التبرع إلا مع التلف ففيه وجه) (١).

و يُشترط فيها التعيين في أنواع العبادات، و لا يجوز الترديد بين عبادتين فما زاد إذا لم يكن بينهما تجانس، فلو ردّد بين الخمس و الزكاة مثلاً لم يصحّ (و لا مانع في آحاد الصنف أو العباده فيها. و في الترديد بين أصناف الواحد إشكال) (٢).

و لو علم أنّ عليه شيئاً من عبادته مخصوصه، نواها عمّا يطلب به، و يُحتسب له في علم الله. و مع الجهل المطلق إن كان له طريق تخلّص فعّله، و إلا- لزم التكرار مع الحصر حتّى تفرغ ذمته. و لو كان وليّاً أو وكيلًا عن متعدّدين، فإن أمكن تمييزهم بوجه من الوجوه، لزم ذلك، و إلا دفع المطلوب، و أحال الأمر إلى علّام الغيوب.

و لو كان عليه حقّ مُبهم كَنذِر و نحوه، و جهل جنسه، فإن كان جهلاً مطلقاً لا يمكن تشخيصه بالمرّه، انحلّ النذِر؛ و إن دار بين آحاد محصوره، لزم إعطاء ما به يحصل يقين البراءه.

و لو دفع شيئاً عن نوعين مُشاعاً، لزم تعيين السهمين؛ و لو علم جنسه و جهل قدره، أعطى ما تيقّنه، و الأحوط إعطاء ما به يحصل يقين البراءه. و لو علمهما (٣) و جهل وجهه لحق حكمه بمجهول المالك، يُسلم إلى الفقراء.

و منها: أنّه لو دفع زكاة مالٍ، فنسى فدفعها مرّه أخرى، جاز احتسابها من الأخرى، في وجه قوئى؛ أمّا لو دفعها لاشتباه التعلّق قبل الوقت، فلا.

و منها: أن تكون التّيه (بالسليم أو) (٤) الاحتساب بعد دخول وقت العمل؛ فإن دفع قبله أو احتسب لم يُحسب له، مخطئاً كان أو متعمّداً، إلا باحتساب جديد مع بقاء العين، أو بقاء

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٣- في «م»، «س»: علمه.

٤- بدل ما بين القوسين في «س»: و التسليم قبل، و في «م»: بالتسليم قبل.

شغل الذمه؛ لعلم المدفوع إليه بذلك.

و لو دفعها قرضاً و علم المدفوع إليه بذلك، احتسبها عليه بعد دخول الوقت، مع بقاء قابليته، مع التلف و بدونه، و إن شاء استوفاهما منه على الحالين.

و لو لم يعلم و بنى على الظاهر من كونها هبه؛ فإن تلفت و جبت الإعادة، و لا شىء على المدفوع إليه، و إلا فإن صدقه المدفوع إليه (مقرراً بالعلم قبل التلف، و عدم علم الدافع بحاله) (١) كان له الاحتساب عليه مع بقاء قابليته إلى حين الاحتساب، و له الأخذ. و إن كذبه و كان ممّا يمكن الرجوع به، كهبه الأجنبي مثلاً، فله أن يسترجع فى ظاهر الشرع، و يُحتسب مع حصول الشروط، و إلا فلا يبعد تقديم قول المدفوع إليه بيمينه، و كذا لو اختلفا فى أن الدفع هل كان بعد دخول الوقت، أو لا.

و منها: اشتراط عدم ردّ المدفوع إليه، فلو علم بكونها خمساً أو زكاه أو نذراً مثلاً، و ردّها لم تُحتسب، و يقوى فى الاحتساب فى الدين عدم مانعيه الردّ مع العلم حين الدفع أو بعده. و لو دفع شيئاً منها غير معلّم بوجهه، جاز احتسابه؛ و لو علم بعد ذلك، فالأقوى عدم جواز ردّه.

و لو ظهر عدم قابليته للدفع (٢) إليه، و لم (٣) يكن أعلمه حتى تلف، فلا شىء له (٤). و إذا لم يكن من الدافع تقصير، فلا ضمان عليه على الأقوى. و لو تقدّم منه أنه لا يأخذ شيئاً، من خمس أو صدقه مثلاً، فدفع إليه من غير إعلام، فالأقوى عدم البأس، و حصول البراءة.

و منها: اشتراط البلوغ و العقل (٥) و قد مرّ بيانه و الرشد فى الدافع، و اشتراط الأولين فى الأخذ، و يدفع الولي أو يأخذ عن المولى عليه، و لو كان الجنون أدارياً أو

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٢- فى «م»، «س»: قابليه الدفع.

٣- فى «س»: و لو لم يكن.

٤- فى «س»: فلا شىء عليه.

٥- فى «ص» زياده: من المعطى و الأخذ، و لو تعلّق حق فيما يملكه تولى الولي التيه فى الإيجاب أو الاحتساب، و يتولّى أيضاً القبول.



السفه كذلك، تولّى أمر نفسه حال الصّحّه (١)، و الولي حال الجنون أو السفه.

و لو شكّ في بلوغه أو عقله أو سفهه، لم يصحّ دفعه، و الأحوط مُراعاة إذنهما معاً (و إن حصل الشكّ مع تراخي الزمان في أنّ ما صنعه كان حين البلوغ و العقل، أو لا، فالقول بالصّحّه هو الوجه، و القول بالفساد ضعيف. و هكذا الحال في جميع العبادات و المعاملات الصادره منه) (٢).

و لو شكّ في أنّ دفعه السابق بعد تجاوز المحلّ هل كان مع القابليته أو لا، بنى على الصّحّه.

و منها: اشتراط إباحه (٣) الدفع، فلو دفع من مال الغير بغير إذنه، أو من المرهون و المحجور عليه (٤) و نحو ذلك، و لم تتعقّب الإجازة، بطل (٥)، و لو تعقبت صحّ. و أمّا لو دفع في أرض محصوره مغصوبه أو فضاء كذلك، أو دار، أو فراش، أو في كيس مغصوب (٦) و نحوه، أو كفّ مغصوبه، فالأقرب البطلان، و لا أثر للإجازة، و في مثل الفراش و اللباس إشكال.

و لو احتسب بعد الدفع، أو احتسب ديناً في الذمّه، أو فعل ذلك مع مصادّته لواجب، فالأقوى الصّحّه، و مع فساد الدفع و بقاء العين و اعتراف المدفوع إليه بالفساد، له الرجوع بالعين و احتسابها عليه، مع بقاء (٧) قابليته. و مع التلف لا رجوع عليه إلا مع علمه و جهل الدافع. و لو كان جاهلاً بالغصب و حصول المانع، وقع دفعه في محلّه، و احتسب له ممّا عليه.

و منها: أنّه إذا شكّ في شرطٍ أو شطرٍ فلا يدرى هل عمل رياءً مثلاً أو لا، أخلّ

١- في «ص» زياده: و لو شكّ في البلوغ و العقل و دفع مع الشكّ لم يبيّن على الصّحّه.

٢- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٣- في «ص» زياده: ما قارن التّيه من الدفع أو الاحتساب.

٤- في «ص» زياده: أو ممّا تعلق به حق الغرماء.

٥- في «ص» زياده: إذ حكمه حكم الدفع من مال الغير.

٦- أضفناها من «ص».

٧- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

بشيء من المدفوع مع سبق بنائه على التمام أو لا و كان كثير الشك، أو مضى له بعد الدفع فاصله معتبره، فلا اعتبار بشكّه فيهما، و مع بقاء المحلّ و اعتدال المزاج يأتي بالمشكوك به في الباقي، و لو شكّ في أصل الدفع بنى على العدم.

و إن علم أنّ في ذمّته حقاً، و لم يعلم ما هو، فإن أمكن التخلّص، كما إذا دار بين نصفى الخمس، و أعطى لفقراء بنى هاشم بنيه دفع اللزوم، أو بين الخمس و الزكاه و الدافع هاشمى، فيدفع إلى طائفته، أو من غيره إلى هاشمى مع اضطراره ليكون ممّن يجوز أخذ الزكاه له من غير الهاشمى.

و إن لم يمكن، قام احتمال القرعه و التوزيع على النسبه، و إدخاله في مجهول الحال (١)، فيكون صدقه للفقراء. و خير الثلاثه أوسطها، و البناء على التكرار أوفق بالاحتياط. و لو كان الشكّ في وجوه غير محصوره، فالأقوى الأخير (٢).

و منها: أنّه لو شكّ في تحقّق شرط في نذر أو نصاب في زكاه أو خمس أو غيرها فيكون شاكّاً في أصل شغل ذمّته لم يجب عليه شيء.

و لو علم بالشغل، و شكّ في المقدار، فالأقوى وجوب الاختبار بالنظر في حسابه و كتابه، و ترك العمل على الأصل. و مع التّعذر و رضا المجتهد و رضا صاحب المال يتولّى الصلح المجتهد عن أهل الحقوق مع صاحب المال (٣).

١- بدلها في «م»، «س»: المالك.

٢- في «ص» زياده: و منها: أنّه إذا شكّ بعد التسليم في شيء من خمس أو زكاه أو غيرهما، فإن كان بناؤه على فراغ الذمّه بذلك، كأن كتب ذلك أو أخبر به الأداء ثم حصل له الشكّ و كان كثير الشكّ فلا اعتبار بشكّه مطلقاً، و كذا إن كان بعد مضى العمل مطلقاً إن كان شرط أو مانع بفاصله معتبره أو دخول في عمل آخر إن كان في شرط، و إن كان في محله أتى بالمشكوك به، و إن لم يكن على حاله الفراغ أتى بالمشكوك من الأجزاء. و لو شكّ في أصل العمل فلم يعلم أنّه أوصل شيئاً أو لا أتى بالمشكوك. و لو علم بشغل ذمّته و لم يعلم بأنّه زكاه أو خمس أو غيرهما، فإن وجد جهه جامعه نوى عن الواجب و دفع، كما إذا دار بين الخمس و الزكاه مثلاً و كان المعطى و الآخذ هاشميين، و إلا بنى على القرعه، و القول بالقسمه على نحو الصلح القهرى غير بعيد، و لو شكّ في شغل ذمّته، فلا يعلم أنّ عليه حقاً أو لا، بنى على العدم.

٣- في «ص» زياده: و لو كان شكّه لجهل مقدار ما في يده، فالأقوى وجوب استعلام قدره بضبط دفتره، و لو علم بشغل ذمّته و جهل مقداره، لزمه أداء المتيقّن، و الأحوط إجراء صيغه الصلح مع المجتهد أو نائبه. و لو شكّ في الجنس، بأن لا يعلم أنّ في ذمّته تمراً أو شيئاً من الحقوق أو نحو ذلك و يخل بإعطاء جميع المحتمل، و أمكن التخلّص بالقيمه، و جبت عليه القيمه الدنيا، و الأحوط توزيع القيمه بنسبه محل الاشتباه، و الأولى منه في باب الاحتياط إعطاء القيمه العليا. و لو شكّ فيما يلزم فيه العين بين أعيان، و أعطى من الجميع؛ طلباً ليقين الفراغ؛ و لو تعذر ذلك، أعطى من القيمه على الأقوى.

و منها: أنه لو شكَّ في جنس الواجب عليه، هل هو من الجنس أو النقد، من الحيوان أو غيره، فإن أمكن التخلُّص بإعطاء القدر المشترك من قيمه في مقام إجرائها، أداها؛ وإن لم يُمكن، و دار بين المحصور، قام احتمال القرعه، و التخيير، و التوزيع، و إعطاء الجميع، و قيمه، و الأقوى الأخير؛ و لو دار بين غير المحصور، لزم إعطاء قيمه.

منها: أنه لو أخبره و كيله بحصول الشروط في محالها أو عدمه، يقبل خبره، عدلاً كان أو فاسقاً (١). و لو قامت البيئه العادله من خارج، فعليها العمل.

و يقوى الاعتماد على خبر العدل أيضاً.

و منها: أنه يجوز أخذ الأمين و الحاكم، و الساعي (٢) من مال من في عين ماله أو في ذمته شىء من الحقوق الواجبه و قد امتنع عن أدائها بإذن المجتهد (أو من قام مقامه، و مع تعذُّر ذلك يجوز له حسبه، و يرجع في مصرفه إلى المجتهد) (٣) فإن تعذَّر فإلى عدول المسلمين. و من كان عليه دين لهذا المانع فله إنكاره و تسليمه بيد المجتهد، و تبرأ ذمته حينئذٍ. و إن كان الأخذ مديوناً للمانع أو فقيراً أو من بعض أهل المصارف، أخذَ لنفسه، أو احتسب عليها بإذن المجتهد.

و منها: أنه لا- يجوز الاحتيال في إعطاء الأموال ممَّا يتعلَّق بالعبادات، من زكوات، و أخماس، أو مظالم، أو باقى ضروب الصدقات، كأن يبيع على المستحقَّ جنساً بكثير من الثمن فيحتسبه عليه، و إلاً لأمكن فصل زكوات أهل الدنيا و مظالمهم بتمليك مقدار ملء فم الفقير المستحقَّ للزكاه و نحوها المشرف من العطش على التلف ماء، أو

١- في «ص» زياده: على إشكال في الأخير، و مع قيام البيئه يجب القبول، و في خبر العدل الواحد إشكال.

٢- في «ح»، «ص»: التارق، بدل الساعي

٣- ما بين القوسين ليس في «م».

المستحقّ للخمس كذلك بألف ألف كثر من الذهب أو أكثر، ثم احتسابه عليهما دفعه أو تدريجاً في الأولين، أو تدريجاً في الأخير، وكذا الكلام في باقي الصدقات في النذر وغيرها.

وأما الاحتياال في نفى الشروط كالصياغه (١)، والعلف، والعماله، والتمليك للغير في أثناء الحول (٢)، و هبه البعض لثلاثين النصاب، ورفع شيء علق عليه النذر، أو العهد أو اليمين فلا بأس به.

وأما الاحتياال في الإنلاف ونحوه قبل تحقّق شرط النذر ونحوه ما لم يعلم عدمه فيه إشكال. والقول بالتحريم لا يخلو من قوه.

ومنها: أن مديعي الفقر ليأخذ مما يستحقّه الفقراء من زكاه، أو خمس، أو نذور لهم ونحوها، أو كفارات أو نحو ذلك، يُبنى على تصديقه. وأما مدعي النسب أو السبب، كالعروبه، وضدها، أو البلد، أو المحلّه، أو الصفه، ونحوها حيث يتعلّق بها النذر و شبهه، من وقف أو غيره، فالظاهر قبول دعواه، والأحوط طلب البيئه عليه.

ولو تعلّقت الدعوى بحق مخصوص، كأن يدعي الغنى ليقترض من الولي مال المولى عليه، أو العداله ليأتمن ماله إلى غير ذلك، فلا تُسمع دعواه بلا بيئه (٣).

١- في «ص» زياده: لدفع وجوب الزكاه.

٢- في «ص» زياده: وإبطال السوم.

٣- في «ص» زياده: ومنها: اشتراط الفقر فيما هو شرط فيه بالأصل كالزكاه والخمس في غير محل الاستثناء كما سيجيء بيانه، أو بالجعل كنذر أو وقف متعلّقين به أو نحوهما. ويجوز إعطاء الفقير في غير الخمس وفي غير ما عين فيه المقدار ما يكفيه مدّه عمره أو يزيد، وأما فيه فلا يزداد على مؤونه سنته. ومنها: أن الزكاه الواجبه الماليه والخمس والنذر المعين ونحوهما مما يتعلّق بالعين، فلو أدخل فلساً منها مع عدم العزم على إعطاء مقابله في قيمه دار أو بستان أو حمام أو مزرعه أو مركب أو ملبوس أو نحوها ثمن كلّ واحد ألف دينار أو أكثر جرى عليه حكم المغصوب، فلا تصح فيها صلاه ولا غسل ولا وضوء ولا تغسيل ولا زكاه ولا جهاد ونحوها من الأعمال المشروطه بالتيه. ومنها: أنه لو دفع شيئاً منها قبل وقته من زكاه أو خمس أو نذر ونحوها، لم تصح؛ ولو قصد القرض وأخبر المدفوع اليه وحصل الاستحقاق مستداماً أو متجدداً بعد دخول الوقت، جاز احتسابه عليه، وكذا لو لم يخبره و بقيت العين، والأحوط هنا إخباره وقبوله.

و منها: أنه لا يتعين مقدار في المدفوع إلى المستحق، فيجوز دفع القليل و الكثير دفعه، و لو زاد على الغنى، ما لم يكن خُمساً، فإنه (١) لا يجوز الدفع فيه زائداً على مئونه السنه؛ و ما لم يكن مأخوذاً في التزامه قدر خاص، فإنه لا يجوز تقديمه؛ و ما لم يكن فطره، فإنه لا يجوز فيها دفع الناقص عن الصاع إلا مع الاضطرار أو بعض الأسباب، كما سيجى ء في تلك الباب.

و منها: أن كل ما تعلق الحق فيه من المال المعين، من خمس أو زكاه مال أو نذر في مال معين و نحو ذلك، لا يجوز التصرف بشى ء منه لإشاعته، فيه إلا مع الضمان فيما يصح الضمان فيه كأوليين؛ فلو اشترى بعينه أرضاً محصوره، أو ماء كذلك، أو داراً، أو حمّاماً، أو بُستاناً، أو فراشاً، أو ثياباً، أو مركوباً، أو ظروفًا، أو نحوها، فلا يصح فيه أو عليه وضوء، و لا غسل، و لا تيمم، و لا صلاه، و لا تغسيل، و لا جهاد، و لا شى ء من جميع العبادات التي تستلزم التصرف المنهى عنه من جهتها.

و لو كان الثمن مائه كُر من الذهب، و الداخِل فيه قيراطاً منه، جرى عليه حكم المغصوب، في حرمه جميع التصرفات. و لو ملك شيئاً و فى عينه حق، تبعضت (٢) الصفقه، و كان للمتملك الخيار في مقامه، إلا فيما ضمن في مقام الضمان.

و لا يجب الإخراج من المأخوذ من الكفار، حربيين أو ذميين أو من المخالفين على إشكال، و لا سيّما فى الأخير.

و منها: أن قبض الوكيل و الولي قبض الموكّل و المولى عليه. و لو جعل للمستحق شيئاً هو فى يده أو يد وكيله أو وليه، فلا حابه إلى إقباض جديد. و لو جعل الولي شيئاً فى يده للمولى عليه، حصل القبض من غير نيّه على الأصح.

و منها: أن القبض شرط فى جميع (٣) الأموال المدفوعه بقصد القربه من واجب أو سنّه، فلا يُملك شى ء منها إلا بعد الإقباض، و لا يكفى فى ذلك مقاوله و لا عقد.

١- كلمه «لا»: غير موجوده فى «س».

٢- فى «م»، «س»: نقصت.

٣- فى «ص» زياده: ما يدفع من.

و لا يجوز القبض من دون إذن من المالك أو الوكيل أو الولي، و لو قبض بدون ذلك توقّف على الإجازة، و يصحّ حينئذٍ على الأقوى.

و منها: أنّ من أهدى ثواب شىء منها إلى النبي صلّى الله عليه و آله و سلم، أو أحد الأئمّه عليهم السلام، أو أحد الأنبياء أو الأوصياء أو الأولياء أو غيرهم، فقد وصلهم في مماتهم. و لعلّه أفضل من الوصل في حياتهم، و كذا الأرحام و الجيران و الأصدقاء.

و منها: أنّ العاجز إلا عن بعضها يُقدّم الراجح، و لو قدر على الجمع أو التكرار للأفضل، كان الجمع أفضل.

و منها: أنّه ينبغي له الاقتصاد، فلا يُسرف فيها، فيقعّد ملوماً محسوراً.

و منها: أنّ من ليس له سوى السؤال لعدم المال، كان الراجح له ترك مندوباتها، و الاقتصاد في السؤال على قدر الضروره.

و منها: أنّها إذا تعلّقت بغير الله، من نبيّ أو وصيّ أو وليّ مع قصد التّعبد لهم، بطلت (١)، و بعثت على العصيان، و إن كان المراد في الحقيقه التّعبد لله فلا بأس (٢).

و منها: أنّ ما تعلّق بالفقر، من خمس، أو زكاه، أو نذور و نحوها، مشروطه به، يُشترط في المدفوع إليه أن لا يملك مئونه السنه اثنا عشر شهراً هلاليه مع عدم الانكسار، أو أحد عشر شهراً كذلك و شهراً هلالياً مملّفاً أو عددياً كذلك، و هو الأقوى.

و احتمال العدديّه في الجميع ضعيف. و في انكسار اليوم يحتمل الإتمام بيوم تامّ، أو بمقدار ما فات من الكسر، و لعلّه الأقوى، أو على النحو السابق، و طريق الاحتياط غير خفيّ.

١- في «م»، «س»: بقيت.

٢- في «ص» زياده: و منها: اشتراط الفقر فيما حكمه الإيصال إلى الفقراء بالأصل من زكاه أو خمس في غير محلّ الاستثناء أو كفّاره و نحوها، أو بالجعل كنذر أو عهد أو نحوهما لخصوص الفقراء، و الغنى فيما شرطه الغنى كالنذر للأغنياء و نحوه، و هو عباره عن عدم تملّك قوت السنه، و القدره على التكبّس لمن هو عادته بعمل صناعه أو كدّ بدن مما يسمّى كسباً فأجير العبادات ليس من أهل الصناعات و إن قامت بمئونه على إشكال بمنزله الملك، و من عنده بستان أو حمام أو مزرعه أو تجاره لا يفي ربحها أو صنعه لا تفي بمئونه سنته فهو فقير.

و القادر على التكسب بحيث لا يفى بمثوته، تجاره أو صناعه أو نحوهما، و من كان قابلاً لتعلم الصنعه و كدّ البدن، و لم يكن من عادته؛ دخل في سهم الفقراء، و الأحوط تخصيص غيره به.

و من صنعتة الدخول في إجراء العبادات، من الصلاه، و الصيام، و الحجّ، و الزيارات، و نحوها، إن اتّخذها صنعه و أغنته، خرج من صفة الفقر.

و من عنده بستان أو حمّام أو دار مثلاً يستغلّها و لم تفِ غلّتها به، أو رأس مال لا يفى ربحه بمثونه سنته، و يكون فعله موافقاً لرأى العقلاء، فهو من الفقراء.

و قد علمت بالمقابله حقيقه صفة الغنى، فإذا تعلق نذر أو نحوه بمن فيه تلك الصفة، اعتبر فيه تملكه لمثونه السنه. و كلما يُعتبر من القيود في العهود، فالمدار على حصولها.

و منها: أن يكون المُعطى بفتح الطاء غير واجب النفقه على المعطى بكسرها (١).

و يقوى الجواز في واجب النفقه على غيره، بل في القسم الأوّل أيضاً، سوى الزوجه الدائمه و العبد، و الأحوط خلافه فيما يتعلّق بالإنفاق.

و لا بأس بدفعها إلى غير الإباء و الأمّهات و الذراري من الأرحام، و إن دخلوا في العيال عُرفاً.

و لو وجبت نفقته بنفسه دون عياله و مماليكه و سائر واجبي النفقه عليه، بل جميع من كان في عياله، و لو بالالتزام العادى أو العُرفى، جاز أخذه ليدفعها في مصرف من يُنفق عليهم، و جاز لهم مع فقرهم أخذها. و لو حصلت ضروره زائده على النفقه، جاز أخذها للجميع.

و منها: إسلام الدافع و إيمانه، و كذا عدالته حيث يكون وصياً أو وكيلًا (٢)؛ لتوليّه التيه، و هو غير مأمون، فلا يحصل بدفعه يقين فراغ الذمه؛ لابتئائه على صحّه التيه، و هى خفيّه. و للقول بالاكْتفاء بدفع النائب الفاسق؛ للبناء على صحّه فعل المسلم، وجه.

١- في «ص» زياده: على الأقوى، و لا على غيره على الأحوط، حيث يكون الأخذ للإنفاق، و لو كان لضروره أو حاجه أُخرى فلا بأس، و الأقوى جواز إعطاء واجب النفقه على الغير ما لم يكن زوجه أو عبداً أو خادماً بنفقته.

٢- في «ص» زياده: على الأحوط.

و منها: إسلام المدفوع إليه و إيمانه و لو تبعاً، دون عدالته، إلا- مع توقّف منعه عن المنكر على منعه، و لا- يُشترط الأولان في المؤلّف؛ لأنّهم قوم من الكفّار، و لا- في الصدقات المندوبه و لا الواجبه المتعلّقه بهم. و تُشترط العداله في العمال. و سيّجىء بيانها في محلّها. و الأولاد يلحقهم حكم الآباء (١).

و منها: رجحان الإظهار في واجباتها مع أمن الرياء و العُجب، و الإسرار في مندوباتها (إلا أن يكون ممّن يُقتدى به، و تختلف المرّجات باختلاف المقامات) (٢). و ربّما جرت الأحكام الخمسه فيها.

و منها: استحباب تسليمها واجباتها و مندوباتها بيد المجتهد (٣)، و لا- يجب ذلك على الأقوى إلا- في حصّه صاحب الزمان روى له الفداء من الخمس، أو ما قيد تسليمها بيده في نذر أو شبهه.

و منها: أنه يجوز (٤) للمجتهد أن يقترض على الوجوه عامّه و خاصّه، ثمّ يستوفى منها مع قصد شغل ذمّته و بدونه.

و منها: عدم تعيين الردىء للإنفاق (٥) إلا إذا قيد في باب الالتزام، و يجرى الوسط، و الأولى الإعطاء من الأعلى.

و منها: أنّ الممتنع عن أداء الواجبات يجبره المجتهد، أو من قام مقامه (٦)، و يتولّى الأداء و التيه عنه مع امتناعه؛ و يؤدّى عن الغائب (٧) مع لزوم التعطيل بانتظاره، و يتولّى

١- في «ص» زياده: و منها: عداله الآخذ في الزكاه في وجه قوئى، و الأقوى عدمه، و فى غيرها لا تلزم إلا أنّه ينبغى حرمانه إن رجا التأثير فى تجنّبه فعل المنكر، فيكون من النهى عنه فى وجه قوئى.

٢- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٣- فى «ص» زياده: لأنّه أعرف بمواقعها.

٤- فى «س»، «م»: لا يجوز.

٥- فى «ص» زياده: بل يعطى من الأوسط و الأعلى من الأعلى.

٦- فى «ص» زياده: أو عدول المسلمين.

٧- فى «ص» زياده: مع العلم بعدم الأداء و بعد السفر ممّا تعلّق بالعين أو الذمّه على نحو الدين و الوجوب الشرعى.



عنه التيه. و لو قيل بعدم التوقف على التيه فيه و فى جميع أنواع الجبر (١) لم يكن بعيداً؛ إذ العباده إنما تتحقق بفعله، و هو من باب الاستيفاء و المقاصه (٢).

و منها: أنه لا يجوز للمضطرّ الامتناع عن أخذها، و الممتنع عنها كمانع أداء الواجب منها، بل يجب عليه طلبها عند ذلك.

و منها: أن الأولى تخصيص من فى البلد التى توجه الخطاب فيها، و لعلّ الأفضل تخصيص أهل البلد بها (٣).

و لا يجوز تأخير ما تعلق به سهم على نحو الشركه مع وجود محله (٤)، و عدم المانع من تسليمه على نحو يفضى إلى التعطيل. و مع الامتناع لو عزله و لم يفرط و تلف لا ضمان عليه.

و لو نقله إلى غير البلد مع عدم التخصيص، و مع عدم الإفضاء إلى التعطيل، و إمكان إيصاله فى البلد جاز، و ضمن مع التلف إن لم يكن مجتهداً أو مأذوناً منه، و مع الالتجاء لا ضمان.

و منها: أن الأولى ترجيح الأرحام، ثم الجيران، ثم الأصدقاء، ثم شديدى الاحتياج، ثم العلماء، ثم الصلحاء، ثم الأقرب إلى الله فالأقرب (٥). و الأولى التشريك بين الأرحام، و غيرهم، و تختلف المراتب باختلاف قوه الصفه و ضعفها و كثرتها و قلتها، فقد يُقدّم مؤخر، و قد يُؤخر مُقدّم، و المدار على الميزان.

و منها: تخصيص الأجلاء بما يُناسب حالهم، من إعطاء كرام الأموال جنساً،

١- فى «س»: الخير.

٢- فى «ص» زياده: و منها: أن الفقير لا يجوز له ردّها مع الاضطرار، و لا ينبغى مع الحاجه، و لو قصد الترفع و التكبر عنها أثم، ما لم يكن بوجه لا يناسب حاله.

٣- فى «ص» زياده: و ينبغى المبادره فى مستحبها، و يجب فى واجبها على وجه لا يعدّ متهاوناً، و يضمنها مع ذلك، و يجوز نقلها مع الضمان على وجه لا يستدعى تعطيلاً كلياً، و الأولى تركه.

٤- فى «س»: علّه.

٥- فى «س» زياده: و هكذا، و منها رجحان الاحتياط من جهه دخول النقص على أخذها، بل كلّ ما زاده إكراماً و دفع مخصصاً عنه، ازداد أجراً و ثواباً.

و وصفاً، و قدراً، و كَيْفِيَّةً. و كَلِّمًا زاد في إِكْرَامِ الْمُعْطَى من المؤمنين كان أولى.

و منها: رجحان الابتداء بالواجبات (١)، ثم الأهم فالأهم من المندوبات. و يتعين الابتداء بالواجب، بل الأوجب إن خاف العجز عن الأداء بعد الأداء.

و منها: رجحان ألا يجعل للشيطان عليه سبيلاً، و ربّما وجب. و من سبيله: إعطاء من يخدمه، و من يعظّمه و يكرمه، أو يطعمه، أو يقضى مطالبه، و يتكفل مأربه، فإنّه يُخشى أن يكون قصد الدفع بمال الله عن ماله؛ فإن أراد إبعاد الشيطان، و في الأجره و جزاء الإحسان من ماله، ثم دفع من وجوه القربه ما هو الموافق لحاله.

و منها: استحباب الدعاء (٢) لكلّ من أعطى شيئاً من الأموال مُتَقَرِّباً إلى ذى العزّه و الجلال من كلّ من وصل إلى يده الحقّ، من مجتهد أو نائبه أو المستحقّ؛ لتشتدّ الرغبه في الإعطاء، و لدخوله في (٣) حسن الوفاء، و لتخرج عنه غصّه دفع المال، و لتسكن فورته بعد اضطراب البال، و ليرغب من سواه، و قد أمر به الله.

و منها: مُراعاه المرّجحات في الزيادة و النقصان من جهه غرامه أو كثره عياله، أو لأنّه عاش مرفّه الأحوال و قد كان من أهل الدّول، فشمله قولهم عليهم السلام: «ارحموا عزيز قوم ذلّ» (٤).

و منها: أنّه تُشترط الحرّيه في كلّما يعطى للتمليك، و لا يجوز أخذ العبد لنفسه و لا سيّده له، حتّى لو كان المملوك هاشمياً لاشتراط رقيته على أبيه (٥) على القول بمضيه فيه، أو لكونه من ذراري أبي لهب، أو لم يكن مسلم في سلسله النسب لم يجز أن يأخذ من سهم الهاشميين، و كذا غيره من (٦) الفقراء و المساكين. و إذا دفع إلى المبعّض صحّ منه ما قابل الحرّيه.

١- في «ص» زياده: قبل الندب.

٢- في «ص» زياده: من المدفوع إليه.

٣- في «ص» زياده: مكارم الأخلاق و.

٤- الكافي ٨: ١٥٠ ح ١٣١، قرب الإسناد: ٦٦ ح ٢١٠، كنز العمال ١٥: ٨٣٠ ح ٤٣٢٩٩.

٥- في «س»: الله.

٦- في «م»، «س» زياده: سهم.

و منها: أنه يجوز الأكل و الأخذ من مال تتعلّق الزكاه و الخمس و غيرهما بعينه بقصد الاستنقاذ من الممتنع عن الأداء فى الدفع و الاحتساب، كما يجوز من كلّ غاصب. و الأحوط مراعاة إذن المجتهد أو نائبه بعد العلم بهما مع الإمكان، و بعد ذلك يدفعه إلى المستحقّ. و لو كان مستحقّاً، جاز له الاحتساب على نفسه مع إذن المجتهد أو من قام مقامه.

و منها: أنّ جاهل الحكم بشىء من الواجبات إن لم يكن متصوّراً لها فى الخيال فليس عليه وبال، غير أنه بعد العلم بحقيقه الحال يجب عليه قضاء ما يُقضى من المال و غير المال. و متى خطر فى باله الإشكال، و جب عليه السؤال.

و منها: أنه لو جهل ما عليه من الحقّ، أذى حتى لا يبقى له يقين ببقاء شغل ذمّته، و هذا جارٍ فى جميع البدئيات و المائيات. و الأحوط اعتبار الأداء حتى يظنّ، بل حتى يعلم الوفاء.

و منها: أنّها لو أراد التخلّص من حقّ واجب عليه و لا يعلم مقداره، صالح المجتهد عليه؛ لأنّ أمر أرباب الاستحقاق إليه. و فى جواز التسليم حينئذٍ لوجه الصلح، ممّا عدا حقّ الصاحب جعلنى الله فداءه إلى الفقراء، أو إلى مجتهد آخر من دون إذنه إشكال، و الأقوى الجواز.

و منها: أنّ ما أخذ من المال، من وجه زكاه أو خمس أو غيرهما، إذا تحققت فيه شرائط الزكاه و الخمس و غيرهما، و جب الإخراج منه.

و منها: أنه لو دفعها على زعم قابليه المدفوع إليه، فظهر خطوه؛ أو إلى المجتهد، فأخطأ؛ فإن بقيت العين و أمكن استرجاعها، استرجعت؛ و إن تعذّر ذلك، فلا ضمان. و لو كان الخطأ لفقد شرط، كوقت و نحوه، أُعيدت (١).

و منها: أنه لا يملك شىء منها قبل القبض، و لا يختصّ بها أحد مع عمومها قبله،

---

١- فى «ص» زياده: و منها: إنّ ما أخذ من المال من وجه زكاه أو خمس أو غيرهما لو حصلت فيه شرائط الزكاه و الخمس كما إذا بقى مسكوكاً عاماً، أو اشترى به أنعاماً و بقيت كذلك، إلى غير ذلك و جبت زكاته، و لو قلبه فى التجاره مثلاً و ربح و تمت شرائط الخمس و جب الإخراج منه.

فما يصنعه بعض الجهّال من إعطاء شىء ممّا يجب عليه لبعض المستحقّين، و طلب الإبراء منه أو الصلح معه لا وجه له. نعم قد يكون للمجتهد ذلك إذا رأى صلاح الفقراء.

و منها: أنّه لا يُشترط العلم بالمدفوع حين الدفع على نحو ما يلزم بالبيع، و يكفي فيه العلم فى الجملة، نعم تلزم معرفه ما يتوقّف عليه فراغ الذمّه.

و منها: أنّه لو قبض شيئاً من الحقوق مختصّه بصنف، و قد كان عند القبض داخلاً فيه ثمّ خرج عنه من حينه، لم يجب عليه ردّه، و إن كانت العين باقيه.

و منها: أنّه لو خرج المدفوع ناقصاً فى القيمة أو معيّاً، جازّ للمدفع إليه ردّه و قبوله على إشكال، و لا سيّما فى القسم الأوّل. و مع الردّ للمالك الإعطاء لغيره، و له مع القبول إعطاء التّمه أو الأرش، لو قلنا به لغيره أيضاً، و الأحوط تخصيصه بذلك مع بقائه على الصفه.

و منها: أنّه لو احتال بالدفع و الردّ مكرّراً لم يجر ذلك، و لا سيّما مع الإجحاف، فإنّ فتح هذا الباب يقضى على الحقوق بالتلف و الذهاب و لو قصد بالدفع إلى شخص تعدّد المدفوع إليه ثمّ العود إليه لم يجر، و حكم الفطره خاصّ بها، و يبنى على المسامحه فى السنن.

و منها: أنّه لو دفع شيئاً إلى المستحقّ، ثمّ ادّعى عدم شغل الذمّه، أو ادّعى زياده المدفوع على الحقّ؛ فإنّ تلف، فلا شىء له مع عدم علم المدفوع إليه، و كذا مع عدم علمهما معاً. و مع جهل الدافع و علم المدفوع إليه، يرجع عليه، و مع البقاء إن صدّقه المدفوع إليه ردّه إلى الدافع، و إلا فالقول قول المدفوع إليه. و لو ادّعى الدافع علمه حلفه على نفيه.

و منها: أنّهما لو اختلفا فى صحّحه دفعه أو (١) قبضه، فالقول قول مدّعى الصحّحه مع يمينه، و على غيره إقامة البينه عليه. و لو اختلفا فى الأصل، فالقول قول الدافع مع يمينه.

و منها: أنّه لو دفعها و أقبضها، لم يجر له ارتجاعها بعد تمليكها إيّاها؛ لأنّه استوفى

عوضها بوصول أجرها، و ليس للمدفع إليه الردّ إلا بهبه جديده إن كان ممّا تصحّ هبته.

و منها: أنّه لو ادّعى الدافع أنّ المدفع إليه غير مُستحق، أو ليس من الصنف الذى يدفع إليه، كان القول قول المدفع إليه، و البيّنه على الدافع.

و منها أنّه لو دفع إلى القابل و غير القابل، أو أتى بالقابل (١) و غير القابل، فإن كان عن جهل صحّ فيما يصحّ، و فسد فيما يفسد، و مع العلم إشكال.

و منها: أنّ من ترك من يعول من واجبي النفقه، يجوز للمجهدين ثمّ المحتسبين القبول له، و الإنفاق عليهم، و مع فقرهم و الأخذ لهم يجوز أن يتصرّفوا به بعنوان القرض عليه، إن كان حقّهم من (٢) حقوق المخلوقين، كحق الزوجه، دون الأرحام.

و منها: أنّه يجوز للمُجتهد طلب الزكاه و إرسال السعاه، و يلزم التسليم إليه و إليهم، إن لم يكونوا سلّموها، و يقوم مقام الإمام فى الأحكام، و كذا فى الخمس، و جميع حقوق الفقراء؛ لأنّه وليّهم، و حضوره عباره عن حضورهم.

و منها: أنّه يجوز له جبر مانعى الحقوق، و مع الامتناع يتوصّل إلى أخذها بإعانه ظالم، أو بمَعونه الجُنْد؛ كما له أن يتوصّل بذلك فى تحصيل حقوق المظلومين؛ لأنّ الأصل عدم جواز التسليم إلى غير المُجتهد فى الحقوق العامّه، إلا ما قام الدليل على خلافه.

و منها: أنّه لا تجب الصيغّه فى الدفع، و لا مُطلق اللفظ، بل يكفى مُجرّد التسليم.

و منها: أنّه يجوز التوكيل فى إعطاء الحقوق و أخذها.

و منها: أنّه لو دفع مُجتهد أو مُقلّد إلى مُستحقّ شيئاً بزعم استحقيقه، أو قبل الوقت بزعم دخوله، ثمّ انقلب رأى المُجتهد، و هكذا؛ فإن كان لدليل قطعى، نقض اجتهاده، و أعاد التأديه مع بقاء المدفع، و تقليد المدفع إليه إياه. و لو كان لظنى، مضى الأمر بما فيه، كما لو كان لقطعى و تلف لعدم تقصيره.

١- بدلها فى «م»، «س»: فى المقابل.

٢- فى «م»، «س» زياده: جنس.

و لو تعارض رأى الفاضل و المفضول قبل الدفع، فالعمل على رأى الفاضل، و يجوز الأخذ بقول المفضول مع عدم إمكان الرجوع إلى الفاضل، و مع إمكانه فى غير بلد، و فى البلد الواحد على إشكال، كل ذلك بشرط عدم العلم بمخالفه رأى المفضول لرأى الفاضل، و إلا تعين العمل بقول الفاضل.

و منها: أن العبادات المائيه الواجبه تُقدّم على الوصيه، و تُخرج من دون وصيه، و لا يُعارضها شىء من المائيه المستحبه، و لا من البدنيه، واجبها و مُستحبها.

و لو أوصى بها و غيرها، قُدمت فى الوصيه؛ و لو تعارضت مع الديون أو بعضها مع بعض، و زع على الجميع؛ و مع التعارض وقت الحياه، يُقدّم الأهم فالأهم.

و منها: أن من كان عليه أموال واجبه تعلقت بأعيان أمواله، من حى أو ميت، و قصير فى إعطائها حتى تلفت، و ليس عنده شىء يدفع منه عوضها فقير يُعطى من مال الفقراء؛ ليفرغ ذمته. و كذا من كانت عليه حجّه إسلام أو كفّارات أو ندور و نحوها ممّا يتعلّق بالذمه، ثم ذهبت أمواله.

و منها: أنه لو علم أنه كان على الميت واجبات، و لم يعلم بأدائه و لا عدمه، لم يجب أدائها عنه، للخالق كانت أو للمخلوق، مع عدم المدعى.

و منها: أنه لو دفع منها شيئاً و خالف التقية فى دفعه، بطل عمله.

و منها: أنه إذا اختلف قصد الدافع و المدفوع إليه، فالمدار على قصد الدافع مع عدم المرجح.

و منها: أنه يصدّق المالك فى دعوى انتفاء بعض شرائط الوجوب، و لا يبقى للساعى اعتراض.

و منها: أنه لو تصرف بشىء يجب أدائه فأعسر، حرمت مُطالبته، و ساوى الديون.

و منها: أنه لا يجوز التداخل فى أقسامها، فلا يدفع شيئاً، و يحتسبه عن عبادات مُتعدده.

و منها: أنه لا يجوز العدول فى التيه من عباده مائيه إلى أخرى بعد الإقباض، إلا أن يرجع المال من المدفوع إليه إلى الدافع بتمليك جديد.

و منها: أنه لو تعبد بإعطاء مالٍ واستثنى منفعتَه له مُدَّة معيَّنه في غير الواجب (و لم يكن مانع) (١) استثناءً لا يُنافي تيه القُربه، كان جائزاً (٢).

و منها: أنَّ مَثونَه النقل على المالك، إلا مع خوف الفساد، إلا مع كونه مجتهداً أو عن إذن المجتهد، فإنَّ المَثونَه على المصرف مع مُراعاه المصلحه، و العمل بالولاية. و لِلحقوق المحتسبين وجه.

و منها: أنه يجوز دفع ما به تحصيل كفايه سنين، من جميع الحقوق الخاليه عن شرط سائغ مُنافٍ؛ سوى الخمس فإنه لا يجوز دفع ما يزيد على كفايه السنه منه.

و منها: أنَّ المؤن تخرج من المالك، مع عدم الشرط السائغ، إلا في الخمس، و الزكاه على نحو ما سيجى ء.

و منها: أنه لا يجوز دفع مملوك مسلم، أو قران، أو شىء محترم، إلى كافر ذمى أو غيره، و لا دفع الأوّل إلى غير أهل الحقّ، و فى الباقي إشكال.

و منها: أنه ينبغى عدم إعانه الزوجه الناشزه حتّى تلجئها الحاجه إلى زوجها. و كذا العبد الابق، و جميع أهل المعاصى؛ ليرجعوا إلى الطاعه، و يتركوا المعصيه.

### الباب الثالث: فى الزكاه [الماليه]

#### اشاره

و هى فى الأصل بمعنى النموّ و الزياده، أو الطهاره (٣)، فسُميت بذلك لأنها تُنمى المال، أو تطهّره، أو تطهّر دافعها من المعاصى، أو أعماله من المُفسدات، و هى أقسام:

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٢- فى «م»، «س» زياده: غير الواجب.

٣- النهايه لابن الأثير ٢: ٣٠٧، المصباح المنير ١: ٢٥٤.

أولها: الزكاه المائيه وفيه مباحث:

### الأول: في وجوبها،

و هو معلوم من تضاعيف الكتاب (١)، و السنه المتواتره (٢)، و الإجماع، و ضروره المذهب، بل ضروره الدين.

و مُنكر وجوبها بين أظهر المسلمين كافر مرتد فطرى، إن انعقدت نطقته، و كان أحد أبويه مسلماً. و حكمه أن يُقتل، و لا تُقبل له توبه فى الدنيا، و لا فى الآخره، و تُقسّم موارثه، و تعتد نساؤه عدّه الوفاه، و تُوفى ديونه، و تؤدى وصاياه ممّا كان قبل الارتداد، سوى ما كان من عبادات على الأقوى. و لو سلّم من القتل بهرب أو غيره لم يختلف الحكم. و لو ملك شيئاً جديداً بحيازه و نحوها، عادت إلى الوارث. هذا إذا كان رجلاً.

و إذا كانت امرأه؛ حُكم عليها بالكفر، و ضربت تأديباً و استتبت؛ فإن تاب، فكّ سبيلها، و إلا حُبست و استُخدمت، و ضيق عليها فى المطعم بإعطائها الجشب منه، و الملبوس بإعطائها الخشن و الخلق منه، و المفروش و المكان حتى تتوب أو تموت. و إذا تاب و رجعت ثلاثاً، قُتلت فى الرابعه.

و حكم الخنثى المشكل كحكمها، و كذا الممسوح.

و التارك غير المستحلّ، رجلاً كان أو امرأه، يؤدّب مرّه؛ فإن عاد أدّب ثانية، فإن عاد أدّب ثالثه، و قيل: يقتل (٣)، و الأحوط قتله فى الرابعه. و هكذا حال كلّ من صدر منه كبيره بترك واجب يُعدّ تركه من الكبائر، أو فعل حرام يُعدّ فعله كذلك.

و حكم الكفر بالإنكار جارٍ فى جميع ضروريات الدين البديهيه من دين المسلمين.

و روى: «أنّ (٤) من لم يؤت الزكاه لم يُقم الصلاه» (٥). و أنّ النبىّ صلّى الله عليه

١- مثل الآيه ٤٣ من سوره البقره، و الآيه ٦ من سوره فصلت، و الآيه ١٠٣ من سوره التوبه.

٢- انظر الوسائل ٦: ٣ أبواب ما تجب فيه الزكاه ب ١.

٣- البيان: ٢٧٥.

٤- فى «ص» زياده: أداءها شرط فى صحه الصلاه و أنّ.

٥- عوالى اللآلى ٢: ٧٩ ح ٢١٠، كنز العمال ٦: ٢٨٩ ح ١٥٧٨٨ و ١٥٧٨٩.



و آله و سلم أخرج جماعه من المسجد، و قال: «لا تصلّوا فيه و أنتم لا تزكّون» (١) و أنّ من منع قيراطاً أى نصف عشر المثقال الشرعى من الزكاه (٢) فليمت إن شاء يهودياً، و إن شاء نصرانياً (٣)، إلى غير ذلك (٤)، و المراد: التشبيه بالكافر؛ لعظم الذنب.

### المبحث الثانى: فى فضلها

روى عن الصادق عليه السلام: أنّ الله عزّ و جلّ يقول: «ما من شىء إلا- و كُلت به من يقبضه غيرى، إلا الصدقه، فإننى ألقفها بيدي، ثم أربيها كما يربى الرجل فُلّوه (٥) و فصيله (٦)، فيأتى يوم القيامة و هى مثل أحد، أو أعظم من أحد» (٧).

و بناء هذه الروايه و أمثالها على ظاهرها «بأن يكون المراد: أنّ الله يتولاها بحكمه، فتربو بإرادته، و لا (٨) يأمر الملائكه بتوليتها» غير بعيد. و بناؤها على التأويل أقرب.

و عن النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم: أنّ الصدقه تدفع ميتة السوء (٩).

و عن الباقر عليه السلام: لأن أعول بيتاً من المسلمين أسدّ جوعتهم، و أكسو عورتهم، خير من سبعين حجّه، كلّ حجّه خير من عتق سبعين رقبه (١٠).

و عن الصادق عليه السلام: داووا مرضاكم بالصدقه، و ادفعوا البلاء بالدعاء، و استنزلوا الرزق بالصدقه، فإنها تفكّك من بين لحيى سبعمائه شيطان. و لا شىء أثقل

١- الكافى ٣: ٥٠٣ ح ٢، الفقيه ٢: ٧ ح ٢٠، التهذيب ٤: ١١١ ح ٣٢٧، المقنعه: ٢٦٨، الوسائل ٦: ١٢ أبواب ما تجب فيه الزكاه ب ٣ ح ٧.

٢- فى «ص» زياده: فليس بمؤمن و لا مسلم، و نحوه من منع قيراطاً من الزكاه.

٣- الكافى ٣: ٥٠٥ ح ١٤، المحاسن: ٨٧ ذ. ح ٢٨، جامع الأخبار: ٢٠٢ ح ٤٩٣.

٤- فى «ص» زياده: و نحن و إن لم نقل بظاهرها، لكنّها تدلّ على تشديد عظيم، و تنزيلها على المستحق قريب.

٥- الفلّو: الجحش و المهر إذا فطم، و فيه ثلاث لغات: الضم و الفتح و الكسر، لسان العرب ١٥: ١٦٢.

٦- الفصيل: ولد الناقه إذا فُصل عن أمه، و الجمع فصلان و فُصل. لسان العرب ١١: ٥٥٢.

٧- الكافى ٤: ٤٧ ح ٦، التهذيب ٤: ١٠٩ ح ٣١٧، الوسائل ٦: ٢٦٥ أبواب الصدقه ب ٧ ح ٧.

٨- فى «س» بدل «و لا»: أو

٩- الكافى ٤: ٢٠ ح ١، ثواب الأعمال: ١٦٩ ح ٨، الوسائل ٥: ٢٥٥ أبواب الصدقه ب ١ ح ٢.

١٠- الكافى ٤: ٢ ح ٣.

على الشيطان من الصدقه على المؤمن، و هي تقع في يد الربّ قبل أن تقع في يد العبد (١).

و عنه عليه السلام: لم يخلق الله شيئاً إلا- و له خازن يخزنه، إلا- الصدقه، فإنّ الربّ يليها بنفسه، و كان أبى إذا تصدّق بشىءٍ و وضعه في يد السائل، ثم ارتدّه منه فقبله و لثمه، ثم ردّه في يد السائل (٢). و تأويل هذه الروايات غير خفى.

و قال عليه السلام: «إنّ صدقه اللئيل تُطفئ غضب الربّ، و تمحو الذنب العظيم، و تهوّن الحساب؛ و صدقه النهار تُنمي المال، و تزيد في العمر» (٣) إلى غير ذلك. و هي بظاهرها تعمّ الصدقه الواجبه بأقسامها، و المندوبه. و رجحان الصدقات المستحبات من الضروريات، حتّى أنّ العقل مُستقلّ في ثبوت رجحانها.

### المبحث الثالث: في عقاب تاركها

قال الله تبارك و تعالى الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَ الْفِضَّةَ (٤) إلى آخر الآيه. و عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلم: ما من ذى زكاه مال نخل أو زرع أو كرم يمنع زكاه ماله إلا قلده الله تربه أرضه يطوق بها من سبع أرضين إلى يوم القيامة (٥).

و عن الصادق عليه السلام: أنّ مانع الزكاه يُطوق بحيه قرعاء أى ليس في رأسها شعر لزياده سمها تأكل من دماغه، و ذلك قوله تعالى سَيَطُوقُونَ مَا بَخَلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (٦).

و عنه عليه السلام في تفسير قوله تعالى سَيَطُوقُونَ مَا بَخَلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إنّ الله تبارك و تعالى قال: «يا محمّد، ما من أحدٍ يمنع من زكاه ماله شيئاً إلا جعل الله ذلك يوم القيامة ثعباناً مطوّقاً في عنقه، ينهش من لحمه حتّى يفرغ من الحساب» (٧).

١- الكافي ٤: ٣ ح ٥، الفقيه ٢: ٣٧ ح ١٥٦، التهذيب ٤: ١١٢ ح ٣٣١، الوسائل ٦: ٢٦٠ أبواب الصدقه ب ٣ ح ١.

٢- الكافي ٤: ٨ ح ٣، ثواب الأعمال: ١٧٣ ح ٢، الوسائل ٦: ٢٨٣ أبواب الصدقه ب ١٨ ح ٢.

٣- الكافي ٤: ٨ ح ٣، التهذيب ٤: ١٠٥ ح ٣٠٠، ثواب الأعمال: ١٧٣ ح ٢، الوسائل ٦: ٢٧٣ أبواب الصدقه ب ١٢ ح ٢.

٤- التوبه: ٣٤.

٥- الكافي ٣: ٥٠٣ ح ٤، الوسائل ٦: ١٤ أبواب ما تجب فيه الزكاه و ما تستحب ب ٣ ح ١٣.

٦- الكافي ٣: ٥٠٥ ح ١٦، الفقيه ٢: ٦ ح ١٢، أمالي الطوسي ٢: ٣٠٥، الوسائل ٦: ١٢ أبواب ما تجب فيه الزكاه و ما تستحب ب ٣ ح ٥. و الآيه في سوره آل عمران: ١٨٠.

٧- القرقر: الصحراء أو المكان المستوى (النهايه ٤: ٤٨).

و عنه عليه السلام: أنه يُحبس بقاع قرقر أى سهله لينه لا يوجد فيها مخبأ، و لا يُمكن الفرار فيها، و يُسلط عليه شجاع (١) أقرع يريدته، و هو يحيد أى يميل عنه، فإذا رأى أنه ما يمكن التخلّص منه، أمكنه من يده فقضمها (٢) أى عضّ عليها بأطراف أسنانه كما يقضم الفحل (٣)، و الظاهر أنّ المراد: أنه يكسرها كما يكسر فحل الإبل الشىء إذا عضّ عليه.

و عن أبى جعفر عليه السلام: أنّ من بقى حقّ الله فى أموالهم يُبعثون من قبورهم مشدوده أيديهم إلى أعناقهم، و الملائكة يعيرونهم، يقولون: هؤلاء الذين منعوا خيراً كثيراً بسبب خير قليل (٤). و هذه الأخبار تُبنى على ظاهرها.

و عن الصادق عليه السلام: ما ضاعَ مال فى برّ أو بحرٍ إلا بتضييع الزكاه، و لا صيد طير إلا بتركه التسبيح (٥)، إلى غير ذلك من الأخبار (٦).

### المبحث الرابع: علّتها

عن الصادق عليه السلام و أبى الحسن عليه السلام: أنّ الله تعالى جعل فى أموال الأغنياء ما يكفى الفقراء، و إنّما يؤتون من منع من منعهم حقوقهم (٧).

و عن الصادق عليه السلام: أنّ الله تبارك و تعالى علم أنّ نسبة الفقراء إلى الأغنياء ربع عشرهم، فللفقراء من كلّ ألف خمسه و عشرون (٨).

١- الشجاع ضرب من الحيات لطيف دقيق، و هو أجروها كما زعموا. لسان العرب ٨: ١٧٤ (شجع).

٢- القضم: الأكل بأطراف الأسنان. الصحاح ٥: ٢٠١٣.

٣- الكافى ٣: ٥٠٥ ح ١٩، الفقيه ٢: ٥ ح ١٠، معانى الأخبار: ٣٢٥ ح ١، الوسائل ٦: ١١ أبواب ما تجب فيه الزكاه ب ٣ ح ١.

٤- الكافى ٣: ٥٠٦ ح ٢٢، عقاب الأعمال: ٢٧٩ ح ٢، الوسائل ٦: ٢٦ أبواب ما تجب فيه الزكاه ب ٦ ح ٤.

٥- الكافى ٣: ٥٠٥ ح ١٥، الفقيه ٢: ٧ ح ٢٣، الوسائل ٦: ١٥ أبواب ما تجب فيه الزكاه ب ٣ ح ١٩.

٦- الوسائل ٦: ١١ أبواب ما تجب فيه الزكاه ب ٣.

٧- الكافى ٣: ٤٩٦ ح ٤، الفقيه ٢: ٢ ح ١، دعائم الإسلام ١: ٢٤٥، الوسائل ٦: ٥ أبواب ما تجب فيه الزكاه ب ١ ح ٩.

٨- انظر الوسائل ٦: ٩٨ أبواب زكاه الذهب و الفضة ب ٣.

و عن الرضا عليه السلام: أنّ علّه الزكاه الاختبار للأغنياء، و حثّهم على المواساه، و تذكيرهم فقر الآخره (١).

و فى بعض الروايات: أنّ من أسبابها نموّ المال، و حصول البركه فيه (٢). إلى غير ذلك.

### المبحث الخامس إنه لا يجب فى المال حقّ بالأصالة سوى الزكاه و الخمس.

و ما ورد ممّا ظاهره وجوب إعطاء الضغث بعد الضغث (٣) و هو لغه القبضه من الحشيش المختلط رطبها بيابسها (٤)، و المراد: القبضه من الزرع السنبل و ممّا ظاهره وجوب الحفنه بعد الحفنه (٥) محمول على الاستحباب، جمعاً. و كذا ما دلّ على أنّ من الواجب على الإنسان أن يفرض فى ماله شيئاً مقرّراً يُعطيه إن شاء فى كلّ يوم، و إن شاء فى كلّ جمعه، و إن شاء فى كلّ شهر (٦).

و أمّا ما وجب بالعارض بسبب الإنفاق أو النذور أو العهود و الايمان و نحو ذلك، فكثير.

### المبحث السادس أنّ الزكاه هنا متعلّقه بعين المال على وجه الشركه، لا بالذمه، و لا بالعين

على نحو تعلّق الرهن أو أرش الجنايه، و إن جاز الدفع من عين أخرى، و من القيمه، و الدفع من نوع آخر فى زكاه الإبل. و جواز التصرف مع البناء على الأداء للدليل.

فليس للمالك التصرف فى المال مع بقاء الزكاه فيه إلا مع ضمانها، فإن لم يضمن

١- الفقيه ٢: ٤ ح ٧، الوسائل ٦: ٥ أبواب ما تجب فيه الزكاه ب ١ ح ٧.

٢- انظر الوسائل ٦: ٣ أبواب ما تجب فيه الزكاه ب ١.

٣- الوسائل ٦: ١٣٤ أبواب زكاه الغلات ب ١٣.

٤- المصباح المنير ١: ٣٦٢.

٥- مثل ما فى الكافى ٣: ٥٦٥ ح ٢، و التهذيب ٤: ١٠٦ ح ٣٠٣، الوسائل ٦: ١٣٤ أبواب زكاه الغت ب ١٣ ح ١.

٦- المعارج: ٢٤.

و نقله عن ملكه، تبعضت الصفقه، و كان للمُشترى مع جهله الخيار. و لو ترتبت عقود عليها و على قيمتها و حصل ربح؛ فإن أجاز المجتهد عن الفقراء تلك المعامله، ضرب الفقراء فى الربح، و إلا للفقراء أصل السهم من أصل المال. و الأحوط إدخالهم فى الربح مطلقاً.

و لو ضمن البائع، و لم يؤدّ، انكشف فساد ضمانه، و رجع حقّ الفقراء إلى نفس المال. و ليس للمتملك التصرف فى شىء من المال قبل الإخراج، مع العلم بعدم الإخراج و عدم الضمان؛ لأنّ السهم مُشاع، و تصرفاته بأسرها حرام.

و الظاهر عدم لزوم إخراج زكاه (ما انتقل) (١) من أهل الذمه، و ما أخذ من أهل الحرب، و الأحوط الإخراج.

و كذا المأخوذ من غير أهل الحقّ، لا سيّما إذا دفعوا، و إن نجز (٢) دفعهم، على إشكال.

و حيث تعلقت بالعين، لزّم تقديمها على الدين، و عدم تكررها ببقاء مقدار ما ينطبق على النصاب أحوالاً، و عدم الضمان لو تلف المال أو بعضه بلا-تفريط، و جواز أن يبيت الإمام قبل إخراجها من ماله، لو عملنا بروايه: «أنّ الإمام لا يبيت و فى ذمته حقّ» و أبقيناها على إطلاقها، و تقديمها على زكاه الفطره عند التعارض، و اشتراكها مع الخمس فى الإخراج مع التعارض، و عدم استثناء ما يُستثنى للمديون فى وجوب إخراجها، و يتبع الساعى عن الإمام و الفقراء العين أو عوضها مع التلف بتفريط، و حرمة التصرف بما تعلقت به من دون ضمان، و عدم تعلق النذر و شبهه بذلك السهم لو نذر التصرف بماله من دون ضمان. و استحقاق السهم من الأرباح و النماء (٣) مع إجازة المجتهد، و تبعيته حصّه الفقراء بالإعراض، كما لو أعرض المالك عن بعض المتساقط من سنبل، أو تمر أو زبيب، أو نحوها (و بالهبة من قبضه سنبل أو طعام أو تمر أو نحوها) (٤).

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٢- فى «س»، «م»: لم يجز. و فى «ص»: لم نجز.

٣- فى «ص» زياده: على القول بالشركه.

٤- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

و الشركة فيما يحصل من البذر المتخلف لاعن إعراض و نحوه، و عدم جواز التصرف بها على القول بالرهن؛ لأن فوائد الرهن و نماءه رهن؛ و عدم تعلق أحكام المدينين به، فلو نذر لهم ناذر أو وقف عليهم واقف لم يدخل فيهم، و عدم لزوم الإعطاء بحساب الأصل لو تبدلت من غير ضمان إلى أنواع أخر لأجل الحفظ أو لغيره من المصالح، و لزوم قيمه المثل لما تبدلت إليه لا أصله مع الإعواز، و تعلق حكم الوديعة، فلا يسافر إلا بعد الضمان أو التأديه أو الوضع عند أمين، و إعطاء المؤن المصروفة بعد التعلق، و جواز التأخير، و عدم الضمان لو دفعها من غير اختيار كالوديعة، و تخصيص الفقراء بها دون الغرماء في مال الميت و المفلس، و عدم دخولهم في التقسيط مع القصور، و عدم الدخول في إرث الوراث، و لا في أمر الديون و الوصايا، و تبعض الصفقة و ثبوت الخيار لو باع الجملة. و عدم لزوم محذور لو التزم بأن لا يكون مشغول الذمه مع عدم إجراجها، و عدم جواز أخذ الرهن على ما في الذمه مع وجودها، و عدم جواز ضمان من طلب منه قبل ضمانه، و طلب عوض النفقة، و المصرف مع الصرف عليها، و اشتراك ضمان الجنايه في بعض الوجوه، و وجوب الحفظ لها كالوديعة، و لزوم الحلف في النذر و شبهه مع التعلق بملك أربعين شاه و ليس عنده سواها، (و جواز بيعها بحال و مؤجل، و جواز جعلها رهناً، و جواز المصارفه و نحوها، مما يشترط فيه القبض في التقدير عليها مع الغير) (١) فإن الدين غير مقبوض، و جواز المضاربه عليها (٢) باقيه على حالها.

و كون الدعوى للفقراء مع الغاصب أو السارق، و جواز الإنفاق عليها من مال الفقراء مع الغبطه، (و جواز أخذ الأرش عن عيبتها في وجهه) (٣) و جواز أن يأخذ المالك من الساعى أجره عليها لو تأخر عن القبض، و صدق قوله لو قال: ليس في يدي من مال الناس شىء.

١- ما بين القوسين ليس في «س»، «م».

٢- في «م»، «س» زياده: في النقدين.

٣- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

### المبحث السابع لو اشترى أو تملك بوجه آخر،

أو باع أو ملك مالا فيه حق من زكاه و لم تكن مضمونه، كان الأخذ عاصياً، تجرى عليه أحكام الغصب؛ حتى لو كان في ثمن ما قيمته قنطار من الذهب قيراط منه أو درهم حرم الكون فيه، وفسد ما يتبعه من العبادات، و استخدامه إن كان مملوكاً، و وطؤها إن كانت جارية، و هكذا. و وجب تجنّب ما سُرى بالذمه مع العزم على الأداء منه، على قول، و تجنّب مال القرض مع العزم على الوفاء منه. و الأحوط تجنّب ما كان أداؤه منه، و لو مع عدم العزم. و لو أجاز المجتهد التصرف صحّ.

### المبحث الثامن لا يشترط الإيجاب و القبول،

و يكفي مجرد الدفع و الإقباض في دفع الزكاه، لكن يشترط أن يكون ذلك من المالك أو وليه أو وكيله، فإذا امتنع، قهره الحاكم على الدفع. و إن لم يُمكن، تولاه المُجتهد أو من يقوم مقامه.

و ليس للفقير الأخذ إلا عن إذنه. و لو تعذّر الاستئذان أخذها الفقير أو غيره و سلّمها إلى المجتهد؛ فإن تعذّر، سلّمها إلى عدول المسلمين ليدفعوها إلى المستحقين؛ فإن لم يكونوا، احتسبها على نفسه.

### المبحث التاسع: فيمن تجب عليه

#### إشاره

إنما تجب على من جمع عدّه صفات:

#### أحدها و ثانيها: العقل، و البلوغ

يبلغ خمس عشره سنه تامّه من حين سقوطه بتمامه من بطن أمّه، أو صدور حمل عنه في الذكر (١)، و في اعتبار اليوم المنكسر و الهلالي

و العددى من الشهر بحث. و تسع كذلك، أو حيض، أو حمل في الأُنثى، أو احتلام، و المراد خروج المنى بأى نحو كان، أو نبات شعر خشن على العانة بمقتضى الطبيعه فيهما.

و الخنثى المشكل بحكم الذكر فى العدد. و يُعتبر فى حصول العلامه فيها أن يكون من الفرجين، أو على الفرجين، أو من أحدهما و على الآخر، و يقع على قسمين (١).

و يكتفى بواحد من ذى الفرجين المتساويين مع العلم بالتساوى من كل وجه إن أمكن على إشكال. و مع العلم بزياده أحدهما المدار على الأصل، و ربّما يقال بالملازمه بين الحصول من الزائد و بين البلوغ، و مع الشكّ يُعتبر التعلّق بهما.

و لا- تجب على الصبى و المجنون، و لا- وليهما، من غير تأمل فى النقدين، و على الأصحّ فى الغت و المواشى، و إن استحبّت فيهما، و المشكوك فى بلوغه أو عقله مع عدم ثبوته سابقاً محكوم بعدمهما فيه.

و يُعتبر البلوغ و العقل من ابتداء الحول إلى انتهائه فى ذوات الحول، و حين التعلّق فى غيرها، حتّى لو جُنّ فى أثناء الحول فى القسم الأوّل ثمّ عقل وقت التعلّق، أو جُنّ حين التعلّق فى القسم الثانى، لم تجب الزكاه. أمّا لو كان عاقلاً حين التعلّق ثمّ جُنّ، و جب على الوليّ الإخراج.

و يُستحبّ للولى الإخراج من غلات الصبى و مواشيه. و ربّما يقال بتوجه الاستحباب إليه أيضاً مع تمييزه، و هو بعيد بالنسبه إلى العبادات المائيه.

و أمّا المجنون؛ فالحكم بالاستحباب فيه مُشكل، و الأحوط الترك فيهما.

و أمّا الاستحباب فى مالهما إذا اتجر به الوليّ أو مأذونه فالقول به أقوى، و سيجىء البحث فيه إن شاء الله تعالى.

و ما وجب فى مال المجنون من زكاه أو حقّ سابق على الجنون، أو استحباب فيه، أو

---

١- فى «ص» زياده: و لو خرج الدم من فرج النساء على وجه يحكم بكونه حيضاً لو كانت امرأه، و المنى من فرج الذكر، ثبت البلوغ أيضاً، و فى اشتراط دوران الشعر على العورتين معاً وجه قوى.



فى مال الطفل، يتولّى الولي إخراجہ. و لو تعدّد الأولياء، جاز (١) لكل واحد منهم؛ فإن تشاخوا و أمكن التوزيع، و زرع عليهما، و إلا فالمرجع إلى القرع؛ فإن لم يرضوا، جبرهم الحاكم عليها؛ فإن أتلغا شيئاً منها مع تفريط الولي، كان الضمان عليه، و مع عدمه يكون الضمان عليهما، فيؤدى الولي العوض من مالهما.

و لو طرأ الجنون مع التعلق بالبعض، كأن يجنّ بعد اصفرار البعض أو احمراره، أو صيروره بعض الحب شعيراً مثلاً، روعى فيه النصاب، فيجب فيه مع بلوغه، و لم يجب فى الباقي.

و إذا بلغ الطفل لم يمكّنه الولي من دفع زكاته حتى يأنس منه الرشد بالاختبار لأحواله بالتصرّف بأمواله. و لو دفع شيئاً إلى الفقير، جاز الاحتساب عليه من الولي مع بقاء العين و تلفها.

و لو سلّمها معزولة، أو فى ضمن المال إلى القابض، فتلفت بإتلافه أو بآفه سماويه، ضمنها، و أداها من مال نفسه إلى الولي ليسلّمها إلى أهلها.

و كلّ من تعلق به ضمان شىء، فإن كان مثلياً، دفع المثل إن أمكن؛ و إن لم يمكن، أو كان قيميّاً و تلف، ضمن القيمة وقت الدفع فى الأوّل، و التلف فى الثانى، على أصحّ الوجوه.

و لو دفعها غير من تعلق به عن المالك من مال المالك، فأجاز قبل التلف، أجزاء، و كذا بعده؛ لأنّ القول بالكشف أقوى.

و لو دفعها عنه من مال نفسه فأجاز؛ فإن كان قاصداً للتبرع فلا شىء له؛ و إن نواها قرضاً، رجع. و الأحوط ترك الاحتساب فى جميع هذه الصور. و لو أمر الولي الناقص بالدفع، و تولّى هو التيه غير مكتفٍ بتيه الناقص، فلا بأس.

و لو كانت عليه زكوات من جهات متعدّده، لم يلزم تعيين جنس المال فى التيه. و لو كان عن جماعه، لزم عليه تعيين المدفوع عنه. و لو كان واحداً و لم يعينه، دَفَعَهَا بتيه

صاحبها، و أجزاء عنه.

### ثالثها: الحرّيه،

فلا تجب على العبد، قنّاً كان أو مدبّراً أو مكاتباً مشروطاً أو مطلقاً لم يؤدّ شيئاً من الضريبه، و لا على الأمه متّصفه بتلك الصفات، أو أمّ ولد. و لو تحرّر بعض منهما، و جب (١) ما قابل الجزء الحرّ.

و يُشترط استمرار الحرّيه من مبدأ الحول إلى حين التعلّق فيما يُعتبر فيه الحول، و حصولها قبل التعلّق مستمراً إلى حينه في غيره، و يجرى هذا القول على قول من نفى ملكيه المملوك، و قول من أثبتها على الأصحّ.

و لو أتلف المملوك عيناً فيها الزكاه من غير تفريط المولى، كان الضمان على العبد يُتبع به بعد العتق، و لا رجوع على المولى. و لو كان مغوراً من جانب المولى، و رجع الفقراء على العبد بعد عتقه فأدى لهم، رجع على الغارّ، و استقر الضمان على مولاه. و إن لم يكن مغوراً من جانب المولى، فلا رجوع له عليه، إلا إذا كان المولى جابراً له، فالضمان عليه، و لا رجوع له على عبده.

و لو دفع بزعم أنّه حرّ، فبان عبداً؛ أو عبداً، فبان حرّاً، فسدّ؛ لفساد التيه في الأخير، و لانكشاف عدم السلطان في الأول. و كما لا يجوز له الإعطاء، لا يجوز له القبول إلا بإذن سيده سابقاً أو لاحقاً، فإذا قبل، كان للسيد، و إن كان مأذوناً في القبض لنفسه على أصحّ الوجهين، فتشترط قابليته المولى لأخذها و لو كان في سبيل الله لا بقصد التمليك، لم تدخل في ملك المولى. و لو كان مشتركاً؛ فإن كان مأذوناً، ملك كلّ واحد من الموليين من المال بنسبه حصّته؛ و إن كان وكيلاً، كان بينهم بالسويه؛ و إن اختلفوا في الاستحقاق و عدمه، ملك المستحقّ مقدار حصّته دون غيره.

و لو دفع إلى القابل و غير القابل من أىّ جهه كانت؛ فإن تعدّد الدفع، أو كان مع الجهل بالموضوع أو الحكم مع المعذوريه، صحّ في القابل دون غيره، و في غير ذلك

١- في «ص»، «ح» زياده: منها.

يقوى ذلك، والأحوط الإعادة.

و لو ارتفع المانع فيما مرّ من الأقسام قبل الإقباض، عادّ الولي فضولياً، وتولاه مولاه، و بالعكس يحتمل ذلك، و الإجازة للمولّى عليه دون مولاه.

### رابعها: إمكان التصرف بما يُطلق عليه ذلك عرفاً،

فلا- يكفي التمكّن من بعض التصرفات النادرة، و لا- يشترط جميع التصرفات مستمراً من أوّل الحول إلى آخره، إمّا منه، أو من وليه مع نقصه حيث يتعلّق بالمولّى عليه، أو من وكيله.

فلا- زكاه في مغصوب، و لا- بعيد، و لا- ضائع، و نحوها، و لو في بعض من الحول. و لا عبره بتمكّن الولي الشرعيّ بالنسبة إلى الغائب أو المستور مثلاً.

و الظاهر اعتبار التمكّن ممّا في يد الغاصب (مجاناً أو بالعوض اليسير في وجه قويّ. و لو أمكنه الغاصب) (١) من التصرف، مع بقاء يد الغصب، فلا زكاه. و لو كان في يد المالك و في التبعد و الخفاء؛ إن أمكن الوصول إليه بمالٍ لا يضرّ بحاله، و لا يزيد على ماله، صدق التمكّن، و إلا فلا.

و لو أمكن أخذه بسرقة و نحوها من غير عُسر، دَخَلَ في المتمكّن على إشكال. و لا يخرج عن التمكّن بعروض شىء من قبله، كما غمأ أو جنون أو نذر أو عهد أو نحوها من الموانع الشرعيّة الاختياريّة المانعة عن التصرف، في وجه قويّ.

أمّا ما يتعلّق بالمخلوق، كأن يشترط عليه في عقدٍ لازم أن لا يتصرّف حيث يصحّ، فالظاهر الحكم بانقطاع الحول به، و استثنائه (٢) بعد ارتفاع المانع.

و لو كان مريضاً مرض الموت، فهل يلحق باليمنوع من التصرف فيما زاد على الثلث، أو لا؟ وجهان، أقواهما الثاني.

و لو زعم التمكّن أو خلافه فبانّ الخلاف، بنى على الواقع دون الزعم. و لو رهنه أو

١- ما بين القوسين ليس في «م»، «س».

٢- في «س»، «م»: استيفائه.

حجر عليه في أثناء الحول، انقطع الحول. و لو آجَرَ (١) أو صالح على المنافع، لم يخرج عن صدق التمكّن.

و لا- زكاه على الديان و المقرض، سواء تمكنا من الأخذ و الاستيفاء، أو لا- و مع الاستيفاء يُعتبر الحول من حينه. و إذا قبض المقرض أو الديان من المُستدين أو المُقترض (٢)، اعتُبر به الحول من حين القبض. و لو عزّله مع الامتناع عن أخذه، و قبضه الحاكم أو عدول المسلمين، كان بحكم المقبوض، و إلا كان على حكم المُقترض و المُستدين، و مع عدمهم يقوى الاكتفاء بالعزل.

و لو زعم القبض فبانّ الخلاف، أو العدم فبان القبض، دار الحكم مدار الواقع، على إشكال في الأخير.

و القدره على تسليم الزكاه ليست بشرط في وجوبها، فإن لم يقدر على تسليمها، عزّلهَا، و ترقّب الإمكان، و إلا أوصى بها، و أشهد عليها مقبول الشهاده.

و لا- تتعلّق الزكاه بالوقف عامياً أو خاصاً؛ لتعلّق حقّ الغير به، و تتعلّق بنمائه حيث يكون خاصاً؛ لأنّه مملوك لصاحب الوقف، و كذا المحبوس بأقسامه، و لو في بعض الحول، في وجه قوئ.

### خامسها: ملكته النصاب لمالك واحد،

فلو اشترك النصاب أو الأ- كثر منه بين اثنين أو جماعه، و لم يبلغ سهم أحدهم نصاباً، لم تجب الزكاه؛ و لا تجب فيما يملك بالقبض قبله، كالموهوب، و مال القرض، و السلم، و الصرف، و هكذا. و تجب فيما للبائع فيه الخيار؛ لأنّه ملك من في يده على الأقوى، و كذا الموهوب قبل التصرّف بالنسبه إلى المتّهب، و القرض بالنسبه إلى المقترض كذلك، و غير ذلك، و لا بدّ من ذلك في تمام العام؛ فلو باعه أو وهبه في أثناءها ثم عاد إليه، احتسب العام من حين العود.

١- في «م»، «س»: أجبر.

٢- في «م»، «س» زياده: أو من قام مقامهما.

و لو بلغ النصاب مع الرطوبة الأصليه ثم نقص للجفاف، فالمدار على وقت التعلق، و لا اعتبار بالرطوبة العارضيه بحصول النصاب.

و الأقوى اعتبار التصفيه من الخليط كالتراب و نحوه أصلياً أو عارضياً. و الأولى مُراعاة الاحتياط فى القليل فى الأول (١).

و لو شك فى حصول النصاب، لم يجب البحث، و الأحوط ذلك.

و لو اختلفت الموازين فيه، أخذ بالراجح كثره أو ضبطاً، و مع عدم الرجحان فلا وجوب.

و يستحب أن يزكى «المال الغائب عن صاحبه سنين و لا يعلم مكانه» عن سنه واحده. و لو كان له طريق إلى العلم و لو ببذل يسير، لم يدخل فى حكم الغائب (٢). و تُستحب زكاة الديان لدينه إن أمكن تحصيله، بل القول بالاستحباب مطلقاً (٣) لا يخلو من وجه.

### سادسها: أن لا يكون مخلوطاً بالحرام

على وجه لا- يعرف مقدار الحرام و لا- صاحبه، و إن علم أن الحلال أكثر من النصاب. و لو مرّت عليه أعوام بتلك الحال، لم يجب فيه إلا الخمس؛ لأنه لا يسوغ له التصرف. و ربّما ألحق باشتراط إمكان التصرف، و يقوى أن يقال: هو متمكن من التصرف بعد إخراج الخمس، فتتعلق به الزكاة.

### المبحث العاشر: فيما تجب فيه من المال

#### إشاره

لا- تجب إلا- فى تسعه أشياء: الغت الأربع، و هى: الحنطه، و الشعير، و التمر، و الزبيب؛ و البهائم الثلاث، و هى الإبل، و البقر، و الغنم؛ و النقدين، و هما الفضة و الذهب، فينحصر البحث فى مطالب:

١- فى «ص» زياده: و لو لم يعلم بحصول النصاب.

٢- فى «م»: الفأنت.

٣- كما فى الجامع للشرائع ٢: ٤٩٢، و المعتمد ٢: ٤٩٢.

**المطلب الأول: فى الغلات****إشارة**

و فىه مقاصد:

**الأول: أنه لا يجب فى الغلات ممّا عدا الأربع**

من ذرّه أو أرز أو سمسم أو ماش أو عدس أو حمّص أو باقلاء أو غيرها ممّا يُكّال أو يُوزن، فضلاً عن غيره. و لا تجب و لا تُستحبّ فيما لا يدخله الكيل و الوزن من البقول أو الخضروات، و إن عرض له ذلك فى مثل هذه الأيام. و يُستحبّ فيما عداها ممّا يدخله الكيل و الوزن على الأقوى.

و لو اختلفت البلدان فىهما، لحق كلّ واحد حكمها.

و المدار على ما يُسمّى شعيراً أو حنطه أو تمرّاً أو زبيياً. و كلّ منها له نصاب مُستقلّ، فلو اجتمع ممّا زاد على الواحد منها نصاب لا من أحدها، فلا زكاه.

و لو دخل قليل من الحنطه فى الشعير أو بالعكس مثلاً، اعتبر الاسم؛ فإن تساويا و لم يبق له اسم مخصوص، لوحظا منفردين فى إجراء الحكم؛ و إذا دخل المغشوش فى اسم أحدهما، فالمدار عليه، و طريق الاحتياط لا يخفى.

**المقصد الثانى فى أنه يُشترط فى تعلق وجوب الزكاه بها النصاب،**

و هو خمسه أوسق، و الوسق ستون صاعاً، فهو ثلاثمائه صاع.

و الصاع: أربعة أمداد، فهو ألف و مائتا مدّ.

و المدّ: رطلان و ربع، فالصاع تسعة أرطال عراقية قديمه، فهو ألفان و سبعمائه رطل بالعراقى.

و الرطل: مائه و ثلاثون درهماً، على الأصحّ، كلّ عشره منها سبعة دنانير.

و الدينار الذهب الصنمى، و وزنه مثقال شرعى.

فالرطل العراقي و هو نصف المكي و ثلثا المدنى واحد و تسعون مثقالاً شرعياً و المثقال الشرعى ثلاثة أرباع المثقال الصيرفى، فيكون الرطل ثمانية و ستين مثقالاً صيرفياً و ربعاً.

و الدرهم: ستّه دوانيق.

و الدانق: ثمان حبات من أوسط حبّ الشعير. فالدرهم ثمان و أربعون حبه.

فلو بنينا الأوقيه المتعارفه على مقدار وزن الرطل العراقي، لكان النصاب ثمان و عشرين وزنه و ثلاث حُقق، عباره عن تغار و ثمان و زئات و رطل. و إن بنيناها على خمس و سبعين مثقالاً، فهو خمس و عشرون وزنه و نصف و تسع أواقٍ. و إن بنيناها على بقالى المشهد الذى أوقيته مائه مثقال، كان تسع عشره وزنه و أربع حقق و أوقيتين و ثلاثة أرباع أوقيه.

و بالمن التبريزى القديم الذى هو عباره عن ستمائه مثقالٍ صيرفى ثلاثمائة منّ و سبعة أمان و ثمن المنّ. و بالتبريزى العطارى الجديد، و هو عباره عن ستمائه (و أربعين مثقالاً صيرفياً. مائتين و ثمانية و ثمانين منّ إلا خمسه و أربعين مثقالاً صيرفياً، و بالمن التبريزى الجديد البقالى الذى هو عباره عن ستمائه (١) مثقال صيرفى، و ثمانين مثقالاً، مائتين (و ستّه) (٢) و خمسين منّ إلا خمسه و أربعين مثقالاً.

و بناء معرفتها على الدنانير؛ لأنها أقرب للضبط من حبّ الشعير، لشده اختلافه، و أنّ الدنانير لم تختلف فى الجاهليّه و الإسلام على ما قيل، و نقل فيه الإجماع (٣). لكن بعد النظر الدقيق يفترق بين العتيق و غيره، فتنبغى مراعاة العتيق.

و هذا التقدير تحقيق فى تقريب؛ لأنّ الاختلاف فى الجمله لازم.

و يسقط مقدار الخليط من تراب أو غيره من الوزن. و فى عدم مراعاة اليسير لو كان ممزوجاً من الأصل دون العارض وجه قوى.

١- ما بين القوسين ليس فى «س»، «م».

٢- ليس فى «س».

٣- نهايه الأحكام ٢: ٣٤٠، الحدائق ١٢: ٨٩.

و يُعتبر فيها الجفاف وقت الاعتبار، لا وقت التعلُّق، ولا بأس بالرطوبة الجزئية من الأصل.

ولا يُضاف شيء من الأنواع إلى غيره، وإنما لكل نصاب على انفراده.

ولا تجب إلا فيما بقي منه نصاب بعد إخراج حصّه السلطان، إمامياً أو غيره، أخذها بعنوان الخراج بضرب الدراهم ونحوها، أو بالمقاسمه وأخذ الحصّه الموظّفه له، أو باسم الزكاه.

وأما المؤن السابقة على التعلُّق أو اللاحقه، من بذر، أو أجره أرض، أو أجره حفر الأنهار الصغار المتّخذة لتلك السنه، أو تنظيف الكبار؛ وقيمه العوامل، والآلات، والماء، وأجره الناطور، والوكلاء، والمقاسمين، والكيّال، وأجره الحيوان العامل والمركوب للحفظ، وما يبذل لدفع المضارّ والمفاسد أو للحفظ من ثياب وغيرها ممّا يتوقّف عليه حصول الغرض، ونحو ذلك فالنصاب مُعتبر قبل إخراجها (١). وكلّمّا تصرّف به المالك بعد تعلُّق الزكاه تتعلّق به الزكاه.

ولو شكّ في بلوغ النصاب، بنى على العدم، ولا يجب التفحص. ولو علم بوجوده وشكّ في نقصانه، بنى على البقاء، بخلاف ما إذا علم، وشكّ في المقدار، فإنّه يجب عليه الاختبار. ويصدّق الوكيل في ثبوته ونفيه، وإخراج الواجب، ومقدار الخارج من المؤن وغيرها، والأحوط الاقتصار على العداله.

والحبوب والثمرات المتفرّقه زماناً أو مكاناً غيرها ممّا تتعلّق به الزكاه يضمّ بعضها إلى بعض، فيحصل النصاب من الضمّ (٢) في العام الواحد. ولا يضمّ شيء من الأربعة إلى غيره، بل لكل نصاب.

وخليط الشعير والحنطه يُلحظان فيه على انفراده مع كثره الخليط تخميناً إن لم يعزل، فإن عزل فما بلغ منهما النصاب وجب فيه دون غيره.

والشركاء يلحظ النصاب في حصّه كلّ على انفراده، دون المجموع، وإن كانوا في

١- في «ص» زياده: وأما أجره

٢- في «ص» زياده: وإن لم يحصل من الانفراد.



بيت واحد و مأكّل واحد، أو كان أباً مع ولده أو زوجاً مع زوجته.

و يُعتبر النصاب حال التمريه، و الزبيبيّه و الحنطيّه، و الشعيريّه بعد البروز من السنبل، و ما كان من ثمر النخل و العنب لا يكون تمرّاً أو زبيباً يلحظ بالنسبه إلى غيره.

### المقصد الثالث في أنّ الوجوب مشروط بالدخول في الملك بملكه أرض أو بذر،

أو عمل بزراعه، أو غرس، أو مساقاه، أو بابتياح، أو هبه، أو مهر، أو صلح، أو غير ذلك، فعَمَّال الزروع و البساتين من نجار أو حدّاد أو حِقّ أو حافظ، و نحوهم إن ملكوا الحصّه من العين قبل التعلّق تعلّقت بهم الزكاه، و إلا فلا، كما إذا استحقّوا مطلقاً لا من خصوص الزرع أو من غيره فقط، أو استحقّوا منه بعد تعلّق الزكاه، فمن كان له سهم في أصل الزراعه من العمّال أو غيرهم، أو حصل له ذلك قبل تعلق الزكاه باحمرار أو اصفرار أو نحوهما، و استمرّ إلى حين التعلّق، و جبت عليه، و إلا فلا.

### المقصد الرابع: في بيان وقت تعلّق الزكاه في الغلات الأربع

لا- كلام في أنّه لا يجب إخراج الزكاه و تسليمها إلا بعد التصفيه، و الأقوى أنّ تعلّقها يكون بيد صلاحها، و يحصل في ثمر النخل بالاحمرار، و الاصفرار، و ما قام مقامهما، و في ثمر الكرم بصدق العنبيّه، و في الزرع بانعقاد الحبّ بحيث يسمّى شعيراً و حنطه، فمتى حصل ذلك في شىء منها، و كان بحيث يبلغ النصاب بعد التسميه تمرّاً أو زبيباً أو حنطه أو شعيراً، أو بعد فرضه كذلك، و إن لم يكن معدّاً لذلك، تعلّقت به الزكاه.

و لو شكّ في حصول سبب التعلّق، أو شكّ في البلوغ على تقدير التصفيه، لم يجب الاختبار و الاحتياط فيه؛ أمّا لو علم البلوغ فلا يجوز التصرّف بشىء منه إلا مع الضمان. و يجوز التسليم منه على الحساب، و إخراج الحصّه منه بالتمام، إلى غير ذلك من الأحكام.

**المقصد الخامس: فى جنس ما يؤخذ**

لا يجوز أخذ الردى عن الجيد، ولا يجب تسليم الجيد عن الردى، بل يؤخذ من كل واحد مقدار ما يجب فيه؛ فلا يؤخذ الجعور (١)، ولا معى فأره، ونحوهما عوض الجيد، والأحوط إعطاء الحصه من الفاضل أو المساوى.

و يجوز الدفع من العنب و البسر و الزرع قبل التصفيه على الحساب، و لا يجوز أن يعطى من جنس من الأجناس الأربعة عوض جنس آخر، إلا بالقيمه، و تحتسب القيمه فترجع إلى مسأله إخراج القيمه.

و لو دفع فى محل آخر من الجنس، فلا بأس و إن تفاوتت القيمه؛ و إن أعطى من القيمه، أعطى قيمه محل الدفع، و الأحوط أعلى القيمتين.

و الأقوى أن للمجتهد و مأذونه الأخذ من غير الجنس، و يرجع إلى الصلح بالولاية. و لو اختلف الساعى و المالك فى جنس المزكى أو قيمته، قدم قول المالك من غير يمين، و له الدفع من القيمه، و إن أمكنت العين.

و لو حصلت مصلحه للفقراء بأخذ الردى ء جاز. و لو أخذ جيداً فظهر رديئاً، كان للعامل أو الفقير رده. و لو احتسب بالقيمه و أضيفت إليه التتمه، فلا بأس.

و لا- يجب الإعطاء من العين، فلو أعطى المماثل أو الأعلى من خارج، فلا بأس. و لو وكل على الإعطاء فى محل آخر، جاز الإعطاء فيه من الجنس أو من قيمته فيه. و لو وكل أميناً على الإعطاء، اكتفى، و الأحوط استخباره.

**المقصد السادس فى القدر المخرج:**

و هو «العشر» فيما سقى سيحاً من الماء الجارى على وجه الأرض أو فى نهر أو قناه أو ثلج من عين أو غيرها، أو كان عذياً بفتح العين أو كسرهما

١- جعور و زان عصفور نوع ردى ء من التمر. انظر المصباح المنير: ١٠٢ ماده جعر.

و سكون الذال زرع لا يسقيه إلا ماء المطر، أو بعلًا بفتح الباء و سكون العين النخل و الشجر و الزرع تشرب عروقه من الأرض من غير أن يُسقى.

و «نصف العشر» فيما سقى بالدوالي و الدالية: المنجبون، أعنى الدولاب الّذى تديره البقر، و الظاهر إلحاق غير البقر بها و الناعوره الّتى يديرها الماء، و شىء من خوص يشد فى رأس جذع طويل، و النواضح: و هى السوانى، و السانیه: الناقه الّتى يُستسقى عليها.

و ليس المدار على خصوص هذه الأشياء، بل المراد أنّ العُشر لایزم فى كلّ ما لا يخرج بالآلات و نحوها. و یدخل فى ذلك مضافاً إلى ما سبق ما یرجعه بالمتح (١) بدلوا أو بظرف غيره، أو بغير متح و لو بكفیه. و لا فرق بین أن يقع منه أو من غيره، عن تبرّع أو عن أجره، من غاصبٍ أو غيره.

و إذا اجتمع الأمران، عمل على الأغلّب زماناً، لا- عددًا و لا- نفعاً على الأقوى، و مع التساوى «ثلاثة أرباع العشر» و مع الشكّ یرجح «نصف العشر». و الأحوط ثلاثة أرباعه، و الأحوط من ذلك «العشر».

و لو كان بعض من الزرع الواحد يسقى بالنحو الأوّل، و البعض الآخر يُسقى بالنحو الثانى، كان (لكلّ حكمه. و لو كان الزرع مشتركاً، و اختلف الشركاء فى كيفیة السقى، كان) (٢) على من سقى موافق حصّيته من غير علاج العشر، و على الثانى نصفه. و یصدّق قول المالک فى كيفیة السقى.

و لو سقى بالماءین دفعه، بنهرین أو نهرٍ واحدٍ، لوحظ الاختلاف فى القلّه، و الكثره، و المساواه. و حکم الشكّ علم ممّا تقدّم.

و لو سقى زارع بالدوالى مثلاً، فجرى الزائد على زرع آخر من دون علاج، احتمل فيه الوجهان، و لعلّ نصف العُشر أقوى.

١- المتح: جذبك الرشاء تمدّ بيد و تأخذ بيد على رأس البئر. المصباح المنير: ٥٥، العين ٣: ١٩٦.

٢- ما بین القوسین ليس فى «س»، «م».

و لو أُخرج الماء بالدوالي مثلاً على أرض، ثم زرعت فكان الزرع بعلاً، احتمل أيضاً، والأقوى نصف العشر.

و لو سقى البعل أو العدى بالدوالي عفواً من غير تأثير، لزم العشر، وبالعكس بالعكس (١). و لو شكَّ في كيفيته السقى، هل هو من موجب العشر، أو من غيره؟ بنى على الثانى، والأحوط الأوّل.

### المقصد السابع: فى الخرص

المقصد السابع: فى الخرص (٢)

و هو جائز و إن كان على غير القاعده.

و مصلحته: أنه إن ضمن حصه الفقراء، جاز له التصرف كيف شاء، و كان الكلّ بحكمه، و مع (٣) الضمان يكون أمانه فى يد المالك، و له أن يتصرف بمقدار ما يُريد مع ضبطه.

و محلّه: ثمره النخل و الكرم من غير إشكال، و يقوى جوازه فى الحنطه و الشعير فراراً من لزوم الحرج و الضيق، و يُحتمل قوياً جوازه فيما تتعلّق به الزكاه استجباً ممّا يدخله الكيل و الوزن، محافظه على السنّه.

و وقته: زمان أمن الافه باحمرار و اصفرار، و صيروره عنب، و انعقاد حبّ على الأقوى.

و لو ظهر فى الخرص غبن فاحش، كان للمغبون الرجوع. و لو كان فى عدّه أمور، فليس له سوى فسخ (٤) الجميع.

و الظاهر جواز اشتراط الخيار، و جواز أن يقبل الساعى القبض مع الخرص عليه،

١- بالعكس الثانى غير موجوده فى «س».

٢- الخرص: الحرز فى العدد و الكيل. و الخارص يخرص ما على النخله، ثم يقسم الخراج على ذلك. العين ٤: ١٨٣ خرص.

٣- فى «ح»، «م» زياده: عدم.

٤- فى «م»، «س»: مسح.

و الظاهر أنّ التراضى شرط فيه. و لو رضى بعضُ الشركاء فقط، تُخَصُّ بالخرص، و لو وقع الرضا على البعض دون البعض جاز، و فى توقّفه على احتمال الضرر وجهان.

و فاعله الإمام أو نائبه الخاصّ أو العام؛ لولايته على مال الفقراء. و يجوز للمالك ذلك مع تعذّرهما، و مع عدم التعذّر الأحوط الرجوع إليهما. و إن كان القول بجوازه من المالك مع ذلك أقوى.

و لا يُشترط فى الخرص صيغته، بل هو معامله (خاصّه، يكتفى فيها بعمل الخارص و بيانه. و لو جيئ بصيغته الصلح كان أولى. و هو معامله) (١) غريبه؛ لأنها تتضمّن وحده العوض و المعوّض، و ضمان العين.

ثمّ إن زاد ما فى يد المالك فله، و إن نقص فعليه، و إن تلف بأفاه سماويه كالا- أو بعضاً فنقص فليس على المالك. و يُحتمل القول بأنّ المالك لا يضمن ما تلف أو نقص، و لعلّ الأوّل أقوى، و لكلّ من المالك و الخارص الفسخ مع الغبن الفاحش.

و يُشترط فى الخارص إن لم يكن مالكاً أن يكون عدلاً ضابطاً. و اعتبار العدلين أوفق بالاحتياط.

و لو رجع الخارص من جانب الشرع عن خرصه بدعوى أنّه زاد فيه، قبل قوله. و لو ادّعى أنّه أجحف بالفقراء، لم يُقبل بغير البيّنه فى وجه قوئى. و لو ادّعى العلم على المالك، كان له الحلف فى نفى علمه. و لو ظهر فسق الخارص، بطل خرصه. و لو تجدد بعد الخرص فلا بأس. و لو زاد من ربح الزراعه على مئونه السنه، وجب إخراج الخمس بعد إخراج الزكاه.

### المقصد الثامن فى أنّه لا يرفع وجوب إعطاء الزكاه وجوب الخمس،

بل يجب فيما زاد على مئونه السنه و المصارف، و ليس على نفس حصّه الزكاه خمس، كما أنّه ليس فى حصّه الخمس

و لو بقيت معزوله أعواماً غير معيّنه لأحد زكاه.

و الخمس هنا أعمّ من الزكاه؛ لأنه يلزم الزارع، و العامل، و الأجير، و مالك الأرض، و مستأجرها، و مشتري الزرع، و جميع من دخل في قسم المكتسبين، و المحترفين (١). و إخراج الزكاه مقدّم على إخراج الخمس؛ لأنّ الخمس يجب في مال المكتسب، لا في أمانه من مال الفقراء.

### المقصد التاسع أنها لا تجب إلا بعد إخراج حصّه السلطان

في مقاسمته أو خراجه أو أخذه بعنوان الزكاه ظلماً، و بعد إخراج المؤمن المتعلّقه بزراعته الذي تعلّقت به الزكاه؛ من تنقيه الأنهار الكبار، و القنوات، و سدّ الثّم، و قيمة البذر إن أخذ بالثمن، و عينه إن لم يكن بالشراء، و أجره اللقّاح و التكييس، و التركيس، و التعكيس، و النواطير، و المقاسمين، و الكياليين و الوكلاء، و الكتّاب، و أجره الأرض، و قيمة الآلات، و العوامل، و ما يُعطى لدفع الظلم، و يوضع للهيبة، و لاعتبار حفظ الزرع، كما كرام الضيوف، و أجره الحفّاظ، و الدواب المستأجره، و أجره العمّال، كالحلاقين، و النجّارين، و الحصيّادين، و الدوّاسين، و الحدّادين، حيث لا يكون لهم سهم بالزرع متقدّم على وقت تعلّقها، و جميع المصارف المتعلّقه قبل التعلّق و بعده ممّا عدا ما اتخذ للانتفاع به على الدوام، كحفر القنوات و الأنهار الكبار، و بناء الجدران، و (فراخ) (٢) الأشجار، و نحوها.

و لا يُحتسب منها ما ازداد على المتعارف، و بذل ما لا يُحتاج إليه، و ما دفعه إلى السلطان مع عفوه عنه، و ما بذل من قيمه أو أجره زائدين لعدم التفحص، و ما تبرّع به من عمل أو مال أو تبرّع به غيره، و لا يبذر نبتاً لنفسه أو أعرض عنه صاحبه. و لا تخرج المؤمن في غير الغلات.

١- في «ص» زياده: بخلاف الزكاه.

٢- في «م»، «س»: إخراج.

**المطلب الثاني: في النقدين****إشاره**

يُشترط في تعلق الزكاه بهما شروط:

**أولها: النصاب،**

و لكل منهما نصابان، أولهما شخصي و الآخر جنسي.

فأول نصابي الذهب: عشرون مثقالاً شرعياً، عباره عن مقدار عشرين ديناراً ذهباً صنمياً، عباره عن خمسه عشر مثقالاً صيرفيّاً.

و ثانيهما: أربعة دنانير، عباره عن ثلاثه مثاقيل صيرفيه، فكلُّ أربعه نصاب بلغت ما بلغت.

و أول نصابي الفضة: مائتا درهم، عباره عن مائه و أربعين ديناراً أي مثقالاً شرعياً مائه و خمسه مثاقيل صيرفيه.

و ثانيهما: كلُّ أربعين درهماً عباره عن ثمانية و عشرين مثقالاً شرعياً، واحد و عشرين مثقالاً صيرفيّاً ممّا فوق المائتين بالغه ما بلغت.

و الزكاه فيهما ربع العشر، من كلِّ أربعين واحد، ففي النصاب الأول للذهب أعنى العشرين مثقالاً شرعياً نصف مثقال، و في النصاب الثاني أعنى كلُّ أربعه أربعه من الدنانير قيراطان؛ لأنَّ كلَّ دينار عشرون قيراطاً، فالأربعه دنانير ثمانون قيراطاً، و ربع عشرها قيراطان.

و في النصاب الأول من الفضة أعنى المائتين درهماً خمسه دراهم؛ لأنَّ عشر المائتين عشرون درهم، و ربعه خمسه، و في النصاب الثاني أعنى الأربعين درهماً درهم؛ لأنَّ عشر الأربعين أربعه، و ربعها واحد.

و ليس فوق العشرين ديناراً زكاه حتّى تبلغ الأربعه دنانير، ثمّ ليس فوق الأربعه زكاه حتّى تبلغ الأربعه ثانياً، و هكذا. و ليس فوق المائتين درهماً زكاه حتّى تبلغ الأربعين، ثمّ ليس فوق الأربعين زكاه حتّى تبلغ الأربعين ثانياً، و هكذا.

و المدار على ما يُسمّى ذهباً و فضّه، جيّداً كان أو رديئاً. و يُضاف الجيّد من المجانس

إلى رديئه، و لا- يُضاف شىء من النقدين إلى الآخر، بل يُعتبر نصاب كل واحد منهما على انفراده. و المغشوش منهما يلاحظ بلوغ الصافى منه النصاب.

و المغشوش منهما بغيره يعتبر بلوغه النصاب فرضاً إذا كان خالصاً، و مع الشك لا يجب. و الأحوط إعطاء الزائد أو التصفية.

و لا تجب الزكاه إلا مع العلم العادى أو الشرعى ببلوغ النصاب. و لو عَلِمَهُ و جهل المقدار، و جب الاستعلام على الأقوى، إلا مع إجراء صيغه الصلح مع ولّى الفقراء.

و لا يمنع وجوب الزكاه دين.

و من خَلَف نفقه لعياله لسنه أو سنين، فإن كان حاضراً، و جب عليه إخراجها مع اجتماع الشروط. و إن كان غائباً لا يعلم بالحال، فلا شىء عليه. و لو علم بالزيادة على الواجب، و لم يعلم بالبقاء، فلا شىء عليه أيضاً على الأقوى.

و لا يبعد تسريه الحكم إلى كل من أبقى مالاً ليصرف فى صدقات أو خيرات أو مبرّات أو نحوها. و الأحوط خلافه.

و يحصل النصاب باجتماعه من الكسور إذا حصلت الشروط.

و لو كان بعض الجنس جيّداً و بعضه رديئاً، لم يجز تخصيص الدفع بالردىء، و لا بالجيّد ناقصاً، مُلاحظاً للقيمه، إلا أن يشغل ذمّه الفقير، ثمّ يحتسبها عليه، و للمجتهد ذلك مع مُراعاه غبطه الفقراء.

و لو دفع شيئاً، فظهر غبن على المالك أو المدفوع إليه، كان للمغبون الفسخ، ما دام المدفوع باقياً، و مع التلف لا رجوع للمالك. و يقوى القول بلزوم تسليم الفقير تفاوت قيمه المثل.

و ليس على الدافع و المدفوع إليه تصديق الآخر فى دعواه، و لكن لكلّ منهما حيث يكون مغبوناً أو يكون الجنس معيباً أو غير مُجانس بدعواه الحلف على نفى العلم، إذا كان الدفع باطلاً و نظر من المُدعى، و إلا- فقول المالك مُعتبر من دون يمينه. و للفرق بين حضور الفقير فلا يُسمع قوله، و عدمه فيُسمع وجه.



**الشرط الثاني: أن يكون مسكوكاً بسكّه المعامله،**

قديمه أو جديده، إسلاميّه أو غيرها، باقٍ أثرها مع بقاء المعامله فيها أو لا، صافيه أو مَغشوشه، أُلغيت سَكَّتته أو لا، عمّت الأماكن أو لا، اتخذ للمعامله أو لزينه الحيوانات أو النساء أو لغير ذلك.

فلا زكاه في تبرٍ و هو الذهب و الفضة قبل الصياغه و فتاتهما أو نقارٍ جمع نُقره، و هي القِطع المذابه من الذَّهب أو الفضة، و لا في مَصوغ غير مسكوك، سواء قصد الفرار به من الزكاه أو لا و سواء جعل على هيئه محرّمه يجب كسرها أو لا، و سواء كان بفعل المالك أو مأذونه أو لا، و سواء كان في تمام الحول أو في بعضه، و لو ساعه من الزمان إذ ينكسر بها الحول، و سواء أُتخذ للصرف أو للزينه أو لا.

و لو كانت سَكَّتته غير سَكّه سلطان الوقت، فإن عمّت بها المعامله فكسكّه السلطان، و إلا فلا اعتبار بها. و لو فرض وقوع المعامله بغير المسكوك فلا شىء فيه، و الأحوط إلحاقه بالمسكوك حينئذٍ.

و لو حصل ربح زائد على ثنونه السنه بترقى قيمه النقدين مع قصد الاكتساب، و جب أيضاً الخمس.

**الشرط الثالث: أن يحول عليه الحول.**

و المراد به هنا و فى الأنعام: أحد عشر شهراً هلاليه لو ملك النصاب أوّل الشهر، أو مَلْفَقه من أحد عشر هلاليه و شهر عددى لو ملكه فى أثناء الشهر أو أثناء اليوم، مع احتمال تكميل يوم أو كسر للشهر المنكسر. فلو حصل النصاب و بقى جامعاً للشرائط إلى هلال الثانى عشر، و جبت الزكاه، و جاز إعطاؤها زكاه. ثم إن استمرّ إلى تمام الثانى عشر، علم صحّه ما فعل. و الأظهر انكشاف عدم الوجوب إن لم يستمرّ. ثم إن فقد شىء من النصاب أو وهبه أو عاوض عليه و لو من جنسه، استرجعه بعد ذلك؛ لخيارٍ أو غبنٍ أو لا، قصد الفرار بذلك قبل دخول الحول أو فيه و لو فى آخر جزء من اليوم أو لا، أو رفع شرطاً من الشروط كائناً ما كان، و لو فى جزء من اليوم، لم تجب الزكاه، و سيأتى تمام الكلام فى بيان حول الأنعام.

**المطلب الثالث: فى زكاه الأنعام****إشاره**

و يشترط فيها أمور:

**أحدها: النصاب****إشاره**

مُستمرّاً تمام الحول، و هو بلوغ أحد عشر شهراً فى الوجوب، و اثنى عشر شهراً فى الاستقرار، على نحو ما مرّ فى نصاب النقدين.  
و لكلّ من النّعم الثلاث نصاب مُستقلّ،

**[النصاب الأول للإبل]**

فلإبل عرابيها و بخاتيها، و يعبر عنهما بالعربيّه و الخراسانيه اثنى عشر نصاباً، خمس نُصّب فى خمس و عشرين منها: فى خمس شاه، ثمّ لا شىء حتّى تبلغ العشره، و فيها شاتان، ثمّ لا شىء حتّى تبلغ الخمس عشره، و فيها ثلاث شياه، ثمّ لا شىء حتّى تبلغ العشرين، و فيها أربع شياه، ثمّ لا شىء حتّى تبلغ الخمس و العشرين، و فيها خمس شياه.

ثمّ إذا زادت واحده، و بلغت ستّاً و عشرين، ففيها بنتُ مخاض، و هى من الإبل ما دخلت فى السنه الثانيه. ثمّ إذا زادت عشراً، و بلغت ستّاً و ثلاثين، ففيها بنت لبون، و هى ما دخلت فى السنه الثالثه. ثمّ إذا زادت عشراً، و بلغت ستّاً و أربعين، ففيها حِقّه، و هى ما دخلت فى السنه الرابعه.

ثمّ إذا زادت خمس عشره، و بلغت إحدى و ستين، ففيها جَدَعَه، و هى ما دخلت فى السنه الخامسه. ثمّ إذا زادت خمس عشره، و بلغت ستّاً و سبعين، ففيها بنتا لبون. ثمّ إذا زادت خمس عشره، و بلغت إحدى و تسعين، ففيها حِقَّتَان.

ثمّ إذا زادت ثلاثين فما فوق، فبلغت مائه و واحداً و عشرين، كان فى كلّ أربعين بنت لبون، و فى كلّ خمسين حِقّه.

فُنصِبَ بِهَا إِذْنُ اثْنَا عَشَرَ: خَمْسٌ، ثُمَّ عَشْرَةٌ، ثُمَّ خَمْسُ عَشْرَةٍ، ثُمَّ عَشْرُونَ، ثُمَّ خَمْسُ عَشْرُونَ، ثُمَّ سِتٌّ و عَشْرُونَ، ثُمَّ سِتٌّ و ثَلَاثُونَ، ثُمَّ سِتٌّ و أَرْبَعُونَ، ثُمَّ إِحْدَى و سِتُونَ، ثُمَّ سِتٌّ و سَبْعُونَ، ثُمَّ إِحْدَى و تِسْعُونَ، ثُمَّ مَائَةٌ و إِحْدَى و عَشْرُونَ. فَهَذِهِ اثْنَا عَشَرَ نَصَاباً.

و لو حالّ الحول على صغارٍ ليس فيها السنّ الواجب أو كبار كذلك، لزم إعطاؤه. و لو كان الكلّ مراضاً، لم يجب إعطاء الصحيح، و لو كان البعض كذلك، قوى التوزيع.

و أسنان الإبل فيما يترتب عليه اسم خاصّ عشرة: من حين التولّد إلى بلوغ سنه حوار، و بعده إلى بلوغ سنتين بنت مخاض، و بعده إلى بلوغ ثلاث سنين بنت لبون، ثمّ إلى بلوغ أربع سنين حُقّه، ثمّ إلى بلوغ خمس سنين جذعه، ثمّ إلى بلوغ ستّ سنين ثنّيه، ثمّ إلى بلوغ سبع سنين رباعيه، ثمّ إلى بلوغ ثمان سديس، ثمّ إلى بلوغ تسع بازل، ثمّ إلى بلوغ العشر مخلف.

و الظاهر أنّ السنّ الأوّل، و من الثامن فما فوق يستوى فيه لفظ المذكّر المؤنّث، فإذا بلغت الإحدى عشره فما فوق أُضيفت إلى ما بلغت، كأن يقال: بنت إحدى عشره، أو بنت اثنتي عشره، و هكذا.

و الظاهر أنّ الحاديّه و العشرين كغيرها من الحدود جزء من النصاب، لا شرط. فلو تلفت بعد الحول بغير تفريط، نقصت حصّه الفقراء بمقدار ما كان لهم منها.

و طريق أخذ الحقّ منها فى غير النُصّب الخمسه السابقه: أن يدخل العامل فيها من جانب الإمام أو نائبه بإذن المالك بطريق الرّفق إن أمكن، بخلاف البواقى، و يقسمها قسمين، و يخيّر المالك، ثمّ يقسم ما لم يخره قسمين و يخيّره، و هكذا إلى أن يبقى مقدار الواجب. و لو بقيت واحده جرى فيها حكم الشريكين، و الأحوط البناء على القرعه.

و مع غيبته يقوم المجتهد أو نائبه مقامه، فإن لم يكن قام عدول المسلمين، و للمالك الاكتفاء عن ذلك بترجيح سهم الفقراء على سهمه.

و من وجب عليه ما سنّه أدنى بدرجة من الموجود عنده، كأن وجبت عليه بنت مخاض، و ليس عنده إلا بنت لبون، أو بنت لبون؛ و ليس عنده إلا حقه؛ أو حقه، و ليس عنده إلا جذعه، دفع الزائد و أخذ معه شاتين أو عشرين درهماً، و الخيار إلى المالك، و فى الاكتفاء بشاه و عشره دراهم وجه. و الأحوط خلافه.

و لو انعكس الحال، كأن كان الموجود أدنى بدرجة، أضاف للعامل أو الفقراء أحد الأمرين، و الخيار هنا للدافع أيضاً و الظاهر الاقتصار على ذى الدرجة الواحده، فلا خيار بين الأربع شيا و أربعين درهماً.

و لو كان الأعلى المدفوع قليل الثمن، بحيث ينقص عن الأدنى (بأكثر من درجة أو يزيد بأكثر منها)؛ (١) أو الأدنى كثير الثمن، بحيث يزيد على الأعلى، فالظاهر سقوط الجبران، مع احتمال البناء على التعتد.

و الظاهر اعتبار تمامية المدفوع؛ فلو كان له نصفان فى بنتى مخاض، لم يجز دفعهما عنها، بل يرجع إلى القيمة.

و لو دفع المالك الأعلى تبرعاً مع وجود الأدنى، جاز على الأقوى. و لو دفعه فبان أنه لم يبلغ سنّ ما وجب عليه، أو بلغ زائداً على الواجب، كان له استرجاعه.

و فى جواز دفع القيمة عن العين وجه قوى يأتى الكلام فيه. و أمّا مع فقد السنّ الواجب فلا ريب فى إجزاء القيمة.

و لو حال الحول على نصاب كلّ صغار، احتمل فيه لزوم إعطاء الكبير، و توزيع القيمة.

و قد يحصل من ضمّ الكسور نصاب، فيجزى حينئذٍ إعطاء المضموم فى وجه قوى.

و لو كان الكلّ مراضاً، لم يجب إعطاء الصحيح؛ و لو كان البعض كذلك، قوى التوزيع.

### النصاب الثانى: للبقر،

و يرجع إلى نصابين:

أولهما: ثلاثون، و فيه تبع، أى: دخل فى السنه الثانيه، أو تبعه كذلك.

ثانيهما: أربعون، و فيه مسنه، أى: دخلت فى السنه الثالثه فما زاد.

١- ما بين القوسين زياده فى «ح».

و كأنهما فى الحقيقه راجعان إلى نصاب واحد، فإن انفرد بعض العددين بالوفاء من دون زياده، تعين، كأربعين و مائه و ستين؛ لأننا لو اعتبرنا الثلاثين، بقى الزائد من دون إخراج، فيدخل النقص على الفقراء؛ و بالعكس التسعون، و المائه و خمسون.

و لو لزمّت الزيادة فى كلّ منهما؛ فإن كانت متفاوتة، أخذ بما فيه صلاح الفقراء، كمائه و سبعين، و لو تساوت الزيادة فيهما، كمائه و ثلاثين، أو تساويا فى عدمها عنهما، كمائه و عشرين، تخير المالك فى اعتبار ما شاء من النصابين.

و الأحوط مُراعاه صلاح الفقراء بتقديم المستغرق على غيره، ثم الأقلّ عفواً على غيره، و يتخير مع التساوى فى الاستغراق، و يجزى (١) مثل ذلك فى النصاب الأخير من الإبل. و إذا حصل الاستيفاء بالخلط منهما دون الأخذ بواحد منهما، كمائه و ثلاثين، بنى على الخلط احتياطاً.

و تفصيل الحال: أنه إذا كان ثلاثين، ففيه تبيع أو تبيعه. و إذا بلغ أربعين، ففيه مسنه. و إذا بلغ ستين، ففيه تبيعان، و إذا بلغ سبعين، ففيه تبيع و مسنه. و إذا بلغ ثمانين، ففيه مسنتان. و إذا بلغ تسعين، ففيه ثلاث تبيعات. و إذا بلغ مائه و عشرين، ففيه ثلاث مسنات. و يحتمل التخيير بينها و بين أربع تبايع. و إذا بلغ مائه و خمسين فخمس تبايع. و إذا بلغ مائه و ستين فأربع مسنات أو أربع تبايع و مسنه.

و الأحوط أنّ الاستيفاء إذا حصل بالأعلى و الأسفل قُدم الأعلى.

و الجاموس من البقر، فيدخل فى الحساب مع غيره.

و مع عدم السن الواجب يرجع إلى قيمه. و الملقق كمنصفى مسنه أو تبيعه لا يجزى، إلا إذا كان النصاب مملّفاً فى وجه قوى.

و مع فقد الأدنى إذا رضى بدفع الأعلى قبل منه فى وجه قوى.

و لا يجزى المدفوع من جنس آخر، إلا إذا احتسب بالقيمه، و أجزنا دفعها، و سيجىء الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

**النصاب الثالث: للغنم**

و هو خمسة: أربعون، و فيها شاه. ثم مائه و واحده و عشرون، و فيها شاتان. ثم مائتان و واحده، و فيها ثلاث شياه؛ ثم ثلاثمائة و واحده، و فيها أربع شياه. ثم تبقى على هذه الحال إلى أن تبلغ خمسمائه، ففيها خمس شياه، لأنها إذا بلغت الأربعمائه كان على كل مائه شاه بالغه ما بلغت، و ما زاد عفو.

و يقوم الإشكال في احتسابها خمسة، إذ لا ثمره فيها؛ لأنّ الثلاثمائة و الواحده تساوى الأربعمائه في القدر المأخوذ.

و يمكن بيان الثمره في تعلق الوجوب بالثلاثمائة و واحده دون ما زاد. و في جهة الضمان، فإنه إذا تلف ممّا زاد على الثلاثمائة و واحده شيء، كان الضمان على المالك؛ لبقاء النصاب الذي هو متعلق الوجوب، بخلاف ما إذا تلف من الأربعمائه، فإنه يوزع بين المالك و بين الفقراء.

و في جواز التصرف فيما زاد على الثلاثمائة و واحده من غير ضمان، بخلاف الأربعمائه.

و فيما لو كان بعضها مراضاً أو ضعافاً، فإن (١) كان منها ثلاثمائة و واحده صحاحاً، و لم تبلغ الأربعمائه، وجب الإعطاء من الصحاح، و إن بلغ وزّع.

و في الرجوع من الفقراء على الغاصب و نحوه فيما زاد على الثلاثمائة و واحده، و فيما كان في الأربعمائه.

و فيما لو نذر نوعاً أو حلف أن يؤدى زكاه نصاب رابع، أو خامس، أو لا يأكل من مال زكاه، أو يأكل منه.

و فيما إذا جعلت للتجاره، و كانت أربعمائه.

و في جرى حكم الأمانه.

١- في «م»، «س»: و.

و فى تخصيص ضمان الجنايه، إلى غير ذلك.

و فى بعض هذه الوجوه نظر.

و يُشترط بلوغ النصاب فى الأقسام الثلاثه من البهائم للمالك الواحد، فلو اشترك بين الخليطين، و إن كان أحد الأبوين، فلا زكاه، و كذا فى غيرها. و لو ملك من كل واحد من ثمانين شاه ثلثها مثلاً لم يحصل النصاب، و لو كانت مشتركه بحيث يعلم أنه مع القسمة يحصل له نصاب وجبت.

و المتولد المخالف لأبويه بالاسم يُعتبر اسمه، لا أصله. و لو لم يدخل فى الأسماء الثلاثه لم يتعلّق به حكم. و لو تولّد من الجنس ما يدخل فى اسم جنس آخر فحكمه حكم الآخر.

و متى تعدّد فرض من الزكاه أخذت قيمته، و ما وجب فيه من الأنعام أنثى، كما فى الإبل و النصاب الثانى من البقر، لا يجوز فيه إعطاء الذكر إلا بالقيمه.

و لا تؤخذ هَرَمَه، و لا ذات عوار، و لا مريضه عوض الصحاح، و لو كان الجميع معيباً، جاز أخذ المعيب بشرط أن لا يكون عيب الخارج أشدّ من عيب الباقي.

و لو رأى عامل الصدقات أو المتولّى الشرعى صلاحاً للفقراء فى أخذ المعيب، فله أخذه. و لو تشاح المالك و ولّى الفقراء، مع كون بعضها صحاحاً و بعضها مراضاً، بنوا على القرعه أو الإشاعه، و إعطاء قيمه الحصّه المشاعه.

و الواجب فى الشاه المأخوذه فى الغنم أو الإبل (١) الجذع من الضأن، و هو ما بلغ ستّه أشهر، و الأحوط السبعه، ثم الثمانيه، ثم السنه. و الثنى من المعز، و هو ما دخل فى الثانيه، و الأحوط فى الثالثه. و الضأن و المعز جنس واحد، و بانضمامهما يحصل النصاب.

و يدخل فى الحساب فحلّ الضراب، و الأكوله الكبيره السمينه، و الربّى، و هى التى تربّى اثنين، و المعدّه للبن، و المختار من البهائم لأى سبب كان. و تجزى لو دُفعت،

١- أو الإبل ليس فى «س»، «م».

و لكن لا يجب دفعها على صاحب المال، و لا يجب دفع شىء من كرائم الأموال إلا إذا كان الجميع كراماً، بل يكفى مع ذلك إعطاء المتوسط على الأقوى.

و لا- يدخل المتجدد من كبار أو صغار فى حول المتقدم، بل لكل حول منفرد و إن لم يتغير حكم النصاب الأول بوجوده لو حصل معه فى زمان واحد، كخمس من الإبل ولدت خمساً؛ بناءً على أن النصاب خمس خمس، أو اشترى معها خمس، أو عشره منها ولدت عشرًا، أو تجدد بالتملك معها ذلك، أو أربعمائه من الغنم مثلاً يحصل معها أربعمائه، أو عشرون ديناراً حصل بعدها عشرون، و نحو ذلك.

و إن كانت بحيث لو قارنت لم يكن فيها شىء كأربعين من الغنم ولدت أربعين، أو تجدد بالتملك (١) معها ذلك، فالأقوى أنه لا عبره إلا بالمتقدم.

و إن كانت بحيث لو قارنت حصل نصاب آخر و نسخ النصاب الأول، كما لو ولدت ستة و عشرون من الإبل عشره، أو ثلاثون من البقر عشره، فالأقوى أن النصاب الثانى يُحتسب بعد أن ينقضى حكم النصاب الأول، و لا شىء فى الزائد على النصاب الأول فيما مضى من الحول الأول، كما إذا لم يستكمل النصاب أولًا ثم أتمته السخال و نحوها، فإن الحساب من وقت الإكمال.

و لو شك فى أن الزائد متجدد، أو سابق بنى على الأول، كما لو شك فى وقت الدخول فى الملك، فإنه بينى على التأخر (٢).

### الشرط الثانى: الحول على نحو ما فى النقدين،

بمعنى استمرار النصاب بنفسه باقياً على الملك السابق، جامعاً للشرائط حولًا تاماً اثنا عشر شهراً هلالياً لو قارن حصوله ابتداء الشهر، و مَلْفَقَه من شهر عددى أو المنكسر مع ما فات منه. و أحد عشر هلالياً لو حصل فى أثناء الشهر، و لو فى نصف اليوم الأول فى وجه قوى. و لا ينافى ذلك وجوب الإخراج بدخول الشهر الثانى عشر، فىكون تمامه شرط الاستقرار. و لو لم يتم،

١- فى «م»، «س»: بالتملك.

٢- فى «س»، «ص»: فسخ.



انكشف عدم الوجوب، وقد مرّ مثله.

و لو بدّل و لو بالمجانس، أو وهب، أو تلف، أو جنّ، أو زال شرطاً من الشروط في أثناء الحول، و لو بأقلّ القليل من الزمان، لم يُحتسب ما سبق من الحول، و استأنف الحول جديداً.

و إن مات أو ارتدّ عن فطره، جُدّد وراءه الحول، و سقط اعتبار الماضي، و المرتد الملى يبقى حكم حوله، و يقهر على إعطاء الزكاه؛ و إذا استُتيب ثلاثاً ثم قتل في أثناء الحول، جُدّد الوارث الحول، كالسابق.

و لا زكاه بين النصابين في جميع ما لوحظ فيه النصاب، و يُسمّى في الإبل (١) شنقاً (٢)، و في البقر وقصاً (٣)، و في الغنم عفواً.

و لو جمع الفقير من الزكاه نصاباً، و حال عليه الحول، وجبت فيه الزكاه، و ما أصابه من زراعه أو غيرها و تعلق به الخمس و جب إخراجه بعد الزكاه. و إذا اكتسب بما أصابه من زكاه فريح زائداً على مئونه سنته، و جب عليه الخمس.

### الشرط الثالث: السوم و الرعى في المرعى،

فالسائمة هي المرسله في مرعاها، مقابل المعلوفه. و المُعتبر فيه صدق السوم عرفاً، فلا يقدر فيه علف اليوم و اليومين، فضلاً عن الساعه و الساعتين. فلا- زكاه فيما يُعلف ليلاً مثلاً و يسوم نهاراً، و لا فيما يمضى عليه الشهران و الثلاثة مثلاً معلوفاً، فلا زكاه في بهائم إيران و لا خراسان و لا أذربيجان إلا ما شدّ و ندر منها، لأنّها تعلق الشهرين و الثلاثة لا تخرج إلى المرعى.

و لا فرق بين كون الإرسال من المالك أو بإذنه أو الغاصب، و لا بين كون نبات

١- في «م»، «س»: الأول.

٢- الشنق: ما بين الفريضتين، و هو ما زاد من الإبل على الخمس إلى العشرين. غريب الحديث للهروي ١: ١٣٢.

٣- جمع الوقص: أوقاص، و الشنق شناق، قال أبو عبيد: بعض العلماء يجعل الأوقاص في البقر خاصه و الأشناق في الإبل خاصه. غريب الحديث للهروي ٢: ٢٤٤.

الأرض محللاً أو محرّماً. و الأقوى إلحاق المرسل فى الزرع حيث يكون بالصحراء بالمعلوف.

و لا فرق فى المعلوف بين أن يعلف بنفسه، أو يعلفه المالك أو مأذونه أو الغاصب من مالهما أو مال المالك. و لا بين أن يكون مجبوراً لعذر مرض أو هرم أو خوف من نهب أو سلب أو أسد أو غير ذلك.

و لو منع عن السوم إلا- ببذل مال فبذله، دخل فى حكم السوم. و لو تغدّت بلبن، و لم يكن من السخال عن رضاع أو غيره، لم تكن سائمه.

و لو رعت نبات الدار أو البستان لم تكن سائمه، مع احتمال ذلك، خصوصاً مع سعتهما. و الظاهر إلحاق الصغار المتغذيه باللبن بالسائمه دون الكبار، فيكون حولها من حين النتاج، من غير فرق بين أن ترضع من سائمه أو معلوفه أو منهما، و لا- فرق بين استمرار الرضاع إلى تمام السنه و التركب منه و من السوم، و لا- بين كون الرضاع بعوضٍ أولاً، من الثدي أولاً، على تأملٍ فى الأصل، و فى بعض الأقسام.

#### الشرط الرابع: أن لا تكون عوامل،

فلا زكاه فى العوامل، و إن كانت سائمه، كالمتخذة للحرث، و السقى، و الركوب، و الإيجار، و الدياسه، و إداره المدار، من غير فرق بين اتخاذ المالك، و مأذونه، و الغاصب، و نحوهم.

و المدار فى الصدق على العرف، فلو عملت قليلاً بحيث لا يبعث على صدق الاسم لم تدخل فى العوامل، و لا يلزم حصول العمل على الدوام، و لا- يكتفى بحصوله فى بعض الأيام، بل المدار على صدقه عرفاً و لو شكّ من الأصل فى صدق اسم السوم و العماله، سقط الوجوب، و لو شكّ بالعارض قوى الوجوب.

و يُصدّق المالك فى نفي النصاب، و السوم، و الحول، و ثبوت العماله، و وقوع الدفع إلى المستحقّ، و نحو ذلك. و يجوز الدفع من العين، و من الخارج حيث لا يكون رديئاً و المال جيّداً.

و يجوز فى جميع ما سبق من الأقسام الدفع من القيمه أو العين.

و لا- يضم مال أحد إلى غيره، و إن كان خليطاً أو كان أباً و ابناً. و الزكاه المالىه متعلقه بالعين، كما مرّ. و لو جعلها معلوفه بعض العام أو سائمه فراراً من الزكاه لم تجب. و تضمّ الأموال المتباعده من جميع الأجناس كما مر.

و لا يجوز تقديم الزكاه على وقت الوجوب إلا قرضاً، ثمّ تحتسب مع بقاء القابليه. و لا تأخيرها قدرأ معتداً به، فلو أخرها لعذر، من فقد المستحقّ، أو منع مانع، أو مدّه يسيره طلباً للأفضل، لم يكن عليه ضمان. و كذا لا يجوز نقلها مع لزوم التعطيل، فلو نقلها بلا عذر أثم و ضمن. و لو نقلها مع وجود المستحقّ، و عدم لزوم التعطيل، ضمن و لم (١) يَأْثَمُ ما لم يكن مجتهداً أو مأذوناً منه.

و يجوز إعطاء قيمه فى جميع الأجناس. و الأحوط العين فى الأنعام، و لا- يُشْتَرَطُ فيها أن تكون مساويه للمخرج، فلو كان النصاب كلّه صغاراً ليس فيه السن الواجب، أو كباراً كذلك، لزم إعطاء الواجب أو بدله.

و لو كان الجميع مراضاً، لم يجب إعطاء الصحيح، و لو كان البعض كذلك قوى التوزيع، و لو تبرّع المالك دخل فى قوله تعالى فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ (٢).

و المتولّد من غير النعم الثلاثه أو منها، متحده الصنف أو لا، أو منها و من غيرها، يتبع صدق الاسم، و يلحقه فى الحكم كما مرّ.

### المطلب الرابع: فيما تستحبّ فيه الزكاه،

#### اشاره

و هو أقسام

#### الأول: مال التجاره،

و هو الذى يملك بعقد معاوضه بقصد الاكتساب، على وجه المعاوضه بين مالين (٣)، ببيع أو صلح أو هبه معوّضه. و عامل المضاربه يدفع من سهمه إذا بلغ النصاب، دون ما ملك بالإيرث، أو الحيازه، أو الهبه، أو الصدقه، أو الوقف، أو النكاح، أو الخلع، أو ملك بالمعاوضه للقيه، أو للوقف، أو الصدقه، أو الإيجار،

١- فى «م»، «س»: و إن لم.

٢- البقره: ١٨٤.

٣- فى «ص» زياده: من الأعيان.

أو الجعالة، أو غيرها ممّا يتعلّق بالمنافع، على الأقوى.

و يُشترط استمراره تمام الحول بالمعنى المتقدم ذكره، سواء حصل فيه التبديل و التغيير أولاً، و يشتدّ الرجحان فيما لو استمرّ بنفسه.

و يُشترط قصد الاكتساب تمام الحول، فلو قصد القنيه أو الصدقه أو نحوهما، بدايه أو نهايه أو بينهما، انكسر الحول. و أن يطلب الفضل بعد إحراز رأس المال، فإن كان لا يجد إلا و ضيعه، أو وجد رأس المال فأخر اتفاقاً لا (١) لطلب الفضل و إن حصل اتفاقاً، فلا زكاه.

و أن يبلغ النصاب المقرّر في زكاه التقدين عيناً أو قيمه فيكون حالها كحالهما (٢)، فلو نقص في أثناء الحول، و لو في جزء ما من الزمان، انقطع الحول.

و أن تجتمع شرائط الزكاه الواجبه سوى البلوغ و العقل، فالأقوى الاستحباب في مال اليتيم، و المجنون، و الخطاب للولى. و يستحبّ فيها الإخراج على نحو زكاه التقدين، و هو ربع العشر.

و الظاهر تعلّقها بالقيمه لا بالعين، بمعنى أجزاء التأديه منها (٣)، و لا بأس بالعين. و المدار على نقد شرائه لا نقد البلد.

و لو اشترى نصاباً للتجاره، كأربعين شاه، أو عشرين ديناراً مثلاً، و حال عليه الحول و جبت زكاه المال، و سقطت زكاه التجاره. و لو زرع أرضاً للتجاره و حصل النصاب، تعلّقت زكاه المال و التجاره، و إن زاد ربحه على مئونه السنه و جب (٤) الخمس أيضاً.

### القسم الثاني: الخيل الإناث العتاق العرييه،

الكريمه الأصل من الطرفين، و البراذين الإناث خلاف العتاق، و في كلّ واحده من القسم الأوّل ديناران، و من القسم الثانى

١- كلمه «لا» غير موجوده في «س».

٢- في «ص» زياده: في النصابين.

٣- في «س»، «م»: معها.

٤- في «م»، «س» زياده: من الأعيان.

دينار. و ليس فى الحمير، و البغال ما لم تتخذ للتجاره شىء.

و يُشترط فى استحباب الزكاه فىهما البلوغ، و العقل، و الحرّيّه، و الحول، و السوم، و إمكان التصرف من المالك أو وكيله أو وليه على النحو السابق فىهن، (و أن لا تكون عوامل) (١) و لا يكون من كسور لا تبلغ الواحده، و مع البلوغ إشكال.

### الثالث: ما عدا الغلات الأربع

مما يدخله الكيل و الوزن مما عدا الثمار و الخضروات بعد إخراج المؤمن.

### الرابع: غلات الأطفال و المجانين و مواشيهم

على نحو ما تقدّم.

### الخامس: الخليّ

المحرّمه على رأى.

### السادس: الخليّ التى فرّ بها من الزكاه

خروجاً من الخلاف.

### السابع: المال الغائب،

إذا مضت عليه أحوال، ثم وصل إلى يد صاحبه؛ فإنّه تُستحب زكاته لسنه.

### الثامن: النماء الحاصل من العقارات المتخذة للنماء،

كالحمامات، و الدكاكين و الخانات، و البساتين، عروضاً كانت أو نقوداً، حال عليه الحول أولاً.

### التاسع: زكاه المؤمن

المصروفه على الزراعه و الغرس.

### العاشر: زكاه العوامل

من البهائم.

### الحادى عشر: زكاه الدين

المقدور على استيفائه أو مطلقاً.

### **الثاني عشر: زكاة ما تعلقت به المعاوضة**

على ما فيه الزكاة فراراً.

### **الثالث عشر: زكاة ما شك في تعلق الزكاة به**

احتياطاً.

### **الرابع عشر: زكاة ما شك فيه بعد التسليم،**

و كذا ما اشترى ممن يظنّ به أنّه لا يزكّي.

ويُشترط في الجميع الحول، وإمكان التصرف، والبلوغ، والعقل، فيما عدا المستثنى، والنصاب فيما يلحق بذى النصاب، و الحول فيما يلحق بذى الحول.

ويُستحبّ وسم إبل الصدقة في المحلّ الظاهر منها كأفخاذ الإبل.

---

١- ما بين القوسين ليس في «س»،

## المطلب الخامس: فى أصناف المستحقين و هم ثمانية

### الأول و الثانى: الفقراء و المساكين

و هما كالظرف و الجار و المجرور إذا اجتماعا افترقا، و إذا افترقا اجتماعا، فلمّا ذكرنا معاً فى مصرف الزكاه صارا متغايرين فى المعنى.

و الشرط فيهما عدم ملكيه ما يقوت به سنته لنفسه و عياله الواجبى النفقه شرعاً أو عرفاً، و منهم الضيوف إن كان من أهلها، زائداً على الديون حاله و مؤجله، و على المستثنيات فى الديون من فرس الركوب، و عبد الخدمه، و الجاربه، و الفرش، و كتب العلم، لمن كان من أهلها، بما يناسب حاله، من عددها و كفيّتها، و دار السكنى، و الظروف و الآلات المحتاج إليها فى البيوت، و ثياب العاده، و ثياب الزينه و حليها ممّا يناسب حال المالك فيهنّ، و ما يحتاجه من الات الصنائع، و عقار، و رأس مال يستتميهما، و لا يزيد نماؤها على قوت السنه، و لا ينكر عليه فى تبعيتهما، و مال موجود لا يتمكّن من التصرف به، و لا الاقتراض عليه، و مال تعلقت به حقوق واجبه من نذور و عهود و نحوها، و لا يزيد الفاضل على مئونه السنه. و أن لا يكون صاحب صنعه أو حرفه تفى بمئونه، و لو على التدريج عاما تاماً، دون من لم يكن له حرفه و صنعه، كأجراء الصلاه و الصيام و الحجّ و نحوها، ما لم يكن صنعه كسائر الصنائع.

و البناء على اختلاف الأحوال و الأطوار، فقد يُعدّ صاحب الخمسين غنياً، و صاحب الألف فقيراً، فيلاحظ الحال فى المأكول، و الملبوس، و المفروش، و المركوب و المسكن، و غيرها؛ كفيّته، و كميّته، و ارتفاعاً و اتضاعاً، و نحوها على نحو ما تقدّم. و وجود ما يناسبه منها لا ينافى فقره؛ لأنّها و إن تضاعفت قيمته لزمته، أو للزوم حاجته إليها لا يعدّ من الغنى، و كذا صدق الترويج ممّا يوافق حاله مع الحاجه إليه.

و المشغول بطلب العلم فقير، و إن كان ذا صنعه تعارض تحصيله، و لو تعيّن عليه طلب العلم، و انحصر طريق معاشه بها و بأمثالها؛ أو كان شديد الحاجه جداً لا يمكنه

الاستغناء، وجب عليه الأخذ. و يجب عليه الإخبار عن حاله. و لو امتنع، كان كمانع الزكاه.

و لو كان طالب العلم غنياً في القوت و اللباس، محتاجاً للكتاب، أو للرفاهية لزياده التوجه، أو للنكاح لصفاء البال، و نحو ذلك، كان له الأخذ من سهم سبيل الله.

و صفتا الفقر و المسكنه متحدتان بالمعنى مع انفراد إحداهما عن الأخرى، فتقوم كل واحد مقام صاحبتها مع الانفراد، و مع الاقتران متغايران، كما في آيه الزكاه (١)، فَإِنَّ الْأَصْحَ أَنْ الْفَقِيرَ أَحْسَنَ حَالًا يَتَعَفَّفُ عَنِ السُّؤَالِ، و المسكين أشد منه و يحتاج إلى السؤال، كما أَنَّ الْبَائِسَ أَشَدَّ حَالًا مِنْهُمَا، و كل منهما مستحق.

و تظهر الثمره في باب النذور، و الايمان، و العهود، و في باب استحباب التوزيع على الأقسام الثمانية؛ لأن البسط غير واجب، بل يجوز التخصيص.

و يُصَدَّقُ مُدْعَى الْفَقْرِ، عُلْمَ غِنَاهُ سَابِقًا أَوْ لَا، مِنْ غَيْرِ بَيْنِهِ وَ لَا يَمِينٍ. و يجوز إعطاؤه دفعه فوق غناه.

و لو دفع زكاته إلى الإمام أو نائبه العام أو الخاص، برئت ذمته، سواء أصاب المدافع المدفوع إليه في دفعه أو أخطأ فيه، و لا ضمان على أحد منهم. و لو دفعها بنفسه إلى الفقير بزعم فقره، و علم المدفوع إليه بأنها زكاه، و كان ممن لا يستحقها، استرجعها منه مع التلف و بدونه؛ و مع علم المدافع لا- رجوع مع التلف، إلا- أن يكون بعد العزل. و إن لم يعلم بكونها زكاه، استرجعها مع بقائها دون التلف، و الحكم في دفع الإمام أو نائبه مثله.

و لا يجب في دفعها تسميتها زكاه، و لا سيما إذا كان الفقير ممن يستحي من اسم الزكاه.

### الثالث: العاملون

المنصوبون لجمعها، أو ضبطها، أو حفظها، أو حملها و نقلها، و نحو ذلك، و لهم



أخذ (١) الأسهم الثمانية على الاشتراك بينهم إن تعددوا، والاختصاص إن اتحدوا.

و فى جعل التوزيع على الرؤوس، أو على مقدار العمل، و فى ترجيح بعض على بعض لمرجح (٢) أو لاء و جهان، أقواما الأولان.

و يُشترط عدالتهم دون فقرهم، و أن لا يكونوا هاشميين إن كانت عمالتهم على زكاه أموال غير بنى هاشم. و لو جعلوا أجراء أو (٣) صولحو على العمل بمعين من بيت (٤) المال أو من متبرع و نحو ذلك، لم يدخل فى قسم الزكاه، و لا يُشترط فيه شرائطها. و لو جمعوا بين العماله و الفقر، كان لهم أخذ سهمين من الزكاه، و هكذا كل من تعددت جهات استحقاقه له الأخذ على عدادها. و متى دخلوا تحت الأجراء و نحوهم، كان للإمام و منصوبه عامّاً أو خاصّاً معاملتهم على جمع سائر الحقوق من خمس و غيره؛ لأنهم أولياء الأمور العامه.

و لو عملوا نصف العمل أو أقلّ أو أكثر، استحقّوا السهم إذا صدق عليهم الاسم. و لو كان بصوره الإجاره و نحوها، قضى بالتوزيع.

و لو خانّ العامل أو فسق، عُزل و لم يُعط شيئاً قبل إتمام العمل. و لو جُنّ انعزل، و يقوى اعتبار التوزيع هنا.

و لو نصب للعماله، فهل له عزل نفسه، أو لا؟ الأقوى الأول. و للعامل إذا اتسع عمله وضع الأجراء من يده، دون العمال. و الأقوى جواز ذلك مع الإذن، فيشتركون فى السهم.

و لو عُين للعمل، فلم يُصب شيئاً من الزكاه؛ لامتناع المنسوب عليهم، أو تلف ما أخذه بعد قبضه، لم يكن له شىء، و مع الإلتلاف منه أو للتفريط يضمن أيضاً.

و على العامل تصديق المالك لو أخبره بالدفع، و ليس له أن يختار من المال

١- فى «م»، «س»، «ص»: أحد.

٢- فى «ص» زياده: دينى.

٣- بدل أو فى «ص»: جمع.

٤- بيت غير موجود فى «م».

صفاياه. و ليس للمالك إعطاؤه الردى ء. و يُستحبّ له الدعاء للمالك بعد قبض الحقّ.

#### الرابع: المؤلّفه قلوبهم

و الظاهر أنّهم قسم من الكفّار و خيّدوا الله، و لم يقرّوا بالنبوّه لمحمّد صلّى الله عليه و آله و سلم، فتألّفهم ليقرّوا بالإسلام، و يعترفوا بالنبوّه، و يجاهدوا مع المسلمين. و الظاهر أنّها حرام عليهم، و إن وجب إعطاؤها لهم.

و يستوى هنا العبد و الحر و المكلف و غيره، فيجوز إعطاؤها لكلّ منهم مع حصول الغرض به.

و الأقوى سقوط هذا السهم في زمن الغيبه، و ثبوته لمن بسطت يده من الأئمّه عليهم السلام بعد النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم، و التخصيص بمن ذكرنا لمن كان له سهم من الزكاه، أمّا الدفع لتقويه الإسلام أو الإيمان، أو للاستجلاب إلى الطاعات، أو للإعانه على أخذ الزكوات و الصدقات و غيرها من العبادات و نحو ذلك، فهو داخل في سبيل الله، فلا يختصّ بكافر و لا غيره.

و الشرط في إعطاء هذا السهم رجاء التأثير في المعطى له، و عدم لزوم الخلل من جهة حسد قوم آخرين، فينتقض الغرض.

و في هذا القسم يجب البسط، مع توقّف الغرض عليه. و لو دخلوا في الإسلام و حصل الاطمئنان، فلا شىء لهم؛ و مع بقاء الخوف منهم بالرجوع إلى ما كانوا عليه، يبقى السهم لهم.

و الظاهر أنّ هذا السهم مداره على حصول التأليف، فإن كانوا متعدّدين لا يألّفون إلا بتمامه، سئلّم السهم تامّاً؛ و إن كانوا قليلين يحصل تأليفهم ببعضه، أُعطوا بعضه؛ و لو حصل تأليفهم بلين الكلام، و حسن السيره، اقتصر على هذا الحال، و لم يُبدل المال.

#### الخامس: الرقاب

و هذا السهم للمكاتبين العاجزين عن تسليم مال الكتابه، لقصور السعى، و فقد

المتبرّع، و للمماليك تحت الشدّه، و للمسلمين منهم فى أيدى الكفّار، بل للتخليص من الرقيّه مطلقاً، و للتخليص من كفّارات العتق فى وجه قوى. و الأحوط حيث لا يقصد فى سبيل الله الاقتصار على القسمين الأوّلين، بل على الأوّل منهما.

و هذا (القسم إن وجد ما يفى) (١) به منها أعطى بتمامه، و إلا أعطى منه ما يتوقّف عليه من كلّ الثمن أو بعضه، و يُسلّم السهم بيد المولى؛ و لو كان فى سبيل الله، جاز تسليمه إليه برضا المولى.

ثمّ ما ذكر من الشروط لو قلنا بها بالنسبه إلى هذا السهم، و إلا فلو جعل فى سبيل الله كان فكّ الرقاب مطلقاً منها على ما سيأتى.

و لو دفع إلى المكاتب مثلاً، فحصل فكّه من وجه آخر، أو أعتقه مولاه مجاناً، استرجع منه على الأقوى، إلا أن يُجعل من سهم آخر. و كذا لو دفع إليه و بانّ حرّاً.

و لو مات المحرّر من هذا السهم؛ كان ميراثه للفقراء؛ لأنّهم الأصل فى باب الزكاه، فكانّهم أولياء نعمته.

و لو قصر السهم عن عتق رقبه تامّه، جاز التبعيض. و فى تقديم الأكثر شدّه على غيره احتمال الإيجاب و الاستحباب، و الثانى أقرب إلى الصواب، و كذا تقديم الأعلى منزله على غيره، (و كذا باقى المرجحات) (٢).

### السادس: المدينون

و هم الغارمون، بشرط أن لا يكون (عندهم وفاء و لو مساوياً للدين، و لا صنعه تفى به، و أن يكون) (٣) صرفه فى غير معصيه (٤) من واجب أو مندوب أو مكروه أو مباح.

و الناسى، و الجاهل بالموضوع، و الجاهل بالحكم مع عدم احتمال المعصيه عنده، و المجبور، و المضطر، لا يدخلون فى العصاه. و من جُهل حاله، و لم يعرف بالمعصيه

١- بدل ما بين القوسين: السهم إن وجد مانع.

٢- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٣- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

٤- فى «س» زياده: و كذا تقديم الأعلى منزله على غيره و كذا باقى المرجحات.

بحكم المطيع، سواء ادعى الصرف في الطاعه أولاً، ولا يجب الفحص عنه.

و لو جهل الحاكم حاله فأعطاه، و هو يعلم أنه صرف في معصيه، حَرَّم عليه الأخذ. و لو نسي حال نفسه، جاز له الأخذ. و لو دفع سهمه إليه، فصرفه في غير الدين، أو إبراء الديان ذمته، أو أعطى فبان أن صرفه كان في معصيه، أو أنه لا دين عليه، و علم أن المدفوع إليه من سهم الغارمين، استُعيد منه (١) مع العزل، و مع عدمه لا يؤخذ منه مع التلف و علم الدافع، و يؤخذ بدون ذلك، و مع جهله يؤخذ مطلقاً.

و لو زعم المدفوع إليه أنها هبه و تلفت، أو كان رحماً للدافع، حكم له. و لو كان بعد العزل و التلف، و قامت البيئه به، تخير ولي الفقراء بين الرجوع إلى المعطى و الأخذ، و يرجع الأخذ بغرامته على الدافع.

و لو لم يعلم المدفوع إليه بالحال، رجع على العين مع البقاء دون التلف. و لو كان له دين، جاز احتسابه على المدين حياً أو ميتاً من سهم الغارمين، مع الفقر في الحي، و عدم وفاء التركه في الميت، أو كان وفاء و امتنع الاستيفاء في وجه.

و لو كان له على الديان دين، جاز له الاحتساب من الزكاه، و إسقاط ما على المدين.

و لو استدان لطاعه، فصرفه في معصيه، أو بالعكس، فالمدار على المصرف، دون القصد على إشكال. و كذا لو كان متردداً في الصرف.

و لو استدان بقصدهما معاً، قوى التوزيع، و الأحوط الحرمان.

و لو كان المديون ذا مال، و لم يكن عنده مال حين المطالبه، و تعذر عليه القرض، قوى القول بجواز إعطائه من هذا السهم.

### السابع: في سبيل الله

الشامل لجميع القرب، من بناء خانات، أو قناطر، أو تعمير روضه، أو مدرسه،

أو مسجد، أو إحداث بنائها، أو وقف أرضها، أو تعميرها، أو وقف كتب علم أو دعاءٍ ونحوها، أو تزويج عزّاب، أو تسبيل نخل أو شجر أو ماء أو مأكول أو شىء من الات العباده، أو إحجاج أحد، أو إعانته على زياره، أو فى قراءه، أو فى تعزيه، أو تكرمه علماء، أو صلحاء، أو نجباء، أو إعطاء أهل الظلم أو الشرّ لتخليص الناس من شرّهم (و ظلمهم، أو إعطاء من يدفع ظلمهم، و يخلص الناس من شرّهم) (١)، أو بناء ما يتحصّن المؤمنون به عنهم، أو شراء الأسلحه ل دفاعهم، أو إعانه المباشرين لمصالح المسلمين من تجهيز الأموات، أو خدمه المساجد، و الأوقاف العامه، أو غير ذلك من الأشياء، فيداخل جميع المصارف، و يزيد عليها، و إنّما يفارقها فى التيه؛ فلا يُعتبر فى المدفوع إليه إسلام، و لا إيمان، و لا عداله، و لا فقر، و لا غير ذلك.

### الثامن: ابن السبيل

و يُراد به: المسافر الذى لا نفقه عنده و لا يقدر على الاستدانه، و إن كان غتياً فى محلّه.

و يُشترط جواز سفره، بأن يكون داخلاً تحت حكم من الأحكام الأربعة، إمّا الوجوب، أو الندب، أو الكراهه، أو الإباحه. فلو كان سفر معصيه لنفسه أو لغايته، لم يُعط شيئاً.

و يُعطى بمقدار حاجته.

و لو أُعطى ثمّ جاءه ما يكفيه، فالظاهر الارتجاع مع البقاء، و مع التلف فلا رجوع.

و لو حصل له من يقرضه من المال ما يدخل عليه بسببه النقصان؛ لنفع يُطلب منه، أو لأخذ جنس إذا باعه بالنقد حصلت له غرامه، فإن كان ضاراً بحاله أو فيه إجحاف، لم يمنع من أخذ الزكاه، و إلا منع. و كذا لو حصل له من الصدقات، فلم يقبل، لم يخرج عن الاستحقاق.

١- ما بين القوسين ليس فى «م».

و الظاهر أنه لا يجوز إعطاؤهم زائداً على حاجتهم، و لو لم يكن من الزكاة، إلا ما يخصّ سهماً من السهام استحبّ له تقديم ما فيه الرجحان. و لا تلزم فيه الخصوصية في الدفع، و إن توقّف ثوابها عليها. و لو نوى سهماً فظهر غيره، فلا بأس.

### المطلب السادس: في أوصاف المستحقين

#### إشاره

و هي أمور:

#### أحدها: الإيمان،

و يتحقّق بالإقرار و الاعتقاد من دون عناد باللّه، و بالنبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سلم، و بالأئمّه الاثنى عشر عليهم السلام، من دون إنكار ضروري، أو كُفر نعمه، أو هتك حرمة الإسلام بقولٍ صادق أو كاذب، أو فعل يقضى بالإهانه حتّى لو نقل كيفيته بعض الأفعال المباحات القاضيه بالاستخفاف عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سلم مثلاً كفره أو بُغض من تجب ولايته و محبته على جميع أهل الإسلام. و الجاهل و الشاكّ في شىء منها كالمنكر لها، و ضعيف الاعتقاد كقويّه.

و الجاهل المطلق القاصر عقله عن الإدراك، أو البعيد بحيث لا يمكنه الوصول و السؤال، أو المربّي بين كفّار و نحوهم لا يمكنه الخروج عنهم للاستعلام، أو كان مشغولاً بالنظر حيث يقبل عذره لو اعتذر، ليسوا من العصاه، و لا يُعطون من الزكاة، في وجه قويّ. و يشترط ذلك فيما عدا صنفين: المؤلّفه و في سبيل اللّه.

و يكفى في ثبوت وصف الإيمان ادّعاؤه، و كونه مندرجاً في سلك أهله، أو ساكناً أو داخلاً في أرضهم، ما لم يعلم خلافه. و الأطفال يلحقون بأبائهم و أمهاتهم، و يكفى في الإلحاق إيمان أحد الأبوين، و الجدّ القريب، و المالك بعد حصوله في يده، من دون (مصاحبه) (١) أحد أبويه.

و يُعطى سهم الطفل و المجنون بيد الوليّ الشرعيّ. و في إلحاق البالغ المجنون بعد (كفره بأبيه) (٢) المسلم إشكال.

١- في «م»: مصاحبه.

٢- في «م»، «ح»: كفر أبيه.

**ثانيها: العدالة،**

و يكفى فى إثباتها المظنه الحاصله من النظر إلى ظاهر حاله، بحيث إذا سئل عنه من عاشره و خالطه، من أهل محلته أو غيرهم، احتسبه من أرباب الديانات و الأمانات.

و هى شرط فى العاملين حيث يعطون من سهم العماله، و أمّا لو جعلوا بإجاره أو جعله أو نحوهما، فالنظر إلى الحاكم. و لا تُشترط فى غيرهم، و لا مانع من إعطائهم إلا أن يكون الحرمان مانعاً عن العصيان، فيدخل فى باب النهى عن المنكر. و الأحوط مُراعاتها فى سهم الفقراء، و سهم المساكين، ثم الأحوط على تقدير إعطائهم الاقتصار على غير فاعلى الكبائر، خصوصاً شاربى الخمر.

و الظاهر أنه كلما هانت معصيته، كانت عطيته أرجح. و لا شكّ فى عدم اشتراطها مع الإعطاء من سهم فى سبيل الله، بل يتبع حصول القربه.

و يُعطى أولاد فساق المؤمنين، دون الكفار و باقى فرق المسلمين.

**ثالثها: أن لا يكون واجب النفقه على المالك،**

كالأبوين و إن علوا، و الأولاد و إن نزلوا، و الزوجه الدائمه، و المملوك، فإنهم لا يُعطون من سهم الفقراء و المساكين من ماله، و يُعطون من السهام الأخر إذا دخلوا تحت مستحقّيها. و الحكم فيما عدا الأخيرين بطريق الندب و موافقه الاحتياط.

و لو كان أحدهم تجب عليه نفقه هو عاجز عنها، كنفقه عبده أو زوجته، أو آبائه، أو أولاده، جاز إعطاؤه لينفق عليهم، و إعطاؤهم بأيديهم. و العبد لا يُعطى، و إنّما يُعطى مولاه فيما يراد تملكه فى وجه قوئى. و كذا لو احتاجوا بعض الحوائج الضروريه لأجل التوسعه فى وجه قوئى.

و من نذر، أو عاهد، أو حلف أن ينفق عليه بحكم واجب النفقه من الأنساب. أمّا الخادم الذى وجبت نفقته بخدمته بمعامله صلح أو غيره، أو الذى كانت خدمه حرفه له، فلا يجوز له الأخذ من مخدومه و لا غيره، إلا فى حوائج ضروريه، أو للتوسعه مع

دخولها في الحاحه.

و من وجبت نفقته على الغير، فإن كانت زوجته أو مملوكاً أو أجيراً للخدمه، أو كانت (١) له صنعه كما مرّ لم يجز إعطاؤه، إلا إذا وجبت عليه نفقه آخر و عجز عنها، أو لزمته حاجه، أو جاءه ضيف يلزمه إكرامه، أو ضاق عليه أمر فأراد التوسعه.

و إن كان من الأنساب، أو وجب بالندر و نحوه، فالجواز مطلقاً قوياً، و الأحوط الترك فيما عدا المستثنى. و الزوجه الناشز حكمها في المنع حكم غيرها، و كذا العبد الابق، و الأجير الممتنع.

و يجوز إعطاء زكاه الزوجه، و الأجير، و المنذور له، و شبهه للزوج، و المستأجر، و الناذر، و نحوه مع استحقاقهم.

و لو نذر ما وجب عليه من زكاه و غيرها ممّا يعود أمره إليه لشخص، لم يجز إعطاؤها لغيره، و لو أعطاها لم تحتسب له.

و تُعطى زكاه القريب لقريبه ما لم يكن واجب النفقه، بل هو أفضل من غيره، سواء أدخله في عياله أو لا. و لو أخذ واجب النفقه زكاه أو غيرها من الحقوق بحيث حصلت له الكفايه، سقط وجوب الإنفاق عليه من جهه القرابه. و من أخذ للتوسعه أو لبعض الحوائج فاكتفى بها، سقطت بذلك نفقته أيضاً.

#### رابعها: الحرية،

فلا- يُعطى مملوك من سهم الفقراء؛ لأنه لا- يملك شيئاً، و يُعطى من سهم في سبيل الله مع رضا مولاه، و مع عدم رضاه و اضطرار العبد يدفعها حاكم الشرع إليه. و لو كان مولاه عاجزاً عن نفقته، و كان فقيراً، أخذها لنفسه و دفعها إليه. و لو أُريد تعيينها للعبد، جعل دفعها إليه مشروطاً على المولى، و لزم ذلك على الأقوى.

و لو دفعت حصّته إلى المبعّض، صحّ منها ما قابل الجزء الحرّ، و كان الباقي بحكم



المدفوع إلى العبد. و لو قبض حرًا فعاد رقبًا، ملكها و صارت لمولاه مع بقائها إلى حين الرقيته.

### خامسها: أن لا يكون هاشمياً من ذريته هاشم بن عبد مناف

إذا أخذها من غير هاشمى. و أمّا من كان من ذريته أخيه المطلب فكسائر الناس.

و ذريته هاشم مخصوصه بذريته عبد المطلب و أولاده على ما نقل الصدوق أحد عشر (١). و ذريته عبد المطلب مُنحصره من بين أولاده بذريته أبى طالب، و أبى لهب، و العباس، و الحارث. و المعلوم منهم اليوم ذريته أبى طالب عليه السلام، و ذريته العباس.

يعمّ المنع سهم الفقراء، و المساكين، و العاملين غير المستأجرين، و الغارمين، و أبناء السبيل. و أمّا سهم المؤلّفه و فى الرّقاب مع فرضهما بارتداد الهاشمى، أو كونه من ذريته أبى لهب، و لم يكن فى سلسله مسلم، و الحاجه إلى الاستعانه به (٢)، و بتزويجه الأمه و اشتراط رقيه الولد عليه على القول به و فى سهم سبيل الله، فعلى تأمل.

و يجوز إعطاؤهم من الصدقات المستحبّه و الواجبه عدا الزكاه المفروضه (٣)، و الأحوط الترك، و لا سيّما فى الأخير. و يجوز لهم الأخذ من الزكاه إذا قصر الخمس عن كفايتهم، و اشتدّت حاجتهم، و لا تقدّر بقدر على الأقوى. و الأحوط الاقتصار على ما تندفع به الضروره.

و يثبت النسب بالشياع بما يُسمّى شياعاً، أو قيام البيّنه. و الظاهر الاكتفاء بادّعائه أو ادّعاء آبائه لها، مع عدم مظنّه الكذب، و الأحوط طلب الحجّه منه على دعواه. أمّا ادّعاؤه فى الفقر فمسموع.

١- الخصال ٢: ٤٥٣.

٢- فى «ص» زياده: مع عدم التمكن من قتله.

٣- فى «ص» زياده: و فى الزكاه المستحبّه يقوى الجواز.

و حكم الادعاء للنسب الخاص، كالحسنيّه، والحسيّيه، والموسويّه، والرضويّه، حكم الادعاء للعام. و لا مانع من إعطائها لموالي بني هاشم من عتقائهم، و خدامهم.

و من انتسب إلى هاشم بالأُم (١) لا يلحق ببني هاشم، فله من الزكاه كما لغيره. و من جهل نسبه و جهلته الناس أيضاً كاللقيط مثلاً يأخذ من الزكاه، لا من الخمس، و الأحوط تجنّب ما عدا زكاه الهاشمي.

و لبني هاشم أخذ الزكاه بهبه و نحوها ممّن أخذ منها، و التصرف في الأوقاف المتّخذة من سهم سبيل الله.

### المطلب السابع: في كيفيه الإخراج

يجوز للمالك أو وليه أو وكيله الإخراج، و لا- يجب حملها إلى الإمام و نائبه الخاصّ مع عدم طلبه، و لا- إلى الفقيه الجامع للشرائط مطلقاً مع عدم الاستدعاء، على الأقوى فيهما. و الأحوط ذلك خروجاً من خلاف المفيد؛ (٢) و الحلبي؛ (٣) و يُستحبّ تحويل أمرها إلى الإمام، و نائبه الخاصّ أو العامّ.

و لا- يجب بسطها على الأصناف الثمانية، و لا التعميم في صنفٍ منها. نعم يُستحبّ البسط على الأقوى، و يجوز ترجيح بعض المستحقّين على بعض بوجهه مرجّحه؛ (٤) و بدونها. و يُستحبّ مع وجود المرجّح، من حاجه، أو علم، أو تقوى، أو رحم، أو جوار، أو صداقه، أو نحوها. و ينبغي أن لا- يُخصّ بها الأرحام، بل يجعلها بينهم و بين باقي المسلمين، و أن يخصّ المتجمّلين بصدقه المواشي؛ لأنها أعزّ لهم، و غيرهم بصدقه النقدين و الغلات.

و لا يجوز تقديم الزكاه على وقتها، إلا على وجه القرض ثمّ إن بقي المقترض على

١- في «ص» زياده: أو الجدّه للأب أو الأُم.

٢- المقنعه: ٢٥٢.

٣- الكافي في الفقه: ١٧٢.

٤- في «س»: من حجّه.

حاله من القابليه لأخذها، جاز احتسابها عليه، وأخذها منه. ولا فرق بين أن يحصل له الغنى أو لا، وإن حصل له الغنى من أرباحها، أو من خارج، أو خرج عن القابليه من وجه آخر، استُعيدت منه.

وتجب المبادره بإعطائها حين حلول وقتها على نحو مبادره الأداء للغريم المطالب. ويجوز التأخير شهراً أو شهرين أو ثلاثه مع عزلها، وطلب الأفضل. ولو لم يجد المستحق عزلها، وانتظر حصوله. ولو أخرها من غير عذر ضمنها. ولو فقد المصرف، وتعدّر النقل عزلها، وأوصى بها. والأحوط صرفها حينئذٍ في سبيل الله من مصارف القربات، ولا تقف على حدّ.

ولا يجوز نقلها لغير المجتهد إلى مواضع بعيدة، مع وجود المستحق في البلد، أو موضع قريب منها. ولو أخرجها ونقلها لفقد المستحق، وعدم مصرف آخر في البلد، فلا بأس، ولا ضمان مع التلف.

ولو نقلها إلى بعض المواضع القريبه مع وجود المستحق جاز، وعليه ضمانها مع التلف، ما لم يكن مجتهداً أو مأذوناً منه. ولو عصى وأخرجها في غير صورته الجواز ووصلت إلى أهلها، أجزأت.

والأفضل صرفها في البلد، مع فقد المرجّحات في الخارج، بل إلى خصوص أهل البلد.

ويجوز التسليم بيد المستحق، وبيد وكيله، أو وليه. وللمجتهد أن يدفع عن الغائب (وأن يقبض عن الغائب) (١)، وأن يبذل الصنف المستحقّ بغيره (٢) مع مراعاة المصلحه، وأن يسقط شيئاً منها عوض نقل أو محافظه أو غيرها، وأن ينقل زكاه إلى مستحقّ الخمس وبالعكس بطريق المعاوضه مع المصلحه على إشكال.

ويجوز الأكل من مالٍ فيه زكاه غير مضمونه بقصد الاستنقاذ، وتسليم قيمتها إلى المجتهد. وما يُعطى للمولّى عليه لا يُسلم إلا إلى وليه أو المأذون من وليه، ولو سلّم بيده

١- ما بين القوسين ليس في «س».

٢- في «م»، «س»: لغيره.

فأُتلف لم يضمن، و على المالك دفعها مرّة أُخرى.

و لو دفع إلى وكيله زكاه أو نحوها ليفزقها، و كان مستحقاً لها، لم يجز له أن يأخذ منها سهماً، إلا إذا علم بالفحوى إذنه بالأخذ لنفسه، فيجوز (١) أخذ ما تقضى الفحوى بجوازه، و يستحقُّ أجره على عمله إن لم يعلم أنّ قصده العمل تبرّعاً، كما تقضى به العادة فى هذه الأزمان، و لو شرط الأجره فلا بأس، إلا أن يكون مجتهداً، فالأحوط له التبرّع.

فلو مات و لم يؤدِّ زكاته، أُخرجت من أصل ماله، كالديون، أوصى بها أو بعدمها أو لم يوص. و لو جهل حاله فى الإيصال و عدمه، فلا يجب الإخراج.

و يجوز أن يعطى الفقير من الزكاه كثيراً أو قليلاً، نقص عمّا يجب فى النصاب الأوّل من النقدين أو الثانى، أو لا. و الأحوط أن لا ينقص عمّا يجب فى النصاب الأوّل من نصف دينار أو خمسة دراهم، و أدنى منه فى الاحتياط أن لا ينقص عمّا يجب فى النصاب الثانى من النقدين من درهم أو قيراطين.

و لو اجتمعت فى واحد أسباب متعدّده من وجوه الاستحقاق جاز إعطاؤه من كلّ الجهات المجتمعه.

و الأقوى فى العبد المشترى من الزكاه أن ميراثه للفقراء، ترجيحاً لسهمهم على باقى السهام.

و لو عيّن المجتهد الشراء من سهم الفقراء مثلاً دون المساكين أو بالعكس، قوى اختصاص الإرث بذلك الصنف. و لو جعل وقفاً خاصياً من سهم سبيل الله. فميراثه للموقوف عليهم؛ و فى الوقف العام يقوى القول بأنّ ميراثه للإمام، و رجوع ميراثه للموقوف عليهم غير خالٍ من الوجه.

و يُستحبّ الإعلان بإخراج الزكاه واجبه أو مندوبه من الذى يقتدى به الناس، حتّى ينبعثوا على أدائها، و يرغبوا فى إعطائها، و لو لم يكن كذلك، فإن كانت مفروضه،

١- فى «ص» زياده: إذا.

رَجَّحَ إِظْهَارَهَا، أَوْ مَنْدُوبَهُ رَجَّحَ إِسْرَارَهَا.

و يَنْبَغِي لِلدَّفَاعِ زِيَادَةَ الشُّكْرِ لِلَّهِ عَلَى مَا أُجْرِيَ عَلَى يَدِهِ هَذِهِ الْعِبَادَةُ الْعَظِيمَةُ، وَ جَعَلَ النَّاسَ مَحْتَاجِينَ إِلَيْهِ، وَ لَمْ يَجْعَلْهُ مَحْتَاجًا إِلَيْهِمْ؛ وَ لِلأَخْذِ الشُّكْرَ لَهُ عَلَى مَا جَعَلَ لَهُ مِنْ يَعِينُهُ عَلَى دُنْيَاهُ، وَ الدَّعَاءَ لِلْمَالِكِ، وَ الشُّكْرَ لَهُ فِي مَقَابِلِهِ إِحْسَانَهُ، وَ أَنْ يَقْتَصِرَ فِي مَصَارِفِهِ عَلَى مَقْدَارِ حَاجَتِهِ؛ لِيَكُونَ الْفَاضِلُ مَنْ بَعْدَ أَخْذِهِ لِلإِخْوَانِ، أَوْ لِبَعْضِ أَسْبَابِ الرَّجْحَانِ. وَ هَذِهِ السَّنَنُ جَارِيَةٌ فِي الْأَخْمَاسِ، وَ الزُّكُوتِ، وَ سَائِرِ الصَّدَقَاتِ.

### الباب الرابع: في زكاة الفطره

#### اشاره

و سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَأْثِيرِهَا فِي الْخُلُقِ، أَوْ فِي الدِّينِ، أَوْ فِي الصُّومِ، أَوْ فِي الْمَرْكَبِ مِنَ الْإِثْنَيْنِ وَ الثَّلَاثَةِ، وَ لِكُلِّ وَجْهِ، وَ لَهُ أَثْرٌ. وَ جُوبِهَا مَقْطُوعٌ بِهِ. وَ الْكَلَامُ فِيهَا فِي مَقَامَاتٍ:

#### الأول: في شروطها و هي أمور

الأول: التَّكْلِيفُ، فَلَا تَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ، وَ الْمَجْنُونِ الْمَطْبُوقِ، وَ الْأَمْدُورِيِّ إِذَا صَادَفَ وَقْتَ ابْتِدَاءِ الْخُطَابِ، وَ وَقْتَ الْجَنُونِ، وَ لَا تُسْتَحَبُّ لِهَمَا.

الثاني: عَدَمُ الْإِغْمَاءِ، فَلَوْ كَانَ مُغْمًى عَلَيْهِ ابْتِدَاءَ وَقْتِ الْخُطَابِ، لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً وَ لَا مَنْدُوبَةً.

الثالث: الْحَرِيَّةُ حِينَ ابْتِدَاءِ الْخُطَابِ، فَلَا تَجِبُ وَ لَا تُسْتَحَبُّ لِلْمَمْلُوكِ، قَتْنَا كَانَ أَوْ مَكَاتِبًا، مُطْلَقًا أَوْ مُشْرُوطًا أَوْ مَدْبُرًا أَوْ أُمَّ وَ لَدِ، مُبْعَضًا أَوْ لَا. وَ الْأَحْوَالُ أَنْ يُؤَدَّى هُوَ عَنِ الْجِزَةِ الْحَرِّ، وَ الْمَوْلَى عَنِ الْجِزَةِ الرَّقِّ، وَ يُوزَعُ بِالنِّسْبَةِ.

الرابع: الْغَنَى، وَ هُوَ مِنْ شُرَائِطِ الْوَجُوبِ، كَمَا أَنَّ مَا سَبَقَ مِنْ شُرَائِطِهِ وَ شُرَائِطِ الصِّحَّةِ. وَ يَحْصُلُ بِمَلَكَه مَثُونَهُ السَّنَةَ لِنَفْسِهِ وَ عِيَالِهِ الْوَاجِبِي النَّفَقَةَ شَرْعًا أَوْ عُرْفًا،

فلا- تجب على الفقير و إن استجبت له، ملكك صاعاً بعد قوت يوم و ليله أو لاء ملكك عين نصاب تجب فيه الزكاه أو لا، ملك قيمه النصاب أو لا.

و الضابط: أن كل من جاز له أخذها لفقره لم يجب عليه إعطاؤها. و تحقيق معنى الفقر تقدم في حكم زكاه المال.

### المقام الثاني: فيمن تجب عليه و عنه

يجب على كل مكلف جامع لشرائطها صائماً شهر رمضان أو لا إخراجها عن نفسه، و عمن يعوله، مع صومه أو إفطاره، عالماً بعيلوته، مختاراً فيها، في المأكول و المشروب كلاً أو غالباً، بحيث يُسمى مُعِيلاً، فرضاً أو نفلاً، راجحاً أو مباحاً أو مرجوحاً، ما لم يكن محرماً.

و الأحوط إعطاؤها عمن يعوله (١) مسلماً أو لا، مؤمناً أو لا، قريباً أو لا عيلوله تكليفه تبرّعه فقط. فلو عال من غير طلب وجبت، و لو لم يُعل لم تجب. و إن وجبت، بقي الوجوب كما في الزوجه المطيعه إذا قصر و لم يُعلها، أو ارتفع كما في الناشز، فلا تجب عن الزوجه و العبد و الإباء و الأولاد ما لم يُعلهم.

و لو وفد عليه و افسد، فإن أدخله في العيال، و لم يذق شيئاً، وجبت و إن لم يقصد عيلوته. و أما الضيف، فالظاهر لزوم فطرته بمجرد الضيفه، و ليس المدار على الأكل، فلو لم يأكل، أو قاءه من حينه، جرى عليه الحكم. و الداخلة غصباً ليس بضيف. و الخادم إذا أخذ أجرته و قام بنفسه. لم يلزم من جهته شيء، و لو كان تعيشه من المخدم تبرّعاً أو شرطاً، كانت فطرته عليه.

و العبد المشترك بين جماعه، و كل من تعدد المعيل به، إن تبرّع أحدهم بالإنفاق عنه أجزاء، و إن قاموا بها جميعاً سقطت في وجهه، و الأقوى وجوب قيامهم بها على نسبه الحصص. أما من كانت نفقته شيئاً من نفسه و شيئاً من غيره فعلى نفسه.

١- في «ص» زياده: محرماً.

و فطره العبد فى زمن الخيار على من له العبد.

و لو عالَ أحداً ندباً، تبرّعاً من قرابه أو أجنبي، أو وجوباً كزوجه موسره، فالزكاه على المعيل، و ليس على المعال شىء. و لو امتنع المعيل عن الأداء، وجب على المعال على الأقوى؛ و لو جهل الحال، فلا شىء على المعال.

و كلّ من فقد المانع من تعلّق الزكاه قبل غروب الحمره المشرقيه من ليله هلال شوال، ثمّ استمرّ على حاله إلى ما بعد المغرب، و لو بجزء من الزمان جامعاً للشرائط، تعلّقت به الزكاه، فمن بلغ، أو أسلم، أو أعتق، أو صحا من الإغماء وجبت عليه. و كلّ من دخل فيمن يُزكى عنه كذلك وجبت الزكاه عنه، كالمولود قبل الغروب، و الضيف الوافد كذلك.

و لو دخل بعض العيال من ضيف أو غيره فى عيال آخر قبل الغروب، و استمرّ إلى ما بعده، وجبت فطرته على الثانى. فالمدار إذن على الانضمام إلى العيال، لا على كونه عيالاً. و يُستحبّ الأداء عن كلّ من دخل فى العيال أو انضمّ إليهم قبل صلاه العيد، بل قبل الزوال فى أقوى الأقوال.

و كلّ من شكّ فى ارتفاع مانعه قبل الوقت المعلوم لم تجب فطرته. و من شكّ فى حدوث مانعه بنى على عدمه. (و كلّ من غاب عنه من تجب فطرته بنى على بقائه) (١) و أدّى عنه، عبداً كان أو غيره. و لو غاب المعيل، أدّى عن عياله حيث كان. و لو وكلّ أحدهم فى التأديه عنه و عنهم فلا بأس. و كذا لو وكلّ أجنبيًا، و تُعتبر العداله فى الوكيل أو حصول الاطمئنان بفعله.

و يُستحبّ للفقير تأديتها إذا لم تضرّ بحاله. و أدنى من ذلك فى الفضل أن يكتفى بإداره ما يلزم للرأس على عياله، كلا أو بعضاً، مديراً على الجميع ما يلزم للرأس الواحد، أو على كلّ اثنين أو كلّ ثلاثه و هكذا و يزداد النفع فى الآخره بمقدار زياده الدفع ثمّ يدفع المدار إلى المستحقين. و أدنى من ذلك أن يرد بعد تمام الدور إلى بعض

السابقين، و إذا كان بعض المدار عليهم من الأطفال و نحوهم، فالأحوط إنفاق الولي ما يقابله مضاعفاً بمقدار عددهم عليهم.

### المقام الثالث: في جنس المخرج

و الأقوى فيه أنّ المدار على القوت المتعارف في مكان الإخراج، حنطه كان، أو شعيراً، أو تمرّاً، أو زيبياً، أو أرزاً أو ذره، أو أقطاً (١)، أو لبناً، أو ثمر البلوط، أو سمكاً، أو نحوها: و الأحوط الاقتصار على سبعة: التمر، و الزبيب، و الحنطه، و الشعير، و الأرز، و الأقط، و اللبن. و أحوط منه الاقتصار على خمسة: الأربعة الأول مع الأقط. و أحوط منهما الاقتصار على الأربعة الأول.

و الظاهر أنّ الأربعة الأول تجزى مع غلبتها و ندرتها. و ما عداها بشرط غلبه القوت. و ما عدا الغالب بالقيمه (٢) لا بعينها.

و لو تعددت أفراد القوت تخيراً، و يجزى أن يخالف بين أفراد الأنواع مع اختلاف الرؤوس، فيعطى عن كلّ رأس من نوع، و لا يعطى من نوعين عن رأس واحد إلا- مع احتساب القيمه. و كذا ما كان من الدقيق أو الخبز، و ما كان خارجاً عن الأقوات. و إخراج التمر أفضل، ثمّ الزبيب، ثمّ ما كان أغلب قوتاً. و لو علم زياده انتفاع الفقير بنوع خاص أو بالقيمه، كان أرجح.

### المقام الرابع: في قدر المخرج

و هو صاع بصاع النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم، عباره عن تسعه أرتال عراقيه، و قد تقدّم بيانها. و المقادير بحسب الوزن في النجف مختلفه، فبناءً على أنّ الأوقيه بالعيار العطارى خمسه و سبعون مثقالاً صيرفيّاً يكون حقتين و أربعة عشر مثقالاً

١- الأقط: يتخذ من اللبن المخيض، يطبخ ثم يُترك حتى يمتص، و هو بفتح الهمزه و كسر الفاء، و قد تسكن القاف للتخفيف مع فتح الهمزه و كسرهما. المصباح المنير: ١٧.

٢- في «م»، «س»: القيمه.



و ربعاً. و بعار البقالى حيث إنّ المشهور أنّ الأوقيه مائه مثقال صيرفيه يكون جاركا و أربعة عشر مثقالاً و ربعاً، فالصاع ستمائه مثقال صيرفى و أربعة عشر مثقالاً و ربع.

و بالمنّ التبريزى القديم: و هو عباره عن ستمائه مثقال صيرفيه منّ و أربعة عشر مثقال و ربع. و بالمنّ التبريزى الجديد العطارى: و هو عباره عن ستمائه مثقال و أربعين مثقالاً صيرفياً منّ إلا خمسه و عشرين مثقالاً و ثلاثه أرباع المثقال، و بالجديد البقالى: و هو عباره عن ستمائه مثقال صيرفى و ثمانين مثقالاً منّ إلا ثمن منّ و خمسه عشر مثقالاً و ثلاثه أرباع مثقال عن كلّ رأس.

و لو كان شخصان على حقّ (١) واحد دفعا صاعين، و يجوز الدفع من أى نوع كان من الأنواع السابقه. و لو دفع الأعلى مساوياً بالقيمه، جاز احتسابه بضعفه من الأسفل، و بدون المساومه لا يحتسب إلا على نحو احتساب الأسفل.

و المدار على المسمّى فى المدفوع، لا على خصوص ما يؤكل منه، فنوى التمر و نخاله الشعير دون قشور الأرز مثلاً داخلان فى التقدير. و يدخل التبن و التراب و الشعر و الرمل، و نحوها ما لم يكن فاحشاً. و إدخال شىء منها لإتمام الوزن لا وجه له. و الأحوط إضافه ما قابل الخليط من النوع المطلوب، و إعطاؤه، أو تقويمه صافياً إذا أُريد دفع القيمه.

و الحمل على أرتال المدينه فيكون صاعاً و نصفاً، أو مكه فيكون عباره عن صاعين بعيد كلّ البعد.

و المُعَبَّرُ فى القيمه حين الدفع فى مكانه، لا حين التعلّق.

و تُعرف القيمه بالشياع، أو بتقويم عدلين، أو عدل واحد على الأقوى. و لو اختلف المقومون أخذ بالراجح، و مع التساوى و الاشتباه يؤخذ بالأكثر. و فى الاكتفاء بتعين القيمه حين الضمان بحث. و الفروع كالمخبوز، و المطبوخ، و العنب، و البسر، و نحوها تُحسب بالقيمه مطلقاً.

### المقام الخامس: فى مبدأ وقت الوجوب و جواز الأداء و آخر وقت الأداء

أمّا مبدأ وقت الوجوب فهو غروب الحمرة المشرقيه، و به يدخل سؤال، على أصح الأقوال. و المدار فى ذى العيال على المعيل لا المعال، فلا يجوز دفعها قبل ذلك على أنها فطره.

و لو دفعت قرضاً فحسبت فطره بعد دخول الوقت مع بقاء المقترض على صفه القابليه جاز. و لو عدل فأراد الردّ منه و الإعطاء لغيره، كان له ذلك.

و لو ذهبت قابليته، استعادها و أعطاها، أو أعطى بدلها. و لو دفعها زكاه مع علمه بعدم الجواز، مشتبهاً كان أو لا، كان له الردّ، مع بقاء العين دون التلف.

و مع العزل يستوى الحالان فى جواز الردّ، و لكن يتولاها المجتهد بعد خيانتة. و لو لم يعلم الأخذ بالقرض، لم يجز الاحتساب إلا مع بقاء العين.

و أمّا منتهى وقت وجوب الإخراج: فهو الدخول فى صلاه العيد، قدّمها عند طلوع الشمس، أو أخرها إلى قرب الزوال؛ و إن لم يصلّها، فإلى الزوال.

و لو أخرها عن الصلاه، فظهر فساد الصلاه، جاز دفعها. و لو فات الوقت، فلا قضاء لها، و إنّما تُعطى صدقه.

هذا إذا لم يعزلها، فإن عزلها جاز له تأخيرها؛ و إن عزل بعضها، جاز له تأخير المعزول، و كانت زكاه. و مع العزل تكون أمانه يجب حفظها، فلو أتلّفها أو فرّط فيها ضمن.

و لو سلّمها إلى المجتهد، أو نائبه برئ منها، و أتى بالراجح، و خرج عن محلّ الخلاف.

و مع وجود المصرف تجب المبادره إلى تسليمها، إلا أن يؤخّرها لحكمه، فيجوز التأخير حيث لا يدخل فى الإهمال و التهاون.

### المقام السادس: فى مصرفها و مقدار ما يعطى منها

أمّا الأول؛ فمصرفها مصرف الزكاه المائيه. و الأحوط إخراج المؤلّفه و العاملين منها

و إعطاء الباقيين، و أحوط منه الاقتصار على الفقراء و المساكين. و لا تُعطى زكاه غير الهاشمي إلا لمثله أو لهاشمي مضطر. و زكاه الهاشمي تُعطى لمثله و لغيره. و قد مرّ في الزكاه الماليه ما يغني عن الإطاله.

و أمّا الثاني؛ فالظاهر أنه لا يجوز إعطاء أقلّ من صاع أو قيمته للفقير، إلا إذا تعدّرت، كأن تلف منه شيء بلا تفريط، أو تعدّدت الملاك للعبد مثلاً، فلزم كلّ واحد بعض صاع. و الأحوط أن يجمعوا ممّا لزمهم مقدار صاع إذا أمكن ثمّ يدفعونه، و مع النقص عنه يلحظ ما هو الأقرب إليه في وجه قويّ. و يُستحبّ حملها إلى الإمام أو نائبه الخاصّ أو العامّ. و القول بالوجوب ضعيف.

### المقام السابع: في أحكامها

و تُشترط فيها التّيه كما تُشترط في سائر العبادات. و قد مرّ الكلام فيها بما يغني عن الإعادة. و المتولّى للتّيه المالك أو وكيله إذا دفع إلى الفقراء أو غيرهم من المصارف، و كذا إذا دفع إلى المجتهد، و ليس على المجتهد تّيه، حتّى لو أوصلها إلى محلّها من غير تّيه كفى إن قبض بولايته، لا بوكالته.

و الاكتفاء بالتّيه وقت العزل دون الدفع أقوى، و ذلك جارٍ في جميع ما يتولاه المجتهد و يقع فيه العزل.

و لو وجبت على حيّ أو ميّت زكاه مال أو خمس، و لم يمكن الجمع بين الفطره و بينهما، احتمل التوزيع بالحصص، و تقديمهما عليها؛ لقوّه وجوبهما.

و لو عزل الفطره ثمّ امتزجت بماله و لم يضمّنها، حرّمت تصرّفاته، كغيرها من الحقوق المعزوله.

و لو اجتمعت فطره إذا أعطيت للفقير أغنته أو زادت على غناه، جاز دفعها دفعه واحده.

و لو دفع شيئاً من جنس فظهر ناقصاً، لم يجز إتمامه إلا من ذلك الجنس.

و لو خرج معيماً، جاز إعطاء الأرش من جنس آخر على إشكال.

و يُستحبّ فيها ملاحظه الرجحان من جهة الرّحم، أو الجوار، أو الفضيله، أو الصّلاح أو الأوجيّه، و هكذا.

## الباب الخامس: في الخمس

### إشاره

و هو واجب في الجملة، بالضروره من الدين على نحو وجوب الزكاه، و الحكم في تركه مثله في تركها، و فيه بحثان:

### البحث الأوّل: فيما يجب فيه الخمس

### إشاره

و هو سبعة أمور: غنائم دار الحرب، و المعادن، و الكنوز، و الغوص، و المكاسب، و أرض الذمّي إذا اشتراها من مسلم، و الحرام المختلط بالحلال.

و لا يجب في غير ذلك، من هبه، أو هديه، أو صلّه، أو خمس، أو زكاه، أو صدقه مندوبه، أو مملوك (١) بوصيته، أو التقاط، أو نماء وقف، أو ربح، أو زياده في عين أو قيمه من غير قصد الاكتساب فيها؛ فلو اشترى داراً، أو أرضاً، أو بستاناً، أو حمّاماً، أو دكاناً، أو ثياباً، أو ظروفًا، أو فراشاً، أو حيواناً، لا للاكتساب، فزادت قيمته، أو ظهر نماؤه، فلا خمس فيه؛ و لو قصد الاكتساب به و لو بالأخره فزاد بعد ذلك، دخل في حكم المكاسب على الأقوى.

و لو شراه بقصد الاكتساب، ثم عدل إلى قصد القنيه (٢) قبل ظهور الربح، خرج عن المكاسب. و لو قصد الاكتساب بالنماء دون المثلث (٣)، دخل النماء في المكاسب، دون زياده المثلث. و طريق الاحتياط غير خفيّ.

و ينحصر البحث في سبعة مقامات:

- ١- في النسخ المخطوطه: مملوكه.
- ٢- القنيه: من قولهم: اقتنيت قنيهً حسنهً، و هو المال الذي احتجته. جمهره اللغه ٢: ٩٧٩.
- ٣- في «س»: الثمن.

## المقام الأول: فى غنائم دار الحرب

كلّما أخذ من الكفّار الحربيين من محمول، و غير محمول، أرض أو غيرها، و لم يكن مغصوباً من مسلم، أو ذمى، أو معاهد، أو معتصم بأمان، أو عهد بجهاد و عسكر مع النّبى صلى الله عليه و آله و سلم؛ أو الإمام؛ أو منصوبهما، أو ياذن من أحدهما، ففيه الخمس. و من الغنيمه فدائه المشركين، و ما صولحوا عليه.

و أمّا ما أخذ بسرقة أو خدعه، بمعامله أو بحيله، أو دعوى باطله، أو باسم الربا، أو نحو ذلك، فهو لأخذه، و فيه الخمس على الأصح.

و ما أخذ بالنحو الأول من غير إذن الإمام فالكلّ للأئمّه عليهم السلام.

و قد أحلّوا سلام الله عليهم جميع ما هو مختصّ بهم من الأنفال أو مشترك بينهم و بين ذراريهم من الخمس لشيعتهم الاثنى عشرية، من عقارات، أو مملوكين، أو مملوكات، أو أجناس، أو نقود؛ تملكوها بهبات أو بمعاوضات أو بغيرها من المملكات، من الغاصبين لحقوق الأئمّه الهداه، أو ممّن تفرّع عليهم، و انتقل إليه لبعض الجهات. و من حلّل منهم عليهم السلام حقّهم كلاً أو بعضاً لشيعتهم كلّ أو بعض، مضى تحليله.

و الظاهر أنّ ما حواه العسكر من البغاه عن إذن الإمام يُخرج منه الخمس أيضاً.

و ما كان من أموال المخالفين و غيرهم ممن لا يرى رأى الإماميّة ممّن لم ينصب العداوه لأهل البيت عليهم السلام لا يجوز أخذه. بل يجرى عليهم أحكام المسلمين فى الدنيا. و أمّا من نصب العداوه لأحدهم عليهم السلام، فقد ورد فى بعض صحاح الأخبار إلحاقهم فى إباحه المال و إخراج الخمس بالكفّار (١)، غير أنّ إلحاقهم بهم فى غير حكم النجاسه، ممّا اضطرت فيه الأفكار. و تنزيل الناصب فيها على الكفّار كما ذكره الحلّى (٢) وجه وجيه.

١- التهذيب ٦: ٣٨٧ ح ١١٥٣ و ١١٥٤، الوسائل ١٢: ٢٢٢ أبواب ما يكتسب به ب ٩٥ ح ١ و ٢.

٢- السرائر ١: ٨٤.

## و الكفر أقسام:

الأول: ما يُستحلّ به المال، و تُسبى به النساء و الأطفال، و هو كفر الإنكار، و الجحود، و العناد، و الشكّ فى غير وقت النظر مقدراً بأقل قدر فى حقّ الملك الجبار، أو النبىّ المختار صلّى الله عليه و آله و سلم، أو المعاد مطلقاً. و كفر الشرك بإثبات إله آخر، أو نبىّ آخر، مع إثبات ما عداها و بدونه (١).

القسم الثانى: ما يُحكّم فيه بجواز القتل، و نجاسه السؤر، و حرمة الذبائح، و النكاح من أهل الإسلام، دون السبى و الأسر و إباحه المال؛ و هو كفر من دخل فى الإسلام، و خرج منه بارتداد عن الإسلام و يزيد الفطرى منه فى الرجال بإجراء أحكام الموتى أو كفر نعمه من غير شُبّهه، أو هتك حُرّمه، أو سبّ لأحد المعصومين عليهم السلام، أو بغض لهم (٢)، أو بادّعاء قَدَم العالم بحسب الذات، أو وحده الوجود أو الموجود على الحقيقه منهما؛ أو الحلول، أو الاتحاد، أو التشبيه، أو الجسميّه، أو المحلّيّه للأعراض و الأحوال أو (٣) المكان على نحو الأجسام فيهنّ، أو الرؤيه على نحو المرئيات، أو الزوجه، أو الوالد، أو الولد، أو النسب، أو تفويض الخلق إلى بعض المخلوقات، أو الوعيد، أو إنكار الشفاعه، أو عدم عود الأجسام، أو عدم تأليم جهنّم، أو إنكار وجوب الصلاه اليوميّه، أو الطهاره لها، أو الصوم، أو الزكاه، أو الخمس، أو الحجّ، و نحوها من ضروريّات الدين، مع عدم السبق بشُبّهه، و لكن مع انتحال الإسلام.

القسم الثالث: كفر النفاق، و هو عكس الجحود، و يجرى عليه أحكام الإسلام، ما لم يظهر الخلاف، فيخرج عن ظاهر الإسلام، و يلحق بالقسم الثانى.

و الظاهر أنّ إخراج الخمس من الغنيمه بعد المؤن و السلب و الجعائل و ما يرضخه (٤)

١- فى «ص» زياده: و منها كفر الغلاه و شبههم من المثبتين لإله غير الله.

٢- فى «ص» زياده: أو إنكار ضرورى من الدين من غير شبهه.

٣- فى «س»، «ص»: و.

٤- رضخت له رضخاً: أعطيته شيئاً ليس بالكثير، و المال رضخ. المصباح المنير: ٢٢٨.

الإمام للنساء والعبيد والكفار وإن قاتلوا مع المسلمين، ولا نصاب هنا.

### المقام الثاني: فى المعادن

جمع معدن، من عَدَنَ، أى أقام، لإقامه ما يحمل منه فيه، أو لإقامه الناس فيه لأخذ ما فيه. وهو هنا ما كان من الأرض، وخرج عنها فى الجملة لخصوصيته فيه.

وهى جامده منطبعه، كالنقدين، والحديد، والرصاص، والصفرة، ونحوهن؛ وغير منطبعه، كالياقوت، والعقيق، والفيروزج، والبلور، والكحل، والملح، واللؤلؤ، والمرجان، والمغرة، والأحوط إلحاق النوره، وطين الغسل، وحجاره الرحي والملاحه، وحجر النار، ونحوها؛ ومائعه، كالقير، والنفط، والكبريت، ونحوها.

وإنما يجب إخراج الخمس فيها بعد وضع المصارف، وحصول أول نصابى الزكاه على الأصح فيهما. والأحوط اعتبار الدنانير هنا.

ولا يشترط إخراج النصاب دفعه، بل يجب مع التعاقب، وإن حصل بين الدفعات إعراض.

ولو اشترك جماعه فى إخراج معدن، اعتُبر النصاب فى نصيب كل واحد منهم. ولو كان فى البين حائز و ناقل و سابقك، اختص به الحائز مع اشتراكهم فى النيه، و الناقل دون السابق مع اشتراكهما فيها دون الحائز، و اختص السابق مع خلوهما عنها، و كان للنائل المأمور الأجره، إلا إذا قصدوا الشركه بتوكيل بعضهم بعضاً؛ فإنه يوزع عليهم جميعاً.

ولا يصح إخراج الخمس من تراب المعدن؛ لقيام احتمال الاختلاف. ولو علم التساوى أو زياده المدفوع على الحق، لم يجز أيضاً؛ لأن الظاهر أن الخمس إنما يجب بعد ظهور الجواهر.

ولو وجد معدن فى أرض مملوكه فهو للمالك، و فى المباحه للواجد.

ولو بلغ النصاب حين الأخذ، ثم نقصت قيمته عنه أو بالعكس، فالمدار على حين الاستنباط. و لو حصل النصاب من معادن متعدده، وجب الخمس.

و لو وجد شىء من المعدن مطروحاً فى الصحراء فأخذ فلا- خمس. و فيما يحتاج إلى العمل من التراب كالتربة الحسيتيه، و الظروف، و آلات البناء لوجوب الخمس فيه وجه.

و ما شكك فى معدنيته فلا شىء فيه.

و لو حصل شىء قليل منه فى مكان، فاستنبط مره بمقدار النصاب ثم انقطع، ففى دخوله فى حكم المعادن إشكال. و لو جعل ما أخذ من المعدن مكسباً، وجب فى ربحه، مع جمع شرائط (١) الخمس.

و يجب الخمس فى العنبر، قيل: هو روث دابه بحريه (٢). و قيل: ينبع من عين (٣). و قيل: يقذفه البحر إلى جزيره فلا يأكل منه حيوان إلا- مات، و لا ينقره طائر إلا وقع فيه منقاره، و إذا وضع رجله فيه سقطت أظفاره (٤). و قيل: جماجم تخرج من عين فى البحر أكبرها وزنه ألف مثقال (٥). و قيل: نبات فى البحر (٦). و قيل: يقذفه بعض دواب البحر لسميته بعد أن يأكله لدسومته فيطفو على الماء، فيقذفه إلى الساحل (٧). و الأقوى لزوم البناء على الصدق عرفاً. و يقوى اعتبار نصاب المعادن فيه. و الأحوط عدم اعتبار النصاب فيه.

### المقام الثالث: فى الكنوز

و الكنز: المال المذخور تحت الأرض. و المراد ما كان من النقدين مذخوراً بنفسه، أو بفعل فاعل. و هو لواجده، و عليه إعطاء خمس بعد المصارف، مع بلوغه حد النصاب الأول فى زكاه النقدين، عشرين ديناراً، أو مائتى درهم. و مع وجدانه فى

١- فى «ص»، «م»، «ح»: الشرائط.

٢- القاموس المحيط ٢: ١٠٠.

٣- القاموس المحيط ٢: ١٠٠.

٤- الحيوان للجاحظ ٥: ٣٦٢.

٥- حياه الحيوان للدميرى ٢: ٨٢.

٦- حياه الحيوان ٢: ٨١.

٧- حياه الحيوان ٢: ٨١.



أرض الكفار الحربيين، سواء كان عليه أثر الإسلام أو لا، و سواء كان في أرض مملوكة أو دار مملوكة لهم، أو لا، أو وجد (١) في أرض المسلمين و لم تكن مملوكة لأحدهم من الأصل، أو ملكت فصارت خربه، و ذهب عنها أهلها، أو كانت مملوكة و لم يعرفها من عُرف من أصحابها، و لم تكن عليها سكة الإسلام.

أما لو كان لها أهل ملكوها بغير الإحياء، أو به مع مضي مدّه يمكن فيها كونها لهم جميعهم أو بعضهم، فهي للمدعى منهم من غير يمين، تعدّد أو اتّحد. و لو تنازعا بينهم، جرى عليهم حكم التداعي.

و قول المالك مُقدّم على قول المستأجر، إلا إذا استطلت مدّه المستأجر و ظهر أنّها ليست للمالك. و لو انفرد المستأجر بالدعوى سمع قوله على الأقوى. و لو تعدّد المستأجرون، اشتركوا فيها كالملاك. و لو تنازعا، رجع أمرهم إلى التداعي.

و إذا كانت في أرض المسلمين غير مملوكة، أو مملوكة و لم يعرفها المالك، و كانت عليها سكة الإسلام، فحكمها حكم السابقة، غير أنّ الأحوط إجراء حكم اللقطة عليها، يعرف منها ما يجب تعريفه في اللقطة، و يترك ما يترك.

و أما ما كان في أرض الكفار مدخراً في جدار، أو في بطن شجره، أو خباء من بيوت أو خشب، أو تحت حطب، فهو لواجده من غير خمس. و كذا لو كانت على وجه الأرض البعيده، و لا يد للمسلمين و لا للكفار عليها، أو كانت في دار حربى، و إن كانت في أرض المسلمين. و كذا ما وجد في مفاوز المسلمين. و الأحوط إعطاء الخمس من هذه كلّها.

و ما وُجد في بطن حيوان ملك بالصيد كظبي أو حمار وحش أو سمكه أو نحوها فهو لواجده، كان عليه أثر الإسلام أو لا، و لا حاجه إلى تعريف صاحبه. و الأحوط إعطاء الخمس و إن كان مملوكاً بالسابق، و لو كان أصله مباحاً، عرّفه الملاك السابقين، و قبل دعواهم إذا ادّعوه. و إن لم يعرفوه فهو له، سواء كان عليه أثر الإسلام أو لا. و

١- في «م»، «ح»: وجد له، و في «ص»: وجدانه.

الأحوط إجراء حكم اللقطة فى القسم الأول.

و لو جعل ما كان من الكنز مكسباً، تعلّق الخمس بربحه أيضاً. و الظاهر تخصيص الحكم بالنقدين، و غيره يتبع حكم اللقطة.

### المقام الرابع: فيما يخرج من البحر بالغوص

من المعادن البحرى، من الدرّ، و الجواهر، و المرجان، و نحوها. و فيها يجب إخراج الخمس مع بلوغها قيمه دينار فما فوق، سواء أُخرج دفعه أو متعاقباً، و مع الاشتراك يُعتبر النصاب فى نصيب كلّ واحد.

و يخرج الخمس بعد إخراج المصارف منه، و يضمّ ما يحصل من الأجناس بعضها إلى بعض.

و ما يخرج (١) بالغوص من المعدّيات كالخارج بالآلات فلا شىء فيه. و لو خرج بنفسه بغير غوص فلا شىء فيه، و الأحوط الإخراج منه. و العنبر من الغوص أو بحكمه، و قد مرّ بيان الخلاف فى حقيقته.

و ما غرق فى البحر و خرج بنفسه فلاصحابه. و ما أخرجه المخرجون مع عدم تعرّض أهله للإخراج فهو لهم. و لو طالب صاحبه لم يجب إعطاؤه، و ما دام صاحبه عنده راجياً لإخراجه لا يجوز التعرّض له. و ما أعرض عنه لقابضه مطلقاً. و ما يخرج من الأنهار كدجلة، و الفرات، و نحوهما يجرى فيه حكم ما غرق فى البحر.

و الخمس على الغوّاص إن كان أصيلاً، و إن كان أجيراً فعلى المستأجر. و المتناول من الغوّاص لا يجرى عليه حكم الغوص، إلا إذا تناول و هو غائص، مع عدم تيه الأول للحيازه.

و لو غاصّ من غير قصد، فصادف شيئاً، دخل فى حكم الغوص. و لو غاصّ قاصداً للمعدن، فأخرج معه مالاً آخر، فهل يوزّع المصرف عليهما؟ الأقوى تخصيصه

١- فى «س»، «م»: و ما لا يخرج.

بالمعدن. و لو قصد غيره فأتى به، قوى عدم احتساب المصرف عليه. و لو شركهما فى القصد، قضى بالتوزيع.

و لو غاص غوصات متعدده، فأصاب ببعضها فى مقام واحد، قوى أخذ مصارف الجميع ممّا أُصيب، بخلاف ما إذا اختلف الزمان أو المكان.

و من غاص فأخرج حيواناً بغوصه فظهر فى بطنه شىء من المعدن، فالظاهر جرى حكم الخمس فيه، بخلاف ما إذا وجده على الساحل. و مثل هذه المسائل الفاقده للأقوال و الدلائل لا بدّ فيها من الاحتياط الكامل، و يُعتبر النصاب بعد إخراج المصارف على الأقوى. و لو أتجر بما أخذ من الغوص، وجب الخمس فى ربحه أيضاً.

### **المقام الخامس فى أنه يجب الخمس فى أرض الذمى إذا اشتراها من مسلم،**

أو تملكها منه بعقد معاوضه كائنه ما كانت على الأقوى. و يضعف إلحاق التملك المجانى.

و الظاهر عدم الفرق بين أرض الزرع، و البستان، و الدار، و غيرها فى وجه قوى.

و طريق الأخذ فى هذا القسم: أن يقوّم مشغولاً بما فيه بأجره للمالك.

و لا فرق بين المسلم المؤمن و غيره و فى دخول المنتحل للإسلام الخارج عنه فى الحقيقه وجهان، و الأوجه عدمه، و مصرف هذا الخمس مصرف غيره من الأحماس و لا بين الأرض المفتوحه عنوه و غيرها مع جواز بيعها.

و لو باعها الذمى من ذمى أو مسلم، تخير أرباب الخمس بين الرجوع على البائع و الرجوع على المشتري. و للمشتري الرجوع على البائع بما قابل خمسها من الثمن.

و لا يشترط هنا نصاب، و لا حول، و لا كثره الثمن، و لا قلته، فإنّ المأخوذ من الأرض لا من الثمن. و لو أسلم بعد العقد أو بعد القبض فيما يتوقّف الملك عليه، بقى وجوب الخمس، و قبل ذلك لا وجوب عليه.

و لو اشتراها من مسلم، ثمّ باعها منه أو من مسلم آخر، ثمّ شراها منه، كان عليه

خمس الأصل مع خمس الأربعة الأخماس، و هكذا حتّى تفتى (١) قيمتها (٢). و لو اشترى الخمس أيضاً فى جميع الدفعات، أخذ منه خمسه. و لو كثر مرّتين فخمسا الخمسين، و هكذا.

و لو شراها من الإمام أو نائبه الخاصّ أو العامّ، و شرط نفى الخمس أو تحمّله عنه، بطل الشرط، و يقوى بطلان العقد أيضاً. و لو تملك ذمّى من مثله بعقد مشروط بالقبض، فأسلم الناقل قبل الإقباض، أخذ من الذمّى الخمس فى وجه قوئى.

و لو اشترى و شرط الخيار لنفسه و فسخ، بقى مطالباً بعوض الخمس. و كذا لو ردّ بخيار العيب، أو الحيوان، أو الغبن، و نحوها، أو بالإقالة على الأقوى فى الجميع.

و ليس له الردّ بدون إذن الناقل، إن جعلنا الخمس متعلّقاً بالعين. و لم يكتف بضمانه؛ للزوم تبعض الصفقة فى البيع أو شبهه على البائع. و ليس للذمّى الخيار مع عدم علمه بلزوم الضرر عليه فى أخذ الخمس منه على الأقوى.

### المقام السادس فى أنه يجب فى الحلال المختلط بالحرام مع عدم إمكان معرفه صاحبه و مقداره، و كونه عيناً؛

فلو عرف صاحبه و مقداره، و جب الإيصال إليه؛ و لو عرفه دون المقدار، و جب صلح الإيجاب، و دفع وجه الصلح إليه. و لو عرف المقدار دونه، تصدّق به عنه.

و لو جهل مع العلم بزيادته على الخمس، فهو بحكم المعلوم حقيقه، يرجع فيه إلى الصلح، و كذا ما علم نقصه عن الخمس على الأقوى. و أمّا مع جهل صاحبه و مقداره بالمرّه، فيجب إعطاء الخمس منه.

و أمّا ما كان قد تصرّف به فصار فى ذمّته أو أدائه لغيره، فإن كان مع اختلاط أعيانه،

١- فى «س»، «م»: تفتى.

٢- فى «ص» زياده: و تزيد.

جرى فيه الحكم المذكور، وإن كان قد تصرف به شيئاً فشيئاً، دخل في حكم مجهول المالك، يعالج بالصلح، ثم الصدقه.

و لو كان الاختلاط من أخماس، أو زكوات، فيحتمل أن يكون كمعلوم الصاحب، و أن يكون كالسابق، و هو أقوى. و لو كان الاختلاط مع الأوقاف، فكمعلوم الصاحب في وجه قوى. و لو حصل الاشتباه بين هذه الثلاثة، أو أحدها و بين غيرها، أو بينها بعضها مع بعض، فالأقوى فيه الرجوع إلى الحكم السابق، و هو إخراج الخمس، إلا في اختلاط الأوقاف، فإن علاجها الصلح.

و إذا تملك شيئاً بمقابله ذلك المخلوط، أمكن الرجوع في الخمس إلى الناقل و المنقول إليه.

و لو حصل مال في يد الموروث، و لم يعلم بأنه أخرج واجبه أو لا، لم يجب الإخراج.

و لو كان ما فيه الواجب مشتركاً، فامتنع أحد الشركاء عن القسمة، أدى غير الممتنع سهمه، و حل له التصرف بمقدار أربعه أخماس حصته. و لو أمكن جبره على القسمة جبر.

و مصرف هذا الخمس كمصرف غيره من الأخماس.

و لو خلط الحرام مع الحلال عمداً خوفاً من كثره الحرام لتجتمع شرائط الخمس، فيجتزى بإخراجه، فأخرجه، عصى بالفعل، و أجزاء الإخراج. و لو عرف المالك بعد إخراجه، ضمنه له. و لو عرف القدر زائداً على المخرج، تصدق بالزائد؛ و احتمل وجوب التصدق بجميعه، و الاكتفاء بالسابق. و لعل الأقوى هو الأول. و لو ظهر ناقصاً أو مساوياً فلا ضمان.

### المقام السابع فيما يفضل عن مؤنه السنه لنفسه،

و نفقه عياله الواجبي النفقه، و ممالিকে و خدامه، و أضيافه، و غيرهم، و عطاياه، و زياراته، و حجّاته فرضاً أو ندباً، و ندوره،

و صدقاته، و مركوبه، و مسكنه، و كتبه، و جميع حوائجه ممّا يناسب حاله، سنه كامله، ممّا لم يكن عنده من أرباح تجارات، و زراعات، و صناعات، و حيازه مباحات قصد بها الانتفاع فى الدنيا؛ سواء حصل بارتفاع قيمه أو نماء أو غيرهما؛ لا من مواريث، و هبات، و صدقات.

و فى المنتقل بوجه الجواز، كما فيه الخيار هل يتعلّق به الخمس، أو يعتبر فى الملك الاستقرار؟ و على الأوّل لا يجوز الردّ بعد ظهور الربح، لتبعّض الصفقه. و كذا الهبه الّتى يجوز ردّها، لو قلنا بتعلّقه بها لخروج بعضها عن قابليّته الردّ، و هو أقوى من التصرف.

و ليس مضىّ الحول وقتاً للوجوب، و إنّما يؤخّر إليه جوازاً؛ احتياطاً لمثونه السنه.

فما بقى من ربح السنه الماضيه إلى دخول السنه المستقبليه و لو كان ممّا سببه التقدير، و لم يتّخذ للقنيه، كالحبوب و نحوها يلزم إخراج خمسه. و كذا ما اتّخذ للقنيه إذا أُريد بيعه. أمّا إذا أُريد بقاءه فيجرى فى مثونه العام الداخلى، و لا يُعتبر له الات جديده إلا بعد تلفها أو نقلها مع إدخال ثمنها فيما استجدّ، و ليس له التجديد من الربح. و ليس له تجديد شىء (١) من الخدم و المراكب و الآلات و غيرها ممّا بنيت على الدوام مع بقائها، (أمّا لو تلفت فالتجديد من المثونه) (٢)، و ما لم يبنَ على الدوام يلحق بربح السنه الماضيه فيما بقى ممّا تُراد قنيتة من حول سابق إلى لاحق لا يُعتبر فى نفسه، و لا فى ربحه، و لكنّه يدخل فى مصارف السنه الاتيه.

و كلّما اتّخذ للاكتساب فظهر ربحه، تعلّق به بزياده قيمه سوق، أو أثمار، أو إنتاج، أو فراخ أشجار، أو غير ذلك. و ما أُريد الاكتساب و الربح بفوائده، دخلت فوائده دون زياده أعيانه قيمه و عيناً.

و ما لم يقصد الاسترباح به و لا بفوائده، و إنّما الغرض الانتفاع بها، فالظاهر أنّه

١- فى «ص» زياده: للسنه الجديده مع بقاء ما فى يده.

٢- ما بين القوسين ليس فى «س»، و فى «ح»، «م»: فالجديد.

كسابقه، و فوائده كفوائده.

و تُحتسب المئونه من الربح المُكتسب دون غيره على أصح الأقوال.

و يدخل فى الاكتساب أخذ العسل، و المن، و الترنجيين، و الصمغ، و الشيرخشت، و السماق، و العفص، و الفلى (١)، و نحوها. و يدخل فى المئونه دار تناسبه، و زوجه كذلك، و ما يحتاج من ظروف، و أسباب، و غلمان، و جوار، و خيل، و فراش، و غطاء، و لباس، و مراكب، و نحوها ممّا يليق بحاله. و ما بقى منها إلى العام الجديد يبقى على حاله، و لا يستجد منه غيره للعام الاتى مع الاكتفاء به.

و ليس العام كعام الزكاه، بل اثنا عشر شهراً على نحو ما هو المعروف.

و يلحق بالمؤن ما يؤخذ قهراً، أو يصانع به ظالم، و ما يلزمه من حقّ نذر أو عهد، و نحوهما، أو حجّ، أو ما يستحب له من زياره أو حجّ مستحب، و نحوهما.

و الدين السابق على العام، و المقارن من المئونه.

و لا يجبر حُسران غير مال التجاره بالربح منها. و الأحوط أن لا يُجبر حُسران تجاره بربح أخرى، بل يقتصر على التجاره الواحده.

و ما يدخله من الأرباح فى العام يلحظ مُجتمعاً أو مُرتباً (٢). و لكلّ عام ما يظهر من ربحه فيه. و لو دخله أرباح من جهات مختلفه متحده فى النوع أو مختلفه أخذت المئونه المحتاج إليها من جميعها، ممّا دخل فيه الخمس أولاً.

و كلما اتخذ للانتفاع لا للاكتساب فليس فيه شىء، زاد فيه زياده فى نفسه، أو فى قيمته. و كلّ مئونه من ربح عامها.

و له الخيار إذا ظهر الربح بين الدفع فى مبدأ العام و بين الانتظار احتياطاً له.

و لو اتخذ من الدور، أو الأزواج، أو المراكب، أو اللباس، أو الفراش، أو المأكل، أو الظروف، أو الكتب، أو الآلات ما يزيد على حاله كمّاً أو كيفاً، دخل التفاوت فيما فيه الخمس.

١- فى «س» القلى، و فى «ص»: الجلود و القلى.

٢- فى «ص»: مترتباً.

و لو اقتصد في قوتٍ، أو لباسٍ، أو آلاتٍ، أو مساكن، أو أوضاع، و لم يفعل ما يُناسبه، لم يُحسب التفاوت من المئونه على الأقوى، و أخذ الخمس من تمام الربح. و لو باع شيئاً ممّا يحتاجه، جاز له استجداه، و لو ربح به دخل ربحه في الأرباح. و لو باع داره أو خادمه مثلاً، جاز له أن يستجدّ عوضهما ممّا يناسبه، مع تكميل ما نقص من الربح بعد إعطاء ثمن ما بيع.

و لا يُعتبر ههنا نصاب، بل يجب الإعطاء من القليل و الكثير.

و صيد البرّ و البحر، و حيازه المباحات: من الماء، و الحطب، و الحشيش، و الكمأه، و نحوها من المكاسب. و لكلّ ربح عام مستقلّ. و القدر المُشترك بين الرّبحين يوزّع عليهما. و لو حصل ربح في المال المخمس، و جب إخراج خمسه.

و لو أّجر بما أصابه من الخمس، فربح زائداً على قوت سنه، و جبّ عليه الخمس. و لو قبض شيئاً من الخمس، من نقد مسكوك أو من أحد النعم الثلاث، فحال عليه الحول، و جبت فيه الزكاه.

### البحث الثاني: قسمه الخمس

#### اشاره

و ينحصر البحث في مطالب:

#### الأول: في كيفيه

قسمته: يُقسّم ستّه أقسام، ثلاثه منها للإمام، سهم بالأصالة، و هو سهم الإمامه، و سهمان بالانتقال إليه، و هما سهم الله و سهم رسوله. و ثلاثه أسهم لأرحامه: من اليتامى، و المساكين، و أبناء السبيل. فيكون للإمام نصف الخمس، و النصف الآخر لأرحامه.

و يُشترط فيهم الإيمان في الأقسام الثلاثه، و الفقر في القسمين الأولين. و لا تُشترط العداله، و ربّما و جبت؛ للنهي عن المنكر. و الحاجه في حال الغُربه، و إن كانوا أغنياء في محلّهم في القسم الثالث.



و متى ارتفع الفقر أو اليتيم أو الاحتياج، لم يعطوا من سهامهم شيئاً.

ولا- تجب القسمة على الأقسام، بل يجوز تخصيص أحدهم، ولا يجب البسط على الأفراد، بل يجوز التخصيص بالبعض دون البعض.

ولا يجوز أن يدفع إلى فقير أو يتيم ما يزيد على قوت سنته. و إلى ابن السبيل ما يزيد على الحاجة، و لا يُقدَّر بقدر.

و هذه السهام الثلاثة مخصوصه بمن ينتسب إلى هاشم جدّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من طرف الأبوة، دون مَنْ انتسب من جانب الأمومة فقط، و دون من انتسب إلى أخيه المطلب.

و ذريّه هاشم مختصّه بذريّه عبد المطلب. و له عشره أسماء غير اسمه المشهور تعرفها العرب، و ملوك العجم، و ملوك الحبشه. و ملوك القياصره، و هي: عامر، و شبيه الحمد، و سيّد البطحاء، و ساقى الحجيج، و ساقى الغيث، و غيث الوادي في العام الجذب، و أبو الساده العشره، و حافر بئر زمزم. و له اسمان آخران.

و أولاده أحد عشر: عبد الله، و أبو طالب، و العباس، و حمزه، و الزبير، و أبو لهب، و ضرار، و الغيداق، و مقوم، و حجل، و الحارث، و هو أسّتهم. و قيل: اثنا عشر بإضافه قشم (١). و قيل: عشره بإسقاطه، و جعل الغيداق و حجل واحداً (٢).

و بناته ست: أمّ حكيم و هي البيضاء، و بّره، و عاتكه، و صفيه، و أروى، و أيمه.

و انحصر النسل بأربعة منهم: أبي طالب، و العباس، و أبي لهب، و الحارث، و المعروف منهم اليوم من انتسب إلى أبي طالب أو العباس، و الذين بارك الله تعالى فيهم، و ظهر أمرهم ذريّه أبي طالب. و لو زني هاشمي بهاشميّه، فليس لولدهما نسب، و لو زنت به مع اشتباهه أو عذره، فالولد من أهل الخمس، و بالعكس من المنتسبين بالأمّ لا خمس لهم.

١- نهايه الأرب ١: ٦٢.

٢- الخصال ٢: ٤٥٣.

قيل: و ينبغي توفير الطالبين على غيرهم (١)، و العلويين (٢) على غيرهم (٣)، و ليس بالبعيد تقديم الرضوي، ثم الموسوي، ثم الحسنى، و الحسينى (٤)، و تقديم كل من كان علاقته بالأئمه أكثر.

و يصدق مدعى النسب ما لم يكن متّهماً كمدعى الفقر.

و سهم الإمام يوصل إليه مع حضوره، و إمكان الوصول إليه، و مع عدم الإمكان لتقيته و نحوها، أو غيبته يُعطى للأصناف الثلاثة على الأقوى، و يتولّى أمره المجتهد. و الأحوط تخصيص الأفضل. و يتولّى إيصاله إلى مصرفه. و إذا تعذر الوصول إليه، و لم يمكن حفظ المال حتى يصل الخبر، تولاه عدول المسلمين.

و لو دفع أحد إلى غيره و غير وكيله أو مأذونه مع الإمكان، و جبت الإعادة. و للمجتهد الإجازة، و الأحوط البناء على الإعادة. و لو دفع إلى من ظنّه مجتهداً فظهر خلافه، فإن بقيت العين استرجعت منه، و إن تلفت، و كان عالماً بأنه حقّ الصاحب، ضمن. و إن تعذر إرجاعها، و كان الدافع معذوراً، فلا ضمان عليه، و إلا ضمن.

### المطلب الثانى: فى كيفية دفعه

تُشترط فى صحته التيه، بالمعنى الذى مرّ بيانه مراراً، من المالك أو وكيله، إلا فيما كان من الدمى المشتري للأرض من المسلم، فلا وجوب فيها، و يحتمل وجوب تولّى الحاكم أو الأخذ. و الأقوى خلافه.

فلو دفعه بلا تيه، أو نوى الرياء أو غيره من الأمور الدنيويه، و جبت إعادته، و أخذ ممن فى يده مع بقاءه و تصديقه و مع عدم التصديق إشكال و مع تلفه مع علمه و جهل الدافع.

١- فى «ح»، «س»، «م»: الطالبين.

٢- فى بعض النسخ زياده: و الفاطميين على غيرهم.

٣- فى «ص»، «ح»: و الغارمين.

٤- فى «م»: ثم الحسينى.

و يلزم فيها التعيين إن وجب عليه متعدّد في كونها حصّه الإمام أو الحصص الباقية. و الأقوى عدم اعتبار التعيين (١) بين الحصص الثلاثة. و لو عيّن في الدفع و قبض فليس له العدول إلى غيره.

و يجوز الدفع إلى صاحب الصنف، و إلى وصيّيه أو وليّه الشرعى، و لو عدول المسلمين، أو وكيله. و لو دفع إلى المولّى عليه و تلف، لزمّت إعادته، و مع بقائه له أخذّه و دفعه إلى الولي إن شاء.

و يجوز احتساب الدين على المدين، و لو كان غريمه مديوناً لصاحب الخمس، جازت مقاصّته به مع التراضى.

و لو أخلّ بالتّيه الوكيل، فلا ضمان على الموكل، و ليس عليه الفحص عن حاله مع عدالته، و الأحوط أن لا يُستتاب غير العدل في الأحكام الخفيّه الموقوفه على التّيه.

و لا يجوز دفعه إلى المماليك من بنى هاشم الذين ملكوا بأسر، كذرارى أبى لهب، أو تبعيّه، أو شرطيه على القول بها. و يجوز الدفع إلى مواليهم.

و لو قلنا بأنّ المماليك يملكون مطلقاً، أو خصوص ما ملكهم الله من زكاه أو خمس و نحوهما، أو قلنا بأنّ التملك شرط فى القابل للملك و فى غيره يكفى الاختصاص، جاز الدفع إلى المملوك من بنى هاشم.

و إذا وجب الخمس، فإن شاء دفع من الجنس، و إن شاء دفع من قيمه، و ليس له الدفع من الأدنى، بل إمّا من الأعلى أو المساوى.

و ليس لها شىء أن يُبرئ ذمّه أحد من حقّ الخمس، و لا أن يضيع حقوق السادات بأخذ القليل جدّاً عوضاً عن الكثير. و لو كان باختلاف يسير، جاز له شراؤه، ثمّ يحتسب المالك ثمنه عليه.

و يصدّق المالك فى الدفع، حتّى لو قال للمجتهد: دفعت إلى مجتهدٍ آخر، فليس له معارضته.

## المطلب الثالث: فى زمان دفعه

## اشاره

تجب المُبادره إليه على نحو الدفع إلى الغريم المطالب. و لو أُخّر فى الجملة لطلب الرّجحان، فلا بأس ما لم يسمّ تعطيلًا. و كذا لو فقد المستحقّ، و لا يضمن مع (العزل و عدم التفريط على الأقوى. و كذا لو أبقاه فى ماله بمصلحه أهله، و لو تلف من المال شىء و زوّع على النسبه. و يجب النقل و الأجره من الحقّ بتحويل أو مع أمين، و لا يضمن مع) (١) التلف مع فقد المستحقّ فى البلد و عدم حضور المجتهد، و يرتفع ضمانه بتسليم المجتهد.

و يجوز للمجتهد طلب الحقوق إلى محلّه، و لا- ضمان عليه. و لو عزله و حمله ليوصله إلى مستحقّه فى البلد و تلف من غير تفريط، فلا ضمان. و لو طلب المجتهد منه حقّ صاحب الزمان جعلت فداءه فلم يسلمه، ضمنّ.

و فى تحقّق الإخلاص فى التّيه بالنسبه إلى الدافع إلى الفقير ليردّه إليه فيأخذه أو يكرّر حسابه عليه إشكال.

و لو خاف من الدفع اختبار الظّالم فيطمع فيه، أو اختبار الفقراء فيهمجوا عليه أو يؤذونه، جاز تأخير الدفع، و ربّما وجب.

و لو دفع إلى شخص، فقبل فضولاً عن آخر، فحصلت الإجازة، صحّ. و لو قبل المجتهد عن الغائب، فالظّاهر إجزاؤه، كما لو دفع خمس الغائب مع تعذّر دفعه. و مثل ذلك يجرى فى جميع الحقوق.

و يجب على المضطّرين من بنى هاشم طلب الخمس، و لا غضاضه عليهم؛ لأنّه حقّ الإمارة و السلطنه و أولاد السلاطين، بخلاف الزكاه، و باقى الصدقات، فإنّها من أوساخ الناس، و أوساخ الأموال، و إن وجب أخذها عند الاضطرار.

و لا يجوز الاحتيال فى أخذ الحقوق الواجبه، بهبه ما يملكه لزوجته أو ولده مثلاً

١- ما بين القوسين ليس فى «م»، «س».

حتى يكون فقيراً فيأخذ حقَّ الفقراء، أو يشتري من أحدهما شيئاً يسوي درهماً بألف دينار، حتى يكون مديناً، وهكذا، ولو فعل وقبل، عصى وملك.

و من قبض من الخمس بمقدار نصاب الزكاه، ثم حال عليه الحول، وجبت زكاته؛ و لو اتَّجر به، وجب الخمس في ربحه.

و الخمس مشترك بين الإمام و أرحامه كما مرّ.

### و يختصّ بالإمام الأئفال، و هي أقسام:

منها: الأرض التي تملك من غير قتال، إمّا بانجلاء أهلها عنها، أو بتسليمها إلى المسلمين و هم فيها من غير قتال.

و منها: أرض الموات، سواء ملكت ثم باد أهلها، أو لم يجر عليها ملك. و المراد بالموات ما لم ينتفع به لعطلته لانقطاع الماء عنه، أو لاستيلائه عليه، أو لاستيجامه، أو كثرة الشجر فيه، أو استيلاء التراب أو الرمل عليه، أو ظهور السبخ فيه، إلى غير ذلك من موانع الانتفاع. و لو عرف مالکها و قد ماتت، و كان ملكها بالأحياء، دخلت في حكم الموات، بخلاف ما إذا ملكت بغير ذلك.

و منها: رؤوس الجبال، و بطون الأودية، و الآجام، و لو كانت في أرض مملوكة لغيره في وجه قوى.

و منها: صواف الملوک و قطعائهم من المنقول و غيره، من الأرض و غيرها ممّا يختصّ بهم.

و منها: ما يصطفيه من الغنيمه من ثوب، أو فرس، أو عبد، أو جاريه، و نحو ذلك.

و منها: غنيمه من غنم بقوه الجند من غير إذن الإمام.

و منها: المعادن.

و منها: ميراث من لا- وارث له. و كلّ شىء يكون بيد الإمام ممّا اختصّ أو اشترك بين المسلمين يجوز أخذه من يد حاكم الجور بشراء أو غيره من الهبات و المعاوضات و الإجازات؛ لأنّهم أحلّوا ذلك للإماميه من شيعتهم.

و منها: ما يُوضع له، من السلاح المعد له، و الجواهر، و القناديل من الذهب، أو الفضة، و السيوف، و الدروع، و نحوها.

و منها: ما يُجعل نذراً لإمام بخصوصه على أن يستعملها بنفسه الشريفه، أو يصرفها على جنده من الدراهم و الدنانير، و جميع ما يطلب للجيش و الاستعداد.

و منها: المال المعين للتسليم إليه ليصرفه على رأيه، و هذه الثلاثة و نحوها لا يجوز التصرف فيها، بل يجب حفظها، و الوصية بها. و لو خيف فساد شيء منها، بيع و جعل نقداً، و حفظ على النحو السابق.

و لو أراد المجتهد الاتجار به مع المصلحه، قوى جوازه.

و لو وقف عليه واقف، كان للمجتهد أو نائبه و إلا فعدول المسلمين قبضه عنه. و لو خاف المجتهد من التلف مع بقاء العين، أقرضها من ملى تقى. و مع تعدد المجتهدين يجوز لكل منهم التوجه لذلك. و لو اختلفت آراؤهم، عول على قول الأفضل.

و لو ظهرت خيانه الأمين، أو خيف عليه من التلف عند شخص، انتزعه الحاكم، و جعله عند غيره. و كذا لو كان قرضاً و خشى من إفلاس المقترض أو من وراثته.

و لو احتاجت بعض الأمور المختصه به إلى الإصلاح، و توقّف على بذل المال، أخذ من ماله الأخر من قناديل، أو سلاح، أو فرش، و نحوها مقدار ما يصلحه به، و يتولّى ذلك المجتهد أو وكيله أو مأذونه؛ فإن لم يكن أحدهم، قام عدول المسلمين مقامهم.

## الباب السادس: فى الصدقات المندوبات غير الزكاه

### اشاره

و فيها مباحث:

### الأول: فى الصدقات الداخلة فى الهبات،

### اشاره

و هى العطايا المتبرّع بها بالأصالة من غير نصاب، و فيها مقامات

**الأول: في فضلها،**

وهو ثابت عقلاً و شرعاً، بل من ضروريات الدين، وفي القرآن المبين وَ مَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤَفَّ إِلَيْكُمْ (١).

و عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَمَ: «إِنَّ اللَّهَ لِيَدْفَعُ بِالصَّدَقَةِ الدَّاءَ، وَ الدَّبِيلَةَ، وَ الحَرْقَ، وَ الغَرْقَ، وَ الهَدْمَ، وَ الجُنُونَ، إِلَى أَنْ عَدَّ سَبْعِينَ نَوْعاً مِنَ السُّوءِ» (٢) وَ عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «الصَّدَقَةُ تَدْفَعُ مِيتَةَ السُّوءِ» (٣).

وَ عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَمَ: «الصَّدَقَةُ بَعِشْرَةَ، وَ القَرْضُ بِثَمَانِيَةِ عَشْرٍ، وَ صَلَةُ الإِخْوَانِ بِعِشْرِينَ، وَ صَلَةُ الرَّحْمِ بِأَرْبَعَةٍ وَ عِشْرِينَ» (٤).

وَ عَنِ البَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صَنَائِعُ المَعْرُوفِ تَدْفَعُ مِصَارِعَ السُّوءِ» (٥).

وَ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «دَاوُوا مَرْضَاكُم بِالصَّدَقَةِ، وَ ادْفَعُوا البَلَايَا بِالدَّعَاءِ، وَ اسْتَنْزَلُوا الرِّزْقَ بِالصَّدَقَةِ، وَ هِيَ تَقَعُ فِي يَدِ الرَّبِّ، قَبْلَ أَنْ تَقَعُ فِي يَدِ العَبْدِ» (٦).

وَ يُسْتَحَبُّ للمَرِيضِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِيَدِهِ عَلَى فقِيرٍ، وَ يَأْمُرَهُ بِالدَّعَاءِ لَهُ. وَ يَسْتَحَبُّ التَّبَكِيرُ بِالصَّدَقَةِ لِدَفْعِ شَرِّ يَوْمِهِ، وَ رَوَى: أَنَّهَا تَقْضِي الدِّينَ، وَ تَزِيدُ المَالَ، وَ تُخَلِّفُ البِرْكَهَ (٧).

١- البقره: ٢٧٢.

٢- الكافي ٤: ٥ ح ٢، الفقيه ٢: ٣٨ ح ١٦٠، دعائم الإسلام ٢: ٣٣١ ح ١٢٥٢، الوسائل ٦: ٢٦٨ أبواب الصدقه ب ٩ ح ١.

٣- الكافي ٤: ٥ ح ٣، ثواب الأعمال: ١٦٩ ح ٨، الوسائل ٦: ٢٥٥ أبواب الصدقه ب ١ ح ٢.

٤- الكافي ٤: ١٠ ح ٣، الفقيه ٢: ٣٨ ح ١٦٤، دعائم الإسلام ٢: ٣٣١ ح ١١٤، الوسائل ١١: ٥٤٦ أبواب فعل المعروف ب ١١ ح ٥.

٥- الكافي ٤: ٢٩ ح ٣، الفقيه ٢: ٣٠ ح ١١٤، أمالي الصدوق: ٢١٠ ح ٥، الوسائل ١: ٥٢٣ أبواب فعل المعروف ب ١ ح ١٠.

٦- الكافي ٤: ٣ ح ٣، الفقيه ٢: ٣٧ ح ١٥٦، التهذيب ٤: ١١٢ ح ٣٣١، قرب الإسناد: ١١٧ ح ٤١٠، الخصال ١: ٣٣، الوسائل ٦:

٢٦٠ أبواب الصدقه ب ٣ ح ١، وص ٣٠٢ ب ٢٩ ح ١-٤، كنز العمال ٦: ٢٩٣ ح ١٥٧٥٩.

٧- الكافي ٤: ٩ ح ١، عدّه الداعي: ٦٩، الوسائل ٦: ٢٩٠ أبواب الصدقه ب ٢٢ ح ١، وص ٣٢٢ ب ٤٢، عوالي اللآلي ٣: ١١٣ ح

٢.

والتوسعه على العيال. و إكرام الضيوف، و زياده الوقود فى الشتاء لهم من أعظم الصدقات، و إعطاء السائل، و لو كان على فرس. و كان عليه السلام إذا أعطى الفقير أخذها من يده فقبلها ثم ردها إليه (١).

### المقام الثانى: فى مصرفها

و أفضله العلماء، ثم الصلحاء، ثم بنو هاشم، ثم الجيران، ثم الأصدقاء، ثم مطلق أهل الإيمان، ثم المخالفين، ثم الذميين، و تعطى لبنى هاشم، و الفقراء أولى من الأغنياء، و مع تعارض الصفات تلحظ زياده العدد، و قوه السبب. و إعطاء العدل أفضل من إعطاء غيره؛ و لو كان فى منع الفاسق نهى عن المنكر، قوى وجوبه.

### المقام الثالث: فى مقدارها

و حدّها: أن لا يبلغ بها إلى حيث يضرّ بحاله. و معياره مضمون قوله تعالى وَ لَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَ لَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا (٢) و مضمون قوله تعالى وَ الَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَ لَمْ يَقْتُرُوا وَ كَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا (٣).

و لأحدٍ لقليلها، فتعطى التمره، و شققها. و ينبغى أن يُراعى حال المتصدّق عليه فى كثره حاجته و قلتها، و علوّ منزلته و ضِعفتها. و حال نفسه بملاحظه مقدار قدرته.

### المقام الرابع: فى جنسها

يُستحبّ بذل المحبوب، كما يُكره إعطاء الخبيث (٤)، و أن يختار لها من مُختار

١- الكافى ٤: ٨ ح ٣، و ص ١١ ح ١٤-١، تفسير العياشى ٢: ١٠٧، ثواب الأعمال: ١٧٣ ح ٢، أمالى الطوسى: ٦٧٣، عدّه الداعى:

٦٨، الوسائل ٦: ٣٠٣ أبواب الصدقه ب ٢٩ ح ٥.

٢- بنى إسرائيل: ٢٩.

٣- الفرقان: ٦٧.

٤- فى «ص»، «ح»: الجشب.



أمواله، خصوصاً لمن تناسبه كرائم الأموال لعزّته، و نجابته.

و يُلاحظ ما هو الأنفع للفقير، كالطعام فى وقت الغلاء، و التمر إذا عزّ، و اللحم و اللبن كذلك. و لا يبعد ترجيح التمر و الزبيب على غيرهما، مع فقد المرّجحات الخارجيه. و ورد الحثّ على صدقه الماء (١)، و يلحق بها بذل الجاه، و الكلام اللين، و مكارم الأخلاق، فقد ورد: أنكم لن تسعوا الناس بأموالكم، فسعوهم بأخلاقكم (٢).

### المقام الخامس: فى أحكامها

تُشترط فيها نيه القُربه على نحو غيرها من العبادات، و يتوقّف تملّكها على الدفع و القبض، فيحصل الملك بهما، و إن لم يكونا مع الصيغه اللفظيه. و لا يجوز الرجوع بها بعد ذلك، سواء كانت لرحم أو غيره.

و الإسرار بها أفضل إلا لدفع التهمه، أو قصد القدوه و نحوهما من المرّجحات.

و يكره أن يتصدّق بجميع ماله إذا لم يكن محتاجاً إليه. و يكره السؤال و إظهار الحاجه و شكايه الفقر، إلا مع الاضطرار فيجب. و ليس طلب جوائز الملوّك، بل عطاياهم مطلقاً خصوصاً ما كان من المزارع و العقارات بأقسامها من السؤال، كما هو ظاهر الحال. و الله الموفق للصواب.

١- الكافى ٤: ٥٧ ح ٢، التهذيب ٤: ١١٠ ح ٣١٩، الفقيه ٢: ٣٦ ح، أمالى الطوسى: ٥٩٨ ح ١٢٤١، عدّه الداعى: ١٠٢، الوسائل ٦: ٣٣٠ أبواب الصدقه ب ٤٩ ح ١-٧.

٢- الكافى ٢: ١٠٣ ح ١، أمالى الصدوق: ٣٦٢ ح ٩، أعلام الدين: ٢٩٤، مشكاه الأنوار: ٢١٣، الوسائل ٨: ٥١٣ أبواب أحكام العشره ب ١٠٧ ح ٨.

ص: ٢١٩

**فنّ العبادات من الماليّات المحضه الداخله فى العقود، و الإيقاعات و الأحكام،**

**اشاره**

و فيه كتب



كتاب العبادات الداخلة في العقود و ما يتبعها من الملحقات

اشاره

و فيه أبواب:

الباب الأول: في الوقف

اشاره

و فيه أبحاث:

الأول: في حقيقته

الوقف: هو الحبس، و مأخذه من الوقوف بمعنى القيام بلا- حركه في مقابله المشى؛ لأنه يحبس المال عن تصرف صاحبه، أو صاحبه عن التصرف فيه.

و يُستعمل في الشرع على وجه الحقيقه بطريق الوضع الابتدائي و الهجرى، أو على وجه المجاز المرسل، لعلاقه الكلّ و الجزء، أو الإطلاق و التقييد، على اختلاف الوجوه للحبس الخاص، أو لما دلّ عليه من الألفاظ المعبره في صحته أو مطلقاً، أو للدليل و المدلول على وجه الاشتراك اللفظى أو المعنوى على بُعد، أو الحقيقه و؛ (١) المجاز.

و من مقوماته على الأقوى: اعتبار القربات؛ لاحتسابه من الصدقات، و ظهوره من كلام أهل اللغة (١)، و الروايات (٢)، و فى الاستناد إلى الأصل وجه قوى (٣)، لا يخفى على ذوى الفضل.

و من جملة المقومات: اعتبار الدوام على مرّ الأوقات؛ إذ بدونه يكون من المحبوسات لا من الموقوفات، و هو مُعتَبَر فى الحبس، دون المحبوس، و دون آحاد المحبوس عليه (٤)، و نقله إلى ثالث خارج منه (٥) مخرج عنه، كإضمار نقله ببيع و نحوه، أو غيره من النواقل و لو بطريق المجاز.

و ما وُضِع على الانقطاع، أو توقّف الانتفاع بمنفعته على الفناء، كالمطعوم و المشروب، أو على الزوال بنذر و شبهه، أو على التزلزل بخيار أو شفعه و نحوه؛ لا يصحّ فيه.

و هو من الأحكام القديمة التى جرت عليها الشرائع السابقة فى وضع الكنائس، و البيع، و المساجد، و الرُبط (٦)، و الموارد، و الكتب، و المماليك، و نحوها.

و هو محرّر لرقبه العقار و غيره على نحو تحرير العبد و الجوار، فإنّه ناقل للعين، مسلّط على المنفعه، كالتحقق للعتيق المشروط عليه الخدمه.

و هو بقسميه عامه و خاصه مفيد للاختصاص دون الملك، فإنّه لله. و القول بانفصال الملك فى القسم الثانى، الموقوف عليه، غير بعيد، كما مال أعظم الفقهاء إليه (٧)، و إن كان الأقوى خلافه، و جريان الأحكام فيه على نحو جريانها فى الوقف العام، و فى متعلّقات النذور، فإنّ الأقوى خروجها عن ملاكها، و رجوعها كباقي

١- انظر المصباح المنير: ٦٦٩.

٢- انظر الوسائل ١٣: ٢٩٢ أبواب الوقوف ب ١.

٣- كلمه «قوى»: غير موجوده فى «ص».

٤- فى «ح»: و دون آحادها.

٥- فى «ح»: منه.

٦- الرباط: الموضوع الذى يبنى للفقراء مؤلّد، و يجمع فى القياس رُبط بضمّتين و رباطات. المصباح المنير: ٢١٥.

٧- كالشيخ الطوسى فى الخلاف ٣: ٥٣٩ المسأله ٣، و المحقّق فى الشرائع ٢: ١٧٢.

الكائنات إلى من بيده أزمه الأمور، و ملك الفوائد و المنافع ليس بمقتضى لملك العين، و لا مانع.

و فى ذلك دفع لمنافاته، لقولهم عليهم السلام: «الناس مسلطون على أموالهم» (١).

و لا يبعد دخول التقييد بالصحة فى معناه، لقربه من العبادات بدخول القربة، كما أن القصور الاتى تفصيلها لا يبعد بعد إمعان النظر دخولها.

### البحث الثانى: فى صيغته

و قد يكون معنى ثانياً له، فيقابل باقى الصيغ، كما قابل معناه معانيها، و لا بدّ من صيغته يحكم بدخولها تحت مدلوله، أو دخوله تحت مدلولها، إمّا من دون ضميمة لصراحتها فيه، كوقفت و قد يقال فيها: «أوقفت» فى الإيجاب، و «قبلت، و رضيت» فى القبول، حيث يلزم الإتيان بها. و قد يقال: بأنّ فى المسجديّة و نحوها لا تحتاج إلى قبول.

أو مع ضميمة تجعلها بمنزلة الصريحه؛ لقرب معناها بدونها، فيزداد بها قرباً ك «سبّلت و تصدّقت» فى الإيجاب، و «أجزت ذلك و أمضيت» فى القبول، فيكتفى بها بشرط أن يكون مع القرينه الصريحه، و فى الاكتفاء بقرينه الحال إشكال. و فى لفظ «حرّمت، و ملكت، و قبلت التحريم و التملك» معها بحث.

و لا يصحّ بالألفاظ البعيده عن مدلوله: كبعث، و اشترت، و آجرت، و استأجرت، و وهبت، و أتّهت، و نحوها، و لو مع القرائن المصرّحه.

و لو بدّل ضمير المتكلم بضمير المخاطب أو الغيبه، قوى البطلان. و لا بدّ فيها من الماضويه، و إرادته الإنشائية، فلا تجزى صيغته المضارع، و لا الصيغه الأمريه، و تجزى الجملة الاسميّه بلا قرينه فى الصريحه، و معها فى غيرها ما يلزم مقامها معها.

١- عوالى اللآلى ١: ٢٢٢ ح ٩٩، و ص ٤٥٧ ح ١٩٨، و ج ٢: ١٣٨ ح ٣٨٣، و ص ٢٠٨ ح ٤٩.

و الأولى الاقتصار على قول: «هذا وقف»، دون قول: «هذا موقوف»، و لا يجزى فيهما قول: «نعم» فى جواب من قال: هل وقفت؟ أو هل قبلت؟ و لا- لفظ الخبر، مع إرادته الخبر، و لا كل ما شكك فى دخوله تحت المصداق و لو تبانا قُدم على وضع لفظ له فى الابتداء أو بسبب الهجر بعد عصر أهل اللغة.

و لو أتى بها بصيغته عربيته محرّفه، أو عجميته، أو يونانيه، أو سريانيه و نحوها جامعاً للشرائط السابقه، صحّ.

و لا- بدّ من تأخر القبول عن الإيجاب، و عدم الإتيان بشىء منه و لو بحرف حتّى يتم الإيجاب، و ليس سكوت الوقف بمنزله الحرف.

و لو اختلف الطرفان الفارسيه و العربيه مثلاً، قوى الإجزاء، و هو شرط بالنسبه إلى الطبقة الأولى.

و لو عجز عن الألفاظ الصريحه مباشره، جاز له الإتيان بغيرها، و لم يجب عليه التوكيل، و يلزمه تحزى الأقرب فالأقرب.

و لو عجز عن اللفظ، أجزأت الإشاره مع الكتابه و بدونها، و لا تجزى الكتابه إلا مع تعذرها، و لو اختص العجز بجانب أو ببعضه، اختص الجواز به.

و لو أمكن تحصيل قدره من حينه من دون فوت غرض، تعين عليه التعلّم. و لو طرأ العجز فى الأثناء، كان لكلّ حكمه.

و الظاهر أنّه يغتفر (١) فى الثوانى ما لا- يغتفر (٢) فى الأوائل، فلا- حاجه إلى الصيغه فى التوابع من النماء و نحوه مع اشتراط وقفيته، بل يقال بالنسبه إلى كلّ شرط.

و يُشترط فيها عدم الفصل المخلّ بينهما، و عدم تفكيك الحروف، حتّى تخرج عن الهيئه العربيه، و ليس فصل السعال، و الثأوب، و التنفس، و كلّ اضطرار عارض مُخلاً، ما لم تذهب الصوره.

و لو جاءتا بالصيغه بوجه محرّم كصوت رقيق لطيف من غير محرّم، أو مشتمل

١- فى «ص»: يفتقر.

٢- فى «ص»: يفتقر.

على الترجيع، داخل في مصاديق الغناء، أو في صلاه الفريضة، أو غير ذلك قوى القول بالصحة؛ لأن التقرب بالمعنى لا ينافى العصيان بالتلفظ، على إشكال. و لو رفعا الصوت زائداً على المتعارف، كان احتمال الصحة فيه أقوى مما تقدمه.

و جميع ما تقدم تستوى فيه صيغ العقود، و فى الوقف أشد اعتباراً؛ دخول القربه فيه.

و اعتبار الإيجاب و القبول القوليين فى الوقف الخاص قوى، و القول بالاكتفاء بالفعل فى القبول لا يخلو من وجه، و فى العام يكتفى بالقبول الفعلى، و القول بعدم الاحتياج إلى القبول مطلقاً لا يخلو من وجه.

و ذو الرأسين لبدنين على حق واحد لواحد إن علمت أصالتهما، اكتفى بلسان أحدهما؛ و إذا علمت زياده أحدهما، أو كانت محل شك، أجزأ الواحد منها على الأقوى. و لا سيما على القول بأن صدق المشتق يتحقق بالخلق و الفعل دون القيام.

و لو توزع الإيجاب أو القبول على اللسانين، فالظاهر البطلان فى الجانبين. و لو خاطبه اثنان أحدهما موجب و الآخر قابل، فأوجب بلسان و قبل بلسان صح العقد.

و لو كان ولياً أو وكيلًا لاثنين، فأوجب بلسان عن أحدهما و قبل بلسان، صح؛ و ربما كان الأمر فيه أسهل من غير مكان.

و لو جوزنا عليه وقوع التيتين، لأنه ذو قلبين و إن كانت يقظه و النوم فيهما متلازمان، أو نوى القربه فى أحد القلبين دون الآخر، صح. و لو نوى فى الآخر ما ينافيها، فالمسألة ذات وجهين.

### البحث الثالث: فيما يتعلق بمطلق المتعاقدين

#### إشاره

و هو أمور:

#### أحدها: قصد اللفظ منهما جنساً، و نوعاً، و صنفاً، و شخصاً،

و إن حصل الجميع دفعه؛ فلو ألقياه عن جنون أو صبا مانعين عن الإدراك، أو غلط، أو سهو، أو سكر، أو إغماء، أو دهشه، أو جوع، أو عطش، أو مرض، أو هم، أو فرح، أو جبر سالبه



للإدراك، مخرجه عن الشعور، لم يصحّ.

و لو قصد لفظاً فجاء بغيره فسد. و لو قصد بعضاً منه في إيجاب أو قبول، أو بعضاً منهما أو من أحدهما، فسد الفاقد و صحّ الواجد و أتم إن لم يترتب خلل من جهة الفصل.

و لو قصد لفظاً من ألفاظه فجاء بغيره منهما، قام احتمال الصحّ، و الأقوى البطلان. و لو كرّر اللفظ مراراً مردداً في القصد، بطل، مجّاناً كان أو لا.

و لو عيّن الجميع صحّ الأول و لغا الثاني، و لو قصد المجموع إشكال.

#### ثانيها: بناء كلّ منهما على قصد صاحبه،

فلو علم أحدهما بعدم قصد صاحبه بطل و إن كان في الواقع قاصداً؛ لأنّ حقيقه قصده موقوفه على قصده، و يكفي في معرفه قصده ظاهر الحال، و بناء المسلم على الوجه الصحيح في الأقوال و الأفعال.

#### ثالثها: قصد الإنشاء في تحصيل مضمون العقد،

فلو قصداً أو أحدهما إخباراً أو إنشاءً من غير ذلك من ترجّح أو تمنّ أو دعاء أو نحوها بطل.

و لو قال: وقفت هذا الإبل و وقفت ذاك، و لكن قاصداً للإنشاء، صحّ.

#### رابعها: قصد الدلالة،

فلو زعم الإهمال و أتى به بطل، و إن كان موافقاً غير مهمل، و لا تجب معرفه الدلالة التفصيليه، و يكفي في مقاصده المعجم بالنسبه إلى صيغ المعرب، و بالعكس القصد الإجمالي، و لا حازه فيه إلى التفصيل.

#### خامسها: قصد المدلول،

بأن يقصد استعمال اللفظ في معناه، فإن قصد اللفظ و الدلالة، و لم يقصد خصوص المدلول، أو ردّه في المدلول مع اتحاد الصيغه أو تعدّدها، بطل، و لو قصد بلفظ معنييه، أو مجازيه، أو حقيقته و مجازيه على وجه الترديد، بطل.

#### سادسها: قصد التأثير من الصيغه المعيّنه،

فلو ألقاها من دون قصد، أو مع قصد حصول من غيرها بطل. و لو أوقع الصيغه معلّقاً لها بما يحتمل التأثير احتياطاً في تحصيل المطلوب، صحّ.

و لو قصده مردداً بين الألفاظ المتكرّره فسّد. و لو كرّر و قصد التأثير بالجميع، صحّ

ما تقدّم، و لغا ما تأخّر، و فى العقد بالمجموع إشكال.

### سابعا: قصد الأثر و طلبه و إرادته،

فلو قصد التأثير من دون إرادته منه لما يترتب عليه من الأثر، لم يصحّ. و المراد بقصد التأثير و الأثر العرفيان، لا الشرعيان، حتّى لو صدر ممّن لا يعرف المسائل الشرعيه كان صحيحاً.

### ثامنا: قصد كلّ منهما فى خطابه شخصاً معيّناً بالاسم أو الإشارة،

فلا يجزى قصد المبهم، و فى الاكتفاء بالتعيين مع الأوّل إلى التعيين وجه.

و هذه القصد بجملتها تُعتبر فيها المقارنه، فلو وقع إيجاب أو قبول أو بعض منهما أو من أحدهما خالياً عنها أو عن بعضٍ منها بطل.

و هى جاريه فى جميع العقود الجامعه للإيجاب و القبول، و فى إيجاب الإيقاعات، و يجرى مثلها إلا ما شدّ فى العبادات.

و لو قصد بإجرائها الاحتياط فى تحصيله صحّ.

### تاسعا: أن يكونا أصليين، أو وليين، أو وكيلين، أو مختلفين،

تاسعا: أن يكونا أصليين (١)، أو وليين، أو وكيلين، أو مختلفين،

فمن كان خارجاً منهم و تولّى طرفاً من الطرفين، كان فضولياً فيه، و إن تولاهما كان فضولياً فيهما.

و من كان ذا و كاله مقتيده و أهمل القيد، أو ذا و لايه لكلّ غائب فعقد حيث لا مصلحه مثلاً، دَخَلَ فى قسم الفضولى.

و مثل ذلك صاحب المال المحجور عليه لفلّس أو سفّه أو رهانه أو حقّ مقاصّه أو نحو ذلك.

ثمّ صحّ الفضولى فى هذا الباب، و فى كلّما يدخل فى قسم العبادات الصرفه أو الداخلة فى المعاملات لا تخلو من إشكال لو (٢) كان من غير الغاصب، و أمّا فيه فالإشكال أشدّ.

و إذا عقد الوقف عن المالك فالإشكال فيه أضعف ممّا إذا عقد لنفسه، و إذا عقد لنفسه زاد الإشكال؛ لبعده عن تحقّق القربه فوق ما سبق. و على فرض صحّته تتضمّن

١- كذا فى النسخ، و الأنسب: أصليين.

٢- فى «ص»: و لو.

الإجازة أمرين: ملكيته لتوقف الوقف عليها، و ثبوت الوقف عنه.

ولا- يبعد القول بأن صحته هنا أقرب من صحته في غيره من العبادات، كالأخماس، و الزكوات؛ نظراً إلى أن القربة هنا ليست كباقي القربات، و لدخوله في قسم المعاملات.

و في استحقاق الولي أو الوكيل الأجره مع إطلاق الأمر و عدم ظهور التبرع من خارج، وجه قريب.

### عاشرها: تعيين النائب،

فلو كانت الولاية على متعددين، أو الوكاله كذلك، لزم تعيين من عقدوا عنه بالاسم أو الإشارة، و يكفي الأول إلى العلم اليقيني (١).

و يجرى الحكم في الوكلاء عن الوكلاء، فلو وقفوا حصه مشاعه تصلح أن تكون لأداء متعددين لو قبلوا عن واحد من المنوب عنهم و لا تعيين، و لا أول إلى التعيين، بطل الوقف. و لو عين ما زعم أنه غيره فأصابه، فالأقوى البطلان.

### حادى عشرها: سماع كل واحد منهما ما أوقفه صاحبه،

أو علم الصدور بالقرائن على وجه الفور مع العجز، فلو علم الصدور لا من طريق السماع مع قدره عليه، بطل على إشكال. و في لزوم الاستماع بالإصغاء وجه قوى.

### ثانى عشرها: قصد كل منهما إسماع صاحبه أو إفهام ما يوجهه إليه مما يقوم مقام اللفظ،

فلو استرّ بالخطاب فوافق السماع، فلا عبره به، على تأمل. و يُعتبر في جميع ما مرّ مقارنته، فكل ما كان مفصلاً لم يكن مقبولاً.

ثالث عشرها، رابع عشرها، خامس عشرها، سادس عشرها، سابع عشرها، ثامن عشرها: البلوغ، و العقل، و اليقظه، و التدكر، و الصحو، و الإفاهه، و الاختيار، و الشعور،

فلا يصح ممن فقد شيئاً منها.

فلا يصح من غير البالغ، مميّزاً أو لا، بلغ عشرأ أو لا؛ و لا من المجنون، إطباقياً أو

أو أدوارياً حال الجنون، أصاله و ولايه و وكاله و فضولاً؛ فلو صادف (١) أحد الطرفين أو بعض منهما أو من أحدهما أحد النقصين، وَقَعَ باطلاً.

و مع الشكِّ في عروض الجنون يبني على العقل، و في عروض البلوغ يبني على الصبا، و كذا في عروض كلِّ كمال و نقص. و إذا حصل الشكُّ في الوقوع حال النقص أو الكمال، فإن كان حين العقد و لم يعتضد أحدهما بأصل، بنى على الفساد، و أصاله صحَّه العقد لا تثبت صحه العاقد.

فلو تقدم له حالان: حال عقل، و حال يعتوران على الدوام، و شكِّ فيه، بنى على الفساد. و إن كان بعد التفرق و الدخول في حال آخر، بنى على الصحه، و قد يُستفاد من قوله: «إذا شككت في شىء و قد دخلت في غيره فشككت ليس بشىء» (٢). و الخشنى المشكل و المثقوب الذى لا يعلم حاله يبني في بلوغ العدد فيهما على حكم الذكر.

و لو كان لأحدهما و كيلان: ناقص لم تصحَّ و كالتة، و كامل، و وقع الاشتباه في مصدره، بنى على الصحه على إشكال.

و لو وقع شىء منهما مرّة حال الكمال، و مرّه حال النقصان على وجهين مختلفين، و لم يتميّز أصلاً، احتمل الحكم بالبطلان، و الأقوى القرعه، و جميع ما ذكر من شرائط الوجود، فلا يغنى العلم فيهما عن الواقع.

### البحث الرابع: فيما يتعلّق بخصوص الموجب

#### إشاره

و هو أمور:

#### أحدها: تبه التقرّب بإيقاع الصيغه و قصد معناها و تأثيرها و أثرها

على وجه يترتب عليها الأثر الأخرى مع إيمانه في أحد الوجهين، و مع الاكتفاء بالصوره مع عدمه.

و هى شرط بالنسبه إلى الأصيل، و الولى، و الوكيل، و الفضولى على الوجه

١- فى «ص»: صادق.

٢- التهذيب ٢: ٣٥٢ ح ٤٧، الوسائل ٥: ٣٣٦ أبواب الخلل ب ٢٣ ح ١.

القوى، فلا- يكفي اقترانها بالإجازة. و لو جاء بها الأصيل، و قام بالصيغه الوكيل، لم يجز في وجه قوى. و يحتمل الإجزاء مع المقارنه، و تُشترط فيها، فلو أتى بها متقدمه منفصله أو متأخره جاء الفساد.

و الوجه عدم اعتبار الوجه، كما في سائر المعاملات التي أريد بها الثواب، على القول باعتبار الوجه في غيره.

و لا بد من تعيين جهه الوقف فيها في العموم و الخصوص و التشريك و الترتيب و نحوها، فلو ردّ فيها لم يصح.

و لو أطلق ثم عين، فلا- تبطل (١) الصحه. و لو حصل الشك في تعيين المراد من الصيغه المتقدمه، بنى على الأقل من كلا القسمين. و لا يُنافيها هنا من جهه الصيغه بحسب غصب مكان أو الات أو لسان أو قلب أو محل، كصلاه و نحوها.

و لو نوى جهه فليس له العدول إلى غيرها بعد الشروع في الصيغه حتى يُعيد ما أتى به معها.

و تبطل أو الإبطال أو الترديد بعد تمام الصيغه قبل الإقباض من الطرفين أو في أثنائهما لا تقتضى فساداً. و قبل الشروع في العقد يقوى كونها مُنافيه لها.

و كذا في مسأله العُجب و الرياء من الموجب المقارنين لا- المتأخرين، و مسأله التبويض، و مسأله اختلاف المراتب باختلاف الجهات، و هي ثمره تقدّم بحثها.

### ثانيها: قصد الدوام من الوجوه،

ثانيها: قصد الدوام من الوجوه (٢)،

فلو قصد الانقطاع عالماً أو جاهلاً أو خلا عن قصده بطل، و إن كان ممّا لا ينقطع.

### ثالثها: أنه يجوز له إدخال نفسه في الوقف إذا كان مأذوناً بالخصوص أو العموم

ثالثها: أنه يجوز له إدخال نفسه (٣) في الوقف إذا كان مأذوناً بالخصوص أو العموم

على وجه يشمل من الواقف أو من الشرع، ولياً كان أو وكيلاً.

و لا ينبغي التأمل في الشمول مع إرادته الجهه، و في غيرها كقوله: قف على أهل بلد

١- كذا في النسخ و الأنسب: تبعد.

٢- كذا في النسخ و الأنسب: الموجب.

٣- في «ح»: نفيه.

كذا، و على بنى تميم، و هو داخل فيها إشكال. و الأقوى فى مثله الدخول.

و لو أطلق الأمر بالوقف، كانَ الأقوى عدم جواز إدخال نفسه. و لو أدخل نفسه و لم تكن قرينه تفيد دخوله، جاءه حكم الفضولى.

#### **رابعها: أن الإذن بالوقف أو الأمر به بصيغه «قف» يفيد الإذن بالوقف التام بتبعيه الإذن بالمقدمات،**

كتخليصه من الموانع، و الإقباض، و نحوها.

بخلاف ما لو قال: أجز بصيغه الوقف، فإنه لا يفهم منه سوى إحالة قصد القربه و باقى القصود إليه.

#### **البحث الخامس: فيما يتعلق بخصوص القابل**

##### **اشاره**

و هى أمور:

##### **أحدها: أنه يلزم أن يقبل ما ألقى إليه على نحو ما وجه إليه،**

فلو وجه إليه مطلق فقبله مشروطاً، أو مشروط فقبله مطلقاً، أو عام فقبله خاصاً، أو بالعكس، أو تشريك فقبله ترتيباً أو بالعكس، لم تصح.

##### **ثانيها: أنه لو تعلق الإيجاب بجماعه، فقبل بعضهم، احتمل القول بالصحة فى الجميع، و البطلان فيه، و التوزيع.**

و لو تقدم القبول على الإيجاب، ثم جاء به بعده، فإن قصد به التأسيس صح، و إن قصد به التأكيد لما مرّ ففيه الوجهان. و يجرى الكلام فى كل صيغه أعيدت بعد الفساد بوجه صحيح فى عقد أو إيقاع على أى نحو كان.

#### **البحث السادس: فى الواقف**

##### **اشاره**

و المراد منه: من يعود الوقف إليه، و يجرى مع تولّى الإيجاب ما يجرى فى الموجب.

##### **و شروطه قسمان:**

**أحدهما: ما تتوقف الصحة على اتصافه به،**

و یجری فیہ مع ما جری

(فى إذا توالى) (١) الإيجاب أمور:

أحدها: أن يكون مالكا؛ إذ لا- وقف إلا- فى ملك، فلا يصح وقف غير المالك، و لا الوقف عنه، و إن كان مختصاً كالمحجر عليه، و الوقف العام إذا سبق إليه، و المباح قبل الحيازه إذا وقع عليه أو وصل إليه، و الحرىم المتعلق بأملاكه، و ما تعلق به عقد موقوفه صحته على قبض بناءً على لزوم الوفاء به و إن لم يكن مملكاً.

ثم إن يكن ملكاً لأحدٍ بطل من أصله، و إن كان ملكاً لأحد توقّف على إجازته، مع الغصب و بدونه، و مع نيته عنه و عن نفسه، و فى صحته بقول مطلق إشكال، و مع الغصب بقسميه أيضاً، أو الآخر منهما أشدّ إشكالاً.

و تستتبع الإجازة فى القسمين الأخيرين حكمن: نقل الملك، و حصول الوقف، و صحه الفضولى فيما تُعتبر فيه القربه مخصوصه بما تجزى الوكاله فى نيته.

و لو أجاز عقده دون نيته بطل، و لو أجاز العقد أولاً (٢) الفصل بإجازة القربه لم تصح. و لو قصد الفضولى وجهاً، كالوجوب مثلاً، فأجازة ندباً، أمكن القول بالصحه.

أمّا لو قصد العموم أو التشريك، فأجاز الخصوص أو الترتيب، حكم بطلانه، و يهون الأمر من جهه الغصب و نحوه أنّ القربه هنا أوسع منها فى باقى العبادات.

و لا- تجزى نيته القربه فى الإجازة عن نيته الفضولى، و الجمع بين النيته فيها و فى الإقباض بعد نيته العقد أولى، و اعتبار النيته فى الإجازة على النقل أقرب من الكشف، و يجرى مثل ذلك فى فضولى الإجازات.

و لو باع أو وقف بين الإجازتين، صحّ على النقل، و فسد على الكشف.

و لو تكثرت العقود من الفضوليين دفعه فأجاز الجميع بطل، و يحتمل القول ببقاء حكم الإجازة، و يجرى ذلك فى تعدد الوكلاء، و مع الترتيب يصحّ الأول و يلغو الباقي، و لو أجاز واحداً مردداً بطل.

١- الظاهر فيما إذا تولى.

٢- كذا فى النسخ.



و لو ترامت العقود، فإن كانت متجانسه، كانت إجازة الأعلى مقتضيه لصحة ما هبط عنها، دون ما عليها، و في المختلفه ينعكس الحال.

و يجرى في كل من قيّدت وكالته بعقد، فأتى بالعقد خالياً عن القيد كان فضولياً، و تجرى الفضوليه في العقد و الإقباض و فيهما معاً، و إجازة العقد لا تستلزم إجازة الإقباض، بخلاف العكس.

و لو وقف ما يملك و ما لا يملك، صحّ الأوّل، و توقّف الثاني على الإجازة. و لو وقف عامّاً، فأجاز خاصّاً مشمولاً له، صحّ في وجهه، و لو انعكس الحال قوى القول بالصحة في الخاص، و نحوه ما لو جمع بين ما يصحّ الوقف عليه، و ما لا يصحّ.

ثانيها: أن يكون تامّ الملك، بثبوت سلطان تام لا معارض له، فلا يصحّ لراهن، و لا مفلس، و لا محجور عليه، لسفه، أو جهه مقاصه، أو تعلق حقّ خيار لغيره، أو تعلق حقّ شرعيّ مُنافٍ، من نذر أو عهد أو يمين، أو وقفه خاصّه على القول بالملكيه فيها، و يكون فضولياً في الخمسه الأوّل، و باطلاً في البواقى.

ثالثها: عدم الفساد عليه، بل وصول النفع في الدنيا أو الآخره إليه؛ فلو وقف ما فيه فساد عليه بنفسه أو بوكيل الولي مولى عليه، كان فاسداً. و لو جمع بين ما فيه الفساد و غيره، اختصّ حكم الصحة بغيره.

رابعها: عدم المعارض الشرعي بالنسبه إليه، و لو قال: أوقف مالى عنك، أو أوقف مالك عني، قضى بملكيه الموقوف عنه، ثمّ وقفته عنه. و في تنزيهه على التملك المجرّانى أو مع العوض فيضمنه وجهان. و لعلّ الأخير أقوى. و مع الفضوليه في ذلك و تحقّق الإجازة يقوى عدم الضمان. و لو وقف ثمّ ملك لم يصحّ، و تحتل الصحة مطلقاً، و في خصوص ما إذا أجاز.

### **القسم الثاني: ما يتحقّق فيه الشرط منه أو من وليّه أو وكيله بانصافه أو اتصاف نوابه،**

و هو أمور:

أحدها: القدره على التسليم و لو بشفاعه شفيح لا تبعث على نقصان لا يرضى به

إنسان، أو بذل مال يضرّ بحاله.

فلا يصحّ وقف الطير فى الهواء، و السمك فى الماء، و الحيوان الوحشى إذا ذهب مع الوحوش، و البحرى إذا دخل فى البحر، مع عدم رجاء العود فيها.

و يقوى إلحاق البعير الممتنع، و العبد الأبق، و المال فى يد الغاصب القوى، و تغنى القدره على التسليم عنها. و لو كانت القدره مختصّه بالبعض، خصّ بالصّحه.

و لو جمع المملوك و غيره، و تامّه و غيره، صحّ فى القابل دون غيره.

و لا بدّ من القدره الشرعيّه و الفعلية، فلو منع من التسليم مانع شرعى، كان بمنزله المانع العقلى.

و الظاهر أنّ دائره التسليم و الإقباض هنا أوسع من دائره الرافع للضمان، فيجرى فيه احتمال الاكتفاء بالتخليه.

و لو منعاه هناك، و القدره من نوابه مُغنيه عن قدرته، فلا تكون من الشرائط المختصّه به.

ثانيها: العلم بالرجحان أو مظنّته (١) منه مع قابليته، أو وليّيه، أو وكيله، و مع الشكّ أو الوهم لا- يصحّ إلا- مع قصد القربه الاحتياطيه. و الظاهر أنّ الرجحان على نحو ما سيجىء من الشرائط الواقعيّه. و لو جمع من معلوم الرجحان و غيره، صحّ دون غيره.

ثالثها: السلامه من النقص؛ سواء كان البلوغ أو العقل، و العوارض الرافعه للشعور، فإنّه يجزى حصولها فيه مع المباشره، و فى نوابه مع عدمها.

رابعها: الاختيار؛ فإنّه يجزى حصوله فيه أو فى نوابه. و لو جمع فى جميع الصور السابقه بين القابل و غيره، صحّ فى القابل دون غيره.

خامسها: السلامه من الحجر؛ فلا مانع من جهته مع إطلاق نوابه. و لو شكّ فى

سبب الحجر، نفى بالأصل. و لو سبق له حالان في أحدهما له قابليته دون الأخرى، بنى على الصَّحَّه، و هو أقوى ههنا من باب النقصان، و لا وجه لاعتبار التاريخ.

### البحث السابع: في الموقوف

#### إشاره

و يُعتبر فيه أمور:

#### أحدها: أن يكون مذكوراً،

فلو قال: وقفت، و لم يذكر شيئاً، أو ذكر لفظاً مهملاً، أو ممّا لا يُراد وقفه، بطل.

#### ثانيها: أن يكون موجوداً حين الوقف؛

إذ المعدوم لا يتعلّق به حكم، إلا ما دلّ الدليل عليه، فلو قارن حرف منهما أولاً أو آخراً عدمه بطل، و يلزم تقدّمه عليها ليحصل العلم بالاقتران، و الأول إلى الوجود لا يفيد في الأصول (١)، و يفيد في التوابع.

فلو وقف ما يكون من الحمل، أو النماء المستعدّ للبقاء، أو النخل أو الشجر، بطل بخلاف ما إذا وقف الأصول، و شرط بعضها.

و هو شرط وجودي لا يغني عنه العلم مع مخالفه الواقع؛ فإذا وقف ما علم وجوده فانكشف عدمه، انكشف فساد.

و لو وقف معدوماً و موجوداً، صحّ في الموجود، و لو شكّ في طرف الوجود بعد العدم أو بالعكس، بنى على الحال السابق.

و لو وقف شيئاً فظهر من غير الجنس، كجمادٍ ظهر حيواناً، أو حيوانٍ ظهر إنساناً، أو فضهٍ ظهرت ذهباً، أو حمارٍ ظهر فرساً، أو جملٍ ظهر فيلاً و هكذا، التحق (٢) بالمعدوم على الأقوى، و لعلّ أخبار التيه تشهد به.

و لو اختلف بالسنّ اختلافاً فاحشاً مع وحده الجنس، كأن وقف جَدَعاً (٣)، فظهر

١- في «ح»: الوصول.

٢- في «ص»: التحقق.

٣- الجَدَع من الدوابّ قبل أن يُثني بسنه، و من الأنعام هو أوّل ما يستطيع ركوبه، و الأنثى جَدَعه. العين ١: ٢٢٠.

بازلاً (١)، أو طفلاً، فظهر شيخاً، ففيه وجهان كفرسى رهان.

و لو كان الاختلاف بالعيب المفرط و الصحه، أو بسبب القيمه مع الغبن الفاحش، فترتب الضرر العظيم عليه، حكم بالصحه على إشكال. و لا سيما فيما إذا كان الضرر مسبباً عن تدليس الموقوف عليه.

و ربّما رجعت المسأله إلى تعارض الاسم و الإشاره، و فى أصل الحكم وجوه و احتمالات القول بالفساد و بالصحه مع اللزوم، و بها مع الخيار.

و يتمشى الحكم فى جميع الصدقات المندوبه، و أمّا الواجب فالظاهر فيها خلاف ذلك، فلو دفع فى خمس أو زكاه شيئاً رجع به و أعطى بدله، و كذا القربات المنضمه إلى باقى المعاملات على الأقوى.

### ثالثها: التعيين بذاته أو بالتعيين،

فلو وقف عبداً من العبيد أو بهيمه من البهائم، أو قال: هذا العبد أو ذاك، بطل، و كذا لو علّقه بمفهوم الفردية؛ لأنه لا ربط له بالوقفيه.

و لا فرق بين أن يكون التعيين بالاسم أو الإشاره أو الصفات و القيود المعينه للشخص.

و لو علّق الصيغه بكلى موصوف بما يرفع الجهاله، قوى القول بالصحه إن لم يُقم الإجماع على خلافه؛ لأنّ الحقيقه تتعين بتعيين الشخص، و تعيينه يتم بالإقباض، و فى الاكتفاء بالكليات فى العبادات و أمر الصدقات، من الواجبات و المندوبات، نظر.

و لو رتب فقال: و أمّتى الفلانيه وقف و إن لم تكن فالاخرى، بطل الوقف فيهما.

و لو جمع بين المعين و غيره، اختص الفساد بغيره. و لو وقف بهما بطل. و الظاهر أنّ لفظ الجزء، و السهم، و الشىء، و الكبير، و القديم هنا من المبهم؛ قصراً لما خالف القاعده عن المتيقن.

### رابعها: أن يكون معلوماً حين العقد أو أدى إلى العلم بعده.

و لو وقف متعیناً غير آئل إلى التعيين، كعبد حكم به فلان مثلاً و قد مات الحاكم قبل أن يعلم حكمه، أو أكبر

١- يقال بزل البعير يبزل بزولاً، إذا فطر نابه فى تاسع سنينه، و الذكر بازل، و الأنثى بازل لا تدخلها الهاء. جمهوره اللغه ١: ٣٣٤.

العبدین سنّاً، و لا یعلم ذلك إلا فی بلاد النوب أو الحبشه، بطلّ.

و الظاهر أنّ الأول إلى التعین مُجزّ فی التبرّعات، و الصدقات الواجبات و المندوبات، فإنّ المداقّه فیها لخوف الغبن فیها لیس علی نحو البیوع و الإجازات. و لو جمع بین المعلوم و غیره، بطلّ فی غیره.

#### خامسها: أن يكون عيناً، لا منفعه، و لا ديناً،

فلو وقف منفعه أو ديناً أو جمع بينهما بطلّ. و لو جمع بينهما أو بين أحدهما و بين العين، و زع على نحو ما سبق. و فی إلحاق الطبيعه الكليه بالعين إشكال.

#### سادسها: أن يكون محللاً يجوز الانتفاع به في نفسه،

و بالنسبه إلى خصوص الموقوف عليهم، فلا يصحّ وقف الأصنام، و الصلبان، و آلات اللّهُو، و آلات السحر، و الشعبه، و كتب الضلال، و نحوها و لو كان لرضاضها نفع.

و لو قصد مادّتها بانياً على إتلاف الصوره، أو شرط إتلافها (١)، توجّه القول بالصحّه.

#### سابعها: أن لا يكون نجساً أو متنجساً لا يقبل التطهير،

فلا يجوز وقف الخنزير، و لا كلب الهراش، و يقوى جواز وقف كلب الصيد، دون الكلاب الثلاثة في وجه قوئ.

#### ثامنها: أن يكون له منفعه في حدّ ذاته

و فی حقّ الموقوف عليه، و إن لم تكن بالنسبه إلى الواقف، فلا يجوز وقف السنابير، و السباع، و الوحوش، و الحشار، و حيوانات البحر ممّا لا نفع فيها.

#### تاسعها: أن يكون ممّا يُنتفع ببقائه، و لا يختصّ نفعه بفناءه،

كمطعموم، و مشروب، و وقود، و سراج، و طيب ينتفع به برشّ، أو لطوخ، أو بخور، أو شمّ، أو وضع على مطعموم أو مشروب و نحوه، و عقاقير، و أدويه، و آلات الغسل كصابون و نحوه.

#### عاشرها: أن يكون قابلاً للانتقال إلى الموقوف عليه أو الموقوف له،

فلو لم يكن جائز النقل، كالوقف عامّه و خاصّه لمصحف أو عبد مسلم و سائر المحترّمات

١- في النسخ: و لو قصد مازلها ثانياً على إتلاف الصوره شرطاً لإتلافها.

الإسلاميّه على كافر، لم يصحّ وقفه.

و في إلحاق المملوك المؤمن، و سائر المحترمات الإيمانيه في الوقف على غير أهل الحقّ وجه قويّ، و الوقف على المستباح المال من الكفّار لا يجوز.

و أمّا المعتصم بشيء من العواصم لوجه راجح، فلا بأس بالوقف عليه، ما لم يكن من المحترم، و لو كان المانع عهداً أو يميناً صحّ دون النذر.

### حادى عشرها: أن لا يكون مُعيناً على معصيه مقارنه لوقفه،

كوقف السيف و غيره من الات السلاح على أعداء الدين و الحرب قائمه، و لا سيّما وقت انعقاد الصفوف، و وقف الات معدّه لعمل اللّهو، و قول الزور، و كتابه المظالم، و نحوها، و كذا غير المعدّه مع شرطيتها أو عليتها، و مع العلم مجرداً إشكال.

### ثانى عشرها: أن لا يكون من الأراضى المشتركة بين المسلمين،

كالمقابر، و الأسواق، و طرق المسلمين، و الأراض المفتوحه عنوه؛ لكونها بمنزله غير المملوك، و لجهل الحصّه، و احتمال خروجها عن التمول.

## البحث الثامن: فى الموقوف عليه

### إشاره

و فيه مقامان:

### الأول: فى شروطه؛

و هى كثيره:

منها: أن يكون مذكوراً، فلو قال: هو وقف و أطلق بطل، و لو قامت قرينه حال أو مقال على تعيينه (١) صحّ.

و منها: وجوده، فلو ذكر معدوماً فى أوّل الطبقات أو وسطها أو آخرها، و لم يشاركه غيره، بطل الوقف. و هو شرط فى مبدأ الوقف، فإنّه لا مانع من الوقف على

موجود، ثم من يوجد، كما أنّ القبول و القبض كذلك.

و منها: أن لا يكون مرتدًا فطريًا من الذكور المعلومه ذكوريتههم.

و منها: أن يكون غير الواقف؛ فلو اختصت الطبقة الأولى به، كان منقطع الأول باطلًا، و في الوسط منقطع الوسط، و في الأخير منقطع الأخير. و إن شاركه غيره، بطل فيه و صح في غيره، كما في كل عقد جامع بين جامع للشروط و غير جامع.

و لو أدخل أحد الشخصين على حق واحد صاحبه؛ فإن ظهرت الوحده، جاء الحكم، و إلا صح الوقف، و لو تعلق بعام و قصدت آحاده بطل في حقه و إن كانت له جهه و قصدت جهته، و وجدت فيه، دخل في الوقف. و لو دخل في الجهه ثم خرج، ثم دخل ثم خرج، و هكذا، دخل حين دخل، و خرج حين خرج.

و منها: أن يكون قابلاً للتمليك، فلو أوقف على جماد أو ناقة أو بقرة أو مملوك، جرى فيه مع الاتحاد و الاشتراك ما جرى فيهما فيما سبق. و لو حصلت في مثلها جهه رجع إليها و صح الوقف، فالوقف على المساجد، و الربط، و المدارس، و نحوها وقف على المسلمين. و الوقف على المبعوض موزع، و على أمهات الأولاد بوجه يوافق العتق صح، لا بدونه.

و منها: أن يكون موجوداً حين العقد، فلا يجوز ابتداء الوقف على من سيوجد، و لو في أثناءه.

منها: أن يكون قابلاً لبقاء التملك؛ فلو وقف مملوكاً على أحد عموديه، بطل الوقف، و الظاهر بطلان الملك إن قلنا به، و العتق أيضاً.

و منها: أن يكون بارزاً، فلا يجوز الوقف على الحمل و إن كان قابلاً لملك الميراث بشرط ترتب الخروج حيًا. و الفرق بينه و بين الوصيه أن الانتقال فيه حين المقال، و في الوصيه بعد حلول المتبه، فالملكه فيها تعلقيه لا تنجزيه.

و منها: أن لا يترتب عليه تقويه أهل الباطل في أصول أو فروع، مع العذر و بدونه، فلا يصح الوقف على الزناه، و الفواحش، و السراق، و المحاربين، مع ملاحظه الوصف، و لا الكفار، و المحالفين، و الأخباريين القاصرين أو المعاندين للمجتهدين،

و المحرّمين لشرب الدخاخين، كما لا يجوز الوقف على (١) التوراه، والإنجيل، و البع، و الكنائس، و بيوت النار.

و لو وقف الذمى على الكنيسه، أمضينا وقفه بمقتضى جزيته، و فى صورته الجمع بين القابل و غيره نظير ما مرّ.

و منها: أن يكون ممن ينتفع بالوقف، و لا مانع له شرعاً، و لا عقلاً، و لا عادته، فلو كان عبثاً بالنسبه إليه و إن لم يكن كذلك فى نفسه بطل. و منه ما لو وقف قليل على كثير، فيكون لكلّ منهم سهم لا ينتفع به لقلته، فلا يمكن وصول المنفعه منه إليه.

و منها: أن يكون متعيناً فى نفسه أو بالتعيين، فلا يصحّ على مّبهم صرف لا يؤول إلى التعيين. فلو وقف ذلك ملاحظاً فى أول الطبقات، انقطع أوله، و فى الوسط وسطه، و الآخر آخره، و فى صورته الاشتراك ما مرّ من التوزيع.

و منها: أن يكون قادراً على التسليم مع عجز الواقف عن التسليم، فلو سلبت قدرتهما بطل.

و منها: أن يكون ممن لا يرجى انقطاعه، و بطؤ استمراره؛ فلو لم يكن كذلك، رجح حساً. و لو اتفق انقطاع ما لا يرجى انقطاعه، فالأقوى صحّ الوقف و لم يرجح حساً؛ فلو أكل البحر مسجداً أو رباطاً أو مدرسه أو مقاماً، لم يتخلف عن الوقفيّه فيما مضى. و كذا إذا انقطع أهل بلد الموقوف عليهم مع التخصيص لهم، و فى مسأله المتّحد و الجامع يجى ء ما مرّ.

و لا يشترط إيمانه، بل و لا إسلامه، مع عدم منافاته القربه، كما إذا قصد تأليفهم و دفع عداوتهم للمؤمنين، و لو تأملنا فى صحّته خصّصنا ذلك بالوقف المتعلّق بهم بالخصوص، أو بالداخلين فى الوقف المخصوص.

و لا ينبغى البحث فى دخولهم تحت الموقوف على المستطرفين مثلاً، من رُبط، و قناطر، و موارد، و هكذا.



**المقام الثاني: في بيان مصاديق عناوينه**

وهي عديده، والضابط فيها تنزيلها على ما كان في حال التخاطب، من لغه أو عرف عام أو خاص، عرفي أو غيره، أو حقيقه شرعيه، إذا قصد بالخطاب الجري عليها، ومع القربه المخرجه عن الحقيقه يبني على ما أفادته، وتلغى الحقيقه. ولو جيئ بلفظ مجمل خال عن القرينه، أو أريد معنى مجازي ولا قرينه فيه، ولا تصديق لملقيه، حكم بطلانه.

منها: لفظ المسلمين، وذكر فيه وجوه:

منها: أن المسلم من اعتقد الشهادتين.

و منها: أنه من اعتقد الصلاه إلى القبله، وإن لم يصل، إذا لم يكن مستحلاً.

و منها: أنه معتقد وجوبها، مع عدم تركها.

و منها: أنه من وافق مذهب الحق، فجميع من خرج عن مذهب الإماميه ليس بمسلم.

و منها: أنه كذلك إذا كان الواقف مؤمناً، ولعل الأقوى هو الأول. والظاهر خروج الخوارج والنواصب والمجسّمه والمشبهه على الحقيقه، دون المجبره والمفوضه، هذا بحسب الحقيقه، وإلا فكلّ عباره (١) تحمل على مصطلح مصدرها.

و من ادعى اختصاص وصف الإسلام ببعض أهل الباطل فقد كابر وعاند أهل الإيمان، ولا ريب أنه من حزب الشيطان.

و منها: لفظ المؤمنين، وهم والإماميه واحد، وقيل: يُعتبر ترك الكبائر بناءً على أنه ثلث الإيمان (٢). والظاهر أنه صادق على طائفه واحده، وهي الفرقة الجعفريه الاثنا عشرية.

١- في «ح»، «ص» عباده.

٢- المقنعه: ٦٥٤، الحدائق ٢٢: ٢٠٣.

و اشتراط القول بعصمه أنمتهم قريب بعد التأمل فى طريقتهم، و متى صدر عن قوم نُزل على مصطلحهم، و اشتراط تجنّب الكبائر بعيد.

و منها: لفظ الشيعة، و هم من شائع علياً عليه السلام فى الخلافه بلا فصل.

و منها: القرشيّ، و الهاشميّه، و العلويّه، و الفاطميّه، و الحسينيّه، و الحسينيّه، و الموسويّه، و الرضويّه، و هم كلّ من انتسب إلى قريش، و هاشم، و عليّ، و فاطمه، و الحسن، و الحسين، و موسى، و الرضا عليهم السلام من طرف الإباء من غير أن يدخله (١) فى السلسله إحدى الأمّهات.

و قد يقال: بأنّ النسبه إلى الطبقة العليا مشروطه بعدم بلوغ السفلى، و العباسيّه و الأمويّه من انتسب إلى أميّه و العباس من طرف الأب كما مرّ، و الجعفريّه من كانوا على مذهب جعفر بن محمّد عليهما السلام، و الناووسيه، و الزيديّه، و الكيسانيّه، و الفطحاويه، و الإسماعيليه، و الحنفيّه، و الشافعيّه، و المالكيّه، و الحنبلية من انتسب بالمذهب إلى المنسوبين إليهم، و كذا جميع أهل المذاهب، و الواقفيه من ذهبوا إلى الوقف على الكاظم عليه السلام.

و الجيران؛ قيل: بعد أوّل داره أو بابها عن مقدار أربعين ذراعاً بذراع اليد (٢)، و قيل: أربعين داراً (٣)، و ظنّي أنّ الحكّم العرف، و هو مختلف باختلاف سعه الوطن و ضيقه، و سعه الدار، و ضيقها. و قد يقال بالاختلاف، لاختلاف الأشخاص.

و العتره؛ الدرّيّه، و الخاصّ من قومه، و العتره الأخصّ من قرابته، و هم أخصّ من العشيره و أعمّ من الدرّيّه. و قيل: الأقرب لبناً (٤).

و القوم: أهل لغة الواقف من الذكور خاصّه، و قيل: يدخل فيهم الإناث (٥)،

١- فى «ص»: يدخل.

٢- المقنعه: ٦٥٣، اللعه (الروضه البهيّه) ٥: ٢٩.

٣- الحدائق ٢٢: ٢١١.

٤- المقنعه: ٦٥٥، الجامع للشرائع ٢٧١.

٥- المراسم: ٩٨.

و قيل: ذكور أهله، و عشيرته (١).

و سبيل الله: كلّ قربه، و قيل: الجهاد و الغزاه و الحجّ و العمره (٢).

و سبيل الثواب قيل: الفقراء و المساكين، و يبدأ بأقاربه (٣). و فى سبيل الخير: أنه الفقراء، و المساكين، و ابن السبيل، و الغارمون، و المكاتبون، و الفقراء من لم يجدوا قوت سنتهم. و المساكين: من كانوا كذلك، و ألحت بهم الحاجه حتى ذلّوا.

و البائسون: من أصابهم التعب (٤) فى تحصيل المعيشه، و لم يقفوا على حاصل.

و لو جعل مال الوقف بعد أولاده أو غيرهم إلى الفقراء، عمّ. و قيل: يختصّ أقاربه (٥)، و ربّما نُزّل على إرادته الأفضل. و لو وقف على مواليه و لم يعين، بطل؛ لإجماله، لكثره معانيه. و قيل: يُوزع (٦)، و ربّما قيل: ذلك فى المفرد (٧). و لو لم يكن له سوى قسم واحد، اختصّ به.

و لو قال: على مستحقّ الخمس، اختصّ بالذكور من أولاد الذكور من بنى هاشم دون خصوص أولاد أبى طالب و العباس، كما قيل (٨).

و لو قيل: على نسل هاشم أو النبىّ أو ذريتهما، عمّ الذكور و الإناث، و يتساوون فى أصل الاستحقاق و المقدار. و لو قال: على كتاب الله، لم يبعد أن يُقسّم على نحو الميراث، و لو قال: على من انتسب إلىّ، لم يبعد اختصاصه بمن اتصل بالذكور، كما قيل (٩). و الأحوط التعميم؛ لقضاء العرف.

١- المقنعه: ٦٥٥، الحدائق ٢٢: ٢٥٥.

٢- الخلاف ٣: ٥٤٥، الجامع للشرائع: ١٤٤.

٣- المبسوط ٣: ٢٩٤.

٤- فى «ح» و «ص»: البقر و ما أثبتناه من نسخه بدل.

٥- المختلف حجرى ٢: ٤٩٦.

٦- الشرائع ٢: ١٧٣.

٧- الخلاف ٣: ٥٤٦.

٨- النهايه: ٥٩٩.

٩- اللمعه (الروضه البهيه) ٣: ١٨٦.

و لو وقف على الأقرب إليه، نُزِّل على الإرث. و لو كان له مانع، فُرضَ عدمه. و لو قال: على الأقرب إليّ، و لم يكن سوى الأخير، اختصّ بالخلصاء، و خرج بنو الأولات.

و لو وقف على الفقراء، اختصّ بأهل مذهبه، و لا يجب استيفاء فقراء البلد، و لا يختصّ لهم (١) فضلاً عن غيرهم، و لو بيع جاز، و لا ضمان في النقل و لو بغير إذن المجتهد، و الفرق بينه و بين الزكاه واضح، و الأحوط الاقتصار على الثلاثة فما زاد. و قيل: بلزوم ذلك (٢)، و الفرق بينه و بين الزكاه ظاهر.

و لعلّ الفرق يقضى بالاكْتفاء بالواحد، و الرجوع إلى المجتهد لا ينبغي تركه، و لا تجب التسويه في غير المحصور و الأقارب للمنتسب من الذكور و الإناث، و يُقسّم بالسويه، و الأعمام و الأخوال بالسويه. و لو وقف على البرّ أو في البرّ، فهو كلّ قربه.

و لو وقف على الفقهاء، و كان من العلماء، نُزِّل على المجتهدين، و إلا- نُزِّل على المتعارف بين الأعوام، فيدخل فيهم من كان ماهراً في علم عربيّه أو كلام أو حكمه، دون النجوم و الهيئه، أعلاهم، و أوسطهم، و أدناهم.

و لو وقف على الصوفيه، و كان عارفاً ورعاً، نُزِّل على المعرضين عن الدنيا، المشغولين بالعباده. و ربّما اعتبر مع ذلك الفقر، و العداله، و ترك الحرفه ما عدا (٣) ما لا- يُنافي العزله، كالغزل و الخياطه و الكتابه و نحوها في اصطلاح الأعوام و ربّما يدخل بتعميم العلماء في هذه الأيام أهل الطريقه الباطله أو الأعمّ.

و لا يُشترط سكنى الرباط، و لا لبس الخرقه من مسح (٤)، و لا من زى مخصوص، و في كثير من هذه المقامات كلام يظهر بعد التأمل.

و بيان حقيقه الحال: أنّه يرجع كلّ خطاب إلى المتفاهم في اصطلاح التخاطب، ثمّ

١- كذا في النسخ و الظاهر: بهم.

٢- اللّمعه (الروضه البهيّه) ٣: ١٨٧.

٣- في «ص»، «ح»: ما عداه

٤- في «ص»: مسبح و قد تقرأ مسيح و الكل مبهم.

إلى القرائن، حالتها ومقاليته، و لو اجتمع عنوان لا يوافق الشرع مع غيره، صحَّ غيره دونه. و لو وقف على الشباب، و الكهول، و الشيوخ، و العجائز، اعتُبر العرف.

## البحث التاسع: في الناظر

### إشاره

و هو قسمان: أصلى شرعى و جعلى ما لكى.

### القسم الأول: الناظر الشرعى

و محلّه: الأوقاف العامه، من المساجد، و المدارس، و الربط، و القناطر، و المقابر، و جميع ما وُقِف على وجه العموم، و لم يعين الواقف ناظراً، فإن عيّن كانت للمعيّن، و المجتهد ناظر عليه إذا أخلّ أو أفسد.

و مع عدم المنصوب تكون النظاره للمجتهد بعد غيبه الإمام عليه السلام و روحى له الفداء؛ لأنّه قائم مقامه فى الأحكام، فله المباشرة بنفسه، و نصب قيم من قبله يتولّى إصلاحها و تعميرها، و فتح أبوابها، و سدّها، و حفظها، و هدم عمارتها، و بيع آلاتها، و نحو ذلك.

و إن رأى الصلاح فى منع أحدٍ من الدخول فيها، أو رأى نصب إمام عوض إمام، أو خادم عوض خادم، و جب اتّباعه.

و لا يُشترط فيه تقديم الفاضل، و إن كان أحوط، خصوصاً مع الحضور فى البلد. و إذا نصب قيماً، فليس لمجتهدٍ آخر عزله، (إذا نصب قيماً) (١) فالظاهر عدم جواز عزل نفسه إلا مع الإذن، كما فى سائر المناصب الشرعيه.

و الظاهر أنّه تُشترط فيه الحرية، فالرق و المبعوض ليس لهما قابليته. و لو نصبه المجتهد ثم مات، بقى على حاله، حتّى يحصل سبب العزل.

و لو تعذّر أو تعسّر الرجوع إلى المجتهد، قام عدول المسلمين عنه، و يكفى الواحد. و لو لم يمكنه نصب العدل و لا توكيله، و كل فاسقاً أميناً. و لا تجب عليه المباشرة، و له

١- فى النسخ فيما إذا نصب.

طلب الأجره على نظارته.

و تجرى (١) النظاره الشرعيه فى الوقف الخاص إذا كان بعض الموقوف عليهم ناقصاً، و ليس لهم ولى إجبارى، و لا وصى منصوب من قبله، فإنّ النظاره إذن إلى المجتهد كالوصايه.

و يُشترط فيها فى المقامين العداله و قابليّه النظر؛ لكونه من أهل النظر، و لو فسق انعزل من دون عزل، و لو عادت ولايته لم تُعد نظارته، و كذا لو طرأ عليه مُزيل العقل ثمّ عقل، و فى المغمى عليه تأمل.

و لو نَصَبَ مجتهد ناظراً، ثمّ اطلع مجتهد آخر على عدم قابليّته عزله؛ (٢) و لو لم يكن و اطلع عليه عدول المسلمين، عزلوه.

و لو بلغ الناظر بعد نظارته رتبه الاجتهاد، فليس له التخلّف عن أمر المجتهد، و لو تبيّن لمن نصبه من المجتهدين عدم قابليّته، عزله.

و لو نصبه للنظاره فى عدّه أمور، فظهرت قابليّته لبعض دون، بعض، خصّه بما هو قابل، و عزله من غيره.

و للمجتهد أن يعدّد نصب بدله دون الثانى، و لو أطلق بنى على الاستقلال، و لو قَسَمَ النظاره على الأموال، اختصّ كلّ واحد بما عيّن له.

و له جعل الواقف و أولاده و أرحامه و غيرهم كائناً من كان نظاراً.

### القسم الثانى: الناظر الجعلى

الناظر الجعلى من المالك أو أوليائه أو من المتولّى الشرعى و قد تقدّم ذكره على مال الموقوف عليهم، على نحو الناظر على الوصى، و هو قسمان: ناظر على الوقف العام، و ناظر على الوقف الخاص، و فى المقامين تُعتبر العداله و القابليّه لمعرفة المضارّ و المنافع، و تقع على أنحاء:

١- فى «ص»: و تجزى.

٢- فى «ص»: عزل.

أحدها: ولايه التصرف في جميع الأمور، حتى لا يكون للموقوف عليه سوى وصول الفوائد إليه.

ثانيها: أن يخلى إليه أمر السهام في الزيادة و النقصان.

ثالثها: أن يخلى إليه أمر الإدخال و الإخراج، فيعطى من شاء، و يمنع من شاء.

رابعها: أن ينظر فيما يتعلّق بالصلاح و الفساد، مع بقائه في يد الموقوف عليه.

خامسها: كذلك مع البقاء في يده كالودعيّ.

سادسها: أن يكون مرجعاً على نحو المقلد و المجتهد، فلا يتسلط على شيء سوى الحكم إذا رجع إليه الموقوف عليه.

سابعها: أن يكون منصوباً لرفع النزاع بين الموقوف عليهم.

ثامنها: أن يكون منصوباً لوضع الحفظ و الأجراء، إلى غير ذلك.

ثم المركبات كثيرة، و الظاهر عدم المانع في جميع الأقسام؛ لأنّ الوقوف على ما وقفها صاحبها.

ثمّ النظاره لا تحتاج إلى الإيجاب اللفظي، و يكفي في القبول أن يكون نقلتياً، و لا يلزمه القبول إلا إذا أوصى إليه ناظر مأذون في الوصية بها و لم يردّها عليه، حتى تعذر عليه نصب غيره لموته أو ضعفه.

و له أخذ الأجره، مع تقرير الواقف أو الحاكم، من فوائد الموقوف أو من خارج، لأمن أعيانه. و كذا مع عدم التقرير في وجه قوى، و يقوى أنّه ليس له عزل نفسه مطلقاً إن لم يُقم إجماع على خلافه، و أنّه يجب على الناس القبول كفايةً.

و تشترك (١) هذه الأحكام بين المنصوب الشرعي و المالكي، لكنّها في الأوّل أظهر، و ليس لمن نصبه أو غيره عزله، إلا مع ترتّب فساد أو حصول اشتراط، و مع الفساد أو سلب القابليه؛ لارتفاع عداله أو حدوث جبران، فيعزل بلا عزل، و يعود إذا عاد بحاله.

و لو عزله الحاكم من غير تقييد، لم يُعد على إشكال. و لو عدّد النظار و صرّح بالاستقلال أو الانضمام فذاك، و لا حاجة إلى نصب البدل مع فقد أحدهما في القسم الأوّل على الأقوى.

و لا- يجوز للحاكم ذلك و يتعيّن في القسم الثاني كما مرّ، و مع الإطلاق يظهر الاستقلال. و لو صرّح بالترتيب أو تعيين الأوقات أو المحالّ أو التبديل أو التغيير امتنع، كما إذا صرح بالتعديده أو عطف ب «ثم» و الفاء، و لو عطف بالواو فالظاهر التثريك.

و متى مات الناظر في الوقف الخاصّ، و لم يوظّف غيره، رجع الأمر إلى الحاكم، و يقوى انقطاع نظاره و الرجوع إلى الموقوف عليهم. و إذا اختلف النظار مع الاستقلال اقترعوا، و مع الاشتراك يخيّرهم إن بقيت عدالتهم (١)، و إلا نصب بدلهم.

و إذا امتنع أحدهما دون صاحبه، نصب الحاكم بدله، و لو نصب لنصب النظار، فنصب و انزل، انزل منصوبه، و مع الوكالة لا ينزل.

و له جعل نظاره لنفسه و لولده، و غيره و غيرهم، من الموقوف عليهم و غيرهم، موحّداً، أو معدّداً، شركاء أو مرتّباً، مع الاستقلال و الانضمام و التلبّس في ابتداء الوصف لا بعده.

و لو فسد شرط نظاره، مع إرادته الاستقلال في الشرط، لم يفسد الوقف. و لو أقرّ بنظاره غيره منفرداً، لم تثبت و انزل، و يرجع الأمر إلى الحاكم، و يهمل الموقوف، و كذا في كلّ ناظر تطلب نظارته.

و ربّما يقال: بأنّ الوقوف إذا أُطلقت كان النظر إلى الحاكم، و هو في الوقف، و يقوى في القسم الأوّل رجوعه إلى ورثه الواقف من حين موت الموقوف عليهم، لا لورثتهم، و لا يُصرف في وجه البرّ حينئذٍ.

١- «ص»: يخيّرهم أن تعتبر عدالتهم، أقول: و يحتمل كونه تصحيف: يجبرهم، أو يجيزهم و في نسخه: بخيرهم بدل يخيّرهم.



**البحث العاشر: فى الشرائط الأصلية****إشارة**

و هى أمور:

**أحدها: الدوام،**

فلو كان منقطع الأول أو الآخر أو الوسط أو المركب منهما بطل. و الانقطاع إما بعدم الموقوف عليه فى بعض الأحوال المذكورة، أو بذكر ما لا يقبل الملك فيه من جماد أو بهيمه أو مملوك، أو من لا يجوز الانتقال إليه، أو قطع السلسلة بشىء منها.

و لو وقف على بعض فلا انقطاع، و يجوز جعل تمام السلسلة مبعوضين. و ليس من القطع أن يقف على زيد سنه، ثم من بعدها على عمرو.

و منقطع الأول لا يدخل فى وقف و لا فى حبس، و كذا منقطع الوسط على الأقوى.

و منقطع الآخر يدخل فى الحبس إن كان ممّا عادته الانقطاع، و إلا صرف الموقوف فى الأوقاف على النهج الشرعى، و لو خلا عن القبض لأدّن الموقوف عليهم فى أول الأحوال المذكورة كان منقطعاً، و لو كان ممّا لا ينقطع عادة، فاتفق انقطاعه من الآخر، مضت وقفيته، بخلاف ما كان فى المبدأ و الوسط، فإنه يتبع الواقع.

و لا يشترط دوام المنفعة بدوامه على الوقف على الأقوى، و يصحّ وقف الدراهم. و لو ردّد بين الدوام و غيره، أو بين الوقف و التحبّيس أو غيره من العقود، أو ذكر ما يحتمل الدوام و عدمه، أو علّق الدوام على شرط أو صفة و لم يكن مؤكداً، بطل.

و لو جمع بين ما يدوم و ما لا يدوم. صحّ فى الدائم دون غيره، على نحو ما تخلف شرطه.

و لو وقف ما للغير فيه خيار أو شفعه بطل، و يحتمل الانتظار و الكشف، و لو كان له الخيار صحّ و بطل خياره.

و لو جعله حبساً ثم وقفاً، كان منقطعاً. و لو جعله خاصاً ثم عاماً أو بالعكس، لم يكن من المنقطع، كما لو جعله حبساً ثم ترتيباً أو بالعكس.

و لو انقطع بعض الطبقة الأولى، رجع إلى الباقي، و لم يجز عليه حكم الانقطاع. و الأقوى أنّ القطع في الابتداء مفسد وجوده و قصده دون الأخيرين، فإنهما يفسدان بالقصد فقط على الأقوى.

و لا فرق بين الانقطاع بسبب موقوف أو موقوف عليه أو فقد قابليته. و تحييس الأعيان و إيجارها قبل الوقف لا ينافيه، و لا ينافي الدوام انقطاع المنفعة المقصوده.

و لو خربت المساجد أو المدارس، أو تعطلت تعطيلًا لا يُرجى ارتفاعه لخراب البلد خرابًا لا يُرجى عوده بعد بقي الوقف على حاله.

و يجوز للمجتهد إيجارها لزراعه و نحوها مع ضبط الحجج مخافه تغلب اليد.

و أمّا الآلات؛ فإن فسدت عادت إلى حكم ملك الموقوف عليهم، كثمره الوقف، لكنّها تباع لإصلاح الوقف لا الموقوف عليهم.

و لو وقف بشرط عوده ملكاً له أو لغيره بطل، و الانقطاع من جهة الموقوف، و كذا الموقوف عليه إذا كان مرجو الدوام، و كذا الجهات الملحوظه بالوقف، كالوقف على المشاهد، و المساجد، و الكعبه، و نحوها، و ربّما رجع إلى الوقف على المسلمين.

و أمّا الوقف على صاحب الزمان روى فداه فلا بأس؛ لتحقق معنى الدوام بالنسبه إليه، و لرجوعه إلى نحو ما ذكر، و يتولّى المجتهد القبض عنه، و قد يقال: بأنّه قابض، لقدرته على التسلم، و لو أدخل في مبدأ نيّه القطع لا بعد العقد بطل.

فلو نوى البيع في صوره الجواز على القول به لم يجز.

### ثانيها: إخراج الواقف نفسه عن الموقوف عليهم في جميع الطبقات،

فلو وقف عليها مفرده في أوّل الطبقة، كان منقطع الأوّل، و كذا في غيره، و لو أدخلها مع غيره خرجت.

و دخل هذا لو كان الملحوظ الذوات، و (١) أمّا مع ملاحظه الصفات و الجهات فيدخل مع الاتصاف، فإذا زالت خرج، و إذا رجعت دخل.

و لو شرط عوده إليه في وقف أو عند الحاجة أو وفاء ديونه أو الانتفاع به مدّه أو إعطاء نفقه زوجته أو مملوكه بطل، و يقوى عدم البأس في العمودين. و لو شرط أكل أهله صحّ.

و لو شرط إجاره عباده تجوز عن الأحياء، و كان حياً، كزياره و حجّه و نحوهما، قوى البطلان.

و لو شرط ردّ مظالم عنه أو صدقه أو عباده أو أداء ديون لزمته في حياته و نحو ذلك، قوى القول بالصحّ، و كذا لو وقف على مصارف الأموات فمات و يمكن إلحاق ذلك بتبدّل الجهات، و يمكن أن يقال بتبدّل الموضوع بذهاب الحياه و لو قال: أدخل في الوقف إن كان كذا، أو ردّد بين الدخول و عدمه صحّ.

و لو أخرج نفسه في الابتداء، فأدخلها في القصد في الأثناء في ضمن صيغه الإيجاب أو القبول أو بينهما، فسد في حقهما إذا تضمّنت (١)، و إلا فسدت، و أفسدت.

و لا يفسد لو كان بينهما و بين القبض إذا قبضها للموقوف عليه في وجه، و ما لا يجوز إخراجه عن نفسه لنذر أو عهد أو غيرهما من أنواع الالتزام لا يصحّ وقفه.

### ثالثها: القبض عن إقباض من له ذلك أو مستمراً في يد الواقف،

مع ولايته و قصده عن المولّى عليه أو أطلق و لو نوى الخلاف فالأقوى الجواز، و فيه نظر أو في يد الموقوف عليه، مع الإذن منه أو من وليه أو وكيله، و هو شرط في الطبقة الأولى فقط.

و يكفي مجرد الرضا، و لا حاجة إلى صيغه و لا لفظ.

و لا مانع من التسليم في مواضع غصب على الأقوى؛ لأنّ القربة و إن كانت معتبره في العقد، لكن الظاهر أنّها ليست كسائر القرب المعتبره في العبادات الصرفه.

و لأنّ القربة لا- بدّ من الإذن فيها شرعاً، فلو قبض المؤمن المملوك أو المصحف أو نحوهما كافر بالوكاله من الموقوف عليه، بطل على إشكال، و يحتمل لحوق المخالف به.

و قبض المسجد الصلاه فيه، و الرباط النزول فيه، و الجسر العبور عليه، و المدرسه القراءه فيها، و قد تلحق المطالعه، و المقبره الدفن فيها، و هكذا، و لا يُشترط فيها الفوريه.

و لو قبض بعضو محرم أو آله محرمه، قوى الجواز. و لو جمع بين مقبوض و غيره، لم يصح إلا فى المقبوض.

و لو قبضه أو أقبضه لا- بعنوان الوقف، أو قبض ما لم يكن موقوفاً بزعم أنه منه، بطل. و لو قبض الفضولى فأجيز قبضه فى الجميع أو فى البعض، صح ما أجيز، غاصباً كان أو لا.

و لو نوى القبض عن نفسه بطل. و لو تكرر العقود و القبوض و أجيز قبض منها، صح عقده. و الظاهر الاكتفاء فيه هنا بالتخليه، و إن لم يكتف بها فى باب الضمان، و كذا القول فى باب الهبات، و الصرف، و السلم، و المضاربه، و التفرغ للمانع من الانتفاع شرط فى القبض، و لا ينبغى التأمل فى الاكتفاء بالتخليه فى المشترك.

و لو تعدد الموقوف عليهم، فقبض بعض دون بعض، صح فى خصوص سهم القابض. و لو وقفه على المرتهن، و كان مقبوضاً فى يده، لم يؤثر قبضه للرهنه، بل لا بد منه و من الإذن فيه من جهه الوقفيه.

و الظاهر عدم اشتراط تيه الخصوصيه، من عموميه، و خصوصيه، و تشريك، و ترتيب. و لو وقفه صحيحاً و قبضه بعد أن صار معيباً، صح، و لا خيار كالعكس، و مع تبدل الحقيقه يقوى البطلان.

#### رابعها: الرجحان بحسب الدين أو الدنيا؛

لتحقق إمكان تيه القربه بكل منهما؛ لأن كلا من الوجهين مراد لرب العالمين؛ لأنه يريد لهم جلب الصلاح و دفع الفساد.

و لا- يجب ذلك فى سائر الطبقات، و إنما يُعتبر فى الطبقة الأولى، و ليس عليه البحث عن غيرها، و لا يغنى الرجحان الذاتى عن العارضى.

فلو كان تركه محظوراً أو مكروهاً بحسب الدين أو الدنيا، كان صحيحاً؛ و لو كان

فَعَلَهُ كَذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ.

و المراد ما ثبت فيه أحد الوصفين لذاته، لا باعتبار معارضه ما هو أرجح منه، وإلا لم تنعقد أكثر الوقوف.

و هو شرط بحسب الوجود، فلو زعم راجحيته أو مرجوحيته، و كان الواقع على الخلاف، كان المدار على الواقع. و لو انتقل من الراجحيه إلى المرجوحيه بعد وقوعه أو بالعكس، بقى على حاله و لم يتغير حكمه، ما لم يدخل فى قسم المحذور.

و لو شكَّك (١) بين ما وقفه راجح و مرجوح، صحَّ فى الأول، و بطل فى الثانى. و لو حصلت الصفه المنافيه للانقعاد بعد الأخذ فى العقد قبل إتمامه، لم ينعقد. و لو حدثت بعده قبل القبض، قوى احتمال الصحه.

فلو وقف من كان عليه دين للتخلص من الغرماء، و كان من المستثنى فى الدين، أو كان مستطيعاً به لو بقى مالكا له إلى خروج القافله، صحَّ. و لو كان بعد الاستطاعه و يلزم عليه بذلك تعذر الحج، ففيه وجهان.

و لو قصد حرمان الوارث، فإن كان ممّا تترجّح مساعدته أو تساوى غيره، قام احتمال الفساد. و لو كان ممّا يترجّح حرمانه كمخالف أو ظالم أو مرتكب الكبائر صحَّ.

و الظاهر أنّ القربه فيه و فى باقى الصدقات ليست على نحو غيرها من العبادات الصرفه، و المدار على الرجحان فى حقّ الموقوف عنه دون الواقف من ولى أو وكيل؛ لأنّ القربه عنه لا عنهم، فلو كان محظوراً فضلاً عن أن يكون مكروهاً فى حقهم لحصول ما يُنهون بسببه من الصيغه صحَّ.

#### خامسها: قصد القربه،

و لا تغنى نيه التقرب بنفس العقد و معناه، بل لا بدّ منها بملاحظه العوارض. و لو قصد التقرب ببعض الموقوف عليهم فى الطبقة الأولى دون بعض، صحَّ فى حق المتقرب به خاصه. و كذلك إذا تعددت الموقوفات، ففارقن القصد

١- كذا يحتمل كونه تصحيف: شرك.

بعضاً منها دون بعض، جاء حكم التوزيع في وجه قوى، و قد تقدّم الكلام في تفاصيل أحكامها.

### سادسها: أن يجمع بين شرائط الصيغه، و الموجب، و القابل، و الموقوف، و الواقف، و الموقوف عليه،

على نحو ما تقرّر سابقاً، فمتى اختلّ شرط منها فيه بطل. و لو جمع بين الواجد و الفاقد، صحّ في الواجد دون الفاقد.

## البحث الحادى عشر في الشرائط الجعليه الصادره من المالك أو من نوابه،

### اشاره

و ليست العليه فيها، و هى على قسمين: صحيحه و فاسده.

### أما الصحيحه:

فهى كلّ ما لم يشتمل على ما ينافى مقتضى العقد أو الشرع، و هذه يجب الوفاء بها إن رجعت إلى أحوال الوقف و كفيّاته؛ لأنّ المؤمنين عند شروطهم، و هى الوقوف على حسب ما وقفها أهلها، و من هذا القسم اشتراط الناظر على التفصيل السابق.

و منه اشتراط تعميره من فوائده و منافعه، أو من مال عينه الواقف له من نفسه، مستمراً أو لا، أو من مال الموقوف عليهم، و يلزمون بذلك مع تحقّق القبول.

و فى هذا لو قصرت فوائده عن أن تكون لها قابليّه الدخول فى مصارفه، رجعت إلى غيره كما يجىء فى محلّه إن شاء الله فى مقابله نظاره أو سياسه أو حفظ، فإنّ الأقوى جوازه.

و فى التزام أهل الوقف بما شرطه الواقف من مالهم إشكال.

و لو شرط لنفسه خلّو شرط له مجاناً بطل، و لو شرط لنفسه عملاً آخر (١) فى حياته أو بعد موته فلا، و لو شرطها لأرحامه، أو شرط أن لا ينتفع به إلا فى جهه معيّنه صحّ.

و منها: ما يتعلّق بالموقوف عليه، من شرط علمه، أو صلاحه، أو قابليته للانتفاع به (١)، أو تزويجه، أو قراءته، أو قرابته، إلى غير ذلك، ثمّ قد يشترط أنّه إذا ذهب الوصف خرج ولا يعود، وقد يشترط العود كلّما عاد.

و منها: ما يتعلّق بالموقوف، فيشترط فيه استعمال خاصّ، مع وجود منفعه خاصّه، أو هيئته أو كيفيّته كذلك و شبهه، و ما يقيد بالزمان أو المكان، فيفيد الاستعمال بزمان و مكان خاصّين، و ما قيدت إجارته بعدد مخصوص، و قد يضيف إلى ذلك أنّه إذا تعدّر ذلك رجع إلى غيره، و غير ذلك.

و يجب العمل بوفق الشروط، فإنّ تعدّرت لخراب المكان و عدم الإمكان في خصوص ذلك رجع إلى غيرهما. و الأحوط مراعاة الأقرب فالأقرب إلى الحقيقة.

و التردد في الشرط أو شرط الشرط ليس كالترديد في العقد.

و لا يثمر الشرط سوى الوجوب، فلو أخلّ به فلا خيار للواقف، و الظاهر أنّه إنّما يقضى بتركه لا باستعمال الوقف.

و لو دخل الشرط في عقد الفضولي، فأجاز المالك العقد و الشرط، صحّحاً معاً، و له إجازة العقد دون الشرط على إشكال.

و لو تعدّدت الشروط، عملَ بجمعها. و لو كانت من الفضولي، وجب العمل بما أُجيز منها. و يتبعّض الشرط بتبعّض العقد بالنسبة إلى المبعّض، و لا تتوقّف صحّحه العقد على قبض الشرط.

و منها: اشتراط أن لا يؤاجر أكثر من سنه، أو لا تكون الإجاره لشخص واحد، أو لا يعود إلى مستأجر سابق قبل مضى سنتين، أو لا يؤجر لأعراب، و هكذا.

### القسم الثاني: الشرائط الفاسده،

و هي ضروب:

منها: ما يُنافى حقيقته، كشرطٍ يقتضى الانقطاع، كاشتراط الخلوّ منه في بعض

١- في النسخ زياده: أو عن رسه.

الزمان، أو اشتراط رجوعه إلى غير القابل للملك في تمام الطبقة، أو اشتراط الرجوع إليه وحده في بعض الزمان، أو اشتراط بيعه أو هبته أو باقى المملكات، أو وقفه على غير الموقوف عليهم، و نحو ذلك، فإن ذلك فاسد مفسد.

و منها: ما يقتضى القدح ببعض شرائطه، كاشتراط الواقف البقاء فى يده، و عدم إقباضه، أو اشتراط دخوله فى الموقوف عليهم، أو اشتراط أن يكون لقرابته.

و منها: ما يقتضى فساده فى بعض الموقوف عليهم و يوزع بالنسبه، كشرط دخوله فى ضمن الموقوف عليهم. و ربما يُفرق بين دخوله على طريقه الاشتراط، و بين دخوله فى الضمن فيفسد و يُفسد فى الأول، و لا يفسد فى الثانى. و نحوه ما إذا أدخل غير القابل مع القابل، فتضمينه كتضمينه، و شرطه كشرطه.

و منها: ما يتضمّن اشتراط فعل حرام أو ترك واجب، و إنّما قدم عليه عن جهل يُعذر فيه، أو غفله بحيث تجامع تيه القربه، و لا كلام فى فساده، و إنّما البحث فى إفساده.

و منها: ما يتضمّن رجوع منفعه الوقف إليه فى بعض الأزمنه مجاناً، طالت أو قصرت.

و منها: أن يشترط ما يشترطه الواقفون، فإنّه باطل؛ لجهالته، و فى لحوق المعاوضات بذلك، فإذا شرط بيع ثمرته عليه، أو شرط أن يكون الأجير على حصاده أو جمعه أو تلقيحه أو حفظه مثلاً، إشكال.

و منها: أن يشترط مالاً على الموقوف عليهم خارجاً عن فوائده. و لو شرط أموراً أُخرويه تتعلّق بحياته أو مماته، فالحكم كما مرّ.

و منها: أن يشترط قسمه الوقف فى غير محلّ الرخصه، و جميع الشروط الفاسده مفسده للوقف فى الجملة، إلاّ مع ظهور الانفصال، كاشتراط الناظر.

### البحث الثانى عشر: فى أقسامه

و ينقسم إلى عامّ، و خاصّ؛ ثمّ مطلق، و مقيد؛ و تشريك، و ترتيب، و أقسام



التركيب كثيره:

أمّا العامّ؛ فمنه ما يصرّح فيه بالعموم، بأن يعلّقه بموضوع ذى أفراد غير محصوره، كالوقف على السادات، و المشتغلين، و العرفاء، و العلماء، و الفقراء، و المساكين، و بنى هاشم، و الحسينيين، و الحسينيين، و هكذا.

و منه ما يرجع إليه، كالوقف على الجهات العامّه من المساجد، و المدارس، و المشاهد، و الربط، و القناطر، و نحوها، فإنّه يرجع إلى الوقف على كافه المؤمنين، بل المسلمين، بل عامّه المستطرفين.

و منه مطلق كما مرّ، و منه مقيد، كأن يقيد العلماء أو الفقراء أو المدارس أو الربط مثلاً بصنف خاصّ، أو أهل إقليم خاصّ، أو بلد خاصّ.

و منه ما فيه تشريك كما مرّ، و منه ما فيه ترتيب، كأن يرتّب صنفاً من العلماء على صنف آخر، أو أهل إقليم على أهل إقليم، أو يقسم السنين عليهم سنه بعد سنه فى وجه قوى.

و قد يجمع بين العامّ و الخاصّ مشرّكاً، فيقف على الفقراء و على آل فلان مشرّكاً، فيبنى على التنصيف ظاهراً أو مرتّباً. و كذا بين الإطلاق و التقييد، فيقف على مطلق الفقراء أو على فقراء آل فلان مشرّكاً، فيحكم بالتنصيف أو مرتّباً.

و يجرى فى الخاصّ نحو ما جرى فى العامّ من الأقسام الثمانية، و يجرى الإطلاق و التقييد، و التشريك، و الترتيب فى الموقوف، و تتعدد حينئذٍ جهات التركيب (١) فى جميع الأقسام، و بعضها لا يخلو من إشكال.

و العموم و الخصوص، و الترتيب و التشريك، و الإطلاق و التقييد، كما يكون فى الأنواع و الأفراد، يكون فى الأزمنه، و الأمكنه، و الأوضاع، و سائر العقود.

ثمّ قد يكون بين المتجانسات، و بين المختلفات، فلو حصل الترديد بين العموم و الخصوص، و الإطلاق و التقييد، و التشريك و الترتيب، مع التجانس، قدّم كلّ سابق

على لاحقه. و يحتمل العكس و التخالف، و أمّا مع التخالف فيتعيّن التخالف.

و لو صدر فى الفضولى إجازته العقد لحقه القيد إلا- فيما عدا الأخيرين، فيحتمل صحتها فى الناقص، و يجوز التخصيص فى المدارس، و الربط، و المقابر، و الموارد، و نحوها، و فى التخصيص بالمساجد إشكال.

و الترتيب فى الموقوف على معنى أنه يكون طبقات، طبقه بعد طبقه، خصوصاً بالنسبه إلى ذى المواليد، كالمولود من الحيوان و الخارج من الفُسلان (١)، فيكون ذا قسمين: ترتيب و تشريك على نحو الموقوف عليه غير بعيد، و مثل جعل الترتيب مقروناً باختلاف الموقوف عليه.

و لو قال: الأعلى فالأعلى، فالمراد الأعلى ممّا يحبسه فالأعلى، فيرجع إلى الترتيب، و كذا الأول فالأول، و المقدم فالمقدم، و السابق فالسابق، و نحوها.

و لا يفيد الترتيب الذكرى ترتيباً، سواء صدر من حكيم و غيره، و كذا العطف بالواو، كما فى صوره آحاد الجمع، و الجمع بلفظ «مع» أو ما يقوم مقامها.

و يُستفاد من العطف ب «ثم» و «الفاء»، و إرادته ترتيب الذكر أو الرتبة خلاف ظاهرها.

و لو جمع بين المتعددين مع أحد الأدوات أو خالف فيها، بنى على الترتيب، على نحو ما ذكر.

و لو قال: على كذا أمر بعد كذا، أو بعده على فلان، أفاد الترتيب، و يفهم ذلك و إن كانت إرادته أنّ المعدوم بعد الموجود غير بعيد، و كذا لو قال: واحداً بعد واحد، أو فرداً بعد فرد، على الأقوى.

و الظاهر من قوله: بطناً بعد بطن، و ظهراً بعد ظهر، من ظاهر اللغة الترتيب، و بالنظر إلى العرف إشكال، لظهورها فى إرادته التعميم و الاستغراق عرفاً.

و لو قال: بطناً بطناً، أو ظهراً ظهراً، أو واحداً واحداً، لم يفد سوى التعميم.

١- الفَسِيل: صغار النخل و هى الودى، و الجمع فُسلات. المصباح المنير: ٤٧٣.

و لو قال: على نحو وقف فلائن، وقد علمه، كان على نحوه؛ و لو لم يعلمه احتمال الجواز؛ اكتفاءً بالتعيين، و الأول إلى التعيين، فيلحق به فى تعميمه و تخصيصه، و إطلاقه و تقييده، و تشريكه و ترتيبه، و الفساد بالجهالة، و لا يبعد القول بالصحة تسامحاً فى أمر الشرع، و يلحق به جميع الشرعيات من الصدقات و غير الصدقات.

و أظهر فى الجواز ما إذا وقف شيئاً على نحو ثم غفل عن حقيقته، و كان مرسوماً فى صك يمكن الرجوع إليه، فوقف شيئاً على نحوه، و لا ينبغى الشك فى الاكتفاء بالإشارة مع القرب و الضبط.

و لو ردّد بين حالين أو ثلاث أو أكثر من تلك الأحوال فسد.

فلو قال: وقفته على أولادى، فإن انقرضوا و انقرض أولادهم فعلى المساكين، احتمال الانقطاع و عدمه.

و حصول الفساد فى بعض أفراد العام يخصّه و لا يبطله، و فى بعض أفراد المطلق يقيده و لا يفسده.

و لو وكل فى الوقف مطلقاً، احتمال التفويض، فيفعل ما شاء؛ و الإبهام، فيفسد. و لو وكل مطلقاً صحّ، و كان الأمر إليه فى تعيينها ما يشاء. و لو تعدّد الوكلاء و اختلف المتعلّق، تعيّن المتقدّم، و مع الاجتماع حاله كحال المقارنه فى (١) المتجانس يقضى بفساده.

### البحث الثالث عشر: فى الأحكام

#### إشارة

و لا بدّ فيها من بيان أمور:

#### أولها: فى بيعه

لا يجوز نقل الوقف عن الموقوف عليهم بوقفٍ و لا بيعٍ و لا هبةٍ و لا صلحٍ و لا غيرها

١- فى «ح»: و فى.

من المملكات، و الانتقال عن حكمهم إلى حكم نفسه بعقٍ أو اعتاق، ما لم ينسلخ عن الوقف، فيدخل في الملكيات؛ كما هو الظاهر من إطلاقه، و المعروف من مفهومه و مصداقه، و لبنائه على الدوام، كما قضت به أقوال الأئمة و أفعالهم عليهم السلام.

و لأنه لو جاز في بعض أوقات بنائه، لجاز في أبنائه، (١) و لأنه متعلق بالأعقاب، فيبعه داخل في الغصب و العدوان بلا ارتياب.

فلا فرق بينه و بين أن يبيع أحد الشركاء مالاً مشتركاً بينهم ثم يتصرف بالثمن لنفسه و لا ينالون منه شيئاً، كما يظهر أنه كذلك من أقوال المجيزين و من أدلتهم.

و دعوى الشهره البسيطة فضلاً عن الإجماع في محل المنع، و الشهره المركبه لا اعتبار بها؛ لفقد المظنه أو ضعفها، و الإجماع في محل المنع.

و ليس في الأخبار المستند إليها ما يُعتبر سنده و دلالته معاً، و الذي يظهر لمن أتقن النظر أن الوقف المأذون في بيعه ما كان محبوباً على قومٍ من دون أن يكون داخلًا في اسم الوقف.

فالخروج عن القواعد المحكمه، و ترك ما قضى به العقل و الشرع من تحريم الظلم و العدوان، ثم أكل مال الناس بالباطل، أو ما كان مستحقاً لهم و إن لم يكن ملكاً لهم لمجرد روايتين أو ثلاثه لا دلاله فيها، خروج عن ضابطه الفقاهه.

### ثانيها: في اضمحلاله

في أن ما ينتهي إليه الوقف بنفسه أو بآلاته إلى اضمحلال، لعدم إمكان صرف تلك الأعيان فيه أو في وقفٍ آخر، بمنزله نماء الوقف، و فوائده، فلو خلقت الثياب أو الفرش أو الوسائد أو السيوف أو السهام أو الرماح موقوفه بحيث لا ينتفع بأعيانها، و لم تبق صورته للانتفاع إلا بأثمانها، و كذلك الأمر في الآلات، و جميع المتعلقات في

المساجد (١)، و المدارس، و الربط، و نحوها من الموقوفات، ترجع ملكاً للموقوف عليهم؛ لأنه بعد انسلاخ الوقفيه لا محيص عن الملكيه، فتكون من أملاك الموقوف عليهم.

فما كان موقوفاً على المساجد و نحوها يكون مملوكاً للمسلمين، و ما كان على المدارس ملكاً للمشتغلين، فبياع بحكم الشرع و يجعل وقفاً على نحو ما كان إن أمكن.

فلو كان صفرًا أو نحاساً فعلاً، جعل على نحو ما كان، أو يُبدّل بوقف آخر، و إلا كان كالألات يُصرف ثمنه و في التعارض بين صرف الأعيان في غير محلّها و صرف الأثمان فيه يُقدّم الثاني على إشكال. و إذا اختلفت أبعاضه، أُعطى كلّ حكمه على خصوص ذلك الموقوف، أو على غيره الأقرب فالأقرب، كما نقول ذلك في الفاضل ممّا عيّن للوقف إذا يُرى (٢) احتياجه في المستقبل إليه.

و ما يختصّ التصرف بالحاكم لعدم انحصار الملاك فلا يقوم مقامه أحد سواه. و لو عدم الموقوف، أو كان بمنزله العدم، كأن استولى عليه الماء مثلاً، رجعت آلاته إلى غيره عيناً أو قيمه.

### ثالثها: فيما يثبت به

يثبت بأمور:

أحدها: حصول العلم؛ لأنه مدرك الأحكام، أصولها و فروعها، موضوعاتها و أحكامها.

ثانيها: البيّنه الشرعيّه، و لا حاجه إلى الرجوع في قبولها إلى الشرع إلا في القضاء و الحكومه.

ثالثها: خبر العدل، و يُقبل في الأوقاف العامّه، كالمساجد و المدارس و نحوها، مع

١- كذا في «ح»، «ص»: و الأنسب: بالمساجد.

٢- في النسخ: يرد.

خلوها عن المعارض، دون الأوقاف الخاصه.

رابعها: إقرار صاحب اليد، مع مقبوليه إقراره.

خامسها: استقلال يد الموقوف عليه، و بذلك يثبت جميع ما أضيف إلى المساجد من أراضي، و جدران، و فرش، و آلات، و سرج، و ظروف، و نحوها داخله في يد المسلمين بالدخول في مساجدهم و مدارسهم مثلاً.

و يُبنى على دخولها في الوقف ما لم يعلم الخلاف، فالمشكوك فيه منها محكوم بوقفه، و ما عُلم وضعه فيها و عدم إجراء صيغته الوقف عليه، و ما لم يقبل الوقف، كالشمع و الأدهان المتخذة للتطيب و الإسراج، فهي من باب الاختصاص بالمسلمين، بل من أملاكهم؛ لأنّ الله تعالى أمر بالإعطاء، و يكفي في التملك المجاني الإيجاب و القبول الفعلين، و قد حصل.

سادسها: الشيع الباعث على الظن المتأخ مع العلم، و إن لم يبلغ العلم؛ لأنه أحد السبعه التي تثبت بالشيع، على ما ذكره، و في الحقيقة هي كثيره.

سابعها: استعمال المسلمين لها على نحو ما يستعملون الأوقاف من دفنهم، و صلاتهم. و منهم تلقاهم فيه طبقه بعد طبقه على نحو الوقفيه.

ثامنها: حكم المجتهد به، فإذا حكم بوقفته، جرى حكمه على سائر الفقهاء و مقلديهم، و إن كان مفضولاً و هم فضلاء.

تاسعها: وجدان علامه الوقف على وجه تظمن النفس به، من محاريب على نحو المساجد، أو وضع أماكن للكتب مثلاً بحيث يفيد أنها مدرسه.

عاشرها: الكتابه إذا كانت مضبوطة مرسومه، بحيث تظهر منها الصّحه و إن لم تبلغ العلم.

حادى عشرها: أن يرى منهم من الاحترام و التعظيم ما لا يكون إلا للمساجد و المشاهد العظام.

ثانى عشرها: أن يرى بناءً لا يناسب غير الأوقاف كالقناه و الأشكال المخروطه التي لا تعتاد إلا للمقامات، كما جرت عليه العاده.

## رابعها: فى قسمته

لَمَّا كَانَ الْمُسْتَحَقُّونَ جَمِيعَ الْبَطُونِ، وَ لَا تُعْرَفُ سَهَامُهُمْ، وَ لَا يُعْرَفُونَ لِمَنْ، يَكُونُ لِلْقِسْمَةِ وَجْهٌ بِأَيِّ نَحْوٍ يَكُونُ.

وَ بَيَانَ الْحَالِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ دُونَ الْإِجْمَالِ: هُوَ أَنَّ الْمَوْقُوفَ مِنْ دَارٍ أَوْ بَسْتَانٍ وَ نَحْوِهَا مِمَّا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ وَقْفَهُ مِنْ مُتَعَدِّدٍ أَوْ مُتَّحِدٍ، عَلَى مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ، مُتَعَدِّدِ الْجِهَاتِ أَوْ مُتَّحِدِهَا.

فَمَا كَانَ مِنَ الْقَسْمِينَ الْأَوَّلِينَ تَصَحَّحَ قِسْمَتَهُ، سِوَاءَ كَانَ فِي الْوَقْفِ الْعَامِ كَأَنْ يُوقَفَ عَلَى الْمَسْجِدِ وَ الْمَدْرَسَةِ وَ الْعُلَمَاءِ وَ الْفُقَرَاءِ وَ هَكَذَا، أَوْ بِالْمَنَاصِفِ مِثْلًا مِنْ غَيْرِ تَشْرِيكَ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَ لَا عَوْدَ إِلَيْهِ فِي الْأَثْنَاءِ أَوْ فِي خَاصٍّ، كَأَنْ يَقِفَ عَلَى أَوْلَادِهِ نِصْفًا وَ عَلَى أَرْحَامِهِ النِّصْفَ الْآخَرَ مِنْ دُونَ عَوْدِ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَا مَانِعَ وَ لَا مَنَافَاهُ لَهَا مَعَ الْوَقْفِ، وَ فِي الصُّورَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ لَا تَصَحَّحَ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ.

وَ لَوْ قَالَ: وَقَفْتَهُ مَوْزَعًا عَلَى نَحْوِ مَا اخْتَارَهُ أَوْ يَخْتَارُ فَلَانَ، أَوْ وَقَفْتَهُ عَلَى وَضْعِ الْأَرْصَادِ الَّتِي يَقْسِمُهَا فَلَانٌ، فَفِي إِدْخَالِهِ تَحْتَ السَّهَامِ الْمُنْفِيَةِ نَظْرًا إِلَى الْأَوَّلِ، فَيَصِيرُ كَوَقْتَيْنِ، وَ يَنْكَشِفُ بِالِاخْتِيَارِ، وَ الْقِسْمَةِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعِيَّاتِ وَ الْقُرْبَاتِ مَبْتِيهَةٌ عَلَى الْمَسَامَحَةِ وَجْهًا (١).

فَإِذَا حَصَلَ شَقَاقٌ، دَارَ أَمْرُهُمْ بَيْنَ الْمَهَائِيهِ (٢) وَ إِجْبَارِ بَعْضِهِمْ شَرِيكَهَ حَصِيَّتَهُ مِنَ النِّصْفِ الشَّمَالِيِّ مِثْلًا بِحَصِيَّتِهِ مِنَ النِّصْفِ الْجَنُوبِيِّ إِلَى مَا شَاؤُوا مِنَ السَّنِينَ، أَوْ اصْطِلَاحِهِمْ عَلَى ذَلِكَ، وَ إِنْ امْتَنَعُوا جَبَرَهُمُ الْحَاكِمُ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.

وَ لَوْ عَيَّنَ سَهَامًا مُخْتَلَفَةً بِاخْتِلَافِ الْأَجْنَاسِ أَوْ الْأَنْوَاعِ أَوْ الْأَصْنَافِ أَوْ الْأَشْخَاصِ أَوْ الطَّبَقَاتِ أَوْ الْأَمْكَنَةِ أَوْ الْأَوْقَاتِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْجِهَاتِ، وَ جَعَلَ لِكُلِّ فَرِيقٍ مِنَ الرِّجَالِ

١- فى النسخ: زياده: و فى مثل. إشكال و أولى.

٢- قد تقرأ فى النسخ: المهانه، قال الفيومى: تهايا القوم جعلوا لكل واحد هيئه معلومه، و المراد النوبه. المصباح المنير: ٦٤٥.

و النساء في كل سنة أو في سنة كذا سهماً معيناً، أو كان ناذراً قبل الوقف إن لم نجعل النذر مخرجاً عن الملك أو حالفاً أو معاهداً على قسمته في كل سنة بين الفريقين، على نحو كذا، ثم وقف، قُسم. وقسمه المشترك بين الوقف وغيره بإفرازه عن غيره لا مانع منها، ولا يلزم بيع الوقف؛ لأنها إفراز شرعاً لا بيع.

و في موضع جواز القسمة يتولاها الخاص أو الولي أو الموقوف عليه أو الوصي أو الناظر، إن دخلت في عموم ولايتهما، وإلا تولاهما الحاكم، وإلا العدول.

و يتمشى الحكم بمنع القسمة في المشتركات من طرق ونحوها، لنحو المانع منها في الوقف. و لو تعددت الجهة فيها، كما إذا جعل نصف سوقاً و نصف طريقاً على وجه الإشاعة، أو نصف وقف عام و نصف خاصاً، و نصف وقفاً و نصف طريقاً، صحّت القسمة.

و لو ظهر غبن في القسمة أعيدت، و لعلها مبنيّة على الكشف أو أنّ الوقف يعود ملكاً.

و المتولّى لقسمة المشتركات و للوقف مع عدم المتولّى المجتهد.

و لو اشترط القسمة حيث لا تصح، بطل الشرط و العقد، بناءً على أنّ الشرط في الوقف متّصل.

#### خامسها: وقف المشاع منه

كأن يقف نصفاً مشاعاً من أرض أو حيوان (١) ناطق أو صامت، و لا مانع منه، كما أنّه لا مانع من بواقي النواقل، كبيع و صلح، أو هبة و تصدّق، و نحوها ممّا تتوقف صحّته على القبض و غيره. و يكفي في القبض هنا التخليه، و يجوز بيع النصف الملكي. و لا- تترتب القربة على حصّه الوقف في عتقه، عامياً كان أو خاصاً، و ليس كالمملك. و يجوز شراء حصّه من عبد يكون موقوفاً، و إعتاق الموقوف باطل، عامماً كان أو خاصاً



على الأقوى فى خصوص الوقف العام.

ثم إن بقى على حاله فلا كلام، و إن أراد القسمة اقتسموه، فإن بأن الفساد فى البعض فسيد الوقف، و إن ظهر غبن أو ظهر غيره فكذلك فسدت، لعدم تحقّق معناها على إشكال.

و لو وقف شيئاً فظهر الفساد فى حصّه (١) منه، جاءه حكم الإشاعه، و إذا وقف جزءاً مُشاعاً على فريق، ثم وقف آخر عليهم على ذلك النحو، أو عليهم و على غيرهم و شرك بينهم فى بعض الطبقات، امتنعت القسمة.

و تصحّ بين الموقوف و الجزء المملوك، و بين الموقوفين عامين أو خاصين أو مختلفين، مع عدم الاشتراك فى شىء من الطبقات. و دعوى أنّ وقف المشاع يقتضى كون الوقف ابتداءً أو بالأخره (٢) بعد القسمة ملكاً و وقفاً، لا وجه لها بعد قيام الأدلّه على فساده.

و الفرق بين الإفراز و التملك غير خفى على ذكى.

و لو وقف جزءاً مشاعاً أو مقسوماً و ظهر الخلاف صحّ على إشكال.

### سادسها: أنه لا شفعه فى الوقف،

فلو وقف أحد جزءاً مشتركاً، عاماً أو خاصاً، فلا شفعه فيه، كسائر التملكيات، ممّا عدا البيع.

و ثبت الشفعه فيه و فى آلاته فى مقام جواز البيع إذا بيع، و كان ممياً تتعلقت به الشفعه و تجتمع فيه شرائطها، و هل لصاحب الوقف شفعه إذا اجتمعت شرائطها؟ وجوه، ثالثها: الفرق بين العامّ و الخاصّ، فتثبت فى الثانى دون الأوّل، أو بين ما إذا كان الموجود من الطبقة واحداً أو متعدداً، فتثبت فى الأوّل دون الثانى، و يتوجّه مع الوحده، و القول بأنّ الانتقال إلى الطبقة الثانى بعد فقد الأولى و لا شركه، أو على القول بثبوتها مع الشركه، و هو ضعيف، أو القول بأنّ شركه المعدومين كلا شركه.

١- فى النسخ: حصّته.

٢- فى «ح»: بالأجره.

**سابعا: أَنَّ الْمَسْتَبِطَ مِنْ نَفْسِ الْمَوْقُوفِ قَدْ يَمْلِكُ بِالْفَصْلِ،**

مع أنه كان وقفاً حال الوصل، كالتراب المفصول من أراضي الأوقاف العامه عدا المساجد فإنه يعود ملكاً، ويُباع على حاله أو بعد صيرورته أجراً (١) أو ظرفاً أو نحوها، و عظام الفيل، و بعض الحيوانات.

فلا بأس ببيع التربة الحسينية مع الفصل، حيث نقول بأن أرض كربلاء وقف، و لا بملكه الظروف المصنوعه، و الأجر المتخذ من أرض النجف، و إن صح أنها وقفها الدهاقين (٢).

كما أنه لا- بأس بصنيع مثل ذلك من المشتركات، كالطرق النافذه، و الأسواق، و المقابر، و الأرض المفتوحه عنوه، فإنها إذا فصلت تغير حالها كتغير الات الوقف إذا بطل الانتفاع بها.

**ثامنا: أَنَّ الْوَقْفَ الْعَامَّ إِذَا تَمَّ وَقْفُهُ انْسَلَخَ عَنْ حُكْمِ الْوَقُوفِ**

و رجع إلى الله على نحو المباحات، و لا- يمضى له حكم إلا- فيما شرطه؛ لأنه بعد الانسلاخ من الملكيه، و الخروج عن يد المالك ساوى من لم يكن مالكاً.

و الاستصحاب بعد تغير الموضوع لا يُنظر إليه، و التقييد لا يفيد شيئاً، فمرجه على تقدير التقييد فضلاً عن الإطلاق إلى المجتهد؛ لأنه بعد الخروج عن يد الواقف و فقد المتولى لا متولى سواه.

فإذا رأى الصلاح فى هدم دار و جعلها حماماً، أو حمام و جعله داراً، كان له ذلك، أما بعد الخراب أو التعطيل فلا تأمل، و يقوى فى غيره ذلك. و أما مع الشرط

١- الأجر: اللبن إذا طبخ، بمدّ الهمزه و التشديد أشعر من التخفيف الواحده آجره، معرّب. المصباح المنير: ٦.

٢- الدهقان: يطلق على رئيس القرية و على التاجر و على من له مال و عقار، و الجمع دهاقين بضم الدال و كسرهما. المصباح المنير: ٢٠١.

المنصوص أو المفهوم، كوضع المدارس و الربط مثلاً، فللمجتهد الوضع على غير الهيئه السابقه مع الخراب، مع تعسرها أو تعذرها لعدم المتولّى، و لا يزيد حكمها على مال الغائب إذا حصل ضرر عليه ببقاء ما وضعه على حاله.

و إذا شكّ في الشرطيّه و عدمها، بنى على عدمها، و أنّ للواقف سلطاناً باقياً؛ لتعذرّ تعمير المشاهد المشرفه و المساجد المعظمه و جميع الأوقاف؛ لأنّه غالباً يتوقّف على الهدم، و قد علم أنّ الواقف إنّما أراد بوقفه بقاء جدارها على ذلك الحال على وجه التعبدية التعليليه دون الشرطيه.

و كذا سقفه و أوضاعه، ليبقى انتفاعه على مرور الأيام، و إلى ما بعد سنين و أعوام، و على ذلك لا يجوز النقض؛ لأنّ فيه نقضاً لغرض الواقف، و لا وضع شىء من الات السقف فى الجدران، و لا العكس.

نعم إذا ثبت الاشتراط بحكم الشرع، كما فى أصل المسجديه، أو العرف كما فى المدارس و كثير من الأوقاف، فإنّه يجوز هدمها و تغيير أوضاعها من دون تغيير موضوعاتها.

و أمّا الأوقاف المعدّه لاكتساب الفوائد و المنافع، كالأوقاف الخاصّه، فإن الظاهر منها الإذن فى تغييرها و المنع عن تعطيلها، و ندره منفعتها، فضلاً عن عدم الدلاله على تخصيصها.

و على ما ذكرنا يجوز للناس النوم فى المساجد و المدارس، أو التردّد فيها، و الأخذ من مائها، و الاكتساب فيها بأعمال الدنيا و الآخره من غير تخصيص بالمصلّين و المشتغلين مثلاً، كما يُصنَع فى المباحات، إلا أنّ الغرض المعدّه له مقدّم على غيره.

فلو أخلّ المكتسبون و المتعبدون بالأغراض المعدّه لها كأن يعمل عملاً أو يقرأ قراءه رافعاً لصوته، أو يدرّس كذلك، أو يعمل صنعه تشتمل على أصوات عاليه فيخلّ بصلوات المصلّين فرضاً أو نفلاً فى المساجد، أو يخلّ بدرس المدرّسين أو فهم المتعلّمين أو مطالعتهم حرم ذلك.

و السبب فى ذلك أن تقدّم المنفعه المعدّه له شرطاً مفهوماً فى الوقف، و معلوم من

الشرع فى السيره و الإجماع، كما لا يخفى.

### تاسعها: أن القبض إن نجعله عباره عن التخليه فى جميع المقامات،

فلا بدّ من القول بذلك فيما إذا حصل مانع عن غيره أصلى، كأن يكون ما لا يُنقل و لا يُحوّل، أو شرعى كما إذا كان مشتركاً، فإنّ قبض المشترك يتوقّف على الاستئذان.

و ربّما حصل بسبب ذلك من النقصان ما لا يرضى به إنسان أو بذل المال، و قد لا يتمكّن منه ضعيف الحال، و باب التوكيل قد ينسد، فلا يقوم به أحد.

فالذى يظهر بعد إمعان النظر أنّ التخليه التامه كافيّه فى تحقّق معناه؛ إذ ليس معنى القبض فيه سوى قيام الموقوف عليه مثلاً مقام الواقف، و يكون تسلّطه كتسلّطه.

و قد يقال بالفرق بين أن تكون الشركه مع الواقف و بينها (١) مع غيره، أو يقال بالفرق بين ما فيه الإيذن من غير سؤال و ما يتوقّف على السؤال.

### عاشرها: أن أمّ الولد لئما لم يجز نقلها إلى مالكٍ بشىء من النواقل لم يجز وقفها،

و فيها وجوه ثلاثه، ثالثها الفرق بين العامّ و الخاصّ.

و اللى يظهر بعد إمعان النظر أنّنا إن قلنا بعدم انتقال الوقف إلى المخلوق مطلقاً، و إنّما يرجع إلى المالك الأوّل الذى بيده الملك على نحو ما كان، إن لم يحدث شىء سوى الخروج من يد المالك الصورى، التحقيق كالتيق، و هذا مبنى على أنّ الممنوع فى أمّ الولد هل هو نقلها من صاحبها أو انتقالها إلى خارج، و على الأوّل لا مانع، و على الثانى يمتنع. و إن فرقنا، بين الوقفين فى المقام، اختصّ المنع بالوقف، الخاصّ، و عمّ الجواز العام.

### حادى عشرها: أنه إذا قامت البيّنه على أنّ الشىء الفلانى وقف بهذه العباره، و أقوال المالك كذلك،

بُنِي على أنه صحيح جامع للشرائط، سواء قلنا بأن لفظ الوقف موضوع لما قام به الأثر، فيكون مدلولاً له، أو قلنا بأنه موضوع للصيغه؛ لأنّ الظاهر منه الصيغه المؤثره؛ لأنّ المطلق ينصرف إلى الفرد الشائع، و الفرد الكامل.

و لو شهدت على أنه أجرى الصيغه على نحو كذا، و قال: قال: هو وقف أو أقرّ بذلك، فالظاهر أنه ذكر ذلك قبل التصرف، بنى على مجرّد الصيغه؛ و إن تمادى الوقف، بنى على جمعه الشرائط على إشكال.

و يجرى مثل هذا الكلام فى جميع ما يتوقّف على القبض، من الهبات، و الصدقات و الصرف، و السلم، و فى جميع المعاملات و العقود و الإيقاعات.

### ثانى عشرها: وقف المريض فى مرضٍ نشأ عنه الموت يخرج من الثلث،

مع دخوله تحت اسم المرض عرفاً، فلا يدخل فى الحكم ما استند الموت فيه إلى قتل أو مرض مستقلّ لم ينشأ عنه.

نعم لو نشأ عنه كان بحكمه، و لا يدخل فيه بعض الأمراض التى لا يعرفها سوى الحُدّاق، و أهل البصيره من الأطباء.

و من قُدّم إلى الصلب، أو أشرف على الغرق، أو السقوط من السطح، أو أكل شىء من السم فمات، و قد كان وقف بعد حصول السبب لا يسرى إليه حكم المرض.

و فى حكمه جميع التبرعات من الهبات، و الصدقات، و جميع زيادات المعاوضات، و تكفى المظنّه فى استناد الموت إلى ذلك المرض.

و لو شكّ فى حدوث مرض جديد، بنى على عدمه. و لو أوقع الصيغه صحيحاً و أقبض مريضاً، كان المدار على الإقباض، و لو كان فى أثناء الصيغه بجميع الأقسام صحّ كان أولى.

و لو رتب في أداء، أو بينه وبين غيره من القربات، بدأ بالأوّل فالأوّل، و لو اشتبه الترتيب أقرع، و هكذا جميع ما يتوقّف على القبض.

و لو وقف الفضولي و أقبض، فأجاز المالك حال المرض، كان من الأصل على الكشف في وجهه، و من الثلث على النقل. و لو زاد على الثلث، صحّ فيما ساواه و بطل في الزائد، إلا مع إجازة الوارث.

### ثالث عشرها: أن كلّ وكيل ترك قيلاً اعتبره المالك،

من صفه، أو زمان، أو مكان، أو شرط إنّما عهد به المالك إليه، رجع فضولياً، يتوقّف على الإجازة.

### رابع عشرها: أن كلّ من تعلّق به ضمان الوقف، عامّاً أو خاصّاً، لتلف أو تعدّد أو تعويض، من أهله أو لا،

و في ضمان من كان من أهله بتيه الغصب وجه قوى، لزمه ضمانه بمثله إن كان منه مثليّ، و بقيمته في القيميّ، أو يجعل وقفاً على النحو السابق إن عامّاً فعامّاً، أو خاصّاً فخاصّاً على نحو ما كان، و لا يحتاج إلى صيغته جديده، و لا قبض جديده، فقد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، و يجري في التوابع ما لا يجري في المتبوعات.

### خامس عشرها: أنه لا يدخل فيه خيار، و لا خيار الشرط،

فلو شرطه فيه فسد الشرط و العقد و إن قصد به الاستقلال ففي فساد العقد إشكال.

و لا خيار الاشتراط، فلو اشترط شرطاً سائغاً كان ثمرته وجوب الوفاء به، و مع التخلف عنه يكون غاصباً و يُجبر عليه، و لا فساد، و لا خيار من جهته.

و لا خيار الحيوان، و لا خيار التبعض، و لا خيار العيب، و لا خيار التديس، و لا خيار العبن، و لا غيرها على إشكال في بعض الأقسام.

**سادس عشرها: أنّ نفقه الموقوف تلزم الموقوف عليه في الوقف الخاصّ،**

أمّا على القول بالملك فواضح، و على الآخر باعتبار انحصار منافعه فيه فهو كالمملوك، و عند ذلك يمكن أن يقال في الوقف العام، فيؤخذ من سهامهم من الحقوق إن كانوا من أهلها، و إلا وجب الإنفاق من بيت المال.

**سابع عشرها: ملك المنافع للموقوف عليهم، في عامّه للعموم، و خاصه للخصوص،**

و يجرى فيها حكم الأملاك، و منها نتاج الحيوان و فُسلان (١) الشجر و ما يتبعها، مع عدم اشتراط الوقف فيها، فإن شاءوا باعوا، و إن شاءوا أجروا كما يصنع الملاك.

**ثامن عشرها: لا يجوز للموقوف عليهم نكاح الموقوف،**

مع القول بالملكيه و عدمه، عامّاً كان أو خاصّاً، فلو وطئ أحدهم كان ضامناً للعقر (٢)، و قيمه الولد، و يكون مصرفه مصرف النماء. و الفوائد تعطى لأهل الوقف، و ينقص منه مقدار حصّته على الأقوى.

**تاسع عشرها: وقف الحامل لا يدخل فيه الحمل المتكوّن قبل العقد،**

و ما كان بعد تمام العقد من الفوائد، و لا ثياب المملوك، و لا سرج الفرس، و رحلها، و لا الطلع المؤبّر (٣)،

١- الفسيل صغار النخل، و هى الوَدَى، و الجمع فُسلان. المصباح المنير: ٤٧٣.

٢- عَقُرُ المرأة: بُضعها، و المراد ديه فرج المرأة إذا غُصب. جمهره اللغه ٢: ٧٦٨، العين ٢: ١٥٠.

٣- يقال أبرت النخل آبره، إذا لقحته، و النخل مأبور. جمهره اللغه ٢: ١٠٢٠.

و لا- الثمره الخارجه عن الأكمام (١)، و لا- ما كان فى السفينه أو الصندوق، و لا- قراب السيف و نحوه، و لا- ما يوضع فيه المصاحف و الكتب و الأجناس و النقود، و كلّ مظروف بالنسبه إلى ظرفه ممّا لم يحكم العرف بكونهما بمنزله الواحد.

### العشرون: أنه إذا جنى على الموقوف، كان الاستيفاء للموقوف عليه،

قصاصاً كان أو ديه، أو مثلماً أو قيمه، إن كان خاصاً، و كان من القصاص إلى الحاكم، و الديه فى مصرف الموقوف عليهم إن كان عاماً. و فى المقامين إن كانت الديه ديه نفس اشترى عوضها و جعل وقفاً، و إن كانت ديه جارحه كانت كالنماء، و يحتمل لحوقها بالسابق.

### الحادى و العشرون: أنه لو كان الموقوف وصياً، أو مجتهداً و لم يكن ناظر شرعى أو كان، فهل يكتفى بنفسه عن غيره أو لا؟

الأقوى عدم الاكتفاء، و لا فرق بين القن و المبعّض.

### الثانى و العشرون: أن الموقوف لا يملك شيئاً،

و جميع ما بيده للموقوف عليهم. و إذا أبقى شيئاً بعد موته كان للموقوف عليهم، و حاله حال النماء، و فى المبعّض يوزع.

### الثالث و العشرون: إذا اختلط الوقف بالحرام و جهل الصحاب و المقدار، أخرج الخمس لبنى هاشم

١- قد تقرأ فى النسخ الإشمام: و الكمّ بالكسر و عاء الطلع و عطاء النور و الجمع أكمام. المصباح المنير: ٥٤١.



و حلّ، أو يرجع فيه إلى القرعه، أو إلى الصلح القهرى.

#### **الرابع والعشرون: أنه لو دار بين الأنواع من عامّ و خاصّ، و مطلق و مقيد،**

و تشريك و ترتيب، و مما يعمّ الذكور و الإناث، و ما يخصّ أحدهما، أو ما يعمّ الرحم و غيره و الوارث و غيره، و ما يخصّ أحدهما، فالحكم تقديم الأوائل على الثوانى؛ فلو دار بين الملك لمن فى يدهم و بين الوقف، حكم بالملك، و قد مرّ بيان شرط منه.

#### **الخامس والعشرون: أنه لو أخذ من مال الزكاه شيئاً، و جعله المجتهد وقفاً فى سبيل الله،**

كان ميراثه إذا أعتق لأهل الزكاه.

#### **السادس والعشرون: أنه لا يجوز وقف المشتركات على أرباب الحصص جميعاً من مجتهد و غيره؛**

لأنه من الوقف على المالك، و التخصيص رافع للشركه، و الوقف على أربابها سائغ من المجتهد.

#### **السابع والعشرون: أنه لو وقف على جماعه، فقبل بعض، و ردّ بعض،**

جرى الوقف فى القابل و أعقابه و أعقاب الرادّ، دونه.

#### **الثامن والعشرون: أنه لو وقف على غير القابل، فصار قابلاً فى أثناء العقد**

أو بعده قبل القبض و كذا فاقد الشرط و صحّته إذا وجدها كذلك بطلّ.

**التاسع و العشرون: أنه إذا وقف شيئاً على جهه، فزادت فوائده على مصارفه،**

جعل الزائد في أمثاله الأقرب فالأقرب، و إذا وقف مرتباً أو وقفه جماعه كذلك، فكان المتقدم مجزياً و الآخر لا مصرف له، احتمال البطلان فيه، و قصر الصحه على المتقدم، و الصحه فيه، و صرفه على أمثاله.

**الثلاثون: أنه إذا نذر أو عاهد أو حلف أن يقف شيئاً معيناً على نحو،**

فنسى فجعله على نحو آخر، قوى البطلان، و لزوم الإعادة. و لو نذره على نحو مطلق، فنسى، فجعله بنحو آخر، احتمال البطلان و لزوم البدل، و الصحه، و لزومه.

**الحادى و الثلاثون: أن نفقه الموقوف من المالك على الموقوف عليهم إن قلنا بملكهم،**

و إلا ففى كسبه، فإن عجز رجع إليهم، و لو عتق معارض كانت نفقته على نفسه.

**الثانى و الثلاثون: أنه إذا قتل الموقوف عليه قصاصاً بطل الوقف،**

و إذا قتل بوجه تضمن ديته إلى الموقوف عليهم، فالأقوى أنه يلزم شراء عوضه و وقفه.

**الثالث و الثلاثون: أنه إذا أجر بطن من البطون الوقف إلى مدّه،**

ثم انقرض المؤجر قبل انقضاء المدّه، انفسخت الإجاره، و رجع المستأجر بمقدار مقابل ما بقى له من المدّه عل تركه المؤجر.

و إذا أجره الناظر و كان عامياً، أو المجتهد و المنسوب من الواقف على العموم، مضت إجارتها على البطون؛ و إن كان ناظراً خاصاً بسنين معدوده أو أوقات مخصوصه معينه في السنين، مضت الإجاره على مقدار سلطانه؛ فإن زاد، رجع كالأول.

#### الرابع و الثلاثون: أنه بعد أن تبين أن الوقف يصح من بعض أقسام الكفار،

و أهل الباطل من المسلمين، كان ذلك بين قسمين: ما عُين للعباده من البيع و الكنائس و المساجد و المدارس و نحوها، و ما ليس كذلك.

فالقسم الثاني يشترك (١) فيه الجميع، و أما الأول فالظاهر تحريمه عليهم، لأنه عُين للعباده، و معناها الصحيحه التي تُطلب شرعاً، و لا تكون إلا من أهل الحق، و تكون مخصوصه بهم، و إن أجريناها لاقتضاء الحكمه مجراهم.

#### الخامس و الثلاثون: أنه ليست الوقفيه كالحرية

في أن الأصل ثبوتها حتى يعلم خلافها، و إنما الحال في الوقفيه بالعكس، فهي كحال الحرية العارضيه.

و لو وجد شيء مكتوب عليه الوقفيه و معه رسوم معتبره، حكم بوقفيته، و إن لم يبلغ حد العلم، و إلا- ضاعت الأوقاف؛ لأن الكثير منها كالكتب و نحوها لا يحصل فيها شيا، و لا تقوم عليها بينه، و إنما طريقها الكتابه، و الظاهر من أحوال السلف استمرار سيرتهم على ذلك.

#### السادس و الثلاثون: أنه إذا وجد شيء في يد مسلم قد تصرف به تصرف الملاك في أملاكهم،

أو ادعى

ملكيتہ، و قد علم أنه كان وقفاً، حكمنا بالوقفية على قولنا، و احتمال تقليد الغير قبل ثبوته لا اعتبار به. و على قول من جَوَز بيع الوقف لبعض الجهات، مع احتمال شىء منها يحكم لصاحب الدعوى و للمتصرف بالملك.

### السابع و الثلاثون: أنه لو علم أن على شىء يدأ متصرفه، ثم جهل صاحبها جهلاً مطلقاً

بحيث لا ترجى معرفته، و لم يعلم أنه وقفه أو لا؟ دخل فى حكم مجهول المالك، يتصدق به على الفقراء.

### الثامن و الثلاثون: أنه لا بأس بأخذ شىء للتبرك من الأوقاف بعد أولها إلى الخراب،

كنقض المساجد دون ترابها و حصاها و المشاهد المشرفة، و الكعبة، و ثيابها، و فرشها، و آلاتها، و نقض صناديقها، و نحو ذلك، و يقوى جواز بيعها و نقلها و انتقالها، و فى تسريه ذلك إلى فاضل الشمع و الأدهان وجه قوى.

### التاسع و الثلاثون: أن جميع الأوقاف العامه من مساجد، و مدارس، و مقابر، و رُبَط، و نحوها إذا خربت و تعطلت، جاز للحاكم إيجارها

لو منع آخر، مع ضبط الحجج و الإشهاد؛ ليغلب وضعها على أصلها.

### الأربعون: إن الأوقاف كالمساجد و نحوها للحاكم أو من قام مقامه التصرف فيها لمصالحها،

كحفر بئر، و غرس شجر للاستظلال، و بناء بيت للخدام، و وضع مكان مرتفع للأذان، و نحو ذلك.

و كل شىء لا ينتفع به يجوز إخراجه، و تراب المسجد و حصاه إن دخل فى الكناسه أُخرج.

## الباب الثانى: فى الحبس

### إشاره

و فيه مطالب

### الأول: فى بيان حقيقته

الحبس فى اللغه: المنع عن الحركة أو التصرف بعين أو منفعه، و قد يُعبّر عندهم بالوقف.

و فى العرف العام: المنع عن الحركة بقيد أو سجن أو نحوهما، و قد يقال أو نظر و نحوه.

و فى الشرع على وجه الحقيقه المبتدئه أو المنقول أو المجاز: عباره عن حبس المنفعه و بقاء العين على حالها، فنسبته إلى الوقف كنسبه الإجاره إلى البيع و نحوه، ممّا تنقل فيه العين و تتبعها المنفعه.

و سُمى حبساً؛ لأنه تحييس المالك عن التصرف فى المنفعه، أو تحييس المنفعه عن تصرف المالك بها، و بعد تحقيق أنه معنى جديد شرعى يكون بمنزله المجل.

فكلما يحتمل دخوله على وجه الشطريه أو الشرطيه يحكم بدخوله؛ لأن الأصل بقاء الشىء على حاله، و عدم تأثير العقد، فيحكم باعتبار القربه فيه، و فى التعبير عنه بالوقف و إدخاله فى أقسامه و فى أقسام الصدقات أئبِن شاهد على ما قلناه.

### الثانى: فى بيان صيغته:

يُعتبر فى الإيجاب فيها ما هو صريح فيها بنفسه، كحبست و عمرت و أرقبت؛ أو مع القرينه، كأسكنت، و سبلت، و خصّصت، و وقفت، و تصدّقت، و نحوها، و لا تصحّ من دونها.

و لا يجوز ما كان من الألفاظ بعيداً منه، مع القرينه و بدونها، كلفظ بعت، و آجرت، و وهبت، و نحوها.

و كذا فى القبول، فمن القسم الأول: قبلت، و رضيت. و من القسم الثانى: سمعت و أطعت، و امتثلت. و من القسم الثالث: اشترت، و اتهمت.

و يُشترط فيهما: القصد المذكور فى صيغه الوقف، و الإنشائيه، و الماضويه و ترتيب القبول، و عدم الفصل الطويل بينهما، و عدم نثر الحروف، و تغنى الجملة الاسميه مُفيدة معنى الماضويه من الصريحين، و لا تُشترط العربيّه، بل يكتفى بجميع اللغات، و يجرى القبول الفعلى عن القولى على أصحّ الوجهين.

و فى اشتراط إباحه القول فى ذاته؛ لصدوره من مستقلّ أو مأذون، و بالعارض و لا يقرر فى الغناء، و سماع غير المحارم، و عدم رفع الصوت خارقاً للعاده وجه.

و لا- يكتفى قول «نعم» فى جواب من قال هل حبست؟ عن الإيجاب، و يقوى الاكتفاء بها فى جواب من قال هل قبلت؟ و يجرى هنا مثل ما ذكرنا فى صيغه الوقف.

### **الثالث: فى بيان مطلق المتعاقدين،**

و يُشترط فيهما ما مرّ فى باب الوقف، فيجرى فيهما الثمانيه عشر المذكوره هناك.

### **الرابع: فى بيان ما يختصّ بالموجب،**

و يجرى ما ذكرناه فى حكمه.

### **الخامس: فيما يختصّ بالقابل،**

و يجرى عنه أيضاً ما جوّز هناك.

### **السادس: فى الحابس: و شروطه**

شروط الواقف، من ملك العين و المنفعه، فلا يصحّ حبس المحبوس عليه، و لا المستأجر، و لا جميع ما كانت عينه أو منفعتة لغير الحابس. و تماميّه الملك، فلا يجوز حبس الوقف، و الرهن، و مال المفلس، و ما فيه خيار أو شفعه، و إن كان القول بالصحه مع الكشف فيهما غير خالٍ عن الوجه.

و يجرى فى الفضولى و أحكامه مثل ما مرّ، و باقى الشرائط المذكوره هناك جاريه هنا.

### السابع: فى المحبوس،

و يُعتبر فيه مثل ما ذكرناه، من كونه مذكوراً، فلا ينعقد بإطلاق قوله: حبست؛ و موجوداً حين الحبس، فلا ينعقد فى المعدوم؛ و متعيناً بذاته أو الأول إليه، و معلوماً، و عيناً لا-منفعه، و لا-دينياً، و حلالاً قابلاً للتطهير إلا ما استثني، و نافعاً نفعاً معتبراً، و قابلاً للانتقال إلى المحبوس عليه، و غير مُعين على معصيه، و قابلاً للبقاء بمقدار زمان الحبس، و طلقاً، و غير داخل فى مشتركات المسلمين.

### الثامن: فى المحبوس عليه،

و يجرى فيه من الشروط، و حكم المفاهيم و المصاديق نظير ما جرى فى الموقوف عليه.

### التاسع: فى الناظر،

و يجرى هنا حكم القسمين: أما الأصلى فحيث يكون المحبوس عليه ناقصاً و لا ولى له، و أما الجعلى فلا أرى مانعاً منه، فله أن يشترط ناظراً عاماً و خاصاً مطلقاً و مقيداً.

و يعتبر فى المقامين ما اعتبر فى ناظر الوقف شرعاً فى الشرعى، و فى الجعلى حيث يكون متعلقاً ببعض الأعباب، و يجرى مثل أحكامه فى الأجره و غيرها نحو ما جرى هناك.

### العاشر: فى الشروط،

#### اشاره

و هى قسمان كما ذكر هناك أصليه شرعيه، و جعليه مالكيه.

#### القسم الأول: الشروط الأصلية،

#### اشاره

و هي مع الإضافة إلى ما اعتبر في الصيغه، و في الموجب، و القابل، و الواقف، و الموقوف عليه، و الموقوف، فإنه يجرى في صيغته، و من حبسه، و قابله، و الحابس، و المحبوس عليه أمور:

**أحدها: عدم الخروج عن ملك الحابس أو قصد الخروج،**

و اعتبار الانقطاع،



فينقلب انقلاباً تقيدياً، فلو جعله دائماً مع الخروج دخل في الوقف، وخرج عن كونه حبساً. وفي جواز الانقطاع من الابتداء أو المركب أو الوسط بحث، والأقوى جوازه.

وكل وقف منقطع الآخر عادة راجع إلى حكم الحبس، ولا بأس بدوام الحبس و دوام المحبوس عليه، مع عدم النقل من الحابس إلى غيره أو إليه، ولا فرق في قطع الابتداء والوسط والآخر والمركب بجميع وجوه التراكيب بين أن يترك الذكر أو يذكر غير القابل من مملوك ونحوه.

### ثانيها: القبض

على نحو ما ذكر في الوقف، لتسميته وقفاً، وفي انقلابه وقفاً إشارة إليه، ودخوله في قسم الصدقات، وقبض الولي. ولو تعدد المحبوس عليهم، وقبض بعض دون بعض، صح للقباض دون غيره، وقد مر بيان معنى القبض، وجريان حكم الفضولي فيه و بيان أحكامه.

### ثالثها: القربه،

لمثل ما ذكرناه في مسأله القبض، وقد تبين حالها بما لا مزيد عليه.

### رابعها: إخراج الحابس نفسه عن الحبس،

فإن حبس على نفسه شيئاً، بطل الحبس فيه، إن كلا فكل، وإن بعضاً فبعض.

### خامسها: الرجحان

لتمكن نيته القربه على نحو ما مر، ولو جمع بين جامع الشرائط وغيره اختص الوقف بالجامع.

### القسم الثاني: في الشرائط الجعليه،

### إشاره

و منها صحيحه، و منها فاسده.

## القسم الأول: الصحيح منها،

و هي أمور:

منها: اشتراط النظاره للحابس أو أولاده و أرحامه، أو غيرهم، مرتباً أو مُشترَكاً أو منضمّاً للزّمان أو المكان، و نحوهما على نحو ما سبق.

و لو أطلق فلا ناظر، و مع عدم كمال المحبوس عليه يتولاها الولي الإجباري، ثم الوصي، ثم الحاكم.

و منها: اشتراط الترتيب أو التشريك، أو الصنفين في زمانين، أو القسمين، و منها: اشتراطه في المحبوس عليه، من علم أو صلاح أو مذهب أو طريق خاص، و هكذا.

و منها: ما يُشترط في المحبوس من صفه خاصّه و وضع خاصّ.

و منها: اشتراط التعمير من منافعه، أو من مال الحابس، أو المحبوس عليه، إلى غير ذلك.

### القسم الثاني: الشرائط الفاسده،

و هو كلّما نافى العقد، كاشتراط عدم انتفاع المحبوس عليه، أو اشتراط أن تكون المنفعه للحابس، أو أن ترجع إليه قبل تمام الحبس، أو أن يؤجره في مدّه الحبس، أو اشتراط انتقال العين إلى المحبوس عليه، أو اشتراط ترك واجب أو فعل حرام، أو اشتراط ما لا نفع فيه، و نحو ذلك، و متى اشترط فيه شرط فاسد فسّد.

### الحادي عشر: في أقسامه:

#### اشاره

و هي ثلاثه: سكنى، و عمرى، و رقبى.

و الأوّل أعمّ من الأخيرين من وجه، و بين الأخيرين تباين، و هي معانٍ شرعيّه حقيقيّه تعيبيّه أو تعيبيّه، و الجميع داخل تحت الحبس، و إنّما ينطبق على الخصوص بالقيّد الأوّل.

و يُعتبر في الجميع صيغ توافّق معناها، مشتمله على الإيجاب و القبول، مشروطه بشروط صيغه الوقف السابق ذكرها، و الظاهر الاكتفاء بالقبول الفعليّ.

### القسم الأوّل: السكنى،

و صيغتها: أسكنتك، و هي مختصّه بالمساكن عامّه، لما أُطلق أو قيّد بالعمر أو المدّه فكان عمرى و رقبى، و قد يُراد بها ما خلت عن ذكر العمر و المدّه فتكون مباينه لهما، و الإسكان قد يتعلّق بإمكانه أو دور متعدّده أو بيت خاصّ من دار أو بعض بيت على نحو ما شرط.

### القسم الثاني: العمرى،

و هي ما تعلّق بعمر الحابس، كأن يقول: أعمرتك الدار مدّه عمرى. أو بعمر المحبوس عليه، كأن يقول: مدّه عمرك، أو أيام عمرك، أو بعمر خارجيّ. و لو أطلق التعمير فسدت؛ للجهاله، ما لم تُقمّ قرينه التعيين أو أعمرناك مع التعدّد، تحققت العمرى، و يقوى مثله فيما لو قيّد بعمرى بهيمه أو بقاء جار

أو ركب. و لو عدّد الأعمار أو رقبه و قيّد بانقضائها، دخل في العمرى، و يجرى أن يقول: هى لك عُمرَك أو عُمرى.

### القسم الثالث: الرقبى،

مأخوذه من الارتقاب، و هو ما قيّد بزمان معلوم، كسنه أو سنتين أو ثلاث، و لو أسكن سنتين بإيجاب واحد، كأن يقول المالك: أسكتك كذا كذا زماناً، و كذا مدّة عمرى، اجتمعت العمرى و الرقبى.

و لو قال: بمقدار عمر فلان، و قد مات و علم المقدار، دخل في الرقبى.

و ينقسم بأقسامها الثلاثة: و عام لجميع المنافع، و خاصّ إلى تشريك و ترتيب، و مركّب منهما، مع الاتصال، و فى الانفصال إشكال.

### الثانى عشر: فى الأحكام،

و هى عديده: منها: أنه يجوز للحابس بيع المحبوس و نقله بأنواع نقل الملك، و رهنه، و عتقه، و وقفه، و إجارته فى مدّة بعد انقضاء مدّة الحبس أو فى منفعتة غير المنفعة المحبوسه، و حبسه كذلك، و فى النقل بالعرض، مع عدم علم المنقول إليه يثبت الخيار.

و منها: أنه لا يثبت شىء من الخيارات من خيار شرط و غيره، و لا يثبت الخيار مع الغبن و استحقاق الشفعه، و إذا كان للحابس خيار بطل الخيار، و صحّ الحبس.

و منها: أنه لا يجوز للمحبوس عليه الإيجار، و إسكان من عداه سوى توابعه، و له إدخال الضيف، و طالب الحاجه.

و منها: أنه إن خرب المحبوس و انتقل عن صورته، بطل الحبس. و لو انهدمت جدران الدار أو الحّمّام مثلاً، بطل. و يحتمل بقاء تعلّق الحكم بما بقى من أرض و غيرها.

و منها: أن الحبس إن قيّد بعمرٍ أو بمدّة معيّنه، لزم إلا بعد ذهاب ذلك العمر. و تلك المدّة، فيعود إلى الحابس أو ورثته، و يلزم المحبوس عليه، و ليس له الردّ فيما للحابس فيه الردّ فضلاً عن غيره.

و منها: أنه إذا حبس القابل و غير القابل، أو على القابل و غير القابل، صحَّ في القابل، دون غيره.

و منها: أنه لو حبس الفضولي فأجاز المالك، صحَّ. و يجرى فيه ما جرى في الوقف، و كذا في إجاره القبض، و إجاره الإجازة.

و منها: أنَّ تيه القربه تُقارن بها الصيغه، و لا تشترط في الإقباض، و الإتيان بها فيهما أقرب إلى الاحتياط.

و منها: أنها إن علقت بعمر المالك و مات، رجعت إلى وارثه. و إن علقتها بعمر المعمر فمات، رجعت إلى المالك؛ و لو أدخل معه عمر أولاده أو غيرهم، رجعت بعد موتهم إلى ذلك.

و منها: أنه لا يجوز الرجوع في العمرى و الرقبى، و يجوز في الإسكان المطلق، و ربّما يؤذن بعدم اشتراط العمرية.

و منها: أنه إذا ردّد بين العمر و الوقف فسد إسكانه.

و منها: أنَّ المالك إذا باع فسد إسكانه؛ لا إرقابه، و لا إعماراه.

و منها: أنه لو حبس العبد أو الأمه على خدمه مسجد أو مشهد أو معبد، أو الفرس و البقر في سبيل الله، خرج عن الملك بالعقد، و كان لازماً، بخلاف الحبس على الإنسان، فإنّه يعود إلى الحابس بعد انقضاء المدّه، ما لم يكن شرط فيتبع.

و منها: أنَّ حبس العين لا يقتضى حبس نتائجها، و موالدها، إلا مع الشرط.

و منها: أنَّ حبس المشاع لا مانع منه، سواء كانت الحصّه الأخرى وقفاً أو طلقاً، و لا يمنع المالك عن القسمة، فإذا قسم انحصر حقّ المحبوس عليه في حصّه الحابس.

و منها: أنه لا تصحّ القسمة بين المحبوس عليهم، مع تعلق الحبس بالأعقاب، و مع عدمه و رضاهم بقسمة المالك لم يكن بأس في أحد الوجهين.

و منها: أنَّ المحبوس لا يجوز له التصرف في المحبوس، و لا يجب إزاله ما فيه ممّا يخلّ بالسكنى، بخلاف المؤجر، و يجب على المحبوس عليه إخراج ما أحدث منه من كناسه و نحوها.

و منها: أنه لا يلزم على الحابس و لا المحبوس عليه إصلاح ما حدث من انهدام جدران أو وقوع سقف و نحو ذلك.

و منها: أنه لو حبس شيئاً لم يكن له الانتفاع به إلا فيما لا يدخل في المنفعة المحبوسه، و له التردد إليه لإصلاحه من الفساد، و لو شرط منفعه أخرى لنفسه أو خصص المنفعه فلا بأس.

و منها: أنه لا بأس بتحييس أم الولد، و المكاتب المشروط أو المطلق قبل التأديه، و الجزء بعد أداء البعض، و إذا حصل شرط الحرية انفسخ التحييس الجائز، و بقي اللازم إلى وقته، و قد يقال: بانفساخه أيضاً، و في الانتقال إلى مالك آخر يبقى اللازم.

و منها: أنه لو دار بين الحبس و الوقف احتمل تقديم الأول، و يُحتمل الثاني، لتحقق اليد بالقبض، و لا سيما على القول بالملك، و الأقوى تقديم الأول.

و منها: أنه لو حبس في زمن موته حبساً لازماً أخرج مقابله منفعته من ثلثه. هذا آخر ما كتبه قدس الله روحه و نور ضريحه في العبادات الداخلة في العقود، و لنشرع فيما كتبه رحمه الله في الجهاد، و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر إن شاء الله تعالى.

ص: ٢٨٥

كتاب الجهاد

اشاره





## الباب الأول: في المقدمات

### إشاره

و فيه مباحث:

المبحث الأول: في بيان معناه و الإشاره إلى مصاديقه و أنواعه.

الجهاد ينقسم، من جهه اختلاف متعلقاته، إلى أقسام خمس:

### أحدها: الجهاد لِحِفْظِ بَيِّضِ الْإِسْلَامِ

إذا أرادَ الكُفَّارُ المُسْتَحِقُّونَ لِعُزْبِ الجبارِ الهجومَ على أراضى المسلمين، و بُلْدانهم و قراهم، و قد استعدَّوا لذلك و جمعوا الجموعَ لأجله؛ لتعلوا كلمه الكُفْر، و تهبط كلمه الإسلام، و يضربوا فيها بالنواقيس، و يبنوا فيها البيع و الكنائس، و يعلنوا فيها سائر شعائر الكُفْر، و يكون الشرع باسم موسى و عيسى عليهما السلام، و يشتدَّ الكفر و يتزايد باستيلاء القائلين بالتثليث و غيرها من المناكير، النافين في الحقيقه لوحده الصانع الخبير، كالفرقه الأروسيه خذلهم الله بمحمد و إله.

و الواجب هنا: أنه إن حَصَلَ من يقوم بذلك، سقطَ عن المُكَلَّفِين، و إلا وجبَ على جميع أهل الإسلام مَمَّن له قدره على الهجره و مدخلته في إذلال العدو، و كلَّ من له قابليته لجمع الجنود و العساكر أن يقوم بهذا الأمر مع غيبه الإمام و حضوره عليه السلام، و يُعتبر الاستئذان منه، و حضور المُجتهد و غيبته على نحو ما سيجي ء، و له الأخذ من أموال المسلمين بقدر الحاجه.

### **ثانيها: الجهاد لدفع الملعين عن التسلُّط على دماء المسلمين و أعراضهم بالتعزُّض، بالزنا بنسائهم، و اللواط بأولادهم،**

و يجب ذلك على من غابَ أو حضر مع عدم قيام الحاضرين به.

و يجوز للرئيس المُطاع في هذا القسم أن يأخذَ من أموال المُسلمين ما يتوقَّف عليه دفع عدوِّهم، مع قيامهم بالدفع، مع حضور الإمام عليه السلام و عدم تسلُّطه، أو غيبته؛ و حضور المُجتهد، و غيبته، و طلب الإذن منه أولى.

### **ثالثها: الجهاد لدفعهم عن طائفه من المسلمين التقت مع طائفه من الكفار،**

فخيف من استيلائهم عليها.

### **رابعها: الجهاد لدفعهم عن بلدان المسلمين و قراهم و أراضيهم،**

و إخراجهم منها بعد التسلُّط عليها، و إصلاح بيضه الإسلام بعد كسرها، و إصلاحها بعد ثلمها، و السعى في نجاه المسلمين من أيدي الكفَّره الملعين.

و يجب على المُسلمين الحاضرين و الغائبين إن لم يكن في الثغور من يقوم بدفعهم عن أرضهم أن يتركوا عيالهم و أطفالهم و أموالهم، و يهاجروا إلى دَفَع أعداء الله عن أولياء الله.

فمن كان عنده جاه بذل جاهه، أو مال بذل ماله، أو سلاح بذل سلاحه، أو حيله أو تدبير صرفها في هذا المقام، لحفظ بيضه الإسلام، و أهل الإسلام من تسلُّط الكفره اللثام.

و هذا القسم أفضل أقسام الجهاد، و أعظم الوسائل إلى ربّ العباد، و أفضل من الجهاد لردّ الكفّار إلى الإسلام، كما كان في أيام النبي عليه و إله أفضل الصلاة و السلام.

و من قُتل في تلك الأقسام، يقف مع الشهداء يوم المحشر، و الله هذا هو الشهيد الأكبر، فالسعيد من قُتل بين الصفوف، فإنّه عند الله بمنزلة الشهداء المقتولين مع الحسين عليه السلام يوم الطفوف، قد زُحرفت لهم الجنان، و انتظرتهم الحور و الولدان، و هم في القيامة أضياف سيّد الإنس و الجنّ.

فمن علّم أنّه يجب عليه أن يقبل منّي الكلام، و يأخذ عنّي الأحكام الواردة عن سيّد الأنام، فليخرج سيفه من غمده، و يرفع رمحه من بعده، و ينادى بأعلى صوته: أين غيرَه الإسلام؟ أين الطالبون بثارات شريعته سيّد الأنام؟ أين من باعوا أنفسهم بالجنان و الحور و الولدان، و في رضا (١) الربّ الرؤوف الرحمن؟ أين عبيد سيّد الأوصياء؟ أين الطالبون لأن يكونوا من شهداء كربلاء؟ أين الدافعون عن شريعته سيّد الأمم؟ أين الذين روى في حقّهم: أنّ أكثر أنصار صاحب الأمر العجم (٢).

### خامسها: جهاد الكفر و التوجّه إلى محالّهم، للردّ إلى الإسلام، و الإذعان بما أتى به النبي الأُمّي

المبعوث من عند الملك العلام، عليه و آله أفضل الصلاة و السلام.

و هذا المقام من خواصّ النبي و الإمام، و المنصوب الخاصّ منهما، دون العام؛ و يختصّ به بعض الأحكام، كما سيّجىء بيانها في تفصيل الأقسام، و باقى الأقسام يشترك فيه جميع الأنام.

فكلّ من هذه الأقسام الخمسه مندرج في الجهاد على سبيل الحقيقة، و يجرى على قتلاهم في المعركة حكم الشهيد في الدنيا و الآخرة، فيثبت لهم في الآخرة مع خلوص

١- في «ح»: و رضا.

٢- إثبات الهداه ٧: ٩٢ ح ٥٤٠، بحار الأنوار ٥٢: ٣٦٩، و ص ٣٧٠ ب ٢٧ ح ١٥٧.

التيه ما أعدّه الله للشهداء من الدرجات الرفيعة، و المراتب العلية، و المساكن الطيبة، و الحياه الدائمه، و الرضوان الذي هو أعلى من كل مكرمه.

و يسقط في الدنيا وجوب تغسيلهم و تحنيطهم و تكفينهم إذا لم يكونوا عراة، فيدفنون في ثيابهم مع الدماء، و لا يُنزع شىء منها، سوى ما كان من الفراء و الجلود، و سوى ما كان إبقاؤه مُضراً عظيماً على الورثه، إذا قُتِلَ بين الصفيين و أدركه المسلمون و لم يكن به رمق الحياه.

### و تفرق الأربعة المتقدمه عن الخامس بوجوه:

#### أحدها: أنه يُشترط في الجهاد بالمعنى الأخير

و هو ما أريد به الجلب إلى الإسلام حضور الإمام أو نائبه الخاص، دون العام، و لا يُشترط في الأقسام الأربعة المتقدمه ذلك. فإن الحكم فيها: أنه إن حضر الإمام و سيّدت له الوساده، توقّف على قيامه، أو قيام نائبه الخاص. و إن حضر، و لم يتمكّن، أو كان غائباً، و قام (١) النائب العام من المجتهدين الأفضل فالأفضل، فهو أولى.

و إن عجز المجتهدون عن القيام به، وجب على كل من له قابليه السياسه و تدبير الحروب و جمع العساكر إذا توقّف الأمر على ذلك القيام به، و تجب على المسلمين طاعته، كما تجب عليهم طاعه المجتهدين في الأحكام؛ و من عصاه، فكأنما عصى الإمام.

#### ثانيها: أنه يُستثنى من المكلفين أصناف في وجوب الجهاد بالمعنى الأخير،

كالمريض مرضاً ضاراً، و الفقير العاجز عن النفقه مع عدم الباذل، و الراجل (٢)، و العبد، و الأنثى، و الخُتنى، و الممسوح، و من عارضه الواجب من دين حال يُطالب به، أو نفقه واجبه، أو حجّ، أو طاعه الوالدين، و نحو ذلك.

١- في «ح» زياده: مقام.

٢- المقصود بالراجل: من ليس له دابّه تمكّنه من الجهاد في زمن المؤلّف.

و لا يُشترط فى الأربعة السابقه شىء من ذلك، بل المدار فيها على القدره و عدم العجز، فيجب على كلّ قادر على النصره، من قريب أو بعيد، الحضور فى عسكر المسلمين وجوباً كفاً لا يسقط إلا إذا قام به من به الكفايه.

### ثالثها: أنه لا يجوز التخلف عن الهدنه و الأمان، و الصلح، و العهد،

و لا يجوز الاحتيال بالكذب و التزوير فى القسم الأخير، و لا بأس بذلك فى الأقسام الأخر إذا قوى الكفار و خيف الضرر.

### رابعها: أنه يختص المحاربه فى القسم الأخير بما كانت مع الكفار لجلهم إلى الإسلام.

و أمّا فى الأقسام الأخر، فلا يفرّق بين الكفار و بين المسلمين و المؤمنين إذا أرادوا ما أراد الكفار، و إن كانوا على خلاف مذهبهم، لطمع الدنيا و حبّ الرئاسه.

### خامسها: أنه يلحظ فى القسم الأخير عدم زياده الكفار على الضعف

أو على عشره أمثال كما كان سابقاً، و ليس فى الأقسام الأخر تحديد إلا بالقدره و عدمها.

### سادسها: أنه لا يجوز الجهاد بالمعنى الأخير فى الأشهر الحُرْم،

بخلاف الأقسام الأخر؛ و إن تساوت، حيث تكون الحرب مع من لا يرى لها حُرْمه أو مع المبتدئ (١) منهم بالحرب. و أمّا بالنسبه إلى الحرم، فلا مانع فى الجميع.

### سابعها: تخصيص الوجوب فى القسم الأخير بمَرّه فى السنه،

و لا تحديد فى الأقسام الأخر.

### ثامنها: لزوم الدعاء إلى الإسلام قبل محاربتهم فى القسم الأخير،

فإن أبوا و امتنعوا حوربوا، و لا يلزم ذلك فى الأقسام الأخر.

### تاسعها: أنه ليس للإمام الأخذ من أموال المسلمين قهراً

للتوصيل بها إلى الغرض المطلوب في القسم الأخير، و يجوز للرئيس أن يتناول من الأموال إذا لم يكن عنده ما يقوم بكفايه ما يضطر إليه من العساكر في الدفع عن الأمور الأخرى، مقدار ما يكفيه في حصول الغرض.

---

١- في النسخ: المبتدأ.

**عاشرها: أنه لا ينقض عقد الجزية، و الأمان، و الهدنه، و الصلح،**

و العهد إصرار الكفار على عدم الامتثال لما أمروا به من الإسلام، و ينقضه حصول واحد من الأقسام الأربعة.

**حادى عشرها: أنه لا يجب بذل مال يضّر بحاله فى القسم الأخير،**

و يلزم ذلك فى الأقسام الأخر جميعاً على الأظهر.

**ثانى عشرها: أنه تجب قسمة الغنائم بين المجاهدين فى القسم الأخير**

على التفصيل المقرّر، و أمّا فى الأقسام الأخر، فإذا توقّف الغرض على صرفها على العساكر و الجنود، صُرِفَتْ من غير تقسيم.

**ثالث عشرها: أنه لا ينبغى القتل بالسّم، و لا الهجوم عليهم،**

و لا تبييت العدوّ بالليل فى القسم الأخير، و الأوقات كلها متساويه فى الأقسام الأربعة.

**رابع عشرها: أنّ الغنيمه إذا جاءت بها سرّيه بغير إذن الإمام تكون للإمام،**

و الظاهر أنّه مخصوص بالقسم الأخير؛ لأنّ ذلك لا يجوز لغير الإمام، فهو حقّه. و أمّا ما كان من غيره، فهو للفرقه المُقاتله، تُقسّم بينها قسمة الغنائم.

**ثمّ إنّ هناك أنواعاً أخر من الحرب السائغه أو الواجبه بحسب الشرع يُطلق عليها اسم الدفاع،**

**إشاره**

و لا تندرج على سبيل الحقيقه فى اسم الجهاد.

**و هى أقسام ثلاثه:**

**أحدها: الدفع عن نفسه فى مُقابله عدوّ أراد قتله،**

فإنه يجب عليه المُقابله متى احتمل حصول السلامه بالدفاع، وإن علم أنه مقتول لا محاله بحيث يُقتل و يُقتل في الان الواحد، استحب له ذلك، وقد يقال بوجوبه.

### **ثانيها: الدفع عن عرضه، أو عن نفس مؤمن أو عرضه،**

فيجب عليه ذلك، مع ظنّ السلامه، ولا يجوز بدون ذلك.

### **ثالثها: الدفع عن ماله أو مال مؤمن،**

فيستحبّ الدفاع عنه. ولا يجب إلا مع ظنّ ترتّب التلف على فقده، كأن يؤخذ منه الماء، و إلى أجله، و هو في مهلكه،



فيرجع إلى الدفاع عن النفس.

و هذه الأقسام الثلاثة تُسمى دفاعاً، وإطلاق الجهاد عليها غير شائع. ولا يجرى على المقتول فيها حكم الشهيد في الدنيا من جهه تغسيلٍ ونحوه، وإن عُمدوا في الآخرة من الشهداء، وحاله كحال من أدخل في اسم الشهداء مع موته حتف أنفه من غير قتل، كالغريق، والحريق، والمبطون، والميت المدينة (١)، أو نفاس، أو طريق طاعه، أو غربه، إلى غير ذلك.

### المبحث الثاني: في بيان فضيله الجهاد

#### إشاره

الجهاد أفضل الأعمال بعد العقائد الإسلاميه والإيمانيه، حتى من الصلوات اليوميه وإن كان لها في نفسها مزيد فضلٍ عليه لكنّه أفضل بحسب الجهات الخارجيه؛ لأنّ الطاعه لله والعبوديه له فرع محبته، والعمل بجميع التكاليف مرجعها إلى حبّ الله؛ لأنّ المُحبّ الحقيقي يتلذذ بخدمه المحبوب، وكلّما فعل المحبوب محبوب.

فمتى أطاع في أشقّ الأشياء عليه على زياده إخلاصه بالنسبه إليه، فأول مراتب الحبّ بذل المال في رضا المحبوب، ثمّ تعب البدن وترك اللذات، ثمّ بذل نفس الولد الذي هو بمنزله النفس، ولذلك جاء المدح من العزيز الكريم في حقّ النبي إبراهيم في عزمه على ذبح ولده إسماعيل (٢)، ولم يبلغ والله مرتبه خاتم الأنبياء، ولا البضعه البتول الزهراء، ولا الأئمه الأمانه في رضاهم بقتل سيّد الشهداء بسيوف الأعداء، وبقائه مطروحاً على الثرى ورأسه معلق على القنا، وقتل أولاده وأرحامه وأصحابه، و سبي بناته و عياله، و حملهم على السنان في نهايه الذلّ والصغار، و وقوف سباياهم بين يدي أشرّ الأشرار في كمال الذلّ والصغار.

١- كذا.

٢- الصافات: ١٠٠-١١٠.

و بعد ذلك الرضا بذهاب النفس في رضا المحبوب، كما اختار سيد الشهداء لنفسه القتل في رضا رب السماء.

ثم ما صدر من سيد الأوصياء ما هو أعجب و أغرب و أبهر؛ لأن بذل النفس بائناً على الفراش من غير ضرب و لا تعب المبارزه و دهشه الحرب أعظم في الحب، و أكبر شأنًا عند صاحب اللب، فبذل النفس أدل على الحب و الاتصال برب العباد من الصوم، و الصلاة و الحج و الخمس و الزكاه.

ثم إن ما في القرآن المبين من الآيات، و ما في كتب أحاديث النبي صلى الله عليه و إله و الأئمة عليهم السلام من الروايات، أيّن شاهد على فضله و عظم شأنه، و رجحانيته، مضافاً إلى إجماع فرق المسلمين، بل قيام الضروره عليه من المذهب، بل من الدين.

## و أما الآيات

فهى كثيره:

منها: قوله تبارك و تعالى فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الدنيا بالآخرة و من يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يغلب، فسوف نؤتيه أجراً عظيماً و ما لكم لا تقاتلون في سبيل الله و المستضعفين من الرجال و النساء و الولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها و اجعل لنا من لمدنك ولياً و اجعل لنا من لمدنك نصيراً الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله و الذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان إن كيد الشيطان كان ضعيفاً (١).

و منها: قوله تعالى و أعدوا لهم مما استطعتم من قوه و من رب الخيل ترهبون به عدو الله و عدوكم و آخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم و ما تنفقوا من شىء في سبيل الله يوف إليكم و أنتم لا تظلمون (٢).

و منها: قوله تعالى:

١- النساء: ٧٤-٧٦.

٢- الأنفال: ٦٠.

لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ، وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ، فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً، وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا (١).

و منها: قوله جلَّ اسمه وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ (٢).

و منها: قوله تعالى وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ (٣).

و منها: قوله جلَّ شأنه وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّهُ كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ (٤).

و منها: قوله جلَّ ذكره انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٥).

و منها: قوله تعالى إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِالَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (٦).

و منها: قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيُجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسِيرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ وَلَئِنْ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ (٧).

١- النساء: ٩٥ ٩٦.

٢- آل عمران: ١٦٩ ١٧١.

٣- الأنفال: ٧٤.

٤- التوبة: ٣٦.

٥- التوبة: ٤١.

٦- التوبة: ١١١.

٧- آل عمران ١٥٦ ١٥٨.

و قال عزّ شأنه يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَ صَابِرُوا وَ رَابِطُوا وَ اتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (١).

و قال سبحانه يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاغْلِبُوا وَ اذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٢).

و منها: قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَ يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَ لَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٣).

و منها: قوله تعالى وَ الَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا وَ إِنَّ اللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ لِيُدْخِلَنَّهُمْ مُدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ وَ إِنَّ اللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ (٤).

و منها: قوله عزّ شأنه قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوْ الْقَتْلِ وَ إِذَا لَا تُمَتِّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً وَ لَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَ لَا نَصِيرًا (٥).

و منها: قوله تعالى وَ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ وَ يَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَضَرُّوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَ يُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ (٦).

و منها: قوله تعالى إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَتْهُمْ بُلِيًّا مَرْصُوصٌ (٧).

١- آل عمران: ٢٠٠.

٢- الأنفال: ٤٥.

٣- التوبة: ٣٨ ٣٩.

٤- الحج: ٥٨ ٥٩.

٥- الأحزاب: ١٦-١٧.

٦- محمد: ٤-٧.

٧- الصف: ٤.

و منها يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنَجِّكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ يَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ وَ أُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصِيرٌ مِنَ اللَّهِ وَ فَتِيحٌ قَرِيبٌ وَ بَشْرُ الْمُؤْمِنِينَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ فَأَمَّا اللَّهُ فَطَائِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَ كَفَرَتْ طَائِفَةٌ فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ (١).

### و أما الروايات الواردة في ذلك

فهى أكثر من أن تُحصى، و نشير إلى جُملة منها:

فعن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ إله أَنه قَالَ فى حدِيث: «وَمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مُجَاهِدًا، فَلَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ سَبْعُمِائَةِ أَلْفِ حَسَنَةٍ، وَ يُمْحَى عَنْهُ سَبْعُمِائَةِ أَلْفِ سَيِّئَةٍ، وَ يُرْفَعُ لَهُ سَبْعُمِائَةِ أَلْفِ دَرَجَةٍ، وَ كَانَ فِي ضَمَانِ اللَّهِ، بِأَيِّ حَتْفٍ مَاتَ كَانَ شَهِيدًا، وَ إِنْ رَجَعَ رَجَعَ مَغْفُورًا لَهُ، مُسْتَجَابًا دُعَاؤُهُ» (٢).

و عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سلم: «فوق كلِّ ذى برِّ برِّ حَتَّى يَقْتُلَ الرَّجُلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِذَا قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَيْسَ فَوْقَهُ بَرٌّ» (٣).

و عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سلم: «للشَّهِيدِ سَبْعُ خِصَالٍ مِنَ اللَّهِ: أَوَّلُ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهِ مَغْفُورٌ لَهُ كُلُّ ذَنْبٍ. وَ الثَّانِيَةُ: يَقَعُ رَأْسُهُ فِي حَجَرٍ زَوْجَتِيهِ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ، وَ تَمْسُحَانِ الْعُبَارَ عَنْ وَجْهِهِ، وَ تَقُولَانِ: مَرْحَبًا بِكَ، وَ يَقُولُ هُوَ مِثْلَ ذَلِكَ لِهَمَا. وَ الثَّلَاثَةُ: يُكْسَى مِنْ كِسْوَةِ الْجَنَّةِ. وَ الرَّابِعَةُ: يَبْتَدِرُهُ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ بِكُلِّ رِيحٍ طَيِّبَةٍ أَيُّهُمْ يَأْخُذُهُ مَعَهُ. وَ الْخَامِسَةُ: أَنْ يَرَى مَنْزِلَتَهُ. وَ السَّادِسَةُ: يَقَالُ لِرُوحِهِ: اسْرَحْ فِي الْجَنَّةِ حَيْثُ شِئْتَ.

١- الصف: ١١٠، ١١٤.

٢- عقاب الأعمال للصدوق: ٣٤٥، الوسائل ١١: ١٢ أبواب جهاد العدو ب ١ ح ٢٧.

٣- الكافي ٥: ٥٣ ح ٢، التهذيب ٦: ١٢٢ ح ٢٠٩، الخصال: ٩ ح ٣١، الوسائل ١١: ١٠ أبواب جهاد العدو ب ١ ح ٢١.

و السابعه: أن ينظر وجه الله، وإنها لراحه لكل نبي و شهيد» (١).

و عنه أيضاً: «خيول الغزاه فى الدنيا خيولهم فى الجنه و إن أرديه الغزاه لسيوفهم» (٢).

و عنه أيضاً: «اغزوا تورثوا أبناءكم مجدا» (٣).

و عنه صلى الله عليه و آله و سلم: «إن جبرئيل عليه السلام أخبرنى بأمرٍ قررت به عينى و فرح به قلبى، قال: يا محمد، من غزا غزاه فى سبيل الله من أمتك، فما أصابه قطره من السماء أو صداع، إلا كانت له شهاده يوم القيامة» (٤).

و عنه صلى الله عليه و آله و سلم: «الخير كله فى السيف، و تحت ظل السيف، و لا يقيم الناس إلا السيف، و السيوف مقاليد الجنه و النار» (٥).

و عنه أيضاً: «للجنه باب يُقال له: باب المُجاهدين، يمضون إليه، فإذا هو مفتوح، و هم متقلدون بسيوفهم، و الجمع فى الموقف، و الملائكه ترحب بهم، قال: فمن ترك الجهاد ألبسه الله ذله، و فقراً فى معيشته، و محقاً فى دينه، إن الله أغنى أمتى بسنابك خيلها، و مراكز رماحها» (٦).

و روى الكلينى بإسناده عن الصادق عليه السلام: «إن أبا دجانه الأنصارى اعتم يوم أحد بعمامه، و أرخى عذبه العمامه (٧) بين كتفيه، حتى جعل يتبختر، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: إن هذه المشيه يبغضها الله عز و جل إلا عند

١- التهذيب ٦: ١٢١ ح ٢٠٨، الوسائل ١١: ٩ أبواب جهاد العدو ب ١ ح ٢٠.

٢- الكافى ٥: ٣ ح ٣، ثواب الأعمال: ٢٢٥ ح ٤، الوسائل ١١: ٥ أبواب جهاد العدو ب ١ ح ٣.

٣- الكافى ٥: ٨ ح ١٢، الوسائل ١١: ٩ أبواب جهاد العدو ب ١ ح ١٦.

٤- الكافى ٥: ٨ ح ٨، التهذيب ٦: ١٢١ ح ٢٠٦، ثواب الأعمال: ٢٢٥، أمالى الصدوق: ٤٦٢ ح ٧، الوسائل ١١: ٧ أبواب جهاد العدو ب ١ ح ١٠.

٥- الكافى ٥: ٢ ح ١، التهذيب ٦: ١٢٢ ح ٢١١، ثواب الأعمال: ٢٢٥، أمالى الصدوق: ٤٦٣ ح ١١، الوسائل ١١: ٥ أبواب جهاد العدو ب ١ ح ١.

٦- الكافى ٥: ٢ ح ٢، التهذيب ٦: ١٢٣ ح ٢١٣، أمالى الصدوق: ٤٦٢ ح ٨، ١١، ثواب الأعمال: ٢٢٥ ح ٢، الوسائل ١١: ٥ أبواب جهاد العدو ب ١ ح ٢.

٧- عذبه العمامه: طرفها. جمهره اللغه ١: ٣٠٤.

القتال في سبيل الله تعالى» (١).

وروى الشيخ بإسناده عن عثمان بن مظعون، قال: قلت لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: إن نفسي تحدّثني بالسيّاحه وأن ألق بالجبّال، فقال: «يا عثمان، لا تفعل، فإن سيّاحه أمّتي الغزو والجهاد» (٢).

وعن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: في خطبه له: «أمّا بعد: فإنّ الجهاد باب من أبواب الجنّة، فمن تركه رغبه عنه، ألبسه الله الذلّ، وسيم الخسف (٣)، وديث (٤) بالصغار (٥)» (٦).

وعنه صلوات الله عليه: «أما بعد فإنّ الجهاد باب من أبواب الجنّة، فتحه الله لخاصّه أوليائه إلى أن قال هو لباس التقوى، ودرع الله الحصينه، وجنّته (٧) الوثيقه، فمن تركه ألبسه الله ثوب الذلّ، وشمله البلاء، وديث بالصغار والقماء (٨)، و ضرب على قلبه بالإشتداد، وأدب الحقّ منه بتضييع الجهاد، و غضب الله عليه بتركه نصرته، وقد قال الله عزّ وجلّ في محكم كتابه: إِنَّ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُيَسِّرْ لَهُمُ الْأَقْدَامَ (٩)» (١٠).

وعنه عليه السلام أنّه خطب يوم الجمل فقال في خطبته: «أيّها الناس، إنّ الموت

- ١- الكافي ٥: ٨ ح ١٣، الوسائل ١١: ٩ أبواب جهاد العدو ١ ح ١٧، السيره النبويه لابن كثير ٣: ٣١، البحار ٩٧: ٩ ح ٦.
- ٢- التهذيب ٦: ١٢٢ ح ٢١٠، رياض الصالحين: ٣٧٧، الوسائل ١١: ١٠ أبواب جهاد العدو ١ ح ٢٢، كنز العمال ٤: ٢٨٦ ح ١٠٥٢٦.
- ٣- سيم الخسف: أي كلّف وألزم. لسان العرب ١٢: ٣١٢.
- ٤- يقال ديث الرجل تديثاً، إذا ذلّته. جمهره اللغه ١: ٤٢٠.
- ٥- الصغار: الذلّ جمهره اللغه ٣: ٧٣٩، ويقال: صغر فلان وقمؤ، أي ذلّ. الأضداد للسجستاني: ٢١٦ رقم ٩٤.
- ٦- معاني الأخبار: ٣٠٩ ح ١، نهج البلاغه ١: ٦٣ خطبه ٢٦، الوسائل ١١: ٥ أبواب جهاد العدو ١ ح ٢٥.
- ٧- الجنّة: ما واراك من السلاح جمهره اللغه ١: ٩٣.
- ٨- يقال: صغر فلان وقمؤ أي ذلّ. الأضداد للسجستاني: ٢١٦ رقم ٩٤.
- ٩- محمد: ٧.
- ١٠- الكافي ٥: ٤ ح ٦، التهذيب ٦: ١٢٣ ح ٢١٦، نهج البلاغه: ٦٩ خطبه ٢٧.

لا- يفوته المُقيم، و لا- يعجزه الهارب، و ليس من الموت مَحِيص، و من لم يُقتل يمَت، و إنّ أفضل الموت القتل، و الذى نفسى بيده لألْف ضربه بالسيفِ أهون علىّ من مِيتِهِ على فراش» (١).

و عنه عليه السلام: «إنّ الله فرضَ الجِهاد، و عظّمه، و جعله نصره و ناصره، و الله ما صلّحت دنيا و لا دين إلا به» (٢).

و عن مولانا الباقر عليه السلام: «إنّه كتب فى رسالته إلى بعض خُلفاء بنى أمّية: «و من ذلك ما صنع فى الجهاد الذى فضّله الله عزّ و جلّ على الأعمال، و فضّل عامله على العمّال تفضيلاً فى الدرجات، و المغفرة، و الرحمة؛ لأنّه ظهر به الدين، و به يدفع عن الدين، و به اشترى الله من المؤمنين أنفسهم و أموالهم بأنّ لهم الجنّة، بيعاً مُفلحاً مُنجحاً، اشترط عليهم فيه حفظ الحدود، و أوّل ذلك الدعاء إلى طاعه الله تعالى من طاعه العباد، و إلى عباده الله من عباده العباد، و إلى ولايه الله من ولايه العباد» الخبر (٣).

و عنه عليه السلام: «الخير كلّهُ فى السيف، و تحت السيف، و فى ظلّ السيف» (٤).

و عنه عليه السلام أيضاً: «إنّ الخير كلّ الخير معقود فى نواصى الخيل إلى يوم القيامة» (٥).

و عن مولانا الصادق عليه السلام: «من قُتل فى سبيل الله لم يُعرّفه الله شيئاً من

١- الكافى ٥: ٥٣ ح ٤، نهج البلاغه: ١٨٠ كلام ١٢٣، أمالى الطوسى: ٢١٦ ح ٢٧٨، الوسائل ١١: ٨ أبواب جهاد العدو ب ١ ح ١٢، البحار ٩٧: ١١ ح ٢٢.

٢- الكافى ٥: ٨ ح ١١، هدايه الأئمّه ٥: ٥١٩ ح ٣، الوسائل ١١: ٩ أبواب جهاد العدو ب ١ ح ١٥.

٣- الكافى ٥: ٣ ح ٤، تفسير نور الثقلين ٢: ٢٦٩ ح ٣٥٦، الوسائل ١١: ٦ أبواب جهاد العدو ب ١ ح ٨، و فيه: ما ضيّع الجهاد.

٤- الكافى ٥: ٨ ح ١٥، أمالى الصدوق: ٤٦٣ ح ١١، الوسائل ١١: ٩ أبواب جهاد العدو ب ١ ح ١٨، روضه الواعظين للفتال ٢: ٣٦٢.

٥- الكافى ٥: ٩ ح ١٥، دعائم الإسلام ١: ٣٤٥، مكارم الأخلاق: ٢٦٤، تفسير نور الثقلين ٣: ٤٢ ح ١٨، ١٩، الوسائل ١١: ٩ أبواب جهاد العدو ب ١ ح ١٨.



سَيِّئَاتِهِ» (١)، و عنه عليه السلام: «الجهاد أفضل الأشياء بعد الفرائض» (٢).

و روى الكليني بإسناده عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أيّ الجهاد أفضل؟ قال: «مَنْ عُقِرَ جِوَادُهُ، وَ أُهْرِيقَ دَمُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» (٣). و روى البرقي بإسناده عن منصور بن حازم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أيّ الأعمال أفضل؟ فقال: «الصلاه لوقتها، و برّ الوالدين، و الجهاد في سبيل الله تعالى» (٤).

### المبحث الثالث في بيان حسن التكليف و قبح قول من قبحه،

#### إشاره

قد حكم العقل بحُسنه، و دلّ على رجحانه، بل وجوبه بوجوه عديده:

#### أولها: أنّ بديهه العقل تحكم بأنّ صاحب العظمه و الجبروت، و المُلْك و الملكوت، يحسن منه إظهار عظمته و جبروته،

و ملكه و ملكوته، حتّى يعلم أنّه الله و لا معبود سواه.

فإذا لم يظهر منه أمر، و نهى، و زجر، و وعد، و وعيد، و كتاب، و حساب، و ثواب، و عقاب، ضَعُفَ أمر سلطانه، و لم يعلم علوّ شأنه، و لم تظهر عظمته، و لم تُعلم حكمته، و لم يعرف غضبه، و رحمته، فتتقص من الصفات صفه الغضب، و الرضا، و الرحمه، و الصفح، و النقمه.

#### ثانيها: أنّه يجب خلق الممكنات مختلفه الحقائق و الصفات،

و لو لا اختلافها لظنّ أنّها واجبه قديمه، و ليست من الممكنات الحادثات، و لذلك اختلفت الجمادات،

١- الكافي ٥: ٥٤ ح ٦، الوسائل ١١: ٩ أبواب جهاد العدو ١ ح ١٩.

٢- الكافي ٥: ٤ ح ٥، التهذيب ٦: ١٢١ ح ٢٠٧، مشكاة الأنوار: ١٥٦، الوسائل ١١: ٧ أبواب جهاد العدو ١ ح ٩، البحار ٩٧: ٢٥ ح ٢٢، روضه الواعظين للفتال ٢: ٣٦٢.

٣- الكافي ٥: ٥٤ ح ٧، الوسائل ١١: ٦ أبواب جهاد العدو ١ ح ٧، البحار ٩٧: ١١ ح ٢٠.

٤- الكافي ٢: ١٥٨ ح ٤، الوسائل ١١: ١٢ أبواب جهاد العدو ١ ح ٢٨، البحار ١٠٠: ١١ ح ١٧، المحجّه البيضاء ٣: ٤٣٩، رياض الصالحين للنوري: ٣٢٢.

و جميع أنواع الحيوانات فى الأشكال و الألوان، و الهيئات و الصفات.

و بذلك ظهرت قدرته على جميع المقدورات، و علمه بجميع المعلومات، و لو لم تختلف أحوال المكلفين بوجه لا- يوجب الجبر، لنقصت صفه العفو عن المذنبين، و الصفح عن الخاطئين.

و حيث حصل الاختلاف بينهم عن اختيار، لا عن إكراه و إجبار، و جب بمقتضى الحكمة كشف أحوالهم، و إظهار ما يقع من أفعالهم؛ ليصل إلى كل ما يستحقه.

و يأبى العقل و العدل و الحكمة مساواه العبيد فى إنعام المولى من دون مزيه لصاحب القابليه، و عدم الفرق بين صاحب الصفه المرضيه و بين المتصف بأدنى الصفات الرديه.

فوجب بذلك الاختبار بتوجيه الأوامر و النواهي من الملك الجبار ليميز الأخيار بطاعتهم عن الأشقياء الأشرار، و يظهر المستحق لرضا الرحمن و دخول الجنان، و الفوز بالخور العين و الولدان؛ و ينكشف حال المستحق لغضب الجبار و الدخول فى عذاب النار؛ و لئلا يقولوا: لولا أرسلت إلينا رسولا يبين لنا الأحكام و يعزفنا الحلال من الحرام.

### **ثالثها: أن التكليف فى نفسه من أعظم اللطف و أكبر النعم؛**

لاستدعائه حصول الشرف التام و المنزله الرفيعه فى أعلى مقام، حيث إن صفه العبوديه لله، و الخدمه له، و شرف الحضور و القيام بين يديه، و توجيه الخطاب فى الدعاء و المناجاه من العبد إليه، و بذلك تحصل له المرتبه العظمى و المزيه الكبرى، و القدر العظيم، و الفخر الجسيم.

### **رابعها: أن المبدأ الفياض جلّ و علا يجب عليه بمقتضى فيضه و لطفه و كرمه أن يفيض نعمه على عباده،**

و يجعلهم غرقى فى بحار لطفه و كرمه.

و إذا غمرتهم النعم، و شملهم اللطف و الكرم، و لم يصدر منهم صوره العوض، أخذهم الخجل، و أحاط بهم الفشل؛ لعدم صدور المقابل، و وجدان العبد

نفسه غير قابل.

فمن أعظم نعماء الله عليه و إحسانه التأم إليهِ، أمره له بالطاعات، و تجنّب المعاصي و التبعات؛ ليرى نفسه أنه قد أدّى بعض ما يقابل تلك النعم السابغات، و إن كان كسحاب تردّ البحر، ثمّ تمطر عليه من مائه، فإنّ الكلّ منه، و كلّما كان من الحُسن صادر عنه.

### خامسها: أنّ جميع ما أمر به بعد التأمل التام ترى فيه صلاحاً للمأمور:

إمّا في إصلاح عقله أو نفسه أو بدنه، أو أمر خارجي يرتبط به، و جميع ما نهى عنه لا يخفى على صاحب الذهن الوقاد أنّه لا يخلو من فساد، حتّى أنّ بعض العقلاء ادّعوا أنّهم يعرفون أحكام الشرع أصولاً و فروعاً بإدراك عقولهم من تتبع الأدلّة، و بعض الأطباء ادّعى أنّ جميع الأغذية المحرّمه تعرف بمقتضى علم الطب.

و بعد بيان ذلك: كان من الواجب على الله بمقتضى لطفه بيان الأحكام لجميع المكلفين من الرعيه، و بذلك يعلم المستحقّ للثواب من المستحقّ للمؤاخذة و العقاب.

و الكريم إذا خلى من الحكمه، جاز له أن يبني القصور المشيده، و النمارق الممهّده، و المأكل و المشارب الطيبه، و يضع فيها الكلاب و الخنازير. و العاصي إذا لم يشمل عفو الله تعالى أدنى رتبه منها، و أمّا الحكيم فيضع الأشياء في مواضعها، و يعطى كلّ عبد من عبده ما يستحقّه.

### سادسها: أنّه باعث على ترتّب اللذات بالخدمه،

و الخطاب و المناجاه لجبّار الأرض و السماوات، و أيّ لَدّه أعظم من القيام بين يدي مالك الملوك، و مكالمته و توجيه الخطاب إليه.

### سابعها: اشتماله على لذّه الوفاء،

و الإتيان بصوره الجزاء لتلك النعم التي ملأت ما بين الأرض و السماء.

### ثامنها: أنه أقرب في رجاء نيل النعم، و دفع النقم،

و تؤهم أنّ الإتيان بالقليل في مقابله ذلك اللطف الجزيل الجليل باعث على العكس، مردود بأن قدر النعمه عند المُنعم عليه بمقدار احتياجه إليه، إلى غير ذلك.

### المبحث الرابع أنه لما علم أنّ اللواجب جَلّ و علا مَطالِب يُريدها من العبد؛ لصلاح يعود إلى العبد لا إليه؛

لأنّه تعالى غنّى بذاته عمّا عداه، و إلا لكان محتاجاً، و لم يكن هو الله، و على مناهى، يترتب على العبد منها الفساد، فنهى عن فعلها المكلفين من العباد.

فقد وجب على الله إخبارهم بما أراد و ما نهى عنه لترتب الفساد.

و لما كانت طرق الأخبار بأوامره و نواهيه محصوره بأمور، هي هذه المذكوره، لزم اختيار المختار منها، و تعيين ما يصدر ارتفاع المكلفين.

فمنها: أن يخلق الله سبحانه صوتاً في بعض الأجسام، من هواءٍ أو ماءٍ أو شجرٍ أو حجرٍ أو مدرٍ، و ذلك لا يوافق طريق الامتحان و الاختبار، و لم يعلم أنّ ذلك من الله، بل جَوّز أن يكون من الشياطين أو من بعض الجنّ أو غيرهم من الأشرار.

و منها: أن يُرسل بعض الملائكه أو بعض الجنّ، و ذلك أيضاً لا يوافق الامتحان؛ مضافاً إلى أنّهم إن لم يأتوا بمعجزٍ لهم، لم يسمع كلامهم، و ارتفع عن العباد ملامهم؛ و إن أتوا ببعض المعاجز، جَوّز المكلفون قدرتهم عليها من دون استنادٍ إلى الخالق؛ لأنّهم لا يعرفون حقيقتهم، و يحتملون قابليتهم.

و منها: أن يُرسل شخصاً من نوعهم، يعرفون حقيقته و مقدار قابليته، و يحيلون استناد المعاجز إلى قدرته، و بمقتضى الحكمة لا يجوز صدور المعجز عنه، و إلا لانقطع طريق العرفان، و ما هو المحبوب أو المكروه عند الملك الديان.

بل لا بدّ أن تظهر حاله إمّا بإظهار صفات النقص فيه، من خفّة العقل أو زياده الجهل، أو بارتكابه الأفعال الرديّه التي يهتدى بها أدنى الجهال فيه إلى عدم القابليه، أو

بظهور أنها تصوير ليست مستنده إلى قدره البصير الخبير، أو بادعائه دعاوى تنكرها العقول، و لا تدخل عندهم في حيز القبول، إلى غير ذلك من الأسباب الدالّة على أنه ساحر كذاب، و مفترٍ مرتاب.

فقد انحصر طريق معرفه تكاليف ربّ الأرض و السماء بإرسال الرسل و الأنبياء.

و طريق معرفه نبوتهم و رسالتهم بالإتيان بالمعجزات و خوارق العادات.

فالانقطاع عن النبى انقطاع عن العبوديّة، و إعراض عن جميع تكاليف ربّ البريّة، فالكفر بواحدٍ من الأنبياء كفر بخالق السماء و مُبدع الأشياء.

### المبحث الخامس [لزوم معرفه النبى المبعوث]

#### إشارة

أنّه قد تبين ممّا تقدّم أنّ طريق معرفه أوامر الله و نواهيه لا- يتوصّل إليها إلا بواسطة الأنبياء، و أنّ معرفتهم لا يتوصّل إليها إلا بشهادة الآيات و المعجزات.

فمن الواجب العيني على كلّ مكلف أن يجدّ و يجتهد في معرفه النبى المبعوث لإبلاغ الأحكام، و تمييز الحلال و الحرام؛ و المنكر له منكر لثبوت الأحكام الشرعيه، نافٍ لوجوب الطاعة و الخدمه لربّ البريّة، و هو على حدّ الكفر بالربوبيه.

و قد دلّت المعجزات الباهره و البراهين الظاهره على أنّ النبى المبعوث إلينا، و المفروض طاعته من الله علينا أعلى الأنبياء قدراً، و أرفع الرُّسل فى الملا الأعلى ذكراً، الذى بَشَّرت الرُّسل بظهوره، و خلقت الأنوار كلّها بعد نوره محمّد المختار، و أحمد صفوه الجبار، ذو الآيات و الظاهره و المعجزات المتكاثره، التى قصّرت عن حصرها ألسن الحُساب، و كلّت عن سطرها أقلام الكتّاب، كانشقاق القمر، و تضليل الغمام، و حنين الجذع، و تسييح الحصى، و تكليم الموتى، و مخاطبه البهائم، و غرس الأشجار على الفور فى القفار، و إثمار يابس الشجر، و قصّه الغزاله مع (١) خشفها (٢)،

١- فى «ح»: صبح، بدل مع.

٢- الخشف: ولد الغزال. المصباح المنير: ١٧٠.

و خروج الماء من بين أصابعه، و انتقال النخلة جملة ثم رجوعها، و انتقالها نصفاً بعد نصفٍ إليه، و شفاء الأرملة لما تفلّ في عينيه، و يقظته بعد نوم عينيه، و إخبار الذراع له بأنّه مسموم، و انتصاره بالرعب بحيث يخافه العدو من مسير شهرين، و أنّه لا يمّر بشجرٍ و لا- حجرٍ إلا- سجد له، و بلع الأرض الحديثين من تحته، و عدم طول قامه من حاذاه على قامته، و أنّ إبصاره من خلفه كإبصاره من أمامه، و إكثار اللبن في شاه أمّ معبد، و إشباع الجّم الغفير من الطعام القليل، و طوى البعيد إذا توجه إليه، و نزول المطر عند استسقائه، و دعائه على سيرة فغاصت قوائم فرسه، ثم عفا عنه فأطلقت، و دعائه على عامر بن الطفيل و زيد لما أرادا قتله، فهلك عامر سريعاً، و قتل زيد بصاعقه، و اتساع القدح الضيق لدخول كفه فيه عند وضوئه، و انفجار الماء من بئر دارسه لوقوع ماء وضوئه فيها، و انفجار ماء بئر أخرى لا ماء فيها، و سقى ألف و خمسمائة منه، و عماء عيون الجيش لرميه بكف من تراب، و ردّ عين بعض أصحابه بعد سقوطها إلى محلّها و استقامتها فيه، و تسبيح الطعام في يديه، و ارتعاش الحكم بن العاص حتى مات لاستهزائه به، و عمى الناظر إلى عورته، و برص امرأه خطبها من أبيها فاعتذرت كاذبه بأنّها برصاء فصارت برصاء، و تأثير قدميه في الأرض الصلبه، و عدم تأثيرهما في الرخوه، و إضاءه جبينه كالقمر المنير، و إضاءه أصابعه كالشموع، و عدم ظهور الظلّ له إذا وقف في ظلّ الشمس أو ضوء القمر، و عدم علو الطيور عليه، و عدم وصول الذباب و البق إلى بدنه، و ظهور سبع عشره تلمع كالشمس في بدنه، و نبات الشعر على رؤوس الأقرعين بوضع يده عليها، و إعطائه الجريده لبعض أصحابه عوض سيفه، فصارت سيفاً بإذن الله، و إعطائه عرجوناً لشخص في ليله مظلمه فأضاء، و نبات الشجر في فم الغار، و تعشيش الحمامين، و نسج العنكبوت فيه، و مسح ضرع شاه لا لبن فيها فدرّت، و دعواه النصرى إلى المباهله فعلموا صدقه، و أبوا و دفعوا الجزية، و حصول المهابه له في القلوب، مع حسن أخلاقه، و بشاشته و تواضعه، بحيث لم يتمكّن أحد من إمعان النظر إلى وجهه، و لم ينظر إليه كافر أو منافق إلا- ارتعش من الخوف، و إطاعه الشمس له في التأتّي في الغروب مرّه، و في الطلوع اخرى، و إطاعه الشجره له فجاءت في

الأرض و سلمت عليه، و دعائه على بعض اجترأ عليه بأن الله يسلط عليه كلباً من كلابه، فسلط عليه أسداً فقتله، و بخور عرقه الشريفه أطيب في كل عطر، و حدوث الطيب من ماء بئر لوقوع البصاق من فيه فيه، و إعطائه جوامع الكلم، و تهنته أمه من السماء و ما رأته من كراماته حين الحمل و بعد الولاده، و إخبار الأخبار عنه قبل ولادته بسنين، و تزلزل إيوان كسرى عند ميلاده، حتى سقط منه أربع عشره شرافه، و غوص بحيره ساوه، و خمود نار فارس، و لم تخمد قبل بألف سنه، و اضطرار الأخبار و الرهبان عند ولادته حتى رآه بعضهم، و رأى خاتم النبوه بجسمه الشريف فحذر اليهود منه، و قال لهم: إنّه نبيّ السيف.

و إخباره بالمغيبات، كإخباره عن عترته الطاهره واحداً بعد واحداً، و ما يجرى عليهم من القتل و السبى من بنى أميه و بنى العباس، و إخباره عن أهل النهروان، و إخباره عن وقعه صفين، و عن قتل عمّار، و أنّه تقتله الفئه الباغيه، و أنّ آخر شرابه من الدنيا ضياح من لبن (١) و إخباره عن وقعه الجمل، و خروج عائشه على علي عليه السلام و نباح كلاب الحوآب عليها.

و إخباره عن خلفائه الاثني عشر، و إخباره عن دوام ملك النصارى، و إخباره عن علي عليه السلام من أنّه يقتل بضربه في شهر رمضان على أم رأسه فتخضب شيبته من الدماء، و إخباره عمّا يجرى عليه، و على الزهراء بعد موته.

و إخباره بقتل الحسن بالسمّ، و قتل الحسين في كربلاء بعد شهاده أصحابه غريباً وحيداً، و إخباره عن ما يجرى على ولده الرضا في طوس، و دفنه فيها، و إخباره لجابر بملاقاه الباقر، و إخباره بموت أبي ذرّ وحيداً غريباً.

و إخباره بشهاده جعفر الطيار، و زيد، و عبد الله بن رواحه في وقعه مؤته (٢)، و إخباره بقتل حبيب بن عدى في مكه، و إخباره بأنّ ملك المسلمين يأخذ على أطراف الأرض، و إخباره بالمال الذي أخذه عمّه العباس في مكه، و إخباره بالظفر بخيبر.

١- اللبّن الضياح: إذا مزجته بالماء، و يقال له: ضياح و مضيح و وضیح. جمهوره اللغه ١: ٥٤٩.

٢- في «ص»: تبوك.

و إخبار عن رجل من المجاهدين من أهل النار فقتل نفسه، و إخباره بموت النجاشي حين موته فصلّى عليه بالمدينة، و إخباره بقتل الأسود الكذاب ليله قتله، و هو بصنعاء اليمن.

و إخباره بأنّ واحداً من أصحابه و كانوا مجتمعين يكون من أهل النار، فارتدّ واحد منهم و قُتل، و إخباره بقتل أبي بن خلف الجمحي فقتل.

و إخباره يوم بدر بمصارع أصحابه و تعيين مواضعها على نحو ما وقع، و إخباره بأنّ فاطمه عليها السلام أسرع لحوقاً به من أهل بيته، و إخبار نسائه بأنّ أطولهنّ يداً في الصدقات أوّل لاحتقه به.

و إخباره عن الأنبياء السابقين، و عمّا في الكتب المنزلة عليهم من ربّ العالمين، مع أنّه كان يتيمّاً لم يُودع عند المعلمين، و أميّاً لا يعرف كتب العربيّة، فضلاً عن كتب المتقدّمين.

و إخباره عن أمّته بأنّها تنتهي فرقها إلى ثلاثة و سبعين، و إخباره عن صحيفه كتبت و دُفنت في الكعبة، و إخباره عن مقدار دوله بنى أمّيه، و إخباره بعقد السحر الملقاه في البئر، و إخباره عن بعض أسرار نسائه.

و إخباره بعدم إيمان كفّار بأعيانهم، و إخباره عمّن رجع عن جيش أسامه، و إخباره عن موت شخص نجا من خارج فجاء و كشف عنه، فرؤيت أفعى في ثيابه، فسأله هل تصدّقت؟ فقال: نعم، فقال: «دفعت عنك الصدقه» إلى غير ذلك.

ثم ما صدر من الخلفاء الراشدين، و التابعين، و تابعي التابعين، و الأقطاب، و الأبدال، و الأوتاد، و العلماء من المسلمين من كرامات و مواعظ، و خطب، و مناجاه، و دعوات مشتمله على بليغ المقامات، و فصيح العبارات بحيث لا يمكن صدوره إلا بفيض من باسط الأرضين، و رافع السماوات جميعه راجع إليه، و عائذ في الحقيقه عليه، و هو ممّا لا يطاق سطره بكتاب، و لا حصره بحساب.

### و في جمعه لمكارم الأخلاق التي قام عليها من الجميع الاتفاق،

مع أنّه تربّى يتيمّاً من الأمّ و الأب، بين أعرابٍ لم يدوقوا طعم الكمال و الأدب، قد تداولهم الإسلام مدّه



تزيد على ألف و مائتين من الأعوام، فلم يعدلوا عمّا كانوا، بل لم يزالوا يتزايدون على الجفاء و الغلظة آنأ بعد آن.

فإنه صلى الله عليه و آله و سلم كان أسخى الناس، لا يبيت عنده دينار و لا درهم، و إن فضل و لم يجد من يعطيه و جاءه الليل لم يأو إلى منزله حتى يفرغ منه، و ما سأله أحد شيئاً إلا أعطاه، و كل من سأل منه شيئاً على الإسلام أعطاه.

و أن رجلاً سأله فأعطاه غنماً بين جبلين، فرجع إلى قومه، فقال: أسلموا، فإن محمداً يُعطي عطاءً من لا يخشى العاقبه.

و كان أشجع الناس: فعن علي عليه السلام أنه قال: «كنا نلوذ بالنبى صلى الله عليه و آله و سلم يوم بدر، و كان أقرب الناس إلى العدو»، و عنه عليه السلام: أنه قال: «إذا حمى البأس، و بقى القوم، اتقينا برسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، فلم يكن أحد أقرب إلى العدو منه» و كان أكثر الناس تواضعاً، فإنه كان يخصف النعل، و يرقع الثوب، و يجيب الدعوه، و يعود المرضى، و يشيع الجنائز، و يزور المؤمنين، و لا يترفع على عبيده و خدمه، و يطعمهم ممّا يأكل، و يركبهم خلفه.

و يركب الفرس مژه، و البغله مژه، و الحمار كذلك، و يمشى مژه، و يجلس حيث ينتهى به المجلس، و يبدأ من لقاءه بالسلام، و من قام معه لحاجه لم يتحرك حتى ينصرف، و إذا لقي أحداً من أصحابه بدأه بالمصافحه، ثم أخذ بيده فشابكه، ثم سدّد قبضه عليها.

و كان أكثر جلوسه بأن ينصب ساقيه جميعاً و يمسك بيديه عليهما، و لم يُعرف مجلسه من أصحابه، و كان أكثر جلوسه مستقبل القبلة.

و كان قبل النبوه يرعى الغنم، و كان يأكل أكل العبد، و يشدّ حجر المجاعه على بطنه، و لا يجلس إليه أحد و هو يصلى إلا خفف صلاته و أقبل عليه، و قال له: هل لك حاجه؟ فإذا فرغ من حاجته، عاد إلى صلاته.

و كان لا يقوم و لا يقعد إلا بذكر الله، و كان يُتعب نفسه بالصيام، و كذا بالصلاه، حتى ورمّت قدماه.

و كان وصولاً للأرحام، قاطعاً لهم إذا حرفوا عن طاعه الملك العلام، رحيماً بالفقراء، شفيقاً على الضعفاء، عطوفاً على الجار، و لا زال يوصى به حتى خيف أن يفرض له سهماً بالميراث.

لا- يقاس صلوات الله عليه بأحدٍ من مَن كان قبله، و لا- بأحدٍ مَن يكون بعده، ففي النظر إلى أخلاقه الكريمه و أحواله المستقيمه كفايه لمن نظر، و حجّه واضحه لمن استبصر، ككثره، الحلم و سعه الخلق، و تواضع النفس، و العفو عن المسيئين، و رحمه الفقراء، و إعانه الضعفاء، و تحمّل المشاقّ في رضا الملك الحق، و جمع مكارم الأخلاق، و زهد الدنيا مع إقبالها عليه، و صدوره عنها مع توجّها إليها، و له من السماحه النصيب الأكبر، و من الشجاعه الحظّ الأوفر.

و كان يطوى نهاره من الجوع و يشدّ حجر المجاعه على بطنه، و يجيب الدعوه، و كان بين الناس كأحدهم، حسن السلوك مع الغنى و الفقير، و العظيم و الحقير، حتى أنّ بعض اليهود رجع إلى الإسلام بمجرد ما رأى من حسن سيرته.

و كان له نور يضيئ في الليله المظلمه، و رائحه تفوق على رائحه المسك و الأذفر، و له محاسن تفوق على محاسن كلّ البشر، مع خروجه من طوائف الأعراب الذين لا يعرفون طرائق الاداب.

و لا زال الشرع يندبهم، و الوعّاظ تعظهم، و الخطباء تخطبهم، ممّا يزيد على ألف و مائتين و عشرين من السنين، فما تغيّروا عن أحوالهم، و لا تركوا القبيح من أقوالهم و أفعالهم.

و كفى بكتاب الله معجزاً مدى الدهر، حيث أقرت له العرب العرباء، و أذعنت له جميع الفصحاء و البلغاء، و خيروا بين السيف و معارضته، فاختراروا السيف؛ لعجزهم عن الإتيان بمثل بعض آياته.

**قد شهدت نبوته الكتب المنزله من السماء، و كتب الرسل و الأنبياء:**

**إشاره**

منها: ما في التوراه و هو حجّه على اليهود و النصرارى في سفر دباريم

الفصل الثامن عشر فى السوره الخامسه منه، و هى: «نابى ميقر يخاما حينما كامونى ياقيم لخوا أدوناي ألوهخا الأوتشماعون كخل أشرشا تلتا ميعيم أدوناي الوهخا لجورب بيوم هفاهال لأمور لو أوسف لشموعات قول أدوناي الاى الوهاى و انت هاش هكدولاه هازوت لوازه عود ولواموت ويؤمراوناي هيطيوا شرد بزو نابى اقيم لهم ميقرزب أحيهم كاموخا ونانتى دبارى بفيو و دبّر إليهم إت كلّ اشراصونوها ياه هاأيش أشرلوا يشمع ال دبارى اشريدبّر باشمى أ يوحى أدرش ميعمو».

و معناه: أنّ نبيّاً من شيعتك و من إخوتك يقيمه لك الربّ إلهك، فاسمع منه، كما سألت الربّ إلهك فى حوريب بعد يوم الاجتماع، حين قلت: لا أعود أسمع صوت الربّ إلهى، و لا أرى هذه النار العظيمه أيضاً لكيلا أموت.

فقال الربّ لى: حسن جميع ما قالوا، و سوف أقيم لهم نبيّاً مثلك من بين إخوتهم، و أجعل كلامى فى فمه، و يكلمهم بكلّ شىء أمره به، و من لم يطع كلامه الذى يتكلم به باسمى أكون أنا المنتقم منه (١).

و محل الشاهد منها: أنّ الله خاطب بنى إسرائيل بأنّه يخرج لهم نبيّاً من بينهم من إخوتهم، و ليس لبنى إسرائيل إخوه من الطوائف ادعى أحد منهم النبوه سوى بنى إسماعيل.

و قد أطلق الإخوه فى التوراه على الأعمام فى قوله لبنى عيسى: «و وتاعير و المفتى اجنحم بنى إسرائيل» و على الأجانب فى قوله «ويشلق موشه ملقا خيم مقارش آل ملخ أدوم كه أمر أجنجا يسرائيل».

ثمّ إنّّه قد اتفق اليهود على أنّه لا يخرج نبيّ من بنى إسرائيل صاحب كتاب و شريعه من بعد موسى، و قد قال فى الآيه: «كاموخا» يعنى مثلك، و حكايه عن موسى «كامونى» يعنى مثلى، مع أنّ المسأله تقضى بأنّه ليس من بنى إسرائيل؛ لأنّ فى

آخر التوراه قبل تمامه بسطرين: «و لو قام نابى عود بيسرائيل كموشه» و معناه: أنه لا يكون نبى من بنى إسرائيل مثل موسى، و هو أبين شاهد على النبى الموعود ليس من بنى إسرائيل، فليس إلا من بنى إسماعيل؛ إذ لا نبى مانعاً و مّنا و منهم بعد موسى من غير بنى إسرائيل و بنى إسماعيل.

و منها: ما فى التوراه أيضاً، فى أوّل لارايش هيريخا، آخر لارايشان هوياوليم، من قوله: «يومرادوناي مسينى بأوذرح مساعير لوهوء فيغامها و فاران».

و معناه: أنّ النور الإلهى أشرق من طور سيناء جبل موسى، و ظهر فى ساعير جبل عيسى، و أضاء و وضح غايه الوضوح فى جبل فاران، و هو جبل مكّه.

و منها: ما فى لارايش لخلخا من التوراه، من قوله: «و ليشماعيل شمعتيخنا هنه برخي اتو وهفريتى اتوهر بتينى اتوا بمادام ستينم عسر فستيام يوليد و نثاتو لكرى كادول».

و معناه: أنّ الله وعد أن يجعل من ذريه إسماعيل اثنا عشر شريفاً، و يجعل لهم عشائر و قبائل و «بمادام» يوافق اسم محمد صلى الله عليه و آله.

و منها: ما فى الإنجيل، فى الفصل الثالث و الثلاثين من إنجيل يوحنا: «إن كنتم تحبوننى احفظوا وصاياى، و أنا أسأل الأب فيعطىكم فارقليطاً آخر، ليثبت معكم إلى الأبد».

و فى الفصل الرابع و الثلاثين: و الفارقليط روح القدس الذى يرسله الأب باسمى، و هو يعلمكم كلّ شىء، و هو يذكركم كل ما قلت لكم» ثم ذكر بعد الإشاره إلى مضيّه إلى الأب و رجوعه، و أنّه ينبغي أن يفرح أصحابه بذلك: «لست أتكلّم معكم أيضاً كثيراً؛ لأنّ رئيس هذا العالم يأتى، و ليس له فى شىء، و لكن ليعلم العالم أنّى أحبّ الأب، و كما أوصانى الأب كذلك أفعل».

و فى الفصل الخامس و الثلاثين منه: «فأما أن جاء الفارقليط الذى أرسله أنا إليكم من عند الأب، روح الحقّ العذى من الأب، و هو يشهد لأجلى» ثم ذكر بعد ذكر انطلاقه إلى من أرسله: «و خاطرى لأجله من الكتابه على قلب أصحابه، لكننى أقول الحقّ: إنّه

خير لكم أن أنطلق لأبى، إن لم أنطلق، لم يأتكم الفارقليط، فإذا انطلقت أرسله إليكم، و إذا جاء ذلك، و هو يوبّخ العالم على الخطيئه، و على البرّ، و على الحكم، أمّا على الخطيئه فلائهم لم يؤمنوا بى. و أمّا على البرّ؛ لأنى منطلق إلى أبى، و لستم تروننى أيضاً. و أمّا على الحكم، فإنّ رئيس هذا العالم قد يدين، و إن لى كلاماً كثيراً أقوله لكم، و لكنكم لستم تطيقون حمله الان، فإذا جاء روح الحقّ ذلك، فهو يرشدكم إلى جميع الحق؛ لأنه ليس ينطق من عنده، بل يتكلّم بكلّ ما يسمع، و يخبركم بما سيأتى، ذلك يمخّدى؛ لأنه يأخذ ممّا لى، و يخبركم جميع ما هو للأب، فهو لى، من أجل هذا قلت: إنّ ممّا هو لى يأخذ و يخبركم إلى غير ذلك من الآيات، تركنا التعرّض لها خوف الطول و لزوم الملل.

أمّا ما فى الكتب باقى الأنبياء فكثير، نذكر قليلاً منه:

منه: ما فى كتاب يشيعنا: «وهايه لهم دباردونى كى صاولا صاوصا لا صاولا قاوقالا قاوزعير يتام زعير شام كى بلعفى شافه و يلاشون أحرث بدبرال هاعام هازه أشرامر الوهيم ذوت همّنوحه هينحو لعاييف وزوت هما ركعيه و لو ايؤ شمسوعاً وهيه و لهم ديارادونى صاولا صاوصاولا صاوقاولا وفاولا قاوزعير شام زعير شام لعن يلخوا و كشلؤا حور و نشير ونوقشوو تلخادر».

و محلّ الشاهد: أنّ الذى يظهر من هذا الكلام وصف النبى المبعوث أنّ شريعته وصيه بعد وصيه، و كيله بعد كيله، بعضها فى مكان، و بعضها فى مكان آخر، لا كشريعه موسى يؤتى بها جملة.

و منه: ما فى كتاب يشيعيا أيضاً: «إشميعا أتخم شيرو ولادونى شير و خاداش تهلا تومقّصه ها اومى يوردى ها يام وملأوا ايم و ليشيهم لىسا و مدبار و عارو حصيريم تشبت قادار يارانو ويشبنى سلع ملثوش هاديم يصوحو ياسموا لادونى كابور و تهلا بوياليم يكيّدوا» و يظهر من هذه الكلمات: الإخبار عن شريعته تسبّح تسبيحاً جديداً ليس كتسبيح الأمّه السالفه، و يذكرون الله ذكراً كذلك، و يصيحون بالذكر على الجبال، و الظاهر أنّ

المقصود به أذان المسلمين.

و منه ما فى كتاب يشيعان أيضاً: صنّ عابدى أتماخ بوبحيرى راضاتا نفسى ناثاتى رُوْحَى علا و مشباط لَكُرَيْمَ يوصى لو يصيغ لو يشارلو يُشْمَعُ يا حوص قُولُو فاتة راصوص لو يسكور و فمشتاه كها لو يكتته لا مت يوصى مشباط لو يكهه و لو يارفض عديا سيم بأرض مشباط لتورته ايمّ يبجلو» و يظهر من هذه الكلمات وصف النبى المبعوث بأنّه المصطفى المختار مُظهر الشريعة، و مُقيمها فى الأرض، لا يقع منه السكر.

و منه ما فى كتاب نَحْمَان، و هو قبل نبينا بأربع و ثلاثين سنه، و زعم اليهود أنّه خرج من بطن امّه نبياً.

و قصّته أنّ أباه «لاناهاس» كان عبداً صالحاً، و زوجته «راحيمة» أمّ نَحْمَان بقيت لا تلد مدّه مديده، فالتست «راحيمة» زوجها «لاناهاس» أن يدعو الله لها بالحمل، فحملت بنَحْمَان، فحين وضعته و خرج إلى الدنيا أخبر بأمر أخافت الناس، فوضع يده «لاناهاس» على فمه فانقطع كلامه اثنا عشر سنه.

فلم تزل أمّه تبكى و تقول: دعوت لى فأعطانى الله ولداً أخرس، فأدعو الله يُطلق لسانه، فقال لها «لاناهاس»: أخاف أن يخبر بمثل أخباره السابقه، فقالت: أدعو الله أن يُطلقه و يحول بينه و بين الكلام المخيف.

فدعا الله، فأطلق، فذكر أخباراً و وضع كتاباً مرتباً على حروف الهجاء، مشتملاً على أخبار عن الحوادث المستقبله، و حتّى ربّما فهم منه قصّه كربلاء، و قتل سيّد الشهداء، و قتل الشهداء، و السبى، و نحوها، و اشتمل على ذكر النبى صلّى الله عليه و آله و سلم، فأخفاه اليهود، حتّى أظهره الله.

و منه: «ايتا أمّنا من عزج بريانا عابدا هدمتا تأييد ابن أماتا» و معناه: الإخبار عن امّه ترزعع البرايا العابده للأحجار، بعد إبراء الأمه، و لا يكون ذلك إلا من نبينا و هو ابن هاجر.

و منه: «يشيرن أبا و مسحا ميا لا يهوله اذ كاذ يصح ملكا محمد كايا أعايا و يطمغ

هُويًا و يهَي كليليا نحراكدت مطاول أتوت قص مطامتعبد فطاطاً و هو احسف طينا ذا ملكا».

و فى جملة «من خزف الطين» و كناية عن العرب؛ لأنهم كانوا يسمونهم خزف الطين، لأنه سريع الانكسار، إلى غير ذلك.

و فى كتاب دانيال ما يفيد ذلك: كطيف طافه بخت نصر، و له قصه طويله مذكوره فى كتابه، لا تناسب هذا الكتاب المختصر، ففسره دانيال، و طيف رآه دانيال فيه الحيوانات.

و أصرح من ذلك فى الدلالة قوله: «و يُرمى الای عرب بيَقور القِيم و شملشماوث و تَصَدِّق قَدُوش» فَإِنَّ ظاهره لا زال يَمِرَّ اللَّيْل و النهار إلى ألفين، و ثلاثمائه سنه، فيظهر القَدُوس، و الظاهر أَنَّ المراد بالقَدُوس الإسلام؛ لأنَّ ما بين ولاده إسماعيل و ظهور الإسلام ألفين و ثلاثمائه سنه.

ثم لا- يخفى على من تتبع الآثار، و اطلع على صحيح الأخبار أَنَّهُ جرت عادة الجِيَار و الفاعل و المختار على أَنَّ كَلَّ من ادَّعى النبوه كاذباً أفسد الله أمره، و حطَّ بين الناس قدره، و لم يكن لدعواه دوام، و لم يخف حاله على العلماء و العوام، و شريعته نبينا صَلَّى اللهُ عليه و آله و سلم لم تزل تزداد نوراً، و تنجلي بين الورى بدوًا ظهوراً.

### [مناقشه اليهود و النصرارى]

#### اشاره

ثمَّ العجب كَلَّ العجب من قوم يعترفون بنبوه موسى و عيسى و غيرهما من الأنبياء السابقين، و ينكرون سيّد الأوّلين و الآخرين، فَإِنَّهم إن ادَّعوا عدم حجّيه المعجزات، لزمهم إنكار جميع النبوات، فتتنفى الوسائط فى إثبات الشرائع بيننا و بين ربّ السماوات.

و إن ادَّعوا نفى المعجزات عن نبينا، فما بالهم لا ينفون المُعجزات بالنسبه إلى أنبيائهم مع تقدّم عهدهم و زياده بعدهم؟ فَإِنَّ إنكار التواتر بالنسبه إلى من بعد عهده و طالت سلسلته أقرب من إنكاره بالنسبه إلى القريب.

و تجويز السحر على المعاجز جارٍ فى المقامين، على أَنَّ السحر فى أيام موسى كان أكثر

شيوخاً، وأشهر وقوعاً؛ والعرب ليسوا من أهل الفكر، ولا لهم قابليته بالنسبه إلى السحر.

وإن زعموا ثبوت نبوءه الأنبياء السابقين بوجود الكتب المنزله من رب العالمين، فالقران أولى بالاعتبار فى الدلاله على نبوءه النبى المختار؛ فإنه أعظم من كل معجزه وبرهان، وقد اعترف بالعجز عن مباراته أعظم الأخبار والرهبان.

### [مقايسه القرآن مع سائر الكتب و ما فيها.]

#### اشاره

و أمّا باقى الكتب المنزله فأعظمها وأكبرها منزله التوراه والإنجيل، ولا- يمكن أن يجعلها- فى مقام البرهان؛ لأنهما مغيران و محرّقان، وفيهما ما لا يليق إسناده إلى الملك الديان.

#### أما التوراه

#### اشاره

فلوجه كثيره:

#### أحدها: ما يقتضى نفى الاعتماد على التوراه

لوجه:

أحدها: قصه هارون، و قد ذكرت فى ثلاثه مواضع:

أحدها: أنّ هارون أمر بصنع العجل، و أمر بنى إسرائيل بالحجّ له فى پراش كى يتار.

ثانيها: إقرار هارون بصنعه.

ثالثها: أنّ الله غضب على هارون من جهه صنع العجل، و أراد أن يهلكه و هم لا- يشكّون فى نبوءه هارون، و إذا جؤزوا على الأنبياء أمر الناس بعباده من ليس أهلاً للعباده لبعض المصالح، كخوف تفرّق بنى إسرائيل، جاز أنّ الأنبياء كاذبون فى كل ما يدعون لبعض المصالح.

فأى مانع من أن تكون التوراه ليس بمعجزه؛ لأنّه إنّما اشتمل على قصص و تواريخ من قوله: «بوشيت بارا الوهيم» و هو أول



التوراه، إلى آخره وهو «ويمت موسى» أن يكون مكذوباً.

و كذا الإنجيل لا إعجاز فيه، فيجوز أنّ موسى و عيسى صنعاهما، و أسنداها إلى الله لبعض المصالح؛ إذ لا فرق بين المصالح المستمرّه و المنقطعه، بل المستمرّه أولى، فيلزم من صحّه توراتهم عدم إمكان إثبات نبوّه موسى و عيسى.

**ثانيها: إسناد الأنبياء إلى فعل القبائح:**

منها: أن لوطاً وطأ بنتيه لما خرج من «صوعر» خوفاً من الخسف، وقعد في مغاره جبل مع بنتيه، فزعمت البنتان أن الخسف عم الخلق، فلم يبق إنسان، فرأت الكبيرة أن تسقى أباهما خمراً ليجمعها، فبات معها وجامعها، ثم أشارت الكبيرة بذلك على الصغيره ففعلت كأختها، ثم حملتا ووضعتا ولدين، أحدهما «مواب» والثاني «بنعمى»، و كان زواجهما باقين في «صوعر» وأخذهما الخسف مع أهلها، و عمّر أيهما حينئذٍ مائه سنه.

و منها: أن يعقوب جمع بين الأختين «لثا»، و «راحيل» بنتى خاله «لابان» بعد ما هرب من أخيه «عليار»، و لها في التوراه قصيه طويله.

و منها: أن «شخيم بن حامور» زنى ب «دنيا» بنت يعقوب.

و منها: «أن يهودا» جامع زوجه ابنه لما مات، و خرجت و جلست له في الطريق مزينه، فجامعها و ولدت، و لها في التوراه قصيه لطيفه.

و منها: أن «روبين بن يعقوب» جامع سريه ابنه «بلها».

و منها: أن هارون و «مريم» قالوا في حق موسى: إن الله كلمه كما كلمنا، و نسبوا إليه عملاً مع امرأه حبشيه، فصارت مريم برصاء، فدعا لها موسى فعوفيت. و نحو ذلك كثير.

**ثالثها: ما ينافي تنزيه الله تعالى**

و هي عديده:

منها: أن الله تراءى جالساً على باب الخيمه.

و منها: أن الله ندم على خلق بني آدم بعد ما رأى من المعاصي.

و منها: أن آدم و حواء سمعا صوت الرب ماشياً في الفردوس عند مهبّ الهواء بعد الظهر، فاستترا من وجه الرب في وسط الشجر، فقال لآدم: أين أنت؟ فقال: سمعت صوتك و اختفيت لأنى عريان.

و منها: أَنَّ الرَّبَّ نَزَلَ لِيَرَى الْبِنَاءَ الَّذِي بَنَاهُ بَنُو آدَمَ.

و منها: أَنَّ اللَّهَ تَرَأَى لِمُوسَى فِي الْعَلِيقَةِ، وَ رَأَى أَنَّ اللَّهَ جَاءَ لِيَنْظُرَ، فَغَطَّى وَجْهَهُ لَخَوْفِهِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى نَحْوِ اللَّهِ.

و منها: سَجُودَ يَعْقُوبَ لِأَخِيهِ «عَلِيَار» سَبْعَ دَفْعَاتٍ، وَ قَالَ لَهُ: إِنِّي رَأَيْتُ وَجْهَكَ كَوَجْهِ اللَّهِ، فَارْضَ عَنِّي.

و منها: أَنَّهُ قَالَ الرَّبُّ لِمُوسَى: إِنِّي جَعَلْتُكَ إِلَهًا لِفِرْعَوْنَ، وَ جَعَلْتُ هَارُونَ نَبِيًّا لَكَ.

و منها: أَنَّهُ لَا يَعْبُرُ أَحَدٌ مِنْكُمْ، فَإِنَّ الرَّبَّ جَاءَ لِيَضْرِبَ الْمَضْرِبِينَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُحْصَى، مُضَافًا إِلَى أَنَّ التَّوْرَةَ قَدْ اِخْتَلَفَ فِيهَا الْيَهُودُ:

فَمِنْهُمْ: مَنْ أَنْكَرَ السَّفَرَ الْخَامِسَ «سَفَرُ هَدَبَارِيمَ»، وَ أَنَّ التَّوْرَةَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْيَهُودُ، وَ قَدْ ذَهَبَ مِنْ أَيْدِيهِمْ لَمَّا أَجْلَاهُمْ بِخَتْ نَصْرَ إِلَى الشَّرْقِ، وَ بَقُوا فِي أَطْرَافِ بَابِلَ سَبْعِينَ سَنَةً، وَ كَتَبُوهُ جَدِيدًا أَخَذًا مِنْ نَقْلِ مَنْ حَفِظَهُ.

ثُمَّ إِنَّهُمْ مَعْتَرَفُونَ بِأَنَّ الْمَعْظَمَ مِنْ أَحْكَامِهِمُ الَّتِي كَتَبُوهَا فِي «مَشْنَى» لَمْ تَكُنْ مَرْسُومَةً فِي الْكُتُبِ الْمَنْزَلَةِ، وَ لَا فِي كُتُبِ الْأَنْبِيَاءِ، وَ إِنَّمَا كَانَتْ مَوْدَعَةً مِنْ مُوسَى فِي قَلْبِ يَوْشَعَ، ثُمَّ أَوْدَعَهَا فِي قُلُوبِ الْعُلَمَاءِ، وَ بِهَذَا الْمَضْمُونِ أَيْهِ فِي التَّوْرَةِ.

وَ مِنَ الْغَرِيبِ أَنَّ الصَّلَاةَ الَّتِي تَسْمَى عَنْدهُمْ «تَفْلُوتَ» لَا مَأْخَذَ لَهَا مِنَ التَّوْرَةِ، وَ أَدْعَاؤُهَا مَأْخَذُهَا مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ وَ هِيَ: «شَمْعَ يِسْرَائِيلَ أَدُونَايَ الْوَهْنُوا دُونَايَ آحَادَ» وَ مَعْنَاهُ: اسْمِعْ يَا إِسْرَائِيلَ، رَبِّي مَعْبُودِي وَاحِدًا؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ عَنْدهُمْ ثَلَاثَةٌ: تَفْلَاتُ شَحْرِيَّتِ، وَ تَفْلَاتُ مَنْحِهِ، وَ تَفْلَاتُ عَرَبِيَّتِ، فَالشَّيْنُ الْأُولَى، وَ الْمِيمُ الثَّانِيهِ، وَ الْعَيْنُ الثَّلَاثَةُ، وَ اسْتِفَادَهُ هَذَا الْأَمْرَ الْعَظِيمَ مِنَ اللَّغْزِ عَجِيبًا.

وَ أَعْجَبَ مِنْهُ خَلْقُ التَّوْرَةِ مِنْ ذِكْرِ الْجَنَّةِ، وَ كَذَا الْمَعَادِ إِلَّا- بِالْإِشَارَةِ، وَ جَمِيعَ التَّهْدِيدَاتِ فِيهِ بِالطَّاعُونَ وَ الْقَتْلَ وَ النَّهْبَ وَ نَحْوَهَا مِنْ مَضَارِّ الدُّنْيَا، فَلَا يَبْقَى عَلَيْهِ اعْتِمَادٌ مِنْ وَجْهِهِ عَدِيدِهِ.

## وَأَمَّا الْإِنْجِيلُ

فَلَا إِعْجَازَ فِيهِ:

وَ كَلَامُهُ مَشْتَرِكٌ نَثْرًا جَارًّا عَلَى مَذَاقِ الْإِسْرَاقِيِّينَ وَ الْمُتَصَوِّفِينَ، قَلِيلَ الْأَحْكَامِ

و الكلام، و هو عبارته عن أربعة أنجيل: إنجيل متى، و إنجيل لوقا، و إنجيل مرقس، و إنجيل يوحنا، و فيها اختلاف عظيم، و أخبار متضاده، كما لا يخفى على من تتبع فيها، و لنشر إلى جملة منها:

منها: الاختلاف في نسب المسيح على ما ذكر في الفصل الأول من إنجيل متى، و الفصل العاشر من إنجيل لوقا، فإن نسب يوسف الذي يدعى أباً للمسيح ينتهي إلى إبراهيم عليه السلام بتوسط تسعة و ثلاثين من الإباء على ما في إنجيل متى، و بتوسط ثلاثة و خمسين على ما في إنجيل لوقا، و في الأسماء أيضاً اختلاف.

و منها: ما في الفصل الرابع من إنجيل متى: من أن يوسف أخذ عيسى و أمه ليلاً و هرب إلى مصر، و كان هناك إلى وفات «هيرودس» على نحو ما أمرته الملائكة في المنام، فلما مات «هيرودس» ظهرت الملائكة في «المنام» ليوسف و أمره بأخذ الصبي و أمه إلى أرض إسرائيل، و أخبروه بموت الذين كانوا يطلبون نفس الصبي.

فأخذ الصبي و أمه و أتى بهما إلى أرض إسرائيل، فلما سمع أن «حلا دوس» قد ملك على اليهودية بدل «هيرودس» أبيه خاف أن يذهب هناك، فذهب إلى نواحي الجبل (١)، و سكن في مدينه تُدعى ناصره.

ثم ذكر بعد ذلك بلا فصل في الفصل الخامس: أن تلك الأيام جاء يوحنا المعمدان يكرر في بريته اليهودية، و كان يبشر بمجيء عيسى عليه السلام، إلى أن قال: حينئذ أتى يسوع من الجليل إلى الأردن، إلى يوحنا ليعتمد منه، فكان يمنعه يوحنا قائلاً: أنا المحتاج، أنا أعتد منك.

ثم ذكر بعد أن اعتمد يسوع، انفتحت له السماوات، و رأى روح الله، ثم ذكر رسالته و دعوته، و قد ذكر في الفصل الثاني و الأربعين منه: أن «هيرودس» سمع خبر يسوع فقال لغلمانه: هذا يوحنا المعمدان، هو قام من الأموات، فمن أجل هذه القوات تعمل به، و أراد بذلك العجائب التي كانت تظهر من عيسى عليه السلام.

ثم ذكر أنّ «هيرودس» كان قد قتل يوحنا لعلة مذكوره هناك و غيرها من الأباطيل، ففيه مخالفه لما ذكر في الفصل الرابع من جهتين:

أحدهما: أنّ ما في الفصل الرابع قد دلّ على أنّ ظهور عيسى بالدعوه في أرض اليهوديّة، وإظهاره الخوارق إنّما كانت بعد وفات «هيرودس» و ما هنا قد دلّ على أنّ «هيرودس» قد كان حيناً بعد وقوع ذلك و اشتهاه.

و ثانيهما: أنّ ما هنا قد دلّ على أنّ يوحنا قد قتله «هيرودس» بمده قبل وفاته، فكيف يمكن ملاقه عيسى إياه بعد رجوعه من مصر إلى أرض اليهوديّة، و قد نصّ هناك على أنّ رجوعه من مصر كان بعد موت هيرودس و قيام ابنه مقامه.

و قد ذكر أيضاً في الفصل الثالث و الثلاثين من إنجيل لوقا: أنّ «هيرودس» سمع بجميع ما كان يجري من عيسى فكان يرتاب؛ لأنّ بعضاً كانوا يقولون: إنّ يوحنا قام من الأموات، و بعض أنّ «إيليا» ظهر، و آخرون أنّ نبياً من الأولين قام، فقال هيرودس: أنا قطعت رأس يوحنا، و فيه قبل ذلك ذكر دعوته عليه السلام في أراضي اليهوديّة، مثل «كفرناحوم» و غيرها، و المنافاه بينه و بين ما ذكره ظاهره.

و أفحش من ذلك في المنافاه: ما في الفصل الثاني و الثمانين من إنجيل لوقا: أنّه لما أتى رؤساء الكهنة و الكتبة ليسوع بعد ما أسلمه إليهم يهود الاسخريوطى إلى «بيلاطس» أرسله إلى «هيرودس»، لئما علم أنّه من الجليل، و كان «هيرودس» شائقاً إلى رؤيته لما كان سمع منه أشياء كثيره.

ثمّ ذكر أنّ «هيرودس» احتقره مع جنده و استهزءوا به، ثمّ ذكر أنّه أرسله «هيرودس» إلى «بيلاطوس» و صار «هيرودس» و «بيلاطوس» أصدقاء في ذلك اليوم، و كانوا قبل ذلك أعداء.

ثمّ ذكر في الفصل الذي بعده حكاية أمر «بيلاطوس» بصلبه، لإصرار الكهنة و الكتبة عليه في ذلك، فكم من التناقى بين ذلك و ما ذكر أوّلًا من موت هيرودس قبل إتيان يوسف بعيسى إلى أرض اليهوديّة على حسب ما نقلناه.

و منها: ما في الفصل السابع و الثمانين من إنجيل متى: أنّ التلاميذ قالوا ليسوع أين

تريد؟ نريد أن نعد لك الفضيخ (١) لتأكله فقال: اذهبوا إلى المدينة إلى فلان، و قولوا له: المعلم يقول: زمانى قد اقترب عندك، اصنع الفضيخ مع تلاميذى.

وقد ذكر فى الفصل السادس و الأربعين من إنجيل مرقص: أن تلاميذه قالوا له: أين تريد أن تمضى و نعد لتأكل الفضيخ، فأرسل اثنين من تلاميذه و قال لهما: امضيا إلى المدينة فسيلاقا كما إنسان حامل جره ماء، فاتبعاه إلى حيث يدخل، قولوا لرب البيت: إن المعلم يقول: أين موضع الراحة حيث أكل الفضيخ مع تلاميذى.

و المخالفه بين الأول و هذا من وجهين:

أحدهما: أن ظاهر الأول تعيين الشخص، و هنا قد أبهم و اقتصر على ذكر العلامه.

ثانيهما: أن المبعوثين هناك جماعه، و قد صرح بأنهما اثنان.

وقد ذكر فى الفصل الثامن و السبعين من إنجيل لوقا، مثل ما حكينا من إنجيل مرقص، إلا أن فيه أنه جاء يوم الفطير الذى كان ينبغى أن يذبح فيه الفضيخ، فأرسل بطرس و يوحنا قائلاً: امضيا، و أعدا لنا الفضيخ.

وقد صرح هنا باسم المبعوثين و فيه مخالفه لما تقدم، حيث إن ظاهره أن إرسالهما لإعداد الفضيخ كان ابتداء منه، و قد نص فى الأولين أنه كان بعد سؤال التلاميذ.

و منها: ما فى إنجيل مرقص فى الفصل السابع و الأربعين أنه قال: ل «بطوس»: الحق أقول لك، إنك اليوم فى هذه الليله، قبل أن يصيح الديك مرتين، تنكرنى ثلاث مرات، و قد ذكر بعد ذلك وقوع ذلك منه على النحو المذكور، و فى الأناجيل الثلاثه الباقية أنه لن يصيح الديك حتى تنكرنى ثلاث مرات.

وقد ذكر فى كل منها تفصيل الإنكار. و المخالفه بين ما فى الأول و فى غيرها واضح.

ثم إن بين الثلاثه الأخيره اختلاف فى تفصيل الإنكار أيضاً.

و منها: ما فى الفصل الثامن و الأربعين من إنجيل مرقص: إن يسوع أخذ من موضع

١- الفضيخ: رطب يشدخ و ينتبد. جمهوره اللغه ١: ٦٠٧، و هو شراب يتخذ من البسر المفصوخ. العين ٤: ١٧٨.

يدعى جسمائيه، و نحوه ما فى إنجيل متى، إلا أنّ فيه أن عيسى عليه السلام جاء مع تلاميذه إلى قريه تُدعى جسمائيه، و قال للتلاميذ: اجلسوا ههنا إلى أن أمضى و أُصلّى هناك، إلى آخر ما ذكر، و قد ذكر فى إنجيل لوقا: أنّه أخذ فى جبل الزيتون، و فى إنجيل يوحنا: أنّه خرج مع تلاميذه، إلى يمين وادى الأردن، حيث كان بستان دخل إليه هو و تلاميذه، و ذكر أنّهم أخذوه هناك، و المنافاه بين المذكورات ظاهره.

و منها: ما فى الفصل الثالث و التسعين من إنجيل متى: أنّ رؤساء الكهنة و الكتبة. و كلّ المحفل كانوا يطلبون على يسوع شهاده الزور ليقتلوه، فلم يجدوا، فجاء شهود زور كثيرون فلم يجدوا، أخيراً أتى شاهدا زورٍ و قالوا: هذا قال: إننى أقدر أنقض هيكل الله و أبنيه فى ثلاثه أيام.

و قد ذكر فى الفصل الخمسين من إنجيل مرقس: أنّ رؤساء الكهنة و جميع المحفل كانوا يطلبون له على يسوع شهاده، ليقتلوه فلم يجدوا؛ لأنّ كثيرين كانوا يشهدون عليه زوراً، و ما كانت متفقه شهاداتهم.

فقال قوم: و شهدوا عليه زوراً، قائلين: إنّنا نحن سمعناه يقول: إنى أنا أحلّ هذا الهيكل الذى صنعته الأيدي، و فى ثلاثه أيام أقيم آخر غير مصنوع بالأيدي. و المنافاه بين هاتين الحكايتين ظاهره؛ إذ هذه صريحه فى كون شهود الزور عليه فى ذلك جماعه، كما أنّ الاولى صريحه فى كونهما شاهدى زور.

و منها: ما فى إنجيل يوحنا فى الفصل الثامن و الثلاثين إنّ يهود الّذى أسلمه أخذ جنداً و شُرطاً من عند رؤساء الكهنة، و جاء إلى ذلك الموضع، و عيسى عليه السلام خرج و قال: من تطلبون؟ فقال: يسوع الناصرى، فقال لهم: أنا ذاك، ثمّ سألهم أيضاً عمّن يطلبون، فقالوا ذلك، و أقرّ لهم أيضاً بذلك، فمسكوه و أخذوه.

و قد ذكر فى إنجيل متى إنجيل مرقس: أنّ يهود الّذى أسلمه جعل علامه للجمع الذين أتوا معه من عند رؤساء الكهنة و المشيخه أنّ الّذى يقتله هو، فجاء و قتله، فوضعوا أيديهم عليه و مسكوه. و المنافاه بين الأمرين ظاهره.

و منها: ما فى الفصل السادس و التسعين من إنجيل متى، من أنّهم لما أتوا به إلى

مكان يسمّى جلجلته أعطوه خَلمًا مخلوطاً بمَرٍّ، فذاق، و لم يرد أنّ يشرب. وقد ذكر في الفصل الثامن و الخمسين من إنجيل مرقص: أنّهم أتوا به إلى موضع الجلجلته و أعطوه خمراً ممزوجاً بمَرٍّ ليشرب، أمّا هو فلم يأخذه. و المنافاه بين الحكايتين من وجهين.

و منها: ما في الفصل المائه من إنجيل متى: أنّ في حشيه السبوت صبيحه أوّل يوم من السبوت جاءت مريم المجدليه و مريم الأخرى لينظرا القبر، و إذا بزلزله عظيمه قد كانت؛ لأنّ ملاك الربّ نزل من السماء و جاء و دحرج الحجر عن الباب، و جلس فوقه، و كان منظره كالبرق، و لباسه أبيض كالثلج، فمن خوفه اضطرب الحرّاس و صاروا كالأموات. فأجاب الملاك، و قال للنسوه: لا تخفن؛ لأنّني قد علمت أنّكنّ تطلبين يسوع المصلوب، ليس هو ههنا، لأنّه قد قام، كما قال: تعالين انظرن المكان حيث كان أيوب مطروحاً.

و قد ذكر في الفصل الرابع و الخمسين من إنجيل مرقص: أنّه لما جاء السبت ابتاعت مريم المجدليه و مريم أمّ يعقوب و صالومي طيباً ليطبن و يطلبن إيّاه، و باكرا جدّاً في أوّل يوم من السبوت، و وافين القبر إذا طلعت الشمس قائلات بعضهن لبعض: من يدحرج لنا الحجر عن باب القبر؟ فتطلعن و نظرن إذ الحجر قد دحرج؛ لأنّه كان عظيماً جدّاً، و لما دخلن إلى القبر نظرن شاباً جالساً عن اليمين، لابساً حله بيضاء، فاندهلن، أمّا هو فقال لهنّ: لا تذهلن، تطلبن يسوع الناصري المصلوب و قد قام، ليس هو ههنا.

و المنافاه بينه و بين الأوّل ظاهره، إلى غير ذلك من المناقضات و المخالفات التي يحال صدورها من خالق الأرضين و السماوات.

و ثمّ إنّني أقسم بمن تفرّد بالقدم، و أبرز نور الوجود من ظلّمه العدم، و جعل نبينا أفضل من تأخّر من الأنبياء و تقدّم، و صير أمّته في الظهور كمنار على علم. أنّه لولا- ثبوت نبوّه نبينا بإعجاز القرآن، و بالمعجزات التي تكفي كلّ واحده منها في قيام البرهان، و نصّه على كلّ شىء قديم، لمّا ثبتت و الله نبوّه موسى و لا- عيسى و لا- نوح و لا- إبراهيم؛ لقضاء ما في الإنجيل و التوراه من الاختلافات الظاهرات بعدم صدورهما من جبار السماوات، و يكونان على نفى النبوّ أدلّ من الإثبات.



و أما المعجزات، فلا تثبت بعد طول العهد، و تمادى الأزمنه و الأوقات، و لاحتملنا أنّها من جملة المزخرفات الصادره من اليهود و النصرى، و باقى أهل الملل السالفات.

ثمّ إنّ بناء مذهبهم على التثليث، و الاتحاد، قالوا: فإن احتسبت ثلاثه: الأب و الابن و روح القدس، فلا مانع؛ إذ لا منافاه بين الحكم بالوحده و التثليث، و هذا كلام يضحك منه الجهال، و لا ترضاه بعد العقلاء الأطفال.

فإنّ هذه الدعوى لو جازت، جازت دعوى الاتحاد مع الله لكلّ مجرّد روحانى، و هو أولى بالادعاء من المركّب الجسمانى، و حيث جرى فيه، فيجرى ذلك فى جميع الأنبياء و الأوصياء، و لو شئت لعدّيت ذلك إلى جميع الأشياء.

و صحّ للإنسان أنّ يدعى الاتحاد مع الملائكه، و الجنّ مع إنسان، كما اتّحد عيسى، و كيف يرضى الجاهل فضلاً عن العاقل بصدور الأشياء المتضاده المتعاندّه من الواحد.

و كيف يعبد الإنسان نفسه، فيصلّى و يصوم، و يعمل الأعمال لها، و كيف يجمع و يتلذذ بأكل و شراب، و ينام، و يمرض، و يموت و يحيا و يولد مع اتّحاده بمن لا يكون منه ذلك، ما هذا إلا كلام سخيف، لا يرتضيه إلا ذو عقل خفيف.

و أعجب كلّ العجب من اليهود و النصرى! أما يتأمّلون، و ينظرون بما يجيبون إذا وقفوا بين يدى الله حيارى سكارى و ما هم بسكارى و ناداهم: يا عباد السوء، يا قليلى الحياء، يا قليلى الوفاء، لم لا أطعمتم عبدى عله الإيجاد و سيد العباد محمّد المختار، الذى خلقت نوره قبل جميع الأنوار، فإن لم تعرفوه فبما عرفتم نبوه عبادى نوح، و إبراهيم، و موسى، و عيسى، و غيرهم ممّن تقدّم من الأنبياء؟ فإن أجابوا بدلاله المعاجز و الآيات، جاءهم الجواب من ربّ الأرباب: إنّ معاجز عبدى محمّد أدلّ من معاجز عبادى الأنبياء السابقين، و أولى بالاتباع؛ لأنّها أقرب عهداً، و تلك أبعد، فإن كنتم تشترطون الرؤيه بالعيان، و لم تعتبروا الأخبار المرويه على طول الزمان أو جوّزتم السحر، لزمكم الكفر بجميع الأنبياء.

و إن اكتفيتم بالمعجزه، و بما وصلكم من الأخبار، فقله الزمان أدعى إلى صدقها. و إن استندتم إلى الكتب، فالقران أدلّ منها، و نقله معاجزه أكثر من نقلتكم، مع أنّ أكثر

المعاجز معاجز عبدى موسى.

وقد يقول المعاند فى شأنها: إنَّها إنَّما كانت للغضب على فرعون، و قبطته، و رحمۃً للمظلومين من بنى إسرائيل لما فعلوا بهم تلك الأفعال الشنيعه، و لم يكن للإعجاز، فمعاجز عبدى أصرح دلالة.

### المبحث السادس فى أسباب تفاصيل التكليف، و بيان اللب فى وضعها على أنحاء مختلفه.

اعلم أنه قد ظهر ممّا تقدّم أنّ الله تعالى إنّما أمر العباد و نهاهم لبيان ما يستحقّونه من رضا الله و سخطه، و ثوابه و عقابه، و مراتب الثواب و العقاب، و لا- ينكشف حالهم إلا بتكليف ما يخالف هواهم، و إلا كانوا عبيد هواهم، لا عبيد مولاهم، فجعلها على أقسام ليختبر بها جميع المكلفين من الأنام.

و لمّا كانت أحوالهم مختلفه، و رغباتهم متفاوتة، جعل التكليف مختلفه على نحو اختلافهم، فحيث كانوا منقسمين إلى أقسام اختبر بما يوافق حالهم:

أحدها: من يكره المتاعب و هو فى الراحة راغب، متهاون متكاسل، أحبّ الأشياء إليه راحه بدنه، و قراره فى مكانه، فاختره بالأمر بما يترتب عليه تعبُ الأعضاء، و زياده المشقّه و العناء، فأمره بالصلاه، و الطهاره، و القيام على الأقدام، و ترك لذّه الاضطجاع و الاستراحه بالجلوس و المنام.

ثانيها: من شغل قلبه بحبّ المال، و لا- يبالي بالنفس و الولد و العيال، فاختره بإيجاب بذله فى الزكاه و الخمس و النفقات، و الوفاء ببعض أقسام النذور و العهود و الكفّارات، و غيرها من الحقوق المائيات.

ثالثها: من همّه بطنه، فكأنّه من الأنعام، لا- همّ له و لا- عنايه إلا الشراب و الطعام، و بعض الملاذّ التى يحرمها الصيام، فاختره بالتكليف بالصيام، و منعه من الأكل، و الشرب، و الجماع، و نحوها.

رابعها: من يكره الخروج من مكانه، و مفارقه أولاده و نسوانه، فهّمّه حبّ الحضر،

و كراهه السفر، فاختبره بالأمر بالحجّ و العمره، ليظهر بذلك أمره.

خامسها: من يُحبّ الحياه، و يكره التعرّض للحرب و المبارزه و الضرب، خوفاً من الموت، و بذلك غلب الجبن عليه، متى سمع صيحةً طارَ قلبه، أو سمع غوغاء الحرب و الضرب ذهب نُبه، فاختبره بالتكليف بالجهاد، و بيع نفسه برضا ربّ العباد.

سادسها: من غلب عليه حُبّ الرئاسه، و وقوف الناس بين يديه، و تقييل يديه و قدميه، و ركوعهم له، و خفق النعال خلفه، و صهيل الخيل عقبه، فاختبره بمنع التكبر و التجبّر و احتقار عباد الله، و أمره بالتواضع للناس.

سابعها: من يُحبّ الملاهي، و يرغب في اللهو، و الغناء، و اللعب بالقمار، و دقّ الطبول، و صوت المزامير، و الرقص، و أنواع اللذات القبيحه، و الشهوات، فاختبره بتحريم ذلك عليه، و منعه عنه.

ثامنها: من همّه رضا المخلوق عنه، و أن يُمدح في المحافل، و أن يعتقد الناس بديانته و ينسبونه إلى التقوى و الصلاح، فاختبره بإيجاب الغضب عليه لله، و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر.

### المبحث السابع: في بيان سبب العصيان

اعلم أنّ النفس سلطان على البدن، و أعضاؤه رعيه لها، و الحكيم الدليل المرشد للسلطان هو العقل، متى أصغى السلطان إلى الدليل، و استمع لقوله، و استرشد بإرشاده، صلح أمر السلطان، و عدل في الرعيه، و أمرهم بالصلاح، و نهاهم عن الفساد، و يزيد في الرشاد، و يُعين على سلوك طريق السداد إرشاد ربّ العباد.

و إن طغى السلطان على الدليل، و لم يصغ لقوله، و لا عمل بإرشاده و لا دلالتة، و أخذ على غير الطريق، ضلّ و أضلّ أتباعه و رعيته، و صار يأمر و ينهي على غير بصيره، و يزيده في الضلال، و ينتقل إلى أسوأ حال، حيث يُحسن له طريق الهلاك، فإنّه عدوّ محيل مزور قد قلب الأمور، و باشر الإضلال و الإفساد برهه من الدهور.

فالعين في إبصارها، و الأذن في سماعها، و اللسان في نطقه، و اليد في بطشها،

و الرّجل في مشيها، و سائر حضور الأعضاء في باب السلطان متهيئه لخدمته، إن أمرها بحسن فعلته، أو نهاها عنه تجنّبه، أو دعاها إلى قبيح أطاعته، أو نهاها عنه تركته.

فإن لم يقع اختلال في السلطان، لاختلال المرشد أو لضعفه، و عدم الاستماع له، لم يقع اختلال في الرعيه، و إلا اختلت.

فلا- تفعل الأعضاء فعلاً إلا عن أمر السلطان، بل في الحقيقه هي بمنزله الآلات، و حالها كحال الجمادات، و تعلق المؤاخذه بها كتعلقه بها، فكلّ صلاح و فساد ينتهي إليها، و لا مؤاخذه فيه إلا عليها، فكلّ قبيح يصدر من الإنسان مرجعه إلى النفس الأمّاره و الشيطان، و كلّ أمر من الأمور الحسان مرجعه إلى العقل و معونه الملك الديان.

### المبحث الثامن: في تقسيم المعاصي و جميع الذنوب و الخطايا بين قسمين:

الأول: ما يتعلّق بالنفس و يصدر عنها من دون واسطه الجوارح، و إن توقفت المؤاخذه في بعضها على الإظهار، كفساد العقيدة، و الكبر، و الحسد، و العجب، الرياء، و بغض أولياء الله، و بغض المؤمنين، و حبّ الدنيا المضادّه للاخره، و حبّ الرئاسة، و التفكّر في طريق الاهتداء إلى المظالم و الحيله و التزوير، إلى غير ذلك.

الثاني: ما يتعلّق بها بواسطة الجوارح، كالزنا، و اللواط، و الاستمنا، و الوطء في الحيض، و نحوها ممّا يتعلّق بالفروج. و السبّ، و الشتم، و القذف، و الكذب، و الغيبه، و النميمه، و الهجاء، و الغناء، و البهتان ممّا يتعلّق باللسان.

و النظر إلى عورات غير الأزواج، و نحوها، و النظر بشهوه إلى الذكور المرد الحسان، و إلى الأجنبيةّات من النسوان، و نحوها ممّا يتعلّق بالعينين.

و استماع الملاهى، و الغناء، و الغيبه، و نحوها ممّا يتعلّق بالأذنين.

و الضرب للمظلومين، و قتلهم، و أخذ المال الحرام و نحوه ممّا يتعلّق باليدين.

و أكل الحرام و شربه و ابتلاعه، و أكل النجس، و نحوها ممّا يتعلّق بالبطن. و مثله و يجرى في باقى الجوارح.

و كلّ من القسمين ينقسم إلى قسمين: معاصى صغار و كبار.

و الصغار مع الإصرار بالعزم أو كثره التكرار ترجع إلى الكبار.

و المراد: ما تُعدّ كبيره في نظر الشرع، حتّى يقال: ذنب عظيم، و إثم كبير، و يُعرّف ذلك من ممارسه الشرع، كما أنّ معصيه العبد للمولى منها ما يستعظمها الناس و يقولون: عصى مولاه معصيه عظيمه كبيره، و منها ما يسمونها صغيره. و يجرى مثل ذلك في الطاعات.

و لا تُخصّ الكبائرُ بعدد مخصوص، من سبع أو تسع أو اثنتا عشره أو سبعين، أو كونها إلى السبعمائنه أقرب منها إلى السبعين، و لا بجهات مخصوصه، كالتوعد عليها بالنار، أو الوجود في القرآن، أو الثبوت بدليل قاطع، و لا بجهه عامه، بمعنى أنّ كلّ معصيه إذا نظرت إلى من عصيت كبيره، و لا- بمعنى أنّ الصغيره تختصّ بالحدّ الأسفل، و الكبيره بالحدّ الأعلى، و ما بينهما تُوصف بالكبر بالنسبه إلى ما تحت، و بالصغر بالنسبه إلى ما فوق.

و يؤيد ما نقول: أنّ الكبر و الصغر قد يكون باختلاف الجهات، فغصبُ مال اليتيم، و المؤمن، و العالم، و الإمام، و الجائع، و العطشان المشرفين على الموت كبيره، و إن قلّ، و أهون منها ما ضادها، و ليس كذلك مال الكافر، و إن اعتصم بالجزيه أو غيرها من أسباب العصمه، و هكذا أكثر المعاصي.

ثمّ الصغائر مختلفه في مقدار الصغر، و كذا الكبائر، فقد تكبر حتّى تنتهي إلى ترتب الكفر الإسلامى، أو الكفر الإيماني، فأكبر الكبائر فساد العقيده، حتّى تبعث على سائر المرجوحات من المكروهات و غيرها، فمنها صغائر، و منها كبائر، على نحو ما عرفت في المحظورات.

### المبحث التاسع: في تقسيم الواجبات

و هي كالمستحبات، و منها صغائر تختلف مراتبها، و منها كبائر كذلك، فإنّها قد تعظم، حتّى تبلغ مرتبه يبعث تركها إلى الكفر، و الكبر و الصغر فيها على نحوهما في المعاصي.

فالواجب المترتب على ترك العقاب العظيم كبيره، و خلافه صغيره، و يعرف ذلك بممارسه الشرع، و يظهر ذلك بملاحظه ما أوجه السادات على عبيدهم، فإنّ بعضاً منه يسهّل أمره، و بعضاً يعظم وزره، و يشتدّ بسببه الغضب، و تعظم المؤاخذه، و مراتبه عديده.

و ترك الواجب الكبير معصيه كبيره، كما أنّ ترك المعصيه الكبيره واجب كبير.

و ليس المدار فى كبر الواجب و صغره على الوجود فى القرآن، أو الثبوت بدليل قاطع، أو التوعّد على تركه بالنار، و نحو ذلك.

و أكبر المعاصى ما أدّى فعله إلى الكفر، و أكبر الواجبات ما أدّى تركه إلى ذلك.

و من الواجبات العظام التى لا شىء أعظم منها بعد الإيمان، و الإسلام: الصلاة، و الصيام، و الزكاه، و الخمس، و الحجّ، و الجهاد فى سبيل الله.

و بالكفر الإسلامى تستباح الدماء، و تُسبى الأطفال و النساء، و أخذ الأموال إلا فيما يستثنى لبعض العوارض كما سيجىء

### المبحث العاشر: فى أقسام الكفر

و هو أقسام: كفر الإنكار، و كفر الشكّ فى غير محلّ النظر، و كفر الجحود، و كفر النفاق بالنسبه إلى الواجب تعالى أو نبيه صلى الله عليه و آله و سلم أو المعاد، و كفر الشرك، و كفر النّصب، و كفر الهتك بالقول أو الفعل كالتحقير و الإهانه بقول، أو تغوّط فى الكعبه، أو على القرآن، و نحو ذلك و كفر النعمه، و كفر إنكار الضرورى، و تجرى تلك الأقسام بتمامها فى الكفر الإيمانى المتعلّق بالنبيّ و عترته.

ثمّ الكفر بأقسامه إسلامياً كان أو إيمانياً ينقسم إلى قسمين: أصلى، و ارتدادى فطرى تعلّق بمن علق فى بطن أمه و أحد أبويه مسلم فى الإسلامى، و مؤمن فى الإيمانى، و لا- عبره بحال انفصال النطفه من الأصلاب و الترائب، و لا بحال حلولها فى الرحم قبل الانعقاد، و لا بما بعد الانعقاد قبل التولّد أو بعد الميلاد.

و يجرى حكم الفطريه فى ولد الزنا على إشكال.

## المبحث الحادى عشر: فى أحكام الكفر على الإجمال

### أما الإيمانى الأصلى منه و الارتدادى الفطرى و الملى،

فلا ينقل فى الدنيا بحسب الدم و العرض و المال عن أحكام الإسلام، ما لم ينكر ضرورياً من ضروريات الدين، يستلزم إنكاره إنكار نبوه سيد المرسلين.

### و أما الكفر الإسلامى، فلا يخلو من أقسام:

#### أحدها: الارتدادى

#### إشاره

و هو بجميع أقسامه بين قسمين: فطرى و ملى.

#### أما المرتد الفطرى؛

فإن كان ذكراً بالغاً عاقلاً معلوم الذكوريه، لا- خنثى مشكلاً و لا ممسوحاً فحكمه القتل؛ و يتولّى قتله الإمام، و من قام مقامه و الظاهر جوازه لكلّ أحد مع عدم التقيّه من حينه، من دون استتابه.

و تعتدّ نساؤه عدّه الوفاه، و تتزوج بعد انقضاء العدّه و إن بقى حياً، و تُقسّم موارثه بين ورثته بعد قضاء ديونه و إنفاذ وصاياه، و لو فى العباده على إشكال.

و إن كان امرأه أو خنثى مشكلاً أو ممسوحاً، حُبِسَ، و ضيق عليه فى مطعمه، بحرمانه من الطعام الطيب، و تمكينه من الجشب؛ و مشربه، بحرمانه من الماء البارد فى الصيف و المعتدل فى الشتاء، و تمكينه من الماء الساخن فى الجمله فى الصيف، و البارد الشديد فى الشتاء.

و فى اللباس و الوساد و الفراش و المكان، و عدم وضع من تُسرّ بصحبته معها، حتّى تتوب أو تموت.

فإن تابت و عادت، عمل معها ذلك العمل، فإن تابت ثالثه و عادت، قُتلت، و لا يُقسّم ميراثها إلا بعد القتل.

#### و أما الملى؛

فيستوى فيه الذكر و الأنثى، و الممسوح و الخنثى المشكل، فإن كانا عاقلين بالغين استتيا، فإن تابا و عادا ثانياً استتيا كذلك،  
فإن عادا ثلثه قتلا.

و لا فرق في المرأه و الخنثى المشكل و الممسوح بين الفطرى منها و الملى إلا في



الحبس، و التضييق فى الطعام و الشراب.

و لا يجوز أخذ مال المرتدّ بقسميه، و لا سبى نساؤه و أولاده، و إن انعقدوا حال الردّه، أو كان جمع المال كذلك، بل يرجع إلى الوارث أو الإمام.

### ثانيها: بالكفر الأصلى

#### إشاره

و هو قسمان:

#### أحدهما: المتشبهت بالإسلام

من المنافقين الذين يظهر فى بعض الأحيان نفاقهم، و الناصبيين، و السائين، و الهاتكين، و الخوارج، و الغلاه، و منكرى ضرورى الدين، مع تشبهتهم بالإسلام.

فيجوز قتلهم لكفرهم، و لا يجوز سبى نسايتهم، و أطفالهم، و أخذ أموالهم، بل ترجع إلى وراثتهم كحال المرتدين.

#### القسم الثانى: من لا تشبهت له بالإسلام،

و هم على قسمين: معتصمين، و مستباحين الدماء أو العرض أو المال، فينحصر البحث فى قسمين:

الأول: المعتصمين، و هم أقسام:

أحدها: باذل الجزية للإمام، أو منصوبه الخاص أو العام، أو الرئيس المطاع من أهل الإسلام، من أهل الذمه؛ (١) أو من غيرهم. ثانيها: المؤمنون، ثالثها: المعاهدون، رابعها: المصالحون، خامسها: النازلون على الحكم، سادسها: المرضى و العاجزون، و سيجىء الكلام فيها مفصلاً. و أمّا المستباحون فسيجىء الكلام فيهم أيضاً إن شاء الله.

#### المبحث الثانى عشر: فى بيان ما يحتاج إلى رئيس مطاع و عسكر و أشباع و أتباع و ما لا يحتاج إلى ذلك.

اعلم أنّ الحرب الجائر، و القتل، و الضرب على قسمين:

أحدهما: ما لا يحتاج إلى رئيس ماهر يجمع الجنود و العساكر، بل هو دفاع



محض، كالدفاع عن النفس و المال و العِرض، و هذا القسم لا يدخل فى اسم الجهاد.

و لا- يختصّ به جليل و لا- ذليل، و لا- عظيم، و لا- حقير، و لا رئيس صاحب تدبير، و لا نساء، و لا ذكور، و لا شخص مجرّب الأمور.

ثانيهما: ما يحتاج إلى رئيس مُطاع، له أشياع و أتباع، و رأى سديد، و بأس شديد، قابل للسياسة، و أهل للرفعه و الرياسة، له معرفه بمحاربه الرؤساء، و قابليته لمخاصمه الكفّار و الفجّار و الأشقياء، إذا أمر انقادوا لأمره، و إذا نهى و زجر انتهوا لزجره.

و هذا القسم يستدعى حصول الإذن من الواحد الأحد؛ إذ الأصل الله سلطان لأحدٍ على أحد، فإنّ الخلق متساوون فى العبوديّة، و وجوب الانقياد لربّ البريّة.

و لا- ملك و لا- ملكوت إلا- لصاحب الكبرياء و العزّه و الجبروت، و كلّ من تسمّى ممّن عداه بالملكيه، فليس المراد بملكيتيه الملكيه الحقيقيه، بل يُراد بها الملكيه الصوريّه على وجه العاريه، فلا وجه لإصدار النواهى و الأوامر إلا من منصوب من المالك القاهر.

ثمّ هذا القسم و هو الداخلى فى اسم الجهاد ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما لا يتضمّن دفاعاً عن بيضه الإسلام، و لا عن النفوس و لا الأعراض و الحطام المتّصفه عند الشرع بصفه الاحترام.

و إنّما الغرض من جمع الجنود، و نصب الرايات و الأعلام هدايه الكفّار، و قهرهم على الإقرار بكلمه الإسلام بعد الإنكار، و هذا منصب الإمام أو المنصوب الخاصّ منه، دون المنصوب العام.

الثانى: ما يتضمّن دفاعاً عن بيضه الإسلام، و قد أرادوا كسرّها و استيلاء كلمه الكفر و قوّتها و ضعف كلمه الإسلام؛ أو عن الدخول إلى أرض المسلمين و التصرّف فيها و بما فيها؛ أو عن عرضهم أو بلدانهم بعد الدخول فيها، و يُراد إخراجهم منها؛ أو عن فرقه من المسلمين التقت مع فرقه منهم، و كانت لهم قوّه عليها، أو عن فرقه من المسلمين من أهل الحقّ بغت عليها فرقه من أهل الباطل، و لم يمكن دفع ذلك إلا بتهيئه الجنود و جمع العساكر.

ففى ذلك و إن وُجد إمام حاضر و جب عليه، و لم يجز التعرّض لهذا المنصب إلّا

عن إذنه لمنصوب خاصّ لخصوص الجهاد، أو مع مناصب أُخر من قضاء أو إفتاء أو إمامه، أو نحو ذلك، ووجب على الناس المكلفين طاعته و سماع قوله.

و إذا لم يدخل الجهاد فى مناصبه، لم يجر له التعرّض له.

و إذا لم يحضر الإمام، بأن كان غائباً أو كان حاضراً و لم يُتمكّن من استئذانه، و جب على المُجتهدين القيام بهذا الأمر.

و يجب تقديم الأفضل أو مأذونه فى هذا المقام، و لا يجوز التعرّض فى ذلك لغيرهم، و تجب طاعه الناس لهم، و من خالفهم فقد خالف إمامهم.

فإن لم يكونوا أو كانوا و لا يمكن الأخذ عنهم و لا الرجوع إليهم، أو كانوا من الوسواسيين الذين لا يأخذون بظاهر شريعة سيّد المرسلين، و جب على كلّ بصير صاحب رأى و تدبير، عالم بطريقه السياسه، عارف بدقائق الرئاسه، صاحب إدراك و فهم و ثبات و حزم و حزم أن يقوم بأعمالها، و يتكلف بحمل أثقالها، و جوباً كفاً مع مقدار القابلين، فلو تركوا ذلك عُقبوا أجمعين. و مع تعيّن القابلين، و جب عليه عيناً مقاتله الفرقه الشيعه و الأروسيه، و غيرهم من الفرق العاديه البغيه.

و تجب على الناس إعانتة و مساعدته إن احتاجهم و نصرته، و من خالفه، فقد خالف العلماء الأعلام، و من خالف العلماء الأعلام، فقد خالف الله الإمام، و من خالف الإمام، فقد خالف رسول الله سيّد الأنام، و من خالف سيّد الأنام فقد خالف الملك العلام.

و لَمَّا كان الاستئذان من المُجتهدين أوفق بالاحتياط، و أقرب إلى رضا ربّ العالمين، و أقرب إلى الرقيّه، و التذللّ و الخضوع لربّ البريه، فقد أذنتُ إن كنت من أهل الاجتهاد، و من القابلين للنيابه عن سادات الزمان للسلطان ابن السلطان، و الخاقان ابن الخاقان، المحروس بعين عناية الملك المنان، «فتحلى شاه» أدام الله ظلاله على رؤوس الأنام، فى أخذ ما يتوقّف عليه تدبير العساكر و الجنود، و ردّ أهل الكفر و الطغيان و الجحود، من خراج أرض مفتوحه بغلبه الإسلام، و ما يجرى و أمانه، كما

سيجيء، و زكاه متعلقه بالنقدين، أو الشعير أو الحنطة من الطعام، أو التمر أو الزبيب، أو الأنواع الثلاثة من الأنعام.

فإن ضاقت عن الوفاء، و لم يكن عنده ما يدفع به هؤلاء الأشقياء، جاز له التعرض لأهل الحدود بالأخذ من أموالهم، إذا توقّف عليه الدفع عن أعراضهم و دمائهم، فإن لم يف، أخذ من البعيد بقدر ما يدفع به العدو المرید.

و يجب على من اتّصف بالإسلام، و عزم على طاعة النبيّ و الإمام عليهما السلام أن يمتثلوا أمر السلطان، و لا يخالفوه في جهاد أعداء الرحمن، و يتبعوا أمر من نصبه عليهم، و جعله دافعاً عمياً يصل من البلاء إليهم، و من خالفه في ذلك فقد خالف الله، و استحق الغضب من الله.

و الفرق بين وجوب طاعة خليفه النبيّ عليه السلام، و وجوب طاعة السلطان الذابّ عن المسلمين و الإسلام؛ أنّ وجوب طاعة الخليفه بمقتضى الذات، لا باعتبار الأغراض و الجهات، و طاعة السلطان إنّما وجبت بالعرض، لتوقّف تحصيل الغرض، فوجوب طاعة السلطان كوجوب تهيئته الأسلحة و جمع الأعوان، من باب وجوب المقدمات الموقوف عليها الإتيان بالواجبات.

و ينبغي لسلطاننا خلد الله ملكه أن يوصى محلّ الاعتماد، و من جعله منصوباً لدفع أهل الفساد بتقوى الله، و طاعته، و القيام على قدم في عبادته، و أن يقسم بالسويّه، و يعدل في الرعيّه، و يساوى بين المسلمين، من غير فرق بين القريب و الغريب، و العدوّ و الصديق، و الخادم و غيره، و التابع و غيره، و يكون لهم كالأب الرؤوف، و الأخ العطوف.

و أن يعتمد على الله، و يرجع الأمور إليه، و لا يكون له تعويل إلا- عليه، و ألا يخالف قول المنوب عنه في كل أمر يطلبه، تبعاً لطلب الله منه.

و لا- يسند النصر إلى نفسه يقول: ذلك من سيفي و رمحي و حربي و ضربتي، بل يقول: ذلك من خالقي و بارئي و مدبّري و مصوّري و ربّي، و أن لا يتخذ بطانه إلا من كان ذا ديانه و أمانه.

و أن لا يودع شيئاً من الأسرار إلا عند من يخاف من بطش الملك الجبار، فإن من لا يخاف الله لا يؤمن إذا غاب، و في الحضور من الخوف يحافظ على الاداب، و كيف يُرجى ممن لا يشكر نعمه أصل الوجود بطاعه الملك المعبود أن يشكر النعم الصوريه، مع أن مرجعها إلى رب البريه؟! و أن يُقيم شعائر الإسلام، و يجعل مؤذنين و أئمه جماعه في عسكر الإسلام، و ينصب واعظاً عارفاً بالفارسيه و التركيّه، يُبين لهم نقص الدنيا الدنيه، و يرغبهم في طلب الفوز بالسعاده الأبدية، و يُسهّل عليهم أمر حلول المتيه، ببيان أن الموت لا بد منه، و لا مفرّ عنه، و أن موت الشهاده فيه السعاده، و أن الميت شهيد حتى عند ربّه، معفو عن إثمه و ذنبه، و يأمرهم بالصلاه و الصيام، و المحافظه على الطاعه و الانقياد للملك العلام، و على أوقات الصلاه و الاجتماع إلى الإمام، و يضع معلّمين يعلمونهم قراءه الصلاه، و الشكيات و السهويّات، و سائر العبادات، و يعلمهم المحللات و المحرّمات، حتى يدخلوا في حزب الله.

## الباب الثاني: في بيان أقسام الحروب

### اشاره

الحرب على ثلاثه أقسام: دفاع صرف، و جهاد مُتضمّن للدفاع، و جهاد صرف:

### القسم الأول: الدفاع الصرف

و حكمه: أنه إن كان دفاعاً صِرفاً، كالدفاع عن النفس أو العرض أو المال، جاز في مقام الجواز، و وجب في مقام الوجوب مُدافعه العدو، مُسلماً كان أو مؤمناً، عالماً بالموضوع أو جاهلاً؛ لعدم علمه بإسلام الدافع و إيمانه، عالماً بالحكم أو جاهلاً، عامداً أو مخطئاً، قريباً أو بعيداً، ولداً أو أمّاً أو أباً، على إشكال في الأخير، بل في سابقه بالنسبه إلى الأخير من المدفوع عنه.

و لكن المدفوع إن كان مُسلماً أو مؤمناً، قدّم وعظه و نصحه بالكلام اللين، ثم الكلام الخشن إن وسع المقام، و رجا نفع الكلام.

ثم إن أدبر، و كان مأيوساً من عوده، أو صار جريحاً قد أمن من شره، فلا يجوز أن يتبعه ليصل إليه، أو يكرّر الضرب له ليجهز عليه، و أما الكافر فقد هتك بتجزيه على المسلم حرمة، و رفع به عصمته، و أبطل عهده و أمانه، و خرق ذمته.

### القسم الثاني: الجهاد المتضمن للدفاع

من الأقسام المشتملة على مُلاقاه الأبطال من أهل الطغيان، و الضلال، و على إقامة الحرب، و المبارزه المشتملة على القتل و الضرب، فى الدفاع عن بيضه الإسلام، أو النفوس أو الأعراض أو الأموال التى حكم الله عليها بالاحترام.

ففى هذه الأقسام يقاتلون، و يقتلون فرداً فرداً، و هتكت عصمتهم، و لم ينفعهم أمانهم، و عهدهم، و جزيتهم.

و وجب على المكلفين الحاضر و الغائب من جميع المسلمين من غير فرق بين أهل المذاهب أن يشدوا الرحال، و يتجهزوا للحرب و القتال، و يرخصوا فى ذلك النفوس و الأموال، إن وجدوا بأهل الحدود ذلّه، أو رأوا بالمسلمين قلّه.

و على حضره السلطان أو منصوبه كائناً من كان أن يجدّ فى الطلب، و يجمع الناس من عجم و عرب، و يجبرهم على القتال، و المبارزه مع الأعداء و النزال.

و عليهم أن يُقبلوا عليه، و يتسابقوا من سائر الجوانب إليه، و ينادوا بأعلى النداء قائلين له: أرواحنا لروحك الفداء؛ ليشتدّ عزمه، و يقوى على محاربه الأعداء جزمه.

فإنّ الجنود، و العساكر و إن كانت ذات عدد متكاثر بمنزله الفسطاط إذا سقط عمودها هدمت.

و كما يجب طاعه الرئيس الكبير، كذلك يجب طاعه من نصبه على عدد قليل أو كثير، فيما يتعلّق بالسياسة و التدبير، و عليهم إرشاده إذا زاغ عن الصواب، و سلك طريق الغيّ و الشكّ و الارتياب.

و عليه أن يجمع شملهم، و يسمع قولهم، و يستشيرهم فى الأمور، و يتبسّم فى وجوههم، و يظهر لهم الفرح و السرور.

### الباب الثالث: فى بيان الشروط

قد تقدّم بيان أقسام الجهاد، و ذكرنا أنّها تقع على وجوه خمسة: هى ما يكون لحفظ بيضه الإسلام إذا أراد الكفار الهجوم عليها.

و ما يكون لدفعهم عن بلدان المسلمين، و قراهم، و أراضيهم، و إخراجهم منها بعد سلطانهم عليها.

و ما يكون لدفع الملائع عن التسلّط على دماء المسلمين، و هتك أعراضهم على نحو ما مرّ.

و ما يكون لدفعهم عن طائفه من المسلمين التقت مع طائفه من الكفار، فخيف من استيلائها عليهم.

و ما يكون لأجل الدعوه إلى الإسلام، و إقرارهم بشريعه خير الأنام صلّى الله عليه و آله و سلم.

و تُشترط فى القسم الأخير تيّبه التقرب إلى الله تعالى، دون باقى الأقسام، مع احتمال اشتراطها فى الأقسام الأربعة الباقية، لا سيّما الأوّل و الرابع، و لوقيل: بأنّ قصد القربه إنّما تتوقّف عليه زياده الثواب، لم يكن بعيداً.

ثمّ الحرب الراجح بأقسامه له شروط، تشبه شروط الصلاة، فمثل الطوب، و التفنك، و السيف، و الرمح، و السهم، و نحوها بمنزله الطهاره المائيه من الوضوء و الغسل، لا يجوز العدول إلى غيرها إلا مع الاضطرار. و يستحبّ فيها أن تكون سالمه من صفات النقص، و كلّما زادت فى الكمال زاد فضلها و أجرها، كما فى الماء.

و العصا و الحجاره و نحوها بمنزله الطهاره الاضطراريه الترابيه، يحرم استعمالها مع وجود ما هو بمنزله الطهاره المائيه.

و دابّه الركوب و مكان الحرب بمنزله مكان المصلّى، فإنّ الصلاة لا تصحّ فى مكان لا يستقرّ فيه صاحبه، و لا زال يضطرب، فلا يجوز فى مذهب أهل الرأى ركوب دابّه رديئه، أو الجلوس فى مكان منخفض، و العدو فى مرتفع، و هكذا.



و كذا فى اللباس؛ فلباس المصلّى من القطن و الكتان، و لباس الحرب من الحديد.

و كذا فى الاستقبال؛ فإنّه لا يجوز فى الصلاه صرف الوجه عن القبلة، كما لا يجوز صرف الوجه عن العدو، و يجب استقباله.

و كذا تستحبّ الصلاه جماعه، و كلّما كثرت الجماعه، و زادت الصفوف كان أفضل؛ كذلك الحال فى الحرب، فإنّ زياده صفوف الحرب تبعث على زياده الأجر.

و كذا يكره استقبال الحديد و النار فى الصلاه، كذلك يُكره الحرب حال استقبال الريح.

و هكذا ينبغى للمصلّى أن لا يكون متكاسلاً، و لا متناعساً، بل ينبغى أن يكون متوجّهاً لصلاته متحدراً من الشيطان، كذلك فى الحرب ينبغى أن يكون على حذر من العدوان، غير متهاون، و لا متكاسل، و لا متناقل.

ثانيها: و هو مشترك بين الجميع: البلوغ، و العقل، و القابليه للنفع، و عدم تقوى العدو بحضوره، بزعم أنّه من أوليائهم، و عدم تضرر المسلمين بوجوده معهم تضرراً يفسخ اعتبار نفعه. و لو حصل بكثره السواد دفع ضرر فيما عدا القسم الأخير من الأقسام الأربعة السابقه عليه و جبّ على الوليّ إحضارهم.

ثالثها: و هو خاصّ بالأخير، و يشترك معه ما سبقه إن لم يترتب دفع ضرر، و هو: الحرّيه؛ و السلامه من العمى، و الإقعاد، و المرض، و بلوغ حدّ الهّم، و الفقر الباعث على العجز عن مسيره، و نفقته، و نفقه عياله، و لم يبلغ حدّ التعدّر، و أمّا ما بلغ حدّ التعدّر فيشترك فيه الجميع.

رابعها: عدم منع أحد الوالدين، و عدم حلول الدّين مع قدره على وفائه، و مُنافاه الخروج إلى الجهاد، و لم يكن مُتعيّناً، و ذلك خاصّ بالأخير.

خامسها: عدم وجود من تقوم به الكفايه، و يحصل به الغرض؛ لكثرة الكفّار، و قلّه المسلمين.

سادسها: المذكوره، فلا يجب على من علم خروجه عن حقيقتها، أو شكّ فيه كالخشي المُشكل، و الممسوح، و هذا مخصوص بالأخير أو القسمين الأوّلين.

سابعها: عدم المعارضه لشيء من الواجبات الفوريه، من حجّ إسلام، أو حجّ نيابه يجب السعى إليها فوراً، ولا يجمع الخروج إلى الجهاد، و كذا ما كان مُستأجراً عليه من الأعمال، و هذا مخصوص بالأخير ما لم يتعيّن.

ثامنها: أن لا يتوقّف على تخلفه تهيئه الزاد و الأسباب التي تتوقّف عليها استقامه عساكر المسلمين، كالات الحرب و الخيام المحتاج إليها و نحوها، و لو أمكن من غيره، لم يتعيّن إلا بتعيين رئيس العسكر.

### الباب الرابع: في تفصيل أسباب الاعتصام

#### إشاره

و فيه فصول:

#### الفصل الأوّل: بذل الجزية للإمام، أو نائبه الخاص أو العام،

أو رئيس المسلمين مع غيبه الإمام عليه السلام، قبل الأمر، باختيار منه، و انخفاض و تذلل؛ مُشترطاً لنفسه من القتل، و لعرضه و ماله على نحو ما شرط، شراء المُكاتب نفسه من مولاه، لا بوجه هديه أو ترفع.

بمقدار ما يطلب منه أمير المؤمنين، من جنس أو نقد موزعاً على الرؤوس، أو الأراضى أو الشجر أو الحيوان، أو ما تركّب منها على إشكال، فيما عدا القسمين الأوّلين، و ما يتركّب منهما، و الأحوط أن لا ينقصها عن مقدار دينار.

و يستوى الغنى و الفقير، و الرشيد و السفيه. و إن كان مُعسراً، انتظر إلى ميسره.

و لا جزية على الأطفال، و النساء، و المجانين، و الخنثى المشكله، و الممسوحين؛ لإلحاقهما بالنساء.

و يقوى في العبد الأخذ من مولاه.

و في الهَمّ، و المُقعد، و الراهب، و أهل الصوامع، و المجنون أدوارياً إشكال.

و يجوز أخذها من ثمن المحرّمات و المحلّلات في مذهبهم، من ثمن الخمر،

و الخنزير، و الصليب، و مهر بنات الإخوان، و الأخوات، و الأمهات عند من أحلّها، و لو بالإحالة على المشتري.

و يُشترط فى لزومها الانقياد لقضاء الشرع و حكمه، و عدم التجاهر بالمحرّمات فى شريعته الإسلام، كأكل لحم الخنزير، و شرب الخمر، و نكاح المحرّمات، و معاونه الكفّار، و إيواء عينهم، و كشف الأسرار لهم بالرسول و المكاتبات، و ترغيبهم إلى قتل المسلمين، و التسلّط على أعراضهم، و أموالهم.

و يمنعون عن بناء كنيسة أو بيعة، و ضرب ناقوس، و إعلاء جدار على بناء مسلم من أهل الحقّ أو الباطل، و مساواته له، ما لم يكن بناء المسلم فى الأرض على نحو السرداب، أو كان مبناه على مرتفع من الأرض. و إن خرّج المسلم على العاده فى الهبوط، فلا بأس، على إشكال.

و لو احتاج إلى تعليه داره، و بدّل للمسلم ما يرفع به بناءه، لم يجب القبول. و لا مانع من زياده حسنه و سيعته على دار المسلم.

و فى تسريه الحكم إلى خاناتهم، و مدارسهم، و بيعهم، و كنائسهم، و أوقافهم الخاصه دون العامه التى تعمّ المسلمين وجه.

و يمنعون عن جميع ما يؤخذ عليهم تركه، من تحسين الدور زياده على المسلمين، و ركوب السرج و الخيل، و لبس لباس فاخر من خز أو سمور أو شال، و وضع العلامه كشعر فى الوجه، متّصلاً بشعر الرأس، أو رقعه يخالف لونها لون الثوب، أو إزار مخصوص فوق الثياب للنساء، أو شىء على الرأس لا تضعه نساء المسلمين على رؤوسهم، و نحو ذلك.

و لو تدمّم من إمام أو منصوبه الخاصّ أو العامّ، ثمّ تربّص بعض المسلمين، فقبض المال، أجزأ فى ثبوت الدّمه.

و يجوز أن يشترط عليهم ضيافه المسلمين و إيوائهم، و يشترط دوايا و خيلاً لركوبهم. و لا تختصّ الضيافه بثلاثه أيام.

و قبول الجزية مخصوص بما كان من أهل الكتاب، كاليهود، و النصارى، و من لهم

شبهه كتاب، كالمجوس، و الصابئين، و السامرة إن أُلحق الأخيران بأحدهم.

و لو انقلب أحدهم عن مذهبه، و دخل فى مذهب آخر من مذاهب أهل الكتاب، ففى قبول الجزية منه إشكال.

و تكفى المُعاطاه الفعلية فى عقد الجزية، و سائر عقود الأمان، و يجرى فيه التوكيل، و الفضول مع الإجازة ممن له الولاية.

و لو ظن من أهل الكتاب، فعقد معه الجزية، فظهر من غيرهم من دون تدليس، ردّ إلى مأمنه.

و لو رجّع الكتابى إلى الوثنية بعد عقد الجزية، انحلّ عقده، و لو عفا الإمام أو رئيس المسلمين، لم يختلّ عقد الذمه.

و العقد قد يعمّ النفوس و الأعراض و الأموال، فيعصم الجميع، و إذا خصّ، خصّ بما خصّ المتدّم من غيبه أو سبّ أو أذيه ما لم ينته إلى ضرر، و لا يقضى باحترامه و إكرامه.

و تكره بدأه الذمى بالسلام، و إذا بدأ هو أُجيب ب «عليكم» فقط.

و تكره مُصافحته أيضاً، فإن فعل فمن وراء ثياب.

و يستحبّ أن يضطرّه إلى أضيق الطرق، و أن يُمنع من الجأده.

و فى استحباب وضع العلامة، و منع ركوب الخيل، و الحكم عليه بالركوب عرضاً، و حذف مقاديم الشعور، و ترك الكنى و الألقاب الإسلاميه من دون شرط بحث.

و لو تدمّم فى مملكه رئيس من رؤساء الحقّ أو الباطل، جرى تدمّمه فى حقّ جميع الممالك. و لو تدمّم من رئيس، فأعطى الجزية لغيره، لم يمضِ ذمامه.

و لو بذل الكتابى الجزية، و قام بشروطها، وجب قبولها.

و لو تحرّر بعضه، قام بما قابل حصّه الحزبه من الجزية، و أدى المولى مُقابل الجزء الرق إن أوجبنا جزية العبد على مولاه، و إلا لزم أداء ما قابل الجزء فقط.

و لو كان رجلان على حقو واحد، اختبر بالإيقاظ بعد النوم، فإن لم يتيقظا معاً، و ظهر كونهما اثنين، أعطيا جزيتين.

و إن تيقظاً معاً، كانا واحداً، و كانت عليهما جزية واحده.

و يُصدّق مُدعى الكتابية من غير بينه.

و لو ظهر فيما أذاه عيب ردّ؛ عليه، أو نقص، أتمه.

و ينبغي تأديه الجزية على رؤوس الأشهاد؛ لعزّه الإسلام.

### الفصل الثاني من أسباب الاعتصام: الإقرار بكلمه الإسلام،

فيحقق دمه مع الإقرار، قبل الإسلام و بعده، و يدخل في الملك هو و ماله لو كان ذلك بعد الاستيلاء.

### الفصل الثالث: الأمان

#### إشاره

و إنّما يجوز أو يُستحبّ مع اعتبار المصلحه للمسلمين، و قد يجب إذا ترتّب على تركه فساد عليهم. و يجوز للواحد و المُتعدّدين من المُشركين. و يجب لمن أراد أن يسمع كلام الله منهم، و لمن كان رسولاً منهم إلى أن يرجع إلى مأمنه.

و فيه مباحث:

#### الأول: في عقده

و لا- تُعتبر فيه ألفاظ مخصوصه، و يجزى فيه جميع ما أفاد معناه من لفظ عربى أو فارسى أو تركى أو يونانى أو سريانى أو غير ذلك، أو كتابه، أو إشاره على نحو أى اللغات كانت، و الرضا بمنزله القبول. و قد يلحق بالإيقاعات.

و يجزى في القول «أجرتك» و «أمنتك» و «ذمتك» أو «عصمتك» (١) أو «أنت في ذمه الإسلام أو عهدته أو حمايته أو رعايته أو ذمه المسلمين» على نحو ما ذكر.

و يجزى مثل «لا تخف»، و «لا تخش»، و «لا تضطرب»، و «لا تحزن»، مع دلالة

١- في «ح»، «ص»: «عصمتك».

الحال على إرادته. و مع عدم الإرادة، يأمن المُشْتَبِه بها، فيردّ إلى مأمنه.

و نحو «قم، و قف، و لا- تهرب و ألقِ سلاحك، و نم من غير حرس، و نحو ذلك» فلا- دلاله فيه. و لو زعم المُشْرِك الدلاله، عُذِرَ، و ردّ إلى مأمنه.

و إذا سُئِلَ المتكلم، فقال: قصدت التأمين، التزم.

و لو خرج الكفّار من حصنهم مشتبهين، ردّوا إلى مأمنهم. و لو لم يكن لاشتباههم وجه، فلا أمان.

### الثاني: في محله

محله لغير الإمام و مأذونه الخاصّ قبل الأسر. و إن كان في مضيق، فلا أمان بعده إلا من الإمام أو مأذونه الخاصّ.

و لو أخبر المسلم بالتأمين، و كان في وقتٍ له ذلك كما قبل الأسر، قُبِلَ و لو كان فاسقاً؛ و إن كان بعده، لم يُقْبَلْ إلا مع البيّنه.

و لو شهد عدلان أو جماعه عدول بأنّهم أمّنوه، لم تُقْبَلْ شهادتهم؛ لأنّه فعلهم. و لو جاء المسلم بأسير، و ادّعى التأمين قبل الأسر، لم يُقْبَلْ منه، و إن وافقه المسلم، و له عليه اليمين. و لو أشرف جيش المسلمين على الكفّار، و لم يبلغوا حدّ الأسر، جاز تأمينهم.

### الثالث في العاقد

يجوز عقد الإمام و نائبه الخاصّ مع الكفّار من أهل البوادي، و البلدان، و القرى، عموماً و خصوصاً، إذا عمّته النيابة. و كذا المجتهدون، و أمراء العساكر، و نوابهم، و حكّامهم القائمون بسياسة عساكر المسلمين، مع عجز المجتهدين، مع الكفّار جملة، و أهل الصحارى و البلدان و القرى، من دون تخصيصٍ بقليلٍ و كثير، مع مُراعاة المصلحه.

و لا يجوز لباقي الرعيّه إلا تأمين الواحد منهم، أو الأكثر لواحدٍ من الكفّار، أو عدد

قليل، كالعشره و ما قاربها، أو قافله قليله، أو حصن صغير.

و لا فرق فى المؤمنین من المسلمین بعد إحراز العقل و البلوغ و الاختیار بین الأحرار و العبيد، و القوی و الضعیف، و الذلیل و العزیز، و الحقیق و العظیم، و الغنی و الفقیر، و الذکر و الأنثی.

و یجوز التأمین للصبی، و المجنون، و الحرّ، و العبد، و الذکر، و الأنثی من الکفار، و لا یقع التأمین من الکفار المعتصمین.

نعم یجوز لهم و لغيرهم من أقسام الکفار أن یكونوا و کلاء من المسلمین.

و یجوز التأمین من أهل الفرّق المبدعه من المسلمین، ما لم یدخلوا فى أقسام الکفار.

و لو عقده القابل، و أجازه القابل من دون سبق ردّ، جاز.

#### الرابع فى أحكامه،

#### إشاره

و هى أمور:

#### أولها: أن عقد الأمان لازم،

فلا یجوز نقضه إلا مع الإخلال بشروطه. و مع الإطلاق یدخل العرض، و الأولاد، و الخدام، و الأموال تبعاً، و لا یدخل الأبوان، و الأرحام.

#### ثانيها: أنه لو دخل حربى دار الإسلام بغير أمان، فلا أمان على نفسه، و لا عرضه، و لا ماله.

و لو كان مع بعض المسلمین أو معه تجاره، فزعم حصول الأمان بمثل ذلك، لم یکن مؤمناً. و یردّون إلى ما منهم مع الاشتباه.

#### ثالثها: أنه لو دخل بأمان مع ماله،

ثم خرج إلى دار الحرب متنزهاً أو لغرض، مع نيته الرجوع، و أبقى ماله، كان أمناً على نفسه و ماله. و إن قصد البقاء و ترك المال، أمن على ماله دون نفسه. و إن كان بنيه الرجوع من دون مال، أمن على نفسه.

و لو بقى المال الباقى على الأمان، فأرسل فى طلبه، بعث إليه. و إذا مات فى بلاد الإسلام، و له وارث مسلم فى دار الحرب أو دار الإسلام، اختصّ به، و إلا كان للإمام.



#### رابعها: أنه إذا دخل المسلم أرض العدو بأمان، فسرق أو سلب شيئاً، وجب رده؛

لأن الظاهر دخول شرط عدم خيانتهم عليه. وكذا لو استأذن المؤمن. أمّا لو دخل بغير أمان، فمالهم كسائر المُباحات له.

#### خامسها: أنه لو فكّ نفسه بمال يبعثه، و إراجع، فلا يبعد وجوب الوفاء إن تمكّن من المال،

و إلا فإن كان امرأه لم يجز، و إن كان رجلاً، فالأقوى فيه ذلك أيضاً.

#### سادسها: أنه يقتصر في الأمان على متعلقه،

فإن طلبوه للنفوس اختصّ بها، و أبيحت أعراضهم و أموالهم؛ و إن خصّوا الأعراض و الأموال أو الأبناء أو الإياء أو الأمهات أو الأخوة أو الأخوات أو الأرحام، يحمل على الاختصاص.

و إن خصّوا الذراري، دخل الأولاد و البنات، و ما تولّد منهم. و في الإياء تدخل الأمهات و الأجداد. و كيف كان، فكلّ خطاب يتبع مصطلح أهله، فإن خاطبوا بالعربيّة، بنى على اصطلاح العرب، و هكذا اللغات الأخر.

#### سابعها: أنه لو أمر رئيس العسكر بالرسالة،

أو أرسل رسولاً بمصالح، و جب أن يختار مسلماً، مؤمناً، عدلاً، بصيراً بالأمر، أميناً؛ لا كافراً، و لا مُبدعاً، و لا فاسقاً، و لا خائناً، و لا قليل البصيره، فإذا أبلغهم الأمان، و سلّموا الحصن، أو خرجوا منه و كانوا داخلين، لا يجوز التعرّض لهم.

و إذا حصلت لهم شبهه بمجرّد دخوله، فزعموا الأمن، لم يجز التعرّض لهم، حتّى يرجعوا إلى مأمّتهم، و يعلموا بعدم الأمان. و إذا قال الرسول: ما أمنتهم، و زعموا التأمين، قدّم قولهم مع القرينه.

#### ثامنها: أن الأمان يجري على نحو ما وقع،

إن عامّاً فعامّاً، أو خاصّاً فخاصّاً. فإن خصّ الشبان أو الشيوخ أو الرجال أو النساء، قصر الأمان على من خصّ به. و لو زعم أحدهم العموم في مقام الشبهه، و خرج، بُعث إلى مأمّنه.

#### تاسعها: لو ادّعى رئيس المسلمين أو الرسول خصوص الأمان،

و ادّعوا العموم، قُدّم قول المسلمين إلا مع القرينه. و مع الشبهه يرّدون إلى مأمّنهم.

**عاشرها: إذا أمّنوا شخصاً على شرط،**

كفتح باب الحُصن، أو الدلاله على طريق

يوصلهم إليه، أو على أن يخرج منهم و يُعينهم، أو يذهب إلى محلّ آخر، و هكذا، فإن فعل الشرط أُمّن، و إلا فلا.

### **حادى عشرها: إذا أَمَنُوهم بشرط مالٍ أو نساءٍ أو صبيهِ أو نحو ذلك،**

و عملوا بشرطهم، أخذ منهم شرطهم، و لم يَجْزِ التعرّض لهم.

### **ثانى عشرها: يقع الأمان على نحو ما يتعيّن به من عموم الأمكنه، و الأزمنه، و الأحوال،**

و خصوصها، و عموم المؤمن منهم، كجميع المُحارِبين، أو خصوص بعضٍ من أصنافهم أو آحادهم.

### **ثالث عشرها: إذا جاء الرسول منهم، و علموا أنّ غرضه التطلّع على أحوالهم،**

ليخبر الكفّار بها أو خافوا منه، جاز للمسلمين منعه عن الرجوع.

### **رابع عشرها: أنه يجوز لرئيس المسلمين نقض الأمان،**

مع لزوم الفساد منه، أو فوات المصلحه، و ليس لغيره، و لكن لا- يجوز التعرّض لهم، حتّى يبلغهم الخبر بإرسال كتاب يعرفون معناه، و يطمثون إلى صحّته، أو رسول يعرفونه، و يعتمدون على خبره؛ و بدون ذلك لا يجوز التعرّض لهم.

و لو لحق الخبر بعضاً دون بعض، لحق كلا حُكمه.

و يجب على رسول المسلمين التبليغ العام إن كان النقص عاماً، و الخاصّ إن كان خاصّاً، و يكون ذلك على رؤوس الأشهاد، و للمسلمين البناء على هذا الظهور، فيحكمون بنقض الأمان فى حقّ من وجدوه.

### **خامس عشرها: أنّ الأمان و خلافه قد يكون بالتحكيم،**

فإذا حاصر المسلمون حصناً، و ظهرت قدرتهم على بعض الكفّار، و طلب الكفّار النزول على حكم حاكمٍ من المسلمين، إماماً أو غيره، رئيساً أو مرؤساً، جاز للرئيس قبول ذلك.

فإذا حكم بالنفوس أو الأعراض أو الأموال، أو المركّب من الاثنين أو الثلاثة، أو بالعفو عنهم، أو أخذ الجزية أو مال أو نحو ذلك، مضى حكمه.

و لا يجوز إنزالهم على حُكم الله إلا إذا كان معلوماً.

و يجوز اتّحاد الحاكم و تعدّده، و مع التعدّد إن اتّفقا فلا كلام، و إن اختلفا لم يمضِ

الحكم، حتّى يتّفقا أو يحكم غيرهما. وإن مات أحدهما، ضمّ إليه آخر، أو جدّد التحكيم.

#### سادس عشرها: إنّما يتّبع حكم الحاكم إذا لم يخالف الشرع،

و لم يتعمّد الباطل، و لا يمضى إلا فيما فيه صلاح المسلمين؛ و يلزم العمل بحكمه، و لا يجوز التخلّف عنه. و الظاهر عدم المانع من تسلسل الحكام، ما لم يلزم التعليل التعطيل، فإذا حكم بجعل حكم آخر، مضى حكمه.

#### سابع عشرها: إذا حكم الحاكم بأمر، و أسلموا قبل فعله،

فإن كان ممّا يتعلّق بالنفوس، انفسخ الحكم، و إن كان متعلّقاً بالأولاد و النساء و الأموال، مضى.

#### ثامن عشرها: لو حكم الحاكم بما لا يجوز، لم يمض حكمه.

ثمّ إن كان مُشْتَبَهًا أو معذوراً بأى نحو كان، لم ينزل، و جاز حكمه بالموافق؛ و إن كان غير معذور و حكم بفسقه، انزل.

#### تاسع عشرها: لو حكّموا من يختارونه من عسكر المسلمين جاز،

ثمّ ينظر فيما يختارون، فإن كان أهلاً فيها، و إلا نُفِيَ من الحكومه.

#### العشرون: يُعتبر فى الحاكم البلوغ و العقل حين الحكومه، و الحرّيه، و الذكوره، و المعرفه بطريق الحكم

و لو بالتقليد، و الإسلام، و الإيمان، و العدالة، و النباهه، و عدم النوم، و الغفله، و النسيان، و الإغماء، و السكر، و الجبر، و الخلوّ من الخوف و الاضطراب بحيث يُعتمد على قوله، و لا مانع من جهه العمى و الصمم مع إمكان التوصل إلى معرفه المُراد.

#### الحادى و العشرون: لا يُعتبر فى التحكيم و لا فى الحكم صيغه مخصوصه،

بل يكفى فيهما ما يفيد إنشاءهما، و يدلّ عليهما، من لفظ عربى أو فارسى، أو من غير لغه كائنه ما كانت. و تكفى فيهما الإشاره المُفهمه، و الكنايه المصرّحه فى وجه قوى.

و يكفى قول: «نعم» بعد قول: أ حكمتونى؟ أ حكمت علىّ؟ و نحو ذلك، و يعتبر القول من المحكّم، و يكفى الرضا، و لا يُعتبر

فى المحكوم عليه.

### الثانى و العشرون: موت الحاكم أو جنونه أو نسيانه لا يخل بالحكم،

و يجوز تحكيم القرآن، و باقى الكتب السماويه، و كتب الحديث، و أقوال الموتى، و آرائهم المنقوله عنهم، أو المسطوره فى كتبهم، فى وجه قوى.

### الثالث و العشرون: أن أمر التحكيم و قبوله موكل إلى الإمام

أو نائبه الخاص، و تقوى تمشيته إلى المجتهدين، ثم إلى رئيس المسلمين فيما لم يكن الباعث فيه على الخصام الجلب إلى الإسلام، و إلا فهو إلى الإمام عليه السلام.

### الرابع و العشرون: ليس للحاكم بعد الحكم أن يرجع عن حكمه،

بل يمضى حكمه، و لا للمحكّم الرجوع عن التحكيم، إلا مع خشيه الفساد، و لو كان مشروطاً فيه الخيار، جاز فيه الرجوع.

### الفصل الرابع: فيمن اعتصموا بالإسلام

#### إشاره

فهم على أقسام:

### القسم الأول: الذين أسلموا قبل توجه الجند إليهم،

أو بعد توجهه إليهم قبل تسلطه عليهم، فهذا القسم معتصم، أمن على نفسه، و ماله منقولاً، و ذراريه، و تابعيه، و حاله كحال من تقدم إسلامه، لا يطالب بشىء سوى العشر، أو نصف العشر زكاه فيما فيه الزكاه ليصرف فى مصارفها، أو الخمس لبنى هاشم، ليصرف فى مصارفهم، إلا فيما لا يُنقل، فإنه فىء للمسلمين، و تجرى عليهم أحكام المسلمين.

### القسم الثانى: الذين أسلموا بعد الاستيلاء التام عليهم،

فهؤلاء لا ينتفعون بإسلامهم بشىء سوى درء القتل عنهم، و إن يحكم عليهم بالرق، استرقوا، و تملك أموالهم و ذراريهم تبعاً لهم، و إن لم يسترقوا و فدوا أنفسهم ثم أسلموا، كان جميع ما يتبعهم من الأموال و الذرارى ممّا لم يقع الاستيلاء عليه لهم، و ما

استولى عليه خارجاً عنهم.

**القسم الثالث: الذين أسلموا بعد الاستيلاء على بعض ما يلحق بهم، دون بعض،**

فهنا إن حكم عليهم بالاسترقاق، صارت جميع اللواحق ممّا استولى عليها و ما



لم يستولى للمسترق، وإلا كان ما دخل في تصرف المسلمين لهم، وما لم يدخل له.

و يتحقق الإسلام بقول: «أشهد أن لا إله إلا الله، محمد رسول الله» أو بما يُرادفها ولا يحتمل غير معناها من أى لُغَة كانت، و بأى لفظ كان. فإذا قالها حُكم بإسلامه، ولا يسأل عن صفات ثبوتيه، ولا عن سلبيه، ولا عن دلائل التوحيد، و شواهد الرساله، و لا يتجسس عليه فى أنه مُعتقد أو مُناق.

و يكتفى من الأخرس بإشارته، و إضافه لوك لسانه و كتابته أولى.

و الظاهر عدم الاكتفاء بقول: «نعم»، فى جواب من قال: «أشهد أن لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم؟»، أو قول: «بلى» فى جواب قول: «أشهد أن لا إله إلا الله، و أنّ محمداً رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم؟».

و لا تُقبل منه لو قالها غلطاً، أو غفله، أو حال نوم أو إغماء أو جنون أو دهشه تمنع عن القصد، و تقبل مع الجبر إن كان ممن لا يقرّ على دينه، و من المناق على الأقوى.

### الفصل الخامس: المعتصمون بالصلح

إذا رأى الإمام أو نائبه الخاص أو من قام بسياسه عساكر المسلمين ضِعفاً أو وهناً فيهم، و رأى أنّ إيقاع الصلح من الفريقين أصلح للمسلمين، و أوثق بحفظ شريعته سيّد المرسلين، أوقع الصلح بينهم و بين المسلمين على الوجه الأصح على قدر ما يسعه.

فإن أمكن الاقتصار فيه على حقن دمائهم أو استباحه ذراريهم أو نسائهم أو أموالهم، اقتصر على الممكن، إن كلا فكلّ، و إن بعضاً فبعض.

و مع التخيير ينتظر صلاح المسلمين بقدر الإمكان، و يأخذ بالأقلّ فالأقلّ على حسب ما يسعه؛ و إن لم يمكن إلا بتخصيص المال أو الذرارى أو النساء أو الطائفه فيوقع الصلح على بعض دون بعض، فعل.

فلو وقع الصلح مع واحد أو متعدّد قليل أو كثير، وقع على نحو ما وقع، و لا يقع الصلح من غير الرئيس؛ إذ ليس حكمه حكم الأمان.

و يكفى فيه جميع ما دلّ عليه من لفظ عربى أو غيره، من كِنايه أو إشاره مع الدلاله

صريحاً بمقتضى ذاتها أو القرائن الداخليّة أو الخارجيّة.

و يستوى حكم الصلح بين الرئيسين من الفريقين إلى جميع أهل الفرق، ولا يجوز أن يتولاه بعض الرعيّة كما جاز في التأمين.

و يجب أن يكون الواسطه من المسلمين مؤتمناً، موثقاً به، عارفاً، بصيراً بالأُمور، و يلزمه نشر ذلك بين الكفّار المخاصمين.

و إذا وقع الصلح على شىء، و جب أن يكون معلوماً بين المتصالحين.

و إذا فسد الصلح لفقد بعض شرائطه، و لم يعلم الكفّار بذلك، و دخلوا أرض المسلمين، كانوا آمنين حتّى يردّوهم إلى مأمنهم.

و يجوز الصلح على أخذ الأراضى منهم أو المواشى أو الأشجار أو المزارع أو غير ذلك.

### الفصل السادس: المعتصمون بالعهود و الإيمان و الندور

و مرجعها إلى الأمان إن تعلّقت به، و الهدئنه إن تعلّقت بها، و يزداد بها تأكيداً، فيجتمع حينئذٍ معها، و يتضاعف التأكيد بتكررها، و تضاعفها.

و لا بدّ من الإتيان بها على الوجه الشرعى، فلا تنعقد إلا بالله، و لله. و المدار على كلّ لفظ صريح فى معناه، من عربى صحيح أو مُحَرَّف، أو فارسى، أو تركى، أو يونانى، أو سريانى، أو نحو ذلك.

فلا ينعقد بالقران، و لا بباقى الكُتب المنزله من السماء، و لا بالأنبياء و الأوصياء، و لا بكتب الأنبياء، و لا بصفات الله المشترکه.

فإذا وقع بأحدها، دخل فى الأيمان المجرد، و يجرى الأيمان على ما تعلّق به من خصوص النفوس، أو النساء، أو الأموال، أو الأبناء، أو ما يعمّ الاثنين أو الثلاثة أو الأربعة، و فى جميع المحاربين إن عمّ، و فى البعض إن خصّ.

و يُشارك هذا القسم قسم المؤمنين؛ لرجوعه إليه فى أنّه يقع من الإمام، و نائبه الخاصّ و العام، و من كلّ من دخل فى الإسلام من العاقلين البالغين، من غير فرقٍ بين

الأحرار و العبيد، و الذكور و الإناث، و الأغنياء و الفقراء، و الأعرّاء و الأذلاء، بالنسبه إلى العدد القليل، كالعشره فما دون، و الحصن الصغير.

و لا يجوز فى غير ذلك إلا للإمام أو نائبه الخاص، إن كان فى مقام الجلب إلى الإسلام. و إن كان للدفع عن النفوس و الذرارى و الأموال، فإليهما أو إلى المنصوب العام، ثم إلى المتولّى لعساكر الإسلام، بعد عدم بسط الكلمه للإمام أو نائبه الخاص أو العام. و لو حكم متولّى العسكر بإبطال الأمان مع ما كان، كانت عليه معصيتان.

### الفصل السابع: فى المهادنه

و هى البناء بينهم على ترك الحرب، و الجدال، و المّبارزه، و التّزال إلى مدّه معلومه، على نحو ما يقع التراضى بينهم، و هى جائزه، و قد تجب.

و لا يُعتبر فيها صيغه مخصوصه، بل يجوز بكلّ ما يُفيد إنشاءها من لفظ عربى، أو غيره، و إشاره.

و لا تقع إلا بين العدد الكثير من الجانبين، و ليس لغير الإمام أو نائبه الخاص أو العامّ أو الأمراء و الحكّام مع عدم قيام من تقدّم المّهادنه؛ لأنّ سائر الرعيه لا يرجع إليهم أمر الحروب.

و لو وقعت مشروطه بعوض قلّ أو كثر أو بدخول من كان من أحد الفريقين إلى محالّ الفريق الآخر، أو ما يكون فى مكان مخصوص، أو محلّ مخصوص، أو بسائر الشروط الشرعيّه، أتبع الشرط.

و تشترط فيها موافقه مصلحه المسلمين؛ فلو كان فى المسلمين قوّه، و لا صلاح لهم فيها، لم يجز عقدها.

و لا يجوز عقدها أكثر من سنه، مع قوّه المسلمين، و يقوى جوازها أربعه أشهر، و مع ضعفهم لا يجوز أكثر من عشر سنين فى قول قوّى.

و القول بجواز ذلك لصلاح المسلمين لضعفهم أقوى، و يجوز الإذن من الإمام و من قام مقامه، لمن أراد الدخول إلى بلاد المسلمين، لرساله أو تجاره أو مّصالح آخر.

و لا- يجوز نقض الهُدينه بعد عَقدها، إلا إذا حصلَ فساد على المسلمين. و بعد النقض لا يجوز التعرّض لهم حتّى يردّوهم إلى مأمَنهم.

### الفصل الثامن: فى الأحكام المشتركة بين أقسام الاعتصام

#### إشاره

و هى أمور:

#### أحدها: أنها إن وقعت عامّه مصرّحاً فيها بالعموم،

كأن يُدْمَم أو يُؤْمَن أو يُعَاهَد أو يُصَالِح أو يُهَادِن على النفوس، و النساء، و الذرارى فى كلّ زمان و مكان، و فى جميع الأحوال و الأوضاع، و لجميع الفرقه المحاربه، أخذ بعمومها.

و إنّ حصّ بقسم من تلك الأقسام، أو ببعض خاصّ من الطائفه، عمل على المخصوص. و إن أطلق، دخلت النساء، و الذرارى، و الأموال، و لو كانت فى مواضع أُخر.

و أمّا الأرحام من الإباء، و الأمّهات، و غيرهم، و الأولاد البالغين فى طائفه لم يتعلّق بها العقد، فلا يدخل فى الإطلاق، و المرجع إلى المتفاهم عرفاً.

#### ثانيها: أنها لا تضادّ فيها،

فيمكن الجمع بين الاثنين، و الثلاثه، و الأربعه، و الخمسه؛ فإذا انحلّ واحد، بقى الآخر.

#### ثالثها: أنها لا تحتاج إلى صيغ خاصّه،

و يكفى كلّما دلّ على إنشائها من لفظ عربى أو غير عربى، أو إشاره، أو كناية. و يجرى فيها الفضولى، فيصحّ بالإجازه.

#### رابعها: أنّ العام منها و المُطلق يقتضى رفع الأذيه عن الكفّار بقول، أو فعل ضرب، أو شتم أو إهانته مواجهه؛

و لا يقتضى رفع غيبتهم، و سبهم، و الطعن فيهم على الوجه الشرعى، مع الغيبه.

و تجوز مُناظرتهم، و إظهار معاييبهم، و ذكر ما فى كُتُبهم المحرّفه، لردّهم إلى الحقّ، بل لمجرّد قيام الحجّج عليهم.  
و أمّا المقيد و المشروط، فيتبع قيده، و شرطه.

**خامسها: أنه إذا شرط عليهم مال أو عمل أو شرط آخر،**

أو شرط لهم مع صلاح

المسلمين، صحَّ الشرط، و لزم أتباعه.

### سادسها: أن كل من ظهرت منه خيانه للمسلمين،

بأن كان عيناً جاسوساً للكفار يُوصل إليهم الأخبار، أو يسعى بفتنتهم، ليفرق كلمتهم، و يوهن قولهم، انحلّ عقده.

### سابعها: لو بان فساد العقد، و قد كان بعض الكفار ظنوا صحته مدّه، فدخلوا أرض المسلمين،

لم يتعرّض لهم، و ردّوا إلى مأمهم.

### ثامنها: أن الشرط الفاسد يُفسد العقد،

و من الشروط الفاسده ردّ النساء المُسلمات إلى الكفار، و ردّ المسلمين إليهم، إذا لم يكن لهم طائفه تمنعهم، إذا أرادوا حملهم على الكفر.

و منها: إظهار المناكير من المعاصي الكبار، كالزنا، و اللواط، و شرب الخمر، و السحر، و ضرب النواقيس، و نحوها.

### تاسعها: لو جاءت معهم امرأه، فأسلمت، لم تردّ.

فإن جاء زوجها فأسلم قبل انقضاء العده أو علمت ذلك كذلك، فهي له؛ و إلا فلا. و لو علمت التقدّم قبل الانقضاء بعد الانقضاء و لم تزوّج، فكذلك؛ و بعد التزويج فيه وجهان.

و إن لم يكن دخل بها، خرجت من يده حين إسلامها. و إن دفع إليها مهراً و لم يرجع، أخذه؛ و إن رجع، فلا شىء له؛ و إن أخذه، فرجع في العده، ردّه إليها. و إن لم يدفع شيئاً سُمى أولاً فلا شىء له. و إن اختلفوا في الدفع أو الردّ، حُكم بالعدم في المقامين.

### عاشرها: لو تعرّضهم أحد من المسلمين أو المعتصمين أو غيرهم في أرض المسلمين، وجب الذب عنهم،

و في غيرها لا يجب إلا مع الشرط.

### حادى عشرها: لو بدّل أحدهم دينه، و لم يخلّ بالعقد،

أقرّ على ما كان عليه على الأقرى، و لو أخلّ، كما إذا كان من أهل الكتاب، فخرج عن أهل الكتاب، لم يقَرّ على ذلك، و عادَ حرياً.

### **ثانى عشرها: لو نقضَ رئيسهم العقد،**

أو اجتمعوا ظاهراً على نقضه، انتقض بالنسبه إلى الجميع. و لو نقضه غيره، اختصّ بالناقض. و لو انفصل أحد عن الرئيس أو

قومه، و دخل دار الإسلام أراد إمضاء العقد في حقه أمضى في حقه و لحق كل حكمه.

### ثالث عشرها: إذا نقض عقدهم، لظهور خيانتهم أو لغير ذلك،

ردّوا إلى مأمّنهم، و أجرى عليهم بعد ذلك حكم الحربين.

### رابع عشرها: إذا أغار قوم من أهل الحرب أو غيرهم،

فأخذوا غنيمتهم منهم، فاستخلصها المسلمون، فالأقوى وجوب الردّ عليهم، إلا أن يشترطوا أنّ ذلك ليس عليهم.

### خامس عشرها: إذا حصلت مُرافعة بينهم و بين المسلمين،

أو فيما بينهم، مع وحده النوع و تعدّده، و رجعوا إلى الإمام أو المنصوب الخاصّ أو العامّ، تخيّر بين الحكم بينهم، و بين الردّ إلى مذاهبهم. و إذا امتنع أحد الخصمين، و رجع الآخر إلى حكم المسلمين و قضاتهم، طلبوه للحضور.

### سادس عشرها: تجوز المعامله معهم ببيع، و شراء، و إجاره، و جعاله،

و مزارعه، و مضاربه، و تكره الأمانه عندهم من أيّ الأمانات كانت.

### سابع عشرها: تجوز الضيافه عندهم، و شرب مائهم، و قهوتهم،

و أكل طعامهم حبّاً، و طبخاً، إن جاؤا به مع احتمال عدم الإصابه برطوبه، كأن يأتوا به في ظرف، و قام احتمال أنّهم عملوه، و لم يصيبوه، و أنّ العامل كان مسلماً.

و ما تتوقّف إباحته على التذكيه، يحكم بأنّه ميته، إلا مع حجّه شرعيه تدلّ على الخلاف.

و لو باع أحدهم الآخر خمراً أو خنزيراً و أعطى المسلم الثمن أو أحاله به، جاز.

### ثامن عشرها: لا يجوز تملك المملوك المسلم و إن كان من الفرق المُبدعه،

و كذا المنتسب بالإسلام، كالمرتدّ و الغاصب منهم، و لا رهنه عندهم، مع بقائه في يدهم. و لو كان قد ملكه مسلماً ثمّ كفر، بيع



عليه قهراً.

**تاسع عشرها: لا يجوز تملك المصاحف، وكتب الأخبار، و الدعوات، و الخطب، و المواعظ لهم.**

و لو ملكها مسلماً، نقلت عن ملكه إلى غيره قهراً.

**العشرون: تجوز الصدقه المندوبه عليهم،**

و لا سيما الأرحام منهم، و القرابات،

خصوصاً الأبوين، ما لم يكن في ذلك تقويه على المسلمين.

### **الحادى والعشرون: تجرى أحكامهم، ويمضى نكاحهم، و طلاقهم،**

و عتقهم، و وقفهم، و جميع ما كان منهم على وفق مذهبهم، و تجوز لنا معاملتهم على وفق مذهبهم و طريقتهم التى هم عليها.

### **الثانى والعشرون: أنهم نجسوا العين ذميههم و غيره**

كالكلب، و الخنزير؛ و ذبائحهم حرام.

### **الثالث والعشرون: تحرم مُناكحتهم مع المسلمين،**

فلا- يجوز لمسلم أن يكون زوجاً لبعض نسائهم ابتداءً فى العقد الدائم كتابياً، بل و لا غيره، و كذا فى الاستدامه، و المتعه، و ملك اليمين لغير الكتابيه؛ و أما فى الكتابيه فلا مانع.

### **الرابع والعشرون: أنهم لا يُغسلون، و لا يُحنطون، و لا يُكفّنون،**

و لا- يُصلّى عليهم، و لا يُدفنون، إلا لخوف تأذى المسلمين من رائحتهم. و هذه التسعه الأخيره مُشتركه بين الكتابى و غيره، و المُعتصم و غيره.

### **الخامس والعشرون: أن المسلمين يعينونهم على الكفّار إذا دهمهم؛**

لتشبهتهم بالإسلام، و ترتّب قوه الإسلام؛ و إذا قامت الحرب فيما بينهم، أعانوهم.

### **السادس والعشرون: لو أخذ منهم مسلم مالاً، ردّه عليهم،**

و لا تردّ النساء، و لا الذرارى بعد الإسلام أو وصفه.

### **السابع والعشرون: أنه ينحلّ العاصم من جزيه و غيرها بإخلائهم بأُمور المسلمين،**

بأن يكونوا جواسيس للمُشركين، أو مخذلين للمسلمين، أو موقعي الفتنة بينهم، و نحو ذلك ممّا يقتضى وهن الإسلام.

ثمّ الذى يظهر بعد إمعان النظر، و التأمل فيما بلَغنا من السِير، و آيات نفى الحرج، و أخبار نفى الضرر أنّ العقود الأربعة: «من عقد الذمّه و ضرب الجزية و تقريرها، و عقد الأمان، و عقد العهد حيث نجعله عقداً مُستقلاً، و عقد الصلح، و ما يذكر فيها من الشروط، و يجرى فيها من الأحكام» إن صدرت من المُسلمين و من الكفّار فى رفع اليد عن جبرهم و إقامة الحرب معهم من جهه الإسلام، فتلك لا يتولاها سوى الإمام أو نائبه

الخاصّ؛ إذ ليس لأحدٍ سواه جمع العساكر، و الجنود، و الحرب مع الكفّار لجلبهم إلى الإسلام، فتكون العقود المشتمله على التأمين منه؛ إذ لا يمكن صدور الحرب إلا عنه.

و إن صدّرت لحقنِ الدماء، و حفظ النساء و الذراري و الأموال، فذلك لا يختصّ بالإمام، و إلا لفسد النظام، و ربّما أدى الحال إلى اضمحلال كلمه الإسلام.

فالضرورة الإلجائية قاضيه بجواز صدور تلك العقود بعد غيبه الإمام أو حضوره قبل بسط كلمته من المنسوب العامّ، كبعض أهل الحقّ من المُجتهدين، رضی الله تعالى عنهم.

فإن ظهرَ عجزهم، و جبّ عليهم الإذن لرئيس الجند و العساكر في إيقاع هذه العقود مع الكفّار، مع اجتماع شروطها؛ فإن لم يأذنوا في ذلك، و لا قاموا بالأمر، خرجوا عن طاعه صاحب الأمر.

و يجب حينئذٍ على مَنْ كانَ له لياقه القيام بهذه الأمور و سياسه عساكر المُسلمين القيام بذلك.

و يصرف حاصله في تجهيز عساكر المُسلمين، فإن زاد شيء رُجعه إلى المُجتهدين ليقسّموه في فقراء المُسلمين.

### الفصل التاسع: في تفصيل أحكام عقد الذمّه

#### إشاره

و قد مرّت الإشارة إليها إجمالاً، و فيه مباحث:

#### أحدها: في نفس العقد

لا- يُشترط فيه صيغه مخصوصه، بل يكفي مُطلق إنشاء لفظ عربيّ، و غيره، من كنايه، و إشاره، و قبول المدفوع إليه، و جميع ما دلّ على إعطاء الكافر أماناً إمّا على نفسه أو عرضه أو ذراريه، و ماله قدرأً من المال يفرضه عليه رئيس المُسلمين.

و في جواز تخصيص الأمان ببعض الأشياء المذكوره عدا النفس دون بعض مع الشرط، فإن أطلق أو عمّم عمّ، و إن خصّ خصّ، و جه قوی.

**ثانيها: في العاقد**

و هو الإمام أو نائبه الخاص، دون النائب العام، و رؤساء أهل الإسلام، لو كان دفع الجزية منهم لارتفاع الجبر لهم على الإسلام؛ لأنّ الجهاد في ذلك مخصوص بالإمام أو نائبه الخاص.

و أمّا ما كان قبوله لدفع فسادٍ عن المسلمين، حتّى لا يُعينوا عليهم الحربين، أو حتّى تقلّ جموعهم، و تنكسر شوكتهم، أو لأجل مصلحه غزاه المسلمين و فقرائهم إلى غير ذلك، فيجوز من المنسوب العام، و الرؤساء و الحكّام، حيث لا يقوم بها المنسوب العام.

و إذا عقد المسلمون معهم، لزمهم الوفاء بعقدهم، ما لم يخرقوا الذمّه بارتكاب بعض ما ينقضها من الأعمال.

**ثالثها: في المعقود له**

لا يصحّ عقد الذمّه إلا مع أهل الكتاب، كاليهود و النصارى؛ أو من له شبهه كتاب، كالمجوس و السامره و الصابئه إن دخلوا في أحد الأقسام الثلاثة جرى عليهم حكمهم، و إلا فلا، كما قيل: إنهم يعتقدون أنّ الكواكب السيّاره إلهه (١).

و من رجع عن مذهب من مذاهب أهل الكتاب إلى مذهب آخر، استمرّ على عقده على الأقوى.

و يدخل في العقد على الأقوى أهل الصوامع، و الرهبان، و المعقّدون (٢)، و السفهاء، و المفلسون إن باشرها الأولياء، و إلا باشروها بأنفسهم، و يدخل الفقير، و يُنظر إلى ميسره.

و لا يدخل العبد إلا أن يعتق، و لا الصبيّ إلا أن يبلغ، و لا المرأه و لا الممسوح

١- تفسير التبيان ٣: ٥٩٢، المصباح المنير: ٣٣٢.

٢- كذا، و يحتمل كونه تصحيف: المعقّدون، و عمّد الولد غسله بماء المعموديه، و المعموديه أوّل أسرار الدين المسيحي و باب النصرانيه، و هي غسل الصبي و غيره بالماء باسم الأب و الابن و روح القدس. المنجد: ٥٢٩ «عمد».

و لا- الخنثى إلا- بالتبع، و لا المَعْتَوه و هو الواسطه بين العاقل و المجنون و لا المجنون المطبق، و لا الأدوارى فى بعض أقسامه، و هى أربعه: (من يعتوره الجنون) (١) غير مُتتابع، و هذا يُلحق بالمُطبق. و من يعتوره قليلاً من التتابع، و الظاهر أنه كسابقه. و من يعتوره كثيراً من غير تتابع، و يقوى فيه أنّ المدار على الأ-كثر. و من (٢) يعتوره كثيراً من التتابع، و يقوى فيه التوزيع، و طريق الاحتياط غير خفى.

و إذا ارتفع الصغر و حصل البلوغ، أو الجنون فحصل العقل، ضُربت عليهم. و إن ضُربت امرأه أو غيرها ممن لا جزية عليه على نفسها جزية، فلا تلزم بشىء.

و يُشترط رضا المعقود لهم، بل لو عُقد عليهم قهراً لم يصح، و تتبع النساء و الأولاد الصغار فى الجزية، و إذا بلغوا وضعت عليهم الجزية. و لا يدخل الإباء و الأمهات علواً أو سفلاً و باقى الأقارب إلا مع الشرط.

و الاثنان على حقو واحد إن كانا واحداً فلا كلام، و إن كانا اثنين، فاعتصام أحدهما يستدعى اعتصام الآخر، فيما يتعلّق بالبدن؛ حذراً من السرايه، و يتمشى ذلك فى جميع أسباب الاعتصام.

و إذا مات من عليه الجزية بعد الحول، أخذت من تركته؛ و إن مات فى الأثناء، أخذ منه على النسبه. و إن أسلم فى الحول أو بعده، لم يؤخذ منه شىء.

و تنبغى كتابه أسماء أهل الجزية، و أوصافهم و أنسابهم الرافعه للاشتباه، و ضبط أتباعهم، و لواحقهم.

#### رابعها: فى المعقود به

ينبغى لمتولّى الأمر عن إذن صاحب الأمر أن يسأل و يفحص عن أحوال من يُريد إيقاع الذمه معهم؛ ليفرّق بين الغنى و الفقير و المتوسط، و يكون على بصيره من الأمر.

ثمّ المضروب لا يكون إلا من المال فى هذا المقام، دون باقى جهات الاعتصام،

١- بدل ما بين القوسين فى النسخ: يريقون الجنون هو.

٢- فى «ح»، «ص»: ممن، بدل و من.

فلا يجوز عقد الذمه على أطفال و عيال، و إن جازَ في باقى طرق الأمان.

و يجوز ضربها على الرؤوس، و الأراضى، و الأشجار، و البهائم، و المركب من الاثني، و الثلاثة، و الأربعة، و يجوز أن يكون من النقد، و الجنس، و المركب منهما.

و وظيفتها: التأديه فى كل سنه مَرّه، و يقوى جواز الأقلّ و الأكثر مع الشرط.

و تقديرها إلى رئيس المسلمين الداخلين فى أرضه، و لا يلزم الأخذ بخصوص ما وقع من أمير المؤمنين عليه السلام من أن على الفقير اثنا عشر درهماً إسلامياً، و على المتوسط ضعفه أربعة و عشرون، و على الغنى ضعفه ثمانية و أربعون؛. (١)

و يجوز اشتراط ضيافه المسلمين أو غيرهم من رُسل الحربيين، و يكتفى بها جزيه وحدها أو مع الانضمام إلى غيرها، أو تجعل شرطاً خارجاً. و لا يجب الخروج عن دورهم، بل حالهم كحال المسلمين، و الظاهر أنه لا بأس بأن يشترط عليهم ذلك.

و يشترط وضع المساكن و البيوت و نحو ذلك، و إذا جُعِلت الإضافة جزيه أخذ على الغنى غير ما يؤخذ على غيره.

و لو اجتمعت جزيه سنتين أو أكثر لم تتداخل.

### خامسها: فيما يلزم لهم بعد عقد الذمه على الإطلاق،

و هو أمور:

منها: عصمه نفوسهم، و أعراضهم، و نسائهم، و ذراريتهم، و أموالهم إلا ما شرط خروجه من المال، و لا يجوز سبهم، و شتمهم، و ضربهم، و تخويفهم، و أذيتهم مُشافهَةً؛ و مع الغيبه لا بأس بشتمهم، و سبهم، و غيبتهم.

و منها: عدم منعهم عن كنائسهم، و عباداتهم، و شرب الخمر، و أكل الخنازير، و نكاح المحارم، و ضرب الناقوس، و استعمال الغناء و الملاهى، و نحو ذلك مع التستر فى ذلك.

و لو قتل مَمَّن يستحل الخنزير خنزيراً، أو أراق خمراً مع تسرّهم، ضمن قيمته عندهم، و لا شىء مع التظاهر. و لو غضبهم و جب ردّه.

و لو ترفعوا إلينا، و جب الحكم عليهم، أو ردّهم إلى أهل ملّتهم، ليحكموا عليهم بمقتضى شرعهم.

و يجب دفع المسلمين و الكفّار عنهم إذا كانت محالّهم مع المسلمين، و كذا مع بعدها على إشكال، و يلزم مع الشرط. و شرط عدم الذبّ عنهم لا يقع صحيحاً على إشكال.

و منها: تمكينهم من الخروج إلى الأسواق، و الدخول فى المعاملات مع المسلمين، و حرمة خيانتهم، و أكل أموالهم، و حرمة إهانتهم، فيما عدا المستثنى، و يحرم إكرامهم بوجه يترتب عليه أذى المسلمين، و سقوط محلّهم.

### سادسها: فيما يلزم عليهم

#### إشارة

و هو أقسام:

#### أحدها: ما لا تنقذ بدونه الذمّه،

و مع الإخلال بواحد منها تختلّ الذمّه، و هو أمور:

أحدها: عقد الجزية لرئيس المسلمين و لو كان من غير أهل الحقّ إذا فقد الرئيس من أهل الحقّ على أنّها جزية، قد حفظوا أنفسهم بها من استرقاق، و استباحه الأعراض، و الذرارى، و الأموال.

ثانيها: تسليمها بيد الرئيس المطاع أو نائبه، فلو سلّموها بيد بعض الجند أو الرعيّه لم تكن جزية.

ثالثها: التزام أحكام المسلمين، و دخولهم تحت الرقيه لهم.

رابعها: ترك قتال المسلمين.

خامسها: عدم إظهار سبّ النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم، أو الأئمّه عليهم السلام، أو إعلان سائر المنكرات فى دار الإسلام، كإرجال الخنازير جهاراً لأجل الأكل فى دار الإسلام، و التظاهر بشرب الخمر، و نكاح المحرّمات.



سادسها: عدم تكْرُر هتك أعراض المسلمين و المسلمات أو قتلهم.

### الثاني: ما يفيد تركه مع الشرط،

و يمنعون عنه مع عدم الشرط، من دون نقض، فإن قاتلوا انتقضت ذمتهم من أجله، و هو أمور:

أحدها: ترك الزنا بالمسلمات.

ثانيها: ترك نكاح المسلمات.

ثالثها: ترك اللواط بأولاد المسلمين.

رابعها: ترك فتنه المسلمين عن دينهم.

خامسها: عدم قطع الطريق على المسلمين.

سادسها: عدم إيواء عيون المشركين.

سابعها: عدم معاونه على المسلمين، بدلاله المشركين على عوراتهم، و مكاتبهم، و إرسال الرسل إليهم في ذلك.

ثامنها: استعمال ما فيه غضاضه و نقض على الإسلام من دون إظهار سب للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سلم، و من هو بمنزلته، فإنه ناقض مطلقاً كما عرفت.

تاسعها: أن لا يبيعوا سلاحاً على الكفار مكرراً وقت الحرب.

عاشرها: ترك تكْرُر دخول المساجد.

### الثالث: ما يجب عليهم، شُرْطُ أَوْ لَمْ يُشْرَطْ،

و لا ينتقض الذمه، شُرْطُ أَوْ لَمْ يُشْرَطْ. و هو أمور:

أحدها: أن لا يبنوا كنيسه أو بيعه في بلده مصرها المسلمون، و لا في بلده ملكوها منهم قهراً أو صلحاً؛ و إن أحدثوا شيئاً نُقِضَ. و لهم الاستمرار على ما كان سابقاً، و كذا إصلاح المنهدم. و يكره للمسلم أن يؤجر نفسه للإصلاح.

و لو وجد في بلد المسلمين شيئاً منهما أُبْقِيَ على حالهما؛ لاحتمال بنائهما على الوجه المأذون فيه، بأن كانت بعيدة ثم اتّصلت، أو



و لو شرطوا فى عقدهم إبقاء الكنائس، أُبقيت. و إن صولحوا على أنّ الأرض لهم، كان لهم بناء كنائسهم و بيعهم. و لو شرطوا عليهم النقص، نقضوا.

ثانيها: عدم تعليه بنائهم المستحدث على جاره المسلم، مؤمناً كان أو لا، داخلاً فى حقيقه الإسلام أو صورته. و فى جواز المساواه بحث. و المرتد لا حُرّمه له، و لا يدخل فى المتشبهين هنا.

و يختص الحكم بأهل محلّته، دون غيرهم، و لو خرج عن البلاد فعل ما أراد.

و لو كان بناؤه على أرض عاليه أو بناء المسلم فى سرداب و لذلك حصل ارتفاعه فلا بأس.

و لو اشترى داراً عاليه من مُسلم، لم يجب عليه الهدم. و لو اشتراها من ذمى، لم يكن بناؤه على الوجه المأذون فيه، هدمت. و لو انهدمت لنفسها، فلا يجوز رفعها. و الظاهر أنّ الأمر يجرى فى بيعهم و كنائسهم، كما يجرى فى دورهم.

ثالثها: ترك ضرب النواقيس و نحوها.

رابعها: ترك الدخول فى المساجد من دون استدامه.

خامسها: عدم استعمال الزينه.

سادسها: ترك بيع الخمر و الخنزير على المسلمين.

سابعها: ترك شراء القرآن و العبد المسلم، و كذا الكتاب المشتمل على أخبار النبىّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سلم، أو الخطب، أو المواعظ، أو الدعوات، أو الزيارات، أو بعض المشرفات، كقطعه من ثوب الكعبه، أو تراب يتخذ للعباده و التبرّك من الأماكن المشرفه. ثامنها: ترك استرهان شىء من المذكورات، مع الوضع فى أيديهم، و كذا الحال فى استئجارهم لها. و الضابط أن يتركوا التسلّط على جميع ما فيه إهانته الشرع من جهه سلطانهم.

تاسعها: أن لا يجلسوا للمسامره و المعاشره، أو يطيلوا الجلوس فى معبر المسلمات من شوارع أو مشارع أو محلّ يجتمعن فيه لبيع غزل أو غيره، كما أُعتيد فى العراق، إلى غير ذلك ممّا فيه غضاظه على المسلمين.

**الرابع: ما لا يجب إلا بالشرط،**

و لا ينقض العهد و إن شرط، و ينبغي اشتراطه.

و هو التمييز عن المسلمين بأُمور أربعه: فى اللباس، و الشعر، و الركوب، و الكنى.

ففى اللباس؛ لبس ما يخالف لون لباس المسلمين، و شدّ الزنار فوق ثوبه إن كان نصرانياً، و بجعل خرقه فى عمامته، أو خاتم رصاص أو حديد فى رقبته، و أن لا يلبسوا الثياب الفاخره، كالشال و نحوه.

و فى الشعر؛ بحذف مقاديم الشعور، أو إطاله بعض شعر الرأس بما يغير وضع المسلمين؛ و عدم فرق شعورهم.

و فى الركوب؛ المنع من ركوب الخيل، و السروج، و ركوبهم عرضاً، و وضع الرجلين من جانب واحد، و عدم اتخاذ السلاح، و عدم لبسه.

و فى الكنى؛ ألا يكنوا بكنى المسلمين.

و يستوى هؤلاء مع غيرهم من المعتصمين فيما يتعلّق بضعف المسلمين، و هتك أعراضهم، و إضلالهم.

**الباب الخامس: فى باقى أقسام الكفار و من بحكمهم****إشاره**

و فيه فصول:

**الفصل الأوّل: فى الكفار المُتَشَبِّهين بالإسلام،****إشاره**

الداخِلين فى مِنباه، الخارجين عن معناه، و هم أقسام:

**أحدها: الخوارج،**

و هم المتديّنون بِيُغْضِ عِلى أمير المؤمنين، و سيّد الوصيّين عليه السلام. و المعروف منهم اليوم قوم يسكنون المسقط، و البنادر

التي حولها، ودينهم مبنى على حُبِّ الشيخين، وُبُغْضِ الصَّهْرَيْنِ: عليّ بن أبي طالب عليه السلام و عثمان بن عفّان.

و هم قسم من الكفار، لإنكارهم ضرورياً من أكبر ضروريات الدين، و قد هتكوا حُرْمه الإسلام بهتكهم حُرْمه من كان أصله و أسَّه، و طعنوا على رسول الله بطعنهم على من جعله الله نفسه.

و قد كذبوا الآيات المُتكاثره، و الأخبار المتواتره، و ردّوا على كتاب الله، و كذبوا أخبار رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم.

و جحدوا ما صدر منه من المُعجزات، و ظهر منه من الكرامات، التي لهجت بها ألسن أهل الحَضَر، و البوادي، و غنّى بها الحادي في كل وادي، و نادّت بها الخطباء على منابرها، و أذعنت بها الملوكة من أكاسرها و قياصرها، و أقزّت بها الأعداء، حيث لم يسعهم إنكارها، و سلّمت لها الأضداد، فلم يمكنهم إلا إظهارها.

تقاصر عن وصفه من عداه حتّى زعم الغلاة أنّه الله.

لا تُحصى صفاته، و لا تُحصَر مفاخره و كراماته، متى وقعت على أحد الشدّه أو بعض المتاعب نادى باسم عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

فلو أنّ البحر مداد، و الأقلام من جميع أشجار الوهاد، و الإنس و الجنّ حُسيّاب، و الملائكة كتّاب، ما أحصوا فضائله، كما هو مضمون قول سيّد العباد (١).

### ثانيها: النواصب،

و الناصب يطلق على معانٍ:

أحدها: المتديّن بُبغض عليّ أمير المؤمنين، أو أحد الخلفاء الراشدين، فيتحد مع المعنى المتقدّم، أو يكون أعمّ منه.

ثانيها: المتظاهر بُبغض عليّ عليه السلام، أو أحد الخلفاء، و إن لم يتّخذ ديناً، و هو أعمّ ممّا تقدّمه.

ثالثها: المُبغض كذلك مطلقاً، مُتظاهراً أو لا، و هو أعمّ من القسمين السابقين. و هذه الأقسام مُشتركة في تحقّق الكُفر في الحقيقه؛ لتواتر الأخبار النبويّه بأنّ مُبغض

علّى أو أحد الخلفاء كافر (١).

و قد يقال: باستلزامه إنكار ضرورى الدين.

و هذه الأقسام الثلاثة تستباح دماؤهم، دون أعراضهم و نسائهم و أموالهم، كالمرتدّ على الأقوى، و فى النجاسه كالكفار.

### ثالثها: الغلاة،

و هم القائلون بأنّ واجب الوجود و خالق الخلائق هو علّى عليه السلام أو غيره، و المعروف منهم هو القسم الأوّل.

و هؤلاء كفّار، و كفرهم أظهر من كفر من تقدّم، لكن يُدخلون أنفسهم فى الإسلام، و هو برىء منهم، فهم مُتشبّهون؛ لإقرارهم بنبوّه النّبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم، و إجرائهم أحكام المسلمين على أنفسهم، و دخولهم فى ضمنهم.

و هؤلاء فى إفراطهم أعجب من السابقين فى تفريطهم، أين من تعرضه الأعراض، و تغلب عليه الأمراض، و تؤلمه الأوجاع، و يؤذيه الصّداق، و تخطفه المتيه عن الاتصاف بكونه ربّ البريّه؟! ثمّ أين من يلد و يولد عن النسبه إلى الواحد الأحد؟! و إذا وقعت حرب بين المتشبّثين بالإسلام، و بين من لم يتشبّث به من الكفّار، أعان المسلمون المتشبّثين؛ لأنّ فى ذلك تقويه الإسلام.

و إذا وقع فيما بينهم، أعانوا من عدا الغلاة على الغلاة، ثمّ غير المتظاهر بالنصب على المتظاهر، ثمّ المتظاهر على المتديّن.

و يمنع الجميع عن دخول المساجد، و الحضرات المنوّره.

و بعض أقسام المسلمين و إنّ خرجوا عن الطريقه الحقه فى بعض الأصول و الفروع، داخلون فى عنوان المسلمين، و يجرى عليهم ما يجرى على أهل الحقّ من عصمه الدماء، و الأعراض، و السبى، و المال، و طهاره السور، و حليه الذبائح، إلى غير ذلك.

١- مناقب على بن أبى طالب لابن المغازلى: ٥١، ١٩٥، ١٩٦، ذخائر العقبى: ٦٥، ينابيع المودّه: ٢٥١، فرائد السمطين ١: ١٣٨، المناقب للخوارزمى: ٢١٥.

فهم مسلمون في الدنيا، يجري عليهم أحكام الإسلام؛ لطفاً من الله، لحفظ أهل الحقّ منهم، فإذا ماتوا خرجوا من حكم الإسلام. و أول مراتب الخروج التجهيز، من التّغسيل، و التّحنيط، و التّكفين، و الصلاه، و الدفن إلّا مع الخوف، و اخره الخلود. و قد يدخلون في اسم النواصب، و إن لم يكن الإطلاق شائعاً، و هم أربعة أقسام: أحدهم: من نصب خليفه لرسول الله على غير حقّ، و لذلك يُدعون بالنواصب.

ثانيهم: من نصب العداوه لأهل الحقّ؛ لنصبهم خليفه حقّ، أو عدم إقرارهم بما نصبوه من خليفه باطل، فسَمّوا بالنواصب، و هم قسمان:

قسم دخلوا في اسم أهل الحقّ، و خرجوا عنهم بإنكار بعض ما ثبت عند أهل الحقّ، كالواقفيّه، أو بإثبات غير ما ثبت عندهم، كالفتحيّه، أو بالجمع بين الأمرين.

و قسم خرجوا عن الاسم، و كان بينهم و بين أهل الحقّ كمال المباينه و المضادّه.

و الأقسام الثلاثه السابقه الأوّل و الثالث و الثاني بأقسامها الثلاثه مشتركه في الحكم بالتنجيس، و عدم إباحه الذبائح، و عدم عصمه الدماء بعد الاستتابه في وجه قوى. و أمّا الأعراض و الذراري و الأموال، فمعصومه على الأقوى، كما في المرتدّ، و لا عصمه لمال الغلاه.

و لا يجري في جميعهم حكم الفطرى من جهه الارتداد، و لا من جهه الانعقاد، على إشكال في الأخير. و إذا أظهر أحدهم التوبه قبل الاستيلاء عليه أو بعده فقد حقن دمه.

و أمّا المنافقون المكتوم أمرهم، فيلحقهم أحكام المؤمنين، و يُعاملون كعامله النبيّ لهم من قبول شهاداتهم، و إجراء جميع أحكام المؤمنين عليهم. و إذا ظهر منهم ما أبطنوه من الخلاف، جرى عليهم حكم ما أظهره.

و الخارجون عن الإيمان برّدّه عن فطره إيمانيّه أو ملّه كذلك، أو بإنكار ضرورى من ضروريات الإيمان يلحقون بغير النواصب من أهل الباطل.

و أمّا السابّ للخلفاء الراشدين، فهو كالسابّ للنبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم، يُحكم عليه بحكم المرتدّ الفطرى، و إن كان إسلامه ملىاً على الأقوى.



## الفصل الثاني: في البغاه

البغى: هو الظلم، و التعدي، و كل ظالم باغ.

و إعانه المظلوم على الظالم في دفع الظلم عنه فيما يتعلّق بالأعراض و النفوس واجبه على المكلّفين وجوباً كفاً، فتجب المحاربه في دفعه عنها وجوباً كفاً مع ظنّ السلامه.

و يجب النهى عن التعرّض للأموال؛ لأنّه نهى عن المنكر. و تستحبّ المحاربه في الدفع عن أموال المظلومين، مع ظنّ السلامه.

و لو علم أنّ ذهاب مالهم مُستتبع لذهاب نفوسهم، رجع إلى الأوّل.

و في إجراء الحكم فيما لو كان الظالم من المؤمنين، و المظلوم من الكفّار المعتصمين، أو الكفّار المتشبهين، أو المسلمين الخارجين عن طريقه الحقّ، فيما لو توقّف على قتل نفس مؤمنه، و لم يغنّ مجرّد النهى عن المنكر، يقوى العدم.

ثمّ لو بغت فرقه من المؤمنين على أخرى منهم، فغلبت المظلومه الظالمه، فليس لهم أن يجهزوا على جريحهم، و لا يتبعوا مدبرهم، إلا مع بقاء احتمال رجوعه.

و لا يجوز لمن أضرّ البغى أو أظهره بلسانه التعرّض له قبل الشروع فيه.

و كلّ مال اغتتمه المظلومون و جب ردّه إلى الظالمين، و لو كانوا من غير الفِرَق المُحقّقه، و المظلومون من أهل الحقّ.

و إن كانوا مُستحلّين لدماء أهل الحقّ أو أموالهم لأمر صدر مثله منهم، جاز لأهل الحقّ معاملتهم بمذهبهم، و أن يستحلّوا دماءهم، و أموالهم في حرب و غيره. و أمّا الأعراض و الذراري، فلا يجوز التعرّض لها.

و يدخل في البغاه كلّ باغ على الإمام أو نائبه الخاصّ أو العامّ، ممتنع عن طاعته فيما أمر به، و نهى عنه، فمن خالف في ترك زكاه أو خمس أو ردّ حقوق حاربه.

و لحاكم المسلمين الحامى لبيضة الإسلام، و الدافع عن دماء المسلمين و أعراضهم إذا اضطرّ إلى ذلك مُحاربه. و لو استنصر لطائفه منهم لحفظ بيضة الإسلام فامتنعوا،

جاهدهم، و جبرهم على النصره. و إذا قتل منهم قتيل، فلا وزر، و لا غرامه.

و المتبادر من إطلاق الباغين: الباغون على أحد الخلفاء الراشدين بعد أن تُثنى له الوساده، و تكون عصا الشرع بيده قائمه بشروط:

أحدها: تفردهم عن الإمام، و الامتناع عن التبعية، و الدخول في ضمن الرعيه، في بلده كانوا أو قريه أو صحراء.

ثانيها: أن يكون لهم قوه، و كثره، و شوكة، فلا يفلّ جمعهم إلا بعد جمع الجموع، و إقامة الحرب، و إلا لزم الدفع بالأسهل.

ثالثها: أن يكون لهم شبهه، لا يعذرون فيها، بسببها خرجوا عن طاعه الإمام.

رابعها: أن لا يمكن ردّهم بالمناظره، و إلقاء الحجج.

خامسها: أ لا يمكن دفعهم و ردّهم إلى الطاعه بإيقاع الفتنة بينهم أو بغير ذلك، سوى الحرب.

و يجب على الخليفه المنصوب من الله مُحاربتهم، و مُقاتلتهم، حتّى يرجعوا إلى الحقّ؛ و له أن يستعين عليهم بأهل الذمه، و بباقي فِرَق المُعتصمين من الكفار.

و لا يجوز له قتلهم قبل المُقاتله، و لا يجهز على جريحهم، و لا يتبع مُدبرهم، إن لم يكن لهم رئيس يرجع إليه، كأهل البصره، و أهل النهروان.

و إن كان لهم رئيس، كأهل الشام في صفّين جهز على جريحهم، و أتبع مُدبرهم، و لا- تُسبى ذراريهم، و لا- نساؤهم، و تحرم أموالهم ممّا لا يحويه العسكر، و ممّا حواه، و لا ضمان فيما تلف منها حال الحرب.

و إذا تابوا و أنابوا رُفِع عنهم الحرب، و صاروا كحال باقي الرعيه.

و إذا قبض أحد منهم في حال الحرب، عُرِضت عليه التوبه، فإن قبل خرج عن حكم البغي، و إلا- انتظر به الفراغ من الحرب، و تُعرض عليه التوبه، فإن تاب فيها، و إلا فإن لم يُخَف منه وقوع شر أطلق، و إلا حبس.

و لو استعانوا ببعض الكفار من المعتصمين و غيرهم، أو ببعض المؤمنين، أو أدخلوا النساء و الأطفال منهم، قوتلوا معهم.

و من قُتِل من المؤمنين في المعركة، فهو من الشهداء، فإذا أدركه أصحابه و ليس به رَمَق الحياه، دفنوه بشيابه و دمائه من غير تحنيط بعد الصلاه عليه.

و مقتولُ أهلِ البغى لا يُصَلَّى عليه، و لا يغسَّل، و لا يكفَّن، و لا يُدفن، و حكمه حكم الكفَّار.  
و تُقام الحدود على أهلِ البغى إن صدرت أسبابها حال البغى، و ليسوا بمنزله الكفَّار الأصليين.  
و لا ينبغي الطول في هذا المقام؛ لأنَّ المسأله مبتيه على وجود الإمام، و هو أدري بتكليفه.

و يمنعون عن دخول المساجد المشرفه، و عن دخول حضرات الأنبياء و الأوصياء. و في بيع المصحف و العبد المسلم عليهم إشكال.

### الفصل الثالث: في الكفَّار الخالين عن أسباب الاعتصام

و هو التشبُّث باسم الإسلام، من الملتين كانوا أو غيرهم.

و من أشقى أشقيائهم، و ألعن لعنائهم، فإنها شديده العناد، كثيره البغى و الفساد، كافرون بالنعمة، و نساؤهم خاليه عن العصمه، الطائفه الشقيه المدعوّه بالأروسيه، و هؤلاء الخالون عن الاعتصام، لا- احترام لدمائهم، و لا- لانسائهم، و لا- لأعراضهم، و لا لأطفالهم، من بناتهم أو أبنائهم.

و تفصيلُ الحال في المقام: أن ما يقع استيلاء المسلمين عليه إن توقّف على إقامه الحرب و الخصام، فهو داخل في باب الاعتنام، المُستند إلى مُحاربه أهل الإسلام، و سيجىء تفصيل الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

و إن كان من دون وقوع حرب و خصام، مع الكفّره الفَجْرَه اللئام، فالحكم فيه أنه إذا استولى مسلمٌ من الفرقه المُحَقّه أو غيرها على كافرٍ غير معتصم، كان له إراقه دمه، و أخذ ماله، و سبي عياله، و أسر أطفاله.

و إذا استولى على شىء من العيال أو الأطفال أو المال، جاز له تملكه، بسرقة كان

أو سلب أو غلبه أو التقاط. و لا يجوز قتل النساء، و لا الخنثى، و الممسوحين، و المجانين، و المعتوهين.

و لو أسلم قبل الاستيلاء على ماله أو أطفاله أو نسائه، عَصَمَ نفسه و ماله، و ما يتبعه من النساء و الأبناء، دون الأقارب، حتّى الأمّهات و الآباء.

و أمّا بعد الاستيلاء، فإنّما يسلم نفسه و ما عداه لمن أخذه.

و يجب على الأخذ إعطاء الخمس لبنى هاشم، و يجب تسليمه نصف الخمس و هو حقّ الإمام بيد المجتهد، و هو النائب العام.

و لا- يجوز التوصل إلى الأخذ بإنكار الوديعة و العاربه، و يجوز بإنكار الدين إذا كان عن مُعامله لا بالقرض الحسن؛ لثلا ينقطع سبيل المعروف و بإنكار الرهن، و المضاربه، و المزارعه، و الإجاره، و نحوها.

و لو أخذه المسلم مُستأئناً، فليس داخلاً تحت الإيداع، فيجوز له جحوده. و لو كان الحربى أباً للمسلم أو أمّاً، قوى عدم الجواز فى حقّهما. و فى تمشيه ذلك إلى الأجداد و الجدّات وجه قريب، و فى تمشيته إلى مُطلق القربات بُعد.

و لو طلب الكافر يمينه حلف؛ لأنّه لا شىء له بعد أن جعله المسلم لنفسه. و فى لزوم البيّنه فى التملك وجه.

و لو كان المأخوذ مُشتركا بينه و بين المسلم، أو بينه و بين المعتصم، اقتصر فى الأخذ على سهمه، و ردّ الباقي إلى صاحبه؛ و كذا لو شاركوه فى الأخذ.

و لو ظهر أنّه كان مغصوباً من مُسلم، ردّه عليه إن أمكنت معرفته. و إن أيس منها تصدّق عنه.

و لو ادّعه المُسلم أو المُعتصم، لم تُقبل دعواه إلا بالبيّنه.

و لو أخذت امرأه منهم، فبدلوا مالاً فى ردّها، فإن بقيت على كُفرها، جاز ردّها؛ و إن أسلمت، لم يجوز ردّها.

و كذا المملوك و الصبى لا يُردّ، و صف الإسلام أو لا؛ لأنّه محكوم بإسلامه، تبعاً للسابى.

و لو استولى جماعه على المسروق أو السلب مثلاً، اشتركوا فيه. و لا يجوز لأحدهم التصرف بالوطء بعد الاستبراء.

و يجب على المالك الاستبراء بحيضه قبل الوطاء، إلا إذا كانت المرأة آيسه، أو علم عدم الدخول بها.

و لو أسلمت بعد الاستيلاء، بقيت على الرقيه. و لو ادّعت بعد الاستيلاء أنها كانت مُسلمه من قبل، لم يُسمع قولها، إلا إذا قامت بينه شرعيه، أو حصل العلم.

و لو علم وجود أولاد صغار مع أولاد المسلمين، و أمكن عزلهم. عزلوا. و إن توقّف على الأخذ جملة، مع العزم بعد ذلك على العزل، حرّم إن كان فيه إدخال الرّعب على أولاد المسلمين، و لكن يترتب الملك.

و لا- يجوز التصرف بالبنات قبل أن يتم لها تسع سنين، فإن تصرف بها فأفضاها، فإن جعل مخرج بولها مع مخرج غائظها أو مخرج حيضها واحداً، فالأحوط تجنّبها مع الدوام، و إن قوى القول بأنها ليست بحرام.

و كلّ حربى زعم الاعتصام، و ظهر عليه الخلاف، فالتعرض له حرام، حتّى يرجع إلى مأمنه.

و لو دخل الكفار فى أراضي المسلمين، و اختلطوا معهم، لم يجز التعرض لأحدٍ قبل معرفته. و يجرى على اللقطه حينئذٍ حكمها المقرّر لها، و يحكم بتذكيه الجلود إذا ظهر عليها استعمالها. و يحكم بإباحه ما فى الأسواق.

و لو كان بعض أولاد المسلمين فى أراضي الكفار، امتنع السبى منهم، حتّى يتميّز الكافر منهم، و فى استباحه المال إشكال؛ و فى الطهاره يحكم بها حتّى يعلم الكفر، و كذا فى النكاح و باقى الأحكام، إلا مع الاشتباه فى محصور.

و متى انعقد الولد و أحد أبويه مسلم، حكم بإسلامه إن كان من زنا على إشكال. و إن كان من كافرين، حكم بكفره، و إن كانا زانيين على إشكال.

و لو زنى المسلم بزوجه الكافر، فولدت، حكم بكفره تبعاً لأمه، و قضاءً لحق الفِراش. و لو كان لقيطاً يتبع من استلحقه، مسلماً كان أو كافراً.

**الباب السادس: فيما يتعلق بالمحاربه و المقاتله****اشاره**

و فيه فصول:

**الفصل الأول: فى أنه ينبغى الاستعداد،**

و تهيئه أسباب الجهاد، مما يترتب عليه إرغام أهل الكفر و العناد، و هو أمور:

منها و هو أهمها وجود الرئيس المطاع، و صاحب رأى الحرى بالاتباع، و الجامع لمحاسن الأقوال و الأفعال، المتلذذ ببذل المال، و إعطاء الأموال، ذى هيبه تخضع لها الأبطال، و تذلل لها فحول الرجال؛ القابل للرئاسه، الخبير بفنون السياسه، حسن السيره، جيد البصيره، إذا غضب هابه الأسد الضرغام، و فى سائر الأحوال طلق (١) ذلك بسّام؛ العادل فى الرعيه، القاسم بالسويّه، لا بالمتهور فى الحرب، و لا- بالجبان المضطرب، إذا اشتدّ الجدال و سمع الضرب، ذى تدبير و حكمه، و عزم فى الأمور و همّه؛ سلاحه الدعاء، و قوته من الاعتماد على ربّ الأرض و السماء، له فى آخر الليل حنين، و صيراخ، و بكاء، و أنين؛ محافظ على أوقات الصلاه؛ ملازم للعمل بأحكام الله تعالى، راغب فى الحرب، طلباً للأجر و الثواب، و رجاء للفوز بالجنّه، و السلامه من أليم العقاب.

و ينبغى لرئيس المسلمين أن لا يخرج معه مُخَدَّلًا، و هو المزهد فى الخروج، و يتعلّل فى الحرّ و البرد أو نحوهما؛ و لا المُرَجِف، و هو القائل: هلكت سريره المسلمين (٢)؛ و لا- من يتجسس على عورات المسلمين، لغير الكافرين، و لا- من يُوقع العداوه بين المسلمين؛ و لا من يأمن إليه الكفّار؛ و لا الجبان الذى يُخشى من فراره،

١- طلق الوجه: أى فرح ظاهر البشر، متهلل، و طلق اليدين سخي، و طلق اللسان: أى فصيح عذب المنطق. المصباح المنير: ٣٣٧، أقول: المراد هنا المعنى الأوّل أو الأعمّ منه و من الثانى.

٢- قال الفيومى: أرجف القوم: أكثروا من الأخبار السيئه و اختلاف الأقوال الكاذبه حتّى يضطرب الناس منها، و عليه قوله تعالى وَ الْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ. المصباح المنير: ٢٢٠.

فيختلّ العسكر باختلاله.

و منها: اجتماع العساكر و الجنود من أهل الإسلام، بمقدار ما يجزى في إذلال الكفره اللثام؛ فإن لم يحصل الاجتماع منهم، مع عدم الغناء عنهم، كانوا مخّلين بالواجب بالنسبه إليهم، و استحقّوا غضب الملك الجبار عليهم.

و يجب عليهم السعى على الرؤوس فضلاً عن الأقدام، إذا طلبهم الرئيس للمحاربه و الخصام، و عليهم امتثال أوامره في كفيته مواقف جنوده و عساكره.

إن أمرهم بلقاء الأعداء بانفرادهم، سمعوا قوله؛ أو اختار الدخول معهم، اتّبعا فعله. و إذا أمر جمعاً منهم بالانفراد انفراداً، أو بالاتحاد مع أصحابه اتّحدوا، و إذا أمر بتقدّم صفّ أو تأخره، لم يتخلفوا عن مقتضى طلبه و أمره، و إذا عين لهم حدوداً لم يتجاوزوها، أو أوقاتاً اقتصروا عليها، و لم يتعدّوها.

و عليهم أن يقوموا له على الأقدام، إذا كان في ذلك تقويه كلمه المسلمين و الإسلام، و الله يدخلوا في الحرب إلا- بعد استجازته، و لا- يعملوا عملاً مُهمّاً إلا بعد العلم بإرادته؛ و أن يحيطوا به إحاطه الثياب بالبشر، و يدوروا عليه دوران الهاله على القمر، فإنهم خيمه، و هو عمودها، إذا قام قامت، و إذا مال مالت، و ما استقامت.

و إذا نصب لهم رؤساء مُتعدّدين على كلّ ألف أو مائه أو خمسين أو أقلّ أو أكثر رئيس، وجب اتّباعهم، كما وجب اتّباعه.

و يجب عليهم الرجوع في أمورهم إلى وزير أقامه مقامه، و أمرهم بالرجوع، و فوّض أمر المناصب إليه.

و إذا حصل فيهم زياده على الكفايه و أراد بعضهم الانصراف إلى أهله، لم يجز ذلك إلا بإذنه، نعم لو تمّ العمل، و استغنى عن الجميع، و لم يبق له حاجه إلى بعض منهم، جاز لهم الانصراف من دون إذن.

و منها: إعداد الأسلحه، و الخيول، و الدروع على مقدار الحاجه إليها، فإنّها من شروطه، و يلزم الترتيب فيها، كترتيب الطهاره للصلاه.

منها: طهاره اختياريه كبرى، كالبنديق، و السيف، و الرمح، و السهم، و الخشب،

فهو كالأغسال الرافعه للحدث الأكبر، و يختلف في المرتبه كاختلافها.

و منها: ما هو كالطهاره المائيه الاختياريه الصغرى، الرافعه للحدث الأصغر، كالخنجر، و السكين، و ما صنع من الحديد على وضع العصا.

و منها: ما هو كالطهاره الترابيه الاضطرابيه الغير الرافعه، كالحجاره، و العصا من الخشب، و الضرب بالكفّين أو القدمين، و نحو ذلك، على اختلاف مراتبها.

فلا يسوغ للمجاهد اختيار المرتبه المتأخره، مع التمكن من المتقدمه، و لا بدّ من طهارتها، كطهاره الماء و التراب، فلا يجوز استعمال النجس منها، كاله البندق، و باقى الامت السلاح إذا لم يكن لها صلاحته و قابليه، فإذا أمكن تطهيرها من النجاسه بإصلاح أو صيقل و جب؛ و إذا تعذّر عذر، كمن صلّى بالثوب النجس.

و منها: إعداد الجُنن الواقيه من لباس الحديد و نحوه، فإنّ هذا اللباس واجب على القادر إذا كان فيه حفظ للنفس و وقايه، و تسلّط على الكفّار أهل الشقاوه و الغوايه.

و هى شرط عند مُلاقاه أعداء الله، كشرط اللباس للصلاه، و يترتّب بترتبه، فبعضه كاللباس المُحيط بتمام العوره، و بعضه كالمُحيط ببعضها، و بعضها كاللباس المُعتاد، و بعضها كالخارج عن الاعتياد إنّما يسوّغه الاضطراب، كوضع الحشيش، و ورق الأشجار، فإنّ فقد القدره صلّى و جاهد بلا لباس.

و منها: إعداد الخيل و المراكب، فإنّها مكان المُجاهد، و هو كمكان الصلاه. فيختار من الخيل الجياد السالمه من العيوب المخله بالاستقرار لاضطرابها، و عدم استقرارها، فيشتغل المجاهد عن التوجّه إلى الجهاد، و من العيوب الأخر المانع عن النفع، و الباعثه على الضرر، كما لا يجوز الصلاه على المكان المتحرّك، المانع عن الاستقرار، من بيت تبن أو رمل لا يتلبّد أو دابه و نحوها.

و منها: إعداد الطعام و الشراب، و وفورهما، و حمل آلاته، و أوضاعهما. و كلّما كان الزاد أدسم، فهو لجلب القوّه أحكم، و لذلك دخل فى التقويه على جميع العبادات من الصلاه و غيرها، و فى ذلك قال سيّد الأوصياء مخاطباً للغذاء: «لولاك ما عبدت ربّ الأرض و السماء».



و منها: أنه لا يجوز القتال بجمع الجنود و العساكر و نصب الرايات في جهاد الكفار لجلبهم إلى الإسلام إلا مع الإمام أو نائبه الخاص دون العام، و فيما عداه من الأقسام يُشارك الإمام في الحكم المنسوب العام، و من قام بهذا الأمر من الأمراء، و الحكام، مع عدم تمكّن الإمام و النائب الخاص و العام.

و منها: أنه تُستحبّ البدأ بالأصلح؛ (١) فيغلب على الاستحباب.

و منها: أنه إذا التقى الصفان، لم يجرّ الفرار، إلا مع عدم ظنّ السلامه، إلا أن يكون لمصلحه الحرب، كطلب السعه، و استدبار الشمس و الهواء و الغبار و شعله النار أو طلب موارد المياه، أو المواضع المرتفعه، أو تسويه لامه الحرب؛ (٢) و نزع شىء يفسد أمره، أو لبس شىء يصلحه، أو تحييز إلى فئه، قليله كانت أو كثيره، قريبه أو بعيده، يتقوى بها في القتال أو يستنجد بها؛ (٣) على إشكال.

لا يُشارك في الغنيمه الحاصله بعد مفارقته، و يُشارك في السابقه.

و يجوز الفرار عمّا زاد على المثلين، كالمائه عمّا زاد على المائتين في جهاد جلب الإسلام؛ و في بواقي الأقسام لأحد له سوى القدره.

و في القسم الأول لو زادت قوه المائه على المائتين، حرّم الفرار على الأقوى، و مع ظنّ السلامه فيه بقول مُطلق يستحب الثبات.

و في إلحاق مُراعاه الضعف في الواحد و الاثنين بمحاربه العساكر، وجه قوئ.

و منها: أنه تجب مُواراه الشهيد، دون الحربى، و لو اشتبها، عُرف المسلم بأنه كميّش الذكر صغيره، و الكافر بامتداده.

ثمّ إن أمكن استعلامه باللمس من وراء الثياب، أو رؤيه حجمه من خلفها، أو بوضع الطين أو النوره، لزم؛ و إلا- جاز النظر، و الأحوط دفن الجميع.

و إذا اشتبه لمقطوعيه الذكر، أو لكونه حُنثى أو ممسوحاً إلى غير ذلك، دُفن

١- في النسخ: البدأ به أصلح

٢- اللأمه: الدرع. المصباح المنير: ٥٦٠.

٣- في نسخه في «ص»: يستنجد بها.

الجميع، احتراماً للمُسلم.

و تجوز المحاربه بجميع الأنواع المرجوّ فيها الفتح، كهدم الحصون و البيوت، و الحصار، و نصب المجانيق، و منع السابله من الدخول و الخروج، و إن كان فيهم صبيان أو نسوه أو بعض المسلمين.

و منها: أنه يُكره فى الجهاد للجلب إلى الإسلام إرسال الماء، و إضرار النار، و قطع الأشجار إلا مع الضروره و إلقاء السم، و التبييت، و القتال قبل الزوال، و تعرقب الدابه، و إن وقعت به.

و يكره فى الجميع نقل رؤوس الكفار، إلا مع نكايه (١) الكفار بجرح أو غيره بالنقل، خصوصاً إذا كان من الرؤوس.

و منها: أن الشروط فى المبارزه مُعتبره، فإن شرطاً الواحد لم تجز الإضافه، و إلا جازت. و مع الشرط و فرار المسلم لضعفه تجوز إعانتة، و إذا استنجد أصحابه انحل الشرط الواقع بينه و بين خصمه.

و تجوز الخُده فى الحرب للمبارز و غيره. و لا تجوز ابتداء (٢) من دون إذن الرئيس.

و منها: أنه تجوز الاستعانه بأهل الذمه و غيرهم من المُعتصمين، و المشركين المأمونين، و العبيد المأذون لهم، و المراهق.

و منها: أنه لا- يجوز الغدر بالكفار، و لا- الغلول حال الحرب، و لا التمثيل، و لا قتل أحد من نساءهم أو صبيانهم أو الخنثى أو الممسوحين المجهولى الحال، و إذا قاتلوا قوتلوا، و كذا إذا جعلوهم ترساً.

و تنبغى شدّه المحافظه على ترك قتل النساء، و إذا تترسوا بالمعتصمين جبراً فكذلك، و لا- ينقض ذلك العقد بينهم و بين المسلمين، و مهما أمكن التحرّز من قتلهم لزم.

و إذا تترسوا بالمسلمين جبراً، و لا- مندوحه فى التحرّز عنهم، قوتلوا، و تلزم الكفاره فقط، و مع المندوحه يلزم القود و الكفاره معاً.

١- النكايه: الغلبه. لسان العرب ١: ١٧٤.

٢- فى النسخ: و لا يجوز ابتداء.

و منها: أنه لا يجوز ابتداءهم بالحرب مع قلة المسلمين و ضعفهم، و لا يجوز التأخير مع انقطاع المساعدين و ترادف (١) المعينين للكفار.

و منها: أنه يُتبع مُدبرهم، و يُجهز على جريحهم، و لا يُمَثَّل بهم. و منها: أنه ينبغي الدعاء عند الحرب بما يجرى على اللسان، ممَّا يتضمَّن طلب النَّصره، و أفضله الدعاء المنسوب إلى سيد الأوصياء (٢)؛ و أن تؤخذ قبضه من التراب، و تُرمى في مُقابله و جوههم، مع قول: شأهت الوجوه.

### الفصل الثاني: فى الاستيلاء بالحرب و الجهاد

و كَلِّمًا يؤخذ بجمع الجنود و العساكر و نصب الرايات، و لم يكن عن إذن ولى الأمر، مع حضوره و استقلال كلمته، لم يكن للغانمين فيه شىء، و إنما هو له خاصه؛ لأنَّ المحاربه بهذا الوجه بدون إذن الأمير لا تُباح، و لا يُستباح بها.

و كذا إذا كانت المُحاربه حال الغيبه، و كانت للجلب إلى الإسلام، فإنَّ إقامة الحروب و جمع الجنود لذلك غير مُباحه، و لا يُستباح بها.

و أما إذا كان لحفظ بيضه الإسلام، أو الدفع عن المسلمين من الأقسام الثلاثه الأخر، فيقوم الرئيس فيها مقامه؛ تأسيًا به فى الحرب المأذون فيه، و لتوقُّف حفظ المسلمين و الإسلام على إجراء هذه الأحكام؛ لأنها إن تركت اختل النظام، و لزم الفساد العام، و تقويه كلمه الكفر، و ضعف كلمه الإسلام.

و محصِّل القول فى ذلك: أن من يستولى عليه من البالغين الذكور لا يجوز قتل المجنون منهم، و المعتوه، و الشيخ الفانى، و المُقعَّد، و الأعمى، و كلٌّ من لا قابليه له فى الحرب، و لا تترسَّ به الكفار.

و أما البالغون العاقلون، فإن استولى عليهم و الحرب قائمه، قتلوا، و أمَّا بعد

١- ترادف القوم: تتابعوا. المصباح المنير: ٢٢٥.

٢- الكافي ٥: ٤٦ ح ١، الوسائل ١١: ١٠٤ أبواب جهاد العدو ٥٥ ح ١.

انقضاء الحرب فيحرم قتلهم، و يتخير رئيس المسلمين بين المنّ، بشرط أن يكون فيه صلاح المسلمين، و ليس على وليّ الأمر شرط و بين الفداء، و الاسترقاق. و لا يسقط هذا التخيير بالإسلام بعد الأسر.

و أمّا الإسلام قبل الأسر، فمُلحق لهم بالمسلمين.

و لا- يكفي في الإلحاق أن يقول: أنا مثلكم أو أنا مسلم، حتّى يأتي بالشهادتين. و لا فرق في الحكم المذكور بين أن يكون قد علم منه قتل بعض المسلمين أو لا، و لا يُطالب بدّيّه و لا قصاص بالنسبه إلى ما سبق.

و الخنثى المُشكله و الممسوحون من البالغين لا- يجرى عليهم حكم الذكور في القتل في محلّه، و الظاهر جريان حكم النساء فيهم.

و الاثنان على حقو واحد، مع علم تعدّدهما، بإسلام أحدهما يعتصم الآخر من القتل كباقي جهات الاعتصام؛ خوفاً من سرايته دون المال.

و لو أسلم أحدهما، و دخل في جيش المسلمين، فاستولى على صاحبه، ملكه. و لو استأسره غيره تشاركاً في منافع محلّ الاتحاد، و تتبعه أحكام كثيره.

و لو تزوّجا فوطئاً بشبهه، فأولدا رجّح جانب الإسلام، و مع الشكّ في البلوغ يحكم بالعدم، و لا يقبل إقراره بالاحتلام في هذا المقام.

و يجب الاستعلام بالسن أو نبات الشعر مع الإمكان و لو علم بلوغه أو عدمه، فظهر الاشتباه، بنى الحكم على الواقع.

و كلّما في أيدي أهل الحرب ملك لهم، و ليس بمنزله المُباحات تُملّك بالحيازه، بل إنّما يُملك بالقهر، و الغلبه، و الأخذ، و النهب، و ضرور الاستيلاء، فمجرد الحصول في أيدي المسلمين لا يثمر ملكاً. و الاستقلال إن كان لواحد اختصّ به، و إن كان لمُتعدّد اشتركوا فيه.

و لما كان الحاصل بالحرب مُستنداً إلى القهر و الغلبه، و هي مشتركه بين جميع المجاهدين، اشتركوا في الغنيمه، و ليس لغيرهم فيها شىء.

و لا يخرج عن الاختصاص بالمجاهدين إلا فيما دلّ الدليل على تعميمه للمسلمين،

أو تخصيصه لبعض المجاهدين.

و ما كان خارجاً عن محلّ الحرب، و اختصّ به واحد، كان له خاصّه، كالسلب.

و من هربَ من الأطفال أو النساء قبل الاستيلاء، و استولى عليه أحد من المجاهدين، اختصّ به.

و لو قبض على المغتتم اثنان أو أكثر، اشتركوا على التساوى فى المركب، و إن كان أحدهما أقوى من الآخر، أو قابضاً على الأقلّ.

و لو أزمّن شخص، و قبض آخر، كان للمُزمن.

و كلّ من سبق كان أولى، و لو اختلفوا رجع إلى مسأله التداعى، و سيجىء تفصيل الكلام فى سائر الأحكام عند بيان أحكام الاغتنام.

### الفصل الثالث: فى بيان نُبذه من الأحكام، ممّا يتعلّق بغير القسم الأخير من أقسام الجهاد،

#### إشاره

و هى أمور:

#### أحدها: أنه يجوز صرف الصدقات الواجبات

كزكاه المال، و زكاه الفطره، و ما به ردّ المظالم، و مجهول المالك، و المال المنذور لوجه الله ليُصرف فى محالّ القربات، و غيرها، و الصدقات المندوبات فى جميع الأقسام، مع توقّف كمالها عليها، بل صرفها فيها أفضل من صرفها على الفقراء، و المساكين، و الرقاب، و أبناء السبيل.

و أمّا مع (١) التوقّف، فلا يجوز صرفها فى غيرها.

#### ثانيها: أنه يجوز لمقوّم العساكر و رئيسها المَطاع الأخذ من خراج الأراضى و الأشجار و المزارع، و مال الجزية،

و مال الصلح مع الكفّار، و صرفه فى تقوية الجنود، بخيل، و أسلحه، و زاد، و دوابّ تحمّل الأسباب.

#### ثالثها: أنه يجوز له أن يدفع من مال الخراج، و مال الجزية، و الزكاه،

---

۱- فی «ح» زیاده: عدم.

المظالم، لبعض طوائف الكفار، فضلاً عن المسلمين؛ لتأليف قلوبهم، والاستعانة بهم على أعداء الدين.

#### **رابعها: أنه يجوز جبر الناس من المسلمين وغيرهم على الحرب، والجهاد؛ والمُحاربه معهم على ذلك**

رابعها: أنه يجوز جبر الناس من المسلمين وغيرهم على الحرب، والجهاد؛ والمُحاربه معهم (١) على ذلك حتى يقهرهم على إعانته و مُساعدته، ومنعهم عن الرجوع إلى أهلهم؛ إلا- مع الاستغناء عنهم بغيرهم، أو اليأس من عيودهم؛ لتفريقهم، وتشتت كلمتهم.

#### **خامسها: أن من قتل في محلّ الحرب من الأقسام الأربعة، [يجرى عليه ما يجرى على الشهيد بين يدي الإمام].**

و أدركه المسلمون ميتاً (٢) يجرى عليه في الدنيا من جهه التّغسيل و التّكفين ما يجرى على الشهيد بين يدي الإمام. فلا يجب تغسيله، ولا غسل بدنه من النجاسه، تقدّمت أو تأخّرت، دماً أو غيره، و يدفن بثيابه الطيب (٣)، مع إحرامه أو لا، متأثره أو لا، مات بالقتل حين الحرب أو لا قتله كافر أو مسلم، عمداً أو خطأ. و يُنزَع عنه الفرو و الجلود، كالنعلين، و الحُفّين.

و لا يجب بمسّهم غسل المسّ في وجه قوى.

و أمّا بحسب الآخره، فجميع الأقسام يحشرون في زُمره الشهداء، مع النّبى، و الإمام عليهما السلام.

#### **سادسها: أنه يجوز استعمال الات اللهو، و اللعب، و الغناء، و الأمور المُشجّعه للنّاس إذا توقّف عليها نَظْم الجنود،**

و قطع دابر المعاندين إخوان الشياطين.

#### **سابعها: أنه تجب صلاه الفريضة مع الخوف من تسلّط العدو**

لو أتمّت قصرأ في الكم، فيصلّى ركعتين في الوطن، و الحضر، و السفر، و إذا خاف مع القيام جلس، و إذا خاف من الجلوس، صلّى ماشياً، ثمّ ركباً، أو يتخيّر، و لعلّه الأقوى، مومناً برأسه لركوعه و سجوده؛ و إن مَنع عن الإيماء بالرأس مانع، أو مأ بعينه.

٢- فى النسخ: متى بدل مئت.

٣- كذا، و يحتمل كونه تصحيف: و الطيب، أو مع الطيب، أو يوضع له الطيب، أو الطيبه.



و إذا خاف من الطول قصر في الكيف، فينقص ما شاء من الإتيان به من السوره. ثم من الفاتحه، ثم تركها، ثم الاقتصار على ما أمكن من الركوع أو السجود، إلى أن ينتهي الحال وقت القتال إلى عدم التمكن إلا من التكبير، فيبدل كل ركعه بتكبيره، و لا تلزمه مراعاة القبلة مع عدم التيسر، و تلزم مراعاتها في تكبيره الإحرام إن أمكن.

### ثامنها: أنه إذا كان في بدنه أو بعض ثيابه نجاسه،

و لم يتمكن من الغسل، أو لبس البدل، صلى بها، و جاز له التعزى إن أمكن.

و (١) إذا كان الماء عنده أو قريباً منه، و خاف من استعماله، تيمم بالتراب، ثم بالأرض الخاليه منه، ثم بغبار السرج و الرحل، ثم بالطين، ثم بالثلج احتياطاً.

### تاسعها: أنه يجوز لبس ما لا تجوز الصلاة به في الصلاة،

من حرير، و ذهب، و جلد ميته، و نجس العين، و غير مأكول اللحم، و لباس الغصب، و نحو ذلك حيث يتوقف الجهاد على اللبس، و كان متعيناً، دون غير القسم الأخير.

و يجوز لبس الحرير لإرهاب العدو و إخافته.

### عاشرها: أنه يجوز التوصل إلى دفعهم بجميع أنواع الحيل،

من إرسال الرسل، و المكاتب الكاذبه الدالّه على هرب المسلمين، و قتلهم، و ذلتهم؛ ليأمنوا، و يتركوا الحذر، حتى تقع عليهم جنود المسلمين، و هم غير مُستعدّين.

و بحفر آبار، و نحوها، و طم أفواهاها، حتى إذا توجهت جنودهم، و وصلوا إليها وقعوا فيها، و بإحراقهم، كأن يضعوا تحتهم مكاناً خالياً من دون شعورهم، و يضعوا فيه البارود، و يضعوا فيه النار.

و بإغراقهم بالماء، و بإدخال السم في طعامهم، و شرابهم، و هدم الحصون، و استعمال المنجنيق، و غير ذلك. و الاقتصار على الحرب بالنحو المتعارف أولى.

### حادى عشرها: أنه لا مانع من مقاتلتهم و فيهم مسلمون لا يمكن عزلهم عنهم،

سواء كانوا مجبورين أو مختارين. و لو عُرف المسلم بعينه، و علم أنه مقوم للكفار



و مؤيد لهم؛ جاز قتله.

### ثاني عشرها: أنه إن ظنّ أنهم يندفعون بالقول بحيث لا تزيد جرأتهم على المسلمين، قدّمه على غيره حفظاً.

و إن ظنّ أنّ الكلام الخشن و التهديد و التخويف يدفعهم، أتى به، و اقتصر عليه. و إن ظنّ عدم التأثير، أو زياده جرأتهم؛ قدم السيف.

### ثالث عشرها: أنه لو أمكن التحصن منهم بالقلاع، و حفر الخنادق، مع استيلائهم على أرض المسلمين أو مع خوف بقائهم،

فيؤول إلى كسر بيضه الإسلام، لم يجز ذلك، و تجب مقاتلتهم، و الخروج إليهم لحفظ بيضه الإسلام.

### رابع عشرها: أنه يجب على العلماء إعانه الرئيس المتوجه لدفع الكفار،

و حفظ بيضه الإسلام، مع ضعف المسلمين، و وعظ الناس، و نصحهم، و أمرهم بالمعروف، و الاجتهاد في الجهاد. و من خالف، و قدروا على تعزيره، عزّروه، و إذا توقّف على الضرب ضربوه.

و أن ينادوا في الناس: أين غيره الإسلام، و المجتهدون في نصره خاتم الأنبياء أين الآخذون بثار شهيد كربلاء؟ أيها الناس، الدنيا دار فناء، ليس لكم فيها مقرّ، و الموت أمامكم، و لا خلاص لكم منه، فبيعوا أنفسكم برضا الله، و الجنّة، قبل أن تموتوا مع الخيبة، و الخسران، و الحرمان من الجنّة، و نعيمها، و الحور، و الولدان.

### خامس عشرها: أنه كما يجب على الرئيس المطاع نظم الجنود و العساكر، و جعل كلّ في مقامه المناسب له، كذلك يجب عليهم استماع كلامه،

و إذا حصل له اشتباه، و جب عليهم تنييهه.

و يجب عليه الاحتياط في حفظهم، و أن لا يتقدّم في الحرب إلا مع الاضطرار؛ حذراً من حدوث علّه، فتنكسر شوكة المسلمين.

### سادس عشرها: أن يجعل له من أصحاب الرأي، و التدبير، و الديانة، و الأمانة جمعاً يستشيرهم في الأمور،

فإنّ من استشار ضمّ إلى عقله عقولاً آخر.

## سابع عشرها: أن يُكثر البشاشه و التبسم فى وجوه أصحابه،

و يزيد اللطف على من له مزيه على أصحابه، و يكثر اللوم على من قصر فى المحاربه أو فرّ؛ ليقع المجاهدون فى الغيره.

### ثامن عشرها: أن يتخذ خطيباً واعظاً ينادى عسكر المسلمين، ويزهدهم في الدنيا،

و يرغبهم في الجنّة، و حورها، و قصورها، و يبين لهم مراتب الشهداء و قربهم عند باسط الأرض و رافع السماء.

### تاسع عشرها: أن يجعل الحراس في جميع أطراف العسكر،

حوله، و بعيداً عنه؛ حذراً من هجوم العدو، (١) بحيث يبقى بعد وصولهم، و قبل وصول العدو، (٢) فرصه تأهبهم و استعدادهم.

### العشرون: أن لهم أن يتوصلوا إلى إذلال العدو بما شاؤوا من الطرق،

كقطع الشجر، و سدّ المياه، و سدّ طرق المؤن، و هكذا.

و يأتون بما أمكن من الحيل من إظهار القلّة في الجنود، و تفريق العساكر، و الموعد معهم في وقت مخصوص، فيهمجوا عليه بجملتهم، أو يظهرها حصول الخلف بينهم، و قيام العداوة، و تفرق الكلمة أو بالخروج في الليل، للهجوم على العدو، مع إبقاء الفوائس و النار المضرمة في الخيام، ليزعم العدو أنهم فيها.

أو بإرسال من يمكنه الوصول إليهم؛ ليخبرهم بضعف المسلمين أو قوتهم على نحو ما تقتضى المصلحة.

أو بإرسال من يظهر الحرب من المسلمين، و عداوته معهم، فيجعلهم إلى مكان، و يكون بينه و بين المسلمين موعد في وقت معيّن، حتّى يدور عليهم الدوران.

### الحادي و العشرون: أنه ينبغي للرئيس المطاع إذا علم توقف التسلط على الكفار

على أن يأمر جنوده و عساكره أن يلبسوا لباس الكفار، أمرهم بأن يلبسوا لباسهم، و لا يجوز لهم التخلف عن قوله، و اتباع قوله.

### الثاني و العشرون: أنه ينبغي للرئيس المطاع أن ينصب للعسكر رؤساء، مترتبين،

و يأخذ عليهم العهد و البيعه، على أنه إن فقد الأول لا يحصل فيهم اختلال، و يكونون

١- في «ح» زياده: و يكون.

٢- في «ح» زياده: و.

مع الثاني، كما كانوا مع الأوّل على تلك الحال، و يجرى على هذا المنوال.

### **الثالث والعشرون: أنّ الحرب فيما عدا القسم الأخير لا يختصّ بالواحد مع العشرة فما دون،**

و لا بالواحد مع الاثنين، بل يتبع مظنّه القدره، و لا يحدّ بمزّه في السنه، و لا أقلّ، و لا أكثر.

و فيما يتعلّق بالدفع عن العرض أو النفس لا يفرّق بين الرجال، و غيرهم عليه، مع الإمام أو بدونه في إجراء حكم الشهيد من عدم وجوب تغسيله.

### **الرابع والعشرون: أنّه لا مانع من قتل النساء، و الصبيان، و المجانين، و المرضى، و المشايخ الفانين من الكفّار إذا كانوا معهم في الحرب،**

تترسوا بهم أو لا، إذا أخلّ عزلهم بطريقه الحرب، و كلّ من قاتل يقتل، و كذا من كان دليلاً أو مُعيناً برأى أو فتنه، و نحو ذلك.

### **الخامس والعشرون: أنّه لا مؤاخذه في قتل المسلمين إذا دخلوا مع الكفّار و تترسوا بهم،**

و كان عزلهم مُخلاً بإقامه الحرب، و لا قصاص في قتلهم، و لا ديه، و لا كفّاره على القاتل، و يؤدّى من بيت المال.

### **السادس والعشرون: أنّه يجب دفن المقتول من المسلمين في المعركه، مع اليقين بدخولهم في القتلى، و ترك الكفّار.**

و إذا حصل الاشتباه، فرق بين كميّش الذكر و غيره كما مرّ. و الأحوط دفن الجميع؛ احتراماً للإسلام، و لا اعتبار بالقرعه.

### **السابع والعشرون: أنّه يُستحبّ مؤكّداً المرابطه،**

و هي الإرصاء في قُرب مواضع الكفّار؛ خوفاً من هجومهم بغته على المسلمين و الظاهر وجوبها كفايه مع ظنّ حصول الضرر بدونها، مع الخوف المُعتبر.

و يُعتبر المقدار الذي تحصل به الثمره، و يترتّب عليه الغرض، و أقلّه ثلاثه أيّام، و أكثره أربعون يوماً، و كلّما زاد، زاد أجره. و سكان (١) الحدود إذا أعدّوا أنفسهم للإعلام، رزقوا ثواب المرابطين.

و يجرى حكم المرابطه، مع حضور الإمام، و غيبته، و لا حاجه فيه إلى طلب الإذن.

و يلحق بها بتحصيل الثواب من أعدّ جواسيس، يذهبون إلى الحدود، و يخبرون حال العدو، و يتوقعون وصول الخبر إليهم بأحواله، من ضعف و قوّه و عزم على غزو المسلمين و عدمه.

و من يعدّ بعض خدامه، و غلمانه أو خيله أو بعض دوابّه للمرابطين، و من فعل ذلك، لنفع المجاهدين من عسكر المسلمين، فله ذلك الأجر العظيم. و كلما زاد في حُسن المدفوع، و زياده قابليته، أو اشتدّت الحاجه إليه، زاد أجره بمقدار زياده قابليته، و الحاجه إليه.

### **الثامن و العشرون: أنه يجب على كل ذي رئاسه في إقامه جنود أو سياسه عساكر أو أمر أو نهى في الرعيه**

على نحو يوافق الشريعه من السلاطين و غيرهم أن يُعلم من حُسن سيرته أنه مأذون من صاحب السلطنه الإلهيه، الذي نصبه حاكماً على الخلق ربّ البريه صاحب الزمان أطال الله بقاءه، و جعلني فداه، و عجل فرجه أو من المنصوبين عنه على وجه العموم، من المُجتهدين الحافظين للشريعه المحمديه.

### **التاسع و العشرون: أن من علم الإذن له بسبب قابليته، كان له منع من عداه من الرئاسه،**

فلو أن بعض من لم يكن له قابليته أراد التقدّم في أمر الرئاسه، و ليس له قابليته السياسه، كان ظالماً للمقتول، مُخلاً في النظام، باعثاً على كسر شوكة الإسلام.

### **الثلاثون: أنه ينبغي للمجاهدين حُسن التوكّل على الله،**

و الاعتماد و الوثوق به، و الاطمئنان بقوله تعالى كَمْ مِنْ فَتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فَتْنَهُ كَثِيرَةً (١) و أن لا يعتمدوا على قوتهم و أسلحتهم، و كثرتهم، و حسن تدبيرهم؛ فإنّ الله حسب من توكّل عليه، و استند إليه.

### **الحادي و الثلاثون: أنه يجب على من قام هذا المقام،**

و رأى أنه منصوب (٢) من

١- البقره: ٢٤٩.

٢- في النسخ: مطلوب.

الإمام و العلماء الأعلام أن يحسن سيرته بالعدل فى الرعيه، و القسمه بالسويّه، و أن يساوى شفقتة و حُسن سيرته بين العدوّ و الصديق، و القرابه و الغريب.

و يتحدّر من تلبيس العمّال الذين يصوّرون له صورته الحرام بصوره الحلال، و ينصرون الظالم على المظلوم بأخذ القليل من المال.

فما الرعيه إلا- غنم لها صاحب، هو الله، قد أحال التصرّف فيها إلى الأنبياء، و الأئمّه، ثم جعلت أمانه فى يد الأمراء، و صاروا رُعاتها، و لها حساب بعدد معدود، فيطلب منهم المُحافظه عليها، و على منافعها، من نتاجها، و صوفها، و ألبانها، و أدهانها، و أذنوا لهم بالتصرّف ببعض فوائدها على مقدار حاجتهم، و أخذوا عليهم حفظها من الذئب، فمتى قصّروا فى شىء من ذلك، استحقّوا المؤاخذه من المالك. و من أعظم الذئب شرار العمّال، الذين لا يفرّقون بين الحرام و الحلال.

### **الثانى و الثلاثون: أنه ينبغي لرئيس عسكر المسلمين أن يأمرهم بحسن النيه، و الاعتماد على ربّ البريه،**

و المُحافظه على طاعه الله، و قراءه التعويذات، و آيات الحفظ، و الدّعوات المشتمله على طلب النُصره و الظفر من الله، و حمل الهياكل و العوذ و تربه سيّد الشهداء، إلى غير ذلك من الأشياء.

### **الثالث و الثلاثون: أن يرفعوا الأضغان و العداوه فيما بينهم،**

و يكونوا كنفس واحده، و يتناسون ما وقع بينهم من الفتن، و يروا أنفسهم كأنهم خلقوا الان من كتم العدم. و إذا وقعت بينهم فتنه، تدار كوها بالإصلاح؛ لئلا يطمع بهم عدوهم.

### **الرابع و الثلاثون: الدعاء عند التقاء الصّفين بالمأثور،**

و منه دعاء النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم: «اللهم مُنزل الكتاب، سريع الحساب، مجرى السحاب، اهزم الأحزاب، يا صريح المكروبين، يا مُجيب دعوه المضطّرين، يا كاشف الكرب العظيم، اكشف كربى و غمى؛ فإنّك تعلم حالى، و حال أصحابى» (١).

١- الجعفریات: ٢١٧، مستدرک الوسائل ١١: ١٠٩ أبواب جهاد العدوّ ٤٦ ح ١٧، الجامع الصحیح ٤: ١٩٥ ح ١٦٧٨، التاج الجامع للأصول ٤: ٣٧٠ بتفاوت.



### الخامس و الثلاثون: أنه يحرم الفرار عند التقاء الصفوف،

مع مظنه الظفر بالعدو، و مع الشك في ذلك.

### الفصل الرابع: في المرابطه

الرباط فيه فضل كثير، و ثواب جزيل، روى سلمان عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم: «أن رباط ليله في سبيل الله خير من صيام شهر و قيامه، فإن مات، جرى عليه عمله الذي كان يعمله و أجرى عليه رزقه، و أمن الفتان (١) و عنه صلى الله عليه و آله و سلم: «أن كل ميت يختم على عمله، إلا المرابط في سبيل الله، فإنه يدوم له عمله إلى يوم القيامة» (٢).

و عنه صلى الله عليه و آله و سلم: «عينان لا تمسهما النار: عين بكت من خشية الله، و عين باتت تحرس في سبيل الله» (٣).

و عنه صلى الله عليه و آله و سلم: «حرس ليله في سبيل الله أفضل من ألف ليله يقام في ليلها و يصام في نهارها» (٤) إلى غير ذلك من الأخبار.

و يختلف مراتبه في الفضل، فالمرابط بنفسه و ماله و عياله مع عدم الحرب عليهم أفضل الأقسام، ثم النفس وحدها، ثم المال وحده من العبيد و الخيل و الإبل و نحوها، ثم الأجراء.

و كلما كان أكثر نفعاً أو أكثر عدداً أو أعلى و صفياً أو أعلى قيمه، كان أكثر ثواباً. و كل ثغر أكثر خطراً، و المجاورون له من الكفار أشد بأساً، يكون الرباط فيه أفضل. و كلما اشتد الاحتياج إليه، زاد فضله.

١- عوالي اللآلى ٣: ١٨٣ ح ٧، صحيح مسلم ٤: ١٦٩ ح ١٩١٣، سنن ابن ماجه ٢: ٩٢٤ ح ٢٧٦٦، ٢٧٦٧، كتر العمال ٤: ٢٩٤ ح ١٠٥٦٣ بتفاوت يسير.

٢- كتر العمال ٤: ٣٢٨ ح ١٠٧٤٣، رياض الصالحين: ٣٦٦.

٣- كتر العمال ٤: ٢٩٧ ح ١٠٥٧٤، رياض الصالحين: ٣٦٩.

٤- كتر العمال ٤: ٢٩٧ ح ١٠٥٧٢، ١٠٥٧٣.

و إن توقّف عليه حفظ بيضه الإسلام أو نجاه المسلمين، وجب كفايه، فتجب طاعه الإمام مع حضوره، و المتولّى لمقاتله الكفّار من أمراء المسلمين مع التعيّن (١).

و المرابطه الموظّفه لا تنقص عن ثلاثه أيام، و لا تزيد على أربعين، و لكن لو زاد زاد الأجر، و لو نقص نقص، و لا تدخل الليله الأولى، و الأخيره منهما، و المنكسر فى البدايه يكمل من الغايه.

و كلّما زاد فى التفحص عن حال المشركين، و كثر به الإخبار عن أحوالهم على المسلمين، كان ثوابه أعظم.

و لو اشترك اثنان أو أكثر فى عبد أو دابّه تشاركوا فى الأجر على نسبه السهام. و لو ارتفع العدوّ بطلت المرابطه، و لو نقصت عن ثلاثه أيام.

و لو زاد المرابطون على قدر الحاجه، فإن ترتّب على زياده ضرر، اقتصر على مقدار الحاجه.

و فى إعانه المرابطين بالإنفاق و إعطاء السلاح ثواب المرابطه.

و قد يزيد فضل المرابطين فى زمان الغيبه مع الأمراء، و الحكّام لحفظ بيضه الإسلام، أو لحفظ دماء المسلمين أو أعراضهم من الكفره اللثام على المرابطين، بل المُجاهدين مع الإمام لمجرّد جلب الكفّار إلى الإسلام.

و ينبغى للقائم بتدبير عساكر المسلمين أن يوزعهم على الثغور، على وجه يندفع به المحذور. و يجب على المرابطين طاعه رئيس المسلمين.

و إذا احتاج المرابطون إلى ضمّ بعض الكفّار إليهم مع الأمن منهم، فعلوا ذلك.

و إذا افتقروا إلى بناء الحصون أو حفر الخنادق، فعل لهم و صرف فى ذلك وجه الزكاه و الخراج و نحوهما.

و يشارك الرباط فى الثواب إن لم يكن منه الإقامه فى مكان لحفظ بعض المسلمين من السراق أو بعض المضارّ، و ربّما زاد أجره عليه لبعض العوارض.

و لو ألزم نفسه بمُلزم من نذر أو شبهه برباط مُطلق أو مقيد بمدّه معيّنه، فذهب العدوّ

قبل الدخول فيه، انحلّ و لو كان بعد الدخول في المدّة، انحلّ فيما بقي.

و لو استؤجر عليه في مدّة معيّنه، فذهب العدوّ قبل الدخول فيه، انفسخ من أصله، و بعد الدخول يفسخ فيما بقي، و يأخذ من الأجره مقدار ما عمل، و إن تمّ أخذ تمامها، و لا يجب ردّها عليه، و لا على وارثه إن مات.

و ليس للمرابطين إقامه الحرب بغير إذن الإمام أو منصوبه في ذلك المقام في الجهاد الباعث على الجلب إلى الإسلام.

و أمّا ما كان لحفظ بيضه الإسلام، أو حفظ المسلمين من أعداء الدين، فيجوز لكلّ أحد، بل يجب و يلزم الاستئذان من رئيس عساكر المسلمين إن كان.

و إذا وجب الجهاد و الرباط كفايه، و لم يُقْم به أحد، لم يُجْز أخذ الأجره عليه.

و لو قامت الحرب بين المرابطين، و الكفار، كان المقتول منهم من الشهداء، و يجرى عليه حكم الشهيد في التجهيز إذا قتل بين الصّفين.

و ما وقع به الرباط من غلام أو فرس و نحوهما باقيا على حكم المالك، و إن جعل وقفاً على المرابطين استمرّ باستمرار الرباط و إن انقطع الرباط كان الوقف حبساً، و رجع إلى ملك الحابس ثمّ ورّاه.

و يُستحبّ اتخاذ السّواعين المُجدّين في السير، و الخيل السريعه، حتّى إذا حدث أمر وصل سريعاً إلى المسلمين. و إن أمكنهم اتخاذ الطيور المُعلّمه لأنّها أسرع وصولاً كان أولى.

و أولى من ذلك اتخاذ طبول و آلات ذوات أصوات عاليه في مواضع متعدّده في جهه واحده أو متعدّده، لسمع الأوّل الثّاني، ثمّ الثّاني الثّالث، و هكذا.

و فوق ذلك أن يكون بينهم، و بين باقى المسلمين علامات، كالآلات يجعل فيها نار تتصاعد إلى جوّ السماء، فيراها القريب، ثمّ منه إلى من بعده، و هكذا.

أو إيقاد نار على مواضع مرتفعه، فيراها القريب، ثمّ يصنع مثل ذلك، و هكذا، إلى غير ذلك.

و ينبغي للمرابطين أن يلبسوا لباساً، و يركبوا أفراساً، و يضعوا لهم معلماً يعلمهم

كيفية الحرب و الضرب.

و ينبغي لرئيسهم أن يختبر أسلحتهم في أكثر الأوقات، و يتعرّف حالهم في معرفتهم بالضرب، و يمتحنهم ببعض الأخبار، و يزيد الراجح منهم في التواضع، و الدرهم و الدينار.

و كلّ من و طّن نفسه على إيصال الأخبار، فله فضل المرابطين، و إن لم يكن معهم، لكنه لا يستحقّ ممّا جعل نذراً لهم؛ لخروجه عن حقيقتهم.

### الباب السابع: في الغنائم

#### إشاره

و فيها فصول:

#### الأول: في أنّ المباحات إذا لم تسبق عليها يد مالك

من نباتات، و أشجار، و ما في حكمها من كمّاء، و حيوانات بحر أو برّ، و أطيار، و نحوها لا تدخل في أحكام الغنائم ممّا يشترك فيه المجاهدون، بل يختصّ كلّ من حازه.

نعم إذا حازه الكفّار و دخل في أموالهم، و لم يخرج عنهم بالإعراض منهم دخل في حكم الغنائم.

و إذا شكّ في تملكه، و ظهرت عليه أمارات التصرف، كشجر مقطوع، و عسل مجموع، و طير مقصوص، حكم بملكيته، و احتسب غنيمه، و إلاّ حكم ببقائه على أصله.

و لو ملكوا شيئاً، و أعرضوا عنه، جرى عليه حكم المباح، و لو شكّ في إعرضهم عنه، جرى عليه حكم أملاكهم.

#### الفصل الثاني: في الأسارى المملوكين بالأسر

#### إشاره

و هم قسمان:

أحدهما: الذراري،

من الذكور الذين لم يبلغوا حدّ التكليف، و المجهولين الذين

لا يمكن الاطلاع على حالهم، فيحكم بعدم بلوغهم.

### ثانيهما: النساء و الخنثى المشكله، و الممسوحون،

من غير فرق بين البالغ منهم و غيره، و لا بين الصغير و الكبير؛ فإنهم يملكون بالأسر و القهر، دون مجرّد النظر أو وضع اليد.

و لا يُشترط استمرار القهر، فيبقى على الملك إذا فز.

و لو قبضه المسلم أو حمّله على ظهره، أو على دابّته من دون قهر، بانياً عدم تملكه أو واكلاً إليه الأمر، لم يملكه.

و إذا حصل القهر، قضى بالملكيه، و إن لم تكن بينه على الأقوى.

كلّ ذلك إذا كانوا من ذراري الكفار الحربيين، غير المعتصمين إلا إذا خصّ الاعتصام بما عداه من الأحكام.

و حال الاعتصام العام كحال الإسلام، و حال المتشبهين، و اعتصام الأب، و تشبّهه، كحال إسلامه يسرى إلى الذراري، و يُعتبر حصوله في رأى مقطع (١) من الزمان كان، من حين انعقاده إلى حين بلوغه، و يسرى من الأجداد و الجدّات أيضاً، فتكون السرايه من الأعلى إلى الأسفل، دون العكس، و اعتصام الذراري بعصمه الأم تتبّع الشرط.

و لو شكّ في البلوغ، اعتبر ببلوغ العدد إن أمكن أو بوجود الشعر الخشن على العانه. و يُعتبر باللمس و بالنظر ما لم يستلزم النظر إلى العوره، و مع انحصار الطريق، و التوقّف عليه لا- مانع منه. و لا- اعتبار باخضرار اللحيه أو الشارب، و بالشعر الخشن تحت الإبط، و حول الدبر، و على الصدر، أو اليدين، أو الرجلين، و لا بغير ذلك من الرائحه الكريهه في المغاين، و غلظه الصوت، و انتفاخ الثدي، و شدّه الميل إلى النساء، إلى غير ذلك، إلا مع إفاده العلم.

و الخنثى المشكل و الممسوح يُعتبر عدد بلوغ الذكر. و في الشعر يُعتبر محلّ العانه

فى الأوّل، و دوره على الفرجين فى الثانى.

و لو تعلّل باستناد الشعر إلى العلاج، لا إلى الطبيعه، لم يُقبل منه إلا مع قرينه دأله على تصديقه.

و تسترقّ نساء الكفّار الذين أسلموا قبل الظفر بهم. و الحمل من المسلم إن كان زوجاً أو مُسترقّاً لا يمنع من ملكها، إلا أنّ الولد لا سلطان عليه.

و ينفسخ النكاح بأسر الزوجه، كبيره أو صغيره، أسر زوجها أو لا؛ و بأسر زوجها الصغير، أسرت أو لا؛ و بأسر الزوجين، كبيرين أو صغيرين؛ و باسترقاق الزوج الكبير، لا بمجرّد أسره.

و لو أسرت زوجة الذمّى، بطل النكاح إلا مع الشرط، و لو كانا مملوكين تخيّر الغانم، و لا ينفسخ حقّ المسلم فى المنافع بإجاره أو جعله أو صلح، أو بوجوه آخر من رهانه أو حجر فلس أو حقّ خيار أو شفعه دار و نحوها.

و لا- يسقط دين المسلم، و الذمّى، و سائر المعتصمين، و المتشبّثين عن الحربى بالاسترقاق، إلا أن يكون الدين للسابى؛ إذ لا يكون لصاحب المال على ماله مال.

و يقضى الدّين من ماله المغنوم إن سبق الرقّ الاغتنام؛ لتقدم الدّين على الاغتنام، و بالعكس يُطالب به بعد العتق.

و لو اقترنا، فالأقوى تقديم حقّ الاغتنام، و يطلب بعد العتق.

و لو صولح أهل المرأه المسيّيه على إطلاقها بإطلاق أسير مسلم، فأطلقوه، لم يجز إعادتها.

و لو كان بعوض جاز، ما لم يكن استولدها مسلم.

و الطفل المسبّى تابع لإسلام أبويه، فإن أسلم أحدهما، تبعه فى الإسلام؛ و إن سبى مُنفرداً، تبع السابى فى الإسلام.

و كلّ حربى أسلم فى دار الحرب ألحق أولاده به الذين لم يكن سبيهم قبل إسلامه، دون زوجاته و أولاده الكبار، و حقن دمه، و عصم ماله المنقول،

دون الأرضين و العقارات، فإنّها للمسلمين، كما سيجىء، و حمل المسيبه يتبعها فى الملك.

و لو كانت كافره، و وطئها المسلم بالزنا، أو شكك فى الحمل بانه من المسلم أو الكافر حكم بملكه التبعى. و لو شبيت امرأه، فلحقها ولدها، فأسره غير من أسر الأم كان لمن أسره.

و لو أسرت مع ولدها، كره التفريق بينهما، و لا يجوز لمن أسر امرأه أن يطأها أو يمسيها أو ينظرها بلذّه و شهوه مع دخولها فى الغنيمه؛ للاشتراك فيها.

و لو اختصت به، فلا- يجوز وطؤها فى الفرج قبل الاستبراء بحيضه أو خمسه و أربعين يوماً إن كانت من ذوات الحيض، إلا إذا علم عدم وطئها؛ لعدم قابليتها، أو كانت لامرأه، أو يائساً، أو حائضاً، أو حاملاً.

لكن لا يجوز وطء الحامل، إلا أن يعلم أنه كان من زنا، و لو أخبر الثقة على فرض إمكانه جاز، و يجوز ما عداه على إشكال.

و يجوز الصلح عن حق بعض الغانمين من الأسراء بشىء بعد الاغتنام دون بيعه، لنظر الرئيس فيه، و فيما قبل الاغتنام إشكال.

و أمّا النذر، و العهد، و اليمين فتصح فى الحالين، و لو فرّ الأسير بعد الأسر و التملك، فوجد فى غنيمه أخرى لمجاهدين أخر، كان للأولين.

و لو ادعى الإسلام السابق على الاغتنام قبل، و إن ادعاه بعده لم يقبل.

و لو أثبتته قوم، فقبضه آخرون، كان للمثبتين على إشكال.

و حكم الأسراء حكم باقى الأموال، يخرج منها الخمس بعد إخراج المؤن، و يجعل نصفين: نصف لبنى هاشم، و نصف لصاحب الأمر روى فداه.

و هذا القسم يجب تسليمه بيد المُجتهد؛ لأنه وكيل الإمام، و لو عصى الرئيس و لم يؤدّ، و اشترى منه أحد، أو اتّهب، حلّ له.

و لو كان فى الأسراء من يُعتق قهراً على من أسره، عتق نصيبه منه، و قوم باقيه عليه فى وجه قوى، و لا يُعتق على غيره.



## الفصل الثالث: فيما لا ينقل كالأراضي و ما يتبعها

### إشارة

من سقوف، و بنيان، و بيوت، و جدران، و مياه، و أنهار، و نخيل، و أشجار، و نحوها، و هي أقسام:

### الأول: أرض من أسلم أهلها طوعاً قبل الاستيلاء عليها،

و هي لهم، و ليس عليهم سوى الزكاه مع الشرائط، و الخمس في فوائدها على نحو غيرها من أراضي المسلمين.

و لو أسلم بعض من أهلها، و بعض لم يُسلم، جرى على كل حكمه.

و لو أسلموا بعد الاستيلاء، خرجت من أيديهم. و لو تركوها، و ذهبوا عنها، كانت للمسلمين.

و يعتبر في الإسلام الإقرار بالشهادتين، مع التوحيد في الأولى، و يكفى الإطلاق في الثانيه.

و لو صرح بنفى التوحيد في النبوه، لم يدخل في الإسلام.

و لو كان كفره بسبب تخصيص في أمر التوحيد و الرساله، كأن زعم أن الله ربّ الإنس أو الجنّ فقط، أو أن نبينا صلى الله عليه و آله و سلم مبعوث إلى العرب فقط، توقّف الإسلام على التعميم.

و كذا لو كان بسبب الاشتراك في رساله توقّف على نفى الشريك و لو كان مع إنكار ضرورى كنفى الملائكه و الأنبياء، و نفى وجوب الصلاه مثلاً توقّف على إثباته. و لا يجب الفحص عن حال الصفات، ثبوتها و سلبها.

نعم لو صرح بنفى ما يتوقّف التوحيد على إثباتها أو إثبات ما يتوقّف على نفيها لم يكن مسلماً.

### الثانى: الأرض التى ترك أهلها عمارتها للمسلمين كانت أو للمعتصمين أو للمتشبّثين،

فإنّ للإمام أن يسلمها بيد من يعمرها، و يأخذ طسقتها؛ و هو ما ينبغى أن يقرّر عليها لأربابها. و لو منعهم عنها مانع، جاز له ذلك أيضاً، و ليس لأربابها منعه عنها.

### الثالث: الأرض الموات بالأصل، و ما فى حكمها

من أرض خربه أو رؤوس الجبال، أو بطون الأودية؛ فإنها للإمام فى أى أرض كانت.

و يُعنى بها: ما لا- قابليته لها للتعمير بالفعل، لبعدها عن الماء، أو ارتفاعها عنه، أو لغلبته عليها، أو لاستيجامها، أو كثره نبتها أو شجرها، أو غلبه الرمل أو التراب عليها، بحيث يستدعى تعباً كلياً فى إحياؤها. والمدار على ما يُسمى مواتاً.

ثم إن أحيائها مُحى كائناً من كان بعد الغيبه، كانت ملكاً له، يملكها من شاء، و يوقفها، و يجرى أحكام الملك عليها.

و مثلها الأرض الحيه فى نفسها كالأراضى الخارجه فى بطن الأنهار، أو التى تخربها الأمطار، أو الرطوبه الساريه إليها من بطن الأرض، و نحو ذلك.

فإن كل من عمل بها عملاً كان أولى بها.

و يتحقق الإحياء بأنحاء مُختلفه على ما يُناسبها، فى المزارع بالإصلاح، أو حفر الابار أو الأنهار، أو التسويه، أو رفع الشجر أو الماء الغامر لها، و نحو ذلك.

و فى المساكن بالبناء و التسقيف بخشب أو حُصْر أو نبات و نحوها، و لا يشترط نصب الباب.

و فى الغرس بنحو ما فى الزرع.

و لو فعل دون ذلك، بإداره حفر، أو وضع أحجار دائره عليها، أو نحو ذلك، كان تحجيراً مُفيداً أولوئيه؛ لا ملكاً، فلا يصح بيعه، و لكن يورث كسائر الحقوق.

نعم لو كان فى أرض حيه فى نفسها، قوى القول باقتضائه التملك، و يصح الصلح عليه.

و لو أهمل الإتمام، فلولى الأمر إلزامه بالإحياء، أو رفع اليد عنها، و لو امتنع، أذن لغيره فيها؛ فإن اعتذر بشاغل، أمهل مدّه يزول بها العُذر.

و لو نصب بيتاً من الشعر أو خيمه، كان له الأولويه، و لا يثبت له ملك.

و يُعتبر فيه أمور:

أحدها: القصد، فلو فعل شيئاً و هو عابر سبيل، لم يثبت به ملك.

ثانيها: إذن الإمام مع الحضور عموماً أو خصوصاً، ومع الغيبه أو ما فى حكمها يملكها المٌحى بالايذن العامه، و يجرى عليها أحكام الملك، حتى يظهر صاحبها.

ثالثها: أن لا تكون مملوكه لمسلم أو كافر مُعتصم أو مُتشبث بالإسلام، إلا إذا ترك عمارتها، فإن الإمام يقبلها ممن شاء، و يعطى المالك ما يضربه عليها، مما يُناسبها.

رابعها: أن يكون المٌحى مُسلماتاً، لا كافراً، و فى تمشيه حكم الإحياء إلى المتشبثين إشكال. و لو فرض إذن الإمام، فالأمر لمن له الأمر.

خامسها: أن لا يتقدم تحجير محجّر، و لا عمل عامل يضيع بالإحياء، فمتى شرع فى التحجير، و لزم الضرر عليه، لم يجز الإحياء.

سادسها: أن لا يكون مشعراً للعباده، كعرفات و منى؛ و لو كان يسيراً غير مُخلّ.

سابعها: أن لا يكون من الحمى، كما يحميه النبى أو الإمام لإبل الصدقه و خيل المهاجرين، و ليس لأحد المسلمين الحمى إلا فى أملاكهم، فإن لهم المنع من رعى الكلاء النابت فيها. و لو زالت المصلحه عن الحمى، جاز الإحياء من دون إذن الحاكم على الأقوى.

ثامنها: أن لا يكون ممّا يحصل إحيائه من المجاوره، كمجارى الماء المنحدره من أرضٍ إلى ما يقرب منها يتم به الإحياء لها، أو الخراب التى لا مجرى للماء إليها من النهر إلا منها.

تاسعها: أن لا تكون حريماً مرفقاً لعامر يجرى منه ماؤها أو ينحدر عليها لإصلاحها، و لا وضعت عليه يد سابقه، و أ لا تكون حريماً لعامر.

فحريم الدار: مطرح ترابها، و كناستها، و مصبّ مائها من ميزاب أو نحوه، و ثلوجها، و مسلك الدخول و الخروج إليها، و موضع وقوف الدابه الحامله، و الشخص القائد، و الجلوس عند باب الدار، و كلّ شىء يقتضى الإضرار بالدار، كحفر بئر أو بالوعه أو نهر ضارّه بها، و نقص الاعتبار من تغوّط أو وضع كسافه.

و حريم القرية: مطرح القمامه و التراب و الرمل، و مناخ الإبل، و موضع البصاق، و المجالس، و ملعب الصبيان، و مكان الاحتطاب، و مسيل المياه، و مرعى الماشيه، فلهم

المنع عن جميع ما يضرّ بذلك.

و لا فرق في ذلك بين المؤمنين، و باقى المسلمين، و المشبّثين، و أهل الذمّه، و سائر المعتصمين.

و حريم الشرب: مطرح ترابه، و محلّ الجواز، و الوقوف على حافته.

و حريم العين: ألف ذراع فى الرخوه، و خمسمائه فى الصلبيه، و التوزيع على النسبه، فى المختلفه. و الظاهر أنّ حال القناه كحالتها.

و حريم بئر الناضح للزرع: ستون ذراعاً، و حريم بئر المعطن لسقى الإبل و شبهها أربعون ذراعاً، و لا فرق فيهما بين أن تكونا مختصّتين أو مشتركين بين المسلمين.

و الأظهر أنّ المدار على الضرر، لا على مجرد التعبد، و المدار على ما بين القعر إلى القعر، لا ما بين الظهر إلى الظهر، و فيما بينها تعتبر مرافقها، و لو اجتمعت أجزاء، اعتبر الأكثر، و يحتمل الجمع.

و روى: أنّ حريم المسجد من كلّ جانب أربعون ذراعاً، و حريم الطريق فى المباح سبع أذرع (١)، و يلزم المحيى ثانياً بذلك، فإن فعلاً دفعه ألزماً معاً. و لو زادوا على السبع، قوى جواز إحياء الزائد ببناء أو غرس.

و لا- فرق فى الطريق العامّ بين ما كان فى بلدٍ أو قريه. و لو اتفق أهل القريه على الاقتصار، منعوا عنه. و لو ترك الاستطراق، و احتمل العود، بقى حكم الحريم، و إلا فلا.

عاشرها: أن لا يكون مُقطعاً من النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم أو الإمام عليه السلام، كما أقطع النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم بلال بن الحارث العقيق، و أقطع الزبير حُفر فرسه بضمّ الحاء عدوه، فأجراه حتّى قام، فرمى بسوطه، فقال: أعطوه من حيث وقع السوط، و أقطع وائل بن حجر أرضاً بحضرموت.

حادى عشرها: أ لا يتعلّق بها حقّ لأموال المسلمين الساكنين فى أرضهم، فلو

١- الكافى ٥: ٢٩٦ ح ٨، التهذيب ٧: ١٤٥ ح ٦٤٣، الخصال ٢: ٥٤٤ ح ٢٠، الوسائل ٣: ٤٨٤ أبواب أحكام المساجد ب ٦ ح ١.

كانت مقبره للمسلمين، لم يجز إحيائها بزراعه و غيرها؛ لأنها محياه بالدفن فيها مملوكه للمسلمين.

ثاني عشرها: أن لا يكون مكان سوق المسلمين الساكنين عندهم.

و في هذين لو ذهبت حالته التي كان عليها، مع ضعف احتمال العود جدًّا، جازَ إحياءهما، بشرط أن يكون الأموات رفاتًا.

ثالث عشرها: ألا يكون من الأوقاف العامه، فلو كان وقفًا عامًا، لم يجز إحياءه.

رابع عشرها: أن لا يترتب على إحيائها ضرر على المسلمين، من حفر يخشى وقوعهم فيه، أو نحو ذلك، وهذا شرط في الجواز،

و في توقّف الصّحّه عليه إشكال.

#### **الرابع: الأرض التي صلّح عليها أهلها،**

و هذه إن وقع الصلح مع أهلها، بأنّها كانت لهم باقيه على ملكهم، و يملكونها على الخصوص، و يتصرّفون فيها بالبيع و غيره. و

لو باعوا على مسلم، كان مال الصلح على الكافر. و دخول الموات و خروجه مبنّى على الشرط.

و إن صلّحوا على أنّها للمسلمين، و لهم السكنى، و عليهم الجزية، أو بدون جزية، كان العامر منها للمسلمين، و الموات للإمام

خاصّه، كالمفتوحه عنوه؛ و للإمام أن يشترط عليهم حصّه من الأرض أو من خارجها.

#### **الخامس: الأرض التي جلى عنها أهلها و تركوها،**

و هي لولّى الأمر خاصّه، إن شاء باعها، و إن شاء وهبها، و إن شاء قبلها بالنصف أو الثلث أو الأقلّ أو الأكثر، إلى أيّ مدّه شاء؛ و

لّه نزعها بعد انقضاء المدّه، و تقبيلها من آخر.

و كلّما يحصل للمتقبّل من مال القبالة فيه العشر، و نصف العشر، و الظاهر أنّه يلزمه الخمس فيما زاد على مئونه، و مئونه عياله.

و لو جلى بعض دون بعض، كان لكلّ حكمه. و لو خرجوا منها لا بقصد الجلاء،

ثم رجعوا قبله، جرى عليهم ما يكون بينه وبينهم.

### السادس: الأرض التي كانت مُحياه في أيدي الكفار، ثم ماتت،

و هي في أيديهم، و الحكم فيها كالحكم في أرض الموات من الأصل يحكم عليها بحكم الأنفال خاصه لولي الأمر.

### السابع: الأرض التي كانت مُحياه بأيدي المسلمين،

و الحكم فيها: أنها إن كانت مملوكة بالإحياء ثم ماتت، كان إحيائها كإحياء موات الأصل، يملكها المُحيي، كما أن سبب التحجير فيها إذا اندرس، رجعت إلى أصلها.

و إن كان الملك لا عن أحياء، بل عن بيع و شراء أو ميراث أو غير ذلك من الأسباب، فإن عمرها المالك فهو أولى بها، و إن ترك عمارتها أعطاهما ولي الأمر لمن يعمرها، و عتِن عليه قدرأ من الحاصل لصاحبها.

### الثامن: الأرض المفتوحة بالقهر و الغلبه،

كأرض سواد الكوفه و ما مثلها، و الحكم فيها أنها للمسلمين كافه، أهل الحق منهم، و كذا أهل الباطل على إشكال، لا يختص بها واحد منهم.

و يستوى فيها ذكورهم و إناثهم، و يدخل فيهم الخنثى المُشكله و الممسوحون، كبارهم و صغارهم، عقلاؤهم و مجانينهم من الأحرار و للمبعضين سهام على مقدار ما فيهم من الحُرّيّه و في إلحاق المماليك وجه الحاضرون منهم مع المجاهدين، و الغائبون الموجودون منهم حال الاغتنام، و المتجددون على نحو الوقف المشترك بين الذراري ينقطع فيه ملك من مات، و يتجدد لمن هو آت.

غير أن ذلك مخصوص بالمُحيي حال الفتح، و إن مات من بعد، فلا يجرى فيه حكم الموات بحيث يملكه المُحيي؛ لسبق ملك المسلمين له.

و لا يختص بشيء منها أحد من المسلمين إلا تبعاً لآثار التصرف في المساكن،

و الحِمَامَات، و البساتين، و نحوها، فإنَّها تكون للمتصرِّف ما دامت الآثار باقيه يتصرَّف فيها ببيع و شراء، و باقى أنواع التمليك شاء، و يدخلها فى الوصايا، و الأوقاف، عامه كمدارس و مساجد و زُبُط أو غير ذلك و خاصه، فإذا زالت الآثار، رجعت إلى حالها الأولى.

و أمَّا التصرِّف فيها بالزراعات، و الإجازات للزرع، فمرجعها إلى الإمام، يقبلها لمن أراد، مع مُراعاه مصالح المسلمين.

و يصرفها فى المصالح العامه، و إن دخل فيها غيرهم بالتبع من سدِّ الثغور، و بناء القناطر، و الربط، و إصلاح الطرق، و معونه الغزاه و المجاهدين و المرابطين، و أرزاق الولاة و القضاء.

و ما كان منها ميتاً قبل الفتح فهو لولئ الأمر، لا يجوز التصرِّف فيه إلا بإذنه، فإن تصرَّف فيها أحد بغير إذنه أعطى طسقتها.

و فى حال الغيبه، أو عدم بسط الكلمه، مع عدم إمكان الرجوع يملكها المُحيى؛ لحصول الإذن فى ذلك، حتَّى يظهر ولئ الأمر.

و كلَّ أرض فتحها المسلمون حال الحضور و حال الغيبه مأذون فى فتحها عموماً، فتدخل فى الاغتنام عن إذن ولئ الأمر.

و لو توجه الغزاه إلى أرض، فاختلف حال أهلها فى الإسلام، و الجلاء، و العنوه، و الصلح، كان لكلِّ حكمه.

### **التاسع: الأرض المفتوحه بغزو الكفار عن إذن المسلمين للمسلمين،**

و حكمها حكم ما فتح بغزو المسلمين عنوه، و جلاءً، و صلحاً، و هكذا.

### **العاشر: ما فتح بغزو الكفار للمسلمين من غير استئذانهم،**

و الظاهر أنَّ حكمها حكم السابقه.

### **الحادى عشر: ما فتح بغزو الكفار**

بقصد أن يكون لهم، ثم يجعلونها للمسلمين من غير قتال، و يجرى فيها أنَّها كسابقتيها، و يحتمل إلحاقها بأرض الجلاء، و دخولها فى الأنفال، فيكون لولئ الأمر.

## الثانى عشر: الأرض التى استولى عليها الكفار،

### إشاره

ثم انتزعها المسلمون بأى نحو كان، و الحكم فيها البقاء على الحال الأولى.

و بيان حال الأراضى التى تسلط عليها المسلمون يتوقف على بيان ما علم منها، و تقرير القاعده فى مجهولها، فىكون البحث فى مقامات:

### الأول: أن ما كان فى أيدي المسلمين من الأراضى العربيه، و العجميه، و الهنديه، و غيرها،

و جرى عليها خراج أمرائهم، و استقرت عليها أيديهم، محكوم عليها بحكم المفتوحه عنوه.

و الحكم فيها: أنها يصرف نماؤها فيما به صلاح المسلمين، سواء فتحت بسيوف أهل الحق من المسلمين، أو أهل الباطل، فى زمان الحضور أو الغيبه.

فإن كانت يد خليفه من خلفاء النبى صلى الله عليه و آله و سلم مبسوطه، كان أمرها إليه، و إلى نائبه الخاص، يقبلها، و يؤجرها، و يبيحها لمن يشاء، و يصرف فائدتها فى مصالح المسلمين، على نحو ما ذكر.

و إن لم تكن يد الخليفه مبسوطه، قام النائب العام من العلماء الأعلام مقامه، فلا يجوز لأحد أن يتصرف إلا بإذنه، مع قيامه بذلك، و تيسر الرجوع إليه.

و إلا رجع الأمر إلى ولاة المسلمين، الجامعين للجنود و العساكر، القائمين بالدفع عن بيضه الإسلام، و عن المسلمين، يؤجرونها أو يقبلونها ممن شاؤوا، و يصرفون حاصلها على العساكر و الجنود الحافظه لبيضه الإسلام، و طرق المسلمين، و التعدى عليهم من الظالمين. و لا يجوز التصرف فى ذلك إلا عن إذنه.

و يجرى مثل ذلك فيما يلحق بالمفتوحه عنوه، و فى الجزيه، و مال الصلح.

و لو توقف حفظ بيضه الإسلام، و حفظ المسلمين على أخذ فوائد الأراضى المختصه بولى الأمر، كان ذلك من أفضل المصارف. و لو عصت طائفه من طوائف المسلمين على رئيسهم، لم يجز لهم التصرف من غير إذن المجتهد.



و يجوز أن يؤجر (١)، و أن يؤدى كولى الأمر مجاناً على الأقوى.

و يجب على رئيس المسلمين أن يستأذن المجتهد فى تصرفه بأراضى المسلمين، و نحوها.

### المقام الثانى: أن يد المسلمين و رئيسهم شاهده بأن أرض الموات التى عليها اليد للمسلمين، و قضت المظنه بحسب العاده بسبق إحيائها،

و أنها كانت مَحْيَاه حين الفتح، و بقيت على هذه الحال أو ماتت بعد ذلك، فيرجع مَحْيَاهَا إلى المسلمين.

و الظاهر أن كل موات فى أرض فيها مظنه الإحياء للمسلمين كافه لا يملك بالإحياء، بل يرجع بسببه إلى ملك المسلمين، و يلزم صرف حاصله فى مصالحهم، و يعطى المَحْيَى الطسق إلا ما ظنّ سبق مواته، كرؤوس الجبال، و بطون الأودية، و نحوهما.

### المقام الثالث: فيما ظهر حالها من الأراضى

#### إشاره

و هى أقسام:

#### الأول: ما ظهر أنها من مفتوح العنوه،

و هى عديده:

أولها: أرض سواد العراق، و هى مغنومه من الفرس، اغتتمها الخليفه الثانى.

و حدّها فى العرض: من منقطع الجبال بحلوان، إلى طرف القادسيه المتصل بعذيب من أرض العرب، و من تخوم الموصل طولاً، إلى ساحل البحر ببلاد عبادان، من شرقى دجله.

و سمّيت هذه الأرض سواداً؛ لأنّ الجيش لما خرجوا من الباديه، و رأوا سواد شجرها، سمّوها السواد، ثمّ بعد فتحها أرسل إليها ثلاثه أنفس: عمّار بن ياسر على صلاتهم أميراً، و ابن مسعود قاضياً و والياً على بيت المال، و عثمان بن حنيف على مساحه الأرض.

و جعل لهم فى كل يوم شاه، شطرها مع السواقط لعمار، و شطرها الآخر للآخرين، و قال: ما أرى قريه يؤخذ منها فى كل يوم شاه إلا أسرع خرابها (١).

و روى: أن ارتفاعها كان فى عهد الخليفه الثانى مائه و ستين ألف ألف درهم (٢)، و لما أفضى الأمر إلى أمير المؤمنين أمضى ذلك؛ لأنه لم يمكنه المخالفه، و الحكم بما عنده.

فلما كان فى زمان الحجاج رجع إلى ثمانيه عشر ألف ألف درهم، فلما كان وقت عمر بن بن عبد العزيز، رجعت فى أول سنه إلى ثلاثين ألف ألف درهم، و فى السنه الثانيه رجعت إلى ستين ألف ألف درهم.

و قال: لو عشت سنه أخرى لأرجعتها إلى ما كانت عليها فى أيام الخليفه الثانى (٣)، فمات تلك السنه (٤).

و استثنى بعضهم من أرض السواد (الحيره) مدعياً أنها فتحت صلحاً، و لم يثبت.

ثانيها: أرض مكه، و ما يتبعها من قري و أبنيه و توابع، فإن النبى صلى الله عليه و آله و سلم فتحها عنوه، ثم آمنهم بعد ذلك.

روى: عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال لأهل مكه بعد الفتح: «ما ترونى صانعاً بكم؟!» فقالوا: أخ كريم، و ابن أخ كريم، فقال: «أقول كما قال أخى يوسف: لا تثريب عليكم اليوم، يغفر الله لكم، و هو أرحم الراحمين» (٥) و روى أنه أعتقهم، و قال: «أنتم الطلقاء» (٦).

ثالثها: أرض خير، و ما يتبعها، فإن النبى صلى الله عليه و آله و سلم فتحها بالسيف، فقبل سوادها و بياضها، يعنى أرضها و نخلها.

١- المبسوط ٢: ٣٣، منتهى المطلب ٢: ٩٣٧.

٢- منتهى المطلب ٢: ٩٣٧.

٣- منتهى المطلب ٢: ٩٣٧.

٤- كفايه الأحكام: ٧٩.

٥- الكافى ٤: ٢٢٥ ح ٣، فتوح البلدان: ٥١، سنن البيهقى ٩: ١١٨.

٦- الكافى ٣: ٥١٢ ح ٢، التهذيب ٤: ٣٨ ح ٩٦، وص ١١٨ ح ٣٤١، الاستبصار ٢: ٢٦ ح ٧٣، قرب الإسناد: ٣٨٤، السيره النبويه

لابن هشام ٤: ٥٥، الوسائل ١١: ١١٩ أبواب جهاد العدو ب ٧٢ ح ١.

رابعها: الرى، فقد نقل أنه فتح عنوه (١).

خامسها: بعض أراضى خراسان، كما نقل فى أراضى نيشابور (٢).

### الثانى: ما يظهر أنها فتحت صلحاً،

و هى ملحقة بمفتوحه العنوه، لوقوع الصلح غالباً، على أنّ الأرض للمسلمين، ولأنّ وضع الخراج، و يد المسلمين عليها مرجح لذلك، ثمّ هى أقسام:

منها: أرض نيشابور من أرض خراسان فى إحدى الروايتين، و قيل فُتحت عنوه (٣).

و منها: بلخ.

و منها: هراه.

و منها: ترشح، و توابعها من أرض خراسان، قيل: و بعض آخر من المذكورات فتح عنوه (٤).

و منها: حمى، و حمص، و طرابلس، و أتباعها من أراضى الشام.

و منها: طبرستان.

و منها: أذربيجان.

و روى: أنّ دمشق فُتحت بالدخول من بعض غفله، بعد أن كانوا طلبوا الصلح من غيره (٥)، و أنّ أهل أصبهان عقدوا الأمان. و قيل: إنّ مكّه فتحت صلحاً (٦).

و منها: الحيره فى أرض الكوفه على ما قيل (٧).

### الثالث: ما يظهر أنها فتحت بإسلام أهلها طوعاً،

و هى: الطائف على ما نقل (٨)،

١- كفايه الأحكام: ٧٦.

٢- تاريخ اليعقوبى ٢: ١٦٧، كفايه الأحكام: ٧٦.

- ٣- تاريخ اليعقوبى ٢: ١٦٧.
- ٤- تاريخ اليعقوبى ٢: ١٦٧.
- ٥- كفايه الأحكام: ٧٦.
- ٦- السيره النبويه لابن هشام ٤: ٤٦.
- ٧- كفايه الأحكام: ٧٩، فتوح البلدان للبلاذرى: ٢٤٦.
- ٨- معجم البلدان لياقوت الحموى ٤: ١٢.

و ربّما ألحق به فى بعض الأنقال أرض البحرين (١).

و الظاهر إجراء حكم المفتوح عنوه فى الجميع، سوى ما علم فى هذا الزمان، و أنّ التصرف لا يجوز لأحدٍ فى زمان الغيبة، إلا عن إذن المُجتهدين إن لم يكن سلطان متوجه لإصلاح أمور المسلمين، و إلا حرم التصرف بغير إذنه.

و كل من يرى فى يده شيئاً من الأملاك، و أمكن أن يكون له جهه مملكه، بنى على ملكه.

### الفصل الرابع: فيما لا يقسم من الغنائم

#### إشاره

و هو أمور:

#### أحدها: المَحْيَاه وقت الفتح من الأرض المفتوحه عنوه

بمعنى القهر و الغلبه و ما فى حُكمها من أرض أسلم أهلها عليها ثم تركوها خراباً. و أرض صولح أهلها على أنّها للمسلمين، فإنّها تبقى على ملك المسلمين على مرور الأعصار، حتى يرث الله الأرض و من عليها، مشاعه بينهم، لا تختص بواحدٍ دون واحد، إلا أن يتصرف ببعضها، بجعلها داراً أو حَمَاماً أو مسجداً أو دكاناً أو بستاناً و نحو ذلك، فتدخل فى حكم الأملاك ما بقيت معموره، فإذا خربت رجعت على حالها.

و ليس للغانمين فيها خصوصيته، و لا لهم امتياز على غيرهم، و لا للإمام إلا ما كان له؛ لدخوله تحت العموم، أو من سهم الخمس إن قلنا به، و الظاهر خلافه.

و وظيفه الإمام و من جاز له الدخول فى هذا كرؤساء الإسلام التخيير بين البناء على المقاسمه على نحو ما وقع عليه الشرط مع عدم الخروج عن المعتاد. و له الإجاره للأرض، و الجعالة، و الصلح عليها بأى عوض أراد. و له ضرب الخراج بقدر معين من نقدٍ أو جنس ليصرفه فى مصالح المسلمين. و يعتبر أن لا يكون خارجاً عن الحدّ المناسب

لها عرفاً، و يختلف باختلاف الأزمان، و الرغبات، و الأمكنه، و الأوقات.

و قد كانت أرض السواد، كما نقل قد وضع الخليفة الثاني على كل جريب النخل ثمانيه دراهم، و على جريب الرطبه و الشجر سته دراهم، و على جريب الحنطه أربه دراهم، و على جريب الشعير درهمين (١)، و أمضى ذلك على عليه السلام فى أيامه.

و عن على عليه السلام: أنه وضع على الجريب من أربه رساتيق بالمداين على جريب الزرع الغليظ درهماً و نصفاً، و على الوسط درهماً، و على الرقيق ثلثي درهم، و على جريب الكرم عشره دراهم، و لم يضع على النخل شيئاً، سوى أنه جعل شيئاً منه للمارّه و ابن السبيل (٢).

و الجريب: عباره عن مائه ذراع طولاً فى مائه عرضاً، عباره عن عشره آلاف ذراع باليد الهاشمي، قدره أربه و عشرون إصبغاً عرضاً مكسره عباره عن عشره آلاف ذراع.

و الدرهم: عباره عن نصف مثقال فضّه صيرفي، و ربع عشر مثقال.

و لرئيس المسلمين أن يفعل ما هو الموافق للقواعد عند أهل الخبره، و يصرفه فى حفظ بيضه الإسلام و المسلمين، كما كان ولي الأمر يفعل ذلك، و التأسى به لازم.

و يجوز شراء مال الخراج من السلطان، و الصلح عليه، و كذا مال المقاسمه، و استئجار الأراضي.

### ثانيها: أرض الأنفال،

و هى مختصّه بالنبي صلى الله عليه و آله و سلم، و من قام مقامه، لا يُشاركهم فيها أحد، و هى أقسام:

أحدها: قطائع الملوك من الأراضي المنسوبه إليهم.

١- نقله الشيخ فى المبسوط ٢: ٣٤.

٢- الفقيه ٢: ٢٦ ح ٩٥، التهذيب ٤: ١٢٠ ح ٣٤٣، الاستبصار ٢: ٥٣ ح ١٧٨، المقنعه: ٢٧٥، الوسائل ١١: ١١٥ أبواب جهاد العدو

ب ٦٨ ح ٥.

ثانيها: أرض الموات، كرؤوس الجبال، و بطون الأودية.

ثالثها: أرض باد أهلها، و لم يعلم لهم أثر.

رابعها: أرض مملوكة مات أهلها، و لم يبق لهم وارث.

خامسها: أرض جلا عنها أهلها، فاستولى عليها المسلمون.

سادسها: أرض سلمها أهلها طوعاً، من غير أن يوجف عليها بخيل و لا ركاب، كأرض البحرين.

سابعها: أرض خرجت عليها سريه من المسلمين بغير إذن الإمام في أيام حضوره فاستولت عليها.

ثامنها: أرض مُلكت بالإحياء، ثم ماتت.

و هذه الأقسام مخصوصه بالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ وَ خلفائه عليهم السلام، و لا خمس فيها في وجه قوي، فإن حضروا كان الأمر إليهم، و يفعلون فيها ما شاؤوا.

و مع حضورهم و إمكان التمكن من أخذ الإذن منهم يجب استئذانهم، و أن لا يعملوا فيها شيئاً من غير إذنه.

و إنما للناس منها حق الاستطراق، و الشرب، و السكنى، و مع عدم إمكان الاستئذان مع الحضور أو الغيبه يتولاها المجتهدون، و يؤجرونها، و يزرعونها، و يصرفون فوائدها في جهات الطاعات، و أنواع القربات، كإعانه الفقراء، و مساعدته الضعفاء، و بناء القناطر و الربط، و غير ذلك.

فإن تعذر عليهم ذلك، أذنوا سلطان المسلمين في ذلك. فإن لم يأذنوا في ذلك، و لم يمكن قيام غيره به، و جب على رئيس المسلمين ذلك.

و أفضل المصارف و أولاهها: بذلها في تقوية عساكر المسلمين و المجاهدين، الحافظين لبيضة الإسلام، و دماء المسلمين، و أعراضهم.

و هذه تُملك بالخلافه، لخليفه ليد خليفته، و لا تنقل بملك، بل تبقى على هذا النحو إلى أن تصل إلى يد صاحب الزمان.

**ثالثها: صفايا الأموال،**

فإنّ لوليّ الأمر أن يصطفى لنفسه من الغنيمه من الأقسام الخمسه قبل القسمة: الجاربه الحسناء، و الفرس الجيده، و الدرع الممتاز، و السيف القطّاع، و الثوب النفيس، و محاسن الأموال ممّا يشتهيّه، و يهبه إذا لم يكن فيه إجحاف بالغنيمه، و ليس له ذلك بعد القسمة، و له الاختيار لما أراد بعد عزل الخمس من الأربعة الأسهم الأخر.

**رابعها: السلب،**

فمن سلب واحداً من الحربيين وقت التقابل، فأخذ ثيابه أو سلاحه أو فرسه التي كان راكباً عليها، مع اشتراط الإمام له ذلك، أو مع إذنه فيه خصوصاً أو عموماً، كأن يقول: من قتل شخصاً فله سلبه، و لا بدّ فيه من بيان شروطه و ما يتعلّق به، و هي أمور:

أحدها: أن يكون المسلوب ممّن يجوز قتله، دون من كان من الصبيان أو المجانين أو النساء، أو كان شيخاً فانياً.

ثانيها: أن تكون الحرب قائمه.

ثالثها: أن يكون مخاطراً في دخوله بين الكفّار، أمّا لو كان بعد فرار المشركين فلا اختصاص.

رابعها: أن يكون له نصيب في الغنيمه، بأن لا يكون مخدّلاً، و لا مُعيناً على المسلمين.

خامسها: أن لا يكون عاصياً للإمام في دخوله في الحرب.

سادسها: العبد إذا قتل قتيلاً، استحق سلبه مولاه.

سابعها: أنّ السلب؛ (١) يخرج من أصل الغنيمه لا من سهمه.

ثامنها: أنّ السلب إنّما يستحقّه القاتل دون غيره.



تاسعها: أنّ السلب يختصّ بالمتّصل دون المنفصل، فالعبيد و الدواب التي عليها الأحمال، و السلاح، و الثياب، و الدراهم، و غيرها ممّا ليس معه من الغنيمه، لا يجرى عليها حكم السلب.

و ما كان يحتاجه في القتال كالدرع، و الجوشن، و المغفره، و الخنجر، و السكين يُعدّ من السلب.

و المتخذ للزينة أو غيرها، كالخاتم، و التاج، و السوار، و الطوق، و الهميان للنفقه، يقوى أنّه من السلب. و الدابه التي يركبها راكباً بها أو نازلاً عنها قابضاً على لجامها و نحوه من السلب، دون ما يُقاد خلفه.

عاشرها: أنّه لا تُقبل دعوى القتل استحقاق السلب إلاّ بالبيّنه، و الاكتفاء بالعدل الواحد لا يخلو من قوّه.

و لو اشترك اثنان في السلب، و كانت إذن وليّ الأمر عامّه لهما، اشتركا فيه، و إن كانوا أكثر من ذلك، فكذلك على نسبه العدد، دون القوّه، من غير فرقٍ بين الاتفاق في الركوب و عدمه، و الاختلاف، مع اشتراكهما في قبض الشئ الواحد، و لا بين القابض للأقلّ و الأكثر، و لا بين القابض بيده واحده أو يدين.

### خامسها: الرضخ،

و هو تخصيص وليّ الأمر بعض من لم يستحق سهماً من الغنيمه بشئ منها، على حسب ما يرى من المصلحه من المقدار، و من التسويه بينهم و خلافها، و هو أقسام:

منهم: النساء، و الخناثى المُشكله، و الممسوحون ممن حضر ليداوى الجرحى، أو يندب الرجال، أو يحملوا القتلى، أو غير ذلك.

و منهم: العبيد إن جاهدوا، فإنّهم لا سهم لهم، و لكن يرجح لهم وليّ الأمر ما يراه، مع مراعاة المصلحه في الأصل، و له المساواه بينهم و الاختلاف، و الأولى ترجيح الراجح.

و لا فرق في المأذون في القتال و غيره في عدم استحقاق السهم؛ لكنّ العاصي

لمولاه لا يستحقّ رضحاً، و الرضح له يعود إلى مولاه.

ولا- فرق بين المدبّر، و المكاتب المشروط، و المطلق مع عدم تأديه شىء، و أمّ الولد، و غيرهم، و لو عُتق قبل القسمة أخذَ سهماً.

و يجوز جعل الرضح أكثر من السهم، و المبعّض يسهم له بمقدار الحرّيه، و يرضح له بمقدار سهم العبوديه.

و منهم الكفّار المستعين بهم المسلمون على الجهاد، فإنّهم لا- سهم لهم فى الغنائم، و لكن يرضح لهم على نحو ما تقتضيه المصلحه.

و الرضح من أصل الغنيمه، و لا رضح بين المميّز و غيره، و لا بين المرتفع و غيره، حتّى أنّهم لو ولدوا بعد الاغتنام قبل القسمة استحقّوا السهام.

#### **سادسها: ما وضعه وليّ الأمر من الجعائل على حفظ أو رعى دواب**

أو حمل بعض الأثاث أو السرايا أو غير ذلك، و يجوز جعله من ماله، و من مال الغنيمه، و من الأربعة الأخماس الباقية خاصّه، أو غير ذلك، فهذا يختصّ به المجعول له، و يخرج من الأصل.

#### **سابعها: ما يجعل لنفقه الغنيمه من النساء، و الأسارى، و الحيوانات،**

فإنّها تخرج من أصل الغنيمه على مقدار الحاجه، و وفق المصلحه.

#### **ثامنها: ما يحفظه وليّ الأمر لخوف بعض الحوادث المتوقّفه على بذل بعض الأموال،**

و ليس هناك مندوحه عن الغنيمه.

#### **الفصل الخامس: فى قسمة الغنائم**

#### **اشاره**

و فيها مباحث:

**الأول: في أنها تتعلق بها حقوق الغانمين أعياناً أو منافع أو حقوقاً**

على وجه

الاشتراك بين المجاهدين، ممن عدا الخارجين بالاستيلاء، من دون احتياج إلى نيه.

و يتعين شخصها و مقدارها بعد إخراج ما يخرج منها للمخصوصين بالتسليم، فكانت فيما بين الاستيلاء و التسليم ملكاً للغانمين من غير تعيين. أو باقيه على ملك الكفار و إن تعلق بها حق الاختصاص. أو منتقله عنهم، و مالكة الملك الجبار، كالأوقاف العامه. أو هي ملك بلا ملك إن كان معقولاً. و أولها أولاها. كما أن نصف الخمس مع اشتراكه بين فقراء الهاشميين، و الزكاه مع اشتراكها بين الفقراء و المساكين، إنما تختص بالمعين بالتعيين.

و في كونه كاشفاً أو ناقلاً و جهان، أقواهما الثاني، على نحو الماء المشترك بين أصحاب الدور مثلما؛ فيكون مصرف بعض الغانمين ببعض الغنيمه في غير ما استثنيت بعضيته مستتبع لضمان حصص الباقيين، على نحو تصرف الشريك.

### **الثاني: في أن البناء على الاشتراك هو الموافق للحكمه المقتضيه للمصلحه المانعه عن المفسده؛**

لأنه لو كان الحكم مبيتياً على الاختصاص، لاشتغل المجاهدون بجمع المال عن القتال، و عن مبارزه الرجال، و لقامت الحرب فيما بين المجاهدين، و اختل نظامهم، و تفرقت كلمتهم، و لانحرف الكفار عنهم، ثم مالوا عليهم ميله واحده، بعد اشتغالهم بجمع المال، و يكثر الحسد فيما بينهم، و زادت البغضاء و الشحاء كما يدعى ذلك فيمن وقعت بينهم الحرب، و لم يكن بناؤهم على الاشتراك.

### **الثالث: أنه لا بد من اتباع سيره النبي صلى الله عليه و آله و سلم و الخلفاء الراشدين في القسمة،**

للزوم التأسي بهم في أقوالهم و أفعالهم.

و لأن من تولى الأمر من الخلفاء، استند في عمله إلى سيره النبي صلى الله عليه و آله و سلم.

و لأنه لو كان طريق آخر أوفق بالحكمه، و أقرب إلى الصواب، لمالوا إليه، و لم يكن لهم عمل إلا عليه.

**الرابع: أَنَّ الحِكمَ متمشٍ فيما بعد الغيبه و شبهها،**

حيث لا يكون للخلفاء يد مبسوطه بالنسبه إلى ما عدا الجهاد للجلب إلى الإسلام؛ لأنَّ ذلك مخصوص بالنبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَخلفائه عليهم السلام، و بمن نصبوه بالخصوص، دون العموم.

و أمَّا الأقسام الأخر، فالحكم فيها أنه إذا لم يمكن الرجوع إلى الخلفاء الراشدين، قام المنصوب العام من المُجتهدين مقامهم. و إن عجزوا و امتنعوا عن الإذن، قام الأمراء و الرؤساء مقامهم؛ و إلا لانهدم ركن الدين، و استحلَّت الدماء، و الأعراض، و الأموال من المسلمين.

و أيّ مصلحه للمسلمين تُصرف فيها أموالهم أعظم من حفظ دمايتهم و أعراضهم، و أيّ محلّ أولى لصرف مال الأنفال مع غنى ولى الأمر عنه من حفظ بيضه الإسلام، و حفظ دماء المسلمين و أعراضهم، و تقويه مذهبهم.

**الخامس: في القاسم**

و يتعيّن ولى الأمر أو نائبه الخاصّ أو الوكيل من أحدهما فيما يترتب على الجهاد للجلب إلى الإسلام، و في الأقسام الأخر كذلك مع الإمكان.

و مع التعذّر كما في الغيبه، يرجع الأمر إلى النائب العامّ. و مع عجزه عن القيام بما يصلح النظام، يرجع الأمر بإذنه مع إمكانها، و بدونها مع عدمها إلى السلاطين من أهل الحقّ و الحُكّام.

فلا يجوز لأحدٍ من المهاجرين و المجاهدين و لا من غيرهم تولّي ذلك من غير إذن؛ فإن تبرّع متبرّع، مضى مع المصلحه و الإجازة ممّن له الاختيار.

و تعتبر في القاسم المعرفه، و زياده البصيره، و العداله، مع فقد الناظر العدل، و إلفى عداله الناظر كفايه. و يجزى الواحد، و الأحوط مراعاة الاثنين.

و لو تبرّع القاسم بلا أجره فلا كلام، و إن جعل له شىء، كان له الأمر، و إن أمر

على الإطلاق، كان له أجره المثل. و لو تعدّد القاسمون، اشتركوا في الأجره، و اقتسموا على قدر عملهم.

### السادس: في المقسوم له

لا- سهم للبيد، و النساء، و الخناثى المُشكّله، و الممسوحين، و الكفّار، و المعتصمين، و غيرهم؛ و لا للمتشبّثين بالإسلام من الغلاه، و الخوارج، و الأقسام الثلاثة من النواصب، و المشبّهه، و المجسّمه على الحقيقه، و المجبّره، و المفوضه في أمر الخلق، و القائلين بالحلول، و الاتّحاد، و وحده الوجود، و وحده الموجود، و نحوهم في وجه قوئ.

و من كان من أهل الباطل، و لم يدخل في اسم الكفّار؛ يقوى دخوله مع أهل السهام. و من كان مُبعضاً يستحقّ من السهم ما قابل جزأه الحرّ، و يدخل جزء الرق في حكم الرضح. و من زال مانعه قبل الاستيلاء أو بعده قبل القسّمه، فالظاهر دخوله معهم، و يرضح الوالى لهؤلاء على نحو ما يرى من المصلحه.

و لا رضح للمخدّل، و هو من يخدّل المجاهدين، و يسعى في حلّ عزمهم عن الجهاد؛ و لا للمرجف، و هو المخيف للمسلمين، حتّى يمتنعوا عن الجهاد؛ و لا- لمن كان عيناً للكفّار، يرسل لهم الأخبار لطمع الدنيا، و إن لم يكن منهم؛ و لا للمحتال المذى لا يُريد القتال؛ و لا- لمن يرغّب الكفّار على الحرب و النزال، و نحوهم. و يُعتبر حضور المقسوم لهم أو وكلائهم؛ و إذا رأى ولى الأمر فساداً بالحضور، لم يحضرهم.

### السابع: في المقسوم

لا يقسّم إلا ما فيه الاشتراك بين الغانمين، و أمّا ما كان مختصّاً كالأنفال، و الرضح، و الجعائل، و نحوها فلا قسمه فيه.

و في جواز تعيين ولى الأمر شيئاً معيّناً قبل الأخذ في الحرب لمعيّن أو لجماعه مخصوصه على وجه الشركه غير السلب إشكال.

و بعد الأخذ فى الحرب، ثم بعد فراغه أشدَّ إشكالاً، و لا تجوز القسمة فى المشترك بينهم ممّا لا يُنقل، كالأرضين المفتوحة عنوه أو بالصلح، على أنّ الأرض للمسلمين؛ لاشتراكها بين المسلمين، من وجد وقت الغنيمه، و من لم يوجد.

و لا يقسم ما كان من المُحرّمات، كالخمر، و الخنزير، و آلات الملاهى، و كتب الضلال، و إن جاز إبقاء الخمر للتخليل، و حفظ كتب الضلال للردّ. و كذا جميع ما يتوقّف على التذكيه من الجلود، و ما يُعمل منها، و اللّحوم، و الشحوم ما لم يعلم بأنّ المسلم ذكّاه؛ فما يُعمل من الجلود و العصب للسيوف أو لغيرها من الأسلحه و غيرها محكوم بأنّها جلود ميتة.

### الثامن: فى مكان القسمة

يستحبّ ترك القسمة فى أرض الحرب؛ حذراً من اشتغال المسلمين بها، فيجد الكفّار لهم فرصه، و الأولى أن يكون فيما يبعد من أرض المسلمين عنهم.

و ينبغى اختيار المناسبه للغنيمه، فإن كان فيها بهائم من بعير و غنم، فينبغى اختيار مواضع النبت؛ و إن كان فيها إبل، اختيار مواضع الشجر، كلّ ذلك مع كثرتها، و لزوم طول قسمتها.

و إن كان فيها سبى، استحبّ اختيار أرض سالمه من الجبال و الشجر؛ خوفاً من هربهم، و كذلك إذا كانت أجناساً أو نقوداً؛ خوفاً من السرّاق، و هكذا.

### التاسع: فى زمان القسمة

ينبغى تأخير القسمة إلى أن تجتمع الغنيمه، و لو قسّمت أوّلاً فأوّلًا، بأن يقسم ما حصل بالمناضله الأولى أو اليوم الأوّل، ثم يقسم ما حصل بالمناضله الثانيه أو اليوم الثاني، جاز على كراهه.

و لو علم زياده رغبه المسلمين بذلك، أو كثره احتياجهم؛ إذ لم يكن عندهم ما يمّونهم، كان ذلك أرجح، و ينبغى أن يكون ذلك بعد إخراج الصفايا لولّى الأمر،

و الرضح، و الجعائل، و نحوها.

و لو كانت الجعالة جزءاً مُشاعاً، فأراد وليّ الأمر انتزاعها بعد القسمة، بأن يعطى كلّ صاحب حقّ مقدار ما يخصّه، جاز على إشكال.

و ينبغي تأخيرها حتّى يحصل الاطمئنان التامّ من جهة هجوم الكفّار، و إلى وقت النهار السالم من الثلوج و الأمطار.

### العاشر: فى كَيْفِيَةِ الْقِسْمَةِ

يلزم تعديل السهام بحيث لا- يحصل حيف على جانب، فما كان من المكيل و الموزون من المتجانس، قسّم كيلاً أو وزناً، و فى غير المتجانس يُعتبر التعديل، فإن حصل فيها، و إلا احتاج أحد الطرفين إلى أن يضّم إليه ما يبعث على التساوى.

و ليس لأحد الغانمين اختيار فى تعيين شىء، بل يبنى الأمر على القرعه بعد التعديل.

و يلزم التقويم فيما يحتاج إلى التعديل، و يكتفى بقول العدل الواحد، و الأحوط الاثنان.

و لا يجوز التفضيل لبعض على بعض، إلا مع توقّف حفظ بيضه الإسلام أو ردّ العدو عليه.

### الحادى عشر: فى مقدار السهام

للاجل سهم و إن زاد نفعه على الفارس، و للفارس سهمان: سهم له، و سهم لفرسه. و لصاحب الأفراس ممّا زاد على الواحد، و إن كثرت ثلاثه أسهم، لا- يزداد ذلك، و إن بلغت المائه؛ من غير فرق بين العتيق الذى أبواه عربيان، و البرذون العذى أبواه عجميان، و لا بين الهجين الذى أبوه عتيق و أمه عجمية، و المفرق الذى أبوه برذون و أمه عربيّه.



و لا سهم للحطم من الخيل، و هو الذى ينكس، و القحم، و هو الكبير الهرم؛ و الضرع، و هو الصغير؛ و الأعجف، و هو المهزول؛ و الرازح، و هو الذى لا حراك به.

و لو دخل المعركة راجلاً، ثم ملك فرساً قبل الاستيلاء أو بعده قبل القسمة، أُسهم لها فى وجه قوى.

و لو قاتل فارساً، ثم تلفت فرسه، أو باعها، أو أخذها المشركون قبل الحيازه، أو بعدها قبل القسمة، لم يسهم لها على إشكال.

و لا سهم للمغصوب مع غيبه صاحبه، و مع حضوره يسهم له، و يكون لصاحبه دون الغاصب. و المترصد للجهاد يُعطى من بيت المال، فلو كانوا فى السفن و أتوا بخيل، فلو جُعلت فى البر أُعطوا لها سهاماً.

و يسهم للمريض مع صدق اسم الجهاد عليه.

### الثانى عشر: فى الأحكام، و فيها مطالب:

الأول: أنه لا يجوز التصرف لأحدٍ بشىءٍ من الغنيمه قبل القسمة، لا بركوب دابته، و لا بلبس لباس، أو فرش فراش، و لا بأخذ سلاح، و نحوها إلا مع الاضطرار.

و يجوز فيما كان من الطعام أو الدهن أو اللحم، مع ردّ الجلود، و الصوف، و علف الدواب، مع ردّ الزائد ممّا ذكر فى الغنيمه.

الثانى: إذا وجد شيئاً من الغنائم فى غير محلّ الحرب، أو فيه بعد التفريق، كان له.

الثالث: أنه لا قسمه إلا بعد إخراج الخمس، و يجب تسليم نصفه إلى المجتهد بعد غيبه الإمام.

الرابع: أنه إذا توقّف حفظ بيضه الإسلام، و دماء المسلمين، و أعراضهم على ترك قسمه الغنائم، و صرفها فى دفع الكفار، صُرّفت.

الخامس: لو غنم المسلمون شيئاً، و عليه علامه مسلم، دخل فى الغنيمه، إلا أن تقوم القرائن القاطعه على مدلولها.

السادس: أنه إذا جاء صاحب العين المحترم المال قبل القسمة، أخذها، وبعدها يغرم الإمام لأهلها شيئاً على إشكال؛ و أما لو أخذت بهبه أو سرقة، ردت إلى أهلها.

السابع: أنه إذا غلّ من له سهم مع الغانمين، لا يجرى عليه حكم السارق، و من لم يكن له تعلق معهم يجرى عليه حكمه، و في أهل الأنفال إشكال.

الثامن: أنه لا يجوز لصاحب سهم بيعه إلا بعد القسمة و تميّز سهمه، و يجوز الصلح بعد الاستيلاء، و فيما قبله إشكال. و حال الرضخ و الجعائل قبل القبض، كحال ما قبل الاستيلاء.

التاسع: أنه تكره التفرقة بين الأمّ و ولدها، و إن رضيت الأمّ، و إن خفت الكراهه ما لم يبلغ سبع سنين. و في إلحاق الجدّه إشكال.

و الظاهر تمشيه الكراهه إلى كلّ مرّيه إذا كان منعطفاً عليها، و لا كراهه في باقى المحارم إلا مع الانعطاف.

و لو باع الولد، و شرط بقاء أمّه معه، أو التزم بذلك، ارتفعت الكراهه، أو خفت. و لا بأس بالتفرقة في العتق.

العاشر: أنه يجوز الاستيجار على الجهاد، كما يجوز على الرباط، ما لم يتعيّن على الأجير، و يأخذ ذلك زائداً على سهمه من الغنيمه. و لو شرط المستأجر عليه كون السهم له، ففي الجواز إشكال.

الحادى عشر: لا يجب إخراج الزكاه و الخمس المتعلّقين بالمال حال الكفر، و إنّما يجب الخمس من حيث الاغتنام.

الثانى عشر: أنه يجب إخراج الخمس قبل قسمة الغنيمه، و لو كان الصلاح فى أن يؤخّر بعد القسمة، ثم يخرج من كلّ سهم خمس عمل عليه، و لا يجب إخراج من الرضخ و الجعائل على إشكال.

الثالث عشر: أنه لو وضع صاحب السهم سهمه الذى اختصّ به بعد إخراج الخمس فى تجاره أو صناعه أو زراعته، فاجتمعت فى فوائده شرائط الخمس و الزكاه، وجب إخراجهما، و وضعهما فى محالهما.

## خاتمه

## اشاره

و فيها مباحث:

## الأول: فى أحكام الارتداد

## اشاره

و فيه مقامان:

## أحدهما: فيما يتحقق به الارتداد

الارتداد بالمعنى المتعارف: الكفر بعد الإسلام، كما أنّ الارتداد الإيماني هو الإتيان بما يُخرج عن الإيمان.

و حيث كان الإسلام عبارته عن الاعتقاد بمضمون كلمتى الشهاده، و هى: «أشهد أن لا إله إلا الله، و محمداً رسول الله»، أو مع قولهما، و كان مقتضى ذلك الاعتراف بجميع ما جاء به النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم و ثبت عنه ضروره، ترتّب الارتداد على نقض الإسلام بإنكار، أو جحود، أو نفاق، أو شك، أو عناد.

أو إنكار ضروره فى حقّ الواجب تعالى، أو نيه، أو المعاد.

أو إنكار ضرورى من ضروريات الدين، كاستحلال ترك الصلاه، و الزكاه، و الحجّ، أو صوم شهر رمضان، أو شرك، أو كفر نعمه.

أو هتك حرمة بقول، كسب لله، أو لنبية صلّى الله عليه و آله و سلم، أو لخلفائه الراشدين.

أو فعل، كالقاء القذارات فى الكعبه، أو عليها، أو على قبر النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم، أو على القرآن، أو وضع الأقدام عليه، أو على أحاديث النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم استخفافاً، و كذا فعل جميع ما يقتضى الاستخفاف بالإسلام.

و لا- حكم بصدور ما يقضى بالردّه من الصبى، و المجنون حال جنونه، و النائم، و الغافل، و الساهى، و الغالط، و الجاهل بالموضوع أو الحكم، و المجبور، و المغمى

عليه، و السكران و إن كان عاصياً في سكره، و الغضبان الخارج عن الاختيار.

و لو صدر قول أو فعل باعشان على الردّه من دون علم بحاصل ما يراد منهما، فلا ردّه، و كذا إذا ادّعى شُبّهه أو تقنيه مع قبول احتمالهما عند العقلاء، أو حصل معه غضب أخرجه عن الاختيار، درأ عنه.

و لو علق السبّ بما يراه عند الله تعالى من أب أو أم أو ولد أو زوجة و هكذا، أو علّقه بما لا يقضى سبّه بارتداد، كأُمّ النبي صلّى الله عليه و آله و سلم أو زوجته، فإن قصد بسبّ المضاف سبّ المضاف إليه، كما هو المتعارف، كان ارتداداً، و إلا كان عاصياً، و يعزّر لسوء الأدب، و إن كان هازلاً.

و لا فرق في كلمه السبّ بين أن تكون عربيته ملحونه أو لا. و لو قصد السبّ بلفظ لا يفيد زاعماً إفادته، كان سباً.

و لو صدرت بعض كلمه الردّه حال الكمال، و أتمّها حال النقص، لم تكن ردّه؛ و في العكس إشكال، كما أنّ كلمه الإسلام لا تقبل منه في تلك الأحوال، و كذا لا تقبل عقوده و إيقاعاته في تلك الحال.

و تقبل دعواها منه، مع قيام الاحتمال المرضي عند العقلاء.

و يثبت بالإقرار و لو مرّه، و يقبل منه التنزيل، مع احتمال التأويل؛ و بشهاده العدلين عند الإمام أو نائبه الخاصّ أو العام. و لو كدّبهما لم يسمع تكذيبه. و لو وجد للإقرار وجه محتمل في نظر العقلاء، لم يكن مثبتاً.

و يعتبر ثبوت عدالتهما عند الحاكم، و لا يكفي الثبوت عنده، و لا عند غيره.

و لو عرضت على المسلم كلمه الشهادتين، فأبى عن النطق بها، لم يحكم عليه بشيء إلا مع القرينه.

و لو نسب إلى الله بعض الصفات المستلزمه للحدوث، كالجسميّة، و العرضيّة، و الحلول، و الاتّحاد، و الكون في زمان أو مكان عامّين أو خاصّين، أو الأكل، أو الشرب، أو اللبس، أو الفرش، أو الغطاء، أو الرؤيه، أو اللمس، أو الظلّ على وجه الحقيقه، أو الأبوه، أو البنوه أو الزوجيّة، و نحوها، و أراد لوازمها، حكم بارتداده.

و لو أسند إليه الظلم حالاً، دخل في حكم فاعل الكبيره، يُستتاب ثلاثاً أو أربعاً، و يقتل، و مع الهزل يعزّر للتجري.

و لو وقعت كلمه الردّه من اثنين فما زاد، لم يحكم على واحد منهما بشىء، و إنّما يحكم بتنجيسهما فيما يقضى بدخولهما معاً فيه، و يحتسبان بواحد في عدد الشهاده، و الجمعه، و الجماعه.

و الاثنان على حقو واحد إن علم تعدّدهما، اختصّ الارتداد بصاحبه، و إلا كانا مرتدّاً واحداً.

و إنكار الكتب المنزله من السماء، و جملة الأنبياء و الأوصياء السابقين، و خصوص ما قامت الضروره على نبوتهم كنوح، و إبراهيم، و موسى، و عيسى، و نحوهم يقضى بالارتداد.

و لو خيّر بين القتل و الردّه، و اختار الردّه، فلا شىء عليه، و وافق ظاهر الشرع، و إن اختار القتل عليها أخطأ، و أجره على الله.

و لو ردّده الجابر بين ردّتين، كبرى و صغرى، فاختر الأخيره، أصاب، و إلا عصى، و فى احتسابه مرتدّاً إشكال. و إن أمكنه قصد خلاف الظاهر بالتوريه، و جب.

### المقام الثانى: فى أحكامه

#### إشاره

المرتد: إمّا فطريّ، قد انعقدت نطقته من مسلم أو مسلمه حال إسلامها مبدأ إنسان سبق كفره حال الاتصال أو الانفصال، قبل البروز أو بعده، قبل الوصول إلى الرحم أو بعده قبل الانعقاد.

و إن تعقّب إسلام أحد الأبوين الانعقاد لم يقض بالفطريّه، و إن كان حال الحمل على إشكال، و جعل مدار الفطريّه على بقاء صفه الطبيعيّه بعيد.

و يُقابله الملىّ، فمن انعقد من كافر أسلم بعد بلوغه، ثم ارتدّ، أو أسلم أحد أبويه بعد انعقاده قبل بلوغه، ثم ارتدّ، كان ملىّاً.

ثمّ الوصفان إمّا أن يكونا فى ذكّرٍ معلوم الذكوريّه، أو أنثى كذلك، أو مشتبه الحال

بين الذكر والأنثى، أو بين المتحد أو المتعدّد، فهاهنا أقسام:

أحدها: الفطريّ من معلوم الذكوره، و حكمه جواز القتل، لكلّ أحد في حضور الإمام و غيبته، و وجوبه على الإمام، مع بسط كلمته.

و لا- تُقبل توبته ظاهراً، و لا- باطناً، نجس العين، يعاقب على ترك العبادات، و لا تصحّ منه، و لا مانع من ذلك بعد أن أهمل المقدمات باختياره.

و تبين منه أزواجه، و يقضين عدّه الوفاء، و يتزوّجن.

و تنفذ وصاياه في الطاعات، من عتق، و وقف، و صدقه، و صلاه، و صيام، و حجّ، و شبهها كالتدبير على إشكال. و تنفذ في غير الطاعات.

و تقسّم أمواله الداخلة في ملكه قبل الردّه بعد إخراج الديون و الواجبات الماليه و الثلث من الورثه على إشكال، من غير فرق بين الأعيان، و الديون الحالّه، و المؤجلّه، و الصداق المؤجل من الدين.

و الردّه قبل الدخول توجب تمام المهر. و في المتجدّد بعد كالمواقع في فخ نصبه قبل ردّته بعد ردّته بحث.

و فيما يتجدّد بالحيازه أو الالتقاط أو الاتّهاب احتمالان، أحدهما: الرجوع إلى الوارث، و الثاني: البطلان و البقاء على ما كان؛ لأنّه كالميت، و لا يخلو من رجحان.

و لا يحكم بفطريّته إلا عن علمٍ أو مأخذٍ شرعيّ، و بدون ذلك يُحكم بالمليه.

و المنعقد من نطفه دخلت في رحم، ثمّ صارت إلى رحم آخر بالمساحقه، فانعقدت في الثاني، تُعتبر فيها الحال الثانيه.

و النطفه من الزانى و الزانيه لا تثبت فيها الفطريّه على إشكال.

و لا تفاوت في الإسلام المرتد عنه بين ما يكون إيماناً أو خالياً عن الإيمان، و بين كونه فيه تشبّث بالإسلام كالخوارج و الغلاه و النواصب.

ثانيها: الفطري من معلوم الأنوثة، و حكمه: أن تُستتاب بما يُرجى عوده به، لا بخصوص ثلاثه أيام، فإن تابت أُطلقت، و لا شىء عليها، و إلا جعلت في السجن، و ضيق عليها في المأكل، و المشرب، و اللباس، و الفراش، و الغطاء، بأن لا تمكّن إلا من

الردى ء منها، و تضرب أوقات الصلاة.

فإن تابت، أُخرجت، و إلا خُلِّدت فيه حتّى تموت. فإن خرجت بعد التوبه، ثم عادت فعل بها ما مرّ، فإن عادت، قتلت فى الثالثه، و الأحوط الرابعه.

و الفطريه إنما تجرى فى الكُفر الأصلي، دون التشبثى، فلا تجرى فى المتشبتين بالإسلام، المُقرّين بالشهادتين و المعاد، كالقائلين بوحده الوجود و الموجود، و المجسمه، و المشبهه على الحقيقه، و المجبّره، و المفوضه، و أقسام المتصوّفه؛ و فى الغلاه إشكال.

و هؤلاء الحدّ للإمام أو نائبه الخاص، و مع فقدهما النائب العام. و فى القتل المستند إلى السبّ يستوى الجميع.

ثالثها و رابعها: الملىّ المعلوم الذكوره أو الأنوثة، و حكمه: التأديب مرّه، ثم مرّه ثانيه، ثم يقتل، و الأحوط التأخير إلى الرابعه.

خامسها و سادسها: الفطرى و الملىّ من المشتبه، كالخنثى المشكل، و الممسوح، و حكمهما: إجراء حكم الأنثى فيهما.

سابعها و ثامنها: فى الاثنين على حقّ واحد، فإنّه إن اختبرا بالإيقاظ، فتيقظا معاً، و علم اتّحادهما، جرى عليهما حكم الواحد.

و إن اختلفا، و علم تعدّدهما، و حصل الارتداد من واحد معيّن أو مشتبه تعيّن القرعه أو غيرها، جرى عليه حكم المرتدّ، فيما لا يتعلّق بالفعل و البدن، دون ما يتعلّق بهما؛ خوفاً من السرايه أو المؤلمه، و لو أمكن ذلك من دون خوف حكم به.

و لو كان خنثى أو ممسوحاً حصل اشتباه آخر، و جاء الحكم المتقدم.

و لو تاب مستحقّ القتل، و قتله من لم يعلم بتوبته، فلا قصاص، و عليه الديه.

و لو طلب حلّ الشبهه أنظر، فإن لم يرجع قتل. و لو أكره على الإسلام من لا يقمّر على دينه قتل منه، و لا يقتل من غيره.

و لا يسترّق المرتدّ بقسميه، و لا نساؤه، و أولاده، و يُشترط فى قبول توبته حيث يكون قابلاً للإقرار بقبح ما صدر منه من إثبات أو نفي قضى برّدته.

و إذا علق الولد قبل الرده فهو مسلم، و إذا علق من أبويه حال ارتدادهما، فإن بلغ

مسلماً فلا كلام؛ وإن وصف بالكفر استتيب، فإن لم يتب قتل؛ وإن تاب ثم عاد، قتل في الرابعة. وولد الناقض للعهد إذا بقى أمانه عندنا، انتظر به البلوغ، فإن وصف الإسلام فيها، وإلا فإن أدى الجزية قبلت منه، وإلا رد إلى أمانه.

### و يترتب على هذه الأقسام أحكام:

منها: أنه لا يسترق مرتد ولا مرتدّه وإن لحقت بدار الحرب، ولا الأطفال، ولا النساء.

و منها: أنه إذا انعقد منهما بعد الارتداد ولد، دار بين أمور ثلاثة: إجراء أحكام الكفار، وإجراء أحكام المرتدين، وإجراء أحكام المسلمين، ولعل الأوسط أوسط.

و منها: أنه لو قتل مسلماً، قتل به قصاصاً، وقدم على قتل الردّه، و لو قتل للردّه قبل القصاص، فلا ضمان على القاتل. و لو قتل مرتدّاً مثله، لم يُقتل به. و لو قتل متشبّثاً بالإسلام، قتل به؛ دون العكس. و لو قتل كافراً معتصماً، قتل به على إشكال.

و لو عفا وليّ المقتول، قتل بالردّه.

و لو قتل شخصاً خطأ قبل الردّه، كان الضمان على العاقله. و لو قتله خطأ أو أتلف شيئاً بعد الردّه، فلا ضمان فيهما، و يؤدّى من ماله إن كان مليّاً، أو تجدد له مال.

و ما كان عليه من حقوق أو ديون مؤجله قبل الردّه تكون حاله بسببها إن كانت فطريّه، و في (الفطرى) (١) إشكال. و يعقل العاقله غير الفطرى، و الفطرى مع صدور مبانيه؛ (٢) قبل الردّه، و فيما بعدها على إشكال.

١- كذا، و الأنسب: الملى.

٢- يحتمل كونها تصحيف: ما فيه.



و منها: أنه تقبل توبه المنافق، و إن توقفت على صفاء الباطن.

و منها: أنه إذا طلب الحجّه، أُجيب إليها إن لم يكن فطرياً، أو كان على إشكال.

و منها: أنه لا- تُقبل منه جزية، و لا تصحّ منه مناكحه مع مثله أو مع مسلم أو كافر، و لا يرتفع حدّته، أصغر أو أكبر، و لا يؤثر تيمّمه بإباحه، و تستمرّ نجاسته، و لا تحلّ ذبيحته، و لا تجرى عليه أحكام المسلمين، من تغسيل أو تحنيط أو تكفين أو دفن بين المسلمين أو بين الكفّار، و لا تُدرأ عنه غرامه المتلفات، و لا عقوبه الجنایات.

و منها: أنه لا- يُنق عليه من ماله لو لم يقتل إن كان فطرياً. و يحجر عليه بمجرد الردّه من غير احتياج إلى حكم الحاكم لو كان مليئاً، و يُنق عليه من ماله ما دام حيّاً، و كذا من تجب نفقته عليه. و فى بطلان تصرّفاته مطلقاً أو بشرط الموت على الردّه و جهان، أقواهما الأوّل، و إذا مات فماله لوارثه، لا لبيت المال.

و منها: أن زوجته تبين منه فى الحال إن كان فطرياً، و تعتدّ عدّه الوفاه و إن لم يدخل. و إن كان مليئاً، وقف على انقضاء العدّه المعتمره فى الطلاق، و إن رجع فيها رجعت، و إلا فلا، و مع عدم الدخول تبين فى الحال.

و لو ارتدّت المرأة قبل الدخول بانت، و بعده ينتظر بها العدّه، فإن رجعت رجعت، و إلا فلا و لايه له على مولاه و إن كان مرتدّاً، و لا ولده ذكراً أو أنثى.

و لا يكفى صدور العباده منه فى ثبوت توبته صلاه أو صياماً أو حجّاً أو غيرها، و إن كان فى دار الحرب؛ لقيام الاحتمال.

و لو قتله معتقداً برّدته، فإنّ الخلاف، فلا قودّ على الأقوى، و يُلحق بشبه العمد، كمن اعتقد قصد شخص قتله بقدمه إليه أو استحقاقه القصاص عنه؛ و فيمن قصد ابنه أو عبده فإنّ الخلاف، الظاهر الخلاف.

و منها: أن جهاد أهل الردّه مقدّم على غيرهم مع عدم المانع، و تجوز إعانته المعتصمين على المرتدين؛ لأنهم أعظم خطيئه.

و منها: أنهم يُمنعون عن دخول المساجد، و الحضرات، و يجب عليهم أداء ما لحقتهم من الحقوق، من قصاص، و ديه، و أموال، و قضاء العبادات.

**المبحث الثاني: في المحاربه****اشاره**

و فيه أبحاث:

**الأول: في المحارب اسم فاعل**

و هو من جرّد السلاح لإخافه الناس ظلماً و عدواناً، من سيفٍ أو رمحٍ أو سهمٍ أو غيرها ممّا يشتمل على الحديد من الآلات القتّياله أو إله يوضع فيها قتيال، أو عصا، أو حجر، أو نحو ذلك، ليلاً أو نهاراً، قاصداً لمجرّد الإخافه مع الاعتیاد، أو طالباً لمجرّد الفساد، أو مُريداً لقتلٍ أو هتكِ عرض، أو أسر رجال أو أطفال أو نساء، أو أخذ مالٍ بلدٍ أو قريه أو جبالٍ أو واديٍّ أو في بحرٍ من جزيره أو سفينه.

ذكراً كان أو أنثى أو خنثى أو ممسوحاً، صحيحاً أو مريضاً، مع حصول الخوف منه. لا رداءً متعوداً عن محلّ المحاربه، مترصّيداً لإعانه المحارب وقت احتياجه، أو تعطفاً خوفاً من الهجوم عليه. و لا منتهباً، بأن يأخذ قهراً، ثم يهرب، و لا مختلصاً بأخذ حقه، و لا ضعيفاً لا يُخشى منه، فإنّها ليست من أقسامه، و لا تبنى عليه أحكامه.

**الثاني: في المحارب اسم مفعول.**

و يُعتبر فيه ألا يكون مطلوباً بحقّ يُراد، أو قصاصاً منه على الوجه المأذون فيه، و لا كافراً مستباحاً في أرضه أو أرض المسلمين، أو معتصماً، و لا متشبّثاً باسم الإسلام، مع خروجه عنه، و لا مسلماً خارجاً عن الفرقه المُحقّقه على إشكال، نعم يعزّر فيما إذا عصى كسائر العُصاه.

**الثالث: في الأحكام،**

و هي أمور:

أحدها: أنّه تجب إقامة الحدّ عليه، و يتخیر المحارب بين أمورٍ أربعه

أحدها: القتل بغير نوع الصلب.

ثانيها: الصلب.

ثالثها: القطع من خلاف اليد اليمنى من أصول الأصابع الأربعة، و الرجل اليسرى من المفصل في قبة القدم، و يترك له العقب، و الأولى حسمهما بالدهن.

رابعها: النفي من محله إلى محل آخر، و يُكاتب أهل المحالّ بالنهي عن معاملته، و مؤاكلته، و مجالسته، و مخالطته إن لم يتب، فإن تاب ارتفع الحرج عنه. و مع عدم التوبه و العود يكون الخيار بين الثلاثة الباقية. ثم إن لم يتب رجع الخيار إلى الثنتين. ثم يتعين الواحد، ثم يقتل.

ثانيها: أنه لو تاب قبل قدره عليه، فلا حدّ عليه. و لو تاب بعد قبضه، فلا اعتبار لتوبته. و لو ادعى تقدّمها، لم يقبل منه إلا بالبينه، و هي شهادة عدلين؛ دون الواحد، و دون النساء، و دون الشاهد و اليمين.

ثالثها: أن المحاربه تثبت بشاهدين عدلين، و لا تقبل فيها شهادة النساء، و لا بشاهد و يمين، و تثبت بإقراره و لو مرّه واحده.

رابعها: أن هذا الحدّ و سائر الحدود يتولاها الإمام أو نائبه الخاصّ، و بعد التعذّر يرجع الحال إلى النائب العام من المجتهدين، و من أذنوا له، لثلا تتعطل الأحكام. و الله وليّ التوفيق.

### المبحث الثالث: في الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر

و هما راجحان واجبان في محلّ الوجوب، مندوبان في محلّ الندب، مع جمع الشرائط الاتيه عقلاً؛ لدخولهما في باب سُكر المُنعِم، و نُصره الله، و تقويه الدين، و الشرع المُبين.

و شرعاً؛ بدلاله الآيات القرآنيه، كقوله تعالى وَ لَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ. (١)

و قوله كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ (١).

و قوله الَّذِينَ إِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَآمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ (٢).

و قوله يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ (٣) إلى غير ذلك من الآيات.

و بدلاله الأخبار المتواتره النبويه و الإماميه: فعن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «لا يزال الناس بخير ما أمروا بالمعروف، و نهوا عن المنكر، و تعاونوا على البر، فإذا لم يفعلوا ذلك، نُزعت عنهم البركات، و سلَّط بعضهم على بعض، و لم يكن لهم ناصر في الأرض، و لا في السماء» (٤).

و عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ و سلم: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لِيُغْضِبَ الْمُؤْمِنَ الضَّعِيفَ الَّذِي لَا دِينَ لَهُ» فقيل له: و ما المؤمن الذي لا دين له؟ قال: «الَّذِي لَا يَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ» (٥).

و عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ و سلم: «أصل الإسلام الإيمان بالله، ثم صلَّه الرحم، ثم الأمر بالمعروف، و النهي عن المنكر» (٦).

و عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ و سلم: «أنا كان يقول: «إِذَا أُمِّتِي تَوَاكَلَتِ الْأُمْرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ أَيْ وَكَلَهُ بَعْضٌ إِلَى بَعْضٍ فَلْيَأْذَنُوا بِوَقَاعِ مِنَ اللَّهِ»

١- آل عمران: ١١٠.

٢- الحج: ٢٢.

٣- التحريم: ٦.

٤- التهذيب ٦: ١٨١ ح ٣٧٣، المقنعه: ٨٠٨، تنبيه الخواطر (مجموعه ورام) ٢: ١٢٦، مشكاة الأنوار: ٥٧، الوسائل ١١: ٣٩٨ أبواب الأمر بالمعروف ب ١ ح ١٨، البحار ٩٧: ٩٤ ح ٩٥.

٥- الكافي ٥: ٥٩ ح ١٥، الوسائل ١١: ٣٩٧ أبواب الأمر بالمعروف ب ١ ح ١٣.

٦- الكافي ٥: ٥٨ ح ٩، التهذيب ٦: ١٧٦ ح ٣٥٥، تنبيه الخواطر (مجموعه ورام) ٢: ١٢٣، الوسائل ١١: ٣٩٦ أبواب الأمر بالمعروف ب ١ ح ١١. و تتمه الروايه: فقال الرجل: فأئى الأعمال أبغض إلى الله تعالى؟ قال: «الشرك بالله» ثم قال: ثم ماذا؟ قال: «قطيعه الرحم»، قال: ثم ماذا؟ قال: «النهي عن المعروف و الأمر بالمنكر».

تعالى» إلى غير ذلك من الأخبار النبويّه (١).

و عن أبي عبد الله عليه السلام: «إنَّ الله عزَّ و جلَّ بعث ملكين إلى مدينه ليقلباها بأهلها، فلما انتهيا إليها وجدا رجلاً يدعو الله، و يتضرّع، فقال أحد الملكين: لا أحدث شيئاً، حتّى أراجع ربّي، فعاد إلى الله تعالى، و ذكر ما كان، فقال: امض لما أمرت به، فإنّه لم يتمّع وجهه غيظاً لى قطّ» (٢).

و عنه عليه السلام أنّه قال لقوم من أصحابه: «قد حقّ لى أن أخذ البرىء منكم بالسقيم، و كيف لا يحقّ لى ذلك و أنتم يبلغكم عن الرجل منكم القبيح، و لا تنكرون عليه، و لا تهجرونه، و لا تؤذونه، حتّى يتركه» (٣).

و عن أمير المؤمنين عليه السلام: «أنَّ الله قال وَ الْمُؤْمِنُونَ وَ الْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ (٤)، فبدأ الله تعالى بالأمر بالمعروف، و النهى عن المنكر، و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر فريضه منه، لعلمه بأنّها إذا أُدّيت و أُقيمت، استقامت الفرائض كلّها، هيئها و صعبها؛ و ذلك أنّ الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر دعاء إلى الإسلام» (٥) إلى آخره، و غير ذلك من الأخبار المتواتره (٦).

و يجب بيان الواجب و المستحبّ من العارف المجتهد، لمن يطلب بيانهما، و جوباً كفايئاً؛ فإن تعذّر وجب على المقلّدين كفايه و جوباً كفايئاً.

و يُستحبّ الأمر بالقسم الواجب و المستحب، و النهى عن المحرّم و المكروه مع

١- الكافي ٥: ٥٩ ح ١٣، التهذيب ٦: ١٧٧ ح ٣٥٨، ٣٥٩، عقاب الأعمال: ٣٠٤ ح ١، تنبيه الخواطر (مجموعه ورام) ٢: ١٢٣، الوسائل ١١: ٣٩٤ أبواب الأمر بالمعروف ب ١ ح ٥، ١٢، ١٣، ١٨، البحار ٩٧: ٩٢ ح ٨٤.

٢- الكافي ٥: ٥٨ ح ٨، الوسائل ١١: ٤١٤ أبواب الأمر بالمعروف ب ٦ ح ٢، البحار ٩٧: ٨٦ ح ٦٠، ٦٨.

٣- الكافي ٨: ١٥٨ ح ١٥٠، التهذيب ٦: ١٨٢ ح ٣٧٥، المقنعه: ٨٠٩، تنبيه الخواطر (مجموعه ورام) ٢: ١٢٦، الوسائل ١١: ٤١٥ أبواب الأمر بالمعروف ب ٧ ح ٤.

٤- التوبه: ٧١.

٥- تحف العقول: ٢٣٧، الوسائل ١١: ٤٠٢ أبواب الأمر بالمعروف ب ٢ ح ٩، البحار ٩٧: ٧٩ ح ٣٧.

٦- انظر الوسائل ١١: ٣٩٣ أبواب الأمر بالمعروف ب ١.

المعرفة و عدم المانع؛ مع عدم مظنه التأثير فى الواجب و المحرّم، و مطلقاً فى المستحبّ؛ مع عدم التقيّه، و عدم لزوم المفسده، و البلوغ و العقل؛ لنوم أو غفله أو نسيان أو بدونه.

و يجب الأمر بالواجب و النهى عن المحرّم وجوباً كفايئاً بشروط أربعه عشر:

أحدها: التكليف، بجمع و صفى البلوغ و العقل حين الأمر و النهى.

ثانيها: العلم بجهه الفعل من وجوب و حرّمه، و مع الاحتمال يدخل فى السنّه للاحتياط.

ثالثها: إمكان التأثير، و مع عدمه يلحق بالسنّه.

رابعها: عدم التقيّه و لو بمجرد الاطلاع.

خامسها: عدم ترتّب الفساد الدينوى على المأمور أو غيره بسببه.

سادسها: عدم مظنه قيام الغير به.

سابعها: مظنه الوقوع ممّن تعلق به الخطاب.

ثامنها: ألا يتقدّم منه أو من غيره خطاب يظنّ تأثيره.

تاسعها: عدم البعث على ارتكاب معصيه أو ترك واجب للمأمور أو غيره بسببه.

عاشرها: عدم ترتّب نقصٍ مخلّ بالاعتبار على الأمر.

حادى عشرها: فهم المأمور مراد الأمر.

ثانى عشرها: ضيق الوقت فى الوجوب الفورى.

ثالث عشرها: عدم معارضه واجب مضيق من صلاه و نحوها.

رابع عشرها: كون المأمور ممّن يجوز له النظر إليه أو اللمس له إذا توقّف عليهما.

و لا يجب على الله شىء منهنهما بطريق الإلجاء؛ لقبّح الإلجاء منه، و لفوات ثمره التكليف.

و يجب الاقتصار فى حقّ الوالدين و المولى على الكلام اللين، و فيما عدا ذلك يجب الانتقال بعد عدم حصول الثمره من تلك

المرتبّه إلى الإعراض فى غير الزوجه، ثمّ إلى الكلام الخشن، ثمّ الأخصن، و هما يقدّمان على الإعراض بالوجه، ثمّ على

جعلها خلف الظهر، ثم هو على الهجر، و بعد ذلك في المقامين ينقل إلى الضرب غير المبرح، دون الجرح و القتل، إلا في مقام الحد.

و يجب بالقلب مع الجوارح، و مع تعدد عملها يقتصر عليه.

إذا أظهر الندم قبل إحضاره من دون ظهور أنه للخوف، حرم التعرض له.

و الحدود و التعزيرات بأقسامها على نحو ما قررت في كتاب الحدود مرجعها إلى الإمام أو نائبه الخاص أو العام، فيجوز للمجتهد في زمان الغيبة إقامتها، و يجب على جميع المكلفين تقويته، و مساعدته، و منع المتغلب عليه مع الإمكان، و يجب عليه الإفتاء بالحق مع الأمن.

و لا- يجوز الرجوع إلا- إلى المجتهد الحي حين التقليد و إن مات بعده مباشرة، أو عن كتاب ثابت صدوره عنه بطريق قطع أو بإخبار عدلين أو عدل واحد سليم الغلط.

و لا- يضر احتمال عدوله في بعض مسائله، و لا العلم بالعدول عن بعضها من غير تعيين، و مع التعيين يرجع عن المعين أو عن واسطه عدل فضلاً عن عدلين.

ثم الاحتياط، ثم موثق، ثم مظنون الصدق و لو فاسقاً، ثم الشهره و الإجماع، ثم الروايات مع قابليته لفهمها، ثم كتب الأموات، ككتاب الآقا نور الله ضريحه و المجتهدين من تلامذته، و كتب المحقق، و الشهيد الأول، ثم باقى الفقهاء، ثم بعض المتفقهه، و يجتهد في تحصيل الأقوى فالأقوى من الظنون.

و لا يجوز الترافع إلا إلى المجتهد؛ فمن ترافع إلى غيره، خرج عن جاده الشرع.

و للناس بطريق الاحتياط و طريق الصلح غنى عن المجتهد في أغلب الفتاوى و الأحكام.

و يسهل الخطب على من لم يبلغ مرتبه الاجتهاد من عالم، و حاكم عادل أو ظالم إذا شهدت عنده البيئه العادله بثبوت الحق الحكم على المشهود عليه بالتسليم، كما لو علم من باب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر.

و يسهل أيضاً كمال السهوله في حق من طلب اليمين، فإنه لا يكون إلا للمجتهد، و الحلف في إثبات الدعوى في غير مجلسه لا يفيد ثبوتاً، بإيقاع الصلح بين المنكر

و المدعى بإسقاط الدعوى باليمين، أو ثبوتها بيمين الرد.

فتخرج المسألة عن حكم المرافعات، و تدخل في قسم المعاملات، و يستوى في ذلك العوام و المجتهدون، كما في الصلح على إيقاع العقود و الإيقاعات.

و زعم أن ذلك داخل في الصلح على الحرام فلا يصح مردود، بأن ذلك مسدود في باب الأحكام، و إلا لم يجز لمدع يعلم بثبوت حقه، و علم المنكر به تحليف المنكر، و لا للمنكر الرد مع علمه بعلم المدعى.

و لا يجوز لغير المجتهد تولي القضاء إلا تقيته، و إذا ولاه حاكم جائر فلا إثم عليه، و مع عدم الجبر الإثم عليهما معاً.

و لا يجوز لرئيس المسلمين أن ينصب قاضياً أو شيخاً إسلاماً إلا عن إذن المجتهد، و يجب عليه الرجوع إلى المجتهد أولاً إن أمكنه، ثم الحكم.

و مع التقيته لا يجوز القضاء في أمر القتل مطلقاً، و لا في أمر الجرح مع الخوف على المال، و في النفس لا بأس على الأقوى.

و تجوز إقامة التعزير لكل أحد إذا توقّف عليه الأمر بالمعروف من الواجب، و النهي عن المنكر. و أمّا الحدّ فمخصوص بالمجتهد إلا- في حق المولى، و لو كان امرأه، و عبده مختصياً في المختص، و مشتركاً في المشترك، و الزوجه دائمه و متعه، مدخولاً بها أولاً المطلقه و الرجعيه، و الأب الأدنى، و يقوى لحوق باقي الإباء من الأب به، و لا يجرى ذلك في المبعوض، و الرقيق المكاتب.

و لو أقام المجتهد المنسوب من السلطان حداً، و جب عليه نيه أن ذلك عن نيابه الإمام، دون الحكام، و الله أعلم بحقائق الأحكام.

هذا تمام ما كتبه، قدس الله روحه و نور ضريحه، في الجهاد و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و لنشر فيما كتبه رحمه الله في الحجّ و العمره إن شاء الله تعالى.





ص: ٤٣٣

كتاب الحج

اشاره



كتاب الحجّ بفتح أوله مصدراً، و كسره اسماً له، و يشتمل على أبواب:

### الأول: في المقدمات،

#### إشاره

و فيه أبحاث:

### الأول: في بيان معناه

الحجّ في اللّغه على معانٍ، هي: مُطلق القصد، و القصد المتكرر، و الكفّ، و القدوم، و كثره التردّد، و الغلبه بالحجّ (١)؛ و أشهرها القصد.

و في الشرع على جهه الوضع المبتدأ، دون النقل، كما هو الأصحّ في سائر الحقائق الشرعيّه الموضوعه للعبادات بالمعنى الأخصّ لقصد الكعبه مطلقاً، أو متكرراً.

أو مع قصد مُطلق المشاعر للإتيان بالنُّسك الخاصّ مقروناً بالأعمال، جامعاً لشرائط الصحّه على الأصحّ، كما في باقي العبادات بالمعنى المذكور؛ و لذلك تدور الأسماء

---

١- انظر القاموس المحيط ١: ١٨٨، و العين ٣: ٩.

مدارها، كملت أجزاؤها أو نقصت. ولأنَّ الثمره والأحكام والحكمه إنما تتعلّق بها. والتبادر عند الإطلاق و صحّه السلب شاهدان عليها.

أو نفس الأعمال، أو مع الأقوال، واجبها و مندوبها، أو الأوّل فقط.

أو خصوص الأركان المُفسد تركها عمداً و سهواً، أو عمداً فقط مع صحّتها.

و قد تظهر الثمره فى الندور و نحوها.

و الأقوى هو الأوّل من الأقسام، مقترناً بالقيود المذكوره، و يزداد رجحاناً على القول بالنقل؛ لأنّه يقرب من التخصيص، فيكون أولى ممّا يقرب من المجاز، و أقلّ تخصيصاً، و هو أولى ممّا يتعدّد تخصيصه.

و لا- يجب على الناسك معرفه معناه، و لا- معرفه تفصيل المناسك على نحو ما بيناه حال ابتداء الدخول فيه، بل تكفى معرفه الأعمال على الإجمال، و أنّه طالب للإتيان بأعمال ترتبط بالوصول إلى الكعبه، مغايره لما عداها من صلاه و زكاه و نحوهما، كما لا- يجب ذلك فى سائر العبادات، و إلا لزم الفساد فى عبادات جمهور العباد، فله أن يتعرّفها حين فعلها أوّلاً فأوّلًا، و لا سيّما من يعسر عليه البيان، كغير أهل اللسان.

و عدّ قصد مكّه للنسك من المعانى اللغويه لا- وجه له، و يجرى احتمال الاشتراك اللفظى و المعنوى، و الحقيقه و المجاز فى بعض المعانى اللغويه، و كذا الشرعيّه على الوضع الابتدائى، و النقلي، و الهجرى، فتختلف المعانى باختلاف المقاصد.

## البحث الثانى: فى مقدّماته

### إشاره

و هى أقسام:

### القسم الأوّل: فيما يتعلّق بالسفر

### إشاره

و هو أمور:

### أولها: رجحانه فى ذاته،

فَعَن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «سَافِرُوا تَصَحَّحُوا،

و جاهدوا تغموا، و حجّوا تستغنوا» (١).

### ثانيها: رجحانه لغيره،

فعن الصادق عليه السلام: «في حكمه آل داود عليه السلام: أنّ على العاقل أن لا يكون ضاعناً إلا في ثلاث: تزوّد لمعاد، أو مرّمه أى مصلحه لمعاش، أو لذّه في غير محرّم» (٢).

و نحوه عنه، عن آبائه، عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلم، مع إضافه: «يا عليّ، سر سنتين برّ والديك، سر سنه صل رحمك، سر ميلاً غيّد مريضاً، سر ميلين شيّع جنازه، سر ثلاثه أميال أجب دعوة، سر أربعة أميال زُر أخاً في الله، سر خمسه أميال أجب الملهوف، سر ستّه أميال انصر المظلوم» (٣).

و استحبابه للحجّ و زياره الأئمّه و طلب الأمور الراجحه تواترت فيه الأخبار (٤).

### ثالثها: استحباب الوصيه عند إرادته،

فعن الصادق عليه السلام: «من ركب راحلته فليوص» (٥).

### رابعها: الغسل عنده، و الدعاء، و أفضله المأثور،

و هو: بسم الله و بالله، و لا- حول و لا- قوه إلا بالله، و على ملّه رسول الله، و إله الصادقين عن الله، صلوات الله عليهم أجمعين، اللهم طهّر به قلبي، و اشرح به صدرى، و نور به قبرى، اللهم اجعله نوراً، و طهوراً، و حرزاً، و شفاه من كلّ داء و آفه و عاهه و سوء، و ميّاً أخاف و أحذر، و طهّر قلبي، و جوارحى، و عظامى، و دمي، و شعرى، و بشرى، و مخى، و عصبى، و ما أقلت الأرض منّى، اللهم اجعله لى شاهداً يوم حاجتى و فقرى و فاقتى

١- الفقيه ٢: ١٧٣ ح ٧٦٤، المحاسن: ٣٤٥ ح ٢، الجعفريات: ٦٧، دعائم الإسلام ١: ٣٤٢، الوسائل ٨: ٢٥٠ أبواب آداب السفر ب ح ٢، بحار الأنوار ٩٧: ٤٩ ح ٢١.  
٢- الفقيه ٢: ١٧٣ ح ٧٦٣، فقه الرضا (ع): ٣٧١، الوسائل ٨: ٢٤٨ أبواب آداب السفر ب ح ١. و كلمه: «أى مصلحه» من المؤلف.  
٣- الفقيه ٤: ٢٥٧ ح ٨٢٢، مكارم الأخلاق للطبرسى: ٤٣٨، الوسائل ٨: ٢٤٨ أبواب آداب السفر ب ح ٣.  
٤- انظر الوسائل ٨: ٢٥٠ أبواب آداب السفر ب ح ١-٩.

٥- الكافي ٤: ٥٤٢ ح ١٠، الفقيه ٢: ٣٠٩ ح ١٥٣٨، التهذيب ٥: ٤٤١ ح ١٥٣١، الوسائل ٨: ٢٦٧ أبواب آداب السفر ب ح ١٣ ح ١،

وفيه: راحله.



إليك، يا رب العالمين، إنك على كل شيء قدير (١).

### خامسها: توديع العيال عند التوجه إليه،

بأن يصلى ركعتين، ويدعو بعدهما، فعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ما استخلف أحد على أهله بخلافه أفضل من ركعتين يركعهما إذا أراد الخروج إلى السفر، يقول: اللهم إني أستودعك نفسي، وأهلي، ومالي، وذريتي، وديني، وآخرتي، وأماتي، وخاتمة عملي، فإذا قالها أعطاه الله ما سأل» (٢).

وكان أبو جعفر عليه السلام إذا أراد سفراً جمع عياله في بيت ثم قال: «اللهم إني أستودعك الغداه نفسي ومالي وأهلي وولدي، الشاهد منا والغائب، اللهم احفظنا واحفظ عيالنا، اللهم اجعلنا في جوارك، اللهم لا تسلبنا نعمتك، ولا تغير ما بنا من عافيتك وفضلك» (٣).

وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ما استخلف العبد في أهله من خليفه إذا هو شد ثياب سفره خيراً من أربع ركعات يصلين في بيته، يقرأ في كل ركعة منها فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد، ويقول: اللهم إني أتقرب إليك بهنّ، فاجعلنّ خليفتي في أهلي ومالي» (٤).

وروي: أنه يقرأ في الأولى من الركعتين بعد الحمد سورة الإخلاص، وفي الثانية بعد الحمد القدر (٥).

### سادسها: التصدق أمامه بما تيسر،

وروي في عدّه أخبار: أنها دافعه لنحوسات الأيام (٦).

- ١- الأمان من إخطار الأسفار لابن طاوس: ٣٣، الوسائل ٨: ٢٦٨ أبواب آداب السفر ب ١٣ ح ٢.
- ٢- الكافي ٤: ٢٨٣ ح ١، الفقيه ٢: ١٧٧ ح ٧٨٩، التهذيب ٥: ٤٩ ح ١٥٢، المحاسن: ٣٤٩ ح ٢٩، الوسائل ٨: ٢٧٥ أبواب آداب السفر ب ١٨ ح ١.
- ٣- الكافي ٤: ٢٨٣ ح ٢، المحاسن: ٣٥٠ ح ٣٠، الوسائل ٨: ٢٧٦ أبواب آداب السفر ب ١٨ ح ٢.
- ٤- في «ح» من نسخنا زياده: وولدي، الأمان من إخطار الأسفار: ٤٤، الوسائل ٨: ٢٧٦ أبواب آداب السفر ب ١٨ ح ٣.
- ٥- الأمان من إخطار الأسفار: ٤١.
- ٦- الفقيه ٢: ١٧٥ ح ٧٨١، المحاسن ٨: ٣٤٨ ح ٢٣، الوسائل ٨: ٢٧٢ أبواب آداب السفر ب ١٥ ح ١-٧.

و يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقَالَ عِنْدَ التَّصَدَّقِ: اللَّهُمَّ إِنِّي اشْتَرَيْتَ بِهَذِهِ الصَّدَقَةِ سَلَامَتِي وَ سَلَامَةَ سَفَرِي، وَ مَا مَعِيَ، اللَّهُمَّ احْفَظْنِي، وَ احْفَظْ مَا مَعِيَ، وَ سَلِّمْهُ، وَ بَلِّغْنِي، وَ بَلِّغْ مَا مَعِيَ، بِبِلَاغِكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلَ.

### سابعها: التعمم،

فَعَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ضَمَنْتَ لِمَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ مَعْتَمًا بِأَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ سَالِمًا» (١).

### ثامنها: التحنك بإداره طرف العمامه تحت حنكه،

فَعَنِ الْكَائِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَا ضَامِنٌ ثَلَاثًا لِمَنْ خَرَجَ مَعْتَمًا تَحْتَ حَنْكِهِ يَرِيدُ سَفْرًا: أَنْ لَا يَصِيبَهُ السَّرْقُ، وَ الْحَرْقُ، وَ الْغَرَقُ» (٢).

وَ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ خَرَجَ فِي سَفَرِهِ وَ لَمْ يَدِرِ الْعِمَامَةَ تَحْتَ حَنْكِهِ فَأَصَابَهُ أَلَمٌ لَا دَوَاءَ لَهُ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ» (٣).

وَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ خَرَجَ مِنْ مَنْزِلِهِ مَعْتَمًا تَحْتَ حَنْكِهِ يَرِيدُ سَفْرًا لَمْ يُصِبْهُ فِي سَفَرِهِ سَرَقٌ، وَ لَا حَرْقٌ، وَ لَا مَكْرُوهٌ» (٤).

وَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا خَرَجَ مِنْ مَنْزِلِهِ يَوْمَ السَّبْتِ، مَعْتَمًا بِعِمَامَتِهِ بِيضَاءً قَدْ حَنَّكَهَا تَحْتَ حَنْكِهِ، ثُمَّ أَتَى إِلَى جَبَلٍ لِيَزِيلَهُ مِنْ مَكَانِهِ لِأَزَالَهُ عَنْ مَكَانِهِ» (٥).

وَ يَظْهَرُ مِنَ الْأَخْبَارِ اسْتِحْبَابَهُ فِي غَيْرِ السَّفَرِ أَيْضًا (٦).

### تاسعها: اصطحاب عصا لوز في سفره،

فَعَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ: «مَنْ خَرَجَ فِي سَفَرِهِ وَ مَعَهُ عَصَا مِنْ لُوزٍ مَرَّ، أَمِنَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ كُلِّ سَبْعٍ ضَارٍّ، وَ مِنْ كُلِّ لَصِّ عَادٍ، وَ مِنْ كُلِّ ذَاتِ حَمَّةٍ، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ، وَ كَانَ مَعَهُ سَبْعَةٌ وَ سَبْعُونَ مِنْ

١- ثواب الأعمال: ٢٢٢ ح ١، مكارم الأخلاق: ٢٤٥، الوسائل ٨: ٣٣٢ أبواب آداب السفر ب ٥٩ ح ٢.

٢- ثواب الأعمال: ٢٢٢ ح ٢، المحاسن: ٣٧٣ ح ١٣٧، الوسائل ٨: ٣٣٢ أبواب آداب السفر ب ٥٩ ح ١.

٣- الفقيه ١: ١٧٣ ح ٨١٤، الوسائل ٣: ٢٩٢ أبواب لباس المصلّي ب ٢٦ ح ٥.

٤- الكافي ٦: ٤٦١ ح ٦، الوسائل ٣: ٢٩٢ أبواب لباس المصلّي ب ٢٦ ح ٣.

٥- الأمان من إخطار الأسفار: ١٠٤، الوسائل ٨: ٣٣٢ أبواب آداب السفر ب ٥٩ ح ٣.

٦- انظر الوسائل ٣: ٢٩١ أبواب لباس المصلّي ب ٢٦.

المعقبات يستغفرون له حتى يرجع و يضعها» (١).

و روى: أن الأرض تطوى لحاملها، و أنه يُنفى عنه الفقر، و لا يجاوره الشيطان، و أن آدم أصابته وحشه فشكا إلى جبرئيل عليه السلام، فأشار إليه بقطعها، و ضمها إلى صدره، و فعل فذهبت عنه الوحشه (٢).

و فى الخبر: «تعصوا، فإنها من سنن إخوانى النبیین، و كان بنو إسرائيل الصغار و الكبار يمشون على العصى، حتى لا يختالوا فى مشيهم» (٣).

و يقوى نسخ الرجحان فى الثامن و التاسع فى هذه الأزمان؛ لخوف الوقيعه، و حفظ العرض، فیدخل فى حكم لباس الشهره.

### عاشرها: ما يفعله عند باب داره إذا توجه إلى السفر،

فعن أبى الحسن عليه السلام: «لو أن الرجل منكم إذا أراد سفراً قام على باب داره، تلقاء وجهه الذى يتوجه له، فقرأ الحمد أمامه و عن يمينه و عن شماله، و المعوذتين أمامه و عن يمينه و عن شماله، و قل هو الله أحد أمامه و عن يمينه و عن شماله، و آيه الكرسي أمامه و عن يمينه و عن شماله، ثم قال: اللهم احفظنى و احفظ ما معى، و سلمنى، و سلم ما معى، و بلغنى، و بلغ ما معى ببلاغك الحسن الجميل، لحفظه الله و حفظ ما معى، و بلغه و بلغ ما معى، و سلمه و سلم ما معى، أما رأيت الرجل يحفظ، و لا يحفظ ما معى، و يبلغ، و لا يبلغ ما معى» (٤).

و عن الصادق عليه السلام: «إذا خرجت من منزلك فقل: بسم الله أمنت بالله، توكلت على الله، و لا حول و لا قوة إلا بالله، اللهم إني أسألك خير ما خرجت له، و أعوذ بك من شر ما خرجت له، اللهم أوسع على من فضلك، و أتمم على نعمتك،

١- الفقيه ٢: ١٧٦ ح ٧٨٦، ثواب الأعمال: ٢٢٢ ح ١، الأمان من إخطار الأسفار: ٤٦، مكارم الأخلاق: ٢٤٤، الوسائل ٨: ٢٧٤ أبواب آداب السفر ب ١٦ ح ١.

٢- الفقيه ٢: ١٧٦ ح ٧٨٧، ثواب الأعمال: ٢٢٢ ح ١، الأمان من إخطار الأسفار: ٤٦، الوسائل ٨: ٢٧٤ أبواب آداب السفر ب ١٦ ح ٢-٤.

٣- الفقيه ٢: ١٧٦ ح ٧٨٨، مكارم الأخلاق: ٢٤٥، الوسائل ٨: ٢٧٥ أبواب آداب السفر ب ١٧ ح ٢.

٤- الكافي ٤: ٢٨٣ ح ١، الفقيه ٢: ١٧٧ ح ٧٩٠، التهذيب ٥: ٤٩ ح ١٥٣، المحاسن: ٣٥٠ ح ٣١، الوسائل ٨: ٢٧٧ أبواب آداب السفر ب ١٩ ح ١.

و استعملنى فى طاعتك، و اجعل رغبتى فيما عندك، و توفنى على ملتك و مله رسولك صلى الله عليه و آله و سلم» (١).

و عنه أيضاً عليه السلام: «إذا خرجت من بيتك تريد الحج و العمرة إن شاء الله فاقراً بدعاء الفرج، و هو: لا إله إلا الله الحليم الكريم، لا إله إلا الله العلى العظيم، سبحان الله رب السماوات السبع، و رب الأرضين السبع، و رب العرش العظيم، و الحمد لله رب العالمين.

ثم قل: اللهم كن لى جاراً من كل جبار عنيد، و من كل شيطان رجيم. ثم قل: بسم الله دخلت، و بسم الله خرجت، و فى سبيل الله؛ اللهم إنى أقدم بين يدى نسيانى و عجلتى بسم الله، ما شاء الله فى سفرى هذا، ذكرته أو نسيته، اللهم أنت المستعان على الأمور كلها، و أنت الصاحب فى السفر، و الخليفة فى الأهل؛ اللهم هون علينا سفرنا، و اطو لنا الأرض، و سيرنا، فيها بطاعتك و طاعة رسولك صلى الله عليه و آله و سلم؛ اللهم أصلح لنا ظهرنا، و بارك لنا فيما رزقتنا، و قنا عذاب النار، اللهم إنى أعوذ بك من وعاء السفر (٢)، و كآبه المنقلب، و سوء المنظر فى الأهل و المال و الولد، اللهم أنت عضدى و ناصرى، بك أحل و بك أسير، اللهم إنى أسألك فى سفرى هذا السرور، و العمل لما يرضيك عنى، اللهم اقطع عنى بُعدَه و مشقتَه و اصحبنى فيه، و اخلفنى فى أهلى بخير، و لا حول و لا قوة إلا بالله العلى العظيم، اللهم إنى عبدك، و هذا حملانك، و الوجه وجهك، و السفر إليك، و قد اطلعت على ما لم يطلع عليه أحد غيرك، فاجعل سفرى هذا كفارة لما قبله من ذنوبى، و كن عوناً لى عليه، و اكفنى وعته و مشقتَه، و لقنى من القول و العمل رضاك؛ فإنما أنا عبدك، و بك و لك» (٣).

- 
- ١- الكافى ٢: ٥٤٢ ح ٥، المحاسن: ٣٥١ ح ٣٨، الأمان من إخطار الأسفار: ١٠٥، الوسائل ٨: ٢٧٨ أبواب آداب السفر ب ١٩ ح ٤.
  - ٢- وعاء السفر: استعاره لكل أمر شاق من تعب و إثم. المصباح: ٦٦٤، و قد أستعير من الأرض السهلة الكثيره الرمل تشق على الماشى. جمهره اللغه ١: ٤٢٧.
  - ٣- الكافى ٤: ٢٨٤ ح ٢، التهذيب ٥: ٥٠ ح ١٥٤، الوسائل ٨: ٢٧٩ أبواب آداب السفر ب ١٩ ح ٥، و فى نسخه من نسخنا و من نسخ المصدر: مرید، بدل رجيم.

و عن الرضا عليه السلام: «إذا خرجت من منزلك في سفر أو حضر فقل: بسم الله، أمنت بالله، توكلت على الله، ما شاء الله، لا حول ولا قوة إلا بالله، فلتلقاه الشياطين، و تضرب الملائكة وجوهها، و تقول: ما سبيلكم عليه، و قد سمى الله، و أمن به، و توكل على الله، و قال: ما شاء الله، لا حول ولا قوة إلا بالله» (١).

و عن أبي جعفر عليه السلام: «من قال حين يخرج من باب داره: أعوذُ بالله ممّا عاذت به ملائكة الله من شرّ هذا اليوم الجديد الذي إذا غابت شمسُه لم يُعد، و من شرّ نفسى، و من شرّ غيرى، و من شرّ الشياطين، و من شرّ من نصب لأولياء الله، و من شرّ الجنّ و الإنس، و من شرّ السباع و الهوامّ، و من شرّ ركوب المحارم كلّها، أُجبر نفسى بالله من كلّ شرّ، غفر الله له و تاب عليه، و كفاه المهمّ، و حجزه عن السوء، و عصمه من الشرّ» (٢).

### حادى عشرها: ما يفعله عند الركوب،

فعن الصادق عليه السلام: «إذا جعلت رجلك فى الركاب فقل: بسم الله الرحمن الرحيم، بسم الله و الله أكبر، فإذا استويت على راحلتك و استوى لك محملك، فقل: الحمد لله الذى هدانا للإسلام، و علّمنا القرآن، و منّ علينا بمحمد صلى الله عليه و آله و سلم، سبحان الله، سبحان الله الذى سخّر لنا هذا و ما كُنّا له مُقرنين، و إنّنا له لمنقلبون، و الحمد لله ربّ العالمين؛ اللهم أنت الحامل على الظهر، و المُستعان على الأمر، اللهم بلّغنا بلاغاً يُبلغ إلى خير، بلاغاً يُبلغ إلى رضوانك و مغفرتك، اللهم لا طير إلا طيرك، و لا خير إلا خيرك، و لا حافظ غيرك»؛ (٣).

و عن النبىّ صلى الله عليه و آله و سلم: «إذا ركب الرجل الدابة فسَمّى، رَدَفه مَلَمَكٌ يحفظه حتّى ينزل، و إن ركب و لم يُسمّ رَدَفه شيطان فيقول له: تغنّ، فإن قال:

- 
- ١- الفقيه ٢: ١٧٧ ح ٧٩٢، المحاسن: ٣٥٠ ح ٣٣، الأمان: ١٠٥، الوسائل ٨: ٢٧٩ أبواب آداب السفر ب ١٩ ح ٦.
  - ٢- الكافي ٢: ٣٩٣ ح ٤، و فى الفقيه ٢: ١٧٨ ح ٧٩٣ بتفاوت، المحاسن: ٣٥٠، الأمان: ١٠٥، الوسائل ٨: ٢٨٠ أبواب آداب السفر ب ١٩ ح ٧.
  - ٣- الكافي ٤: ٢٨٥ ح ٢، التهذيب ٥: ٥٠ ح ١٥٤ الوسائل ٨: ٢٨١ أبواب آداب السفر ب ٢٠ ح ١، و فيه: و إنّنا إلى ربنا لمنقلبون.

لا أحسن، قال له: تمنّ، فلا يزال يتمنى حتى ينزل. وقال: من قال إذا ركب الدابة: بسم الله، لا حول ولا قوه إلا بالله، الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله. الآية، سبحان الله الذى سخّر لنا هذا وما كنا له مقرنين، حُفِظت له نفسه و دابته حتى ينزل» (١).

و عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أيضاً أنه قال: «يا على، ليس من أحدٍ يركب الدابة فيذكر ما أنعم الله به عليه، ثم يقرأ آية السخرة، ثم يقول: أستغفر الله الذى لا إله إلا هو الحي القيوم، اللهم اغفر لى ذنوبى، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، إلا قال السيد الكريم: يا ملائكتى، عبدى يعلم أنه لا يغفر الذنوب غيرى، اشهدوا أنى قد غفرت له ذنوبه» (٢).

و عن الصادق عليه السلام: أنه كان يقول إذا وضع رجله فى الركاب: «سبحان الله الذى سخّر لنا هذا، وما كنا له مقرنين، ثم سبح الله تعالى ثلاثاً، و حمد الله ثلاثاً، ثم قال: رب اغفر لى، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت» (٣).

و عن زين العابدين عليه السلام: أنه لو حجّ رجل ماشياً، و قرأ **إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ** ما وجد ألم المشى، و قال: ما قرأ أحد **إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ\*** حين يركب دابته إلا نزل منها سالماً مغفوراً له، و لقارئها أثقل على الدواب من الحديد (٤).

و عن أبى جعفر عليه السلام: «لو كان شىء يسبق القدر لقلت: قارئ **إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ** فى ليله القدر حين يسافر، أو يخرج من منزله» (٥).

- 
- ١- الكافى ٦: ٥٤٠ ح ١٧، التهذيب ٦: ١٦٥ ح ٣٠٩، ثواب الأعمال: ٢٢٧ ح ١، المحاسن: ٦٢٨ ح ١٠٣، الوسائل ٨: ٢٨٢ أبواب آداب السفر ب ٢٠ ح ٢، و الآيه فى سورة الأعراف: ٤٣، و آيه السخرة فى سورة الزخرف: ١٣.
  - ٢- الفقيه ٢: ١٧٨ ح ٧٩٥، أمالى الصدوق: ٤١٠ مجلس ٧٦ ح ٣، المحاسن: ٣٥٢ ح ٤٠، الوسائل ٨: ٢٨٣ أبواب آداب السفر ب ٢٠ ح ٣.
  - ٣- الفقيه ٢: ١٧٨ ح ٧٩٤، المحاسن: ٣٥٣ ح ٤٢، و ص ٦٣٣ ح ١٢٠، الوسائل ٨: ٢٨٣ أبواب آداب السفر ب ٢٠ ح ٥ بتفاوت.
  - ٤- مكارم الأخلاق: ٢٤٢، الوسائل ٨: ٢٨٩ أبواب آداب السفر ب ٢٤ ح ٣.
  - ٥- مكارم الأخلاق: ٢٤٣، الوسائل ٨: ٢٨٩ أبواب آداب السفر ب ٢٤ ح ٤، و فيه: من منزله سيرجع.

### ثاني عشرها: زياده الاعتماد، والتوكل، والانتقاع إلى الله تعالى،

وقراءه ما يتعلّق بالحفظ من الآيات والدعوات، وقراءه ما يُناسب ذلك، كقوله تعالى كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ (١)، وقوله تعالى إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَخْزَنُ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا (٢) ودعاء التوجّه، ونحو ذلك.

### ثالث عشرها: تحسين ما يصحبه من الزاد والراحله في السفر، لا سيّما سفر الحجّ،

فعن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «من شرف الرجل أن يُطَيّب زاده إذا خرج في سفر» (٣). وعنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إذا سافرتم فاتخذوا سفره، و تنوّقوا فيها» يعنى بالسفره: طعام المسافر (٤).

وعن عليّ بن الحسين عليهما السلام: أنّه كان إذا سافر إلى مكّه إلى الحجّ تزوّد من أطيب الزاد، من اللّوز، والسكر، والسويق المحمّص يعنى: المشوى والمحلّى الذي فيه الحلواء (٥).

وعن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «ما من نفقه أحبّ إلى الله تعالى من نفقه قصد، و يبغض الإسراف إلا في حجّ أو عمره» (٦).

و عن الصادق عليه السلام: «أنّ من المروءه في السفر كثره الزاد، و طيبه، و بذله لمن كان معك» (٧).

١- الشعراء: ٦٢.

٢- التوبه: ٤٠.

٣- الكافي ٨: ٣٠٣ ح ٤٦٧، الفقيه ٢: ١٨٤ ح ٨٣٠، المحاسن: ٣٦٠ ح ٨١، الأمان: ٥٦، الوسائل ٨: ٣١٠ أبواب آداب السفر ب ٤٢ ح ١، مستدرک الوسائل ٨: ٢١٦ أبواب آداب السفر ب ٣٠ ح ١.

٤- الفقيه ٢: ١٨٤ ح ٨٢٦، المحاسن: ٣٦٠ ح ٨٢، الأمان: ٥٦، الوسائل ٨: ٣٠٩ أبواب آداب السفر ب ٤٠ ح ٢، و لكن الروايه فيه عن أبي عبد الله (ع).

٥- الكافي ٨: ٣٠٣ ح ٤٦٨، الفقيه ٢: ١٨٤ ح ٨٣١، المحاسن: ٣٦٠ ح ٨٣، الوسائل ٨: ٣١٠ أبواب السفر ب ٤١ ح ٢، و فيه: المحمّص و المحلّى.

٦- الفقيه ٢: ١٨٣ ح ٨٢٢، المحاسن: ٣٥٩ ح ٧٧، الوسائل ٨: ١٠٦ أبواب وجوب الحجّ ب ٥٥ ح ١، و ص ٣٠٥ أبواب آداب السفر ب ٣٥ ح ١، البحار ٩٦: ١٢٢ ح ٤.

٧- الفقيه ٢: ١٩٢ ح ٨٧٧، أمالي الصدوق: ٤٤٣ ح ٣، الوسائل ٨: ٣١٠ أبواب آداب السفر ب ٤٢ ح ٣.

و يُستثنى من استحباب التتوق في السفر السفر إلى زيارة الحسين عليه السلام، فعن الصادق عليه السلام، أنه قال لبعض أصحابه: «تأتون قبر أبي عبد الله عليه السلام؟» قال له: نعم، قال: «تتخذون لذلك سفره؟» فقلت: نعم، قال: «أمّا لو أتيتم قبور آبائكم و أمهاتكم لم تفعلوا ذلك». قال، فقلت: فأى شيء نأكل؟ قال: «الخبز و اللبن» (١).

و عنه عليه السلام أيضاً أنه قال: «بلغنى أنّ قوماً إذا زاروا الحسين عليه السلام حملوا معهم سفره فيها الجداء، و الأخبصه (٢) و أشباهه. و لو زاروا قبور آبائهم ما حملوا معهم هذا» (٣).

### رابع عشرها: اتّخاذ الرفقه في السفر، و تكراه الوحده،

فعن النبي صلى الله عليه و آله و سلم: «الرفيق ثمّ السفر» (٤).

و عنه صلى الله عليه و آله و سلم أيضاً: «ألا أخبركم بشرّ الناس؟ ثمّ قال: من سافر وحده، و منع رفته، و ضرب عبده» (٥).

و عنه صلى الله عليه و آله و سلم أيضاً أنه قال لعليّ عليه السلام: «لا تخرج في سفرٍ وحدك، فإنّ الشيطان مع الواحد، و هو من الاثنين أبعد، يا عليّ، إنّ الرجل إذا سافر وحده فهو غاوٍ، و الاثنان غاويان، و الثلاثة نفر» (٦).

١- الفقيه ٢: ١٨٤ ح ٨٢٨، المحاسن: ٣٦٠ ح ٨٣، الأمان: ٥٦، الوسائل ١٠: ٤٢٤ أبواب المزارب ٧٧ ح ٣.

٢- الأخبصه: جمع خبيص، فعيل بمعنى المفعول. المصباح المنير: ١٦٣، و الخبص: خلط الشيء بالشيء، و به سُمي الخبيص: جمهره اللغه ١: ٢٩٠.

٣- الفقيه ٢: ١٨٤ ح ٨٢٩، ثواب الأعمال: ١١٥ ح ٢٣، كامل الزيارات: ١٢٩ ح ١، الأمان: ٥٦، الوسائل ٨: ٣٠٩ أبواب آداب السفر ٤١ ح ١، و ج ١٠: ٤٢٥ أبواب المزارب ٧٧ ح ٤.

٤- الكافي ٤: ٢٨٦ ح ٥، الفقيه ٢: ١٨٢ ح ٨١٢، المحاسن: ٣٥٧ ح ٦١، الأمان: ٥٣، الوسائل ٨: ٢٩٩ أبواب آداب السفر ٣٠ ح ١.

٥- الفقيه ٢: ١٨١ ح ٨٠٨، المحاسن: ٣٥٦ ح ٦٠، الأمان: ٥٣، الوسائل ٨: ٣٠٠ أبواب آداب السفر ٣٠ ح ٤.

٦- الكافي ٨: ٣٠٣ ح ٤٦٥، الفقيه ٢: ١٨١ ح ٨٠٩، المحاسن: ٣٥٦ ح ٥٦، الوسائل ٨: ٣٠٠ أبواب آداب السفر ٣٠ ح ٥.



و عن الكاظم عليه السلام: لعن رسولُ الله صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم ثلاثة: الأكل زاده وحده، و النائم فى بيت وحده، و الراكب فى الفلاه وحده» (١).

و عن الصادق عليه السلام: «البائتُ فى البيت وَحَدَه شيطان، و الاثنان لَمَه، و الثلاثة انس» (٢) و اللّمه بالضّم و التشديد: الصحابه (٣).

و عنه عليه السلام أيضاً: «الواحد شيطان، و الاثنان شيطانان، و الثلاثة صَحَب، و الأربعة رفقَه» (٤).

و عن النبى صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم: «أحبّ الصحابه إلى الله أربعة، و ما زاد قوم على سبعة إلا كثر لغظهم» (٥).

و عن الكاظم عليه السلام: «من خرج فى سفر وحده فليقل: ما شاء الله، لا حول و لا قوه إلا بالله، اللهم آنس وحشتى، و أعنى على وحدتى، و أذ غيبتى» (٦).

### خامس عشرها: المحافظه على مكارم الأخلاق فى السفر،

فعن الباقر عليه السلام، أنه كان يقول: «ما يُعبأ بمن يؤمّ هذا البيت إذا لم تكن فيه ثلاث خصال: خُلُق يخالِق به من صحبه، أو حلم يملك به من غضبه، أو ورع يحجزه عن محارم الله تعالى» (٧).

و عن الصادق عليه السلام: «وَطَنَ نَفْسَكَ عَلَى حَسَنِ الصَّحَابَةِ لِمَنْ صَحَبْتَ فِي

١- الفقيه ٢: ١٨١ ح ٨١٠، فقه الرضا (ع): ٣٥٥، الوسائل ٨: ٣٠٠ أبواب آداب السفر ب ٣٠ ح ٥.

٢- الفقيه ٢: ١٨٣ ح ٨١٩، المحاسن: ٣٥٦ ح ٥٩، الوسائل ٨: ٣٠١ أبواب آداب السفر ب ٣٠ ح ١٠.

٣- انظر القاموس المحيط ٤: ١٧٩.

٤- الكافي ٨: ٣٠٢ ح ٤٦٣، الفقيه ٢: ١٨٢ ح ٨١١، المحاسن: ٣٥٦ ح ٥٨، الوسائل ٨: ٣٠١ أبواب آداب السفر ب ٣٠ ح ٨.

٥- الكافي ٨: ٣٠٣ ح ٤٦٤، الفقيه ٢: ١٨٣ ح ٨٢٠، الخصال: ٢٣٨ ح ٨٢، الوسائل ٨: ٢٩٩ أبواب آداب السفر ب ٣٠ ح ٣.

٦- الكافي ٤: ٢٨٨ ح ١٤، الفقيه ٢: ١٨١ ح ٨٠٧، تفسير نور الثقلين ٣: ٢٦٢ ح ٨٦، الوسائل ٨: ٢٨٩ أبواب آداب السفر ب ٢٥ ح ١.

٧- الكافي ٤: ٢٨٥ ح ١، الفقيه ٢: ١٧٩ ح ٨٠٠، التهذيب ٥: ٤٤٥ ح ١٥٤٩، الوسائل ٨: ٤٠٣ أبواب أحكام العِشره ب ٢ ح ٥.

حسن خلقك، و كَفَّ لسانك، و اكظم غيظك، و أقل لغوك، و تفرش عفوك، و تسخى نفسك» (١).

و عن الصادق عليه السلام أيضاً: «أنَّ لقمان قال لابنه: يا بنى إذا سافرت مع قوم فأكثر استشارتهم فى أمرك و أمورهم، و أكثر التبسم فى وجوههم، و كن كريماً على زادك بينهم، و إذا دعوك فأجبهم، و إذا استعانوا بك فأعنه، و استعمل طول الصمت و كثره الصلاة، و سخاء النفس بما معك من دابته أو ماء أو زاد، و إذا استشهدوك على الحق فاشهد لهم، و اجهد رأيك لهم إذا استشاروك، ثم لا تعزم حتى تثبت و تنظر، و لا تُجب فى مشوره حتى تقوم فيها و تقعد و تنام و تأكل و تصلى و أنت مستعمل فكرتك و حكمتك فى مشورتك، فإنَّ من لم يمحض النصح لمن استشاره سلبه الله رأيه، و نزع منه الأمانه، و إذا رأيت أصحابك يمشون فامش معهم، و إذا رأيتهم يعملون فاعمل معهم، و إذا تصدقوا أو أعطوا قرضاً فأعط معهم، و استمع لمن هو أكبر منك سناً، و إذا أمروك بأمر و سألوك شيئاً فقل: نعم، و لا تقل: لا، فإنَّ «لا» عى و لوم.

و إذا تحيرتم فى الطريق فانزلوا، و إذا شككتم فى القصد فقفوا و تأمروا، و إذا رأيتم شخصاً واحداً فلا تسأله عن طريقكم، و لا تسترشدوه، فإنَّ الشخص الواحد فى الفلاسه مريب، لعله يكون عيناً للصوص، أو يكون هو الشيطان الذى حيركم، و احذروا الشخصين أيضاً إلا أن تروا ما لا أرى، فإنَّ العاقل إذا بصر بعينه شيئاً عرف الحق منه. و الشاهد يرى ما لا يرى الغائب.

يا بنى إذا جاء وقت الصلاة فلا تؤخرها لشيء، صلها و استرح منها، فإنها دين، و صل فى جماعه و لو على رأس زج يعنى الحديد فى طرف الرمح (٢) و لا تنامن على دابتك فإنَّ ذلك سريع فى دبرها، و ليس ذلك من فعل الحكماء، إلا أن تكون فى محمل يمكنك فيه التمدد لاسترخاء المفاصل. و إذا قربت من المنزل فانزل عن دابتك، و ابدأ

١- الكافى ٤: ٢٨٦ ح ٣، الوسائل ٨: ٤٠٢ أبواب أحكام العشره ب ٢ ح ٢.

٢- انظر المصباح المنير: ٢٥١، و مجمع البحرين ٢: ٣٠٤.

بعلفها قبل نفسك فإنها نفسك، و إذا أردتم النزول فعليكم من بقاع الأرض بأحسنها لونها، و ألينها تربه، و أكثرها عشباً. فإذا نزلت فصل ركعتين قبل أن تجلس، و إذا أردت قضاء حاجتك فأبعد المدى في الأرض، و إذا ارتحلت فصل ركعتين، ثم ودّع الأرض التي حللت بها، و سلم عليها و على أهلها، فإن لكل بقعه أهلاً من الملائكة، و إن استطعت أن لا تأكل طعاماً حتى تبدأ فتصدق منه فافعل. و عليك بقراءة كتاب الله تعالى ما دمت راكباً، و عليك بالتسبيح ما دمت عاملاً عملاً، و عليك بالدعاء ما دمت خالياً، و إياك و السير في أول الليل، و سر في آخره، و إياك و رفع الصوت في سيرك» (١).

### سادس عشرها: توديع المسافر و تشييعه و إعانته،

فعن النبي صلى الله عليه و آله و سلم أنه كان إذا ودّع المؤمنين قال: «زودكم الله التقوى، و وجهكم إلى كل خير، و قضى لكم كل حاجه، و سلم لكم دينكم و دنياكم، و ردكم سالمين إلى سالمين» (٢).

و عنه صلى الله عليه و آله و سلم أنه كان إذا ودّع مسافراً أخذ بيده ثم قال: «أحسن الله لك الصحابه، و أكمل لك المعونه، و سهّل لك الحزونه، و قرّب لك البعيد، و كفاك المّهم، و حفظ لك دينك و أمانتك و خواتيم عملك، و وجهك لكل خير، عليك بتقوى الله، استودع الله نفسك، سير على بركة الله» (٣).

و عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم: «من أعان مؤمناً مسافراً، نفّس الله عنه ثلاثاً و سبعين كربه، و أجاره في الدنيا و الآخرة من الهّم و الغمّ، و نفّس عنه كربه العظيم يوم يغصّ الناس بأنفاسهم» (٤).

و عن الباقر عليه السلام: «من خلف حاجاً في أهله بخير، كان له كأجره، كأنه

١- الكافي ٨: ٣٤٨ ح ٥٤٧، الفقيه ٢: ١٩٤ ح ٨٨٤، المحاسن: ٣٧٥ ح ١٤٥، الأمان: ٩٩، الوسائل ٨: ٣٢٣ أبواب آداب السفر ب ٥٢ ح ٢١.

٢- الفقيه ٢: ١٨٠ ح ٨٠٥، المحاسن: ٣٥٤ ح ٤٦، الوسائل ٨: ٢٩٧ أبواب آداب السفر ب ٢٩ ح ١.

٣- الفقيه ٢: ١٨٠ ح ٨٠٦، المحاسن: ٣٥٤ ح ٤٧، الوسائل ٨: ٢٩٨ أبواب آداب السفر ب ٢٩ ح ٢.

٤- الفقيه ٢: ١٩٢ ح ٨٧٥، المحاسن: ٣٦٢ ح ٩٥، ٩٦، الوسائل ٨: ٣١٤ أبواب آداب السفر ب ٤٦ ح ١.

يستلم الأحجار» (١).

**سابع عشرها: اختيار الأيام السالمة من النحوسه من الأسبوع،**

و هي السبت، و الثلاثاء، و الخميس، و الجمعة، فعن الصادق عليه السلام: «من كان مسافراً فليسافر يوم السبت، فلو أنّ حجراً زالَ عن جبلٍ يوم السبت لردّه الله تعالى إلى مكانه، و من تعذّرت عليه الحوائج، فليطلبها يوم الثلاثاء، فإنّه اليوم العذى ألان الله فيه الحديد لداود عليه السلام» (٢).

و عن النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم: «بارك الله لأمتي في بكورها يوم سبتها و خميسها» (٣).

و عن الصادق عليه السلام في تفسير قوله تعالى فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ: «إنّ الصلاه صلاه الجمعة، و الانتشار يوم السبت» (٤).

و عن النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم: أنّه كان يُسافر يوم الخميس (٥).

و عن الرضا عليه السلام أنّه قال لمن أراد الخروج يوم الاثنين: «إني أحبّ أن تخرج يوم الخميس» (٦). و عن النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم: «أنّ يوم الخميس يوم يُحبّه الله و رسوله، ألان الله فيه الحديد لداود عليه السلام» (٧). و هو محمول على التقية، أو أنّه كانت الاثنان.

- 
- ١- المحاسن: ٧٠ ح ١٤١، الوسائل ٨: ٣١٥ أبواب آداب السفر ٤٧ ح ١، البحار ٩٩: ٣٨٧ ح ١.
  - ٢- الكافي ٨: ١٤٣ ح ١٠٩، الفقيه ٢: ١٧٣ ح ٧٦٦، الخصال ٢: ٣٨٦، المحاسن: ٣٤٥ ح ٧، الأمان: ٣٠، الوسائل ٨: ٢٥٣ أبواب آداب السفر ٣ ح ٣، و ب ٤ ح ٢، البحار ٩٧: ١٠٢ ح ١، ٨.
  - ٣- الفقيه ٤: ٢٧١ ح ٨٢٨، الأمان: ٣٠، الوسائل ٨: ٢٥٣ أبواب آداب السفر ٣ ح ٦.
  - ٤- الفقيه ٢: ١٧٤ ح ٧٧٤، عيون أخبار الرضا (ع) ٢: ٤٢ ح ١٤٦، الخصال: ٣٩٣ ح ٩٦، المحاسن: ٣٤٦ ح ٨، الوسائل ٨: ٢٥٢ أبواب آداب السفر ٣ ح ١. و الآية ١٠ من سوره الجمعة.
  - ٥- الفقيه ٢: ١٧٣ ح ٧٦٨، الأمان: ٣٠، الوسائل ٨: ٢٥٩ أبواب آداب السفر ٧ ح ١، البحار ٥٦: ٤٧ ح ١.
  - ٦- المحاسن: ٣٤٧ ح ١٥، الوسائل ٨: ٢٦١ أبواب آداب السفر ٧ ح ٩، البحار ٥٦: ٣٩ ح ١٠.
  - ٧- قرب الإسناد: ٥٧، و في الفقيه ٢: ١٧٣ ح ٧٦٩ صدر الحديث، الأمان: ٣٠، الوسائل ٨: ٢٦١ أبواب آداب السفر ٧ ح ١١.

و عن الصادق عليه السلام: «لا بأس بالخروج ليله الجمعة» (١).

و عنه عليه السلام أيضاً: «يكره السفر و السعى فى الحوائج يوم الجمعة، من أجل الصلاة، فأما بعد الصلاة فجائز» (٢) و عليه يُحمل النهى المطلق.

و روى مرسلًا كراهه الخروج من بلاد المعصومين يوم الخميس (٣)، و هو موافق لاعتبار ما دلّ بظاهره على تخصيص السبت بما بعد طلوع الشمس (٤).

و أسلم الأيام و أرجحها يوم السبت و الثلاثاء، و قريب منهما يوم الخميس. و أما ليله الجمعة و عقيب صلاه الجمعة، فما ورد فيها رخصه (٥)، و لا يفيد الرجحان.

### ثامن عشرها: تجنّب الأيام النحسه من الأسبوع،

و هى: يوم الأحد، روى: أن له حدًا كحدّ السيف (٦).

و عن الصادق عليه السلام: «السبت لنا، و الأحد لبنى أميّه» (٧).

و يوم الاثنين [عن الصادق عليه السلام أنه قال لجماعه أرادوا الخروج يوم الاثنين] «كأنكم طلبتم بركة يوم الاثنين؟ فقالوا: نعم، فقال: «و أى يوم أعظم شؤماً من يوم الاثنين، يوم فقدنا فيه نبينا صلى الله عليه و آله و سلم، و انقطع فيه الوحي، لا تخرجوا، و اخرجوا يوم الثلاثاء» (٨). و ورد نحوه فى غير واحد من الأخبار (٩).

- 
- ١- الفقيه ٢: ١٧٣ ح ٧٦٧، المحاسن: ٣٤٧ ح ١٧، الأمان: ٣٠، الوسائل ٨: ٢٦٠ أبواب آداب السفر ب ٧ ح ٣.
  - ٢- الفقيه ١: ٢٧٣ ح ١٢٥١، الخصال: ٣٩٣ ح ٩٥، الوسائل ٨: ٢٦٠ أبواب آداب السفر ب ٧ ح ٤.
  - ٣- التهذيب ٦: ١٠٧ ح ١٨٨، الوسائل ١٠: ٤٢٦ أبواب المزار ب ٧٨ ح ١.
  - ٤- الفقيه ٢: ١٧٤ ح ٧٧٣، الوسائل ٨: ٢٥٣ أبواب آداب السفر ب ٣ ح ٤.
  - ٥- انظر الفقيه ١: ٢٧٣ ح ١٢٥١، و الخصال ٢: ٣٩٣ ح ٩٥، و المحاسن ٢: ٣٤٧ ح ١٧، و الوسائل ٨: ٢٦٠ أبواب آداب السفر ب ٧ ح ٣-٤.
  - ٦- الفقيه ١: ٢٧٤ ح ١٢٥٤ بتفاوت، الخصال ٢: ٣٨٣ ح ٦١، الوسائل ٨: ٢٦٠ أبواب آداب السفر ب ٧ ح ٧.
  - ٧- الفقيه ٢: ١٧٤ ح ٧٧٥، المحاسن ٢: ٣٤٦ ح ٨، الوسائل ٨: ٢٥٣ أبواب آداب السفر ب ٣ ح ٢، ٥.
  - ٨- الكافي ٨: ٣١٤ ح ٤٩٢، الفقيه ٢: ١٧٤ ح ٧٧٧، المحاسن: ٣٤٧ ح ١٦، الوسائل ٨: ٢٥٤ أبواب آداب السفر ب ٤ ح ١، البحار ٥٦: ٢٦، ٤٠. و ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر.
  - ٩- الخصال ٢: ٣٨٥ ح ٦٧، المحاسن ٢: ٣٤٧ ح ١٥-١٦، قرب الإسناد: ٢٩٩ ح ١١٧٧، الوسائل ٨: ٢٥٥ أبواب آداب السفر ب ٤

ح ٣، ٤، البحار ٥٦: ٤٠ ح ١، ١٠، ١١.

و ما دلّ على الخلاف (١) موافق لمذهب أهل الخلاف.

و عن العسكري عليه السلام: أنه قال لمن كره الخروج يوم الاثنين: «من أحب أن يقيه الله شرّ يوم الاثنين، فليقرأ في أوّل ركعه من صلاه الغداه سورته هل أتى» (٢).

و يوم الأربعاء، فقد روى في كراهه السفر فيه عدّه روايات، خصوصاً آخر أربعاء في الشهر (٣).

### تاسع عشرها: اختيار الأيام السالمة من النحوسه من الشهور:

منها: اليوم الأوّل؛ فعن الصادق عليه السلام: أنه يوم مبارك لطلب الحوائج، و طلب العلم، و التزويج، و السفر، و البيع، و الشراء، و الزراعة (٤).

و منها: اليوم الثاني؛ فعن الصادق عليه السلام: أنه يصلح للتزويج، و السفر، و طلب الحوائج، و التحويل، و الشراء، و البيع (٥).

و منها: اليوم السادس؛ فعنه عليه السلام: أنه صالح للتزويج، و من سافر فيه في برّ أو بحر رجح بما يُحبّ، و يصلح لطلب الحوائج، و السفر، و البيع، و الشراء (٦).

و منها: اليوم السابع؛ فعنه عليه السلام: أنه صالح لجميع الأمور، مبارك مُختار يصلح لكلّ ما يُراد، فيه ركب نوح السفينه؛ فاركب البحر، و سافر في البرّ، و اعمل ما شئت، فإنّه يوم عظيم البركه (٧).

و منها: اليوم التاسع؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم خفيف صالح لكلّ أمر تريده، فابدأ فيه بالعمل، و من سافر فيه رُزق مالاً، و يرى في سفره كلّ خير، و أنه يوم صالح محمود مبارك يصلح للحوائج و جميع الأعمال (٨).

١- الخصال: ٣٨٤ ح ٦٢، اختيار معرفه الرجال ٢: ٨٢٦، الوسائل ٨: ٢٥٥ أبواب آداب السفر ب ٤، ٦، ٧، البحار ٥٦: ٣٩ ح ٧.

٢- أمالي الطوسي: ٢٢٤ ح ٣٨٩، الوسائل ٨: ٢٥٥ أبواب آداب السفر ب ٤ ح ٤.

٣- عيون أخبار الرضا (ع) ١: ٢٤٧، علل الشرائع: ٥٩٧، الخصال: ٣٨٨، الأمان: ٣٢، ٣٨، الوسائل ٨: ٢٥٦ أبواب آداب السفر ب ٥.

٤- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرّوع الواقيه: ٧، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧ ح ١، ٢.

٥- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرّوع الواقيه: ٧، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧ ح ١، ٢.

٦- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرّوع الواقيه: ٧، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧ ح ١، ٢.

٧- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرّوع الواقيه: ٧، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧ ح ١، ٢.

٨- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرّوع الواقيه: ٧، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧ ح ١، ٢.

و منها: اليوم العاشر، فعنه عليه السلام: أنه وُلِدَ فيه نوح عليه السلام، يصلح للبيع و الشراء و السفر، و هو صالح لكلّ حاجه سوى الدخول على السلطان، و صالح لابتداء العمل، رفع الله فيه إدريس مكاناً علياً (١).

و منها: اليوم الحادى عشر؛ فعنه عليه السلام: أنه صالح لابتداء العمل، و البيع، و الشراء، و السفر، و لجميع الحوائج، ما عدا الدخول على السلطان، و المعامله، و القرض (٢).

و منها: اليوم الثانى عشر؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم صالح للتزويج، و فتح الحوانيت، و ركوب البحر، و البيع، و الشراء، و فيه قضى موسى الأجل، فاطلبوا فيه حوائجكم (٣).

و منها: اليوم الرابع عشر؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم صالح لكلّ شىء، و هو جيّد لطلب العلم، و البيع، و الشراء، و السفر، و ركوب البحر، و لطلب الحوائج، و كلّ عمل (٤).

و منها: اليوم الخامس عشر؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم سعيد صالح لكلّ حاجه، و لكلّ الأمور، فاطلبوا فيه حوائجكم، فإنّها تُقضى، و صالح لكلّ عمل، إلا من أراد أن يقرض أو يقترض (٥).

و منها: اليوم السابع عشر؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم صالح مختار محمود صافٍ، فاطلبوا فيه ما شئتم، و تزوّجوا، و بيعوا، و اشتروا، و ازرعوا (٦). و فى روايه أُخرى: أنه متوسّط تحذّر فيه المنازعه و القرض، ثقيل، فلا تلمس فيه حاجه (٧).

و منها: اليوم الثامن عشر؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم سعيد مختار صالح لكلّ شىء، من بيع، و شراء، و زرع، و سفر، و طلب الحوائج، و التزويج (٨).

و منها: اليوم التاسع عشر؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم سعيد صالح للسفر، و المعاش، و طلب الحوائج، و طلب العلم، و لكلّ عمل (٩).

١- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ٨٤-١١٣، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧، ٢٨، البحار ٥٦: ٦٣-٧٨.

٢- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ٨٤-١١٣، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧، ٢٨، البحار ٥٦: ٦٣-٧٨.

٣- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ٨٤-١١٣، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧، ٢٨، البحار ٥٦: ٦٣-٧٨.

٤- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ٨٤-١١٣، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧، ٢٨، البحار ٥٦: ٦٣-٧٨.

٥- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ٨٤-١١٣، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧، ٢٨، البحار ٥٦: ٦٣-٧٨.

٦- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ٨٤-١١٣، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧، ٢٨، البحار ٥٦: ٦٣-٧٨.

٧- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ٨٤-١١٣، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧، ٢٨، البحار ٥٦: ٦٣-٧٨.

٨- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ٨٤-١١٣، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧، ٢٨، البحار ٥٦: ٦٣-٧٨.

٩- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ٨٤-١١٣، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧، ٢٨، البحار ٥٦: ٦٣-٧٨.



و منها: اليوم العشرون؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم جيّد مُختار للحوائج، و السفر، صالح، مسعود، و مبارك (١) و في روايه: متوسّط صالح للسفر و الحوائج.

و منها: اليوم الثانی و العشرون؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم صالح لقضاء الحوائج، و البيع، و الشراء، و السفر، و الصدقه، سعيد، مُبارك، مُختار لما تُريد من الأعمال، فاعمل فيه ما شئت، و المريض فيه يبرأ سريعاً، و المسافر فيه يرجع مُعافاً (٢).

و منها: اليوم الثالث و العشرون؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم صالح لطلب الحوائج، و التجاره، و التزويج، و من سافر فيه غنم، و أصاب خيراً، مُختار، جيّد، خاصّه للتزويج و التجارات، سعيد مبارك لكلّ ما تريد، للسفر، و التحويل من مكان إلى مكان، و هو جيّد للحوائج (٣).

و منها: اليوم السادس و العشرون؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم صالح للسفر، و لكلّ أمر يُراد، سوى التزويج (٤)، و في روايه: سوى التزويج و السفر، و عليكم بالصدقه (٥)، و في أُخرى: يوم صالح متوسّط للشراء، و البيع، و السفر، و قضاء الحوائج (٦).

و منها: اليوم السابع و العشرون؛ فعنه عليه السلام؛ أنه يوم صالح لكلّ أمر، جيّد مختار للحوائج، و كلّ ما يُراد، صافٍ مبارك من النحوس، صالح للحوائج إلى السلطان و إلى الإخوان و إلى السفر إلى البلدان، فالقّ فيه من شئت، و سافر فيه إلى حيث أردت (٧).

و منها: اليوم الثامن و العشرون؛ فعنه عليه السلام: أنه صالح لكلّ أمر، مبارك سعيد (٨).

و منها: اليوم التاسع و العشرون؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم صالح لكلّ أمر، و من سافر فيه أصاب مالاً جزيلاً، مختار جيّد لكلّ حاجه، مُبارك سعيد، قريب الأمر،

- 
- ١- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ٨٤-١١٣، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧، ٢٨، البحار ٥٦: ٦٣-٧٨.
  - ٢- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ٨٤-١١٣، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧، ٢٨، البحار ٥٦: ٦٣-٧٨.
  - ٣- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ١٢٨-١٤٤، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧.
  - ٤- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ١٢٨-١٤٤، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧.
  - ٥- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ١٢٨-١٤٤، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧.
  - ٦- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ١٢٨-١٤٤، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧.
  - ٧- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ١٢٨-١٤٤، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧.
  - ٨- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ١٢٨-١٤٤، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧.

يصلح للحوائج و التصرف فيها (١).

و منها: اليوم الثلاثون؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم جيد للبيع، و الشراء، و التزويج، سعيد مبارك يصلح لكل حاجه تُلتمس، مختار جيد لكل شىء، و لكل حاجه، منجح، مفلح، مفرج، فاعمل فيه ما شئت، و الق فيه من أردت، و خذ، و أعط، و سافر، و انتقل، و بع، و اشتر، فإنه صالح لكل ما تُريد، موافق لكل ما تعمل (٢).

و هذه الأيام المذكوره منها ما هو خالٍ عن شبهه النحوسات. و منها: ما فيه ذلك، كالعاشر بالنسبه إلى الدخول على السلطان، و الحادى عشر بالنسبه إلى الدخول على السلطان، و المعامله، و القرض، و الخامس عشر بالنسبه إلى من أراد أن يقرض أو يقترض، و السابع عشر لما فى بعض الروايات من أنه متوسط تحذر فيه المنازعه، و القرض ثقيل فلا تلتمس فيه حاجه، و السادس و العشرون بالنسبه إلى التزويج، و فى روايه إلحاق السفر به (٣).

### العشرون: تجنب الأيام النحسه من الشهور:

منها: اليوم الثالث؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم نحس (٤) مستمرّ، فاتق فيه البيع، و الشراء، و طلب الحوائج، و المعامله، فإنه لا يصلح لشىء، قد قتل فيه قابيل هايبيل، لا تسافر، و لا تعمل عملاً، و لا تلقى فيه أحداً (٥).

و منها: اليوم الرابع؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم صالح للزرع، و الصيد، و البناء، و التزويج، و يُكره فيه السفر، فمن سافر فيه خيف عليه القتل و السلب أو بلاء يصيبه (٦).

و منها: اليوم الخامس؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم نحس مُستمرّ عليه عسر لا خير فيه، فاستعد بالله من شرّه، فلا تعمل فيه عملاً، و لا تخرج من منزلك (٧).

و منها: اليوم الثامن؛ فعنه عليه السلام: أنه يوم صالح لكل حاجه من بيعٍ أو شراءٍ،

- ١- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ١٢٨-١٤٤، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧.
- ٢- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ١٢٨-١٤٤، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧.
- ٣- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ١٢٨-١٤٤، الوسائل ٨: ٢٩٤ أبواب آداب السفر ب ٢٧.
- ٤- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ٦٠-١٢٥، الوسائل ٨: ٢٩٣ أبواب آداب السفر ب ٢٧.
- ٥- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ٦٠-١٢٥، الوسائل ٨: ٢٩٣ أبواب آداب السفر ب ٢٧.
- ٦- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ٦٠-١٢٥، الوسائل ٨: ٢٩٣ أبواب آداب السفر ب ٢٧.
- ٧- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرود الواقيه: ٦٠-١٢٥، الوسائل ٨: ٢٩٣ أبواب آداب السفر ب ٢٧.

و يُكره فيه ركوب البحر و السفر فى البرّ، و يصلح لكلّ حاجه سوى السفر، فإنّه يكره فيه برّاً أو بحراً (١).

و منها: اليوم الثالث عشر؛ فعنه عليه السلام: أنّه يوم نحس، فاتّق فيه المنازعه و الخصومه و كلّ أمرٍ، و اتّق فيه جميع الأعمال، و استعد بالله من شرّه، و لا تطلب فيه الحاجه، فإنّه يوم مذموم (٢).

و منها: السادس عشر؛ فعنه عليه السلام: أنّه يوم نحس لا يصلح لشيء سوى الأبنيه، و من سافر فيه هلك، مذموم لا خير فيه، فلا تسافر فيه، و لا تطلب فيه حاجه، و استعد بالله من شرّه (٣).

و منها: الحادى و العشرون؛ فعنه عليه السلام: أنّه يوم نحس، فلا تطلب فيه حاجه، و من سافر فيه خيف عليه، فاستعد بالله من شرّه (٤).

و منها: الرابع و العشرون؛ فعنه عليه السلام: أنّه يوم نحس مستمرّ، مشوم، مكروه لكلّ حال و عمل، فاحذره، و لا تعمل فيه عملاً، و لا تلقّ فيه أحداً، و اقعّد فى منزلك، و استعد بالله من شرّه، و لا تطلب فيه أمراً من الأمور، فقد ولد فيه فرعون (٥).

و منها: الخامس و العشرون؛ فعنه عليه السلام: أنّه يوم نحس، فاحفظ نفسك منه، و لا تطلب فيه حاجه، فإنّه يوم شديد البلاء، ردىء مذموم، يحذر فيه من كلّ شيء، مكروه، ثقيل، نكد، فلا تطلب فيه حاجه، و لا تسافر فيه، و اقعّد فى منزلك، و استعد بالله من شرّه (٦).

و أشدها كراهه الكوامل، و هى سبعة: الثالث، و الخامس، و الثالث عشر، و السادس عشر، و الحادى و العشرون، و الرابع و العشرون، و الخامس و العشرون.

و قد نظمها بعضهم فقال:

توقّ من الأيام سبعا كواملاً و لا تتخذ فيهنّ عرساً و لا سفر

و لا تحفرن برّاً و لا دار تشتري و لا تقرب السلطان فالحذر الحذر

- ١- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرّوع الواقيه: ٦٠-١٢٥، الوسائل ٨: ٢٩٣ أبواب آداب السفر ب ٢٧.
- ٢- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرّوع الواقيه: ٦٠-١٢٥، الوسائل ٨: ٢٩٣ أبواب آداب السفر ب ٢٧.
- ٣- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرّوع الواقيه: ٦٠-١٢٥، الوسائل ٨: ٢٩٣ أبواب آداب السفر ب ٢٧.
- ٤- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرّوع الواقيه: ٦٠-١٢٥، الوسائل ٨: ٢٩٣ أبواب آداب السفر ب ٢٧.
- ٥- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرّوع الواقيه: ٦٠-١٢٥، الوسائل ٨: ٢٩٣ أبواب آداب السفر ب ٢٧.
- ٦- مكارم الأخلاق: ٤٧٤، الدرّوع الواقيه: ٦٠-١٢٥، الوسائل ٨: ٢٩٣ أبواب آداب السفر ب ٢٧.

و لبسك للثوب الجديد فخله و نكحك للنسوان، و غرسك للشجر  
 ثلاثاً و خمساً ثم ثالث عشرها و من بعدها يا صاح فالسادس العشر  
 و حادى و العشرون حاذر شرّها و رابع و العشرون و الخمس فى الأثر  
 و كلّ أربعاء لا تعود فإنّها كأَيام عاد لا تبقى و لا تدر

رويناه عن بحر العلوم بهمه على بن عمّ المصطفى سيّد البشر (١)

و نظمها بعضهم بأخصر من ذلك فقال:

محبك يرعى هواك فهل تعود ليالٍ بضدّ الأول

فمنقوطها نحس كلّه و مهملها قلّ عليه العمل (٢)

و روى عن الصادق عليه السلام: أنّ فى السنه اثنى عشر يوماً نحسات، فى كلّ شهر منها يوم، من اجتنبها نجا، و من زلّ فيها  
 هوى، ففى المحرمّ الثانى و العشرون، و فى صفر العاشر، و فى ربيع الأوّل الرابع، و فى ربيع الثانى الثامن و العشرون، و فى  
 جمادى الأولى الثامن و العشرون، و فى جمادى الثانية الثانى عشر، و فى رجب الثانى عشر، و فى شعبان السادس و العشرون، و  
 فى رمضان الرابع و العشرون، و فى شوال الثانى، و فى ذى القعدة الثامن و العشرون، و فى ذى الحجة الثامن (٣).

و روى عن أمير المؤمنين عليه الصلاة و السلام: أنّها أربعه و عشرون، فى كلّ شهر يومان، ففى المحرمّ الحادى عشر و الرابع  
 عشر، و فى صفر الأوّل منه و العشرون، و فى ربيع الأوّل العاشر و العشرون، و فى ربيع الثانى الأوّل و الحادى عشر، و فى جمادى  
 الأولى العاشر و الحادى عشر، و فى جمادى الثانية الأوّل و الحادى عشر، و فى رجب الحادى عشر و الثالث عشر، و فى شعبان  
 الثانى عشر و السادس و العشرون، و فى شهر رمضان العشرون و الثالث، و فى شوال السادس و الثامن، و فى ذى القعدة

١- أورده فى البحار ٥٦: ٥٥، و الحدائق الناضره ١٤: ٣١.

٢- أورده فى الحدائق الناضره ١٤: ٣٢.

٣- البحار ٥٦: ٥٤، مستدرک الوسائل ٨: ٢٠٥ أبواب آداب السفر ب ٢١ ح ٨، بتفاوت.

السادس و العاشر، و في ذى الحجة العشرون و الثامن، و هذان الطريقتان رواهما بعضُ العلماء (١).

و روى في بعض الأخبار: «لا تعادوا الأيام فتعاديكم» (٢). و لعل المراد ينبغي التوكل على الله تعالى، و رفع النظر، فلا منافاه في البين.

و يكره السفرُ و القمرُ في العقرب؛ فعن الصادق عليه السلام: «من سافر أو تزوج و القمر في العقرب لم يرَ الحُسنى» (٣).

و الظاهر أنّ المراد من العقرب البرج دون الصورة.

و لا بدّ بعد الفراغ من الكلام في هذا المقام من إمعان النظر في عدّه أمور:

أحدها: أنّ ما تعلّق به السعد و النحس من الأيام لا تدخل فيه الليالي، و لا يخرج منه ما بعد الزوال مطلقاً، و لا خصوص ما بين غروب الشمس إلى غروب الحُمرة المشرّقيه، و لا ما بين الفجر إلى طلوع الشمس؛ فالليالي مسكوت عنها، فتبقى على أصل عدم الكراهه.

ثانيها: أنّ المراد من السفر ما يُسمّى سفرًا عرفاً، فلا فرق بين ما فيه القصر و غيره، فيجرى بالنسبه إلى من فرضهم التمام، و الخارج من دار الإقامة، و محلّ التردّد ثلاثين يوماً مبتدئاً في السفر على الأظهر، و الخارج متردّداً يأخذ بالاحتياط، فيجرى عليه حكم السفر.

ثالثها: أنّ احتساب مبدأ السفر من الخروج من منزله، دون المحلّه و البلد، و محلّ الترخّص على الأظهر.

و لا ترتفع الكراهه و لا يثبت الرجحان بخروج دابّه أو رحل (٤) أو أسباب.

١- رواهما الفيض الكاشاني في تقويم المحسنين على ما في الحدائق ١٤: ٤٠.

٢- معاني الأخبار: ١٢٣، الخصال: ٢: ٣٩٦، دعائم الإسلام ٢: ١٤٥، تفسير نور الثقلين ٥: ٣٢٦ ح ٤٠، البحار ٥٦: ٢٠ ح ٣.

٣- الكافي ٨: ٢٧٥ ح ٤١٦، الفقيه ٢: ١٧٤ ح ٧٧٨، المحاسن: ٣٤٧ ح ٢٠، الوسائل ٨: ٢٦٦ أبواب آداب السفر ١١ ح ١.

٤- في «ح»: رجل.

رابعها: أنّ المدار في الشهور على العربيّه؛ لظاهر الإطلاق. و في بعض الأخبار: ما يظهر منه اعتبارُ الفارسيّه (١)، و الأولى تجنّب الأمرين معاً.

خامسها: أنّه يظهر من بعض ما ظاهره التعليل بولاده شريف كنوح و ضدّه كولداه فرعون، و حدوث ذنب عظيم، كقتل قابيل هايل؛ (٢) أنّه يجري الحكم في كلّ ما وقع فيه مثل ذلك، بل ربّما يتمشى في الأوقات الشريفه و أضدادها.

سادسها: أنّ ما فيه الحرق و الغرق و إصابه المال و الخير و براء المريض (٣) منزل على الغالب، أو على الاقتضاء، ما لم يمنع مانع، أو على أنّ ذلك متمم للسبب؛ لأننا نرى تخلف ذلك في كثير من الأوقات.

سابعها: أنّ المدار على الأيام و الشهور على محلّ الخروج، فلا يضرب اختلافها باختلاف الأقاليم، فمصادفه أيام السعد في غير محلّ الخروج لا تنفع، و كذا مصادفه أيام النحس لا تضرب.

و الإشكال هنا يحتاج إلى التوجيه على نحو سائر الأوقات الشريفه و خلافها، بخلاف ما تعلق به فعل خاصّ، كليله القدر مع الحكم بنزول القرآن فيها و نحوها، فإنّها محتاجه إلى ذلك.

ثامنها: أنّ الأخبار الضعيفه، و أقوال بعض العلماء أولى بالاعتبار منها في أدلّه السنن؛ لأنّ رجحان الاحتياط فيها واضح لا تعارضه شبهه التشريع إلا- على وجه ضعيف. و مثل ذلك يجري في كلام المنجمين، و أحكام الأعوام، و دعاوى النساء، و لا سيما العجائز، و التفالات و التطيرات. و الطيره المنهى عنها في الأخبار متعلقه بمن يعتمد على ذلك و يحكم به.

تاسعها: أنّه لو عارضها راجح أقوى منها، لغا اعتبارها، كطاعه الوالدين، أو حجّ، أو زياره مع ضيق الوقت. و لو قلنا بارتفاع النحوسه مطلقاً في طرق الطاعات لارتفاعها بالعنايه من ربّ العالمين، أو باصطحاب الملائكه الحافظين، لم يكن بعيداً.

١- الدرود الواقيه: ٥٤، البحار ٩٤: ١٣٥-١٨٤.

٢- الدرود الواقيه: ٦٤، ٢٤٠، الوسائل ٨: ٢٩٣ أبواب آداب السفر ب ٢٧.

٣- الدرود الواقيه: ٦٤، ٢٤٠، الوسائل ٨: ٢٩٣ أبواب آداب السفر ب ٢٧.

عاشرها: أنه لو جعل التعارض بينها، قَدَم ما هو أقوى دليلاً، كنعوسات أيام الأسبوع على أيام الشهر، و ما هو أشدَّ ضرراً على الأضعف، و ما تعددت جهته على متحد الجبهه، أو ما زاد تعدده على مقابله. و مع تعارض التعدد و القوه فيه، يؤخذ بالميزان.

حادى عشرها: أنه لا يجب تجنّب النعوسه فيما رتب الشارع عليها احتمال القتل و نحوه؛ لأنّ هذا الاقتضاء لا يبعث على الخوف العرفى الذى يوجب التجنّب.

ثانى عشرها: أنّ الظاهر من الأخبار أنّ الصدقه تدفع النعوسه (١)، و الظاهر أنّ ذلك منزل على رفع شدتها، و إلا لم يبقَ لاعتبار الأوقات وجه؛ إذ لا يوجد من لا يقدر على التصدق بزيبه أو شقّ تمره و نحوهما.

ثالث عشرها: أنّ ما ذكر من الاداب، لأمن السنن الداخله فى العبادات؛ فإنّ من الخطابات ما توجهت بالأصالة فى غير معامله و حكم لترتب المنافع الدنياويه دون الأخرويه فتعدّ من الاداب؛ و قد تترتب عليها الأمور الأخرويه بسبب القصد و التيه، و هذه منها.

رابع عشرها: أنه قد ورد: أنه لا بأس بالعمل ببعض ما يترتب عليه نعوسه كالأربعاء، ردّاً على أهل الطيره؛. (٢) و ربّما تسرى الحال إلى الجميع. خامس عشرها: أنه قد يقال: إنه لا ينبغى الاصطحاب مع من خرج فى يوم نحس، خصوصاً، لو كان فى سفينه و نحوها، خوفاً من عموميه الفساد. و لو أنّ شخصاً خرج من دون عزم سفر فى يوم نحس، ثمّ عنّ له السفر، احتتمل تعلق الحكم به فيعود، ثمّ يحتتمل ملاحظه وقت عزمه.

سادس عشرها: أنّ ما فيه طىّ الأرض، و ضرب الملائكه وجوه الشياطين، و لقاءهم لهم، و ردف المملك و الشيطان، و قول: تغنّ و تمنّ، و قول الله: عبدى يعلم

١- الفقيه ٢: ١٧٥ ح ٧٨٣ و ٧٨٤، المحاسن: ٣٤٨ ح ٢٢.

٢- الفقيه ٢: ١٧٣ ح ٧٧٠، الخصال: ٣٨٦ ح ٧٢، تحف العقول: ٣٥، الوسائل ٨: ٢٦٢ أبواب آداب السفر ٨ ح ١، ٣، ٤.

أنه لا- يغفر الذنوب غيرى، اشهدوا أنى قد غفرت له، و أن القارئ أثقل من الحديد، و نحوها ممّا ورد فى الأخبار (١)، الظاهر بناؤه على التأويل، و البناء على الظاهر فى كلّها أو بعضها غير بعيد.

### القسم الثانى: ما يتعلّق ببيان فضله

و يكفى فيه: تضمّنه الوفود على الله تعالى، و الوصول إلى بيته، فهو ضيفه، و حقّ الضيف على صاحب البيت، و الأخبار الدالّة عليه كثيرة:

أولها: ما روى عن أبى جعفر عليه السلام: أن الحاجّ إذا أخذ فى جهازه، لم يخط خطوة فى جهازه إلا كتب الله له عشر حسنات، و محا عنه عشر سيئات، و رفع له عشر درجات، حتّى يفرغ من جهازه متى فرغ؛ فإذا استقلّت به راحلته، لم تضع خفّاً و لم ترفعه إلا كتب الله له مثل ذلك حتّى يقضى نسكه، فإذا قضى نسكه، غفر الله له ذنوبه، و كان فى شهر ذى الحجّه، و محرّم، و صفر، و ربيع تكتب له الحسنات؛ و لم تكتب عليه السيئات إلا أن يأتى بموجه، فإذا مضت الأربعة أشهر خلط بالناس (٢).

ثانيها: ما روى عن النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم: أنه قال لمن أراد الحجّ بعد أن قال له: إنى أريد الحجّ و أنا رجل مميل، فمُرني أن أصنع بمالى ما أبلغ به مثل أجر الحاجّ «انظر إلى أبى قبيس، فلو أنّ أباً قبيس لك ذهبه حمراء فأنفقته فى سبيل الله ما بلغت ما يبلغ الحاجّ، إنّ الحاجّ إذا أخذ فى جهازه لم يرفع شيئاً، و لم يضعه إلا- كتب الله له عشر حسنات، و محا عنه عشر سيئات، و رفع له عشر درجات؛ فإذا ركب بعيره لم يرفع خفّاً و لم يضعه إلا كتب الله له مثل ذلك؛ فإذا طاف بالبيت خرج من ذنوبه، فإذا سعى بين الصفا و المروه خرج من ذنوبه، فإذا وقف بعرفات خرج من ذنوبه، فإذا وقف بالمشعر الحرام خرج من ذنوبه، فإذا رمى الجمار خرج من ذنوبه». فعُدّد

١- تقدّمت فى آداب ركوب الدابة، و أنظر المحاسن: ٦٢٨ ح ١٠٣، و ثواب الأعمال: ٢٢٧ ح ١، و أمالى الصدوق: ٤١٠ ح ٣، و

أمالى الطوسى ٢: ١٢٨، و الوسائل ٨: ٢٨٢ أبواب آداب السفر ب ٢٠.

٢- الكافى ٤: ٢٥٤ ح ٩، التهذيب ٥: ١٩ ح ٥٥، الوسائل ٨: ٦٧ أبواب وجوب الحجّ ب ٣٨ ح ٨.



رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَذَا وَكَذَا مَوْقِفًا إِذَا وَقَفَهَا الْحَاجُّ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَتَى لَكَ مَا يَبْلُغُ الْحَاجُّ؟» قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ثُمَّ لَا تَكْتُبُ الذُّنُوبَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِكَبِيرِهِ» (١).

و فِي الْحَدِيثِ: «أَنَّ مِنَ الذُّنُوبِ مَا لَا يَكْفُرُهُ إِلَّا الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ» (٢).

ثالثها: مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ: «إِنَّ لَكَ إِذَا تَوَجَّهْتَ إِلَى سَبِيلِ الْحَجِّ ثُمَّ رَكِبْتَ رَا حِلَّتْكَ، ثُمَّ قَلْتَ: بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، ثُمَّ مَضْتَ رَا حِلَّتْكَ، أَنَّهَا لَمْ تَضِعْ خَفًا وَ لَمْ تَرْفَعْ خَفًا، إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَكَ حَسَنَةً، وَ مَحَا عَنْكَ سَيِّئَةً؛ فَإِذَا أَحْرَمْتَ، وَ لَبَّيْتَ، كَانَ لَكَ بِكُلِّ تَلْبِيَةٍ لَبَّيْتَهَا عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَ مَحَا عَنْكَ عَشْرَ سَيِّئَاتٍ، فَإِذَا طَفَتَ بِالْبَيْتِ أُسْبُوعًا كَانَ لَكَ بِذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى عَهْدٌ وَ ذَخْرٌ يَسْتَحْيِي أَنْ يَعْذِّبَكَ بَعْدَهُ أَبَدًا؛ فَإِذَا صَلَّى الرَّكْعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ، كَانَ لَكَ بِهَا أَلْفَا حَجَّةٍ مُتَقَبَلَةٍ؛ فَإِذَا سَعَيْتَ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ، كَانَ لَكَ مِثْلُ أَجْرٍ مِنْ حَجٍّ مَاشِيًا مِنْ بَلَدِهِ، وَ مِثْلُ أَجْرٍ مِنْ أَعْتَقَ سَبْعِينَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً؛ وَ إِذَا وَقَفْتَ بِعَرَفَاتٍ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَ كَانَ عَلَيْكَ مِنَ الذُّنُوبِ مِثْلُ رَمْلِ عَالِجٍ، أَوْ بَعْدَدِ نَجُومِ السَّمَاءِ، أَوْ قَطْرَةِ الْمَطْرِ، يَغْفِرُهَا اللَّهُ لَكَ، فَإِذَا رَمَيْتَ الْجِمَارَ كَانَ لَكَ بِكُلِّ حِصَاةٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ تُكْتَبُ لَكَ فِيمَا يَسْتَقْبَلُ مِنْ عَمْرِكَ؛ فَإِذَا حَلَقْتَ رَأْسَكَ، كَانَ لَكَ بِكُلِّ شَعْرَةٍ حَسَنَةٍ تُكْتَبُ لَكَ فِيمَا يَسْتَقْبَلُ مِنْ عَمْرِكَ؛ فَإِذَا هَدَيْتَ أَوْ نَحَرْتَ يَدَيْتَكَ، كَانَ لَكَ بِكُلِّ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهَا حَسَنَةٌ تُكْتَبُ لَكَ فِيمَا يَسْتَقْبَلُ مِنْ عَمْرِكَ؛ فَإِذَا زَرْتِ الْبَيْتَ وَ طَفَتَ أُسْبُوعًا، وَ صَلَّى الرَّكْعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ، ضَرَبَ مَلَكٌ عَلَى كَتْفِكَ، ثُمَّ قَالَ لَكَ: قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا مَضَى وَ مَا يَسْتَقْبَلُ، مَا بَيْنَكَ وَ مَا بَيْنَ مَائَةٍ وَ عَشْرِينَ يَوْمًا» (٣).

- 
- ١- التهذيب ٥: ١٩ ح ٥٦، و في المقنعه: ٣٨٦ صدر الحديث، الوسائل ٨: ٧٩ أبواب وجوب الحج ب ٤٢ ح ١.
  - ٢- دعائم الإسلام ١: ٢٩٤ عدّه الداعي لابن فهد: ٥٥، عوالي اللآلي ٤: ٣٣ ح ١١٤، مستدرک الوسائل ١٠: ٣٠ أبواب إحرام الحج ب ١٧ ح ٤.
  - ٣- الفقيه ٢: ١٣١ ح ٥٥١، التهذيب ٥: ٢٠ ح ٥٧، أمالي الصدوق: ٤٤١ ح ٢٢، الوسائل ٨: ١٥٥ أبواب أقسام الحج ب ٢ ح ٧.

رابعها: ما روى عن علي بن الحسين عليهما السلام أنه قال: «حجّوا واعتمروا تصحّ أبدانكم، وتوسع أرزاقكم، و تكفون مئونات عيالكم». وقال: «الحاجّ مغفور له، و موجب له الجنّه، و مُستأنف به العمل، و محفوظ في أهله و ماله» (١).

خامسها: ما روى عن الصادق عليه السلام أنه قال لمن قال: إنّي و طنت نفسي على لزوم الحجّ كلّ عام بنفسى أو برجل من أهل بيتى بمالى، فقال له: «و قد عزمت على نفسك؟» فقال له الرجل: نعم، فقال: «إن فعلت فأيقن بكثرة المال و البنين» (٢).

سادسها: ما روى عنه عليه السلام أيضاً: «أنّ الحجّاج يصدرون على ثلاثة أصناف: صنف يُعتق من النار، و صنف يخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمّه، و صنف يُحفظ فى أهله و ماله، فذلك أدنى ما يرجع به الحجّاج» (٣).

سابعها: ما روى عن النبى صلّى الله عليه و آله و سلم: «أنّ الحجّ ثلاثة، فأفضلهم نصيباً رجل غفر له من ذنبه ما تقدّم منه و ما تأخّر، و وقاه الله عذاب القبر؛ و أمّا الذى يليه فرجل غفر له ذنبه ما تقدّم منه، و يستأنف العمل فيما بقى من عمره؛ و أمّا الذى يليه فرجل حفظ فى أهله و ماله» (٤).

ثامنها: ما روى عن الصادق عليه السلام: «أنّ أدنى ما يرجع به الحجّجّ الّذى لا يقبل منه أن يُحفظ فى أهله و ماله» فقال له قائل: بأى شىء يُحفظ فيهم؟ فقال: «لا يحدث فيهم إلا ما كان يحدث فيهم و هو مُقيم معهم» (٥).

تاسعها: ما روى عن الصادق عليه السلام أيضاً فى الحديث القدسى: «من

١- الكافي ٤: ٢٥٢ ح ١، ثواب الأعمال: ٧٠ ح ٣، الوسائل ٨: ٥ أبواب وجوب الحجّ ب ١ ح ٧.

٢- الكافي ٤: ٢٥٣ ح ٥، الفقيه ٢: ١٤٠ ح ٦٠٨، ثواب الأعمال: ٧٠ ح ٤، الوسائل ٨: ٩٤ أبواب وجوب الحجّ ب ٤٦ ح ١.

٣- الكافي ٤: ٢٥٣ ح ٦، وص ٢٦٢ ح ٤٠، التهذيب ٥: ٢١ ح ٥٩، ثواب الأعمال: ٧٢ ح ٩، الوسائل ٨: ٦٥ أبواب وجوب الحجّ ب ٣٨ ح ٢.

٤- الكافي ٤: ٢٦٢ ح ٣٩، الفقيه ٢: ١٤٦ ح ٦٤١، دعائم الإسلام ١: ٢٩٤، الوسائل ٨: ٦٥ أبواب وجوب الحجّ ب ٣٨ ح ٢٢.

٥- الكافي ٤: ٢٥٩ ح ٢٧، الوسائل ٨: ٦٧ أبواب وجوب الحجّ ب ٣٨ ح ١١.

حج البيت بلائيه صادق، ولا نفعه طيبه، وهب الله له حقه، و أرضى عنه خلقه؛ و من حج بئيه صادق و نفعه طيبه، جعله الله فى الرفيق الأعلى مع النبيين و الصديقين و الشهداء و الصالحين، و حسن أولئك رفيقاً (١) إلى غير ذلك من الأخبار.

و فيما سطر من الأخبار بعض كلمات يُشكل فهم المراد منها: قوله عليه السلام: «لا يُكتب عليه ذنب إلى أربعة أشهر» فإنه يُشكل الأخذ بظاهره؛ لمنافاته لظاهر الكتاب و السنه. و إن خصصناه بغير الكبائر؛ لما يظهر من تتبع الأخبار، و ما قضى به العدل من أن أموال الناس لا تغفر إلا أن يقال: بأنها و إن قلت داخله فى الكبائر و ما يظهر مما دل على لزوم النهى عن المنكر، و لزوم التعزير من غير فرق بين الكبير و الصغير، إلا أن يقال: بأن رفع المؤاخذه الأخرى لا تقتضى رفع الدنياويه، كما فى تعزير الأطفال.

ثم لو نزلناه على الصغائر، اشترطنا عدم الإصرار؛ لئلا يدخل فى المعاصى الكبار.

و قد تنزل على أن الملائكه لا يكتبون عليه شيئاً، فتكون ذنوبه مستوره لا يترتب عليها فضيحه. و إنما أمرها إلى الله تعالى.

ثم إن الأخذ بظاهره يقتضى تجزى الناس على المعاصى و عدم المبالاه بارتكاب الذنوب فى أثناء الأربعة.

و منها: ما تكرر فى الحديث المتقدم من قوله: «غفرت ذنوبه» مع أن الغفران لا يتكرر بالنسبه إلى الحال الواحد، و يمكن توجيهه بوجوه:

منها: أن يُراد أن كل واحدٍ من تلك الأعمال صالح لتسبب غفران الذنوب.

و منها: أن الله تعالى يتكرر منه قول: «قد غفرت لك» و فيه دلالة على تمام القرب، و شرف الخطاب.

و منها: أن يُراد أن لكل صنف من الذنوب سبباً فى الغفران. فكل فعل يُغفر به من الذنوب ما لا يُغفر بغيره. و يؤيده قوله عليه السلام: «إن من الذنوب ما لا يُكفره إلا

١- الفقيه ٢: ١٥٢ ح ٦٦٤، الوسائل ٨: ١٠٢ أبواب وجوب الحج ب ٥٢ ح ٣.

الوقوف بعرفه» (١).

و منها: أن يُراد التوزيع فيما عدا الأول على المستقبل.

و منها: أن يُراد بتكثُر الغفران: بلوغه إلى مرتبه الرضوان، يُراد أنه تعالى يقول له حتّى يبلغ درجه الرضوان، و الظاهر أنّ المكتوب قول الحقيقه، فلا يختلف.

و منها: ما تضمّنته من الاختلاف فى رفع الحُفّ؛ إذ فى بعضها حسنه و سيئه، و فى بعضها عشر، و مثل ذلك كثير فى تقدير ثواب الأعمال، و توجيهه إمّا باختلاف مراتب العاملين، و إمّا باختلاف الثبات، و إمّا باختلاف عوارض العمل من تعب و نحوه، و إمّا باختلاف معنى الحسنات و السيئات، و إمّا باختلاف الجهات و العوارض؛ لأنّ ثواب الحقيقه لا يختلف.

و منها: قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا صَلَّى رَكَعَتِي الطَّوَّافِ، كَانَ لَكَ بِهَا أَلْفَا حُجَّةٍ، وَإِذَا سَعَيْتَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، كَانَ لَكَ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ حَجَّ مَاشِيًا» (٢) حيث إنّ الحجّ مُشتمل عليها، فكيف تكون مُنفردة خيراً منها و من غيرها معاً.

و مثل ذلك يتمشى فى مثل أنّ الفاتحه تعدل القرآن، و توجيهه: إمّا بإرادته ما عداها، أو قراءتها بوجه مخصوص، أو إرادته المُبالغه، بمعنى أنّ قارئها كأنه لم يفتّه شىء من القرآن، أو يُراد دخولها من حيث القرآنيه دون الخصوصيه، و مثل ذلك يجرى فيما تقدّم.

### القسم الثالث: ما يتعلّق بوجوبه و وجوب العمره

و هو أمور:

منها: أنّ وجوب الحجّ ممّا أجمع عليه المسلمون، الموافقون و المخالفون، و قَصَّتْ به سيره المسلمين، و قامت على وجوبه و وجوب العمره ضروره المذهب، و عليه ضروره الدين.

١- دعائم الإسلام ١: ٢٩٤، عدّه الداعى لابن فهد: ٥٥، عوالى اللآلى ٤: ٣٣ ح ١١٤، مستدرک الوسائل ١٠: ٣٠ أبواب الإحرام ب ١٧ ح ٤.

٢- التهذيب ٥: ٢٠ ح ٥٧.

و دَلَّ عَلَيْهِ مُؤَكِّدًا غَايَةَ التَّأْكِيدِ صَرِيحُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَ مَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ (١) بِحُكْمِ اللَّامِ الدَّالَّةِ عَلَى الْإِسْتِحْقَاقِ، وَ رَبَطَهُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَ اقْتَضَاءِ «عَلَى» وَ عَمُومِ «النَّاسِ» الْمَقْتَضَى لِلأَمْرِ، وَ الأَمْرُ بِالأَمْرِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ لَا الْبَدَلِيَّةِ، وَ ذَكَرَ الْإِسْتِطَاعَةَ وَ تَعْمِيمِ السَّبِيلِ، وَ تَسْمِيَةَ تَارِكِهِ كَافِرًا، وَ التَّأْكِيدَ بِ«إِنَّ»، وَ ذَكَرَ الْغِنَى، وَ اسْمِيَّةَ الْجُمْلَةِ، وَ خَبَرِيَّتَهَا، وَ التَّعْمِيمَ بَعْدَ التَّخْصِيسِ، وَ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ فِيهَا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

و كذا الروايات المتواترة:

و منها: ما فى جواب الصادق عليه السلام عن معنى قوله تعالى وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ «أَنَّ الْمُرَادَ الْحِجَّ وَ الْعُمْرَةَ جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُمَا مَفْرُوضَانِ» كَأَنَّ مُرَادَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّ الْعُمْرَةَ مُحْكُومَةٌ بِفَرْضِيَّتِهَا فِي السَّنَةِ، وَ لَا طَرِيقَ لِاسْتِفَادَتِهَا مِنَ الْكِتَابِ سِوَى هَذِهِ الْآيَةِ. وَ عَنِ مَعْنَى «الْحِجِّ الْأَكْبَرِ» أَنَّهُ الْوُقُوفُ بِعَرَفَاتٍ، وَ رَمَى الْجِمَارِ، وَ «الْحِجِّ الْأَصْغَرَ» الْعُمْرَةَ، وَ اتَّقَاءَ مَا يَنْتَقِيهِ الْمُحْرَمُ فِيهِمَا (٢).

وَ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْحِجُّ عَلَى النَّاسِ جَمِيعًا، صَغَارُهُمْ وَ كِبَارُهُمْ، فَمَنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ، عَذَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى» (٣). وَ الْمُرَادُ بِالصَّغَارِ الْمُكَلَّفُونَ، وَ رَبَّمَا يُقَالُ: بَأَنَّ الْمُرَادَ الْأَعْمَ، وَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَكْلَفُوا الصَّغَارَ بِالْحِجِّ إِذَا لَزِمَ التَّعْطِيلُ.

وَ عَنِ الْكَاضِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ الْحِجَّ، وَ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَ مَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ قَالَ الرَّوَايُ: قُلْتُ لَهُ: مَنْ لَمْ يَحِجَّ مَنَّا فَقَدْ كَفَرَ؟ قَالَ: «لَا، وَ لَكِنْ مِنْ قَالَ: لَيْسَ هَذَا هَكَذَا فَقَدْ كَفَرَ» (٤).

١- آل عمران: ٩٧.

٢- الكافي ٤: ٢٦٤ ح ١، الوسائل ٨: ٣ أبواب وجوب الحج ب ١ ح ٢.

٣- الكافي ٤: ٢٦٥ ح ٣، الوسائل ٨: ١١ أبواب وجوب الحج ب ٢ ح ٣.

٤- الكافي ٤: ٢٦٦ ح ٥، التهذيب ٥: ١٦ ح ٤٨، الاستبصار ٢: ١٤٩ ح ٤٨٨، الوسائل ٨: ١٠ أبواب وجوب الحج ب ٢ ح ١.

و عنه عليه السلام أيضاً: «من مات و لم يحج حجه الإسلام، لم يمنعه من ذلك حاجه تجحف به، أو مرض لا يطيق فيه الحج، أو سلطان يمنعه، فليمت يهودياً أو نصرانياً» (١).

و عنه عليه السلام أيضاً: في قول الله تعالى وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا «هذه لمن كان عنده مال و صحه، و إن كان سوفه للتجاره فلا يسعه، فإن مات على ذلك، فقد ترك شريعته من شرائع الإسلام، إذا هو يجد ما يحج به، و إن كان دعاه قوم أن يحجوه فاستحى فلم يفعله فإنه لا يسعه إلا الخروج، و لو على حمار أجدع أبت» (٢).

و عن قول الله عز و جل وَ مَنْ كَفَرَ يَعْنِي: من ترك (٣).

و عن الصادق عليه السلام أنه قال: «من مات و هو صحيح مؤسر لم يحج فهو ممن قال الله عز و جل وَ نَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى» فقال له من سمع: سبحان الله أعمى؟ فقال: «نعم، إن الله أعماه عن طريق الحق» (٤).

و في خير آخر: «عن طريق الجنه» (٥). إلى غير ذلك من الأخبار (٦).

و منها: أنه يجرى عليه حكم ضروري الدين كالصلاه اليوميه و نحوها، و على بعض أجزاءه ما يجرى على بعض أجزاءها، فمن استحل تركه من دون شبهه يُعذر فيها فهو مرتد فطري أو ملئ يجرى عليه حكمهما.

١- الكافي ٤: ٢٦٨ ح ١، الفقيه ٢: ٢٧٣ ح ١٣٣٣، عقاب الأعمال: ٢٨١، المحاسن: ٨٨ ح ٣١، الوسائل ٨: ٢٠ أبواب وجوب الحج ب ٧ ح ١.

٢- التهذيب ٥: ١٨ ح ٥٢، الوسائل ٨: ١٦ أبواب وجوب الحج ب ٦ ح ١، و ب ١٠ ح ٣.

٣- التهذيب ٥: ١٨ ح ٥٢، الوسائل ٨: ٢٠ أبواب وجوب الحج ب ٧ ح ٢.

٤- الكافي ٤: ٢٦٩ ح ٦، التهذيب ٥: ١٨ ح ٥١، الوسائل ٨: ١٨ أبواب وجوب الحج ب ٦ ح ٧، و الآيه في سوره طه: ١٢٤.

٥- الفقيه ٢: ٢٧٣ ح ١٣٣٢، التهذيب ٥: ١٨ ح ٥٣، تفسير القمي ٢: ٦٦، الوسائل ٨: ١٧ أبواب وجوب الحج ب ٦ ح ٢.

٦- انظر الكافي ٤: ٢٦٨، و الفقيه ٢: ٢٧٣، و التهذيب ٥: ١٨ ح ٥١، ٥٣، ٥٤، و الوسائل ٨: ١٦ أبواب وجوب الحج ب ٦.

و من تركه مُتَهَاوِنًا لَا مُسْتَحَلًّا جَرَى عَلَيْهِ أَحْكَامُ فَاعِلِ الْكِبَائِرِ مِنَ الْقَتْلِ بَعْدَ التَّعْزِيرِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا عَلَى اخْتِلَافِ الرَّأْيَيْنِ.

و الآيَةُ الْمُكْفِرَةُ إِذَا بُنِيَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا مِنْ إِرَادَةِ الْكُفْرِ الْحَقِيقِيِّ مَنْزَلَهُ عَلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَ شَاهَدَهُ عَلَيْهِ. وَ فِي الْأَخْبَارِ السَّابِقَةِ صِرَاحُهُ بِاخْتِصَاصِ الْكُفْرِ بِالْمُسْتَحَلِّ (١) وَ مَا دَلَّ عَلَى الْحُكْمِ بِهِ فِي مَطْلَقِ التَّارِكِ مَقْتِدًا، أَوْ مَقْصُودًا بِهِ الْمَبَالِغَةَ.

و مِنْهَا: أَنَّ إِجَابَهُ يَقْتَضِي إِجَابَ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ، وَ رَكْبَتَهُ كَسَائِرِ الْمَرْكَبَاتِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ (وَ الْمُنْدُوبَاتِ، تَبَيَّنَ) (٢) الرُّكْبَتِيَّةِ، إِلَّا مَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ.

و مِنْهَا: أَنَّهُ يَجِبُ فِي الْعُمُرِ كَالْعُمُرِ مَرَّةً، وَ قَدْ قَامَ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْحَقِّ تَحْصِيلًا وَ نَقْلًا. وَ رَبَّمَا تُدْعَى عَلَيْهِ ضَرُورَةُ الْمَذْهَبِ، بَلِ ضَرُورَةُ الدِّينِ، وَ يَقْضَى بِهِ نَفْيُ الْحَرَجِ، وَ دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَخْبَارُ (٣).

فَعَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: فِي عِلَّةِ فَرْضِ الْحَجِّ مَرَّةً وَاحِدَةً: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ الْفَرَائِضَ عَلَى أَدْنَى أَهْلِ الْقُوَّةِ، فَمَنْ تَلَكَّ الْفَرَائِضَ الْحَجَّ الْمَفْرُوضِ وَاحِدًا، ثُمَّ رَغِبَ أَهْلُ الْقُوَّةِ عَلَى قَدْرِ طَاعَتِهِمْ» (٤).

وَ مَا وَرَدَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ لَا يُعْوَلُ عَلَيْهِ، كَمَا رَوَى عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ الْحَجَّ عَلَى أَهْلِ الْجِدَّةِ (٥) فِي كُلِّ عَامٍ (٦).

١- الكافي ٤: ٢٦٦ ح ٥، التهذيب ٥: ١٦ ح ٤٨، الاستبصار ٢: ١٤٩ ح ٤٨٨، الوسائل ٨: ١٠ أبواب وجوب الحج ب ٢ ح ١.

٢- في «ص»: وفي المندوبات (المندوب) ثبت، وفي «ح»: وفي المندوبات ثبتت.

٣- عيون أخبار الرضا (ع) ٢: ٩٠، ١٢٠، علل الشرائع: ٢٧٣، ٤٠٥، المحاسن: ٢٩٦ ح ٤٦٥، فقه الرضا (ع): ٢١٤، الوسائل ٨: ١٢، أبواب وجوب الحج ب ٣ ح ١-٣.

٤- علل الشرائع ٢: ٤٠٥ ح ٥، عيون أخبار الرضا (ع) ٢: ١٢٠، الوسائل ٨: ١٣ أبواب وجوب الحج ب ٣ ح ٣.

٥- الجد: الغنى المصباح المنير: ٩٢. وقد سمي ما جعل الله للإنسان من الحظوظ الدنيوية جدًّا. مفردات الراغب: ٨٩ (جد).

٦- الكافي ٤: ٢٦٦ ح ٦، التهذيب ٥: ١٦ ح ٤٧، الاستبصار ٢: ١٤٨ ح ٤٨٧، علل الشرائع: ٤٠٥ ح ٥، الوسائل ٨: ١١ أبواب وجوب الحج ب ٢ ح ٢، ٥، ٦.

و عنه عليه السلام أيضاً: «الحجّ فرض على أهل الجده فى كلّ عام» (١).

و عنه عليه السلام أيضاً أنّه قال: «إِنَّ فى كتاب الله عزّ و جلّ وَ لله عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ فى كلّ عامٍ مِّنِ اسْتِطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا» (٢) و يمكن بناؤه على استفادته من الجملة الاسميّة، و يمكن تأويله بإرادته تأكيد الوجوب، فيتعلّق الظرف بالفرض، و بأنّ الوجوب على من دخل تحت الصفه مجدّداً، و لا- يخلو منه عام، أو بأنّه لا يختصّ الوجوب بزمان دون زمان، أو على الوجوب الكفائى و إن سبق منهم الحجّ؛ لثلا يلزم التعطيل، أو على شدّه الاستحباب.

و من عمل بظاهر هذه الأخبار، كبعض علمائنا الأبرار (٣)، يُحمل على الغفله أو يُؤوّل كلامه على نحو الأدلّه.

و منها: أنّه يجب على الناس الحجّ بأنفسهم كفايّه، أو إحجاج غيرهم مع عدم تمكّنهم إذا لزم التعطيل. و نحوه يجرى فى زياره النّبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم على الأقوى. و ربّما يتمشّى الحكم إلى جميع ما يدخل فى تقويم الشريعة، كزيارات الأئمّه عليهم السلام، و قراءه القرآن، و صلاه النوافل، و تشييع الجنائز، و عياده المرضى، و نحو ذلك.

فعن الصادق عليه السلام: «أنّه لو عطّل الناس الحجّ، لوجب على الإمام عليه السلام أن يجبرهم على الحجّ، إن شاءوا و إن أبوا، فإنّ هذا البيت إنّما وضع للحجّ» (٤).

و عنه عليه السلام أيضاً: «لو أنّ الناس تركوا الحجّ، لكان على الوالى أن يجبرهم على ذلك، و على المقام عنده، و لو تركوا زياره النّبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم،

١- الكافى ٤: ٢٦٦ ح ٨، التهذيب ٥: ١٦ ح ٤٧، الاستبصار ٢: ١٤٨ ح ٤٨٩، الوسائل ٨: ١١ أبواب وجوب الحجّ ب ٢ ح ٤.

٢- علل الشرائع ٢: ٢٠٥ ح ٥، الوسائل ٨: ١٢ أبواب وجوب الحجّ ب ٢ ح ٧، و الآيه فى سوره آل عمران: ١٩٧.

٣- علل الشرائع ٢: ٤٠٥ ح ٥.

٤- الكافى ٤: ٢٧٢ ح ٢، التهذيب ٥: ٢٢ ح ٦٦، علل الشرائع: ٣٩٦ ح ١، الوسائل ٨: ١٥ أبواب وجوب الحجّ ب ٥ ح ١.



لجبرهم الوالى على ذلك؛ فإن لم يكن لهم أموال، أنفق عليهم من بيت المال» (١). و يمكن تمشيته إلى المُجتهدين، ثم عدول المؤمنين.

و عنه عليه السلام أيضاً: «لو ترك الناس الحج لما نوظروا العذاب» (٢). و عن أبى جعفر عليه السلام: «لو عطل الناس البيت سنة واحده لم يُناظروا». أو قال: «أنزل عليهم العذاب» (٣).

و منها: أنه يحرم تسويق الحج، و يجب فى سنة الاستطاعه على الفور؛ للإجماع محصياً و منقولاً بل الضروره، و لظاهر الأمر، و عموم نحو «من مات و لم يحج فليمت يهودياً أو نصرانياً» (٤) فإنه لولا الفوريه لعذر أكثر المكلفين.

و فى أخبار المنع عن التسويق إلى أن يموت (٥)، و ما دلّ على وجوب الإجبار على الإمام عليه السلام أو الوالى ظهور فيه (٦).

### الباب الثانى: فى أقسامه

#### إشاره

و النظر فيها فى مقامات:

المقام الأوّل: فى أقسامه الأصليّه و هى ثلاثه أقسام: تمتّع، و قران، و أفراد.

و يفرق الأوّل عن الأخيرين بسبق العمره عليه، و التمتع بها إليه، و فى الأخيرين

١- الكافى ٤: ٢٧٢ ح ١، الفقيه ٢: ٢٥٩ ح ١٢٥٩، التهذيب ٥: ٤٤١ ح ١٥٣٢، الوسائل ٨: ١٦ أبواب وجوب الحجّ ب ٥ ح ٢.

٢- الكافى ٤: ٢٧١ ح ١، الوسائل ٨: ١٣ أبواب وجوب الحجّ ب ٤ ح ١.

٣- الكافى ٤: ٢٧١ ح ٢، الفقيه ٢: ٢٥٩ ح ١٢٥٧، الوسائل ٨: ١٣ أبواب وجوب الحجّ ب ٤ ح ٣.

٤- الكافى ٤: ٢٦٨ ح ١-٥، المعتمد ٢: ٧٤٦، الوسائل ٨: ١٦ أبواب وجوب الحجّ ب ٧ ح ٥.

٥- الكافى ٤: ٢٦٩ ح ٢-٤، الفقيه ٢: ٢٧٣ ح ١، التهذيب ٥: ١٧ ح ٥٠، المقنعه: ٣٨٥، الوسائل ٨: ١٦ أبواب وجوب الحجّ ب ٦.

٦- الكافى ٤: ٢٧٢ ح ٢، الفقيه ٢: ٢٥٩، التهذيب ٥: ٤٤١ ح ١٥٣٢، الوسائل ٨: ١٥ أبواب وجوب الحجّ ب ٥.

تتأخر عنهما، و بأنَّ إحرامه من مكَّه بعد الإحلال من العمره، و إحرامهما من الميقات الموافق لهما، و بأنَّه مخصوص بالنائي، و هما مخصوصان بالقرب، و أنَّه مختص بوجوب الهدى دونهما.

و يفترق القرآن عن الإفراء بسياق الهدى، و خلّوهما عنه.

و يشترك الجميع بباقي الأعمال: و هى التيه، و التليه، و اللبس، و الإحرام بالحجّ، و الوقوف بعرفات، و المبيت بالمشعر، و الوقوف به، و رمى جمره العقبه، و الذبح. و قد يلحق به الأكل، و الحلق، و التقصير، و طواف الزيارة، و ركعتاه، و السعى، و طواف النساء، و ركعتاه، و المبيت بمنى ليالى التشريق، و رمى الجمرات الثلاث، و ينحصر البحث فى ثلاثه أقسام:

### الأول: التمتع

#### إشاره

و طريقه: أن ينوى الإحرام بالعمره المتمتع بها إلى الحجّ، و الأولى أن يأخذ قيد حجّ التمتع و يحرم، و يلبس ثوبى الإحرام، ثمَّ يلبى، ثمَّ يطوف، ثمَّ يصلّى ركعتى الطواف، ثمَّ يسعى، ثمَّ يقصّر، ثمَّ ينوى إحرام حجّ التمتع من مكَّه، و يحرم، و يلبى، و يلبس، ثمَّ يقف بعرفات، ثمَّ يبيت بالمشعر، ثمَّ يقف فيه، ثمَّ يرمى جمره العقبه، ثمَّ يذبح أو ينحر، ثمَّ يحلق، ثمَّ يذهب إلى الكعبه إلى طواف الزيارة، ثمَّ يصلّى ركعتيه، ثمَّ يسعى، ثمَّ يطوف طواف النساء، ثمَّ يصلّى ركعتيه، ثمَّ يعود إلى منى، ثمَّ يبيت فيها ليلتين، و يرمى الجمرات الثلاث.

فأفعال عمرته ثمانيه، و أفعاله سبعة عشر، فمجموعهما خمسه و عشرون. و إن أضفت الترتيب فيهما و الأكل من الهدى و تيه العمره و الحجّ، كانت العمره عشره و الحجّ عشرين.

و إن احتسبت مبيت كلّ ليله فعلاً، و كذا رمى كلّ جمره، زاد العدد، و الأركان من العمره التيه، و الإحرام بها، و التليه، و لبس ثوبى الإحرام، و طوافها، و سعيها؛ و من الحجّ التيه، و الإحرام، و التليه، و الوقوفان، و طواف الحجّ، و سعيه، و الترتيب ركن

فيهما، ولا يفسد الحجّ عمداً سوى الوقوفين، و يجىء البحث فيه من وجوه:

### الأول: فيمن يتعين عليه

تتعيّن حجّ الإسلام على النائي مع الاختيار، فلو أتى بأحد القسمين الأخيرين لم يجز عنه.

و المراد بالنائي: من بُعِدَت داره على الأقوى كما يظهر من الكتاب و السنّه، و احتمال محلّته أو بلده أو مبدأ محلّ الترخّص لا وجه له، و يستوى البناء، و الصهوه، و المستأجره، و المعاره، و المغصوبه في بلد مستوطنه عن الكعبه، أو المسجد الحرام المؤسس قديماً، أو عن مكّه، على ما يفهم من بعض الأخبار (١) فيدور الأمر بين القديمه و بين ما كان منها حال الأخذ في السعى و إن اختلف ما بينه و بين الوصول إلى الغايه، و لعلّ الأقوى هو الأول بثمانٍ و أربعين ميلاً تحقيقاً في تقريب، كسائر ما قدّر بالمسح أو الوزن؛ لتعدّر الضبط الحقيقي فيه؛ لتوقّفه على ضبط الأوزنه الموقوف على ضبط الأصابع و الشعيرات و الشعرات، و أيضاً اعتبار المسح في الفضاء دون الطريق، و على اعتبار الطريق يُعتبر حين الشروع، فلو تبدّل في الأثناء، لرفع المانع، لم يتبدّل الحكم.

و المراد بُعد الوطن للمتوطن بالاستقلال أو بالتبع، و يتولّى المتبوع القصد.

و ذو الوطنين متقاربين أو متباعدين، في بلد أو بلدين، من غير فرق بين ما استطاع فيه و غيره و غيرهما، و لا بين المغصوب و غيره؛ و لا ما بينهما مسافه و غيره، تطرح أيام السفر بينهما، و يحتمل احتساب السفر إلى أحدهما من وطنيه و لا يجرى فيما زاد عليهما بسير أكثرهما إقامه، و مع المساواه يتخيّر، و الأحوط الالتحاق بأهل مكّه.

و كثير السفر يراعى محلّ قصده، و القول بالالتحاق بحاضري مكّه أو التخيير لا يخلو من وجه.

١- انظر الوسائل ٨: ١٨٧ أبواب أقسام الحجّ ب ٦.

و لو قصد التوطن بعد الإحرام، يعدل عمّا كان عليه، كما لو فسّخ فقصد التوطن حول مكّه بعده، و ما أقام بسّته أشهر فعُدل عن وطنه فليس بوطن على الأقوى.

و الأقوى أنّ هذا الشرط علمي لا وجودي، فلو زعم مسافه يترتب عليها قسم فأحرم ببيتته، فظهرت ممّا يترتب عليها غيره، بقي على حكم زعمه على إشكال، فالمقيم بمكّه سنتين في الثالثه بمنزله أهل مكّه. و في المنكسر من الشهور أو من أيامها وجوه، أقواها اعتبار تمام الشهر و اليوم المنكسرين فقط، و بقاء السنتين على حالها، و المدار على صدق الاسم، و ما يدخل فيه من حين البقاء.

و لو أقام في غيرها ذلك المقدار، لم يُعتبر حكمه، و إن كان قريباً. و فيما دون محلّ الترخّص (احتمل الالتحاق) (١) بها، و يحتمل تمشيه الحكم إلى الإقامة بما دون الثمانيه و أربعين ميلاً، أو فيما دون المسافه و لا بدّ من دخول الليالي في الإقامة و الأقوى عدم (الإلحاق) (٢)، فالخروج إلى ما دون محلّ الترخّص، بل ما دون المسافه مع تكميل ما يساويه من بعد على تأمل.

و لو نوى الاستيطان الدائم بمكّه، و مضى عليه سنّه أشهر، فهو بمنزله أهل مكّه، و يحمل عليه ما دلّ على الاكتفاء بسّته أشهر، و لا يبعد الاكتفاء بمجرد نيّه الاستيطان.

و يُراد بمكّه: محلّها القديم، و إن ارتفع بناؤها، و الأقوى إضافه ما استجدّ من البيوت فيما لو خصّصنا الإقامة بها. و في تمشيه باقى أحكام مكّه من نذور و أيمان و نحوها إشكال.

### الوجه الثاني: في شروطه، و هي أمور:

منها: النيّه، و يُعتبر فيها نيّه الحجّ و كونه تمتّعاً، و لا تشترط فيه نيّه الوجه، بل يكفي الداعي كما سبق في غيره من العبادات، و قد تُحسب من أجزائه.

١- في «ص»: احتمال الإلحاق.

٢- في «ص»: الحلق.

و منها: تقدّم العمره المتمتع بها عليه، و الإتيان به بعدها، و لا يجوز الدخول فيه قبل تمامها اختياراً.

و منها: الإحرام بالحجّ من مكّه فى بطن البناء القديم، أو مطلقاً، و الثانى أقوى. و لو وضع إحدى قدميه فى مكّه و الأخرى خارجه، أو أخرج بعضاً آخر، اتّبع العرف، و أفضلها المسجد، و أفضله المقام أو الحجر.

و منها: الإتيان بالعمره و الحجّ فى سنه واحده، و ارتباطها به، و كونها معه كالعمل الواحد على الأقوى.

و منها: وقوعه مع العمره فى أشهر الحجّ، و هى شوال، و ذو القعدة و ذو الحجه.

و قيل: عشر من ذى الحجه (١)، و قيل: محرّم. و عن بعض: لفظ تسعه و عشر؛ (٢) و قيل: ثمان (٣). و ربّما كان النزاع لفظياً؛ لأنّ لكلّ وجهاً موافقاً قول غيرهِ من وجه آخر. و يجب أن يقع الإهلال بهما فيها.

و منها: ما تقدّم من البعد عن الكعبه بثمانيه و عشرين ميلاً.

### القسم الثانى: حجّ الإفراد

و طريقه: أن يحرم من مكّه إن خرج منها حاجياً، أو من أحد المواقيت. و ينوى حجّ الإفراد، ثمّ الإحرام، ثمّ يلبى، و يلبس، ثمّ يأتى بأعمال حجّ التمتع سوى الذبح، أو النحر. و يجىء البحث فيه من وجوه:

أحدها: أنّه إنّما يجب فى حجّ الإسلام على من لم يبلغ فى البعد مقدار ثمانيه و أربعين ميلاً.

ثانيها: أنّ إحرامه لا يلزم أن يكون من مكّه، إنّما يلزم أن يكون من الميقات المعدّ له.

ثالثها: أن يقدّم على العمره المفرده.

١- المراسم: ١٠٤، مروج الذهب ٢: ٢٠٥.

٢- الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٥٧٤.

٣- الكافى فى الفقه: ٢٠١.

**القسم الثالث: حجّ القرآن.****إشاره**

و هو حجّ الأفراد أفعالاً، و شروطاً، و إنّما يزيد عليه بسوق الهدى منوياً فى الحجّ.

و هذه الأقسام الثلاثة لا بدّ من البحث فيما يتعلّق بها حجّه، و هو أبحاث:

**البحث الأوّل: فى أنّها فى حدّ ذاتها من دون ملاحظه أمر خارجيّ مشروطه بشروط:**

منها ما تتوقّف عليه الصّحّه و هى أمور:

أحدها و ثانيها: الإسلام، و كذا الإيمان ما لم يتّصف برجوع إلى الحقّ، على تفصيل تقدّم فى مباحث العبادات، و يجب على فاقد الوصفين.

ثالثها: العقل، فلا يصحّ من المجنون المطبق و الأدوارى حال جنونه لو عرض له الجنون فى الابتداء و إن تجدد له العقل، و كذا لو تجدد له فى الأثناء (إذا كانت صحّه) (١) بعض منه موقوفه على البعض الآخر. و مع عدم التوقّف و التمكن من الإتمام فيحتمل الصّحّه و عدمها، و لعلّ الأوّل أقوى.

رابعها: التمييز، فلا يصحّ من غير المميّز، و إن صحّ للولّى أن يحجّ به.

و منها: ما يتوقّف عليه الوجوب مع حصول أسبابه، كالبلوغ، فإنّ غير البالغ مميّزاً يصحّ منه على الأصحّ، و لا يجب عليه بوجه من الوجوه.

و الحرّيّه، فإنّ العبد لا- يجب عليه بالأصله. و إنّما يلزمه إذا أمره مولاه، فنأ كان أو مبعّضاً، أو مدبراً أو أمّ ولد، سواء قلنا بأنّه يملك أو لا.

و على القول بالملك؛ لا فرق بين أن يملك ما به تحصل الاستطاعه أو لا.

و متى زال نقص العقل، و الصبا، و العبوديّة قبل اختياريّ المشعر و اضطراريّه على قول آخر كان الإتمام بمنزله الإتيان به على وجه التمام، و كان (٢) مجزياً عن حجّه الإسلام.

١- بدل ما بين القوسين فى «ص»: فصّحه.

٢- فى «ص»: يكون.

و هل تُعتبر الاستطاعة عليهم فى وجوب الإتمام أو لا؟ وجهان، أقواهما الثانى، كأهل مكّه و من حولها على القول بعدم اشتراطها بالنسبه إليهم.

و لو كان الوقت باقياً، و أمكنهم الرجوع، لم يجب عليهم، و الأحوط لهم الرجوع، و لو تقدّم منهم الطواف و السعى على الصبى و العبد؛ لاختلاف النوع، و لاعتبار نيّة الوجه على القول به، كما فى العدول من فرض إلى نفل و بالعكس، فى وجه قوى، و فى الجنون لا محيص عنه.

و الظاهر أنّ صحّه الحجّ تقضى بصحّه العمره، فيجب حينئذٍ هدى، و على فرض عدم الصحّه يُحتمل سقوطها، و يحتمل لزوم عمره مفرده، فينقلب الحجّ إفرادياً، و يجب الإتمام فوراً.

و لو جُنَّ حالّ و قوف المشعر، و صحّ فيما عداه، بطل الحجّ، و بالعكس بالعكس. و لو كان العبد ناوياً الوجوب بوجوبه بإيجاب مولاه، احتمل لزوم تجديد نيّة الوجوب بقصد السبب الجديد. و لو أتى باختيارى عرفه عاقلاً، ثم استمرّ جنونه، أجزاء، بناءً على أنّ و قوف عرفه يجرى عن و قوف المشعر و غيره.

و لو بلغ الصبى، و تحرّر العبد، و لم يعلم إلا بعد مجاوزة المشعر أو إتمام الحجّ فالظاهر الإجزاء، و أنّ الشرط و جودى لا علمى. و لو علما فى المشعر بعد نيّة الوقوف، لزم تجديد النيّة، بناءً على اعتبار الوجه، و لو أفسدا بعد حصول أحد الوصفين، لزمهما الإتمام و القضاء. و النائب إذا جُنَّ و عقل عند و قوف المشعر، أجزاء نيابته، و استحقّ تمام أجرته، على إشكال.

و لا- يصحّ من المميّز مباشره الحجّ بنفسه إلا عن إذن الوليّ، و هو وليّ المال من أبٍ أو جدّاً لأبٍ من طرف الأب أو وصّى أو حاكم أو عدل محتسب مع الغبطه، و يُستحبّ للوليّ الإذن فيه، ثم جميع ما يلزم من الغرامه كزياده نفقه السفر و حرمة (١) فساد الحجّ

لو أفسده، و الكفارات و نحوها، فعلى الولي. و يقوى أنه إن قصد الثواب لنفسه، فالغرامه عليه؛ و إن كان لمصلحه الصبي، فعلى الصبي.

و للولي أن يحرم عن الذي لا يميز و لا يبعد أن يجوز ذلك لأمه و يقوم عنه في كل قول أو فعل لا يمكنه الإتيان به، و يحضره جميع المواقف.

و يُستحب له ترك الحصى في كفّ الطفل، و وقوع الرمي منه، و لوازم المحظورات، و الهدى، و النفقه الزائده على نفقه الحضر، و الذبح في المتمتع من غير المميز و كذا المميز، و للولي أن يأمره بالصوم، و مع عجزه يصوم الولي عنه، و لو رجع المولى أو (١) الولي قبل التلبس كان له ذلك.

و لو أحرم بعض المولى عليهم من دون إذن، و ارتفع الحجر عنهم في المشعر، لزمهم تجديد التيه من الميقات، فإنّ تعذر فمن موضعه.

و لو أفسد الأذن، و جب عليه القضاء، و على الولي تمكينه منه. و لو أحدث ما يوجب كفّاره مخيره بين المال و العمل، و جب عليه العمل، و لا يلتزم المولى ببذل المال، و كان له منعه أيضاً عن الصوم ما دام في ملكه؛ لأنه لم يأذن له في السبب. و أمّا صومه بدل الهدى فيلزمه البذل له أو الإذن فيه، و للزوج و المولى معاً منع الأمه المزوجه عن سفر الحج، و مطلق الأسفار.

و المبعض إن تهايا الشريك معه و وقت نوبته بالسفر إلى الحج أو غيره من الأسفار فليس للولي منعه، مع عدم لزوم الضرر عليه، و إذا عقد الإحرام في نوبته، و هي قاصره عن الوفاء بالتمام، فالظاهر الصّحه مع الإجازة، و إمكان تيه القربه. و لو زعم الحرّيه عند الموقف، و نوى حجّه الإسلام، بقيت صحيحه على حالها على الأصح. و لو نوى حجّه الإسلام، بزعم الحرّيه أو البلوغ من المبدأ من دون إذن، أو أجر نفسه كذلك، بطل، و تحتل الصّحه بالإجازة.

و من ادعى البلوغ أو الحرّيه و لا معارض له، صدقت دعواه، و مع المعارض يصدق



مُدَّعَى البلوغ بالاحتلام بلا بَيِّنَةٍ، و بغيره لا بدَّ من البَيِّنَةِ. و مدَّعَى الحرِّيَّة إن كان لخصمه المدعى لرقبته سبق فى ملكيته، لم يحكم بالحرِّيَّة فيه إلا بالبَيِّنَةِ، و إلا صدَّق قوله من دون بَيِّنَةٍ.

و إذا أفسد حجَّه بالجماع مَنْ بلغ أو تحرَّر قبل الوقوف بالمشعر، لزمه الإتمام و القضاء و حجَّه الإسلام بشرط الاستطاعة إذا اشترطناها بالنسبه إلى أهل مكَّه و من قاربهم، و إلا فمطلقاً. و يجب تقديم حجَّه الإسلام على القضاء، فلو عكس بَطَلَّ القضاء، و لا يجوز العدول اختياراً من نوع منهما إلى غيره.

### البحث الثانى: فى أنه كما لا يجوز بالاختيار للنائى فى حجَّه الإسلام حال الاختيار أن يعود فى الابتداء

أو أن يقرن (١)، و لا للمفرد و القارن أن يتمتع، كذا لا يجوز العدول فى الأثناء، و لو غضب الهدى فلا يرجع إلى أحد القسمين الأخيرين على الأقوى، و لا للقارن أن يُفرد، و لا للمفرد أن يقرن. و إذا لم يسق فى الابتداء، لم يدخله السوق فى الأثناء بالقران، فلا يعدل عنه اختياراً إلى غيره، و لا من غيره إليه مع الاختيار.

و أمّا العدول عن التمتع إلى الإفراد، و من الإفراد إليه اضطراراً؛ فلا- مانع منه. فمن القسم الأول ما إذا ضاق الوقت عن الإتيان بطواف العمره و سعيها، أو حصل من يمنع عن دخول مكَّه، أو عن إتمام العمره، أو حصل مانع شرعى من حيضٍ أو نفاس يمنع عن دخول المسجد فيمتنع الطواف، أو خوف خروج القافلة من خوف الطريق أو جنابه، بناءً على عدم استباحه التعرّض للمحترمات بالتيمّم.

و لو سبق منه نذر أو شبهه على أن يكون أوّل الظهر فى عرفات، فضاقة الوقت عن الوفاء بالنذر، ففى دخوله فى الضيق أو انحلال النذر وجهان، أقواهما الثانى، ثم إن ارتفع المانع قبل تبيّه العدول بقيت على التمتع، و بعد العدول و الوصول إلى عرفات

١- فى «ح»: يفرق.

يجب بقاؤها على عمرته، وكذا بعد العدول قبل الوصول على الأقوى.

و لو انكشف عدم المانع بعد تمام الحجّ، مضى حجّه. و بعد العدول قبل الوصول مع بقاء الوقت يلزم الرجوع على الأقوى، و بعد الدخول فى أعماله قبل تمامه أقوى (١) خلافه.

و لو عَرَضَ لها الحيضُ أو النفاسُ أو أى مانع كان فى وجه بعيد إن طافت أربعه أشواط و صلّت صلاه الطواف، بعد تمامه قبل طواف الزيارة. و لو كانت طاهرة وقت الطواف و الصلاه دون باقى الأفعال، صحّت عمره. و لو طافت أقلّ من الأربعة، و لو بشىء يسير، قطعت طوافها، و لا سعه لها، و أحرمت بالحجّ و إن كان أيام الطواف. و إن ظهر لها الخطأ فى حيضها قبل العدول أتّمت، و إن ظهر بعده قبل الدخول فى الأعمال، و كذا بعد تمام الحجّ أو قبله بعد الدخول، قوى القول بصحّ الحجّ، و العدول من الأفراد و القرآن إلى التمتع فى مقام الاضطرار، كما إذا علم بامتناع الإتيان بالعمره المفردة بعد الحجّ، أو حصول مانع آخر. و أمّا العدول من التمتع و الأفراد إلى القران فلا وجه لها.

### البحث الثالث: فى أنه لا يجوز جمع نسكين فما زاد متماثلين، كحجّتين، و عمرتين،

متساويتين بالصنف أو مختلفتين، و لا نسكين متغايرين، كحجّه و عمره فى نيّه واحده؛ لحصول المغايره، و عدم المقارنه؛ و لأنّ لكلّ عمل نيّه مستقلّه. كما لا يجوز إدخال نُسك فى آخر بعد الدخول فيه مع قصد التبويض، أو مع الرجوع إلى واحدٍ فى غير المستثنى، و لا الجمع بين جزئين متّصلين، أو منفصلين، كطواف و ركعتيه، أو سعى.

و لو كان معذوراً، و ذكر بعد فوات الوقوف بالمشعر، بطلّ حجّه، و لو ذكر قبله جدّد التيه و صحّ حجّه، و جاهل الحكم بحيث لا يخطر بباله سوى ما فعله يدخل فى

المعذور. و غيره كالعامد.

ولا بد من اتصال كل عمل ببيته، و تولّى العامل التيه إلا- في غير المميز، فإنّ الولي يتولاها عن نفسه، أو عنه، على اختلاف الوجهين.

### البحث الرابع: في أنّ الواجب منقسم إلى واجب أصلي إسلامي، و واجب بالسبب،

#### إشاره

إمّا بنيابه أو نذر أو عهد أو يمين أو إفساد، و إلى مندوب. فينحصر البحث في مواضع:

### الأول: الواجب الأصلي من الحجّ بأقسامه،

#### إشاره

و كذا العمره لا يجب بعد قدره و عدم النقص لجنون أو صغر إلا بشروطه:

#### أحدها: الاستطاعه،

#### إشاره

و المراد بها هنا على وجه الحقيقه، تعييناً أو تعيّنياً، في الشرع أو عند المتشرّعه، أو على وجه المجاز في الأول وجدان أمرين: أحدهما: الزاد، و ثانيهما: الراحله، فيكون البحث في مقامين:

### الأول: في الزاد،

و المراد به هنا: ما يتّخذ المسافر من عين طعام و شراب متعارفين أو لا، كترياق، و تنباك، و قهوه أو دواء و نحوها إذا اشتدّت الحاجه إليها، أو لباس، أو فراش، أو غطاء، أو وطاء، أو وعاء، و نحوها ممّا يحتاج إليها، عيناً أو منفعةً، خارقه أو عاده، ليكن؛ (١) تركها عيناً أو قيمهً، فالمثل أو الزائد عليه مع قدره عليه و وجود البازل. و يختلف الحال باختلاف الأحوال و المحال و الأوقات و الأمكنه و الجهات، لنفسه، و خدامه، و راحلته، و أضيافه، و المترددين إليه، إن كان في ترك ذلك ممّن ينكر عليه تركه.

و هي معتبره في الاستطاعه، فيما يتوقف على المسافه، و المراد بها: ما يناسبه، قوه و ضعفاً لا شرفاً و ضععه، إلا مع الإغراق عيناً أو قيمه؛ (٢) مع الإجحاف و عدمه إذا كانت مقدوره أو منفعه أو أجره كذلك، بمحمل

---

١- كذا.

٢- في «ح» زياده: إلا.

يناسبه، أو أوسع، أو بدون، مع عدم الاحتياج إليه، قدر على المشى أو لا، قدر على الركوب أولاً، من أهل مكّه أو ما يقاربها على إشكال (أو لا) (١)، ويدخل معها سرجها، ورحلها، ونعلها و باقى أسبابها، وقائد، و سائق، و خادم، متّحده أو متعدّده، طاقه أو عاده (٢) يحلّ تركها.

و يُعتبر فيهما معاً أن يصحبا ذهاباً و إياباً إلى منزله أو محلّه، أو لم يكن له وطن. و يقوى الاكتفاء بوصول البلد مع عدم خروجها عن المتعارف، و يحلّ الاكتفاء بمبدأ محلّ الترخّص.

و أن يكون من الفاضل على مقدار الدين الحالّ أو المؤجّل، و لو كان أجله متأخراً عن عامّ الحجّ على إشكال، و من الفاضل عن المسكن و عبد الخدمه، و جاريتها، و ثياب البذله و التجميل، و السلاح. و عن المرأه، و الفراش، و الغطاء و الوساده و الأوانى، و مئونه واجبي النفقه، و من ينكر عليه فى عدم الإنفاق عليه، ممّا يناسب حاله، كمّا و كيفاً إن وجدت، و يشتري عوضها إن فقدت، و شاء ذلك فيما له اختياره، و لا يحتسب قيمتها من الاستطاعه، على إشكال.

و يباع ما زاد على العدد المحتاج إليه، و كذا ما زادت قيمته عن مقدار الحاجه، فإنّه يباع و يشتري عوضه بأقلّ من قيمته.

و يقرب إلحاق فرس الركوب و ما يتبعها، و السريه، و آلات الدار المنفصله، و بيت الدابّه مع حاجتها إليه، و نفقتها، و جلّ يحفظها عن البرد و الحرّ، و بيت الرحى.

و من الفاضل عن مئونه يدعها لعياله الواجبي النفقه، شرعاً أو عرفاً حتّى يرجع إليهم.

و ما يرجع إليه من حجّه من عمل أو رأس مال يكتسب به و يقتضى الغنى سنين.

و لا يسقطن رأس مال التجاره، و لا ما يستتميه من عقارات و أراضٍ، و بساتين و أشجار، مع زيادتها على ما ذكره، بخلاف ماله من فروض يطمئنّ بحصولها، فإنّه

١- ما بين القوسين ليس فى «ح».

٢- فى «ص» زياده: لا.

يجب عليه الاقتراض عليها، دون ما امتنع أخذها شرعاً، للإفلاس مثلاً، أو لمانعٍ آخر.

و الظاهر دخول منافع الوقف الخاصّ و نمائه، و إن تعدّدت السنون، و احتمال موته و رجوعه إلى غيره، على إشكال.

و لو كان ملكه الكثير رهناً على شىء يسير، و اطمأنّ بالقدره على فكّه، حكم باستطاعته.

و لو وهب مالاً، أو تحصيل مبيعاً يشتره و يفضل فيه، أو عرض عليه أن يكون أجيراً فى طريق الحجّ، أو بذلت امرأه لرجل، أو رجل لا مرأه على الزوجيه، دواماً أو متعه، عقداً مجرداً أو مع الدخول، لم يجب القبول، و بعد تحقّق القبول فى الهبه أو البيع أو الإجاره تتحقّق الاستطاعه.

و لو بذل له على الحجّ، عدلاً (١) كان أو زاداً أو راحله، عيناً أو قيمه، أو وهب له بخصوصه، أو بالعموم فى وجه، من واحد أو أكثر، دفعه أو تدريجاً، من دون ضمّ عباده من زياره و نحوها. و لو تمكّن من أخذ ما يكفيه من وقفٍ عامّ أو مباحٍ كذلك، لم يستطع.

و لا يمنع الدين من استطاعه البذل، و على خصوص الحجّ، و عمّ البذل ذهابه و إياه، زاده و ثيابه و راحلته، و مئونه عياله إلى الرجوع إليهم، و يحصل له اعتماد على البازل و جب عليه. و إن كان البقاء على البذل غير لازم للبازل، و يجوز له الرجوع فيه إلا مع التزامه بنذر و شبهه. و لا حازه فيه إلى التزامه (٢) بنذر أو شبهه.

و لو بذل له بعض و عنده زائد على المستثنى، يجب عليه، و لا يتوقّف الوجوب على القبول. و لو بذل له بشرط خدمه أو عمل، لم يجب. و لو كان بصيغه ملتزمه و جب. و لو ترتّب نقص عظيم على القبول لم يجب. و القول بالفرق بين العبادات و غيرها، و بينها و بين مقدّماتها، و بين واجباتها و مندوباتها فى اعتقاد النقص، لم يكن بعيداً.

١- عدلُ الشىء بالكسر: مثله من جنسه أو مقداره و بالفتح ما يقوم مقامه من غير جنسه. المصباح المنير: ٣٩٦.

٢- فى «ص»: إلزامه.

و لو مات الباذل أو جُنَّ أو حُجر عليه، فَسَدَ البذلُّ، و يجب تخصيص المبدول بطريق الحجِّ حتَّى قيمته، فلا يجوز صرفه فيما يخرج عن الطريق إلا ما قضى العرفُ بدخوله.

و لا يُشترط غنى الباذل، و إنَّما يُشترط أن لا يكون ممنوعاً من التصرف.

و فى اعتبار تحقُّق الاستطاعة بدخول السنه بعد انقضاء أيَّام الحجِّ من السنه الماضيه، فيجب الحفظ إلى وقت ذهاب القافله، أو بحصولها و لو من قبل بسنين؛ فإن لم يتمكَّن فى السنين الماضيه، أخر ما عنده إلى زمان المكنه، أو يوقف مسير القافله.

و هذا البحث إنَّما يجرى فيمن يقطع طريقه إلى مكَّه بأقلَّ من سنه، و أمَّا غيره فيعتبر فيها منه حصولها فى وقت يسع الوصول. و قد يكتفى فيه بمجرد الحصول.

و لو تعلق حصول الاستطاعة أو البذل على سلوك طريق مخصوص، تعيَّن.

ثمَّ الاستطاعة شرط وجوديَّ، فلو ذهب المال أو عدل الباذل قبل الرجوع إلى الوطن، و لم يكن عنده تتمه، لم يكن مستطاعاً. و لو أتلف ماله أو مال الباذل أو ردّه على صاحبه، و تسكَّع، لزمه الحجُّ، و أجزأ عن حجِّه الإسلام. و لو أتلف ماله أو حصل الورود بعد الوقوف بالمشعر، احتمل الإجزاء فى وجه ضعيف.

و لو خرج إلى الحجِّ بقصد الندب ركباً أو ماشياً، فقلَّ مصرفه لمرضٍ قلل أكله، أو رجاء (١)، أو عدم الاحتياج إلى بذلٍ لدفع خوف و نحو ذلك قبل الدخول فى الحجِّ، كان بحكم المستطيع. و إذا كان بعد التمام أو الدخول لم يكن.

و لو خاف على أهله أو ماله المعتبر و إن لم يكن فى تلفه عليه ضرر من التلف، أو من جحود الغارمين، أو من تعدى الظالمين إذا سافر، و لا يندفع بالتوكيل، جاز له التخلف.

و صدقُ النكاح يدخل فى الاستطاعة، إلا مع لزوم الضرر.

١- كذا، و الرجاء يأتي بمعنى الخوف، انظر المصباح المنير: ٢٣١.

و لا يجب عليه الطلاق قبل الدخول ليستطيع بالنصف، و لا قبول بذل الزوجه عليه، و إن كان كارهاً لها، و لا الصلح على إسقاط الرجعه، و لا الفسخ فى مقام الخيار، و لا الرجوع بالهبه، بخلاف الإباحه.

و لا- يجب على الولد البذل لوالده، و لا- النيباه إذا كان معضوباً و إن تعدّر غيره، و لا ينفع الفرار بهبه المال أو إتلافه أو بيعه مؤجلاً عند سير الرفقه.

و لو حجّ المستطيع متسكعاً، أو بمال غيره، مأذوناً فيه أو مغضوباً، صحّ.

و لو سبقت (١) الاستطاعه فى الأعوام الماضيه، فسعى إلى الحجّ مع الخوف، عصى و صحّ حجّه.

و لو طاف أو صلّى أو سعى أو وقف أو رمى الجمار على مغضوب من الغصب، و معه من لباس أو غيره، أو لبس ثوباً للإحرام، أو اشترى بعين مغضوبه، بطلّ ما عمل.

و لو جمع من الحرام قناطر من الذهب، أو بُدِل له ذلك، لم يستطع، إلا إذا كان عنده من الحلال ما تقوم به الاستطاعه. و لو حصلت له الاستطاعه، و هو مسافر، فإن كانت ثابتة لو كان فى وطنه، فهو مستطيع، و إن ضاق الوقت عن قطع مسافه ما بين الوطن و موضع أعمال الحجّ.

و إذا اختصّت بمحلّه دون منزله، نوى ذلك. و لو تعدّدت الطرق براً أو بحراً، و اختصّت الاستطاعه بواحد، لزم حكمها. و لو استطاع فحجّ و ترك عملاً يجب الرجوع إليه، و ليس عنده مؤنه الرجوع، بقى على حكم الاستطاعه.

و لو افتده (٢) المواشى، و وجد ما يمضى عنها من المشاه و تعارف ذلك، كما هى عاده أهل الهند، حصلت الاستطاعه فى وجه قوى.

و السفينه بحكم الراحله، و لو توقّف على عمل سفينه عملها.

١- فى «ص» زياده: له.

٢- كذا فى النسخ، و يحتمل كونه تصحيف: افتقد.



و لو كان له عبيد لا يمكنه بيعهم أو خدم عليهم حملة، لم يكن مستطيعاً.

و التمكن بالقدره الإلهية بتسخير بعض الوحوش مثلاً ليس من الاستطاعة.

و الاستطاعة الشرعيه مخصوصه بالحجّه الإسلاميه، و لا يُعتبر في غيرها من أقسام الحجّ الواجب سوى الاستطاعة العرفيه.

و لا يستطيع والد بمال ولده، و لا العكس، فضلاً عن باقي الأنساب و الأسباب. و لا يجب على واحد منهم بذل الاستطاعة لآخر. و ليس البذل للبذل من البذل إلا مع قصد التوكيل، أو فضولاً مع الإجازة، و في لزوم القبول للبذل عن الغير إشكال.

و يُعتبر في الاستطاعة مضافاً إلى ما سبق وجود المحرم مع المرأه إن كانت مَمَّن تحتاج إليه، لنجاتها، أو من جهة الخوف على هتك حرمتها، و إلا اكتفت بنفسها مع استغنائها، عن غيرها أو بمن يقوم بخدمتها، و يجب عليها.

و على جميع من احتاج إلى خادم أو زوجه أو سريه أو غيرها القيام بمثونته. و يلزم بذل ما لا يضرّ بالحال لدفع من يخافه في طريقه قلّ أو كثر.

و يختلف مقدار ما تحصل به الاستطاعة باختلاف الأشخاص و الدخول و اختلاف العوارض. و الظاهر أنّ سبب الاستطاعة و إن تأخر مقدّم على الواجبات الأخر، و إلا لارتفع الحكم عن المستطيعين بسبق نذر في عدم الخروج عن أوطانهم أو عهد أو يمين، كما أنّ من علّق شيئاً منها بعدم الخروج عن بيته يوم الجمعة لا يرتفع وجوب الجمعه عنه.

و لو تضرّر بركوب الراحله، و قدر على المشى من دون ضرر، أو النفع به في وقع موضعه و (١) كان مالكا لها، سقط الحجّ على إشكال أما (٢) لو نذر المشى إلى الحجّ في عام الاستطاعة فامتنع عليه الركوب شرعاً كان مستطيعاً.

### ثانياً: عدم المعارضه بشي ء من الواجبات المخاطب بها في الابتداء.

و أمّا ما يعرض

١- في «ح» زياده: ما.

٢- في «ح»: أو.

فى الأثناء ممّا يسوّغه الاضطرار، كالتيمّم للوضوء و الغسل، و الصلاه مع نجاسه البدن أو الثياب، و أكل المحرّمات للزوم الاضطرار المبيح له فلا يضرّ.

### ثالثها: أن يتيسّر المسير،

#### إشاره

و يتوقّف على أبحاث:

#### منها: إحراز الصحّه و القوّه،

مع التضرّر المعترّ مع عدمها فى الركوب بكلّ نوع يتيسّر له، و إن تيسّر له ذلك بمصاحبه طيب استصحبه، و قام بما يلزمه أولاً يلزمه إذا لزمه به، و توقف اصطحابه عليه، و صحب الدواء معه.

و العمى، و العرج، و الإقعاد، و نحوها غير مانعه مع عدم المنع، و إن احتاج إلى القائد، و المعدّل، و الحامل، و جب اصطحابهم، و القيام بما أرادوه.

و ليس الحجر للسفه من الموانع، غير أنّه يلزم الولى أن يجعل له صاحباً محافظاً، و يقوم بما يطلبه.

و من عجز عن ركوب البرّ، تعيّن عليه البحر؛ أو طريق أحدهما، تعيّن عليه الطريق الأخر. و إن لم يقدر على الركوب ابتداءً و أمكنه التطبّب قبله، لزمه ذلك. و إذا قضى الطبيب العارف أو التجربه بضرر الحركه، و لم يمكن ذلك، سقط عنه الحجّ. و إذا اختلف الأطباء، أخذ بقول أعلمهم أو أكثرهم عدداً مع ارتفاع الخوف بقوله.

#### و منها: التنبّت على الدابّه، و عدم الخوف الشديد من الركوب

مع صحّه البدن، أو مرض و ضعف لا يضرّهما الركوب. و إذا احتاج إلى رديف أو نحوه، و جبّ عليه البذل له على نحو ما أراد، إن لم يبلغ الضرر.

و لو توقّف الوصول على حركه عنيفه لا- قابليته له أن يتحمّلها، و يحصل عليه العسر الشديد بسببها و لا- علاج لها، لم يكن مستطيعاً. و لو كان الإمكان موقوفاً على قلّه المسافه، و كان ذلك موقوفاً على حمل خيام و الانضياف إلى قافله عظمى، و أمكنه القيام بذلك، و جبّ عليه فعله. و لو توقّف على قوم يحفّون به من جوانبه، و أمكنه تحصيلهم، و جبّ.

**و منها: اتّساع الوقت لقطع الطريق،**

بحيث إنّّه يظنّ أنّه يدرك واجبات الحجّ أركاناً و

غيرها، و يحتمل الاكتفاء بإدراك المفسد تركها عمداً، و يحتمل الاكتفاء بإدراك ما يفسد تركه عمداً و سهواً، و لعلّ الأوّل أولى.

و لو توقّفت سعته على ركوب راحله سريعه المشى، أو سائق مخصوص، و جب تحصيله، ما لم يترتب على ذلك ضرر عليه، أو ظلم الحيوان.

فلو استطاع فى ذلك العام، و لم يبقَ من الوقت ما يسع، ارتفع الوجوب فى عامه. و لو مات، يُقضى عنه. و لو زعم السعه، فبانَ خلافها، لم يستقرّ فى ذمته؛ و فى العكس يُحتمل الاستقرار، فأتى به فى المستقبل إن لم يوافق الإتيان به، و إن وافق مع قصد الاحتياط، و جهان، أقواهما الثانى.

و يجرى (١) فى كلّ من زعم عدم المال أو حصول المانع أو عدم التكليف فبانَ خلافه. و يلحق به كلّ من زعم حصول شرط فرتب عليه حكماً فبانَ خلافه.

و لو اتسع الوقت للحجّ وحده، أو للعمرة كذلك، لزم الإتيان بما تعلق به الإمكان. و يجب عليه ترك السنن و الإتيان بالأعمال إذا توقّف عليها الإدراك.

### و منها: خلوّ الطريق عمّا يمنع من سلوكه،

فلو حصل المانع، و لم يمكن رفعه بما لا يضرّ بالحال فلا- و جوب، من دون فرق بين ما يضرّ بالنفس قتلاً أو جرحاً مضرّاً أو العرض أو المال، على طريق القهر و الإذلال، من عدوّ أو لصّ أو سبيح أو ظالم متغلب أو نحو ذلك. و إن وجد طريقاً سالماً، لزم سلوكه و إن بُعد، مع التمكن من أسبابه بزاً أو بحراً.

و لو توقّف دفعه على دفع المال باختياره أو إجباره من دون إضراره و جب. و لو كان الدافع غيره، كان مستطيعاً و إن لم يملك مقدار المدفوع. و لو وجد بدرقه (٢) يندفع بها العدو، و توقّف اصطحابها على بذل مال غير ضارّ، لزم بذله.

و لو افتقر فى المسير إلى القتال، و اطمأنّ بالسلامه، و جب عليه السير و المقاتله،

١- فى «ص»: و يجرى.

٢- البدرقه: كلمه فارسىه عربتها العرب، و هى تفيد الحراسه و الخفاره. حاشيه ابن برى على كتاب المعرب: ٥١. و بعضهم يقول بالذال و بعضهم بالبدال و بهما جميعاً: المصباح المنير: ٤٠.

مسلمًا كان العدو أو كافرًا. و لو علم بأكثرية نفر المانعين من المسلمين، سقط الحج، و لو خاف من العدو بسبب سفره أن يقتل مؤمنًا أو يهتك عرض مؤمن، سقط الوجوب، و فى وجوب البذل إشكال.

**[منها فى أنه إذا اجتمعت الشرائط و أهمل، أثم،]**

## إشارة

البحث الخامس (١): فى أنه إذا اجتمعت الشرائط و أهمل، أثم، و استقر ما استطاعه من الحج و عمره فى ذمته، فىجب عليه أدائه فوراً متى تمكّن منه، و لو لم يتمكّن إلا مشياً، و يجتزئ بأقل ما يمكنه من مأكول و ملبوس و فراش و غطاء و نحوها. فإن امتنع عليه بعد ذلك، أو أمكنه و تركه حتى مات، فلا يخلو من قسمين:

**الأول: أن يموت قبل الإحرام؛ و دخول الحرم.**

فإن كان ذلك، و جب فوراً على الولي الشرعيّ من وصي أو حاكم أو من يقوم مقامه حال غيبته من عدول المسلمين إخراج حجّه و عمره قضاءً عنه، و مع الوفاء بأحدهما فقط يتخير بين الأمرين، و الأقوى تقديم الحج. و يتعين ما فرض عليه، من تمتّع أو قران أو أفراد من الميقات المجزى له، و لا يلزم إخراجها من بلد الموت، و لا بلد الاستطاعة، و لا الوطن، إلا مع الوصيّه، فيخرج مقدار الميقاتيه من الأصل، و التفاوت من الثلث.

و لو كان عليه دين و وقى المال بهما معاً فلا كلام، و إن قصر و زع عليهما؛ فإن وفى بأصل الحج فقط دون العمره أو بالعكس، اختصّ به ما وفى. و إن وفى بكلّ منهما مفرداً عن الآخر، قُدم الحجّ إفراداً أو قراناً على الأقوى، و يحتمل التخيير. و إن لم يف بشىءٍ منهما، رجع إلى الدين؛ فإن زاد رجع إلى الوارث. و إن علم الوفاء مع التأخير بواحد، و مع التقديم لا يفى بذلك، أو علم الوفاء بواحد مع التقديم، و بكلّيهما مع التأخير، أخر.

و الزكاه، و الخمس، و مجهول المالک، و نحوها مع بقاء العين مقدّمه عليه، و على الدين. و بعد فقد العين يكون كالدين، و فى النذور و العهود و الأيمان ذات وجهين،

و تقديمه عليها أقوى الوجهين.

و لو كانت عليه حجّات إسلاميه، قضائيه، و تحمّليه، و نذريه، و عُمر كذلك، و لم يفّ بالجميع، بنى على الترجيح للأهمّ فالأهمّ، أو الأقدم فالأقدم، أو من زادت جهات وجوبه على غيره. و صور اختلاطه كثيره تظهر، و يظهر حكمها بعد التأمل.

### القسم الثاني: أن يموت بعد الإحرام،

و الكون فى الحرم آنأ ما بعده، منويأ أو لا، بجميع بدنه أو ببعضه على وجه يتحقّق الصدق العرفى، محرماً أو محللاً، فى الحلّ، بعد الخروج من الحرم، أو فى الحرم، مختاراً فى حصوله فيه أو مجبوراً، عالماً به أو جاهلاً، عالماً بالحكم أو جاهلاً عاصياً فى دخوله أو مطيعاً، مستقراً عليه الحجّ فيما سبق من الأعوام أو فى عامه مع الإهمال و التمكن من الإكمال.

و فى إلحاق التمكن من دخول الحرم، و الإهمال بذلك التمكن ممكن، و فى إلحاق باقى أقسام الحجّ الواجب و المندوب سوى حجّ النيابة لمشاركته حجّ الإسلام فى أخذه من الأدلّه إشكال.

و الظاهر أنّ المتمتّع بالعمره بمنزله الحاجّ، و فى تمشيه الحكم إلى العمره المفرده، و المحجوج به، أو الحاجّ به بعد. و فى إلحاق الجنون بالموت. حتّى إذا عادَ إليه العقل بعد مضيّ وقت الحجّ أو العمره لم يُعدّ خروج عن قواعد الإماميه، و فى تمشيه الحكم على من استمرّ على إحرام العام السابق إشكال.

### الموضع الثاني: فى الواجبات بالأسباب الخارجيه،

#### إشاره

و هى ضروب:

#### الأول: النيابة

#### إشاره

و فيها أبحاث:

#### الأول: فى النائب،

و يُشترَطُ فيه أمور:

منها: ما تتوقّف عليها الصّحّه، و منها: ما يتوقّف عليها الإجزاء.

أمّا ما تتوقّف الصّحّه عليه: فهو العقل حين العمل، فلو كان الجنون أدوارياً،

و صادف ردّ العقل في وقوف المشعر، أجزاً.

و التمييز؛ فغير المميّز كالبهيمة لا يصحّ منه شيء.

و الإسلام، و الإيمان، و عدم اشتغال ذمّته بواجبٍ مضيقٍ يتمكّن منه، و إذن السيّد لعبده، و إذن الزوج لزوجته، و إذن الولي للمميّز، و لا يتوقّف على إذن الوالدين.

و أمّا ما يتوقّف عليه الإجزاء و إن كان صحيحاً. فهو البلوغ، فإنّ عمل المميّز صحيح، لكن لا يُجتزأ به في فراغ الذمّة؛ لعدم ظهور التيه، و عدم اقتضاء العقد وجوبه عليه، فلا يكون مؤتمناً عليه، و لا يقوم المندوب مقام الواجب فيما لم يُقْم عليه دليل. و مثله العدالة إن كان الاستتجار لفراغ الذمّة، و لخفاء التيه، و عدم العدالة الموجه للوثوق، و إن كان المندوب فلا بأس، و احتمال الإجزاء كما في عدد الجمعه، و انعقاد الجماعه، و كلّ فعل يتوقّف على القصد و التيه أو يؤخذ فيه ذلك كذبح الهدى و العقيقه و الأضحيه، و الذهاب إلى مكان كذا بقصد كذا، و النيابة في الأذان و الإقامه عن المصلين، و نحو ذلك لا يخلو من قوّه، و ليس ذلك بحكم الولاية و النيابة؛ لأنّ الخطاب توجه إليه، فالفعل فعله، و ليس نائباً فيه، فإذا حصل الاطمئنان، قوى القول بعدم البطلان، و بمثل ذلك يقوى جواز نيابه الأئمن، و الفأفاء و التأتاء عن الصحيح مع دخول صلاه الطواف. و لا بأس بنيابه الرجل عن المرأة، و بالعكس.

### التانى: فى المنوب عنه،

و يُشترط فيه أمور:

الإسلام، فلا تجوز النيابة عن كافر، ملئاً كان أو لا.

و الإيمان، فلا تجوز النيابة عن غير الإمامي، من فرق الشيعة كان أو لا، رحماً كان أو لا، ناصبياً أو لا، مستضعفاً أو لا. و فى استثناء الأب خاصّه دون الأمّ و غيرها وجه، و الأوجه خلافه؛ لظاهر الكتاب و السنّه (١). و ما دلّ على جوازه و إن صحّ سنده شاذّ (٢).

١- انظر الوسائل ١: ٩٠ أبواب مقدّمه العبادات ب ٢٩.

٢- الكافي ٤: ٣٠٩ باب الحجّ عن المخالف.



و التعيين بالقصد، و يُستحبّ باللفظ، فلو استأجر أحد شخصين مع الإيهام، لم يصحّ.

و قابليته للنيابة، فلا يجوز استئجار غير القابل و نيابته.

### الثالث: في العمل

و يُشترط فيه: المعلومية، و تعيين أنه عمره أو تمتع أو قران أو أفراد عند وقوع العقد. و لو عرض له لزوم العدول بسبب من الأسباب أجزأ. و أن لا يعارض واجباً آخر قد شغل الذمه سابقاً، و هو قادر على الإتيان به، و يمتنع اجتماعه معه. و أن يكون ممّا يجزى عن المنوب عنه لو كان حياً.

### الرابع: في عقد النيابة

و هو قسمان: إجاره و جعله، و يجزى (١) فيهما التأصيل و التوكيل، و الفضوليه، و المعاطاه، و يتمشى فيهما الشروط و الأحكام على نحو ما إذا تعلقت بغير الحجّ و العمره.

و لو تبرّع متبرّع بالحجّ أو العمره عن حى أو ميّت، صحّ عنهما فى المندوب و فى الواجب عن الميّت و نائبه، ما لم يشترط عليه المباشرة، و عن الحى مع عجزه فى وجهه، و تجوز النيابة فى السنه تبرّعاً عن واحد و متعدّدين، و كذا يجوز عقد الاستئجار فى المستحبّ من واحد و متعدّدين.

### الخامس: فى أحكام النيابة:

#### إشاره

و فيه مطالب:

**الأول: أنّ النائب فى حجّه الإسلام أو مطلقاً فى وجه إذا مات بعد الإحرام و دخول الحرم على نحو ما مرّ فى المستطيع نفسه تكون حجّته تامّه،**

و يجزى عن

المنوب عنه، و يستحقُّ الأجره بتمامها، و لا نيابه بعمل مسقط لما فى ذمه المنوب عنه، كما لو استأجر على حجّ تمتّع فعُدل إلى الأفراد أو بالعكس، و كما فى نائب الصلاه إذا نقص منها شيئاً لا يخلُّ بها.

و لا يجرى (١) فى غير الموت من الأعذار، من جنونٍ، أو صدّ من عدوّ، أو حصر من مرض، و نحوها. و لا فى غير حجّه الإسلام، من واجب و ندب. و فى تمشيه الحكم إلى النائب فى حجّه الإسلام عن المستطيع العاجز وجه قوى.

و لو شرط عليه أنه لو مات قبل الإتمام و لو بعد الدخول فى الحرم و الإحرام لم يستحقّ شيئاً، اتّبع الشرط على إشكال.

### المطلب الثانى: فى أنّ النائب إذا مات بمرض قبل أن يحصل له مجموع الأمرين:

الإحرام و دخول الحرم، أو جُنّ، أو صدّ بعدوّ، أو حصر بمرض، و نحو ذلك، فلا يخلو من أحوال:

الأول: أن تكون الاستنابه بعقد إجاره أو جعله أو غيرهما صرّح فيه بالتعلّق بمجرّد العمل، فتكون المقدمات لمصلحه النائب، و ليس للمنوب عنه فيه مدخلية. و فى هذا القسم لا يستحقّ النائب شيئاً فى هذا العمل، و ليس عليه الإتيان به فى عام آخر إن تعلّق العقد بخصوص العام الذى حصل العارض فيه. و إن ضمن الإتيان به، لم تجب إجابهته؛ و إلا بقى فى ذمته، يأتى به أو يُستتاب عنه.

الثانى: أن يصرّح بالتعلّق بالعمل فى مقاماته، فهانئنا تُوزّع الأجره على النسبه مع ملاحظه المصارف و التعب و نحوها إن تعلّق بالعام المخصوص، و مع الإطلاق يبقى الحجّ فى ذمته يأتى به أو يستتاب عنه.

الثالث: أن يطلق فى العقد، و هنا إن تعلّق العقد بتلك السنه المعينه، انفسخ العقد، و بنى على التوزيع على نحو ما مرّ؛ لأنّ ظاهر الإطلاق ينصرف إلى التعلّق بالجميع.

و إن لم يقيد بتلك السنه، بقى مشغول الذمه بالحج، يأتي به أو يستتاب عنه، و لو اختلفا فى الإطلاق و التقييد، بُنى على التقييد.  
و يجرى مثل ذلك فى الزيارات، و مقاصد التجارات، و العبادات، و جميع ما يترتب من مصارف داخله، كثنوى الإحرام، و الهدي فى التمتع و القران؛ أو خارجه، كالكفارات، و البذل لدفع الصد و نحو ذلك على النائب إلا مع الشرط. و فى التوزيع يقتصر على الأولين: هدى التمتع و الثوبين.

و لو استتيب مؤمناً، فارتد أو رأى مذهب أهل الخلاف فى الأثناء و عاد قبل الدخول فى العمل، قوى القول بالصحة فيهما؛ و بعد الفراغ منه أو فى أثناءه، و لا يمكن العود إلى ابتدائه، قام احتمال الصحة فى الثانى دون الأول، و لو رجع عن المقصد من دون عذر، فلا شىء له.

و لو استؤجر على عمليين: حج و عمره، فأتى مختاراً بحج غير تمتع، أو بعمره مفرده، و كان خالياً عن شرط الجمع، أخذ من الأجره ما قضى به التوزيع.

و لو أتى بحج تمتع أو عمرته، لم يستحق شيئاً، إلا مع الانقلاب.

و لو استؤجر على أحدهما فقط، جاءه حكم المقدمات.

و لا- يجب على المستأجر إكمال نفقه الأجير إذا قصرت، و لا على الأجير ردّ الفاضل إذا زادت، و إن استحَبّ له ذلك، ما لم يضيق على نفسه.

و التبرع فى المندوب و الواجب عن الميت لا- بأس به، و تبرأ ذمته، و عن النائب فيه إشكال. و يجوز التبرع فى المندوب عن الحيّ و الميت.

و لو سبق المتبرع الأجير، احتمل: انفساخ الإجاره، و بقائها، و رجوعه ندباً. و لو استأجر نائباً، فنسى فاستأجر آخر، فحجاً معاً، كانت الثانيه ندباً. و لو اقترنا من الوكيلين فى حجّه معينه كإسلاميه مثلاً احتمل البطلان و الصحة؛ لتحقق الحقيقه فيهما.

### المطلب الثالث: فى أن الأجير إذا اشترط عليه شروط،

#### إشاره

فلا يخلو إمّا أن يوافق من جميع الوجوه فلا كلام، و إن خالف فلا يخلو من أقسام

**الأول: أن تكون مخالفته في تبديل النوع،**

و لا يخلو من قسمين:

إمّا اختياري كما إذا استؤجر على تمتّع، فأفرد، أو بالعكس، و في هذا القسم لا يستحقُّ أجره على الغايات و لا المقدمات. و اضطراري، و فيه يستحقُّها على المقدمات و الغايات. و لو كان في الإتيان بالنوع الآخر صلاح للميت فقط فقد استحقَّ الأجره تامه بدلاله الفحوى و الروايه (١)، إلا مع التصريح بالعدم.

**الثاني: أن تكون مخالفته في المقدمات،**

و يقع على أنحاء:

منها: الاختلاف في الطريق، كأن يشترط عليه الحجّ من طريق البصره، فيحجّ من طريق الكوفه، و في هذا يحتمل وجوه:

منها: عدم استحقاق شيء على الغايات و المقدمات؛ لأنّ المقيد ينتفى بانتفاء القيد.

و منها: الفرق بين أن يكون أفضل من المشروط، فيستحقّ الجميع؛ و أن يكون مفضولاً، فلا يستحقّ شيئاً. و قد يلحق المساوى بالأفضل.

و منها: عدم الاستحقاق على قطع الطريق إذا كان مفضولاً، بخلاف الفاضل. و قد يلحق به المساوى.

و منها: عدم الاستحقاق على الجميع مطلقاً؛ لأنّ المدار على الغايه، دون الطريق.

و منها: أنّه إن علم أنّ الاشتراط لطلب الصلاح، فسلك أصلح منه، استحقّ على الطريق و الغايه، و إلا لم يستحقّ شيئاً، أو استحقّ مع نقص التفاوت من الجميع أو الطريق. و القول بعدم الاستحقاق على الطريق مطلقاً سوى محلّ الاجتماع و الاستحقاق على مقدار الغايه وجيه لولا ما يظهر من الروايه المنجبره بالعمل الدالّه على استحقاق الأجره على الجميع بقول مطلق (٢).

١- الكافي ٤: ٣٠٧ ح ١، الفقيه ٢: ٢٦١ ح ١٢٧٢، التهذيب ٥: ٤١٥ ح ١٤٤٦، الاستبصار ٢: ٣٢٣ ح ١١٤٥، الوسائل ٨: ١٢٨ أبواب النيايه في الحجّ ب ١٢ ح ١.

٢- الكافي ٤: ٣٠٧ ح ٢، الفقيه ٢: ٢٦١ ح ١٢٧١، التهذيب ٥: ٤١٥ ح ١٤٤٥، الوسائل ٨: ١٢٧ أبواب النيايه في الحجّ ب ١١ ح ١.

و لا بدّ من تقييدها بما إذا لم يشترط عليه في ضمن العقد إلا أجره له على الطريق إن خالف شرطه و إن شرط عدم الأجره على الغايه أيضاً فلا يبعد الجواز و بما إذا لم يضطرّ إلى طريق آخر، فإنّ الظاهر من إطلاق الإجاره أنّ الشرط مشروط بالاختيار، إلا أن يدخل في الشرط الاضطرار.

### الثالث: أن يكون الاختلاف في شروط آخر،

الثالث: أن (١) يكون الاختلاف في شروط آخر،

كخروجه من بلدٍ مُعيّن، أو في زمانٍ مُعيّن، أو على ميقاتٍ مُعيّن، أو مع أصحابٍ مُعيّنين، أو راكباً حيواناً، أو لباساً لباساً مُعيّنين، أو طوافه أو سعيه أو شىء من أعماله بكيفيته مُعيّنه، إلى غير ذلك ممّا ليس فيه نصّ، قام احتمال: لزوم إعطاء الأجره تماماً مطلقاً؛ لحصول الغايه المقصوده بالأصالة، و في خصوص ما إذا عدل إلى الأفضل، و قد يلحق به المساوى.

و عدم (٢) استحقاق شىء؛ لأنّه بالمخالفه صار متبرّعاً، فلا يستحقّ شيئاً.

و الرجوع إلى أجره [المثل]؛ لأنّ المعامله قضت بالمسمّى في خصوص الموافقه، و تضمّنت حصول الإذن من غير تسميه على تقدير المخالفه، و النقص من المسمّى بمقدار التفاوت.

و الفرق بين أن يكون الشرط من المستأجر، فيجىء فيه ما مرّ، و أن يكون من المؤجر فيستحقّ المسمّى.

و الظاهر أنّ الشرط إن أخذ في الاستحقاق، فلا شىء؛ و إن أخذ على وجه الإلزام الخارجى، أخذ من المسمّى بمقدار النقص. و الظاهر في هذا المقام هو الأوّل، و المسأله في غايه الإشكال. و الله أعلم بحقيقه الحال.

### المطلب الرابع: فى أنّ الأجير إذا صدّ أو أحصر، فتحلّ بذبح الهدى، لم يجبر على القضاء،

و إن كانت الإجاره مطلقه على إشكال. ثمّ إن كان الحجّ ندباً عن

١- فى «ح» زياده: لا.

٢- هذا معطوف على قوله: «لزوم إعطاء الأجره تماماً» المتقدّم.

المستأجر، تخير المستأجر في الاستئجار ثانياً، وإن كان واجباً، وجب الاستئجار؛ ويرد الأجير ما قضى به التوزيع من الأجره. و لو اشترط عليه استحقاق الجمع على العمل إن تعلقت به الإجاره، و على المجموع إن تعلقت به، صح. و مع اشتراط عدم الاستحقاق إلا- بالتمام لا استحقاق. و مع اشتراط التوزيع مع النقص يقوى الجواز، و يحتمل العدم؛ لترتب الجهاله. و يضمن الصاد ما ترتب عليه من الغرامه.

**المطلب الخامس: في أن من تعددت عليه حجّات لتعدّد أسبابها، فوجب عليه الاستنابه لعجزه، جاز أن يستنيب نواباً متعدّدين في سنه واحده.**

و من كانت عليه حجّه واجبه تجب عليه فيها المباشره، لم يجز له الإتيان بمندوبه، و في النيابة عنه فيها وجهان، أقواهما الجواز.

**المطلب السادس: في أنه لو وجب عليه حجّ لنفسه، فنواه ابتداء عن غيره أو بالعكس؛**

أو لواحد، فنواه عن آخر، عمداً أو سهواً، لم يجز عن أحدهما. و إن عدل بقصده في الأثناء عمداً، فكذلك. و مع العدول سهواً، يبقى على حكم نيته الأولى. و يجرى مثل ذلك في نواب العبادات من صلاه و غيرها.

**المطلب السابع: في أن الإقاله مع التراضي من الحاكم جائزه،**

و كذا من الوصى؛ لأن الوصايه ولايه، عمم في الوصايه فلا يبقى إشكال أو أطلق؛ لأن الوصايه ولايه على الأصح، لا وكاله. ثم إن كان الفسخ قبل التلبس فلا كلام، و بعده توزع الأجره على النسبه. و يُراعى في جواز الإقاله صلاح المنوب عنه، كما إذا وجد نائباً خيراً من الأوّل.

و أمّا لو كان المستنيب حياً، فالإقاله منه أو من وكيله عليها، و لا تجوز مع النقص

**المطلب الثامن: في أنه يجوز للنائب أن يستنيب مع الإذن،**

و مع الإطلاق و عدم اشتراط المباشرة أو فهمها؛ (١) من قرينه الحال، كزياده الأجره و نحوها، مع عجزه عن العمل، و قدرته على الأقوى، على نحو النائب في سائر العبادات؛ لجريان حكم المعاملات في هذا الباب؛ لدخوله فيها، من غير فرق بين إتيانه ببعض العمل و عدمه، و بين الاستئجار بالأقلّ و الأ-كثر، ما لم يعلم من حال المستنيب عدم الرضا بذلك، كما هو الظاهر من حال المستنيين. و مع القصد في ابتداء الأخذ يدخل في الحيل و التزوير، و من يتعاطى ذلك من الناس لا اعتماد عليه في أمر الدين.

**المطلب التاسع: في أن الثالث في العبادات في حجّ أو غيره عليه الإتيان بالشرائط المعتبره في حقّه، لا في حقّ المنوب عنه؛**

لأنّ المطلوب منه بالذات الأعمال، و المقدمات تُطلب من الفاعل لصحّه فعله. فما يطلب من جهه الفاعل يلحق فيه كلا حكمه، و ما يطلب للفعل يشتركان فيه. فعلى النائب ذكراً أو أنثى، ناقصاً أو كاملاً، عن ناقص أو كامل حكم نفسه. و أمّا في نوع العمل؛ فيلزمه الإتيان بما يلزم المستنيب، فعلى القريب النائب عن البعيد أن يتمتّع، و على البعيد النائب عن القريب أن يأتي بأحد القسمين الأخيرين.

**المطلب العاشر: أنه يجري في عقد النيابة ما يجري في عقد البيع و الإجاره،**

من خيارٍ وصفٍ، و شرطٍ، و غبنٍ، و عيبٍ، و اشتراط، و تدليس، و هكذا، فلو استأجره على أنّه عالم عارف، أو شرط عليه الخيار، أو ذكرت أجره كليّه على العمل مع أنّها تقابل أضعافه، أو ظهر عيب فيه، أو اشترط فيه شروط، أو دلّس نفس، جاء الخيار، و ترتّب عليه أحكامه.

### المطلب الحادى عشر: فى أنه لو استطاع بأجرته،

فإن شاء عاد و رجع إن أمكنه ذلك، و إلا أقام حتى يأتى بحجّه الإسلام.

### المطلب الثانى عشر: فى أنه لا يلزم النائب سوى الإتيان بالمستى،

فلو أتى بالطواف و ركعتيه مرّه فرغت ذمّته، و كان له أن يطوف عن نفسه و عن غيره، متبرّعاً أو أجيّراً.

و مثله نائب الزيارات، فليس عليه سوى زيّاره من استؤجر على زيّارته مرّه واحده، و ليس عليه زيّاره من حوله، أو من كان بعيداً عنه من نبى أو وصى أو مقرب، و لا- صلاه زيّاره، و لا استئذان، و لا تكبير، و لا عمل كعمل عاشوراء، و لا دعاء منصوص فى وداع أو غيره، إلا مع قيام شاهد حال أو مقال على اعتبارها فيها. و قد يختلف الحال باختلاف المحالّ، فيكون من قرائن الأحوال.

### المطلب الثالث عشر: فى أنه تجوز النيابة تبرّعاً،

من دون استئذان من له الولاية، فى واجب إسلامى و غيره و مندوب، من حجّ و عمره.

و عن الأحياء خصوص المندوب، مع الإذن و بدونه، على المنع و بدونه. و لا تجوز فى واجب إسلامى و غيره عن المغضوب و غيره.

و يجرى نحو ذلك فى الزيارات؛ فتجوز بأقسامها عن الأموات، و لا يجوز عن الأحياء منها، إلا ما كان من المندوبات.

و تجوز النيابة عن الأموات بجميع المندوبات من قراءات، و أذكار، و دعوات، و صلوات، مرتّبات و غير مرتّبات، مبتدات و غير مبتدات. و لا يجوز عن الأحياء إلا ما نصّ عليه فى الروايات؛. (١)

### المطلب الرابع عشر: فى أنه إذا أوصى الميت بحجّ واجب أخرج من الأصل، إسلامياً كان أو لا، على الأصحّ.

١- الكافى ٤: ٣١٧ ح ١، الوسائل ٨: ١٣٣ أبواب النيابة فى الحجّ ب ١٨ ح ١.



ثم إن عين القدر، ووسع البلديّه، أُخرجت من البلد، واحتسب قدر الميقاتيه وهو ما كان أقرب من المواقيت إلى مكّه من الأصل، والزائد من الثلث. وإن لم يسع، أُخرجت ميقاتيه.

و جميع ما يوصى فى الندب يخرج من الثلث ميقاتياً، إلا مع القرينه و سعه الثلث. و مع إجازة الوارث يخرج جميع ما يخرج من الثلث من الأصل.

و لو قصر عن الوفاء بالقسمين، تصدّق به عن الميّت؛ لعزله عن حكم الوارث، و جعله له، و للروايه (١)، سواء كان القصور حين الوصيه أو بعدها.

### المطلب الخامس عشر: فى أنه يستحقّ الأجير الأجره بالعقد إذا وافق،

و إن خالف فلا يستحقّ شيئاً، و لا يجب تسليمه إلا بعد العمل، إلا مع قرينه تدلّ على تسليمه كلّاً أو بعضاً قبل العمل، و نحوه أجير الزيارات و الصلاة و الصيام و نحوها على نحو المعاملات.

و لو أوصى بحجّ و غيره، قدّم الواجب المالى على الواجب البدنى، و الواجب البدنى على المستحبّ، و مع الضيق فى القسمين الأخيرين يُقدّم كلّ سابق على لاحقه. و مع التعارض فى القسم الأوّل يقوى تقديم الحجّ؛ حجّه الإسلام على عمرته، ثمّ هما على غيرهما منهما، ثمّ غيرهما على غيرهما. و مع التساوى فى المرتبه يوزّع، و مع عدم إمكانه يتخيّر. و يضعف احتمال القرعه.

و لو لم يعيّن العدد فى حجّ أو عمره أو عباده أُخرى، اكتفى بالواحد، اشتمل على صيغه أمرٍ أولاً. و لو صرح بالتكرار مقدّراً، اقتصر عليه، و إن عمّم أو أطلق، كرّر من الثلث حتّى يفنى. و لو قصر عن التكرار المقدّر. جعل ما لستين أو أكثر لسنه.

١- الفقيه ٤: ١٥٤ ح ٥٣٤، الوسائل ١٣: ٤١٩ أبواب أحكام الوصايا ب ٣٧ ح ٢.

### المطلب السادس عشر: في أنه يُشترط علم الأجير بمقدار الأجره والأعمال في الجملة؛

لئلا- تلزم الجهاله، و اتساع الوقت لما استؤجر له. و لا- تلزمه المبادره مع التعيين مع أوّل دفعه، بل يجوز له التأخر مع الاطمئنان بالإدراك مع الرفقه الأخرى. و لو قال له: حجّ عنّي، و أطلق، أو من حجّ عنّي فله جزاؤه، أو حُجّ عنّي بما شئت، فحجّ، استحقّ أجره المثل. و كذا لو ردّد بين حجّ و عمره، و إن صرح بالتسميه.

### المطلب السابع عشر: في أنه لو لم يتمكن الأجير في السنه المعينه، انفسخت الإجاره؛

فإن أُريد منه العمل في سنه أخرى، لزم تجديد الإجاره. و لو كانت مطلقه، بقيت في ذمته. و مع الإطلاق و اشتراط الفور أو التراخي، يعمل بالشروط. و مع الإطلاق، يُنزّل عرفاً على الفور. فإن أهمل في الأولى، صار فوراً في الثانيه، ممتداً مع صحّه الإجاره في العام المتقدّم، و في صحّتها مع التأخير أو الإطلاق؛. (١)

### المطلب الثامن عشر: في أنه يجوز للأجير في حجّ أن يعتمر عن نفسه، و في عمره أن يحجّ عن نفسه، أو عن منوب آخر، مع إمكان الجمع،

و يعود إلى الميقات مع إمكان العود إليه، و مع عدمه يحرم من حيث ما أمكنه.

و لو أحرم من غير الميقات الموظف مع المكنه، فسد عمله، و في احتساب المسافه على نفسه فيردّ إليه بمقدار ما قصد من الطريق لنفسه وجه، غير أنّ الفرق بين من قصد نفسه بالأصالة و من قصدها بالتبع أوجه.

### المطلب التاسع عشر: في أنه لو فاته الحجّ بتفريطه، تحلّل بعمره عن نفسه، و ليس له شيء.

و إن لم يكن عن تفريط، كان له من المسمّى بمقدار ما عمله قبل الفوات.

١- كذا في النسخ، و يحتمل سقوط كلمه «وجه» أو «إشكال».

و يحتمل إضافه أجره عمرته لتسببها عن حجّه، و لعلّ الأوّل أولى. و احتمال أجره المثل ضعيف.

### **المطلب العشرون: في أنه لو أفسد حجّه، كان عليه قضاؤه عن نفسه في القابل.**

ثمّ إن كانت الحجّه معيّنه انفسخت. و على المستأجر استنابه أخرى يستأجر هو بها أو غيره. و إن كانت مطلقه، بقيت في ذمّته، و ليست الفوريه تعيّن، و عليه حجّه ثانيه، و القول بوجوب الثالثه غير بعيد.

### **المطلب الحادى و العشرون: لو عيّن النائب و القدر تعيناً؛**

فإن زاد القدر عن الثلث و لم يُجز الوارث، أُخرج ما يحتمله الثلث؛ فإن رضى به المعين، قدّم على غيره، و إلا استؤجر غيره. و يحتمل الاقتصار فيه على أجره مثله من الميقات أو البلد على اختلاف الرايين.

و لو عيّن النائب فقط و أطلق القدر، فإن رضى بما يخرج من الثلث، قدّم على غيره، و إلا استؤجر غيره. و فى العكس يتخيّر فى النائب، و مع إطلاق القدر فالظاهر أنه لا- يجب الاقتصار على أقلّ المجزى، و لا طلب أعلى الأفراد من النّواب، بل يجوز اعتبار الوسط. ثمّ لا يجب عليه البحث و الفحص عمّن يرضى بالناقص.

### **المطلب الثانى و العشرون: في أنه إذا شرّك فى النيابة، و جعل قطع الطريق لواحد، و العمل لواحد،**

أو شرّك فى الطريق أو فى العمل مع إمكان فصله، لم يكن بأس. و فى الاستنابه فى عام الطريق أو بعضه لمن لم يكن من قصده الذهاب إلى القصد إشكال. أمّا لو قصد فمّنع أو عدل، فلا إشكال.

### **المطلب الثالث و العشرون: في أن المنوب لو ظنّ نفسه بالغاً، فظهر الخلاف؛**

فإن

كان بلغ (حين) (١) مجاوزة المشعر، أجزأه عن حجّه الإسلام، و إلا فلا.

### **المطلب الرابع والعشرون: في أنه إذا قطع بعض المسافه، فخرج عن الإسلام أو الإيمان،**

فرجع حيث يُقبل رجوعه في مقام الردّه ثم أتم، أجزأ ما فعله. و لو قطع بعض المسافه أو كلّها حال الارتداد، ففي استرداد ما قابلها حيث تتعلّق الإجاره بالمجموع و عدمه وجهان، أقربهما الثاني.

### **المطلب الخامس والعشرون: في أنه لو كان عازماً على قطع الطريق أو بعضه أو الوصول مع القصد للعمل المستأجر على مثله أو غيره،**

من دون إيجاب عليه في حجّ أو عمره أو زياره أو غيرها [جاز]، كما يجوز الاستئجار على سائر الأعمال على ذلك النحو. و لو وجب بموجب آخر، فلا.

### **المطلب السادس والعشرون: في أنه لو صحّ المنوب، و لم يعلم النائب حتّى أتم العمل،**

فإن أدركه الموت قبل التمكن من الحجّ في العام الثاني، أجزأ عن حجّه الإسلام كما إذا لم يصحّ. و لو علم أو تبعه بعد صحّته، قام احتمال الصحّه و اللزوم، فيعدل بتبته إلى الندب؛ و الفساد، و لعلّ الأوّل أولى.

### **المطلب السابع والعشرون: في أنه إذا استنّيب عن منوب في سنه مطلقه على حجّ التمتع، فتأخّر حتّى تمّ للمعضوب في مكّه أكثر من سنتين،**

فانقلب حجّه إفراداً أو قراناً، احتمل الانفساخ، و الأجزاء من غير ردّ، و مع الردّ، و الانقلاب ندباً، و يستنّيب المغضوب غيره، و لعلّ الأخير أقوى. و في وجوب العدول بالتبته على فرض الأجزاء بقسميه و عدمه وجهان، و الأقرب الثاني.

### المطلب الثامن والعشرون: في أنه إذا ارتد المصوب، فخرج عن الإسلام أو الإيمان، فهل تكون رذته مُفسده في الأثناء كالابتداء، أو لا؟

و الأقوى الأول. ثم على تقديره، هل يأخذ الأجير الأجره تماماً لحصول المفسده من غيره، أو لا؟ و الأول أولى.

و إذا حصلت الرده من النائب على وجه يمنع من الإتمام، لم يستحق شيئاً على الأقوى. و إذا استناب عدلاً ففسق و قلنا باشرط العدالة في الابتداء، و سؤنا بينه و بين الاستدامه انفسخ العقد، و لم يستحق أجره على ما وقع منه في أحد الوجهين.

### المطلب التاسع والعشرون: في أنه إذا تأخر النائب مختاراً فضاق وقت الحج المستأجر عليه، فأنى بغيره،

أو عدل إلى غيره في الأثناء، قام احتمال الانفساخ، و الصّحه مع عدم الإجزاء، و الصّحه مع الإجزاء. و لعلّ الأول أولى. و على القول بالإجزاء في القسمين أو في الأخير فقط يحتمل الردّ من الأجره بمقدار نقص العمل.

### المطلب الثلاثون: في أنه إذا استناب فظهرت استطاعته، أو أنّ عليه حجاً واجباً في ذلك العام،

احتمل الانفساخ و لا شىء له، و يُحتمل الصّحه و الإجزاء مطلقاً، و يحتمل الفرق بين ما يكون الظهور قبل الوقوف بالمشعر و بعده، فينفسخ في الأول و يعدل، و يردّ ما وصله من أجره الحجّ. و أمّا ما سبق منه من عمره، فيأخذ مقدار أجرتها. و يحتمل عدم أخذ شىء منها؛ لدخولها في الحجّ، و يحتمل الصّحه عن المنوب عنه مطلقاً، بناءً على أنّ الحكم يدور مدار العلم دون الوجود.

### المطلب الحادى و الثلاثون: في أنه إذا استناب عن المصوب في حجّه الإسلام، فظهرت عدم استطاعته؛

فإن علم النائب بذلك قبل الأخذ في السفر و الاستعداد، احتمل الفساد، و ليس للنائب شىء، و اللزوم، و الانقلاب إلى الندب. و إن علم بعد

الشروع قبل التمام وقلنا باللزوم فلا كلام؛ وإن قلنا بالانفساخ، لزم التوزيع، إلا مع التقييد في الوصية.

### المطلب الثاني والثلاثون: في أنه يجوز حج كل من الرجل وغيره، والصروره وغيره في ثمان صور،

المطلب الثاني والثلاثون: في أنه يجوز حج كل من الرجل وغيره، والصروره (١) وغيره في ثمان صور،

إلا- مع التقييد في الوصية، والنيابة في الطواف وركعتيه عن الميت مطلقاً، وعن الحي الغائب وفسير بمن يُعَدَّ بمقدار عشره أميال، والأقوى الرجوع فيه إلى العرف أو المغمى عليه، والمبطون. والظاهر إلحاق كل معذور.

ولا يجوز عن الحي الحاضر، حتى لو توقّف على الحمل، حُمل. والأولى بل الأحوط أن يُحمل بحيث يجزّ قدميه على الأرض. وللحامل والمحمول معاً نية الطواف مع التعدّد فيهما أو في أحدهما، فيحتسب بطوافين أو طوافات، وإن كان الحامل أجيراً على إشكال.

### المطلب الثالث والثلاثون: في أنه إذا مات من عليه حجه واجبه، ولم يوص، أو أوصى بخلافها،

أو بأضدادها من غير الواجبات المائيه، وجب على الولي إخراجها، مقدّمه على غيرها، وعلى غيره مع عدمه حسبه. ولو كان له مال وديعه عند شخص، وعلم أنّ الوارث ممتنع عن الإخراج، اقتطع منها ما يفى بالبلديه إن أوصى بها، وبالميقاتيّه إن لم يوص. ويجرى مثله في جميع الواجبات المائيه من الديون وغيرها.

### المطلب الرابع والثلاثون: في أنه يُستحب للنائب أمور:

منها: أن يعين المنوب لفظاً، ويأتي باسمه في المواطن والمواقف، وعند الإحرام، وعند الذبح. وقد نُصّ عليها في الروايات (٢).

١- بدل ما بين القوسين في «ح»: و الضروره.

٢- الوسائل ٨: ١٣١ أبواب النيابة في الحجّ ب ١٦.

و يقوى لحوق جميع الأفعال بها.

و منها: ردّ الفاضل من أجرته إذا لم يضيق على نفسه، و الإكمال له من المستأجر إذا نقصت عليه نفقته.

و منها: أن يكون نائباً إذا لم يكن عنده شىء يحصل به الغرض؛ توصلًا إلى تحصيل الأجر و الشرف بالوصول إلى حج بيت الله، و إلى زياره قبر رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم.

و منها: أن يأتى بالأفعال و الأقوال على أحسن الأحوال، و يضيف على الواجب الذى شغلت ذمته به غيره من الأعمال تبرعاً، كما يُستحب لمن حج عن نفسه النيابة فيما تصح النيابة فيه عن غيره.

### المطلب الخامس و الثلاثون: فى أنه إذا أجر نفسه فى حج أو عمره

يجب على الأجير الإتيان بما شرط عليه حتى الطريق.

### الضرب الثانى: فيما يجب فيه القضاء و ما لا يجب

#### إشاره

و فيه مطالب:

### الأول: فى أن من شغلت ذمته بحج أو عمره، و جب الإتيان به؛

فإن كان الفأنت حجاً و حده، أو عمره و حدها لأنّ الذمّه قد شغلت بواحد أتى به، و إن شغلت بهما معاً، أتى بالجميع، من غير فرق بين أن يكون دخل فيه، و لم يبلغ حدًا يكفيه، أو يكون تاركاً له من أصله. كلّ ذلك حيث تكون الاستطاعه سبقت أو لحقت عام المسير، أو خصّته (١) و كان التأخير عن تقصير.

و لو استطاع أحدهما، كان الحجّ قراناً أو إفراداً، أو العمره مفرده، و عمره التمتع

١- فى «ح»: حصّته، و قد تقرأ فى «ص»: حصر.

لا تنفرد عن حجّها.

و لو استطاعهما، و تمكّن من واحد، لزمه الإتيان بالآخر. و إن كان مستأجراً لهما في سنة معيّنه، فتمكّن من واحد، ردّ من الأجره ما قضى به التوزيع، و إن كان مقصّراً في ترك الإتيان بالآخر، ما لم يكن الجمع مشروطاً؛ أمّا مع الشرط فقد تقدّم ما يفيد حكمه.

و من أحرم للحجّ بأى سبب كان، ثمّ تعذّر عليه، لزمه التحلّل بعمره مفرده. فإن كان مطلوباً بحجّ و عمره، بقى مشغول الذمه بالحجّ وحده. و الظاهر أنّه لا يجوز له البقاء على إحرامه إلى السنه المستقبله، و أنّه لو بقى عصي و اجتراً بإحرامه.

و لو كان حجّه مستحبّاً، تحلّل بالعمره، و لا حجّ عليه في القابل، و يلزم الإتيان بمثل ما فاتّ من تمتّع أو أفراد أو قران مع الوجوب عليه، و الممكنه منه، و يسقط عنه إذا انتقل إلى العمره باقى الأفعال، و يُستحبّ له الإقامة مع الناس في منى أيام التشريق.

### **المطلب الثاني: في القضاء بسبب الإفساد في الحجّ لكلّ من جامع في قبّل أو دبر، أنزل أو لا،**

محلّه أو محرّمه، حرّه أو أمه؛ أو لا يط بعد الإحرام في حجّ واجب إسلامي أو لا أو في حجّ مستحبّ، قبل الوقوف بتمام بدنه بالمشعر ليلاً في وجه، فسد حجّه، و لزمه إتمام حجّه الفاسد، و قضاؤه من قابل على نحو ما كان واجباً عليه، بقى على الاستطاعه الشرعيّه أو لا.

و لا يجوز له التأخير. و لو أخر، التزم بالقضاء فوراً فيما بعد، و هكذا.

و الظاهر أنّ الفاسد فرضه، و القضاء عقوبته.

و لو استمنى بيده أو جامع في غير الفرج، أو كان غافلاً أو جاهلاً، فلا قضاء. و لو أفسد حجّه القضاء، كان عليه القضاء، و هكذا إلى أن يأتي بحجّه صحيحه.

### **المطلب الثالث: في الإفساد في العمره.**

كلّ من جامع في عمره مفرده أو متمتّع بها، على نحو ما مرّ في الحجّ، قبل



الطواف أو فى أثناءه أو بعده، قبل السعى أو فى أثناءه، فسدت عمرته، و عليه قضاؤها فوراً فى وقت يصح فيه. و لا يجب عليه فى المفردة قضاء حجّ إن لم يكن واجباً عليه؛ لعدم التلازم بينهما. و أمّا المتمتع بها؛ فلا يبعد القول بلزوم قضاء الحجّ معها، و إن لم يكن واجباً عليه؛ للتلازم بينهما، و إن كان القول بعدم لزوم ذلك أقوى، و سيجى ء تمام الكلام فى غير مقام.

### المطلب الرابع: فى أنه لا يجب القضاء على الكافر إذا سبقت استطاعته،

و إن وجب الأداء عليه، و شغلت ذمته به، و بالقضاء أيضاً إذا لم يستمرّ على الكفر ثمّ ذهب المال من يده، ثمّ أسلم بعد ذهابه، فلم تبق له استطاعه لحجّ و لا عمره.

و إن بقيت استطاعته لأحدهما، وجب عليه مع التمكّن منه. فلو مات قبله، فلا قضاء عليه (١)، و يساويه ما كان فى فسحه النظر، و إن لم يكن ممّن نظر.

و إن أدركته الاستطاعه، و لو فى المشعر، نوى و وقف و أتمّ، و لا أثر لها بعده.

و لو كان مسلماً حين الاستطاعه، فحجّ ثم ارتدّ، كانت حجّته ماضيه، سواء كانت ردّته فطريّه أو ملّيّه، و لا قضاء عليه، و إن أسلم و قبل منه الإسلام و كان مستطيحاً.

و إن كان وقت الردّه مستطيحاً، شغلت ذمته بالحجّ و العمره، و إن ذهبت استطاعته قبل الإسلام، بقى على شغل الذمّه، و صحّ منه، إن قبل الإسلام منه.

و إن رجع عن الردّه و أسلم و قبل منه الإسلام و أدرك المشعر، جدّد التّيه و أتمّ. و إن كان نائباً، أجزأت عن المنوب عنه.

و إن ارتدّ فى أثناء عمل متّصل الأجزاء، كصلاه الطواف، فسد بخصوصه، و فى المنفصل لا يترتب عليه فساد، و يبقى الإحرام على صحّته.

و لو أحرم حال كفره، لم ينعقد إحرامه، و يدخل فى حكم الكافر الأصلي المنكر

لوجود الصانع، و المشرك، و الجاحد، و المنافق، و المعاند، و كافر النعمه، و عبده بعض المخلوقات، و منكر النبوه و المعاد. و فى حكم المرتد: الساب، و هاتك الحرمه، و الناصب فى أحد الوجهين، و منكر الضرورى.

و لو كان مستطيعاً حال الردّه أو قبلها، و استمرّ على الردّه، لم يُقَضَّ عنه. و لو لم يستمرّ عليها و تاب، قُضِيَ عنه. و لو كان منشأ الاستطاعه هو الكفر أو الردّه، فلا اعتبار لها. و يجرى حكمها فى جميع العبادات من صوم و صلاه و خمس و زكاه، ما لم يبق لها حكم بعد الإسلام.

### **المطلب الخامس: فى قضاء حجّ المخالف و عمرته إذا استطاع المخالف حجّاً، أو عمره أو هما حال خلافه، و لم يأت بهما، شغلت ذمّته بهما،**

و عوقب عليهما؛ و كذا إذا أتى بهما و لم يستبصر.

و أما إذا أتى بهما و استبصر، فإن كان أتى بهما تامّتين صحيحتين على المذهبين، فلا كلام فى صحّتها.

و إنّما يبقى الكلام فى أنّ الإيمان كاشف أو ناقل أو مسقط، و الوجه الأخير أوفق بالقواعد.

و كذا إن ترك ركناً يقضى بالفساد عندنا و عندهم، حكم بالفساد، كما إذا ترك ما يقضى بالفساد عندهم لا عندنا.

و يجرى الحكم فى العامه بأقسامهم، و الفرق المبطله من الشيعه، كالفطحيه و الناوسيه و الزيديه و نحوهم، و المرتدّ هنا كغير المرتدّ، و الفطرى كالملى.

و إذا استبصر قبل مجاوزه المشعر، أتم، و كان حجّاً واقعياً.

و إذا كان على مذهب و جاء بالحجّ صحيحاً على وفقه، ثمّ عدل إلى مذهب آخر، فذهب إلى فساده، ثمّ استبصر، حكم بالصحّه. و بالعكس العكس، و الظاهر تمشيه الحكم إلى الناصب.

و لو حجّ مؤمناً ثمّ ارتدّ إلى الخلاف، مضى حجّه، و إذا استبصر لم يعد.

و إذا اعتمر أو حجَّ مخالفاً، و بقى عليه العمل الأخر، و استبصر بينهما، صحَّ الماضي، و أتى بالباقي. و لو كان نائباً، صحَّ عن المنوب عنه، أو سقط عنه. و لو كان تبرعاً ندباً، فالظاهر وصول الأجر إلى صاحبه.

و لو ناب (١) المخالف النائب عن مثله، ثم استبصر معاً، أجزأ. و فيما إذا استبصر المنوب عنه دون النائب يقوى ذلك.

و هذه الأحكام يجرى مثلها فى العبادات البدنيّة، و أمّا الماليّة المحضه كالخمس و الزكاه، و ردّ المظالم، و مال مجهول المالك، و نحوه فلا تُعدّ تأديتها إلى أهل مذهبه تأديّة. و إنّ أداها إلى أهلها، و أمكنت منه التّيه لزعمه أنّهم من أهل مذهبه فلا يبعد الإجزاء. و يضعف الاحتمال مع عدم إمكان التّيه.

### **المطلب السادس: لو أفسد العبد المأذون، ثم، و قضى حال الرقّ،**

و ليس للمولى منعه إن كان الإفساد لا- عن اختيار. و لو كان عن اختيار، احتتمل ذلك، و أنّه يلزمه بعد الحرّيّه، و لعلّ الأخير أقوى، و فى القسمين يحتمل وجوب نفقته على المولى، و يضعف الاحتمال فى القسم الأخير.

و لو أعتق فى الفاسد قبل الوقوف، أجزأه مع القضاء عن حجّه الإسلام، و بعده لا يجزى، و حجّه الإسلام مقدّمه.

### **المطلب السابع: تجرى فى القضاء و سائر ما وجب بالأسباب الخارجيّة الاستطاعة العاديّة،**

و لا يتوقّف كحجّ الإسلام على الاستطاعة الشرعيّه، فإذا تيسّرت له، بر كوبٍ أو مشى أو تلفّق، لزمته. و الظاهر أنّ حكم البذل يتمشى فيها.

و كلّما أفسد مقضيّه قضاها، و يستمرّ على ذلك حتّى يأتى بصحيحه واحده.

و يلزم فى حجّه القضاء ما يلزم فى الأداء؛ فإن مات، قضيت عنه من أصل المال

كحجّه الإسلام، مع وجوب الأداء و عدمه.

### **المطلب الثامن: إذا بلغ الصبي، و أُتق العبدُ، و عقل المجنون قبل الوقوف بالمشعر،**

و وقعت منهم نيه الحجّ حيث تتوقّف الصحّحه على التيه، فأفسدوا حجّهم، لزمهم الإكمال و القضاء، ندباً كان المنوى أو واجباً، إسلامياً كان أو لا، على الأقوى.

### **الضرب الثالث: فى النذر، و العهد، و اليمين**

#### **اشاره**

و فيه مطالب:

### **المطلب الأول: فى أنه لا بدّ من إجراء الصيغه فيها على النحو المقرّر فى مباحثها،**

و لا يكفى الإضمار. و فى إجراء حكم الو كاله فيها إشكال.

ثمّ إن عين نوعاً خاصاً من قران، أو أفراد، أو عمره مفرده، التزم به، و لا يجزى الإتيان بغيره، و لا تلزم الزيادة عليه.

و لو عين حجّ التمتع أو عمرته، التزم بالإتيان بهما معاً. و لو أطلق أو خيّر فيه بين الاثنين و الثلاثة و الأربعة بجميع أقسام التخير، تخير. و يُلزم بجمع الحجّ و العمره مع قيد التمتع.

و لو عدّد الأقسام، تعدّدت الأحكام. و لو كرّر المجانس مؤكّداً، اتّحد الحكم. و لو كرّره مؤسساً، تعدّد.

### **المطلب الثانى: فى أنه يُعتبر فى صحتها التمييز، و العقل، و القصد، و الاختيار، و الإسلام، و الإيمان؛**

فلا عبره بما صدر من غير ممّيز، أو عن جنون، أو عن سكر، أو غفله، أو إغماء، أو سهو، أو نوم، أو غلط، أو دهشه، أو جبر، أو نصب، أو كفر، و إن كان الحادث منها فى أثناء الصيغه، و لو صادفت خوفاً واحداً أو متأخراً أو وسطاً. و يجرى مثل ذلك فى جميع صيغ العبادات، و فى المعاملات، فيما عدا الأخيرين.

و لو وقعت صيغته، من صيغها أو موجب من الموجبات فيما عداها، فشكك في أنها وقعت حال وجود المانع أو الخلو عنه، عمل على أصل براءة الذمه فيما يتعلق بحكم نفسه، و إن ترتب عليه خصومه للغير حكم بالصحة، و اشتغال الذمه له.

### **المطلب الثالث: في أنها إذا تعلقت بحج أو عمره أو زياره، و نحو ذلك، و لم بصرح ببلديتها، و ميقاتيتها،**

فهل ينصرف إلى البلديته، أو تغنى الميقاتيه و يتبعها حكم النيايه فيها؟ و لعل الأظهر في العرف إرادته البلديته.

و يجرى في نيايه الزيارات مثل ما ذكرناه في نيايه الحج، إلا- في مسأله الموت بعد دخول الحرم و الإحرام، و في دخول المندوبات في باب الملتزمات في الصلاة و الحج و العمره و الزيارات نظير ما تقدم في حكم النيات.

### **المطلب الرابع: في أنها إذا تعدت القيام بجميعها، و انحصر في بعضها، فما الذي يُقدم منها؟**

و تحقيقه: البناء على المعادله و الترجيح في شدّه الوجوب و ضعفه، ففي المتخالفات الظاهر تقديم حجّه الإسلام على النيايه، و النيايه على النذر، و النذر على العهد، أو بالعكس، و هما على الإيمان.

و في المتجانسات: يُنظر في المرجحات الباعثه على شدّه الوجوب، فما قارنها قدم على غيره؛ فاليمين المغلظ لإيقاعه في الكعبه أو أحد المساجد الأربعة، أو في الحضرات المنوره، أو في باقى المساجد، أو عند القرآن، أو عند قبور بعض الأولياء أو العلماء، أو في المجالس المعظمه، و هكذا مقدّم على غيره. و يُراعى اختلاف المراتب بينها.

و بالنظر إلى المتعلقات تُبنى الأولويّه على الترجيحات، فلو مات من عليه ملتزمات متعدده متعلقه بالمال، و جب على الولي الشرعي توزيعه عليها إن أمكن، و إلا بُنى على الترجيح.

و القول «بخروج ما عدا حجّه الإسلام و النيايه من الثلث» لا يخلو من قوه.

### المطلب الخامس: في أنه يشترط في الملزمات الثلاثة إذا صدرت من زوجه دائماً، أو تمتع بها،

أو مُطْلَقه رجعيه أو عبدٍ قنّ، أو مكاتب، أو مدبر، أو مبعوض، أو أمّ ولد أو ولد أن يكون عن إذن الزوج، و المولى، و الأب القريب، دون الإباء البعيده، و دون الأمّ، فإنّ لم تتقدّم الإذن وقعت باطله.

و الاقتصار في التعميم للثلاثة على خصوص المملوك، و الزوجه، و في الولد على خصوص اليمين، ثمّ القول بالانعقاد و التسلّط على الحلّ، و القول بالتوقّف على الإجازة على تقدير الاشتراط، غير بعيد.

### المطلب السادس: في أنه إذا فات شيء منها، عن تقصير و مطلقاً في النيابة و تعقّب الموت، قضى من أصل المال،

كسائر الواجبات الماليه.

و القول بخروج حجّ النذر و أخويه من الثلث غير خالٍ عن الوجه.

و إلحاق غير المقصّر به قريب.

و القول بلزوم الاستنابه مع العمره كما في المغصوب غير خالٍ عن الوجه. و لو تكلف المغصوب ففي الإجزاء عنه نظر.

### المطلب السابع: في أن الأقسام لا تتداخل، فلا يجزى الإتيان بقسم عن غيره،

و لا يجزى قسم منها عن حجّه الإسلام، أطلقت، أو قيدت بغير حجّه الإسلام.

و إذا تعدّدت بجميع أقسام التعدّد على المحلّ الواحد، أجزأ الواحد. و في الترك يتضاعف الإثم و الكفّاره و جميع الأحكام.

### المطلب الثامن: في أنه لا يتوقّف وجوبها على الاستطاعه الشرعيه،

و قد بيّن المراد منها، بل على الاستطاعه العرفيه. و الظاهر أنه تُستثنى فيها المستثنيات في الديون، و حكمها كحكم غيرها من زيارات و نحوها ممّا وجب بالأسباب.

**المطلب التاسع: فيمن التزم بحجّ أو عمره أو زياره و نحوها بكيفيه مخصوصه،**

**اشاره**

و فيها مقامان:

**الأول أن يلتزم بطريق الاستئجار و نحوه**

بحجّ أو عمره أو صلاه أو زياره أو نحوها بكيفيه مخصوصه قضى بها الشرط، أو انصرف إليها الإطلاق.

و الحكم فيه: أنه إذا أخذ قيد مميّزاً و أتى به مع وقوع تبه القربه في محلّها، كانت للمنوب عنه مجاناً، و لا يستحقّ الأجير عليه شيئاً. و إن تعلقت بالأصل تعلّقاً، و بالقيد آخر، نقص منها مقدار التفاوت بين ما فيه القيد و غيره.

**المقام الثاني: فيما كان الالتزام بطريق النذر أو العهد أو اليمين،**

**اشاره**

و فيه مباحث:

**الأول: في أنّ من التزم بواحد من طرق الالتزام،**

بأن يمشى أو يركب أو يبيّض إذا حجّ أو اعتمر أو زار، لا يجب عليه شىء من الأعمال، لكنّه لو فعل أحدها و كان راجحاً في النذر غير مرجوح في غيره و لم يفعل، عصى و كفر، و كان عمله صحيحاً، و أجزأ عن حجّه الإسلام.

**الثاني: في أنّ من التزم بالحجّ مطلقاً تخيّر،**

و إن كان مقيّداً بالمشى أو بالركوب أو بالتبييض، لزمه الإتيان بالقيّد إذا لم يكن مرجوحاً؛ راجحاً كان أو لا. فإن قدر على الوصفين، و لم يأت بهما لاعتذر، خالف في الكل؛ أو بعّض في غير محلّ التبييض، أعاد مع الإمكان، و قضى عنه بعد موته إن كان مطلقاً، و في غيره تلممه مع ذلك الكفاره.

وإن كان معذوراً في تركه قضى مع الإمكان، ولا شيء عليه. ولا يجزيه أن يعيد الجزء الذي أدخل به فقط.

وإذا تعذر عليه مع القيد، أتى به خالياً عنه؛ فركب إذا عجز عن المشى، ولا يلزمه السوق، ويستحب له ذلك. وإذا أمكنه المشى على الجسر، تعين عليه، وفي لزوم تقديم الأقل عرضاً على غيره وجه.

وفي تسريه حكم المشى إلى الزحف أو المشى على البطن بعد. وأما مشى



مُحدودب الظهر فالظاهر دخوله تحت المشى.

و إذا كان فى طريقه مَعبر، عبر الراكب على نحو المعتاد، و الماشى واقفاً فى المَعبر، عمّ المشى الطريق أو خصّ محلّ العبور.

و فى تقديم الانحاء على الجلوس، و الجلوس على النوم مع تعذّر القيام وجه. و إذا التزم بعبور البحر سقط الحكم عنه.

و لو نذر الحفاء (١) حين المشى، أو حين الحجّ و نحوه، لم يلزمه إلا بعد حصولهما.

و لو نذر العمل مقيداً به، و كان راجحاً، لزم، و مع تركه من دون عذر يُعيد العمل. و فى الحكم بوجوب المشى متنهلاً و ترك الركوب وجه قوى.

و يأتى من القيد المتعذّر بمقدار الممكن منه.

ثمّ إن عين الزمان أو البلديّه أو الميقاتيه لفظاً بلا قصد إذ يُغْتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل تعين، و إلا فظاهرها البلديّه، بخلاف النياه.

### الثالث: فى أنّ النذر للحجّ و غيره و تفرغ الذمّه بالفراغ

من طواف النساء، و لا تدخل عمره المفردة فى إطلاق الحجّ فى غير المتمتّع لا يصحّ من غير الإماميّ من المسلمين، و إذا عمل بمضمونه ثمّ استبصر، قام احتمال الصحّه فيها.

و أمّا اليمين و العهد حيث لا يشترط فيه القربه فيصحّ منه.

و لو كان الخلاف بعد النذر بقى على صحّته. و إن عاد إلى الحقّ قبل الوقوف بالمشعر صحّ الحجّ، و فرغت الذمّه منه.

و لو تعلق نذره أو شبهه بالصدقات فأذاها، قام احتمال وجوب قضائها؛ لأنّه وضعها فى غير محلّها. و لو وضعها فى محلّها و أمكن قصد القربه، قوى القول بالصحّه.

ثمّ الحكم بصحّه النذر و الحجّ مشروط بموافقته مذهبه، لا مذهبنا، كما قرّرناه سابقاً.

### الرابع: في أنه إذا تعينت عليه حجّة الإسلام غلبت ما عداها، تقدّم سببه أو تأخر.

و إذا تعلق بعض الأسباب بمعنى في حجّ أو غيره من العبادات، و جىء به لجهه أخرى أخيره بطل. و لو كان ناسياً أو ممنوعاً عن مقتضى السبب المتقدّم أو غير متمكّن منه، صحّ ما أتى به.

و إذا كان على الميّت حجّة الإسلام و حجّة نذر أو مطلق الملتزمه. قدّمت حجّة الإسلام، و استحبّ للولّى قضاء حجّة الالتزام. و نذر الإحجاج إذا زاحم نذر الحجّ بطل حكمه، و يخرج من أصل المال بعد موت الناذر.

### الموضع الثالث: في أنه يستحبّ الحجّ و العمره أصله عن نفسه بالضرورة، و الإجماع، و الأخبار المتواتره،

حيث لا يكون ملتزمًا بواجب في سنه معينه، و يريد فعل المستحبّ منها، فإنّه يقع باطلاً.

و النيايه فيه تبرّعاً و بأجره عن الميّت و الحيّ، فقد روى أنّه: أحصى في عام واحد لعلّى بن يقطين خمسمائه و خمسون رجلاً يحجّون عن عليّ بن يقطين صاحب الكاظم عليه السلام، و أقلّهم بسبعمائه دينار، و أكثرهم عشره آلاف (١).

ثمّ الحجّ المندوب يتوقّف على إذن المولى، طالت مسافته أو قصرت، من غير فرق بين القنّ، و المدبّر، و المكاتب، و أمّ الولد، و المبعّض إن لم يهايا، أو هاياه و قصرت نوبته عن الوفاء بواجبات الحجّ. فإنّ لم يستأذن ابتداء فلا عمل له. و كذا كلّ عمل يستدعى طولاً أو مشقّه كالاعتكاف و الإحياء و نحوهما.

و ما كان يسيراً لا ينافى خدمه المولى، فالظاهر جواز إتيانه به من دون استئذان، إن لم يمنعه المولى، أو لم يعلم بمنعه. و إن منعه في الأثناء، و كان العمل ممّا يجوز قطعه، قطعه.

و أمّا الولد ذكراً كان أو أنثى فلا مانع من دخوله تحت العبادات بغير إذن والديه،

طالت أو قصرت.

و إن منعاً، فإن كان العمل يستدعى طولاً، و يترتب عليه استيحاشهما و تأذيهما، فليس له الدخول فيه إلا مع ارتفاع المنع.  
و الظاهر أن ذلك يجرى فى الأسفار البعيده لمجرد النزّه، من دون حاجه تدعو إليه، دون ما كان لحاجه كالاكتساب مثلاً. و ربّما يتمشى الحكم إلى الأجداد و الجدّات.

### الباب الثالث: فى أفعال الحجّ بأقسامه الثلاثة و العمرتين

#### إشاره

و هى أقسام:

الأول: ما يشترك بين الجميع.

الثانى: ما يشترك بين أقسام الحجّ فقط.

الثالث: ما يشترك بين العمرتين فقط.

الرابع: ما يخصّ حجّ التمتع.

الخامس: ما يخصّ حجّ القران.

السادس: ما يخصّ حجّ الأفراد.

السابع: ما يخصّ عمره التمتع.

الثامن: ما يخصّ عمره الأفراد.

فانحصر البحث فى مقامات:

#### [البحث فى أفعال الحجّ]

#### إشاره

المقام الأوّل: فى بيان الأفعال مفصّله و فيه مطالب:

المطلب الأوّل: فى ما يشترك بين الأنواع الخمسه، و هو التّيه، و هى نيه النوع، و أجزاءه المنفصله، و منها: الإحرام.

و الإحرام و التّليه، و اللبس دون النزع، فلا يحتاج النزع إلى نيه، و الطواف

و الصلاة، و السعى، و الترتيب.

و قد تقدم البحث في كفيته النبيه، و أحكامها في هذا الكتاب، و ما تقدمه من كتب العبادات، فانحصر البحث في سبعة مقاصد:

## الأول: الإحرام

### إشاره

و فيه فصول

## الفصل الأول: في المقدمات،

### إشاره

و فيه مباحث:

## الأول: في ما يستحب قبل الشروع فيه

و هو أمور:

منها: توفير شعر الرأس، و اللحية. و ربما يقال بتبعيض الأجر، و بالاختصار على أحدهما، و بالتبعيض فيهما أو في أحدهما على حسب ما يقتضيه التوزيع من أول ذى القعدة في مطلق الحج، و إن كان في حج التمتع أكد، و يتأكد عند هلال ذى الحج، و كلما قرب من الإحرام زاد تأكيده.

و في العمره مفرده أو متمعاً بها مقدار ثلاثين يوماً، تمتعيه أو إفراديه، و إن كان في الأول أشد، و يستحب عند الخروج إليها، و كلما قرب إلى الإحرام زاد تأكيداً. و ربما يقال بتبعيض الأجر في تبعضها، فكل الوقت أفضل من بعضه، و الأبعاض يختلف ثوابها بالطول و القصر.

و تعميم الحكم في اللحية للزائد على قبضه لا يخلو من إشكال.

و الظاهر عدم التمشيه إلى لحيه المرأة، و في دخول شعر الأنف، و الأذن، و الرقبه و الحاجبين في شعر الرأس وجه. و الأوجه خلافه.

و يستحبّ الفداء لمن لم يوفّر.

و لا يدخل فى اللحية الشعر البالغ إلى ما فوق الصدغ، و لا ما كان بعيداً عن الحنك. و يمكن تسريه الحكم إلى الخنثى و المرأه.

و لا فرق فى كراهه الأخذ منه بين ما يكون بحلق، و ما يكون بتقصير.

و الظاهر تمثيه الحكم إلى الصبي المميّز، و أمّا غير المميّز إذا حجّ به الوليّ، فلا يخلو من ظهور، لكنّه في الأوّل أظهر.

و لو خيّر بين الرأس و اللحيه، و منع عن الجمع، فتوفير الرأس أولى.

و من وجب عليه الحلق لبعض الأسباب، و تعلّقت به شدّه الاستحباب بحيث يزيد على هذا وجب عليه في الأوّل ترك التوفير، و استحَبّ له في القسم الأخير. و التوفير في الحجّ أشدّ استحباباً منه في العمره، و في التمتع أشدّ منه في أخويه.

و منها: تنظيف جسده، و قصّ أظفاره، و الأخذ من شاربه، و طلى جسده، و إبطيه، و عانته و دونه الحلق، و دونهما النتف، و دونها الحرق و الاستياك، و رفع السغب (١). و لا ترتيب فيها. و يستحبّ إعادته التنظيف، و إن لم يطل الفصل.

و يتفاوت الفضل بطول الفصل و عدمه. و يشتدّ مع الفصل بخمسه عشر يوماً. و من أفرد أو بعض أو جمع بين الأفراد و التبويض، أُعطى من الأجر ما يقتضيه التوزيع.

و منها: ذكر النائب اسم المنوب عنه فيه كغيره من الأفعال.

و منها: الغسل، و مع فقد الماء التيمّم في وجهه، و محلّه الميقات. و لا بأس بتقديمه مع خوف عوز الماء، و إذا وجده أعاده. و في كون الوجدان ناقضاً، أو لا لكنّه سبب للإعاده وجهان، أقواهما الثاني.

و يكفى غسل أوّل الليل لباقيه، و غسل أوّل النهار كذلك.

و روى: أجزاء غسل الليل للنهار، و بالعكس (٢).

و مع النوم تستحبّ إعادته، و قد يلحق به مطلق الحدث، أكبر كان أو أصغر. و في كونه ناقضاً، أو لا، لكنّه يبعث على استحباب الإعاده، وجهان، أقواهما الثاني.

و إلحاق باقي الأغسال المستحبّه به في حكم النقض و الاستمرار لا بأس به، و يجوز تداخله مع الأغسال كغيره منها، و الترتيب، و الارتماس فيه، و في الاستحباب يقدم على ما سبقه من الاداب.

١- كذا في النسخ. و يحتمل كونه تصحيف «سهل» و هي رائحه العرق. المصباح المنير ١: ٢٩٣.

٢- الفقيه ٢: ٢٠٢ ح ٩٢٣، الوسائل ٩: ١٣ أبواب الإحرام ب ٩ ح ١.

و هو من جمله العبادات المعتره فيها التيات، بخلاف الباقيات، فلو أتى بها من غير تيه فلا تشريع بخلافه، و لو دخل فى الإحرام بلا غسل، استحَبَّ له الإتيان به بعد إعادته الغسل.

و المدار على الإحرام، الإحرام الأول، فلو أتى ببعض المحرّمات من الإحرامين تعلّقت به أحكام الإحرام.

و لو سها فنوى الغسل لإحرام الحجّ، و هو معتمر أو بالعكس، فالأقوى الصحّه، بخلاف ما إذا قصد غير الإحرام.

و لو قلّم أظفاره بعد الغسل لم يعد، و يستحبّ مسحها بالماء.

و منها: الصلاه قبل الإحرام، و أفضلها الظهر مؤدّاه أو مقضيّه، ثمّ مطلق الفريضة مؤدّاه أو مقضيّه، أصليّه أو تحمّليه أو ملتزمه بنذر أو شبهه فى وجه.

ثمّ صلاه ستّ ركعات تطوّعاً، ثمّ أربع، ثمّ اثنتين، و كلّ مقدّم أفضل من متأخّر، و كلّ فاضل من قسم أولى من مفضوله.

و لو أتى بصلاه التطوّع أوّلماً، ثمّ بالفرض، كان أولى. و لا بأس بصلاه الإحرام فى جميع الأوقات، و إن قلنا بكراهه المبتدأه فى بعض الأوقات.

و لو أحرم من غير صلاه؛ المستحبّ له الصلاه ثمّ إعادته الإحرام. و المدار على الإحرام الأوّل.

و يُشترط عدم الفصل الطويل بين الصلاه، و الدخول فيه، و ليس منه الفصل بالتعقيب على النحو المتعارف.

و لو لم يكن عليه صلاه مكتوبه، استحَبَّ أن ينذر نافله؛ لتكون واجبه. و لا يلزم الإتيان بشىء من السنن إلا فى حجّ النيايه بالإجاره و نحوها إذا نصّ عليها أو قضى بدخولها العرف و لو بالنسبه إلى المستأجرين.

و منها: التصريح بالتّيه بأن يقول: اللهم إنى أريد الإحرام: إلى آخره، و يستحبّ أن يقرأ فى كلّ ركعتين منها فى الأوّل الحمد و الإخلاص، و فى الثانيه الحمد و الجحد.

فعن الصادق عليه السلام: «لا تدع سورة الإخلاص و الجحد فى سبعة مواضع



الركعتين قبل الفجر، و أول نوافل الزوال، و أول نوافل المغرب، و أول صلاة الليل، و ركعتي الإحرام، و ركعتي الفجر إذا أصبحتَ بها، و ركعتي الطواف» (١).

و في الكلّ في الأولى التوحيد، و في الثانية الجحد، سوى ركعتي الفجر، فإنّها بالعكس.

### المبحث الثاني: فيما يقارنه من الاداب من جهه كونه إحراماً

و هو أمور:

منها: التلّفظ بالمنوي، إن حجّاً فحجّاً، و إن عمره فعمره، و إن كان تمتّعاً أو قراناً أو إفراداً أو عمره تمتّع أو إفراد صرّح بأسمائها.

و منها: الاشتراط على الله بأن يحلّه حيث حبسه، و إن كان حجّاً أضاف إليه قوله: «إن لم يكن حجّه فعمره» و سيجيء بيان ثمرته.

و منها: أنّه لا تحتاج كلّ تلبيه إلى تيه مع القول بوجوبها، بل تكفى نيه الجملة.

و منها: أنّه يكره دخول الحمام للترّفه، بل مطلق الترفه، و لا بأس بدخوله لتنظيفه، أو خدمه الداخلين، و نحو ذلك.

و المراد به: ما أعد للماء الحار، و الهواء الحار، فالمسلخ ليس منه، و لا ما جعل على هيئته و وضع فيه الماء البارد، إلا أن يستلزم ترفّها. ثم يكره ذلك الجسد فيه، مع عدم الإدماء و إسقاط الشعر، و معهما يحرم.

و منها: أن يذكر النائب اسم المنوب في المواقف، و عند الأعمال.

و منها: أنّه تكره تلبيه المنادى كائناً من كان، و تتضاعف الكراهه بتضاعفها، و ليس من ذلك قول: «لبيك يا ربّ» و نحوه، و ينبغي أن يكون بدلاً عنها «يا سعد»، قيل: أو نحوه (٢).

١- الكافي ٣: ٣١٦ ح ٢٢، الفقيه ١: ٣١٤ ح ١٤٢٧، التهذيب ٢: ٧٤ ح ٢٧٣، الوسائل ٤: ٧٥١ أبواب القراءة ب ١٥ ح ١.

٢- المبسوط ١: ٣٢٢، و أنظر كشف اللثام ٥: ٣٠١.

و منها: ما يقال بعد الصلاه: فعن الصادق عليه السلام: «إذا انفتحت، فاحمد الله، و أثن عليه، و صلّ على النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم، و قل: اللهم إني أسألك أن تجعلني ممّن استجاب لك، و أمن بوعدك، و اتبع أمرك، فإني عبدك، و في قبضتك، لا أوقى إلا ما وقيت، و لا أؤخذ إلا ما أعطيت، و قد ذكرت الحجّ، فأسألك أن تعزم لي عليه على كتابك و سنّه نبيّك، و تقويني على ما ضعفت عنه، و تسلّم مني منا سكي في يسر و عافيه، و اجعلني من وفدك الذين رضيت، و ارتضيت، و سمّيت، و كتبت.

اللهم خرجت من شقّه بعيدة، و أنفقت مالي في ابتغاء مرضاتك، اللهم فتمّم لي حجّي و عمرتي.

اللهم إني أريد التمتع بالعمرة إلى الحجّ على كتابك و سنّه نبيّك، فإن عرض لي شيء يحبسني، فحلّني حيث حبستني بقدرك الذي قدّرت عليّ.

اللهم إن لم يكن حجّه فعمره، أحرم لك شعري، و بشري، و لحمي، و دمي، و عظامي، و مخي، و عصبى، من النساء، و الثياب، و الطيب، أبتغي بذلك وجهك، و الدار الآخرة» (١).

و روى بأنحاء أخر (٢)، و هذا أجمع، و أنفع.

### المبحث الثالث: فيما يتعلق بكيفيته

و هو أمور:

أحدها: التيه، و يعتبر فيها القربه، و متى خلا-الإحرام عنها عمداً أو سهواً بطل. و تيه النوع تعينه، فلا يضرّ إطلاقه بين الحجّ و العمرة، و بين ضرورتهما. و لو أطلق النوع، و قيد الإحرام، فرجع إلى تقييد النوع، صحّ، و إلا فلا.

و لو عيّن في مقام التخيير و نسي تخيّر، و العدول إلى العمرة في محلّ الجواز

١- الفقيه ٢: ٢٠٦ ح ٩٣٩، الوسائل ٩: ٢٣ أبواب الإحرام ب ١٦ ح ١

٢- الكافي ٤: ٣٣١ ح ٢، التهذيب ٥: ٧٧ ح ٢٥٣، الاستبصار ٢: ١٦٦ ح ٥٤٨، الوسائل ٩: ٢٣ أبواب الإحرام ب ١٦ ح ١.

أحوط. ولا يغنى التعيين عن النوع، فيبطل الإطلاق والترديد، والأول إلى التعيين لا يغنى عنه، فلو أهلك بما يعم نوعين أو أكثر، أو قال: «كإهلال فلان» لم يصح.

وإهلال على عليه السلام قضيه في فعل، ولا ريب أن علمه البشري تعلق بهذه المسائل وغيرها من ظهر الغيب، أو بتعليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل وقوعها.

ولا فرق بين أن يهله كإهلال فلان، وبين أن يقول: أصلى كصلاه فلان أو أصوم كصومه، ولا اعتبار بالنطق، كما في غيره من العبادات، وإن استحبه فيه وفي الاعتكاف، ولا ثمره في الإظهار إذا خلا عن الإضمار.

ولو جمع بين الأمرين في جميع العبادات فلا بأس، إلا في الصلاة بعد قول: «قد قامت الصلاة» وإن ردد بين نوعين أو أكثر أو جمع بطل. ولو نطق بشيء عمدًا أو سهوًا، وأضمر غيره منع الحكم الإضمار، وألغى الإظهار.

ولو شرط في الاستتجار أو قضى عرف الأجراء به، لزم كسائر السنن، ولا يلزم فيها الاشتراط، وصورته الإحلال من الحبس إذا عرض عارض.

ولو شرطه مطلقاً أو معلقاً له بمشيئته أو بمشيئه غيره، أو قيده بعدم العذر، أو بمشيئه الله تعالى في أحد الوجهين، بطل. وتظهر ثمرته في الصد أو الحصر عن الحج أو العمره المندوبتين، أو ما اختصت استطاعته بذلك العام. ويجرى ذلك في جميع الموانع، فلا يبقى عليه حج واجب، ولا إحرام لازم.

وفي خصوص الحج يقول: «إن لم يكن حجه فعمره» ولو كان الحج والعمره مستقرى الوجوب، بقي الالتزام، وإنما الثمره في عدم استمرار الإحرام، فيحل ويقضى.

### المبحث الرابع: في بيان حقيقته

وهو عبارته عن حاله تمنع عن فعل شيء من المحرمات المعلومه، ولعل حقيقه الصوم كذلك، فهما عبارته عن المحبوسيه عن الأمور المعلومه، فيكونان غير القصد، والترك،

و الكفّ، و التوطن، فلا يدخلان في الأفعال، و لا الأعدام (١).

بل هما حالتان متفرعتان عليها، و لا يجب على المكلفين من العلماء فضلاً عن الأعوام الاهتداء إلى معرفه الحقيقه، و إلا للزم بطلان عباده أكثر العلماء و جميع الأعوام.

### الفصل الثاني: في التلبيه

#### اشاره

تثنيه اللب، بمعنى الملازمه أو الإقامه أو الإجابه أو القصد أو المحبّه أو الإخلاص، و قد جمع بين الاثنين، فما زاد من باب الجمع بين معاني المشترك، أو الحقيقه و المجاز.

و المراد: أنّ الله ناداه بالحجّ مثلاً فلّياه.

و الكلام فيها في مواضع:

#### الأول: في بيان كيفيتها الموظفه

و الأقوى أنّ الواجب أربع تلبيات، يأتي بهنّ كيف شاء من الصور الوارده في الروايات (٢).

و لو أخذ بعض التلبيات على نحو ما في روايه، و كمل الباقي من غيرها، فلا مانع، و هي كثيره:

منها: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إنّ الحمد و النعمه لك و الملك، لا شريك لك.

و منها: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك.

و منها: لبيك اللهم لبيك، إنّ الحمد و النعمه لك و الملك، لا شريك لك، لبيك ذا المعارج لبيك، إلى أن قال: و اعلم أنّه لا بدّ لك من التلبيات الأربع التي كنّ أوّل الكلام، و هي الفريضه، و التوحيد، و بها لبّي المرسلون.

١- في نسخه: الإعلام.

٢- انظر الوسائل ٩: ٥٣ أبواب الإحرام ب ٤٠.

و منها: لبيك اللهم لبيك، لا شريك لك لبيك، لبيك ذا المعارج لبيك، لبيك بحجّه تمامها عليك.

و منها: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إنّ الحمد و النعمه لك، لا شريك لك لبيك، و هذه الأربعة مفروضات.

و منها: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إنّ الحمد و النعمه لك و الملك، لا شريك لك.

و منها: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إنّ الحمد و النعمه و الملك لك، لا شريك لك.

و منها: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إنّ الحمد، و النعمه لك و الملك، لا شريك لك لبيك.

(و منها: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إنّ الحمد و النعمه لك و الملك، لا شريك لك لبيك) (١).

و منها: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إنّ الحمد و النعمه لك و الملك، لا شريك لك، لبيك بمتعته بعمره إلى الحجّ (٢).

و فى كلام بعض الفقهاء ما لا يوافق الروايات من الهيئات (٣)، و يظهر من بعض كلماتهم وجوب ما يزيد على الأربع (٤) و هو مردود بالإجماع و الأخبار (٥).

و لا حاجة إلى الإتيان بفتح «إنّ» مرّه فى وجه ضعيف و كسرّها أخرى، و تقديم «لك» على «الملك» ثم تأخيرها، و لا إلى الإتيان بالتلبيه مرّه قبل قوله: «إنّ الحمد لك» إلى آخره، و بعدها أخرى، و التلبيه بعد «لا شريك لك» و قبلها.

١- ليس فى «ص».

٢- انظر الوسائل ٩: ٥٣ أبواب الإحرام ب ٤٠.

٣- الدروس ١: ٣٤٧، إرشاد الأذهان ١: ٣١٥.

٤- الاقتصاد: ٣٠١.

٥- انظر الوسائل ٩: ٥٣ أبواب الإحرام ب ٤٠.

و يجب الإتيان بها على الوجه المشروع، فلو عصى بها مولاها، أو عنى للإشارة إلى الطعن على مؤمن، أو أزعج بها العاملين أو غيرهم حتى خيف عليهم [لم يصح].

ثم الإتيان بها على النحو المألوف، فلو فصل الحروف أو بدّل حرفاً أو حرّكها أو بسكون، أو سكوناً بحركه ممّا يدخل في الصيغه، أو فكّ إدغاماً، أو بدّل فتح الكاف بحركه أخرى، أو جمع بين حركتها و همزه اللهم في الدرج، فتدور الصّحّه حينئذٍ بين الوقف مع السكون، و كذا مع الحركه في وجه آخر و إبقاء الهمزه، و بين الدرج و حذفها.

و الممنوع عن الإتيان بها لنقص فيه أو لغير ذلك يعقدها بقلبه، و يحرك لسانه، و يُشير بيده قاصداً لمعناها. فتلييه الأخرس، و تشهده، و قراءته القرآن في الصلاة: تحريك لسانه، و إشارته بإصبعه.

و من عجز عن بعضها أتى بالبعض الآخر مع العقد، و مقارنته، و يحتمل قصر هذا الحكم على خصوص مؤوف اللسان.

و إذا عجز عن الجميع، أتى بالترجمه الموافقه للأدب. و لسان العرب مقدّم على باقي الألسن، و يحتمل تقديم العجمي على البواقي، و في تقديمها على المحرّف العربي أو المحرف العربي عليها إشكال.

و يقوى القول بوجوب الاستنابه، ثم القول بوجوب الأمرين معاً غير بعيد، و يجرى إيقاع صورتها، و قصد معناها مجملاً عن تصويره مفصلاً. و لو قصد بالخطاب غير الله من نبي مرسل أو ملك مقرب، وقعت لاغيه.

### الثاني: فيما يستحب من الإضافة إليها

يُستحب بعد التلبيات الأربع أن يقول: «إنّ الحمد، و النعمه لك، و الملك، لا شريك لك لئيك، لئيك ذا المعارج لئيك، لئيك داعياً إلى دار السلام لئيك، لئيك غفّار الذنوب لئيك، لئيك أهل التلبيه لئيك، لئيك ذا الجلال و الإكرام لئيك، مرهوباً و مرغوباً إليك لئيك، لئيك تبدأ المعاد إليك لئيك، لئيك كشاف الكرب العظام لئيك، لئيك عبدك و ابن عبدك لئيك، لئيك يا كريم لئيك».

و فى بعض الأخبار بعد قول: لبيك تبدأ المعاد إليك لبيك: «تستغنى و نفتقر إليك لبيك، لبيك مرهوباً و مرغوباً إليك لبيك، لبيك إله الحق لبيك، لبيك ذا النعماء و الفضل و الحسن الجميل لبيك، لبيك كشاف الكرب العظام لبيك، لبيك عبدك و ابن عبدك لبيك، لبيك يا كريم لبيك» (١).

و زياده: «بمتعته بعمره إلى الحج» (٢) أو زياده: «بحجته تمامها عليك» (٣)، و زياده: «أتقرب إليك بمحمد و آل محمد لبيك» (٤) و فى بعضها: «لبيك فى المذنبين لبيك» (٥).

### الثالث: فيما يستحب فيها

#### إشاره

و هو أمور:

#### أحدها: أنه ينبغي للملئى أن يرى نفسه بمحضر الخطاب،

حتى كأنه يرى عظمه ربّ الأرباب، فيهتزّ من الخشيه و الهييه عند ردّ الجواب، و أن يعزم على الانقياد و الامتثال عند تلييته، و القيام بما خاطبه به من عبادته.

و يلبس ثياب الحياء و الوقار، و يتذللّ كمال التذلل بين يدي العزيز الجبار، فإنّ اللفظ إذا تجرّد من هذه الأحوال، كان شبيهاً بألفاظ المجانين و الأطفال.

فكم من الفرق بين مخاطبه العشاق، و مخاطبه الكاذبين بالحبّ، المتّصفين بالنفاق.

و كم من الفرق بين من أشبهه فى معرفته بالله بين من دخل النار فأحرقته، و من دخلها فمسّيته، و من دنا منها و ما أصابته، و من اهتدى إلى معرفتها بالآثار، و من لم يعلم بوجودها إلا من الأخبار، جعلنا الله و إياكم من أهل الحبّ الصادق، و شغل قلوبنا، و ألسنتنا عن ذكر المخلوقين بذكر الخالق.

١- التهذيب ٥: ٩١ ح ٣٠٠، الوسائل ٩: ٥٢ أبواب الإحرام ب ٤٠ ح ٢.

٢- التهذيب ٥: ٨٤ ح ٢٧٧، الاستبصار ٢: ١٦٩ ح ٥٥٩، الوسائل ٩: ٥٣ أبواب الإحرام ب ٤٠ ح ١.

٣- التهذيب ٥: ٩٢ ح ٣٠١، الوسائل ٩: ٥٣ أبواب الإحرام ب ٤٠ ح ٣.

٤- المقنع: ٦٩، مستدرک الوسائل ٩: ١٨١ أبواب الإحرام ب ٢٧ ح ٨.

٥- الكافي ٤: ٣٣٦ ح ٤، الوسائل ٩: ٥٤ أبواب الإحرام ب ٤٠ ح ٩.

### الثاني: أنه يستحبّ تجديدها في كل حين؛

لأنها شعار للإحرام، و متضمّنه لجواب الملك العلام، مع كثير من الأذكار، كما تضمّنه ما مرّ من مضامين الأخبار (١).

وقد روى: أنّ من لبى سبعين مرّة في إحرامه إيماناً و احتساباً أشهد الله له ألف ملك ببراءته من النار، و براءته من النفاق، و أنّه ما من مُحرم يُضحى ملبياً حتّى تزول الشمس إلا غابت ذنوبه معها (٢)، و في مرفوع جابر: «ما بلغنا الروحاء حتى بحت أصواتنا».

و يتأكد استحبابها عند كلّ صعود على أكمه أو شجره أو دابّته أو نحوها، و هبوط منها أو من الوادي، و حدوث حادث من نوم أو يقظه أو ملاقاه أحد، و صلاة مكتوبة أو نافله، و في الأسحار.

### الثالث: أنه يستحبّ الجهر بها للحاجّ من الرجال، دون النساء و الخنثى

على طريق المدينة حين يحرم إن كان راجلاً، و إذا علت راحلته البيداء إن كان راكباً، و لا مانع من العكس، و لو أّخر التلبيه إلى علوّ البيداء أو قبل ذلك راجلاً أو راكباً، فلا بأس.

و الأحوط أن يقرن التلبيه بتيه الإحرام، و المراد بعلوّ البيداء مبدأ علوّها عند أول ميل على اليسار، و الحكم باستحباب تأخير الجهر عن زمن الإحرام بمقدار قليل من الزمان، بل تأخير التلبيه من الأصل للحاجّ على طريق المدينة و غيره متمتّعاً أو لا، و للمعتمر متمتّعاً أو مفرداً غير بعيد.

و المرجع في معرفه السرّ و الجهر إلى العرف، و البيداء على ميل من ذى الحليفة، و ذو الحليفة ماء لبني جُشم على سته أميال من المدينة (٣).

### الرابع: ان تنتهى التلبيه استحباً

و لا- يبعد الوجوب للحاجّ متمتّعاً أو مقرناً إلى الزوال من يوم عرفه، و إلى مشاهده بيوت مكّه القديمه للمعتمر عمره التمتع، و يحصل

١- الوسائل ٩: ٥٣ أبواب الإحرام ب ٤٠.

٢- الكافي ٤: ٣٣٧ ح ٨، الوسائل ٩: ٥٦ أبواب الإحرام ب ٤١ ح ١.

٣- انظر المصباح المنير: ١٤٦.



بالوصول إلى عقبه المدنيين، و غير المبصر يرجع إلى المبصر، و الماشى فى الظلام إلى الخبير.

و المعتمر بالعمرة المفردة (١) إذا خرج من مكّه إلى أدنى الحلّ يقطع عند مشاهدته الكعبه، و إلا- فمن حين دخول الحرم. و يستحبّ تأخير الجهر للحاج من مكّه إلى الإشراف على الأبطح.

و يظهر من بعض الأخبار استحباب ترك التلبيه إلى بلوغ الردم (٢)، و الردم كالأبطح، و الظاهر عدم لزوم موضع معروف ترى منه مكّه.

و الذى يظهر من اختلاف الأخبار عدم لزوم الإسرار و لا الإجهار بالنسبه إلى الحدود، و لا المقارنه للإحرام، و الأحوط الإتيان بالتكبيرات سرّاً عند عقد الإحرام، ثمّ يجهر بها فى موضع الإجهار.

### الرابع: فى حكمها

#### إشاره

و ينكشف بأمور:

#### أحدها: التيه،

و الظاهر الاكتفاء فيها بتيه الإحرام، مُستدامه كسائر الأجزاء المرتبطه؛ لأنّها من التوابع، و الأحوط أن ينوى التلبيات الأربع بعد (٣) إحرام عمره التمتعّ أو حجّه أو قسيميه أو العمرة المفردة لوجه الله، فقد بانّ أنّه لا- تجب التيه من أصلها، و لا- تلزم قيودها، و لا يفسد تركها عمداً، و لا سهواً. و يغنى استدامه تيه الإحرام عنها، فإن لم يستدم تيته الإحرام، وجبت تيتها.

و لو نوى ما زاد على الأربع على وجه الجزئيه أو ما نقص عنها على وجه التماميه أو أدخلها فى غير النوع المذى وُظفت له على وجه العمد، بطلت من أصلها. و إذا كان ذلك مع السهو، صحّت، و ألغى الزيادة، و أتمّ النقيصه، و عدل إلى النوع المراد. و لو قصد إدخال الزائد فى الأجزاء بعد الفراغ، شرّع، و لم يفسد الماضى.

١- فى نسخه: المتمتعّ بها، بدل المفردة.

٢- الكافى ٤: ٤٥٤ ح ١، الوسائل ٩: ٦٣ أبواب الإحرام ب ٤٦ ح ٤.

٣- فى «ص»: بعقد، و فى نسخه فيه: لعقد.

و لو ترك نية الإحرام و نحوها من الأجزاء المنفصلة و لم (١) يكن مُستديماً لتيه المجموع، بطل، و لو استدام، احتملت صحته.

### ثانيها: أنها في حج التمتع و الإفراء و العمرتين بمنزله تكبيره الإحرام في الصلاة،

غير أن التكبير يُعتبر فيه المقارنه دونها، فلا ينعقد الإحرام بمحرّمات الإحرام من جماع، و صيد، و طيب، و نحوها.

و يتخبر القارن في عقد إحرامه بها، أو بالإشعار المختصّ بالبدن أو التقليد المشترك بينها و بين غيرها، فإنهما قائمان مقام التلبيه. و لو جئى بأحد القسمين ثم بها، أو بالعكس، كان (٢) الأخير سنّه.

و لبس الثوبين مجزّداً عنها لا يقتضى إحراماً، و لا تحريماً.

و لو أتى بأحدهما، ثم بالآخر على قصد السنّه، ثم بان فساد الأوّل، فالأقوى الصحه.

### ثالثها: أنه يستحبّ بعد الإتيان بها أحد أمرين:

إما الإشعار للبدن بشقّ الجانب الأيمن من سنامها، و لطح ذلك الجانب بذلك الدم، قاصداً للإشعار، بأنّه هدى، و إذا تكثرت البدن أو زادت على الواحد، دخل بينها و أشعرها يميناً و شمالاً.

و الظاهر أن ذلك تخفيف و رخصه، و لا بدّ من استغراقها بالإشعار، و هو أن يشقّ جلدها، أو يطعنّها حتّى يخرج الدم، و يظهر من الأخبار الاختصاص بالسنام (٣).

و إما التقليد، و هو مشترك بين البدن و غيرها، و يتحقّق بتعليق نعل قد صلّى المقلّد فيه. و يستحبّ أن يكون خلقاً، و أن يكون معقولاً، و الأحوط الاقتصار عليه، و إن كان القول بإجزاء الخيط و السير و نحوهما لا سيّما إذا صلّى فيها قوياً. و أقرب منها باقى ملابس القدم، مع الصلاة فيها.

١- فى «ح»: و لو لم.

٢- فى «ح»: كما أنّ.

٣- الفقيه ٢: ٢٠٩ ح ٩٥٥، الوسائل ٨: ٢٠١ أبواب أقسام الحجّ ب ١٢ ح ١٤.

و لا- فرق فى الصلاه بين الفرض و الندب، و لا- بين اليوميه تماماً أو قصراً و غيرها، و لا- بين التحمليه و غيرها. و الظاهر عدم جريان الحكم فى صلاه الجنازه، و فى الاحتياطيّه يقوى الجواز. و لو صلى بعض الصلاه، لم يجز، و الفاسد من الصلاه لا عبره به. و الظاهر اعتبار استمرار التقليد، و عدم لزوم استمرار أثر الإشعار، فلو غسل الدم و عوفى الجرح، لم يحتج إلى إشعار، و يستحبّ الجمع بينهما، و إذا جمع فله حلّ القلاده فى الأثناء على إشكال.

و الأقوى اشتراط المباشره إلا مع العجز، و تُعتبر التيه فيهما، و الأحوط تعيين العمل الذى أحرم له.

و يُستحبّ القيام فى الجانب الأيسر للإشعار، و أن تُشعر باركه، و أن يستقبل بها القبلة ثمّ تناخ، و دخول المسجد، و صلاه ركعتين، ثمّ الخروج إليها، و إشعارها، و قول: «بسم الله، اللهم منك، و لك، اللهم تقبّل منى» و لو كان المشعر و المقلّد مغصوبين، أو آلتا الإشعار و التقليد مغصوبتين بطلا. و لا يبعد ذلك فى غصب المكان. و لو لم يعلم بالغصبيه، قوى الجواز.

و لو علم فى الأثناء بغصبيه المُشعر أو المقلّد أو النعل، استبدلّ به غيره، و لا يبعد القول برجوع الحجّ إلى الأفراد. و فى المقام أبحاث كثيره، تجىء إن شاء الله تعالى فى مسائل الهدى.

### الفصل الثالث: فى لبس ما يلزم المحرم

#### إشاره

و فيه مباحث:

#### الأول: فى حكمه

يجب اللبس على المحرم بجميع أقسامه، فلا يجوز أن يحرم عرياناً.

و المدار على تحقّق اسم اللبس عرفاً، فلا يتحقّق بالتعصيب، و لا بمجرد الطرح، و لا مع التجافى كثيراً. و فى المملصوق و ما وضع نحو على الكيس إشكال.

و ليس بشرطٍ فى صحّه الإحرام، بل هو واجب خارجى، و يجوز تقدّمه

على التلبيه، و تأخره، و لا تجب المباشره فيه، بل تكفى فيه مباشره الغير.

و المدار على كونه لابساً على نحو (١) اللباس، فلو سقط لباسه فى بعض الأوقات أو نزع به بسبب، لم يخل (٢) به، و يلزم تداركه من دون فصل طويل. و لو كان لابساً سابقاً، اكتفى به، و لا حاجه إلى نزعها ثم لبسه.

### الثانى: فى عدد الملابس

لا- حد له فى جانب الزيادة، و لا يجوز الاقتصار على ثوب واحد مع الاختيار، و لو بدله مره أو مرّات، بحيث لا يخرج عن اسم اللباس، فلا بأس، و إن كان الأفضل أن يطوف بما أحرم به.

و لو كان الثوب محشواً، أو كانت ثياب متعدده خيط بعضها إلى بعض فتكاثفت، كانت بحكم الواحد. و لو لبس ثوباً واحداً طويلاً، فاتزر ببعضه و؛ (٣) ارتدى بالباقي لم يجتزئ به فى وجه قوى.

### الثالث: فى شروطه

يُشترط أن لا يكون مذهباً للرجال و الخناثى، و لا حريراً خالصاً لهم، و فى الحرير للنساء إشكال، و الأتقى الجواز.

و أن لا يكون مغصوباً، و لا متنجساً بغير المعفو عنه.

و لا من جلود الميتة، و لا من أشعار أو أوبار أو جلود ما لا يؤكل لحمه، و لا مما اتصل به شىء من فضلاته، أو دخل فيها شىء من أجزائه، سوى الخزّ جلدًا و صوفاً، و مدار تحقيقه على العرف، و فى الجلود كلّها إشكال.

و لا مما لا يستر البدن به وحده، و لا من غير معتاد اللبس، كالمصنوع من الحشيش و الليف و باقى النباتات. و الظاهر أنه لا بأس به إذا صنع بصورة اللباس، كما نقل عن

١- فى «ص» زياده: لبس.

٢- فى نسخه من نسخ «ص»: يحل.

٣- فى «ح»: أو.

بعض صلحاء الناس.

و أن لا يكون من المخيط إلا مع التعذّر، فيسوغ له إلقاءهما عليه منكوساً، و قلب ظاهرهما إلى باطنهما، و سيجى ء تمام الكلام فيه، و تكفى استدامه اللبس عن ابتدائه، و يجوز تقدّمه على التلبيه، و تأخره، و لا يتم الإحرام باللبس قبل التلبيه، فله استباحه المحرّمات بعده و قبلها.

و من شروطه التّيه، و تجزى استدامه تّيه الإحرام عن نيّته، و مع عدم الاستدامه لا بدّ منها، و لا حاجه فيها بعد قصد القربه إلى شى ء، و الأحوط فيها أن ينوى اللبس للإحرام بنوع خاصّ من أقسام الحجّ أو من قسمى العمره.

### الرابع: فى كيفيته

يكفى على الأقوى ما يتحقّق به مُسمّى اللبس عُرفاً ممّا (١) يدخل فى اسم المئزر و الرداء عرفاً. و قيل: يُعتبر فى الإزار ستر ما بين السرّه و الركبه، و فى الرداء ستر المنكبين (٢).

و لها آداب:

منها: أن يتزر بأحدهما كيف شاء، و يتوشّح بالآخر، بأن يدخل طرفه تحت إبطه الأيمن، و يلقيه على عاتقه الأيسر، كالتوشّح بالسيف، و يرتدى به فيلقيه على عاتقيه جميعاً، و يسترهما به.

و لا يتعيّن شى ء من الهيئتين، بل يجوز التوشّح به بالعكس بإدخال طرفه تحت الإبط الأيسر، و إلقائه على الأيمن، و الظاهر أنّ التوشّح يشملهما معاً.

و منها: أن لا يعقد الإزار على رقبته، و لكن يثنيه على عاتقه.

و منها: أن يشدّ الإزار بشى ء سواه من مكه (٣) أو غيرها، و فى مكاتبه صاحب الزمان روحى له الفداء فى جواب (من سأله) (٤) هل يجوز للمحرم أن يشدّ المئزر

١- فى «ص»: بما.

٢- المدارك ٧: ٢٧٤، الكفايه: ٥٨.

٣- كذا، و يحتمل: تكه.

٤- فى «ح» مسأله.

على عنقه بالطول، أو يرفع من طرفيه إلى حقويه و يجمعهما إلى خاصرته، و يعقدهما، و يخرج الطرفين الأخيرين من بين رجليه، و يرفعهما إلى خاصرته، و يشدّ طرفيه إلى وركيه، فيكون مثل السراويل يستر ما هناك، فإنّ المئزر الأوّل كنا نتزر به إذا ركب الرجل جملة أو كشف ما هناك، و هذا أستر، فأجاب عليه السلام «جائز أن يتزر الإنسان كيف شاء إذا لم يحدث في المئزر حدثاً بمقراض و لا- إبره يخرج عن حدّ المئزر و غرزه غرزاً و لم يعقده و لم يشدّ بعضه ببعض، و إذا غطّى السرّه و الركبتين كليهما فإنّ السنّه المجمع عليها بغير خلاف تغطيه السرّه و الركبتين، و الأحبّ إلينا و الأكمل لكلّ أحد شدّه على السبيل المألوفه المعروفه جميعاً إن شاء الله تعالى» (١)، و تظهر بعض السنن منها.

و منها: أن يكون من القطن؛ لأنّه لباس النبيّ و الأئمّه، و لم يكن النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم يلبس الشعر و الصوف، إلا من علّه، و قد أحرم بثوبى كزُسُف (٢)، عاميين، عبرى، و أظفار (٣)، و ربّما يقال باستحبابهما لذلك.

و منها: أن يكونا أبيضين؛ لكونها خير الثياب، و أفضلها، و أحسنها، و أطيبها، و أظهرها.

و منها: أن لا يكونا أسودين، لكراهه لبس السود (٤) إلا فى ثلاثه: الخفّ، و العمامه، و الكساء؛ و لأنّه لباس فرعون، و للنهى عن الإحرام بالثوب الأسود (٥).

و منها: أن لا يكونا مصبوغين بالعضفّر و نحوه ممّا فيه شهره، و زاد بعضهم كلّ مصبوغ بطيب غير محرّم (٦).

و منها: أن لا تكون و سخته؛ لقول أحدهما عليهما السلام: «فى الإحرام بالثوب

١- الاحتجاج: ٤٨٥، الوسائل ٩: ١٣٦ أبواب تروك الإحرام ب ٥٣ ح ٣.

٢- الكزُسُف: القطن. المصباح المنير: ٥٣٠.

٣- الكافى ٤: ٣٣٩ ح ٢، الفقيه ٢: ٢١٤ ح ٩٧٥، الوسائل ٩: ٣٦ أبواب الإحرام ب ٢٧ ح ٢.

٤- فى «ص»: السواد.

٥- الكافى ٤: ٣٤١ ح ١٣، الفقيه ٢: ٢١٥ ح ٩٨٣، التهذيب ٥: ٦٦ ح ٢١٤ الوسائل ٩: ٣٦ أبواب الإحرام ب ٢٦ ح ١.

٦- الوسيله: ١٦٤.

الوسخ لا أقول حرام، لكن تطهيره أحبّ إلى» (١).

و روى: كراهه النوم على الفراش الأصفر، و المرفقه الصفراء (٢)، و ألحق بعضهم كلّ مصبوغ (٣).

### الخامس: فيما يتعلّق بأحكامه

يجب شراء الثوبين أو استيجارهما بثمن المثل أو ما زاد ما لم يلزم الضرر الكلى إن لم يكونا عنده مملوكين أو مستعارين مثلاً و إذا عجز عن الاثنين، لبس الواحد. و فى لزوم لبس شىء من الثوب، و التسترّ بالثياب و نحوه وجه.

و يُستحبّ أن يكونا سالمين من الشبهه و القذاره، شريفين بالصلاه بهما أو بالتبرّك بالأماكن المشرفه، و عمّا على المحرم بهما و لو ثانياً إلا مع الشرط إلا فى العبد و الصبى، و قد مرّت الإشارة إليه.

و يُستحبّ اتّخاذهما للكفن، و جعلهما محلّاً للعباده، و لا يخرجان عن الملك، فإن شاء باعهما بعد الفراغ أو تصدّق بهما. و لو دار الأمر بين البقاء عرياناً، و بين لبس المحرّم بالأصل كالمغصوب، و الحرير، و المذهب، لمن يحرم عليه، و جلد الميتة، و نحو ذلك قدّم العراء، و فيما حرم للإحرام يحتمل ذلك، و التخيير.

و غير المكلف يُشارك المكلف فيما حرم للإحرام، و فيما حرم لذاته إشكال، و الأحوط الاشتراك، و مع الغفله، و السهو، و النسيان، و الجهل بالموضوع يحصل العذر. و إذا ذكر، عمل بمقتضى الذكر.

و لو كان الثوبان مشتركين بين محرمين، و أمكن استقلال كلّ واحد بواحد، و جب. و يحتمل المهايا بهما، و الاقتراع. و لو كان المشترك واحداً، و ليس عندهما غيره، قام احتمال وجوب القسم، فيحرم كل واحد منهما ببعض، و الاقتراع، و المهاياه.

١- الكافي ٤: ٣٤١ ح ١٤، الفقيه ٢: ٢١٥ ح ٩٨٠، الوسائل ٩: ١١٧ أبواب تروك الإحرام ب ٣٨ ح ١.

٢- الكافي ٤: ٣٥٥ ح ١١، الفقيه ٢: ٢١٨ ح ١٠٠٢، الوسائل ٩: ١٠٤ أبواب تروك الإحرام ب ٢٨ ح ١ و ٢.

٣- النهايه للشيخ الطوسى: ٢١٧، الجامع للشرائع: ١٨٥.

و لو نسى لبسهما، لبسهما حيث ذكر. و لو تعذر اللبس، و أمكن الإتيان بما يشبهه من لصوق أو لفّ، احتمل وجوبه. و لو استعار ثوباً أو ثوبين جاز للمستعير الرجوع بهما قبل لبسهما بقصد الإحرام، و كذا بعده على إشكال.

و يقوى الإشكال فيما إذا أعار ثوباً للصلاه، لا سيّما إذا كانت فرضاً.

و لو تعذر جمعهما، و يمكن من الواحد، ففي الحكم بالتخيير.

أو ترجيح المتر على الرداء أو بالعكس إشكال. و لو طال، و أمكن جعله اثنين، وجب.

### الفصل الرابع: فى أحكامه

#### إشارة

و فيه مطالب:

#### الأول: فى أنه يجب الإحرام مقتداً بنوع من أنواع الحجّ، و العمره وجوباً أصلياً،

#### إشارة

لمن تقدّم وجوب النسك عليه، و شرطياً لغيره على كلّ من أراد دخول موضع مكّه القديم، دون الجديد، بكّله أو بعضه، حيث يُسمّى دخولاً، بل دخول الحرم أيضاً فى وجه قوى، أراد الوصول إلى الكعبه أو لا، من أهل مكّه أو من خارج.

و يجوز أن يتولّى الإحرام عن المجنون، و الصبى، و المغمى عليه، و لثيه أو غيره، و لا يلزم الإحرام عنهم، و لا عن المريض، و المبطون، و كلّ معذور.

و من أفسد إحرامه أتمّه، و فصل به، و قضى ما فعله. و إذا لم يتعيّن عليه نوع، كان مخيراً فى عمله، و إن تعيّن تعيّن.

و إذا نسى الإحرام أو جهله أو تعمّد عدمه، وجب عليه الإتيان به من محلّ ينعقد إحرامه فيه، و إلا فمن موضع الإمكان. و من فعل ذلك مرّه أو مراراً. عصى، و لا قضاء عليه، إلا أن يكون واجباً عليه من قبل.

و لو اشتبهت الحائض و النفساء و المستحاضه، فزعمت أنّها لا يلزمها الإحرام إلا مع الطهر، وجب عليها الإحرام من أدنى المواقيت، و إن تعذر فمن محلّ الإمكان.



وإذا أحرَمَ المخالف من الميقات على وفق مذهبه، ثم استبصر قبل دخول مكة أو

بعده، اجتزأ بما فعل. و إذا أسلم الكافر بعد مجاوزة الميقات، رجع إليه في وجه قوئى، و يحتمل اختصاص الحكم بمن دخل من خارج الحرم.

و ليس من البعيد أن يقال: إنَّ الحكم لكلِّ من خرج منها، غير أن تمشيته إلى ما دون محلِّ الترخُّص محلّ كلام.

و إذا بلغ الصبى، أو أفاق المجنون، أو عوفى المريض، أو ارتفع عذر المعذور بغير هذه الأمور قبل الدخول فى مكّه أو الحرم، وجب عليه الرجوع إلى الميقات.

و إن دخل أو تعذّر عليه الرجوع إلى الميقات، فإلى أدنى الحلّ، فإن تعذّر فمن موضعه.

و لا يبعد أن يقال: إنَّ المعذور لا يعود بعد الدخول، و يختصّ العود بالعامد، و لا يبعد لحوق الجاهل بالحكم به. و تخصيص الحكم بمن أراد حجّاً أو عمره تمتّع، دون من أراد العمره المفردة خصوصاً إذا قصد الدخول بعد مجاوزة الميقات غير بعيد.

### و يُستثنى من ذلك أمور:

#### أحدها: من يتكرّر دخوله فى كلّ شهر من حطّاب، و حشاش، و راع، و ناقل ميره،

و صاحب ضيعه يتكرّر إليها دخوله و خروجه، و من عادته تلقى الركبان لبيع أو شراء أو التنزّه أو الخروج للمحافظة أو العبادة فى المساجد، و الدوران فى محال الطاعة، إلى غير ذلك.

و يشترط عودهم قبل مضيّ شهر. و لو مضى لهؤلاء شهر بين الإحرامين، لم يجب عليهم على إشكال. و لو خرج من هؤلاء خارج لغير عمله المتكرّر، و جب عليه الإحرام. و لو أخذ منهم حلبهم أو حشيشهم أو حطبهم فى الطريق، لم يرتفع حكمهم. و إذا تجاوزوا محلّ ترددهم، و خالفوا مقتضى عادتهم، ارتفع حكمهم، حتى يصير مُعتاداً.

و الظاهر تمشيه الحكم إلى من كان تردده فى معصيه، كعمّال الظلمه، و تبديل الصنائع لا يغيّر الحكم. و إذا خرج فى عمل عازم على تكرّره، ألحق بمن تكرّر منه على إشكال، و لا يلحق بهم من تكرّر سفره إلى المواضع البعيده.

**ثانيها: من سبق له الإحرام قبل مضي شهر عددي ثلاثين يوماً،**

و لا اعتبار بحساب الليالي من ابتداء إحرامه، لا إحلاله على الأقوى، فيعتبر من حين التلبيه، و قد يقال: باعتبار زمان التيه.

و لو تجرّد الحجّ أو عمره عن الإحرام مع النسيان، حتّى دخل في العمل، أجرى عليه حكم الإحرام. و كذا الكلام في تمشيه الحكم إلى إحرام الحجّ و عمره الفاسدين.

و لو شكّ أو ظنّ من غير طريق شرعي بانقضاء المدّه، حكم بالعدم.

و يجرى الحكم في إحرام المميّز على الأقوى، فلو بلغ قبل الدخول بعد الإحرام اجتراً به.

و يقوى الاكتفاء بإحرام الولي عن المجنون. فلو عقل قبل الدخول اجتراً بإحرام الولي.

و هل الحكم على طريق العزيمه أو الرخصه وجهان، أقواهما الثاني.

ثمّ الحكم يقتضى تخصيصاً بحكم الفصل بين العمرتين لو قلنا بوجوبه، و بحكم وجوب الإحرام من مكّه في حجّ التمتع، إلا أن يقال: بأنّه يحرم بعمره مفرده، و بعد الإحلال ينوى الحجّ، و فيه منافاه لارتباط عمره التمتع بالحجّ.

**ثالثها: من دخل بقتال مُباح في زعمه أو في الحقيقة،**

فلو انكشف له عدم الإباحه بعد الدخول، دخل في غير المحرم. و في أصل الحكم، ثمّ في تعميمه لغير النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم، و لغير قتال الكفّار من قتال دفاع و نحوه إشكال.

و إلحاق العبيد الواجب عليهم خدمه مواليهم و البريد بعيد.

**الثاني: أنه لا يجوز لمحرم إنشاء إحرام آخر بنسك آخر أو بمثله قبل إكمال الأول،**

و يجب إكمال ما أحرم له من حجّ أو عمره، واجباً أو مندوباً، إلا ما سيجيء في باب التقصير، و في العدول، و في مثل حدوث الحيض بعد الأربعة أشواط، و في الصدّ و الحصر. و في وجوب الإتيان بالحجّ بعد الإتيان بعمرته مع ندبه و قصد التمتع بها إليه و عدمه وجهان، أقواهما الثاني.

**الثالث: أنه يجوز لمن نوى الإفراء**

قيل: و كذا القارن، و لو (١) لم يكن متعیناً عليه (٢) بعد دخول مكّه الطواف، و السعى، و التقصير، و جعلها عمره التمتع، بشرط أن لا- يلبي مَرّه أو أكثر بعد الطواف أو السعى قبل التقصير. فإن لبى ناوياً للمتعه أو ناوياً لخلافها، أو ذاهلاً عن التيه، عاد إلى إفراده، و بطلت متعته. و لا- عبره بالتليه، عن سهو أو غلط أو نحوهما، و لا بما جيئ بها بوضع محرّم؛ لاشتمالها على الغناء، أو لمنع مفترض الطاعه عنها. و مجرد تغير القصد غير مفيد إنّما المدار على التليه.

**الرابع: أنه مما يرفع وجوب الإتمام اشتراط الحلّ على الله بعد الحبس من المحصور**

الرابع: أنه مما يرفع وجوب الإتمام اشتراط الحلّ (٣) على الله بعد الحبس من المحصور

بمرض أو جرح أو كسر و شبهها من عوارض البدن، فإنّ الشرط حيث يقيّد بالعدر يرفع وجوب إتمام المندوب و الواجب في تلك السنه من حجّ أو عمره، و يرفع استدامه الإحرام، و يحلّل المحرّمات من النساء و غيرها، و يرجع إلى أهله حلالاً، و يجزيه الهدى في محلّه. ثمّ إن كانت ذمّته مشغوله، عاد البعيد في السنه الثانيه.

و إن لم يكن اشترط، أرسل بهديه، و لا يحلق حتّى يبلغ الهدى محلّه، و يبقى على إحرامه من النساء حتّى يأتي بحجّ أو عمره، و يحلّل منهما؛ إلا في عمره التمتع، فإنّه لا يلزم فيها طواف النساء.

و لو استقلّ كلّ من الصدّ و الحصر بالسبيّه، جاء حكم الحصر. و إن كان كلّ منهما جزء علّه، احتمل ذلك، و عكسه. و الظاهر أنّ التحلّل رخصه لا عزمه.

و أمّا المصدود، فلمّا كان تحلّله بذبح الهدى في محلّ الصدّ، فلا يبعد أنّ ثمره الاشتراط سقوط الهدى.

و قد يقال: بأنّه مجرد تعبّد، و قيل: ثمرته سقوط الهدى (٤)، و قيل: سقوط

١- «لو» زياده: من «ح».

٢- الخلاف ٢: ٢٦٤ و ٢٦٩.

٣- الحل ليست في «ح».

٤- الانتصار: ١٠٥.

القضاء (١)، و يكتفى بهدى السياق عن غيره، و سيجىء الكلام فيه.

### الخامس: أنه لا منافاه بين الحيض، و النفاس، و الجنابه، و سائر الأحداث كبراً و صغاراً، و بين الإحرام.

و كذا غسل كل حدث لا- ينافى وجوب الحدث الآخر، سوى غسل الجنابه. و كذا جميع أغسال السنن، لا منافاه بينها و بين الأحداث، و يقوى ذلك فى الموضوعات الغير الرافعه.

### السادس: أنه لا يجوز الجمع بين إحرامين لنسكين، متماثلين أو متغايرين بالأصالة، و النياه، و التلقيق، إلا من الولى

إذا أحرم بالصبي، فيقصد نفسه، و المولى عليه معاً، فيما يظهر من الأخبار (٢). فلو أحرم بحج و عمره معاً، أو بحج واجب عن نفسه، و غيره، أو عمره كذلك، أو عن متعدّد من المنوب عنه، بطل. و فى المستحب لا يضرب الاشتراك.

### السابع: أن العزم على فعل المحرمات فى حال عقد الإحرام ينافيه،

و يحتمل عدم المنافاه و أمّا علمه بالإجبار فيها أو وقوعها بأجمعها مع النسيان، فلا منافاه فيه.

### الثامن: فى أن ترك لبس التوبين أو لبس ما لا يسوغ للمحرم لا يفسد،

و إنّما هو واجب خارجي. فلو أحرم عرياناً أو لابساً ما لا يجوز لبسه عمدًا، فلا يخلّ بإحرامه.

### التاسع: فى أنه إذا نوى نسكاً واجباً، و أحرم ندباً،

و بعد أن دخل فى الأفعال أو أتمها ذكر أنه مطلوب بواجب فى ذلك العام، ففى تنزيله منزله من ترك الإحرام، فيصح نسكه، و يكون كالتارك، أو يصح إحرامه و ربّما تظهر الثمره فى النذر و شبهها وجهان، و لعل الأقوى هو الأول.

### العاشر: فى أنه إذا عقد لواحد من التلبيه أو الإشعار و التقليد،

كان الثانى سنّه.

### الحادى عشر: فى أنه يكره دخول الحمام، و ذلك الجسد،

و جمعهما أشدّ كراهه.

### الثانى عشر: يكره الاحتباء للمحرم،

الثانى عشر: يكره الاحتباء (٣) للمحرم،

كما يكره فى المسجد الحرام.

---

١- التهذيب ٥: ٢٩٥.

٢- التهذيب ٥: ٤١٠ ح ٧٠، ٧١.

٣- احتبى الرجل: جمع ظهره و ساقيه بثوب أو غيره، و قد يحتبى بيديه. المصباح المنير: ١٢٠.

## الفصل الخامس: في مواقيت الإحرام

### إشاره

و هي جمع ميقات من الوقت، و هو مقدار من الزمان. و المراد هنا على وجه النقل أو المجاز، و احتمال الاشتراك لقدمها غير بعيد أماكن مخصوصه موظفه لإحرام الحج و العمره، لا يجوز الإحرام للمختار في حج أو عمره إذا مرّ بها إلا منها.

و هي ستّه: العقيق، و مسجد الشجره، و الجحفه، و يلملم، و قرن المنازل، و مكّه.

و احتسبها بعضهم عشره (١) بإضافه منزل من منزله أقرب إلى مكّه من الخمسه المذكوره، و محاذاه الميقات لمن لم يمرّ به و حاذاه، و أدنى الحلّ، و فحّ لإحرام الصبيان.

و إذا بُني على ذلك، أمكن احتساب موضع الإمكان لمن تعدّر عليه الرجوع إلى الميقات، و محل النذر، و ضيق عمره رجب، فيكون اثنا عشر (٢)، فينحصر البحث في مقامين (٣):

### الأول: في أقسامها

### إشاره

و هي ثلاثه عشر قسمًا:

### الأول: العقيق،

### إشاره

كما مرّ، و يُسمّى به عدّه مواضع، وضع لكلّ موضع:

### أحدها: ماء السيل،

و لخمسه مواضع، كلّ واحد في مكان من خمسه أماكن: المدينه، و تهامه، و الطائف، و نجد، و اليمامه، و ستّه مواضع أُخر، و المعنى هنا موضع تهامه.

و يدخل فيه أربعة مواضع: أحدها بريد البعث، و لعلّه سَمِيَ بذلك؛ لأنّه موضع بعث الجيش. و الظاهر أنّ له معنيين، يدخل في العقيق بأحدهما، و يكون هو المسلخ أو

---

١- الدروس ١: ٣٤٠.

٢- في «ص» زياده: أو ثلاثه عشر.

٣- بدلها في «ص»: مقامات.



أو بعضه، و يخرج بالآخر جمعاً بين الأخبار (١).

### ثانيها: المسلح

بالحاء المهملة واحد المسالِح، و هي المراقب مأخوذة من السلاح أو من السلح، و هو ماء الغدير، أو بالخاء المعجمه؛ لأنه يسلخ و ينزع فيه الثياب.

و المراد به: أوّل العقيق على الأصحّ فتوى و روايه (٢)، و هو أفضل ما يحرم فيه من العقيق. و الظاهر أنّ كلّ ما بَعُد منه، و ما بعد من المواقيت أفضل من القريب، و الظاهر اعتبار وجود المبدأ في مبدأ الشرع، فلا يتبدّل.

### ثالثها: غمره

على وزن ضربه و هي عقبه وسط العقيق، مكاناً، و فضلاً دون المسلح إلى مكّه مكاناً، و دونه فضلاً.

### رابعها: ذات عرق

بعين مهملة مكسوره، فراء مهملة ساكنه آخر العقيق بحسب المكائيه و الفضل، و هو كيلملم و قرن المنازل على مرحلتين من مكّه على الأقوى.

و سمّيت غمره باسمها، لغمرها بالماء، و ذات عرق لقلّه مائها، و الظاهر جواز الإحرام اختياراً و اضطراراً من المواضع المذكوره، و الظاهر دخول «و حره» فيه، و عدم دخول «بريد أو طاس» (٣).

و كيف كان، فالمدار على اسم العقيق في زمان صدور الأخبار، و مع عدم العلم بالتغيير، يبنى على مصطلح اليوم.

و هو ميقات لأهل نجد، و العراق، و من في جهتهم إذا جاءوا على طريقهم.

### الثاني: مسجد الشجره،

و ذكر بعضهم: أنه اختبره، فكان من عتبه باب المسجد النبوي المعروف بباب السلام إلى عتبه مسجد الشجره بذى الحليفه سبعة عشر ألف ذراع، و سبع مائه و اثنان و ثلاثون ذراعاً، و نصف ذراع (٤).

و يحتمل أنّ اختلاف التحديدات؛ لاختلاف محال المدينة و العمارات.

- ١- الوسائل ٨: ٢٢٥ أبواب المواقيت ب ٢.
- ٢- الفقيه ٢: ١٩٩ ح ٩٠٧، الوسائل ٨: ٢٢٧ أبواب المواقيت ب ٣ ح ٤.
- ٣- قال ابن شبيب: الغور من ذات عرق إلى أوطاس، و أوطاس على نفس الطريق. معجم البلدان ١: ٢٨١.
- ٤- خلاصه الوفاء بأخبار دار المصطفى: ٥٤٢، و حكاه عنه الفاضل الهندي في كشف اللثام ٥: ٢١٢.

و هو ميقات لأهل المدينة، و من مرَّ عليها، و هو معروف.

و قد يتوهم بعض الناس بمسجد آخر يُسمى مسجد علي عليه السلام.

و الظاهر دخول السقائف فيه، و الأولى تجنّبها، و الإحرام فى الموضع المكشوف منه.

و هو قطعه من ذى الحليفة بضَمِّ الحاء، و فتح اللام و بالفاء ماء من مياه بنى جشم، ثم سَمِيَ به الموضع.

و قد يُطلق على مسجد الشجره على سِتِّه أميال من المدينة. و قيل سبعة (١). و قيل: أربعة (٢). و قيل: خمسة (٣). و قيل: ثلاثة

(٤). و قيل: ميل (٥). و قيل: مرحلة (٦). و سَمِيَ ذا الحليفة لتحالفهم فيه، أو تصغير حَلَفَه واحده الحلفاء نبت معروف، و هو عن

مكّه على بعد عشر مراحل.

### الثالث: الجحفة،

و هى بجيم مضمومه، فحاء مهمله ففاء على سبع مراحل من المدينة، و ثلاث من مكّه، و بينها و بين البحر سِتِّه أميال، و قيل:

ميلان (٧).

و قيل: كانت قريه جامعه على اثنين و ثلاثين ميلاً من مكّه (٨).

و هى ميقات أهل الشام، و مصر، و المغرب، و كلّ من مرَّ عليها اختياراً إن لم يمرّوا بمسجد الشجره. تُسَمَّى المهيعه، بفتح الميم،

و إسكان الهاء، و فتح الياء، و العين.

و قد يقال: مهيعه، كمعيشه من الهيع، و هو السيلان.

١- معجم البلدان ٢: ٢٩٥ مادة «حلف».

٢- حكاية عن ابن حزم فى خلاصه الوفاء: ٥٤٢.

٣- سفرنامه ابن بطوطه ١: ١٣١.

٤- نقله عن الإسنوى فى خلاصه الوفاء: ٥٤٢، و ذكره فى المصباح المنير: ١٤٦.

٥- المبسوط ١: ٣١٣، المنتهى ٢: ٦٦٧.

٦- المصباح المنير: ١٤٦.

٧- ذكره فى كشف اللثام ٥: ٢١٢.

٨- القاموس المحيط ٣: ١٢١ مادة جحفة.

و سُمِّيت جُحْفَه؛ لأنَّ السَّيْلَ أَجْحَفُ بِهَا وَ بِأَهْلِهَا، وَ هِيَ مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَ مِنْ مَرَّ عَلَيْهَا، وَ عَلَى ذِي الْحَلِيفَةِ، مَعَ الْإِضْطِرَارِ.  
وَ إِنْ مَرَّ عَلَيْهَا مِنْ دُونِ دُخُولِ الْمَدِينَةِ أَوْ مَعَ دُخُولِهَا، وَ عَدَمِ الدُّخُولِ بِمَسْجِدِ الشَّجَرَةِ، جَازَ الْإِحْرَامُ مِنْهَا اخْتِيَارًا، عَلَى تَأَمُّلِ فِي الْأَخِيرِ.

#### الرابع: يلملم، و ألملم،

قيل: و الثَّانِي أَصْلٌ، فَرَجَعَ بِتَخْفِيفِ الْهَمْزِ إِلَى الْأَوَّلِ (١)، وَ قَدْ يُقَالُ: يَرْمَرُمُ.  
وَ الْمَعْرُوفُ أَنَّهُ جَبَلٌ (٢)، وَ قِيلَ: وَادٍ (٣)، فَإِنْ أَمَكْنَ الْجَمْعُ فِيهِمَا، وَ إِلَّا وَجِبَ تَكَرُّرُ الْإِحْرَامِ.  
وَ اشْتِقَاقُهُ مِنَ اللَّمَمِ بِمَعْنَى الْجَمْعِ.

وَ هُوَ عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ، مِيقَاتُ لِأَهْلِ الْيَمَنِ، وَ مِنْ يَمَّرُ عَلَيْهِ مِنْ جِهَتِهَا.

#### الخامس: قرن المنازل

بِفَتْحِ الْقَافِ، وَ سَكُونِ الرَّاءِ خِلَافًا لِلْجَوْهَرِيِّ: حَيْثُ زَعَمَ الْفَتْحُ، وَ زَعَمَ أَنَّ أُوَيْسًا الْقَرْنِيَّ بَفَتْحِ الرَّاءِ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ (٤).  
وَ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَغْلِيظِهِ فِيهِمَا، وَ أَنَّ أُوَيْسًا مَنْسُوبٌ إِلَى بَنِي قَرْنِ بَطْنٍ مِنْ مَرَادٍ. وَ يُقَالُ لَهُ: قَرْنُ الثُّعَالِبِ، وَ قَرْنٌ بِلَا إِضَافَةٍ وَ هُوَ جَبَلٌ مُشْرِفٌ عَلَى عَرَفَاتٍ، عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ عَنْ مَكَّةَ (٥).

وَ نَقَلَ: أَنَّ قَرْنَ الثُّعَالِبِ غَيْرُهُ، وَ أَنَّهُ جَبَلٌ مُشْرِفٌ عَلَى أَسْفَلِ مَنَى، بَيْنَهُ وَ بَيْنَ مَسْجِدِهَا أَلْفٌ وَ خَمْسَمِائَةٍ ذِرَاعٍ (٦).

وَ قِيلَ: هُوَ قَرْيَةٌ عِنْدَ الطَّائِفِ، أَوْ اسْمُ الْوَادِي كُلِّهِ (٧)، وَ قِيلَ: الْقَرْنُ بِالْإِسْكَانِ اسْمٌ

١- معجم البلدان ١: ٢٤٦، و ذكره في كشف اللثام ٥: ٢١٥.

٢- القاموس المحيط ٤: ١٧٧ مادة (لمه).

٣- إصلاح المنطق: ١٦٠، و نقله عنه في كشف اللثام ٥: ٢١٥.

٤- الصحاح ٦: ٢١٨١ مادة «قرن».

٥- انظر النهايه لابن الأثير ٤: ٥٤.

٦- ذكره في كشف اللثام ٥: ٢١٦.

٧- القاموس المحيط ٤: ٢٥٨ مادة «قرن».

الجبل، و بالفتح الطريق (١)، و الذى ينبغى الأخذ بالاحتياط، و ربّما وجب عدم الترجيح.

### السادس: موضع مكّه القديم الكائن

وقت توجّه الخطاب أو مطلقاً فى وجهه، و لا اعتبار بالبيان، و لا بالموضع الجديد، و لا بالمشتبّه بين الأمرين.

و ما عدا الأخير ممّا تقدّم ميقات لكلّ عابر عليها، قاصد قراناً فى الحجّ، أو أفراداً، أو عمره تمتّع أو عمره أفراد غير تابعه الحجّ.

و مكّه ميقات لحجّ التمتع لساكنيها و غيرهم، و العمره المفرده ما لم يكن بعد الحجّ، فيكون ميقاتها أدنى الحلّ، و لحجّ الأفراد و القران لأهل مكّه المتوطنين بها، و من فى حكمهم.

### السابع: مُحاذاه أقرب المواقيت إلى مكّه، لمن يوم مكّه،

و يلزمه الإحرام، و لم يمرّ بميقات، و تكفى المحاذاه العرفيه، و لا تشترط الحقيقته، و يكتفى مع البعد بالمظنه.

و البصير و غير الخبير يقلّدان فى ذلك، و يحتمل اعتبار محاذاه الأبعد، و التخيير، و الأقرب إليه، و يختصّ التخيير بصوره تساويهما بالنسبه إليه، و من جهل المحاذاه تقدّم احتياطاً، و من انكشف فساد زعمه، فظهر له عدمها، رجع إليها مع الإمكان، و إلا مضى، و قد يقال: بالمضى مطلقاً، و من حجّ أو اعتمر بالبحر راعى المحاذاه.

### الثامن: منزل من كان منزله أقرب إلى موضع مكّه القديم، أو مطلقاً فى أحد الوجهين،

و لو بأقلّ القليل من أقرب ميقات إليها، و أقرب جزء منه، فى حجّ كان أو عمره على الأقوى، بشرط كونه وطناً، داراً أو صهوه أو غيرهما.

و لو اختصّ القرب ببعضه أجزاء.

و لو كان له طريقان: أحدهما أقرب، و الآخر أبعد، اعتبر الأقرب. و الظاهر أنّ المدار على قرب الفضاء.

و لو كان من الأعراب يبعد و يقرب، لوحظ وقت القصد، مع احتمال تقديم

القرب على البعد، و العكس.

و لو كان له وطنان، لوحظ الأكثر سكنى، و مع التساوى يتخير، و يحتمل ترجيح القرب على البعد، و خلافه. و الظاهر أنّ أهل مكّه من هذا القسم، و يشاركون فى الحكم. و أنّ هذا رخصه، فيجوز له، بل يستحبّ الإحرام من الميقات.

و التابع يجرى عليه حكم المتبوع فى التوطن و عدمه، و لو اشتبه الأقرب، تعيّن الميقات، مع البناء على الرخصه، و إلّا لزم الجمع من باب الاحتياط، و يكتفى بالمظنّه فى ذلك، و لو من خبر الأعراب. و مع مساواته مع بعض المواقيت يتعيّن الميقات.

و المدار على توطن البقعه، فلا- فرق بين المنزل المملوك، و المستأجر، و المستعار، و المغصوب و إن كان مع البقعه. و الوطن الشرعى مع العدول عن العرفى لا يفيد، و تنزيل الإقامة حينئذٍ منزله المتوطن فى الأخبار (١) لا يجرى فى هذا الحكم، و فى مبدأ العدول عن الوطن قبل الخروج منه إلى سفر يقوى إلحاق خروجه بخروج المتوطن.

### التاسع: فَخّ

بفتح الفاء و تشديد الخاء المعجمه بئر معروف على رأس فرسخ من مكّه، و الظاهر أنّه الموضع الذى قتل به الحسين بن على بن أمير المؤمنين عليه السلام، و هو الحسين بن على بن الحسن بن الحسن بن أمير المؤمنين عليه السلام.

و قيل: موضع بمكّه (٢) و قيل: عند مكّه (٣)، و قيل: واد دفن به عبد الله بن عمر (٤)، و الأصحّ الأوّل، و ربّما رجعت المعانى الآخر إليه و هو ميقات للصبيان.

و لا يلحق بهم المجانين إذا حجّ بهم الأولياء على طريق المدينة، لبعده الميقات عن مكّه، فيعسر عليهم طول الإحرام، و إن كان عبورهم على المواقيت الآخر أحرم بهم منها.

و المراد بالصبى: من لم يُفطم؛ لأنّه المتيقّن، و غيره يبقى على حكم غيره، و هو

١- التهذيب ٥: ٤٧٦ ح ٣٢٨، الوسائل ٨: ١٩١ أبواب أقسام الحجّ ب ٨ ح ٣ و ٤.

٢- لسان العرب ٣: ٤٢ ماده فسخ، القاموس ١: ٢٧٥.

٣- نهايه ابن الأثير ٣: ٤١٨ باب الفاء مع الخاء.

٤- القاموس ١: ٢٧٥ باب الخاء فصل الفاء، معجم البلدان لياقوت الحموى ٤: ٢٣٧.

مِيقَاتُ التَّجْرِيدِ، وَالإِحْرَامِ مَعَا عَلَى الأَقْوَى.

و لا- يجب على الأولياء الإحرام بهم، و لا تكليف من دون البلوغ مميّزًا، فضلًا عن غيرهم بالإحرام. و لهم أن يدخلوهم مكّه من غير إحرام، و لا تجريد ثياب، و إن جاز، بل استحَبَّ لهم ذلك، لكنّهم إذا أحرموا بهم أجرُوا عليهم أحكام المحرّمين، و التزموا بما يلزمهم من هدى تمّتع أو كفّارات، تعمّدوا فيها أو أخطأوا؛ و أدّوا عنهم أقوالًا و أفعالًا لا يمكن صدورها منهم.

### العاشر: محلّ الإمكان لمن تعذّر عليه الإحرام من ميقاته من دون تعمد لتركه،

كمن تجاوز ميقاته ناسيًا، أو جهل بالموضوع، أو بالحكم في وجهه، أو صدّ صادّ، أو خوف، و لم يمكنه الرجوع إلى الميقات، و لا بقى له ميقات يحرم منه، فإنّه يلزمه البدار في محلّ ارتفاع الأعدار.

فإن لم يرجع، أو كان تركه في المبدأ عن عمد، أو لم يُبادر بالإحرام في مكان العذر، فسد عمله، لفساد إحرامه. و أمّا المريض و المبطون، فيقوى عدم وجوب العود عليهم، و إن كان الاحتياط فيه.

و لو أمكنه دفع العدو بمالٍ لا يضرّ بالحال، وجب. و لو لم يمكن إلا بالقتال مع الاطمئنان بعدم ترتّب ضرر على البدن و المال في مقاتله الكفّار أو المسلمين و المخالفين و الموالين وجب على إشكال، و لا سيّما في القسم الأخير.

### الحادي عشر: المكان المنذور فيه الإحرام،

و هو متقدّم على المواقيت. و في تسريه الحكم إلى من نذر ذلك على عبده أو مولى عليه آخر إشكال، و الأقوى العدم، كأن ينذر الإحرام لحجّ أو عمره من الكوفه أو خراسان و نحوهما، فيكون المنذور ميقاتًا له.

و يختصّ الحكم بالنذر من بين الالتزام، بل بنذر الشكر دون الزجر، و دون التبرّع. و لا يبعد أن يقال بالتسريه إلى باقى ضروب الالتزام من العهد و اليمين، و إن كان الأقوى ما ذكرنا.

ثمّ إن كان ما أحرم له حجًا أو عمره تمّتع، لم يجز الدخول في الإحرام المنذور إلا في أشهر الحجّ، فإن كانت الأشهر تفي له بالوصول صحّ، و إلا فلا، و القول بالصّحّه

مطلقاً غير بعيد الوجه. ثم إذا أحرم لزمه أحكام المحرم.

### الثاني عشر: مكان خوف تقضى رجب، فلا يدرك عمرته،

الثاني عشر: مكان خوف تقضى رجب، فلا (١) يدرك عمرته،

سواء كان تأخره عن اختيار أو لا.

و لو بان عدم الضيق بعد الإحرام أعاده، والأحوط أن يعيد مطلقاً عند بلوغ الميقات.

و لو كان إحرامه لحج أو عمره غير رجبته، لم يجز التقدّم، والحكم مختصّ بخوف الفوت للضيق، أما إذا خاف لجهه أخرى فلا. وفي تسريه الحكم إلى النائب مجاناً أو بأجره وجهان.

### الثالث عشر: رأس مسافة تساوى أقرب المواقيت إلى مكّه لمن لم يكن له مُحاذاه لبعض المواقيت،

وقيل: أبعداها (٢)، وقيل: بالتخير (٣)، وقيل: برجوعه إلى أدنى الحلّ؛ (٤) ويمكن القول بوجوب سلوكه طريقاً يمرّ بالمواقيت، أو يحاذيها ما لم يكن له مانع يمنعه.

و لو زعم المساواه فأحرم، ثم انكشف الخلاف، فإن كان أتمّ العمل تمّ، وإن حصل له العلم قبل الدخول في العمل عاد، وفي الأثناء وجهان، ومع الاضطرار لا كلام.

### الرابع عشر: أدنى الحلّ إلى الحرم،

فيخرج من الحلّ المتصل بالحرم، ثم يدخل الحرم، ويُعتبر الاتّصال العرفي بالحرم. و لو أحرم مع الفصل الطويل، أعاد عند قرب الحرم.

و هو ميقات للعمره المفردة بعد الحجّ قراناً أو إفراداً أو تمتّعاً، وكلّ معتمر عمره مفردة من بطن مكّه لأهل مكّه، وغيرهم على طريق الرخصة لا العزيمة. فلو خرج إلى أحد المواقيت، وأحرم منه، فلا بأس، بل هو أفضل.

١- في «ص»: فلم.

٢- المنتهى ٢: ٦٧١.

٣- إرشاد الأذهان ١: ٣١٥.





فإن وقع إحرامها من مكّه، أو وسط الحرم، بَطَل؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُّ فِي النِّسْكِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَلِّ وَالْحَرَمِ. وَالْحَاجُّ الْمَتَمِّعُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِالْخُرُوجِ إِلَى عَرَفَاتٍ.

و كَلَّ مِنْ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْمَوَاقِيتِ وَ أَرَادَ الدَّخُولَ إِلَى مَكَّةَ، فَمِيقَاتُهُ أَدْنَى الْحَلِّ.

و يَسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْعَمْرَةَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ وَ مَجَاوِرِيهَا الْإِحْرَامَ مِنَ الْجِعْرَانَةِ، بِكَسْرِ الْجِيمِ، وَ إِسْكَانِ الْعَيْنِ، وَ تَخْفِيفِ الرَّاءِ. وَ قِيلَ: بِفَتْحِ الْجِيمِ، وَ كَسْرِ الْعَيْنِ، وَ تَشْدِيدِ الرَّاءِ (١)، وَ هِيَ مَوْضِعٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَ الطَّائِفِ مِنَ الْحَلِّ، بَيْنَهَا وَ بَيْنَ مَكَّةَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ مِيلاً، وَ قِيلَ: سَبْعَةَ أَمْيَالٍ (٢)، قِيلَ: هُوَ سَهْوٌ (٣).

أَوْ مِنَ الْحَدِيدِيَّةِ بِضَمِّ الْحَاءِ، وَ فَتْحِ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ، ثُمَّ يَأْ مِثْنَاهُ تَحْتَانِيَّةٌ سَاكِنَةٌ، ثُمَّ بَاءٌ مَوْحَدَةٌ، ثُمَّ يَاءٌ مِثْنَاهُ تَحْتَانِيَّةٌ، ثُمَّ تَاءٌ تَأْنِيثٌ وَ هِيَ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ بَثْرٌ خَارِجٌ الْحَرَمِ عَلَى طَرِيقِ جَدَّةَ، عِنْدَ مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ، الَّتِي كَانَتْ عِنْدَ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ.

قِيلَ: هِيَ دُونَ مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ (٤)، وَ قِيلَ: عَلَى نَحْوِ مَرَحَلَةٍ مِنْهَا (٥)، وَ قِيلَ: عَلَى تِسْعَةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ (٦). وَ قِيلَ: اسْمٌ شَجَرَةٍ حَدْبَاءَ، سَمِّيَتْ بِهَا قَرِيْبُهُ هُنَاكَ لَيْسَتْ بِالْكَبِيرَةِ (٧)، قِيلَ: إِنَّهَا مِنَ الْحَلِّ (٨)، وَ قِيلَ مِنَ الْحَرَمِ (٩)، وَ قِيلَ: بَعْضُهَا فِي الْحَلِّ، وَ بَعْضُهَا فِي الْحَرَمِ (١٠)، يُقَالُ إِنَّهُ أَبْعَدُ أَطْرَافِ الْحَلِّ إِلَى الْكَعْبَةِ (١١).

أَوْ مِنَ التَّنْعِيمِ عَلَى لَفْظِ الْمَصْدَرِ، قِيلَ: سُمِّيَ بِهِ مَوْضِعٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ مِنْ مَكَّةَ أَوْ

١- السرائر ١: ٥٤١.

٢- المصباح المنير ١: ١٤١ مادة جعر.

٣- كشف اللثام ٥: ٢٢٠.

٤- المصباح المنير ١: ١٦٩ مادة «حدب».

٥- تهذيب الأسماء: القسم الثاني: ٨١. و نقله عن النووي في كشف اللثام ٥: ٢٢٠.

٦- نقله عن الواقدي في المصباح المنير ١: ١٦٩ مادة «حدب»، و في كشف اللثام ٥: ٢٢٠.

٧- تهذيب الأسماء: القسم الثاني: ٨١، و انظر القاموس المحيط ١: ٥٥، و معجم البلدان ٢: ٢٢٩.

٨- حكاة في كشف اللثام ٥: ٢٢٠.

٩- حكاة في كشف اللثام ٥: ٢٢٠.

١٠- المصباح المنير: ١٦٩، و نقله عن مالك بن أنس في معجم البلدان ٢: ٢٣٠.

١١- المصباح المنير: ١٦٩، معجم البلدان ٢: ٢٢٩.

أربعة (١)، وقيل: على فرسخين على طريق المدينة به مسجد أمير المؤمنين، و مسجد زين العابدين، و مسجد عائشه. و سُمِّي تنعيمًا؛ لأنَّ عن يمينه جبلًا اسمه نعيم، و عن شماله جبل اسمه ناعم، و اسم الوادي نعمان (٢)، و يقال: هو أقرب أطراف الحلِّ إلى مكَّه (٣).

و معرفه الحلِّ موقوفه على معرفه مقدار الحرم، و هو بريد في بريد، و على معرفه حدوده من الأطراف. و عن الصادق عليه السلام: «أنَّ الحجر الأسود لَمَّا أُنزل من الجنَّه، و وضع في موضعه، جعل أنصاب الحرم من حيث يلحقها نور الحجر، عن يمين الكعبه أربعة أميال، و عن يسارها ثمانيه أميال» (٤).

و نقل: أنَّ آدم لَمَّا أهبط إلى الأرض لم يأمن مكر الشيطان، فبعث الله له ملائكه أحاطوا بمكَّه، من جوانبها يحرسونه، فمواضعهم حدود الحرم، فلَمَّا بنى إبراهيم الكعبه علَّمه جبرئيل المناسك و حدود الحرم. فأُعلمت بالعلامم، حتَّى حدَّدها قصي.

ثمَّ هدم بعضها قريش، فأعادوها بعد أن أخافهم الله و الملائكه معهم. و في عام الفتح حدَّدها تميم بن أسد الخزاعي، ثمَّ في زمان عمر، ثمَّ في زمان عثمان (٥).

و قد اختلف الأنقال في التحديد، و بعضها لا يلائم ما أجمعوا عليه، من أنه بريد في بريد، إلا أن ينزل على أن التحديد في السهل، و الحدود في الجبل، أو العكس. و المدار على الحدود المعروفة بين الناس، و يكفي في معرفه المجهول سؤال الأعراب و نحوهم.

١- القاموس المحيط ٤: ١٨٢ ماده النعيم.

٢- معجم البلدان ٢: ٤٩ ماده التنعيم، و ليس فيه «مسجد أمير المؤمنين و مسجد زين العابدين».

٣- المصباح المنير ١: ٨٤٣ ماده «نعم».

٤- الفقيه ١: ١٧٨ ح ٨٤٢، علل الشرائع: ٣١٨ ح ١، التهذيب ٢: ٤٤ ح ١٤٢، الوسائل ٣: ٢٢١ أبواب القبلة ب ٤ ح ٢.

٥- أخبار مكَّه لأبي الوليد الأزرقى ٢: ١٢٧-١٢٩.

**المقام الثاني: فى أحكامها****إشاره**

و فىه أبحاث:

**الأول: فى أن المواقيت بأسرها عباره عما يساوى الأسماء من تخوم الأرض إلى عنان السماء،**

فلو أحرم من بئر أو سطح فيها راكباً أو ماشياً أو مضطجعاً و فى جميع الأحوال فلا بأس.

**الثانى: فى أنه إذا أحرم، و بعض من بدنه فى الميقات، و بعض خارج أتبع العرف،**

و يحتمل اعتبار المداقه، و عدم التعويل على المساهله العرفيه.

**الثالث: فى أن الإحرام من أبعد المواقيت إن يتمكن من غيره**

و من أبعد قطع الميقات الواحد، أفضل من القريب.

**الرابع: أن كل من يمر على ميقات قاصداً دخول مكة فى حج أفراد أو قران أو عمره تمتع،**

فترك الإحرام منه عمداً، ثم أحرم من دون ميقات آخر سواء كان من أهله أو لاء، أمكنه الرجوع أو لا- عصى. ثم إذا فعله من ميقات آخر صح. و إن لم يكن شىء من ذلك، تحلل بعمره مفرده من أدنى الحل.

و لو كان معذوراً لصد أو مرض أو إغماء أو دهشه أو جنون أو نوم أو نسيان أو جهل بالموضوع و الظاهر لحقوق جهل الحكم به أو لغير ذلك، ثم ارتفع العذر، و أمكنه الرجوع رجح. و إن تعذر و تمكن من ميقات آخر أحرم، و إلا فمن محلّه.

و يحتمل عدم وجوب الرجوع على المريض، و تجوز النيايه عن المريض و نحوه فى الإحرام، بل تستحب.

و من تجاوزه قاصداً غير مكة، أو خالياً عن القصد، أو كائناً ممن لا يلزمه الإحرام، ثم أراد حجاً أو عمره تمتع خرج إلى ميقات. فإن تعذر، فمن أدنى الحل. فإن تعذر، فمن محلّه.

و من قصد عمره مفرده، خرج إلى أدنى الحلّ، من أهل مكّه أو غيرها.

و من أحرم قبل الميقات لنذر مثلاً، اجتزئ به لحجّ أو عمره.

**الخامس: في أنه لو بعثته التقيّه على ترك الإحرام من الميقات، أضمره في نفسه،**

و بقي

على صورته المحلّ حتّى ترتفع عنه. و إذا استمرّت إلى آخر المناسك، فلا بأس.

#### **السادس: في أنّه إذا أحرم من ميقات فأفسد، لم يكن له تجديد الإحرام في ميقات،**

و لا في غيره، بل يبقى على حاله، بخلاف التارك المعذور.

#### **السابع: في أنّه تكفى المظنّه في معرفه المواقيت الناشئه من قول الأعراب، و لو من واحد.**

و الأحوط: طلب العلم، ثم أقوى الظنون، مع التمكن، من دون عسر.

و لو حصل التعارض، أخذ بالترجيح. و مع التساوى، و حصول التردّد من غير مخبر، يلزم الجمع بين المحتملات إن أمكن، و مع عدم الإمكان يتخيّر، و يذهب إلى ميقات آخر احتياطاً.

#### **الثامن: في أنّه لو نذر أو عاهد أو حلف على أن يحرم من ميقات، فمّر بغيره، انحلّ نذره.**

و فيما لو كان مستأجراً، مع اشتراط غير ما مرّ عليه، يحتمل ذلك، و البقاء على حكمه السابق، و فساد الإجاره، و الأوّل أولى.

#### **التاسع: في أنّه لو حصل جهل في مبدأ الميقات، قدّم الإحرام و اللبس و التلبيه،**

و استمرّ على التيه و التلبيه حتّى يعلم مصادفتها الميقات.

#### **العاشر: في أنّه لو كانت دويره أهله مسامته للميقات، جازت المحاذاه من خارجها،**

و الأحوط الإحرام بها. و لو كانت في الميقات، لم يكن لها خصوصيّة بالنسبه إلى مواضعه الأخر.

#### **الحادى عشر: لو نوى بزعم أنّه ميقات، فظهر الخلاف بالتقدّم، عاد.**

و إن ظهر بالتأخر، لم يعد على إشكال. و لو انعكس الأمر، و أمكن حصول تيه القربه منه، صحّ.

#### **الثانى عشر: في أنّه لا يجوز إدخال إحرام على إحرام،**

و ليس العدول منه، و لا إدخال عمل فى عمل، تجانس أو اختلف، إلا ما استثنى.

**الثالث عشر: فى أنه تجوز نيابه الرجل و المرأه و الخنثى بعض عن بعض فى الإحرام و غيره،**

و يتبع النائب المنوب عنه فى الأنواع، و فى الصفات الخارجه له حكم نفسه.

**الرابع عشر: فى أنه لا يجوز الجمع بين نيتى إحرامين،**

و لا بين نسكين فى غير الولى و المولى عليهم، ممن يجوز للمولى القيام عنهم، بما لا يصح وقوعه منهم.

## الفصل السادس: في محرمات الإحرام

### إشاره

و البحث فيها في مقامين:

### الأول: في أقسامها،

### إشاره

و ما يلحقه من صفات المحرمات، و هي من أحكام الإحرام، و الحرم.

و يختص الإحرام بحرمه أمور سبعة عشر قسمًا: الصيد، و النساء، و الطيب، و الادهان، و لبس المخيط، و لبس الخفين، و الاكتحال بالسواد، و النظر في المرأة، و إخراج الدم، و قصّ الأظفار، و إزالة الشعر، و الفسوق، و الجدال، و لبس الخاتم للزينة، و الحناء للزينة، و تغطيه الرأس للرجل، و التظليل، و لبس السلاح.

و يلحق بها قلع السنّ، و ليس في دليله سوى لزوم الكفّاره، و تغسيل الميت، و ليس من محرمات الإحرام الاغتسال للتبريد، و هو ضعيف، و قطع الحشيش، و الشجر، مع أنّه من أحكام الحرم دون الإحرام.

فينحصر الكلام في مباحث:

### أولها: الصيد

### إشاره

و أصله: ركوب الشىء رأسه و مضيه غير مُلتفت (١).

ثمّ جعل ابتداء أو نقلًا مصدرًا بمعنى الاصطياد، أو اسمًا بمعنى المصيد يعمّان المحلّل و المحرّم في كتاب الصيد، كما يؤذن به التقسيم فيه، فللكتاب وضع خاصّ.

أو الخلاف الجارى هنا جارٍ فيه؛ إذ القوم بين معمم للحرام و الحلال؛ استناداً إلى مثل قول أمير المؤمنين عليه السلام:



صيد الملوک ثعالب و أرانب و إذا رکت فصیدی الأبطال (٢)

و قول العرب: سید الصيد الأسد (٣). و قولهم: لیث تزبى زبیه فاصطیدا (٤).

---

١- مقایس اللغة ٣: ٣٢٥ ماده «صيد».

٢- نقله عنه الراوندى فى فقه القرآن ١: ٣٠٦، و الفاضل فى كشف اللثام ٥: ٣٢٠.

٣- حکاه الفاضل فى كشف اللثام ٥: ٣٢١.

٤- تهذیب اللغة ١٥: ٤٠، لسان العرب ٦: ١٨ ماده «زبى».

و قول الصادق عليه السلام

إذا أحرمت، فاتقَ صيد الدوابِّ كُلِّها، إلا الأفعى و العقرب و الفأره

(١). و إلى عموم الأخبار في الكفّارات للمحلّلات و بعض المحرّمات.

و بين مخصّص بالمحلّل؛ نظراً إلى أنّه الفرد الظاهر عند الإطلاق، و لمقابلته بالجزاء، و لترتب منع الأكل، و كونه ميتة على ذبحه في الحرم أو من المحرم، إلى غير ذلك ممّا يظهر من تتبع الأخبار (٢).

و بين معّم للحلال، و بعض أفراد الحرم، من الأسد، و الثعلب، و الأرنب، و اليربوع، و القنفذ.

و يمكن أن يقال: إنّ عبارته عن الحلال في الشرع كائناً ما كان، فلاهل مكّه صيد، فالخنازير صيد عند النصارى دون غيرهم.

أو يقال: هو عبارته عن المستحلّ و إن لم يكن حلالاً ممّا يأكله الأعراب مُستحلّين له صيد عندهم، أو يقال: هو عبارته عمّا يؤكل، و إن كان حراماً باعتقاد اكله.

و الظاهر التعميم، غير أنّ الشائع الحلال، فيحرم من الصيد و هو الممتنع بالأصالة، من حلال اللحم مطلقاً، على تأمّل في صدقه على مثل الجراد، أو من كبار حرامه (٣) على المحرم في حلّ أو حرم، و من في الحرم محلّماً أو محرماً جميع أنواع المحلّل، و كبار المحرم إلا ما استثنى.

أما ما تعلقّ بالحرم (٤) فلما يظهر من تتبع الأدلّة أنّ الحرم موضع الأمن لآحاد الإنسان و الحيوان؛ و أن تحريم التعدي فيه للاحترام.

و أمّا ما تعلقّ بالإحرام؛ فلما يظهر من تعليل الاستباحه لبعض المحرّمات بكونها

١- الكافي ٤: ٣٦٣ ح ٢، العلل: ٤٥٨ ح ٢، الوسائل ٩: ١٦٦ أبواب تروك الإحرام ب ٨١ ح ٢.

٢- الوسائل ٩: ١٨٩ أبواب كفارات الصيد ب ٤، ٥، ٦، ٧.

٣- في «ح» كبار حرامه.

٤- انظر الوسائل ٩: ١٧٥ أبواب تروك الإحرام ب ٨٨.

صارت مؤذيه للحيوان أو الإنسان، و من قول الصادق عليه السلام: «أتقِ قتل الدواب كلها إلا الأفعى و العقرب و الفأره» (١).

و قول أبي الحسن عليه السلام فى جواب من سأله عن المحرم، و ما يقتل من الدواب: «يقتل الأسود، و الأفعى» (٢) إلى آخره، إلى غير ذلك من الأخبار (٣).

و وردت الرخصة فى عدّه حيوانات من الحيّه، و العقرب، و الفأره، و الكلب العقور، و السبع، و الذئب إذا أرادتك، و كلما تخاف أذيتّه، و رمى الغراب، و الحداءه، و تنفيرهما عن ظهر البعير (٤).

و يحرم من المحرم التعرّض له مباشرة أو تسبيهاً، فيحرم اصطياده، و ذبحه، و أكله، و قتله، و الإشاره إليه، و الدلاله عليه، و الإغلاق عليه، و تنفيره، و تخويفه، و ربطه، و حبسه، و إحداث أمور تقتضى تفتنّ الناس إليه، من ضحكك، و حركات، و أوضاع تُنبئ عنه، أو التماس أن يذهب إلى مكان هو فيه، أو شجره أو صخره هو حولها، لمن يُريد صيده، و لا يعلم مكانه، أو إعطاء سلاح، أو ندبه، أو غيرها، مع قصد ذلك، إلى غير ذلك.

و إن ذبحه أو نحره حيث تكون ذكاته بذلك كان ميته، و لو صاده المحلّ.

و إن قبض الجراد، كان قبضه تذكیه، و إن فعل حراماً على إشكال.

و لو رماه محرماً، فصاده بعد الحلّ، عصى و إن حلّ؛ بخلاف العكس، فإنّه يحرم به. و كذا لو قطع به بعض الأوداج محرماً، فأتمّها محللاً و العكس كالعكس، على إشكال فى الجميع. و لا فرق بين العالم بالحكم، و الجاهل به، أو بالموضوع، و الناسى، و الغافل

١- الكافى ٤: ٣٦٣ ح ٢، العلل: ٤٥٨ ح ٢، التهذيب ٥: ٣٦٥ ح ١٨٦، الوسائل ٩: ١٦٦ أبواب تروك الإحرام ب ٨١ ح ٢.

٢- الفقيه ٢: ٢٣٢ ح ١١٠٩، الوسائل ٩: ١٦٨ أبواب تروك الإحرام ب ٨١ ح ١٠.

٣- انظر الوسائل ٩: ١٦٦ أبواب تروك الإحرام ب ٨١.

٤- التهذيب ٥: ٣٦٦ ح ١٢٧٣، الوسائل ٩: ١٦٦ أبواب تروك الإحرام ب ٨١ ح ٢.

الأعمى ولا بين المذبوح فى الحلّ، و المذبوح فى الحرم.

و الفرخ و البيض كالأصل.

و إحرام فاسد الحجّ كإحرام صحيحه.

و لو ألقاه فى بئر؛ أو استعصى بسببه، قطعنه المحلّ، عصى، و حلّ.

و لو استندت تذكّيته إلى محلّ و محرم، فكان كلّ واحد جزء علّه، حُرّم. و إن كان كلّ واحد علّه مستقلّه، حلّ فى وجه قوى.

و لو كان فى يد مُحرم، فأخبر بأنّه ذكّاه المحلّ، حلّ للمحلّ.

و لو اصطاده المحرم، أو أغلق عليه، أو أشار إليه، فعصى الله بفعله، ثمّ ذبحه المُحلّ، حلّ للمحلّ، و ليس عليه غرامه للمحرم؛ لأنّه لم يملكه.

و لو و كلّ و كيلاً محلاً- فى الذبح عصى، و وكالته باطله، و حلّت لغيره، و له بعد الحلّ. و لو ذبحه و بقيت حياته إلى أن أحلّ (١)، فجدّد ذبحه حلّ على إشكال.

و يجرى فى إحرام الصبىّ المميّز ما يجرى فى البالغ.

و لو ذبحه أو أصابه محلاً، فمات بعد إحرامه، حرم، و بالعكس بالعكس.

### و يُستثنى من ذلك شيان:

#### أحدهما: الصيد البحرى،

و هو: ما يبيض و يفرخ فى الماء، من بحر أو نهر أو هور أو عين أو بئر و نحوها، عكس البرى، فإنّه يراد به ما يبيض و يفرخ فى البرّ. و ذو النوعين المختلفين كالسلفاه يلحق كلّ نوع منه ما يوافقهما.

و ما كان منصوباً كالجراد، و النعام، و الحمام، و شبهها غتّيه عن البحث. فالجراد إذا كثر، فإن خصّ طريقاً اجتنبت، مع عدم لزوم العسر. و إن عمّ الطريق، لم يجب الاجتناب، كما فى عمومّيه غيره من المحرّمات. و إن اختلفت قلّه و كثره، اختار الأقلّ.

و إنّما الثمره فى غير المنصوص، و المشكوك فيه يجرى فيه الاحترام، فعلى الأعمى

و الماشى فى الظلمه تجنّب ما يجده من حيوان أو لحم و نحوهما.

و لو وجده فى يد مسلم محرم، حكم بأنه بحرّى، و لا يبعد إلحاق ما يحصل بمحلّ لمحلّه.

و ما يعيش فى البر، و تكوّنه فى البحر بحرّى، كالسرطان، و نوع من السلحفاه يلحق بالبحر.

و ما تكوّنه فى البرّ، و تعيشه فى البحر كالبطّ، و نحوه من صيد البرّ، و ربّما يقال: بأنّ التعيش يسبّب الإلحاق.

و قد يقال: بتحريم صيد البحر من المحرم.

و المتولّد من برّى و بحرّى يتبع الاسم، و المشكوك فيه يلحق بالبرّى على إشكال.

و غير الممتنع بالأصالة فى برّ أو بحر وحشياً كان أو لا ليس بصيد، فيخرج عنه الدجاج الوحشى، و القرقر، و نحوهما؛ لأنّهما لا يدخلان فى الممتنع كالدجاج الأهلى.

### ثانياً: الحيوان الأنسى بالأصالة،

و إن توخّش بالعارض، كما أنّ ما كان على العكس يجرى عليه حكم العكس، و لا- فرق فى المقامين بين المملوك و المباح غير أنّ الأوّل يزيد بضمان قيمه لصاحبه و لا بين الصغير، و الكبير، و لا بين المجتمع، و الأبعاض المتفرّقه.

و المتولّد بين الوحشى و الإنسى يتبع الاسم، و المشتبه تغلب عليه الحرمة من جهة الاحترام.

و ما (لم يكن) (١) له اسم آخر، كالسبع المتولّد بين الذئب و الضبع؛ أو المتولّد بين الحمار الوحشى و الأهلى إن دخل فى الوحشى كالسمع، حرم، و إلا فلا. و المتولّد بين المتماثلين و مخالفه الاسم يتبع الاسم، و يحتمل تبعيتهما.

و على ما استفدناه من بعض الروايات حرمة اصطيد (٢) و من بعض التعليقات

١- فى «ص»: كان.

٢- الكافى ٤: ٣٨١ ح ١، التهذيب ٥: ٣٠٠ ح ١٩ و ص ٣٦٥ ح ١٢٦، الوسائل ٩: ٢٠٣ أبواب كفارات الصيد ب ١٣ ح ٦.

حرمه قتل جميع الحيوانات المتوحّشه، وإيذائها (١)، وجميع الحيوانات الصغار إلا ما قام الدليل على خلافه، والحيوان البحري إذا باض في البرّ، وأفرخ فيه، وبالعكس لم ينتقل حكمه إلى أولاده، بل يتبعون مكان ولادتهم كالجراد.

ولا يدخل في ملك المحرم وهو معه، لا يبيع، ولا بميراث، ولا بهبه، ولا صداق، ولا غير ذلك. وإذا سحب ما يملكه من الصيد معه، زال ملكه عنه. ولو كان بعيداً عنه (٢) في بيته أو غيره، لم يزل عنه. وإذا أحلّ دخول الموروث إن كان بعيداً أو أحلّ قبل القسمة وما في الشبكة المغصوبه.

ولا يجوز الأكل من الصيد اختياراً، ومع الاضطرار لا مانع منه، ولحم الميتة مقدّم عليه إن لم يعط مطلقاً، بخلاف العكس، وبخلاف المغصوب، ونجس العين من الحيوان في حياته ومماته، والنجاسة العتيّة كالخمر، وشبهه.

ولا يجوز لمن في الحلّ أن يضرب ما في الحرم، وبالعكس. ولو ضرب ما في الحلّ، وذكاه المحلّ، عصي وحلّ. وإذا صاد المحرم، وذبح المحلّ، حلّ للمحلّ، والجزاء على المحرم.

وحمام الحرم حرام في الحلّ على المحلّ، دبسياً أو قمرياً أو غيرهما.

ولو حفر بئراً أو وضع حجراً أو مزلقه قاصداً بها أذيت الصيد، للانتفاع أو غيره ونحو ذلك، عصي، وضمن. وإذا عدا الصيد، فخاف منه، وفعل به ما لا يمكن دفعه إلا به، فلا عصيان، ولا ضمان.

ويكره صيد ما يؤمّ الحرم، وما في حريم الحرم، وهو يريد من كلّ جانب من جوانب الحرم، ولا فرق في الحكم بين الدبسي، والقمرى، وغيرهما.

ومذبوح الحرم وإن كان بعضه فيه ميتة ويستحبّ دفنه.

ولو أثبت يده عليه محرماً فأحلّ، أرسله، وزال ملكه عنه على إشكال.

١- التهذيب ٥: ٣٦٢ ح ١٧١ وص ٤٤٩ ح ٢١٢، الوسائل ٩: ١٧٦ أبواب تروك الإحرام ب ٨٨ ح ٢ و ٣.

٢- في «ح»: منه.

و لو كان وديعه أو عاريه، سلّمه الحاكم أو عدول المؤمنين (١) قبل الإحرام. و دخول الحرم. و إن لم يسلمه، أرسله، و ضمنه.  
و لو باعه المحرم فخرج معيباً، فليس له تسليمه إلى المحرم. نعم له الفسخ، و التسليم إلى الحاكم، أو نائبه. و إن كان الخيار للمشتري و هو محرم، كان له الفسخ على إشكال.  
و القاهر على القبض يضمن، دون المقهور.

و من أخرج صيداً من الحرم لزمه ردّه، و إن كان مقصوداً أو مريضاً أبواه حتى يتمكن من الطيران، و فى وجوب بذل الدواء إشكال.

و لا يجوز نتف شعره، و صوفه، و نحوهما، و لا حلقهما، و نحوهما، و لا التنفير، و لا التخويف، و لا فرق بين القمريّ و الدبسى، و غيرهما.

و الفهد و كلّ سبع إذا دخل (٢) إلى الحرم أُخرج منه، و روى: «أن ما كان من الطير لا يصف فلكك إخراج» (٣).

### الثانى: من المحرّمات، ممّا لا يُسمّى لصغرها، و حقاقتها أو لعدم امتناعها صيداً،

و هو مشترك بين الحرم و المحرم كالسابق من هوائٍ جسد الإنسان كالقمل و البرغوث، و ما يتولّد فى الجروح من صغار الحيوان، أو جسد الحيوان من قراد أو حلم، أو ما يتولّد فى دبرها أو خروجها، أو ما تولّد فى غيرهما، كالمتولّد فى التمر، و الفواكه، و المياه، و الأطعمه المنتهه، و غير المتولّد كالذباب، و البعوض، و الخنفساء، و سام أبرص، و الزنبور، و الدود، و الدباء، و جميع الحيوانات الصغار.

و إذا عمّ شىء منها الطرق، و تساوت كثره و قلّه، تخيّر و لا مانع. و إن اختلفت قلّه و كثره، رجّح الأقلّ. و إن اختصّت بطريق، يجتنب المختصّ، و سلك الخالى.

و لو دار بين ركوب ما يكثر القتل، و خلافه، قدّم الآخر. و فى لزوم المشى حيث لا يترتب عليه قتل، أو كان ما يترتب عليه أقلّ، أو كان ما يترتب عليه أضر

١- فى نسخه: المسلمین.

٢- فى «ص» زياده: أسيراً.

٣- الكافى ٤: ٢٣٢ ح ٢، التهذيب ٥: ٣٦٧ ح ١٢٨٠، الوسائل ٩: ٢٣٦ أبواب كفّارات الصيد ب ٤١ ح ٢، ٤.

مما يترتب على غيره بعده.

و لو دار الأمر (بين الأضر) (١) كالقتل مع الجرح و الكسر، أو هما مع التنفير في النوع الواحد و بين أيسر، تجنّب الأضر، و مع الاختلاف في غير ما مرّ.

و لا- يجوز إلقاء القمل عن جسد الإنسان، بل ينقلها (٢) إلى مكان أحرز منه أو مساو له، و لا- الحلم عن البهائم، و لا نقلها إلى الأحرز أو المساوى، و الأحوط تجنّبه من رأس.

قيل: أول ما يكون القراد قمقاماً، ثمّ جماناً، ثمّ قراداً، ثمّ حلماً (٣).

و لا يختصّ التحريم بما يُسمّى صيداً، و لا بخصوص الممتنع، بل يعمّ جميع الحيوانات محلله و محرّمه، سوى المؤذيات، كالحية، و العقرب، و الفأرة، إلا ما قامت بديده على جواز ذبحه، و أكل لحمه للمحرّم و في الحرم، كالنعم الثلاث.

و كما لا يجوز القتل، لا يجوز الجرح، و الإضرار، و التنفير، و الإلقاء في مهلكه، و الوضع في محلّ و طء الأقدام و نحوها.

### الثالث: النساء،

فيحرم الوطء لذكر أو أنثى أو خنثى، في فرج أو دبر، من إنسان أو حيوان، حتى أو ميت، مع بلوغ الختان و عدمه، مع الشهوه و بدونها، مكشوفاً أو ملفوفاً، منزلاً أو لا، قوياً أو ضعيفاً.

و موطنه الأنثى و الخنثى من واطى كذلك.

و اللمس، و النظر، و الإسماع، و الضمّ من وراء الثياب مع الشهوه، لمحلّ أو محرّم، ذكراً أو أنثى، و التقبيل لمحلّ أو محرّم، من النساء، غير محرّم، بشهوه أو بدونها، و في الذكر مع الشهوه، و التفكّر في محرّم بشهوه.

و لا يبعد تمشيه الحكم إلى مسّ (٤) الصور أو تقبيلها بشهوه، كلّ ذلك مع العلم بالحكم و الجهل. و يجرى الحكم في المحرم مع المحلّة، و بالعكس.

١- ليس في «ح».

٢- في «ص» زياده: من مكان.

٣- نقله عنه في تهذيب اللغة ٥: ١٠٨ مادة حلم، و الفاضل الهندي في كشف اللثام ٥: ٣٧٤.

٤- في «ح»: حسن.



و فى معناه: الاستمناء باليد، أو التفخيد، أو الملاعبه، أو التخيل، أو النظر إلى الصور، أو غير ذلك.

و يحرم العقد دواماً و متعه، و أصله أو ولايه أو وكاله، لو كان العقد منه لغيره محلاً أو مُحرمًا، أو من غيره له، أو فضولاً. و يقوى دخول التحليل فيه، و يفسد العقد. و الوكاله على تأمل فى الأخير.

و لو وقع بعض الإيجاب أو القبول حال الإحرام، كان كوقوع الكلّ على إشكال. و لو وُكّل محرم محرماً أو محلاً، فوقع العقد حال إحرام الموكّل، بطلّ العقد. و يقدم قول مدعى الوقوع. و تحرم الشهاده عليه، و إقامتها بين محرمين، أو محلّ و محرم، و حمل الغير على الوكاله أو الإقامه على إشكال.

و لو تحمّل محرماً، و اذى محلاً، فلا مانع.

و ليست الرجعه منه، و لا مانع من الفسخ و الطلاق، و شراء الجوارى، و إن قصد جعلها من السرارى. و الخبر لا يلحق بالشهاده. و فى تخصيص الشهاده بشهاده العدل، و لو عقد قبل التلبيه أو فى أثنائها و أتمّه قبل تمامها، فلا بأس.

و لا مانع من الشهاده على العقد الفاسد، و لا عقد الوكاله، و لا الصداق، و لا القسم، و نحو ذلك.

و تكره للمحرم الخطبه.

#### **الرابع: فعل المحرّمات، و ترك الواجبات من المحرم حين الإحرام،**

و منه و من المحلّ فى الحرم، فيكون الحرام لنفسه حراماً لغيره.

فإنّ فعل المعصيه من المحرم حال الإحرام، و المصلّى حال الصلاه، و كل عابد حال العباده يضاعف وزر المعصيه عليه؛ لأنّه أقام نفسه مقام العبد الذليل، بين يدى المولى الجليل، و أقام نفسه مقام الحضور.

و يتضاعف فى الحرم، و فى سائر المحترّات من المشاهد، و المساجد، على مقدار الشرف و الفضل؛ لاشتغال ذلك على زياده هتك الحرمه؛ بل فى الأزمان، من الشهور المعظمه، و الأيام.

و لذلك زادت ديه القتل في الحرم، و في الأشهر الحرم.

فكل واجب أو محرّم يشتدّ وجوبه و تحريمه، إمّا باعتبار شرف فاعله أو زمانه أو مكانه، و يتزايدان بزيادة الشرف، و يضعفان بضعفه. و كذا يشتدّ الندب، و الكراهه، و يتزايدان على ذلك النحو.

و الظاهر اشتداد الوجوب و التحريم بزيادة الشرف في بُعّ الحرم. و لو دار أمر المضطر بين ارتكاب الأشدّ و الأضعف، قدّم الأضعف.

فمن أتى بمعصيه من قتل أو نهب أو سلب أو غيرها من المعاصي محلاً في الحِلّ، عوقب عقاباً واحداً. و إن كان محرماً في الحِلّ أو محلاً في الحرم، تضاعف عقابه. و إن كان محرماً في الحرم، زاد استحقاقه.

ثمّ يزداد في المسجد، ثمّ في المقام، و الحجر، ثمّ تحت الميزاب، و بين الركن و المقام، ثمّ عند الحجر الأسود، ثمّ عند الركن اليماني و المستجار، و هكذا.

و لو (١) اختلف الزوجان في فساد العقد، لوقوعه حال الإحرام، و صحّته، قدّم قول مُدّعي الصحّ مع اليمين، و يقضى على الآخر بلوازم الزوجيّة.

فيجب المهر كُملًا لمُدّعيه الصحّ، و النفقه، و القسم، و جميع اللوازم. و يجب على الزوج الامتناع عن مقاربتها، و احتسابها بحساب الأجانب، إلا إذا أجبره (٢) الحاكم على المنام معها، و القيام بالحقوق.

و ليس لها المطالبة قبل الدخول، و القبض بمهر، و لا بعض مهر، و ليس له الرجوع عليها إلا مع الطلاق، فيأخذ النصف من المهر المدفوع.

## الخامس: الطيب،

### إشارة

و يحرم استعماله شمًا من متّصل أو منفصل، أو لمسًا، و رشًا، و لطحًا، و بخورًا، و سعوطًا، و تقطيرًا، و احتقانًا، و شربًا، و اكتحالًا و اتصالًا (٣) ببدن أو ثوب، ابتداءً أو استدأمه، علوقًا أو أصاله، مباشرة أو بواسطة، قليلًا أو كثيرًا،

١- في «ح»، «ص» زياده: ادّعت الزوجه وقوع العقد حال الإحرام و لو.

٢- في «ح»: أخبره.

٣- في «ح»: إيصالًا.

مستقلاً أو مضافاً، ما لم تقض الإضافة بسلب الصفه، من جميع ما يسمّى طيباً، مع بقاء صفته، و عدم زوال رائحته.

فالفارق العُرف فيما لا- يستفاد من النصّ، و ما استفيد من النص كالمسك، و العنبر، و الكافور، و الزعفران، و العود، و الورد (١).

ثم إنّ ما رائحته طيبه منه ما لا- يُعدّ طيباً بنفسه و لا بدهنه من الثمار، كالتفّاح، و السفرجل، و نحوهما من أقسام الفواكه، و من الأباذير كالكمون، و السعتر، و الحبه السوداء، و الهيل، و نحوها.

و منه ما لا يكون بنفسه طيباً، و دهنه طيب، كالرارج، و نحوه.

و منه: ما يعدّ طيباً بنفسه، و لا يتخذ منه الدهن، كأكثر أقسام الطيب.

و منه ما يعدّ طيباً بنفسه، و بدهنه، كالورد، و القرنفل، و الصندل.

و منه: ما يعدّ دخانه دونه، كالبنفسج، و نحوه.

و يشتدّ التحريم بشده الرائحه، و كثره المستعمل، و يضعف بخلافهما. و عند الاضطرار و التعارض يؤخذ بالترجيح.

### و تفصيل الحال: أنّ غير المنصوص أقسام:

منها: ما نبت للطيب، و يتخذ منه الطيب، كالورد و الياسمين و الخيري و الكاذي و النيلوفر.

و منها: ما نبت للطيب، و لا يؤخذ؛ (٢) منه، كالفواكه من التفّاح، و السفرجل، و الدارصين، و المصطكي، و الزنجبيل، و الشيح، و القيصوم، و الإذخر، و حبق الماء، و السعد.

و منها: ما نبت للطيب، و يتخذ منه، كالريحان، و نحوه، و كلّما شكّ في صدق الاسم عليه، لا يجري حكم الطيب عليه، و ما شكّ في زوال صفته، يحكم فيه بزوال صفته.

١- انظر الوسائل ٩: ٩٤ أبواب تروك الإحرام ب ١٨.

٢- في «ص»: يتخذ.

و المدار صدق الاسم عليه شائعاً، و أمّا النادر كما يتّخذُه بعض الأعراب مثلاً، و يسمّونه دون غيرهم طيباً فلا عبره به، و يقوى تخصيص المنع بهم. و ما اختلف حاله يقوى ملاحظه القصد به. و ما تجدد صدق الاسم عليه، يتبع الاسم. و يحتمل أنّ المدار فيه على زمان صدور الأخبار، و لا فرق فيه بين الصحيح و غيره فى ثبوت صفته.

و يجوز العبور فى مكان فيه الطيب، و يجب أن يجعل فى منخريه شيئاً يمنع وصول الرائحته، أو يقبض على أنفه.

و إن كان على ثوبه أو بدنه شىء من الطيب، وجبت عليه إزالته بخارج عن ثيابه و بدنه إن أمكن، و إلا فيهما فوراً.

و يجوز له العبور فى مكان فيه الطيب، مع قبض الأنف، و عدم اكتساب الثياب و البدن. و إذا مات المحرم، فلا يجوز أن يقرب إليه الكافور أو غيره من الطيب فى تغسيل أو تحنيط أو غيرهما.

و الأحوط أن يبعد عنه بحيث لا يشمه لو كان حيّاً، و إذا أصابه وجب على الوليّ، ثم على الناس إزالته.

و لو لم يوجد من الماء سوى ما فيه الطيب، يُمّم و دفن بلا غسل.

و يستثنى من الطيب خلوق الكعبه، و زعفرانها، دون ما سواهما، و يحتمل إلحاق جميع ما يعتاد تطيبها به بهما، دفعاً للحرج.

و يقوى لحوق خلوق قبر النبى صلّى الله عليه و آله و سلم بخلوق الكعبه.

و الخلق ضرب من الطيب فيه صفره، و قيل: هو معروف مركب من ثلاثه دراهم زعفران، و خمسه من الذريره، و درهمان من الأشنه، و من كلّ واحد من القرنفل و القرنه درهم، يدقّ ناعماً، و يُنخل، و يعجن بماء ورد، و دهن، حتّى يصير كالرهشى فى قوامه، و الرهشى، السمسّم المطحون قبل أن يعصر و يستخرج دهنه (١).

و بعضهم ألحق تجمير الكعبه (٢)، و بعض جوز الجلوس فيها، و هى

١- نقله عن ابن جزله المتطبّب فى منهاجه فى كشف اللثام ٥: ٣٤٩ بتفاوت.

٢- المنتهى ٢: ٧٨٦، مجمع الفائدة ٦: ٢٨٥.

مطيبه (١)، بخلاف الجلوس في سوق العطارين، و عند المتطيبين.

و روى: نفى البأس عن الرائحة الطيبة بين الصفا و المروه، و أنه لا يجب حبس أنفه (٢)، و لا يبعد العمل بذلك، و القول بجواز ذلك في كل موضع تردّد يُوضع فيه الطيب من المشاعر؛ دفعا للحرص و الضيق.

و يُكره له شمّ الرياحين، و هي أطراف كلّ بقله طيبه الريح إذا خرج عليها أوائل الشروق.

و قيل: كلّ نبت طيب الريح من أنواع المشموم (٣).

و قيل: هو ما لساقه رائحة طيبه، كالورده و ورد، و ما لورقه رائحة طيبه كالياسمين (٤).

و قيل: هو نبت طيب الرائحة أو كلّ نبت كذلك، أو أطرافه أو ورقه، واصله ذو الرائحة، و خصّ بندى الرائحة (٥) الطيبه، ثم بالنبت الطيب الرائحة، و حرم (٦) بعضهم غير ريحان مكّه، للحرص (٧).

و لا يجوز التطيب بما يبقى (٨) أثره من خصوص الرائحة مع الممازجه، و بدونها.

### السادس: حبس الأنف،

و عدم حبسه عن الرائحة المنتنه، من جيفه، أو غائط، أو ماء متعفن، أو غير ذلك. و لو حصلت مع الطيب في مكان واحد، غلب حكم الطيب حكم الخبيث، فيسدّ أنفه على إشكال.

١- المسالك ٢: ٢٥٤.

٢- الكافي ٤: ٣٥٤ ح ٥، الفقيه ٢: ٢٢٥ ح ١٠٥٦، التهذيب ٥: ٣٠٠ ح ١٠١٨، الاستبصار ٢: ١٨٠ ح ٥٩٩، الوسائل ٩: ٩٨ أبواب تروك الإحرام ب ٢٠ ح ١.

٣- النهاية لابن الأثير ٢: ٢٨٨ مادة «ريح»، مجمع البحرين ٢: ٣٦٣ مادة «الريح».

٤- حكاة عن المطرزي في كشف اللثام ٥: ٣٠١، و انظر العين ٣: ٢٩٤.

٥- القاموس المحيط ١: ٢٢٤ مادة «روح».

٦- في «ص»: حرمه.

٧- المختلف ٤: ٧٢.

٨- في «ح»: ينقى.

و لو كان أنفه مسدوداً قبل الوصول لأجل الدفع، وجب الإطلاق. و إن لم يكن له فلا، على إشكال.

و لو تجنّب الطريق فلا- بأس، و كلّ غالب من الرائحتين مضمحلّ للأخرى عمل عليه، و ألقى المغلوب. و لو اختصّ الطيب أو الخبيث (١) بمعدود، فلا عمل عليه.

### السابع: لبس المخيط و ما أشبهه من ملصق، و ملتد و غيرهما للذكر و الخنى المشكل،

من نفسه أو من و غيره، ابتداءً أو استدامه، مخيطاً بخيوط معتاده، من قطن أو كتان أو إبريسم أو صوف أو شعر أو غير معتاده من جلود أو من خوص أو ليف أو نبات أو نحوها و الأحوط إلحاق الخصف بالخياطة قليل الخياطة أو كثيرها، محيطها أو غير محيط (٢)، كبيراً أو صغيراً مما يسمّى لبساً، لا- فراشاً، و لا- وِسَاداً، و لا- محمولاً، و لا بيتاً، و لا دثاراً، و لا مجروراً، و لا مرتفعاً فوق المعتاد، و لا ملصوقاً، و لا معلقاً، و لا مثبتاً فى حزام، و لا موضوعاً على الوجه خوفاً من وصول الهوام.

فالمحرّم اللباس المخيط، و كلّ لباس يشبهه، ممّا يُدعى قميصاً، و قباءً، و سراويل، و عمامه، و برنساءً، و خفّاً، و قلنسوه، و جبّه، و درّاعه، إلا- أن يكون طيلساناً معوى يانسان مزروراً أو غير مزرور، و الأ-خير أحوط، و إن كان مزروراً، فحلّ الأزارار أحوط و هو بفتح الطاء و اللام، و قد تُكسر اللام، و قد تُضمّ نادراً، و هو من لباس العجم، مدور أسود، أو يكون سراويل، مع فقد الإزار، أو يكون قميصاً مطروحاً على العاتق لفاقد الرداء، أو قميصاً منكوساً، من دون إدخال اليدين فى الكمين.

و لا يحرم على الأنتى شىء من المخيط، سوى المستثنى.

### الثامن: القفاز،

إنّ القفاز كرمّان ضرب من الحلّى متّخذة للمرأة، ليديها، و رجليها (٣).

١- فى «ص»: الخبث.

٢- فى «ح» زياده: مخيطاً أو غير مخيط، و فى «ص» كلاهما.

٣- كذا فى جمهره اللغه ٣: ١٢، و معجم مقاييس اللغه ٥: ١٥ ماده قفز.

وقيل: شىء يلبسه نساء الأعراب فى أيديهنّ يغطى أصابعهنّ و أيديهنّ مع الكفّ (١).

وقيل: القفاز أن تقفزها المرأة إلى كبوب المرفقين، فهو ستره لها، و إذا لبست برقعها، و قفازيها فقد تكتنت، أى استترت، و يتخذان من القطن، فيحشى له بطانه، و ظهره من الجلود و اللبود (٢).

وقيل: هو شىء يعمل لليدين، يحشى بقطن، و يكون له أزرار، يزر على الساعدين من البرد، تلبسه المرأة فى يديها (٣).

و الظاهر أنه أقسام، و باختلافها اختلف الكلام.

و من لبس المخيط غفله أو نسياناً. و جب عليه نزع فوراً. و إذا اضطرّ إلى لبس المخيط أو شبهه، قدّم الأخير، و كذا إذا دار بين الكثير و القليل.

و إذا دار بين أن يكون عرياناً أو يلبسه، لبسه.

و الظاهر عدم إلحاق المخصوف كالنعل بالمخيط. و يجب التجنّب عن المشتبه، لعمى أو ظلمه أو شكّ فى الموضوع.

و يجوز لبس المنطقه، و شدّ الهميان و هو وعاء الدراهم و الدنانير على الوسط، و شدّ الدراهم بالثوب، و فى التسرى إلى ما يشبه ذلك وجه.

### التاسع: لبس الخفين،

و كلّما يستر ظهر القدم منضوداً أو مع الساق أو بعضه كالجورب و الخفّ المنصوصين، و الشمشك و نحوها اختياراً، و لا اعتبار بالبطن.

و لا بأس بساتر بعض الظهر، إلا إذا عُدّ ساتراً عرفاً، و اعتبرنا المسامحات العرفية. و يجوز مع الاضطرار، و لا يجب شقّه، و إن كان الاحتياط شديداً فيه.

و لو كان مخيطاً حرم لبسه من وجهين، و لا يجب مع الاضطرار قطعهما من أسفل الكعبيين، و مع وجود النعل أو عدم الاحتياج إلى اللبس بلا شقّ، و لا قطع. و فى تعميم

١- الصحاح ٣: ٨٩٢ مادة قفز، نهايه ابن الأثير ٤: ٩٠.

٢- تهذيب اللغة ٨: ٤٣٧ مادة «قفز».

٣- الصحاح ٣: ٨٩٣ مادة «قفز».

الحكم للنساء و الخناثى المشكله وجهه، و الأوجه خلافه.

و هل يراد الستر من كل وجه، فلو حكى ما تحته فلا بأس، أو من حيث السعه و إن كان حاكياً، وجهان، و لعل الأقوى الثانى.

و لو حصل الستر بمجموع أشياء لو انفرد أحدهما لم يكن، دخلت فى حكم الساتر على الأقوى.

و بعض القدم بعد القطع ككله، و فى إلحاق القليل إشكال.

و الستر بالطين، و نحوه، و بغير طريق اللبس كوضعه عليها، و وضعها تحت الغطاء ليس من الستر، و لا فرق فى المنع بين الابتداء، و الاستدامه، و لو كان سالماً غافلاً، ثم تفتن لزمه النزاع فوراً.

و لو اختلف صاحب الحق الواحد فى الإحرام و الحلّ، فأراد المحلّ اللبس، و المحرم خلافه، قدّم الأوّل على إشكال.

### العاشر: ستر الرأس بما فوق الرقبه، عدا ما يُسمّى وجهاً فى اللغه و العرف

و ليس الأذنان من الوجه بساتر معتاد، أو غير معتاد، من طين أو تراب أو شمع أو عسل أو دواء أو حناء أو وضع طبق أو خشب أو عصابه سوى عصابتى القربه و الصداع أو ارتماس (١) بماءٍ أو وضع فيه أو فى غيره من المائعات أو وضع تحت غطاء أو على و ساد يشتمل على ستر غير المتعارف.

و لا- بأس بصبّ الماء، و غيره من المائعات و فيها و فى خصوص العجبر منها إشكال و لا بوضع بعض اليدين، كما يُرشد إليه مسح الوضوء.

و فى جواز التليد بالصبغ و العسل بجمع الشعر، و وضع الحناء، و الدواء و نحو ذلك إشكال.

و لا فرق بين الابتداء و الاستدامه، فلو سها فاستدام، و جب الرفع فوراً، و يستحب له التليه بعد الرفع، و القول بالوجوب غير بعيد. و فى أجزاء كلمتها أو لزوم الأربع بالطور المخصوص و جهان، أفواهما العدم.



و لا بين كونه بالمباشره و فعل الغير.

و ذو الرأسين الأصليين يجرى عليه الحكم فيهما و ذو الأصلي و غيره كذلك فى وجهه. و الأوجه الاختصاص بالأصلى، و مع الضروره يقتصر على أقل ما يندفع به، و إذا اضطر، اقتصر على الواحد، ثم على البعض إن دفع الضرر.

و لو دار بين التجافى و غيره، قدم الأول. و لو دار بين الساتر عرفاً و غيره، كان الثانى أولى. و لو كان قد ألزم نفسه بملزم شرعى، انحل. و الظاهر جريان حكم المنع فى غير الضعيف مما يحكى لون الرأس على إشكال.

و ليس من الستر ما تجافى عنه كثيراً كالبيت، و الصهوه، و الخيمه، و فى القليل إشكال. و لو وضع الساتر على الساتر، تركزت معصيته. و لو اضطر، اقتصر على القليل.

و لو اضطر إلى أصل الساتر لواجد الثخين، احتمل وجوب تخفيفه. و لو أراد تغطيه وجهه، وجب عليه كشف ما يتوقف عليه العلم بكشف رأسه.

### الحادى عشر: ستر الوجه للمرأة،

فإن إحرامها فيما يُسمى وجهاً عرفاً، و وجب عليها كشف بعض رأسها.

و يجوز لها و قد يجب إذا أرادت التستر عن الأجانب سدل القناع، أى إرساله من رأسها إلى طرف أنفها، و الأقوى جوازه إلى الذقن، و إلى النحر.

و لا يجوز العكس، و لا إصابه الثوب و وجهها إلا قدر ما يعسر التحفظ عنه.

و لا يجب على الذكر الكشف على الأقوى.

و تحرم تغطيه الوجه ابتداء، و استدامه، و مباشره، و بواسطه. و لو سترته سهواً أو نسياناً، وجب عليها الكشف فوراً.

و ذات الوجهين يجرى عليها حكم ذى الرأسين، و لو تعارضت مقدّمتا وجوب ستر الرأس للصلاه، و وجوب الكشف للإحرام، قدم الأول.

و لو تعارض وجوب الستر عن الرأى بناءً على وجوبه فيه، و بين الكشف، قدم الأولان فى المقامين.

و لو اضطررت إلى قناع تسدله، لتعمل بالوظيفتين، وجب فيه بذل المال ما لم يضرب بالحال، و ستر البعض كستر الكل، و القليل كالكثير، فأصل التحريم و إن تفاوت العقاب في المقدار، على نحو التفاوت في المقدار.

و لا فرق بين الرقيق بأقسامه، و بين الأحرار، و الحرائر.

و لو كان الستر ملتزماً ببعض الملتزمات الشرعيه، انحلت، و لو قطع أعلى الوجه و الرأس، قام الأسفل مقامه.

و لو كان حرج أو جرح أو كسر في موضع من الرأس، فتوقف على وضع الجبيره لمسح ما فوقها في غسل أو وضوء، وضعت مع الاقتصار على موضع الحاجه، و في الشعر المتدلى الخارج عن حدود الرأس إشكال.

و اللحم المتدلى من الرأس و المرتفع إلى الرأس بحكم مصدره ما لم يعفر.

و في وجوب حلق لحيه المرأه و شاربها للإحرام مع ستر بعض الوجه احتمال ضعيف.

و الظاهر وجوب الاختبار على الخنثى لمعرفة هذا التكليف، بل سائر التكليف. و تأخذ بالأشق، مع تعدد الاختبار. و في هذا المقام عند الصلاه يجب على الحد أن تستر رأسها، و تكشف وجهها، و في غير الصلاه تكشفهما معاً.

### الثاني عشر: التظليل للذكر أو الخنثى فوق رأسه سائراً،

بأن يجلس في محمل أو كنيسه أو عماريه مظلل أو شبهها.

و في التظليل من الجوانب و المشى تحت الظلال سائراً إشكال، و الأقوى في الأوّل الجواز، و في الثاني المنع.

و أمّا المشى تحته في المنزل، و في الطريق، مع الوقوف في الأثناء فجائز، و الأحوط في الأخير الترك. و لو كان ناسياً فذكر، و جب عليه رفعه فوراً.

و لا فرق بين أن يكون مع بروز الشمس و خفائها، و لا يبعد أن يقال: بتكرّر المعصيه مع البروز.

و لو سار حاملاً شيئاً يظله من خشب أو حطب أو فراش و نحوها، لم يكن مظلاً،

و التظليل فوق نصف الرأس فيه من الإثم بنسبته، و هكذا على إشكال.

و لو اضطرَّ إلى التظليل، تظلل و لو كان الستر تحت ما يسير معه، من بناء و غيره، فلا مانع منه. و لا فرق في تحريم ما يتحرَّك بحرسته بين أن يكون خارج المساكن أو داخلها، و لا في إباحه ما لا يتحرَّك كذلك.

و لا مانع من التظليل للنساء، و لا من التظليل ببعض بدنه، و في بدن غيره إشكال.

و الظاهر دخول التظليل بما يحكى في التظليل. و أمَّا ما كان على نحو الشبّاك و الشبكه، فالظاهر عدم دخوله و لو وضع عليه، غير أنه يلزمه الاقتصاد على مقدار الضروره، فيقتصر في الوقت و الكم على مقدارهما، و في الكيف من جهة الثخن و الرقه يحتمل ذلك.

و لو سكن الظلال، فتحرك تحته أو بالعكس فلا بأس.

و لو توقّف تظليل المضطرّ على وجود آخر معه، كما أنه لو دار بين القليل و الكثير، قدّم الأوّل. و المحاذى للرأس من الجانبين بحكم ما عليه في وجه قويّ.

و لو دار بين الأمرين، قدم الأوّل، أمّا لو تعدّدت فالظاهر تعدّد المعصيه.

### الثالث عشر: الاكتحال بالسواد بنفسه أو بمباشره الغير مطبياً أو لا،

للزينه أو لا، بميل كان أو ورود، ابتداء دون الاستدامه، فلا يجب الإزاله على الأقوى، و قد يلحق به جميع ما أُعدّ للزينه العين، قصدت به أو لا. و يعمّ الحكم الرجال، و النساء، و الخنثى. و لو كرّر الاكتحال مع بقاء أثر الأوّل، و حصول أثر جديد من الجديد، تكون الإثم. و مع عدم حصول الأثر يقوى التحريم أيضاً، و على جعل المدار على الزينه يقوى الخلاف.

و لو اكتحل بزعم عدم السواد، فبان الخلاف، توجه لزوم الإزاله.

و يظهر من بعض تعليقات منع الاكتحال بالسواد تحريم مطلق الزينه، في العينين كانت أو في غيرهما.

و لو اكتحل قبل الإحرام، فإن بقي أثره من غير قصد البقاء فلا بأس، و مع القصد إشكال. و لو كان الكحل أحمر أو أصفر و لا زينه، فلا بأس.

### الرابع عشر: النظر إلى وجهه أو سائر بدنه دون بدن الغير بمراه تكشف عن الحال مع قصد الزينه،

و الأحوط الاجتناب مع القصد و بدونه، إلا إذا كان للاجتناب و نحوه.

و لو نظر في جسم صقيل حاك أو ماء بقصد الاهتداء إلى طريق الزينه كان عاصياً على الأقوى.

و لو جعلها الغير أو اتفقت في مقابله و وجهه، قوى القول بوجود تغميض النظر، أو صرفه عن مقابلتها.

و لا- فرق فيه (١) و بين الابتداء، و الاستداه، فلو كان قبل الإحرام ناظراً إليه، و استمرّ وجب صرفه عنها. و كلما كانت المرأه أقوى في كشف المرئى، كانت حرمتها أشدّ في وجه قوى.

### الخامس عشر: قصّ الأظفار أو إزالتها بوجه آخر قطعاً أو حكاً أو أساً أو غيره جميعها أو بعضها

أو ببعض منها أو بالأسنان كلا أو بعضاً و إن وزع الإثم على النسبه، بنفسه أو بغيره بعد الإحرام، فإن فعله قبل الإحرام فلا بأس، و إن كان المقصود بقاءه بعده، و لا يدخل قطعها مع غيرها من الكفّ أو الإصبع أو طرفه.

و لا فرق بين قصّها بقصد الزينه، و بدونه، و مع الاضطرار لا مانع منه، و يقتصر على أقلّ ما يندفع به الضروره، و لو فصل منه شيئاً لينفصل بعد الإحرام عصى في وجه قوى.

و لو قطع شيئاً من الظفر، و بقى معلقاً لم يدخل في حكم القطع و إن قصد انفصاله بعد ذلك، و لا بأس بثقبها، و سرحها، و حكّها، و تخفيفها من فوقها، و لو نسي فقطع بعضاً منها أو بعضاً من بعضها، ثمّ ذكر، ترك الباقي على حاله ما لم يكن منه أذيه.

### السادس عشر: إزاله الشعر تنوراً أو حلقاً أو نتفاً أو قصاً، بنفسه أو بغيره،

للزينه أو

١- في «ح»: و لا فرق بينه و.

غيرها، عن الرأس أو اللحية أو غيرهما، من الأصل أو الأطراف أو بعضاً، قليلاً و لو نصف شعره أو كثيراً.  
و لو قطع عضو فيه شعر، لم يجز عليه الحكم.

و الظاهر عدم الاختصاص بالظاهر، فلا يُزال شعر باطن الأنف، و الأذن على الأقوى.

و لو حصل ضرر من نفس الشعر، كالنابت في أجفان العين، و في الحاجب مع الطول و تغطيه العين، و نحو ذلك، فلا بأس بإزالته، و يقتصر على أقل ما يندفع به الضرر.

و لو اضطرَّ إلى الحجامه، و توقفت على الإزالة، أزاله. و لو كان مفصلاً (١) بالعارض، فلا بأس بفصله. و لا يجوز وضع النوره قبله، إذا ترتب عليها الإزالة بعده.

و لو اضطرَّ فدار الأمر بين القصّ و الحلق، قدّم الأوّل.

### السابع عشر: الادهان بالدهن مذاباً أو مستنبطاً من اللبن، مطيباً أو لا

و إن تكرر الإثم في الأوّل بالمباشرة أو بفعل الغير، في الرأس أو غيره من أعضاء ظاهر البدن، في الشعر أو البشرة، و لا منع في الباطن.

ثم إن كان فيه طيب، حرم استعمال ما يبقى أثره إلى ما بعد الإحرام، و إلا جاز.

و لو باشر دهناً بغمه أو يده، أو باقى بدنه، فانبعث إلى مثل الادهان، لم يكن منه.

و لا فرق بين أن يدهن للزينة كما يصنع الأعراب أو لغيره، و لا بين الادهان مأكولها و غيره، طاهرها و نجسها، عيناً أو بالعارض.

و لو كرّر الادهان، تكرر الإثم.

و لو اضطرَّ لوسخٍ أو قملٍ يضرّ بقاءه، و تتوقف إزالته عليه، و دار بين القليل و الكثير، و المطيب و غيره، قدّم الأوّل، و الأخير على الأخيرين.

و لا بأس بأكل غير المطيب من الدهن، و التسعّط، و الاحتقان به. و لو توقّف

طهارته الاختياريه على الادهان، مع ضرر الماء، احتمال جوازه، و الرجوع إلى حكم الجبائر فى محلّه أو التيمّم.

و لو خالط الدهن غيره، فإن أخرج استعماله عن اسم الادهان فلا بأس به. و لا يسرى حكم البدن إلى الثياب و إن كانت من جلود.

و لو نسي فأدهن، فإن كان فيه طيب، و بقى أثره، وجبت إزالته. و إن خلا عن الطيب، فالظاهر عدم الوجوب.

و كلّما كان منه أطيب رائحة، كان أشدّ تحريماً. و كراهه الرائحة أولى من السالم، و لا- بأس على المحرم إذا أدهن بدن الغير بدهن و إن سرى إلى بدنه.

### **الثامن عشر: إخراج الدم بنفسه أو بغيره اختياراً، بحجامة أو حگ رأس أو بدن أو سواك**

أو قلع سنّ أو غير ذلك ابتداء، و لا بأس بالاستدامه، ما لم يحدث ما يقضى بالزيادة، فلا يجب قطعه. و إذا اضطرّ، اقتصر على أقلّ ما تندفع به الضروره.

و لو فعل قبل الإحرام ما يقتضى الإدماء بعد الدخول، عصى فى وجه قوى؛ بخلاف ما إذا فعل فيه ما يقتضى الإدماء بعده. و لا يلحق القيح بالدم ما لم يكن مخلوطاً به.

و لو شكّ فى كونه دمًا لم يحرم إخراجّه، و الأحوط اجتنابه. و لا يجب ترك الحرب للدفع عن المال، فضلاً عن الدم و العرض خوفاً من الإدماء.

و لا فرق بين الظاهر، و الباطن.

و من كان معه بواسير، و أمكنه الانتظار فى التخلّى الإحلال، لم يجب عليه ذلك، خصوصاً مع خوف الضرر، و لا- يجوز له التكلف بالتعصّر، و نحوه.

و وضع بعض الحيوانات لمصّ الدم نوع من إخراجّه، و إن لم يظهر إلى خارج، بل استقرّ فى بطنه، و كذا الاستفراغ دمًا مختاراً.

و لو دخل من خارج إلى باطن فأخرجه، لم يدخل فى حكم الإخراج. و لو حرّكه من الباطن إلى محلّ آخر من الباطن، لم يكن عليه حرج.

**التاسع عشر: الفسوق،**

و هو الكذب فى الشرع أو عند المتشرّعه، أو مجازاً تعلق به الحكم، عبارته عن الإخبار بخلاف الواقع، متعمّداً على وجه يترتب عليه العصيان.

لا- خصوص الكذب على الله و رسوله أو أحد الأئمّه، و لا- على الله خاصّه، و لا- على ما يعمّ الكذب و السباب، و لا ما يعمّ الكذب و المفاخره، و لا ما يعمّ الكذب و البذاء و اللفظ القبيح. و لا ما يعمّ المعاصى التى نهى المحرم عنها، و لا ما يعمّ جميع المعاصى التى نهى المكلفون عنها، كما هو أظهر المعانى اللغويّه.

و الخبر المخالف للاعتقاد ليس من الكذب، و إن عصى بسببه من جهه التجزى، و يتحقّق بالقضيّه الواحده، و يزداد الإثم إذا تعدّدت.

و ما كان من الإنشاء يتضمّن الإخبار، كإنشاء المدح و الذمّ فى غير المحل.

و ألفاظ الوعد و الوعيد مع عدم العزم على مداولها يجرى عليها الحكم فى وجه و إن خلت عن الاسم.

و ليس الهزل و حكاية الكذب من الكذب. و من نقل قصّه متضمنه لأخبار يظنّ صدقها، فظهر له فى الأثناء خلافه، و جب عليه قطعها.

و لا يجب عليه أن يعترف بالكذب بعد زوال العذر، و كذا مع التعمّد إذا لم يكن ممّا يترتب عليه ضرر، و إن توقّف رفع الضرر على الاعتراف بالكذب لزمه الاعتراف.

**العشرون: الجدل،**

و هو فى الشرع أو عند المتشرّعه أو مجازاً فى الأوّل دون الثانى أو فيهما قول: لا و الله، و بلى و الله، و يترتب الحكم على إحدى الصيغتين، لا بشرط اجتماعهما على الأقوى.

و لو سبّ أو اقتصر على القسم، أو بدل لا أو بلى أو الاسم الأعظم أو «واو» القسم بمرادفها، أو أتى بالمرادف من لغه أخرى، لم يقع منه جدال.

و فى اللغه: أقوى المعانى: مطلق الخصومه.

و لو أتى بالصيغتين لا بقصد القسم، لم يكن مجادلاً. و لو جاء به بقصده فى غير مقام الخصومه، أُلحقت بالجدال على إشكال.

و لو أتى بهما ملحوتين، قوى القول بعدم جريان الحكم فيهما. و لا فرق بين الاقتصار عليهما، و بين إضافه فعلت أو لم أفعل.  
و يتعدّد الجدال اسماً و حكماً بتعدّد الصيغه.

و لا يلحق به قول: لاها، فإنّه يتضمّن طلب الاسم، و لا ياهناه، و أما قول: بل شأنك، فهو من قول الجاهليّه.

و يُضاف إلى تحريمه لذاته تحريمه للإحرام، و بالنسبه إلى الحرم كسائر المحرّمات.

و لو كرّر القسم، زاد فى الجدال، و استحقّ خوف ما كان عليه من الوبال.

و لو توقّف عليه إثبات حقّ أو إبطال باطل، لم يكن فيه بأس على الأقوى.

### الحادى و العشرون: لبس الخاتم بقصد الزينه،

و قد يلحق به الحلقه، و ما يُوضع فى الإصبع للزينه، من أى نوع كان، و يستوى فى الحكم الرجال، و النساء، و الخنثى.

و لو قصد غير الزينه سنه أو غيرها، أو خلا عن القصد، فلا بأس. و لو كان اللبس بفعل الغير، من دون طلب أو معه، غير قاصد للترتين، قاصداً به الترتين أو لا، فلا بأس على اللابس، و لا على الفاعل، و إن كان محرماً.

و إن قصد اللابس محرماً الترتين، استحقّ المؤاخذه. و لو قصد باللبس قبل الإحرام الزينه، و استمرّ على هذا الحال إلى حال الإحرام، أو لبس قبله غير قاصد لها، ثمّ قصدها حين الإحرام، حرم اللبس فى وجه قوى.

و لو وضعه فى غير محلّ اللبس من الإصبع، فلا يبعد تحريمه، و إن تعدّد الملبوس تعدّد العصيان، كما إذا تعدّد اللبس و اتّحد الملبوس.

و كلّما كان أدخل (1) فى الزينه، كان أشدّ تحريماً، و تظهر الثمره فى الملجأ إذا دار أمره بين الأدخل، و غيره.

### الثانى و العشرون: لبس النساء الحلى للإحرام، و الملبوس للزينه مع المشهوريه و الظهور،

كالقرط و القلاده المشهورتين، و إظهار المعتاد دوماً و متعه، و قد يلحق بها



المحلّله، و يقوى إلحاق الأجنب به، و فى إلحاق المحارم وجه قوئى.

و يجرى المنع فى حقّ الرجل و الخنثى المشكل و الممسوح على الأقوى، فتكتر المعصيه من وجهين، و لا فرق بين الابتداء و الاستدامه، و لا بين المباشره و فعل الغير.

و لا- بأس بالمحمول و الموصول ما لم يدخل فى حكمه، كالموضوع و القرامل من ذهب أو فضّه، و لا يدخل فى الحكم للبس قباء مذهب أو مفضّض، و إن دخل فى النسج.

### الثالث و العشرون: الحنّاء للزينه فى الكفين، و الرأس، و القدمين،

و يلحق بها جميع ما يتزيّن به إذ لا خصوصيته لها من حمره أو كتم أو خطاط أو وشم أو نحوها.

و لو كانت للتداوى أو لقصد السنّه أو مع الخلو عن القصد، فلا مانع. و لو تقدم الخضاب على الإحرام، لم يكن بأس، قصد الزينه حال الإحرام أو لا، على إشكال فى الأول. و المدار على حصول الزينه المتعارفه، و فى غيرها مع قصدتها إشكال، و لو وضعها، و لم يكن قابله للتأثير أو كان دونها ما يمنع التأثير أو رفعها قبله فلا بأس.

و كلّما اتسع محلّها أو اشتدّ لونها زاد وزرها، و تختلف فى احتسابها زينه، و عدمه باختلاف المحال، و لا فرق بين أن يضعها بنفسه، و بين أن يضعها له غيره، و لو قصد الزينه فى الابتداء، ثمّ عدل عن القصد لم تجب الإزاله، و قد يقال: بأنّ إخفاءها أولى من إظهارها، و يجرى ذلك فى كلّ زينه فى وجه قوئى.

### الرابع و العشرون: لبس السلاح أو حمله بنفسه أو على غيره،

مع قصد الدفع به على إشكال، و هو إله الحرب، و أظهر أفرادها السيف، و الرمح، و السهم، فتحرم مطلقاً.

و قد يلحق بها إله البندق اختياراً، ابتداء و استدامه، مباشره أو بفعل. و ليست البيضه و الدرع منه، و إن حرما من وجه آخر، و كذا جميع ما أعده للحفظ، دون الضرب. و لو صحبت منها شيئاً للتجاره أو سائر أنواع التمليك أو على وجه الوديعه أو الرهانه من دون لبس فى الملبوس، لم يكن بأس، و مع اختلاف العاده أو المحال فى جعله سلاحاً يتبع كلّ عادته.

و ما كان من الآيات الحرب غير ملبوس ينبغي إخفاؤه خصوصاً ما كان مُعدّاً للبس، و يشترك في الحكم الإحرام و الحرم، و مع الاضطرار لا بأس به. و يلزم إخفاؤه في الحرم.

### الخامس و العشرون: قلع السنّ في نفسه، مع عدم الإدماء،

و إن تعمّد الإدماء تعدّدت المعصية، و لا فرق بين قلعه بنفسه، أو مُباشره الغير، مع العلم و الإذن. و لو قطع معه لحم، و لم يخرج عن مصداق قلع السنّ، حُرّم. و في إلحاق الكسر به وجه، و يتعدّد العصيان بتعدّد الأسنان.

### السادس و العشرون: قطع الشجر و الحشيش النابتين في الحرم،

#### إشاره

مشاركين مع شىء من الأرض أو منفردين، مباشره أو بواسطه حجر و نحوه، من قرب أو بُعد.

و كذا جميع أنواع الإتلاف من إحراق و غيره، و أسباب الإعداد لحصول شىء من ذلك. و ما يمكن إنباته بعد قلعه، و وصله بعد قلعه، يُلزم به الفاعل في وجه قوئى.

و ما قلع بنفسه أو بسبب غير الإنسان لم يبق له حرمة الحرم بالنسبه إلى غير الفاعل، بل إليه، و إن عصى بفعله. و لا يلحق به الكمأه، و الفقع (١)، و ما كان من المعادن.

و يستوى البرى و البحرى. و تحترم الأغصان الخارجه بنبات الأصول في الحرم، و الأصول الخارجه بالأغصان الداخله فيه.

### و يُستثنى من ذلك أمور:

منها: ما يكون بالإنبات، فإنّ للمُنبت التصرّف بكلّ الوجوه في وجه، و الأقوى المنع من ذلك إلا أن يكون قد نبت في ملكه بعد تملكه، و الأحوط اعتبار خصوص داره، و الأحوط منه أن يكون بإنباته.

و يُلحق به على الظاهر إنبات غيره عن إذنه، بل غير إذنه على إشكال.

و إن دخل شىء منها في الملك، و شىء من مباح الحرم، قويت الحرمة، للحرمة. و كذا لو توقّف قلع ما يجوز قلعه على قلع ما لا يجوز قلعه حرّم القلع، و إن

١- الفقع: الأبيض الرخو من الكمأه. لسان العرب ٨: ٢٥٤.

فات النفع، و للقول بالجواز حينئذٍ وجه. و مع ترتّب الضرر يقوى الجواز؛ لحديث الضرر (١).

و لو كان الوضع قبل تملك الدار، و النبات بعده، اعتبر حال النبات و لو نبت حال الخيار، جرى عليه الحكم و إن فسخ.

و لو زعم الملك، فظهر الخلاف بعد النبات أو الإنبات، فالمدار على الواقع دوره زعم. و الدار المغصوبه، و المستأجره، و المعاره لا يلحق بدار الملك.

و الشجره و الحشيش النابتان فى إناء أو حجر من غير طين الحرم و أحجاره، أو على حصر و بوارى، أو على خشب و نحوه لا يلحق بحكم الحرم.

و يقرب أن لا يلحق بحكمه ما كان منه أيضاً، و الظاهر دخول ما نبت على السطح و الجدران.

و منها: شجره الفواكه من النخل، و الرمان، نبت بنفسه أو أنبت، متعارفه أو لا، فثمره العوسج و شبهه منها.

و يلحق بذلك كلما اعتاد المخلوق إنباته، و لو لم يكن له ثمره ينتفع بها، كالشجر الذى ينبت للسقوف، و الأبنية، و الأبواب، و الأعتاب.

و منها: الإذخر، و هو حشيش طيب الريح معروف. و لو خالطه حشيش، و لم يمكن فصله عنه، اجتنب الكل، و مع الاشتباه يجتنب على الأقوى، و لا يبعد تحريم قطعه لغير ثمره.

و منها: عود المحاله، و هى البكره التى يُستقى بها من شجر الحرم، و فى استثنائها بحث، و الأقوى عدم الاستثناء، و على القول بالاستثناء، يحتمل الاقتصار على حال الانحصار. و لو توقّف حال المحاله على أعواد متعدّده أو أبعاض يضم بعضها على بعض، دخلت فى الرخصه.

١- التهذيب ٧: ١٤٧ ح ٦٥١، العوالى ٣: ٢١٠ ح ٥٤، الوسائل ١٧: ٣٤١ أبواب إحياء الموات ب ١٢ ح ٣، ٤، ٥، مسند أحمد ١:

**المقام الثاني: فى أحكامها****إشاره**

و فيه أبحاث:

**الأول: فى أن ما ذكر من الحرام ينقسم إلى أقسام:**

منها: ما يشترك بين الحرم والإحرام، والذكور وغيرهم، وهو أربعة أقسام: الصيد، و قتل المحرّمات، و ارتكاب المعاصى بترك الواجبات و فعل المحرّمات، و لبس السلاح. و إن قلّ صدوره من الإناث.

و منها: ما يخصّ الحرم، و يجرى فى الذكور وغيرهم، و هو قسم واحد يجمعه قطع النبات و الشجر.

و منها: ما يخصّ الإحرام و الذكور، و هو أربعة أقسام: لبس المخيط، و ستر الرأس، و الاستظلال، و لبس الخفّين.

و منها: ما يخصّ الإحرام و الإناث، و هو ثلاثة أقسام: لبس القفّازين، و لبس الحلّى، و كلّما يكونان فى الذكور، و تغطيه الوجه.

و منها: ما يشترك بين الذكور وغيرهم، و يخصّ الإحرام، و هو خمسة عشر قسمًا: النساء على الرجال، و بالعكس، و الطيب، و الادهان، و قبض الأنف من الرائحة الخبيثه، و الاكتحال، و الحناء، و إزالة الشعر، و النظر فى المرأه، و قصّ الأظفار، و إخراج الدم، و لبس الخاتم، و قلع السنّ، و الفسوق، و الجدال، و تغسيل المحرم بالكافور بل مطلق الطيب، و إن كان فى غير ماء الغسل.

و يتعلّق الخطاب بالولى و من يقوم مقامه، و يبطل الفعل، و تلزم إعادته، و ليس الميّت محرّمًا، و إنّما ذكرناه إلحاقًا، كما ذكرنا قطع الشجر فى محرّمات الإحرام، و إنّما هو من محرّمات الحرم على المحلّ و المحرم. و ألحق بعضهم بمحرّمات الإحرام الاغتسال بالماء البارد (١)، و هو ضعيف.

**البحث الثاني: فى أن كلّما حرم على المحرم فعله بنفسه، يحرم على الغير فعله به**

مع

جبره، و مع القدره على منعه، و يحرم ذلك في جميع المعاصي، كبارها و صغارها؛ لأنّ الظاهر من منع الشارع كراهه وجودها من المكلف بإيجاده أو إيجاد غيره، كما يظهر من تتبع الآثار، و استقراء مضامين الأخبار (١).

### **البحث الثالث: في أنّه إذا التزم بأحد الملزمات الشرعيّه بفعل ما يرجح في نفسه من المحرّمات الإحراميه،**

كوطء، و حلق (٢)، و تطيب، و إخراج دم، و قصّ أظفار، و نحوها في وقت يتعيّن للإحرام، ثمّ وجب عليه الحجّ أو العمرة، انحلّ نذره.

و احتمال إلحاقه بغير المستطيع، لا وجه له، كما إذا نذر شيئاً ينافي السعي أو غيره من المقدمات. و في امتناع انعقاد إحرام الحجّ و العمرة المندوبين وجه، و الأوجه خلافه.

### **البحث الرابع: في أنّه إذا اضطرّ إلى واحد من محرّمين أو محرّمات وجب عليه الاجتهاد في غير ما هو أشدّ إنمّا، و غيره،**

فيقدّم الثاني على الأوّل، و إذا اختلفت مراتب الواحد، و الأقوى و الأضعف قدّم الثاني فيه كالسابق، و إذا لم يكن مميّزاً يرجع إلى أهل التمييز.

### **البحث الخامس: في أنّ جميع المحرّمات إنّما تحرّم بعد إتمام التلبّيات الأربع،**

فلو أتى بشيء منها قبل الدخول فيها، أو قبل تمامها و إن بقي من الرابعه كافها؛ (٣) فلا بأس. و كذا مندوبات الإحرام و مكروهاته إنّما تثبت أحكامها بتمامها.

### **البحث السادس: في أنّه يلزم على الأولياء إذا أحرّموا عن المولّى عليهم أو جعلوهم محرّمين أن يجنبوهم ما يتجنّبه المحرّمون،**

و أن يأمرهم بما يجب على المحرّمين.

### **البحث السابع: في أنّه ليس منها مفسداً للحجّ أو العمرة، و إنّما يتضمّن استعمالها عصياناً؛**

سوى الجماع قبل الوقوف بالمشعر، مقروناً بالتّيه، فلو كان قبل الوقوف أو قبل نيّته، أفسد.

### **البحث الثامن: في أنّ التحريم فيها مبنيّ على حصول ما يجري عليه حكم الإحرام**

١- انظر الوسائل ٩: ١٨٩ أبواب تروك الإحرام ب ٤، ٥، ٦، ٧.

٢- في «ح»: حلف.

٣- في النسخ: رأيها.

فى حجّ و عمره، صحیحین أو فاسدین، سواء كان فى أثناء أجزاء مستقله كالطواف و السعى و الوقوفین و نحوها أو لا؛ لكنّها تتفاوت فى زیاده الإثم و نقصه، بنسبه زیاده الفضل و نقصه فى محلّ وقوعها.

### [الثانى فى الكفارات]

#### إشارة

الفصل السابع: فى كفاراته و فیها مقامات:

#### الأول: فى بیان ما لیس فیہ كفارة أو يجوز التعرض له من الحيوان للمُحرم و فى الحرم،

#### إشارة

و هو أقسام:

#### الأول: كل مؤذٍ قصد المُحرم بأذیه فى الحلّ أو الحرم،

فإنّه يجوز له قتله، و لا- يجب علیه تحزى الأذنى فالأذنى فى دفع الأذیه، فلو أمکن دفعه بالنهر؛ (١) جاز له قتله، فضلاً عمّا دونه من المراتب على الأقوى.

و إن ظنّ بل شكّ فى إرادته، جاز له ذلك أيضاً، فإنّ المدار على الخوف. و لو توقّف دفعه بالقتل على قتل غيره من الحيوانات، جاز قتلها.

و لو أرادَ فعُدل قبل الوصول، لم یکن بحکم المُريد إن حصل الاطمئنان بعدوله، و إلا كان بحكمه.

و لو أرادَ قتل مُحترم مُحرم أو غير مُحرم جاز للمُحرم قتله؛ للدفع عن المحترم، و إن كان صامتاً. و إن أرادَ قتل مُباح القتل، فلا یجرى علیه حکم المُريد. و إن أرادَ قتل ما یحرم قتله على المحرم من صید البرّ، جاز قتله للدفع عنه فى وجه قویّ.

و لو أذى المُحرم أو غيره، ثمّ انصرف حال الانتقام منه، أو؛ (٢) كان وجوده سبباً لوجود مؤذٍ سواه، كان بحکم المؤذی. و إن كانت الأذیه جزئیة، حتّى لا تُعدّ فى العرف أذیه، لم تكن بحکم الأذیه.

و إذا تعرض الحيوان، فحمله على قصد الأذیه، قتله و إن عصی. و للفرق بین



١- بالنهر: يعنى بالزجر.

٢- فى النسخ: و لو بدل أو.

الكليته، و الجزئيه وجه.

### **الثاني: كل سبع من أسد أو ذئب أو فهد أو نحوها أو طائر أدخل أسيراً إلى الحرم يجوز إخراجه لمن أدخله و لغيره من الحرم،**

و ربّما يقال: بوجوبه على مُدخله، و لا كفّاره فيه، مُحرمًا كان أو محلاً، مُكلفًا كان المُدخل أو لا، سيق من دون قهر في دخوله أو مقهوراً أو مقيداً.

و لا يجوز التعرّض لما عدا المستثنيات، و لا تجوز أذيته زائداً على ما يتوقّف عليه الإخراج ممّا لا يؤدّي إلى ضرب أو جرح، و إلا أبقاه.

و لا- يجوز إخراجه من بعض أمكنه الحرم إلى مكان آخر، إلا- من الكعبه، أو المسجد الحرام، أو دور مكّه، أو طرقها؛ خوفاً من عارض أذيتها للمتردّدين.

و إذا أدخله لا بقصد الأسر، بل لإطعامه و سقيه، فلا يجرى عليه الحكم. و كذا لو أدخله بزعم السبعينه، فظهر الخلاف؛ بخلاف الخلاف.

### **الثالث: في أن كل حيوان يؤذي حيوانات الحرم أو سكّانه من الناس،**

و قد عُرف بذلك، فإنّه يجوز قتله من المُحرم و المُحلّ، و في الحلّ و الحرم، و طرده و إبعاده، ممّن تشمله أذيته و غيره، و لا كفّاره فيه.

### **الرابع: في أنه يجوز قتل الأفعى، و العقرب، و الكلب العقور،**

و الفأره، و الحيوانات الصغار و ما تحت الأقدام مع استغراق الطريق، من غير كفّاره. و في رمي الحدايه و الغراب مع الأذيه و بدونها إشكال.

### **الخامس: في أنه لا كفّاره في قتل شيء من المُحرّمات، ممّا يجوز قتله و ما لا يجوز،**

سوى قتل الأسد في الحرم، من مُحلّ أو محرم، بشرط عدم إرادته الأذيه و قد يلحق به قتل المحرم، فإنّ فيه كبشاً يذبحه رباعياً، أو ما خرجت ثنيته، و لا- فرق بين العمد و غيره، و لا- يبعد التخصيص بالأوّل، و لا كفّاره في جرحه و ضربه، و لا ملازمه بين الكفّاره و التحريم.

وعدا قتل الزنبر، و هو الذباب اللساع عمدًا، و في إلحاق غير اللساع ممّا شاكله في الحجم وجه فإنّ فيه كفًا من طعام و إن لم يكن مُحَرَّمًا، إذا صدر من المُحَرِّم.

و لا يغنى البدل و لا القيمه عن الطعام، و يعمّ جميع المطعومات، و الأحوط الاقتصار على البرّ.

و فى كلّ من الثعلب و الأرنب شاه من الغنم، ضأناً أو معزاً، و الأوّل أحوط.

و فى كلّ من القنفذ و الضبّ و اليربوع جدى، و هو من المعز ما كان فى السنه الأولى (١)، و قيل: من حين ما تضعه أمّه إلى أن يرعى و يقوى (٢)، و قيل: من أربعه أشهر إلى أن يرعى (٣). و ربّما قيل: إنّه من سنّه أشهر أو أربعه (٤).

و فى القمله كفّ من طعام، و فى الجراده حلالاً أو حراماً مثلها، و فى كثير من الجراد شاه، حلّ أو حرّم.

و لو أغرى مُحلّ أو مُحرمًا فقتل، لم يُعدّ قاتلاً، و القاتل المغرى لا المغرى.

و لو أغرى حيواناً، أو سبّب فكان المباشر ضعيفاً، جرى عليه حكم القاتل. و لو أصاب حجراً فقتل المُصاب، أو دحرج شيئاً فحرّك غيره، فقتل المتحرّك، كان المُصيب و المتحرّك قاتلين.

و الظاهر تخصيص جواز القتل بالمؤذيات مع الخوف منها.

## المقام الثانى: فى بيان كفّارات المُحلات و أحكامها

### اشاره

و فيها مباحث:

### الأوّل: فى كفّاره قتل النعامه،

### اشاره

و فيها بحثان:

### الأوّل: كفّارته بدنه محرّكه الدال الهدى إلى مكّه من الإبل و البقر، من ذكرٍ أو أنثى،

و يُعتبر فى سنّها ما يُعتبر فى هدى التمتع على الأقوى.

و لا تجزى قيمتها من جنس أو نقد، و لا بد لها من الغنم أو غيره من النعم، و الأحوط الاقتصار على الأنثى من الإبل.

- ١- انظر المصباح المنير: ٩٣.
- ٢- السامى فى الأسامى لأبى الفتح الميدانى: ٣٣٤، أدب الكاتب: ١٣٠.
- ٣- أدب الكاتب: ١٢٠، المسالك ٢: ٤٣١.
- ٤- النهايه لابن الأثير ١: ٢٤٨، كشف اللثام ١: ٣٩٥.

فإن عجزَ عن البدنه لعدم وجودها ووجود ما يشتريها به قوم المتوسط من البدن أو أدناها قيمه عند مقومين عارفين تطمئن النفس بتقويمهم مطلقاً، وإلا فعدلين. وفي الاكتفاء بالعدل الواحد، وعدم الفرق بين الرجال والنساء في المقامين وجه.

و مع الاختلاف في التقويم يُؤخذ بالأكثر والأعدل، و مع التعارض بين الوصفين يُعتبر الميزان، و مع التساوى يُؤخذ بالأقل، و يُحتمل التخيير.

ثم بعد التقويم تُفَضُّ القيمة على الطعام والأقوى تعين البرّ سالمًا من خليط زائد على المتعارف من تراب أو غيره، والأحوط إضافه شيء عوض المتعارف على ستين مسكينًا لا يجد قوت سنه لقيام البيئه على ذلك، أو لمجرد ادعائه، و عدم اتّهامه لكل مسكين نصف صاع أربعة أرتال، و نصف بالعراقى، فإن زاد الثمن، فلا يجب إعطاء الزائد؛ وإن نقص، فلا يلزم إتمام الناقص. و المدار على الثمن حال الإقباض و إن تغيّر التقويم على إشكال.

فإن عجزَ صام ستين يوماً، عن كلّ نصف صاع يوماً، و لا يصوم عمّا زاد على ستين يوماً.

و إذا انكسر البرّ فنقص أقل من نصف صاع، أكمل يوماً تاماً؛ إذ لا وجه للتبعيض، و الأحوط صوم تمام الستين إذا نقص البدل.

فإن عجزَ عن صيام الستين، صام ثمانية عشر يوماً، و الأحوط الإتيان بالمقدور، و إن زاد عن المقدار المذكور؛ لقوله عليه و إله السلام: «لا يسقط الميسور بالمعسور» (١).

و إن عجز بعد صيام شهر عن صيام الشهر الآخر، فأقوى الاحتمالات لزوم الإتيان بالميسور، و يحتمل الاكتفاء بتسعه؛ لأنها عوض الشهر. و يحتمل السقوط؛ نظراً إلى أنّ العوض الذى جعل فيه التسعه عوضاً عن الشهر مقصوراً على تلك الصورة، فلا تثبت بدليته فيما عداها.

و فى فرخ النعامه و هو الصغير من أولادها، كما يقال: لكلّ صغير من حيوان طائر أو لا، فرخ صغير من الإبل، و يحتمل الاكتفاء بصغار البقر، و الأحوط اعتبار البدنه. و لا يشترط الوحده فى السنّ، و الأحوط اعتبار البدنه فى الصغير، كما فى الكبير؛ لصدق الاسم عليه.

### الثانى: فى الأحكام التابعه لها،

#### إشاره

و البحث فيها يستدعى بيان أمور:

#### أحدها: أنّ على المُحرم فى كسر كلّ بيضه من بيض النعام إذا تحرّك بها الفرخ بكره

بين ابنه المخاض و البازل أنثى البكر، و هو الفتى ما لم يبزل (١)، فإذا بزل، فهو جمل، و هى ناقه (٢).

و قيل: هما ولدا المخاض، و اللبون، و الحقّ، و الجذع، فإذا أثنى فهو جمل، ثم هو بعير حتى يبزل (٣)، و قيل: البعير هو البازل (٤)، و قيل الجذع (٥).

و إن كان يحرم فى الحرم فعليه قيمه مع ذلك.

#### الثانى: أنّه يلزم على المُحرم إن لم يتحرّك فيها الفرخ لصغر أو لا يُرسل فحوله الإبل

مما لا يظنّ عدم إنتاجه أو بشرط مظنه الإنتاج و إن كان محرماً بالاختبار أو الإخبار فى إناث كذلك، بعد إعدادها فى وقتٍ و مكانٍ و حال و على وضع يوافق ذلك، مع الملك للطرفين أو طرف واحد، أو عدمه مع السلطان على النتاج، فما نتج كان هدياً.

فإن عجز عن الفرق من الجانبين أو جانب واحد، أو الإرسال لبعض الموانع، أطعم عن كلّ بيضه عشره مساكين، لكلّ مسكين مُدّ (٦).

١- بزل البعير بزولاً: فطر نابه بدخوله فى السنه التاسعه. المصباح المنير: ٤٨، العين ٥: ٣٦٤.

٢- انظر لسان العرب ٤: ٧٩.

٣- نقله عن ابن الأعرابى، تهذيب اللغه ١: ٢٢٢.

٤- تهذيب اللغه ١٣: ٢١٧، العين ٢: ١٣٢.

٥- القاموس المحيط ١: ٣٨٨.

٦- فى «ص» زياده: أو لا- و لا- أولدت و بعد الإرسال يفرخ. و فى نسخه فى «ص»: أو لا- و منه أو ولدت و لا- أولدت و بعد الإرسال يفرخ. و فى «ح»: أو لا أولدت و بعد الإرسال يفرخ.



فإن عجز، صام ثلاثة أيام في الحرم لوقت العقد (١).

### الثالث: أنه إذا اشترى محلّ بيضٍ نعامٍ لمحرّم، فأكله، فعلى المحرّم عن كلّ بيضه شاه،

و على المحلّ عن كلّ بيضه درهم. و لو جمع بين الأكل و الكسر، لزمه بكره مع الشاه، و على المشتري ما لزمه، و لا فرق بين كون الشراء في الحلّ أو الحرم.

و لو كان المشتري مُحْرِمًا، لزمه ما لزم المحلّ، و لا- زياده، و إن تضاعفت المؤاخذه. و إن اشتراه لا- بقصد المحرّم، فتناوله المحرّم، فليس على المشتري شىء.

و لا- فرق بين الشراء و باقى التملّكات، و لا- بين العقود اللازمه و الجائزه، و لا فرق بين أكل البعض صحيحاً و مكسوراً، نياً و مطبوخاً و مشوياً.

و لو اشتراه المُحرّم لنفسه، فلا شىء عليه من جهه الشراء، و إن عصى به.

و إن اشترى نصفى بيضه منفصلين، قوى الإلحاق. و فى إلحاق نصفى البيضتين، أو أثلاث ثلاث بيضات، لم يبلغ الإلحاق تلك القوّه.

و لو اشتراه المحلّ لمحرّم ليأكله بعد الإحلال، أو ليأكله محرّمًا، فأكله بعد الإحلال، فليس على المشتري شىء، و إن عصى فى القسم الثانى.

و إذا تحرّك فيها الفرخ، لم يتبدّل حكم المُشترى، و يكون على الكاسر الأكل لكسره بكره، و لأكله شاه.

### الثانى: فى قتل القطاه و ما أشبهها

من الحجل و الدرّاج و نحوهما حَمَل من الضأن قد فُطم، و رعى الشجر. و حدّه: أن يفصل عن أمّه، و يكمل أربعة أشهر، و لا يتجاوز السنه، و يسمّى خروفاً، و الأُنثى خروفه، و رخل (٢).

و قيل: ما بلغ سنّه أشهر (٣)، و قيل: هو الجذع من الضأن (٤). قيل: و إنّما سُمّي حملًا؛ لأنّه محمول أو لقربه من حمل أمّه (٥).

١- فى نسخه العتمه بدل العقد.

٢- انظر أدب الكاتب: ١٦٨، و فقه اللغه: ١٦٨.

٣- مجمع البحرين ٥: ٣٥٧، حياه الحيوان للدميرى ١: ٣٧٧.

٤- القاموس المحيط ٣: ٣٧٣.

٥- مفردات الراغب: ١٣٢.

و فى كسر بيض القطا صغير من النعم إذا تحرك منه الفرخ، و القول باعتبار المخاض من الغنم ضعيف (١). و إن لم يتحرك الفرخ فيه، و أرسل فحوله الغنم و قد يجترى بالفحل الواحد فى إناثها بعدد البيض، ممّا يظنّ فيها حصول الولاده، أو ممّا لا يظنّ عدمها فيه، فما نتج كان هدياً. و لو خرج منها توأم فزاد عدد النتاج على عدد البيض، كان الزائد هدياً أيضاً على تأمل.

و لو لم يحصل نتاج، أو حصل ناقص، أجزأ الإرسال. و فى اشتراط الفور، و الاكتفاء بالتراخى، و الجمع و التفريق وجه. و الأوجه عدمه.

و إن عجز عن الإرسال، للعجز عن الأصل أو عن الفعل، أطمع عن كلّ بيضه عشره مساكين. فإن عجز، صام عن كلّ بيضه ثلاثه أيام، و يحتمل تقديم الشاه على الإطعام.

### الثالث: فى الحمام،

واحده حمامه؛ يُطلق على المذكر و المؤنث، طائر برى لا يألف البيوت، و كلّ ذى طوق من الطيور، كالقواخت، و القمارى (٢)، و الرواشين، و ساق حُرّ، و القطا، و أشباه ذلك. و عند العوام هى الدواجن فقط، و ربما خصّوها بالتي تسكن البيوت، و تفرّخ فيها (٣).

و قيل: الحمام الذى لا يألف البيوت، و الذى يألف اسمه اليمام (٤).

و قيل: اليمام الذى يسكن البيوت و ما شاكله (٥).

و قيل: أسفل ذنب الحمامه ممّا يلى ظهرها فيه بياض، و أسفل ذنب اليمامه لا بياض فيه (٦).

١- هذا القول للشيخ فى التهذيب ٥: ٣٥٧، و المبسوط ١: ٣٤٥.

٢- القمرى: ضرب فى الطير، الذكر قمرى و الأنثى قمرية، و الجمع القمارى. جمهره اللغه ٢: ٧٩٢ باب الرء و القاف، و قال الفيومى: قمرى مثل روم رومى، الأنثى قمرية، و الذكر ساق حُرّ، و الجمع قمارى. المصباح المنير: ٥١٦.

٣- انظر الصحاح ٥: ١٩٠٦، و المصباح المنير: ١٥٢.

٤- نقله عن ابن سيدة فى لسان العرب ٢: ١٥٨، و عن الكسائى فى المصباح المنير: ١٥٢.

٥- أدب الكاتب: ٢٦.

٦- حكاة عن كتاب الطير لأبى حاتم فى حياه الحيوان ١: ٣٣٦.

وقيل: الحَمَامُ كَلَّمَا يَهْدُرُ، و يرجع صوته، أو يعَبُّ الماء بأن يشربه كرعاً (١). وقيل: لا ينفكُّ الهدر عن العَبِّ (٢).

و كَفَّارُهُ قَتْلُ كُلِّ حَمَامَةٍ شَاهٍ عَلَى الْمُحْرَمِ فِي الْحَلِّ، و درهم على المُحَلِّ في الحرم، و هما معاً على المُحْرَمِ فِي الْحَرَمِ. و الأَحْوَطُ اعتبار الأكثر من القيمة و الدرهم.

(و في فرخها حمل) (٣) على المُحْرَمِ فِي الْحَلِّ، و نصف درهم على المُحَلِّ في الحرم. و يجتمعان على المحرم في الحرم.

و في كسر كلِّ بيضه بعد تحرك الفرخ حمل، و قبله درهم على المُحْرَمِ فِي الْحَلِّ. و في كسرها بعد التحرك من المُحَلِّ في الحرم نصف درهم، و قبله ربع درهم، و يجتمعان على المُحْرَمِ فِي الْحَرَمِ.

و لو نَفَرَ الحَمَامُ من الحرم، فعادَ، فدم شاه على المذى نَفَرَهُ عن الجميع، و إن لم يُعِدْ ففي كلِّ حمامه شاه. و إن عادَ البعض ففيه شاه، و في غيره لكلِّ حمامه شاه. و الأولى إلحاقه بغير المنصوص، و على الأول يُراد بالتنفير التنفير عن الحرم، و بالعود العود إليه (٤).

و الشاكُّ في العود يبنى على عدمه. و في الأقلِّ و الأكثر يبنى على الأقلِّ.

و في اختصاص الحكم بالمُحَلِّ في الحرم، فمن المحرم فيه جزاءان أو لا وجهان، أقواهما الأول. و في تسريه الحكم من الواحده مُجتمعه إليها منفردة وجه قوي.

و لو أغلق باباً أو نحوها على حمام الحرم، و فراخ، و بيض فيه، فإن أرسلها سليمة، سبب العصيان من دون ضمان، و إلا ضمن المُحْرَمِ الحَمَامَةَ بِشَاهٍ، و الفرخ بحمل، و البيضة بدرهم، و المُحَلِّ الحَمَامَةَ بِدَرَاهِمٍ، و الفرخ بنصف درهم، و البيضة بربع درهم، و لا شيء مع العلم بالسلامة، و الشكُّ بالتلف يُلحق بالتلف.

١- قواعد الأحكام ١: ٤٥٩.

٢- حياه الحيوان للدميري ١: ٣٦٦.

٣- بدل ما بين القوسين في «ص»، «ح»: و في فرضها و في فرض جهله.

٤- في «ص» زياده: و عن الذكر و إليه، و عن كلِّ مكان يكون فيه و إليه.

و لو نتفَ ريشه من حمام الحرم، تصدَّق بشىء وجوباً باليد الجانيه إن نتف باليد. و فى تعدّد الصدقه بتعدّد الريش مع الأخذ جملة أو بعضاً وجه.

و لو ضربَ المحرم بطيرٍ فى الحرم على الأرض فمات، فعليه دم.

و إذا حصل نقص، ضمن النقص، و لا تسقط الصدقه و لا الأرش بالنبات.

و فى تسريه الحكم إلى الإزالة بغير النتف من قطعٍ أو حرقٍ أو نحوهما، و فى نتف الوبر إشكال.

و لا يجوز صيد حمام الحرم فى الحلّ من المُحلّ على أصح القولين.

#### **الرابع: فى كل واحد من العصفور، و القبّره، و الصعوه، مدّ من طعام.**

و روى: أنّ كلّ واحد من القمريّ، و الدبسى، و السمانى، و العصفور، و البلب قيمته، فإن أصابه المُحرم فى الحرم، فعليه قيمتان، ليس عليه دم (١)، و قد تنزل قيمه على المدّ.

و فى نقل الجراد الواحد و رمى القمله كفّ من طعام، و فى كثير الجراد شاه.

#### **الخامس: فى كل من بقره الوحش و حماره بقره أهليته،**

فإن عجز عن البقره قَوْمها، و فضّ ثمنها على البرّ، أو على الشعير أو التمر أو الزبيب أو على كلّ ما يُسمّى طعاماً، و أطمع المساكين، كلّ مسكين نصف صاع، إلى أن يطعم ثلاثين مسكيناً، و الزائد على الثلاثين له. و لا يجب الاستكمال لو نقص عنها. فإن عجز، صام عن كلّ نصف صاع يوماً. فإن عجز، فتسعه أيام.

#### **السادس: فى الطبي شاه،**

فإن عجز قَوْمها، و فضّ ثمنها على البرّ أو غيره ممّا مرّ، و أطمع كلّ مسكين مُدّين إلى عشره مساكين، و لا يجب الزائد على عشره، و لا الإكمال. فإن عجز عن الإطعام، صام عن كلّ مدّين يوماً. فإن عجز صام ثلاثه أيام.

و لو شرب لبن ظبيهِ في الحرم، و كان مُحرماً، فعليه دم و قيمه اللبن. و يحتمل تسريه الحكم إلى ما ماثلها.

و لو ضرب ظبياً فنقصت عشر قيمته، احتمل وجوب عُشر الشاه لِحماً مطلقاً، أو بشرط وجود المشترك (١)، و يحتمل وجوب عشر الثمن؛ لصدق العجز عن العين.

### السابع: في كسر قرني الغزال نصف قيمه، و في كسر واحد ربيعها.

و في عينيه قيمه، و في إحديهما النصف. و في كسر إحدى اليدين أو الرجلين نصف قيمه. و يجزى عن الصغير، و المريض، و المعيب مثلها، مع مُجانستها في الوصف و الكبير، و السليم أفضل، و الذكر عن الأنثى، و المماثل أفضل؛ لأنه أوفق بالاحتياط.

و لو اختلف الكسر اختلافاً فاحشاً، و اختلف المرض و العيب جنساً، كالعور و العمى، أو العرج و الإقعاد، أو أحد الأخيرين مع أحد الأولين مثلاً، أو شدّه و ضعفاً، أو إضافه قيمه، لم يجتزِ بالناقص عن الكامل.

و لو زاد عدد الناقص حتى ساوى الكامل بالقيمه، أو كانت قيمه الناقص أكثر، لم يجتزِ بها على الأظهر. و لا يجتزى بالقيمه عن العين، و لو زادت على قيمتها أضعافاً مضاعفه.

و لو عجز عن الكامل أتى بالناقص، و قدّمه على البدل في وجه.

و لو تعذر عليه الكامل، و أمكنه معالجه الناقص حتى يكمل، عالجه بما لا يضرّ بحاله. و كذا إذا وجد بأكثر من ثمن المثل.

و الجاهل بالقابليّته لجهل أو ضعفِ بصرٍ أو ظلمه، يجب عليه الفحص عنه.

و لو جاء به مع جهله فذبحه، و خرج موافقاً، و وقعت منه النّيّه، فلا مانع.

### الثامن: يستوى الحمام أو اليمام الأهلى المملوك و غير المملوك من حمام الحرم و الوحشى منه في قيمه،

و هى درهم أو نصفه إذا قتل في الحرم، كما يستويان في الجِلّ من جهه الفداء. و يشتري بقيمه الحرمى علف لحمامه المخصوص به، أو الكائن فيه مطلقاً.

و قد يعّم الحمام و غيره من الطيور التي في الحرم، و الظاهر تخصيص العلف بالحبوب، و الأحوط الاقتصار على القمح. ثم الظاهر الرجوع بعد التعذر إلى التصدق بالقيمة.

ثم هل يلزم إرضاده خوفاً من السارق حتى يتم، و حفظه من شركه بعض البهائم، و لا بدّ من وضعه في زمانٍ قابل، و مكانٍ خال عن المانع من المترددين و غيرهم، ظاهر بارز، لا في ماء، و لا في طين، و لا حاجز آخر، و يجوز وضعه مرّه أو مرّات.

و يجب أن يكون سليماً من الوصف الباعث على أذيه الحمام.

و مع الشكّ في الحماميّة أو الحرميّة لم يجز حكمهما.

و تفرغ الذمّه بمجرد الوضع، فلو جاء السيل و أخذه، أو أكلته البهائم، أو أطارته الريح، لم يضمن. و لو قدر على الدفع، و لم يدفع، ضمن على إشكال.

و لو حبس شيئاً من طيور الحرم غاصباً، و أطعمه، أجزاء. و هل يكتفى بالواحد، أو لا بدّ من كثره؟ وجهان.

### التاسع: يخرج عن الحامل إذا ضاع الحامل أو قتل ممّا له مثل من النعم حامل منها،

فإن تعذر المثل و وجب البدل، قوّم الجزاء حاملاً.

و لو ساوى الحامل في القيمة، اكتفى بقيمة الحامل من دون ملاحظه الحمل، و يحتمل لزوم إضافه شيء للحمل، لا تزيد على قيمة الحامل، و الأوّل أقوى.

و لو شكّ في الحمل حكم بتبعيته.

و يعتبر التقويم على ما هو عليه من احتمال القوائم، و الأُنثى، و الذكر، و بعد الظهور لما يقتضى زياده يلحظ الزائد في وجه.

و لو قتل الحامل و نجا حملها، لزمه المثل من الحائل، و يحتمل لزوم حامل مسقط إذا أمكن.

و لو علم بالحمل فغاب عنها، و احتمل الإجهاض في مدّه الغيبه، ضمن حاملاً في وجه.

و لو أصاب واحده من عدّه فيها حامل و غير حامل، و تمكّن من الفحص، و وجب

عليه الفحص. و لو تعذر الفحص، بنى على ما قلت قيمته، أو الحائل، أو الحامل، و للقرعه وجه.

و لا فرق فى الحمل بين أن يكون بنطفه منعقده على تأمل أو علقه أو مُضغّه فما فوقها، و فى العلقه إشكال. و يحتمل فى الفداء أن يساوى حملة حمل المفدى فى الدرجه على الأقوى.

### العاشر: لو ضرب الحامل فألقت حملها ميتاً، و بقيت على حياتها، و علم سبق موته على الضرب،

ضمن تفاوت ما بين قيمتها حاملاً و مجهضاً، كما يضمن تفاوت القيمة للجنايه على بعض الأعضاء، كاليد، و الرجل، و نحوهما. و كذا يضمن تفاوت ما بين إجهاضها وقت الضرب، و إجهاضها فى أوانها إن كان تفاوت، و يحتمل ضمان التفاوت و إن لم يكن تفاوت بين الإجهاضين.

و لو شكّ فى سبق موته على الضرب أو توهم؛ لعدم حصول الظنّ بأنّ الموت مستند إلى الضرب، لم يضمن، و يحتمل الضمان؛ أمّا لو شكّ فى وصول الضربه إليها فلا ضمان.

و لو ظهر استناد الموت العارض للجنين إلى الضرب، ضمن الجنين بجنين مثله، أو بصغير من جنسه.

و لو ماتا معاً بعد إسقاطه حياً، فدى كلا بمثله فى الكبر و الصغر، و المرض و الصحّة، و العيب و السلامه، و الذكوره و الأنوثة، و السمن و الهزال، و نحو ذلك.

و لو عاشا من غير عيب، فلا شىء سوى الإثم، و لو عاشا مع العيب، أو عاش أحدهما كذلك، لزمه الأرش.

و إذا ضرب الحامل فضاعت، كان عليه فداء حامل.

و لو اشترك فى الضرب اثنان مُجتمعان أو مُترتبان، كان الغرم عليهما معاً. و إن وقع الضرب من واحد بين جماعه، احتمل لزوم الفداء على الجميع على وجه الشركه، أو على كلّ واحد، أو القرعه.

و لو ضرب، و قصد بالضرب حماراً أو حاملاً، فأحتمل وصول الضربه



إلى الحامل، لم يلزم منه شىء.

و إذا علم وصول الضرب، و شكَّ في الأثر. أو كان الضرب باعثاً على الغيبه (١)، ضمن.

و لو أزمَن محرم صيداً، و أبطل امتناعه، احتمل وجوب تمام الجزاء؛ لأنه كالهالك؛ و الأرش.

و يقوى التفصيل بأنَّ إبطال منعه بالطيران إن بقيت بعده منعه أخرى كما في النعامه و الدرّاج، لزم الأرش، و إلا فكلّ الثمن.

و لو كان أعرج، فإنَّ فيه ضمان التفاوت. و كذا لو كان أعرج أو مُزمنًا، فزاد وصفه. و لو قتله محرم آخر، ضمنه بقيمته أعرج أو مُزمنًا.

و لو شكَّ في بقاء زمانته فضلاً عن أن يحصل له ظنّ بسلامته لم يضمن، و يحتمل الضمان، استصحاباً لما كان. و الظنّ من غير طريق شرعى يُلحق بالشكّ، و يقوى العمل (٢) عليه في أسباب الضمان.

و لو قتل أو أتلَف ما لا تقدير لفديته من حيوانٍ، طير أو غيره، أو بيض أو سفر أو صوت في وجه قوى فعلية قيمه.

و يقوى أن يقال: في البطه، و الإوزه، و الكركى و مطلق الطيور ممّا هو أكبر من العصفور و إن لم يكن منصوباً عليه شاه؛ لعموم أنّ في الطير شاه؛ (٣) و قد يخصّ ذلك بما هو أكبر من الحمام؛ إذ فيه شاه، فمقتضى الأولويه تسريه الحكم، و قد يلحق المساوى؛ لقضاء تنقيح المناط.

و خصّ بعضهم الشاه في خصوص الكركى، و أسنده إلى روايه؛ (٤)

و ما لا بدل لفدائه، فالمرجع فيه إلى قيمه فدائه.

١- في «ص»: العيبه.

٢- في «ص»: و يقوى الإجماع، و في «ح»: و يقوى الإجماع العمل، و المثبت من نسخه في «ص».

٣- التهذيب ٥: ٣٤٦ ح ١٢٠١، الاستبصار ٢: ٢٠١ ح ٦٨٢، الوسائل ٩: ١٩٣ أبواب كفّارات الصيد ب ٩ ح ٦.

٤- الوسيله لنيل الفضيله: ١٦٧.

و لو زعم أنه لا تقدير لفدائه أو بالعكس، فظهر فساد زعمه، أعاده. و يحتمل عدم لزوم الإعادة في حقّ المعذور، و لا سيّما في حقّ المجتهد، و مقلّديه. و لو عدل المجتهد، و عمل المقلّد مستصحباً، جاء الوجهان.

### الحادى عشر: العبره بتقويم الجزاء وقت الإخراج؛

لأنّ الواجب الأصل هو الجزاء، و ما لا تقدير لفديته وقت الإلتلاف؛ لأنّه وقت الوجوب، و العبره في قيمه الصيد الذى لا تقدير لفديته بمحلّ الإلتلاف؛ لأنّه محلّ الوجوب، و فيه قيمه البدل من النعم بمنى إن كانت الجنايه فى إحرّام الحجّ، و بمكّه إن كانت فى إحرّام العمرة؛ لأنّ المدار فى التقويم و محلّ التصدّق على محلّ وجوب الذبح.

و لو تعدّدت أوقات الإخراج و الأمكنه، و زرع على الأبعاض على نحو ما يقتضيه الزمان و المكان.

و لو حصل اشتباه فى المكان أو الزمان، فعمل على الخلاف، رجع إلى الواقع.

### الثانى عشر: إذا شكّ فى كونه صيداً أو لا، برياً أو بحرياً، فلا ضمان.

و لا يبعد ترتّب العصيان فى صورته العمدة، و الظاهر وجوب الاستعلام من جهه الضمان إذا عين المقتول، و أمكن استعلامه.

و لا يجوز للأعمى و لا المُبصر فى الظلمه و لا الجاهل قتل ما لا يعلم حاله، و يجب عليهم السؤال؛ فإنّ تعدّر السؤال، و جب الاجتناب. و لو نشأ الشكّ من جهه التعارض بين الشهود، أخذ بالترجيح من جهه الأعدليه و الأكثرية.

و لو شهد العدلان، ثمّ عدلا، فإن كان ذلك بعد إتمام العمل مضى، و إن كان بعد الإتيان بالبعض، جرى الحكم على البعض بمقتضى الشهاده المعدول عنها، أو على الكلّ فى وجه ضعيف.

و لو عمل على تقويم العدلين، ثمّ شهد الأعدل أو الأكثر بالخلاف، جاء التفصيل السابق. و يعتبر الترجيح بالأشهر، و بكون بعض المقومين أعرف و أنظر.

### الثالث عشر: يجب أن يرجع فى التقويم إلى عدلين عارفين.

و لو كان أحدهما القاتل أو هما قاتلين، لم يعوّل على شهادتهما، و إلاّ عوّل عليها، و فى المقامين إشكال.

أما الأول: فلأنّ مطلق قتل الصيد من دون إصرار لا يُعدّ من الكبائر.

و أما الثاني: فلأنّه حكم لنفسه و عليها، و إذا تعقبت التوبه ارتفع المحذور الأول.

و لو قطع القاتل بالقيمه، و لم يكن ظاناً على نحو المقومين، فلا يبعد الاكتفاء بقطعه. و الأحوط الرجوع إلى المجتهد في ذلك مع إمكانه.

و لو اختلف الشهود، بنى على الترجيح، و مع التعادل في العداله يؤخذ بالأكثر (١). و يجب على العدول الشهاده كفايه، و يجوز لهم أخذ الأجره في وجه قوئى، و أما لو احتاط بدفع الأكثر من القيمه، اكتفى عن الشهاده.

و إذا تعدّر العدلان، احتمل وجوب الصبر مع الرجاء، و مع اليأس يرجع إلى أقوى الظنون. و يحتمل جواز الرجوع إلى ذلك مع الرجاء أيضاً. و لو أراد محض الشرع، و عدم إعطاء الزائد، وجب عليه طلب العدلين. و لو توقّف على بذل ما يوصله وجب عليه (٢).

#### الرابع عشر: لو فقد العاجز عن البدنه مثلاً البرّ، انتقل إلى القيمه،

و يحتمل قوياً الانتقال إلى باقى الأطمعه؛ لقربها إليه، و لما يظهر من ترجيح مُطلق الطعام على القيمه.

و فى الاكتفاء هنا بالسّتين مسكيناً إن زاد عليهم فى الأصل إشكال.

و مع القول بتقديم مُطلق الطعام على القيمه يتخّير بين الأطمعه، و يقوى ترجيح الأقرب فالأقرب، كالشعير عوض الحنطه، ثمّ الدخن، ثمّ الذره، و هكذا، و يحتمل الانتقال إلى الصوم بمجرد العجز عن البرّ.

و لو اختلف الشركاء فى التعديل، قوم كلّ ذى سهم سهمه عند عدليه، و أخذ فى حصّته بقولهم. [و يحمل] فقدان التقويم على الفقد المتعارف فى بلد الإخراج، دون الجنس، إلا- فيما دلّ الدليل على اعتبار الجنس فيه. و لو كان المتعارف مُختلفاً، أخذ بالأشهر و لو اختلفا بالرغبه، و يحتمل الاكتفاء بمقابلهما.

١- فى النسخ: بالأكبر.

٢- فى «ح»: و لو توقّف على بذل ما لا يوصله لا الغنم وجب عليه.

### الخامس عشر: يجزى عن الصغير الذى له مثل من النعم صغير مثله فى الحجم، و يجزى الكبير عنه،

بل هو أفضل، و يجزى المعيب عن المعيب يعيب مثله جنساً و قدراً.

فلا يجزى أعور عن أعمى، و لا عن أعرج، و لا العكس، و لا الأشدَّ عرجاً عن الأضعف.

و يجزى الأضعف منهما عن الأشدَّ، و كذا أعرج اليمين عن أعرج اليسار، و بالعكس، و يجزى المريض عن المريض، إذا لم يختلف المرض جنساً، و لم يكن مرض الفداء أشدَّ: و يجزى الصحيح عن غيره، و الأضعف عن الأشدَّ.

و يجزى الذكر عن الأنثى، و بالعكس، مع صدق اسم الفداء عليهما.

و لا تجزى القيمة مع عدم الأعراض.

و لو دفعه على أنه مثل، فظهر أدنى منه، جاء بغيره. و لو كانت عليه كفَّاره أخرى توافقه، لم يجز الاحتساب.

و المدار على ما يُعدُّ مثلاً فى العرف.

و لا تُطلب المماثلة بالقيم عن مماثلة الحجم، و لا تعتبر المماثلة فى اللون، و تناسق الأعضاء، و حسن الشعر، و الصوف، و نحوها.

### السادس عشر: لو حصل المُبدل بعد الإتيان بتمام البدل أو تسليمه مضى على حاله، بقى البدل لو تلف.

و لو عزله و لم ينفقه، احتمل ذلك؛ لتعيّنه بالعزل، و خلافه لظهور أن العزل لم يكن فى محلّه. و لو تلف بعد العزل، قوى عدم الضمان على نحو الزكاه.

و لو حصل المُبدل بعد الإتيان ببعض البدل، احتمل الاكتفاء بالبدل و إتمامه، و عدم الالتفات إليه، فالالتزام بالبدل و الإتمام من المُبدل بنسبه ما بقى من البدل ان كانا قابلين للتوزيع.

و لو كان متمكناً ممّا هو أكبر من المُبدل و هو مجزى عنه، و لا يتمكن من المماثل، احتمل لزومه؛ لتوقّف أداء الواجب عليه، و يحتمل الانتقال إلى الدرجه الثانيه.

و لو أمكنه تربيته البدل أو مداواته بحيث يساوى المبدل، أو الشراء من مكان آخر مع جواز التأخر، لزم.

### المقام الثالث: فيما يتحقق به الضمان

#### إشاره

و هو ثلاثه: المباشره. و التسبب، و وضع اليد، فينحصر البحث في ثلاثه مباحث:

#### الأول: في المباشره

#### إشاره

و النظر في أحكامها، و هي عديده:

#### منها: أن من قتل صيداً ضمنه،

فإن قتله بوجه البدليته أو غيرها محللاً كان أو محرماً ثم أكله، تضاعف عليه الفداء. و يستوى ذبح المحرم و ذبح المُحلّ في الحرم و يجزى عليه أحكامها، كما مرّ.

و لو ذبح المُحلّ في الحلّ صيداً قد صاده المُحرم، حلّ على المُحلّ، و في حمام الحرم كلام تقدّم.

و لو ذبح المُحلّ في الحلّ صيداً و أدخله الحرم، حلّ المُحلّ في الحرم، دون المُحرم.

و لو ذبحه أو نحره زاعماً أنه محرم أو في الحرم، حلّ إذا اجتمعت شروط التذكيه؛ إذ لا اعتبار لتيه الإباحه.

و لو باشر القتل حال الإحرام أو في الحرم جماعه، ضمن كلّ منهم فداءً كاملاً فيما يجب عنه الفداء، أو قيمته فيما فيه قيمه. و كذا لو باشروا الجرح، لزم كلّ واحد أُرش.

و لو علم حصول الجنايه من واحد، و اشتبه بين جماعه، احتمل لزوم التعدّد، و الاكتفاء بالواحد موزعاً عليهم، و القرعه.

#### و منها: أنه لو ضرب المُحرم في الحرم بطيرٍ على أرض الحرم فمات بذلك الضرب، فعليه دم و قيمتان،

و القول بثلاث قيمات و هو ظاهر الروايه (1) قوَى. و يحتمل

---

١- التهذيب ٥: ٣٧٠ ح ١٢٩٠، الوسائل ٩: ٢٤٢ أبواب كفارات الصيد ب ٤٥ ح ١، في محرم اصطاد طيراً في الحرم فضرب به الأرض فقتله، قال: عليه ثلاث قيمات: قيمه لإحرامه، و قيمه للحرم، و قيمه لاستصغاره إياه.

التعميم للقتل بغير الضرب بعده.

و حيث يحتمل أنّ منشأ القيمه من الاستخفاف بالحرم و بجاره جاء احتمال تسريه ذلك في غير الطيور من الصيد.

و في بعض الأخبار: أنّ على المحرم إذا قتل طيراً بين الصفا و المروه عمداً الفداء و الجزاء و يُعزّر، و إن قتل في الكعبه عمداً كان عليه الفداء و الجزاء، و يضرب دون الحد، و يقام للنّاس لينكل غيره (١).

و لو ضربه على بساط أو حصير مفروش أو شجر أو نبات في الحرم، فكما إذا ضربه على الأرض. و التراب، و الشجر، و الحيوان، و الإنسان، و نحوها لا يبعد إلحاقها.

و لو ألقاه من علوّ احتمل إلحاقه بالضرب على بُعد.

و لو ضربه خارج الحرم، فمات في الحرم، و بالعكس، فالمدار على مكان الضرب.

و لو ضربه محلاً فمات بعد إحرامه في الحرم، لم يجز الحكم المذكور.

### و منها: أنّه إذا شرب لبن ظبیه في الحرم، فعليه دم و قيمه اللبن،

و الموجود في الروايه الجمع بين الإحرام و الحرم، و أنّه جمع بين الاحتلاب و الشرب (٢).

و في تسريه الحكم إلى ما عدا الظبي تنقيحاً للمناط إشكال، نعم قد يقال: بسرايه الحكم بالنسبه إلى الدم في جميع من أكل ما لا ينبغي أكله للمحرم عمداً، و يلحق الشرب به للروايه (٣)، و قد يُلحق الإتلاف بالشرب.

و لو جعله في فمه خارج الحرم، و ابتلعه في الحرم، عُدّ شارباً في الحرم. و لو

١- الكافي ٤: ٣٩٦ ح ٦، التهذيب ٥: ٣٧١ ح ١٢٩١، الوسائل ٩: ٢٤١ أبواب كفّارات الصيد ب ٤٤ ح ٣.

٢- الكافي ٤: ٣٨٨ ح ١٣، و ص ٣٩٥ ح ٣، التهذيب ٥: ٣٧١ ح ١٢٩٢، الوسائل ٩: ٢٤٩ أبواب كفّارات الصيد ب ٥٤ ح ١.

٣- التهذيب ٥: ٣٧٠ ح ١٢٨٧، و ص ٣٧١ ح ١٢٩٢، الوسائل ٩: ٢٤٩ أبواب كفّارات الصيد ب ٥٤ ح ١، ٢، و ص ٢٨٩ أبواب بقيه كفّارات الإحرام ب ٨ ح ٥١.

انعكس الأمر، لم يُعدَّ شارباً في الحرم.

و لو أوجر في حلقه بطلب منه، عُدَّ شارباً على الأقوى.

و لو رمى محلماً، فقتل محرماً، أو جعل في رأسه محلاً ما يقتل القمل محرماً فقتله، لم يكن عليه شيء، كل ذلك إذا لم يبق له قدره على الرفع حين الإحرام و مع قدره و التقصير يتحقق الضمان.

و كذا لو وضع شيئاً و هو مُحلّ، فقتل الصيد و هو محرّم.

و لو وضع شيئاً قاتلاً خارج الحرم، فأطارته الريح إلى داخل الحرم، فقتل صيداً، احتمل ضمانه.

### و منها: أن أبعاض الصيد مضمونه على المحرم، ففي كسر قرني الغزال نصف قيمته،

و في كل واحد الربع، و في عينيه القيمة، و في إحداهما النصف.

و في كسر اليدين أو الرجلين القيمة، و في كسر إحداهما نصف القيمة. و إن فعله المُحرم في الحرم، كان عليه مع القيمة دم يهريقه.

و إن صحَّ كسره، كان عليه ربع القيمة؛ و إن لم يعلم كيف انتهى حاله، كان عليه فداؤه. و إن حسن حاله عن الحال الأول أخذ بالنسبة. و كل شيء أخذ منه و ليس له مقدار، أخذت له قيمه واحده من المُحرم، و منه و في الحرم قيمتان. و لو لم يكن له قيمه عصى، و استغفر، و تاب، و ليس عليه شيء، و يحتمل لزوم كَفِّ من طعام.

و لو صحَّ العضو و مطلق البعض الفأنت، بقي ضمان الجرح. و لو ضرب الصيد و لم يعلم بالإصابه، و وجد عضواً مقطوعاً لم يعلم منه، احتمل الضمان، و عدمه.

و لو صال على المُحرم أو المُحلّ في الحرم أو غيره صيد، فخاف منه ضرراً على نفسه، أو نفسٍ محترمه، أو ماله، أو مال محترم، و توقّف الدفع على قتله، فقتله، أو على جرحه فجرحه، فلا ضمان عليه، و لا إثم.

و لو أتى بالأثقل مع الاندفاع بالأخف، ضمنه في الأثقل، أو ضمن التفاوت بين الأثقل و الأخف. و لو ارتكب أحدهما مع إمكان الاندفاع بالهرب، احتمل الضمان، و عدمه.



و لو زعمه صائلاً عليه، فجرحه أو قتله، ثم بانَّ الخلاف، قوى القول بالضمان، و يحتمل عدمه.

**و منها: أنه إذا أكل الصيد في مخمسه مضطراً بقدر ما يمسك به الرمي،**

فإن تمكن من الفداء أكل و فداه، مقدماً على الميتة، و إلا أكل الميتة، و قد مرَّ الكلام فيه.

**و منها: أنه لو عمَّ الجراد أو شبهه الطريق، لم يبق له حرمة،**

فلا تترتب عليه حرمة، و لا كفاره. و لو لم تكن فديته أو فصله زائداً على المتعارف، أو بقي واقفاً لا لحاجه بعد التعارف، فقتل، ضمن. و لو كان قريب مكان خالٍ و جب استطرقه.

و لو تفاوتت الجراد في الكثرة و القلّة، اختار الأقلّ على الأكثر. و لو دار بين كثير الجراد و النمل، سلك طريق النمل. و كذا في باقى صور التعارض.

**و منها: أنه لو رمى صيداً فأصابه و لم يؤثّر، عصي، و لم يكفر، و يستغفر الله.**

و لو رماه صحيحاً فجرحه، ضمن أرش الجرح، و مع العيب ضمن أرش الجرح و العيب، و قيل في الجرح مع البرء ربع القيمة (١)، و قيل: التصدق بشئ (٢).

و لو رماه فهرب، ضمنه حتى يعود إلى محلّه، و لو لم يهرب و شكّ في إصابته أو جرحه، فلا ضمان.

و هل يجب الفحص عنه بوجه لا تترتب عليه إخافته؟ وجهان، و الأصحّ العدم.

و لو عرجه، و لم يعلم حاله، أو أصابه، و لم يعلم أنه أثر فيه أو لا، ضمن فداه، و مع احتمال الإصابه و عدمها لا فداء على إشكال.

و لو نفره و لم يعلم أنه نفر أولاً، فلا ضمان. و لو نفره فعلم بنفاره و خروجه من

١- المبسوط ١: ٣٤٣، المهذب ١: ٥٦٦، السرائر ١: ٥٦٦، المختصر النافع: ١٠٣، إرشاد الأذهان ١: ٣٢٠.

٢- المراسم لسار: ١٢٢، الوسيله لابن حمزه: ١٧٠.

الحرم، كان ضامناً. وكذا لو علم بنفاره، ولم يعلم بخروجه من الحرم ولا بعدمه. ولو علم بعدم خروجه من الحرم وشك في رجوعه إلى محله، فللقول بالضمان وجه. ولو علم برجوعه إلى محله الذي نفر منه، فالظاهر ارتفاع الضمان.

### الثاني: في التسيب

#### إشاره

وهو فعل ما يحصل به التلف ولو نادراً، وهو أمور كثيره:

**منها: ما لو وقع الصيد في شبكه أو نقب جدار أو طين أو نحوها فخلّصه، ثم مات في يده أو عيب،**

فإنه يضمن إن مات بيده بالتخليص أو بغيره على إشكال.

ولو خلّصه من فم هرة أو سبع آخر، ولم يكن هو المغري، فمات في يده بما ناله من السبع، ضمن على إشكال. ولو كان بالتخليص، لم (١) يضمن على تردد في الحرم، ويرجع إلى إثبات اليد.

ولو فتح الباب على صيد فدخل عليه سبع فقتله، أو رفع شيئاً حاجباً عن الوصول إليه، فوصل إليه مع قصد ذلك، ضمن، وإلا فلا على إشكال.

ومثل ذلك ما لو أجرى ماء أو أجاج ناراً يمنع الصيد عن الهرب، أو سدّ الماء المباح عنه، فمات من العطش، وكذا لو زرع زرعاً أو غرس شجراً أو أنبت نباتاً، فجاء الصيد يطلبه، فمات. أمّا لو حمل طعامه أو حصد زرعاً أو سدّ بابه المملوك فلا ضمان.

### ومنها: الدالّ على الصيد، وأغرى الكلب به،

وهو مُحرم أو مُحلّ، والصيد في الحرم، و سائق الدابّة، والواقف بها راجلاً أو راكباً إذا جنت على الصيد بأيّ عضو كان من أعضائها، والقائد و السائر (٢) راكباً إذا جنت برأسها و منه رقبتها أو صدرها أو يديها و المُغلق على صيد من الطيور حمامها و غيره أو غيرها، و موقد النار، و مُجرى الماء، و واضح ما يسبب الزلق، إذا ترتّب عليها إتلاف أو جرح، يترتب عليه الضمان.

ولو أغرى كلباً على صيد في الحرم و هو في الحلّ، ضمن. و لو أغراه عليه، و هو في الحلّ، فدخل الحرم و تبعه حتّى جنى عليه في الحلّ، لم يضمنه، و مع جهل الحال



فى الجنايه فضلاً عن العلم بعدمها لا ضمان، إلا فى الإغلاق، و إن يشاركه الدالّ فى العصيان.

و لو نذب طفلاً إلى قتل أو جرح ففعله، كان النادب ضامناً.

و لو عدل الدالّ عن الدلالة و المُغرى عن الإغراء، فإن نقض ما فعل بأن ردّ المُغرى، و أضلّ المدلول حتى لم يبقَ لفعله الأوّل أثر، فلا (١) ضمان.

و لو اشترك فى الدلالة أو الإغراء جماعه، و كان التأثير مُختصّاً بالبعض، كان الضمان مُختصّاً به؛ و إن اشترك التأثير، اشترك الضمان؛ تساوت أفراده قوّه و ضعفاً أو اختلفت.

و لو أغرى جماعه عدّه كلاب، أو دلّوا جماعه، فإن تعلّق كلّ واحد بواحد ضمن من يُغرى المؤثر دون غيره.

و لو رمى الصيد راميان، و أصاب أحدهما، و أخطأ الآخر، كان على كلّ واحد منهما فداء كامل، مع و الدلالة من المُخطئ للمُصيب أو لا. و مع الدلالة عليه يترتب حكمان.

و فى أصل الحكم، ثمّ فى تسريته إلى الرماه، و فعل غير الرمي إشكال. و على الجامع بين صفه الدلالة و الرمي و الإصابه يترتب الفداء بثلاثه و جوه (٢).

و لو كان الرمي من المحرم فى الحرم، تضاعف الفداء على إشكال. و لو كان الشريك فى الرمي من يعلم بعدم تأثير رميّه، فلا عبره برميته (٣). و لو اشترك فى الرمي ناقص و كامل، أو ناقصان، أو مُحلّ و مُحرم، تعلّق حكم كلّ بصاحبه.

و لو كان الرمي واحد بقاتل، و من الآخر بجراح، جرى على أحدهما حكم القاتل، و على الآخر حكم الجراح على إشكال.

و لو أو قد جماعه ناراً، فوقع فيها طائر، ضمنوا فداءً واحداً إن لم يكن عن قصد

١- أضيفناه لاقتضاء المعنى و السياق.

٢- فى النسخ قد تقرأ: بنيه و جوده.

٣- قد تقرأ فى النسخ: بشرعيته.

و عمد، و إن كان عن عمد، فعلى كل واحد فداء كامل.

و لو كان بعضهم عن عمد، و بعضهم لا عن عمد، أُجرى الحكم فى العامدين و غيرهم على النحو السابق (١).

و كذا لو اشتركوا فى ماء و طين قضى بهلاك صيد أو جرحه أو إعايته. و لو كان كل جانب تطيينه (٢) أو طينه من واحد، فوقع فى جانب واحد، كان الضمان على صاحب ذلك الجانب، و يحتمل الاشتراك.

و لو خرج سليماً فلا بأس، و لو خرج معيباً أو مجروحاً، فالأرش مشترك بين الجميع. و يستوى فى هذا من هو أشد تأثيراً، و من هو أضعف.

و لا فرق بين أن يقع الصيد بعينه، و بين أن يقصد الوصول إلى ذلك فيقع فيه.

و لو رمى المحرم أو المحلّ فى الحرم صيداً، فجرح أو قتل فرخاً آخر، أو الأخر آخر و هكذا، ضمن الجميع. كما إذا رمى حجراً، فتحرّك، و حرّك حجراً آخر، أو غيره فى مرتبه أو مراتب، فإنه يضمن جميع ما ترتب عليه.

و لو خاف من صوت (٣) الرمي، فمات، أو سقط فجرح أو أعيب، ضمن الرامى على إشكال.

و لو رماه، فهرب عن فراخه، فماتت، كانت مضمونه عليه.

و لو رميت على يده أفعى أو عقرب، فدفعها عن نفسه، فوقع على صيد، أو دفع سبغاً، و تبعه حتى وصل إلى الصيد مع انحصار الطريق، ضمن.

و لو أمسك المحرم صيداً فى الحرم، فمات ولده فيه، ضمن. و لو أمسك الأم فى الحرم، فمات الولد فى الحلّ، فالأقوى الضمان، كما لو رمى من الحرم، فأصاب صيداً فى الحلّ.

و لو نفر صيداً فهلك لمصادفه شىء أو أخذه آخر ضمن، إلا أن يرجع إلى محله أو

١- يعنى: يتعدّد الفداء على العامدين، و على الباقيين فداء واحد.

٢- فى «ص»: حطّيته، و فى «ح»: حطّيته.

٣- فى «ح»: موت.

و كره سليماً و يسكن، و إذا رجع كذلك برئ من ضمانه. و لو تلف قبل ذلك بآفه سماويه، ضمن على الأقوى.

و لو تعدّدوا، و استند النفار إلى الجميع، بحيث كان كلّ واحد سبباً مستقلاً، احتمل تعدّد الكفّاره على عددهم، و اتّحادها. و لو استند إلى المجموع، قوى الاتحاد، و فيما لو تتابعت الأصوات، احتمل الاختصاص بالمصوّت الأول، و المصوّت الآخر، و التشريك.

و لو كان التنفير لخوفٍ عليه من صياد أو سبع أو نحوهما من المهلكات أو المؤذيات، احتمل سقوط القلب، و التغيّر.

و لو نفر صيداً فنفر غيره من جهة نفااره، كان حكم التنفير جارياً فى الأوّل و الأخير.

و لو نصب شبكه فى ملكه أو ملك غيره و هو محرم، أو نصبها المَحَلّ أو المُحرم فى الحرم، فتعلّق بها صيد فهلك كلّهُ أو بعضه، ضمن. و إن كان نصبها لصيد مؤذيات الصيد على إشكال؛ كما لو صاده و تركه فى منزله حتّى هلك، أو سلّمه لغيره فهلك.

و لو اشترك من فوق الواحد فى النصب، كان الضمان على جميع الشركاء.

و يجرى الحكم فى الحبل و الخشب المنصوب للصيد و نحوهما. و لو خرج منها سليماً، فلا ضمان، و إن ترتّب عليه العصيان.

و لو كانت شبكتان لصيادين، فتعلّق بإحدهما ثمّ تخلّص، و تعلّق بالأُخرى و بقى فيها، كان الضمان على صاحب الثانية. و لو توقّف تخليصه من الشبكه على نقضها و إفسادها، أفسدها ما لم يضرّ بالحال على إشكال.

و لو حلّ الكلب المربوط، أو لم يُحکم رباطه، أو لم يُحکم رباط الصيد، فترتّب قتل الكلب، ضمن. و إن لم يكن مقصّراً فلا ضمان، و يحتمل الضمان؛ لحصول السبب.

فلو أرسله و لا- صيد فاتفق ذلك، جاء فيه الوجهان، و لو كان الصيد مقيداً فقلّ قيده، فقتل صيداً آخر، احتمل فيه الوجهان: الضمان، و عدمه، و الظاهر الأوّل.

و لو كان قيد واحد، و كان عنده مؤذيان، فربط غير الضارّ و ترك الضارّ، ضمن. و كذا يضمن مع العكس في وجه قوى.

و لو كان كلبه مربوطاً، فحلّه آخر، فالضمان على الحال.

و لو حفر بئراً في محلّ عدوان، فوقع فيها صيد، فهلك ضمن. و إن كان في ملكه أو مكان مباح، و لا تقصير، فلا ضمان. و إن كان في ملكه، أو المكان المباح في الحرم، ضمن، كمن نصب شبكه فيه، و يحتمل الضمان في الجميع.

و لو اشترك في الحفر جماعه، تعلّق الضمان بهم جميعاً على السويه، و إن اختلفوا في كثره العمل و قلّته، ما لم يبلغ في الإغراق في القلّه إلى حيث لا يُعدّ شريكاً عرفاً.

و لو كان حفره لمصلحه الصيد، بأن قصد وقوع السبع و نحوه من المؤذيات فيسلم الصيد، أو كان الصيد مغموساً في رمل أو طين فحفر عليه لتخليصه من الهلاك أو مُطلق الأذيه، فوقع في الحفيره صيد آخر، احتمل الضمان و عدمه.

### الثالث: في اليد

#### اشاره

فمن قبض على صيد عصي و ضمن، و إن كان مملوكاً ضمن العوض للمالك أيضاً.

و المعنى باليد: الاستيلاء عليه بوضعه تحت القدمين، أو بين الرجلين، أو في إله حبس، أو تحت ثوب أو نحوه ممّا يتمكّن منه.

و يد الطفل و المجنون يد الولي مع اطلاعه.

و مع القبض يضمن بكلّه مع تعلّق التلف بكلّه، و مع تعلّقه ببعضه لبعض.

و إذا أطلقه سليماً، فلا ضمان عليه، إلا أن يكون قد أخرج من و كره، فإنّه لا يرتفع الضمان عنه إلا بإرجاعه إليه و سكونه فيه.

و لو أمسك المُحرّم صيداً في الحلّ، فذبحه مُحرّم آخر، فعلى كلّ منهما فداء كامل. و لو كانا محرمين في الحرم، تضاعف الفداء، ما لم يبلغ البدنه. و لو كانا محلّين في الحرم، لم يتضاعف. و لو اختلفا، تضاعف على المُحرّم فقط.

و لو أمسكه المُحرّم، فذبحه المحلّ أو بالعكس، فليس على المحلّ شيء، و يضمن المُحرّم.

و لو أمسكه للحفظ من السباع، أو لمدواه جراحته، أو ليطعمه أو يسقيه حفظاً له من التلف، و نحو ذلك، قام فيه الوجهان.

و لو تعدد الماسكون، جرى على الضعيف حكم القوي، و يوزع على الجميع بنسبه واحده.

و لو أمسك حيوانات متعدده، و لم يعلم بأن المذبوح منها أو من غيرها، قوى الضمان.

و لو أمسك صيداً على صيد، ضمنهما. و لو أمسك السافل، لم يضمن العالى.

و لو نقل المحرم بيضاً عن محلّه، ففسد بالنقل أو بغير ذلك، كان مضموناً على المحرم. و لو أحضنه طيراً فخرج الفرخ سليماً، أو كسره فخرج فاسداً، فالأقرب عدم الضمان. و لو حصل الشكّ فى ذلك ترتّب حكم الضمان.

و لو لم يعلم بأن البيض بيض صيد أو غيره، قوى الضمان. و لو لم يعلم بأنه بيض أو بعض الحمامات، لم يلزمه شىء. و لو شكّ فى عدده بنى على الأقل؛ و الأحوط مُراعاة الأكثر.

### صيد الحرم:

و يحرم على المُحلّ فى الحرم كلّما يحرم على المحرم فى الحِلّ إجماعاً، و فى مساواه الوزر أو ترجيح أحدهما على الآخر وجوه، أقواها ترجيح حُرْمه الحرم، خصوصاً ما دخل فى المشاعر، ثمّ مكّه، ثمّ المساجد، ثمّ المسجد (١).

و يكره للمُحلّ صيد ما يؤمّ الحرم، و القول بالحرمه قويّ، فإن أصابه، ثمّ دخل الحرم فمات فيه، ضمن فى وجه قويّ.

و يتحقق كونه أمّا للحرم بتوجهه إليه ماشياً أو طائراً، مقبلاً أو مدبراً، مختاراً أو مُلجأً، بنفسه أو محمولاً يؤم به حامله على إشكال.

و لو أمّ أصلاً فرعه فى الحرم أو بالعكس، فكأنما أمّ الحرم. و لو كان فى الحرم



ما يؤذيه، فصاده للحفظ، كان ضامناً على الأقوى.

و يكره صيد ما بين البريد و الحرم، و يُستحب ما فيها من الجزاء احتياطاً. و تشتد الكراهه فيما يقرب منه إلى الحرم؛ و كلما اشتد قرباً، اشتد كراهه. و ما خرج بعض منه عن البريد بحكم ما فى البريد؛ لدخول بعض الآخر فيه، فيغلب احترامه، كما يغلب احترام الحرم على ما بعضه فى الحرم و بعضه خارج عنه.

و من قتل صيداً فى الحرم فعليه جزاؤه. و إن اشترك فيه جماعه، فعلى كل واحد فداء.

و لا- كراهه فى صيد ما يؤم البريد، و هو حريم الحرم، و لا فى استعمال باقى مُحرمات الحرم منه؛ لأنه من الحل، و تجرى عليه أحكامه، فيجوز تملك الصيد، و تذكيتة، و لا كراهه فى صيد ما خرج منه من طيور.

و لا- تجرى فيه أحكام الشجر و النبات، و أحكام التنفير و نحوها، و لو وجدت فيه طيور، فشك فى أنها طوره أو طيور الحرم، حكم بأنها من طوره، دون الحرم.

و لو رمى المُحل فى الحل صيداً فى الحرم، أو رمى من الحرم صيداً فى الحل، أو أصابه و بعضه فى الحرم، أو أصابه و كان على فرع شجره فى الحل، و أصلها فى الحرم أو بالعكس، ضمن. و فيما إذا كان الرأس كذلك إشكال.

و لو رمى ما شك فى أنه من الحرم، لم يحكم له بحكم حمام الحرم، إلا إذا حصل الشك فى محصور مع العلم بالاشتمال عليه. و لو ربط صيداً فى الحل، فدخل الحرم برباطه، حرم إخراجه.

و لو دخل بصيد إلى الحرم، و جب إرساله، فإن لم يرسله أخرجه عنه أولاً ضمنه و إن تلف بغير سببه.

و دخول بعض الصيد برباطه، و لو ببعض ريشه، كدخول كله.

و كذا دخول الصائد داخل الحرم فى البيض أو الفراه خارجة، فلا يتبعه فى الإحرام، بخلاف العكس للسبب.

و لو حصل فى يده طائر مقصوص أو منتوف بطل امتناعه، و جب حفظه إلى أن

يكمل ريشه، و يرسله، و عليه الأرش لو كان هو الناتف بإعطاء تفاوت ما بين السليم و غيره، و لا يسقط الأرش حفظه و عود ريشه، و لا فرق بين أن يكون هو القاص له أو غيره.

و يجب على القاص و الناتف حفظه و إن لم يكن فى اليد. و لو اجتمع القاص و صاحب اليد، كان صاحب اليد أولى بالتكليف على إشكال.

و لو تعدد القاص أو صاحب اليد، وجب الحفظ على الجميع على السويّه، من غير فرق بين قاص الأكثر و الأقل، و يحتمل اعتبار التفاوت، و يتهايون بينهم (١)، و يحتمل الوجوب الكفائي؛ حذراً من ضرب المهايأه (٢)، و يحتمل الإقراع.

و لو أخرج صيداً من الحرم، و جبت إعادته؛ فإن تلف قبلها ضمنه، و لا يخرج عن الضمان بمجرد إرساله و إن ظن رجوعه.

و لا تكفى إعادته إلى مُطلق الحرم، بل لا بدّ من إرجاعه إلى و كره أو محلّه الذى كان فيه، مع الاستقرار فيه.

و لو كان بعضه فى الحرم، و بعضه خارج الحرم، فحكمه حكم ما كان تمامه فى الحرم.

و لو أخرج ما يؤمّ الحرم عن محلّه، احتمل فيه ذلك.

و لو ردّه فوجد فى و كره سبغاً، لم يُجزّ وضعه فيه، و عليه حفظه، فإن وضعه، ضمن فى علم التلف، و الشكّ فيه.

و لو نتف ريشه من حمام الحرم، تصدّق بشىء و جوباً باليد الجانيه، لا بالثانيه.

و لو نتف بهما معاً، احتمل وجوب التصدّق بهما معاً و التخيير، و لو نتفها بأصابع رجله، تخير فى التصدّق بيديه و غيرهما.

و لو اشترك اثنان فما زاد فى النتف، وجب التصدّق على الجميع. و الناتف باله

١- تَهَايَا الْقَوْمَ تَهَايُؤًا مِنْ الْهَيْئَةِ: جَعَلُوا لِكُلِّ وَاحِدٍ هَيْئَةً مَعْلُومَةً، وَ الْمَرَادُ النَّوْبَةَ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ: ٦٤٥.

٢- فى «ح» زياده: و يحتمل من ضرب ثلثها المهايأه.

بعضها بيده ناتف بيده فى وجه قوئى، و القرض بمقراض أو غيره و لو من الأصل لا يدخل فى الننف.

و لو تعدد الريش مترتباً، كان الننف متعدداً، فتعدّد صدقته؛ و إن اتّحد، لزم الأرش، و المدار على الاسم، من غير فرق بين الصغار و الكبار. و فى التعدى إلى غير الحمام نظر.

و لو رمى بسهم من الحلّ فدخل الحرم، ثم خرج منه، فقتل صيداً فى الحلّ، فلا ضمان؛ بخلاف العكس، فإنّه مضمون فيه، و يجرى الحكم فى كلّ جنايه استندت إلى إله قتل أو جرح خارج الحرم بعد أن صدرت من الحلّ و دخلت فى الحرم.

و لو درج إله من الحلّ، فدخلت الحرم، ثمّ خرجت منه، و قد خرج صيد الحرم من الحرم خوفاً من صيدها أو حذراً من إصابتها، فقتلته خارج الحرم أو جرحته إلى غايه، ضمن.

و فى تحريم صيد حمام الحرم على المحلّ فى الحلّ إشكال، و يعنى به الحمام الذى يسكن الحرم و يأوى إليه، و قد يُراد به حمام مخصوص، و قد يتمشى إلى كلّ طير سكن الحرم، دون غيره من أقسام الصيد.

و حيث نقول بتعلّق التحريم عليه حكمه لو كان فى الحرم؛ من عدم جواز تذكيته، و حكم تقدّمه على الميتة، و تأخره عنها.

و يجب فيما له فداء مخصوص على المحرم فى الحلّ قيمه على المحلّ فى الحرم. و يجتمعان على المحرم فى الحرم حتّى يبلغ البدنه فلا يتضاعف. و يقوى أنّ المدار على التقييد، فلو اتفق أنّ قيمه البدنه أقلّ من قيمه البقره أو الشاه، لم يتغيّر الحكم. و يحتمل الرجوع إلى قيمه مع التنزل الخارج عن المتعارف، فيلزم مع اجتماع قيمتان.

و لا فرق بين زياده قيمه البدنه على قيمه الصيد و نقصها عنها.

و فى كونه على وجه الرخصه أو العزيمه، و جهان.

و لو قتله اثنان فى الحرم، فعلى كلّ واحد فداء و قيمه إذا كانا مُحرمين، و إن كانا محلّين فعلى كلّ واحد قيمه، و إن كان أحدهما محرماً، و الآخر محلاً، فعلى المحرم

فداء و قيمه، و على المُحلّ القيمه.

و لو جرحاه أو أعباه فعلى جامع الوصفين أرشان، و على ذى الوصف الواحد أرش واحد. و لو جرحاه أو أعباه ثم قتلاه، جرى حكم الأرش و الفداء أو القيمه عليهما. و تعدّد القيمه فيما لم يقتر له فداء مع تعدّد الوصف، و تتحد مع اتّحاده.

و فداء المملوك لصاحبه، فإن نقص عن القيمه أضيفت إليه الزيادة؛ و إن زاد عليها، فللمالك الزائد على إشكال.

و فداء غير المملوك يتصدّق به، سوى فداء حمام الحرم، فإنه يؤخذ به العلف له، و ما كان من النعم يذبح أو ينحر و يتصدّق به.

و إن كان وقفاً فى محلّ يصحّ فيه الوقف، كان للموقوف عليهم، عامياً أو خاصاً، و يجعل وقفاً بعينه إن أمكن، و إلا اشترى ما يجعل وقفاً عوضه.

و لو ادّعى ملكيته مُدّع، صدّق بلا يمين مع عدم المنازع.

و لو كان مملوكاً من قبل، ثم أرسله مُعرضاً عنه، فلا شىء لمالكه، و يرجع إلى حكم الصدقه.

### و منها: تكرر الكفّارات بتكرّر القتل و نحوه سهواً.

و أمّا عمدًا؛ فلا تكرر على الأقوى إلا فى إحرامين مختلفين.

و لا فرق بين القتل، و الكسر، و الجرح، و العيب، و كلّ سبب للضمان، سوى بعض ما نصّ عليه، كالجراد و نحوه.

و ما دخل فى الاسم الواحد كالقتل للجراد الكثير إن فعل تدريجاً تعدّدت أحكامه، و إلا اتّحدت، ما لم يكفّر فى الأثناء، فإن كفّر تعدّدت. و لا يتكرر بتكرّر الآنات فى الاستدامه، و إن تضاعفت إثم، فالإمساك و نحوه لا فرق بين قليله و كثيره.

### و منها: أنه يضمن الصيد بقتله عمدًا، و سهواً، و خطأً.

فلو رمى حجراً فأصاب صيداً، أو رمى صيداً، فمرق السهم و أصاب آخر، ضمن.

و لا يضمن المُجتهد ما أدى رأيه إلى عدم ضمانه، و أتلفه، ثم عدل، فرأى ضمانه، و المقلد إذا قلد المُجتهد في عدم ضمان شىء، ثم عدل بتبئته إلى الضمان، و قد كان عمل بفتواه.

و لو أوجب الشارع عليه قتل الصيد أو جرحه أو تنفيره؛ لحفظ نفسه، أو نفس محترمه لم يكن ضمان، إلا ما أوجب الشارع فيه الضمان و إن كان الباعث على الإلتلاف الخوف.

### و منها: أن كل من وجبت عليه شاه في الحج في كفاره الصيد،

و عجز عنها، فعليه إطعام عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثة أيام، و تقوى تسريه الحكم إلى العُمره.

و الظاهر اعتبار مُطلق الإطعام، و الاكتفاء في الإطعام بالإشباع، و إعطاء مدّ مدّ.

و العجز عن الشاه يتحقّق بعدم التمكن منها سليمه، و العجز عن البعض في المرتبه الثانيه يتحقّق بالعجز عن الجميع، فيلزم التلفيق في العجز عن البعض. و الأقوى أنّ العجز عن البعض عجز عن الجميع.

و المتمكّن من الشراء بأكثر، و من وجد بعض المُستثنيات في الديون ممّا لا يضطرّ إليه، يدخل في حكم القادر.

### و منها: ما لا دم فيه كالعصفور، و الجراد، و الزنبور،

و الضبّ إذا أصابه المحرم في الحرم تتضاعف فيه قيمه، فإن قدرت في الشرع تضاعف المقدّر.

و إن لم تقدّر كما في البطّ، و الأوز، و الكركيّ، و البلبل، و الصعوه، و السماني، و الطاوس، و ابن أوى، و ابن عرس، و نحوها، ضعّف ما يحكم به العدلان.

و لا فرق بين أن يصيبه المُحرم في الحرم و هو خارج عنه، و بين أن يصيبه و هو داخل فيه.

و لو أصاب محرماً، فقتل أو جرح في الحرم بعد الإحلال، أو أصاب مُحللاً في

الحرم، فقتل بعد الإحلال، فالمدار على حال الإصابه في وجه قوئ.

و لا- فرق في لزوم التضاعف بين كون الصيد تمامه في الحرم أو بعضه، و مع التبويض لا فرق بين إصابته في الجزء الداخل في الحل، و الخارج عنه. و يستوى في ذلك المباشره و التسبيب.

و إن جرح جروحاً متعدده تضاعفت قيمتها. و إن جرح، ثم قتل بجنايه أخرى، تضاعفت فيهما.

**و منها: ما يلزم المعتمر من الكفارات مكانها مكه، و ما يلزمه في الحج مكانه منى،**

و ما يلزم المعتمر في غير كفاره الصيد، يجوز نحره بمنى.

و الطعام المخرج عوضاً عن المذبوح تابع له في محل الإخراج، و لا يتعين الصوم بمكان.

و يراد بمكّه: ما كانت مؤسسه زمان خطاب الشرع، و يحتمل تعميم المستجد منها.

و لو وضع بعض المذبوح حال الذبح في مكّه، و البعض الآخر في الخارج، أو بعض المذبوح في منى، و البعض الآخر في الخارج، لم يجزئ على الأقوى.

و لو ذبحه خارجاً عن الحدّ، فتحرك بعد الذبح، و لم تخرج روحه حتى دخل، دخل في حساب الخارج؛ و بالعكس يدخل بحكم الداخل.

**و منها: لو كسر المحرم بيضاً جاز أكله للمحلّ**

و لو في الحرم، و ليس للمحرم عليه سلطان. و لو كان البيض مملوكاً له قبل الإحرام، فليس له منعه، و لا يطلب المحلّ الأكل أو المالک، و إنّما الكفاره على الكاسر، و غرامه المالک عليهما، كلّ على مقدار ما يلزمه. و لو ظهر في البيض فرخ سليم، كان مضموناً، و الفاسد غير مضمون.

**و منها: لو أمر المحرم مملوكه بقتل الصيد، فقتله، ضمن المولى**

و إن كان المملوك محلاً، إلا أن يكون محلاً في الحلّ على إشكال. و في لحوق مجرّد الإذن بالأمر،

و تسريه الحكم إلى كلِّ مؤلّى عليه إشكال.

و لو جبر المحرم شخصاً آخر مؤلّى عليه أو لا- فالظاهر وجوب الكفّاره على الجابر. و لو أمر من فى الحرم شخصاً فى الحلّ على قتل صيد فى الحلّ، استحق المؤاخذه، و فى لزوم الكفّاره إشكال.

### المقام الرابع: فى باقى المحظورات

فى لبس المخيط، و الخفّ، أو الشمشك، و شبهه دم شاه مع العلم، و إن كان مضطراً، و إن انتفى التحريم معه.

و استثناء السراويل لا وجه له.

و لو دار أمره بين الملابس لجبره على أحدها، أو لضروره الحرّ و البرد، لزم الاقتصار على ما تندفع به الضروره، و تقديم الضيق على الواسع، و الأكثر خياطه على غيره.

و فى تقديم الدثار على الشعار، و الأقرب لمماسته البدن ابتداء و استدامه، مباشره أو بالواسطه على غيره، وجه ضعيف.

و فى استعمال الطيب أكلاً أصاله أو إداماً و بخوراً، و إطلاءً، و شماً، و علوقاً، و مساً، و احتقاناً، و اكتحالاً، و سعوطاً، و تقطيراً، و فى الملبوس، و المفروش، و الموطوء و لو بفعله، و الوساده و نحوها حيث يشمّ الطيب منها، دم شاه.

و لا بأس بخلوق الكعبه، و إن كان فيه زعفران، و خلوق قبر النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلم، و الكلام فيها قد مرّ.

و فى استعمال الدهن المشتمل على الطيب شاه، فى الاختيار و الاضطرار، ظاهراً كان أو باطناً كالسعوط و الحُقنه ابتداء و استدامه.

و فى الادهان بما ليس فيه طيب يقوى ذلك أيضاً.

و إذا وضع و استمرّ فواحد، و إذا تعدّد بعد الإزاله فمتعدّد، و إذا مزج أنواعاً من الطيب فوضعها مجتمعه، كانت بحكم الطيب الواحد. و لو وضع فى أماكن متعدّده

دفعه واحده، جرى عليه حكمه، و إن كانت متغايره كالثوب و البدن.

و الظاهر أنّ اشتداد الرائحة (١) باعث على شدّه التحريم، و كذا الكثره، ففي صورته التعارض يقدم الخفيف.

و فى قلم كلّ ظفر من يدٍ أو رجل كفّ من طعام، و فى أظفار يديه أو رجليه أو هما فى مجلس واحد من دون تخلّل تكفير دم شاه.

و بعض الظفر ككلّه؛ إذ لا يعقل قصّ تمام الظفر، و فى زياده اليد و الرجل إصبعاً أو أكثر أو نقصانهما كذلك إشكال، و الأقوى جرى الحكم فيهما.

و لو قلم يديه فى مجلس، و رجليه فى آخر، فدمان.

و على المفتى بالقلم مُحرمًا أو لا مُجتهدًا أو لا، لو قلم المُستفتى فأدمى إصبغه شاه.

و الحكم فى الشخص على حقو واحد، مع الحكم بالوحده محلّ بحث.

و فى إلحاق مطلق الإزالة لا سيّما الكسر، و القلع، و القطع إشكال.

و فى إجراء الحكم على المفتى فى باقى المُحرّمات بُعد. و لو عمل بفتوى الميّت فلا رجوع على تركه.

و لو تعدّد المفتون دفعه أو متعاقبين تعدّدت، و كان على كلّ واحد شاه. و احتمال (٢) الاتّحاد مطلقاً أو حال الدفعه، أو حال الترتيب فيختصّ بالأوّل، و احتمال التخصيص بالمعتمد من العلماء وجه قوى.

و إذا اشتركوا فى الاعتماد، فإن تعاقبوا، احتل الاختصاص بالأوّل، و أن يكون على كل واحد فداء، و أن يكون على المجموع فداء.

و لا- فرق فى المفتى بين أن يكون عاصياً فى فتواه أو لا- و لو كان مُستفتياً غيره فأفتاه بالمنع مع اعتماده عليه، ثم استفتى الأخر فأفتاه بالجواز، لم يكن على الثانى شىء

١- فى النسخ: الواجبه، بدل الرائحه.

٢- فى «ح»: و احتمال.



و إن عمل بقطعه على إشكال.

و لو نقل ناقل عن المُفتى التجويز، ففعل مُعتمداً على النقل، احتمل اللزوم، و على كل من الناقل و المنقول عنه شاه، و يحتمل اشتراكهما، و خصوص الناقل، و المنقول عنه، و العدم.

و فى حلق الشعر أو إزالته بأى وجه كان منه أو من غيره بإذنه على إشكال من الرأس أو غيره، كلاً أو بعضاً شاه أو إطعام عشره مساكين، لكل مسكين مدّ و الأقوى الاكتفاء بالسّته، لكل مسكين مُدان أو صيام ثلاثة أيام.

و القول بالتخيير بين إشباع عشره، و اثني عشر مدّاً لسّته، و بالسّته أمداد لسّته و بالتخصيص بمن حلق عن أذى، و فى غيره تتعين الشاه، و بتعين الشاه مطلقاً لا يخلو من بُعد.

و لا يبعد القول: بأن من حلق قفاه للحجامة لا شىء عليه.

و لو وقع شىء من شعر رأسه أو لحيته بمسّه فى غير الوضوء فكفّ من طعام، و أمّا فى الوضوء واجباً أو ندباً، فلا شىء عليه فيه مُعللاً بالخرج. و فى تمشيته إلى الغسل و التيمم وجه.

و فى نتف الإبطين شاه، و فى أحدهما إطعام ثلاثة مساكين، سواء كان منه أو من غيره بإذنه فى وجهه، و فى إلحاق سائر أقسام الإزالة به وجه.

و يوزع على النسبه فى التبعض، و لإلحاق البعض بالكلّ وجه وجهه.

و إذا بُنى على مطلق الإزالة، فلو قطع قطعه من لحم الإبط و جلده و معها الشعر، أو قضى النتف بقلع الجلد مع الشعر، لم يجر عليه حكم على إشكال.

و لو نتفه دفعه واحده، كان نتفاً واحداً و لو نتف أولاً، فأولاً، فهو واحد إن اتّحد المجلس، و لم يسبق التكفير. و لا فرق فى النتف بين أن يكون بأصابعه أو ببعض الآلات.

و لو نتف قبل الإحرام، ليكون نقياً بعده، فلا بأس.

و الاثنان على حقو إذا حكم بالوحده يحتمل جعل الاثنين بمنزله واحد، و الأربعة بمنزله اثنين، و يحتمل احتساب الاثنين باثنين.

و فى تغطيه الرأس بثوب أو ماء مطلقاً أو طين يفدى عن كل يوم أو عن تمام المدّه شاه، و لا يتعدّد بتعدّد الغطاء.

و فى التلييد بالعسل أو الشمع أو الصمغ لدفع القمل أو الغبار يقوى عدم المنع. و ليس فى عصام القربه و ما يشبهه و لا فى الأشياء الدقيقه كخيوط و نحوه شىء.

و لا بأس بتغطيته بشىء منه، كيده و شعره ما لم ينفصلا، و لا يجوز تغطيته بشىء من بدن غيره.

و الوسخ المكتسب فى الرأس ما لم يحدث له جرم خارج عن العاده ليس بساثر.

و كذا القمل، و البرغوث، و الصئبان إذا تكاثرت، و لم تخرج عن العاده. و أمّا القراد، و الحلم، و الدود، و الحيوانات المنفصله، فإذا تكاثرت، عُدّت ساتره. و تغطيه جانبيه بالوساده إذا كانت لينه فلا بأس بها.

و فى التظليل سائراً شاه لكل يوم، قيل: و للمضطر لجمله الأيام (١).

و القول بأنّ لكل يوم مدّاً من طعام، و بأنّ التظليل إن كان لأذى أو مرض فعليه فديه من صيام أو صدقه أو نسك، و الصيام ثلاثه أيّام، و الصدقه ثلاثه أصوع من ستّه مساكين، و النسك شاه، و باختصاص الفديه بالمضطرّ، و فى الحكم فيه، و فى بعض ما تقدّمه بالنسبه إلى شخصين على حقو واحد، مع الحكم بالوحده إشكال.

و لو كان الظلّ رقيقاً، قُدّم على الكثيف، و كذا تقدّم المتّحد على المتعدّد. و تشتدّ (٢) الحرمة للكثافه: و الكثره، و تضعف للرقّه و القلّه على إشكال.

١- الكافى فى الفقه: ٢٠٤، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥١٥.

٢- فى «ح»: و تعدد، بدل و تشتدّ، و فى نسخه فى «ص»: و تتأكد.

و المدار على التظليل من جانب الفوق، و فيما عداه من الجهات إشكال، و لو فقد المقومين أخذ بالأكثر احتياطاً، و يحتمل قوياً الأخذ بالأقل. و كذا لو حصل التعارض، و لم يكن ترجيح.

و لو توقّف التقويم على أجره مع بناءه على المداقه أعطاها، و يُعتبر تقويم أهل الخبره منهم، و يعرفون بشهاده أهل الخبره لهم إن كان البناء على المداقه.

و فى الجدل ثلاثاً صادقاً شاه، و لا شىء فيما دونها، سوى الاستغفار و التوبه.

و فى الثلاث كاذباً بدنه إن لم يتخلل التكفير، و فى الاثنى كاذباً بقره، و فى الواحد شاه.

و المراد بالكذب: خبر مخالف للواقع، لا مخالف للاعتقاد، و لا مخالفتها معاً، و إطلاق الكذب على الجدل مع أنه عباره عن قول: لا- و الله، و بلى و الله، و هو من الإنشاء لأن المراد كذب متعلقه، و رجوع مضمونه إلى الكذب، و المراد بالسلب سلب إحدى الصيغتين (١)، لا كليهما.

و لو أتى ببعض الصيغه محرماً، مثل لبيك الأخيره (٢) مثلاً إن جاز فلا جدال.

و فى قلع الضرس شاه، و القول فيه بأن فيه مُدّاً من طعام ضعيف. و لا فرق بين أن يقلعه بنفسه أو يأذن لغيره فى قلعه، من غير فرق بين أن تكون داميه أو لا.

و لو قلع ضرساً فانقلع آخر معه، لزمته كفّاره، و لو كان الضرس زائداً كان كغيره. و لو قلقله قبل الإحرام فقلعه بعد الإحرام، لزمته الكفّاره، بخلاف العكس. و لو كان مؤذياً لم يتغير حكمه.

و الأضراس متساويه، صغيرها و كبيرها، قويها و ضعيفها، صحيحها و مكسورها. و لو كسره و لم يقلعه، لم يجز عليه الحكم. و لو كان مكسوراً فقلع بقيته،

١- فى «ص»: الصفتين.

٢- فى «ح»: لنبات الأجره، و فى «ص»: لنبات الأخيره. و ما أثبتناه من نسخه «ص».

دخل فى حكم القلع.

وفى قلع الشجره الكبيره من شجر الحرم بقره و إن كان محلا، و فى قلع الصغيره شاه، و فى أبعاضها قيمه.

قيل: و يضمن قيمه الحشيش لو قلعه (١).

و لو قلع منه شجره فغرسها فى مكان آخر، و جبت عليه إعادتها إلى الحرم. و فى وجوب غرسها فى محلها و الاكتفاء بالغرس فى أى مكان شاء من الحرم وجهان: أقواهما الأول.

و لو أعادها و جفت، فلم يؤثر الغرس فيها، ضمنها. و لو غرسها فنبتت، فلا كفاره.

و تجوز تخليه الإبل و سائر البهائم لترعى شجر الحرم و حشيشه.

و فى إلحاق ما كان أصلها فى الحرم و أغصانها فى الحلّ وجه قوئى، و إجراء الحكم (٢) إلى العكس غير بعيد، و لا سيما مع كثره الأغصان فى الحرم. و يلحق بذلك ما كان أصلها بعضه فى الحرم و بعضه خارج فى وجه قوئى.

و كلما فيه لفظ «العجز» الباعث على النقل إلى مرتبه أخرى لإيراد به مطلق الفقر، و إنما المدار فيه على حصول الضرر بالدفع. و فى إخراج مُستثنيات الديون مع عدم الاضطرار إشكال.

و لو حصل العجز عن البعض، احتمل لزوم النقل، فحصول العجز عن المجموع بالعجز عن البعض، و يحتمل التوزيع إن أمكن التبعض فى البدل.

و لو عجز، فقدّر بعد العجز؛ فإن كانت قدرته بعد إتمام المرتبه الثانيه، مضى عمله، و لا شىء، و إن عادت فى الأثناء و لم يمكن التوزيع، فكذلك، و فى غيره بحث.

١- المبسوط ١: ٣٥٤.

٢- فى النسخ: الحلّ، بدل الحكم.

و لا كفّاره على الجاهل، و الناسى، و المجنون، و الصبى فى شىء منها، مع إحدى الصفتين الإحراميه و الحرميّه، إلا الصيد، فلا بدّ من الكفّاره عليهم فيه، و إن كان تعلق الوجوب فيه مختلفاً، فمنه ما يتعلّق بالفاعل، و منه ما يتعلّق بالولّى فى ماله، و منه ما يتعلّق به فى مال المولّى عليه.

و لو صدرت الجنايه حين النقص، فمات بعد الكمال، أو بالعكس، فالمدار على المصدر.

و يستوى جاهل الموضوع فى العيذر و جاهل الحكم، غير أنّ جاهل الحكم مع خطور (١) الشبهه بباله عاص، و جاهل الموضوع لا إثم عليه، إلا مع الاشتباه بالمحصور.

و لو اشترك من يضمن و من لا يضمن فى جنايه، لحقّ كلّ واحد حكمه، و لزم ضمان الجميع على الضامن.

و لو تعدّدت الكفّاره مختلفه، كالصيد، و الوطء، و الطيب، و اللبس، تعدّدت كفّاراتها؛ اتّحد الوقت أو اختلف، كفر عن السابق أولاً.

و لو تكرّر السبب الواحد، فإن تقدّم التكفير، تعدّدت، فإن كانت ممّا يضمن بالمثل أو القيمه تعدّدت، فى مجلس واحد أو متعدّد، و إلا فإن كان ممّا لا يفصل الشرع أو العرف فيه بين المجلس الواحد و المتعدّد كالوطء تعدّدت.

و إن تكرّر ما يفرّق فيه الشرع فى صدق الوحده و التعدّد عليه بين الوصل و الفصل، تكرّرت مع الفصل الزمانى، كالحلق، و القلم، و نحوهما.

و لو شكّ فى العدد، بنى على الناقص، و الأوفق بالاحتياط الإتيان منها حتّى يطمئنّ بفراغ الذمّه.

و لو أتى بالكفارات و علم فساد واحده لا على التعيين، أعاد الجميع. و لو اختلف الجنس و لم يتمكن من الجميع، قدّم الأهمّ، فالأهمّ.

و يتحقّق تكرار السبب فيما يستمرّ، كاللبس، و الطيب، (و التقبيل و التظليل) (١)، و مع الاستمرار لا تكرار، و إن استمرّ الوزر باستمراره.

و يتحقّق في الأكل بتكرار الإدخال في الفم، فلو أدخل شيئاً (فابتلعه شيئاً) (٢) فشيئاً احتسب أكلاً واحداً، إلا مع الفصل الطويل ففيه إشكال.

و يتعدّد الوطاء بتعدّد الإيلاج، فلو أولج و استمرّ، عدّ إيلاجاً واحداً. و لو أخرج بعضاً منه، ثمّ أدخله مكرراً، لم يكن مكرراً.

و يتعدّد الاستمناة بتعدّد الخروج، مع تعدّد السبب، و تعدّد الخروج مع وحده السبب لا يقضى بالتكرار.

و المدار في الجميع على العرف.

و كلّ مُحَرَّمٍ أَكَلَ أَوْ لَبَسَ مَا لَا يَحِلُّ لَهُ أَكَلَهُ وَ لَبَسَهُ، فَعَلِيهِ شَاه. و يتحقّق الأكل بالابتلاع، فلو أدخل في فمه محلاً، و ابتلع محرماً، كفر، و بالعكس لا كفاره.

و لو أَكَلَ شَيْئاً مِنْ لَحْمِ الصَّيْدِ مُحَلًّا- فَبَقِيَ فِي أَسْنَانِهِ أَوْ بَعْضِ أَطْرَافِ فَمِهِ أَجْزَاءَ صِغَارٍ إِلَى حِينِ الْإِحْرَامِ، فَابْتَلَعَهَا مُحَرَّمًا، فَإِنْ بَلَغَتْ إِلَى حَيْثُ لَا يُسَمَّى ابْتِلَاعَهَا أَكْلًا، فَلَا بَأْسَ، وَ الْأَحْوَطُ التَّرَكُّ.

و المَدَارُ فِي اللَّبَسِ عَلَى مَا يُسَمَّى لِبَاسًا، فَلَا بَأْسَ بِالْغَطَاءِ، وَ الْوِطَاءِ، وَ الْحَمْلِ، وَ الْمَلْتَصِقِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْخُلَ دَخُولَ الْأَبْعَاضِ فِيهِ.

و يكره القعود عند العطار المُبَاشِرِ لِلطَّيْبِ، وَ عِنْدَ الْمُتَطَيِّبِ إِذَا قَصَدَ الْجُلُوسَ

١- في النسخ: و النقص و التحديد.

٢- ما بين القوسين ليس في «ح».

و لم يشمّه، و لا فديه عليه. و يجب على الجالس التباعد عمّا عنده من الطيب؛ حذراً من أن يمَسَّ ثيابه.

و لا بأس بمَسِّ الزعفران عنده و الخلق، و الأحوط التجنّب.

و لو اكتسبت ثيابه من طيبه، و جب نزعها و غسلها، أو تركها تذهب ريحها.

و يكره أيضاً الوقوف عنده إلا بمقدار الحاجة، و تقوى تسريته إلى كلّ مكان فيه طيب، و ربّما يقال: بأنّ المظنّه كافيه في ثبوت الكراهه.

و لو كانت حوله روائح نتنه تغلب رائحه الطيب، فالظاهر ارتفاع الكراهه.

و كلّما كثر عطر العطار أو كانت الرائحه أشدّ، اشتدّت الكراهه.

و يجوز للمُحرم شراء الطيب، و الخيط، و الجوارى، و تملكها كسائر التملكات. و إن قصد الانتفاع بها بعد الإحلال. و لو قصد الانتفاع بها حال الإحرام، و كان شراؤها لذلك عصى و بطل العقد في وجه قوئ.

و إن باعها البائع لذلك أو بشرطه، و قصد المشتري الانتفاع بالوجه الحلال، عصى البائع، و فسد العقد أيضاً، و مع العلم و الخلو عن الشرطيّه و الغلبه في ترتّب العصيان و الفساد إشكال.

و لو شكّ فيما أَراده المشتري أو ظنّ إرادته الحرام، فليس فيه بأس، و يُستحبّ تركه.

و يُعتبر في الحلق مسّماه، و لا- تحديد بنصف الرأس أو ربعه، أو بما يميّط عنه الأذى، أو بأربع شعرات أو ثلاث كما أفتى به العامه. و لو كان أقلّ، تصدّق بشىء. و القول بالعدم، و بالتصدّق بشىء عن كلّ شعره منه، و بالتصدّق بدرهم، و بالتصدّق بثلاث شياهِ لا وجه له.

و أقسام الحلق و إن اشتركت في التحريم و سببته الكفّاره، أكثرها أكثر وزراً. و لو نسي فذكر في أثناء الحلق، قطعه؛ و إلا كفّر.

و إن أخذ الحلق أُجره، حرّم عليه، و وجب ردّها مع جهل المُعطى بعدم

الاستحقاق، و مع علمه أو علمهما لا رجوع مع التلف، و يرجع مع بقاء العين. و مع جهلها و جهل المفتى يثبت الرجوع مع تلف العين و بقائها في وجه.

و ليس للمُحَرَّمِ و لا- للمُحَلِّ مباشرة المحرم بعمل يحرم عليه، و لا حمله عليه، فإن فعلا عصيا، و لا كفّاره، أذِنَ لَهُمَا أو لا، و لو أذِنَ لَهُمَا، و جَبَّ عَلَيْهِ التَّكْفِيرِ.

و للمُحَرَّمِ أن يعمل على المُحَلِّ عملاً يحرم على المُحَرَّمِ، فيجوز للمُحَرَّمِ أن يخلق شعر المُحَلِّ.

و لا يجوز لأحدٍ أن يجبر غيره على ترك واجب أو فعل حرام و إن لم يكن معصيه في حقّ المَجْبُورِ، و لا ذلك ينكر في حقّه.

و يجري مثل ذلك في الجبر على ترك المُسْتَحَبِّ، و فعل المَكْرُوهِ.

و ما لم يصدق عليه اسم اللبس في المخيط، لا كفّاره فيه، قيل: و التوشيح ليس من اللبس، فلا كفّاره فيه (١)، و الأقوى خلافه. و المدار كما تقدّم على صدق اللبس عُرفاً، و مع الشك فيه يجب السؤال عنه، فإن تعذّر (٢) استعلامه، جاز على إشكال.

و لو صدق عليه الاسم في إقليم دون إقليم، أو في لُغَةٍ دون أُخْرَى، لِحَقِّ كِلَا حَكْمِهِ، و يحتمل ترجيح المنع، و ترجيح المدار.

### المقام الخامس: في بيان الضوابط المستفاده من الأخبار

و هي أمور:

منها أن كلَّ مُحَرَّمٍ أَكَلَ أو لبس ما ليس له أَكَلُهُ أو لبسه متعمداً، فعليه دم شاه.

و منها: أن كلَّ ما فيه على المُحَرَّمِ في الحِلِّ الفداء، كان على المُحَلِّ في الحرمة فيه القيمة.

و منها: أنه إذا اجتمعت صفه الإحرامية و الحرمة تضاعفت الكفّاره، إلا أن تبلغ البدنه.

١- قواعد الأحكام ١: ٤٧٣.

٢- في النسخ تعمد، بدل تعذّر.



و منها: أن فداء المملوك و إن زاد على قيمه لصاحبه، و فداء غيره للصدقه.

و منها: أن كل من وجبت عليه شاه في كفاره الصيد، فعجز عنها، فعليه إطعام عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثه أيام في الحج، و في العمره على إشكال.

و منها: أن كل ما أتى به المكلف من المحرمات بجهاله أو غفله أو خطأ أو نسيان، فلا شيء عليه، إلا فيما يتعلق بالصيد.

و منها: أن كل ما كان له مقدر في قيمه يعتد به، يؤخذ بها و إن خالفت قيمه السوقية.

و منها: أن الكفاره تتكرر بتكرر القتل عمداً، لا سهواً، و لا جهلاً، و لا نسياناً على إشكال.

و منها: أنه لو قتل أو جرح صيداً و لم يعلم ما هو، أو كان عالماً فنسيه، فإن دار بين ما له قدر مشترك في جزائه، أتى بالقدر المشترك، و إلا سقط مع الاشتراك بين الجميع، و اختصاصه ببعض على إشكال؛ للحصر، و الأخير أشد إشكالاً.

و منها: أنه لو شهد عنده عدلان على صدور قتل أو جرح منه، وجب عليه العمل بشهادتهما من غير حاجه إلى حكم المُجتهد. و في العمل بخبر العدل الواحد منفرداً، أو مع عدلين من النساء إشكال، و كذا الحكم في مسأله التقويم.

و منها: أنه لو قتل غير مستقر الحياه، كالمذبوح، و المنحور، و نحوهما قبل خروج الروح، و كان مؤثراً في سرعه الأجل، قوى جرى الحكم فيه. و يحتمل عدم ترتب شيء فيه و في الجرح و العيب.

و منها: أنه لو ذبحه فسلب، أو أخذه السبع قبل التصدق، فإن كان مفترطاً ضمن، و إلا فلا ضمان على الأقوى.

و منها: أنه لو تصدق به، فخرج أخذ الصدقه غير قابلٍ لكفرٍ و غيره و لم يكن مقصراً، فلا ضمان، و إلا ضمن.

و منها: أنه لو تعلق الضمان به قبل الذبح و النحر، لزم البدل؛ و لو تعلق بعده، احتل ذلك، و ضمان اللحم و قيمه.

و منها: أنه تعتبر التيه في الكفارات إذا كانت من العبادات، كالصيام. و في الفداء و الإطعام يحتمل وجهان، أقواهما الاعتبار.

و منها: أنه يُعتبر في شهود التقويم و التعديل بعد عداله باقى الشروط من عدم الاتهام، و باقى الأحكام فى (١) عدولهم عن الشهاده، و خروجهم عن العداله، و ظهور تزويرهم قبل العمل أو التلف فى البعض أو الكل، و نحو ذلك.

و منها: أن قتل المشكوك فى جنايه، و كسر المشكوك فى فساده يُلحق بقتل الحى و الصحيح. و كسر المشكوك فى تصوّر الفرخ يُلحق بكسر المعلوم عند التصوّر فيه. و فى وجوب الاستعلام مع جهل الحال إشكال.

و منها: أنه إذا كان بعض الصيد و الصائد فى الحرم و إن قل، كان كما إذا كان التمام فيه.

و منها: أن الكفارات مع التوسع، إلا ما قام دليل على خلافه. و فى أنها رافعه للإثم باعته على العفو بنفسها، أو هى مجرد تكليف و الرفع التوبه، أو الرفع هما معاً، مع تقدّم التوبه أو تأخرها، أو مطلقاً وجوه.

و منها: أن كل ما حرم من المحرّمات، فإنما يحرم بعد انعقاد التلبيه و الإتيان بها بتمامها، و لا بأس بها فيما حرّمه الإحرام بالإتيان بها فى أثنائها.

و منها: أنه لا يجزى تسليمها قبل تحقّق سببها، كغيرها من العبادات ذوات الأوقات أو الأسباب فيما لم يُقم فيه دليل على الجواز؛ فإن فعل ذلك عالمًا بعدم الجواز، أو مع عدم علم الأخذ بالمنع، و حصل التلف، فلا ضمان. و مع البقاء يردّ الأخذ ما أخذ، مع توافقهما على ذلك، و مع الاختلاف يرجع الأمر إلى حكم الدعوى و الإنكار.

و منها: أنه يتحقّق العجز عن الكفاره مع وجود ما لا يضرّ فقده بالحال من مُستثنيات الديون على إشكال.

و منها: أنه إذا استندت الجنايه إلى سبب و مباشر، ضمن المُباشر، إلا مع قوّه

السبب، و ضعفه.

و منها: أنه إذا التجأ المُكَلَّف إلى فعل إحدى المحرّمات على المُحرّم و هو مُحرّم، أو إلى فعل بعض محرّمات الإحرام محلاً أو مُحرماً قدّم الأضعف تحريماً على الأشدّ. و فى الدوران بين الجنايه حال الإحرام، و بينها محلاً فى الحرم، يترجّح جانب الحرم على إشكال.

و منها: أنه لو كان مع المحرم صيد مملوك زال ملكه، و لا يضمن أخذه قهراً منه أو متلفه أو جارحه أو معيه شيئاً.

و منها: أنه لو أحرّم، و قد باع صيداً له فيه خيار، لم يجز ردّه، و إن جاز فسخه.

و منها: أنه يجوز التوكيل فى التكفير. و فى التبرّع فيه و صحّه الإجازة فى الفضولى إشكال، و لا يجوز شىء من الأقسام الثلاثة فيما كان من العباده بالمعنى الأخصّ، كالصيام عن الحيّ.

و منها: أن فى نقل الفداء و غيره من الكفّارات المائيه فى غير ما عيّن الشارع له محلاً من محلّ إلى محلّ آخر، مع عدم التأخير المُدخل فى مصاديق الإهمال، كغيره من العبادات المائيه إشكال.

و منها: أنه يعزّر فاعل شىء من المحرّمات بنظر الحاكم، و يختلف مقدار ضربه باختلاف مقدار ذنبه.

و منها: أن من يضمن إرسال فحوله الإبل أو الغنم أو البقر، له الإرسال فى نواحي مكّه، فيؤكّل عليها و كيلاً من أهلها، ثم يذهب إلى أهله إن كان بعيداً، و له عمل ذلك بعد الوصول فيما لم يكن فورياً، ثم يرسله إلى المَحَلّ المُعدّ للذبح أو النحر فيه مع الأمن عليه، و مع التعدّر يحتمل السقوط، و يحتمل الرجوع إلى قيمه إن لم يكن له بدل يعرف. و ما له بدل يُعرف، كالنعام، و بيضه، و الدرّاج و شبهه و بيضه يرجع إلى بدله.

و منها: أنه لو صاد الكافر الأصلي صيداً فضلاً عن بعض، عُوقب فوق ما يستحقّ من العقاب، و إذا أسلم لم تلزمه كفّاره.

و لو فعل المخالف ذلك، و أدّى كفّاره على وفق مذهبه، فإن كانت عباده و أداها،

و رجع عن خلافه، مَضَتْ كَفَّارَتَهُ، و إن كانت مَالاً، و أَدَاها إِلَى الْمُسْتَحِقِّينَ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ لِحُجُوزِ ذَلِكَ فِي مَذْهَبِهِ فَكَذَلِكَ، و إِلَّا وَجِبَتْ عَلَيْهِ إِعَادَتُهَا؛ لِأَنَّهُ وَضَعَهَا فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا.

و منها: أَنَّهُ لَا- يَجِبُ الْفُورُ فِي الْكُفَّارَاتِ، إِلَّا- إِذَا قَلْنَا بِتَوَقُّفِ الْعَفْوِ عَلَيْهَا، إِلَّا- فِيمَا يَقِفُ عَلَى فُورِيَّتِهِ، أَوْ كَانَ بَدَلُ فُورِيٍّ. و إِذَا تَكَثَّرَتْ عَلَيْهِ الْكُفَّارَاتُ، و لَمْ يُمْكِنِ الْجَمْعُ، قَدَّمَ الْأَشَدَّ عَلَى الْأَضْعَفِ.

و لَا يَجِبُ تَرْتِيبُهَا عَلَى نَحْوِ تَرْتِيبِ أَسْبَابِهَا، و لَا مَا قَضَى سَبَبُهُ (١) بِالْفُورِيَّةِ.

و منها: أَنَّهُ يَجُوزُ التَّصَدَّقُ بِالْكَفَّارَاتِ كَغَيْرِهَا مِنَ الصَّدَقَاتِ، مَا عَدَا الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِ هَاشِمِيٍّ عَلَى هَاشِمِيٍّ.

و يَشْتَرُطُ الْإِسْلَامَ، و الْإِيمَانَ، و الْفَقْرَ فِي الْقَابِلِ لَهَا، و لَا تَشْتَرُطُ الْعَدَالَةَ، فَيَجُوزُ إِعْطَاؤُهَا لِلْفَاسِقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَنَعِهَا عَنْهُ مَنَعٌ.

و منها: فِي الْإِسْتِمْتَاعِ بِالنِّسَاءِ، و مَا فِي حَكْمِهِ، فَمَنْ جَامَعَ زَوْجَتَهُ دَوَاماً أَوْ مُتَعَةً حَرَّةً أَوْ أَمَةً، حَرّاً أَوْ عَبْدًا، أَنْزَلَ أَوْ لَا، قُبَلًا أَوْ دُبْرًا، غَيْبَ الْحَشْفَةَ أَوْ لَا، حَتَّى أَوْ مَيِّتٍ، مِنْ نَوْعِ الْإِنْسَانِ، و فِي بَاقِي أَقْسَامِ الْحَيْوَانِ لَا يَجْرِي، و إِنْ تَرْتَّبَ الْعَصِيَانِ، فَهُوَ مِنْ اسْتِمْنَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ ذَاكِرًا لِلْإِحْرَامِ، عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِالْمَشْعَرِ، و إِنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ؛ فَسَدَّ حُجَّه، و وَجَبَ إِتْمَامُهُ نَدْبًا كَانَ أَوْ وَاجِبًا و الْحُجَّ مِنْ قَابِلٍ وَ بَدَنِهِ.

و فِي تَسْرِيهِ الْحُكْمِ إِلَى أُمَّتِهِ، و إِلَى الْأَجْنِيَّةِ، و إِلَى الْوِلَايَةِ إِشْكَالًا. و لَوْ حَصَلَ لَهُ الشُّكُّ فِي الْإِدْخَالِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

و لَوْ أَدْخَلَهُ مَلْفُوفًا بِرَقِيقٍ، كَانَ كَمَا إِذَا كَانَ مَكْشُوفًا، و كَذَا مَعَ اللَّفِّ بِالْكَثِيفِ.

و لَوْ أَدْخَلَهُ مَوْضِعًا فِي خَرَقٍ غَيْرِ الْمَنْصُوعِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ اسْتِمْنَاءٌ وَ نَحْوَهُ قَامَ فِيهِ وَجْهَانٌ. و عَنِ (٢) الْحَكْمِ، و غَيْرِ الْبَالِغِ، و مَعَ الصَّغِيرِ، و مَعَ الطُّفُولِيَّةِ إِشْكَالًا، و يَتَوَلَّى الْحَكْمَ حَيْثُ يَتَعَلَّقُ الْوَلِيُّ، و إِذَا فَقَدَهُ، عَدُولُ الْمُسْلِمِينَ.

١- فِي «ص»: مَسْبَبُهُ.

٢- كَذَا.

و لو جامع زوجته، أو أمته، أو أجنبيته، أو غلاماً، في حجّ واجب إسلامي أو مندوب مع العمد و العلم، بعد الوقوف المجزى في المشعر، و لو في الليل مع الاضطرار، فلا يجب القضاء و تجب البدنه، و إن كان قبل التحلل، أو كان قد طاف من طواف النساء ثلاثه أشواط، أو أقل، أو لم يطف منه شيئاً، أو جامع زوجته في غير الفرجين، و إن كان قبل وقوف المشعر و عرفه.

و إن كانت الزوجه مُحرمه مُطاوعه، فعليها أيضاً بدنه، و إتمام حجّها الفاسد، و القضاء.

و في لزوم بدل البدنه هنا كما في النعامة إشكال، و الأقوى عدم لزوم البدل، و إنّما يجب الندم و الاستغفار.

و القول بلزوم بقره عند تعذّر البدنه، ثم بسبع شياه مع تعذّر البقره، ثم قيمه البدنه دراهم أو طعاماً يتصدّق به، فإن لم يجد صام عن كلّ مدّ يوماً، غير خالٍ عن القوّه.

و أمّا القول: بأنّه مع العجز عن البدنه يلزم إطعام ستين مسكيناً، لكلّ مسكين مدّ، و مع العجز يصوم ثمانيه عشر يوماً، و القول بأنّ من وجبت عليه بدنه في نذرٍ أو كفّاره فلم يجدها، كان عليه سبع شياه، و القول بمثل ذلك مع إضافه أنّ من لم يقدر يصوم ثمانيه عشر يوماً بمكّه و في منزله، و القول بأنّ العاجز عن البدنه يقوّمها، و يفضّ قيمه على البرّ، و يصنع ما مرّ في النعامة، بعيد.

و لو أكرهها لم يفسد حجّها، و وجبت عليه بدنه ثانيه، و يجري فيها ما يجري على بدنته. و إن أكرهته لزمته الكفّارتان. و لو كانت مكرّهه قبل الإدخال، ثمّ تلذّذت فرضيت من غير إدخال جديد، لم يلزمها شيء على إشكال.

و لو أدخل عن اختيار قبل الإحرام، فأحرما قبل الإخراج، فالأقوى تسريه حكم الحدوث إلى الدوام.

و لو استمنى بيده أو غيرها من غير جُماع بمماسه حلال أو حرام قبل المشعر على نحو ما مرّ، لزمته البدنه خاصّه، و الأحوط إلحاقه بالجماع في وجوب القضاء أيضاً.

و لو عبث بذكره قبل الإحرام خاصه، حتّى حصل لخروج المنى الاستعداد التام،

فخرج بعد الإحرام، لم يبعد إجراء الحكم.

و لو تحرّك من محلّه حال الإحرام، ثمّ حسبه حتّى أحلّ، فلم يخرج إلا بعد الإحلال، لم يلزمه شيء.

و عليهما أن يفترقا بأن لا يجتمع أحدهما مع الآخر بدون ثالث مميّز عاقل، فوجود المجنون أو الطفل قبل التمييز معهما لا يقضى بالافتراق على الأقوى مع وقوع الجماع باختيار منهما إذا وصلا في القضاء موضع الخطيئة إلى أن يقضيا المناسك. و لو سلكا طريقاً لا يبلغهما إلى موضع الخطيئة، فلا افتراق.

و الأقوى لزوم الافتراق في الأداء أيضاً ما لم يبلغ الهدى محلّه، أو حتّى يقضيا المناسك و يعودا إلى موضع الخطيئة (حتى يبلغا مكّه و موضع الخطيئة) (١) أو حتّى يحللا- أو حتّى ينفر الناس و يرجعا إلى مكان الخطيئة، و إن رجعا على آخر فلا افتراق، أو لزوم الافتراق في الأداء إلى محلّ الخطيئة و إن أحلا- قبله، و في القضاء إلى بلوغ الهدى محلّه. و القول بالتخيير غير بعيد، و يمضى الفراق من الافتراق ما لم يكن في عدّه رجعيّه.

و لو خرج عن القابليّه بمرضٍ أو عرض، كقطع آله، أو بمرضٍ في فرجها، لم يتغيّر الحكم.

و المَدار في موضع الخطيئة على الفضاء، فلو كان على جبل فقلع بقى الحكم. و لو جهل موضع الخطيئة، و دار بين محصور، لزوم اجتناب الجميع، و في غير المحصور يسقط الحكم.

و لو أفسد قضاء الفاسد في القابل، لزمه ما لزم في العام الأول، و هكذا، و لا يلزمه سوى حجّ واحد صحيح.

و لو تكرّر الجماع في الفاسد أو قضائه لم يتكرّر القضاء، و تكرّرت البدنه على تأمل في الأخير، و إن تكرّر الإثم، من غير فرق بين أن يكون في نساء متعدّده، أو امرأه

١- ما بين القوسين ليس في «ح».

واحد؛ من جهه واحده، أو متعدده.

و لو بان له بعد القضاء صحه الحج السابق، لم يتغير الحكم المذكور.

و لو جامع المحلل عامداً عالماً أمته المحرمه بإذنه، فعليه بدنه أو بقره أو شاه، فإن عجز فشاهاً أو صيام إن كان موسراً. و إن أمرها و هو مُعسر، ففي روايه: أن عليه شاه أو صياماً (١)، و في بعضها إضافه: أو صدقه (٢). و قيل: إن لم يقدر على بدنه كان عليه شاه أو صيام ثلاثة أيام (٣).

و عليها مع المطاوعه الإتمام، و الحج من قابل، و الصوم ستين يوماً أو ثمانيه عشر عوض البدنه إن قلنا بالبدل للبدنه هنا، و إلا توقعت العتق و الممكنه. و في تسريه الحكم إلى المبعوضه أو المشتركه إشكال.

و لو أدخل فيها مملوكه، ثم أعتقها و فرجه في فرجها، فإن أخرج من حينه لم يتغير الحكم، و إن أبقاه و تزوجها، و أخرج من بعد أضيف حكم الزوجه إلى حكم الأمه، مع التمهّل بعد العقد، و إلا فالأقوى الاقتصار على حكم الأمه، و في المسأله إشكال.

و لو جامع المحلل زوجته، تعلقت بها الأحكام مع المطاوعه، و لا شىء عليه. و لو أكرهها فعليه بدنه، فيحملها عنها على إشكال. و لو أكرهها بدايه، ثم رضيت بالاستدامه، و كان يمكنها التخلص، ألحقت بالمختاره، فيلزم كل واحد منهما كفاره.

و لو أبت بعد الرضا، و استمر بجبره؛ أو جعل الخيار إليها أولاً، ثم جبرها، احتمل التعدد.

و لو كان الغلام حرّاً أو مملوكاً مُحرمًا، و هو محلل أو محرم، و طواع أو أكرهه، ففي إلحاق الأحكام من الكفاره و الافتراق و نحوهما إشكال.

و يضعف ذلك في المبعوض الحرّ.

١- الكافي ٤: ٣٧٤ ح ٦، التهذيب ٥: ٣٢٠ ح ١١٠٢، الاستبصار ٢: ١٩٠ ح ٦٣٩، المحاسن: ٣١٠ ح ٢٤، الوسائل ٩: ٢٦٣ أبواب كفّارات الاستمتاع ب ٨ ح ٢.

٢- المحاسن: ٣١١ ح ٢٤، الوسائل ٩: ٢٦٣ أبواب كفّارات الاستمتاع ب ٨ ذ. ح ٢.

٣- نزهه الناظر ليحيى بن سعيد: ٥٤، اللمعه الدمشقيه: ٦٩.

و يتحقق الجبر بالخوف على نفس مؤمن محترمه من قتلٍ أو جرح لا يتحمل ضرره. و مع الخوف على نفوس محترمه غير مؤمنه، و الأعراض، و الأموال لا جبر على إشكال.

و لو جامع المُحرم بعد الوقوفين قبل طواف الزيارة و هو طواف الحجّ كَفَّرَ ببدنه، فإن عجز فبقره أو شاه، و الأحوط الترتيب بين البقره و الشاه. و لا فرق بين أن يكون الجماع قبل الدخول فى الطواف، أو بعده قبل بلوغ النصف، أو بعده.

و إن طأوع الموطوء مُحرمًا الواطئ كان حكمه حكمه. و فى حكم تحمّل الجابر منهما كفّارتين: أصليّه و تحمليّه، و تحمل المُحلّ الجابر منهما للمُحرم كفّاره المحرم إشكال (١).

و إذا وقع الجماع بعد الوقوفين مكرراً، تكرّرت الكفّاره.

و لو استمنى بعد الوقوفين بمُحلّ أو مُحرم لم يجز عليه الحكم على إشكال.

و يتحقّق التكرار بتكرّر الإدخال و الإخراج، و طول المكث لا يقضى به.

و لو جامع بعد طواف الحجّ، قبل طواف النساء، أو بعد طواف ثلاثه أشواط منه أو أقلّ، فبدنه. و إن كان بعد خمسه أشواط، فلا شىء، و أتمّ طوافه. و فيما بينهما، يلحق بغير المنصوص.

و يجزى الحكم فى المحرم فاعلاً أو مفعولاً، مع اختيار الطرفين.

و مع الجبر من أحدهما يحتتمل لزوم الكفّارتين على الجابر. و لو كان الجابر محلاً، جرى فيه الكلام. و مضى الكلام فى تحقيق معنى الجبر.

و المُعتبر فى الأشواط تمامها، و لا- اعتبار بما ينقص و لو يسيراً؛ إذ المدار فى الأحكام الشرعيّه على الحقائق اللغويه، لا على المسامحات العرفيّه. ثمّ بلوغ العدد إنّما يعتبر حيث يكون عن علم أو مظنه شرعيّه، و مع الشكّ يلحقه حكم الشكّ.

و لو جامع فى إحرام العمره المفرده أو المتمتّع بها على إشكال قبل السعى عالمًا عامداً، بطلت عمرته، و وجب إكمالها، و قضاؤها، و بدنه. و يُستحب أن يكون



قضاؤها في الشهر الداخل.

و أمّا المتمتع بها، فيحتمل فساد الحجّ بفسادها، و وجوب طواف النساء لها؛ لأنّها بعد الفساد غير قابله لأن يتمتع بها، فتكون كالمفردة.

و في جرى أحكام الزوجه في الأجنبيّات، و الإماء المستباحه بالملك، و اللواط، و الاستمناء بالحلال أو الحرام كلام تقدّم نظيره.

و في حكمها بعد الفساد إذا عرض المانع من الطواف في الرجوع إلى الحجّ المفرد، فيلحق بالحجّ الفاسد، أو تبقى على أحوالها.

و يجرى مثل ذلك في الحجّ الفاسد إذا اتفق انقلابه إلى العمره.

و لو نظر إلى غير أهله بشهوه أولاً فأمنى، فبدنه إن كان موسراً، و بقره إن كان متوسّطاً، و شاه إن كان معسراً. و لو زعم أنّها أهله فنظر إليها، كان نظره كالنظر إلى أهله، و لو انعكس الأمر، فلا كفّاره و إن عصى بفعله.

و المدار على خروج المنى من المحلّ المعتاد، على نحو ما بيّن في موجب غسل الجنابه.

و لو كان من عادته الإماء، فكالاتمناء (١).

و المراد من الشهوه: الشهوه المعتدّ بها، و لو كان النظر إلى أهله فأمنى، فلا شيء عليه، إلا أن يكون بشهوه يُعتدّ بها.

و لو قبل أهله بغير شهوه، فشاه، و مع الشهوه، جزور؛ من غير فرق بين الإماء و عدمه على إشكال. و على المرأه لو فعلت فعلها ما عليه.

و لو قبل من وراء حجاب، لم يكن مُقبلاً.

و الظاهر أنّ الحكم في غير الوجه من الأعضاء، و في جرى الحكم في النظر إشكال.

و لو قبلته هي، جرى الحكم عليها.

و فى تسريه الحكم إلى تقبيل الأمه، و الأجنبيّه، و المرد (١)، وجه.

و فى إلحاق العض بأسنانه و اللطع بلسانه بالتقبيل، وجه. و لا فرق فى هذا المقام بين الابتداء و الاستدامه.

و لو استمع من مُجامع أو استمع كلام امرأه فأمنى من غير نظر إليها، فلا شىء، إلا أن يكون معتاداً للإمناء بذلك. و كذا لو أخطرها بخياله و فكره، و إن عصى بالاستماع للكلام أو الجماع أو الفكر.

و لو نظر، و استمع، و قبل، و كان كل واحد من هذه الأعمال قابلاً للاستقلال فى سبب الإمناء، تعلق الحكم بالثلاثه. و فيما إذا استند إلى المجموع احتمال ترجيح الأسهل، و الأفعال، مع احتياط الأخر.

و لو أمنى عن ملاعبه فجزور، و كذا عليها مع المطاوعه، و فى التحمل مع الجبر وجه. و لو اختصت الملاعبه بأحدهما، و رضى الأخر، جرى الحكم عليهما. و لو كان أحدهما مجبوراً، فعلى الجابر جزوران فى وجه.

و لو كانت الملاعبه بين أجنبيين، أو بين غلامين، أو امرأتين، سرى الحكم فى وجه.

و لو كان الجابر بخلاف المجبور مُحرمًا، قام احتمال التحمل. و يجرى الكلام فى حبس المنى فى هذا المقام و فيما تقدم بغير ما تقدم.

و لو اشتبه المنى بغيره، فلم يعلم خروجه، حكم بعده.

و لو عقد المحرم لمثله على امرأه فدخل بها، فعلى كل واحد منهما بدنه مع العلم و العمد، و إن كان الدخول بعد الإحلال، و كذا لو كان العاقد محللاً، و كذا لو عقدت لمثلها على رجل، محلّه كانت أو مُحرمه.

و لو جبرهما جابر، احتمال تحمّل الكفّارتين عليه. و لو جبرها دونه أو بالعكس،

---

١- المرد: جمع أمرد، و هو الرجل الذى لا ينبت الشعر فى وجهه.

تحمّل كفّاره واحده و إن كان محلا. و لا فرق بين عقد الدوام و المتعه.

و فى إلحاق صيغه التحليل وجه، و فى إلحاق الإجازة بالعقد بعد عقد الفضولى وجه.

و لو عقد على أكثر من واحده، احتمل التعدّد بتعدّد هـن، و لو تعدّدوا على واحده لنسيان، احتمل ذلك.

و لو أفسد المتطوّع حجّه أو عمرته بالجماع قبل الوقوف، ثمّ أُحصِر فيه، كان عليه بدنه للإفساد، و دم للإحصار، و يكفيه قضاء واحده فى سنته أو فى القابل.

و لو جامع فى الفاسد، فبدنه أخرى خاصّه، لا قضاء آخر، سواء كان التكرار فى مجلس واحد أو مُتعدّد، كَفَر عن الأوّل أو لا. و الظاهر أنّ الفرض الفاسد، و القضاء عقوبه.

و القضاء على الفور، سواء كان عن حجّه فوريّه كحجّه الإسلام أو لا.

و لو أفسد النائب حجّه، احتمل الاكتفاء بحججه القضاء، و الاحتياط فى ثانيه.

و لو أفسد بظنّ الوجوب، فظهر الندب أو بقصد النيايه، فظهرت الأصاله أو بالعكس، فالعمل على الواقع.

و فيما لو دخل متطوّعاً فأوجب الإتمام بنذر و نحوه، جاءه حكم السبب الموجب على الظاهر أيضاً.

### [الثالث فى الصدّ و الحصر و أحكامهما]

#### إشاره

الفصل الثامن: فى أحكام الصدّ و الحصر و ينحصر البحث فيها فى مقامين:

#### الأوّل: فى أحكام الصدّ

#### إشاره

المصدود: هو الممنوع بالعدوّ. و كلّ مانع عن إتمام النسك و فعله ففعله فعل العدوّ و إن كان الباعث زياده المحبّه، و كراهه الفراق، أو كان منه ذلك لتعلّق بعض الأغراض له ببقاء المصدود من قضاء حوائج، أو صناعه بعض الأعمال، أو جلب شىء من المال، أو الانتفاع بوضع، أو شوق إلى الرجال، أو غريم يطلب بدين و لا وفاء عنده فى تلك

الحال، إلى غير ذلك من الأحوال.

و من الصدّ منع البهائم و شدّه الحرّ أو البرد أو الطين أو المطر عن إتمام المناسك.

و فيه أبحاث:

### **الأول: في أنّ المصدود بعد الإحرام في العمره عن الطواف أو السعى أو عن الموقفين أو أحدهما صدّاً يعمّ السبل،**

أو يخصّ طريقاً لا يتمكن الناسك من سلوك غيره، فلا يتمكن من الذهاب مطلقاً إلا مع بذل ما يضرّ بحاله، أو لم يبق من الوقت أو من النفقه ما يفي من غير ذلك السبيل، و لا- ما يجامع الانتظار إلى وقت آخر، أو بقى ذلك مع عدم إمكان الانتظار، تحلّل بذبح هدي كائناً ما كان، من إبل أو بقر أو غنم، في سنّ تُعتبر في الهدى، إن لم يكن قارناً سائقاً للهدى.

و إن كان سائقاً للهدى، تحلل بذبح هديه الذي ساقه، دون غيره، إلا مع تلفه، فيتبدّل عنه.

و الحلق أو التقصير في موضع الصدّ (مما) (١) يصدق عليه في العرف ذلك.

و لو اشتبه به فذبح في غيره أو حلق أو قصّر، أعاده على إشكال.

و لا تجب المحاربه مع العدو، و لو مع ظنّ الغلبه، إذا خيف منها ترتّب القتل أو الجرح أو ضرر الأعراض أو الأموال من النساءك أو الأعداء، سواء كانوا كفّاراً أو مسلمين، مخالفيين أو مؤمنين، و يحتمل التخصيص بالمسلمين أو المؤمنين إذا لم يكن خوف على الناسكين.

و لو أمكن دفع العدو بمالٍ لا يضرّ بالحال، وجب دفعه بدفعه.

ثمّ يتحلّل بالحلق لتمام الرأس أو التقصير منه أو اللحية أو الشارب أو ما عداها من الشعر، أو الأظفار، بما يسمّى تقصيراً عرفاً، و مع قطع الجلد لا يدخل في الاسم.

و لو تعدّر الحلق تعيّن التقصير بقرض بمقراض، أو بالأسنان، أو بالقطع باليد، أو الإحراق بالنار. و يغنى نتف الجميع و حلقه عن التقصير، فضلاً عن البعض، و تجرى

١- بدل ما بين القوسين في «ح»: لا.

فيهما المباشرة أو الواسطة.

و لو لم يكن على رأسه شعر، احتمل الاكتفاء بإمرار الموسى، و يغنى التقصير، و لو أتى بأحدهما سقط.

### **الثاني: أنه إذا لم يكن ساق هدياً، و لا تحلل بهدي آخر، بقي على إحرامه،**

و لا بدل له في الاختيار.

و أما في الاضطرار؛ فمقتضى الإطلاقات ذلك، فيبقى على إحرامه إلى أن يقدر عليه، أو يتم نسكه في وقت يصح منه. غير أن القول بثبوت البدل مخيراً فيه بين صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستّة مساكين و الأحوط تقديم المقدم لا يخلو من قوه.

و لو عجز عنهما، و لو قدر على الذبح في غير محلّ الصّد لم يجز.

و لو ذبح الهدى و لم يحلق و لم يقصر أصلاً، أو ذبح أو قصّر في غير محلّ الصّد، بقي على إحرامه حتى يأتي بأحدهما فيه، أو يتم النسك.

### **الثالث: أنه لا يجوز له التحلل بمجرد احتمال المنع و خوفه،**

بل يتوقف على وقوعه أو العلم. نعم لو خاف من وصول المانع على نفسه أو عرضه، و أنه لا يكتفى بمنعه عن حجّه، كان مصدوداً.

و إذا صدّ عن طريق، و جب عليه سلوك الطريق الآخر، و لا يجوز له التحلل إلا مع العلم بحصول الضيق عن الإدراك لو سلكه. و مع الاحتمال يجب عليه سلوكه، فإن أدرك الحجّ أو العمره المصدود عنها فيها، و إلا تحلل بعمره مفرده، ثم يقضى ما فاتته عام الصّد في العام المُقبل من غير تأخير، واجباً مع وجوبه مستمراً أو مستقراً، أو ندباً مع ندبه.

### **الرابع: أنه لا يتحقّق الصّد في الحجّ إلا بالمنع عن الموقفين معاً، الاختياريين و الاضطراريين، و المختلفين.**

و المدار على ما يفوت الحجّ بفواته على اختلاف الآراء.

و لا يتحقّق بالمنع عن الطواف و ركعتيه، و السعى، و التقصير و المبيت في منى، و أفعالها، و إنّما عليه أن يستنيب في الرمي، و الذبح، و يحلق أو يقصر متى أمكنه. و إذا تعدّرت عليه الاستنابه في الرمي، تحلل؛ و هو أولى من التحلل عن الكلّ.

و كذا فى الذبح، فإنه إذا لم يستطع الهدى، أودع الثمن من يذبح بدله بقيه ذى الحجه.  
و لا يتحقق فى العمره إلا بالمنع عن الطواف أو السعى.

#### **الخامس: أنه يجوز التحلل من دون هدى مع الاشتراط فى وجه قوى،**

و قد مرّ بيانه.

#### **السادس: أنه لو حبس على مالٍ مُستحقّ، و هو متمكّن منه، فليس بمصدود،**

و لو كان غير مستحقّ فهو مصدود.

#### **السابع: أنه لو صدّ عن مكّه بعد إدراك الموقفين،**

فإن لحق الطواف و السعى للحجّ فى ذى الحجه صحّ حجّه، و إلا استتاب فيهما عند الضروره، و وجب عليه العود من قابل لأداء باقى المناسك إن أمكنه، و إلا استتاب فيها؛ فإن أتى بها هو أو نائبه أحلّ، و ليس له التحلل بالصدّ عنهما أو عن مناسك منى، بل يبقى على إحرامه، و القول بالتحلل لا يخلو من قوه.

#### **الثامن: أنه إذا صدّ عن الموقفين أو عن أحدهما مع فوات الآخر، جاز له التحلل،**

و لا يجب عليه الصبر حتّى يفوت الحجّ؛ فإن لم يتحلل، و أقام على إحرامه حتّى فاته الوقوف المجزى، فقد فاته الحجّ، و عليه أن يتحلل بعمره إن تمكّن منها، و لا دم عليه لفوات الحجّ. و فى جواز التحلل بعمره قبل فوات وقت الحجّ وجه، و يضمن فى القابل مع الوجوب.

#### **التاسع: أنه لو ظنّ انكشاف العدوّ قبل الفوات، انتظر؛**

فإن انكشف أتمّ، و إن فات أحلّ بعمره مفرده. و لو تحلل، و انكشف العدوّ، و الوقت متّسع، وجب الإتيان بالحجّ الواجب مع بقاء الشرائط، و لا يشترط فى وجوبه الاستطاعه من بلده و إن كان حجّ الإسلام على إشكال.

#### **العاشر: أنه لو أفسد الحجّ، فصدّ فتحلل، جاز،**

و وجبت بدنه الإفساد، و دم التحلل، و الحجّ من قابل. و يحتمل لزوم حجّ ثانيه عن الحجّ الواجبه، فتكون إحداهما عقوبه، و الثانيه فريضه. و إن أوجبت العقوبه، لزم تأخيرها عن حجّ الإسلام و نحوها.

### الحادى عشر: أنه إن تحلل المصدود قبل الفوات، و انكشف العدو و الوقت باق،

و جب قضاء الحج إن كان واجباً فيها، و الأحوط الإتيان بها فى سنته، و إن لم يكن واجباً فيها.

### الثانى عشر: أنه لو لم يكن تحلل المصدود فى الحج الفاسد مضى فيه،

و قضاءه فى القابل واجباً و إن كان ندباً. و إن فاتته تحلل بالعمره، و قضى واجباً من قابل و إن كان ندباً، و عليه بدنه الإفساد، لا دم الفوات؛ إذ لا دم فيه.

و لو فاتته و كان العدو باقياً يمنع عن العمره، فله التحلل من دون عدول إلى العمره. و كذا إذا عدل إلى العمره، و كان العدو باقياً، تحلل منها، و عليه على كل دم التحلل و بدنه الإفساد، و عليه قضاء واحد.

### الثالث عشر: أنه لو صد فأسد، جاز التحلل،

و عليه البدنه للإفساد، و الدم للتحلل، و القضاء. و إن بقى مُحرمًا حتى فات، تحلل بعمره.

### الرابع عشر: أنه لو لم يندفع العدو إلا بالقتال، لم يجب

و إن ظنَّ السلامه، سواء كانوا كفَّاراً أو مسلمين، مؤلفين أو مخالفين. و القول بوجوب المقاتله مع الاطمئنان بالسلامه حيث يكونون كفَّاراً، و الجواز حيث يكونون من المؤمنين، غير بعيد.

### الخامس عشر: أنه لو طلب العدو مالاً،

فإن لم يكونوا مأمونين، لم يجب بذله، و إن كانوا مأمونين، و لا يضرب بذل المال بالحال، قوى وجوبه.

### السادس عشر: لو صد المعتنر من أفعال مكه، تحلل بالهدى،

و حكمه حكم الحاج المصدود.

### السابع عشر: أنه لو طرأ عليه الخوف على ما خلف من ماله و عياله، أو أرحامه، أو نفوس أو أعراض محترمه،



كان بحكم المصدود في وجه قوَى.

**الثامن عشر: أنه لو خاف على ما يضطر إلى صحبتته،**

من عبدٍ أو خادمٍ أو دابه أو محملٍ أو رفقته أو مأكولٍ أو مشروبٍ و نحو ذلك، كان مصدوداً، و لو خاف من العدو أن يجبره على المُحرّمات، أو ترك الواجبات، كان كذلك.

**التاسع عشر: أنه لو تعارض الصادّ عن الحجّ، و الصادّ عن الردّ، تبع الأقوى خطراً**

و الأشد ضرراً، و لو تساوى بقى على قصده.

### **العشرون: لو حصل الصدّ و قد بقى ما يظنّ وفاءه بعد انصراف العدوّ انتظره،**

و إلا كان له التحلل من حينه.

### **المقام الثانى: فى المحصور**

#### **إشاره**

و فيه بحثان:

#### **الأول: فى بيان معناه،**

و هو المنوع عن دخول مكّه فى العمره، أو الموقفين فى الحجّ على نحو ما مرّ بسبب المرض. و يلحق به الكسر، و الجرح، و القرع، و العرج الحادث، و الزمانه المانعه عن السير بجميع أقسامه.

#### **الثانى: فى أحكامه،**

#### **إشاره**

و هى أمور:

#### **الأول: أنه إذا تلبس بالإحرام و أحصر،**

فإن كان سائقاً، بعث ما ساقه؛ و إن لم يكن ساق، بعث هدياً أو ثمنه، و بقى على إحرامه إلى أن يبلغ الهدى محلّه، و هو فى الحجّ منى يوم النحر، و فى العمره مكّه. فإذا بلغ الهدى محلّه أو ثمنه قبل شراء الهدى أو بعد شرائه على اختلاف الوجهين، و يبنى عليه ببلوغ الموعد الذى تباينا عليه قصر، سواء كان فى إحرام حجّ أو عمره، و أحلّ من كلّ شىء سوى النساء.

ثمّ إن كان المحصور فيه من حجّ أو عمره واجباً و جب قضاؤه فى القابل؛ و إن لم يكن واجباً، استحَبّ له، لكن تحرم عليه النساء

إلا أن يطوف لهنّ في القابل في حجّته أو عمرته، واجباً أو لا، و يطاف عنه في مقام الندب أو الوجوب و العجز.

و لو بانّ عدم ذبح هديه، لم يبطل تحلّله، و عليه الذبح في القابل إلا في العمره المفردة متى تيسّر، و ليس على المتحلّل من عمره التمتع طواف النساء، و لا يحرم عليه على الأقوى.

### **الثاني: أنه لو زال المرض قبل التحلل،**

لحقّ بأصحابه في العمره المفردة مطلقاً، و في الحجّ إن لم يفت، لزوال العذر، فإن كان حاجباً و أدرك الموقفين على وجه يصحّ أو أحدهما على اختلاف الآراء، صحّ حجّه، و إلا تحلّل بعمره، و لا يجزيه في الإحلال ذبح الهدى؛ و قضى الحجّ في القابل مع الوجوب.

و لو علم الفوات أو فات بعد البعث، و زال العذر قبل التقصير، ففي وجوب دخول مكّه للتحلّل بعمره إشكال.

### **الثالث: أنه لو زال عذر المعتمر مفرده بعد تحلّله،**

قضى العمره حينئذٍ واجباً مع الوجوب، و ندباً مع الندب، و لا حاجة إلى انتظار الشهر الداخل.

### **الرابع: أنه لو تحلّل القارن للصد أو الإحصار، لم يجب عليه في القضاء قران،**

بل يبقى على حكمه السابق. و لو كان ندباً تخيّر في الإتيان به و عدمه، و الأفضل في الواجب و غيره الإتيان بمثل ما خرج منه.

### **الخامس: أن السائق إذا أشعر أو قلّد بعيره،**

عليه بعث ما أشعر أو قلّده.

### **السادس: أنه يسقط لزوم الهدى في الصدّ و الحصر مع الاشتراط،**

إن لم يكن أشعر أو قلّد.

### **السابع: أن حكم الصدّ و الإحصار إنّما يتمشى بعد التلبيه،**

دون ما كان قبلها أو في أثنائها.

### **الثامن: أنه إذا اجتمع الصدّ و الحصر، و سبق أحدهما الآخر، قدّم الحكم المتقدم؛**

و إن تساويا قدّم الحصر، و قد يقال: بتقديم الصدّ في المقامين، و بالحصر كذلك.

### **التاسع: أن المدار على حصول الخوف في باب الصدّ،**

و على المظنّه في باب المرض، و حصلت من طبايه أو تجربه، و يترتب عليه ما يُعدّ عُسراً عُرفاً.

**العاشر: أنه لو صدّ فتحلّل، وبقى وقت للإحرام ثم جدّد الإحرام، وصدّ، وهكذا،**

فكلّ إحرام له تحلّل.

**الحادي عشر: أنه لو صدّ أو حصر فتحلّل،**

فظهر عدمهما، أو ظنّ عدمهما، أو كانا موجودين، فالبناء على ظاهر الحال على إشكال.

**الثاني عشر: أنه لو صدّ، وخير بين الحجّ و العمرة، اختار الحج.**

و يحتمل التخيير بينهما في المفردة، أمّا المتمتع بها فلا معنى لاختيارها على الحج أو العمرة المفردة.

**الثالث عشر: أنه لو سأل الصدّ أو صنع ببدنه ما يمرضه عصى،**

و جرى حكمهما عليه.

**الرابع عشر: أنه لو صدّ و معه من أحرم به، صنع معه ما صنع مع نفسه.**

و لو كان عبداً أحرم باختيار مولاه لزم مولاه ذلك في وجه.

**الخامس عشر: أنه روى هارون بن خارجه: أن أبا مراد بعث بدنه،**

و أمر العذرى بعثها معه أن يقلد و يشعر في يوم كذا و كذا، فقلت له: إنه لا ينبغي أن تلبس الثياب، فبعثنى إلى أبى عبد الله عليه السلام و هو بالحيره، فقلت له: إن أبا مراد فعل كذا و كذا، و إنه لا يستطيع أن يدع الثياب لمكان أبى جعفر، فقال: «مره فليلبس الثياب، و لينحر بقره يوم النحر عن لبسه الثياب»؛ (١).

و ليس فى الخبر تعرّض لبيان مكان الإشعار و التقليد، و لا لمكان الذبح، و لعلّ الذى ينصرف إليه الإطلاق فى محلّ الاشعار و التقليد ما يمرّ عليه من المواقيت، و فى موضع الذبح منى.

و فيه إشاره إلى منع جميع مُحَرَّمات الإحرام، و لزوم كفّاراتها، كما ذهب إليه البعض (٢)، و يظهر منه الوجوب، و لو قلنا به فلا محيص عن الندب، و الحلّى أنكر الحكم من أصله (٣).

**فى العمرة****إشاره**

و هى: زياره البيت على الوجه الآتى، و فيها مباحث:

**الأول: فى حكمها،**

و هى واجبه على وجوب الحجّ بشرائطه، و بتقسيمه إلى أقسامه ما يجب بأصل الإسلام، أو بالنذر و أخويه، أو بالنيابه، أو بالإفساد، و بواجبها و مندوبها.

و العمره الإسلاميه و المترتبّه على الإفساد فوريتان.

و لو استطاع لها دون الحجّ أو بالعكس، لزمه ما استطاع له. و لو تعارضاً، قدّم

١- الكافى ٤: ٥٤٠ ح ٤، التهذيب ٥: ٤٢٥ ح ١٤٧٤، الوسائل ٩: ٣١٤ أبواب الإحصار و الصدّ ب ١٠ ح ١.

٢- النهايه: ٢٨٣.



الحجّ. و في تعارض موجباتها يجرى نحو ما جرى في تعارض موجبات الحجّ.

و لا يجوز الإتيان بالعمرة للمستطيع، إلا بعد اليأس من الحجّ.

### الثاني: في تقسيمها،

و هي قسمان:

عمره متمتع بها، و هي فرض النائي مع تمكنه من الحجّ، و مع عدم التمكن منه ينقلب تكليفه إلى العمرة المفردة.

و عمره مفردة، و هي فرض أهل مكة و حاضريها، لا يجوز لهم غيرها، إلا في غير عمره الإسلام، يؤتى بها بعد انقضاء الحجّ، و إن شاء بعد انقضاء أيام التشريق بلا فصل، أو في استقبال المحرمّ.

### الثالث: أنه يجوز نقل العمرة المفردة في أشهر الحجّ إلى العمرة المتمتع بها،

و لا يجوز في غير أشهر الحجّ، و لا نقل المتمتع بها إلى المفردة إلا مع الضرورة.

و لو كانت العمرة عمره الإسلام أو مندوره أو عمره نيابه، ففي جواز نقلها إلى عمره المتمتع إشكال.

### الرابع: أن العمرة المفردة لا تختصّ زماناً مندوبه أو واجبه مطلقه،

و أفضل أزمته رجب، فإنها تلي الحجّ في الفضل، ثم عمره شهر رمضان، و لعلّ فضل الزمان يقتضى زياده فضلها.

### الخامس: أن صفة العمرة المفردة و المتمتع بها واحده،

هي عباره عن الإحرام من الميقات السابق بيانه، و الطواف، ثمّ صلاه ركعتيه، ثمّ السعي، ثمّ التقصير، و تزيد المفردة على المتمتع بها بطواف النساء و صلاه ركعتيه.

### السادس: أن العمرة قد تجب بالنذر و شبهه، و بالاستبجار، و الإفساد،

و فوات الحجّ، فيتحلل بعمره و من وجب عليه الحجّ، فاعتمر متمتعاً وفاته الحجّ، حجّ من قابل، و اجتراً بتلك العمرة و بالدخول إلى مكة، بل الحرم في وجه قوئى، مع انتفاء العذر كالدخول لقتال مباح أو مرض أو رق أو انتفاء التكرار للدخول كالحطاب و الحشاش.

و من أحلّ و لم يمض شهر رمضان، فإنه يتخير بين الدخول بحجّ أو الدخول بعمره، و إذا تعدّد السبب تجانس أو اختلف تعدّد المسبب، و في الإفساد المتعدّد مع



اتّحاد المتعلّق قضاء واحداً.

### السابع: أنه ليس في عمره التمتع طواف النساء،

و يقوى القول بنديه، و يجب في المفردة على كلّ مُعتمر من ذكر أو أنثى، صبيّاً أو مكلفاً، فحلاً أو خصياً أو مجبواً أو صبيّاً أو ممسوحاً أو همّاً، أو عجزواً أن لا يتلذذان، الرجال على النساء، و بالعكس، وطناً أو نظراً أو لمساً.

و يحرم العقد دواماً و متعه، و تحليلاً للوطء أو اللمس أو النظر على الأقوى.

### الثامن: أن من اعتمر متمتعا ارتهن بالحجّ،

و لا يجوز له الخروج من مكّه قبل الحجّ، و لو اعتمر مفرداً في أشهر الحجّ، استحَبّ له الإقامة للحجّ، و يجعلها متعه، خصوصاً إذا قام إلى هلال ذى الحجّه، و لا سيّما إذا قام إلى الترويه، فإن خرج و رجع قبل شهر جاز أن يتمتّع بها أيضاً.

و إذا كان بعد شهر وجب الإحرام للدخول، و إذا أحرم بعمره لا يجوز أن يتمتّع بالأولى، بل بالأخيره؛ للزوم الارتباط.

### التاسع: أنه يتحلل من المفردة بالتقصير أو الحلق إن كان رجلاً،

و الحلق أفضل، و تقتصر النساء على التقصير في المتمتّع بها، و لو حلق في المتمتّع بها وجب عليه دم.

### العاشر: أنه مع الحلق أو التقصير في العمره المفردة يحلّ من كلّ شيء إلا النساء،

فإنهنّ لا يحلن للرجال، و لا بالعكس إلا بطوافهنّ.

### الحادى عشر: أنه يستحبّ تكرار العمره مطلقاً،

و لا حابه إلى فاصله زمانيّه أصلاً، لا سنه، و لا شهراً، و لا عشره أيام، و لا غير ذلك.

### الثانى عشر: لو أوجب على نفسه عمره التمتع، وجب حجّه،

و بالعكس، دون الباقي، من العمره المفردة أو الحجّتين.

### الثالث عشر: أنه لو أفسد حجّ القران أو الأفراد، وجب إتمامه،

و قضاؤه دون العمره؛ إذ لا ملازمه بين الحجّتين، و العمره.

### الرابع عشر: أنه لو كان الإفساد في حجّ الإسلام وجبت العمره؛

لبعد حصول استطاعه الحجّ دون العمره، و كفاه عمره واحده، فإن كانت متقدّمه بأن كانت عمره

تمتّع، أجزأت عن العمره المفرده، و إلا أتى بالمفرده.

هذا آخر ما كتبه جناب المرحوم المبرور الشيخ جعفر قدس الله روحه، و نور ضريحه في الحجّ و العمره و قد جفّ قلمه الشريف، و حال أمر الله العزيز الوهاب بينه و بين إتمام الكتاب، و كان أمر الله قدراً مقدوراً.

تمّ تحقيق الكتاب ليله العشرين من صفر ليله أربعين الإمام الحسين (ع) و القلب يعتصر أسى، على يد أقلّ العباد عباس تبريزيان عفا الله عنه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات ...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

